

﴿الجزء الرابع﴾ من حاشية العلامة الفقيه العهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ
محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان نفع الله
بها اهل الايمان آمين



در سعادت



محقق فهرست الجزء الرابع من حاشية رد المختار على الدر المختار للمصنف

السيد محمد أمين المعروف بابن عابد بن

تخرجه

تخرجه

- | | | | |
|----|---|----|---|
| ٣٥ | مطلب منهم في حكم الشراء بالمقروش في زماننا | ٢٠ | مطلب في بيع المبيع |
| ٣٩ | مطلب المبيع بالرقم | ٢٣ | مطلب في معرف المبيع والمبيع |
| ٣٦ | مطلب المضابط في كل | ٢٥ | مطلب في بيع المأثورة والموقوف |
| ٢٢ | مطلب المعتبر موقوف عليه العقد وان كان البائع او المشتري انه اقل او اكثر | ٢٦ | مطلب شرط البيع النوع أربعة |
| ٤٥ | مطلب في ما يدخل في البيع تبعاً لما لا يدخل | ٢٨ | مطلب القبول قد يكون بالشغل وليس من صور التمطي |
| ٥٩ | مطلب كل ما دخل تبعاً لا يقبله شيء من الثمن | ٢٩ | مطلب في حكم البيع مع الهزل |
| ٥١ | مطلب المقتصد اذا استدل بخديث كان تصحيحاً له | ١٤ | مطلب المبيع بالضعاض |
| ٥١ | مطلب في حمل المضاعف على المنقيد | ١٦ | مطلب في بيع الاستجرار |
| ٥٢ | مطلب في بيع المروالين والشجرة مقصودا | ١٨ | مطلب في بيع الحماكية |
| ٥٨ | مطلب فساد المضمون بوجوب فساد ضمن | ١٨ | مطلب لا يجوز الاعراض عن المأثورة المجردة |
| ٥٨ | مطلب في حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاكه وما يكون قبضاً | ١٨ | مطلب في الاعراض عن الوطأ والمزول عنها |
| ٥٨ | مطلب فيما يكون قبضاً للمبيع | ١٩ | مطلب في تعريف الحارس والعام |
| ٥٨ | مطلب في شروط التخليه | ١٩ | مطلب في المزول عن الوطأ بمال |
| ٥٩ | مطلب اشترى داراً مأجورة لا يطالب بالثمن قبل قبضها | ٢١ | مطلب في خلو الجوانب |
| ٦١ | مطلب اشترى شيئاً ومات مفاسداً قبل قبضه والبايع أحق | ٢٢ | مطلب في الكدك |
| ٦٢ | باب خيار الشرط | ٢٤ | مطلب في بيان مشد السكة |
| ٦٣ | مطلب في هلاك بعض المبيع قبل قبضه | ٢٤ | مطلب في انعقاد البيع بالنقطة واحد من الجانبين |
| ٦٦ | مطلب الموضع التي يصح فيها خيار الشروط والتي لا يصح | ٢٥ | مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة وتفرقتها |
| ٦٧ | مطلب خيار التقيد | ٢٦ | مطلب ما يصلح الاتجاب سبعة |
| ٦٨ | مطلب في مقبوض عن سوم اشترى | ٣٠ | مطلب في الفرق بين الأتمان والتميعت |
| ٧٠ | مطلب مقبوض عن سوم التفر | ٣٠ | مطلب في التأجيل الى اجل مجهول |
| | | ٣٢ | مطلب منهم في احكام التقود اذا اكسدت او تقضت او غابت او رخصت |
| | | ٣٥ | مطلب باعتبار الثمن في مكان العقد وزمنه |

| صفحة | مطابق | صفحة |
|------|---|------|
| ٧١ | مطلب في الفرق بين القيمة والخبر | ١٣٠ |
| ٨٠ | مطلب في خيار التعيين | ١٣١ |
| ٨٢ | مطلب فيما لو اختلفا في الخيار أو في مطابقه أو في الأصل أو في الإلزام أو في تعيين المبيع | ١٣٢ |
| ٨٣ | مطلب اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا | ١٣٣ |
| ٨٥ | مطلب البيع لا يعمل بالشرط في اشترى وثلاثين مؤذنا | ١٣٤ |
| ٨٦ | مطلب خيار الرؤية | ١٣٥ |
| ٩٤ | مطلب الاعمى كالبصير في مسائل | ١٣٦ |
| ٩٧ | مطلب خيار العيب | ١٣٧ |
| ١١١ | مطلب في أنواع زيادة المبيع | ١٣٨ |
| ١١٤ | مطلب فيما لو أكل بعض الطعام | ١٣٩ |
| ١١٦ | مطلب يرجع القياس | ١٤٠ |
| ١١٨ | مطلب وجد في الحقة ترابا | ١٤١ |
| ١١٩ | مطلب لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب | ١٤٢ |
| ١١٩ | مطلب مهم قبض من غريمه دراهم فوجدها زيوفا فردها عليه بلا قضاء | ١٤٣ |
| ١٢٢ | مطلب فيما لا يطالع عليه إلا النساء | ١٤٤ |
| ١٢٣ | مطلب يخلف المشتري أنه لم يفعل مقسقا لخيار العيب | ١٤٥ |
| ١٢٣ | مطلب في تخيير المشتري إذا استحق بعض المبيع | ١٤٦ |
| ١٢٤ | مطلب فيما يكون رضا بالعيب | ١٤٧ |
| ١٢٥ | مطلب فيما يكون رضا بالعيب ويمنع الرد | ١٤٨ |
| ١٢٧ | مطلب مهم في اختلاف البائع والمشتري في عدد المقبوض أو قدره أو وقته | ١٤٩ |
| | | ١٥٠ |
| | | ١٥١ |
| | | ١٥٢ |
| | | ١٥٣ |

صحيحة

صحيحة

١٥٦. مطلب في التداوى بلبن البنت للارمد
قولان

١٥٩. مطلب الدراهم والدنانير جنس واحد

١٦١. مطلب في بيع الطريق

١٦٣. مطلب في بيع المسيل

١٦٤. مطلب في بيع الشرب

١٦٦. مطلب في البيع بشرط فاسد

١٦٦. مطلب في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد

العقد او قبله

١٧٣. مطلب رد المشتري فاسدا الى بائنه

فلم يقبله

١٧٥. مطلب يملك المأمور ما لا يملكه الآمر

١٧٨. مطلب في تعيين الدارهم في العقد

الفاسد

١٨٠. مطلب البيع الفاسد لا يعطيه له ويعطيه

للمشتري منه

١٨٠. مطلب الحر مئة تعدد

١٨٠. مطلب قيمن ورث مالا حراما

١٨١. مطلب في احكام زيادة المبيع فاسدا

١٨٢. مطلب احكام نقصان المبيع فاسدا

١٨٢. مطلب في البيع المكروه

١٨٤. مطلب في التفريق بين الصغير ومحرمه

١٨٦. (فصل في الفضولى)

١٩١. مطلب في بيع المرهون والمستأجر

١٩٣. مطلب البيع الموقوف نيّف وثلاثون

١٩٦. مطلب اذا طرأ ملك بات على موقوف

أبطاله

١٩٨. (باب الاقالة)

٢٠١. مطلب تحرير مضمّن في اقالة الوكيل

بالباع

٢٠٩. مطلب في اختلافها في الصحة

والفساد أو في الصحة والبطالان

٢١١. (باب المراجعة والتولية)

٢١٦. مطلب خيار الحيانة في المراجعة لا

يورث

٢١٧. مطلب اشترى من شريك ساعة

٢٢٠. مطلب في الكلام على الرد بالغين

الفاحش

٢٢١. مطلب الغرور لا يوجب الرجوع الا

في ثلاث مسائل

٢٢٤. (فصل في تصرف في المبيع والثمن

الح)

٢٢٦. مطلب في تصرف البائع في المبيع قبل

القبض

٢٢٩. مطلب بيان الثمن والمبيع والدين

٢٣٠. مطلب فيما تعين فيه التقود وما لا تعين

٢٣٠. مطلب في تعريف الكبر

٢٣٣. مطلب في بيان براءة الاستيفاء وبراءة

الاسقاط

٢٣٤. مطلب في تأجيل الدين

٢٣٧. مطلب اذا قضى المدينون الدين قبل حلول

الاجل او مات لا يؤخذ من المراجعة

الابقدر ماضى

٢٣٧. فصل في القرض

٢٤٠. مطلب في شراء المستقرض القرض

من المقرض

٢٤٢. مطلب كل قرض جر نفعا حرام

٢٤٣. (باب الربا)

٢٤٤. مطلب في الاراء عن الربا

٢٥١. مطلب في ان النص أقوى من العرف

٢٥٢. مطلب في استقراض الدراهم عددا

| صفحة | موضوع | صفحة | موضوع |
|------|--|------|--|
| ٢٦١ | ﴿باب الحقوق﴾ | ٣١٣ | مطلب قال لمديونه اذامت قانت برى |
| ٢٦٢ | مطلب الاحكام تبني على العرف | ٣٢٣ | مطلب ما تصح اضافته وما لا تصح |
| ٢٦٤ | ﴿باب الاستحقاق﴾ | ٣٢٤ | ﴿باب الصرف﴾ |
| ٢٧١ | مطلب في ولاء المغرور | ٣٢٨ | مطلب يستعمل اثني في الواحد |
| ٢٧١ | مطلب لا يرجع على بائعه بالمعقر ولا بأجرة الدار التي ظهرت وقفنا | ٣٢٩ | مطلب في بيع المموه |
| ٢٧١ | مطلب في مسائل التناقص | ٣٢٩ | مطلب في بيع الفضض والمزركش وحكم علم التوب |
| ٢٧٥ | مطلب فيما لو لماع عقارا و برهن انه وقف | ٣٣١ | مطلب في حكم بيع فضة فضة قليلة مع شيء آخر لاسقاط الربا |
| ٣٧٥ | مطلب لاعبة بتاريخ الغيبة | ٣٣٢ | مطلب مسائل في المقاصة |
| ٢٨١ | ﴿باب السلم﴾ | ٣٣٧ | مطلب في بيان ما يكون مبيعا وما يكون نمنا |
| ٢٨٤ | مطلب هل اللحم يبعث او مثلى | ٣٣٨ | مطلب في بيع العينة |
| ٢٩٤ | مطلب في الاستصناع | ٣٣٩ | مطلب في بيع التاجئة |
| ٢٩٦ | مطلب ترجمة البردى | ٣٤١ | مطلب في بيع الموقه |
| ٢٩٦ | ﴿باب المتفرقات﴾ | ٣٤٣ | مطلب باع داره وفادهم استأجرها |
| ٢٩٨ | مطلب في التداوى بالحرم | ٣٤٤ | مطلب قضيه خان من أهل التصحيح والترجيح |
| ٢٨٩ | مطلب امرنا بتركهم وما يدينون | ٣٤٥ | ﴿كتاب الكفالة﴾ |
| ٣٠٠ | مطلب للقاضي ايداع مال غائب واقراضه وبيع منقوله الخ | ٣٤٨ | مطلب في كفالة نفقة الزوجة |
| ٣٠١ | مطلب في العلو اذا سقط | ٣٥٠ | مطلب تصح كفالة الكفيل |
| ٣٠١ | مطلب فيما ينصرف اليه اسم الدرهم | ٣٥١ | مطلب لفظ عندى يكون كفالة بالنفس ويكون كفالة بالمال |
| ٣٠٢ | مطلب في التهرجة والزبوف والسبوة | ٣٥٢ | مطلب لو قال أنا اعرفه لا يكون كفلا |
| ٣٠٤ | مطلب اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو على خمسة اوجه | ٣٥٣ | مطلب في الكفالة الموقه |
| ٣٠٥ | مطلب دبح في داره وتأذى الجيران | ٣٦٤ | مطلب كفالة النفس لا تبطل بإبراء الاصيل بخلاف كفالة المال |
| ٣٠٥ | مطلب الضرر اليين يزال ولو قديما | ٣٥٩ | مطلب حادثة الفتوى |
| ٣٠٦ | مطلب شرى بذر بعينه فوجد به بذر قنا | ٣٦٠ | مطلب في المواضع التي ينصب فيها القاضي وكلا بالقبض عن الغالب اتوازي |
| ٣٠٦ | مطلب شرى شجرة وفي قامها ضرر | ٣٦٢ | مطلب في تعزير المتهم |
| ٣٠٧ | مطلب ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعاقبه به | | |

٢٦٢ - فصل في معرفة ما في كتابي من الحروف والاصناف

مفتی محمد رفیع صاحب طریق نقی علی خاں

۳۶۳. س. ک. ۱۰۰

۳۶۳ مصاب كذا لـ . ۳۶۶ مصاب : ما بين ان يفتي من الحجاب

۳۶۵. مصاب کشفه مال قدس کنه کشفه

تقریباً

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

مجلس شورای اسلامی

... ..

11/11/11

[illegible]

فصل ۱۰۰

[illegible]

$\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} \right) = \frac{1}{4}$

[illegible]

1990

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

١٠٤ غائب في حمرة غباري وحمرة

المستأجر : السيد / محمد بن عبد الله

١٠٢٤ مذهب في نيجيريا الحديثة

و اما در سلسله جغرافيه و تاريخ

$\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} \right) = \frac{1}{4}$

١٠ - كتاب في التفسير

میرزا حسن علی خان حکیم اولاد

٢٥٠ - في عمود الشكر في -

أما ههنا في حكمه فمضى المذموم

ت. ۱۳۳۱ هـ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

۱: مصاب یفتی قبول لاء اعلیٰ افسار

١٠٠ كتاب في كرامته على الرشوة والباطل

۶۰ کتابخانه عمومی مسجد جامع اهواز

$\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & i \\ -1 & i \end{pmatrix}$

| مطلبه | مطلبه |
|--|--|
| ٥٧ مطلب في الحكم بما خالف الكتاب | ٤٧٧ مطلب باع عقارا واحدا اقراره حاضر |
| او السنة او الاجماع | لا تسمع دعواه |
| ٤٦٠ مطلب يوم الموت لا بد حل تحت القضاء | ٤٧٨ مطلب طاعة الامام واجبة |
| ٤٦٢ مطلب في القضاء بشهادة الزور | ٤٧٨ مطلب لا يصح رجوع القاضى عن قضائه الا في ثلاث |
| ٤٦٣ مطلب منهم المنقضى له او عليه يتبع رأى القاضى وان خالف رأيه | ٤٧٨ مطلب في حكم القاضى بعلمه |
| ٤٦٤ مطلب في قضاء القاضى بغير مذهبه | ٤٧٨ مطلب فعل القاضى حكم |
| ٤٦٥ مطلب حكم الحنفى بمذهب ابن يوسف او تفقد حكم بمذهبه | ٤٧٨ مطلب القضاء القولى يحتاج للدعوى بخلاف الفعلى والضمنى |
| ٤٦٥ مطلب الحكم والتموى بما هو مرجوح خلاف الاجماع | ٤٧٩ مطلب في القضاء الضمنى |
| ٤٦٥ مطلب في امر الامير وقضائه | ٤٨٠ مطلب امر القاضى حكم |
| ٤٦٥ مطلب في القضاء على الغائب | ٤٨٠ مطلب يحلف القاضى بغير الميث |
| ٤٦٦ مطلب فيمن يتنصب خصما عن غيره | ٤٨١ مطلب في حبس المي |
| ٤٦٧ مطلب المسائل التى يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب | ٤٨١ مطلب حملة من لا يحبس عشرة |
| ٤٧١ مطلب في القضاء على المسخر | ٤٨٢ <small>باب التحكيم</small> |
| ٤٧١ مطلب في الحكم اذا احتج في بيته | ٤٨٣ مطلب حكم بينهما قبل تحكيمه ثم أجازاه جاز |
| ٤٧١ مطلب في بيع التركة المستغرقة بالدين | ٤٨٦ <small>باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره</small> |
| ٤٧٢ مطلب دنع الورثة كراما من التركة الى احدهم ليقضى دين مورثهم فتقضى ببيع | ٤٨٩ مطلب لا يعمل بالخلف |
| ٤٧٢ مطلب للقاضى اقرار مال اليتيم ونحوه | ٤٩٠ مطلب في دفتر البيع والصراف والسمسار |
| ٤٧٤ مطلب فيما لو تقضى القاضى بالجور | ٤٩٢ مطلب في قضاء القاضى بعلمه |
| ٤٧٤ مطلب اذا قس القاضى واحدا فالحسومة لا مدعى عليه مع القاضى والمدعى يوم القيامة | ٤٩٤ مطلب في جعل المرأة شاهدة في الوقت |
| ٤٧٥ مطلب القضاء يقبل التقييد والتعاقب | ٤٩٤ مطلب لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة |
| ٤٧٥ مطلب في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة | ٤٩٤ مطلب لا يصح توبة السلطانية مدرسا ليس بأهل |
| ٤٧٥ مطلب هل يبنى النبي بعدم موت السلطان | ٤٩٤ مطلب في توجيه الوظائف للابن ولو صغيرا |
| ٤٧٧ مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة لا تسمع | ٤٩٦ (مسائل شتى) |

- ٤٩٧ مصاب فيما لو اهدم اشتراكه وأراد
أحدهما البناء وأبى الآخر
٤٩٨ مصاب في فتح باب آخر للدار
٥٠٠ مصاب اقسموا دارا وأراد كل منهم
فتح باب لهم ذلك
٥١٢ كتاب الشهادات
٥٢١ باب القبول وعدمه
٥٣٨ باب الاختلاف في الشهادة
٥٤٤ باب الشهادة على الشهادة
٥٤٨ باب الرجوع عن الشهادة
٥٥٣ كتاب الوكالة
٥٥٨ باب الوكالة بالبيع والشراء
٥٦٣ فصل لا يعتمد وكيل البيع والشراء
مع من ترد شهادته له
٥٧٠ باب الوكالة بالخصومة والقبض
٥٧٦ باب عزل الوكيل
٥٨٠ كتاب الدعوى
٥٩٤ باب التحالف
٦٠٠ (فصل في دفع الدعوى)
٦٠٣ باب دعوى الرجاءين
٦١٣ باب دعوى السب
٦١٩ كتاب الاقرار
٦٣٣ باب الاستثناء وما في معناه
٦٣٧ باب اقرار المريض
٦٤٥ (فصل في مسائل شتى)
٦٥٢ كتاب الصالح
٦٦١ (فصل في دعوى الدين)
٦٦٣ (فصل في التخارج)
٦٦٦ كتاب المضاربة
٦٧٢ باب المضارب يضارب
٦٧٥ (فصل في المتفرقات)
٦٨٠ كتاب الابداع
٦٩١ كتاب العارية
٦٩٩ كتاب الهبة
٧٠٩ باب الرجوع في الهبة
٧١٥ (فصل مسائل متفرقة)

هو المعين

الجزء الرابع من رد المحتار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

كتاب البيوع

كتاب البيوع

(قوله لما فرغ الخ) بيان للمناسبة بين جملة ما تقدم وجملة ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص اوقف وبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الاصل تقرب العبد الى الملك المعبود ونيل الثواب والجلود كالاركان الاربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الاصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفارة والحوالة ونحوها وكون البيع او الشراء قد يكون واجبا لعارض لا يخرج عن كونه من المعاملات كالاتحريج الصلاة مع الرياء عن كون اصل الصلاة عبادة ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو حقوقه تعالى وهي ثلاثة عبادات وعقوبات وكفارات فالمعاملات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في الفتح انه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان فان ما تقدم من اللقطة والقيط والمفقود من المعاملات قال في النهر وكان التكاح اولى بالذكر من القبط ونحوه اه قلت وفيه نظر ظاهر فان التكاح وان كان من المعاملات لكنه من العبادات ايضا بل المقصود الاصل من العبادات وهي تحصين النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا ان التخلي له افضل من التخلي للنوافل وقد يقال الاول ايراد الشركة لان كلا من اللقطة والقيط اى التقاطهما مندوب اليه من حيث هو وقد يجب فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا رد الآبق واما المفقود فانه ذكر فيها مناسبة اقتضته وكذا اللقطة ونحوها والشركة كاذكروا في المعاملات بعض العبادات كالانحية لمسايتها للذبايح والقرض لمسايتها للبيع تأمل (قوله لكن لالى مالك) اى الازالة في الوقف لا تنتهى الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو حاس العين على ملك الواقف والتصدق

لما فرغ من حقوق الله تعالى العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد المعاملات ومناسبتها للوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك وهنا اليه

بالمنفعة ط (قوله فكانا كسبيط ومركب) أى والبسيط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط وإنما لم يكن البيع مركبا حقيقة لان الإزالة امر اعتباري لا يتحقق (٢) منها تركيب (قوله وجع الخ) لما كان البيع في الأصل مصدرا والمصدر لا يجمع لانه اسم للحدث كالقيام والقعود وقد جمعه تبعا للهداية اجابوا عنه بأنه قد يراد به المفعول فجمع باعتبار ما يجمع المبيع أى فان انواع المبيعات كثيرة مختلفة اوانه بقى على اصله مراداه المعنى لكنه جمع باعتبار انواعه فان البيع الذى هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو اربعة نافذان أفاد الحكم للحال وموقوف ان افاده عند الاجازة وفاسد ان افاده عند القبض وباطل ان لم يفده اصلا وان اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو اربعة ايضا لانه اما ان يقع على عين بعين او بمن بن أى يكون المبيع فيه من الأثمان أى النقود او بمن بعين او بعين بمن ويسمى الاول مقايضة والثاني صرفا والثالث سلما وليس للرابع اسم خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن او بمقداره فهو اربعة ايضا لانه ان كان يمثل الثمن الاول مع زيادة فراجحة او بدون زيادة فتولية او انقص من الثمن فوضعية او بدون زيادة وانقص فساومة وزاد في البحر خامسا وهو الاشتراك أى ان يشرك غيره فيما اشتراه أى بأن يبيعه نصفه مثلا وتركه الشارع لانه غير خارج عن الاربعة وقد يعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالا او مؤجلا وبما قررناه ظهر لك ان قوله باعتبار كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أى بدون تعلق ببيع به حتى يرد انه اذا اريد كل منهما بافراده يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فان جمع البيع باقيا على مصدرينه نظرا الى انواعه حقيقة بخلاف جمعه منقولا الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد ان المراد جمعه باعتبار حقيقته لكن نظرا الى ذاته منفردا او متعلقا بغيره لاسنقولا الى اسم المفعول فافهم (قوله انواع اربعة) خبر الكون وقوله نافذ الخ بيان للانواع الاربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب وقد علمت بيانها ثم ان قسم الاول الى ما ذكر هو ما مشى عليه في الحاوي وظاهره ان الموقوف من قسم الصحيح وهو احد طريقين للمشاخ وهو الحق ومنهم من جعله قسما للصحيح وعليه مشى الزيلعي فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتام تحقيقه في اول البيع الفاسد من البحر ويأتى قريبا استثناء بيع المكره (قوله هو لغة مقابلة شئ بشئ) أى على وجه المبادلة ولو عبر بها بدل المقابلة لكان اولى كما فعل المصنف فيما بعد وظاهره شمول الاجازة لان المنفعة شئ باعتبار الشرع انها موجودة حتى صح الاعتياض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله مالا او لاخ) المراد بالمال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية تثبت بتحول الناس كافة او بعضهم والتقويم تثبت بها وبالحاجة الانتفاع به شرعا فايباح بلا تحول لا يكون مالا كجبة حنطة وما يتحول بلا اباحة انتفاع لا يكون متقوما كالخمر واذا عدم الامران لم يثبت واحد منهما كالدلم بحر ما خلاص عن الكشف الكبير وحاصله ان المال اعم من التناول لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالخمر والتقويم ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالخمر مال لا متقوم فلذا فسد البيع بجعلها ثمتا وانما لم يتعقد اصلا بجعلها ميعا لان الثمن غير مقصود بل وسيلة الى المقصود اذا انتفاع بالاعيان لا بالاثمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فبهذا الاعتبار صار

(٢) قوله منها هكذا بخطه

واما الا صوب فيها تأمل

اه مصححه

فكانا كسبيط ومركب

وجمع لكونه باعتبار

كل من البيع والمبيع

والثمن انواعا اربعة نافذ

موقوف فاسد باطل

ومقايضة صرف سلم مطلق

ومراجعة تولية وضعية

مساومة (هو) اغة مقابلة

شئ بشئ مالا او لا

مطلب

في تعريف المال والمالك

والتقويم

الثن من جملة الشروط بمنزلة آلات الصناعات وتام تحقيقه في فصل الثمن من التلويح ومن هذا قال في البحر ثم اعلم ان البيع وان كان مبنياً على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا تشترط القدرة على المبيع دون الثمن وينسخ بهلاك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح ايضا من بحث القضاء والتحقيق ان المنفعة ملك لامل لان الملك مامن شأنه ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال مامن شأنه ان يدخر للانتفاع وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند الامام والملك عند الشافعي وفي البحر عن الحاوي القدسي المال اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي وامكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المنتفع به في التصرف على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شيء بما يصلح له ولا يجوز اهلاك شيء من المال بلا انتفاع اصلا كقتل الدابة بلا سبب موجب **(قوله)** بدليل وشروه بمن يحبس اي باعوه اي اخوة يوسف بمن ناقص قيل باعوه بعشرين درهما قال آية دليل على ان البيع لا يلزم كون المبيع فيه مالا لان الحر لا يملك قلت وفيه ان اهل اللغة في الجاهلية كانوا يسترقون الاحرار ويبيعونهم فلا تدل الآية على ان البيع لغة لا يفتقر فيه المالية على ان الظاهر ان الحر يملك قبل شرعنا بدليل قالوا اجزأوه من وجد في رحله فهو جزأوه ثم رأيت ذلك في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في شريعة يعقوب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التأويلات فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن مالا عند احد اه قالوا في الاستدلال بمثل ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم فاستبشروا ببيعكم اولئك الذين اشترى الضلالة بالهدى ونحوه ولا يخفى ان دعوى المجاز في ذلك خلاف الاصل فافهم وهذا ظهر ان تعريفه لغة بما ذكره الشارح تبعا للمحيط اولى مما في الفتح عن فخر الاسلام من ان البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد على الاول انه يدخل فيه النكاح الا ان يرد بالمقابلة ما يكون على وجه التمليل حقيقة تأمل **(قوله)** وهو من الاضداد اي من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراهم ملك اي قدامهم قال في الفتح يقال باعه اذا خرج العين من ملكه اليه وباعه اي اشتراه اه وكذا الشراء بدليل وشروه بمن يحبس فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطلق على كل واحد من المتعاقدين انه باعع لكن اذا اطلق البائع فالتبادر الى الذهن باذل الساعة **(قوله)** ويستعمل متعديا اي بنفسه الى مفعولين **(قوله)** ومن للتأكيد كبت من زيد الدار وظاهر الفتح انها للتعدية لانه قال ويتعدى بنفسه وبالخراف **(قوله)** وباللام اي قليلا وعبرة ابن القطاع على ما في المصباح وربما دخلت اللام مكان من قول بعتك الشيء وبعتك فهي زائدة اه **(قوله)** يقال بعتك الشيء مثال للمتعدي بنفسه وترك مثال التعدي بمن **(قوله)** وباع عليه القاضي افادته يتعدى بعلى ايضا في مقام الاجبار والالزام **(قوله)** مبادلة شيء مصدر مضاف الى مفعوله الاول والفاعل محذوف والاصل ان يتبادل المتبايعان شيئا مرغوبا فيه بمثله فشيئا مفعول اول وبمثله مفعول ثان بواسطة الحرف فافهم **(قوله)** مرغوب فيه اي مامن شأنه ان ترغب اليه النفس وهو المال

بدليل وشروه بمن يحبس وهو من الاضداد يستعمل متعديا ومن للتأكيد وباللام يقال بعتك الشيء وبعتك فهي زائدة قال ابن القطاع وباع عليه القاضي اي بلارضاء وشرعا (مبادلة شيء مرغوب فيه بمثله) خرج غير المرغوب كتراب وميتة ودم

ولذا احتز به الشارح عن التراب والمينة والدم فانها ليست بمال فرجع الى قول الكثر والمتلق
 مبادلة المال بالمال ولذا فسر الشارح كلام المتلق في شرحه بقوله اى تملك شئ مرغوب
 فيه بشئ مرغوب فيه فقد تساوى التعريفان فافهم نعم زاد في الكثر بالتراضى واورد عليه
 انه يخرج بيع المكره مع انه منعقد واجاب في شرح النقاية بأن من ذكره اراد تعريف البيع
 النافذ ومن تركه اراد الاصح واعترضه في البحر بأن بيع المكره فاسد موقوف لا موقوف فقط
 كيبيع الفضولى كما يفهم من كلام شارح النقاية قلت لكن قدمنا ان الموقوف من قسم
 الصحيح ومقتضاه ان بيع المكره كذلك لكن صرحوا في كتاب الاكره انه يثبت به الملك عند
 القبض للفاسد فهو صريح في انه فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة في اربعة صور
 سيذكرها المصنف هناك وافاد في المنار وشرحه انه يعتقد فاسد العدم الرضا الذى هو شرط
 النفاذ وانه بالاجازة يصح وزول الفساد به علم ان الموقوف على الاجازة صحته فصيح كونه
 فاسدا موقوفا وظهر ان الموقوف منه فاسد كيبيع المكره ومنه صحيح كيبيع عبد اوصى
 محجورين وامثلته كثيرة ستأتى في باب بيع الفضولى والحاصل ان الموقوف مطلقا يبيع حقيقة
 والفاسد يبيع ايضا وان توقف حكمه وهو الملك على القبض فلا يناسب ذكر التراضى في
 التعريف ولذا قال في الفتح ان التراضى ليس جزء مفهوم البيع الشرعى بل شرط يثبت حكمه
 شرعا اه لانه لو كان جزء مفهومه شرعا لزم ان يكون بيع المكره باطلا وليس كذلك بل
 هو فاسد كما علمت وانت خبير بأن التعريف شامل للفاسد بسائر انواعه كما ذكره في النهر لانه يبيع
 حقيقة وان توقف حكمه على القبض فالتقييد بالتراضى لاخراج بعض الفاسد وهو بيع
 المكره غير مرضى لانه اذا كان المراد تعريف مطلق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان
 اريد تعريف البيع الصحيح فليس يمانع لدخول اكثر البياعات الفاسدة فيتم اعلم ان الحر
 مال كما قدمناه عن الكشف والتلويح وان كان غير متقوم مع ان بيعه باطل في حق المسلم بخلاف
 البيع به فانه فاسد ومرا الفرق واماما في البحر عن المحيط من انه غير مال فالظاهر انه اراد بالمال
 المتقوم توفيقا بين كلامهم وحينئذ يفرد على تعريف المصنف كالكثر فافهم ويرد على تعريف
 المصنف فقط الاجارة والتكاح قال ط فان فيهما مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا
 يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان المراد به الايجاب والقبول والتعاطى اه الا ان يجاب
 بأن المراد بالمرغوب فيه المال كما قررناه اولا والمنفعة غير مال كما مر اوقال ان المبادلة هى التخليك
 كما في النهر عن الدراية اى التخليك المطلق والمنفعة في الاجارة والتكاح ملكة مملوكة مقيدا
 فافهم **(قوله على وجه مفيد)** هذا التقييد غير مفيد اذ غايته انه اخرج ما لا يفيد كيبيع درهم
 بدرهم اتخذا وزنا وصفه وهو فاسد وقد علمت شمول التعريف لجميع انواع الفاسد فلا فائدة
 في اخراج نوع منه كما قلناه في بيع المكره نعم لو كان بيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقييد مفيد
 لكن بطلانه بعيد لوجود المبادلة بالمال فتأمل **(قوله اى بايجاب وتعاطى)** بيان للوجه
 المخصوص واراد بالايجاب ما يكون بالقول بدليل المناقبة فيشمل القبول والا لم يخرج التبرع
 من الجانبين على ما قاله ط فتأمل **(قوله فخرج التبرع من الجانبين الخ)** قال المصنف في المتح
 ولما كان هذا يشمل مبادلة رجلين بما لهما بطريق التبرع أو الهبة بشرط العوض فانه ليس

في قوله في اربعة صور هكذا
 بخطه والاصوب تجريد
 العدد من التاء للقاعدة
 المعلومة اه مصححه

مطلب

في بيع المكره والموقوف

(على وجه) مفيد
 (مخصوص) اى بايجاب
 وتعاطى فخرج التبرع من
 الجانبين والهبة بشرط
 العوض وخرج بمفيد مالا
 يفيد فلا يصح بيع درهم
 بدرهم

بيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء اراد اخراج ذلك فقال على وجه مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في النهر ووجهه انه لو تبرع لرجل بشئ ثم الرجل عوض على بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين يبعث اليها متاعا وتبعث له ايضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو ادعى الزوج العارية رجع ولها ايضا الرجوع لانها قصدت التعويض عن هبة فلما لم توجد الهبة بدعوى العارية لم يوجد التعويض عنها فلما الرجوع كما سيأتي في الهبة وكذا لو وهبه شئ على ان يعوضه عنه شئ معينا فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فافهم **(قوله)** استويا وزنا اما اذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد لربا الفضل لا لعدم الفائدة وقوله وصفة خرج ما اختلفا فيها مع اتحاد الوزن ككون احدهما كبيرا والآخر صغيرا او احدهما اسود والآخر ابيض قلت والمسئلة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة باع درهما كبيرا بدرهم صغير او درهما جيدا بدرهم ردي جازان لهما فيه غرضا صحيحا اما اذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه اشار محمد في الكتاب وبه كان يفق الحاكم الامام ابو احمد اه **(قوله)** ولا مفاضة احد الشريكين (اي المستويين والمتبادر من التعبير بالشريكين ان الدار مشاعة بينهما اما لو كانت حصص كل منهما مفروزة عن الاخرى فالظاهر جواز المفاضة لانه قديكون رغبة كل منهما فيها فيد الآخرفهو بيع مفيد بخلاف المشاعة فافهم **(قوله)** ولا اجارة السكنى بالسكنى (لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسيئة وهو لا يجوز ط عن حاشية الاشياء **(قوله)** ويكون اى البيع منع والاظهر ارجاع الضمير الى قوله على وجه مخصوص فهو بيان له والا كان تكرارا تأمل **(قوله)** وهما ركنه) ظاهر ان الضمير للإيجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يفيد قول البحر وفي البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في الفتح من ان ركنه الإيجاب والقبول الدالان على التبادل او ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضا بتبادل المالكين من قول او فعل اه واراد بالفعل اولا وما يشمل فعل اللسان وبالفعل ثانيا غيره وقوله الدال على الرضا اى بالنظر الى ذاته وان كان ثم ما ينافي الرضا كما كراه وظاهر كلام المصنف ان الإيجاب والقبول غيرا للبيع مع ان ركن الشيء عينه واذا ارجعنا الضمير في قوله ويكون الى قوله على وجه مخصوص لا يرد ذلك وكذا اذا اريد بالبيع حكمه وهو الملك وههنابحاث رأفة مذكورة في النهر **(قوله)** وشرطه اهلية المتعاقدين (اي بكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحرية وذكر في البحر ان شرائط البيع اربعة انواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولزوم فالاول اربعة انواع في العاقد وفي نفس العقد وفي مكانه وفي العقود عليه فشرائط العاقد اثنان العقل والعدد فلا ينقصد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الاب ووصيه والقاضي وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ ولا الحرية فصيح بيع الصبي او العبد لنفسه موقوفا ولغيره نافذا ولا الاسلام والتلق والصحو وشرط العقد اثنان ايضا موافقة الإيجاب للقبول فلو قبل غير ما اوجه او بعضه او بغير ما اوجه او ببعضه لم ينقصد الا في الشفعة بأن باع عبدا وعقارا فطلب الشفع العقار وحده

استويا وزنا وصفة ولا مفاضة احد الشريكين حصص داره بمحصة الآخر صريحة ولا اجارة السكنى بالسكنى اشباه (ويكون بقول او فعل اما القول فالإيجاب والقبول) وهما ركنه وشرطه اهلية المتعاقدين

مطلب

شرائط البيع انواع اربعة

وكونه بلفظ الماضي وشرط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس وشرط المعقود عليه ستة كونه
 موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه وكون الملك للبائع فيما يبيعه لنفسه وكونه مقدورا للتسليم
 فلم يتعقد بيع المعدم وماله خطر العدم كالحمل والبلن في النضرع والمحر قبل ظهوره وهذا
 البعد فاذا هو جارية ولا يبيع الحر والمدير وام الولد والمكاتب ومعق البعوض والميتة والدم ولا
 يبيع الحر والحزير في حق مسلم وكسرة خبز لان أدنى القيمة التي تشتتر لجواز البيع فلس ولا
 يبيع الكلا ولو في أرض مملوكة له والماء في نهر او بئر والصيد والحطب والحشيش قبل الاحراز
 ولا يبيع ما ليس بمملوكه وان ملكه بعده الا السلم والمغصوب لو باعه الفاسب ثم ضمن قيمته وبيع
 الفضولي فانه منعقد موقوف وبيع الوكيل فانه نافذ ولا يبيع معجوز التسليم كالأبق والطير
 في الهواء والسلم في البحر بعد ان كان في يده فصارت شرائط الانعقاد احد عشر قلت صوابه
 تسعة واما الثاني وهو شرائط النفاذ فاثنتان الملك او الولاية وان لا يكون في البيع حق لغير
 البائع فلم يتعقد بيع الفضولي عندنا اما شراؤه فنافذ قلت اى لم يتعقد اذا باعه لاجل نفسه
 لالاجل ماله لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفا كسبائي في باب والولاية
 اما بابا بة المالك كالوكالة او الشارع كولاية الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضى ثم وصيه
 ولا ينفذ بيع مرهون ومستأجر وللمشتري فسخه ان لم يعلم للمرتنن ومستأجر واما الثالث
 وهو شرائط الصحة فخمسة وعشرون منها عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانعقاد
 المارة لان ما لا يتعقد لا يصح وعدم التوقيت ومعلومية المبيع ومعلومية الثمن بما يرفع المنازعة
 فلا يصح بيع شاة من هذا القطيع وبيع الشيء بقيمته او بحكم فلان وخلوه عن شرط مفسد
 كسبائي في البيع الفاسد والرضا والفائدة ففسد بيع المكره وشراؤه وبيع مالا فائدة فيه
 وشراؤه كأمرو الخاصة معلومية الاجل في البيع المؤجل ثمه والقبض في بيع المشتري المتقول
 وفي الدين ففسد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شئ بدين على غير البائع
 وكون البدل مسمى في المبادلة القولية فان سكت عنه ففسد وملك بالقبض والمائة بين البدلين
 في اموال الربا والحلوعن شبهة الربا ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف قبل الافتراق
 وعلم الثمن الاول في مراوحة وتولية واشراك ووضعية واما الرابع وهو شرائط اللزوم بعد
 الانعقاد والنفاذ فخلوه من الخيارات الاربعة المشهورة وباقي الخيارات الآتية في اول باب
 خيار الشرط فقد صارت حجة الشرائط ستة وسبعين اه ملخصا اى لان شرائط الانعقاد
 احد عشر على ما قاله الاول وشرائط النفاذ اثنتان وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية
 وثلاثين وهي كلها شرائط اللزوم مع زيادة الحلوع من الخيارات لكن بذلك تصير الجملة سبعة
 وسبعين نعم تنقص ثمانية على ما قلنا من ان الصواب ان شرائط الانعقاد تسعة فيسقط منها
 اثنتان ومن شرائط الصحة اثنتان ومن شرائط اللزوم اربعة فتصير الجملة تسعة وستين نعم يزداد في
 شروط المعقود عليه اذا لم يراه الاشارة اليه او الى مكانه كسبائي في باب خيار الرؤية وسيأتي
 تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وثمن **(قوله)** وعمله (المال) فيه نظرا لما
 مر من ان الحر مال مع ان يبيعه باطل في حق المسلم فكان عليه ابداله بالتقوم وهو اخس من
 المال كأمرو ببيان فيخرج ما ليس بمال اصلا كالمتة والدم وما كان مالا غير متقوم كالحر فان

ذلك غير محل للبيع **(قوله وحكمه ثبوت الملك)** اى فى البدلين لكل منهما فى بدل وهذا حكمه
الاصلى والتابع وجوب تسليم المبيع والتمن ووجوب استبراء الجارية على المشتري وملك
الاستمتاع بها وثبوت الشفعة لو عقدا وعق المبيع لو محرما من البائع بحر وصوابه من
المشتري **(قوله وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم)** حقه ان يقول بقاء نظام المعاش الخ فانه
سبحانه وتعالى خلق العالم على اتم نظام واحكم امر معاشه احسن احكام ولا يتم ذلك الا
بالبيع والشراء اذ لا يقدر أحد ان يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لانه اذا اشتغل بحرث الارض
وبذر القمح وخدمته وحراسته وحصده ودراسته وتدريبه وتنظيفه وطحنه وعجنه لم يقدر
على ان يشتغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحراثة والحصد ونحوه فضلا عن اشتغاله فيما
يحتاجه من ملابس ومسكن فاضطر الى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذه بالقهر او بالسؤال
ان امكن والاقتال صاحبه عليه ولا يتم مع ذلك بقاء العالم **(قوله مباح)** هو ما خلا عن اوصاف
ما بعده **(قوله مكروه)** كالبيع بعد النداء فى الجمعة **(قوله حرام)** كبيع خرلن بشرها **(قوله)**
واجب كبيع شئ لمن يضطر اليه **(قوله والسنة)** فانه عليه الصلاة والسلام باع واشترى
واقرأ صحابه على ذلك ايضا **(قوله والقياس)** عبارة البحر والمقول اه ح لانه امر ضرورى
يجزم العقل بثبوته كباقي الامور الضرورية المتوقف عليها انتظام معاشه وبقائه فافهم **(قوله)**
فالايجاب الخ هذه الفاء الفصيحة وهى المفصحة عن شرط مقدر اى اذا اردت معرفة الايجاب
والقبول المذكورين وفى الفتح الايجاب الانبات لغة لاي شئ كان والمراد هنا اثبات الفعل
الحاس الدال على الرضا الواقع والا سواء وقع من البائع او من المشتري كأن يتبدى المشتري
فيقول اشترت منك هذا بالفاء والقبول الفعل الثانى والا فكل منهما ايجاب اى اثبات
فسمى الثانى بالقبول تمييزا له عن الانبات الاول ولانه يقع قبولا ورضا بفعل الاول اه **(قوله)**
والقبول فى بعض النسخ فالقبول بالفاء فهو تفرع على تعريف الايجاب ولذا قال المصنف
لما ذكر ان الايجاب ما ذكر اولاً (٣) علم ان الايجاب هو ما ذكرنا من كلام احدهما افاده ط
(قوله ما يذكر ثانيا من الآخر) اى من العاقد الآخر والتعبير بيذكر لا يشمل الفعل وعرفه
فى الفتح بانه الفعل الثانى كما مر وقال لانه اعم من اللفظ فان من القروع ما لو قال كل هذا الطعام
بدرهم فأكله تم البيع واكله حلال والركوب واللبس بعد قول البائع اركبها بمائة واللبس
بكذا رضا بالبيع وكذا اذا قال بعنك بالف فقبضه ولم يقل شئاً كان قبضه قبولا بخلاف بيع
التعاطى فانه ليس فيه ايجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط فى جعل الاخرة من صور
التعاطى كما فعل بعضهم نظر اه وذكر فى الحاشية ان القبض يقوم مقام القبول وعليه
تعريف القبول بالقول لكونه الاصل **(قوله الدال على التراضى)** الاول ان يقول الرضا
كاعبره فى الفتح والبحر لان التراضى من الجانبين لا يدل عليه الايجاب وحده بل هو مع القبول
افاده ح **(قوله قيد به اقتداء بالآية)** وهى قوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم
(قوله وبيانا للبيع الشرعى) استظهر فى الفتح ان التراضى لا بد منه فى البيع القنوى ايضا فانه
لا يفهم من باع زيد عبده لغة الا انه استبدله بالتراضى اه ونقل مثله القهستاني عن اكره الكفاية
والكرمانى وقال وعليه يدل كلام الراغب خلافا للشيخ الاسلام **(قوله ولذا لم يلزم بيع المكروه)**

ومحله المال وحكمه ثبوت
الملك وحكمته نظام بقاء
المعاش والعالم وصفته
مباح مكروه حرام واجب
وثبوته بالكتاب والسنة
والاجماع والقياس
(فلا يجاب) هو (ما يذكر)
اولا (من كلام) احد
(المتعاقدين) والقبول
ما يذكر ثانيا من الآخر
سواء كان بيعا واشترت
(الدال على التراضى) قيد به
اقتداء بالآية وبيانا للبيع
الشرعى ولذا لم يلزم بيع
المكروه وان انعقد

(٣) قوله علم ان الايجاب الخ
هكذا بخطه وصوابه علم ان
القبول الخ كما هو ظاهر
اه مصححه

مطلب

القبول قد يكون بالفعل
وليس من صور التعاطى

قدما ان بيع المكره فاسد موقوف على اجازة النائع وان البيع المعروف يشمل سائر انواع
 البيع الفاسد وان قول الكثر البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي غير مرضى لانه يخرج بيع
 المكره مع انه داخل واجب عنه بما ذكره الشارح بأنه قيده اقتداء بالآية اى للاحتراز
 لكن قوله وبيانا لبيع الشرعى ان اراده البيع المقابل للغوى يرد عليه ما علمته من اعتبار
 التراضي في البيع للغوى وانه لا يعتبر في البيع الشرعى اذ لو كان جزء مفهومه لزم ان يكون
 بيع المكره باطلا فاسدا بل التراضي شرط لثبوت حكمه شرعا وهو الملك كما قدمناه عن الفتح
 وان اراد بالشرعى الحالى عن الفساد فالتقييد بالتراضي لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل
 التعريف شامل لهما ثم لا يخفى ان هذا كله انما يتأتى في عبارة الكثر حيث جعل فيها التراضي
 قيما في التعريف اما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره صفة للايجاب فهو
 بيان للواقع فان الاصل فيه ان يكون دليلا على الرضا ولكن لا يلزم منه وجود الرضا حقيقة
 فلا يخرج به بيع المكره تأمل (قوله) ولم ينقد مع الهزل الخ الهزل في اللغة اللعب وفي
 الاصطلاح هو ان يراد بالشيء ما لم يوضع له ولا ماصح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة
 العقد مثلا باختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم ولا رضاه والاختيار هو القصد الى
 الشيء و ارادته والرضا هو اثاره واستحصانه فالمكره على الشيء يختاره ولا يرضاه من هنا قالوا
 ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده الكفر كذا في التلويح
 وشرطه اى شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات ان يكون صريحا باللسان مثل ان
 يقول انى ابيع هازلا ولا يكتفى بدلالة الحال الا انه لا يشترط ذكره في العقد فيكون ان تكون
 المواضعة سابقة على العقد فان تواضعا على الهزل بأصل البيع اى توافقا على انها يتكلمان
 بلفظ البيع عند الناس ولا يريد انه واتفقا على البناء اى على انها لم يرفعا الهزل ولم يرجعا
 عنه فاليق ينقد لصدوره من اهله في محله لكن يفسد البيع لعدم الرضا بحكمه فصار
 كالبيع بشرط الخيار ابدا لكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضا بالحكم حتى لو اعتقه المشتري
 لا ينفذ عقده هكذا ذكروا وينبى ان يكون البيع باطلا لوجود حكمه وهو انه لا يملك
 بالقبض واما الفاسد حكمه ان يملك بالقبض حيث كان مختارا راضيا بحكمه اما عند عدم
 الرضا به فلا اه منار وشرحه لصاحب البحر فقول الشارح ولم ينقد مع الهزل الذى هو من
 مدخول العامة غير صحيح لما تقدم من انه منقد لصدوره من اهله في محله لكنه يفسد
 البيع لعدم الرضا بالحكم الا ان يحمل على نفي الانعقاد الصحيح او يتشكى على البحث الذى ذكره
 بقوله وينبى الخ اه ط قلت قد صرح في الحانية والقنية بانه بيع باطل وبه يتأيد ما بحثه
 في شرح المنار وكثيرا ما يطلقون الفاسد على الباطل كما ستعرفه في بابيه لكن يرد على بطلانه
 أنهم لو أجازوا جاز والباطل لا تلحقه الا جازة وان الباطل ما ليس منعقدا اصلا والفاسد
 ما كان منعقدا باصلا لا بوصفه وهذا منعقد باصلا لانه مبادلة مال بمال دون وصفه ولذلك
 اجاب بعض العلماء بحمل ما في الحانية على ان المراد بالبطلان الفساد كما في حاشية المحوى
 وتامه فيها قلت وهذا أولى لموافقته لما في كتب الاصول من انه فاسد واما عدم افادته الملك
 بالقبض فلكونه اشبه البيع بالخيار لهما وليس كل فاسد يملك بالقبض ولذا قال في الاشباه

مطلب

في حكم البيع مع الهزل

ولم ينقد مع الهزل لعدم
الرضا بحكمه معه هذا

إذا قبض المشتري المبيع فاسدا ملكه الا في مسائل * الاولى لا يملكه في بيع الهازل كما في
 الاصول * الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك فاسدا لا يملكه بالقبض
 حتى يستعمله كذا في المحيط * الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه اه و ذكر
 الشارح مسألة بيع الهزل قبل الكفالة وذكرها المصنف متنا في الاكراه (قوله) ويرد
 على التعريفين) اي تعريفي الايجاب والقبول حيث قيد الايجاب بكونه اولاً والقبول بكونه ثانياً
 ط (قوله) لكن في الفهستاني (ح) ومنه في التجنيس لصاحب الهداية (قوله) كما قالوا في السلام
 اي لورد على المسلم مع السلام فلا بد من الاعادة (قوله) اي على الاول) اي ويرد على التعريف
 الاول حيث قيد بكونه اولاً والتعريف في التكرار هو الثاني والجواب ان الايجاب الاول لما
 بطل صار الثاني اولاً في التحقيق على ان كلا من الايجابين اول بالنسبة الى القبول اقاده ط
 (قوله) تكرار الايجاب) اي قبل القبول (قوله) بطل الاول) وينصرف القبول الى
 الايجاب الثاني ويكون بيعاً بالثمن الاول بغير وصوابه بالثمن الثاني كما هو ظاهر ويعلم مما يأتي
 (قوله) الا في عتق وطلاق على مال) لم يذكر في الاشياء المطلق بل ذكره في البحر وقد اعترض
 البيهقي على الاشياء حيث اقتصر على العتق مع ان الاول والحي ذكر المطلق ايضا وذكر انه
 روى عن أبي يوسف انها كالبيع وان ماروي عن محمد اصح اه وفي البيهقي ايضا عن الذخيرة
 قول غيره بعتك هذا بالف درهم ثم قال بعتك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله
 الى الايجاب الثاني ويكون بيعاً بمائة دينار بخلاف ما لو قال لعبدك انت حر على الف درهم
 انت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه المالا والفرق ان الايجاب الثاني رجوع
 عن الايجاب الاول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل الا ترى انه لو قال رجعت عن
 ذلك قبل قبول المشتري ليعمل رجوعه واذا عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف
 القبول الى الايجاب الثاني اما رجوع المولى عن ايجاب العتق ليس بعامل الا ترى انه لو قال
 رجعت عن ذلك لا يعمل رجوعه لان ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في
 التعليقات لا يعمل فبقى كل من الايجاب الاول والثاني فانصرف القبول اليهما اه (قوله)
 وسيجي في الصلح) قال الشارح هناك والاصل ان كل عقد أعيد فالثاني باطل الا في الكفالة
 والشراء والاجارة اه وفيه ان هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام في تكرار
 الايجاب كما لا يخفى اه ح اي لان العقد اسم لجموع الايجاب والقبول وتكراره غير تكرار
 الايجاب الذي كلامه فيه (قوله) وكل عقد بعد عقد جددا (ح) في التارخانية قال
 بعتك عبدي هذا بالف درهم بعتك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الايجاب
 الثاني ويكون بيعاً بمائة دينار ولو قال بعتك هذا العبد بالف درهم وقبل المشتري ثم قال
 بعتك منك بمائة دينار او في المجلس آخر وقال المشتري اشتريت ينصدق الثاني وينسخ
 الاول وكذا لو باعه بنحس الثمن الاول بأقل او بأكثر نحو ان يبيعه منه بعشرة ثم باعه بسبعة
 او بأحد عشر فإن باع بعشرة لا ينصدق الثاني ويبقى الاول بخاله اه فهذا مثال لتكرار
 الايجاب فقط ومثال لتكرار العقد (قوله) فإبطال الثاني) اي اذا كان بمثل الثمن الاول
 كما علمت لانه سدى اي لا فائدة فيه (قوله) فالصلح بعد الصلح افسح باطلاً) هذا اذا كان الصلح

ويرد على التعريفين
 مافي التارخانية لو خرجا
 معا صح البيع لكن
 في الفهستاني لو كانا معا
 لم ينقد كما قالوا في السلام
 وعلى الاول مافي الاشياء
 تكرار الايجاب مبطل
 لا الاول الا في عتق وطلاق
 على مال وسيجي في الصلح
 وفي المنظومة الحسية
 * وكل عقد بعد عقد جددا *
 * فإبطال الثاني لانه سدى *
 * فالصلح بعد الصلح افسح
 باطلاً *

على سبيل الاسقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلاحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر
وينسخ الاول كالبيع يرى عن الخلاصة عن المتني قلت الظاهر ان الصلح على سبيل
الاسقاط بمعنى البراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعيد الارادة هنا فالناسب حمل الصلح
على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان يمثل العوض الاول بقرينة قوله كالبيع وعليه
فالظاهر ان حكمه كالبيع في التفصيل المار فيه **(قوله كذا النكاح)** اي فالثاني باطل
فلا يلزم المهر المسمى فيه الا اذا جدد للزيادة في المهر كما في القنية بحر قلت لكن قدما
في اوائل باب المهر عن البرازية ان عدم اللزوم اذا جدد العقد للاحتياط وقدما ايضا عن
الكافي لو تزوجها في السر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر النصوص في الاصل انه يلزم عنده
الالفان ويكون زيادة في المهر وعند ابي يوسف المهر هو الاول اذا لعقد الثاني لغوا فلهذا ما فيه
وعند الامام ان الثاني وان لغا لا يلفو ما فيه من الزيادة اه وذكر في الفتح هناك ان هذا اذا
لم يشهد على ان الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول ثم ذكر ان بعضهم اعتبر ما في
العقد الثاني فقط وبعضهم اوجب كلا المهرين وان قاضيان افتي بانه لا يجب بالعقد الثاني
شئ ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور اللزوم بحمل كلامه على
انه لا يلزمه ديانة في نفس الامر الا بقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لانه يؤخذ بظاهر لفظه الا ان
يشهد على الهزل اه والحاصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر النصوص من لزوم
الزيادة وحينئذ فعني كون الثاني لغوا انه لا يفسخ الاول به **(قوله ماعدا مسائلا)** استثناء
من قوله فأبطل الثاني **(قوله منها التراب بعد الشراء)** بقصر الشراء الاول للنظم قال في الاشياء
اطلعه في جامع الفصولين وقيد في القنية بأن يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او
بجنس آخر والا فلا يصح اه قلت فعلى ما في القنية لا فرق بين الشراء والبيع ولذا اطلق
العقد في البحر حيث قال واذا تعدد الايجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الاول ان كان
الثاني بأزيد من الاول او انقص وان كان مثله لم يفسخ الاول واختلفوا فيما اذا كان الثاني
فاسد اهل يتضمن فسخ الاول اه قال في النهر ومقتضى النظر ان الاول لا يفسخ اه لكن
جزم في جامع الفصولين والبرازية بانه يفسخ وكذا قال في الذخيرة ان الثاني وان كان فاسد
فانه يتضمن فسخ الاول كما لو اشترى قلب فضة وزنه عشرة عشرة وتقاضاه ثم اشتراه منه
بسمعة وعله البرازي بان الفاسد ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام اه رمى ملخصا
(قوله كذا كفالة) قال في الحانية الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كفلا بنفسه فأت
الاصيل برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني كذا ذكره بعض
الافاضل قال وأشار بجواز تعددها الى ان المكفول له لو أخذ من الاصيل كفلا آخر
بعد الاول لم يبرأ الاول كذا في الحانية حاشية السيد ابي السعود على الاشياء * (تنبيه) * زاد
في الاشياء ان الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فسخ للاولى كافي البرازية وقال في البحر
وينبغي ان المدة اذا اتممت فيها واحد الاجران لاتصح الثانية كالبيع **(قوله اذا المراد الخ)**
تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها في الحقيقة اذن اي حين كررت اتمام زيادة
التوثيق بأخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة ايهما اراد **(قوله وهما عبارة الخ)** اي

* كذا النكاح ماعدا
مسائلا * * منها الشراء
بعد الشراء صححوا *
كذا كفالة على ما صرحوا *
* اذا المراد صاح في المحقق *
* منها اذا زيادة التوثيق *
(وهما عبارة عن كل لفظين
ينشان عن معنى التملك
والتملك ماضيين) كعبت
واشترت

الايجاب والقبول معبر بهما عن كل لفظين الخ قال الزبلي وينعقد بكل لفظ ينفي عن التحقيق كبت واشترت ورضيت او اعطيت او خذ بكذا اه او كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فاكه ونحو ذلك من الافعال كما قدمناه عن الفتح قبل ورقتين وينعقد ببيع معلق بفعل قلب كأن اردت فقال اردت او ان اعجبك او وافقت فقال اعجني او وافقتي واما ان ادبت الى الثمن فقد بعثك فان ادب في المجلس صح ويصح الايجاب بانف الهمة واشتركتك فيه وادخلت فيه وينعقد بلفظ الرد بحر عن التنازع خانية قلت وعبارتها ولو قال ارد عليك هذه الامه بخمسين دينارا وقبل الآخر بعت البيع اه وفي البحر ويصح الايجاب بانف الجعل كقوله جعلت لك هذا بالثمن ونمامه فيه * قلت وفي عرفنا يسمى بيع الثمار على الاشجار ضمانا فاذا قال ضمانت هذه الثمار بكذا وقبل الآخر ينبغي ان يصح وكذا تعارفوا في بيع احد الشريكتين في الدواب لشريكه الآخر لفظ المقاصرة فيقول قاصر ترك بكذا ومراده بعثك حصتي من هذه الدابة بكذا فاذا قبل الآخر صح لانها من الفاظ التملك عرفا * (تبييه) * ظاهر قوله ٢ عن لفظين انه لا ينعقد بالاشارة بالرأس ويدل عليه ما في الحاوي الزاهدي في فصل البيع الموقوف فصولي باع مال غيره فباعه فمكنت متأمل افقال ثالث هل اذنت لي في الاجازة فقال نعم فاجازه ينفذ ولو حرك رأسه بنعم فلا لان تحريك الرأس في حق الناطق لا يعتبر اه لكن قد يقال اذا قال له بعني كذا بكذا فاشار برأسه نعم فقال الآخر اشترت وحصل التسليم بالتراضي يكون بيعا بالتعاطي بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من احد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطي انه لا بد من وجوده ولو من احدها هذا مظهره في الاشياء من احكام الاشارة وان لم يكن معتقل اللسان لم يعتبر اشارة الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والاقناء الخ **(قوله او حالين)** تخفيف اللام **(قوله)** لا يحتاج الاول وهو الصادر بلفظين ماضيين ط عن المنع وكذا الماضي فيما لو كانا مختلفين **(قوله بخلاف الثاني)** فانه يحتاج اليها وان كان حقيقة للحال عندنا على الاصح لغلبة استعماله في الاستقبال حقيقة او مجازا بحر عن البدائع **(قوله والا لا)** صادق بما اذا نوى الاستقبال او لم ينو شيئا ط **(قوله للحال)** اي ولا يستعملونه للوعد والاستقبال ط **(قوله فكالماضي)** فلا يحتاج الى التية بحر ط **(قوله وكأبيعت الآن)** عطف على المستثنى اه ح وهذا اولى بالحكم لانه اذا عملت نية الحال فالتصریح به اولى ط **(قوله)** واما التمتع للاستقبال كالمقرون بالسین وسوف ط **(قوله فكلامر)** بأن قال المشتري بعني هذا الثوب بكذا فيقول بعت او يقول البائع اشتره مني بكذا فيقول اشترته **(قوله لا يصح اصلا)** اي سواء نوى بذلك الحال او لا تكون الامر متمم للاستقبال وكذا المضارع المقرون بالسین او سوف **(قوله كخذه بكذا الخ)** قال في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص مادته اعني الامر بالاخذ يستدعي سابقة البيع فكان كالماضي الا ان استدعاء الماضي سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء خذه سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال بعثك عبدي هذا بألف فقال فهو حر عتقك وبثت اشترت اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حر بلافا لا يفتق **(قوله كوجه وفرج)** بأن قال بعثك وجه هذا العبد او فرج هذه الامه لانه ما يعبر به عن الكل **(قوله وكل ما دل الخ)** تفصيل لقوله ٣ وهما عبارتان عن كل لفظين الخ **(قوله قبول)** خبر قوله وكذا ظاهره انه قبول سواء كان من البائع او المشتري

٢ قوله عن لفظين هكذا بخطه والذي في نسخ المشرح عن كل لفظين اه (او حالين) كمضارعين لم يقرنا بسوف والسین كأبيعت فيقول اشتره او احدهما ماض والآخر حال (و) لكن لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني فان نوى به الايجاب للحال صح على الاصح والا لا اذا استعملوه للحال كأهل خوارزم فكالماضي وكأبيعت الآن لتمحضه للحال واما التمتع للاستقبال فكلامر لا يصح اصلا الا الامر اذا دل على الحال كخذه بكذا فقال اخذت او رضيت صح بطريق الاقتضاء فليحفظ (ويصح اضافته الى عضو يصح اضافة العتق اليه) كوجه وفرج (والالا) كظهر وبطن (و) كل ما دل على معنى بعت واشترت نحو (قد فعلت ونعم وهات الثمن) وهولك او عبدك او فداك او خذ (قبول) ٣ قوله وهما عبارتان الخ هكذا بخطه بالثنية والذي تقدم وهما عبارة بالافراد اه

وانه لا يكون إيجابا مع انه يكون من البائع فقط كأنه عليه بقوله لكن في الرولولية ويكون
 إيجابا ايضا قال في البحر لوقال اتبعني عبدك هذا بالف فقال نعم فقال اخذته فهو بيع لازم
 فوقعت كلمة إيجابا وكذا تقع قبولا فيما لوقال اشتريت منك هذا بالف فقال نعم اه ونحوه في الفتح
(قوله لكن في الرولولية الخ) ومثله ما في التارخانية بعث منك هذا بالف فقال المشتري
 قد فعلت فهذا بيع ولوقال نعم لا يكون بيعا وذكر في فتاوى سمرقند ان من قال لغيره اشتريت
 عبدك هذا بالف درهم فقال البائع قد فعلت اوقال نعم اوقال هات الثمن صح البيع وهو الاصح
 اه فهذا ايضا صريح في انه لا يكون قبولا من المشتري **(قوله لانه ليس بتحقيق)** لان قول
 المشتري نعم تصديق لقول البائع بمثلك ولا يحقق البيع بمجرد قوله بمثلك بخلاف قول البائع نعم
 بعد قول المشتري اشتريت لانه جواب له فكأنه قال نعم اشتريت مني والشراء يتوقف على
 سبق البيع هذا ما ظهر في تأمله **(قوله وفي القنية الخ)** استدراك ايضا على المتن بأنه يكون
 إيجابا ايضا كما نهينا عليه وعبارتها كما في البحر كهل بعث مني بكذا او هل اشتريت مني بكذا
 الخ وظاهره ان نقدا لثمن قائم مقام القبول لان نعم بعد الاستفهام إيجاب فقط فكان النقد
 بمنزلة قوله اخذته اورضيت ولا يشترط في القبول ان يكون قولاً كما قلناه سابقا عن الفتح
(قوله ولوقال بعته الخ) المناسب ذكر هذا الفرع عقب قوله الآتي الا اذا كان بكتابة او رسالة
 ووجه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد اظهر من نفسه الرضا بالتبليغ فكل من
 بلغه كان التبليغ رضاه فان قيل صح البيع **(قوله ولا يتوقف)** اي بل يطل ح **(قوله شطر**
العقد) المراد به الإيجاب الصادر والا **(قوله فيه)** اي البيع احترازاً عن الخلع والعق كإبائى
(قوله فبلغه) اي من غير ان يأمر احداً بتبليغه كما في الخلاصة اما لو امر احداً ببلغه وقبل
 يصح ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر آنفاً **(قوله الا اذا كان بكتابة او رسالة)** صورة الكتابة
 ان يكتب اما بعد فقد بعث عبدى فلانا منك بكذا فلما بلغه الكتاب قال في مجلته ذلك اشتريت
 ثم البيع بينهما وصورة الارسال ان يرسل رسولا فيقول البائع بعث هذا من فلان الغائب
 بالف درهم فاذهب يا فلان وقل له فذهب الرسول فاخبره بما قال فقبل المشتري في مجلته ذلك
 وفي النهاية وكذا هذا في الاجارة والهبة والكتابة بحرقلة ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا
 كتب اشتريت عبدك فلانا بكذا فكتب اليه البائع قد بعث فهذا بيع كما في التارخانية
(قوله فيعتبر مجلس بلوغها) اي بلوغ الرسالة او الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب
 وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة واداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الأئمة
 السرخسى في كتاب النكاح من مبسوطه كما ينقد النكاح بالكتابة ينقد البيع وسائر
 التصرفات بالكتاب ايضا وذكر شيخ الاسلام خواجه زاده من مبسوطه الكتاب والخطاب
 سواء الا في فصل واحد وهو انه لو كان حاضرا فخطبها بالنكاح فلم تجب في مجلس الخطاب ثم
 اجابت في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت الكتاب ولم تزوج
 نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم زوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود
 وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح لان الغائب انما صار مخاطباً لها بالكتاب والكتاب
 باق في المجلس الثاني فصار بقاء الكتاب في مجلته وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني بمنزلة

لكن في الرولولية ان بدأ
 البائع فقبل المشتري بنعم
 لم يستعد لانه ليس بتحقيق
 وبعبارة صح لانه جواب
 وفي القنية نعم بعد الاستفهام
 كهل بعث مني بكذا بيع
 ان نقدا لثمن لان النقد
 دليل التحقيق ولوقال بعته
 فبلغه يا فلان فباعه غيره
 جاز فليحفظ ولا يتوقف
 شطر العقد فيه اي البيع
 (على قبول غائب) فلو قال
 بعث فلانا الغائب فبلغه
 فقبل لم يستعد (اتفاقاً)
 الا اذا كان بكتابة او رسالة
 فيعتبر مجلس بلوغها (كما)
 لا يتوقف (في النكاح
 على الاظهر) خلافاً للثاني

ما لو تكرّر الخطأ من الحاضر في مجلس آخر فأما إذا كان حاضراً قائماً صار مخاطباً بالسلام
وما وجد من الكلام لا يبق إلى المجلس الثاني وإنما سمع الشهود في المجلس الثاني أحد شطري
العقد اه وحاصله ان قوله تزوجتك بكذا اذا لم يوجد قبول يكون مجرد خطبة منه لها فاذا
قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها لما قرأت الكتاب ثانياً وفيه قوله
تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود صح العقد كما لو خاطبها به ثانياً وظاهره ان البيع كذلك
وهو خلاف ظاهر الهداية فتأمل ثم لا يخفى ان قراءة الكتاب صارت بمنزلة الايجاب من
الكتاب فاذا قبل المكتوب اليه في المجلس فقد صدر الايجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة
إلى قوله الا اذا كان بكتابة او رسالة نعم بالنظر إلى مجلس الكتابة يصح فانه لما كتب بعثك لم يبلغ بل
توقف على القبول وان كان ذلك القبول متوقفاً على قراءة الكتاب فافهم **(قوله)** فله الرجوع
ليس المراد ان الموجب له الرجوع في هذه الصورة فان الايجاب اذا كان باطلاً فلا معنى
للرجوع عنه بل المراد ان الموجب له الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع ثم في كل موضع
لا يتوقف شطر العقد فانه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لانه عقد
معاوضة وفي كل موضع يتوقف كالحلع والعق على مال لا يصح الرجوع وبصح التعليق
بالشرط لكونه مبنياً من جانب الزوج والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اه **(قوله)**
لا يمين (اي من جانب الزوج والمولى وذلك ان اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء
والحلع والعق تعليق الطلاق والعق بقبول المرأة والعبد وهما من جانب المرأة والعبد معاوضة
فحيث كان مبنياً من جانب الزوج والمولى امتنع الرجوع وتماه في العزيمة **(قوله)** واما الفعل
عطف على قوله اما القول **(قوله)** وهو التناول قاموس قال في البحر وهكذا في الصحاح
والمصباح وهو انما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهم
الطرسوسى اى حيث قال ان حقيقة التعااطى وضع الثمن واخذ الثمن عن تراض منهما من غير
لفظ وهو يفيد انه لا بد من الاعطاء من الجانبين لانه من المعاطاة وهى مفاعلة اه قلت وقوله
من غير لفظ يفيد ما قدمناه عن الفتح من انه لو قال بعثك بالف فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً
كان قبضه قبولاً وليس من بيع التعااطى خلافاً لمن جمعه منه فان التعااطى ليس فيه ايجاب
بل قبض بعد معرفة الثمن **(قوله)** في خمسين ونفيس (النفيس ما كثر ثمنه كالعبد والخمسين
ما قل ثمنه كالحزب ومنهم من حد النفيس بنصاب السرقة فكثر والخمسين بما دونه والاطلاق
هو المتمد ط عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو المتمد نعم ذكره في شمول
التعااطى للخمسين والنفيس فقال وهو الصحيح المتمد **(قوله)** خلافاً للكرخى فانه قال لا ينعقد
الا في الخمسين ط عن القهستانی وما في الحاوى القدسي من ان هذا هو المشهور فهو خلاف
المشهور كما في البحر **(قوله)** ولو التعااطى من احد الجانبين صورته ان يتفقا على الثمن ثم يأخذ
المشتري المتاع ويذهب برضا صاحبه من غير دفع الثمن او يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب
من غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع احدهما بعده اجبره القاضي
وهذا فيما ثمنه غير معلوم اما الحزب والاحم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن ذكره في البحر والمراد
في صورة دفع الثمن فقط ان المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط

فله الرجوع لانه عقد
معاوضة بخلاف الحلع
والعق على مال حيث
يتوقف اتفاقاً فلا رجوع
لانه يمين نهاية (واما الفعل
فالتعااطى) وهو التناول
قاموس (في خمسين ونفيس)
خلافاً للكرخى (ولو)
التعااطى (من احد الجانبين
على الاصح) فتح وبه يفتى
فيض (اذا لم يصرح معه)
مع التعااطى (بعد الرضا)
فلو دفع الدراهم واخذ
الباططخ والبائع يقول
لا اعطيهما

مطلب البيع بالتعااطى

وفي القنية دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير ليأخذ منه حنطة وقال له بكم تباعها فقال مائة
بدنار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع لك وليمخر بينهما
بيع وذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير السعر فعلى البائع ان يدفعها بالسعر
الاول قال رضي الله عنه وفي هذه الواقعة اربع مسائل « احداها الانعقاد بالتعاطي » الثانية
الانعقاد في الخسيس والنفيس وهو الصحيح « الثالثة الانعقاد به من جانب واحد » الرابعة كما
ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن اه قلت وفيها مسألة خامسة انه ينعقد به ولو تأخرت
معرفة الثمن لتكون دفع الثمن قبل معرفته بحر **(قوله)** ينعقد اي وان كان يعلم عادة السوق
بأن البائع اذا لم يرض يرد الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصبح خلفه لا اعطيا
تقليبا لقلب المشتري فانه مع هذا لا يصح البيع قنية **(قوله)** كالوكان اي البيع بالتعاطي
بعد عقد فاسد وبعبارة الخلاصة اشترى رجل من وسائد وسائد وجوه الطنافس وهي غير
منسوجة بعد ولم يضره باله اجلا لم يجز فلو نسج الوسائد وجوه الطنافس وسلم الى المشتري
لا يصير هذا بيعا بالتعاطي لانهما يسلمان بحكم ذلك البيع السابق وانه وقع باطلا اه وبعبارة
البرزازية والتعاطي انما يكون بيعا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد او باطل سابق اما اذا كان بناء
عليه فلا اه **(قوله)** لا ينعقد بهما البيع قبل متاركة الفاسد يتفرع عليه ما في الحانية لو اشترى
توبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال قد بعثت توبك هذا بالف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو
باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تاركا للبيع الفاسد فهو جائز اليوم
اه قلت لكن في النهاية والفتح وغيرها عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل قبض بدرهم
الحل البيع بالرقم فاسد لان فيه زيادة جهالة تمكنت في صلب العقد وهي جهالة الثمن برقم
لا يعلمه المشتري فصار بمنزلة القمار وعن هذا قال شمس الائمة الحلواني وان علم بالرقم في المجلس
لا ينقلب ذلك العقد جائزا ولكن ان كان البائع دائما على الرضا فرضى به المشتري ينعقد
بينهما عقد بالتراضي اه وعبر في الفتح بالتعاطي والمراد واحد وسأني ايضا في باب البيع
الفاسد ان يبيع الآبق لا يصح وانه لو باعه ثم عاد وسامه يتم البيع في رواية وظاهر الرواية انه
لا يتم قال في البحر هناك واولوا الرواية الاولى بأنه ينعقد بيعا بالتعاطي اه وظاهر هذا عدم
اشتراط متاركة الفاسد وقد يجاب على بعد بحمل الاشتراط على ما اذا كان التعاطي بعد
المجلس اما فيه فلا يشترط كما هنا والفرق انه بعد المجلس يتقرر الفساد من كل وجه فلا بد من
المتاركة اما في المجلس فلا يتقرر من كل وجه فتحصل المتاركة ضمنا تأمل ويحتمل وهو الظاهر
ان يكون في المسئلة قولان وانظر ما يأتي عند قوله وقد في الكل في بيع ثلة الخ هذا وما ذكره
عن الحلواني في البيع بالرقم جزم بخلافه في الهندية آخر باب المراجعة وذكر ان العلم في
المجلس يجعل كابتداء العقد ويصير كتأخير القبول الى آخر المجلس وبه جزم في الفتح هناك ايضا
(قوله) ففي بيع التعاطي بالاولى الخ مأخوذ من البحر حيث قال ففي بيع التعاطي بالاولى وهو
صرح الخلاصة والبرزازية ان التعاطي بعد عقد فاسد او باطل لا ينعقد به البيع لانه بناء على
السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه اي من ان عدم الانعقاد قبل متاركة
الاول وهو معنى قول الشارح فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك ومراده بما في الخلاصة

لا ينعقد كالوكان بعد عقد
فاسد خلاصة وبرزازية
وصرح في البحر بان
الاجحباب والقبول بعد
عقد فاسد لا ينعقد بهما
البيع قبل متاركة الفاسد
ففي بيع التعاطي بالاولى
وعليه فيحمل ما في الخلاصة
وغيرها على ذلك

ما قدمه من قوله كما لو كان بعد عقد فاسد ونقلنا عبارتها وعبارة البرازية وليس فيها التقييد بما قبل متاركة الاول فقيده المشرح به تبعا للبحر للامتنان فافهم **(قوله)** وتامه في الاشياء من الفوائد) انتهى في آخر الفن الثالث وليس فيه زيادة على اصل المسئلة فلعله اراد ما كتب على الاشياء في ذلك الموضوع او ما شبه هذه المسئلة مما تفرع على الاصل المذكور **(قوله)** اذا بطل المتضمن) بالكسر بطل المتضمن بالفتح فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا كان قبل التاركة قال ح وهو بدل من الفوائد بدل بعض من كل ا ه ط وفي هذه القاعدة بحث سنذكره عند الكلام على بيع الثمرة البارزة **(قوله)** فتحرر ثلاثة اقوال) هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في مواضع فصوره في موضع بالاعطاء من الجانبين ففهم منه البعض انه شرط وصورة في موضع بالاعطاء من احدها ففهم البعض انه يكفي به وصورة في موضع بتسليم المبيع ففهم البعض ان تسليم الثمن لا يكفي بحر عن الذخيرة ط **(قوله)** وحررنا في شرح الملتقى الخ) عبارته عن البرازية الاقالة تنعقد بالتعاطي ايضا من احد الجانبين على الصحيح اه وكذا الاجارة كما في العمدية وكذا الصرف كما في النهر مستدلا عليه بما في التارخانية اشترى عبدا بالف درهم على ان المشتري بالخيار فاعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ويرد الدراهم وعلى قول ابي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم أر من نبه عليها اه (تمة) طالب مديونه فبعث اليه شعيرا قدرا معلوما وقال خذ بسعر البلد والسعر لهما معلوم كان بيعا وان لم يعلمه فلا ومن بيع التعاطي تسليم المشتري ما اشتراه الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشراء الى الموكل بعدما انكر التوكيل ومنه حكما ما اذا المودع بأمة غير المودعة وحلف حل للمودع وطؤها وكان بيعا بالتعاطي وعن ابي يوسف لو قال للخياط ليست هذه بطايتي تخلف الخياط انها هي وسعه اخذها وبنى تقيده بما اذا كانت العين للدافع ومن لوردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى بها كافي للفتح وعلى هذا فلا بد من الرضا في جارية الوديعة والبطانة وتامه في البحر **(قوله)** ما يستجره الانسان الخ) ذكر في البحر ان من شرائط العقود عليه ان يكون موجودا فلم ينقصد بيع المعدم ثم قال وما تساعوا فيه واخرجوه عن هذه القاعدة ما في القنية الاشياء التي تؤخذ من البيع على وجه الخرج كما هو العادة من غير بيع كالعدس والملح والزيت ونحوها ثم اشترها بعد ما انقصدت صح اه فيجوز بيع المعدم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا بيع معدم انما هو من باب ضمان المتلفات بأذن مالكها عرفا تسهلا للامر ودفعا للخرج كما هو العادة وفيه ان الضمان بالاذن مالا يعرف في كلام الفقهاء حموى وفيه ايضا ان ضمان المتلفات بالمثل لا بالقمة والقيميات بالقمة لا بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت ان المسئلة استحسان ويمكن تحريجها على قرض الاعيان ويكون ضمانها بالثمن استحسانا وكذا حل الانتفاع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يحل الانتفاع به وان ملكك بالقبض وخرجها في النهر على كون المأخوذ من العدس ونحوه بيعا بالتعاطي وانه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم اه واعترضه الحموي بان ائمان هذه تختلف فيفضى الى المنازعة اه وقلت ما في النهر مبنى على

وتامه في الاشياء من الفوائد
اذا بطل المتضمن بطل
المتضمن والمبنى على الفاسد
فاسد (وقيل لا بد) في
التعاطي (من الاعطاء من
الجانبين وعليه الاكثر)
قله الطرسوسي واختاره
البرازي وافتح به الحلواني
واكتفى الكرماني بتسليم
المبيع مع بيان الثمن فتحرر
ثلاثة اقوال وقد علمت
الفتوى به وحررنا في شرح
الملتقى صحة الاقالة والاجارة
والصرف بالتعاطي فيلحفظ
* (فروع) * ما يستجره
الانسان من البيع اذا
حاسبه على ائمانه بعد
استهلاكها جاز استحسانا

مطلب

في بيع الاستجرار

ان الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المدوم بل كما اخذ شيئاً انعقد بيعاً بجنه المعلوم قال في الوالدية دفع دراهم الى خباز فقال اشترت منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة امانه فالبيع قاسد وما اكل فهو مكروه لانه اشترى خبزاً غير مشار اليه فكان البيع مجهولاً ولو اعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة امانه ولم يقل في الابتداء اشترت منك بخبز وهذا حلال وان كان نيته وقت الدفع الشراء لانه بمجرد الثانية لا ينعقد البيع وانما ينعقد البيع الآن بالتعاطي والآن المبيع معلوم فينعقد البيع صحيحاً اه قلت ووجهه ان ثمن الخبز معلوم فاذا انعقد بيعاً بالتعاطي وقت الاخذ مع دفع الثمن قبله فكذا اذا تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان ثمنه معلوماً وقت الاخذ مثل الخبز واللحم اما اذا كان ثمنه مجهولاً فانه وقت الاخذ لا ينعقد بيعاً بالتعاطي لجهالة الثمن فاذا تصرف فيه الآخذ وقد دفعه اليه برضاه بالدفع وبالتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم ينعقد بيعاً وان كان على نية البيع للماعلمت من ان البيع لا ينعقد بالنية فيكون شبه القرض المضمون بمثله او قيمته فاذا توافقا على شيء بدل المثل او القيمة برئت ذمة الآخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قيمياً فان قرض القسي لا يصح فيكون تصحيحه هنا استحساناً كقرض الخبز والحميرة ويمكن تحريره على الهيئة بشرط العوض او على المقبوض على سوم الشراء ثم رأيت في الاشياء في القول في ثمن المثل حيث قال ومنها لواخذ من الارز والعدس وما شبهه وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اخصها بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في التهمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن اه **(قوله بيع البراءات)** جمع براءة وهي الاوراق التي يكتبها كتاب الديوان على العاملين على البلاد بخط كعطاء او على الاكابر ينقد رعاياهم وسميت براءة لانه يبرأ يدفع ما فيها ط **(قوله بخلاف بيع حفظ الائمة)** بالخاء المهملة والظاء المشالة جمع حفظ بمعنى التصيب المرتب له من الوقف اي فانه يجوز بيعه وهذا مخالف لما في الصيرفية فان مؤلفها سئل عن بيع الخط فأجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبارة الصيرفية هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فانه لا يخلو اماناً باع ما فيه او عين الخط لوجه الاول لانه بيع مالم يس عنه ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغذ ليس متقوماً بخلاف البراءة لان هذه الكاغذ متقومة اه قلت ومقتضاه ان الخط بالخاء المعجمة والطاء المهملة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحفظ الائمة ما كان قائماً في يد المتولي من نحو خبزا وحطه قد استحقه الامام وكلام الصيرفية فيما ليس بموجود **(قوله ثمة)** اي هناك اي في مسألة بيع حفظ الائمة وأشار اليها بالبعد لان الكلام كان في بيع البراءات ولذا اشار اليه بلفظ هنا **(قوله من المشرف)** اي المباشر الذي يتولى قبض الخبز **(قوله بخلاف الجندی)** اي اذ اباع الشعر المعين لعلف دابته من حاشية السيد ابي السعود **(قوله وتعبه في النهر)** اي تعب ما ذكر من مسألة بيع الاستجرار وما بعدها حيث قال اقول لظاهر ان ما في القبة ضعيف لاتفاق كلتهم على ان بيع المدوم لا يصح وكذا غير المملوك وما المانع من ان يكون المأخوذ من العدس ونحوه بيعاً بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كسبائتي

* بيع البراءات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع حفظ الائمة لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا اشياء وقبة ومفسده انه يجوز للمستحق بيع خبزه قبل قبضه من المشرف بخلاف الجندی بحر وتعبه في النهر

وحظ الامام لا يملك قبل القبض فأن يصح بيعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب
الشرب ما في الغنية اذا كان مخالفا للقواعد لا التفات اليه ما لم يعضده نقل من غيره اه وقدما
الكلام على بيع الاستجرار واما بيع حظ الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي
ذلك انه لو مات يورث عنه لانه اجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في الغنية
بعد احرازها بدار الاسلام فاتها حق تأكد بالا حراز ولا يحصل الملك فيها للغائبين الا بعد القسمة
والحق المتأكد يورث كحق الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط كافي
الفتح وعن هذا بحث في البحر هناك بأنه ينبغي التفصيل في معلوم المستحق بأنه ان مات بعد خروج
الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنية بعد الاحراز وان مات
قبل ذلك لا يورث لكن قدما هناك ان معلوم الامام له شبه الصلة وشبه الاجرة والارجح
الثاني وعليه يتحقق الارث ولو قبل احراز الناظر ثم لا يخفى انها لا تملك قبل قبضها فلا يصح بيعها
(قوله وافي المصنف الح) تأييد لكلام التهر وعبارة المصنف في فتاواه سئل عن بيع الجامكية
وهو ان يكون لرجل جامكية في بيت المال ويحتاج الى دراهم معجلة قبل ان تخرج الجامكية
فيقول له رجل بعني جامكتك التي قدرها كذا بكذا انقص من حقه في الجامكية فيقول له
بعتك فهل البيع المذكور صحيح ام لا لكونه بيع الدين بتقد اجاب اذا باع الدين من غير من هو
عليه كذا ذكر لا يصح قال مولانا في فوائده وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدينين او وجهه جاز
اه **(قوله وفيها)** الظاهر ان الضمير للجنة ويحتمل عوده لفتاوى المصنف المفهومة من افي
واما ضمير وفيها الآتية فلا شبهة اه **(قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة)** عن الملك
قال في البدائع الحقوق المفردة لا تحتمل التملك ولا يجوز الصالح عنها اقول وكذا لا تضمن
بالاتلاف قال في شرح الزيادات للسرخسي واتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لان
الاعتياض عن مجرد الحق باطل الا اذا فوت حقا مؤكدا فانه يلحق بتفويت حقيقة الملك في
حق الضمان كحق المرتين ولذا لا يضمن بالاتلاف شيء من الغنية او طء جارية منها قبل الاحراز
لان الفاتت مجرد الحق وانه غير مضمون وبعد الاحراز بدار الاسلام ولو قبل القسمة يضمن
لتفويت حقيقة الملك ويجب عليه القيمة في قتله عبدا من الغنية بعد الاحراز في ثلاث سنين
يرى واراد بقوله لتفويت حقيقة الملك الحق المؤكد اذ لا تحصل حقيقة الملك الا بعد القسمة
كامر **(قوله كحق الشفعة)** قال في الاشياء فلو صالح عنها بمال بطلت ورجع ولو صالح الخيرة
بمال لتختاره بطل ولا شيء لها ولو صالح احدي زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها وعلى
هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح
وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كذا كره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور بالطريق روايتان
وكذا بيع الشرب الاتباع اه **(قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف)**
من امامة وخطابة واذان وفساة وبوابة ولا على وجه البيع ايضا لان بيع الحق لا يجوز كافي
شرح الادب وغيره وفي الذخيرة ان اخذ الدار بالشفعة امر عرف بخلاف القياس فلا يظهر
ثبوته في حق جواز الاعتياض عنه اه اقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يرى

وافي المصنف ببطلان
بيع الجامكية لما في الاشياء
بيع الدين انما يجوز من
المدين وفيها في الاشياء
لا يجوز الاعتياض عن
الحقوق المجردة كحق
الشفعة وعلى هذا لا يجوز
الاعتياض عن الوظائف
بالاوقاف

مطلب

في بيع الجامكية

مطلب

لا يجوز الاعتياض عن
الحقوق المجردة

مطلب

في الاعتياض عن الوظائف
والنزول عنها

(قوله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص) قال في المستصفى التعامل العام اى الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع اليه مع التردد اه وفي محل آخر منه ولا يصح عقدا لانه لما كان مشتركا كان متعارضا اه يرى وفي الاشباه عن البرازية وكذا اى تقسده الاجارة لو دفع الى حائل غزلا الى ان يسججه بالثالث ومشائخ باخ وخوارزم افقوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه افق ابي على النسفي ايضا والثبوتى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص اه فأقادان عدم اعتباره بمعنى انه اذا وجد النص بخلافه لا يصح ناسخا للنص ولا عقدا له والا فقد اعتبروه في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكره ابن الهمام واقادما مر ايضا ان العرف العام يصح عقدا ولذا نقل البيهقي في مسألة الحائك المذكورة قال السيد الشهيد لأن أخذها يستحسن مشائخ باخ بل نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل في بلاد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من المصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعا منه فإذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلد ان كلها فيكون اجماعا والاجماع حجة الا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخمر والزنا لافقوا بالحل اه قلت وبه ظهر الفرق بين العرف الخاص والعام وتام الكلام على هذه المسئلة مبسوط في رسالتنا المسماة بشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال) قال العلامة العيني في فتاواه ليس للنزول شيء يعتمد عليه ولكن العلماء واحكام مشوا ذلك للضرورة واشتراطوا امضاء الناصر للابقع فيه نزاع اه ما خلا من حاشية الاشباه للسيد ابي السعود وذكر الخوى ان العيني ذكر في شرح نظم درر البحار في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار انه يمكن ان يحكم بصحة النزول عن الوظائف الدينية قياسا على ترك المرأة قسمها اصحابها لان كلامهما مجرد اسقاط اه (قلت) وقدمنا في الوقف عن البحر ان الممتولى عزل نفسه عند القاضي وان من العزل الفراغ لغيره عن وظيفة النظار او غيره وانه لا ينزل بمجرد عزل نفسه خلافا للعلامة قاسم بل لا بد من تقرير القاضي المفروق له اهل اها لانه لا يلزم للقاضي تقريره ولو اها لانه جرى العرف بالفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه فينبى الابراء العام بعده اه اى لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجرد الحق وقدمر انه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني جوازه لكن قال الخوى وقد استخرج شيج مشايخنا نور الدين على المقدسى صحة الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظم الكنز من فروع في مبسوط السرخسى وهو ان العبد الموصى برقبته لشخص ومحمدته لا آخر لو قطع طرفه او شيع موضع فادى الارش فان كانت الخاية تنقص الخدمة يشتري به عبد آخر يخدمه او يضم اليه ثمن العبد بعد بيعه فيشتري به عبد يقوم مقام الاول فان اختلفا في بيعه لم يبيع وان اصطالحا على قسمة الارش بينهما نصفين فلهما ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الارش بدل الخدمة لانه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط لحقه به كالموصال موصى له بالرقبة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسلم العبد له قال قربما يشهد هذا للنزول عن الوظائف بمال اه قال الخوى فيحفظ هذا فانه نفيس جدا اه وذكر نحوه البيهقي

مقابل
في العرف الخاص والعام

وفيها في آخر بحث تعارض
العرف مع اللغة المذهب
عدم اعتبار العرف الخاص
لكن افق كثير باعتبار
وعليه فيفتى بجواز النزول
عن الوظائف بمال

مقابل
في النزول عن الوظائف
بمال

عند قول الاشياء وينبغي انه لو نزل له وقبض المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك فقال اى على وجه اسقاط الحق الحاقا له بالوصية بالخدمة والصلح عن الالف على خمسمائة فانهم قالوا يجوز اخذ العوض على وجه الاسقاط للحق ولارب ان الفارغ يستحق المتزول به استحقاقا خاصا بالقرار ويؤيده ما في خزنة الاكل وان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز فيه دلالة على انه لا رجوع على التازل وهذا الوجه هو الذى يطمئن به القلب لقربه اه كلام البيرى ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة والقسم فانه يمنع جواز اخذ العوض ههنا ثم قال ولقائل ان يقول هذا حق جعله الشرع لدفع الضرر وذلك حق فيه صلة ولا جامع بينهما فافترقا وهو الذى يظهر اه وحاصله ان ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة وكذا حق الخيار في التكاح للمخيرة انما هو لدفع الضرر عن الشفيع والمرأة وماتت لذلك لا يصح الصلح عنه لان صاحب الحق لما رضى علم انه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئا ما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على وجه البر والصلة فيكون ثابتا له اصاله فيصح الصلح عنه اذا نزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الاشياء من حق القصاص والتكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لانه ثابت لصاحبه اصاله لاعلى وجه رفع الضرر عن صاحبه ولا يخفى ان صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه الاصاله لاعلى وجه رفع الضرر فالحاقها بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده اولى من الحاقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام وجيه لا يخفى على نبيه وبه اندفع ما ذكره بعض محشي الاشياء من ان المال الذى يأخذه التازل عن الوظيفة رشوة وهى حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من انه صلح عن حق كافي نظائره والرشوة لا تكون بحق واستدل بعضهم للجواز بزول سيدنا الحسن ابن سيدنا على رضى الله تعالى عنهما عن الخلافه لمعاوية على عوض وهو ظاهر ايضا وهذا اولى مما قدمناه في الوقف عن الحرية من عدم الجواز ومن ان المفروغ له الرجوع بالبدل بناء على ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وانه لا يجوز الاعتياض عن مجرد الحق لما علمت من ان الجواز ليس مبني على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظائره الدالة عليه وان عدم جواز الاعتياض عن الحق ليس على اطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء عن المفتي ابى السعود انه افتى بجواز اخذ العوض في حق القرار والتصرف وعدم محبة الرجوع وبالجملة فالمسئلة ظنية والتظاهر متشابهة وللبحث فيها مجال وان كان الاظهر فيها ما قلناه الاولى ما قاله في البحر من انه ينبغي الابراء العام بعده والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في مشد مسكة الاراضى وبأن بيانتها قريبا وكذا في فراغ الزعيم عن تجاره ثم اذ فرغ عنه لغيره ولم يرجعه السلطان المفروغ له بل ابقاه على الفارغ أو وجهه لغيرها ينبغي ان يثبت الرجوع للمفروغ له على الفارغ ببطل الفراغ لانه لم يرض بدفعه الا بمقابلة ثبوت ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وان حصل لغيره وبهذا افتى في الاسماعيليه والحامدية وغيرهما خلافا لما افتى به بعضهم من عدم الرجوع لان الفارغ فعل ما في وسعه وقدرته اذ لا يخفى انه غير المقصود من الطرفين ولا سيما اذا بقي السلطان والقاضى التبار أو الوظيفة على الفارغ فانه يلزم اجتماع العوضين

قوله يستحق المتزول به كذا
رأيت والظاهر ان يقال
المتزول عنه اه من خط
المؤلف

في تصرفه وهو خلاف قواعد الشرع فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم **(قوله)** وبلزوم خلو
 الحوانيت (عبارة الاشياء أقول على اعتباره اى اعتبار العرف الخاص ببنى ان يبقى بان
 ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلو الحوانيت لازم وبصير الخلو في الحانوت حقاله فلا يملك
 صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت الجبلون
 في الغورية ان السلطان المغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذوه
 منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسئلة في كتاب الكفالة
 ثم قال قلت وأيد في (زواهر الجواهر) بما في واقعات الضرري رجل في يده دكان فغاب
 فرفع المتولى امره للقاضي فامر القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو
 اولى بدكانه وان كان له خلو فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن
 في دكانه وان شاء أجازها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك ان رضى به
 والا يؤمر بالخروج من الدكان اه بلفظه اه لكن قال السيد الحموي أقول ما نقل عن واقعات
 الضرري من ذكر لفظة الخلو فضلا عن ان يكون المراد بها ما هو المتعارف كذب فان الآيات
 من الثقة كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضرري ولم يذكر فيها لفظ الخلو هذا
 وقد اشتهر نسبة مسئلة الخلو الى مذهب الامام مالك والحال انه ليس فيه نص عنه ولا عن
 احد من أصحابه حتى قال البدر القرافي من المالكية انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه
 المسئلة وانما فيها فتيا للعلامة ناصر الدين اللقاني المالكى بناها على العرف وخرجها عليه
 وهو من اهل الترجيح فيعتبر تخريجها وان نوزع فيه وقد انتشرت فتياه في المشارق والمغارب
 ولتلقاها علماء عصره بالقبول اه قلت ورأيت في فتاوى الكازروني عن العلامة اللقاني انه
 لو مات صاحب الخلو يوفى منه دونه ويورث عنه وينتقل لبيت المال عند فقد الوارث اه
 هذا وقد استدل بعضهم على لزومه وصحة بيعه عندنا بما في الحانية رجل باع سكني له في حانوت
 لغيره فاخبر المشتري ان اجرة الحانوت كذا فظن انها اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكني
 بهذا العيب اه وللعلامة الشرنبلالي رسالة رد فيها على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكني
 لان المراد بها عين مركبة في الحانوت وهي غير الخلو ففي الخلاصة اشترى سكني حانوت في
 حانوت رجل مركبا واخبره البائع ان اجرة الحانوت كذا فاذهى اكثر ليس له ان يرد وفي جامع
 الفصولين عن الذخيرة شري سكني في دكان وقف فقال المتولى ما ذهنت له اى للبائع بوضها
 فامر اه امر المشتري بالرفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بختمه
 ولا يستصانه اه ثم نقل عن عدة كتب ما يدل على ان السكني عين قائمة في الحانوت ورد فيها ايضا
 على الاشياء بأن الخلو لا يقبل به الا متأخر من المالكية حتى أفتى بصحة وقفه ولزم منه ان واقف
 المسلمين صارت لكافرين بسبب وقف خلوها على كنائسهم وبأن عدم اخراج صاحب الحانوت
 لصاحب الخلو يلزم منه حجر الحر المكلف عن ما يملكه واتلاف ماله مع ان صاحب الخلو لا يعطى
 اجر المثل وأخذ هو في نظير خلوه قدرا كثيرا بل لا يجوز هذا في الوقف وقد نصوا على ان من
 سكن الوقف يلزمه اجر المثل وفي مع الناطر من اخراجه تقويب نفع الوقف وتعطيل ما شرطه
 الواقف من اقامة شعائر مسجد ومحوها اه ما يخصا قات وما ذكره حتى خصوصاً في زماننا هذا

مطلب

في خلو الحوانيت

و بلزوم خلو الحوانيت
 فليس لرب الحانوت
 اخراجه ولا اجارتها لغيره
 ولو وقفا انتهى ملخصا

قوله يرجع على بائعه اى
 لان البيع اذا وقع بهذا
 الشرط يقع فاسدا والا
 فهو صحيح فلا رجوع له
 على البائع بشئ اه منه

وإنما ما يستحقه صاحب الحق من أنه اشترى خلوها بما كثر وإنه بهذا الاعتبار يصير أجره
 الوقت شيئاً لا فهو تستحقه لأن ما أخذ منه صاحب الحق الأول لا يخص منه نفع الوقت
 فيكون المدفع هو المصنع ماله فكيف يحل له ضم الوقت بل يجب عليه دفع أجره منه وإن كان له
 فيه شيء لم يرد على الحق من بناء ونحوه مما يسهل في غرضنا بالكذلك وهو انفراد من لفظ السكنى المار
 فإذا عُدّ أجره مثله بمر برفعه وإن كان موضوعاً باذن الوقت أو أحد المتعاقدين يرجع هذا إلى
 مسألة الأرض المتقولة في الوقت الحاضر حيث قلنا لو كانت أصله وقت وعملها لرجل وهو
 لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل فهو أن كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الأصل بأكثر
 مما يستأجر صاحب البناء كلف برفعه وأجر من غيره والابتراك في أنه بذلت الأجره وقوله واللا
 بترن في يده فليد أنه أحق من غيره حيث كان ما يدفعه أجر المثل فينبغي أن لا يسأل عن أجره بل يرجع ولا
 أن يأمره برفعه إذ ليس في استبقائه ضرر على الوقت مع الرفق به بدفع الضرر عنه كما لو فسخه في
 الوقت وعن هذا قول في جامع الفصولين وغيره في المستأجر ونحوه في أرض الوقت صار له فيها حق
 فخر وهو ما سعى بالكره إليه الاستبقاء بجر المثل له وفي الأخيرة وقد صرح علماؤنا بأن صاحب
 الكرد لا يحق القرار وهو أن يحدد المزارع والمستأجر في الأرض بناء أو غير ما لو كسب ما تراتب
 من الوقت أو الناظر في يده أو قد يقال إن الدرهم التي دفعها صاحب الحق أو الوقت
 واستعان بها على بناء الوقت شبيهة بكسب الأرض بالتراتب فيصير له حق القرار فلا يخرج من يده إذا
 كان يدفع أجر المثل ومثله ولو كان يرمه دكان الوقت ويقوم بأولهما من ماله باذن الناظر أم مجرد
 وضع اليد على المكان ونحوه ولو كان يستأجر هاءة سنين يدون في ذلك فهو وغيره بترن في أجر
 آخر جهنم من يده أو مضت مدة أجرته وأجارتها غيره كما لو فسخه في راساتحجر بالعبارة في بيان
 من هو حق بالاجارة وذكرنا حالها في الوقت وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الحق أو الوقت أحق
 من غيره أو المستأجر بأجر المثل يحل له ذكره في الأخيرة من الوقت حيث سئل في الحق الوقوع في
 غالب الأوقاف المصرية والأوقاف الرومية في الحوائث وغيرها هل يصير حقاً لا زماً لصاحب الحق أو
 ويجوز بيع سكنه أو شرطه إذا حكم به حاكم شرعي يتمتع على غيره من أحكام الشرع الشرع نقضه
 ثم ذكر في الجواب عبارة الأشباه والقياسات الضريبي وما ذكرناه من مسألة الأرض المتقولة ومسألة
 حق القرار ومثله بيع السكنى ثم قل قول ليس الغرض بإيراد هذه الجمل لقطع بالحكم بل
 ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائعه من مالكي يراه أو غيره صح ولزم
 وارتفاع الخلاف خصوصاً فيما للناس إليه ضرورة لاسيما في المدن المشهورة كمصر ومدينة الملك
 فلهما يتعاطونه ولهم فيه نفع كافي ويضرهم نقضه وأعدامه فليتما يفعلاه تكثر الأوقاف
 الا ترى إلى ما فعله الغوري كما مر ومما يغني أن بعض الملوك عمر مثل ذلك بأموال التجار ولم
 يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خلفت عن أمته والدين
 يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا غايته على الموحدين والله تعالى أعلم اهـ ملخصاً ومن
 افنى بلزوم الحق الذي يكون بمقابلة دراهم يدفعها للمتلون أو المالك العالم ما تحقق عبد الرحمن
 افتدى العمادى صاحب هبة ابن العماد وقال فلا يملك صاحب الحق أو أجره ولا أجارتها
 لغيره ما يدفع له المبلغ المرقوم فيتي بجواز ذلك للضرورة قياساً على بيع الوفاء الذي تعارفه

مطالع
 في الكدك

المتأخرون احتيالا على الربا الحلت وهو مفيد ايضا بما قلنا بما اذا كان يدفع اجر المثل والا
 كانت سكتانه بمقابلة مادفعه من الدراهم عين الربا قالوا فيمن دفع المقرض دارا يسكنها او
 حمارا يركبه الى ان يستوفي قرضه انه يلزمه اجرة مثل الدار او الحمار على ان ما يأخذ المتولى
 من الدراهم يتنفع به لنفسه فلو لم يلزم صاحب الحلو اجرة المثل للمستحقين يلزم ضياع حقهم
 اللهم الا ان يكون مقبضه المتولى صرفه في عمارة الوقف حيث تعين ذلك طريقا الى عمارة ولم
 يوجد من يستأجر به اجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للمعمارة فحينئذ قد يقال يجوز ان سكتانه بدون
 اجرة المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا مرصدا كما قدمناه في الوقف والله سبحانه اعلم في
 طريق معرفة اجر المثل وينبغي ان يقال فيه اننا ننظر الى مادفعه صاحب الحلو للواقف او المتولى
 على الوجه الذي ذكرناه والى ما يفتقه في مرمة الدكان ونحوها فإذا كان الناس يرغبون في دفع
 جميع ذلك لصاحب الحلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلا فالمانعة هي اجرة المثل ولا ننظر
 الى مادفعه هو الى صاحب الحلو السابق من مال كثير طمعا في ان اجرة هذه الدكان عشرة مثلا
 كما هو الواقع في زماننا لان مادفعه من المال الكثير لم يرجع منه نفع لو وقف اصلا بل هو محض
 ضرر بالوقف حيث لزمته استئجار الدكان بدون اجرتها بغية قحش وانما ينظر الى ما يعود
 نفعه الى الوقف فقط كما ذكرنا نعم جرت العادة ان صاحب الحلو حين يستأجر الدكان بالاجرة
 اليسيرة يدفع للناسير دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة تكملة اجرة المثل او دونها وكذا
 اذا مات صاحب الحلو او تزل عن خلوه لغیره بأخذ الناسير من الوارث او المنزول له دراهم
 تسمى تصديقا فهذا تحسب من الاجرة ايضا ويجب على الناسير صرفها الى جهة الوقف كما قدمناه
 في كتاب الوقف في مسألة العوايد العرفية والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد
 ابو السعود في حاشيته على الاشياء ان الحلو يصدق بالعين المتصل اتصال قرار وبغيره وكذا
 الجدك المتعارف في الحلويات المملوكة ونحوها كالفقاهي تارة يتعلق بماله حق القرار كالبنا
 بالخانوت وتارة يتعلق بما هو اعم من ذلك والذي يظهر انه كالحلو في الحكم بجامع وجود العرف
 في كل منهما والمراد بالتصل اتصال قرار ما وضع لاي فصل كالبنا ولا يفرق في صدق كل من الحلو
 والجدك به وبالتصل لاعلى وجه القرار كالحشب الذي يركب بالخانوت لوضع عدة الخلاق مثلا
 فان الاتصال وجد لكن لاعلى وجه القرار وكذا يصدق ان مجرد النفعة المتقابلة للدراهم لكن
 ينفرد الجدك بالعين الغير المتصلة اصلا كالبحار والفناجين بالنسبة للقهوة والقشة والقوطة
 بالنسبة للحمام والشونة بالنسبة للفرن وبهذا الاعتبار يكون الجدك اعم * بقى لو كان الحلو بناء
 او غراسا بالارض المحتكرة او المملوكة يجري فيه حق الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار
 التحق بالعقار اه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه سهو ظاهر لمخالفته المنصوص عليه
 في كتب المذهب كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى فانهم هذا غاية ما انحدر الى في مسألة الحلو
 فانغمته فانه مفرد وقد افوضنا الفرق في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين
 المشد والحلو والجدك والقيمة والمرصد المتعارفة في زماننا ايضا كما لا يوجد في غير ذلك الكتاب
 والحمد لله الملك الوهاب (قوله وفي معين المفتي الح) افاد به ان الحلو اذا لم يكن عينا قائمة لا يصح
 بيعه (قوله جاز) تركه قيدا ذكره في معين المفتي وهو قوله اذا لم يشترط تركها هو ومثله في الخاتمة

وفي معين المفتي للمصنف
 معزيا للولوية عمارة
 في ارض بيعت فان بناء
 او اشجارا جاز

وان كراها او كرى انهار او نحوه مما لم يكن ذلك مال ولا يتبعى مال لم يحز اه قلت ٢٤ ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا

رهنها ولذا جعله الآن
فراغا كالوظائف فليحذر
اه وسنذكره في بيع الوفاء
(وينقد) ايضا (ملفوظ واحد
كافي بيع) القاضي والوصى
مطلد
في بيان مشد المسكة
مطلد
في افتقاد البيع بلفظ واحد
من الجانبين
قوله اى يبيعه مال اليتيم
من يتيم آخر اقول ما نقل
عن البدائع مخالفا هو
المنقول عن الاثمة المعبرين
كالفقيه ابى جعفر الطحاوى
احد المجتهدين في المسائل
والقاضي ابى جعفر
استروشنى وغيرهما في
احكام الصغار نقلوا عن
القاضي ابى جعفر القاضي
اذ باع مال احد اليتيمين من
الآخر وكذا الاب والوصى
لو فعل لا يجوز بالاتفاق
وذكر رشيد الدين في فتاواه
القاضي في بيع مال احد
الصغيرين من الآخر مثل
الوصى بخلاف الآب وفى
الحاصل من شرح الطحاوى
لا يجوز من الوصى بيع مال
احد اليتيمين من الآخر
ويجوز ذلك من الاب اذا
لم يفتش الخبز اه اذاعامت
ذلك ظهرك انه لا وجه

اى لانه شرط مفسد للبيع **(قوله)** وان كراها او كرى انهار) في المغرب كرب الارض كراها قلبها
للحز من باب طلب وكريت النهر كراها حفرت **(قوله)** ولا يتبعى مال) لعل المراد التراب المسمى
كبسا وهو ما تكبس به الارض اى تطم وتسوى فتأمل وفى ط هو كالسكنى فى الارض الموقوفة
بطريق الحلو والجلد على مسلف **(قوله)** ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز) لانها عبارة عن كراها
الارض وكرى انهار هاسبت مسكة لان صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده بسببها وتسمى
ايضا مشد مسكة لان المشد من الشدة بمعنى القوة اى قوة التمسك والها احكام مبنية على اوامر
سلطانية افخى بها علماء الدولة العثمانية ذكرت كثير منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها
انها لا تورث وانما توجه للابن القادر عليها دون البنت وعدم الابن تعطى البنت فان لم توجد فلاخ
لاب فان لم يوجد فلاخ الساسكة فى القرية فان لم توجد فلا مود ذكر الشارح في خراج الدر المنتقى
انها لا تنقل للابن ولا تعطى البنت حصه وان لم يترك ابنا بل بنتا لا يعطيهما وبطيها صاحب التيارات ان اراد
وفى سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة فى مثل هذه الاراضى التى تحيا وتقلع بعمل وكلفة ذراهم فعلى
تقدير ان تعطى للغير بالطاوب فالبنات لما كان يلزم حرمانهن من المال الذى صرفه ابوهن وود الامر
السلطاني بالايعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت فى ذلك يؤتى بجماعة ليس لهن غرض فاقى
مقدار قدروا به الطاوب وتعطيه البنات وياخذن الارض اه ونقل في الحامدية انه اذا وقع التفويض
بلا اذن صاحب الارض يعنى التيارات الذى وجهه لسلطان له اخذ خراجها لاتزول الارض
عن يد المفوض حقيقة فكانت فى يد المفوض اليه عارية واذا كانت الارض وقتا فتوقضها
متوقف على اذن الناظر لاعلى اجازة التيار ولا تؤجر ممن لا مسكة له مع وجوده بدون وجه
شرعى واذا زرع اجنبى فيها بلا اذن صاحب المسكة يؤمر بقطع الزرع ويسقط حق صاحبها منها
بتركها ثلاث سنوات اختيارا اه فافهم **(قوله)** ولذا جعلوه اى جعلوا بيعها والمراد به الخروج
عنها يعنى ان المسكة لما لم تكن مالا متقوما لا يمكن بيعها فاذا اراد صاحبها التزول عنها لغير دعوى
جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالنزول عن الوظائف وقدمنا عن المفتى ابى السعود انه افق بجواز
وكان الشارح لم يطلع على ذلك فأمر بحرقه والله سبحانه اعلم **(قوله)** وسنذكره في بيع الوفاء)

اى قبل كتاب الكفالة والذي ذكره هناك هو النزول عن الوظائف ومسئلة الحلو ولم يتعرض
هناك للمسكة **(قوله)** وينقد ايضا) اى كما يتنقد بايجاب وقبول منهما او سقاط من الجانبين
ط **(قوله)** بلفظ واحد) ظاهره انه لا يكون بايعا ط هنا **(قوله)** كافي بيع القاضي) اى يبيعه
مال اليتيم من يتيم آخر او شرائه له كذلك اما عقده لنفسه فلا يجوز لان فعله قضاء
وقضاؤه لنفسه باطل افاده في البحر جامع بما ذلك بين ما فى البدائع من الجواز وما فى الجزانة
من عدمه ط **(قوله)** والوصى) اى اذا اشترى لليتيم من مال نفسه او لنفسه منه بشرطه
المعروف وقيده فى نظم الزندوسى بما اذا لم يكن نصبه القاضي اه فتح اى لان وصى
القاضي وكيل محض والوصى لا يملك البيع او الشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط
المعروف الحيرية وهى فى الشراء من مال اليتيم نفسه ان يكون ما يساوى عشرة بخسة
عشر وفى البيع منه بالعكس وقبل يكتفى بدرهمين فى العشرة والاول المعتمد كما قدمنا

للاحاقه بالابها وكذلك الوصى فانه وان حاز بيعه وشراؤه بشرط الحيرية لكن لا تكفى عبارته عن عبارين (قبل)

كما هو موضح به فى الحاشية والوزارة وغيرهما كتبه حويده عبد الفتى الغيبى هكذا وجد بها مرس نسخة الموقوف

قيل البيوع **(قوله والاب من طفله)** ولا تشترط فيه الجارية كما في البحر وزاد فيمن يتولى العقد من الطرفين البعد اذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدرر قوله وكذا لو قال بعث منك هذا بدرهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً ينقذ البيع اه وقال في العزيمة والظاهر ان هذا من باب التعاطي اه وفيه نظر لان بيع التعاطي ليس فيه ايجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط كما قدمناه عن التمتع وقدمنا عنه ان القبول يكون بالقول والفعل وان القبض قبول فحينئذ لم يوجد انفرا احدهما بالعقد **(قوله فانه لو فور شفقتي الخ)** اي الاب ووصى الاب نائب عنه فله حكمه ولذا سكبت عنه واما القاضي فكذلك **(قوله وتامه في الدرر)** ذكر فيها بعد عبارة الشارح مانصه فلم يحتج الى القبول وكان اصيلاً في حق نفسه ونائباً عن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة عليه دون ابيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من اجني فباع كانت العهدة على ابيه فاذا لزم عليه الثمن في صورة شرائه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي وكيلاً يقبضه للصغير فيرده على ابيه فيكون امانة عنده اه **(قوله قبل الآخر)** بكسر الباء من القبول المقابل للايجاب وقوله او ترك عطف عليه اي يغير الآخر بين القبول والترك في المجلس مادام الموجب على ايجابه فلورجع عنه قبل القبول بطل كإباني ولا بد ايضاً من كون القبول في المجلس وكونه موافقاً للايجاب كما نبه عليه وكونه في حياة الموجب فلو مات قبله بطل الا في مسألة على ما فهمه في البحر وردة في التهر بأنه لا استثناء فراجع وكونه قبل رد الخاطب الايجاب وكونه قبل تغير المبيع فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب واخذ البائع ارشها لم يصح قبول المشتري كما في الخاتبة ببحر والظاهر ان التقيد بأخذ الارش اتفاق نهر قات ويؤيده قول التارخانية ودفع ارش اليه الى البائع او لم يدفع **(قوله في المجلس)** حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة له فانه يخطئ ببحر فالمراد بالمجلس مالا يوجد فيه ما يدل على الاعراض وان لا يشتغل بمفوت له فيه وان لم يكن دليل للاعراض افاده في التهر فان وجد بطل ولو اتحد المكان ط **(قوله كل المبيع بكل الثمن)** بيان لاشتراط موافقة القبول للايجاب بأن يقبل المشتري ما اوجه البائع بما اوجه فان خالفه بأن قبل غير ما اوجه او بعضه او بغير ما اوجه او ببعضه لم ينقذ الا في الشفعة كما قدمناه في شروط العقد والافيا اذا كان للايجاب من المشتري يقبل البائع بأنقص من الثمن صح وكان خطأ وان كان من البائع يقبل المشتري بأزيد صح وكان زيادة ان قبلها في المجلس لزم تأفاده في البحر وذكر ان هبة الثمن بعد الايجاب قبل القبول تبطل الايجاب وقيل لا ويكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفسد للبيع اه **(قوله لا يلزم تفريق الصفقة)** هي ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في البحر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادهما وتفريقهما وحاصل ما ذكره ان الموجب اذا اتحد وتعدد المخاطب لم يجز التفريق بقبول احدهما بائناً كان الموجب او مشترياً وعلى عكسه لم يجز القبول في حصة احدهما وان اتحدا لم يصح قبول المخاطب في البعض فلم يصح تفريقهما مضافاً في الاحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الكل وكذا اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع كأن يوجب في مثليين او قيمي ومثلي لم يجز تفريقهما بالقبول في احدهما الا ان يرضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن

و (الاب من طفله وشرائه منه) فانه لو فور شفقتي جعلت عبارته كمبارتين وتامه في الدرر (واذا اوجب واحد قبل الآخر) بائناً كان او مشترياً (في المجلس) لان خيار القبول مقيد به (كل المبيع بكل الثمن او ترك) لئلا يلزم تفريق الصفقة

مطلب

في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة وتفريقها

عليه بالأجزاء كعبد واحد أو مكمل أو موزون فيكون القبول إيجاباً والرضا قبولاً وبطل
 الإيجاب الأول فإن كان ما لا ينقسم إلا بالقيمة كشوين وعبدان لا يجوز فلين من كل واحد
 فلا يتخلو أما أن يكرر لفظ البيع فالإتفاق على أنه صفتان فإذا قيل في أحدهما يصح كقوله
 بعثك هذين العبدين بعثك هذا بألف وبعثك هذا بألف وأما أن لا يكرره وفصل الثمن فظاهر
 الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وحلوا كلامه على ما إذا كرر لفظ البيع
 وقيل إن اشتراط تكراره للتعدد استحسان وهو قول الإمام وعدمه قياس وهو قوله ما ورجحه
 في الفتح بقوله والوجه الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لأن الظاهر أن فائدته ليس الاقصده بأن
 يبيع منه أيهما شاء والأفلوكان غرضه أن لا يبيعهما منه إلا جملة لم تكن فائدة لتعيين ثمن كل
 أه وأعلم أن تفصيل الثمن إنما يجعلهما عقدين على القول به إذا كان الثمن منقسماً عليهما باعتبار
 القيمة أما إذا كان منقسماً عليهما باعتبار الأجزاء كالقفيزين من جنس واحد فإن التفصيل
 لا يجعلهما في حكم عقدين للانقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح المجمع للمصنف
 وهو تقييد حسن أه مافي البحر وتام الكلام فيه **(قوله)** إلا إذا أعاد الإيجاب والقبول
 كان قال اشترت نصف هذا المكمل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعاً مستأنفاً لوجود ركنيه
 وبطل الأول **(قوله)** أو رضى الآخر أي بدون إعادة الإيجاب فيكون القبول إيجاباً والرضا
 قبولاً كما مر **(قوله)** مكمل وموزون ادخلت الكاف العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة
 البحر ط ووجه الصحة أنه إذا كان الثمن منقسماً عليهما باعتبار الأجزاء تكون حصص كل بعض
 معلومة **(قوله)** واللا أي وإن لم يكن الثمن منقسماً عليهما كذلك بل كان منقسماً باعتبار القيمة
 كما إذا كان المبيع عبيدين أو ثوبين لا يصح القبول في أحدهما وإن رضى الآخر لجهالة الثمن
 أحدهما من الثمن **(قوله)** أعده جواز البيع بالحصصة ابتداء صورته ما إذا قال بعث منك هذا
 العبد بخصته من الألف الموزع على قيمته وقيمة ذلك العبد الآخر فانه باطل لجهالة الثمن وقت
 البيع كذا في فصل قصر العام من التلويح عزيمة وقوله ابتداء خرج به ما إذا عرض البيع
 بالحصصة بأن باعه الدار تمامها فاستحق بعضها ورضى المشتري بالباقي فانه يصح لعروض المبيع
 بالحصصة انتهاء وقد علمت أن محل عدم الجواز فيما إذا لم يكرر الثمن ولفظ البيع أو بفصل الثمن
 فقط على ما ذهب إليه صاحب الهداية ط **(قوله)** كما حرره الواني أي لم يذكر الواني في هذا
 المحل تحريراً ط **(قوله)** أو بين ثمن كل أي فيما إذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة
 كبدين وثوبين **(قوله)** وإن لم يكرر لفظ بعث لانه بمجرد تفصيل الثمن تتعدد الصفقة على
 ما هو ظاهر الهداية كما مر **(قوله)** وهو المختار تقدم وجه ترجيحه عن الفتح **(قوله)** بطل
 الإيجاب إن رجع الموجب الخ قال في البحر والحاصل أن الإيجاب يبطل بتأيد على الأعراض
 ورجوع أحدهما عنه وبموت أحدهما ولذا قايماً أن خيار القبول لا يورث ويتغير المبيع
 بقطع يدو يتخلل عصير وزيادة ولادة وهلاكه بخلاف ما إذا كان بعد قاع عنه بأقصة ساوية أو
 بعد ما ذهب للمبيع به كما في الحيط وقدمنا أنه يبطل بهبة الثمن قبل قبوله فأصل ما يبطله سبعة
 فليحفظ أه **(قوله)** قبل القبول وكذا معه فلو خرج القبول ورجوع الموجب معاً كان
 الرجوع أولى كافي الحانية بحر **(قوله)** وإن لم يذهب عن مجلسه على الرجوع وقيل لا يبطل

(الأذا) أعاد الإيجاب
 والقبول أو رضى الآخر
 وكان الثمن منقسماً على
 المبيع بالأجزاء كمكمل
 وموزون والأول أو رضى
 الآخر لعدم جواز البيع
 بالحصصة ابتداء كما حرره
 الواني أو (بين ثمن كل)
 كقوله بعثتهما كل واحد
 بمئة وإن لم يكرر لفظ
 بعث عند أبي يوسف
 ومحمد وهو المختار كما في
 الشربلالية عن البرهان
 (وما لم يقبل بطل الإيجاب
 إن رجع الموجب) قبل
 القبول (أو قال أحدهما)
 وإن لم يذهب (عن مجلسه)
 على الرجوع ونهر ابن
 الكمال

قوله أي وإن يكن الثمن
 الخ هكذا بخطه ولعل
 صوابه وإن لا يكن الخ
 بدليل الاضرب بعده
 تأمل أه مصححه

مطلب

ما يبطل الإيجاب سبعة

مادام في مكانه بحر ويبطل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضا كما في القنية قال في التهر
واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر كما كل الا اذا كان
لقمة وشرب الا اذا كان الاناء في يده ونوم الا ان يكونا جالسين وصلا لا اتمام الفريضة او شفع
فلا وكلام ولو لحاجة ومضى مطلقا في ظاهر الرواية حتى لو تابعا وما يمشيان او يسيران
ولو على دابة واحدة ليصح واختار غير واحد كالسجداوى انه ان اجاب على فور كلامه متصلا
جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد مامشى خطوة او خطوتين جاز وفي مجمع
التفاريق وبه تأخذ وفي المجتبى المجلس المتحد ان لا يشتغل احد المتعاقدين بغير ما عقد له
المجلس او ما هو دليل الاعراض والسفينة كالبيت فلا يقطع المجلس بحرياتها لانهما لا يمكن
ايقافها اه ما مضى ط وفي الجوهره لو كان قائما فتعدي بطل بحر وكذا لو ناما جالسين
لا لو مضى جميعين او احدهما فتح فأنمل **(قوله)** فانه كمجلس خيار الخيرة اى الى ملكه ان يزوجه
طلاقها بقوله اياها اختارى نفسك وفي البحر عن الحاوى القدسي ويبطل مجلس البيع بما يبطل
به خيار الخيرة اه وهذا اولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف
البيع فانه يقتصر على مجلسهما كما في البحر عن غاية البيان **(قوله)** وكذا سائر التمليكات فتح
لم يذكر في الفتح الا خيار الخيرة ط وفي البحر قيد البيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل
الايجاب فيه بقاء الزوج والمولى لكونه ميمنا ويبطل بقاء المرأة والعبد لكونه معاوضة في
حقهما كما في النهاية اه **(قوله)** خلافا للشافعى وبقوله قال احمد وبقولنا قال مالك كما في
الفتح **(قوله)** وحديثه اى الخيار او الشافعى وقد روى بروايات متعددة كفى الفتح منها ما في
البخارى من حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا او يكون البيع
خيارا ط **(قوله)** محمول على تفرق الاقوال هو ان يقول الآخر بعد الايجاب لا اشترى او
يرجع الموجب قبل القبول واسناد التفرق الى الناس مراد به تفرق اقوالهم كثير في الشرع
والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين اتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله
عليه وسلم افترقت بنو اسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وستفرق امتى على ثلاث وسبعين فرقة
فتح **(قوله)** اذا الاحوال ثلاثة الخ لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بأمر البيع لا من تم البيع
بينهما وانقضى لانه مجاز والمتشغلان يعنى المتساويين يصدق عند ايجاب احدهما قبل قبول
الآخر انهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا حمل ابراهيم النخعي
رحمته الله تعالى لا يقال هذا ايضا مجاز لان الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد لمتبايعان
لا نأقول هذا من المواضع التى تصدق الحقيقة فيها بحجز من معنى اللفظ ولأننا نفهم من قول
القائل زيد وعمر هاتك يتبايعان على وجه التبادر لا انهما مشتغلان بأمر البيع متراضيان
فيه فيمكن هو المعنى الحقيق والحمل على الحقيق متعين فيكون الحديث لئى توهم انهما
اذا اتفقا على الفسخ وتراضيا عليه ثم اوجب احدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يقبل
ذلك اصلا للاتفاق والتراضى السابق على ان السمع والقياس معضدان للمذهب اما السمع
فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا افوا بالعقود وهذا عقد قبل التخير وقوله تعالى لا تأكلوا
اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وبعد الايجاب والقبول

فانه كمجلس خيار الخيرة
وكذا سائر التمليكات فتح
(واذا وجدا لزوم البيع)
بلا خيار اللاعب او رؤية
خلافا للشافعى وحديثه
محمول على تفرق الاقوال
اذ الاحوال ثلاثة قبل
قولهما وبعده وبعده
احدهما

قوله الا انهما الخ لعل
الصواب اسقاط الا او
زيادة لا قبل قوله نفهم
تأمل اه مصححه

تصدق تجارة عن تراض من غير توقف على التخيير فقد اباح الله تعالى اكل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى واشهدوا ان تابيتم امر بالتفرق بالشهادة حتى لا يقع التجاحد والبيع يصدق قبل الحيار بعد الانحباب والقبول فلو ثبت الحيار وعدم لزوم قبله كان ابطالا لهذه النصوص واما القياس فعلى التكاثر والحلم والعق والكتابة كل منها عقد معاوضة يتم بالاخيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضا فكذا البيع وتماه في المنع والفتح ط **(قوله مجاز الاول)** اى باعتبار ما تؤول اليه عاقبته ط عن المنع مثل انى ارانى اعصر خيرا **(قوله مجاز الكون)** اى باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وآتوا التماسى اموالهم **(قوله)** وشرط لصحته معرفة قدر

مبيع وثمن) ككرر حنطة وخمسة دراهم اوا كرا حنطة فخرج مالوكان قدر المبيع مجهولا اى جهالة فى حصة فانه لا يصح وقيدنا بالفاحشة لما قالوه لوباعه جميع ما فى هذه القرية او هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لا يصح لفحش الجهالة اما بالوباعه جميع ما فى هذا البيت او الصندوق او الجوالق فانه يصح لان الجهالة بسيرة قال فى الفتية الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كمن اقران فى يده متاع فلان غصبا او دية ثم اشتراه جاز وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحدود اتقى عن معرفة المقدار فى البرازية باعه ارضا وذكر حدودها لا ذرعها طولا وعرضا جاز وكذا ان لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري اذا لم يقع بينهما تجاحد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعلى هذا

تفرع ما فى الفتية ك فى يدى ارض خربة لا تساوى شيئا فى موضع كذا فبعها متى بستة دراهم فقال بعها وبيعها البائع وهى تساوى اكثر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك فى يدى ارض صار كأنه قال ارض كذا وفى الجمع لوباعه نصيبه من دار فعمل العاقلين شرط أى عند الامام ويجوز أى ابو يوسف مطلقا وشرط أى محمد علم المشتري وحده وفى الحاشية اشترى كذا وكذا قرية من ماء الفرات قال ابو يوسف ان كانت القرية بعينها جاز لمكان التعامل وكذا الراوية والحجرة وهذا استحسان وفى القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام وخرج أيضا مالوكان الثمن مجهولا كالبيع بقيمة او برأس ماله او بما اشتراه او بمثل ما اشتراه فلان فان علم المشتري بالقدر فى المجلس جاز ومنه ايضا مالو باعه بمثل ما يبيع الناس الا ان يكون شيئا لا يتفاوت نهر **(قوله)** ووصف ثمن) لانه اذا كان مجهول الوصف تتحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الادفع فلا يحصل مقصود شرعية العقد نهر) (تنبيه) ظاهر كلامه كالكثر يعطى ان معرفة وصف المبيع غير شرط وقد نفي

اشتراطه فى البدائع والمبيع والثمن وظاهر الفتح اثباته فيهما ووفق فى البحر بحمل ما فى البدائع على المشار اليه اولى مكانه وما فى الفتح على غيره لكن حقق فى النهر ان ما فهمه من الفتح وهم فحش لان كلام الفتح فى الثمن فقط قلت وظاهره الاتفاق على اشتراط معرفة القدر فى المبيع والثمن واما الخلاف فى اشتراط الوصف فيهما وللعامة الشربلانى رسالة سماها (نقيس المتجر بشه الدردر) حقق فيها ان المبيع المسمى جنسه لا حاجة فيه الى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار اليه اولى مكانه لان الجهالة اصابه من الصحة تنبى بنبوت خيار الرؤية لانه اذا لم يوافق يده فهم تكن الجهالة منقصية الى الشائعة واستدل على ذلك بفروع صححوا فيها البيع

واطلاق المتبايعين فى الاول مجاز الاول وفى الثانى مجاز الكون وفى الثالث حقيقة فيحمل عليه (وشرط لصحته معرفة قدر) مبيع وثمن (و وصف ثمن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول قال الحير الرملى لم يذكر خيار الثمن للبائع ولا شك ان له ذلك على ما عليه الفتوى حيث كان الثمن فاحشا للتغير وقد أفتيت به فى مثل ذلك مرارا والله سبحانه اعلم اه قال وبصرح فى الحاوى اه (منه)

بدون بيان قدر ولا وصف منها ما قدمناه من صحة بيع جميع ما في هذا البيت أو الصندوق وشراء ما في يده من غصب أو ودعة وبيع الأرض مقتضرا على ذكر حدودها وشراء الأرض الحرة المارة عن القبة ومنها ما قالوا لو قال بعثك عدي وليس له إلا عبد واحد صح بخلاف بعثك عبدا بدون إضافة فإنه لا يصح في الأصح ومنها لو قال بعثك كرامن الحنطة فإن يكن كل الكرم في ملكه بطل ولو لبعض في ملكه بطل في العدم وفسد في الموجود ولو كله في ملكه لكن في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز ولو من نوع واحد في موضع واحد جاز وإن لم يصف البيع إلى تلك الحنطة وكذا لو قال بعثك ما في كمي فعاتمتهم على الجواز وبعضهم على عدمه وأول قول الكثر ولا بد من معرفة قدر ووصف نعم بأن لفظ قدر غير منون مضاف لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعثك بنصف وربع درهم قلت ما ذكره من الاكتفاء بذلك الجنس عن ذكر القدر والوصف يلزم عليه صحة البيع في نحو بعثك حنطة بدرهم ولا قتاليه ومثله بعثك عبدا أو دارا ومثاله من انتفاء الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة المنضية إلى المنازعة وكذا قد يبطل خيار الرؤية قبلها بنحو بيع أورهن لما اشتراه كسائتي بيانه في بابها ولذا قال المصنف هناك صح البيع والشراء لما لم يراه والاشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز اه فإقاد ان انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط جواز اصل البيع ليثبت بعده خيار الرؤية نعم صحح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة لكنه محمول على ما إذا حصل انتفاء الجهالة بدونها ولذا قال في النهاية هناك صح شراء ما لم يره يعني شيئا مسمى موصوفا أو مشارا إليه أو إلى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه وقال في النهاية قال صاحب الاسرار لأن كلامنا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان البيع جائزا اه وفي حاوي الزاهد يباع حنطة قدرا معلوما ولم يعينها إلا بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه هذا والذي يظهر من كلامهم تفريعا وتعليلان المراد بمعرفة القدر والوصف ما ينفي الجهالة الفاحشة وذلك بما يخص المبيع عن انظاره وذلك بالاشارة إليه لو احضرنا في مجلس العقد والافيان مقداره مع بيان وصفه لو من المقدرات كبعتك كرحنطة بلدية مثلا بشرط كونه في ملكه أو ببيان مكانه الخاص كبعتك ما في هذا البيت أو ما في كمي أو بإضافته إلى البائع كبعتك عدي ولاعبده غيره أو ببيان حدود ارض فني كل ذلك تنفي الجهالة الفاحشة عن المبيع وتبقى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بثبوت خيار الرؤية فإن خيار الرؤية إنما يثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة اليسيرة لالرفع الفاحشة المتأقية لصحته فانغم تحقيق هذا المقام بما يرفع الغنون والاهام ويندفع به التناقض والوم عن عبارات القوم (قوله كصري اودمشق) ونظيره اذا كان الثمن من غير التقود كالحنطة لا بد من بيان قدرها ووصفها ككر حنطة بحيرية أو صعيدية كما أفاده الكمال وحققه في النهر (قوله غير مشار إليه) أي إلى ما ذكر من المبيع والثمن قال في البحر لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية إلى المنازعة فيمتنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشار إليه) قال في البحر وقوله غير مشار قيد فيما لان المشار إليه ميبعا كان أو نمنا لا يحتاج إلى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعثك هذه الصبرة سن

كصري اودمشق (غير
مشار) إليه (لا) يشترط
ذلك في (مشار إليه) لنفي
الجهالة بالاشارة

الخطئة اوهذه الكورجة من الارز والشاشات وهى مجهولة العدد بهذه الدراهم التى فى يدك وهى مرئيه له فقبل جاز ولزم لان الباقي جهالة الوصف يعنى القدر وهو لا يضر اذا لم يمنع من التسليم والتسليم اهـ (قوله ما لم يكن) أى المشار اليه ربويا قول بل بجنسه اى وبيع بمجازفة مثل بتك هذه الصيرة من الخطئة بهذه الصيرة قال فى البحر فانه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله مانع حقيقته (قوله او سلما) اراد به المسلم فيه بقرينة ما بعده لكنه لاحاجة لذكره لان المسلم فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح ان يكون مشارا اليه والكلام فيه (قوله لو مكىلا او موزونا) فلاتكنى الاشارة اليه كما فى مذروع وحيوان خلافا لهما لانه ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال وقد يتفق بعضه ثم يجد باقيه معيا فيرده ولا يستبدله رب السلم فى مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى فى غيره فتلزم جهالة المسلم فيه فيما يقى فوجب بيانه كما سيجي فى باب السلم (قوله خير) اى البائع الذى فى الفتح والبحر عدم التخيير وعبارة الفتح ولو قال اشتريتها بهذه الصيرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد فله ان يرجع بنقد البلد لان مطلق الدراهم فى البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما لو قال اشتريت بما فى هذه الحاية ثم رأى الدراهم التى كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد البلد لان الصيرة يعرف مقدار ما فيها خارجها فى الحاية لا يعرف ذلك من الخارج فكان له الخيار ويسمى هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت فى النقود اهـ ط (قوله وصح بمن حال) بتشديد اللام قال فى المصباح حل الدين يحل بالكسر حلولا اهـ قيد بالثمن لان تأجيل المبيع المعين لا يجوز ويفسده بخر واعلم ان كلا من التقدين ثمن أبدا والعين الغير المثل مبيع أبدا وكل من المكمل والموزون الغير النقود والعددى المتقارب ان قول بل بكل من التقدين كان معيا او قول بل بعين فان كان ذلك المكمل والموزون المتقارب متعينا كان ميعا ايضا وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء مثل اشتريت هذا العبد بكر حنطة كان ثمننا وان استعمل المبيع كان سلما مثل اشتريت منك كر حنطة بهذا العبد فلا بد من رعاية شرائط السلم غرر الاذكار شرح درر البحار وسيأتى له زيادة بيان فى آخر الصرف (قوله وهو الاصل) لان الحلول مقتضى العقد وموجه والاجل لا يثبت الا بالشرط بخر عن السراج (قوله لئلا يفضى الى التزاع) تعليل لاشتراط كون الاجل معلوما لان علمه لا يفضى الى التزاع واما مفهوم الشرط المذكور وهو انه لا يصح اذا كان الاجل مجهولا فعلمته كونه يفضى الى التزاع فافهم وسد كرا المصنف فى البيع الفاسد ببيان الاجل المفسد وغيره ٣ * (تنبيه) * من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على ان يؤدى اليه الثمن فى بلد آخر ولو قال فى شهر على ان يؤدى الثمن فى بلد آخر جاز بألف فى شهر ويبطل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيما لا محل له ولا مؤنة غير صحيح فله حمل ومؤنة يصح ومنها اشتراط ان يعطيه الثمن على التفريق او كل اسبوع البعض فان لم يشترط فى البيع بل ذكر بعده لم يفسد وكان له أخذ الكل حنطة وتماه فى البحر وقوله لم يفسد اى البيع فيه كلام يأتى قريبا (قوله ولو باع مؤجلا) اى بالبيان مدة أن قال بتك بدرهم مؤجل (قوله صرف لشهر) كأنه لانه المعهود فى الشرع فى السلم والعين فى ليقضين دينه أجلا بخر

ما لم يكن ربويا بل بجنسه
او سلما اتفاقا ورأس مال
سلم لو مكىلا او موزونا
خلافا لهما كما سيجي
* (فرع) * لو كان الثمن فى
صيرة ولم يعرف ما فيها من
خارج خير ويسمى خيار
الكمية لا خيار الرؤية
لعدم ثبوته فى النقود فتح
(وصح بمن حال) وهو
الاصل (ومؤجل الى
معلوم) لئلا يفضى الى
التزاع ولو باع مؤجلا
صرف لشهر

مطلب

فى الفرق بين الأمان
والمبيعات

مطلب

فى التأجيل الى أجل مجهول

(قوله به يفتى) وعند البعض الثلاثة أيام بحر عن شرح المجمع قات وبشكل على القولين ان شرط صحة التأجيل ان يعرفه العاقدان ولذا لم يصح البيع بمن مؤجل الى الثيروز والمهرجان وصوم النصارى اذا لم يدره العاقدان كما سيأتى في البيع الفاسد وكذا لو عرفه احدهما دون الآخر فتأمل (قوله فالقول لنا فيه) وهو البائع لان الاصل الحلول كما مر (قوله الا فى السلم) فان القول لم يثبت لان نافية بدعى فسادة بفقد شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه بدعى صحته بوجوده والقول لم يدعى الصحة ط (قوله فلم يدعى الاقل) لانتكاه الزيادة ح (قوله والينة فيهما) أى في المشتري للمشتري لأنه ثبت خلاف الظاهر والينات للينات ح (قوله فالقول والينة للمشتري) لانهما لما اتفقا على الاجل فالاصل بقاؤه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر واما تقديم بيته على بيته البائع فغله في البحر عن الجوهرة بان الينة مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان شأن الينة اثبات خلاف الظاهر وهو نادى البائع على ان بيته المشتري على عدم المضى شهادة على التنى وقد حجب عن الثانى بانه اثبات فى المعنى لان المعنى ان الاجل باق تأمل وحينئذ فوجه تقديم بيته كونها اكثر اثباتا ويدل له ماسيأتى في السلم من انهما لو اختلفا فى مضى الاجل فالقول للمسلم اليه بينه وان برهنا فينته اولى وعلة في البحر بانباتها زيادة الاجل قال فالقول قوله والينة بيته هذا ولم يذكر الاختلاف فى التنى او فى المبيع لانه سيأتى فى كتاب الدعوى فى فصل دعوى الرجلين (قوله ويبطل الاجل بموت المديون) لان فائدة التأجيل ان تجبر فيؤدى التنى من تمام المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل بحر عن شرح المجمع وصرح قبله بانه لو مات البائع لا يبطل الاجل (قوله او مجهولا) اى جهالة بسيرة بدليل التميل فيخرج ماله امله الى اجل مجهول جهالة فاحشة كهبوب الرش (قوله دار مؤجلا) كذا جزم به المصنف فى باب البيع الفاسد كما سيأتى متنا وذكره فى الهداية ايضا وكذا فى الزيلعى ومتن الملتقى والدرر وغيرها وعزاه فى التتارخانية الى الكافى وفى الحانية رجل باع شيا بيعا جائزا وأخر التنى الى الحصاد او الدياس قال يفسد البيع فى قول ابى حنيفة وعن محمد انه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كما لو كفل بتال الى الحصاد او الدياس وقال القاضى الامام ابو على النسفى هذا يشكى بما اذا أقرض رجلا وشرط فى القرض ان يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو أقرض ثم أخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء امله الى هذه الاوقات فى البيع او بعده اه قات وهذا الصحيح خلاف ما قدمناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل ان القرض لا يصح تأجيله اصلا وان كان الاجل معلوما وتأجيل البيع الى اجل معلوم صحيح اتفقا على انه ذكر فى التاسع والثلاثين من جامع الفصولين الشرط للفاسد لو الحاق بعد العقد هل يلحق باصل العقد عند ابى حنيفة قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر أرضا وشرط تعجيل الاجرة الى الحصاد او الدياس يفسد العقد ولو لم يشترطه فى العقد بل بعده لا يفسد كما فى البيع فان الرواية محفوفة انه لو باع مطلقا ثم أجل التنى الى حصاد

به يفتى ولو اختلفا فى الاجل فالقول لنا فيه الا فى السلم به يفتى ولو فى قدر فلم يدعى الاقل والينة فيهما للمشتري ولو فى مضيه فالقول والينة للمشتري ويبطل الاجل بموت المديون لا الدائن (فروع) باع بحال ثم اجله اجلا معلوما ومجهولا كثير وزحصادا صان مؤجلا منه الف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة

قوله تعجيل الاجرة هكذا بخطه وعل صوابه تأجيل الاجرة بدليل قوله الى الحصاد الخ وبدليل التنظير بالبيع فى قوله كذا فى البيع الخ تأمل اه مصححه

ودياس لا يفسد ويصح الاجل اه (تنبيه) علم مامر ان الاجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة كالحصاد ومتفاوتة كهبوب الرمح فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولو معلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن لو جهاله متقاربة وابطله المشتري قبل محله وقبل فسحه للفساد انقلب جائزا لاول بعد مضيه المالم متفاوتة وابطله المشتري قبل التفرق انقلب جائزا كافي البحر عن السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني ما يوهم ان الاخير لا يستقاب جائزا وليس كذلك فافهم ونقل الشارح هناك تبعا للمصنف عن ابن كمال وابن ملك ان ابطاله قبل التفرق شرط في المجهول جهالة متقاربة كالحصاد وهو خطأ كلنيته هناك ان شاء الله تعالى (قوله) فليس بتأجيل (لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التأجيل تأمل (قوله) ان اخل بنجم) حال من فاعل جعله بتقدير القول اى جعله ربه بنجم قائلا ان اخل اه ح (قوله) قلت وبما يكسر وقوعه الخ) اعلم انه اذا اشترى بالدرهم التي غاب غشها او بالفلوس ولم يسلمها للبائع ثم كسدت بطل البيع والاقطاع عن ايدي الناس كالكساد ويجب على المشتري رد المبيع لو قانما ومثله اوقيته لو هالكا وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع اصلا وهذا عنده وعندنا لا يبطل البيع لان المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالزواج لكن عند ابي يوسف تجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول ابي يوسف وفي المحيط والتمه والحقائق وبقول محمد يفتى رفقا بالناس اه والكساد ان تترك المعاملة بها في جميع البلاد فالو في بعضها لا يبطل لكنه تنعيب اذا لم ترجع في بلدهم فيتخير البائع ان شاء اخذه وان شاء اخذ قيمته وحد الاقطاع ان لا يوجد في السوق وان وجد في يد الصيارفة والبيوت هكذا في الهداية والاقطاع كالكساد كافي كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فان اقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم اقطع هو المختار اه هذا اذا كسدت أو اقطعت أما اذا غلت قيمتها او انتقصت فالبيع على حاله ولا يتخير المشتري وبطالب بالنقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتقي غلت الفلوس اورخصت فعند الامام الاول والثاني أولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهذا في الذخيرة والحلاصة عن المتقي ونقله في البحر وقرره حيث صرح بان الفتوى عليه في كثير من المعبريات فيجب ان يعول عليه اثناء وقضاء ولم أر من جعل الفتوى على قول الامام هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته (بذل المجهود في مسألة تغير النقود) وفي الذخيرة عن المتقي اذا غلت الفلوس قبل القبض اورخصت قال ابو يوسف قولي وقول ابي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها ثم رجع ابو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع البيع اى في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض اى في صورة القرض كانه عليه في النهر في باب الصرف وحاصل مامر انه على قول ابي يوسف المفق به لا فرق بين الكساد والاقطاع والرخس والغلاء في انه تجب قيمتها يوم وقع البيع او القرض لا مثلها وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام ابي حفص الكبير استقرض

مهم في احكامه النقود اذا كسدت او اقطعت او غلت اورخصت

فليس بتأجيل بزانية * عليه الف ثمن جعله ربه نجوما ان اخل بنجم حل الباقي في الامر كما شرطا ملتقط وهي كثيرة الوقوع قلت وبما يكسر وقوعه مالم اشترى بقطع رائحة فكسدت بضرب جديدة يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذ لا يمكن الحكم بالحكم بمثلها تبع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها مالم يغلب غشها غيبتها وردبها سواء اجماعا

منه دائق فلوس حال كونها عشرة بدائق فصارت ستة بدائق اورخص وصار عشرون بدائق يأخذ منه عدد ما عطي ولا يزيد ولا ينقص اه قلت هذا مبني على قول الامام وهو قول ابي يوسف الاول وقد علمت ان المفتي به قوله ثانياً بوجوب قيمتها يوم القرض وهو دائق اى سدس درهم سواء صار الآن ستة فلوس بدائق او عشرين بدائق تأمل ومثله ما سبكه المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من الفلوس الرائجة والعدالى فكسدت فعليه مثلها كسدة لا قيمتها اه فهو على قول الامام وسياً في باب الصرف متنا وشرحا اشترى شيئاً به اى بغالب الغش وهو نافع او بفلوس نافقة فكسدت ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع كما لو انقطعت عن ايدى الناس فانه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت او انقطعت بطل وصحاح بقيمة المبيع وبه يفتى رفقا بالناس بحر وحقائق اه وقوله بقيمة المبيع صوابه بقيمة الثمن الكاسد وفي غاية البيان قال ابو الحسن لمختلف الرواية عن ابي حنيفة في قرض الفلوس اذا كسدت ان عليه مثلها قال بشر قال ابو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك اصنافها يعنى البخارية والطبرية واليزيدية وقال محمد قيمتها في آخر نفاقها قال القد روى واذا ثبت من قول ابي حنيفة في قرض الفلوس ما ذكرنا فالدراهم البخارية فافس على صفة مخصوصة والطبرية واليزيدية هي التي غلب الغش عليها فتجرى بحرى الفلوس فذلك قالها ابو يوسف على الفلوس اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جار في البيع ايضا كما قدمناه عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ تم اعلم ان الذي فهم من كلامهم ان الخلاف المذكور انما هو في الفلوس والدراهم الغالبة الغش ويدل عليه انه في بعض العبارة اقتصر على ذكر الفلوس وفي بعضها ذكر العدالى معها وهي كفي البحر عن البناية بفتح العين المهمة والدال وكسر اللام دراهم فيها غش وفي بعضها تقييد الدراهم بغلبة الغش وكذا تعليلهم قول الامام ببطالان البيع بان الغنية بطلت بالكساد لان الدراهم التي غاب غشها انما جعلت نمنا بالاصطلاح فاذا ترك الناس المعاملة بها بطل الاصطلاح فلم يبق ثمناً فبقى البيع بلا ثمن فبطل ولم أر من صرح بحكم الدراهم الخالصة او المغلوبة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وبني انه لا خلاف في انه لا يبطل البيع بكسادها ويجب على المشتري مثلها في الكساد والانقضاء والرخص والغلاء اما عدم بطالان البيع فلانها ثمن خلقة فترك المعاملة بها لا يبطل ثمنيتها فلا يتأتى تعليل البطالان المذكور وهو بقاء البيع بالثمن واما وجوب مثلها وهو ما وقع عليه المقد كانه ذهب مشخص او مائة ريال فخرجي فلبقاء ثمنيتها ايضا وعدم بطالان تقومها وتعام بيان ذلك في رسالتنا (تنبيه الرقود في احكام التقود) واما ما ذكره الشارح من انه يجب قيمتها من الذهب فغير ظاهر لان مثلتها لا يبطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله اذا لم يكن الخ فيه نظر لان منع السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها في الماضي واما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر وبيانه ان كسادها عيب فيها عادة لان الفضة الخالصة اذا كانت مضروبة رائجة تقوم باكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكسدة تساوى تسعة من الرائجة مثلاً فان الزمنا المشتري بقيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان الزمناه بعشرة نظرا الى ان الجودة والرداءة في باب الربا غير

معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث الزمناه بأحسن مما التزم فلم يكن الزامه بقيمتها من الجديدة ولا بمثليها منها فتمين الزامه بقيمتها من الذهب لعدم امكان الزامه بمثليها من الكسدة ايضا علمت من منع الحكماء منه لكن علمت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله سبحانه وتعالى اعلم وبقى ما لوقع الشراء بالقرش كاهو عرف زماننا ويأتي الكلام عليه قريبا **(قوله)** اما ما غلب غشه **(الحج)** افاد ان كلامه السابق فيما كان خاليا عن الغش او كان غشه مغلوبا وانه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كما قررناه آنفا **(قوله)** كاسيجي في فصل القرض **(صوابه)** في باب الصرف كما علم مما قدمناه **(قوله)** وهذا اي ما ذكره في المتن من صحة البيع بمن مؤجل الى معلوم **(قوله)** بمن دين **(الحج)** أراد بالدين ما يصح ان يثبت في الذمة سواء كان نقدا او غيره وبالعين ما قابله فيدخل في الدين الثوب الموصوف بما يعرفه لقوله في الفتح وغيره ان الثياب كما تثبت ميبعا في الذمة بطريق السلم تثبت ديناء مؤجلا في الذمة على انها بمن وحده بشرط الاجل لا لانها بمن بل لتصير مباحقة بالسلم في كونها ديناء في الذمة فلذا قلنا اذا باع عبد اشوب موصوف في الذمة الى اجل جاز ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت احكام السلم فيه في الثوب حتى شرط فيه الاجل وامتنع بيعه قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه اه ففهم **(قوله)** وبخلاف جنسه عطف على قوله بمن دين وفي بعض النسخ اوبدل الواو والاولى أولى لان الشرط كل منهما لا احدهما كاقاده ط وقوله وجميعهما قدر جملة حالية والتقدير كيل او وزن وذلك كييع ثوب بدرهم واحترز عمالو كان بخنسه وجعهما قدر ككرر بمثابة او كان بخنسه وجميعهما قدر كثنوب هروى بمثابة او كان بخلاف جنسه وجعهما قدر ككرر بذكر شعر فانه لا يصح التأجيل لما فيها من ربا النساء فتقول الشارح لما فيه من ربا النساء بالفتح اي التأخير لتعليل لمفهوم المتن وهو عدم صحة التأجيل في المصور الثلاث اقاده ح قلت بقي شرط آخر وهو ان لا يكون المبيع الكيل الكيل او الوزني هالك فقد ذكر الحير الرمي اول البيوع عن جواهر الفتاوى له على آخر حنيفة غير السلم فباعها منه بمن معلوم الى شهر لا يجوز لانه بيع الكالي بالكالي وقد نهينا عنه وان باعها ممن عليه ونقد المشتري الثمن في المجلس جاز فيكون دينائين اه وذكر المسئلة في المنع قيل باب الربا ومثله كل مكيل وموزون وكاليع الصلح ففي الثلاثين من جامع الفصولين ولو غصب كبر فصالحه وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة وسائر الموزونات ولو صالحه على كيل مؤجل لم يميز اذ المجلس بافراده يحرم النساء ولو كان البرهالك لم يجز الصلح على شيء من هذا نسبة لانه دين بدين الا اذا صالح على بر مثله او أقل منه مؤجلا جاز لانه عين حقه والحط جائز لاو على اكثر للربا والصالح على بعض حقه في الكيل والوزن حال قيامه لم يميز اه وفي البرازية الحلية في جواز بيع الحنطة المستهلكة بالنسيئة ان يبيعها بشوب ويقض الثوب ثم يبيعه بدرهم الى اجل اه اقول وتجري هذه الحلية في الصلح ايضا وهي واقعة الفتوى ويكثر وقوعها اه **(قوله)** فندسقوط الخيار عنده اي عند اي حنيفة لان ذلك وقت استقرار البيع **(قوله)** منسئل متعلق باجل **(قوله)** منسئل متعلقة بما يتعلق به قوله والمشتري **(قوله)** تحصيلها لفائدة التأجيل وهي التصرف في المبيع وايها الثمن

اما ما غلب غشه ففيه الخلاف كاسيجي في فصل القرض فنه وبه اجاب سعدى افندى وهذا اذا بيع بمن دين فلو بعين فسد فتح و **(بخلاف)** جنسه ولم يجمعهما قدر لما فيه من ربا النساء كاسيجي في باب **(و)** الاجل **(ابتدأوه)** من وقت التسليم ولو فيه خيار فندسقوط الخيار عنده خاتمة **(وللمشتري)** بمن مؤجل الى سنة منكورة **(أجل سنة)** ثانية مذتسم **(لنوع البائع)** السلعة عن المشتري **(سنة)** الاجل **(الشركة)** تحصيلها لفائدة التأجيل

من ربحه مثلا (قوله فلو معينة) كسنة كذا ومثله الى رمضان مثلا (قوله لان التقصير منه) لتعليل للثانية اما الاولى فلكونه لما عين تعين حقه فيما عينه فلا يثبت في غيره (قوله والتمن المسمى قدره لا وصفه) لما كان قول المصنف ينصرف مطلقه موها ان المراد بالمطلق ما لم يذكر قدره ولا وصفه بقرينة قوله اولا وشرط لصحته معرفة قدر ووصف ثمن دفع ذلك بان المراد المطلق عن تسمية الوصف فقط (قوله جمع الفتاوى) فانه قال معزيا الى بيع الخزانة باع عينا من رجل باصفهان بكذا من الدنانير فلم يتقد الثمن حتى وجد المشتري بخارى يجب عليه الثمن ببيعان اصفهان فيعتبر مكان العقد اه منح قلت وتظهر ثمرة ذلك اذا كانت مالية الدينار مختلفة في البلدين وتوافق العاقدان على أخذ قيمة الدينار لفقده او كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع ان يلزمه بأخذ قيمته التي في بخارى اذا كانت اكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه ايضا كيفهم لما قدمناه في مسألة الكساد والرخص فلا يعتبر زمن الايفاء لان القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البحر عن شرح المجمع لوباعه الى اجل معين وشرط ان يعطيه المشتري اى نقد يروج بومئذ كان البيع فاسدا (قوله كذهب شريفي وبندقى) فانهما اتفقا في الرواج لكن مالية احدهما اكثر فاذا باع بمائة ذهب مثلا ولم يبين صفته فسد للتنازع لان البائع يطلب الاكثر مالية والمشتري يدفع الاقل (قوله مع الاستواء في رواجها) اما اذا اختلفت رواجها مع اختلاف ماليتها او بدونه فيصح وينصرف الى الارج وكذا يصح لو استوت مالية ورواجا لكن يخير المشتري بين ان يؤدى ايها شاء والحاصل ان المسئلة رباعية وان الفساد في صورة واحدة وهى الاختلاف في المالية فقط والصحة في الثلاث السابقة كما بسطه في البحر ومثل في الهداية مسألة الاستواء في المالية والرواج بالتأني والتلافي واعترضه النراج بان مالية الثلاثة اكثر من الاثنين واجاب في البحر بان المراد بالتأني ما قطعنا منه بدرهم وبالتأني ما نالنا منه بدرهم قلت وحاصله انه اذا اشترى بدرهم فله دفع درهم كاملا او دفع درهم مكسر قطعتين او ثلاثة حيث تساوى الكل في المالية والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملا ونصفين واربعه ارباع وكلها سواء في المالية والرواج بل ذكر في القنية في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمز (عت) باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد انهم يعطون كل خمسة اسداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالعقد ينصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رمز (فك) جرت العادة فيما بين اهل خوارزم انهم يشترون سلعة بدينار ثم يتقدون ثلثي دينار محمودة او ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجرى على المواضعة ولا تسبق الزيادة دينا عليهم اه ومثله في البحر عن التنازخانية ومنه يعلم حكم ما عورف في زماننا من الشراء بالقروش فان القروش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان ثم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فيها ما يساوى عشرة قروش ومنها اقل ومنها اكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة انه يدفع ما اراد اما من القروش او بما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب ولا يهضم احد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا بل هى او ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المالية ولا يرد ان صورة

مطلب

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

فلو معينة او لم يمنع البائع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه (و) الثمن المسمى قدره لا وصفه (ينصرف مطلقه الى غالب نقد البلد) بلذا المقد مجمع الفتاوى لانه المتعارف (وان اختلفا في النقود المالية) كذهب شريفي وبندقى (فسد العقد مع الاستواء في رواجها

مطلب

مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا

الاختلاف في المالية مع التساوي في الرواج هي صورة الفساد من الصور الاربع لانه هنا لم يحصل اختلاف مالية الثمن حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف انما لم يقدر بها كما لو اشترى بمائة ذهب وكان الذهب انواعا كلها رابحة مع اختلاف ماليتها فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في المالية والروح وقد مر ان المشتري يخير في دفع ايهما شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول مادفعه المشتري ولا فضل لتفتاه في هنا شيء وهو انا قدما انه على قول ابي يوسف المفتي به لافرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في انه تجب قيمتها يوم وقع البيع او قرض اذا كانت فلو سا او غالبية الفس وان كانت فضة خالصة او مغلوقة الفس تجب قيمتها من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مئله على ما يحتج به وهذا اذا اشترى بالريال او الذهب مما يرد نفسه اما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما يعم الكس كقرونها ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلفت في الرخص كما وقع مرارا في زماننا ففيه اشتباه فانها اذا كانت غالبية الفس قلنا تجب قيمتها يوم البيع فيها لا يمكن ذلك لانه ليس المراد بالقروش نوع معين من العملة حتى نوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار للمشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له قبل ان ترخص فانه كان خيرا في دفع اى نوع اراد ابقاء الخيار له بعد الرخص يؤدي الى النزاع والضرر فان خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع اما بعده ففيه ضرر لان المشتري ينظر الى الانفعلة والاضرر على البائع فيختاره فان ما كان يساوي عشرة اذا صار نوع منه ثمانية ونوع منه ثمانية ونصف يختار ما صار ثمانية فيدفعه للبائع ويحسبه عليه عشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لا قيمته لان قيمة كل نوع تعتبر بغيره حيث لم يكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاشتباه في حكم المسئلة كما قلنا والذي حررته في رسالتي (تنبيه الرقود) انه ينبغي ان يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا لا بالاكثير رخصا ولا بالاقل حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع انواع العملة اما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي ان يقال بالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون نعتنا بقصده اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بان حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر لي في هذه المسئلة والله سبحانه اعلم **(قوله الا اذا بين في المجلس)** قال في البحر فاذا ارتفعت الجهالة ببيان احدها في المجلس ورضى الآخر صرح لارتفاع المفسد قبل تقريره فصار كاليان المقارن **(قوله هو في عرف المتقدمين الح)** كذا قاله في الفتح واستدل به بحديث الفطرة كذا تخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير لكن قال في البحر وفي الصباح الطعام عند اهل الحجاز البر خاصة وفي العرف اسم ما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجمعه اطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الجيوب كلها لا البر وحده ولا كل ما يؤكل بقرينة قوله كيلا وجزا ا ه **(قوله كيلا وجزا ا)** منصوبان على الحال لانهما بمعنى اسم الفاعل او المفعول فافهم **(قوله مثل الجيم الح)** اى يجوز في جمعه الحركات الثلاث في القاموس الجراف والجرافة مثلثين والمجازفة الحرس في البيع والشراء معرب كتراف اه والحرس الظن والتخمين وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا

الا اذا بين في المجلس
لزال الجهالة (وصح
بيع الطعام) هو في عرف
المتقدمين اسم للحنطة
ودقيقها (كيلا وجزا ا)
مثلث الجيم معرب كتراف
المجازفة

قوله نوع معين هكذا يحطه
وصوابه نوعا معينا بالنصب
لانه خبر ليس اه مصصحه

قوله لزوم الضرر الاولى
حذف قوله لزوم كالا يخفى
اه مصصحه

كيل ولا وزن ونقل ط ان شرط جوازہ ان يكون ممیزا مشاداً اليه **(قوله)** اذا كان بخلاف جنسه) اما جنسه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل الا اذا ظهر تساويهما في المجلس بحر حتى لو لم يتحمل التفاضل كائن باع كفة ميزان من فضة بكفة منها جاز وان كان مجازفة كافي الفتح والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها ط **(قوله)** لشرطية معرفة) لاحتمال ان يتفاسخ السلم فيريد السلم اليه دفع ما اخذ ولا يعرف ذلك الا بمعرفة القدر ط **(قوله)** ومن المجازفة البيع الخ) صرح بانه من المجازفة مع ان ظاهره ان ان ليس منها بقرينة العطف والاصل فيه التباينة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به حقيقة افاده في النهر **(قوله)** وللمشتري الخيار فيهما) أفاد ان البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خیار كشف الحال بحر وفي رواية لا يجوز البيع والاول اصح واطهر كافي الهداية واول في الفتح قوله لا يجوز بانه لا يلزم توفيقا بين الروایتين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر عليه بانه خلاف ظاهر الهداية غير ظاهر وفي البحر عن السراج ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والحجر على حالهما فلو تلفا قبل التسليم فسد البيع لانه لا يعلم ما باع ماباعه منه اهـ **(قوله)** وهذا اذا لم يتحمل الاناء نقصان) بأن لا ينكس ولا يتقبض كأن يكون من خشب او حديد اما اذا كان كائنا نيل والجوالات فلا يجوز الا في قرب الماء استحسانا للتعامل نهر **(قوله)** والحجر التفتت) هذا مروى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البطيخة ونحوها لانها تنقص بالجفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع بوزن حجر بعينه لا يصح الا بشرط تعجيل التسليم ولا حفاف بوجوب نقصان في ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوما ويومين ممنوع بل لا يجوز ذلك لا يجوز في السلم وكل العبارات تفيد تفيد صحة البيع في ذلك بالتعجيل وتامه في الفتح قل في البحر وهو حسن جدا وقواد في النهر ايضا **(قوله)** كبيع الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه الخطة قدر ما يملأ الطشت جاز ولو باعه قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز اهـ **(قوله)** وصح في ماسى) اشار به الى ان الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين او عشرة وعلى هذا فقول المتن صاع بدل من ما بدل بعض من كل وفيه من الخرازة ما لا يخفى اهـ **(قوله)** في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت بذلك لافراغ بعضها على بعض ومنه قيل للسحاب فوق السحاب صبر قاله الازهري واراد صبرة مشارا اليها كإسآى وليست قيدا بل لكل مكمل او موزون او معدود من جنس واحد اذا لم يختلف قيمته كذلك نهر وقيد بصبرة احترازاً عن صبرتين من جنسين كافي الغرر وقال في شرحه الدرر اى لا يصح البيع عنده في القدر المسمى اذا بيع صبرتان من جنسين كصبرتي بر وشعير كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندها يصح فيهما ايضا وذكر في الحيط والايضاح ان القدر يصح على قفيز واحد منهما اهـ وقوله لا يصح اى عنده كافي الكافي وقوله منهما اى من الصبرتين من جنسين اى من كل واحدة نصف قفيز كإني عليه شرح الهداية عزمية **(قوله)** كل صاع بكذا) قبل بحر كل بدل من صبرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة صفة صبرة اهـ اى على تقدير القول اى مقول فيها كل صاع بكذا ويحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب على الحال باضمار القول ايضا **(قوله)** مع الخيار للمشتري) اى دون

(اذا كان بخلاف جنسه)
ولم يكن رأس مال سلم)
لشرطية معرفته كإسجي)
(او كان بجنسه وهو دون نصف صاع) اذا لاربا فيه كإسجي) (و) من المجازفة البيع (بأنه) وحجر لا يعرف قدره) فيد فيها وللمشتري الخيار فيهما نهر وهذا (اذا لم يتحمل) الاناء (النقصان و) الحجر (التفتت) فان احتملها لم يجوز كبيعها ما يملأ هذا البيت ولو قدر ما يملأ هذا الطشت جاز سراج (و) صح (في) ماسى) صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا) مع الخيار للمشتري

البائع نهر وفي البحر ولم يذكر المصنف الخيار على قول الامام قلوا وله الخيار في الواحد كما اذا
راه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان ان لكل منهما الخيار قبل الكيل وذلك لان
الجهالة قائمة او لتفرق الصفقة ثم قل وصرح في البدائع بلزوم البيع في الواحد وهذا هو
الظاهر وعندها البيع في السك لا يراه ولا خيار اهـ (قوله لتفرق الصفقة عليه) استشكل
على قول الامام لانه قيل بانصرافه الى الواحد فلا تفرق واجب في المعراج بان انصرافه
الى الواحد مجتهد فيه والعواء لاعلم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل علما فلا يكون راضيا
كذا في الفوائد الظهيرية وفيه نوع تأمل اهـ بخبر واعلم وجه التأمل انه يلزم عليه ان من علم
ان العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق الصفقة عليه مع ان كلامهم شامل
للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر مقرر عن البدائع من لزوم البيع في الواحد (قوله
ويسمى خيار التكشف) اي تكشف الحال بالصحة في واحد وهو من الاضافة الى السبب ط
(قوله ان كيت في الخحاس) وله الخيار ايضا كفي الفتح والبيان والنهر (قوله لزوال المنفسد)
وهو جهة البيع والتمن (قوله قبل تقررده) اي قبل ثبوتها بقضاء الخحاس ط (قوله اوسى
جملة قفزاها) وكذا لوسى ثمن الجميع ولم يبين جملة الصبرة كولو قال بعك هذه الصبرة بمائة
درهم كقديز بدرهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا بغير والحاصل انه ان لم يسم جملة البيع وجملة
التمن صح في واحد وان سمي احدهما صح في الكل كالوسى الكل ويأتى بيان ما لو ظهر البيع
ازيد أو انقص وفي ماذا باع قفزا مثلا من الصبرة والظاهر انه يصح بالاخلاف عالم بالبيع
فهو كبيع الصبرة كل قفزا بكذا اذا سمي جملة قفزاها ولذا افق في الحرية بجهة البيع بلا ذكر
خلاف حيث سئل فيمن اشترى غرا ثم معلومة من صبرة كثيرة فأجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهالة
مع تسمية الغرائز اهـ (قوله بالخيار لو عند العقد) صرح به ابن كل والظاهر ان التسمية قبل
العقد في مجلسه كذلك (قوله وبه لو بعد ما ح) التميز الاول للخيار والثاني للعقد قلح اي
وصح في الكل بالخيار للمشتري لوسى جملة قفزاها بعد العقد في الخحاس (قوله او بعده) اي
بعد المجلس (قوله عندها) راجع لقوله او بعده لكن الخيار للمشتري في هذه الصورة
عندها خلافا لما تقتضيه عبارته افاده ح قلت فكان الاصول ان يقول لا بعده وصح
عندها وعبارة الملتقى مع شرحه لا يصح لو زالت الجهالة باحدها بعد ذلك اي المجلس لتقرر
المنفسد وقال يصح مطلقا اهـ ولا يخفى ان عدم الصحة عنده انما هو فيما زاد على صاع امامه
فالصحة ثابتة وان لم توجد تسمية اصلا كما تفيد عبارة المتن (قوله وبه يفتى) عزاه في الشرح لبلالية
الى البرهان وفي النهر عن عبون المذهب وبه يفتى لضعف دليل الامام بل تيسيرا اهـ وفي
البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما لتأخير دليلهما كما هو عادته اهـ قلت لكن رجح
في الفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجيحه ايضا العلامة قسم عن الكافي والخبوي
والنسفي وصدر الشريعة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافي ترجيح قولهما من حيث التيسير
ثم رأيت في شرح الملتقى افاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل (قوله فان رضى)
تفريع على قوله وبه لو بعده في الخحاس (قوله الظاهر ثم) هو رواية محمد عن الامام استظهرها
في النهر على رواية ابى يوسف عنه انه لا يجوز الا برضاها (قوله وفسد في الكل) اي عنده

لتفرق الصفقة عليه
ويسمى خيار التكشف
(د) صح (في السك) كيات
في الخحاس لزوال المنفسد
قبل تقررده او سعى جملة
قفزاها) بالخيار لو عند
العقد وبه لو بعده في الخحاس
او بعده عندها وبه يفتى فان
رضى هل يلزم البيع بلا
رض البائع الظاهر نعم نهر
(وفسد في الكل في بيع ثلثة)

خلافا لهما لان الافراد اذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء بحر اى لافى واحدا لافى اكثر
 بخلاف مسألة العبرة وسأقي ترجيح قولهما وهذا شروع في حكم التبعيات بعد بيان حكم
 التلبات كالعبرة ونحوها من كل مكمل وموزون (قوله بفتح) اى بفتح التاء المائة اما ضمة
 فالكثير من الناس او من الدراهم وبكرها انها كة كما في القاموس (قوله وثوب) اى
 يضره البعض اما في الكباس فيأين جواز في ذراع واحد كما في الطعام الواحد بحر عن
 غاية البيان قلت ووجه ظاهر فان الكبراس في العادة لا يختلف ذراع منه عن ذراع ولذا
 فرض الفهستاني المسئلة فيما يختلف في القيمة وقال فان الذراع من مقدم البيت او الثوب
 اكثر قيمة من مؤخره اه فافاد ان لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالعبرة (قوله كل
 شاة) اما لو قال كل شاتين بعشرين وسمى الجملة مائة مثلا كان باطلا احما وان وجدته كما
 سعى لان كل شاة لا يعرف ثمنها الا بالتضام غيرها اليها قاله الحدادى وفي الحاشية ولو كان ذلك
 في مكمل او موزون او وعدى متقارب جاز لهر (قوله وان علم) اى بعد العقد كما يفيد ما يأتي
 (قوله ولو رضى الخ) في السراج قال الحلواني الاصح ان عند اى حنيفة اذا احاط عامه بعدد
 الاغنام في المجلس لا يتقلب صحيحا لكن لو كان البائع على رضاء ورضى المشتري يتعقد البيع
 بينهما بالتراضي كذا في الفوائد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم اه بحر في المجتبى ولو اشترى
 عشر شياه من مائة شاة او عشر بطيخات من وقر فالبيع باطل وكذا الرمان ولو عندها البائع
 وقبلها المشتري جاز استحسانا والعزل والقبول بمنزلة الإيجاب وقبول اه ومثله في التنازلية
 وغيرها قال الخيز الرملى وفيه نوع اشكال وهو انه تقدم ان التعاطى بعد عقد فاسد لا يتعقد
 به البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطى (قوله ونظيره
 البيع بالرقم) بسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فاذا لم يعلم
 المشتري ينظر ان علم في مجلس البيع نفذ وان تفرقا قبل العلم بطل درر من باب البيع الفاسد
 وتعبه في الشربالية بان النافذ لازم وهذا فيه الخيار بعد العلم بقدر الثمن في المجلس وبأن
 قوله بطل غير مسلم لانه فاسد يفيد الملك بالقبض وعليه قيمته بخلاف الباطل واجيب عن
 الاول بأنه ليس كل نافذ لازما فقد شاع اخذهم النافذ مقابلا للموقوف اه وفي الفتح ان
 البيع بالرقم فاسد لان الجهالة تمكنت في صلب العقد وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت
 بمنزلة القمار للخطر الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوزاه فيما اذا علم في المجلس بعقد آخره
 التعاطى كما قاله الحلواني اه وانظر ما قدمناه في بحث البيع بالتعاطى (قوله ولو سعى الخ)
 اى في صلب العقد فلا ينافى قوله وان علم عدد الغنم في المجلس الخ قال في البحر قيد بعدم تسمية
 ثمن الكل لانه لو سعى كما اذا قال بعتك هذا الثوب بعشرة دراهم كل ذراع بدرهم فانه جائز
 في الكل اتفاقا كما لو سعى جملة الذرعان او القطيع اه (قوله والضابط لكلمة كل الخ) اعلم
 انهم ذكروا فروعا في كل ظاهرها التنافي فانهم تارة جعلوها مفيدة للاستغراق وتارة للواحد
 وتارة لاتقيد شيئا منهما فتجزم صاحب البحر في ذكر ضابط يحصر الفروع المذكورة بعد
 تصريحهم بأن لفظ كل لاستغراق افراد مادخلته من المنكر واجزائه في المعرف قات ولذا
 صح قولك كل رمان ما كؤل بخلاف قولك كل الرمان ما كؤل لان بعض اجزائه كقشره غير

بفتح فتشديد قطع الغنم
 (وثوب كل شاة او ذراع)
 لب وشر (بكذا) وان
 علم عدد الغنم في المجلس لم
 يتقلب صحيحا عنده على
 الاصح ولو رضى انعقد
 بالتعاطى ونظيره البيع
 بالرقم سراج (وكذا)
 الحكم (في كل معدود
 متفاوت) كابل وعبيد
 وبطيخ وكذا كل مافى
 تبعضه ضرر كمعوق
 أو ان بدائع ولو سعى عدد
 الغنم او الذرع او جملة
 الثمن صح اتفاقا والضابط
 لكلمة كل ان الافراد

مطلب

البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن
 هكذا بخطه والصواب
 وحى بالتأنيث اى الجهالة
 اه مصححه

مطلب

الضابط في كل

ما كوله ان لم تعلم نهايتها) اما ان علمت فالامر فيها واضح كما اذا قال كل زوجة طالق وله اربع زوجات مثلا فان كلا تستغرقها ا هـ ح اى بلا تفصيل (قوله فان لم تؤد للجهالة) اى المفضية الى المنازعة والاولى قول البحر فان لم تفض الجهالة الى منازعة (قوله كيمن وتعليق) عطف تفسير وعبارة البحر كمسئلة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسئلة التعليق وقال انها للكل اتفاقا كما اذا قال كل امرأة تزوجها او كلما اشترت هذا التوب او توبا فهو صدقة او كلما ركبت هذه الدابة او دابة و فرق ابو يوسف بين المنكر والمعين فى الكل وتامه فى الزباى من التعليق وفى الحانية كلما أكلت اللحم فعلى درهم فعليه بكل لقمة درهم وذكر مسئلة الامر بالدفع فيما اذا أمر رجلا بأن يدفع لزوجته نفقة فقال ادفع عني كل شهر كذا فندفع المأمور اكثر من شهر لزم الأمر (قوله والا) اى بأن أدت للجهالة المفضية الى المنازعة (قوله فان لم تعلم) اى لم يكن علمها كما فى البحر فى عبارة تساع (قوله كأجارة) صورته أجرة تترك داري كل شهر بكذا صح فى شهر واحد وكل شهر سكن اوله لزمه (قوله وكفالة) صورته اذا ضمن لها نفقتها كل شهر او كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافا لابن يوسف بحر (قوله واقرار) صورته اذا قال لك على كل درهم ولو زاد من الدرهم فقياس قول الامام عشرة وقال ثلاثة بحر (تنبيه) زاد فى البحر هنا قمنا آخر وعبارته ثم رأيت بعد ذلك فى آخر غصب الحانية من مسائل الابرء لوقال كل غريم لى فهو فى حل قال ابن مقاتل لا يرأى مؤد لان الابرء ايجاب الحق للغرماء وايجاب الحقوق لا يجوز الاقوم بأعيانهم واما كلة كل فى باب الاباحة فقال فى الحانية من ذلك الباب لو قال كل انسان تناول من مالى فهو له حلال قال محمد بن سلمة لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز نظرا الى الاباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد جملة ابرء عما تناوله الابرء للمجهول باطل والفتوى على قول ابن نصر اه ويمكن ان يقال فى الظابط بعد قوله فهو على الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايجاب حق لاحد فان كان لم يصح ولا فى واحد كمسئلة الابرء اه كلام البحر (قوله والا) اى بان علمت فى المجلس والمراد امكن علمها فيه كما قدمناه عن البحر فى قوله فان لم تعلم وحينئذ فلا يرد ان الغنم ان علمت فى صلب العقد صح فى الكل وان الصبرة ان علمت فى المجلس صح فى الكل ايضا فانهم (قوله كالغنم) ادخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بان لم تتفاوت (قوله وصحاحه) فيها فى الكل) اى وصحح الصحابان العقد فى الثلثة والصبرة فى كل الغنم وكل الاقتره ا هـ ح اى سواء علم فى المجلس او لا والاولى ارجاع ضمير فيهما الى المتلى والقيى ليشمل المذكور وكل معدود متفاوت وعبارة مواهب الرحمن هكذا وبيع صبرة مجهولة القدر كل صاع بدرهم وثلاثة اوتوب كل شاة وذرعا بدرهم صحيح فى واحد وفى الاولى فاسد فى كل الثانية والثالثة وأجازاه فى الكل كما لو علم فى المجلس بكيل او قول وبه يفتى اه وعبارة القهستانى وهذا كله عنده واما عندها فنفذ فى الكل فى الصورتين اى صورتى المتلى والقيى بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه الفتوى كما فى المحيط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفى صاع فى بيع صبرة قلت وفيه نظر بل مقابله قوله

ان لم تعلم نهايتها فان لم تؤد للجهالة فلا تستغرق كيمن وتعليق والا فان لم تعلم فى المجلس فعلى الواحد اتفاقا كأجارة وكفالة و اقرار والا فان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح فى شئ عنده والاصح فى واحد عنده كالصبرة وصحاحه فيهما فى الكل بحر وفى النهر عن العمون والشرابلية عن البرهان والقهستانى عن المحيط وغيره وقولهما يفتى تيسيرا (وان باع صبرة

وسح في الكل ان سمي حلة ففزانها وما هنا بيان لذلك المقابل وتفصيل له فافهم (قوله على انها مائة قفيز) قد يكونه بيع مكابلة لانه لو اشترى حطة مجازفة في البيت فوجد تحتها دكانا خير بين اخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى بثرا من حطة على انها كذا وكذا ذراعا فاذا هي اقل و اذا كان طعاما في حب فاذا نصفه تبين يأخذه بنصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حطة مقدرة والبيت والميز لا يكال بهما وشمل ما اذا كان المسمى مشروطا بنظ او بالعادة لما في البرازية اتفق اهل بلدة على سعر الحنظل واللحم وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمننا واشترى واعطاه اقل من المتعارف ان من اهل البلدة يرجع بالنقصان فهما من الثمن والارجع في الحنظل لانه فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللحم فلا يبرأ اه بحر (قوله اخذ الاقل بحصته اوفسخ) اطلق في تحجيره عند التقصان في المثلث وذكره في البحر قيدين الاول عدم قبضه كل المبيع او بعضه فان قبض الكل لا يغير كما في الحانية يعني بل يرجع في التقصان والثاني عدم كونه مشاهدا له لما في الحانية اشترى سويقا على ان البائع له ثمن من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه له بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاين انتفى الغرور كما واشترى صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الدهن فظهر انه متخذ من اقل والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قميصا على انه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعترض في النهر الاول بأن الموجب للتجيز انما هو تفريق الصفة وهذا القدر ثابت فيها لو وجده بعد القبض ناقصا الا ان يقال انه بالقبض صار راضيا بذلك فقدره اه قلت هذا ظاهر اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون راضيا فينبغي التفصيل تأمل واعترض في النهر ايضا الثاني بأن الكلام في مبيع ينقسم اجزاء الثمن فيه على اجزاء المبيع وما في الحانية ليس منه لتصریحهم بأن السويق قيمى ثمانين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي وكذا الصابون كما في الجامع الفصولين واما الثوب فظاهر وعلى هذا فمأسي أن من انه يحجر في نقص القيمي بين اخذها بكل الثمن او تركه مقيد بما اذا لم يكن مشاهدا فقدره اه قلت وينبغي ان يكون هذا فيما يمكن معرفة التقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر فيما يفحش نقصانه فاذا شاهده يكن راضيا به ثم ان الظاهر من كلام الحانية انه عند المعاينة يلزم البيع بكل الثمن بكل خيار وكلاهما في التجيز بين الفسخ واخذ الاقل بحصته لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيدا في القيمي لافي المثلث اى انه في القيمي يأخذ الاقل بكل الثمن بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكره الشارح هنا بل في القيمي (قوله ليس في تبعيضه ضرر) خرج ما في تبعيضه ضررا في الحانية لوباع لؤلؤة على انها وزن مثقالا فوجدها اكثر سملت للمشتري لان الوزن فيما يفسره التبعض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب اه وفيها القول للمشتري في التقصان وان وزنه البائع مالم يقر بأنه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله او اكثر قال في النهر وقيد الزاهدى بما لا يدخل تحت الكيلين او الوزنين اما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في قدره فقيل نصف درهم وقيل دنانير في مائة لاحكم له وعن ابى يوسف دنانير في عشرة

على انها مائة قفيز بمائة درهم وهي اقل او اكثر (اخذ) المشتري (الاقل بحصته) ان شاء (اوفسخ) لتفريق الصفة وكذا كل مكمل او موزون ليس في تبعيضه ضرر (وما زاد للبائع) لوقوع العقد

كثير وقيل مادون حبة عفو في الدينار وفي القفيز المعاد في زماننا نصف من اه **(قوله)** على قدر معين) فازاد عليه لا يدخل في العقد فيكون للبائع بحر ومفاده ان المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ظن البائع او المشتري انه اقل او اكثر ولذا قال في القنية عد الكواغد فظنها اربعة وعشرين واخبر البائع به ثم اضاف العقد الى بعضها ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظنه فهي حلال للمشتري * ساومه الخطة كل قفيز ثمن معين وحاسبوا قبله ستائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بخمسائة وباعوها منه بالخمسائة ثم ظهر ان فيها غلطا لا يلزمه الا خمسمائة * افرز القصاب اربع شياه فقال بائعها هي بخمسة كل واحدة بدينار وربع فجاء القصاب بأربعة دنائير فقال هل بعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد انها خمسة صح البيع قال وهذا اشارة الى انه لا يعتبر ماسبق ان كل واحدة بدينار وربع اه واقره في البحر **(قوله)** وان باع المذروع) كسوب وارض در متقى **(قوله)** على انه مائة ذراع) بيان للثنية والاولى ان يزيد بمائة درهم لتتم المعاملة **(قوله)** الا اذا قبض المبيع او شاهده الخ) قدما قريبا ان صاحب البحر ذكر ذلك في البيع المثل كالبصرة اذا ظهر المبيع ناقصا وانه في النهر بحث في الاول بانه لا فرق بين ما قبل القبض او بعده وفي الثاني بانه مسلم في نقص القبي دون المثل فلذا ذكر الشارح ذلك في المذروع لانه قبي وترك ذكره في المثل وكأنه لم يعتبر ما بحثه في النهر في الاول وهو اعتبار القبض وقدما انه ينبغي التفصيل وان سقوط الحجار بالمشاهدة ينبغي ان يكون فيا يدرك نقصانه بالمشاهدة **(قوله)** واخذ الاكثر) اى قضاء وهل تحل له الزيادة ديانة فيه خلاف نقله في البحر عن المعراج قلت وظاهر اطلاق المتن اختيار الحل وفي البحر عن العمدة لو اشترى خطبا على انه عشرون وقرأ فوجده ثلاثين طاب له الزيادة كافي الذرعان قال في البحر وهو مشكل وينبغي ان يكون من قيل القدر لان الحطب لا يتعيب بالتعيب فينبى ان تكون الزيادة للبائع خصوصا ان كان من الطرقات التي تعرف وزنها بالقياسة اه **(قوله)** لان الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر في المثلات من مكمل وموزون وبين الذرع في القيميات حيث جعل القدر اصلا والذرع وصفا وبنوا على ذلك احكاما منها ما ذكره هنا من مسألة بيع الصبرة على انها مائة قفيز بمائة وبيع المذروع كذلك وقد اختلفوا في وجه الفرق على احوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في شرحه على المتن حيث قال قلت وانما كان الذرع وصفا دون المقدار لان التشقيص يضر الاول دون الثاني وقالوا ما تعيب بالتشقيص والزيادة والتقصان وصف وما ليس كذلك اصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابله شئ من الثمن الخ **(قوله)** الا اذا كان مقصودا بالتناول) اى تناول المبيع له كأنه جعل كل ذراع ميعا ط **(قوله)** لصيرورته) اى الزرع اصلا اى مقصودا كالقدر في المثلات **(قوله)** بافراده) الباع للسببية **(قوله)** كل ذراع بدرهم) بنصب كل حال من الاكثر لتأوله بالمشق اى مذكورا كل ذراع بدرهم **(قوله)** اوفسخ) حاصله ان الحجار في الوجهين اما في التقصان فلنفرق الصفقة واما في الزيادة فلندفع ضرر التزام الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الاصح وقيل الحجار فيما تفاوتت جوانبه كالقميص والسر او يعل واما فيما لا تتفاوت كالكراس فلا يأخذ الزائد لانه في معنى المكمل كذا في شرح المتن ط وقدما وجه كونه في معنى المكمل وانه جزم به في البحر

مطلب —

المعتبر ما وقع عليه العقد
وان ظن البائع او المشتري
انه اقل او اكثر

على قدر معين (وان باع
المذروع مثله) على انه
مائة ذراع مثلا (اخذ)
المشتري (الاقل بكل
الغن او ترك) الا اذا قبض
المبيع او شاهده فلا
خيار له لاستنفاء الغرو و زهر
(و) اخذ (الاكثر بلا
خيار للبائع) لان الذرع
وصف لتعيه بالتعيب
ضد القدر والوصف لا
يقابله شئ من الثمن الا اذا
كان مقصودا بالتناول
كما افده بقوله (وان قال)
في بيع المذروع (كل ذراع
بدرهم اخذ الاقل بحصته)
لصيرورته اصلا بافراده
بذكر الثمن (او ترك)
لتفريق الصفقة (وكذا)
اخذ (الاكثر كل ذراع
بدرهم او فسخ) لدفع
ضرر التزام الزائد (وفسد
بيع عشرة اذرع

عن غلبة البيان وبأنى ايضا وكذا يأتي في كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة او النقصان بنصف ذراع ففيه تفصيل وفيه خلاف * (تنبه) قال في الدرر انما قال في الاولى او ترك وقال ههنا او فسح لان البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم يتعد البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاكل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة في الحقيقة فقدر اه **(قوله من مائة ذراع)** قيده وان كان فاسدا عنده بين حجة ذراعها او لا لدفع قول الخصاف ان محل الفساد عنده فيما اذا لم يسلم جهاتها فانه ليس بصحيح وليصح قوله لاسهم فانه لو لم يكن حجة السهم كان فاسدا اتفاقا وحيث يكون الفساد فيما اذا لم يكن حجة الذراعان فهو ما اولوا افاده في البحر **(قوله من دار او حمام)** اشار الى انه لا فرق بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها **(قوله وصحاحه الح)** ذكر في غلبة البيان نقلا عن الصدر الشهيد والامام العتبات قولهما بجواز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع وفيهم هذا من تعليلهما ايضا حيث قالوا لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فأنشبه عشرة اسهم من مائة سهم وله ان البيع وقع على قدم معين من الدار لاعلى شائع لان الذراع في الاصل اسم لحشبة يذرع بها واستعير ههنا لما يحمله وهو معين لامشاع لان المشاع لا يتصور ان يذرع فاذا اريد به ما يحمله وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد درر قلت ووجه كون الموضع مجهولا انه لم يبين انه من مقدم الدار او من مؤخرها وجوابها متفاوت قيمة فكان المفقود عليه مجهولا جهالة مفضية الى النزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزيمه **(قوله على الصحيح الح)** حاصله انه اذا سعى حجة الذراعان صح والافضل لا يجوز عندها للجهالة والصحيح الجواز عندها لانها جهالة بيدها اي المتباين ازالتهما بأن تقاس كلها فيعلم نسبة العشرة منها فيعلم المبيع فصح **(قوله اشيعو السهم)** لان السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة اجزاء شائعة من مائة سهم كما في الفتوح اي فهو كبيع عشرة قراريط مثلا من اربعة وعشرين فانه شائع في كل جزء من اجزاء الدار بخلاف الذراع كهر **(قوله فيبيع بالتعاطي)** بناء على انه لا يلزم في صحته تواركة العقد الاول وقدها الكلام عابه **(قوله اشترى عددا)** اي معدودا وقوله من قس بيانه واحترز به عن المثل كالصبرة وقدر حكمها وبالعددي عن المذروع ومر حكمه ايضا فا قيل ان الاولى ان يقول اشترى قيميا على انه كذا لان كذا عبارة عن المدد مدفوع فانهم **(قوله على انه كذا)** بأن قال بملك ما في هذا العدل على انه عشرة أبواب ثمانية درهم ونهر وفسر الشراء في كلام الكثر بالبيع فلذا صور به وهو غير لازم **(قوله للجهالة اي جهالة الثمن في النقصان)** لانه لا تنقسم اجزائه على اجزاء المبيع القيمي فلم يعلم للثوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك القدر منه فكان الناقص من الثمن قدرا مجهولا فيصير الثمن مجهولا وجهالة المبيع في فصل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائد فيتنازعان في المردود نهر **(قوله من ثمر)** قيده لانه لو باع ارضا على ان فيها كذا نخلة فوجدتها المشتري ناقصة جاز البيع ويخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعا ولا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على ان فيها كذا بيتا فوجدتها ناقصة جاز البيع ويخير على هذا الوجه بحر عن الحاشية **(قوله فسد)** لان الثمر له قسط من الثمن فاذا

من مائة ذراع من دار) او حمام وصحاحه وان لم يسلم جعلتها على الصحيح لان ازالتهما بيدها (لا) يفسد بيع عشرة (اسهم) من مائة سهم اتفاقا لشيوع السهم لا الذراع بقي لو تراضيا على تعيين الاذرع في مكان لم أره وينبغي انقلابه صحاحا لو في المجلس ولوبعد بيع بالتعاطي نهر (اشترى عددا من قيميا) ثيابا وغنما جوهره (على انه كذا) فنقص اوزاد (فسد) للجهالة ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا نخلا ثمرا فاذا واحدة فيها لا تهر فسد بحر

كانت الواحدة غير مشعرة لم يدخل المندوم في البيع فصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا استدعاء عقد في الباقي بمن مجهول فيفسد البيع بخر عن الحانية **(قوله كالوباع)** تنفيير لا تمثيل وقوله عدلا بكسر العين في المغرب عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار ايضا ومنه عدلا احل اه فعديل الحل مايساوى العدل الآخر في مقداره وهذا شامل للوعاء ومافيه من التياب ونحوها والمراد به هنا التياب **(قوله فسد)** لانه يؤدي الى التنازع في المستثنى بخلاف ما اذا كان معينا **(قوله ولو بين الخ)** راجع الى قوله اشترى عددا من قيمي **(قوله ونقص ثوب)** الاولى ان يقول ثوبا كقال في طرف الزيادة فيكون في نقص ضمير يعود على القيمي وثوبا تمييز وعلى جملة فاعل نقص يحتاج الى تقدير ضمير مجرور بمن يعود على القيمي فتدبر **(قوله بقدره)** اي بما سوى قدر الناقص فتح ونهر والاولى بقدر ماسوى الناقص او بقدر الموجود المعلوم من المقام او بقدر القيمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا اقرب بناء على ما قلنا من ان الاولى نصب ثوبا فيتحد مرجع الضمير في نقص وفي بقدره **(قوله لجهالة المزيد)** ففتح المازعة في تعيين العشرة المبعة من الاحد عشر كافي التهر **(قوله ولورد الزائد)** اي الى البائع ان كان حاضرا وقوله اي عزله افرزه وابقاه عنده ان كان البائع غائبا **(قوله خلاف)** مذكور في الشرح والنهر ٢ لم يذكر في النهر خلافا لما ذكره في شرح المصنف وعبارته قلت وفي البرازية اشترى عدلا على انه كذا فوجده ازيد والبائع غائب بعزل الزائد ويستعمل الباقي لانه ملكه اه وكأنه استحسان والا فالبيع فاسد لجهالة المزيد وقد صرح في الحانية والقينة بأن محمدا قال فيه استحسان ان يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى شيئا فوجده ازيد دفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في المثليات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا يجزى فيها الضنة فحينئذ يعذر اه وهو يقتضى عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو مأخوذ من البحر ويمكن دفع المعارضة بحمل الثاني على القياس فلا ينافي ما مر أنه استحسان ويظهر منه ترجيح ما مر لكن ذكرنا الاستحسان في صورة غيبة البائع قال في الحانية فان غاب البائع قالوا يعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذ به محمد نظرا للمشتري اه اي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الانتفاع بالمبيع الى حضور البائع وربما لا يحضر او تطول غيبته فلذا استحسان محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظرا للمشتري وهذا لا يجزى في صورة حضرة البائع لا مكان تجديد العقد معه فالظاهر بقاؤه على القياس وبه ظهر انه لا معارضة بين الكلامين وان ما ذكره الشارح من اجراء الخلاف في صورتين غير محرر فافهم **(قوله وازبيع ذراع منه تهر)** عبارة التهر قيدنا بفتاوت جوانبه لانها لو متفاوتت كالكراس لان له الزيادة لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضره التقصان وعلى هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه اه **(قوله في عشرة وزيادة نصف)** اي فما اذا ظهر انه عشرة ونصف **(قوله لانه انفع)** كما لو اشتراه معينا فوجده سالما تهر اي حيث لا خيار له **(قوله في تسعة ونصف)** اي في نقصانه نصف عن العشرة **(قوله وقال محمدا)** يوجد قبل هذا في بعض النسخ وقال ابو يوسف يأخذه في الاولى بأحد عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به

(كما لو باع عدلا) من التياب (او غنما) واستثنى واحدا بغير عينه فسد (ولو بعينه جاز) البيع خالية (ولو بين ثمن كل من القيمي) بان قال كل ثوب منه بكذا (ونقص ثوب) بفتح البيع (بقدره) لعدم الجهالة (وخير) لتفريق العصفقة (وان زاد ثوبا) فسد جهالة المزيد ونورد الزائد او عزله هل يحل الباقي خلاف (اشترى ثوبا) متفاوت جوانبه فلو لم متفاوت ككراس لم يحل له الزيادة ان يضره القطع وازبيع ذراع منه تهر على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة و (زيادة) نصف (لا خيار) لانه نفع (و) أخذه (بتسعة في تسعة ونصف بخيار) لتفريق العصفقة وقال محمد يأخذه في الاول بعشرة ونصف بالخيار ٢ قوله لم يذكر في التهر الخ سابق هذا الكلام يقتضى ان قوله مذكور في الشرح والتهر من عبارة الشارح ولعلها نسخته والا فليس الشارح اني يبدى ليس فيها قوله مذكور الخ وليحذر اه مسححه

(قوله وفي الثاني بتسعة ونصفه) لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة تسعة بنصفه فيجربى عليه حكمهما درر وقوله به اى بالخيار لان في الزيادة نقما يشوبه ضرر بزيادة الثمن عليه وفي نقصان فوات وصف مرغوب فيه نهر (قوله وهو) اى قول محمد اعدل الاقوال قال الاتفاقى في غاية البيان وبه تأخذ (قوله لكن صحيح القهستاني وغيره الخ) وفي الفتوح عن الذخيرة قول ابى حنيفة اصح اه وفي تصحيح العلامة قسم عن الكبرى انه المختار (قوله فعليه الفتوى) فربيع على ما ذكر من تصحيحه ومشى الثنون عليه لانه اذا اختلف التصحيح فتولين وكان احدهما قول الامام او في الثنون اخذ بما هو قول الامام لانه صاحب المذهب وباقى الثنون لانها موضوعة لتقل المذهب وهنا اجتمع الامر ان فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

وفي الثاني بتسعة ونصفه
وهو اعدل الاقوال ببحر
واقره المصنف وغيره قالت
لكن صحيح القهستاني
وغيره قول الامام وعليه
الثنون فعليه الفتوى

فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل فيه
ما يصح استثنائه من المبيع ومسايل آخر

«فصل فيما يدخل في البيع
تبعاً وما لا يدخل فيه»

(قوله الاصل الخ) في اصباح اصل الشيء اسفله واساس الحائط اصله حتى قيل اصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء اليه اه وفيه ايضا القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط وهو الامر الكلى المنطبق على جميع جزئياته اه فالمراد هنا ان الاصل الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل هو ان مسائه مبنية على قاعدتين ولا يخفى ان هذا تركيب صحيح فافهم (قوله على قاعدتين) الاولى ان يقول على ثلاث قواعد كما فعل في الدرر وقال والثالث ان لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرافقه يدخل في المبيع بذكرها والا فلا اه وقد ذكره الشارح بقوله وما يمكن من القسمين الخ افاده ط (قوله يعنى كل ما هو متناول اسم المبيع) اشار به الى ان البناء في كلام المصنف مثال لا قيد وكذا الدار ط (قوله اتصال قرار الخ) فيدخل الحجارة المخلوقة والمثبتة في الارض والدار لا المدفونة بدل عليه قولهم لو اشترى ارضا بمحقوقها وانهدم حائط منها فاذا فيه رصاص اوساج او خشب ان من جملة البناء كالذى يكون تحت الحائط يدخل وان شيئاً مودعا فيه فهو للبائع وان قال البائع ليس لي حكمه حكم النقطة فقولهم شيئاً مودعا يدخل فيه الاحجار المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا انه يشتري الارض او الدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها احجار المرمر والكيدان والبلاط والحكم فيه ان كان مبنياً للمشتري وان موضوعاً لاعلى وجه البناء للبائع وهى كثيرة الوقوع فاغتنم ذلك بقى لو ادعى البائع انها كانت مدفونة فلم يدخل والمشتري انها مبنية فقد يقال يخالفان لانه يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصدق البائع لان اختلافهما في تابع لم يرد عليه العقد والتحالف على خلاف القياس فيما ورد عليه العقد فلا قياس عليه غيره والبائع ينكر خروجه عن ملكه والاصل بقاء ملكه فتأمل اه ملخصاً من حاشية المنح للخبر الرمل (قوله وهو ما وضع لان يفضله البشر الخ) فيدخل الشجر كما يأتى لان اتصالها بها اتصال قرار الايباس لانه على شرف القاع كما يأتى ولا يدخل الزرع لانه متصل لان فصل فاشبهه متاعاً فيها كافي الدرر وانما يدخل الفتحاح لانه تبع للعاق المتصل فهو كالجزء منه اذ لا يتفرقه الا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتى والحاصل انه قد يدخل بعض المتقول المنفصل اذا كان تبعاً للمبيع بحيث

الاصل ان مسايل هذا
الفصل مبنية على قاعدتين
احدها ما افاده بقوله
(كل ما كان في الدار من
البناء) يعنى كل ما هو
متناول اسم المبيع عرفاً
يدخل بالا ذكر و ذكر
الثانية بقوله «ومتصلاً به
تبعاً لها دخل في بيعها»
يعنى ان كل ما كان متصلاً
بالمبيع اتصال قرار وهو
ما وضع لا لان يفضله
البشر دخل تبعاً

لا ينتفع الابن فيصير كالجزء كولد البقرة الرضيع بخلاف ولد الانسان وقد يدخل عرفا كقلادة
 الحمار وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تبع فيه الدرر والمناصب اسقاطه ليصح التفصيل
 في قوله وما لم يكن من القسمين المتأمل (قوله فان من حقوقه ومرافقه) المرافق هي الحقوق
 في ظاهر الرواية فهو عطف مرادف والحق ما هو تبع للمبيع ولا بدله منه ولا يقصد الا لاجله
 كالطريق والشرب للارض كجسيأتى في باب الحقوق ان شاء الله تعالى (قوله دخل بذكرها)
 اى بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا) اى وان لم يكن من حقوقه ومرافقه لا يدخل وان
 ذكرها فلا يدخل العمر بشراء شجرة لانه وان كان اتصاله خافيا فهو للقطع لا للباق فصار كالزرع
 الا اذا قل بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من المبيع كفى الدرر (قوله فيدخل البناء
 والمفاتيح الخ) وكذا العلوه والكشيف كفى الدرر وقوله الآتى في بيع دار متعلق يندخل اى
 اذا باعها بمحدودها يدخل ما ذكر وان لم يقل بكل حق لها او بموافقتها كفى الدرر قال لان الدار
 اسم لما يدار عليه الحدود والعلوم ومنها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها الخالة والطريق
 والشرب والمسيل الابن اى بكل حق لها ونحوه اما الخالة فلانها مبنية على هواء الطريق
 فأخذت حكمه واما الطريق والشرب والمسيل فلانها خارجة عن الحدود لكنها من الحقوق
 فتدخل بذكرها وتدخل في الاجارة بلا ذكرها لانها تعقد الانتفاع ولا يتحصل الابن بخلاف
 البيع لانه قديكون للتجارة اه قلت وذكر في الذخيرة ان الاصل ان ما لا يكون من
 بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف فان البائع لا ينتفع عن المشتري بالمفتاح
 يدخل استحسانا لا قياسا لعدم اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضا ان
 شرب الدار يدخل في ديارنا دمشق المحمية للتعارف بل هو اولى من دخول السلم المتفصل
 في عرف مصر القاهرة لان الدار في دمشق اذا كان لها ماء جار وانقطع عنها اصلا لا ينتفع بها
 وايضا اذا علم المشتري انه لا يستحق شربها بعقد البيع لا يرضى بشرائها الا بمن قبل جدا
 بالنسبة الى ما يدخل فيها شربها وتام الكلام على ذلك في رسالتنا السابقة (نشرنا عرف في بناء
 بعض الاحكام على العرف) (قوله المتصلة اغلاقها الخ) جمع غلق بفتحين اى ما يغلاق على
 الباب قال في الفتح المراد بالغلق ما نسميه ضبة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة
 في الدار اه هذا وانما اقتصر على ذكر المفاتيح لعدم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان
 دخول المفاتيح بالتبعية لها فافهم (قوله كسبة وكياون) قيل الاول هو المسمى بالسكرة
 والثاني المسمى بالغال (قوله لا القفل) بضم فسكون اى لا يدخل سواء ذكر الحقوق او لا
 وسواء كان الباب مغلقا او لا وسواء كان المبيع حائوتا او بيتا او دارا كما في الحائنة بحر
 (قوله لعدم اتصاله) وانما تدخل الالواح وان كانت منفصلة لانها في العرف كالابواب المركبة
 والمراد بهذه الالواح ما يسمى بمصير درازيب الدكان وقد ذكر فيها عدم الدخول فلا يعمل عليه
 اه فتح اى لانها لا ينتفع بالدكان الا بها (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة يذني دخوله
 مطلقا لان يوتهم طبقات لا ينتفع بها بدونه ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا انتفاع الابن
 لان ملك رقبته قد يقصد للاخذ بشفعة الجوار ولهذا دخل في الاجارة بلا ذكر كجسيأتى في بحر
 اى لان اجارة الارض لا يقصد بها الا الانتفاع برقبته فلذا دخل الطريق فيها بخلاف البيع

وما لا فلا وما لم يكن من
 القسمين فان من حقوقه
 ومرافقه دخل بذكرها
 والا (فيدخل البناء
 والمفاتيح) المتصلة اغلاقها
 كسبة وكياون ولو من فصة
 لا القفل لعدم اتصاله
 (والسلم والمتصل)

لكن لا يخفى ان هذا ناقض للجواب لان لقائل ان يقول في بيوت القاهرة لا يدخل السلم
الموضوع لانه قد يقصد بشراء البيت الاخذ بالشفعة اى ان يأخذ بالشفعة ما يجاوره فلم يكن
المقصود الانتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تبعا تأمل **(قوله المتصلة)** هذا يفنى عن قوله
قبه المتصل لانه نعت للثلاثة المذكورة ولو جعل نعتا للسرى والدرج لكان المناسب ان يقول
المتصلان قال في البحر ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلفا فيه فادعاه كل فلو مركبا
متصلا بالبناء فالقول للمشتري ولو مقلوبا فلو الدار بيد البائع فالقول له والا فللمشتري اه
قلت وبه علم حكم ابواب الشبابيك وذلك ان الابواب التى كلها من الدف تدخل ان كانت
مركبة متصلة والتى من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير المتصلة توضع
وترفع تأمل واما الدف الذى يفرش في ابواب البيوت لدفع العفن والتداوة فالظاهر انه
كالسرى المسمى بالتخت فيعتبر فيه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السرى ينقل ويحول
وأما هذا فانه لا ينقل من محله فهو في حكم المتصل فليتأمل **(قوله لو اسفلها منبيا)** اى
فيدخل الحجرة الاعلى استحسانا وهذا في ديارهم اما في ديار مصر لا تدخل الرحى لانها بحجرها
تنقل وتحول ولا تبني فهي كالباب الموضوع لا يدخل بالاتفاق فتح **(قوله والبكرة)** اى
بكبرة البئر التى عليها قد دخل مطلقا لانها مركبة بالبراهم بحر وظاهر التعليق انها لو لم تكن
مركبة بأن كانت مشدودة بحبل او موضوعة بخطاف في حلقة الحشبة التى على البئر انها
لا تدخل وبحر وفي الهندية والبكرة والدلو الذى في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسى
قال السيد ابو القاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضى ان المعتبر
العرف ط **(قوله في بيعها اى الدار)** وهو متعلق بقوله فيدخل كما قدمناه **(قوله)**
وكذا يستأنها اى الذى فيها ولو كبيرا لا لو اخرجها وان كان بابها فيها قاله ابو سايان
وقال الفقيه ابو جعفر يدخل لو اصفر منها ومفتحه فيها لا لو اكبر او مائلها وقيل ان صغر
دخل والا لا وقيل يحكم الثمن اه فتح **(قوله كاسيجي)** في باب الاستحقاق صوابه في باب
الحقوق وعبارته وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان
اصفر منها فيدخل تبعا ولو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط ذيلعى وعينى اه وبذلك جزم
ايضا في البحر والنهر هناك **(قوله)** ويدخل في بيع الحمام القدور جمع قدر بالكسر آنية
يطبخ فيها مصباح والظاهر ان المراد بها قدر النحاس التى يسخن فيها الماء وتسمى حلة
او المراد الفساقى التى ينزل اليها الماء ويفتسل منها وتسمى اجراتا لكن ان كانت متصلة فلا كلام
اما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت كبيرة لا تنقل ولا تحول فالظاهر انها كالمتصلة والا
فلا تأمل قال في الفتح واما قدر الصباغين والقصارين واجاجين الغساليين وخوابى الزايتين
وحبابهم ودنانهم وجذع القصار الذى يدق عليه المثبت كل ذلك في الارض فلا يدخل وان قال
بحقوقها قلت ينبغي ان تدخل كما اذا قال بمراقفها اه اقول بل في التارخانية عن الذخيرة
انه على قياس مسئلة البكرة والسلم ما كان مشتا من البناء من هذه الاشياء ينبغى ان يدخل
في البيع اه اى وان لم يزل بحقوقها **(قوله وفي الحمار اكافه)** في القاموس اكاف الحمار
كتاب وغراب بردعته وهى الحلس تحت الرحل وقد تنقط داله اه وظاهر كلام الفقهاء انه

والسرى والدرج المتصلة
والرحى لو اسفلها منبيا
والبكرة لا الدلو والحبل ما
لم يزل بمراقفها (في بيعها)
اى الدار وكذا يستأنها كما
سيجي في باب الاستحقاق
ويدخل في بيع الحمام
القدور لا القصاص وفي
الحمار اكافه ان اشتراه من
المزارعين واهل القرى

غيره والعرف انها الحطب فوق البردعة ببحر (قوله لالومن الحمرين) جمع حمرى وهو من
بيع الحمر وكأنه لان عاداتهم التجارة فيها مجردة عن الاكاف ط قلت يؤيده قوله فى التارخانية
وهذا بحسب العرف وفيها ايضا اذا باع حمارا موكفا دخل الاكاف والبردعة بحكم العرف
وفى الظهيرية هو المختار وان لم يكن عليه بردعة ولا اكاف دخلا ايضا كذا اختاره الصدر
الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عربا لا يدخل شئ وفى الحانية ان ابن الفضل قال لا يدخل
ولم يفصل بين كونه موكفا او لا وهو الظاهر ثم اذا دخلا لا يكون لهما حصص من الثمن كما فى ثياب
الجارية (قوله) وتدخل قلاوته عرفا (فى الظهيرية باع فرسا دخل العذار بحكم العرف
والعذار والمقود واحد اه لكن فى الحانية لا يدخل المقود فى بيع السحار لانه يتقار بدونه
بخلاف الفرس والبعر قال فى الفتح ولتأمل فى هذا (قوله وفى الاتان لاله) الفرقان البقرة
لا يمتنع بها الا بالاعجل ولا كذلك الاتان ظهيرية (قوله) وتدخل ثياب عبد وجارية (له) هذا
اذا بيعا فى الثياب المذكورة والادخل مايسترد العورة فقط فى البحر لو باع عبدا او جارية
كان على البائع من الكسوة ما يوارى عورته فان بيعت فى ثياب مثلها دخلت فى البيع اه
ومثله فى الفتح ودخول ثياب المثل بحكم العرف كما فى التارخانية وحينئذ قاله راعى العرف
(قوله) يعطيهما هذه او غيرها (أى بخير البائع بين ان يعطى ما عليهما او غيره لان الدخول
بغير كسوة المثل ولهذا لم يكن لهما حصص من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على
البائع بشئ) وكذا اذا وجد بها عيبا ليس له ان يردها زيلى زاد فى البحر ولو هلكت الثياب
عند المشتري او تعيت ثم رد الجارية بعيب ردها بجميع الثمن اه وقول الزيلى لا يرجع
على البائع بشئ قال بعض الفضلاء يعنى من الثمن واما رجوعه بكسوة مثلها فثبت له كما يعلم
من كلامهم اه وفى التارخانية وكذلك اذا وجد بالجارية عيبا ردها وردها معها ثيابها وان
لم يجد بالثياب عيبا اه وعليه فما فى الزيلى من قوله لو وجد بالجارية عيبا كان له ان يردها
بدون تلك الثياب فغناه كما فى البحر اذا هلكت والا نزم حصولها للمشتري بالمقابل وهو
لا يتيوز (قوله) او قبضها (أى المشتري وسكت اى البائع لانه كالتسليم منح عن الصيرفة
وفى التارخانية فان سلم البائع الحلى لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو يراه فهو كالو سلم
لها وفيها عن المحيط باع عبدا معه مال فان سكت عن ذكر المال جازا البيع والمال للبائع
هو الصحيح ولو باعه مع ماله وصمى مقداره فان كان الثمن من جنسه لابد ان يكون الثمن ازيد
من مال العبد ليكون بازا مال العبد قدره من الثمن والباقي بازا مال العبد وتماه فيها (قوله
ويدخل الشجر اه) قال فى المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجرا لا يدخل تحت بيع
الارض بلا ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلا ذكر لانه بمنزلة الثمرة اه ط عن الهندية
(قوله) قيد للمستلثين (الاولى البناء وما عطف عليه والثانية الشجر ط (قوله) مشرة كانت
اولا (له) لان محمدا لم يفصل بينهما ولا بين الصغيرة والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا
لمن قال ان غير المشرة لا تدخل الا بالذكر لانها لا تنفرد للقرار بل للقطع اذا كبر خشبها
فصارت كالزرع ومن قال ان الصغيرة لا تدخل فتح وفى التارخانية عن المحيط ان هذا اصح
أى عدم التفصيل اه قلت لكن فى الذخيرة ان العرائش والاشجار والابنية تدخل لانها

لالومن الحمرين وتدخل
قلاوته عرفا ويدخل ولد
البقرة الرضيع وفى الاتان
لا رضيعا او لابه يفتى
وتدخل ثياب عبد وجارية
أى كسوة مثلها يعطيهما
هذه او غيرها لاحتلها الا
ان سلمها او قبضها وسكت
وتماه فى الصيرفة
(ويدخل الشجر فى بيع
الارض بلا ذكر) قيد
للمستلثين فبالذكر اولى
(مشرة كانت اولا) صغيرة
او كبيرة

ليس لنهايتها مادة معلومة فتكون للتأييد فتنبع الارض بخلاف الزرع والخمر لان لقطعها غاية معلومة فكانت كالمنقطع اه ملخصا ومقتضا ان غير الثمر المعد للقطع كالزرع الا ان يقال انه ليس له نهاية معلومة **(قوله)** لانها على شرف القلع) فهي كحطب موضوع فيها فتح **(قوله)** كالبناء) اشار بذكره الى ان العلة في دخول الشجرى العلة في دخول البناء وهي انها وضعا للقرار ط **(قوله)** فلو فيها صفار الخ) نقله في الفتح عن الحانية وبأنى قريبا ما يفيد ان صفرها وقطعها في كل سنة غير قيد **(قوله)** وان من وجه الارض لا اى لا تدخل لانها تكون حينئذ كالثمره كما يعلم مما ذكره قريبا **(قوله)** وتامه في شرح الوهبانية) حاصله انه في الواقات صرح بان القصب لا يدخل بلا شرط لانه مما يقطع فكان بمنزلة الخمره واخذ الطرسوسى من التعليل بالقطع ان الحور ونحوه مما يقطع في اوقات معروفة لا يدخل ونازعه تليذه ابن وهبان بان القصب يقطع في كل سنة فكان كالثمره بخلاف خشب الحور فلا وجه للاطلاق اه لكن في الواقات ايضا لو فيها اشجار تقطع في كل ثلاث سنين فلو تقطع من الاصل تدخل ولومن وجه الارض فلا لانها بمنزلة الخمره قال ابن الشحنة فيه اشاره الى ان العلة كونه بياض شجرا باصله فلا يكون كالثمره بخلاف المنقطع من وجه الارض مع بقاء اصله لانه كالثمره اه قلت والحاصل ان الشجر الموضوع للقرار وهو الذى يقصد للثمره يدخل الا اذا يبس وصار حطبا كما مر اما غير الثمر المعد للقطع فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل ايضا بخلاف ما عدل للقطع في زمن خاص كإيام الربيع او في كل ثلاث سنين فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى ان الحور بالمهملتين ليس لقطعه نهاية معلومة والله سبحانه اعلم هذا واعلم انه نقل في البحر وكذا في شرح الوهبانية عن الحانية انه لو باع ارضا فيها رطبة او زعفران او خلاف يقطع في كل ثلاث سنين او رباحين او يقول قال الفضلى ما على وجه الارض بمنزلة الثمر لا يدخل بلا شرط وما في الارض من اصولها يدخل لان اصولها للبقاء بمنزلة البناء وكذا لو كان فيها قصب او حشيش او حطب ثابت يدخل اصوله لا ما على وجه الارض واختلفوا في قوائم الخلاف والصحيح انها لا تدخل اه وفي شرح الوهبانية ان هذا التفصيل النسب لمقتضى قواعدهم اه **(قوله)** دخل الوتائل الخ) الوتال بالتحريك الجبل من اللبف والوتيل ثبت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوتائر وهو جمع وتيرة وهي ما يوتر بالاعمد من البيت كالوتره محركة كذا في القاموس ثم قال وترها بترها علق عليها اه فالمراد ما يعلق عليه الكرم والذي وقع فيها رأيت من نسخ المنع يدخل الوتائر المشدودة على الاوتار المنصوبة في الارض اه ط قلت والذي رأيت في النسخ وكذا في المنع الوتائد المشدودة على الاوتاد الخ بالادال المهمة في الموضوعين تأمل **(قوله)** وكذا الاعمد المدفونة في الارض) قل في المنع تقييده بالمدفونة فيفيدان الملقاة على الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب الموضوع في الكرم وصارت المسئلة واقعة الفتوى فيفتى بالدخول في البيع ان كانت مدفونة وهي السماء في ديارنا ببرابر الكرم اه **(قوله)** وفي النهر الخ) قال فيه ولذا قال في القنية اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شئ من الثمن وان استحق اخذ الدار بالحصة ومنهم من سوى بينهما اه ونحو ذلك ثبات الجارية كما سلف ط وفي الكافي رجل له ارض بيضاء ولاخر فيها نخل فباعها رب الارض باذن الآخر

الا لالباسة لانها على شرف القلع فتح (اذا كانت موضوعة فيها) كالبناء (للقرار) فلو فيها صفار تقطع زمن الربيع ان من اصلاها تدخل وان من وجه الارض لا الا بالشرط وتامه في شرح الوهبانية وفي القنية شري كرمادخل الوتائل المشدودة على الاوتاد المنصوبة في الارض وكذا الاعمد المدفونة في الارض التي عليها اغصان الكرم المسماة بارض الحليل بر كثر الكرم وفي الثمر كل ما دخل تبعا لا يقابله شئ من الثمن لكونه كالوصف وذكره المصنف في باب الاستحقاق قيل السلم

٢ مغلـبـ

كل ما دخل تبعا لا يقابله شئ من الثمن

بأنف وقية كل واحد خمسمائة فالتمن بينهما نصفان فإن هلك النخل قبل انقبض بأفة سماوية
خير اشترى بين الترك واخذ لأرض بكل التمن لأن النخل كالوصف والتمن بمقابلة الاصل
لا بوصف فهذا لا يسقط شيء من التمن اه وفيه في البحر بما اذا لم يفصل بين كل فلو فصل
سقط سقط النخل بهلاكها كما في تلخيص الجامع * (تنبيه) في حاشية السيد ابى السعود استفيد
من كلامهم انه اذا كان نواب الدار البيعة يكون من فضة لا يشترط ان يتقدم من التمن ما يقابله
قبل الافتقار لدخوله في البيع تبع ولا يشكل بما سيأتى في الصرف من مسألة الامة مع
الطوق والسيف المحلى لأن دخول الطوق والحلية في البيع لم يكن على وجه التبعية لكون
الطوق غير متصل بالامة والحلية وان اتصلت بالسيف الا ان السيف اسم للحلية ايضا كما
سيأتى في الصرف فكانت من معنى السيف اذا علم هذا ظهر انه في بيع الشاش ونحوه اذا كان
فيه علم لا يشترط فقد ما قابل العلم من التمن قبل الافتراق خلافا لمن توهم ذلك من بعض اهل
العصر لأن العلم لم يكن من معنى المبيع فكان دخوله على وجه التبعية فلا يقابله حصة
من التمن اه قات وما ذكره في الكيلون غير مسلم وسنذكر تحرير المسئلة في باب الصرف
ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ) اطالته بما اذا لم يثبت لانه حينئذ يمكن اخذه
بالغريال واما اذا غفن واختار الفضل وتبعه في الذخيرة فانه حينئذ يكون له اشترى لانه لا يجوز
بيعه على الانفراد وبالصفاق اخذ ابو الميث نهر وتول في الفتح واختار الفقيه ابو الليث انه
لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف اه (قوله الا اذا ثبت ولا يقصه) ذكر في الهداية
قولين في هذه المسئلة بالترجيح وذكر في انجنيس ان الصواب الدخول كما نص عليه
القنودرى والاسبيجاني والخلاف مبنى على الاختلاف في جواز بيعه قبل ان تناله المشافر
والتناجل قل في الفتح يعنى ان من قل لا يجوز بيعه قل يدخل ومن قل يجوز قال لا يدخل
ولا يخفى ان كلامنا في الاختلافين مبنى على سقوط تقومه وعدمه فن القول بعدم جواز بيعه
وبعدم دخوله في البيع كلاهما مبنى على سقوط تقومه والاوجه جواز بيعه على رجا تركه
كما يجوز بيع الجحش كما ولد رجا حياته فينتفع به في مائى الحل اه وفي الفتح وظاهره اختيار
عدم الدخول لاختياره جواز بيعه وبه صرح في السراج حيث قالوا باعه بعدما ثبت ولم تناله
المشافر والتناجل ففيه روايتان والصحيح انه لا يدخل الا بالتسمية ومنشأ الخلاف هل يجوز
بيعه والا الصحيح الجواز اه والحاصل ان الصور اربع لانه اما ان يكون بعد الثبات او قبله
وعلى كل اما ان يكون له قيمة او لا ولا يدخل في الشكل لكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل
الثبات او بعده ففي الثانية اصح الدخول كما ذكره الشارح بل علمت انه الصواب وظاهر
الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الاولى اختلف الترجيح فاختر الفضل
الدخول واختار ابو الليث عدمه كما قدمناه عن النهر والفتح واقتصر الشارح على استثناء
الثانية فقط بفد ترجيح ما اختاره ابو الميث في الاولى لكن قدما عن الفتح ان اختيار ابى الليث
انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف يعنى صاحب الهداية وظاهره عدم الدخول في
الصور الاربع وقد وقع في البحر هنا خال في فهم كلام السراج المتقدم وفي بيان الخلاف في
الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما او فحتمه فيما علقته عليه فافهم * (تنبيه) قيد بالبيع

(ولا يدخل الزرع في بيع
الارض بالتسمية) الا اذا
ثبت ولا يقصه فيدخل في
الاصح شرح الجمع

قوله قبل ان تناله المشافر
والتناجل اى قبل ان يمكن
اكل الدواب له وتناوله
بمشافرها وقبل ان يمكن
حصده بالتناجل فان مشفر
البعير شفته جميعها مشافر
والتناجل ما يحصده الزرع
جميعه متناجل اه منه

وما في الفصولين) اى جامع الفصولين لابن قاضي ساجدة جمع فيه بين فصولى العمادى والاستروتنى ط **(قوله)** محمول على ما اذا رضى المشتري اى رضى بابقاء الزرع باجر مثل الارض والاسرار البائع بالقلع توفيقا بين كلامهم واما اذا انقضت المدة فى الاجارة فلم يستأجر ان يبقى الزرع باجر المثل الى انتهائه لانها للانقضاء وذلك بالترك دون القلع بخلاف الشراء لانه ملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الانقضاء بجر **(قوله)** ومن باع ثمرة بارزة (لمافرغ من بيع الثمر تبعا للشجر شرع في بيعه مقصودا ولم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصودا قال فى الدرر لا يصح بيع الزرع قبل سيورته بقالا لانه ليس بمنفعة به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانفراده وان باع على ان يترك حتى يدرك لم يجر وكذا الرطوبة والبقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقا اى سواء بلغ أو ان الحصاد اولا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفسخ الى الحصاد فانه حينئذ ينقلب الى الجواز كما اذا باع الجذع فى السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرجه وسلمه اه وياتى فى المتن ببيع البر فى سنبله وفى البحر عن الظهيرية اشترى شجرة للقلع يؤمر بقلعها بعروقها وليس له حفر الارض الى استئها بالعروق بل يقلعها على العادة الا ان شرط البائع القطع على وجه الارض او يكون فى القلع من الاصل مضرة للبائع ككونها بقرب حائط او بئر فيقطعها على وجه الارض فان قطعها او قلعها فبنت مكانها اخرى فالتاب للبائع الا اذا قطع من اعلاها فهو لامشترى سراج ولو اشترى نخلة ولم يبين انها للقلع او للقرار قال ابو يوسف لا يملك ارضها وادخل محمد ماتحتها وهو المختار وان اشترى للقطع لا تدخل الارض اتفاقا وان للقرار تدخل اتفاقا وان باع نصيبه من شجرة بلا اذن الشريك جاز ان بلغت أو ان قطعها والا فلا اه وقدمنا فى الشركة حكم بيع الحصة الشائعة من ثمر اوزرع او شجر مفصلا موضعنا قراجه **(قوله)** اما قبل الظهور (أشار الى ان البروز بمعنى الظهور والمراد به انفراك الزهر عنها وانقضاء ثمرة وان صغرت **(قوله)** ظهر صلاحها أولا) قال فى الفتح لا خلاف فى عدم جواز بيع الثمار قبل ان تظهر ولا فى عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك ولا فى جوازه قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما ينتفع به ولا فى الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا ان تؤمن العاهة والفساد وعند الشافعى هو ظهور التضيغ وبدو الحلاوة والخلاف انما هو فى بيعها قبل بدو الصلاح على الخلاف فى معناه لا بشرط القطع فعند الشافعى ومالك واحد لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا ينتفع به فى الاكل ولا فى علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسبه قاضيان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال منتفع به فى ثنائى الحال ان لم يكن منتفعا به فى الحال والحيلة فى جوازه باتفاق المشايخ ان يبيع الكمثرى اول ما تخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها تبعا للاوراق كأنه ورق كله وان كان بحيث ينتفع به ولو علقا للدواب فالبيع باتفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقا اه **(قوله)** لا يصح (في ظاهر المذهب) قال فى الفتح ولو اشترى مطلقا اى بلا شرط قطع او ترك فأثمرت ثمرا آخر قبل القبض ففسد البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع لتعذر التمييز فاشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أثمرت بعد القبض يشتركان فيه للاختلاط والقول قول المشتري فى مقداره مع يمينه لانه فى يده وكذا فى بيع الباذنجان

مطلب

فى بيع الثمر والزرع
والشجر مقصودا

وما فى الفصولين باع ارضا
بدون الزرع فهو للبائع
بأجر مثلها محمول على
ما اذا رضى المشتري نهر
(ومن باع ثمرة بارزة)
أما قبل الظهور فلا يصح
اتفاقا (ظهر صلاحها
اولا) فى الاصح (ولو
برز بعضها دون بعض لا)
يصح (في ظاهر المذهب)
وصححه السرخسى

والبطيخ اذا احدث بعد القبض خروج بعضها اشتركا كذا ذكرناه ومقتضاه انها لو ائتمرت
 بعد القبض بصح البيع في الوجود وقت البيع فاطلاق المصنف تبعاً للزيلي محمول على ماذا
 باع الموجود والمعدوم كما يفيد ما يأتي عن الحاوائي وما ذكره في الفتح من التفصيل محمول على
 ماذا باع الموجود فقط وعلى هذا فنقول الفتح عقب ما قدمناه عنه وكان الحاوائي يفتي بجواز
 في الكل الخ لا يناسب التفصيل الذي ذكره لانه لا وجه لجواز البيع في الكل اذا وقع البيع
 على الموجود فقط فانقم هذا التحرير **(قوله)** وافتي الحلواني بالجواز وزعم انه مروى عن
 اصحابنا وكذا حكى عن الامام الفضل وقال استحسن فيه لتعامل الناس وفي نزاع الناس عن
 عادتهم حرج قل في الفتح وقد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد في بيع الورد على الاشجار فان
 الورد متلاحق وجوز البيع في الكل وهو قول مالك اه قال الزيلي وقال شمس الأئمة
 السرخسي والاصح انه لا يجوز لان المصير الى مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا
 ضرورة هنا لانه يمكن ان يبيع الأصول على ما بينا او يشتري الموجود ببعض الثمن ويؤخر
 العقد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويبسح له الانتفاع بما يحدث
 منه فيحصل مقصودها بهذا الطريق فلا ضرورة لي تجوز العقد في المعدوم مصادماً للنص
 وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم اه
 قلت لكن لا يخفى تحقق الضرورة في زماننا ولا سيما في مثل دمشق الشام كثيرة الاشجار وأثمار
 فانه لغلبة الجهد على الناس لا يمكن الزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة وان أمكن
 ذلك بالنسبة الى بعض افراد الناس لا يمكن بالنسبة الى عامتهم وفي تزعمهم عن عادتهم حرج كما
 علمت ويلزم تحريم اكل الثمار في هذه البلدان اذا تبايع الا كذلك والتي صلى الله عليه وسلم
 انما رخص في السلم للضرورة مع انه بيع المعدوم حيث تحققت الضرورة هنا ايضا يمكن
 الحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادماً للنص فلذا جماعوه من الاستحسان لان القياس
 عدم الجواز وظاهر كلام المنتج الميل الى الجواز ولذا اورد له الرواية عن محمد بن تقدم ان
 الحاوائي رواه عن اصحابنا وما ضاق الامر الاتسع ولا يخفى ان هذا مسوغ للمدول عن ظاهر
 الرواية كما يعم من رسالتنا المسماة (نثر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف) فراجعها
(قوله) والحارج اكثر ذكر في البحر عن الفتح ان ما نقله شمس الأئمة عن الامام الفضل لم يفيد
 عنه يكون الوجود وقت العقد اكثر بل قال عنه اجعل الوجود اصلاً وما يحدث بعد ذلك
 تبعاً **(قوله)** ويقتضاه المشتري اي اذا طلب البائع تفريغ ملكه وهذا راجع لاصل المسئلة
(قوله) جبراً عليه مفاده انه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا امتنع البائع عن ابقاء
 الثمار على الاشجار وفيه بحث لصاحب البحر والنهر سيذكره الشارح آخر الباب **(قوله)**
 فسد اي مطلقاً كما يرشد اليه التفصيل في القول المقابل له فانهم وعلل في البحر الفساد بانه
 شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير **(قوله)** كشرط القطع على البائع في البحر عن
 الولولجية باع عننا جزافاً وكذا التوهم في الارض والجزر والصل فعل المشتري قطعه اذا خلى
 بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل والوزن ولم يجب
 لانه لم يبيع مكابلاً ولا موازنة **(قوله)** وبه يفتي قال في الفتح ويجوز عند محمد استحساناً وهو

وافتي الحلواني بالجواز لو
 الحارج اكثر زيلي
 (ويقتضاه المشتري في
 الحال) جبراً عليه (وان
 شرط تركها على الاشجار
 فسد) البيع كشرط قطع
 على البائع حاوياً (وقيل)
 قائله محمد (لا) يفسد (اذا
 تناهت الثمرة للتعارف
 فكان شرطاً يقتضيه العقد
 وبه يفتي)

التمر شراء فكيف يأخذ معاملة الا ان يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد المعاملة اه قلت الشراء انما وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لاجل طيب مالم يبرز بعد وطيب مازاد في ذات البارز نعم هذه الحيلة انما تنأى اذا لم يكن الشجر وقفا واوليتم لعدم الحفظ والصلحة في اخذه جزءا من الف جزء والباقي للمشتري كذا ذكر الشارح نظيره في اول كتاب الاحراز **(قوله وان يشتري الخ)** هذه حيلة ثانية وبيانها المنسرى اما ان يكون مما يوجد شيئا نسيئا وقد وجد بعضه أو لم يوجد منه شيء كالباذنجان والبطيخ والخيار او يوجد كله لكنه لم يدرك كالزروع والحشيش او يكون وجد بعضه دون بعض كثمر الاشجار المختلفة الانواع في الاول يشتري الاصول ببعض الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة بباقي الثمن مثلا يأمره البائع بالقلع قبل خروج الباقي او قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزروع ويستأجر الارض كقناو في الثالث يشتري الموجود من الثمن بكل الثمن ويحل له البائع ماسيو جد لان استئجار الارض لا يتأق هنا لان الاشجار باقية على ملك البائع وقيامها في الارض مانع من صحة استئجار الارض الا ان يأخذها او لمعاملة كالمرا لاناها تصير في تصرفه او تكون الاشجار على المسناة فانها حينئذ لا تمنع صحة اجارة الارض كما يعلم من بابها ومسئلة الاحلال تنأى في الاول والثاني ايضا **(قوله ببعض الثمن)** تنازع فيه يشتري الاول ويشتري الثاني في المسئلتين وقوله ويستأجر الارض راجع للمسئلتين ايضا كما علم مما قررناه **(قوله وفي الاشجار الموجود)** اي وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود منها **(قوله فان خاف الخ)** قال في جامع الفصولين اقول كتبت في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قل وكلت بكذا على اني كلما عزلتك فانت وكلي صح وقيل لا فاذا صح بطل العزل عن المعلقة قبل وجود الشرط عند ابي يوسف وجوزاه محمد فيقول في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلك عن الوكالة المنجزة اه رمل وحاصله انه على قول محمد يمكن الرجوع هنا عن احلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن المنجز فيتمتع حينئذ الاحتيايل بالمعاملة على الاشجار كالمز **(قوله في ترك)** المناسب في الاكل لان فرض المسئلة انه احل له ما يوجد في المستقبل والترك انما يناسب الموجود الا ان يدعى ان المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود * **(تمه)** * اشتري التمر على رؤس الاشجار فأرأى من كل شجرة بعضا ثبت له خيار الرؤية بحر ثم ذكر حكم بيع الغيب في الارض وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في اول المبيع الفاسد **(قوله ما جاز ايراد العقد عليه الخ)** هذه قاعدة مذكورة في عامة المعترات مفرع عاينها مسائل منها ما ذكره همامنج **(قوله صح استثناءه منه)** اي من العقد كاهو مصرح به في عبارة الفتح وهذا اولي من جعل الفسخ في منه راجعا للمبيع المعلوم من المقامه فهم ولا يصح ارجاعه الى مالنا واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قول في الفتح وبيع فقير من صبرة جائز فكذا استثناءه بخلاف استثناء اخل من الجارية او الشاة واطراف الحيوان لا يجوز كما لو باع هذه الشاة الايتها أو هذا العبد الا بده فيصير مشتركا مبرا بخلاف ما لو كان مشتركا على الشيوع فانه جائز اه اي كبيع العبد الا نصفه مثلا لانه غير متميز في جزء بعينه بل شائع في جميع اجزائه فيجوز **(قوله يصح افرادها)** بأن يوصى بها وحدها بدون الرقبة اه ح

وان يشتري اصول الرطبة كالباذنجان واشجار البطيخ والخيار لتكون الحادث للمشتري وفي الزروع والحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي الاشجار الموجود ويحل له البائع ما يوجد فان خاف ان يرجع بقول على اني متى رجعت في الاذن تكون مأذونا في الترك شمعي ما خلا (ما جاز ايراد العقد عليه بافراده صح استثناءه منه) الا الوصية بالخدمة يصح افرادها

(قوله دون الاستثناء ٢) بأن يوصى له بعد دون خدمته اه ح وقيد بالخدمة لان الحمل

يصح استثناءه في الوصية حتى يكون الحمل ميراثا والجارية وصية والفرق ان الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة بجر من البيع الفاسد

(قوله وشاة معينة من قطيع) اما لو غير معينة فلا يجوز كشوب غير معين من عدل أفاده في

البحر (قوله وارطال معلومة) أفاد ان محل الاختلاف الآتي ما اذا استثنى مينا فان استثنى

جزأ كربع وثلاث فانه صحيح اتفاقا كما في البحر عن البدائع قلت ووجهه ان ما يقدر بالرطل

شيء معين بخلاف الربع مثلا فانه غير معين بل هو جزء شائع كما قلنا آتفا ونظيره ما قدمناه

عند قوله وفسد بيع عشرة اذرع من مائة ذراع من دار لاسهم وقيد بالارطال لانه لو استثنى

رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون

الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل بجر عن البناء ومقتضاه انه لو علم انه يبقى أكثر

من المستثنى يصح ولو المستثنى ارطالا على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام

الفتح من تعاليل هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشارا اليه ولا معلوم

الكيل مخصوص فكان مجهولا وان ظهر آخره انه بقي بمقدار معين لان المفسد هو الجهالة

انقائمة اه ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد ايضا على هذه الرواية تأمل (قوله لصحة

ايراد العقد عليها) اي على القفيز والشاة معينة والارطال المعلومة وهو تعليل لقوله فصح

أفاده دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله : لو التمر على رؤس النخل) فصح اذا كان

مجنودا بالاولى لانه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصح ومقابل ظاهر الرواية

رواية الحسن عن الامام انه لا يجوز واختاره الطحاوي والقندوري لان الباقي بعد الاستثناء

مجهول وفي الفتح انه اقيس بمذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في النهر فراجع

(قوله بغير سنبل البر) متعلق ببيع والباء فيه للبدل قال الحير الرمل في حاشية البحر سيأتي

في الربا ان بيع الحنطة الخالصة بحنطة في سنبلها لا يجوز ويجب تقييده بما اذا لم يكن الحنطة

الخالصة أكثر من التي في سنبلها وقد صرح بذلك في الحاشية ويعلم بذلك انه يجوز بيع التي

في سنبلها معه بالآخرى التي في سنبلها معه صرفا للجنس الى خلافه اه وبه يظهر ان قول المصنف

كبيع بر في سنبله ان اراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارح الآتي وعلى البائع

اخرجه تقييده بقوله بغير سنبل البر احترازا عما اذا باعه بسنبل البراي بالبر مع سنبله فانه لا يجوز

اذا لم يكن الحب الخالص أكثر اما اذا كان أكثر يكون الزائد بمقابلة التبن فيجوز وان اراد به

بيع البر مع السنبل فلا يصح تقييده بقوله بغير سنبله لما علمت من جواز بيعه بمثله بأن يجعل

الحب في احدهما بمقابلة التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) تعليل للمفهوم وهو انه لو بيع

بسنبل البر لا يجوز لاحتمال ان يكون البر الذي يبيع وحده مساويا للبر الذي يبيع مع سنبله

او اقل فيكون الفضل ربا الا اذا علم ان ما يبيع وحده أكثر كما قلنا آتفا (قوله وباقلاء) هو

القول بجر على وزن فاعلا يشدد فيقص ويخفف فيمد الواحدة باقلاء في الوجهين مصباح

(قوله : تنسرها الاول) وكذا الثاني بالاولى لان الاول فيه خلاف الشافعي (قوله فعلى البائع ٣

اخرجه) في البرازية لو باع حنطة في سنبلها لزم البائع الدوس والتذرية بجر وكذا باقلاء

٢ قوله دون الاستثناء هكذا

بخطه والذي في نسخ

الشارح دون استثناءها

ولعلها نسخة اخرى

كتب عليها اه مصححه

دون استثناءها اشبه ثم

فرع على هذه القاعدة

بقوله (فصح استثناء)

قنيز من صبرة وشاة معينة

من قطيع و (ارطال

معلومة من بيع تمر نخلة)

لصحة ايراد العقد عليها

ولو التمر على رؤس النخل

على الظاهر (ك) صحة

(بيع بر في سنبله) بغير

سنبل البر لاحتمال الربا

(وباقلاء وارز وسسم

في قشرها وجوز ولوز

وفستق في قشرها الاول)

وهو الاعلى وعلى البائع

اخرجه

٣ قوله فعلى البائع الخ هكذا

بخطه والذي في نسخ

الشارح وعلى الخ بالواو

اه مصححه

ومابعدھا (قوله الا اذا باع بما فيه) عبارة في الدر المنثور الا اذا بيعت بما فيه اه وهي أوضح
يعنى اذا باع الحنطة بالتبن لا يلزم البائع تحليصهط (قوله الوجه نم) لانه لم يرم فتح وقرده في البحر
والنهر (قوله وانما بطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق بين ما اذا باع حب قطن في قطن
بعينه او نوى تمر في تمر بعينه اى باع ما في هذا القطن من الحب او ما في هذا التمر من النوى فانه لا يجوز
مع انه ايضا في خلافه أشار ابو يوسف الى الفرق بأن النوى هناك معتبر عدما هالك في العرف فانه يقال
هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمر ولا حب في قطئه ويقال هذه حنطة في سنبلها وهذا
لوز وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز ولا يذهب اليه وهم وبما ذكرنا يخرج الجواب
عن امتناع بيع اللبن في الضرع واللحم والشحم في الشاة والالية والاكارع والجلد فيها والدقيق
في الحنطة والزيت في الزيتون والعصير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لان كل ذلك منعدم
في العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا الباقي اه (قوله من نوى الخ) شرط مرتب ط
(قوله لانه من تمام التسليم) اذ لا يتحقق تسليم المبيع الا بكياله ووزنه ونحوه ومعلوم ان الحاجة
الى هذا اذا باع مكايلا أو موازنة ونحوه اذ لا يحتاج الى ذلك في الحازفة وكذا صف الحنطة في
وعاء المشتري على البائع فتح (قوله وأجرة وزن ثمن ونقده) اما كون أجرة وزن الثمن
على المشتري فهو باتفاق الأئمة الاربعة وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي الصدر الشهيد
وهو الصحيح كافي الخلاصة لانه يحتاج الى تسليم الجيد وتعرفه بالنقد كما يعرف المقدار بالوزن
ولافرق بين ان يقول دراهمي منقودة او لا هو الصحيح خلافا لمن فصل وتماهى في النهر (قوله
وقطع تمر) في الفتح عن الخلاصة وقطع لعب المشتري جزا فاعلى المشتري وكذا كل شئ باعه جزا فافا
كالثوم والبصل والجزر الا اذا دخل بينهما وبين المشتري وكذا قطع التمر يعنى اذا دخل بينهما وبين المشتري
اه (قوله الا اذا قبض البائع الثمن الخ) اى فان اجرة التقدر على البائع لانه من تمام التسليم وشرط
لثبوت الرد اذا لا ثبت زياته لا ابتداه قل في البحر واما اجرة التقدر الدين فعلى المديون الا اذا قبض
رب الدين الدين ثم ادعى عدم التقدر فالأجرة على رب الدين لانه بالتبض دخل في ضمانه (قوله
فيقدريه) اى فيرد من الأجرة بقدر مظهر زيفا فيرد نصف الأجرة ان ظهر نصف الدراهم زيروفا
وما عزا الى البرازية رأيت ايضا في الحثاية والولولجية ورأيت منقولا عن المحط انه لا اجر له
بظهور البعض زيروفا لانه لم يوف عمله ولا ضمان عليه (قوله فاجرته على البائع) وليس له اخذ
شئ من المشتري لانه هو العاقد حقيقة شرح الوهبانية وظاهره انه لا يعتبر العرف هنا لانه
لا وجه له (قوله يعتبر العرف) فنجب الدلالة على البائع او المشتري او عليهما بحسب العرف
جامع الفصولين (قوله ان احضر البائع السلعة) شرط لانزام المشتري بتسليم الثمن او لا
والشرط ايضا كون الثمن حالا وان لا يكون في البيع خيار للمشتري فلا يطالب بالثمن قبل
حلول الاجل ولا قبل سقوط الخيار واذا ان للبائع حبس المبيع حتى يستوفى كل الثمن فلو
شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن فسد البيع لانه لا يقتضيه العقد وقال محمد لجهالة الاجل فلو
سمى وقت تسليم المبيع جاز وله الحبس وان بقى منه درهم كافي البحر وفي الفتح والدر المنثور لو
هلك المبيع بفعل البائع او بفعل المبيع او بأمر سماوى بطل البيع ويرجع الثمن لو مقبوضا وان
هلك بفعل المشتري فعليه فنه ان كان البيع مطلقا او بشرط الخيار له وان كان الخيار للذائع

الا اذا باع بما فيه وهل له
خيار الرؤية الوجه نعم
فتح وانما بطل بيع ماقى
تمر وقطن وضرع من نوى
وحب ولبن لانه معدوم
عرفا (وأجرة كيل ووزن
وعدو ذرع على بائع) لانه
من تمام التسليم (وأجرة
وزن ثمن ونقده) وقطع
تمر واخراج طعام من
سفينة (على مشتري) الا
اذا قبض البائع الثمن ثم
جاء يرد بهيب الزيادة
(فرع) * ظهر بعد نقد
الصراف ان الدراهم
زيوف رد الأجرة وان
وجد البعض فيقدريه نهر
عن اجارة البرازية واما
الدلال فان باع العين بنفسه
بأذن رها فاجرته على البائع
وان سعى بينهما وباع
المالك بنفسه يعتبر العرف
وتماهى في شرح الوهبانية
(ويسلم الثمن او لا فيبيع
سلعة بدنانير ودراهم) ان
أحضر البائع السلعة
(وفي بيع سلعة بمثلها)

او كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله ان كان متلبا وقيمته ان كان قيميا وان هلك بفعل اجنبى فالمشترى بالخيار ان شاء فسخ البيع فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن واتسع الجاني ويطلب له الفضل ان كان الضمان من خلاف الثمن والا فلا اه * (تنبه) * للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو سبق منه درهم ولو المبيع شيئين بصفة واحدة وسمى لكل ثمنافه حبسهما الى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا بإبرائه عن بعض الثمن حتى يستوفى الباقي ويسقط بحواله البائع على المشتري بالثمن اتفاقا وكذا بحواله المشتري البائع به على رجل عند ابى يوسف وعند محمد فيه روايتان ويتأجيل الثمن بعد البيع وتسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلاذنه الا اذا رآه ولم ينمعه من القبض فهو اذن وقد يكون القبض حكما يقال محمد ك تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالبهية اذا فعله المشتري قبل القبض جاز ويصير المشتري قابضا اه
 اى لان قبض الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مالو اودعه المشتري عند اجنبى أو اعاده وأمر البائع بالتسليم اليه لالو اودعه أو اعاده أو أجره من البائع اودفع اليه بعض الثمن وقال تركته عندك رهناعلى الباقي ومنه مالو قال للعلام تعال معى وامش فخطط أو أعتقه أو ألتف المبيع او احدث فيه عيبا وامر البائع بذلك ففعل أو أمره بطحن الحنطة فطحن او وطى الامه فطلى ومنه مالو اشترى دهنًا ودفع قارورة رزقه فيها فوزنه فيها بخضرة المشتري فهو قبض وكذا غيبته فى الاصح وكذا كل مكيل او موزون اذا دفع له الوعاء فكذلك او وزنه فيه بأمره ومنه مالو غصب شيئا ثم اشتراه صار قابضا بخلاف الوديعة والغارية الا اذا وصل اليه بعد التخلية ولو اشترى ثوبا او حنطة فقال للبائع به قال الامام الفضلى ان كان قبل القبض والرؤية كان فسخا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ فى خيار الرؤية وان قال له اى كنى وكىلا فى الفسخ فاما قبيل البائع لا يكون فسخا وكذا لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكىلا بالبيع سواء قال به او به على هذا كله ما خص مما فى البحر (قوله او ثمن بمثابة) المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لانها خلقت اثمانا ولا تعين بالتعيين (قوله سامعاه) لاستوائهما فى التعيين فى الاول وفى عدمه فى الثانى اما فى بيع سلعة ثمن قائما تعين حق المشتري فى المبيع فلذا امر بتسليم الثمن او لا يتعين حق البائع ايضا تحقيقا للمساواة (قوله ما لم يكن الخ) الخلف الذى نابت عنه مالمصدرية الظرفية متعاقب بقوله ويسلم الثمن فكان المناسب ذكره عقب قوله ان احضر البائع السلعة بأن يقول ولم يكن دينا الخ (قوله كسمل و ثمن مؤجل) تتميل لما اذا كان احد العوضين دينا فالاول مثال المبيع لان المراد بالسلم المسلم فيه والثانى مثال الثمن (قوله ثم التسليم) اى فى المبيع والثمن ولو كان البيع فاسدا كفى البحر ط (قوله على وجه يمكن من القبض) فلو اشترى حنطة فى بيت ودفع البائع المفتاح اليه وقال خليت بينك وبينها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وان باع دارا غائبة فصال سألها اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا وهى ان تكون بحال بقدر على اعلاقيها والانهى بعيدة وفى جمع التوازل دفع المفتاح فى بيع الدار تسامى اذا تهايلها ففتحها بلا كلفة وكذا لو اشترى بقرًا فى المرح فقال البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا ولو

مطلب

فى حبس المبيع لقبض الثمن وفى هلكه وما يكون قبضا

مطلب

فيا يكون قبضا للمبيع او ثمن بمثابة (سالمعاه) مانم يكن احدهما دينسا كسالم و ثمن مؤجل ثم التسامى يكون بالتخية على وجه يمكن من القبض

مطلب

فى شروط التخلية

الرواية عليه لان المعتبر فيها القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كإعلمته من كلام الحائبة
(قوله) وكذا الهبة والصدقة) اى لا تكون تخلية البعيد قبضا قال في البحر وعلى هذا
تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها اه قلت ومفاده ان تخلية القريب
في الهبة قبض لكن هذا في غير الفاسدة كما في الحائبة حيث قال اجمعا على ان التخلية في
المبيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح انه قبض وفي الهبة الفاسدة
كالهبة في المشاع الذي يحتل القسمة لا تكون قبضا باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة
الجائزة ذكر الفقيه ابوالثعالبي انه لا يصير قبضا في قول ابى يوسف وذكر شمس الأئمة الحلواني
انه يصير قبضا ولم يذكر فيه خلافا اه * **(تمه)** * في البرازية قبض المشتري المشتري قبل نقده
بلا اذن البائع فطلبه منه فخلى بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى يقبضه بيده بخلاف ما اذا
خلى البائع بينه وبين المشتري اشترى بكرة مريضة وخلاها في منزل البائع قائلا ان هلك
فنى ومات فن البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سقها الى منزلك فأذهب فالتسليم هلك
حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للبائع عمل كذا اوقال
للبيع مره يعمل كذا فعمل فعمل البعيد هلك من المشتري لانه قبض قال المشتري للبائع
لا اعتمدك على المبيع فسلمه الى فلان يسكه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع وهلك عند فلان
هلك من البائع لان الامساك كان لاجله اشترى وعاء ابن خازن في السوق فامر البائع بنقله الى
منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري اشترى في المصر خطبا فقصه فاصب
حال حمله الى منزله فن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال للبائع زنه لى وابنه
مع غلامك او غلامى ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا ان يقول ادفعه
الى الغلام لانه توكل للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري اه **(قوله)** اسقوط حقه
بالتسليم) فيه ان التسليم موجود ايضا فيما لو وجد رصاصة او سقوة فالاولى التعليل بما في
المنع بانه استوفى اصل حقه فلا يكون له حق نقض التسليم اه اى لان الزئوف دراهم لكنهما
معينة ومثلها التبرجة كما في المنية بخلاف الرصاص والسقوة فانها ليست دراهم فلم يوجد
قبض الثمن اصلا فله نقض التسليم وأفاد أن هذا لو لم يبيع اما لو قبضه المشتري بلا اذن
البائع فله نقضه في الزئوف وغيرها كفي البرازية **(قوله)** كالو وجدها) الاولى وجدته اى الثمن
المحدث عنه **(قوله)** او مستحقا) اى بان ثبت رجل ان المقبوض حقه قبضت للبائع استرداد
السلعة لانقضاء الاستيفاء **(قوله)** وكالمترهن) عبارة منية المفتى والمترهن يسترد في الوجوه
كلها اه اى في الزئوف والرصاص وغيرها اى لو قبض دينه وسلم الرهن لراهنه ثم ظهرها
ما قبضه زئوفا ورصاصة او سقوة او مستحقا فانه يسترد الرهن * **(تأنيه)** * لو تصرف المشتري
في المبيع بعد قبضه بيبعا او هبة ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان تصرف
المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلا اذن البائع
وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل القبض ولا ينقض ما لا يحتمل
القبض بزازية وما يحتمل النقض كالبيع والهبة وما لا يحتمله كالتعق وفروعه **(قوله)** الا
اى وان لم تكن قائمة سواء كانت هالكة او مستهلكة درر **(قوله)** كالو علم بذلك) اى بانها

وكذا الهبة والصدقة
خاتية وتماه فيما علقناه
عن الملقى (وجده) اى
البائع الثمن (زئوفا ليس
له استرداد السلعة وحسبها
به) اسقوط حقه بالتسليم
وقال زئوفه ذلك كالو
وجد رصاصة او سقوة
او مستحقا كالمترهن منية
(قبض) بدل دراهمه
(الحياد) التي كانت له على
زئوف (زئوفا) على طن انها
جيد (تم علم) بانها زئوف
(بردها واسترداد الحيادان)
كانت (قائمة والا فلا) يرد
ولا يسترد كالو علم بذلك
عند القبض

زيوف لانه يكون راضيا بها فلا يكون له رد ولا استرداد (قوله) وقال ابو يوسف برد مثل
 الزيوف الخ لان الرجوع بالتقصان باطل لاستلزامه الربا ولا وجه لابطال حقه في الجودة
 لعدم رضاه درر قال في الحقائق نقلا عن العيون ان ماقاله ابو يوسف حسن وادفع للضرر
 ولذا اختاره للفتوى اه وكذلك صرح في الجمع بأنه المنقبة عزيمة (قوله) كما لو كانت
 رصاصة او ستوفة) فانها ترد اتفاقا درر وظاهر اطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها
 ليست من جنس الأثمان ط (قوله ومات مفسلا) اى ليس له مال يني بماعله من الديون
 سواء فلسه القاضي اولا (قوله فالبائع اسوة للغرماء) اى يقتسمونه ولا يكون البائع احق به
 درر (قوله فان البائع احق به) الظاهر ان المراد انه احق بحبسه عنده حتى يستوفي الثمن
 من مال البيت او يبيعه القاضي ويدفع له الثمن فان وفي جميع دين البائع فيها وان زاد دفع الزائد
 لباقي الغرماء وان نقص فهو اسوة للغرماء فيما بقى له وليس المراد بكونه أحق به انه يأخذه
 مطلقا اذ لا وجه لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حق غرمائه
 وانما كان احق من باقي الغرماء لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياة المشتري
 فكذا بعد موته وهذا نظير ما سبذكر المصنف في الاجارات من انه لو مات المؤجر وعليه ديون
 فالمستأجر أحق بالدار من غرمائه اى اذا كانت الدار بيده وكان قد دفع الاجرة وانفسخ عقد
 الاجارة بموت المؤجر فله حبس الدار وهو أحق عنها بخلاف ما اذا عمل الاجرة ولم يقبض الدار
 حتى مات المؤجر فانه يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يكون له حبس الدار كما في جامع الفصولين
 وكذا ماسيا في البيع الفاسد لو مات بعد فسخه فالمشتري أحق به من سائر الغرماء فله حبسه
 حتى يأخذ ماله هكذا ينبغي حل هذا المجل وبه ظهر جواب حادثة الفتوى سئلت عنها وهي
 ما لو مات البائع مفسلا بعد قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لانه
 ليس للبائع حق حبسه في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه مادامت عينه باقية فيكون له
 أخذه بعد موت البائع ايضا اذ لا حق للغرماء فيه بوجه لانه امانة عند البائع وان كان مضمونا
 بالثمن لو هلك عنده ومثله الرهن فان الرهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه اعلم (قوله)
 باع نصف الزرع الخ) صورة المسئلة رجل له ارض دفعها لا كراى فلاح ودفع له البذر ايضا على
 ان يعمل الاكار فيها بقره بنصف الحارج فعمل وخرج الزرع فباع الاكار نصفه لرب الارض
 جاز البيع اما لو باع رب الارض نصفه للاكار فلا يجوز لانه يأمره بقلع ماباعه ولا يمكن الا بقلع
 الكل فيضطر المشتري بقلع نصيبه الذي كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الارض الى وقت
 الادراك نعم اذا كان البذر من الاكار يكون مستأجرا الارض بنصف الحارج فليس لرب
 الارض أمره بقلع ماباعه فينبى ان يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من مسائل بيع الحصة
 الشائعة من الزرع وقد معنا الكلام عليها وعلى نظائرها اول كتاب الشركة (قوله) تد في النهر
 الخ) اصله لصاحب البحر وحاصل البحث انه ينبغي على قياس هذا انه لو باع نمرة بدون الشجر
 ولم يرش البائع باعارة الشجر ان يخبر المشتري ايضا ان شاء ابطال البيع او قلعه لان في القطع
 اتلاف المال وفيه ضرر عليه لكن تقدم تصريح المتن بكيفية من المتون بقوله وبقلعهما
 المشتري في الحال وايضا فاقله عن جامع الفصولين مخالف ايضا لتصريح المصنف بكيفية في

مطلب

اشترى شيا ومات مفسلا
 قبل قبضه فالبائع احق

وقال ابو يوسف برد مثل
 الزيوف ويرجع الجياد كما
 لو كانت رصاصة او ستوفة
 (اشترى شيا وقبضه ومات
 مفسلا قبل نقد الثمن
 فالبائع اسوة للغرماء)
 وعند الشافعي رضى الله
 عنه هو احق به (كما
 لو لم يقبضه) المشتري (فان
 البائع احق به) اتفاقا
 ولنا قوله عليه الصلاة
 والسلام اذا مات المشتري
 مفسلا فوجد البائع متاعه
 بعينه فهو اسوة للغرماء
 شرح مجمع العيني (فروع)
 باع نصف الزرع بلا ارض
 ان باعه الاكار لرب الارض
 جاز وبعبارة الا اذا كان
 البذر من الاكار فينبى
 ان يجوز خاتية باع شجرا
 او كرما مشمرا لا يدخل
 الثمر وحينئذ فيعارة الشجر
 الى الادراك فلو ان المشتري
 اعارته خيرا البائع ان شاء
 ابطال البيع او قلعه الثمر
 جامع الفصولين قال في
 التهر والافرق يظهر بين
 المشتري والبائع

الخاص وما في الاصطلاح لا يصلح دليلا على عوده الى الشرط بل هو تركيب آخر صحيح في نفسه والاحسن ما استظهره في البحر من عوده الى الخيار لكن بقيد وصفه بالمشروطة فانه في الاصل من اضافة الموصوف الى صفته اى الخيار المشروط وهذا لا ينافي كون الشرط سببا للحكم كما افاده الحموى وقديقال ان خيار الشرط مركب اضافي صار علما في اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد المتعاقدين من الاختيار بين الامضاء والفسخ وكذا خيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب كما صار الفاعل والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علما في اصطلاح النحويين على شئ خاص عندهم وعلى هذا يعود الضمير في صرح الى هذا المركب الاضافي وهو ما نصحه عنه في الوقاية والتقية كما مر فكان ينبغي للمصنف متابعتها لحلوة من التكلف والتعسف **(قوله ولو وصيا)** وكذا لو وكيل قال في البحر ولو امره ببيع مطابق فعقد بخياره او لا امر او لا يجني صحاه ولو امره ببيع بخيار للامر فشرطه لنفسه لا يجوز ولو امره بشراء بخيار للامر فاشترائه بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الامر للمخالفة بخلاف ما اذا امره ببيع بخيار فباع باثا حيث يبطل اصلا اه ملخصا ط وسيذكر الشارح الفرق بين الفرعين الاخيرين **(قوله ولغيرها)** وثبت الخيار لهما مع ذلك الغير ايضا كسأني في قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح الخ **(قوله ولو بعد العقد)** ربما يتوهم اختصاصه بقوله ولغيرها مع انه جار في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال صح شرطه ولو بعد العقد لكان اولى اه ح فلو قال احدها بعد البيع ولو بايام جعلتك الخيار ثلاثة ايام صح اجباعا بحر **(قوله لاقبله)** فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي تقدمه ثم اشترى مطلقا لم يثبت بحر عن التارخانية **(قوله او بعه)** لا فرق في ذلك بين كون الخيار للبائع او للمشتري ولا بين ان فصل الثمن او لا لان نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر **(قوله ككثله او بعه)** مثله ما اذا كان المبيع متعددا وشرط الخيار في معين منه مع تفصيل الثمن كياتي قيل خيار التعيين اه ح **(قوله ولو فاسدا)** اى ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الاقعد في التركيب ان يقول صح شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وفائدة اشتراطه في الفاسد مع ان لكل منهما الفسخ بدونه ما قيل انه ثبت لمن اشترط ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به او الرضا اه قلت وفيه نظر لانه ان كان الضمير في قوله ولا يتوقف الخ عائدا الى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقا او الى فسخ البيع فكذا ذلك نعم تظهر الفائدة في انه لو كان الخيار للبائع اولهما وقبضه المشتري باذن البائع لا يدخل في ملك المشتري مع انه لو لا الخيار ملكه بالقبض فافهم **(قوله فالقول ثانيا)** لانه خلاف الاصل كما في البحر وهو مكرر مع ما يأتي متا ا ح **(قوله على المذهب)** وعند محمد القول لمدعيه واليئة للآخر ح عن البحر **(قوله ثلاثة ايام)** لكن ان اشترى شئ ما يتسارع اليه الفساد ففي القياس لا يجبر المشتري على شئ وفي الاستحسان يقال له اما ان تفسخ البيع او تأخذ المبيع ولا شئ عليك من الثمن حتى تحجز البيع او تفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين بحر عن الحاتية * تنبيه * اعلم ان الخيار في العقود كلها لا يجوز اكثر من ثلاثة ايام الا في الكفالة في قول الامام زاد في البرازية وللمحتال وكذا في الوقف لان جوازه على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث درمتقي وتماه في النهر

ولو وصيا (ولغيرها)
ولو بعد العقد لاقبله
تارخانية (في مبيع) كله
(او بعه) ككثله او بعه
ولو فاسدا ولو اختلفا في
اشتراطه فالقول لساقيه
على المذهب (ثلاثة ايام
او اقل)

(قوله وفسد عند الطلاق) أى عند العقد اما الوبايع بالاختيار ثم لقيه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس بنزلة قوله لك الاقالة كما في البحر عن الولو الجية وغيره او حل عليه قول الفتح لو قال له أنت بالخيار فله خيار المجلس فقط قال في التهر ولم أر من فرق بينهما ويظهر لي ان الفساد في الثاني اى الاطلاق وقت العقد مفارن فقوى عمله وفي الاول بعد التمام فضعف وقد امكن تصحيحه بامكان الخيار له في المجلس اه (تبيين) قدمنا عن الدرراني لو قال على انى بالخيار اياما فهو فاسد واعترض في الشرع لايالة بان قواهم لو حلف لا بكلمة اياما يكون على ثلاثة ومقتضاه ان يكون هنا كذلك تصحيحا للكلام العاقل عن الالغاء والا فافا الفرق قلت قد يجاب بان اياما في الحلف يصح ان يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقتصر على الثلاثة لانها المتيقن وذلك لاثباتي صحة ارادة ما فوقها حتى لو نوى الاكثر حيث بخلافه هنا فان الثلاثة لازمة بالنص البتة ولفظ اياما صالح لما فوقها وما فوقها مقصد للعقد فلا ينقضنا حمله على الثلاثة لانه لا يقطع الاحتمال (قوله فلكل فسخه) شمل من له الخيار منهما والآخر وهذا على القول بفساد ظاهر وكذا على القول الآتي بانه موقوف قال في الفتح وذكر الكرخي نصا عن ابي حنيفة ان البيع موقوف على اجازة المشتري واثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اه (قوله خلافا لهما) فمدها يجوز اذا سمي مدهم معلومة فتح (قوله غيرانه يجوز ان اجاز في الثلاثة) وكذا لو اعتق العبد او مات العبد او المشتري او احدهما ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزا عند ابي حنيفة وتماه في البحر عن الحاتية (قوله في الثلاثة) ولو في ايلة الرابع فهستانى (قوله فينقلب صحيحا الخ) لانه قد زال الفساد قبل تقررده وذلك لان الفساد ليس هو شرط الخيار بل وصله بالاربع فاذا اسقطه تحقق زوال المعنى المفسد قبل مجيئه فيقيد العقد صحيحا ثم اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء فمده مشايخ العراق حكمه الفساد ظاهرا اذ الظاهر دواهما على الشرط فاذا اسقطه تبين خلاف الظاهر فينقلب صحيحا وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي وفخر الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر هو موقوف وبالسقاط قبل الرابع ينقصد صحيحا واذا مضى جزء من الرابع فسد العقد الآن وهو الاوجه كذا في الظهيرية والذخيرة فتح ملخصا وتماه فيه ولكن الاول ظاهر الرواية بحروم منح وفي الحدادى فائدة الخلاف تظهر في ان الفاسد يملك اذا اتصل به القبض والموقوف لا يملك الا ان يجيزه المالك ونظر فيه بان الفاسد ايضا لا يملك الا باذن البائع كما في الجمع والاولى ان يقال انها تظهر في حرمة المباشرة وعدمها فنبحرم على الاول لاعلى الثاني نهر قلت وفي التنظير نظر فان المالك في الفاسد يحصل قبض المبيع بأذن البائع فالمتوقف فيه على اذن البائع هو القبض لانفس المالك واما الموقوف كببيع الفضولى فان المالك يتوقف فيه على اجازة المالك البيع فتبقى ثمرة الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قريبا عن الحاتية من انه لو اعتق العبد ينقلب جائزا يشمل ما قبل القبض مع ان قوله ينقلب جائزا انما يناسب القول بانه فاسد لا موقوف فيفيد حصول المالك قبل القبض ويؤيده ما مر من ان حكمه عند مشايخ العراقي الفساد ظاهرا فيدل على انه لا فساد في نفس الامر ولذا قال في الفتح ان حقيقة القولين انه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا

وفسد عند الطلاق او تأييد
(لأكثر) فيفسد فلكل
فسخه خلافا لهما (غير
انه يجوز ان اجاز) من له
الخيار (في الثلاثة) فينقلب
صحيحا على الظاهر (وصح)
شرطه ايضا

بأنبات الفساد على وجه يرتفع شرعا باسقاط الخيار قبل مجئ الرابع كما هو ظاهر الهداية
(قوله في لازمه) اخرج به الوصية فلا محل للخيار فيها لأن للموصي الرجوع فيها مدام حيا
وللموصى له التناول وعدمه افادة ط ومثلها العارية والوديعة **(قوله)** بختل الفسخ اخرج
مالا يَحْتَمَلُهُ كَتَاخٍ وطلاق وخلع وصالح عن قود واشتكل في جامع الفصولين التكاخ بفسخه
بالردة ومثل احدثها الآخر فانه فسخ بعد التام اما فسخه بعدم الكفاة والعق والبلوغ فهو
قبل التام فانت قد نجاب بان المراد بما يَحْتَمَلُهُ الفسخ ما يَحْتَمَلُهُ بتراضى المتعاقدين قصدا
وفسخ التكاخ بالردة وانك ثبت تبعا **(قوله)** كزارعة ومعامة اى مساقاة وهذا ذكرها
في البحر بحثا فقال وينبغي حخته في المزارعة والمعامة لانهما اجارة مع انه جزم بذلك في الاشياء
قل الحموى يَحْتَمَلُهُ انه ظفر بالتقول بعد ذلك فان تصنيف البحر سابق **(قوله)** واجارة فلو
فسخ في اليوم الثالث هل يجب عليه اجر يومين افى صط أنه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع
بحكم الخيار لانه لو انتفع يسطل خياره جامع الفصولين **(قوله)** وقسمة لانهما من وجه **(قوله)**
وصالح عن مال احتزبه عن صلح عن قود لانه لا يَحْتَمَلُهُ الفسخ كما مر **(قوله)** ورهن كان ينبغي
تقديمه على الخلع وتأخيره عن العتق لان قول المتن على مال راجع للخلع ايضا ولا يصح
رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي ان يذكر الطلاق على مال ايضا لانه معاوضة من جانب المرأة
كالخلع وكما ان العتق على مال معاوضة من جانب العبد **(قوله)** لزوجة وراهن وقرن لان العقد
في جانبهم لازم يَحْتَمَلُهُ الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العقد من جانبهما وان كان لازما
لكنه لا يَحْتَمَلُهُ الفسخ لانه يمين وبخلاف المهرين فان العقد من جانبه غير لازم اصلا وحينئذ
فيجب ذكرهم في المقابل اهـ اى فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن ان يقال ان الخلع والعتق
على مال داخلان في قوله الآتى ويمن تأمل وقوله لازم يَحْتَمَلُهُ الفسخ اى قبل تمامه بالقبول
ام بعد القبول من الزوجية والراهن والقرن فلا يَحْتَمَلُهُ **(قوله)** ككفالة اى بنفس اموال وشرط
الخيار بالقبول له او تكفيل بغيره وقدمنا ان الخيار في الكفالة والحوالة يصح اكثر من ثلاثة
ايام **(قوله)** وحوالة ذا شرط للمحتاج او المحال عليه لانه يشترط رضاه **(قوله)** وبراءة
بان قل أبرأتك عن ائى بالخيار ذكره فيحذر الاسلام من بحث الهزل بخرق ط لكن نقل
اشرف الحموى عن العمادية لو أبرأه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل ولعل في المسئلة
خلافا اه قلت وبالثاني جزم الشارح في اول كتاب ائمة وعزاه الى الخلاصة ط **(قوله)** ووقف
فه انه لا يَحْتَمَلُهُ الفسخ تأمل **(قوله)** عند الثاني لانه عنده لازم وعند محمد وان كان كذلك
لكنه اشترط ان لا يكون فيه خيار شرط ولو معلوما وقدمنا في الوقف ان الخلاف في غير المسجد
فوق فيه صح الوقف وبعل الخيار **(قوله)** ففى ستة عشر اى مع البيع **(قوله)** لافى نكاح الخ
لانها لا يَحْتَمَلُهُ الفسخ **(قوله)** وطلاق اى بلا مال لما عرفت وينبغي ان يكون الخلع بالمال
مثله اهـ **(قوله)** وقرارة اى عبارة مع المتن في كتاب الاقرار اقرب شئى على انه بالخيار ثلاثة
ايام لزمه بالاخبار لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان صدقه المقرر له في الخيار اذا اقر
بعقد بيع وقع بالخيار له فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او برهن الخ **(قوله)** ووكالة ووصية
فلا خيار فيها لعدم المازوم من الطرفين ونزوه الوكالة في بعض المصور تادد افادة ط وهذا

مطلب

المواضع التى يصح فيها
خيار الشرط والذى لا يصح

(في) لازم يَحْتَمَلُهُ الفسخ
مزارعة ومعامة و (اجارة)
وقسمة وصالح عن مال
ولو بغير عينه (وكفالة)
خلع ورهن وعتق
على مال (وشروط لزوجة
وراهن وقرن ونحوها)
ككفالة وحوالة وبراءة
وتسليم شقعة بعد الطلبين
ووقف عند الثاني اشياء
واقالة بزازية ففى ستة عشر
لا فى نكاح وطلاق ويمين
وتذرو صرف وسدوا اقرار
الا الاقرار بعقد يقبله
اشياء ووكالة ووصية نهر

زادها في النهر بحثا اخذنا مامر في قوله في لازم (قوله ففي تسمه) يزداد عاشر وهو الهبة
لما سيذكره المصنف في بابها من ان من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد
كنت غيرت ما نظمه في النهر) فان نظم النهر كان هكذا

والصالح والحلح مع الحواله و الوقت و القسمة والاقالة

وليس في هذا التغيير كبير فائدة مع انها لم يتوفيا الاقسام كقوله ح أى لانها استعاض
التسم الاول المزارعة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر ان اسقاط
الكتابة ذهول و اما ما عداها فاكونه بحثا كما علمته مامر قلت وقد كنت نظمت جميع
مسائل القسمين مشيرا الى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم الثاني فقلت

يصح خيار الشرط في ترك شفعة و بيع و ابراء و وقف كقاله

وفي قسمة خلح و عتق اقالة و صلح عن الاموال ثم الحواله

مكتبة رهن كذلك اجارة و زيد مساقاة مزارعة له

وما صلح في نذر نكاح آية و في سلم صرف طلاق وكاله

واقرار ايهاب و زيد وصية و كمر بحثا فانغم ذي المقاله

(قوله والحلح) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خيرا عن القسمة لانه مجرور وبالطف على

ما قبله ثم يصح جعله متملقا بمحذوف حالا من الحلح (قوله على انه اى المشتري الخ) وكذا

لوقد المشتري الثمن على ان البايع ان ارد الثمن الى ثلاثة فلا بيع بينهما صلح ايضا والخيار في مسئلة

المتن للمشتري لانه المتمكن من امضاء البيع وعدمه وفي الثانية للبايع حتى لو اعققه صلح ولو

اعققه المشتري لا يصح نهر (تنبيه) ذكر في البحر هنا بيع الوفاء تبعا للحاقية قائلا لانه من افراد

مسئلة خيار التقيد ايضا وذكر فيه ثمانية اقوال و ذكره الشارح آخر البيوع قبيل كتاب

الكفالة وسياتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم يتقد في الثلاث فسد) هذا

لو بقي البيع على حاله قال في النهر ثم لو باعه المشتري ولم يتقد الثمن في الثلاث جاز البيع وكان

عليه الثمن وكذا لو قتها في الثلاث او مات او قلها اجبى خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهي

بكر أو ثيب اوجب عليها او حدث بها عيب لا يفعل احد ثم مضت الايام ولم يتقد خير البايع ان

شاء اخذها مع النقصان ولا شيء له من الثمن وان شاء تركها وأخذ الثمن كذا في الحاقية اه

(قوله ففدعتقه الخ) اى وعابه قيمته بمجرع الحاقية وهذا تفريع على قوله فسد قال في النهر

واعلم ان ظاهره قوله فلا بيع يفيد انه ان لم يتقد في الثلاث يفسخ قال في الحاقية والصحيح انه

يفسد ولا يفسخ حتى لو أعققه بعد الثلاث ففدعتقه ان كان في يده اه واما عتقه قبل مضى

الثلاث فينفذ بالاولى كالو باعه كمر لانه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اى

على انه ان لم يتقد الثمن الى اربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاسد او موقوف

ثابت هنا نهر عن الذخيرة (قوله خلافا لمحمد) فانه جوزّه الى ماسميه (قوله فلو ترك

التفريع) اى في قوله فان اشترى فان الحاق يقضى المغايرة والتفريع يقتضى انه من

فروعه قال في الدرر لم يذكره بالفاء كذا ذكره في الوقاية اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط

حقيقة لينفرع عليه بل اورده عقيب لانه في حكمه معنى اه قال محبيه خادمى افندي اقول

ففي تسمه وقد كتبت غيرت

ما نظمه في النهر فقلت

* يأتي خيار الشرط في

الاجارة والبيع والابراء

والكفالة والرهن والعتق

وترك الشفعة * والصالح

والحلح كذا والقسمة *

والوقف والحوالة الاقالة

لا الصرف والاقرار

والوكالة * ولا النكاح

و الطلاق والسلم *

* نذروايمان فهذا بغتكم *

(فان اشترى) شخص شياً

(على انه) اى المشتري (ان)

لم يتقد ثمنه الى ثلاثة ايام

فلا بيع صح) استحسانا

خلافا لفر فلو لم يتقد

في الثلاث فسد ففدعتقه

بعدها لوفى يده فليحفظ

(و) ان اشترى كذلك

(الى اربعة) ايام (لا)

يصح خلافا لمحمد (فان

تقد في الثلاثة تجاز) اتفاقا

لان خيار التقيد ملحق

بخيار الشرط فلو ترك

التفريع لكان اولى

مطابق

خيار التقيد

الواقع في الزبلى كونها من صوره وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الفاء انه فرع مسئلة خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخيرا ادا المثل او غيره على ان قوله لانه في حكمه يصلح ان يكون علة مصححة لدخول الفاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره) لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك البائع اجماع الى ان البائع هو المالك فالوكان فوضوا لكان اشتراط الخيار له مبطلا للبيع لان الخيار له بدون الشرط كما في فروق الكرايسى ولابد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط الخيار له لانه كالمالك حكما نهر (قوله فقط) قيد به وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار لهما لان المصنف سيذكره صريحا والازم التكرار فافهم (قوله فيهلك بكسر اللامط (قوله على المشتري بقيمته) لان البيع يفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا نفاذ بدون بقاء المحل فبقى مقبوضا بيده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا في الهداية ولا فرق في مسئلة المصنف بين هلاكه في مدة الخيار مع بقاءه او بعد ما فسخ البائع البيع كما في جامع الفصولين واما اذا هلك في يده بعد المدة بالافسخ فيها فانه يهلك بالثمن لسقوط الخيار ولو ادعى هلاكه في يد المشتري ووجوب القيمة وادعى المشتري اباقة من يده فالقوله يمينه لان الظاهر حياته ويتم البيع ولو ادعى البائع الاباق والمشتري الموت فالقول للبائع يمينه كذا في السراج بحر (قوله اذا قبضه باذن البائع) وكذا بلا اذنه بالاولى ط واما اذا هلك في يد البائع افسخ البيع ولا شيء عليهما كما في المطابق عنه وان تعيب في يد البائع فهو على خياره لان ما انتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء فسخ كما في البيع المطلق واذا كان العيب بفعل البائع ينتقص المبيع فيه بقدره لان ما يحدث بفعله يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن بحر عن الزبلى وبأني حكم تعيبه في يد المشتري (قوله يوم قبضه) ظرف اقيمت به (قوله فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فشمل بيان الثمن من البائع او المساوم وخصه الطرسوسى في انفع الوسائل بالثاني ورده في البحر بانه خطأ لما في الحاشية طلب منه ثوبا ليشتريه فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأحملهما فأتى ثوب ترضى بتمه منك فحمل فهلك عند المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكت جملة او متعاقبا ولا يدري الاول وما بعده ضمن ثلث الكل وان عرف الاول لزمه ذلك الثوب والثوبان امانة وان هلك اثنان ولا يعلم ايهما الاول ضمن نصف كل منهما ورد الثالث لانه امانة وان نقص الثالث ثلثه او ربه لا يضمن نقصان وان هلك واحد فقط لزمه ثمنه ويرد التوئين اه ملخصا قال في البحر فهذا صريح في ان بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه واجاب العلامة المقدسى بان مراد الطرسوسى انه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة او حكما اما الاول فظاهر واما الثاني فبان يسمى احدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضا به ثم قال ومن نظر عبارة الطرسوسى وجدها تنادى بما ذكرناه اه قلت وبيان ذلك ان المساوم انما يلزمه الضمان اذا رضى بأخذ الثمن بالثمن المسمى على وجه الشراء فاذا سعى الثمن البائع وتسلم المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كانه اذا سعى هو الثمن وسلم البائع يكون راضيا بذلك فكأن التسمية صدرت منهما معا بخلاف ما اذا أخذ على وجه النظر لانه لا يكون ذلك رضا بالشراء بالثمن المسمى قال في القنية سم عن

(ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره) فقط اتفاقية (فهلك على المشتري بقيمته) اى بدله ليم المثل (اذا قبضه باذن البائع) يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة

مطلب

في المقبوض على سوم الشراء

ابن خزيمة قال له هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر فيه اقول حتى ادريه غيري
فأخذه على هذا وضاع لاشئ عليه ولوقول هاته فان رضيته أخذته فضاع فهو على ذلك الثمن اه
قلت في هذا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه المساوم على وجه الشراء في
الصورة الاخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكأنها وجدت منهما اما في الصورة الاولى والثانية
فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه او من غيره فكان امانة عنده فلم يضمنه
ثم قال في الفتية ط أخذ منه ثوبا وقال ان رضيته اشتريته فضاع فلاشئ عليه وان قال ان
رضيته أخذته بعشرة فعليه قيمته ولوقال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى
انظر اليه وقبضه على ذلك وضاع لا يلزمه شئ اه قات ووجهه انه في الاولى لم يذكر الثمن
من أحد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه الشراء وان صرح المساوم بالشراء وفي الثاني
لما صرح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفي الثالث وان صرح البائع بالثمن لكن المساوم
قبضه على وجه النظر لاعلى وجه الشراء فلم يكن مضمونا وبهذا ظهر الفرق بين المقبوض
على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغتم تحقيق هذا المحل **(قوله مضمون**
بالقيمة) اى اذا هلك اما اذا استهلكه فمضمون بالثمن كما حققه الطرسوسى وان رده في البحر
باه غير صحيح لما في الحانية اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه
قيمه وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري اه قال والوارث كالمورث فقد اجاب
في النهر بقوله لانسلم انه غير صحيح اذا الطرسوسى لم يذكره تفقها بل نقلا عن المشايخ صرح به
في المتقى وعلله في المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع حملا لفعله على الصلاح والسداد وعزاء في الحزارة
ايضا الى المتقى غير انه قال في القياس تجب القيمة اه كلام النهر قلت وما نقله في البحر عن
الحانية لادلالة فيه على ما يدعيه بل فيه ما ينافيه لان قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد
انه لو استهلكه المشتري نفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه ايضا ظاهر لما علمته من
تعليل المحيط والفرق بينه وبين استهلاك الوارث ان العاقد هو المشتري فاذا استهلكه كان
راضيا بأداء عقد الشراء بالثمن المذكور بخلاف ما اذا استهلكه وارثه لان الوارث غير العاقد
بل العقد انفسخ بموته فبقي امانة في يد الوارث فيلزمه القيمة دون الثمن فقوله في البحر والوارث
كالمورث غير مسلم ثم رأيت الطرسوسى نقل عن المتقى ما يفيد ذلك وهو قوله ولوقال البائع
رجعت عما قلت او مات أحدها قبل ان يقول المشتري رضيت انتقض جهة البيع فان
استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقض بيبى المبيع في يده مضمونا
فكذا هنا اه فهذا صريح بانفساخ العقد بموته فكيف يلزم الوارث الثمن باستهلاكه فافهم
واغتم **(قوله بالغة ما بلغت)** رد على الطرسوسى حيث قال وظاهر كلام الاصحاب انها تجب
بالغة ما بلغت ولكن ينبغي ان يقال لا يزادها على المسمى كما في الاجارة الفاسدة قال في النهر
وفيه نظر بل ينبغي ان تجب بالغة ما بلغت وقد صرحوا بذلك في البيع الفاسد فكذا هنا اه
(قوله ولو شرط المشتري) اى مریدا الشراء وهو المساوم **(قوله ولو في يد الوكيل الخ)** قال
في البحر عن الحانية الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراد الموكل فلم يرض به ورده
عليه فهلك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل

بالغة ما بلغت نهر ولو شرط
المشتري عدم ضمانه بزازية
ولو في يد الوكيل ضمنه
من ماله بلا رجوع الا
بإمره بالسوم خاتمة

الا ان يامرءه بالاخذ على سوء الشراء حينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل اه (قوله اما على سوء النظر) بأن يقول هاته حتى انظر اليه او حتى اريه غيرى ولا يقول فان رضىته اخذته وقوله مطلقا أى سواء ذكر الثمن ولا اه ح عن التهر ولا يخفى ان عدم ضمانه اذا هلك اما لو استهلكه القابض فانه يضمن قيمته وقدمنا وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوء الشراء وفي حكمه المقبوض على سوء الشراء اذا لم يبين الثمن او مات أحد الماعدين قبل الرضا أو رجع عما قال كما قدمناه آنفا عن المتفق وقدمنا اول المسئلة ما لو قبض ثلاثة اثواب وسمى ثمن كل واحد بعينه ليشتري أحدها فهلك واحد منها فانه يضمنه دون الآخرين وتقدم تفصيله وهل هذا خاص بما اذا كانت ثلاثة لتكون مما فيه خيار التعيين الآتى بيانه او اعم والظاهر الثانى ان لو كانت اكثر فلا شك ان واحدا منها مقبوض على سوء الشراء وان كان فاسدا والباقي على سوء النظر فهو امانة بخلاف الاول فتأمل (قوله وعلى سوء الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين) أى اذا سعى قدر الدين فلا يتنافى ما سبكه المصنف في كتاب الرهن من قوله المقبوض على سوء الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون على الاصح اه وفي البرازية الرهن بالدين الموعود مقبوض على سوء الرهن مضمون بالموعود بأن وعده ان يقرضه الفاء فاعطاه رهنًا وهلك قبل الاقراض يعطيه الا نسب الموعود جبرا فان هلك هذا في يد المرتهن او المعدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثانى اقرضنى وخذ هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى شاع يلزمه قيمة الرهن اه وما عن الثانى مقابل الاصح المذكور (قوله وعلى سوء القرض الخ) في البحر عن جامع الفصولين وما قبض على سوء القرض مضمون بما ساءم كقبوض على حقيقته بمثله مقبوض على سوء البيع الا ان في البيع يضمن القيمة وهنا يهلك الرهن بما ساءمه من القرض اه وقوله يهلك الرهن بما ساءمه من القرض اى اذا كانت قيمته مثل الرهن لا أقل فلا يتنافى ما تقدم من انه يضمن بالاقبل وبه ظهر ان ما في قوله وما قبض نكرة موصوفة بمعنى الرهن فتكون هذه عين المسئلة التى قبلها كما يعلم مما نقلناه عن البرازية في تصوير المسئلة السابقة فافهم (قوله وعلى سوء الكفاح الخ) يعنى لو قبض امة غيره ليتزوجها بأذن مولاه فاهلكت في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال محشي الحيز الرملى اقول تقدم ان ما بعت مهرًا بعد الخطبة وهو قائم او هالك يسترد فهو صريح ايضا فان ما قبض على سوء الكفاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر اه (تنبيه) ظاهر كلامهم وجوب قيمة الامه ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوء الشراء او سوء الرهن فانه لا يضمن الا بعد بيان الثمن او بيان القرض وقد اطال الكلام فيه السيد الحموى في حاشية الاشياء من الكفاح ولم يأت بطلان (قوله ويخرج عن ملكه اى البائع) فلو اعتقه ليصبح عتقه ولو كان حلف ان يعتقه فهو حر لم يعتق لخروجه عن ملكه بحر (قوله مع خيار المشتري فقط) شمل ما اذا كان الخيار لهما وأسقط البائع خياره بأن اجاز البيع كما في البحر قال ح ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبى (قوله فيهلك بيده بالثمن) لان الهلاك لا يبرى عن مقدمة عيب يمنع الرد فيهلك وقد انبرم البيع فيلزم الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان تعيبه في هذه الحالة لا يمنع الرد فيهلك والعقد موقوف فيبطل نهر واذا

مطلب

انقبوض على سوء النظر

اما على سوء النظر فتبر
مضمون مطلقا وعلى سوء
الرهن بالاقبل من قيمته
ومن الدين وعلى سوء
القرض بقرض ساومه به
وعلى سوء الكفاح لامة
بقيمتها نهر (ويخرج
عن ملكه) اى البائع
(مع خيار المشتري)
فقط (فيهلك بيده بالثمن

قوله والدين معطوف على
قوله قيمته اى ينظر الى
قيمتها والدين فيضمن
بالاقبل منهما اه (منه)

على العقد بضمن القيمة والفرق بين الثمن والقيمة ان الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء
 زاد على القيمة او نقص والقيمة ما قومه به الشيء بمقتضى المعيار من غير زيادة ولا نقصان **(قوله**
 كتيبه فيه) اى فى يد المشتري وهذا تشبيه بالهلاك في صورتين اعني في صورة ما اذا كان
 الخيار للمائع او للمشتري فان التعيب المذكور كالهلاك يوجب القيمة في الاولى والثمن
 في الثانية منح وشمل ما اذا عيب المشتري او اخى او تعيب بأفة سواءية او بفعل المبيع
 وكذا بفعل البائع عند محمد فلا يسقط به خيار المشتري فان اجاز البيع ضمن المائع نقصان
 وعندها يلزم البيع بغير اى ويرجع بالارش على البائع كما ذكره بعد **(تنبيهه)** ذكر حكم
 الهلاك والنقصان عند المشتري ويذكر حكم الزيادة عنده وحاصله انها متصلة او منفصلة
 ومتولدة من الاصل كاوله والسن والجل والبر من المرض او غير متولدة كالصنع والعقر
 والكسب والبناء فيمتنع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة بجر عن التارخائية **(قوله**
 لا يرتفع) باق محترز **(قوله** فيلزمه قيمته) اى لو هلك ولو قل للبائع في المسئلة الاولى فسخ
 البيع الخ لكن الاولى لان المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب في المسئلتين اذ ما يلزم بالهلاك فيها
 فهو مصرح به في المتن **(قوله** شبهة الربا) لان الجودة في المال الربوي غير معتبرة لكن قل
 في الخلاصة من الغصب اذا غصب قلب فضة وهو بالغصب السوار ان شاء المالك اخذه مكسورا
 وان شاء تركه واخذ قيمته من الذهب قل في العناية اذ لو اوجبتا مثل القيمة من جنسه أدى
 الى الربا او مثل وزنه اعطانا حق المالك في الجودة والصنعة اه وذكر الزباني هناك فيما لو
 نقص الغصوب الربوي بخير المالك بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين
 ان يسلمها ويضمن مثلها اوقبضتها لان تضمين النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا اه وبه علم
 ان الخيار للمالك بين امساك العين بالارجوع بالنقصان وبين دفعها وتضمين مثلها اى مثل وزنها
 لانه رضى بابطال حقه في الجودة وبين تضمين قيمتها اى من خلاف الجلس وفي مسائلنا اذا كان
 الخيار للبائع في بيع الربوي وعيب المشتري واختار البائع الفسخ ليس له اخذ نقصان العيب
 لانه يؤدي الى الربا وينبغي ان يكون له الخيار المذكورة تأمل **(قوله** في الثانية) اى ما كان
 الخيار فيها للمشتري **(قوله** ولو يرتفع) مقابل قوله بعيب لا يرتفع **(قوله** فهو على
 خياره) اى فله الفسخ في مدة الخيار ورد المبيع على بائنه لتمذر الرد **(قوله** والا) اى
 وان لم يزل المرض في المدة لزم العقد لانه لا يمكنه رده في المدة معيبا لتضرر البائع ولو زال بعد
 مضي المدة لزم العقد بنضبه **(قوله** ابن كمال) ومثله في البحر والجوهره **(قوله** ولا يملكه
 المشتري) اى فيما اذا كان الخيار له فقط لكن في الحائية يصح اعتاقه ويكون امضاء
 وفي المسراج تجب التفقة عليه بالاحشاء ولو تصرف في مدة الخيار جاز تصرفه ويكون
 اجازة منه وفي جامع الفصولين لورهن بالثمن رهنا حازره بن مع انه ذكر فيه ايضا انه لو ابراه
 البائع عن الثمن لم يجز ابرأؤه عند ابن يوسف اه فينبغي ان لا يصح الرهن ايضا والجواب
 ان الابرار يعتمد الدين ولا دين له عليه لان الثمن باق على ملك المشتري بخلاف الرهن بدليل
 صحته بالدين الموعود به لكن في المسراج ان عدم صحة الرهن بالثمن قياس والاستحسان
 صحته لانه ابراه بعد وجود السبب وهو البيع وتماعه في البحر وفيه عن الخلاصة ان زوائد

مطابق

في الفرق بين القيمة والثمن

كتيبه) فيما عيب لا يرتفع

كقطع يد فيلزمه قيمته

في المسئلة الاولى وللبيع

فسخ البيع واخذ نقصان

القيمة لائس شبهة الربا

حدادی وثمنه في الثانية

ولو يرتفع كمرض فان زال

في المدة فهو على خياره

والا لزمه العقد لتمذر الرد

ابن كمال) ولا يملكه المشتري

قوله تمذر الرد هكذا

بحقه وفيه نظر فلي تأمل اه

مصححه

عنده كان وطؤه لها في مدة الخيار بالتكاح لا يملك العيين فلا يتمتع الرد لانه لم يكن دليل الرضا بالبيع بخلاف الوطء غير منكوحه كسائى وعندها يتمتع لان الوطء حصل في الملك وقد بطل التكاح فكان دليل الرضا **(قوله الا اذا نقصها)** اى الوطء ولو نيبا فيمتع الرد نهر وفتح ومقتضا ان ادعى الوطء ليست كالوطء لعدم التقبض بها فلا يجرى فيها الخلاف المذكور بخلافها في غير المنكوحه فان ادعيه مثله فتكون دليل الرضا بالبيع فيمتع الرد اتفاقا كما سائى وعلى هذا فيشكل ما في شرح مثلا مسكين من انه يتمتع الرد عند الامام لو قبلها او مسها او مسته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في يده اه ووجه الاخير ظاهر لان وطء غيره موجب للعقر وهو زيادة منفصلة متولدة من المبيع بعض القبض فتمنع الرد كما مر ويأتى **(نبيه)** قال في البحر ولم أر حكم حل وطء المبيعة بخيار اما اذا كان الخيار للبائع فينبى حله له لا للمشتري وان كان للمشتري ينبى ان لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافى اه ولا يخفى ان هذا في غير منكوحه ثم اعلم ان هذه المسئلة غير مكررة مع الاولى الرموز لها بالالف وان كان موضوعها شراء الامة المنكوحه لان المقصود من الاولى ان شرأها لا يبطل نكاحها ومن هذه ان وطء زوجها لا يمنع من ردها كنيه عليه ط وهو ظاهر **(قوله من الوديعه عند بائنه الخ)** اى اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندها من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك وتماه في البحر **(قوله لعدم الملك)** علة للامة **(قوله لو ولدت)** اى بالتكاح بحر **(قوله لم تصرام ولد)** اى للمشتري لعدم الملك خلافا لهما بحر **(قوله لزم العقد الخ)** اى اتفاقا وتصير ام ولد للمشتري اذا ادعاء بحر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه لم يطل لخياره **(قوله اذا ولدت الخ)** اى في يد المشتري فيوافق ما قبله ط **(قوله ولم تنقصها الولادة)** مقتضا ان الولادة قد لا تكون نقصانا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لان البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول ابدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهائم ليست بعيب الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وسيد ذكر الشارح في خيار العيب عن البرازية خلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هناك **(قوله فهو للبائع بعد الفسخ)** لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندها للمشتري لحدونه على ملكه بحر قال ط واما اذا لم يفسخ فالزوائد تبع للمبيع كما سلف **(قوله فلا استبراء على البائع)** لانه انما يجب تجديد الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزل ملك البائع ابن كمال **(قوله لكن عبارة ابن الكمال واسلم المشتري)** وكذا في الفتح وغيره فيكون هو المراد من لفظ احداهما في عبارة المعنى لانه لو أسلم البائع لانتظر فيه ثمرة الخلاف لبقاء الخيار اجماعا كما في الزبايى حيث قال لو اشترى ذمى من ذمى خمر اعلى انه اى المشتري بالخيار ثم اسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندها لانه ملكها فلا يملك تملكها بالرد وهو مسلم وعنده يبطل البيع لانه لم يملكها فلا يملك تملكها باسقاط الخيار وهو مسلم ولو اسلم البائع والخيار للمشتري بقى على

الا اذا نقصها به والعين من الوديعه عند بائنه فيملك على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك والزاي من الزوجة المشتراة او ولدت في المدة في يد البائع لم تصرام ولد ولو في يد المشتري لزم العقد لان الولادة عيب درر وابن كمال وفي البحر عن الحاتية اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره وأقره المصنف والكاف من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ * والفاء من الفسخ ليع الامة فلا استبراء على البائع * والخاء من الحر فلو شرأ ذمى من مثله بالخيار فأسلم احدهما فهو للبائع عني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال واسلم المشتري

خياره بالايجاب ولوردها المشتري عادت الى ملك البائع لان العقد من جانب البائع بات فان
 أجاز صاره وان فسخ صار الخيار للبائع والمسلم من اهل ان يملك الخيار حكمه كما في الارث ولو كان
 الخيار للبائع فاسلم هو بطل البيع لان المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر ان يملك الخيار ولو
 أسلم المشتري لا يبطل العقد والبائع على خياره لان العقد من جهة المشتري بات فان أجاز العقد
 صاره لان المسلم من اهل ان يملك الخيار حكمه وان فسخه كان للبائع وهذا كله فيما اذا أسلم
 احدها بعد القبض والخيار لاحدها فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان
 البيع باتا او بخيار لاحدها اولهما لان لا قبض شيئا بالعقد من حيث انه يفيد ملك التصرف
 فلا يملكه بعد الاسلام اه ملخصا (قوله من المأذون الخ) اى اذا اشترى عبد مأذون شيئا
 بالخيار وبراءة ثلثه عن ثلثه في مدة الخيار بقى خياره لانه لما لم يملكه كان رده في المدة امتناعا عن
 الثلث وللمأذون ولاية ذلك فانه اذا وهب له شيء فله ولاية ان يقبله درر وعندها يبطل خياره
 لانه لما ملكه كان الرد منه تليكا بغير عوض وهو ليس من اهله وهذا يقتضى صحة البراءة . وقدنا
 انه لا يصح عند ابي يوسف قياسا ويصح عند محمد استحسانا بخر (قوله كل ذلك) اى
 المذكور من احكام المسائل العشر (قوله لم يعق) لانه عنده لم يملكه فلم يوجد الشرط
 وعندها وجد فيعق لانه ملكه وامالو قال ان اشتريت بدل قوله ان ملكك فانه يعق اتفاقا
 لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كالمنشئ للعتق بعده فيسقط الخيار فتح وبخر (قوله
 واستدامة السكنى الخ) صورتها اشترى دارا على انه بالخيار وهو ساكنها بجارة او اعادة
 فاستدام سكنها قال خواهر زاده استدامتها اختيار عندها ملك العين وعنده ليس باختيار
 فتح ومثله خيار العيب وخيار الشرط في القسمة ولو ابتدأ السكنى بطل خياره وتامه في البحر
 (قوله فأحرم) اى وهو في يده بطل البيع عنده ويرد الى البائع وعندها يلزم المشتري ولو كان
 الخيار للبائع ينتقض بالايجاب ولو كان للمشتري فأحرم للمشتري له ان رده بخر وعبارة الفتح
 ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري ان يردده وهى الصواب (قوله بعد الفسخ) متعلق
 بما تعلق به قوله للبائع اى ثبت للبائع بعد الفسخ لانها لم تحدث على ملك المشتري وعندها
 للمشتري لانها حدثت على ملكه كافي الفتح ثم لا يخفى ان الزوائد تم المتصلة والمنفصلة متولدة
 او غيرها وليس بصحيح هنا لما قدمناه عن التارخانية من ان حدودها عند المشتري يمنع
 الفسخ بالخيار الا اذا كانت منفصلة غير متولدة كالكسب فهذه يتأتى فيها اجراء الخلاف
 لا يمكن الفسخ فيها اما بقية الصور الثلاث فلا بل هى للمشتري قطعا لحدوثها على ملكه
 حيث امتنع بها الفسخ ولزمه البيع ثم رأيت في جامع الفصولين ذكر مسائل الزيادة كاقدمنا
 من امتناع الفسخ في النكاح الا في صورة المنفصلة الغير المتولدة وان الخلاف فيها فقط وحينئذ
 فاطلاق الزوائد هنا ليس بما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهى مسألة الكسب التى
 رمز لها بالكاف فكان على الشارح اسقاط هذه لتكرارها مع انها خلاف المراد كما ظنه
 من قال ان الزوائد تم المتصلة والمنفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار بها الى الكسب اه
 فافهم (قوله فسد) اى البيع عنده لعجزه عن تملكه باسقاط خياره ويتم عندها لعجزه
 عن رده بفسخه فتح (قوله خلافا لهما) راجع للمسائل الخمس المزيدة فافهم (قوله) ويضم

« والميم من المأذون لو ابراء
 البائع من الثمن صح
 استحسانا وبقي خياره لانه
 على عدم الثلث كل ذلك
 عنده خلافا لهما قلت
 وزيد على ذلك مسائل
 منها * انهاء لامتياز كأن
 ملكته فهو حر فشره
 بخيار لم يعق * وانهاء
 واستدامة السكنى بجارة
 أو اعادة ليس باختيار *
 والصاد وصد شره بخيار
 فأحرم بطل البيع . والبدال
 والزوائد الحادثة في المدة
 بعد الفسخ للبائع * والراء
 والعصير في بيع مسلمين
 لو تخلف في المدة فسد خلافا
 لهما فينبى ان يرمز لهما
 لفظ تصدر ويضم

الرمز للرمز (كذا في بعض النسخ) أى يضم الرمز المزيد بلفظ تنصير للرمز السابق وفي بعض النسخ ويضم لرمز الرمز بجزر الاول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة الخلف وعليها فى يضم ضمير يعود للرمز المزيد ويكون المراد بالرمز المحرور باللام الرمز السابق عن المعنى وبالرمز المحرور بالاضافة شرح الكثر للمعنى فان اسمه الرمز وفى ط فيصير المعنى اسحق عزك أى احقه بتواضعك وعظم الله تعالى فى قلبك فامتثل امره ونهيه وعظم الناس بالتزامهم منزلهم نصير صدرا أى مقدما ومقرما عند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم يؤمره لاحد) أى لم ير الرمز بتصدر والا فالسائل فى المنح والجرط (قوله اجاز من له الخيار) أى اجاز بالقول او بالفعل كالاعتاق والوطء ونحوها كما بأتى وفى جامع الفصولين اذا قال اجزت شراءه او شئت أخذه أو ورثت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أردت أو أعجبني أو وافقنى لا يبطل لو اختار الرد أو القبول بقلبه فهو باطل لتعلق الأحكام بالظاهر لا بالباطن (قوله ولو مع جهل صاحبه) أى العاقد معه اما لو كان للمشتريين ففسخ أحدهما بنية الآخر لم يجر كفى جامع الفصولين (قوله لهما) أى لكن من المتعاقدين (قوله فليس للآخر الاجازة) أى الا اذا قبل الاول اجازته يدل عليه ما فى جامع الفصولين باعه بخيار ففسخه فى المدة انفسخ فان قال بعده اجزت وقبل المشتري جاز استحسانا ولو كان الخيار للمشتري فجاز ثم فسخ وقبل البائع جاز وينفسخ اه فيكون الاول بيعا آخر كما سيذكره الشارح والثاني اقالة (قوله لان المنسوخ لانلحقه الاجازة) فيه اشكال سيذكره الشارح مع جوابه (قوله لا يصح الا اذا علم الآخر) هذا عندهما وقال ابو يوسف يصح وهو قول الاثمة الثلاثة قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفى العيب لا يصح فسخه بدون علمه اجماعا ولو احاز البيع بعد فسخه قبل ان يعلم المشتري جاز وبطل فسخه ذكره الاسيحي جاني يعنى عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما اذا باعه بشرط انه اذا غاب فسخ قد البيع عندهما خلافا لابن يوسف ورجح قوله فى الفتح نهر (قوله فلو يعلم) أى فى مدة الخيار سواء علم بعدها او لم يعلم اصلا (قوله ان يستوفى بكفيل) الذى فى المعنى ان يأخذ منه وكلا يعنى اذا بداله الفسخ رده عليه اه ومثله فى البحر وغيره ح (قوله او يرفع الامر للحاكم لينصب الخ) فى العمادية وهذا احد قولين وقيل لا ينصب لانه ترك النظر لنفسه بعدم اخذ الوكيل فلا ينظر القاضى اليه وتامه فى النهر (قوله لصحته بالفعل بلا علمه) مثال الفسخ بالفعل ان تصرف البائع فى مدة الخيار تصرف الملاك كما اذا اعتق المبيع او باعه او كان حازية فوطئها او قبلها او ان يكون الثمن عينا فتصرف فيه المشتري تصرف الملاك فيما اذا كان الخيار للمشتري صرح به الاكمل فى العناية وغيره من المشايخ منقح والمراد بقوله ان تصرف البائع الخ ان يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخا حكما لانه دليل استبقاء المبيع على ملكه واما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكره فانه يتم البيع كما بأتى (قوله كما فاده الخ) أى افاد بالفعل الذى يصح به الفسخ يعنى ان امثلة الفسخ بالفعل استفاد من قوله المذكور وان لم يكن المذكور من امثلة الفسخ بل من امثلة التام والاجازة قل فى الفسخ وجميع ما قدمنا انه اجازة اذا صدر من المشتري من الافعال فهو فسخ اذا صدر من البائع اه وقد افاد الشارح ذلك بقوله

الرمز للرمز ولم يؤمره لاحد
فليحفظ (أحاز من له
الخيار) ولو اجازيا (صح
ولو مع جهل صاحبه)
اجماعا الا ان يكون الخيار
لهم او فسخ احدهما فليس
للآخر الاجازة لان
المنسوخ لا تلاحقه الاجازة
(فان فسخ) القول (لا)
يصح (الا اذا علم) الآخر
فى المدة فلو لم يعلم لزم العقد
والحلية ان يستوفى بكفيل
مخافة الغيبة او يرفع الامر
للحاكم لينصب من يرد
عليه عني قيدنا بالقول
لصحته بالفعل بلا علمه
اشارة كما افاده بقوله

الآتي ولو فعل البائع ذلك كان فسخا والمراد به الاعتاق وما بعده. وحيث فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه التي تخفى على المعترضين فافهم **(قوله)** وتم العقد الخ اي تحصل الاجازة بواحد مما ذكر وهو كلام موهوم فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار للبائع او للمشتري وهو الموت ومضى ائدة وفي بعضها اذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو للبائع كان فسخا افده في البحر **(قوله)** بتوته اي موت من له الخيار بانما كان او مشتريا لان موت غيره لا يتم به العقد بل الخيار باق من شرط له فان مضى العقد مضى وان فسخه انفسخ كافي الفسخ نهر وفي جامع الفصولين لو الخيار لهما فأت أحدهما لزم البيع من جهته والآخر على خياره وفيه ايضا وكيل البيع او الوصي باع بخيار او المالك باع بخيار لغيره فأت الوكيل او الوصي او الموكل او المعنى او من باع بنفسه او من شرط له الخيار قل محمد بن البيع في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والخنون كانت اه وكذا الأعما. وتسامه في النهر **(قوله)** ولا يخلفه الوارث) لانه ليس الامشئة واردة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال هداية **(قوله)** كخيار رؤية نص على ذلك في الفرر والوقاية والقبالة وتختصرها والمقتضى والاصلاح والبحر والنهر وكذا في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكر فيه خلافا وعليه فمافي فرائض شرح البيروني عن شرح المجمع لان الضياء من ان الصحيح ان خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل اصل العبارة لابورث تأمل **(قوله)** وتغريب وتقد لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الاول منهما في الشرح بخاوذ كذا الثاني في النهر بخا ايضا ووجه ذلك ان الحقوق المجردة لا تورث وكان الوجه لما قوى عند الشارح جزم به وقد رأيت مسألة النقد في شرح البيروني عن خزائنه الاكمل نص على انه لو مات قيل نقد الخن بطل البيع وليس لو ارثه نقده واما مسألة التقرير فقد وقع فيها اضطراب فقل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسي انه افق بمثل ما بحثه المصنف هناك ذكر ان المصنف ذكر في شرح منظومته الفقهية ان خيار التفرير يورث كخيار العيب وان ابن المصنف أيده وسند ذكر ان شاء الله تعالى ما فيه هناك نعم بحث الخير الرملي ايضا في حاشية البحر انه يورث قياسا على خيار فوات الوصف المرغوب فيه كشرائه بعد علمه انه خيار وقال انه به اشبه لانه اشتراء بناء على قول البائع فكان شرطه اقصاء وصفا مرغوبا فبان بخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الغزالي في هذه المسئلة لانهم لم يراها منقولة ومال الشيخ على لما قلته فقال والذي أميل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وبه علم ان ما نقله الشارح عن المقدسي مخالف لما نقله عنه الرملي لكن سياتي في المراجعة انه لو ظهر له خيانة في المراجعة قبل رده ولو هلك المبيع قبل رده او حدث به ما يمنع من الرد لزمه جميع الخن وسقط خياره وعلوه هناك بأنه مجرد خيار لا يقابله شيء من الخن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لان المشتحق فيه جزء فأت فيسقط ما يقابله واخذ منه في البحر هناك ان خيار ظهور الحيانة لابورث كما سذكروه هناك ولا يخفى ان التقرير اشبه بظهور الحيانة في المراجعة فكان الحاقه به أولى من الحاقه بالوصف المرغوب لان الوصف المرغوب بمنزلة جزء من المبيع فيقابلة جزء من الخن حيث كان الوصف مشروطا فاذا أت بسقط ما يقابله كخيار العيب وليس في التقرير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابله شيء من الخن مثل خيار الحيانة

(وتم العقد بتوته) ولا يخلفه الوارث كخيار رؤية وتغريب وتقد

في المراجعة وبه يعلم ان الارجح انه لا يورث كاجزم به الشارح والله سبحانه اعلم **(قوله)** لان
 الاوصاف لا تورث هذا التعليل انما يناسب التعبير بان خيار الشرط ونحوه لا يورث كاقوع
 في الدرر والوقاية والشارح انما عبر بانه لا يخلفه الوارث لانه اضبط لان مالا يورث قد يخلفه
 الوارث فيه كخيار العيب فكان الاولى التعليل بان الاوصاف لا تنتقل كامر عن الهداية اى
 فان خيار الشرط مجرد مشيئة وارادة وذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله الى الوارث
 لا بطريق الارث ولا بطريق الخلافة ومنه خيار الرؤية والتفريق ولا يخفى ان هذا لا يتأتى
 في خيار النقد لان نقد الثمن فعل لا وصف وهذا يرجع انه كخيار العيب تأمل (تتمه) في شرح
 البيرى عن شرح المجمع لابن الضياء واجمعوا ان خيار القبول لا يورث وكذا خيار الاجازة
 في بيع الفضولى اه والمراد بخيار القبول خيار المجلس وهو ان يقبل في المجلس العقد بعد
 ايجاب الموجب **(قوله)** وفوات الوصف المرغوب فيه هذا غير موجود في الدرر نعم ذكره
 في البحر والنهر ووجه ظاهر لانه في معنى العيب **(قوله)** فيخلفه الوارث فيها الخ لان
 المورث استحق المبيع سليمان العيب فكذا الوارث وكذا خيار التعيين ثبت للمورث ابتداء
 لاختلاط ملكه بملك غيره لان يورث الخيار هداية وبدل على ان ذلك ليس بطريق الارث
 ما في الدرر من ان الوارث يثبت له الخيار فيما يبيع في يد البائع بعد موت المورث وان لم يثبت
 للمورث اه وفي غاية البيان والدليل على ان هذا الخيار للمورث غير ما كان للمورث ان
 المشتري كان له ان يختار احدهما او يرددها وليس للمورث ان يرددها وخيار المشتري كان
 موقتا وللورثة يثبت غير موقت اه **(قوله)** ومضى المدة اى مدة الخيار قبل الفسخ اى
 سواء كان الخيار للبائع او للمشتري لانه لم يثبت الخيار الا فيها فلا يقا له بعدها بحر **(قوله)**
 وان لم يعلم اى بمضيها **(قوله)** لمرض او انحاء مشى على ماهو التحقيق من ان الانحاء والخجون
 لا يسقطان الخيار انما المسقط له مضي المدة من غير اختيار ولذا لو افاق فيها وفسخ جاز بحر
(قوله) والاعتاق ولو بشرط وجد في المدة بحر **(قوله)** ولو لبعضه اى لبعض العبد
 المبيع قال في النهر وقد اغفلوه هنا **(قوله)** وتوابعه كالكتابة والتدبير **(قوله)** الا في الملك
 اى ملك المباشر للفعل بطريق الاصالة **(قوله)** كاجارة تمثيل لقوله لا ينفذ الا في الملك قال
 في البحر و اشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعله الا في الملك كما اذا باعه او هبه وسلمه اورهن
 او اجر وان لم يسلم على الاصح او أبرأه من الثمن او اشترى به شيئا او ساومه به او حجب العبد
 او سقاه دواء او حلق رأسه او سقى زرع الارض او حصده او عرض المبيع للبيع او أسكنه في الدار
 ولو بلا اجر او رم منها شيئا او بنى بناء او طينه او هدمه او حلب البقرة او شق اوداج الدابة او
 بزغها لا لوقص حوافرها او أخذ من عرفها او استخدم مرة او ليس الثوب مرة او ركب
 الدابة مرة او امر الامة بارتضاع ولده لانه استخدام والاستخدام ثانيا اجازة الا اذا كان في نوع
 آخر اه ملخصا وبقي ما لو زاد المبيع في يد المشتري وقد منا حكمه عند قوله كتميه **(قوله)**
 ونظر الى فرج الخ تمثيل لقوله ولا يخل الا في الملك واوردان مقتضى الضابط تعميم النظر الى كل
 مالا يخل قلت وبه نظر لان الضابط في تصرف لا يخل الخ لا في فعل ومطلق النظر وان كان فعلا
 لكنه ليس بتصرف الا اذا كان الى الفرع الداخلة فيه تصرف حكما بمنزلة الوطء بدليل ثبوت

لان الاوصاف لا تورث
 واما خيار العيب والتعيين
 وفوات الوصف المرغوب
 فيه فيخلفه الوارث فيها
 لانه يرث خياره درر
 فيلحفظ (ومضى المدة)
 وان لم يعلم لمرض او انحاء
 (والاعتاق) ولو لبعضه
 (وتوابعه) وكذا كل
 تصرف لا ينفذ أولا يخل
 الا في الملك كاجارة ولو
 بلا تسليم في الاصح ونظر
 الى فرج داخل

حرمة المصاهرة به فافهم قال في البحر واعلم ان ادعى الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته
بالخيار قبلها بشهوة او لمسهها بها او نظر الى فرجها بسقط خياره وجدها انتشار آلتها وزادته
وقيل بالقلب وان لم ينتشر فلو بلا شهوة لم يسقط في الكل اهو قيد بغير زوجته اذ لو شرى
زوجته ووطئها لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضا الا اذا نفصها كما قدمه الشارح **(قوله)**
بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لان ذلك يحل في غير الملك في الجملة لان الطيب والقابة يحل لهما
النظر فتح **(قوله)** والقول لتكر الشهوة) عبارة الفتح ولو انكر الشهوة في هذه اى في الدوامي
كان القول قوله لانه يتكرر سقوط خياره وكذا اذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول
ابن حنيفة وقال محمد لا يكون فعلمها البتة اجازة للبيع والمباذعة ولو مكرها اختيار وانما يلزم
سقوط الخيار في غير المباذعة اذا اقر بشهوتها اهو به علم انه في المباذعة منها او منه لا يصدق
في عدم الشهوة ولذا قال في البحر لو ادعى عدم الشهوة في التقبيل في الغم لم يقبل اى لان
التقبيل على الفهم لا يخلو عن الشهوة عادة فللمباذعة الاولى **(قوله)** ومفاده) اى مفاد ما ذكر
من الضابط قال في التهر بعد قوله كان اجازة لان هذا الفعل وان احتيج اليه للاحتحان
الا انه لا يخل في غير الملك بحال **(قوله)** ولو وجدها نيبا) الخ اى لو اشتراها على انها بكر فوطئها
فوجدتها نيبا ردها بهذا العيب اى عيب الثوبية لغوات الوصف المرغوب وهو البكارة اما لو لم
يشترطها فلارد اصلا كما سيأتى في خيار العيب ثم اعلم ان التفصيل بين البت وعدمه خلاف
ما يفيد الضابط اذ لا شك ان الوطء لا يخل في غير الملك سواء كانت نيبا او بكرا فلا فرق فيه
الابت وعدمه وعبارة النهر لا غبار عليها حيث قال وقد قالوا له لو وجدها نيبا الخ فان قوله
وقد قالوا الاستدراك على ما ذكره من المفاد اى ما قاله من التفصيل خلاف هذا المفاد وما استدرك
به ذكره في الفقيه ثم رمز بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اهو به علم ان مفاد الضابط
هو المذهب فلا وجه للاستدراك عليه على ان هذا الضابط انما هو في خيار الشرط وهذه
المسئلة من مسائل خيار العيب **(قوله)** وسيجيى في باب) اى في باب خيار العيب والذي
سيجيى حكاية اقوال في المسئلة وقد علمت ما هو المذهب وعليه منى المصنف هناك فافهم
(قوله) ولو فعل البائع ذلك) اى التصرف الذى لا ينفذ او لا يخل الا في الملك وكان الخيار له
ط **(قوله)** وطلب الشفعة بها) صورته ان يشتري دارا بشرط الخيار له ثم تباع دار بجوارها
فيطلب الشفعة بسبب الدار التى اشتراها سقط خياره فيها وتم البيع **(قوله)** بخلاف خيار
رؤية وعيب) فانه اذا اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار بجوارها فأتخذها بالشفعة فله ان يرد الدار
بخيار الرؤية ودرر وكذا بخيار العيب **(قوله)** من المشتري) متعلق بطلب أو به وبلاعتاق
(قوله) اذا كان الخيار له) ظاهره انه لو كان للبائع يبق خياره بعد طلب الشفعة لان ملكه باق
بخياره بخلاف المشتري لانه الاملاك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل التملك لانهم عللوا المسئلة
بأنه لا يكون الا بالملك فكان دليل الاجازة فتضمن سقوط الخيار اهو فافهم **(قوله)** او البائع
الخ) هو المذكور في غاية البيان عن الجامع الصغير وعبارة اعلم ان احد العاقدين اذا اشترط
الخيار لغيرها كان البيع جائزا بهذا الشرط اهو وصرح به مثلا مسكين عن السراجة
والكافى وقال ان التقييد بالمشتري اتفاق ونقله المحوى عن المفتاح ويأتى قريبا عن البحر

بشهوة والقول لتكر
الشهوة فتح ومفاده انه
لو اشتراها بالخيار على
انها بكر فوطئها لعلم اى
بكر ام لا كان اجازة ولو
وجدتها نيبا ولم يلبث فله
الرد بهذا العيب نهر
وسيجيى في باب) ولو فعل
البائع ذلك كان فسخا
(وطلب الشفعة) وان لم
يأخذها معراج (بها) اى
بدار فيها خيار الشرط
بخلاف خيار رؤية وعيب
معراج (من اشترى
اذا كان الخيار له) لانه
دليل الاجازة (ولو شرط
المشتري) او البائع كما
يفيد كلام الدرر وبه جزم
البهسي

(قوله الخيار) اى خيار الشرط لان خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقدين بحر عن
المعراج (قوله) عقدا كان او غيره) نعم للغير لكن قال ح الاول ان يراد بالغير الاجنبى
لان مسئلة ما اذا جعل المشتري الخيار للبائع او العكس قد ذكرت اول الباب في قوله ولا حدها
وايضا فيما اذا جعل المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار لهما بل للبائع فقط وفي العكس
يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح قوله فان اجاز احدهما الخ ولذلك قال في البحر ولو قال
المعنف ولو شرط احدا المتعاقدين الخيار لاجنبى صح لكان اولى ليشمل ما اذا كان الشارط
البائع او المشتري وليخرج اشتراط احدهما للآخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد
ولذا قال في المعراج والمراد من الغير هنا غير العاقدين لىأتى فيه خلاف زفر اه قلت ومثله
في الفتح وبه زال تردد صاحب النهر حيث قال ولم ار مالوا شرطه المشتري للبائع هل يكون نائباعه
ايضا محل تردد فندبره اه (قوله صح استحسانا) والقياس ان لا يصح وهو قول زفر (قوله
ان وافقه الآخر) قيده لانه محل الصحة على الاطلاق وهو مفاد التفصيل الذى بعده (قوله
لعدم المزاحم) لان السابق ثبت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه وان كان المتأخر اقوى كالفسخ
(قوله ولو كانا معا) بان خرج الكلامان معا كما في السراج وهذا قد يتعسر والمظاهر انه
يكفى عدم العلم بالسابق منهما نهر (قوله في الاصح) صححه قاضيه خان معزيا للمبسوط
وفي رواية ترجيح تصرف العاقد لقوته لان النائب يستفيد الولاية منه وقيل هو قول محمد وما
في الكتاب قول ابي يوسف بحر (قوله والفسوخ لا يجاز) اى فصار الفسخ اقوى لكونه
لا يتقضى بالاجازة فلذا كان احق (قوله بل يبيع ابتداء) وعليه قوله واعادة العقد بمعنى
عقده ثانيا بالايجاب والقبول او بالتعاطى اذده ط (قوله باع عشرين الخ) اراد بهما
القيمين احترازاً عن قيمى او مثليين اذ في القيمى الواحد اذا شرط الخيار في نصفه يصح مطلقا
وفي المثليين كذلك لعدم التفاوت بحر عن الزبيري وفي النهر المظاهر ان القيمين ليسا بقيد
اذ لو كانا مثليين او احدهما مثليا والآخر قيميا وفصل وعين فالحكم كذلك فيما ينبغي اه
قلت هذا لا يرد على ما قبله من كونه قيما احترازا اذ المراد الاحتراز عما عدا القيمين لصحته
مع التفصيل والتعين وبدونهما ولذا قال يصح مطلقا لانه في القيمين لا يصح بدونهما فعل انه
مع التفصيل والتعين يصح في القيمين وغيرهما فقدر نعم يبنى تقيد المثليين بما اذا كانا من جنس
واحد اذ لو تفاوتا كبر وشعير صارا كالقيمين في اشتراط التفصيل والتعين ليقع العلم بالبيع
والثمن تأمل (قوله على انه بالخيار) اى ثلاثة ايام كافي الهداية (قوله ان فصل الخ) كقوله
بعتك هذين العبدين كل واحد بخمسمائة على انى بالخيار في هذا ثلاثة ايام (قوله والا يعين
ولا يفصل) كقوله بعتك هذين بآنف على انى بالخيار في احدهما (قوله او عين فقط) اى عين
من فيه الخيار فقط اى ولم يفصل الثمن كقوله بعتك هذين بالف على انى بالخيار في هذا (قوله
او فصل فقط) كقوله بعتك هذين بالف كل واحد بخمسمائة على انى بالخيار (قوله لجهة
المبيع والتمن) اى فيما اذا لم يعين ولم يفصل لان الذى فيه الخيار لا يتعقد البيع فيه في حق
الحكم فكانه خارج عن البيع والمبيع اما هو في الآخر وهو مجهول لجهة من فيه الخيار ثم
تم المبيع مجهول لان الثمن لا يتقسم في مثله على المبيع بالاجزاء كذا في الفتح (قوله او

(الخيار لغيره) عاقد اكل
او غيره مهنى (صح)
استحسانا وثبت الخيار
لهما (فان اجاز احدهما)
من النائب والمستتيب (او
نقض صح) ان وافقه
الآخر (وان اجاز احدهما
وعكس الآخر فلا سبق
اولى) لعدم المزاحم (ولو
كانا معا فالفسخ احق)
في الاصح زيلعى لان المجاز
يفسخ والمفسوخ لا يجاز
واعترض بأنه يجاز لما
في المبسوط (و) تفاسخا
ثم (تراضيا على) فسخ
الفسخ وعلى (اعادة العقد
بينهما جاز) اذ فسخ
الفسخ اجازة وأوجب بتمتع
كونه اجازة بل يبيع ابتداء
(باع عشرين على انى بالخيار
في احدهما ان فصل ثمن
كل واحد منهما) وعين
الذى فيه الخيار (صح)
المبيع للعلم بالبيع والتمن
(والا) يعين ولا يفصل
او عين فقط او فصل فقط
(لا) يصح لجهة المبيع
والتمن او

احدهما) اى الثمن فيما اذا عين ولم يفصل او المبيع فيما اذا فصل ولم يعين (قوله الانواع
 الاربع) اى الصورت (قوله لم يجز) لانه امره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وقد خالف ط
 (قوله وصح خيار التعيين) اى بأن يقع البيع على واحد لا بعينه بخلاف المسئلة الساغة
 فلبست من خيار التعيين لوقوع البيع فيها على العبدن واما قول الهداية هنا ومن اشترى
 ثوبين فللمراد احد ثوبين كما نبه عليه فى العناية وغيرها وفى الفتح المراد ان يشتري احد ثوبين
 او ثلاثة غير معين على ان يأخذ ايها شاء على انه بالخيار ثلاثة ايام فيما يعينه بعد تعيينه المبيع
 اما اذا قال بعثك عبدا من هذين بمائة ولم يذكر قوله على انك بالخيار فى ايها شئت لا يجوز
 اتفاقا كقوله بعثك عبدا من عبيدى وان اشترى احد اربعة لا يجوز اه وقد استفيد من
 هذه العبارة امورا الاول ان خيار التعيين انما يكون البيع فيه على واحد من اثنين او ثلاثة
 لا بعينه وهو ما قلناه الثانى انه لا يكون فى واحد من اربعة كما يأتى الثالث انه لا بد ان يقول
 بعد قوله بعثك احد هذين العبدن على انك بالخيار فى ايها شئت او على ان تأخذ ايها شئت
 ليكون نصا فى خيار التعيين وقال فى البحر لانه لو لم يذكر هذه الزيادة يكون فاسدا لجهالة البيع
 فان قبضهما واما عنده ضمن نصف قيمة كل واحد منهما وان مات احدهما قبل الآخر لزمه
 قيمة الآخر كذا فى المحيط اه الرابع انه لا بد ايضا من ذكر خيار الشرط بان يقول على انك
 بالخيار ثلاثة ايام أى اذا عين واحدا منهما بحكم خيار التعيين يكون له فيه خيار الشرط وهذا
 الرابع فيه خلاف يأتى (قوله لافى التلبيات) اى التى من جنس واحد بنجر (قوله ولولبائع)
 صورته ان يقول المشتري اشتريت منك احد هذين الثوبين على ان تعطينى احدهما نهر
 فله ان يلزم المشتري ايها شاء الا اذا تعيب احدهما فليس له ان يلزمه المبيع الا براضا فاذا
 الزمه اياه ولم يرض به ليس له ان يلزمه الآخر بعد ذلك ولو هلك احدهما فبده كان له ان يلزمه
 الباقي واما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم فى احدهما الا ان يكون معه خيار شرط
 والمبيع مضمون بالثمن وغيره امانة فاذا هلك احدهما تعين هو مبيعا والآخر امانة ولو هلكا
 معا ضمن نصف كل ولو اختلفا فى الهالك او لا فالقول للمشتري بيمينه وبينه البائع اولى ولو تعيبا
 معا فالخيار بماله ولو متعابا تعين الاول مبيعا ولو باعهما المشتري ثم اختار احدهما صح بيعه
 فيه وتماه فى البحر (قوله لانه قد يثبت الخ) جواب من صاحب البحر عما اورده فى الفتح من
 ان جواز خيار التعيين للحاجة الى اختيار ما هو الاوفى والارفق فيخص بالمشتري لان المبيع كان
 مع البائع قبل البيع وهو ادرى بما لائمه منه اه واعترض المحوى الجواب بأن ما ذكر من
 صورة الارث صورة نادرة والاحكام لانتها بنادر قلت وقد يجاب ايضا بأن الانسان مادام
 المبيع فى ملكه لا يتأمل فيها بلائمه وانما يحتاج الى التأمل بعد البيع وايضا كثيرا ما يحتاج
 الى رأى غيره فافهم (قوله ومدته كخيار الشرط) اى ثلاثة ايام ظاهر كلام البحر ان هذا مبنى
 على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط فقد ذكر فى البحر ان شمس الائمة صحح الاشرط وفخر
 الاسلام صحح عدمه ورجحه فى الفتح اكن ذكر قاضيه ان الاشرط قول الاكثر ثم قال
 فى البحر واذا لم يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده
 وبأى مدة معلومة كانت عندهما كذا فى الهداية اه لكن قوله على هذا القول ليس

مطلب

فى خيار التعيين

احدهما (وكذا لو كان الخيار
 للمشتري) تنأتى ايضا
 الانواع الاربع (فرع)*
 وكه يبيع بشرط الخيار
 فباع بلا شرط لم يجز ولو
 وكه بالشرأ والحالة هذه
 نفذ على الوكيل والفرق
 ان الشراء متى ينفذ على
 الأمر ينفذ على المأمور
 بخلاف البيع فتح وسيجي
 فى الفضولى والوكالة
 فليحفظ (وصح خيار
 التعيين) فى القيميات
 لافى التلبيات لعدة تفوتها
 ولو للبائع فى الاصح كافي
 لانه قد يربث قيميا وقبضه
 ويكهو لا يعرفه فيبيعه بهذا
 الشرط فست الحاجة اليه
 نهر (فما دون الاربعة)
 لاندفع الحاجة بالثلاثة
 لوجود جيد وزدى ووسط
 ومدته كخيار الشرط

في الهداية والمتبادر من كلام الهداية ان اشتراط التوقيت مبنى على ما تحججه فخر الاسلام
وباقى عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم ان اشتراط التوقيت نازع فيه الزبلى فقال اذا لم يذكر
خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه يفيد
لزوم العقد عند مضي المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في احدها قبل مضي الوقت
ولا يمكن تعيينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن ان
التوقيت لا يشترط فيه اه واجاب في الحواشي السعدية بان له فائدة هي ان يجبر على التعيين
بعد مضي الايام الثلاثة واقره في النهر وهو معنى قوله في الشرنبلالية بل له فائدة هي دفع ضرر
البائع لما يلحقه من مطل المشتري التعيين اذا لم يشترط فينوبت على البائع نفعه وتصرفه فيما
يملكه اه وابدى في البحر فائدة اخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فيما اى في التوطين مثلا
بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضيا في خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه
اه قلت لكنه يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما خفى على الزبلى **(قوله)** ولا يشترط معه
خيار شرط في الاصح غير انهما ان تراضيا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد
كل من التوطين الى ثلاثة ايام ولو بعد تعيين التوب الذي فيه البيع ولورد احدهما كان يحكم
خيار التعيين ويثبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة قبل رد شئ وتعيينه
بطل خيار الشرط وانبرم البيع في احدهما وعليه ان يعين ولو مات المشتري قبل الثلاثة تم
بيع احدهما وعلى الوارث التعيين لان خيار الشرط لا يورث والتعيين ينتقل الى الوارث
لمميز ملكه عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم يراضيا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت
خيار التعيين بالثلاثة عند ابي حنيفة فتح وتامه فيه وقوله وان لم يراضيا الخ معطوف
على قوله ان تراضيا وظاهره ان اشتراط توقيت خيار التعيين مبنى على القول بانه لا يشترط ان
يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لاعلى القول بالاشتراط خلافا لما يفيد كلام البحر المار
وهو ظاهر لان خيار الشرط موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين ايضا **(قوله)** فرضي احدهما
قال في البحر ذكر الرضا ان لورد احدهما لا يجيزه الآخر ولم اره صريحا ولكن قوله لم يورده
احدهما لردده معيا يدل عليه اه **(قوله)** او دلالة كسيع واعتاق **(قوله)** بعد رؤية الآخر
اى ورضاه به لان مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط **(قوله)** اضرب البائع الخ علة لعدم الرد
في المسائل الثلاث ووجه كون الشركة عيبا انه صار لا يقدر على الانتفاع به الا بطريق المهابة
وتامه في الفتح **(قوله)** صفقة واحدة قيد به اذ لو كان العقد صفتين فلكل الرد والاجازة
مخالفا للآخر لرضا المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى ط **(قوله)** للبائمين بدل من قوله لهما
(قوله) فليس لاحدهما الافراد اجازة اى بعدما رد الآخر وقوله اورد اى ليس لاحدهما
الافراد ردا بعدما اجازة الآخر اه ثم لا يخفى ان التفرع غير ظاهر فكان الاولى ان
يقول ولورد احدهما في المستلثين لا يجيزه الآخر فليس لاحدهما الخ وهذا ذكره في البحر
بقوله لو باعنا ليس لاحدهما الافراد اجازة اوردنا لما في الحثانية اشترى عبدا من رجلين صفقة
واحدة على ان البائمين بالخيار فرضي احدهما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول
ابى حنيفة اه وانت خير بان ما في الحثانية لا يدل على قوله اوردنا فظاهر انه بحث منه كما بحث

ولا يشترط معه خيار شرط
في الاصح فتح (ولو اشترى)
شئ على انهما (بالخيار فرضي
احدهما) بالبيع صريحا
او دلالة (لا يورده الآخر)
بل يطل خياره خلافا لهما
(وكذا) الخلاف (في خيار
الرؤية والعيب) فليس
لاحدهما الرد بعد الرؤية
اى بعد رؤية الآخر او
رضاه بالعيب خلافا لهما
لضرر البائع بعيب
الشركة (كما يلزم البيع لو
اشترى رجل عبدا من
رجلين صفقة) واحدة
(على ان الخيار لهما)
للبائمين (فرضي احدهما
دون الآخر) فليس
لاحدهما الافراد اجازة
اوردنا خلافا لهما

مثله في المسئلة السابقة **(قوله مجمع)** إماره فيه نعم قال في شرحه لابن ملك قيد بالمشتري لان
البائع لو اتين والمشتري واحدا وفي البيع خيار شرط او عيب فرد المشتري نصيب احدها
دون الآخر بحكم الخيار جاز اتفاقا كذا في جامع المحبوي اه ومثله في شرح المنظومة
وغرر الاذكار ولا يخفى ان هذه المسئلة غير مافي المتن لان هذه في رد المشتري وتلك في رضا احد
البائعين وهذه وفاقية وتلك خلافة كامر عن الحاشية **(قوله)** بشرط خبزه (اي صريحا او
دلالة كناية في بيانه وسيأتي آخر الباب بيان الوصف الذي يصح شرطه وما لا يصح **(قوله)** اي
حرفته كذلك) لانه لو فعل هذا الفعل احيانا لا يسمى خيارا بجرع المعراج **(قوله)** بأن لم يوجد
الح (اي ليس المراد النهاية في الجودة بل ادنى الاسم بأن يفعل من ذلك ما يسمى به الفاعل
خيارا او كتابا لان كل واحد لا يعجز في العادة عن ان يكتب على وجه تبيين حروفه وان يخبر
مقدار ما يدفع الهالك عن نفسه وبذلك لا يسمى خيارا ولا كتابا بجرع عن الذخيرة وبه ظهر
ان المناسب ابدال قول الشارح اسم الكتابة او الخيار بقوله اسم الكتاب والخيار ولذا قال في
الفتح اعنى الاسم المشعر بالخرفة **(قوله)** اخذه بكل الثمن) لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن
ما لم تكن مقصودة درمتمقي وقصد الوصف بافراده بذكر الثمن كامر فيها اوباع المذروع كل
ذراع بكذا **(قوله)** لا يجبر على القبض) لان الاختلاف وقع في وصف عارض والاصل فيه عدم
والقول قول من يدعى الاصل والقول للبائع في انها بكر لانها صفة اصلية والوجود فيها اصل
وتامه في البحر **(قوله)** ورجع بالتفاوت) فان كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن بجرع عن
الذخيرة قال ط اي يعتبر التفاوت من الثمن فان هذا البيع صحيح لا نظر فيه للقيمة **(قوله)** في
الاصح) وهو ظاهر الرواية وفي رواية لارجوع بشئ بجرع **(قوله)** شاء على انها حامل) قيد
بالشاة لان اشتراط الحمل في الامة فيه تفصيل سيذكره الشارح في الفروع الآتية **(قوله)**
قدرا) بفتح القاف اي يكتب مقدار كذا من الورق او من الاسطر مثلا **(قوله)** فسد اي البيع
(قوله) لانه شرط فسد) لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها فتصح اي لان مافي البطن والضرع
لا تعلم حقيقته **(قوله)** جاز) اي على رواية الطحاوي ويفسد على رواية الكرخي شرئلا لية و
جزم بالاول في الفتح والدرر **(قوله)** لانه وصف) الاول ان يزيد مرغوب لانه ليس كل وصف
يصح اشتراطه كما سيذكره في الضابط آخر الباب **(قوله)** والقول للمتكسر الح) لان الخيار
لا يثبت الا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن يرضيه كافي دعوى الاجل درر
(قوله) والمضى) اي اذا اختلفا في مضى المدة فالقول للمتكسر لانهما تصادقا على ثبوت الخيار ثم
ادعى احدهما السقوط بمضى المدة فالقول للمتكسر درر **(قوله)** والاجازة) اي اجازة البيع
من له الخيار كما اذا ادعى البائع على المشتري بالخيار انه اجاز البيع وانكر المشتري فالقول
قوله لان البائع يدعى سقوط الخيار ووجوب الثمن وهو ينكر **(قوله)** والزيادة) اي اذا
اختلفا في قدر الاجل فالقول لمن يدعى اخصر الوقتين لان الآخر يدعى زيادة شرط عليه وهو
ينكر درر وتقدم اول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومؤجل انه لو اختلفا في الاجل اي في
اصله فالقول لتأنيه الا في السلم وسيأتي في باب خيار العيب ما اختلفا بعد التفاضل في عدد
المبيع او عدد المقبوض فالقول للمشتري لان القول للفاضل مطلقا قدرا اوصفة او تعيينا فلو

مجمع (اشترى عبد اشترط
خبزه او كتبه) اي حرفته
كذلك (فظهر بخلافه) بأن
لا يوجدهم ادنى ما يشترط
عليه اسم الكتابة او الخيار
(اخذه بكل الثمن) ان شاء
(او تركه) لغوات الوصف
المرغوب فيه ولو ادعى
المشتري انه ليس كذلك
يجبر على القبض حتى يعلم
ذلك وكذا سائر الحرف
اختيار ولو امتنع الرد
بسبب ما قوم كتابا وغير
كتاب ورجع بالتفاوت في
الاصح (بخلاف شرأمة شاء
على انها حامل او تخلف
كذا رطلا) او يخبر كذا
صاعا او يكتب كذا قدرا
فسد لانه شرط فاسد
لا وصف حتى لو شرط
انها حلوب اولبون جاز
لانه وصف (والقول
للمتكسر) او اختلفا (في)
شرط (الخيار) على الظاهر
(كما في دعوى الاجل
والمضى) والاجازة والزيادة
(اشترى جارية بالخيار
فرد غيرها) بداهها

مطلب

فيما لو اختلفا في الخيار او
في مضيه او في الاجل او في
الاجازة او في تعيين المبيع

جاء ليرده بخيار شرط اورؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فالبائع الحق وسياً في الكلام عليه هناك وكذا في آخر خيار الرؤية وبقي ماذا اختلفا في تعيين المبيع الذي فيه خيار الشرط عند اجازة من له الخيار العقد وقد ذكره في البحر في آخر باب خيار الرؤية عن الظهري ثم قال والحاصل ان السلة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له او للبائع والا فلو الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فاقول للمشتري * (تنبيه) * اشترى جارية على انها بكر ثم اختلفا قبل القبض او بعده فقال البائع بكر للحال والمشتري ثيب فان القاضي يريها النساء فان كان بكر لزم المشتري بلايين البائع لان شهادتهن تأيدت هنا بان الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق قوي وشهادتهن ضعيفة لم تأيد بمؤيد لكن يثبت حق الخصومة لتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله لقد سلمتها بحكم المبيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والا لزم المشتري وعندها في رواية انها ترد بشهادتهن قبل القبض بلايين البائع ولو قال سلمتها اليك وهي بكر وزالت في يدك فالقول قوله لان الاصل البكارة ولا يريها القاضي النساء لان البائع مقر بزوال البكارة فتح ما خصا وسنذكر لهذا مزيد تحقيق وبيان خيار العيب عند قول الشارح واعلم ان العيوب انواع وهذا اذا علم انها ثيب بغير الوطء فلو به فلا يردها بل يرجع بالنقصان كاسياً في هناك عند قول المصنف اشترى جارية الحق **(قوله)** قال بأنها (ضمن قال المعنى ادعى فعداه بالبائ **(قوله)** وجاز للبائع وطؤها) لان المشتري لما رضى بتلكها من البائع بذلك الثمن فكان البائع ان يملكها درر وعلى هذا القياس القصار اذا ردت الثوب الآخر على رب الثوب وكذا الاسكافي تارخانية قلت وهذا اذا لم يعلم ان الثوب المردود ثوب غير القصار **(قوله)** وانعقد بيعا بالتعاطي افاد ذلك وجوب الاستبراء على البائع ط **(قوله)** ولو قال البائع للمشتري عند رده هذه المسئلة مؤخره عن موضعها هـ **(قوله)** لكنه نسي عندك (اي وقد نسي في تلك المدة بخر وهذا القيد هو محل التوهم اذ لو قصرت المدة فكذلك بالاولى **(قوله)** لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد اما لوقبله فالعلة كون الوصف مشروطا دلالة قال في البحر واعلم ان اشترط الوصف المرغوب فيه اما ان يكون صريحاً او دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالبطيخ والحزب في الجارية ليس يعيب لكونه حرفة كالخطاطه الا ان يكون ذلك شرطاً في العقد وان لم يكن مشروطاً وكانت تحسن الطبخ والحزب في يد البائع ثم نسيت في يده فاشترها له ردّها لان الظاهر انه انما اشترها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالشرط نصاً هـ والظاهر ان هذا اذا كان المشتري عالماً بتلك الصفة لكن يشكل على هذا ما في الحاوي الزاهدي لو قال اشترى منك هذه البقرة على انها ذات ابن وقال البائع انا ابعتها كذلك ثم باشر العقد مرسلان غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اه فان هذا صريح في انه لا بد من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تنكفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل **(قوله)** ان الاوصاف لا يقابها شيء من الثمن (اي ثمنه ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لان ذلك فيما اذا امتنع الرد اهـ اي لرفع ضرر المشتري فهو ضروري **(قوله)** لا خيار للمشتري) اي خيار فوات الوصف المرغوب لان قوله بما فيها لم يذكر على وجه

(قوله) لا يقابها المشتري (فقال البائع ليست هي) ولا يينة له (فالقول لا للمشتري) بينه (وجاز للبائع وطؤها) درر وانعقد بيعا بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ (ولو قال البائع للمشتري عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري) لان الاصل عدم الحزب والكتابة فكان الظاهر شاهدها (ولو اشتراه من غير اشتراط كتبه وخبره وكان يحسن ذلك فنتسبه في يد البائع رداليه) لتغير المبيع قبل قبضه زبلي قال ولو اخترأ أخذاه أخذاه بكل الثمن لما مر ان الاوصاف لا يقابها شيء من الثمن (فروع) * باع داره بما فيها من الجدوع والابواب والخشب والتخل فاذا ليس فيها شيء من ذلك لا خيار للمشتري

مطابق

اشترى جارية على انها بكر ثم اختلفا

الشرط وهذا لا ينافي ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التبرير تأمل ثم رأيت بعض المحشين نقل عن المحيط ان وجه عدم الخيار انه لم يشترط هذه الاشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع بل اخبر عن وجودها فيه وانعدامها ليس بشروط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار أما قوله بأجذاعها وابوابها فله الخيار لانه جعلها صفة للدار فالبيع يتناول الموصوف بصفته فإذا لم يجده بتلك الصفة فله الخيار اه واقاد انه لو ذكر على وجه الشرط يثبت له الخيار الآخر ايضا لما في جامع الفصولين باع ارضا على ان فيه نخيلا او دار على ان فيه بيتونا ولم يكن فانه يجوز العقد ويجوز اشتري أخذه بكل الثمن او تركه والاصل فيه ان ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدمه فان العقد يجوز وما لا يدخل بالشرط اذا شرط ولم يوجد لم يجز اه فانه **(قوله)** شري دارا الخ قل في الفتح واعلم انه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة ويثبت للمشتري الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجده خيرا مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى ففي الخيار والشيء اجناس اعني الهروي والاسكندري والكتان والقطن والذكر مع الانثى في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط خش التفاوت في الاغراض وعدمه اه اي ضابط اختلاف الجنس وعدمه خش التفاوت في المقاصد وعدمه **(قوله)** فسد اي لفحش التفاوت فيكون اختلف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه كالصبوغ برعفران ولذا ذكر في الفتح من امثلة الفاسدو اشترى دارا على ان لا يبناء ولا تخل فيها فاذا فيها بناء او تخل او على انه عبد فاذا هو جارية فافهم نعم على في البرازية الفساد في اشتراط ان لا يبناء فيها بأنه يحتاج الى التقض ويشكل مسألة الشجرة التي لا تثمر فانه لا يظهر اختلاف الجنس فيها فظاهر ما في البرازية باع ارضا على ان فيها كذا شجرة مثمرها ثمرها فوجد فيها نخلة لا تثمر فسد لان الثمرة لها قسط من الثمن بالذكر وسقط حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فأشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا فيها مقطوعة اه تأمل **(قوله)** جاز وخير اي لاتحاد الجنس لكون الذكر والانثى في غير الآدمي جنسا واحدا وانما خير لكون الانثى في الحيوانات خيرا من الذكر فقد فات الوصف المرغوب فيخير قال في الفتح وكذا على انه ناقة فكان جارا او لم معز فكان لحم ضأن او على عكسه فله الخيار اه اي لان ذلك جنس واحد ولذا لم يفرق بينهما في الزكاة **(قوله)** وبكسه بان اشترى على انه بغل فاذا هو بغلة وكذا على انه حمار او بغير فاذا هو اتان او ناقة او جارية على انها رقاء او حلى او ثيب فاذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لانه صفة افضل من المشروطة وينبغي في مسألة البعير والناقة ان يكون في العرب واهل البوادي الذين يطيلون الدر والنسل اما اهل المدن والمكارية فالبعير افضل فتح وذكر في باب البيع الفاسد ان صاحب الهداية ذكر انه لو باع عبدا على انه خباز فاذا هو كاتب خير مع ان صناعة الكتابة اشرف عند الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كون الصفة التي ظهرت اشرف او لا وذهب آخرون الى ان الخيار في اذا كان الوجود ناقص وصحح الاول لفوات غرض المشتري بخلاف ما اذا اشترى عبدا على انه كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر بخلاف تعيين الخبز او

شري دارا على ان يبناءها بالآجر فاذا هو بلين او ارضا على ان شجرها كلها مثمر فاذا واحدة منها لا تثمر او ثوبا على انه معصبوغ بعصفر فاذا هو برعفران فسد ولو على انها بغلة مثلا فاذا هو بغل جاز وخير وبكسه جاز بلا خيار لكونه على صفة خير من اشروط بجنتي

الكتابة فانه يفيد ان حاجته هذا الوصف اه ملخصا ومفاده تصحيح ثبوت الخيار وان ظهر الوصف افضل من المشروط الا اذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في الغرض المقصود للمشتري كالعبد المسلم والكافر (قوله فايحفظ الضابط) هو ما قدمناه اولاعن الفتح (قوله البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا) هي شرط رهن معلوم بشارة او تسمية فان اعطاه الرهن في المجلس جازا استحسانا وشرط كفيل حاضر او غائب وحضر قبل الافتراق وكفل فلو غابا وكفل حين علم فسد وشرط احوالة المشتري للبائع على غيره بالثمن استحسانا وفسد لو على ان يحيل البائع بالثمن على المشتري وشرط اشهاد على البيع وشرط خيار الشرط الى ثلاثة ايام وشرط نقد على انه لم يسقّد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما وشرط تأجيل الثمن الى اجل معلوم وشرط البراءة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع الغار المبيعة اى على المشتري فانه يقتضيه العقد تفريغا لملك البائع عن ملكه وشرط تركها على التخيّل بعد ادراكها على المفتى به وشرط وصف مرغوب فيه كامر وشرط عدم تسليم البيع حتى يسلم الثمن وشرط رده بعيب وجدفيه وشرط كون الطريق لغير المشتري وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمى اما لو اشترى عبدا على ان لا يبيعه او لا يخرج عن ملكه فسد وشرط اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الآدمى كأن شرط ان يطعم العبد المبيع خيضا فيفسد وشرط حمل الجارية على التفصيل الذى ذكره الشارح بعد وشرط كونها مغنية لانه عيب شرعا فيكون براءة من العيب فان لم يجدها مغنية فلا خيار له لانه وجدها سالمة من العيب وان شرط المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع لشرطه ما هو محرم ونظيره ما في البرازية لو شرهه على انه خلل فاذا هو خصى له الرد ولو عكس قال الامام الحنابلة في العبد عيب فاذا بان خفلا صار كأنه شرط العيب فيان سلما وقال الثاني الحنابلة افضل لرغبة الناس فيه فيخير اء وجزم في الفتح بقول الثاني ومقتضاه جريان ذلك في الامة المغنية وشرط كون البقرة حلوا وشرط كون الفرس هملجا بكسر الهاء اى سهل السير بسرعة وشرط كون الجارية ما ولدت فلو ظهر انها كانت ولدت له الرد قلت وظاهره انه لا يرد بدون هذا الشرط مع انه ذكر في البرازية انه لو قبضه ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول ابدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتها الولادة عيب وفي البهائم ليس عيب الا ان نقصها وعليه الفتوى وشرط ابقاء الثمن في بلد آخر وهذا لو كان الثمن مؤجلا الى شهر مثلا فالبيع جائز والشرط باطل الا ان يكون له مؤنة فيتين اما لو غير مؤجل فالبيع فاسد لانه يصير اجلا مجهولا وشرط الحمل الى منزلة المشتري فيما له حل لو بالفارسية اما في العربية فانه يفرق بين الابقاء والحمل والعقد يقتضى الاول لا الثاني فيفسد البيع وشرط حدو النعل وشرط خرز الحنف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراه من خالقاني وشرط كون الثوب سداسيا فاذا وجد خماسيا اخذه بكل الثمن او ترك لانه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسد وشرط كون السويق ملتوتا بمن سمن وشرط كون الصابون متخذًا من كذا جرة من الزيت ففيهما لو كان ينظر الى المبيع وقبضه ثم ظهر انه متخذ من اقل مما ذكر من السمن او الزيت جازا للبيع بلا خيار لان هذا ما يعرف بالبيان فاذا عاينه انتهى الغرر ومثله ما لو اشترى

مطلب

البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

فايحفظ الضابط * البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا مذكورة في الاشياء

قيصا على انه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار قلت ويشكل عليه مسئلة السداسي على ان كونه مما يعرف بالبيان غير ظاهر الا اذا غش التفات وشرط بيع العبد الا اذا قل من فلان بان قال بعك العبد على ان تبعه من فلان فانه يفسد لانه طلبا وشرط جعلها بيعة والمشتري ذمي بان اشترى دارا من مسلم على ان يتخذها بيعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العصير على ان يتخذ خرا وانما جاز لان هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالبة بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا فانه يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا بشرط ان يجعلها ساقية او مقبرة للمسلمين او ان يتصدق بالعلماء على الفقراء فانه يفسد وشرط رضا الجيران بان اشترى دارا على انه رضى الجيران اخذها قال الصنف لا يجوز وقال ابو الليث ان سعى الجيران وقال الى ثلاثة ايام جاز اه ملخصا مع بعض زيادة **(قوله شرط انها مغبنة)** هذه والتي بعدها تقدمنا في مسائل الاشياء **(قوله ولو شرط حبلاها)** اي الامة بخلاف الشاة فانه مفسد كما قدمه المصنف لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز خانية **(قوله على الاكثر)** اي على قول اكثر الفقهاء **(قوله لا مافيه غرر)** كبيع الشاة على انها حامل **(قوله الا ان يرغب فيه)** لان اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كما في حبل الامة **(قوله ما يعرف بالبيان)** كسئلة السويق والصابون كما مر في مسائل الاشياء **(قوله انتفى الغرر)** فليس له ان يردده اذا ظهر بخلاف ما اشترط والله سبحانه اعلم

باب خيار الرؤية

قدمه على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه واللزوم بعد التمام والرد بخيار الرؤية فسخ قبل القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضا البائع وينسخ بقوله رددت الا انه لا يصح الرد الا بعد البائع خلافا للثاني وهو يثبت حكما لا بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره ولزمه الغنم وكذا لو هلك في يده اوصار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بحر **(قوله من اضافة المسبب الى السبب)** الذي ذكره في الفتح والبحر ان الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية اه **(قوله ظاهر)** كذا في اغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ ظاهر البطان وفي بعضها غير ظاهر وبه غير في الدر المنقي وعزاء مع التعليل بعده الى البهني **(قوله لما سيجي الخ)** يعني والشيء لا يثبت قبل شرطه وفيه ان هذا يرد ايضا على ما ذكره لان المسبب لا يتقدم على سببه وسأني جوابه قريبا وهو انه بسبب آخر وببانه كما قال ح ان حق الفسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار له بل بحكم انه عقد غير لازم لانه لم يقع متبرعا فجاز فسخه لضعف فيه كحققه في الغاية وسيذكره الشارح اه **(قوله في اربعة مواضع)** اي لا غيرها كما في الفتح **(قوله الشراء للاعيان)** اي اللزوم تعيينها ولا تثبت دينها في الذمة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر عن جامع الفصولين ان خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد اه اي لوجوب فسخه بدونهما **(قوله والقسمة)** في الشربالية عن العيون ان قسمة الاجناس المختلفة يثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب

« شرط انها مغبنة ان للتبري لا يفسد وان للرغبة فسد بدائع » ولو شرط حبلاها ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع جاز لان حبلاها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الامام للاولاد فسد خاتية ولو شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والضابط للاوصاف ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جاز لا مافيه غرر الا ان لا يرغب فيه وفي الخاتية في فصل الشروط المفسدة متى عين ما يعرف بالبيان انتفى الغرر

باب خيار الرؤية

من اضافة المسبب الى السبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه ظاهر للمسيحي ان له الرد قبل الرؤية (هو ثبت في اربعة مواضع (الشراء) للاعيان (والاجارة) والقسمة والصالح عن دعوى المال على شيء (يعني) لان كلا منها معاوضة

والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات ثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة
غير انشائية كالتياب من نوع واحد والبقر والغنم ثبت فيها خيار العيب وكذا الشرط
والرؤية على رواية ابن سلبان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية ابن حفص لا اه
(قوله فليس في ديون ونقود) في بعض النسخ في ديون النقود وفي بعضها في دين العقود
والاولى اولى وعطف النقود على الديون من عطف الحس على العام قال في الفتح وعرف
من هذا اى قصره على المواضع الاربعة انه لا يكون في الديون فلا يكون في السلم فيه ولا
في الاثمان الخاصة اى كادراهم والدنانير بخلاف ما اذا كان المبيع انا من احد التقدين فان
فيه الخيار اه قل في البحر واما رأس مال السلم اذا كان عينا فانه ثبت الخيار فيه للمسلم اليه
(قوله وعقود لا تنفسخ) قال في الفتح ومجمله كل ما كان عقد ينفسخ بالنفسخ لافيا
لا ينفسخ كانه وبطل الصالح عن القصاص وبطل الخلع وان كانت اعيانا لانه لا يفيد فيها
لان الرد لما لم يوجب الانفاساخ بقي العقد قائما وقيامه يوجب المطالبة بالعين لا بما يقابلها
من القيمة فلو كان له ان يرده كان له ان يرده أبدا (قوله لما لم يراه) اى العاقدان قل
في البحر أراد بما لم يره مالم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالتقصود من باب
عموم المجاز فصارت الرؤية من افراد المعنى المجازى فيشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشئ
كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا وما اشتراه لاعى وفي القنية اشترى ما يذاق
فذاقه ليلا ولم يره سقط خياره اه (قوله اى المبيع) اى الذى لم يراه بأن كان مستورا
(قوله فلو لم يشر الى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا وفي المبسوط الاشارة الى اولى مكانه
شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالايجاع انتهى لكن اطلاق الكتاب
يقضى جواز البيع سواء سعى جنس المبيع اولا وسواء اشار الى مكانه اواله وهو حاضر
مستور اولا مثل ان يقول بعث منك مائتى كفى بل عامة المشايخ قولوا اطلاق الجواب يدل
على الجواز عنده وطائفة قولوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر ان المراد بالاطلاق
ما ذكره شمس الائمة وغيره كصاحب الاسرار والذخيرة لبعده القول بجواز مالم يعلم جنسه
اصلا كان يقول بعثك شئ بعشرة اه كلام الفتح وحاصله التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ
وما قاله بعضهم بحمل اطلاق الجواب على ما قاله شمس الائمة وغيره من لزوم الاشارة اليه
او الى مكانه اذ يصح بيع مالم يعلم جنسه اصلا اى لا بوصف ولا باشارة ولذا قال صاحب
النهاية يعنى شئ معنى موصوفا او مشارا اليه او الى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه
فأفاد ان لزوم الاشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف فالتسمية كافية عن الاشارة حتى
لو قال بعثك كرخطة بلدية بكذا والكر في ملكه من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع
وكذا الاضافة في مثل بعثك عبدى وليس له غيره وذكر الحدود في مثل بعثك الارض الفلانية
والمدار على نقي الجهة الفاحشة ليصح البيع كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه اول البيوع عند
قوله وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وتبين قدره بالمراجعة فانه يتفعل هنا وبهذا التقرير
سقط ما فى الحواشى السعدية من قوله اقول في كون الاشارة الى المبيع او الى مكانه شرط الجواز
سواء بالايجاع كلام فليتأمل اه لما علمت من ان الاشارة ليست شرطا دائما بل عند عدم

فليس في ديون ونقود
وعقود لا تنفسخ بالنفسخ
خيار الرؤية فتح (صح
الشراء والبيع لما لم يراه
والاشارة اليه) اى المبيع
(او الى مكانه شرط الجواز)
فلم لم يشر الى ذلك لم يجز
اجماعا فتح وبحر

معرف آخر يرفع الجهالة فافهم (قوله وفي حاشية اخي زاده) اى حاشيته على صدر الشريعة قال في المنح وفي حاشية اخي زاده ذكر هذا البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الاسح وقال بعضهم لا يجوز وصحح يؤيد مافى جامع الفصولين من الفصل الثالث يشترط كون المبيع حاضرا موجودا مهيأ مقدورا للتسليم وما فى المبسوط من ان الاشارة اليه اولى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه او الى مكانه لا يجوز بالاجماع اه وفي العناية قال القدورى من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز معناه ان يقول بعثك الثوب الذى فى كمي هذا وهذه الجارية المتقبة وكذلك العين الغائب المشار الى مكانه وليس فى ذلك المكان بذلك الاسم غير مسمى والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لان كلامنا فى عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان البيع جائزا اه مافى المنح ملخصا ولا يخفى ان حاصلة تقييد اطلاق الجواب بما قاله فى المبسوط وغيره كاسم عن فتح القدير وهو محل اطلاق المتن كناية القدورى المذكورة (قوله اى للمشتري) كان ينبغي للمصنف التصريح به لانه لم يستعمله ذكر مع ايها عود الضمير للبائع وان كان يرتفع بقوله الآتى ولا خيار للبائع (قوله اذ ارآه) اى علم به كقصدناه (قوله الا اذا حمله البائع الخ) فى البحر عن جامع الفصولين شراء وحمله البائع الى بيت المشتري فبراه ليس له الرد لانه لو رده يحتاج الى الحمل فيصير هذا كعيب حدث عند المشتري ومؤنة رد المبيع يعيب او بخيار شرط او رؤية على المشتري ولو شري متاعا وحمله الى موضع فله رده يعيب او رؤية لورده الى موضع العقد والافلا اه وظاهره انه انما يردده لورده الى موضع العقد فبالوحمله المشتري بخلاف البائع وهو خلاف ما نقله الشارح عن الاشياء والذى يظهر عدم الفرق وان ما ذكر من قوله لانه لو رده الخ غير ظاهر لانه لا يتناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليل المذكور بما ذكرته ثم انه يستفاد من كلام الفصولين ان ما اتفق البائع على تحميله الى منزل المشتري لا يلزم المشتري اذا رد عليه المبيع الى محل العقد لان البائع متبرع بما اتفق عليه لان الواجب عليه التسليم فى محل العقد دون التحميل وبه يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديدًا لم يره وشرط على البائع تحميله الى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به وأراد فسخ البيع لخيار الرؤية او بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب انه يلزمه تحميله الى بلدة البائع ليرده عليه وان كان الرد بسبب الفساد لما صرح به فى جامع الفصولين ايضا من ان مؤنة رد المبيع فاسدا بعد الفسخ على القابض (قوله وان رضى بالقول قبله) قيد بالقول لانه لو اجاز به بالفعل بان تصرف فيه يزول خياره كما فى الشرنبلالية عن شرح المجمع (قوله اى قبل ان يراه) اشار الى ان الضمير المذكور فى قبله عائد الى المعنى المصدرى لالى لفظ الرؤية المفهوم من قوله اذا رآه لانه مؤنث تأمل واجاب فى البحر بانه ذكر الضمير للمعنى اى لان المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله لان خياره معلق بالرؤية بالنص) اى بحديث من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذ ارآه ان شاء اخذه وان شاء تركه قال فى الدرر وفيه ان هذا استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به اه قلت وجوابه ان الاصل فى العقد لزوم فلا يثبت الخيار الا بدليله والنص انما اثبت عند الرؤية فيبقى ما وراه على الاصل فالحكم

وفى حاشية اخي زاده
الاصح الجواز (وله) اى
للمشتري (ان يردده اذا
رآه) الا اذا حمله البائع
لبيت المشتري فلا يردده اذا
رآه الا اذا اعاده الى البائع
اشياء (وان رضى) بالقول
(قبله) اى قبل ان يراه
لان خياره معلق بالرؤية
بالنص ولا وجود للمعنى
قبل الشرط (ولو فسخه
قبلها) قبل الرؤية (صح)
فسخه (فى الاصح) بغير

ثابت بدليل الاصل لا يفهم هذا الشرط وهذا معنى قول الشارح ولا وجود للمعلق قبل الشرط وقال في الفتح والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل الثبوت اه اى اذا كان الخيار معلقا بالرؤية كان عدم قابليها فلا يصح اسقاطه الرضا فافهم (قوله) لعدم لزوم البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاجارة فانها غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط في الحديث المار وذلك ان الفسخ له سبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فلم يمتري فسخه ولم يثبت للاجارة سبب آخر فبقب على عدم وحاصله انه غير لازم قبل الرؤية لجهالة المبيع واذا رآه حدث له سبب آخر لعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الاسباب على سبب واحد فاده في البحر (قوله غير مؤقت بمدة) تفسير الاطلاق (قوله هو الاصح) وقيل مؤقت بوقت امكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره بحر (قوله) وهو مبطل خيار الشرط) كتعب في يده وتعذر رد بعضه وتصرف لا يفسخ كالاتاق ونوابه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق اى عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعدها وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار اى للبائع والمساومة والهبة بالتسليم بطل بعدها لا قبلها متفق وفي جامع انفسولين باع بخيار لا يبطل به خيار الرؤية الا في رواية وبخيار المشتري يبطل وكذا لو باع بيعا فاسدا وهلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فاذا تعذر رد بعده بهلاك او عيب بطل خياره ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع او قال رصبت ببعضه بطل خياره وكذا خيار اللعب وكذا الوراء فقضه رسوله اه قل في نور العين ومسئلة عرض بعضه على البيع ليست وافية لما في الحانية لو عرض بعضه على البيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند ابن يوسف اه قلت صاحب الحانية يقدم الاشهر فتدبر (قوله مطلقا) اى قبل الرؤية وبعدها كالعلمت (قوله) ومفيد الرضا) نقل لعبارة الدور بالمعنى لانه قال ويبطله ما لا يوجب حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لان هذه التصرفات لا تترد على صريح الرضا وهو انما يبطله بعد الرؤية واما التصرفات الاولى فهي اقوى لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها اوجب حق الغير فلا يملك ابطاله اه ثم اعلم انه في الكنز اقتصر على قوله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط فاورد عليه في البحر الاخذ بالشفعة والعرض على البيع والبيع بخيار للبائع والاجارة والاسكان بلا اجر والرضا بالمبيع قبل الرؤية فانها تبطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن الصواب اسقاط قوله والاجارة فانها توجب حقا للغير وقد علمت ان مسئلة العرض خلافية ثم ان ما اورده في البحر احتراز عنه الشارح بقوله ومفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها فان هذه الاشياء لا تبطل خيار الرؤية قبل الرؤية لانها تفيد الرضا وصريح الرضا قابليها لا يبطله فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها لكن يبقى ايراد البحر واردا على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا فان هذه الاشياء تبطل خيار الشرط فيتوهم انها تبطل خيار الرؤية قبليها وبعدها مع انها لا تبطله قبلها لما علمت ولا يفيد قوله ومفيد الرضا الخ لان بعض ما يبطل خيار الشرط يفيد الرضا كالتعق والبيع ونحوها من التصرفات ويبطل خيار الرؤية قبليها وبعدها (تبيه) * عد في البحر مما يبطل خيار الرؤية قبض المبيع وقد الثمن بعد الرؤية

لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه بما (ويثبت الخيار) للرؤية (مطلقا غير مؤقت) بمدة هو الاصح غاية لاطلاق النص ما لم يوجد مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها درر

زاد في جامع الفصولين وكذا الورآه فقبضه رسوله اه وحمله الى بيت المشتري فاذا رآه ليس
 رده ما يردده الى موضع العقد كما سببناه وكذا لو اشترى ارضا لم يرها وأغارها فزرها المستعير
 وكذا لو اشترى عدل ثياب فلبس واحدا بطل خياره في الكل **(قوله** فله الاخذ بالشفعة الخ)
 تفريع على قوله لا قبلها اي اذا كان مفيد الرضا لا يبطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى
 دارا ولم يرها فبيعت دار بغيرها فله اخذ الثانية بالشفعة ولا يبطل خياره في الاولى حتى اذا رآها
 ولم يرض بها فله ردها بخيار الرؤية **(قوله** درر من خيار الشرط) وكذا ذكره المصنف هناك عن
 المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية وعيب **(نفيه)** انما عزنا ذلك الى الدرر من خيار الشرط
 مع انه في الدرر ذكره في هذا الباب متنا بقوله كذا طلب الشفعة بتأثيره لانه جعله مبطلا لخيار
 الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح **(قوله** خوف الغرر) اي غرر البائع بسبب اعتقاده على
 شرائه فلا يطلب لسبعته مشتريا آخر **(قوله** ولا خيار لبائع ما لم يره في الاصح) بان ورت عت
 فباعها لا خيار له بالاجماع السكوتي درمتمقي اي وقع الحكم به بحضور من الصحابة رضى الله
 تعالى عنهم ولم يرو عن احد منهم خلافه فكان اجماعا سكوتيا كإسقاطه في الفتح وهو قول
 الامام المرجوع اليه كافي الحرويه ظهر ان قوله في الاصح لا محل له لايها مع ان مقابله صحيح مع
 ان ما رجع عنه المجتهد لم يبق قولاه لانه في حكم المنسوخ **(قوله** وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود)
 لان رؤية جميع المبيع غير مشروط بتعذره فيكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود هداية
 والمراد ان رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لانه قد اشترى ما رأى فلا خيار له
 وليس المراد انه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كآخذه بعض الطلبة
 فاستشكله بان خيار الرؤية غير موقت وأنه اذا رآه بعد الشراء لا يسقط الا بقول أو فعل يدل
 على الرضا فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالمقصود افاده في النهر ويشير اليه المصنف ولا
 شك انه توهم ساقط والالزم ان لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية بعده ولا قائل
 به مع ان الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر **(قوله** كوجه صبرة) المراد بهامالا
 تتفاوت أحادها قل في الفتح فان دخل في البيع اشياء فان كانت الآحاد لا تتفاوت كالمكيل
 والموزون وعلامته ان يعرض بالخوديع فيكتفى برؤية واحد منها في سقوط الخيار الا اذا كان
 الباقي ارداً بما رأى فيخزن يكون له الخيار اي خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في النابيع
 وعلى في الكافي بانه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها ومفاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى
 سوق كلام المصنف اي صاحب الهداية والتحقيق انه خيار عيب اذا كان اختلاف الباقي
 يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان لا يوصله الى اسم الميب بل الدون وقد يجتمعان
 فماذا اشترى ما لم يره فله قبضه حتى ذكر له البائع به عيبا ثم أراه المبيع في الحال اه واقفه في
 البحر والحاصل انه اذا كان الباقي ارداً بما رأى لاكتفى برؤية بعضه اي لا يسقط بها الخيار
 مطلقا وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في النابيع او يبقى معها
 خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو انه ان كان الباقي معيبا يبقى الخياران
 والاخيار الرؤية فقط وبهذا التقرير سقط ما في النهر حيث قال وعندي ان ما في الكافي هو
 التحقيق وذلك ان هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فالذي اسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه الى

فله الاخذ بالشفعة ثم رد
 الاول بالرؤية درر من خيار
 الشرط فليحفظ (ويشترط
 للفسخ علم البائع) بالفسخ
 خوف الغرر (ولا خيار
 لبائع ما لم يره) في الاصح
 (وكفى رؤية ما يؤذن
 بالمقصود كوجه صبرة

خيار العيب قدبراه وهذا اعتراض على مافي التبائع والجواب انها قد اسقطت خيار الرؤية وانما لم تكن كافية في لزوم المبيع لانه يبقى معها خيار العيب كما قررنا به كلام التبائع وعلمت ماهو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض اذا كان في وعاء واحد فلو في اكثر فقل كذلك وقيل لا بد من رؤية كل وعاء والصحيح الاول لان رؤية البعض تعرف حال الباقي هذا اذا ظهر ان مافي الوعاء الآخر مثله او اجود فلو ارد ان فهو على خياره اه * (تاييه) *
 قل في جامع الفصولين فان قال المشتري لم اجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فاقول للبائع والبينة للمشتري اه ومثله في الحانية ولا يخفى ان هذا اذا هلك النموذج الذي رآه وادعى المشتري مخالفة الباقي له اما لو كان موجودا فانه يعرض على من له خبرة بذلك فيتضح الحال لكن يبقى شيء وهو ان هذا انما يظهر لو كان المبيع حاضرا مستورا بكيس او نحوه اما لو كان غائبا واحضر له البائع النموذج وهلك ثم احضر له الباقي فادعى المشتري انه ليس على الصفة التي رآها في النموذج فيبني ان يكون القول للمشتري لانه منكر ضمنا كون ذلك هو المبيع بخلاف ما اذا كان حاضرا لاتفاقهما على انه المبيع وانما الاختلاف في الصفة وبهذا ظهر ان ماحته الرمي في حواشيه على الفصولين من انه لو هلك النموذج فاقول للمشتري لانكاره كون الباقي هو المبيع ضمنا محمول على مالو كان غائبا كما قلنا والاختلاف صريح المقول كما علمت فانقم هذا التحرير **(قوله ورفيق)** اي ووجه رقيق او اكثر كما في السراج عبدا كان او أمة لان سائر الاعضاء في العبد والامام تبع لوجه ولذا تفاوتت القيمة اذا فرض تفاوت الوجه مع تساوى الاعضاء ودل كلامه انه لو نظر لسائر اعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج نهر ولا تشترط رؤية الكنكن واللسان والاسنان والشعر عندنا بجر **(قوله تركب)** احتراز عن شاة اللحم او الفينة والبقرة الحلوب او الناقة كفي التهر ويأتى حكمها **(قوله وكفها)** اي مع كفها بفتحين بمعنى المعجز وافاد ان رؤية القوائم غير شرط وهو الصحيح نهر **(قوله في الاصح)** هو قول ابن يوسف واكتفى بمحمد برؤية الوجه نهر **(قوله وظهر ثوب مطوى الخ)** لان البادئ يعرف مافي الطي فلو شرط فتحه انضره البائع بكسر ثوبه ونقصان بهجته وبذلك ينقص ثمنه عليه الا ان يكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما او يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعلم قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا فلم ير باطن الثوب لا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر فتح وبحرقلت ومقتضى التعليق الاخير انه لو لم يختلف سقط الخيار الا اذا ظهر باطنه ارد من ظاهره فله الخيار على ما مر وبق شيء لم أر من نبيه عليه وهو مالو كان المبيع اثوابا متعددة وهي من نمط واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بمن متجدد ويظهر لي انه يكفي رؤية ثوب منها الا اذا ظهر الباقي اردا وذلك لانها تباع بالنموذج في عادة التجار فاذا كانت الوانا مختلفة ينظرون من كل لون الى ثوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الاصبع ويلصقون القطع في ورقة فيعلم حال جميع الاثواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معلوما فاذا وجدت الاثواب كلها على الحال المرئي والمعلوم بالاتفاق بينها ينبغي ان يسقط خيار الرؤية لانها حينئذ تكون بمنزلة العددي المتقارب كالجوز والبيض اذا شك انه قد

ورقيق (وجه دابة)
 تركب (وكفها) ايضا في
 الاصح (و) رؤية (ظاهر
 ثوب مطوى)

يحصل تفاوت بين جوزة وجوزة ولكنه يسير لا ينقص الثمن فإذا كان نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب اختلافاً ينقص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما إذا كانت الثياب من سدى واحداً له داخل تحت قول الهداية وغيرها انه يكتفى برؤية ما يدل على العلم بالنقص وفي الزياي لو كان اشياء لا تتفاوت آحاده كالكميل والموزون وعلامته ان يعرض بالنموذج يكتفى برؤية بعضه لجريان العادة بالاكتفاء بالبعض في الجنس الواحد ولوقوع العلم به بالباقي الا اذا كان الباقي اردأ فله الجارية فيه وفيما رأى وان كان آحاده تتفاوت وهو الذي لا يباع بالنموذج كالثياب والدواب والعيد فلا بد من رؤية كل واحد من افراده لانه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اهـ اي للتفاوت الفاحش بين عبد وعبد وثوب وثوب لكنه جعل المناط في الفرق تفاوت الآحاد وعدمه وعرضه في العرف بالنموذج وعدمه فدل على انه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت آحاده ويعرض بالنموذج في العادة كما قلنا فهو في حكم المكمل والموزون وذكر في الهداية انه يجوز السلم في المذروعات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة لافي الحيوان لان فيه تفاوتاً فاحشاً في المالية باعتبار المعاني البسيطة فيفيض الى المنازعة بخلاف الثياب لانه مصنوع العباد فقلما يتفاوت الثوبان اذا نسجاً على منوال واحد اهـ ومراده انهما يتفاوتان قليلاً كما في الفتح اي بحيث لا يعتبر عادة ولا يفضى الى المنازعة فقد اغتفروا التفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه يبيع معدوم فينبى ان يقال هنا كذلك ولهذا اكتفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الصحيح خلافاً للكرخي هذا ما ظهر لي بحثاً **(قوله)** وقال زفر الخ قال في النهر قيل هذا قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية تحتها والاصح ان هذا بناء على عاداتهم في الكوفة او بغداد فان دورهم لم تكن متفاوتة الا في الكبير والصغير وكونها جديدة اولاً فاما في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح الزبلي لان بيوت الشتوية والصفية والعلوية والسفلية مرافقها ومطابخها وسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفتح وهذا هو المعبر في ديار مصر والشام والعراق وبهذا عرف ان كون ما في الكتاب قول زفر كانه بعضهم غير واقع موقعه لانه كان في زمنهم ولم يكتف برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقاً اهـ كلام النهر وحاصله ان اثنتا الثلاثة اكتفوا برؤية خارج البيوت وسحن الدار لكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد خالفهم فلم اقل قائلاً باشرط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا خلاف ما صححوه من اشتراط رؤية داخلها في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف عصر وزمان اما خلاف زفر فهو اختلاف حجة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان **(قوله)** ومثله الكرم والبستان فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لابد من رؤية الغنم من كل نوع شيئاً وفي الرمان لابد من رؤية الحلو والحامض وفي الثمار على رؤس الاشجار تعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوع على الارض بحر وذكر في فصل ما يدخل في البيع تبعا اشتري الثمار على رؤس الاشجار فأرى من كل شجرة بعضها يشتله خيار الرؤية اهـ وهذا ينافي ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا اشتري الشجر ثمرة فيكتفى ان يرى من كل نوع شيئاً وبين ما اذا اشتري الثمر مقصوداً فتأمل **(قوله)** شاه قنبره هي التي تحبس

وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعبرات قاله المصنف (وداخل دار) وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرية وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان (و) كفى (جس) شاه لخم ونظر) جميع جسد (شاه قنبره) للدر والنسل

في البيوت لاجل التناج من اقتنيتة اتخذته لنفسى قنية اى للنسل للتجارة بحر فقوله
للدن والنسل تفسير لها **(قوله مع ضرعها)** قال في البحر بعد عزوه للظهير فيلحفظ فن
في بعض العبارات ما يوهم الاقتصاد على رؤية ضرعها اه لكن في النهر الظاهر انه لو اقتصر
عليه كفاه كاجز به غير واحد **(قوله وشم مشوم)** وفي دفوف المغازى لا بد من سماع صوتها
لان العلم بالشئ يقع باستعمال آلة ادراكه ولا يسقط خياره حتى يذكره زيلى **(قوله لو جود
الحائل)** فهو لم ير الدهن حقيقة وفي التحفة لو نظر في المرأة فرأى المسيع قالوا لا يسقط خياره
لانه ما رأى عنه بل مثاله ولو اشترى سمكا في ماء يمكن أخذه بلا اصطياد فراه فيه قيل يسقط
خياره لانه رأى عين المسيع وقيل لالانه لا يرى في الماء على حاله بل يرى اكبر مما كان فهذه
الرؤية لا تعرف المسيع بحر **(قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء)** فلا خيار له ولا لموكله
وهذا لو بشره شئ لا يبيع في الامين ليس للوكيل خيار رؤية واذا اشترى مارآه موكله ولم يعلم به
الوكيل فله الخيار اذا لم يره كما في جامع الفصولين واحتراز عمالو وكله بالرؤية مقصودا وقال ان
رضيته فخذة لا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكله جامع الفصولين قال في البحر لانها من
من المباحات لا تتوقف على توكيل الا اذا فوض اليه الفسخ والاجازة لما في المحيط وكله بالنظر الى
ماشراه ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخ يصح لانه جعل الرأى والنظر اليه فيصح
كالوفوض الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار اه قال في النهر ودل كلامه ان رؤيته
قبل التوكيل به لا اثره فلا يسقط بها الخيار كما في الفتح وغيره **(قوله لا رؤية رسول المشتري)** سواء
كان رسولا بالقبض او بالشراء زيلى **(قوله وبيانه في الدرر)** حيث قال اعلم ان ههنا وكلا
بالشراء وكلا بالقبض ورسولا بصورة التوكيل بالشراء ان يقول كن وكلا عنى بشراء
كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكلا عنى قبض ما اشترته وما رأيته وصورة
الرسالة ان يقول كن رسولا عنى قبضه فروية الوكيل الاول تسقط الخيار بالاجماع ورؤية
الثاني تسقط عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظر اليه فحينئذ ليس له ولا للموكل
ان يردده الا بعب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه
مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصد الصيروة اجنيا وان ارسل
رسولا قبضه فقبضه بعد ما رآه فلم يشتري ان يردده وقالوا لوكيل بالقبض والرسول سواء فان
قبضهما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اه ح قال في الشرع لالانية وفيه نظر لانه لا خلاف
في هذه الحالة وما الخلاف الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لا في نظره السابق على قبضه
ولا المتأخر عنه كما في التبيين اه ط * (تنبيه) * نقل في البحر عن الفوائد ان صورة الرسالة
ان يقول كن رسولا عنى قبضه او امرتك قبضه او ارسلتك لتقبضه او قل فلان ان
يدفع المسيع اليك وقيل لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقض المسيع
فلا يسقط الخيار اه وذكر في البحر من كتاب الوكالة عن البدائع ان الاجاب من الموكل
ان يقول وكلتك بكذا او افعل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا ونحوه اه فهذا صريح
في ان الامر والاذن توكيل لكن ذكره ههنا عن الوالوية ما يدل على ان الامر توكيل اذا دل
على انابة المأمور مناب الأمر وسيأتى تحريره هناك ان شاء الله تعالى وكتبت هنا في تنقيح

مع ضرعها ظهير به وضرع
بقرة حلوب وناقاة لانه
المتقصد جوهره (و) كفى
ذوق مطوم) وشم مشوم
(لا خارج دار وحنها) على
المتق به كاسر (او رؤية دهن
في زجاج) لوجود الحائل
(و) كفى رؤية وكيل قبض
(و) وكيل (شراء) لرؤية
رسول (المشتري وبيانه في
الدرر) (وصح عقد الاعمى)

الحامدية بعض ذلك فراجع **(قوله)** ولو اغيره) كأن يكون وصيا او وكلا **(قوله)** الا في اثني عشرة مسألة) قال في الاشباه وهو كالبحير الا في مسائل منها لاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حرج وان وجد قائدا ولا يصح للشهادة مطلقا على المعتمد والقضاء والامامة العظمى ولادية في عبته وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائنه ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره ذبحه اما حضائنه فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا والافلا ويصلح ناظرا ووصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كما في الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للشهادة مطلقا اي ولو فيما تقبل فيه الشهادة بالتسامع وقوله ولا يصح عتقه مصدر مضاف لمفعوله اي ان يعتقه سيده عن كفارته وقوله ولم أر الخ عبارته في البحر ويكره ذبحه ولم أر حكم صيده ورميه واجتهاده في القبة وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف رؤيته مبتدأ خبره قوله بالوصف اي علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ولا يصلح ناظرا ووصيا ليس من المستثنيات لانه وافق فيه البصير **(قوله)** وسقط خياره بحسب مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه الجس ونحوه قبل اشراء واما اذا اشترى قبل ان يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل يثبت باتفاق الروايات ويمتد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيح شر نبالية عن الزيلعي **(قوله)** وكذا كل ما لا يعرف بحسب الخ) ظاهره ان ما يعرف بالجس ونحوه لا يكفي فيه الوصف وكذا عكسه وانه لا يشترط اجتماع الوصف والجس لكن في المراج وعن ابن يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال اثمة بلخ عيس الحيطان والاشجار وعن محمد يعتبر الممس في الثياب والحنطة ثم قال وبالجملة ما يقف به على صفة المبيع فهو المعتبر فحينئذ لا تختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعمى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان يسقط خياره اه **(نبيه)** في البحر عن البدائع لا بد في الوصف للاعمى من كون المبيع على ما وصفه ليكون في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير **(قوله)** او ينظر وكيله) اي وكيل الشراء او القبض لا وكيل النظر الا اذا فوض اليه الفسخ والاحالة على مامر **(قوله)** بعد ذلك) اي من الجس ونحوه او الوصف او نظر الوكيل **(قوله)** فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الا بسبب جديد ولو اشترى البصير ثم عي انتقل الخيار الى الوصف بحر **(قوله)** لانها) اي الرؤية بهذه المذكورات **(قوله)** كما غلط فيه بعضهم) اي بعض الطلبة وقدما بيان **(قوله)** او يتعيب) بالجرم عطا على مدخول لم وهو يوجد لا على قول لان التعيب والهلاك ليسا من المشتري البتة وانما امتنع الرد بهلاك البعض لانه يلزم عليه تفريق الصفة كما يأتي **(قوله)** ولو قبل الرؤية) مبالغة على قوله او يتعيب او يهلك بعضه واما الفعل فانه ما يسقط بعد الرؤية فقط ومنه ما يسقط مطلقا ومربياته **(قوله)** ولا عيب) لم يذكره في التهربل في البحر عن الوالوجية وبه سقط ما بنه الجوى في شرحه انه لو وجد بعد اخر اجه منقطع الراتحة فالظاهر ان له رده بخيار العيب لانه بحث مخالف للمعقول بل وللمعقول اذ كيف يسوغ الرد بعد حدوث عيب جديد **(قوله)** يدخل عليه عيبا ظاهرا) حتى لو لم يدخل كان له ان يرد بخيار العيب والرؤية جميعا بحر **(قوله)** لتفريق الصفة) يأتي بيانه واستيفد منه انه لو رآها فرضى بأحدهما انه لا يرد الآخر بحر

الاعمى كالبحير الا في مسائل ولو اغيره وهو كالبحير الا في اثني عشرة مسألة مذكورة في الاشباه وسقط خياره بحسب مبيع وشمه وذوقه) فيما يعرف بذلك (ووصف عقار) وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف بحسب وشم وذوق حدادى او ينظر وكيله ولو ابصر بعد ذلك فلا خيار له هذا كله) اذا وجدت) المذكورات كشم الاعمى وكذا رؤية البصير وجه الصبرة ونحوها نهر (قبل شراؤه ولو بعد) يثبت له الخيار بها) اي بالمذكورات لانها مسقطه كما غلط فيه بعضهم (فيمتد) خياره في جميع عمره على الصحيح (مالم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل) او يتعيب او يهلك بعده عنده ولو قبل الرؤية ولو اذن للاكاران يزرعها قبل الرؤية فزرعها بطل لان فعله بأمره كفعاله عيني ولو شرى ناجفة مسك فاخرج المسك منها لم يرد بخيار رؤية ولا عيب لان الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا نهر (ومن رأى احدونين فاشترى اهما ثم رأى الآخر فله ردها) ان شاء لارد الآخر وحده لتفريق الصفة (ولو اشترى مارأى حال كونه

(قاصدا الشراء) عند

رؤيته فلو رآه لا تقصد شراءه ثم شراء قيل له الخيار الظهيرة ووجهه ظاهر لانه لا يتأمل التأمل المفيد بخير قيل المصنف والقوة مدركه عولنا عليه (عالمنا مرثية) السابق (وقت الشراء) فلو لم يعلم به خير لعدم الرضا درر (فلا خياره الا اذا تغير) فيخير (رأى شيئا) فرفع البائع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار (وكذا لو كانا ملفوفين وتمتعا متفاوتا لانه ربما يكون الراءى بالاكثرتنا ولو سعى لكل واحد من الثياب عشرة لا) خياره لان الثمن لما لم يختلف استويا في الاوصاف بخر (والقول للبائع) يمينه (اذا اختلفا في التغير) هذا (لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول للمشتري) عملا بالظاهر وفي الظهيرة الشهر فافوقه بعيد وفي الفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل (كما) ان القول للمشتري يمينه (لو اختلفا في) اصل (الرؤية) لانه ينكر الرؤية وكذا لو أنكر البائع كون المردود ميعا في بيع بات اوفيه خيار شرط او رؤية فالقول للمشتري ولو فيه

(قوله) قاصدا لشراءه عند رؤيته) فلو قصد شراءه ثم رآه لكنه عندها لم يقصد الشراء ثم شراء يثبت له الخيار للعلة المذكورة ط (قوله) قال المصنف الخ) قال الخيار الرمي هو خلاف الظاهر من الرواية وقد ذكره في جامع الفصولين ايضا بصيغة قيل وهي صيغة التمرير فكيف يعمل عليه في مته والتون موضوعة لما هو الصحيح من المذهب تأمل اه وكذا رده المقدسي بأنه مناف لاطلاقهم (قوله) فلو لم يعلم به) كان رأى جارية ثم اشترى جارية متنبئة لا يعلم انها التي كان رآها ثم ظهرت اياها فان الخيار لعدم ما يوجب الحكم عليه بالرضا او رأى توبا فلف في ثوب وبيع فاشترى وهو لا يعلم انه ذلك فتح (قوله) ولا يعرفه) اي الباقي بخر (قوله) وكذا لو كانا ملفوفين الخ) في البحر عن الظهيرة لو رأى ثوبين ثم اشترى احدهما بثمانين وواحدة بعشرة لانه ربما يكون الراءى باكثر الثمنين وهو لا يعلم اه اي بأن اشترى احدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه بعشرين مثلا فانه لا يعلم وقت الشراء ان الذي قابله العشرة جيد او ردى اما لو اشترى احدهما بعشرين ولم بعينه فسد البيع لجهالة المبيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لانه عالم بأوصاف المعقود عليه حالة الشراء حيث سوى بينهما في الثمن لانه دليل تساويهما في الوصف فيكون علما بأوصاف المعقود عليه حالة الشراء ذخيرة وبه علم ان علة الخيار في الاولى هي جهل وصف المبيع وقت الشراء وان تبين ان الثمن الادنى للاعلى فافهم وايضا فيه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن ميعا وكان ثمنه اقل فانه يرد على البائع بالثمن الاقل ويبقى عليه الادنى بالثمن الاعلى (قوله) ولو سعى الخ) هذا تفصيل لمسئلة التوين الملفوفين المذكورة في الشرح كما ظهر لك تماقنائه عن الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلا لقوله رأى شيئا الخ والظاهر ان الحكم فيها كذلك تأمل (قوله) والقول للبائع الخ) هذا من تمه قوله فلا خياره الا اذا تغير فكان المناسب ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهدية والتمني والكنز والغرر (قوله) عملا بالظاهر) فان الظاهر انه لا يبق الشئ في دار التغير وهي الدنيا زمانا طويلا لم يطرقه التغير قال محمد أرايت لو رأى جارية ثم اشترىها بعد عشر سنين او عشرين وقال تغيرت ألا يصدق بل يصدق لان الظاهر شاهد له قل شمس الائمة وبه يفتي الصدر الشهيد والامام المرغنياني فيقول ان كان لابتفاوت في تلك المدة غالبا فالقول للبائع وان كان التفاوت غالبا فالقول للمشتري مثاله لو رأى دابة او مملوكا فاشترى بعد شهر وقال تغير فالقول للبائع لان الشهر في مثله قليل ففتح والمراد التغير بتقصن بعض الصفات كنقص الحسن او القوة لا بعروض عيب لان عروضه قديكون في اقل من شهر وبه يثبت خيار العيب (قوله) لو اختلفا في اصل الرؤية) بان قال له البائع رأيت قبل الشراء وقال المشتري ما رأيته وكذا لو قال له رأيت بعد الشراء ثم رضىت فقال رضىت قبل الرؤية كما في البحر (قوله) لانه ينكر الرؤية) اي وهي امر عارض والاصل عدمه وبقي ما لورأى التوضيح وهلك ثم ادعى مخالفته للباقي وقدمنا بيانه (قوله) في بيع بات) كذا في النهر والفتح والظاهر انه اراد به اللازم وهو ما لا خيار فيه بقربة المقابلة ولذا قلح الظاهر ان الرد فيه بالاقالة اه فافهم (قوله) والفرق) اي بين ما للقول فيه للمشتري وما للقول فيه للبائع من الخيارات الثلاث وبيانه ما في الفتح والنهر ان المشتري

خيار عيب فالقول للبائع والفرق ان المشتري ينفرد بالنسخ في الاول لا الآخير

في الخيار ينفسخ العقد بنفسه بلا توقف على رضا الآخر بل على علمه واذا انفسخ
 يكون الاختلاف بعد ذلك في المقبوض والقول فيه للقباض ضمينا كان او امينا كالغاصب
 والمودع وفي العيب لا ينفرد لكنه يدعى ثبوت حق الفسخ فيما احضره والبائع ينكره
 والقول قول المتكراه ثم اعلم ان هذا في الاختلاف في المردود عند الفسخ ما لو اختلفا في تعيين
 ما فيه خيار الشرط عند الاجازة بمن له الخيار فقد ذكره في البحر عن الظهيرية وقدمنا حاصله
 قيل هذا الباب (قوله اشترى عدلا) بكسر العين هو احد فردتي الحمل (قوله من متاع)
 هو ما يتبع به من ثياب ونحوها وهذا من القيمات ولم أر من ذكر الثليات من مكمل وموزون
 والظاهر انه لا فرق بينها في هذا الحكم لانه اذا كانت العلة تفريق الصفقة فهو غير جائز
 في المثل ايضا كما قدمناه اول البيوع عند قوله كل المبيع بكل الثمن وسأني حكم الرد بالعيب
 في الثليات في الباب الآتي عند قوله او كان المبيع طعاما فأكله او بعضه (قوله ولم يره)
 قيده ليتمكن تأني خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لانهما قد يجتمعان
 مع خيار الرؤية فاقهم (قوله او لبس) اي حتى تغير كافي الحاكم قال الخيار الرمي وكذا
 لو استهلكه او هلك او كان عبدا فمات او اعتقه كما صرح به في التارخانية اه وفي الحاوي
 اشترى اربعة برود على ان كلا منها ستة عشر ذراعا فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس
 عشرة فله رد البقية (قوله بعد القبض) قيده في الجامع الصغير وكأن المصنف استغنى عنه
 بقوله باع لان ما لم يقبض يبيع ولاهته نهر اي لا يصح بيعه لو منقولا بخلاف العقار
 واذا انه قبل القبض لا فرق بين الخيارات اثلاث في انه لا يرد الباقي كما يعلم مما يأتي (قوله رده)
 اي الباقي من العدل (قوله الاصل ان رد البعض) اي بعض المبيع كرد باقي العدل ورد احد
 الثوبين فيها لو رأى احدها ثم رأى الآخر في مسألة المتن المارة وامثال ذلك (قوله يوجب
 تفريق الصفقة) اي تفريق العقد بان يوجب الملك في بعض المبيع دون البعض وقدمنا
 اول البيوع ما يوجب تفريقها وعدمه وسمى العقد صفقة للعادة في ان المتبايعين يصفق كفه ٢
 في كف الآخر (قوله يمتنعان تماما) فان خيار الرؤية مانع من التام اما خيار الشرط فانه
 مانع ابتداء لكن ما يمنع الابتداء يمنع التام واطلقه فشمع ما قبل القبض وبعده وذلك لانه
 الفسخ بغير قضاء ولا رضاء فيكون فسخا من الاصل لعدم تحقق الرضاء قبله لعدم العلم بصفات
 المبيع ولذا لا يحتاج الى القضاء او الرضاء كما في الفتح (قوله وخيار العيب يمتنع) اي يمنع تمام
 الصفقة قبل القبض ولذا ينفسخ بقوله رددت ولا يحتاج الى رضا البائع ولا الى القضاء ولا
 يمتنع بعده ولذا اوردته بعده لا ينفسخ الا برضاء البائع او بحكم (قوله وهل يعود خيار الرؤية
 الخ) اي بأن عاد الثوب الذي باعه من العدل او وهبه بسبب هوفسخ محض كالرد بخيار الرؤية
 او الشرط او العيب بالقضاء او الرجوع في الهبة فهو اي مشتري العدل على خياره فله ان يرد
 الكل بخيار الرؤية لارتفاع المانع من الاصل وهو تفريق الصفقة كذا ذكره شمس الاثمة
 السرخسي وعن ابي يوسف لا يعود لان الساقط لا يعود كخيار الشرط لا بسبب جديد وصححه
 قاضيخان وعليه اعتاد القدوري وحقيقة الملاحظ مختلفة فشمس الاثمة لحظ البيع والهبة
 مانعا زال فيعمل المقتضى وهو خيار الرؤية عمله ولحظه الثاني مسقطا فلا يعود بلا سبب

(اشترى عدلا) من متاع
 ولم يره (وباع) او لبس نهر
 (منه ثوبا) بعد القبض
 (او وهب وسلم رده بخيار
 عيب) بخيار (رؤية او
 شرط الاصل ان رد البعض
 يوجب تفريق الصفقة وهو
 بعد التام جائز لا قبله في خيار
 الشرط والرؤية يمتنع
 تمامها وخيار العيب يمتنع
 قبل القبض لا بعده وهل
 يعود خيار الرؤية بعد
 سقوطه عن الثاني لا
 كخيار شرط وصححه
 قاضيخان وغيره

٢ قوله ان المتبايعين يصفق
 كفه الخ هكذا بخطه ولعله
 سقط من قلمه لفظ احد
 قبل قوله المتبايعين تأمل
 مصححه

وهذا اوجه لان نفس التصرف يدل على الرضا ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعدها فتح وادعى في البحر ان الاول اوجه ورد في النهر (قوله ليس للبائع مطالبته بالثمن قبل الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فلهما الخيار) اي باعتبار ان كلا منهما مشترك للعين التي باعها الآخر (قوله لم يبطل البيع في الجارية بحصة الالف) اي بل يبطل بحصة العبد فان كانت قيمته حصة ثلثا مثلا يبطل البيع في ثلث الجارية وبقي في حصة الالف وهي الثلثان منها (قوله لما امر انه لا خيار في الدين) اي مر اول الباب في قوله فليس في ديون ونقود الخ واذا لم يكن له خيار في الالف يبقى البيع لازما من الجارية بقدر الالف (قوله ثم يبيع الثوب مع الضيقة) اي ويسلمهما للمشتري لتمام الصفقة (قوله ثم المنقرله يستحق الثوب) اي باقامة البيعة على اقرار البائع والظاهر ان هذا مبنى على القول بأن الاقرار يفيد الملك للمنقرله اما على المتعدي عن عدمه فلا يلحق ذلك ديانة فلا يظهر في الحيلة ان يبيع الثوب لانسان ثم يبيعه مع الضيقة تأمل (قوله للزوم تفريق الصفقة) لانه لما قبض الثوب والضيقة تمت الصفقة وتفرقتا بعد اتمام الاجور بخلاف ما لو قبض احدهما دون الآخر ثم استحق احدهما الخيار لتفرقتا قبل تمام كفي الفتح وفي الدرر من فصل الاستحقاق ولا يثبت له خيار العيب هنا لان استحقاق الثوب لا يورث عيبا في الضيقة بخلاف ما اذا كان المفقود عليه شيئا واحدا مما في بيعه ضرر كالدار والعبد فانه بالخيار ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان المفقود عابه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق احدهما كالسيف والغمد والقوس بالوتر فله الخيار في الباقي اه (قوله الا في الشفعة) ليس على اطلاقه لان الشفيع لو اراد اخذ بعض المبيع وترك الباقي لملك ذلك جبرا على المشتري لضرر تفريق الصفقة وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين بيعة صفقة واحدة ليس لشفيعهما اخذ احدهما فقط الا على قول زفر قيل وبه يفتى اما لو كان شفعيا لاحدهما له اخذها وحدها احياء لحقه كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى ففي الفرع الاخير تفريق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح في آخر الشفعة لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لاصقه فقط ولو فيه تفريق الصفقة اه فالمراد ببعض المبيع احدي الدارين كما قيده محشي الاشياء وغيره بخلاف الدار الواحدة والعمارة ما ذكرنا فافهم (قوله شرى شيئين) اي قيمتين وهذه المسألة سيأتي تفصيلها في الباب الآتي (قوله لما امر) اي قريبا من ان خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض لا بعده والله سبحانه وتعالى اعلم

باب خيار العيب

باب خيار العيب

هو لغة ما خلو عنه اصل الفطرة السليمة

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه والعيب والعيبة والماعب بمعنى واحد يقال عاب المتاع اي صار ذا عيب وعابه زيد يتعدى ولا يتعدى فهو معيب ومعيوب ايضا على الاصل اه فتح ثم ان خيار العيب يثبت بلا شرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبطل الخلع وبطل الصالح عن دم العمد وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد وانقبض بخلاف البيع وفي القسمة والصالح عن المال وبسط ذلك في جامع الفصولين (قوله ما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة) زاد في الفتح مما بعده ناقصا

اه اى لان ما لا ينقصه لا يعد عيبا قال في الشر بنبلالية والفترة الحلقة التي هي اساس الاصل
الابرى انه لو قال بعتك هذه الحلقة و اشار اليها فوجدها المشتري ردية لم يكن علمها ليس له
خيار الرد بالعيب لان الحلقة تخلق جيدة و ردية و وسطا والعيب ما يخلو عنه اصل الفترة
السليمة عن الآفات العارضة لها فالخطة المصابة بهواء منعها تمام بلوغها الادراك حتى صارت
رقية ألحظ معينة كالغفن والبلل والسوس اه قلت وعن هذا قال في جامع الفصولين
لا يرد البرداهه لانها ليست بعيب ويرد المسوس والعفن وكذا لا يرد اناء فضة برداهه بلا غش
وكذا الامة لا ترد ببيع الوجه وسواده ولو كانت محترقة الوجه لا يستين لها قبض ولا جمال فله
ردها اه وفيه واقعة شري فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغي ان لا يكون له الرد الا اذا شره
على انه صغير السن لما مر من مسئلة حمار وجده بطي السير اه **(قوله)** وشرعا ما افاده (الح)
اى المراد في عرف اهل الشرع بالعيب الذي يرد به المبيع ما ينقص الثمن اى الذى اشترى به كما
في الفتح قال لان ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب نقصان الثمن يتضرر به اه
وعبارة الهداية وما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان التضرر بنقصان المالية
وذلك بأنقص القيمة اه ومفاده ان المراد بالثمن القيمة لان الثمن الذى اشتراه به قد يكون
اقل من قيمته بحيث لا يؤدي نقصانها بالعيب الى نقصان الثمن به والظاهر ان الثمن لما كان
في الغالب مساويا للقيمة عبروا به تأمل والضابط عند الشافعية انه المنقص للقيمة او ما يفوت به
غرض صحيح بشرط ان يكون الغالب في امثال المبيع عدمه فأخرجوا بفوات الغرض الصحيح
ما لو بان فوات قطعة يسيرة من فخذة او ساقه بخلاف ما لو قطع من اذن الشاة ما يمنع التضحية
فله ردها وبالعالم ما لو كانت الامة ثيبا مع ان الثبابة تنقص القيمة لكنه ليس الغالب
عدم الثبابة اه قال في البحر وقواعدنا لا تأباه للمتأمل اه قلت وبؤيده ما في الحانية وجد
الشاة مقطوعة الاذن ان اشتراها للتضحية له الرد وكذا كل ما يمنع التضحية وان لغيرها فلا
مالم يعده الناس عيبا والقول للمشتري انه اشتراها للتضحية لو في زمانها وكان من اهل ان
يضحى اه وكذا ما في البرازية اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجدها بعد القطع لا تصلح
لذلك رجع بالنقص الا ان يأخذ البائع الشجرة كما هي اه فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا
موجبا للرد ولكنه يرجع بالنقص لان القطع مانع من الرد وفيها ايضا اشترى ثوبا او خفا
او قلنسوة فوجده صغيرا له الرد اه اى لانه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطيئة السير
لا يرد الا اذا شرط انها يحول اه اى لان بطء السير ليس الغالب عدمه فان كلا من البطء
والمعجلة يكون في اصل الفترة السليمة وفيها اشترى دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرد
الا اذا شرط صغرها وسأى ان الثبوة ليست بعيب الا اذا شرط عدمها اى فله الرد لفقد الوصف
المرغوب وبنا ذكرنا من الفروع ظهر ان قولهم في ضابط العيب ما ينقص الثمن عند التجار
مبنى على الغالب والافهو غير جامع وغير مانع اما الاول فلا أنه لا يشمل مسئلة الشجرة والتوب
والخف والقلنسوة وشاة الاضحية لان ذلك وان لم يصلح لهذا المشتري يصلح لغیره فلا ينقص
الثمن مطلقا واما الثانى فلا أنه يدخل فيه مسئلة الدابة والامة الثيب فان ذلك ينقص الثمن
مع انه غير عيب فعلم انه لا بد من تقييد الضابط بما ذكره الشافعية والظاهر انهم لم يقصدوا

وشرعا ما افاده بقوله

حصر العيب فيما ذكر لان عبارة الهداية والكثرة وما واجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على ان غير ذلك لا يسمى عيبا فاعتنم هذا التحرير ثم اعلم انه لا بد ان يكون العيب في نفس المبيع لما في الحائنية وغيرها رجل باع سكناً له في حانوت لغيره فاخبر المشتري ان اجرة الحانوت كذا فظهر انها اكثر قال وليس له الرد بهذه السبب لان هذا ليس بعيب في المبيع اه قلت اراد بالسكنى ما يبيته المستأجر في الحانوت ويسمى في زماننا بالكذلك كما مر أول البيوع لكنه اليوم تختلف قيمته بكثرة اجرة الحانوت وقلتها فيدني ان يكون ذلك عيباً تأمل **(قوله)** من وجد بمشريه الخ اطلقه فشمع ما اذا كان به عند البيع او حدث بعده في يد البائع بحر بخلاف ما اذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في البرازية لو كان به عراج فبراً بمعالجة البائع ثم عاد عند المشتري لا يردده وقيل يردده ان عاد بالسبب الاول * (نبيه) * لا بد في العيب ان لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فخرج احرام الجارية ونجاسة ثوب لا ينقص بالفسل لممكنه من تحليها وغسله وان يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا او عاما ولم يزل قبل الفسخ كيباض انجلى وحى زالت نهر فالقيود خمسة وجعلها في البحر ستة فقال الثاني ان لا يعلم به المشتري عند البيع الثالث ان لا يعلم به عند القبض وحى في الهداية اه لكن قال في الشرع لئلا ية انه يقتضى ان مجرد الرؤية رضا ويخالفه قول الزبائى ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بعد العلم بالعيب اه وكذا قول المجمع ولم يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضا بالعيب فما في الزبائى والمجمع لا يخالف ما مر عن الهداية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضا وما في الزبائى صادق عليه ويدل عليه ان الزبائى قال والمراد به عيب كان عند البائع وقضه المشتري من غير ان يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه به بعد العلم بالعيب فقوله وقضه الخ يدل على انه لو قبضه علما بالعيب كان قبضه رضا فقوله ولم يوجد من المشتري الخ اهم مما قبله او اراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض * (تمه) * في جامع الفصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم ينظر ان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كالغدة ونحوها لم يكن له الرد وان خفى فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الحائنية ان اختلف التجار فقال بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد ان لم يكن عيبا بينا عند الكل اه **(قوله)** ولو يسيرا في البرازية السير ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوم سائما بألف ومع العيب بأقل وقومه آخر مع العيب بألف ايضا والفاشش ما لو قوم سائما بألف وكل قوموه مع العيب بأقل اه **(قوله)** بكل تجارة الاولى من كل تجارة قال ح يعنى انه يعتبر في كل تجارة اهلها وفي كل صنعة اهلها **(قوله)** اخذه بكل الثمن اورده اطلقه فشمع ما اذا رده فورا او بعد مدة لانه على التراخي كما سيذكره المصنف ونقل ابن الشحنة عن الحائنية لو علم بالعيب قبل القبض فقال ابطال البيع بطل لو بمحضرة البائع وان لم يقبل ولو في غيبته لا يبطل الا قبضه اورضاه وفي جامع الفصولين ولورده بعد قبضه لا يفسخ الا برضا البائع او بحكم قال الرمل وقوله الا برضا البائع يدل على انه لو وجد الرضا بالفعل كتسلمه من المشتري حين طلبه الرد يفسخ البيع لان من المقرر عندهم ان الرضا يثبت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطي لوردها بخيار

(من وجد بمشريه ما ينقص الثمن) ولو يسيرا جوهره (عند التجار) المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصنعة قاله المصنف (أخذه بكل الثمن أورده)

عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى فهي بيع بالتعاطي كافي للفتح وفيه ايضا ان المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اهـ واما ما يقع كثيرا من انه اذا اطاع على عيب يرد المبيع الى منزل البائع ويقول دونك دابتك لا اريدك فليس برد وتملك على المشتري ولو تعهد البائع حيث لم يوجد بينهما فسخ قولاً او فعلاً (قوله ما لم يتعين امساكه) قيد للتخير بين الاخذ والرد فاذا وجد ما يمنع الرد بشئ من الاخذ لكن في بعض الصور يرجع بنقصان العيب وفي بعضها لا يرجع كما في قريباً وكذا سيأتي عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه وما يمنع الرد بما في الذخيرة اشترى من آخر عبداً وابعاه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير فرأى عيباً كان عند البائع الاول لم يردده على الذي اشتراه منه لانه غير مفيد ولو رده يردده الآخر عليه ولا على البائع الاول لان هذا الملك غير مستفاد من جهة اهـ ولو هوه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيباً قيل لا يرد وقيل يرد ولوقيل الغرض برده لثباته لانه ثم جزم بالقول الثاني وجزم في البرازية بالاول ومن ذلك ما في كافي الحاكم اشترا جارية فوجد بها عيباً فرضى احداهما لم يمكن للآخر ردها عنده وله رد حصته عندها (قوله كالأبوين احراما واحدها) يعني اذا اشترى احد الابوين من الآخر عبداً ثم احراما واحدها ثم وجد المشتري به عيباً امتنع رده ورجع بالنقصان اهـ عن ابن عمر قالما ردت عينا من امساكه عدم رده على البائع فلا ينافي وجوب ارساله كما مر في الحج (قوله وقيمه ثلاثة آلاف) الظاهر ان المدار على الزيادة التي تركها يكون مضراً اهـ (قوله الاضرار الخ) قلت قد يكون العيب مرضاً يقضي الى الهلاك فيجب ان يستثنى مقدسي وفيه نظر لان فرض المسئلة فيما قيمته زائدة على ثمنه مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون عيبه منفضاً الى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية) اي حيث يكون لهم الرد امدد تمامه اصفهنا كافي البحر - (قوله وينبغي الرجوع بالنقصان) عبارة النهر وفي مهر فصح لتقدير ان اشترى الذي خيراً وقبضها وبها عيب ثم اسقط خيار الرد اهـ وفي المحيط وصي او وكيل المستعمل في النهر وينبغي الرجوع بالنقصان في المسائلين اهـ اي مسئلة مهر الفتح ومسئلة المحيط (قوله كوارث الخ) اي فانه يتمتع الرد ويرجع بالنقصان كافي البحر - (قوله اشترى من العركة) اي ثمن من تركه الميت (قوله لا يرجع) اي الاجنبي على بائنه قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه وباتكفئين يزول ملكه عنه وزوال الملك بفعل مضمون يسقط الارش واما في الوجه الاول فان مقدار الكفئ لا يملكه الوارث من التركة اذا اشتراه وكفئ به لما ينقل بالتكفئ عن الملك الذي اوجه المقدم وقد تعذر فيه الرد فرجع بالارش اهـ ومثله في الذخيرة (قوله وهذه احدى ست مسائل الخ) تبع في ذلك صاحب النهر حيث قال لا يرجع بالنقصان في مسائل ثم نقل ست مسائل عن البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع اذ في مسئلة واحدة وهي لوماع الوارث من موثرته فوات المشتري وورثته البائع ووجد به عيباً رد الى الوارث الآخر ان كان فان لم يكن له سواء لا يردده ولا يرجع بالنقصان ففهم وزاد في البحر مسئلة اخرى عن المحيط لو اشترى المولى من مكاتبه فوجد عيباً لا يرد ولا يرجع ولا يخاصم بائنه لكونه عبده اهـ وسيأتي مسائل آخر في المباح والمثاق عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه الخ وذكروا

ما لم يتعين امساكه كالأبوين
أحرماً أو أحدهما وفي
المحيط وصي أو وكيل أو عبد
مأذون شري شيئاً بألف
وقيمه ثلاثة آلاف لم يرد
بعيب للاضرار بينهم
وموكل ومولى بخلاف
خيار الشرط والرؤية
اشباه وفي النهر وينبغي
الرجوع بالنقصان كوارث
اشترى من التركة كفناً
ووجد به عيباً ولو تبرع
بالكفن اجنبي لا يرجع
وهذه احدى ست مسائل
لا رجوع فيها بالنقصان
مذكورة في البرازية
وذكروا في شرحها للماتني

الشارح في كتاب الغصب مسألة أخرى عند قول المصنف خرق ثوبا وهي ما لو شري حياصة
فضة مموهة بالذهب بوزنها فضة فزال تبويبها عند المشتري ثم وجد بها عيبا فلا رجوع بالعيب
القديم لتعيبها بزوال التحويلة وبالالتقصان للزوم الربا ومنها ما في البرازية كل تصرف يدل على الرضا
بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالتقص (قوله معزيا للفتية) قال فيها وفي حمة
الفتاوى الصغرى باع عبدا وسلمه ووكّل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته ففزع أو دفعته
إلى الأمر وجحد الأمر كله فالقول للوكيل مع يمينه ويرى المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا
ورده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لأنه لا عقد بينهما
وأما هو أمين في قبض الثمن وأما يصدق في دفع الثمن عن نفسه قال رضي الله عنه وعرف به أنه
إذا صدق الأمر الوكيل في الدفع إليه يرجع المشتري بعد الرد بالعيب بالثمن على الأمر دون
القباض اهـ (قوله كالأباق) بالكسر اسم يقال أبق أبقا من أبى تعب وقتل وضرب وهو
الأكثر كافي الصباح وفي الجوهرة عن الثعالبي الآبق الهارب من غير ظلم السيد فلو من ظلمه سعى
هاربا فعلى هذا الآباق عيب لا الهرب أطلقه فحمل ما لو كان من المولى أو من مودعه أو المستعير
منه أو المستأجر وما إذا كان مسيرة سفرا ولا خرج من البلدة أو قال الزبالي والأشبه أن البلدة
لو كبيرة كالقاهرة كان عيبا والا لا بأن كان لا يخفى عليه أهلها أو بيوتها فلا يكون عيبا نهر
ويأتى أنه لا بد من تكره بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله إذا بق من المشتري إلى
البائع) وكذا لو أبق من الغاصب إلى المولى أو إلى غيره إذا لم يعرف بيت المالك أو يقف على
الرجوع إليه نهر (قوله في البلدة) قيد به لما في النهر عن الفتية لو أبق من قرية المشتري إلى
قرية البائع يكون عيبا (قوله ولم يخف) فلو اختلف عند البائع يكون عيبا لأنه دليل التردد
(قوله والأحسن أنه عيب) وقيل لا مطلقا وقيل إن دام على هذا الفعل فعيب للموردين أو
ثلاثا والظاهر أن غير الثور من البهائم كالثور ط (قوله قبل عوده من الآباق) ومنه موته
كافي البحر فإن مات آفا يرجع بتقصان العيب كافي الهندية ومؤنة الرد على المشتري فيما له حمل
ومؤنة بحر ويرد في موضع العقد ذات قيمته ونقصت أو في موضع التسليم أو اختلف عن موضع
العقد كافي الخاتمة سائحاني (قوله ابن ملك فتية) في بعض النسخ وفتية بزيادة واو
العطف وهي أحسن وذكر المسئلة أيضا في البحر عن جامع الفصولين (قوله والسرقة)
سواء أوجب قطعاً أو لا كالتبش والطرار وأسبابها في حكمها كما إذا تقب البيت وأطلقهم بعم
الكبرى كافي الظاهرية ح عن النهر (قوله لا بأسرق شيئاً للآكل من المولى) أي فإنه لا يكون
عيبا بخلاف ما إذا سرق ليبيعه أو سرقه من غير المولى لأن كله فإنه عيب فيها بحر ففهم
وظاهره قصر ذلك على المأكول وفيه قول البرازية وسرقة التقد مطلقا عيب وسرقة
المأكولات للآكل من المولى لا يكون عيبا قال في النهر ويبني أنه لو سرق من المولى زيادة
على ما يأكله عرفاً يكون عيبا (قوله أو يسرق كفلس أو فلسين) جزم به الزبالي وظاهر
ما في المراج أنها مقبولة وإن المذهب الإطلاق وعلى هذا التول مادون الدرهم كذلك كما ذكره
فيه بحر (قوله ولو سرق الخ) ستأتي هذه المسئلة أو آخر الباب عند قول المصنف قتل
المقبوض أو قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضا) أي بعد ما سرق عند البائع

معزيا للفتية أنه قد ورد
بالعيب ولا يرجع بالثمن
(كالأباق) إلا إذا بق من
المشتري إلى البائع في البلدة
و لم يخف عنه فإنه ليس
بعيب واختلف في الثور
والأحسن أنه عيب وليس
للمشتري مطالبة البائع
بالثمن قبل عوده من الآباق
ابن ملك فتية (والبول في
الفراس والسرقة) إذا
سرق شيئاً لا كل من المولى
أو يسرق كفلس أو فلسين
ولو سرق عند المشتري
أيضا فقطع

(قوله رجع ربع الثمن) سواء كانت السرقة متكررة عندها او اتحدت عند احدها وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل ووجه الرجوع بالربع ان دية اليد في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف بسببين تحقق احدهما عند البائع والآخر عند المشتري فيتصف الموجب فيرجع بنصف النصف وهو الربع واطلق فيه فشمعل ما اذا طلب رب المال المسروق وفي السرقتين او في احدهما دون الاخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار القيمة لا الثمن وقد يقال انما عبر به نظرا الى ان الغالب ان الثمن قدر القيمة ط (قوله رجع بثلاثة ارباع منه) اي رجع بثلاثة ارباع ثمنه اي رجع المشتري عليه بذلك لان ربع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية (قوله وان يأكل الح) قل في التهر وفسره اي التميز بعصم بأياكل ويشرب ويستحي وحده وهذا يقتضي ان يكون ابن سبع لانهم قدروه بذلك في الحضنة لكن وقع التصريح في غير موضع بتقديره بخمس سنين فما فوقها وما دون ذلك لا يكون عيا اه قلت والفرق بين البابين ان المدار هنا على الادراك وهناك على الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وتامة في الجوهرة) لم أر فيها زيادة على ما ههنا الا انه ذكر فيها التقدير الاول عند قوله والبول في الفراش والثاني عند قوله والسرقة وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لاناها) اي هذه العيوب الثلاثة (قوله لتصور عقل) يرجع الى الاباق والسرقة كما ان قوله بعده لسوء اختيار يرجع اليهما ايضا ط (قوله عند اتحاد الحالة الح) تفريع على اختلافها صفرا وكبرا (قوله بأن ثبت اباقة) اي او بوله او سرقة (قوله عند بائعه) او عند بائع بائعه (قوله ثم مشتريه) افاد انه لو ثبت عند البائع ولم يعد عند المشتري لا يرد وهو الصحيح كما في جامع التصيلين (قوله ان من نوعه) بأن حم في الوقت الذي كان يحم فيه عند البائع كما في التهر ح (قوله لو وجدته يبول) اي وهو صغير وثبت بوله عند بائعه ايضا (قوله حتى رجع بالنقصان) اي نقصان البول لانه بالغيب الحادث امتنع الرد فتمين الرجوع بالنقصان والظاهر ان العيب الحادث غير قيد بل مثله ما لو اراد فصالحه البائع عن الغيب على شئ معلوم ثم رأيت في التهر عن الحانية اشترى جارية وادعى انها لا تحض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع ان يسترد ذلك اه وسأيت آخر الباب تقييد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه (قوله ينبغي نعم) نقل ذلك في الفتح عن والد صاحب الفوائد الظهيرية وانه قال لا رواية فيه وانه استدلل لذلك بمسئتين احدهما اذا اشترى جارية ذات زوج كان له ردها ولو تميت بعبب آخر رجع بالنقصان فلو أبانها زوجها كان للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبدا فوجده مريضا كان له الرد ولو تعيب بعبب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى بالمداواة لا يسترد والاسترد بالبولغ هنا لا بالمداواة فينبغي ان يسترد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي التلويح الجنون اختلال القوة المميزة بين الاشياء الحسنة والقيصة المدركة للعواقب انتهى والاخصر اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاخصر الى ان المؤدى واحد فما عراه الشارح الى التلويح نقل بالمعنى فافهم (قوله وبعده القلب الح) سئل على رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب وأشار به الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على اعلى

رجع ربع الثمن لقطعه بالسرقتين جميعا ولو رضى البائع بأخذه رجع بثلاثة ارباع منه عني (وكاها) انتصف صفرا اي مع التميز وقد دونه خمس سنين او ان يلبس وحده وتامة في الجوهرة فلو لم يأكل ولم يلبس وحده لم ينس عيا ابن ملك (وكبرا) لانها في الصغر تقصو وعقل وضعف ثمانية عيب وفي الكبير لسوء اختيار وداء باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بأن ثبت اباقة عند بائعه ثم مشتريه كلالها في صفره او كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيا حادثا كمدحم عند بائعه ثم حم عند مشتريه ان من نوعه لردده والا لا عني بقول ووجده يبول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب بالبولغ ينبغي نعم فتح (والجنون) هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويح به علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ درر

عند العلماء من شرح بدء الأمل للمقاري **(قوله)** هو لا يختلف بهما) فلو جن في الصغر في بدء البائع
ثم عاوده في يد المشتري في الصغر أو في الكبير يرد لأنه عين الأول لأن سبب الجنون في حال الصغر
والكبر متحد وهو فساد الباطن أي باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجنون
عيب أبدا لا ياقبل أن معناه أنه لا يشترط المعاودة للجنون في يد المشتري فبمجرد وجوده عند
البائع فإنه غلط لأن الله تعالى قادر على إزالته بإزالة سببه وإن كان قلما يزول فذا لم يعاوده جاز
كون البيع صدر بعد الإزالة فلا يرد بالتحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح
وهو المذكور في الأصل والجامع الكبير واختاره الأسبجاني فتح **(قوله)** وقيل يختلف
فيكون مثل ما مر من الأباق ونحوه فلا بد من تكرره في الصغر أو في الكبير وهذا قول ثالث
(قوله) ومقداره فوق يوم وليلة) جزء به الزباني وقيل هو عيب ولو ساعة وقيل المنطبق نهر
والمنطبق بفتح الباء بحر ومر تعريفه في الصوم **(قوله)** في الأصح) قد علمت أن مقابله غلط
(قوله) (الأي ثلاث) فيه أن الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من
اشتراط المعاودة مطابقا وعبارة البحر الأصل أن المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع
شرط للرد إلا في مسائل أخ **(قوله)** والتولد من الزنا) بأن يكون الرقيق متولدا من الزنا لكن
هذا مما لا يمكن معاودته **(قوله)** والولادة) قال في الفتح إذا ولدت الجارية عند البائع
لا من البائع أو عند آخر فتها ترد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وإن لم تلد ثانيا عند
المشتري لأن الولادة عيب لازم لأن الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى
وفي رواية كتاب البيوع لا ترد اه وقوله لا من البائع لأنها لو ولدت منه صارت أم ولده فلا
يصح بيعها قال في التبرئ لبالية وقوله وإن لم تلد ليس المراد ما يوهم الرد بعد ولادتها عند المشتري
لأمتناعه بتبعها عنده بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم إن حصل بالولادة
الثانية عيب زائد على الأول فتأمل **(قوله)** فتح) صوابه بحر لأنه في الفتح يذكر الإلحاق الأخيرة
(قوله) واعتمده في التهر) حيث قل وعندي أن رواية البيوع أوجه لأن الله تعالى قادر على
إزالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب إلا أن
توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي أن يعول عليه اه كلام التهر أقول
الذي رأيته في نسختين من البرازية وكذا في غيرها نقلها عنها مانصه اشتراها وقبضها ثم ظهر
ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لا يعل في رواية المضاربة عيب مطلقا لأن التكسر الحاصل
بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصان الولادة عيب وفي المباشم ليست بعيب
إلا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه فقوله وفي المباشم كأنه وقع في نسخة صاحب التهر
وفي النهاية فظنه تصحيحا للرواية الثانية في مسألة الجارية وهو تصحيح من الكاتب بنى عليه
ما زعمه وليس كذلك فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني لولادة البهيمة فافهم
(قوله) الجبل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في كاف الحاكم فصار الجبل في حكم الولادة على
ما عرفت وعلله في السراج بأن الجارية تراد للوطء والتزويج والجبل يمنع من ذلك وأما في المباشم
فهو زيادة فيها **(قوله)** وكذا الأدر) بفتح الهزمة والبدال مع القصر أما ممدود الهزمة فهو من به
الأدر وفعله كفرح والاسم الأدر بالضم وقوله الأنثيين غير شرط بل انتفاخ أحدها كاف

(وهو لا يختلف بهما)
لا اتحاد سببه بخلاف ما مر
وقيل يختلف عيني ومقداره
فوق يوم وليلة ولا بد من
معاودته عند المشتري في
الأصح والأفضل رد إلا
في ثلاث زنا الجارية والتولد
من الزنا والولادة فتصح
قلت لكن في البرازية
الولادة ليست بعيب إلا أن
توجب نقصانا وعليه الفتوى
واعتمده في التهر وفيه
الجبل عيب في بنات آدم
لا في المباشم والجذام
والبرص والعمى والعمور
والحول والضم والحرس
والقروح والأمراض
عيوب وكذا الأدر وهو
انتفاخ الأنثيين

فيا يظهر ط (قوله والعين) الظاهر ان الياء زائدة من التساسخ والاصل والعين بنونين فيكون قوله والحصى بكسر ففتح وعبرة الحانية والعنة عيب وكذا الحصى والادرة (قوله عيب) مصدر يصدق بالمتعدد وغيره فلا ينافي جعله خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة العينين والحصى بالتشديد فهما يكون التقدير ذوا عيب (قوله فلا خيار له) لان الحياء عند الامام في العبد عيب فكذا نه شرط العيب فبان سلبا وقال الثاني الحصى افضل لرغبة الناس فيه فيخير بترازية وجزم في الفتح بقول الثاني ومقتضاه جريان الخلاف ايضا فبان لوشري الجارية على انها مغنية لان الغناء عيب شرعا كالحياء كما قدمناه قيل خيار الرؤية (قوله والبحر) بالوحدة المفتوحة والحاء المعجمة من حد تعب اما بالجيم فانتفاخ ماتحت السرة وهو عيب في الغلام ايضا وفي الفتح البحر الذي هو العيب هو الناسي من تغير المعدة دون ما يكون لقلح في الانسان فان ذلك يزول بتطيفها اه نهر والقاح بالقاف والحاء المهملة محر كاصفرة الانسان كما في القاموس وهذا اولى مما قيل انه بالفاء والجيم وهو يتبادر ما بين الانسان (قوله والدفر) بفتح الدال المهملة والفاء وسكونها ايضا اما بالذال المعجمة فبفتح الفاء لا غير وهو وحدة من طيب او تن قال في العناية منه قولهم مسك اذ فروا بيط دفر وهو مراد الفقهاء من قولهم الدفر عيب في الجارية اه واصله في المغرب الا ان كونه مراد الفقهاء لا غير فيه نظر اذ لا يشترط في كونه عيبا شدة فالاولى كونه بالمهملة تقدير نهر (قوله وكذا تن الانف) الظاهر انه يقال فيه دفر بالمعجمة وتن ربح الا بيط بهما نهر (قوله كلها عيب فيها لايه) اي في الجارية لا في الغلام لان الجارية قد يراد منها الاستفراش وهذه المعاني تمنع منه بخلاف الغلام لانه للاستخدام وكذا التولد من الزنا لان الولد يعبر بالام التي هي ولد الزنا كما في العزيمة عن المراجع (قوله خلاصة) نص عبارتها والاصح ان الامر د وغيره سواء اه وبه سقط ما في حاشية نوح افندي والواني انه في الخلاصة جعل البحر في الغلام الامر د عيبا قد بر (قوله ان يتكرر) لان اتباعه محل بالحكمة ددر (قوله واللاوطة بها) اي بالمرأة بان كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مغلطا) اي بجنا او باجر لانه يفسد الفراش بحر (قوله وبه ان بجنا) الظاهر تنقيده بما اذا تكرر (قوله لانه دليل الابنة) في القاموس الابنة بالضم العقدة في العود والعيب اه والمراد هنا عيب خاص وهو داء في الدبر تنفعه اللاوطة (قوله والكفر) لان طبع المسلم ينفر عن محبة ولاه وانه يمنع صرفه في بعض الكفارات فتختل الرغبة فلو اشتراه على انه كافر فوجده مسلما لا يرده لانه زوال العيب هداية زاد في الشربلية اي ولو كان المشتري كافرا ذكره في المنبع شرح الجمع والسراج الوهاج كذا بخط العلامة الشيخ على المقدسي اه اي لان الاسلام خير محض وان شرط المشتري الكافر عدمه (قوله بحر بخا) حيث قال ولم أر ماله ووجهه خارجا عن مذهب اهل السنة كالمعتزلي والرافضي ويبنى ان يكون كالكافر لان السنن ينفر عن محبة وربما قتله الرافضي لان الرافضة يستحلون قتلنا اه وانت خير بان الصحيح في المعتزلة والرافضة وغيرهم من المبتدعة انه لا يحكم بكفرهم وان سبوا الصحابة او استحلوا قتلنا بشبهة دليل كالحوارج الذين استحلوا قتل الصحابة بخلاف الغلاة منهم كالثقلين بالنبوة لعل والقاذفين للصدقة فانه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالفلاسفة كإسقاطه في كتابنا نبيه الولاية والحكام على حكم شاتم

قوله فيكون قوله والحصى بكسر ففتح يلزم عليه انه مقصور مع انه ممدود ككساء كافي المصباح وبه تعلم ما في قوله بعد في عبارة الحانية وكذا الحصى تأمل اه مصححه

والعينين والحصى عيب وان اشترى على انه حصى فوجده خلا فلا خيار له جوهره (والبحر) تنن الفم (والدفر) تنن الا بيط وكذا تنن الانف بترازية (والزنا) والتولد منه كلها عيب (فيها) لايه ولو امر د في الاصح خلاصة (الا ان) يفضح الاولان فيه بحيث يمنع القرب من المولى (او) يكون الزنا عادة له (بان) يتكرر اكثر من مرتين * واللاوطة بها عيب مطلقا وبه ان بجنا لانه دليل الابنة وان باجر لا قية وفيها شرى حمارا تعلموه اطران طواع عيب والا لا واما التختن بلين صوت وتكسر مشى فان كثر د لان قل بترازية (والكفر) بأقسامه وكذا الرفض والاعتزال بحر بخا

خير الا نام وقدما بعضه في باب الردة وبه يظهر ان مراد البحر غير الكافر منهم ولذا شبهه بالكافر وبه سقط اعتراض النهر بان الرافضى الساب للشيخين داخل في الكافر وكذا ما اجاب به بعضهم من ان مراد البحر الفضل لا الساب فانهم **(قوله عيب فيهما)** اى في الجارية والغلام **(قوله ولو المشتري ذميا سراج)** عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراها مسلم او ذمى قال في البحر وهو غريب في الذمى اه وكذا قال في النهر ولم ادره في كلام غير السراج كيف ولا نفع للذمى بالمسلم لانه يجبر على اخراجه عن ملكه اه يعنى انه لو ظهر مشرى الذمى مسلما ليس له الرد كما قدمناه مع انه لا يمكن من ابقائه على ملكه فاذا ظهر كافرا يكون عدم الرد بالاولى لانه يبقى على ملكه فهو انفع له من المسلم فكيف يكون كفره عيبا في حق الذمى دون اسلامه هذا تقرير كلامه فانهم وقد يجاب بان الاسلام نفع محض شرعا وعقلا فلا يكون عيبا في حق احد اصلا بخلاف الكفر فانه اقبح العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المنع بعد ما مر عن البحر اقول ليس بغريب لما علم من ان العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك ان الكفر بهذه المثابة لان المسلم ينفر عنه وغيره لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو اقبح العيوب لان المسلم ينفر عن محبته ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فتختل الرغبة اه قلت ويؤيده انها لو ظهرت مغنية له الرد مع ان بعض الفسقة يرغب فيها ويزيد في ثمنها لانه عيب شرعا وكذا لو ظهر الامرد البحر ليس له الرد مع انه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس بعيب شرعا لانه لا يخل بالاستخدام وان اخل بغرض المشتري الفاسق نعم يشك عليه ما في الحاتية يهودى باع يهوديا زيتا وقمت فيه قطرات خر حاز البيع وليس له الرد لان هذا ليس بعيب عندهم اه تأمل **(قوله وعدم الحيض)** لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء لان الحيض مركب في بنات آدم فذا لم تحض فالظاهر انه لداء فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة لداء فيها زايى **(قوله)** وعندها حصة عشر) وبقولها يفتى ط فانقطاع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في او اناه اما انقطاعه في سن الصغر او الاياس فلا اتفاقا كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب ان يكون معناه اذا اشتراها علما بذلك وفي المحيط اشتراها على انها تحيض فوجدها لا تحيض ان تصادقا على انها لا تحيض بسبب الاياس فله الرد لانه عيب لانه اشتراها للجل والاياسة لا تحبل اه قلت ما في المحيط ظاهر لانه حيث اشترط حيضها كان فوات الوصف المرغوب اما اذا لم يشترطه فالظاهر انها لا ترد لما قدمناه عن البرازية ولو وجد الداء بكثرة السن لا ترد الا اذا شرط صغرها فتدبر وفي الفتية وجدها تحيض كل ستة اشهر فله الرد **(قوله)** ويعرف بقولها الخ) قال في الهداية ويعرف ذلك بقول الامة فرد اذا انضم اليه تكلول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اه ومثله في متن المتن وذكر الزيلعي تبعا للنهاية وغيرها من شروح الهداية انه لا تسمع دعواه بان ارتفع حيضها الا اذا ذكر سببه وهو الداء او الحبل فما لم يذكر احدها لا تسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامة لانه لا يعرف غيرها ويستحلف البائع مع ذلك فرد يستكول ولو بعد القبض وكذا قبله في الصحيح وعن ابن يوسف ترد بلا يمين البائع قولا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامة فيه كما في الكافي والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط

عيب (فيهما) ولو المشتري
ذميا سراج (وعدم الحيض)
ابنت سبعة عشر وعندها
خمس عشرة ويعرف بقولها
اذا انضم اليه تكلول البائع
قبل القبض وبعده هو
الصحيح ملحق

لثبوت العيب قول عدلين منهم اه ملخصا واعترضهم في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب مناف لتقرير الهداية بأنه يعرف بقول الامة وكذا قال الغنائ وغيره وهو الذي يجب ان يعمل عليه اذ لو لم يرد دعوى الداء او الجبل لم يتصور ان ثبت بقولها توجه العين على البائع بل لا يرجع الا الى قول الاطباء والنساء ولذا لم يتعرض له فقيه النفس قاضيان فظهر ان اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الضن خطوهم اه ملخصا واعترضه في البحر بأن قاضيان صرح اولا بالاشتراط نقلا عن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه ايضا بعد صفحة ما عراه صاحب الفتح الى الحائية ولا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وقولهم والمرجع الى النساء في الجبل والى الاطباء في الداء لان الاول انما هو لاجل انقطاع الداء لتوجه الخصوصية الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه جبل رجعا الى النساء العالمات بالجبل لتوجه العين على البائع وان عين انه عن داء رجعا الى قول الاطباء كذلك كما لا يخفى اه لكن قال في النهر ورأيت في المحيط ان اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في الحائية اه ومقتضاها تعيين الرجوع الى قول الامة لكن ينفيه ما مر من قوله قالوا ظاهر الرواية انه لا يقبل قولها فيه الا ان يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل علامة المقدسي عن الرئيس الشيخ قاسم انه ذكر عبارتي الحائية وقال ان الثانية اى التى اقصر عليها في الفتح اوجه قات وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح واليه يشير كلام النهر ايضا (نتية) في صفة الخصومة في ذلك اما على ما ذكره الشراح فهي انه بعد بيان السبب والرجوع الى النساء او الاطباء ومضى المدة الآتى ببيانها يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه وان قال هي كذلك للحال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للحال فلم يشتري تخافه فان حلف برى* والاردت عليه وان انكر الانقطاع للحال لا يستحلف عنده وعندها يستحلف قال في النهاية ويحب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعقبه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون الا بآراء اذ من اين يعلم انها لم تحض عند المشتري اه واما صفتها على ما يحكيه في الفتح فقال بأن يدعى الانقطاع للحال ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للحال وانكر وجوده عنده استجبرت الجارية فان ذكرت انها منقطعة انتهت الخصومة فيحلف بالله ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف بوجوده عنده وانكر الانقطاع للحال فاستخبرت فانكرت الانقطاع لا يستحلف عنده وعندها يستحلف اه (قوله) ولا تسمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني اعلم ان الزياي ذكر هنا ايضا تبعا لشرح الهداية انه لو ادعى انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه وفي المديدة تسمع واقلها ثلاثة اشهر وعشر عند ابى يوسف واربعة اشهر وعشر عند محمد وعن ابى حنيفة وزفر انها سنتان اه وفي رواية تسمع دعوى الجبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس بزازية وغيرها وذكر في البحر ان ابتداء المدة من وقت الشراء ورجع في الفتح ما في الحائية من تقديرها بشهر ورد عليه في البحر بأنه خطب عجيب وغلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الحائية مع صريح النقل عن اثنتي عشرة واقعه في النهر قلت وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة اما اذا ادعى المشتري انقطاع حيفها وازاد ردها بهذا السبب لا يوجد لهذا رواية في المشاهير ثم قال بعد

ولا تسمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني

كلامه ويحتاج بعده هذا الى بيان الحد الفاصل بين المدة السيرة والكثرة قالوا ويجب ان يكون هذا كسئلة مدة الاستبراء اذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر الروايات السابقة فلم انما ذكره هنا من المدة انما ذكره بطريق القياس على مسألة استبراء ممتدة الطهر وقد نبه على ذلك المحقق صاحب الفتح ورد القياس بايداء الفارق بين المستائين فانه نقل ما في الخاتمة من تقدير المدة بشهر ثم قال وينبغي ان يقول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء ممتدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيض لاحتمال الحمل فيكون ماؤه سابقا زرع غيره فقد روى ابو حنيفة وزفر بسنتين لانه اكثر مدة الحمل وهو اقيس وقدره محمد وابو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لانه يظهر فيها الحمل غالبا وابو يوسف بثلاثة اشهر لانه ساعدة من لا تحيض وفي رواية عن محمد شهران وخمسة ايام وعليه الفتوى والحكم هنا ليس الا كون الامتداد عينا فلتجيبه اناطته بسنتين او غيرها من المدد اه ملخصا فقد ظهر لك انه لا يصح في مسئلتنا دعوى النقل عن اثنتا الثلاثة لان المنقول عنهم ذلك انما هو في مسألة الاستبراء المذكورة اما مسألة العيب فلا ذكر لها في المشاهير وانما اختلف المشايخ فيها قياسا على مسألة الاستبراء والامام فقيه النفس قاضيخان اختار تقدير المدة بشهر لتوجه الخصومة بالعيب المذكور لانه يظهر للقوابل اول الاطباء في شهر فلا حاجة الى الاكثر ورجحه خاتمة المحققين وهو من اهل الترجيح قال قول بانه خطب عجيب هو العجيب فاغتم هذا التحقيق والله تعالى ولى التوفيق **(قوله والاستحاضة)** بالجر عطفًا على المضاف الذي هو عدم ط **(قوله والسعال القديم)** اى اذا كان عن داء فاما القدر المعتاد منه فلا فتح وظاهره ان الحادث غير عيب ولو وجد عندها لكن المنظور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في الفصولين السعال عيب ان خش والافلا فآله في البحر **(قوله والدين)** لان ماله تكون مشغولة به والغرماء مقدمون على المولى وكذا لو في رقبة جناية قال في السراج لانه يدفع فيها فتستحق رقبة بذلك وهذا يصور فيما لو حدث بعد العقد قبل الفرض فلو قبل العقد فالبائع صار البائع مختارا للفداء ولو قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد والى الموجب له اه وكذا لو ابرأه الغريم بزازية وفي الفقيه الدين عيب الا اذا كان يسيرا لا بعد مثله نقصانا بحر **(قوله لا المولى لعنفه)** اللام بمعنى الى والمراد الذى تتأخر المطالبة به الى ما بعد عقده كدين لزمه بالمبايعه بلاذن المولى **(قوله لكن عم الكمال)** هو بحث منه مخالف للقول بحر **(قوله)** وعلة بنقصان ولانه وميراثه) يظهر وجه نقصان الولاء الا ان يراد نقصان الولاء بنقصان ثمرته وهى الميراث تأمل اه ح **(قوله كسبل)** هو داء في العين يشبه غشاة كأنها نسج العنكبوت بعروق حمراء ح عن جامع اللغة **(قوله وحوص)** بفتحين والحاء والصاد مهملة ثان ضيق في آخر العين وبابه ضرب ح عن جامع اللغة ونحوه والقاموس والمصباح وفي الفتح انه نوع من الحول **(قوله بثر)** بضم الباء وتسكين المنة يفرق بينه وبين واحدها ثلثاه ويذكر لكونه اسم جنس ويؤنث نظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعا جعي استعمالا على المختار ط **(قوله والاصبعان عيان الخ)** اى قطعهما فلو باعها بشرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا هى مقطوعة اصبع واحدة برى لالو اصبعين لانهما عيان وان كانت الاصابع

(والاستحاضة والسعال القديم) لا المعتاد (والدين) الذى يطالب به فى الحال لا المؤجل لعنفه فانه ليس بعيب كآفته مسكن عن الذخيرة لكن عم الكمال وعلة بنقصان ولانه وميراثه (والشعر والماء فى العين وكذا كل مرض فيها) فهو عيب معراج كسبل وحوص وكثرة دمع والثلول بمثلثة كزنبور بثر صفار صلب مستدير على صور شتى جمعه تأليل قاموس وقيد بالكتابة بعض شراح الهداية (وكذا الكلى) عيب (لوعن داء والالا) وقطع الاصبع عيب والاصبعان عيان والاصابع مع الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل يساره فقط الا ان يعمل باليمين ايضا كعمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه

كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لأن البراءة عن عيب اليد والعيب يكون حال قيامها لاحتلال عدمها كما في الخاتية ومفاده انه لو لم يقل في يدها يبرأ لو مقطوعة الكف وعليه يحمل كلام الشارح وكان الانسب ذكر هذه المسئلة فيما سيأتى عند ذكر اشتراط البراءة **(قوله)** والشيب ومثله الشمط وهو اختلاط الياس بالوداد وعلوه بانه في أوانه للكبر وفي غير أوانه للداء قال في جامع الفصولين اقول جعل الكبر هنا عيبا لان عدم الخيض حتى لو ادعى عدم الخيض للكبر لم يسمع على ما يدل عليه ما مر من قوله لا تسمع دعوى عدم الخيض الا ان يدعيه بحبل اوداء وبينهما منافاة اهـ **(قوله)** وشرب خمر جهرا اي مع الادمان فلو على الكتمان احيانا فليس بعيب كما في جامع الفصولين اي لانه لا ينقص الثمن وان كان عيبا في الدين **(قوله)** ان عدعيا كقمار يردو شرطنج ونحوها لان كان لا يعدعيا عرفا كقمار يجوز وبطبخ جامع الفصولين فالمدار على العرف **(قوله)** لو كبيرين مولدين بخلافه في الصغيرين وفي الجليب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخاتية وهذا عندهم يعني عدم الختان في الجارية المولدة اما عندنا عدم الختض في الجارية لا يكون عيبا بحر **(قوله)** وعدم نهق حمار لانه يدل على عيب فيه ط **(قوله)** وقلة أكل دواب احتراز عن الانسان فكثرته في عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام ولا شك انه لا فرق اذا افترط فتح **(قوله)** ونكاح اي في العبد والجارية خاتية لان العبد يلزمه نفقة الزوجة والجارية بحرم وطؤها على السيد قال في الخاتية وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت محرمة عليه برضاع او صهرية **(قوله)** وكذب ونميمة ينفى تقيدهما بالكثير المضر **(قوله)** وترك صلاة ٣ وكذا غيره من الذنوب بحر **(قوله)** لكن في الفنية الخ يؤيده ما في جامع الفصولين رامزا الى الاصل الزنا في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلاا ككونه أكل الحرام او تارك الصلاة اهـ فافهم **(قوله)** ينفى ان يتمكن من الردا الخ اقره في البحر والنهر وفي الولو الحلية والمهتوع عيب وهو مأخوذ من المهمة وهي دائرة بيضاء تكون في صدر الحيوان الى جانب نحره يتشام به فيوجب نقصانا في الثمن بسبب تشاؤم الناس اهـ **(قوله)** لو على الذن الخ عبارة البحر وكذا الحال ان كان قبيحا منقضا اهـ وفي البرازية والحال والتؤلؤل لو في موضع محلل بالزينة اما في موضع لا يحل بها كتحت الابط والركبة لا **(قوله)** والعيوب كثيرة منها الادرة في الغلام والعلة وهي ورم في فرج الجارية والسن الساقطة والخصراء والسوداء ضرسا ولا واختلف في الصفرة ومنها الظفر الاسود ان نقص القيمة وعدم استمسك البول والحرن في الدابة وهو ان تقف وانتقاد والجوح وهو ان لا تقف عند الاجام وخلع الرسن واللجام وكذا لو اشترى كراما فوجد فيه مراً او مسيلا للغير او كان مرتفعا لا يصل اليه الماء الا بالسكر او لا شرب له بترازية وذو كرفي البحر زيادة على ذلك فراجع **(قوله)** حدث عيب آخر عند المشتري من ذلك ما اذا اشترى حديد ليتخدمه آلات التجارين وجعله في الكور ليجره به بانار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان ولا يردده ومنه ايضا بل الجلود او الا يرسم فانه عيب آخر يمنع الرد وتامه في البحر **(قوله)** بغير فعل البائع ومثله الاجني فيقي كلام المصنف شاملا لما اذا كان بفعل المشتري او بفعل المقود عليه او

والشيب وشرب خمر جهرا
وقار ان عدعيا وعدم
ختانها لو كبيرين مولدين
وعدم نهق حمار وقلة اكل
دواب ونكاح وكذب
ونميمة وترك صلاة لكن
في الفنية تركها في العبد
لا يوجب الرد وفيها يظهر
ان الدار مشنومة ينفى
ان يتمكن من الرد لان
الناس لا يرغبون فيها وفي
المنظومة الحية والحال
عيب لو على الذن او الشفة
لا الخد والعيون كثيرة برأنا
الله منها حدث عيب آخر
عند المشتري بغير فعل
البائع

٣ قوله وكذا غيرها من
الذنوب هكذا مخطو لعل
الاولى وكذا غيره اي الترك
او وكذا غيره من الفرائض
مثلا تأمل اهـ مصححه

بآفة سماوية ففي هذه الثلاث لا يرد به العيب القديم لانه يلزم رده بعين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا اقله في البحر (**قوله** فلو به) اى بفعل البائع ومثله الاجنبى وقوله بعد القبض يعنى عنه قول المصنف عند المشتري لكنه صرح به ليقاله بقوله واما قبله فافهم (**قوله** رجع محصته) اى حصة العيب الاول وامتنع الرد بخر (**قوله** ووجب الارش) اى ارض العيب الحادث بفعل البائع فحينئذ يرجع على البائع بشئين الاول حصة العيب الاول من الثمن والثانى ارض العيب الثانى ط ولو كان العيب الثانى بفعل اجنبى رجع بالارش عليه (**قوله** واما قبله الخ) اى واما اذا كان حدوث العيب الثانى بفعل البائع قبل القبض خبر المشتري سواء وجد به عيبا او لا بين اخذه اى مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده واخذ كل الثمن وكذا لو كان بآفة سماوية او بفعل المعقود عليه فانه يرد به بكل الثمن او يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا لو كان بفعل اجنبى فانه يخبر ولكنه ان اختار الاخذ يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري لزمه بجميع الثمن وليس له ان يمسكه ويطلب النقصان اقله في البحر وقوله وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه ظاهره انه لا يطرح عنه شئ لو انتقصان بآفة سماوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو بآفة سماوية فان كان النقصان قدرا يطرح عن المشتري حصته من الثمن وهو مخير في الباقي اخذه بحصته او تركه ككون المبيع كليا او وزنيا او عدديا متقاربا وفات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا يطرح عن المشتري شئ من الثمن وهو مخير اخذه بكل ثمنه او تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلاذكر كشمع وبناء في الارض اطراف في الحيوان وجوده في الكيل والوزن اذا الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجناية او القبض يعنى اذا قبض ثم استحق شئ من الاوصاف يرجع ببعثته من الثمن اهـ (**قوله** بكل الثمن) متعلق بقوله اوردته ولا يصح تعلقه ايضا بقوله فله اخذه اقله حـ (**قوله** مطا) اى سواء وجد به عيبا او لا ح ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى ان المراد العيب القديم والا فالكلام فيما اذا حدث به عيب و اشار الى ان حدوثه قبل القبض بفعل كاف في التخيير بين الاخذ والرد سواء كان به عيب قديم او لا فافهم (**قوله** فانقول البائع) لا يناسب قوله ولو برهن الخ فكان المناسب ان يقول اولاً ولو ادعى البائع حدوثه الخ اقله حـ (**قوله** الا في بلد العقد) الاولى ان يقول في موضع العقد ليشمل ما لو نقله الى بيته في بلد العقد و اشار الى ان ثمنه يبرأ بتمتة حدوث عيب لما فيه من مؤنة الرد الى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لان مؤنة الرد على المشتري فلا ضرر فيه على البائع وقدما الكلام على هذه المسئلة اول باب خيار الرؤية (**قوله** رجع بنقصانه) بأن يقوم بلا عيب ثم مع العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة رجع بعشر الثمن وان كان اقل او اكثر فعلى هذا الطريق حتى لو اشتراه بعشرة و قيمته مائة وقد نقصه العيب عشرة رجع بعشر الثمن وهو درهم قال البزازی وفي المفايضة ان كان النقصان عشر القيمة رجع بنقصان ما جعل ثمنه يعنى ما دخل عليه الباء ولا بد ان يكون المقوم اثني بخبران لفظا الشهادة بحضرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة ولو زال الحادث كان له رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل ان كان بدل النقصان قائما رد والا لا كذا في القنية والاول بالقواعد

فلو به بعد القبض رجع بحصته من الثمن ووجب الارش واما قبله فله اخذه اوردته بكل الثمن مطلقا ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري ولا يرد جبراماله حمل ومؤنة الا في بلد العقد بحر (رجع بنقصانه)

البقي نهر (قوله) الا فيما استثنى) اى من المسائل الست المتقدمة اول الباب ط وقد علمت ما فيها وكتبنا هناك مسائل آخر منها ما يأتى قريبا فى كلام المصنف من مسألة البعير وغيرها وفى فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان اذا لم يمتنع الرد بفعل مضمون من جهة المشتري اما اذا كان بفعل من جهته كذلك كأن قتل المبيع او باعه او وهبه وسلمه او اعطاه على مال او كتبه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا اذا قتل عند المشتري خطأ لانه لما وصل البديل اليه صار كأنه ملكه من القاتل بالبديل فكان كالوبايعه ثم اطلع على عيب لم يكن له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له ان يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع (قوله) ومنه ما لو شراه تولية) هذه احدى مسألتين ذكرهما فى البحر بقوله يستثنى مسألتان * احدها بيع التولية لوبايع شيئا تولية ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لانه لو رجع صار الثمن الثانى انقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثل الاول * الثانية لو قبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به عيب عند رب السلم قال الامام بخير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شئ عليه من رأس المال ولا من نقصان العيب لانه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتياضا عن الجودة فيكون ربا اه ملخصا (قوله) او خاطه لطفله) الاولى ان يقول او قطعه لطفله لان من اشترى ثوبا فقطعه لباسا لطفله وخاطه صار مملكا له بالقطع قبل الحياطة فاذا وجد به عيبا لا يرجع بنقصانه اما لو كان الولد كبيرا يرجع بالعيب لانه لا يصير ملكا له الا يقبضه فاذا خاطه قبل القبض امتنع الرد بالحياطة فاذا حصل التملك بعد ذلك بالتسليم لا يمتنع الرجوع بالنقصان بناء على ما سأتى من ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه والارجع فى الاول اخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد وفى الثانى بعده اذ ليس للبائع اخذه معيبا بعد الحياطة كما يأتى وتامه فى الزيلى وبما قرناه ظهر ان التقيد بالحياطة تبعا للهداية احترازا فى الكبير اتفاقا فى الصغير كما نبه عليه فى البحر (قوله) او رضى به البائع) يعنى انه لو اراد الرجوع بنقصان العيب ورضى البائع بأخذه منه معيبا امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل اما ان يسكه بلا رجوع واما ان يرده لا يقال لاحاجة الى هذه المسئلة مع قول المتن وله الرد برضا البائع لان ما فى المتن لبيان انه مخير بين الرجوع بالنقصان والرد برضا البائع وهذا لا يدل على ان رضا البائع بالرد يبطل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكر الشارح هذه المسئلة فى مطالبات الرجوع فله دره بمحاواه دره قافهم (قوله) وله والرد برضا البائع) لان فى الرد ضرارا بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالما عن العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان الا ان يرضى بالضرر فيخبر المشتري حينئذ بين الرد والامساك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع بنقصان لكان اولى نهر قلت وقد افاد الشارح هذا المعنى بذكر المسئلة التى قبله كما قرناه آنفا ثم ان مقتضى قولهم الا ان يرضى بالضرر ان المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كاملا وبه صرح الفهستاني حيث قال غير طالب اى البائع لحصة النقصان اه فدل على ان البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فبرد كل الثمن ثم رأيت ايضا فى حاشية نوح افندى حيث قال لسقوط حقه برضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب الحادث

الا فيما استثنى ومنه ما لو شراه تولية او خاطه لطفله زيلى او رضى به البائع جوهره (وله الرد برضا البائع)

اه ولنظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيني عند قوله والسرقة (تبيہ)
 اشار المصنف باشتراط رضا البائع الى فرع في القنية لورد المبيع بعيب بقضاء او بغير قضاء
 او تقابلا ثم ظفر البائع بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد اه يعني لعدم رضاه به اولا
 وفي البرازية رده المشتري بعيب وعلم البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري
 مع ارض العيب القديم او رضى بالردود ولا شيء به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع
 رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني الا ان يرضى ان يقبله بعيبه الثالث ايضا اه بجر
 هذا وسيدكر المصنف انه بعد الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث (قوله) لا مانع
 عيب (اي الالعيب مانع من الرد كما لو قتل المبيع عند المشتري رجلا خطا ثم ظهر انه قتل
 آخر عند البائع فقبله البائع الجانيين لا يجبر المشتري على ذلك وانما يرجع بالتقصان على الجناية
 الاولى دفعا للضرر عنه لانه لو رده على بائعه كان مختارا للفداء فيها وكما لو اشترى عصيرا
 فخمز بعد قبضه ثم وجد فيه عيبا لا يردده وان رضى البائع وانما يرجع بالتقصان كذا في النهر
 ح (قوله او زيادة) اي او الازيادة مانعة كما سيأتي في نحو الحياطة ح ثم اعلم ان الزيادة
 في المبيع اما قبل القبض او بعده وكل منهما نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان متولدة
 كسمن وجمال فلا تمنع الرد قبل القبض وكذا بعده في ظاهر الرواية وللمشتري الرجوع
 بالتقصان وليس للبائع قبوله عندهما وعند محمد له ذلك وغير متولدة كغرس وبناء وصنع
 وخياطة فتمنع الرد مطلقا والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والنحر والارض فقبل القبض لا تمنع
 فان شاء ردها او رضى بهما بجميع الثمن وبعد القبض تمنع الرد ويرجع بحصة العيب وغير
 متولدة ككسب وغلة وهبة وصدقة فقبل القبض لا تمنع الرد فاذا رد فهي للمشتري بلا ثمن
 عنده ولا تطيب له وعندها للبائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تمنع الرد ايضا وتطيب له الزيادة
 وتماه في البحر عن القنية وحاصله انه يتمتع الرد في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي
 المنفصلة المتولدة لو بعد القبض كما في البرازية وغيرها ووقع في الفتح ان المنفصلة المتولدة تمنع
 الرد لكنه قال بعده انه قبل القبض بخير كالمير وبعد القبض يرد المبيع وحده بمحضه من الثمن
 واعترضه في البحر بأنه سهوا هذا التفصيل لا يناسب قوله تمنع الرد وانما يناسب الرد وهو
 خلاف ما مر عن القنية والبرازية وغيرها وذكر نحوه في نور العين واجاب في النهر بأن قول
 الفتح تمنع الرد معناه تمنع رد الاصل وحده قات ولا يخفى ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض رد
 المبيع وحده يتأنيه وقد صرح في الذخيرة ايضا بأنه لا يرد لان الولد يصير ربا لكونه صار
 للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكسب لانها لم تتولد من المبيع بل من منافعهم فلم
 تكن مبيعة فامكن ان تسلم للمشتري مجانا اما الولد فانه مبيع من وجه تولده من المبيع فله
 صفته فلم يسلم للمشتري مجانا كان ربا ونحوه في الزيلعي (قوله) كأن اشترى نوبا) تبين لاصل
 المسئلة للزيادة قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه وجواز رده برضا بائعه في التوب من
 افراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لافراد التوب الا ليرتب عليه مسئلة ماذا خاطه فانه يتمتع الرد
 ولو برضاه اه ط (قوله) فقطعه (وهو طء الجارية كالقطع بكر كانت او ثيا نهر ومستأني
 مسئلة الجارية في المتن) (قوله) فاطلع على عيب (ذكر الفاء يفيد ان القطع لو كان بعد

مطلب

في انواع زيادة المبيع

الالمانع عيب او زيادة (كان

اشترى نوبا فقطعه فاطلع

على عيب رجع به) اي

بنقصانه لمعذر الرد بالقطع

(فان قبله البائع كذلك له

ذلك) لانه اسقط حقه

(ولو اشترى ميرا فنحر

فوجد امعاءه

الإطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجه ظاهر فليراجع اه ح ويشهد له قول المصنف الآتي والبس والركوب والمداواة رضا بالعيب الخ **(قوله فاسدا)** الأولى فاسدة **(قوله لا يرجع لافساد ماليته)** اشار به الى الفرق بين هذه المسئلة وما قبلها وهو ان التحر افساد للمالية لصيرورة المبيع به عرصة للنقض والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختر معنى قيام المبيع كفى النهر ح وعدم الرجوع قول الامام وفي الحاشية وجامع الفصولين لو اشترى بغير افعلا مدخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندها وبه اخذ المشايخ كالواكل طعاما فوجده عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي الواقعات الفتوى على قوله ما في الاكل فكذلك اه قل الحيز الرمل ويجب تقييد المسئلة بما اذا تحرره وحياته مرجوة اما اذا أيس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام ايضا لان التحر في هذه الحالة ليس افسادا للمالية تأمل اه **(قوله لا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ)** اى اخرجته عن ملكه والبيع مثال فم ما لو وهبه او اقربه لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب او قبله كما في الفتح وسواء كان ذلك لحوف تلفه او لاحق لو وجد السمكة المبيعة مغاب البائع بحيث لو انتظروه لفسدت فباعها لم يرجع ايضا بشئ كفى القنية نهر ثم اعلم ان البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري او قبله الا اذا كان بعد زيادة كخياطة ونحوها كباقي ولذا قال في المحيط ولو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبق للملك اثر بان باعه او وهبه او اقربه لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف تصرفا لا يخرج عن ملكه بان آجره او رهنه او كان طعاما فطبخه او سويقا فقلته بسمن او خفى العرصة او نحوه ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة بحر لكن في جامع الفصولين شراء قاجر فوجد عيبه فله نقض الاجارة ورده بعينه بخلاف رهنه من غير فانه رده بعد فكه اه والظاهر ان ما في المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والرهن المراد به اذا رضيه البائع معينا حينئذ لا يرجع بل يردده تأمل **(قوله او بعضه)** ظاهره انه ليس له رد ما بقي لتعنه بالقطع او الشركة وكذا ليس له الرجوع بنقصان الباقي كإيفاده ما قلناه من المحيط ثم رأيت في التمهيد ان لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بخصة ما باع وكذا بخصة ما بقي على الصحيح ولم يردده عنده كما في المحيط اه وهذا بخلاف ما لو كان انو باع بعضه فانه رد الباقي كاسره متنا قيل هذا الباب وسأيت ايضا في قوله اشترى عشرين الخ وبخلاف ما لو كان المبيع طعاما وبأى الكلام عليه **(قوله لجواز رده مقطوعا لا محظنا)** يعنى ان الرد بعد القطع غير متعبر رضا البائع فلما باعه المشتري صار حاسبا للمبيع بالبيع فلا يرجع بالنقصان لكونه صار مفقودا للرد بخلاف ما لو خاطه قبل العلم بالعيب ثم باعه فانه لا يبطل الرجوع بالنقصان لان الحياطة مانعة من الرد كما أتى فيعيه بعد امتناع الرد لاثباته لانه لم يصير حاسبا له بالبيع كما افاده الزيلعي وغيره والاصل كفى الذخيرة انه في كل موضع امكن المشتري رد المبيع القائم في ملكه على البائع رضاه او بدونه فاذا ازاله عن ملكه بيع اوشبه لا يرجع بالنقصان وفي كل موضع لا يمكنه رده على انبائع فاذا ازاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونحوه في الزيلعي ونى عليه مسئلة ما لو خاط الثوب لطفله وقد مررت **(قوله وخاطه)** اشار به مع ما عطف عليه الى الزيادة المتصلة الغير المتولدة وقد منابها

فاسدا لا يرجع لافساد ماليته (ك) لا يرجع لو باع المشتري الثوب (ك) كله او بعضه او وهبه (بعدا قطع) لجواز رده مقطوعا لا محظنا كما افاده بقوله (فلو قطعه) المشتري (وخاطه او صبغه)

قوله او قبله هكذا بخطه والاولى او قبلها اى رؤية العيب اه مصححه

(قوله بأى صبح كان) ولو أسود وعندى خيفة السواد نقصان فيكون للبائع أخذه وهو اختلاف زمان اهـ ح (قوله اولت السوق بسمن) أى خلطه به ومنه لو اتخذ الزيت المبيع صابونا وهى واقعة الحال رمى (قوله أو غرس أوبى) أى فى الأرض المبيعة ط (قوله ثم اطاع على عيب) أى فى السوق أو الثوب بعد هذه الاشياء منج قال ح وهو يفيد ان الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويدل عليه ايضا قول مسكين ولم يكن علما وقت الصبغ والتمت اهـ (قوله بسبب الزيادة) لانه لا وجه للفسخ فى الاصل دونها لانها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معها لحق الشرع الخ (قوله لحصول الربا) فان الزيادة حينئذ تكون فضلا مستحقا فى عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا اوشبهته والشبهة الربا حكم الربا فتح وبه اندفع ما فى الدر المنقى عن الوانى عن قوله وفيه ان حرمة الربا بالقدر والجنس وهما مفقودان ههنا فتأمل اهـ ويوضح الدفع قوله فى العزيمة انه كلام غير محرر فان الربا ليس بمنحصر عندهم فى الصورة المذكورة لقولهم ان الشروط الفاسدة من الربا وهى فى المعاوضات المالية وغيرها لان الربا هو الفضل الحالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هى زيادة مالا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيها فضل خال عن العوض وهو الربا كما فى الزيلى وغيره قيل كتاب الصرف (قوله أى المتع رده فى هذه الصور) أى صور الزيادة المتصلة من خياطة ونحوها وأفاد ان امتناع الرد سابق على البيع بسبب الزيادة فقرر بها الرجوع بالنقصان قبل البيع فيبقى له الرجوع بعد البيع ايضا وان كان البيع بعد رؤية العيب قال فى الفتح واذا امتنع الرد بالفسخ فلو باعه المشتري رجع بالنقصان لان الرد لما امتنع لم يكن المشتري ببيعه حاسبه (قوله بعد رؤية العيب) وكذا قباهه بالاولى ح (قوله قبل الرضا به صريحا ودلالة) لم أر من ذكرها القيد هنا بعد مراجعة كثير من كتب المذهب وانما رأيت فى حواشى المنح للخير الرمى ذكره بعد قوله أو مات العبد وهو فى محله كما تفرقه قريبا اما هنا فلا محل له لان العرض على البيع رضا بالعيب كما سأتى وهنا وجد البيع حقيقة ولم يمنع الرجوع بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كاعلمته آنفا فكان الشارح رأى هذا القيد فى حواشى شيخه فسبق قلعه فكتبه فى غير محله فتأمل (قوله أو مات العبد) لان الملك ينتهى بالموت والشئ بانتهائه يتقرر فكان بقاء الملك قائما والرد معتذر وذلك موجب للرجوع وتامه فى ح عن الفتح قال فى النهر ولا فرق فى هذا أى موت العبد بين ان يكون بعد رؤية العيب او قبلها اهـ لكن اذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد ان يكون قبل الرضا به صريحا أو دالة كما ذكره الخير الرمى ووجهه ظاهر لانه اذا رأى العيب وقال رضيت به او عرضه على البيع أو استخدمه مرارا أو نحو ذلك مما يكون دالة على الرضا امتنع رده والرجوع بنقصانه ولو بى العبد حيا فكذا لو مات بالاولى (قوله المراد هلاك المبيع الخ) قال فى النهر ولو قال او هلك المبيع لكان افودا لا فرق بين الادمى وغيره ومن ثم قال فى الفصول ذهب الى بائعه ليرده بعيه فك فى الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وفى القنية اشترى جدارا مثالا فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان اهـ والحاوى اشترى ثوبا على ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فباع به الى ثلثه فادقاها هى ثلاثة عشرية فرجع بها ليردها وهلك فى الطريق يرجع

بأى صبح كان عيبى (اولت السوق بسمن) او خبز الدقيق أو غرس أوبى (ثم اطاع على عيب رجع بنقصانه) لا امتناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربا حتى لو تراضيا على الرد لا يقضى القاضى به درر وابن كمال (كما) يرجع (لو باعه) أى المتع رده (فى هذه الصور بعد رؤية العيب) قبل الرضا به صريحا ودلالة (أو مات العبد) المراد هلاك المبيع عند المشتري

بنقصان القيمة في ظاهر المذهب **(قوله)** او اعنته قال في الهداية واما الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع لان الامتناع بفعله فصار كالتقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انهاء الملك لان الآدمي ما خلق في الاصل محلا للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقتا الى الاعتاق انهاء الملك كالموت وهذا لان الشيء يتقرر بانتهاؤه فيجمل كأن الملك باق والرّد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لانه تمذّر النقل مع بقاء المحل بالامر الحكيم اهـ ح **(قوله)** او وقف) فاذا وقف المشتري الارض ثم علم بالعيب رجع بالنقصان وفي جماعها مسجداً الخلاف والخيار الرجوع بالنقصان كما في جامع الفصولين وفي البرازية وعليه الفتوى وما رجع به يعلم اليه لان النقصان لم يدخل تحت الوقف اهـ نهر **(قوله)** قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعد اهـ ح والحاصل ان هلاك المبيع ليس كاعتاقه فانه اذا هلك المبيع يرجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به او قبله واما الاعتاق بعد العلم به فافع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فانه اذا استهلكه فلا رجوع مطلقا الا في الاكل عندها بحر ط **(قوله)** او كان المبيع طعاما فاكله) احتزّر بالاكل عن استهلاكه بغيره ففي الذخيرة قال القدوري ولو اشترى ثوبا او طعاما واحرق الثوب واستهلك الطعام ثم اطاع على عيب لا يرجع بالنقصان بلا خلاف اهـ وكذا لو باعه او وهبه ثم اطاع على عيب لم يرجع بشئ اجماعا كما في السراج لكن في بيع بعضه الخلاف الآتي وازداد بالطعام المكيل والموزون كما يعلم من الذخيرة والحاشية **(قوله)** فاكله او بعضه) اي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على ان الرجوع فيما اذا اطعمه عبده او مدبره او ام ولد له ولده او لبس الثوب حتى تخرق مقيد بما قبل العلم بالعيب فلو اخرج الشارع قوله قبل علمه بعيبه عن قوله او لبس الثوب حتى تخرق ليكون قيدا في المسائل العشرة لكن اولوح قلت ويؤيده انه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار العيب اذا وجده في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا ارض لانه كالرضاه (تنبيه) وقع في المنع او اكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق قلم كما تنبه عليه الرملي **(قوله)** او اطعمه عبده او مدبره او ام ولد له) انما يرجع في هذه المسائل لان ملكه باق كما في البحر يعني ان العبد والمدبر وام الولد انما اكلوا اطعاما على ملك السيد لانهم لا يملكون وان ملكوا فكان ملكه باقيا في الطعام والرد متعذر كما قررناه في الاعتاق بخلاف ما اذا اطعمه طفله وما عطف عليه مما سأتى حيث لا يرجع لان فيه حبس المبيع بالتملك من هؤلاء فانهم من اهل الملك اهـ ح **(قوله)** انه يرجع بالنقصان استحسانا عندها) الذي في الهداية والعناية والفتح والتميين ان الاستحسان عدم الرجوع وهو قول الامام فليحجر اهـ ح قلت ما ذكره الشارح من ان الاستحسان قولهما ذكر في الاختيار وتبعه في البحر وكذا نقله عنه العلامة قاسم ونبه على انه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا مثني عليه المصنف في مثنه وذكر في الفتح عن الخلاصة ان عليه الفتوى وبه اخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بعده ان جعل الهداية قول الامام استحسانا مع تأخيرها وجوابه عن دليلهما بقيد مخالفته في كون الفتوى على قولهما اهـ قلت ويؤيده انه في الكثر والمتنق في غيرها مشوا على قول الامام وفي الذخيرة ولو لبس الثوب حتى تخرق من اللبس او اكل الطعام لا يرجع عنده هو الصحيح خلافا لهما اهـ والحاصل انهما قولان مصححان

(أو أعتقه) أو دبر أو ابنته
او وقف قبل علمه بعيبه
(أو كان) المبيع (طعاما)
فأكله أو بعضه أو أطعمه
عبده أو مدبره أو ام ولده
او لبس الثوب حتى تخرق
فانه يرجع بالنقصان
استحسانا عندها وعليه
الفتوى بحر

مطلب
فيما لو أكل بعض الطعام

ولكن صححوه قولهما بأن عليه الفتوى ونظم الفتوى أكد الفاظ التصحيح ولاسيما هو ارفق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في مثله وهذا في الاكل اما البيع ونحوه فلا رجوع فيه اجاء كما علمت ويأتي وجه الفرق (تذييه) ظاهر كلام الشارح ان الخلاف جار في جميع المسائل التي ذكرها مع انهم لم يذكروه الا في اكل الطعام وليس التوب اقاذه ح قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الطعام ايضا لانه لو اكل الطعام لا يرجع عند الامام فكذا اذا اطعمه عبده بالاولى تأمل (قوله) وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل هذه رواية ثانية عنهما في صورة اكل البعض والاولى انه يرجع بنقصان العيب في الكل فلا يرد ما بقي هكذا نقل عنهما القدوري في التقريب وتبعه في الهداية وذكر في شرح الطحاوي ان الاول قول ابي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح واما عند الامام فلا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما اكل ولا ما بقي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد فنقله في البحر عن الاختيار والحلاصة ومثله في النهاية وغاية البيان وجامع الفصولين والحانية والمجتبي فلذا اقتصر عليه الشارح وهكذا كله في اكل البعض اما لوباع بعض المكمل والموزون في الذخيرة انه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الاصل وكان الفقيه ابو جعفر وابو الليث يفتيان في هذه المسائل بقول محمد رفقا بالناس واختاره الصدر الشهيد اه وفي جامع الفصولين عن الحانية وعن محمد لا يرجع بنفس ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الوالوجية والمجتبي والمواهب والحاصل (٢) ان المفتي به انه لوباع البعض او اكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما اكل لا ينقص ما باع والفرق كما في الوالوجية انه لا ياكل تقرر العقد فيفتقر احكامه وباليق ينقطع الملك فتقطع احكامه قال فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما وباع احدهما ثم وجد بهما عيبا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع فكذا هنا عند محمد اه قلت لكن سيذكر المصنف تبعا لغيره من المتون لو وجد ببعض المكمل او الموزون عيبا له رد كله او اخذه فان مقتضاه انه ليس له رد المبيع وحده الا ان يقال انه محمول على ما اذا كان كله باقيا في ملكه لم يتصرف في شئ منه بقريته قوله له رد كله فيفرق بين ما اذا بقى كله وبين ما اذا تصرف ببعضه ببيع او اكل او يقال هو مبنى على قول غير محمد تأمل

(تذييه) * الطعام في عرفهم البر والمراد به هنا هو وما كان مثله من مكمل وموزون كما علم مما نقلناه آتفا عن الذخيرة وفي البحر عن القبة ولو كان غزلا فنسجه او قلفا فجعله ابريسا ثم ظهر انه كان رطبا وانتقص وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه وبه علم ان الاكل غير قيد بل مثله كل تصرف لا يخرج عن ملكه كما يعلم مما قدمناه عن المحيط وتقدم حكم القيمي عند قوله كما لا يرجع لوباع المشتري التوب الخ (قوله ابن كمال) حيث قال والخلاف فيها اذا كان الطعام في وعاء واحد او لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والحانية اه قلت ولفظ الحانية فان كان في وعاءين فاكل ما في احدهما او باع ثم علم بعيب كان له ان يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لان المكمل والموزون بمنزلة اشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدن والثوبين ونحو ذلك اه ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت رد المبيع وحده نعم نقل العلامة قاسم في تصحيحه عن الذخيرة

وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى اختيار وقهستاني ولو كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن كمال وابن ملك

- (٢) قوله والحاصل الخ قول قد نظمت هذه المسئلة والتي قبلها ليسهل حفظهما فقلت
- * وان يبع كل المكمل او اكل *
 - * ثم رأى عيبا فلا رجوع بل *
 - * يرجع ان كان لبعض أكلا *
 - * بنفسه وان يبع بعصا فلا *
 - * وما بقي عن اكل أو يبع يرد *
 - * عند محمد وذلك المعتمد *
- اه (منه)

ان من المشايخ من قال لافرق بين الوعاء والاوعية ليس له ان يرد البعض بالعيب واطلاق محمد في الاصل يدل عليه وبه كان يفتى شمس الأئمة السرخسي ثم قال العلامة قاسم والاول ائفيس وارفق (قوله وسيجي) اى قيل قوله اشترى جارية لكن الذى سيجي هو ترجيح عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما فى الاختيار الخ) اى من قوله وعنها يرد ما بقى ورجع الخ فانه يفيد انه قياس لذلك له بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندها وحاصله ان احدى الروايتين عنهما استحسان والثانية قياس فيكون ترجيح الثانية كما وقع فى الاختيار والقهستاني من ترجيح القياس على الاستحسان هذا تقر بركلام الشارح وبه اندفع ما قيل ان الشارح وافق هنا ما فى الهداية وغيرها من ان القياس قولهما فافهم نعم ما فهمه الشارح على ما قررناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال فى الهداية واما الاكل فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذلك الجواب عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب فى الكل وعنهما انه يرد ما بقى اه وقال فى الاختيار عندهما يرجع استحسانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه فى الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا وعدمه عندهما استحسانا وفى الاختيار بالعكس وحاصله ان الرجوع بالنقصان عندهما قبل انه قياس وقيل انه استحسان ثم بعد قولهما بالرجوع بالنقصان فى صورة اكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع بنقصان الكل فلا يرد الباقي والثانية يرجع بنقصان ما اكل فقط ويرد ما بقى وانت خير بأنه ليس فى هذا ما يفيد ان احدى هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما فى الهداية والاستحسان قول الامام بعدم الرجوع بشئ اصلا وكل منهما استحسان على ما فى الاختيار والقياس قول الامام المذكور فتنه (قوله ولو اعقته على مال) اى لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البدل كحبس المبدل وعنه انه يرجع لانه انتهاء للملك وان كان يعرض ح عن الهداية وعند ابى يوسف يرجع فى هذه المسائل (قوله او كاتبه) هى بمعنى الاعتاق على مال كافى البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيها ح (قوله او قتله) هو ظاهر الرواية عن اصحابنا ووجهه ان القتل لم يعهد شرعا لامضمونا وانما سقط عن المولى بسبب الملك فصار كاستيفاده عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عمدا او الدية ان كان خطأ فكأنه باعه نهر (قوله طفله) ليس بقيد بل المصرح به فى البحر والفتح الولد الصغير والكبير والعلة وهى اهلية الملك كما قدمناه تشملهما اه ح (قوله كذا ذكره المصنف) حيث قال فلو اعقته على مال او قتله بعد اطلاعه على عيب وقال محشية الرملى صوابه قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع اجماعا ولهذا لم يقيد به الزيلعي واكثر الشراح وكأنه تبع العيني فيه وهو سهو (قوله فى الرمز) اى شرح الكثر (قوله لكن ذكر فى الجمع فى الجميع) اى فى جميع المسائل المذكورة وهى العتق على مال والكتابة والابق وهذا هو الصواب لما علمت من انه لا يرجع اجماعا لو بعد الاطلاع على العيب لا لما قيل من انه يلزم ان لا يبق فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه ممنوع اذا افرق واضح وهو ثبوت الرجوع فى المسائل المتقدمة وعدمه فى هذه اجماعا فافهم (قوله حتى العيني) اى فى شرحه على نظم الجمع اى فناقض كلامه فى الرمز

مطلب
يرجع القياس

وسيجي قلت فعلى ما فى الاختيار والقهستاني يترجح القياس قية (ولو أعقته على مال) أو كاتبه (أو قتله) أو ابق أو اطعمه طفله أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه يجتبي بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره المصنف تبعا للعيني فى الرمز لكن ذكر فى الجمع فى الجميع قبل الرؤية واقره شرحه حتى العيني فيفيد البعدية

(قوله بالاولوية) اي لانه اذا امتنع الرجوع اذا كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب يمتنع بعد الاصلاح بالاولى لانها دليل الرضا (قوله والاصل الخ) قدمنا بيانه عند قوله للجواز رده مقطوعا لا محذورا وقد مناهنا كبناءه على اولى آخر (قوله وفيه الخ) مكررمع ما قدمه قريبا
(قوله فوجده فاسدا الخ) لو قال فوجده معيبا لكان اولى لان من عيب الجوز قلة ليه وسواده كفي البزاية وصرح في الذخيرة بانه عيب لافساد واحترز بقوله فوجده اي المبيع عما اذا كسر البعض فوجده فاسدا فانه يرد او يرجع بنقصه فقط ولا يقبس الباقي عليه ولذا قال في الذخيرة ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسدا فاقاده في البحر وقوله فانه يرد الخ اي يرد ما كسره ولو غير متمتع به او يرجع بنقصه فقط لو يمتنع به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه به وينبغي جريان الخلاف فيما لو اكل الطعام بحر واصل البحث للزيلي واعترضه بان الخلاف في الطعام اذا علم بالعيب بعد الاكل لاقته (قوله نقصان) اي له نقصان عيبه لارده لان الكسر عيب حادث بحر وغيره قلت الكسر في الجوز يزيد في ثمنه فهو زيادة لا عيب تأمل (قوله الا اذا رضى البائع به) اي يأخذه معيبا بالكسر فلا رجوع للمشتري بنقصانه (قوله ولو علم) اي المشتري بعيبه قبل كسره اي ولم يكسره قال في النهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لارده لانه صار راضيا به وبه على ذلك الزيلي ايضا فقال لارده ولا يرجع بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضا انتهى لكن الزيلي ذكر هذا بعد قوله وان لم يمتنع به اصلا واعترض بان محله هنا لانه ان لم يمتنع به اصلا يردده ويرجع بكل الثمن (قوله وان لم يمتنع به اصلا) بان كان البيض منتنا والقضاء مرا والجوز خاويا وما في المعنى اوزن تخاف فيه نظرا لانه يأكله الفقراء نهر قلت وكذا يمتنع به باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا ان يكون جوزة اوجوزتين مثلا (قوله فانه كل الثمن الخ) لانه تبين بالكسر انه ليس بمال فكان البيع باطلا قبل هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة لقشره اما اذا كان له قيمة بان كان في موضع يباع فيه قشره يرجع بمحصة اللب فقط وقبل يردده ويرجع بكل الثمن لان ماليته باعتبار اللب وظاهر الهداية يفيد ترجيحه وكذا في البيض امابيض النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب قال في الغاية وعليه جرى في الفتح ان هذا يجب ان يكون بلا خلاف لانه مائة بيض النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه جميعا قال ابن وهبان وينبغي ان يفصل بان يقال هذا في موضع يقصد فيه الانتفاع بالقشر اما اذا كان لا يقصد الانتفاع بالبيضة بان كان في برية والقشر لا ينتقل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا يخفى عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر مقصود بالشراء في نفسه يمتنع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يمتنع في كثير مما اتفقوا على صحة بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر (قوله ولو كان اكثره فاسدا جاز بمحضته) اي بمحضه الصحيح منه وهذا عندها وهو الاصح كافي الفتح وكذا في النهر عن النهاية اما عنده فلا يصح في الصحيح منه ايضا لانه كالجع بين الحر والعبد في صفقة واحدة ووجه الاصح كافي الزيلي انه بمنزلة ما لو فصل ثمنه لانه ينقسم ثمنه على اجزائه كالكييل والموزون لا على قيمته اه اي بخلاف الحر مع العبد

بالاولوية فتنبه (لا) يرجع بشي لا تمتاع الرد بفعله والاصل ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه والا رجح اختيار وفيه الفتوى على قولهما في الاكل واقره الفهستاني (شرى نحو برض وبطسخ) كجوز وقتا (فكسره فوجده فاسدا يمتنع به) ولو علقا للدواب (فله) ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه (نقصانه) الا اذا رضى البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده (وان لم يمتنع به اصلا فله كل الثمن) لبيان البيع ولو كان اكثره فاسدا جاز بمحضته عندها نهر

* (تبييه) عبر بالاكثر تبعا للعيني واعترض بأنه محتفل والصواب تبخير النهر وغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما يكون أكثره فاسدا يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم نعم الاولى التبخير بالكثير ليجد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد منه قليلا لانه لا يمكن التحرز عنه الا بالخلو عن قليل فاسد فكان كقليل التراب في الحنطة فلا يرجع بشئ اصلا وفي القياس يفسد كافي الفتح قال في النهر والقليل ما لا يخلو عنه الجوز عادة كالواحد والاثنتين في المائة كذا في الهداية وهو ظاهر في ان الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال السرخسي الثلاثة عفو يعني في المائة اه وفي البحر القليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد اه وفي المنتج وجعل النقية اوالثبث الخمسة والستة في المائة من الجوز عفا اه * (فرع) اشترى اقنزة حنطة او سمسم فوجد فيه ترابا ان كان يوجد مثله

في ذلك عادة لا يرد والا فان امكنه رد كل المبيع برده ولو اراد حبس الحنطة ورد التراب او العيب بميزا ليس له ذلك فان ميزا التراب واراد ان يخلطه ويرد ان امكنه الرد على ذلك الكيل رد والا بان نقص من ذلك الكيل شئ لا يرجع بنقصان الحنطة الا ان يرضى البائع بأخذها ناقصة بزائفة وفي الحاشية لو لم يعد ذلك التراب عيبا فلا رد والا فان لم يفحش برد وان غش خير اشترى بين اخذ الحنطة بمحضتها من الفتن اوردها واخذ كل الثمن **(قوله وفي المجتبى الخ)** هذه من افراد مسألة الاكل السابقة ط فكان الاولى ذكرها هناك **(قوله رده على بائعه)** معناه ان له ان يخاصم الاول ويفعل ما يجب ان يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه ردا على بائعه بخلاف الوكيل البائع حيث يكون الرد عليه بالعيب بقضاء ردا على موكله لان البيع واحد فاذا ارتفع رجع الى الموكل بجره وتماه فيه وبخلاف الاستحقاق فانه اذا حكم به على المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعة كاسيأتي في بابها قال في النهر وهذا الاطلاق قدده في المبسوط بما اذا ادعى المشتري العيب عند البائع الاول اما اذا قام البينة ان العيب كان عند المشتري ولم يشهد انه كان عند البائع الاول ليس للمشتري الاول ان يرده اجماعا كذا في الفتح تبعا للدراية اه واقره في البحر ايضا قلت وهو مقيد ايضا بما اذا لم يعترف بالعيب بعد الرد قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يرد على البائع الاول بالاتفاق

(قوله لو رد عليه بقضاء) شامل لما اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فرد عليه القاضي جبرا كذا انكر العيب قائمه بالبينة او التناول عن الخمين او بالبينة على اقرار البائع بالعيب مع انكاره الاقرار به فانه يرد على بائعه في الصور الاربع لكون القضاء فسخا فيها شرعا بلالية * (تبييه) البائع ان يتمتع عن القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه لتعدي الى بائعه بجره عن البرازية **(قوله لانه فسخ)** اي لان الرد بالقضاء فسخ من الاصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الامر انه انكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هداية والمراد انه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام الماضية بدليل ان زوائد المبيع للمشتري ولا يرددها مع الاصل وتماه في البحر وسيذكر الشارح آخر الباب انه فسخ في حق الكل الا في مستثنين الخ وبأبني تمامه **(قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده)** اي عند البائع الثاني قيد اقوله رده على بائعه وقوله فيرجع تفريع على مفهومه المقيد المذكور اي فان حدث عيب آخر عند البائع الثاني

مطلب

وجد في الحنطة ترابا

وفي المجتبى لو كان سناذانيا فأكله ثم أقر بائعه بوقوع فأنه فيه رجوع بنقصان العيب عندها وبه يفتى (باع ما اشتراه فرد) المشتري الثاني (عليه) يعيب رده على بائعه لو رد عليه بقضاء لانه فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنده فيرجع بالنقصان

ثم رده عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يردّه على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب الحادث عنده يمنعه من الرد وما قاتاه من ارجاع ضمير عنده الى البائع الثاني أصوب من ارجاعه الى المشتري الثاني ألا يخالف قول الامام في البحر لوباعه قاطع مشترية على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعتقه لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندها يرجع كذا ذكره الاسيحياني ومثله في الصغرى اه فانهم **(قوله وهذا)** أي اشتراط القضاء للرد اه - **(قوله لو بعد قبضه)** أي قبض المشتري الثاني المبيع ط **(قوله فلو قبله الخ)** أي فلو كان الرد قبل قبضه فلم يشتري الاول ان يردّه على البائع الاول مطلقا سواء كان رده عليه بقضاء او برضا المشتري الاول الذي هو البائع الثاني لأن بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله بيعا جديدا في حق غيرها فجعل فسحا من الاصل في حق الكل فصار كالموابع المشتري الاول للتاني بشرط الخيار له او يبيع فيه خيار رؤيته فانه اذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار كان للاول ان يردّه مطلقا والفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزلي وفي العقار اختلاف المشايخ على قول ان حنيفة والاطهر انه بيع جديد في حق البائع الاول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس له ان يردّه على بائعه كانه اشتراه بعده بانه وعند محمد فسخ لأنه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند ابن يوسف بيع في حق الكل اه من حاشية نوح اقدسي **(قوله وهذا)** الاشارة الى قوله رده على بائعه **(قوله فلا رد مطلقا)** أي لا بقضاء ولا برضا لأن بيعه بعد رؤيته العيب دليل الرضا به **(قوله وهذا)** أي اشتراط القضاء للرد **(قوله في غير التقدين)** قال في البحر وقيد بالمبيع وهو العين احتراز عن الصرف فانه يجعل فسحا اذا رد بعيب لا يفرق بين القضاء والرضا لانه لا يمكن ان يجعل بيعا جديدا لأن الدينار هنا لا يتعين في العقود فاذا اشترى دينار ا بدراهم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورده المشتري بغير قضاء فانه يردّه على بائعه لما ذكرنا ووجهه في الكافي بان العيب ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فاذا رده على المشتري يردّه على بائعه اما هنا المبيعان موجودان وذكر في الظهيرية وعلى هذا اذا قبض رجل دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بلا قضاء فله ردها على الاول اه وما ذكره في الظهيرية افتى به الخبر الرملي تبعا لما في فتاوى قارى الهداية وفتاوى ابن نجيم وهذا اذا لم يكن اقر بقض حقه او اقر او الدين فلو اقر بذلك ثم جاء ليرده لم يقبل منه لتناقصه كما اوضح ذلك العلامة الطرسوسي في انفع الوسائل ولخصت ذلك في تنقيح الحامدية وبقي ما اذا تصرف فيه القابض بعد علمه بعيبه فانه لا يردّه اذا ارد عليه لما في الفتية برمز القاضي عبد الجبار اذا اخذ من دينه دينار فجعله في الروث ليروج واجعل الدراهم في البصل ونحوه ليس له الرد كالوداوى عيب مشريه ليس له الرد اه فليحفظ لكن سيذكر الشارح من مواع الرد العرض على البيع الا الدراهم اذا وجدها زيوفا فعرضها على البيع فليس برضا وسيذكره ايضا في آخر مفرقات البيوع وعلاه في البحر بان حقه في الجراد فلم تدخل الزيواف في ملكه لكن صرحوا بانه لو تجاوز بها ملكها وصارت عين حقه فصار الحاصل انه لو رضى بها امتنع الرد والا فله ردها وان عرضها على البيع وبه يظهر

مطلب

لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب

وهذا (لو بعد قبضه)
فلو قبله رده مطلقا في غير
العقار كالرد بخيار الرؤية
او الشرط درر وهذا اذا
باعه قبل اضلاعه على
العيب فلو بعده فلا رد
مطلقا بحر وهذا في غير
التقدين لعدم تعينهما
فله الرد مطلقا شرح مجمع

مطلب

قبض من غريمه دراهم
فوجدها زيوفا فردها
عليه بلا قضاء

ان عرضها على البيع لا يكون دليل الرضا بها فيحمل مامر عن القنية على ماذا رضى بها صريحا فيأتمل وسبأني في متفرقات البيوع متنا وشرحا لوقض زيفا بدل جيد كان له على آخر جاهلا به فلو علم وانفقته كان قضاء اتفاقا ونفق أو أنفقته فهو قضاء لحقه فلو قائما رده اتفاقا وقال ابو يوسف اذا لم يعلم يرد مثل زيفه ويرجع بحجده استحسانا كما لو كانت ستوفة او نهرجة واختاروه للفتوى اه **(قوله)** ولورده برضاه الخ أى لو رد المشتري الثانى على الاول برضاه ليس له رده على بائعه سواء كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض او لا كالاصبع الزائدة لان الرد بالعيب بعد القبض اقالة وهي بيع جديد في حق الثالث وفسخ في حق المتعاقدين والبائع الاول نالتهما فصار في حقه كأن المشتري الاول اشتراه من الثانى فلا خصومة له مع بائعه لافى الرد ولا فى الرجوع بالنقصان بخلاف الرد بقضاء القاضي فإنه فسخ في حق الكل لعدم ولايته فيصير كأن البائع الاول لم يبيعه افاده نوح افندى * **(تنبيه)** * الوكيل بالبيع على هذا التفصيل فاذا رد عليه المبيع بقضاء الموكل ولو بدونه لزمه دون الموكل وليس له ان يخاصم الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو الصحيح لان الرد بلا قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة وتامه في الخاتمة **(قوله)** او حط ثمن فيما اذا حدث عنده عيب آخر فانه يحط من الثمن نقصان العيب كالمس **(قوله)** بعد قبضه المبيع قيد اتفاق لان البائع له المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا ادعى المشتري عيبا لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل القبض ايضا بجر واعترض بأنه لا يجبر وان ثبتت المطالبة قلت وهو ممنوع والا فافائدة المطالبة قافهم **(قوله)** لا يجبر المشتري لاحتمال صدقه عيني والاولى للشارح ذكر المشتري عقب قوله ادعى لتسحب الضائر كلها عليه **(قوله)** لا يثبت العيب أى انبأت وجوده عنده وعند البائع فاذا اثبتته كذلك رد المبيع على البائع او قبله ودفع ثمنه **(قوله)** او يخلف بائعه على نفيه أى نفي العيب عنده أى عند البائع وقوله ويدفع الثمن أى المشتري بعد ان حان البائع وقوله ان لم يكن شهود مرتبط بقوله ويخافه ٢ او بقوله ويدفع والاولى اسقاطه للعلم به من عطف او يخلف على يبرهن ثم اعلم ان المتبادر من هذا ان له تحليف البائع قبل اقامة البيئة على قيام العيب للحال وهذا قولهما ورواية ضعيفة عن الامام والصحيح عنده ما ذكره عقبه في مسألة دعوى الاباق من انه لا يخلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده كباقي بيانه وعن هذا اول الزيلعي قول الكنتز او يخلف بائعه بقوله أى بعد اقامة المشتري البيئة انه وجد فيه عنده أى عند المشتري واوله في البحر بما اذا اقر البائع بقيام العيب به ولكن انكر قدمه واعترضه في النهر بانه بما لادليل في كلامه عليه ثم قال وقد ظهر لي ان موضوع هذه المسئلة في عيب لا يشترط تكراره كالولادة فاذا ادعاه المشتري ولا يبرهان له حلف بائعه وقوله بعده ولو ادعى اباقا بيان لما يشترط تكراره والا كان الثانى حشوا فتدبره فأتى لم أر من عرج عليه اه قلت و اشار اليه الشارح بقوله الآتى مما يشترط الخ **(قوله)** وان ادعى غيبة شهوده أى عدم حضورهم في المصر اما لو قال بيته حاضرة امهله القاضي الى المجلس الثانى اذا ضرر فيه على البائع بجر **(قوله)** تقبل خلافا لهما فتح عبارة الفتح تقبل في قول ابى حنيفة وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا رواية عن ابى يوسف اه وذكر قبله

(ولو) رده (برضاه) بلا قضاء (لا) وان لم يحدث مثله في الاصح لانه اقالة (ادعى عيبا) موجبا لفسخ او حط ثمن (بعد قبضه المبيع لم يجبر) المشتري (على دفع الثمن) للبائع (بل يبرهن) المشتري لاثبات العيب (او يخلف بائعه) على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود (وان ادعى غيبة شهوده دفع) الثمن (ان حلف بائعه) ولو قال احضروهم الى ثلاثة ايام اجله ولو قال لا يثبت على خلفه ثم اتى بها تقبل خلافا لهما فتح

٢ قوله مرتبط بقوله ويخافه هكذا بخطه مع ان الذى في الشارح او يخلفه بائعه على نفيه كفى صدر الفولة فتأمل اه مصححه

انه لو قال الى بينه حاضرة ثم أتى بها تقبل بالاخلاف (قوله) ولزم العيب بنكوله) اى لزمه حكمه لان التناول حجة في المال لانه بذل او اقرار (قوله) اباقا ونحوه (الح) احتراز عما لا يشترط تكرره وهو ثلاث زنا الجارية والتولد من الزنا والولادة كقدمه اول الباب ففيها لا يشترط اقامة البينة على وجودها عند المشتري بل يخلف عليها البائع ابتداء كافي البحر (قوله) عندها) اى عند البائع والمشتري (قوله) وجنون (قوله) قيل هذا على القول الضعيف المنقول عن العيني فيها تقدم اه قلت الذى تقدم هو الجنون مما يختلف صغرا وكبرا بمعنى انه اذا وجد في يد البائع في الصغر وفي يد المشتري في الكبر لا يكون عيبا كالاباق واخويه والكلام هنا في اشتراط المعاودة عند المشتري وهو القول الاصح كقدمه المشرح وهذا غير ذاك كالايتحي ونبه عليه ط ايضا فافهم (قوله) لم يخلف بائعه) قال البحر اى اذا ادعى عيبا يطاع عليه الرجال ويمكن حدوده فلا بد من اقامة البينة اولا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدوثه لينتصب البائع خصما فان لم يبرهن لايمن على البائع عند الامام على الصحيح وعندها يخلف على نفي العلم وتمامه فيه (قوله) اذا انكر قيامه للحال) اما لو اعترف بذلك فانه يسئل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتماس من المشتري وان انكر طو لب المشتري بالبينة على ان الاباق وجد عند البائع فان اقامه ابرده والا حلف نهر (قوله) انه قد ابق عنده) اى عند المشتري نفسه لان القول وان كان قول البائع لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة درر (قوله) فان برهن) اى المشتري على قيامه للحال نهر (قوله) حلف بائعه عندها) صوابه اتفاقا لان الخلاف في تخليف البائع انما هو قبل برهان المشتري كاعلمت اما بعده فانه يخلف اتفاقا لانه انتصب خصما حين اثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذا عندها بالاولى (قوله) بالله مابق قط) عدل عن قول الكنز وغيره بالله مابق عندك قط بزيادة الظرف لما قاله الزياى من ان فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان ابقى عند غيره وبه رد عليه فلا حوط أن يخلف مابق قط أو ما يستحق عليك الرد من الوجه الذى ذكره أو لقد سلمه وما به هذا العيب قال في النهر الا ان كون حذف الظرف أحوط بالنظر الى المشتري مسلم لا بالنظر الى البائع اذ يجوز انه ابقى عند الغاصب ولم يعلم منزل المولى ولم يقدر عليه وقد مر انه ليس بعيب فلا حوط بالله ما يستحق عليك الرد والح ونما بعده وفي البرازية والاعتماد على المروى عن الثانى بالله ما لهذا المشتري قبلك حق الرد بالوجه الذى يدعيه تخليفه على الحاصل اه ولا يخلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري لجواز حدوده بعد البيع قبل التسليم فيكون بازا مع انه يوجب الرد قبل كيف يخلف على التبات مع انه فعل الغير والتخليف فيه انما يكون على العلم وأوجب بأنه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه سابقا كما التزمه قاله السرخسى قال في الفتح ونما تطارحناه انه لو ابقى عند البائع وأبق عند المشتري وكان ابقى عند آخر قبل هذا البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبت برده به ولو لم يقدر على اثباته له ان يخلفه على العلم وكذا في كل عيب يرد في تكرره اه والمطابقة لقاء المسائل وهي هنا ليست في أصل الرد كاظنه في البحر فقال انه منقول في القصة بل في تخليفه على عدم

(ولزم العيب بنكوله) اى
البائع عن الحالف (ادعى)
المشتري (اباق) ونحوه مما
يشترط لرده وجود العيب
عندها كبول وسرقة
وجنون (لم يخلف بائعه)
اذا أكر قيامه للحال
(حتى يبرهن المشتري اه)
قد (ابق عنده فان برهن
حالف بائعه) عندها (بالله
مابق) وما سرق

العلم أخذنا من قولهم انما يخلف على البتة لادعائه العلم به والغرض هنا انه لا علم له به فتدبره
 اه ما في النهر ما خضا وتامه فيه **(قوله وماجن)** الاولى اسقاطه كاتعرفه **(قوله وفي الكبير**
الح) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في الباقي الصغير وفي الكبير الح ط **(قوله**
لاختلافه صغرا وكبرا) فيحتمل انه ابق عنده في الصغر فقط ثم ابق عند المشتري بعد البلوغ
 وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب على ما تقدم فلو الزمنا الحلف على ما ابق عنده قط
 اضررتنا به والزمنا ما لا يلزمه ولو لم يخلف اصلا اضررتنا بالمشتري فيحلف كما ذكر وكذا
 في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله بخلاف ما لا يختلف كالجنون فتح فعلى
 هذا كان الاولى اسقاط قوله وماجن لانه لا يناسب قوله وفي الكبير الح **(قوله خفي كالباق)**
 اى من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة والبول في الفراش والجنون والزنا
 فتح **(قوله وعلم حكمه)** اى حكم رده ماذكره المصنف آتفا **(قوله لاتبين به)** اى في البائع
 والمشتري فتح **(قوله اذا لم يدع الرضا به)** اى رضا المشتري به او العلم به عند الشراء او الابراء
 منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان انكر اقام البينة عليه فان عجز
 يستحلف ما علم به وقت المبيع او ماضى ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد فتح
(قوله ككبد) اى كوجع كبد وطحال فتح وفي بعض النسخ ككبدى بياء النسب اى كداء
 منسوب الى الكبد **(قوله فيكنى قول عدل)** اى لتوجه الخصومة قال في الفتح فان اعترف
 به عندها رده وكذا اذا انكره فاقام المشتري البينة او حلف البائع فكل الا ان ادعى
 الرضا فيعمل ما ذكرنا وان انكره عند المشتري بره طيبين مسلمين عدلين والواحد يكتفى
 والاثنان أحوط فاذا قال به ذلك يخصمه فيه أنه كان عنده اه واشترط العدلين منهم انما هو للرد
 والواحد لتوجه الخصومة فيحلف البائع كما في البدائع ولكن في أدب القاضى ما يخالفه
 بحر قال في البرازية وفي أدب القاضى الذى يرجع فيه الى الاطباء لا يثبت في حق توجه
 الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطالع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة
 في حق الخصومة لافى حق الرد اه قلت الاول أظهر لان العدلين يكتفى بهما للاثبات فيكنى
 الواحد لتوجه الخصومة ولذا جزم به في الحانية حيث قال ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب
 في حق الخصومة والدعوى وان شهد عدلان انه قد علم كان عند البائع رده على البائع **(قوله**
فيكنى قول الواحد) اى لاثبات العيب في حق الخصومة لافى ظاهر الرواية خاتبة
 وقد اشار الى هذا بقوله فيحلف البائع اذ لو ثبت الرد بقولها لم يحتج الى التحليف وهذا اذا
 كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضى خان فلو قبله فيه اختلاف الروايات
 ففي الحانية ان آخر ما روى عن محمد وابى يوسف انه يرد بشهادتهن الا في الحبل فلا ترد
 بشهادتهن وفي الذخيرة الواحدة عدلة تنكى والتنان أحوط فاذا قالت واحدة عدلة
 او ثنتان انها حبل يثبت العيب في حق توجه الخصومة ثم ان قالت أو قالتا كان ذلك عند
 البائع ان كان ذلك بعد القبض لا ترد بل يخاف البائع لان شهادة النساء حجة ضعفة والعقد
 بعد القبض قوى ولا يفسخ العقد القوى بحجة ضعيفة وان قبل القبض فكذلك لا رد بقول
 الواحدة اما الثنى فقل على قياس قوله لا ترد وعلى قياس قولهما ترد وذكر الحنفى

وماجن (قط) وفي الكبير
 بالله ما ابق مذبذب مبالغ
 الرجال لاختلافه صغرا
 وكبرا واعلم ان العيوب
 انواع خفي كالباق وعلم
 حكمه وظاهر كمور
 وصمم واصبح زائدة او
 ناقصة فيقضى بالرد بلائين
 لاتبين به اذا لم يدع الرضا
 به وما لا يعرفه الا الاطباء
 ككبد فيكنى قول عدل
 ولاثباته عند بائعه عدلين
 وما لا يعرفه الا النساء كرتق
 فيكنى قول الواحدة ثم
 يخلف البائع عني

مطلب

في الاطباع عليه الا النساء

انها لاترد في ظاهر رواية البخاري في القدوري انه المشهور من قولها لان ثبوت العيب بشهادتين ضروري ومن ضرورة ثبوته توجه الخصومة دون الرد فيحلف البائع فان نكل تأيدت شهادتين بنكوله فيثبت الرد وروى الحسن عن الامام ثبوت الرد بشهادتين الا في الحبل لانه تعالى تولى علمه بنفسه اه مافي الذخيرة ماخصا ثم ذكر روايات اخر والحاصل ان شهادة الواحدة او اثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجه الخصومة لا في حق الرد سواء كان ذلك قبل القبض او بعده في ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو انذهب المعتمد وان اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقد منا ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر خيار الشرط ولا يتنافى ذلك ما اتفق عليه اصحاب المتن في اول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطلع عليها الا النساء لان المراد به ان العيب يثبت بقولهن ليحلف البائع كما نص عليه في الهداية هناك وهذا معنى قولهم هنا يثبت في حق توجه الخصومة فاذنتم تحقيق هذا المحل فانك لاتجد في غير هذا الكتاب والمجمل للملك الوهاب **(قوله قلت وبقي خامس الخ)** هذا الفرع مذكور في الفتح والبحر والنهر لكنهم اقتصروا على عد الانواع اربعة فلما رأى المشرح مخالفة حكمه لهذه الاربعة جعله نوعا خامسا فكان من زيادته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادعى ارتفاع حوض الجارية فقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لانه لا يعلم الا انها وتتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح نعم على ما اختاره غيره من انه لا بد من دعوى المشتري انه عن داء فيرجع فيه الى شهادة الاطباء او عن حبل فيرجع الى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من احد النوعين قبله **(فروع)** لو اراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطا لم يحلف المشتري وعند الثاني يحلف وفي الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستحلف الخصم بلا طلب المدعى الا في مسائل منها خيار العيب وفي الدائع لو اخبرت امرأة بالحبل وامرأتان بعدمه صحت الخصومة ولا يقبل قول النافقة وفي التهذيب برهن البائع انه حدث عند المشتري وبرهن المشتري انه كان معيا في يد البائع تقبل بينة المشتري بجر ماخصا **(قوله قل القبض للكل)** ذكر الكل غير قيد فان قبض البعض حكمه حكم ما اذا لم يقبض الكل كما ذكره المصنف عقبه ولكن لما أفرد المصنف البعض بالذكر علم ان كلامه هنا في الكل فلذا صرح به الشارح نعم لو قال المصنف قبل القبض ولو للبعض لاستغنى عن قوله بعده وان قبض احدها **(قوله خير في الكل)** اي في القيمي وغيره بقرينة قوله وان بعده خير في القيمي لافي غيره فالمراد انه بخير في الباقي بعد الاستحقاق بين امساكه وردده فليس المراد بالكل كل المبيع حتى يرد عليه ان البيع في البعض المستحق باطل فافهم **(قوله انفرق الصفقة)** اي تفرقها على المشتري قبل تمامها لانها قبل القبض لم تتم فلذا كان له الخيار **(قوله وان بعده الخ)** اي وان كان استحقاق البعض بعد القبض خير في القيمي لافي غيره اذ لا يضره التبعض **(قوله كاسيجي*)** لم أره في هذا الباب صريحا تأمل **(قوله فلو استحق)** بيان لقوله حكمه حكم ما قبل قبضهما وقوله او تعيب زيادة بيان والافاكلاء في الاستحقاق واما تعيب احد الشئتين فسيذكره المصنف في قوله اشترى عبدن الخ **(تنبه)** حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع الفصولين عن شرح

قلت وبقي خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح قاضيخان شري جارية وادعى انها ختنى حلف البائع (استحق بعض المبيع فان) كان استحقاقه (قبل القبض) للكل (خير في الكل) لتفرق الصفقة (وان بعده خير في القيمي لافي غيره) لان تبعض القيمي عيب لا المثل كما سيجي (وان شري شئتين فقبض احدها دون الآخر حكمه حكم ما قبل قبضهما) فلو استحق او تعيب احدها خير (وهو) اي خيار العيب بعد رؤية العيب (على التراخي) على المعتمد

مطلب

يحلف المشتري انه لم يفعل مسقطا لخيار العيب

مطلب

في تخيير المشتري اذا استحق بعض المبيع

الطحاوى لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق وبغير المشتري في الباقي سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي او لا تفرق الصفقة قبل التام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غيره بغير لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا في الباقي بغير المشتري ولو لم يورث عيبا فيه كثنوين او قنين استحق احدهما او كليهما او وزني استحق بعضه ولا يضر تبعيذه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي التهر عن العناية حكم العيب والاستحقاق سببا قبل القبض في جميع الصور يعني فيما يكال وبوزن وغيرها وحكمهما بعد القبض كذلك الا في المكيل والموزون **(قوله)** وما في الحاوى (اى من انه اذا امسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضا اه ح **(قوله)** كدليل الرضا) مما يأتي قريبا وصرح به الاولى **(قوله)** وفي الخلاصة (الح) حيث قال وجد به عيبا ولم يجد البائع ليرده فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا فانه يرده على البائع لو حضر ولو هلك رجع بالتقصان اه اى ولا يرجع على بائعه بالتمن وهذا اذا لم يرفع الامر الى القاضي كما سيذكره المصنف **(قوله)** واللبس والركوب (الح) اى لو اطاع على عيب في المبيع قلبسه او ركه لحاجته فهو رضا دلالة ولو كان ركوبه للذابة لينظر الى سيرها ولبسه الثوب لينظر الى قدره كما في التهر وغيره فان قلت ان فعل ذلك لا يبطل خيار الشرط فكذلك خيار العيب قلت فرق في الذخيرة بأن خيار الشرط مشروع للاختيار واللبس والركوب مرة يراد به ذلك بخلاف خيار العيب فانه شرع للرد ليعمل الى رأس ماله عند العجز عن الوصول الى القائن فلا يحتاج الى ان يختبر المبيع «(تنبيه)» اشار الى ان الرضا بالعيب لا يلزم ان يكون بالقول ثم ان الرضا بالقول لا يصح معلقا لما في البحر عن البرازية عثر على عيب فقال للبائع ان لم ارد اليك اليوم رضيت به قال محمد انقول باطل وله الرد **(قوله)** والمداواة له اوبه (اى انه يشمل ما لو كان المبيع عبدا مثلا فداواه من عيبه او كان دواء فداوى به نفسه او غيره بعد اطلاعه على عيب فيه) **(قوله)** رضا بالعيب الذى يداويه فقط (اى في البحر المداواة انما تكون رضا بعيب دواؤه اما اذا داوى المبيع من عيب قد برى منه البائع وبه عيب آخر فانه لا يتمتع رده كما في الوالوجية اه وفي جامع الفصولين شئرى معينا فرائى آخر فعالج الاول مع علمه بالتانى لا يرده ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده اه قلت بقى مالو اطاع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برى البائع منه فداواه ثم اطاع على عيب آخر وظاهر كلام الشارح انه يرده وهو الظاهر كما لو رضى بالاول صريحاً ثم رأى الآخر اذ قد رضى بعيب دون عيب او بعيب واحد لا يعين تأمل ثم رأيت في الذخيرة عن المتنى عن ابي يوسف وجد بالجارية عيبا فداواها فان كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضا والا فلا الا ان ينقصها اه **(قوله)** مالم ينقصه (كما اذا داوى يده الموجهة فسلت او عينه من بياض بها فاعورت فانه يتمتع رده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط **(قوله)** بعد الم بالمعيب (اى علمه بكون ذلك عيبا في الخاتبة لو رأى بالامة قرحة ولم يعلم انها عيب ففترها ثم علم انها عيب له ردها لانه مما يشبهه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب اه وقدما انه لو كان ممالا يشبهه على الناس كونه عيبا ليس له الرد وفي نورالعين

وما في الحاوى غريب بحر
(فلو خاصم ثم ترك ثم عاد
وخاصم فله الرد) مالم يوجد
مبطله كدليل الرضا فتح
وفي الخلاصة لو لم يجد البائع
حتى هلك رجع بالتقصان
(واللبس والركوب
والمداواة) له اوبه عني
(رضا بالعيب) الذى يداويه
فقط مالم ينقصه برجندى
وكذا كل مفيد رضا بعد
العلم بالعيب يمنع الرد

مطلب —

فما يكون رضا بالعيب

عن النية قال البائع بعد تمام البيع قبل قبض بعيب المبيع فاتهمه المشتري في اخباره ويقول ان غرضه ان ارد عليه فقبضه المشتري لا يكون رضا بالعيب ولا تصرفه اذا لم يصدق لكن الاحتياط ان يقول له لا اعلم بذلك رأنا لا ارضى بالعيب فلو ظهر عندى ارده عليك اه **(قوله والارض)** اى نقصان العيب **(قوله ومنه العرض على البيع)** ولو باصر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فإن لم يشتتر منك رده على ولو طلب من البائع الاقالة فأبى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قل رضيت ببعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب جامع الفصولين وقدما عن الذخيرة ان قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضا بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضا ثم نقل فليس رضا حتى يسقط خياره عند ابن يوسف اه قلت وهذا في غير المثل لما في البحر عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف وردد النصف كالبيع اه وسذكر الشارح الكلام في الاستخدام * (تمة) * نقل في البحر من حجة ما يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرهن والكتابة ما لو آجره ثم علم بالعيب فله تقضيه للعذر ويرده بخلاف الرهن فلا يرده الا بعد الفكاك ومنه ارسال ولد البقرة عليها ليرتفع منها وحلب لبنها او شر به وهل يرجع بالنقصان قولان وابتداء سكنى الدار لا الدوام عليها وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم والبيع كلا او بعضا والاعتاق والهبة ولو بالتسليم لانها اقوى من العرض ودفع باقى الثمن وجع غلات الضيعة وكذا تركها لانه تضييع وليس منه اكل ثمر الشجر وغلة الفن والدار وارضاع الامة ولد المشتري وضرب العبد ان لم يؤثر الضرب فيه اه ملخصا وفي الذخيرة اذا أطلاه (٣) بعد رؤية العيب او حجه او جز رأسه فليس رضا ثم ذكر تفصيلا في الحجامة بين كونها دواء لذلك العيب فهو رضا والا فلا وفيها أمر رجلا ببيع ثم علم ان به عيبا فان باعه الوكيل بمحضرة الموكل ولم يقل شيئا فهو رضا بالعيب **(قوله الا الدراهم الخ)** ذكر المسئلة في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرها وسذكرها الشارح في آخر متفرقات البيوع عن الملتقط ثم انه ينبغي ان يذكرها ايضا ما امتنع رده قبل البيع بزيادة ونحوها كما لو لت السوق او خاطب التوب ثم اطلع على عيب ثم باعه فان بيعه بعد رؤية العيب لا يكون رضا وله الرجوع بنقصانه كما مر فكذا لو عرضه على البيع بالاولى **(قوله فليس رضا)** فلا يمنع الرد على المشتري لان ردها لكونها خلاف حقه لان حقه في الجهاد في تدخل الزوف في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض رضا بعيه بحر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فله ردها على بائعه كما قدمه الشارح عند قوله باع ما اشتراه الخ وقدما تمام الكلام على ذلك **(قوله كعرض توب الخ)** محترز قوله على البيع والتشبيه في عدم الرضا **(قوله قال نعم)** الاولى فقال نعم عطفًا على قال الاول **(قوله لزم)** جواب لو اى لزم البيع ولا يمكن رده بالعيب قال في نور العين وهذه تفصيل حيلة من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه **(قوله ولا تقرير للملكة)** لفظ لامبتدأ وتقرير خبره والضمير في ملكه للبائع كأنه يقول لا بيعه لكونه ملكك لاني أردته عليك وفي البرازية وينبغي ان يقول بدل قوله نعم لان قوله نعم الخ يريد بذلك تنبيه المشتري على لفظ يمكن به من الرد وهو لفظ لا ويحذر من مانع الرد وهو نعم ط وبه اندفع توقف الحنفى في هذه العبارة

مطلب

فيا يكون رضا بالعيب
ويمنع الرد

والارض ومنه العرض على
البيع الا الدراهم اذا
وجد هازي بوافع رضا على
البيع فليس رضا كعرض
توب على خياط لينظر
أيكفه أم لا أو عرضه على
المقومين ليقوم ولو قال له
البائع أنيعة قال نعم لزم
ولو قال لا لان نعم عرض
على البيع ولا تقرير للملكة
برازية (لا) يكون رضا
مصححه

(٣) قوله اذا أطلاه هكذا
بخطه بالالف ولعل صوابه
طلاه بدونها كما يستفاد
من القاموس والمصباح اه

وكانه فهم ان قوله وينبغي ان يقول الخ اى يقول الناقل لحكم المسئلة فيصير المعنى ولو قال له
 البائع اتبعه فقال لازم فينافى ما ذكره الشارح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري اى
 ينبغي للمشتري ان يقول لا بد له قوله نعم لئلا يلزم البيع فيكون تحذيرا للمشتري فافهم ثم ان الذى
 رأيت به في البرازية وغالب نسخ البحر نقلا عنها ولا تقرير لمكتته اى تمكنه من الرد على البائع
 وعليه فاضمير للمشتري **(قوله الركوب للرد على البائع)** وكذا لو ركب له ليرده فعجز
 عن البيئة فركبه جانيا فله الرد بحر عن جامع الفصولين اى له رده بعد ذلك اذا وجد بيئة على
 كون العيب قديما لان ركوبه بعد العجز ليس دليل الرضا **(قوله او لشراء العلف لها)** فلور كها
 لعلف دابة اخرى فهو رضا كافى الذخيرة **(قوله لعجز او صعوبة)** اى لعجزه عن المشى او صعوبة
 الدابة بكونها لا تستقدمه **(قوله وهل هو)** اى قوله ولا بد له منه **(قوله واعتمده المصنف الخ)**
 الذى في شرح المصنف والدرر والشمى والبحر جعله قيدا للاخيرين فقط ولكن في كثير
 من النسخ واعتمده المصنف بلا ضمير وهى الصواب فقوله وغيرهم بالجر عطف على مجرور
 اللام في قوله تبعها للدر الخ وقوله الاول بالنص مفعول اعتمده اعملى نسخة اعتمده بالضمير يكون
 قوله وغيرهم مرفوعا والتقدير واعتمد غيرهم الاول ومشى في الفتح على الاول وفى الذخيرة
 على الثانى قال وبدله ما ذكره محمد فى السير الكبير ان جوالق العلف لو كان واحدا فركب
 لا يكون رضا لانه لا يمكن حمله الا بالركوب بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال في الفتح ان
 العذر المذكور فى السقى مجرى فما اذا كان العلف فى عدلين فلا يبنى اطلاق امتناع الرد
 فيه اه وبقي قول ثالث هو ظاهر الكثر وهو انه غير قيد فى الثلاثة وظاهر الزيلعى اعتاده
 حيث عبر عن القولين بقيل وفى الشرنبلالية عن المواهب الركوب للرد او للسقى او لشراء
 العلف لا يكون رضا مطلقا فى الاظهر اه فافهم **(قوله فالقول للمشتري)** لان الظاهر يشهد له
 ط وكذا لو قال ركبها للسقى بلا حاجة لانها تنقاد وهى ذلول يبنى ان يسمع قول المشتري
 لان الظاهر ان مسوغ الركوب بلا ابطال الرد هو خوف المشتري من شئ مما ذكرنا لاحقيقة
 الجوع والصعوبة والناس يختلفون فى تحيل اسباب الخوف قرب رجل لاخطار بخاطره
 شئ من تلك الاسباب وآخر بخلافه كذا فى الفتح **(قوله فهو عذر)** قال فى الشرنبلالية
 بعد نقله ويخالفه ما فى البرازية لو حمل عليه فاطلع على عيب فى الطريق ولم يجد ما يحمله عليه
 ولو ألقاه فى الطريق يتلف لا يمكن من الرد وقيل يمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه قلت
 الفرق واضح فان علفه بما يقومه اذ لولاه لابقى ولا كذلك العدل فكان من ضرورة الرد اه
 ما فى البرازية وهذا يفيد ان ما فى الفتح ضعف اه ط قلت وذكر الفرق ايضا فى جامع
 الفصولين ويؤيده ما فى الذخيرة عن السير الكبير اشترى دابة فى دار الاسلام وغزا عليها
 فوجدها عيبا فى دار الحرب يبنى له ان لا يركبها لان الركوب بعد العلم بالعيب رضاعته فلا يمكن
 من ردها فليحترز منه وان لم يجد دابة غيرها لان العذر الذى له غير معتبر فيما يرجع الى البائع
 والركوب لحاجته دليل الرضا اه ملخصا وحاصله ان الركوب دليل الرضا وان كان عذرا لان
 عذره الزمه الرضا بالعيب لانه لا يعتبر فى حق البائع وانت خير بان هذا مخالف للقول الثالث
 الذى اعتمده الزيلعى وغيره كما قدمناه آنفا وقد يجاب بان العذر ان ركوبها للسقى والعلف

(الركوب للرد) على البائع
(او لشراء العلف) لها
(او للسقى و) الحال أن
 المشتري **(لا بد له منه)** اى
 الركوب لعجز او صعوبة
 وهل هو قيد للاخيرين او
 للثلاثة استظهر البرجندى
 الثانى واعتمده المصنف
 تبعا للدرر والبحر
 والشمى وغيرهم الاول
 ولو قال البائع ركبها لحاجتك
 وقال المشتري بل لاردها
 فالقول للمشتري بحر
 وفى الفتح وجد بها عيبا
 فى السفر فحملها فهو عذر

أما هو لحق البائع اذ فيه حياتها بخلاف العذر في مسألة السبر الكبير والتي قبلها (قوله
 اختلفا بعد التقاض الخ) أي لو اشترى جارية مثلا فقبضها وأقبض الثمن ثم جاء ليردها، بيعت
 واعترف به البائع لانه قال بعثك هذه وأخرى معها فلك على راحة هذه فقط من الثمن
 لا كله وقال المشتري بعتنيها وحدها فأردد كل الثمن ولا بينة لهما فأقول للمشتري لانه قبض
 ينكر زيادة بديمه البائع ولأن البيع الفسخ في المردود بالرد وذلك مسقط للثمن عنه والبائع
 يدعي بعض الثمن بمظهر سبب السقوط والمشتري ينكر وتماه في الفتح (قوله ليتوزع
 الثمن الخ) علة لدعوى البائع وبيان لفادتها على تقدير الرد أي رد الثمن لانه على دعواه يلزمه
 رد بعضه كما قررناه (قوله اوفي عدد المقبوض) أي بأن اتفقا على مقدار المبيع انه الجاريتان
 وقبض البائع منهما ثم جاء المشتري ليرد احدهما فقال البائع قبضتهما وأما تستحق حصة
 هذه وقال المشتري لم أقبض سواها (قوله القول للمقاضي) وتقبل بيته لاسقاط الثمن عنه
 كالمدع إذا ادعى الرد أو الهلاك وأقام بيته قبل مع أن القول قوله والبيته لا يقاطعين
 مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرف بحر (قوله مطلقا) فسر مابعد (قوله قدرا)
 أي قدر المبيع أو المقبوض كما مر ومنه ما في النهر عن صالح الخلاصة لو قال المشتري بعد قبض
 المبيع موزونا وجدته ناقصا إلا إذا سبق منه اقرار بقبض مقدار معين (قوله اوصفة) تبع
 في ذلك البحر عن العمادية ومخالفه ما في الظهيرية حيث قال وان اختلفا في وصف من اوصاف
 المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد على أنه كاتب أو خباز وقال البائع اشتريت
 شيا فالقول للبائع ولا يخالفان اه ومثله في الذخيرة والتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية
 * اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامية فقال البائع ما قلت
 إلا أنها بلدية * أجاب * القول للبائع بيمينه لانه ينكر حق القسخ والبيته للمشتري لانه مدع
 اه وفي النهر عن الظهيرية اشترى عبدان أحدهما بألف حالة والآخر بألف إلى سنة صفقة
 أو صفقتين فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل
 معجله فأقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أولا ولا تخالف اه ويؤيد قوله الآتي
 كالأختلفا في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما تعرفه فافهم (قوله فلو جاء ليرده
 الخ) تفريع على قوله تعيينا ومثله ما في البحر وغيره لو اختلفا في الزق فالقول للمشتري
 (قوله فالقول للبائع) والفرق أن المشتري في خيار الشرط والرؤية يتفسخ العقد بفسخه
 بالاتوقف على رضا الآخر بل على علمه على الخلاف وإذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك
 اختلافا في المقبوض فالقول فيه قول القابض بخلاف الفسخ بالبيع لا ينفرد المشتري بفسخه
 ولكنه يدعي نبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع ينكره كذا في الفتح من آخر
 خيار الرؤية قات ومقتضى هذا التعليق انه لو كان البيع فاسدا يكون القول في تعيين المبيع
 للمشتري لأن العقد يتفسخ بفسخه بالاتوقف على رضا الآخر وهي واقعة الفتوى (قوله
 كالأختلفا في طول المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفتح وأما ذكر المسئلة التي قبله مع الفرق
 الذي نقلناه عنه ثم ذكره في البحر عن الظهيرية مصرحا بأن القول للبائع قات وهو
 الذي رأيته في الظهيرية ومنتخبها للعيني وكذا في الذخيرة والتارخانية فما نقله في النهر

مطلب

مهم في اختلاف البائع
 والمشتري في عدد المقبوض
 أو قدره أو صفته

(اختلفا بعد التقاض في
 عدد المبيع) (واحد أو
 متعدد ليتوزع الثمن على
 تقدير الرد (اوفي) عدد
 (المقبوض فالقول للمشتري
 لانه قبض والقول للقابض
 مطلقا قدرا أو صفة أو
 تعيينا فلو جاء ليرد بخيار
 شرط أو رؤية فقال البائع
 ليس هو المبيع فالقول
 للمشتري في تعيينه ولو جاء
 ليرده بخيار عيب فالقول
 للبائع كالأختلفا في طول
 المبيع وعرضه فتح

عن الظهيرية من ان القول للمشتري تحريف او سبق قلم فافهم ونص الظهيرية ابن سماعه
عن محمد رجل باع من آخر ثوبا مروزيا فقبضه او لم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على
انه ست في سبع وقال المشتري اشترته على انه سبع في ثمان فاقول قول البائع مع بينه اه
(تمة) * قال بعثا وبها قرحة في موضع كذا فجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك فانكر
البائع انها هذه القرحة بل القرحة برئت وهذه غيرها فاقول للمشتري والحاصل ان البائع
اذا نسب العيب الى موضع وسماه فاقول للمشتري وان ذكره مطلقا فاقول البائع وتامه
في الذخيرة * (خاتمة) * باع الف رطل من القطن ثم ادعى انه لم يكن في ملكه يوم البيع
قطن وعنده يوم الخصومة الف رطل من القطن يقول اصبت بعد البيع كان القول قوله
بينه كافي الحاتية (قول له اشترى عشرين رطلا) اعلم ان المبيع لا يخلو من كونه شيا واحدا او
شيئين كواحد حكما من حيث لا يقوم احدهما بلا صاحبه كصراعي باب وزوجي خف
او شيئين بلا اتحاد حكما كسويين وعبدان في المبيع نوعان عيب واستحقاق
والاحوال ثلاثة قبل القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط امالو وجد في بعضه عيبا قبل
قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع او حدث بعده قبل قبضه فالمشتري مخير بين
اخذ الكل بثمنه او رد كله لا للمعيب وحده بمحضه من الثمن وكذا ليس للبائع ان يقبل المعيب
خاصة الا اذا تراضيا على رد المعيب فقط واخذ الباقي بمحضه من الثمن فلهما ذلك اذا الصفقة
لا تتم قبل القبض بدليل انفساخ العيب برده بالارضا ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد
فيه اوقيا بقي عيبا لحكمه حكم الفصل الاول في كل مامر اذا الصفقة لا تتم بعد سواء كان
المبيع واحدا او اشياء ولو قبض كله فوجد ببعضه عيبا قديما او احدا بين شرائه وقبضه
فان كان المبيع واحدا كدار وكرم ارض ونوب او كيليا او وزنيا في وعاء واحد او صبرة
واحدة او شيئين كشيء واحد حكما يخير بين اخذ كله ورد كله دون رد بعضه فقط اذ فيه
زيادة عيب هو الاشتراك في الاعيان وان كان شيئين او اكثر بلا اتحاد حكما ككتاب وعبد
او كيليا او وزنيا في اوعية مختلفة فالمشتري الرضا به بكل ثمنه او رد المعيب فقط ولا يرد كله
الا بتراض ولا يرد للمعيب الارضا او قضاء اذا الصفقة تمت فيصح تفريقها فيرد المعيب بمحضه
من الثمن غير معيب اذ المبيع المعيب دخل في البيع سليما وفي خيار شرط ورؤية ليس له
رد بعضه فقط وان قبض الكل لانهما يمتنعان تمام الصفقة فهي قبل تمامها لا تحتمل التفريق
وانما قلنا انه يمتنع تمام الصفقة لانه يرد بلا قضاء ولا رضا ولو قبض الكل ومتى عجز عن
رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحدا او اكثر جامع الفصولين عن شرح الطحاوي
ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقد مررت والحاصل انه لو وجد العيب قبل قبض
شيء من المبيع او بعد قبض البعض فقط فليس له رد المعيب وحده بالارضا البائع وكذا
لو بعد قبض الكل الا اذا كان متعددا غير متحد حكما كسويين وطعام في وعاءين على ما
ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فانه بمنزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام
كله باقيا فلو باع بعضه او اكل بعضه فقدما في هذا الباب ان الملقى به قول محمد انه ان يرد
الباقى ويرجع بنقصان ما اكل لا ما باع ومريياته هناك (قول له صفقة واحدة) منصوب

(اشترى عشرين رطلا)
شيئين يتنفع بأحدهما
وحده صفقة واحدة

على انه حال من فاعل اشترى لتأوله بالمشتق اى صافقا بمعنى عاقدا اوعلى نزاع الحافض اى
بصفقة اى عقد واحترزه عما لو كان كل منهما بمقد على حدة فهو من قسم ما لو كان
المبيع واحدا وقد علمته **(قوله)** قبض احدها وكذا لو لم يقبضهما كامر **(قوله)** رد
المعيب احتراز عما فيه خيار شرط اورؤية كامر **(قوله)** لم يعلم به الا بعد القبض هذا
لا يناسب الا ما اذا وجد المعيب في المقبوض كما لا يخفى اى ح قلت بل هو في غاية الحفاء لان
كلام الشارح يصدق على ما اذا قبض السليم ولم يعلم بعيب الآخر الا بعد قبض المقبوض ولذا
قال في البحر قيد بترأخي ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد باحدها عيبا قبل القبض
فان قبض المعيب منهما لزمه اما المعيب فلو جود الرضا به واما الآخر فلانه لا عيب به ولو قبض
السليم منهما او كانا معينين وقبض احدهما له ردها جميعا لانه لا يمكن الزام المبيع
في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفريق الصفقة على البائع ولا يمكن اسقاط حقه في غير
المقبوض لانه لم يرض به كذا في المحيط فافهم **(قوله)** كما لو قبض الخ تشبيه بقوله اخذها
اوردها والاولى عدم التقيد هنا بالقبض كما في الكنز ليشمل ما قبل القبض قال في البحر
وما وقع في الهداية من ان المراد بعد القبض فانما هو ليقع الفرق بين التميمات والمثلثات اه
فان التميمات كعبدن له رد المعيب منهما بعد قبضهما بخلاف المثلثات كطعام في وعاء اما
قبل القبض فليس له رد المعيب في الكل لكن هذا الاعتذار لا يتأني في عبارة المصنف حيث
أتى بكاف التشبيه **(قوله)** ونحوه اى من كل شيئين لا يتنفع باحدهما بدون الآخر وله
احكام ذكرها في البحر عن المحيط فراجع **(قوله)** فان له رد كله او اخذه اى دون اخذ
المعيب وحده وهذا التصريح بما تضمنه التشبيه وعلمت ان هذا لو كان كله باقيا بخلاف ما لو باع
البعض أو اكله **(قوله)** لو في وعاءين اى اذا كانا من جنس واحد كتمر برنى او صبحاني او ابانة
او حنطة صعيدة او بحرية فانهما جنسان يتفارتان في الثمن والبيع كذا حرره في فوج
القدر **(قوله)** على الاظهر وقيل اذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبدن حتى يرد الوعاء الذي
وجد فيه العيب وحده زيلى وقدما عن العلامة قاسم ان هذا القول ارفق واقبس اه
ولذا مشى عليه في شرح الطحاوى كاعلمته آنفا **(قوله)** او قبلها او ميسا بشهوة قال
في البرازة قال القزطاني قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم
بالمعيب شرئلا لانه قال في المختلف هذا لخل ما في للخيرة واذا وطئها ثم اطاع على عيب لم يرد
ويرجع بالتقصان سواء كانت بكر أو ثوبا الا ان يقبلها البائع كذلك وكذا اذا كان قبلها
بشهوة او لم يسا بشهوة فان وطئها او قبلها بشهوة او لم يسا بشهوة بعد علمه بالمعيب فهو رضا
بالمعيب فلا رد ولا رجوع بتقصان اه وكذا ما في الحسانية لو قبضها فوطئها او قبلها بشهوة
ثم وجدها عيبا لا يرد لها بل يرجع بتقصان العيب الخ ولا يرد قوله الا ترى لانه استوفى ماها
لان دواعي الوطء تأخذ حكمه في مواضع كفي حرمة المضاهرة فافهم **(قوله)** وانما استوفى
ماها وهو جزؤها اى فاذا ردها صار كأنه امسك بعضها شرح الجمع وعلل في شرح درر
البحار بان الرد بعيب فسخ العقد من اصله فيكون وطؤه في غير تملكه لا فيكون عيبا يمنع الرد
وهذا في التيب فالبكر يتنفع ردها بالمعيب اتفاقا اه قلت وهذا التعليل اظهر لانه يشمل

(وقبض احدها ووجد)
به او (بالآخر عيبا) لم يعلم به
الا بعد القبض (اخذها
اوردها ولو قبضهما رد
المعيب) بمحضه سالا
(وحده) لجواز التفريق
بعد التمام (كما لو قبض
كيلا او وزنا) او زوجي
خف ونحوه كزوجي نور
الصباح احدها الآخر بحيث
لا يعلم بدونه (ووجد
ببعضه عيبا فان له رد كله
او اخذه) بعينه لانه كشي
واحد ولو في وعاءين
على الاظهر عنساية وهو
الاصح برهان (اشترى
جارية فوطئها او قبلها او
ميسا بشهوة ثم وجدها
عيبا لم يرد لها مطلقا) ولو
تبعا خلافا للشافعي واحمد
وانما استوفى ماها وهو
جزؤها

دواعي الوطء (قوله ولو الواطئ زوجته) أي الزوج الذي كان من عند البائع أما لو زوجها المشتري لم يكن له ردها وطئها أولا وإن رضى بها البائع لحصول الزيادة المتفصلة وهي المهر وانها تمتع الرد كما مر كالوطئ اجنبي بشبهة في يد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف ما لو تزنى بها فلا رد ويرجع بالنقصان إلا أن يرضى بها البائع كذلك لأنها تعبت بسبب الزنا كذا في الذخيرة (قوله أن يباردها) أي إذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج وطئها عند البائع أيضا أما إذا لم يكن وطئها إلا عند المشتري لم يذكره محمد في الأصل واختاف المشايخ فيه والصحيح أنه يرددها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر ومثله في البحري عن الظهيرية عند قول الأكثر ومن اشترى ثوبا فقطعه الخ وعزاه في الشرنبلالية إلى البدائع وغيرها ومثله أيضا ما ذكرناه آنفا عن الذخيرة والحانية وفي كافى الحاكم وطئها المشتري ثم وجد بها عيبا لا يرددها به ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها عيب فإن كان العيب ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اه ملخصا وقال في الخلاصة وفي الأصل رجل اشترى جارية ولم يرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكرا أو ثيبا فنقصها الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبأها أو لمسه بشهوة ويرجع بالنقصان إلا أن يقول البائع أنا قبأها اه فهذا نص المذهب فإن الأصل للإمام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافى الحاكم جمع فيه (٢) كتب ظاهر الرواية للإمام محمد كذا ذكره في الفتح والبحر في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشرنبلالية حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث جوز الرجوع بالنقص مع المس والتظر ومنعه مع الوطء اه قلت وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطئ الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا التقييل والمس بشهوة قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما يأتي قريبا عن الحانية فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطئ المشتري وفي الحانية من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على أنها بكرا ثم قال هي ثيب يريها القاضي النساء أن قلن بكرا كان القول للبائع باليمين وإن قلن ثيب قال قول للمشتري يمينه وإن وطئها المشتري فإن زالها كما علم أنها ليست بكرا بلائب والألزمتها هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اه ومضى الشارح على هذا التفصيل في خيار المشرط عند قول المصنف وتم العقد بموته الخ لكن علمت نص المذهب ولهذا ذكر في الفتية التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم رمز لكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فواجه هذا التعيين ط قلت يحاج بأن نقصان الثبوة كان كذلك في زمانهم (قوله الثبوة ليست بعيب الخ) لأنه ليس الغالب عدمها فصارت كالوشرى دابة فوجدتها كبيرة السن كاحتقائه أول الباب نعم لو شرط البكارة ولم توجد كان له الرد لانه من باب فوات الوصف المرغوب كالوشرى العبد على أنه كاتب أو خباز وهذا لو وجدها ثيبا بغير الوطء والا فالوطء يمنع الرد ولو تزوج بلائب على المذهب كما علمت فافهم (قوله لا إذا قبأها البائع) أي رضى أن يأخذها بعدما وطئها المشتري وهذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الدال) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا حدث عيب آخر عند المشتري رجح بنقصانه ط (قوله أعود له وع) اشار به الى أن الرد لم يسقط وإنما منع منه مانع

ولو الواطئ زوجته أن ثيبا ردها وإن بكرا لا يجر (ويرجع بالنقصان) لا تمتاع الرد وفي المظلومة المحمية لو شرط بكارتها فبانت ثيبا لم يرددها بل يرجع بأربعين درهما فنقصان هذا العيب وفي الحساوي والمقتط الثبوة ليست بعيب إلا إذا شرط البكارة فبردها العدم المشرط (إذا قبأها البائع) لأن الامتناع لحقه فإذا رضى زال الامتناع (ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب) (الحادث) لعود الممنوع بزوال المانع درر

(٢) مطلب

الأصل للإمام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافى الحاكم جمع فيه كتب ظاهر الرواية

اذ لو كان ساقطاً لما عاد ط **(قوله مع النقصان)** اى الذى رجع به المشتري على البائع حين كان الرد ممنوعاً ط **(قوله على الرجوع)** بناء على انه من زوال المانع وقيل لا يرد لان الرد يسقط والساقط لا يعود وقيل ان كان بدل النقصان قنما ثبت له الرد والا لا ط **(قوله بمشترى البائع)** الاضافة على معنى من اى بمشترى منه **(قوله والتمت)** اى المشتري **(قوله فوضعه)** اى القاضى عند عدل اى عند أمين يحفظه بائنه وفى حاشية البحر للرملى وقد ستات عن نفقة الدابة وهى عند العدل على من تكون فأجبت اخذاً مما فى الذخيرة فى آخر التفقات انه لا يفرض القاضى لها على احد نفقة لان الدابة ليست من اهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يفتى عليه ديانة بان يتفق عليها ولا يجبره القاضى **(قوله يتخذ على الاظهر)** اى لو كان القاضى يرى ذلك كشافى ونحوه بخلاف الخنى كما حرره فى البحر وقد مر فى كتاب المنفوقود وسيأتى تمامه فى القضاء ان شاء الله تعالى **(قوله قتل العبد المقبوض او قطع)** قيد بكونه مقبوضاً لانه لو قتل بعد البيع قيد البائع رجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع ثم باعه فمات عند المشتري بسبب القطع قال فى البحر يرجع بالنقصان اتفاقاً وقيد بالقطع لانه لو اشتراه مرىضاً فمات عند المشتري او عبد اذن عند البائع فمات عند المشتري فمات رجع بالنقصان اتفاقاً ايضاً وتمامه فى البحر **(قوله بسبب كان عند البائع)** اى فقط اما لو سرق عندها فقطع بالسرقين فعندها يرجع بنقصان السرقة الاولى وعنده لا يرد به بلا رضا البائع للعيب الحادث وهو السرقة الثانية فان رضى به رده المشتري ويرجع بثلاثة ارباع الثمن والا أسكن ويرجع بربه لان اليد من الآدمى نصفه وقد تلفت بالسرقين فيتوزع نصف الثمن بينهما فيسقط ما احاب المشتري ويرجع بالباقي وتمامه فى الفتح وقدم الشارح هذه المسئلة عن العيني اول الباب **(قوله كقتل اورد)** كما لو قتل العبد رجلاً عمداً او ارتد والاولى ان يقول كقتل وسرقة ليكون بياناً لسبب القتل والقطع **(قوله رد المقتوع وأخذ ثمنهما)** قال فى المبسوط فان مات من ذلك القطع قيل ان يرد له يرجع الانصاف الثمن فتح **(قوله او امسكه)** الاولى تأخيره عن قوله واخذ ثمنهما بان يقول وله ان يمسك المقتوع ويرجع بنصف ثمنه ط **(قوله جمع)** عبارته ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده فله كل الثمن ولو قطع بسرقة فهو غير ان شاء رد واسترد أو أمسك واسترد النصف وقال يرجع بالنقصان فهما لا يخفى انها احسن من عبارة المنصف **(قوله رجع الباعة بعضهم على بعض)** اى بكل الثمن كافى الاستحقاق عند ابي حنيفة لانه اجراء مجرى الاستحقاق وهذا ان اختار الرد فان امسكه يرجع بنصف الثمن فيرجع معهم على بعض بنصف الثمن وعندها يرجع الاخير بالنقصان على بائنه ولا يرجع بائنه على بائنه لانه بمنزلة العيب اما رجوع الاخير فانه لما لم يبعه لم يصرح بائنه للمبيع فلا مانع من الرجوع واما بائنه فلا يرجع لانه بالبائع صار حاسباً له مع امكان الرد وقد علمت ان بيع المشتري للمعيب حبس للمعيب سواء علم او لا فلا يمكنه الرد بعد ذلك فتح **(قوله لكونه كالا مستحقاق)** والى العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بحر **(قوله وصرح البيع بشرط البراءة من كل عيب)** بأن قال بعتك هذا العبد على اى رى من كل عيب ووقع فى العيني لفظ فيه وهو سهولاً يأتي باع قلت ولا خصوصية لهذا اللفظ بل مثله كل ما يؤدى معناه ومنه ما تعورف فى زماننا فيما اذا باع

فريد المبيع مع النقصان على الرجوع نهر (ظهر عيب بمشترى البائع) (الغائب) (والتمت) (عند القاضى فوضعه عند عدل) (فإذا هلك) (هالك) (على المشتري اذا قضى) (القاضى بالرد على بائنه) (لان القضاء على الغائب بلا خصم يتخذ على الاظهر دن (قتل العبد) (المقبوض او قطع بسبب) (كان عند البائع) (كقتل اورد) (رد المقتوع) (او امسكه ويرجع بنصف ثمنه مجمع) (وأخذ ثمنهما) (اى ثمن المقتوع والمقتول ولو تداولته الايدي فقطع عند الاخير او قتل رجع الباعة بعضهم على بعض وان علموا بذلك لكونه كالا مستحقاق لا كالعيب خلافاً لهما (وصرح البيع بشرط البراءة من كل عيب

مطلب

فى البيع بشرط البراءة من كل عيب

دارا مثلا فيقول بعتك هذه الدار على انها كوم تراب وفي بيع الدابة يقول مكسرة محطمة
وفي نحو الثوب يقول حراق على الزناد ويريدون بذلك انه مشتمل على جميع العيوب فاذا رضى
المشتري لا خيار له لانه قبله بكل عيب يظهر فيه وكذلك قولهم بعت على انه حاضر حال
ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من اى عيب كان سوى عيب الاستحقاق اى لو ظهر غير حال
اى مسروقة او مفقودة يرجع عليه المشتري فهذا كله بمعنى البراءة من كل عيب ونظيره ما فى البحر
لو قبل الثوب ببيع به يبرأ من الحرق وتدخل الرقع والرفو اه اى لو كان فيه خرق لا يردده وكذا
لو وجدته مرقوعا او مرقوعا وهو من رفوت الثوب رفوا من باب قتل اى اصلحته ثم رأيت بعض
الحسين ذكر ان العلامة ابراهيم اليربى سئل عن باع امة وقال ابعتك الحاضر المنظور يريد
بذلك جميع العيوب فاجاب ليس للمشتري رد الامة التى ابرأه عن جميع عيوبها اه ملخصا
(قوله وان لم يسم) اى لم يذكر اسماء العيوب **(قوله خلافا للشافعى)** حيث قال لا يصح الا ان
يعد العيوب لان فى البراءة معنى التملك وتمليك المجبهول لا يصح زيلى **(قوله لعدم افضاها الى**
النازعة) الاولى لعدم افضاها لان الضمير للبراءة قال فى الفتح ولان البراءة اسقاط حتى يتم
بالا قبول كما لو ضاق نسوته أو اعتق عبيده ولا يدري كمهم ولا اعيانهم والاسقاط لا تبطله جهالة
الاسقاط لانها لا تنفى الى المنازعة وتامة فيه **(قوله فلا يرد بعيب)** اى موجود او حادث
(قوله بان وجود) لان البراءة تتناول الثابت وهو الموجود وقت العقد فقط ولهما ان الملاحظ
هو المعنى والغرض من هذا الشرط الزام العقد باسقاط المشتري حقه عن وصف السلامة
ليلزم على كل حال ولا يطالب البائع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب يوجب للمشتري الرد
والحادث بعد العقد كذلك فقطضى الغرض المعلوم دخوله فتح **(قوله كقوله من كل عيب به)**
فانه لا يدخل فيه الحادث اجماعا بخر **(قوله ولو قال بما يحدث)** اى باع بشرط البراءة من
كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح **(قوله صح عندنا فى الح)** هذا على رواية
المبسوط اما على رواية شرح الطحاوى فلا يصح بالاجماع واو رد على الثانية انه لو ابرأه عن
كل عيب يدخل الحادث عند ابي يوسف بلا تنصيص فكيف يبطله مع التنصيص واجيب بمنع
الاجماع لما علمت من رواية المبسوط ولئن سلم فالفرق ان الحادث يدخل تبعا لتقرير غرضهما
وكمن شئ لا يثبت مقصودا ويثبت تبعا لقاده وفى الفتح ونقل ط عن الخوى عن شرح الجمع
ان الاصح وبه قلع الاكثر انه فاسد اه فهذا تصحيح لرواية شرح الطحاوى لكنى لم أر
ذلك فى شرح الجمع الملكى فاعلمه فى شرح آخر فليراجع نعم فى البحر عن البدائع ان البيع بهذا
الشرط فاسد عندنا لان البراءة لا يحمّل الاضافة وان كان اسقاطا ففيه معنى التملك ولهذا
لا يقبل الرد فلا يحمّل الاضافة نصا كالتعليق فكان شرطا فاسدا فأفسد البيع اه وظاهر
قوله عندنا انه قول علمائنا الثلاثة موافقا لما فى شرح الطحاوى فقول التهر انه مبنى على
قول محمد غير ظاهر **(قوله وقيل على ما فى الباطن)** من طحا افساد حيز من **(قوله واعتمد**
المصنف) حيث قال وهذا ما عولنا عليه فى المختصر اعتمادا على ما هو معروف فى العادة والا
فالشهور من المذهب الاول وانما قيدنا بالعادة لان الداء فى اللغة هو المرض سواء كان بالجوف
او بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافقا للغة **(قوله ففى السرقة والابق والزنا)** هكذا

مطلب

باعه على انه كوم تراب
او حراق على الزناد او
حاضر حال

وان لم يسم) خلافا للشافعى
لان البراءة عن الحقوق
المجهولة لا تصح عند
وتصح عندنا لعدم افضاها
الى المنازعة (ويدخل فيه
الموجود والحادث) بعد
العقد (قبل القبض فلا
يرد بعيب) وخصه مالك
محمد بالوجود كقوله من
كل عيب به ولو قال بما يحدث
صح عندنا فى السرقة
عند الثالث نهر (ابرأه
من كل داء فهو على)
المرض وقيل على (مافى
الباطن) واعتمد المصنف
تبعا للاختيار والجوهرة
لانه المعروف فى العادة
(وما سواه) فى العرف
(مرض) ولو ابرأه من
كل غائبة ففى السرقة
والابق والزنا

(اشترى عبدا فقال لمن ساومه اياه ١٣٣ اشتره فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع فوجد) مشترى (به عيبا) فله

(رده على بائعه) بشرطه
(ولا يمنعه) من الرد عليه
(اقرار السابق) بعدم
العيب لانه مجاز عن التزويج
(ولوعينه) اى العيب فقال
لا عور به ولا شلل (لا)
يرده لاحاطة العلم به الا ان
لا يحدث مثله كالا اصبع به
زائدة ثم وجدها فله رده
للتيقن بكذبه (قال) لآخر
(عبدى) هذا ابقى فاشتره
فى فاشتره و باع) من
آخر (فوجده) المشتري
(الثانى ابقا ليرده بماسبق
من اقرار البائع) الاول
(ما لم يبرهن انه ابقى عنده)
لان اقرار البائع الاول
ليس بحجة على البائع الثانى
الموجود منه السكوت
(اشترى جارية لها لبن
فارضعت صبياله ثم وجد
بها عيبا كان له ان يردها)
لانه استخدم بخلاف الشاة
المصراة فلا يردها مع لبنها
اوصاع تمر بل يرجع
بالنقصان على المختار شرع
مجمع وحزناه فيها علقناه
على النار (كالواستخدمها)
فى غير ذلك فى المبسوط
الاستخدام بعد العلم بالعيب
ليس رضا استحسانا لان
الناس يتوسعون فيه فهو
للاختبار

روى عن ابي يوسف فتح وفى الصباح غائلة البعد فجوره وابقاه ونحو ذلك (قوله بشرطه) اى
بالينة او باقرار البائع او نكوله اه ح ومن شروط الرد ان لا يزيد زيادة مانعة من الرد
ولا يوجد ما هو دليل الرضا بالعيب مما مر ولا يرى البائع من عيوبه (قوله) لانه مجاز عن
التزويج رواج المتاع نفاقه اى انه اراد رواجه ونفاقه عند المشتري قال فى المنع اظهر انه
لا يتخلو عن عيب ما يفتيق القاضي بان ظاهره غير مراد له وفى الشر نبلاية عن المحيط وهذا
كمن قال لجارية به زانية باجنونة فليس بأقرار بالعيب ولكنه للشيعة حتى قيل لوقال ذلك
فى الثوب اى قال الآخر اشتره فلا عيب به يكون اقرارا بنفى العيب لان عيوب الثوب ظاهرة
اه (قوله عبدى هذا ابقى) افاد باسم الاشارة ان العبد حاضر وان قوله ابقى بمعنى الماضي وهذا
بخلاف ما اذا قل بملك على انه ابقى او على اى يرى من ابقاه وقبله المشتري الاول فان الثانى
يرد عليه كما سنوفحه عند قوله باع عبدا الخ (قوله فوجده المشتري الثانى ابقا) بان ابقى عنده
ايضا لان الباقي لا يكون عيبا لا يشتره (قوله لا يرده) اى على البائع الثانى (قوله) انه ابقى
عنده اى عند البائع الاول المقرر (قوله الموجود منه السكوت) يعنى والسكوت ليس تصديقا
منه لبائعه فيما اقر به فلما اذا قال البائع الثانى وجدته ابقا الآن صار مصدقا للبائع فى
اقراره بكونه ابقا شر نبلاية (قوله اشترى جارية الخ) قال فى شرح الوهبانية وفى البرازية
اشترى مرضعا ثم اطاع بها على عيب ثم امرها بالارضاع له الرذ لانه استخدام ولو حلب اللبن
فاكله او باعه لا يرد لان اللبن جزء منها فاستيفاءه دليل الرضا وفى الفتوى الحلب بلا كل او بيع
لا يكون رضا وحلب لبن الشاة رضاشرب لا (قوله لانه استخدام) والاستخدام لا يكون رضا
خالية اى فى المرة الاولى ويكون رضا فى الثانية كما اثنى قريبا ومقتضاه انه لو امرها به ثانيا كان
رضا لاول ارضعته مرات بالامر الاول تأمل (قوله بخلاف الشاة المصراة) روى ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان
يحلبها فان رضيتا أسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر متفق عليه شرح التحرير وتصروا
بضم التاء وفتح الصاد من التصرية وهى ربط ضرع الناقة او الشاة وترك حلبها اليومين او
الثلاثة حتى يجتمع اللبن قال الشارح فى شرحه على المنار وهو مخالف للقياس الثابت بالكتاب
والسنة والاجماع من ان ضمان العدوان بالمثل او القيمة والتمر ليس منهما فكان مخالفا
للقياس ومخالفته مخالفة للكتاب والسنة واجماع المتقدمين فلم يعمل به لما مر فريد قيمة اللبن
عند ابي يوسف وقال ابو حنيفة وعنده به لانه خير من تلف الاصول اه وفى شرح التحرير وقد اختلف
العلماء فى حكمه فذهب الى القول بظاهر الحديث الائمة الثلاثة وابو يوسف على ما فى شرح
الطحطاوى للاسيبجاني نقلا عن الخشب الامالى عنه المذكور عنه للخطاى وابن قدامة انه يردها
مع قيمه اللبن . باخذ ابو حنيفة وعنده به لانه خير من تلف الاصول اه والحاصل كفى الحقائق
انه اذا اشترىها شيئا فوجدها قبله اللبن ليس له ان يردها عندنا وعند الشافعى وغيره ان
يردها مع اللبن . فاما اومع صاع تمر لوها لكا وهل يرجع بالنقصان عندنا فعلى رواية الاسرار لا
وعلى رواية الطحاوى نعم قال فى شرح المجمع وهو المختار لان البائع بفعل التصرية غير المشتري
فصار كذا ظاهره بقوله انما يكون (قوله فى غير ذلك) اى فى غير الارضاع (قوله فهو للاختبار)

وفي البرازية الصحيح انه
رضا في المرة الثانية اذا
كان في نوع آخر وفي
الصغرى انه مرة ليس رضا
الاعلى كره من العبد بخر
(قد المشتري ليس به)
بالبيع (اصبع زائدة او
نحوها لا يحدث) مثله في
تلك المدة (ثم وجد به ذلك
كان له الرد (بالاثنتين مامر
(باع عبدا) وقال للمشتري
(رئت اليك من كل عيب به
الا الاياق فوجده آتقا فله
الرد ولو قال (الا باقه) لانه
في الاول يصف الاياق للعبد
ولا وصفه به فلم يكن اقرارا
باباقه للحال وفي الثاني اضاف
اليه فكان اخبارا بانه آتق
فيكون راضيا به قبل الشراء
خائفة وفيها لوري من كل
حق له قبله دخل العيب
للا رد له (مشتري) عبدا وامة
(قال اعتق البائع) العبد
(اودبر او استولد) الامة
(او هو حر الاصل وانكر
البائع حلف) لعجز
المشتري عن الالابات (فن
حلف قضى على المشتري
بما قاله) من العلق ونحوه
لاقراره بذلك (ورجع
العيب ان علم به) لان المبطل
للا رجوع اذاته عن ملكه
الى غيره بانأشائه او اقراره

بابه انو حدة اى لاجل ان يتخبره ويتحججه ليعلم انه مع العيب يصاح له ا لا (قوله) الاعلى كره
من العبد) مخالف لاطلاق مامر انه الاستحسان مع ان وجهه حق تأمل (قوله) مامر) اى
قريبا في قوله لا يتيقن بكذبه (قوله) فله الرد (الح) كذا في الفتح واستشكله في الشرعية بما
في المحيط لوقول على انى برى من اباقه او على انه آتق وقيله المشتري الاول على ذلك برده الثاني
عليه لانه ذكر هذا وصفا للايجاب او شرطافيه والايجاب يقتدر الى الجواب والجواب يتضمن
اعادة مافى لحصاب فذا قال المشتري قبل ذلك صار كأنه قال اشترت على أنه آتق فيكون اعترافا
بكونه آتقا بخلاف قوله على انى برى من الاياق لانه لم يصف الاياق الى العبد ولا وصفه
به فلم يكن اعترافا بوجود الاياق للحال لان هذا الكلام كالتحتمل التبرى عن اباق موجود من
العبد يحتمل التبرى عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصبر مقرا بكونه آتقا للحال بالشك
فلا يثبت حق الرد بالشك اه وكتب الشرعيات في هامش الشرعية ان حق العبارة
في كلام الفتح لوقال انابرى من كل عيب الا باقه لا يبرأ من اباقه فيرد به ولو قال الا باق فليس
له الرد اه وحاصله ان عبارة المصنف والفتح مقلوبة لخالفها مافى المحيط اقول لا مخالفة ولا
قلب اصلا وذلك ان مافى المحيط فيما اذا اشتراه كذلك ثم باعه لآخر فلمشتري الآخر
رده على الاول بخلاف مسألة المصنف وبيانه انه اذا قال البائع الا باقه باضافة الاياق اليه
يكون اخبارا باباقه ويكون المشتري راضيا به قبل الشراء فلا يرد به باقاؤه عنده بخلاف
الاياق بلاضافة ولا وصف اذ ليس فيه اقرار باباقه للحال فلو وجد رضا المشتري به فله رده
فلو فرض ان هذا المشتري باعه لآخر فلا يرد رده عليه في الصورة الاولى في الثانية وهذا
هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله) لوري من كل حقه قبله دخل العيب لا الدرك) لان
العيب حقه قبله للحال والدرك لا كذا في الذخيرة وبيانه لوقال المشتري البائع أبرأك من
كل حقه قبلك ثم ظهر في انبيع عيب ليس له دعوى الرد به لان الرد بالعيب من جملة الحقوق
الناتجة له وقد أبرأه منها بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا مثلا فضمن له آخر الدرك اى ضمن له
التمن اذا ظهر العبد مستحقا ثم قال المشتري للضامن أبرأك من كل حقه قبلك لا يدخل
الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالتمن لانه لم يكن له وقت الابراء
حق الرجوع بالتمن لانه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على انقضاء للمستحق على البائع
بالتمن لان بمجرد الاستحقاق لا ينقض البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض له بالتمن على البائع فلم
يجب على الاصيل رد التمن فلا يجب على الكفيل كافي الهداية من الكفالة حيث لم يثبت ذلك
الحق في الحال لم يدخل في الابراء انذ كور (قوله) لعجز المشتري عن الالابات (التلام للتوقيت
اى حلف البائع وقت عجز المشتري اما لو رهن المشتري فانه يرد على البائع (قوله) ان علم به)
اى علم ان به عيبا بعد قوله ما ذكر (قوله) لان المبطل للرجوع اذاته عن ملكه الى غيره
بانأشائه) اى بان باعه او اعطاه على مال او كاتبه ثم اطاع على عيب لانه صار حاسبا به بحسب بدله
بخلاف ما اذا اعتقه بلا مال اودبره او استولد الامة ثم اطاع على عيبه فانه لا يبطل الرجوع
بالنقصان لان ذلك انتهاء للملك كإمارة تقرير ذلك لكن قد يبطل الرجوع بدون اذالعن ملكه
الى غيره كإمارة استأجره فكلامه مبنى على الغالب ففيه (قوله) او اقراره) مثاله ما فرعه عليه

(حتى لو قال باعه وهو ملك

فلان وصدقه فلان) فلا (واخذه

لا) يرجع بالنقصان لازاته

بأقراره كأنه

وهبه (وجد المشتري لغنيمة

محروزة) بدارنا وغير محروزة

لوابيع (من الامام وامينه)

بحر قال المصنف في حد محروزة

غير لازم (عبا لا يردها بها)

لان الامين لا ينتصب خصما

(بل) ينصب له الامام خصما

فبرد على (منصوب الامام

ولا يحلفه) لان فائدة الحلف

التكول ولا يصح تكوله

واقارده (فاذا رده عليه)

المعيب (معدسوته يباع ويدفع

الثمن اليه ويرد النقص

والفضل الى محله) لان الغرم

بالغرم در (وجد) المشتري

(بمشره عبا او اراد الرد به

فاصله على ان يدفع البايع

الدرهم الى المشتري ولا يرد

عليه جاز) ويجعل حطامن

الثمن (وعلى العكس) وهو

ان يسطلح على ان يدفع

المشتري الدرهم الى البايع

ويرد عليه (لا) يصح لانه

لا وجه له غير الرشوة

فلا يجوز وفي الصغرى

ادعى عبا فصالحه على مال

ثم برأ او ظهر ان لا عيب

فالبائع ان يرجع بمادى ولو

زال بمعالجة المشتري لاقية

(رضى الوكيل بالعيب لازم

بقوله حتى لو باع الخ) **(قوله)** وصدقه فلان) فلو كذبه رده بالعيب لبطان اقراره بتكذيبه
عزيمة عن الكافي **(قوله)** كأنه وهبه) قال في الكافي ولا نعي به انه تمليك لكن التملك يثبت
مقتضى للاقرار ضرورة جمل كأنه ملكه بعد الشراء ثم اقر به اه عزيمة **(قوله)** لغنيمة) اى
اشئ مغنوم من الكفار **(قوله)** بحر) ونفسه ثم اعلم ان الامام يصح بيعه للغنائم ولو في دار
الحرب كافي التلخيص وشرحه وقوله لم لا يصح بيعها قبل القسمة وفي دار الحرب محمول على غير
الامام وامينه اه قلت لكن قيد في الذخيرة بيع الامام بقوله لمصلحة رآها فاذا قيد آخر
وهو انه لا يبيع لغير مصلحة **(قوله)** قال المصنف الخ) رد على صاحب الدرر **(قوله)** لان الامين
لا ينتصب خصما) المراد بالامين ما بين الامام ليوافق الدليل المدعى لان الامام نفسه امين بيت
المال عزيمة وبين في الذخيرة وجه كونه لا ينتصب خصما بأن بيع الامام خرج على وجه
القضاء بالنظر للغنائم فلو صار خصما خرج بيعه عن ان يكون قضاء لان القاضي لا يصلح
خصما اه **(قوله)** ولا يخلفه) اى لا يخاف منصوب الامام لو لم يكن عند المشتري ينة قال
في البحر ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو اشكر وانما هو خصم لاثباته بالينة كلاب
ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل بالخصومة اذا اقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه
وان لم يصح لكنه يتعزل به اه قلت لكن في الذخيرة فلو اقر منسوب الامام لم يصح اقراره
وبخرجه القاضي عن الخصومة وينصب للمشتري خصما آخر اه ومقتضاء انه مثل الوكيل
بالخصومة تأمل **(قوله)** ولا يصح تكوله واقارده) المناسب ان يقول ولا يصح تكوله لانه
اما بذل او اقرار ولا يصح بذله ولا اقراره اه ح **(قوله)** ويرد النقص والفضل الى محله) اى
ان نقص الثمن الآخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة اجناس يعطى منها وان كان من
اجنس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر **(قوله)** لان الغرم
بالغرم) المراد به هنا ان الغرم وهو رد النقص الى المشتري بسبب الغرم وهو رد الفضل الى محله
(قوله) الدرهم) الاولى درهم بالتكثير ط **(قوله)** لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند
المشتري كما بحثه الخير الرمل قلت ويستثنى ايضا ما اذا لم يقر البايع بالعيب لما في جامع
الفصولين شراره بمثابة وقبه فطعن بعيب فتصلح على ان يأخذ البايع ويرد مائة الا واحدا
قال ان اقر البايع ان العيب كان عنده فعليه رد باقى الثمن والاملك البايع وهو قول ابى يوسف
اه **(قوله)** لانه لا وجه له غير الرشوة) في جامع الفصولين لانه ربا لصاحب البحر رسالة
في الرشوة ذكر ط هنا حاصلها ومحل الكلام عليها في القضاء وسذكره هناك ان شاء الله
تعالى **(قوله)** ولو زال بمعالجة المشتري لا) اى لا يرجع وعبر عنه في جامع الفصولين بقيل حيث قال
ولو قبض بدل الصالح وزال ذلك العيب يرد بدل الصالح وقيل هذا لو زال بلا علاجه فان زال
بعلاجه لا يرد اه * (فرع) * لو شرياه فوجدا عبا فصالح احدها البايع من حصته فليس
للاخر ان يخاصم وهذا فرع مسألة ان رجلين لو شريا فوجدا عبا ليس لاحدهما الرد
بدون الآخر عنده وعندهما لكل منهما رد حصته جامع الفصولين **(قوله)** رضى الوكيل
بالعيب) اى الوكيل بالشراء **(قوله)** يساوى الثمن المسمى) اى الذى اشتراه به كفى الحائنة
عن المتبق بعد ما ذكره قولا آخر وهو انه ان كان قبل قبض المبيع لازم الموكل لو العيب يسيرا

الموكل ان كان المبيع مع العيب) الذى به (يساوى الثمن) المسمى

والا فيلزم الوكيل وان اليسير بالايافوت جنس المنفعة كقطع يد واحدة وفق عين بخلاف قطع اليد وفق العينين فهو فاحش وذكر ان السرخسي قال ان ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش بان لا يقومه احد مع العيب بقيمة الصحيح وان ما في المتقي قريب من هذا ثم قال وفي الزيادات ان رضى قبل القبض لزوم الموكل وان بعده لزوم الوكيل ولم يفصل بين اليسير والفاحش والصحيح ما في المتقي سواء كان قبل القبض او بعده لانه يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوي ذلك الثمن لا يلزم الأمر اه فافهم * (نذيه) * قال في البحر والى هنا طهر ان خيار العيب يسقط بالعلم به وقت البيع او وقت القبض او الرضا به بعدها او

اشتراط البراءة من كل عيب او الصلح على شيء او الاقرار بأن لا عيب به اذ اعينه كقوله ليس بأبقي فانه اقرار باستثناء الباقي بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه ملخصاً **قوله** لان الغش حرام ذكر في البحر اول الباب بعد ذلك عن البرازية عن الفتاوى اذ اعطى سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذ به اه قال في التهرى اى لا تأخذ بكونه يفسق بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وفيه نظر لان الغش

من اكل اموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة بل الظاهر في تعليل كلام الصدر ان فعل ذلك مرة بلا اعلان لا يصير به مردود الشهادة وان كان كبيرة كافي شرب المسكر **(قوله** الاولى الاسير اذا اشترى شيئاً الخ) عبارة الاشياء عن الولولجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن الخ المتبادر منه ان الاسير فاعل الشراء كاهو صريح عبارة الشارح وليس كذلك بل هو مفعوله لان نص عبارة الولولجية هكذا رجل اشترى الاسير من اهل الحرب واعطاهم الزيوف والسقوفة واشترى بعروض واعطاهم العروض المغشوشة جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء ليجب عليه المال المسمى لكنه طريق لتخليصهم فكيفما استطاع تخليصهم له ان يفعل وعلى هذا قالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل العنوان اجزأه ان يعطيه الزيوف والسقوفة وينقص الوزن بدليل مسألة الاسير وهذا اذا كان الاسراء احراراً فان كانوا عبيداً لا يسعه شيء من ذلك اذا دخل بأمان اه ومثله في الخاتمة رجل اشترى الاسراء من اهل الحرب جاز له ان يعطيهم الزيوف والمغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة و ان كان الاسراء عبيداً لا يسعه ذلك اه **(قوله** في الجبايات) جمع جباية بالياء الموحدة قول في فتح القدير الجبايات الموظفة على الناس ببلاد فارس على الضياع وغيرها للسلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم يبرى ونقل قلبه ما قدمناه آتفاً عن الولولجية من مسألة جعل العوان **(قوله** فسخ في حق الكل) اى المتبايعين وغيرها وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكنتز ولوباع المبيع فرد عليه الخ ثم اورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة المذكورة ومنها انه لو كان المبيع عقاراً فرد بعيب لم يبطل حق الشفيع في الشفعة ولو كان فسخاً لبطلت الحوالة والشفعة ثم ذكر انه اجاب في المراج بانه فسخ فيما يستقبل لافى الاحكام الماضية بدليل ان زوائد المبيع للمشتري ولا يردها مع الاصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذى ذكره الشارح تأمل **(قوله** لو احال البائع بالثمن) صورة المسئلة كما في الذخيرة باع عبداً من رجل بالف درهم ثم ان البائع احال غريمه على المشتري حوالة مقيدة

مطلب

في الصلح عن العيب

مطلب

في جملة ما يسقط به الخيار

(والا) يساوه (لا) يلزم

الموكل اه * (فروع) *

لا يلح كتمان العيب في مبيع

او ثمن لان الغش حرام الا

في مسلتين * الاولى الاسير

اذا اشترى شيئاً ثم ودفع الثمن

مغشوشاً جاز ان كان حراً

لا عبداً * الثانية يجوز اعطاء

الزيوف والناقص في الجبايات

اشياء وفيها رد المبيع بعيب

بقضاء فسخ في حق الكل

الا في المسلتين * احدهما

لواحال البائع بالثمن

بأنه فأت العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بخيار رؤية أو بخيار شرط أو خيار عيب قبل القبض أو بعده لا يبطل الحوالة استحسانا لأنها تعتبر متعلقة بمثل ماضيفت الحوالة إليه من الدين فلا تكون متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة إذا ظهر أن الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة وقيد بما إذا أحال البائع لأنه إذا أحال المشتري البائع ثم رد المشتري بالعيب بقضاء فإن القاضي يبطل الحوالة يرى فأت ولم يذكر أن المشتري أحال البائع على آخر حوالة مقيدة فظاهر أنها مطلقة مع أنه صرح في الجوهرة من الحوالة بأن المطلقة لا تبطل بحال ولا تنقطع فيها المطالبة مع أن المقيدة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المقيدة هنا استحسان كما علمت والقياس بإطلاقها إذا ظهر بإطلاق المال الذي قيدت به وهو الثمن هنا وإنما بطلت المطلقة هنا بإطلاق المال الذي كان للمحتال وهو البائع وإنما لا تبطل المطلقة بخلاف ما على الحال عليه تأمل **(قوله)** ثم رد المبيع بالبائع للمجهول أي رده المشتري على البائع **(قوله)** من غير المشتري أمالوباعه منه ثانيا جائز ولا يرد عليه ما سيذكره المصنف في أصل التصرف في المبيع والثمن من أنه لو باع المتقول من بائة قبل القبض لم يصح لأن ذلك إنما إذا كان المقد الأول باقيا بدليل ما ذكره في باب الإقالة من أنها فسخ في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري قبل قبضه **(قوله)** وكان منقولا احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافا لعمدوز في إفاده ط **(قوله)** لأنه ضمان العهدة وهو باطل عند الإمام للاشبهاء كإسائي في الكفالة إن شاء الله تعالى وما تضمن عيوبه يحتمل أن المراد أنه يداويه منها ويحتمل أن يضمن له نقصان أو أنه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان الضمان فاسدا ط **(قوله)** لأنه ضمان العيوب أي وهو عنده ضمان الدرك كافي الهندية فهو كالسائلة المذكورة بعد ط **(قوله)** ضمن الثمن أي المشتري ولو مات عنده قبل أن يرد وقضى على البائع بنقصان العيب كان له أن يشتري أن يرجع على الضامن ٣ ولو ضمن له بمحصة ما يجد من العيوب فيه من الثمن فهو جائز في قول أبي حنيفة وإبي يوسف فإن رده المشتري رجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع ذخيرة **(قوله)** لم يرد لأنه عيب حدث عند المشتري ط **(قوله)** وإن قباه أي وإن حصلت الغلبة قبل القبض ط **(قوله)** لتفرق الصفقة عليه أي يهلك بعض المبيع قبل قبضه بآفة مساوية وقدمنا عن جامع الفصولين أنه يطرح عن المشتري حصة النقصان من الثمن وهو مخير في الباقي بين أخذه بمحضته أو تركه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب البيع الفاسد

* (باب البيع الفاسد) *

أخره عن الصحيح لكونه عقدا مخالفا للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتي أنه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعني إذا كان فسادا بالشرط الفاسد وفي القاموس فسد كفسد وقعد وكريم فسادا وفسودا ضد صالح فهو فاسد وفسيد ولم يسمع انفصاله ونقل في الفتح أنه يقال للحم الذي لا يتنفع به لدود ونحوه بطل وإذا أنتن وهو بحيث يتنفع به فسد اللحم وفيه مناسبة للمعنى الشرعي وهو ما كان مشروعا باصلا لا بوصفه ومرادهم من مشروعية أصله كونه مالا متقوما لأجوازه وصحته لأن فسادا يمنع صحته أو أطبقوا المشروعية عليه نظرا إلى أنه لو خلا عن الوصف لكان مشروعا وأما الباطل في المصباح بطل الشيء يبطل بطلا وبطلولا

٣ مطلب
في ضمان العيوب

وبطلاناً بضم الاوائل فسد او فسد حكمه فهو باطل والجمع بواطل او باطل اه وفيه مناسبة للمعنى الشرعى وهو ما لا يكون مشروعاً لا باصلاً ولا بوصفه واما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحاً ما نهى عنه تجاور كالبيع عند اذان الجمعة وعرفه في البناء بما كان مشروعاً باصلاً ووصفه لكن نهى عنه تجاور ويمكن ادخاله تحت الفاسد ايضا على ارادة الاعم وهو ما به عنده في شمل الثلاثة كفى البحر **(قوله)** ان اراد بالفاسد المنوع الخ قد علمت أن الفاسد مبين للبطلان لأن ما كان مشروعاً باصلاً فقط يبين ما ليس بشروع أصلاً وايضاً حكم الفاسد انه يفيد تلك بالقبض والباطل لا يفيد اصلاً وتبين الحكمين دليل تباينهما فاطلاق الفاسد في قولهم باب البيع الفاسد على ما يشمل الباطل لا يصح على حقيقته فاما ان يكون لفظ الفاسد مشتركاً بين الاعم والخاص او يجعل مجازاً عرفياً في الاعم لانه خير من الاشتراك وتامه في الفتح ثم اعلم ان البيع جائز وقدر ما قسمه وغير جائز وهو ثلاثة باطل وفاسد وموقوف كذا في الفتح و اراد بالجائر التافد ويتقالبه غيره لالحرام اذا اراد ذلك لخرج الموقوف ناقلاًه من ان بيع مال الغير بلا اذنه بدون تسليم ليس بمعصية على انه في المستصفي جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وفسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم نهر وذكر في البحر ان البيع المني عنه لانه باطل وفاسد ومكروه وتجرباً وقدمت وما لا نهى فيه ثلاثة ايضاً نافذ لازم ونافذ ليس بال لازم وموقوف فالاول ما كان مشروعاً باصلاً ووصفه ولم يتعلق به حق الغير ولا خيار فيه والثاني ما يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره في الخلاصة في خمسة عشر قلت بل اوصله في التهرالى ليف وثلاثة كسبائى في باب بيع الفضولى ثم قل في البحر والصحيح يشمل الثلاثة لانه ما كان مشروعاً باصلاً ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو الحق اصدق التعريف وحكمه عليه فان حكمه افادة ملك بلا توقف على القبض ولا يضر توقيفه على الاجازة كوقوف ماله خيار على اسقاطه اه قلت يذهب استثناء بيع المكروه فانه موقوف على اجازته مع انه قدس كحقيقته اول البيوع وحررنا هناك ايضاً ان بيع الهزل فسد لا باطل وان كان لا يفيد تلك بالقبض لكونه اشبه البيع بالخيار وليس كل فسد يملك بالقبض كسبائى **(قوله)** في ركن البيع هو الايجاب والقبول بأن كان من مجنون اوصى لاعتقل وكان عليه ان يزيد اوفى محله اعنى المبيع فان الحلل فيه مبطل بأن كان المبيع ميتة او دماً او حراً او خيراً كفى ط عن البدائع **(قوله)** وما اورثه في غيره) اى في غير الركن وكذا في غير المحل وذلك بأن كان في النكح بأن يكون خمراملاً او بأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم اوفيه شرط مخالف مقتضى العقد فيكون البيع بهذه الصفة فاسداً لا باطلاً لسلامة ركنه ومحله عن الحلال كفى ط عن البدائع وبه ظهر ان الوصف ما كان خارجاً عن لركن والمحل * (تنبيه) في شرح مسكن ثم الضابط في تمييز الفاسد من الباطل ان احد العوضين اذا لم يكن ملافاً في جنس ماوى فالباع باطل سواء كان مبيعاً او ثمناً فبيع البتة والد والحر باطل وكذا البيع به وان كان في بعض الاديان ملادون البعض ان امكن اعتباره ثمناً فبيع فسد فبيع العبد بائناً والخمر بالعبد فسد وان تعين كونه مبيعاً فالباع باطل فبيع الخمر بالدراهم او الدرهم بالخمر باطل اه قلت وهذا الضابط

مطلب
في انواع البيع

مطلب
البيع الموقوف من قسم الصحيح

المراد بالفاسد الممنوع مجازاً عرفياً فبيع الباطل والمكروه وقديراً فيه بعض الصحيح ليعوكل ما اورث خلافاً في ركن البيع فهو مبطل ومورثه في غيره ففسد

يرجع الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو اعم فافهم
(قوله) بطل بيع ماليس بمال اي ماليس بمال في سائر الاديان بقريته قوله والبيع به فان
 ما يبطل سواء كان ميبعا او مئنا ماليس بمال اصلا بخلاف نحو الحمر فان بيعه باطل اذا تعين كونه
 ميبعا اما لو امكن اعتباره ثمنا فيبيعه فاسد كما علمته من الضابط المذكور آتفا لان البيع وان كان
 مبناء على البديلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا ينسخ البيع بهلاك المبيع دون الثمن
 ولان الثمن غير مقصود بل هو وسيلة الى المقصود وهو الاستفاد بالاعيان **(قوله)** والمال
 اي من حيث هو لا المذكور قبله لان التعريف المذكور يدخل فيه الحمر فهي مال وان لم تكن
 متقومة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير مقوم كخمر وخنزير فان المتقوم هو المال المباح
 الاستفاد به شرعا وقد مرنا اول السبوع تعريف المال بما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت
 الحاجة وانه خرج بالادخار المتفعة فهي ملك لامال لان الملك مامن شأنه ان يتصرف فيه
 بوصف الاختصاص كافي التلويح فالاولى ما في الدرر من قوله المال موجود يميل اليه الطبع الخ
 فانه يخرج بالموجود المتفعة فافهم ولا يرد ان المتفعة تملك بالاجارة لان ذلك تملك لاتباع حقيقة
 ولذا قالوا ان الاجارة بيع المنافع حكما اي ان فيها حكم البيع وهو التملك لاحقيقته فانغم
 هذا التحريم **(قوله)** فخرج التراب اي القابل مادام في محله والافقد يعرض له بالنقل ما يصير به
 مالا معتبرا ومنه الماء وخرج ايضا نحو حبة من حنطة والعذرة الحامصة بخلاف الحلوطة بتراب
 ولذا جاز بيعها كسقرين كما بان وخرج ايضا المتفعة على ما ذكرنا آتفا **(قوله)** والميتة
 بفتح الميم وسكون الياء التي ماتت حنفت انها لا يسبب وتشديد الياء المكسورة التي لم تمت
 حنفت انها بل بسبب غير الذكاة كالحنيفة والموقوذة نوح افدى ولم أر هذا الفرق في
 القاموس ولا في المصباح ولا في غيرها فراجع **(قوله)** لا فرق في حق المسلم الخ اما في حق
 الذمي في اربابها الاول واما الثاني فاختلفت عباراتهم فيه ففي التجنيس جعله قسما من الصحيح
 لانهم يدينونه ولم يحكم خلافا وجعله في الايضاح قول أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وجزم
 في الذخيرة بفساده وجعله في البحر من اختلاف الروايتين نهر وعبرة البحر وحاصله ان قسما لم يمت
 حنفت أنه بل بسبب غير الذكاة روايتين بالنسبة الى الكافر وفي رواية الجواز وفي رواية الفساد
 واما البطلان فلا واما في حقنا فالكمل سواء اه وذكر ط ان عدم الفرق في حقنا في المنخفة
 مثلا اذا قوبلت بدارهم حتى تعين كونها ميبعا اما اذا قوبلت بعين امكن اعتبارها ثمنا فكان
 فاسدا بالنظر الى العوض الآخر باطلا بالنظر اليها وهذا ما اقتضاه الضابط السابق اه **(قوله)**
 التي ماتت حنفت انها الحنف الهلاك يقال مات حنفت انه اذا مات بغير ضرب ولا قتل
 ومعناه ان يموت على فراشه فيتفس حتى يتقضى ريقه ولهذا خص الالف مصباح **(قوله)**
 او يخنق مثل كنف ويسكن تخفيفا مصباح **(تنبه)** لم يذكروا حكم دودة القرمز اما
 اذا كانت حية فينبغي جريان الخلاف الآتي في دودة القرمز وبضه واما اذا كانت ميتة
 وهو الغالب فانها على ما بلغنا تخرق في الكلس او الحبل فتقتضى مامر بطلان بيعها بالدرهم
 لانها ميتة وقد ذكر سيدى عبدالغنى التالبي في رسالة ان بيعها باطل وانه لا يضمن متلفها
 لانها غير مال قلت وفيه انها من أعز الاموال اليوم ويصدق عليها تعريف المال المتقوم

مطلب

في تعريف المال

(بطل بيع ماليس بمال)
 والمال ما يميل اليه الطبع
 ويجرى فيه البذل والمنع
 در فخرج التراب ونحوه
 (كالدلم) المسفوح فجاز
 بيع كد وطحال (والميتة)
 سوى سمك وجراد ولا
 فرق في حق المسلم بين التي
 ماتت حنفت انها او يخنق
 ونحوه (والحر)

ويحتاج إليها الناس كثيرا في الصباغ وغيره فينبى جواز بيعها كبيع السرقة والعذرة المختلطة بالتراب كما يأتي مع ان هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتة طاهرة كالذباب والبعوض وان لم يجز اكلها وسيأتى ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وانه يجوز بيع العلق للحاجة مع انه من الهوام وبيعها باطل وكذا بيع الحيات للتداوى وفي القبة وبيع غير السمك من دواب البحر لوله ثمن كالسقفور وجلود الخنز ونحوها يجوز والا فلا وجل الماء قيل يجوز حيا لامتنا والحسن أطلق الجواز اه فتأمل وبأنه له مزيد بيان عند اكلام على بيع دود القمل والعلق **(قوله والبيع به)** اى بآليس بمال **(قوله والمعدوم كبيع حق التعل)** قل في الفتح واذا كان السفلى لرجل وعلوه لآخر فسقطا اوسطا العلو وحده فباع صاحب العلو وعلوه لم يجز لان المبيع حينئذ ليس الا حق التعل وحق التعل ليس بمال لان المال عين يمكن احرازها وامساكها ولا هو حق متعلق بمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لابد ان يكون احدهما بخلاف الشرب حيث يجوز بيعه تبعا للارض فلو باعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع قبل القبض اه والحاصل ان بيع العلو صحيح قبل سقوطه لابعده لان بيعه بعد سقوطه بيع لحق التعل وهو ليس بمال ولذا عبر في الكثر بقوله وعلو سقط وعبر في الدرر بحق التعل لانه المراد من قول الكثر وعلو سقط كما علمت من عبارة الفتح فالمراد من العبارةين واحد فلذا فسر الشارح احداها بالآخرى دفعا لما توهم من اختلاف المراد منهما فافهم * **(نبيه)** لو كان العلو لصاحب السفلى فقال بعك علو هذا السفلى بكذا صح ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى ولم يشترى حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له ان يبنى عليه علوا آخر مثل الاول لان السفلى اسم لمبنى مسقط فكان سطح السفلى سقفا للسفلى خاتبة **(قوله لانه معدوم)** يغنى عنه قول المصنف والمعدوم افاده ط **(قوله ومنه)** اى من بيع المعدوم **(قوله بيع ما اصله غائب)** اى ما يثبت في باطن الارض وهذا اذا كان لم يثبت او ثبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجاز بيعه كما يأتي قريبا **(قوله وجل)** بضم الفاء ويصمتين قاموس **(قوله كورد وباسمين)** فانه يخرج بالتدريج ط **(قوله وورق فرصاد)** قيل هو التوت الاحمر وقال ابو عبيد هو اتوت وفي التهذيب قال الميث الفرصاد شجر معروف مصباح **(قوله وبه أفنى بعض مشايخنا)** بالياء في مشايخ الالهزمة قال القهستاني وأفنى العقيلي وغيره بجواز بيعه بتبعه الموجود اذا كان اكثر من المعدوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقدمنا الكلام عليه في فصل ما يدخل تبعا **(قوله هذا اذا ثبت الخ)** الاشارة الى قوله ما اصله غائب وكان الاولى ان يقول هذا اذا لم يثبت او ثبت ولم يعلم وجوده فانه لا يجوز بيعه فيهما كما في ط عن الهندية **(قوله وله خيار الرؤية الخ)** قال في الهندية ان كان المبيع في الارض ما يكال او يوزن بعد القلع كالنوم والحزر والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع اوقع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لزم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يسل خياره قل في البحر وان كان يباع بعد القلع عددا كالنخل فقلع البائع اوقع المشتري

(والبيع به) اى جعله ثما
بداخل الباء عليه لان ركن
ابيع مبادلة المال بمال
ويزوجده **(والمعدوم كبيع حق التعل)** اى علو سقط
لانه معدوم ومنه بيع ما اصله
غائب كحزر وجل او بعضه
معدوم كورد وباسمين
وورق فرصاد وجوزة
مالك لتعامل الناس وبه
افنى بعض مشايخنا عملا
بالاستحسان هذا اذا ثبت
ولم يعلم وجوده فاذا علم
جازه وله خيار الرؤية و
تكفى رؤية البعض عندها
وعليه الفتوى شرح مجمع
(والمضامين)

مطلب

في بيع الغيب في الارض

بأذن البائع لا يلزمه الكل لانه من العدديات انتفاوة بمنزلة الثياب والعبيد وان قلعه بلا اذن
 البائع لزمه الكل الا ان يكون ذلك شياً يسيراً وان ابنى كل القاع تبرع متبرع بالقلع اوفسخ
 القاضي العقد اه ط قلت بقى شئ لم أر من نيه عليه وهو ما يكون اصله تحت الارض ويبقى
 سنين متعددة مثل الفصفصة تزرع في ارض الوقف وتكون كالكردرار للمستأجر في زماننا
 فاذا باع ذلك الاصل وعلم وجوده في الارض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لانه اعد
 للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لان خيار الرؤية ثبت قبل الرؤية تأمل
(قوله ما في ظهور الآباء من المني) موافق لما في الدرر والمنح وعبرة البحر المضامين جمع
 مضمونة ما في اصلاص الابل والملاقيع جمع ملقوح ما في بطونها وقيل بالعكس **(قوله والملاقيع**
الح) يجب ان يحمل هنا على ما سيكون والا كان حملاً ما في ان يبيع الحمل فسد لا باطل درر
 قلت وفي فساد كلام سيأتي **(قوله والتاج بكسر التون)** كذا ضبطه النووي واختاره
 المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح التون وهو مصدر تحت الناقة على البناء
 للمفعول والمراد به هنا المتزوج وفسره الزيلعي والرازي ومسكين بحبل الحيلة وتبعهم المصنف
 نوح **(قوله حبل الحيلة)** بالفتحتين فيهما قال في المغرب مصدر حبلت المرأة حملاً فهي حبل
 سمي به المحمول كما سمي بالحمل وانما ادخل عليه التاء للاشعار بمعنى الانوثة لان معناه التهي عن
 بيع ما سوف يحمله الجنين ان كان اثنى ومن روى الحيلة بكسر الباء فقد اخطأ اه نوح **(قوله**
ويبيع امه الح) علله في الدرر بأنه بيع معدوم ومقتضاه ان يكون معطوفاً على قوله حق التعلل
 او قوله والتاج فكان الواجب اسقاط لفظ بيع نوح **(قوله ذكر الضمير)** اى اثنى به
 مذكر امع ان الامة مؤنثة مراعاة لتذكير الخبر وهو عبد أو باعتبار الواقع **(قوله وعكسه)**
 بالرفع عطفاً على قوله يبيع وبالجر عطفاً على امه ط **(قوله بخلاف البهائم)** كما اذا باع كبشاً فاذا
 هو نعمة حيث ينقذ البيع ويخير بخر **(قوله والاصل الح)** قال في الهداية والفرق بيتي
 على الاصل الذي ذكرناه في التكاخ لحمد رحمه الله تعالى وهو ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعا
 في مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالشار إليه
 وينقذ لوجوده ويخير لقوات الوصف كمن اشترى عبداً على انه خبز فاذا هو كاتب وفي
 مستاتل الذكر والاثنى من نى آدم جنسان للتفاوت في الاعراض وفي الحيوانات جنس واحد
 للتقارب فيها اه قال في البحر والاصل المذكور متفق عليه هنا ويجرى في سائر العقود من
 التكاخ والاجارة والصلح عن دم العمد والخالع والعق على مال وبه ظهر ان الذكر والاثنى في
 الآدمي جنسان وفي الفقه وان اتحدوا جنساً في المتعلق لانه الذاتي المقول على كثيرين مختلفين
 بتميز داخل وفي الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فاحشاً قال في الفتح ومن
 المختفى الجنس ما اذا باع فصاعاً على انه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليلاً على انه
 ياقوت احمر فظهر اصفر صح البيع ويخير **(قوله ولو من كافر)** نقله في البحر أيضاً عن البرازية
 وأقره قلت ويأبى ان يجرى فيه الخلاف المار فيما ماتت بسبب غير الذبح مما يدين به أهل الذمة
 بل هذا بالأولى لانه مما يدين به بعض المجتهدين وكون حرمة بالنص لا يقتضى بطلان بيعه بين
 أهل الذمة لان حرمة المتخفة بالنص أيضاً ولما اعتقدوا حلها لم تحكم ببطلان بيعها بينهم يقولون

مطلب

في بيع اصل الفصفصة

ما في ظهور الآباء من المني
 (الملاقيع) جمع ماقوحة
 ما في البطن من الجنين
 (والتاج) بكسر التون
 حبل الحيلة اى نتاج التاج
 لدابة او آدمى (ويبيع امه
 تبين انه) ذكر الضمير
 لتذكير الخبر (عبد وعكسه)
 بخلاف البهائم والاصل
 ان الذكر والاثنى من نى
 آدم جنسان حكماً في بطلان
 وفي سائر الحيوانات جنس
 واحد فيصح ويخير لقوات
 الوصف (ومتروك التسمية
 عمداً) ولو من كافر برازية

مطلب

فما اذا اجتمعت الاشارة
 مع التسمية

باع متروك التسمية عمدا مسلم يقول بحله كشافني نحكم بطلان بيعه لأنه ملتزم لاحكامنا
ويعتقد لبطلان ما خالف النص فلزمه بطلان البيع بالنص بخلاف اهل الذمة لانا امرنا
بتركهم وما يدعون فيكون بيعه بينهم صحيحا او فاسدا لا باطلا كما مر ويؤيد ما مر في شركة
المفاوضة من تدهونها بين مسلم وذمي لعدم التساوي في التصرف وتصحح بين حنفى وشافعى
وان كان يتصرف في متروك التسمية ولا والله بأن ولاية الالتزام قائمة ومعناها ما ذكرنا فندبر **(قوله)**
وكذا ما مضى اليه قال في التهر ومتروك التسمية عمدا كالذي مات خشف افقه حتى يسرى
الفساد الى ما مضى اليه وكان ينبغي ان لا يسرى لانه مجتهد فيه كالمدبر فيعتقد فيه البيع بالقضاء
واجاب في الكافي بأن حرمة منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء **(قوله)** وسع
الكرب وكرى الانهار في المصباح كريت الارض من باب قتل كرابا بالكسر قلبتها للحرث وفيه
ايضا كرى التهر كرابا من باب رمى حفرة حفرة جديدة **(قوله)** ولو الجية قال فيها لو كان لرجل
عمارة في ارض رجل فباعها ان كان بناء او اشجارا جاز بيعه اذ لم يشترط تركها وان كرابا او
كرى الانهار ونحوه فلم يكن ذلك بمال ولا بمعنى مال لا يجوز اه يعني يطل فانه داخل تحت
قولنا بطل بيع ما ليس بمال كالخنفى وبعده الجواز في الكرب وكرى الانهار ونحو ذلك صرح
في الحانية معللا بأنه ليس بمال متقو منق وتقدمت المسئلة اول البيوع مع الكلام على مشد
المسكبة وبيع البراوات والجامكية والغزل عن الوظائف واشبعنا الكلام على ذلك كله **(قوله)**
فان بيع هؤلاء باطل كذا في الهداية واورد انه لو كان لسرى البطلان الى ما مضى اليهم
كان مضموم الى الحر وسأني انه لا يسرى وقال بعضهم فاسد واورد انه يلزم ان يملكوا بالقبض
مع انهم لم يملكوا به اتفاقا وأجيب عنهما بادعاء التخصيص وهو ان من الباطل ما لا يسرى
حكمه الى المضموم لضعفه ومن الفاسد ما لا يملك بالقبض وذكر في الفتح ان الحق انه باطل ولا
تخصيص لجواز تخاف بعض الافراد لخصوصية قات وما ذكره الشارح يصالح بيانا للخصوصية
وذلك ان بيع الحر باطل ابتداء وبقاء اعدم محليته للبيع اصلا بدت حقيقة الحرية وبيع
هؤلاء باطل بقاء لحق الحرية فلذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء اعدم حقيقتها فلذا جاز بيعهم من
انفسهم ولا يلزم بطلان بيع قن ضم اليهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محالاه في الجملة
ثم خرجوا منه لتعلق حقهم في حق الثمن ونحوه من الثمن وتامة في الدرر **(قوله)** وقول ابن
الكمال عبارته البيع في هؤلاء باطل موقوف ينقلب جائزا بالرضا في المكاتب والقضاء في
الآخرين لقيام المالية اه **(قوله)** قبل البيع وتنسخ الكتابة في ضمنه لان اللزوم كان لحقه
وقد رضى باسقاطه اما اذا باعه بنير رضاه فأجازه لم يجوز رواية واحدة لان اجازته لم تتضمن
فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الحانية لو بيع بغير رضاه فأجاز بيع مولا لم ينفذ
في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ نهر قلب لكن ذكر في الهداية آخر الباب فيها
لوجع بين عبد ومدبر وتبعه في البحر والفتح ان البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت
العقد لقيام المالية واهذا ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح وفي المدبر بقضاء القاضي وكذا في
أم الولد عند أبي حنيفة وأبي يوسف اه فقوله موقوف مخالف لقوله هنا باطل وقوله ينفذ في
المكاتب برضاه في الاصح مخالف للمذكور عن السراج والحانية وبهذا يتأيد ما ذكره ابن

وكذا ما مضى اليه لان حرمة
بالنص (وبيع الكرب
وكرى الانهار) لانه ليس
بمال متقو بخلاف بناء
وشجر فيصح اذا لم يشترط
تركها ولو الجية (وما في
حكمه) اى حكم ما ليس
بمال (كما الولد والمكاتب
والمدبر المطلق) فان بيع
هؤلاء باطل اى بقاء فلم
يملكوا بالقبض لا ابتداء
فصح بيعهم من انفسهم
وبيع قن ضم اليهم درر
وقول ابن الكمال بيع
هؤلاء باطل موقوف
ضعفه في البحر بان المرجح
اشتراط رضا المكاتب قبل
البيع وعدم نفاذ القضاء
بيع ام الولد وصحح في
الفتح نفاذه

الكمال وقد يجاب بان قوله ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح اي رضاه وقت البيع فيكون موقوفاً في الابتداء على رضاه فلو لم يرض كان باطلاً وبهذا تنقضي المخالفة بين كلاميه لكن هذا الجواب لا يتأتى في عبارة ابن الكمال فتأمل **(قوله قلت الاوجه الخ)** اي اذا قضى بفساد بيع ام الولد قاض يراه لا ينفذ فاذا رفع القاض آخر فمضاه نفذ الاول وان رده ارتد وقدما تحقيق ذلك في باب الاستيلاء **(قوله فليكن التوفيق)** يحمل ما في البحر على ما قبل الامضاء وما في الفتح على ما بعده **(قوله ولده هؤلاء كهم)** اي ولد ام الولد من غير سيدها بان زوجها فولدت بعد ما ولدت من سيدها وكذا ولد المدربر والمكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله كهم اي في حكمهم وفيه ادخال الكاف على الضمير وهو قليل **(قوله وبيع بعض)** اي معتق البعض كبيع الحر **(قوله ابن كمال)** ونسبه تقوم على ما ذكر في التلويح ضربان عرفي وهو بالاحراز فغير الحر كاصيد والحشيش ليس بمقوم وشرعي وهو بالاحقة الانتفاع به وهو المراد ههنا متفيا اه اي هو المراد بالتقوم المتفق هنا **(قوله كخمر)** قيد بها لان بيع ماسواها من الاشربة المحرمة جائز عنده خلافا لهما كذا في البدائع نهر **(قوله وميتة لم تمت حنف افها)** هذا في حق انسلم اما الذي في رواية بيعها صحيح وفي اخرى قاسد كاقدمانه عن البحر وظاهره ان اختلاف الرواية في الميتة فقط اما الحر فصحيح **(قوله ونحوه)** كالجرح والضرب من اسباب الموت سوى الذكاة الشرعية **(قوله فانها)** اي الميتة المذكورة اما التي ماتت حنف افها فهي غير مال عند الكل فهذا بطل بيعها في حق الكل كخمر **(قوله وهذا)** اي الحكم المذكور ببطلان البيع بلا تفصيل **(قوله اي بالدين)** اي ما يصح ان يثبت ديناً في الذمة قال ابن كمال اتأمل بالدين دون الثمن لان الدين اعم منه والمعتبر التقابل به دون الثمن **(قوله بطل في الكل)** لان المبيع هو الاصل وليس محلاً للمالك فبطل فيه فكذا في الثمن بخلاف ما اذا كان الثمن عيناً فانه مبيع من وجهه مقصود بالتسليم ولكن فسدت التسمية فوجب قيمته دون الحر المسمى **(قوله بطل في الحر)** اي وفي اخويه كما يستفاد من المتن والزيلي سائغمان قال في البحر والحاصل ان بيع الحر باطل مطلقاً وانما الكلام فيما قبله فن دينا كان باطلاً ايضاً وان عرضاً كان فاسداً ثم قال وقيدنا بالمسلم لان اهل الذمة لا يمتنعون من بيعها لا اعتقادهم الحل والحرول وقد امرنا بتركهم وما يدعون كذا في البدائع اه مخصصاً وظاهره الحكم بصحة بيعها فيما بينهم ولو بيعت الثمن وشهده فروع ذكرها بعده **(قوله بقيته)** ما يذكر ابن كمال القيمة وان كانت مرادة ط **(قوله ضم الى الحر)** ولو مبعضاً كمعتق البعض كما مر في باب عتق البعض **(قوله لكون كاجر)** اي فلا يكون مالا اصلاً اما لو ماتت بتحق او نحوه فهي مال غير منقوض كخمر انما فينبغي ان يصح البيع فيما ضم اليها كبيع قن ضم الى مدربر تأمل **(قوله خلافا لهما)** فمعهذا اذا فصل ثمن كل جاز في الثمن والذكية بحصتهما من الثمن لان الصفقة تصير متعددة معنى فلا يسرى الفساد من احدها الى الاخرى **(قوله وظاهر النهاية)** فيبد انه فاسد (انفسد) اي ماض الى الحر والميتة وهو الثمن والذكية وعزاه الفهستاني للمحيط والمبسوط وغيرها والظاهر ان المراد بالفاسد الباطل فيوافق ما في الهداية وغيرها من التصريح بالعلان تأمل **(قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدربر)** ككتاب واه ولد كافي الفتح اي فيصح في

قلت الاوجه توقفه على قضاء آخر امضاء او ردا عين ونهر فليكن التوفيق وفي السراج ولده هؤلاء كهم وبيع بعض كحر (و) بطل اي غير مباح الانتفاع به ابن كمال فيلحفظ (كخمر) وخزير وميتة لم تمت حنف افها (بل بالحنق ونحوه) فانها مال عند الذي كخمر وخزير وهذا ان بيعت (بائن) اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون بطل في الكل وان بيعت بعين كعرض بطل في الحر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته ابن كمال (و) بطل (بيع قن ضم الى حر وذكية ضمت الى ميتة ماتت حنف افها) قيد به لتكون كالحر (وان سمي ثمن كل) اي فصل الثمن خلافا لهما ومبي الخلاف ان الصفقة لا تتعدد بمجرد تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار انظر العقد عنده خلافا لهما وظاهر النهاية فيبد انه فاسد (بخلاف بيع قن ضم الى مدربر) او نحوه فيه يصح

الفن بحث لان المدبر محل البيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالحصة في البقاء دون الابتداء وفائدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ان كمال قلت ومعنى البيع بالحصة بقاء انه لما خرج المدبر صار الفن ميبعا بمحضته من الثمن بان يقسم الفن على قيمته وقيمة المدبر فما اصاب الفن فهو ثمنه وهذا بخلاف ضم الفن الى الحرفان فيه البيع بالحصة ابتداء لان الحر لم يدخل في العقد لعدم مالته * (تنبيه) * تقدم ان بيع المدبر ونحوه باطل لعدم دخوله في العقد وهنا انما دخل لتصحيح العقد فيما ضم اليه قال في الهداية هناك فصار كالمشتري لا يدخل في حكم عقده بانفراده وانما ثبت حكم الدخول فيما ضم اليه اهـ أى اذا ضم البائع اليه مال نفسه وباعماله صفقة واحدة يجوز البيع في المضموم بالحصة من الثمن المسمى على الاصح وان قيل انه لا يصح اصلا في شئ فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيرا وهو ان احد الشريكين في دار ونحوها يشتري من شريكه جميع الدار ثمن معلوم فانه يصح على الاصح بحصة شريكه من الثمن وهي حادثة الفتوى فلا تحفظ وأصرح من ذلك ما سأتى في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع ان الكل ماله (قوله او قن غيره) معطوف على مدبر (قوله فانه) أى المسجد العامر (قوله بخلاف العامر بالمعجمة الخراب) بحر الخراب على انه بدل من العامر وكان الاولى ان يقول وغيره أى من سائر الاوقاف وحاصله ان المسجد قبل خرابه كالحجر ليس بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه لجواز بيعه اذا خرب في احد القولين فصار محتجدا فيه كالمدبر فيصح بيع ماضم اليه ومثله سائر الاوقاف ولو عامرة فانه يجوز بيعها عند الحنابلة ليشتري بثمنها ما هو خير منها كافي المعراج (قوله فكمدبر) اى فهو باطل ايضا قال في الشرنبلالية صرح رحمه الله تعالى بطلان بيع الوقف واحسن بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والتملك وغلط من جعله فاسدا وافق به من علماء القرن العاشر ورد كلامه بجملة رسائل ولثافه رسالة هي (حسام الحكام) متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان فتواه اهـ والغالب المذكور هو قاضى القضاة نور الدين الطرابلسي والعامرة أحمد بن يونس الشافعي كما ذكره الشرنبلالي في رسالته المذكورة (قوله ولو محكوما به الخ) قال في التهر تكميل قد علمت ان الاصح في الجمع بين الوقف والملك انه يصح في الملك ويقيده بعض موالى الروم هو مولانا أبو السعود جامع اشاعت العلوم تقهده الله تعالى برضوانه بما اذا لم يحكم بلزومه فافق بفساد البيع في هذه الصورة وافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الا انه قال في شرحه هنا يرد عليه ما صرح به قاضيان من ان الوقف بعد القضاء تسمع دعوى الملك فيه وليس هو كالحجر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك وهكذا في الظهيرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه اما بشرط الاستبدال على المفتي به من قول أبي يوسف او بورود غضب عليه ولا يمكن اتزاعه ونحو ذلك والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب اهـ والحاصل ان ههنا مسألتين الاولى ان بيع الوقف باطل ولو غير مسجد خلافا لما افق بفساده لكن المسجد العامر كالحجر وغيره كالمدبر المسألة الثانية انه اذا كان المدبر يكون بيع ماضم اليه صحيحا

مطلب

فما اذا اشترى احد الشريكين جميع الدار المشتركة من شريكه

مطلب

في بطلان بيع الوقف وصحة بيع الملك المضموم اليه

(او قن غيره) وملك ضم الى وقف غير المسجد العامر فانه كالحجر بخلاف العامر بالمعجمة الخراب فكمدبر اشباه من قاعد اذا اجتمع الحرام والحلال (ولو محكوما به) في الاصح خلافا لما افق به الملا ابو السعود

ولو كان الوقف محكوما بلزومه خلافا لما افق به المفق ابو السعود (قوله فيصح) تبريع على قول المصنف فيصح الخ على وجه الترتيب (قوله لانها) اى المدبروقن الغير والوقف (قوله لم يصح) لما مر من ان المسجد العامر كالخر فيبطل بيع ماضم اليه لكن نقل في البحر عن المحيط ان الاصح الصحة في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى عادة اه اى فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله لايقل) قيد به لان الصبي العاقل اذا باع واشترى انعقد بيعه وشراؤه موقوفا على اجازة وليه ان كان لنفسه ونافذ بالاعادة عليه ان كان لغيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون غبن فاحش والام يتوقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كإبائي فلا يصح منه بالاولى (قوله شيأ) قدره للإشارة الى ان الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر الى فاعله ط (قوله جاز) اى بيعه ط (قوله كسرقين وبعر) في القاموس السرجين والسرقين بكسرهما معا سركين بالفتح وفسره في الصباح بالزبل قال ط والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين اه وفي البحر عن السراج ويجوز بيع السرقين والبعر والانتفاع به والوقود به (قوله واكتفى في البحر) حيث قال كما نقله عنه في المنع ولم ينقد بيع النحل ودود القز الاتباع ولا بيع العذرة خالصة بخلاف بيع السرقين والمخلوطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الانتفاع به لحديث لعن الله الواسلة والمستوصلة وانما يرخص فيها يتخذ من الوبر فيزيد في قرون النساء وذواشهن هداية (فرع) لواخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم ممن عنده واعطاه هدية عظيمة لاعلى وجه البيع فلا بأس به سائحاني عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والآدمي مكرم شرعا وان كان كافرا فايراد المقد عليه وابتدأ به والحاقه بالجمادات اذلال له اه اى وهو غير جائز وبعضه في حكمه وصرح في فتح القدير ببطلانه ط قلت وفيه انه يجوز استرقاق الحربى وبيعه وشراؤه وان اسلم بعد الاسترقاق الا ان يجاب بان المراد تكريم صورته وخلقه ولذا لم يحز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل يحل النفس الحيوانية فلذا لا يملك بيع ابن أمته في ظاهر الرواية كما سيأتى فليأتل (قوله وبيع ماليس في ملكه) فيه انه يشمل بيع ملك الغير بوكالة او بدونها مع ان الاول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يجاب بان المراد بيع ما يملكه قبل ملكه له ثم رأيت كذلك في الفتح في اول فصل بيع الفضولى وذكر ان سبب النهى في الحديث ذلك (قوله لبطلان بيع المعدم) اذ من شرط المعقود عليه ان يكون موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه وان يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وان يكون مقدور التسليم منح (قوله وماله خطر العدم) كالحمل والابن في الضرر فانه على احتمال عدم الوجود واما بيع نتاج التاج فهو من امثلة المعدم فاقهم (قوله لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا لو باع ما غصبه ثم أدى ضمانه كما قدمناه اول البيوع (قوله لا اعدام الركن وهو المال) اى من أحد الجانبين فلم يكن بيعا وقيل ينقذ لان فيه لم يصح لانه نفي العقد فصار كأنه سكت عن ذكر الثمن وفيه ينقذ البيع ويثبت الملك بالقبض كإبائي قريبا أفاده في الدرر (قوله لانه أمانة) وذلك لان العقد اذا بطل بقى مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي درر (قوله وصحح

مطلب
الآدمى مكرم شرعا ولو
كافرا

فيصح بحصته في القن
وعنده والملك لانها مال
في الجملة ولو باع قرية ولم
يستثن المساجد والمقابر لم
يصح عني (كإبطل بيع
صبي لايقل ومجنون) شيأ
وبول (ورجيع آدمى لم
يغلب عليه التراب) فلو مغلوبا
به جاز كسرقين وبعر
واكتفى في البحر بمجرد
خلطه بتراب (وشعر
الانسان) لكرامة الآدمى
ولو كافرا ذكره المصنف
وغيره في بحث شعر الخنزير
(وبيع ماليس في ملكه)
لبطلان بيع المعدم وماله
خطر العدم (لا بطريق
السلم) فانه صحيح لانه عليه
الصلاة والسلام نهى عن
بيع ماليس عند الانسان
ورخص في السلم (د) بطل
(بيع صرح بنى الثمن فيه)
لانعدام الركن وهو المال
(د) البيع الباطل (حكمه
عدم ملك المشتري يام) اذا
قبضه (فلا ضمان لو هلك)
المبيع (عنده) لانه أمانة
وصحح

في الفنية ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضمونا لانه يصير بالمقبوض على سوم الشراء وهوان يسمى الثمن فيقول اذهب بهذا فان رضيت به اشتريته بما ذكر اما اذا لم يسره فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عليه الفقيه ابو الليث قيل وعليه الفتوى كذا في الغاية اه قال في العزيمة الذي يظهر من شروح الهداية عود الضميرين في عليه وعليه الى ان حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام الفقيه الا ان القول الثاني في مستلثنا مرجح على القول الاول اه لكن في النهر واختار السرخسي وغيره ان يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة لانه لا يكون ادنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الاثمة الثلاثة وفي الفنية انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشابها الغصب وقيل الاول قول ابي حنيفة والثاني قولهما وتامهما فيه

(قوله بفن فاحش) المشهور في تفسيره انه لا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ورجح) رجيحه في البحر حيث قال ينبغي ان يجزى القولان في بيع الوقت المشروط استبداله والخراب الذي جاز استبداله اذا بيع بفن فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيها لانه اذا ملك بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على الينيم والوقف اه قلت وينبغي ترجيح الاول حيث لزم الضرر بان كان المشتري مفلسا او محاطلا تأمل (قوله بيع المضطر وشراؤه فاسد) هوان يضطر الرجل الى طعام أو شراب او لباس او غيرها ولا يبيعها البائع الا باكثر من ثمنها بكثير وكذلك في الشراء منه كذا في المتح اه ح وفيه لف ونشر غير مرتب لان قوله وكذا في الشراء منه اي من المضطر مثال لبيع المضطر اي بأن اضطر الى بيع شئ من ماله ولم يرض المشتري الا بشراؤه بدون ثمن المثل بفن فاحش ومثاله ما لو أئمه القاضي ببيع ماله لا يفاء دينه او الزم الذي يبيع مصحفا او عبدا مسلم ونحو ذلك لكن سيد كرا المصنف في الاكرام لو صادره السلطان ولم يعين ببيع ماله فباع صح قال الشارح هناك والحيلة ان يقول من اين اعطى فاذا قال الظالم ببيع كذا فقد صار مكرها فيه اه فأفاد أنه بمجرد المصادرة لا يكون مكرها بل يصح بيعه الا اذا أمره بالبيع مع انه بدون امر مضطر الى المبيع حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بان هذا ليس فيه ائمه باع بفن فاحش عن ثمن المثل نعم العبارة مطلقة فيمكن تقييدها بانه انما يصح لو باع ثمن المثل او غير يسير توفيقا بين العبارتين فتأمل (قوله وفسد الخ) شروع في البيع الفاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ماسكت فيه عن الثمن) لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بقيته ففسد ولا يبطل درر اي بخلاف ما اذا صرح بنفي الثمن كاقدمه قريبا (قوله وعكسه) اي بيع الخربا للعرض بأن ادخل الباع على العرض فينتقد في العرض اي لانه امكن اعتبار الخربا ثما وهي مال في الجملة بخلاف بيع العرض بدم او ميتة (قوله كامر) اي في قوله وان بيعت بعين كعرض بطل في الخربا وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته وهذا في حق المسلم كاقدمناه (قوله ملك المشتري للعرض) قيد به لان المشتري لام الولد واخويها لا يملكهم بالقبض لبطان بيعهم بقاء كامر (قوله للممر انهم مال في الجملة) اي فيدخلون في العقد ولذا لا يبطل العقد فيما ضل الى واحد منهم وبيع معهم ولو كانوا كالحربا لبطال كافي الدرر (قوله وفسد بيع سمسك لم يصدلوا بالعرض الخ) نظاره ان الفاسد بيع السمسك وانه يملك بالقبض وفيه ان بيع مائس في ملكه باطل كاقدم لانه

في الفنية ضمانه قبل وعليه الفتوى وفيها بيع الحربا اباه وابنه قبل باطل وقيل فاسد وفي وصاها بيع الوصي مال اليتيم بفن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح وفي التتف بيع المضطر وشراؤه فاسد (وفسد) بيع (ماسكت) اي وقع السكوت (فيه عن الثمن) كيبه بقيته (و) فسد (بيع عرض) هو المتساع القسي ابن كمال (بخمر وعكسه) فينتقد في العرض لا الخربا كامر (و) فسد (بيعه) اي العرض (بام الولد والمكاتب والمدبر حتى لو تقابضا ملك المشتري) للعرض (العرض) للممر انهم مال في الجملة (و) فسد (بيع سمسك لم يصد) لو بالعرض والافباطل اعدم الملك

مطلب

بيع المضطر وشراؤه فاسد

مطلب

في البيع الفاسد

بيع المعدوم والمعدوم ليس بمال فينبغي ان يكون بيعه باطلا وان يكون الفاسد هو بيع
العرض لانه مبيع من وجه وان دخلت عليه الباء ويكون السمك ثمنا فيصير كأنه باع
العرض وسكت عن الثمن اوباعه بام الولد بل يمكن ان يقال ان بيع العرض ايضا باطل لان
السمك ليس بمال فيكون كبيع العرض بمئة اودم لكن جعله كأمر الولد اظهر لانه مال في الجملة
قوله لو صاده بعده ملكه نعم هذا يظهر لو باع سمكة بعينها قبل صيدها اما لو كانت غير معينة
ثم صاد سمكة لم تكن عين ما جعلت ثمن العرض حتى يقال انها ملكت بالصيد والحاصل
انه لو باع سمكة متفقة بعرض ينبغي ان يكون البيع باطلا من الخائبين كبيع مئة بعرض
او عكسه ولو كانت السمكة معينة بطل فيها لانها غير مملوكة وفسد في العرض لان السمكة مال
في الجملة ومنها ما لو كان البيع على لحم سمك لانه مثلي ولو باعها بدراهم بطل البيع لثمين
كونها مبيعة وهي غير مملوكة هذا ما ظهر في تقرير هذا المحل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله
صدر الشريعة) حيث قل السمك الذي لم يصد فينبغي ان يكون البيع باطلا اذا كان بالدراهم
والدينارين ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال غير مقبوض لان التقبوض بالاحراز والاحراز
منتف (قوله وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء لانه يتفاوت في الماء وخارجه
شربلاية (قوله اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطع من قوله وان اخذ بدونها صح يعني
انه لو صيد قات في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان صحيحا واما اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله
يكون باطلا لعدم الملك بقرينة قوله فلو سده ملكه ففهم (قوله فلو سده ملكه) اي فيصح
بيعه ان امكن اخذه بالاحية والا فلا لعدم القدرة على التسليم والحاصل كما في الفتح انه اذا
دخل السمك في حظيرة فأما ان يعدها لذلك او لا في الاول يملكه وليس لاحد اخذه ثم ان امكن
اخذة بالاحية جاز بيعه لانه مملوك مقدور التسليم والام يجوز اعدام القدرة على التسليم وفي الثاني
لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا ان يسد الحظيرة اذا دخل حينئذ يملكه نعم ان امكن
اخذة بالاحية جاز بيعه والا فلا وان لم يعدها لذلك لكنه أخذها وارسله فيها ملكه فان امكن
اخذة بالاحية جاز بيعه لانه مقدور التسليم او بحيلة لم يجوز لانه وان كان مملوكا فلا يس مقدور
التسليم اه (قوله ولم يجوز اجارة بركة الخ) قال في النهر اعلم ان في مصر بركا صغيرة
كبيرة الفهادة يجتمع فيها الاسماك هل يجوز اجارتها لصيد السمك منها نقل في البحر عن
الايضاح عدم جوازها ونقل اولا عن ابي يوسف في كتاب الخراج عن ابي الزناد قال كتبت
الى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك بارض العراق ان يؤجرها فكتب الى ان افعلوا
وما في الايضاح بالقواعد الفقهية أليق اه ونقل في البحر ايضا عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
عن حماد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن انه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد
الآجام فكتب اليه عمر انه لا بأس به وسماه الحبس اه ثم قال في البحر فعلى هذا لا يجوز
بيع السمك في الآجام الا اذا كان في ارض بيت المال ويلحق به ارض الوقف وقال الحيز الرملي
اقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا سواء كان في بحر او نهر او اجرة وهو
باطلا لانه اعم من ان يكون في ارض بيت المال او ارض الوقف وما تقدم عن كتاب الخراج
غير بعيد ايضا عن القواعد ومرجعه الى اجارة موضع مخصوص لثغرة معلومة هي الاصطبا

صدر الشريعة (او صيد
ثم التي في مكان لا يؤخذ
منه الا بحيلة) للعجز عن
التسليم (وان اخذ بدونها
صح) وله خيار الرؤية (الا
اذا دخل بنفسه ولم يصد
مدخله) فلو سده ملكه
ولم يجوز اجارة بركة لاصطبا

مطلب

في حكم اجارة البركة
الاصطبا

وماحدث به ابوخيفة عن حماد مشكل فانه بيع السمك قبل الصيد ويجاب بأنه في آجام هيئت لذلك وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتن بهذا التحريف فان المسئلة كثيرة الوقوع ويكثر السؤال عنها اه لكن قوله غير بعيد الخ فيه نظر لان الاجارة واقعة على استهلاك العين وسيأتي التصريح بأنه لا يصح اجارة المرامي وهذا كذلك ولذا جزم المقدسي بعدم الصحة واعترض البحر بما قلنا والله اعلم **(قوله وبيع طائر)** جمع طائر وقد يقع على الواحد والجمع طيور واطيار بحر عن القاموس **(قوله لا يرجع)** بعد ارساله من يده اشار الى انه مملوك له ولكن علة الفساد كونه غير مقدور التسليم فاولسلمه بعد البيع لا يعود الى الجواز عند مشايخ بلخ وعلى قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي واطلقه فشمعل ما اذا كان الطائر مبيعاً او ثمناً بحر **(قوله اما قبل صيده فباطل اصلاً)** ينبغي ان يجري فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك **(قوله صح)** ذكره في الهداية والحاشية وكذا في الذخيرة عن المتقي بحر قال في الفتح لان المعلوم عادة كالواقع وتجويز كونها لا تعود او عروض عدم عودها لا يمنع جواز البيع كتجويز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا هنا اذا فرض وقوع عدم المعتاد من عودها قبل القبض انفسخ اه **(قوله وقيل لا)** في البحر والشرنبلالية انه ظاهر الرواية **(قوله ورجعه في النهر)** حيث ذكر ما مر عن الفتح ثم قال واقول فيه نظر لان من شروط صحة المبيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الأبق اه قال ح اقول فرق ما بين الحمام والأبق فان العادة لم تقض بعوده غالباً بخلاف الحمام وما ادعاه من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان اراد به القدرة حقيقة فهو ممنوع والا لاشتراط حضور المبيع مجلس العقد واحد لا يقول به وان اراد به القدرة حكماً كما ذكره بعد هذا فانحن فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قات وهو وجه فهو نظير العبد المرسل في حاجة المولى فانه يجوز بيعه وعلوه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكماً اذا الظاهر عوده ولو ابق بعد البيع قبل القبض خير المشتري في فسخ العقد كافي البحر وهنا كذلك لكن لينظر متى يحكم بفسخ العقد لعدم عود ذلك الطائر فانه مادام محتمل الحياة يحتمل عوده **(نبيه)** في الذخيرة باع برج حمام فان ليلاجاز ولو نهارة فلا لان بعضه يكون خارج البيت فلا يمكن اخذه الا بالاحتياط اه والظاهر انه مبنى على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغرر بعضهم فقال

يا اماما في فقه نعمان اضحى ❀ حائز السبق مفردا لا يجازي

اي بيت يجوز بيعك ايا ❀ ملبيل ولا يجوز نهارة

(قوله وبيع الحمل) يسكون الميم **(قوله وجزم في البحر ببطلانه)** لهيه صلى الله عليه وسلم عن المضامين والملاقيح وحبل الحيلة ولما فيه من الغرر وتقدم ان بيع الثلاثة باطل واعترض في العقوبة التعليل بالغرر وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه ان لا يجوز بيع الشيء المفقوف الموصوف لانه يحتمل ان لا يوجد شيء او وصفه المذكور مع تصريحهم بجواز اه قلت فيه انه لا غرر فيه لانه يسهل الاطلاع عليه بخلاف الحمل فتدبر وفي البحر عن السراج فلو باع الحمل وولدت قبل الافتراق وسلم لا يجوز

(قوله)

(د) بيع (طير في الهواء لا يرجع) بعد ارساله من يده اما قبل صيده فباطل اصلاً لعدم الملك (وان) كان (يطير ويرجع) كالحمام (صح) وقيل لا ورجعه في النهر (و) بيع (الحمل) اى الجنين وجزم في البحر ببطلانه كالتناج (وامة الاحملها

(قوله) لفساده بالشرط) لان مالا يصح افراده بالعقد لا يصح استثناءه منه والحمل لا يجوز افراده بالبيع فكذا استثناءه لانه بمنزلة الاطراف فصار شرطا فاسدا وفيه منفعة للبائع فيفسد البيع ثم استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب في وجه يفسد العقد والاستثناء كاليق والاجارة والرهن لانها تبطلها الشروط الفاسدة وفي وجه العقد جائز والاستثناء باطل كالهبة والصدقة والسكاح والخلع والصالح عن دم العمد وفي وجه يجوز ان وهو الوصية كالو اوصى بجارية الاحملها وكذا لو اوصى بحملها لاخر صرح لان الوصية اخت الميراث والميراث يجري في الحمل فكذا الوصية بخلاف الخدمة زبلي ما يخصاى لو اوصى له بامة الاخدمتها لا يصح الاستثناء لان الميراث لا يجري فيها والغلة كالخدمة بحر **(قوله)** بخلاف هبة ووصية) اى حيث يصح العقد فيهما لكن الاستثناء باطل في الهبة جائز في الوصية كما علمت فافهم **(قوله)** وجزم البرجندى بطلانه) قال صدر الشريعة ذكروا في فساد علتين احدهما انه لا يعلم انه ابن او دم او ربح وهذه تقتضى إبطال البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا والاخرى ان اللبن يوجد شيئا فشيئا فيختلط ملك المشتري بملك البائع اه اى وهذه تقتضى الفساد ط قلت مقتضى الفساد لا يستلزم مقتضى البطلان بل بالعكس لان ما يقتضى البطلان يدل على عدم المشروعية اصلا فلذا جزم بطلانه قائل **(قوله)** للغرر) لانه لا يعلم وجوده وينبئ ان يكون باطلا لعلامة المذكورة فهو مثل اللبن رملى قلت ويؤيده ما فى التجنيس رجل اشترى لؤلؤة فى صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله الخيار اذا رآه وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى اه قال الزبلي بخلاف ما اذا باع تراب الذهب والجوهرى غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تجربتها بالبعض ايضا اه قال في النهر وينبئ ان يكون من ذلك الجوز الهندى **(قوله)** وصوف على ظهر غنم) للنهي عنه ولانه قبل الجز ليس بمال متقوم فى نفسه لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر اطرافه ولانه يزيد من اسفل فيختلط المبيع بغيره كما قلنا فى اللبن زبلي **(قوله)** وجوزة الثانى) هو رواية عنه كفى الهداية **(قوله)** لم ينقلب صحيحا) مقتضاه انه وقع باطلا والاصح بزوال المفسد كما سيوضح فى بيع الابقى وهو ايضا مقتضى التعليل بانه ليس بمال متقوم فكان على المصنف ذكره فى الباطل **(قوله)** وكذا كل ما اتصاه خاقى) بخلاف اتصال الجذع والثوب فانه يصنع العباد ابن ملك **(قوله)** لما مر انه معدوم عرفا) اى مر فى فصل ما يدخل فى البيع تبعا عنه قوله كبيع برقى سنبله وبناء هناك بانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى فى تمره ولا حب فى قطعه ويقال هذه حنطة فى سنبلها وهذا الوز وفسق فى قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز **(قوله)** وانما صححوا الخ) جواب عما استدلل به ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كما فى الكراث وقوائم الخراف بالكرس وتخفيف اللام نوع من المصنف اى مع انها تزيد والجواب كفى الزبلي انه اجيز فى الكراث والقوائم لاتعمال اذ لا نص فيه فلا يباحق به المنصوص عليه اه وايضا فلقوا ثم تزيد من اعلاهاى فلاح يحصل اختلاط المبيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالحنطب كما افاده الزبلي وفى البحر من فصل فيما يدخل فى البيع تبعا عن الظهيرية اشترى رطبة من البقول او قناه او شيئا نحو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع قوائم الخراف لا يجوز

مطلب

استثناء الحمل فى العقود
على ثلاث مراتب

لفساده بالشرط بخلاف
هبة ووصية (ولبن فى ضرع)
وجزم البرجندى بطلانه
(ولؤلؤ فى صدف) للغرر
(وصوف على ظهر غنم)
وجوزة الثانى ومالك
وفى السراج لوسم الصوف
واللبن بعد العقد لم ينقلب
صحيحا وكذا كل ما اتصاه
خلقى كجلد حيوان ونوى
تمر وبزر بطيخ لما مر انه
معدوم عرفا وانما صححوا
بيع الكراث

وان كان يجوز ان تموتها من الاعلى بخلاف الرطبات الا الكراث للتعامل ومالا تعامل فيه
لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل علة لقوله الا الكراث فقط والا فكون قوائم الخلاف تموت
من الاعلى بخلاف الرطبات يفيد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر في البحرنا
عن الفضل تصحيح عدم الجواز في قوائم الخلاف لانه وان كان يجوز من اعلاه فوضع
القطع بمحول كمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز لجهالة موضع القطع لكن في الفتح ان منهم
من منع اذ لابد للقطع من حفر الارض ومنهم من اجاز للتعامل وفي الصغرى القياس في بيع
القوائم المنع لكن جاز للتعامل وبيع الكراث يجوز وان كان يجوز من اسفله للتعامل ايضا وبه
يحصل الجواب عما استدلل به الفضل على المنع في القوائم من تأمل نهر **(قوله)** وشجر الصفصاف
اي قوائم شجره اي اغصانه **(قوله)** وفي القنية باع اوراق توت اي مع اغصانها قال في القنية
اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا فصح ولو ترك الاغصان له ان
يقطعها في السنة الثانية ولو باع اوراق توت لم يقطع قبل سنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه سنة
يعلم موضع قطعها عرفا **(قوله)** وجذع هو القطعة من النخل او غيره توضع عليها الاخشاب
نهر لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر ولو لم يكن معناه لا يجوز ايضا لما ذكرنا وللجهالة ايضا هداية
فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده **(قوله)** اما غير المعين الخ الاولى
ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط **(قوله)** فلا يتقلب صحيحا قال في النهر وذكر الزاهدي عن
شرح الطحاوي انه في غير المعين لا يتقلب بالتسليم صحيحا وجزءه في ايضاح الاصلاح وهو ضعيف
لانه في غير المعين معطل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البايع الضرر وسلمه زال المفسد
وارتفعت الجهالة ايضا ومن ثم جزء في الفتح بأنه يعود صحيحا اه قلت والذي نقله العلامة
نوح عن الزاهدي عن شرح مختصر الطحاوي عكس ما نقله عنه في النهر فراجع نعم عبارة ابن كمال
في ايضاح الاصلاح ان غير المعين لا يعود صحيحا وعزا الى الزاهدي في شرح القدوري **(قوله)**
بضره التبعيض) كالتوب المهيأ للبس زلعي و اشار المصنف الى عدم جواز بيع حلبة من سيف او
نصف زرع لم يدرك لانه لا يمكن تسليمه الا بقطع جمعه وكذا بيع فص خاتم مركب فيه وكذا انصبيه
من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشية للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه من الضرر
لانه انما التزم العقد والضرر فيه بحر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل فقدمنا اول
كتاب الشركة **(قوله)** جاز كما يجوز بيع قفيز من صبرة بحر **(قوله)** لا تنفاه المانع علة للمسلتين
(قوله) وضربة القانص من قنص قنصا على حد ضرب صادكافي التصحيح بان يقول بعتك ما يخرج
من القاء هذه الشبكة مرة بكذا نهر **(قوله)** والغائص بان يقول اغوص غوصة فما اخرجته من
الآل في فهو لك كما ذكر في تهذيب الازهرى ومقتضاه المباسة بين القانص بالقاف والغائص بالغين
وفسر الزيلعي ضربة القانص بالقاف بما يخرج من الصيد بضرية الشبكة او بغوص الصائد في الماء
قال في النهر وهذا يوم شمول القانص بالقاف للغائص والواقع ما قدمته وجعل في السراج
القانص صياد البر والغائص صياد البحر والحق ان الصائد بالآلة هو القانص بالقاف اعم من كونه
في البحر والبر بخلاف الغائص اه وحاصله ان القانص بالقاف من يضطاد الصيد برا وبحرا واما الغائص
بالغين فهو من بغوص لاستخراج الآلى مثلا **(قوله)** كما مر اي في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه

وشجر الصفصاف واوراق
التوت باغصانها للتعامل
وفي القنية باع اوراق توت
لم يقطع قبله بسنة جاز
وبسنتين لانه يشبه
موضع قطعها عرفا (وجذع)
معين (في سقن) اما غير
المعين فلا يتقلب صحيحا
ابن كمال (وذراع من ثوب
بضره التبعيض) فلو قطع
وسلم قبل فسخ المشتري
عاد صحيحا ولو لم يضره
القطع ككر باس جاز
لا تنفاه المانع (وضربة
القانص) بقاف ونون
الصائد (والغائص) بالغين
معجمة الغوص وانبيع
فيهما باطل للغرر بحر ونهر
والكمال وابن الكمال
قال المصنف وقد نظمته
مثلا خسرو في سلك
الفاقد فتبعته في المختصر
ويجب ان يراد به الباطل
لانه ما ليس في ملكه كما مر

(قوله والمزابنة) من الزين وهو البع لانها تؤدي الى التزاع والمدافعة كما في البحر عن الفائق
 (قوله مثل كليه تقديرا) اي بأن يقدر الرطب الذي على النخل بمقدار مائة مساع مثلا بطريق
 الظن والخز فبيعه بقدره من التمر (قوله ومثله الغن) اي على الكرم (قوله ولشبهة الربا)
 لانه يبيع مكيل بمكيل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكيل (قوله فلو لم يكن)
 اي ما يبيع بالتمر المقطوع قال في البحر ثم اعلم ان تعريف المزابنة بانها يبيع التمر بالتمر اي
 بالمتلة في الاول والمتلة في الثاني خلاف التحقيق والاولى ان يقال يبيع الرطب بتمر الخ لان
 التمر بالمتلة حمل الشجر رطبا او غيره واذا لم يكن رطبا جاز لاختلاف الجنس ولو كان الرطب
 على الارض كالتمر لم يحز بيعه متساويا عند العلماء الا بما حنيفة لما سأتى في باب الربا اه
 (قوله فنهى عنها كاهيا) في الصحيحين من حديث ابى هريرة رضى الله عنه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة زاد مسلم اما الملامسة فان يمس كل منهما ثوب
 صاحبه بغير تأمل يلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية وهذا بان يكون مثلا في
 ظلمة او يكون الثوب مطويا مرثيا يتفقان على انه اذا لمسه فقد باعه منه وفساده لتعاقب
 التمايل على انه متى لمسه وجب البيع وسقط خيار الجالس والمناذرة ان ينفذ كل واحد منهما
 ثوبه الى الآخر ولا ينتظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على جعل التذبيعا وهذه كانت
 بيوعا يتعارفونها في الجاهلية وكذا القاء الحجر ان يلقى حصاة وثمة اثواب فاي ثوب وقع عليه
 كان المبيع بل تأمل رؤية ولا خيار بعد ذلك ولا بد ان يسبق تراوضهما على الثمن ولا فرق
 بين كون المبيع معينا او غير معين ومعنى النهى ما في كل من الجاهلية وتعليق التمايل بالخطر
 فانه في معنى اذا وقع جبرى على ثوب فقد بعت منك او بعثته بكذا او اذا نبذته او لمسته كذا
 في الفتح وذكر في الدرر ان النهى عن القاء الحجر الحق بالاولين دلالة (قوله لوجود القمار)
 اي بسبب تعليق التمايل باحد هذه الافعال اه (قوله ان سبق ذكر الثمن) عبارة البحر
 ولا بد في هذه البيوع ان يسبق الكلام منهما على الثمن اه اي تكون علة الفساد
 ما ذكر والا كان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكتا عنه لما مر ان البيع مع نفي الثمن باطل ومع
 السكوت عنه فاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد بالقبيضي اذ يبيع المبيع في المثل جاز كقفة من
 صبرة (قوله ضمن نصف قيمة كل) لان احدها مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع
 الفاسد والآخر امانة وليس احدهما باولى من الآخر فشاعت الامانة والضمان ببحر
 (قوله اذا الفاسد معتبرا بالصحيح) اي ملحق به فانه لو كان البيع صحيحا بان يقبض ثوبين على
 انه بالخيار في احدهما صح فاذا هلك ضمن نصف ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن في
 البيع الصحيح كما في البحر (قوله لتعذر رده) اي رد ما هلك او لا فثنين مضمونا ببحر (قوله
 والقول للضامن) اي في تعين الهالك وذلك بان اختلف الثوبان او العبدان وادعى الضامن
 ان الهالك هو الاقل قيمة وعكس الآخر ولو برهنا فبرهان البائع أولى فيما يظهر كما قدمنا
 التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا) اي الفساد فيما اذا باع ثوبين مثلا (قوله اذا لم
 يشترط خيار التعيين) اي فيما دون الاربعة وقول البحر فيادون الثلاثة فيه قصور (قوله
 فلو شرط اخذ ايهما شاء) بنصب اخذ مصدرا على انه مفعول به لشرط فان قال بعتك واحدا

والمزابنة) هي بيع الرطب
 على النخل تمر مقطوع مثل
 كليه تقديرا شروح مجمع
 ومثله الغن بالزبيب عناية
 للنهي ولشبهة الربا قال
 المصنف فلو لم يكن رطبا جاز
 لاختلاف الجنس (والملامسة)
 للسلعة (والمناذرة) اي نبذها
 للمشتري (واقاء الحجر)
 عليها وهي من بيع الجاهلية
 فنهى عنها كلها عني لوجود
 القمار فكانت فاسدة ان
 سبق ذكر الثمن بحر (و)
 بيع (ثوب من ثوبين)
 او عبد من عشرين لجهالة
 المبيع فلو قبضهما وهلك
 معاضن نصف قيمة كل اذ
 الفاسد معتبرا بالصحيح ولو
 مرتين فقيمة الاول لتعذر
 رده والقول للضامن وهذا
 اذا لم يشترط خيار التعيين
 فلو شرط اخذ ايهما شاء جاز

منهما على انك بالخيار تأخذ ايهما شئت فانه يجوز استحسانا وتقدم ذكر المسئلة بفروعها في خيار الشرط فتح **(قوله لئامر)** اى في باب خيار الشرط والتعيين **(قوله والمرعى)** فى الصباح الرعى بالكسر والمرعى بمعنى واحد وهو ما تراءه الدواب والجمع المرعى بجر **(قوله اى الكلاء)** فسرهما بالكلاء دفعا لوهم ان يراد مكان الرعى فانه جائز فتح اى اذا كان يملكه كالايجنى والكلاء كجبل العنب رطبه ويابس قاموس قال فى البحر ويدخل فيه جميع انواع ما تراءه المواشى رطبا كان او يابسا بخلاف الاشجار لان الكلاء مالا ساقله والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا ثبتت فى ارضه لكونها ملكه والكلاء كالكلاء اه **(قوله اما بطلانها)** هذا مخالف لسوق كلام المصنف لان كلامه فى ذكر الفاسد فراه ان بيعها

فاسده صرح فى شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح ملاحسرو بفساد هذا البيع وصرح فى شرح الوقاية ببطلانه وعلله بعدم الاحراز اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق مراده مع بيان القول الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد معلا بعدم الملك حمله على ان المراد به البطلان لان بيع مالا يملك باطل كما علمنا من لكنه لا يوافق غرض المصنف كما علمت **(قوله فليعدم الملك)** لاشتراك الناس فيه اشتراك اباحة لملك ولانه لا يحصل للمشتري فيه فائدة لانه يملكه بدون بيع فتح **(قوله لحديث الناس شركاء فى ثلاث)** أخرجه الطبرانى بلفظ المسلمون شركاء فى ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفى آخره ومنه حرام اى ثمن كل واحد منها وأخرجه ابو داود واحمد وابن ابى شيبه وابن عدى قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات نوح افندى ومعنى الشركة فى النار الاصطلام بها وتجنيف الثياب لاختذ الجمر الا باذن صاحبه وفى الماء الشرب وسقى الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والانهار المملوكة وفى الكلاء الاحتشاش ولو فى ارض مملوكة غير ان لصاحب الارض المنع من دخوله ولغيره ان يقول ان لى فى ارضك حقا فاما ان توصلى اليه او تحمسه او تستقى وتدفعه لى وصار كسوب رجل وقع فى دار رجل أمان بأذن للمالك فى دخوله لياخذاه واما ان يخرجاه اليه فتح مباحضا **(قوله واما بطلان اجارتها)** ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان اجارتها مخالف لسوق كلام

المصنف ايضا وقال فى فتح القدير وهل الاجارة فاسدة او باطلة ذكر فى الشرب انها فاسدة حتى يملك الاجر الاجرة بالقبض وينفذ عققه فيه اه قال فى النهر فيحتاج الى الفرق بين البيع والاجارة اه **(قوله وهذا)** اى بطلان بيع الكلاء **(قوله وقيل لا)** اى لا يملكه وهو اختيار القدورى لان الشركة ثابتة وانما تقطع بالحيازة وسوق الماء ليس بحيازة وعلى الجواز اكثر المشايخ واختاره الشهيد قال فى الفتح وعليه فلقائل ان يقول يبنى ان حافر البئر يملك الماء بتكلفه الحفر والطى لتحصيل الماء كما يملك الكلاء بتكلفه سوق الماء الى الارض لئيبنت فله منع المستقى وان لم يكن فى ارض مملوكة له اه واقول يمكن ان يفرق بينهما بان سقى الكلاء كان سببا فى اتيانه فثبت بخلاف الماء فانه موجود قبل حفرة فلا يملكه بالحفر نهر وقال الرملى ان صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه فى البحر فى كتاب الطهارة فى شرح قوله وانتفاخ حيوان عن الولوجية فراجعوه وهذا مادام فى البئر اما اذا أخرجه منها بالاختيال كما فى السوانى فلا شك فى ملكه له لحيازته له فى الكيزان ثم صبه فى البرك بعد حيازته تأمل ثم حرر

قوله اما بطلانها هكذا بخلفه
والذى فى نسخ الشارح
اما بطلان بيعها وهو المناسب
لمقابلة قوله بعد واما بطلان
اجارتها وليحجر اه
مصححه

لئامر والمرعى اى الكلاء
(واجارتها) اما بطلان
بيعها فليعدم الملك لحدوث
الناس شركاء فى ثلاث فى الماء
والكلاء والنار واما بطلان
اجارتها فلانها على استهلاك
عين ابن كمال وهذا اذا ثبت
بنفسه وان ائبته بسقى وتربية
ملكه وجاز بيعه عيني وقيل لا

مطلب
صاحب البئر لا يملك الماء

الفرق بين مافى البئر مافى الحباب والصهاريج الموضوعة فى البيوت لجمع ماء الشتاء بانها
اعدت لاحتراز الماء فيملك مافيهما فلو أجر الدار لايباح للمستأجر ماؤها الا بأباحة المؤجر اه
ملخصا **(قوله قال)** اى العيني **(قوله وبيع القصيل والرطبة)** فى المصباح فصلته قصلا من باب
ضرب قطعتة فهو قصيل ومقصول ومنه التفصيل وهو الشعر يجز اذ اخضر لعلف الدواب
والرطبة الفصة خاصة قبل ان تجف والجمع رطاب مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قتل المرعى
الاخضر من بقول الربيع وبعضهم بقول الرطبة وزان غرفة الحلا وهو الغض من الكلاء
(قوله وحيثه) اى حيلة جواز بيع الكلاء وكذا اجارته قال فى البحر والحيلة فى جواز
اجارته ان يستأجرها ارضا لا يقاف الدواب فيها او لمنفعة اخرى بقدر ما يريد صاحبه من
الشن او الاجرة فيحصل به غرضهما اه وفى الفتح والحيلة ان يستأجر الارض لضرب فيها
فسطاطه او ليجعله حظيرة لغنمه ثم يستريح المرعى فيحصل مقصودهما **(قوله كقيل ومراح)**
الميل مكان القيلولة وهى النوم نصف النهار والمراح بالضم حيث تأوى الماشية بالليل وبالفتح
اسم الموضع **(قوله اى الاريسم)** فى المصباح القزمعرب قال الليث هو ما يعمل منه الاريسم
ولهذا قال بعضهم القز والاريسم مثل الخنطة والدقيق اه واما الخز فاسم دابة ثم اطلق
على الثوب المتخذ من وبرها بحر **(قوله اى بزره)** اى البز الذى يكون منه الدود قهستانى وهو
بالزى قال فى المصباح بذرت الحب بذرا اى بالذال المعجمة من باب قتل اذا القيته فى الارض
للزراعة والبذر المبذور قال بعضهم البذر فى الجوب كالحنطة والشعير والبزراى بالزى
فى الرياحين والبقول وهذا هو المشهور فى الاستعمال ونقل عن الحليل كل حب يبذر فهو
بذر وبزرم ثم قال فى اجتماع الباء مع الزاى البز من البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة
وقولهم ليض الدود بزرق القز مجاز على التشبيه بيزر البقل لصغره **(قوله وهو بزرق الفليق)**
هو المسمى الآن بالشرناق **(قوله المحرز)** قال فى البحر وهو معنى مافى الذخيرة اذا كان مجموعا
لانه حيوان منتفع به حقيقة وشرعا فيجوز بيعه وان كان لا يؤكل كالبغل والحمار **(قوله)**
وهذا) اى ما ذكره المصنف من جواز بيع الثلاث واما اقتصار صاحب الكنتز على جواز
الاولين دون التحل فلعل وجهه كما افاده الخبر الرملى ان احترازه متعسف فترجع عنده قولهما
ولذا قال بعضهم يجوز بيعه ليلا لانهارا لتفرقة حال النهار فى المراسى واما اعتذار البحر عنه
بانه لعله لم يطالع على ان الفتوى على قول محمد فهو بعيد **(قوله بيع العلق)** فى المصباح العلق شئ
أسود شبه الدود يكون فى الماء يعلق بافواه الابل عند الشرب **(قوله وبه يفتى للحاجة)** فى البحر
عن الذخيرة اذا اشترى العلق الذى يقال له بالفارسية مرعل يجوز وبه اخذ الصدر الشهيد
لحاجة الناس اليه لئول الناس له اه اقول العلق فى زماننا يحتاج اليه للتداوى بنصه الدم
وحيث كان متمولا لمجرد ذلك دل على جواز بيع دودة القرمز فان تمولها الآن أعظم
اذى من أعز الاموال وبيع منها فى كل سنة قناطير بئس عظيم ولعلها هى المرادة بالعلق
فى عبارة الذخيرة بقرينة التعليل فتكون مستثناة من بيع الميتة كما قدمناه ويؤيده ان الاحتياج
اليه للتداوى لا يقتضى جواز بيعه كما فى لبن المرأة وكالا احتياج الى الحرز بشعر الخنزير
فانه لا يسوغ بيعه كما يأتى فلم ان المراد به علق خاص متمول عند الناس وذلك متحقق

قال وبيع القصيل والرطبة
على ثلاثة اوجه ان يقطع
او يرسل دابته فئا كله جاز
وان ليتركه لم يجز وحيثه
ان يستأجر الارض لضرب
فسطاطه او لا يقاف دوابه
او لمنفعة اخرى كمقيل
ومراح وتماه فى وقف
الاشباه (وبيع دود القز)
اى الاريسم (وبيضه)
اى بزره وهو بزرق الفليق
الذى فيه الدود (والنحل)
المحرز وهو دود العسل
وهذا عند محمد وبه قالت
الثلاثة وبه يفتى عيسى وابن
ملك وخلاصة وغيرها
وجوز أبو الليث بيع
العلق وبه يفتى للحاجة
مجتبى (بخلاف غيرها)

مطلب

فى بيع دودة القرمز

في دود القرمز وهو اول من دود القز ويضغه فانه ينتفع به في الحبال ودود القز في المال
والله سبحانه اعلم **(قوله من الهوام)** جمع هامة مثل دابة ودواب وهي مالهسم يقتل كالحيّة
قوله الازهرى وقد يعاق على ما يؤذى ولا يقتل كالخسرات مصباح والمراد هنا ما يشمل المؤذى
وغيره مما لا ينتفع به بقرينة ما بعده **(قوله فلا يجوز)** وبمعناها بطل ذكره قاضيخان ط
(قوله كحيات) في الخاوى الزاهدى يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها للأدوية وما جاز
الاستنفاع بجملده او عظمه اى من حيوانات البحر او غيرها قال في الخاوى ولا يجوز بيع
الهوام كالحيّة والفأرة والوزغة والضب والسلحفاة والقنفذ وكل مالا ينتفع به ولا بجملده
وبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له ثمن كالسقفور وجلود الخنزير ونحوها يجوز والى
فلا كالضفدع والسرطان وذكر قبله ويصل بيع الاسد والذئب وسائر الهوام والخسرات
ولا يضمن متلفها ويجوز بيع البازي والشاهين والصقرو امثالها والمهرة ويضمن متلفها
لا بيع الحداة والرخة وامثالهما ويجوز بيع ريشها اه لكن في الحاتية بيع الكلب المعلم
عندنا جائز وكذا السنور وسباع الوحش والطيور جائز معلما او غير معلم وبيع الفيل جائز
وفي القرد روايتان عن ابي حنيفة اه ونقل السائغاني عن الهنديّة ويجوز بيع سائر
الحيوانات سوى الخنزير وهو المختار اه وعليه مسمى في الهداية وغيرها من باب المتفرقات
كسبائي **(قوله والحاصل الخ)** برد عليه شعر الخنزير فانه يحل الانتفاع به ولا يجوز بيعه كما
يأتى وقد يجاب بأن حل الانتفاع به للضرورة والكلام عند عدمها **(قوله واعتمده المصنف)**
حيث قال وهو ظاهر فليكن الموعول عليه **(قوله وهو بينهما انصافا)** الضمير عائذ الى القز الخارج
من البيض والظاهر ان اشتراط كونه بينهما انصافا اذا كان البيض منهما كذلك فلو كان ثلثه
من واحد والثلثان من آخر يكون القز بينهما اثلاثا اعتبارا بأصل الملك كما لو زرعا ارضاً بذر
منهما فالخارج على قدر البذر وان شرطاً خلافه **(قوله بالعلف مناصفة)** متعلق بدفع اى
دفع له ذلك ليكون الخارج من البزرو البقرة والدجاج بينهما مناصفة بشرط ان يعلق ذلك
من ورق التوت ونحوه **(قوله فالخارج كله للمالك)** اى الخارج وهو القز واللبن والسمن
والبيض كله للمالك فان استهلكه العامل ضمنه **(قوله وعليه قيمة العلف)** اى ان كان مملوكا
(قوله وأجر مثل العامل) الظاهر ان له الاجر بالغاما بلغ لجلالة التسمية وانظر ما كتبناه
في اجازات تنقيح الحامدية **(قوله ومثله دفع البيض)** قال في التهر والمتعارف في ارياف مصر
دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلا وهو على وزان دفع القز بالنصف فالخارج كله
لصاحب البيض وللعامل أجر مثله اه قلت ويتعارف الآن أيضا دفع المهر او العجل او
الجحش ليربى بنصفه فيبقى على ملك الدافع وللعامل أجر مثله وقيمة علفه والحيلة فيه ان
يبيعه نصف المهر ثمن يسير فيصير مشتركا بينهما ويتعارف ايضا ما سيذكره المصنف في كتاب
المساقاة وهو دفع الارض مدة معلومة لغيرها وتكون الارض والشجر بينهما فانه لا يصح
والنحر والغرس لرب الارض تبعا لارضه وللآخر قيمة غرسه يوم غرسه وأجر مثل عمله اه
(قوله والآبق) اى المطاق وهو الذى أبقي من يد مالكة ولم يزعم المشتري انه عنده فهذا
بيعه فاسد او باطل على الخلاف الذى حكاه المصنف بعدما لو أبقي من يد غاصبه وباعه المالك منه

من الهوام (فلا يجوز
اتفاقا كحيات وضب وما
في بحر كسر طنان الا
السمك وما جاز الانتفاع
بجملده او عظمه والحاصل
ان جواز البيع يدور
مع حل الانتفاع بحته
واعتمده المصنف وسيجي
في المتفرقات * (فرع *)
انما يجوز الشراكة في القز
اذا كان البيض منهما
والعمل منهما او هو بينهما
انصافا لا اثنان فلو دفع بزر
القز او بقرة او دجاجة
لا آخر بالعلف مناصفة
فالخارج كله للمالك لحدوثه
من ملكه وعليه قيمة
العلف وأجر مثل العامل
عيني ما خصا ومثله دفع
البيض كالآبقى (والآبق
ولولطفه او لبيم في حجره

او من يدا ملكه وباعه من يزعم انه عنده فيبعه صحيح كما بآتي واما لو باعه من يزعم انه عند غيره
ففي النهر ان يبيعه فسد اتفاقا وعمله في الفتح بان تسليمه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا
يجوز وفي النهر ايضا خرج بالآبق المرسل في حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم
وقت العقد حكما ذال الظاهر عوده **(قوله)** ولو ووجه لهما سحر والفرق ان شرط البيع القدرة
على التسليم عقب البيع وهو منتف ومابق له من اليد يصلح لقبض الهبة لا لقبض البيع لانه قبض
بازاء مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بازائه مال من الولد فكفت تلك اليد له
نظرا للصغير لانه لو عاد عاد الى ملك الصغير هكذا في الفتح والتبيين بحر وفيه عن الذخيرة
نقيده صحة الهبة بما دام العبد في دار الاسلام **(قوله)** وما في الاشباه تحريف نهر اعترض
من وجهين * الاول ان ما في الاشباه موافق لما هنا وهذا نصه بيع الآبق لا يجوز الا لمن يزعم
انه عنده ولو لولده الصغير كافي الحانية * الثاني انه في النهر لم يتعرض للاشباه بل حكم بالتحريف
على ما في بعض نسخ الحانية المتقول في البحر وهو جواز بيع الآبق لطفله لاهتله والمعول
عليه النسخة الاخرى قات الذي رأيته في الاشباه ولولده بدون لو وعليها كتب المحموى
واعترضها بامر عن الفتح والتبيين ولما كان ما في الاشباه معزبا الى الحانية ورد عليها ما ورد
على الحانية فساغ ذكرها بدل الحانية لانها اكثر تداولا في ايدي الطلبة من الحانية فافهم ثم
اعلم ان في عبارة البحر هنا تناقضا فانه ذكر نسخة الحانية المخرفة وقال انه عكس ما ذكره
الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضيخان لما في المعراج لو باعه لطفله لا يجوز ولو ووجه له
جاز الخ والصواب ان يقول والحق خلاف ما ذكره قاضيخان فتنبه **(قوله)** الا لمن يزعم انه
عنده مفاده ان النظر لزعم المشتري ان الآبق عنده لانه يزعم ان التسليم حاصل فانتفى المانع
وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع **(قوله)** عنده شامل لما اذا كان في منزله او كان
يقدر على اخذه ممن هو عنده فان كان لا يقدر على الاخذ الانحصومة عند الحاكم لم يجز بيعه
كفي السراج نهر وهذا يخالف لما قدمناه عن النهر من انه لو باعه من يزعم انه عند غيره فهو
فسد اتفاقا واجاب ط بحمل ما تقدم على ما اذا لم يقدر على اخذه الانحصومة اه قلت
راجعت عبارة السراج فلم أر فيها قوله بمن هو عنده ومثله في الجوهره وحينئذ فقله او كان
يقدر على اخذه اى في حال ابقه قبل ان يأخذه احد اما اذا اخذه احد فلا يجوز لما علمته من
تمايل الفتح السابق وقد صور المسئلة في الفتح بما اذا كان ذلك الآخذ له معترفا بأخذه فافهم
(قوله) وهل يصير قابضا الخ اى لو اشتراه من زعم انه عنده هل يصير قابضا في الحال حتى
لورجع فوجد هلك بعد وقت البيع يتم القبض والبيع ام لا **(قوله)** ان قبضه اى قبض
الآبق حين وجدته لنفسه لا ليرده على سيده وهذا يعني عنه قوله او قبضه ولم يشهد اى على انه
قبضه لسيده **(قوله)** نعم اى يصير قابضا لان قبضه هذا قبض غصب وهو قبض ضان كقبض
البيع كافي الفتح **(قوله)** وان اشهد لا الخ اى لا يصير قابضا لان قبضه هذا قبض امانة حتى لو هلك
قبل ان يصل الى سيده لا يضمنه فتح **(قوله)** فلا ينوب عن قبض الضمان اى عن قبض
البيع فانه مضمون بالتمن قال في الفتح فان هلك قبل ان يرجع اليه انفسخ البيع ورجع بالتمن
اه و اشار بهذا الى ما في البحر عن الذخيرة اذا اشترى ما هو امانة في يده من ودعية او عارية

ولو ووجه لهما صح عني
وما في الاشباه تحريف
نهر (الا ممن يزعم انه)
اى الآبق (عنده) حينئذ
لا يجوز لعدم المانع وهل
يصير قابضا ان قبضه لنفسه
او قبضه ولم يشهد نعم وان
اشهد لانه قبض امانة فلا
ينوب عن قبض الضمان
لانه اقوى عناية

لا يكون قابضا الا اذا ذهب الى العين الى مكان يتمكن من قبضها فيصير الآن قابضا بالتخلية فاذا هلك بعده هلك من ماله وليس للبائع حبس العين بالثمن لانه صار راضيا بقبض المشتري دلالة اه ملخصا **(قوله)** والاذا ابق الخ عطف على قوله الا بمن يزعم انه عنده **(قوله)** ذخيرة قال فيها والاصل ان الاباق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بان ابق من يد المالك ثم باعه المالك فاما اذا لم يكن محتاجا اليه كما في مسئلتنا يجوز البيع اه **(قوله)** يتم البيع هو رواية عن ابي حنيفة ومحمد لقيام الملك والمالية في الا بق ولذا صح عتقه وبه اخذ الكرخي وجماعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل الفسخ بخلاف ما اذا رجع بعد ان فسخ القاضى البيع او تخاصما فلا يعود صحيحا اتفاقا فتح **(قوله)** على القول بفساده قال في الفتح والحق ان الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في انه باطل او فاسد وانك علمت ان ارتفاع الفساد في الفاسد يردده صحيحا لان البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما بصفة البطلان بل معدوما فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية **(قوله)** ورجحه الكمال حيث قال والوجه عندي ان عدم القدرة على التسليم مفسد لا مبطل وطال في تحقيقه **(قوله)** وهو الاظهر من الرواية قال في البحر وأولوا تلك الرواية بان المراد منها انعقاد البيع بالتعاطي الآن اه قلت وهذا يناق ما تقدم اول البيوع من ان البيع لا ينعقد بعد بيع باطل او فاسد الا بعد مارة الاولى **(قوله)** وبه كان يفتى البلخي الذي في الفتح وهو مختار مشايخ بلخ والتلجي بالثاء والجيم ط قلت والاول هو ابو مطيع البلخي من اصحاب ابي حنيفة توفي سنة ١٩٧ والثاني هو محمد بن شجاع التلجي من اصحاب الحسن بن زياد توفي وهو ساجد سنة ٢٣٦ **(قوله)** ولو في وعاء أتى بلو اشارة الى انه غير قيد وما في البحر من ان الاولى تقيده بذلك لان حكم اللبن في الضرع تقدم دفعه في النهر بان الضرع خاص بذوات الاربع كاللدى للمرأة فالاولى عدم التقيد ليع ما قبل الانفصال وما بعده **(قوله)** على الاظهر اى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف جواز بيع لبن الامة لجواز ايراد البيع على نفسها فكذا على جزئها قلنا الرق حل نفسها فاما اللبن فلا رق فيه لانه يختص بمحل تحقق فيه القوة التي هي ضده وهو الحلي ولا حياة في اللبن فلا يكون محلا للمنع وللرق فكذا البيع وأشار الى انه لا يضمن متلفه لكونه ليس بمال والى انه لا يحمل التدوى به في العين الرمداء وفيه قولان قيل بالمنع وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان اهل الطب يشنون فعلا لبن البنت للعين وهي من افراد مسألة الانتفاع بالحرم للتدوى كالحمر واختار في النهاية والحانية الجواز اذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره بحر وسيأتي ان شاء الله تعالى تمامه في متفرقات البيوع وكذا في الحظر والاباحة **(قوله)** لتجاسة عينه اى عين الخنزير اى جميع اجزائه واورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقة فانه جائز للانتفاع به مع انه نجس العين اه قال في النهر بل الصحيح عن الامام ان الانتفاع بالعدرة الخالصة جائز كسيأتي ان شاء الله تعالى في الكراهية اه اى مع انه لا يجوز بيعها خالصة كحمر **(قوله)** فيبطل بيعه نقله في الشرنبلالية ايضا عن البرهان وفيه تورك على المصنف حيث عده في الفاسد لكن قد يقال انه مال في الجملة حتى قال محمد بطهارته لضرورة

والا اذا ابق من الغاصب فتاعة المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد) وسلمه (يتم البيع) على القول بفساده ورجحه الكمال (وقيل لا) يتم (على) القول ببطلانه وهو (الاظهر) من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه كان يفتى البلخي وغيره بحر وابن كمال (ولبن امرأة) ولو (في وعاء) ولو ادى الاظهر لانه جزء آدمي والرق مختص بالحلي ولا حياة في اللبن فلا يحل الرق (وشعر الخنزير) لتجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال (و) ان (جاز) الانتفاع به

مطلب

في التدوى بلبن البنت للرمد قولان

الحرز به للعمال والاختفاف تأمل (قوله ضرورة الحرز) فان في مبدأ شعره صلاحة قدر اصبع وبعده لبين يصلح لوصول الحيط به فاستأنى ط (قوله وكره البيع) لانه لاجابة اليه للبائع زبلى وظاهره ان البيع صحيح وفيه ان جواز اقدم المشتري على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كالمواضطر الى دفع الرشوة لاجاء حقه جائزه الدفع وحرم على القابض وكذا المواضطر الى شراء ماله من غاصب متغلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن فأمل (قوله فلا يطيب ثمنه) مقتضى ما بحثناه انه لا يملكه (قوله على الصحيح) اى عند ابى يوسف لان حكم الضرورة لا يتعداها وهى فى الحرز فتكون بالنسبة اليه فقط كذلك وما ذكر فى بعض المواضع من جواز صلاة الحرارين مع شعر الخنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم ينبغي ان يخرج على القول بطهارته فى حقهم اما على قول ابى يوسف فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى ان يعاقب بهم بحيث لا يقدرّون على الامتناع منه ويجتمع فى ثبائهم هذا المقدار فتح (قوله خلافا لمحمد) راجع الى قوله ويفسد الماء اى فانه لا يفسد عنده قال الزبلى لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يفيد عدم تقييد حل الانتفاع به بالضرورة ويفيد جواز بيعه ولذا قال فى النهر وينبى ان يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله قيل هذا) اى الخلاف المذكور فى نجاسته وطهارته واثار بقبيل الى ضعفه اذ المتوفى يفسد الماء ولوم غير الخنزير لاتصال اللحم النجس بمحل التنف منه ولو قيل ان الخلاف فى الجزوز اما المتوفى فغير طاهر لكان له وجه (قوله وعن ابى يوسف الخ) مقابل قول المتن وجاز الانتفاع به قال الزبلى والاول هو الظاهر لان الضرورة تبيح لحمه فالشعر والى اه (قوله لانه نجس) فيه ان النجاسة لاتنافى حل الانتفاع عند الضرورة كما علمت لكن علل الزبلى للكرهه بان الحرز يتأذى بغيره ومنه فى الفتح وحيث تأذى بغيره فلا ضرورة فلا يحل الانتفاع بالنجس قال فى الفتح الا ان يقال ذلك فرد تحمل مشقة فى خاصة نفسه فلا يجوز ان يلزم العموم حرجا منته اه وحاصله ان تأذى الحرز بغيره من شخص حمل نفسه مشقة فى ذلك لاتزول به ضرورة الاحتياج اليه من عامة الناس (قوله ولعل هذا) اى حل الانتفاع به لضرورة الحرز (قوله اما فى زماننا فلا حاجة اليه) للاستغناء عنه بالمخارز والابر قال فى البحر ظاهر كلامهم منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بأن امكن الحرز بغيره ط (قوله وجلد ميتة) قيد بها لانها لو كانت مذبوحة فباع لحمها او جلدها جاز لانه يظهر بالذكاة الا الخنزير خانية (قوله ولو بالعرض الخ) اى ان بيعه فاسد لوبيع بالعرض وذكر فى شرح المجمع قولين فى فساد البيع وبطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصاح توفيقا بين القولين لكنسه يتوقف على ثبوت كونه مالا فى الجملة كالخمر والميتة لا يحذف عنها ان الزبلى علل عدم جواز بيعه بأن نجاسته من الرطوبة المتصلة به باصل الخلقة فصار حكم الميتة زاد فى الفتح فيكون نجس العين بخلاف الثوب او الدهن المتنجس حيث جاز بيعه لعروض نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقا ولذا ذكر فى الشرنبلالية عن البرهان ان الاظهر البطلان تأمل (قوله اعتمادا على ما سبق) اى فى قول المصنف تبعاً للدرر وبطل بيع مال غير موقوف كخمر وخنزير وميتة لم تمت تحذف عنها بالثمن (قوله الاجلد انسان الخ) فلا يباع وان دبغ لكرامته

ضرورة الحرز حتى لو لم يوجد بلا ثمن جاز الشراء للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا فى المتوفى اما الجزوز فظاهر غناية وعن ابى يوسف يكره الحرز به لانه نجس ولذا لم يلبس الساف مثل هذا الحنف ذكره القهستانى ولعل هذا فى زمانهم اما فى زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى (وجلد ميتة قبل الدبغ) لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا اعتمادا على ما سبق قاله الوائى فليحفظ (وبعده) اى الدبغ (يباع) الاجلد انسان وخنزير

وفي الباقي لاهاته وعدم عمل الدباغة فيه كحمر في محله (**قوله** وينتفع به) أي بالجلد بعد دباغته
(قوله ولو جلد مأكول على الصحيح) وقال بعضهم يجوز أكله لأنه طاهر كجلد الشاة المذكاة
 أما جلد غير المأكول كالخمار لا يجوز أكله إجماعاً لأن الدبغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وذكر أنه
 لا يتبيح فكذا دبغه فأفاده المصنف ط (**قوله** ونخب ببيع الدهن المتنجس) عبارة المجمع
 النخب لكن مراده المتنجس أي ما عرضت له النجاسة وأشار بالفعل المضارع المسند لضمير
 الجماعة إلى خلاف الشافعي كما هو اصطلاحه (**قوله** في غير الأكل) كالاستصباح والدباغة
 وغيرها ابن ملك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد (**قوله** بخلاف الودك) أي دهن الميتة لأنه
 جزؤها فلا يكون مالا ابن ملك أي فلا يجوز بيعه اتفاقاً وكذا الانتفاع به لحديث البخاري
 أن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام قيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه
 يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال لا هو حرام الحديث (**قوله** كعصها
 وصوفها) ادخلت الكاف عظمها وشعرها وريشها ومنقارها وظلفها وحافرها فإن هذه
 الأشياء طاهرة لا تلحقها الحياة فلا يلحقها الموت ويجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في اللحم
 والركوب والمقاتلة منح ملخصاً ط (**قوله** وقد شراء ما باع الخ) أي لو باع شيئاً وقبضه
 المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشتره بأقل من الثمن الأول لا يجوز زبلي أي سواء كان
 الثمن الأول حالاً أو مؤجلاً هداية وقيد بقوله وقبضه لأن بيع المتقول قبل قبضه لا يجوز
 ولو من بانه كاسيأتي في باب المقصود بيان الفساد بالشراء بالأقل من الثمن الأول قال في البحر
 وشمل شراء الكل أو البعض (**قوله** بنفسه أو بوكيله) تنازع فيه كل من شراء وبيع قال
 في البحر واطلق فيما باع فشمّل ماباعه بنفسه أو وكيله وما باعه أصالة أو وكالة كما شمل الشراء
 لنفسه أو لغيره إذا كان هو البائع اه فأفاد أنه لو باع شيئاً أصالة بنفسه أو وكيله أو وكالة عن
 غيره ليس له شراؤه بالأقل لأنفسه ولغيره لأن بيع وكيله بآذنه كيّمه بنفسه والوكيل
 بالبيع أصيل في حق الحقوق فلا يصح شراؤه لنفسه لأنه شراء البائع من وجه ولغيره لأن
 الشراء واقع له من حيث الحقوق فكان هذا شراء ماباع لنفسه من وجه كذا يفاد من الزيلعي
 أيضاً (**قوله** من الذي اشتراه) متعلق بشراء وخرج به مالو بآذنه المشتري لرجل أو وعبه له
 أو أوصى له به ثم اشتراه البائع الأول من ذلك الرجل فإنه يجوز لأن اختلاف سبب الملك
 كاختلاف العين زبلي ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد إليه بحكم ملك جديد كإقالة أو شراء
 أو هبة أو ارت فاشترى البائع منه بالأقل جائز لأن عاد إليه بما هو فسخ بخيار رؤية أو شرط قبل
 القبض أو بعده بخر عن السراج (**قوله** ولو حكماً) تعميم لقوله من الذي اشتراه (**قوله**
 كوارته) أي وارت المشتري أي فلو اشتري من وارت مشتريه بقل مما اشترى به المورث
 لم يجوز لقيام الوارث مقام المورث بخلاف ما إذا اشترى وارت البائع بأقل مما باع به مورثه فإنه
 يجوز أن كان ممن تجوز شهادته له والفرق أن وارت البائع إنما يقوم مقامه فيما يورث
 وهذا مما لا يورث ووارث المشتري قام مقامه في ملك العين فأفاده في البحر (**قوله** بالأقل من قدر
 الثمن الأول) وكالقدر الوصف كالوابع بألف إلى سنة فاشتره به إلى سنتين بخر (**قوله** قبل
 نقد كل الثمن الأول) قيد به لأن بعده لأفساد ولا يجوز قبل النقد وإن بقي درهم وفي الفتية لو

وحية (وينتفع به) لطهارته
 حينئذ (لغير الأكل) ولو
 جلد مأكول على الصحيح
 سراج لقوله تعالى حرمت
 عليكم الميتة وهذا جزؤها
 وفي المجمع ونخب ببيع
 الدهن المتنجس والانتفاع
 به في غير الأكل بخلاف
 الودك (كما ينتفع بما تلحقه
 حياة منها) كمصها
 وصوفها كما مر في الطهارة
 (و) فسد (شراء ما باع
 بنفسه أو بوكيله) من الذي
 اشتراه ولو حكماً كوارته
 (بالأقل) من قدر الثمن الأول
 (قبل نقد) كل (الثمن)
 الأول صورته باع شيئاً
 بعشرة ولم يقبض الثمن ثم
 شراء بخمسة لم يبيز

قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجز بحر قلت وبه يظهر ان ادخال الشارح لفظة كل لا محل له لانه يفهم انه قبل نقد البعض لا يفسد وهو خلاف الواقع والحاصل ان نقد كل الثمن شرط لصحة الشراء لا لفساده لانه يفسد قبل نقد الكل او البعض **قوله** وان رخص السعر لان تغير السعر غير معتبر في حق الاحكام كما في حق الغاصب وغيره فعاد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الربح زيلى **(قوله** لاربا) علة لقوله لم يجز اى لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا ببعض بقره عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح ما لم يضمن وهو حرام بالنص زيلى **(قوله** كائنه وأبيه) وكعبه ومكاتبه لان شراء هؤلاء كشراء البائع بنفسه لاتصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في البيع اذا عقد مع هؤلاء زيلى اى نظير مالوباع الوكيل من ابنه ونحوه ثم لا يخفى ان المراد شراء هؤلاء بالاقل لانفسهم اما لو اشترى بالوكالة عن البائع لا يجوز ولو كانوا اجاب عنه كما مر في قول المصنف ابو بكره **(قوله** في غير عبده ومكاتبه) فشرأوها متفق على عدم جوازها قال الزيلى لان كسب العبد لسيده وله في كسب مكاتبه حق الملك فكان تصرفه كتصرفه **(قوله** جاز مطلقا) اى سواء كان الثمن الثانى اقل من الاول والا لان الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس اه منع ولان المبيع لو انقص يكون النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما نقص منها او بأكثر منه بجر عن الفتح **(قوله** كما لو شرأ الخ) تشبيه في الجواز مع قطع النظر عن قوله مطلقا **(قوله** بأزيد او بعد النقد) ومثل الازيد المساوى كما في الزيلى وهذا قول المصنف بالاقل قبل نقد الثمن **(قوله** والدرهم والدنانير جنس واحد) حتى لو كان المقدار الاول بالدرهم فاشترى بالدنانير وقيمتها اقل من الثمن الاول لم يجز استحسانا لانها جنسان صورة وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو الثمنية فبالنظر الى الاول يصح وبالنظر الى الثانى لا يصح فغلبنما المحرم على المبيح زيلى ما خلا **(قوله** في ثمان مسائل) الذى في المنع عن العمادية ان المسائل سبع غير الاربعة المزيدة اه ح وزاد الشارح مسألة المضاربة ابتداء **(قوله** منها هنا) من اسم بمعنى بعض مبتدأ مضاف الى الضمير وهنا اسم مكان مجازى مبنى على السكون تضمنه معنى الاشارة في محل نصب بمحذوف خبر المبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هنا لانه تضمنه معنى غير مستقل لا يصح الابتداء به ولو قال منها ما هنا لكان اولى اه ح قالت ما ذكره من عدم صحة الابتداء بها صحيح ولكن علته انه من الظاروف التى لا تتصرف كما في المغنى لا ما ذكره والا لزم ان لا يصح الابتداء باسماء الاشارة كلها فافهم **(قوله** وفي قضاء دين) صورته عليه دين درهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في يد القاضى دنانير كان له ان يصرفها بالدرهم حتى يقضى غريمه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير عند الامام وعنده غير الدنانير كذلك ط **(قوله** وشفعة) صورته اخبر الشفعين ان المشتري اشترى الدار بالف درهم فسلم الشفعة ثم تبين انه قد اشترى الدار بدنانير قيمتها الف درهم او اكثر ليس له طلبها وسقطت بالسليم الاول ط **(قوله** واكرأه) كالواكره على بيع عبده بألف درهم فباعه بخمسين دينارا قيمتها الف درهم كان البيع على حكم الاكرأه ولو باعه بكيلى او وزنى او عرض

وان رخص السعر للربا
خلافا للشافعى (وشراء
من لا تجوز شهادته له)
كائنه وأبيه (ككفرائه
بنفسه) فلا يجوز ايضا
خلافا لهما في غير عبده
ومكاتبه (ولابد) لعدم
الجواز (من اتحاد جنس
الثمن) وكون المبيع بحاله
(فان اختلف) جنس
الثمن او تعيب المبيع (جاز
مطلقا) كما لو شرأ بأزيد
او بعد النقد (والدرهم
والدنانير جنس واحد)
في ثمان مسائل منها (هنا)
وفي قضاء دين وشفعة
واكرأه

مطلب —

الدرهم والدنانير جنس
واحد في مسائل

والقيمة كذلك (قوله ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء) لم يذكر ذلك التقسيم في العمادية وإنما ذكر صورتين في المضاربة * أحدها ما إذا كانت المضاربة دراهم فأتى رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده دنائير لم يكن للمضارب أن يشتري بها شيئاً ولكن يصرف الدنائير بالدراهم ولو كان ما في يده عروض أو مكيل ٢ أو موزون له أن يحوله إلى رأس المال ولو باع المتاع بالدنائير لم يكن له أن يشتري بها إلا الدراهم * ثانيتهما لو كانت المضاربة دراهم في يد المضارب فاشترى متاعاً بكيلي أو وزني لزمه ولو اشترى بالدنائير فهو على المضاربة استحساناً عندها اهـ ما خلا فالصورة الأولى تصلح مثلاً للانتهاء والثانية للبقاء لكن لم يظهر لي كون الأولى مما نحن فيه إذ لو كانت الدراهم والدنائير فيها جنساً واحداً ما كان يلزمه أن يصرف الدنائير بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح في باب المضاربة جعلهما جنسين في هذه المسئلة وهذا عين ما فهمته والله تعالى الحمد وأما مسألة المضاربة ابتداء فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقد معه المضاربة على ألف دينار وبين الربح فدفع له دراهم قيمتها من الذهب تلك الدنائير صحت المضاربة والربح على ما شرطوا أولاً كذا ظهر لي (قوله وامتاع مرايحة) صورته اشترى ثوباً بعشرة دراهم وباعه مرايحة بأثنى عشر درهما ثم اشتراه أيضاً بدنائير لايبيعه مرايحة لأنه يحتاج إلى أن يحط من الدنائير بربحه وهو درهما في قول الإمام ولا يدرك ذلك إلا بالحرز والظن ولو اشتراه بغير ذلك من الكيلي أو الوزني أو العروض باعه مرايحة على الثمن الثاني اهـ وقوله ولا يدرك الخ أي لأنه يحتاج إلى تقويم الدنائير بالدراهم وهو مجرد ظن ومبنى المراجعة كالتولية والوضعية على اليقين بما قام عليه التفتي شبهة الحياة اهـ ح (قوله ويزاد زكاة) فانه يضم أحد الجنسين إلى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة أحد الجنسين من الآخر ط (قوله وشركات) أي إذا كان مال أحدهما دراهم ومال الآخر دنائير فانها تنعقد شركة الغنان بينهما ط (قوله وقيم المتلفات) يعني أن المقوم أن شاء قوم بدراهم وأن شاء قوم بدنائير ولا يتعين أحد الجنسين ط (قوله وأروش جنائيات) كالوضحة يجب فيها نصف عشر الدية وفي الهاشمة العشر وفي الثقلة عشر ونصف عشر وفي الجائفة ثلث الدية والدية أما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق فيجوز التقدير في هذه الأشياء من أي الجنسين ط (قوله وفي الخلاصة الخ) لا محل لهذه الجملة هنا وستأتي بعينها في محلها وهو فصل التصرف في المبيع والثمن عقب باب المراجعة ح (قوله كل عوض الخ) كالقول إذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بالبيع بخلاف ما إذا اعتقه أو دره أو وهبه أو تصدقه أو أقرضه من غير ثأله فانه يصح على ما سأتى وقوله بنفسه أي العقد بهلاكه أي هلاك العوض والجملة صفة عقد قال ط أخرج به الثمن فانه يجوز التصرف فيه بهية أو بيع أو غيرهما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين كميل أو لا كنفود لأن العقد لا ينفسخ بهلاكه لأن الأصل وهو المبيع موجود وبأنى أيضاً ح إن شاء الله تعالى في محله (قوله وصح البيع فيما ضم إليه) أي إلى شراء ما باعه بأقل قبل نقد الثمن منح (قوله ثم اشتراه مع شيء آخر بعشرة) وكذا لو اشتراها بخمسة عشر كما في النهر والفتح ويظهر منه أنه لو اشتراها بخمسة مثلاً أي بأقل من الثمن الأول فهو كذلك بالأولى فافهم (قوله لانه طارىء) لانه يظهر بانقسام الثمن

٢ قوله عروض أو مكيل الخ
هكذا يحمله وأصل الأصوب
عروض الخ كالإخفى اهـ
ومضاربة ابتداء وانتهاء
وبقاء وامتاع مرايحة
ويزاد زكاة وشركات وقيم
المتلفات وأروش جنائيات
كما بسطه المصنف معزيا
للعمدية وفي الخلاصة كل
عوض ملك بعقد بنفسه
بهلاكه قبل قبضه لم يجز
التصرف فيه قبل قبضه
(وصح) البيع (فيما ضم
إليه) كأن باع بعشرة ولم
يقبضها ثم اشتراه مع شيء
آخر بعشرة فسد في الأول
وجاز في الآخر فيقسم
الثمن على قيمتهما ولا يشيع
الفساد لانه طارىء

اوالمقاسة فلايسرى زلعي (قوله ولماكان الاجتهاد) اى فكان الفساد فيما بيع او لا
 ضعيفا لاختلاف العلماء فيه فلايسرى كذاذاشتري عبيد فاذا احدهما بدر لايفسد فى الآخر
 لذلك بخلاف الجمع بين حر وعبد وتماه فى الفتح ولانه انمامع فى الاول باعتبار شبه الربا
 فلواعتبرت فى المضموم لكان اعتبار الشبهة الشبهة وهى غير معتبرة ددر (قوله لان مقتضى
 العقد اى وهذا الشرط ليس مقتضى العقد فيفسد به لان فيه نفعا لاحد العاقدين
 لانه قد يكون أكثر مماشرط او اقل قال ط والحيلة فى جوازه ان لا يعقد العقد الا بعدوزنه
 تحريا للصحة فيقول بعد الوزن بعتك ما فى هذا الطرف بكذا ويقول الآخر قبلت فيكون
 هذا من بيع الجزاف وهو صحيح حوى عن شرح ابن السبكي (قوله فانه يجوز) فلو باع
 المشتري السائمة قبل ان يزن الطرف عن ابن خنيفة لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف
 يجوز خالية (قوله كالوعرف قدر وزنه) بناء عرف للمجهول اى لو عرفاه وشرط طرح قدره
 فانه مقتضى العقد فيجوز (قوله وقدرة) الواو بمعنى او ط (قوله لانه قابض او منكر) لف
 ونشر مرتب قال فى البحر لانه ان اعتبر اختلافا فى تعيين الزق المقبوض فالقول للقابض ضمينا
 كان او أمينا وان اعتبر اختلافا فى الزيت فهو فى الحقيقة اختلاف فى الثمن فيكون القول للمشتري
 لانه ينكر الزيادة واذا برهن البائع قبلت بيته وأورد عليه مستلثان احدهما لوباع عبيد
 ومات احدهما عند المشتري وجاء بالآخر يرد به يعيب واختلفا فى قيمة الميت فالقول للبائع
 والثانية ان الاختلاف فى الثمن يوجب التحالف واجيب عن الاول بأن القول فيه للبائع
 لانكاره الزيادة ايضا وعن الثانى بأن التحالف على خلاف القياس عند الاختلاف فى الثمن
 قصدا وهنا الاختلاف فيه تبع لاختلافهما فى الزق المقبوض أهو هذا ام لا فلا يوجب
 التحالف كذا فى الفتح والزق بالكسر الطرف (قوله وصح بيع الطريق) ذكر فى الهداية
 انه يحتمل بيع رقة الطريق وبيع حق المرور وفى الثانى روايتان اه ولما ذكر المصنف
 فيما يأتى علم ان مراده هنا الاول ثم فى الدرر عن التتار خالية الطرق ثلاثة طريق الى الطريق
 الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص فى ملك انسان فالأخير لا يدخل فى البيع بلا ذكره
 او ذكر الحقوق او المرافق والاولان يدخلان بلا ذكر اه ملخصا وحاصله لوباع دارا مثلا
 دخل فيها الاولان تبعها بلا ذكر بخلاف الثالث والظاهر ان المراد هنا هو الثالث وقد علمت
 ايضا ان المراد بيع رقة الطريق لاحق المرور لان الثانى يأتى فى كلام المصنف فاذا كانت داره
 داخل دار رجل وكان له طريق فى دار ذلك الرجل الى داره فاما ان يكون له فيها حق المرور
 فقط واما ان يكون له رقة الطريق فاذا باع رقة الطريق صح فان حد فظاهر والا فله بقدر
 عرض باب الدار المغلقة كما يأتى والفرق بين هذا الطريق والطريق الثانى وهو ما يكون فى سكة
 غير نافذة ان هذا ملك للبائع وحده ولذا سعى خاصا بخلاف الثانى فانه مشترك بين جميع اهل
 السكة وفيه ايضا حق للعامة كما يأتى بيانه قريبا وقد اشبه ذلك على الشرنبلالى فراجع به يظهر
 لك ما فيه بعد فهمك ما قررناه والحمد لله (قوله وفى الشرنبلالية عن الخانية لا يصح) نقل
 فى الشرنبلالية عن الخانية عدم الصحة عن مشايخ بلخ فانه بناء عليه اه ح قلت عبارة
 الشرنبلالية هكذا قوله وصح بيع الطريق بخاتنه ماقال فى الخانية ولا يجوز بيع مسيل

ولماكان الاجتهاد (و) بيع
 زيت على ان يزنه بظرفه
 ويطرح عنه بكل ظرف
 كذا (رطلا) لان مقتضى
 العقد طرح مقدار وزنه كما
 افاده بقوله (بخلاف شرط
 طرح وزن الطرف) فانه
 يجوز كذا لو عرف قدر وزنه
 ولو اختلفا فى نفس الطرف
 وقدره فالقول للمشتري
 بيمينه لانه قابض او منكر
 (وصح بيع الطريق)
 وفى الشرنبلالية عن الخانية
 لا يصح

معلب
 فى بيع الطريق

الماء وهبه ولا بيع الطريق بدون الارض وكذلك بيع الشرب وقال مشايخ بلخ جائز وبخالفه ايضا قوله الآتي في رواية الزيادات اه كلام الشرنبلالية والمتبادر من قول الحانية وقال مشايخ بلخ جائز ان خلافهم في بيع الشرب اى بدون ارض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل فصله بقوله وكذلك الخ وقد ذكر في الدرر خلافهم في مسألة الشرب فقط ولم أر من ذكر خلافهم في بيع المسيل والطريق فافهم ثم اعلم ان امداعاه في الشرنبلالية من المخالفة غير مسلم لان قول المصنف وصح بيع الطريق مراده به رقة الطريق بدليل تعليل الدرر بانه عين معلوم وبدليل ذكره بيع حق المرور بعده والا كان تكرارا وقد تابعه المصنف هنا ومراد الحانية بيع الطريق بيع حق المرور بدليل قوله بدون الارض وقوله وبخالفه ايضا الخ غير مسلم ايضا لان رواية الزيادات انما ذكرها في الدرر في بيع حق المرور لا في بيع الطريق فمن اين المخالفة وما ذكره المصنف من جواز بيع الطريق وهبته مشي عليه في الملتقى ايضا بلا ذكر خلاف وكذا في الهداية وغيرها واتخذوا الاختلاف الرواية في بيع حق المرور كباقي (تنبيه) باع رقة الطريق على انزله اى البائع حق المرور او السفل على ان له قرار العلوج اذ فتح قيل قوله والبيع الى الثبور (قوله ومن قسمة الوهبانية) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر اى هذا البيت منقول منها ط (قوله وليس لهم الخ) جملة قال الامام معترضة بين بعض المقول وهو خبر ليس المتقدم واسمها المؤخر والواو في ولم ينفذ للحال اى والحال ان الدرر ليس بنافذ قال ابن الشحنة والمسئلة من التهمة عن نوادر ابن رستم ٣ قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لاصحابها ان يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولان يقسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت الناس فيه كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف هذا الزحام قال التاطفي وقال شدداد في دور بين خمسة باع احدهم نصيبه من الطريق فابيع جائز وليس للمشتري المرور فيه الا ان يشتري دارا بائنا واذا ارادوا ان يصبوا على رأس سكنهم دربا ويسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك لانها وان كانت ملكا لهم ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق اه ملخصا ثم افاد ان ما توهمه الناظم في شرحه من اختلاف الروايتين مدفوع فان ما ذكره ابن رستم في بيع الكل وما ذكره شدداد في بيع البعض والفرق ان الثاني لا يفضى الى ابطال حق العامة بخلاف الاول هذا وقد علمت مما قررنا سابقا ان ما في الوهبانية غير ما ذكره المصنف لان مراد المصنف الطريق الخاص المملوك لواحد وهذا طريق مشترك في سكة مشتركة (قوله وفي معاياتها) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر وجملة وارضاء الخ معترضة والضمير للوهبانية وهي مفاعة من عايه اذ اسأله عن شئ يظن يحجزه عن جوابه من قولهم عي عن جوابه اذا عجز وتماه في ط عن ابن الشحنة قال السائحاني والمعاية عند الفرضيين كالاغاز عند الفقهاء والاحاجي عند اهل اللغة لان ما يستخرج بالحزر يقوى الحجى اى العقل والاغاز جمع لغز يضم اللام وقيل بفتحها وفتح الغين المعجمة (قوله وارضاء في الغاز الاشياء) حقه ان يذكر عند البيت الاول فان الذي في الغاز الاشياء هكذا اى شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم يقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لهم ان يقسموها وان اجمعوا على ذلك اه (قوله ومالك ارض الخ) هي الارض المملوكة من السكة الغير النافذة فانه

ومن قسمة الوهبانية
* وليس لهم قال الامام تقاسم
* بدرر ولم ينفذ كذا البيع
يذكر * وفي معاياتها وارضاء
في الغاز الاشياء * ومالك
ارض ليس يملك بيعها *
لغير شريك ثم لو منه ينظر *
(حد) اى بين له طول
وعرض (اولا وهبته)

(٢) ابن رستم هو ابو بكر
المروزي احد الاعلام تفقه
على محمد بن الحسن وروى
عنه النوادر (وشدداد) هو
ابن حكيم من اصحاب زفر
مات سنة عشر ومائتين
تراجم العلامة قاسم اه منه

لا يملك بيعها من غير شريكه قال ولو باعها لبعض الشركاء هل يجوز فيه نظر ولم اقف على الجواب فيه اه قلت ظاهر قولهم انه لا يجوز بيع الطريق يقتضى النع مطلقا حالة الافراد وانما يجوز بالتبعية فيما اذا باع الدار وطريقها قاله عبد البر ابن الشحنة قلت الذى تقدم عن شداد جواز البيع ثم عدم الجواز انما هو على ما فى الحاشية وقال مشايخ بلخ بالجواز ط قلت قدمنا الكلام على ما فى الحاشية فانهم (قوله وان لم يمين الخ) بيان لقوله أولا وكان الاولى تقديمه على قوله وهبته كما فعل فى الدرر (قوله يقدر بعرض باب الدار العظمى) عزاه فى الدرر الى النهاية ومثله فى الفتح بزيادة قوله وطوله الى السكة النافذة ثم قال فى الدرر وعلى التقديرين يكون عنا معلوما فصحبه وهبته اه قلت والظاهر أن العظمى صفة لباب واسمها لاكتساب الباب التأنيث باضافته الى الدار المؤنثة ومعناه انه لو كان له دار فى داخل دار جاره مثلا وطريق فى دار الجار فباع الطريق وحده ولم يمين قدره كان للمشتري من دار الجار بعرض باب دار البائع فلو كان لها بابان الاول اعظم من الثانى كان له بقدر الباب الاعظم هذا مظهره فى القهستانى وطريق الدار عرضه عرض الباب الذى هو مدخلها وطوله منه الى الشارع اه وفى الفتح عند قوله ولو اشترى جارية الاحملها الخ ولو قال بعتك الدار الخارجة على ان تجعل لى طريقا الى دارى هذه الداخلة فسد البيع ولو قال الا طريقا الى دار الداخلة جاز وطريقه بعرض باب الدار الخارجة اه * (فرع) * فى الحاشية باع نخلة فى ارض صحراء بطريقها من الارض ولم يمين موضع الطريق قال ابو يوسف يجوز وله ان يذهب الى النخلة من اى التواحي شاء اه فأفاد جواز بيع الطريق تبعا وان لم يكن له ما يقدر به تأمل (قوله لا بيع مسيل الماء) هذا ايضا يحتمل بيع رقبة المسيل ويبع حق التسيل كما فى الهداية ولكن لما قال المصنف بعده لا بيع حق التسيل علم ان مراده هنا بيع رقبة المسيل ووجه الفرق بينه وبين بيع رقبة الطريق كما فى الهداية ان الطريق معلوم لان له طولاً وعرضاً معلوماً كما مر واما المسيل فجهول لانه لا يدري قدر ما يشغله من الماء اه قال فى الفتح ومن هنا عرف ان المراد ما اذا لم يمين مقدار الطريق والمسيل اما لو يمين حد ما يسيل فيه الماء اوباع ارض المسيل من نهر او غيره من غير اعتبار حق التسيل فهو جائز بعد ان يمين حدوده اه (قوله تبعا للارض) يحتمل ان يكون المراد تبعا لارض الطريق بان باع الطريق وحق المرور فيه وان يكون المراد ما اذا كان له حق المرور فى ارض غيره الى ارضه فباع ارضه مع حق مرورها الذى فى ارض الغير والظاهر ان المراد الثانى لان الاول ظاهر لا يحتاج الى التنصيص عليه ولقولهم انه لا يدخل الا بذكره او بذكر كل حق لها وهذا خاص بالثانى كالا يخفى (قوله وبه أخذ عامة المشايخ) قال الساجى وهو الصحيح وعليه الفتوى مضمرات اه والفرق بينه وبين حق التعلل حيث لا يجوز هو ان حق المرور حق يتعلق بركة الارض وهى مال هو عين فمتعلق به له حكم العين اما حق التعلل فمتعلق بالهواء وهو ليس بعين مال اه فتح (قوله وفى اخرى لا) قال فى الدرر وفى رواية الزيادات لا يجوز ويصححه الفقيه ابو الليث بانه حق من الحقوق ويبع الحقوق بافراده لا يجوز اه وهذه الرواية التى توهم فى الشربلالية مخالفها لقول المصنف والدرر وصح بيع الطريق

وان لم يمين يقدر بعرض باب الدار العظمى (لا بيع مسيل الماء وهبته) لجهالة اذ لا يدري قدر ما يشغله من الماء (وصح بيع حق المرور تبعا) للارض (بلا خلاف) (وحده فى رواية) وبه اخذ عامة المشايخ شئنا وفى اخرى لا ويصححه ابو الليث

مطلب
فى بيع المسيل

وقد ناما فيه **(قوله)** (كذا بيع الشرب) اى فانه يجوز تبعا للارض بالاجماع ووحده فى رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب من الماء درر ومحل الاتفاق ما اذا كان شرب تلك الارض فلو شرب غيرها فيه اختلاف المشايخ كفى الفتح والنهر **(قوله)** وظاهر الرواية فسادة (التبا وهو الصحيح كفى الفتح وظاهر كلامهم انه باطل قال فى الحانية وينبى ان يكون فاسدا لا باطلا لان بيعه يجوز فى رواية وبه أخذ بعض المشايخ وجرت العادة ببيعه فى بعض البلدان فكان حكمه حكم الفاسد يملك بالتقبض فاذا باعه بعده اى مع ارض له ينبى ان يجوز ويؤيده ما فى الاصل لو باعه بعد وقبض العبد واعتقه جاز عققه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عققه كالمواشى بمئة اودم فاعتقه لا يجوز اه واماضاه بالانفاق بان يبقى ارضه شرب غيره فهو احدى الروايتين والقوى على عدمه كفى الذخيرة وهو الاصح كفى الظهيرية وتامة فى النهر **(قوله)** وسنحققه فى احياء الموات (حيث قال هو والمصنف هناك ولا يباع الشرب ولا يوجب ولا يؤجر ولا يتصدق به لانه ليس بمال متقوم فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم نقل عن شرح الوهبانية ان بعضهم جوز بيعه ثم قال وينفذ الحكم بصفحة بيعه اه ط **(قوله)** لا يصح بيع حق التسليل اى اتفاق المشايخ ووجه الفرق بينه وبين حق المرور على رواية جواز ان حق المرور معلوم لتعلقه بمحل معلوم وهو الطريق اما التسليل فان كان على السطح فهو نظير حق التعلل ويسع حق التعلل لا يجوز باتفاق الروايات ومروجه وهو انه ليس حقا متعلقا بما هو مال بل بالهواء وان كان على الارض وهو ان يسيل الماء عن ارضه كى لا يفسدها فيمره على ارض لغيره فهو مجهول للجهة محله الذى يأخذه وتامة فى الفتح **(قوله)** لانه حق التعلل اى نظيره **(قوله)** نحن مؤجل اى نحن دين امانا جيل المسح والتمن العين ففسد مطلقا كما سيذكره الشارح **(قوله)** الى التبروز اصله نوروز عرب وقد تكلم به عمر رضى الله تعالى عنه فقال كل يوم لنا نوروز حين كان الكفار يهتجون به فتح **(قوله)** فى الحوت الذى فى الحوى عن البرجندي الجدى ط قلت وهذا اول فصل الشتاء وما ذكره الشارح مذكور فى القهستانی **(قوله)** فاذا لم يبيننا (اى اذا لم يبين العاقدان واحدا من السبعة فسد اما اذا بينا اعتبر معرفة وقته فان عرفاه صح والا فسد وهو ما ذكره المصنف **(قوله)** والمهرجان بكسر الميم وسكون الهاء ط عن المفتاح وفى القهستانی انه نوعان عامة وهو اول يوم من الحريف اعنى اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة هو اليوم السادس والعشرون منه **(قوله)** فاكتفى بذكر احدها ولكن انما اعتبر المصنف بذلك كغيره لما قاله فى السراج ايضا ان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكسه اه والحاصل ان المدار على العلم وعدمه كما افاده المصنف بقوله اذا لم يدر المتعاقدان **(قوله)** فلو عرفاه جاز اى عرفه كل منهما فلو عرفه احدهما فلا فاقده الرمى **(قوله)** للعلم به قال فى الهداية لان مدة صومهم بالايام ففى معلومة فلا جهالة اه ومفاده ان صوم اليهود ليس كذلك قال فى الفتح والحاصل ان المقدس للجهة فاذا انتفت بالعلم بخصوص هذه الاوقات جاز **(قوله)** هو خسون يوما كذا فى الدرر عن الثمرانى وفى الفتح والنهر خسة وخسون يوما وفى القهستانی صوم النصارى سبعة وثلاثون يوما فى مدة ثمانية واربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذى يكون قريبا من اجتماع الثرين الواقع ثانى شباط من اذار ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعنى

مطلب
فى بيع الشرب

(وكذا) بيع (الشرب)
وظاهر الرواية فسادة الا
تبعا خانية وشرح وهابية
وسنحققه فى احياء الموات
(لا) يصح (بيع حق
التسليل وهبته) سواء كان
على الارض للجهة محله كما
مر او على السطح لانه حق
التعلل وقدم بطلانه (و)
لا (البيع) نحن مؤجل
(الى التبروز) هو اول يوم
من الربيع تحل فيه الشمس
برج الحمل وهذا تبروز
السلطان وتبروز المجوس
يوم تحل فى الحوت وعده
البرجندي سبعة فاذا لم
يبينا فالعقد فاسد ان كان
(والمهرجان) هو اول يوم
من الحريف تحل فيه
الشمس برج الميزان (وصوم
النصارى) وفطرهم
(وفطر اليهود) وصومهم
فاكتفى بذكر احدها سراج
(اذا لم يدر المتعاقدان)
التبروز وما بعده فلو عرفاه
جاز (مخلاف فطر النصارى
بعد ما شرعوا فى صومهم
للعلم به وهو خسون يوما
(و) لا (الى قدوم الحاج

يوم عده يوم الأحد بعد ذلك **(قوله: الحصاد)** يفتح الحاء وكسر هاء مثله القطاف والدياس
 فتح **(قوله: والدياس)** هو دوس الحب باقده لينقشرو أصله الدواس بالواو لانه من الدوس
 قلبت ياء للكسرة قبلها فتح **(قوله: لا يه)** أى المذكورات من قوله الى قدوم وما بعده **(قوله)**
 ولو باع الخ) أفاد أن ما ذكر من الفساد بهذه الآجال إنما هو إذا ذكرت فى أصل العقد بخلاف
 ما إذا ذكرت بعده كالم الحقايع العقد شرط فاسدا وبأنى تصحيحه أنه لا يلحق **(قوله: شمنى)**
 ومنه فى الفتح **(قوله: سح التأجيل)** كذا جزم به فى الهداية والمتقى وغيرهما وقد علمنا الكلام
 عليه أول السورة عند قوله ووصح بنحى حال وموئلا الى معلوم فراجع **(قوله: متحملة فى الدين)**
 راجع الى قوله ولو باع مطلقا الخ يعنى أن التأجيل بعد صحة العقد تأجيل دين من الديون
 فتشمل فيه الجهالة اليسيرة بخلافه فى صلب العقد لأن قبول هذه الآجال شرط فاسد والعقد
 يفسد به أفاده فى الفتح **(قوله: والكفالة)** فإنها تحمل جهالة الأصل كالكفالة بما أذاب لك على
 فلان والذوب غير معلوم الوجود فتحمل جهالة الوصف وهو الاجل أولى وتامه فى الفتح
(قوله: لا الفاحشة) كالى هبوب الريح ونحوه كىأتى قال فى التهر وهذا يشير الى ان اليسيرة
 ما كانت فى التقدم والتأخر والفاحشة ما كانت فى الوجود كهبوب الريح كذا فى العناية اه
*** (نبه)** فى الزايدى باعه بنحى نصفه فقد ونصفه اذ رجع من بلد كذا فهو فاسد **(قوله)**
 أو اسقط المشتري (الاجل) وجه الصحة ان الفساد كان للتنازع وقد ارتفع قبل تقررره وأفاد
 ان من له الحق يستبد باسقاطه لانه خالص حقه وأما قول القدورى تراصيا على اسقاطه فهو
 قيد اتفاق كافى الهداية **(قوله: قبل حلوله)** قيده لانه لو اسقطه بعد حلوله لا ينقلب جائزا نصح
 أى لو قال أبطلت التأجيل الذى شرطته فى العقد لا يبطل ويبقى الفساد لتقررره بنحى الاجل
 وليس المراد اسقاط الاجل الماضى فافهم **(قوله: وقبل فسخه)** أى فسخ العقد أما لو فسخه
 للفساد ثم اسقط الاجل لا يعود العقد صحيحا لارتفاعه بالفسخ **(قوله: وقبل الافتراق)** هذا فى
 الاجل المجهول جهالة متفاحشة كىأتى فلا يحمل لذكره هنا ولذا اعترضه الرملى بان اطلاق
 المتون على عدم ذكره صريح فى عدم اشتراطه وقول الزيلعى لو اسقط المشتري الاجل قبل
 اخذ الناس فى الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع صريح بانقلابه جائزا ولو بعد
 اتمام ولو شرطنا قبل الافتراق لما صح قوله قبل اخذ الناس الخ وإذا ثبتت كلامهم جميعا
 وجدته كذلك اه ملخصا **(قوله: ابن كمال وابن ملك)** أقول عزام ابن كمال الى شرح الطحاوى
 وعزام ابن ملك الى الخائف عن شرح الضحاوى وهو غير صحيح فإن الذى رأيت فى الحقائق
 وهو شرح المنظومة النسفية فى باب ما اختص به زفر هكذا علم ان البيع باجل مجهول
 لا يجوز اجماعا سواء كانت الجهالة متقاربة كالحصاد والدياس مثلا أو متفارقة كهبوب الريح
 وقدوم واحد من سفره فإن أبطل المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ
 العقد بالفساد انقلب البيع جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل
 تأكد الفساد وينقلب جائزا اجماعا وإن أبطل المشتري الاجل المجهول المتفاوت قبل
 الفرق وقد التزم انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب جائزا ولو تفرقا قبل ابطال تأكد
 الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوى فى أول السلم قلت ذكر ابو حنيفة الاجل

والحصاد للزراع (والدياس)
 للحب (والقطاف) للجنب
 لأنها تنقده وتتأخر (ولو)
 باع مطاقاعها) أى عن هذه
 الآجال (نم اجل الفنى)
 الدين اما تأجيل المبيع
 أو الفنى العين ففسد ولو الى
 معلوم شمنى (الهاصح)
 التأجيل (كالوكفل الى
 هذه الاوقات) لان الجهالة
 اليسيرة متحملة فى الدين
 والكفالة لا الفاحشة (أو)
 اسقط المشتري (الاجل)
 فى الصور المذكورة (قبل
 حلوله) وقبل فسخه (و)
 قبل (الافتراق) حتى لو تفرقا
 قبل الاسقاط تأكد الفساد
 ولا ينقلب جائزا اتفاقا بين
 كمال وابن ملك للجهالة فاحشة
 كهبوب الريح وبجى المطر

المجهول مطلقا وقد بينت ان اسقاط كل واحد موقت بوقت على حدة اه مافى الحقائق
وقدما مثله اول البيوع عن البحر عن السراج ورأيت منقولا ايضا عن البدائع وحاصله أن
اعتبار ابطال الاجل قبل التفريق انما هو في الاجل المجهول المتفاوت والمجهول جهالة
متفاحشة لا في المجهول المتقارب فانهم لم يذكروه فيه والظاهر ان ابن كمال تابع ابن ملك وان
نسخة الحقائق التي نقل منها ابن ملك فها سقط وتبعه ايضا المصنف والشارح وهذا من جهة
المواضع التي لم أر من نبه عليها ولله تعالى الحمد * (تنبيه) * قول الحقائق ونقد الثمن غير
شرط في المجلس لما في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين ابطال المشتري الاجل الفاسد
ونقد الثمن في المجلس او بعده جازا لبيع عندنا استحسانا وقال زفر والشافعي لم يجز وتمامه
فيه **(قوله)** فلا يتقلب جائزا وان ابطال الأجل هذا يومهم ان المراد وان ابطال الاجل قبل
الافتراق وليس كذلك لما علمت من صريح القول انه يتقلب جائزا ولان العيني لم يذكر قوله
قبل الافتراق فمعين المراد وان ابطاله قبل حلوله **(قوله)** أو أمر المسلم الخ عطف على كفل من
قوله كذا وكفل ط **(قوله)** يبيع خمر او خنزير اي مملوكين له بان اسلم عليهما ومات قبل ان
يزيلهما وله وارث مسلم فيرثهما فتح **(قوله)** يعني صح ذلك اي التوكيل وبيع الوكيل
وشراؤه بحر **(قوله)** مع أشد كراهة اي مع كراهة التحريم فيجب عليه ان يخلل الخمر
او يريقها ويسبب الخنزير ولو وكله ببيعهما يجب عليه ان يتصدق بثلثهما نهر وغيره وانظر
لم يقلوا وبقتل الخنزير مع ان تسييب السوابب لا لجل **(قوله)** كاصح مامر وهو المعطوف
عليه منح اي الكفالة واسقاط الاجل وأفاد بهذا ان قوله أو أمر معطوف على قوله كفل
لثلاثتهم عطفه على ما لا يصح وهو البيع الى التبروز **(قوله)** لان العاقد الخ اي ان الوكيل
في البيع يتصرف بأهلية نفسه لنفسه حتى لا يلزمه ان يضيف العقد الى الموكل وترجع حقوق
العقد اليه وهو اهل البيع الخمر وشراؤها شرعا فلا مانع شرعا من توكله فتح **(قوله)** امر
حكيم اي يحكم الشرع بانتقال ما يملك للوكيل من الملك اليه فيثبت له كسبوا الملك الجبري
له بموت موزنه **(قوله)** وقال لا يصح اي يبطل كافي البرهان **(قوله)** وهو الاظهر لعل وجهه
ما قاله في الفتح من ان حكم هذه الوكالة في البيع ان لا ينتفع بالثمن وفي الشراء ان يسبب الخنزير
ويخلل الخمر او يريقها فيقتصر بلا فائدة فلا يشرع مع كونه مكرها ومحرمنا فأى فائدة في
الصحة واجاب في التهر بآنا لانسل عدم المشروعية لان عدم طيب الثمن لا يستلزم عدم الصحة
كافي شعر الخنزير اذ انما يوجد مباح الاصل جاز بيعه وان لم يطب ثمنه وامافى الشراء فله فائدة في
الجملة وهي تخليص الخمر اه وتأمل ذلك مع ما قدمناه عند قوله وشعر الخنزير الخ **(قوله)** ولا يبيع
بشرط شروع في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط لانه صلى الله عليه وسلم عن بيع
وشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع نهر وأشار بقوله بشرط الى انه لا بد من كونه مقارنا
للعقد لان الشرط الفاسد لو التحق بعد العقد قبل يلتحق عند ان حنيفة وقيل لا وهو الاصح كما
في جامع الفصولين في ٣٩ لكن في الاصل انه يلتحق عند ان حنيفة وان كان الاطلاق بعد
الافتراق عن المجلس وتمامه في البحر قلت هذه الرواية الاخرى عن ابي حنيفة وقد علمت
تصحيح مقابلهما وهي قولهما ويؤيده ما قدمه المصنف تبعا للهداية وغيرها من انه لو باع

فلا يتقلب جائزا وان ابطال
الأجل عني (او امر المسلم
بيعه خمر او خنزير او
شراهما) اي وكل المسلم
(ذميا او) امر (المحرم
غيره) اي غير المحرم (بيعه
صيده) يعني صح ذلك
عند الامام مع اشد كراهة
كاصح مامر لان العاقد
يتصرف بأهليته وانتقال
الملك الى الأمر امر حكيم
وقال لا يصح وهو الاظهر
شربا لالة عن البرهان
(و) لا (بيع بشرط)

مطلب

في البيع بشرط فاسد

مطلب

في الشرط الفاسد اذا ذكر
بعد العقد او قبله

مطلقا عن هذه الآجال ثم أجل الثمن إليها صح فاته في حكم الشرط الفاسد كما اشترنا إليه هناك
ثم ذكر في البحر انه لو اخرجه مخرج الوعد لم يفسد وصورته كافي للولاءية قال اشتر حتى أرى
الحوائط اه قال في النهر بعدما ذكر عبارة جامع الفصولين وبهذا ظهر خطأ بعض حنفية
العصر اذا فتي في رجل باع لآخر قصب سكر قدرا معينا واشهد على نفسه بأنه يسقيه ويقوم
عليه بان البيع فاسد لانه شرط تركه على الارض نعم الشرط غير لازم اه قلت وفي جامع
الفصولين ايضا لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم
الوفاء بالوعد اذا لمواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازما لحاجة الناس ولوتبايعا بلا ذكر شرط
الوفاء ثم شرطاه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلحق بأصل العقد عند أبي حنيفة ثم
رمن انه يلحق عنده لا عندها وان الصحيح انه لا يشترط لالتحاقه بمجلس العقد اه وبه افتى
في الحبرية وقال فقد صرح علماؤنا بأنهما لو ذكرا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه
العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اه قلت فهذا ايضا مبني على خلاف مامر تصحيحه
والظاهر انهما قولان لمصححان * (تنبيه) * في جامع الفصولين ايضا لو شرط شرطاً فاسداً
قبل العقد ثم عقدا لم يبطل العقد اه قلت وينبئ الفساد لو اتفقا على بناء العقد عليه كما
صرحوا به في بيع الهزل كسأني آخر السبوع وقد سئل الحبر الرملي عن رجلين تواسعا على
بيع الوفاء قبل عقده وعقد البيع خالياً عن الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والفيض
والتارخانية وغيرها بأنه يكون على ما تواسعا **(قوله عطف على التبروز)** كذا في الدرر
لكن هذا ظاهر لو كان لفظة بيع ليست من المتن كعبارة الدرر اما على كونها من المتن فالعطف
على البيع في قوله والبيع الى التبروز **(قوله الاصل الجامع)** مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره
اه ح والجملة في محل نصب بيعي ويحتمل نصب الاصل على انه مفعول بعني اي بعني المصنف
الاصل الجامع في فساد العقد الخ قلت وفي كل من التوجيهين خفاء وكان الاوضح ان
يزيد الشارح لفظة ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لان الظاهر ان قوله بسبب متعلق
فساد وهذا يناق كونه خبراً عن الاصل ولان مراده ان يصير قوله لا يقتضيه العقد الخ اصلاً
وضابطاً ولا يتم ذلك الا بما قلنا نعم يحتمل كون الخبر بيع بشرط دل عليه ما قبله ولا يصح كون
ما قبله هو الخبر لاقترانه بالواو العاطفة **(قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه)** قال في البحر معنى
كون الشرط يقتضيه العقد ان يجب بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائماً ان يؤكد
موجب العقد كذا في الذخيرة وفي السراج الوهاج ان يكون راجعاً الى صفة الثمن او المبيع
كاشتراط الحز والطبخ والكتابة اه ما في البحر **(قوله وفيه نفع لاحدها)** الاولى قول
الزيلعي وفيه نفع لاهل الاستحقاق فانه اشمل واخصر لشموله ما فيه نفع لاجني فيوافق قوله
الآتي ولا نفع فيه لاحد ولا استغنائه عن قوله والمبيع * (تنبيه) * المراد بالنفع ما شرط من
احد العاقدين على الآخر فلو على اجني لا يفسد ويبطل الشرط لما في الفتح عن الولاءية
بعك الدار بألف على ان تقرضني فلان الاجني عشرة دراهم فقبل المشتري لا يفسد البيع
لانه لا يلزم الاجني ولا خيار للبائع اه ملخصاً وفي البحر عن المتقي قال محمد كل شيء يشترطه
المشتري على البائع يفسد به البيع فاذا شرطه على اجني فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان

عطف على التبروز يعني
الاصل الجامع في فساد العقد
بسبب شرط (لا يقتضيه
العقد ولا يلائمه وفيه
نفع لاحدها او) فيه نفع
(المبيع) هو

بهبه فلان الاجنى كذا وكل شئ يشترطه على البائع لا يفسد به البيع فاذا شرطه على اجنى فهو جائز وهو الجار كما اذا اشترى على ان يحط عنه فلان الاجنى كذا جازا لبيع فان شاء اخذه بجميع الثمن اوترك اه (قوله من اهل الاستحقاق) اى من يستحق حقا على الغير وهو آدمى بحر (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بمحترز هذا القيد والذي بعده وان كان بائى لزيادة اليان (قوله كشرط ان يقطعه) اى يقطع المبيع من حيث هو الصادق على التوب او العدم او غيرهما وهذا ساغ عودا للضمير عليه في قوله او يفتقه الخ (قوله مثال لما لا يقتضيه العقد) اى ولا يلائمه ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد ولا يلائمه قال في البحر وخرج عن الملائمة للعقد ما لو اشترى امة بشرط ان يطأها او لا يطأها فالبيع فاسد لان الملائمة للعقد الاطلاق وعن أبى يوسف يجوز في الاول لانه ملائم وعند محمد يجوز فيهما لان الثانى ان لم يقتضه العقد لانفع فيه لاحد فهو بشرط لا طأ له اه (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه لو شرط على البائع طحن الحنطة او قطع الفرة وكذا ما اشتراه على ان يدفعه البائع اليه قبل دفع الثمن او على ان يدفع الثمن في بلد آخر او على ان يهب البائع منه كذا بخلاف على ان يحط من ثمنه كذا لان الحط ملحق بقبول العقد ويكون البيع باورا المحطوط بحر (قوله مثال لما فيه نفع للبائع) ومنه ما لو شرط البائع ان يهب المشتري شيا او يقرضه او يسكن الدار شهرا او ان يدفع المشتري الثمن الى غيرم البائع لسقوط مؤنة القضاء عنه ولان الناس يتفاوتون في الاستيفاء فبهم من يساح ومنهم من يماكس او على ان يضمن المشتري عنه الفا لغرمته بحر (قوله ما لم الخ) قال في العزيمة على الدرر لم يسبق منه شئ مثل هذا في باب خيار الرؤية ولا في غيره وهذا فلا مسأله بمسئلتنا (قوله او يفتقه) الضمير المستتر فيه وفيما بعده عائد على المشتري (قوله فان اعتقه صح) اى اقلب جائزا عنده خلافا لهما حتى يجب على المشتري الثمن وعندها القيمة بخلاف التدبير ونحوه لان شرط العتق بعد وجوده يصير ملائما للعقد لانه منتهى الملك والفساد لا تقر له فيكون صحيحا ولا كذلك التدبير ونحوه لجواز ان يحكم قاض بصحة بيعه فيتقرر الفساد واجمعا على انه لو اعتقه قبل القبض لا يفتق الا اذا امره البائع بالعتق لانه صار قبض المشتري سابقا عليه لان البائع سلطه عليه وعلى انه لو هلك في يد المشتري قبل العتق او باعه او هبه يلزم القيمة نهر ما خصا (قوله مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه) لان البعد آدمى والآدمى من اهل الاستحقاق ومنه اشتراط ان لا يبيعه او لا يهبه لان المملوك يسره ان لا تتداوله الا يدى وكذا بشرط ان يخرج من ملكه وفي الخلاصة اشترى عبدا على ان يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من فلان لا يجوز لان له طالبا وفي البرازية اشترى عبدا على ان يطعمه لم يفسد وعلى ان يطعمه خيضا فسد اه بحر ونقل في الفتح ايضا عبارة الخلاصة واقرها والظاهر ان وجهها كون بيع العبد ليس فيه نفع له فاذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان وهو من اهل الاستحقاق فيفسد ووجه ما في البرازية ان اطعام العبد من مقتضيات العقد بخلاف اطعامه نوعا خاصا كالخبيص (قوله ثم فرع على الاصل) اى ذكر فروعا مبنية عليه وتقدم في آخر باب خيار الشرط ان البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا فراجعها (قوله يقتضيه العقد) اى يجب به بالشرط (قوله ولا نفع فيه لاحد) اى من اهل الاستحقاق للنفع والا فالدابة تنتفع ببعض الشرط وشمل

(من اهل الاستحقاق) للنفع بان يكون آدميا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا كما سيحى (و لا يخرج العرف به) (يزد الشرع بجوازه) اما لو جرى العرف به كبيع نعل مع شرط تشريكه او ورد الشرع به كخيار شرط فلا فساد (كشرط ان يقطعه) البائع (ويحيطه بقاء) مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري (او يستخدمه) مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال (شبرا) لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام درر (او يفتقه) فان اعتقه صح ان بعد قبضه ولزم الثمن عنده والا لشرح مجمع (او يدبره او يكتبه او يستولدها او لا يخرج الفن عن ملكه) مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله (فيصح) البيع (بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري) وبشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن (او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد)

ما فيه مضرة لاحدها قال في التهر كان كان ثوبا على ان يخرقه او جارية على ان لا يبطأها او دارا على ان يهدمها فعند محمد البيع جائز والشرط باطل وقال ابو يوسف البيع فاسد كذا في الجوهره ومثل في البحر لما فيه مضرة بما اذا اشترى ثوبا على ان لا يبيعه ولا يهبه والبيع في مثله جائز عندنا خلافا لابن يوسف اه قلت فاطلاق المصنف مبنى على قولهما وشمل ايضا ما لا مضرة فيه ولا منفعة قال في البحر كان اشترى طعاما بشرط اكله او ثوبا بشرط لبسه فانه يجوز اه تأمل (قوله ولو اجنبا) تعميم لقوله لاحد وبه صرح الزيلعي ايضا (قوله فلو بشرط الخ) تفريع على مفهوم التعميم المذكور فان مفهومه انه لو كان فيه نفع لاجنبي يفسد البيع كالوكان لاحد المتعاقدين (قوله او ان يقرضه) اي ان يقرض فلانا احد العاقدين كذا بان شرط المشتري على البائع ان يقرض زيدا الاجنبي كذا من الدراهم او شرط البائع على المشتري ذلك (قوله فالظاهر الفساد) وبه جزم في الفتح بقوله وكذا اذا كانت المنفعة غير العاقدين ومنه اذا باع ساحة على ان يبنى بها مسجدا او طعاما على ان يتصدق به فهو فاسد اه ومفاده انه لا يلزم ان يكون الاجنبي معينا وتأمله مع ما قدمناه آتفا عن الخلاصة الا ان يحاج بان المسجد والصدقة يراد بهما التقرب الى الله تعالى وحده وان كانت المنفعة فيهما لعباده فصار المشروط له معينا بهذا الاعتبار تأمل (قوله وظاهر البحر ترجيح الصحة) حيث قال وخرج ايضا ما اذا شرط منفعة لاجنبي كان يقرض البائع اجنبا فالبيع صحيح كما في الذخيرة عن الصدر الشهيد وفيها وذكر القدوري انه يفسد كان يقول اشتريت منك هذا على ان تقرضني او تقرض فلانا اه وفي القهستاني عن الاختيار جواز البيع وبطلان الشرط وفي المنح واختار صاحب الوقاية تبعا لصاحب الهداية عدم الفساد اه وبه جزم في الحاشية قلت لكن قد علمت ان ما نقله الشارح عن ابن ملك من التعميم للاجنبي صرح به الزيلعي وبه جزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما قدمناه آتفا والحاصل انهما قولان في المذهب (قوله عبر ابن الكمال يركب الدابة) وهو احسن لان المراد بقوله ولا نفع فيه لاحد اي من اهل الاستحقاق فالتقييد باهل الاستحقاق للاحتراز عما فيه نفع لغيرهم كالدابة في بيعها بشرط ان لا يركبها فانه غير مفسد لانها ليست باهل لاستحقاق النفع واما اشتراط ان لا يبيعها فانه ليس فيه نفع لها عادة ولا لغيرها وذلك ليس محل التوهم ليحترز عنه بخلاف ما فيه نفعها (قوله لكن يلائم) عبر بدله في الفتح بما يتضمن التوثق بالثمن وهو قريب مما قدمناه عن الذخيرة من تفسير الملائم بما يؤكد موجب العقد فان الثمن من موجبات العقد (قوله كشرط رهن معلوم) اي بالاشارة او التسمية فلو لم يكن معلوما بذلك لم يحجز الا اذا تراضيا على تعيينه في المجلس ودفعه اليه قبل ان يتفرقا او يعجل الثمن ويبطلان الرهن واذا كان مسمى فانتع عن تسليمه لم يحجز وانما يؤمر بدفع الثمن فان لم يدفعها خير البائع في الفسخ بحر (قوله وكفيل حاضر) اي وقبل الكفالة وكذا لو غابا فحضر وقبلها قبل التفرق فلو بعده او كان حاضرا فلم يقبل لم يحجز واشترط الحوالة كالكفالة بحر قلت في الحاشية ولو باع على ان يحجل البائع رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على ان يحجل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز استحسانا اه (قوله اي صرم) بفتح الصاد المهملة وهو الاديم اي الجلد

ولو اجنبا ابن ملك فلو
شرط ان يسكنها فلان
او ان يقرضه البائع
او المشتري كذا فالظاهر
الفساد ذكره اخي زاده
وظاهر البحر ترجيح
الصحة (كشرط ان لا يبيع)
عبر ابن الكمال يركب
(الدابة المبيعة) فانها ليست
بأهل للنفع (او لا يقتضيه
الكن) بلانته كشرط رهن
معلوم وكفيل حاضر ابن
ملك او (جرى العرف به
كثير

(قوله) ساء باسم ما يؤل (قوله) أى كسمية العصير خمر أو ذلك ان قوله على ان يحذوه أى يقطع له لا يناسب النعل وإنما يناسب الجلد فإنه يقطع ثم يصير نعلًا وجوز في الفتح ان يكون حقيقة أى اشترى نعل رجل واحدة على ان يحذوها أى يجعل معها مثلاً آخر ليم نعلان رجلين ومنه حذوت النعل بالنعل قدرته بمثل قطعته قال ويدل عليه قوله أو يشركه فجعله مقابلاً لقوله نعلًا ولا معنى لأن يشتري أدماً على ان يجعل له شراً كالأبد ان يراد حقيقة النعل اه واجاب في النهر بأنه يجوز ان يراد بالنعل الصرم وضمير يشركه للنعل بالمعنى الحقيقي على طريق الاستخدام اه قلت ارادة الحقيقة اظهر في عبارة الهداية حيث قال على ان يحذوها أو يشركها بضمير التأنيث لان النعل مؤنثة اما على عبارة المصنف كالكثر من تذكير الضمير فلا يظهر ارادة الجواز وهو الجدل (قوله) ومثله تسمير القيقاب اصله للمحقق ابن الهمام حيث قال ومثله في ديارنا شراء القيقاب على ان يسمر له سيرا (قوله) استحسانا للتعامل أى يصح البيع ويلزم الشرط استحسانا للتعامل والقياس فساداه لان فيه نفعاً لاحدها و صار كصنع الثوب مقتضى القياس منه لانه اجارة عقدت على استهلاك عين الصبغ مع المنفعة ولكن جوز للتعامل ومثله اجارة الظئر للتعامل جوزنا الاستصناع مع انه بيع المعدوم ومن انواعه شراء الصوف المنسوج على ان يجعله البائع قلنسوة او قلنسوة بشرط ان يجعل البائع لها بطانة من عنده وتماهه في الفتح وفي البرازية اشترى ثوباً او خفا خلفاً على ان يرقه البائع ويسلمه صح اه ومثله في الحانية قال في النهر بخلاف خياطة الثوب لعدم التعارف اه قال في المنع فان قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع و شرط فيلزم ان يكون العرف قاضياً على الحديث قلت ليس بقاض عليه بل على القياس لان الحديث معلول بوقوع النزاع المخرج للعقد عن المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينفي النزاع فكان موافقاً لمعنى الحديث فلم يبق من الموانع الا القياس والعرف قاض عليه اه ما خلا قلت وتدل عبارة البرازية والحانية وكذا مسألة القيقاب على اعتبار العرف الحادث ومقتضى هذا انه لو حدث عرف في شرط غير الشرط في النعل والثوب والقيقاب ان يكون معتبراً اذا لم يؤد الى المنازعة وانظر ما حذرناه في رسالتنا المسماة (نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف) التي شرحت بها قولي

والعرف في الشرع له اعتبار اه اعتبار اه لذا عليه الحكم قديراً

(قوله وهذا) أى التفصيل السابق (قوله ٢) انما هو اذا علقه بكلمة على (والظاهر من كلامهم ان قوله بشرط كذا بمنزلة على غير قلت يؤيده ما في الفهستانى حيث قيد الشرط بكون حرفه الباء وعلى دون ان اه قل في النهر ولا بد ان لا يقولها بالواو حتى لو قال بعثت بكذا وعلى ان تقرضنى كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطاً وان يكون الشرط في صلب العقد اه وقد منا الكلام على الأخير (قوله) بطل البيع) ظاهره ولو كان مضراً لانفع فيه لاحد وبه صرح الفهستانى (قوله) ووقته بصيغة الماضى من التوقيت ط (قوله) كخيار الشرط) أى كتوقيت خيار الشرط وهو ثلاثة ايام وهذا منه فان خيار الشرط يصح لغیر العاقدین (قوله) وبحر من مسائل شتى) أى متفرقة جمع شتيت والمسئلة مذكورة في البحر في هذا الباب ايضا

ساء باسم ما يؤل عني (على ان يحذوه) البائع (ويشركه) أى يضع عليه الشراك وهو انسير ومثله تسمير القيقاب (استحساناً) للتعامل بلا تكبير هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة ان بطل البيع الا في بيعت ان رضى فلان ووقته كخيار الشرط اشباه من الشرط والتعليق وبحر من مسائل شتى

٢ قوله انما هو اذا علق كذا بالاصل المقابل على خط المؤلف و كان نسخة الشارح التي وقعت له هكذا انما هو اذا علقه الخ والموجود بالنسخ من الشارح التي بايدينا ما بالهامش اه مصححه

وكذا في النهر والقستاني **(قوله)** واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع في بيان احكام البيع الفاسد وشمل قبض وكيله والقبض الحكمي لما قدمناه من ان امر البائع بالعق قبله صحيح لاستلزامه القبض وهل التخلية قبض هنا صحيح في المجتبى والعمادية عدمه وصحح في الخاتمة انها قبض واختاره في الخلاصة من البحر والنهر وطحن البائع الحظية بأمر المشتري كالعق كالسيد كره الشارح وبأى تمامه **(قوله)** عبر ابن الكمال بأذن) اى ليع بيع المكره اذ هو فاسد ولا رضاه فيه كما حذرناه اول البيوع **(قوله ٢)** بأن يأمره بالقبض) اى وقبضه بحضرته او غيبته ط عن الاتفاقى **(قوله)** بأن قبضه في مجلس العقد بحضرته) تصوير الاذن دلالة اما بعد المجلس فلا بد من صريح الاذن الا اذا قبض البائع المثل وهو مما يملك به فانه يكون اذا بالقبض دلالة اه ح عن النهر فان كان مما لا يملك بالقبض كالحجر والخنزير فلا بد من صريح الاذن كما افاده الزيلعي **(قوله)** وتقدم مع حكمه) اى في قوله والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه الخ **(قوله)** وحيثئذ) اى حين اذ خرج الباطل بقيد الفاسد **(قوله)** كاسر) اى في اول الباب في قوله والمراد بالفاسد الخ المنوع مجازا عرفيا فيم الباطل والمكروه **(قوله)** حقق اخراجه) اى اخراج الباطل بذلك اى بقوله وكل من عوضه مال وتعقبه الحموى بان من افراد الباطل مالا يخرج بهذا القيد وهو بيع الحجر والخنزير بالدرهم فانه باطل مع ان كلا من عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد من الباطل يكون فاسدا يملك بالقبض وليس كذلك ط قلت المراد المال المتقوم كاقيد به في النهر ولا شك ان الحجر ونحوه غير متقوم ويدل على هذا انه في اول الباب قال وبطل ببيع مالىس بمال والبيع به فان المراد به مالىس بمال في سائر الاديان والحجر والخنزير مال عند اهل الزمة ولذا قال بعده وبطل ببيع مال غير متقوم كخمر وخنزير فعمل ان المراد بالمال هنا المتقوم وهو المال في سائر الاديان فلا يدخل فيه الحجر ونحوه فافهم **(قوله)** ولم ينبهه) قيد لقوله او دلالة كما صريح الهداية وغيرها اى ان الرضا بالقبض دلالة كما مر تصويره مفيد بما اذا لم ينبهه عن القبض لان الدلالة تلغو مع النهى الصريح فافهم **(قوله)** ولم يكن فيه خيار شرط) يوضحه قول الخاتمة وبشبه خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبدا بالف درهم ورطل خر على انه بالخيار ثلاثة ايام وقبض المشتري العبد واعتقه في الايام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبايع نفذ اعتاق المشتري بعد القبض اه سألحان ومفاده صحة اعتاقه بعد مضي المدة لزوال الخيار وهو ظاهر **(قوله)** ملكه) اى ملكا خيئا حراما فلا يحل اكله ولا لبسه الخ قهستانى واقد انه يملك عينه وهو الصحيح المختار خلافا لقول العراقيين انه يملك التصرف فيه دون العين وتماه في البحر **(قوله)** الا في ثلاث) قلت زاد مثلها وهى بيع المكاتب والمدير وام الولد على القول بفساده كما مر الخلاف فيه **(قوله)** في بيع الهازل) اى على ما صرح به البزدوى وصاحب المنار من انه فاسد وذكر في القنية انه باطل فلا استثناء كافي البحر وقد بسطنا الكلام عليه اول البيوع وحققت ان المراد من قول الخاتمة والقنية انه باطل اى فاسد بدليل انها لواجازاه جازوا الباطل لا لتلقها الاجازة وانه منعقد باصله لانه مبادلة مال بمال لا بوصفه فافهم **(قوله)** وفي شراء الاب من ماله لطفله الخ) وقعت هذه العبارة كذلك في البحر والاشباه عن المحيط وصوابها وفي شراء الاب

٢ قوله بأن يأمره بالقبض
هذه الجملة ليست موجودة
في نسخ الشارح التي بأيدينا
اه

(واذا قبض المشتري المبيع
برضا) عبر ابن الكمال بأذن
(بأنه صريحا او دلالة)
بأن قبضه في مجلس العقد
بحضرته (في المبيع الفاسد)
وبه خرج الباطل وتقدم
مع حكمه وحيثئذ فلا حاجة
لقول الهداية والعناية وكل
من عوضه مال كما افاده
ابن الكمال لكن احب
سعدى بانه لما كان الفاسد
بيع الباطل مجازا كما مر
حقق اخراجه بذلك فنبه
(ولم ينبهه) البائع عنه
ولم يكن فيه خيار شرط
(ملكه) الا في ثلاث في بيع
الهازل وفي شراء الاب
من ماله لطفله او يبيعه له
كذلك فاسدا لا يملكه

من مال طفله نفسه فاسدا اوبيعه من ماله لطفله كذلك لان عبارة المحط على ما في الفتح
والنهر هكذا باع عبدا من ابنه الصغير فاسدا او اشترى عبده لنفسه فاسدا لا يثبت الملك
حتى يقبضه ويستعمله اه وبه اندفع توقف الحثي (قوله حتى يستعمله) لان قبض الاب
حاصل فلا بد من الاستعمال حتى يتحقق قبض حادث ولذا جمع في المحيط بين القبض والاستعمال
وعلى هذا فلا يلزم في صورة الشراء لطفله ان يكون الاستعمال في حاجة طفله فافهم (قوله
لا يملكه) اي بالقبض وفي الفتح عن جمع التفريق لو كان ودعية عنده وهي حاضرة ملكها
قل في النهر قول يجب ان يكون مخرجا على ان التخلية قبض ولذا قيده بكونها حاضرة
والا فقد مر ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع اه اي لان قبض المبيع مضمون
بالتن اوبالقبة لو فاسدا وقبض الامانة غير مضمون وهو اضعف من المضمون فلا ينوب عنه
وقدما قريبا اختلاف التصحيح في كون التخلية قضا في البيع الفاسد (قوله واذا ملكه)
مرتبط بقول النصف ملكه ط (قوله ثبت كل احكام الملك) فيكون المشتري خفيا لمن
يدعيه لانه يملك رقبته نص عليه محمد رحمه الله ولو باعه كان الثمن له ولو اعقته صح والولامه
ولو اعقته البائع لم يعتق ولو بيعت دار الى جنبها شفعة للمشتري وتامة في البحر (قوله ولا
وطؤها) ذكر العمادى في فصوله خلافا في حرمة وطئها فقيل بكره ولا يحرم وقيل يحرم بحر
اي لان فيه اضرارا عن الرد الواجب وفي حاشية الحموى قيل وهل اذا زوجها يحل للزوج
وطؤها الظاهر نعم وهل يطيب المهر للمشتري ام لا محل نظر (قوله ولا ان يتزوجها منه البائع)
المراد لا يصح لانها بصدد ان تعود الى البائع نظرا الى وجوب الفسخ فيصير نكاحا امته حموى
(قوله ولا شفعة لجاره لو عقارا) اي لو اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها لا يثبت للتجار حق
الشفعة قال ط عن حاشية الاشياء للسيد ابى السعود وللحليطه في نفس المبيع وشريكه في حق
المبيع لان حق البائع لم ينقطع لانه على شرف الفسخ والاسترداد نفيا للفساد حتى اذا سقط
حق الفسخ بأن يخى المشتري فيها يثبت حق الشفعة اه (قوله ولا شفعة بها) هذاسبق نظر لان
الذى في الجوهره هكذا واذا كان المشتري دارا فيعت دار الى جنبها ثبتت الشفعة للمشتري
اه ثم ذكر المسئلة المارة فقال ولا تجب فيها شفعة للشفيع اه وفي الزيلعي والبحر وجامع
الفصولين لو اشترى دارا شراء فاسدا فيعت بجنبها دار اخذها المشتري بالشفعة اه ثم
في شرح المجموع لو اشترى دارا لا تجوز الشفعة بها اه ويجب ان تكون الباء بمعنى في ليوافق
كلام غيره ولا يمكن تأويل كلام الشارح بذلك لانه يصير عين المسئلة التي قبلها (قوله بمثله ان
مثليا) وان اتقطع المثل بقيمته يوم الخصومة كما افق به الرملى وعليه المتن في كتاب الغصب
(قوله والا بقيمته) يستثنى من ذلك العبد المبيع بشرط ان يعتقه المشتري فانه اذا
اعتقه بعد القبض يلزمه الثمن كما قدمه الشارح (قوله بمعنى ان بعد هلاكه الخ) قيد
لضمانه بالمثل اوبالقبة لانه اذا كان قائما بحاله كان الواجب رد عينه (قوله او تعذر رده)
عطف عام على خاص لان تعذر الرد يكون بالهلاك ويتصرف قولى اوحسنى مما يأتى
(قوله يوم قبضه) متعلق بقيمته وقال محمد بقيمته يوم اتلفه لانه بالانلاف يتقرر بحر عن

حتى يستعمله والمقبوض
في يد المشتري امانة لا يملكه
به واذا ملكه ثبت كل
احكام الملك الا خمسة
لا يخل له اكله ولا لبسه
ولا وطؤها ولا ان يتزوجها
منه البائع ولا شفعة لجاره
لو عقارا الاشياء وفي الجوهره
وشرح المجموع ولا شفعة
بها نهى سادسة (بمثله ان
مثليا والا بقيمته) يعنى
ان بعد هلاكه او تعذر
رده (يوم قبضه)

الكافي (قوله لأنه) أي بالقبض والاولى لأنه ط (قوله فلا تعتبر الخ) تفريع على اعتبار قيمته يوم القبض لا يوم الاتلاف أي لو زادت قيمته في يده فاتفق لم تعتبر الزيادة كالغصب (قوله والقول فيها) أي في القيمة منح وفي البحر والجوهرة فيها بضمير التثنية أي في المثل والقيمة (قوله للمشتري) أي مع يمينه واليمين للبائع بحر (قوله لانكاره الزيادة) أي الزيادة في المثل والقيمة التي يدعيها البائع (قوله ويجب على كل واحد الخ) عدل عن قول الكنتز والهداية ولكل منهما فسحة لأن اللام تفيد التخيير مع أن الفسخ واجب وإن أجيب بأن اللام مثاها في وإن أسأمت فلها أو أن المراد بيان أن لكل منهما ولاية الفسخ رفعا لتوهم أنه إذا ملك بالقبض لزم لأن الآية تقتضي كون اللام بمعنى على بخلافها هنا ولأن كون المراد بيان الولاية المذكورة يلزم منه ترك بيان الوجوب مع أنه مراد أيضا والتصريح بالوجوب يدل على المرادين فكان اولى (قوله فسحة) أي فسخ البيع الفاسد قلت وهذا في غير بيع المكره فانهم صرحوا بأنه فاسد وبأنه يخير بين الفسخ والامضاء نعم يظهر الوجوب في جانب المكره (قوله قبل القبض أو بعده) لكن إن كان قبله فلكل الفسخ يعلم صاحبه لا برضاه وإن كان بعده فإن كان الفساد في صلب العقد بأن كان راجعا إلى البدلين المبيع والتمن كبيع درهم بدرهمين وكالبيع بالتمن أو الخنزير فكذلك وإن كان بشرط زائد كالبيع إلى أجل مجهول أو بشرط فيه نفع لاحدهما فكذلك عنده لعدم اللزوم وعند محمد لم له منفعة الشرط واقتصر في الهداية على قول محمد ولم يذكر خلافا بحر وأد أن من عليه منفعة الشرط يفسخ بالقضاء أو الرضا على ما قال محمد فاستأنى (قوله ويكون امتناعا عنه) أي عن الفساد قال في الهداية وهذا قبل القبض ظاهر لأنه لم يفد حكمه فيكون الفسخ امتناعا منه اه فقوله منه يحتمل عوده على الفساد أو على حكم البيع وهو الملك تأمل (قوله مادام المبيع بحاله) متعلق بقوله وعلى كل واحد منهما فسحة واحتاربه عما إذا عرض عليه ما يعذره رده مما يمنع الفسخ كإتاني بيانه (قوله ولذا) أي لوجوب رفع المعصية والاولى عدم زيادة التعليل والاقتصار على عبارة المصنف ليصح التعليل بعده والا كان التعليل الثاني عين الاول إلا أن يفرق بأن الثاني أعم من الاول تأمل (قوله وإذا أصر أحدهما) عبارة المصنف في المنع أي البائع والمشتري وظاهره أن أصر بضمير التثنية وهو الموافق لما في البرازية ولما قدمناه قريبا من أن لكل الفسخ يعلم الآخر لا برضاه فأصرار أحدهما لا يحتاج معه إلى فسخ القاضي (قوله كل مبيع فاسد) وصف المبيع بالفساد لكونه محله (قوله كعارة) وكودعة ودرهم بحر (قوله وغصب) فيه أن الكلام في رد المشتري والجواب أن المراد بالرد وقوعه في يد البائع كما فاده ما بعده ط (قوله ووقع في يد بائنه) الظاهر أن هذا شرط في الرد الحكمي كافي المسائل المذكورة أما لو رده عليه قصد فلا لما في الحانية رد المشتري للفساد فلم يقبله فاعاده إلى منزله فذلك لا يضمنه وقال بعضهم هذا لو الفساد متفقا عليه فلو مختلفا فيه ضمنه والضحيج أنه يبرأ فيها إلا إذا وضع بين يديه فلم يقبله فذهب به إلى منزله فإنه يضمنه اه وذكر في البحر عن الفتية أن الاشبه ما قاله بعضهم من التفصيل المذكور قلت لكن لا يخفى أن تصحيح قاضيخان مقدم لأنه فقيه النفس والحاصل أن الرد صحيح مطلقا وإن لم يقع في يد البائع لكون الرد قصدي لا اضميا وبه يخرج عن الضمان لأنه

لأنه يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالغصب (والقول فيها للمشتري) لانكاره الزيادة (و) يجب (على كل واحد منهما فسحة قبل القبض) ويكون امتناعا عنه ابن ملك (أو بعده مادام المبيع بحاله جوهرة) (في يد المشتري) اعدا للفساد لأنه معصية فيجب رفعها بحر (و) لذا لا يشترط فيه فيه قضاء قاض) لأن الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء درر (وإذا أصر أحدهما) على امساكه وعليه القاضي فله فسحة جبرا عليهما حقا للشرع بزازية (وكل مبيع فاسد رده المشتري على بائنه هبة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه) كعارة واجارة وغصب (ووقع في يد بائنه فهو متاركة للبيع) (وبرى المشتري من ضمانه) قبة والاصل

مطلب

رد المشتري فاسدا إلى بائنه

فلم يقبله

فعل الواجب عليه لكن اذا وضعه بين يدي البائع حصل القبض ايضا بناء على ان التخلية قبض وهو مامر بتصحيحه عن قاضيخان ايضا فاذا ذهب به بلاذنه صار غاصبا فيضمنه بخلاف ما اذا ذهب به قبل التخلية المذكورة لعدم حصول القبض من البائع فلم يصبر غاصبا بالذهاب ولم يضمنه لوجود الرد الواجب عليه كقولنا وبه ظهر ان المراد بوقوعه في يده وقوعه فيها حقيقة او حكما كالتخلية المذكورة وان هذا شرط في الرد الحكمي لا القصدي كما علمت هذا ما ظهر لي فاعتنه **(قوله)** ان المستحق بجهة) كالرد للفساد هنا فانه مستحق للبائع على المشتري ومثله رد المغصوب على المغصوب منه **(قوله)** بجهة اخرى) كالبهية ونحوها **(قوله)** والا فلا) اي وان لم يسئل من جهة المستحق عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتبر حتى ان المشتري فاسدا اذا وهب المشتري من غير بائنه او باعه لرجل فوهبه الرجل من البائع الاول وسلمه لايبرأ المشتري عن قيمته ولم يعتبر العين واصلا الى البائع بالجهة المستحقة لما وصل من جهة اخرى جامع الفصولين **(قوله)** فان باعه الخ) محترز قوله مادام في يد المشتري وقيد ببيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض من الاول فالقول له لا لبائع وينسخ الاول بقبض الثاني بجر عن البرازية ومثله في جامع الفصولين ولعل وجه انقضاء الاول ان المشتري الثاني نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار كأنه وقع في يد البائع تأمل وأفاد ان البيع ثابت اما لو ادعى المشتري بيعه من فلان الغالب وبرهن لا يقبل للبائع اخذه ولو صدقه فله القيمة كما في جامع الفصولين **(قوله)** لم يمتنع الفسخ) لان البيع فيها ليس بلازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار ط (تنبيه) غير في الواقية بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو احسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره بعده **(قوله)** كما علمت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط **(قوله)** وفساده) اي فساد البيع الاول **(قوله)** ينقض كل تصرفات المشتري) اي التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالاتفاق فانه يتعين فيه اخذ القيمة من المكروه بالكسر فافهم **(قوله)** وسلم) قال في البحر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانها لا تفيد الملك الا به بخلاف البيع **(قوله)** واستولدها) افاد انه لا يلزم مع القيمة العقر وقيل عليه عقرها ايضا جامع الفصولين قال ط ونظاره اي ظاهر ما في المتن ان المراد استيلاء حادث فلو كانت زوجته اولاً واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقضها هل يكون كذلك للملكه ايها فليحرر اه قلت الظاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف حادث بمنه (تنبيه) نقل في النهر عن السراج ان التدبير كالاتيلاء ومثله في القهستان ولم يرده في البحر منقولا فذكره بحث **(قوله)** بعد قبضه) الاول ذكره آخر المسائل ط **(قوله)** فلو قبضه لم يعقب بعقته) تخصيصه التفريع على العتق يومهم ان قوله بعد قبضه متعلق بقوله او اعتقه فقط وليس كذلك فكان الاظهر ان يقول فلو قبضه لم تنفذ تصرفاته المذكورة الا اذا اعتقه البائع بامر المشتري **(قوله)** وكذا لو امره الخ) ر في جامع الفصولين ولو برا فخلطه البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضا وعليه مثله بجر **(قوله)** فيصير المشتري قابضا اقتضاء) الاقتضاء ما يقدر لتصحيح الكلام كأن عتق عبدك عني بالنف فانه يقتضى سبق البيع ليصح العتق عن الأمر وهنا كذلك

ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقه ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتتماه في جامع الفصولين (فان باعه) اي باع المشتري المشتري فاسدا (بيعا صحيحا بانا) فلو فاسدا او بخلاف لم يمتنع الفسخ (غير بائنه) فلو منه كان نقضا للاول كما علمت (وفساده) غير الاكراه فلو به ينقض كل تصرفات المشتري (او وعبه وسلم او اعتقه) او كاتبه او استولدها ولو لم تحبل ردها مع عقرها اتفاقا لسراج (بعد قبضه) فلو قبضه لم يعقب بعقته بل يتق البائع بأمره وكذا لو امره بطحن الخطة او ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك المأمور

فان حجة تصرف البائع عن المشتري تقتضي ان يقدر القبض سابقا عليه ولهذا قال في المنع عن
 الفصول العمادية وانما كان كذلك لانما امر البائع بالعق فقط طلب ان يسلطه على القبض
 واذا اعتق البائع بامر صار المشتري قابضا سابقا عليه اه فافهم **(قوله)** مالا يملكه
 الآمر **(قوله)** فان الآمر وهو المشتري لا يصح اعتاقه بنفسه ولا يجوز له الطحن والذبح لكن
 الظاهر ان المأمور وهو البائع في مسئلة الطحن والذبح لا يجوز له ايضا لان الواجب عليه الفسخ
 رفعا للمعصية كما مر وفي فعله ذلك تقريرها فقد استوى الآمر والمأمور في ذلك ولذلك ذكر في
 البحر مسئلة الآمر بالعق فقط ثم قال وهذه عجيبة حيث ملك المأمور ما لم يملك الآمر اه
 والظاهر ان البائع يأثم بالعق ايضا لما قلنا ولكن الذي ملكه هو دون الآمر انما هو نفاذ
 العقق مع قطع النظر عن الاتم وعدمه كفي باقي تصرفات المشتري بعد القبض هذا ما ظهر لي
 فتدبره **(تنبيه)** لهذه المسئلة نظير تلك المأمور فيه مالا يملكه الآمر وهو مامر في قول المتن
 او أمر المسلم ببيع خر او خنزير او شراهما ذميا او امر المحرم ببيع صيده **(قوله)** وما في
 الحانية الخ اي حيث جعل العقق عن البائع والدقيق والشاذله ايضا ومنه في الزاوية ايضا
(قوله) كما يسلطه العمادي واقره في جامع الفصولين **(قوله)** وقنا حجيحا فلو فاسدا كأن اشترط
 فيه يمه عند الحاجة لا يمنع الفسخ ط **(قوله)** واخرجه عن ملكه عطف لازم على قوله وقفه
(قوله) وما في جامع الفصولين حيث قال ولو وقفه او جعله مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين
 اه ح اي قالنا من الفسخ هو البناء **(قوله)** غير صحيح حملة في النهر على احدي روايتين وهو
 اولى من التغلط ح وحملة في البحر على ما اذا لم يقض به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد
 للزومه قلت لكن المسجد يلزم بدون القضاء اتفاقا فافهم **(قوله)** اورنه اي وسلمه لان
 الرهن لا يلزم بدونه **(قوله)** او اوصى به اي ثم مات لانه ينتقل من ملكه الى ملك الموصى له وهو
 ملك مبتدأ فصار كالوابع منح **(قوله)** او تصدق به اي وسلمه لانه لا يخرج عن ملك المتصدق
 بدون التسليم **(قوله)** نفذ البيع الفاسد اي لازم والا فالاصل ان النافذ ما قابل الموقوف واللازم
 مالا خيار فيه وهذا فيه خيار الفساد وبهذه التصرفات لزم تأمل ثم ان الشارح تبع
 المصنف حيث جعل فاعل نفذ هو البيع الفاسد والمفهوم من الهداية ان الفاعل ضمير يعود
 الى ما ذكر من التصرفات وقال في الفتح فاذا اعتقه او اباعه او وهبه وسلمه فهو جائز وعليه
 القيمة لما ذكرنا من انه ملكه بالقبض فنقد تصرفاته فيه وانما وجبت القيمة لانه انقطع حق
 الاسترداد لتعلق حق العبد به والاسترداد حق الشرع وحق العبد مقدم لفقره فقد فوت المكنة
 بتأخير التوبة اه ملخصا اي ان الواجب عليه كان هو التوبة بالفسخ والاسترداد وتأخير
 الى وجود هذه التصرفات التي تعلق بها حق عبيد يكون قد فوت مكنته من الاسترداد فتعين
 لزوم القيمة ومقتضا ان المعصية تقررت عليه فلا يخرج عن عهدها الا بالتوبة وان الفسخ
 قبل هذه التصرفات توبة كما يشير اليه قول الشارح رفعا للمعصية **(قوله)** الا في اربع الخ عبارة
 الاشياء العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزوم وارفع الفساد الا في مسائل اجر فاسدا فاجر
 المستأجر صحيحا فللاول نقضها المشتري من المكروه لو باع حجيحا فلمكروه نقضه المشتري فاسدا
 اذا اجر فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه واثبت خير بان كلام المتن في تصرف المشتري فاسدا

هنا

تلك المأمور مالا يملكه الآمر

مالا يملكه الآمر وما في
 الحانية على خلاف هذا
 اما رواية او غلط من
 الكتاب كما يسلطه العمادي
 (او وقفه) وقنا حجيحا لانه
 استهلكه حين وقفه
 واخرجه عن ملكه وما في
 جامع الفصولين على
 خلاف هذا غير صحيح
 كما يسلطه المصنف (اورنه
 او اوصى) او تصدق به
 نفذ البيع الفاسد في
 جميع مامر وامتنع الفسخ
 لتعلق حق العبد به الا في
 اربع مذكورة في الاشياء

فلا يصح استثناء الاولى لعدم دخولها وكذا الثانية لاحتراز المتن عنها والصورة الثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير اجارة ونكاح اهـ قلت والضاهر في نقضه للعقد الاول بقريئة الاستثناء وعليه فقوله وكذا اذا زوج اى يكون للبائع نقض البيع لا التزويج فلا ينافى ما بانى تحريره **(قوله)** وكذا كل تصرف قولى عطف على قوله في جميع مامر وأراد به نحو التدبير ومالو جعله مهرا او بدل صلح او اجارة او غير ذلك بما يخرج عن ملكه ككتفيدة عبارة الثفاية التى نقلناها عند قوله فان باعه **(قوله)** غير اجارة ونكاح اى فلا يمنع الفسخ لان الاجارة تفسخ بالاعذار ورفع الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه اخراج عن الملك ببحر **(قوله)** وهل يبطل نكاح الامة لما ذكر ان النكاح لا يمنع البائع من فسخ البيع اذ ادان بين انه هل يفسخ النكاح الذى عقده المشتري كاتفسخ الاجارة ام لا **(قوله)** المختار نعم ولو الالية مخالف لما صرح به فى الفتح من عدم الانقاسخ وكذا فى الزيلى وغاية البيان عن التحفة وقال فى المجتبى الا الاجارة وتزويج الامة لكن الاجارة تفسخ بالاسترداد دون النكاح وفى التارخانية عن نوادر ابن سبعة لو فسخ البيع للفساد واخذ البائع الجارية مع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل الدخول رد البائع على المشتري ما اخذه من النقصان وفى السراج لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ بالاعذار وقد عقده المشتري وهى على ملكه وقد نقل فى البحر عبارة السراج ثم قال وبشكل عليه ما ذكره الولوالجى فى الفصل الاول من كتاب النكاح لو زوج الجارية الميعة قبل قبضها وانقض البيع فان النكاح يبطل فى قول ابن يوسف وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اهـ الا ان يحمل ما فى السراج على قول محمد او يظهر بينهما فرق اهـ ما فى البحر وتبعه فى النهر والمنح وكتبت فيما علته على البحران الفرق موجود لان كلام الولوالجى فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المقيد للملك ثم رأيت طنبه على ذلك الفرق وكذلك نبه عليه الخير الرمل فى حاشية المنح حيث قال العجب من ذلك مع ان ما فى السراج فيما عقد بعد القبض وما فى الولوالجى قبل القبض كاهو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل احدهما على الاخرى ولئن كان كلام السراج فى البيع الفاسد وكلام الولوالجى فى مطلق البيع فقد تقرر ان فاسد البيع بكتاؤه فى الاحكام فأنمل اهـ قلت ويكتفى ما سمعنا نقاه عن كتب المذهب على ان الظاهر ان كلام الولوالجى لا يمكن حمله على مطلق البيع بل مراده البيع الفاسد لان البيع الصحيح صورة اما ان ينتقض بالاستحقاق او بالخيار او بهلاك المبيع قبل قبضه ولا فرق فى الاولين بين ما قبل القبض وما بعده لعدم الملك اصلا فنخصه الحكم بما قبل القبض دليل على انه اراد البيع الفاسد فاذا زوجها المشتري قبل القبض ففسخ العقد يظهر بطلان النكاح لكونه قبل الملك بخلاف ما اذا زوجها بعده لانه زوجها وهى فى ملكه فلا يفسخ النكاح بفسخ البيع واما اذا ماتت الجارية قبل قبضها فى يد البائع فقد صرح فى متفرقات بيوع البحر عن الفتح بانه لا يبطل النكاح وان بطل البيع **(قوله)** كرجوع هبة اى رجوع واهب فى هبته بقضاء او بدونه كفى البحر عن الفتح **(قوله)** عاد حق الفسخ لان هذه العقود لم توجب الفسخ من كل وجه فى حق الكل فصولين وكذا لو فسخ البيع بعب بعد قبضه بقضاء فالبايع حق الفسخ لو لم يقض قيمته لزوال المانع ولورد بعيب بلا قضاء

وكذا كل تصرف قولى
غير اجارة ونكاح وهل
يبطل نكاح الامة بالفسخ
المختار نعم ولو الالية ومتى
زال المانع كرجوع هبة
ومحز مكاتب وفك رهن
عاد حق الفسخ لو قبل
القضاء بالقيمة

لا يعود حق الفسخ كاشتراء ثانيا بغير لان رده بالانقضاء عقد جديد حيوانا **(قوله لا رده)**
 اى لو زال المانع بعد القضاء بالقيمة على المشتري لا يعود حق الفسخ لان القاضى اقبل حق
 البائع فى العين ونقضى الى القيمة باذن الشرع فلا يعود حقه الى العين وان اوقع السبب كالموقضى
 على الغاصب بقيمة المصنوب بسبب الاباق ثم عاد العبد ذخيرة ومراجه بالقيمة ما بيع المثل
(قوله يموت احدهم) وكذا بالاجارة والرهن كعاملته **(قوله حتى يرد ثمنه)** اى ما قبضه البائع
 من ثمن او قيمة كفى الفسخ **(قوله المنقود)** لان المبيع مقابل به فيضرب بحسب ما به كرهن فسخ
 والمراد بالمنقود المقبوض احترازا عن الدين **(قوله بخلاف مالو شرى)** اى بخلاف غير المنقود
 كالوشرى الخ **(قوله كاجارة ورهن)** اى فاسدين اح ح وقوله وعقد صحيح قيل صوابه
 بخلاف عقد صحيح لما فى التهر اما اذا لم يكن الثمن منقودا كذا المشتري من مدينه عبدا بدين سابق
 شراء فاسدا وقبضه بالاذن فاراد البائع اخذه بحكم الفساد ليس للمشتري حبه لاستيفاء ماله
 عليه من الدين والاجارة الفاسدة وكذا الرهن الفاسد على هذا بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا
 فى الابواب الثلاثة اه قلت هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غير متعين لانه يمكن حل كلام
 الشارح على وجه صحيح وهو ان قوله كاجارة ورهن راجع لاصل المسئلة وهو قوله لا يأخذه
 حتى يرد الثمن المنقود فيكون المراد ما اذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال فى البحر
 و اشار المؤلف الى انه لو استأجر اجارة فاسدة وتقذ الاجرة او ارتهن رهنا فاسدا واقرض
 قرضا فاسدا او اخذ به رهنا كان له ان يجلس مالم استأجر ومال رهن حتى يقبض ما نقد اعتبارا
 بالعقد الجائر اذا تقاسخا ونحوه فى الفسخ وعليه قوله وعقد صحيح قصد بذكره ان هذه
 العقود مثله اذا كان البديل فيها منقودا فانه اذا كان منقودا لافرق بين العقد الصحيح والفساد
 فى ثبوت حق الحبس بعد الفسخ فى الكل بل الفرق بينهما فى غير المنقود قال فى جامع الفصولين
 برمز الحانية شرى من مديونه فاسدا ففسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا لو أجر
 من دأته اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع او الاجارة جائزا فله الحبس لدينه اه فأفاد ان له الحبس
 فى العقد الجائر اذا كان البديل غير دين بالاولى فافهم **(قوله والفرق فى الكفاى)** اى الفرق بين
 الفاسد والصحيح اذا كان البديل غير منقود حيث يملك الحبس فى الصحيح دون الفاسد هو ما
 ذكره فى كفاى النسقى وحاصله انه لما اوجب للمدينين على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصا
 لاستوائهما قدرا ووصفا فاعتبر بما لو استوفى حقيقة فكان له حق الحبس وفى الفساد لم يملك
 الثمن بل يجب قيمة المبيع عند القبض وهى قبله غير مقررة لاحتمالها السقوط بالفسخ ودين
 المشتري مقرر والمقاسة انما تكون عند الاستواء وصفا فلم يكن له حق الحبس اه **(قوله فان مات)**
 احدها) عبارة المعنى والزبلى فان مات البائع وهى ان نسب لقول المصنف فالمشتري احق
(قوله والمستقرض) بان استقرض قرضا فاسدا واعطى به رهنا بغير **(قوله فاسدا)** حال
 من الكل وفيه وصف العاقد بصفة عقده مجازا لانه محله **(قوله بعد الفسخ)** نص على المتوهم
 فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى ط **(قوله فالمشتري ونحوه)** اى المستأجر والمقرض والمرتهن
 وحاصله ان الحى الذى بيده عين المبيع او المستأجر او الرهن احق بما فى يده من العين من غرماء
 الاخر الملبت حتى يقبض ما نقد قال فى الفسخ لانه مقدم عليه فى حياته فكذا على ورثته وغرمائه

لا بعده (ولا يبطل حق
 الفسخ بموت احدها)
 فيخلفه الوارث به بقى (و)
 بعد الفسخ (لا يأخذه)
 بانه (حتى يرد ثمنه)
 المنقود بخلاف مالو شرى
 من مديونه بدينه شراء
 فاسدا فليس للمشتري
 حبه لاستيفاء دينه كاجارة
 ورهن وعقد صحيح
 والفرق فى الكفاى (فان
 مات) احدها او المؤجر
 او المستقرض او الرهن
 فاسدا عنى وزبلى بعد
 الفسخ (فالمشتري) ونحوه
 (احق به) من سائر

بعد وفاته الا ان الرهن مضمون بقدر الدين والمشتري بقدر ما اعطى فما فضل فللغرماء اه
قال الرحى لكن سيأتى في كتاب الاجارة ان الراهن فاسدا اسوة الغرماء وسيأتى آخر الرهن
مثل ما هنا ووقفنا بان ما هنا وما يأتى فى الرهن اذا كان الرهن سابقا على الدين وما فى الاجارة اذا كان
الدين مقدما على الرهن اه وسيأتى توضيحه فى آخر الرهن ان شاء الله تعالى * (تبييه)
لم يذكر ما اذا مات المشتري فاسدا وفى الخلاصة والبزارة ولومات المشتري فالبايع احق من سائر
الغرماء بماليته فان زاد شئ فهو للغرماء اه ومعناه انه لو اشترى عبدا فاسدا وتقاibus ثم مات
المشتري وعليه ديون وفسخ البائع البيع مع الورثة فالبايع احق بمالية العبد وهى ما قبضه
من المشتري حتى يسترد العبد المبيع كالومات البائع فان كانت قيمة العبد أكثر مما قبض فالزائد
للغرماء هذا ما ظهر لى فتأمله (قوله بل قبل تجهيزه) اى تجهيز البائع والمؤجر وما بعده بمعنى
انه لومات وكان المبيع ثوبا مثلا احتيج تكفينه به فللمشتري حبسه حتى يأخذ ماله قال ط
والاولى ان يقول بل من تجهيزه (قوله بناء على تعين الدراهم) المراد بها ما يشمل الدنانير
وفى الاشياء النقد لايتين فى المعاضات وفى تعيينه فى العقد الفاسد روايتان ورجح بعضهم
تفصيلا بان مفسد من اصله اى كما لو ظهر المبيع حرا او ام ولد يتعين فيه لانها انتقض بعد
صحته اى كالو هلك المبيع قبل التسليم والصحيح تعيينه فى الصرف بعد فسادة وبعد هلاك المبيع
وفى الدين المشترك فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين بطلان القضاء فلو ادعى
على آخر مالا واخذه ثم قال انه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعى رد عين ما قبض مادام
قائما ولا يتعين فى المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترد مثل نصفه ولذا لمزها زكاة لو نصبا
حوليا عندها ولا فى النذر والوكالة قبل التسليم وما بعده فالعامة كذلك وتعين فى الامانات
والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب وتامة فى جامع الفصولين اه (قول المصنف
وطاب للبائع ماريخ للمشتري) صورة المسئلة ما ذكره محمد فى الجامع الصغير رجل اشترى
من رجل جارية بيعا فاسدا بألف درهم وتقاibus ورجع كل منهما فبايع بصدق
الذى قبض الجارية بالريخ ويطب الرخ الذى قبض الدراهم اه وقول الشارح وانما
طاب الخ اورده فى صورة جواب عما استشكله صدر الشريعة وصاحب الغاية والفتح
والدرر والبحر والمنح وغيرهم من ان المذكور فى المتن من ان الرخ يطيب للبائع فى الثمن
النقد هو الموافق للرواية المنصوصة فى الجامع الصغير وهو صريح فى ان الدراهم لا تتعين
فى البيع الفاسد فيناقض قولهم ان تعينها فيه هو الاصح فانه يقتضى ان الاصح انه لا يطيب
الرخ للبائع فبايع بصدق وقد اجاب العلامة سعدى جلى فى حاشية الغاية بما اشار اليه الشارح
وهو انه يطيب على كل من القولين لان عدم التعين انما هو فى العقد الثانى الصحيح
لا فى العقد الاول الفاسد اه وبيانه انه اذا باع فاسدا وقبض دراهم الثمن ثم فسخ العقد
يجب رد تلك الدراهم بعينها على المشتري لان الاصح تعينها فى البيع الفاسد فلو اشترى بها
عبدا مثلا شراء صحيحا طاب له ماريخ لانها لا تتعين فى هذا العقد الثانى لكونه عقدا صحيحا
حتى لو اشار اليها وقت العقد لدفع غيرها فعدم تعينها فى هذا العقد الصحيح لا ينافى كون
الاصح تعينها فى العقد الفاسد وقد اجاب العلامة الحبر الرملى بمثل ما اجاب العلامة سعدى

مطلب

فى تعين الدراهم فى العقد
الفاسد

بل قبل تجهيزه فله حق
حبسه حتى يأخذ ماله
(فياخذ) المشتري (دراهم
التم بعينها لو قائمة ومثلها
لو هالكة) بناء على تعين
الدراهم فى البيع الفاسد
وهو الاصح (و) انما
(طاب للبائع ماريخ) فى الثمن

قبل اطلاعه عليه وقال انى في عجب عجيب من فهم هؤلاء الاجلاء التافض من مثل هذا مع ظهوره **(قوله)** لاعلى الرواية الصحيحة) أى القائلة بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد اه
 ح **(قوله)** في بيع يتعين بالتعيين اراد بالبيع المبيع و اشار بقوله يتعين بالتعيين كالعبد مثلا الى وجه الفرق بين طيب الریح للبايع لا للمشتري وهو ان ما يتعين بالتعيين يتعلق العقد به فتمكن الحث فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاوضة فلم يتعلق العقد الثاني بعينه فلم يتمكن الحث فلا يجب التصديق كما في الهداية وانما لم يتعين النقد لان ثمن المبيع ثبت في الذمة بخلاف نفس المبيع لان العقد يتعلق بعينه ومفاد هذا الفرق انه لو كان بيع مقايضة لا يطيب الریح لهما لان كلا من البديلين مبيع من وجه ولو كان عقد صرف يطيب لهما لكن قدما آتفا عن الاشياء ان الصحيح تعينه في الصرف بعد فساد وفي شرح اليرى عن الخلاطى انه الصحيح المذكور في عامة الروايات اه فافهم **(قوله)** بان باعه بازيد) تصوير لظهور الریح فلا يطيب له ذلك الزائد عما اشتري به واقاد ان ذلك في اول عقد واما اذا اخذ الثمن واخبر ورشح بعده ايضا يطيب له لعدم التعيين في العقد الثانى كما نبه عليه ط وهو ظاهر تمامر **(قوله)** (كأطاب الخ) صورته مافى الجامع الصغير ايضا لو ادعى على آخر مالا فقتضاه ثم تصادقا على انه لم يكن له عليه شئ وقدر مخرج المدعى في الدراهم التى قبضها على انها دينه يطيب له الریح لان الدين وجب بالاقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان المقبوض بدل المستحق وهو الدين وبدل المستحق مملوك ملكا فاسدا بدليل ان من اشترى عبدا بجارية او ثوب ثم اعتق العبد واستحققت الجارية يصح عتق العبد فلو لم يكن بدل المستحق مملوكا لم يصح العتق اذ لا عتق في غير الملك وتامم في الفتح **(قوله)** لان بدل المستحق مملوكا) كذا في آرائه في عدة نسخ بنصب مملوكا وهو كذلك في بعض نسخ النهر وفي بعضها بالرفع وهو الصواب على اللغة المشهورة في رفع خبر ان **(قوله)** فيما يتعين) كالعرض لا فيما لا يتعين كالنقد ومرباه **(قوله)** كالغصب) وكالوديعة فاذا تصرف الغاصب أو المودوع في العرض أو النقد يتصدق بالريح لتعلق العقد بمال غيره وتامم في الدرر **(قوله)** وقال الكمال الخ) تفصيلا في المتن **(قوله)** لا يملك أصلا) لانه متيقن انه لا ملك له فيه فتح اى فلا يطيب له ما ربح مطلقا سواء تعين اولا **(قوله)** وقواه في النهر) بتصریحهم في الاقرار بان المقر له اذا كان يعلم أن المقر كاذب في اقراره لا يملك له أخذه عن كره منه أما لو اشتبه الامر عليه حله الاخذ عند محمد خلافا لابي يوسف وحينئذ لا يطيب له ربحه ويحمل الكلام ههنا على ما اذا ظن ان عليه دينا بالارت من أبيه ثم تبين ان وكيله أوفاه لآبيه فتصادقا على ان لادين حينئذ يطيب له وهذا فقه حسن فتدبره اه ونقله عنه الرملی وأقره وبه اندفع مافى البحر من ان ظاهر اطلاقهم خلاف مافى الفتح **(قوله)** الحرام ينتقل) اى تنتقل حرمة وان تداولته الايدي وتبدلت الاملاك وبأى تمامه قريبا **(قوله)** ولا للمشتري منه) فيكون بشرائه منه مسببا لانه ملكه بكسب خيى وفي شرائه تقرير للخبث ويؤمر بما كان يؤمر به البايع من رده على الحربى لان وجوب الرد على البايع انما كان لمرأته ملك الحربى ولاجل غدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما في ملك البايع الذى اخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من غيره بيعا صحيحا فان الثانى لا يؤمر بالرد وان كان

لا على الرواية الصحيحة
 المقابلة للاصح بل على
 الاصح ايضا لان الثمن في
 العقد الثانى غير متعين ولا
 يضر تعيينه في الاول كما فاده
 سعدى (لا) يطيب
 (للمشتري) ما ربح في بيع
 يتعين بالتعيين بان باعه بازيد
 لتعلق العقد بعينه فتمكن
 الحث في الریح فيصدق به
 (كأطاب ریح مال ادعاه)
 على آخر فصدقه على ذلك
 (ففضله) اى اوفاه اياه
 (ثم ظهر عدمه بتصادقهما)
 انه لم يكن عليه شئ لان
 بدل المستحق مملوكا ملكا
 فاسدا والحث لفساد الملك
 انما يعمل فيما يتعين لافيا
 لا يتعين واما الحث لعدم
 الملك كالغصب فيعمل فيهما
 كما بسطه خسرو وابن
 الكمال وقال الكمال
 لو تعدد الكذب في دعواه
 الدين لا يملكه اصلا وقواه
 في النهر وفيه الحرام ينتقل
 فلو دخل بامان وأخذ
 مال حربى بالراضا واخرجه
 اليه لملكه وصح بيعه لكن
 لا يطيب له ولا للمشتري
 منه بخلاف البيع الفاسد
 فانه لا يطيب له لفساد عقده

البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببيعه لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه
مقصود على ملك المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسرخصي
من الباب الخمس بعد المائة **(قوله)** ويطلب للمشتري منه لصحة عقده فيه ان عقد
المشتري في المسئلة الاولى صحيح ايضا وقد ذكر هذا الحكم في البحر معزيا للاسيدي بدون
هذا التعليل فكان المناسب اسقاطه ثم اعلم انه ذكر في شرح السير الكبير في الباب الثاني والستين
بعد المائة انه ان لم يرد يكره للمسلمين شراؤه منه لانه ملك حيث بمنزلة المشتري فسادا اذا
اراد بيع المشتري بعد القبض يكره شراؤه منه وان نفذ فيه بيعه وعقده لانه ملك حصل
له بسبب حرام شرعا اه فهذا مخالف لقوله ويطلب للمشتري وقد يجاب بان ما اخرجه
من دار الحرب لما وجب على المشتري رده على الحربى لبقاء المعنى الموجب على البائع رده يمكن
البحث فيه فلم يطلب للمشتري ايضا كالبائع بخلاف البيع الفاسد فان رده واجب على البائع
قبل البيع لا على المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب للرد كما قدمناه فلم يتمكن البحث فيه
فلذا طالب للمشتري وهذا لا ينافي ان نفس الشراء مكروه لحصوله للبائع بسبب حرام ولان
فيه اعراضا عن الفسخ الواجب هذا ما ظهر لي **(قوله)** الحرمة تعدد الخي في نقل الخوي
عن سيدي عبد الوهاب الشعراني انه قال في كتاب المن وما نقل عن بعض الحنفية من ان الاحرام
لا يتعدى ذمتين سألت عنه الشهاب بن الشامي فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك اما لو رأى
المكاس مثلا يأخذ من احد شيئا من المكاس ثم يعطيه آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر آخر فو
حرام اه **(قوله)** الا في حق الوارث الخ أي انه اذا علم ان كسب مورثه حرام لم يحل له لكن
اذا علم ان المكاس بعينه فلا شك في حرمة ووجوب رده عليه وهذا معنى قوله وقيد في الظهيرية
الخ وفي منية المفتي مات رجل ويعلم الوارث ان اباه كان يكسب من حث لا يحل ولكن لا يعلم
الطالب بعينه ليرد عليه حل له الارث والا فضل ان يتورع ويتصدق بنية خصاء أبيه اه
وكذا لا يحل اذا علم عين الغصب مثلا وان لم يعلم مالكه لما في البرازية أخذ مورثه رشوة
أو ظلم ان علم ذلك بعينه لا يحل له اخذه والا فله اخذه حكما اه في الديانة فيصدق به بنية ارضاء
الخصاء اه والحاصل انه ان علم ارباب الاموال وجب رده عليهم والا فان علم عين الحرام
لا يحل له ويتصدق به بنية صاحبه وان كان مالا محتاجا محتجعا من الحرام ولا يعلم اربابه ولا شيئا
منه بعينه حل له حكما والاحسن ديانة التزهد عنه في الذخيرة سئل الفقيه ابو جعفر عن
اكتسب ماله من امرأه السلطان ومن الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك ان
يأكل من طعامه قال احب الى في دينه ان لا يأكل ويصدق حكما ان لا يكن ذلك طعاما نصيبا
أو رشوة وفي الحانية امرأة زوجها في ارض الجور ان أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك
الطعام نصيبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى طعاما أو كسوة من مال أصله ليس بطلب
فهي في سعة من تناوله والائتم على الزوج اه **(قوله)** وبسنة حقة ثمة أي في كتاب الحظر والاباحة
قال هناك بعد ذكره ما هنا لكن في المحرر مات وكسبه حرام فليبرأ حلال ثم رمز وقول
لأناخذ بهذه الرواية وهو حرام مطابقا على الوردية فذهب اه ح ومفاده الحرمة وان لم يعلم
اربابه ويذني قبيده بما اذا كان عين الحرام ابوا فاق ما فاته اه اذ لو اختلط بحيث لا يتميز يملك

مطلب

البيع الفاسد لا يطلب له
ويطلب للمشتري منه

ويطلب له المشتري منه لصحة
عقده وفي حظر الاشياء
الحرمة تعدد مع العلم بها
الا في حق الوارث وقيد في
الظهيرية بان لا يعلم ارباب
الاموال وسنحققه ثمة

مطلب

الحرمة تعدد

مطلب

فيمن ورث مالا حراما

ما كنا خينا لكن لا يحل له التصرف فيه ما يؤد بدله كما حققناه قبيل باب زكاة المال فتأمل
(قوله) يئى اوغرس فيما اشتراه فاسداً وكذا لو شرى فاسداً قضبان نخل فغرسه واطعم وان
 شره ما طعمها فغرسه فكذلك عنده وعند الثاني يقلعه ان لم يضر الارض ذخيرة **(قوله)** لزمه
 قيمتهما اى الدار والارض منح والاولى افراد الضمير لان المطلق باو وعلله الكرخى فى
 مختصره بأن البناء استهلاك عند الامام اى ومثله الغرس لان البناء والغرس يقصد بهما
 الدوام وقد حصلنا بتسليط من البائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالبيع **(قوله)** ورجحه
 حيث قال وقولهما اوجه وكون البناء يقصد للدوام يمنع للاتفاق فى الاجارة على انجاب القلع
 فظهر انه قد يراد للبقاء وقد لا فان قال ان المستأجر يعلم انه يكلف القلع فعلمه مع ذلك دليل
 على انه لم يراد للبقاء قلنا المشتري فاسداً ايضا يكلف القلع عندنا اه **(قوله)** وتعقبه فى النهر
 الخ حيث قال اقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة
 وبهذا عرف ان محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق
 الاسترداد اه ثات وفيه ان المؤجر ايضا ساط المستأجر على الانتفاع بارضه والمستأجر
 يملك البناء فلاحسن الجواب بالفرق بين التسليطين بان البائع سلطه على المبيع على وجه
 قد ينقطع به حق الاسترداد بأن يخرج به عن ملكه ببيع ونحوه او بأن يفعل فيه ما يقصد به
 الدوام لجواز ان لا يطلب البائع الفسخ قبله بخلاف المؤجر فانه انما سلطه فى وقت خاص
 واما كون الفسخ حقا للشرع فلا يطل بتسليط البائع فينقض بأنه قد يطل باخراجه عن ملكه
 ببيع ونحوه وهو بتسليط البائع فكذا هنا تقديم الحق للعبد لفقده وكون البيع ونحوه تعاقبه
 حق الغير فيقدم وهنا تعلق به حق العاقدة العاصى فلا يقدم قد يمنع بان العاصى لم يطل الشرع
 حقه كمن غصب حجرا وجعله اس حائطه يضمن قيمته ولا يكلف بتقضى الحائط فافهم **(قوله)**
 وكذا اى ومثل البناء والغرس فى امتناع الفسخ كل زيادة متصلة بالمبيع غير متولدة منه
(قوله) وجارية علقته منه جعله من الزيادة الغير المتولدة نظرا لما الرجل ط **(قوله)**
 فلو منفصلة كولد الخ اى بان ولدت من غير المشتري وفى الجوهره لو كانت الزيادة متصلة غير
 متولدة كالصبيغ والخياطة انقطع حق الفسخ وان كانت متولدة اى كالسمن لامتنع الفسخ
 وكذا منفصلة متولدة كالولد والعقر والارث ولو هلكت هذه الزوائد فى يد المشتري
 لا يضمنها وان استهلكها ضمن وان هلك المبيع فقط فللبائع أخذها وأخذ قيمة المبيع يوم
 القبض وان كانت منفصلة غير متولدة كالكسب والهبة فللبائع أخذ المبيع معها ولا تليط له
 وبصدقها وان هلكت فى يد المشتري لا يضمن وكذا لو استهلكها عنده وعندنا يضمن
 وان استهلك المبيع فقط ضمنه والزوائد لثقرر ضمان الاصل اه ملخصا وبه علم ان الزيادة
 باقسامها الاربع لامتنع الفسخ الا المتصلة الغير المتولدة اما المتصلة المتولدة كالسمن والمنفصلة
 المتولدة كالولد والغير المتولدة كالكسب فانها لامتنع الفسخ وانه يضمن المنفصلة المتولدة
 بالاستهلاك لا بالهلاك وكذا غير المتولدة عند هما لا عنده وهذا التقرير ايضا موافق لما
 فى البحر عن جامع الفصولين **(قوله)** سوى منفصلة غير متولدة اى كالكسب وهذا
 استثناء من قوله و يضمنها باستهلاكها فان هذه لا تضمن باستهلاك عند الامام كما علمته

(يئى اوغرس فيما اشتراه
 فاسداً) شروع فيما يقطع
 حق الاسترداد من الافعال
 الحسية بعد الفراغ من
 القولية (لزمه قيمتهما
 وامتنع الفسخ وقال يضمنه
 ويرد المبيع ورجحه الكمال
 وتعقبه فى النهر لحصولهما
 بتسليط البائع وكذا كل
 زيادة متصلة غير متولدة
 كصبيغ وخياطة وطحن
 حنطة ولت سويق وغزل
 قطن وجارية علقته منه
 فلو منفصلة كولد او متولدة
 كسمن فله الفسخ ويضمنها
 باستهلاكها سوى منفصلة
 غير متولدة جوهره

مطلب

فى احكام زيادة المبيع فاسداً

(قوله لو نقص الخ) شروع في حكم نقصان المبيع فاسدا بعد بيان زيادته (قوله اخذها البائع مع الارش) اي ارض النقصان ويحجر على ذلك لو اراده المشتري لما في جامع الفصولين لو قطع ثوبا شراء فاسدا ولم يحطه حتى اودعه عند بائعه يضمن نقص القطع لاقيمته لو صوله الى ربه الا قدر نقصه فوقع عن الرد المستحق قال هذا التعليل اشارة الى ان المبيع فاسدا اذا نقص في يد المشتري لا يبطل حقه في الرد اذ لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه اه فهو كارتى ناطق بما قلنا رمل * (تنبيه) * لوزال العيب رجع المشتري على البائع بالارش الذي دفعه اليه كما لو ابضت عين الجارية في يد المشتري فاسدا وردها مع نصف القيمة ثم ذهب اليها فعلى البائع رد الارش كما في المتارخانية ومثله ما قدمناه عنها في لو زوج المشتري الامة ثم فسخ البيع واخذ البائع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها رجع المشتري على البائع بما أخذ (قوله صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خير البائع) ان شاء اخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكره تحريما مع الصحة) اشارة الى وجه تأخير المكروه عن الفاسد مع اشتراكهما في حكم المنع الشرعي والائتم وذلك انه دونه من حيث صحته وعدم فساده لان النهي باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط صحته ومثل هذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهية كما في الدرر وفيها ايضا انه لا يجب فسخه وبملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة اه لكن في النهر عن النهاية ان فسخه واجب على كل منهما ايضا صونا لهما عن الحظوظ وعليه مثنى الشارح في آخر الباب وبأني تمامه (قوله عند الاذان الاول) وهو الذي يجب السعي عنده (قوله الا اذا تباعبا بمشيان الخ) قال الزيلعي هذا مشكل فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا فمن اطلقه في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالرأى شر نبالية والجواب ما اشار اليه الشارح من ان النص معلل بالاخلاق بالسعي ومخصص لكن ما مثنى عليه الشارح هنا مثنى على خلافه في الجمعة تبعا للبحر والزيلعي (قوله) وقد خص منه الخ) جواب ثان اي والعام اذا دخله التخصيص صار ظاهريا فيجوز تخصيصه ثانيا بالرأى اي بالاجتهاد وبه اندفع قول الزيلعي فلا يجوز بالرأى قلت وفيه نظر فان اشكال الزيلعي من حيث ان قوله تعالى وذروا البيع مطلق عن التقيد بحالة دون حالة فان مفاد الآية الامر بترك البيع عند النداء وهو شامل لحالة المشي والذي خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو فاسعوا ولا يلزم منه تخصيص من ذكر ايضا في وذروا البيع لان القرآن في الظلم لا يلزم منه المشاركة في الحكم كما تقرر في كتب الاصول نظيره قوله تعالى اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فان الخطاب عام في الموضعين لكن خص الدليل من الاول جماعة كالمرضى العاجز ومن الثاني جماعة كالفقير مع ان المرضى تلزمه الزكاة والفقير تلزمه الصلاة والحاصل ان الدليل خص من وجوب السعي جماعة كالمرضى والمسافر ولم يرد الدليل بتخصيص هؤلاء من وجوب ترك البيع فبقى الامر شاملا لهم الا ان يعمل بترك الاخلاق بالسعي فيرجع الى الجواب الاول فلم يقد الثاني شيئا فتأمل (قوله وكره التجش) لحديث الصحيحين لاسنن الركان للبيع ولا يبيع بعضهم

مطلب

أحكام نقصان المبيع فاسدا

مطلب

في البيع المكروه

وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع اوباً فقه سبوبة أخذه البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل أجنبي خير البائع (وكره) تحريم مع الصحة (البيع عند الاذان الاول) الا اذا تباعبا بمشيان فلا بأس به لتعليل النهي بالاخلاق بالسعي فاذا اتقى اتقى وقد خص منه من لا جمعة عليه ذكره المصنف (و) كره (التجش) بفتحين ويسكن أن يزيد ولا يريد الشراء

على بيع بعض ولا تاجشوا ولا بيع حاضر لباد فتح (قوله) او يمدحه (تفسير آخر عبر عنه في النهر بقيل نقلا عن القرمانى في شرح المقدمة قال وفي القاموس ما يفيد (قوله) في النكاح وغيره) اى كالاجارة وهذا ذكره المصنف في منحه (قوله) لا يكره) بل ذكر القهستاني وابن الكمال عن شرح الطحاوى انه في هذه الصورة محمود (قوله) والسوم على سوم غيره) وكذا البيع على بيع غيره وفي الصحيحين نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الركبان الى ان قال وان يسام الرجل على سوم اخيه وفي الصحيحين ايضا البيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه الا ان يأذنه وصوره السوم ان يتراضا بثن ويقع الركوب به فيجى آخر فيدفع للمالك أكثر او مثله وصوره البيع ان يتراضا على ثمن سلعة فيقول آخرانا ابيعك مثلها بانقص من هذا الثمن افاده في الفتح قال الحيز الرملى ويدخل في السوم الاجارة اذ هي بيع المتافع (قوله) بل لزيادة التنفير (لان السوم على السوم يوجب الجحاشا واضرارا وهو في حق الاخ اشد منعا قال في النهر كقوله في الغيبة ذكر ك اخاك بما يكره اذ اخفاء في منع غيبة الذمى (قوله) وقد باع عليه الصلاة والسلام قدحا وحلسا الخ) رواه اصحاب السنن الاربعة في حديث مطول ذكره في الفتح وفي المصباح الحلس كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله جمعه احلاس كحلم واحمال والحلس بساط بسيط في اليد (قوله) تلقى الركبان (بفتحين وهو المراد من تلقى الركبان في الحديث الماء وهذا يؤيد تفسيره بالجالب لان الركبان جمع راكب لكن الذى في المصباح والمغرب تفسيره بالمجلوب تأمل قال في الفتح ولتلقى صورتان احدهما ان يتلقاهم المشتري للطعام منهم في سنة حاجة ليعبوه من اهل البلد زيادة (٢) و ثانيهما ان يشتري منهم بأرخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر (قوله) للضرر والغرر) لف ونشر مرتب فاضرر في الصورة الاولى والغرر بتليس السعر في الصورة الثانية (قوله) وبيع الحاضر للبادى) حديث الصحيحين عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتلقى الركبان وان يبيع حاضر لباد قال قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له سمسارا فتح والحاضر من كان من اهل الحضر خلاف البدو فالبادى من كان من اهل البادية اى البرية ويقال حضرى وبدوى نسبة الى الحضر والبدو (قوله) في حالة قحط وعوز) القحط انقطاع المطر والعوز تحريك الواو الحاجة قال في المصباح عوزا الشئ عوزا من باب تعب عن فلم يوجد وعزت الشئ اعوزه من باب قال احتجت اليه فلم أجده (قوله) قبل الحاضر المالك الخ) منى عليه في الهداية حيث قال وهو ان يبيع من اهل البدو طعما في الثمن الغالى لما فيه من الاضرار بهم اه اى باهل البلد قال الحيز الرملى ويشهد لصحة هذا التفسير ما في الفصول العمادية عن ابى يوسف لو ان اعرابا قدموا الكوفة وارادوا ان يتناروا منها ويضرب ذلك باهل الكوفة قال امنعهم عن ذلك قال الاترى ان اهل البلدة يمنعون عن الشراء للحكرة فهذا اولى (قوله) والاصح انهما ٣ السمسار والبائع) بان يصير الحاضر سمسارا للبادى البائع قل في الفتح قال الحلوانى هو ان يمنع السمسار الحاضر القروى من البيع ويقول له لاتبع انت اأعلم بذلك فيتوكله وبيع وبغالى ولو تركه يبيع بنفسه لرخص على الناس (قوله) لموافقة آخر الحديث) ولموافقة لتفسير راوى الحديث كما قدمناه عن الصحيحين

او يمدحه باليس فيه ليروجه ويجرى في النكاح وغيره ثم انتهى محمول على ما اذا كانت الساعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره لان تمام الحداغ غناية (والسوم على سوم غيره) ولو ذميا او مستأنا وذكر الاخ في الحديث ليس قيذا بل لزيادة التنفير نهر وهذا (بعد الاتفاق على مبلغ الثمن) والمهر (والالا) يكره لانه يبيع من يزيد وقد باع عليه الصلاة والسلام قدحا وحلسا بيع من يزيد (و تلقى الجلب) بمعنى المجلوب او الجالب وهذا (اذا كان يضرب اهل البلد او يلبس السعر) على الواردين لعدم علمهم به فيكره للضرر والغرر (اما اذا انتفى فلا) يكره (و) كره (بيع الحاضر للبادى) وهذا (في حالة قحط وعوز والا لا) لانعدام الضرر قيل الحاضر المالك والبادى المشتري والاصح كما في المجتبى انهما السمسار والبائع لموافقة آخر الحديث

٢ قوله و ثانيهما كما
والاولى و ثانيهما كما
لا يحنى اه مصححه

(قوله دعوا الناس يرقى بعضهم بعضا) كذا في البحر والذي في الفتح دعوا الناس يرقى الله بعضهم من بعض ونقل الحبر الرمل عن ابن حجر الهيثمي ان بعضهم زاد دعوا الناس في غفلاتهم ونسبه لمسلم قال وهو غلط لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كقضي به سبر ما بأيدي الناس منها اهـ (قوله ولذا عدى باللام لآمن) هذا مرجع آخر للتفسير الثاني فان الدلالة ان يبيع حاضر لباد تكون على حقيقتها وهي التعليل اما على التفسير الاول تكون بمعنى من او زائدة لانه يقال بعت الثوب من زيد قال في المصباح وربما دخلت اللام مكان من يقال بعتك الشيء وبعتك لآمن قال اللام زائدة زيادتها في قوله تعالى واذ بوأنى ابراهيم مكان البيت والاصل بوأنى ابراهيم (قوله ثامر) اي قريبا من قوله وقد باع عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ويسمى بيع الدلالة) اي بيع الدلال قال في الفتح وهو صفة البيع في اسواق مصر المسمى بالبيع في الدلالة (قوله ولا يفرق) بالبناء للمجهول وهو اولى من قول النهر ولا يفرق المالك لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقال انه تفسير للضمير الراجع الى المالك المفهوم من الخاتم تأهل وكما يمنع المالك عن التفريق يمنع المشتري كبرأى والكراهة فيه تحريمية كما في الفتح (قوله عبر بالتثنية مبالغة في المنع) كذا في الفتح ووجهه ان من المسلم عدم فعل المحرم شرعا فكأنه امر لا يقع منه فلا حاجة الى نهيته منه (قوله وعن الثاني الخ) قال العلامة نوح في حواشي الدرر وعن ابن يوسف روايتان في رواية لا يجوز البيع في قرابة الولاد ويجوز في قرابة غيرها وهو الاصح في مذهب الشافعي وفي رواية لا يجوز في الكل اي قرابة الولاد وغيرها وهو قول الامام احمد لان الامر بالرد في الحديث لا يكون الا في الفاسد وقال مالك لا يجوز في الام ويجوز في غيرها اهـ وما ذكره الشارح بعيد عن هذا (قوله غير باع) اشار به الى ان مدة منع التفريق تمتد الى بلوغ الصغير بالاحتلام او بالحيض وهو قول للشافعي وفي الظاهر قوله الى زمان التمييز سبع او ثمان بالتقريب وقال بعض مشايخنا اذا راحقا ورضا بالتفريق فلا بأس به لانهما من اهل النظر لانفسهما وربما يران المصاحبة في ذلك فتح (قوله ذي رحم) اطلقه فشمع ماذا كان صغيرا ايضا او كبيرا كما في الهداية وغيرها ولذا قال بعده بخلاف الكبيرين (قوله اي محرم من جهة الرحم) اشار الى ان الضمير في منه راجع الى الرحم لا الى الصغير فلا بد ان تكون محرمته من جهة الرحم لا من الرضاع احتراز عن ابن عمر هو اخ رضاءا فانه رحم محرم لكن محرمته من الرضاع لا من الرحم والى ذلك اشار بقوله فافهم وخرج ايضا بالاولى المحرم لانه الرحم كالاخ الاجنبي رضاءا وامرأة الاب والرحم غير المحرم كبن العم (قوله وتوابعه) هي التدبير والاستيلاء والكتابة (قوله ولو على مال) مبالغة على الاعتناق فقط كما لا يخفى فلو قدمه لكان اولى اهـ ح لكن اذا كان مما لا يخفى استوى فيه التقديم والتأخير فافهم (قوله او يبيع ممن حلف بعقته) اي اذا حلف بقوله ان ملكته هذا فهو حليفه المالك منه ليعتق ليكره لان العتق ليس بتفريق بل فيه زيادة التمكن من الاجتماع مع محرمه (قوله او كان المالك كافرا) ظاهره ولو كان المشتري مسلما لكن لا يناسبه التعليل مع انه يكره التفريق بالشراء وفي الفتح اما اذا كان كافرا فلا يكره لانهم غير مخاطبين بالشرايع والوجه انه ان كان التفريق في ملتهم حلالا لا يتعرض لهم الا ان كان يبيعهم من مسلم فيمتنع على المسلم وان كان تمتعاف ملتهم فلا يجوز اهـ

مطلب
في التفريق بين الصغير ومحرمه

دعوا الناس يرقى بعضهم بعضا ولذا عدى باللام لآمن (لا يكره بيع من يزيد) لثامرو ويسمى بيع الدلالة (ولا يفرق) عبر بالتثنية مبالغة في المنع ليعنه عليه السلام من فرق بين والد وولده وأخ وأخيه رواه ابن ماجه وغيره عني وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة (بين صغير غير بالغ) وذو رحم محرم منه (محرم من جهة الرحم لا الرضاع كبن عم هو اخ رضاءا فافهم (الا اذا كان التفريق باعناق وتوابعه ولو على مال او يبيع ممن حلف بعقته او كان المالك كافر لانهم مخاطبونه بالشرايع

وذكر قبله انه يجوز للمسلم شراؤه من حرى مستأمن لان مفسدة التفريق عارضها اعظم منها وهو ذهابه الى دار الحرب وفيه مفسدة الدين والدنيا اما الدين فظاهر واما الدنيا فعرضه للقتل والسبي اه وظاهره انه يكره للمسلم شراؤه من كافر غير حرى لعدم هذه المفسدة المصارعة وهو موافق لما استوجهه قياسا وعلى هذا فلا وجه لما في النهر من ان المراد بالحرى الكافر وبه ظهر انه كان الاول للشراح ان يقول كما في البحر او كان البائع حربيا مستأنا مسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء دفعا للمفسدة **(قوله)** او متعددا **(الح)** اى اذا كان المالك متعددا بان كان احدها لزيد والآخر لعمرو فلا بأس بالبيع وان كان العبد الآخر لطفل المالك الاول او لكتابه اذا اشترى اجتماعهما في ملك شخص واحد قل في البرازية ولو احدها له والآخر لولده الصغير او لملوكه او لمكتابه او مضاربه لا يكره التفريق ولو كلالها له فباع احدها من ابنه الصغير يكره اه وفي ما اذا كانت الشركة في كل منهما معا **(د)** بظاهر القهستاني عدم الكراهة ايضا فايراجع **(قوله)** فلا بأس جواب لقوله ولو الآخر لطفله على ان لو شرطية لا وصالية وانما فصله عما قبله مصرحا بالجواب للتنبيه على انه لا يكره وان كان له ولاية على طفله بحيث يمكنه بيعهما معا بالافريق وان كان له حق في مال مكتابه بحيث يمكن عود الآخر الى ملكه اذا عجز المكتاب فافهم **(قوله)** او تعدد محارمه **(الح)** اى محارم الصغير كالوكان له اخوان شقيقان مثلا او عمان او خالان او اكثر فله بيع الزائد على الواحد منهم ويبقى الواحد مع الصغير ليستأنس به وله بيع الصغير مع واحد منهم لا وحده قل في الفتح وكذا لو ملك ستة اخوة ثلاثة كبار وثلاثة صغار فباع مع كل صغير كبيرا جاز استحسانا **(قوله)** غير الاقرب حال من ما اه ح فلو كان معه اخت شقيقة واخت لاب واخت لام باع غير الشقيقة كما في الفتح **(قوله)** والا يوين اى وغير الا يوين فاذا كان معه ابواه لا يبيع واحدا منهما هو الصحيح في المذهب كما في البحر عن الكفاية **(قوله)** والمحقق بهما كاخ لاب واخ لام او خال وعم فالمدلى بقراءة الامام مقامها والمدلى بالاب كالأب واذا كان للصغير اب وام واجتمعوا في ملك واحد لا يفرق بين احدهم فكذا هنا وكذا لو كان له عمه وخالة او ام اب وام لا يفرق بينه وبين احدهما جوهره قلت لكن الالحاق بالابوين انما يعتبر عند عدم احدهما لما في الفتح لو كان معه ام واخ او ام وعمه او خالة او اخ جاز بيع من سوى الام في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان شفقة الام تغني عن سواها ولذا كانت أحق بالحضانة من غيرها والجدة كالأب فلو كان له جدة وعمه وخالة جاز بيع العمه والخالة ولو كان معه عمه وخالة لم يباعوا الامعا لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ثم قال ولو ادعاء رجلان فصارا ابوين له ثم ملكوا حيلة فاقفاس ان يباع احدهما لاتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع لان الأب في الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذي يبيع فيتمتع احتياطافصار الاصل انه اذا كان معه عدد احدهم ابعد جاز بيعه وان كانوا في درجة وكانوا من جنسين مختلفين كالأب والام والحالة والعمه لا يفرق ولكن يباع الكل او يمسك الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعمين والحالين جاز ان يمسك مع الصغير احدهما ويبيع ماسواه ومثل الحالة والعم اخ لاب واخ لام اه **(قوله)** كخزوجه مستحقا بأن ادعى رجل احدهما انه له وابنه **(قوله)** بالجنانية كان قتل احدهما رجلا خطأ ودفعه سيده بها **(قوله)** ويبيعه بالدين

او متعددا ولو الآخر لطفله او مكتابه فلا بأس به او تعدد محارمه فله بيع ماسوى واحد غير الاقرب والا يوين والمحقق بهما فتح او **(بحق)** مستحق كخزوجه مستحقا **(د)** كدفع احدهما بالجنانية ويبيعه بالدين او باتلاف مال الغير **(ورده)** يبيع

د قوله وظاهر القهستاني **الح** حيث قال لا وبينهما اذا كانا رجلين لكل منهما شقص او لصي ورجل او لرجل وامرأته او مكتابه او مضاربه وتامه في النظم اه والشقص الطائفة من الشيء كما في المصباح فيمكن ان يكون مراده بالشقص احداتاما فيكون المعنى لكل منهما عبتأمل اه منه

بأن كان مأذونا واستغرقه الدين **(قوله لان النظر الخ)** يعني ان المتصور اليه في منع التفريق دفع الضرر عن غيره وهو الصغير لا الخالق الضرر به اي بالمالك فلو منعنا التفريق هنا كان الزامه للضرر بالمالك كذا في الفتح اي لان المالك يتضرر بالزامه الفداء لولي الجناية والزامه القيمة للغرماء والزامه المعيب من غير اختياره زبلي **(قوله والزوجين)** اي ولو صغيرين زبلي **(قوله فالمستثنى احد عشر)** كان الواجب تقديم هذه الجملة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لعدم دخولهما في المستثنى منه اه ح والاخذ عشر الاعتاق ثوابه ببيعهم ممن حلف بعقته كون المالك كافرا كونه متعدد اتعدا المحارم ظهوره مستحقا دفعه بخيانة ببيعهم بالدين ببيعهم بالاف مال رده بعيب وزاد في البحر ما اذا كان الصغير مرافقا ورضيت امه ببيعها ط قلت في الفتح لو كان الولد مرافقا فرضي بالبيع واختاره ورضيت امه جاز ببيعها اه وزاد ايضا ما في الفتح حيث قال ومن صور جواز التفريق ما في المبسوط اذا كان للذمي عبده امرأته ولدت منه واسلم العبد وولده صغيرا فانه يحجر الذمي على بيع العبد وابنه وان كان تفريقا بينه وبين امه لانه يصير مسلما باسلام ابيه فهذا تفريق بحق **(قوله الامن حربي)** لان مفسدة التفريق عارضها اعظم منها كإفقدائه **(قوله ايضا)** اي كافي البيع الفاسد وقدمنا عن الدرر انه لا يجب فسخه وما ذكره الشارح عزاء في الفتح اول باب الاقالة الى النهاية ثم قال وتبعه غيره وهو حق لان رفع المعصية واجب بقدر الامكان اه قلت ويمكن التوفيق بوجوده عليهما ديانة بخلاف البيع الفاسد فانه ما اذا اصر عليه ففسخه القاضي جبرا عليهما ووجهه ان البيع هنا صحيح ويمك قبل القبض ويجب فيه الثمن لا القيمة فلا يلي القاضي فسخه لحصول الملك الصحيح **(قوله لمجمع)** عبارته ويجوز البيع وبأنه اه وليس فيه ذكر الفسخ **(قوله مسلما)** اي رقيقا مسلما ط **(قوله مع الاجبار الخ)** اي لرفع ذل الكافر عن المسلم ولحفظ الكتاب عن الاهانة ط والله سبحانه اعلم

فصل في الفضولي

نسبة الى الفضول جمع الفضل اي الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينسب الى الواحد وان كان هو القياس لانه صار بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاعرابي ط عن البناء وفي المصباح وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيا لآخر فيه ولهذا نسب اليه على لفظه فقليل فضولي لمن يشتغل بما لا ينبغي لان جعل علما على نوع من الكلام قتل منزلة المفرد **(قوله)** مناسبة ظاهرة هي توقف افادة كل من الفاسد والموقوف الملك على شيء وهو التقضي في الاول والاجازة في الثاني ح **(قوله لانه من صوره)** ووجهه ان المستحق يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغير اذني فهو عين بيع الفضولي اه ح **(قوله هو)** اي لغة ولم يصرح بذلك اكفاء بقوله بعده واصطلاحا الخ فافهم **(قوله يحنى عليه الكفر)** لان الامر بالمعروف وكذا النهي عن المنكر مما يعني كل مسلم وانما لم يكفر لاحتمال انه لم يرد ان هذا فضول لآخر فيه بل اراد ان امره لا يؤثر اوتحو ذلك **(قوله بمنزلة الجنس)** فيدخل فيه الوكيل والوصي والولي والفضولي منح **(قوله خرج به نحو وكيل ووصي)** المراد خروج هذين وما شابههما لاها فقط فهو نظير قولهم مثلك لا يتحل فالوكيل والوصي يتصرفان باذن شرعي وكذا الولي والقاضي والسلطان فيما يرجع الى بيت المال ونحوه وامير الجيش في الغنائم

(قوله)

لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير (بخلاف الكبيرين و الزوجين) فلا بأس به خلافا لاحد فالمستثنى احد عشر (وكذا يكره التفريق ببيع) وغيره من اسباب الملك كصدقة وصية (يكره) بشراء الامن حربي ابن ملك و (قسمة في الميراث والغنائم) جوهره واعلم ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما ايضا بحر وغيره لرفع الاتم مجمع وفيه ونصح صح شرا كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخراجهما عن ملكه وسيجي في المتفرقات

فصل في الفضولي

مناسبة ظاهرة وذكره في الكتب بعد الاستحقاق لانه من صوره (هو) من يشتغل بما لا ينبغي فالقاتل لمن بأمر بالمعروف انت فضولي يحنى عليه الكفر فتح واصطلاحا (من يتصرف في حق غيره) بمنزلة الجنس (بغير اذن شرعي) فصل خرج به نحو وكيل ووصي

(قوله كل تصرف له) ضابطه فيما يتوقف على الاجازة وما لا يتوقف (قوله صدر منه) اى من الفضولى او من التصرف مطلقا (قوله كبيع وتزويج) اشار الى ان المراد بالتماثل ما بين الخفيق والحكمى (قوله او اسقاطا له) اى اسقاط الملك مطلقا قال فى الفتح حتى لو طلق الرجل امرأته غيره او اعقق عبده فاجاز طلقته وعقق وكذا سائر الاسقاطات للديون وغيرها اه
 * (تنبه) قال فى البحر والظاهر من فروعه ان كل ما صح التوكيل به اذا باشره الفضولى يتوقف الا لشراء بشرطه اه قال الحيز الرملى اى من العقود والاسقاطات ليخرج قبض الدين فى جامع الفصولين من قبض دين غيره بلا امره ثم اجاز الطالب لم يجز قائما او هالكا اه قلت هذا احد قولين ذكرهما فى جامع الفصولين فانه ذكر قبل ما مر رامزا الى كتاب آخر مانعه قال لمدين اذع الى الفا تخالان عليك فعسى يحيزه الطالب وانا لست بوكيل عنه فذفع واجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا تعتبر الاجازة اه (قوله) من قدر على اجازته كذا فسرته فى الفتح فاذا لم يمس المراد المحيز بالفعل بل المراد من له ولاية امضاء ذلك الفعل من المالك او ولي كآب وجد ووصى وقاض كامر بانه قيل باب المهر وفى احكام الصغار للاستروتن من مسائل النكاح عن فوائد صاحب المحيط صية زوجت نفسها من كف وهى تعقل النكاح ولا ولى لها فالتعديتوقف على اجازة القاضى فان كانت فى موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البلدة يتعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضى والا فلا يتعقد وقال بعض المتأخرين يتعقد ويتوقف على اجازة تها بعد البلوغ اه فهذا صريح فان من ليس له ولى او وصى خاص وكان تحت ولاية قاض فصرفه موقوف على اجازة ذلك القاضى او اجازته بعد بلوغه وهذا اذا كان تصرفا يقبل الاجازة احترازا عما اذا طلق او اعقق كما يأتى وقد حررنا هذه المسئلة قيل كتاب الغصب من كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية فارجع اليه فان فيه فوائد سنية (قوله) انعقد موقوفة) اى على اجازة من يملك ذلك العقد ولو كان الماقد نفسه بانه مافى الرابع والعشرين من جامع الفصولين باعه او زوجه بلا اذن ثم اجاز بعد وكالته جاز استحسانا باع مال يتيم ثم جعله القاضى وصيا له فأجاز ذلك البيع صح استحسانا ولو تزوج بلا اذن مولاه ثم اذن له فى النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الاباجازة ولو لم ياذن له ولكنه عتق جاز بلا اجازة بعد عتقه ولو تزوج الصبي او اعق ثم اذن له ولى او بلغ لم يجز الاباجازة وتما الفروع هناك فراجع (قوله) وما لا يجيزه) اى وكل تصرف ليس له من يقدر على اجازته حالة العقد (قوله بانه) اى بيان هذا الضابط المذكور وهذا يفيد ان الضمير فى قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع للمتصرف لا للفضولى لان الصبي هنا لا ينطبق عليه تعريف الفضولى المار لانه يتصرف فى حق نفسه الا ان يجاز ان مباشرة العقد ليست حقه بل حق الولى ونحوه فالمراد بالحق فى التعريف ما يشمل العقد كما افاده ط
 (قوله صى) اى غير ما ذن (قوله باع مثلا له) اى تصرف تصرفا يجوز عليه لوقعه وليه فى صفره كبيع وشراء وتزوج وتزويج امته وكتابه قه ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة ولى مادام صبا ولو بلغ قبل اجازة ولىه فأجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة جامع الفصولين (قوله) بخلاف ما لو طلق مثلا) اى او خلع او حرر قه بجنا او بعوض

(كل تصرف صدر منه)
 تمليكا كان كبيع وتزويج
 او اسقاطا كطلاق واعتاق
 (وله يحيز) اى لهذا
 التصرف من يقدر على
 اجازته (حال وقوعه انعقد
 موقوفا) وما لا يجيزه حالة
 العقد لا يتعقد اصلا بانه
 صبي باع مثلا ثم بلغ قبل
 اجازة ولىه فأجازة بنفسه
 جاز لان له ولىا يحيزه حالة
 العقد بخلاف ما لو طلق
 مثلا ثم بلغ فأجازة بنفسه
 لم يجز لانه وقت العقد لا
 يحيز له فيقبل ما لم يقبل
 او قته فيصح انشاء الاجازة
 كما بسطه العمادى

او وهب ماله او تصدق به او زوج قه امرأة او باع ماله محابة فاحشة او شرى شيأ باكثر من قيمته فاحشا او عقد عقدا مما الوفعلة وليه في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وان اجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه لا يجيز لها وقت العقد فلم تنوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ يصاح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله او قمت ذلك الطلاق او العلق فيقع لانه يصلح للابتداء جامع الفصولين **(قولهم وقف بيع مال الغير)** اى على الاجازة على ما بيناه وفي حكم الغير الصبي لو باع مال نفسه بالاذن وليه كما علمت ثم اذا اجاز بيع الفضولى والثمن نقد فهو للمجيز اما لو كان عرضا فهو للفضولى لانه صار مشتريا له وعلية قيمته للمجيز كما سأتى **(قوله لو الغير بالغ بالغ الا لا)** اى ان ذلك في الحاروى ووجهه غير ظاهر اذا كان للغير او للمجيزون دلى او كان في ولاية قض لا يصير عقدا لم يجز وقت العقد فيتوقف على انه مخالف لما قدمناه عن جامع الفصولين من انه لو باع مال ياتى ثم جعله وصيا له فأجاز ذلك البيع صح استحسانا فهذا صريح فى انه انعقد موقوف فانه لو لم ينعقد اصلا لم يقبل الاجازة بعد ما صار وصيا وعل لمافى الحاروى قياس والعمل على الاستحسان **(قولهم وهذا)** اى التوقف المفهوم من قول المصنف وقف **(قوله)** على انما الكساح اى على ان يبيع لاجل ما يملكه لالاجل نفسه وهذا مأخوذ من البحر حيث قال ولو لول المصنف باع ملك غيره فملكه لكان اولى لانه لو باعه لنفسه لم ينعقد اصلا كما فى البدائع اه لكن صاحب المتن قال فى منحه اقول شكلى على ما نقله شيخنا عن البدائع ما قالوه من ان المبيع اذا استحقق لا ينفسخ العقد وظاهر الرواية قضاء القاضى بالاستحقاق والمستحق اجازته ووجه الاشكال ان البائع باع لنفسه لانه مال الذى هو المستحق مع انه توقف على الاجازة ويشكل عليه بيع الغاصب فانه يتوقف على الاجازة فالظاهر ضعف ما فى البدائع فلا ينبغي ان يعول عليه فخالفة لفروع المذهب اه وذكر نحوه الحبر الرملى ثم استظهر ان ما فى البدائع رواية خارجة عن ظاهر الرواية اقول يظهر لى ان ما فى البدائع الاشكال فيه بل هو صحيح لان قول البدائع لو باعه لنفسه لم ينعقد اصلا معناه لو باعه من نفسه فاللام بمعنى من فهو امثلة الثانية من المسائل الخمس وحينئذ فمراد البدائع ان الموقوف ما باعه لغيره اما لو باعه لنفسه لم ينعقد اصلا فالخلاف امتحان فمفهمه صاحب البحر من ان اللام للتعايل وانه احتراز عما اذا باعه لاجل ما يملكه ولله در اخيه صاحب التهرىث وقف على حقيقة المصواب فقال عند قول الكثر ومن باع ملك غيره يعنى لغيره اما اذا باع لنفسه لم ينعقد كذا فى البدائع اه لكنه لو عبر بمن بدل اللام لكان ابعد عن الايهام وعلى كل فروعين مظهر لى والمجده لله رب العالمين **(قوله)** او باعه من نفسه لانه يكون مشتريا لنفسه وقد صرحوا بان الواحد لا يتولى الطرفين فى البيع افاده فى المنع **(قوله ٢)** اشرط الخيار للمالك قال فى التهرىث وفروق الكرابسى لو شرط الفضولى الخيار للمالك بطل العقد لانه بدون الشرط فيكون الشرط له مبطالا اه وكان ينبغي ان يكون الشرط لغوا فقط قد بده اه اى لانه اذا كان للمالك الخيار فى ان يجيز العقد او يبطله يكون اشتراطه لا فائدة فيه فياغو وحيث لم يكن منافيا للعقد فينبغى ان لا يبطله وظاهر التعايل ان المراد خيار الاجازة وهو يقتضى ما فى الاشياء ان المراد به خيار الشرط حيث قال خيار الشرط داخل على الحكم لا لا يبيع فلا يبطله الا فى بيع الفضولى وقال البرى وتقييده بالملك ليس بشرط

(وقف بيع مال الغير)
لو الغير باع ماله فلا فلو صغيرا
او مجنوناً لم ينعقد اصلا كما
فى الزواهر معزيا للحاروى
وهذا ان باعه على انه
(لمالك) اما لو باعه على انه
لنفسه او باعه من نفسه
او شرط الخيار فيمالكه

٢ قوله او شرط الخيار للمالك
كذا بخطه والذي فى نسخ
الشارح او شرط الخيار
فيه المالك والمآل واحد اه
مصححه

بل اذا شرط الفضولى للمشتري له بأن قال اشتريت هذا الفلان بكذا على ان فلانا بالخيار ثلاثة ايام لا يتوقف كفى فاضيحان ومنية المتنى اه قلت ولعل وجهه ان الاصل فساد العقد بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه الا في صورتها ورود النص به كشرط الخيار وفائده التزوي دفعا للغبين ومن وقع له عقد الفضولى يثبت له الخيار بالاشترط غير مقيد بمدة فكان اشتراط الخيار له ثلاثة ايام فقط بخلاف النص لانه لا فائدة فيه بل فيه ضرر بقصر المدة فلذا لم يتوقف على الاجابة بل بطل لضعف عقد الفضولى وان كان الشرط الفاسد يقضى الفساد لا لبطان هذا ماظهر لى والله سبحانه اعلم **(قوله المالك)** قيد به لان المالك اذا كان صديا او محبونا فالبيع باطل وان لم يشترط الخيار له فيه اه وحذا بناء على ما مر عن الحاوى وعلمت ما فيه **(قوله اوباع عرضا الح)** بيانه لرجل عبودية فغصب زيد العبد وعمر والامة ثم باع زيد العبد من عمر والامة فاجاز المالك البيع لم يجز قال في البحر لان فائدة البيع ثبوت ملك الرقة والتصرف وها حاصلان للمالك في البدلين بدون هذا العقد فلم ينعقد فلم تاجزه اجازة ولو غصب من رجلين وتبايعا واجاز المالك ان كان جاز ولو غصبا التقدين من واحد وعقد التصرف وغنايا ثم اجاز جاز لان التقود لامتعين في المعاوضات وعلى كل واحد من العاصيين مثل ما غصب كذا في الفتح من آخر الباب اه **(قوله المالك)** اى مالك العرض الاول وهو متعلق بمحذوف لعن لعارض آخر فيكون كل من العرضين للمالك واحدكمثنا **(قوله به)** متعلق بقوله باع والضمر على على العرض الآخر **(قوله الا في هذه الحصة)** اى الاربعة المذكورة هنا ومثله الحاوى هي الحصة وقد علمت ان الحصة ليست كذلك وكذلك مسألة بيعه على انه لنفسه ففي المستنقى الالة فقط وهي الآتية عن الاشياء قلت وزاد ما في جامع الفصولين باع مالك غيره فشره من مالكة وسلم الى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الغاصب لو باع المقصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه اما لو شره الغاصب من مالكة او وهبه له او ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله ولو غصب شيئا وباعه فان ضمنه للمالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لوضمنه قيمته يوم البيع اه فهاتان مسألتان فرجعت المسائل المستثناة خسا لكن في الاخيرة كلام سيأتى **(قوله نفذ عليه)** اى على المشتري ولو اشهد انه يشتره لفلان وقال فلان رضيت فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكلا بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار بالاجازة بعد ذلك لانها انما تلحق الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه العبد واخذ الثمن كان بيعا بالتعاطى بينهما وان ادعى فلان ان الشراء كان بأمره وانكر المشتري فالقول لفلان لان الشراء باقراره وقع له بمجرد البرازية **(قوله فيوقف)** اى على اجازة من شري له فان اجاز جاز وعهدته على الخير لا على العاقد وهذا لان الشراء انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا ولا ينفذها على العاقد أقاده في جامع الفصولين **(قوله هذا)** اى نفاذ الشراء على الفضولى الغير المحجور **(قوله فقال البائع بعته لفلان)** اى وقال الفضولى اشتريت لفلان كفى البرازية وغيرها لان قوله بع امر لا يصلح ايجابا وفي الفتح قال اشتريته لاجل فلان فقال بعث او قل المالك ابتداء بعته منك لاجل فلان فقال اشتريت لم يتوقف لانه وجد نفاذا على المشتري لانه اضيف اليه ظاهرا وقوله لاجل فلان يحتمل لاجل شفاعته او رضاه اه وذكره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح انه اذا اضيف العقد

المالك اوباع عرضا من غاصب عرض آخر له مالكة به فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف الا في هذه الحصة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى غيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صديا او محبورا عليه فيوقف هذا اذا لم يصفه الفضولى الى غيره فلو اضاف به بان قال بع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان يتوقف

في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته وأقره في البحر لكن في البرازية ايضا لوقال
اشترت لفلان وقال البائع بعث منك الاصح عدم التوقف اه وظاهره انه ينبغي على المشتري
لكن نقل في البحر هذه الاخيرة عن فروق الكرايسى وقال بطل العقد في اصح الروايتين لانه
خاطب المشتري فرده لغيره فلا يكون جوابا فكان شطر العقد بخلاف قوله بعث لفلان فقال
اشترت له او قبلت ولم يقل له وقوله بعث من فلان فقال اشترت لاجله او قبلت فانه يتوقف
لاضافته الى فلان في الكلامين قال في النهر وعلى هذا فلا اكتفاء بالاضافة في احد الكلامين
بان لا يضاف الى الآخر اه وحاصله ان ما مر عن البرازية من تصحيح التوقف بالاضافة الى فلان
في احد الكلامين محمول على ما اذا لم يضاف العقد في احد الكلامين الى المشتري فلا ينافي
ما صححه في الفروق وعليه فلو اضيف في احدها الى المشتري وفي الآخر الى فلان بطل العقد
كقوله بعث منك فقال اشترت لفلان او بالعكس لان الكلام الثاني لا يصح قبوله لايجاب
لكن لا يخفى ان صريح تصحيح البرازية انه اذا اضيف الى فلان في احد الكلامين يتوقف
والمفهوم من تصحيح الفروق انه لا يتوقف الا اذا اضيف اليه في الكلامين وهو المفهوم من
كلام الفتح السابق فصار الحاصل انه اذا اضيف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته والا
نفذ على المشتري ما لم يضاف الى الآخر صريحا فيبطل ووقع في بعض الكتب هنا اضطراب
وعدول عن الصواب كما يعلم من مراجعة نور العين وهذا ما تمحصل لي بعد التأمل والله سبحانه
اعلم **(قوله)** برازية وغيرها) يوجد هنا في بعض النسخ زيادة نقلت من نسخة الشارح ونصها قيد
بيعه لما لك لان بيعه لنفسه باطل كافي البحر والاشياء عن البدائع كانه لانه غاصب وكذا من
نفسه لان الواحد لا يتولى طرفي البيع الا الالب كامر وعادة الاشياء وبيع الفضولي موقوف
الا في ثلاث فباطل اذ باع لنفسه بدائع واذا شرط الحار فيه المالك تلقى واذا باع عرضا من
غاصب عرض آخر للمالك به فتح لكن ضعف المصنف الاولى لخالفها لقروع المذهب
لتصريحهم بأن بيع الغاصب موقوف وبان المبيع اذا استحق فلمستحق اجازته على الظاهر مع
ان البائع باع لنفسه للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة واما الثانية ففي النهر
وينبغي الغاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قاله شيخنا ان بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح
اه لكن في حاشية الاشياء لابن المصنف وزدت مسئلتين من الحاوى وهما بيع الفضولي مال
صغير ومجنون لا ينقد اصلا هذا آخر ما وجدته من الزيادة ولا يخفى ما فيها من التكرار وكأن
الشارح قصد ان يعدل اليها عما كتبه او لا من قوله اما لو باعه الى قوله قيد بالبيع **(قوله)**
المحجورين) اخرج المأذونين فلا يتوقف بيعهما ط **(قوله)** وسنحققه في الحجر) حيث قال وصح طلاق عبد
واقراره في حق نفسه فقط لاسيده فلو اقر بئال آخر الى عتقه لولغير مولا له ولوله هدر وبمحد
وقود اقيم في الحال لبقائه على اصل الحرية في حقهما ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرر من
هؤلاء المحجورين وهو يعقله اجاز وله اورد وان لم يعقله فباطل وان اطلقوا شيئا ضمنوا
لكن ضمان العبد بعد العتق اه وبه ظهر ان قول العمادية لا تنعقد الخ ليس على إطلاقه وان
مراده بلا تنعقد لا تنفذ فيشمل ما ينعقد موقوفا وما لا ينعقد اصلا فلا يخالف ما في المتن

برازية وغيرها (و) وقف
(بيع العبد و الصبي
المحجورين) على اجازة
المولى والوالى وكذا المعتوه
وفي العمادية وغيرها
لا تنعقد اقرار العبد ولا
عقوده وسنحققه في الحجر

(قوله) ووقف بيع ماله من فاسد عقل الخ) كذا في الدرر وفي اول البيع الفاسد من البحر عن الخلاصة وبيع غير الرشيد موقوف على اجازة القاضي اه وهذا اول لان الكلام في توقف المبيع اما على ما في المتن فالوقوف شراء الفاسد العقل اما البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف ولذا قال في الشربلالية هذا التركيب فيه نظر والمسئلة من الحانية الصبي المحجور اذا بلغ سفيا يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي او القاضي وفي الخلاصة اذا باع ماله وهو غير رشيد يتوقف على اجازة القاضي اه قلت وهذا على قولهما اما على قول الام فمصرفه صحيح كما ينبغي في بابه (قوله) ووقف بيع المهرمون والمستأجر الخ) اي فان اجازة المرتهن والمستأجر نفذ وهل يملك الفسخ قبل لا وهو الصحيح وقبل يملك المرتهن دون المستأجر لان حقه في المنفعة ولذا وهلكت العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وتماه في البحر وجزم في الحانية بالثاني لكن في حاشية الفصولين للرمل عن الزيلعي لا يملك المرتهن الفسخ في اصح الروايتين اه وليس للراهن والمؤجر الفسخ واما المشتري فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجازة والراهن عند ابن يوسف وعندهما ذلك وان علم عزي كل منهما الى ظاهر الرواية كافي الفسخ لكن في حاشية الفصولين للرمل عن الوالوجة ان قولهما هو الصحيح وعليه الفتوى بقولهم يجوز المستأجر حتى انقضت الاجازة نفذ البيع السابق وكذا المرتهن اذا قضى دينه كافي جامع الفصولين وفيه ايضا عن الذخيرة البيع بلاذن المستأجر نفذ في حق البائع والمشتري لافي حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو اجازة المستأجر نفذ في حق الكل ولا يترع من يده ليصل اليه ماله اذ رضاه البائع يعتبر لفسخ الاجازة لا للاتراع من يده وعن بعضا انه لو باع وسلم واجازها المستأجر بطل حق حبسه ولو اجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه اه* (تأنيه) لو بيع المستأجر من مستأجره لا يتوقف كعالم بما ذكرناه وبه صرح في الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضى المشتري ان لا يفسخ الشراء الى مضي مدة الاجازة ثم يقضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضىها ولا للبائع مطالبة المشتري بالتمن ما لم يحمل المبيع بمحل التسليم (قوله) ومزارع) صورته كافي ح عن الفتاوى الهندية اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على ان يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل او لم يزرع فباع صاحب الارض الارض يتوقف على اجازة المزارع اه اي لانه في حكم المستأجر للارض واما واكل البذر من المالك فينفذ لو لم يزرع لان المزارع اجبر له ولو زرع لا يتعلق حق المزارع وتماه في جامع الفصولين (قوله) نفذ) حقه ان يقول توقف لانه اذا علم في المجلس توقف على اجازته فيخير بين اخذه وتركه لان الرضا لم يمت قبله لعدم العلم فيخير كافي خيار الرؤية كاذكره في البحر من المراجعة (قوله) والابطال) المناسب لما بعده والافسد (قوله) قلت الخ) استدراك على المصنف فان مفاد كلامه ان المتوقف صحته اي انه صحيح له عرضة الفساد فهو مبني على الضعيف ويمكن حمل كلام المصنف على ما بعد العلم في المجلس (قوله) وبيع المبيع من غير مشتره) قال في الدرر صورته باع شيئا من زبدتم باعه من بكر لا يعتقد الثاني حتى لو تقاسخا الاول لا يند الثاني لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المتقول لا في العذر على الخلاف اه وقوله او لا لا يعتقد الثاني معناه لا ينفذ بقريضة الاستدراك عليه

مطلب
في بيع المهرمون والمستأجر
(و) وقف (بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد) على اجازة القاضي (و) وقف (بيع المهرمون والمستأجر والارض في مزارعة الغير) على اجازة مرتهن ومستأجر ومزارع (و) وقف (بيع شيء برفقه) اي بال مكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والابطال قلت وفي مراجعة البحر انه فاسد له عرضة الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتحريم مباشرته وعلى الضعيف لا وترك المصنف قول الدرر وبيع المبيع من غير مشتره

بقوله لكن يتوقف الخ وأراد بالخلاف ماسأى في فصل التصرف من ان يبيع العقار قبل قبضه صحيح عنده لا عند محمد فهو عنده كبيع المنقول واعترضه في الشرئالية بما حصله ان الخلاف الآتي اتماه فيما اذا اشترى عقارا فباعه قبل قبضه والكلام هنا في بيع البائع قات لا يخفى ان الاجارة اللاحقة كالوكالة السابقة فالبيع في الحقيقة من المشتري ولذا قال في جامع الفصولين شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر باكثر فاجازه المشتري لم يجز لانه يبيع ما لم يقبض اه فاعتبره ببعائه من جانب المشتري قبل قبضه فافهم وظاهره انه يبقى على مالك المشتري الاول وبأنى تمامه في فصل التصرف في المبيع (قوله لدخوله في بيع مال الغير) لا يخفى ان في هذه الصورة تفصيلا وفرقا بين الاجارة قبل القبض او بعده وهو محتاج للتنبيه عليه بخلاف غيرها من بيع مال الغير فالاولى ذكرها كما فعل في الدرر (قوله وبيع المرتد) فانه موقوف عند الامام على الاسلام ولا يتوقف عنده ط (قوله ان علم في المجلس صح) اى وله الخيار شرئالية عند قوله والبيع بماباع فلان والظاهر ان المسائل بعده كذلك (قوله والا بطل) غير مسلم لانه فاسد بملك بالتبض شرئالية (قوله وبيع فيه خيار المجلس كامر) الذى مر اول البيوع انه اذا اوجب احدها فالآخر القبول في المجلس لان خيار القبول مقيد به فاذا قبل فيه لزم البيع بلا خيار الا لعب او روية خلافا للشافعى فان كان المراد خيار القبول ففيه كما قال الوانى ان البيع الموقوف انما يكون بعد الايجاب والقبول وان كان المراد خيار الشرط ففي الشرئالية انه ليس من الموقوف والخيار المشروط المنقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقدر له اجل كان له الخيار بذلك المجلس فقط كافي الفتح اه وبما هو ان الموقوف مقابل للتأخذ وما فيه خيار مقابل للازمة فانه خيار غير لازم لا موقوف لكن قد يقال ان لزومه موقوف على اسقاط الخيار فيصح وصفه بالموقوف لكن على هذا الحاجة للتقييد بالمجلس بل كان عليه ان يقول وبيع فيه خيار الشرط ليشمل ما كان مقيدا بالمجلس وغيره ولتلاشيتهم منه خيار القبول ثم ان ما نقله الشرئالي عن الفتح مخالف لما قدمه الشارح من ان خيار الشرط ثلاثة ايام او اقل وانه فاسد عند اطلاق او تأييد وقدعنا هناك انه اذا اطلق عن التقييد بثلاثة ايام انما يفسد اذا اطلق وقت العقد اما النوع بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كافي البحر عن الوالوجية وغيرها وحمل عليه في البحر كلام الفتح (قوله على اجازة المالك) فلو تداولته الايدي فاجاز عقدا من العقود جاز ذلك العقد خاصة كاسأى تحريره وفي جامع الفصولين لو باعه الغاصب ثم ضمنه مالكة جاز البيع ولو شراء غاصبه من مالكة او وهبه منه او ورثه لم ينفذ بيعه قبل ذلك (قوله بغير اذا باعه مالكة الخ) تبع في ذلك المصنف مع ان المصنف ذكر قبل امر ان هذا مخالف لفروع المذهب فلا فرق بين بيعه مالكة او لنفسه وقد علمت الكلام على ما في البدائع (قوله على البيئة) اى ان انكر الغاصب ط (قوله وبيع ما في تسليمه ضرر) كبيع جذع من السقف سواء كان معينا او لا على ما في النهر عن الفتح وقد علم ان المراد تعداد الموقوف ولو صدر فاسدا فان البيع في هذه الصورة فاسد موقوف ط (قوله وبيع المريض لو ارثه) اى ولو بمثل القيمة وهذا عند من يحوز ويخير المشتري بين فسخ واتمام لوفيه غبن

لدخوله في بيع مال الغير (وبيع المرتد والبيع بماباع فلان والبائع يعلم المشتري لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع التاسيه او بمثل ما اخذ به فلان) ان علم في المجلس صح والا بطل (وبيع الشيء بقيمته) فان بين في المجلس صح والا بطل واني (وبيع فيه خيار المجلس كامر) (و) وقف (بيع الغاصب) على اجازة المالك يعنى اذا باعه مالكة لا لنفسه على ما مر عن البدائع ووقف ايضا بيع المالك المفصوب على البيئة او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لو ارثه

او محابة قلت او كثرت وكذا وصى الميت لوباعه من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارت
 صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف عنده لم يجوز ولو بقيمته وعندها يجوز جامع
 الفصولين (قوله على اجازة الباقي) او على صحة المريض فان صح من مرضه نفذ وان مات منه
 ولم يحز الورثة بطل فتح (قوله على اجازة الغرماء) عزاه في البحر الى الزياي ومثله في جامع
 الفصولين (قوله وبيع أحد الوكيلين) عزاه في البحر الى وكالة الزياي ثم ذكر أحد الوصيين
 الناظرين وقال توقف على اجازة الآخر اخذاً من الوكيلين ولم أرها الآن صريحاً (قوله
 واصله) أي البيع الموقوف (قوله الى نيف وثلاثين) أي ثمان وثلاثين ذكر المصنف والشارح
 منها ثلثة وعشرين ٢ سورة وذكر في النهر بيع غير الرشيد فانه موقوف على اجازة القاضي والذي
 ذكره المصنف هنا البيع منه وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على
 اجازة المشتري وما شرط فيه الخيار اكثر من ثلاث فان الاصح انه موقوف وشراء الوكيل نصف
 عبد وكل في شراء كله فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل الحسومة نفذ على الموكل وبيع نصيبه
 من مشترك بالخائط او الاختلاط فانه موقوف على اجازة شريكه وتقدم ذلك اول كتاب الشركة
 وبيع المولى عبده المأذون فانه موقوف على اجازة الغرماء وكذا يبيعه اكسابه وبيع وكيل
 الوكيل بلاذن فانه موقوف على اجازة الوكيل الاول وبيع الصبي بشرط الخيار اذا بلغ الصبي
 في المدة والبيع بمأجله او بما يريد او بما يجب او برأس ماله او بما اشتراه اه أي فانه يتوقف على
 بيانه في المجلس كما تقدم نظيره ط (قوله قبول الاجازة) أي ولولدنا وله الايدي كما قدمناه آنفاً
 (قوله من المالك) أفادانه لا يجوز اجازة وارثه كما يذكره قريباً ويغني عن هذا تصريح المصنف
 بأن من شروط الاجازة قيام صاحب المتاع (قوله بأن لا يتغير المبيع) علمته حكم هلاكه بالاولى
 فان لم يعلم حاله جاز البيع في قول أبي يوسف والاهو قول محمد لان الاصل بقاؤه ثم رجع أبو يوسف
 وقال لا يصح حتى لا يقيمه عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك
 فتح ونهر ولو اختلفا في وقت الهلاك فاقول للبائع انه هلك بعد الاجازة للمشتري انه هلك
 قبلها كافي جامع الفصولين (قوله بحيث يعد شيئاً آخر) بيان للمنفى وهو التغير فلو صبغه
 المشتري فاجاز المالك البيع جاز ولو قطعه وخاطه ثم اجاز لا يجوز لانه صار شيئاً آخر منع
 ودرر ومثله في التارخاتية عن فساوي ابى الليث ويخالفه ما في البحر والبرازية انه لو اجاز
 بعد الصبغ لا يجوز تأمل وفي جامع الفصولين باع فانهمد بناؤها ثم اجاز يصح لبقاء الدار
 ببقاء العروة (قوله لان اجازته كالبيع حكماً) أي ولابد في البيع من قيام هذه الثلاثة (قوله لو
 كان عرضاً معيناً) بأن كان بيع مقايضة فتح وقيد بالتعيين لان الاحتراز عن الدين انما
 يحصل به فان العرض قد يكون ديناً على ماستقف عليه ابن كمال أي كالمسلم (قوله فيكون
 ملكاً للفضولي) أي فاذا هلك يهلك عليه ط وانما توقف على الاجازة لان اجازة المالك
 اجازة نقد لا اجازة عقد بمعنى ان المالك اجاز البائع ان ينفذ ما بعه فاما لما ملكه بالعقد
 لا اجازة عقد لان العقد لازم على الفضولي كما في العناية قال في البحر لانه لما ملكه بالعقد
 متبناً كان شراء من وجه والشراء لا يتوقف بل ينفذ على المباشر ان وجد نقداً فيكون
 ملكاً له وباجازة المالك لا ينتقل اليه بل تأثير اجازته في العقد لا في العقد ثم يجب على الفضولي

مطالـ

البيع الموقوف نيف
 وثلاثون

٢ قوله ثلثة وعشرين صورة
 هكذا بخطه ولعل الاولى
 ثلاثاً بتجريده من التاء كما
 لا يخفى اه مصححه

على اجازة الباقي وبيع
 الورثة التركة المستغرقة
 على اجازة الغرماء وبيع
 أحد الوكيلين أو الوصيين
 أو الناظرين اذا باع محضرة
 الآخر توقف على اجازته
 أو بغيته فباطل واصله
 في النهر الى نيف وثلاثين
 (وحكمه) أي بيع الفضولي
 لوله يجوز حال وقوعه كإمر
 (قبول الاجازة) من المالك
 (اذا كان البائع والمشتري
 والمبيع قائماً) بأن لا يتغير
 المبيع بحيث يعد شيئاً آخر
 لان اجازته كالبيع حكماً
 (وكذا) يشترط قيام
 (القرن) ايضاً (لو) كان
 (عرضاً) معنياً لانه مبيع
 من وجه فيكون ملكاً
 للفضولي

مثل المبيع ان كان مثليا والا فقيمته لانه لما صار البذل له صار مستقرا بنفسه بمال الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه رده كما لو قضى دينه بمال الغير واستقرض غير المتنى جائز ومتى وان لم يجز قصد الاترى ان الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح وينوب عليه تبعته **(قوله سنة في يد الفضولي)** فهو هلك لا يضمنه كالوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة من حيث انه صار بها تصرفه نافذ وان لم يكن من كل وجه فان اشترى من المشتري من الفضولي اذا اجازته لا يتفقد بيبطل بخلاف الوكيل وتامعه في الترخيص وافاقه فعمل ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة او بعده كقوله **(فرع)** * واذا اشترى استردا الثمن منه بعد دفعه له عن رجاء الاجازة لم يملك ذلك ذكره في الجنب آخر الوكالة رمى على الفضولين **(قوله وحكمه ايضا)** تبع في ذلك المصنف وهو عدول عن ظاهر المتن في الفاضل من ان قوله واخذ الثمن مبتدأ وقوله الاتى اجازة خبر وهذا اولى كلفه قوله الاتى عن العمادة ويكون اجازة افاده ط **(قوله اخذ المالك الثمن)** الظاهر ان ال لا يجس فيكون اخذ بعضه اجازة ايضا لدلالته على الرضا وتصريحه في نكاح الفضولي بان قبض بعض مهر اجازة افاده الرضى عن المصنف **(قوله وهل له المشتري)** كان الاولى ذكر هذه الجملة تجامعا عقب ما قدمه عن الماتق لان ذلك فيما اذا وجدت الاجازة وهذا فيما اذا لم توجد وحاصله انه اذا ما توجد الاجازة بقي الثمن غير العرض على ملك المشتري فاذا هلك في يد الفضولي هل يضمنه في شرح الوهابية قل في القنية بعد ان رمز للقاضي عبد الجبار والقاضي البديع شترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه بأنه فضولي ثم هلك الثمن في يده ولم يجز المالك البيع والثمن مضمون على الفضولي ثم رمز للقاضي خن وقال رجع على الفضولي بمثل الثمن ثم رمز لبره صاحب المحيد وقال لا يرجع عليه بشيء * رمز لظاهر الدين المرغنياني وقال ان له ان الفضولي وقت اداء الثمن يهلك امانة ذكره في الشئ قل البديع وهو الاصح اه وعلة تصحيح كونه امانة ان الدفع اليه مع العلم بكونه فضوليا بصره كالوكيل اه **(قوله)** واعتمده ابن النخبة كأنه اخذ اعتمده له من ذكره علة التصحيح ان ذكره تأمل **(قوله)** واقره المصنف قلت وبه جزم في البرزلية وجامع الفضولين وعزاه في شرح الماتق الى قمهستي عن العمادة **(قوله)** وجزم الزيلعي وابن ملك **(س)** حيث قلوا واذا اجاز المالك كان الثمن مملوكا لمانته في يد الفضولي بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهالك في يده سواء هلك بعد الاجازة او قبلا لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة اه وبه علم ان قول الشارع مطلقا معناه سواء هلك قبل الاجازة او بعدها ففهم ثم علم ان المتبادر من كلام الزيلعي وابن ملك ان المراد اذا وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها وبعدها لان الثمن غير العرض يصير مالكا للمجبر لان الفضولي بالاجازة اللاحقة صار كالوكيل فيكون الثمن في يده امانة قبل الهلاك من حين قبضه فيها على التحيز وان كانت الاجازة بعد الهلاك والمتبادر من كلام القنية ان الاجازة لم توجد اصلا لا قبل الهلاك ولا بعده فلذا اختلف المشايخ في ضمانه وعدمه واما ما ذكره الزيلعي وابن ملك فلا وجه للاختلاف فيه فلا مدونة بين الثقلين هذا ما ظهر لي قد بره وبقي ما اذا هلك الثمن العرض في يد الفضولي قبل الاجازة ففي جامع الفضولين يبطل العقد ولا تلحقه الاجازة

وعليه مثل المبيع لو مثليا والا فقيمته وغير العرض ملك للمجبر امانة في يد الفضولي ملحق (كذا يشترط قيام صاحب المتاع ايضا) فلا تجوز اجازة وارنه لبطانه بموته (و) حكمه ايضا (اخذ المالك الثمن) او ضاه من المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفضولي مثله لو هلك في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت الاداء لان علة قبضه واعتمده ابن النخبة واقره المصنف وجزم الزيلعي وابن ملك بانه امانة مطلقا

ويضمن للمشتري مثل عرضه أو قيمته لأنه قبضه بمقد فاسد اه * (تمة) * لم يذكر حكم هلاك المبيع وذكره في جامع الفصولين وحاصله انه لو هلك قبل الاجازة فان كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز بالاجازة والمالك تضمن ايها شاء. وايها اختار تضمنه ملكه ويبرأ الآخر فلا يقدر على ان يضمنه ثم ان ضمن المشتري بطل البيع لان اخذ القيمة كأخذ العين والمشتري ان يرجع على البائع بثمنه لا بما ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض البائع مضمونا عليه اي بان قبضه بلا اذن مالكه نفذ بيعه بضمانه وان كان قبضه امانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا يتخذ بيعه بضمانه لان سبب ملكه تأخر عن عقده وذكر محمد في ظاهر الرواية ان البيع يجوز بتضمن البائع وقيل تأويله انه سلم والا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كغصب اه **(قوله)** بشئ صنعت قال في جامع الفصولين هو اجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد وفي ظاهر الرواية هو رد وبه يفتي اه والظاهر ان مثله أسأت **(قوله)** على الختار اي في أحسن وأصبت ومقابلة ما في الحائنة من انه ليس اجازة لانه يذكر الاستهزاء وفي الذخيرة ان فيه روايتين وفي جامع الفصولين أحسن او وقتت او كفتني مؤنة البيع او احسنت خبز الدالة خيرا ليس اجازة لانه يذكر للاستهزاء الا ان محمدا قال ان احسنت او اصبت اجازة استحسانا اقول ينبغي ان يفصل فان قاله جدا فهو اجازة لوقاله استهزاء ويعرف بالقرائن ولو لم توجد ينبغي ان يكون اجازة اذا اصل هو الخلد اه وفي حاشيته للرمل عن المصنف ان الختار ما ذكره من التفصيل كما أفصح عنه البرزاني **(قوله)** لو المبيع قائما ذكره لانه تمة عبارة العمادية والافلاكلام فيه **(قوله)** بيع الآخر بالجلم المكسورة **(قوله)** جاز لانه بعدم اجازته لا يفسخ المامر من ان المستأجر لا يملك الفسخ **(قوله)** بالفعل وبالقول الاول من قوله اخذ الثمن والثاني من قوله او طلبه وما بعده وفي جامع الفصولين لو أخذ المالك بثمنه خطأ من المشتري فهو اجازة لا لو سكت عند بيع الفضولي بحضرته اه وسذكر الشارح مسألة السكوت آخر الفصل **(قوله)** وان للمالك الخ استفيد ذلك من قول المصنف وحكمه قبول الاجازة فان المراد اجازة المالك كما مر فانه يفيد انه الفسخ ايضا وان المشتري والفضولي ليس لهما الاجازة فافهم **(قوله)** والمشتري الفسخ اي قبل اجازة المالك تحرزا عن لزوم العقد بحر وهذا عند التوافق على ان المالك لم يجز البيع ولم يأمر به فلا ينافي قول المصنف الآتي باع عبد غيره بغير امره الخ وهذا وذكر في الفتح وجامع الفصولين في باب الاستحقاق ولو استحق فاراد المشتري نقض البيع بلا قضاء ولا رضا البائع لا يملكه لان احوال اقامة البيئة على التاج من البائع او على التاني من المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيلزم العجز فيفسخ اه وقد مر اول الفصل ان الاستحقاق من صور بيع الفضولي فينبغي تعقيد قوله وللمشتري الفسخ بالرضا او القضاء تأمل **(قوله)** وكذا للفضولي قبلها اي قبل اجازة المالك ليدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخاصم بالعيب وفي ذلك ضرر عليه فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته **(قوله)** لا النكاح اي ليس للفضولي في النكاح الفسخ بالقول ولا بالفعل لانه معبر محض فبالاجازة تنقل العبارة الى المالك فصيير الحقوق موطئة به لا بالفضولي وفي النهاية ان

(وقوله) اسأت نهر
(بشئ صنعت او احسنت
او اصبت) على المختار فتح
(وهبة الثمن من المشتري
والصدق عليه به اجازة)
لو المبيع قائما عمادية
(وقوله) لا يجز ردله
اي للبيع الموقوف فلو
اجازته بعده لم يجز لان
الفسوخ لا يجاز بخلاف
المستأجر لو قال لا اجز
بيعه الآخر ثم اجاز جاز
وافاد كلامه جواز الاجازة
بالفعل وبالقول وان
للمالك الاجازة والفسخ
وللمشتري الفسخ لا
الاجازة وكذا للفضولي
قبلها في البيع لا النكاح
لانه معبر محض بزازية

له الفسخ بالفعل بان زوج رجلا امرأة ثم اختها قبل الاجازة فهو فسخ للاول وفي الثانية خلافه بجر ملخصا (قوله خبر المشتري في حصته) اى حصه الخبز لان المشتري رغب في شرائه لئلا يسلّم له جميع المبيع فاذا لم يسلّم يخير لكونه معييا بسبب الشركة وانزعه محمد بها لانه رضى بتفريق الصفقة عليه لعلمه انهما قد لا يجتمعان على الاجازة شرح الجامع (قوله) فالعبر (اجازته) ولو بدأ بالرد ثم اجاز فالعبر ما بدأ به رمل على الفصولين (قوله) مطلقا اى علم المالك بالتمن او لم يعلم واجاب صاحب الهداية انه اذا علم الحط بعد الاجازة فله الخيار بين الرضا والفسخ بجر عن البرازية * (فروع) * في الفصولين امره ببيعه بمائة دينار فباعه بالف درهم فقال المسالك قبل العلم اجزت جاز بالف درهم وكذا التسكاح لا لوقال اجزت ما أمرتك به * برهن المالك على الاجازة ليس له اخذ الثمن من المشتري الا اذا ادعى ان الفضولى وكله بقضه * مات العبد في يد المشتري ثم ادعى المالك الامر أو الاجازة فان قال كنت أمرته به صدق ولو قال بلغني فاجزته لم يصدق الابينة وكذا للزوج الكبيرة أبوه ومات زوجها فطلبت الارث وادعت الامر أو الاجازة (قوله) اشترى من غاصب عبدا لو قال من فضولى لكان اولى لانه اذا لم يسلّم المبيع لم يكن غاصبا مع ان الحكم كذلك ولعله انما ذكره لاجل قوله او باع فان بيع العبد قبل قبضه فسد اقاده في البحر وصورة المسئلة زيد باع عبد رجل بلاذنه من عمرو فاعتق عمرو والعبد او باعه من بكر فاجاز المالك بيع زيد اوضعه من عمر المشتري وهو المعتق نفذ عتق عمرو وان كان اعتقه وان كان باعه فلا ينفذ البيع (قوله) فجاز المالك بيع الغاصب قيد به لانه لو اجاز بيع المشتري منه وهو بيع عمرو ليكره ان قال في جامع الفصولين رمزا للمبسوط لو باعه المشتري من غاصب ثم وثم حتى تداولته الايدي فجاز ماله عقد من الموقوف جاز ذلك العقد خاصة لتوقف كلها على الاجازة فاذا اجاز عقدا منها جاز ذلك خاصة اه وبه ظهر ان بيع المشتري من الغاصب موقوف واماما في البحر والنهر عن النهاية والمراجع من انه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين وغيره من الكتب كاحرره الخير الرمل في حاشية البحر (قوله) اودى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح عداية) وتبعه في البناء خلافا لما في الزيلى من انه لا ينفذ باء الضمان من الغاصب وينفذ باده من المشتري اقاده في البحر (قوله) نفذ الاول) هذا عندها وقال محمد لا يجوز عتقه ايضا لانه لم يملكه (قوله) وهو البيع) اى بيع المشتري من الغاصب اما بيع الغاصب فانه ينفذ باجازة المالك وكذا بالتضمن وفي جامع الفصولين وانما يجوز لو تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان غاصب لو باعه ثم ضمنه ماله جاز بيعه ولو شراء غاصبه من ماله او وهبه منه او ورثه لم ينفذ بيعه قبل ذلك اذا الغصب سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع او الهبة او الارث فيقرب السبب وهو البيع والهبة والارث متأخران عن البيع ويجوز بيعه لو ضمنه قيمته يوم غصبه لا يوم بيعه اه ثم ذكر انه لم يفصل بين قيمة وقيمة في عامة الروايات (قوله) لان الاعتناق الخ) علة لنفاذ الاعتناق واماعدم نفاذ البيع فليطالنه بالاجازة لانه ثبت بها الملك للمشتري باتا والملك البات اذا ورد على الموقوف ابطله وكذا لو وهبه مولاه للغاصب او تصدق به عليه او مات فورته فهذا كله يبطل الملك الموقوف واورد عليه ان بيع الغاصب ينفذ باء الضمان مع انه

وفي الجمع لو اجاز احد المالكين خير المشتري في حصته والزمه محمد بها (سمع ان فضولى باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالعبر اجازته) لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يصح حظه من الثمن مطلقا بترازية (اشترى من غاصب عبدا فاعتقه) المشتري (الرباعه فاجاز المالك) بيع الغاصب (اودى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية (او) ادى (المشتري الضمان اليه) على الصحيح زيلى (نفذ الاول) وهو العتق (لا الثاني) وهو البيع لان الاعتناق انما يقتصر للمالك وقت نفاذه لا وقت ثبوته قيد بعتق المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ باء.

مطلب

اذا طرأ ملك بات على موقوف ابطله

طراً ملكاً بات لاغاصب على ملك المشتري الموقوف واجيب بان ملك الغاصب ضرورى ضرورة
اداء الضمان فلم يظهر في ابطال ملك المشتري بحر واجاب في حواشى مسكين بان هذا غير
وارد لان الاصل المذكور ليس على اطلاقه لما في البرازية عن القاعدى ونصه الاصل ان من
باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه ينفذ لزوال المانع كالغاصب باع المغصوب ثم ملكه وكذا لو باع
ملك ابيه ثم ورثه نفذ وطرق البات انما يبطل الموقوف اذا حدث لغير من باشر الموقوف كما اذا
باع المالك ما بعه الفضولى من غير الفضولى ولو ممن اشترى من الفضولى اما ان باعه من
الفضولى فلا اه قلت وعليه ففي مسألة بيع المشتري من الغاصب لو أجاز بيع الغاصب نفذ
وبطل بيع المشتري لان الملك البات للغاصب طراً على ملك موقوف باشره هو واما بالنسبة
الى المشتري فقد طراً على ملك موقوف لغير من باشره لان المباشريه الثانى الموقوف هو
المشتري نعم لو اجاز عقد المشتري يكون طراً البات لمن باشر الموقوف **(قوله ثبوت ملكه)**
اى بالضمان لا بالغصب لان الغصب غير موضوع لا فائدة ملك اى **(قوله ولو قطعت يده)**
اى يدما باعه الغاصب وقوله مثلاً اشار به الى ان المراد ارش اى جراحة كانت واحترز بالقطع
عن القتل او الموت عند المشتري فان البيع لا يجوز بالا جازة لفوات المعقود عليه وشرط صحة
الاجازة قيامه كإمر وتامه في الفتح **(قوله عند مشتريه)** احتراز عن الغاصب كما يأتى **(قوله)**
(له) اى للمشتري **(قوله يكون للمشتري)** تصريح بما افاده التشبيه في قوله وكذا الخ **(قوله)**
لان الملك تم له من وقت الشراء اى فحين ان القطع ورد على ملكه ط عن المنح **(قوله بخلاف)**
الغاصب اى لو قطعت اليد عنده ثم ضمن قيمته لا يكون الارش له لما مر قريباً من ان ثبوت
ملكه بالضمان اى لا بالغصب لان الغصب غير موضوع للملك فلا يملك الارش وان ملك العبد
لعدم حصوله في ملكه **(قوله بما زاد)** اى من الارش على نصف الثمن ان كان نصف القيمة
اكثر من نصف الثمن **(قوله وجوبا)** قال في البحر هو ظاهر ما في الفتح **(قوله لعدم دخوله)**
في ضمانه لان الملك غير موجود حقيقة وقت القطع وارش اليد الواحدة في الحر نصف
الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان بمقابلة الثمن فبما زاد على نصف
الثمن شبهة عدم الملك وتامه في البحر **(قوله قيد اتفاق)** فانه وان وقع في الجامع الصغير فليس
من صورة المسئلة فتح اى لان ذكره يفيد توافق المتعاقدين عليه مع انه محل المنازعة بينهما
(قوله مثلاً) راجع لقوله قبرهن لما في التهر وغيره من انه لو لم تكن بيته كان القول مدعى الامر
اذ غير متناقض فلا تصح دعواه ولذا لم يكن له استخلافه اى ليس راجعاً لقوله المشتري على
معنى ان البائع كذلك لانه يتكرر مع قول المصنف كالواقف البائع البيعة افاده ط **(قوله)**
الفضولى لا محل لذكره بعد تصريحه بان قوله بغير امره قيد اتفاق **(قوله ردت بيته)** اى
ان برهن وقوله ولم يقبل قوله اى ان لم يبرهن **(قوله لاتناقض)** اذ الاقدام على الشراء
والبيع دليل على دعوى الصحة وانه يملك البيع ودعوى الاقرار بعدم الامر تناقضه وقبول
البيعة مبنى على صحة الدعوى نهر وغيره واعترض بان التوفيق يمكن لجواز ان لا يعلم الا بعد الشراء
باخبار عدوله انا سمعنا اقرار البائع بذلك قبل البيع واجاب في البحر بانه وان امكن التوفيق
بذلك لكنه ساع في نقض ماتم من جهته فسمعه مردود عليه فقوله امكان التوفيق يدفع

الضمان لثبوت ملكه به
زبطى (ولو قطعت يده)
مثلاً (عند مشتريه فاجيز)
البيع (فارشه) اى القطع
(له) وكذا كل ما يحدث
من المبيع (كالكسب
والولد والعقر) ولو (قبل
الاجازة) يكون للمشتري
لان الملك تم له من وقت
الشراء بخلاف الغاصب
لما مر (وتصدق بما زاد
على نصف الثمن وجوبا)
لعدم دخوله في ضمانه فتح
بايع عبداً بغير امره (قيد
اتفاق) فبرهن المشتري
مثلاً (على اقرار البائع)
الفضولى (او) على اقرار
(رب العبدان) بامرهم (بأن يبيع)
للعبد (واراد) المشتري
(رد المبيع ردت) بيته
ولم يقبل قوله لاتناقض
(كالواقف) البائع (البيعة)
انه باع بلا امر او برهن
على اقرار المشتري بذلك
واصله ان من سعى في نقض
ماتم من جهته لا يقبل

الاف في مسئلتين (وان اقر
البائع) المذكور ولو عذر
غير القاضي غير (بأن زب
العبد لم يأمره بالبيع
وواقفه عليه) اى على عدم
الامر (المشتري انتقض)
البيع لان التناقص لا يمنع
صححة الاقرار لعدم التهمة
فان توافقا بطل (في حقهما
لاحق ان المالك للعبد ان
كذبهما) وان ادعى انه كان
بامر موطا لبالبائع بالخبر
لانه وكيل لا المشتري خلافا
لثاني (باع دار غيره بغير
امره) واقبضها المشتري
نهر واما ادخالها في بناء
المشتري فبغير اتفاقا در (ثم
اعترف البائع) الفضولى
بالغصب وانكر المشتري
لم يضمن البائع قيمة الدار
لعدم سرية اقراره على
المشتري (فان رهن المالك
اخذها) لانه نور دعواه
بها (فروع) باعه فضولى
وأجره آخر أو زوجه
او رهنه فاجيزا معا ثبت
الاقوى فتصير مملوكة
لازوجة فتح * سكوت
المالك عند العقد ليس
باجازة خاتبة من آخر
فصل الاقالة

باب الاقالة

(هى) لغة الرفع من اقل
اجوف يأتى وشرعا

انتقض على احد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعيا في نقض ما تم من جهته (قوله لا
في مسئلتين) ذكرها في البحر هنا لكن الشارح قدم في الوقف عند قوله باع دارا تم ادعى اى
كنت وقتا ان المستثنى سبع وقد مناهلك عن قضاء الاشياء انها تسع وممر الكلام عليها فراجع
(قوله ولو عند غير القاضي) أفاد ان قول الكثر عند القاضي قيد اتفاقي (قوله لان التناقص)
اى من البائع لا يمنع صححة الاقرار لعدم التهمة في اقراره على نفسه فلم يشتري ان يساعده
على ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فيبطل البيع في حقهما (قوله خلافا لثاني) فعنده لرب
العبد مطالبة المشتري فاذا أدى رجع على البائع نهر وفيه ولو انكر المالك التوكيل وتصادقا
عليه فان برهن الوكيل فيها والاستحلف المالك فان نكل لزمه لان حلف وتماه فيه وفي
البحر (قوله بغير امره) لاحاجة اليه لانه محل النزاع ط ولذا لم يذكره في الكثر (قوله
نهر) نقله عن النباية ولم يتكلم على مفهومه ولعله لانه اولوى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها
لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى ط (قوله فبقيد اتفاقا) اى وقع في الكثر وغيره اتفاقا لا مقصودا
للاحتراز لانه اذا لم يدخلها يكون بالاولى (قوله لعدم سرية اقراره على المشتري) هذا
لا يصالح علة لما قبله واما هو علة لعدم نزاع الدار من يد المشتري واما علة عدم ضمان البائع قيمة
الدار مع اقراره بغصبها فهي عدم صححة غضب العقار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيمة الدار
وهو قول ابى يوسف او للصحة غضبه عنده ط ولذا قال في الفتح وهى مسألة غضب العقار
هل يتحقق اولا فعند ابى حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد نعم فيضمن اه (قوله فان رهن الم)
وان لم يرهن كان التلف مضاعفا الى عجزه عنه لا الى عقد البائع قال السامح والظاهر ان الرهن
يوضع في بيت المال حتى يتبين الحال (قوله لانه نور دعواه به) اى جعل لها نورا بالبيئة اى
او ضحاها واطهرها (قوله باعه) اى الشئ (قوله تصير مملوكة لازوجة) انما نص على انها
لا تصير زوجة مع ان البيع يقدم على الاجازة والرهن ايضا لانه يفهم من نفى الزوجية نفى
الادنى منها بالاولى قال في الفتح وثبتت الهبة لو وهبه فضولى وأجره آخر وكل من العتق
والكتابة والتدبير احق من غيرها لاسها لازمة والاجارة احق من الرهن لاقادتها ملك المنفعة
والبيع احق من الهبة لاطلاها بالشئوع فالابطل بالشئوع كهبة فضولى عبدا وبيع آخر
ايه يستويان لان الهبة مع القبض تساوى البيع في افاة الملك وهبة المشاع فبالا يقسم صححة
فياخذ كل نصفه ولو زوجها كل من الرجل فاجيزا بطلا ولو باعها تقصف بين المشتريين
ويخير كل منهما اه والله سبحانه اعلم

باب الاقالة

مناسبتها للفضولى انه عقدي رفع عند عدم الاجازة والاقالة رفع ط وذكرها في الهداية والكثير
عقب البيع الفاسد والمكروه لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين كمر ويأتى تمامه (قوله
من أقال) ويأتى ثلاثيا يقال قالة قايلا من باب باع الا انه قليل نهر (قوله اجوف) اى عينه
حرف علة ثم بينه بانه يأتى وهو خبر مبتدأ محذوف اى هو اجوف ويأتى خبر ثان اه ح
وفيه رد على من قال انه و اوى من القول والهزمة للسلب قال قال بمعنى ازال القول اى القول
الاول وهو البيع كاشكاه ازال شكايته ودفع بثلاثة اوجه ذكرها في الفتح الاول قولهم قلته

(بالكسر)

بالكسر فهو يدل على ان عليه ياء لاوار فليس من القول الثاني انه ذكر الاقالة في الصحاح من
التفاف مع الياء لامع الواو الثالث انه ذكر في مجموع اللغة قال البيع قبلا واذلة فسحها
(قوله ٢ رفع العقد) ولو في بعض المبيع في الحواشي لوباع منه حصة مائة من دينار ودفعها
اليه فافترة ثم قال للمشتري ادفع الى الخمر أو الحنطة التي دفعتها اليك فدفعها أو بعضها في
فسخ في الردود اهـ **(قوله)** فعبر بالعقد فهو تعريف للاعم من اقالة المبيع والاجارة
ونحوها بحر واعترضه في النهر بان مراده بالعقد عقد البيع قلت تخصيصه بالمبيع ليكون
الكلام فيه والا فهو تعريف للاقالة مطلقا لان حقيقة في الاجارة لا تخالف حقيقتها في
المبيع ولذلك يذكرها باب في غير هذا الموضوع ونظيره النية مثلا تذكر في باب الصلاة ونحوها
وتعرف بالقصد الشامل للصلاة وغيرها فانهم والمراد بالعقد القابل للفسخ بخيار كإلحاق ما يأتي
بخلاف النكاح **(قوله)** وهذا ركناها الاولى تأخيرها عن قوله أو احدها مستقبل كما فعل
المصنف ط **(قوله)** أو احدها مستقبل الخ اعلم ان الاقالة عند أبي يوسف بيع الا ان لا يمكن
فسخ كإبائى وعند محمد بالعكس والعجب ان قول أبي يوسف كقول الامام في انها تصح بلفظين
احدهما مستقبل مع انها بيع عنده والبيع لا يتعد بذلك ومحمد يقول انها فسخ ويقول
لا يتعد الا بماضين لانها كالبيع فاعطاها بسبب الشبه حكم البيع وأبو يوسف مع حقيقة
البيع لم يعطها حكمه والحواشيه ان المساومة لا تجرى في الاقالة فعمل اللفظ على التحقيق
بخلاف البيع فتح **(قوله)** لعدم المساومة فيها اشارة الى الجواب المذكور اى لان الاقالة
لا تكون الا بعد نظر وتأمل فلا يكون قوله أفانى مساومة بل كان تحقيقا لا تصرف كافي للنكاح
وبه فارق البيع كافي لشرح الهداية **(قوله)** وقال محمد كالبيع اى فلا يتعد الا بماضين كاسر
قال في الفتح والذي في الحاشية ان قول الامام كقول محمد **(قوله)** قال البرجندى الخ قال في
الفتح وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الشرح لآلية ويرجح قول محمد كون الامام معه على
ما في الحاشية اهـ قلت واختار المصنف قول أبي يوسف تبعاً للدرر والماتق **(قوله)** وتصح ايضا
الخ فلا يتعين فيها لفظ كافي للفتح وظاهره انه لا فرق بين لفظ الاقالة وهذه الالفاظ وهو غير
مراد فان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين بيع في حق غيرها وهذا اذا كانت بلفظ الاقالة فلو
بلفظ مفاسخة أو مارة أو تراد لم يجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ بيع فيعاجا كإبائى فينبه لذلك
وفي البرازية طلب الاقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة اهـ قلت والظاهر ان مثله مالو
كان الطلب من المشتري فقال البائع خذ الثمن وفيها اشترى عبدا ولم يقبض حتى قال للبائع به
لنفسك فلو باع جازوا ونسخ الاول ولو قال به لى اوبع من شئت اوبع ولم يزد عليه لا يصح اهـ
وظاهره انه في الصورة الاولى بنفسه وان باعه بعد المجلس تأمل ووجهه انه اذلة اقضاء
فان أمره بالمبيع لنفسه لانه لا يتقدم الاقالة فهو نظير قولك أعنتق عبدك عني بالبحر بخلاف بقية
الصور فانه توكل لا اقالة ثم رأيت ذلك التوجيه في الوالوجة وفي البرازية ولا يصح تعليق
الاقالة بالشرط بان باع ثورا من زيد فقال اشتريته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشريا
بالزيادة فيه منه فوجد فباع بازيد لا يتقدم البيع الثاني لانه تعاقب الاقالة لا الوكالة بالشرط
وفيها قال المشتري انه يخسر فقال البائع به فان خسر فملى فباع فخر لا يلزمه شئ

(٢) قوله رفع العقد هكذا
بخطه و الذي في نسخ
الشارح رفع البيع وهو
الذي يدل عليه قول
الشارح وعم في الجوهره
الخ اهـ مصححه

(رفع البيع) وعم في
الجوهره فغير بالعقد
(وتصح بلفظين ماضين)
وهذا ركناها (أو احدها
مستقبل) كإبائى فقال
اقلتك لعدم المساومة
فيها فكانت كالنكاح وقال
محمد كالبيع وقول البرجندى
وهو المختار (و) تصح
ايضا (فاسختك وترك
و تاركك) و رفعت
وبالتعاطى (ولو من احد
الجانين) كالبيع

(قوله هو الصحيح بزاية) عبارتها قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايمان الثمن غال فرد البائع بعض الثمن المقبوض فن قال البيع ينقذ بالتعاطي من احد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون اقالة اه و مثله في الحانية (قوله وفي السراجية الح) مقابل الصحيح والمراد بالتسليم تسليم المبيع وبالقبض قبض الثمن المدفوع ط (قوله وتوقف على القبول) فلو اشترى حمارا ثم جاء به ليرده فلم يقبله البائع صريحا واستعمل الحمار ايمانا ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك لانه لما رده كلام المشتري بطل فلا تتم الاقالة باستعماله خانية (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على الاعراض لانتم الاقالة ابن ملك وفي الفتية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبر به المشتري فقال انا لا أريده أيضا لا ينفسخ لانه ليس من الفاظ النسخ ولان اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اشترى حمارا ثم جاء ليرده فلم يجز البائع فادخله في اصطبله فجاء البائع بالسيطار فبترغه فليس بنفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس اه (قوله ولو كان القبول فعلا) افاده انه بعد الإيجاب لا يكون من التعاطي لان التعاطي ليس فيه إيجاب لما قدمناه اول السبع عن الفتح من انه اذا قال بعثك بألف قبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا خلافا لمن قال انه يبيع بالتعاطي لان التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط اه (تايه) قال في البرازية جاء بقبالة العقار المشتري فأخذها البائع وتصرف في العقار فاقالة وفي الحزاة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن اه قلت والقبالة بالفتح الصك الذي يكتب فيه الدين ونحوه والظاهر ان ما ذكره اولامن كون ذلك اقالة مبنى على ما هو الصحيح من الاكتفاء بالتعاطي من احد الجانبين وهو تصرفه في المبيع بعد قبض القبالة وما ذكره عن الحزاة مبنى على انه لا بد بكونه من الجانبين بقرينة التعليل تأمل (قوله فور قول المشتري أفلتكت) متعلق بالامر من قال في الفتح ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل كما اذا قطعه قميصا في فور قول المشتري أفلتكت اه والمراد بالفورية ان يكون في المجلس بان يقطعه قبل ان يتفرقا ولم يتكلم بشيء كافي ح عن الحانية وظاهر هذا ان القبض فورا بلا قطع لا يكفي وهو خلاف قول الشارح اوقبضه واحمل المسئلة مفروضة فيما اذا كان الثوب بيد البائع قبل قوله أفلتكت فتأمل ثم رأيت في الذخيرة وكذا في الحاروي صورة المسئلة بما يرفع الاشكال حيث قال وكذا دلالة بالفعل ألا ترى ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال للمشتري أفلتكت البيع فاقطعه لي قميصا فان قطعه في المجلس فهو اقالة والا فلا اه فالتسليم بقوله أفلتكت هو البائع والقاطع هو المشتري لا البائع عكس ما في الفتح والحانية فقطع المشتري الثوب قبل قبض البائع قبول دلالة ولا اشكال فيه فتدبر (قوله لان من شرائها الح) علة لقوله وتوقف الح ولا يرد ان المعطوفات لا تصالح تعليلا له لان العلة مجموع ما ذكر فكأنه قال لان لها شروطا منها اتحاد المجلس فافهم

قوله على القبول هكذا
بخطه والذي في نسخ
الشارح التي سبى على
قبول الآخر والخطاب
سهل اه مصححه

هو الصحيح بزاية
وفي السراجية لابد من
لتسليم والقبض من الجانبين
(وتوقف على قبول
الآخر في المجلس ولو كان
القبول (فعلا) كالمقطعة
أوقبضه فور قول المشتري
أفلتكت لان من شرائها
اتحاد المجلس

(قوله ورضا المتعاقدين) لان الكلام في رفع عقد لازم وامار رفع ما ليس بلازم فلمن له الخيار بعلم صاحبه لا يرضاه بغير وحاصله ان رفع العقد غير اللازم وهو ما فيه خيار لا يسمى اقالة بل هو فسخ لانه لا يشترط فيه رضاهما فانهم (قوله او الورثة او الوصى) اشار الى ما في البحر من انه لا يشترط اصحتها بقاء المتعاقدين فتصح اقالة الوارث والوصى ولا تصح اقالة الموصى له كما في القنية اه (قوله وبقاء المحل) اى المبيع كالا او بعضا لما سيذكره المصنف من انه يمنع صحتها هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره (قوله القابل للفسخ بخيار) نعت للمحل وبخيار متعلق بالفسخ ووصف المحل بقوله للفسخ مجاز لان القابل لذلك عقده قال ح اى القابل للفسخ بخيار من الخيارات كثير العيب والشرط والرؤية كما في الفتاوى الهندية اه وفي الخلاصة والذي يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة ومثله في الفسخ (قوله فلوزاد الخ) تقرير على قوله القابل للفسخ بخيار وقد مرنا في خيار العيب ان الزيادة امامتصلة متولدة كسمن وجمال او غير متولدة كغرس وبناء وخياطة واما منفصلة متولدة كولد ونمرة وارش او غير متولدة ككسب وهبة والشكل اما قبل القبض او بعده ويمتنع الفسخ بخيار العيب في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط فانهم وينأت له زيادة بيان (قوله وقبض بدلى الصرف في اقالته) اى اقالة عقد الصرف اما على قول ابى يوسف فظاهر لانها يبيع واما على اصلهما فلا نهى يبيع في حق ثالث وهو حق الشرع بغير (قوله وان لا يهب البائع الثمن للمشتري) اى المشتري المأذون فلو وجبه لم تصح الاقالة بعدها وقوله قبل قبضه اى قبل قبض البائع الثمن من المأذون وذلك لانها لو صحت الاقالة حينئذ لكان تبرعا بالمبيع للبائع ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لانه لم يصل الى البائع منه شئ وهو ليس من اهل التبرع اما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صوله ليه فلم يكن متبرعا فصحت الاقالة ويرجع على البائع بعدها بقدر الموهوبه فيكون الواصل اليه قدر الثمن مرتين الموهوب وقدره وقاس ح على المأذون وصى اليتيم ومتولى الوقف نظرا للصغير والوقف فيجوز بينهما حكمه ط (قوله في بيع مأذون وصوى ومتول) وكذا اذا اشترى بأقل من القيمة فان الاقالة لا تصح فهو وكان على الشارع ان يقول وان لا يهب الثمن للمشتري المأذون او الوصى او المتولى قبل قبضه وان لا يكون بيعهم بأكثر من القيمة ولا شرائهم بأقل منها اه ح ويمكن ان يكون قوله في بيع مأذون الخ قيلا للمستثنين لكن المأذون مع ما عطف عليه بالنسبة الى المسئلة الاولى مشتر وبالنسبة الى الثانية بائع فتكون اضافة بيع بالنظر الى الاولى من اضافة المصدر الى مفدوله وبالنظر الى الثانية الى فاعله تأمل (قوله الاصل ان من ملك البيع) اى ارا الشراء كما يظهر مما يأتى (قوله الثلاثة المذكورة) اى المأذون والوصى والمتولى اذا باعوا بأكثر من القيمة قال في جامع الفصولين الوصى والمتولى لو باع شئاً بأكثر من قيمته ثم اقال لم يجز اه وبعبارة الاشياء الا في مسائل اشترى الوصى من مدبون الميت دارا بعشرين وقيمتها خسون لم تصح الاقالة واشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف اه وفي جامع الفصولين في البيع وما في الاشياء في الشراء (قوله والوكيل اشراء) بخلاف الوكيل بالبيع يصح ويضمن بغيره ثم قال واما بضمن

ورضا المتعاقدين او الورثة او الوصى وبقاء المحل القابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة تمنع الفسخ لم تصح خلافا لهما وقبض بدلى الصرف في اقالته وان لا يهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه وان لا يكون البيع بأكثر من القيمة في بيع مأذون وصوى ومتول (وتصح اقالة المتولى ان خيرا) للوقف (والالا) الاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء

مطلب —

تحريرهم في اقالة الوكيل بالبيع

الوكيل بالبيع اذا اقل بعد قبض الثمن اما قبله فيملكها في قول محمد كذا في الظهيرية اه
وفي جامع الفصولين الوكيل بالبيع لو اقل او اقل او ابرأ او حط او وهب صح عندها
وضمن لو كره لا عند ابي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا تلك الاقالة اجماعا اه وفي حاشيته
للخير الزملي بعد ان ذكر عبارة البحر اقول وفيه توقف من وجوه * الاول تقييده الضمان بما
اذا كانت الاقالة بعد قبض الثمن مع ان الوكيل لو قبض الثمن لا تلك الاقالة اجماعا * الثاني قوله
فيملكها عند محمد مع انها جائزة عند الامام ايضا فواجهه التخصيص بقول محمد * الثالث ترتب
عدم الضمان على كونه يملكها مع قوتهم تصح عندها وضمن لو كره فهو صريح في الضمان
مع كونها صحيحة وصريح كلام الظهيرية واطلاقه يفيد صحة اقالة وكيل البيع مطلقا قبل
قبض الثمن وبعده ثم رأيت في جامع الفتاوى والبرازية ماصورته والوكيل بالبيع يملك الاقالة
بخلاف الوكيل بالشراء يستوي ان تكون الاقالة قبل القبض او بعده فتأمل اه مع ما في الظهيرية
ومع ما في جامع الفصولين والظاهر ان معنى قوله في الظهيرية فيملكها في قول محمد اى
على الموكل فيعود المبيع الى ملكه ومعنى قوله في الفصولين الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة
احكاما اى على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه فيضمن وبهذا يحصل
التوفيق ويتضح الامر وقد ذكر في البحر اول الاقالة فرعا لطيفا عن الفتية فيه دلالة على
صحة التوفيق المذكور فراجع فتحصل ان اقالته تصح عند الامام قبل القبض وبعده
ويضمن وعند محمد يملكها قبله على الموكل فتصح ولا يضمن وبعده تصح ويضمن وعند
ابن يوسف لا تصح مطلقا ولا يضمن اه كلام الخير الزملي قات وهو توفيق لطيف لكن ذكر
في الباب العاشر من بيع البرازية اقالة الوكيل بالبيع جائزة عند الامام ومحمد اه ومثله
في الفتية وزاد ان المعنى فيه كون اقالته تسقط الثمن عن المشتري عندها ويلزم المبيع الوكيل
وعند ابي يوسف لا تسقط الثمن عن المشتري اصلا اه ولعل ما في الظهيرية رواية عن محمد
ويؤيده ما في وكالة كافي الحاكم الشهيد لو كان رجل رجلا يبيع خادمه له فباعها ثم اقال البائع البيع
فيها لزمه المال والخادم له وكذلك لو لم يكن قبضها المشتري حتى اقاله من عيب او من غير
عيب اه فهذا نص المذهب ومقتضاه انه قول اثنتا الثلاثة لكونه لم يذكر فيه خلافا وظاهره
انه لا فرق بين كونه قبل قبض الثمن او بعده وهو الوجه لان الاقالة بيع جديد في حق ثالث
وهو الموكل هنا فاذا اقال البائع بلاذنه لا يصير مشتريا له الا تلك ذلك عليه بل صار البائع مشتريا
لنفسه اذ الشراء متى وجد نفذ لا يتوقف وبه يظهر وجه الفرع الذى ذكره في البحر عن الفتية
وهو قوله باعت ضيعة مشتركة بينهما وبين ابنها البائع واجاز الابن البيع ثم اقال ابن
الاقالة ثم باعها ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان بلاذله لا يعود المبيع الى ملك
العائد الا الى ملك الموكل والخير اه اى لانها باجازه ابنها البيع الاول صارت وكيلة عنه
فيه ثم صارت بالاقالة مشترية لنفسها فلذا نفذ بيعها الثاني بلا اجازة ويظهر مما ذكرنا
ان اقالة المتولى او الوصى البيع فيما تقدم تصح عليه ويضمن فانتم تحرير هذا المحل **(قوله قبل**
وبالسم) اى عند ابي يوسف قال في جامع الفصولين الوكيل بالسم لو قبض ادون مامشروط صح
وضمن لو كره مامشروط عند ابي حنيفة ومحمد وكذا لو ابرأه عن السم او وهبه قبل قبضه او اقاله

قيل وبالسم اشباه

أو احتال به صح وضمن عندهما ولم يجز عند أبي يوسف **(قوله)** ولا إقالة في نكاح (الح) أي عدمه قبول الفسخ بخيار **(قوله)** للحديث هو قوله صلى الله عليه وسلم من أقال مسأمة بيعته أقال الله عزته أخرجه أبو داود وزاد ابن ماجه يوم القيامة ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال على شرط الشيخين وعند البيهقي من أقال نادما ففتح **(قوله)** ونجب في عقد مكرره ووافد لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين صونا لهما عن المحظور ولا يكون إلا بالإقالة كما في النهاية وتبعه غيره قال في الفتح وهو مصرح بوجوب التفاسخ في العقود المكرره والباقي وهو حق لأن رفع المعصية واجب بقدر الامكان اه وظاهر كلام النهاية ان ذلك إقالة حقيقة ومقتضاه انه يترتب عليه احكام البيع الآتية واورد عليه ان الفاسد يجب فسخه على كل منهما بدون رضا الآخر وكذا للقاضي فسخه بلا رضاهما ولا إقالة بشرط لهما الرضا اللهم الا ان يراد بالإقالة مطلق الفسخ كما فاده محشي مسكين قلت واليه يشير كلام الفتح المذكور وهو الظاهر لان المقصود منه رفع العقد كأنه لم يكن رفعا للمعصية والإقالة تحقق العقد من بعض الاوجه فلا بد ان يكون الفسخ في حق المتعاقدين وحق غيرها والله سبحانه اعلم **(قوله)** وفيما اذا غره البائع يسير (الح) اصل البحث لصاحب البحر وضمن الشارح غره معنى غشه والمعنى اذا غره غلبته غنا يسير أي فاذا اطلب منه المشتري الإقالة وجبت عليه رفعا للمعصية تأمل **(قوله)** كاسيحي (الح) أي في آخر الباب الآتي **(قوله)** وحكمها انها فسخ (الح) الظاهر انه اراد بالفسخ الانفساخ لان حكم العقد الاثر الثابت به كالمالك في البيع واما الفسخ بمعنى الرفع فهو حقيقته **(قوله)** فسخ في حق المتعاقدين هذا اذا كانت قبل القبض بالاجماع واما بعده فكذلك عند الامام الا اذا تعذر بان ولدت المبيعة فتبطل قال أبو يوسف هي بيع الا اذا تعذر بان وقعت قبل القبض فيمنقول فتكون فسخا الا اذا تعذر ايضا بان ولدت المبيعة والإقالة قبل القبض فتبطل وقال محمد هي فسخ ان كانت بالتمن الاول او بأقل ولو باكثر او بنحس آخر فبيع والخلاف مقيد بما اذا كانت بلفظ الإقالة كما يأتي نهر والصحيح قول الامام كما في تصحيح العلامة قاسم **(قوله)** فيما هو من موجبات العقد قيد به الزيلعي وتبعه اكثر الشراح وفيه شيء فان الكلام فيما هو من موجبات العقد لا فيما هو ثابت بشرط زائد اذ الاصل عدمه فقولهم فسخ أي لما اوجبه عقد البيع فهو على إطلاقه تدبر رملي على المنع **(قوله)** أي احكام العقد (الح) أي ما ثبت بنفس العقد من غير شرط بحر **(قوله)** بشرط زائد (الح) الاول ان يقول بأمر زائد وذلك كحلول الدين فإنه لا يفسخ بالإقالة ليعود الاجل لان حواله انما كان رضاه من هو عليه حيث ارتضاء تما فقد اسقطه فلا يعود بعد ط **(قوله)** كأنه باعه منه (الح) أي كأن المشتري باع العبد من البائع لانه لما سقط الدين سقط الاجل وصارت المقابلة بعد ذلك كأنه باع المبيع من بائعه فيثبت له عليه دين جديد تأمل **(قوله)** ولورده بخيار (الح) أي خيار عيب وبعبارة البحر يعيب **(قوله)** لانه فسخ فان الرد بخيار العيب اذا كان بالقضاء يكون فسخا ولذا ثبت للبائع رده على بائعه بخلاف ما اذا كان بالتراضي فإنه يبيع جديد **(قوله)** لم تعد الكفالة فيها (الح) أي في الإزالة والرد يعيب بقضاء اه ح فتحصل ان الاجل والكفالة في البيع بما عليه لا يعود ان بعد الإقالة وفي الرد بقضاء في العيب يعود الاجل ولا تعود الكفالة اه ط قات

ولا إقالة في نكاح وطلاق وعتاق جوهرة وإبراء نحر من باب التحالف (وهي) مندوبة للحديث ونجب في عقد مكرره وفسد بحر وفيما اذا غره البائع يسيرا نهر بخلافه فالحاشي الرد كاسيحي وحكمها انها (فسخ) في حق المتعاقدين فيها هو من موجبات بفتح الجيم أي احكام (العقد) اما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقهما ايضا كأن شري بدينه المؤجل عينا ثم تقايلا لم يعد الاجل فصير دينه حالا كأنه باعه منه ولورده بخيار بقضاء عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به كفيل لم تعد الكفالة فيه ما خاتمته ذكر لكونها فسخا فروع (ف) الاول انها (تبطل) بعد ولادة المبيعة (لتعذر) الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع

ومقتضى هذا انه لو كان الرد بالرضا لانعقد الكفالة بالاولى وذكر الرمي في كتاب الكفالة انه ذكر في التتارخانية عن المحيط عدم عودها سواء كان الرد بقضاء اورضا وعن المبسوط انه ان كان بالقضاء تعود والا فلازم قال الرمي والحاصل ان فيها خلافا بينهم **(قوله لاقبله مطلقا)** اي متصلة او منفصلة قال في الفتح والحاصل ان الزيادة متصلة كانت كالمسلم او منفصلة كالولد والارث والعقر اذا كانت قبل القبض لا تمنع الفسخ والدفع وان كانت بعد القبض متصلة فكذلك عنده وان كانت منفصلة بطلت الاقالة لتعذر الفسخ معها اه ومثله في ابن ملك على الجمع لكن قدمنا عن الخلاصة ان ما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وقدمنا ايضا ان الرد بالعيب يمتنع في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط وبوافقه ما في الخامس والعشرين من جامع الفصولين ان الرد بالعيب يمتنع لو الزيادة متصلة لم تتولد اتفاقا كفسخ وبناء والمنفصلة المتولدة كولد ونحر وارث وعقر تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة التي لم تتولد كفسخ وغلة لا تمنع الرد والفسخ بسائر اسبابه اه * **(تنبيه)** * قال في الخاوي تقايلا البيع في الثوب بعد ما قطعه المشتري وخاطه قبضا او في الحديد بعدما اتخذ سيفا لاتصح الاقالة لمن اشترى غزلا فسدجه او خنطه فطحنها وهذا اذا تقايلا على ان يكون الثوب للبايع والحياطة للمشتري يعني يقال للمشتري اتفق الحياطة وسلم الثوب لما فيه من ضرر المشتري فلورضى يكون الحياطة للبايع بأن يسلم الثوب اليه كذلك نقول تصح اه وفي حاشية الحيز الرمي على الفصولين وقد سئل في مبيع استغله المشتري هل تصح الاقالة فيه فأجبت بقولي نعم وتطيب الغالة له والغلة اسم للزيادة المنفصلة كأجرة الدار وكسب العبد لا يخاف ما في الخلاصة من قوله رجل باع آخر كرم فاسلمه اليه فأكل ثمره يعني ثمرته سنة ثم تقايلا لاتصح وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة او المنفصلة واستهلكها الاجنبي اه **(قوله وتصح بمثل الثمن الاول)** حتى لو كان الثمن عشرة دنانير فدفع اليه دراهم ثم تقايلا وقد رخصت الدنانير رجع بالدنانير لا بما دفع وكذا لو رد بعيب وكذا في الاجرة لو فسخت ولو عقد بدراهم فكسدت ثم تقايلا رد الكسدة كذا في الفتح نهر **(قوله وبالسكوت عنه)** المراد ان الواجب هو الثمن الاول سواء ساءم او لا قال في الفتح والاصل في لزوم الثمن أن الاقالة فسخ في حق المتعاقدين وحقيقة الفسخ ليس الارتفاع الاول كأن لم يكن فثبت الحال الاول وثبوته برجوع عين الثمن الى مالكه كأن لم يدخل في الوجود غيره وهذا يستلزم تعين الاول ونفي غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس اه **(قوله ويرد مثل المشروط الخ)** ذكر هذا غير مناسب لانه ليس من فروع كونها فسحا بل من فروع كونها بيعا ولذلك ذكره الزاوي وغيره في محترزات قوله فيها هو من موجبات العقد فقال وكذا لو قبض اردأ من الثمن الاول أو اجود منه فيجب رد مثل المشروط في البيع الاول كأنه باعه من المباع بمثل الثمن الاول وقال الفقيه ابو جعفر عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه رد مثل المشروط للزومه زيادة ضرر بسبب تبرعه ولو كان الفسخ بخيار رؤية أو شرط او بعيب بقضاء يجب رد المقبوض أجماعا لانه فسخ من كل وجه اه ومثله في المنع فانهم **(قوله ولو تقايلا الخ)** قدمناه آتفا عن النهر **(قوله لم يحجز اقالته)** مراعاة للوقف والصغير منح وينبغي أن يحوز على نفسه في مسألة البيع كما قدمناه

لاقبله مطلقا ابن ملك (و)
الثاني (تصح بمثل الثمن
الاول وبالسكوت عنه)
وردد مثل المشروط ولو
المقبوض اجود أو أردأ
ولو تقايلا وقد كسدت رد
الكسدة (الاذا بيع المتولي
او الوصي للوقف والصغير
شيأ بأكثر من قيمته او
اشترى شيأ بأقل منها)
لوقف او للصغير لم يحجز
اقلته ولو بمثل الثمن الاول
وكذا المأذون كما مر

(قوله وان شرط غير جنسه) متعلق بمقابل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه اهـ (قوله

او اكثر منه) اى من الثمن الاول او من الجنس (قوله او اجله) بان كان الثمن حالا فاجله المشتري عند الاقالة فان التأجيل يبطل وتصح الاقالة وان تقايلا ثم اجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند ابي حنيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق باصل العقد عنده كذا فى الفتية بحر لكن تقدم فى البيع الفاسد انه لا يصح البيع الى قدوم الحاجة والحصاد والدياس ولو باع مطلقا ثم اجل اليها صح التأجيل وقدمنا ايضا تصحيح عدم التحاق الشرط الفاسد (قوله لا

مع تعيبه) اى تعيب المبيع عند المشتري فانما تصح بالاقال وصار المحطوط بازاء نقصان العيب مهتسا (قوله لا يزيد ولا تنقص) فلو كان زيد او انقص هل يرجع بكل الثمن او ينقص بقدر العيب ويرجع بما بقى فلا يرجع ط قلت الظاهر الثانى لان الاقالة عند التعيب جائزة بالاقال والمراد نفي الزيادة والنقصان عن مقدار العيب فصار الباقي بمنزلة اصل الثمن فقلعو الزيادة والنقصان فقط ويرجع بما بقى والله اعلم * (تنبيه) * علم من كلامهم انه لو زال العيب

فقال على اقل من الاول لا يلزم الاول بقى لو زال بعد الاقالة هل يرجع المشتري على الباقي بنقصان العيب الذى اسقطه من الثمن الاول مقتضى كونها فسخا فى حقهما انه يرجع ونظيره ما قدمناه فى اوائل باب خيار العيب لو صالحه عن العيب ثم زال رجع الباقي تأمل وفى التارخانية تعينت الجارية بيد المشتري بفعله او باقعة سبوبة وتقايلا ولم يعلم البائع بالعيب وقت الاقالة ان شاء امضى الاقالة وان شاء رد وان علم به لاختاره اهـ قال الخبر الرملى فى حواشى المنح

بعد نقله اقول فلو تعذر الرد بهلاك المبيع هل يرجع نقصان العيب بمقتضى جعلها بيعا جديدا أم لانها فسخ فى حقهما الظاهر الثانى اهـ وهذا يؤيد ما قلنا (قوله قيل الخ) نقله فى البحر عن البتاية عن تاج الشريعة ولم يعبر عنه بقيل ولعل المارح اشار الى ضعفه لخالفته اطلاق ما فى الزملى والفتح من نفي الزيادة والنقصان مع ان وجه هذا القول ظاهر لان المراد بما

يتغابن فيه ما يدخل تحت تقويم المقومين فلو كان المبيع ثوبا حدث فيه عيب بعضهم يقول ينقصه عشرة وبعضهم احد عشر فهذا الدرهم يتغابن فيه نعم لو اتفق المقومون على شئ خاص تعين نفي الزيادة تأمل (قوله لا تنقص بالشرط الفاسد) كشرط غير الجنس او الاكثر او الاقل كما علمت (قوله وان لم يصح تعليقه به) مثله فى البحر بما قدمناه عن البرازية من قول

المشتري للبائع ان وجدت مشتريا بازيد فبعه منه (قوله كاسيحي) اى قيل باب الصرف اهـ (قوله والرابع الخ) صورته باع زيد من عمرو شيا منقولا كتب وقبضه ثم تقايلا ثم باعه زيد ثانيا من عمرو قبل قبضه منه جاز البيع لان الاقالة فسخ فى حقهما فقط عاد الى البائع ملكه السابق فلم يكن بائنا ما شره قبل قبضه (قوله ولو كان) اى عقد المايالة (قوله لبطل) اى فسد

وبه عبر المصنف ووجهه انه باع المنقول قبل قبضه ط (قوله كيعة من غير المشتري) اى كايوع البائع المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري فيفسد البيع لكون الاقالة بيعا جديدا فى حق ثالث فصار بائنا ما شره قبل قبضه بخلاف ما اذا باعه من المشتري لما علمت (قوله جاز قبض النكيل والموزون) المراد جواز التصرف به ببيع او اكل بلا اعادة كيله او وزنه ولو كانت الاقالة بيعا لم يحز ذلك كاسيا فى بابيه وقوله منه اى من المشتري متعلق بقبض

(وان) وصلية (شرط غير

جنسه او اكثر منه او)

اجله وكذا فى (لاقل الا

مع تعيبه) فتكون فسخا

بالاقل لو بقدر العيب

لا يزيد ولا تنقص قيل الا

بقدر ما يتغابن الناس فيه

(و) الثالث (لا تنقص

بالشرط) الفاسد (وان لم

يصح تعليقه به) كاسيحي

(و) الرابع (جاز للبائع بيع

البيع منه) ثانيا بعدها

(قبل قبضه) ولو كان بيعا

فى حقهما لبطل كيعة من

غير المشتري عني (و)

الخامس (جاز قبض

الكنيل والموزون منه)

بعدها (بلا اعادة كيله

ووزنه) السادس (جاز

هبة المبيع منه بعد الاقالة

قبل القبض) ولو كان بيعا في حقهما لما جاز كل ذلك (د) ثما (هى بيع في حق ثالث) اى لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فى فسخ في حق كل في غير العقار ولو بلفظ مفسخ او مراكمة او تراد لم تجمل بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فيبيع احماعا وثمرته في مواضع (ف) الاول (لو كان المبيع عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم تقايلا قضى له بها) لكونها بيعا جديدا فكان الشفع ثالثهما (و) الثانى (لا يرد البائع الثانى على الاول يعيب علمه بعدها) لانه بيع في حقه (و) الثالث (ليس للواهب الرجوع اذ باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم تقايلا) لانه كالمشتري من المشتري منه (و) الرابع (المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالاقال (و) الخامس (اذا اشترى بعروض التجارة عبدا للمخدمة بعدما حال عليها الحول ووجد به عيبا فرده بغير قضاء او استرد العروض فهلكت في يده لم تستعد الزكاة) فالفقير ثلثهما اذ الرد يعيب بالا قضاء اقالة ويراد

(قوله قبل القبض) متعلق بهبة وقادته انه لو كانت الاقالة بيعا الفسخ لان البيع يفسخ به فانيع للبائع قبل القبض كفى البحر واذا افسخ لم تصح الهبة (قوله بيع في حق ثالث) انما كانت عنده فسخا في حقهما لانها تنبى عن الفسخ والرفع وبيعا في حق الثالث ضرورة انه يثبت به مثل حكم البيع وهو الملك لا يقتضى الصيغة شمل عليه لعدم ولايتهما على غيرها كفى الزبلى وتوضيحه في الشرع لايالة عن الجوهره (قوله بلفظ الاقالة) اى صريحا او ضمنا لانها قد تكون بالتعاطي كما مر فالمراد الاحتراز عما لو كانت بلفظ فسخ ونحوه اوبيع (قوله في غير العقار) اى في المنقول لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه اما في العقار فهمى بيع مطلقا لجواز بيعه قبل قبضه وما ذكره الشارح من كونها بيعا بعد القبض فسخا قبله هو ما جزم به الزبلى وذكر في البحر عن البداع ان هذا رواية عن ابي حنيفة قال وظاهره ترجيح الاطلاق اه ويؤيد ما في الجوهره من انه لا خلاف بينهم انها بيع في حق الغير سواء كانت قبل القبض او بعده وحمله على العقار بعيد فليتأمل (قوله لم تجمل بيعا اتفاقا) اعمالا لموضوعة اللغوى ط عن الدرر (قوله ولو بلفظ البيع) كالمثل قول البائع له بنى ما شئت فقل بعث كان بيعا بحر (قوله فيع احماعا) اى من ابي يوسف ومنهما فيجرى فيها حكم البيع حتى اذا دفع السلعة من غير بيان الثمن كان بيعا فاسدا ط وكذا يفسد لو كان المبيع منقولا قبل قبضه وما في ح من انها بيع لو بعد القبض والافسخ لللازم بيع المنقول قبل قبضه فيه ان هذا التفصيل في لفظ الاقالة والمكلا في لفظ البيع فافهم ولا يرد ما قدمناه عن البرازية من ان المشتري لو قال للبائع بعه ففسك فلوباع جاز وافسخ الاول لان المراد بالبيع هنا ان يبيعه المشتري للبائع وفيما مر اذنه بالبيع لنفسه يقتضى تقدم الاقالة كما قدمناه (قوله وثمرته) اى ثمرة كونها بيعا في حق ثالث (قوله فسلم الشفع الشفعة) قيده تظهير فائدة كونها بيعا والا لو لم يسل بان اقال قبل ان يعلم الشفع بالبيع فله الاخذ بالشفعة ايضا ان شاء بالبيع الاول وان شاء بالبيع الحاصل بالاقالة تأمل رملى (قوله قضى له بها) اى اذا طلبها عند علمه بالمقايبة (قوله والثانى لا يرد الى) اى اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايلا ثم اطاع على عيب كان في يد البائع فإردان يرد على البائع ليس له ذلك لانه بيع في حقه فكأنه اشتراه من المشتري بحر فالثالث هنا هو البائع الاول وهذه كفى الشرع لايالة حبة للشراء باقل ثما باع قبل نقد ثمنه (قوله لانه) اى الموهوب له بالمقايلا مع المشتري منه صار كالمشتري من المشتري منه فكأنه عاد اليه الموهوب بملك جديد وذلك مع من رجوع الواهب في هبة فالثالث هنا هو الواهب (قوله والرابع المشتري) صورته اشترى شيئا فقبضه قبل نقد الثمن فباعه من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري ثم ان البائع اشتراه من المشتري باقل من الثمن قبل النقد جاز وتجمل في حق البائع كانه ملكه بسبب جديد فتح (قوله اذ الرد يعيب بالا قضاء اقالة) اى والا فله بيع جديد في حق الفقير فيكون بالبيع الاول مستهلكا للعروض فتجب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لارتفع البيع الاول وصار كانه لم يبيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة اه - وعن هذا قيد المصنف بكون العبد للمخدمة اذ لو كان للتجارة لم يكن البيع استهلاكا فاذا هلكت العروض بعد الرد لم تجب زكاتها وكذا قيد بكون الرد بغير قضاء لانه بالقضاء يكون فسخا في حق

الشكل فكانه لم يصدر بيع فلا يجب تركها بهلاكها بعده افاذه ط بقی شیء وهو ان كون
 الاقالة بيعا في حق ثالث شرطه كونها بلفظ الاقالة كما قدمه والرد بلا قضاء ليس فيه لفظها
 والجواب ان هذا الرد اقالة حكما وليس المراد خصوص حروف الاقالة كما كتبنا عليه في امر
 قدبر **(قوله)** التقاض في الصرف) لما مر من ان قبض بدليه شرط في صحتها قال في الفتح لانه
 مستحق المسرع فكان بيعا جديدا في حق المسرع **(قوله)** ووجوب الاستبراء اي اذا اشترى
 جارية وقبضها ثم نقلاها اليه نزل هذا التقابل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع
 الاول وطؤها الا بعد الاستبراء حموى عن ابن مالك **(قوله)** لانه حق الله تعالى علة للمسئلتين
(قوله) بالاقالة بعد الاجارة والرهن اي لو اشترى دارا فاجراها او رهنها ثم تقابل مع البائع
 ذكر في التهر اخذ من قواعدهم انها بيع جديد في حق ثالث انها تتوقف على اجازة المرتهن او قبضه
 دينه وعلى اجازة المستأجر **(قوله)** فالمرتهن ثالثهما الاولى زيادة المستأجر **(قوله)** نفى تسعة
 يزاد ما قدمه في قوله اما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقهما ايضا الخ وقدمنا ان
 من فروغ ذلك ما ذكره بعده من قوله ويرد مثل الشروط ولو المقروض اُجود او ارد **(قوله)**
 ويمنع تحتها هلاك المبيع) لما مر ان من شرطها بقاء المبيع لانها رفع العقد والمبيع محله بحر
 وكذا هلاكه بعد الاقالة وقبل التسليم يبطلها كالأتي وقدمنا عن الخلاصة انما يمنع الرد
 بالعيب يمنعها **(قوله)** كتابك) تمثيل لما لا يملك حكما اي لو ابقى قبل الاقالة او بعدها ولم يقدر على
 تسليمه **(قوله)** ولو في بدل الصرف) لان المعقود عليه الذي وجب لكل واحد منهما بذمة
 صاحبه وهذا بقا نهر الاولى ان يقول ولو في بدل الصرف وكأنه نظير الى ان لفظ بدل نكرة
 مضافة فيم **(قوله)** وهلاك بعضه) اي بعض المبيع كما يأتي تصويره في قوله شرى ارضا
 مزروعة الخ **(قوله)** اعتبار الجزء بالكل) يعني هلاك الكل كما منع في الكل في هلاك البعض يمنع
 في البعض وفيه اشارة الى انه لو قابله في بعض المبيع وقبله صح وبه صرح في الحاوي سائحا
 وقدمنا اول الباب عبارة الحاوي **(قوله)** وليس منه) اي من هلاك البعض فليس له ان ينقص شيئا
 من الثمن لخنافه ط **(قوله)** في المناقضة) بالياء المثناة التحتية وهي بيع عين بعين كان تباعا عيدا
 تجارية فهلك العبد في يد بائع الجارية ثم اقالا البيع في الجارية وجب رد قيمة العبد ولا تبطل
 بهلاك احدهما بعد وجودهما لان كل واحد منهما مبيع فكان المبيع قائما وتامه في الغاية
(قوله) وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة
 اقالة السلم قبل قبض السلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا او ديناً وسواء كان قائما
 في يد المسلم اليه او هالكا لان المسلم فيه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز
 الاستبدال به قبل قبضه واذا صحق فان كان رأس المال عينا ردت وان كانت هالكة رد المثل
 ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وكذا اقالته بعد قبض المسلم فيه ان كان قائما ويرد رب السلم
 عين المقبوض لكونه متينا وكذا في البدائع ا هـ **(قوله)** ولو هالكا) اي البدلان **(قوله)**
 الا في الصرف) فهلاك بدليه لا يبطل الاقالة لما مر ان المعقود عليه ما في ذمة كل من
 المتعاقدين **(قوله)** نقلا فابق العبد) اراد به ان الهلاك كما يمنع ابتداء الاقالة يمنع بقاءها
 ا هـ وبه صرح في التهر **(قوله)** او هلك المبيع) اي حقيقة لان الاباق هلاك لكنه

التقايض في الصرف
 ووجوب الاستبراء لانه
 حق الله تعالى قاله ثالثهما
 صدر الشريعة والاقالة بعد
 الاجارة والرهن فالمرتهن
 ثالثهما نهر نفى تسعة (و)
 الاقالة يمنع تحتها هلاك
 المبيع) ولو حكما كالباق
 (لا يضمن) ولو في بدل
 الصرف (وهلاك بعضه يمنع)
 الاقالة (بقدره) اعتبار الجزء
 بالكل وليس منه ما شرى
 صابو ناخف فتقابلا لبقاء كل
 المبيع فتح (واذا هلك احد
 الدليلين في المناقضة) وكذا
 في السلم (صح) الاقالة
 (في الباقي منهما و على
 المشتري قيمة الهالك ان
 قيميا ومثله ان مثابا ولو هلكا
 بطلت) الا في الصرف
 (تقابلا فابق العبد من يد
 المشتري وعجز عن تسليمه
 او هلك المبيع بعدها قبل
 القبض بطلت)

حكمى والحاصل ان قول المصنف وينع سحتها هلاك المبيع لا يختص بكون الهلاك قبل
الاقالة بل مثله ما اذا كان الهلاك حقيقة او حكما بعد الاقالة قبل التسليم الى البائع ونص
عبارة البرازية هلك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم بطلت اه ثم رأيت الرملى في حاشية البحر
قل هذه العبارة عن البرازية ونقلها ايضا بعينها عن مجمع الفتاوى وعن مجمع الرواية شرح
القدورى عن شرح الطحاوى ثم قال ومثله في كثير من الكتب اه وبه سقط ما قيل ان هذه
العبارة ليست في البرازية بل ذكرها في البحر بلا عزو بدون قوله قبل القبض اه فافهم
(قوله برازية) عزو لقوله تقايلا الخ نبه به على انه ليس من مسائل المتون (قوله مشجرة)
في القاموس ارض شجرة ومشجرة وشجرا كثيرة الشجر اه ففى بفتح الميم والجمع والراء كما
يقال ارض مسبعة على وزن مرحلة كثيرة السباع كما في القاموس ايضا فافهم (قوله فقطعه)
اى المشتري والضمير للشجر المعلوم من مشجرة ط (قوله من ارض الشجر واليد) في الصباح
ارض الجراحة دبتها واصله الفساد ثم استعمل في نقصان الاعيان لانه فساد فيها اه فالمراد
هنا بدل الفساد اى بدل نقصان المبيع فافهم (قوله قية) عزو لقوله وان اشترى الخ وقد نقل
ذلك عنها في البحر ثم قال ورقم برقم آخر ان الاشجار لا تسلم للمشتري وللبائع اخذ قيمتها منه
لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش اى ارض اليد فانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا
ضمنا اه قال الحيز الرملى وعليه فكل شئ موجود وقت البيع للبائع اخذ قيمته دخل ضمنا
او قصدا وكل شئ لم يدخل اصلا لا قصدا ولا ضمنا ليس للبائع اخذه وبني ترجيح هذا لما فيه
من دفع الضرر عنه اه (قوله سحت في الارض بمحضها) الفرق بينه وبين الشجر ان الشجر
يدخل في بيع الارض تبعا بخلاف الزرع كما في البحر اه ح اى ان الزرع لا يدخل في بيع
الارض الا اذا نص عليه فيكون بعض المبيع فله حصة من الثمن بخلاف الشجر وعلى التقل
الآخر عن القنية لافرق بينهما (قوله ولو تقايلا بعد ادراكه) اى في يد المشتري لم يجز لان العقد
انما ورد على التفصيل دون الخطئة بجر عن القنية اى والخطئة زيادة منفصلة متولدة وهى
مانعة كما قدمناه عن جامع الفصولين (قوله ردها واخذ ثمنها) اى ذلك وقدعنا ان يمتنع الرد
بالعيب ينفع الاقالة وقدم المصنف في خيار العيب انه لو وطئ الجارية او قبلها او مسها بشهوة
ثم وجد بها عيبا لم ردها مطلقا اى ولو نيبا (قوله وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا) لانه عادالى
ملكه فؤنة رده عليه قال القاضى بديع الدين سواء تقايلا بمحضرة المبيع او بغيره اه منح
وهذا معنى قوله مطلقا وان لم يذكر في عبارة القنية فسقط ما قيل ان الصواب اسقاطه فافهم
(قوله الاقالة السلم) اى قبل قبض المسلم فيه فلو بعهده سحت كاتعنه (قوله لكون المسلم
فيه ديننا سقط) اى بالاقالة فلو انفسخت الاقالة لكان حكم انفساخها عود المسلم فيه
والساقط لا يحتمل العود بخلاف الاقالة في البيع لانه عين فأمكن عوده الى ملك المشتري بجر
من باب السلم (قوله رأس المال) اى مال السلم (قوله كهو قبلها) اى حكمه بعدها حكمه
قبلها وفيه ادخال الكاف على ضمير الرفع المتفضل وهو مختص بالضرورة وكذا قوله كقبلها
فيه ان الظروف التى تقع غايات لا تجر الا بن حوى (قوله فلا يتصرف فيه) اى نحو بيع
وشركة قبل قبضه فلا يجوز زلرب السلم شراء شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة قبل قبضه

برازية (وان اشترى) ارضا
مشجرة فقطعه او (عبدا
فقطعت يده واخذ ارضها
ثم تقايلا سحت ولزومه جميع
الثن ولا شئ لبايعه من ارض
الشجر واليدان عالما به) بقطعه
اليدو الشجر (وقت الاقالة
وان غير عالم خير بين الاخذ
بجميع ثمنه او الترك) قية
وفى اشرى ارض من زروعة
ثم حصده ثم تقايلا سحت
في الارض بمحضها ولو
تقايلا بعد ادراكه لم يجز وفيها
تقايلا ثم علم ان المشتري كان
وطئ الميعة ردها واخذ
ثمنها وفيها مؤنة الرد على
البائع مطلقا (وتصح اقالة
الاقالة فلو تقايلا البيع ثم
تقايلاها) اى الاقالة
(ارفعت و عاد) البيع
(الاقالة السلم) فانها لا تقبل
الاقالة لكون المسلم فيه ديننا
سقط والساقط لا يعود
اشباه وفيها رأس المال بعد
الاقالة كهو قبلها فلا يتصرف
فيه بعدها كقبلها

اي قبل قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه وهذا في السلم الصحيح فلو فاسدا جاز الاستبدال كسائر الديون كاذكره الشارح في بابه وفيه كلام سيأتي هناك **(قوله)** الا في مسلتين استثناء من قوله كهو قبلها **(قوله)** لواختلفا فيه اي في رأس المال بعدها اي بعد الاقالة يعني وقبل تسليم المسلم فيه لما في سلم البحر عن الذخيرة لوتقابلا بعدماسلم المسلم اليه المسلم فيه ثم اختلفا في رأس المال تحالفا لان المسلم فيه عين قائمة وليس بدين فالاقالة هنا تحتمل الفسخ قصدا اه وهذا صريح في ان اقالة الاقالة في السلم جائزة لو بعد قبض المسلم فيه **(قوله)** فلا تحالف بل القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها ط عن ابي السعدي قال ح لان التحالف باعتبار ان اختلفا فيها في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة **(قوله)** ولو تفرقا قبل قبضه اي قبض رأس مال السلم بعد الاقالة جاز لان قبضه شرط حال بقاء العقد لا بعد اقالته **(قوله)** الا في الصرف استثناء منقطع اه ح لان اصل الكلام في رأس المال فالاولى ان يقول بخلاف الصرف فان الحاصل ان رأس المال في السلم بعد الاقالة لا يجوز الاستبدال به ولا يجب قبضه في مجلسها وبذل الصرف بالعكس فان قبضه في مجلس الاقالة شرط لصحته ويجوز الاستبدال به قال في البحر من السلم ووجه الفرق ان القبض في مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعين وهو ان يصير البذل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فعود اليه عنه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا راعي له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في مجلس التعيين اه وحاصله ان السلم لما لم يجز الاستبدال به قبل قبضه لم يلزم قبضه في مجلس الاقالة لان التعيين موجود بخلاف الصرف فانه لما جاز استبداله لزم قبضه ليحصل التعيين **(قوله)** اختلف المتبايعان الخ كان الاولى ذكر هذه المسئلة في باب البيع الفاسد ولكن مناسبتها هنا ذكر المسئلة المستثناة **(قوله)** فالقول لدعي البطلان لان انعقاد البيع حادث والاصل عدمه اه ح فهو منكرا لاصل العقد **(قوله)** لدعي الصحة لانهما لما اتفقا على العقد كان الظاهر من اقدمهما عليه صحته اه ح ولان مدعي الفساد يدعي حق الفسخ وخصمه ينكر ذلك والقول للمنكر ط ولو برهنا فالينة بينة الفساد وهذا لو ادعى الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد باتفاق الروايات وان كان لمعنى في صلب العقد بأن ادعى انه اشتراه بألف درهم وبرطل خر والآخر يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية القول لدعي الصحة ايضا والينة بينة الآخر كافي الوجه الاول وفي رواية القول لدعي الفساد خاتية ولم يذكر هناك ما لو اختلفا في انه تلجئة او جد او اختلفا في انه بات او فاه لانه سيذكر ذلك آخر باب الصرف **(قوله)** قلت (الافى مسئلة) الاستثناء من صاحب الاشياء وعزا فيها المسئلة الى الفسخ **(قوله)** وادعى البائع (الاقالة) اي به كما في الفسخ والظاهر ان الضمير في به عائد الى الاقل المذكور لا الى الثمن فصوره المسئلة اشترى زيد من عمرو ثوبا بألف ثم رد زيد التوب اليه قبل نقد الثمن وادعى انه باعه منه قبل النقد بثمانين وفسد البيع بذلك وادعى البائع انه رده اليه على وجه الاقالة بالثمانين

الا في مسلتين لواختلفا فيه بعدها فلا تحالف ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول لدعي البطلان وفي الصحة والفساد لدعي الصحة قلت الا في مسئلة اذا ادعى المشتري بيعه من بائعه بأقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفساد

مطلب

في اختلافهما في الصحة والفساد او في الصحة والبطلان

فالقول لزيد المشتري اى مع يمينه في انكار الاقالة كما في الفتح ووجهه كقول الحوى ان دعوى الاقالة تستلزم دعوى صحة البيع لانها لا تكون الا في الصحيح اه قلت لكن تقدم انها تجب في عقد مكروه وفاسد مع ما فيه من الكلام ويظهر لى ان وجهه هو ان المشتري لما ادعى بيعه بالتسعين لم يجب له غيرها ومدعى الاقالة يدعى ان الواجب المائة لان الاقالة ان كانت بمائة فظاهر وان كانت بتسعين فلائها لا تكون الا بثل الثمن الاول وان شرط اقل منه كما مر فقد صار مقرا للمشتري بالعشرة والمشتري يكذبه فلغا كلام مدعى الاقالة تأمل (قوله ولو بعكسه) بان ادعى زيد المشتري الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشتراه من المشتري بتسعين (قوله بخالف) ووجهه ان المشتري يدعوا الاقالة يدعى ان الثمن الذى يستحقه بالرد مائة والبائع يدعوا الشراء بالتسعين يدعى ان الثمن الواجب رده للمشتري تسعون فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري بمنزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالنص والا فمائة التى هى الثمن الاول انما ترد الى المشتري بنحكم الاقالة في البيع الاول وهى غير الخمسين التى هى الثمن فى البيع الثانى افاده الحوى قلت وفيه ان الكلاء فيما قبل نقد المشتري الثمن وايضا فمسئلة التحالف عند اختلاف المتبايعين ورد بها النص على خلاف القياس فكيف يقاس عليها غيرها مع عدم التماثل الذى يظهر لى ان المسئلة مفرقة على قول ابى يوسف ان الاقالة بيع لا فسخ وحينئذ فقد توافقا على البيع الحادث لكن المشتري يدعيه بوجه الاقالة والواجب فيها مائة والبائع يدعيه بالبيع بالاقل وذلك اختلاف فى الثمن في عقد حادث والله اعلم فانهم (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقا قال في الاشباه يشترط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه فانه اذا استهلك غير المشتري تكون قيمة العين قائمة بقيامها واما اذا استهلك المشتري في يد البائع نزل قابضا وامتنعت الاقالة وكذا اذا استهلك احد في يده لفقد شرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان الثمن دينيا اما اذا كان عينا بان كان العقد مقايضة وهلك احد العوضين فانهما يتخالفان من غير خلاف لان المبيع في احد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك او قيمته والمصير الى التحالف فرع العجز عن اثبات الزيادة بالينة وتامه في حاشية الاشباه لابي السعود ط (قوله نزل) يضم التون والزاي والمراد ثمرته اه (قوله تصح) تمام عبارة الخلاصة وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة او المتفصلة او استهلكها اجنى اه اقول ينبغي تقيد المسئلة بما اذا حدثت هذه الزيادة بعد القبض اما قبله فلا تمتع الاقالة كما في الرد بالعيب تأمل وفي التنازعانية ولو اشترى ارضا فيها ثمن فاكل الثمر ثم تقايلا قالوا انه تصح الاقالة ومعناه على قيمته الا ان يرضى البائع ان يأخذها كذلك اه روى على المنح وبما ذكره من التقيد يندفع ما يتوهم من منافاة ما في الخلاصة لما مر من ان هلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره وناسر في قوله شرى ارضا مزروعة الخ ومثله مسئلة التنازعانية المذكورة ويؤيده ما قدمناه من ان الزيادة المتفصلة المتولدة تمتع لو بعد القبض والله سبحانه اعلم

ولو بعكسه تخالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري ورأيت معزيا للخلاصة باع كراما وسلمه فأكل مشربه نزل سنة ثم تقايلا لم تصح

وجه تقديم الاقالة عليهما ان الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لانها انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهما اعم من كونهما مع البائع وغيره ط وايضا فالاقالة متعاقبة بالمبيع لابلتن ولذا كان من شروطها قيام المبيع والتولية والمراجعة متعلقان باصالة الثمن والاصل هو المبيع (قوله لما بين الثمن الخ) قال في الغاية لما فرغ من بيان انواع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان انواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمرجحة والتولية والربا والصرف وتقديم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن اه ط عن الشلي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع بأى ثمن كان من غير نظر الى الثمن الاول وهي المعتادة (قوله والوضعية) هي البيع بمثل الثمن الاول مع نقصان يسير اتقاني وفي البحر هي البيع بالنقص من الاول وقدمنا اول البيوع عن البحر خامسا وهو الاشتراك اى ان يشترك غيره فيما اشتراه اى بان يبيعه نصفه مثلا لكنه غير خارج عن الاربعة (قوله وشرعا بيع ماملكة بمقام عليه وبفضل) عدل عن قول الكثر هو بيع ثمن سابق لما ورد عليه من انه غير مقدر ولا منعكس اى غير مانع ولا جامع اما الاول فلان من شرى دنابر بالدرهم لا يجوز له بيعها مرجحة وكذا من اشترى شيئا بثلثي لا يجوز له ان يراج عليه مع صدق التعريف عليهما واما الثاني فلان المنصوب الآبق اذا عاد بعد القضاء بالقيمة على الغاصب جاز بيع الغاصب له مرجحة بان يقول قام على بكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا لو رقم في الثوب مقدارا ولو ازيد من الثمن الاول ثم راجحه عليه جاز كاسيأتى بيانه عند ذكر الشارح له وكذا لو ملكه بهبة او اراث او وصية وقومه قيمة ثم راجحه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليهما لكن احبب عن مسئلة الدناير بأن الثمن المطلق يفيد ان مقابله مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض ويأتى بيانه وعن مسئلة الاجل بأن الثمن مقابل بشيئين او بالمبيع والاجل فلم يصدق في احدهما انه بثلثي سابق وقول البحر انه لا يرد لجوازه اذ ادين انه اشتراه نسبة رده في النهر بان الجواز اذا بين لا يختص بذلك بل هو في كل ما لا يجوز فيه المراجعة كالأو اشترى من اصوله او فروعه جاز اذ ادين كاسيأتى وعن مسائل العكس بان المراد بالثمن مقام عليه بلاخيانة وتامة في النهر فكان الاولى قول المصنف تبعا للدرر بيع ماملكة الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولانه لا يدخل فيه مسئلة الاجل لانه اذا لم يبين الاجل لم يصدق عليه انه بيع ماملكة بمقام عليه لماعلمت (قوله من العروض) احتراز عما ذكرنا من انه لو شرى دنابر بدرهم لا يجوز له بيعها مرجحة كافي الزيلعي والبحر والنهر والفتح وعلة في الفتح بان بدلى الصرف لا يتبعان فلم تكن عين هذه الدناير متعينة لتلزم ميعا اه لكن هذا وارد على تعريف المصنف اذ دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكثر وغيره فان قوله بالثمن السابق دليل على ان المراد بما ملكه المبيع الثمين لان كون مقابله متعاملا يفيد ان ماملكة بالضرورة مبيع مطلقا كافي الفتح وقول المصنف بمقام عليه ليس المراد به الثمن لما مر فلذا زاد الشارح قوله من العروض تبعا للتعريف (قوله ولو بهبة الخ) تعميم لقوله ماملكة اشار به الى دخول هذه المسائل فيه كما علمت (قوله فانه اذا نته الخ) جواب اذا قوله جاز وعدل عن قول غيره وقومه

(باب المراجعة والتولية)

لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية لظهورهما (المراجعة) مصدر راجح وشرعا (بيع ماملكة) من العروض ولو بهبة او اراث أو وصية او غصب فانه اذا ثمنه (بمقام عليه وبفضل) مؤنة

قيمة لبشمل المثل وحاصله ان ما وهبه له ونحوه مما لم يملكه بعقد معاوضة اذا قدر ثمنه وضم اليه مؤننه بما ياتي بجوزله ان يبيعه مرا بحة وكذا اذا رقم على ثوب رقما كاسر قال في الفتح وصورة المسئلة ان يقول قيمته كذا ورقه كذا فأربحك على القيمة والرقم اه وظاهره انه لا يقول قام على بكذا وبه صرح في البحر في الرقم والظاهر ان الهبة ونحوها كذلك وحينئذ لا يدخل ذلك في كلام المصنف تأمل وياتي تمامه هذا وقال ح ان قول الشارح فانه اذا ثمنه اخرج به بعض التعريف عن كونه تعريفا وفسر الفضل بما يضمن فصار مجموع المتن مع الشرح عبارة بالمبسوط وهي عبارة مستقيمة في ذاتها لكن بقي تعريف المراجعة بيع ماملكة فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع اه اى لان قوله بما قام عليه جزء التعريف وكذا قوله وبفضل فان مراده به فضل الربح لتحقق المراجعة والا كان العقد تولية واما فضل المؤنة فانه يضمن الى ما قام عليه لكن لما كانت عبارة المتن في نفسها تعريفا تاما اكتفي بها ولقد الاختصار اخذ بعضها وجعله بيانا لتصوير مسئلة الهبة ونحوها تأمل **(قوله وان لم تكن من جنسه)** اى وان لم تكن المؤنة المضمومة من جنس المبيع ط قلت والظاهر كون المراد من جنس الثمن بقرينة ما بعده تأمل **(قوله ونحوه)** اى كصباغ وطراز **(قوله ثم باعه مرا بحة)** اى بزيادة ربح على تلك القيمة التي قوم بها الموهوب ونحوه مع ضم المؤنة اليها لان كلامه في ذلك بخلاف ما كان اشترا بجن فانه يراجع على ثمنه لاعلى قيمته فافهم **(قوله جعله واليا)** فكأن البائع جعل المشتري واليا فبا اشتراه نهر اى جعله ولاية عليه وهذا ابداء مناسبة المعنى الشرعى للمعنى اللغوى **(قوله يبيعه بجنه الاول)** قد علمت ان المصنف عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بالثمن الاول الى قوله بما قام عليه لدفع الاراد السابق فافهم منه اولا وقع فيه ثانيا فكان المناسب ان يقول والتولية يبيعه كذلك بلا فضل **(قوله ولو حكما)** ادخل به ماصر في قوله ولو بهية الخ فانه يوليه بقيمته لكونه لم يملكه ثم **(قوله يبيعه)** تفسير للثمن الحكيمى لاقوله بجنه كالا ينجح ح **(قوله وعبر عنها)** اى بالثمن حيث اراد به ما يبيع القيمة حتى صار عبارة عنه وعنها فافهم **(قوله لانه الغالب)** اى الغالب فيما يملكه الانسان انه يكون بجنه سابق **(قوله كون العوض)** اى الكائن في العقد الاول اه ح وهو ماملك به المبيع نهر **(تنبيه)** استفيد من التعريف ان المعبر ما وقع عليه العقد الاول دون ما وقع عوضا عنه فلو اشترى بعشرة دراهم فدفع عنها دينارا او ثوبا قيمته عشرة اواقل او اكثر فرائس المال العشرة لا الدينار والثوب لان وجوبه بعقد آخر وهو الاستبدال فتح ولو كان المبيع مثليا فراجع على بعضه كقفز من قفزين جاز لعدم التفاوت بخلاف القيمي وتام تعريفه في شرح الجمع وفي المحيط لو كان ثوبا ونحوه لا يبيع جزأ منه معينا لانقسامه باعتبار القيمة وان باع جزأ شائعا جاز وقيل يفسد بخر **(قوله ثانيا)** كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي المتقارب اما اذا لم يكن له مثل بان اشترى ثوبا بعبد مقايضة مثلا فراجحه او لاء اياه كان يبيعا بقيمة عبد صفته كذا او بقيمة عبد ابتداء وهي مجهولة فتح ونهر **(قوله او قيميا مملوكا للمشتري)** صورته اشترى زيد من عمرو عبدا بثوب ثم باع العبد من بكر بذلك الثوب مع ربح اولا والحال ان بكر اكان قد ملك الثوب من عمرو وقيل شرما العبد واشترى العبد بالثوب قبل ان يملكه من عمرو فأجاز به بعد فلا شك ان الثوب بعد

وان لم تكن من جنسه كأجر
قصار ونحوه ثم باعه مرا بحة
على تلك القيمة جاز بمبسوط
(والتولية) مصدولى غيره
جعله واليا وشرعا (بيعه
بجنه الاول) ولو حكما يعنى
بقيمه وعبر عنها به لانه
الغالب (وشرط صحتهما
كون العوض مثليا او)
قيميا (مملوكا للمشتري

٢ قوله ملك الثوب من عمرو
الذى في عبارة ح من زيد
هنا وفيما بعده وصوابه من
عمرو وكذا قلنا انه منه

الاجازة صار مملوكا ليكر المشتري فيتناوله قول الثمن او مملوكا للمشتري اهـ فـهذه الصورة مستثناة مالا مثله (قوله وكون الربح شيئا معلوما) تقدير لفظ الكون هو مقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع في عبارة المجمع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا او مملوكا للمشتري والربح مثلي معلوم. ومثله في الفرع صرح في شرحه الدرر بأن الجملة حالية وكذا قال في البحر ان قوله اى المجمع والربح مثلي معلوم شرط في القيمي المملوك للمشتري كالا يخفى اهـ وتبعه في المنع فقد ظهر ان هذا ليس شرطا مستقلا بل هو شرط للشرط الثاني لان معلومية الربح وان كانت شرطا في صحة البيع مطلقا لكنه امر ظاهر لا يحتاج الى التنبيه عليه لان جهالة نقيض الى جهالة الثمن وانما المراد التنبيه على انه اذا كان الثمن الذى ملك به المبيع في العقد الاول قيميا لا يصح البيع مرا بة اذا كان ذلك القيمي مملوكا للمشتري والحال ان الربح معلوم ولهذا ذكر في الفتح أولا أنه لا يصح كون الثمن قيميا ثم قال اما لو كان ما اشتراه به وصل الى من يبيعه منه فرباعه عليه بربح معين كأن يقول ابيعك مرا بة على الثوب الذى بيدك وربح درهم او كرسعير او ربح هذا الثوب جاز لانه يقدر على الوفاء بما التزمه من الثمن اهـ وافاد ان الربح المعلوم اهم من كونه مثليا او قيميا كانه عليه الشارح بقوله ولو قيميا الخ فافتتح تحرير هذا المحل (قوله حتى لو باعه) فترجع على مفهوم قوله معلوما في مسئلة كون القيمي مملوكا للمشتري يعنى فلو كان الربح مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باعه الخ فافهم واعلم ان لفظ «ده» ففتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية و«يازده» بالياء المثناة التحتية وسكون الزاى اسم احد عشر بالفارسية كقوله ح عن الناية وبيان هذا التفرع مافى البحر حيث قال وقد الربح يكونه معلوما لاحتراز عما اذا باعه بربح «ده يازده» لانه باعه برأس المال وبعض قيمته لانه ليس من ذوات الامثال كذا في الهداية ومعنى قوله ده يازده اى ربح مقداره درهم على عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرين كان الربح «ز يازده» درهمين وان كان ثلاثين كان الربح ثلاثة دراهم فهذا يقتضى ان يكون الربح من جنس رأس المال لانه جعل الربح مثل عشر الثمن وعشر الشيء يكون من جنسه كذا في النهاية اهـ مافى البحر وحاصله انه اذا كان الثمن في العقد الاول قيميا كالعبد مثلا وكان مملوكا للمشتري فباع المالك المبيع من المشتري بذلك العبد و«ربح» «ده يازده» لا يصح لانه يصير كأنه باعه المبيع بالعبد وبعض قيمته فيكون الربح مجهولا لكون القيمة مجهولة لانها اعتمادك بالحزر والتخمين والشرط كون الربح معلوما كاسم بخلاف ما اذا كان الثمن مثليا والربح «ده يازده» فانه يصح قال في التهر ولو كان البدل مثليا فباعه به وبعضه اى عشر ذلك المثلى فان كان المشتري يعلم جملة ذلك صح والا فان علم في المجلس خير والافسد اهـ وبه ظهر ان قول الشارح لم يجز اى فيما اذا كان الثمن قيميا كما قررناه اولاً وقوله الان يعلم الخ اى فيما اذا كان مثليا لانه لا يمكن علمه في المجلس فافهم (قوله اجر القصار) قديا لاجرة لانه لو عمل هذه الاعمال بنفسه لا يقيم شيئا منها وكذا لو تغلوع متلوع بها او باعارة نهر وسبج (قوله والصنف) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصنف به درر والظاهر هنا الفتح لقول الشارح باى لون كان ط (قوله والفنل) هو ما يصنع باطراف النياب بحرير او كتان من فنلت الحبل افنله بحر (قوله وكسوته) بالنصب اى

(وكون) (الربح شيئا معلوما) ولو قيميا مشارا اليه كهذا الثوب لا تنفاه الجملة حتى لو باعه بربح «ده يازده» اى العشرة بأحد عشر لم يجز الان يعلم بالثمن في المجلس فيخير شرح مجمع العيني (ويضم) البائع (الى رأس المال اجر القصار والصنف) بأى لون كان (والطرز) بالكسر علم الثوب (والفنل) وحمل الطعام وسوق الغنم واجرة الفسل والحياطة (وكسوته)

كسوة العبد المبيع قال في الفتح ولا يضم ثمن الجلال ونحوه ويضم الثياب في الرقيق اه تأمل
(قوله) وطعام المبيع بلا سرف) فلا يضم الزيادة ط عن حاشية الشلبي قال في الفتح ويضم
 الثياب في الرقيق وطعامهم الاما كان سرفا وزيادة ويضم علف الدواب الا ان يعود عليه شيء
 متولد منها كالباها وصوفها وسمنها فيسقط قدر مائال ويضم ما زاد بخلاف ماذا أجر الدابة
 او العبد او الدار فاخذ أجرته فانه راجع مع ضم ما اتفق عليه لان الغلة ليست متولدة من العين
 وكذا داجية أصاب من بيضها يحتسب بمائاله وبما اتفق ويضم الباقي اه **(قوله)** وسقي الزرع
 اي أجرته وكذا يقال فيما بعده ط **(قوله)** وكسحها) في المصباح كسحت البيت كسحا
 من باب نفع كسسته ثم استعير لتقية البئر والنهر وغيره فقبل كسحته اذا قيته وكسحت الشيء
 قطعه واذهنته **(قوله)** وكري المسناة) في المصباح كرى النهر كريا من باب رمى حفرة حفرة
 جديدة والمسناة حائط يبنى في وجه الارض ويسمى السد اه وفسرها في المغرب بمانى للسيل
 ليرد الماء وكان الشانح ضمن الكرى معنى الاصلاح تأمل **(قوله)** هو الدال على مكان السلعة
 وصاحبها) لا فرق لغة بين السمسار والدال وقد فسرهما في القاموس بالتوسط بين البائع
 والمشتري وفرق بينهما الفقهاء فالسمسار هو ما ذكره المؤلف والدال هو المصاحب للسلعة
 غالبا افاده سري الدين عن بعض المتأخرين ط وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب النهر فانه قال
 وفي عرف الفرق بينهما هو ان السمسار الخ **(قوله)** ورجع في البحر الاطلاق) حيث قال واما اجرة
 السمسار والدال فقال الشارح الزياي ان كانت مشروطة في العقد تضم والا فاكترهم على
 عدم الضم في الاول ولا تضم اجرة الدال بالاجماع اه وهو توسع فان اجرة الاول تضم في ظاهر
 الرواية والتفصيل المذكور قوية وفي الدلال لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح القدير اه
(قوله) وضابطه الخ) فان الصبغ واخوانه يزيد في عين المبيع والحمل والسوق يزيد في قيمته لانها
 تختلف باختلاف المكان فتلحق اجرتها برأس المال درر لكن اورد ان السمسار لا يزيد في
 عين المبيع ولا في قيمته واجب بأنه دخلا في الاخذ بالاقل فيكون في معنى الزيادة في القيمة
 وقال في الفتح بعد ذكره الضابط المذكور قال في الايضاح هذا المعنى ظاهر ولكن لا يتجس في
 بعض المواضع والمعنى المعتمد عليه عادة التجار حتى يع المواضع كلها **(قوله)** وكذا اذا قوم
 الموروث الخ) قال في الفتح لولم يكن له اوارث او وصية وقومه قيمته ثم باعه مرابحة على تلك
 القيمة يجوز وصورته ان يقول قيمته كذا اورقه كذا فارابحك على القيمة اورقه ومعنى الرقم ان
 يكتب على الثوب المشتري متدارا سواء كان قدر الثمن او ازيد ثم يراجعه عليه وهو اذا قال رقه
 كذا وهو صادق لم يكن خائفا فان غبن المشتري فيه فن قبل جهله اه قال في البحر وقيدته في
 المحط بما اذا كان عند البائع ان المشتري يعلم ان الرقم غير الثمن فاما اذا كان المشتري يعلم ان
 الرقم والثمن سواء فانه يكون خيانة وله الخيار اه وفي البحر ايضا عن النهاية في مسألة الرقم
 ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته كذا ولا اشتريته بكذا تحرزا عن الكذب اه وبه يظهر ان
 ما يفيد كلام الشارح من انه يقول قام على بكذا غير مراد بل يظهر لي انه لا يقول ذلك في
 مسألة الهبة ايضا لانه يوهى انه ملكه بهذه القيمة مع انه ملكه بالاغوض فيه شبهة الكذب
 ويؤيده قول الفتح وصورته ان يقول قيمته كذا الخ فنقد سوى بينه وبين مسألة الرقم في التصوير

وطعام المبيع بلا سرف
 وسقى الزرع والكرم
 وكسحها وكري المسناة
 والانهار وغرس الاشجار
 وتحصيل الدار (واجرة
 السمسار) هو الدال على
 مكان السلعة وصاحبها
 (المشروطة في العقد)
 على ما جزم به في الدرر
 ورجع في البحر الاطلاق
 وضابطه كل ما يزيد في المبيع
 او في قيمته يضم درر
 واعتماد المعنى وغيره عادة
 التجار بالضم (ويقول
 قام على بكذا ولا يقول
 اشتريته) لانه كذب وكذا
 اذا قوم الموروث ونحوه
 او باع برقه لو صادقا في
 الرقم فتح (لا) يضم (اجر
 الطبيب) والمعلم درر ولو
 للعلم والشعر

ثم ان قول الفتح وهو صادق ظاهره اشتراط كون الرقم بمقدار القيمة فيخالف ما مر عن النهاية
وحمله على ان معناه انه لا يرقه بعشرة ثم يبيع له بالخط على رقم احد عشر بعيد والاحسن
الجواب بحمله على ما اذا كان المشتري يظن ان الرقم والقيمة سواء كما يشير اليه ما مر عن المحط
وفهم **(قوله وفيه ما فيه)** فانه يفيد انه لا يضمن وان كان متعارفا وهو خلاف ما يدل عليه كلام
المبسوط دل في الفتح وكذا اى لا يضمن اجر تمام العبد صناعة او قرآنا او علما وشعرا لان ثبوت
الزيادة لئى فيه اى فى التعلم وهو حذافته فلم يكن ما انفقه على التعام موجبا للزيادة فى المأيلة
ولا يخفى ما فيه اذ لاشك فى حصول الزيادة بالتعلم وانه مسبب عن التعام عادة وكونه بمساعدة
القابلة فى التعلم كقابلية الثوب للصبغ لا يمنع نسبته الى التعلم فهو علة عادية والقابلة شرط
وفى المبسوط لو كان فى ضم المنفق فى التعلم عرف ظاهر يلحق برأس المال اه قات فقد ظهر ان
البحث ليس فى العلة فقط بل فيها وفى الحكم وفهم **(قوله ولا نفقة نفسه)** اى فى سفره لكسوته
وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه ط عن حاشية الشاشي **(قوله وجعل الآبق)** لانه نادر فلا
يلحق بالسائق لانه لا عرف فى النادر فتح **(قوله وكأنه للعرف)** اصل هذا لصاحب التهر حيث
قال وقد مر ان اجرة المخزن تضم وكأنه للعرف والا فالحزن وبیت الحفظ سواء فى عدم الزيادة
فى العين اه ط **(قوله هذا هو الاصل)** اى ولو فى نفقة نفسه كما يقتضيه العموم ط **(قوله كما يفيد)**
كلام الكمال (حيث ذكر ما قدمناه عنه ثم قال ايضا بعد ان عد حجة بما لا يضمن كل هذا ما لم يخرج
عادة التجار اه وقد علمت مما مر عن المبسوط ان المعبر هو العرف الظاهر لاخراج النادر كجعل
الآبق لانه لا عرف فى النادر كما قدمناه آتفا **(قوله فان ظهر خيائته)** اى البائع فى مرا بحة بأن
ضم الى الثمن ما لا يجوز ضمه كما فى المحيط واخبر بأنه اشتراه بعشرة ورا ب على درهم فبين انه
اشتراه بنسعة نهر **(قوله او برهان الخ)** وقيل لا ثبت الا اقراره لانه فى دعوى الحيانة
متناقض والحق سابعها كدعوى العيب فتح **(قوله اخذه بكل ثمنه الخ)** اى ولاحظ هنا
بخلاف التولية وهذا عنده وقال ابو يوسف يحط فيهما وقال محمد بخير فيهما والمتون على قول
الامام وفى البحر عن السراج وبين الخط فى المراجعة على قول ابى يوسف اذا اشتراه بعشرة
وباعه برح خمسة ثم ظهر انه اشتراه بثمانية فانه يحط قدر الحيانة من الاصل وهو الخمس وهو
درهمان وما قبله من الربع وهو درهم فياخذ الثوب باثنى عشر درهما اه **(قوله وله الخط)**
اى لا غير بحر **(قوله لتحقق التولية)** فى نسخة بئارين وفى نسخة بئاء واحدة على انه فعل
مضارع والتولية فاعله او مصدر مضاف الى التولية وعلى كل فهو علة لقوله وله الخط قدر
الحيانة فى التولية ط قال ح يعنى لو لم يحط فى التولية تخرج عن كونها تولية لانها تكون
باكثر من الثمن الاول بخلاف المراجعة فانه لو لم يحط فيها بقيت مراجعة **(قوله ولو هلك المبيع)**
الخ) نأر ما لو هلك بعضه هل يتبع رد الباقي مقتضى قوله او حدث به ما يمنع من الرد انه له الرد
كما لو اكل بعض المثل اوباعه ثم ظهر له فيه عيب واشترى عشرين او ثوبين فباع احدهما ثم رأى
فى الباقي عيبا له رد ما بقى بخلاف الثوب الواحد كمر فى خيار العيب تأمل **(قوله لزومه جميع الثمن)**
فى الروايات الظاهرة لانه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن كخيار الرؤية والشرط وفيهما يلزمه
تمام الثمن قبل الفسخ فكذا هنا وهو المشهور من قول محمد بخلاف خيار العيب لان المستحق

وفيه ما فيه ولذا علله فى
المبسوط بعدم العرف
(والدلالة والراعى و) لا
(نفقة نفسه) ولا اجر عمل
بنفسه او تطوع به متطوع
(وجعل الآبق وكراه
بيت الحفظ) بخلاف اجرة
الحزن فانهما تضم كما
صرحوا به وكأنه للعرف
والا فالفرق يظهر فتدبر
(وما يؤخذ فى الطريق من
الظلم الا اذا جرت المادة
بضمه) هذا هو الاصل
كما علمت فليكن الممول عليه
كما يفيد كلام الكمال (فان
ظهر خيائته فى مراجعة
باقراره او برهان) على
ذلك (او بتكوله) عن العين
(أخذه) المشتري (بكل
ثمنه او رده) لقوات الرضا
(وله الخط) قدر الحيانة
(فى التولية) لتحقق التولية
(ولو هلك المبيع) واستهلكه
فى المراجعة (قبل رده او
حدث به ما يمنع منه) من
الرد (لزومه بجميع الثمن)
المسمى (وسقط خياره)

قوله لزومه جميع الثمن هكذا
بخطه والذى فى النسخ
لزومه بجميع الثمن اه

فيه جزء فأتى بطالب به فيسقط ما يقابله إذا عجز عن تسليمه وتماه في الفتح والنظر ما سيذكره
 الشارح عن أبي جعفر * (تبيينه) * قال في البحر وظاهر كلامهم أن خيار ظهور الحياثة
 لا يورث فإذا مات المشتري فطاع الوارث على خيانة بالطريق السابق فلا خيار له (قوله
 وقدمنا) أي في أوائل خيار العيب (قوله لو وجد المولى) بتشديد اللام المفتوحة اسم مفعول
 من التولية (قوله يرجع بالنقصان) لأنه بالرجوع يصير الثاني انقص من الأول وقضية التولية
 أن يكون مثل الأول بحر (قوله شراء ثانياً الخ) صورته اشترى بعشرة وباعه مرابحة
 بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة فانه يبيعه مرابحة بخمسة ويقول قام على بخمسة (قوله بخمس
 الثمن الأول) يأتي محترزه (قوله فإن ربح الخ) ظهر دليل الامام يقتضي أنه لا فرق بين بيعه
 مرابحة أو تولية والمتون كلها مقيدة بالمرابحة وظهرها جواز التولية على الثمن الأخير
 والظاهر الأول كما لا يخفى بحروبه جزم في النهر (قوله وإن استغرق الربح منه) كما لو اشترى
 بعشرة وباعه بعشرين مرابحة ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مرابحة أصلاً وعند ربحه ربحاً على
 عشرة في النقصان بحر أي في الاستغراق وعدمه (قوله ليربح) لأن شبهة حصول الربح
 بالعقد الثاني نائمة لأنه أي الربح يتأكد به بعد ما كان على شرف السقوط بالظهور على عيب
 فيرده فيزول الربح عنه والشبهة كالحقيقة في بيع المرابحة احتياطاً وقيد بقوله ليربح لأنه إن
 يبيعه مساومة نهر (قوله بحر) أي عن المحيط ومعنى كون قول الامام أوفق أي أحوط
 لما علمت من أن الشبهة كالحقيقة هنا للتحرز عن الحياثة (قوله ولو بين ذلك) بأن يقول كنت بعته
 فربحت فيه عشرة ثم اشتريته بعشرة وأنا أبيع بربح كذا على العشرة نهر (قوله أو باع بغير
 الجنس) بأن باعه بوصف أي غلام أو دابة أو عرض آخر ثم اشترى بعشرة كان له أن يبيعه
 مرابحة على عشرة لأنه عادته بما ليس من جنس الثمن الأول ولا يمكن طرحه بالإعتبار القيمة
 ولا مدخل لها في المرابحة ولذا قلنا لو اشترى أشياء صفقة واحدة بثمن واحد ليس له أن
 يبيع بعضها مرابحة على حصته من الثمن كذا في الفتح وأراد بالأشياء القيميات وتماه في النهر
 وقدمر (قوله أو تخلل ثالث) بأن اشترى من مشتريه مشتريه لأن التأكد حصل بغيره
 درر * (تبيينه) * علم من التقييد بالشراء أنه لو وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشترى بعشرة
 يربح على العشرة ومن التقييد بالبيع بربح أنه لو أجز المبيع ولم يدخله نقص يربح بلا بيان
 لأن الأجرة ليست من نفس المبيع ولا من أجزائه فلم يكن حائساً لشيء منه أي بخلاف
 ما لو كان من صوفة أو سمه كما قدمناه وأنه لو حوط عنه بأثمه كل الثمن يربح على ما اشترى
 بخلاف ما لو حوط البعض لالتحاقه بالعقد دون حط الكل لئلا يكون بيعاً بلا ثمن فصار
 تمليكا مبتدأ كالمهبة وسأتي أن الزيادة تلتحق في ربح على الأصل والزيادة وفي المحيط شراء
 ثم خرج عن ملكه ثم عاد أن عاد قديم ملكه كرجوع في هبة أو بخيار شرط أو رؤية أو عيب
 أو إقالة يربح بما اشترى لانفساخ العقد كأن لم يكن لأن عاد بسبب جديد كهبه وارث
 وتماه في البحر (قوله ٦ أي جاز أن يربح) إلا فقد في التعبير أي إذا أراد أن يربح
 سيد الخ وجب عليه أن يربح على ما اشترى العبد لأن المرابحة على ذلك واجبة لأجائزة ط

مطلب

خيار الحياثة في المرابحة
 لا يورث

وقدمنا أنه لو وجد المولى
 بالمبيع عياناً ثم حدث آخر
 يرجع بالنقصان (شراء
 ثانياً) بخمس الثمن الأول
 (بعد بيعه بربح فإن ربح
 طرح ماربح) قبل ذلك
 (وإن استغرق) الربح
 (ثم لم يربح) خلافاً لهما
 وهو أرفق وقوله أوفق
 بحر ولو بين ذلك أو باع
 بغير الجنس أو تخلل ثالث
 جاز اتفاق فتح (ربح) :
 جاز أن يبيع مرابحة لغيره

٦ قوله أي جاز أن يربح
 هكذا يحفظه والذي في نسخ
 الشارح التي بيدي أي جاز
 أن يبيع مرابحة والمال
 واحد اهـ مصححه

وكان الشارح نظر الى بيان محبتها فغير بالجواز تبعاً للدرر فافهم **(قوله من مكتبه)** اومد به نهر **(قوله فاعتبار هذا القيد)** اى بالنظر الى مجرد عبارة المتن قال في النهر ثم كونه مديوناً بما يحيط برقبته صرح به محمد في الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من لم يقيد بالحيط كالصدر الشهيد وتبعه المصنف وشمس الائمة بالمبسوط لم يذكر الدين اصلاً قال في العناية والحق ذكره لانه اذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع والتحقيق ان ذكره وعدمه سواء بالنظر الى المراجعة لانها اذا لم تجز مع الدين فمع عدمه اولى واما بالنظر الى صحة العقد ٨ وعدمه فله فائدة والباب لم يعقد الا للمراجعة فصنع شمس الائمة اقعد اه **(قوله على ماشرى المأذون)** متعلق بقوله رابع وصورته كما في الكثر اشترى المأذون ثوباً بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر يبيعه على عشرة **(قوله ككسه)** وهو ما اذا باع المولى للعبد **(قوله نفياً للهمة)** لان الحاصل للعبد لم يخل عن حق المولى ولذا كان له ان يستبق ما في يده ويقضى دينه وكذا في كسب المكاتب ويصير ذلك الحق له حقيقة بعجزه فصاركاً به باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبر عدم ما في حكم المراجعة نفياً للهمة نهر **(قوله كأصله وفرعه)** واحد الزوجين واحد المتفاوضين عنده وخالفاه فباعوا العبد والمكاتب بحر **(قوله ولو بين ذلك)** اى بين ان احد هؤلاء اشتراه بعشرة ثم اشتراه هو منه بخمسة عشر * **(تنبيه)** * في الفتح اشترى من شريكه سلعة ليست من شركتهما يراعى على ما اشترى ولا بين ولو من شركتهما يبيع نصيب شريكه على ضمانه في الشراء الثانى ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء الاول لجواز كونها شريت بألف من شركتهما فاشتراهما منه بألف ومائتين فانه يراعى على الف ومائة لان نصيب شريكه من الثمن ستائة ونصيب نفسه من الثمن الاول خمسمائة فيبيعها على ذلك اه **(قوله بالنصف)** اى بنصف الربح له والباقي لرب المال وهو متعلق بقوله مضارباً فكان الاوضح تقديمه على قوله معه عشرة كما قاله ح **(قوله باع مراححة رب المال باثني عشر ونصف)** هذا في خصوص هذا المثال صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة البحر من الحيط من انه على اربعة اقسام * الاول ان لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على رأس المال بأن كان رأس المال الف واشترى منها المضارب عبداً بخمسمائة قيمته الف وباعه من رب المال بألف فان رب المال يراعى على ما اشترى به المضارب * الثاني ان يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالاول * الثالث ان يكون فيهما فانه يراعى على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب * الرابع ان يكون الفضل في الثمن فقط وهو كالثالث اه ح ولا يخفى ان مثال الشارح يَحْتَمِلُ كونه من الثالث او الرابع لصدقه على كونه قيمة الثوب عشرة كرأس المال او اكثر فلذا كان له ان يراعى على ما اشترى به المضارب وهو عشرة وعلى حصة المضارب من الربح وهو درهان ونصف دون حصته رب المال لانها سلمت له ولم تخرج عن ملكه ثم اعلم ان المصنف لم يسبق منه تمثيل المسئلة بالشراء بالعشرة والبيع بالحصة عشر حتى يظهر قوله باثني عشر ونصف وهذا وان وقع في عبارة الكثر كذلك لكنه صور المسئلة قبله في مسئلة المأذون كما قدمناه ولذا اوضح الشارح عبارة المصنف في اثناء تقرير المتن بذكر المثال **(قوله وكذا عكسه)** وهو ما اذا كان البائع رب المال وهذا ايضا على اربعة اقسام فبان لا يراعى فيهما الاعلى ما اشترى به رب المال وهما اذا كان لافضل

٨ قوله وعدمه هكذا يحطه
ولعل الاولى وعدمها اى
حصة العقد كما لا يخفى اه
مصححه

مطلبه —

اشترى من شريكه سلعة
(سيد شري من) مكتبه
او (مأذونه) ولو (المستغرق
دينه لرقبته) فاعتبار هذا
القيد لتحقيق الشراء
فغير المديون بالاولى (على
ماشرى المأذون ككسه)
نفياً للهمة وكذا كل من
لا تقبل شهادته له كأصله
وفرعه ولو بين ذلك رابع
على شراء نفسه ابن كمال
(ولو كان مضارباً) معه
عشرة (بالنصف) اشترى
بها ثوباً وباعه من رب المال
بخمسة عشر (باع) (لثوب
(مراححة رب المال بأثني
عشر ونصف) لان نصف
الربح ملكه وكذا عكسه

في الثمن وقبعة المبيع على رأس المال كالو اشترى المضارب من رب المال بألف المضاربة عبدا
 قيمته ألف وكان قد اشتراه رب المال بنصف ألف أو لأفضل في قيمة المبيع فقط بأن اشترى
 رب المال عبدا بألف قيمته ألف وباعه من المضارب بألفين وقسمان يراخ على ما اشترى به رب
 المال وحصة المضارب وهما إذا كان فيهما فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم
 باعه من المضارب بألفين بعدما عمل المضارب في ألف المضاربة وراخ فيها ألفا فانه يراخ على
 ألف وخمسة أو كان في قيمة العبد فقط بأن كان العبد يساوي ألفا وخمسة فاشترى رب
 المال بألف فباعه من المضارب بألف يبعه المضارب على ألف ومائتين وخمسين كذا في البحر عن
 المحيط اهـ وبه ظهر ان قول الشارح وكذا عكسه اراد به القسمين الاخيرين **(قوله كاسيجي**
في بابه) وهو باب المضارب يضارب ط **(قوله)** وتحقيقه في النهر) حاصله انه ذكر في مضاربة
 الكثر تبعا للهداية انه لو اشترى المضارب من المالك بألف عبدا اشتراه بنصفه رايح بنصفه
 اه فاعتبر اقل الثنتين وقال الزيلى هناك ولو بالعكس اى بأن اشترى رب المال بألف من
 المضارب عبدا مشترى بنصفه رايح بنصفه ايضا فصورة العكس هناك مفروضة في شراء رب المال
 من المضارب وهى مسألة المتون هنا فا ذكره الزيلى هناك مخالف لما صرح به نفسه هنا من
 انه يضم حصة المضارب وذكر في السراج انه يضم حصة المضارب في صورة الاصل وصورة
 العكس وقد وفق في البحر بين كلامي الزيلى بتوفيق رده في النهر وقال ان ما في السراج مخالف
 لصريح الرواية المصرح بها في كتاب المضاربة وما ذكره الزيلى من ان رب المال لا يضم
 حصة المضارب محمول على رواية وذكر ح ان الجواب الحق ما في مضاربة البحر من ان
 صورة العكس التي ذكرها الزيلى هناك هي القسم الاول من كلام المحيط فلم يكن فيه مخالفة
 لما ذكره في المراجعة انه يضم حصة المضارب لانه القسم الثالث والرابع من كلام المحيط اه
 ما في مضاربة البحر ما خصا قات ولم يتعرض هناك للجواب عما في السراج وقد علمت تحته مما
 كتبناه على قول الشارح وكذا عكسه وقد او تخنا هذا المقام باكثر مما هنا فبا علقناه على
 البحر **(قوله مریدها)** اى مرید المراجعة **(قوله اى من غير بيان)** لاحاجة الى هذا البيان
 لوضوحه ط **(قوله اما بيان نفس العيب فواجب)** لان الغش حرام الا في مستلثن كما قدمه
 آخر خيار العيب ومرا الكلام على ذلك **(قوله فتعيب عنده)** اما لو وجد بالمبيع عيبا فرضى
 به كان له ان يبيعه مراجعة على الثمن الذي اشتراه به لان الثابت له خيار فاسقاطه لا يمنع من
 البيع مراجعة كالو كان فيه خيار شرط او رؤية وكذا لو اشتراه مراجعة فاطلع على خيانة
 فرضى به كان له ان يبيعه مراجعة على ما اخذ به لما ذكرنا ان الثابت له مجرد خيار بحر
 عن الفتح **(قوله بالتعيب)** مصدر تعيب صار معينا بلا صنع احد ويلحق به ما اذا كان بصنع
 المبيع وشمل ما اذا كان نقصان العيب يسيرا او كثيرا وعن محمد لو نقص قدر الايتباغ الناس
 فيه لا يبيعه مراجعة بلا بيان ودل كلامه انه لو نقص بتغير السعر بامر الله تعالى لا يلزمه البيان
 بالاولى بحر **(قوله ووطى الثيب)** بصيغة الفعل الماضي عطفًا على قوله اشتراه او بصيغة
 المصدر عطفًا على انه اشتراه **(قوله كقرض فأر وحرقت نار)** الاولى ذكرها بعد قوله بأفة
 سماوية اهـ وقرض بالقاف وذكره ابو اليسر بالفاء فتح والذي في القاموس والمصباح

كاسيجي في بابه وتحقيقه
 في النهر يراخ مریدها
 (بلا بيان) اى من غير
 بيان (انه اشتراه سليما)
 اما بيان نفس العيب
 فواجب (فتعيب عنده
 بالتعيب) بأفة سماوية او
 بصنع المبيع (ووطى)
 الثيب ولم ينقصها الوطء
 كقرض فأر وحرقت نار

الاول (قوله المشتري) بصيغة المفعول نعم للشوب (قوله لابد من بيانه) اى بيان انه تعيب عنده بالتعيب (قوله ورجحه الكمال) نعم رجحه اولا بقوله واختياره هذا حسن لان مبنى المراجعة على عدم الحيانة وعدم ذكره انها انتقصت ايهام للمشتري ان الثمن المذكور كان لها ناقصة والغالب انه لو علم ان ذلك ثمنها صحيحة لم يأخذها معيبة الا بحطية اه لكنه قال بعده لكن قولهم هو كولو تغير السعر بأمر الله تعالى فانه لا يجب عليه ان يبين انه اشتراه في حال غلانه وكذا الواسع الثوب لطول مكته او توسع الزام قوى اه نعم اجاب في النهر بقوله وقد يفرق بأن الإيهام فيها ذكر ضعيف لا يعول عليه بخلاف مالو اعورت الجارية فراجحه على ثمنها فانه قوى جدا فلم يغتفر اه قلت وفيه كلام فقد يكون نفساوت السعرين أغش من التفاوت بالعيب والكلام حيث لا علم للمشتري بكل ذلك والاحسن الجواب بأن ذلك مجرد وصف لا يقابله شئ من الثمن بخلاف الفائت بعور الجارية وقرض الفأر ونحوه فانه جزء من المبيع ولا يرد ما اشتراه بأجل فانه لا يراجع بلا بيان كباقي لقولهم ان الاجل يقابله جزء من الثمن عادة فيكون كالجزء فيلزمه البيان (قوله واقره المصنف) وكذا شيخه في بحره والمقدسى (قوله بالتعيب) مصدر عيبه اذا أحدث به عيبا بخر (قوله ولو بفعل غيره الخ) دخل فيه ما اذا كان بفعله بالاولى وكذا ما اذا كان بفعل غيره بأمره واحتزبه عما اذا كان بفعل المبيع فانه ملحق بالآفة السابوية كإمر لان المراجح لم يكن حاسبا شئ (قوله وان لم يأخذ الأرض) لتحقيق وجوب الضمان فتح (قوله ووطء البكر) لان العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد حسبها فتح (قوله ككتسره ٢) اى تكسر الثوب (قوله لصيرورة الاوصاف مقصودة بالاتلاف) اى يخرج عن التبعة بالقصدية فوجب اعتبارها فتقابل ببعض الثمن فتح وهذا علة لقوله بيان بالتعيب (قوله ولذا قال الخ) اى فانه يفهم منه ان التعيب لو نقصها الوطء يلزمه البيان لانه صار مقصودا بالاتلاف (قوله اشتراه بألف نسبة) أفاد ان الاجل مشروط في العقد فان لم يكن ولكنه كان معتادا للتنجيم قيل لابد من بيانه لان المعروف كالشروط وقيل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور كما في الزيلعي ونهر وينبى ترجيح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الحيانة وعلى كل من القولين لو لم يكن مشروطا ولا معروفا وانما اجله بعد العقد لا يلزمه بيانه بخر قال في النهر لما مر من ان الاصح انهما لو احقابه شرطا لا يلتحق بأصل العقد فيكون تأجيلا مستأفا وعلى القول بأنه يلتحق بنبى ان يلزمه البيان اه (قوله خير المشتري) اى بين رده واخذه بألف ومائة حالة لان للاجل شبه بالمبيع الا ترى انه يزداد في الثمن لاجله والشبهة ملحقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئين بالالف وباع احدهما بعلى وجه المراجعة وهذا خيانة فما اذا كان مبيعا حقيقة واذا كان احد الشئتين يشبه المبيع يكون هذا شبهة الحيانة فتح (قوله ٣) لزم كل الثمن حالا لان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شئ حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته قصدا ويزاد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلة زيادة الثمن قصدا فاعتبر مالا في المراجعة احترازا عن شبهة الحيانة ولم يعتبر مالا في حق الرجوع عملا بالحقيقة بخر (قوله في جميع مامر) اى لا كوقع في الزيلعي والفتح من ارجاعه الى المسئلة التي قبله وهو بحث للبحر حيث قال وينبى ان يعود قوله وكذا التولية الى جميع

للشوب المشتري وقال
ويوسف وزفر والثلاثة
لا بد من بيانه قال ابو الليث
وبه تأخذ ورجحه الكمال
واقره المصنف (و) يراجع
بيسان (بالتعيب) ولو
بفعل غيره بغير امره وان
لم يأخذ الأرض وقيد اخذه
في الهداية وغيرها اتفاني
فتح (ووطء البكر ككتسره)
بشتره ووطئه لصيرورة
الاوصاف مقصودة
بالاتلاف ولذا قل ولم
ينقصها الوطء (اشتراه
بألف نسبة) وباع بربع
مائة بلا بيان خير المشتري
فان تلف (المبيع) بتعيب
او تعيب (فلم) بالاجل
(لزمه كل الثمن حالا وكذا)
حكم (التولية) في جميع
ما مر

٢ قوله ككتسره الخ هكذا
بخذه من غير ضمير والذي
في نسخ الشارح ككتسره
بالضمير وهو الانسب
بقوله اى تكسر الثوب
اه مصححه

٣ قوله لزم كل الثمن الخ كذا
بخذه بدون ضمير والذي
في النسخ لزمه بالضمير
فليحذر اه مصححه

ما ذكره للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضا في التعيب ووطء البكر وبدونه في التعيب ووطء الثيب **(قوله)** وقال ابو جعفر الخ) عبر عنه في الفتح بقيل حيث قال وقيل تقوم بمن حال ومؤجل فيرجع بفضل ما بينهما على البائع قاله الفقيه ابو جعفر الهندواني اه قلت ويبنى على قول ابى جعفر ان يرجع بالاولى فيما اذا ظهرت خيانة في مراجعة لان الاجل لا يقابل شي من الثمن حقيقة تأمل **(قوله)** بحر ومصنف) ومثله في الزبلى معللا بالتعارف **(قوله)** وخبر الخ) لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كتناخير القول الى آخر المجلس ونظيره بيع الشيء برقه اذا علم في المجلس وانما تخير لان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم كافي خيار الرؤية وظاهر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد ينقصد فاسدا بعرضية الصحة وهو الصحيح خلافا للمروى عن محمد بن عيسى له عرضية الفساد كذا في الفتح ويأني ان تظهر الحررة في حرمة مباشرته فعل الصحيح بحرم وعلى الضعف لا بحر **(قوله)** والا بطل) اي تقرر فساده ط * (تتمه) * في الظاهرية اشتراء بأكثر من ثمنه مما لا يتغابن الناس فيه وهو يعلم لا يراعي بلا بيان وكذا لو اشترى بالدين من مدينه وهو لا يشتري بمثل الثمن من غيره فله يشتري بمثله ان يراعي سواء اخذ به بلغظ الشراء او الصالح وفي ظاهر الرواية يفرق بينهما بأن مبنى الصالح على الخط والتجاوز بدون الحق ومبنى الشراء على الاستقصاء اه ملخصا **(قوله)** لاردوين فاحش) في البحر عن المصباح غننه في البيع والشراء غننا من باب ضرب مثل غننه فاقين وغننه اي نقصه وغنن بالباء للمفعول فهو مغبون اي منقوص في الثمن او غيره والغنية اسم منه **(قوله)** هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين) هو الصحيح كافي البحر وذلك كالموقع للبيع بعشرة مثلا ثم ان بعض المقومين يقول انه يساوي خمسة وبعضهم ستة وبعضهم سبعة فهذا غبن فاحش لانه لم يدخل تحت تقويم احد بخلاف ما اذا قال بعضهم ثمانية وبعضهم تسعة وبعضهم عشرة فهذا غبن يسير **(قوله)** وبه افق بعضهم مطلقا) اي سواء كان الغبن بسبب التغير او بدونه لكن هذا الاطلاق لم يذكره في القنية وانما حكى في القنية الاقوال الثلاثة فيفهم منه ان هذا غير مقيد بالتغير او بدونه ولكن نقل في الفتح ان الامام علاء الدين السمرقندي ذكر في تحفة الفقهاء ان اصحابنا يقولون في المغبون انه لا يرد لكن هذا في مغبون لم يغر اما في مغبون غير يكون له حق الرد استدلالا بمسئلة المراجعة اه اي بمسئلة ما اذا اخطأ في المراجعة فان ذلك تقرير يثبت به الرد **(قوله)** ويفق بالرد) ظاهره الاطلاق اي سواء غره او لا بقرينة القول الثالث **(قوله)** او غره الدلال) قال الرملي مفهومه انه لو غره رجل اجنبي غير الدلال لا يثبت له الرد وبقي ما لو غره المشتري البائع في العقار فأخذه الشفيع للبائع ان يسترد منه يبنى عدمه لانه لم يغرره وانما غره المشتري وتامه في حاشيته على البحر **(قوله)** وبه افق صدر الاسلام وغيره) وهو الصحيح كما بان وظاهر كلامهم ان الخلاف حقيق ولو قيل انه لفظي ويحمل القولان المطلقان على القول المفصل لكن حسنا ويدل عليه حمل صاحب التحفة المتقدم ط قلت ويؤيده ايضا عدم التصريح بالاطلاق في القوانين الاولين وحيث كان ظاهر الرواية محمولا على هذا القول المفصل يكون هو ظاهر الرواية اذ لم يذكر ان ظاهر الرواية عدم الرد مطلقا حتى ينافي التفصيل فلذا جزم

وقال ابو جعفر المختار لفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل بحر ومصنف (ولي رجلا شيا) اي باعه تولية (بما قام عليه او بما اشتراه) به (ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد) البيع لجهالة الثمن (وكذا) حكم (المراجعة وخبر) المشتري بين اخذ وتركه (لو غره بحسبه) والابخل (و) اعلم انه (لاردوين فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (في ظاهر الرواية) وبه افق بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقه وقال (وفيق بالرد) رفقا بالناس وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يفق ثم رقه وقال (ان غره) أي غره المشتري البائع أو بالعكس أو غره الدلال فله الرد (والالا) وبه افق صدر الاسلام وغيره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع) قبل علمه بالغبن (غير مانع منه)

مطلب

في الكلام على الرد بالغبن الفاحش

في التحفة بحمله على التفصيل وحيث لم يبق لنا الا قول واحد هو المصريح بأنه ظاهر الرواية وبأنه المذهب وبأنه المفق به وبأنه الصحيح فمن افق في زماننا بالرد مطلقا فقد اخطأ خطأ فاحشا لما علمت من ان التفصيل هو المصحح المنقح به ولا سببا بعد التوفيق المذكور وقد اوضح ذلك بما لا مزيد عليه في رسالة سميتها (تخيير التجرب في ابطال القضاء بالفسخ بالغين الفاحش بالتقرير) **(قوله)** فيرد مثل ما اتفقه اى مع رد الباقي كافي التقنية ونصها قال لغزال لا معرفة لى بالغزل فأتى بغزل اشتريه ٨ فأقضى رجل بغزل اهذا الغزال ولم يعلم بالمشتري قبل نفسه دلالة بينهما واشترى ذلك الغزال له بأزيد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغين وبما صنع فله ان يرد الباقي بحصه من الثمن قال رضى الله عنه والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف في حاجته ويسترد جميع الثمن كمن اشترى بيتا مملوا من بر فاذا فيه دكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق شئ منه وبعده يرد الباقي ومثل ما اتفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى اه **(قوله)** في مالوكان قيميا اى وتصرف ببعضه فهل يرجع بقدر ما غين فيه او لا يرجع او يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف ان ما ذكره في التقنية مفروض في المثل لان الغزال مثلى كاهو صريح كلام التقنية المذكور آنفا وكذا صرح في الفصل الثالث والثلاثين من جامع الفصولين بأنه مثلى وفي التارخاية عن المتقى ولا يصح بيع غزل قطن لين بغزل قطن خشن الا مثلا بمثل لان القطن سواء اه خيبت كان المتقول هنا في المثل لم يعلم حكم التقية فافهم ثم اعلم ان ما قدمناه عن المنع عن تحفة الفقهاء من ان المغبون اذا غرله الرد استدلالا بمسئلة المراجعة يفيد ان خيار التقرير في حكم خيار الحيانة في المراجعة وقدمر في المتن والشرح انه لو هلك المبيع أو استهلك في المراجعة قبل رده او حدث به ما ينفع من الرد لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره وذكرنا هناك ان مقتضى قوله او حدث به الخ انه لو هلك البعض أو استهلك له رد الباقي الا في نحو الثوب الواحد الخ والظاهر ان هنا كذلك فأنمل **(قوله)** قلت وبالاخير الى قوله وغيره (الاولى ذكر هذا عند قوله وبه أفق صدر الاسلام وغيره اه ح **(قوله)** وفي كفالة الاشياء الخ) حيث قال الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال استهلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكته فأخذه اللصوص او قال كل هذا الطعام فإنه ليس بمسموم فأكله ومات لم يضمن وكذا لو اخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهر انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالزوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فإنه يرجع على المخبر بتأخير ماله - استحق من قيمة الولد - الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت له ان يرد ان يسلم البناء واذا قال الاب لاهل السوق يايعوا بنى فقد أدنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للغرور وكذا لو قال يايعوا عدى فقد أدنت له فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد لغيره رجعوا عليه ان كان الاب حرا والا فبعد العتق وكذا لو ظهر حرا او مديرا او مكتوبا ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بتبايعة كذا في المراج الوهاج * التسالطة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كوديعة واجرة فلو هلكت الوديعة والعين المستأجرة ثم استحققت

فيرد مثل ما اتفقه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه
الخصافي مالوكان قيميا لم أر
قات وبالاخير جزم الامام
علام الدين السمرقدي
في تحفة الفقهاء ونصح
الزباني وغيره وفي كفالة
الاشياء عن بيع الوحانية
من فصل الغرور والغرور
لا يوجب الرجوع

٨ قوله فأتى رجل بغزل لهذا
الغزال اى بغزل مملوك لهذا
الغزال وحاصله ان الغزال
دفع غزاله لرجل ثم جعل
نفسه دلالة بين الطالب
والرجل واشترى للطالب
الغزال من الرجل بزيادة ثم
تصرف المشتري اى من له
الشراء حقيقة في بعض
الغزال ثم علم بالغين وبأن
الغزال هو صاحب الغزال
وانه فعل ذلك تقريراً
للتطالب اه منه

مطلب

الغرور لا يوجب الرجوع
الا في ثلاث مسائل

وضمن المودع والمستأجر فأنهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمغاسها
وفي عارية وهبة لارجوع اذا قبض كان لنفسه وتاممه في الحاقية من فصل الغرور من
اليوع اه قلت وعبر في الحاقية في الثالثة بالقبض بدل العقد وهو الصواب فتدبر
(قوله الا في ثلاث) زاد في نور العين مسألة رابعة وهي ما اذا ضمن الفارضة السلامة كما اذا
قال اسلك هذا الطريق فانه آمن وان اخذ مالك فانا ضامن فانه يضمن بكسب ذكره المصنف
آخر الكفالة عن الدرر (قوله منها هذه) اي مسألة المتن وهي داخلة تحت الثانية الآتية
(قوله وضابطها) اي الثلاث المستثناة (قوله ان يكون في عقد) صوابه في قبض كقدماه
عن الحاقية لان مسألة العقد تأتي بعد تأمل (قوله رجع) اي الشخص الذي هو المودع
او المستأجر على الدافع لانه غره به انه أودعه أو أجره ملكه (قوله لكون القبض لنفسه)
اي نفس المستعير او الموهوب له فكان هو المنتفع بالقبض دون المعير او الواهب (قوله
ان يكون في ضمن عقد معاوضة) من بيع صحيح او فاسد واخرج به عقود التبرعات
كلهبة والصدقة فان الغرور لا يثبت الرجوع فيها ط عن البيري وكذا اخرج الرهن
لانه عقد وثيقة لا معاوضة كما يأتي وفي البيري عن المبسوط ان الغرور في عقد المعاوضات
يثبت الرجوع لان العقد يستحق صفة السلامة من العيب ولا عيب فوق الاستحقاق فاما
بعقد التبرع فلان الموهوب له لا يستحق الموهوب بصفة السلامة (قوله كما يمواعدي الخ)
اي فيكون ضمنا للدرك فيما يثبت لهم على العبد في عقد المباينة لحصول التغرير في هذا
العقد كما يأتي تقريره وبه اتدفع ما قيل ان التغرير لم يوجد في ضمن عقد المعاوضة (قوله
ثم ظهر حرا أو ابن الغير) نف ونشر مرتب (قوله ان كان الاب حرا) الاولى ما في بعض
نسخ الاشياء ان كان الأذن حرا لشموله للمولى والاب اي الاب صورة لاحقيقة وهذا
القيد لشيء مقدر في قوله رجعوا عليه اي في الحال بقرينة قوله والا فبعد العتق (قوله
وهذا) اي الرجوع شرطه شيان ان يضيف العبد او الابن الى نفسه واسرهم بمبايعته
فيضمن الاقل من قيمته ومن الدين كافي البيري عن مختصر المحيط (قوله ومنه) اي من
التغرير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشترى فانا عبد ارتهنى) صوابه بخلاف ارتهنى اي
لوقال العبد اشترى فانا عبد فاشتراه فاذ هو حرفان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة
اي يدري مكانه لا يرجع على العبد بما قبضه البائع للتمكن من الرجوع على القابض وان كان
لا يدري اين هو رجح المشتري على العبد ورجع العبد على بآله بما رجح به عليه وانما يرجع
مع ان البائع لم يأمره بالضمان عنه لانه أدى دينه وهو مضطر في ادائه بخلاف من ادى
عن آخر دينه بلا أمره والتقييد بقوله اشترى فانا عبد لانه لو قال انا عبد ولم يأمره بالشراء او قال
اشترى ولم يقل فانا عبد لا يرجع عليه بشيء ولو قال ارتهنى فانا عبد الراهن لم يرجع على العبد
ولو الراهن غائبا في ظاهر الرواية عنهم وعن ابن يوسف لا يرجع في البيع والرهن لان الرجوع
بالمعاوضة وهي المباينة هنا او بالكفالة ولم يوجد هنا بل وجد مجرد الاخبار كاذبا فصار
كلو قال اجنبي لشخص ذلك ولهما ان المشتري شرع في الشراء معتمدا على امره واقراراه
فكان مغرورا من جهته والتغرير في المعاوضات التي تقتضى سلامة العوض يحصل

الا في ثلاث منها هذه
وضابطها ان يكون في عقد
يرجع نفسه الى الدافع
كوديعة واجارة فلو هلك
ثم استحقر رجع على الدافع
بما ضمنه ولا رجوع في
عارية وهبة لكون القبض
لنفسه * الثانية ان يكون
في ضمن عقد معاوضة
كبايعوا عبدي او ابى فقد
أذنت له ثم ظهر حرا وابن
الغير رجعوا عليه للغرور
ان كان الاب حرا والا فبعد
العتق وهذا ان اضاف له اليه
وامر بمبايعته ومنه لو بنى
المشتري واستولد ثم استحقا
رجع على البائع بقيمة البناء
والولد ومنه ما يأتي في
باب الاستحقاق اشترى
فانا عبد ارتهنى

سببا الضمان دفعا للغرر بقدر الامكان فكان يتفرره ضامنا لدرك الثمن له عند تعذر رجوعه على البائع كالمولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عدي فاني اذنت له ثم ظهر استحقاق العبد فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويجعل المولى بذلك ضامنا لدرك ماذاب عليه دفعا للغرور عن الناس بخلاف الرهن فانه ليس عقد معاوضة بل عقد وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى جاز الرهن ببديل الصرف والمسلم فيه ولو كان عقد معاوضة كان استبدالاً به قبل قبضه وهو حرام وبخلاف الاجنبي فانه لا يباع بقوله فالرجل هو الذي اغتراه ملخصاً من الفتح في اول باب الاستحقاق **(قوله)** كالزوجه امرأة على انها حرة (اي بأن كان ويا او وكلا عنها وهذا بخلاف ما اذا اخبره بأنها حرة فتزوجها كامر في عبارة الاشياء **(قوله)** استظهر المصنف لا) حيث قال ولم اطلع على كلامهم على ما لومات من ثبت في حقه التغيرير هل ينتقل الحق فيه الى وارثه حتى يملك الرد في خيار العيب او لا كما في خيار الرؤية والشرط لكن الظاهر عندى الثانى وقواعدهم شاهدة به فقد صرحوا بأن الحقوق المجردة لا تورث واما خيار العيب قائماً ثبت فيه حق الرد للوارث باعتبار ان الوارث ملكه سليماً فاذا ظهر فيه على عيب رده وليس ذلك بطريق الارث كما يفيد كلامهم وتعليقهم عدم ثبوت الخيار للوارث في خيار الرؤية والشرط بأنه ليس الامشئة وارادة فلا يتصور انتقاله الى الوارث وهكذا عرضته على بعض الاعيان من اصحابنا فارتضاء وافق بموجبه اه قات ويؤيده ما بحثه في البحر من ان خيار ظهور الحيانة لا يورث مستندا لذلك بما مر من انه لو هلك المبيع لزمه جميع الثمن وعلوه بأنه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن كخيار الرؤية والشرط الخ ما قدمناه هناك وفي مجموعة السامحاني بخطه واجاد المصنف بالاستشهاد بخيار الشرط لان السلك لدفع الحداة اذا كان خيار الشرط المملووظ به لا يورث فكيف غير المملووظ مع كونه مختلفاً فيه اه **(قوله)** قات وقدمناه الخ قدما هناك ان ذلك لا يذكره في الدرر بل ذكره المصنف هناك ايضا قدما ايضا ان الخيار الرملى نقل عن العلامة المقدسى انه قال والذي اميل اليه انه مثل خيار العيب يعنى فيورث اه وهذا خلاف ما عزمه الشارح الى حاشية ابن المصنف عن المقدسى وقدما ايضا ان الخيار الرملى وافق المقدسى في انه يورث قياساً على خيار فوات الوصف المرغوب فيه كشرائه عبد على انه خباز وقال انه به اشبه لانه اشتراه على قول البائع فكان شرطه اقتضاء وصفا مرغوباً فيه فبان بخلافه اه وقدما هناك ترجيح ما بحثه المصنف من انه لا يورث كخيار ظهور الحيانة في المراجعة وانه به اشبه فراجعهم فافهم **(قوله)** ومال الى انه يورث المراد بالارث انتقاله الى الوارث بطريق الخليفة لا بطريق الارث حقيقة كما علم مما نقلناه من عبارة المصنف في المنع وحققناه في باب خيار الشرط وعلمت ترجيح ما بحثه المصنف اولاً **(قوله)** قيل التاسعة صوابه قيل العاشرة **(قوله)** ويصير مغروراً عبارة الاشياء ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغروراً بالجارية التى اشتراها الميت الخ قلت ومعناه ان الوارث لو استولد الجارية ثم استحققت فالولد حراً بالقيمة لكونه وطنها بناء على انها ملكه فيرجع بما ضمن على بائع مورثه كما لو استولدها المورث وانت خير بأن هذا لا يدل

* الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كالزوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت رجع على المخبر بقيمة الولد المستحق وسيجيء آخر الدعوى * (فرع) * هل ينتقل الرد بالتغيرير الى الوارث استظهر المصنف لا لتصريحهم بأن الحقوق المجردة لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء لابن المصنف وبه افق شيخنا العلامة على المقدسى مفتى مصر قلت وقدمناه في خيار الشرط معزى بالدرر لكن ذكر المصنف في شرح منظومته الفقهية ما يخالفه ومال الى انه يورث كخيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتى في كتاب الغرائض وايداه بما في بحث القول في الملك من الاشياء قيل التاسعة ان الوارث يرد بالعيب ويصير مغروراً بخلاف الوصى فنأمل

على انه يثبت له خيار الرد بالتعريض فيما اذا اشترى مودته شيأ بفن فاحش بتعريض البائع لانه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن بخلاف ثبوت حرية ولده فانه ليس بخيار فهذا تأييد بما لا يفيد فافهم (قوله وقدما) اى قيل باب خيار الرؤية (قوله انتفى الغرر) كالمو اشترى سويقا على ان البائع لته بمن من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه لته بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري وهو نظير ما لو اشترى صابونا على انه منخذ من كذا جرة من الدهن ثم ظهر انه اتخذ بأقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير خيار ظهريه قلت وكون ذلك مما يعرف بالعيان غير ظاهر فليتأمل وقدما تمامه هناك والله سبحانه وتعالى اعلم

وقدما عن الحائية انه متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الغرر قدبر

فصل في التصرف في المبيع والتمن الخ

* (فصل) * في التصرف

اوردها في فصل على حدة لانها ليست من المراجعة غير ان صحتها لما توقفت على القبض كان لها ارتباط بالتصرف بالمبيع قبل القبض والباقي استطراد نهر (قوله صح بيع عقار الخ) اى عندهما وقول محمد لا يجوز وغير بالصحة دون النفاذ واللزوم لانهما موقوفان على نقد الثمن او رضا البائع والا فللبائع ابطاله اى ابطال بيع المشتري وكذا كل تصرف يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل القبض او بعده بغير اذن البائع فللبائع ابطاله بخلاف ما لا يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستبدال بحر وقوله او بعده بغير اذن البائع الجار والمجرور متعلق بالضمير العائد على القبض اى بعد القبض الواقع بلا اذنه لان قبض المبيع قبل نقد الثمن بلا اذن البائع غير معتبر لان له استرداده وحسبه الى قبض الثمن وقيد بالبيع لانه لو اشترى عقارا فوهبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل كفي البحر عن الحائية اى لحصول القبض بقبض الموهوب له كياتى واحترز به عن الاجارة فانها لا تصح كياتى (قوله من بائنه) متعلق بقبض لا يبيع لان بيعه من بائنه قبل قبضه فسد كما في الشقول ويراجع ط (قوله لعدم الغرر) اى غرر انفساخ العقد على تقدير الهلاك وعالله بقوله لندرة هلاك العقار ط (قوله حتى لو كان الخ) تفريع على مفهوم قوله لا يخشى هلاكه (قوله ونحوه) بأن كان في موضع لا يؤمن ان تغلب عليه الرمال ح عن النهر ومنه في الفتح (قوله كان كمنقول) اى بمنزله من حيث حقوق الغرر بهلاكه (قوله ككتابة) قال في الجوهره وفي الكتابة يحتمل ان يقال لا يجوز لانها عقد مبادلة كالبيع ويحتمل ان يقال يجوز لانها اوسع من البيع جوازا اه لكن قل الزيلعي ولو كاتب العبد المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان للبائع حبسه بالتمن لان الكتابة محتملة للفسخ فلم تنفذ في حق البائع نظرا له وان نقد الثمن نفذت لزوال المانع اه قال في البحر ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل النقص فهو موقوف كاقدمناه اه وبه علم ان الكتابة تصح لكنها تنوقف فلا يناسب قوله فلا يصح اتفاقا كما افاده ح فكان المناسب اسقاطها (قوله واجارة) اى اجارة العقار فانها لا تصح اتفاقا وقيل على الخلاف والصحيح الاول لان المقود عليه في الاجارة المنافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الكافي فتح وغيره (قوله وبيع منقول)

في المبيع والتمن قبل القبض والزيادة والخط فيهما وتأجيل الديون (صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه) من بائنه لعدم الغرر لندرة هلاك العقار حتى لو كان علوا وعلى شط نهر ونحوه كان كمنقول (لا) يصح اتفاقا ككتابة واجارة و (بيع منقول) قبل قبضه

مجرد بالعلم على كتابة وهو في عبارة المصنف مرفوع والاولى في التعبير ان يقول حتى لو كان علوا او على شط نهر او نحوها او آجره كان كقول ولا يصح بيع منقول الخ وفي البحر ودخل في البيع الاجارة لانها بيع المنافع اى وهى في حكم المنقول والصلح لانه بيع اى الصالح عن الدين كما في الفتح وتعبير النهر بالخلع سبق قلم ثم قال في البحر واراد بالمنقول المبيع المنقول بخاز بيع غيره كالمهر وبدل الخلع والعق على مال وبدل الصالح عن دم العمد **(قوله)** ولو من بائنه مرسل بقله وبيع منقول ط **(قوله)** كاسيجى اى قريبا في قول المصنف ولوبايع منه قبله لم يصح ط **(قوله)** بخلاف عققه وتدييره يوهى ان فيه خلاف لمحمد الآتى وليس كذلك ففي الجوهره واما الوصية والعق والتدير واقراره بانها ام ولده يجوز قبل القبض بالاتفاق اه وفي البحر واما تزويج الحاربه المبيعه قبل قبضها جائز لان الغرر لا يمنع جوازه بدليل صحة تزويج الابى ولو زوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انفسخ النكاح على قول ابى يوسف وهو المختار كما في الوالديه **(قوله)** من غير بائنه قيد به ليفهم انه لو كان من بائنه فهو كذلك بالاولى **(قوله)** وهو الاصح صرح به الزيلعي وغيره خلافا لابى يوسف **(قوله)** والاصل الخ قال في الفتح الاصل ان كل عقد ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض لم يجز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه كالباع في البيع والاجاره اذا كانت عينا في الاجاره وبدل الصلح عن الدين اذا كان عينا لا يجوز بيع شئ من ذلك ولا ان يشرك فيه غيره وما لا ينفسخ بهلاك العوض فالتصرف فيه قبل القبض جائز كالمهر اذا كان عينا وبدل الخلع والعق على مال وبدل الصلح عن دم العمد كل ذلك اذا كان عينا يجوز بيعه وهبه واجارته قبل قبضه وسائر التصرفات في قول ابى يوسف ثم قال محمد كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالهبة والصدقه والرهن والقرض فهو جائز لانه يكون نائبا عنه ثم يصير قابضا لنفسه كالوفاط اطعم عن كفارتى جاز ويكون الفقير نائبا عنه في القبض ثم قابضا لنفسه اه ملخصا قلت وحيث مشى المصنف على قول محمد كان ينبغي للشارح ذكر الاصل الثانى ايضا لانه يظهر مما ذكرنا ان الاصل الاول غير خاص بقول ابى يوسف الا ان الشق الاول منه وهو ما ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض كالبيع والاجاره لا يجوز التصرف قبل القبض في عوضه المعين عند ابى يوسف مطلقا واجاز محمد فيه كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالهبة ونحوها لان الهبة لما كانت لا تتم الا بالقبض صار الموهوب له نائبا عن الواهب وهو المشتري الذى وهبه المبيع قبل قبضه ثم يصير قابضا لنفسه فتم الهبة بعد القبض بخلاف التصرف الذى يتم قبل القبض كالبيع مثلا فانه لا يجوز لانه اذا قبضه المشتري الثانى لا يكون قابضا عن الاول لعدم توقف البيع على القبض فيلزم منه تملك المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن يرد على الاصل المذكور المتق والتدير بأن اعتق اودر المبيع قبل قبضه فقد علمت جوازه اتفاقا مع انه يتم قبل القبض وهو تصرف في عقد ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض فليتأمل **(قوله)** فقيله اى قبل هبته فان قبضها بطلت والبيع صحيح على حاله جوهره **(قوله)** لان الهبة مجاز عن الاقالة يقال هبلى دنى واقبض عترتى وانما كان كذلك لان قبض البائع لا يوجب عن قبض المشتري كما في شرح الجمع **(قوله)** بخلاف بيعه فانه لا يمتثل المجاز عن الاقالة لانه ضدها ط عن الشلي **(قوله)** مطلقا اى سواء باعه من بائنه او من غيره ح

قوله قلت الخ استدل على قول الجوهرة أنه باطل **(قوله** وفي الصحة) أي الواقع في المتع
يحتملهما أي يمتثل البطلان والفساد والمظاهر الثاني لأن علة الفساد الفرع كمر مع وجود
ركني البيع وكثير أما يطلق الباطل على الفاسد أفاده ط * (تمة) * جميع ما مر إنما هو
في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه فلو تصرف فيه البائع قبل قبضه فاما بالمشتري
أولا فلو باع له كأن أمره أن يبعه من فلان أو يؤجره ففعل وسلم صح وصار المشتري قابضا وكذا
لو أعار البائع أو وهب أو رهن فاجاز المشتري ولو قال ادفع الثوب إلى فلان يمسكه إلى أن يدفع لك
منه فهلك عند فلان لزم البائع لأن أمساك فلان لاجل البائع ولو أمره بالبيع فإن قال بعه
نفسك أو بعه ففعل كان فسحا وإن قال بعه لي لا يجوز وأما تصرفه بلامر المشتري كما لو رهن
المبيع قبل قبضه أو أجزه أو أودعه فمات المبيع انفسخ بيعه ولا تضمن لانه لو ضمنهم رجعوا
على البائع ولو أعاره أو وهب فمات أو أودعه فاستعمله المودع فمات فإن شاء المشتري أمضى البيع
وضمن هؤلاء وإن شاء فسخه لانه لو ضمنهم لم يرجعوا على البائع ولو باعه البائع فمات عند
المشتري الثاني فلا أول فسخ البيع وله تضمن المشتري الثاني فيرجع بائنه على البائع إن كان
تقدمه اه ملخصا من البحر عن الحاشية وفي جامع الفصولين شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع
من آخر بأكثر فأجاز المشتري لم يحجز لانه بيع ما لم يقبض اه ويظهر منه ومما قبله انه يبقى
على ملك المشتري الأول فله أخذه من الثاني لو قائما وتضمنه لو هلكا والمظاهر انه لا اخذ
القائم لو كان تقدما للبائنه والا فلا إلا بائنه تأمل **(قوله** اشترى مكبلا الخ) قيد
بالشراء لانه لو ملكه بهية أو ارث أو وصية جاز التصرف فيه قبل الكيل والمطلق من البيع
ينصرف إلى الكامل وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسدا بعد قبضه مكبلا لم ينجح
المشتري الثاني إلى إعادة الكيل قال أبو يوسف لأن البيع الفاسد يملك بالقبض كالقرض
(قوله أي كره تحريما) فسر الحرمة بذلك لأن الشيء خبر أحد لا يثبت به الحرمة القطعية وهو
ما أسنده ابن ماجه عن جابر رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام
حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ويقولنا اخذ مالك والشافعي واحد
وحين علله الفقهاء بأنه من تمام القبض الحقوا بمنع البيع منع الأكل قبل الكيل والوزن
وكل تصرف يبنى على الملك كالهبة والوصية وما اشبههما ولا خلاف في أن النص محمول على
ما إذا وقع البيع مكبلا فلو اشتراه بمخافة له التصرف فيه قبل الكيل وإذا باعه مكبلا يحتاج
إلى الكيل واحد للمشتري وتماه في الفتح **(قوله** وقد صرحوا بفساده) صرح محمد في الجامع
الصغير بما نصه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة قال إذا اشتريت شيئا بمالك أو بوزن أو بعد
فاشتريت بمالك كيلا وما بوزن وزنا وما بعد عدا فلا تبعه حتى تكيله وتزنه وتعدده فإن بعته
قبل أن تفعل وقد قبضته فالبيع فسد في الكيل والوزن اه ط قلت وظاهره أن الفساد
هو البيع الثاني وهو بيع المشتري قبل كيله وإن الأول وقع صحيحا لكنه يجرم عليه التصريف
فيه من أكل أو بيع حتى يكيله فإذا باعه قبل كيله وقع البيع الثاني فاسدا لما مر من أن العلة
كون الكيل من تمام القبض فإذا باعه قبل كيله فكأنه باعه قبل القبض وبيع المتقول قبل
قبضه لا يصح فكانت هذه المسئلة من فروع التي قبلها فلذا أعقباها قبل ذكر التصرف في

مطلب

في تصرف البائع في المبيع
قبل القبض

قلت وفي المواهب وفسد
بيع المتقول قبل قبضه انتهى
وفي الصحة يمتثلهما
فدبر (اشترى مكبلا
بشرط الكيل حرم) أي
كره تحريما (بعه) وأكله
حتى يكيله) وقد صرحوا
بفساده وبأنه لا يقال
لأنه أكل حراما
لعدم التلازم

التمن والتحقيق ان يقال اذا ملك زيد طعاما يبيع مجازفة او اربث ونحوه ثم باعه من عمرو مكايلة سقط هنا صاع البائع لان ملكه الاول لا يتوقف على الكيل وبقى الاحتياج الى كيل للمشتري فقط فلا يصح بيعه من عمرو بلا كيل فهنا فسد البيع الثاني فقط ثم اذا باعه عمرو من بكر لا يد من كيل آخر لبكر فهنا فسد البيع الاول والثاني لوجود العلة في كل منهما **(قوله)** كإسطة الكمال حيث قال ونص في الجامع الصغير على انه لو أكله وقد قبضه بلا كيل لا يقال انه أكل حراما لانه أكل ملك نفسه الا انه آثم لتزكه ما أمر به من الكيل فكان هذا الكلام اصلا في سائر المبيعات بيعا فاسدا اذا قبضها فملكها ثم أكلها وتقدم انه لا يحل أكل ما اشتراه شراء فاسدا وهذا بين ان ليس كل ما لا يحل أكله ان يقال فيه أكل حراما اه ما في الفتح وحاصله انه اذا حرم الفعل وهو الاكل لا يلزمه ان يكون أكل حراما لانه قد يكون المأكول حراما كالميتة وملك الغير وقد لا يكون حراما كإفهامه وكالمشترى فاسدا بعد قبضه لانه ملكه ومثله ما لو دخل دار الحرب بأمان وسرق منهم شيئا واخرجه الى دارنا ملكه ملكا خبيثا ويجب عليه رده عليهم وكذا لو غضب شيئا واستهلكه بخلط ونحوه حتى ملكه ولم يؤد ضئانه يحرم عليه التصرف فيه بأكل ونحوه وان كان ملكه **(قوله)** والمعدود اي الذي لا تنفوت آحاده كالجوز والبيض فتح وعن الامام انه يجوز في المعدود قبل العد وهو قولهما كذا في المراج والاول هو اظهر الروايتين عن الامام كافي الفتح نهر **(قوله)** لاحتمال الزيادة علة لقوله حرام او لقوله وقد صرحوا بفساده قال في الهداية بعد تعليقه بالنهي المار ولانه يحتمل ان يزيد على المشروط وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه قال في الفتح واذا عرف ان سبب النهي امر يرجع الى المبيع كان البيع فاسدا ونص على الفساد في الجامع الصغير اه **(قوله)** بخلافه مجازفة محترز قوله بشرط الكيل وقوله بشرط الوزن والعد اي لو اشتراه مجازفة له ان يتصرف فيه قبل الكيل والوزن لان كل المشار اليه له اي الاصل والزيادة اي الزيادة على ما كان يظنه بان يتبع صبرة على ظن انها عشرة فظهرت خمسة عشر وتامة في العناية ومثل الشراء مجازفة ما لو ملكه بهبة او اربث او وصية كما مر او زراعة او استقرض خبطة على انها كرا لان الاستقراض وان كان تمليكا بعوض كالشراء لكنه شراء صورة عارية حكما لان ما يرد عين المقبوض حكما فكان تمليكا بلا عوض حكما كافي الفتح ولو باع احده هؤلاء مكايلة فلا يد من كيل المشتري وان سقط كيل البائع كإفهامه وفي الفتح ولو اشتراها مكايلة تمهاعها مجازفة قبل الكيل وبعد القبض لا يجوز في ظاهرها الرواية لاحتمال اختلاط ملك البائع بملك بائنه وفي نوادر ابن ساعية يجوز اه وبه يظهر ان قوله بخلافه مجازفة مقيد بما اذا لم يكن البائع اشترى مكايلة **(قوله)** لجواز التصرف فيه ما بعد القبض قبل الوزن كذا في البحر عن الايضاح والظاهر ان هذا مفروض فيها اذا كان في عقد صرف او سلم والا فالدرهم والدنانير نعم وبأني انه يجوز التصرف في الثمن قبل قبضه **(قوله)** كييع التعاطي الخ عبارة البحر وهذا كله في غير بيع التعاطي اما هو فقال في الفقيه ولا يحتاج الخ وظاهر قوله وهذا كله انه لا يتقيد بالموزونات بل التعاطي في الكميات والمعدودات كذلك وهو مفاد التعليق ايضا بانه صار بيعا بعد القبض فانه لا يخص الموزونات لكن فيه ان مقتضى هذا انه لا يصير بيعا قبل القبض

كإسطة الكمال لكونه
أكل ملكه (ومثله الموزون
والمعدود) بشرط الوزن
والعد لاحتمال الزيادة
وهي للبائع بخلافه مجازفة
لان الكيل للمشتري وقيد
بقوله (غير الدرهم و
الدنانير) لجواز التصرف
فيه ما بعد القبض قبل
الوزن كييع التعاطي فانه
لا يحتاج في الموزونات الى
وزن المشتري ثانيا لانه
صار بيعا بالقبض بعد
الوزن فنية وعليه الفتوى
خلاصة

وله على القول بأنه لا بد فيه من القبض من الجانبين والاصح خلافه وعليه فلو دفع الثمن
وأن قبض صح وقد منا في أول البيوع عن القنية دفع إلى بائع الحنطة خمسة دنانير يأخذ منه
حنطة وقال له بكم تبعها فقال مائة دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها
فقال البائع غدا ادفع لك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير
السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول اه وتامه هناك فتأمل (قوله وكفى كيه
من البائع بمحضته) قال في الحانية لو اشترى كيلا مكايبة او موزونا موازنة فكال البائع
بمحضرة المشتري قال الامام ابن الغضل يكفيه كيل البائع ويجوز له ان يتصرف فيه قبل
ان يكيله اه قلت وأفتد ان الشرط مجرد الحاضرة لا للرؤية لما في القنية يشترى من الحجاز
خبزا كذا منا فيزنه وكفة سنجاب ميزانه في دربنده فلا يراه المشتري او من البائع كذا
منا فيزنه في حالوته ثم يخرج به موزونا لا يجب عليه اعادة الوزن وكذا اذا لم يعرف
عدد سنجابه اه (قوله لا قبله اصلا اه) اى لو كاله البائع قبل البيع لا يكفي اصلا اى
ولو بمحضرة المشتري وكذا لو كاله بعد البيع بغية المشتري لما علمت من ان الكيل من تمام
التسليم ولا تسليم مع الغيبة (قوله فلو كيل اه) تفريع على قوله لا قبله اصلا لان قوله
اعدم كيل الاول مبنى على عدم اعتبار الكيل الواقع بمحضته قبل شرائه ثم ان عبارة الفتح
هكذا ومن هنا ينشأ فرع وهو ما لو كيل طعام بمحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايبة
قبل ان يكتماله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء اكتماله للمشتري منه او لا لانه لما يكتمل
بعد شرائه هو ما يمكن قبضا فبيعه بيع ما يقبض فلا يجوز اه ومثله في البحر والمنع بقوله
سواء اكتماله للمشتري منه او لا اه صريح في ان فاعل اكتماله هو المشتري الاول الذي كيل
الطعام بمحضته ثم اشتراه ثم باعه وقول الشارح وان اكتماله الثاني صريح في ان فاعل اكتماله
هو المشتري الثاني وعبارة الفتح احسن لافادتها ان هذا الكيل الواقع من اشترى الاول
للمشتري الثاني لا يكفي عن كيل نفسه لوقوعه بعد بيعه الثاني فكان بيعا قبل القبض لعدم
اعتبار الكيل الواقع او لم بمحضته قبل شرائه واما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم
الجواز ثم ان ما ذكره كلام الفتح من ان كيه للمشتري منه لا يكفي عن كيل نفسه ظاهر للتعليل
الذى ذكره لكنه مخالف لما شرح به كلام الهداية او لا حيث قال وان كان له بعد العقد
بمحضرة المشتري مرة كفاه ذلك حتى يحل للمشتري التصرف فيه قبل كيله وعند البعض
لا بد من الكيل مرتين اه ما خلاصنا فن قوله كفاه اى كفى البائع وهو المشتري الاول
يفيد انه يكفي ذلك عن الكيل لنفسه ولعل الشارح لاجل ذلك جعل فاعل اكتماله
المشتري الثاني لكن الظاهر عدم الاكتفاء بذلك الكيل وان وقع من المشتري الاول بعد
البيع لما ذكره من التعاليل والله سبحانه اعلم (قوله ولو كان المشكيل او الموزون ثمنا) اى
بان اشترى عبدا مثلا بكرر أو برطل زيت ثم لا يخفى ان هذه المسئلة من افراد قوله الآتى
وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه وقد تبع المصنف شيوخه في ذكرها هنا (قوله
فقبل الكيل اولى) لان الكيل من تمام القبض كما مر (قوله وان اشتراه بشرطه)
اى وان اشترى المذروع بشرط الذرع (قوله في حرمة ما ذكر) اى من البيع ولا يصح

(وكفى كيه من البائع
بمحضته) اى المشتري (مد
البيع) لا قبله اصلا او بعده
بغيرته فلو كيل بمحضرة
رجل فشره فباعه قبل
كيه لم يجز وان اكتماله
الثاني لعدم كيل الاول فلم
يكن قابضا فتح (ولو كان)
المكيل او الموزون (ثمنا)
جاز التصرف فيه قبل
كيه ووزنه لجوازه قبل
القبض فقبل الكيل اولى
(لا) بجر (المذروع) قبل
ذره (وان اشتراه بشرطه
الا اذا افرد لكل ذراع ثمنا
فهو) في حرمة ما ذكر
(كوزون)

ارادة الاكل هنا وفي حكم البيع كل تصرف يبنى على الملك ط (قوله والاصل مامر مرارا
الح) منها ما قدمه اول البيع عند قوله وان باع صبرة الخ وقدمنا هناك وجه الفرق بين كون
الذرع في القيعيات وصفا وكون القدر بالكيل او الوزن في المثليات اصلا وهو كون التخصيص
يضر الاول دون الثاني الخ وذكر في الذخيرة الفرق بان الذرع عبارة عن الزيادة او نقصان
في الطول والعرض وذلك وصف (قوله فيكون كله للمشتري) قال في المتح فلو اشترى ثوبا على
انه عشرة اذرع جاز ان يبيعه قبل الذرع لانه لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخيار فاذا
باعه بلا ذرع كان مسقطا خياره على تقدير النقص وله ذلك اه (قوله الا اذا كان مقصودا)
بان افراد كل ذراع ثمن لانه بذات التحق بالقدر في حق ازدياد الثمن فصار المبيع في هذه الحالة
هو الثوب المقدر وذلك يظهر بالذرع والقدر معقود عليه في المقدرات حتى يجب رد الزيادة
فما لا يضره التبعض ويلزمه الزيادة من الثمن فيما يضره وينقص من ثمنه عند انتقائه اه ط
عن الزباني (قوله واستثنى ابن الكمال الخ) اي بثنا وما يضره التبعض كمصوغ فيجوز
التصرف فيه قبل وزنه ولو اشتراه بشرطه والاولى للشارح ذكر هذا عند قول المصنف ومثله
الموزون ط وعبارة ابن الكمال هي قوله بعد ذكر الاصل المار ولا يخفى ان موجب هذا
التعليل ان يستثنى ما يضره التبعض من جنس الموزون لان الوزن فيه وصف على ما مر اه
(قوله وجاز التصرف في الثمن الخ) الثمن ما يثبت في الذمة دينا عند المقابلة وهو التقدان
والمثليات اذا كانت معينة وفولت بالاعيان او غير معينة وصحبا حرف الباء واما المبيع فهو
القيميات والمثليات اذا قولت بنقد او بعين وهي غير معينة مثل اشترت كبريت بهذا العبد هذا
حاصل ما في الشرنبلالية عن المتح وسيدكره المصنف في آخر الصرف (قوله او غيرها)
كاجارة ووصية منح (قوله اي اشار اليه) هذا التفسير لم يذكره ابن ملك بل زاده الشارح
والمراد بالشارح اليه ما قبل الاشارة فيوافق تفسير بعضهم له بالحاضر وذكر ح انه يشمل
القيمي والمثلي غير التقدين واعترضه ط بانه لا وجه له لان الباعث للشارح على هذا التفسير
ادخال التقدين لانه يتوهم من العين العرض ليقابل قوله ولودينا قلت انت خير بان دخول
القيمي هنا لا وجه له اصلا لان الكلام في الثمن وهو ما يثبت دينا في الذمة والقيمي مبيع لان
واما مراد الشارح بيان ان الثمن قسيان لانه تارة يكون حاضرا كما لو اشترى عبدا بهذا
الكر من البر او بهذه الدراهم فهذا يجوز التصرف فيه قبل قبضه بهية وغيرها من المشتري
وغيره وتارة يكون دينا في الذمة كما لو اشترى العبد بكرر او عشرة دراهم في الذمة فهذا يجوز
التصرف فيه بملكه من المشتري فقط لانه تملك الدين ولا يصح الاثمن هو عليه ثم لا يخفى ان
الدين قد لا يكون ثمنا فقد ظهر ان بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه لاجتماعهما في الشراء
بدراهم في الذمة وانفراد الثمن بالشراء بعبد وانفراد الدين في التزوج او العلق على دراهم
في الذمة (قوله فالتصرف فيه تملك من عليه الدين) في بعض النسخ تملكه وهي الموافقة
لقول ابن ملك فالتصرف فيه هو تملك الخ اي ان التصرف فيه الجائز هو كذا (قوله
ولو بعوض) كأن اشترى الباعث من المشتري شيئًا بالثمن الذي له عليه او استأجر به عبدا
او دارا للمشتري ومثال التملك بغير عوض هبة ووصيته له نهر فاذا وهب منه الثمن ملكه

والاصل مامر مرارا ان
الذرع وصف لا قدر فيكون
كله للمشتري الا اذا كان
مقصودا واستثنى ابن
الكمال من الموزون ما يضره
التبعض لان الوزن حينئذ
فيه وصف (وجاز التصرف
في الثمن) بهية او بيع او
غيرها لو عينا اي مشارا
اليه ولودينا فالتصرف فيه
تمليك ممن عليه الدين
ولو بعوض

مطلب

في بيان الثمن والمبيع والدين

تجرد الهبة لعدم احتياجه الى القبض وكذا الصدقة ط عن ابى السعود **(قوله ولا يجوز من غيره)** اى لا يجوز تملك الدين من غير من عليه الدين الا اذا سلط عليه واستثنى في الاشياء من ذلك ثلاث صور الاولى اذا سلطه على قبضه فيكون وكلا قابضاً للموكل ثم لنفسه الثانية الحوالة الثالثة الوصية **(قوله ككيل)** فانه اذا اشترى العبد بهذا الكر من البر تعين ذلك الكر فلا يجوز له دفع كره غيره **(قوله كنعقود)** فاذا اشترى بهذا الدرهم له دفع درهم غيره وعدم تعين النقد ليس على اطلاقه بل ذلك في المعاوضات وفي العقد الفاسد على احدى الروايتين وفي المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول وفي التذرة والامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب والوكالة قبل التسليم او بعده ويتعين في الصرف بعد هلاك وبعد هلاك المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر برد نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تعين بطلان القضاء بأن اقر بعد الاخذ انه لم يكن له على خصمه شيء فيرد عين ما قبض لوقائماً وتامه في الاشياء في احكام النقد وقدمناه في اواخر البيع الفاسد **(قوله فلو باع الخ)** تفريع على قول المصنف وجاز التصرف في الثمن الخ **(قوله او بكر بر)** الكركيل معروف وهو ستون قفراً والقفز ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف مصباح **(قوله جاز اخذ بدلهما شيئاً آخر)** لكن بشرط ان لا يكون افترا قايدين كايأتي في القرض **(قوله وكذا الحكم في كل دين)** اى يجوز التصرف فيه قبل قبضه لكن بشرط ان يكون تملكاً ممن عليه بعوض او بدونه كما علمت ولما كان الثمن اخص من الدين من وجه كما قرناه بين ان اماعده من الدين مثله **(قوله كهر الخ)** وكذا القرض قال في الجوهره وقد قال الطحاوي ان القرض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه وهو ليس بصحيح اه **(قوله وضمان متلف)** اى ضمانه بالمثل لومثاي والافيا القيمة فافهم **(قوله بمال)** قيد تلحق وعقق لانها بدون مال لا يكون لهما بديل فافهم **(قوله وموروث وموصى به)** قال الكمال ولما الميراث افتصرف فيه جائز قبل القبض لان الوارث يخلف المورث في المالك وكان للميت ذلك التصرف فكذا للوارث وكذا الموصى له لان الوصية اخت الميراث اه ومنه للاتفاق وهذا كالصرح في جواز تصرف الوارث في الموروث وان كان عينا ط **(قوله سوى صرف وسلم)** سياتى في باب السلم قوله ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولارب السلم في السلم فيه قبل قبضه بخوبيع وشركة ولومن عليه ولا شراء المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة قبل قبضه بحكم الاقالة بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم اه وسأأتى بيانه ومرت مسألة الاقالة في بابها **(قوله فلا يجوز اخذ خلاف جسده)** الاولى ان يقول فلا يجوز التصرف فيه ط **(قوله لغوات شرطه)** وهو القبض في بدل الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق **(قوله وضح الزيادة فيه)** قال البحر لو عير بالزوم بدل الصحة لكان اولى لأنها لازمة حتى لو ندم المشتري بعدما زاد يجبر اذا امتنع كفي الخلاصة اه **(قوله في المجلس)** اى مجلس العقد او بعده **(قوله او من اجنبي)** فان زاد بأمر المشتري تحجب على المشتري لاعلى الاجنبي كالمصلح وان بغير امره فان اجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاد ضمن عن المشتري او اضاف الى مال نفسه لزمته الزيادة ثم ان كان بأمر المشتري رجع والا فلا يجز عن

مطلب

فما تعين فيه النقود وما لاتعين

مطلب

في تعريف الكر

ولا يجوز من غيره ابن مالك
(قبل قبضه) سواء تعين
 بالتعين مكيل (اولا)
 كنقود فلو باع ابلابدرهم
 او بكر بر جاز اخذ بدلهما
 شيئاً آخر (وكذا الحكم
 في كل دين قبل قبضه كهر
 واجرة وضمان متلف) وبديل
 خلع وعقق بمال وموروث
 وموصى به والحاصل
 جواز التصرف في الاثمان
 والدون كلها قبل قبضها
 عيني (سوى صرف وسلم)
 فلا يجوز اخذ خلاف
 جنسه لغوات شرطه
 (وضح الزيادة فيه) ولو
 من غير جنسه في المجلس
 او بعده من المشتري او
 وارثه خلاصة ولفظ ابن
 ملك او من اجنبي (ان)

الخلاصة (قوله في غير صرف) يهمل ان الزيادة فيه لاتصح مع انها تصح وتفسد كإذ كره قريبا
وكانه حمل الصحة على الجواز والحل أو أراد من عدم الصحة في الصرف فساد (قوله
في المجلس) أي بحسب الزيادة (قوله لو نده الخ) أشار إلى ان الزيادة لازمة كإمر (قوله
على الظاهر) أي نطاهر الرواية كافي الهداية وفي رواية الحسن انها تصح بعد هلاك المبيع
كأصبح الخط بعد هلاكه (قوله بأن باعه ثم شره) من صور الهلاك حكما لان بدل الملك كبتدل
العين ولذا يمنع بذلك رده بالبيع والرجوع في المية وأفاد انه اذا لم يشتره فكذلك بالأولى
(قوله وكونه) أي المبيع محلا للمقابلة أي للمقابلة زيادة الثمن ط قال ح ولا حاجة إليه
مع قول الشارع ولو حكما كما لا يخفى (قوله حقيقة) احتراز عما اذا خرج عن المحلية بأن هلك
حقيقة كموت الشاة أو حكما كالتدبير والكتابة (قوله فلو باع الخ) تفريع على قوله فلا تصح
بعد هلاكه وكذا لو وهب وسلم أو طبخ اللحم أو طحن أو نسج الغزل أو تخمر العصير أو سلم
مشتري الخمر ذميا لا تصح الزيادة لفوات محل العقد اذا العقد لم يرد على المطحون والمنسوج ولهذا
يصير الغاصب أحق بهما اذا قبل بالمغصوب ذلك وكذا الزيادة في المهر شرطها بقاء الزوجة فلو
زاد بعد موتها لا يصح اه فتح وروى الحسن في غير رواية الأصول انها تصح بعد هلاك المبيع
وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه خلاف ظاهر الرواية كآية
عليه في الجوهرية وغيرها والمعجب من الزبلي حيث ذكر ان الزيادة لاتصح بعد هلاك المبيع
في ظاهر الرواية وانها تصح في رواية التوادد ثم ذكر ان الهلاك الحكمي ملحق بالحقوقي ثم قال
ولو اعتق المبيع أو كاتبه أو دبره أو استولد الامه أو تخمر العصير أو أخرجه عن ملكه ثم
زاد عليه جاز عند أبي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها
اه فليتأمل (قوله بخلاف ما لاجر) وكذلك لو خا ط الثوب أو قطعت يد العبد واخذ المشتري
الأرض فتح (قوله لقيام الاسم والصورة) أي في غير جعل الحديد سيفا فان الصورة
تبدلت فيه ط (قوله وصح الخط منه) أي من الثمن وكذا من رأس مال السلم والمسلم فيه كما
هو صريح كلامهم رمل على المنع (قوله وقبض الثمن) بالجر عطفًا على هلاكه وبيان
الخط بعد قبض الثمن عند قوله وصح الخط من المبيع الخ (قوله يلتحقان باصل العقد)
هذا لو الخط من غير الوكيل ففي شعبة الثانية الوكيل بالمبيع اذا باع الدار نال ف ثم حط عن
المشتري مائة صح وضمن المائة للأمر وبرى المشتري عنها وبأخذ الشفع الدار بالالف لان
حط الوكيل لا يلحق باصل العقد (قوله بالاستناد) وهوان يثبت أو لا في الحال ثم يستدلى
وقت العقد ولهذا لا تثبت الزيادة في صور الهلاك كإمر لان ثبوته في الحال متعذر لا انتفاء
الحل فعذر استناده كالمبيع الموقوف لا ينبرم بالأجازة بعد هلاك المبيع وقها كما في الفتح
(قوله فبطل حط الكل) أي بطل التحاقه مع صحة العقد وسقوط الثمن عن المشتري خلافا
لما توهمه بعضهم من ان البيع يفسد اخذا من تعليل الزبلي بقوله لان الالتحاق فيه يؤدي
إلى تبديله لانه يتغير هبة أو يباع بلا ثمن فيفسد وقد كان من قصدها التجارة بعقد مشرووع
من كل وجه فالالتحاق فيه يؤدي إلى تبديله فلا يلتحق به اه فقوله فلا يلتحق صريح
في ان الكلام في الالتحاق وان قوله فيفسد مفرع على الالتحاق كما صرح به في شرح الهداية

في غير صرف و(قبل البائع)
في المجلس فلو بعده بطلت
خلاصة وفيها لو ندم بعد
ما زاد اجبر (وكان المبيع
قائما) فلا تصح بعد هلاكه
ولو حكما على الظاهر بان
باعه ثم شره ثم زاده زاد
في الخلاصة وكونه محلا
للمقابلة في حق المشتري
حقيقة فلو باع بعد القبض
أو دبر أو كاتب أو ماتت
الشاة فزاد لم يجز لفوات
محل البيع بخلاف ما لاجر
أورهن أو جعل الحديد
سيفا أو ذبح الشاة لقيام
الاسم والصورة وبعض
المنافع (و) صح (الخط
منه) ولو بعد هلاك المبيع
وقبض الثمن (و) الزيادة
والخط (يلتحقان باصل
العقد) بالاستناد فبطل
حط الكل

وقال في الذخيرة اذا حط كل الثمن او هب او ابرأ عنه فان كان قبل قبضه صح الكل ولا يلتحق
 باصل العقد وفي البدائع من الشفعة ولو حط جميع الثمن يأخذ الشفيع بجميع الثمن
 ولا يسقط عنه شيء لان حط كل الثمن لا يلتحق باصل العقد لانه لو التحق لبطل البيع لانه يكون
 بيعا بالثمن فلم يصح الحط في حق الشفيع وصح في حق المشتري وكان ابرامه عن الثمن اه زاد
 في المحط لانه لا يدين قائما في ذمته وتماه في فتاوى العلامة قاسم (قوله و اثر الالتحاق الخ)
 لا يخفى ان الزيادة تجب على المشتري والمحطوط يسقط عنه لكن لما كان ذلك بين المتعاقدين
 ربما يتوهم انه لا يتعدى الى غير ذلك العقد فبه على ان اثر ذلك يظهر في مواضع (قوله في تولية
 ومراجعة) فيولى ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المحطوط بحر (قوله وشفعة)
 فيأخذ الشفيع بما بقي في الحط دون الزيادة كياتي (قوله واستحقاق) فيرجع المشتري على
 البائع بالكل ولو اجاز المستحق البيع اخذ الكل بحر اى كل الثمن والزيادة (قوله وهلاك)
 حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع
 حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض زيلى قلت ولا يخفى عليك ان هذا في
 الزيادة في المبيع والكلام في الزيادة في الثمن فلا يناسب ذكر هذا هنا فافهم (قوله وحبس
 مبيع) فله حبسه حتى يقبض الزيادة (قوله وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم
 متساوية ثم زاد احدها او حط الآخر وقبل الزائد في الزيادة أو المردود في الحط ففسد
 العقد كأنهما عقدا كذلك من الابتداء عند ابي حنيفة زيلى وبأتى تمام الكلام عليه اول
 باب الربا وزاد الزيلى بما يظهر فيه اثر الالتحاق ما اذا زوج امته ثم اعتقها ثم زاد الزوج على
 مهرها بعد العتق تكون الزيادة للمولى اه وفي النهر و تظهير فلو وجد بالتشاب المبيعة
 عينا رجع بحصته من الثمن مع الزيادة وفيما اذا زاد في الثمن ما لا يجوز الشراء به وفي المبيع
 ما لا يجوز بيعه فقبل فسد العقد كذا في السراج اه وتماه فيه وكأن الشارح لم يذكر هذه
 الثلاثة لان كلامه في الثمن تأمل (قوله الحط فقط) لان في الزيادة ابطال حق الشفيع الثابت
 قبلها فلا يملكه فله ان يأخذ بدون الزيادة (قوله ان في غير سلم) قال الزيلى ولا تجوز الزيادة في
 المسلم فيه لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجودا في الذمة لحاجة المسلم اليه والزيادة في
 المسلم فيه لاتدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا تجوز اه ح ودل كلام السراج على جواز
 الحط منه رملى (قوله وقبل المشتري) اى في مجلس الزيادة كايضده مامر في الزيادة في الثمن
 (قوله ايضا) اى كما يلتحق الزيادة في الثمن ط (قوله فلو هلكت الزيادة الخ) هذا ما قدمه
 الشارح في قوله وهلاك (قوله وكذا لو زاد) اى المشتري ط (قوله انفسخ العقد بقدره)
 فلو اشترى بمائة وتبايضا ثم زاد المشتري عرضا قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم ينفسخ
 العقد في ثلثة بحر عن القنية ووجه الانفساخ ان العرض مبيع وان جعل ثمننا وهلاك
 المبيع قبل القبض يوجب الانفساخ فافهم (قوله فنصح بعدها لك) لانها تثبت بمقابلة
 الثمن وهو قائم بحر عن الخلاصة (قوله بخلافه في الثمن) الاولى بخلافها ط (قوله كما مر)
 اى في قوله وكان المبيع قائما اى لان المبيع بعد هلاكه لم يبق على حالة يصح الاعتياض عنه
 بخلاف الحط من الثمن لانه بحال يمكن اخراج البذل عما يقابله فيلتحق باصل العقد استنادا

و اثر الالتحاق في تولية
 ومراجعة وشفعة واستحقاق
 وهلاك وحبس مبيع وفساد
 صرف لكن انما يظهر في
 الشفعة الحط فقط (و)
 صح (الزيادة في المبيع)
 ولزم البائع دفعها (ان) في
 غير سلم زيلى و (قبل
 المشتري) ولتلتحق (ايضا
 بالعقد فلو هلكت الزيادة
 قبل قبض سقط حصتها
 من الثمن) وكذا لو زاد
 في الثمن عرضا فهلاك قبل
 تسليمه انفسخ العقد بقدره
 قنية (ولا يشترط للزيادة
 هنا قيام المبيع) فنصح
 بعدها لك بخلافه في الثمن
 كما مر

بحر (قوله فيرجع) أي المشتري على البائع (قوله لافي براءة الاستيفاء) لأن براءة الاسقاط تسقط الدين عن الذمة بخلاف براءة الاستيفاء مثال الاولى اسقطت وحطت وأبرأت براءة اسقاط ومثال الثانية إبرأتك براءة استيفاء أوقبض أو إبرأتك عن الاستيفاء اه ح وحاصله ان براءة الاستيفاء عبارة عن الاقرار بأنه استوفى حقه وقبضه (قوله اتفاقا) يرجع اليهما ط (قوله ولو اطلقها) كالقول إبرأتك ولم يقيد بشئ اه ح (قوله واما الإبراء المضاف الى الثمن الخ) نابع صاحب البحر حيث ذكر أولا صحة المبيع لودينا لا عيننا وعلمه بما سمرتم ذكر حط الثمن وهبه وإبراءه وحاصل ما ذكره في البحر عن الذخيرة انه لو وهبه بعض الثمن أو إبرأه عنه قبل القبض فهو حط وان حط البعض أو وهبه بعد القبض صح وجوب عليه للمشتري مثل ذلك ولو إبرأه عن البعض بعده لا يصح والفرق ان الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا يقضى عين الواجب بل مثله الا ان المشتري لا يطالب به لانه مثله على البائع بالقضاء فلا تقييد المطالبة فقد صادفت الهبة والحط ديننا قائما في ذمة المشتري وانما لا يصح الإبراء لانه نوعان براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا اطلقت تحمل على الاول لانه اقل فكأنه قال إبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط صح ورجع على البائع اما الهبة والحط فاسقاط فقط واذا وهبه كل الدين أو حط أو إبرأه منه فهو على ما ذكرنا هذا ما ذكره شيخ الاسلام وذكر السرخسي ان الإبراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين الإبراء والهبة والحط فيتأمل عند الفتوى اه هذا حاصل ما في البحر عن الذخيرة قال في النهر وعرف من هذا انه لا خلاف في رجوع الدافع بما أداه اذا إبرأه براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا إبرأه براءة استيفاء وان الخلاف مع الاطلاق وعلى هذا تفرع ما لو علق طلاقها بإبرأتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا إبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء اه قلت والظاهر ان المبيع الدين مثل الثمن فيها ذكر فكان الاولى للشراح ان يقول بعد قوله بخلاف الدين وكذا الثمن لو حط بعضه أو وهبه أو إبرأه عنه قبل القبض وكذا بعده فيرجع المشتري بما دفع لكن لو البراءة براءة اسقاط لا براءة استيفاء اتفاقا ولو اطلقها فقولان فيتأمل عند الفتوى الخ فافهم (قوله وهو المناسب للاطلاق) أي الرجوع هو المناسب للاطلاق البراءة لكن الظاهر ما قاله شيخ الاسلام من حملها عند الاطلاق على براءة القبض والاستيفاء لانه أقل كما مر لان حملها على معنى الاسقاط يوجب الرجوع عليه بما اخذ وهذا أكثر (قوله لا يثبت بالشك) ولان وقوع الإبراء بعد القبض قرينة على ان المراد به براءة القبض الا ان يظهر بقرينة حالية ارادة معنى الاسقاط وعن هذا والله تعالى اعلم قال فيتأمل عند الفتوى أي يتأمل المفتي وينظر ما يقتضيه المقام في الحادثة المسؤول عنها فيفتي به والله سبحانه اعلم (قوله للحقوق الحط باصل العقد) كأنه باعه ابتداء بالقدر الباقي بعد الحط ط أي بخلاف الهبة فكان شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما (قوله والاستحقاق الخ) المراد به هنا طلب الحق أو ثبوت الحق وقوله لبائع متعلق به ومعناه في البائع انه له حق حبس المبيع حتى قبض الثمن وما زيد فيه ومعناه في اشترى انه لو استحق منه المبيع رجع على بائعه بالثمن وما زيد فيه كالتقيد وكذا لو رده بعيب

مطلب
في بيان براءة الاستيفاء
وبراءة الاسقاط

(ويصح الحط من المبيع
ان كان المبيع دينان
عينان) يصح لانه اسقاط
واسقاط العين لا يصح
بخلاف الدين فيرجع
بتاديع في براءة الاسقاط
لا في براءة الاستيفاء اتفاقا
ولو اطلقها فقولان
واما الإبراء المضاف الى
الثمن فصحيح ولو بهبة
أو حط فيرجع المشتري
بما دفع على ما ذكره
السرخسي فيتأمل عند
الفتوى بجر قال في النهر
وهو المناسب للاطلاق
وفي البرازية باعه على ان
يهبه من الثمن كذا لا يصح
ولو على ان يحط من ثمنه
كذا جاز للحقوق الحط
بأصل العقد دون الهبة
(والاستحقاق) لبائع
أو مشتر أو شفع (يتعلق
بما وقع عليه العقد و)
يتعلق (بالزيادة) ايضا

قوله قوله لا يثبت بالشك
هكذا يحطه وليست هذه
العبارة موجودة في نسخ
الشارح التي بيدي
فليحذر اه مصححه

ونحوه كما يأتي ومعناه في الشفيع انه لو زاد البائع في العقار المبيع فان الشفيع يأخذ الكل
وعليه فلما زاد بالزيادة اعم من ان تكون في الثمن او في المبيع (قوله فلورد الخ) تفرع على
قوله او مشتري اى اذا رد المشتري المبيع بخيار عيب او نحوه من خيار شرط او رؤية رجع على
بائعه بالكل اى بالثمن وما زيد فيه وفي الجوهره اذا اشترى عشرة اثواب بمائة درهم فزاده
البائع بعد العقد ثوبا آخر ثم اطاع المشتري على عيب في احد الثياب ان كان قبل القبض
فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع في جميعها وان شاء رضى بها وان كان بعد القبض فله رد
المعيب بخصته وان كانت الزيادة هي المعيبة اهـ (قوله ولزم تأجيل كل دين) الدين ماوجب
في الذمة بعقد او استهلاك وامصار في ذمته ديننا باستقراره فهو اعم من القرض كذا في
الكفاية ويأتي في اول الفصل تعريف القرض واطلق التأجيل فشمول ما لو كان الاجل معلوما
او مجهولا لكن ان كانت الجهالة متقاربة كالحصاد والدياس يصح لا ان كانت متفاحشة
كحبوب الربح كما في الهداية وغيرها ومر في باب البيع الفاسد ان الجهالة اليسيرة متحملة
في الدين بمنزلة الكسالة (قوله ان قبل المديون) فلو لم يقبله بطل التأجيل فيكون حالا ذكره
الاسيحاوي ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلو قال لمن عليه الف حالة ان دفعت الى غدا
خمسمائة فالحسمائة الاخرى موخرة عنك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وفي الحاشية لوقال
النديون ابطلت الاجل او تركته صار حالا بخلاف برئت من الاجل او لاحاجة لي فيه واذا اقتضاء
قبل الحلول فاستحق المقبوض من القابض او وجده زيو ففرده او وجد البائع عيبا فرده
بقضاء عاد الاجل لا لو اشترى من مديونه شيئا بالدين وقبضه ثم تقابلا البيع ولو كان بهذا الدين
المؤجل كفيلا لا تعود الكفاية في الوجهين اهـ بجز وقوله في الوجهين اى في الاقالة وفي
الرد بعيب بقضاء وقد منا في الاقالة ان عدم عود الكفاية في الرد بعيب فيه خلاف فراجع
(قوله الا في سعة) هي في الحقيقة ست فان مسئلتنا الاقالة واحدة (قوله بدلى صرف وسلم)
لاشترط القبض بدلى الصرف في المجلس واشترطه في رأس مال السلم وهو المراد بدله هنا
اما المسلم فيه بشرطه التأجيل ط (قوله وضمن عند اقالة وبعدها) في القنية أجل المشتري البائع
سنة عند الاقالة صحت الاقالة وبطل الاجل ولو تقابلا ثم أجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند
ابن حنيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد ملتحق باصل العقد عنده اهـ بجز وتقدمت
المسئلة في باب الاقالة وكتبنا هناك انا قد منا في البيع الفاسد تصحيح عدم التحاق الشرط
الفاسد وعليه فيصح التأجيل بعدها ويؤيده ما نقله بعضهم عن سلم الجوهره من انه يجوز
تأجيل رأس مال السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون اهـ ثم
رأيت العلامة البيري قال ان قوله الشرط اللاحق ملتحق باصل العقد ساقط لان التأجيل
وقع بعد العقد لاعلى وجه الشرط بل على وجه التبرع كافي سائر الديون ويؤيده انه نقل
جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب بقضاء او بغيره والعجب من المؤلف اى صاحب الاشباه
كيف اقره على ذلك اهـ كلام البيري ملخصا قلت لكن وجه مافي القنية ان الاقالة بيع من
وجه وقد مر الخلاف في باب البيع الفاسد فيما لو باع مطلقا ثم أجل الى اجل مجهول قيل
يصح الاجل وقيل لا بناء على انه يلتحق بالعقد وهنا اذا التحق بعقد الاقالة يلزم ان يزيد الثمن

مطلب
في تأجيل الدين

فلورد بنحو عيب رجع
المشتري بالكل (ولزم
تأجيل كل دين) ان قبل
المديون (الا) في سعة على
ما في مدائبات الاشباه بدلى
صرف وسلم وضمن عند
اقالة وبعدها

فيا يوصف التأجيل مع ان الاقالة انما تصح بمثل الثمن الاول فالاحسن الجواب بما قلنا من
تصحیح عدم الاتحاق تأمل **(قوله)** ما اخذ به الشفيع) يعنى لو اوجل المشتري الشفيع في
الثمن لم يصح بحر وشمل ما لو كان الشراء بمؤجل فان الاجل لا يثبت في اخذ الشفيع كما سيذكره
في بابها **(قوله)** ودين الميت) اى لو مات المدين وحل المال فاجل الدائن وارثه لم يصح لان
الدين في الذمة وفائدة التأجيل ان تجر فيؤدى الدين من تمام المال فاذا مات من له الاجل تعين
المترول لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل كذا في الخلاصة وظاهره انه في كل دين وذكره في القنية
في القرض بحر وفي الفتح مثل ما في القنية لكن في الذخيرة تأجيل رب الدين ماله على الميت
لا يجوز والصحيح انه قول الكل لان الاجل صفة الدين ولا دين على الوارث فلا يثبت
الاجل في حقه ولا وجه ايضا لثبوته للميت لانه سقط عن ذمته بالموت ولا ثبوته في المال لانه
عين والاعيان لا تقبل التأجيل وفي البرجندى قال صاحب المحيط الاصح عندى ان تأجيله
صحیح وهكذا أفنى الامام قاضى خان لانه اذا كان هذا الدين يتعلق بالتركة لكنه يثبت في الذمة
فلا يكون عينا فيصح التأجيل وافى بعضهم بعدم الصحة كذا في الفصول العمادية يرى
(قوله) فلا يلزم تأجيله) اى انه يصح تأجيله مع كونه غير لازم فللمقرض الرجوع عنه
لكن قال في الهداية فان تأجيله لا يصح لانه اعارة وصلة في الابتداء حتى يصح بلفظة الاعارة
ولا يملك من ائتمك التبرع كالوصى والعصى ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم
التأجيل فيه كما في الاعارة اذلا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع
الدرهم بالدرهم نسيئة وهو ربا اه ومقتضاه ان قوله لا يصح على حقيقته لانه اذا وجد فيه
مقتضى عدم اللزوم ومقتضى عدم الصحة وكان الاول لا ينافى الثانى لان ما لا يصح لا يلزم وجب
اعتبار عدم الصحة ولهذا علل في الفتح بعدم الصحة ايضا بقوله ولانه لو لم يكن كان التبرع ملزما
على التبرع ثم للمثل المردود حكم العين كانه رد العين والا كان تملك درهم بدرهم بلا
قبض في المجلس والتأجيل في الاعيان لا يصح اه ملخصا ويؤيده ما في النهر عن القنية التأجيل
في القرض باطل **(قوله)** الا في اربع) اى بعدم مسئلتى الحوالة واحدة ومسئلتى الوصية واحدة
ايضا وقد نظمت هذه مع التي قبلها بقولى

ست من الديون ليس يلزم ❀ تأجيلها بدل صرف وسلم
دين على ميت وما للمشتري ❀ على مقيل او شفيع باسرى
والقرض الا اربعا فيها مضى ❀ حجد وصية حوالة قضى

(قوله) اذا كان مجحودا) في الخاتبة رجل له على رجل الف درهم قرض فصالحه على مائة
الى أجل صح الخط والمائة حالة وان كان المستقرض جاحدا للقرض فللمائة الى الاجل اه
يرى ومثله ما لو قال المستقرض للمقرض سرا لا اقرلك حتى تؤجله عني فاقوله عند اليهود
بالالف مؤجلة **(قوله)** او حكمه مالكي بلزومه) فانه عنده لازم وقيد به لان الاربع ان حكم الخلفي
بخلاف مذهبه لا ينفذ خصوصا في قضاء زماننا وقيد بقوله بعد ثبوت اصل الدين عنده لانه
لو لم يكن ثابتا لا يصح حكمه بلزومه تأجيله ولان المجحود لا يتوقف تأجيله على حكم مالكي **(قوله)**
او أحاله الخ) في الفتح والحيلة في لزوم تأجيله ان يحيل المستقرض المقرض على آخر يديه

وما اخذ به الشفيع ودين
الميت والسابع (القرض)
فلا يلزم تأجيله (الا) في
اربع (اذا) كان مجحودا
او حكمه مالكي بلزومه
بعد ثبوت اصل الدين
عنده او أحاله على آخر
فأجله المقرض

فيؤجل المقرض ذلك الرجل الحال عليه فيلزم اهـ واذلزم فان كان للمحيل على الحال عليه دين فلا اشكال والاقرار المحيل بقدر الحال به لا محال عليه مؤجلا اشار اليه في المحيط بنحو وفائدة الاقرار تمكن الحال عليه من الرجوع على المحيل بما يدفعه المقرض **(قوله)** او حاله على مديون الخ افاد انه لا فرق بين كون تأجيل الحال عليه صادرا من المقرض او من المحيل وهو المستقرض **(قوله)** لان الحوالة مبرئة أي تبرأ بها ذمة المحيل ويثبت بها للمحال اي المقرض دين على الحال عليه بحكم الحوالة فهو في الحقيقة تأجيل دين لاقرض **(قوله)** فيلزم من ثلثه فان خرجت الالف من الثلث فيها والا فبقدر ما يخرج ط **(قوله)** ويسامح فيها نظرا للموصى لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصى هداية وحاصله ان لزوم الوصية بالتبرع ومنه ما نحن فيه خارج عن القياس رحمة وفضلا على الموصى اذ كان القياس ان لا تصح وصيته لانها تملك مضاف الى حال زوال مالكته **(قوله)** واقره المصنف أي اقر ما ذكر من الحاصل وهو لصاحب البحر فكان الاول عز وداية **(قوله)** ولتعبقه اي تعقب الحاصل المذكور ففهم **(قوله)** بان الملحق بالقرض هو الاقالة بقسميها والشفيع ودين الميت ح **(قوله)** تأجيله باطل لتعديهم فيها بلا يصح او باطل فلا يقال ان التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قلت وقد عامت بما قدمناه ان القرض كذلك ولعل مراد صاحب البحر بالبطل ما يحرم فعله ويلزم منه الفساد فان تأجيل بدلى الصرف والسلم كذلك بخلاف القرض والملحق به فانه لو ترك المطالبة به الى حلول الاجل لم يلزم منه ذلك فلذا قال انه صحيح غير لازم لكن ما قدمناه عن الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبية وهو ربا اه يقتضى انه يلزم منه الفساد وانه حرام ولم يظهر لي وجهه فليأمل **(قوله)** لان الدين واحد اي فاذا تأخر عن الكفيل لزم تأخيره عن الاصيل ايضا اذ ثبت ضمنا ما يتمتع قصدا كبيع الشرب والطريق كافي البحر عن تلخيص الجامع لكن في النهر عن السراج قال ابو يوسف اذا أقرض رجلا رجلا مالا فكفيل به رجل عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وعلى المستقرض حالا اه ونقل نحوه في كفاية البحر عن الذخيرة والغاية وذكر في انفع الوسائل مثله عن عدة كتب وذكر ان هذه الحيلة لم يقل بها احد غير الحصري في التحرير وانه اذا تعارض كلامه وحده مع كلام كل الاختصاص لا يفتى به اه وحاصله ان الجمهور على انه يتأجل على الكفيل دون الاصيل وبه اتفق العلامة قاضي الهداية وغيره وسياق تمامه في الكفاية ان شاء الله تعالى «تأجيله» لم يذكره مالا أجل الكفيل الاصيل وهو جائز ففي البيهقي روى ابن سبعة عن محمد بن رجل قال لزيد ان من عني لقان الالف التي على فعل وأداها الضامن ثم ان الضامن اخر المضمون عنه فالتأجيل جائز وايس هذا بمنزلة القرض ولو قال اقض عني هذا الرجل الف درهم ففعل ثم اخرها لم يجز التأجيل لان هذا أدى عنه فصار مقرضا والتأخير في القرض باطل والاول أدى عن نفسه اه **(قوله)** ان يقر الوارث الخ الظاهر انه مفروض في وارت لا مشارك له في الميراث والا يلحقه ضرر يلزم الدين عليه وحده والمقصود من هذه الحيلة بيان حكمها لو وقعت كذلك لاتعلم فعلاها لان فيها الاخبار بخلاف الواقع **(قوله)** ويصدق الطالب انه الخ لو قال ويصدق الطالب في ذلك لكان اخصر واطهر لان تصديقه بتأجيله على الميت غير لازم **(قوله)** والا لا امر الوارث الخ

او حاله على مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرئة والرابع الوصية (أوصى بأن يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة) فيلزم من ثلثه ويسامح فيها نظرا للموصى (أو أوصى بتأجيل قرضه) الذي اه (على زيد سنة) فيصح ويلزم والحاصل ان تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل في بدلى صرف وسلم وصحيح غير لازم في قرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك واقره المصنف ولتعبقه في النهر بأن الملحق بالقرض تأجيله باطل قلت ومن حيل تأجيل القرض كفالاته مؤجلا فيتأخر عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر فهي خامسة فلتحفظ وفي حيل الاشباه حيلة تأجيل دين الميت ان يقر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق الطالب انه كان مؤجلا عليهما ويقر الطالب بأن الميت لم يترك شيئا والا لا امر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يجل على كفيله قلت

عبارة الأشياء والا فقد حل الدين بموته فيؤمر الوارث الخ (قوله وسيجيء آخر الكتاب) أي قبل كتاب الفرائض وهذا مأخوذ من التنية حيث قال فيها برمي نجم الدين قضى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته شباب المتأخرين أنه لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما لا بقدر ماضى من الأيام. قيل له أنفى به أيضا قال نعم قال ولو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضي الأجل فالمديون أن يرجع بحصة ما بقى من الأيام وذكر الشارح آخر الكتاب أنه أنفى به المرحوم مفتي الروم أبو السعود وعلمه بالرفق من الجانبين قلت وبه أنفى الجانبين وغيره في الفتاوى الحامدية سئل فيما إذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دين معلوم فراجحه عليه إلى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو والمديون خل الدين ودفعه الوارث لزيد فيقول يؤخذ من المراجعة شيء أول الجواب جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بالمباينة عليهما بينهما لا بقدر ماضى من الأيام قيل للعلامة بنجم الدين أنفى به قال نعم كذا في الانقروى والتنوير وأنفى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة إذا ظنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجحوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فيقول يلزمهم المال أو الجواب لا يلزمهم لما في التنية برمز بكر خواهر زاده كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الأصل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين أنه قد أخذه فلا شيء له لأن المباينة بناء على قيام الدين ولم يكن أه هذا ما ظنر لنا والله سبحانه أعلم أه

مطلب

إذا قضى المديون الدين قبل حلول الأجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة إلا بقدر ماضى

وسيجيء آخر الكتاب أنه لو حل بموته أو أداه قبل حلوله ليس له من المراجعة إلا بقدر ماضى من الأيام وهو جواب المتأخرين

فصل في القرض

فصل في القرض

(هو) لغة ما تعطيه لتقتضاه وشرا ما تعطيه من مثلى لتقتضاه وهو أخصر من قوله (عقد مخصوص) أى بلفظ القرض ونحوه (يرد على دفع مال) بمنزلة الجنس (مثلى) خرج القيمي (لا آخر ليرد مثله) خرج نحو ودیعة وهبة (وصح) القرض (في مثلى) هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك (لا غيره) من القيمات كحيوان وحطب وعقار وكل متفاوت لتعذر

بالفتح والكسر منح ومناسبتة لمقابله ذكر القرض في قوله ولزم تأجيل كل دين إلا القرض ط (قوله ما تعطيه لتقتضاه) أي من قيمي أو مثلى وفي المغرب تقاضيته ديني وبديني واستقضيته طلبت قضاء واقتضيت منه حتى أخذته (قوله وشرا ما تعطيه من مثلى الخ) فهو على التفسيرين مصدر بمعنى اسم المفعول لكن الثاني غير مانع لصدقه على الوديعة والعسارية فكان عليه أن يقول لتتقاضى مثله وقدما قريبا أن الدين أعم من القرض (قوله عقد مخصوص) الظاهر أن المراد عقد بلفظ مخصوص لأن العقد لفظ والذاق أي بلفظ القرض ونحوه أي كالدين وكقوله أعطنى درهما لأرد عليك مثله وقدما عن الهداية أنه يصح بلفظ الاعارة (قوله بمنزلة الجنس) أي من حيث شموله القرض وغيره وليس جنسا حقيقيا لعدم الماهية الحقيقية كما عرف في موضعه واعترض بأن الذى بمنزلة الجنس قوله عقد مخصوص وأما هذا فهو بمنزلة الفصل خرج به مالا يرد على دفع مال كالسكك وفيه أن السكك لم يدخل في قوله عقد مخصوص أي بلفظ القرض ونحوه كعاملت فصار الذى بمنزلة الجنس هو مجموع قوله عقد مخصوص يرد على دفع مال تأمل (قوله لا آخر) متعلق بقوله دفع (قوله خرج نحو ودیعة وهبة) أي خرج ودیعة وهبة ونحوهما كسارية وصدة لأنه يجب رد عين الوديعة والعارية ولا يجب رد شيء في الهبة والصدقة (قوله في مثلى) كالكيل والموزون والمعدود المتقارب كالجوز والبيض وحاصله أن المثلى مالا تتفاوت آحاده أي تفاوتوا تختلف به القيمة فإن نحو الجوز تتفاوت آحاده تفاوتوا يسيرا (قوله لتعذر

ردالمثل (علة لقوله لا في غيره اى لا يصح القرض في غير المثل لان القرض اعارة ابتداء حتى صح بلفظها معاوضة انتهاء لانه لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاك عينه فيستلزم ايجاب المثل في الذمة وهذا لا يتأتى في غير المثل قال في البحر ولا يجوز في غير المثل لانه لا يجب دينا في الذمة ويملكه المستقرض بالقبض كاصحيح وانقبوض بقرض فاسد يتعين للرد وفي القرض الجائز لا يتعين بل يرد المثل وان كان قائما وعن ابي يوسف ليس له اعطاء غيره الا رضاه وعارية ماجاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية اه اى قرض ما لا يجوز قرضه عارية من حيث انه يجب رد عينه لامطلاق المعاملة من انه يملك بالقبض تأمل (قوله كمقبوض ببيع فاسد) اى فيفيد الملك بالقبض كما علمت وفي جامع الفصولين القرض الفاسد يفيد الملك حتى لو استقرض بئنا فقبضه ملكه وكذا سائر الاعيان ونجس القيمة على المستقرض كما لو أمر بشراء فن بأمة المأمور ففعل فائق للآمر (قوله فيحرم الخ) عبارة جامع الفصولين ثم في كل موضع لا يجوز القرض ثم يجوز الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه بثبوت الملك كبيع فاسد اه فقوله ويجوز بيعه بمعنى يصح لامتني محل اذ لا شك في ان الفاسد يجب فسخه والبيع مانع من الفسخ فلا يحل كما لا يحل سائر التصرفات المانعة من الفسخ كما مر في بابيه وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله وكاغد) اى قرطاس وقوله عددا قيد للثلاثة وما ذكره في الكاغد ذكره في التارخانية ثم نقل بعده عن الحاتية ولا يجوز السلم في الكاغد عددا لانه عددي متفاوت اه ولعل الثاني محمول على ما اذا لم يعلم نوعه وصفته (قوله كما سيجي) اى في باب الربا حيث قال ويستقرض الجزوزنا وعددا عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تسيرا اه وفي التارخانية قال ابو حنيفة لا يجوز قرضه واستقرضه لاعددا ولا وزنا وفي رواية عن ابي يوسف مثله وقوله المعروف انه لا بأس به وعليه افعال الناس جارية والفتوى على قول محمد اه ما خلا ونقل في الهندية عن الحاتية والظاهرية والكافي ان الفتوى على جواز استقرضه وزنا لاعددا وهو قول الثاني اه ولعله هو المراد بقوله المعروف وسيدكر استقرض العجين والحميرة (قوله والعدالي) بفتح العين المهمة وتخفيف الدال المهمة وباللام المكسورة وهى الدراهم المنسوبة الى العدالي وكأنه اسم ملك نسب اليه درهم فيه غش كذا في صرف البحر عن البتابة قلت والمراد بها دراهم غالبه الغش كما وقع التصريح به في الفتح وغيره بدل لفظ العدالي لان غالبه الغش في حكم الفلوس من حيث انها اما صارت ثمنا بالاصطلاح على تمنيتها فيبطل تمنيتها بالكساد وهو ترك التعامل بها بخلاف ما كانت فضتها خالصة او غالبه فانها اثمان خالقة فلا تبطل تمنيتها بالكساد كما حققناه اول البيوع عند قوله ووضح بمن حال ومؤجل (قوله فعليه مثاها كاسدة) اى اذا هلكت والافريد عنها اتفاقا كما في صرف الشر بن لالية وفيه كلام سياتي (قوله فلا عبرة بغلائه ورخصه) فيه ان الكلام في الكساد وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها كما قلنا والغلاء والرخص غيره وكأنه نظر الى اتخاذ الحكم فصحا للتفريع تأمل وفي كافى الحاكم لوقال أقرضني دائق خطه فأقرضه ربع خطه فعليه ان يرد مثله واذا استقرض عشرة افلس ثم كسدت لم يكن عليه الا مثله في قول ابي حنيفة وقال عليه قيمته من الفضة يستحسن ذلك وان استقرض دائق فلوس او نصف درهم فلوس لم يكن عليه الا مثل

ردالمثل وأعلم ان المقبوض بقرض فاسد كمقبوض ببيع فاسد سواء فيحرم الانتفاع به لايبيع بثبوت الملك جامع الفصولين (فيصح استقرض الدراهم والدنانير وكذا) كل (مايكال او يوزن او يعد متقاربا فصح استقرض جوز وبيض) وكاغد عددا (ولم) وزنا وخبر وزنا وعددا كما سيجي (استقرض من الفلوس الرائجة والعدالي فكسدت فعليه مثاها كاسدة) و(لا) يفرم (قيمتها) وكذا كل مايكال ويوزن لما مر انه مضمون بمثله فلا عبرة بغلائه ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف

عدد الذي أخذه وكذلك لو قال اقترض عشرة دراهم غلة بدینار فأعطاه عشرة دراهم فعليه مثلها ولا ينظر الى غلاء الدرهم ولا الى رخصها وكذلك كل ما بكال ووزن فالقرض فيه جائز وكذلك ما بعد من البيض والجوز اه وفي الفتاوى الهندية استقرض خطبة فأعطى مثلها بعدما تغير سعرها يجبر المقرض على القبول **(قوله)** وجعله اي ما في المتن من قوله فعليه مثلها **(قوله)** وعند الثاني الخ) حاصله ان الصاحبين اتفقا على وجوب رد القيمة دون المثل ٣ لانه لما بطل وصف الغنية بالكساد تعذر رد عنها كما قبضها فيجب رد قيمتها وظاهر الهداية اختيار قولهما فتح تم انهما اختلفا في وقت الضمان قال في صرف الفتح واصله اختلفا فلهما فيمن غصب مثليا فانقطع فعند ابى يوسف تجب قيمته يوم الغصب وعند محمد يوم القضاء وقولهما انظر للمقرض من قول الامام لان في رد المثل اضرار به ثم قول ابى يوسف انظر له ايضا لان قيمته يوم القرض اكثر من يوم الانقطاع وهو ايسر ايضا فان ضبط وقت الانقطاع عسر اه ما خصا ولم يذكر حكم الغلاء والرخص وقدمنا اول البيوع انه عند ابى يوسف تجب قيمتها يوم القبض ايضا وعليه الفتوى كافي البرازية والذخيرة والحلاصة وهذا يؤيد ترجيح قوله في الكساد ايضا وحكم البيع كالقرض الا انه عند الامام يبطل البيع وعند ابى يوسف لا يبطل وعليه قيمتها يوم البيع في الكساد والرخص والغلاء كما قدمناه اول البيوع **(قوله)** فأخذه بمدا الهمة أي طلب اخذه منه **(قوله)** بالعراق يوم اقتراضه متعلقان بقوله قيمته والثاني يغني عن الاول **(قوله)** وعند الثالث يوم اختصا) وبعبارة الحاشية قيمة بالعراق يوم اختصا فافاد ان الواجب قيمته يوم الاختصاص التي في بلد القرض فكان المناسب ذكر قوله بالعراق هنا واسقاطه من الاول كما فعله في الذخيرة **(قوله)** فأخذ طعامه) اي مثله في بلد القرض **(قوله)** ولو استقرض الطعام الخ) هذه هي المسئلة الاولى وهي ما لو ذهب الى بلدة غير بلد القرض وقيمة البلدتين مختلفة لان العادة ان الطعام في مكة اغلى منه في العراق وهذه رواية أخرى وهي قول الامام كما صرح به في الذخيرة فانه ذكر اول ما مر من حكاية القولين ثم قال مانصه بشرع ابى يوسف رجل اقترض رجلا طعاما او غصبه اياه وله حل ومؤنة وانتقيا في بلدة اخرى الطعام فيها اغلى اوارخص فان استوفى له من المطلوب حتى يوفيه طعامه حيث غصب او حيث اقترضه وقال ابو يوسف ان تراضيا على هذا فحسن وايهما طلب القيمة اجبر الآخر عليه وهي القيمة في بلد الغصب او الاستقراض والقول ذلك قول المطلوب ولو كان الغصب قائما بينه اجبر على اخذه لاعلى القيمة اه وفيها ايضا وذكر القدوري في شرحه اذا استقرض دراهم بخارية والتقى في بلدة لا يقدر فيها على البخارية فان كان ينفق في ذلك البلد فان شاء صاحب الحق أجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا واستوفى منه وان كان البلد لا ينفق فيها وجب القيمة اه وقدمنا اول البيوع ان الدرهم البخارية فلو س على صفة مخصوصة فلذا أوجب القيمة اذا كانت لا تنفق في ذلك البلد لبيان الغنية بالكساد كما قدمناه وبهذا ظهر انه لو كانت الدرهم فضتها خالصة او غالبية كالريال الفرنجي في زماننا فالواجب رد مثلها وان كانا في بلدة اخرى لان تنمية الفضة لا تبطل بالكساد ولا بالرخص او الغلاء ويدل عليه ما قدمناه عن كافي الحاكم من انه لا ينظر الى غلاء الدرهم ولا الى رخصها هذا ما ظهر لي فتأمل وانظر

٣ قوله لانه لما بطل وصف الغنية بالكساد اطل ظاهره انها لو كانت قائمة غير هالكه لا يمكن رد عنها ايضا وهو خلاف ما قدمناه آفاهن الشر نبلاية تأمل اه (منه)

وجعله في البرازية وغيرها قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف اذا استقرض طعاما بالعراق فأخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقتراضه عند الثاني وعند الثالث يوم اختصاصا وليس عليه ان يرجع مـه (الى العراق فيأخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه رخيص فاعليه المقرض في بلد الطعام فيه غا فأخذه الطالب بمكة فليس له حبس المطلوب ويؤمر المطلوب بأن يوفى له) بكفيل (حتى يعطيه طعامه في البلد الذي اخذه منه

ما كتبناه اول السبوع (قوله استقرض شيئاً من الفواكه الخ) المراد ما هو سكيلى او وزنى
اذا استقرضه ثم انقطع عن ايدى الناس قبل ان يقبضه الى المقرض فعند اى حنيفة يجبر المقرض
على التأخير الى ادراك الجديد ليصل الى عين حقه لان الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه
ان الحق لا ينقطع عن العين بالهلاك وقال ابو يوسف هذا لا يشبه كساد الفلوس لان هذا
ما يوجد فيجب المقرض على التأخير الا ان يراضى على القيمة وهذا في الوجه كما لو التقيا في بلد
الطعام فيه غل فليس له حبسه ويؤثر له بكفيل حتى يعطيه اليه في بلده ذخيرة ملبصاً (قوله
بنفس القرض) اى قبل ان يستهلكه (قوله خلافاً للثاني) حيث قال لا يملك المقرض
القرض مادام قائماً كما في المنح آخر الفصل اهـ ح (قوله فله رد المثل) اى لو استقرض
كرب من مثله وقبضه فله حبسه ورد مثله وان طلب المقرض رد العين لانه خرج عن ملك المقرض
ونبت له في ذمة المقرض مثله لا عينه ولو قائماً (قوله بناء على انعقاده الخ) هكذا نقل هذه
العبارة هنا في المنح عن البحر ونقل ايضا عن الزبلى انهم اختلفوا في انعقاده بلفظ القرض
قيل بنقده وقيل لا وقيل الاول قياس قولهما والثاني قياس قوله اهـ قلت والبارتان غير
مذكورتين في هذا الفصل من البحر وشرح الزبلى وانما ذكرهما في كتاب التكايح عند
قول الكثر وينتقد بكل ما وضع لتعليك العين في الحال فالضهير في انعقاده في عبارة البحر
المذكورة في الشرح وعبارة الزبلى التى نقلناها عائد على التكايح لا على القرض كما يوهمه
كلام الشارح تبعاً للمنح وهذا امر عجيب نعم لهذه المسئلة مناسبة هنا وذلك ان ظاهر كلام
المتن ترجيح قولهما فكان المناسب للشارح ان يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد انعقاد التكايح
بلفظ القرض وهو أحد التصحيحين لاقادته الملك للحال فافهم (قوله فجاز شراء المقرض
القرض) تفريع على قولهما والمراد شرائه ما في ذمته لا عين القرض الذى في يده وحينئذ
فقوله ولو قائماً فيه استخدام لانه عائد الى عين القرض الذى في يده وبیان ذلك انه تارة يشتري
ما في ذمته للمقرض وتارة ما في يده اى عين ما استقرضه فان كان الاول ففي الذخيرة اشترى
من المقرض الكر الذى له عليه بمائة دينار جاز لانه دين عليه لا يعقد صرف ولا سلم فان كان
مستهلكاً وقت الشراء فالجواز قول الكل لانه ملكه بالاستهلاك وعليه مثله في ذمته بالاخلاف
وان كان قائماً فكذلك عندها وعلى قول ابي يوسف ينبغي ان لا يجوز لانه لا يملكه ما لم يستهلكه
فلم يجب مثله في ذمته فاذا اضاف الشراء الى الكر الذى في ذمته فقد اضاف الى معدوم فلا يجوز
اهـ وهذا ما في الشرح وان كان الثاني ففي الذخيرة ايضا استقرض من رجل كرا وقبضه
ثم اشترى ذلك الكر بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لانه ملكه بنفس القبض فيصير
مشترياً ملك نفسه اما على قول ابي يوسف فالكر باق على ملك المقرض فيصير المقرض
مشترياً ملك غيره فيصح وبقي ما لو كان المقرض هو الذى باع الكر من المقرض فيجوز على
قولهما لانه باع ملك نفسه واختلفوا على قول ابي يوسف بعضهم قالوا يجوز لان المقرض
على قوله وان لم يملك الكر بنفس القرض الا انه يملك التصرف فيه بيعاً وهبة واستهلاكاً فيصير
متملكه وباليق من المقرض صار متصرفاً فيه وزال عن ملك المقرض فصح البيع منه اهـ
ملخصاً (قوله بدرام مقبوضة الخ) في البرازية من آخر الصرف اذا كان له على آخر طعام

استقرض شيئاً من الفواكه
كيلاً او وزناً فليقبضه حتى
انقطع فانه يجبر صاحب
القرض على تأخيره الى
مجيء الحديث الا ان يراضى
على القيمة لعدم وجوده
بخلاف الفلوس اذا كسدت
وتماه في صرف الحانية
(ويملك) المقرض
(القرض بنفس القبض
عندها) أى الامام ومحمد
خلافاً للثاني فله رد المثل
ولو قائماً خلافاً لانه بناء على
انعقاده بلفظ القرض وفيه
تصحيحان وينبغي اعتماد
الانعقاد لاقادته الملك
للحاصل بحر فجاز شراء
المقرض القرض ولو
قائماً من المقرض بدرام
مقبوضة فلو تفرقا قبل
قبضها بطل لانه افتراق
عن دين برزازية فليحفظ

مطلب

في شراء المقرض القرض
من المقرض

قوله لا يضره لعل الصواب اسقاط لا ٢٤١ اه منه (اقرض صبا) محجورا (فاستهلكه الصبي لا يضمن)

خلاف الثاني (وكذا) الخلاف
لوياعه او اودعه ومثله
(المعته ولو) كان المقرض
(عبدا محجورا لا يؤاخذ
به قبل التق) خلافاً للثاني
(وهو كالوديعة) سواء
خاتية وفيها) استقرض من
آخر درهم فأنه المقرض
بها فقال المقرض ألها
في الماء ألقاها) قال محمد
(لا شيء على المقرض)
وكذا الدين والسلم بخلاف
الشراء والوديعة فإنه لا لقاء
يعد قابضا والفرق ان له
اعطاء غيره في الاول
للاثنى وعزاه لغريب
الرواية (د) فيها (القرض
لا يتناقض بالخازن من الشروط
فالناسد منها لا يبطئه
ولكنه يلغو شرط رد
شيء آخر فلو استقرض
الدرهم المكسورة على
ان يؤدي صحيحا كان
باطلا) وكذا لو اقرضه
طعاما بشرط رده في مكان
آخر (وكان عليه مثل
ما قبض) فان قضاء اجود
بلا شرط جاز ويجبر الدائن
على قبول الاجود وقيل
لا يجوز في الخلاصة القرض
بالشرط حرام والشرط
لغو بان يقرض على ان
يكتب به الى بلد كذا
ليوفي دينه وفي الاشباه

او فلوس فاشترى من عليه بدرهم وتفرقا قبل قبض الدرهم بطل وهذا مما يحفظ فان
مستقرض الحنطلة او الشعر يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويعجز عن الاداء فيبيعها مقرضها
منه باحد التقدين الى اجل وانه فاسد لانه افترق عن دين يدين اه وفيها في الفصل الثالث من
اليوع والحيلة فيه ان يبيع الحنطلة ونحوها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدرهم ويسلم الثوب
اليه اه (قوله) اقرض صبا محجورا فاستهلكه قيد بالمحجور لانه لو كان مأذونا فهو كالبالغ
وبالاستهلاك لانه لو بقيت عينه فللمالك ان يسترده ولو تلف بنفسه لا يضمن اتفاقا كما في جامع
الفصولين (قوله) خلافاً للثاني) فانه يضمن قال في الهندية عن المبسوط وهو الصحيح ط
(قوله) وكذا الخلاف لوياعه) اي باع من الصبي او اودعه اي واستهلكهما ولا حاجة الى
ذكر قوله او اودعه لتصریح المصنف به في قوله وهو كالوديعة اه ط (قوله) خلافاً للثاني
فيؤاخذ به حالاً كالوديعة عنده هندية ط (قوله) وهو) اي الاقراض لهؤلاء اه (قوله) وكذا
الدين والسلم) اي لوجاه المديون ورب السلم بدرهم ليدفعها الى الدائن عن دينه او الى المسلم اليه
عن رأس المال فقال له ألها الخ (قوله) بخلاف الشراء والوديعة) المراد بالشراء المشتري اي لوجاه
البائع بالمشتري او المودع بالوديعة فقال له المشتري او صاحب الوديعة أتق ذلك في الماء فألقاه
صح الامر ويكون ذلك على الأمر ويصير قابضا لان حقه متعين لانه ليس للبائع اعطاء غير
المبيع ولا للمودع اعطاء غير الوديعة بخلاف القرض والمديون ورب السلم فان له ان يبدل ما جاء به
ويعطى غيره لانه قبل القبض باق على ملكه وقيد في المنح الشراء بما اذا كان صحيحا اي لان الفاسد
لا يفيد الملك قبل القبض فيكون على ملك البائع (قوله) وعزاه لغريب الرواية) ظاهره ان الضمير
عائد على صاحب الحائنة لانه نقل ما في المتن عنها مع ان ما في الشرح لم أره في الحائنة وانما عزاه
المصنف الى غريب الرواية (قوله) فيها) اي في الحائنة معطوف على قوله وفيها (قوله) شرط
رد شيء آخر) الظاهر ان اصل العبارة كنشرط رد شيء آخر اه ح (قوله) وقيل لا) هذا هو
الصحيح كما في الحائنة وفيها ولو كان الدين مؤجلا فقضاء قبل حلول الاجل يجبر على القبول اه
وذكر الشارح اعطاء الاجود لم يذكر الزيادة وفي الحائنة وان اعطاء المديون اكثر مما عليه
وزنا فان كانت الزيادة تجرى بين الوزنين اي بان كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز واجمعوا على
ان الدائق في المائة يسير يجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوز واختلفوا
في نصف الدرهم قال الدبوسي انه في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت كثيرة لا تجرى بين
الوزنين ان لم يعلم المديون بها ترد على صاحبا وان علم واعطاها اختيارا ان كانت الدرهم
المدفوعة مكسرة او صحاحا لا يضرها التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والفايض وتكون هبة
المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان لا يضره التبعض وعلم جاز وتكون هبة المشاع فيما لا يحتمل
القسمة اه وسيد ذكر الشارح بعضه اول باب الربا (قوله) بان يقرض الخ) هذا يسمى الآن
بالوصية قال في الدرر كره السفتجة بضم السين وفتح التاء تعريب سفته وهي شيء محكم ويسمى
هذا القرض به لاحكام امره وصورته ان يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد
آخر ليدفعه بسقوط خطر الطريق اه وقال في الحائنة وتكره السفتجة الا ان يستقرض مطلقا
ويؤدى به ذلك في بلد اخرى من غير شرط اه وسيتأتى تمام الكلام عليها آخر كتاب الحوالة (قوله)

مطلب
كل قرض جر نفعا حرام
كل قرض جر نفعا حرام
فكره للمرتين سكنى
المهرونة باذن الراهن
(فروع) * استقرض
عشرة دراهم وارسل عبده
لأخذها فقال المقرض
دفعته اليه واقر العبد به وقال
دفعتها الى مولاي فأنكر
المولى قبض العبد العشرة
فأقول له ولا شيء عليه ولا
يرجع المقرض على العبد
لانه اقر أنه قبضها بحق
انتهى * عشرون رجلا
جاؤا واستقرضوا من رجل
وامروه بالدفع لاحدهم
فدفع ليس له ان يطلب
منه الاحصه قلت ومفاده
صححة التوكيل بقبض القرض
لابل استقراض فيه وفيها
استقراض العجين وزنا
يجوز وينبغي جوازه في
اخميرة بلا وزن سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن خيرة يتعاطاها
الجران ايكون رباقا قال
مارآه المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن ومارآه
المسلمون قبيحا فهو
عند الله قبيح * وفيها شراه
الشيء اليسير بمن غل حاجة

كل قرض جر نفعا حرام (اي اذا كان مشروطا كما علم مما نقله عن البحر وعن الخلاصة وفي
الذخيرة وان لم يكن النفع مشروطا في القرض فعلى قول الكرخي لا بأس به ويأتى به تمامه **(قوله**
فكره للمرتين الخ) الذي في رهن الاشياء يكره للمرتين الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن اه
سأتحاكي قلت وهذا هو الموافق لما سيذكره المصنف في اول كتاب الرهن وقال في المنع
هناك وعن عبدالله محمد بن اسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند انه لا يخل له ان
ينتفع بشئ منه بوجه من الوجوه وان اذن له الراهن لانه اذن له في الربا لانه يستوفى دينه كاملا
فتبقى له الشفعة فضلا فتكون ربا وهذا امر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المعتربات من انه
يحل بالاذن الا ان يحمل على الديانة وما في المعتربات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى
اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة وهو ربا والا فلا بأس به اه ما في المنع ملخصا وتعقبه
الحوى بان ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه لاحاجة الى التوفيق بعد
ان الفتوى على ما تقدم اى من انه يباح قلت وما في الجواهر يفيد توفيقا آخر بحمل ما في
المعتربات على غير المشروط وما مر على المشروط وهو اولى من ابقاء التناقي ويؤيده ما ذكره
فيها لو اهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كره والا فلا وافي في الخبر فيمن رهن
شجر الزيتون على ان يأكل المرتين ثم ته نظير صبره بالدين بانه يضمن **(قوله دفعته)** اى القرض
والاولى دفعها اى العشرة **(قوله فانكر المولى الخ)** مفهومه انه اذا أقر قبض العبد يلزمه
لما في الحانية ولو ارسل رسولا الى رجل وقال ابعت الى بعشرة دراهم قرضا بيعت بهام مع
رسوله كان الأمر ضامنا لها اذا أقر ان رسوله قبضها اه **(قوله لانه اقر انه قبضها بحق)**
وهو كونه تابعا عن سيده في القبض **(قوله ليس له)** اى ليس للمقرض ان يطلب منه اى من
التقاضى الاحصه من القرض لانه قبض الباقي بالوكالة عن رفته **(قوله لا بالاستقراض)** هذا
منصوص عليه في جامع الفصولين بعث رجلا ليستقرضه فاقرضه فضاء في يده فلو قال أقرض
للمرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقرض
جائز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض تجوز ولو اخرج وكيل الاستقراض كلامه مخرج
الرسالة يقع القرض للأمر ولو مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه يقع للتوكيل وله منه عن
آمره اه قلت والفرق انه اذا اضاف العقد الى الموكل بأن قال ان فلانا يطلب منك ان
تقرضه كذا صار رسولا والرسول سفير ومعبر بخلاف ما اذا اضاف الى نفسه بان قال أقرضني
كذا او قال أقرضني لفلان كذا فانه يقع لنفسه ويكون قوله لفلان بمعنى لاجله وقالوا انما لم
يصح التوكيل بالاستقراض لانه توكيل بالتكدي وهو لا يصح قلت وجهه ان القرض صلة
وتبرع ابتداء فيقع للمستقرض اذا تصح النيابة في ذلك فهو نوع من التكدي بمعنى الشحادة
هذا ما ظهر لي **(قوله استقراض العجين وزنا يجوز)** هو المختار مختار الفتاوى واحترز بالوزن
عن المجازفة فلا يجوز بخرط **(قوله مارآه المسلمون)** هو من حديث احمد عن ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه قال ان الله نظر الى قلوب العباد فاختر له اصحابا فجعلهم انصار دينه ووزراء
نبيه فارآه المسلمون الخ وهو موقوف حسن وتامه في المقاصد الحسنة ط **(قوله يجوز**
ويكره) اى يصح مع الكراهة وهذا لو الشراء بعد القرض لما في الذخيرة وان لم يكن النفع

مشروطا في القرض ولكن اشترى المستقرض من المقرض بعد القرض متاعا بئنه غال فعلى قول الكرخي لا بأس به وقال الحُصاف ما أحبه ذلك وذكر الحلواني انه حرام لانه يقول لو لم يكن اشترينه منه طالبني بالقرض في الحال ومحمد لم يبر بذلك بأسا وقال خواهرزاده ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة مشروطة وذلك مكروه بلا خلاف وما ذكره محمد محمول على ما اذا كانت غير مشروطة وذلك غير مكروه بلا خلاف هذا اذا تقدم الاقتراض على البيع فان تقدم البيع بان باع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا بأربعين دينارا ثم اقرضه ستين دينارا اخرى حتى صار له على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا ذكر الحُصاف انه جائز وهذا مذهب محمد بن سلمة امام بلخ وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهونه ويقولون انه قرض جر منفعة اذ لولاه لم تحمل المستقرض غلانا ومن المشايخ من قال يكره لو كانا في مجلس واحد والا فلا بأس به لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المنفردة فكأنهما وجدا معا فكانت المنفعة مشروطة في القرض وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بقول الحُصاف وابن سلمة ويقول هذا ليس بقرض جر منفعة بل هذا بيع جر منفعة وهي القرض اه ملخصا وانظر ما سنذكره في الصرف عند قوله وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة **(قوله بطريق المعاملة)** هو ما ذكره من شراء النبي البشير بئنه غال **(قوله)** بازيد من عشرة ونصف وهناك فتوى اخرى بازيد من احد عشر ونصف وعليها العمل سائحا ولعلها لورد الامر بها متأخرا عن الامر الاول **(قوله)** يعزُر لان طاعة امر السلطان بباح واجبة **(قوله)** ما أخذ من الربح اى زائدا عما ورد به الامر ط **(قوله)** ان حصله منه بالتراضى الخ مفهومه انه لو اخذه بلا رضاه انه يثبت له الرجوع بالزائد عما ورد به الامر وهو غير ظاهر لانه اذا اقرضه مائة وباعه سلمة بثلاثين مثلا بيعا مستوفيا شرائطه الشرعية لم يكن فيه الا مخالفته الامر السلطاني لان مقتضى الامر الاول ان يبيع السلعة بخمسة فقط لتكون العشرة بعشرة ونصف ومقتضى الامر الثاني ان يبيعها بخمسة عشر لتكون العشرة باحد عشر ونصف ولا يجزئ ان مخالفة الامر لا تقتضي فساد البيع لان ذلك لا يزيد على مخالفة امر الله تعالى بالسعي وترك البيع وقت الداء فاذا باع وترك السعي يكره السعي ولا يفسد فكذا هنا بالاولى على انه اذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن واذا صح وجب جميع الثمن فلا وجه لرد الزائد وأخذ ما ورد به الامر فقط سواء قلنا بصحة البيع او فساد فمعين ان هذا المفهوم غير مراد فتأمل **(قوله)** لكن يظهر الخ لا وجه للاستدراك بعد ورود الامر الواجب الاتباع بعدم الرجوع ط وقد يجب بان المراد ان المناسب ان يرد الامر السلطاني بالرجوع اى وان أخذ ما اخذه بالتراضى لكن علمت ما فيه **(قوله)** واقبح من ذلك السلم الخ اى اقبح من بيع المعاملة المذكور ما يفعله بعض الناس من دفع دراهم سلما على حنطة او نحوها الى اهل القرى بحيث يؤدي ذلك الى خراب القرية لانه يجعل الثمن قليلا جدا فيكون اضراره اكثر من اضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني فيظهر ان المناسب ايضا ورود امر سلطاني بذلك ليعزُر من يخالفه وظاهره انه لم يرد بذلك امر والله سبحانه اعلم

قلت وفي معروضات المفتي
ابن السعود لو ادان زيد
العشرة باثني عشر او بثلاثة
عشر بطريق المعاملة في
زماننا بعد ان ورد الامر
السلطاني وفتوى شيخ
الاسلام بأن لا تعطى
العشرة بأزيد من عشرة
ونصف ونبه على ذلك
فلم يمثل ما اذيلزمه فاجاب
يعزُر ويحبس الى ان تظهر
توبته وصلاحه فيترك وفي
هذه الصورة هل يرد ما
أخذ من الربح لصاحبه
فاجاب ان حصله منه
بالتراضى وورد الامر بعدم
الرجوع لكن يظهر ان
المناسب الامر بالرجوع
واقبح من ذلك السلم حتى
ان بعض القرى قد خربت
بهذا الخصوص اه

(هو) لغة مطلق الزيادة
وشرعا (فضل)

لما فرغ من المراجعة وما يتبعها من التصرف في المبيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر الربا لان
 في كل منهما زيادة الا ان تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الاصل في الاشياء والربا
 بكسر الراء وفتحها خطأ مقصور على الاشهر ويثنى ربوان بالواو على الاصل (قديقال ربيان
 على التخفيف كما في المصباح والنسبة اليه ربوي بالكسر والفتح خطأ كما في المغرب) **(قوله)** ولو
 حكما (الح) تبع فيه التهر لكنه لا يناسب تعريف المصنف فانه قيده بكونه بغير اشرعى وهذا
 لا يدخل فيه ربا بالنسبة ولا البيع الفاسد الا اذا كان فسادا لعل الربا فالظاهر من كلام
 المصنف تعريف ربا الفضل لانه هو المتبادر عند الاطلاق ولذا قال في البصر فضل احد
 المتجانسين نعم هذا يناسب تعريف الكثير بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال
 اه فان الاجل في احد العوضين فضل حكمي بلا عوض ولما كان الاجل بقصدله زيادة
 العوض كامرا في المراجعة صح وصفه بكونه فضل مال حكما تأمل قال في الشربلية ومن
 شرائط الربا عصمة الدين وكونهما مضمونين بالاتلاف فعصمة احدهما وعدم تقومه لا يمنع
 فشراء الاسير أو التاجر مال الحرني او المسلم الذي لم يهاجر بخمسه متفاضلا جائز ومنها ان
 لا يكون الدينان مملوكين لاحد المتبايعين كالسيد مع عبده ولا مشتركين فيهما بشركة غنان
 او معاوضة كما في البدائع اه وسأني بيان هذه المسائل آخر الباب **(قوله)** والبيع الفاسدة
 (الح) تبع فيه البحر عن البناء وفيه نظر فان كثيرا من البيوع الفاسدة ليس فيه فضل خال
 عن عوض كبيع ماسكت فيه عن الثمن وبيع عرض بخمر او بام ولد فيجب القيمة ويملك بالتبض
 وكذا بيع جذع من سقف وذراع من ثوب يضره التبعض وثوب من ثوبين والبيع الى الترويز
 ونحو ذلك مما سبب الفساد فيه الجهالة او الضرر او نحو ذلك نعم يظهر ذلك في الفاسد بسبب
 شرط فيه نفع لاحد العاقدين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما في الزيلعي قيل باب
 الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث قال والاصل فيه ان كل ما كان مبادلة مال بمال
 يبطل بالشرط الفاسد لاما كان مبادلة مال بغير مال او كان من التبرعات لان الشرط الفاسدة
 من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاضات والتبرعات لان الربا هو
 الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشرط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه
 فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا **(قوله)** فيجب رد عين الربا لو قائما
 لارد ضمانه (الح) يعني وانما يجب رد ضمانه لو استهلكه وفي هذا التفريع خفاء لان المذكور قبله
 ان البيع الفاسد من جهة الربا وانما يظهر لو ذكر قبله ان الربا من جهة البيع الفاسد لان حكم
 البيع الفاسد انه يملك بالقبض ويجب رده لو قائما ورد مثله او قيمته لو استهلكا وذكر في البحر
 عن القنية ما حاصله ان شيخ صاحب القنية افتى فيمن كان يشتري الدينار الردي بخمسة دوايق
 ثم ابرأه غرامؤه عن الزائد بعد الاستهلاك بانه يبرأ ووافقه بعض علماء عصره واستدل به بقول
 البردوي ان من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض وخالفه
 بعضهم قائلان ان البراء لا يعمل في الربا لان رده لحق الشرع وأيد صاحب القنية الاول بأن الزائد
 اذا ملكه القابض بالقبض واستهلكه وضمن مثله فلم يصح البراء ولزمه رد مثل ما استهلكه
 لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مفيدا للملك في الزائد فلم يكن في رده فائدة فنقض عقد الربا

ولو حكما فدخل ربا بالنسبة
 والبيع الفاسدة فكلها
 من الربا فيجب رد عين
 الربا لو قائما لارد ضمانه لانه
 يملك بالقبض قنية وبحر

مطلب

في البراء عن الربا

ليجب حقا للشرع لان الواجب حقا للشرع رد عين الربا لو قائما لارد ضلته اه واستحسنه
 في النهر قلت وحاصله ان فيه حقين حق العبد وهو رد عينه لو قائما ومثله لو هالك وحق الشرع
 وهو رد عينه لنقض العقد انتهى شرعا وبعد الاستهلاك لا يتأتى رد عينه فتعين رد المثل وهو محض
 حق العبد ويصح ابراء العبد عن حقه فقول ذلك البعض ان البراء لا يعمل في الربا لان رده
 لحق الشرع انما يصح قبل الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم اعلم ان وجوب رد عينه لو قائما
 فيما لو وقع العقد على الزائد اما لو باع عشرة دراهم بمشرة دراهم وزاده دافقا وهبه منه فانه
 لا يفسد العقد كما يأتي بيانه قريبا **(قوله)** خرج مسألة صرف الجنس بخلاف جنسه (كبيع كز
 بروكر شعير بكري بروكر شعير فان للثاني فضلا على الاول لكنه غير خال عن العوض لصرف
 الجنس بخلاف جنسه والمنوع فضل المتجانسين **(قوله)** بتميار شرعي متعلق بمحذوف صفة
 افضل احوال منه ولو اسقط هذا التقييد لشمل التعريف ربا النساء وبمكته الاحتراز عن الذرع
 والعبد بالتصريح ببقية **(قوله)** فليس الذرع والعبد (ربا) اي بذى ربا او بتميار ربا فهو على
 حذف مضاف او الذرع والعبد بمعنى المذروع والمعدود اي لا يتحقق فيهما ربا والمراد بالفضل
 لتحقق ربا النسبة فلو باع خمسة اذرع من الهروي ستة اذرع منه او بيضة ببيضتين جاز
 لو بدا بيد النسبة لان وجود الجنس فقط يحرم النساء لا الفضل كوجود القدر فقط كما يأتي
(قوله) مشروط تركه اولى فانه مشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم
 بالعبارة فهستاني فان الزيادة بلا شرط ربا ايضا الا ان يهيا على ماسا في **(قوله)** اي بائع
 او مشتر اي مثلا فثانها المقرضان والراهنان فهستاني قال ويدخل فيه ما اذا شرط الاستفاعة
 بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن واكل الخمر فان الكل ربا حرام كما
 في الجواهر والتفاهط **(قوله)** فلو شرط لغيرها فليس ربا (عزاه في البحر الى شرح
 الوقاية وهذا مبنى على ما حققناه من ان البيوع الفاسدة ليست كلها من الربا بل ما فيه شرط
 فاسد فيه تقع لاحد العاقلين فافهم **(قوله)** بل يبيعا فاسدا عطف على محل خبر ليس ط وهذا
 مبنى على ما قدمه في باب البيع الفاسد من ان الاظهر الفساد بشرط النفع للاجنبي وبه اندفع
 ما في حواشي مسكين **(قوله)** تليس الفضل في الهبة ربا اي وان كان مشروطا ط عن الدر
 المتقى اي كالاول وهبت كذا بشرط ان تحذفني شهرا فان هذا شرط فاسد لا يبطل الهبة به كما
 سيأتي في قيل الصرف فظاهر ما هنا انه لو خدمه لم يكن فيه بأس **(قوله)** فلو شري الخ تبريع على
 مفهوم قوله مشروط **(قوله)** وزاده دافقا اي ولم يكن مشروطا في الشراء كما هو في عبارة
 الذخيرة انتقل عنها فامر مشروطا وجب رده لو قائما كما مر عن الفتية ثم ان قوله وزاده بضمير
 المذكور يفيد ان الزيادة مقصودة وذكر ح ان الذي في المنح زادت بالتاء اي زادت الدراهم
 ومفاده ان الزيادة غير مقصودة لكن الذي رأيت في المنح عن الذخيرة بدون تاء وكذا في البحر
 عنها وكذا رأيت في الذخيرة ايضا فافهم **(قوله)** وهذا اي انعدام الربا بسبب الهبة ان ضرها اي
 الدراهم الكسر فلو لم يضرها الكسر لم تصح اية الاقسمة الدائق وتسليمه لامكان القسمة
(قوله) وفي صرف الجع الخ قال في الذخيرة من النصل الرابع في الحط عن بدل الصرف
 والزيادة فيه سوى ابو حنيفة بين الحط والزيادة حكم بصحتها والتحاقهما باصل العقد

قوله بخلاف جنسه هكذا
 بخطه باللام والعل الاصوب
 بخلاف بالباء كما هو في عبارة
 الشارح تأمل اه مصححه
 (خال عن عوض) خرج
 مسألة صرف الجنس
 بخلاف جنسه (بتميار شرعي
 وهو الكيل والوزن
 فليس الذرع والعبد ربا
 (مشروط) ذلك الفضل
 (لاحد المتعاقدين) اي بائع
 او مشتر فلو شرط لغيرها
 فليس ربا بل بيعا فاسدا
 (في المعاوضة) فليس
 الفضل في الهبة ربا فلو
 شري عشرة دراهم فضة
 بمشرة دراهم وزاده
 دافقا ان وهبه منه انعدم
 الربا ولم يفسد الشراء
 وهذا ان ضرها الكسر
 لانها هبة مشاع لا يقسم
 كافي المنح عن الذخيرة عن
 محمد وفي صرف الجع ان
 صحة الزيادة والحط قول
 الامام وان محمد اجاز الحط
 وجعله هبة مبتدأة

و بفساد العقد بتسميتهما وكذا أبو يوسف سوى بينهما أى قابضهما ولم يجعل شيأ منهما هبة
 مبتدأة ومحمد فرق بينهما فصحيح الحط هبة مبتدأة دون الزيادة والفرق ان في الحط معنى الهبة
 لأن المحطوط يصير ملكا للمحطوط عنه بلا عوض بخلاف الزيادة اذ لو صحت لتتحقق باصل
 العقد ويأخذ حصه من المبيع والهبة تملك بلا عوض والتمليك بلا عوض لا يصلح كناية عن
 التمليك بعوض فلذا افترقا هاتين وتوضيحه ان الحط اسقاط بلا عوض فيجعل كناية عن
 الهبة لانها تملك بلا عوض ايضا بخلاف الزيادة فانها تكون مع باقى الثمن عوضا عن المبيع
 فكانت تملك باعوض فلا يصح جعلها كناية عن الهبة فلذا ابطالها **(قوله كخط كل الثمن)** وجهه
 الشبه ان حط كل الثمن لو لم يجعل هبة مبتدأة التحق باصل العقد فافسده لبقائه بالثمن وكذا
 الحط هنا فانه لو التحق بفوت التماثل ويفسد العقد فلذا جعل هبة مبتدأة **(قوله والفرق**
بينهما خفي عندي) قد استعملك الفرق وقال ح قال الشيخ قاسم ولكنه ظاهر عندي لان
 من الحط ما يمكن ان لا يلحق باصل العقد ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو حط جميع الثمن
 فكان البعض كالكل بخلاف الزيادة فانها لا تكون الا ملحقة بالعقد وبذلك يفوت التساوى
 اه **(قوله ل وفي الخلاصة الح)** أى قال ابن ملك ناقلا عن الخلاصة ما يفيد عدم الفرق بين
 الحط والزيادة فان قول الخلاصة فخله أى وجهه زيادته جاز يفيد ذلك **(قوله قلت الح)**
 استدراك على المجمع وتأيد لكلام شارحه ابن ملك **(قوله صريح في عدم الفرق بينهما)** أى
 بين الزيادة والحط فان ما قدمه من قوله ان وجهه منه انعدم الربا صريح في ان زيادة الدائق
 صحيحة عند محمد فينا في قول المجمع انه اجاز الحط وابطل الزيادة اقول والذي يظهر لى ان
 ما قدمه الشارح عن الذخيرة عن محمد صريح في الفرق بينهما لافى عدمه لان قوله ان وجهه منه
 انعدم الربا صريح في ان الزيادة بدون الهبة باطلة لان الحط والزيادة في الثمن اوفى المبيع غير
 الهبة ولذا يلتحقان بالعقد كما تقدم قبل فصل القرض فاذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم ودفع
 خمسة عشر فان جعل الخمسة زيادة في الثمن وقبل البائع ذلك في المجلس صح والتحقت باصل
 العقد ان كان المبيع قائما وان جعل الخمسة هبة لم تقصر زيادة في الثمن بل تكون هبة مبتدأة
 فيراعى لها شروط الهبة من الافراز والتسليم سواء كان المبيع قائما او لا اذا علمت ذلك يظهر لك
 ان ما قدمه عن الذخيرة ليس من باب الزيادة في الثمن اوفى المبيع لانه جعله هبة مبتدأة حتى
 اشترط لها شرط الهبة وهو قوله وهذا ان ضررها الكسر الح ومثله ما نقله ابن ملك عن الخلاصة
 فهذا صريح في انه لا يصح زيادة وانما يصح هبة بشروطها ولا تخالفه فيه لقول المجمع ان محمد
 ابطال الزيادة والحاصل ان محمدا اجاز هنا الحط دون الزيادة لكنه يجعل الحط هبة مبتدأة
 لاحاطا حقيقة للثا يفسد العقد كاسم واما الزيادة فقد ابطالها لانها لو التحقت بالعقد افسدته
 ولا يصح جعلها كناية عن الهبة لما مر فلذا بطلت الا اذا وجهه الزيادة صريحا ولذا قال في
 الذخيرة وانما جاز هذا الصرف لانه لو لم يحجز انما لم يحجز لمكان الربا فاذا وهب الدائق منه فقد
 انعدم الربا اه هكذا يجب ان يفهم هذا المحل فافهم ثم لا يخفى ان هذا كله اذا لم تكن الزيادة
 مشروطة كما قدمناه عن الذخيرة فلو مشروطة ووقع العقد على الكل وجب نقض العقد لحق
 الشرع ولا تؤثر الهبة والابراء الا بعد الاستهلاك كاسم تحريره عن القنية **(قوله وعليه)** أى

كخط كل الثمن وابطل
 الزيادة قال ابن ملك والفرق
 بينهما خفي عندي قال وفي
 الخلاصة لو باع درهما
 بدرهم واحدها اكثر
 وزنا فخله زيادته جاز لانه
 هبة مشاع لا يقسم ولو
 باع قطعة لحم بلحم اكثر
 وزنا فوجه الفضل لم يحجز
 لانه هبة مشاع يقسم قلت
 وما قدمنا عن الذخيرة
 عن محمد صريح في عدم
 الفرق بينهما وعليه فالكل
 من الزيادة والحط والعقد
 صحيح عند محمد وكذا عند
 الامام سوى العقد

ما فهمه من التنافي بين العبارات المذكورة وعلمت عدمه وان الزيادة انما تصح اذا صرح بكونها هبة فتكون هبة بشر وطها ومع عدم التصريح فهي باطلة وهو الذي في الجمع **(قوله)** فيفسد لان الزيادة والحط يصحان عنده على حقيقةهما لا بمعنى الهبة اذا صحا التحق باصل العقد فيفسد لعدم التساوي **(قوله)** وعلة العلة افة المرض الشاغل واصطلاحا ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة وتامه في البحر **(قوله)** اي علة تحريم الزيادة كذا فسر الضمير في الفتح وهو اولى من قول بعضهم اي علة الرأى لانه وان كان هو المذكور سابقا لكنه يحتاج الى تقدير مضاف وهو لفظ تحريم فافهم وأراد بالزيادة الحقيقية كافي قوله بعده اي الزيادة واما كون المراد بها هنا ما يشمل الحكمة وهي الاجل ففيه ان المصنف لم يدخلها في التعريف كما بيناه في المتبادر ارادة الزيادة المعرفة وهي الحقيقية وايضا فان قوله القدر مع الجنس يختص بالحقيقة لان علة الحكمة احدها كما بينه بعده فقد عرف الحقيقية وبين علة الكونتها في المتبادر عند الاطلاق ثم ذكر علة الحكمة تيمنا للقائدة فافهم **(قوله)** المعهود بكيل او وزن اشار الى ما في الخواص السعدية من ان آل في القدر للمعهود به اندفع ما في الفتح من اعتراضه على الهداية بشموله الذرع والعدل لكن الاولى ان يقول وعلة الكيل او الوزن لكونه اوضح ولثلايرد ما نذكره عن ابن كمال **(تايه)** * ما ينسب الى الرطل فهو وزني قال في الهداية معناه ما يباع بالادواق لانها قدرت بطريق الوزن حتى يحسب ما يباع بها وزنا بخلاف سائر التكاليل اه قلت وليس المراد بالرطل والادواق معناها المتعارف بل المراد بالرطل كل ما يوزن به وبالاواق الاوعية التي يوضع فيها الدهن ونحوه وتقدر بوزن خاص مثل كوز الزيت في زمانا فانه يباع الزيت به وبحسب بالوزن هكذا يفهم من كلامهم وعليه فالادواق جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ لانها لم يحفظ بها المائع ونحوه لتعسر وضعه في الميزان بدونها ولذا قال الحير الرملي فعلى هذا الزيت والسمن والعسل ونحوها موزونات وان كملت بالموازين لاعتبار الوزن فيها اه **(قوله)** بالمد اي مع فتح التون **(قوله)** فلم يجز الخ ترك التفريع على الفضل لظهوره ط اي كبس قفيز بر قفيزين منه حالا **(قوله)** متساويا اما اذا وجد التفاضل مع النساء فالحرمة للفضل اذاه ابن كمال ط **(قوله)** واحدها نساء اي ذونساء والجملة حالية قال ط فلو كان كل نسبة يجزى ايضا لانه يبيع الكالي بالكالي ابن كمال اي النسبة بالنسبة كمال ثم اعلم ان ذكر النساء للاحتراز عن التأجيل لان القبض في المجلس لا يشترط الا في الصرف وهو يبيع الانعام بعضها ببعض اماما عداه فانما يشترط فيه التعيين دون التقايب كما يأتي **(قوله)** كهروى بمرولين الاولى ان يزيد نسبة كما عبر في البحر وغيره ليكون مثلا حل الفضل والنساء بسبب فقد القدر والجنس فان التوب الهروى والتوب المروى يسكون الرأى جنسان كما يعلم مما يأتي وليسا بمكمل ولا موزون **(قوله)** لعدم العلة الخ لان عدم العلة وان كان لاوجب الحكم لكن اذا اتحدت العلة لزم من عدمها العدم لا بمعنى انها تؤثر العدم بل لا يثبت الوجود لعدم علة فيبقى عدم الحكم وهو عدم الحرمة فيها نحن فيه على عدمه الاصل واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقا الاباحة الا ما اخرجه الدليل كان الثابت الحل فتح **(قوله)** اي القدر وحده كالخطة بالشعر **(قوله)** او الجنس اي وحده كالهروى بهروى مثله **(قوله)** حل الفضل الخ فيحل كبر بكرى شعير حالا وهروى بين حالا ولومو جلا يحل والحاصل كافي الهداية

فيفسد لعدم التساوي
فليحفظ قاني لم أر من نيه
على هذا (وعلة) اي علة
تحريم الزيادة (القدر)
المعهود بكيل او وزن
(مع الجنس فان وجدا
حرم الفضل) اي الزيادة
(والنساء) بالمد التأخير فلم
يجز بيع قفيز بر قفيز منه
متساويا واحدها نساء
(وان عدما) بكسر الدال
من باب علم ابن ملك (حالا)
كهروى بمرولين لعدم
العلة فيبقى على اصل الاباحة
(وان وجد احدها) اي
القدر وحده أو الجنس
(حل الفضل وحرم
النساء)

ان حرمة ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء باحدهما **(قوله ولومع التساوى)** مبالغة على قوله وحرم النساء فقط ح **(قوله لوجود الجنسية)** فيه ان علة الحكم هنا عدم قبول العبد التأجيل لا وجود الجنسية فلو مثل ببيع هروى بمثله لكان أولى ح **(قوله واستثنى في الجمع الح)** وكذا في الهداية حيث قال الا انه اذا اسلم النقود في الزعفران ونحوه اى كالقطن والحديد والنحاس يجوز الح قال في الفتح فان الوزن فيها مختلف فانه في النقود بالمشايل والدراهم الصنجات وفي الزعفران بالامانة والقبان وهذا اختلاف في الصورة بينهما وبينهما اختلاف آخر معنوى وهو ان النقود لاتعين بالعين والزعفران وغيره يتعين وآخر حكيمى وهو انه لو باع النقود موازنة وقبضها كان له بيعها قبل الوزن وفي الزعفران ونحوه يشترط اعادة الوزن فاذا اختلفا أى النقود ونحو الزعفران في الوزن صورة ومعنى وحكما لم يجمعهما القدر من كل وجه ثم ضعف في الفتح هذه الفروق وقال ان الوجه ان يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجماع كي لا يفسد اكثر ابواب السلم وسائر الموزونات غير القدي لا يجوز ان تسلم في الموزونات وان اختلفت اجناسها كاسلام حديد في قطن وزيت في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من ان يكون وزنها بالصنعة الا في الذهب والفضة فلو اسلم سيفا فيما يوزن حاز الا في الحديد لان السيف خرج من ان يكون موزونا ومنعه في الحديد لاحتاد الجنس وكذا يجوز بيع انا من غير التقدين بمثله من جنسه يدابيد نحاسا كان او حديدا وان كان احدهما اقل من الآخر بخلافه من الذهب والفضة فانه يجري فيها ربا الفضل وان كانت لاتباع وزنا لان الوزن منصوص عليه فيهما فلا يتغير بالصنعة فلا يخرج من الوزن بالعبادة **(قوله ونقل ابن الكمال)** عبارة ابن الكمال وعلة الكيل او الوزن مع الجنس لم يقل القدر مع الجنس لان القدر مشترك بين المكيل والموزون فعلى تقدير ما ذكر يلزم ان لا يجوز اسلام الموزون في المكيل لان احد الوصفين محرم للنساء وقد نص على جواز اسلام الحطة في الزيت اه وكتب في الهامش ان المسئلة مذكورة في غاية البيان اه قلت وحاصل ما ذكره انه لو عبر بالقدر ثم قال وان وجد احدها الح لا قد تحريم اسلام الموزون في المكيل لانه قد وجد القدر وان كان مختلفا بخلاف ما لو عبر بالمكيل أو الوزن اى بأو التى لاحد الشئين فانه لا يشمل القدر المختلف لكن فيه ان لفظ القدر مشترك كاقال ولا يجوز استعماله في كلامه فيه عندنا فاذا ذكر لابدان براد منه اما الكيل وحده او الوزن وحده فيساوى التعبير بالكيل او الوزن الا ان يدعى ان القدر مشترك معنوى لا لفظي تأمل **(قوله ومفاده)** اى مفاد ما ذكر من جواز اسلام منقود في موزون واسلام الحطة في الزيت فانه قد وجد في الاول المتفق وفي الثانى القدر المختلف فافهم **(قوله فليحرم)** تحريره ما افاده عقبه من المراد بقولهم وعلة القدر هو القدر المتفق كييع موزون بموزون او مكيل بمكيل بخلاف المختلف كييع مكيل بموزون نسيته فانه جائز ويستثنى من الاول اسلام منقود في موزون للاجماع كاهم **(قوله وقد مر في السلم الح)** بيان لتحرير المراد لكن اعترض بان السلم سأتى بعد وهذا على نسخة فتنبه بالفاء والامر بالتنبه وفي بعض النسخ قية بالقاف اسم الكتاب المشهور وصاحب القية قدم السلم اول البيع فصح قوله وقد مر في السلم **(تنبه)** ما افاده من ان حرمة النساء بالقدر المتفق موبد لما قلناه ان كمال من جواز اسلام

ولومع التساوى حتى لو باع عبدا بعد الى أجل لم يحرم لوجود الجنسية واستثنى في الجمع والدر اسلام منقود في موزون كي لا يفسد اكثر ابواب السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز اسلام الحطة في الزيت قلت ومفاده ان القدر بافتراده لا يحرم النساء بخلاف الجنس فليحرم وقد مر في السلم ان حرمة النساء تحق بالجنس وبالقدر المتفق قية ثم فرع على الاصل الاول بقوله (فحرم بيع كيلي ووزني بجنه

الحطبة في الزيت لاختلاف القدر لكون الحطبة مكبلا والزيت موزونا وبقي ما لو اسلم الحطبة في شمع وزيت اى في مكبل وموزون وقد نص في كافي الحاكم على انه لا يجوز عندها ويجوز عند محمد في حصة الزيت (قوله متفاضلا) اى ونسبته وتركه لفهمه لزوما فانه كما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكما حل النساء حل الفضل ولا عكس اهـ (قوله خلافا للشافعي) فانه جعل العلة الطعم والخمية فاليس بمعلوم ولا ثمن فليس برى (قوله كلى) قيده احترازا عما اذا اصطاح الناس على بيعه جزافا فان التفاضل فيه جائز ومثله قوله وزنى فانه احتراز عما اذا لم يتعارفوا وزنه او عن بعض انواعه كالسيف اهـ ح اى فان السيف خرج بالصنعة عن كونه وزنيا فيحل بيعه بجنسه متفاضلا بشرط الحلول كاسـ (قوله ثم اختلاف الجنس الخ) الاولى ذكر هذا عند قوله قبله وان عدما الخ لانه لا ذكر هنا لاختلاف الجنس الا ان يقال ان قوله بجنسه يستدعي معرفة ما يختلف به الجنس اعلم ما يجده به (قوله كاسطه الكمالات) حيث قال بعد ما تقدم فالحطبة والشعير جنسان خلافا لما لك لانهما مختلفان اسما ومعنى وافراد كل عن الآخر في قوله صلى الله عليه وسلم الحطبة بالحطبة والشعير بالشعير يدل عليه والا فالطعام بالطعام والثوب الهروي والمروى جنسان لاختلاف الصنعة وقوام الثوب بها وكذا المروى والمنسوج ببغداد وخراسان والبلد الارمنى والطالقانى جنسان والتمر كله جنس واحد والحديد والرصاص والشبه اجناس وكذا غزل الصوف والشعر ولحم البقر والضأن والمز والالية واللحم وشحم البطن اجناس ودهن البنفسج والجيرى جنسان والادهان المختلفة اصولها اجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطيب لان الطيب زيادة اهـ ملخصا وسيد ذكر الشارح ان الاختلاف باختلاف الاصل او المقصود او تبدل الصفة ويأتى بيانه (قوله متابلا) الشرط تحقق ذلك عند العقد ففى الفتح لوتبايا مجازة ثم كىل بعد ذلك فظهر متساوين لم يجز خلافا لفر لان العلم بالمساواة عند العقد شرط الجواز اهـ لكن ذكر فى البحر اول كتاب الصرف عن السراج لوتبايا ذهبا بذهب اوفضة بفضة مجازة لم يجز فان علم التساوى فى المجلس وتفرقا عن قبض صح اهـ فيحمل الاول على ما اذا علم التساوى بعد المجلس تأمل (قوله لامتفاضلا) صرح به وان علم بالمقابلة بما قبله اشارة الى ان المراد التماثل فى القدر فقط لما قدمه فى البيع الفاسد من انه لا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة لكونه غير مفيد تأمل (قوله وبلامعيار شرعى) قال فى الفتح لما حصروا المعرف فى الكيل والوزن اجازوا ما لا يدخل تحت الكيل مجازة كتفاحة بتفاحتين وحنفة بحفنتين لعدم وجود المعيار المعرف للمساواة فلم يتحقق الفضل ولهذا كان مضمونا بالقيمة عند الاتلاف لا بالتماثل ثم قال وهذا اذا لم يبلغ كل واحد من البديلين نصف صاع فلو بلغه احدهما لم يجز حتى لا يجوز بيع نصف صاع فضاعدا بحفنة اهـ ثم رجح الحرمة مطلقا ويأتى بيانه (قوله لم يقدر المعيار بالذرة) قال فى البحر لوباع ما لا يدخل تحت الوزن كالذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحته جاز لعدم التقدير شرعا اذ لا يدخل تحت الوزن اهـ وظاهر قوله كالذرة انها غير قيد ويؤيد قول المصنف وذرة من ذهب الخ فيشمل الذرتين والاكثر مما لا يوزن والظاهر ان الحبة معيار شرعا فلو باع نصف درهم بنصف الاحبة لم يجز كاسيا فى آخر الصرف فقد اعتبروا

متفاضلا ولو غير مطعوم)
 خلافا للشافعي (كجس)
 كلى (وحديد) وزنى ثم
 اختلاف الجنس يعرف
 باختلاف الاسم الخاص
 واختلاف المقصود كما بسطه
 الكمالات (وحل) بيع
 ذلك (متابلا) لامتفاضلا
 (وبلامعيار شرعى) فان
 الشرع لم يقدر المعيار
 بالذرة وبما دون نصف
 صاع

الحبة مقداراً شرعياً وفي الفتح عن الاسرار ما دون الحبة من الذهب والفضة لقيمة له اه
ومقتضاه ان ما دون الحبة في حكم الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم **(قوله كحفة)**
بفتح المهملة وسكون الفاء مل* الكفين كافي الصحاح والمقاييس لكن في المغرب والقاموس
والطبعة والنهاية مل* الكف قهستاني **(قوله)** ما لم يبلغ نصف صاع اي فاذا بلغ نصف صاع
لم يصح بيعه بحفنة كما ذكرناه آتفاً عن الفتح **(قوله)** وفلس وفلسين هذا عندها وقال محمد
لا يجوز ومبنى الخلاف على ان الفلوس الرائجة أمان والأمان لاعتين بالتعين فصار عنده
كسبع درهم بدرهمين و عندها لما كانت غير أمان خلقة بطلت تمنيتها باصطلاح العاقدین
واذا بطلت تمنين بالتعين كالعروض وتامه في الفتح **(قوله)** بأعيانها اي بسبب تعين ذات
البدلين و تقديتها قاله للسيبى لا يعنى مع كاذن فانه حال ولم يحز تنكير صاحبها كما تقرر
قهستاني قلت كون الباء للسببية بعيد لان قوله بأعيانها شرط لصحة البيع لاسبب
وكونها بمعنى مع لا يلزم كونه حالاً بل يجوز كونه صفة تأمل **(قوله)** انه قيد في الكل المتبادر
من كلام الفتح وغيره انه قيد لقوله وفلس وفلسين وقيد قال يعلم انه قيد للكل بالاولى لانه اذا اشترط
التعين في مسألة الفلوس مع الاختلاف في بقائها أماناً أولاً ففي غيرها بالاولى اذا خلاص في
ان غيرها ليس أماناً بل في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل **(قوله)** فلو كانا اي البدلان
وهذا بيان لمحترز قوله بأعيانها **(قوله)** لم يحز اتفاقاً قال في النهر بعده غير ان عدم الجواز عند
استفاء تعينهما باق وان تقابضا في المجلس بخلاف ما لو كان احدهما فقط وقبض الدين فانه يجوز
كذا في المحيط اه وحاصله ان الصور اربع ما لو كانا معينين وهو مسألة المتن الخلافية وما اذا
كانا غير معينين فلا يصح اتفاقاً مطلقاً وما لو عين احد البدلين دون الآخر وفيه صورتان
فان قبض المعين منهما صح والأفلا وهذا مخالف لاطلاق المصنف الآتي في قوله باع فلوسا
بمتلها ويأتي تمامه **(قوله)** وبضة ببضتين) فيه ان هذا مما لم يدخله القدر الشرعي كالسيف
والسيفين والابرة والابرتين فجواز التفاضل لعدم دخول القدر الشرعي فيهما ومحرم النساء
لوجود الجنس ط والجواب ان قول المصنف وبلا معيار شرعى اعم من ان يكون مما يمكن
تقديره بالمعيار الشرعى او لا فالعلة في الكل عدم القدر كما صرح به الزيلعي واقاده الشارح
بعد فافهم **(قوله)** وسيف ببضتين الخ) لانه بالصفة خرج عن كونه وزنياً كما قدمناه عن الفتح
(قوله) وانا بائناً (قوله) اي اذا كان لا يباع وزناً في البحر عن الحائية باع انا من حديد بمحدد
ان كان الاناء يباع وزناً تعتبر المساواة في الوزن والأفلا وكذا لو كان الاناء من نحاس او صفر
باعه بصفر اه **(قوله)** فيمتنع التفاضل) اي وان كانت لا يباع وزناً لان صورة الوزن منصوص
عليها في القدين فلا تغير بالصفة فلا يخرج عن الوزن بالعادة كما قدمناه عن الفتح **(قوله)** مما
لا يدخل تحت الوزن) بيان لقوله وذرة اشار به الى ما قدمناه من ان الذرة غير قيد **(قوله)** بمتلها
اي بمثل الذرة وفي بعض النسخ بصيغة المفرد والاولى اولى لموافقته لقوله حفة بحفتين الخ
(قوله) فجاز الفضل الخ) تفريع على جميع ما مرر ببيان ان وجه جواز الفضل في هذه المذكورات
كونها غير مقدرة شرعاً وان اتحاد الجنس ففقدت احدى العلتين فلذا حل الفضل وحرم النساء
ولم يصرح المصنف باشتراط الحلول لعلمه مما سبق **(قوله)** حتى لو اتقى اي الجنس **(قوله)** فيحل

(كحفة بحفتين) وثلاث
وخمس ما لم يباع نصف صاع
(وتفاحة بتفاحتين وفلس
فلسين) او اكثر بأعيانها
لواخره لكان اولى لما في النهر
انه قيد في الكل فلو كانا
غير معينين او احدهما لم
يحز اتفاقاً (وتمررة بتمررتين)
وبضة ببضتين وجوزة
بجوزتين وسيف ببضتين
ودواة بدواتين وانا بائناً
منه ما لم يكن من احد التقدين
فيمتنع التفاضل فيجوز وارة
بأبرتين (وذرة من ذهب
وفضة مما لا يدخل تحت
الوزن بمتلها) فجاز
الفضل لفقد القدر وحرم
النساء لوجود الجنس حتى
لو اتقى كحفة بر بحفتي
شعير فيحل

الاولى اسقاط الفاء لانه جواب لو (قوله مطابقا) اى حالاً ونسبة (قوله) وصحح كقوله الكمال)
مفاده ان الكمال نقل تصحيحه من غيره مع انه هو الذى بحث ما يفيد تصحيحه فانه ذكر ما مر
من عدم التقدير شرعاً بما دون نصف صاع ثم قال ولا يسكن الخاطر الى هذا بل يجب بعد
التعليل بالقصد الى صيانة اموال الناس تحريم التفاحاة بالتفاحين والحفنة بالحفنتين اما ان
كان مكابيل اصغر منها كفى ديارنا من وضع ربع القدح وثمان القدح المصرى فلا شك وكون
الشرع لم يقدر بعض المقدرات الشرعية فى الواجبات المسالية كالكفارات وصدقة الفطر
باقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن بل لا يحل بعد تيقن التفاضل مع تيقن تحريم اهداره
ولقد اعجب غاية العجب من كلامهم هذا وروى المعلى عن محمد انه كره القمرة بالقرتين وقال كل
شئ حرم فى الكثير فانقليل منه حرام اه فهذا كما ترى تصحيح لهذه الرواية وقد نقل من بعده
كلامه هذا واقره عليه كصاحب البحر والنهر والمنع والشرنبلالية والمقدسى (قوله كبر
وشعير الخ) اى كهذه الاربعة والذهب والنفضة فالكاف فى الموضعين استقصائية كفى الدر
المتقى (قوله لا يتغير ابدا) اى سواء وافقه العرف او صار العرف بخلافه (قوله ولو مع
التساوى) اى التساوى وزناً فى الحطة وكيلاً فى الذهب لاحتمال التفاضل بالمعيار المتصوص
عليه اما لو علم تساويهما فى الوزن والكيل معاجاز ويكون المتصور اليه هو المتصوص عليه
(قوله لان النص الخ) يعنى لا يصح هذا البيع وان تغير العرف فهذا فى الحقيقة تعليل
لوجوب اتباع المتصوص قال فى الفتح لان النص اقوى من العرف لان العرف جازان يكون
على باطل كتعارف اهل زماننا فى اخراج الشموع والسرير الى المقابر لبلى العبد والنص بعد
ثبوته لا يحتمل ان يكون على باطل ولان حجة العرف على الذين تعارفوه واتمزه فقط والنص
حجة على الكل فهو اقوى ولان العرف انما صار حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه
المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اه (قوله) وما لم ينص عليه) كغير الاشياء الستة (قوله
حل على العرف) اى على عادات الناس فى الأسواق لانها اى العادة دلالة على الجواز فباقرعت
عليه للحديث فتج (قوله وعن الثنائى) اى عن ابى يوسف وافاد ان هذه رواية خلاف
المشهور عنه (قوله مطابقا) اى وان كان خلاف النص لان النص على ذلك الكيل فى الشئ
او الوزن فيه ما كان فى ذلك الوقت الا لان العادة اذذاك كذلك وقد تبدلت فبذل الحكم
واجب بان تقر به صلى الله عليه وسلم اياهم على ما تعارفوا من ذلك بمنزلة النص منه عليه فلا
يتغير بالعرف لان العرف لا يعارض النص كذا وجه اه فتح (قوله) ورجحه الكمال) حيث
قال عقب ما ذكرناه ولا يخفى ان هذا لا يلزم ابى يوسف لان قصاره انه كنهه على ذلك وهو يقول
بصار الى العرف الطارئ بعد النص بناء على ان تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى
الله عليه وسلم حياض عليه اه وتامه فيه وحاصله توجيه قول ابى يوسف ان المتغير العرف
الطارئ بانه لا يخالف النص بل يوافقه لان النص على كيلة الاربعة ووزنية الذهب والنفضة
مبنى على ما كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف اذذاك
بالعكس لورد النص موافقاً له ولو تغير العرف فى حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم
وما يخصه ان النص ملول بالعرف فيكون المتغير هو العرف فى اى زمن كان ولا يخفى ان هذا

مطلقاً لعدم العلة وحرم
الكل محمد وصحح كقوله
الكمال (وما نص) الشاع
(على كونه كيلاً) كبر
وشعير وتمر وملح (او
وزنيا) كذهب وفضة
(فهو كذلك) لا يتغير
(ابدا) فلم يصح بيع حنطة
بحنطة وزنا كايوباع ذهباً
بذهب او فضة بفضة
كيلاً ولو (مع التساوى)
لان النص اقوى من العرف
فلا يترك الاقوى بالادنى
(وما لم ينص عليه) حمل على
العرف (وعن الثنائى)
اعتبار العرف مطلقاً
ورجحه الكمال

مضابط

فى ان النص اقوى من
العرف

فيه تقوية لقول أبي يوسف فافهم (قوله) وخرج عليه سعدى أفندي) أي في حواشيه على العناية ولا يختص هذا بالاستقراض بل مثله البيع والأجارة إذ لابد من بيان مقدار الثمن أو الأجرة الغير المشار اليهما ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعكس وكذا قال العلامة البركوي في أواخر الطريقة المحمدية أنه لا حاجة فيه إلا التمسك بالرواية الضعيفة عن أبي يوسف لكن ذكر شارحها سيدي عبد الغني التابلي ما حاصله أن العمل بالضعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نحن نقول إذا كان الذهب والفضة مضروبين فذكر العد كناية عن الوزن اصطلاحاً لأن لهما وزناً مخصوصاً ولذا نقش وضبط والنقصان الحاصل بالقطع أمر جزئي لا يبلغ المعيار الشرعي وإيضاً فالدرهم المقطوع عرف الناس مقداره فلا يشترط ذكر الوزن إذا كان العدد دالاً عليه وقد وقع في بعض العبارات ذكر العد بدل الوزن حيث عبر في زكاة درر البحار بعشرين ذهباً وفي الكثر بعشرين ديناراً بدل عشرين مثقالاً اهـ ما خصاً وهو كلام وجيه ولكن هذا ظاهر فيما إذا كان الوزن مضبوطاً بأن لا يزيد ديناراً على دينار ولا درهم على درهم والواقع في زماننا خلافة فإن النوع الواحد من أنواع الذهب أو الفضة المضروبين قد يختلف في الوزن كالجهادي والعدلي والغازي من ضرب سلطان زماننا أيده الله فإذا استقرض مائة دينار من نوع فلا بد أن يوفي بدلها مائة من نوعها الموافق لها في الوزن أو يوفي بدلها وزناً لأعداداً وما يدون ذلك فهو ربا لأنه مجازفة والظاهر أنه لا يجوز على رواية أبي يوسف أيضاً لأن المتبادر مما قدمناه من اعتبار العرف الطائري على هذه الرواية أنه لو تمورف تقدير المكيل بالوزن أو بالعكس اعتبر ما لو تمورف الغاء الوزن أصلاً كما في زماننا من الإقتصار على العدد بلا نظر إلى الوزن فلا يجوز لأعلى الروايات المشهورة ولأعلى هذه الرواية ما يلزم عليه من إبطال نصوص التساوي بالمكيل أو الوزن المتفق على العمل به عند الأئمة المجتهدين ثم إذا غلب الغش على النقود فلا كلام في جواز استقراضه عدداً بدون وزن اتباعاً للعرف بخلاف بيعها بالنقود الخالصة فإنه لا يجوز إلا بالوزن كإسائي في كتاب الصرف إن شاء الله تعالى وتام الكلام على هذه المسئلة مبسوط في رسالتنا (نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف) فراجعها (قوله) وبيع الدقيق الخ) لأحاجة إلى استخراجها فقد وجد في الغاية عن أبي يوسف أنه يجوز استقراضه وزناً إذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى اهـ ط وفي التارخانية وعن أبي يوسف يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزناً إذا تعارف الناس ذلك استحسان فيه اهـ ونقل بعض المحشين عن تلقحس الجبوي أن يبيعه وزناً جائز لأن النص عين الكيل في الحطة دون الدقيق اهـ ومقتضاه أنه على قول الكل لأن ما لم يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقاً لكن سنذكر عن الفتح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة جزم برواية عدم الجواز (قوله) يعني مثله) المراد من التخريج على هذه الرواية بيع الدقيق وزناً بمثله احترازاً عن بيعه وزناً بالدرهم فإنه جائز اتفاقاً كفي الذخيرة ونصه قال شيخ الإسلام واجمعوا على أن ما ثبت كيله بالنص إذا بيع وزناً بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص (قوله) وفي الكافي الفتوى على عادة الناس) ظاهر البحر وغيره أن هذا في السلم في المنع عن البحر وأما الإسلام في الحطة وزناً ففيه روايتان والفتوى على الجواز لأن الشرط كونه معلوماً وفي الكافي الفتوى على عادة الناس اهـ قال في النهر وقول

مطلب

في استقراض الدراهم
عدداً

وخرج عليه سعدى أفندي
استقراض الدراهم عدداً
وبيع الدقيق وزناً في زماننا
يعني بمثله وفي الكافي
الفتوى على عادة الناس

الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضى انهم لو اعتادوا ان يسلموا فيها كيلا وأسلم وزنا لا يجوز ولا ينبغي ذلك بل اذا اتفقا على معرفة كيل او وزن ينبغي ان يجوز لوجود المصحح وانتفاء المانع كذا في الفتح اهـ والحاصل ان عدم جواز الوزن في الاشياء الاربعة المنصوص على انها مكيلة انما هو فيما اذا بيعت بمثلها بخلاف بيعها بالدرهم كما اذا سلم درهم في حطة فانه يجوز تقديرها بالكيل او الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة في ذلك وما يحتم في الفتح ظاهر ويؤيده ما قدمناه آتفا عن الذخيرة (قوله بخر واقره المصنف) الظاهر ان مراده بهذا تقوية كلام الكافي وانه لم يرش بما ذكره في النهر عن الفتح لكن علمت ما يؤيد (قوله والمعتبر تعيين الربوى في غير الصرف) لان غير الصرف يتعين بالتعيين ويمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالتياب اى اذا بيع ثوب بثوب بخلاف الصرف لان القبض شرط فيه للتعيين فانه لا يتعين بدون القبض كذا في الاختيار وحاصله ان الصرف وهو ما وقع على جنس الأمان ذهابا وفضة مجنسه او بخلافه لا يحصل فيه التعيين الا بالقبض فان الأمان لا يتعين بموكة الا به ولذا كان لكل من العاقدين تبدلها اما غير الصرف فانه يتعين بمجرد التعيين قبل القبض (قوله ومصوغ ذهب وفضة) عطف خاص على عام فان المصوغ من الصرف كما سيشرح الشارح في بابيه وكأنه خصه بالذكر لدفع ما يتوهم من خروجه عن حكم الصرف بسبب الصنعة (قوله حتى لو باع السلم) قال في البحر بيانه كما ذكره الاسيحاى بقوله واذا تابعا كيليا بكلى او وزنا بوذن كلاهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عينا اضيف اليه العقد وهو حاضرا وغائب بعد ان يكون موجودا في ملكه والتقااض قبل الافتراق بالابدان ليس بشرط لجوازه الا في الذهب والفضة ولو كان احدهما عينا اضيف اليه العقد والآخر دينا موصوفا في الذمة فانه ينظر ان جعل الدين منهما مئنا والعين ميسا جازا البيع بشرط ان يتعين الدين منهما قبل التفرق بالابدان وان جعل الدين منهما ميسا لا يجوز وان احضره في المجلس والذي ذكر فيه الباء ثمن وما لم يدخل فيه الباء مبيع وبيانه اذا قال بعتك هذه الحطة على انها فقير بفقير حطة جيدة او قال بعت منك هذه الحطة على انها فقير بفقير من شعر جيد فالبيع جائز لانه جعل العين منهما ميسا والدين الموصوف ثمنًا ولكن قبض الدين منهما قبل التفرق بالابدان بشرط لان من شرط حواز هذا البيع ان يجعل الافتراق عن عين بعين وما كان دينا لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفرقا جازا البيع قبض العين منهما او لم يقبض ولو قال اشتريت منك فقير حطة جيدة بهذا الفقير من الحطة او قال اشتريت منك فقيرى شعر جيد بهذا الفقير من الحطة فانه لا يجوز وان احضر الدين في المجلس لانه جعل الدين ميسا فصار بائنا ما ليس عنده وهو لا يجوز اهـ (قوله خلافا للشافعى في بيع الطعام) اى كل مطعوم حطة او شعر او لحم او فاكهة فانه يشترط فيه التقاض وتامه في الفتح (قوله وجد مال الربا وردته سواء) اى فلا يجوز بيع الجيد بالردى بمائة الربا الا مثلا بمثل لاهدار التفاوت في الوصف هداية (قوله لاحقوق العباد) عطف على مال الربا قال في المنع قيد بمال الربا لان الجودة معتبرة في حقوق العباد فاذا أنلف جيد الزمه مثله قدرا وجودة ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا ولكن لا تستحق اى الجودة باطلاق عقد البيع حتى

بخر واقره المصنف (والمعتبر تعيين الربوى في غير الصرف) ومصوغ ذهب وفضة (بلا شرط تقاضى) حتى لو باع برابير بعينهما وتفرقا قبل القبض جاز خلافا للشافعى في بيع الطعام ولو أحدهما دينا فان هو الثمن وقبضه قبل التفرق جاز والا لا كيحه ما ليس عنده سراج (وجيد مال الربا) لاحقوق العباد (وردته سواء)

لواشترى حنطة أو شيئاً فوجده رديئاً بلا عيب لا يردده كافي البحر معزيا الى صرف المحيط احم اى لان العيب هو المعارض على اصل الخلقة والجودة او الرداءة في الشيء اصل في خلقته بخلاف العيب المارض كالسوس في الخلطة او عفنها فله الرد به لا بالرداءة الا باشتراط الجودة كما قدمنا بيانه في العيب * (شبهه) * اراد بحقوق العباد ما ليس من الاموال الربوية اى ما لا يجمعها قدر وجنس ولا يتقيد ذلك بالانلاف ولذا قال البيروني قد بالاموال الربوية لان الجودة في غيرها لها قيمة عند المقابلة بجنسها كمن اشترى ثوباً جيداً بشوب رديء وزيادة درهم بازا ما للجودة كان ذلك جائزاً كافي الذخيرة اه (قوله الا في اربع الخ) فيه ان هذه الاربعة من حقوق العباد ايضا وان كان المراد من حقوق العباد خصوص الضمان عند التعدي فللمناسب ان يذكره مع الاربعة ويقول الا في خمس ثم ان الاولى ذكرها في البحر بحثاً فانه قال وتعتبر اى الجودة في الاموال الربوية في مال اليتيم فلا يجوز للوصي بيع قفيز حنطة جيدة فقفيز رديء وينبغي ان تعتبر في مال الوقف لانه كاليتيم ثم قال وفي حق المريض حتى تنفذ من الثلث وفي الرهن القلب اذا انكسر عند المرتين ونقصت قيمته فان المرتين يضمن قيمته ذهباً ويكون رهناً عنده اه قلت والقلب بضم القاف وسكون اللام ما ليس في الذراع من فضة جمعه قبة كقيرط وقيرطة وهى الحلق في الاذن فان كان من ذهب فهو السوار كما في البيروني عن شرح التاخيض للخلاطى وقوله فان المرتين يضمن قيمته ذهباً افاد به ان ضمان القيمة انما يكون من خلاف جنسه اذ لو ضمن قيمته فضة وهى اكثر من وزنه بسبب الصياغة يلزم الربا ولو ضمن مثل وزنه يلزم ابطال حق المالك في تضمينها القيمة من خلاف الجنس اعمال لحق الشرع وحق العبد وليس هذا خاصاً بقلب الرهن بل مثله كل مثلي لتعيب انصب او نحوه فانه يضمن بقيمته من خلاف جنسه كما قدمناه في باب خيار الشرط فيما لو كان الخيار للمشتري وهلك في يده ولا يلزم قبض القيمة قتل التفرق لانه صرف حكماً لا حقيقة كما سنذكره في الصرف وبما قررناه علم ان استثناء هذه المسائل من اهدار الجودة باثبات اعتبارها انما هو لمراعاة حق العبد لكن على وجه لا يؤدي الى ابطال حق الشرع فما قيل انه يفهم من استثناءه انه يجوز للوصي بيع قفيز جيد بقفيز رديء نظراً للجودة المتعبرة في مال اليتيم ونحوه من بقية المسائل وهو خطأ للزوم الربا غير وارد لان المراد انه لا يجوز اهدار الجودة في مال اليتيم ونحوه حتى لا يجوز للوصي بيع قفيزه الجيد بقفيز رديء ولا يلزم من اعتبار احد الحقيقتين اهدار الحق الآخر فاعتمد تحقيق هذا الحمل (قوله فان تقد احدها جاز الخ) نقل المسئلة في البحر عن المحيط لكنه وقع فيه تحريف حيث قال وان تفرقا بلا قبض احدها جاز وصوابه لم يجز كما عبر الشارح ونبه عليه الرملى ثم انه نقل في البحر قبله عن الذخيرة في مسئلة بيع فلسين باعياهما ان محمد ذكرها في صرف الاصل ولم يشترط التقابض وذكر في جامع الصغير ما يدل على انه شرط ففهم من لم يصحح الثاني لان التقابض مع التعيين شرط في الصرف وليس به ومنهم من صححه لان الفلوس لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فجاز التفاضل الاول واشترط التقابض للثاني اه وانت خير بان لفظ التقابض يفيد اشتراطه من الجانبين فقوله فان تقد احدها جاز قول ثالث لكن يتعين حمل ما في الاصل على هذا فلا يكون قولاً آخر لان ما في الاصل لا يمكن حمله على انه لا يشترط التقابض ولو من احد الجانبين لانه يكون افتراقاً عن دين بدني

الا في اربع مال وقف و يتيم
ومريض وفي القلب الرهن
اذا انكسر أشباه (باع فلوسا
بمنها او بدراهم او بدنانير
فان تقد احدها جاز) وان
تفرقا بلا قبض احدها لم
يجز لما مر (كما جاز بيع لحم
بحيوان ولو من جنسه) لانه
بيع الموزون بما ليس بموزون

وهو غير صحيح فيعين حمله على انه لا يشترط منهما جميعا بل من احدهما فقط فصار الحاصل ان مافي الاصل يقيد اشتراطه من احد الجانبين ومافي الجامع اشتراطه منهما ثم ان الذي مر اشتراط التعيين في البديلين او احدهما مع القبض في المجلس فلو غير معين لم يصح وان قبضا في المجلس فقولاه لما مر فيه نظر * (تبيه) * سئل الخاتوني عن بيع الذهب بالفلوس نسبة ايجاب بانه يجوز اذا قبض احد البديلين لما في البرازية لو اشترى مائة فلس بدرهم يكنى التقاض من احد الجانبين قال ومنتهى ما لو باع فضة او ذهبا بفلوس كما في البحر عن المحط قال فلا يعترض بما في فتاوى قارئ الهداية من انه لا يجوز بيع الفلوس الى اجل بذهب او فضة لقواهم لا يجوز اسلام موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه ميعا كزعفران والفلوس غير ميعة بل صارت أمانا اه قلت والجواب حل مافي فتاوى قارئ الهداية على ما دل عليه كلام الجامع من اشتراط التقاض من الجانبين فلا يعترض عليه بما في البرازية المحمول على مافي الاصل وهذا احسن مما اجاب به في صرف النهر من ان مراده بالبيع السلم والفلوس اياه شبه بالثمن ولا يصح السلم في الاثمان ومن حيث انها عروض في الاصل اكتفى بالقبض من احد الجانبين تأمل (قوله فيجوز كيفما كان) اى سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان او لا مساويا لما في الحيوان او لا نهر (قوله اما نسبة فلا) لانها ان كانت في الحيوان او في اللحم كان سلما وهو في كل منهما غير صحيح نهر (قوله وشرط محمد زيادة الجانس) قال في النهر وقال محمد ان كان بغير جنسه كلحم البقرة بالشاة الحلية جاز كيفما كان وان كان بجنسه كلحم شاة بشاة حية فلا بد ان يكون اللحم المفرد اكثر من الذي في الشاة لتكون الشاة بمقابلة مثله من اللحم وباقي اللحم بمقابلة السقط (قوله ولو باع مذبوحة بحية) قال في النهر اما على قولهما فظاهر واما على قول محمد فلا نه لم يلح وزيادة اللحم في احدهما مع سقطها بازاء السقط اه والظاهر انه يقال ذلك في المذبوحة بالمذبوحة ط (قوله وكذا السلوختين) اى وكذا بيع السلوختين ففيه حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على اعرابه (قوله عن السقط) بفتحيتين قال في الفتح المراد به ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والمعلق والجلد والاكارع اه (قوله كرباس) بكسر الكاف ثوب من القطن الابيض قاموس (قوله كيفما كان) متساويا او متفاضلا اه ح (قوله لا اختلاف فيما جسا) لانه وان اتحد الاصل فقد اختلفت الصفة كالخطة والحبر وذلك اختلاف جنس كاسياتي وعاله في الاختيار باختلاف المقصود والمعيار (قوله في قول محمد) وقال ابو يوسف لا يجوز الاتساويا بحر وفأد ان بيع الكرباس بالقطن لا خلاف فيه وبه صرح في الاختيار قلت لان القطن يصير غزلا ثم يصير كرباسا فالغزل اقرب الى القطن من الكرباس فلذا ادعى ابو يوسف المجانسة بين الغزل والقطن لا بين الكرباس والقطن (قوله وهو الاصح) والفتوى عليه كافي الاختيار وفي البحر انه الاظهر (قوله وفي الفتية) اى عن ابى يوسف (قوله لانهما ليسا بموزونين) اى بل احدهما موزون فقط وهو الغزل فلم يجمعهما القدر فجاز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وقوله ولا جنسين اى بل هما جنس واحد لانهما من اجزاء القطن فلذا قيد بقوله بدايد فيجرم النساء لاتحاد الجنس ويظهر لى ان مافي الفتية محمول على ثياب يمكن نقضها لكن لاتباع وزنا كما قيده آخره فيظهر اتحاد الجنس نظرا لما

فيجوز كيفما كان بشرط التعيين اما نسبة فلا وشرط محمد زيادة الجانس ولو باع مذبوحة بحية او بمذبوحة جاز اتصافا وكذا السلوختين ان تساويا وزنا بين ملك واراد بالملوخة المفصلة عن السقط ككرش وامعاء بحر (و) كما جاز بيع (كرباس بقطن وغزل مطلقا) كيفما كان لاختلافهما جسا (كبيع قطن بغزل) القطن (في) قول محمد وهو (الاصح) حاوى وفي الفتية لا بأس بغزل قطن بثياب قطن بدايد لانهما ليسا بموزونين ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس بثيابه اذ لم توزن (و) كبيع (وطب برطب او بخر متانلا) كيلا لا وزنا

بعد النقض وحينئذ فلا يخالف قول الشارح في بيع الكرياس بالقطن لاختلافهما جنسان لان الكرياس بالنقض يعود غزلا لا قطناً فأختلاف الجنس بعد النقض في صورة بيع الكرياس بالقطن موجود لان القطن مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة بيعه بالغزل وبدل على هذا الحل قوله في التارخانية عن الغيانية ويجوز بيع الثوب بالغزل كيفما كان الاثواب يوزن وينقض اه فافهم (قوله خلافاً للعنى) حيث قال وزنا وكأنه سبق قلم ح (قوله في الحال) متعاقب بقوله متانالا (قوله لا المال) بعد الهمزة اى لا يعتبر الثمن بعد الجفاف (قوله خلافاً لهما) راجع لقوله او ثمر وبقولهما قالت الائمة الثلاثة اما بيع الرطب بالرطب فهو جائز بالاجماع كما في النهر وغيره (قوله لم يجز اتفاقاً) لان المجازفة والوزن لا يعلم بينهما المساواة كيلا لان احدهما قد يكون اقل من الآخر وزنا وهو انقص كيلا افاده ط (قوله او زبيب) فيه الاختلاف السابق وقيل لا يجوز اتفاقاً بخر وحكى في الفتح فيه قولين آخرين الجواز اتفاقاً والجواز عندها بالاعتبار كالزيت بالزيتون (قوله كذلك) اى في الحال لا المال اه ح وهذا بالنظر الى عبارة الشرح اما على عبارة المتن فالاشارة الى قوله متانالا فافهم (قوله كتبت ورومان) وكشمش وجوز وكمزى واجاص فتح (قوله يباع رطبها برطبها الخ) بفتح الراء وسكون الهمزة خلاف اليابس وهذا تصريح بوجه الشبه المقاد من قوله وكذا وهذا على الخلاف للمازين الامام وصاحبه (قوله بئله) اى رطباً برطب او مبلولاً بمبلول وقوله وباليابس اى رطباً بيابس او مبلولاً بيابس فالصور اربع كما في العناية (قوله منقوع) الذى في الهداية والدرر وغيرها منقوع وفي العزيمة عن المغرب المتفتح بالفتح لاغير من اتقع الزبيب في الحابية اذا القاه بئله وتخرج منه الحلاوة اه (قوله خلافاً لـ) راجع لما ذكر في قوله كبسيع بر الى هنا كما في الفتح وذكر ايضا ان الاصل ان محمداً اعتبر المماثلة في اعدل الاحوال وهو المال عند الجفاف وما اعتبرها في الحال الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالخر لحديث النخعي عنه ولا يلحق به الاماني معناه قال الحلواني الرواية محمولة عن محمد ان بيع الحنطة المبلولة باليابسة انما لا يجوز اذا انتفخت اما اذا بليت من ساعتها يجوز بيعها باليابسة اذا تساوى كيلا (قوله وفي العناية الخ) بيان لضابط فما يجوز بيعه من المتجانسين المتفاوتين وما لا يجوز واورد على الاصل الاول جواز بيع البر المبلول بئله وباليابس مع ان التفاوت بينهما يصنع العبد قال في الفتح واجب بان الحنطة في اصل الحنطة رطبة وهى مال الربا اذ ذاك والبل بالماء يعيدها الى ما هو اصل الحنطة فيها فلم يعتبر بخلاف النخعي (قوله فهو ساقط الاعتبار) فيجوز البيع بشرط التساوى (قوله كبسيع) اى قريباً في قوله لايبيع البر بدقيق الخ (قوله لحوم مختلفة) اى مختلفة الجنس كحم الابل والبقر والغنم بخلاف البقر والجاموس والمغز والضأن (قوله يدابيد) فلا يحمل النساء لوجود القدر (قوله ولين بقر وغنم) الاولى تقديمه على قوله بعضها وبعض وفي نسخة ولين بقر بغنم اى بلين غنم وهذه النسخة الاولى (قوله باعتبار العادة) اى بانخاذ الحل منه (قوله وشحم بطن بالية) او لحم) لانها وان كانت كلها من الضأن لانها اجناس مختلفة لاختلاف الاسماء والمقاصد نهر قال ط فتقوله بمدلا لاختلاف احناسها يرجع الى هذا ايضا (قوله الفتح) اى فتح الهمزة وسكون

خلافاً للعنى في الحال لا المال خلافاً لهما فلو باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفاقاً ابن مالك (وعنب) بعنب او (زبيب) متانالا (كذلك) وكذا اكل ثمرة تحب كتبت ورومان يباع رطباً برطباً وبياساً كبسيع بر رطباً او مبلولاً بئله وباليابس وكذا بيع ثمر او زبيب منقوع بئله او باليابس منهما خلافاً لـ محمد زبائى وفي المنساية كل تفاوت خافى كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت صنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة المنقلية بغيرها يفسد كـ سبيح (و) كبسيع (لحوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا) يدا بيد (ولين بقر وغنم وخل دقل) بفتح تين ردى الثمر وخصه باعتبار العادة (بخل عنب وشحم بطن بالية) بالفتح ما يسميه العوام لية (او لحم وخبز) ولو من بر

اللام وتخفيف الباء التثنية التحية (قوله ببر أودقيق) لان الحزب بالصنعة صار جنسا آخر حتى خرج من ان يكون مكبلا والبر والدقيق مكبلان فيجمعهما القدر والالجنس حتى جاز بيع احدهما بالآخر نسبة بحر وبأى تمامه قريبا (قوله ولومنه) اى ولو كان الدقيق من البر (قوله وزيت مطبوع بغير المطبوع الخ) كذا فى البحر وقال فى الفتح واعلم ان المجانسة تكون باعتبار ما فى الضمن فتعنى النسبة كما فى المجانسة العينة وذلك كالزيت مع الزيتون والشيرج مع السمسم وتنتفى باعتبار ما اضيفت اليه فيختلف الجنس مع اتحاد الاصل حتى يجوز التفاضل بينهما كدهن البنفسج مع دهن الورد اصلهما واحد وهو الزيت والشيرج فصارا جنسين باختلاف ما اضيف اليه من الورد والبنفسج نظرا الى الاختلاف المقصود والغرض وعلى هذا قالوا لوضم الى الاصل ما طيبه دون الآخر جاز متفاضلا حتى اجازوا بيع قنيز سمسم مطيب بقنيزين من غير المرى وكذا رطل زيت مطيب برطلين من زيت لم يطيب فجعلوا الراحة التى فيها بازاء الزيادة على الرطل اه ملخصا وتامه فيه راجعه وعلى هذا فقول الشارح وزيت مطبوع ان اراد به المعلى لا يصح لانه لا يظهر فيه اختلاف الجنس او المطبوع بغيره فلا يسمى زيتا فعين ان المراد به المطيب وان صحة بيعه متفاضلا مشروطة بما اذا كانت الزيادة فى غير المطيب لتكون الزيادة فيه بازاء الراحة التى فى المطيب (قوله اووزنا) المناسب اسقاطه لانه بقى عنه قوله بعده كيف كان ولان قول المصنف متفاضلا قيد لجميع مامر ولذا قال الشارح لاختلاف اجناسها فافهم نعم وقع فى التهر لفظ اووزنا فى محله حيث قال وصح ايضا بيع الحزب بالبر والدقيق متفاضلا فى اصح الروايتين عن الامام قبل هو ظاهر مذهب علمائنا الثلاثة وعليه الفتوى عددا اووزنا كيفما اصطالحوا عليه لانه بالصنعة صار جنسا آخر والبر والدقيق مكبلان فانفتت العلتان اه (قوله فلو اتحد) كليم القر والجاموس والمعز والضأن وكذا ألبانها نهر (قوله الا فى لم الطير) فيجوز بيع الجنس الواحد منه كالسمان والعصافير متفاضلا فتح وفى القهستانی ولا بأس بلحوم الطير واحدا باثنين يدا بيد كفى الظهيرية (قوله حتى لو وزن) اى واتحد جنسه لم يحز اى متفاضلا (قوله ان الاختلاف) اى اختلاف الجنس (قوله باختلاف الاصل) كخل الدقل مع خل العنب ولحم البقر مع لحم الضأن (قوله او المقصود) كعسر المعز وصفوف الغنم فان ما قصد بالشعر من الآلات غير ما يقصد بالصوف بخلاف لهما ولهما فانه جعل جنسا واحدا كامر لعدم الاختلاف افاده فى الفتح (قوله او تبدل الصفة) كالخبز مع الحنطة والزيت المطيب بغير المطيب وبعبارة الفتح وزيادة الصنعة بالنون والعين (قوله وجاز الاخير) وهو بيع خبز بغير اودقيق (قوله ولو الحزب نسبة) عبارة الدرر والنساء فى الاخير فقط والشارح اخذ ذلك من قوله به بقى لانه اذا كان المتأخر هو البر جاز اتفاقا لانه أسلم وزنى فى كلى والخلاف فيما اذا كان الحزب هو النسبة فغناه واجازه ابو يوسف ط (قوله والاحوط المنع الخ) قال فى الفتح لكن يجب ان يحاط وقت القبض بقبض الجنس المسمى حتى لا يصير استبدالا بالسم فى قبضه اذا قبض دون المسمى صفة واذا كان كذلك فلا احتياط منعه لانه قل ان يأخذ من النوع المسمى خصوصا فيمن يقبض فى ايام كل يوم كذا كذا رغبت (قوله الاحسن الخ) اى

(بر اودقيق) ولومنه و زيت مطبوع بغير المطبوع ودهن مرى بالبنفسج بغير المرى منه (متفاضلا) اووزنا كيف كان لاختلاف اجناسها فلو اتحد لم يحز متفاضلا الا فى لم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يحز زبى وفى الفتح لم الدجاج والاوز وزنى فى عادة مصر وفى التهر اعلاه فى زمنه اما فى زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف الاصل او المقصود او تبدل الصنة فيلحظ وجاز الاخير ولو الحزب نسبة به بقى درر اذا فى بشرائط السلم الحاجة الناس والاحوط المنع اذ قلما يقبض من جنس ماسى وفى القهستانی معز بالخزانه الاحسن ان يبيع خاتما مثلا من الحجاز بقدر ما يريد من الحزب ويشعل الحزب الموصوف بصفة معلومة مثلا حتى يصير دينيا فى ذمة الحجاز ويسلم الحاتم ثم يشتري الحاتم بالبر وفعه عازلا بضميرات يجوز السلم فى الحزب وزنا

في بيع الحُبز بالبر نسيئة ووجه كونه احسن كون الحُبز فيه ثمنا لاميعا فلا يلزم فيه شروط السلم تأمل واصل المسئلة في الذخيرة حيث قال في السلم واذا دفع الحطئة الى خباز حجلة وأخذ الحُبز مفرقا ينبغي ان يبيع صاحب الحطئة خاتما او سكينا من الحجاز بالف من من الحُبز مثلا ويشعل الحُبز ثمنا ويصفه بصفة معلومة حتى يصير ديناً في ذمة الحُجَّاز ويسلم الحاتم اليه ثم يبيع الحُجَّاز الحاتم من صاحب الحطئة بالحطئة بمقدار ما يريد الدفع ويدفع الحطئة فيبقى له على الحُجَّاز الحُبز الذي هو ثمن هكذا قيل وهو مشكل عندي قلوا اذا دفع دراهم الى خباز فاخذ منه كل يوم شيئاً من الحُبز فكلما أخذ يقول هو على ما قطعك عليه اه ما في الذخيرة قلت واصل وجه الاشكال ان اشتراطهم ان يقول المشتري كما أخذ شيئاً هو على ما قطعك عليه ليكون بيعاً مستأنفاً على شيء متعين وهذا يقتضي ان الحُبز لا يصح ان يكون ديناً في الذمة والا لم يحتاج الى ان يقول المشتري ذلك ورأيت معزياً الى خط المقدسي مانعه اقول يمكن دفعه بان الحُبز ثمن ثمن بخلاف التي قيست عليها فتأمل اه اقول ببيان ان المبيع هو المقصود من البيع والذم بالحُبز بيع اعمدوه بالشرط السلم بخلاف الثمن فانه وصف يثبت في الذمة ولذلك اصح ان يبيع مع عدم وجود الثمن لان الموجود في الذمة وصف يسابقه الثمن لاعين الثمن كما حققته في النسخ من السلم على ان القياس عليها لا يلزم فيها قول اشترى ذلك لانه لو أخذ شيئاً وسكت بتعقد بيعاً لم يتعاطى ثم لو قال حين دفع الدراهم اشتريت منك كذا من الحُبز وصار يأخذ كل يوم من الحُبز يكون فاسداً والاكل مكبره لانه اشترى خبزاً غير مشار اليه فكان المبيع مجهولاً كقدمائه عن الوالدية اول البيوع في مسئلة بيع الاستجرار (قوله وكذا عدداً وعليه الفتوى) هذا موجود في عبارة القهستاني عن المضمرات بهذا اللفظ فمن في وجوده فيها فكان سقط من نسخته واصل وجه الافتاء به مبنى على الافتاء بقول محمد الآتي في استقراضه عدداً (قوله

وسيجي) اي قريباً مثلاً (قوله بدقيق اوسوق) اي دقيق البر اوسوقه بخلاف دقيق الشعير اوسوقه فانه يجوز لاختلاف الجنس فاده في الفتح (قوله هو الخمروش) اي الخشن وفي القهستاني وغيره السويق دقيق البر انقل ولعله يخرش فلا يفي ما قبله (قوله ولا يبيع دقيق اوسوق) اي كلاهما من حطئة او الشعير كافي الفتح فلو اختلف الجنس جاز (قوله ولو متساويا) تفسير للاطلاق (قوله اعدم المسوى) قل في الاختيار والاصل فيه ان شبهة الربا وشبهة الجنسية ملحقة بالحقيقة في باب الربا احتياطاً للحرمة وهذه الاشياء جنس واحد نظراً الى الاصل والمخلص اي من الربا هو التساوي في الكيل وانه متعذر لتكباس الدقيق في المكبال اكثر من غيره واذا اعدم المخلص حرم البيع (قوله خلافاً لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق بالسويق كما هو صريح الزيلعي فاجازاه لانهما جسدان مختلفان لاختلاف الاسم والمقصود ولا يجوز نسيئة لان الثمن يجمعهما ط وكذا انقصر على ذكر الخلاف في هذه المسئلة في الهداية وغيرها وفي شرح درر البحار ومنع اتفاقاً ان يبيع البر باجزائه كدقيق وسويق ونحوه والدقيق بالسويق ممنوع عنده مطلقاً وجوزاه مطلقاً (قوله متساويا كيلاً) نصب متساويا على الحال وكيلاً على التمييز وهو تمييز نسبة مثل نصب عرقاً والاصل متساويا كيلاً فوج (قوله اذا كانا مكبوسين) اي ذكره في الهداية وغيره بل عزاه في الذخيرة الى ابن الفضل قل في

وكذا عدداً وعليه الفتوى
وسيجي جواز استقراضه
أيضاً (و) جاز بيع (البن
بالجن) لاختلاف انقاصه
والاسم حاوي (لا) يجوز
(بيع) بدقيق اوسوق
هو الخمروش ولا يبيع دقيق
اوسوق (مطلقاً) ولو
متساويا لعدم المسوى
فيحرم شبهة الربا خلافاً
لهمما وأما بيع الدقيق
بالدقيق متساويا كيلاً
اذا كانا مكبوسين فجاز
اتفاقاً ان ملك كييع
سويق اوسوق

الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا روايتان ولم يذكر في الخلاصة الارواية المنع وفيها ايضا
سواء كان احد الدقيقين اخشن اودق وكذا بيع النخالة بالنخالة وبيع الدقيق المتخول بغير
المتخول لا يجوز الا امانلا وبيع النخالة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عند ابي يوسف بان
تكون النخالة الخالصا اكثر من التي في الدقيق **(قوله)** وحطلة مقالية بمقالية (المقلى الذى بقى
على النار وهو المحمص عرفا قل في الفتح واختلفوا فيه قيل يجوز اذا تساوا كيلا وقيل
لا وعليه عول في المتوسط ووجه ان النار قد تأخذ في احدها اكثر من الآخر والاول اولى
اه **(قوله)** ففاسد اى اتفاقا فتح **(قوله)** والسمسم بكسر السينين وحكى فتحهما **(قوله)**
الشيرج يوزن جعفر **(قوله)** حتى يكون الزيت الح) اى بطريق العلم فلو جهل او علم انه اقل
او مساو لا يجوز فالاحتمالات اربع والجواز في احدها فتح وكتب بعضهم هنا انه يؤخذ
من نظائره في باب الصرف اشتراط القبض لئلا من المبيع والغن في الجالس بعد هذا الاعتبار
خصوصا من تعليل الزبلى بقوله لا اتحاد الجنس بينهما معنى باعتبار ما في ضمنهما وان اختلفا
صورة فثبتت بذلك شبهة المجانسة والربا يثبت بالشبهة اه قلت وفيه غفلة عما تقدم متنا من
ان التقابض معتبر في الصرف اما غيره من الربويات فالاعتبر فيه التبيين وتعليل الزبلى
بالجنسية لوجوب الاعتبار وحرمة التفاضل بدونه فتدبر **(قوله)** بالنقل (يضم التاء المثلثة
ما استقر تحت الشيء من كدره قالموس وغيره **(قوله)** يجوز بدنه الح) قال في الفتح واظن ان
لا قيمة لنقل الجوز الا ان يكون بيع بقشره فيوقد وكذا الغن لا قيمة لتفله فلا تشتط زيادة
العصير على ما يخرج اه **(قوله)** فسد بالزيادة (ولابد من المساواة لان التراب لا قيمة له فلا يجعل
بازائه شئ منج طه (تنبيه) مثل ما ذكر في الوجوه الاربعة بيع شاة ذات لبن اوصوف
بابن اوصوف والربط بالبدس والقطن بحبه والتمر بنواه وتما في القهستانى **(قوله)** عند محمد
وقال ابو حنيفة لا يجوز وزنا ولا عددا وقال ابو يوسف يجوز وزنا ولا عددا وبه جزم في الكثر
وفي الزبلى ان الفتوى عليه **(قوله)** وعليه الفتوى (وهو المختار لتعامل الناس وحاجاتهم اليه
ط عن الاختيار وما عنده الشارح الى ابن ملكت ذكره في التنازع خاتمة ايضا كما قدمناه في فصل
القرض **(قوله)** واستحسنه الكمال) حيث قال ومحمد يقول قد اهدر الجيران تفاوته وبنيهم
يكون اقراضه غالبا والقياس يترك بالتعامل وجعل المتأخرون الفتوى على قول ابي يوسف
وانا ارى ان قول محمد احسن **(قوله)** وبمكسه لا اى واذا كان الرغيفان نقدا والرغيف نسيئة
لا يجوز بحر ونهر عن المجتبى وهكذا رأيت في المجتبى فافهم وانظر ما وجهه المسائلتين
وقال ط في توجيه الاولى لانه عددي متفاوت فيجعل الرغيف بمقابلة احد الرغيفين والاجل
يجعل رغيفا حكما بمقابلة الرغيف الثانى مجتبى اه ولم أره في المجتبى ويرد عليه انه متى وجد
الجنس حرم النساء كاسم في بيع عمرة بتمرين وايضا التعليل بانه عددي متفاوت يقتضى عدم
الجواز ولذا لما اجاز محمد استقراضه علله باهدار التفاوت فكيف يجعل التفاوت علل الجواز
وعله شيخنا بأن تأجيل الثمن جائز دون المبيع وفيه ان هذا لا يظهر في الكسريات والحاصل
انه مشكل ولذا قال السامحاني ان هذا الفرع خارج عن القواعد لان الجنس بافراده محرم
النساء فلا يعمل به حتى ينص على تصحيحه كيف وهو من صاحب المجتبى **(قوله)** كيف كان) اى

وحطلة مقالية بمقالية وأما
المقالية بغيرها ففاسد كما مر
(و) لا (الزيتون بريت
والسمسم بحل) بمهالة
الشيرج (حتى يكون
الزيت والحل أكثر مما في
الزيتون والسمسم) ليكون
قدره بمثله والزائد بالنقل
وكذا كل ما تعلقه قيمة يجوز
بدنه ولبن بسمنه وعنب
بعضيره فان لا قيمة له كبيع
تراب ذهب بذهب فسد
بالزيادة لربا الفضل
(ويستقرض الجوز وزنا
وعدا) عند محمد وعليه
الفتوى ابن ملك واستحسنه
الكمال واختاره المصنف
تيسيرا وفي المجتبى باع رغيفا
نقدا ورغيفين نسيئة جاز
وبمكسه لا وجاز بيع
كثيره انه كيف كان

تقدوا نسيئة مجتبي **(قوله)** ولاربا بين سيد وعبد (لانه وما في يده مولاه فلا يتحقق الربا لعدم تحقق البيع فتح **(قوله)** ولو مدبرا) دخل ام الولد كما في الفتح **(قوله)** لا مكاتباً) لانه صار كالحر يدا وتصرفا في كسبه نهر **(قوله)** اذا لم يكن دينه مستغرقا وكذا اذا لم يكن عليه دين اصلا والاولى فافهم **(قوله)** يتحقق الربا اتفاقا) اما عند الامام فليقدم ملكه لما في يده بعبد المأذون المديون واما عندها فلانه ان لم يزل ملكه عمافي يده لكن لتعاقب ما في يده حق الغرماء فصار المولى كالا جنسي فيتحقق الربا بينهما كما تحقق بينهما وبين مكاتبه فتح **(قوله)** التحقيق الاطلاق) أي عن الشرط المذكور كما فعل في الكثرة تبعا للمبسوط وقد تبع المصنف الهداية **(قوله)** لا للربا بل لتعاقب حق الغرماء) لانه اخذ بغير عوض ولو اعطاه العبد درهما بدرهمين لا يجب عليه الرد اي على المولى كافي صرف المحيط نهر **(قوله)** اذا تبايعا من مال الشركة) الظاهر ان المراد اذا كان كل من البديلين من مال الشركة اما لو اشترى احدهما درهمين من مال الشركة بدرهم من ماله مثلا فحصل للمشتري زيادة وهي حصة شريكه من الدرهم الزائد بلا عوض وهو عين الربا تأمل **(قوله)** ولا بين حربى ومسلم مستأمن) احترز بالحربى عن المسلم الاصلى والذى وكذا عن المسلم الحربى اذا هاجر اليانتم عاد اليهم فانه ليس للمسلم ان يراى معه اتفاقا كما يذكروا الشارح ووقع في البحر هنا غلط حيث قال وفي المجتبى مستأمن من مباشر مع رجل مسلما كان اودميا في دارهم او من أسلم هناك شيئا من العقود التي لا تجوز فيما يتناكروا بويات وبيع المئنة جاز عندها خلافا لابي يوسف اه فان مدلوله جواز الربا بين مسلم اصلى مع مثله او مع ذمى هناك وهو غير صحيح لما علمته من مسألة المسلم الحربى والذي رأيته في المجتبى هكذا مستأمن من اهل دارنا مسلما كان اودميا في دارهم او من أسلم هناك باشر معهم من العقود التي لا تجوز الخ وهي عبارة صحيحة فافى البحر تحريف فنبه **(قوله)** ومسلم مستأمن) مثله الاسير لكن له اخذ ماله ولو يلا رضاهم كاسر في الجهاد **(قوله)** ولو بعقد فاسد) اي ولو كان الربا بسبب عقد فاسد من غير الاموال الربوية كبيع بشرط كاحققاه فياسر واعم منه عبارة المجتبى المذكورة كذا قول الزيلعي وكذا اذا تبايعا فيها ببيع فاسد **(قوله)** ثمة) اي في دار الحرب قيده لانه لو دخل دارنا بامان فباع منه مسلم درهما بدرهمين لا يجوز اتفاقا قط عن مسكين **(قوله)** لان ماله ثمة مباح) قال في فتح القدير لا يخفى ان هذا التعليل انما يقتضى حل مباشرة القعد اذا كانت الزيادة ينالها المسلم والربا اعم من ذلك اذ يشمل ما اذا كان الدرهمان اي في بيع درهم بدرهمين من جهة المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين وكذا القمار قد يفضى الى ان يكون مال الخطر للكافر بأن يكون الغلب له فالظاهر ان الاباحة بقيد نيل المسلم الزيادة وقد ائتمر الاصحاح في الدرر ان مرادهم من حل الربا والقمار ما اذا حصلت الزيادة للمسلم نظرا الى العلة وان كان اطلاق الجواب خلافا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب اه قلت ويدل على ذلك ما في السير الكبير وشرحه حيث قال واذا دخل المسلم دار الحرب بأما فلا بأس بأن يأخذ منهم اموالهم بغير انفسهم بأى وجه كان لانه انما اخذ المباح على وجه عرى عن الغدر فيكون ذلك طيبا له والاسير والمستأمن سواء حتى لو باعهم درهما بدرهمين او باعهم مئنة بدرهم او اخذ مالا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له اه مخلصا فانظر كيف جعل موضوع المسئلة الأخذ من اموالهم برضاهم فعمل

قوله فلانه ان لم يزل هكذا بخطه واعلاه سقط من قلمه الواو قبل ان والاصل فلانه وان لم يزل الخ فتأمل اه مصححه

قوله اذا تبايعا من مال الشركة هكذا بخطه والذي في المتن اذا تبايعا من مالها قال الشارح بعده اي من مال الشركة فليحرر اه مصححه

(ولاربا بين سيد وعبد) ولو مدبرا لا مكاتباً (اذا لم يكن دينه مستغرقا) فنبه (قوله) ولو بعقد فاسد يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك وغيره لكن في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق وانما يرد الزائد لا للربا بل لتعاقب حق الغرماء (ولا) ربا (بين متفاوضين وشريكي عتاق اذا تبايعا من مالها) أى مال الشركة زيلعي ولا بين حربى ومسلم مستأمن ولو بعقد فاسد او قار (ثمة) لان ماله ثمة مباح فيحل برضاه

ان المراد من الربا والقمار في كلامهم ما كان على هذا الوجه وان كان اللفظ عاما لان الحكم يدور مع علته غالباً **(قوله مطلقاً)** اى ولو بقصد قسـد ط **(قوله بلا غدر)** لانه لما دخل دارهم بامان فقد ائتم ان لا يغدرهم وهذا القيد لزيادة الايضاح لان ما اخذه برضاهم لا يغدر فيه **(قوله خلافاً للثاني)** اى ابنى يوسف وخلافه في المستأمن دون الاسير **(قوله والثالثة)** اى الاثمة الثلاثة **(قوله لان ماله غير معصوم)** العصمة الحفظ والمنع وقال في الشرنبالية لعله اراد بالعصمة التقوم اى لا تقوم له فلا يضمن بالاناف لما قال في البدائع معلا لابي حنيفة لان العصمة وان كانت ثابتة فالتقوم ليس بثابت عنده حتى لا يضمن بالاناف وعندها نفسه وماله معصومان متقومان اهـ **(قوله فلا ربا اتفاقاً)** اى لا يجوز الربا معه فهو نفي بمعنى النهى كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فافهم **(قوله ومنه يعلم الخ)** اى يعلم مما ذكره المصنف مع تعليقه ان من اسلم ثمة ولم يهاجر الا يتحقق الربا بينهما ايضا كما في النهر عن الكرماني وهذا يعلم بالاولى **(قوله الا في هذه الست مسائل)** اولها السيد مع عبده واخرها من اسلمها ولم يهاجر واحقه ان يقول المسائل بالتعريف والله سبحانه اعلم

باب الحقوق

جمع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من بابي ضرب وقتل اذا وجب وثبت ولهذا يقال لمرافق الدار حقوقها اهـ وفي البناء الحق ما يستحقه الرجل وله معان اخر منها ضد الباطل اهـ وتامه في البحر وفي النهر اعلم ان الحق في العادة يذكر فيها هو تبع للمبيع ولا بدله منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب للارض وبأى تمامه **(قوله لتبعيتها)** اى لان الحقوق تواقع فيلق ذكرها بعد مسائل البيع بحر عن المعراج قل بعضهم ولهذا الباب مناسبة خاصة بالربا لان فيه بيان فضل هو حرام وهنا بيان فضل على المبيع هو حلال **(قوله ولتبعته)** اى المصنف وكذا صاحب الكنز والهداية **(قوله مثلث العين)** واللام ساكنة ط عن الحموى **(قوله لان الشيء)** علة لقوله لا يدخل فيه العلو وذلك ان البيت اسم لمسقف واحد جعل لبيات فيه ومنهم من يزيده دهلين فاذا باع البيت لا يدخل العلو مالم يذكر اسم العلو صريحاً لان العلو مثله فانه مسقف بيات فيه والشيء لا يستتبع مثله بل ما هو ادنى منه فتح ولم يدخل يذكر الحق لان حق الشيء تبع له فهو دونه والعلو مثل البيت لادونه **(قوله هو مالا اصطبل فيه)** قال في الفتح المنزل فوق البيت ودون الدار وهو اسم لمكان يشتمل على بيتين او ثلاثة يزل فيها ايلاء ونهارا وله مطبخ وموضع قضاء الحاجة فيتأى السكنى بالعيال مع ضرب قصور اذ ليس له محن غير مسقف ولا اصطبل الدواب فيكون البيت دونه وبصاح ان يستتبعه فلسبه بالدار يدخل العلو فيه تبعا عند ذكر التوابع غير متوقف على التنصيص على اسمه الخاص ولشبهه بالبيت لا يدخل بلا ذكر زيادة اهـ اى زيادة ذكر التوابع اى قوله بكل حق هو له الخ **(قوله اى حقوقه)** في جامع الفصولين من الفصل السابع ان الحقوق عبارة عن مسيل وطريق وغيره وفاقا والمرافق عند ابنى يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهرها الرواية المرافق هى الحقوق واليه يشير قوله ابو برفقه نهر فعلى قول ابنى يوسف المرافق اعم لانها توابع الدار مما يرتفع به كالنوضا والمطبخ كما في القهستانى وقدم قبله ان حق الشيء تابع

مطلقاً بلا غدر خلافاً للثاني والثالثة (و) حكم (من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحرى) فله سلم الربا معه خلافاً لهما لان ماله غير معصوم فلو هاجر اليها ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقاً جوهره قلت ومنه يعلم حكم من اسلم ثمة ولم يهاجر والحاصل ان الربا حرام الا في هذه الست مسائل

باب الحقوق

في البيع آخرها لتبعيتها وتبعيته ترتيب الجامع الصغير (اشترى بيتاً فوقه آخر لا يدخل فيه العلو) مثلث العين (ولو قال بكل حق) هو له او بكل قليل وكثير (مالم ينص عليه) لان الشيء لا يستتبع مثله (وكذا لا يدخل) العلو (بشره) منزل (هو مالا اصطبل فيه) الا بكل حق هو له او برفقه (اى حقوقه)

الاحكام تبني على العرف
كطريق ونحوه وعند
التأني المرافق لثبوت اشياء
(او بكل قليل او كثير هو
فيه اومنه ويدخل) العلو
بشراء دار وان لم يذكر
شيئا ولو الابنية بزاب
او بخيام او قباب وهذا
التفصيل عرف الكوفة
وفي عرفنا يدخل العلو بلا
ذكر في الصور كلها فتح
وكافي سواء كان المبيع
يتأفوقه علوا وغيره الادار
المالك قسمي سراى نهر
(ك) ما يدخل في شراء
الدار (الكثيف وبئر الماء
والاشجار التي في صحنها)
كذا البستان الداخل وان
لم يصرح بذلك (لا) البستان
(الخارج الا اذا كان منه
منها) فيدخل تبعوا ولو ملاتها
أو أكبر فلا الا بالشرط
زيلي وعيني (والظلة
لا تدخل في بيع الدار)
لبنائها على الطريق فاخذت
حكمه (ال بكل حق
ونحوه) تمام وقال ان
مفتحها في الدار تدخل
كالعلو (ويدخل الباب
الاعظم في بيع بيت اودار
مع ذكر المرافق) لانه من
مرافقه خاتية (لا) يدخل
(ال طريق والمسيل)

لا بد له منه كالطريق والشرب اه فهو اخص تأمل (قوله كطريق) اى طريق خاص في ملك
انسان وبأني بيانه (قوله هو فيه اومنه) اى هو داخل فيه او خارج منه بأو دون الواو على
ما اختاره اصحابنا كاذكره الصبر في الجملة صفة لحق مقدر لال قليل او كثير فان الصفة لا توصف
ولالكل على رأى كاتقرر وبهذا التقرير اندفع طعن ابني يوسف على محمد بدخول الامته فيها
وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات قسمتاني (قوله بشراء دار) هي اسم
اساحة ادير عليها الحدود تشتمل على بيوت واصطبل وصحن غير مسقف وعلو فيجمع فيها
بين الصحن الاسترواح ومنافع الابنية الاسكان فتح (قوله سواء كان المبيع بيتا) الخ عبارة
التنهر قالوا هذا في عرف اهل الكوفة أما في عرفنا فدخل العلو من غير ذكر في الصور كلها
سواء كان المبيع بيتا فوقعه علوا أو نهلا كذلك لان كل مسكن يسمى خانه في العجم ولو علوا سواء كان
صغيرا كالبيت أو غير الادار المالك قسمي سراى اه وهو مأخوذ من الفتح لكن قوله ولو علوا
سواء به وله علو كما في عبارة الفتح وعبارة الهداية ولا يخلو عن علو قلت وحاصله ان كل مسكن
في عرف العجم يسمى خانه الادار المالك قسمي سراى والحانة لا يخلو عن علو فلذا دخل العلو
في الكل نظاره ان البيع يقع عندهم بلفظ خانه لكن في البحر عن الكافي وفي عرفنا يدخل
العلو في الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار والاحكام تبني على العرف فيعتبر في كل
اقيم وفي كل عصر عرف اهله اه قلت وحيث كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خانه
او غيره وفي عرفنا لو باع بيتا من دار او باع دكانا او اصطبلا او نحوه لا يدخل علوه المبني فوقه
ما يمكن باب العلو من داخل المبيع (قوله الادار المالك) المستثنى منه غير مذکور في كلامه
كالم ماذكرناه (قوله الكثيف) اى ولو خارجا مبني على الظلة لانه بعد من الدار بحر وهو
المستراح وبعضهم يعبر عنه ببيت الماء نهر (قوله والاشجار) اى دون آثارها بالا بالشرط
كاسم في فصل ما يدخل في المبيع تبعا وفيه بيان مسائل تحتاج الى مراجعتها هنا (قوله فيدخل
تبعا) قيده الفقيه ابو جعفر بتا اذا كان مفتحته فيها (قوله والظلة لا تدخل) في المغرب قول
الفقهاء ظلة الدار يريدون السدة التي فوق الباب وادعى في اوضح الاصلاح ان هذا وهم بل
هي السباط الذي احد طرفيه على الدار والاخر على دار اخرى او على الاسطوانات التي
في السكة وعليه جرى في فتح القدير وغيره نهر (قوله ويدخل الباب الاعظم) اى اذا كان له
باب اعظم وداخله باب آخر دونه وقوله مع ذكر المرافق فيد انه لا يدخل بدونه وهو خفي فان
الظاهر انه مثل الطريق الى سكة كبابي فتأمل وقد يقال ان صورة المسئلة ملو باع بيتا من
دار فيدخل في البيع باب البيت فقط دون باب الدار الاعظم وكذا لو باع دارا دخل دار اخرى
لا يدخل باب الدار الاخرى ايضا بدون ذكر المرافق بخلاف ما اذا كان البايان للمبيع وحده
وكان يتوصل من احدها الى الآخر تأمل (قوله لا يدخل الطريق الخ) يوهم انه لا يدخل مع
ذكر المرافق وليس كذلك فكان عليه ان يقول وكذا الطريق الخ وبه يستغنى عن الاستثناء
بعده قال في الهداية ومن اشترى بيتا في دار او نهلا او مسكنا لم يكن له الطريق الا ان يشتره
بكل حق حوله او يترافقه او بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسيل لانه خارج الحدود الا
انه من التوايع فيدخل بذكر التوايع اه قال في الفتح وفي المحيط المراد الطريق الخاص

في ملك انسان فاما طريقها الى سكة غير نافذة او الى الصريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاء التاج في ملك انسان خاصة اه اى فلايدخل كفى الكفاية عن شرح الطحاوى وقال فيحظر الاسلام اذا كان طريق الدار المبيعة او مسيل مائها في دار اخرى لايدخل بلاذكر الحقوق لانه ليس من هذه الدار اه وصورته اذا كانت دارد داخل دار اخرى للبايع او غيره فباع الداخلة فطريقها في الدار الخارجة ليس من الدار المبيعة بل من حقوقها فلايدخل فيها بلاذكر الحقوق ونحوها فصار بمنزلة بيع بيت او نحوه من دار فان طريقه في الدار لايدخل فيه لانه ليس منه بل خارج عن حدوده كما مر عن الهداية فما اوردته في الفتح من ان اعليل فيحظر الاسلام يقتضى ان الطريق الذى في هذه الدار يدخل وهو خلاف ما في الهداية فيه نظر فتدبر « تنبيه » قال في الكفاية وفي الذخيرة بذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذى يكون وقت البيع لا الطريق الذى كان قبله حتى ان من سدد طريق منزله وجعل له طريقا آخر وباع المنزل بمحقوقه دخل في البيع الطريق الثانى لا الاول اه وفي الفتح عن فيحظر الاسلام فن قال البايع ليس للدار المبيعة طريق في دار اخرى فالشترى لا يستحق الطريق وتسن له ان يرد بها بالعيب ولو كان عليها جذوع لدار اخرى فان كانت للبايع امر برفعها وان غيره كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق او مسيل ماء لدار اخرى للبايع فلا طريق له في المبيعة اه وفي حاشية الرملى عن التوازل له داران مسيل الاولى على سطح الثانية فباع الثانية بكل حق لها ثم باع الاولى من آخر فللمشترى الاول منع الثانى من التسهيل على سطحه الا اذا استثنى البايع السيل وقت البيع اه ملخصا قال وما وقع في الحلاصة والبرازية عن التوازل من انه ليس للاول منع الثانى سبق قلم لان الذى في التوازل ما قد ناه ومنه في الولوالجية وبه علم جواب حادثة الفتوى له كتمان طريق الاول على ثانى فباع ابنته الثانى على ان له المرور فيه كما كان فباعته لاجنبى ليس الاجنبى منع الاب « تختم » جرى العرف في بلاد الشام انه اذا كان في الدار ميازيب مركة على سطحها او بركة ماء في تحتها او شجر كثيف تحت ارضها وهو المسعى بالمناج دخول حق التسهيل في الميازيب وفي النهر المذكور ودخول شرب البركة الجارى اليها وقت البيع وان لم ينصوا على ذلك ولا سيما ماء البركة فانه مقصود بالشراء حتى ان الدار بدونها ينقص منها نقصا كثيرا وقد مر آثافا عن الكافى ان الاحكام تنبى على العرف وانه يعتبر في كل اقليم وعصر عرف اهله وقد نهنا على ذلك في فصل ما يدخل في البيع وايدناه بما في الذخيرة من ان الاصل ان ما كان من الدار متصلا بها يدخل في بيعها تبعها بلاذكر وما لا فلايدخل بلاذكر الا ما جرى العرف ان البايع لا يتمتع عن المشتري فيدخل المفتاح استجسانا للعرف بعدم منعه بخلاف القفل ومفتاحه والسيل من خشب اذا لم يكن متصلا بالبناء وقدمنا هناك عن البحر ان السلم الغير المتصل يدخل في عرف مصر القاهرة لان بيوتهم طبقات لا يتنفع بها بدونها وتام ذلك في رسالتنا نشر العرف والله سبحانه اعلم **قوله** والشرب) بكسر الشين المعجمة الحظ من الماء وفي الحاشية رجل باع ارضا بشربها فللمشترى قدر ما يكفيها وليس له جميع ما كان للبايع اه عزيمة **قوله** ونحوه) لاحاجة اليه مع المتن **قوله** مما مر) اى من ذكر المرافق او كل قليل وكثير منه ط **قوله** فتدخل بلاذكر) اى

والشرب الا نحو كل حق
ونحوه مما مر (بخلاف
الاجارة) لدار او ارض
فتدخل بلاذكر

قوله دخول حق التسهيل
هكذا يخطو ولعل الاصوب
التعبير بدخول بدل دخول
ايكون جواب اذا اوخير
ان تأمل اه مصححه

يدخل الطريق والمسيل والشرب نهر (قوله لأنها الخ) أي لأن الأجرة تعدل للانتفاع بعين هذه الأشياء والبيع ليس كذلك فإن المقصود منه في الأصل ملك الرقبة لا خصوص الانتفاع بل إما هو أو لينجر فيها أو يأخذ نقضها نهر قال الزبلي لا ترى أنه لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز يعني لعدم الانتفاع به بدون العين فتعين الدخول فيها ولا يدخل مسيل ماء المزبأ إذا كان في ملك خاص ولا مسقط التاج فيه أه ومثله في المنع عن العين وفي حواشي مسكين أن هذا قيد لقول المصنف بخلاف الأجرة فأذا ان دخول المسيل في الأجرة بلا ذكر الحقوق مقيد بما إذا لم يكن في ملك خاص (قوله كالبيع) أفاد به أن الشرب والمسيل في حكم الطريق ط (قوله ولا يدخل في القسمة الخ) حاصل ما في الفتح أنهما إذا اقتسما ولا حدها على الآخر مسيل أو طريق ولم يذكر الحقوق لا تدخل لكن إن أمكن له إحداثها في نصيبه فالقسمة صحيحة والأفلا بخلاف الأجرة لأن الآجر إنما يستوجب الأجر إذا تمكن المستأجر من الانتفاع ففي إدخال الشرب توفير الشفعة عليهما وإن ذكرنا الحقوق في القسمة دخلت إن لم يكن أحدهما لا أن أمكن الأرض صريح لأن المقصود بالقسمة تمييز الملك لكل منهما ليتنفع به على الخصوص بخلاف البيع فإن الحقوق تدخل بذكرها وإن أمكن إحداثها لأن المقصود منه إيجاد الملك أه ومثله في الكفاية عن الفوائد الظهيرية وفي النهر عن الوهبانية إذا لم يمكن فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة تحت وإن لم يعلم فسدت أه أي لأنه عيب وينبغي أن يقيد بذلك قول الفتح والأفلا أي وإن لم يكن أحدهما فلا تنص القسمة أن لم يعلم بذلك وقها لأنه إذا علم يكون راضيا بالبيع تأمل (قوله نهر عن الفتح) كان عليه أن يؤخر العزو إلى النهر آخر العبارة فإن جميع ما يأتي مذكور فيه أه ح (قوله كالمير) أي في المن وعزاء الشارح إلى الخلاصة (قوله أن تكون الهبة) أي هبة الدار (قوله على مال) عبارة النهر على دار وهو متعلق بالثلاثة (قوله والوجه فيها لا يخفى) لأنها لاستحداث ملك لم يكن لا لخصوص الانتفاع بخلاف الأجرة والله سبحانه أعلم

باب الاستحقاق

ذكره بعد الحقوق للمناسبة بينهما لفظا ومعنى ولولا هذا لكان ذكره عقب الصرف أولى نهر (قوله هو طلب الحق) أفاد أن السنين والثناء للطلب لكن في المصباح استحق فلان الأمر استوجه قاله الفارابي وجماعة فالأمر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج المبيع مستحقا أه فاشار إلى أن معناه الشرعي موافق للقوى وهو كون المراد بالاستحقاق ظهور كون الشيء حقا واجبا للغير (قوله بالكلية) أي بحيث لا يبقى لأحد عليه حق التملك منح ودرر والمراد بالأحد أحد الباعة مثالا المدعى فإن له حق التملك في المدبر والمكاتب والاستحقاق فيهما من المبطل كما ذكره بعد ط (قوله والناقل لا يوجب فسخ العقد) بل يوجب توقفه على إجازة المستحق كذا في النهاية وتبعه الجماعة واعتز به شارح بأن غايته أن يكون بيع فضولي وفيه إذا وجد عدم الرضا يفسخ العقد وأثبت الاستحقاق دليل عدم الرضا والفسوخ لا للاحقة إجازة قل في الفتح وما في النهاية هو المنصور وقوله أثبات الاستحقاق دليل عدم الرضا أي

(البيع)

(والتناقل لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر

(والرهن والتوقف) خلاصة ولو أقر بدار أو صالحا عليها أو أوصى بها ولم يذكر حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق كالبيع ولا يدخل في القسمة وإن ذكر الحقوق والمرافق الأرض صريح نهر عن الفتح وفي الحواشي المعقوبة ينبغي أن يكون الرهن كالبيع إذ لا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد لولا مخالفة للمنقول كما مر ولفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالأجرة واعتمده المصنف تبعا للبحر نعم ينبغي أن تكون الهبة والتكاح والخلع والعنق على مال كالبيع والوجه فيها لا يخفى أه

باب الاستحقاق

هو طلب الحق (الاستحقاق نون) أحده (مبطل للملك) بالكلية (كالعق والحرية الأصاية) ونحوه كندبير وكتابة (و) ثانيهما (ناقل له) من شخص إلى آخر (كالاستحقاق به) أي بالملك بأن ادعى زيد على بكر أن ما في يده من العبد ملك له وبرهن

بالبيع ليس بلازم لجواز ان يكون دليل عدم الرضا بأن يذهب من يده مجانا وذلك لانه لو لم يدع الاستحقاق ويثبت استمراره في يد المشتري من غير أن يحصل له عينه ولا بدله فأثبت له ليحصل أحدها اما العين او البدل بأن يجيز ذلك البيع ثم اعلم انه اختلف في البيع متى ينفسخ فقبل اذا قبض المستحق وقبل بنفس القضاء والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائنه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعدما قضى له او بعدما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائنه يصح وقال الحلواني الصحيح من مذهب اصحابنا ان القضاء للمستحق لا يكون فسخا للبيعات ما لم يرجع كل على بائنه بالقضاء وفي الزيادات روى عن الامام انه لا ينقض ما لم يأخذ العين بنعم القضاء وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم ينفسخ وهو الاصح اه ومعنى هذا ان تراضيا على الفسخ لانه ذكر فيها ايضا انه ليس للمشتري الفسخ بالقضاء او رضا البائع لان احتمال اقامة البائع البينة على التناج ثابت الا اذا قضى القاضي فيلزم فينفسخ وتسامه في الفسخ فقد اختلف التصحيح فيها ينفسخ به العقد ويأتي قريبا عن الهداية انه لا ينقض في ظاهر الرواية ما لم يقض على البائع بالثمن ويمكن التوفيق بين هذه الاقوال بان المقصود انه لا ينقض بمجرد القضاء بالاستحقاق بل يبقى المقدم موقوفا بعده على اجازة المستحق او فسخه على الصحيح فاذا فسحه صريحا فلا شك فيه وكذا لو رجع المشتري على بائنه بالثمن وسلمه اليه لانه رضى بالفسخ وكذا لو طلب المشتري من القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن تحكيم له بذلك او تراضيا على الفسخ ففي ذلك كله ينفسخ العقد فليس المراد من هذه العبارات حصر الفسخ بواحد من هذه الصور بل أيها وجد بعد الحكم بالاستحقاق افسخ العقد هذا ما ظهر لي في هذا المقام * في شيء وهو انه ثبت للبائع الرجوع على بائنه بالثمن وان كان قد دفع الثمن الى المشتري بلا التزام القاضي اليه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف كافي الحامدية ونور العيون عن جواهر الفتاوى **(قوله)** لانه لا يوجب بطلان الملك) أي ملك المشتري لان الاستحقاق اظهر توقف العقد على اجازة المستحق او فسخه كما علمت **(قوله)** حكم على ذي اليد) حتى يؤخذ المدعي من يده درر وهذا اذا كان خصما فلا يحكم على مستاجر ونحوه **(قوله)** وعلى من تلق ذواليد الملك منه) هذا مشروط بما اذا ادعى ذواليد الشراء منه ففي البحر عن الخلاصة اذا قال المشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكي لاني شريته من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن أما ان قال في الجواب ملكي ولم يزد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء نص عليه في الجامع الكبير وصورته دار بيد رجل يدعى أنها له فجاء آخر وادعى انها له وقضى له بها خاء أخو المقتضى عليه وادعى انها كانت لابيه تركها ميراثا له والمقتضى عليه يقضى لالاخ المدعى بنصفها لان ذاك لم يبق ملكي لاني ورثتها من أبي يصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو اقر الاخ المقتضى عليه انه ورثها من ابيه بعد انكاره واقامة البينة ولو اقر بالارث قبل اقامة البينة لا تسمع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار المورث مقضيا عليه في محدود فبات فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع وان ادعى مطلقا تسمع وان كان المورث مدعيا وقضى له ثم بعد موته ادعى وارث المقتضى عليه على وارث المقتضى له هذا المحدود مطلقا لا تسمع اه * **(نوع)** * في البرازية مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني

لانه لا يوجب بطلان الملك
(والحكم به حكم على ذي
اليد وعلى من تلق ذواليد
الملك منه)

بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى له لرجع بالثمن على المسلم **(قوله ولو مورثة)** التضمير
عائد على من في قوله وعلى من تلقى الملك منه اى لو اشترته ذواليد من مورثة فالحكم عليه
بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث **(قوله)** فلا تسمع
دعوى الملك منهم (تفريع على قوله والحكم به حكم على ذى اليد الخردر واتى بضمير الجمع
اشارة الى شمول ما لو تعدد البيع من واحد الى آخر وهكذا ولذا قال فى الدرر بلا واسطة
او وسائط وفروع فى الغرر على ذلك ايضا انه لاتعاد البيعة للرجوع قال فى شرحه يعنى اذا كان
الحكم للمستحق حكما على الباعة فاذا اراد واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن
لا يخرج الى اعادة البيعة **(قوله)** بل دعوى التنازع عبارة الغرر بل دعوى التنازع او تلقى الملك
من المستحق قال فى شرحه الدرر بأن يقول بائع من الباعة حين رجع عليه بالثمن انا لا اعطى
الثن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج فى ملكي او ملك بائى بلا واسطة او بها فتسمع دعواه
ويجوز الحكم ان ثبت او يقول انا لا اعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتسمع ايضا اه
واقاد كلامه انه لا يشترط لاثبات التنازع حضور المستحق كاجاب به فى الحامدية وقال انه
مقتضى ما اتفق به فى الحيزية فى باب الالة . وافقنا لما فى العمادية من ان هذا القول اظهر
واشبه لكن فى البرازية ان الاشتراط هو الاظهر والاشبه قات وعبارة البرازية وعند محمد
وهو اختيار شمس الاسلام بقل بالاحضرنه لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكنتي
بخصوره واختيار صاحب المظومة وهو قياس قواعدها وهو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا
حضور المستحق اه لكن فى الذخيرة قيل على قول محمد وابى يوسف الآخر يشترط وعلى
قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف الاول لا يشترط وهذا القول اشبه واظهر اه وهكذا
عزاه فى العمادية الى الذخيرة والمحيط ومثله فى جامع الفصولين ونور العين فالظاهر ان ما فى
البرازية من العكس سبق فلم كاحررناه فى تنقيح الحامدية فتنبه لذلك واختاف فى اشتراط
حضرة المبيع وأفتى ظهير الدين بعدمه كاسند كره **(قوله)** ما لم يرجع عليه) فليس للمشتري
الايوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخير درر وأفاد انه لا يشترط الزام
القاضي البائع بالثمن بل له الرجوع على بائعه بدونه وهو قول محمد المفتى به كاعلمت ثم انما
يثبت له الرجوع اذا لم يبرأ البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلو أبرأ البائع ثم استحق المبيع
من يده لا يرجع على بائعه بالثمن لانه لا ثمن له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على
بعض ذخيرة اى لعدم القضاء على الذى أبرأ . مشتريه جامع الفصولين ثم نقل فيه ان فى رجوع
بقية الباعة بعضهم على بعض خلافا بين المتأخرين واما لو أبرأ المشتري البائع بعد الحكم له
بالرجوع فبأنى قريبا انه لا يمنع **(قوله)** ولا على الكفيل) اى انضامن بالدرر كدرارى ضامن
الثن عند استحقاق المبيع **(قوله)** ما لم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه
وهو البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري الاخير لما علمت من ان الحكم بالاستحقاق
حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه وقيل القضاء لامطالبة لاحد قات هذا اشتباه فان
المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق والمسئلة
ستأتى متافى الكفالة قيل باب كفالة الرجاين ونصها ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق

ولو مورثة فتعدي الى بقية
الورثة اشباه (فلا تسمع
دعوى الملك منهم) للحكم
عليهم (بل دعوى التنازع
ولا يرجع) احد من
المشتريين (على بائعه ما
يرجع عليه ولا على الكفيل
ما لم يقض على المكفول
عنه)

المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه وهي في الهداية والكنتز وغيرها وعلمه في الهداية
هناك بقوله لان بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية مالم يقض له بالثمن على
البائع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اه فافهم لكن علمت مما قررناه
ان العقد ينتقض بفسخ العاقدين وبالرجوع بالثمن على البائع بدون قضاء وانه ليس المراد
قصر الفسخ على واحد مما ذكر واذا فسخ العقد بواحد منها وجب على الاصيل وهو البائع
رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل ايضا ولو بدون قضاء ويؤيده قول محمد المفتي به
المار آنفاً (قوله لئلا يجتمع ثمنان الخ) علة لقوله ولا يرجع احد الخ كما افاده في الدرر قال
ط وهذا التعليل يظهر في غير المشتري الاخير وغير البائع الاول فيبظهر في الباعة الموسطين
فان عند كل منهم ثمنان فلو رجع بالثمن قبل ان يرجع عليه اجتمع في ملكه ثمنان اه (قوله
لان بدل المستحق مملوك) اي ثمنه باق على ملك البائع وغيره بالبدل اشمل ماله كان قيميا
وهذا بيان لوجه اجتماع الثمين في رجوع احدهم قبل الرجوع عليه (قوله ولو صالح بشئ
الخ) عارة جامع الفصولين المشتري لو رجع على ثمنه وصالح البائع على شئ قليل فبالبائة
ان يرجع على ثمنه بخنه وكذا لو ابراه المشتري عن ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فالبائة
ان يرجع على ثمنه ايضا اذا المانع اجتماع البدل والبدل في ملك واحد ولم يوجد لزوال المبدل
عن ملكه ولو حكم للمستحق وصالح المشتري لياخذ المشتري بعض الثمن من المستحق ويدفع
المبيع الى المستحق ليس له ان يرجع على ثمنه بخنه لانه بالصالح ابطال حق الرجوع اه قلت
وما ذكره في الابراء انما هو في ابراء المشتري البائع وامالو ابراء البائع المشتري عن الثمن قبل
الاستحقاق فقد منا آنفا انه ينتع الرجوع ثم قال في الفصولين فلواتبته اي الاستحقاق وحكم
له فدفع اليه شئ وامسك المبيع يصير هذا شراء للمبيع من المستحق فينبغي ان يثبت له
الرجوع على ثمنه اه (قوله فصالح المشتري) اي دفع المستحق الى المشتري بعض الثمن صاحبا
عن دعوى المشتري نتاجا عند ثمنه او نحوه مما يبطل الاستحقاق لم يرجع على ثمنه بالثمن
لان صلحه مع المستحق على بعض الثمن اسقط حقه في الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو
ما اذا دفع المشتري الى المستحق شئ وامسك المبيع لانه صار مشتريا من المستحق فلا يبطل
حق رجوعه كعادت وهذه المسئلة هي الآتية عن نظام الحنية ولا يخفى ظهور الفرق بينها
وبين الاولى كما افاده ط فافهم (قوله بوجوب فسخ العقود) اي الجارية بين الباعة بلا حاجة
في انفساخ كل منها الى حكم القاضي درر (قوله ولو لكل واحد الخ) فلو اقام المدينه انه
حر الاصل او انه كان عبدا فلان فاعقده او اقام رجل المدينه انه عبده دبره فقضى بشئ من
ذلك فلكل واحد ان يرجع على ثمنه قبل القضاء عليه وكذا المشتري يرجع على الكفيل
قبل الرجوع عليه هندية عن الحاوي (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة المجهول اي وان لم
يحصل الرجوع عليه درر (قوله ويرجع هو ايضا) اي يرجع من له الرجوع على الكفيل
بالدرك ايضا اي كماله الرجوع على ثمنه وقوله كذلك يعني عنه قول المصنف ولو قبل القضاء
عليه اي قبل القضاء على المكفول عنه بالثمن (قوله والحكم بالحرية الاصلية الخ) هذه الجملة
في موقع التعليل لما قبلها واحترز بالاصالية عن المعارضة بعق ونحوه لانها تاتي (قوله او قوله

لئلا يجتمع ثمنان في ملك
واحد لان بدل المستحق
مملوك ولو صالح بشئ
قليل او ابرأ عن ثمنه
بعد الحكم له برجوع عليه
فالبائة ان يرجع على ثمنه
ايضا لزوال البدل عن
ملكه ولو حكم للمستحق
فصالح المشتري لم يرجع
لانه بالصالح ابطال حق
الرجوع وتامه في جامع
الفصولين (والمبطل
بوجبه) اي بوجوب فسخ
العقود اتساقا (ولكل
واحد من الباعة الرجوع
على ثمنه وان لم يرجع
عليه ويرجع) هو ايضا
كذلك (على الكفيل ولو
قبل القضاء عليه) لعدم
اجتماع الثمين اذ بدل الحر
لا يملك (والحكم بالحرية
الاصالية حكم على الكافة)
من الناس سواء كان بيته
او بقوله

انأحر) صورته ادعى انه عبده فقال المدعى عليه انا أحر الأصل ولم يسبق منه اقرار بالرق
وعجز المدعى عن البينة حكم القاضي بالحرية الأصلية وكان حكمه بها حكما على العامة اهـ
(قوله اذا لم يسبق منه اقرار بالرق) اى ولو حكما كسكوته عند البيع مع اقياده كإسباني
وتسمع دعواه الحرية بعد اعترافه بالرق اذا برهن كإسباني (قوله وكذا العتق وفروعه)
عطف على قوله والحكم بالحرية الأصلية اى اذا ادعى انه كان عبدا فلان فاعتقه او ادعى رجل
انه عبده وبره او انها امته استولدها وحكم بذلك فهو حكم على الكافة فلا تسمع دعوى
أحد عليه بذلك ونقل الحموى عن بعضهم ان هذا بعد نبوت ملك المتفق والا فقد يمتنع الانسان
مالا يملكه (قوله) واما الحكم بالعتق في الملك المؤرخ الخ) يعنى اذا قال زيد لبرك انك عبيدى
ملكك منذ خمسة اعوام فقال برك انى كنت عبد بشر ملكى منذ ستة اعوام فاعتقنى وبرهن
عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبرك انك عبيدى ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكى
الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ بحريته ويجعل ملكا لعمرو ودرر وكذا الحكم بالملك على
المستحق منه حكم على الباعة من وقت التاريخ كما في الحائنة وفي المقدسى شرها منذ شهرين
فاقام رجل بينة انهاء منذ شهر يقضى بهاله ولا يقضى على بائنه برهنت امة فيد مشتر اخبر
على انها معتقة فلان او مدبرته او ام ولده رجع الكل الا من كان قبل فلان سائحا (قوله قبل
كالحرية) افنى به الاولى ابو السعود وجزمه به في الحية ورجحه المصنف في كتاب الوقف كما
قدمه الشارح اول الوقف (قوله وهو المختار) في الفواكه البدرية لابن العرس وهو الصحيح
اهـ واقتصر عليه في الحائنة في باب ما يبطل دعوى المدعى واستدل له فكان مختاره (قوله
وصححه العمادى) نقل الرملى عن المصنف عبارة الفصول العمادية وليس فيها تصحيح
اصلا بل مجرد حكاية الاول عن الحلوانى والسفدى والثانى عن ابى الليث والصدر الشهيد
اهـ وفي جامع الفصولين القضاء بالوقفية قبل يكون على الناس كافة وقبل لا (قوله القضاء
يتعدى الخ) فاذا قضى بواحدة منها لا تسمع دعوى آخر واراد بالحرية ما يشمل العارضة
كالعتق ويجزى فى النكاح ماجرى فى الملك المؤرخ فتسمع دعوى غيره على نكاحها قبل
التاريخ لابعده كما استنبطه والدعوى مسكين من كلام الدرر المار قال الحموى ويزاد على
الاربع مافى معين الحكم لو احضر رجلا وادعى عليه حقا لموكله واقام البينة على انه وكله
فى استيفاء حقوقه والخصومة فى ذلك قبلت ويقضى بالوكالة ويكون قضاء على كافة الناس
لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو احضر
آخر وادعى عليه حقا لا يكافى اعادة البينة على الوكالة اهـ (قوله) وبثبت رجوع المشتري
على بائنه بالثمن الخ) اشار الى ان الاستحقاق لا بد ان يرد على ما كان ملك البائع
ليرجع عليه فى الجامع الكبير لو اشترى ثوبا فقطعه وخاطه ثم استحق بالبينة لارجع
المشتري على البائع بالثمن لان الاستحقاق ما ورد على ملكه لانه لو كان ملكه فى الأصل انقطع
بالقطع والحياطة كن غصبه فقطعه وخلطه ملكه فالأصل ان الاستحقاق اذا ورد على
ملك البائع الكائن من الأصل يرجع عليه وان ورد عليه بعد ماصار الى حال لو كان
غصبا ملكه به لا يرجع لانه متيقن الكذب وعرف ان المعنى ان يستحقه باسم القميص فلو

انأحر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق اشياء (فلا
تسمع دعوى الملك من
أحد وكذا العتق وفروعه)
بثزلة حرية الأصل (واما)
الحكم بالعتق (فى الملك
المؤرخ) على الكافة (من)
وقت (التاريخ) و (لا)
يكون قضاء (قبله) كما
يسطه من أأخر وويقبوب
بأشا فأحفظه فان أكثر
الكتب عنه خالية (و)
اختلفوا فى (القضاء بالوقف
قبل كالحرية وقبل لا)
فتسمع فيه دعوى ملك
آخر او وقف آخر (وهو
المختار) وصححه العمادى
وفى الاشياء القضاء يتعدى
فى اربع حرية ونسب
ونكاح وولا وفى الوقف
يقصر على الأصح (وبثبت
رجوع المشتري على بائنه
بالثمن

قوله لانه لو كان ملكه الخ
هكذا يحفظه ولعله سقط
من قلمه و او قبل لو
والأصل لانه ولو كان الخ
فأتم اهـ مصححه

برهن انه كان له قبل هذه الصفة رجع المشتري بالثمن وعلى هذا لو اشترى حنطة وطحنها
ثم استحق الدقيق ولو قال كانت لي قبل الطحن يرجع وكذا لو اشترى لحما فشواهه فنجح ما خصا
واطابق المصنف الرجوع فشمعل ما اذا كان الشراء فاسدا كافي جامع الفصولين وما اذا كان
عالميا بكونه ملك المستحق كما سيذكره المصنف وما لو ابرأ البائع المشتري عن ثمنه فللبائع
الرجوع على بائعه لو الابراء بعد الحكم لاقبالة كاسر ومالومات بائعه ولا وارث له والفاضل ينصب
عنه وصيا ليرجع المشتري عليه وما اذا زعم بائعه انه نفع في ملكه ويحجز عن اثباته واخذ منه
الثمن فله الرجوع على بائعه لانه لما حكم عليه التحق دعواه بالعدم وكذا لو زعم انه ليس له
الرجوع لانكاره البيع لانه لما حكم عليه بينة التحق زعمه بالعدم وما لو ازم القاضي البائع
بدفع الثمن او لا كاسر وما لو احال البائع رجلا بالثمن على المشتري وأدى اليه ثم استحق الدار
فانه يرجع على البائع لا على المحال وان لم يظفر بالبائع وما اذا كان البائع وكلا فلم يشتري
مطالته بالثمن من ماله ولا ينتظر ان كان دفع الثمن اليه وان كان دفعه للموكل ينتظر اخذه
من الموكل وما اذا قال البائع للمشتري قد علمت ان اليهود شهدوا بزور وان المبيع لي
فصدقه المشتري فانه يرجع عليه بالثمن لانه لم يسله المبيع فلا يحل للبائع اخذ الثمن وقد استحق
المبيع اه ملخصا كل ذلك من الذخيرة * (تبيينه) * اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع
على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد ان يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه وانكر البائع البيع
فانتهى المشتري رجع بثمنه وقيل يشترط حضرة المبيع اسباع اليينة وقيل لا وبه افتى ظهير
الدين المرغيناني فلو ذكر شيعة العبد وصفته وقدر ثمنه كفي جامع الفصولين وفيه ان المستحق
عليه تخليف المستحق بالله مباعه ولا وجه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه
وتما فيه * (فرع) * استأجر حمارا فادعاه رجل ولم يصدقه انه مستأجر واستحقه عليه ليرجع
الآجر على بائعه لان هذا الاستحقاق ظلم لانه لم تقع على خصم ذخيرة (قوله اذا كان
الاستحقاق بالينة) فلو أخذ المستحق العين من المشتري بلا حكم فهلك فالوجه في رجوع
المشتري على بائعه ان يدعى على المستحق انك قبضته مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك
فاد الى قيمته فيبرهن انه له فيرجع المشتري على بائعه بتمه جامع الفصولين ومفهومه انه لو لم يملك
فلم يشتري منه استرداده حتى يبرهن فيرجع المشتري على بائعه ان لم يقر المشتري او لا بأنه
للمستحق وفي الفصولين ايضا أخذه بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذ المستحق مني بلا حكم
فاد ثمنه الى فاداه ثم برهن على المستحق انه له في غيبة المشتري صح لانفساخ البيع بينه وبين
المشتري بتراضيهما فبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه واحترز بقوله بلا حكم عما
اذا كان بحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فانه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم انفساخ البيع
بالاستحقاق رمى (قوله باقرار المشتري) ولو عدل المشتري شهود المستحق قال ابو يوسف
أسأل عنهما فان عدلا رجع بالثمن والا فلا لانه كافرار ذخيرة (قوله او ينكوله) كان
طالب المستحق تخليفه على انك لا تعلم ان المبيع ملكي (قوله فلا رجوع) فلو برهن المشتري
ان الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه لا قبل للتناقص لانه لما قدم على الشراء فقد أقر
أنه ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ماهو ثابت باقراره

اذا كان الاستحقاق بالينة
لما سيجي انها حجة متعددة
(اما اذا كان) الاستحقاق
(باقرار المشتري أو ينكوله
أو باقرار وكيل المشتري
بالخصومة أو ينكوله فلا)
رجوع لانه حجة قاصرة
(و) الاصل ان (الينة
حجة متعددة) تظهر في حق
كافة الناس لكن لا في كل شيء

فأما ما لورهن على اقرار البائع انه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه انبسات ما ليس
بثابت ولولا يئنه فله تخليف البائع بالله ما هو للمدعى لانه لو أقر لزمه جامع الفصولين ثم لو أقر
بالمستحق ثم رهن على ان الامتحة الاصل وهي تدعى اوانها ملك فلان وهو اعقها أو دبرها
أو استولدها قبل الشراء تقبل ويرجع بالنقض لان التناقض في دعوى الحرية وفروعها لا يضر
فتح قال في التهر وظاهر ان قوله وهو تدعى اتفاق (قوله كما هو ظاهر كلام الزيلعي) حيث
قال لان البيئة لا تصير حجة الا بقضاء القاضي وللقاضى ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة
والاقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء وللمقر ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه
اه قال ط وحمله الرملى في حاشية المنهج على بعض القضايا أو يراد بالكافة كل من يدعى
اليه حكم القاضي في تلك القضية لا كافة الناس اه وحينئذ فلاحاجة للاستدراك اه (قوله
ونحوه) من فروعه وكولا. ونكاح ونسب ط (قوله فان ثبت الحق بهما) الظاهر
انه احتراز عما لو سبق الحكم بالبيئة عقب الانكار ثم أقر بخلاف العكس لانه بعد الحكم
للمستحق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده بالبيئة بخلاف ما اذا كان قبل الحكم بشئ
منها بأن رهن ثم أقر المشتري أو بالعكس فانه يجعل الحكم قضاء بالبيئة عند الحاجة الى
الرجوع كما هنا وان أمكن جعله قضاء بالاقرار فافهم وعلى هذا حمل في الفتح ما في فتاوى
رشيد الدين من أنه لو أقر ومع ذلك برهن المستحق واثبت عليه بالبيئة رجع لان القضاء وقع
بالبيئة لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين في كتاب الدعوى لو ادعى عبنا وبرهن وقبل ان يقضى له
أقره المدعى عليه اختلفوا فقبل يقضى بالاقرار وقيل بالبيئة والاوّل أظهر وأقرب للصواب اه
قال في الفتح وهذا يناقض ما قبله الآن يخص ذاك بعارض الحاجة الى الرجوع فيحصل انه
اذا ثبت الحق بهما يقضى بالاقرار على ما جعله الاظهر وان سبقته اقامة البيئة مع تمكن القاضي
من اعتباره قضاء بالبيئة وعند تحقق حاجة الخصم اليه ينفى اعتباره قضاء بها ليندفع الضرر
عنه بالرجوع اه ملخصا قلت ويؤيد هذا التوفيق انه في جامع الفصولين نقل عبارة
رشيد الدين الاولى ملالة بالحاجة وذكر في نور العين ان هذا أظهر وحقق ذلك فراجع
والظاهر ان مثل ما هنا ما لو باع شيئاً كان اشتراء ثم رد عليه بعيب قديم وأقر به وبرهن عليه
المشتري وقضى بذلك يجعل قضاء بالبيئة لحاجة الى الرجوع على بائعه بخيار العيب (قوله
فبالبيئة أولى) أى اعتبار القضاء بالبيئة أولى (قوله فلو استحققت مبيعة ولدت) يشمل الدابة
اذا ولدت عند المشتري اولادا كما في نور العين عن جامع الفتاوى (قوله لا باستيلاده) قيد به
لمكان قوله يتبعها ولدها والا فاستيلاد المشتري لا يمنع استحقاق الولد بالبيئة لكنه لا يتبعها
بل يكون ولد المشتري حرا بالقيمة كانه عليه بعده (قوله يتبعها ولدها) وكذا ارشاه فتح
قال ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كلها على الفصيل اه اى التفصيل بين كون
الاستحقاق بالبيئة أو بالاقرار وبين دعوى المقر له الزوائد وعندها وسذكره المشرح الزوائد
آخر (قوله بشرط القضاء به) لانه اصل يوم القضاء لانفضاله واستقلاله فلا بد من الحكم به
وهو الاصح في المذهب فتح قال في الهداية واليه تشير المسائل فان القاضي اذا لم يعلم بالزوائد
قال محمد لا تدخل الزوائد في الحكم وكذا الولد اذا كان في يد غيره لا يدخل تحت

قوله وهي تدعى أو انه الخ
هكذا بخطه وامل الصواب
اسقاط كلمة أو كما لا يخفى
اه وصححه

كما هو ظاهر كلام الزيلعي
والعيني بل في عتق ونحوه
كأمر ذكره المصنف (لا
الاقرار) بل هو حجة
قاصرة على المقر لعدم
ولايته على غيره بقى لو
اجتمعا فان ثبت الحق بهما
قضى بالاقرار الا عند
الحاجة فبالبيئة أولى فتح
ونهر (فلو استحققت مبيعة
ولدت) عند المشتري لا
باستيلاده (مبيعة يتبعها
ولدها بشرط القضاء)
أى بالولد

الحكم بالام تبعاً اه والظاهر ان الارض لا يدخل تبعاً (قوله في الاصح) مقابلة ما قيل انه اذا قضى القاضي بالام بصير مقضياً به ايضا تبعاً كفى الفتح (قوله وكلام البرازي يفيد تقييده) اي تقييد القضاء بالولد للمستحق واخذ ذلك في النهر من قول البرازي شهدوا على رجل في يده جارية انها لهذا المدعى تم غابا او ماتا ولها ولد في المدعى عليه يدعى انه له وبرهن على ذلك لا يلتفت الحاكم الى برهانه ويقضى بالولد للمدعى فان حضر الشهود وقالوا الولد للمدعى عليه ضمن الشهود قيمة الولد كما نهم رجعو فان كانوا حاضروا وسألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعى عليه اولادى لم الولد يقضى بالام للمدعى دون الولد اه (قوله بما اذا سكنت الشهود) اي عن كونه لدى اليد وكذا بالاولى اذا قلوا انه للمستحق (قوله نعم استلاده) اي استلاد المشتري (قوله فيكون ولد المغرور) الاولى ان يقول ولكن يكون الحق ان قوله لا يمنع الحق يتوهم منه انه يتبعها كما اذا كان لا بالاستلاد فيناسبه الاستدراك بأنه يكون ولد المغرور اي يكون لدى اليد حراً لان وطأه كان في الملك ظاهراً وعليه المستحق القيمة اي يوم الخصومة كما سيذكره في باب دعوى النسب قال في جامع الفصولين ولو اولدها على حبة او صدقة او شراء او وصية اخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا الموجب للمغرور ملك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البايع بتمتعها وبقية ولدها لا بالمقر عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ولو باعها المشتري الاول فاولدها الثاني فاستحققت يرجع المشتري الثاني على الاول بالتمتع وبقية الولد ولا يرجع الاول على بائنه الا بالتمتع عنده وعندنا يرجع بقيمة الولد ايضا ونظيره ان المشتري الثاني لو وجد عباً وقد تعذر رده اعيب حدث فيرجع على بائنه بنقص العيب وبائنه لا يرجع به على بائنه عنده خلافا لهما «تأنيده» انما لم يرجع المشتري بالمقر لانه بدل منفعة استوفاه لنفسه وجزاء على فعله ومثله ما لو نقصت الارض المستحقة بالزراعة وضمن نقصانها لا يرجع به على بائنه وبه ظهر جواب حادثة الفتوى فيمن اشترى داراً فظهرت وقفاً وضمنه ناظر الوقت اجرتها فأجبت بانه لا يرجع بالاجرة على البايع خلافا لما افق به بعض علماء مصر القاهرة في زماننا مستدلين بقولهم المرور في ضمن عقد المعاوضة يوجب الرجوع ولا يخفى انه غير صحيح لانه انما يرجع بما يمكن تسليمه كباقي بيانه وبما ليس جزاء لفعاله كاعلامت (قوله بالقيمة للمستحق) اي مضمونها بالقيمة للمستحق والمراد القيمة يوم الخصومة كما ذكره في باب دعوى النسب (قوله كما مر) صوابه كما مر (قوله الفرق دمر) قيل في الهداية ووجه الفرق ان البينة حجة مطابقة فانها كسرها مبنية فيظهر بها ما ملكه من الاصل والولد كان متصلاً بها فيكون له اما الاقرار حجة قصيرة يثبت الملك في التحريم ضرورة صحة الاخبار وقد حصلت باثباته بعد الانفصال فلا يكون الولد له (قوله تبعها) لان الظاهر انه له زليلى عن النهاية ومقتضى الفرق المذكور انه لا يكون له كفى الفتح (قوله كذا) اي كذا ولد في التفصيل المذكور كما مر (قوله نعم لا ضمان بهلاكها) اي هلاك الزوائد ومنه موت الولد واحترز عن استهلاكها فتضمن به (قوله ومنع التناقض دعوى الملك) هذا اذا كان الكلام الاول قد اثبت لشخص معين حقاً ولا يمنع كقوله لاحق على احد من اهل سمرقند ادعى شيئاً على احد منهم تصح دعواه كما في المؤبدية عن صدر الشريعة اه وكذا اذا كان كل من الكلامين عند

مطلب

في ولد المغرور

مطلب

لا يرجع على بائنه بالمقر ولا بأجرة الدار التي ظهرت وقفا

في الاصح زليلى وكلام

البرازي يفيد تقييده بما اذا

سكت الشهود فلو بينا انه

لدى اليد او قالوا لا اندرى

لا يقضى به نعم ثم استلاده

لا يمنع استحقاق الولد بالبينة

فيكون ولد المغرور حراً

بالقيمة لمستحقه كما مر في باب

دعوى النسب (وان أقر)

ذواليد (بها) لرجل (لا)

يتبعها في أخذها وحدها

والفرق ما مر من الاصل

وهذا اذا لم يدعه المقر له

فالو ادعاه يتبعها وكذا

سائر الزوائد نعم لا ضمان

بهلاكها كزوال المقتضى

ولم يذكر التكرار لانه في حكم

الاقرار فهستأني معرباً

لعمدانية (ومنع التناقض)

اي التناقض في الكلام

(دعوى الملك) معين

او منفعة لما في الصغرى

مطلب

في مسائل التناقض

القاضي (٢) واكتفى بعضهم في تحققة كون الثاني عند القاضي واختار في النهر الاول لان من شرائط الدعوى كونها لديه واختار في البحر من متفرقات القضاء الثاني قال في المنح ولعل وجهه انه الذي يتحقق به التناقض اه وقال المقدسي يكاد ان يكون الخلاف انقلبا لان الكلام الاول لا بد ان يثبت عند القاضي ليرتب على ما عند حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكأنهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق اه قلت ويشهد له مسائل كثيرة في دعوى الدفع وسيأتي تمام الكلام عليه في متفرقات القضاء ان شاء الله تعالى * ثم اعلم ان التناقض يرتفع بتصديق الخصم وبتكذيب الحاكم ايضا وهو معنى قولهم المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره بجر عن البرازية وقدمنا قبل نحو ورقة مسائل في ارتفاعه بتكذيب الحاكم ثم ذكر في البحر بعد ورقتين ارتفاعه بثالث حيث قال اذا قال تركت احد الكلامين فانه يقبل منه لما في البرازية عن الذخيرة ادعاء مطلقا فدفعه بأنك كنت ادعته قبل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بذلك السبب وترك المطلق يقبل اه اى ليكون المطلق ازيد من المقيد وهو مانع لصحة الدعوى ولذا لو ادعى المطلق اولا لتسمع كما في البرازية لكونه بدعى المقيد ثانيا بدعى اقل لكن مانع في البحر عن البرازية لا يدل على كون ذلك قاعدة في ابطال التناقض والازم ان لا يضر تناقض اصلا لتكس التناقض من قوله تركت الكلام الاول فاذا أقر أنه ليس له ثم قال هو لى وترك الاول تسمع ولا قائل به اصلا والظاهر ان مانع عن البرازية وجهه كونه توفيقا بين الكلامين بان مراد المدعى الاقل الذى ادعاه اولا بدليل ما في البرازية ايضا ادعى عليه مانعا مطلقا ثم ادعى عليه عند ذلك الحاكم بسبب يقبل بخلاف العكس الا ان يقول العاكس اردت بالمطلق الثاني المقيد الاول لكون المطلق ازيد من المقيد وعليه الفتوى اه فافهم **(قوله طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق * وهل يكفى إمكان التوفيق خلاف سنحقة في متفرقات القضاء وفروع هذا الاصل كثيرة مستجبة في الدعوى * ومنها ادعى على آخر أنه أخوه وادعى عليه التفقة فقال المدعى عليه ليس هو بأخى ثم مات المدعى عن تركه فجاء المدعى عليه يطالب ميراثه ان قال هو أخى لم يقبل للتناقض**

(٢) قوله واكتفى بعضهم في تحققة كون الثاني الخ هكذا بخطه ولعل صوابه يكون السانى الخ تأمل اه مصححه

* طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق * وهل يكفى إمكان التوفيق خلاف سنحقة في متفرقات القضاء وفروع هذا الاصل كثيرة مستجبة في الدعوى * ومنها ادعى على آخر أنه أخوه وادعى عليه التفقة فقال المدعى عليه ليس هو بأخى ثم مات المدعى عن تركه فجاء المدعى عليه يطالب ميراثه ان قال هو أخى لم يقبل للتناقض

لا تسمع وبالعكس تسمع لامكان التوفيق لان مال الشركة يجوز كونه ديناً بالجحود ادعى الشراء من ابيه ثم برهن على انه ورثها منه يقبل لامكان انه جحده الشراء ثم ورثه منه وبالعكس لا ادعى اولا الوقف ثم لنفسه لا تسمع كالوادعائها غيره ثم لنفسه وبالعكس تسمع لصحة الاضافة بالاختصة انتفاعا ادعاء بشراء اوارث ثم ادعاء مطلقا لا تسمع بخلاف العكس كما مر ببحر ماخصا **(قوله وان قال ابى اوابى)** مفاده ان قول ذلك بعد قول المدعى الاول هو ابى وليس كذلك لان المراد ان مدعى الثقة لو قال هو ابى اوابى وكذبه ثم بعد موته صدقه المدعى عليه وادعى الارث يقبل والفرق ان ادعاء الولاد بمجردا يقبل لعدم حمل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة افاده ح ويمكن ارجاع ضمير قال هنا وفي المعطوف عليه الى مدعى الثقة ويكون المراد ان مدعى الارث وافقه على دعواه فافهم **(قوله والاصل الخ)** اشار بهذا وبالكاف الى انه ليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بما ذكره المصنف بل كل ما فى سببه خفاء فنه اشترى او استأجر دارا من رجل ثم ادعى ان اياه كان اشتراهاله فى صفه او انه ورثها منه وبرهن قبل ادعى شراء من ابيه ثم برهن على انه ورثها منه يقبل وبالعكس لا ادعى عيناله وعليه قيمتها ثم ادعى انها قائمة بيده وعليه احضارها او بالعكس يقبل اشترى ثوبا فى منديل ثم زعم انه له وانه لم يعرفه يقبل اقتساما التركة ثم ادعى احدها ان اياه كان جعل له منها الشيء الفلانى ان قال كان فى صفرى يقبل وان مطلقا لا وتماه فى البحر **(قوله كالنسب)** كالوابع عبدا ولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول انه ابنه يقبل ويبطل الشراء الاول والثانى لان النسب يثبت على العلوق فيحق عليه فيعذر فى التناقض عيني وفى جامع الفصولين قال انا لست وارث فلان ثم ادعى ازمه وبين الجهة يصح اذا التناقض فى النسب لا يمنع صحة دعواه ولو قال ليس هذا الولد منى ثم قال هو منى يصح وبالعكس لا لكون النسب لا يثبت بنفيه وهذا اذا صدقه الابن والا فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بأنه جزئى لكن اذا لم يصدقه الابن ثم صدقه ثبت البتة لان اقرار الاب لم يبطل بعدم التصديق ولو انكر الاب اقراره فبرهن الابن عليه يقبل والاقرار بأنه ابى يقبل لانه اقرار على نفسه بأنه جزؤه اما الاقرار بأنه اخوه فلا لانه اقرار على الغير ولو ادعى ان ابى فلان وصدقه ثبت نسبة فاذا ادعى انه ابن فلان آخر لا يسمع لان فيه ابطال حق الاول وكذا لو لم يصدقه الاول لانه اتمت له حق التصديق فلو صححنا اقراره اتانى يفضى الى ابطال حق التصديق الاول وصار كمن ادعى انه مولى فلان ولم يصدقه ثم ادعى انه مولى فلان آخر لم يجزهاه وتماه فيه **(قوله والطلاق)** حتى لو برهنت على الثلاث بعد ما اختلعت قبل برهانها واستردت بدل الخلع لاستقلال الزوج بذلك بدون علمها وكذا لو قسمت المرأة ورثة زوجها وقد اقروا بالزوجية كبارا ثم برهنوا على ان زوجها كان طلقها فى صحته نلانا رجعا عايلها بما اخذت نهر وفى البحر عن البرازية ادعت الطلاق فانكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث اه تأمل **(قوله وكذا الحرية)** اى ولو عارضة وفصله عما قبله بكذا اشارة الى ان التفرع بعده عليه فقط ومن فروع ذلك لو برهن البائع او المشتري ان البائع حرره قبل بيعه يقبل اذ التناقض متحمل فى العتق قال فى جامع الفصولين بعد نقله اقول التناقض انما يتحمل بناء على الحفاء وذا يتحقق فى المشتري لا البائع

وان قال ابى اوابى قبل
والاصل ان التناقض (لا)
يمنع دعوى . . . بخفى سببه
ك(النسب والعلاق و)
كذا (الحرية

لأنه يستبد بالتعق فلاولى ان يجعل هذا على قولهما اذ الدعوى غير شرط عندها في عتق العبد فتقبل بيعة البائع حسبة وان لم تصح الدعوى للتناقص اه ومنها لو أدى المالك بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعتاقه قبله يقبل بترأضية وفي المبسوط اقرت له بالرق فباعها ثم رهنه على عتق من البائع او على انها حرية الاصل يقبل استحسانا ولو باع عبدا وقبضه المشتري وذهب به الى منزله وبعده ساكت وهو ممن يبر عن نفسه فهو اقرار منه بالرق فلا يصدق في دعوى الحرية بعده لسمعه في نقض ما منه من جهته الا ان يبرهن فقبل وكذا لو رهنه او دفعه بخيانة كان اقرارا بالرق لا بوجبه ثم قل اننا حر فالقول له لان الاجارة تصرف في منفعه لا في عينه وتدمه في البحر **(قوله)** فالقول (عبد) اى انسان وسماه عبدا باعتبار ظاهر الحال الان والا فغرض المهر وقبضه مشتر اى يريد الشراء **(قوله)** اشتري فانما عبد لابد في كون المشتري مغرورا يرجع اليه من هذين التقيدين اعنى الامر بالشراء والاقرار بكونه عبدا كما في الفتح وغيره وما في اعتبارية من الاكتفاء بسكوت العبد عند البيع في رجوع المشتري عليه فهو مخالف لما في سائر الكتب وان غلط فيه بعض من تصدر للأفناء بدار السلطنة العلية وافتي بخلافه كما فوده المقررى في منبوت فتاويه واذا بقوله اشتري انه لو قال له اجني اشتريه فنه حر فلا رجوع بحال كما في جامع الفضولين وغيره **(قوله)** لزيد كذا في النهر قال الساجاني واظهاره انه ليس بشرط لان الغرور في ضمن المعاوضة ليس كغالبه صريحة حتى يشترط معرفة المكفول له وعنه ومنه اعتقروا ايضا هنا رجوع العبد على سيده بما ادى مع انه لم يأمره بهذا الضمان الواقع منه ضمن قوله اشتري فانما عبدا **(قوله)** معتمدا على مقائمه احتاربه عما اذا كان عبدا بكونه حرا لانه لا تغرب مع العلم كما لا يخفى ولذا واستولدها علما بان البائع غصبها فستحق لا يرجع بقيمة الولد وهو رقيق كما ذكره المشرح فانهم **(قوله)** اى ظهر حرا بيعة اقمها لانه وان كان دعوى العبد شرعا عند ابي حنيفة في الحرية الاصلية وكذا في المعاوضة يعق ونحوه في الصحيح لكن التناقص لا يمنع تحتها كما افاده تقرير المسئلة وتاممه في الفتح **(قوله)** يعرف مكانه ظاهر اصطلاحهم ولو بعد بحث لا يوصل اليه عادة كاقضى الهند بهر ففهم **(قوله)** لوجود القابض اى البائع والاوى قول الفتح للتمكن من الرجوع على القابض **(قوله)** والا اى بان لم يعلم مكانه ومثله ما اذا مدت ولم يترك شيئا فلو كان له تركه يعلم مكانه يرجع فيه فيه يظهر لان ذلك دين عليه كبرائى والدين لا يبطل بالموت ففهم **(قوله)** رجوع المشتري على العبد بالحق لانه يجعل العبد بالامر بالامر بالامر ضامنا للتمن له عند تعذر رجوعه على البائع دفعا للغرور والضرر ولا تعذر الافيا لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فممكن ان يجعل الامر به ضامنا لسلامة كما هو موجب هداية **(قوله)** خلاف للثاني اى في رواية عنه **(قوله)** لا رجوع عليه اتفاق لان الحر يشتري تخايضا كالاير وقد لا يجوز شراء العبد ككتاب زبامى **(قوله)** ورجع العبد على البائع انما يرجع عليه مع انه لم يأمره بالضمان عنه لانه دى دينه وهو مضمحل في ادائه فتح فهو كمير الرهن اذا قضى الدين لتخليص الرهن يرجع على المدين لان مضطر في ادائه **(قوله)** لم يضمن اصلا اى سواء كان البائع حاضرا او غائبا قال في الهداية لان الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى يجوز الرهن

فولو ل عبد لمشترا اشتري
فانما عبد لمشترا (فتشراه)
معتمدا على مقائمه (فذا)
هو حر (اى ظهر حرا
(ان كان البائع حاضرا
او غائبا غيبة معروفة)
يعرف مكانه (فلا شيء على
العبد) وجود القابض
(والا يرجع المشتري على
العبد) بالحق خلافا للثاني
ولو قال اشتري فقط أو نأ
عبد فقط لا رجوع عليه
اتفاقا در (و) رجوع
(العبد على البائع) اذا
ضربه (بخلاف الرهن)
بأن قال رهنى فبني عبد
لم يضمن اصلا

يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة (باع عقاراً ثم برهن انه وقف بمحكم بلزومه قبل والا) لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتناق فتح واعتقده انصف لهما بالبحر على خلاف ما صوبه الزباني وتقدم في الوقف وسبب آخر الكتاب (ان ترى شيئاً لم يقضه حتى اداه آخر) انه (لان مع دعواه بدون حضور البائع والمشتري) للقبض عليهما ولو قضى له بخبرتهما ثم برهن احدهما على ان المشتري باعه من البائع ثم هو باعه من المشتري قبل ولزم البيع وتماه في الفتح (لاعبرة بتاريخ الغيبة) بل العبرة بتاريخ الملك (قلو قال المشتري) عند الدعوى (غابت عن) هذه الدابة (منذ سنة) فقبل القضاء بها للمشتري اخبر المشتري غايه البائع عن القصة (فيقال البائع لي بينه انها كانت ملكي منذ سنتين) مثلاً وبرهن على ذلك (لاتدفع الخصومة) بل يقضى بها للمشتري لبقاء دعواه في ملكه طلق خال عن تاريخ من الطرفين

ببدل الصرف والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يعمل الامر به ضمانا للسلامة وبخلاف الاجنبى اى لو قال اشتره فانه حرلانه لا يعاب بقوله فيه فلا يثبت الغرور ونظير مسئلتنا قول المولى بايعوا عبدي هذا فاني قد أدت له تمظهر الاستحقاق يرجعون عليه بقيمته اه (قوله والاصل الخ) مر هذا الاصل مبسوطاً آخر باب الشراعية والولية (قوله لان مجرد الوقف لا يزيل الملك) أى عند الامام والتمتوى على لزومه بدون الحرث بلزومه (قوله على خلاف ما صوبه الزباني) حيث قال وان اقام البينة على ذلك قبل تقبل وقبل لا تقبل وهو اسوب واحوط اه (قوله وتقدم في الوقف) قد هنا هناك ان الاصح سماع البينة دون الدعوى المحررة بلا تفصيل لان الوقف حق الله تعالى فسمع فيه البينة وتام تحقيق المسئلة هناك فراجع (قوله للقضاء عليهما) لان الملك للمشتري واليد للبائع والمدعى يدعيها فشرط القضاء عليهما حضورهما فتح بقى لو قال المشتري لا بينة لي واستحلفهما فحلف البائع وبكى المشتري فنه بواخذ بالخمس فاذا اداه اخذ العبد وساء الى المدعى وان حلف المشتري وبكى البائع لزم البائع كل قيمة العبد الا ان يبيح المشتري البيع ويرضى بالتمن بزاوية وجامع الفصولين (قوله ثمه) أى البائع (قوله ولزم البيع) لانه يقرر القضاء الاول ولا ينقضه فتح لان القضاء بان المشتري باعه يقرر القضاء بأنه ملك المشتري (قوله وتماه في الفتح) حيث قال ولو فسح القاضي البيع بطلب المشتري ثم برهن البائع ان المشتري باعهما ثم يأخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض اه فافاد ان قوله ولزم البيع مقيد بما اذا لم يفسخ القاضي البيع (قوله لاعبرة بتاريخ الغيبة الخ) اعلم ان الخارج مع ذى اليد لو ادعى ملكاً مطلقاً فالخارج اولى الا اذا برهن ذواليد على التنازع او ادعى الملك وتاريخ ذى اليد اسبق فهو اولى ولو ادعى احدهما فقط يقضى للخارج عندها وعند ابن يوسف وهو رواية عن الامام انكم لا مورخ خارجا او ذائد كفى جامع الفصولين من الفصل الثامن وافاد المصنف ان تاريخ الغيبة غير معتبر لان قول الخارج ان هذا الحمار غاب عني منذ سنة ليس فيه تاريخ ملك فاذا قال ذواليد انه ملكي منذ سنتين مثلاً وبرهن لا يحكم له لانه وجد تاريخ الملك من احدهما فقط وهو غير معتبر فيقضى به للخارج عندها كما علمت مثله لو برهن الخارج انه له منذ سنتين وذواليد انه بيده منذ ثلاث سنين فهو للخارج لان ذاليد لم يبرهن على الملك كما في جامع الفصولين (قوله بل العبرة لتاريخ الملك) أى التاريخ الموجود من الطرفين كاعلام والاقتاريخ الملك هنا وجد من المدعى عليه لكنه لم يوجد من المدعى بل وجد منه تاريخ الغيبة فقط (قوله فقبل) طرف متعلق بخبر (قوله اخبر المشتري عليه) أى الذى ادعى عليه بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على انه فعل اخبر والبائع مفعوله (قوله بل يقضى بها للمشتري) لانه ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ الغيبة فبقى دعواه الملك بلا تاريخ والبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تلقى الملك منه فصار كأن المشتري ادعى ملك بائنه بتاريخ سنتين الا ان التاريخ لا يعتبر حالة الافراد فسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى في الملك المطابق فيقضى بالدابة درر اى يقضى بها للمشتري قال في جامع الفصولين من الفصل السادس عشر بعد ذكره مامر اقول ويقضى بها للمورخ عند ابن يوسف لانه يرجح المورخ حالة الافراد (الملم بكونه ملك الغير لان مع من الرجوع) على البائع (عند الاسحقاق) فلو استولد مشترقة اعلم غضب البائع ايها كان الولد

وينبغي الافتاء به لانه ارفق واظهر والله تعالى اعلم اهـ **(قوله)** لانعدام الغرور) لعلمه بحقيقته الحال درر ومثله ما لو تزوج من اخبرته بأنها حرة علما بكذبها فأولدها فالولد رقيق كما في جامع الفصولين **(قوله)** يرجع بالثمن) اى على بائعه وكان الاولى ذكر الرجوع بالثمن اولا لكونه المقصود من التفريع على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون الولد رقيقا فاداه السائباني **(قوله)** وان اقر بملكية المبيع للمستحق) اى بعد ان يكون الاستحقاق ثابتا بالينة لا باقرار المشتري المذكور فلا ينافي قول المصنف السابق اما اذا كان باقرار المشتري او بتكوله فلا على انه قدم الشارح انه اذا اجتمع الاقرار والينة يقضى بالينة عند الحاجة الى الرجوع وبه اندفع ما في الشرنبلالية من زعم النفاة فافهم **(قوله)** ورجع) اى بالثمن **(قوله)** بسبب ما اى بشراء اوجه او ادرث او وصية **(قوله)** بخلاف ما اذا لم يقر) اى المشتري اى لم يقر نصا بانه ملك للبائع فان الشراء وان كان اقرارا بالملك لكنه محتمل وفي جامع الفصولين لانه وان جعل مقرا بالملك للبائع لكنه مقتضى الشراء وقد انفسخ الشراء بالاستحقاق فيفسخ الاقرار **(قوله)** بل لا بد من الشهادة على مضمونه) بان يشهد ان قاضى بلدة كذا قضى على المستحق عليه بالاداء التى اشتراها من هذا البائع واخرجها من يده المستحق عليه كفى جامع الفصولين وغيره **(قوله)** من محاضر) بيان لما والمراد مضمون ما في المذكورات فلا بد فيها من الشهادة على مضمون المكتوب لما في المتن والمحضر ما يكتبه القاضي من حضور الخصمين والتداعى والشهادة والسجل ما يكتب فيه تحوذك وهو عنده والصك ما يكتبه لمشترا وشفع ونحو ذلك اهـ ط **(قوله)** بخلاف نقل وكالة) كما اذا وكل المدعى انسانا بمحضرة القاضي ليدعى على شخص في ولاية قض آخر وكتب القاضي كتابا يخبره بالوكالة ط **(قوله)** وشهادة) كما اذا شهدوا على خصم غائب فان القاضي لا يحكم بل يكتب الشهادة ليحكم بها القاضي المكتوب اليه ويسلم المكتوب لشهود الطريق كما أتى في باب كتاب القاضي الى القاضي ح **(قوله)** لانهما لتحصيل العلم للقاضى) اى لجرد الاعلام لالنقل الحكم فلا تشترط الشهادة على مضمونها بل تكفى الشهادة بأنهما من قاضى بلدة كذا هذا ما يفيد كلامه تبعا للدرر لكن سأتى في كتاب القاضي الى القاضي اشتراط قراءته على الشهود او اعلامهم به ومقتضاه انه لا بد من شهادتهم بمضمونه والا فالفائدة في قراءته عليهم ولعل ما هنا مبنى على قول ابن يوسف بأنه لا يشترط سوى شهادتهم بأنه كتبه وعليه الفتوى كسأتى هناك **(قوله)** ولذا لم يلزم المصنف في كتاب القاضي الى القاضي في مسألة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لمدعى على ذمى وعليه الشارح بقوله لشهادتهم على فعل المسلم اهـ ط **(قوله)** ولا رجوع الى الدار) اى لو ادعى حقا بمجهولا في دار فصول على شئ كانه درهم مثلا فاستحق بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشئ من البذل على المدعى لجواز ان تكون دعواه فيها بقى وان قل درر وبعبارة الهداية فاستحققت الدار الاذراعا منها والظاهر انه لو كان الاستحقاق على سهم شائع كربع او نصف فهو كذلك لان المدعى لم يدع سهما منها لان دعوى حق بمجهول تشمل السهم والجزء نعم لو ادعى سهما شاعرا يكون استحقاق الربع مثلا واردا على ربع ذلك السهم ايضا فالمدعى عليه الرجوع بربع بدل الصاج هذا ما ظهر لى فقامله **(قوله)** ادخول المدعى في المستحق

رقيقا لانعدام الغرور ويرجع بالثمن وان اقر بملكية المبيع للمستحق درر وفى الفتاوى لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص (لا يشكك) القاضي (سجل الاستحقاق) شهادة انه كتاب قضى (كذا) لان الخط يشبه الخط فلم يجز الاعتماد على نفس السجل (بل لا بد من الشهادة على مضمونه) ليقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن (كذا) الحكم فيه (ما سوى نقل الشهادة والوكالة) من محاضر وسجلات وصكوك لان المقصود بكل منها الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانهما لتحصيل العلم للقاضى ولذا لم يلزم اسلامهم ولو اخصم كافرا (ولا رجوع في دعوى حق بمجهول من دار صول على شئ) معين (واستحق بعضها) لجواز دعواه فيها بقى (ولو استحق كلها رد كل العوض) لدخول المدعى في المستحق

(واستفيد منه) اى من جواب المسئلة ﴿ ٢٧٧ ﴾ امر ان احدهما (صحة الصلح عن مجهول) على معلوم لان جهالة الساقط

بالبناء للمجهول فيهما قال في الدرر للعلم بأنه اخذ عوض مالم يملكه **(قوله)** واستفيد منه (الخ)
 كذا ذكره شرح الهداية **(قوله)** لان جهالة الساقط لانقضى الى المنازعة) لان المصالح
 عنه ساقط فهو مثل البراء عن المجهول فانه جائز عندنا لما ذكر بخلاف عوض الصالح فانه
 لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوما لثلاث بقضى الى المنازعة **(قوله)** لصحته اى صحة
 الصلح **(قوله)** لجهالة المدعى به بيان لوجه عدم صحة الدعوى لان المدعى به اذا كان مجهولا
 لا يصح الدعوى حتى لو برهن عليه لم يقبل **(قوله)** مالم يدع اقراره به اى اذا ادعى اقرار
 المدعى عليه بذلك الحق المجهول وبرهن على اقراره به يقبل اى ويجبر المقر على البيان كإفقاله ط
 عن نوح **(قوله)** بمحضته الاولى ذكره بعد قوله شئ منها لان الضمير راجع اليه ط **(قوله)** لفوات
 سلامة المبدل اى الشئ الذى استحق فاته لم يسلم للمصالح قال في الدرر لان الصلح على مائة وقع
 عن كل الدار فاذا استحق منها شئ تبين ان المدعى لا يملك ذلك القدر فيرد بحسبه من العوض اه
 فافهم **(قوله)** لم يرجع (الخ) هذا ظاهر فيما اذا ورد الاستحقاق على سهم شائع ايضا كرجعها
 او نصفها اما اذا استحق جزء معين منها كدرع مثلا من موضع كذا فالصالح عن دعوى رجعها
 يدخل فيه ربع ذلك الجزء المستحق تأمل **(قوله)** وان بقى اقل بأن ادعى الربع ولم يبق بعد
 الاستحقاق في يد المدعى عليه الا الثمن فيرجع بحصة الثمن المستحق ط **(قوله)** فوجب الرجوع (ع)
 اى بأصل المدعى وهو الدنانير ط **(قوله)** وفيها فروع آخر فتستظر منها استحقاق بعض المبيع
 وسائى ومنها مسائل آخر تقدمت في فصل الفضولى **(قوله)** الا اذا البائع ههنا دعى (الخ) اى
 فلا يرجع بالثمن لانه لو رجع على بائعه فهو ايضا يرجع عليه بترزية لكن هذا ظاهر اذا اتحد
 الثمن فلوزاد فله الرجوع بالزيادة كما قاله ط وكذا لو ادعى عليه اقراره بأنه اشتراه منى وهى
 حيلة لأمن البائع غائلة الرد بالاستحقاق وبيانها ان يقر المشتري بأن بائعى قبل ان يبيعه منى
 اشتراه منى فيثبت لا يرجع بعد الاستحقاق قلنا اما لو قال لا يرجع بالثمن ان ظهر الاستحقاق
 فظهر كان له الرجوع ولا يعمل مقاله لان البراء لا يصح تعليقه بالشروط كإفى الفتح **(قوله)**
 وطفاذاك اى شرع واسم الاشارة للمشتري **(قوله)** آكامها بتدالهمزة جمع اكمة محركة التل
(قوله) تامها اى الحرية وبانها فيها **(قوله)** مطلقا لم يظهر لى المراد به تأمل **(قوله)** بدالذى
 كان عايبا اتفاقا متناقض بقوله راجعا المقدر في المعطوف والماذكور في المعطوف عايبه ولو قدم
 هذا الشرط على الذى قبله لكان اظهر ويكون المراد بقوله مطابقا انه لا يرجع على المستحق
 بما اتفق ولا بالثمن اما على البائع فلا رجوع بما اتفق فقط ويرجع بالثمن كاصرح به في جامع
 الفصولين ثم المراد بما اتفق قيمة البناء ان كان بى فيها او اجرة التسوية ونحوها كما يظهر مما
 يأتي ثم اعلم اننا قد علمنا انه لا يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا صار المبيع بحال لو كان غصبا
 للملك كالمكوك قطع الثوب وخاطه قيصا فاستحق القميص او طحن البر فاستحق الدقيق وقد اختلفوا
 فيما لو غصب ارضا وبى فيها او غرس ما قيمته اكثر من قيمة الارض هل يملك الارض بقيمتها
 ام يؤمر بالقلع والرد الى المالك اتفق المتأى ابو السعود بالتأى وعليه يظهر اطلاقهم هنا اما على
 القول الاول فنفيد المسئلة بما اذا كان قيمة البناء اقل والا كان الاستحقاق واردا على ملك
 المشتري وهو الارض والبناء فلا رجوع له على البائع اطلاقا لذلك **(قوله)** اى بالمبيع

لانقضى الى المنازعة (و)
 الثانى (عدم اشتراط صحة
 الدعوى لصحته) جهالة
 المدعى به حتى لو برهن لم يقبل
 مالم يدع اقراره به (ورجع)
 المدعى عليه (بمحضته في
 دعوى كلها ان استحق
 شئ منها) لفوات سلامة
 المبدل قيد المجهول لانه لو
 ادعى قدرا معلوما كرجعها
 لم يرجع مادام في يده ذلك
 المقدار وان بقى اقل رجع
 بحسب ما استحق منه
 (فرع) * لو صالح من
 الدنانير على دراهم وقبض
 الدراهم فاستحققت بعد
 التفرق رجع بالدنانير لان
 هذا الصلح فى معنى الصرف
 فاذا استحق البديل بطل
 الصلح فوجب الرجوع ودر
 وفيها فرع آخر فتستظر وفى
 المنظومة الحية مهمة منها * لو
 مستحقا ظهر المبيع * على
 بائعه الرجوع * بالثمن الذى له
 قد دفعا * الا اذا البائع ههنا
 ادعى * بأنه كان قديما اشتري
 * ذلك من ذا المشتري بلا
 مرا * لو اشتري خرابة
 واتفقا * شاعلى تعميرها
 وطفقا * ذا لىسوى بعدها
 آكامها * ثم استحق رجل
 تمامها * فالمشتري فى ذلك
 ليس راجعا * على الذى
 غدا تلك بائعا * ولا على
 ذا المستحق مطلقا * بذا
 الذى كان عايبا اتفاقا *

وان مبيع مستحقا ظهرا * ثم قضى القاضى على من اشتري * به فصالح الذى ادعاه * صلحا على شئ له اذا * ٢

* يرجع في ذلك كل الغن *
 على الذي قد اذاعه فستن *
 وفي الثانية شري دارا وحي
 فيها فاستحق رجوع الغن
 وقبضه اساء مبيا على
 البائع اذا لم ينض اليه
 يوم تسليمه وان لم يسلم
 فبالتن لا غير كولو استحق
 بجميع بنائها ما تقر ان
 الاستحقاق متى ورد على
 ملك المشتري لا يوجب
 الرجوع الى البائع بقيمة
 البناء مثلا ولو حضر بئرا
 أو في السوعة أو روم من
 الدار شيئا ثم استحق ما
 يرجع بشئ على البائع لان
 الحكم يوجب الرجوع
 بقيمة لا بالنفقة كفي مسألة
 الحراية حتى لو كتب
 في الصك فالتفق المشتري
 فيها من نفقة أو روم فيها
 من مرممة فعلى البائع
 يفسد البيع ولو حضر بئرا
 وطواها يرجع بقيمة الغن
 لا بقيمة الحفر فلو شرط
 فسد وكذا لو حضر ساقية
 ان تقطع عابها يرجع بقيمة
 بناءا فقصرة لا بنفقة حفر
 الساقية وبالجمل فلو يرجع
 اذا نفي فيها أو غرس بقيمة
 ما يمكن نقضه وتسليمه الى
 البائع فلا يرجع بقيمة
 جص وطين

الاستحقاق وهو متعلق بقوله قضى والضمير في قوله فصالح ما ادعى من اشترى والذي ادعاء
 وهو المستحق مفعول صالح وصالحا مفعول صادق وضمير ما ادعى الذي **(قوله يرجع الح)** اي
 لانه ما ارشاه بالمبيع من استحق ومرتب الكلام على ذلك اوائل الباب **(قوله شري دارا)**
 اي ولو كان الصراء فسد كافي جامع الفصولين معللا بتحقيق الغروية **(قوله ونفي فيها)**
 اي من ماله فلو نفي بقبضها ما يرجع بقيمة كاهو ظاهر ولا بما افق كما يعلم ما ياتي **(قوله)**
 فاستحق اي الدار وحدها دون ما بناء فيها **(قوله وقيمة البناء)** اي بقوله ما يبايرج
 بقيمة لا بمقوعا والمراد بالبناء ما يمكن نقضه وتسليمه كبيت فلا يرجع بما افق من طين ونحوه
 ولا باحرة الباني ونحوه **(قوله على البائع)** ثم هذا البائع يرجع على بانه ما نفي فقط لا بقيمة البناء
 عنده وعند هـ يرجع بقيمة البناء ذخيرة **(قوله اذا سلم النقض اي)** طاهرانه يرجع بعدما كلفه
 المستحق الهدم فهدمه والبائع غائب ثم لم ينقضه الى البيع وذكر في الحاشية عن ظاهر الرواية
 انه لا يرجع عليه الا فسد البناء قائما فهدمه البائع ثم قال والاول قروب الى النظر قلت
 وعزاه في الذخيرة الى عامة الكتب **(قوله يوم تسليمه)** متعلق بقيمة فلو سكن فيه وانهم بعضه
 او زادت قيمته يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم كالمسح في جامع الفصولين ونقلناه في آخر
 المراجعة عن الحاشية **(قوله فالتن لا غير)** وعند البعض له اساء النقض والرجوع بنقصانه
 ايضا كافي الذخيرة **(قوله كولو استحق بجميع بنائها)** اي فانه يرجع بالتن لا غير وهذه مسألة
 الحراية السابقة **(قوله ما تقر الح)** قل في جامع الفصولين لان الاستحقاق اذا ورد على ملك
 المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولانه ما استحق الكل
 لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى البائع وقد مر انه لا يرجع بقيمة بناء ما يسلمه الى البائع اه
(قوله لان الحكم الح) اي حكم القاضي بالاستحقاق يوجب الرجوع بالقيمة اي بقيمة ما يمكن
 نقضه وتسليمه كما يأتي لا بالنفقة اي لا بما انفقه وهو هنا اجرة الحفر والترميم وطين ونحوه مما
 لا يمكن نقضه وتسليمه وافدانه لا يفرق بين ان يستحق لجهة وقف وملك وبعبارة الشارح آخر
 كتاب الوقف توهم خلافه وقد مرنا الكلام عليها هناك **(قوله كفي مسألة الحراية)** اي المتقدمة
 في النظم وهذا تشبيه لقوله لا بالنفقة ان كان مدين في الحراية وان كان نفي فيها فهو تمثيل لقوله
 كولو استحق الح **(قوله حتى لو كتب في الصك)** اي ملك عقد البيع وهو تفريع على قوله
 لا بالنفقة **(قوله فعلى البائع)** اي اذا ظهرت مستحقة ط **(قوله يفسد البيع)** لانه شرط
 فسد لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ط **(قوله وطواها)** اي بناها بحجر او اجر **(قوله لا بقيمة)**
 الحفر كذا في جامع الفصولين والاضطرر التعيير بنفقة الحفر لان الحفر غير متقو **(قوله فلو)**
 شرطاه اي الرجوع بنفقة الحفر **(قوله وبالجمل)** اي واقول قولنا متسا بالجملة اي مشتملا
 على جملة ما تقر **(قوله بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه)** اي بعد ان يسلمه للبائع كامر وهذا ان
 لم يكن عابا بأن البائع غصب فلو علم ما يرجع لانه مغتر لا مغرور برائية ولو قال البائع ابتها بمبينة
 وقال المشتري انما يثبتها فرجع عليك فقول للبائع لانه منكر حق الرجوع ولو اخذ دارا بنفقة
 فبني ثم استحق منه رجع على المشتري بتمه لا بقيمة بناء لانه اخذها برأيه جامع الفصولين وفيه
 لو اضر الزرع بالارض فلامستحق ان يضمه لانتقصان ولا يرجع المشتري على بائعه الا بالتن

(تأنيده) * نعلم في الحية مسألة أخرى وعرضا شارحها سيدي عبدالغني التالبي الى جامع الفتاوى وهي رجل اشترى كراما فقبضه وانصرف فيه ثلاث سنين ثم استحقه رجل ورهن واخذه بقضاء القاضي ثم طلب الغلة التي ائلفها المشتري هل يجوز رده ام لا الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما وافق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح السواقي وبيان الحيطان وممراته وما فضل من ذلك يأخذ المستحق من المشتري اه وبه افق في الحامدية ايضا وعرضا الى جامع الفتاوى وقال وبمثل افق الشيخ خير الدين في فتاواه وايضا ابوالسعود افندي مفتي السلطنة نقلا عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى في فتاواه اه قات وهذا مشكل لانه مثل قيمة الجص والطين فلا يرجع به على البائع ولا على المستحق لان زوائد المصوب متصلة او منفصلة تضمن بالاستهلاك والغلة منهما ما عمل وجهه انه اذا اقطع من الغلة ما وافقه لم يكن رجوعا من كل وجه لان الغلة انما تمت وصاحبت بما وافقه كما في الاتفاق على الدابة كيانتي لكن كان الاوفى الرجوع على البائع لانه غر المشتري في ضمن عقد البيع ولا صنع للمستحق في ذات فليتأمل (قوله في الفصل الخامس عشر) صوابه السادس عشر (قوله له رد الباني) اميب الشركة (قوله ان لا يغير الخ) لان ذلك مانع من الرد العيب (قوله ولو شرى ارضين الخ) قال في جامع الفصولين استحق مضم المبيع فلولم يميز الا بضرر كدار وكرم وارض وزوجى خف ومصرعى باب وقب يغير المشتري والا فلا كثر بين لان منفعة الدار يتعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بمنفعة ثوب آخر اه وهذا اذا كان بعد القبض ولذا قال بعده ولو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويغير المشتري في الباقي كما مر سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي او لا لفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه سواء استحق قبضه او غيره فغير كما مر لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا فباقي يغير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كثر بين اوفقين استحق احدها او كلي او وزى استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وتقدم تمام الكلام على ذلك في خيار العيب (قوله لم يرجع بما وافق) اى لم يرجع المشتري على البائع قية وفيها ايضا اشترى ابلا مهازيل فعلقها حتى سمئت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما وافقه وبالعالم اه ونقل في الحامدية بعده عن القاعدية اشترى بقرة وسمنها ثم استحققت فانه يرجع على بائعه بما زاد كولو اشترى دارا وبني فيها ثم استحققت اه وهذا يناسب مسألة الكرم انما ردنا لكن يفيد ان يكون الرجوع على البائع كما قلنا وما ذكره في الفينة من عدم الرجوع هنا اظهر والفرق بين التسعين والبناء ظاهر مما مر فلذا مشى عليه الشارح (قوله ولو استحق ثياب القن الخ) في جامع الفصولين شرى ارضا فيها اشجار حتى دخت بلا ذكر فاستحققت الاشجار قبل لاحصائها من الثمن كنبوب قن وبرذعة حمار فان ما يدخل تبعا لاحصائه من الثمن وقيل الرواية انه يرجع بحصة الاشجار والفرق انها مركبة في الارض فكانت استحق بعض الارض بخلاف الثياب فالتبعية هنا اقل ولذا كان للبائع ان يعطى غيرها لو كانت ثياب مثله ثم قل اقول في الشجر وكل ما يدخل تبعا اذا استحق بعد القبض ينبغي ان يكون له حصة من الثمن اه قات وبدله

وتامه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شرى كراما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لا يغير في يده ولم يأكل من ثمره ولو شرى ارضين فاستحققت احدها ان قبل القبض خير المشتري وان بعد قبضه غير المستحق بحصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد والبقرة لم يرجع بما وافق ولو استحق ثياب القن او برذعة الحمار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعا لاحصائه له من الثمن ولكن يغير المشتري فيه قية ولو استحق من بد المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة ولكن ان يرجع على بائعه بالنفس

مانقل عن شرح الاسيحياني الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض
والاوصاف ما يدخل في البيع بلا ذكر كبناء وشجر في ارض واطراف في حيوان وجوده في الكلي
والوزني وعن فتاوى رشيد الدين البناء وان كان تبعا اذا لم يذكر في الشراء لكن اذا قبض
يصير مقصودا ويصير له حصة من الثمن اه وفي الحائنة وضع محمد ورحمته تعالى اصلا لكل
شيء اذا بعته وحده لا يجوز بيعه واذا بعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء قبل القبض
كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شيء اذا بعته وحده
يجوز بيعه فاذا بعته مع غيره فاستحق كان له حصة من الثمن اه قلت فصار الحاصل ان ما يدخل
في البيع تبعا اذا استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع على البائع بحصته وان
استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من الثمن فلا يرجع شيء
بل يتخير بين الاخذ بكل الثمن والترك وان جاز بيعه وحده كالشجر ونوب القن كان له حصة من
الثمن فيرجع بها على البائع وهذا اذا لم يذكر في البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء
والشجر كانا مبيعين قصدا لا تبعات حتى لو فاتا قبل القبض يأخذ الأرض بحصتها ولا خيار له
ولو احترقا أو قاعهما ظالم قبل القبض يأخذها بجميع الثمن أو ترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف
الاستحقاق والهلاك بعد القبض وهو على المشتري (قوله بلا اعادة بينة) اي على الاستحقاق
وهذا اذا كان الرجوع عند القاضي الذي حكم بالاستحقاق وهو ذاكر لذلك فلونسي أو كان
عند غيره لا بد من الاعداد كأفاده في جامع الفصولين (قوله لو أبرأ الاول من الثمن) اي بأن حكم
القاضي بالاستحقاق وحكم للمشتري الاخير بالرجوع على الاول بالثمن ثم أبرأ عنه فلم يشتري
الاول الرجوع على بائعه كما قدمه الشارح اوائل الباب عن جامع الفصولين ونقلنا قبله عن
الذخيرة وجامع الفصولين انه لو أبرأ البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد
الاستحقاق لانه لا يضمن له على بائعه وكذا لا رجوع لبقية الباعة (قوله لكن في الفصولين
ما يخالفه) الذي في جامع الفصولين التفرقة بين الاستحقاق المبطل والناقل كما تقدم في المتن
اول الباب وهذا لا يخالف المنقول هنا عن أبي حنيفة وان كان مراده المخالفة في مسألة الابراء
فلم أر فيه مخالفة لما هنا ايضا بل فيه التفرقة بين ابراء المشتري البائع وبين ابراء البائع المشتري
كما ذكرناه آنفا وقدمناه اول الباب (قوله لم يرجع المستحق بالمال على المعتق) كذا في القنية
والظاهر ان المراد بالمال ما كان من كسب العبد لان غايته انه ظهر بالاستحقاق ان المعتق
غاصب للعبد والغاصب يملك كسب العبد المغضوب اما لو كان المال للمولى مع العبد فاعتقه
عليه ينبغي ان يثبت للمستحق الرجوع به على المعتق تأمل (قوله وأخذت بالشفعة) اي بقيمة
العبد أو بعينه ان وصل الى الشفيع بجهة ط (قوله وبأخذ البائع الدار من الشفيع)
اي ويرجع الشفيع بما دفع من قيمة العبد على البائع (قوله بطلان البيع) علة لقوله بطلت
الشفعة ط والتعليل بذلك مذكور في القنية وهو صريح في ان الاستحقاق في بيع المقايضة
يبطل البيع وفي جامع الفصولين استحقاق بدل المبيع يوجب الرجوع بعين المبيع قائما
وبقيته هالكا وفيه ايضا اذا استحق احد البديلين في المقايضة وهلك البديل الآخر تحجب قيمة
الهالك لقيمة المستحق لاستقاض البيع اه وفي حاشيته للخير الرمي هذا يدل باطلاقة

بلا اعادة بينة لكن لا يرجع
قبل ان يرجع عليه المشتري
عند أبي حنيفة وقال ابو
يوسف له ان يرجع قال لا
تري ان المشتري الثاني
لو أبرأ الاول من الثمن كان
للاول الرجوع كما لو وجد
العبد حرا فلكل الرجوع
قبله خاتمة لكن في الفصولين
ما يخالفه فنبهه ولو اشترى
عبدا فاعتقه بمال أخذه منه
ثم استحق العبد لم يرجع
المستحق بالمال على المعتق
• ولو شري دارا بعبد
واخذت بالشفعة تم استحق
العبد بطلت الشفعة وبأخذ
البائع الدار من الشفيع
لبطلان البيع والله اعلم

على ما لو باع المقايض غيره وسلمه له ثم استحق بدله من يد المقايض الثاني ان يرجع بعين المبيع على المشتري منه لانتقاض البيع ومن لوازمه رجوعه الى ملكه فاذا رجع عليه واخذه منه يرجع هو بمادفع لباثمه من الثمن وتسمع دعوى مالك المبيع على المشتري بقبضه عليه لدعواه الملك لنفسه فينتصب خصما للمدعى وهي واقعة الحال في مقايضة بهم وبهم وتقايضا وباع احدهما ما في يده وسلم فاستحق من مشتريه ولم ير فيها صريح النقل غير ما هنا لكن مجرد الاستحقاق لا يوجب انتقض البيع وفسخه كما مر بيانه اه ملخصا وتامه فيها (خاتمه) لم أر من ذكر ما اذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع كوت الدابة مثلا وهي واقعة الفتوى وقد اجبت بأن المستحق لا بد له من اقامة البينة على قيمتها يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على باثمه بالثمن لا بما ضمن لان المشتري غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بأن المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على باثمه بالثمن لان رد القيمة كرد العين والله سبحانه وتعالى اعلم

باب السلم

شروع فيما يشترط فيه قبض احد العوضين أو قبضهما كالصرف وقدم السلم عليه لانه بمنزلة المفرد من المركب وخص باسم السلم لتحقق ايجاب التسليم شرعا فيصدق عليه اعنى تسليم رأس المال وتامه في الثمر (قوله وشرعا) معطوف على قوله لغة (قوله بيع آجل بماجل) كذا عرفه في الفتح واعترض على ما في السراج والغاية من انه أخذ عاجل بآجل بأنه غير صحيح لصدقه على البيع بمن مؤجل وفي غاية البيان انه تحريف من النسخ أو اجاب في البحر بأنه من باب القاب والاصل أخذ آجل بماجل قلت وفيه ان القاب لا يسوغ لغير البلاء لاجل تكتة بيانية كما صرحوا به ولا سيما في التعاريف ويظهر لي الجواب بأنه ناظر الى استدائه من جانب المسلم اليه أى أخذ ثمن عاجل ويؤيده كون السلم كالسلف مشعرا بالتقدم اولا فالناسب بالابتداء بماجل وهو الثمن ثم رأيت في الثمر عن الحواشي السعدية ما يوافق ما قلنا حيث قال يجوز أن يقال المراد أخذ ثمن عاجل بآجل بقريضة المعنى اللغوي اذا الاصل هو عدم التغير الا ان ثبت بدليل اه ويظهر لي ايضا ان الاولى في تعريفه ان يقال شراء آجل بماجل لان السلم اسم من الاسلام كما في القهستاني ولا يخفى ان الاسلام صفة المسلم فهو المنظور اليه اصالة ولذا سموه رب السلم أى صاحبه فالناسب بناء التعريف على ما يشعر به اللفظ والمعنى وهو الشراء الذي هو المراد بالاسلام الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من المسلم اليه ومثله الاخذ لعدم اشعار اشتقاق اللفظ بهما (قوله وركنه ركن البيع) من الايجاب والقبول (قوله حتى يتعقد الح) وكذا يتعقد البيع والشراء بلفظ السلم ولم يحك في الفينة فيه خلافا نهر (قوله ويصح فيما لم يكن ضبط صفته) لانه دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يكن ضبطه به يكون مجهولا جهالة قضى الى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون نهر (قوله ككيل وموزون) فلو أسلم في المكيل وزنا كماذا أسلم في البر والشعير بالميزان فيه روايتان والمعتمد الجواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كيلا بحر (قوله فلم يحز فيها السلم) لكن اذا كان رأس المال دراهم أو دنانير أيضا كان العقد باطلا اتفاقا وان كان غيرها كتب في عشرة دراهم لا يصح سلما اتفاقا وهل يتعقد بيعا في الثوب بمن مؤجل قال ابو بكر الاعمش يتعقد

باب السلم

(هو) لغة كالسلف وزنا
ومعنى وشرعا (بيع آجل)
وهو المسلم فيه (بماجل)
وهو رأس المال (وركنه
ركن البيع) حتى يتعقد
بلفظ بيع في الاصح (و
يسمى صاحب الدرهم
رب السلم والمسلم) بكسر
اللام (و) يسمى (آخر
المسلم اليه والحظنة مثلا
المسلم فيه) والثمن رأس المال
(وحكمه ثبوت الملك للمسلم
اليه ولرب السلم في الثمن
والمسلم فيه) فيه ثمن ونشر
مرتب (ويصح فيما لم يكن
ضبط صفته) تجودته
وردايته (ومعرفة قدره
ككيل وموزون) خرج
بقوله (ثمن) الدرهم
والدنانير لانها اتمان فلم يحز
فيها السلم خلافا لما لك

وعيسى بن ايان لا وهو الاصح بهر وهذا صحيح في الهداية ورجح في الفتح الاول وأقره في البحر واعترضه في النهر بموهما فحدا كما أوفقته فيما علقته على البحر **(قوله)** وعددى متقارب الفاصل بين المتفاوت والمتقارب ان ماضمن مستهلكه بالمثل فهو متقارب والقيمة يكون متفاوتا ببحر عن انعراج **(قوله)** كحوز (أى جوز الشام بخلاف جوز الهند كما في البحر **(قوله)** ويض) ظاهر الرواية ان ييض النعام من المتقارب وفي رواية الحسن عن الامام لا يجوز لتفاوت آحاده والوجه أن ينظر الى الغرض في العرف فان كان الغرض منه الاكل فقط كعرف اهل البوادي وجب العمل بالاول او القشر ليتخذ في سلاسل القناديل كفى مصر وغيرها وجب العمل بالرواية لاخرى ووجب مع ذكر العدد تعيين المقدار واللون من نقاء ابيض وهدارة أفده في الفتح وأجازوه في الباذنجان والكاغد عددا وحمله في الفتح على باذنجان ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك وعلى كاغد بقال خاس والا لا يجوز اه وفي الجوهره لا يجوز السلم في الورق الا أن يشترط منه ضرب معلوم الطول والعرض والجودة **(قوله)** وفاس) الاولى وفولس لانه مفرد لاسم جنس قيل وفيه خلاف محمد بن يعقوب الفاس بالناسين الا أن ظاهر الرواية عنه كقولهما وبين الفرق في النهر وغيره **(قوله)** بكسر الباء) أى الموحدة وقد تخفف فيصير كحل كفى المصباح وهو الطوب الخي نهر **(قوله)** وأجر) بضم الجيم وتشديد الزاء مع انه اشهر من التخفيف وهو اللين اذا طبع مصباح **(قوله)** بمان) بكسر الباء المتين قموس فهو بفتح الباء وما في البحر عن اصحابه من انه بكسر الباء فهو سبق فلم فيه لم يوجد في الضحاح بل الذي فيه المان قال المان والممان المحتاج **(قوله)** بين صفته ومكان ضربه خلاصة) فيه نظرون عبارة الخلاصة والباس في السلم في اللين والآجر اذا بين المان والمكان وذكر عددا معلوما والمكان قال بعضهم مكان الافاء وهذا قول ابى حنيفة وقال بعضهم مكان الذى يضرب فيه المان اه اى لا خلاصه الارض رخاوة وصلابة وقربا وبعدا ولا يخفى ان المان اذا كان معينا لا يحتاج الى بيان صفته بخلاف ما اذا كان غير معين فلا بد من كونه معاوما ويعلم كما في الجوهره بذكر ضوله وعرضه وسكته **(قوله)** وذرى كنوب الخ) وكالسط والحصر والبوارى كفى الفتح وأراد بالثوب غير المخطى قل في الفتح ولا فى الجاود عددا وكذا الاخشاب والجرقات والغراء واليابس الخفيفة والخفاف والغالاس الا ان يذكر العدد لقصد التعدد في المسلم فيه ثم لا يلزم ان يذكر ما يقع به الضبط كأن يذكر في الجاود مقدارا من القول والعرض بعد النوع كجاود البقر والغنم الخ **(قوله)** بين قدره) أى كونه كذا كذا ذراعا فتح وظاهره ان الضمير للثوب لا للذراع وفي البرازية ان اطلق الذراع فله الوسط وفي الذخيرة اختلفوا في قول محمد له ذراع وسط فقيل المراد به انصدر أى فعل الذراع فلا يتم كل انه ولا يرعى كل الارخاء وقيل الآلة والصحيح انه يحمل عليهما **(قوله)** ككتفن) فيه ان هذا جنس والصفة كاصفر ومركب منهما كما انحط عن السج وفمر الصفة في الدر بالترقة والغلاف لكنه لا يناسب المتن **(قوله)** ذن الدجاج) هو ثوب سداه وحنه ابرسم بكسر الدال أصوب من فتحها مصباح وهو نوع من الحرير **(قوله)** الحرير الخ) قال في الفتح هذا في عرفهم وعرفنا ثياب الحرير ايضا وهي اسماء بالكهجه كما كانت زادت القيمة فالحاصل انه لا بد من ذكر الوزن سواء كانت القيمة

(وعددى متقارب كحوز
ويض وفلس) وكبرى
وبشمش وتين (ولين)
بكسر الباء (واحر بمان
معين) بين صفته ومكان
ضربه خلاصة (وذرى
كنوب بين قدره) ضولا
وعرض (وصفته) ككتفن
وكتان ومركب منهما
(وصفته) كعمل الشاة
او مصر او زيد او عمر
(ورقه) او غاطه (ووزنه
ان بيع به) فان الدجاج
ككتفن وزنه زادت قيمته
والحرير كما خف وزنه
زادت قيمته

تزيد بالتقليل والزيادة اه **(قوله)** فلا بد من بيانه مع الذرع هو الصحيح كما في الظاهرية ولو ذكر الوزن بدون الزرع يجوز وقيد خواهرزاده بما اذا لم يكن لكل ذراع ثمان فان بينه حاز كذا في التناخية نهر **(قوله)** متفاوت مائتيه اي مائة افراده **(قوله)** بلا منر اي بلا صاحب غير مجرد العدد كطول وغاظ ونحو ذلك فتح **(قوله)** وما جاز عدا حاز كيلا ووزنا) ما يقع من التخلل في الكيل بين كل نحو بيضتين مفتقر لرضا رب السلم بذلك حيث اوقع العقد على مقدار ما يتألف هذا الكيل مع تخلخله وانما يمنع ذلك في اموال الربا اذا قبلت بختسها والمعدود ليس منها وانما كان باصطلاحهما فلا يصير بذلك مكيلا مطلقا ليكون ربويا واذا أجزناه كيلا فوزنا اولى فتح وكذا ما جاز كيلا جاز وزنا وبالعكس على المعتد لوجود الضبط كما قدمناه عن البحر اي وان لم يجز فيه عرف كما قدمناه في الربا قيل قوله والمعتبر تعيين الربوي **(قوله)** ويصح في سمك مائيه في المغرب سمك مائيه ومملوح وهو التقيد الذي فيه المايح **(قوله)** وما لفة رديئة) كذا في الصباح وذكر ان قولهم ماء مائ لفة حمازية واستشهدا بها وأطال **(قوله)** وفي طرى حين يوجد فان كان ينقطع في بعض السنة كما قيل انه ينقطع في الشتاء في بعض البلاد اي لا يجرد الماء فلا ينقطع في الشتاء وتواسم في الصيف وجب ان يكون الاجل لا يبلغ الشتاء هذا معنى قول محمد الاخير في السمك المأري الا في حينه يعني ان يكون السلم مع شروطه في حينه كي لا ينقطع بعد العقد والحلول وان كان في بلد لا ينقطع حاز مطلقا وزنا لا عدا لما ذكرنا من التفاوت في آحاده فتح اما المايح فانه يدخل ويبيع في الاسواق فلا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الاحيان لا يجوز فيه كما افاده ط ولا يخفى ان هذا في بلاد يوجد فيها اما في مثل بلادنا فلا يصح لانه لا يقع في الاسواق الا نادرا **(قوله)** جاز وزنا وكيلا) اي بعد بيان النوع لقطع المنازعة **(قوله)** وفي الكبار اي وزنا ولا يجوز كيلا رواية واحدة افاده ابو السعود ط **(قوله)** روايتان) وغتار الجواز وهو قولهما لان السمك والهز لا غير معتبر فيه عادة وقيل الخلاف في علم الكبار منه كذا في الاختيار وفي الفتح وعن ابى حنيفة في الكبار التي تقطع كما يقطع اللحم لا يجوز السلم في لحمها اعتبارا بالسلم في اللحم اه **(قوله)** لافي حيوان ما) اي دابة كان او رقيقا ويدخل فيه جميع اجنسه حتى الحمام والقمرى والعصافير هو المتصوص عن محمد الا انه يخص من عموم السمك نهر قال في البحر لكر في الفتح ان شرطت حياته اي السمك فلان ان مات بخته اه واقره في النهر والميح **(قوله)** خلاف للشافعي) ومعه مالك واحمد وطال في الفتح في ترجيح أدلة المذهب المتقولة والمتقولة ثم صنف المتقولة وحط كلامه على ان الاعتبار النهي الوارد في السنة كما قاله محمد اي فهو تعبدى **(قوله)** واكارع) جمع كراع وهو مادون الركبة في الدواب فتح **(قوله)** وجاز وزنا في رواية) في السراج لو اسلم فيه وزنا اختلفوا فيه نهر واختار هذه الرواية في الفتح حيث قال وعندى لا بأس بالسلم في الرؤس والاكارع وزنا بعد ذكر النوع) باق الشرط فانها من جنس واحد وجبته لا تتفاوت تفاوتا فاحشا اه ولمقره في النهر **(قوله)** بالحزم) يضم الحاء وفتح الزاي جمع حزمة في التماس حزمه يحزمه شدة والحزم مبالغة بالحزم **(قوله)** ورطبة) هي النخلة خاصة قبل ان تجف والجمع رطاب

فلا بد من بيانه مع الذرع
(لا) يصح (في) عددي
(متفاوت) هو متفاوت
مائتيه (كطبيخ وقرع)
ودر ودرمان فلم يجز عدا
بلا منر وما جاز عدا جاز
كيلا ووزنا نهر (ويصح
في سمك مائيه) وما لفة
رديئة (و) في طرى حين
يوجد وزنا وضربا) اي
نوعا قيداهما (لا عدا)
للتفاوت (ولو صغارا حاز
وزنا وكيلا) وفي الكبار
روايتان مجتبي (لافي
حيوان) ما خلا للشافعي
(اطرافه) كرؤس و
اكارع خلافا لمالك وحاز
وزنا في رواية (و) لافي
(حصب بالحزم ورطبة)

بالجزر اذا ضبطت بالايدي الى النزاع (وجاز وزنا فتح (وجوه و خرز ^{٣٨٤} الاصغار لو لم يتباع وزنا) لانه انما يعلم به

مثل كلبة وكلاب والربط وزان قفل المرمعي الاخضر من بقول الربيع وبعضهم يقول الربطة وزان غرفة الحلى وهو النض من الكلا مصباح (قوله بالجزر) جمع جرزة مثل غرفة وغرف وهي القبضة من الفت ونحوه او الحزمة مصباح وفيه ٢ والفت القصة اذ يست (قوله الا اذا ضبط الخ) بأن بين الحبل الذي يشده الحبل والربطة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع زبلتي (قوله جاز وزنا) اى فى الكل فتح قال وفى ديارنا تعارفوا فى نوع من الحطب الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو اضبط واطيب (قوله وجوه) كاليافوت والباشش والفيروزج نهر (قوله وخرز) بالتحريك الذى ينظم وخرزات الملك جواهر تاجه وكان اذا ملك عاما زيدت فى تاجه خرزة ليعلم عدد سنى ملكه قاله الجوهري وذلك كالعقيق والبلور لتفاوت آحادها تفاوتا فاحشا وكذلك لا يجوز فى الآتى الكبار نهر (قوله من وقت العقد الى وقت الاستحقاق) دوام الانقطاع ليس شرطا حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند الحبل او بالعكس او منقطعا فيما بين ذلك لا يجوز وحد الانقطاع ان لا يوجد فى الاسواق وان كان فى البيوت كذا فى التبيين شربلالية ومنه فى الفتح والبحر والنهر وعبارة الهداية ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين الحبل وسيذكره الشارح فما اوجهه كلامه هنا كالدرر غير مراد (قوله لم يجوز فى المنقطع) اى المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الا بمشقة عظيمة فيعجز عن التسليم بجر (قوله بعد الاستحقاق) اى قبل ان يوفى المسلم فيه بجر (قوله ولم) فى الهداية والآخر فى السلم فى اللحم قال فى الفتح وهذه العبارة تأكيد فى نفي الجواز وتامه فيه (قوله ولو منزوع عظم) هو الاصح هداية وهو رواية ابن شجاع عن الامام وفى رواية الحسن عنه جواز منزوع العظم كما فى الفتح (قوله وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه) فى البحر وقال يجوز اذا بين جنسه ونوعه وسنه وصفته وموضعه وقدره كشاة خصى تى سمين من الجنب او الفخذ مائة رطل اه ولعل الشارح اراد بالوصف جميع ما ذكر (قوله وعليه الفتوى بجر) نقل ذلك فى البحر والفتح عن الحقائق والعيون (قوله لكن فى الفهستائى الخ) استدراك على المتن فافهم (قوله بالروايتين) اى رواية الحسن ورواية ابن شجاع وهى الاصح فما فى الفهستائى مبنى على خلاف الاصح (قوله وفى العنى الخ) فى البحر عن الظهيرية واقراض اللحم عندها يجوز كالسلم وعنه روايتان وهو مضمون بالقيمة فى ضمان العدوان لو مضبوخا اجماعا ولوياً فكذلك هو الصحيح اه وذكر فى الفتح عن الجامع الكبير والمتقى ان اللحم مضمون بالقيمة واختار الاسيدجاني ضمانه بالمثل وهو الوجه لان جريان ربا الفضل فيه قاطع بأنه مثل فى فرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة فى الضمان منصوص عليها وتامها بالمثل لانه مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى فقط وتام الكلام فيه (قوله ولا يكيال وذراع مجهول) اى لم يدرك قدره كما فى الكثرة والواو بمعنى او اى لا يجوز السلم بكيال معين او بذراع معين لا يعرف قدره لانه يحتمل ان يضع فيؤدى الى النزاع بخلاف البيع به حالا حيث يجوز لان التسليم به يجب فى الحال فلا يتوهم فوته وفى السلم يتأخر التسليم فيخاف فوته زبلتي زاد فى الهداية ولا بد ان يكون المكيال عملا يتقبض

(ومنقطع) لا يوجد فى الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع فى اقليم دون آخر لم يجوز فى المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار وجوده والنسخ واخذ رأس ماله (ولم ولو منزوع عظم) وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه لانه موزون معلوم وبه قالت الائمة الثلاثة وعليه الفتوى بجر وشرح مجمع لكن فى الفهستائى انه يصح فى المنزوع بلا خلاف انما الخلاف فى غير المنزوع فذهب لكن صرح غيره بالروايتين قد برولو حكم يجوزاصح اتفاقا براية وفى العنى انه قبيح عنده مثل عندها (و لا يكيال وذراع مجهول) قيد فيهما وجوزاه الثانى فى الماء قريبا للتعامل فتح معلل

هل اللحم قبيح او متى ٢ قوله وفيه والفت القصة الخ هكذا بخطه والذى فى المصباح فى باب الناف والتام مانصه الفت النصفصة اذا يست الى آخر ما قال وذكر فى باب الفاء والصاد وما بينهما مانصه والنصفصة بكسر الفاء من الربطة قبل ان تجف فاذا جفت زال عنها اسم النصفصة وسميت انقت والجمع ففأفص اه

فاعله سقط من قلم المؤلف الفاء والصاد الاخرين وكذا ما فى تفسير الربطة قبل قوله هى القصة وليجرراه مصححه (ولا)

وينبسط كالقصاع مثلا وان كان مما يتكسب بالكسب كالزئيل والجرب لا يجوز الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن ابي يوسف اه واعترضه الزيلي بان هذا التفصيل انما يستقيم في البيع حالا حيث يجوز بانه لا يعرف قدره بشرط ان لا يتكسب ولا ينبسط ويفيد فيه استثناء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز السلم مطلقا وان عرف قدره فالسلم به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يتأتى فيه الفرق بين المتكسب وغيره اه واجاب في النهر بانه اذا سلم بمقدار هذا الوعاء برا وقد عرف انه دوية مثلا جاز غير انه اذا كان يتقبض وينبسط لا يجوز لانه يؤدي الى النزاع وقت التسليم في الكسب وعدمه لانه عند بقاء عينه يتعين وقول الزيلي لا لتعيينه ممنوع نعم هلا كه بعد العلم بمقداره لا يفسد العقد اه قلت ولا يخفى ما فيه لان الوعاء اذا تحقق معرفة قدره لا يتعين مقطعا والافسد العقد بعد هلاكه ولا نزاع بعد معرفة قدره لامكان العدول الى ما عرف من مقداره فيسلمه بالامتازعة كما اذا هلك لان الكلام فيما عرف قدره ويظهر لي الجواب عن الهداية بأن قوله ولا بد السج بيان لما يقر قدره لاشروط زائد عليه ويكون المراد انه اذا كان مما يتقبض ويتكسب بالكسب لا يتقدر بمقدار معين لتفاوت الانقباض والتكسب فيؤدي الى النزاع ولذا لم يحز البيع فيه حالا فكلام الزيلي وارد على ما يبادر ومن كلام الهداية من انه شرط زائد على معرفة القدر وعلى ما قلنا فلا فاعتمد هذا التحرير (قوله) الا اذا كانت النسبة لثمرة (الح) كان الاولى اسقاط قوله لثمرة او انه يقول لثمرة او بر الى نخلة او قرية تأمل قال في الفتح فلو كانت نسبة الثمرة الى قرية معينة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج من ارضها بعينه كالمشترا في بيجارى والسباخي وهي قرية حفظتها جيدة بغرغاة لا بأس به ولانه لا يراد خصوص النسبة هناك بل الاقليم ولا يتوهم انقطاع طعام اقليم بكماله فالسلم فيه وفي طعام العراق والمشماء سواء وكذا في ديار مصر في قمح الصعيد وفي الخلاصة والمجتي وغيره لو اسلم في حطة بيجارى او سمرقند او اسبججبال لا يجوز لتوهم انقطاعه ولو اسلم في حطة هراة لا يجوز اوفي ثوب هراة وذكر شروط السلم يجوز لان حفظتها يتوهم انقطاعها اذا الاضافة لتخصيص البقعة بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لا لتخصيص المكان فلو اتى المسلم اليه بثوب نسج في غير ولاية هراة من جنس الهروي يعنى من صفته ومؤنثه أجبر رب السلم على قبوله فظهر ان المانع والمنقضي العرف فان تعورف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز والا فلا اه ملخصا قالت ويظهر من هذا ان النسبة الى بلدة معينة كبيجارى وسمرقند مثل النسبة الى قرية معينة فلا يصح الا اذا اريد بها الاقليم كالشام والعراق مثلا وعلى هذا فلو قال دمشق لا يصح لانه لا يراد بدمشق الاقليم ولكن هل المراد ببيجارى وسمرقند ودمشق خصوص البلدة او هي وما يشمل قراها المنسوبة اليها فان كان المراد الاول فدمه الجواز ظاهر وان كان الثاني فهو وجه لانها ليست اقلها ولكن لا يصح قول الشارح كقمح مرجى او بلدى فان القمح المرجى نسبة الى المرج وهو كورة شرق دمشق تشتمل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قبل دمشق وقراها اكثر وقحها اجود من باقي كورة دمشق والبلدى في عرفنا غير الجوراني ولشأن ذلك كله ليس باقليم فان الاقليم واحد الاقليم الدنيا السبعة كافي القاموس وفي المصباح يقال

(وبرقرية) بعينها (ومر
نخلة معينة الا اذا كانت
النسبة لثمرة) او نخلة او قرية
(ليان الصفة) لا لتعيين
الخارج كقمح مرجى او
بلدى بديارنا

الذَّيْنِ سَبْعَةٌ قَالِمٌ وَقَدْ بَقِيَ لَيْسَ مَرَادُكُمْ خُصُوصُ الْقَالِمِ الْمَصْدُوحِ بَلْ يَشْمَلُ الْقَطْرَ وَالْكُورَةَ
فَنَهْ لَا يَتَوَهَّمُ انْقِصَاعُ حُجَّتِهِ بَكَمَالِهِ فَيُصَحِّحُ إِذَا قُلَّ حُجُورَانِيَّةٌ أَوْ مَرَجِيَّةٌ بِهِ يَصِحُّ كَلَامُ الشَّارِحِ
تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ وَبَعْدَ أَيْ) تَقْدِيمُهُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا لَوْ أَسْلَمَ فِي حَصَةِ هِرَاةٍ أَوْ تَوْبِ هِرَاةٍ
(قَوْلُهُ فِي وَقْتِ عَمَلٍ) بِفَتْحٍ فَكُسِرَ مَصْدَرُهُ بِمَعْنَى الْحُلُولِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْ) هَذَا
الْعَمَلُ بِحَسَبِ مَا تَعَالَى أَمْرٌ عَنِ الْفَتْحِ وَغَرَاهُ السَّرْحُ الْمَصْدُوحُ قُلَّ فِي النَّهْرِ وَهُوَ أَوْلَى لَأَنَّ
مُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ لَا يَمُنُّ بِحَدِيدٍ قَالِمٍ خَدِيدَةٍ مِنَ الصَّعِيدِ مَثَلًا أَنْ يَصِحَّ إِذَا يَتَوَهَّمُ عَدَمَ طُلُوعِ
شَيْءٍ فِيهِ أَصْلًا هَرَجِي وَهَذَا يَقْتَضِي غَيْرَ مَرَادٍ مُتَّفَقَةٍ لِمَشْرُطِ الْمَارِ (قَوْلُهُ قَاتِلُ أَيْ) الْقَوْلِ
وَاتَّقِيهِ الَّذِي بَعْدَهُ لِمَا سَأَلَ الْبَحْرَ (قَوْلُهُ أَيْ شَرْطُ وَجْهَةٍ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي شَرْطِهِ
بِمَجْنَسٍ فَيَصْدُقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا كَثَرٍ (قَوْلُهُ أَيْ تَذَكُّرٌ فِي الْعَقْدِ) أَفَادَ أَنَّ لَهُ شَرْطًا أُخْرَى سَكَتَ
عَنْهَا الْمُصَنِّفُ لِأَنَّهَا لَا يَشْتَرِطُ ذِكْرَهَا فِيهِ بَلْ وَجُودُهَا نَهْرٌ وَذَلِكَ كَقَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ وَنَقْدِهِ
وَعَدَمِ الْخِيَارِ وَعَدَمِ عَالِي الرِّبَا لَكِنَّ ذِكْرَ الْمُصَنِّفِ مِنَ الشَّرْطِ قَبْضَ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ
مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُهُ فِي الْعَقْدِ (قَوْلُهُ سَبْعَةٌ) أَيْ أَحْمَالًا وَلَا فَلَارَبْعَةَ الْأَوَّلِ مِنْهَا تَشْتَرِطُ
فِي كُلِّ مَن رَأْسَ الْمَالِ وَالسَّبْعُ فِيهِ فِي ثَمَانِيَةٍ بِالْفَصْلِ بَحْرٌ وَسَائِيٌّ وَفِيهِ عَنِ الْمَرَاغِ أَمَّا
يَشْتَرِطُ بَيَانُ التَّوَعُّعِ فِي رَأْسِ الْمَالِ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ تَقْوَدُ مُخْتَلَفَةً وَالْأَفْلَا وَفِيهِ عَنِ الْخُلَاصَةِ
لَا يَشْتَرِطُ بَيَانُ التَّوَعُّعِ فِيهِ لِأَنَّهُ (قَوْلُهُ كَمَا أَوْفَرَ) وَمَنْ قَالَ كَقَبْضَةِ أَوْ بَحْرِيَّةٍ فَقَدْ وَهَمَ
وَأَمَّا هُوَ مِنْ بَيَانِ التَّوَعُّعِ كَمَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ كَقَبْضَةٍ) هُوَ مَا يَسْقِي سَبِيحًا أَيْ لَمَّا الْجَارِي (قَوْلُهُ
أَوْفَرَ) هُوَ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ قَمُوسٌ (قَوْلُهُ لَا يَنْقُضُ وَلَا يَنْبَسِطُ) كَالصَّاعِ مَثَلًا بِخِلَافِ
الْخَرَابِ وَالزَّرْبِ (قَوْلُهُ وَاجِلٌ) ذُنْ اسْمُهُ حَالًا ثُمَّ ادْخَلَ الْأَجَلَ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ وَقَبْلَ اسْتِهْلَاكِ
رَأْسِ الْمَالِ حَازَ أَمَّا عَنِ الْخَوْصَةِ (قَوْلُهُ فِي السَّلَا) احْتِرَازٌ عَنِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَلَا حَاجَةَ
إِلَيْهِ (قَوْلُهُ بِهِ يَفْقَى) وَقَبْلُ الْإِلَهِ وَقَبْلُ الْإِلَهِ أَكْثَرُ مِنْ نَصْفِ يَوْمٍ وَقَبْلُ نَظَرٍ إِلَى الْعَرَفِ فِي تَأْخِيلِ
مَنْهُ وَالْأَوَّلُ أَيْ مَا فِي الْمَنْ أَصَحَّ بِهِ يَفْقَى زَيْلِي هُوَ الْعَتَمُ بِحَرْفٍ وَهُوَ الْمَذْهَبُ نَهْرٌ (قَوْلُهُ
وَلِذَا شَرْطُ أَيْ) أَيْ لِكُونِهِ يُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِهِ حَالًا اشْتَرَطَ أَيْ وَحْدَانَهُ بَيَانُ فَائِدَةِ اشْتِرَاطِهِمْ عَدَمَ
انْقِصَاعِهِ فِي بَيْنِ الْعَقْدِ وَالدَّخْلِ وَذَلِكَ فِيهَا لَوَمَاتُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ تَدْوُهُ أَيْ عِلَّةُ اقْوَالِهِ اشْتَرِطَ
وَقَوْلُهُ بَيَانُهُ السَّبِيحَةُ مُتَعَاقِفَةٌ بِسَابِغِهِ وَالْمَوْتُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ سَبَبًا لِلْحُلُولِ الَّذِي
هُوَ سَبَبُ التَّسَامِيهِ فَهُوَ سَبَبُ السَّبَبِ (قَوْلُهُ أَنَّ تَعَاقُفَ الْعَقْدِ تَقْدَارُهُ) بَيَانُ تَقْسِيمِ أَجْزَاءِ السَّلَامِ
فِيهِ عَلَى أَجْزَائِهِ فَجَعَلَ أَيْ بَيَانُ قِيَامِ النِّصْفِ بِالنِّصْفِ وَالرَّابِعُ بِالرَّابِعِ وَهَكَذَا وَذَلِكَ أَمَّا يَكُونُ
فِي التَّمَنِ امْتِلَى (قَوْلُهُ وَكَتَفِيًا بِالْإِشَارَةِ أَيْ) قَالُوا قُلْ اسْمَعْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمُ فِي كَرِّ رِ
وَلَمْ يَذَرِ وَزْنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ قُلْ اسْمَعْتُ إِلَيْكَ هَذَا الْبَرِّ فِي كَذَا مَثَلًا ثُمَّ نَزَعَ عَرَفَانَ وَلَمْ يَذَرِ قَدْرَ الْبَرِّ
لَا يَصِحُّ عَتَمُهُ وَعَتَمُهُ يَصِحُّ وَاجْعُوا عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ إِذَا كَانَ تَوْبًا أَوْ حَبِيًّا أَوْ بَصِيرًا مَعْلُومًا
بِالْإِشَارَةِ دَرَرٌ (قَوْلُهُ كَمَا فِي مَذْرُوعٍ وَحَيَوَانٍ) لِأَنَّ الْمَذْرُوعَ وَصَفَ فِي الْمَذْرُوعِ وَالْمُسَبَّحَ لِإِقْبَالِ
الْأَوْصَافِ فَلَا يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ عَلَى قَدْرِهِ وَلِهَذَا لَوْ نَقَضَ ذَرَاعًا أَوْ تَأَنَّفَ بَعْضُ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ
لَا يَنْقُصُ مِنَ السَّلَامِ فِيهِ شَيْءٌ بَلِ السَّلَامُ إِلَيْهِ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ رَضِيَ بِهِ بِكُلِّ السَّلَامِ فِيهِ وَأَنْ شَاءَ فَسَخَّ
لِقَوَاتِ الْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ وَتَمَامِهِ فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ قَالُوا أَيْ) هُوَ جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِمَا بِأَنَّهُ لَا يَنْزِلُ

قُلُوبُهَا وَتَقْتَضِي الْمَرْفُوعَ
وَقْتُ عَمَلٍ فِي وَقْتِ عَمَلٍ
شَرْطُ فَتْحٍ فِي الْخَوْصَةِ
أَيْ فِي حَصَةِ جَدِيدَةٍ أَوْ فِي
ذَرَةِ حَدِيثَةٍ لَمْ يَحْزَرْ لَأنَّهُ
لَا يَدْرِي لِيَكُونَ فِي ثَمَنٍ
السَّيِّئَةِ مَثَلًا قَالَتْ وَغَايَةُ
فَمَا يَكْتُبُ فِي وَثِيقَةِ السَّلَامِ
مَنْ قَوْلُهُ جَدِيدَةٍ مَعْدَمَةٍ
أَيْ قَبْلَ وَجُودِ جَدِيدَةٍ
بَعْدَهُ فَيَصِحُّ كَمَا لَيْسَ فِي
(وَمَشْرُوعُهُ) فِي شَرْطِ وَجْهَةٍ
أَيْ تَذَكُّرٌ فِي عَقْدِ سَبْعَةٍ
(بَيَانُ جَسَسٍ) كَمَا أَوْفَرَ (و)
بَيَانُ (وَع) كَقَبْضَةٍ أَوْفَرَ
(وَصَفَةٍ) كَقَبْضَةٍ أَوْفَرَ
(وَقَدْرٍ) كَقَبْضَةٍ أَوْفَرَ
وَالْأَفْلَا (وَاجِلٌ) وَفَقَهُ
فِي السَّلَامِ (نَهْرٌ) بِهِ يَفْقَى وَفِي
الْحَدِيثِ لَأَنَّ السَّلَامَ فِي تَوَعُّعٍ
وَاحِدٍ عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ
بَعْدَهُ فِي وَقْتٍ وَبَعْدَهُ
فِي وَقْتٍ أُخَرَ (وَبَيَانُ)
الْأَجَلَ (بَيَانُ) السَّلَامِ إِلَيْهِ
لَا يَمُوتُ رَبُّ السَّلَامِ فَيُؤْخَذُ
السَّلَامُ فِيهِ (مَنْ تَرَكَهُ حَالًا)
لِيَصْلَحَ الْأَجَلَ يَمُوتُ
الْمُتَوَكِّلُونَ عَلَى الْإِلَهِ وَلَمْ يَشْتَرِطْ
دَوَامَ وَجُودِهِ لَتَدْوَمِ الْقُدْرَةُ
عَلَى تَسَابُغِهِ بِبَيَانِهِ (و) بَيَانُ
(قَدْرُ رَأْسِ الْمَالِ) أَنَّ تَعَاقُفَ
الْعَقْدِ تَقْدَارُهُ (فِي كَيْفِيَّةِ)
وَمُوزُونٍ وَعَدَدِي غَيْرِ
مُتَّفَاوِتٍ وَكَتَفِيًا بِالْإِشَارَةِ

فيحتاج الى رد رأس المال
 ابن كمال وقديش في بعضه ثم
 يجذب باقيه معيا فيردد ولا
 يستبدله رب السلم في مجلس
 الرد فيفسخ العقد في
 المردود ويبقى في غيره
 فتلزم جهالة المسلم فيه بما
 في ابن مالك فوجب بيانه
 (و) السابع بيان (مكان
 الايفاء) للمسلم فيه (تمامه)
 حمل ومؤنة ومثله الثمن
 والاجرة والقسمة وعينا
 مكان العقد وبه قالت
 التسلاة كييع وقرض
 والاف وغصب قلنا هذه
 واجبة التسليم في الحال
 بخلاف الاول (شرط
 الايفاء في مدينة فكل
 محالها سواء فيه) اي في
 الايفاء (حتى لو اوفاه في
 محلة منها برى) وليس له
 ان يطالبه في محلة أخرى
 بزيادة وفيها قبله شرط
 محله الى منزله بعد الايفاء
 في المكان المشروط لما يصح
 لاجتماع الصفقتين الاجارة
 والتجارة (وما لاجل له
 كسك وكافور وصغار
 لو لم لا يشترط فيه بيان
 الايفاء) اتفاق (وبوفيه
 حيث شاء) في الاصح ويصح
 ابن كمال مكان المقدم (ولو)
 عين (فيما ذكر) مكانا عين
 (في الاصح) فتح لانه يفيد
 سقوط خسر الضريق

بيان قدر رأس المال ولو في مكيل ونحوه بل تكفي الإشارة اليه لان المقصود حصول التسليم
 بالمانزعة **(قوله)** فيحتاج الى رد رأس المال (اي اذا كان غير معلوم القدر أدى الى المنازعة
(قوله) ولا يستبدله (الح) اي لا يتيسر له ذلك في المجلس وربما يكون الزئوف اكثر من النصف
 فاذا رده واستبدل بها في المجلس يفسد السلم لانه لا يجوز الاستبدال في اكثر من النصف
 عنده خلافا لهما كما في الفتح **(قوله)** في مجلس الرد) كذا في الفتح وفي بعض النسخ في مجلس
 العقد والصواب الاول « (تنبيه) » من فروع المسئلة ما لو اسلم في جنسين كائنة درهم
 في كره حنطة وكروخير بلا بيان حصة واحد منهما من رأس المال لم يصح فيها الانقسامه عليهما
 بالقيمة وهي تعرف بالخزر وكذا لو اسلم جنسين كدراهم ودنانير في كره حنطة وبين قدر احدها
 فقط اعلان العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيبطل في الآخر ايضا لاتحاد الصفة بغير وغيره
(قوله) للمسلم فيه) احتراز عن رأس المال فانه يتعين مكان العقد لايفاءه اتفاقا بغير **(قوله)**
 نيله حمل) يفتح الحاء اي نقل يحتاج في حمله الى ظهر واجرة حمل نهر **(قوله)** ومثله الثمن
 والاجرة والقسمة) بأن اشترى أو استأجر دارا بمكيل او موزون موصوف في الذمة واقتسبها
 واخذ احدها اكثر من نصيبه والتزاما بمقابلة الزائد بمكيل او موزون كذلك الى اجل فعنده
 يشترط بيان مكان الايفاء وهو الصحيح وعندها لا يشترط نهر **(قوله)** وعينا مكان العقد
 اي ان امكن التسليم فيه بخلاف ما اذا كان في مركب اوجب فيجب في اقرب الاماكن التي
 يمكن فيها بحر وفتح والخيار قول الامام كما في الدر المنثور عن الفهستاني **(قوله)** كييع (الح)
 اي لو باع حنطة او استقرضها او اتلفها او غصبها فانه يتعين مكانها لتسليم المبيع والقرض
 وبدل المتألف وعين المصنوع **(قوله)** واجبة التسليم في الحال) فان تسليمه يستحق بنفس
 الالتزام فيعين موضعه بغير بخلاف الاول اي السلم فانه غير واجب في الحال فلا يتعين مكانه
 فيفضى الى المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف الاماكن فلا بد من البيان وتتمامه في
 الفتح **(قوله)** فكل محلاتها سواء فيه) قيل هذا اذا لم تبلغ نواحيه فربما كان باعته فلا بد
 من بيان ناحية منه فتح وبحر وجزء به في النهر **(قوله)** وفيها قبله) اي في البرازية قبل
 ما ذكر **(قوله)** بعد الايفاء) قيده لانه لو شرط الايفاء فقط او الحمل فقط او الايفاء بعد الحمل
 جاز ولو شرط الايفاء بعد الايفاء كشرط ان يوفيه في محلة كذا ثم يوفيه في منزله لم يجز على قول
 العامة كما في البحر **(قوله)** الاجارة) اي التي تضمنها شرط الحمل بعد الايفاء والتجارة اي
 الشراء المقصود بالعقد وهذا يدل من الصفقتين بدل مفصل من يحمل **(قوله)** وما لاجل له (الح)
 هو الذي لا يحتاج في حمله الى ظهر واجرة حمل وقيل هو الذي لو أمر انسانا بحمله الى مجلس
 القضاء حمله مجانا وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة ارجع عن النهر **(قوله)** كسك وكافور)
 يعني القليل منه والا فقد يسلم في امان من الزعفران كثيرة تبلغ احمالا فتح واراد بالتقابل
 ما لا يحتاج الى ظهر واجرة حال فافهم **(قوله)** صحح ابن كمال مكان العقد) نقل تصحيحه عن
 محيط المرخسي وكذا نقله عنه في البحر وجزءه في الفتح لكن المتن على الاول ويصححه
 في الهداية والمتن **(قوله)** فيما ذكر) اي فيما لاجل له ولا مؤنة **(قوله)** لانه يفيد سقوط خطر
 الطريق) هذا التعديل مذكور في الفتح ايضا تبعا للهداية ومما انه اذا تعين المكان وأوفاه

في مكان آخر يلزم المسلم اليه نقاله الى المكان المعين فاذا هلك في الطريق يهلك عليه فيكون رب السلم قد سقط عنه خطر الطريق بذلك بخلاف ما اذا لم يتعين فانه اذا نقل بعد الايضاح الى المكان المعين يكون هلاكه على رب السلم (قوله وبقي من الشروط) انما غير التمييز لان هذه الشروط الآتية ليست مما يشترط ذكرها في العقد بل وجودها ط (قوله قبض رأس المال) فلو انتقض القبض بطل السلم كما لو كان عينا فوجده معيبا او مستحقا ولم يرض بالعيب او لم يجز المستحق او ديننا فاستحق ولم يجزه واستبدل بعد المجلس فلو قبله صح او وجده زيوفا او نهرجة وردها بعد الافتراق سواء استبدلها في مجلس الرد او لا فلو قبله واستبدلها في المجلس اورضى بها ولو بعد الافتراق صح والكثير كالكل وفي تحديده روايتان ما زاد على الثلث او ما زاد على النصف وان وجده ستوقه او رصا فان استبدلها في المجلس صح وان بعد الافتراق بطل وان رضى بها لانهما غير جنس حقه بجر ملخصا (قوله ولو عينا) هو جواب الاستحسان وفي الواقعات باع عبدا بثوب موصوف الى اجل جاز لوجود شرط السلم فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل لانه يصير سلما في حق الثوب بيبعا في حق العبد ويجوز ان يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وكما في قول المولى ان ادبت الى الفا فانت حر اه نهر قلت والظاهر ان هذا مفرع على جواب القياس تأمل (قوله وبجحت الكفالة والحالة الخ) اي فله مطالبة الكفيل والمحتمل عليه فان قبض المسلم اليه رأس المال من المحتمل عليه او الكفيل اوجب السلم في مجلس العاقلين صح وبعده بطل السلم والحالة والكفالة وفي الرهن ان هلك الرهن في المجلس فلو قيمته مثل رأس المال او اكثر صح ولو اقل صح المقدم بقدره وبطل في الباقي وان لم يهلك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن لصاحبه بجر عن البدائع ملخصا (قوله برأس مال السلم) وكذا الكفالة بالسلم فيه صرح به في مئة المفتي وماسأني في الكفالة من انها لا تصح في المبيع لانه مضمون بغيره وهو الثمن فذلك في بيع العين وهذا بيع الدين اقاده في حواشي مسكين اي فان عقد السلم لا يفسخ بهلاك قدر المسلم فيه قبل قبضه لانه ان يقيم غيره مقامه لعدم تعيينه بخلاف هلاك المبيع العين قبل قبضه فانه مضمون بغيره وهو الثمن فيسقط عن المشتري وسمى الثمن غيرا لان المضمون بالقيمة مضمون بعينه حكما وفي البحر عن ابيصاح الكرماني لو أخذ بالسلم فيه رهنا وسلطه على بيعه فباعه ولو بغير جنس السلم فيه جاز (قوله وهو شرط بقائه على الصحة) هو الصحيح وستأتي قاعدة الاختلاف في الصرف بجر وعبارته في الصرف وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند ابي حنيفة فعلى القول الضعيف يتعدى الفساد وعلى الاصح لا كذا في الفتح اه (قوله بوصفها) اي وصف الصحة والاضافة بيانه (قوله كون رأس المال منقودا) اي نقده الصيرفي ليعرف جيده من الردئ وليس المراد بالنقد القبض فانه شرط آخر قد مر اقاده في البحر وقاعدة اشتراطه كافي الباية الاحتراز عن الفساد لانه اذا رد بعضه بسبب الزيادة ولم يتفق الاستبدال في مجلس الرد انفسخ العقد بقدر المردود واستشكله في البحر بأن هذه الفائدة ذكرت في تعليق قول الامام ان بيان قدر رأس المال شرط ولا تنكفي الاشارة اليه كما مر ومفاده عدم اشتراط

(و) بقي من الشروط (قبض رأس المال) ولو عينا (قبل الافتراق) بأدائها وان انا اوسارا فرسخا او اكثر ولو دخل ليخرج الدرهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وجحت الكفالة والحالة والارتها برأس مال السلم بزانية (وهو شرط بقائه على الصحة لاشتراط انعقاده بوصفها) فينقصد صحيحا ثم يبطل بالافتراق بلا قبض (ولو ابي المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه) خلاصة وبقي من الشروط كون رأس المال منقودا

الانتقاد أولا وذكر قبله ان اشتراط الانتقاد يغني عن اشتراط بيان القدر وحاصله ان احدها
يكفي عن الآخر واجاب في النهر بأن بيان القدر لا يدفع توهم الفساد المذكور أي فلا بد من
اشتراط الانتقاد قلت ويرد على هذا الشرط ايضا انه تقدم انه لو وجدها زيوفا فرضي بها صح
مطلقا ولو ستوقه لآلى آخر مامر ومفاده ان الضرر جاء من عدم التبديل في المجلس لان عدم
الانتقاد على ان التقاد قد يخطئ وايضا فان رأس المال قد يكون مكبلا او موزونا ويظهر بعضه
معييا فبرده بعد هلاك البعض ويلزم الجملته كأمير فلا بد حينئذ من ذكر الشرطين تأمل **(قوله)**
وعدم الخيار أي خيار الشرط فان اسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يد المسلم اليه
صح وان هالكا لا يلقاب صحيحا بجر عن البرازية * (تبييه) * لا يثبت في السلم خيار الرؤية
لانه لا يثبت فيها ملكة دينيا في الذمة كافي جامع الفصولين ومر اول خيار الرؤية **(قوله)** وهو
القدر المتفق ذكر الضمير باعتبار الحجر واحترز بالتلفق عن القدر المختلف كسلام نقود
في حزمة وكذا في زعفران ونحوه فان الوزن وان تحقق فيه الا ان الكيفية مختلفة كما تقدم
في الربا افاده ط وكذا اسلام الحنفية في الزيت فانه جائز كأمير هناك عن ابن كل **(قوله)** سعة
عشر) ستة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره وتقدم وقبضه قبل الافتراق
واحد عشر في السلم فيه وهي الاربعة الاول وبيان مكان ايفائه واجله وعدم انقطاعه وكونه
مما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطا بالوصف كالاجناس الاربعة المكيل والموزون والمذروع
والمعدود المتقارب وواحد يرجع الى العقد وهو كونه بائنا ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر
للبديل وهو عدم شمول احدي عاقي الربا البديلين منج بتصرف ط **(قوله)** القدرة على
تحصيل المسلم فيه (لأحاجة اليه مع اشتراط عدم الانقطاع قال في النهر والقدرة على تحصيله
بأن لا يكون منقطعاً اهـ ح واما القدرة بالفعل في الحال فليست شرطا عندنا لمعلوم انه لو
اتفق بحجزة عند الحلول وافلاسه لا يبطل السلم قاله الكمال ط **(قوله)** والمكوك صاع ونصف
والصاع ثمانية ارطال بالفغدادى كل رطل مائة وثلاثون درهما ط قلت فيكون القفيز اثني
عشر صاعا والكر سبع مائة وعشرين صاعا والصاع نصف مد شامي تقريبا فالكر اربع غرائر
ونصف غرارة كل غرارة ثمانون مدا شاميا **(قوله)** حال كون الماشين) اشار به الى ان مائة
في الموضوعين نصب على الحال بأوّل مقسومة هذه القسمة وتجاوز البديلة اهـ ح **(قوله)**
دينار عليه) صفة لمائة نهر او بدل عيني وهو احتراز عما اذا كانت دينار على اجنبي كباقي قل
في النهر والتقييد مضافة للعقد اليهما أي الى الماشين المذكورين ليس احترازا لانه لو اضافة
الى ماشين مطلقا ثم جعل المائة قصاصا بنا في ذمته من الدين فالحكم كذلك في الاصح اهـ
(قوله) لانه طار) أي عرض بالافتراق قبل القبض لما مر ان القبض شرط لبقاء العقد على
الصحة لا شرط انعقاد **(قوله)** ولو احداها دنانير) محترز قول النصف مائتي درهم الحاشيت
فرض المسئلة يكون مائتي الدين والتقد متحدتي الجنس لانه لو اختلفا بأن السلم مائة درهم نقدا
وعشرة دنانير دينار او بالعكس لا يجوز في الكل اما حصة الدين قلما مر واما حصة الدين فاجهالة
ما يخصه وهذا عنده وعندنا يجوز في حصة النقد كافي الزيلعي والشافعي مبنى على اعلام قدر
رأس المال بجر **(قوله)** او على غير المعادين) محترز قوله مائة دينار عليه فلو قال اسلمت اليك

وعدم الخيار وأن لا يشعل
البديلين احدي على الربا
وهو القدر المتفق أو الجلسر
لان حرمة النساء تحقق به
وعدها العيني تبعا للغاية
سبعة عشر وزاد المصنف
وغيره القدرة على تحصيل
المسلم فيه ثم فرع على
الشرط الثامن بقوله (فان
أسلم مائتي درهم في كره)
بضم فتشديد ستون قفيزا
والقفيز ثمانية مكايك
والمكوك صاع ونصف
عيني (بر) حال كون
الماشين مقسومة (مائة
دينار عليه) أي على المسلم
اليه (ومائة نقدا) نقدها
رب السلم (وافترقا) على
ذلك (فالسلم في) حصة
(الدين باطل) لانه دين
بدين وصح في حصة النقد
ولم يشع الفساد لانه طار
حتى لو نقد الدين في مجلسه
صح في الكل ولو احداها
دنانير أو على غير المعادين
فسد في الكل (ولا يجوز
التصرف) للمسلم اليه
(في رأس المال) للرب
السلم في (المسلم فيه

هذه المائة والمائة التي على فلان بطل في الكيل وان قد الكيل لا شرط تسليم الثمن على غير
 العاقد وهو مفسد مقارن فتعدى بخر **(قوله قبل قبضه)** اى قبض ما ذكر من رأس المال
 او المسلم فيه اما الاول فلما فيه من تقويت حق الشرع وهو القبض المستحق شرعا قبل الافتراق
 واما الثانى فلانه بيع منقول وقد مر ان التصرف فيه قبل القبض لا يجوز نهر **(قوله بخو**
بيع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيع مستدرك بقوله بعده ومراجعة وتولية تأمل
(قوله وشركة) صورته ان يقول رب السلم لآخر اعطني نصف رأس المال ليكون نصف
 المسلم فيه لك بخر **(قوله ومراجعة وتولية)** صورة التولية ان يقول لآخر اعطني مثل
 ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك بخر عن الايضاح والمراجعة ان يأخذ زيادة
 على ما عطي وقيل يجوز كل من المراجعة والتولية قبل القبض وبه جزم في الحاوى قال في البحر
 وهو قول ضعيف والمذهب منه ما **(قوله ولو بمن عليه)** فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم
 اليه بأكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون اقالة بخر عن القينة وانظر ما فائدة التقيد
 بالأكثر وتقدم اول فصل التصرف في المبيع ان يبيع المتقول من بآئه قبل قبضه لا يصح ولا
 ينتقض به البيع الاول بخلاف هبة منه لانها مجاز عن الاقالة **(قوله حتى لو وهبه منه الخ)**
 في المبسوط لو أبرأ رب السلم المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأؤه في ظاهر الرواية وروى
 الحسن انه لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه قن قبله كان فسخا لعقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم
 من رأس المال وقبل ابراء السلم فان رده لا والفرق ان المسلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس
 بخلاف رأس المال نهر قال في البحر والحاصل ان التصرف الثني في المثل شامل للبيع
 والاستبدال والهبة والابراء الا أن في الهبة والابراء يكون مجازا عن الاقالة فبرد رأس المال
 كلا او بعضا ولا يشمل الاقالة لانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردي
 والعكس اه **(قوله اقالة بعض السلم جائزة)** أى لو أقاله عن نصف المسلم فيه او ربعه مثلا
 جاز ويبقى العقد في الباقي قال في البحر واحترق به عن الاقالة على مجرد الوصف بأن كان المسلم
 فيه جيدا فتقايلا على الردي على ان يرد المسلم اليه درهم لا يجوز عندها خلافا لابي يوسف في رواية
 فيجوز عنده لا بطريق الاقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اه قال الرملي وفيه صراحة
 بجواز الخط عن رأس المال وتجوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها قبل التفرق
 بخلاف الخط وقد مر انه لا يجوز الزيادة في السلم فيه ويجوز الخط اه **(قوله بعد الاقالة)**
 أفاد ان الاقالة جائزة في السلم مع ان شرط الاقالة قيام المبيع لان المسلم فيه وان كان دينا
 حقيقة فله حكم العين ولذا لم يجز الاستبدال به قبل قبضه واذا بحث فن كان رأس المال عينا
 ردت وان كانت هالكة رد المثل والقيمة لو قيمته وتقدم تمامه في بابها **(قوله فلو كان فاسدا جاز**
الاستبدال) لان رأس ماله في يد البائع كغصوب منح عن جامع الفصولين لكن لا يخفى ان
 جوار الاستبدال لا يدل على جواز التصرف بالشراء كما هو موضوع المسئلة كما يظهر لك قريبا
(قوله كسائر الديون) اى كدين مهر واجرة وضمان متلف ونحو ذلك سوى صرف وسلم لكن
 التصرف في الدين لا يجوز الا بتلك ممن هو عليه هبة او وصية وبيع أو اجارة لامن غيره الا اذا
 سلطه على قبضه وقد مر تمام الكلام عليه في فصل التصرف في المبيع والثمن **(قوله قبل قبضه)**

قبل قبضه بخو بيع وشركة)
 ومراجعة (وتولية) ولو بمن
 عليه حتى لو وهبه منه كان
 اقالة اذا قبل وفي الصغرى
 اقالة بعض السلم جائزة
 (ولا) يجوز لرب السلم
 شراء شئ من المسلم اليه
 برأس المال بعد الاقالة
 في عقد السلم الصحيح فلو
 كان فاسدا جاز الاستبدال
 كسائر الديون (قبل قبضه)

أي قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه (قوله بحكم الاقالة) أي قبضا كأننا بحكمه الاقالة لا بحكم عقد السلم لأن رأس المال مقبوض في يد المسلم اليه والام تصح الاقالة لعدم صحة السلم (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الخ) رواه عنه ابو داود وابن ماجه وحسنه الترمذي وتامه في الفتح (قوله فامتنع الاستبدال) فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة المسلم فيه قياما فياخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره حكم رأس المال بعد ما حكمه قبلها الا انه لا يجب قبضه في مجلداتها كما كان يجب قبضا لتكونها ليست بيعة من كل وجه ولهذا جاز ابرأؤه عنه وان كان لا يجوز قبضا بها وقد اخرج في باب الاقالة عن الاشباه ان رأس المال بعدها كغير قبضا الا في مستلذين الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) لانه لا يتعين بالتعيين فلو تباعا دراهم بدنانير جاز استبدالها قبل القبض بأن يسكها ما أشارا اليه في العقد ويؤيد ما بدله قبل الافتقار كما سيأتي في باب الصرف واحتراز بالاستبدال عن التصرف فيه لما سيأتي هناك انه لا يصرف في غير الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدرهم واشترى بهاقبل قبضها تباعا فسد بيع الثوب وبهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف غير متعظم لان الكلام فيه في الشراء برأس المال قبل قبضه والصرف مثله في ذلك كما علمت وظاهر ايضا ان قول الشارح لجواز تصرفه فيه غير صحيح لان الجائر هو الاستبدال بدل الصرف دون التصرف فيه كما هو مصرح به في المتن فكان على المصنف ان يقول ولا يشترط قبض رأس المال في مجلس الاقالة ولا يتبين الاستبدال عنه بخلاف الصرف واصل المسئلة في البحر حيث قال قيد بالسلم لان الصرف اذا اقبله جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس الاقالة بخلاف السلم وقول قبله وفي البدائع قبض رأس المال شرط حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه باقالة او غيرها وقبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط اصحتها كقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق ان القبض في مجلس العقد في البدلين ما شرط اعينه بل للتعيين وهو ان يصير البديل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فتعود اليه عنه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله جاز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين اهـ (قوله ولو شري المسلم اليه في كرا الخ) صورته السلم رجلا مائة درهم في كرا حصة فاشترى المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه فيصبح حتى يكتماله رب السلم مرتين مرة عن المسلم اليه ومرة عن نفسه قال في البحر قيد بالشراء لان السلم اليه لو ملك كرا يارث او هبة ووصية أو قواه رب السلم واكتاله مرة جاز لانه لم يوجد الاعتد واحد بشرط الكيل وقيد بالكر لانه لو اشترى حنطة فاجازة فاكتماله مرة جاز لما قلنا وأشار بالكر اشكيل الى ان المؤزون كذلك وكذا المندود اذا اشتراء بشرط العد وفي النجاة ان فيه روايتين (قوله قضاء) مدفوع لاجله (قوله لزوم الكيل مرتين) لانه احتج بصفقتان صفقة بين المسلم اليه وبين المشتري منه وصفقة بين المسلم اليه وبين رب السلم بشرط اشكيل فلا بد منه مرتين يجرى حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال المسلم اليه وللمسلم ان يطالبه بحقه نهر (قوله وصح لو كان الكير قرضا) صورته استقرض المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه من المقرض وكذا لو

بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الاسلام الا ورأس مالك أي الاسلام حال قيام العقد او رأس مالك حال انقضاخه فامتنع الاستبدال (بخلاف) بدل (الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه) لكن (بشرط قبضه في مجلس الاقالة) لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم (ولو شري) المسلم اليه في كرا (كرا) وامره (اشترى) رب السلم بقبضه قضاء (عما) عليه (لم يصح) للزوم الكيل مرتين ولم يوجد (وصح لو) كان الكير قرضا و (امر) مقرضه (بـ)

استقرض رجل كراهم اشترى كرا وأمر المقرض بقبضه قضاء لحقه كافي البحر (قوله لانه) اى
 القرض اعارة حتى ينعقد بلفظها فكان المقبوض عين حقه تقديرا بحر (قوله ثم لنفسه)
 الشرط ان يكيه مرتين وان لم يتعددا الامر حتى لو قال اقبض الكرا الذى اشترته من فلان عن
 حقت فذهب فأكتاله ثم ادا كيه صار قابضا ولفظ الجامع يفيد بحر عن الفتح (قوله لزوال
 المانع) علة اصح (قوله ي السلم اليه) تفسير للضمير المتصل المنصوب (قوله في ظرفه) اى
 ظرف رب السلم ويفهم منه حكم ما اذا أمره بكيه في ظرف السلم اليه بالاولى بحر وهذا اذا
 لم يكن في الظرف طعام لرب السلم فلو فيه طعامه في المبسوط اصح عندى انه يصير قابضا لان
 أمره بخلقه على وجه لا يتميز معتبر فيصير به قابضا فصح (قوله فيصير قابضا بالتخليه) اى
 سواء كان الظرف له او لبايع او مستأجرا وبه صرح الفقيه إجماعا بحر عن النباية (قوله
 بذلك) اى بكيه في ظرفه (قوله في الظرف البائع) بدل من قوله ظرفه (قوله لم يكن قبضاً لحقه)
 لان رب السلم حقه في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلو يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون المسلم
 اليه مستعيراً للظرف جامعاً فيه ملك نفسه كالمالك اذا دفع كيسا الى المدين وأمره ان يزني دينه
 ويجمعه فيه لم يصح قبضا وفي مسألة البيع يكون المشتري استعار ظرف البائع ولم يقبضه فلا
 يصير بيده فكذا ما يقع فيه فصار كالمالك (قوله لان حقه في العين) لانه ملكه بنفس الشراء فيصح أمره
 في يد البائع بحر (قوله لان حقه في العين) لانه ملكه بنفس الشراء فيصح أمره
 لمصادفته ملكه فيكون قابضا بجمعه في الظرف ويكون البائع وكيفا في امسالك الظرف
 فيكون الظرف والواقع فيه في يد المشتري حكما قال في الهداية الا ترى انه لو أمره بالظن كان
 الطحين في السلم للمسلم اليه وفي الشراء للمشتري لصحة الامر وكذا اذا أمره ان يصبه في البحر في
 السلم يهلك من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال المشتري اه قال في التهر واورد انه لو وكل
 البائع بالقبض صرحا لم يصح فعدم الصحة هنا أولى واجب بأنه ما صح أمره لكونه مالكا
 صار وكيلاله ضرورة وكمن شئ يثبت ضمنا لا قهرا (قوله كى العين) مبتدأ وجعلها
 معطوف عليه وقوله قبض خبره ودور المسئلة رجل اسم في كره حنطة فلما حل الاجل اشترى
 رب السلم من المسلم اليه كره حنطة بعينها ورفع رب السلم لم يتركها الى المسلم اليه ليجعل الكرا المسلم فيه
 والكرا المشتري في ذلك الظرف فان بدأ بكيه العين المشتري في الظرف صار قابضا للعين
 لصحة الامر فيه وللعين المسلم فيه لمصادفته ملكه كمن استقرض حنطة وامر المقرض ان يزرعها
 في ارضه وان بدأ بالعين لم يصح قابضا لشيئ منهما اما الدين فاعدم صحة الامر فيه واما العين
 فلانه خلطه بملكه قبل التسليم فصار مستهلكا عند ابي حنيفة فينتقض البيع وهذا الخلط غير
 مرضى به لجواز ان يكون مراده البداءة بالعين وعندها بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء
 شاركه في الخلط لان الخلط ليس باستهلاك عندها درر (قوله وقبضت) اى قبضها المسلم
 اليه قال في الهر قيد بذلك لانهما لو تفرقا لاعتن قبضها لم يصح الاقالة لعدم صحة السلم (قوله
 قبل قبضها) اى قبل ان يقبضها رب السلم بسبب الاقالة (قوله او ماتت) عطفت على قوله
 السابق فتقايلا فيكون الموت بعد القبض (قوله صح) اى عقد الاقالة (قوله لبقاء العقود
 عليه) لان الجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة

لانه اعارة لا استبدال (كما
 صح (لو امر) المسلم اليه
 رب السلم بقبضه منه له
 ثم لنفسه ففعل) فأكثاله
 مرتين لزوال المانع (أمره)
 اى المسلم اليه (رب السلم
 ان يكيه المسلم فيه) في
 ظرفه (فكاه في ظرفه)
 اى وعاء رب السلم (بغيره
 لم يكن قبضا) اما بحضرته
 فيصير قابضا بالتخليه (او
 امر) المشتري (البائع بذلك
 فكاه في ظرفه) ظرف
 البائع (لم يكن قبضا) لحقه
 بخلاف كي له في ظرف
 المشتري بأمره) فانه قبض
 لان حقه في العين والاول
 في الذمة (كيل العين)
 المشتراة (ثم كيل الدين)
 المسلم فيه وجعلها في
 ظرف المشتري قبض
 بأمره) لتبعية الدين للعين
 (وعكسه) وهو كيل الدين
 اولاً (لا) يكون قبضا
 وخياره بين نقض البيع
 والشركة (اسلمة في كره)
 بر (وقبضت فتقايلا) السلم
 (ماتت) قبل قبضها بحكم
 الاقالة (بق) عقد الاقالة
 (او ماتت فتقايلا صح)
 لبقاء العقود عليه وهو
 المسلم فيه

تعتمد قيام المبيع لا الثمن كما مر فهلاك الامة لا يغير حال الافالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية دور (قوله وعليه قيمتها) لانه اذا انفسخ العقد في المسلم فيه انفسخ في الجارية تبعاً فوجب عليه ردها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها دور (قوله كذا الحكم في المناقضة) هي بيع العين بالعين فبقى الافالة وتصح بعدها كل احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجه وثمن من وجه في الباقي يعتبر المبيعة وفي الهالك الغيبة دور (قوله بخلاف الشراء بالثمن فيهما) اي في المستثنين فاذا اشترى امة بألف فتقابلا فئات في يدان شترى بطلت الافالة ولو تقابلا بعد موتها فالافالة باطلة لان الامة هي الاصل في البيع فلا تنقضي بعدها كما فلا تصح الافالة ابتداء ولا تنقضي انتهائاً لعدم محلها دور (قوله في السلم) اي وفي المناقضة (قوله بخلاف البيع) اي بالثمن (قوله تقابلا البيع الخ) تقدمت هذه المسئلة في باب الافالة متناً (قوله والقول ندعى الرداء) هذا صادق بما اذا قل احدها شرطنا ردياً فقال الآخر لم نشتر شيئاً وبما اذا ادعى الآخر اشتراط الجودة وقول الآخر انا شرطنا ردياً والمراد الاول ولذا اُردفه بقوله لا في الوصف والاجل ولا فائدة ان الرداء مثل حتى لو قال احدها شرطنا جيداً وقال الآخر لا نشتر شيئاً فالحكم كذلك نهر والظاهر ان القول انما يقبل مع العين وقد صرح به في مسألة الاجل الآتية ولا فرق يظهر (قوله وهو الرداء) اي مثلاً (قوله والاجل) بالجرح عطفاً على الوصف والاجل مدة الشيء والمراد به هنا التأجيل وهو تحديد الاجل بقرينة التعميم به قبله وادعى في البحر انه يتعين كون التأجيل بمعنى الاجل مجازاً بديل ما بعده ويظهر ان التعميم العكس كتماناً لان المراد الاختلاف في اصل التأجيل لا في مقدار الاجل ولؤيده قول المصنف بعده ولو اختلفا في مقداره (قوله والاصل ان من خرج كلامه تعنتاً) بأن ينكر ما ينفعه كان قل المسلم اليه شرطت لك ردياً وقال رب السلم لم يشتر شيئاً فالقول للمسلم اليه لان رب السلم متعنت في انكار الصحة لان المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وكذا لو قال رب السلم كان له اجل وانكر المسلم اليه فهو متعنت في انكاره فقال وهو الاجل كفي الهداية (قوله وان خرج خصومة) بأن انكر ما يضره كعكس التصور في المستثنين فالقول لمدعي الصحة عنده وهو رب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية وعندها الحكم كالاول كقهره في الهداية وغيرها (قوله ووقع الاتفاق على عقد واحد) احتراز عما اذا لم يتفقا على عقد واحد كالقول رب السلم للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لي نصف الربح فان اتقول لرب المال لانه ينكر استحقاق زيادة الربح وان تضمن ذلك انكار الصحة هذا عندها واما عنده فلان عقد المضاربة اذا صح كان شركة واذا فسد صار اجارة فلم يتفقا على عقد واحد فان مدعى المضاربة مدعى الاجارة ومدعى الصحة مدعى الشركة فكان اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم الحال وهو ما يدعيه منكر الاجل سلم فسد لا عقد آخر واهذا يحتمل في مثله لا يسلم في شيء فقد اتفقا على عقد واحد واختلفا في صحة فالقول لمدعي الصحة وتماه في النسخ (قوله فالقول لمدعي الصحة عندها وعنده للمعكر) كذا في بعض النسخ وهو سبق فلم وعبارة الهداية وغيرها فالقول لمدعي الصحة عنده وعندها للمعكر وهو كذلك في بعض النسخ (قوله فالقول للمطالب) اي رب

(وعليه قيمتها يوم القبض فيها) في المستثنين لانه سبب الضمان (كذا) الحكم في المناقضة بخلاف الشراء بالثمن فيها لان الامة اصل في المبيع والحاصل جواز الافالة في السلم قبل هلاك الجارية وبمعد بخلاف البيع تقابلا في عقد فابق (بعد الافالة من يد المشتري فان لم يقدر على تسليمه) للبائع (بطلت الافالة والبيع بخاله) قية (واقول ندعى الرداء والتأجيل لا في الوصف) وهو الرداء (والاجل) والاصل ان من خرج كلامه تعنتاً فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عندها وعنده للمعكر (ولو اختلفا في مقداره فالقول للمطالب مع يمينه) لانكاره الزيادة

السلفه يطالب السلم اليه بالسلم فيه (قوله وای برهن قبل) لكن برهان رب السلم وحده
مؤكد لقوله لا مثبت لان القول له بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحده ولذا قضى بينته اذا
برهنا. ما (قوله فالتقول للمطلوب) لانكاره توجه المطالبة ببحر (قوله وان برهنا فينته
المطلوب) لانها زيادة الاجل فالتقول قوله والبيته بينته ببحر (قوله ولو اختلفا في السلم
تخالفا استحسانا) اي ويبدأ بين الطالب وای برهن قبل وان برهنا فبرهان الطالب والمستأجر
على وجه لان رأس المال اما عين أو دين وعلى كل اما ان يتفقا عليه ويختلفا في السلم فيه أو
بالعكس أو يختلفا فيهما فان كان عينا واختلفا في السلم فيه فقط كقوله هذا ثوب في كرخفة
وقل الآخر في نصف كرا أو في شعير أو خنفة رديئة وبرهنا فده الطالب وان اختلفا في رأس
المال فقط هل هو ثوب أو عذ أو فيهما وبرهنا قضى بالسلمين وان كان دراهم واتفقا فيه فقط
قضى بالطالب يسلم واحد عند الثاني خلافا لحدود وكذا في الاختلاف في السلم فيه فقط ولو فيهما
كقوله عشرة دراهم في كرى خنفة وقال الآخر خمسة عشر في كرا وبرهنا فعند الثاني ثابت
الزيادة فيجب خمسة عشر في كرين وعند محمد بقضى بالمدن اه فنج. اخضا (قوله هو لغة (٢)
طاب الصنعة) اي ان يطلب من الصانع العمل في القاموس الصنعة ككتابة حرفه الصانع
وعمله الصنعة اه فالصنعة عمل الصانع في صناعته اي حرفته واما شرعا فهو طاب العمل منه
في شيء خاص على وجه مخصوص يعلم بما يأتي وفي البدائع من شروطه بيان جنس المصنوع
ونوعه وقدره وصفته وان يكون مائنه تعامل وان لا يكون مؤجلا والا كان سلما وعندها
المؤجل استصناع الا اذا كان مالا يجوز فيه الاستصناع فيقلب سلما في قولهم جميعا (قوله
بأجل) متعلق بمحذوف حال من الاستصناع لكن فيه محيي الحال من المبتدأ وهو ضعيف ولا
يصح كونه خبرا لانه لا يفيد بل الخبر هو قوله سلم والمراد بالأجل ما تقدم وهو شهر فافق قوله
المنصف قيدا للاجل بذلك لانه اذا كان اقل من شهر كان استصناعا ان جرى فيه تعامل والا
فساد ان ذكره على وجه الاستعمال وان كان للاستعمال بأن قل على ان تغرمه غدا وبعد
غدا كان تحيياها ومثله في البحر وغيره وسيدكره الشارح (قوله ذكر على سبيل الاستعمال
الح) كان الواجب عدم ذكر هذا الجملة لما علمت من ان المؤجل شهر فافق كثر سلم والمؤجل بدونه
ان لم يجر فيه تعامل فهو استصناع فسد الا اذا ذكر الاجل للاستعمال فصحيح كما افاده طوقد
تبع الشارح ابن كمال (قوله سلم) اي فلا في استصناعا كما في انتارخاية فلذا قل الشارح
فتعتبر شرائطه اي شرائط السلم ولهذا لم يكن فيه خيار مع ان الاستصناع فيه خيار لكونه
عقدا غير لازم كما يأتي في تحريره (قوله جرى فيه تعامل) كخف وطست وقفمة ونحوها در
(قوله املا) كالتاب ونحوها در (قوله وقال الاول) اي مائنه تعامل استصناع لان
انقض حقيقه للاستصناع فيحافظ على قبضته ويعمل الاجل على التعجيل بخلاف مالا تعامل
فيه لانه استصناع فسد فيحمل على السلم الصحيح وله انه دين يختم السلم وجواز السلم باجماع
لاشبهه فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على السلم أولى هداية (قوله
وبدونه) متعلق بقوله صبح الآتي ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم يتعامل به (قوله
وذكره في المغرب في الشين المعجمة) هو خلاف ما في الصحاح والقاموس والمصباح (قوله

(وای برهن قبل وان برهنا
قضى بينة المطلوب) لانها
الزيادة (وان) اختلفا في
مضيه فالتقول للمطوب
اي السلم اليه بينه الان
يرهن الآخر وان برهنا
فينته المطلوب ولو اختلفا
في السلم تخالفا استحسانا فح
(والاستصناع) هو طلب عمل
الصنعة (بأجل) ذكر على
سبيل الاستعمال لا
الاستعمال فانه لا يصبر
سلما (سلم) فتعتبر شرائطه
(جرى فيه تعامل ام لا)
وقال الاول استصناع
(وبدونه) اي الاجل (فما
فيه تعامل) الناس (كخف
وقفمة وطست) بمهمة
وذكره في المغرب في الشين
المعجمة

(٢) قوله قوله هو لغة طاب
الصنعة هكذا بخلاف مع
ان الذي في نسخ الشارح
هو طاب عمل الصنعة
فالها نسخة أخرى
وليحرر اه مصححه

مطاب
في الاستصناع

وقد يقال (اى في جمعه وبيانه مافى انصباح الطست قال ابن قتيبة اصلها طس فايدت من احد
المضعفين تاء لانه يقال في جمعه طاس كسهم وسهام وجمعت ايضا على طسوس باعتبار الاصل
وعلى طسوت باعتبار اللفظ (قوله بيعا لاعدة) اى صح على انه بيع لاعلى انه مواعدة ثم
ينعقد عند الفراغ بيعا بالتعاطى اذ لو كان كذلك لم يختص بما فيه تعامل وتماه في البحر قال في النهر
واورد ان بطلانه بموت الصانع يتنافى كونه بيعا وأوجب بأنه انما يطل بموته لشبهه بالاجارة
وفي الذخيرة هو اجارة ابتداء بيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم واورد انه لو انعقد
اجارة لأجير الصانع على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى واجب بأنه انما لا يجبر لانه
لا يمكنه الا بالتلافى عين له من قطع الادب ونحوه والاجارة تنسخ بهذا العذر الا ترى ان الزرع اه
ان لا يعمل اذا كان البذر من جهته وكذا رب الارض اه ومثله في البحر والفتح والزيلعى
(قوله فيجبر الصانع على عمله) سنع في ذلك الدرر ومختصر الوقاية وهو مخالف لما ذكرناه
آقا عن عدة كتب من انه لا يجبر فيه ولقول البحر وحكمه الجواز دون اللزوم ولذا قلنا للصانع
ان بيع المصنوع قبل ان يراد المستصنع لان العقد غير لازم اه ولما في البدائع واما صفته فهي
انه عقد غير لازم قبل العمل من الجانبين بالاخلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع
من العمل كالبيع بالخيار للعتايعين فان لكل منهما الفسخ واما بعد الفراغ من العمل قبل ان
يراد المستصنع فكذلك حتى كان للذائع ان يبيعه ممن شاء واما اذا احضره الصانع على الصفة
المشروطة سقط خياره وللمستصنع الخيار هذا جواب ظاهر الرواية وروى عنه ثبوته لهما
وعن الثاني عدمه لهما والتصحيح الاول اه وقال ايضا ولكل واحد منهما الامتناع من
العمل قبل العمل بالاتفاق ثم اذا صار سلما برأى فيه شرائط السلم فن وجدت صح والا
اه وقال ايضا فان ضرب له أجلا صار سلما حتى يعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لواحد
منهما اذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذى عليه في السلم اه وذكر في كافي الحاكم ان
للصانع بيعه قبل ان يراد المستصنع ثم ان ذكر ان الاستصناع لا يصبح في الثوب وانه لو ضرب له
أجلا ومجل الثمن جاز وكان سلما ولا خيار له فيه اه وفي التارخاية ولا يجبر المستصنع على
اعطاء الدرهم وان شرط تعجيله هذا اذا لم يضرب له أجلا فان ضرب قال ابو حنيفة يصير
سلما ولا يبقى استصناعا حتى يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهر لك بهذا القول ان الاستصناع
لا يجبر فيه الا اذا كان مؤجلا بشهرا فكثر فيبيع رساما وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه وبه
علم ان قول المصنف فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه اتاهو فيما اذا صار سلما فكان
عليه ذكره قبل قوله وبدونه والا فهو مناقض لما ذكر بدمه من اثبات الخيار للامر ومن ان
المعقود عليه العين لا للعمل فاذا لم يكن العمل معقودا عليه كيف يجبر عليه واما مافى الهداية
عن المبسوط من انه لا خيار للصانع في الاصح فذلك بعد ما صنعه ورأى الامر كما صرح به
في الفتح وهو ما مر عن البدائع والظاهر ان هذا منشأ نوحهم المصنف وغيره كما بان وبعد تحجيري
لهذا المقام رأيت موافقته في الفصل الرابع والعشرين من نور العين اصلاح جامع الفصولين
حيث قال بعد ان اكثر من النقل في اثبات الخيار في الاستصناع فظهر ان قول الدرر تبعا لحزاة
المفتى ان الصانع يجبر على عمله والامر لا يرجع عنه سهو ظاهر اه فاغتم هذا التحرير والله

وقد يقال طسوت (صح)
الاستصناع (بيعا لاعدة)
على الصحيح ثم فرع عليه
بقوله (فيجبر الصانع على
عمله ولا يرجع الامر عنه)
ولو كان عدة لما لزمت

ترجمة البردعي

الحمد (قوله والمبيع هو العين لاعمله) اى انه بيع عين موصوفة في الذمة لايبيع عمل اى لااجارة على العمل لكن قدما انه اجارة ابتداء ببيع انتهاء تأمل (قوله خلافا للبردعي) بالباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره عين مهملة نسبة الى بردعة بلدة من أقصى بلاد اذربيجان وهو احمد بن الحسين ابوسعيد من الفقهاء الكبار قتل في وقعة القرامطة مع الحاج سنة سبع عشرة وثلاثمائة وتماز ترجمته في طبقات عبدالقادر (قوله بمصنوع غيره) اى بمصنعه غيره (قوله فأخذه) اى الأمر (قوله بالارضاء) اى رضا الأمر اورضا الصانع (قوله قبل رؤية أمره) الاولى قبل اختياره لان مدار تعينه له على اختياره وهو يحقق يقضه قبل الرؤية ابن كمال (قوله ومفاده الخ) قدما التصريح بهذا المفاد عن البدائع وعلمه بأن الصانع بائع ما يبره ولا خيار له ولانه باحضاره اسقط خيار نفسه الذي كان له قبله فبق خيار صاحبه على حاله اه وفي الفتح واما بعد مارآه فالاصح انه لاخيار للصانع بل اذا قبله المستضع أجبر على دفعه له لانه بالآخرة بائع اه وهذا هو المراد من نفى الخيار في المبسوط فقول المصنف في المنع ولا خيار للصانع كذا ذكره في المبسوط فيجبر على العمل لانه بائع مالم يره الخ صوابه ان يقول فيجبر على التسليم لان الكلام بعد العمل وايضا فالتدليل باوفاق العمال على ما فهمه وهذا هو منشأ ما ذكره في مثته اولا وقد علمت تصريح كتب المذهب بثبوت الخيار قبل العمل وفي كافي الحاكم لذى هو متن المبسوط مانصه والمستضع بالخيار اذا رآه مفروضا منه واذا رآه فليس للصانع منعه ولا بيعه وان باعه الصانع قبل ان يراه جاز بيعه (قوله وهو الاصح) وهو هر الرواية وعنه ثبوت الخيار لهما وعن الثاني عدمه لهما كما مر عن البدائع (قوله الأجل كامر) اى بأجل مماثل لما مر في السلم من ان اقله شهر فيكون سلعا بمشرطه (قوله فان لم يصح) اى الاجل العقد السلم بأن كان أقل من شهر (قوله وان للاستئجال) اى بأن لم يقصده التأجيل والاستئجال بل يقصده الاستئجال بلا مهال وظاهره انه لو لم يذكر أجلا أصلا فيما لم يجز فيه تعامل صح لكنه خلاف ما فهم من المتن ولم أره صريحا فأمل (قوله في الدبس) بكسر وبكسرتين غسل الثمر وغسل النحل قاموس والمشهور الآن انه ما يخرج من العنب (قوله ولذا) اى لكون النار عملت فيه فصار غير مثلى لا يجوز السلم فيه وظاهره ان السلم لا يجوز الا في المثلى مع انه يجوز في الثياب والبسط والخضر ونحوها كما مر أفاده (قوله حتى لو كان عينا) اى لوجعل الاجرة ديسا معنا (قوله الرب) ديس الرطب اذا طبخ مصباح (قوله والفطر) نوع من غسل القصب قال المؤلف في الغصب ان كلاهما يتفاوت بالصفة ولا يصح السلم فيهما ولا يثبت في الذمة ط (قوله واللحم) ولو نأى ذكره المؤلف في الغصب وتقدم الكلام فيه (قوله والآجر والصابون) لاختلافهما في الطبخ (قوله والصرم) بالتخج الجلد مصباح وقدما اول الباب عن الفتح انه يصح السلم في الجلود اذا بين ما يقب به الضبط (قوله وبرمخلوط) الاصوب وبرمخلوطا عطفا على الرب المنسوب نعم الرفع جائز على القول بجواز العطف بالرفع على محل اسم ان قبل استكمال العمل فافهم والله سبحانه أعلم

باب المتفرقات

جرت عادتهم ان المسائل التي تشد عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجمعونها بعد

(والمبيع هو العين لاعمله)
 خلافا للبردعي (فن جاء)
 الصانع (بمصنوع غيره)
 او بمصنوعه قبل العقد)
 فأخذه (صح) ولو كان
 المبيع عمله لما صح (ولا
 يتعين) المبيع (له) اى
 للأمر (بالارضاء فصح
 بيع الصانع لمصنوعه قبل
 رؤية أمره) ولو تعين له
 لما صح بيعه (وله) اى
 للأمر (أخذه وتركه)
 بخيار الرؤية ومفاده انه
 لا خيار للصانع بعد رؤية
 المصنوع له وهو الاصح
 نهر (ولم يصح فيما لم تعامل
 فيه كما ثوب الأجل كامر)
 فان لم يصح فسدان ذكر
 الاجل على وجه الاستئمال
 وان للاستئمال كلى ان
 تفرغه غدا كان صحيحا
 (فرفع) السلم في الدبس
 لا يجوز لما في اجارة جواهر
 الفتاوى لو جعل الدبس
 اجرة لا يجوز لانه ليس
 بمثل لان النار عملت فيه
 ولذا لا يجوز السلم فيه
 فلا يجب في الذمة حتى لو
 كان عينا جزقات وسيجي
 في الغصب ان الرب وانقطر
 واللحم والفحم والآجر
 والصابون والصفر

والسرقين والجلود والصرم وبرمخلوط بشعير قيمى فليحفظ باب المتفرقات من ابوابها (ويسمونها)

وعبر في الكثرة بمسائل

منشورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى واحد (اشترى ثورا او فرسا من خزف ل) اجل) استثناس الصبي (لا يصح و) لاقيمة هـ (لا يضمن متافه وقيل بخلافه) يصح ويضمن قبية وفي آخر خنار الخنجر عن ابي يوسف يجوز بيع اللعبة وان يلعب بها الصبيان (وصح بيع الكلب) ولو عقورا (والفهد) والقيل والقرود (والسباع) بسائر انواعها حتى الهرة وكذا الطيور (علمت اولا) سوى الخنزير وهو المختار للانتفاع بها ويجلدها كما قدمناه في البيع الفاسد والتمسخر بالقرود وان كان حراما لا ينعى بيعه بل يكرهه كبيع العصير شرح وهابية (ف) هـ لا يبيى اخذ كلب الا لحوف لص او غيره فلا بأس به ومثله سائر السباع عني و جاز اقتناؤه للعصيد وحراسة ماشية وزرع اجماعا (ك) صح بيع خرء حمام كثير (و) صح (هـ) قبية (و) ادنى (القيمة التي تشتتر لجواز البيع فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز) قبية (ك) لا يجوز بيع هوام الارض كالخنزير

ويسمونها بأحد هذه الاسماء ط (قوله بمسائل منشورة) شبهت بالمشور من الذهب او الفضة لنفساتها وهو بالرقي على الحكاية ط ويشوز الجر (قوله من خزف) اى طين قال ط قيد به لانها لو كانت من خشب او صفر جاز اتفاقا فيما يظهر لامكان الانتفاع بها وحرره اه وهو ظاهر (قوله فلا يضمن متافه) كأنه لانه الآلهو ولا يقال فيها نحو ما قيل في عود الآلهو من انه يضمن خشبا لاهيا على احد القولين لانه لاقيمة لهذه الاشياء اذا قطع النظر عن اتاعي بها ط (قوله وقيل بخلافه) يشعر بضعفه مع ان المصنف نقله عن القنية وفي القنية لم يعبر عنه بقيل بل رمز للاول ثم للثاني (قوله عن ابي يوسف) اى ناقلا عن ابي يوسف وظاهره انه قوله لارواية عنه حتى يقال ان هذا يشعر بضعفه ونسبته الى ابي يوسف لاتدل على ان الامام يخالفه لاحتمال ان لا يكون له في المسئلة قول فافهم (قوله ولو عقورا) فيه كلام يأتي (قوله والقيل) هذا بالاجماع لانه منتفع به حقيقة مسباح الانتفاع به شرعا على الاطلاق فكان مالا يجر عن البدائع اى ينتفع به للقتال والحمل وينتفع بعقله (قوله والقرود) فيه قولان كى يأتي (قوله والسباع) وكذا يجوز بيع لحمها بعد التذكية لاطعام كلاب اوسنور بخلاف لحم الخنزير لانه لا يجوز اطعمه معيط لكن على اصح التصحيحين من ان الذكاة الشرعية لا تظهر الا الجلد دون اللحم لا يصح بيع اللحم شربا لية (قوله حتى الهرة) لانها تصطاد الفار والهوام المؤذية فهي منتفع بها فتح (قوله وكذا الطيور) اى الجوارح درر (قوله علمت اولا) تفسر بخلافهم من عارة محمد في الاصل وبه صرح في الهداية ايضا لكن في البحر عن الميسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذى لا يقبل التعليم فى الصحيحين من المذهب وهكذا نقول فى الاسد ان كان يقبل التعليم ويصطاد به يجوز بيعه والا فلا والفهد والبانى يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه قال فى الفتح فعلى هذا لا يجوز بيع الخمر بخلاف لانه لشرسته لا يقبل التعليم وفى بيع القرود روايتان اه وجه رواية الجواز وهو الاصح زيلعى انه يمكن الانتفاع بجلده وهو وجه ما فى المتن ايضا وصح فى البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع بجلده عادة بل لتأخيه به وهو حرام اه بحر قات وظاهره انه لو اقصد التلخى به لجاز بيعه ثم انه يرد عليه ما ذكره الشارح عن شرح وهابية من ان هذا لا يقتضى عدم صحة البيع بل كراهته والحاصل ان المتن على جواز بيع ماسوى الخنزير مطلقا وصحح المرخى التقيد بالمعلم منها (قوله لا يبيى اخذ كلاب الخ) الاحسن عبارة الفتح واما اقتناؤه للعصيد وحراسة الماشية والبيوت والزرع فيجوز بالاجماع لكن لا يبيى ان يتخذ في داره الا ان خاف لصوفا او اعداء للحديث الصحيح من اقنى كلبا الا كلب صيد او ماشية نقص من اجره كل يوم قيراطان (قوله خرء حمام كثير) لعل المراد به ما تباع قيمته فلسا فانه اقل قيمة المبيع ط ومثل الخمل بقية الطيور المأكولة لطهارة خرئها وتقدم فى البيع الفاسد جواز بيع سرقين وبعير ولو اخشين والانتفاع به والوقود به وبيع ربيع الآدمى او مخلوطا بتراب (قوله لا يجوز) اى اذا لم تباع قيمتها فلسا (قوله والقتافذ) جمع قفوذ بضم الفاء وفتح مصباح وذكره فى القاموس فى الدال المهملة والذال المحجمة (قوله والوزغ) هو سام ابرص (قوله وكل مافيه) اى فى البحر (قوله سوى سلك) عبارة البحر عن البدائع الا لسلك وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه اه

والقتافذ والقارب والوزغ والضب (و) لاهوام (البحر كالسرطان) وكل مافيه سوى سمك

مطلب — في التداوى بالحرم وجوز في القنية بيع ماله تمن كسقفور وجلود خز وجل الماء لوحيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابو الليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والا ٢٩٨ لاورده في البدائع بانه غير سديد

(قوله بيع ماله تمن) في الشرب لئلا يبيع المحظ يجوز بيع العلق في الصحيح لعمول الناس واحتياجهم اليه لمعالجة مص الدم من الجسد اه قلت وعليه فيجوز بيع دودة القرمز لانها من اعز الاموال وانفسها في زماننا وينتفع بها خلافا لمن افق بانه لا يجوز بيعها ولا ضمن متلفها كما حرره في البيع الفاسد **(قوله** كسقفور) حيوان مستقل وقيل بيض الخاسيح اذا قسد ويكره طول ذراعين على انحاء السمكة وتماه في تذكرة الشيخ داود **(قوله** وجلود خز) الخنز اسم دابة ثم اطلق على الثوب المتخذ من وبرها مصباح **(قوله** لوحيا) عبارة البحر عن القنية قيل يجوز حيا لامتناع **(قوله** وورده في البدائع الخ) قدمنا في البيع الفاسد عند قوله وابن امرأة ان صاحب الحانية والنهاية اختارا جوازها ان علم ان فيه شفاء ولم يجد دواء غيره قال في النهاية وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوى اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعجل شفاؤك به فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من الخنز للتداوى فيه وجهان كذا ذكره الامام الترمذي وكذا في الذخيرة وما قيل ان الاستشفاء بالحرام حرام غير مجرى على اطلاقه وان الاستشفاء بالحرام انما لا يجوز اذا لم يعلم ان فيه شفاء اما اذا علم وليس له دواء غيره يجوز ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاؤكم فيما حرم عليكم يحتمل ان يكون قال ذلك في داء عرف له دواء غير المحرم لانه حينئذ يستغنى بالحلال عن الحرام ويجوز ان يقال تنكشف الحرمة عند الحاجة فلا يكون الشفاء بالحرام وانما يكون بالحلال اه نور العين من آخر الفصل التاسع والاربعين **(قوله** اي متنجس) احتز به عن دهن الميتة والخنزير اه **(قوله** وينتفع به للاستصباح) عطف على معلول لان الانتفاع به علة جواز البيع **(قوله** كامر) اي في باب الانجاس لكن عبارته هناك ولا يضر اثر دهن الادهن وذلك ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدبغ به جلد بل يستصحب به في غير مسجد اه وقدما هناك تأييد ما هنا بالحديث الصحيح وقدما ذلك ايضا في البيع الفاسد **(قوله** غير الخنز والخنزير الخ) فاما خنزير بيع بعضهم بعضا لخصوص فيه من قول عمر رضي الله تعالى عنه اخرجاه ابو يوسف في كتاب الخراج حضر عمر بن الخطاب واجتمع اليه عماله فقال يا هؤلاء انكم تأخذون في الجزية الميتة والخنزير والخمر فقال بلال اجل انهم يفعلون ذلك فقال فلا تقبلوا ولكن ولوا اربابها بيعها ثم خذوا الثمن منهم ولا تخبز فيما بينهم بيع الميتة والدم فتح **(قوله** وميتة الخ) هذا زاده ابن الكمال وصاحب الدرر استدراكا على الهداية بان المستثنى غير محصور بالخنزير والخنزير واستدرك ايضا في النهر شراره عبدا مسلما او مصحفا قلت هذا انما يظهر ان لو كان التشبيه في قولهم والذي كاسل الخ من جهة الحل والحرمة والظاهر انه من جهة الصحة والفساد ٣ لان الصحيح من مذهب اصحابنا ان الكفار مخاطبون بشرائع هي محررات فكانت ثابتة في حقهم ايضا فاوكان التشبيه من جهة الحل والحرمة لم يصح استثناء شيء فنعين ما قلنا وحيد فلا يدخل الجبر على البيع في التشبيه حتى يصح استثناءه ولذا غير المصنف في التعبير فقال وصح شراره عبدا الخ ثم هذا على رواية ان يبيع ما لم يمت حتف افه محجج بينهم وفي رواية انه فاسد بخلاف ما مات حتف افه فان يبيع ما لم يمت فبايئنا وبينهم كامر اول البيع الفاسد **(قوله** وقد امرنا بتركهم وما يدينون)

لان الحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوى كالخنزير فلا تقع الحاجة الى شرع البيع (ويجوز بيع دهن نجس) اي متنجس كما قدمنا في البيع الفاسد (وينتفع به للاستصباح) في غير مسجد كامر (والذي كاسل في بيع) كصرف وسلم وروا غيرهما في الخبر والخنزير وميتة لم تمت حتف انها بل بنحو خلق او ذبح محسوس فانها كخنزير وقد امرنا بتركهم وما يدينون (وصح شراره) اي الكافر كقدمنا في البيع الفاسد (عبدا مسلما او مصحفا) او شقصا منها

٣ قوله لان الصحيح الخ قال في متن المنار والكفكار مخاطبون بالامر بالايمان وبالشروع من العقوبات وبالعمالات وبالشرائع في حق المؤاخضة في الآخرة بالاخلاق واما في وجوب الاداء في احكام الدينيا فكذلك عند البعض والصحيح انهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات اه قال ابن نجيم في شرحه كالصلاة والصوم فلا يعاقبون على تركها ثم قال والراجح

ما عليه الاكثر من العلماء على التكليف لموافقته لظاهر النصوص فيمكن هو المعتمد اه منه مطلب — امرنا بتركهم وما يدينون

كذا في الهداية وقال دل عليه قول عمر ولو هم بيعها وخذوا العشر من أثمانها اه وإشارته
الى ان اعراضنا عنهم ليس لكونها مباحة شرعا في حقهم كما هو قول البعض بل الحرمة
ثابتة في حقهم في الصحيح لانهم مضطربون بها كما قلنا لكنهم لا يمتنعون من بيعها لانهم
لا يمتنعون حرمتها ويحولونها وقد امرنا بتركهم وما يدعون كافي البحر عن البدائع لكن
الاولى الاستدلال بأن هذا مخصوص بالامر المتقوّل عن عمر كمر والاورد عليه انه لو اعتقدوا
حل مامات حتف أنه ان يصح بيعه مع انهم لو ارتفعوا اليها تحكم بطلانه وايضا لو اعتقدوا
حل السلم او انصرف او نحوها بدون شروطه المعتبرة عندنا تحكم بينهم بشرعنا الا في آخر
والخبر يعقدهم عليه كما كفدنا على الشاة والعصير وفي البحر عن حدود القنية ويمنع الذي
عما يمنع المسلم اشرب الخمر فان غوا وضربوا العيدان منعوا كالمسلمين لانه لم يستثن عنهم
اه قال في النهرويرد عليه انه لا يمنع من لبس الحرير والذهب بخلاف المسلم اه **(قوله)** ويجوز
على بيعه (ولو اشتراه من كافر مثله شراء فاسد اجبر على رده لان دفع الفساد واجب حقا للشرع
ثم يجبر البايع على بيعه بخر **(قوله)** اجبر عليه) وبني ان عقد الصغير في هذا لا يتوقف على
الاجازة نهر اى اعدم فثدته لانه اذا اجازته عليه اجبر ايضا على بيعه وقد يقال انه قد سلم
قبل اجبار وليه فيبقى على ملكه فكان للاجازة فائدة **(قوله)** وكذا لو سلم عنده في بعض النسخ
عنده بالباء بدل التون وفاد انه لا فرق بين كون العبد مسلما وقت اشراؤه او بعده **(قوله)**
وبيعه طفله) اى لو سلم العبد وله ولد غير بالغ بيعه في الاسلام والاجار على بيعه معه **(قوله)**
فان عجز) اى المكاتب **(قوله)** اجبر) اى الكافر على بيعه ومفهوما انه لا يجبر مادام عقد
الكتابة وهو ظاهر لان اشكاب لا يجوز بيعه **(قوله)** من عاده شراء المردان) عبارة النهري عن
الحيط الفاسق المسلم اذا اشترى عبدا امرد وكان من عاده اتباع المرد اجبر على بيعه دفعا
للفساد اه وعن هذا افق المولى ابو السعود بأنه لا تسمع دعواه على امردويه افق الحبر
الرملى والمصنف ايضا **(قوله)** يؤمر بأرساله) ولا يصح بيعه ومربان ذلك كله في الحج **(قوله)**
ولو سلم مقرض الخمر سقطت) لتعذر قبضها فصار هلاكها مستندا الى معنى فيها وفي البيع لو
اسلمها او احدها قبل القبض انتقض البيع اى ثبت حق الفسخ لتعذر القبض بالاسلام فصار
كلوا في المبيع وتامه في البحر **(قوله)** فروايتان) اى عن الامام في رواية تسقط وفي رواية
عليه قيمتها وهو قول محمد لتعذره لمعنى من جهته بخر **(قوله)** التي انكحها المشتري الخ) اى
اذا اشترى امه وزوجها لرجل قبل قبضها من البايع فوطئها الزوج صار المشتري قبضا **(قوله)**
فصار فعلة) اى الزوج كفعله اى المشتري **(قوله)** استحسانا) والقياس ان يكون قبضا لانه
تعيب حكمى الاترى انه لو وجدنا شراء مزاوجة بردها بالعيب وجه الاستحسان انه لا يتصل
بها فعل حتى من المشتري والزوجه فعل تعيب حكمى بمعنى تقليل الرغبات فيها كنفقسان
السعر وتامه في النهر **(قوله)** فلو انتقض البيع) اى نحو خيار عيب او فساد **(قوله)** بطل
النكاح) لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل فصار كأن لم يكن فكان
النكاح باطلا بخر **(قوله)** وقيد الكمال) لم يقيد الكمال من عنده بل قل وقيد القاضي
الامام ابو بكر بطلان النكاح الخ فلو قال الشارح وقيد القاضي ابو بكر لكان اصوب

(ويجوز على بيعه) ولو
المشتري صفيرا أجبر عليه
فلا يذبح اقم القاضي له
ويا وكذا لو سلم عنده
وبيعه طفله ولو اعتقه او
كاتبه جاز قن عجز أجبر ايضا
ولو رده أو استولدها سعي
في قيمتهما ويوجع ضربا
لو طئه مسامحة وذلك حرام
«(فرع)» من عاده شراء
المرد ان يجبر على بيعه دفعا
للفساد نهر وغيره وكذا
محرم أخذ صيدا يؤمر
بأرساله ولو سلم مقرض
الخمر سقطت ولو المستقرض
فروايتان (وطء زوج)
الامة (المشتراة) التي
أنكحها المشتري قبل
قبضها (قبض) لمشتريا
لخصوله بتسايطه فصار فعلة
كفعله (لا مجرد) نكاحها
استحسانا (فلا انتقض
البيع) قبل القبض (بطل
النكاح في) قول الثاني
وهو (اختار) وقيد
الكمال بما اذا لم يكن

وسلم عن وه في آخر العبارة الى الفتح من الاستدراك (قوله بطلانه) اى البيع (قوله فيلزمه
 المهر للمشتري فتح) لم أجده هذه العبارة في الفتح بل ذكرها في النهر ونقل محشي مسكين عن شيخه
 انه لم يجدها في النهاية ولا في العناية والبحر ونقل عن الشيخ شاهين انه وجدها في المراجعي ثم
 استشكلها بأنه كيف تكون هالكة من مال البائع ويكون المهر للمشتري فهو مخالف لقولهم
 الغرم بالغنم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على ان بطلان البيع مقتصر على وقت الموت
 فلا يصير العقد كأن يمكن فيظهر ان النكاح كان على ملك المشتري فيستحق المهر تأمل وانظر
 ما قدمناه في البيع الفاسد قبيل قوله ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما (قوله اذا العقار
 لا يبيعه القاضى) في بعض النسخ لا يبيعه الا القاضي بزيادة الاوصواب الاول وهو الموجود
 في النهر وكذا في البحر عن النهاية وجامع الفصولين وعبارة جامع الفصولين جاز للقاضى بيع
 المبيع وإبقاء الأمن لو كان منقولاً لا لوعقاراً اه (قوله قبل القبض) فلو غاب بعده لا يبيعه
 القاضى لان حقه غير متعلق بماله بل بدمه المشتري وقيدته في جامع الفصولين بما اذا لم يخف
 عليه التلف فان خيف جاز له البيع حيث قال للقاضى ايداع مال غائب ومفقود وله اقراره
 وبيع من قوله اذا خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لوعلم اه وبني ان يقال ان خوف
 التلف يجوز للبيع علم مكانه اولاً وقد مناه في خيار الشرط فارجع اليه نهر (قوله غيبة
 معروفة) بان كانت البلدة التي خرج اليها معروفة وان بعدت نهر (قوله فاقم بالغيب
 الح) ليست البينة هنا للقضاء على الغائب بل لثبوت التهمة وانكشف الحال كما في الزباني فلا
 يحتاج الى خصم حاضر لان العبد في يده وقد اقر به للغائب على وجه يكون مشغولاً ببحثه بحر
 قال في جامع الفصولين الخصم شرط لقبول البينة لو اراد المدعى ان يأخذ من يد الخصم الغائب
 شيئاً اما اذا اراد ان يأخذ حقه من مال كان للغائب في يده فلا يشترط ولا يحتاج لو كمل كهذه
 المسئلة وكذا لو استأجر ابلاً الى مكة ذاهباً وجائياً ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب
 فانفسخت الاجارة فله ان يركبها ولا يضمن وعليه اجرتها الى مكة اذا أتاها ورفع الامر الى
 القاضى فرأى بيعها ودفع بعض الاجر الى المستأجر جاز وعلى هذا لو رهن المديون وغاب غيبة
 منقطعة فرفع المرتهن الامر الى القاضى لبيع الرهن ينبغي ان يجوز كافي هاتين المسائلتين
 اه واقره في البحر (قوله انه باعه منه) وانه لا يتقدم اليه الثمن نهر وفتح (قوله باعه القاضى
 او أموره) ولو اذن له بأن يؤجر الدابة ويعلفها من أجرها جاز كافي جامع الفصولين وظاهر
 كلامهم ان البائع لا يملك البيع بلا اذن القاضى فان باع كان فضولاً وان سلم كان متعدياً
 والمشتري منه غاصب بحر قلت وفي الوالوالية اشترى لحماً فذهب ليبيح بالثمن فابيض فحاف
 البائع ان يفسد يبيع البائع بيعه لان المشتري يكون راضياً بالانفساخ فان باع بزيادة تصدق بها
 او بتقصان وضع عن المشتري وهذا نوع استحسان اه وبه علم ان ما يسرع فساداً لا يتوقف
 على القاضى لرضاء بالانفساخ بخلاف غيره فان القاضى يبيعه على ملك المشتري ولذا كان
 الفضل له وانتقص عليه (قوله نظراً للغائب) اى للبائع لان البائع يصل به الى حقه وبرأ
 عن ضمانه والمشتري ايضا تبرأ ذمته من دينه ومن تراكم نفقته بحر * (فرع) * في جامع
 الفصولين سئل نجم الدين عن وهبه اميره أمة فاخبرته انها لتاجر قتل فاخذت وتداولتها

طلب
 قاضى ايداع مال غائب
 اقراره وبيع من قوله الح
 بطلانه بموتها فلو به قبل
 القبض لم يبطل النكاح وان
 ظل البيع فيلزمه المهر
 لمشتري فتح (اشترى
 غائباً) منقولاً اذ العقار
 لا يبيعه القاضى (وغاب)
 لمشتري (قبل القبض) وقد
 ثبنت غيبة معروفة فاقام
 ثمة بينة انه باعه منه لم
 يبيعه في دينه) لا مكان ذهابه
 اليه (وان جهل مكانه يبيع)
 لبيع اى باعه القاضى او
 أموره نظراً للغائب وادى
 الثمن وما فضل بمسكه للغائب
 وان نقص تبعه البائع اذا
 لم يفر به

(وان اشترى انسان) شيئاً وغاب واحد) منهما (فلا يحاضر دفع) كل (ثمة) ويجبر البائع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر (و) له (قبضه وجب) عن شريكه اذا ^{٣٠١} حضر حتى يتقدر شريكه (المن بخلاف احد المستأجرين والفرق أن

البائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطراً بخلاف المؤجر اللهم الا اذا اشترط تعجيل الاجرة (باع) شيئاً (بألف مثقال ذهب وقضة تنصفاً) اي بالمثقال فيجب خمسمائة مثقال من كل منهما لعدم الاولوية (وفي) بيعه شيئاً بألف من الذهب والقضة تنصفاً وانصرف للوزن المعهود) النصف (من الذهب مثاقيل و) النصف (من القضة دراهم) ومثله على كل خطئة وشعر ومسم لم يمه من كل ثلث كره وهذه قاعدة في المعاملات كلها كهر ووصية ووديعة وغصب واجارة وبدل خلع وغيره في موزون ومكيل ومعدود ومذروع عيني وقوله (وزن سبعة) تقدم في الزكاة واقاد الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للتعريف في بلد العقد ففي مصر ينصرف للفلس وفاقاد في النهران فيبته بخلاف اللقاني بأنه يساوي نصفاً وثلاثة فلس فلو أطلق الواقف الدرهم اعتبر بزمه ان عرف والا صرف للقضة لانه الاصل كلقوده بالقر كواقف الشيخونية

الايدى حتى وصلت اليه ولا يجدر وارث القتل وبعلم انه لو خلاها ضاعت ولو اسكنها يخاف الغتة فاجاب للقاضي بيعها من ذي اليد فلو ظهر المالك كان له على ذي اليد ثمنها (قوله وان اشترى انسان شيئاً) اي اشترى عبداً صفقة واحدة كعبر في الجامع الصغير لقاضيخان (قوله وغاب واحد منهما) أي بحيث لا يدرك مكانه نهر وقيد به لانه لو كان حاضراً يكون متبرعاً بالاجماع لانه لا يكون مضطراً في ايفاء الكل اذ يمكنه ان يخاصمه الى القاضي في ان يتقد حصته ليقبض نصيبه فتح (قوله ويجبر الخ) الظاهر ان هذا لو المبيع غير مثلي اما المثلي كالبر ونحوه بما يمكن قدمته فلا يجبر على دفع الكل ولذا صوروا المسئلة بالعبد كذا ذكرنا تأمل (قوله وله) اي للحاضر قبضه اي قبض كل المبيع (قوله حتى يتقدر شريكه الثمن) اي ثمن حصته اذا كان الثمن حالاً وفي ط عن الواني النقد في الاصل تميز الجيد من الردي من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله بخلاف احد المستأجرين) لو غاب قبل نقدا لاجرة فنقد الحاضر جميعها كان متبرعاً لانه غير مضطراً اذ ليس للمؤجر حبس الدار لاستيفاء الاجرة ذكره القمراشي نهر وهذا الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الكل والقبض والحبس مذهبهما وخالف ابو يوسف في جميعها ط (قوله فكان مضطراً) فصار كعبر الرهن اذا افلس الراهن وهو المستعير او غاب فان المعير اذا افككه يدفع الدين يرجع على الراهن لانه مضطرب فيه وكصاحب العلو اذا سقط بسقوط السفل كان له ان يبنى السفل اذ لم يبنه ماله بغير امره ليتوصل به الى بناء علوه ثم يرجع عليه ولا يمكنه من دخوله ما لم يعطه ماصرفه وتأمه في الفتح (قوله اللهم الخ) بحث لصاحب النهر (قوله اعدم الاولوية) لانه اضاف المثقال اليهما على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجودة وغيرها بخلاف ماذا قال بألف من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة وينصرف الى الجياد نهر (قوله وانصرف للوزن المعهود الخ) فان المعهود وزن الذهب بالمثاقيل ووزن القضة بالدراهم فهو كالوقال بألف من الدراهم والدنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره المصنف اي ان قوله باع بألف مثقال الخ ليس البيع قيدياً في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكيل ونحوه كالوقال بقرط من سمن وعسل وزيت او بمائة من بيض وجوز وقنقاع او بمائة ذراع من كتان واربسم وخز بلز به من كل ثلث (قوله وزن سبعة) اي العشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم اربعة عشر قيراطاً ط (قوله واقاد الكمال الخ) اعلم انه وقع اشتباه في موضعين بالنظر الى العرف الحادث * الاول فيما ينصرف اليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في الفتح ان انصرف الدراهم الى وزن سبعة اذا كان متساقفاً في بلد العقد واما في عرف مصر فلفظ الدرهم ينصرف الآن الى زنة اربعة دراهم بوزن سبعة من الفلس الا ان يعقد بالقضة فينصرف الى درهم بوزن سبعة واخذ منه في البحر ان الواقف بمصر لو شرط دراهم للمستحق ولم يقيد بها ينصرف الى الفلس التحاس وان قيدها بالقرية ينصرف الى القضة واعترضه في النهر بأن ما في الفتح حكاية عما في زمه ولا يلزم منه كون كل زمن كذلك فالذي ينبغي ان لا والصغر غمسية ونحوها مطلب — في العلو اذا سقط مطلب — فيما ينصرف اليه اسم الدرهم

يعدل عنه اعتبار زمن الواقف إن عرف ولا صرف إلى القصة لأنه الأصل اه * الموضوع الثاني قل في النهر وأما قيمة كل درهم منها فقل في البحر بعدما أعاد المسئلة في الصرف تدقق الاشتباه فيها خاصة أو معشوشة وكانت قد استفتيت بعض المالكة عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين الملقب ففتي أنه سمع ممن يوقع به أن الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من الفلوس قل فليعمل على ذلك ما لم يوجد خلاف اه وقد اعتبر ذلك في زماننا لأن الأدنى متيقن به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن الأوفق بفروع مذهبنا وجوب درهم وسطاً في جامع الفصولين من دعوى النقرة ولو تزوجها على مائة درهم نقرة ولم يصفها صح العقد ولو ادعت مائة درهم مهراً وجب لها مائة وسط اه فينبغي أن يعمل عليه اه ورأيت في فتاوى بعض الشافعية أن قيمته باعتبار المعاملة نصف وثلاث وأنت قد علمت أن القيمة تختلف باختلاف الأزمان ولاشك في اختلاف الأزمنة الواقفين فينبغي اعتبار زمن الواقف والله تعالى الموفق اه قلت وفي زماننا وقبله بمدة مديدة ترك الناس التعامل بلفظ الدرهم وإنما يذكرون لفظ القرش وهو اسم لأربعين نصف فضة وهذا يختلف باختلاف الأزمان فنظر إلى قرش زمن الواقف أيضاً **(قوله قيمة درهمها نصف)** هذا ذكره في النهر بعدما حذر انقضاء الظاهر إن مراده أن ذلك كان في زمن الواقف فلا ينافي ما حذر به **(قوله أن النقرة تطابق الح)** إطلاقها على الفلوس عرف حدث في المغرب النقرة القطعة المذابة من المذهب أو النقصة **(قوله فلا بد من مرجح)** وذلك كأن يعلم ما كانت تطابق عليه في زمن الواقف أو يكون قبدها بشئ ففهم **(قوله الاستبانات القديمة)** أي التصرفات أو تعاليم أو الدفاتر أو نحوها مأخوذة من استمرار الشئ إذا دام والمراد أنه ينظر إلى ما جرى عليه التعامل من قديم الزمان فيتبع **(قوله ولو قبض زيفا)** أي ردّها وهو من الوصف بالصدر لأنه يقال زافت الدراهم تزيف زيفا من باب سار أي ردأت ثم وصف به فقيل درهم زيف ودراهم زيفو كفلاس وفلوس وربما قبل زائف على الأصل كما في المصباح وفي التتارخالية الدراهم أنواع أربعة جياذ ونهجة وزيفو وستوفة واختلجوا في تفسير التبهجة قبل هي التي تضرب في غير دار السلطان والزيفو هي المعشوشة والستوفة صفر مموه بالنقصة وقال عامة المشايخ الجياذ فضة خاصة تزويج في التجارات وتوضع في بيت المال والزيفو مزيقة بيت المال أي يرده ولكن تأخذه التجار في التجارات لأبأس بالشراء بها ولكن يبين البائع أنها زيفو والتبهجة ما يرده التجار والستوفة أن يكون الطاق الأعلى فضة والأسفل كذلك بينهما صفر وليس لها حكم الدراهم اه وقال في النفع الوسائل وحاصل ما فهمه أن الزيفو أجود وبعد التبهجة وبعد الستوفة وهي بمنزلة الزغل التي نحاسها أكثر من فضتها **(قوله كان قضاء انفاقاً)** لأنه صار راضياً بترك حقه في الجودة وقيد بقوله وانفقه لأنه لو عرضه على البيع ولم ينفقه له رده كاسيد كره الشارع آخر الفروع **(قوله ولو نفق)** أي هلك يقال نفقت الدابة نفوقاً من باب فعد هلكت مصباح **(قوله استحساناً)** وقوله ما قياس كذا كرهه فخر الإسلام وغيره وظاهره ترجيح قول أبي يوسف **(قوله ولو فرخ طير)** يقال فرخ بالتشديد وفرخ صار ذا فراخ وأفرخت البيضة انفاقاً عن الفرخ فخرج منها مصباح **(قوله أو تكسر)** وقع في الكثير تكسر وفي المغرب كنس الظلي دخل في الكناس

كنوسا من باب طلب وتكنس مثله ومنه الصيد اذا تكنس في ارض رجل اى استروى
تكنس وانكنس اه وفي الفتح وفي بعض النسخ تكنس اى وقع فيها فتكنس احترازا عما لو
كسره رجل فيها بجر وقوله من باب طلب صوابه من باب جلس رملى وقوله احترازا الخ
انما يتم اذا لم يكن تكنس للمطاوعة والا فهو من فعل غيره يقال كسره بالشد يد فتكنس
وكسره بالتخفيف فتكنس اى قبل ذلك تأمل **(قوله الا اذا هيا ارضه لذلك الخ)** اى بان حفر
فيها بئر السقط فيها او اعد مكانا للفراخ لياخذها فتح لان الحكم لا يضاف الى السبب الصالح
الا بالمقصد بجر **(قوله او كان صاحب الارض قريبا الخ)** ظاهره ان سبب الملك احد شيئين اما
التبعية او القرب ومقتضاه انه لو خرج الصيد من ارضه المهية قبل قربه منه يبقى على ملكه
فليس اغيره اخذه لكن يشكل عليه ما في الذخيرة عن المتفق حيث قال نصب حباله فوقه فيها
صيد فاضطرب وانفث فأخذه غيره فهو له فلو جاء صاحب الحباله لياخذها فلما دنا منه بحيث
يقدر عليه انفث فأخذه غيره فهو لصاحب الحباله والفرق ان صاحب الحباله فيهما وان صار
أخذه الا انه في الاول يعلل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد تأكده وكذا صيد البازي
والكلب اذا انفث فهو على هذا التفصيل اه افاده **(قوله فلو اخذه غيره لم يملكه)** استدل
عليه في النهر بعبارة المتفق المذكورة **(قوله مثل مامر)** بدل من قوله وكذا او عطف بيان افاده
ان الاشارة الى ما ذكر في اول المسئلة من انه لا أخذه **(قوله او دخل دار رجل)** وكذا لو دخل
بيته واغلق عليه الباب ولم يعلم به لم يصير آخذا مالكا له حتى لو خرج بعد ذلك فأخذه غيره
ملكه وعن ابى يوسف لو اصطاده في دار رجل من الهواء أو على الشجر ملكه لان حصوله
على حائط رجل او شجرته ليس بأحراز فان قال رب الدار كنت اصطدته قبلك فان كان
اخذ من الهواء فهو له لانه لا يدرب الدار على الهواء وان اخذه من حائلته او شجره قال قول
ارب الدار لا أخذه من محل هو في يده وان اخفاه في اخذه من الهواء او الشجرة فيكذلك لان
الظاهر ان ما في داره يكون له وتامه في البحر **(قوله ملكه بهذا الفعل)** اى بالاعداد او الكف
وظاهره انه بدون ذلك لا يملكه وان وقع قريبا منه بحيث تناله يده والفرق بينه وبين الصيدان
الصيد يملكه بالقرب منه اذا وقع في ارضه ونحوها لا مطلقا والالزم انه لو قرب من صيد في بركة
ملكه والتار يكون في بيت اهل العرس عادة فلا يعتبر فيه مجرد القرب بل لابد من اعداد
التوب او كفه وايضا لو اعتبر مجرد القرب يؤدي الى المنازعة بين الحاضرين الذي وقع بينهم
اذ كلهم يدعيه **(قوله ملكه مطلقا)** اى وان لم يعدها لذلك **(قوله لانه صار من ائزالها)** اى
ربها وهو بفتح الهمزة جمع زل قال في المصباح نزل الطعام نزلا من باب تب كزربعه ونماؤه
فهو نزل وطعام كثير النزل بوزن سبب اى البركة ومنهم من يقول كثير النزل بوزن قفل **(قوله)**
(لا يجبر عليه) وكذا لا يجبر على اعطاء الصك القديم كافي الحيرية عن جواهر الفتاوى قال نعم
لو توقف احياء الحق على عرضه كولو غصب المبيع وامتنعت اليهود من الشهادة حتى يروا
خطوطهم يجبر على عرضه كما افق به الفقيه ابو جعفر سياسة الحق المشتري اه **(قوله ولا على)**
الشهاد والخروجه اليه) اى الى الشهاد وهو عطف تفسير على الاشهاد لانه ليس له الامتناع
عن الاشهاد المجرد بقرينة مابعد **(قوله فليس له الامتناع من الاقرار)** فان لم يقر برفعه

(الا اذا هيا ارضه لذلك)
فهو له (او كان صاحب
الارض قريبا من الصيد
بحيث يقدر على اخذه لو
مديده فهو لصاحب
الارض) لتمكنه منه فلو
أخذه غيره لم يملكه نهر
(وكذا) مثل مامر (صيد
تعلق بشبكة نصبت للاجفاف)
او دخل دار رجل (ودرهم
او سكر نثر فوقه على فوب
لم يعده) سابقا (ولم يكف)
لاحقا فلو اعده او كفه
ملكه بهذا الفعل * (فروغ)
على التحل في ارضه
ملكه مطلقا لانه صار من
ائزالها شري دار فطاب
المشتري ان يكتب له البايع
صكا لا يجبر عليه ولا على
الاشهاد والخروجه اليه الا
اذا جاء بعدول وصك
فليس له الامتناع من الاقرار

إذا اكتسب حراماً ثم اشترى
فهو على خمسة أوجه

«سرى قهراً فزله امرأته
فكفله» المرأة إذا كفت
بالاذن الورثة كفن مثله
رجعت في التركة ولو أكثر
لا ترجع بشئ قال رحمه الله
تعالى ولو قيل ترجع بقيمة
كفن المثل لا يبعد اكتسب
حراماً واشترى به أو
بالدراهم المغصوبة شيئاً
قال الكرخي إن نقد قبل
البيع تصدق بالربح والألا
وهذا قياس وقال أبو بكر
كرهاها سواء ولا يطيب له
وكذا لو اشترى ولم يقل بهذه
الدراهم وأعطى من الدراهم
* دفع ماله مضاربة لرجل
بجاهل جاز أخذ ربحه مالم
يلم أنه اكتسب الحرام *
من رمى ثوبه لا يجزى لأحد
أخذه مالم يقل حين رمى
ليأخذه من أراد بيع الأب
منعة طفله والأب مفسد
فاسق لا يجزى بيعه استحساناً
* شرت لعفتها على أن لا
ترجع عليه بأمن جاز وهو
كالهبة استحساناً * قال
الاسير اشترى أو فكتني
فشراه

إلى الحاكم فإن أقر بين يديه كتب سجلاً واشهد عليه ملقط (قوله) فزله امرأته أي
بأذنه أو بغير أذنه ملقط (قوله) المرأة إذا كفت أي كفت زوجها وعبارة مجمع الفتاوى
وغيرها أحد الورثة إذا كفن الميت بماله الخ فالمرأة غير قيد نعم خرج الأجنبي فإنه لا يرجع
كما في التناحر خاتمة أي إذا كان وصياً (قوله) ولو أكثر لا ترجع بشئ أي عله في البرازية بأن
اختيار ذلك دليل التبرع وهذا إذا اتفق الوارث من ماله ليرجع وسيدكر المصنف في باب
الوصى أنه إذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة وإن زاد في قيمته ضمن الكل لأنه صار مشترى
لنفسه فيضمن مال الميت وقد حررت هذه المسئلة بما لا من بدعيه في تنقيح الحامدية من الوصايا
(قوله) قال رحمه الله (الضمير عائذ إلى صاحب الملتقط فإن هذه القروع كلها من الملتقط كما
ذكره الشارح آخرها والعبارة كذلك مذكورة فيه على عادة المتقدمين في كتبهم فافهم (قوله)
لا يبعد) لعل وجهه أنه لا يلزم من تنكفئ بأكثر من كفن المثل اختيار التبرع بالكل بل
بأزيد (قوله) اكتسب حراماً الخ توضيح المسئلة ما في التناحر خاتمة حيث قال رجل اكتسب
مالاً من حرام ثم اشترى فهذا على خمسة أوجه أما أن دفع تلك الدراهم إلى البائع أو لأمم اشترى
منه بها أو اشترى قبل الدفع بها ودفعها أو اشترى قبل الدفع بها ودفع غيرها أو اشترى مطلقاً
ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم آخر ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر يطيب له ولا يجب
عليه أن يتصدق إلا في الوجه الأول وإلى ذهب الفقيه أبو الليث لكن هذا خلاف ظاهر
الرواية فإنه نص في الجامع الصغير إذا غصب الفاعل اشترى بها جارية وباعها بالفين تصدق بالربح
وقال الكرخي في الوجه الأول والثاني لا يطيب وفي الثالث الأخيرة يطيب وقال أبو بكر
لا يطيب في الكل لكن الفتوى الآن على قول الكرخي دفعها للحرج عن الناس أه
وفي الوالولية وقال بعضهم لا يطيب في الوجوه كلها وهو المختار لكن الفتوى اليوم على قول
الكرخي دفعها للحرج لكثرة الحرام أه وعلى هذا مشى المصنف في كتاب الغصب تبعاً للدرر
وغیره (قوله) قال الكرخي (صوابه) قال أبو نصر كآريته في الملتقط ولم أر فيه ذكر قول
الكرخي أصلاً (قوله) جاز أخذ ربحه (لأن الظاهر أنه اكتسب من الحلال ولو ألحقة
وظاهره أنه لا كراهة فيه وتقدم في شركة المفاوضة أن أبا يوسف أجازها مع اختلاف الملة مع
الكراهة وعلة الزبای هناك بأن الكافر لا يهتدى إلى الجائز من العقود (قوله) لا يجوز
لأحد أخذه الخ) ظاهره أنه لا يجوز الإقدام على الأخذ مالم يسمع المالك قال يأخذ من أراد
وظاهره أنه يملكه بالأخذ إذا قال المالك ذلك والألا وتقدم تمام الكلام على هذه المسئلة في باب
الجنابة على الأحرار من كتاب الحج (قوله) والأب مفسد فاسق احتراز عما إذا كان محموداً
عند الناس أو مستور الحال فإنه حينئذ يصح بيعه عقار ابنه الصغير كسب ذكره في باب الوصي
(قوله) لا يجزى بيعه أي فلا ولد نقضه بعد ما وقع هو المختار إلا إذا كان خيراً أبان باع بضعف القيمة
وبيع منقوله يجوز في رواية ويوضع ثمنه في يد عدل لا في رواية لولاخير بضعف قيمته وبه يفتي
جامع الفصولين (قوله) على أن لا ترجع عليه) قيد بذلك ما في الإشباه شراء الأم لابنها الصغير
ملا يحتاج إليه غير نافذ عليه إلا إذا اشترت من أبيه أو منه ومن أجنبي كافي الوالولية (قوله)
جاز وهو كالهبة (قال في الجنابة تكون الأم مشترية لنفسها ثم يصير منهابه لولدها الصغير وصلة

وليس لها ان تمتع الضعة عن ولدها الصغير ه ط **(قوله** يرجع بما أدى) مخالف لما صححه في التفقات حيث قال فقلنا عن جامع الفصولين الاسير ومن اخذه السلطان ليصادره لوقال لرجل خاصني فدفق المأمور ملا فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتي اه لكن سيأتي في الكفالة قبيل كفاية الرجلين تصحيح الاول ومثله في البرازية والحانية وقدمنا في التفقات تأييده فهماقولان . صححنا ثم رأيت الجزء الاول في شرح السير الكبير ولم يحك فيه خلافا فكان هو المذهب فافهم **(قوله** ولو قال بالف الخ) عبارة الملتقط وقال شداد اذا قال الاسير الحر اشتري بالف درهم فاشتراء باكثر منه جاز وعليه قدر الالف ولا يلزمه الفضل لانه تخليص لاشراء بخلاف الوكيل بالشراء اه قلت بيانه ان الوكيل بالشراء لو شري باكثر مما عليه الموكل وقع الشراء له ولا يلزم الموكل شيء من الثمن لان الشراء متى وجد نفاذا على المشتري لزم فيلزمه جميع الثمن ولا يلزم الأمر شيء وهنا لزم الأمر قدر ما عينه لانه هنا تخليص لاشراء حقيقة ووقع في جامع الفصولين خلاف هذا فانه قال اسير أمره ان يقديه بالف ففداه بالثمن يرجع بالثمن عليه وليس كوكيل بشراء اذ لا عقد هنا وانما أمره ان يخلصه فصار كمن امره ان ينفق عليه الفاففق عليه الثمن اه اقول ويظهر لي ان قوله يرجع بالثمن سبق قلم وصوابه بالف بدليل التعليل والتظهير فان المأمور بافاق الف لاشك انه لا يرجع باكثر من الف ثم راجعت السير الكبير للسير خسي فرأيت فيه مثل ما قدمنا عن الملتقط وقال انما يرجع عليه بالالف خاصة لان الرجوع بحكم الاستقراض وذلك في الالف خاصة وهذا بخلاف الشراء الخ فهذا صريح فيما قلنا والله الحمد فافهم **(قوله** وتأذى جيرانه) قل في جامع الفصولين القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمتنع ولو اضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا يبين قيل وبه اخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وفيه اراد ان يبنى في داره تنورا للبخير دائما او رحى للطحن او مدقة لقصارين يمنع عنه لتضرر جيرانه ضررا قاحشا وفيه لو اتخذ داره حماما وتأذى الجيران من دخانها فافهم منعه الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران اه وانظر ما لو كانت دارا قديمة بهذا الوصف هل للجيران الحادئين ان يغيروا القديم عما كان عليه ط قلت الضرر البين يزال ولو قديما كما افق به العلامة المهنداري ومثله في حاشية البحر للخير الرمي من كتاب القضاء كافي كتاب الحيطان من الحامدية **(قوله** على انه لطم غنم) الغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمز مصباح والمراد هنا الضأن بحكم العرف **(قوله** له الرد) اي لاختلاف الرغبة وان كانا في باب الربا جنسا واحدا تأمل قال في الملتقط وكذلك اذا اشترى على انه لطم موجودة فوجده لطم خل **(قوله** قال زنى الخ) في الجرد عن ابي حنيفة قال للحمام كيف تبيع اللحم فقال كل ثلاثة ارطال بدرهم فقال اخذت منك زنى فله ان لا يزن وان وزن فاكل واحد منهما ان يرجع فان قبض المشتري او جعل البائع في دواء المشتري بامرهم فقد تم البيع وعليه درهم قال محمد قال لقصاب زنى لي من هذا اللحم كذا فوزن فله الجبار ولو قال زنى لي من هذا الجنب كذا بكذا اوقال زنى لي ما عندك من اللحم بحساب كذا فوزنه جلا ولا خيار له وعن ابي يوسف مثله حاوى الزاهدي قلت ولعل وجه قول الامام ان هذا بيع بالتعاطي فلا يتم قبل قبض المبيع وعلى قول محمد يتم بالوزن ان عين الموضوع

رجع بما أدى كأنه اقضه ولو قال بالف فشرأ باكثر لم يلزمه الفضل لانه تخليص لاشراء * شري دارا وبيع وتأذى جيرانه ان على الدوام يمنع وعلى الندرة يتحمل منه * شري لحما على انه لطم غنم فوجده لطم معزله الرد * قال زنى لي من هذا اللحم ثلاثة ارطال فوزن له أخيره

مطلب

ديع في داره وتأذى الجيران

مطلب

الضرر البين يزال ولو قديما

شري بدر جميع قواعده
بدر فاه

او كان عقد على الكل تأمل (قوله بخير) لعل وجهه ان الخبز اشترى منه لا يختلف
بمخلاف اللحم فان لم يرقبه او الفخذ احسن من لحم الخاصرة مثلاً فثبت له الخيار بعد الوزن
الا اذا اشترى الكل او عين الموضع كهذا الجنب قيم البيع بالوزن كما علمت تأمل (قوله ان
قامرده السح) اي لاختلاف الجنس فطال البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بتمتع جامع الفضولين
وفيه شري على انه بدر بطيخ شوي فزرعه فوجده صفيًا بطال البيع فيأخذ المشتري ثمنه
وعليه مثل ذلك ان بدر اه قالت ومقتضاه انه من اختلاف الجنس كما لو وجده بدر فاه والذي
يظهر انه من اختلاف النوع ويؤيده ذكره فيه ايضا لو شري بذرا على انه بدر بطيخ كذا
فظهر على صفة اخرى جاز البيع لاتحاد الجنس من حيث انه بطيخ واختلاف الصفة لا يفسد
العقد ولا يرجع بنقص العيب عند اني حنيفة اه اي لانه ظهر عيبه بعد استهلاكه وذكر فيه
قبله شري برا على انه دربي فزرعه فظهر انه خرفي اخذ الماشي انه يرجع بنقص العيب
وهو قولهما بناء على ما اذا شري طعما فأكله فظهر عيبه وقدم ان الفتوى على قولهما
اه والحاصل انه اذا ظهر خلاف الجنس كيدّر البطيخ وبذر الفاه بطال البيع فبرده لو قائما
ويرد مثله ولو كان يرجع بالثمن ولو ظهر خلاف الوصف كالدربي والخرفي صح البيع فبرده
لو قائما ولا يرجع بشيء وهالك عند الاماء وعندها يرجع بنقصانه وبه يفتي ونقي ما وزعه
فدأبت في الخيرة ليس له الرجوع بالثمن ولا النقص لانه قد استهلك المبيع ولا رجوع بعد
الاتلاف كما صرح به ظهير الدين في حب النقص وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت عدم نباته
عيب به والا لا بالاتفاق لاحتمال ان عدم نباته لرداءة حرته او لجناف ارضه او لامر آخر اه قالت
الظاهر ان ما نقله عن ظهير الدين مبنى على قول الاماء وقوله وقيل يرجع مبنى على قولهما الفتى
به كما علمت (قوله فاكسروا) في بعض النسخ فاكسرت وهي الاولى لان الواو لجماعة العقلاء
(قوله ضمن الاقداح لا القدح) لان القدح قبضه على سوء الشراء ببيان الثمن والاقداح
انكسرت بفعله فيضمنها بين الثمن او لا كما في الحاتية (قوله بأصلها) هو المدفون في الارض
المسمى شرما (قوله بقلعه من وجه الارض) عبارة الماتقط بقلعها وفيه ايضا اذا اشترى
شجارا من وجه الارض وفي قطعها بالضيف ضرر للبائع ان يدفع اليه قيمتها وهي قيمة
الان يراضيا على تركها الى وقت لا ضرر في قطعها وفيه ايضا ولو باع شجرة ان بين موضع
قطعها من وجه الارض فعل ذلك وان بين باصلا فعلى قرارها من الارض وان لم يبين له ان
يقع من اصلها الا ان تقوى دلالة اه (قوله فكسرها المشتري) كذا رأيت في الملتقط وكأنه
مقصود في الصرف والا فتناسب فكسرها البائع ورأيت فيه تقييد الزبوف بالنهرجة ويدل له
ما نقله بعض المحشين عن الحاتية لو ان اشترى دفع الى البائع دراهم صحاحا فكسرها البائع
فوجدتها بنهرجة كان له ان يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصحاح والمكسرة
فيه سواء اه (قوله وان طمحه لا يبيع) اي الا ان يبين لانه لا يرى (قوله وقال الثاني الخ)
وقال ايضا لا بأس ان يشتري بستموقة اذا بين وأرى للسultan ان يكسرها لعلمها تقع في ايدي
من لا يبين وزوى بشر في الاملاء عنه اكراه للرجل ان يعطى الزبوف والنهرجة وبستموقة
وان بين ذلك وتجوز بهاعند الاخذ من قبل ان انفقها ضرر على العوام وما كان ضررا عامافهو

ومن هذا الخبر فوزن
بخير شري بدر اخربيا
وذا هو دربي او شري
بدر البصيص فذ هو بدر
الفتاه ان قائما رده وان
مستهدكا فعليه مثله سواء
صاحب الزجاج دفع له
قدح بضمير فوقع منه على
اقداح فانكسروا ضمن
الاقداح لا القدح - شري
شجرة بأصلها وفي قلعها
من الاصل ضرر بالبائع
يقطعه من وجه الارض
من حيث لا يشتر به البائع
ولو انه رد من سقوطه
حاصل ضمن القلع ما تولد
من قلعها دفع دراهم
زبوف فكسرها المشتري
لاشئ عليه ونعم ما صنع
حيث غشه وخانه وكذا
ودفع اليه لينظر اليه
فكسره ولا بأس ببيع
الغشوس اذا بين غشه
او كان ظهرا يرى وكذا
قال ابو حنيفة رحمه الله
تعالى في حفصة خلط فيها
الشعير والشعير يرى
لا بأس ببيعه وان طمحه
لا يبيع وقال الثاني في رجل
معه حفصة نخس لا يبيع
حتى يبين وكل شيء لا يجوز

«شري فلو سادرم فدفهها»

اليه وقال هي بدرهمك
لا ينفقها حتى بعدها شري
بالدرهم الزيف ورضي
بأقل مما يشتري بالجدح له
* شري نيا با بعدد اعلى ان
يوفي ثمنه بسمرقند لم يميز
لجالة الاجل * باع نصف
ارضه بشرط خراج كلها
على المشتري فهو فاسد
* اخذ الحراج من الاكاره
ان يرجع على الدهقان
استحسانا * شري الكرم
مع الغلة وقبضه ان رضى
الأكار جاز البيع وله حصته
من الثمن وان لم يرض لم يميز
بيعه * قضاه درهما وقال
اتفقه فان جاز والا فرده
على قبله ولم ينقله رده
استحسانا بخلاف جارية
وجد بها عيا فقال اعرضها
او بعها فان نفقت والارداه
فعرضها على البيع سقط
الردقال ابو حنيفة رحمه الله
تعالى اذا وطئ رجل أمته
ثم زوجها مكانه فلزوج
وطؤها بلا استبراء وقال
ابو يوسف استبضع ولا
يقربها حتى تحيض حفصة
كالواشترها كما سيجي
في الحظر والكل من المنتقط

«ما يبطل بالشرط الفاسد

ولا يصح تعاقبه به»

هنا اصلان احدهما ان كل

مكروه خوفا من الوقوع في ايدي المدلسة على الجاهل به ومن التاجر الذي لا يخرج اه
مليخصا من الهندية (قوله لا ينفقها حتى يبعدها) لاحتمال ان يظهر الدرهم معيبا وقد اتفق
الفلوس او بعضها فيلزم الجاهلة في المنفق والمظاهر ان محله اذا اخذها عددا لا وزنا وهل ذلك
يجرى في صرف الذهب بالفضة بخرط تأمل (قوله ثمنه) الضمير راجع للمشتري اى الثمن
الواجب عليه والكتاب باعتبار كونه ميبعا (قوله لجالة الاجل) لانه لم يعلم بذلك وقت
الدفع نعم لو قال الى شهر على ان يؤديه بسمرقند جاز ويبطل الشرط كما قدمناه اول البيوع (قوله
فهو فاسد) لان فيه نفعا للبائع ولا يقضيه العقد (قوله من الاكار) اى المزارع (قوله يرجع
على الدهقان) اى صاحب الارض وفي هذه المسئلة كلام سيأتى ان شاء الله تعالى قيل باب
كفالة الرجلين (قوله ان رضى الأكار جاز) اى اذا دفع صاحب الكرم كرمه الى الاكار مساقاة
بالربع مثلا وعمل الاكار حتى صار له حصة في الثمر يتوقف بيع الثمر على رضا الاكار لان فيه
حصة فان اجاز البيع يقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الثمر فيأخذ الاكار قدر حصته من
ثمن الثمر واما ودفع ارضه مزاعة على ان يكون البذر من الباعل فباع الارض توقف بيع
الارض على اجازة المزارع لانه صار بمنزلة مستأجر الارض كما مر في باب الفضولي ولا يخفى ان
هذه مسئلة اخرى فافهم (قوله قبله ولم ينقله) الاوضح فعرضه على البيع ولم ينقله ط
(قوله بخلاف جارية الخ) الفرق ان المقبوض من الدراهم ليس عين حق القابض بل هو من
جنس حقه لم تجوز به جاز وصار عين حقه فاذا لم تجوز بقى على ملك الدافع فصح امر الدافع
بالتصرف فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها
ما كنه فصرفه لنفسه يبطل خياره ط عن البحر وقدمنا تمام الكلام على هذه المسئلة
في خيار العيب عند قول المصنف باع ما اشتراه فرد عليه يعيب الخ فراجع (قوله قال
ابو حنيفة الخ) لانه مناسبة لهذه المسئلة هنا وقدمنا الكلام عليها مستوفى في فصل محرمات
التكاح والله سبحانه اعلم

«ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعاقبه به»

لم يترجم له بفصل ولا باب لدخوله في باب المتفرقات وما اسم موصول مبتدأ خبره قوله البيع
الخ وتقدم في باب البيع الفاسد بيان الشرط الفاسد والتعليق ربط حصول مضمون جملة
بحصول مضمون جملة اخرى وتقدم الكلام عليه في كتاب الطلاق ومثال الشرط الفاسد
بعثك بشرط كذا ومثال التعليق بعثك ان رضى فلان وفي حاشية الاشياء للحموى عن قواعد
الزركشى الفرق بين التعليق والشرط ان التعليق داخل في اصل الفعل بأن ونحوها والشرط
ما جزم فيه بأصل الفعل او يقال التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بأن أو إحدى
اخوانها والشرط التزام أمر لم يوجد في أمر لم يوجد بصيغة مخصوصة اه (قوله هنا اصلان
الخ) الذى تحصل من هذين الاصلين ان ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد ويبطل
تعاقبه ايضا لدخوله في التايكات لانها اعم وما ليس بمبادلة مال بمال ان كان من التايكات
او التقييدات يبطل تعاقبه بالشرط فقط وان لم يكن منهما فان كان من الاسقاطات و
الالتزامات التى يحلف بها يصح تعاقبه بالمالام وغيره وان كان من الاطلاقات والولايات

ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع

والتحريضات يصح باللائم فقط وبه يظهر ان قول المصنف ولا يصح تعليقه به معطوف على ما يبطل عطف تفسير فالمراد بالشرط التعليق به ويحتمل ان يكون قاعدة ثانية معطوفة على الاولى على تقدير ما اخرى اى وما لا يصح تعليقه به كافي قوله تعالى وما نزلنا وما نزل اليكم اى وما نزل اليكم فيكون ما في المتن قاعدتين الاولى ما يبطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به وبدون هذا التقدير يكون قاعدة واحدة اريد بها ما اجتمع فيه الامر ان وذلك خاص بالتعليكات التي هي مبادلة مال بمال فانها تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بها وذلك غير مراد لان المصنف عد من ذلك الرجعة والابراء وعزل الوكيل والاعتكاف والاقرار والوقف والتحكيم وليس في شئ من ذلك تملك مال بمال مع ان السبعة المذكورة لا تبطل بالشرط الفاسد فتعين ان يكون ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هي ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف للتفسير كقولنا فان جميع ما ذكره المصنف يبطل تعليقه بالشرط او قاعدتين كأدل عليه ذكر الاصلين المذكورين وعليه فاذكره المصنف منه ما هو داخل تحتها معاومه ما هو داخل تحت الثانية فقط ويدل عليه ايضا ما في الزيلعي حيث قال بعد ذكر ما لا يبطل بالشرط الفاسد ثم الشيخ ذكر هنا ما يبطل بالشرط الفاسد وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولم يذكر ما يجوز تعليقه بالشرط الخ اذا علمت ذلك ظهر لك ان ههنا اربعة قواعد الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد الثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان هنا والثالثة عكس الاولى وهي ما يأتي في قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد الخ والرابعة عكس الثانية وهي المذكورة في قول الشارح وبقي ما يجوز تعليقه الخ والاولى داخلة تحت الثانية لان كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به ولا عكس فالفروع التي ذكرها المصنف كلها داخلة تحت الثانية وبعضها تحت الاولى لخروج الرجعة والابراء ونحوها كاذكرناه وما خرج عنها دخل تحت الثالثة والرابعة داخلة تحت الثالثة لان كل ما جاز تعليقه لا يبطله الشرط الفاسد ولا عكس كما ستعرفه ثم اعلم ان قوله لا يصح تعليقه ليس المراد به بطلان نفس التعليق مع صحة المعلق لان ما كان من التعليقات يفسد بالتعليق بل المراد انه لا يقبل التعليق بمعنى انه يفسد به فاغتم تحرير هذا المقام فان به يتدفع كثير من الاوهام كما يظهر لك في تقرير الكلام (قوله وما لا فلا) اى وما لا يكون مبادلة مال بمال بأن كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والطلاق والخلع على مال ونحوها او كان من التبرعات كالهبة والوصية لا يفسد بالشرط الفاسد وقوله لا كفرض هو تبرع ابتداء مبادلة اتياء فيصلح من الالثنين وانما لا يفسد ذلك لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو في المعاضات المالية لا غير لان الربا هو الفضل الحالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة كاسم هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك في المعاضات الغير المالية ولا في التبرعات بل يفسد الشرط ويصح التصرف وتماه في الزيلعي (قوله من التعليقات) كبيع واحارة واستئجار وهبة وصدقة ونكاح واقراء وابراء كافي جامع الفصولين فهو اعم مما قبله (قوله او التقييدات) كرجعة وكعزل الوكيل وهجر العبد كافي الفصولين وذلك ان في الوكالة والاذن للعبد طلاقا عما كانا ممنوعين عنه من التصرف في مال الموكل والمولى وفي العزل والحجر تقييد لذلك الاطلاق وكذا

وما لا فلا كالكفرض
* ثانيهما ان كل ما كان من
التعليكات او التقييدات

في الرجعة تقييد للمرأة عما أطلق لها بالطلاق من حقوق الزوجية (**قوله** يبطل تعليقه بالشرط) أي المحض كافي البحر وغيره والظاهر أنه احتراز عن التعليق بشرط كائن فإنه تقييد كما في جامع الفصولين قال الأثرى أنه لو قال لامرأته أنت طالق إن كان السماء فوقنا والأرض تحتنا نطلق للحال ولوعلى البراءة بشرط كائن يصح ولو قال للحاطب زوجت بنى من فلان فكذبه فقال إن لم أكن زوجتها منه فقد زوجتها منك فقبل الحاطب وظهر كذب الأب انعقد (**قوله** والاصح) أي أن لا يكتفى من التليكات والتقييدات بأن كان من الاسقاطات المحضة أو الالتزامات أو الاطلاقات أو الولايات أو التحريضات صح التعليق (**قوله** لكن في اسقاطات) أي محضة كالطلاق والعناق بحر احترازاً عن الإبراء فإنه وإن كان اسقاطاً لكنه تملك من وجه كما يأتي فهو من التليكات (**قوله** يخلف بهما) الضمير المثنى عائداً إلى اسقاطات والتزامات وقوله كحج وطلاق لف ونشر مشوش وقوله مطلقاً أي بشرط ملائم أو غير ملائم ولم يظهر من كلامه حكم ما لا يخلف به من النوعين ولا أمثله ولم أر من ذكر ذلك ويظهر لي أنه كالتليكات يبطل تعليقه وإن من الأول تسليم الشفعة إذا علق بشرط غير كائن فإنه قاسد ويبقى على شفعته كما سنوضحه ومن الثاني ماذا التزم ما لا يلزمه شرعاً كإلى استأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما فأذن بشرط منع الضرر عنه بنصب خشبات ولم يفعل حتى انهدم منزل الجار لا يضمن لأنه ليس عليه حفظ دار شريكه كافي الوالدية فيه التزام الحفظ كأنه قال اهدم الجدار بشرط نصب الخشبات فلا يصح تأمل (**قوله** وفي اطلاقات) كالاذن بالتجارة وولايات كالقضاء والامارة وتحريضات نحو من قتل قتيلاً فله سلبه اهـ (**قوله** بالملائم) أي يصح تعليقه بالشرط الملائم وفسره في الخلاصة بما يؤكد موجب العقد اهـ مثل أن وصلت إلى بلدة كذا فقد وليت قضاءها أو أمارتها أو أن قتل قتيلاً فلك سلبه بخلاف نحو أن هبت الريح (**قوله** فالأول الخ) قد علمت أن حاصل الأصلين المذكورين في الشرح أن من المسائل ما يفسد بالشرط الفاسد وما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط وما يصح تعليقه به فهي أربعة الفاسد منها قسبان والصحيح قسبان بقوله فالأول أربعة عشر أراد به الفاسد منها بقسمية وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه وأما ما يصح فسيذكر المصنف القسم الأول منه بقوله وما لا يبطل بالشرط الفاسد وذكر الشارح بعده القسم الآخر بقوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط كما نهينا عليه أولاً وحينئذ فلا حاجة إلى أن يراد بالأول الأصل الأول من الأصلين حتى يرد عليه أن الصور التي ذكرها المصنف ليست كلها مبادلة مال بمال بل بعضها فافهم (**قوله** على ما في الدرر الخ) أي كونها أربعة عشر مبنى على ما ذكر في هذا الكتاب وأشار به إلى أنها تزيد على ذلك كإنه عليه الشارح بعد وبأني تمامه ثم أن المذكور في إجازة الرقابة ما يصح مضافاً وهو ما سبأني آخره وليس الكلام فيه كالأخفى (**قوله** البيع) صورة البيع بالشرط قوله بعته بشرط استخدامه شهراً وتعليقه بالشرط كقوله بعته أن كان زيد حاضراً وفي اطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لأنه من قبيل الفاسد لا الباطل وإلى بشرطه وقدمر في البيع الفاسد شرعية (**قوله** ان علقه بكلمة ان) إلا في صورة واحدة وهي أن يقول بعث منك هذا إن رضى فلان فإنه يجوز أن وقته بثلاثة أيام لأنه اشتراط الجار إلى اجني

كرجعة يبطل تعليقه بالشرط
والاصح لكن في اسقاطات
والتزامات يخلف بهما كحج
وطلاق يصح مطلقاً
وفي اطلاقات وولايات
وتحريضات بالملائم نزاهة
فالاول أربعة عشر على ما في
الدرر والكثرة وإجازة
الوقاية (البيع) ان علقه
بكلمة ان لا يعلى

وهو جائز بغير لكن فيه ان الكلام في الشرط الفاسد وهذا شرط صحيح تأمل (قوله على ماينا في البيع الفاسد) اي من انه ان كان مما يقتضيه العقد او يلائمه او فيه اثر او جرى التعامل به كشرط تسليم المبيع او الثمن او التأجيل او الخيار او حذاء النعل لا يفسد ويصح الشرط وان لم يكن كذلك فان كان فيه منفعة لاهل الاستحقاق فسد والا فلا اه وقول العاقد بشرط كذا بمنزلة على ولا بد أن لا يقرن الشرط بالواو والاجاز ويجعل مشاورة وان يكون في صلب العقد حتى لو الحقاء به لم يلتحق في اصح الروايتين مكى وفي الذخيرة اشترى خطبا في قرية شراء صحيحا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء احملة الى منزلي لا يفسد او استأجر أرضا للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الجرف على المستأجر لا يفسد لانه كلام مبتدأ اخط وتقدم آخر باب خيار الشرط ان البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا ذكرها في الاشياء واوضحنا هذا (قوله والقسمه) من صور فسادها بالشرط ماذا اقتسم الشرط بكان على ان لاحدها الصامت ولآخر العروض او على ان يشتري احدها من الآخر داره بألف او على شرط هبة او صدقة اما لواقعتها على ان يزيد شيئا معلوما فهو جائز كالبيع وكذا على ان يرد احدها على الآخر دراهم مساة ببحر عن الوالوجية وقال ايضا وصورة تعليقها ان يقتسموا دارا وشرطوا رضا فلان لان القسمه فيها معنى المبادلة فهي كالبيع عيني ومرجوا ز تعليق البيع برضا فلان على انه شرط خيار اذا وقته ولكن في الوالوجية خيار الشرط والرؤية ثبت في قسمه لاجبر الآبي عليها هي قسمه الاجناس المختلفة لافيا يجبر عليها كالتلي من جنس واحد بحر ملخصا وحاصله ان تعليق القسمه على رضا فلان غير موقت لا يصح مطلقا وموقتا يصح في الجنس الواحد على انه خيار شرط لاجني كما يصح في البيع فكلام العيني محمول على غير الموقت او على الاجناس المختلفة ثم اعلم ان القسمه التي يجبر الآبي عليها لا تختص بالتلي لانها تكون في العروض المتحدجنسها الا الرقيق والجواهر فلا يجبر عليها كقسمه الاجناس بعضها في بعض وكدور مشتركة اودار وضعية فيقسم كل منها وحده لابعضا في بعض الابا التراضي كإسباني في بابها (قوله اما قسمه القيمي الخ) افاد ان قسمه التلي لا تصح بالشرط مطلقا اما قسمه القيمي فتصح ان علق بختيار شرط او رؤية والا فلا لكن علمت ان الافتراق بين الجبر وعدمه لابين التلي والقيمي فافهم وايضا فان الكلام في الشرط الفاسد كما مر وشرط الخيار ليس شرطا فاسدا فلا حاجة الى التنبيه على صحته تأمل (قوله والاجازه) اي كأن أجر داره على ان يقرضه المسأجر او يهدي اليه او ان قدم زيد عيني ومن ذلك استأجر حانوتا بكذا على ان يعمره وبحسب ما أفقه من الاجرة فعليه اجر المثل وله ما انفق واجر مثل قيامه عليه وتمامه في البحر وبه علم انها تفسد بالشرط الفاسد وبالتعليق لانها تملك المنفعة والاجرة (قوله فيصح به يفتي) لعل وجهه انه وقت يجي بالمحالة فلم يكن تعليقها بخطر أو هو اضافة لاتعليق والاجارة تقبل الاضافة كما سيأتى وعليه فلا حاجة الى الاستثناء (قوله مع انه تعليق بعدم التفريغ) ولعل وجهه حخته انه لما كان التفريغ واجبا على الغاصب في الحال فإذا لم يفرغ صار راضيا بالاجارة في الحال كأنه علقه على القبول فقبل تأمل (قوله فتقول البكر الخ) الاول ابدال البكر بالبالغة كما هو في عبارة البرازية

على ماينا في البيع الفاسد
(والقسمه) للمثل اما قسمه
القيمي فتصح بخيار شرط
ورؤية (والاجازة) الا في
قوله اذ جاء رأس الشهر فقد
أجرتك داري بكذا فيصح
به يفتي عمادية وقوله لغاصب
داره فرغها والا فآجرتها كل
شهر بكذا جائز كما سيأتي
في متفرقات الاجارة مع انه
تعليق بعدم التفريغ
(والاجازة) بالزاي فتقول
البكر اجزت التسكاح
ان رضيت امي مبطل للاجازه
ببرازية

(قوله) وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط وهو التقييدات في ممر وهذا تنعيم الخذه
في البحر من إطلاق عبارة الكثرة لفظ الاجازة واستشهاده بما مر عن البرازية واقره في النهر
واعترضه الحموي بما في القضية قال باعني فلان عبداً بكذا فقال ان كان كذا فقد اجزته او فو جاز
جاز ان كان بكذا او باكثر من ذلك النوع ولو اجاز بمن آخر يبطل اه قلت قد يجاب بان هذا
تعليق بكان فلم يكن شرطاً محضاً كما لو قال ان لم اكن زوجتها من فلان فقد زوجتها منك كما قدمته
تأمل **(قوله)** ففصرها على البيع فقصور تعريض بما يفيد كلام المعنى حيث صور الاجازة
بقوله بان باع فصولي عبده فقال اجزته بشرط ان تقرضني او تهدي الى اوعاق اجازته بشرط
لانها بيع معنى اه ومثله قول الدرر والبيع واحازته وقال ح ينبغي ان يراد بالاجازة اجازة
عقد هو مبادلة مال بمل لان كلامه فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك
خاص بالمواضعات المالية وما ذكره عن البرازية من اجازة النكاح صحيح في نفسه لكنه لا يلائم
المثل لان اجازة النكاح مثله فلا تبطل بالشرط الفاسد وان لم يصح تعليقه بها به اه ما يحصا قلت
قد علمت مما قرره سابقاً ان ما ذكره المصنف قاعدتان لا واحدة والمفروض اني ذكرها المصنف
بعضها مفرغ على القاعدتين وبعضها على واحدة منها فقلت اجازة النكاح مفرغة على الثانية فقط
ومثل اجازة البيع مفرغة على كل منهما وكان من اقتصر على تصوير الاجازة بالبيع قصد بيان
ما فزع على القاعدتين وقوله **(قوله)** في شيخنا في بشرط من كلام المصنف في البيع **(قوله)** واطل
الكلام الخ حاصله ان ما ذكره في الكثرة ينفرده بل انه جماعة غير و يدل على بطلانه ان المذكور
في كافي الخ كونه غير ان تعليق الرجعة بالشرط باطل ويذكروا انها تبطل بالشرط الفاسد وكيف
تبطل به مع ان اصلها وهو النكاح لا يبطل به وصرح في البدائع بانها صح مع الاكراه والهنز
واللعاب والخصا كالنكاح وفي كتب الاصول من بحث الهزل ان ما يصح مع الهزل لا تبطل بالشرط
الفاسد وما لا يصح معه تبطل اه قلت وقدمر ايضا في الاصل الاول ان ما ليس بمبادلة مال
يملك لا يفسد بالشرط الفاسد ولا يخفى ان الرجعة كذلك والجواب عما قاله في البحر انه مبني
على ان قولهم ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به قاعدة واحدة والفروع المذكورة
بعدها مفرغة عليها وذلك غير صحيح بل هما قاعدتان كما قررناه والرجعة مفرغة على الثانية
منهما فقط فلا بطلان في كلامهم بعد فهم مرادهم ففهم **(قوله)** لكن تعقبه في النهر حيث
قال وحيث ذكر الثقات بطلانها بالشرط الفاسد لم يسبق الشان الا في السبب الداعي للفرقة
بينها وبين النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرح واعترضه ح بانه لا يلزم من بطلانها
النكاح في احكامه ان يتخالف في هذا الحكم اه قلت وايضا فقوله وتبطل بالشرط هو محل
التراع فالجواب ذكره بانها لا يابوا على انك قد سمعت الجواب الحاسم لمادة الاشكال
* (تايه) * على في الخلاصة لعدم صحة تعليق الرجعة بالشرط بانه انما يَحْتَمَل التعليق بالشرط
ما يجوز ان يخاف به ولا يخاف بالرجعة اه واعترضه في نور العين بان عدم التخفيف في
الرجعة قول الامام والمفتي به قولهما انه يخاف وعليه فينبغي ان يصح تعاقبها بالشرط اه
قلت اشبه عليه الامر فان قول الخلاصة لا يخاف بالرجعة بخفيف الالام يعني انه لا يقال ان
فعلت كذا فعلى ان اراجع زوجتي كما يقال فعلى حجب او عمرة او غيرها مما يخاف به وكان ظنه

وكذا كل ما لا يصح تعاقبه
بالشرط اذا انعقد موقفاً
لا يصح تعليق اجازته بالشرط
بحر فقصرها على البيع
قصود كما وقع في البيع
(والرجعة) قال المصنف
انما ذكرتها بالكثر وغيره
قل شيخنا في بحر وهو خص
والجواب انها لا تبطل
بالشرط اعتبار الالامات لهما
وهو النكاح واطال الكلام
لكن تعقبه في النهر وفرق
بانه لا تنقراشهود ومهر
وله رجعة امة على حرة
نكحها بعد طلاقها وتبطل
بالشرط بخلاف النكاح

يخلف بتشديد اللام وجعل الباء للسببية اى اذا انكر الرجعة لا يخفى القاضي عليها كبقية
المسائل الستة التي لا يخلف عليها المتكرر عنده وعندهما يخلف ولا يخفى ان هذا من بعض
الظن فاجنبه **(قوله)** والصلح عن مال بمال كصالحك على ان تسكننى في الدار سنة أو ان قدم زيد
لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا عيني وفي صلح الزبلى انما يكون بيعا اذا كان البدل خلاف
جنس المدعى به فلو على جنسه فان باقل منه فهو حوط وبراء وان مثله قبض واستيفاء وان باكثر
فهو فضل ورأى **(قوله)** وفي النهر الظاهر الاطلاق اى عدم التقيد بكونه بيعا فيشمل ما اذا
كان على جنس المدعى بصوره الثلاث المذكورة آنفا لكن الاولى منها داخله في البراء الآتى
والثلاثة قاسدة بدون الشرط والتعليق لكونها ربا واما الثانية فيظهر عدم فسادها مطلقا
تأمل ويحتمل ان يراد بالاطلاق عدم التقيد بكونه عن اقرار بقربة التفريع وما قيل من
ان الحق التقيد لان الكلام فيها يبطل بالشرط الفاسد وهو المعاوضات المالية والصلح عن
سكوت او انكار ليس منها فجوابه معاملته من ان المفرع عليه قاعدتان لا واحدة فالصلح
فرعا للاولى يكون فرعا للثانية ولذا اقتصر المشرح على قوله ولا يجوز تعليقه فانهم **(قوله)**
والبراء عن الدين بان قال ابرأتك عن ديني على ان تحمديني شهرا او ان قدم فلان عيني وفي
الغزمية عن ايصاح الكرمانى بان قال ابرأت ذمتك بشرط ان لى الحيار فيرد البراء وتصحيحه
في أى وقت شئت او قال ان دخلت الدار فقد ابرأتك او قال لمدبونه او كفيله اذا أدبت
الى كذا او متى أدبت او ان أدبت الى خمائة فأنت برئ عن الباقي فهو باطل ولا ابراء
وذكر في البحر صحة البراء عن الكفالة اذا علقه بشرط ملائمت كان وايت به غدا فأنت برئ
فوافاه برئ من المال وهو قول البعض وفي الفتوح انه الاوجه لانه اسقاط لامتلاك بمر وسياق
تمام الكلام عليه في بابها **(قوله)** لانه تملك من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط
فيكون معتبرا بالتملكات فلا يجوز تعليقه بالشرط بمر عن العيني وفيه ان البراء عن الدين ليس
من مبادلة المال بالمال فينبى ان لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه معتبرا بالتملكات لا يبدل الاعلى
بطلان تعليقه بالشرط ولذلك فرعه عليه وعلى هذا فينبى ان يذكر في القسم الآتى هذا
ما ظهر لى فتأمل ح وهكذا قال في البحر ان البراء يصح تقييده بالشرط وعليه فروع كثيرة
مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر الزبلى هناك ان البراء يصح تقييده لتعليقه اه وائضاه
فما علقناه على البحر لكن لا بد ان يكون الشرط متعارفا كما يأتي والحاصل ان البراء مفرع
على القاعدة الثانية فقط فلذا ذكره هنا فانهم ومن فروعه ما في البحر عن المبسوط لو قال
للخصم ان حلفت فأنت برئ فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخاطر وهي لا تحتمل التعليق اه
ويصح تفريع البراء على القاعدة الاولى ايضا اذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما قلناه
عن الغزمية فانهم **(قوله)** الا اذا كان الشرط متعارفا كما لو ابرأته مطلقته بشرط الامهار
فيصح لانه شرط متعارف وتعليق البراء بشرط متعارف جائز فان قيل الامهار وهم بأن
يمهرها فابت ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ القوات الامهار الصحيح ولو ابرأته المبتوتة بشرط
تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها مائة فلوجدد لها نكاحا بدنيا فأنت لا يبرأ بدون الشرط قالت
المسرحة لزوجه تزوجني فقال هي لى المهر الذى لك على فاتر وجك فابرأته مطلقا غير معلق بشرط

(والصلح عن مال) بمال دور
وغيرها وفي النهر الظاهر
الاطلاق حتى لو كان عن
سكوت او انكار كان فداء
في حق المتكرر ولا يجوز
تعليقه **(والبراء عن الدين)**
لانه تملك من وجه الا
اذا كان الشرط متعارفا
قوله وذكر الزبلى الخ
قلت وحاصل ما ذكره
الزبلى هناك انه لو قال
ادالى نصف الالف على
اك برئ من الفضل
ففعول برئ ولو قال ان
او اذا اومتى ادبت لا يصح
لانه صريح الشرط وفي
ابرأتك من نصفه على ان
تعطينى نصفه غدا يبرأ وان لم
يؤده لان البراءة حصلت
بالاطلاق اولا فلا تتغير
بما يوجب الشك آخر
لان كلمة على تكون للشرط
وللمعاوضة فتحمّل على
الشرط عند تعذر المعاوضة
يا لبراءة يجوز تقييده بالشرط
لتعليقه وفي الاولى لم يبرئ
اولا وآخره معلق بشرط
فلا يسقط الدين بالشك
لان على تحتمل الشرط
فلا يبرأ الا بالاداء وتحتمل
العوض فيرأ مطلقا فلا يبرأ
بالشك اه منه

التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراء معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة بحر
عن الفتية ومنه يعلم ان التعليق يكون بالدلالة وينفرد على ذلك مسائل كثيرة فيلحظ ذلك
رملي والمراد بالتعليق المذكور التقييد بالشرط بقربة الامثلة المذكورة (**قوله** اوعلقه
بامر كائن الخ) منه ما في جامع الفصولين لوقال لغيره ان كان لي عليك دين فقد ابرأتك وله عليه
دين برى لانه علقه بشرط كائن فتجزأه (**قوله** كأن اعطيت شريكي الخ) هذا ذكره في الدرر
بالفاظ فارسية وفسره الوائى بذلك والظاهر ان المراد بالبراءة هنا براءة الاسقاط فبرد عليه
ما قبضه شريكه الا ان يكون المراد الابراء عن باقي الدين (**قوله** وكذا يموت الخ) في الحاشية لوقال
لمديونه اذا مات فأنت برى من الدين جاز ويكون وصية ولو قال ان مت اى بفتح التاء لا يبرأ وهو
مخاطرة كأن دخلت الدار فأنت برى لا يبرأ اه وفيها لوقالت المريضة لزوجها ان مت
من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة او انت في حل منه فانت فيه فمهرها عليه لان هذه مخاطرة
فلا تصح اه قلت والفرق بين هذه المسائل مشكل فان الموت في الاولين محقق الوجود فان كان
المراد بالمخاطرة هو الموت مع بقاء الدين فهو موجود في المستأين ولعل الفرق ان تعليقه بموت
نفسه امكن تصحيحه على انه وصية وتعليق الوصية صحيح كسبائي حتى تصح من العبد بقوله اذا
عتقت فلت مالى وصية كافي وصايا الزيلعي بخلاف تعليقه بموت المديون فانه لا يمكن جعله
وصية بغير محض ابراء ولا يعلم انه هل يبقى الدين الى موته فكان مخاطرة فلم يصح وكذلك مسألة
المهر فيها مخاطرة من حيث تعليق الابراء على موتها من ذلك المرض فانه لا يعلم هل يكون اولا
لكن علمت ان الوصية يصح تعليقها بالشرط فان قيد بما ليس فيه مخاطرة يلزم ان لا تصح هذه
الوصية لو كانت لاجني مع ان حقيقة الوصية تملك مضاف لما بعد الموت ويصح تعليقها
بالتقيد كعلمت وان كانت المخاطرة من حيث انه لا يعلم هل تحيز الورثة ذلك اولا او هل يكون
اجنبيا عنها وقت الموت حتى تصح الوصية اولا لم يبق فائدة لقولها من مرضي هذا ويلزم منه
حجة التعليق اذا قالت ان مت بدون قولها من مرضي هذا ويحتاج الى نقل في المسئلة (**قوله**
على ما بحث في النهر) حيث قال بعد مسألة المهر السابقة وينبغي ان اجازته الورثة يصح
لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا اه وفيه ان المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة
الحاشية ط (**قوله** وعزل الوكيل) بان قال له عزلتك على ان تهدي الى شئ او ان قدم فلان
لانه ليس مما يخلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط عني قال في البحر تعليقه يقتضي عدم حجة
تعليقه لا كونه يبطل بالشرط وعندى ان هذا خطأ وانه مما لا يصح تعليقه لا بما يبطل
بالشرط اه ملخصا ويدل عليه ان ما فسد بالشرط الفاسد ما كان مبادلة مال بمال وهذا ليس
منها بل هو من التقييدات كما مر فيبطل تعليقه فيكون مفرعا على القاعدة الثانية فقط فلم يكن
ذكره هنا خطأ فافهم وقيد بعزل الوكيل لان الوكالة تخالفه حيث يصح تعليقها كإتاني
(**قوله** والاعتكاف) قال في البحر عندى ان ذكره هنا خطأ لما في الفتية قال الله على اعتكاف
شهر ان دخلت الدار ثم دخل لزمه عند علمائنا فاذا صح تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد
لما في جامع الفصولين ما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد وكيف والاجزاء على حجة
تعليق التذوق من العبادات اى عبادة كانت حتى ان الوقف كإتاني لا يصح تعليقه بالشرط

مطلب

قال لمديونه اذا مات انت
برى

او علقه بامر كائن كأن
اعطيت شريكي فقد ابرأتك
وقد اعطاه صح وكذا
يموت ويكون وصية ولو
لوارثه على ما بحث في النهر
(وعزل الوكيل والاعتكاف)

ولوعلق النذر به بشرط صح التعليق وفي الحاشية الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشروع فيه ثم قال واجمعوا ان النذر لو كان معلقا بان قال ان قدم غائبي اوشفى الله مريضى فلانا فقلله على ان اعتكف شهرا فمعجل شهرا قبل ذلك لم يجز فهذه العبارة دالة على صحة تعليقه بالايجاع وهذا الموضع الثالث مما اخطأوا فيه والخطأ هنا اوجب لكثرة الصرائح بصحة تعليقه وانا متعجب لكونهم تداولوا هذه العبارات متونا وشروحا وفتاوى وقد يقع كثيرا ان مؤلفا يذكر شيئا خطأ فيقولونه بلاتنبه فيكثر الناقلون واصله لواحد خطئ اه وتامه فيه واجاب العلامة المقدسى بان المراد ان نفس الاعتكاف لا يعلق بالشرط لانه ليس مما يحلف به قال في التهر وهو مردود بما في حجة النهاية حجة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر وعد منها تعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط ويمكن ان يجاب عنه بان معناه ما اذا قال اوجبت على الاعتكاف ان قدم زيد لكنه خلاف الظاهر فتدبره اه ثم قال والحق ان كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر اه قلت وفيه نظر لما علمت من ان ما هنا مذكور في المتون والشروح والفتاوى بل الصواب في الجواب انه اذا كان كلامهم فيما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد علم ان مرادهم انه لا يصح تعليق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا بطلاق شرط واذا اجمعوا على ان تعليق الاعتكاف بشرط ملائم كان شفى الله مريضى صحيح كيف يصح حمل كلامهم هنا على ما يناقضه ثم يعترض عليهم بانهم اخطأوا وتداولوا الخطأ حتى لا يبق لاحد نفة بكلامهم الذي يتوافقون عليه مع اننا نرد على من خرج عن كلامهم بما يتداولونه فانهم قدوتنا وعمدتنا شكر الله سعيهم بل الواجب حمل كلامهم على وفق مرامهم وذلك كما مثل به في الحواشي العزمية بقوله فساد الاعتكاف بالشرط بان قال من عليه اعتكاف ايام نوبت ان اعتكف عشرة ايام لاجله بشرط ان لا اصوم او ابشر امرأتى في الاعتكاف او ان اخرج عنه في اى وقت شئت بحاجة او بغير حاجة يكون الاعتكاف فاسدا وتعليقه بالشرط بان يقول نوبت ان اعتكف عشرة ايام ان شاء الله تعالى اه لكن هذا تصوير لنفس الاعتكاف لا لايحايه فيصور ايجابه بان يقول لله على ان اعتكف شهرا بشرط ان لا اصوم الخ او ان رضى زيد وقد يقال ان الشروع فيه موجب ايضا فاذا شرع فيه بالنية على هذا الشرط الفاسد لم يصح ايجابه ففهم والحمد لله على ما اهتم **قوله** فانهما ليسا بما يحلف به هذا صحيح في عزل الوكيل اما الاعتكاف فيحلف به بالايجاع كما علمت افاده ح **(قوله)** والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذر اوفي حجة تعليقه بالشرط وهذا التصحيح مأخوذ من قول التهر وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر فهو تضعيف للرواية التي مشى عليها اصحاب المتون والشروح وقد علمت الجواب الصواب **(قوله)** لانهما اجارة فيكونان معاوضة مال بتل فيفسدان بالشرط الفاسد ولا يجوز تعليقهما بالشرط كما لو قال زارتك ارضى اوساقتك كرمي على ان تقرضني الفاه او ان قدم زيد وتامه في البحر قال الرمي وبه يعلم فساد ما يقع في بلادنا من المزارعة بشرط مؤنة العامل على رب الارض سواء كانت من الدراهم او من الطعام **(قوله)** والاقرار بان قال فلان على كذا ان اقرضني كذا او ان قدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يصح تعليقه بالشرط عيني وفي المبسوط ادعى عليه مالا فقال ان

فانهما ليسا بما يحلف به
فلم يجز تعليقهما بالشرط
وهذا في احدى الروايتين
كما بسطه في التهر والصحيح
الحاق الاعتكاف بالنذر
(والمزارعة والمعاملة)
اي المساقة لانهما اجارة
(والاقرار)

لم أتك غدا فهو على ما يلزمه ان لم يأت به غدا لانه تعاقب الاقرار بالخطر وفيه اطلاق على ألف درهم ان حلف او على ان يخلف خائف فلان وجدد انقرض يؤخذ به لانه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشروط يخرج من ان يكون اقرارا به بغير وظاهره ان قوله على ان يخلف تعليق لا بشرط لكن قد يضاف التعليق على التقيد بالشروط وذكر في البحر ان ظاهر الاطلاق دخول الاقرار بالعلاق واعتق مثل ان دخلت الدار فانا مقر بطلانها او بعقته فلا يقع بخلاف تعليق الانشاء ويدل على الفرق بينهما انه لو اكره على الانشاء به وقع اوعلى الاقرار به يقع هذا وقد حكى الزيلعي في كتاب الاقرار خلافا في ان الاقرار بالعاق باطل اولا ونقل عن المبسوط ما يشهد لصحته فظاهره تصحيحه والحق تضعيفه لتصريحهم بانه لا يصح تعليقه بالشروط وانه يبطل بالشروط الفاسد اه ملخصا واعتضه في التبر بانه حيث اعتمد على كلامهم هنا كان عليه التزامه في عزل الوكيل والاعتكاف قلت انما لم يأت به فيهما بناء على ما فهمه من مخالفته لكلامهم ولا يلزم اطراده في باقي المسائل نعم في كون الاقرار بما يبطل بالشروط نظر لانه ليس من المعاوضات المالية ولم أر من صرح ببطلانه به ولا يلزم من ذكره هنا بطلانه لما علمته ثامرا مرارا ان مذكرة المصنف من الفروع بعضها مما يبطل بالشروط وبعضه مما لا يبطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصر الزيلعي وغيره على ذكر انه لا يصح تعليقه بالشروط فليراجع **(قوله)** 'الاذا علقه بمجي' (لغدي) كقوله على ألف اذا جاء غدا ورأس الشهر او اقصر الناس لان هذا ليس بتعليق بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الابحجة زيلعي من كتاب الاقرار **(قوله)** 'وموته' مثله على ألف ان مات فهو عليه مات او عاش لانه ليس بتعليق لان موته كائن لاحتمال بل مراده الشهاد عليه ليشهدوا به بعد موته اذا وجدت المورثة فهو تأكيد للاقرار زيلعي **(قوله)** 'الوقت' لانه ليس مما يخلف به فلو قال ان قدم ولدي فدارى صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا تصير وقفا لان شرطه ان يكون منجز اجزاء به في فتح القدر والاسعاف حيث قال اذا جاء غدا ورأس الشهر او اذا كلفت فلانا او اذا تزوجت فلانة فارضى صدقة موقوفة يكون باطلا لانه تعاقب ووقف لا يحتمل التعليق بالخطر وفيه ايضا وقف ارضه على ان له اصلها او على ان لا يزول ملكه عنها او على ان يبيع اصلها ويتصدق بثمنها كان الوقف باطلا وحكي في البرازة وغيره ان عدم صحة تعليقه رواية والظاهر ضعفها لجزم المصنف وغيره بها نهر وصوابه ان يقول والظاهر اعتادها اضعف مقابلتها اللهم الا ان يكون الضمير للحكاية المشهورة من قوله وحكي تأمل ومقتضى ما نقله عن الاسعاف ثانيا ان الوقف يبطل بالشروط الفاسد مع انه ليس بمبادلة مال بمال وان المقتضى جواز شرط استبداله ولا يلزم من ذكر المصنف له هنا انه مما يبطل بالشروط الفاسد لما قدمناه غير مرة بل ذكر في العزيمة ان قضيهان صرح بانه لا يبطل بالشروط الفاسدة ويمكن التوفيق بينه وبين ما في الاسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع اذا لم يكن موجبه نقض العقد من اصله فان اشترط ان تبقى رقبة الارض له او ان لا يزول ملكه عنها وان يبيعها بلا استبدال نقض للتبرع **(قوله)** 'لانه صلح معنى' قال في الدرر فانه تولية بصورة وصاح معنى اذا بصار اليه الا برضاها قطع الخصومة بينهما فباختيار انه صالح لا يصح تعليقه ولا اضافته

الا اذا علقه بمجي* الغد او
بموته فيجوز ويلزمه لاجال
عنى (والوقت) الرابع
عشر (التحكيم) كقول
المحكمين اذا اهل الشهر
فاحكم بيننا لانه صلح معنى
فلا يصح تعليقه ولا اضافته

وباعتبار انه بولية يصح فلا يصح بالشك اه والظاهر انه لا يفسد بالشرط الفاسد لانه ليس بمبادلة بمال (قوله عند الثاني) وعند محمد يجوز كالوكالة والامارة والقضاء بحر (قوله كافي قضاء الحانية) ومثله في بيع الحلاصة (قوله وبقي ابطال الاجل) بقي ايضا تعليق الكفالة بشرط غير ملائم كإسبائي في بابها ان شاء الله تعالى والاقالة كإمر في بابها وبأى مثاله والكتابة بشرط في صلب العقد كإبائي في بيانه قريبا والعمو عن القود والاعارة في جامع الفصولين قال للقاتل اذا جاء غدا فقد عفوتك عن القود لا يصح لمعنى التملك قال اذا جاء غدا فقد اعرتك تبطل لانها تملك المنفعة وقيل يجوز كالأجارة وقيل تبطل الاجارة ولو قال اعرتك غدا تصح العارية اه وبقي ايضا عزل القاضى في احد القولين كإبائي وسيذكر الشارح ان ما لا تصح اضافته لا يتعلق بالشرط (قوله في البرازية) انه يبطل بالشرط الفاسد (بأن قال كلما حل نجم ولم يؤد فالحال صح وصار حالا هكذا عبارة البرازية واعترضا في البحر بانها سهو ظاهر لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح وعبارة الحلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما حل نجم الخ فجعلها مسئلة أخرى وهو الصواب اه وذكر العلامة المقدسي ان العبارتين مشككتان وان الظاهر ان المراد ان الاجل يبطل وانه اذا علق على شرط فاسد كعدم اداء نجم في المثال المذكور يبطل به الاجل فيصير المال حالا اه وحاصله ان لفظ ابطال في عبارتي البرازية والحلاصة زائدونه لا مدخل لذكره في هذا القسم اصلا (قوله وكذا المحجر) يومه انه يفسد بالشرط الفاسد وليس كذلك كإسبائي نعم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين ولو قال لقتله اذا جاء غدا فقد اذنت لك في التجارة صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد حجرت عليك لا يصح والقاضى لو قال لرجل قد حجرت عليك اذا سفهت لم يكن حكما بحجره ولو قال لسفيه قد اذنت لك اذا صلحت جاز اه (قوله وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد) شروع في القاعدة الثالثة المقابلة للاولى والاصل فيها ما ذكره في البحر عن الاصوليين في كتب الاصول في بحث الهزل من قسم العوارض ان ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط الفاسدة وما لا يصح مع الهزل تبطله الشروط الفاسدة اه والمراد بقول الشارح ما يصح اى في نفسه وبلغو الشرط وانما زاده لكون نفى البطلان لا يستلزم لصحة لصدقه على الفساد فافهم (قوله لعدم المعاوضة المالية) اشار الى ما قدمه في الاصل الاول من ان ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد اى ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وذلك فضل خال عن العوض فيكون ربا والربا لا يكون في المعاوضات الغير المالية ولا في التبرعات (قوله وزدت ثمانية) هي الابراء عن دم المعدوم والصلح عن جنابة غصب ودعوى وعارية اذا ضمنها الخ والنسب والحجر على المأذون والغصب وأمان القنط قلت وقدمنا ان كل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد وسيأتى ايضا (قوله القرض) كاقترضت هذه المائة بشرط ان تخدمنى سنة وفي البرازية وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم والذي في الحلاصة عن كفالة الاصل والقرض بالشرط حرام اه نهر اى فالمراد بالتعليق الشرط وفي صرف البرازية اقترضه على ان يوفيه بالعراق فسد اه اى فسد الشرط والاخاف ما هنا تأمل (قوله والهبة والصدقة) كوهبتك هذه المائة او تصدقت عليك بها على ان تخدمنى سنة نهر فتصح ويبطل الشرط لانه فاسد وفي جامع الفصولين

عند الثاني وعابه الفتوى
كافي قضاء الحانية وبقي
ابطال الاجل في البرازية
انه يبطل بالشرط الفاسد
وكذا المحجر على ما في
الاشباه (وما) يصح و
(لا يبطل بالشرط الفاسد)
لعدم المعاوضة المالية
سبعة وعشرون على ما عده
المصنف تبعاً لعينى وزدت
ثمانية (القرض والهبة
والصدقة

ويصح تعليق الهبة بشرط ملائمتهم كوهبتك على ان تموضنى كذا ولو مخالفا تصح الهبة
 لا الشرط اه وفي حاشيته للخبر الرملى أقول يؤخذ منه جواب واقعة الفتوى وهب لزوجه
 بقرة على انه ان جاءه أولاد منها تهب البقرة لهم وهو صحة الهبة وبطلان الشرط اه وسيد ذكر
 الشارح ان الهبة يصح تعليقها بالشرط ويأتى الكلام عليه (قوله) (النكاح) كتزوجتك
 على ان لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويبطل الشرط ويجب مهر المثل ومن هذا القبيل
 ما في الحانية تزوجتك على انى بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لانه معلق النكاح لا يخلو
 بل باشر النكاح وشرط الخيار اه وليس منه ان اجاز أبى أورضى لانه تعليق والنكاح لا يخلو
 فلا يصح كافي الحانية وكلام النهر هنا غير محدد فتدبر وفي الظهيرية لو كان الأب حاضر أقبل في
 المجلس جاز قال في النهر وهو مشكل والحق ما في الحانية اه قلت ما في الظهيرية ذكره في الحانية
 ايضا عن امالى ابن يوسف وقال انه استحسان (قوله) (الطلاق) كطلقتك على ان لا تزوجى
 غيرة بجر والظاهر انه اذا قل ان لم تزوجى غيرة فكذلك ويأتى بيانه قريبا (قوله) (الخلع)
 كخلعتك على ان لى الخيار مدة يراها باطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المال واما اشتراط
 الخيار لها فصحيح عند الامام كما مضى بحر (قوله) (والعنق) بان قال اعتقتك على انى بالخيار
 بحر وقدمنا آفا لو اعتق أمة على ان لا تزوج عقت تزوجت أولا (قوله) (الرهن) ان قال
 رهنتك عدى بشرط ان استخدمه او على ان الرهن ان ضاع ضاع بالاشئ وان لم اوف متاعك
 لك الى كذا فالرهن لك بملك باطل الشرط وصح الرهن بحر (قوله) (كجعلتك وصيا لى) هذا
 انما احسن مما في البحر جعلتك وصيا على ان يكون لك مائة لان الكلام في الشرط الفاسد
 الذى لا يفسد العقد واما ما صحیح نهر وفيه نظر فانه قال في البرازية فهو وصى والشرط
 باطل والمائة وصية اه ومعنى بطلانه كفى البحر انه يبطل جعلها شرطا للإيصاء وتبقى وصية
 ان قبلها كانت له والا فلا اه اى فهو شرط فاسد لم يفسد عقدا الايصاء (قوله) (الوصية)
 كأوصيت لك بثلث مالى ان أجاز فلان عني وفيه نظر لانه مثال تعليقها بالشرط وليس
 الكلام فيه وفي البرازية وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات الخالفة عند الموت
 اه ومعنى صحة التعليق ان الشرط ان وجد كان للموصى له المال والا فلا شئ له بحر ثم قال
 (٢) وفي الحانية لو اوصى بثلثه لام ولده وان لم تزوج قبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان
 فلها الثلث بحكم الوصية اه مع ان الشرط لم يوجد الا ان يكون المراد بالشرط عدة تزوجها
 عقب انقضاء العدة لاعدته الى الموت بدليل انه قال تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان لا حترار
 عن تزوجها عقب الانقضاء اه قلت ووجهه انه اذا مضت مدة بعد العدة ولم تزوج فيها تحقق
 الشرط فلا تبطل الوصية بتزوجها بعده اذ لو كان الشرط عدة تزوجها ابدأ لزم ان لا يوجد
 شرط الاستحقاق الا بموتها ويظهر من هذا انه اذا قال طلقتك ان لم تزوجى انه اذا مضى بعد
 العدة زمان ولم تزوج يتحقق الشرط لكن فيه ان الطلاق المعلق انما يتحقق بعد تحقق الشرط
 فيلزم ان يكون ابتداء العدة بعده لاقبله فالظاهر بطلان هذا الشرط ووقوع الطلاق منجزا
 ويؤيده ما مر قريبا ومر تحقيقه في كتاب الطلاق في اول باب التعليق (قوله) (والشركة) فيه
 انها تفسد باشتراط ما يؤدى الى قطع الاشتراك في الربح كاشتراط عشرة لاحدها وفي

والنكاح والطلاق والخلع
 والعنق والرهن والايصاء
 كجعلتك وصيا على ان
 تزوج بنى (والوصية
 والشركة

(٢) وفي الحانية من الهبة
 وهبت مهري منك على ان
 كل امرأة تزوجها تجعل
 أمرها بيدي فان لم يقبل
 بطلت الهبة وان قبل في
 المجلس صحت ثم ان فعل
 الزوج ذلك قاله ماضية
 والا فكذلك عند البعض
 كمن أعتق أمة على ان
 لا تزوج عقت تزوجت
 أولا قالت وهبت مهري
 ان لم تظلمنى قبل ثم طلقها
 قاله فاسدة لتعليق بالشرط
 وتامه في البحر عند قوله
 والابرا عن الدين ومفاده
 انه لو لم يطلقها تصح الهبة
 في صريح التعليق بالشرط
 تأمل اه منه

البرازية المشتركة تبطل بعض الشروط الفاسدة دون بعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا تبطل وتبطل باشتراط عشرة لاحدهما وفيها لو شرط صاحب الاف العمل على صاحب الاثنان والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما اثلاثا اه اما لو لم يشرط العمل على افضلهما لا لاي تبرع به فجاب في البحر بان شرط الربح صحيح لان التبرع ليس من قبيل الشرط بدليل ما في بيع الذخيرة اشترى حطباً قرية وقال موصولاً بالشراء من غير شرط في الشراء احمله الى منزلي لا يفسد لانه كلام مبتدأ بعد ما يبيع **(قوله)** وكذا المضاربة كما لو شرط نفقة السفر على المضارب بطل الشرط وجازت برازية وفيها ولو شرط من الربح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل تقطع الشركة دفع اليه الفاعل ان يدفع رب المال للمضارب ارضا يزرعها سنة او دارا للسكنى بطل الشرط وجازت ولو شرط ذلك على المضارب لرب المال فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله واجرة الدار اه وبه علم انها تقصد ببعض الشروط كاشركة **(قوله)** كوني كذا بلدة كذا مؤبداً **(قوله)** مؤبداً شرط فاسد لان التولية لا تقتضي ذلك لانه ينزعول بعارض جنون او عزل او نحوه ومثله وليت على ان لا تعزل ابداً او على ان لا تتركب كما مثل به في البحر وقال فهذا الشرط فاسد ولا تبطل امرته بهذا **(قوله)** واختار في النهر اطلاق الصحة حيث قال رادا على ذلك البعض وعندي انه لاسفله فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث صح العزل كان الغاء للتأيد سواء نص على الغاية اولا **(قوله)** صح التقليد والشرط فان فعل شيئاً من ذلك انزعول ولا يبطل قضاءه فيما مضى ولا ينفذ قضاء القاضي في خصومة زيد ويجب على السلطان ان يفصل قضائه ان اعتراه قضية بحر عن البرازية وفيه عنها ايضا لو شرط في التقليد انه متى فسق ينزعول انزعول اه قلت واما صح الشرط لكونه شرطاً صحيحاً واما في وكيل عن السلطان فيتقيد قضاءه بما قيده به حتى يتقيد بالزمان والمكان والم شخص ومن ذلك ما اذا انقضى عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة كسباً في في القضاء شاء الله تعالى **(قوله)** والكفالة والحالة) بان قل كفلت غريمك على ان تقرضني كذا وأحتلت على فلان بشرط ان لا ترجع على عند التوى نهر يعني قصصه ويبطل الشرط وفي البرازية لو قل كفلت به على اني متى او كما طوبت به في اجل شهر فاذا طالبه به فله اجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من وقت المطالبة الاولى لزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اه وفيه ان كل مقتضى التكرار مقدس ولعله انفي التكرار هنا لما يلزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحيث يمكن الاعمال فهو أولى من ابطال تأمل وسيذكر الشارح هذه المسئلة او مثل الكفالة وبأني توضيحها هناك وفي البرازية ايضا كفل على انه باخار عشرة أيام او اكثر يصح بخلاف البيع لان مبناها على التوسع اه ففي هذا وفيما قبله صحت الكفالة والشرط لانه شرط تأجيل او خيار وكلاهما شرط صحيح ولا يرد على المصنف لان كلامه في الشرط الفاسد وسبأني في بابها انه لا يصح تعليقها بشرط غير ملامم وبأني هنا في كلام الشارح ايضا **(قوله)** الا اذا شرط الخ) اي شرط الحال على الحال عليه ان يعطيه المال الحال به من ثمن دار الخيل قال في البرازية بخلاف ما اذا التزم الحال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كذا اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر

(وكذا) المضاربة والقضاء والامارة كوني كذا بلدة كذا مؤبداً صحيح ويبطل الشرط فيه عزله بلا حجة وهل يشترط صحة عزله كدروس أبده السلطان ان يقول رجعت عن التمسأ بيد في بعضهم بذلك واختار في النهر اطلاق الصحة وفي البرازية لو شرط عليه ان لا يرتشى ولا يشرب الخمر ولا يمثل قول احد ولا يسمع خصومة زيد صح التقليد والشرط (والكفالة والحالة) الا اذا شرط في الحوالة الاعضاء من ثمن دار الخيل فتفسد لعدم قدرته على الوفاء بالمتروك كما عزله انصف للبرازية واجب في نهر بان هذا

على الاداء قبل الاجل اه وظاهره صحة التأجيل الى الحصاد لانه مجهول جهالة يسيرة بخلاف جوب الربح كما يأتي في بابها **(قوله من المحتال)** صوابه المحتال عليه **(قوله فليحذر)** اشار الى ما في هذا الجواب فان كونه وعدا لا يخرج من كونه شرطا مع ان فرض المسئلة انه مذكور في صلب العقد على انه شرط اذ لو كان بعد العقد لاعلى وجه الاشتراط لم يفسد العقد كما مر عند قوله والشركة وايضا لا يظهر به الفرق بين المسئلتين ويظهر لي الجواب بان الحوالة قد تكون مقيدة كالوإحال غريمه بألف الوديمة على المودع تقيدت بها حتى لو هلكت الألف برئ المحال عليه كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابها وهنا لما شرط الدفع من ثمن دار الخيل صارت مقيدة به ولما لم يكن له قدرة على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بمنزلة ما لو هلك الوديمة المحال بها ولهذا لو كان البيع مشروطا في الحوالة سحقت ويحجر على البيع كما في آخر حوالة البرازية اما لو شرط الدفع من ثمن داره سحقت الحوالة لقدرة على بيع داره ولكن لا يحجر على البيع ولو باع يحجر على الاداء لتحقق الجوب كافي الدرر **(قوله والوكالة)** كوكلتك على ان تبرئني ممالك على نهر وفي البرازية الوكالة لا تبطل بالشرط الفاسدة اى شرط كان وفيها تعليق الوكالة بالشرط جائز وتعليق العزل به باطل وتفرع عليه انه لو قال كلما عزلتك فأنت وكيلي صح لانه تعليق التوكيل بالعزل ولو قال كلما وكلتك فأنت معزول يصح لانه تعليق العزل بالشرط بحر **(قوله والاذلة)** حتى لو تقابلا على ان يكون الثمن أكثر من الاول اوقل سحقت ولغا الشرط وقدمر في بابها نهر وذكر المصنف في بابها انها لا تصد بالشرط وان لم يصح تعليقها به وصورة التعليق كما ذكره في البحر هناك عن البرازية ما لو باع ثورا من زيد فقال اشترته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشتريا لزيادة فبعه منه فوجد قباع بازيد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشرط **(قوله والكتابة)** بان كاتبه على الف بشرط ان لا يخرج من البلد او على ان لا يعمل فلانا او على ان يعمل في نوع من التجارة فتصح ويبطل الشرط لا غير داخل في صلب العقد نهر **(قوله في صلب العقد)** صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقباه البيع باحد العوضين فكل فساد يكون في احدهما يكون فسادا في صلب العقد درر **(قوله وعليه)** اى على كون الفساد في صلب العقد ط **(قوله يحمل اطلاقهم)** اى اطلاق من قال انها تبطل بالشرط الفاسد كالمادى والاستروثنى فانهما لا لا وتعلق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تبطل بالشرط ويحمل قولها ثانيا الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف فتصح ويبطل الشرط على كون الشرط زائدا ليس في صلب العقد وبه يندفع اعتراض صاحب جامع الفصولين عليهما هذا حاصل ما في الدرر واما ما في البحر عن البرازية كاتبها وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد اه فالمراد به ما كان في صلب العقد لان استثناء حملها وهو جزء منها شرط في صلب العقد كالمواد امة الاحكام لانها احد العوضين فافهم **(قوله واذن العبد في التجارة)** كأذنت لك في التجارة على ان تجر الى الشهر او على ان تجر في كذا فيكون عاما في التجارة والاوقات ويبطل الشرط بحر **(قوله كهذا الولد متى ان رضيت امرأتى)** تابع البحر في ذلك مع انه في البحر اعترض على العيني مرارا بان الكلام في الشرط الفاسد لا في التعليق فالاولى قول النهر بشرط رضا زوجتي وقال في العزيمة وصور ذلك

من المحتال وعد وليس
الكلام فيه فليحذر
(والوكالة والاذلة والكتابة)
الاذا كان الفساد في صلب
العقد اى نفس البدل
ككتابتها على خير فتفسد
به وعليه يحمل اطلاقهم
كما حرره خسرو (واذن
العبد في التجارة ودعوة
الولد) كهذا الولد متى
ان رضيت امرأتى

في إيضاح الكرمانى بان ادعى نسب التوأمين بشرط ان لا تكون نسبة الآخر منه او ادعى نسب ولد بشرط ان لا يرث منه ثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث وبطل الشرط لانها من ماء واحد فمن ضرورة ثبوت نسب احدها ثبوت الآخر لما عرف وشرط ان لا يرث شرط فاسد لمخالفة الشرع والنسب لا يفسد به اهـ (قوله والصالح عن دم العمد) بان صالح ولى المقتول عمدا القاتل على شئ بشرط ان يقرضه او يهدى اليه شئ فالصالح صحيح والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحتمل الشرط بحر (قوله ولم يذكره اكثفاً بالصالح) اذ ليس بينهما كثير فرق فان الولي اذا قاتل القاتل عمدا ابرأت ذمتك على ان لا تقيم في هذا البلد مثلاً او صالح معه عليه صح الابراء والصالح ولا يعتبر الشرط درر (قوله التي فيها القود) في المصباح القود القصاص وبه عبر في الدرر فلا فرق في التعبير فافهم (قوله والا) بان كان الصالح عن القتل الخطأ او الجراحة التي فيها الارش كان من القسم الاول درر اى لان موجب ذلك المال فكان مبادلة لاسقاطا (قوله وعن جناية غصب) اى مغسوب وقوله اذا ضمنها اى موجبات الصالح في الصور المذكورة درر ولعل صورة المسئلة لو اتلف ما غصبه او اتلف ودية او طرقة عنده واراد المالك ان يضمنه ذلك فصالحه على شئ وضمن رجل موجب الصالح بشرط ان يحمله به على آخر او يكفل به آخر صرح الضمان وبطل الشرط لكن لا يخفى ان الضمان كفالة وقدمرت مسئلة الكفالة ولم أر من اوضح ذلك فتأمل (قوله والنسب) تقدم تصويره في مسئلة دعوى الولد (قوله والحجر على المأذون) فلا يبطل به وبطل الشرط شربلاية عن العبادية ومثله في جامع الفصولين ولا ينافي ما قدمه عن الاشياء لان ذلك في بطلان تعليقه بالشرط كما قدمناه (قوله والغصب) كذا ذكره في جامع الفصولين وغيره مع ذكرهم مسئلة جناية الغصب المارة وفيه ان الغصب فعل لا يقيد بشرط فان كان المراد ضمان الغصب بشرط فهو داخل في الكفالة فافهم (قوله وامان القن) اقول في السير الكبير لمحمد بن الحسن تعليق الامان بالشرط جائز بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم حين امن اهل خيبر علق امانهم بكتاتيم شئاً وبطل امان آل ابي الجعد بكتاتيمهم الخلى اهـ وبه يعلم ان القن ليس قيداً حوى اى سواء كانت اضافة الامان من اضافة المصدر الى فاعله او الى مفعوله وفي بعض النسخ وامان النفس (قوله وعقد الذمة) فان الامام اذا فتح بلدة واقر اهاليها على املاكهم وشرطوا معه في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطريق الاهانة كاهو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل درر (قوله وتعليق الرد بالعيب ونحو الشرط) هكذا عبر في الكثر وعبر في النهاية بقوله وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بنحو الشرط بالشرط ومثله في جامع الفصولين وغيره فلم ان قوله بالعيب متعلق بالرد لا بتعليق وان المراد ان الرد بنحو عيب او شرط يصح تعليقه بالشرط ولا يخفى ان الكلام فيما يصح ولا يفسد تقييده بالشرط الفاسد لا فيما يصح تعليقه فكان المناسب حذف لفظة تعاقب كما فعل صاحب الدرر وقد يحتاج بان المراد بالتعليق التقييد او ان كل ما صح تعليقه صح تقييده كما مر وبه ظهر انه ليس المراد ما يتوهم ان تعليق الرد باحد الخيارين بالشرط يصح تقييده بالشرط اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق ثم انه مثل الاول في البحر بما اذا قال ان وجدت بالمبيع عيباً اردت عليك ان شاء فلان والثاني بما اذا قال من له خيار الشرط رددت البيع

(والصالح عن دم العمد) وكذا الابراء عنه ولم يذكره اكثفاً بالصالح درر (و) عن (الجراحة) التي فيها القود والا كان من القسم الاول وعن جناية غصب وودعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة او كفالة درر والنسب والحجر على المأذون نهر والغصب وامان القن اشباه (وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب و) تعاقبه (بخيار الشرط

اواسقطت خيارى ان شاء فلان فانه يصح ويبطل الشرط اه تأمل وفي البحر من باب خيار الشرط مانصه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واضافته قلت قال في الحانية لوقال من له الخيار ان لم يفعل كذا اليوم فقد ابطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لوقال في خيار العيب ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خيارى ولم يردده اليوم لا يبطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال ابطلت غدا او قال ابطلت خيارى اذا جاء غدا غدا ذكر في الملتقى انه يبطل خياره قال وليس هذا كالاول لان هذا يحكى المحالة بخلاف الاول اه قال في البحر هناك فقد سوا بين التعليق والاضافة في المحقق مع انهم لم يسوا بينهما في الطلاق والعاق وفي التارخانية لو كان الخيار للمشتري فقال ان لم افسخ اليوم فقد رضيت او ان لم افعل كذا فقد رضيت لا يصح اه اى بل يبقى خياره (قوله وعزل القاضى) في جامع الفصولين ولوقال الامير لرجل اذا قدم فلان فانت قاضى بلدة كذا او اميرها ويجوز ولوقال اذا ناك كنانى هذا فانت معزول ينزل بوصوله وقيل لا اه وذكر في الدرر عن العمادية والاستروشنة ان الثانى به بقى واعترض بأن عبارة العمادية والاستروشنة قال ظهر الدين المرتضى ونحن لافتن بصحة التعليق وهو قوى الاوز جندى اه وظاهره ما في جامع الفصولين ترجيح الاول ولذا منى عليه في الكتز والملتقى وغيرها (قوله كترت ان شاء فلان) كذا مثل في البحر واعترض بأن هذا تعليق وليس الكلام فيه قلت والعجب انه في البحر اعترض على العيني مرارا بمثل هذا وقد يحاجب بأنه اذا لم يبطل بالتعليق لا يبطل بالشرط بالاولى كترت على ان اوليك في بلدة كذا (قوله لما ذكرنا) اى في قوله لعدم المعاوضة المالية (قوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط) هذه القاعدة الرابعة وقدمنا انها داخلة تحت الثالثة لما في جامع الفصولين ان ما جاز تعليقه بالشرط لا يبطله الشرط كطلاق وعق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط اه (قوله وهو مختص بالاسقاطات المحضة التى يخلف بها) لو حذف قوله التى يخلف بها لدخل الاذن في التجارة وتسليم الشفعة لكونها اسقاطا ولكن لا يخاف بها اذ قد يدخل فيه البحر ويدخل فيه ايضا الابراء عن الكفالة فانه يصح تعليقه بملأهم كاسر في الابراء عن الدين (قوله والتويات) فيصح تعليقها بالملأهم فقط وكذا في الاطلاقات ونحرىضات كاسر في الاصل الثانى (قوله وتسليم الشفعة) اى لانه اسقاط محض كاعلمت فيصح تعليقه هذا وفي شفعة الهداية عند قوله واذا صالح من شفعت على عوض بطلت ورد العوض لان حق الشفعة لا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفساد اولى واعترضه في العناية بما قول محمد في الجامع الصغير لوقال سلمت الشفعة في هذه الدار ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشتراها لغيره فهذا ليس بتسليم لانه علقه بشرط وصح لان تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق فصح تعليقه بالشرط اه قال الطورى في تكملة البحر وقد يرقى بمحمل ما في الهداية على التى تدل على الاعراض والرضا بالجأورة مطلقا والثانى على خلافه فيفرق بين شرط وشرط اه * (تنبيه) * لا يخفى ان هذا كله في التسليم بعد وجوبها وبقي ما لو قال الشفيع قبل البيع ان اشتريت فقد سامتها هل يصح ام لا بحث فيه الخبر الرمى بقوله لاشبهة في انه تعليق الاسقاط قبل الوجوب بوجود سببه ومقتضى قولهم التعليق بالشرط المحض يجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض وقولهم المعلق بالشرط كالمنجز عند

وعزل القاضى كترت ان شاء فلان فيعزل ويبطل الشرط لما ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاسقاطات المحضة التى يخلف بها كطلاق وعقاق وبالاتزامات التى يخلف بها كحج وصلاة والتويات كقضاء وامارة عيني وزيلعى زاد في النهر الاذن في التجارة وتسليم الشفعة الاسلام

وجوده وتوهم من لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك اوسببه صحة التعليق المذكور لانه اسقاط وقد علقه بسبب الملك فكأنه نجزه عند وجوده لكن اورد في الظهيرة اشكالا على كون تسليم الشفعة اسقاطا محضا وهو ما ذكره السرخسي في باب الصلح عن الجنائيات من ان القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولهذا لا يرتد برده من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة لا يطل حقه قل وبه تبين ان تسليم الشفعة ليس باسقاط محض والاصلح مع الاكره كاسترا اسقاطات اه قال الرملي وعليه لا يصح التعليق قبل الشراء كالتمجيز قبله والمسئلة تقع كثيرا والذي يظهر عدم صحة التعليق اه (قوله) وحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول (اى ما لا يصح تعليقه بالشرط وذلك حيث ذكر اولا ان الاسلام لا بد فيه بعد الاتيان بالشهادتين من التبرى كاعلمت تفاصيله في الكتب المبسوطة ويؤخذ عدم صحة تعليقه بالشرط من قولهم بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وتحقيقه ان الاسلام تصديق بالجنان واقرار باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم ان الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شئ غالبا يكون شيا لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه وقد ذكر الزيلعي وغيره ان الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك ونظيره الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية لانه فعل ويصير مقبلا وصائما وكافرا بمجرد النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله والظاهر انه مختار في فعله فيكون قاصدا للكفر فيكفر بخلاف الاسلام اه (قوله) ودخول الكفر هنا اى فيما يصح تعليقه وفيه ان كلام المصنف كاسمعتة انفا ليس فيه تعرض لدخول الكفر في هذا القسم بل فيه ما ينافيه وهو انه يصير كافرا بمجرد النية لانه ترك اى ترك العمل والتصدق فيتحقق في الحال قبل وجود المعلق عليه ولو صح تعليقه لما وجد في الحال فانه (قوله) ويصح تعليق هبة في البرازية من البيوع تعليق الهبة بأن باطل وبعلى ان ملائما كهبته على ان يعوضه بجوز وان مخالف بطل الشرط وصحت الهبة اه بجر وهذا مخالف لما ذكره الشارح لان كلامه في صحة التعليق بأداة الشرط لا في التقيد بالشرط لان هذا تقدم في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يبطل بالشرط الفاسد فافهم لكن في الجواب عن المناقب عن الناصحي لوقال ان اشترت جارية فقد ملكتها منك يصح ومعناه اذا قبضه بناء على ذلك اه اى اذا قبض الموهوب له الموهوب بناء على التملك يصح مع انه معاق بأن وهو مخالف ما في البرازية من اطلاق بطلانه ولعله قول آخر يجعل التعليق بالملائم صحيحا كالتيقيد تأمل (قوله) وحوالة وكفالة في البرازية من البيوع وتعليق الكفالة ان متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرطا محضا كأن دخل الدار او هبت الريح لا والكفالة الى هبوب الريح جائزة والشرط باطل ونص النسفي ان الشرط ان لم يتعارف تصح الكفالة وبطل الشرط والحوالة كهي اه بجر (قوله) وبراءتها (كان واقف به غدا فأنت برى كقدمنه في مسألة الابرأ عن الدين (قوله) بملأه قيد للاربعة (تمة) * بقى مما يصح تعليقه دعوة الولد كأن كانت جارتي حاملا فنى وكذا الوصية والايصاء والوكالة والعزل عن القضاء فهذه نص في البحر عليها في أنشأ شرعها ونهنا على ذلك والابرأ عن الدين اذا علق بكائن او بتعارف كما مر وذكر في جامع

وحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار ودخول الكفر هنا لانه ترك ويصح تعليق هبة وحوالة وكفالة وبراءتها بملأه

الفصولين مما يصح تعليقه اذن القن وكذا السكاح بشرط علم للحال وكذا تعليق الامهال أى تأجيل الدين غير القرض ان علق بكأن ولو قال بعته بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعته منك ان شئت فقال قبات تم البيع وقدعنا تقييد مسألة البيع بما اذا وقته بثلاثة ايام وذكر خلافاً في صحة تعليق القبول **(قوله وما تصح اضافته الى)** شروع فيما يضاف وما لا يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعليق ولم أر من ذكر لذلك ضابطاً وسيأتى بيانه ثم الفرق بين التعليق والاضافة هو ان التعليق يمنع المعلق عن السببية للحكم فان نحو انت طالق سبب للطلاق في الحال فاذا قال انت طالق ان دخلت الدار منع انعقاده سبباً للحال وجعله متأخراً الى وجود الشرط فعند وجوده يتعقد سبباً مفضياً الى حكمه وهو الطلاق واما الايجاب المضاف مثل انت طالق غدا فانه يتعقد سبباً للحال لانستفاً التعليق المانع من انعقاد السببية لكن يتأخر حكمه الى الوقت المضاف اليه فلاضافة لا تخرجه عن السببية بل تؤخر حكمه بخلاف التعليق فاذا قال ان جاء غد فله على ان تصدق بكذا لا يجوز له التصديق قبل الغد لانه تعجيل قبل السبب ولو قال لله على ان تصدق بكذا غدا له التعجيل قبله لانه بعد السبب لان الاضافة دخلت على الحكم لا السبب فهو تعجيل للمؤجل وتفرغ عليه ما لحلف لا يطلق امرأته فاضاف الطلاق الى الغد حث وان علقه لم ينحث هذا حاصل ما ذكره في كتب الاصول وللمحقق ابن الهمام في التحرير ابحاث في الفرق بينهما ذكرها بن نجيم في شرح المنار في فصل الادلة الفاسدة وقال والفرق بينهما من اشكل المسائل **(قوله الاجارة)** في جامع الفصولين ولو قال آجرتك غدا فيه اختلاف والمختار انها تجوز ثم في الاجارة المضافة اذا باع او وهب قبل الوقت يفتى بجواز ما صنع وتبطل الاجارة فلو رد عليه ببيع بقضاء او رجع في الهبة قبل الوقت عادت الاجارة ولو عاد اليه بملك مستقبل لا تعود الاجارة وفي فتاوى ظهير الدين لو قال آجرتك هذه رأس كل شهر بكذا يجوز في قولهم **(قوله وفسخها)** في العزيمة عن الحائنية ان الفتوى عليه وفي الشرع نبالية المعتمد اختيار عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختيار ظهير الدين اه فيه اختلاف التصحيح **(قوله والمزارعة والمعاملة)** فانهما اجارة حتى ان من يجزئها لا يجزئها الا بطريقها وبراى فيهما شرائطها درر **(قوله والمضاربة والوكالة)** فانهما من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفاً حقاً للمالك فهو بالعقد والتوكيل اسقطه فيكون اسقاطاً فيقبل التعليق درر اى واذا قبل التعليق يقبل الاضافة بالاولى لان التعاقب يمنع السببية بخلاف الاضافة كما علمت وبه اندفع اعتراض المصنف في المنع بان الكلام في الاضافة لافى التعليق لكن لم أر من صرح بصحة التعليق في المضاربة واهله اراد بالتعاقب التقييد بالشرط فانهم يطلقون عليه لفظ التعليق تأمل **(قوله والكفالة)** لانها من باب الالتزامات فتجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم درر **(قوله والايباء)** اى جل الشخص وصيا والوصية بالمال فانهما لا يفيضان الا بعد الموت فيجوز تعاقبهما و اضافتهما درر **(قوله والقضاء والامارة)** فانهما قولية وتقوى بضم محض فجاز اضافتهما درر **(قوله والطلاق والعناق)** فانهما من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر درر **(قوله والوقف)** فان

مطلب

ما تصح اضافته وما لا تصح

(وما تصح اضافته الى)

الزمان (المستقبل الاجارة

وفسخها والمزارعة

والمعاملة والمضاربة والوكالة

والكفالة والايباء

والوصية والقضاء والامارة

والطلاق والعناق والوقف

فهى اربعة عشر

تعلقه الى ما بعد الموت جائز درر والكلام فيه كما مر في المضاربة والوكالة (قوله وبقي العارية والاذن في التجارة) قال في جامع الفصولين الذي جمع فيه الفصول العمادية والفصول الاستروشنية تبطل اضافة الاعارة بان قال اذا جاء غدا فقد اعركك لانها تملك المتفعة وقيل تجوز ولو قال اعركك غدا تصح وقال قبله ولو قال لغته اذا جاء غدا فقد اذنت لك في التجارة صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد حجرت عليك لا يصح اه واثبت خير بان الكلام في الاضافة ولفظ اذا جاء غدا تعليق ويسمى اضافة باعتبار ذكر الوقت فيه لاحقيقة ولذا فرق في مسألة الاعارة بين ذكر اذا وعدمه فعند الاذن في التجارة هنا تبعا للقهستاني غير ظاهر تأمل وفي جامع الفصولين اذا قال ابطلت خيارى غدا بطل خياره وقدمنا فيما يصح تعليقه ان اسقاط القصاص لا يحتمل الاضافة الى الوقت (قوله لانها تملكك الخ) كذا في الدرر وقال الزيلعي آخر كتاب الاجارة لانها تملك وقد امكن تخييزها للحال فلاحاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكلها لا يمكن تملكه للحال وكذا الوصية واما الامارة والقضاء فمن باب الولاية والكفالة من باب الالتزام اه قلت ويظهر من هذا وما ذكرناه آتفاعن الدرر أن الاضافة تصح فيما لا يمكن تملكه للحال وفيما كان من الاطلاقات والاسقاطات والالتزامات والولايات ولا تصح في كل ما يمكن تملكه للحال تأمل (قوله لما فيه من القمار) هو المراهنة كما في القاموس وفيه المراهنة والرهان المخاطرة وحاصله انه تملك على سبيل المخاطرة ولما كانت هذه تملكيات للحال لم تصح تعليقها بالخطر لوجود معنى القمار (قوله وبقي الوكالة) الظاهر انه سبق فموصوابة التحكيم فانه الذي فيه خلاف ابني يوسف قال في البرازية وتعلق كونه حكما بالخطر أو الاضافة الى مستقبل صحيح عند محمد خلافا للثاني والفتوى على الثاني اه وهكذا قدمه الشارح قبيل ما لا يبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح عد الوكالة هنا وقد ذكرها المصنف تبعا للكثير والوقاية فيما تصح اضافته وكذا في جامع الفصولين وغيره وكذا تقدم انها مما لا يفسد بالشرط وبه صرح في الكثير وغيره بل قدما جواز تعليقها بالشرط فكيف لا تصح اضافتها نعم بقي فسخ الاجارة على احد التصحيحين كما قدمناه آتفا والله سبحانه أعلم

باب الصرف

لما كان عقدا على الائتمان والتمن في الجملة تبعا لما هو المقصود من البيع أخره عنه (قوله عنوانه بالباب) قال في الدرر عنوانه الاكترون بالكتاب وهو لا يناسب لكون الصرف من انواع البيع كالربا والسلم الاحسن ما خيرهنا (قوله هو لغة الزيادة) هذا احد مدعائيه في المصباح صرفته عن وجهه صرفا من باب ضرب وصرفت الاجير والصبي خليت سبيله وصرفت المال انفقته وصرفت الذهب بالدرهم بعه واسم الفاعل من هذا صير في (٢) وصيروف وصراف للمبالغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم في الجودة على الدرهم وصرفت الكلام زينته وصرفته بالتثقيل واسم الفاعل مصرف والصرف التوبة في قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والعدل الغدبة اه زاد في القاموس في معنى الحديث المذكور قوله أو هو النافاة والعدل الفريضة أو بالعكس أو الوزن والعدل الكيل او هو الاكتساب

وبقي العارية والاذن في التجارة فيصحان مضافين ايضا عمادية (ومالاتصح) اضافته (الى المستقبل) عشرة (البيع و اجازته وفسخه والقسمه والشركة والمهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال والابراء عن الدين) لانها تملكيات للحال فلا تنضاف للاستقبال كالاتعلق بالشرط لما فيه من القمار وبقي الوكالة على قول الثاني المنفي به

باب الصرف

عنوانه بالباب بالكتاب لانه من انواع البيع (هو) لغة الزيادة وشرعا (بيع الثمن بالثمن)

(٢) قوله وصيروف هكذا بخطه والذي رأيته في نسخة من المصباح وصيرف بمحذف الواو وقوله وصرفته بالتثقيل واسم الفاعل الخ هكذا بخطه ايضا وفيه سقط والاصل وصرفته بالتثقيل مبالغة واسم الفاعل الخ وقوله في عبارة القاموس والاحيل الذي في عبارته او الحيلة فليراجع اه مصححه

والعدل القدية او الحيل اه وقد علمت انه يطلق لغة على بيع الثمن بالثمن لكنه في المشرع اخص تأمل **(قوله** اى ما خلق للثمنية) ذكر نحوه في البحر ثم قال وانما فسرناه به ليدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ او بالنقد فان المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمناً صريحاً ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك يبيعه صرف اه **(قوله** ويشترط عدم التأجيل والحيار) اى وعدم الحيار اى خيار الشرط بخلاف خيار رؤية او عيب كإتاني ولا يقال هذا مكرر مع قوله الآتى ويقصد بخيار الشرط والاجل لان ذلك تفرع على هذا كما هو العادة من ذكر الشروط ثم التفرع عليها ففهم نعم ذكر في النهر انه لاحاجة الى جعلهما شرطين على حدة كما جرى عليه في البحر تبعاً للنهاية وغيرها لان شرط التقاض يغني عن ذلك لان خيار الشرط يمنع ثبوت الملك او تمامه على القولين وذلك يحل تمام القبض وهو ما يحصل به التمين اه ولا يخفى ما فيه **(قوله** اى التساوى وزناً) قيده لانه لا اعتبار به عدداً بجزء من الذخيرة والشرط التساوى في العلم لا يحسب نفس الامر فقط فلو لم يعلم التساوى وكان في نفس الامر لم يميز الا اذا ظهر التساوى في المجلس كما وضعه في الفتح ونذكر قريباً حكم الزيادة والخط **(قوله** بالبراج) جمع برجة بالضم وهى مفصلات الاصابع ح عن جامع اللغة **(قوله** لا بالتخيلة) اشار الى ان التقيد بالبراج للاحتراز عن التخيلة واشترط القبض بالفعل لا خصوص البراج حتى لو وضعه له في كفه او في جيبه صار قابضاً **(قوله** قبل الافتراق) اى افتراق المتعاقدين بابدانها والتقيد بالمعاقدين يع المالكين والناسين وتقيد الفرقه بالابدان يفيد عموم اعتبار المجلس ومن ثم قالوا انه لا يبطل بمبادل على الاعراض ولو ساراً فريساً ولا يفسد ما صح وقد اعتبروا المجلس في مسألة هى ما لو قال الاب اشهدوا اني اشتريت هذا الدينار من ابى الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يزن العشرة فهو باطل كذا عن محمد لانه لا يمكن اعتبار التفرق بالابدان نهر وفي البحر لو نادى احدها صاحبه من وراء جدار او من بعيد لم يميز لانهما مفترقان بابدانها وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الإبراء عن بدل الصرف ولا هبته والتصدق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف ولا يصح ولا ينتقض وتماه في البحر * **(تنبيه)** * قبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد بخلاف اقالة السلم وقدما الفرق في باب وفي البحر فلو وجب دين بعقده تأخر عن عقد الصرف لا يصير قصاصاً ببطل الصرف وان تراضيا ولو قبض بدل الصرف ثم انتقض القبض فيه لمعنى اوجب انتفاضه يبطل الصرف ولو استحق احد بدليه بعد الافتراق فان اجاز المستحق والبطل قائم او ضمن الناقد وهو هالك جاز الصرف وان استرده وهو قائم او ضمن القابض قيمته وهو هالك يبطل الصرف **(قوله** على الصحيح) وقيل شرط لان عقده صحيحاً وعلى الاول قول الهداية فان تفرقا قبل القبض بطل فلولاً لانه متعقد لما بطل الافتراق كما في المراج وثمرة الخلاف فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف يفسد فيما ليس صرفاً عندنا خفيفة ولا يفسد على القول الاصح فتح **(قوله** وان اختلفا جودة وصياغة) قيد اسقاط الصفة بالآمان لانه لو باع ناه نحس مثله واحدها انقل من الآخر جاز مع ان النحاس وغيره مما يوزن من الاموال الربوية ايضا لان صفة الوزن في التقدين منصوب عليها فلا تتغير بالصنعة ولا يخرج عن كونها

اى ما خلق للثمنية ومنه المصوغ (جنساً بجنس او بغير جنس) كذهب بقضة (ويشترط عدم التأجيل والحيار و (الغائل) اى التساوى وزناً) (والتقاض) بالبراج لا بالتخيلة (قبل الافتراق) وهو شرط بقائه صحيحاً على الصحيح (ان اتحدا جنساً وان وصيلة) (اختلفا جودة وصياغة)

موزونا بتعارف جعله عدديا لو تعورف ذلك بخلاف غيرها فان الوزن فيه بالعرف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع كذا في الفتح حتى لو تعارفوا ببيع هذه الاواني بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها بجنسها الامتساويا كذا في الزخيرة نهر **(قوله)** لما مر في الربا اي من ان جيد مال الربا وردت سواء وتقدم استثناء حقوق العباد ومر الكلام فيه فراجعته ومنه ما في البحر عن الذخيرة غصب قلب فضة ثم استهلكه فعليه قيمته مصوغا من خلاف جنسه فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز خلافا لفرلانه صرف حكما للضمان الواجب بالغصب لا مقصودا فلا يشترط له القبض اه وانما لزمه الضمان من خلاف جنسه لئلا يلزم الربا لان قيمته مصوغا ازيد من وزنه **(قوله)** شرط التقاض اي قبل الافتراق كقيده في بعض النسخ وفي البحر عن الذخيرة لو اشترى المودع الوديعة الدرهم بدنانير وافتراق قبل ان يجدد المودع قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف المغصوبة لان قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف الوديعة اه **(قوله)** لحمة النساء بالفتح اي التأخير فانه يحرم بأحدى علتي الربا اي القدر والجنس كما مر في باب **(قوله)** فلوباع التقدين تفريع على قوله والاشترط التقاض فانه يفهم منه انه لا يشترط الخال وقيد بالتقدين لانه لوباع فضة بفلوس فانه يشترط قبض احد البديلين قبل الافتراق لا قبضهما كفي البحر عن الذخير ونقل في النهر عن فتاوى قاري الهداية انه لا يصح تأجيل احدهما ثم اجاب عنه وقدمنا ذلك في باب الربا وقدمنا هناك انه احد قولين فراجعته عند قول المصنف باع فلوسا بمثلها او بدرهم اه **(قوله)** احدها بالآخر احتراز عما لوباع الجنس بالجنس جزافا حيث لم يصح ما لم يلزم التساوي قبل الافتراق كما قدمناه **(قوله)** جزافا اي بدون معرفة قدر وقوله او يفضل اي يتحقق زيادة احدها على الآخر وسكت عن التساوي لعل يصحته بالارلى **(قوله)** والعوضان لا يتبعان اي في الصرف مادام صحيحا اما بعد فساده فالصحيح التبعين كفي الاشياء وقدمنا عنها في اواخر البيع الفاسد ماتعين فيه النقود وما لا يتبعين **(قوله)** حتى لو استقرضا اه صورته قال احدهما للآخر بعثك درهما بدرهم وقبل الآخر ولم يكن عندهما شيء ثم استقرض كل منهما درهما من ثالث وتقاضا قبل الافتراق صح وكذا قال بعثك هذا الدرهم بهذا الدرهم وامسك كل منهما درهما قبل التسليم ودفع كل منهما درهما آخر قبل الافتراق ومثله كفي الدرر ما لو استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه **(قوله)** واديا مثلهما ضمير مثلهما عائد على ما وشاه باعتبار المعنى **(قوله)** ويفسد الصرف اي فسادا من الاصل لانه فساد مقترن بالمعقد كافي المحيط شربلاية **(قوله)** لا خلاهما بالقبض لان خيار الشرط ينتج به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقيقه مبني على الملك والخيار ينتج والاجل يمنع القبض الواجب درر **(قوله)** ويصح مع اسقاطهما في الجلس هكذا في الفتح وغيره والظاهر ان المراد اسقاطهما بتقد البديلين في المجلس لا بتوليهما اسقطنا الخيار والاجل اذ بدون نقد لا يكتفي وانه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت في القهستاني قال فلو تفرقا من غير تقاض او من أجل او شرط خيار فسد البيع ولو تقاضا في الصور قبل التفرق انقلب صحيحا اه ونحوه في التارخانية فافهم **(قوله)** لزوال المانع اي قبل تفرقه درر **(قوله)** في مصوغ لا نقد فيه ان التقديد خله خيار

لما مر في الربا (والا) بأن لم يتجانسا (شرط التقاض) لحمة النساء (فلوباع) التقدين (احدها بالآخر جزافا او يفضل وتقاضا فيه) اي المجلس (صح) (و) العوضان (لا يتبعان) حتى لو استقرضا فأديا قبل افتراقهما أو أمسا كما اشارا اليه في المعقد واديا مثلهما جاز (ويفسد) الصرف (بختيار الشرط والاجل) لا خلاهما بالقبض (ويصح مع اسقاطهما في المجلس) لزوال المانع (ويصح خيار روية وعيب في مصوغ لا نقد

العيب كاذكره المصنف في قوله عقبه ظهر بعض الثمن زبواً له وقال في البحر وأما خيار العيب فثبت فيه وأما خيار الرؤية فثبت في العين دون الدين له وفي الفتح وليس في الدرهم والدنانير خيار رؤية لأن العقد لا يفسخ بردها لأنه إنما وقع على ثمنها بخلاف التبر والحلى والأواني من الذهب والفضة لأنه ينتقض العقد برده لتعنيه فيه له فكان الصواب أن يقول في مصوصغ لأخيار رؤية في نقد **(قوله الشرط الفاسد له)** في البحر لو تصارعت جنساً بجنس متساوياً وتقاضاً وتفرقاً ثم زاد أحدها الآخر شيئاً أوجب عنه وقبله الآخر ففسد البيع عنده وعند أبي يوسف بطلاً وصح الصرف وعند محمد بطلت الزيادة وجاز الحط بمنزلة الهبة المستقبلة وهذا فرع اختلافهم في أن الشرط الفاسد المتأخر عن العقد إذا لحق به هل يلحق لكن محمد فرق بين الزيادة والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف الجنس جاز أجماعاً بشرط قبض الزيادة قبل الاتراق اهـ وانظر ماحررناه في أول باب الربا **(قوله)** ينتقض فيه فقط أي يفسخ الصرف في المردود ويبقى في غيره لا ارتفاع القبض فيه فقط درر وفي كافي الحاكم اشترى عشرة دراهم بدینار وتقاضاهم وجد فيها درهما ستوقاً أو رصاصاً فإن كانا لم يتفرقا استبدله وإن كانا قد تفرقا رده عليه وكان شريكاً في الدينار بخصته وهذا بمنزلة ما لو تقدمت تسعة دراهم ثم فارقها ومقتضاه أنه بعد التفرق لا يتأتى الاستبدال فافهم **(قوله)** لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه أي هبة أو صدقة أو بيع حتى لو وجبه البذل أو تصدق أو أبرأ منه فإن قبل بطل الصرف والألفان البراءة ونحوها بسبب الفسخ فلا يتفرده أحدها بعد صحة العقد فتح وقيد بالتصرف لأن الاستبدال به صحيح كاسم **(قوله)** فسد بيع الثوب لأنه لو جاز سقط حق القبض المستحق لله تعالى فلا يسقط باسقاط المتعاقدين فتح وعند زفر يصح البيع لأن الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل الصرف لأن التقيد لا يتعين وقواه في الفتح ونارعه في البحر بما اعترضه في النهر وأجاب عما في الفتح بجواب آخر فراجعوه وأطاق فساداً يبيع فشمعل ما لو كان الشراء من صاحبه أو من اجني كافي **(قوله)** والصرف بحاله أي يقبض بدله ممن عاقده معه فتح وهذا بخلاف ما لو أبرأ أو وجبه وقبل فإن الصرف يبطل كما علمت **(قوله)** باعاً له (الح) حاصل هذه المسائل أن الجمع بين التفرق وغيرها في البيع لا يخرج التفرق عن كونها صرفاً بما يقابلها من الثمن نهر **(قوله)** قيمته الب (قوله) كون قيمة الجارية مع الطوق متساويين ليس بشرط بل إذا بيع نقد مع غيره من جنسه لا بد أن يزيد الثمن على النقد المضموم إليه فلو قل مع طوق زنته ألف بالف ومائة لكان أولى نهر **(قوله)** أما بين قيمتهما (الح) أشار إلى ما اعترض به الزياي من أن في عبارة المصنف تسامحاً لأنه ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة في الطوق وأما يعتبر القدر عند المقابلة بالجنس وكذا لا حاجة إلى بيان قيمة الجارية لأن قدر الطوق مقابل به والباقي بالجارية قلت قيمتها أو كثرت فلا فائدة في بيان قيمتها إلا إذا قدر أن الثمن بخلاف جنس الطوق فحينئذ يفيد بيان قيمتها لأن الثمن ينقسم عاينهما على قدر قيمتهما اهـ وبه يظهر أن تقييد الشارح الأول بالطوق بكونه فضة لا يناسب ما ذكره من الانقسام إلا أن يحمل الألف في قوله قيمته ألف على أنه من الذهب أي ألف مثقال لكن قوله أو أنه غير جنس الطوق يتنافى ذلك وقد تبين في المعنى وصوابه إذا كان غير جنس الطوق فيوافق ما أجاب الزيلعي لأن

«(فرع)» الشرط الفاسد
يلتحق بأصل العقد عنده
خلافاً له مانهر (نظر بعض
الثن زبواً فرده ينتقض فيه
فقط لا يتصرف في بدل
الصرف قبل قبضه)
لوجوبه حقاً لله تعالى
(فلو باع ديناراً بدرهم
واشترى بها) قبل قبضها
(ثوباً) مثلاً (فسد بيع
الثوب) والصرف بحاله
(باعاً له تعدل ألف درهم
مع طوق) فضة في عنقها
(قيمتها ألف) أما بين
قيمتها ليفيد انقسام الثمن
على الثمن أو أنه غير جنس
الطوق والألف عبرة لوزن
الطوق لا لقيمتها فقد رده
مقابل به والباقي بالجارية
(بالفين) متعلق ببيع (ونقد
من الثمن الفأوا بباعاً بالفين

الاقسام المذكور انما يكون عند اختلاف الجنس وبعد هذا يرد عليه كما قال ط انه عند اختلاف الجنس لاقتبر القيمة بل يشترط النقايض كما سذكره في الاصل الآتي وفي المنع ولو بيع المصوغ من الذهب أو المزر كس منه بالدرهم فلا يحتاج الى معرفة قدره وهل هو اقل أو أكثر بل يشترط القبض في الجاس فلو بيع بالذهب يحتاج الى قلت وقد يجاب بان بيان القيمة له فائدة وان اختلف الجنس وذلك عند استحقاق الطوق والجارية تأمل (قوله الف نقد والف نسبية) قيد بتأجيل البعض لانه لو اجل الكل فسد البيع في الكل عنده وقال في الطوق فقط وتماه في البحر وذكر في الدرر انه لو نقد الف في تأجيل الكل فهو حصة الطوق واعترضه في الشرع لانه فاسد من الاصل على قول الامام فلا يحكم بصحته بنقد الف بعده واجيب بأنه اذا نقد حصة الصرف قبل الافتراق يعود الى الجواز لزوال المفسد قبل تقررده كامر في اشتراط الاجل (قوله ويخلص بالضرر) الاولى اسقاطه كإفعل في الكترو قد تبع المصنف في ذكره الوقاية والدرر واعترضهم في العزيمة وغيرها وايضا فلا معنى لكونه شرطاً في هذه المسئلة لان البيع صح في الكل واجيب بأنه يفهم ما اذا تخلص بضرر بالاولى نعم ذكره عند قوله الآتي فان افتراقاً في محله (قوله وقد خسين) اى والحسنون الباقية دين أو نسبية ط (قوله تحريماً للجواز) اذا الظاهر قصدها الوجه المصحح لان العقد لا يفيد تمام مقصودها الا بالصحة فكان هذا الاعتبار عملاً بالظاهر والظاهر يجب العمل به الا اذا صرح بخلافه كما يأتي وقوله خذ هذا من تنهما لا يخالفه لان المتني استعمل في الواحد ايضاً كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وقوله تعالى يا ميثرا الجن والانس اياكم رسل منكم والرسول من الانس وقوله تعالى نسا حوتهما وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سافرتما فاذا نسا فاقبها وتماه في الفتح قال في البحر ونظيره في الفقه اذا حضتا حيضة او ولدتما ولدا علق باحدها للاستحالة بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به للامكان (قوله لانه اسم للحلية ايضاً الخ) عبارة الزيلعي لانهما شئ واحد وبه يظهر انه في مسئلة الجارية المطوقة لوقال خذ هذا من ثمن الجارية بفسد البيع وبه صرح في التهر (قوله ولوزاد خاصة فسد البيع) اى بأن قال هذا المعجل حصة السيف خاصة وعبارة المبسوط انتقض البيع في الحلية وظاهره انه يصح في السيف دون الحلية وعليه فكان المناسب ان يقول فساد الصرف لكن هذا محمول على ما اذا كانت الحلية تتميز بالضرر لامكان التسليم وبهذا الحمل وفق الزيلعي بين ما في المبسوط وبين ما في المحيط من انه لوقال هذا من ثمن النصل خاصة فان لم يمكن التمييز الا بضرر يكون المنقود ثمن الصرف ويصحان جميعاً لانه قصد صحة البيع ولا حجة له الا بصرف المنقود الى الصرف ختمنا بجوازه تصحيحاً للبيع وان امكن تمييزها بالضرر بطل الصرف اه ولا يخفى حسن هذا التوفيق لانه اذا صح البيع والصرف مع ذكر النصل بجعل المنقود ثمناً للحلية التي لا يمكن تمييزها بالضرر يلزم ان يصح مع ذكر السيف بالاولى اذ لا شك ان لفظ النصل اخص من لفظ السيف لان السيف يطلق على النصل والحلية وبه اندفع ما في البحر نعم في كلام الزيلعي نظر من وجه آخر بيناه فيما علقناه على البحر * (تنبيه) * بقى ما لوقال نصفه من

مطلب

يستعمل المتني في الواحد

الف نقد والف نسبية
اوباع سيفاً حليته خمسون
ويخلص بالضرر (فباعه
(بمائة وقد خسين فأنقذ)
فهو (ثمن الفضة سواء
سكت اوقال خذ هذا من
تنهما) تحريماً للجواز وكذا
لوقال هذا المعجل حصة
السيف لانه اسم للحلية
ايضاً لدخولها في بيعه تبعاً
ولو زاد خاصة فسد البيع
لازاله الاحتمال (فان
افتراقاً من غير قبض بطل
في الحلية فقط)

ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف فالمقبوض من ثمن الحلية كفى الزبائى والظاهر حمله على
 ما اذا لم يمكن تمييزه بلا ضرر فلو أمكن فسد انصرف في نصف الحلية بدل عليه ما في كافي الحاكم
 ولو باع قلب فضة فيه عشرة وثوباً بعشرين درهما ففقد عشرة وقال نصفها من ثمن القلب
 ونصفها من ثمن الثوب ثم تفرقا وقد قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف القلب
 واما في السيف اذا سعى فقال نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن نصل السيف ثم تفرقا لم يفسد
 البيع اه تأمل وانظر ما علقناه على البحر (قوله وصح في السيف) لعدم اشتراط قبض
 ثمنه في المجلس نهر (قوله كطوق الجارية) الاولى كالجارية المطوقة لانه اذا تخلص السيف
 عن حليته بلا ضرر يقدر على تسليمه فيصير كبيع الجارية مع طوقها (قوله بطل اصلا) اى
 بطل بيع الحلية والسيف لتعذر تسليم السيف بلا ضرر كبيع جذع من سقف نهر
 * (تتمه) * قال في كافي الحاكم واذا اشترى لجاما موها بفضة بدرهم اقل مما فيه أو أكثر فهو
 جائز لان التمويه لا ينقص الاترى انه اذا اشترى الدار المموهة بالذهب بثمن مؤجل يجوز
 ذلك وان كان ما في سقوطها من التمويه بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتمويه الطلى ونقل
 الحير الرملى نحوه عن المحيط ثم قال واقول يجب تقييد المسئلة بما اذا لم تكثر الفضة او الذهب
 المموه اما اذا كثرت بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض على النار يجب حينئذ
 اعتباره ولم أره للاصحابنا لكن رأيت للشافعية وقواعدا شاهدة به فتأمل اه (قوله والاصل
 الخ) اشار به الى قاعدة قوله فباعه بثأه اى بثمن زائد على قدر الحلية التى من جنس الثمن
 ليكون قدر الحلية ثمنها لهاء الزائد ثمنها للسيف اذ لو لم تحقق الزيادة بطل البيع اما لو كان الثمن
 من خلاف جنسها جاز البيع كيفما كان لجواز التفاضل كافي البحر ومقتضاه ان المؤدى من
 خلاف الجنس وان قل بقع عن ثمن الحلية وغير المؤدى يكون ثمن النصل تحريا للجواز
 (قوله كفضض ومزركش) الاول مارصع بفضة او البس فضة كسرج من خشب البس
 فضة والثانى في العرف هو المنطرز بخيوط فضة او ذهب وبه غير في البحر واما حلية السيف
 فتشمل ما اذا كانت الفضة غير ذلك كقبيصة السيف تأمل وخرج المموه كما علمت آفاه (نبية) *
 لم يذكر حكم العلم في الثوب وفي الذخيرة واذا باع ثوبا منسوجا بالذهب الحالى الص لا بد لجواز
 من الاعتبار وهو ان يكون الذهب المنفصل أكثر وكان ينبغي ان يجوز بدونه لان الذهب
 الذى نسج خرج عن كونه وزنيا ولذا لا يباع وزنا لكنه وزنى بالنص فلا يخرج عنه كونه مال
 ربانم قالوا في المتنى ان في اعتبار الذهب في السقف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن ابى
 حنيفة وابى يوسف انه يعتبر اه وفي التارخانية عن الغياية ولو باع دارا في سقفها ذهب بذهب
 في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب والاريسم في الذهب
 فانه لا يعتبر لانه تبع محض اه وظاهر التعليق ان ذهب السقف عن قامة لا يجرد تمويه
 وبدل عليه ما قدمناه آفاه عن الكافى من ان المموه لا يعتبر لكونه لا يخص وفي الهندية عن
 المحيط والدار فيها صفائح ذهب او فضة يبيعها بجنسها كالسيف المحلى اه وحاصل هذا كله
 اعتبار المنسوج قولا واحدا واختلاف الرواية في ذهب السقف والعلم وان المعتد عدم
 اعتباره في المنسوج وقد علم بهذا ان الذهب ان كان عينا قائمة في البيع كسماير الذهب

مطلب —

في بيع المموه

وصح في السيف (ان
 يخص بلا ضرر) كطوق
 الجارية وان لم يخلص
 الا بضرر (بطل اصلا)
 والاصل انه متى بيع
 نقد مع غيره كفضض
 ومزركش يتقدم جنسه
 شرط زيادة الثمن فلو مثله
 او اقل او جهل بطل
 ولو بغير جنسه

مطلب —

في بيع الفضض والمزركش
 وحكم علم الثوب

وتحوها في السقف مثلا يعتبر كطوق الامة وحلية السيف ومثله المنسوج بالذهب فانه قائم بعينه غير تابع بل هو مقصود بالبيع كالحلية والطقوق وبه صار التوب توبا ولذا يسمى توب ذهب بخلاف الموه لانه مجرد لون لا عين قائمة وبخلاف العلم في التوب فانه تبع محض فان التوب لا يسمى به توب ذهب ولا يرد ما قدمه الشارح من ان الحلية تبع للسيف ايضا فان تبعتهاله من حيث دخولها في مسماء عرفا سواء كانت فيه او في قرابه لكنهما اصل من حيث قيامها بذاتها وقصدها بالشراء كطوق الجارية ولا كذلك علم التوب لان الشرع اهدر اعتباره حتى حل استعماله لكن ينبغي انه لو زاد على اربعة اصابع ان يعتبر هنا ايضا هذا مظهره في تحرير هذا المحل فتأمل (قوله شرط التقابض فقط) اي ولا يشترط تحقق زيادة الثمن كما قدمناه (قوله صح فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه نهر (قوله لانه صرف) هذا علة العلة لان علة الاشتراك بطلان المسع فيما لم يقبض لانه صرف او هو علة لقوله صح فيما قبض وما بعده والمراد انه صرف كله كما في الهداية قال في الكفاية فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد بخلاف مسئلي الجارية مع الطوق والسيف مع الحلية فان كل واحدة منهما صرف وبيع فاذا نقد بدل الصرف صح في الكل (قوله لتعيه من قبله) اي لتعيب الاناء بعيب الشركة من جهة المشتري بضمنه بسبب عدم نقده كل الثمن قبل الافتراق (قوله فيخير) اي في اخذ الباقي (قوله واذا استحق بعضه) اي وقد كان نقد كل الثمن (قوله لتعيه بغير ضعه) لان عيب الاشتراك كان موجودا عند البائع مقارنا لا معقد (قوله ومفاده) اي مفاد التعليل المذكور (قوله لا باقاره) اي لو ادعى المستحق بعض الاناء فأنقذه به المشتري لا يغير لان الشركة ثبت بضمنه ولا ينفى ان التكون عن الميمن ان كان من البائع فهو كالينة وان كان من المشتري فهو في حكم الاقرار منه ولذا لا يرجع بالثمن على بائعه اذا انكس كالمو اقر كمر في بابه (قوله اختلفوا الخ) فانه قيل ان العقد ينسخ بفسخ القاضي للمستحق بالاستحقاق وهو رواية الخفاف وقيل لا مالم يرجع المشتري على بائعه وقيل مالم يأخذ المستحق العين وقيل مالم يقبض على البائع بالثمن وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد مرنا تحرير الكلام على ذلك والتوفيق بينه وبين ما نقله عن الفتح فراجع في اول باب الاستحقاق و اشار الشارح الى ان ما مضى عليه المصنف احسن مما في البحر عن السراج حيث قال فان اجاز المستحق قبل ان يحكم له بالاستحقاق فان مفهومه انه ليس له الاجازة بعد الحكم بالاستحقاق لانفساخ العقد بالحكم وهذه رواية الخفاف كما علمت وهي خلاف ظاهر الرواية (قوله وكان الثمن له) اي للمستحق لان البائع كان فضوليا يبيع ما استحقه المستحق وتوقف على اجازته قبل الفسخ فاذا اجاز نفذ العقد وكان الثمن له (قوله اذا لم يفرقه) اي البائع والمشتري وهذا متعلق بقوله جاز العقد (قوله بعد الاجازة) كذا في البحر عن السراج مع ان الذي في الجوهره وهي للحدادى صاحب السراج قبل الاجازة ويؤيده قوله في السراج والجوهره حتى لو افرق الماقدان قبل اجازة المستحق بطل العقد وان فارقه المستحق قبل الاجازة والتعاقدان باقيا في المجلس صح العقد اه والحاصل ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فيصير هذا الفضولي بعد الاجازة كأنه كان وكيلاً بالبيع قبلها فان حصل التقابض بينه وبين المشتري قبل الافتراق نفذ العقد بالاجازة

شرط التقابض فقط (ومن باع اناء فضة بفضة أو بذهب ونقد بعض ثمنه في المجلس ثم افرقه صح فيما قبض واشتركا في الاناء) لانه صرف (ولا خيار للمشتري) لتعييه من قبله بعدم نقده (بخلاف هلاك احد العبدین قبل القبض) فيخير لعدم صنعه (واذا استحق بعضه) اي الاناء (اخذ المشتري ما بقي بقسطه او رد) لتعييه بغير صنعه قلت ومفاده تخصيص استحقاقه بالينة لا باقاره فايخبر (فان اجاز المستحق قبل فسخ الحاكم العقد جاز العقد) اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا يفسخ مالم يفسخ وهو الاصح فتح (وكان الثمن له يأخذه البائع من المشتري ويسلمه له اذا لم يفرقه بعد الاجازة ويصير العاقد وكالاله جيز فتعاق احكام العقد به دون المجيز) حتى يبطل العقد بمغارقة العاقد دون المستحق جوهره

(ولو باع قطعة نقرة واستحق

بعضها أخذ) المشتري

(ما بقي بقطعها بلا خيار)

لان التبعض لا يضرها

(و) هذا (لو) كان

الاستحقاق (بعد قبضها

وان قبل قبضها له الخيار)

لتفرق الصفقة وكذا

الدينار والدرهم جوهره

(و) بيع درهمين ودينار

بدرهم ودينارين بحرف

الجلس بخلاف جنسه

(و) مثله (بيع كبروكر

شعير بكري بروكري شعير

(و) كذا (بيع احدى عشر درهما

بعشرة دراهم ودينار (و)

صح (بيع درهم صحبح

ودرهمين غلة) بفتح

وتشديد ما يرد به المال

ويقبله التجار (بدرهمين

صحبحين ودرهم غلة)

للمساواة وذا واعدم اعتبار

الجودة (و) صح (بيع من

عليه عشرة دراهم دين

(عن هـ) اى من دأته

فصح بيعة منه (دينار

بها) اتفاقا وتقع المقاصة

بنفس العقد اذا لارافى دين

سقط (او) بيعة (بعشرة

مطابقة) عن التقييد بدین

عليه

٣ « طلب —

في حكم بيع فضة بفضة

قليلة مع شئ آخر لاسقاط

الربا

اللاحقة وان افتراق قبل التقاض لا ينفذ العقد بها لانه لو كان وكيل حقيقة قبل العقد يفسد
بالافتراق بالتقاض فكيف اذا صار وكيل بالاجازة اللاحقة ثم اذا حصل التقاض قبل الافتراق
والاجازة ثم اجاز نفذ العقد وان افتراق بعد اما اذا اجاز قبل الافتراق والتقاض فلا بد من
التقاض بعدها قبل الافتراق لفساد العقد بالافتراق بدون تقاض وان اجاز قبله وعلى هذا
يحمل كلام المصنف (قوله ولو باع قطعة نقرة) يضم التون وهي كافي المغرب والقاموس
القطعة المذابة من الذهب أو الفضة وقبل الاذابة تسمى تبرا كافي المصباح ويقال نقرة فضة
على الاضافة لليان كافي المغرب (قوله لان التبعض لا يضرها) فلم يلزم عيب الشركة لا يمكن
ان يقطع حصته مثلا نهر (قوله لتفرق الصفقة) اى قبل تمامها بخلاف ما بعد القبض
لتأماها بجر ويقال فيما اذا اجاز المشتري قبل فسخ الحاكم العقد ما قبل في مسألة الاناء
السابقة افاده الشر نبالى (قوله وكذا الدينار والدرهم) اى نظير النقرة لان الشركة في ذلك
لا تعد عيبا كذا في الكرخى منح عن الجوهره اى لو استحق بعضه لا ينجز لانه ليس عيبا قال
ط لا يمكن صرفه واستيفاء كل حقه من بدله (قوله بصرف الجنس بخلاف جنسه) اى
تصحيح العقد كولو باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره فانه ينصرف الى نصيبه تصحيحا للعقد
وفي الظهيرية عن المبسوط باع عشرة ونوبا بعشرة ونوب وافتراق قبل القبض بطل العقد في
الدرهم ولو صرف الجنس الى خلاف جنسه لم يبطل ولكن قبل في العقود للتصحيح في الاستداء
ولا يمحتمل للبقاء على الصحة اه بجر اى لان الفسادها عرض بالافتراق قبل القبض (قوله
وكذا بيع احدى عشر درهما) فتكون العشرة بالعشرة والدرهم بالدينار واردف هذه
المثلة وان علمت ما قبلها ليان ان صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه بين ان يوجد
الجنسان في كل من البدلين او احدهما افاده في النهر عن العناية (قوله بفتح وتشديد) اى
بفتح الغين المعجمة وتشديد الاء (قوله ما يرد به المال) اى لا يزيافها بل لكونها قاطعا عن مئة
عن النهاية وفيه توفيق بين تفسيرها بما ذكره الشارح وتفسيرها بالدرهم المقطعة
« (نية) ٣ في الهداية ولو تباعا فضة بفضة او ذها بذهب ومع اقلهما شئ آخر تبلغ قيمته باقى
الفضة جاز البيع من غير كراهة وان لم تبلغ قيم الكراهة وان لم يكن له قيمة لا يجوز البيع لتحقق
الربا اذ الزيادة لا يقابلها عوض فتكون ربا اه وصرح في الايضاح بان الكراهة قول محمد
واما ابو حنيفة فقال لا بأس وفي المحيط انما كرهه محمد خوفا من ان يألفه الناس ويستعملوه
فما لا يجوز وقيل لانها باشر الحيلة لاسقاط الربا كبيع العينة فانه مكروه اه بجر واورد
انه لو كان مكروها لزم ان يكره في مسألة الدرهمين والدينار بدرهم ودينارين وما يذكره
واجب عنه بجواب اعترضه في الفتح ثم قال وغاية الامر انه لم ينص هناك على الكراهة فيه ثم
ذكر اصلا كليا فيقده وينبئ ان يكون قول ابى حنيفة ايضا على الكراهة كما هو ظاهر اطلاق
المصنف بلا ذكر خلاف اه وبأى الكلام على بيع العينة آخر الباب وفي الكفالة ان شاء الله
تعالى وانظر ما قدمناه قبيل الربا (قوله من هـ) متعلق ببيع (قوله فصح بيعة منه) هذا
وان لم يكن كرهه ليعين ان قوله دينار مفعول ببيع وكان الاوض والآخر للمصنف ان
يقول وصح بيع دينار بعشرة عليه او معلقة عن هـ (قوله وتقع المقاصة بنفس العقد)

اي بالوقوف على ارادتهما لها بخلاف المسئلة الآتية ووجه الجواز انه جعل ثمنه دراهم
لا يجب قبضها ولا تعيينها بالقبض وذلك جائز اجماعا لان التعيين للاحتراز عن الربا اي ربا
النسيئة ولا ربا في دين سقط اما الربا في دين يقع الخطر في عاقبته ولذا لو تصارفا دراهم دينادنانير
ديناصح لغوات الخطر **(قوله ان دفع البائع الدينار)** قيد في الصورتين ط عن مكي **(قوله)**
وتقاصا العشرة قيد في الثانية فقط نهر **(قوله بالعشرة الدين استحسانا)** والقياس ان
لا يجوز وهو قول زفر لكونه استبدالا ببديل الصرف قبل قبضه وجه الاستحسان انه
بالتقايض انفسخ العقد الاول وانقد صرف آخر مضاف الى الدين لانهما شائعا موجب
العقد فقد فسحاه الى آخر اقتضاء كالجودد البيع بأكثر من الثمن الاول كذا قالوا وتماه
في الثهر واطلق في العشرة الدين فشمعل ما اذا كانت عليه قبل عقد الصرف اوجدت بعده
في الاصح فاذا استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري او غصب منه فقد صار قصاصا ولا يحتاج
الى التراضي لانه قد وجد منه القبض بغير ملخصا ولا يخفى ان هذا خاص بالصورة الثانية اذ في
المقيدة لا يتصور ان يكون الدين حادثا لان فرضها ان يبيع الدينار بعشرة عليه فاما في النهر من
ذكر ذلك في الاولى سبق فلم يفتبه ثم قال في البحر والحاصل ان الدين اذا حدث بعدا تصرف فان
كان بقرض او غصب وقعت المقاصة وان لم يتقاصا وان حدث بالشراء بان باع مشتري الدينار
من بائع الدينار ثوبا بعشرة ان لم يجعله قصاصا لا يصير قصاصا باتفاق الروايات وان جعله ففيه
روايتان ذخيرة ٣ ومن مسائل المقاصة لو كان للمودع على صاحب الوديعة دين من جنسها لم
تصر قصاصا به الا اذا اتفقا عليه وكانت في يده او رجع الى اهله فأخذها وانغصب كالموديعة
وكذلك لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا لو كان الدينان من جنسين او متفاوتين في الوصف او مؤجلين
او واحدهما حالا والاخر مؤجلا او واحدهما غلة والاخر محبها كافي في الذخيرة واذا اختلف
الجنس وتقاصا كلو كان له عليه مائة درهم وللمدينون مائة دينار عليه فاذا تقاصا تصير الدراهم
قصاصا بمائة من قيمة الدينان ويبقى لصاحب الدينان على صاحب الدراهم ما بقي منها ظهيرة
ودين النفقة للزوجة لا يقع قصاصا بدين للزوج عليها الا بالتراضي بخلاف سائر الديون لان دين
النفقة ادنى فروق الكرايمى اه ما خلا قال وتقدم شئ من مسائل المقاصة في باب ام الولد
(قوله حكما) تمييز محمول عن المتبدأ اي حكم ما غلب فضته وذهب حكم الفضة والذهب
الحاصلين وذلك لان النفود لا تخلو عن قليل غش للاتباع وقد يكون خلقا كافي في الردي
فيعتبر القليل بالردي فيكون كالمستهلك ط **(قوله الاستقراض بها)** الاوضح استقراضه ط
وبه عبر في الملتقى **(قوله كما مر في باب)** لم أره صرح بذلك في باب القرض **(قوله في حكم)**
عروض) الاولى تعبير اكثر بقوله ليس في حكم الدراهم والدينان وذلك لانه يجب فيها الاعتبار
والتقايض وتعيين بالتعيين ان راجت **(قوله اعتبارا للغالب)** اي في الصورتين **(قوله)**
ان كان الحاصل اكثر من المغشوش) اي اكثر من الحاصل الذي خالطه الغش والوضح ان
يقول اكثر مما في المغشوش قال في الفتح ولا يخفى ان هذا لا يتأتى في كل دراهم غالب الغش
بل اذا كانت الفضة المغلوبة بحيث لا تخالص من التحساس اذا اريد ذلك اما اذا كانت بحيث
لا تخالص لقلتها بل تحترق لاعترة بها اصلا بل تكون كالموهة لا تعتبر ولا تراعى فيها شرائط

(ان دفع) البائع (الدينار)
للمشتري (وتقاصا العشرة)
الغن (بالعشرة) الدين ايضا
استحسانا (وما غلب فضته
وذهب فضة وذهب) حكما
(فلا يصح بيع الحاصل به
ولا بيع بعضه ببعض الا
متساويا وزنا و) كذا
(لا يصح الاستقراض بها
الا وزنا) كما مر في باب
(والغالب) عليه (الغش
منها في حكم عروض)
اعتبارا للغالب (فصح بيعه
بالحاصل ان كان الحاصل
أكثر) من المغشوش
ليكون قدره بمثابة الزائد
بالغش

مطلب
مسائل في المقاصة

الصرف وإنما هو كاللون وقد كان في أوائل سعمائة في فضة دمشق قريب من ذلك قال
المصنف أى صاحب الهداية ومشايخنا يعنى مشايخ ماوراء النهر من بخارى وسمرقند يشتقوا
بجواز ذلك أى بيعها بجنسها متفاضلا فى العدالى والغطارفة مع ان الغش فيها أكثر من الفضة
لأنها اعز الاموال فى ديارنا فلوا يبيع التفاضل فيها يفتح باب الربا الصريح فان الناس حينئذ
يتادون فى الاموال النفيسة فيتدرجون ذلك فى النقود الخالصة فتع حسب المادة الفساد
اه وفى البرازية والصواب انه لا يفتى بالجواز فى الغطارفة لأنها اعز الاموال وعليه صاحب
الهداية والفضل (قوله كاسر) أى فى مسألة بيع الزيتون بالزيت بحر وهذه مرث فى
باب الربا ويحتمل كون التشبيه راجعا الى ما فى المتن من اشتراط كون الخالص أكثر ومراعاة بما
مر مسئلة حلية السيف كما افاده فى الهداية (قوله وزنا وعددا) أى على حسب حالها فى
الرواج قال فى الهداية نعم ان كانت تروج بالوزن بالتبايع والاستقراض فيها بالوزن وان كانت
تروج بالعد فبالعد وان كانت تروج بهما فبكل واحد منهما لان المعتبر هو المعتاد فيها اذا لم يكن
نص اه ويأتى قريبا (قوله بصرف الجنس خلافا) أى بأن يصرف فضة كل واحد منهما
الى غش الآخر (قوله فى الصورتين) أى صورة بيعه بالخالصة وصورة بيعه بجنسه (قوله
لضرر التميز) قال فى البحر يشترط التقاض قبل الافتراق لانه صرف فى البعض لوجود الفضة
او الذهب من الجانبين ويشترط فى الغش ايضا لانه لا يميز الا بضرر اه فالعلة المذكورة
لاشترط قبض الغش فاشترط قبضه لاذاته بل لانه لا يمكن فصله عن الخالص الذى فيه
المشروط قبضه لذاته لا يقابل ان التحاس الذى هو الغش موزون ايضا فتد وجه فيه القدر
فيشترط قبضه لذاته ايضا لانا نقول وزن الدرهم غير وزن التحاس ونحوه فلم يجمعهما قدر والا
لزم ان لا يجوز البيع القطن ونحوه مما يوزن الا اذا كان ثمنه من الدرهم مقبوضا فى المجلس لان
القدر يحرم النساء مع انه يجوز السلم فيه كاسر فى باب ولا يخفى ان الغش لو كان فضة فى ذهب
فالشرط قبض الكل لذاته لانه صرف فى الكل (قوله وان كان الخالص مثله الخ) محترز قوله ان
كان الخالص أكثر وحاصله ان الصور اربعة اما ان يكون الخالص أكثر او مثله او اقل او لا يدري
فيصح فى الاولى فقط دون الثلاثة الباقية كاسر فى بيع السيف مع حليته (قوله أى مثل
المغشوش) أى الذى اختلط بالغش (قوله فلا يصح البيع) أى لا فى الفضة ولا فى التحاس ايضا
اذا كان لا يتخلص الفضة الا بضرر فتح (قوله للربا فى الاولين) بزيادة الغش فى الاول وزيادة
مع بعض الذهب او الفضة فى الثانى ط (قوله ولا احتاله فى الثالث) وللشبهة فى الربا حكم
الحقيقة ط (قوله لا يتعين بالتعيين) فلو قال اشتريت بهذه الدرهم فله ان يسكه ويدفع
غيرها مثلها (قوله لتعينة حينئذ) أى حين اذ كان رائجا لانه بالاصطلاح صار اثمانا فما
دام ذلك الاصطلاح موجودا لا تبطل الثمنية لقياس المقتضى بحر فلو هلك قبل القبض
لا يبطل العقد فتح (قوله تعينه به) أى بالتعيين لان هذه الدرهم فى الاصل سلعة وانما
صارت اثمانا بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بها رجعت الى اصلها بحر فيبطل العقد
بهلاكها قبل التسليم هذا اذا كان يعلمان بحالها ويعلم كل منهما ان الآخر يعلم فان كان
لا يعلمان او لا يعلم احدهما او يعلمان ولا يعلم كل ان الآخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم

كاسر (وبجنسه متفاضلا)
وزنا وعددا بصرف الجنس
خلافا (بشرط التقاض)
قبل الافتراق (فى المجلس)
فى الصورتين لضرر التميز
(وان كان الخالص مثله)
أى مثل المغشوش (او
أقل منه او لا يدري فلا)
يصح البيع للربا فى الاولين
ولا احتاله فى الثالث (وهو)
أى الغالب الغش (لا يتعين
بالتعيين ان راج) لتعينه
حينئذ (والا) يرج (تعينه به)
كسلعة وان قبله البعض
فكز يوف فيتعلق العقد
بجنسه زيفا

الرائجة في ذلك البلد لا بالشارع اليه من هذه الدراهم التي لا تروج فتح **(قوله)** ان علم البائع بحاله) لانه رضى بذلك وادرج نفسه في البعض الذين يقبلونها **(قوله)** والا اي وان كان لا يعلم بحال هذه الدراهم او باعها بها على ظن انها جيد تعلق حقه بالحياد لعدم الرضا بها بجر **(قوله)** بما يروج منه) اي من الذي غلب غشه **(قوله)** عملا بالعرف الخ) الاولى ذكره بعد قوله فبكل منهما لان المراد ان اعتبار الوزن او العدد او كل منهما مبنى على ماهو المتعارف فيها من ذلك **(قوله)** فيه) اي فالبيع والاستقراض بالوزن **(قوله)** وذهبه) الاولى عطفه باو **(قوله)** فلم يجز الا بالوزن) بمنزلة الدراهم الرديئة لان الفضة فيها موجودة حقيقة ولم تصر مغلوبة فيجب الاعتبار بالوزن شرعا بجر **(قوله)** الا اذا اشار اليهما) اي الى المتساوي وغالب الفضائي في المبيعة فيكون بياناً لقدرها ووصفها ولا يبطل البيع بهلاكها قبل القبض ويعطيه مثلها لكونها ثمتا لم تبتين بجر واذا انه في الاستقراض لا يجوز الا وزنا وان اشار اليها **(قوله)** كما في الخالصة) اي كالواشار الى الدراهم الخالصة من الغش وعبرة النهر كما لو اشار الى الجياد اه اي فانه يجوز البيع بما اشار اليه منها بلا وزن ايضا **(قوله)** فيصح بالاعتبار المار) اي اذا بيعت بجنسها بصرف الجنس الى خلاف جنسه اي بأن يصرف ما في كل منهما من الغش الى ما في الآخر من الفضة كما مر في الغالب غشه وظاهره جواز التفاضل هنا ايضا لكن قال الزيلعي وفي الخاتمة ان كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل فظاهره انه اراد به فيما اذا بيعت بجنسها وهو مخالف لما ذكرنا ووجهه ان فضتها لما لم تصر مغلوبة جعلت كأن كلها فضة في حق الصرف احتياطاً اه واقره في البحر والنهر والمنع وظاهره اعتداد ما في الخاتمة تأمل وقال الزيلعي ولو باعها بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة اكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة لاحدها على الآخر فيجب اعتبارهما فصار كما لو جمع بين فضة وقطعة نحاس فباعهما بمثلهما او بفضة فقط اه وقوله لا غلبة لاحدها اي لو احد من الغش والفضة أتى فيه المساوية له **(قوله)** وهو تافق) اي رائج من باب تعب **(قوله)** فكسد) من باب قتل اي لم ينفق لقلة الرغبات فيه مصباح **(قوله)** ذلك) افاد به ان افراد الضمير في كسد باعتبار المذكور وفيه ان العطف باو والاولى فيه الافراد ط **(قوله)** قبل التسليم للبائع) قيد به لانه لو قبضها ولو فضولاً فيه فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء له نهر وسببه عليه الشارح وفي النهر ايضا وان كان قد بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي **(قوله)** بطل البيع) اي ثبت للعشتری فسخه كإتي مع ما فيه ووجه بطلانه عند الامام كما في الهداية ان الثمن يهلك بالكساد لان الثمة بالاصطلاح ولم يبق فبقى بيما بالثمن فيبطل فاذا بطل يحجب رد المبيع ان كان قائماً بقيمته ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه **(قوله)** فانه كالكساد) كذا في البحر تبعاً لازم وفي المضمرات لو انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار وفي الذخيرة الانقطاع كالكساد والاو اصح اه رمى عن المصنف **(قوله)** وكذا حكم الدراهم) كذا في البحر ولم أره لغيره وقال محشي الرملي اي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقتصر المصنف على طالب الغش والفلس لغلبة الفساد فيهما دون الجيدة تأمل اه ملخصا قلت لكن علمت ان بطلان البيع في كساد غالب الغش والفلس معال عند الامام ببطلان الثمة

ان علم البائع بحاله والا
فجنسه جيداً (و) صح
(المبيعة والاستقراض
بما يروج منه) عملاً بالعرف
فيما لا نص فيه فان راج
(وزناً) فيه (او عدداً) فيه
(او بهما) فبكل منهما
(والمساوي) غشه وفضته
وذهبه (كغالب الفضة)
والذهب (في تبائع
واستقراض) فلم يجز الا
بالوزن الا اذا اشار اليهما
كما في الخالصة (و) اما
(في الصرف) فوكغالب
غش) فيصح بالاعتبار المار
(اشترى شيئاً) بـغالب
الغش وهو تافق (او بفلس
نافقة فكسد) ذلك (قبل
التسليم) البائع (بطل البيع
كما لو انقطعت) عن ايدي
الناس فانه كالكساد وكذا
حكم الدراهم لو كسدت
او انقضت بطل

فبقيا بلا ثمن ولا شك ان الجباد لا يبطل ثمنيتها بالكساد لان ثمنيتها باصل الحلقة كما صرحوا به لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجباد فالظاهر ان مراد البحر بالدرهم غالبه الغش لكنه مكرر بما في المتن تأمل ثم رأيت في الفتح قال ولا يبي حنيفة ان الغش يهلك بالكساد لان مالبة الفلوس والدرهم غالبه الغش بالاصطلاح لا بالحلقة بخلاف التقدير فان مالبتها بالحلقة بالاصطلاح اه نعم يمكن ان يجاب بأن هذا في النقد الخالص والمغشوشة التي غلبت فضتها تخالفه لكن قد مر انها كالحلقة لان الفضة قلما تنطبع الاقبيل غش والحاصل ان ما ذكره في البحر وتبعه الشارح يحتاج الى نقل صريح او يحتمل على ما قلنا او لا تأمل وانظر ما قدمناه اول البيوع عند قوله وبن حمال ومؤجل **(قوله)** وصحجاء بقيمة المبيع (سواءه بقيمة الثمن سائحان اوقية الهالك ط قال في الفتح وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي واحمد لا يبطل ثم اختلفوا فقال ابو يوسف عليه قيمته يوم البيع قال في الذخيرة وعليه الفتوى لانه مضون بالبيع كقوله في المنصوب اذا هلك عليه قيمته يوم الغصب لانه يوم تحقق السبب وقال محمد عليه قيمته آخر ما تعامل الناس بها وهو يوم الانقطاع لانه اوان الانتقال الى القيمة وفي المحيط والتممة والخفائق به يفتى رفقا بالناس اه ونحوه في البحر وبه تعلم ما في عبارة الشارح **(قوله)** بل بخير البائع لتميها قال في البحر وان كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل لكنه تعيب اذا لم ترج في بلدهم فيختير البائع ان شاء اخذه وان شاء أخذ قيمته اه ومفاده ان التخيير خاص بما اذا كان الكساد في بلد العقد **(قوله)** خلافا لما في نسخ المصنف حيث قال في البيوت بدون عطف **(قوله)** لو راجت اى بعد الكساد **(قوله)** عادجا (ثا) الاولى ان يقول بقي على الصحة بدليل التعديل افاده ط **(قوله)** اى ثبت للبائع ولاية فسخه هذا تفسير لحذوف وهو مؤول وذلك المحذوف خبر المتدا وهو قول ثم ان ما ذكره مأخوذ من البحر استدلالا بعبارة البرازية والظاهر ان ما فيها مبنى على قول البعض في الفتح لو اشترى مائة فلس بدرهم فكسدت قبل القبض بطل البيع استحسانا لان كسادها كهلها وهلاك المعقود عليه قبل القبض يبطل العقد وقال بعض مشايخنا انما يبطل العقد اذا اختار المشتري ابطاله فسخا لان فسادها كعيب فيها والمعقود عليه اذا حدث به عيب قبل القبض ثبت للمشتري فيه الخيار والاول اظهر اه ومثله في غاية البيان **(قوله)** لو نقصت قيمتها اى قيمة غالبه الغش وبطل منه انه لا يبطل في غالبه الفضة بالاولى افاده ط عن ابى السعود **(قوله)** وعكسه (و) الحاجة اليه **(قوله)** وبطلان بنقد ذلك العيار اى يدفع ذلك المقدار الذي جرى عليه العقد ولا ينظر الى ما عرض بعده من الغلاء او الرخص وهذا عزاه الشارح الى الفتح ومثله في الكفاية والظاهر انه المراد بما قلناه في البحر عن الحائنة والاسيحابي من انه يلزمه المثل ولا ينظر الى القيمة فراده بالمثل المقدار تأمل وفيه عن البرازية والذخيرة والحلاصة عن المتن غلت الفلوس القرض اورخصت فتمت الامام الاول والثاني والاولى ليس عليه غيرها وقال الثاني تأتيا عليه قيمتها من الدرهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى اى يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرض ومثله في النهر فهذا ترجيح لخلاف ما متى عليه الشارح ورجحه المصنف ايضا كما قدمناه في فصل القرض وعليه فلا فرق بين الكساد والرخص والغلاء في لزوم القيمة **(قوله)**

وصحجاء بقيمة المبيع وبه يفتى رفقا بالناس بحر وحقائق (وحد الكساد ان تترك المسامحة بها في جميع البلاد) فلوراجت في بعضها لم يبطل بل بخير البائع لتميها (و) حد (الانتقاع عدم وجوده في السوق وان وجد في احدى الصيارفة) و (في البيوت) كذا ذكره العيني وابن الملك بالعطف خلافا لما في نسخ المصنف وقد عزاه للهداية ولما رده فيها والله اعلم وفي البرازية لو راجت قبل فسخ البائع البيع عاد جائزا لعدم انفساخ العقد بلا فسخ وعليه فقول المصنف بطل البيع اى ثبت للبائع ولاية فسخه والله الموفق (و) قيد بالكساد لانه (لو نقصت قيمتها قبل القبض فلتسع على حاله) اجماعا ولا يخبر البائع (و) عكسه (لو نأت قيمتها وازدادت فكذلك البيع على حاله ولا يخبر المشتري وبطلان بنقد ذلك العيار الذي كان وقع (وقت البيع) فتح وقيد بقوله قبل التسليم لانه (لواعي دلال)

وكذا فضولى) يعنى غير دلال ولا حاجة اليه لان الدلال اذا باع بغير اذن كان فضوليا ولعله زاده لان الدلال فى العادة يبيع بالاذن كما هو مقتضى اشتقاقه من الدلالة فانه يدل البائع على المشتري اوبالعكس ليتوسط بينهما فى البيع فزاد قوله اوفضولى ليناسب قول المصنف بغير اذنه ويشير الى انه لا فرق بين كونه بالاذن او لا ولذا قال فى النهر قدينا بدمه قبض البائع لانه لو قبضها ولو فضوليا فكسدت لا يفسد البيع ولا شئ (قوله عبنى وغيره) اعترض بأن عبارة الفتح والعبنى والخلاصة دلال باع متاع الغير بأذنه قلت لكن الذى رأيته فى الفتح عن الخلاصة كعبارة المصنف والفظه وفى الخلاصة عن المحيط وكذا فى متن المصنف مصلحا بأذنه وهو المناسب لقوله لا يفسد البيع وقوله لان حق القبض له وعلى ما فى الفتح يكون المردان المالك اجاز البيع ليناسب ما ذكر تأمل (قوله وان لم تعين) لانها صارت اثنا بالاصطلاح فجاز بها البيع ووجبت فى الذمة كالتقديس ولا تعين وان عيها كالتقيد الا اذا قالا اردنا تعليق الحكم بعينها شيئا فلتعاقق بها بخلاف ما اذا باع فلما يفسد بعينها حيث يتعين بالانصرح مثلا يفسد البيع ببحر وهو ملخص من كلام الزبلى (قوله حتى يعينها) لانها مبيعة فى هذه الحالة والمبيع لا بد ان يعين نهر (قوله كسله) عبارة البحر لانها ساع وفى الصباح الساعة البضاعة جميعا سلع كسدة وسدر (قوله رد مثل افلس القرض اذا كسدت) اى رد مثلهما عددا عندنا بى حنيفة ببحر واما اذا استقرض دراهم غالبة الغش فكذلك فى قياس قوله قال ابو يوسف ولست اروى ذلك عنه ولكن لروايته فى الفلوس فتح قل محشى مسكين وانظر حكم ما اذا اقترض من فضة خالصة او غالبة او مساوية للغش ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف اى بين الامام وصاحبه او يجب رد المثل بالاتفاق اه قلت ويظهر لى الثانى لما قدمناه قريبا ولما يأتى قريبا عن الهداية وما يذكر الانقطاع والظاهر ان الكلام فيه كاسر فى غالب الغش تأمل وفى حاشية مسكين ان تقيد الاختلاف فى رد المثل او القيمة بالكساد بشرى الى انها اذا غلت او رخصت وجب رد المثل بالاتفاق وقد مر نظيره فيما اذا اشترى بغالب الغش او بقلوس نافقة اه قلت لكن قدمنا قريبا ان الفتوى على قول ابى يوسف ثانيا ان عليه قيمتها من الدراهم فلا فرق بين الكساد والرخص والغلاء عنده (قوله ووجب محمد قيمتها يوم الكساد) وعند ابى يوسف يوم القبض ووجه قول الامام كفى الهداية ان القرض اطاره وموجه رد العين معنى والثنية فضل فيه ولهم فى وجوب القيمة انه لما بطل وصف الثنية تعذر ردوها كقبض فيجب رد قيمتها كما اذا استقرض مثليا فنقطع اه وفى الشرع لى لى عن شرح المجمع محل الخلاف فيما اذا هلكت ثم كسدت اما لو كانت باقية عنده فانه يرد عنها اتفاقا اه ومثله فى الكفاية قلت مفاد التعاليل المذكور يخالفه فتأمل (قوله وعليه الفتوى بزازية) وكذا فى الحاشية اوى الصغرى رفقا بالناس ببحر وفى الفتح وقولهما انظر للمقرض من قوله لان اضراجه وقول ابى يوسف انظر له ايضا من قول محمد لان قيمته يوم القرض اكثر منها قبول محمد انظر للمستقرض وقول ابى يوسف يسر لان القيمة يوم القبض ما ويوم الانقطاع يعسر ضبطه فكان قول ابى يوسف يسر فى ذلك اه

وكذا فضولى (متاع الغير بغير اذنه بدرهم معلومة واستوفها فكسدت قبل دفعها الى رب المتاع لا يفسد البيع) لان حق القبض له عبنى وغيره (وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم تعين) كالدرهم (وبالكسدة لا حتى يعينها) كسله (ويجب) على المستقرض (رد) مثل (افلس القرض اذا كسدت) ووجب محمد قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى بزازية

قوله فزاد قوله اوفضولى هكذا بخطه والاولى ان تقول فزاد قوله وكذا لانه الموجود فى الح و ليناسب مصححه

موت
شيخ الشرع
صدر الفتوى اه

والفقد
فى رد المثل
يوم الانقطاع و
معلومة لا يختلف فيه

وفي النهر وتأخير صاحب
 الهداية دالهما ظاهري
 اختيار قولهما (اشترى)
 شياً (بنصف درهم) مثلاً
 (فلوس صح بلايسان
 عددها لعلم به) (وعليه
 فلوس تباع بنصف درهم
 وكذا بثلث درهم اوردعه
 وكذا لو اشترى بدرهم
 فلوس او بدرهمين فلوس
 جاز) عند الثاني وهو الاصح
 للعرف كافي (ومن أعطى
 صير فيادرها) كبريا (فقال
 اعطني به نصف درهم
 فلوسا) النصب صفة نصف
 (ونصفا) من القصة صغيرا
 (الاجبة صح و يكون
 النصف الاجبة بثلثه وما بقى
 بالفلوس ولو كرر لفظ
 نصف بطل في الكل للزوم
 الربا (و) بما تقرظهران
 (الاموال ثلاثة) الاول
 (نحن بكل حال وهو
 التقدان) حجة الباء او
 لا قبول بحجسه او لا (و)
 الثاني (مبيع بكل حال
 كالتب والدواب) والثالث
 (نحن من وجه مبيع من
 وجه كالتب) فان اتصل
 بها الباء فتمن

مطلب

في بيان ما يكون ميعا
 وما يكون ثمنا

ومثله في الكفاية (قولہ وفي النهر الخ) اصله لصاحب الفتح (قولہ في اختيار قولهما) اي
 بوجوب القيمة (قولہ اشترى بنصف درهم فلوس) الظاهر انه يجوز في درهم عدم التنوين
 مضافا الى فلوس على معنى من كاشافة خاتم حديدو التنوين مع رفع فلوس على انه خبر مبتدأ
 محذوف اي هو فلوس ويدل عليه قوله بعده او بدرهمين فلوس فانه لو كان مضافا وجب حذف
 نون التنوين على ان بدل او عطفت بيان ويجوز نصبه على التمييز (قولہ مثلاً)
 الاولى حذفه للاستغناء عنه بقول النصف بعد وكذا بثلث درهم او ربه وان كان راجعا الى
 قوله درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا لو اشترى بدرهم فلوس الخ ط قلت ولعله اشار الى
 ان لفظ دينار كذلك (قولہ لعلم به الخ) جواب عن قول زفرانه لا يصح لانه اشترى بالفلوس
 وهي تقدر بالعدد لا بالدرهم والدائق لانه موزون فذكره لا يفي عن الدقيق الثمن مجهولا
 والجواب انه لما ذكر الدرهم ثم وصفه بانه فلوس وهو لا يمكن علم ان المراد ما يباع به من الفلوس
 وهو معلوم فاعني عن ذكر العدد فلزم جهالة الثمن كما ان وجهي الفتح (قولہ جاز عند الثاني
 الخ) قال في البحر قديما دون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس لا يجوز
 عند محمد لعدم العرف وجوزه ابو يوسف في الكل للعرف وهو الاصح كذا في الكافي والمجتبي
 اه فافهم (قولہ النصب صفة نصف) تبع في ذلك النهر وفيه ان لو سأل اسم جامد غير مؤنل فالمناسب
 انه تمييز للعدد او عطفت بيان (قولہ من الفضة صغيرة) الاولى ان يقول كافي النهاية وغيرها اي
 درهما صغيرا يساوي نصف الااجة وبه تظهر المقابلة لقوله كبريا و عبارة الدرراي ماضرب
 من الفضة على وزن نصف درهم اه قلت والاولى ان يقول على وزن نصف درهم الااجة
 لان العادة ان ياضرب من انصاف الدرهم او ارباعه نقص مجموعها عن الدرهم الكامل
 (قولہ بثلثه) اي ميعا بثلثه من الدرهم الكبير (قولہ ولو كرر لفظ نصف) بان قال اعطني بنصفه
 فلوسا ونصفه نصف الااجة فعندها جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقى من النصف الآخر لانه
 ربا وعلى قياس قول الامام بطل في الكل لان الصفقة متحدة والفساد قوى مقارن للعقد ولو
 كرر لفظ الاعطاء بان قال واعطني بنصفه نصف الااجة اختص الفساد بالنصف الآخر اتفاقا
 لانهما بيعان لتعدد الصفقة وهذا هو المختار وتماه في الفتح والحاصل انه في صورة المتن صح
 البيع اتفاقا وفي صورة الشرح فسد في الكل عنده وفي الفضة فقط عنده وفي الاخرة جاز
 في الفلوس فقط كافي البحر قال ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق لعلم به بمقدمه وحاصله
 ان تفرقا قبل القبض فسد في النصف الااجة لكونه صرفا في الفلوس لانها بيع فيكي قبض
 احد البدلين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افترقا بطل في الكل للافتراق
 عن دين بدلين اه (قولہ وبما تقرر) اي من اول البيوع الى هنا ط (قولہ مبيع بكل حال)
 اي قبول بحجسه او لا دخلت عليه الباء او لا وقد يقال في بيع المقايضة كل من السلتين مبيع
 من وجه ومن وجه ط قلت المراد بان هنا ما يثبت دينا في الذمة وهذا ليس كذلك (قولہ
 كالتبليات) اي غير التقدين وهي المكيل والموزون والعددي المتقارب (قولہ فان اتصل بها
 الباء فتمن) هذا اذا كانت غير متعينة ولم يقابل بأحد التقدين كبعتك هذا العبد بكر خطئة
 اما لو كانت متعينة وقوبلت بتقد فهي مبيعة كما في درر البحار اول البيوع وفي الترتيب لالة

في فصل التصرف في المبيع معزياً للفتح لو قبلت بالاعيان وهي مينة فمن اه اى كمتك هذا العبد بهذا الكر او هذا الكر بهذا العبد لانه لم يقيد بدخول الباء عليها وفي الفتح هنا وان لم تعين اى التلبات فان صحبها حرف الباء وقابلها مبيع فهي ثمن وان لم يصحبها حرف الباء ولم يقابلها ثمن فهي مبيعة وهذا لان الثمن ما يثبت في الذمة ديناً عند المقابلة اه فالاول كما مثلنا والثاني كقولك اشتريت منك كر حنطة بهذا العبد فيكون الكر ميبعا ويشترط له شرائط السلم **(قوله والافبيع)** اى وان لم يصحبها الباء فهي مبيع وهذا اذا لم يقابلها ثمن وهي غير متعينة كما علمته من كلام الفتح وتكون سلماً كما قلنا وكذا لو قبلها ثمن بالاولى كاشتريت منك كر حنطة بمائة درهم وكذا لو كانت متعينة وقولت بجن كما علمته من عبارة درر النجار والحاصل ان التلبات تكون ثنائياً دخلتها الباء ولم تقابل بجن اى بأحد التقدين سواء تعينت اولاً وكذا اذا لم تدخلها الباء ولم تقابل بجن وتعينت وتكون ميبعا اذا قبلت بجن مطلقاً اى سواء دخلتها الباء او لا وتعينت اولاً وكذا اذا لم تقابل بجن ولم يصحبها الباء ولم تعين كمتك كر حنطة بهذا العبد كما علم من عبارة الفتح الثانية **(قوله)** واما الفلوس الرائجة يستفاد من البحر انها قسم رابع حيث قل وثنم بالاصطلاح وهو سلمة في الاصل كالفلوس فان كانت رائجة فهي ثمن والافسلة اه ط **(قوله)** يصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم الاول ان يقول ويصح التصرف به قبل قبضه في غير الصرف والسلم لان الاستبدال يصح في بدل الصرف لانه لا يتعين بالتعيين فلو تبايعا درهم دينار جاز ان يسكما اشارا اليه في العقد ويؤدى باده قبل الافتراق بخلاف التصرف به ببيع ونحوه قبل قبضه كدراهم في بابه واخرجنا ذلك في باب السلم فراجعه قل في الشرع بلالية في باب التصرف في المبيع قوله جاز التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه بدل الصرف والسلم لان المقبوض من رأس مال السلم حكمه من المبيع والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز وكذا في الصرف ويصح التصرف في الترض قبل قبضه على الصحيح والمراد بالتصرف نحو البيع والهبة والاجارة والوصية وسائر الديون كالثمن اه **(قوله)** وهكذا اى وتقول هكذا في عكس باقي الاحكام المذكورة في الثمن بأن تقول ويبيط البيع ببالا كه ولا يصح الاستبدال به **(قوله)** ومن حكمهما اى حكم الثمن والمبيع **(قوله)** كانه في اى في باب الربا **(قوله)** تذيب شبه هذه المسائل التي ذكرها في آخر كتاب البيوع بذهب الحيوان المتصل بمجزؤه وجعل ذكرها في آخره بمنزلة تعليق الذنب في تجز الحيوان وفيه استعارة لالتحق **(قوله)** في بيع العينة اخلاف المشايخ في تفسير العينة التي ورد النهي عنها قال بعضهم تفسيرها ان يأتي الرجل المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعاً في فضل لا يناله بالمقرض فيقول لا اقترضك ولكن ابيعك هذا الثوب ان شئت يأتي عشر درهما وقيمته في السوق عشرة ليبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل لرب الثوب درهمان والمشتري قرض عشرة وقال بعضهم هي ان يدخلها بينهما ثالثاً فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض يأتي عشر درهما ويسلمه اليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه اليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسلمه اليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة واصحاب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط

قوله اى وان لم يصحبها الح الا نسب بكلام الشارح ان يقول اى وان لم يتصل بها الح اه مصححه

قوله واما الفلوس الرائجة هكذا بخطه والذي في عدة من نسخ الشارح واما الفلوس فان رائجة الح وليجرب اه مصححه

والافبيع واما الفلوس فان رائجة فكثمن والا فكله (و) لثمن (من) حكمه عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانه اى العقد (ببالا كه) اى الثمن (ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم) لا فيها (وحكم المبيع خلافه) اى الثمن (في الكل) فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمهما وجوب التساوى عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقرّر (تذيب) في بيع العينة

مطلب

في بيع العينة

وعن أبي يوسف العينة جائزة مأجور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في قاي كمال الجبال ذميمة اخترعه أكلة الربا وقال عليه الصلاة والسلام إذا تباعتم بالعين وتبيعتم أذئاب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم قال في الفتح ولا كراهة فيه الأخلاف الأولى لما فيه من الأعراض عن مبرة القرض اه ط ملخصا (قوله ويأتى متافى الكفالة) وانما فيه على ذكره هنا لانه من اقسام البيوعات ونبه على ان بيانه سيأتى في الكفالة (قوله) وبيع التلجئة هي ما يلجئ اليه الانسان بغير اختياره وذلك ان يخاف الرجل السلطان فيقول لا أخراى اظهر انى بعث دارى منك وليس يبيع في الحقيقة وانما هو تلجئة ويشهد على ذلك مغرب (قوله بل كالهزل) اى فى حق الاحكام والهزل كفى النار هو ان يراد بالثمن ما لم يوضع له ولا ما يصلح للفضلة استعارة وهو ضد الجدة وهو ان يراد ما وضع له او ما صلح له وانه متافى اختيار الحكم والرضاه ولا يتافى الرضا بالمباشرة واختيار المباشرة فصار بمعنى خيار الشرط في البيع وشرطه ان يكون صريحا مشروطا باللسان اى بأن يقول انى ابيع هازلا الا انه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط اه قاله زل اعلم من التلجئة لانه يجوز ان لا يكون مضطرا اليه وان يكون سابقا ومقارنا والتلجئة انما تكون عن اضطرار ولا تكون مقارنة كذا قيل والاطهر انهما سواء في الاصطلاح كما قال فخر الاسلام التلجئة هي الهزل كذا في جامع الاسرار على النار للساكن ثم اعلم ان التلجئة تكون في الانشاء وفي الاخبار كالاقرار وفي الاعتقاد كالردة والاول قسمان ما يحتمل الفسخ وما لا كالطلاق والعاق وقد بسط ذلك كله في المنادى والغرض الآن بيان الانشاء المحتمل للفسخ كالبيع وهو ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون الهزل في اصل العقد او في قدر الثمن او جنسه قال في المنادى فان تواضعا على الهزل باصل البيع واتفقا على البناء اى بناء العقد على المواضعة يفسد البيع لعدم الرضا بالحكم فصار كالبيع بشرط الخيار المؤبد اى فلا يملك بالقبض وان اتفقا على الأعراض اى بأن قالا بعد البيع قد عرضنا وقت البيع عن الهزل الى الجدة فالبيع صحيح والهزل باطل وان اتفقا على انه لم يحضرها شئ عند البيع من البناء والأعراض او اختلفا في البناء على المواضعة والأعراض عنها فالعقد صحيح عنده في الحالين خلافا لهما فجعل صحة الإيجاب أولى لأنها الأصل وهما اعتبرا المواضعة إلا ان يوجد ما ينافيها اى كما اذا اتفقا على البناء وان كان ذلك اى المواضعة في القدر اى بأن اتفقا على الجدة في العقد بالف ولكنهما تواضعا على البيع فالعين على ان احدهما هزل فان اتفقا على الأعراض عن المواضعة كان الثمن الفين لبطال الهزل باعراضهما وان اتفقا على انه لم يحضرها شئ من البناء والمواضعة او اختلفا فالهزل باطل والتسمية للافين صحيحة عنده وعندها العمل بالمواضعة واجب والالف الذى هزل به باطل لما مر ان الأصل عنده الجدة وعندها المواضعة وان اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن الفان عنده وان كان ذلك الهزل في الجنس اى جنس الثمن بأن تواضعا على مائة دينار وانما الثمن مائة درهم او بالعكس فالبيع جائز بالمسمى في العقد على كل حال بالاتفاق اى سواء اتفقا على البناء او على الأعراض او على عدم حضور شئ منهما او اختلفا فيهما اه موضحا من شرح الشارح عليه ومن حواشينا على شرحه المسألة (بسمات الاسحار على افاضة الأنوار) وتام بيان ذلك مبسوط فيها

مطلب
في بيع التلجئة

ويأتى متافى الكفالة وبيع
التلجئة ويأتى متافى الاقرار
وهو ان يظهر عقدان وهما
لا يريدانه يلجأ اليه خوفا
عدو وهو ليس ببيع في
الحقيقة بل كالهزل
كما بسطته في آخر شرحي
على المنادى ونهات عن
التلويح

(قوله ان الاقسام ثمانية وسبعون) قال في التلويح لان المتعاقدين اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا فالاتفق اما على اعراضهما واما على بناءهما واما على ذهولهما واما على بناء احدهما واعراض الآخر او ذهوله واما على اعراض احدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى احد المتعاقدين تكون اما اعراضهما واما بناءهما واما ذهولهما واما بناءه مع اعراض الآخر او ذهوله واما اعراضه مع بناء الآخر او ذهوله واما ذهوله مع بناء الآخر او اعراضه تبين تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف الخصم بأن يدعى احدى الصور الثمانية الباقية فخصيص اقسام الاختلاف اثنين وسبعين من ضرب التسعة في الثمانية اه وهي مع الست صور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت وقد اوصلتها في حاشيتي على شرح انوار للشارح الى سبعمائة وثمانين ولم أر من اوصاها الى ذلك فراجعها هناك وامنحني بدعاءك (قوله ما يخصه ابيع منعقد غير لازم) لم يصرح في الحنية بذلك وانما ذكر ان النتيجة على ثلاثة اوجه كما قدمناه ثم قال في الاول وهو ما اذا كانت في نفس العقد ولو تصادقا على المواضعة فالبيع باطل وعنه في رواية انه جائز ولو تصادقا ان البيع كان تلجئة ثم اجازاه تحت الاجازة كما لو تباعا هزلانم جعلاه جد يصير جدا وان اجاز احدهما لا يصح وفي بيع التلجئة اذا قبض المشتري المبدى المشتري واعتقه لا يجوز اعتقه وليس هذا كبيع المسكره لان بيع التلجئة هزل وذكر في الاصل ان بيع الهازل باطل اما بيع المسكره ففساد اه ما يخصه ولعل الشارح فهم انه منعقد غير لازم من قوله ثم اجازاه تحت الاجازة لكن يتفقيه التصريح به باطل فان اريد بالبطل الفاسد نافه التصريح به اذا قبض العبد لا يصح اعتقه اى لانه لا يملك بالقبض كما مر مع ان الفاسد يملك به وقد يقال ان صحة الاجازة مبني على انها تكون بيعا جديدا فلا تنافي كونه باطلا وحيث فلا يصح قوله انه بيع منعقد غير لازم الا ان يجاب بان قوله باطل بمعنى انه قابل للبطان عند عدم الاجازة والاحسن ما اجاب به في اول البيوع من انه فاسد كما صرح به الاصوليون لان الباطل ما ليس منعقدا اصلا وهذا منعقد باصلا لانه مبادلة مال بمال دون وصفه لعدم الرضا بحكمه كالبيع بشرط الخيار ابدا ولذا لم يملك بالقبض وليس كل فاسد يملك بالقبض كما لو اشترى الاب شيئا من ماله لفضله او باعه له كذلك فساد لا يمكنه بالقبض حتى يستعمله كما في الخيط وقدمنا هناك تمام الكلام على ذلك والله تعالى هو الموفق للصواب (قوله ولو ادعى احدهما الحق) هذا ايضا مذكور في الحنية سوى قوله ولو لم تحضرهما نية الحق (قوله فلو قلل لدعى الجدة) لانه الاصل (قوله ولو برهن احدهما قبل) الاظهر قول الحانية ولو برهن مدعى التلجئة قبل لان مدعى الجدة لا يحتاج الى برهان كما علمت لان البرهان يثبت خلاف الظاهر (قوله فالتلجئة) اى لانها خلاف الظاهر (قوله فبيع باطل) اى فاسد كما علمت فان نقضه احدهما انتقض لان اجازاه اى بل يتوقف على اجازتهما جميعا لانه كخيار الشرط لهما وان اجازاه جاز بقيد كونها في ثلاثة ايام عنده ومطابقا عندها كذا في التحرير (قوله والا) بان اتفقا بعد البيع على انهما اعرضا وقته عن المواضعة (قوله ولو لم تحضرهما نية فباطل الحق) مثله في المؤبدية عن الغنية حيث قال وان تصادقا على انهما لم تحضرهما نية عند العقد ففي ظاهر الجواب البيع باطل وروى المعلى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة ان البيع صحيح اه والاول قوله لهما كما مر عن المنار

ان لاقسام ثمانية وسبعون
وعقد له قضيتان فصلا
آخر الا كراه ملخصه انه
بيع منعقد غير لازم كالبيع
بالخيار وجعله الباقى
فسدا ولو ادعى احدهما
بيع التلجئة وانكر الآخر
فتقول لمدعى الجدة
ولو برهن احدهما قبل ولو
برهنافا للجنة ولو تباعا في
العلانية ان اعترفا ببناءه
على التلجئة فالبيع باطل
لان قهوما انهما هزلان به
والا فلازم ولو لم تحضرهما
نية فباطل على الظاهر نية
قلت

ورجحه ايضا المحقق ابن الهمام في التحرير وأقره تليذه ابن امير حاج في شرحه وجعل المحقق مثله ما اذا اختلفا في الاعراض والبناء اى بأن قال احدها بنينا العقد على المواضعة وقال الآخر على الجذ فلا يصح ايضا عندها ثم قال ولو قال احدها اعرضت والآخر لم يحضرنى شئ او بنى احدها وقال الآخر لم يحضرنى شئ فعلى اصله عدم الحضور كالاعراض اى فيصح وعلى اصلهما كالبنا اى فلا يصح (قول له مفاده الح) اى مفاد قوله والافلازم لكن انما يتم هذا المفاد اذا قصدوا اخلاء العقد عن شرط الوفاء اما لو لم تحضرها نية فقد علمت انه باطل وهذا المفاد صرح به في جامع الفصولين حيث قال لو شرطنا التلجئة في البيع فسد البيع ولو تواضعا قبل البيع ثم تابعا بلا ذكر شرط فيه جائز البيع عندنا خيفة الا اذا تصادقا انها تابعا على تلك المواضعة وكذا لو تواضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة السابقة اه وفي البرازية وان شرطنا الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يقرأ بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كافي التلجئة عند الامام وقوله فالعقد جائز اى بناء على قول ابى حنيفة المذكور ولا يخفى ان الشارح منى على خلافه وعليه فالنائب ان يقول فالعقد غير جائز (قوله ذكرته هنا تبعا للدرر) وذكره في البحر في باب خيار الشرط وذكره فيه ثمانية اقوال وعقدله في جامع الفصولين فصلا مستقلا هو الفصل الثامن عشر وذكره في البرازية في الباب الرابع في البيع الفاسد وذكر فيه تسعة اقوال وكتب عليه اكثر من نصف كراسة ووجه تسميته بيع الوفاء ان فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع على البائع حين رد الثمن وبهض الفقهاء بسمية البيع الجائر ولعله مبنى على انه بيع صحيح لحاجة التخلص من الربا حتى يسوغ للمشتري اكل ريعه وبعضهم يسميه بيع المعاملة ووجهه ان المعاملة ربح الدين وهذا يشترط الدائن ليتنفع به بمقابلة دينه (قوله صورته الح) كذا في العناية وفي الكفاية عن المحيط هو ان يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بملك على من الدين على انى متى قضيت فهو له اه وفي حاشية الفصولين عن جواهر الفتاوى هو ان يقول بعت منك على ان تبعه متى متى جئت بالثمن فهذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اه فعلم انه لا فرق بين قوله على ان ترده على او على ان تبعه متى (قوله بيع الامانة) وجهه انه امانة عند المشتري بناء على انه رهن اى كالامانة (قوله بيع الطاعة) كذا في عامة النسخ وبعضها بيع الطاعة وهو المشهور الآن في بلادنا وفي الصباح اطاعة اطاعة اى انقادله وطاعة طوعا من باب قال لغة وانطاعه انقاد قالوا ولا تكون الطاعة الا عن امر كما ان الجواب لا يكون الا عن قول يقال امره فأطاع اه ووجهه حينئذ ان الدائن يأمر المدين ببيع داره مثلا بالدين فيعطيه فصار معناه بيع الانقياد (قوله قيل هو رهن) قد معنا انفا عن جواهر الفتاوى انه الصحيح قال في الحبرية والذي عليه الاكثر انه رهن لا يفرق عن الرهن في حكمه من الاحكام السيد الامام قاتل الامام الحسن المازينى قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقتواك انه رهن وانا ايضا على ذلك فالصواب ان تجمع الائمة وتنفق على هذا وظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس فن خالفنا فليبرز نفسه وليقم دليله اه قلت وبه صدر في جامع الفصولين فقال رامزا الفتاوى النسفى

مطلب

في بيع الوفاء

ومفاده انها لو تواضعا على الوفاء قبل العقد ثم عقدا خاليا عن شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة وبيع الوفاء ذكرته هنا تبعا للدرر صورته ان يبيعه العين بالف على انه اذا رد عليه الثمن رد عليه العين وسواء الشافعية بالرهن المعاد ويسمى بمصر بيع الامانة وبالشام بيع الطاعة قيل هو رهن فتضمن زوائد

البيع الذي تعارفه اهل زماننا احتيالا للربا وسموه ببيع الوفاء هو رهن في الحقيقة لا يملكه ولا ينفع به الا باذن مالكة وهو ضامن لما اكل من ثمره واتلف من شجره ويسقط الدين بهلاكه لوقي ولا يضمن الزيادة والبايع استرداده اذا قضى دينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام اه ثم نقل ماسر عن السيد الامام وفي جامع الفصولين ولو بيع كرم بحجب هذا الكرم فالشفعة البائع لا للمشتري لان بيع المعاملة وبيع التلعة حكمهما حكم الرهن ولاراهن حق الشفعة وان كان في يد الميراثين اه (قوله وقيل بيع يفيد الانتفاع به) هذا محتمل لاحد قولين * الاول انه بيع صحيح مفيد لبعض احكامه من حل الانتفاع به الا انه لا يملك بيعه قال الزيلعي في الاكراه وعليه الفتوى * الثاني القول بالجامع لبعض المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك منهما الفسخ صحيح في حق بعض الاحكام كحل النزاع ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولارهنه وسقط الدين بهلاكه فهو مركب من العقود الثلاثة كالزرافة فيها صفة البعير والبقر والتمر جوز حاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما قال في البحر وينبغي ان لا يعدل في الافتاء عن القول بالجامع وفي التهر والعدل في ديواننا على ما رجحه الزياي (قوله لم يكن رهنا) لان كلا منهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقلة اه دررط (قوله ثم ان ذكرنا الفسخ فيه) اي شرطاه فيه وبه عبر في الدررط وكذا في البرازية (قوله اوقبله) الذي في الدرر بدل هذا وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء اه ومثله في البرازية (قوله جاز) مقتضاه انه بيع صحيح بقرينة مقابلته لقوله كان بيعا فاسدا والظاهر انه مبني على قوله بما أن ذكر الشرط الفاسد بعد العقد لا يفسد العقد فلا ينافي ما بعده عن الظهيرية (قوله ولزم الوفاء به) ظاهره انه لا يلزم الورثة بعد موته كما افق به ابن الشاشي معاللا بانقطاع حكم الشرط بموته لانه بيع فيه اقالة وشرطها بقاء المتعاقدين ولانه بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث اه قالت وهذا ظاهر على هذا القول بأنه بيع صحيح لا يفسد الشرط الا لاحق فلا ينافي ما يأتي عن الشرعية لانه هذا وفي الخبرية فيما لو اطلق البيع ولم يذكر الوفاء الا انه عهد الى البائع انه ان اوفى مثل الثمن بنفسه البيع معه اجاب هذه المسئلة اختلف فيها مشايخنا على اقوال ونص في الحاوي الزاهدي ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع انه ان اوفى مثل ثمنه فانه يفسخ معه البيع يكون باثا حيث كان الثمن ثمن المثل او بغيره يسير اه وبه افق في الحامدية ايضا فلو كان بغيره فاحش مع علم البائع به فهو رهن وكذا لو وضع المشتري على اصل المال ربحا اما لو كان بثلث الثمن او بغيره يسير بلا وضع ربح فبات لانا انما نجعله رهنا بظاهر حاله انه لا يقصد البات عالما بالغير او مع وضع الربح افاده في البرازية وذكر انه مختار اثمة خوارجهم وذكر في موضع آخر انه لو آجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انها مقصدا بالبيع الرهن لا للبيع فلا يحل للمشتري الانتفاع به اه واعترضه في نور العين بان دلالة ذلك على قصد حقيقة البيع اظهر قلت وفيه نظر فان العادة الفاشية قاضية بقصد الوفاء كما في وضع الربح على الثمن ولا سيما اذا كانت الاجارة من البائع مع الربح او نقص الثمن (قوله لان المواعيد قد تكون لازمة) قال في البرازية في اول كتاب الكفالة اذا كفل معلقا

وقيل بيع يفيد الانتفاع به وفي اقالة شرح الجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان لفظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكرنا الفسخ فيه اوقبله او زعماء غير لازم كان بيعا فاسدا ولو بعده على وجه المعاد جاز ولزم الوفاء لان المواعيد قد تكون لازمة حاجة الناس وهو الصحيح كما في الكافي والخانية واقره خسرو هنا والمصنف في باب الاكراه وابن المالك في باب الاقالة

بان قال ان لم يؤد فلان فانا ادفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة فان قوله انا احج لا يلزم به شيء ولوعلى وقال ان دخلت الدار فانا احج يلزم الح (قوله) زيادة وفي الظهيرة (الح) يعني ان ابن ملك اقرب ايضا وزاد عليه قوله وفي الظهيرة الح اي مقترنا بهذه الزيادة فلغفلا زيادة مصدر وما بعده جملة اريد بها لفظها في محل نصب مفعول المصدر (قوله) يلتحق بالعقد عند ابي حنيفة) اي فيصير بيع الوفاء كأنه شرط في المقداني في الخلاف انه رهن او بيع فاسد او بيع صحيح في بعض الاحكام وقدمنا في البيع الفاسد ترجيح قولهما بعدم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به (قوله) ولم يذكر انه في مجلس العقد او بعده) اي فيذهب انه لا يشترط له المجلس وفي جامع الفصولين اختلاف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه ومثله في البرازية (قوله) ولو باعه) اي البائع وقوله توقف الح اي على القول بأنه رهن وهل يتوقف على بقية الاقوال المارة محل تردد (قوله) فللبائع او ورثته حق الاسترداد) اي على القول بأنه رهن وكذا على القولين القائلين بأنه بيع فيد الانتفاع فانه لا يملك بيعه كقدمناه (قوله) واذا في الشربلية (الح) ذكره بحثا وقوله نظرا الجانب الرهن يفيد انه لا يخالف ما قدمناه عن ابن الشلي قافهم وهذا البحث مصرح به في البرازية حيث قال في القول الاول انه رهن حقيقة باع كرمه وفاء من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وسلمه وغاب فللبائع الاول استرداده من الثاني لان حق الحبس وان كان للمرتهن لكن يد الثاني مبدلة فللمالك اخذ ملكه من المبطل فاذا حضر المرتهن اعاديه فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري الاول والثاني فلورثة البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولورثة المرتهن اعادته يدهم الى قبض دينه اه (قوله) لا يلزمه الاجر (الح) افني به في الحامدية تبعا للخيرية فانه قال في الخيرية ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على المفتي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن الماتريدي عن من باع داره من آخر ثمن معلوم بيع الوفاء وتقابضا استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا يجب الاجر اه وفي البرازية فان أجز المبيع وفاء من البائع فمن جملة فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جملة رهنا كذلك ومن اجازة جوزا الاجارة من البائع وغيره واوجب الاجرة وان أجزه من البائع قبل القبض أجب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو أجز عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في البات فاطنك بالجائر اه فعلم به ان الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة اه مافي الخيرية وفيها ايضا وما اذا أجزه المشتري وفاء باذن البائع فهو كأذن الراهن للمرتهن بذلك وحكمه ان الاجرة للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها او يردها على الراهن المذكور وهو اولى صرح به علما وانا اه قلت واذا أجزه بأذنه يبطل الرهن كما ذكره في حاشيته على الفصولين (قوله) ولو للبناء وحده) اي ولو كان البيع وفاء للبناء وحده كالقائم في الارض المحتكرة (قوله) ففي صحيحة) اي بناء على القول بجواز البيع كاعلمت فانه يملك الانتفاع به وقد علمت ترجيح القول بان رهن وانه لا تصح اجارته من البائع (قوله) لازمة للبائع) اللام بمعنى على اي على البائع

زيادة وفي الظهيرة لو ذكر الشرط بعد العقد يلتحق بالعقد عند ابي حنيفة ولم يذكر انه في مجلس العقد او بعده وفي البرازية ولو باعه الآخر باتا توقف على اجازة مشتر به وفاء ولو باعه المشتري فللبائع او ورثته حق الاسترداد واذا في الشربلية ان ورثة كل من البائع والمشتري تقوم مقام مورثها نظرا الجانب الرهن فيلحفظ ولو استأجره بائنه لا يلزمه الاجر لانه رهن حكما حتى لا يحل الانتفاع به قات وفي فتاوى ابن الحلبي ان صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء ولو للبناء وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة للبائع طول مدة التواجد استأجرته فنبه قلت

مطلبه

باع داره وفاءم استأجرها

اولا تقوية لكون العامل اسم فاعل فهي زائدة **(قوله وعليه)** اى على القول بصحة الاجارة **(قوله)** بلزوم أجرة المثل هذا مشكل فان من أجر ملكه مدة ثم انقضت وبقي المستأجر سائدا لا يلزمه اجرة الا اذا طال به المالك بالاجرة فاذا سكن بعد المطالبة يكون قبولا للاستئجار كما ذكره في محله وهذا في الملك الحقيقي فانطق في المبيع وفاء مع كون المستأجر هو البائع نعم قالوا بلزوم الاجرة في الوفاء ومال اليتيم والمعد للاستغلال ولعل ما ذكره مبنى على انه صار معدا للاستغلال بذلك لا يجازى كما يشير اليه قوله ويسمونه بيع الاستغلال وفيه نظر فليتأمل وعلى كل فهذا مبنى على خلاف الراجح كما علمت **(قوله)** واختلاف في المنقول قال في البرازية بعد كلام ولهذا يصح بيع الوفاء في المنقول وصح في العقار استحسانا بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي التوازل جوز الوفاء في المنقول ايضا والظاهر ان الخلاف فيه على القول بجواز البيع كما يفيد قوله وصح في العقار الخ اما على القول بانه رهن فينبغي عدم الخلاف في صحته **(قوله)** القول لمدعى الجد والبنات لانه الاصل في العقود **(قوله)** الاقرينة هي ما باتى من نقصان الثمن كثيرا **(قوله)** ان القول لمدعى الوفاء في جامع الفصولين برمز شيخ الاسلام برهان الدين ادعى البائع وفاء المشتري بآنا وعكسا فالقول لمدعى البنات وكنت افتى في الابتداء ان القول لمدعى الوفاء وله وجه حسن الا ان ثمة بخارى هكذا اجابوا فوافقتهم اه وفي حاشيته للرمل بعد كلام نقله عن الحائنة وغيره اقال فظهر به وبقوله كنت افتى الخ ان المذهب ان القول لمدعى البنات منهما وأن الينة بينة مدعى الوفاء منهما وقد ذكر المسئلة في جواهر الفتاوى وذكر فيها اختلافا كثيرا واختلاف تصحيح ولكن عليك بما في الحائنة فان قاضيخان من اهل التصحيح والترجيح اه وبهذا افتى في الخيرية ايضا قلت لكن قوله ها استحسانا يقتضى ترجيح مدعى الوفاء فينبغي تقييده بقيام القرينة ثم راجعت عبارة الملقط فأريت ذكر الاستحسان في مسئلة الاختلاف في الينة فانه قال في الشهادات وان ادعى احدهما بيعا بآنا والآخر بيع الوفاء وأقاما الينة كانوا يفتون أن البسات أولى ثم افتوا أن بيع الوفاء أولى وهذا استحسان اه ولا يخفى أن كلام الشارح في الاختلاف في القول مع أنه في الملقط قال في البيوع ولو قال المشتري اشتريته بآنا وقال البائع بعته بيع الوفاء فالقول قول من يدعى البنات وكان يفتى فيما مضى أن القول قول الآخر وهو القياس اه فتحصل من عبارتي الملقط ان الاستحسان في الاختلاف في الينة ترجيح بينة الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجيح قول مدعى البنات وهذا الذي حرره الرمل فيما مر وقد ربه ظهر ان ما ذكره الشارح سبق قلم فافهم **(قوله)** ولو قال البائع الخ هذه العبارة بعينها ذكرها في الملقط عقب عبارته التي ذكرناها عن البيوع وهي قيد تقييد الاستحسان وهو كون القول لمدعى البنات بما اذا لم تقم القرينة على خلافه وهذا مؤيد لما بحثناه آفا ولكن في التعبير مساهلة فانه كان ينبغي ان يقول ولو قال المشتري اشتريت بآنا الخ لانه هو الذى يدعى البنات عند نقصان الثمن كثيرا بخلاف البائع **(قوله)** الا ان يدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا وهو ما لا يتغابن فيه الناس جامع الفصولين قلت وينبغي ان يرادها ما مر في الوعد بالوفاء بعد البيع من انه لو وضع على المال رجحا يكون ظاهرا في انه برهن وما قاله صاحب الهداية من ان الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انها قصد بالبيع الرهن لا البيع **(قوله)** الا ان يدعى اى مع البرهان

وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده فافتى علماء الروم بلزوم أجرة المثل ويسمونه بيع الاستغلال وفي الدرر صح بيع الوفاء في العقار استحسانا واختلاف في المنقول وفي الملقط والنية اختلافا ان البيع بات او وفاء جدا وهزل القول لمدعى الجد والبنات الاقرينة الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول لمدعى الوفاء استحسانا كاسيحي فليحفظ ولو قال البائع بعثك بيعا بآنا فالقول له الا ان يدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا الا ان يدعى صاحبه تغير السعر

مطلب

قاضيخان من اهل التصحيح والترجيح

وفي الاشياء في أواخر قاعدة العادة محكمة عن النية لودفع غزلا الى حائلك ليسجبه بالنصف جوزه مشايخ بخارى للعرف ثم نقل في آخرها عن اجارة البرازية ان به افقي مشايخ بلخ وخوارزم وابو علي النسفي ايضا قال واقتوى على جواب الكتاب للطحان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها **قوله** ٣٥٥ من البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فرار من الزبوة فوا

ما ذاق على الناس امر
الا اتسع حكمه ثم قال
والحاصل ان المذهب عدم
اعتبار العرف الخاص
ولكن افقي كثير باعتبارها
فأقول على اعتباره ينبغي
ان يفتى بأن ما يقع في
بعض الاسواق من خلو
الطوائف لازمه وبغير الحلو
في الحائوت حقالة فلا يملك
صاحب الحائوت اخراجها
منها ولا اجارتها لغيره
ولو كانت وقفا وكذا أقول
على اعتبار العرف الخاص
قد تعرف الفقهاء الزول
عن الوظائف بما يعطى
لصاحبها فيبقي الجواز وانه
لوزله وقبض منه المبلغ
ثم اراد الرجوع لا يملك
ذلك ولا حول ولا قوة

(قوله وفي الاشياء الخ) المقصود من هذه العبارة بيان حكم العرف العام والخاص وان المذهب معتبر ما لم يخالف نصا وبه يعلم حكم بيع الوفاء وبيع الحلو لا يتأثم على العرف (قوله بالنصف) اى نصف ما يسجبه اجرة على النسيج (قوله ثم نقل) اى صاحب الاشياء (قوله والفتوى على جواب الكتاب) اى المبسوط الامام محمد وهو المسمى بالأصل لانه مذكور في صدر عبارة الاشياء افاده ط (قوله بطحان) اى لمسئلة فقهاء الطحان وهي في البرازية ان يستأجر رجلا ليحمل له طعاما او يصنعه بغيره منه فلا جارة فاسدة ويجب اجر مثل لا تجاوز به المسمى (قوله لانه منصوص) اى عدم الجواز منصوص عليه بالنهي عن فقهاء الطحان ودفع الغزل الى حائل في معناه قال البيرى والحاصل ان المشايخ ارباب الاختيار اختلفوا في الافاء في ذلك قل في العتابة قال ابو الليث النسيج بالثلث والرابع لا يجوز عند علمائنا لكن مشايخ بلخ استحسوه وأجازوه فتعامل الناس قل وبه نأخذ قال السيد الامام الشهيد لاناخذ باستحسان مشايخ بلخ وانما نأخذ بقول اصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي صلى الله عليه وسلم اياهم على ذلك فيكون شرعا منه فإذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجبا والاجماع حجة الا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الحر والربا لا يفتى بالحل اه (قوله وفيها) اى في البرازية وهو من كلام الاشياء (قوله فرارا من الربا) لان صاحب المال لا يقرض الا ببيع والمستقرض محتاج فأجازوا ذلك ليتنفع المقرض بالمبيع وتعارف الناس لكنه يخالف للنهي عن بيع وسرط فلذا رجحوا كونه رهنا (قوله فأقول على اعتباره الخ) قدمنا الكلام على مسألة الحلو اول البيوع فراجع (قوله وكذا أقول الخ) قدمنا ايضا هناك الكلام على هذه المسئلة وذكرنا ايضا عن السخوي ان ما نقله عن واقعات الضريرى ليس فيه لفظ الحلو وبسببنا الكلام هناك فراجع فانه تكفل بالتقصود والحمد لله ذى الفضل والجود

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الكفالة)

(قوله لكونها فيه غالبا) الاولى حذف الاملاط والاولى ايضا كونها عقبه غالبا قال في الفتح اوردها عقب البيوع لانها غالبا يكون تحققها في الوجود عقب البيع فانه قد لا يطمئن البائع الى المشتري فيحتاج الى من يكفله بالثمن او لا يطمئن المشتري الى البائع فيحتاج الى من يكفله في البيع وذلك في السلم فلما كان تحققها في الوجود غالبا بعدها اوردها في التعاميل بعدها (قوله ولكونها الخ) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف وهي انها تصير بالأخيرة مآوأة عما ثبت في الذمة من الأمان وذلك عند الرجوع على المكفول عنه ثم لزم تقديم الصرف لكونه من ابواب البيع السابق على الكفالة (قوله هي لغة الضم) قال تعالى وكفلهما زكريا اى ضمها الى نفسه وقال عليه الصلاة والسلام انا وكافل اليتيم كهاتين اى ضاء التام الى نفسه

بدكانه وان كان له خلوة فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسبح الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجازها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر باداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان والله اعلم اه بلطفه * (كتاب الكفالة) * مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا ولكونها بالامر مآوأة انتهاء (هي لغة الضم)

وفي المغرب وتركه يدل على الضم والتضمين **(قوله كفته وكلفت به وعنه)** أي يتعدى بنفسه وبالباء. وعن وفي القهستاني ويتعدى إلى المفعول الثاني في الأصل بالباء. فالكقول به الدين ثم يتعدى بعن للمديون وباللام للدائن **(قوله وتثلث الفاء)** مقتضاه أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك وعبارته البحر قل في المصباح كلفت بالمال وبالنفس كفلا من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة وحكى أبو زيد سباعا من العرب من بابى تعب وقرب وحكى ابن القطاع كفته وكلفت به وعنه إذا تحملت به اه **(قوله ضم ذمة الكفيل)** الذمة وصف شرعي به الأهلية لوجوب ماله وعليه وفرضها فخر الإسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمراد بها العهد فقوله أي في ذمته أي في نفسه باعتبار عهدها من باب إطلاق الحال وإرادة المحل كذا في التحرير نهر **(قوله بنفس)** متعاق بمطابقة ح **(قوله أو يدين أو عين)** زاد بعضهم رابعا وهو الكفالة بتسام المال ويمكن دخوله في الدين قات وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالامانة وسيأتي تحقيق ذلك كله **(قوله كفصوب ونحوه)** أي من كل ما يجب تسليمه بعينه وإذا هلك ضمن مثله أو قيمته كالمبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمهر وبدل الخلع والصاح عن عدم احتراز عن المضمون بغيره كالمرهون وغير المضمون أصلا كالامانة فلا تصح الكفالة بأعيانها **(قوله كاسيجي)** أي في كفالة المال ح **(قوله لأن المطالبة تم ذلك)** أي المذكور من الأقسام الثلاثة وهو تعليل لتفسير الإطلاق بها وتمهيد لقوله وبه يستغنى الخ **(قوله ومن عرفها بالضم في الدين الخ)** أعلم أنه اختلف في تعريف الكفالة فقيل إنها الضم في المطالبة كما مشى عليه المصنف وغيره من أصحاب المتن وقيل الضم في الدين فثبت بهادين آخر في ذمة الكفيل ويكتفى باستيفاء أحدهما أو يرجع في المبسوط أحدا القواين لكن في الهداية وغيرها الأول أصح ووجهه كما في العناية أنها كما تصح بالمال تصح بالنفس ولادين وكما تصح بالدين تصح بالأعيان المضمونة ويلزم أن يعبر الدين الواحد دينين اه وفيه نظر إذ من عرفها بالضم في الدين إنما أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال وأما الكفالة بالنفس والأعيان فهي في المطالبة اتفاقا وهما ماهيتان لا يمكن جمعهما في تعريف واحد وأفراد تعريف الكفالة بالمال لأنه محل الخلاف نهر وحاصله أن كون تعريفها بالضم في المطالبة أعم لشموله الأنواع الثلاثة لا يصح توجيهها لكونه أصح من تعريفها بالضم في الدين لأن المراد به تعريف نوع منها وهو كفالة الدين أما النوعان الآخران فتفق على كون الكفالة بهما كفالة بالمطالبة ولا يمكن الجمع بين الكفالة بالاول والكفالة بالآخرين في تعريف واحد لأن الضم في الدين غير الضم في المطالبة ثم لا يخفى أن تعريفها بالضم في الدين يقتضى ثبوت الدين في ذمة الكفيل كما صرح به أولا ويدل عليه أنه لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع به على الأصل مع أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وما أورد عليه من لزوم صيرورة الدين الواحد دينين دفعه في المبسوط بأنه لا مانع لأنه لا يستوفي إلا من أحدها كالغاصب مع غاصب الغاصب فإن كلا ضامن للقيمة وليس حق المالك إلا في قيمة واحدة لأنه لا يستوفي إلا من أحدها واختاره تضمين أحدها بوجوب براءة الآخر فكذا هنا لكن هنا بالقض لا بمجرد اختياره لكن المختار الأول وهو أنه الضم في مجرد المطالبة لا الدين لأن اعتباره في ذمتين وإن أمكن شرعا لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن إلا بموجب ولا موجب هنا لأن التوثيق يحصل

وحكى ابن القطاع كفته وكلفت به وعنه وتثلث الفاء وشرعا (ضم ذمة) الكفيل (الى ذمة) الأصل (في المطالبة مطلقا) بنفس أو يدين أو عين كفصوب ونحوه كاسيجي لأن المطالبة تم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين إنما أراد تعريف نوع منها

بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين في ابدية كالوكيل بالشراء يطالب بالثمن وهو في ذمة
الموكل كذا في الفتح وكذا الوصي والولي والناظر يطالبون بما لزم دفعه ولا شيء في ذمتهم
كما في البحر وذكر انهم لم يذكروا لهذا الاختلاف ثمرة فان الاتفاق على ان الدين لا يستوفي
الا من احدهما وان الكفيل مطالب وان هبة الدين له تحججه ويرجع به على الاصيل ولو
اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل يصح مع ان الشراء بالدين من غير من عليه لا يصح ويمكن
ان يظهر فيما اذا حان الكفيل ان لا دين عليه فيحتمل على الضعيف لا على الاصح اه قلت يظهر لي
الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل ايضا بدليل الاتفاق على هذه المسائل المذكورة ولان
اعتباره في ذمتين ممكن كما علمت وما ذكر من هذه المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت ضما
في المطالبة فقط بدون دين لزم ان لا يؤخذ المال من تركه الكفيل لان المطالبة تسقط عنه بموته
كالكفيل بالنفس لما كان كفيلًا بالمطالبة فقط بطلت الكفالة بموته مع ان المصريح به ان
المال يحل بموت الكفيل وانه يؤخذ من تركه ولان الكفيل يصح ان يكفله عند الطالب
كفيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الآخر المال الى الطالب لم يرجع به على الاصيل بل
يرجع على الكفيل الاول فان ادى اليه رجع الاول على الاصيل لو الكفالة بالامر نص عليه
في كافي الحاكم ويشهد لذلك فروع اخر ستظهر في محالها وعلى هذا فمضى كون التعريف الاول
اصح شموله انواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثاني كما مر عن الغاية والجواب بأنه
انما اراد تعريف نوع منها لا يدفع اليراد لانه لم يعرف النوعين الآخرين فكان موها
اختصاصها بذلك النوع فقط هذا ماظهر لي فقدره **(قوله وهو الكفالة بالمال)** اراد بالمال
الدين والانهو يشمل العين مقابل الدين اهـ **(قوله لانه محل الخلاف)** بيان لوجه اقتضاره
على تعريف كفالة الدين فقط ولا يخفى ان التعريف يذكر للتعايم والتنهيم في ابتداء الابواب
فلا بد من التنبيه على ما يوقع في الاشتباه فكان عليه ان يذكر تعريف النوعين الآخرين
كما قلنا آنفا **(قوله وبه)** اي بما ذكر من تعميم المطالبة **(قوله يستغنى عما ذكره من لا خسرو)**
اي صاحب الدرر قل في النهر وبه استغنى عما في نكاح الدرر من تعريفها بضم ذمة الى ذمة
في مطالبة النفس او المال او التسليم مدعيا ان قولهم الاول اصح لاحتججه فضلا عن كونه
اصح لانهم قسموها الى كفالة في المال والنفس ثم ان تقسيمهم يشعر باختصارها مع انه ذكرها
في اثناء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بالتسليم اهـ وانت قد علمت ماهو
الواقع اهـ اي من ما عرف به هو مرادهم لان المطالبة تشمل الانواع الثلاثة فليس فيها له
زيادة على ما ارادوه غير التصريح به فانهم **(قوله وركنها ايجاب وقبول)** فلا تم بالكفيل وحده
ما لم يقبل المكفول له او اجب عنه في المجلس رمي **(قوله ولم يجعل الثاني)** اي ابو يوسف وقوله
الثاني اي القبول وهو بالنصب على انه مفعول بجعل وقوله ركنها مفعوله الآخر اي جعلها تم
بالايجاب وحده في المال والنفس واختلاف على قوله فقيل تنوقف على اجازة الطالب فلو مات
قبلها لا يؤخذ الكفيل وقيل تنفذ وللعالم الرد كافي البحر وهو الاصح كفي المحيط اي الاصح
من قوله نهر وفي الدرر والبرازية ويقول الثاني يفتى وفي النفع الوسائل وغيره الفتوى على
قولهما وسيأتي تمامه عند قوله ولا تصح بلا قبول الطالب في محاسن ام قد **(قوله نفسا او مالا)**

وهو الكفالة بالمال لانه محل
الخلاف وبه يستغنى عما
ذكره من لا خسرو (وركنها
الايجاب وقبول) بالالفاظ
الآتية ولم يجعل الثاني
الثاني ركنًا (وشرطها كون
المكفول به) نفسا او مالا
(مقدور التسليم) من
الكفيل فلم تصح بخدود

الأولى اسقاطه لئلا يتركه التفرع بقوله فلم تصح بحد وقود فانهما ليسا بنفس ولا مال ان اريد الضمان بهما اما اذا اريد الضمان بنفس من هما عليه فان الكفالة حينئذ تكون جائزة كما سيذكره المصنف نعم يشترط كون النفس مقدورة التسليم اذ لا شك ان كفالة الميت بالنفس لا تصح لانه لو كان حيا ثم مات بطلت كفالة النفس وكذا لو كان غائبا لا يدري مكانه فلا تصح كفالته بالنفس كما في جامع الفصولين وعبرة البحر عن البدائع واما شرائط المكفول به * فالاول ان يكون مضمونا على الاصيل دينا او عيناً او نفساً او فعلاً ولكن يشترط في العين ان تكون مضمونة بنفسها * الثاني ان يكون مقدور التسليم من الكفيل فلا يجوز بالحدود والقصاص * الثالث ان يكون الدين لازماً وهو خاص بالكفالة بالمال فلا يجوز الكفالة ببدل الكتابة **(قوله وفي الدين كونه صحيحاً)** هو ما لا يسقط بالاداء او البراءة كما سيأتي متناوياً وذكر الشارح هناك استثناء الدين المشترك والتفقه وبدل السعاية واذا انه لا يشترط ان يكون معلوم القدر كافي البحر وسيأتي ايضا مع بيانه **(قوله لاسقاطاً إلخ)** محترز قوله قائماً فلا تصح كفالة ميت مفلس يدين عليه كما سيذكره المصنف **(قوله ولا ضعيفاً)** محترز قوله صحيحاً **(قوله كبدل كتابة)** لانه يسقط بالتعجيل **(قوله ونفقة زوجة إلخ)** عبارة النهر وينبغي ان يكون من ذلك الكفالة بنفقة الزوجة قبل القضاء بها والرضا لما قدمناه من انها لا تصير دينا الا بهما وبدل الكتابة دين الا انه ضعيف ولا تصح الكفالة به فما ليس دينا الى اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من اخفاء فكان عليه ان يقول ولا ضعيفاً كبدل كتابة فما ليس دينا كنفقة زوجة قبل القضاء والرضا بالاولى ولا يخفى انها حيث لم تصير دينا لا تكون من امثلة الدين الاسقاط فافهم ثم ظاهر كلام النهر انها لو صارت دينا بالقضاء بها او بالرضا تصير دينا صحيحاً مع انه ليس كذلك لسقوطها بانوث او الطلاق الا اذا كانت مستدانة بأمر القاضي لكن غير المستدانة مع كونها دينا غير صحيح تصح الكفالة بها استحساناً فهي مستدانة من هذا الشرط كما سيبينه عليه الشارح عند قول المصنف اذا كان دينا صحيحاً بل ذكر بعده بأسطر عن الخانية لو كفل لها رجل بالنفقة ابداً مادامت الزوجة جاز وكذا ذكر قبل الباب الآتي جواز ان كفالة بها اذا اراد زوجها السفر وعليه الفتوى مع انها لم تصير دينا اصلاً لان النفقة لم تجب بعد فيحمل ما ذكر هنا تبعاً للنهر على النفقة الماضية لانه لا تسقط بالمضي قبل القضاء او الرضا فلا تصح الكفالة بها والفرق بين الماضية والمستقبلية ان الزوجة مقصورة بتركها بدون قضاء او رضا الى ان سقطت بالمضي بخلاف المستقبلية فتدبر **(قوله وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل)** اي ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تعذر عليه مطالبة الاصيل او لا فتح وذكر في الكفاية ان اختيار الطالب تضمن احدهما لا يوجب براءة الآخر ما لم توجب حقيقة الاستيفاء فلذا يملك مطالبة كل منهما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اه وقدمناه ايضا **(قوله بما هو على الاصيل)** الاولى بما وقعت الكفالة به عن الاصيل لان الاصيل عليه تسليم نفسه او تسليم المال والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولان الكفيل لو تعدد لا يلزمه الا بقدر ما يخصه كنصف الدين لو كان اثنين او ثلثه لو ثلاثة ما لم يكفلوا على التعاقب فيطالب كل واحد بكل المال كما ذكره السرخسي **(قوله نفساً او مالاً)** شمل المال الدين والعين وينبغي ان يزيد

(وفي الدين كونه صحيحاً قائماً) لاسقاطاً بموته مفلساً ولا ضعيفاً كبدل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فما ليس دينا بالاولى نهر (وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل) بما هو على الاصيل نفساً او مالاً (واهلها من هو اهل للتبرع)

مطلب

في كفالة نفقة الزوجة

او بعلا كولو كفل تسليم الامانة وتسليم الدين كسياتي بيانه والمراد بالعين المضمونة بنفسها كالغصوب كامر **(قوله)** فلا تنفذ من صبي ولا عجنون) اى ولو اوصى تاجرا وكذا لا تجوز له الا اذا كان تاجرا واما الكفالة عنه ففي لازمة للكفيل يؤخذ بها ولا يجزى الضي على الحضور معه الا اذا كانت بطله وهو تاجر او يطلب ابيه مطلقا فان تقيب فيه اخذ الاب باحضاره او تخليصه والوصى كالأب ولو كفل بنفسه انصى على انه ان يوفى به فعليه ماذاب عليه جازت كفالة النفس وما قضى به على ابيه أو به يلزم الكفيل ولا يرجع على الصبي الا اذا امره الأب أو الوصى بالضم ان اه ما خصا من كافى الحاكم **(قوله)** الا اذا استدان له وياه) اى من له ولاية عليه من أب او وصى الثقة او غيرها مما لا بد له منه **(قوله)** وأمره ان يكفل المال عنه) قيد بالمال احترازا عن النفس لان ضمان الدين قدر لزمه اى لزم الصبي من غير شرط فالشرط لا يزيد الانا كيدا فلم يكن متبرعا فاما ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب او الوصى فلم يكن عليه فكان متبرعا به فلم يجز نحر عن البدائع **(قوله)** ويكون اذنا فى الاداء) لان الوصى يتوب عنه فى الاداء فاذا امره بالضمان فقد اذن له فى الاداء فيجب عليه الاداء نهر عن المحيط **(قوله)** ولو لاها لطلب الولي) اى فقط **(قوله)** ولا من مريض الامن الثالث) لكن اذا كفل لوارث او عن وارث لا يصح اصلا ولو كان عليه دين محيط بماله بطالت ولو كفل ولا دين عليه ثم اقر بدين محيط لا يجزى ثم مات فالحق له اولى بتركته من المكفول له وان لم يحيط فان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقى بعد الدين صححت كايها والا فيقدر الثلث وان اقر المريض ان الكفالة كانت فى محته لزمه الكل فى ماله ان لم تكن لوارث او عن وارث وتامعه فى الفصل التاسع عشر من التارخانية **(قوله)** ولا من عبد) اى لا تصح الكفالة منه بنفس اموال كافى الكافى وسواء كفل عن مولا او اجنبى كافى التارخانية **(قوله)** الا ان اذن له المولى) اى بالكفالة عن مولا او عن اجنبى فتصح كفالته اذا لم يكن مديونا وكذا الامة والمديرة وام الولد وان كان مديونا لا يلزمه شئ مالم يعق تارخانية وسيأتى تمام الكلام عليه قبيل الحوالة **(قوله)** ولا من مكاتب الخ) اى ويطلب بها بعد عتقه وهذا لو كانت عن اجنبى كافى البحر وقال ايضا وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاها قال فى النهر وينبغى ان يقيد ذلك بما اذا كانت بامرهم ثم رأيت كذلك فى عقد الفرائد معزيا الى المبسوط قالت وسيأتى ايضا متا قبيل الحوالة فى العبد مع التقيد بكونه غير مديون مستغرق **(قوله)** والمدمى) اى من يكون له حق الدعوى على غيره به اذ لا يلزم فى اعطاء الكفيل الدعوى بالفعل **(قوله)** مكفول له) ويسمى الطالب ايضا **(قوله)** مكفول عنه) هذا فى كفالة المال دون كفالة النفس فى البحر عن التارخانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه اه لكن قال الحير الرملى وجدنا بعضهم يقولون ووجد فى التارخانية عن الذخيرة **(قوله)** كفيل) ويسمى ضامنا وضمينا وحيلنا وزعجا وصييرا وقبيلنا وتامعه فى حاشية البحر الرملى **(قوله)** وسنده) اى سند الاجماع اذ الاجماع الا عن مستدوان لم يلزم علمنا **(قوله)** قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم) اى يلزمه الاداء عند المطالبة به فهو بيان لحكم الكفالة والحديث كافى الفتح رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن وقد استدلت فى الفتح شرعيتها بقوله تعالى ولمن جاء به حل بعير واتاه زعيم وعادتهم تقديم

فلا تنفذ من صبي ولا عجنون
الا اذا استدان له وياه
وامره ان يكفل المال عنه
فتصح ويكون اذنا فى الاداء
محيط ومقاده ان الصبي
يطلب بهذا المال بموجب
الكفالة ولو لاها لطلب
الولي نهر ولا من مريض
الامن الثالث ولا من عبد
ولو ما ذونا فى التجارة
ويطلب بعد العتق الا ان
اذن له المولى ولا من مكاتب
ولو باذن المولى (والمدمى)
وهو الدائن (مكفول له
والمدمى عليه) وهو المديون
(مكفول عنه) ويسمى
الاصيل ايضا (والنفس
او المال مكفول به ومن
لزمته المطالبة كفيل)
ودليلها الاجماع وسنده
قوله عليه الصلاة والسلام
الزعيم غارم

ماورد في الكتاب على ما في السنة والشارح لم يذكره أصلا وأما شهرته أو لما قيل أنه لا كفالة
 هنا لأنه مستأجر لمن جاءه بالصواع بحمل بعير والمستأجر يلزمه ضمان الاجرة ولكن جوابه أن
 الكفيل كان رسولا من الملك لاوكيلا بالاستئجار والرسول سفير فكأنه قال إن الملك يقول
 لمن جاء به حل بعير ثم قال الرسول وتاب ذلك الحبل زعيم أي كفيل وبحث فيه في النهر **(قوله)**
 وتركها أحوط (أي إذا كان يخاف أن لا يملك نفسه من التندم على ما فعله من هذا المعروف
 أو المراد أحوط في سلامة المال لا في الديانة اذ هي بالنية الحسنة تكفوق طاعة شيا على ما فقد
 قال في الفتح ومحاسن الكفالة جليلة وهي تفريغ كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب
 الخائف على نفسه حيث كفيامؤنة ما هما وذلك نعمة كبيرة عليهما ولذا كانت من الأفعال
 العالية وتماه فيه **(قوله مكتوب في التوراة الخ)** رأيت في الملتقط قيل مكتوب على باب
 من ابواب الروم وفيه زيادة على ما هنا ومن لم يصدق فليجرب حتى يعرف البلاد من السلامة
(قوله) أولها ملامة) سقط أولها من بعض النسخ وهو موجود في البحر عن النبي والمراد والله
 أعلم أنه يعقبها في أول الأمر الملامة لنفسه منه أو من الناس ثم عند المطالبة بالمال يندم على
 اتلافه للماله ثم بعد ذلك يقرم المال أو يتعب نفسه باحضار المكفول به لأن الغرم لزوم الضرر
 ومنه قوله تعالى أن عذابها كان غراما **(قوله)** وكفالة النفس تنقذ الخ عبارة الكثر وتصح
 بالنفس وإن تعددت قال في النهر أي بأن أخذته كفيلا ثم كفيلا أو كان للكفيل كفيل ويجوز
 عود الضمير إلى النفس بأن يكفل واحد نفوسا والأول هو الظاهر اه وقدمنا عن كافي الحاكم
 صحة كفالة الكفيل بالمال أيضا **(قوله)** بكفلة بنفسه) بفتح الفاء فصح من كسرها ويكون معنى
 عال فيعدي بنفسه ومنه وكفلها زكريا ومعنى ضمن والتمز فيعدي بالحرف واستعمال كثير
 من الفقهاء متعديا بنفسه مؤول رملي عن شرح الروض **(قوله)** ما يعبر به عن بدنه) أي مما
 يعبر به من أعضائه عن حلة البدن كرأسه ووجهه ورقبه وعقه وبدنه وروحه وذكروا في
 الطلاق الفرج ولم يذكره هنا قالوا وينبغي صحة الكفالة إذا كانت امرأة كذا في التارخانية
 نهر وتماه فيه **(قوله)** وبجزء شائع الخ) لأن النفس الواحدة في حق الكفالة لا تجزأ فذكر
 بعضها شائعا كذكر كلها ولو أضاف الكفيل الجزء إلى نفسه ككفل لك نصفي أو لثني فانه لا يجوز
 كذا في السراج لكن لو قيل أن ذكر بعض ما لا تجزأ كذكر كله لم يشترق الحال نهر **(قوله)**
 وتنقذ بضمته الخ) أما ضمته فلأنه تصرح بمقتضى الكفالة لأنه يصير ضامنا للتسليم والعقد
 ينقذ بالتصریح بموجبه كالبيع ينقذ بالتخليك وأما على فلا أنه صيغة التزام ومن هنا أفتى
 قارئ الهداية بأنه لو قال التزمت بما على فلان كان كفالة وإلى معناه هو وتماه في النهر ثم أعلم أن
 الفاظ الكفالة كل ما ينبي عن العهدة في العرف والعادة وفي جامع الفتاوى هذا إلى أو على
 وأنا كفيل به أو قيل أو زعم كان كله كفالة بالنفس لا كفالة بالمال اه تارخانية وفي كافي
 الحاكم وقوله ضمن وكفلة وهو إلى وهو على سواء كله وهو كفيل بنفسه اه ثم ذكر في باب
 الكفالة بالمال إذا قال أن مات فلان قبل أن يوفيك ماله فهو على فهو جائز اه فقد علم أن قوله
 أولا هو إلى هو على كفيل بنفسه إنما هو حيث كان الضمير للرجل المكفول به أما لو كان الضمير
 للمال فهو كفالة مال وكذا بقية الألفاظ في التارخانية أيضا عن الخلاصة لو قال رب المال

وتركها أحوط مكتوب
 في التوراة الزعامة أولها
 ملامة وأوسطها ندامة
 وآخرها غرامة يجتبي (و)
 كفالة النفس تنقذ بكفلة
 بنفسه ونحوها مما يعبر به
 عن بدنه (كـ الطلاق
 وقدمنا ثمة أنهم لو تعارفوا
 اطلاق اليد على الجملة وقع
 به الطلاق فكذا في الكفالة
 فتح (و) (بـ جزء شائع
 ككفلة (بـ نصفه أو ربه
 (و) تنقذ (بـ ضمته أو على
 (أو إلى)

مطلب
 تصح كفالة الكفيل

انا ضامن ماعليه من المال فهذا الضمان صحيح ثم قل ولو ادعى انه غصبه عبدا ومات في يده فقال
خالفنا ضامن ببيعة العبد فهو ضامن يأخذه منه من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالينة اه
فقد ظهر لك ان مامرا اولاً عن التارخانية من ان هذه الالفاظ كفالة نفس لا كفالة مال ليس
المراد انها لا تكون كفالة مال اصلا بل المراد انه اذا قال انا به كفيل او زعيم الخ اى بالرجل كان
كفالة نفس لانها ادنى من كفالة المال ولم يصرح بالمال بخلاف ما اذا توجهت هذه الالفاظ على
المال فانها تكون كفالة مال لانها صريحة به فلا يراد بها الا دنى وهو كفالة النفس مع التصريح بالمال
او بضميره وهذا معنى ما نقله الشافى عن شرح القدورى للشيخ ابو نصر الاقطع من قوله
فاذا ثبت ان هذه الالفاظ يصح الضمان بها فلا فرق بين ضمان النفس وضمان المال اه اى اذا قل
ضمنت زيدا او انا كفيل به او هو على اولى يكون كفالة نفس كما افتي به في الحرية واذا قل
ضمنت لك ماعلي من المال او انا كفيل به الخ فهو كفالة مال قطعاً واما اذا لم يعلم المكفول به
انه كفالة نفس او مال فلا تصح الكفالة اصلاً كما يأتى بيانه قريباً وبه علم انه لا تحرير
فيما قاله الشافى بعد ما مر عن شرح الاقطع من انه ينبغي ان يقال هذه الالفاظ اذا اطلقت
تحمل على الكفالة بالنفس واذا كان هناك قرينة على الكفالة بالمال تمنحض حينئذ الكفالة به
اه فانه اذا لم يعلم المكفول به بان قال انا ضامن ولم يصرح بنفسه ولا مال لا تصح اصلاً كما يأتى
فقوله تحمل على الكفالة بالنفس مخالف للمعقول كما تعرفه نعم لو قامت قرينة على احدهما
يمكن ان يقال يعمل بها كما اذا قل قاتل اضمن لى هذا الرجل فقال الآخر انا ضامن فهو قرينة
على كفالة النفس وان قل اضمن لى ماعلي من المال فقال انا ضامن فهو قرينة على المال
لان الجواب معاد في السؤال فافهم واغمم تحرير هذه المسئلة فانك لا تجد في غير هذا الكتاب
ولله الحمد (قولاه او عندي) في البحر عن التارخانية لك عندي هذا الرجل او قال دعه الى كانت
كفالة اه يعنى بالنفس وقال في البحر ايضا عند قوله ولو قال ان لم اوافك به غدا الخ عن الحائية
ان لم اوافك به فعندي لك هذا المال لزمه لان عندي اذا استعمل في الدين يراد به الوجوب وكذا
لو قل الى هذا المال اه فهذا صريح ايضا بان عندي يكون كفالة نفس وكفالة مال بحسب
ما توجه اليه اللفظ وبه افتي في الحرية والحامدية واما ما قاله في البحر عند قول الكثر
وبمالك عليه من ان عندي كمل في التعليق فقط ولا تزيد كفالة بالمال بل بالنفس وما افتي به
من انه لو قال لا تطالب فلانا مالك عندي لا يكون كفيلاً فقد رده في النهر بان مامر عن الحائية
من العلة المذكورة غير مقيد بالتعليق وردده المصنف ايضا وكذا الخير الرمل بقولهم ان مطلق
لفظ عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين يكون كفالة وفي الزيلعي من الاقرار انه العرف قال
الرمل ومقتضى ذلك ان القاضي لو سأل المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان
اقراراً اه (قولاه بمعنى محمول) كذا عزاه المصنف الى البدائع ايضا قال ط الاظهر ان يكون
بمعنى فاعل لانه حامل لكفالاته (قولاه) وتعتقد بقوله انا ضامن حتى تجتمع الخ اقول اشبه هنا
على المصنف مسئلة بمسئلة بسبب سقط وقع في نسخة الحائية التي نقل عنها في شرحه فانه قال
فيه قال في الحائية وعن ابى يوسف لو قال هو على حتى تجتمع او حتى تلقيا لا يكون كفالة لانه
لم يبين المضمون انه نفس او مال اه مع ان عبارة الحائية هكذا وعن ابى يوسف لو قال هو على

او عندي (او انا به زعيم)
اى كفيل (او قيل به)
اى بفلان او غريم او حميل
بمعنى محمول بدائع (و)
تعتقد بقوله (انا ضامن
حتى تجتمع او) حتى
(تلقيا) ويكون كفيلاً
الى الغاية

مطلب

لفظ عندي يكون كفالة
بالنفس ويكون كفالة بالمال

تأثر خاتية (وقيل لا) تتعقد
(لعدم بيان المضمون به)
هو نفس اموال كفاية في
الحاتية عن الثاني قول
المصنف والظاهر انه ليس
المذهب لكنه استنبط
منه في فتاويه انه لو قال
الطالب ضمنت بأموال وقل
الضامن انما ضمنت بنفسه
لا يصح ثم قل وينبغي انه
اذا اعترف انه ضمن بالنفس
ان يؤخذ باقراره وقراره
(كما) لا تتعقد (في)
قوله (انا ضامن) او كفي
(تعرفته) على المذهب
خلاف الثاني لانه لم يأت
انضائية بل المعرفة واختلاف
في انما ضمن تعريفه او على
تعريفه والوجه انزوف فتح
كانا ضمن لوجهه لانه
يعبر به عن الجملة سراج
وفي معرفة فلان على يلزمه
ان يدل عليه خاتية ولا يلزم
ان يكون كفيلا نهر

مطلب

لو قل انا اعرفه لا يكون
كفيلا

حتى تجتمعا او قال على ان اوافيك به او اوفاك به كانت كفالة بالنفس ولو قال انا ضامن حتى
تجتمعا او حتى تلتقيا لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه نفس اموال اه كلام الحاتية
وفي السراج لو قل هو على حتى تجتمعا او تلتقيا فهو جائز لان قوله هو على ضمان مضاف
الى العين وجعل الالتقاء غاية له اه يعني ان الضمير في هو على عائد الى عين الشخص المكفول
به فيكون كفالة نفس الى التقائه مع غيره بخلاف قوله انا ضامن حتى تجتمعا او حتى تلتقيا فلا يصح
اصلا لان قوله انا ضامن لم يذكر فيه المضمون به هل هو النفس او المال فقد ظهر وجه
الفرق بين المسئلتين فكان الصواب في التعبير ان يقال وتتعدد بقوله هو على حتى تجتمعا او
تلتقيا لا بانا ضامن حتى تجتمعا او تلتقيا لعدم بيان المضمون به فتنبه لذلك ثم ان المسئلة المذكورة
في كافي الحاكم الذي جمع فيه كتب ظاهر الرواية وهو العدة في نقل نص المذهب وذلك
انه قال ولو قل نابه قيل اوزعيم او قل ضمين فهو كفيلا وقيل ابو يوسف ومحمد وكذلك
لو قل على ان اوافيك به او على ان الفاك به او قل هو على حتى تجتمعا او حتى توافيا او حتى
تلتقيا وان لم يقل هو على وقال انا ضامن لك حتى تجتمعا او تلتقيا فهو باطل اه ولم يذكر قول
ابي حنيفة في المسئلة فعلم انه لا قول له فيها في ظاهر الرواية وانما المسئلة منقولة عن الصحاحين
فقط في ظاهر الرواية عنهما وبه علم ان قول الحاتية وعن ابي يوسف ليس حكاية الخلاف ولا
للمريض بل هو بيان ليكون ذلك منقولا عنه وكذا عن محمد كما علمت وحيث لم يوجد نص
للامام فالعمل على ما نقله الثقات عن اصحابه كاعلم في محله (قوله تارخاتية) عبارتها هو على
حتى تجتمعا فهو كفيلا الى الغاية التي ذكرها اه هكذا ذكره المصنف في المنج وانت خير
بان هذه المسئلة ليست اني ذكرها في مته فان اني ذكرها في مته لا تتعقد فيها الكفالة اصلا
كما تته انفا (قوله كفاية في الحاتية) قد اسعنا في عبارة الحاتية (قوله قال المصنف والظاهر
انه ليس المذهب) الضمير في انه عائد الى ما نقله عن الثاني وهو الذي عبر عنه في المتن بقوله
وقيل لا وقد علمت انه ليس في المذهب قول آخر بل هما مستثنان احدهما تصح فيها لكفالة
والاخرى لا تصح بلا ذكر خلاف فيهما كاحرار ناه انفا (قوله لكنه استنبط) يعني ان المصنف
قال في شرحه انه ليس المذهب مع انه في فتاويه استنبط منه ما ذكر ووجه الاستنباط
ان الطالب والضامن لم يتفقوا على امر واحد فلم يعلم المضمون به هل هو نفس اموال فلا تصح
الكفالة (قوله ثم قال وينبغي الخ) اقول هذا مسلم اذا كان الطالب يدعى كفالة النفس
ايضا اما لو ادعى عليه كفالة المال فقط فلا اذا لاقرار يرتد بالرد ولا يؤخذ المقر بالادعوى
افاده الرحتى (قوله على المذهب) لانهم قالوا انه ظاهر الرواية زاد في المنج عن الوقعات
وبه فتى وفي البحر عن الحاتية وعليه الفتوى (قوله لانه لم يلزم المطالبة بل المعرفة)
فصار كقوله انا ضامن لك على ان اوفاك عليه او على ان ادلك عليه او على منزله فتح قال
في البحر وأشار الى انه لو قال انا اعرفه لا يكون كفيلا كافي السراج (قوله والوجه
المزوم) لانه مصدر متعد الى اثنين فقد التزم ان يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه
لا يقتضي الا معرفة الكفيل للمطلوب فتح فصار معنى الاول انا ضامن لان اعرفك
غريمك وتعريفه باحضاره للطالب والا فهو معروف له ومعنى الثاني انا ضامن لان اعرفه

ولا يلزم منه احضاره له لكن ما يأتي عن الحاتبة يفيد لزوم دلالته عليه وان لم يصير كفيلا
قال في النهر وما مر من أنه صار كالتزامه الدلالة يؤيده قوله ولا يلزم الخ اي لا يلزم من لزوم
دلالته عليه ان يكون كفيلا بنفسه ليرتب عليه أحكامها نهراى لانه يخرج عن ذلك بقوله هو
في المحل الفلاني فاذهب اليه فلا يلزمه احضاره أو السفر اليه اذا غلب وغير ذلك من احكام كفالة
النفس «تمة» قدمنا ان الفاظ الكفالة كل ما يأتي عن العهدة في العرف والعادة ومن ذلك كما
في الفتح على أن أو أفيك به أو على أن القاك به أو دعه الى ثم قال وفي فتاوى النسفي لو قال الدين
الذي لك على فلان انا دفعه اليك أو اسلمه اليك أو اقضه لا يكون كفالة ما لم يشكك بما يدل على
الالتزام وقيدته في الخلاصة بما اذا قاله منجزا فلو معا فلو يكون كفالة نحو ان يقول ان لم يؤد فانا
أؤدى نظيره في النذر لو قال انا احج لا يلزمه شيء ولو قال ان دخلت الدار فانا احج يلزمه الحج
اه قلت لكن لو قال ضمن لك ما عليه انا اقضه وادفعه اليك يصير كفالة بالقبض والتسليم كما
سنذكره في بحث كفالة المال **(قوله)** واذا كفل الى ثلاثة ايام الخ حاصله انه اذا قال كفلت لك
زيدا أو ما على زيد من الدين الى شهر مثلا صار كفيلا في الحال أبدا اي في الشهر وبعده
ويكون ذكر المدة لتأخير المطالبة الى شهر لتأخير الكفالة كالرباع عبدا بالت الى ثلاثة ايام
يصير مطالبا باليمن بعد الثلاثة وقبل لا يصير كفيلا بل بعد المدة فقط وهو ظاهر عبارة
الاصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كافي التارخانية وفي السراجية وهو
الاصح وفي الصغرى وبه يقتضى كافي البحر قلت ومقابلته ما قاله ابو يوسف والحسن انه يطالب به
في المدة فقط وبعدها يبرأ الكفيل كالوظاهر أو الى من امرأته مدة فأنهما يقعان فيها ويطلقان
بعضهما كافي الظهيرية وغيرها وفيها ايضا ولو قال كفلت فلانا من هذه الساعة الى شهر تنهى
الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف ولو قال شهرا لم يذكره محمد واختلف فيه فقيل هو كفيل ابدا
كالوقال الى شهر وقيل في المدة فقط اي كالوقال من هذه الساعة الى شهر والحاصل انه اما
ان يذكر الى بدون من فيقول كفلته الى شهر وهي مسألة الممتن فيكون كفيلا بعد الشهر ولا يطالب
في الحال وعند ابى يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط واما ان يذكر من والى فيقول كفلته
من اليوم الى شهر فهو كفيل في المدة فقط بلا خلاف واما ان لا يذكر من ولا الى فيقول كفلته
شهرا او ثلاثة ايام فقيل كالاول وقيل كالثاني وفي التارخانية عن جمع التفريق قال واعتماد
اهل زماننا على انه كالثاني قات وينبئ عدم الفرق بين الصور الثلاث في زماننا كما هو قول
ابى يوسف والحسن لان الناس اليوم لا يقصدون بذلك الا توقيت الكفالة بالمدة وانه لا كفالة
بعدها وقد تقدم ان مبنى الفاظ الكفالة على العرف والعادة وان لفظ عندى للإمامة وصار
في العرف للكفالة بقرينة الدين وقالوا ان كلام كل عاقد وناذر وحالف وواقف يحمل على عرفه
سواء وافق عرف اللغة أو لا ثم رأيت في الذخيرة قال وكان القاضي الامام الاجل ابو على النسفي
يقول قول ابى يوسف اشبه بعرف الناس اذا كفلوا الى مدة يفهمون بضرب المدة انهم
يطالبون في المدة لا بعدها الا انه يجب على المفتى ان يكتب في الفتوى انه اذا مضت المدة
المذكورة فالقاضي يخرجهم عن الكفالة احترازا عن خلاف جواب الكتاب وان وجد هناك
قرينة تدل على ارادته جواب الكتاب فهو عليه اه لكن نازع في ذلك في انفع الوسائل بأن

مطلب

في الكفالة الموقفة

(واذا كفل الى ثلاثة ايام)

مثلا (كان كفيلا بعد الثلاثة)

ايضا ابدا حتى يسامه

المتأخر المتأخر لا يحكم الا بظاهر الرواية لا بالرواية الشاذة الا ان يتقوا على ان الفتوى عليها
 اه قلت ما ذكره الامام النسفي مبنى على ان المذكور في ظاهر الرواية انما هو حيث لا عرف
 الا لوجه يحكم على المتعاقدين بما يقصده فليس قضاء بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من
 الخراج المتأخر على الكفاية زيادة احتياط لاحتمال كون العاقدین عاقلين بذلك المعنى
 فاصح فيه وهذا فان وجد قرينة على خلاف العرف يحكم بجواب ظاهر الرواية والله سبحانه
 اعلم **(قوله في انما يقطع الخ)** اعلم ما فهم من قوله ايضا من انه يكون كفيلا قبل الثلاثة
 ح **(قوله لو سلمه الحال برى)** ويجبر الطالب على القبول كمن عليه دين مؤجل اذا عجله قبل
 حلول الاجل يجبر الطالب على القبول خاتية قلو لم يصير كفيلا قبل مضي المدة لم يصح تسليمه
 فيها ولم يجبر الآخر على القبول **(قوله لم يصير كفيلا أصلا)** لانه لا يصير كفيلا بعد المدة ففيهما
 الكفاية فيه صريحا ولا في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية ظهيرية **(قوله ونقله الخ)** نقل
 القولين في البحر ايضا عن البرازية **(قوله انه يصير كفيلا)** اى في المدة فقط كما يفهمه قول جامع
 المصوبين في الفصل السادس والعشرين كفيل بنفسه الى شهر على انه برى بعد الشهر فهو كما
 قل **(قوله لكن تقوى الاول بأنه ظاهر المذهب)** قلت وتقوى الثاني بأنه المتعارف بين الناس
 بحيث لا يقصدون غيره الا ان يكون الكفيل عاما بحكم ظاهر المذهب قصد المدة لا مظهر
(قوله لا يعطى الخ) اى في مسألة المتن **(قوله لزوم التسليم)** اى بايجاب الاول وقوله ولا أجل له
 تاي اى بالطلب الثاني وهذا ما يدفعه فذا دفعه اليه فان قل برئت اليك منه يبرأ في المستقبل
 وان لم يبرأ منه فله ان يعطيه ثانيا ولا يكون ذلك براءة لانه قل في الكفاية كما طلبته متى قل
 اجل شهر فكأنه قل كما طلبته متى وافيتك به الا ان لي اجل شهر حتى اطلبه وكذا
 تقتضى التكرار فتقتضى تكرار انوافه كما تكرر الطلب فبالدفع اليه يبرأ عن موافاة لزمته
 بالمطالبة السابقة لا عن موافاة تلزمه بمطالبة توجد في المستقبل وانما يبرأ عن ذلك بصريح
 البراء فاذا برى اليه حين دفعه مرة وجد صريح البراء ومالا فلا فذا دفعه اليه ولم يبرأ
 فطالبه بعد ذلك فالكفيل اجل شهر آخر من يوم طالبه لانه غير الطالب الاول بخلاف ما اذا
 يدفعه مرة ذخيرة وبراءة ما خصا قلت وحاصله انه اذا طالبه بتسليم المكفول بنفسه فله
 اجل شهر فاذا تم الشهر فله مطالبة بالتسليم ولا أجل له في هذه المطالبة الثانية فاذا سلمه
 وتبرأ اليه من عهده فلا شيء عليه بعد ذلك وان سلمه ولم يتبرأ ثم طالبه به لزمه تسليمه ثانيا لكن
 يستلزمه اجل شهر آخر بعد هذا الطلب فاذا تم الشهر ولم يسلمه فطالبه به فلا اجل له ما يسلمه الى
 الطالب وهكذا ثم لا يخفى ان هذا في كفاية النفس اما في كفاية المال فانه بعد تسليمه لا يعطى به
 ثانيا لان الكفاية تنبى به ولذا قال في الذخيرة ولو كفله بالف على انه متى طالبه به فله اجل شهر
 متى طالبه فله الاجل فاذا مضى فله اخذه منه متى شاء بالطلب الاول ولا يكون للكفيل اجل شهر
 آخر اه وبه يظهر ان كلام المشرح محمول على كفاية المال واعلم جردت متى وكما عن العموم
 اعدم امكانه هنا لما قلنا بخلاف كفاية النفس كما علمت **(قوله بخلاف البيع)** فانه لا يصح الخيار
 فيه اكثر من ثلاثة ايام **(قوله وان شرط)** يبنى كونه بالبناء للمفعول ليشمل ما اذا كان الشرط
 في لفظ الكفيل او الطالب ط **(قوله احضره)** اى لزمه احضاره بالشرط **(قوله فيها)** اى

لما في مانقظ وشرح اجمع
 لو سلمه الحال برى وانما
 المدة بخلاف المطالبة ولو
 زاد والتأخر بعد ذلك لم
 يصير كفيلا اصلا في ظاهر
 الرواية وهي الحيلة في كفاية
 لا تلزم درر واشباه قلت
 ونقله في لسان الحكماء عن
 ابن الليث وان عليه الفتوى
 ثم نقل عن الواقعات ان
 الفتوى انه يصير كفيلا اه
 لكن تقوى الاول بأنه ظاهر
 المذهب فتنبه (ولا يعطى)
 بالنكفول به (في الحال)
 في ظاهر الرواية (وبه يفتى)
 وصححه في السراجية
 وفي البرازية كفيل على انه
 متى او كما طلب فله اجل
 شهر سمعت وله اجل شهر مذ
 طلبة فاذا تم الشهر فطالبه
 لزم التسليم ولا اجل له ثانيا
 ثم قل كفيل على انه بالخيار
 عشرة ايام او اكثر صح
 بخلاف البيع لان منها
 على التوسع (وان شرط)
 تسليمه في وقت بعينه
 احضره فيه ان طلبه كدين
 مؤجل حل (فان احضره)
 فيها (والاحبس الحاكم)

فإن القضية المشروطة قد وقي **(قوله حين يظهر مطله)** في بعض النسخ حتى والصواب الأول وذلك كالأكثر الكفالة حتى أقيمت عليه اليانة بخلاف ما لو أقرها فإنه لا يجبهه في أول مرة وهذا ظاهر الرواية كافي البرازية أي لظهور مطله بانكاره فصار كسئلة المديون وبه صرح في الحانية وكأن الزيلعي لم يطاع على ذلك فذكره بخلافه في البحر **(قوله لا يجبهه)** لكن لا يحول بينه وبين الكفيل فيلزمه ولا يمنعه من اشغاله وفي التارخانية لو اضرت ملازمته له استوفى منه بكفيل نهر **(قوله فإن غاب)** أي المكفول عنه وطلب الغريم منه احضاره نهر وهذا اذا ثبت عند القاضي غيبته ببلد آخر يعلم القاضي او بيينة اقامها الكفيل كافي البرازية وكافي الحاكم واطلقه فشمس المسافة القريبة والبعيدة كافي الفتح بحر **(قوله امهله)** أي اذا اراد الكفيل السفر اليه فان ابي حنبله للحال بلا امهال كما في البرازية وفي التارخانية وان كان في الطريق عذر لا يؤخذ الكفيل به بحر **(قوله واياله)** بالكسر أي رجوعه **(قوله ولولدار الحرب)** ولا تسلط باللاحق بدار الحرب لانه وان كان موثقا حكما لكن بالنسبة الى ماله والا فهو حي مطالب بالتوبة والرجوع هكذا اطلقه في النهاية وقيد في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بان كان يبتنا وبينهم موادة انهم يردون البنا المرتد والا لا يؤخذ به اه وهو تقيد لا بد منه بحر **(قوله لا يطالب به)** مقيد بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بموضع كذا فان برهن امر الكفيل بالذهاب اليه واحضاره لانه علم مكانه بحر **(قوله ان ثبت ذلك بتصديق الطالب)** عبارة الزيلعي لانه عاجز وقد صدقه الطالب عليه اه فانت ترى ان الزيلعي لم يجعل ذلك شرطا لثني المطالبة بل بين ان فرض المسئلة فيما اذا صدقه الطالب ثم اعقب الزيلعي ذلك بقوله ولو اختلفا الى آخر ما يأتي فيين حكم ما اذا لم يصدقه وهو انه اذا لم يكن له خرجة معروفة فالقول للكفيل أي فلا يطالب به فعمل ان تصديق الطالب غير شرط في ثني المطالبة تأمل وبه يعلم انه لاحاجة الى اقامة اليانة فعبارة المصنف هنا غير محزنة **(قوله بما في القنية)** أي عن الامام على السغدي **(قوله وحيلة دفعه)** أي دفع الطالب عن ملازمته للكفيل **(قوله فان برهن على ذلك)** أي برهن الكفيل على ان غيبته لا تدرى لكن هذه بيينة فيها ثني ولعله يقبل لكونه تبعا والقصد اثبات سقوط المطالبة مقدسي وما قاله الرحمن من ان الضمير في برهن للطالب فغير صحيح لانه لا يناسب قوله وحيلة دفعه **(قوله ولو اختلفا)** أي بأن قال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه زيلعي **(قوله والا حلف)** عبارة الزيلعي والفتح والبحر والا فالقول للكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجهل ومنكر لزوم المطالبة وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل ويجبهه القاضي الى ان يظهر عجزه لان المطالبة كانت متوجهة عليه فلا يصدق في اسقاطها عن نفسه بما يدعى اه وكأن الشارح صرح بالتخلف أخذا من قولهم يخاف في كل موضع لو اقرب له لزمه ثم قد علمت ان كون القول للكفيل مخالفا لما في المتن فإنه يقتضي انه لا يكتفي بقول الكفيل لأعرف مكانه ما لم يصدقه الطالب او يبرهن عليه الكفيل نعم ما في المتن يتجنى على قول البعض المعبر عنه في الفتح بقل وذلك يفيد ضعفه * **(فتنه)** قال في النهر ولم أرمو برهنا وينبغي ان تقدم بيينة الطالب لان معناه زيادة علم **(قوله وبرا الكفيل بالنفس بموت المكفول به)** أي برا أصلا بموت الشخص المطلوب والمراد انها

حين يظهر مطله ولو ظهر
عجزه ابتداء لا يجبهه عني
(فان غاب) امهله مدة
ذهابه واياله ولولدار
الحرب عني وابن مالك (و)
لو لم يعلم مكانه لا يطالب
به لانه عاجز ان ثبت
ذلك بتصديق الطالب
زيلعي زاد في البحر (او بيينة
اقامها الكفيل) مستدلا
بما في القنية غاب المكفول
عنه فليدائن ملازمة
الكفيل حتى يحضره
وحيلة دفعه ان يدعى
الكفيل عليه ان خصمك
غائب غيبة لا تدرى فيين
لى موضعه فان برهن على
ذلك تندفع عنه الحصومة
ولو اختلفا فان له خرجة
للتجارة معروفة امر الكفيل
بالذهاب اليه والا حلف
انه لا يدري موضعه ثم في
كل موضع قلنا بذهابه اليه
لطالب ان يستوفى بكفيل
من الكفيل لئلا يغيب
الآخر (ويبرا) الكفيل
بالنفس

تبتل بموته كإيمانه في الكفر وغيره لتحقيق محيز الكفيل عن احضاره كافي النهر اى محيز امستمر
 بخلاف الجهل بمكانه لاحتمال العلم به بعد فلذا قالوا هناك لا يطالب به وقالوا هنا تبطل واما
 مافي البرازية والحلاصة من انه لو كان المكفول به غائبا لا يعلم مكانه ولا يوقف على اثره يجعل
 كالموت ولا يجبه فالمراد به انه كالموت في عدم المطالبة في الحال ولذا قال ولا يجبه لافي بطلان
 الكفالة وسقوط المطالبة اصلا والاخالف كلامهم متونا وشروحا ونهنا على ذلك تمهيدا لما
 تذكره قريبا من حادثة الفتوى **(قوله بموت المكفول به)** هذا شامل لبراءة كفيل الكفيل
 بموت الكفيل وبراءة تهما بموت الاصيل قل في الحانية الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب
 كفيل بنفسه فمات الاصيل برئ الكفيلان وكذا لومات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني
 اه قال في البحر و اشار باقتضاره في بطلانها على موت المطالب والكفيل الى انها لا تبطل
 ببراءة الاصيل وتاممه فيه وسيدكره الشارح قيل كفاالة المال **(قوله اراد به الخ)** كذا في المنح
 ولا يخفى ان التوهم باق وذلك انه قال في الحاصرة لو كفل بنفس عبد فمات العبد برئ الكفيل
 ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه ففي
 المستثنى المكفول به نفس العبد لكن المدعى به في الاولى المال على العبد وفي الثانية رقة
 العبد فقول المصنف ولو عبدا يوهم انه شامل للمستثنى مع انه لا يبرأ بموت العبد في الثانية وان
 تعذر تسليمه بالموت بل تلزمه قيمته فلا بد في دفع التوهم من ان يقول ولو عبدا ادعى عليه مال
 تأمل **(قوله وسيجي)** اى في الباب الآتى ما لو كفل برقيقته اى بان كان المدعى برقة العبد
 وهى المسئلة الثانية وسيجي المستثنى جميعا قيل الحوالة **(قوله وموت الكفيل)** اى
 الكفيل بالنفس لان الكلام فيه اما الكفيل بالمال فلا تبطل بموته لان حكمه بعده وت يمكن
 قيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بأمره وكان الدين حالا فلو مؤجلا
 فلا رجوع حتى يحل الاجل بحر وتاممه في الفتح **(قوله ل و ارثه او وصيه يطالب الكفيل)**
 فان سلمه الى احد الورثة او احد الوصيين خاصة فللباقى المطالبة باحضاره بحر عن التتابع
 وقد يشكل عليه قوله احد الورثة ينتصب خصما للميت فبإله وعليه نهر قلت في جامع
 الفصولين احد الورثة يصلح خصما عن المورث فبإله وعليه ويظهر ذلك في حق النكح الا ان
 له قبض حصته فقط اذا ثبت حق النكح اه وبه يظهر الجواب وذلك ان حق المطالبة ثابت لكل
 واحد من الورثة فاذا استوفى احدهم حقه لا يسقط حق الباقي لان له استيفاء حقه فقط وانما
 قام مقام الباقي في اثبات حقتهم فافهم **(قوله وقيل يبرأ)** اى الكفيل بموت الطالب **(قوله)**
 ويبرأ بدفعه الى من كفله اه اى بالتخليه بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول هذا خصمك
 فخذنه ان شئت واطافه فتمهل ما اذا كان للتسامح وقت فسلمه قبله او لا لان اجل حق الكفيل
 فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه قبل الحلول بحر **(قوله اى في موضع يمكن الخ)**
 ويشترط عندهما ان يكون هو المصير الذى كفله فيه لاعند الامام وقولهما اوجه كافي الفتح
 وقيل انه اختلاف عصر وزمان لاجمة وبرهان وبيان في الزباني واحتقر بهما لو سلمه
 في برية اوسود وتاممه في النهر **(قوله سواء قبله الطالب او لا)** فيجبر على قبوله بمعنى انه
 ينزل قابضا كالغاصب اذا رد العين والمديون اذا دفع الدين منح بخلاف ما اذا سلمه اجنبى

مطالب

كذالة النفس لا تبطل ببراءة
 الاصيل بخلاف كفاالة المال
 بموت المكفول به ولو عبدا
 اراد به دفع توهم ان العبد
 مال فاذا تعذر تسليمه لزمه
 قيمته وسيجي ما لو كفل
 برقيقته وموت الكفيل
 وقيل يطالب وارثه
 باحضاره سراج لا بموت
 الطالب بل وارثه
 او وصيه يطالب الكفيل
 وقيل يبرأ وهبانية والمذهب
 الاول و) يبرأ بدفعه الى
 من كفله حيث اى
 في موضع يمكن مخصصته
 سواء قبله الطالب او لا
 وان لم يقل وقت التكفيل
 اذا دفعته اليك فانابرى

فلا يخبر كياناً في **(قوله)** ويرأ بتسليمه مرة) الا اذا كان فيها ما يقتضى التكرار كما اذا كلفه على انه كلما طلبه فله اجل شهر كما مر تقرير **(قوله)** به يفتى) وهو قول زفر وهذا احدى المسائل التي يفتى فيها بقول زفر بحر وعدها سبعا وقال وليس المراد الحصر قلت وقد زدت عليها مسائل وذكرتها منظومة في التفقات قال في النهر وفي الواقعات الحسامية جعل هذا رأياً للمتأخرين لا قولاً لزفر وإفظله والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب انه يرأ اذا سلمه في السوق او في موضع آخر في المصر بناء على عاداتهم في ذلك الزمان واما في زماننا فلا يرأ لان الناس يعينون المطلوب على الامتناع عن الحضور لغلبة الفسق فكان الشرط مفيداً فيصح وبه يفتى اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان اه قالت فيه نظير ظاهر فكف من مسئلة اختلف فيها الامام واصحابه وجعلوا الخلاف فيها بسبب اختلاف الزمان كمسئلة الاكتفاء بظاهر العدالة وغيرها وكالمسئلة المارة آنفا وبعد نقل الفتا ذلك عن زفر كيف يننى بكلام يحتمل انه مبنى على قوله والمشهد اختلاف الزمان في مدة يسيرة **(قوله)** ولو سلمه عند الامير) اي وقد شرط تسليمه عند القاضي **(قوله)** عند قاض آخر) اي غير قاضي الراسيات كما أجاب بعضهم واستحسنه في التنية لان أغلبهم ظلمة قال ط قلت ولا خصوص للرأسيات ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **(قوله)** ابن ملك) ونص كلامه في شرحه على المجمع ولو سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب لا يرأ لانه لا يتمكن من احضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا اذا كان السجن سجن قاض آخر في بلد آخر اما لو كان سجن هذا القاضي اوسجن أمير البلد في هذا المصر يرأ وان كان قد حبسه غير الطالب لان سجنه في يده فيخلى سبيله حتى يجيب خصمه ثم يعيده الى السجن اه وفي البحر عن البرازية ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يرأ ولو أطلق ثم حبس نأياً قد دفعه اليه فيه ان الحبس الثاني في امور التجارة ونحوها صح الدفع وان في أمور السطان ونحوها لا اه وفي كافي الحاكم واذا حبس المكفول به بدين او غيره اخذت الكفيل لانه يقدر على ان يفكه مما حبس به باداء حق الذي حبسه اه أى اذا لم يمكنه تسليمه كما يعلم من كلام المحيط المار **(قوله)** وكذا يرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه) هذا اذا كانت الكفالة بالامر أى امر المطلوب والا فلا يرأ كما في السراج عن الفوائد والوجه فيه ظاهر لانها اذا كانت بغير أمر لا يلزم المطلوب الحضور فليس مطالباً بالتسليم فاذا سلم نفسه لا يرأ الكفيل نهر وفي التتارخانية لو كفل بنفسه بالامر فلا مطالبة للكفيل عليه الا ان يجده فيسلمه فيبرأ اه وعليه فلا يأنهم بعدم التحكين منه فله الهرب بخلاف ما اذا كانت بأمره وكذا قولهم له منعه من السفر انما هو اذا كانت بأمره افاده في البحر **(قوله)** وتسليم وكيل الكفيل) لوقول وتسليم ناشبه لكان اجدد واقود لان كفيل الكفيل لو سلمه برئ الكفيل ايضاً كافي الخاتية نهر **(قوله)** ورسوله اليه) اي الى الطالب بان دفع المطلوب الى رجل يسلمه الى الطالب على وجه الرسالة فيقول الرجل ان الكفيل ارسل معي هذا لاسلمه اليك **(قوله)** لان رسوله الى غيره كالاجني) تعليل لمفهوم قوله اليه فان مفهومه انه لا يرأ لو كان رسولا الى غيره بمجرد التسليم ومثاله كافي ط لوقال الكفيل لشخص خذ هذا وسلمه فلان ليسلمه للطالب فأخذه الرسول

ويرأ بتسليمه مرة قال سلمته اليك بجهة الكفالة او لان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز) تسليمه (في غيره) به يفتى في زماننا لتهاون الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر جائز بحر ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضي اوسجن امير البلد في هذا المصر جائز ابن ملك (وكذا يرأ) الكفيل (بتسليم المطلوب نفسه) لحصول المقصود (و بتسليم وكيل الكفيل) لقيامه مقامه (ورسوله) اليه لان رسوله الى غيره كالاجني

وسامه الى الطالب بنفسه فانه يكون كتسليم الاجنبى **(قوله)** فيه) اى فى تسليم الاجنبى يشترط
 اى زيادة على الشرط الذى بمده قبول الطالب قال فى البحر وقيد بالوكيل والرسول لانه لو سلمه
 اجنبى بغير أمر الكفيل وقال سلمت اليك عن الكفيل وقب على قوله فان قبله الطالب برئ
 الكفيل وان سكت لا اه **(قوله)** ويشترط ان يقول كل واحد من هؤلاء) اى الثلاثة وهم
 المطلوب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتن أراد به التنبيه على أمرين احدهما ان قول
 المصنف من كفاته قيد فى الكل لا فى الوكيل والرسول فقط كما قد يتوهم من عبارة المصنف
 حيث كرر لفظ بتسليم ولا فى المطلوب فقط كما يتوهم من عبارة الكتزحيث قدم قوله من كفاته
 على تسليم الوكيل ثانيهما انه لا يكتفى قصد كون التسليم عن الكفالة بل لابد من التصريح به بأن
 يقول سلمت اليك عن الكفيل من كفاته فانهم لكن اقتصر فى الدرر على قوله عن الكفيل
 وعزاه الى الحاتية واقتصر فى البحر على قوله عن الكفالة وعبر فى الفتح مرة بالاول ومرة
 بالثاني فلم يعلم انه لا يلزم الجمع بينهما فلوزاد الشارح كمة اوبان قال او من كفاته لكن اولى
(قوله) والا لا يبرأ) اى ان يقل احد هؤلاء ذلك لا يبرأ الكفيل **(قوله)** ابن كمال) ومثله
 فى الفتح والبحر والمنح وغيرها **(قوله)** فان قال ان لم يوافق الخ) قيد بعده الموافقة للاحتراز
 عما فى البرازية كقول نفسه على انه متى طالبه سلمه فان يسلمه فعليه ماله ومات المطلوب
 وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة
 لم يتحقق العجز الموجب للزوم المال فلم يجب اه بخر **(قوله)** اى آت) ومثله ان لم أدفعه
 اليك او ان غاب عنك نهر **(قوله)** فهو) اى القائل وهو من تمتة المتول بالمعنى لانه انما يقول
 فانضامن لما عليه او عندى كفى الحاتية وقدمر **(قوله)** ما عليه) اشار الى انه لا يشترط تعيين
 قدر المال كما بأتى وقيد بقوله لما عليه لانه لو قل قلنا الذى لك على فلان رجل آخر وهو الف
 درهم فهو على جاز فى قول ابى يوسف وقول محمد الكفالة بالنفس جائزة والكفالة بالمال باطلة
 لانه مخاطرة اذا كان المال على غيره وانما يجوز اذا كان المال عليه استحسانا ولو كفل بنفس
 رجل للطالب عليه مال فلزم الطالب الكفيل واخذ منه كفيلا بنفسه على انه ان لم يوافق به
 قلنا الذى على المكفول به الاول عليه جاز وليس هذا كالذى عليه مال ولم يكفل به احد
 كذا فى كافى الحاكم **(قوله)** مع قدرته عليه) صرح بهذا القيد الزيلعى والشعنى فى شرح
 الثقاية وكذا فى البحر وقال المصنف فى المنح انه قيد لازم لانه اذا عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت
 المطلوب او جنونه اه **(قوله)** فلو عجز لحبس او مرض) أى مثلا فيدخل فيه ما اذا غاب
 المكفول به ولم يعلم مكانه فقد مر التصريح بأن ذلك عجز وقد علمت ان شرط ضمان المال عدم
 الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا بان الغيبة المذكورة عجز عن الموافقة لم يتحقق القدرة ولم
 يستثنوا من العجز الا العجز بموت المطلوب او جنونه فدخلت الغيبة المذكورة فى العجز واما
 ما قدمناه عن الخلاصة والبرازية من ان الغيبة المذكورة كالمتوفى قدمنا ان المراد انها مثله
 فى سقوط المطالبة فى الحال لا من كل وجه على ان ذلك مذکور فى كفالة النفس والموت هناك
 مبطل لكفالة بالنفس ومسقط للمطالبة بالكلية وليس هناك كفالة بالمال وهنا المراد ثبوت
 كفالة المال المعاقبة على عدم الموافقة مع القدرة والموت هنا محقق لكفالة المال مثبت

وفيه يشترط قبول الطالب
 ويشترط ان يقول كل
 واحد من هؤلاء سلمت
 اليك عن الكفيل درر (من
 كفاته) اى يحكم الكفالة
 عيني والا لا يبرأ ابن كمال
 فليحفظ (فان قال ان لم
 اوافق) اى آت (به غدا
 فهو ضامن لما عليه) من المال
 (فلم يوافق به مع قدرته عليه)
 فلو عجز لحبس او مرض
 يلزمه المال الا اذا عجز بموت
 المطلوب او جنونه

للضمان فاذا جعلت الغيبة المذكورة كالموت بالمعنى المراد فيأمر وهو سقوط المطالبة بالنفس
 للعجز عن تسليمه لا يلزم منه ثبوت ضمان المال المعلق على عدم الموافقة مع القدرة بل يلزم
 عدم ثبوته لتحقق العجز وان جعلت كالموت بالمعنى المراد هنا وهو ثبوت الضمان نافي قو له
 مع القدرة وقد علمت ان الغيبة المذكورة عجز مناف للضمان وانهم لم يستثنوا من العجز الا الموت
 والجنون على ان جعلها كالموت في ثبوت الضمان خلاف ما اراد في البرازية والحلاصة لانهما انما
 ذكرا ذلك في كفالة النفس المجردة عن كفالة المال وقد صرح اصحاب المتون وغيرهم بان الغيبة
 لمذكورة مسقط للمطالبة بالتسليم وذلك مناف لثبوت الضمان اي ضمان النفس فلا يصح الاستدلال
 بذلك العبارة على كون الغيبة المذكورة مسقط للمطالبة بالمال في مستأنوا انما تسقط المطالبة بالنفس
 فقط واما المطالبة بالمال فهي حكم الكفالة الاخرى المعاقبة على عدم الموافقة مع القدرة فاذا وجد
 ما ملقت عليه ثبتت والا فلا ومع الغيبة المذكورة لم توجد القدرة فلا تثبت المطالبة بالمال كالا يخفى فاذا
 علمت ذلك ظهر لك جواب حادثة الفتوى قريباً من كتابي لهذا الخلل * وهي رجاء ان عليهم ما ديون
 فكفالتهم ما زيد كفالة مال وكفالتهم ما غنوا عن اربعة رجال على انهم ان لم يوفوه بالمطلوبين عند حلول
 الاجل قال المذكور عليهم ثم حل الاجل وادى زيد الى اصحاب الديون وطالب الاربعة
 بالمطلوبين فاحضروا له احدها وتعجزوا عن احضار الآخر لكونه سافراً الى بلاد الحرب ولا يدري
 مكانه * فاجبت بانه لا يلزمهم المال للعجز عن الموافقة بالغيبة المذكورة فعارضني الحاكم الشرعي
 بعبارة ابرازية المارة فأجبت بما حررت والله سبحانه اعلم **(قوله)** كما افاده بقوله (الح) اي أفاد
 بعضه لا لم يذكر الجنون لكن يفهم حكمه من الموت لان المستحق عليه تسليم يكون ذريعة
 الى الخصم ولا يتحقق ذلك مع الجنون كالموت **(قوله)** أو مات المطلوب يعني بعد الغد كذا
 في الفتح وهذا يزول اشكال المسئلة وهو ان شرط الضمان عدم الموافقة مع القدرة ولا شك
 انه لا قدرة على الموافقة بالمطلوب بعد موته فاذا قيد الموت بما بعد الغد يكون قد وجد شرط
 الضمان قبله لان فرض المسئلة عدم الموافقة به غدا كانه عليه الشارح بقوله في الصورة المذكورة
 اي المقيدة بانه لا يمكن مفادته انه لو لم يقيد بالغد لا يثبت الضمان بالموت مع انه صرح في الفتح
 ايضا بانه لا فرق بين المقيد والمطلق فليتامر لم رأيت في كافي الحاكم قيد بقوله فأت المكفول
 به قبل الاجل ثم حل الاجل قال على الكفيل فهذا مخالف لقول الفتح يعني بعد الغد **(قوله)**
 في صورتين) ام صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة موت المطلوب وموت المطلوب
 وان أبطل الكفالة بالنفس فانما هو في حق تسليمه الى الطالب لا في حق المال بحر **(قوله)** بشرط
 متعارف) فلو قال ان وافيتك به غدا فعلى ما عليه ثم وافى به لم يلزمه المال لانه شرط لزومه ان
 أحسن اليه كذا في مية المفتي يعني انه تعليق بشرط غير متعارف نهر لكن في جامع الفصولين
 لو قال ان وافيتك به غدا والا فعلى المسال لم تصح الكفالة بخلاف ان لم أوافقك به غدا اه
 واستشكل في نور العن الفرق بين المستثنين لان قوله والا فعلى المال بمعنى ان لم أوافقك به
 غدا قلت الظاهر ان قوله والا زائد والصواب اسقاطه بدليل كلام المنية وبه يزول الاشكال
 تدبر **(قوله)** لعدم التيقن اذ كل منهما للتوقن ولعله يطالبه بحق آخر يدعى به غير المال الذي
 كفله بمعاكافي الفتح **(قوله)** لفقد شرطه) وهو بقاء الكفالة بالنفس لزوالها بالابراء

مطلب
 حادثة الفتوى

كما افاده بقوله (او مات
 المطلوب) في الصورة
 المذكورة (ضمن المال)
 في صورتين لانه علق
 الكفالة بالمال بشرط
 متعارف فصح ولا يبرأ عن
 كفالة النفس لعدم التنافي
 فلو أبرأ عنها فلم يواف
 به لم يجب المال لفقد شرطه
 قيد بموت المطلوب لانه
 لو مات الطالب

طلب وارثه ولومات الكفيل طولب وارثه درر فان دفعه الوارث الى الطالب برى* وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعنى من تركه الميت عيني (ولو اختلفا في الموافقة) - ٣٦٠ - وعدهما (فالقول للطالب) لانه منكرها

وطولب بالفرق بينه وبين موت المطلوب فانها بالموت زالت ايضا واجب بان البراء وضع
لفسخ الكفالة ففسخ من كل وجه والانفاخ بالموت انما هو لضرورة العجز عن التسليم
المفيد يقتصر الا لضرورة الى تعدي به الى الكفالة بالمال كذا في الفتح نهر (قوله طلب وارثه)
اي طلب وارثه من الكفيل احضار المكفول به في الوقت وان مضى الوقت طلب منه
المال (قوله طولب وارثه) اي باحضار المكفول به في الوقت وبالمال بعده (قوله فان
دفعه) تفرع على قوله ولومات الكفيل الخ (قوله فالقول للطالب) ويكون الامر على
ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما لان كلاهما مدع الكفيل البراءة والطالب
والجواب ولا يمين على المدعى عندنا بحر عن نظم الفقه (قوله ولو اخفى الطالب) ي
عند مجي الوقت (قوله نصب القاضى عنه وكلا) اي فيسلمه اليه وكذا لو اشترى باختيار
فتواري البائع او حلف ليقضين دينه اليوم فتعيب الدائن او جعل امرها بيدها ان لم تحصل
نفقتها فتعيبت فلتأخرون على ان القاضى ينصب وكلا عن الغائب في الكل وهو قول ابي يوسف
كذا في الحاشية قال ابواليث هذا خلاف قول اصحابنا واما روى في بعض الروايات عن ابي يوسف
ولو فعله القاضى فهو حسن نهر (قوله ولا يصدق الكفيل الخ) الاولى ذكره بعد قوله لانه
منكرها (قوله ادعى على آخر حقا) افادته ٢٢ لافرق بين ان يمين مقدارا املا او يمين المقدار
ولم يبين صفة وقد جمع بين المستلئين الامام محمد في الجامع الصغير واقتصر في الكسرى على الثانية
قال في النهر ولو تبعه المصنف لكان اولى والخلاف الآتى جاز فيها خلافا لما يوجهه كلام المحرر
(قوله لتصح الدعوى) علة للمعنى لم افاده ان صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط (قوله
اي ٣ فعليه المائة) اي المائة الدينار المذكورة والاولى ان يزيد مائة دينار منكرة لاجل قوله
حقا وقد يكونه كفل بقدر معلوم لما في كافى الحاكم من انه لو كفل بنفسه على ان ان لم يواف
به غدا فعليه ما لاطالب عليه من شئ* لم يواف به في الغد وقال الكفيل لاشئ* لدا عليه فالقول
له مع يمينه على علمه وكذلك اذا اقر الكفيل بمائة والمطلوب بمائتين صدقة المطلوب على
نفسه ولم يصدق على الكفيل ولو قال فعليه من المال ما اقره المطلوب فاقب المطلوب بالقف
فالكفيل ضامن لها ولو قال فعليه ما ادعى الطالب وادعى الفاء وافر له بها المطلوب فالقول
للكفيل مع يمينه على علمه اه (قوله فعليه المائة) هذا قول الامام والثاني آخرا وقال محمد
ان لم يبينها ثم ادعى وبها لا تلزمه وتماه في النهر (قوله اما بالينة ايا) تابع فيه صاحب
النهر وكأنه اخذ ما يأتى عن السراج من اشتراط اقرار المدعى عليه بالمال والينة مثل الاقرار
لكن هذا مخالف لكلام المصنف وغيره من ان القول للمدعى كما يأتى قوله والقول له اي
للكفل) عبارة المصنف في المنح الى المكفول له وهي الصواب وقد تتبع البارح الدرر واعترضه
في العزيمة بقوله هذا سهو ظاهر والصواب للمدعى اما دراية فلان قوهم لانه يدعى الصحة
يشهد بذلك فان ادعاء الصحة لا يوافق مدعاه واما رواية فالتو له في معراج الداية ويكون القول له
في هذا البيان لانه يدعى الصحة والكفيل يدعى النساد ذكره في الذخيرة اه وفي غاية البيان

(و) حيثذ (المال لازم
على الكفيل) خاتية وفيها
ولو اخفى الطالب فلم يجده
الكفيل نصب القاضى
عنه وكلا ولا يصدق
الكفيل على الموافقة الا
بحجة (ادعى على آخر)
حقا عيني او (مائة دينار
ولم يبينها) اجدت ام رديئة
ام اشرفية لتصح الدعوى
(فقال) رجل للمدعى
دعه فانا كفيل بنفسه
(و) ان لم او افك به غدا
فعليه) اي فعلى (المائة
فلم يواف) الرجل به غدا
فعليه المائة التي بينها المدعى
اما بالينة او باقرار المدعى
عليه وتصح الكفالتان
لانه اذا بين التحق البيان
بأصل الدعوى فبين صحة
الكفالة بالنفس فترتب
عليها الثانية (والقول له)
اي للكفيل (في البيان)
لانه يدعى صحة الكفالة
مطلب

في المواضع التي ينصب
فيها القاضى وكلا بالتقبض
عن الغائب المتواري

٢ قوله لافرق بين ان يمين
الخ هكذا بخطه ولعله

سقط من قلده حرف النفي والاصل بين ان لا يمين الخ تأمل اه مصححه قوله ٣ قوله اي فعليه المائة (ويقبل)
هكذا بخطه بضمير الغيبة والذي في نسخ الشارح التي بيدي اي فعلى المائة بضمير التكلم وليحجر A مصححه

وقبل قول المدعى انه اراد ذلك عند الدعوى لانه يدعى الصحة اه مافى العزيمة وفي النهاية
 فاذا بين المدعى ذلك عند القاضى ينصرف بيانه الى ابتداء الدعوى والملازمة فتظهر صحة
 الكفالة بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البان لانه يدعى صحة الكفالة اه
 ومثله في شرح الجامع الصغير لقاضيهان فهذه العبارات صريحة في المراد وهو ظاهر عبارات
 المتون والهداية **(قوله)** وكلام السراج يفيد الخ وذلك حيث قال ولو ادعى على رجل
 الفأفأ فأنكره فقال له رجل ان إياؤفك به غدا ففى على فم يوافقه به غدا لا يلزمه شئ لان المكفول
 عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها ايضا فصار هذا مالا معلقا بخاطر فلا يجوز
 اه **(قوله)** فليحرج (لا يخفى ان مافى السراج لا يعارض مافى مشاهير كتب المذهب التى
 ذكرناها وقال السلمحائى الذى نحررلى ان يجعل مافى السراج على قول محمد وقول ابن يوسف
 ثانيا اه وهو ظاهر ولا يقال ان قول السراج فأنكره يفيد التوفيق بحمل كلامهم على
 الاقرار لانه خلاف ما فرض به المسئلة في كافى الحاكم من كون الكفيل والمطلوب متكررين
 للمال **(قوله)** في دعوى حد وقود قيد بالدعوى لان الكفالة بنفس الحد والقود لا يجوز
 اجماعا كباقي اذ لا يمكن استيفاؤها من الكفيل وقيد بالتقصص لانه في القتل والجراحة
 خطأ لا يجبر على الكفيل اجماعا لان الموجب هو المال نهر **(قوله)** مطلقا اى في حقه تعالى
 اوحى عبد وهذا راجع لقوله حد والاوى ذكره عقبه **(قوله)** وسرقة هذا الحق القتر تاشى
 وجعله من حقوق العباد لكون الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها بجر قالت
 قد صرح به الحاكم في الكافى حيث قال ولو ادعى رجل قبل رجل انه سرق مالا منه وقال
 يبنى حاضرة فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه ثلاثة ايام ولو قال قد قبضت منه السرقة ولكنى اريد ان
 اقيم الحد لم يؤخذ منه كفيل ثم قال واذا أقام شاهدين على السارق وعلى السرقة وهى بعينها
 في يديه لم يؤخذ منه كفيل ولكن يحبس وتوضع السرقة على يدي عدل حتى يزكى الشهود اه
 قلت والظاهر انه يحبس ولا يكفل في الثانية لانه صار متهمها بقيام البيئة قبل التزكية والمتهم
 يحبس كباقي وفي الاولى لم يحبس لان الحبس عقوبة فلا يفعلها قبل الشهادة **(قوله)** كتعزير
 قال في الكافى لو ادعى رجل قبل رجل شتمه فيها تعزير وقال يبنى حاضرة آخذله منه كفيل
 بنفسه ثلاثة ايام لانه ليس بحد وهو من حقوق الناس الا ترى انه لو عفا عنه وتركه جاز ثم قال
 وان أقام عليه شاهدين بالشتم لا يحبس ولكن يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود
 فان زكوا عزره القاضى اسواطا وان رأى ان لا يضربه وان يحبس اياما عقوبة فعل وان كان
 المدعى عليه رجلا مروة وخطر استحسنت ان لا احبسه ولا عزره اذا كان ذلك اول ما قيل
 اه **(قوله)** لانه حق آدمى ظاهره ان ما كان اى من التعزير من حقوقه تعالى لا يجوز به
 التكفيل كالحد بجر **(قوله)** والمراد بالجبر اى على قولهما كفى البحر **(قوله)** الملازمة
 اى بان يدور معه الطالب حيث دار كيلا لا يتعب عنه واذا اراد دخول داره فان شاء المطلوب
 ادخله معه والا منعه الطالب عنه نهر **(قوله)** جاز لانه امكن ترتيب موجه عليه لان
 تسليم النفس فيها واجب فيطالب به الكفيل فيحقق الضم هداية قال في الفتح ومقتضى هذا
 التعليل صحة الكفالة اذا سمح بها في الحدود الخاصة لان تسليم النفس واجب فيها لكن

وكلام السراج يفيد اشتراط
 اقرار المدعى عليه بالمال
 فليحرج (لا يجبر) المدعى
 عليه (على اعطاء الكفيل
 بالنفس في) دعوى (حد
 وقود) مطلقا وقال لا يجبر
 في قود وحد قذف وسرقة
 كتعزير لانه حق آدمى
 والمراد بالجبر الملازمة لا
 الحبس (ولو اعطى) برضاه
 كفيلا في قود وقذف و
 سرقة (جاز) اتفاقا بين كمال

نص في الفوائد الجبازية على ان ذلك في الحدود التي للعباد فيها حق كحد القذف لا غير اه
 نهر وفي البحر قدمنا انه لا تجوز بنفس من عليه في الحدود الحالية (قوله وظاهر كلامهم)
 اى حيث اقتصر على هذه الثلاثة وقد اسمعنا التصريح به في الفتح عن الجبازية وذكره
 قبل ذلك ايضا حيث قال بخلاف الحدود الحالية حقا لله تعالى كحد الزنا والشرب لا تجوز
 الكفالة وان طابت نفس المدعى عليه باعطاء الكفيل بعد الشهادة او قبلها ثم ذكر وجهه
 (قوله فليكن التوفيق) اى فليكن ظاهر كلامهم المذكور توفيقا بين ما ذكره المصنف من انه
 لو اعطى كفيلا برضاه جاز وبين ماسيجي بحمل ما هنا على حقوق العباد وما سيجي على حقوقه
 تعالى لكن فيه ان الكفالة بنفس الحد لا تصح مطلقا لان حد السرقة وان كان ملحقا بحقوق
 العباد كما مر لكن اذا قال قبضت السرقة وقال اريد اقامة الحد لم يؤخذ له كفيل كما قدمناه
 فالظاهر ان يكون مراده ان ماسيجي من قوله لا تصح بنفس حد وقود هو التوفيق بينه وبين
 ما هنا من انه لو اعطى كفيلا برضاه جاز فان ذلك في انها لا تصح بنفس الحد والقود وما هنا
 من الجواز في دعوى الحد والقود كما اشار اليه اولا حيث قال في دعوى حد وقود (قوله
 ولا حبس فيها) اى في الحدود والقصاص (قوله يعرفه القاضي بالعدالة) اى فلا يحتاج الى
 تعديله (قوله لان الحبس للثمة مشروع) اى والثمة تثبت بأحد شطري الشهادة العدد
 او العدالة فتح وهذا جواب عما قد يقال الحبس اقوى من الكفالة فاذا لم يؤخذ بالادنى
 كيف يؤخذ بالا قوى فاجاب بأن الحبس للثمة لا للحد اقامة السامحاني (قوله وكذا تعزير
 المتهم) اى في غير هذه المسئلة والا فهي ايضا من تعزير المتهم فان الحبس من انواع التعزير
 وعبارة البحر وكلامهم هنا يدل ظاهرا على ان القاضي يعزير المتهم وان لم يثبت عليه وقد كتبت
 فيها رسالة وحاصلها ان ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على
 الثبوت بل اذا اخبر القاضي عدل بذلك عزره لتصريحهم هنا بحبس المتهم بشهادة مستورين
 او عدل والحبس تعزير اه ملخصا وحاصله جواز تعزير المتهم فيما هو من حقوقه تعالى ويدل
 عليه ما قدمناه آنفا عن الكافي من جواز حبسه اذا اقيمت البينة على السرقة حتى تزكي
 الشهود بخلاف ما اذا اقيمت على شتمه فانه يكفل ولا يحبس الا بعد تزكيتهم حينئذ يضرب
 او يحبس (تنبيه) * اورد في النهر ان تعزير القاضي المتهم وان لم يثبت عليه مبنى على خلاف
 المفتى به عند المتأخرين من انه ليس للقاضي ان يقضى بعلمه ثم اجاب بأن الخلاف فيما كان
 من حقوق العباد اما في حقوقه تعالى فيقضى فيها بعلمه اتفاقا ثم قال فما يكتب من المحاضر
 في حق انسان فان للحاكم ان يعتمد من العدول ويعمل بموجبه في حقوقه تعالى اه ملخصا قلت
 وهذا خاص بالتعزير لان قضاء بعلمه في الحدود الحالية لا يصح اتفاقا كما صرح به في الفتح
 قيل باب التحكيم وكذا في شرح الوهبانية للشرب نبلاى وجزم به في شرح ادب القضاء بلا حكاية
 خلاف فما اجاب به في النهر غير صحيح وسأني تمام الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى في باب
 كتاب القاضي الى القاضي (قوله الا في اربع) استثناء من قوله لا يلزم احدا (قوله
 كفيل نفس) اى عند القدرة اشباه (قوله وسجان قاض) اى اذا اخل رجلان من المسجونين
 حبسه القاضي بدين عليه فرب الدين ان يطالب السجان باحضاره كما في الفنية اشباه وقيد

وظاهر كلامهم انها في
 حقوقه تعالى لا تجوز نهر
 قلت وسيجي انها لا تصح
 بنفس حد وقود فليكن
 التوفيق (ولا حبس
 فيها حتى يشهد شاهدان
 مستوران او) واحد
 (عدل) يعرفه القاضي
 بالعدالة لان الحبس للثمة
 مشروع وكذا تعزير المتهم
 بحر * (فوائد) * لا يلزم
 احدا احضار احد فلا يلزم
 الزوج احضار زوجته
 لسماع دعوى عليها الا في
 اربع كفيل نفس وسجان
 قاض

مطلب

في تعزير المتهم

مطلب

لا يلزم احدا احضار احد
 الا في اربع

باحضاره اذ لا يلزمه الدين لعدم موجب **(قوله)** والاب في صورتين الاولى الاب اذا أمر اجنيا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه الثانية ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فن كانت تخرج في حوائجها امر القاضي الاب باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا ارسل اليها امينا من امانته ذكره الولوالجي اشباه قالت والمقصود من طاب احضارها ان يسألها القاضي عن دعوى الزوج انه دخل بها فان اقرت بذلك أجبرها القاضي على المصير الى بيت الزوج وان انكرت قال قولها كذا في الولوالجية وهكذا فهمت قبل ان أراه والله تعالى الحمد فافهم وهذا مبنى على القول بأنها بعد الدخول بها رضاها ليس لها منع نفسها لقبض المهر **(قوله)** الاب يطالب باحضار طفله اذا تغيب اي اذا كان مأذونا في التجارة وطلب من رجل ان يضمه فافهم وهذه غير الاولى من الصورتين السابقتين وقدمناه عن الكافي وكذا قال في جامع الفصولين من الاحكامات لو تغيب الغلام وأخذ الكفيل اب الغلام وقال انت امرتني ان اضمنه فخلصني فان الاب يؤاخذ به حتى يحضر ابنه اذا الصبي في يده وتديره وكذا قالوا ان الصبي المأذون لو اعطى كفिला بنفسه ثم تغيب الصبي فان الاب يطالب باحضاره بخلاف اجني قال أكفل بنفس زيد وكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب بأحضار زيد لانه لم يكن بيده وتديره اه **(قوله)** وفيها اي في الاشباه **(قوله)** باحضار المدعى بالفتح اي المدعى به اذا كان منقولاً **(قوله)** وكذا المدعى عليه اي يأخذ من المدعى عليه كفिला بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده او أقام واحدا وادعى وقال شهودي حضور ولا يجبر على اعطاء كفيل بالمال اشباه **(قوله)** الا في اربع **(الح)** عبارة الاشباه ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه وصيا او وكلا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في ادب القضاء للخصاف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه او دينها غيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المدينون على مولاه ديناً بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او المأذون المدينون فانه يكفل كذا في كافي الحاكم اه **(قوله)** اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة لان المدعى عليه اذا انكر كونه وصيا او وكلا لم يكن خصما عن الميت او الغائب بل هو اجني فاذا قال المدعى عندي بينة على كونه وصيا او وكلا لم يؤخذ له كفيل من المدعى عليه بنفسه لان الوصاية او الوكالة ليست حقاً على المدعى عليه اما لو ثبت ذلك واراد ان يثبت دينه على الميت او الموكل فقد صار المدعى عليه خصماً فاذا قال للقاضي بينة حاضرة في المصنف فخذلى كفिला بنفسه الى ثلاثة ايام مثلاً فانه يجبه هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل **(قوله)** لا يجبر على الكفيل وفي ظاهر الرواية يجبر كما انه يجبر على اعطاء الكفيل وان كان المال حقيراً ط عن حاشية ابي السعود **(قوله)** الا كفيل النفس فان الطالب اذا اقرانه لاحقه قبل المكفول به فان ابا حنيفة قاله ان يأخذ الكفيل به الا ترى انه يكون وصيا يثبت عليه او وكلا في خصومة كافي **(قوله)** واما كفالة المال **(الح)** معطوف على قوله وكفالة النفس قال في شرح الملتقى وزاد بعضهم الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في المال فلا يحتاج الى جعله قمياً ثانياً فأتمل اه وهو ظاهر ما في البحر عن التارخانية له مال على رجل فقال رجل للطالب ضمنت لك ماعلى فلان ان قبضه وادفعه اليك قال ليس

والاب في صورتين في الاشباه وفي حاشيتها لابن المصنف معزى لاحكامات العمادية الاب يطالب باحضار طفله اذا تغيب وفيها القاضي يأخذ كفिला باحضار المدعى وكذا المدعى عليه الا في اربع مكاتبه ومأذونه وصى ووكيل اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد اذا كان المدعى عليه معروفاً لا يجبر على الكفيل ولو كان غريباً لا يجبر اتفاقاً قبل حقه في اليمين فقط اه بابرار الاصيل يبرأ الكفيل الا كفيل النفس الا اذا قال لاحق لي قبله ولا لموكلتي ولا لوليتي انا وصيه ولا لوقف انا متولي فحينئذ يبرأ الكفيل اشباه (و) اما **(كفالة المال)**

مطلب
كفالة المال

هذا على ضمان المال ان يدفعه من عنده اما هو على ان يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس ولو غصب من مال رجل الفا فقاتله المغصوب منه وأراد اخذها منه فقال رجل لا تقاتله فانا ضامن لها آخذها وادفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك الالف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان عليه ضمان التقاضي اه فبهذه الالفاظ لا تكون كفالة بنفس المال بل بتقاضيه وهذا اذا لم يذكره معلقاً في جامع الفصولين قال دينك الذي على فلان انا ادفعه اليك انا اسلمه انا اقبضه لا يكون كفيلة ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو أتى بهذه الالفاظ منجزاً لا يصير كفيلة ولو معلقاً كقوله لو لم يؤد فانا اؤدى فانا ادفع يصير كفيلة اه وقد علم بتمام ان كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه ومن الثاني الكفالة بتسليم عين كأمانة ونحوها كما يأتي ومنه ايضا قوله ولو غصب من مال رجل الخ لان دراهم الغصب تعين فيجب رد عنها لو قائمه بخلاف ما اذا هلكت لانها تصير ديناً فلا تصح الكفالة بدفعها بل يصير كفيلة بالتقاضى وبه ظهر الفرق بين المستثنين (قوله فصح به) اطلقه فشمّل ما اذا كان الاصيل مطالباً به الآن او لافصح عن العبد المحجور بما يلزمه بعد العتق باستهلاك او قرض ويطلب الكفيل الآن كاولفلس القاضى المديون وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كما في التارخانية نهر وشمل كفالة المال عن الاصيل وعن الكفيل بأن كفّل عن الكفيل كفيل آخر بماعلى الاصيل كما قدمناه اول الباب عن الكافى وقال في البحر أطلق تحتها فشمّل كل من عليه المال حراً كان او عبداً مأذوناً او محجوراً صبيّاً او بالغاً رجلاً او امرأة مسلماً كان او ذمياً واكل من له المال لكن في البرازية الكفالة للصبي التاجر صحيحة لانه تبرع عليه وللصبي العاقل غير التاجر روايتان اه وذكر الحاكم الشهيد ان الجواز قول ابى يوسف وفي التارخانية اذا كفّل رجل لصبي ان كان الصبي تاجراً صح بخطابه وقوله وان كان محجوراً فان قبل عنه وليه او اجنبى واجاز وليه جاز وان لم يخاطب ولى ولا اجنبى بل الصبي فقط فعلى الخلاف اه قلت والظاهر ان مبنى الخلاف على انه هل يشترط في الكفالة القبول في المجلس ولو من فضولى وعند ابى يوسف لا يشترط وسيأتى اختلاف التصحيح وقد صرحوا بأنه يصح ضمان الولي مهر الصغيرة وسيأتى تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجهولاً) لا يثنائها على التوسع وقد اجمعوا على تحتها بالدرك مع انه لا يعلم كم يستحق من المبيع نهر ويأتى في المتن اربعة امثلة للمجهول وفي الفتح وما نوقض به من انه لو قال كفلت لك بعض مالك على فلان فانه لا يصح ممنوع بل يصح عندنا والخيار للضامن ويلزمه ان يبين اى مقدار شاء اه وفي البحر عن البدائع لو كفّل بنفس رجل او بما عليه وهو الف جاز وعليه احدهما ايها شاء اه ومثله في الكافى (قوله اذا كان ذلك المال ديناً صحيحاً) يأتي تفسيره ودخل فيه المسلم فيه فصح الكفالة به كاعزاه الحانوتى الى شرح التكملة ويشترط ايضا ان يكون الدين قائماً كما قدمه اول الباب (قوله كاسيجى) في قوله ولا لشريك بدين مشترك فهذا دين صحيح لاتصح به الكفالة (قوله لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز) لانه اما ان يكفل نصفاً مقدراً فيكون قسمة الدين قبل قبضه او نصفاً شائعاً فيصير كفيلة لنفسه لانه ان يأخذ من المقبوض

مطلب

كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه

(فصح به ولو) المسال
(مجهولاً اذا كان) ذلك
المال (ديناً صحيحاً) الا اذا
كان الدين مشتركاً كاسيجى
لان قسمة الدين قبل قبضه
لا يجوز ظهيرية

نصفه كفى التهر عن المحبط **(قوله)** والافى مسئلة النفقة المقررة) ما قبل هذا الاستثناء وما بعده استثناء من صريح قوله اذا كان ديناً صحيحاً وهذا استثناء من مفهومه فانه يفهم منه انه اذا كان الدين غير صحيح لا تصح الكفالة فقال الا في مسئلة النفقة المقررة فانها تصح الكفالة بها مع انها دين غير صحيح لسقوطها بموت او طلاق وهذا اذا كانت غير مستدانة بأمر القاضي والافى دين صحيح لا يسقط الا باقضاء او البراء والمرد بالمقررة ماقدر منها بالتراضي او بقضاء القاضي وتصح الكفالة ايضا بالنفقة المستقبلية كما يذكره الشارح بعد اسطر مع انها لم تصر ديناً أصلاً وامام اقدمه اول الباب من انها لا تصح بالنفقة قبل الحكم فمحمول على الماضية لانها تسقط بانقضى الا اذا كانت مقررة بالتراضي او بقضاء القاضي كما حررناه هناك **(قوله)** والا في بدل السعاية) اى اذا ادعت بعضه وسعى في باقيه وفي كافى الحاكم والمستسى في بعض قيمته بعد ما عتق بمنزلة المكاتب في قول ابي حنيفة لا تخوز كفالة احد عنه بالسعاية لمولاه ولا بنفسه وكذلك المعتق عند الموت اذا لم يخرج من الثلث قلزمه السعاية واما العتق على جعل فهو بمنزلة المحر والى كفالة المولى بالجعل عنه وغيره جائزة اهـ **(قوله)** فليغز اى دين صحيح (الح) يقال هو بدل السعاية وكذا الدين المشترك كما علمته قال في التهر فان قلت دين الزكاة كذلك ولا تصح الكفالة به قلت انما لم تصح لانه ليس ديناً حقيقة من كل وجه اهـ قلت وفي قوله كذلك نظر لان الدين الصحيح مالا يسقط الا بالاداء او البراء ودين الزكاة يسقط بالموت وهلاك المال فلا يراد السؤال من اصله **(قوله)** وادى دين ضعيف) هو دين النفقة **(قوله)** ولو حكما) اى ولو كان البراء حكماً **(قوله)** بطل) الباء للسببية ط **(قوله)** فيسقط دين المهر) الاولى فدخل دين المهر السابق بمطاعنها ط **(قوله)** للاراء الحكمى) لان تممها ذلك قبل الدخول مسقط لمهرها فكانت ابرأته منه لكن بقاء المهر يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول مع انه لم يوجد من الزوج ابراء اصلاً لاحقيقة ولا حكماً اذ لا يتصور كون الطلاق قبل الدخول ابراء من نصف المهر لانه بطلان سقط عنه لانها وقد يجاب بان المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بردتها او تقييدها ابنته او تنصفه بطلاقها قبل الدخول ويتأكد لزوم تمامه بالوطء ونحوه حتى انه بعد تأكد الدخول لا يسقط وان كانت الفرقة من قبل المرأة كالتنم اذ انما كذب قبض المبيع كاقدمائه في باب المهر وقد صرحوا هناك بصحة كفالة ولى الصغيرة بالمهر وكذا كفالة وكيل الكبيرة ولم يقيده بكونه بعد الدخول ووجه ذلك والله تعالى اعلم ان احتمال سقوطه او سقوط نصفه لا يضر لانه بعد السقوط يظهر براءة الكفيل كما لا يضر احتمال سقوط ثمن المبيع باستحقاق المبيع او برده بخيار عيب او شرط او رؤية فان الكفيل به يبرأ من الكفالة مع ان الثمن عند العقد كان ديناً صحيحاً يصدق عليه انه لا يسقط الا بالاداء او البراء اى لا يسقط الا بذلك ما لم يعرض له مسقط ناسخ لحكم العقد وهو لزوم الثمن لانه باحد هذه الاشياء ظهر ان العقد غير ملزم للثمن في حق العاقدين فكذا عقد النكاح يلزم به تمام المهر بحيث لا يسقط الا بالاداء او البراء ما لم يعرض له مسقط لكاه ونصفه لانه انعقد من اصله محتملاً لسقوطه بذلك المسقط فاذا عرض ذلك المسقط تبين انه لا يجب من اصله بخلاف سقوطه بالاداء او البراء فانه مقتصر على الحال وبهذا التقرير يظهر انه لا حاجة الى ما نقله عن ابن كمال

والا في مسئلة النفقة المقررة فتصح مع انها تسقط بموت وطلاق اشباه وكأنهم اخذوا فيها بالاستحسان للحاجة لا بالمقاس والافى بدل السعاية عنده بزازية وكأنه الحق ببدل الكتابة والا فهو لا يسقط لانه لا يقبل التعجيز فليغز اى دين صحيح ولا تصح الكفالة به وادى دين ضعيف وتصح به (و) الدين الصحيح (هو) مالا يسقط الا بالاداء او البراء) ولو حكماً بطل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر بمطاعنها لاي الزوج للاراء الحكمى ابن كمال

فاغتم ذلك والله الحمد **(قوله)** فلا تصح ببدل الكتابة) وكذا لا تصح الكفالة بالدية كافي الخلاصة
والبرازية وفي الظهيرية واعلم ان الكفالة ببدل الكتابة والدية لا تصح اه ونقلها في التارخانية
عن الظهيرية ولم ينقل فيه خلافا ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة رملي واهل وجهه
ان الدية ليست دينا حقيقة على العاقلة لانها انما تجب اولا على القاتل ثم على العاقلة بطريق
التحمل والمعاونة والظاهر انها لو وجبت في مال القاتل كما لو كانت باعترافه تصح الكفالة بها
فتمام وفي كافي الحاكم قال ان قتلك فلان خطأ فانا ضامن لدينك فقتله فلان خطأ فهو
ضامن لدينه **(قوله)** بالتعجين بدل من قوله بدونهما وحاصله ان عقد الكتابة عقد غير
لازم من جانب العبد فله ان يشتغل باسقاط هذا الدين بان يعجز نفسه متى اراد فلم يكن دينا
صحيحا لان المقدم من اصله لم ينقذ ملزما لبذل الكتابة لانه دين للسيد على عبده ولا يستحق
السيد على عبده دينا ولذا ليس له حبه فظهر الفرق بينه وبين المهر والنمن فتدبر **(قوله)**
ولو كفل) اى ضمن بدل الكتابة **(قوله)** يعنى الخ) هذا ذكره صاحب التهر **(قوله)** وسيجي
اى عند قوله وبالعمدة وبالخلاص **(قوله)** قيد آخر) هو اذا حسب انه عجز على ذلك لضعفه السابق
قلت ويظهر من هذا انه يرجع على المولى لانه دفع له مالا على ظن لزومه له ثم تبين عدمه
وحينئذ فلا فائدة للقبض الاول الا اذا كان المراد الرجوع على المكاتب تأمل ثم رأيت بعض
المحشين ذكر ماملته **(قوله)** بكفلت الخ) اشار الى ان الكفالة بالمال لا تكون به ما يمدل عليه دليل
والا كانت كفالة نفس والى ان سائر الفاظ الكفالة المارة في كفالة النفس تكون كفالة مال
ايضا كحررناه هناك والى ما في جامع الفصولين من انه لو قال دينك الذى على فلان انا ادفعه
اليك انا اسلمه انا اقضيه لا يصير كفيلا ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام كقوله كفلت
ضمنت على الى وقدمنا عنه قريبا في انا ادفعه الخ لوانى بهذه الالفاظ منجيزا لا يصير كفيلا ولو
معلقا كقوله لو لم يؤد فانا اؤدى فانا ادفع يصير كفيلا **(قوله)** بمالك عليه) قال في البحر وسيأتى
انه لا بد من البرهان ان له عليه كذا او اقرار الكفيل والا فالقول له مع يمينه اه وقدمنا
عن الفتح صحة الكفالة بكفلت بعض مالك عليه ويجوز الكفيل على البيان **(قوله)** وهذا يسمى
ضمان الدرك) بفتحين وسكون الراء وهو الرجوع بالنمن عند استحقاق المبيع وتماه في البحر
وشرطه ثبوت النمن على البائع بالقضاء كاسيد كره المصنف آخر الباب وبأى بيانه **(قوله)**
وبما يمت فلانا فعلى) معطوف على قوله بكفلت فهو متعلق ايضا بتصحيح لاعلى قوله بألف اذ
لا يناسبه جعل ما شرطية جوابها قوله فعلى **(قوله)** وكذا قول الرجل الخ) في الخاتية قال لغيره
ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على فدفع حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الامر لم اراد
جميع ذلك كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما يمت فلانا فهو على يلزمه جميع ما يمت به وهو كقوله
لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة ابدا يلزمه النفقة ابدا مادامت في نكاحه ولو قال لها مادامت
في نكاحه فنفقتك على فان مات احدهما او زال النكاح لاتبى النفقة اه وقدمنا في باب النفقات
لزوم الكفيل نفقة العدة ايضا **(قوله)** وما غصبك فلان) وكذا ما تلفك المودع فعلى وكذا
كل الامانات جامع الفصولين **(قوله)** ما هنا شرطية) اى في قوله ما يمت وما غصبك **(قوله)**
اى ان يامته فعلى لا ما اشترته) اراد بيان امرين كون ما مجرد الشرط مثل ان وكون

(فلا تصح ببدل الكتابة)
لانه يسقط بدونهما
بالتعجين ولو كفل وأدى
رجع بما أدى بحر يعنى
لو كفل بأمره وسيجي
قيد آخر (بكفلت) متعلق
بتصح (عنه بألف) مثال
المعلوم (و) مثل المجهول
بأربعة امثلة (بمالك عليه)
وبما يدركك في هذا البيع)
وهذا يسمى ضمان الدرك
(وبما يمت فلانا فعلى)
وكذا قول الرجل لامرأة
الغير كفلت لك بالنفقة
ابدا ما دامت الزوجية
خاتية فليحفظ (وما
غصبك فلان فعلى) ما هنا
شرطية اى ان يامته فعلى
لا ما اشترته

المكفول به الثمن لا المبيع بقريئة التعلييل وعبارة الدرر اظهر في المقصود حيث قال اى ما بايعت منه فاقى ضامن لثمنه لا ما اشتريته فاقى ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سيأتى ثم قال وما في هذه الصور شرطية معناه ان بايعت فلانا فيكون في معنى التعليق اه وما كتبه ح هنا لا يتخفى ما فيه على من تأمله فافهم * (تنبيه) * قيد بضمان الثمن لما في البحر عن البرازية لوقال بايع فلانا على ان اصابك من خسران فعلى لم يصح اه قال الحير الرملى وهو صريح بان من قال استأجر طاحونة فلان وما أصابك من خسران فعلى لم يصح وهى واقعة القنوى اه (قوله لما سيجى) اى فى قوله ولا بمبيع قبل قبضه وهذا فى البيع الصحيح وسيأتى تمامه (قوله بان بايعه الخ) تصوير للقبول دلالة وعبارة النهر هكذا وفى الكل يشترط القبول الا انه فى البرازية قال طلب من غيره قرضا فامقرضه فقال رجل اقرضه فامقرضته فانا ضامن فاقرضه فى الحال من غير ان يقبل ضمانه صريحا يصح ويكفى هذا القدر اه وبنيى ان يكون ما بايعت فلانا او ما غصبك فعلى كذلك اذا بايعه او غصب منه للحال اه ما فى النهر قلت ما ذكره فى المبيعة صحيح بخلاف الغصب فان الطالب مغبوب منه فكيف يتصور كون الغصب قبولا منه للكفالة لان الغصب فعل غير. اما المبيعة فهى فعله فاقدمه عليها فى الحال يصح كونه قبولا منه فافهم (قوله الا فى كل) هذا ما مشى عليه العيني وابن الهمام قال فى الفتح لان المعنى ان بايعته فعلى ذلك البيع وان ذاب لك عليه شئ فعلى وكذا ما غصبك فعلى واذا بحث فعليه ما يجب بالمبيعة الاولى فلو بايعه مرة بعد مرة لا يلزمه ثمن فى المبيعة الثانية ذكره فى المجرى عن ابى حنيفة نصا وفى نوادر ابى يوسف برواية ابن سبعة يلزمه كله اه (قوله وقيل يلزم) اى فى ما مثل كلا وكذا الذى (قوله الا فى اذا) اى ونحوها مما لا يفيد التكرار مثل متى وان قال فى النهر وفى المبسوط لوقال متى او اذا او ان بايعت لزمه الاول فقط بخلاف كلا وما اه وزاد فى المحيط الذى اه ومقتضى ما مر عن الفتح ان ما فى المبسوط رواية عن ابى يوسف وان الاول قول الامام ونقل ط التصريح بذلك عن حاشية سرى الدين على الزيلعى عن المحيط وغيره لكن ما فى المبسوط هو الذى فى كافى الحاكم ولم يذكر فيه خلافا فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على افادة التكرار فى كلا وعلى عدمها فى اذا ومتى وان والاختلاف فى ما (قوله وعليه القهستانى والشرنبلالى) ومضى عليه ايضا فى جامع الفصولين (قوله ولورجع عنه الكفيل الخ) فى البرازية تبعا للمبسوط ولورجع عن هذا الضمان قبل ان يبايعه ونهاه عن مبايعته لم يلزمه بعد ذلك شئ ولم يشترط الوالوجى فيه عند الرجوع حيث قال لوقال رجعت عن الكفالة قبل المبيعة لم يلزم الكفيل شئ وفى الكفالة بالذوب لا يصح والفرق ان الاولى مبنية على الامر دلالة وهذا الامر غير لازم وفى الثانية مبنية على ما هو لازم اه وهو ظاهر نهر اى لان قوله كفت لك بما ذاب لك على فلان اى بما ثبت لك عليه بالقضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف بما بايعته فانه لم يتحقق بعد بيانه ما فى البحر عن المبسوط لان لزوم الكفالة بعد وجود المبيعة وتوجه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك هو غير مطلوب بشئ ولا ملزمه فى ذمته شيئا فيصح رجوعه بوضعه ان بعد المبيعة انما اوجبت المال على الكفيل فدعا للفرور عن الطالب لانه يقول انما اعتمدت فى المبيعة معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع هذا

لما سيجى ان الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط فى الكل القبول اى ولودلالة بان بايعه او غصب منه للحال نهر ولوباع ثانيا لم يلزم الكفيل الا فى كلا وقيل يلزم الا فى اذا وعليه القهستانى والشرنبلالى فليحفظ ولورجع عنه الكفيل قبل المبيعة صح بخلاف الكفالة بالذوب

الغرور حين نهاء عن المباينة اه (قوله وبخلاف ماغصبك الناس الخ) مرتبط بالمتن قال في
الفتح قيد بقوله فلانا ليصير المكفول عنه معلوما فان جهالته تمنع صحة الكفالة اه وقد ذكر
الشراح ست مسائل في الاولى جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهالة
المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول له وهذا داخل تحت قوله الآتي ولا
يصح بجهة المكفول عنه الخ (قوله كقوله ماغصبك اهل هذه الدار الخ) لان فيه جهالة
المكفول عنه بخلاف ما لو قال لجساعة حاضرين ما ياتيموه فعلى فانه يصح قبهم بابعه فعلى
الكفيل والفرق انه في الاولى ليسوا معينين معلومين عند المخاطب وفي الثانية معينون
والحاصل ان جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة وفي التحذير لا يمنع نحو كلفت مالك على فلان
او فلان كذا في الفتح فهو ذكر في الفتح انه يوجب كون اهل الدار ليسوا معينين معلومين عند
المخاطب والا فلا فرق (قوله او عاقت بشرط صريح) عطف على قوله بكلفت من حيث المعنى
قوله منجز فهو في معنى قولك اذا تجزأت او عاقت الخ والمراد بالصرح ماصرح فيه باداة التعليق
وهي ان او احدى اخواتها قد دخل فيه بالاولى ما كان في معنى التعليق مثل على فانه
يسمى تقييدا بالشرط لان التعليق محض كما يعلم مما مر في بحث ما يزيل تعليقه او المراد بالصرح
ما قابل الضمى في قوله ما بايعت فلانا فعلى فان المعنى ان بايعت كافي للفتح وقدمه في الهداية
من امثلة المعاق بالشرط فافهم (قوله مالمثم) اى موافق من الملائمة بالهمز وقد قلب ياء
(قوله باحد امور) متعلق بموافق والباء للسببية ط (قوله كونه شرطا الخ) بدل من احد
امور بدل مفصل من مجمل ط وعبر في الفتح بدل الشرط بالسبب وذلك فان استحقاق المبيع
سبب لوجوب الثمن على البائع لا لعشقر (قوله او جحدك المودع) ومثله ان تألفك المودع
وكذا كلام الامانات كما قدمناه عن الفصولين (قوله او قتلت) اى خطا كفى فخرج عن الخلاصة
وقدمناه عن الكافي وقدمناه ايضا عن عدة كتب ان الكفالة بالدية لا تصح فليأمل (قوله فعلى
الدية) اراد بها البدل فيشمل باق الامثلة (قوله ورضى به المكفول) اى المكفول له (قوله
بخلاف ان اكلك سبع) لان فعله غير مضمون لحديث جرح العجماء جبار (قوله او شرطا
لا مكان الاستيفاء الخ) اى سهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الاصيل قال في الفتح
فان قدمه سبب موصل للاستيفاء منه (قوله وهو معنى قوله) اى ما ذكره من كون التقدير فعلى
ما عليه من الدين هو معنى قوله وهو مكفول عنه (قوله او مضاربة) الضمير فيه موقفا بعده
يرجع الى المكفول عنه اه ح وقد افاد انه لا بد ان يكون قدوم زيد وسيلة للاداء في الجملة
وان لم يكن اصيلا بخلاف ما اذا كان اجنبيا من كل وجه وهذا ما حققه في النهر والزملي في
حاشية البحر رد على ما فهمه في البحر قلت ومن اعين النظر في كلام البحر لم يجدوا مخالفا لذلك بل
مراده ما ذكره فانه ذكر اول اركان القنية شامل لتكون زيدا اجنبيا ثم قال والحق انه لا يلزم ان
يكون مكفولا عنه لما في البدائع لان قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة لجواز ان يكون مكفولا
عنه او مضاربة اه ثم قال وعيسارة البدائع ازال اللبس واوضح كل تخمين وحس اه
فهذا ظاهر في انه لم يرد الاجنبى من كل وجه تأمل (قوله وامثله كثيرة) منها ما في
الدراية ضمنت كل مالك على فلان ان نوى وكذا ان مات ولم يدع شيئا فانا ضامن وكذا ان حل

وبخلاف ماغصبك الناس
او من غصبك من الناس
او بايعك او قتلت او من
غصبته او قتله فانا كفيله
فانه باطل كقوله ماغصبك
اهل هذه الدار فانا ضامنه
فانه باطل حتى يسمى انسانا
بعينه (او عاقت بشرط
صريح مالمثم) اى موافق
للكفالة باحد امور ثلاثة
يكونه شرطا للزوم الحق
(نحو) قوله (ان استحق
المبيع) او جحدك المودع
او غصبك كذا او قتلت او
قتل ابنك او صيدك فعلى
الدية ورضى به المكفول
جاء بخلاف ان اكلك سبع
(او) شرطا (لا مكان
الاستيفاء نحو ان قدم زيد)
فعلى ما عليه من الدين
وهو معنى قوله (وهو)
اى وال حال ان زيد (مكفول
عنه) او مضاربة او مودعه
او غاصبه جائز الكفالة
المتعلقة بقدومه لئولسه
للاداء (او) شرط (لتنعذه)
اى الاستيفاء (نحو ان غاب
زيد عن المصر) فعلى
وامثله كثيرة

مالك على فلان ولم يوافق به فهو على وان حل مالك على فلان او ان مات فهو على وقد منا عن
الحائنة ان غاب ولم يوافق به فاضامن لما عليه فهذا على ان يوافق به بعد الغيبة وعن محمد ان
لم يدفع مديونك او ان لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تقاضي المطلوب فقال المديون لادفعه
ولا اقضيه وجب على الكفيل الساعة وعنه ايضا ان لم يعطك فانا ضامن فأت قبل ان يتقاضاه
ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضي قل انا اعطيتك فان اعطاه مكانه او ذهب به الى السوق
او منزله واعطاه جاز وان طال ذلك ولم يعطه لزم الكفيل وفي الفتية ان لم يؤد فلان مالك عليه
الى ستة اشهر فانا ضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف نهر قلت ويقع كثيرا في الجملة ان
ان راح لك شيء عنده فانا ضامن وهذا معنى قوله المار ان توى اى هلك وسياتي في الجملة ان
التوى عند الامام لا يتحقق الا بموته مفاسدا (قوله ولا تصح ان علقت بغير ملائم الخ) اعلم
ان ههنا مسألتين احدهما تأجيل الكفالة الى أجل مجهول فان كان مجهولا جهالة متفاحشة
كقوله كفت لك بزيد او كفت بك مالك عليه الى ان يهب الربح اولى ان يحجب المطر لا يصح
ولكن ثبت الكفالة ويبطل الاجل ومثله الى قدوم زيد وهو غير مكفول به وان كان مجهولا
جهالة غير متفاحشة مثل الى الحصاد او الدياس او المهرجان او العطاء او صوم النصارى
جازت الكفالة والتأجيل وكذلك الجملة ومثله الى أن يقدم المكفول به من سفره صرح
بذلك كله في كافي الحاكم وكذا في الفتح وغيره بلا حكاية خلاف وهذا لانتزاع فيه المسئلة الثانية
تعليق الكفالة بالشرط وهذا لا يخلو اما ان يكون شرطا ملائما اولا ففي الاول تصح الكفالة
والتعليق وقد مر وفي الثاني وهو التعليق بشرط غير ملائم مثل ان يقول اذا هبت الريح او اذا
جاء المطر او اذا قدم فلان الاجنبى فانا كفيل بنفس فلان او بمالك عليه فالكفالة باطلة لا تقفه
في الفتح عن المبسوط والحائنة وصرح به ايضا في النهاية والمعراج والعناية وشرح الوقاية
ومثله في اجناس الناطقي حيث قال كل موضع اضاف الضمان الى ما هو سبب للزوم المال
فذلك جائز وكل موضع اضاف الضمان الى ما ليس بسبب للزوم فذلك الضمان باطل كقوله
ان هبت الريح فمالك على فلان فعلى اه وجزم بذلك الزيلعي وصاحب البحر والنهر والمنح
ولكن وقع في كثير من الكتب انه يبطل التعليق وتصح الكفالة ويلزم المال حالا منها حاشية
الهداية للخبازي وغاية البيان وكذا الكفالية لليهقي حيث قال فان قال اذا هبت الريح او دخل
زيد الدار فالكفالة جائزة والشرط باطل والمال حال وكذا في شرح العيون لابي الليث
والختار ووقع اختلاف في نسخ الهداية ونسخ الكنتز في بعضها كالاول وفي بعضها كالثاني
وقد مال الى الثاني العلامة الطروسى في أنفع الوسائل وأرجع مامر عن الحائنة وغيرها
اليه ورد عليه العلامة الشرنبلالي في رسالة خاصة وادعى ان ما في الحجازية مؤول وأرجعه الى
ما في الحائنة وغيرها ورد ايضا على قول الدرر ان في المسئلة قولين اقول والانصاف ما في الدرر
لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج الى نهاية التكلف
والتعسف والاولى اتباع ما مشي عليه جمهور شراح الهداية وشراح الكنتز وغيرهم تبعوا
للمبسوط والحائنة من اطلاق الكفالة (قوله وما في الهداية) حيث قال لا يصح التعليق بمجرد
الشرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المطر الا انه تصح الكفالة وينبغي المال حالا لان الكفالة

مطلب

في تعليق الكفالة بشرط
غير ملائم وفي تأجيلها

فهذه جملة الشروط التي
يجوز تعليق الكفالة بها
(ولا تصح) ان علقت
(غير ملائم) نحو ان
هبت الريح اوجاء المطر
لانه تعليق بالخطر فبطل
ولا يلزم المال وما في الهداية
سهو كاحرره ابن الكمال

صاح تعليقها بالشرط لايجوز بالشرط الخامسة كاخلاق والتحق وتبعه صاحب الكافي
 لكن في بعض نسخ الهداية بعد قوله وجه النظر وكذا اذا جعل واحدا منها أجلا وحينئذ
 فقوله الا انه تصح الكفالة له راجع الى مسألة الاجل فقط ولايتأنيبه قوله لان الكفالة لما
 صح تعليقها بالشرط له لان المراد به الشرط الملائم وقد اطلق الكلام على تأويل عبارة
 الهداية في البحر والتهر وغيرهما (قوله نعم لوجعله أجلا) اي بانقل الى هبوب الريح
 او جحي النظر ونحوه مما هو محمول جهالة متفاحشة فيبطل التأجيل وتصح الكفالة بخلاف
 ما كانت جهالته غير متفاحشة كالخضد ونحوه فانه تصح الى الاجل كما قدمناه آنفا (قوله
 في تعليق) نحو ان غضبك انسان شيا فانه كفيل اهـ ويستثنى منه ما يأتى متنا آخر اتيان
 وهو ما لو قال له اسلك هذا الطريق اهـ ويستثنى يانه (قوله واذا فقه) نحو ما ذاب لك على الناس
 في اهـ وقد صرح ايضا في الفتح بأنه من جهالة المضمون في الاضافة قلت ووجهه ان
 مذاب مض اريد به المستقبل كما يأتي فكان مضافا الى المستقبل معنى وعن هذا جعل
 في النصول العمدية المعلق من المضاف لان المعلق وقع في المستقبل ايضا وقدما انه في
 الهداية جعل ما ياتى فلانا من المعلق لانه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل
 وبه ظهر ان كلا منهما يصدق على الآخر نظرا الى المعنى ولم يانظر الى اللفظ فاصرح فيه باداة
 الشرط فهو معلق وغيره مضاف وهو الاوضح فلما غير بينهما تبع لفتح ففهم (قوله
 لا تخيير) بالهاء المعجمة وسماه تخييرا ليكون المكفول له غيرا كما ذكره لكن الواقع في عبارة
 الفتح وغيره تخيير بالهمزة والراء وهو لا صوب لان المراد به الحل التبدل لتعليق والاضافة
 المراد بهما المستقبل ووجه جواز جهالة المكفول عنه في التخيير دون التعليق كما في الفتح ان
 القياس يأتي جواز اضافة الكفالة لانهما تليق في حق الطالب وانما جوزت استحسانا للتعامل
 والتعامل فيما اذا كان المكفول عنه معلوما بقي التخيير عن القياس (قوله والتعيين
 للمكفول له لانه صاحب الحق) وكذا في البحر عند قوله وبانما ولو محجولا وتبعه في التهري لكن
 جعل في الفتح الخيار للمكفيل ونفسه ولو قل رجل كففت بمالك على فلان او مالك على فلان
 رجل آخر حاز لانها جهالة المكفول عنه في غير التعليق ويكون الخيار للمكفيل اهـ ومثله
 في كافي الحاكم لو قل انا كفيل بفلان او فلان كان جائزا يدفع اليهما شاء المكفيل فيبرأ عن
 الكفالة ثم قل واذا كفيل بنفس رجل او بما عليه وهو مائة درهم كان جائزا وكان عليه شيء
 ذلك شاء المكفيل واهما دفع فهو بري اهـ وبه علم ان ما هنا قول آخر اوسبق قم (قوله ولا
 بجهالة المكفول له) يستثنى منه الكفالة في شركة الفواضة فانها تصح مع جهالة المكفول له
 ثبوتها ضمنا لاصريه كما ذكره في الفتح من كتاب الشركة (قوله وبه) اي ولا تصح بجهالة
 المكفول له والمراد هنا النفس لانما لما تقدم من ان جهالة مال غير مانعة من صحة الكفالة
 والقرينة على ذلك الاستدراك اهـ قلت والمظاهر ان المانع هنا جهالة متفاحشة لما علمت
 آنفا من قول الكافي لو قل انا كفيل بفلان او فلان جاز أمل (قوله مطلقا) اي
 سواء كانت في تعليق او اضافة او تخيير قل في الفتح والحاصل ان جهالة المكفول له تمنع
 صحة الكفالة مطلقا وجهالة المكفول له لا تمنعها مطلقا وجهالة المكفول عنه في التعليق

نعم لو جعله اجلا صح
 ولزم ان لا يحال فايحفظ
 (ولا) تصح ايضا (بجهالة
 المكفول عنه) في تعليق
 واذافة لا تخيير ككفالت
 بمالك على فلان او فلان
 فتصح والتعيين مكفول
 له لانه صاحب الحق (ولا
 بجهالة المكفول له) وبه
 مضائق لو قل كففت رجلا
 اعرفه بوجهه لا باسمه

والاضافة تمنع صحة الكفالة وفي التجيز لا تمنع اه و مراده بالكفول به المال عكس مافي الشرح (قوله جاز) لان الجهالة في الاقرار لا تمنع بحره عن البرازية وذكر عنها ايضا لو شهدا على رجل انه كفل بنفس رجل نعرفه بوجهان جاء به لكن لا نعرفه باسمه جاز (قوله لم يضمن) لان فعله جبار كما مر في ان اكلك سبع (قوله اى ما ثبت) قال في التصورية الذوب والزوج يرد بهما القضاء فان قبض بالكفول به بعد الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف اهل الكوفة اما عرفنا فالذوب والزوج عبارة عن الوجوب فيجب المال وان لم يقض به اه ط وهذا اى ما ذاب ماض اريد به المستقبل كما في الهداية وسيدكره الشارح ايضا اى لانه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم الكفيل مالم يقض به على الاصيل بعد الكفالة لكنه هنا لا يلزمه شئ لجهالة المكفول عنه (قوله مثال للاول) وهو جهالة المكفول عنه (قوله ونحوه ما يابعت الخ) اى هو مثال للاول ايضا (قوله مثال للثاني) اى جهالة المكفول له (قوله ولا تصح بنفس حدوقصاص) اى لو كفل بنفس من عليه الحد تصح لكن هذا في الحدود التي فيها للمباد حق كحد القذف بخلاف الحدود الحاصلة كما تقدم بيانه (قوله مستأجرة له) اى للحمل (قوله لانه يلزم الخ) قال في الدرر لانه استحق عليه الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده لا يستحق الاجرة لانه اى بغير المعقود عليه الا يرى ان المؤجر لو حمله على دابة اخرى لا يستحق الاجرة فصار عاجزا ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المؤجر الحمل مطلقا والكفيل يقدر عليه بان يحمل على دابة نفسه اه (قوله لا التسليم) لانه لو كان الواجب التسليم لزم صحة الكفالة في معينة ايضا لان الكفالة بتسليمها صحيحة كباي شئ (قوله لا يبيع قبل قبضه) بأن يقول له اشترى ان هلك المبيع فعلى درر لان ماله غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك بنفسه البيع ويجب رد الثمن كما ذكره صدر الشريعة (قوله ومرهون وامانة) اعلم ان الاعيان اما مضمونة على الاصيل او امانة فالثاني كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر والمضمونة اما بغيرها كالبيع قبل القبض والرهن فانها مضمونة بالثمن والدين واما بنفسها كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمغصوب ونحوه مما تجب قيمته عند الهلاك وهذا تصح الكفالة به كما ذكره المصنف دون الاولين لفقد شرطها وهو ان يكون المكفول مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عينه او بدله هذا خلاصة مافي البحر وغيره (قوله فلو بتسليمها صح في الكل) اى في الامانات والمبيع والمرهون فاذا كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شئ كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل كالعارية والاجارة جازت الكفالة بتسليمها والا فلا درر اى وان لم يجب تسليمها على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة والشركة فلا تجوز لان الواجب عليه عدم المنع عند الطلب لا الرد وهذا التفصيل جزم به شراح الهداية (قوله ورجهه الكمال) اى رجح مافي الدرر من محتها في تسليم الامانات فغيرها وحاصل ما ذكره الوجه عندى صحة الكفالة بتسليم الامانة اذا لاشك في وجوب ردها عند الطلب غير انه في الوديعة واخويها يكون بالتخلى وفي غيرها يحمل المردود الى ربه قال في الذخيرة الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صحيحة اه وما ذكره

جاز و اى رجل اتى به وحلفانه هو برأ برأزية وفي السراجية قال لضيفه وهو بخلاف على دابته من الذنب ان اكل الذنب حمارك فانا ضامن فأكله الذنب لم يضمن (نحو ما ذاب) اى ما ثبت (لك على الناس) او على (احد منهم فعلى) مثال للاول ونحوه ما يابعت به احدا من الناس معين الفتوى (او ما ذاب) عليك (الناس) او لاحد منهم عليك فعلى (مثال للثاني) (ولا) تصح (بنفس حدوقصاص) لان النيابة لا تجرى في العقود (ولا) يحمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين مستأجر لها (اى للخدمة) لانه يلزم تغيير المعقود عليه بخلاف غير المعين لوجوب مطابق الفعل لا التسليم (ولا) يبيع (قبل قبضه) (ومرهون وامانة) بأعيانها فلو بتسليمها صح في الكل درر ورجهه الكمال

السرخسى من ان الكفالة بتسليم العارية باطلة فهو باطل لما فى الجامع الصغير والمبسوط
 انها صحيحة ونص القدورى انها بتسليم المبيع جائزة واقره فى الفتح وانتصر له فى العناية بانه
 لعله اطلع على رواية اقوى من ذلك فاخارها واعترضه فى النهر بأنه امر موهوم قال فى البحر
 ورد على السرخسى مأخوذ من معراج الدراية ويساعده قول الزيلعي ويجوز فى الكل ان
 يتكفل بتسليم العين مضمونة او امانة و قيل ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية
 والاجارة جازوا الا فلا فإد ان التفصيل بين امانة وامانة ضعيف اهـ (قوله) فلو هلك
 المستأجر (يفتح الجيم قال فى الفتح ولو عجز اى عن التسليم بأن مات العبد المبيع والمستأجر
 او الرهن انفسخت الكفالة على وزن كفالة النفس (قوله) وصح لو ثمننا اى صح تكفله الثمن
 عن المشتري واحترز به عن تكفل المبيع عن البائع فانه لا يصح لانه مضمون بغيره وهو الثمن
 كما تقدم والمراد بقوله لو ثمننا اى ثمن مبيع بيعا صحيحا لما فى النهر عن التارخانية لو ظهر فساد
 المبيع رجع الكفيل بما اداه على البائع وان شاء على المشتري ولو قسد بعد محته بان الحقايق
 شرطا فاسدا فالرجوع للمشتري على البائع يعنى والكفيل يرجع بما اداه على المشتري وكأن
 الفرق بينهما انه بظهور الفساد للمشتري ان البائع أخذ شيئا لا يستحقه فيرجع الكفيل عليه
 وان الحقايق شرطا فاسدا لم يثبت ان البائع حين قبضه قبض شيئا لا يستحقه اهـ وفيه ايضا
 وقالوا لو استحق المبيع برئ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولو رد عليه
 بعيب بقضاء او بغيره او بخيار رؤية او شرط برئ الكفيل الا ان تكون الكفالة لغريم
 فلا يبرأ والفرق بينهما فيما يظهر انه مع الاستحقاق تبين ان الثمن غير واجب على المشتري
 وفى الرد بالعيب ونحوه وجب المسقط بعد ما تعلق حق الغريم به فلا يسرى عليه اهـ (قوله)
 الا ان يكون الخ) قال فى النهر وقد ثمننا ان لو كفل عن صبي ثمن متاع اشتراه لا يلزم الكفيل
 شي ولو كفل بالدرك بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز وان قبله جاز اهـ ومسئلة الدرك
 فيما لو كان الصبي بائنا وهو الذى قدمه فى النهر عند قول الكثر اذا كان ديننا صحيحا (قوله)
 وكذا لو مقصوبا الخ) لان هذه الاعيان مضمونة بنفسها على الاصيل فيلزم الضامن
 احضارها وتسليمها وعند الهلاك تجب قيمتها وان مستهلكه فالضامن لقيمتها نهر بخلاف
 الاعيان المضمونة بغيرها كالبيع والرهن وبخلاف الامانات على ما تقدم زيلعي (قوله)
 والا فهو امانة كإمر) اى فى اليوع واذا كان امانة لا يكون من هذا النوع بل من نوع
 الامانات وقد مر حكمها (قوله) وبدل صلح عن دم) اى لو كان البدل عبدا مثلا فكفيل به
 انسان محت فان هلك قبل القبض فعليه قيمته بجر وقيده بالدم فيبدل ان الكفالة ببذل
 الصلح فى المال لا تصح لانه اذا هلك انفسخ لكونه كالبيع ط (قوله) وخلع) عطف على
 صلح اى وبدل خلع (قوله) ومهر) اى وبدل مهر فتصح الكفالة فى هذه المواضع بالعين
 كمبد مثلا لان هذه الاشياء لا تبطل بهلاك العين كإفى البحر (قوله) بنوعها) اى بالنفس
 والمال (قوله) ولو فضوليا) اى ويتوقف على اجازة الطالب وبه ظهر ان شرط الصحة
 مطلق القبول واما قبول الطالب بخصوصه فهو شرط النفاذ كما افاده ابن الكمال وفى

فلو هلك المستأجر مثلا
 لاشئ عليه ككفيل النفس
 (وصح) ايضا (لو)
 المكفول به (ثمننا) لكونه
 ديننا صحيحا على المشتري
 الا ان يكون صيا محجورا
 عليه فلا يلزم الكفيل
 تبعا للاصيل خانية (و)
 كذا لو (مقصوبا) ومقبوضا
 على سوم الشراء) ان سعى
 الثمن والا فهو امانة كإمر
 (وميعا فاسدا) وبدل
 صلح عن دم وخلع ومهر
 خانية والا صلح انها تصح
 بالاعيان المضمونة بنفسها
 لا بغيرها ولا بالامانات
 (و) لا تصح الكفالة
 بنوعها (بلا قبول
 الطالب) او نائبه ولو
 فضوليا

كافى الحاكم اكفل بكذا عن فلان فلان فقال قدفعت والطالب غائب ثم قدم فرضى بذلك
 جاز لانه خاطب به مخاطب وان لم يكن وكلا وللكتفيل ان يخرج من الكفالة قبل قدوم
 الطالب وفي البحر عن السراج لوقال ضمننت ما فلان على فلان وهما غائبان فقبل فضولى ثم
 بلغهما واجازا فان اجاب المطلوب اولاهم الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وان بالعكس
 كانت بلا امر وان لم يقبل فضولى لم تجز مطلقا وان كان الطالب حاضرا وقبل ورضى المطلوب
 فان رضى قبل قبول الطالب رجع عليه وان بعده فلا اه وعلة في الخاتبة بان الكفالة تمت
 اى بقبول الطالب اولا ونفذت ولزم المال الكفيل فلا تتغير بأجازه المطلوب اه وبه علم
 ان اجازة المطلوب قبل قبول الطالب بمنزلة الامر بالكفالة فللكفيل الرجوع بما ضمن فتنه
 لذلك (تنبيه) قدمناه لو كفل رجل لصبي صح بقبوله لوماذونا والا فقبول وليه او قبول
 اجنبى واحاذه وليه وان لم يقبل عنه احد فعلى الخلاف اى فتندها لا يصح وعليه فلو ضمن
 للصغيرة مهرها لم يصح الا بقبول كذا ذكر وهذا لو اجنبا فى باب الاولياء من الخاتبة زوج
 صغيرته وضمن لها مهرها عن الزوج صح ان لم يكن في مرض موته فاذا بلغت وضمنت الاب
 لم يرجع على الزوج الا اذا كان بامر وان زوج ابنه الصغير وضمن عنه المهر في صحته جاز
 ورجع بما ضمن في مال الصغير قياسا وفي الاستحسان لا يرجع وتامه هناك (قوله) واختاره
 الشيخ قاسم حيث نقل اختار ذلك عن اهل الترجيح كالخبوي والنسوي وغيرهما واقره الرملى
 وظاهر الهداية ترجيحه لتأخير دليلهما وعليه التون (قوله) ولو اخبر عنها الخ بيان لاستثناء
 مستثنين من قوله ولا تصح بلا قبول الطالب وفي استثناء الاولى نظرا كما يظهر من التعليق (قوله)
 بمال فلان) الاولى جعل مامو صولة وجعل اللام متصلة بفلان على انها جارة كما يوجد في بعض
 النسخ (قوله) وارث المريض) قيده لانه لو قال هذا في الصحة لم يجز ولم يلزم الكفيل شئ وهذا
 قول محمد وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع وقال الكفالة جائزة كافي وجزم بالاول في الفتح
 عن المبسوط (قوله الملى) اى الذى عنده ما ينفى بدينه (قوله) لانه اوصية) تعليق للثانية وترك
 تعليق الاولى لظهوره فان الاخبار عن العقد اخبار عن ركنيه الايجاب والقبول اه ح
 فليست في الحقيقة كفالة بلا قبول وما ذكر في وجه الاستحسان من انها وصية هو احد
 وجهين في الهداية قال ولهذا تصح وان لم يسم المكفول لهم وانما تصح اذا كان له مال
 الوجه الثانى ان المريض قائم مقام الطالب لحاجته اليه تفريفا لذمته وفيه نفع للطالب فصار
 كما اذا حضر بنفسه فعلى الاول هي وصية لا كفالة وعن الثانى بالعكس واعترض الاول
 بأنه يلزم عدم الفرق بين حال الصحة والمرض الا ان يؤول بأنه في معنى الوصية وفيه بعد
 واعترض الثانى في البحر بأنه لا فائدة في الكفالة لانا حيث اشتراطنا وجود المال فالوارث
 يطالب به على كل حال واجاب في النهر بأن فائدته تظهر في تفريغ ذمته تأمل قال في النهر
 والاستثناء على الاول منقطع وعلى الثانى متصل ولذا كان ارجح الان مقتضاه مطالبة الوارث
 وان لم يكن للميت مال اه قلت الظاهر ان هذا وصية من وجه وكفالة من وجه فيراعى
 الشئ من الطرفين لانهم ذكروا للاستحسان وجهين متنافيين فعلم ان المراد مراعاةهما
 بالقدر الممكن والزعم الغاؤها (قوله) الصحة اوجه) ايده في الحواشى السعدية بأن الوارث

مطلب

في ضمان المهر

(في مجلس العقد) وجوزها
 الثانى بلا قبول وبه يفتى
 درر ورازبة واقره في
 البحر وبه قالت الائمة
 الثلاثة لكن نقل المصنف
 عن الطرسوسى ان الفتوى
 على قولهما واختاره
 الشيخ قاسم هذا حكم
 الانشاء (ولو اخبر عنها)
 بأن قال انا كفيل بمال فلان
 على فلان (حال غيبة الطالب
 او كفل وارث المريض)
 الملى (عنه) بأمره بأن يقول
 المريض لو ارثته تكفل عني
 بماعلى من الدين فكفله
 مع غيبة الغرماء (صح) في
 صورتين بلا قبول اتفقا
 استحسانا لانه اوصية فلو
 قال لاجنبى لم يصح وقيل
 يصح شرح مجمع وفي
 الفتح الصحة اوجه

حيث كان مطالباً بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن نفسه في الجملة فكان ينبغي ان لا تجوز كفالته فإذا جازت لما مر في الوجهين فكفالة الاجنبي وهى سالمة عن هذا المانع
 اولى ان تصح اه واقره في النهر **(قوله وحقق انها كفالة)** اى ونى عليه صحتهما من الاجنبي
 لكن يرد عليه الغاء احد وجهى الاستحصال واذا مشينا على ما قلنا من اعمال الوجهين
 ونوفير الشبهين بالصوية والكفالة لم يضرنا لان الاجنبي يصح كونه وصياً وكونه كفياً **(قوله)**
 لكن يرد عليه توقفها على المال (حيث قيد بكون المريض ملياً والكفالة عن المريض لا تتوقف
 على المال قلت وهذا وارد على كونها كفالة من كل وجه وقد علمت ان لها شبهين واشترط
 المال مبنى على شبه الوصية كما ان اشتراط المرض مبنى على شبه الكفالة دون الوصية
(قوله لماره) اصل التوقف لصاحب البحر والجواب لصاحب النهر ولا يخفى عدم افادته
 رفع التوقف لان مبنى التوقف وجود الشبهين نعم على ما حققه في الفتح من انها كفالة حقيقة
 لا يتظر لكن علمت ما فيه وقد يقال ان اشتراط المال مبنى على شبه الوصية دون الكفالة كما
 علمت وبه يظهر انه ليس المراد دفع الورثة من ماله بل من مال الميت وذلك بقيد الانتظار
 وبقيده ايضا انه لو هلك المال بعد الموت لا يلزم الورثة ولماره صريحاً **(قوله ولو ضمنه)** اى
 لو ضمن الوارث المريض الى بعد موته في غيبة الطالب **(قوله ولعله قول الثانى لما مر)** اى من
 تجوز الكفالة بلا قبول وهذا الحمل متعين لانها اذا لم تصح عندها في حال الصحة لا تصح
 بعد الموت بالاولى ولان وجه كونها كفالة في المرض قيام المريض مقام الطالب في القبول
(قوله) اختلافاً في الاخبار والانشاء راجع لمسئلة المصنف الاولى اى اذا قال انا كفيل زيد
 فقال الطالب كنت مخبراً بذلك فلا يحتاج لقبولى وقال الكفيل كنت منشأً للكفالة فالقول
 للمخبر لانه يدعى الصحة والاخر الفساد كذا في شرح الجامع لقاضيخان **(قوله دين ساقط)**
 اى بسبب موته مفلساً **(قوله عن ميت مفلس)** هو من مات ولا تركه ولا كفيل عنه بحر
(قوله الا اذا كان به كفيل اورهن) استثناء من قوله ساقط ولو حذف ساقط اولاً ثم علل بقوله
 لانه يسقط بموته ثم استثنى منه لكان اوضح يعنى ان الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان
 به كفيل حال حياته اورهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته لانه لو كفيل في حياته ثم مات
 مفلساً لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلساً لا يبطل الرهن لان سقوط الدين
 في احكام الدنيا في حقه للضرورة فتقدرها بقدرها فابقائه في حق الكفيل والرهن لعدم
 الضرورة كذا في المعراج ولا يلزم مما ذكر حجة الكفالة به حينئذ للاستثناء عنها بالكفيل
 وبيع الرهن ط **(قوله وظهر له مال)** كافي الحاكم لو ترك الميت شيئاً لا يفي لزوم الكفيل بقدره
(قوله على الطريق) المراد به الحفر في غير ملكه **(قوله لزمه ضمان المال في ماله وضمان)**
 النفس على عاقلة (هذا زيادة من الشارح على ما في البحر **(قوله)** وهو الحفر الثابت حال قيام
 الذمة) والمستند بثبت اولاً في الحال ويلزمه اعتبار قوتها حينئذ به لكونه محل الاستيفاء
 بحر عن التحرير اى ويلزم ثبوته في الحال اعتبار قوة الذمة حين ثبوته به اى بالدين وقوله
 لكونه محل الاستيفاء زيادة من البحر على ما في التحرير **(قوله وهذا)** الاشارة الى ما في المتن
(قوله مطابقاً) اى ظهر له مال اولاً **(قوله ولو تبرع به)** اى بالدين اى بايقائه **(قوله صح اجماعاً)**

حقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال ولوله مال غائب هل يؤمر الميرم بانتظاره او يعطى الطالب الكفيل لماره ويأبى على انه وصية ان يتظر لاهلها كفاً وقيدنا بأمره لان تبرع الوارث بضمانه في غيبتهم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج ولعله قول الثانى لما مر وفي البرازية اختلافاً في الاخبار والانشاء فالقول للمخبر (و لا تصح (بدن) ساقط ولو من وارث (عن ميت مفلس) الا اذا كان به كفيل او رهن معراج او ظهر له مال فتصح بقدره ابن مالك او لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به بأن حفر بئراً على الطريق فثقب به شئ بعد موته لزمه ضمان المال في ماله وضمان النفس على عاقلة ثبوت الدين مستندا الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة بحر وهذا عنده وجهها مطلقاً وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به احد صح اجماعاً

لانه عند الامام وان سقط لكن سقوطه بالنسبة الى من هو عليه لا بالنسبة الى من هو له فإذا كان باقيا في حقه حل له اخذه **(قوله)** ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن وكذا عكسه وهو توكيل الكفيل بقبض الثمن كما سيأتى في الكفالة بخر قيد بالوكيل لان الرسول بالبيع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع الغنائم عن الامام لانه كالرسول وقيد بالثمن لان الوكيل يتربح المرأة لو ضمن لها النهر صح لكونه سفيرا ومعبرا بخر وقيد بالكفالة لانه لو تبرع باداء الثمن عن المشتري صح كما في النهر عن الحامية **(قوله)** فيها وكل بيعه (الاولى ان يقول اى ثمن ما وكل بيعه قيده لان الوكيل بقبض الثمن لو كفل به يصح كما في البحر **(قوله)** لان حق القبض له بالاصالة) ولذا لا يعمل بوث الموكل وبعزله وجاز أن يكون الموكل وكلا عنه في القبض للموكل عزله وتماه في البحر **(قوله)** ومفاده (الح) هو صاحب البحر وتبعه في النهر **(قوله)** هذا الاول (آ) هذا الهزعة ضمير التثنية **(قوله)** اى في الوكيل من قوله لان حق القبض له (الح) **(قوله)** ولان الثمن (الح) ذكره الزياي وقوله امانة عندها اى عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض اشار به الى انه لا فرق في عدم صحة الكفالة بين ان تكون قبل قبض الثمن او بعده ووجه الاول مامر ووجه الثاني ان الثمن بعد قبضه امانة عندها غير مضمونة والكفالة غرامة وفي ذلك تغيير لحكم الشرع بعدم ضمانه بالاعد وايضا كفتهما لما قبضاه كفالة الكفيل عن نفسه وأما مامر من صحة الكفالة بتسليم الامانة فذاك في كفالة من ليست الامانة عنده **(قوله)** ولا تصح للشريك (الح) فهو موه انه لو ضمن اجنبى لاحد الشريكين بمحضته تصح والظاهر انه يصح مع بقاء الشركة كما يؤيده الكفيل يكون مشتركا بينهما كما لو ادى الاصيل تأمل **(قوله)** ولو بائرت تفسير الاطلاق و اشار به الى ان ما وقع في الكثر وغيره من فرض المسئلة في ثمن المبيع غير قيد **(قوله)** مع الشركة بان ضمن نصفاشاعا **(قوله)** صير ضامنا لنفسه لانه ما من جزء يؤديه المشتري او الكفيل من الثمن الا لشريكه فيه نصيب زياي **(قوله)** ولو صح في حصة صاحبه بان كفل نصفامقدرا **(قوله)** ذا لا يجوز لان القسمة عبارة عن الافراز والحيازة وهو ان يصير حق كل واحد منهما فرذا في حيز على جهة وذا لا يتصور في غير العين لان الفعل الحسى يستدعى محلا حسيا والدين حكى وتماه في الزياي **(قوله)** ثم لو تبرع جاز) اى لو ادى نصيب شريكه بالاسبق ضمان جاز ولا يرجع بمأدى بخلاف صورة الضمان فانه يرجع بمادفع اذ قبضه على فساد كفي جامع الفصولين **(قوله)** كما لو كان صفقتين بأن سعى كل منهما لتصبيه ثمتا صح ضمان احدها نصيب الآخر لامتيان نصيب كل منهما فلا شركة بدليل انه لى للمشتري قبول نصيب احدها فقط ولو قبل الكل ونقد حصة احدها كان للتاقد قبض نصيبه وقد اعتبروا هنا لتعدد الصفقة تفصيل الثمن وذكروا في البيع ان هذا قولهما واماقوله فلا بد من تكرار الخط بعت بخر **(قوله)** ولا تصح الكفالة بالعهدة (بان يشتري عبدا فيضمن رجل العهدة للمشتري نهر **(قوله)** لاشتباه المراد بها) لاطلاقها على الصك القديم اى الوثيقة التي تنبهد للبائع بالمالك وهي ملكة فذا ضمن بتسليمها للمشتري لم يصح لانه ضمن ما لم يقدر عليه وعلى العقد وحقوقه وعلى الدرك وخيار الشرط فلم تصح الكفالة للجهالة نهر قلت فلو فسرنا بالدرك صح كما لو اشترى اطلاقها عليه في العرف

(و) لا تصح كفالة الوكيل
(الثمن الموكل) فيها وكل
بيعه لان حق القبض له
بالاصالة فيصير ضامنا
لنفسه ومفاده ان الوصى
والناظر لا يصح ضمانهما
الثمن عن المشتري فيها ما
لان القبض لهما ولذا لو
ابرآه عن الثمن صح وضعا
(و) لا تصح كفالة المضارب
(لرب المال) اى بالثمن مامر
ولان الثمن امانة عندها
فالضمان تغيير لحكم الشرع
(و) لا تصح (الشريك بدین
مشترك) ما قالوا بأثر
لانه لو صح الضمان مع
الشركة يصير ضامنا لنفسه
ولو صح في حصة صاحبه
يؤدى الى قسمة الدين قبل
قبضه وذا لا يجوز نعم
لو تبرع جاز كما لو كان
صفقتين (و) لا تصح
الكفالة (بالعهدة)
لاشابه المراد بها

لزوال المانع تأمل **(قوله ولا بالخالص)** اى عند الامام وقالوا تصح والخلاف مبنى على تفسيره فهما فسرهما بتخليص المبيع ان قدر عليه وردا لئن ان لم يقدر عليه وهذا ضمان الدرك فى المعنى وفسره الامام بتخليص المبيع فقط ولا قدرته عليه نهر **(قوله)** متى ادى بكفالة فاسدة رجع كصحيحة لم أر هذه العبارة فى جامع الفصولين وانما قال فى صورة الضمان اى ضمان احد الشريكتين يرجع بمادفع اذا قضاه على فساد فيرجع كالوادي بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل ببذل الكتابة لم يصح فيرجع بمادى اذ حسب انه يجبر على ذلك لضمانه السابق وبمثله لو ادى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا وكيل البيع اذا ضمن الثمن لموكله لم يجز فيرجع ولو ادى بغير ضمان جاز ولا يرجع اه **(قوله)** ولو كفل بأمره شمل الامر حكما كما اذا كفل الاب عن ابنه الصغير مهر امرأته ثم مات الاب واخذ من تركته كان للورثة الرجوع فى نصيب الابن لانه كفالة بأمر الصبي حكما لثبوت الولاية فان ادى بنفسه فان اشهد رجع والا لا كذا فى نكاح الجمع وكذا لو جحد الكفالة فبرهن المدعى عليها بالامر وقضى على الكفيل فادى قاته يرجع وان كان متاقضا لكونه صار مكذبا شرعا بالقضاء عليه كذا فى تالخيص الجامع الكبير نهر وقد منا قريبا عند قول الشارح ولو فضوليا ان اجازة المطلوب قبل قبول الطالب بتزلة الامر بالكفالة ونقله ايضا فى الدر المنثور عن القهستانى عن الحاتية وبأنى الاشارة اليه فى كلام الشارح قريب **(قوله)** اى بأمر المطلوب فلو بأمر اجنبى فلا رجوع اصلا فى نور العين عن الفتاوى الصغرى امر رجلا ان يكفل عن فلان لفلان فكفل وادى لم يرجع على الأمر اه **(قوله)** او على انه على اى على ان مانضمه يكون على قال فى الفتح فلو قال ضمن الالف التى لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء لجواز ان يكون القصد ليرجع او لطلب التبرع فلا يلزم المال وهذا قول ابن حنيفة ومحمد اه لكن فى التهر عن الحاتية على كفى فلو قال اكفل فلان بالف درهم على او افقه الف درهم على او ضمن له الالف التى على او افقه ماله على ونحو ذلك رجع بمادفع فى رواية الاصل وعن ابن حنيفة فى المجرى اذا قال لا خرا ضمن لفلان الالف التى له على فضمنها وادى اليه لا يرجع اه فعمل ان ما فى الفتح على رواية المجرى وقد جزم فى الوالوجية بالرجوع وانما حكى الخلاف فى نحو ضمن له الف درهم اذا لم يقل عنى او هى على ونحوه ففندها لا يرجع الا اذا كان خليطا وعند ابن يوسف يرجع مطلقا ومثله فى الذخيرة وكذا فى كافى الحاكم قال فى التهر واجمعوا على ان المأمور لو كان خليطا رجع وهو الذى فى عياله من والد او ولد او زوجة او اجير والشريك شركة غسان كذا فى النسابيع وقال فى الاصل والخلط ايضا الذى يأخذ منه ويعطيه ويدانيه ويضع عنده المال والظاهر ان الكل يعطى لهم حكم الخليط وتامه فيه قلت وما استظهره مصرح به فى كافى الحاكم **(قوله)** وهو غير صبي الخ قال فى جامع الفصولين الكفالة بأمر انما توجب الرجوع لو كان الأمر من يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور ولو أمره ورجع على القن بعد عقده اه قال فى البحر بخلاف المأذون فيهما لصحة أمره وان لم يكن اهلا لها اى للكفالة **(قوله)** رجع بما ادى شمل ما اذا صالح الكفيل الطالب عن الالف بخمسائة فيرجع بها لابلان لانه اسقاط او ابراء كفى البحر وقال ايضا ان قوله رجع بما ادى مقيد بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل

(و) لا (بالخالص) اى تخليص مبيع يستحق لعجزه عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو بشره ان قدر والا فبره الدائن كان كالدرك عني **(فائدة)** متى ادى بكفالة فاسدة رجع كصحيحة جامع الفصولين ثم قال ونظيره لو كفل ببذل الكتابة لم يصح فيرجع بمادى اذ حسب انه يجبر على ذلك لضمانه السابق واقره المصنف فليحفظ **(ولو كفل بأمره)** اى بأمر المطلوب بشرط قوله على او على انه على وهو غير صبي وعبد محجورين ابن ملك **(رجع)** عليه **(بمادى)**

فلوكفل عن المستأجر الاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لارجوع له كفى اجارات
البرازية اه قلت ونظيره ما لو أدى الاصيل قبله فى حاوى الزاهدى الكفيل بأمر الاصيل
أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع به لانه شئ حكى فلا فرق فيه بين
المعلم والجهل كتمول الوكيل اه اى بل يرجع على الدائن (قوله ان أدى بما ضمن) الاولى
حذف الباء (قوله وان أدى اردا) ان وصلى اى ان لم يؤد ماضن لا يرجع بما أدى بل بما ضمن
كما اذا ضمن بالجيد فأدى الاردأ او بالعكس (قوله للملك الدين بالاداء الخ) اى يرجع بما ضمن
لا بما أدى لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها انه يملك الدين بالاداء فيصير كالطالب نفسه
فيرجع بنفس الدين فصار كما اذا ملك الكفيل الدين بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه
فانما له عينه وكذا اذا وهب الطالب الدين للكفيل فانه يملكه ويطلب به المكفول بعينه
وصحت الهبة مع ان هبة الدين لا يصح الا بمن عليه الدين وليس الدين على الكفيل على المختار
لان الواهب اذا اذن للموهوب بقبض الدين جاز استحسانا وهنا بعقد الكفالة سلطه على
قبضه عند الاداء وهذا بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما أدى لانه لم يملك الدين بالاداء
وتمامه فى الفتح (قوله وان يغيره) اى وان كفل بغير امره لا يرجع (قوله الا اذا أجاز فى
المجلس) اى قبل قبول الطالب فلو كفل بمحضرها بلا امره فرضى المطلوب ولا يرجع ولورضى
الطالب اولاً لانها العقد به فلا يتغير قهستانى عن الحانية وقدمناه ايضا عن السراج (قوله
وحيلة الرجوع بلا امر الخ) عبارة الوالوجية رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه
فقال له الطالب ادفع الى مالى على المكفول عنه حتى تبرا من الكفالة فأراد ان يؤديه على وجه
يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة فى ذلك ان يدفع الدين الى الطالب وبهيه الطالب ماله
على المطلوب ويوكله بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه
لودفع المال اليه بغير هذه الحيلة يكون متطلوعا ولو أدى بشرط ان لا يرجع لا يجوز اه ولا يخفى
انه ليس فى ذلك كفالة مال بل كفالة نفس فقط لكن اذا ساع له الرجوع بدون كفالة بهذه
الحيلة فع الكفالة اولى لكن علمت آتفا ان هبة الطالب الدين للكفيل لا يشترط فيها الاذن
بقبضه لان عقد الكفالة يتضمن اذنه بالقبض عند الاداء والظاهر انه لا فرق فى ذلك بين كونها
بأذن المطلوب او بدونه فتقول الشارح ويوكله بقبضه غير لازم هنا بخلافه فى مسألة الوالوجية لانها
ليس فيها عقد كفالة بالمال فذلك ذكر فيها التوكيل بالقبض اذ لا تصح الهبة بدونه واورد انه
اذا دفع دين الاصيل برى الاصيل من دينه فلا رجوع له عليه الا اذا دفع قدر الدين من غير
تعرض لكونه دين الاصيل اى بأن يدفعه للطالب على وجه الهبة قات هذا واراد على مسألة
الوالوجية اما على ما ذكره الشارح من فرض المسئلة فى الكفيل بلا امر فلا لما علمت من
ان الكفيل يملك الدين بمجرد الهبة ويرجع بعينه على الاصيل فافهم نعم ينبغي ان يكون
الهبة سابقة على أداء الكفيل والا كانت هبة دين سقط بالاداء فلا تصح (قوله لان تملكه
بالاداء) اى تملك الكفيل الدين انما يثبت له بالاداء لا قبله فاذا أداء يصير كالطالب كما قررناه
آتفا فينثبث له حبس المطلوب (قوله نعم للكفيل اخذ رهن الخ) يعنى لودفع الاصيل
الى الكفيل رهنا بالدين فله اخذه والاولى فى التعبير ان يقال نعم للاصيل دفع رهن للكفيل

ان أدى بما ضمن والا فبا
ضمن وان أدى اردأ للملك
الدين بالاداء فكان
كالطالب وكالملك بهية
اوارث عيني (وان يغيره
لا يرجع) لتبرعه الا اذا
اجاز فى المجلس فيرجع
عمداية وحيلة الرجوع
بلا امر ان يهبه الطالب
الدين ويوكله بقبضه
ولوالية (ولا يطلب
كفيل) اصيلا (بما قبل
ان يؤدى) الكفيل (عنه)
لان تملكه بالاداء نعم
للكفيل اخذ رهن من
الاصيل قبل ادائه خانية
(فان لوزم) الكفيل
(لازمه) اى لازم هو
الاصيل ايضا حتى يخاصه

لثلا يومهم لزوم الدفع على الاصيل يطالب الكفيل وقد تبع الشارح في هذا التبع بر صاحب البحر
 اخذا من عبارة الحاتية مع انها اتمتع مقلنا فانه قل فيها ذكر في الاصل انه لو كفل بمال
 مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز ولو كفل بنفس رجل على انه ان
 لم يوف به الى سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول عنه بمال رهنا
 الى سنة كان الرهن باطلا لانه لا يجب المال للكفيل على الاصيل بعد وكذا لو قال ان مات فلان
 ولم يؤدك فهو على ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجز وعن ابي يوسف في التوادر يجوز اه **قوله**
 واذا حبسه له حبسه في حاشية المنح للرمل اقول سيأتي في كتاب القضاء من بحث الحبس
 ان المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثروا اه **قوله**
 هذا اذا كفل بامرء الخ تقييد لقول المصنف فان لوزم لازمه الخ وقيدته ايضا في البحر بخنا
 بما اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والافليس له ما لازمه اه وقيدته في الشرع بنسبة ايضا
 بما اذا لم يكن المطلوب من اصول الطالب فلو كان اباه مثلا ليس له حبس الكفيل لما يلزم من
 فعل ذلك بالمطلوب وهو متنع اي لانه لا يحبس الاصل بدين فرعه واذا امتنع الا لازم امتنع
 المزوم واعترضه السيد ابو السعود بتنع الملازمة وبأنه يخالف للمنفول في الفهستاني
 فلا يعمل عليه وان تبعه بعضهم اه قلت وعبارة الفهستاني وان حبس حبس هو المكفول
 عنه اذا كان كفلا عن احد الابوين او الجد فانه ان حبس لم يحبسه به يشعر قضاء الخلاصة
 اه ولا يخفى ان المتبادر من هذه العبارة ما اذا كان الطالب اجنبيا والمطلوب ابى المدين اصلا
 للكفيل لا للطالب وهذا غير ما في الشرع بنسبة وهو ما اذا كان المطلوب اصلا للعالم لا
 للكفيل فما في الشرع بنسبة تقييد لقولهم ان للطالب حبس الكفيل وما في الفهستاني تقييد
 لقولهم للكفيل حبس المكفول اذا حبس اي اذا كان المكفول اصلا للكفيل فله الطالب
 الاجنبى حبس الكفيل وليس للكفيل اذا حبس ان يحبس المكفول لكونه اصلا بخلاف ما
 اذا كان المنفول اصلا للطالب فانه ليس للطالب حبس الكفيل لانه يلزم من حبسه له ان يحبس
 هو المكفول فيلزم حبس الاصل بدين فرعه وقد ذكر ذلك الشرع بنسبة في رسالة خاصة
 وذكر فيها انه سئل عن هذه المسئلة ويوجد فيها نقلا وحقق فيها ما ذكرناه لكن ذكر الحير
 الرمل في حاشية البحر في باب الحبس من كتاب القضاء انه وقع الاستفتاء عن هذه المسئلة ثم قل
 للكفيل حبس المكفول الذي هو اصل الدائن لانه انما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع
 عليه بتأدى فهو محبوس بدينه فلم يدخل في قولهم لا يحبس اصل في دين فرعه لانه انما حبسه
 اجنبى فثبت له عليه اه ما خلا ومفاده ان للطالب الذى هو فرع المكفول حبس الكفيل
 الاجنبى لان الكفيل لا يحبس المكفول ما لم يحبسه الطالب ولا يخفى ان المكفول انما يحبس
 بدين الطالب حقيقة فيلزم حبس الاصل بدين فرعه وان كان الحابس له مباشرة غير التفرع
 نعم يظهر ما ذكره الحير الرمل على القول بان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في الدين لكن علمت ان الكفيل
 لا يملك الدين قبل الاداء فبقى الدين للطالب ولزم المحذور والله سبحانه اعلم فانهم **قوله**
 يوجب براتهما اي براءة الكفيل والاصل وقوله للطالب قيل متعلق بأداء قلت وفيه بعد
 والظاهر تعلقه بمحذوف على انه حال من براءة اي منبهة الى الطالب على ان اللام بمعنى الى

(واذا حبسه له حبسه)
 هذا اذا كفل بامرء ولم يكن
 على الكفيل للمطلوب دين
 مثله والا فلا ملازمة ولا
 حبس سراج وفي الاشياء
 اداء الكفيل يوجب
 براتهما للطالب

ونظيره قوله الآتي برئت الى فافهم (قوله الا اذا احواله) فان الحوالة كباقي نقل الدين من ذمة
الحيل الى ذمة المحال عليه فهو في حكم الاداء فصح الاستثناء فافهم (قوله وشرط براءة نفسه
فقط) فحينئذ يبرأ الكفيل دون الاصيل والاطالب أخذ الاصيل او المحال عليه بدنيته ما
يتوالمال على المحال عليه وبدون هذا الشرط يبرأ الاصيل ايضا لان الدين عليه والحوالة
حصلت باصل الدين فقصمت براءة التهما كافي البحر عن السراج (قوله وبرى الكفيل براءة
الاصيل) وكذا يبرأ لو شرط الدفع من ودیعة فهلك في الكافي لو كفل بالغ عن فلان على
ان يعطيهما اياه من ودیعة فلان عنده جاز فان هلك في الوديعة فلا ضمان على الكفيل اه
وفيه ايضا في باب بطلان المال عن الكفيل بغير اداء ولا ابراء لو كفل عن رجل بالغن فاستحق
المبيع من يده اوردته بعيب ولو بلا قضاء او باقالة او بخيار رؤية او بفساد المبيع برى الكفيل
وكذا لو بطل المهر او بعضه عن الزوج بوجه برى مما يطول عن الزوج او ضمن المشتري الثمن
لغير المبيع فاستحق المبيع من يده المشتري بطلت الكفالة ايضا وكذلك الحوالة اما لو ورد
المشتري بعيب ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل ويرجع به على البائع وكذا لو هلك المبيع قبل
التسليم او ضمن الزوج مهر المرأة لغيرهما ثم وقعت بينهما فرقة من قبله او من قبلها لم يبرأ
الضمان وتامه فيه (قوله الا اذا برهن) اي الاصيل على ادائه قبل الكفالة فيبرأ اي الاصيل
فقط اي دون الكفيل لانه اقرب بهذه الكفالة ان الالف على الاصيل وبهذا يظهر ان الاستثناء
منقطع لما في البحر من ان هذا ليس من البراءة وانما يتبين ان لادين على الاصيل والكفيل عومل
بأقراره اي لان البيئة لما قامت على الاداء قبل الكفالة علم ان ما كفل به الكفيل غير هذا الدين
بخلاف ما اذا برهن انه قضاء بعد الكفالة ففي البحر التهما يبرأ (قوله بحر) صوابه نهر فانه
نقل عن الفقيه براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كانت بالاداء أو الإبراء فان كانت
بالحلف فلا لان الحلف يفيد براءة الحالف فحسب اه والظاهر انه معصور فيما اذا كانت
الكفالة بغير أمره والفقهاء اكفل عني فلان بكذا اقرار بالمال فلان كافي الحاشية وغيرها
وحينئذ فاذا ادعى عليه المال فانكر وحلفه برى وحده وانما قلنا كذلك لانه لو ادعى الاصيل
الاداء فعليه البيئة لا يجب تأمل (قوله ولو أبرأ الطالب الاصيل له) محل براءة الكفيل بأبراء
الطالب الاصيل اذا لم يكفل بشرط براءة الاصيل فان كفل كذلك برى الاصيل دون الكفيل
لانها حوالة ط ولو قال ولو برى الاصيل لشمل ما في الحاشية لومات الطالب والاصيل واره
برى الكفيل ايضا اه بحر (قوله برى الكفيل) بشرط قبول الاصيل وموته قبل القبول
والرد يقوم مقام القبول ولورده ارتد وهل يعود الدين على الكفيل أم لا خلاف كذا في الفتح
نهر وفي التارخانية عن المحيط لا ذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب واختلف المشايخ
فمنهم من قال لا يبرأ الكفيل اي برد الاصيل الإبراء كافي رد الهية ومنهم من قال يبرأ الكفيل
اه قال في الفتح وهذا بخلاف الكفيل فانه اذا أبرأه صح وان يقبل ولا يرجع على الاصل
ولو كان ابراء الاصيل أو هبته أو تصدق عليه بعد موته فعند أبي يوسف القبول والرد
للورثة فان قبلوا صح وان ردوا ارتد وقال محمد لا يرتد بردهم كالأبرأهم في حال حياته ثم مات
وهذا يختص بالأبراء اه (قوله كافر) اي قبيل الكفالة بالمال (قوله وتأخر الدين عنه)

مصاب

فيما يبرأ به الكفيل عن المال

الا اذا احواله الكفيل على
مدونه وشرط براءة نفسه
فقط (وبرى) الكفيل
(براء الاصيل) اجاعا
الا اذا برهن على ادائه قبل
الكفالة فيبرأ فقط كالأصل
حلف بحر (ولو أبرأ)
الطالب (الاصيل) او اخر
(عنه) اي اجله (برى
الكفيل) تبعا للاصيل
الا كفيل النفس كافر
(وتأخر) الدين (عنه)
تبعا للاصيل الا اذا صالح
المكاتب عن قتل العمد
بمال ثم كفله انسان ثم يحجز
المكاتب

مرتبطة بقوله وأخره وشمل كفيلاً الكفيل فإذا أخرج الطالب عن الأصل تأخر عن الكفيل وكفيله وإن أخره عن الكفيل الأول تأخر عن الثاني أيضاً عن الأصل كفي الكافي وشرطه أيضاً قبول الأصل فيورده ارتد كما فده في الفتح **(قوله)** تأخرت مضاربة المصالح مصدر مضاف الى مفعوله والمراد به المكاتب والمفاعل ولي القليل اولى فاعله والمراد به الولي والمفعول المكاتب فإن المصلحة مضاعفة من الطرفين وهذا اولى لتلايلهما الاظهار في مقام الاضمار ففهم ومثل هذه النسبة ما لو كفل العبد المحجور بمازاه بعد عتقه فان المضاربة تتأخر عن الأصل الى عتقه وبطالب كفيله للحال لكن في هذين الفرعين تأخر لا يتأخر الطالب فلم يدخل في كلامه انصاف كما افاده في البحر والنهر **(قوله)** ولا ينكس) أي لو أبرأ الكفيل أو أخره أي أجله بعد الكفالة بالمال حالاً لا ببرأ الأصل ولا يتأخر عنه قول في النهر وإذا لم يبرأ الأصل لم يرجع عليه الكفيل بشئ بخلاف ما لو وهبه الدين أو تصدق عليه به حيث يرجع اهـ **(قوله)** لم يلو تكفل بالحال مؤجلاً (الح) اقدانه لو كان مؤجلاً على الأصل فكفله به تأخر عنهما بالأولى وإن لم يسم الأجل في الكفالة كما صرح به في الكافي وغيره **(قوله)** لأن تأجيله على الكفيل تأجيل عليهما) هذا التعليل غير تام فإن العلة كفي الفتح هي أن الطالب ليس له حال الكفالة حتى يقبل التأجيل إلا الدين بالضرورة يتأخر عن الأصل بتأجيل الكفيل أم في مسألة المتن وهي ما إذا كانت الكفالة ثابتة قبل التأجيل فقد تقرر حكمها وهو انطابة ثم طرأ التأجيل عن الكفيل فينصرف الى ما تقرر عليه بما هو مضطرب **(نتيجه)** * ما ذكره الشارح تبعاً للهداية وغيرها من أنه يتأجل عليهما يستثنى منه ما إذا أضاف الكفيل الأجل الى نفسه بأن قال اجلني أو شرط الطالب وقت الكفالة الأجل للكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حيث ذكره عن الأصل كما ذكره في الفتاوى الهندية ونقل ط عبارتها ويستثنى أيضاً ما لو كفل بالقرض مؤجلاً الى سنة مثلاً فهو على الكفيل الى الأجل وعلى الأصل حال كفي البحر عن التارخانية معزيا الى الذخيرة والغاية ثم نقل خلافاً عن تخصيص الجامع من شموله للقرض وإن هذا هو الحقية في تأجيل القرض وسيدكره الشارح آخر الباب قلت لكن رده العلامة الخرسوسي في النفع الوسائل بأن هذا إنما قاله الخصمى في شرح الجامع وكل الكتب تخالفه فلا يلتفت اليه ولا يجوز العمل به وقد تماء الكلام عليه قبيل فصل القرض ويؤيد ان الحاكم الشهيد في الكافي صرح بأنه لأنه يتأخر عن الأصل وكفى به حجة **(قوله)** وفيه متعلق بقوله بشرط والضمير المحجور عائد الى قول المتن ولو أبرأ الأصل أو تسقط نقطة فيه فكان اوضح وعادة الدرر هكذا أبرأ الطالب الأصل ان قبل برأ أي الأصل والكفيل معاً وأخره عنه تأخر عنهما بلا عكس فيهما ولو أبرأ الكفيل فقط برئ وإن لم يقبل إلا الدين عليه ليجتنب الى القبول بل عليه المضاربة وهي تسقط بالأبراء ولو وهب الدين له أي لكفيل ان كان غنياً وتصديق عليه ان كان فقيراً بشرط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين تغير من عليه الدين تصح اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكافي وبعده الرجوع على الأصل اهـ وضعير بعده بالقبول وحاصله ان حكم الأبراء والهبة في الكفيل مختلف في الأبراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج وفي الأصل متفق فيحتاج الى القبول في الكل وموته قبل القبول والرد كالقبول شرئبلاية ولم يذكر

تأخرت مضاربة المصالح الى عتق الأصل وله مضاربة الكفيل الآن شبه (ولا ينكس) لعدم تبعية الأصل للقرض نحو تكفل بالحال مؤجلاً تأجل عنهما لأن تأجيله على الكفيل تأجيل عليهما وفيه يشترط قبول الأصل الأبراء

مطلب

لو كفل بالقرض مؤجلاً تأجل عن الكفيل دون الأصل

عقبا كما يأتي ويؤخذ مافي الفتح عن المبسوط لوصالته على مائة درهم على ان ابراء الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ورجع الطالب على الاصيل بتسعمائة لان ابراء الكفيل يكون فسحا للكفالة ولا يكون اسقاطا لاصل الدين (قوله) كانت فسحا للكفالة (هذه عبارة المبسوط كما علمت أي ان البراءة عن باقي الدين التي تضمنها عقد الصالح تتضمن فسحا للكفالة لسقوط المطالبة عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط بها اصل الدين اذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب شيء مع انه يطالبه بالتصف الباقي بخلاف الصور الثلاث فان مطالبته سقطت عنهما جميعا (قوله) فيأمر هو) أي الكفيل وحده عن خمسمائة وهي التي سقطت بعقد الصالح وكذا عن التي دفعها بدلا عن الصالح وهو ظاهر لان الصالح على بعض الدين أخذ لبعض حقه وبراء عن الباقي فثبت أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وبراء عن باقيه فقط سقطت المطالبة عنه اصلا وبراءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل فلذا قال دون الاصيل (قوله) والكفيل بخمسمائة) أي ورجع الكفيل على الاصيل بخمسمائة وهي التي اداها للطالب بدل الصالح في الصور الاربع (قوله) لو بأمره) أي رجع بها لو كفل عنه لامره والا فلا رجوع له (قوله) على جنس آخر) مفهوم قوله على نصفه اهـ ج (قوله) رجع بالالف) لان الصالح بخمس آخر مبادلة فيملك الدين فيرجع بجميع الف فتح وكذا رجع بجميع الف لوصالته على خمسمائة على ان يبطل الباقي كما في الفتح ايضا ومثله في الكافي (قوله) كما مر) الاول ان يقول لما مر أي من انه يملك الدين بالاداء (قوله) صالح الكفيل الطالب الخ) في الهداية ولو كان صالحه عما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن المطالبة اهـ ومقتضاه صحة الصالح لزوم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الاصيل وهو خلاف ما ذكره المصنف تبعا للاختية الا ان يحمل على الكفالة بالنفس لما في التناخية الكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على خمسمائة دينار على ان ابراء من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها فلو كان كفيلًا بالنفس والمال على انسان واحد برى اهـ وفي الهداية عن الذخيرة صالح على مال لاسقاط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان في رواية تسقط وبه يفتى اهـ وحينئذ فيحمل مافي الهداية على الكفالة بالمال توفيقا بين الكلامين تأمل ثم لا يخفى ان الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها في المتن وهي الرابعة هو ان هذه في الصالح عن الكفالة والتي قبلها في الصالح عن المال المكفول به فلما هنا في مقابلة الابراء عن الكفالة وهناك في مقابلة الابراء عن المال الباقي كما مر في عبارة المبسوط ومن العجب مافي النهاية حيث جعل عبارة المبسوط المارة تصويرا لما ذكره هنا في الهداية فانه عكس الموضوع لان كلام المبسوط مفروض في الصالح على ابراء الكفيل فقط عن المال وهو الصورة الرابعة المذكورة في كلام المصنف وكلام الهداية في الصالح على ابراء الكفيل عن المطالبة ولم أر من تبع على ذلك مع انه نقله في البحر وغيره واقرود عليه نعم ربما يشعر كلام الفتح بانه لم يررض به فراجع (قوله) وهو باطلاقة يعم الكفالة بالمال والنفس قد علمت مافي (قوله) برئت الى) متعلق بمحذوف حال أي حال كونك مؤديا الى كما في شرح مسكين أي فهو براءة استياء لبراء اسقاط (قوله) لاقراره بالتقبض) لان مفاد هذا التركيب براءة من المال مبدؤها

كانت فسحا للكفالة لا اسقاطا لاصل الدين (فيأمر هو) وحده عن خمسمائة (دون الاصيل) فبقى عليه الف فيرجع عليه الطالب بخمسمائة والكفيل بخمسمائة لو بأمره ولو صالح على جنس آخر رجع بالالف كما مر (صالح الكفيل الطالب) على شيء يبرئه عن الكفالة لم يصح الصالح (ولا يجب المال على الكفيل) خاتمة وهو باطلاقة يعم الكفالة بالمال والنفس بحر (قال الطالب للكفيل برئت الى من المال) الذي كفلت به (رجع) الكفيل بالمال (على المطلوب اذا كانت الكفالة) بامر (لاقراره) بالتقبض

من الكفيل ومتنهاها صاحب الدين وهذا هو معنى الاقرار بالقبض من الكفيل فكأنه قال
دفعت الى **(قوله ومفاده)** اى مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البحر **(قوله)**
براءة المطلوب اى المدينون للطالب اى الدائن يعنى انه يفيد ان المطلوب يبرأ من المطالبة التى
كانت للطالب عليه وكذا يبرأ منها الكفيل فلا مطالبة له على واحد منهما لاقراره بالقبض اذ لا
يستحق القبض اكثر من مرة واحدة **(قوله لا رجوع)** اى للكفيل على المطلوب نعم للطالب
ان يأخذ المطلوب بانال كفى الكفى للحاكم **(قوله لانه ابراء)** تعليل لعدم الرجوع فى الصور
الثلاث اذ ليس فيها ما يفيد القبض ليكون اقراره به بل هو محتمل للبراء بسبب القبض
والاسقاط فلا يثبت القبض بالشك **(قوله اى الى)** المراد برئت الى **(قوله وهو اقرب الاحتمالين)**
اى احتمال انه براءة قبض واحتمال انه براءة اسقاط ووجه الاقربى ما فى الفتح من قوله لانه
اقرار ببراءة ابتداء من الكفيل المخاطب وحاصله اثبات البراءة منه على الخصوص مثل
قمت وقعدت والبراءة الكثرة منه خاصة (٢) كالإبقاء بخلاف البراءة بالبراء فانها لا تتحقق بفعل
الكفيل بل بفعل الطالب فلا يكون حينئذ مضافة الى الكفيل وما قاله محمد اى من انه لا يثبت
القبض بالشك انما يتم اذا كان الاحتمالان متساويين اه وهذا ايضا ترجيح منه لقول ابي يوسف
(قوله لو كتبه فى الصك) مان كتب برئ الكفيل من الدراهم التى كفل بها بحر **(قوله)**
عملا بالعرف فان العرف بين الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالإبقاء
وان حصلت بالبراءة لا يكتب الصك عليه فجعلت اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند الابرار
فتح **(قوله وهذا كله الخ)** عزاء فى فتح القدير الى شروح الجامع الصغير وجزم به فى الملتقى
والدرر وقرره الشرنبلالى وكذا الزبائى وان كان تعبير البحر عنه بقيل غير ظاهر فافهمه بالاشارة
الى جميع الاغراض المارة قل فى البحر عن النهاية حتى فى برئت الى الاحتمال لاني ابرأتك مجازا
وان كان بعيدا فى الاستعمال اه قل فى النهر والظاهر ان فى لفظ الحل لا يرجع اليه لظهور انه
مساخنة لانه اخذ منه شيا اه قلت وفيه نظر يظهر بأدى نظر **(قوله لمراده)** متعلق بالبيان
اى يسأل هل اردت القبض او لا **(قوله لانه المجهل)** بكسر ثالثة اسم فاعل اى من الاصل
فى الاجمال ان يرجع فيه الى المجهل والمراد بالمجهل هنا ما يحتاج الى تأمل ويحتمل الجواز وان كان
بعيدا لاحقية المجهل يعنى يرجع اليه اذا كان حاضرا لازالة الاحتمالات خصوصا ان كان
العرف فى ذلك اللفظ مشتركا منهم من يقصد القبض ومنهم من يقصد البراء فتح **(قوله ومثل)**
الكفالة الحوالة (٢) فى كافى الحاكم والمحال عليه فى جميع ذلك كالكفيل اه قل ط فان قل
الحال لا يحل عليه برئت الى رجوع الحتمال عليه على المحيل وان قل ابرأتك لا واختلف فيها اذا
قال برئت فقط اه وانما يرجع اذا لم يكن للمحيل دين على المحتال عليه **(قوله وبطل تعليق)**
البراءة من الكفالة بالشرط اى لمافيه من معنى التعليق ويروى انه يصح لان عليه المطالبة
دون الدين فى الصحيح فكان اسقاطا محضا كالاطلاق هداية وظاهره ترجيح عدم بطلانه بناء
على الصحيح بحرفات ولذا قل فى متن الملتقى والمختار الصحة واعلم ان اضافته تعليق الى البراءة
من اضافة الصفة الى موصوفها والمعنى وبطلت البراءة المتعلقة بالشرط واذا بطلت البراءة من
الكفالة تبقى الكفالة على اصلها فالطالب مطالبة الكفيل بدليل التعليق فابس المراد بطلان

ومفاد براءة المطلوب
للطالب لاقراره كالكفيل
(وفى) قوله للكفيل
(برئت) بالالى (او ابرأتك
لا) رجوع كقولاه انت
فى حل لانه ابراء لاقرار
بالقبض (خلافا لابي يوسف
فى الاول) اى برئت فنه
جعله كالاول اى الى قيل
وهو قول الامام واختاره
فى الهداية وهو اقرب
الاحتمالين فكان اولى نهر
معزيا للزيادة واجمعا على
انه لو كتبه فى الصك كان
اقرارا بالقبض عملا بالعرف
(وهذا) كله (مع غية
الطالب ومع حضرته يرجع
اليه فى البيان) مراده
اتفاقا لانه المجهل ومثل
الكفالة الحوالة (وبطل
تعليق البراءة من الكفالة
(٢) قوله كالإبقاء كذا رأيت
فى نسختين من نسخ الفتح
ولعل الاولى بالإبقاء اه
(منه)

مطلب

فى بطلان تعليق البراءة
من الكفالة بالشرط

تعلق البراءة لانه يلزم منه بقاء البراءة صحيحة منجزة و تبطل الكفالة بها ولا يناسبه العلة المذكورة لان نفس التعليق ليس فيه معنى التملك بل الذى فيه معنى التملك هو البراءة المعتادة فبطل ثم رأيت بخط بعض العلماء على نسخة قديمة من شرح الجمع مناصه معناه ان الكفالة جائزة والشرط باطل اه وهذا عين ماقلته **(قوله)** بالشرط الغير الملائم) نحو اذا جاء غدا فانت برئ من المال ومثال الملائم ما لو كفل بالمال او بالنفس وقال ان وافيت به غدا فانت برئ من المال فوافاه من الغد فهو برئ من المال كذا في العناية اه ح وفي البحر عن المعراج الغير الملائم هو امالا منفعه فيه للطالب اصلا كدخول الدار ومجيئ الغد لانه غير متعارف اه قلت وسئلت عن قال كفايته على انك ان طالبتي به قبل حلول الاجل فلا كفالة لى ويظهر لى انه من غير الملائم فليتام **(قوله)** على ما اختاره في الفتح والمعراج) اقول الذى في الفتح هكذا **(قوله)** ولا يجوز تعليق الإبراء من الكفالة بالشرط اى بالشرط المتعارف مثل ان يقول ان محبلى البعض اودعت البعض فقد ابرأتك من الكفالة اما غير المتعارف فلا يجوز ثم قال وروى انه يجوز وهو الوجه الخ فهذا شرح لعبارة الهداية التى قدمناها آتفا وقدمنا ان ظاهر ما في الهداية ترجيح الرواية الثانية وانه اختارها في متن المتن وكذا اختارها في الفتح كما ترى والمتبادر من كلام الفتح ان المراد بهذه الرواية جواز الشرط المتعارف لانه قيد رواية عدم الجواز بالشرط المتعارف وذكر ان غير المتعارف لا يجوز وهو تصريح بما فهم بالاولى ثم ذكر مقابلة الرواية الاولى وهى رواية الجواز فعمل ان المراد بها الشرط المتعارف ايضا وان غير المتعارف لا يجوز اصلا ويحتمل ان يكون قوله وروى انه يجوز اى اذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالاولى فعلى الاحتمال الاول يكون قد اختار في الفتح جواز التعليق بالشرط المتعارف وعلى الثانى اختار جوازه مطلقا وهذا الاحتمال اظهر لانه حيث قيد رواية عدم الجواز بالمتعارف علم ان غير المتعارف لا يجوز بالاولى ثم اختار مقابل هذه الرواية وهو رواية الجواز اى مطلقا فكان على الشارح ان يقول وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ولو ملأنا وروى جوازه مطلقا واختاره في الفتح نعم ذكر في الدرر عن العناية قولنا ثالثا وهو عدم جواز التعليق بالشرط لو غير متعارف والجواز لو متعارفا وذكر في المعراج هذا القول وجعله محل الروايتين واقره في البحر وقال ان قول الكثر وبطل التعليق محمول على غير المتعارف وتبعه الشارح لكن لا يخفى ان كلام الفتح يخالف لهذا التوفيق لانه حمل بطلان التعليق على الشرط المتعارف كما علمت فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح فافهم **(قوله)** واقره المصنف) اى في شرحه في هذا المحل اى اقر ما في المعراج من التفصيل والتوفيق **(قوله)** والمتفرقات) اى متفرقات البيوع في بحث ما يبطل تعلقه **(قوله)** ترجيح الاطلاق) اى رواية بطلان التعليق المتبادر منها الاطلاق عمافصله في المعراج وفي كون الزبلى رجح ذلك نظر بل كلامه قريب من كلام الهداية المار فراجع **(قوله)** (٢) قيد بكفالة النفس) اى باعتبار ان الكلام فيها والا فذكر القيد في المتن كالكثر اه ح **(قوله)** مبسوطا في الحانية) حاصله ان تعليق البراءة من الكفالة بالنفس على وجوه وتصح البراءة و يبطل الشرط كما اذا ابرأ الطالب الكفيل على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم وفي وجه يصحان كما اذا كان كفيل بالمال ايضا وشرط الطالب عليه

بالشرط الغير الملائم على ما اختاره في الفتح والمعراج واقره المصنف هنا والمتفرقات لكن في النهر ظاهرا الزبلى وغيره ترجيح الاطلاق قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الحانية

(٢) قوله قيد بكفالة النفس هكذا بخطه ولعله سبق قلم فان الذى في نسخ الشارح قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا الخ اه مصححه

ان يدفع المال ويبرئه من الكفالة بانفس وفي وجهه يبرأ لان كذا شرط الطالب على الكفيل
بالنفس ان يدفع اليه المال ويرجع به على المطلوب اه (قول له لا يسترد اصل الخ) اي اذا دفع
الاصل وهو المدينون الى الكفيل المال المكفول به ليس للاصل ان يسترده من الكفيل وان لم
يعمله الكفيل الى الطالب قل في النهي لانه اي الكفيل مملكه بالاقتضاء وبه ظهور ان الكفالة
توجب ديناً للطالب على الكفيل وديناً للمكفيل على الاصل لكن دين الطالب حال ودين
الكفيل مؤجل الى وقت الاداء ولذا لو اخذ الكفيل من الاصل رهناً او ابراءه او وهب منه
الدين صح فلا يرجع بادائه كذا في النهاية ولا ينافي ما مر من ان الرجوع ان الكفالة ضم ذمة الى
ذمة في المطالبة لان الضم انما هو بالنسبة الى الطالب وهذا لا ينافي ان يكون للمكفيل دين على
المكفول عنه كما لا يخفى وعلى هذا فالكفالة بالامر توجب ثبوت دينين وثبات مطالبات تعرف
بالتدبر اه ما في النهي اي دين ومطالبة حاليين للطالب على الاصل ودين ومطالبة مؤخرين
للكفيل على الاصل ايضا ومطالبة فقط للطالب على الكفيل بناء على الرجوع من انها الضم في
المطالبة «(ايه)» نقل محشى مسكين عن الجوى عن المفتاح ان عدم الاسترداد مقيد بما اذا
لم يؤخره الطالب عن الاصل او الكفيل فان اخره له ان يسترده اه قلت لكن قوله
او الكفيل لم يظهر لي وجهه تأمل (قول له امره) متعلق بالكفيل احتراز عن الكفيل بالامر
كياتي قل في النهي فديته في الهداية ولا بد منه (قول له ليعلمه الطالب) متعلق بأدى واعلم ان
ما مر من ان الكفيل ملك المؤدى فذلك فيما اذا دفعه اليه الاصل على وجه القضاء بأن قال له
اني لا آمن ان يأخذ منك الطالب حقه فانا اقتضيك المال قبل ان تؤديه بخلاف ماذا كان
الدفع على وجه الرسالة بأن قال المطلوب للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث
لا يصير المؤدى مملكاً للكفيل بل هو امانة في يده لكن لا يكون للمطالب ان يسترده من الكفيل
لانه متعلق بحق الطالب كذا في الكافي لكن ذكر في الكبرى ان له الاسترداد وانه اشار اليه
في الاصل كذا في الكفاية شرح الهداية ومانعه عن الكافي نقل ط مثله عن الغاية والمعراج
وعليه مشى في البحر والنهر والمراد بالكافي كافي النسفي اما كافي الحاكم الشهيد الذي جمع كتب
ظاهر الرواية فانه اشار فيه ايضاً الى ان له الاسترداد لو دفعه على وجه الرسالة فانه ذكر انه لو
قبضه على وجه القضاء فله التصرف فيه وله ربحه لانه لو هلك منه ضمته ولو قبضه على
وجه الرسالة فإلّا كان مؤتمناً ويرجع به على الاصل ولو لم يهلك فعل به ورش تصديق بالربح
لانه غاصب وكذا في الهداية اشارة اليه حيث ذكر اولاً انه اذا قضاه لا يسترد ثم قال بخلاف ما اذا
كان الدفع على وجه الرسالة لانه تمحض امانة في يده فدل كلامه على ان عدم الاسترداد في الاداء
على وجه القضاء لا لرسالة حيث جعله في الرسالة تمحض امانة والامانة مستردة ونقل ط عن غاية
البيان ان له الاسترداد قال ومثله في صدر الشريعة وقال في العقوبة انه انما يظهر لانه امانة محضه
ويدرسول يد المرسَل فكأنه لم يقبضه فلا يعتبر حق الطالب وهو المتبادر من الهداية اه
قلت وهو المتبادر ايضاً مما في المتن من ان الرش يضب به فانه دليل على ان المراد الاداء على
وجه القضاء وقول الشارح تبعاً للدرر ليدفعه للطالب ظاهره الدفع على وجه الرسالة وهو
موافق لما في كافي النسفي وغيره وفهم منه انه في الدفع على وجه القضاء ذلك بالاولى ويمكن

لا يسترد اصل ما أدى الى
الكفيل (بصره ليدفعه
للتالب)

حملة على مافي كافي الحكم وغيره بأن يكون المراد انه لم يصرح له بأنه يدفعه للطالب بل اضر ذلك في نفسه وقت الاداء في الشرع لبالية عن القنية لو اطلق عند الدفع فلم يبين انه على وجه القضاء او الرسالة يقع عن القضاء فافهم * (تنبيه) * لو قضى المطلوب الدين الى الطالب فلم المطلوب ان يرجع على الكفيل بما اعطاه كفي الكافي وغيره (قوله) وان لم يعطه طالبه ان وصلة وطالبه بكسر اللام بزنة اسم الفاعل مضاف للضمير وهو المفعول الثاني ليعطه (قوله) ولا يعمل نهيه الخ) هذا ما اجاب به في البحر حيث قال وقد سئلت عما اذا دفع المدينون الدين للكفيل ليؤديه الى الطالب ثم نهاده عن الاداء هل يعمل نهيه فأجبت ان كان كفيلا بالامر لم يعمل نهيه لانه لا يملك الاسترداد والاعمال لانه يملكه اها قالت وظاهر قوله ليؤديه ان الدفع على وجه الرسالة فهو مبنى على مافي كافي التسنّي (قوله) لانه حينئذ اي حين اذا كان كفيلا بلا امر يملك الاصيل الاسترداد لان الكفيل لا دين له عليه فلم يملك المؤدى بل هو في يده محض امانة كما اذا اداه الاصيل اليه على وجه الرسالة وكانت الكفالة بالامر على مامر بل هذا بالاولى لما علمت من انه هنا لا دين له اصلا (قوله) لكنه قدم قبله ما يخالفه لعل مراده بالخالف ان المصنف لم يقيده بكون الكفيل كفيلا بالامر وفرقنا بين كونه بالامر فلا يعمل نهيه والاعمال لكن في شرح المصنف اشارة الى ان مراده في المتن الكفيل بالامر وقد علمت ان هذا القيد لا بد منه فلا يخالفه (قوله) حيث قبضه على وجه القضاء (تقييد للمتن وتعليقه بأنه تمام ملكه وصرح بعده بمضمومه وبعبارة الهداية فان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لانه ملكه حين قبضه وهذا اذا قضى الدين ظاهر وكذا اذا قضاؤه المطلوب بنفسه وثبت له استرداد ما دفع للكفيل واتما حكما بثبوت ملكه اذا قضاؤه المطلوب بنفسه لان الكفيل وجب له بمجرد الكفالة على الاصيل مثل ما وجب للطالب على الكفيل وهو المطالبة اه موضحا من الفتح وتامه فيه (قوله) خلافا للثاني اي ابي يوسف فعند يعطيه له كمن غصب من انسان وربح فيه يتصدق بالربح عندهما لانه استفاداه من اصل خيث ويطيبله عنده مستدلا بخديث الخراج بالثمان فتح (قوله) وندب رده) مرتبط بقوله بعده فيما يتعين بالتعيين اي ان قوله طاب له اي الربح انما هو فيما لو كان المؤدى للكفيل شيئا لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدينار فان الحبث لا يظهر فيها خلافا ما بين كالحطه ونحوها بأن كفل عنه خطه واداه الاصيل الى الكفيل وربح الكفيل فيها فانه يتدب ربح الربح الى الاصيل قال في النهر وهذا هو احد الروايات عن الامام وهو الاصح وعنه انه لا يرد به بل يطيبله وهو قولهما لانه تمام ملكه وعنه انه يتصدق به وتامه فيه (قوله) ان قضى الدين بنفسه اي ان قضاؤه الاصيل للطالب وهذه العبارة تابع فيها صاحب الدرر الزيلعي وقرره الشرنبلالي لكن اعترضه الواني بأن هذا القيد غير لازم وموهم خلافا لنقصود قلت وهو كذلك كما يعلم من الهداية حيث قال في توجه الاصح وله اي الامام انه يمكن الحبث مع الملك لانه بسبيل من الاسترداد بأن يقضيه بنفسه الخ فجعل امكان الاسترداد بقضاء الدين بنفسه دليل ثبوت الحبث في الربح مع قيام الملك فعمل ان ذلك غير قيدي في المسئلة (قوله) الاشبه نعم ولو غنيا الذي في العناية وكذا البحر والنهر ان كان فقيرا طاب وان كان غنيا ففيه روايتان والاشبه ان يطيبله ايضا فكان الاولى للشارح ان يؤخر قوله

(وان لم يعطه طالبه) ولا يعمل نهيه عن الاداء لو كفيلا بامر ولا يعمل لانه حينئذ يملك الاسترداد بخير وأقره المصنف لكنه قدم قبله ما يخالفه في البحر (وان ربح الكفيل) به طاب له لانه تمام ملكه حيث قبضه على وجه القضاء فلو على وجه الرسالة فلا تقبضه أمانة خلافا للثاني (وندب رده) على الاصيل ان قضى الدين نفسه درر (فما يتعين بالتعيين) كخسعة لا فيما لا يتعين كنفوذ فلا يتدب ولورده هل يطيبله للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا عناية

الاشبه نعم عن قوله ولو غنيا لان الروايتين فيه لاقى التفسير **(قوله)** مكر كفيله بيع العينة) كسه
 العين المهملة وهى السائفة يقال باعه بعينة اى سبئة مغرب وفى المصباح وقيل لهذا البيع
 عينة لان مشتري السلعة الى اجل يأخذ بدلها عينا اى نقدا حاضرا اه اى قال الاصيل
 للكفيل اشترى من الناس نوعا من الاقشة ثم يبعه فابرحه البائع منك وخسرته انت فبلى فبلى
 الى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر منه الربح ويخلف من الربا فيبيعه التاجر ثوبا
 يساوى عشرة مثلا بخمسة عشر نسبة فيبيعه هو فى السوق بعشرة فيحصل له العشرة وينجب
 عليه للبائع خمسة عشر الى اجل او يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيعه المفترض ثوبا يساوى
 عشرة بخمسة عشر فيأخذ الدرهم التى اقترضه على انها ثمن الثوب فيبقى عليه الخمسة عشر
 قرضا درهما من صورها ان يعود الثوب اليه كما اذا اشترى التاجر فى الصورة الاولى من المشتري
 الثانى ودفع الثمن اليه ليدفعه الى المشتري الاول وانما لم يشتره من المشتري الاول تحريزا
 عن شراء ما يباع بأقل مما يباع قبل فقد الثمن **(قوله)** اى بيع العين بالربح) اى ثمن زائد
 نسبة اى الى اجل وهذا تفسير للمراد من بيع العينة فى العرف بالنظر الى جانب البائع فالمعنى
 أمر كفيله بأن يباشر عقد هذا البيع مع البائع بأن يشتري منه العين على هذا الوجه لان
 الكفيل مأمور بشراء العينة لبيعها وأما يبيعه بعد ذلك لما اشترى فليس على وجه العينة لانه
 يبيعها حاله بدون ربح **(قوله)** وهو مكروه) اى عند محمد وبه جزم فى البداية قال فى الفتح وقال
 ابو يوسف لا يكره هذا البيع لانه فعله كثير من الصحابة وحدوا على ذلك ولم يعدوه من الربا حتى
 لو باع قاعدة بألف يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع فى قلبي كأعمال الجبال ذمهم اخترعوا كلمة
 الربا وقد ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا تبايعتم بالعينة واتبعتم اذا نأب البرذلتهم
 وظهر عليكم عدوكم اى اشتقتم بالحرث عن الجهاد وفى رواية سأل عليكم شراركم فيدعو
 خياركم فلا يستجاب لكم وقيل اياك والعينة فانها عينة ثم قال فى الفتح ما حاصله ان الذى يبيع
 فى قلبي انه ان فعلت صورة يعود فيها الى البائع جميع ما خرجه أو يبعه كمود الثوب اليه فى
 الصورة المارة وكمود الخمسة فى صورة اقراض الخمسة عشر فيكره يعنى تحريما فأما لم يعد كما اذا
 باعه المديون فى السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الاولى فان الاجل قبله قسط من الثمن
 والقرض غير واجب عليه دائما بل هو مندوب وما لم ترجع اليه العين التى خرجت منه لا يسيى
 بيع العينة لانه من العين المسترجعة لا العين مطلقا والا فكل بيع بيع العينة اه وأقره
 فى البحر والنهر والشرى لابي وهو ظاهر وجعله السيد ابو السعود محمل قول ان يوسف وحمل
 قول محمد والحديث على صورة المود هذا وفى الفتح ايضا ثم ذموا البياعات الكائنة الآن اشد
 من بيع العينة حتى قال مشايخ بلخ منهم محدثين سلمة للتجار ان العينة التى جاءت فى الحديث خير
 من بيعا ناكم وهو صحيح فكثير من البياعات كالزيت والعسل والشيرج وغير ذلك استقر الحال
 فيها على وزنها وظروفة ثم اسقاط مدار معين على الظروف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك
 ان البيع الفاسد بحكم الغصب المحرم فإين هو من بيع العينة الصحيح المختلف فى كراهته **(قوله)**
 لانه اماضهان الحسران) اى نظرا الى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما اذا قال لرجل باع
 فى السوق فما خسرته فعلى درر **(قوله)** او توكل بمجهول) اى نظرا الى الامر به فلا يجوز

مطلب
 بيع العينة

(امر) الاصيل (كفيله
 بيع العينة) اى بيع العين
 بالربح نسبة لبيعها
 المستقرض بأقل ليقضى
 دينه اخترعه كلمة الربا
 وهو مكروه مذموم شرعا
 لما فيه من الاعراض عن
 ميرة الاقراض (فعل)
 الكفيل ذلك (فبيع
 للكفيل و) زيادة (الربح
 عليه) لانه العاقد و (لا)
 شئ على (الامر) لانه
 اماضهان الحسران او توكل
 بمجهول وذلك باطل

ايضا لجملة نوع الثوب وثمة دبر (قوله كفيل عن رجل) الاولى ان يقول كفيل عن رجل
 لرجل يكون مرجع الضمير فيه المذكور وهو الرجل الثاني المكفول له وان كان معلوما من
 المقام (قوله بما ذاب له) اي بما ثبت ووجب بالقضاء (قوله عبارة الدرر لم يلاحظ) الذي
 رأيناه في الدرر لزمه بالضمير وكأنه سقط من نسخة الشارح وهي أولى لان ضمير له في اوضاع
 الثلاثة للمكفول له وضمير لزمه للمكفول فيه تشتت الضمائر مع ايام عوده للمكفول ايضا
 كيفية الضمائر المذكورة ولا حاجة الى تقديره ولا الى التصريح به لان لزم بمعنى ثبت فهو قاصر
 في المعنى لا يحتاج الى مفعول والمعنى بما ثبت له عليه فلما كان الاولى اسقاطه شبه الشارح عليه
 ففهمه (قوله اريد به المستقبل) لانه ملحق عليه في المعنى ان وجب لك عليه شيء في المستقبل
 فانا كفيل به حتى لو كان له عليه ما لم يأت قبل الكفالة لم يكن مكفولا به كما يلح مابأتى (قوله
 لم يقبل برهنه) لانه اما كفيل عنه بمال فيقتضى بعد الكفالة لانه جعل الذوب شرطاً والشرط
 لا يد من كونه مستقبلاً على خطر الوجود فما يوجد الذوب بعد الكفالة لا يكون كفيلاً والبيئة
 لم تشهد بقضاء دين وجب بعد الكفالة فلم تقم على من اتفقت بكونه كفيلاً عن الذوب بل على
 جنبي وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في ذاب لان معناه تقرر ووجب وهو بالقضاء بعد
 الكفالة حتى لو ادعى اني قدمت الغائب الى القاضي كذا وأفت عليه بيته بكذا بعد الكفالة
 وقضى عليه بذلك وأقام البيئة على ذلك صار كفيلاً وصحت الدعوى وقضى على الكفيل
 بالمال لعدم ورثته خصماً عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره أولاً لانه اذا كانت بغير أمره
 يكون القضاء على الكفيل خاصة كذا في الفتح وقوله حتى لو ادعى انه هو معنى ما في الفصول
 العمادية ادعى على رجل انه كفيل عن فلان بما ذوب له عليه فأقر المدعى عليه بالكفالة وانكر
 الحق وأقام المدعى بيته انه ذاب له على فلان كذا فإنه يقضى به في حق الكفيل الحاضر وفي
 حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر لا يأنس الى النكاح اه فان قوله واقام
 المدعى بيته انه ذاب له على فلان كذا معناه انه وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة اي ان
 القاضي قضى له عليه بذلك حيث برهن على ان الاصيل الغائب محكوم عليه بذلك ثبت شرط
 الكفالة فصار الكفيل خصماً فيثبت عليه المال قبضاً وعلى الغائب ضماناً بخلاف ما في المتن
 فان المدعى برهن على ان له على الاصيل كذا لاعلى انه كان حكمه له على الاصيل بكذا فلو
 قامت هذه البيئة يكون قضاء على الغائب قصداً لان الكفيل لم يصير خصماً لانه لم يثبت
 شرط كفالاته فالفرق بين المستثنين جلي واضح وان خفي على صاحب النهر وغيره
 والعجب من قول البحر ان جزمهم هنا بعدم القبول ينبغي ان يكون على الرواية الضعيفة
 اما على أظهر الروايتين المتفق به من نفاذ القضاء على الغائب فيزني النفاذ اه فان المتفق
 به نفاذ القضاء على الغائب من حاكم يراه كشافه حتى لو رفع حكمه الى الحنفى نفذه كما
 حرره صاحب البحر نفسه في كتب القضاء وكلامهم هنا في الحاكم الحنفى فان حكمه
 لا ينفذ لما علمته عن عدم الخصم (قوله وان برهن المدعى) هذه مسألة مبتدأة غير داخلية تحت
 قوله كفيل بما ذاب له كاتبه عليه صدر الشريعة وابن الكمال وغيرها لان الكفالة هنا بمال
 مطلق كما أتى (قوله وهو كفيل) اي بذات المال (قوله فالكفيل الرجوع) اي فاذا قضى

(كفيل) عن رجل (عنا)
 ذاب له او بما قضى له عليه
 او بما لزمه (عبارة الدرر
 لزمه بالضمير وفي الهداية
 وهذا ما مضى اريد به المستقبل
 كقوله اطال الله بقاءك
 (فغاب الاصيل فبرهن
 المدعى على الكفيل ان له
 على الاصيل كذا لم يقبل)
 برهانه حتى يحضر الغائب
 فيقضى عليه فيلزمه تبعاً
 للاصيل (وان برهن ان له
 على زيد الغائب كذا) من
 المال (وهو) اي الحاضر
 (كفيل قضى) المال (على
 الكفيل) فقط (ولو زاد
 بأمره قضى عليه) (س)
 فالكفيل الرجوع

عليهما أى على الكفيل الحاضر وعلى الأصل الغائب ثبت للكفيل بالامر الرجوع على الغائب
بلا إعادة بينة عليه اذا حضر لانه صار مقضيا عليه ضمنا (قوله لان المكفول به هنا)
اى في قوله وان برهن الخ مال مطلق اى غير مقيد بكونه ثابتا بعد الكفالة بخلاف ما تقدم
في قوله كفيل بما ذاب الخ لان الكفالة فيه بمال موصوف بكونه مقضيا به بعد الكفالة فلما ثبت
تلك الصفة لا يكون كفيلًا فلا يكون خصيا كما في شرح الجامع لقاضيخان وهذا تعاميل لأصل
القضاء على الكفيل واما كون القضاء يتعدى الى الأصل لو الكفالة بأمره ولا يتعدى
لو بدون امر فوجهه كما في التهر ان الكفالة بلا أمر انما تقيد بقيام الدين في زعم الكفيل
فلا يتعدى زعمه الى غيره اما بالامر الثابت فيضمن اقرار المطلوب بالمال اذ لا أمر غيره بقضاء
ما عليه الا وهو معترف به فلما صار مقضيا عليه تم قال في التهر وفي الجامع الكبير جعل المسئلة
مربعة اذ الكفالة اما مضافة ككفالت بمالك على فلان او مقيدة بالف درهم وكل اما بالامر
او بدونه وقد علمت ان المقيدة اذا كانت بالامر كان القضاء عليهما والا ففى الكفيل فقط
واما المطابقة فن القضاء عليهما سواء كانت بالامر ولا لان الطالب لا يتوصل لاثبات حقه
على الكفيل الا بعد اثباته على الأصل وهذا لان المذهب ان القضاء على الغائب لا يجوز اه
وتمامه في الفتح (قوله وهذه حيلة الخ) ذكر في البحر الاوجه الاربع المذكورة آنفا
عن الجامع ثم ذكر ان المطابقة هي الحيلة في القضاء على الغائب وان المقيدة لا تصلح للحيلة لان
شرط التعدى على الغائب كونها بأمره اه قات وطريق جعلها حيلة هو المواضعة الآتية
بشرط ان يكون له بينة على الدين الذى له على الغائب وهذا ظاهر في المطابقة عن التقييد
بمقدار من المال سواء كانت الكفالة بالامر او لا فيتعدى فيها الحكم الى الغائب لان الكفيل
اذا اقر بالكفالة وانكر الدين على الأصل فبرهن المدعى على الدين وقدره للزام الكفيل
به لا يمكن اثباته الا بعد اثباته على الأصل فثبت عليهما لان المذهب عندنا كما في الفتح
ان القضاء على الغائب لا يجوز الا اذا ادعى على الحاضر حقا لا يتوصل اليه الا بآثباته على
الغائب فاذا ثبت عليهما تم إبرا المدعى الكفيل يبقى المال ثابتا على الغائب واما الكفالة المقيدة
بألف مثلا فلا يتعدى الحكم فيها الى الغائب الا اذا كانت بأمره كما مر تقريره وانما تصلح
للحيلة مع تعدى الحكم فيها لانه يحتاج الى اثبات كون الكفالة بالامر وليس له بينة على ذلك
ولا يجوز الحيلة بأقامة شهود الزور واقرار الكفيل بالدين يقتصر عليه ولا يتعدى الى الغائب
فضلا عن اقراره بكون الكفالة بأمر الغائب وبهذا التقرير يظهر لك ان الاشارة في قول
الشارح وهذه لامرجه لها لان المذكور في كلامه الكفالة المقيدة وهي تسميتها انصاح للحيلة
فانهم (قوله وكذا الحوالة) عبارة الفتح وكذا الحوالة على هذه الوجوه اه اى انها تكون
مطلقة ومقيدة وكل منهما بالامر وبدونه فهي مربعة ايضا وبيان ما في شرح المقدسى عن
التحرير شرح الجامع الكبير وكذا لو شهدوا على الحوالة المطابقة يكون قضاء عن الحاضر
والغائب ادعى الامر او لم يدع فان شهدوا بالحوالة المقيدة ان ادعى الامر يكون قضاء على
الحاضر والغائب فيرجع وان لم يدع الامر يكون قضاء على الحاضر خاصة ولا يرجع وتمامه فيه
وبه يظهر ان الاشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة الى اصل المسئلة لالى بيان جعلها حيلة لان

لان المكفول به هنا
مال مطلق فامكن اثباته
بخلاف ما تقدم وهذه حيلة
اثبات الدين على الغائب
ولو خاف الطالب موت
الشاهد يتواضع مع رجل
ويدعى عليه مثل هذه
الكفالة فيقر الرجل
بالكفالة وينكر الدين
فبرهن المدعى على الدين
فيقتضى به على الكفيل
والأصل ثم برأ الكفيل
فبقى المال على الغائب
وكذا الحوالة وتمامه
في الفتح والبحر

شرط صحة الحوالة كون المال معلوما كسائتي فلو قال له ان فلانا احدث عليك بثلث درهم فاقوله
 بالحوالة بها كان مقرا بالمال فيلزمه ولا يمكن المدعى اثباته على الغائب بالينة وهذه حوالة
 مطلقة لانها لم تقيد بنوع مخصوص كسائتي بيانها في بابها ان شاء الله تعالى هذا مظهره
(قوله كفايته بالدرك) هو بيان الثمن عند استحقاق المبيع كما سهره **(قوله تسليم لمبيع)** اي
 تصديق منه بأن المبيع ملك للبائع لانها ان كانت مشروطة في البيع فتمه بقبول الكفيل فكأنه
 هو الموجب له وان لم تكن مشروطة فالمراد بها احكام البيع وترغيب المشتري فينزل منزلة
 الاقرار بالملك فكأنه قال اشتراها فانها ملك البائع فان استحققت فانا ضامن منها نهر **(قوله**
كشفتة) اي لو كان الكفيل شفعيها فلا شفعة له بخر لرضاه بشرائه المشتري **(قوله فلا دعوى له)**
 اي فلا تسمع دعواه بالملك فيها وبالشفعة وبالاجارة بخر **(قوله كتب فيه)** بالبناء للمجهول
 وقوله بايع ملكه الخ جملة قصد بها لفظها نائب الفاعل وجملة كتب الخ صفة لصك **(قوله كالمو**
شهد بايع الخ) لان التبادله على انسان اقرار منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات نهر عن
 الزبلي **(قوله مطلق عماد ذكر)** اي عن قيد الملكية وكونه نافذا باتا فتسمع دعواه الملك بعده
 اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان البيع قيد صدر من غير الملك ولعله كتب شهادته
 ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر درر اي ليسى بعد ذلك في تثبيت الينة فتح
(قوله لانه بخر اخيار) ولو اخبر بأن فلانا باع شياً كان له ان يدعيه درر وقولهم هنا ان الشهادة
 لا تكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على ان السكوت زمانا لا يمنع الدعوى بخر وفي حاشية
 السيد أبي السعود لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ الثلبي ان حضوره مجلس البيع وسكوته
 بلا عذر مانع له من الدعوى بعد ذلك حسماً لباب التزوير اه قلت سائتي آخر الكتاب قيل
 الوصايا ان شاء الله تعالى ان ذلك في القريب والزوجة وكذا في الجار اذا سكنت بعد ذلك زمانا
 وفي دعوى الحرية ان علماءنا نصوا في متونهم وشروحهم وفتاوهم ان تصرف المشتري
 في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبياً بنحو البناء او الغراس او الزرع ينمعه من سماع الدعوى
(قوله ولم يذكر الحتم الخ) أي كما قال في الكنز وشهادته وختمه قال في الفتح الحتم امر كان
 في زمانهم اذا كتب اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوباً ووضع نقش خاتمه كي
 لا يطرقة التبديل وليس هذا في زماننا اه فالحكم لا يفتاوت بين ان يكون فيه ختم او لا كذا
 في العناية قال في النهر ولم أر ما لو تعارفوا رسم الشهادة بالحتم فقط والذي يجب ان يعول عليه
 اعتبار المكتوب في الصك فان كان فيه ما يفيد الاعتراف بالملك ثم ختم كان اعترافه والا لا اه
(قوله الى شهر) أي بعد شهر فلا مطالبة لك على الآن **(قوله هو)** أي الضمان **(قوله فاقول**
للضامن) أي مع يمينه في ظاهر الرواية عن الشافعي واحترزه عما روى عن الثاني ان القول
 للمقر له **(قوله لانه ينكر المطالبة)** أي في الحال **(قوله لان المقر له ينكر الاجل)** فان المقر بالدين
 اقر بنحوه سبب المطالبة في الحال اذا ظاهر ان الدين كذلك لانه انما يثبت بدلا عن قرض او اتلاف
 او بيع ونحوه والظاهر ان الماقل لا يرضى بخروج مستحقه في الحال الا لبدل في الحال فكان
 الحلول الاصل والاجل عارض فكان الدين المؤجل معروضاً للمعارض لانونا ثم ادعى لنفسه حقاً
 وهو تأخيرها والآخري ينكره وفي الكفالة ما اقر بالدين على ما هو الاصح بل يحق المطالبة

(كفايته بالدرك تسام)
 منه (لمبيع كشفتة فلا
 دعوى له) ككتب شهادته
 في صك كتب فيه باع ملكه
 او باع بيعاً نافذاً باتاً فأنه
 تسام ايضاً كما لو شهد
 بالبيع عند الحاكم قضى
 بها اولاً (لا) يكون
 تسامياً (كتب شهادة
 في صك بيع مطلق) عما
 ذكر (او كتب شهادة
 على اقرار المعادين) لانه
 بمجرد اخبار فلا تناقض
 ولم يذكر الحتم لانه وقع
 اتفاقاً باعتبار عادتهم (قال)
 الكفيل (ضمنته لك الى
 شهر وقل الطالب) هو
 (حال فاقول للضامن)
 لانه ينكر المطالبة
 (وعكسه) اي الحكم
 المذكور (في) قوله (لك)
 على مائة الى شهر مثلاً
 (اذا قال الآخر) وهو
 المقر له (حالة) لان المقر له
 ينكر الاجل

بعد شهر والمكفول له يدعيها في الحال والكفيل ينكر ذلك فالقول له وهذا لأن التزام المطالبة يتوعد الى التزامها في الحال او في المستقبل كالكفالة بما ذاب أو بالدرك فانما اقرب نوع منها فلا يلزم بالنوع الآخر اهـ **قوله** وخاف الكذب اي ان انكر الدين **(قوله** او حوله) اي دعوى المقر له انه حال بسبب اقرار المقر بالدين **(قوله** ان يقول الخ) اي المدعى عليه للمدعى وقيل اذا قال ليس لك على حق فلا بأس به اذ لم يرد اتواء حقه زباني ولم يذكر امر حاقه واستحاف والظاهر انه لا ذلك اذ مجرد انكاره مما لا اثر له نهري اي ان قوله لا بأس به اي بانكاره المذكور لا اثر له لان الخصم يطلب تحليفه ويكذبه في الانكار فلا إذن له بالانكار اذن بالخاف ولا يخفى ان ليس للنفي في الحال الا القرينة على خلافه فاذا خاف وقال ليس لك على حق اي في الحال فهو صادق فافهم **(قوله** اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع) الطرف متعاقب بقوله ولا يؤخذ واراد بالاستحقاق الناقل اما المطلب كدعوى النسب ودعوى الوقف في الارض المشتراة او انها كانت مسجدا يرجع على الكفيل وان لم يقض باليمن على المكفول عنه ولكل الرجوع على يائمه وان لم يرجع عليه بخلاف الناقل وممر تمام احكامه في باب قيد بالاستحقاق لانه لو انفسخ بخيار رؤية او شرط او عيب لم يؤخذ الكفيل به واليمن لانه لو بي في الارض لا يرجع على الكفيل بقيمة البناء وكذا لو كان المبيع أمة استولدها المشتري واخذ من المشتري مع اليمن قيمة الولد والعقر لم يرجع على الكفيل الا باليمن وكذا في السراج نهر **(قوله** لا ينتقض البيع) ولهذا لو اجاز المستحق البيع قبل الفسخ جاز ولو بعد قبضه وهو الصحيح فاليمين يقض باليمن على البائع لا يجب رد اليمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل وقوله كما مر اي في باب الاستحقاق وانظر ما كتبناه هناك **(قوله** اي الموظف في كل سنة) لانه دين له مطالب من جهة العباد فصار كدائر الدين وتماه في الزبلي وهذا التعايل اعتمده جميعا فيدل على اختصاص الخراج المضمون بالموظف اما خراج المقاسمة فجزء من الخارج وهو عين غير مضمون حتى لو هلك لا يؤخذ بشئ والكفالة ناعيان لا تجوز ط **(قوله** على خلاف ما أطلقه في البحر) فانه قال واطلقه فشمع الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصصه بعضهم بالموظف الخ ووجه الاعتراض على البحر حيث حمل كلام الكثر على الاطلاق مع وجود القرينة المذكورة على التقيد بالموظف فكان الاولى التقيد فافهم وكذا التعايل المار يدل عليه ولذا قال في الفتح وقد قيدت الكفالة بما اذا كان خراجا موظفا لاخراج مقاسمة فانه غير واجب في الذمة **(قوله** منقوض) النقض لصاحب البحر **(قوله** وكذا التوائب) جمع نائبة وفي الصحاح النائبة المسبية واحدة نوائب الدهر اهـ وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في الفتح قيل اراد بهما ما يكون بحق كأجرة الحراس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى اذا لم يكن في بيت المال شئ وغيرهما هو بحق فالكفالة به جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب طاعة ولي الامر فيما فيه مصاحبة المسلمين وللملوك بيت المال اولو له ولا شئ فيه وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا بلاد فارس على الحياط والصباغ وغيره لاسلطان في كل يوم او شهر فانها ظلم فاختلف المشايخ في صحة الكفالة بها فقيل تصح اذا المرء في صحة الكفالة وجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فمعدل فهو مأجور ويبنى ان من قال الكفالة ضم في الدين بمعناها ومن قال في المطالبة يمكن ان

والجسالة لمن عليه دين مؤجل وخاف الكذب أو حوله باقراره ان يقول أهو حال او مؤجل فإن قل حال أنكره ولا حرج عليه زباني ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع باليمن) اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر (وضح ضمان الخراج) أي الموظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقرينه قوله (و الزهن به) اذ الزهن بخراج المقاسمة باطل نهر على خلاف ما أطلقه في البحر وتخويز الزبلي الرهن في كل ما تجوز به الكفالة بجامع التوثق منقوض بالدرك لجواز الكفالة به دون الرهن (وكذا التوائب) ولو بغيره حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالدين بل فوقها

يقول بصحتها او يجمعها بناء على انها في المطالبة بالدين او مطلقا اه اى فان قال بالدين منعها وان قال مطلقا اى بالدين وغيره اجازها **(قولهم)** حتى لو اخذت الحق تأييد للقول بجواز الكفالة بها فانها اذا اخذت من الاكار وجاز له الرجوع بها بلا كفالة فع الكفالة بالاولى لكن في البرازية لا يرجع الاكار في ظاهر الرواية وقال الفقيه يرجع وان اخذ من الجار لا يرجع وزاد في جامع الفصولين ان احد الشريكين لو ادى الخراج يكون متبرعا نعم في آخر اجابات الفتية يرمز ظهير الدين المرغيناني وغيره المستأجر اذا اخذ منه الجباية الراتبية على الدور والحواليات يرجع على الآخر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى اه **(قوله)** وعليه الفتوى (راجع لقوله ولو يغير حق وكذا مسألة الاكار كعاملات وفي البحر دوا مكرامهم ترجيح الصحة اى في كفالة التوائب بغير حق ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة وفي الحاشية الصحيح الصحة ويرجع على المكفول عنه ان كان بأمره اه وعليه مشى في الاختيار والخيار والماتني نعم صحيح صاحب الحاشية في شرحه على الجامع الصغير عدم الصحة وكذلك افقي في الحيرة بعدم الصحة مستندا لما في البرازية والخلاصة من انه قول عامة المشايخ ولما في العادة من ان الاسير لو قال غيره خلاصني فدفعت المأمور مالا وخاضه قال السرخسي يرجع وقال صاحب المحيط لا وهو الاصح وعليه الفتوى قال فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الحاشية والملة فيه ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي اقول بصحته تقريره اه ما خلاصنا قلت غاية الامر انهما قولان صحيحان ومشى على الصحة بعض المتون وهو ظاهر اطلاق الكثر وغيره لفظ التوائب فكان ارجح وامام مسألة الاسير فليس فيها كفالة ولأمر بالرجوع على انه في الحاشية صحيح انه يرجع على الاسير وبه جزم في شرح السير الكبير بالاحكامية خلاف كما قدمناه في مقدمات البيوع واما قوله والملة فيه اخذناه مدفوع بما رأيت في هامش نسختي المصحح بخط بعض العلماء واظنه السيد الخوئي مما حاوله ان المراد من صحة الكفالة بالتوائب رجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر لانه يضم من اطالها الغنائم لان الظلم يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تفرق بضاهر الكلام اه وهو تنبيه حسن ولهذا لم يذكر الرجوع على الكفيل بل اقتصرنا على بيان الرجوع على الاصيل لو الكفالة بأمره وليس في هذا تقرير الظلم بل فيه تخفيف لانه لو لا الكفالة تجس الخلف المكفول ويضربه ويكفله ببيع عقاره وسائر املاكه بمن ينحس او بالاستدانة بالمرا بحة ونحو ذلك مما هو مشاهد ولعلمهم لهذا اجازوا هذه الكفالة وان لم يجزوها بمن خمر ونحوه والله سبحانه اعلم **(قولهم)** وقيد شمس الاثمة (لا مرجع في كلامه لهذا الصغير والمناصب قول التبر وفي الحاشية قضى نأية غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح وقيد شمس الاثمة اى قيد قوله بأمره وهذا التقييد ظاهر اذا خاف ان أمر المكره غير معتبر (فرع) في مجموع التوازل جماعة طمع الوالى ان يأخذ منهم شيا بغير حق فاحتج بعضهم وظفر الوالى بعضهم فقال المختصون لهم لا تفتاعوه علينا وما اصابكم فزوا علينا بالخصص فلو أخذ منهم شيا فاهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من جوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح فتح **(قوله)** لم يعتبر امره (بالرجوع) الا سبب في الرجوع كما هو في البحر وغيره عن العناية الاكل قلباء بمعنى في متعلقة بعتبر لا بأمر لانه ليس المراد انه امره

حتى لو اخذت من الاكار
فله الرجوع على مالك
الارض وعليه الفتوى
صدر الشريعة واقره
المصنف وابن الكمال
وقيد شمس الاثمة بما اذا
امره به طائعا فلو مكرها
في الامر لم يعتبر امره
بالرجوع ذكره الاكمل
وقلوا من قام بتوزيعها
بالعدل اجر وعليه فلا
يفسق حيث عدل وهو
نادر وفي وكالة البرازية
قال لرجل خلاصني من
مصادرة الوالى اوقال
الاسير ذلك فخلصه رجع

بالرجوع عليه بل امره بقضاء النأبة وان لم يشترط الرجوع وحيث قد علمنا انه اذا كان
مكرها بالامر بالقضاء لم يعتبر امره في حق الرجوع لفساد الامر بالاكره فلا رجوع
لأما ورع عليه (قوله بلا شرط) اي بلا شرط الرجوع (قوله على الصحيح) بخلاف لما قدمه
في التفقات من ان الصحيح عدم الرجوع وبه يفتى فيه اختلاف التصحيح كما ذكرناه آنفا
(قوله على هامشها) اي هامش البرازية وفي انعاموس الهامش حاشية الكتاب مولد (تمة)
من المتحاشين من قال الافضل ان يساوى اهل محلته في اعطاء النأبة قال القاضي هذا كان في
زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهاد اما في زماننا فاكثرت النوائب تؤخذ ظلما ومن تمكن
من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له نهر وقامه في الفتح ونقل في القنية ان الاولى الامتناع
ان لم يحمل حصته على الباقيين والا فالاولى عدمه ثم قول وفيه اشكال لان الاعطاء اعانة للظالم
على ظامه (قوله اي النصيب من النأبة) اي حصته الشخص منها اذا قسمها الامام فتح (قوله
وقيل هي النأبة الموطنة) والمراد بالنوائب ما هو منها غير راتب فتغايروا فتح (قوله وقيل غير
ذلك) قل في النهر وقيل هو ان يقسم ثم يمتنع احد الشريكين قسم صاحبه وقيل الهندواني هي
ان يمتنع احد الشريكين من القسمة فيضمنه انسان ليقوم مقامه فيها (قوله فانه امن) بقصر
الهمزة على تقدير مضاف اي ذوا من او يمتدحها على صورة اسم الفاعل بمعنى المفعول كساحل
بمعنى مسحول او بمعنى آمن سالكم مثل نهاره صائمه وعلى الوجهين عيشة راضية (قوله
لم يضمن) مثله كل هذا الطعام فانه ليس بمسموم فأكله فأت لأضمان عليه وكذا لو أخبره رجل
انها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبرائش ط (قوله والمسئلة
بحالها) اي فساده واخذها ط (قوله ضمن) ما لو قال له ان اكل ابنك سبع واتلف مالك سبع
فانضامن لا يصح هندية لما تقدم من ان السبع لا يكفل وان فعله جبار ط (قوله هذا واردا على)
اقول صحة الضمان لا من حيث صحة الكفالة حتى يرد ما ذكر بل من حيث انه غره لان الغرور
يوجب الرجوع اذا كان بالشرط ابو السعود ط ولذا عقبه الشارح بذكر الاصل لكن يأتي
ان ضمان الغرور في الحقيقة هوضان الكفالة ثم اعلم ان المصنف تابع في ذكر هذه المسئلة
صاحب الدرر عن العمادة وعزاها للبيري الى الذخيرة بزيادة ان المكفول عنه مجهول
ومع هذا جوزوا الضمان اه لكن قل في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين برمز المحيط
ما ذكر من الجواب بخلاف نقول القدوري من قال اغيره من غصبك من الناس او من بايعت
من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل اه واجاب في نور العين بأن عدم الضمان في مسئلة
القدوري لعدم التبرير فظهر الفرق قلت لكن في البرازية وذكر القاضي بايع فلانا على ان ما
اصابك من خسران فقل اوقل الرجل ان هلك عينك هذا فانا ضامن لم يصح اه الا ان يجاب
بأن قوله بايع فلانا لا تقرير فيه لعدم العلم بحصول الخسران في المبايعه معه ولان الخسران
يحصل بسبب جهل المأمور بأمر البيع والشراء بخلاف قوله اسلك هذا الطريق والحال انه
مخوف فان الطريق الخوف يؤخذ فيه المال غالبا ولا يصح فيه للمأمور فقد تحقق فيه التبرير
فانضامته الأمر انصار رجوع عليه ولعلمهم اجازوا الضمان فيه مع جهل المكفول عنه زجرا
عن هذا الفعل كما في تضمين الساعى والله سبحانه اعلم (قوله في ضمن المعاوضة) فيرجع

بلا شرط على الصحيح
قلت وهذا يقع في ديواننا
كثيرا وهو ان الصوابي
يمسك رجلا ويحبسه
فيقول لآخر خلصني
فيخلصه بمبلغ خيئذ يرجع
بغير شرط الرجوع بل
بمجرد الامر فتدبر كذا
بخط المصنف على هامشها
فليحفظ (والقسمة) اي
التصيب من النأبة وقيل
هي النأبة الموطنة وقيل
غير ذلك واما ما كان فالكفالة
بها صحيحة صدر الشريعة
(قال) رجل (آخر
اسلك هذا الطريق فانه
أمن فسلك واخذ ماله
لم يضمن ولو قل ان كان
مخوفا واخذ مالك فانا
ضامن) والمسئلة بحالها
(ضمن) هذا واراد على
ما قدمه بقوله ولا تصح
بجهالة المكفول عنه كما
في الشرنبلالية والاصل
ان الغرور انما يرجع
على الغار اذا حصل
الغرور في ضمن المعاوضة

على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاد وبقيمة البناء بعد ان يسلم البناء اليه واحترز عما اذا كان في ضمن عقد التبرع كالهبة والصدقة **(قوله)** اوضمن الغار صفة السلامة للمغرور (نصا) اى كسئلة المثلث الثانية فانه نص فيها على الضمان بخلاف الاولى وتام عبارة الدرر حتى لو قال الطحان لصاحب الحنطة اجعل الحنطة في الدلو فذهب من ثقب ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالما به يضمن لانه صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة ماضمن السلامة بحكم العقد وهنا العقد يقتضى السلامة كذا في العمادية اه وارا بالاولى قوله اسلمك هذا الطريق فانه آمن ويظهر من التعليل ان قوله حتى لو قال الخ تفريع على الاصل الاول وقوله ان كان عالما به اى يتقب الدلو بشكل عليه مسئلة الاستحقاق **(قوله)** وتامه في الاشياء ذكرناه في آخر باب المراجعة وتكلمنا عليه هناك فراجع **(قوله)** هو ضمان الكفالة (اما في الاصل الثاني فهو ظاهر لان شرطه ان يذكر الضمان نصا واما في الاول فلان عقد المعاوضة يقتضى السلامة فكأنه بسبب اخذ العوض ضمن له سلامة الموضع **(قوله)** لو كفالاته حالة (ينبنى ان يجري فيه ما سيذكره الشارح آخر الباب عن المحيط **(قوله)** ليخلصه بأداء او ابراء) اى بأن يؤدي المال اليه الى الطالب او بأن يتكلم مع الطالب ليبرى الكفيل **(قوله)** يرد له اليه) في بعض النسخ يرد به اليه بالياء الموحدة وهى احسن فهو متعلق بخلصه اى برد نفسه وتسلمها الى الطالب **(قوله)** اى لو بأمره) لان الكفيل بلا امر متبرع ليس له مطالبة الاصيل بمال ولا نفس حتى انه لا يأنم بالامتناع من تسليم نفسه معه كما مر سابقا **(قوله)** من قام عن غيره بواجب بأمره الخ) الظاهر ان المراد بالواجب اللازم شرعا او عاده ليصح استثناء التعويض عن الهبة ونفس الهبة الا ان يكون لفظ الا بمعنى لكن وقوله بأمره متعلق بquam **(قوله)** امره بتعويض عن هبته) اى امر الموهوب له رجلا ان يعوض الواهب عن هبته **(قوله)** وباطعام الخ) وكذا لو قال أحج عني رجلا او اعتق عني عبدا عن ظهاري خانية فالمراد الواجب الاخرى **(قوله)** وبأن يهب فلانا) فلو قال هب فلان عني الفنا تكون من الأمر ولا رجوع للمأمور عليه ولا على القابض ولا الأمر الرجوع فيها والدافع متطوع ولو قال على انى ضامن ضمن للمأمور وللامر الرجوع فيها دون الدافع خانية **(قوله)** في كل موضع الخ) فالتشترى او الغاصب اذا أمر رجلا بأن يدفع الثمن او بدل الغصب الى البائع او المالك كان المدفوع اليه مالكا للمدفع بمقابلة مال هو المبيع او المقصوب وظاهره ان الهبة لو كانت بشرط العوض فامر بالتعويض عنها يرجع بلا شرط لوجود المالك بمقابلة مال بخلاف ما لأمره بالاطعام عن كفارته او بالاحجاج عنه ونحوه فانه ليس بمقابلة مال فلا رجوع للمأمور على الأمر الا بشرط الرجوع وبرد عليه الأمر بالاتفاق عليه فانه قدم انه يرجع بلا شرط مع انه ليس بمقابلة ملك مال وكذا الامر بأداء التوابع وتخليص الاسير على امر هذا وسيذكر المصنف في باب الرجوع عن الهبة اصلا آخر وهو كل ما يطالب به بالحبس والملازمة فالامر بأدائه ثبت الرجوع والا فلا الا بشرط الضمان وبرد عليه ايضا الأمر بالاتفاق وانظر ما حررناه في تنقيح الحامدية **(قوله)** الكفيل للمختلعة الخ) صورته خالعت زوجها على مهرها مثلا ولها عليه دين فكفله بها رجلا ثم جددا عقد النكاح بينهما لا يبرأ الكفيل لعدم ما يسقط ثابت عليه بالكفالة افاده ط

اوضمن الغار صفة السلامة للمغرور نصا ودرر وتامه في الاشياء ومرفى المراجعة **(قوله)** ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة * للكفيل منع الاصيل من السفر لو كفالاته حالة ليخلصه منها بأداء او ابراء وفي الكفيل بالنفس يرد له كافي الصغرى اى لو بأمره * من قام عن غيره بواجب بأمره رجوع بما دفع وان لم يشترط كالامر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل * امره بتعويض عن هبته وباطعام عن كفارته وبأداء عن زكاة ماله وبأن يهب فلانا عني الفنا في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابلا يملك مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا وتامه في وكالة السراج والشكل من الاشياء وفي المنقط الكفيل للمختلعة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ تجدد النكاح بينهما

«نوب غاب عن دلال لأضبان عليه ولو غاب عن صاحب الحانوت وقد ساوم واتفاقا على الثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ولأضبان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع * دلال معروف في يده نوب تبين انه مسروق فقال رددت ٣٩٥ على الذي اخذت منه برى * ولو قال طاب غربى في مصر كذا فاذا

اخذت مالى فلك عشرة منه
يجب اجر امثل لا يزد على
عشرة منقطع * واقيت بأن
ضمان الدلال والسمسار
التمن للبايع باطل لانه وكيل
بالاجر * وذكروا ان
الوكيل لا يصح ضمانه لانه
يصير عاملا لنفسه فيلحجر
اه (فاذة) ذكر الطرسوسى
في مؤلف له ان مصادرة
السلطان لارباب الاموال
لأنه يجوز الاعمال بيت المال
مستدلا بأن عمر رضى الله
عنه صادر اباهريرة اه
وذلك حين استعمله على
البحرين ثم عزله واخذ
منه اثني عشر الفا ثم داه
للعمل فأتى رواء الحاكم
وغيره واراد بعمال بيت
المال خدمته الذين يجيئون
امواله ومن ذلك كتبه اذا
توسعوا في الاموال لان ذلك
دليل على خيانتهم ويلحق
بهم كنية الاوقاف ونظارها
اذا توسعوا وتماطوا انواع
اللهو وبناء الاماكن
فلحاكم اخذ الاموال
منهم وعزلهم فان عرف
خيانتهم في وقت معين رد

(قوله نوب الخ) تابع صاحب الملتقط في ذكر هذه الفروع في الكفالة المناسبة الضمان والا فحما
الوديعة او الاجارات (قوله لأضبان عليه) هذا لوضع منه اما لو قال لا ادري في اى حانوت وضمت
ضمن ثقله بعض المحشين عن الحائنة وذكر الشارح نحوه آخر الوديعة (قوله واتفاقا على الثمن)
اى قبل العقد فيكون مقبوضا على سؤم الشراء (قوله ضمن الدلال بالاتفاق) اقول هذا اذا وضعه
امانة عند صاحب الدكان اما لو وضعه عنده ليشتره فيه خلاف مذكور في الثالث والثلاثين من جامع
الفصولين فيقول يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع وقيل لا يضمن في الصحيح لانه امر
لا بد منه في البيع وبه جزم في الوهبانية كما نقله الشارح عنها آخر الاجارات (قوله برى) لانه
كغاصب الغاصب اذا رد على الغاصب يبرأ وتمايز لو انبت رده بحجة جامع الفصولين (قوله لانه
يصير عاملا لنفسه) اذ ولاية القبض له والضامن يعمل لغيره ط فلوان وكيل البيع ضمن الثمن لموكله
واذى يرجع ولو ادى بلا ضمان لا يرجع كما في الفصولين وقد مر (قوله الاعمال بيت المال)
اى اذا كان رده لبيت المال او على اربابه ان علموا كما ذكره في آخر العبارة (قوله رواء الحاكم
وغيره) اخرج في الدر المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلنى على خزانى الارض قال
اخرج ابن ابى خاتم والحاكم عن ابى هريرة قال استعملنى عمر على البحرين ثم تزعمى وغرمى اننى
عشر الفا ثم دعانى بعدالى العمل فايت فقال لمو قد سال يوسف العمل وكان خيرا منك فقلت ان
يوسف عليه السلام نبى ابن نبى وانا ابن امية واخاف ان اقول بغير علم واتفى بغير علم وان
يضرب ظهري ويشتم عرضي ويؤخذ مالى اه بحرقلت ولعل مذهبه ان هدية العمال جائزة
بخلاف مذهب عمر رضى الله تعالى فلهذا غرمه (قوله ويلحق بهم الخ) قال السيد الحموى هذا بما
يعلم ويكتبه ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى المالا يجوز وذلك لان حكام زماننا لو افوا
بهذا وصادروا من ذكر لا يردون الاموال الى الاوقاف وان علمت اعيانها ولا لبيت المال
بل يصرفونها فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر منك اه قلت والفاعل لهذا
عمر وابن عمر ط (قوله وفي التلخيص الخ) قدمنا عند قوله ولو برأ الاصيل او اخر عنه برى
الكفيل ولا ينعكس ان هذا مخالف لما في كل الكتب ولا يجوز العمل به بل يتأخر عن
الكفيل فقط دون الاصيل (قوله وقدما) اى قبيل فصل القرض وذكرنا هناك ايضا
ما فيه كفاية (قوله وسيجي) اى في فصل الحبس من كتاب القضاء (قوله وليس للدائن منعه
الخ) وكذا ليس له ان يطالبه باعطاء الكفيل وان قرب حلول الاجل كما في الاقضية وذكر في
المتنى يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وتامه في التاسع والعشرين من نور
العين وفصل في القنية بانه ان عرف المديون بالمطل والتسويق يأخذ الكفيل والا فلا اه
قالوا لثلاثة (قوله واستحسن الخ) وفي الظهيرية قالت زوجى يريد ان يغيب فخذ بالنفقة
كفيلا لا يجيبها الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثانى اخذ الكفيل رفقائها
وعليه الفتوى ويجعل كانه كفيل بما ذاب لها عليه اه بحر عند قوله وتصح بالنفس وان

المال اليه والا ووضعه في بيت المال ونهر وبحر وفي التلخيص لو كفيل الحال مؤجلا عن الاصيل ولو قرضا لان الدين واحد
قلت وقدما انها حيلة تأجيل القرض وسيجي ان للمديون السفر قبل حلول الدين وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه
فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل شهرا لامرأة طلبت كفيلا بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى

تعددت قل في النهر وظاهره يفيد انه يكون كفيلا بنفقتهما عند الثاني مادام غائباً ووقع في كثير من العبارات انه استحسّن اخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قلوا كما في الجمع لو كفل لها بنفقة كل شهر لزمته مادام التكاثر بينهما عند أبي يوسف وقد لا يلزمه نفقة شهر اه وقدم الشارح نحو هذا عن الحامية عند قول المصنف وبما باعت فلانا فبلى لكن هذا فيما لو كفل بلا اجازة والظاهر ان ما وقع في كثير من العبارات فيما اذا اراد القاضي اجازته على اعطاء كفيل ثم في نور العين عن الخلاصة لو علم القاضي ان الزوج يمكث في السفر اكثر من شهر يأخذ الكفيل باكثر من شهر عند أبي يوسف اه **(قوله)** وقس عليه **(اه)** في البحر عن المحيط بعدم امر عن أبي يوسف لو أفتى بقول الثاني في سائر الديون يأخذ الكفيل كان حسناً رفقاً بالناس اه قل وفي شرح المنظومة لابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط اه ومثله في النهر **(قوله)** لكنه مع غفارق) عبارة الشر بنابلي في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المرأة التي يؤدي تركها الى هلاكها وبين دين الغريم الذي ليس كذلك اه قلت ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركي وتعليق الرفق من صاحب المحيط والصدر الشهيد يفيد انه لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الغريم واهى رفق في ان يقال لصاحب الدين سافر معه الى ان يحل الاجل اذ ربما يصرف في السفر اكثر من دينه فلو أفتى بقول صاحب المحيط وحسام الدين الشهيد والمنتهى والمحبة كان حسناً وفيه حفظ لحقوق العباد من الضياع والتلف خصوصاً في هذا الزمان اه ونحوه في مجموعة السائحاني واليه يميل كلام الشارح بقربة الاستدراك عليه وفي البيروني عن خزائن الفتاوى يأخذ كفيلاً او رهناً بحقه وان كان الظاهر المذهب عدمه لكن المناجحة في هذا ما ظهر من ان التعت والجور في الناس اه ثم رأيت المنقح لما السعداقي به في معروضاته **(قوله ٢)** لو حبس المديون **(اه)** تقدم هذا في قول المتن واذا حبسه له حبسه وتقدم بيان شروطه وقوله حبس بالنصب لانه تنازع فيه جاز واراد واحمل الثاني واضمر الاول مرفوعة ولو اعلم الاول لوجب ان يقال واراده بارتا التضمير ففيه **(قوله)** ثم الكفيل **(اه)** تقدم هذا ايضاً عند قول المصنف واذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاصل **(قوله)** من قبل ما التأجيل ثم ما مصدرية والتأجيل فاعل لنعمل محذوف دل عليه المذكور وهو تم ففهم والله سبحانه اعلم

وقاس عليه في المحيط بقية الديون لكنه مع غفارق كما في شرح الوهبانية للشر بنابلي **(اه)** لكن في المنظومة المحية *

* لو قال مديوني مراده السفر * واجل الدين عليه ما استقر * وطلب الكفيل قالوا يلزم * عليه اعطاء كفيل يعلم * لو حبس الكفيل قالوا جازله * اذا اراد حبس من قد كفله * لانه قد كان ذالاجله * حبس فليجاز به * ثم الكفيل ان تمت قبل الاجل * لاشك ان الدين في ذال حال حل * عليه فالوارث ان ادا له * يرجع به من قبل ما التأجيل ثم *

باب كفالة الرجلين

(دين عليهما آخر)
بان اشتريا منه عبداً بمائة
(وكفل كل عن صاحبه)

باب كفالة الرجلين

شروع فيها وكلمة ركب بعد الفراغ من المفرد ط **(قوله)** بان اشتريا منه عبداً بمائة) اشار الى استواء الدينين صفة وسبباً فلو اختلفا صفة بأن كان ما عليه اى ماعلى المؤدى مؤجلاً وما على صاحبه حالاً فاذا ادنى صح تعيينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا تمجّل ديناً مؤجلاً ليس له الرجوع على الاصل قبل الحلول ولو اختلفت بينهما نحو ان يكون ماعلى احدهما قرطاً وما على الآخر ثمن مبيع فانه يصح تعيين المؤدى لان الثانية في الجنسين المختلفين معتبرة وفي الجنس الواحد لغو بخبر عن النخس **(قوله)** وكفل كل عن صاحبه) فلو كفل

٢ قوله حبس المديون كذا بالاصل والذي في نسخ الشارح لو حبس الكفيل وهو الانسب اه

أحدهما عن صاحبه دون الآخر وادى الكفيل شعبة عن صاحبه فانه يصدق بحر (قوله بأمره) والافلا رجوع بشئ أصلا (قوله زائدا على النصف) المراد ان يكون زائدا على ما عليه ولو كان دون النصف او أكثر (قوله لرجحان جهة الاصل على النيابة) لان الاول دين عليه والثاني مطالبة بالدين ثم هو تابع فوجب صرف المؤدى الى الاقوى حتى على القول بمحل الدين على الكفيل مع المطالبة فان ما عليه بالاصالة اقوى فان من اشترى في مرض موته شئاً كان من كل المال ولومديونا ولو كفل كل من التثا الا اذا كان مديونا فلا يجوز اوده في الفتح (قوله لادى الى الدور) لأنه لرجل شئ من المؤدى عن صاحبه فاصاحبه ان يقول ادائك كادائي فان جمعت شئاً من المؤدى عنى ورجعت على بذلك فلي ان اجعل المؤدى عنك كالمواذيت بنفسى فينضى الى الدور كذا في الكتابة وذكر في الفتح انه ليس المراد حقيقة الدور فانه توقف الشئ على ما توقف عليه بل الملازمة في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيمتنع الرجوع المؤدى اليه وتماه فيه (قوله كل واحد منهما بجميعه منفردا) قيد بقوله بجميعه للاحتراز عما لو تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه ففي كالمسئلة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف ويقول منفردا وهو حال من كل للاحتراز عما لو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين معا ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه فهو كذلك لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفيلا عن الاصيل بالجميع كافي البحر وفي نور العين عن النهاية عن الشافى ثلاثة كفلا بالثب يصاب كل واحد بثلث الالف وان كفلا على التعاقب يصاب كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسى والمرغباني والتمرتاشي (قوله ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه) قيد به لانه بدون ذلك لارجوع لاحدهما على الآخر وفي الهندية عن المحيط كفلا ثلاثة عن رجل بالثب فادى احدهم ربوا جميعا ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفيلا عن صاحبه رجع المؤدى عليهما بالثلثين والاصحاب المال ان يصاب كل واحد منهم بالالف هذا اذا ظفر اى المؤدى بالكفيلين فان ظفر باحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعوا جميعا على الاصيل بالالف وان ظفر بالاصيل قبل ان يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الالف اه (قوله بالجميع) احتراز عما لو تكفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فانه كالاولى كافي البحر (قوله وبهذه القيود) اى كون كفالة كل منهما عن الاصيل بالجميع وكونها على التعاقب وكون كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع ايضا (قوله خالفتم الاولى) اى في الحكم والافلاموضوع مختلف فان اصل الدين في الاولى عليهما لا آخر وفي الثانية على غيرهما وقد كفلاه (قوله رجع بنصفه على شريكه) اى ثم يرجعان على الاصيل لانهما ادبعا احدهما بنفسه والاخر بثنائه بحر (قوله ليكون الكل كفالة هنا) اى ما عن نفسه وما عن الكفيل الآخر فلا ترجيع للبعض على البعض ليقع النصف الاول عن نفسه خاصة بخلاف ما تقدم وتماه في الفتح (قوله اخذ الآخر) ضبطه في التبرر باندوهو غير متمين في الصباح اخذ الله اهلكه واخذ بنذبه عاقبه عليه واخذ بالمد مؤاخذه كذلك اه (قوله بلكه) لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل والثاني كفيل عنه بلكه فيأخذه

بأمره (جاز ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زائدا على النصف) لرجحان جهة الاصل على النيابة ولانه لو رجع بنصفه لادى الى الدور درر (وان كفلا عن رجل بشئ بالتعاقب بأن كان على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفردا (ثم كفل كل) من الكفيلين (عن صاحبه) بأمره بالجميع وبهذه القيود خالفتم الاولى (فما دى احدهم) رجع بنصفه على شريكه (ليكون الكل كفالة هنا) (او) يرجع ان شاء (بالكل على الاصيل) ليكون كفلا بالكل بأمره (وان ابراء المصالح احدهما اخذ المالك الكفيل) (الآخر بلكه) بحكم كفالاته

بلكه نهر **(قوله)** ولو افترق المفاوضان (قيد بالمفاوضين لان شريكى العنان لو افترقا وثمة دين لم يأخذ الغريم احدهما الا بما يخصه نهر **(قوله)** اخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين ومن عليه كافي ط عن الدستور **(قوله)** لتضمنها الكفالة) ولا تبطل بالافتراق ط عن الاتفاقى **(قوله)** كامر) اى فى كتاب التركة **(قوله)** لامر) اى فى المسئلة الاولى من انه اصيل فى النصف وكفى فى الآخر فما أدى بصرف الى ماعليه بحق الاصله فان زاد على النصف كان الزائد عن الكفالة فيرجع نهر **(قوله)** كتابة واحدة) بان قال كاتبكما على الف الى سنة قيد بالواحدة لانه لو كاتب كلا على حدة فكفل كل منهما عن صاحبه ببدل الكتابة للمولى لا يصح قياسا واستحسانا اه كفاية **(قوله)** صح استحسانا) والقياس ان لا يصح لانه شرط فيه كفالة المكاتب والكفالة ببدل الكتابة وكل ذلك باطل فيكون شرطها فى الكتابة مفسدا وجه الاستحسان ان هذا عقد يحتمل الصحة بأن يجعل كل واحد فى حق المولى كان المال كله عليه وعق الآخر معلقا بادائه فيطالب كل منهما بجميع المال بحكم الاصله لا يحكم الكفالة وفى الحقيقة المال مقابل بهما حتى يكون منقسما عليهما ولكننا قدرنا المال على كل واحد منهما تصحيحا للكتابة وفيما وراء ذلك العبرة بالحقيقة كفاية **(قوله)** المعنى) مبنى للمجهول والآخر معطوف عليه منصوبان على البدلية من المياشه او مرفوعان بفعل محذوف دل عليه المذكور او على الابتداء والخبر محذوف اى مؤاخذ **(قوله)** لكفالاته) اى يرجع بما اداه عنه من بدل الكتابة لكفالاته بأمره وجازت الكفالة ببدل الكتابة هنا لانها فى حالة البقاء وفى الابتداء كان كل المال عليه نهر **(قوله)** لم يظهر فى حق مولاه الخ) افاد ان حكم ما يظهر وهو ما يؤاخذ به للجال كذلك بالاولى كدين الاستهلاك عيانا وما لزمه بالتجارة بأذن المولى وجعله الزيلعى قيدا احترازا وهو سهو بحر **(قوله)** لزمه باقراره) اى وكذب المولى بحر **(قوله)** او استقرض) اى او بيع وهو محذور عليه بحر **(قوله)** لخلوه على العبد) لوجود السبب وقبول الذمة بحر **(قوله)** وعدم مطالبته لعسرته) اذ جمع ما فى يده ملك المولى ولم يرض بتعلق الدين به ففتح **(قوله)** والكفيل غير معسر) فالمانع الذى تحقق فى الاصيل منتف عن الكفيل مع وجود المقضى وهو الكفالة المطلقة بمال غير مؤجل فيطالب به فى الحال كالوكفيل عن مفاس او غائب يلزمه فى الحال مع ان الاصيل لا يلزمه وتماه فى الفتح **(قوله)** ويرجع بعد عتقه) لان الطالب لا يرجع عليه الا بعد العتق فكذا الكفيل لقيامه مقامه بحر وقوله لو بأمره اى لو كانت الكفالة بأمر العبد وبقي المالك كفى بدين الاستهلاك المعين قال فى الفتح يذنب ان يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤخر الى العتق فيطالب السيد بتسليمه رقبته او القضاء عنه وبحث اهل الدرس هل المعتبر فى هذا الرجوع الامر بالكفالة من العبد او السيد وقوى عندى الثانى لان الرجوع فى الحقيقة على السيد اه قال فى النهر و رأيت مقيدا عندى ان ما قوى عنده هو المذكور فى البدائع قال ط فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه الا بعد العتق فالخاصل ان ضمان العبد فيها لا يؤاخذ به حالا صحيح والرجوع عليه بعد العتق ان كان بأمره وضمانه فيها يؤاخذ به حالا ان كان بأمر السيد صح ورجع به حالا عليه وان كان بأمر العبد صح ورجع به عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه **(قوله)** كامر) اى عند قول المتن ولا ينكسر من

وعليه ما دين (اخذ الغريم ايا) شاء (منهما بكل الدين) لتضمنها الكفالة كامر (ولا رجوع) على صاحبه (حتى يؤدى اكثر من النصف) لامر) كاتب عبديه كتابة واحدة وكفل كل (من العبد) (عن صاحبه) صح استحسانا (و) حينئذ فما ادى احدهما رجع على صاحبه (بنصفه) لاستوائهما (ولو اعتق) المولى (احدهما) والمسئلة بحالها (صح) واخذ المياشه منها بمحضه لم ينعقه المعنى بالكفالة والآخر بالاصالة (فان اخذ المعنى رجع على صاحبه) لكفالاته (وان اخذ الآخر لا) لاصالته (واذا كفل) شخص (عن عبد مالا) موصوفا بكونه (لم يظهر فى حق مولاه) بل فى حقه بعد عتقه (كلا لزمه باقراره) او استقرض او استهلاك (ودية فهو) اى المال المذكور (حال وان لم يسمه) اى الحلول لخلوه على العبد وعدم مطالبته لعسرته والكفيل غير معسر ويرجع بعد عتقه لو بأمره ولو كفل مؤجلا تأجل كامر (ادعى) شخص (رقبة عبد فكفل به رجل

فأنت (العبد) (الكفول)
 قبل تسليمه (فبرهن المدعي
 انه) كان (له ضمن) (الكفيل
 قيمته) لجوازاها بالاعيان
 المضمونة كأمرو (ولو ادعى
 على عبدا ما فكفيل بنفسه)
 اى بنفس العبد (رجل
 فأت العبد برى) (الكفيل)
 كفى الحر (ولو كفل عبد
 غير مديون) مستغرق (عن
 سيده بأمره) جاز لان الحق
 له (ف) اذا (عق) فاداه او
 كفل سيده عنه (بأمره
 فاداه) ولو (بعد عقه) لم
 يرجع واحد منهما على
 الآخر (لانه قد ادها غير
 موجبة للرجوع لان كلا
 منهما لا يستوجب ديناً على
 الآخر فلا تنقلب موجبة
 له بعد ذلك (كألو كفل
 رجل عن رجل بغير امره
 فبانه فاجاز) (الكفالة
 لم تكن الكفالة موجبة
 للرجوع) لما قلناه (و) (كألو
 فائدة كفالة المولى عن عبده
 وجوب مطالبته بايقام الدين
 من سائر امواله وفأداة
 كفالة العبد عن مولاه
 تعاقبه) اى الدين (برقبته)
 وهذا لم يثبت المصنف متنا
 في شرحه والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب

قوله نعم لو تكفل بالخال مؤجلاً تأجل عنهما الخ (قوله فأت العبد) بأن ثبت موته برهان
 ذى اليد او تصديق المدعي فلو لم يكن ثمة برهان ولا تصديق لم يقبل قول ذى اليد انه مات بل يحبس
 هو والكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة وكذا الوديعة المجحودة نهر عن النهاية (قوله
 فبرهن المدعي) قيد بالبرهان لانه لو ثبت ملكه باقرار ذى اليد او بتكوله لم يضمن شيئاً نهر
 (قوله لجوازاها بالاعيان المضمونة) اى بنفسها وفيها يجب على ذى اليد رد العين فان هلكت
 وجب رد القيمة (قوله ولو ادعى على عبداً ما) اى معلوم القدر بان قال اخذ منى كذا بالغصب
 او استهلكه ط (قوله برى) (الكفيل) اى كألو كان المكفول بنفسه حراً قال في النهر واعلم ان
 هاتين المسألتين مكررتان اما الاولى فلاستفادتها من قوله فيما مر ومغضوب واما الثانية فلما
 قدمه من ان الكفالة بالنفس تبطل بموت المطلوب اه قال في البحر لكن ذكرنا الثانية هنا
 ليبرن العرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقبته العبد وهى مال وهى
 لا تبطل بهلاك المال بخلاف الثانية (قوله ولو كفل عبد غير مديون مستغرق الخ) بجر
 مستغرق بكسر الراء على انه صفة لمديون ونسبة الاستغراق اليه مجاز لان الدين استغرقه اى
 استغرق رقبته وما فى يده او بفتح الراء وقيد به لانه لو كان عليه دين مستغرق لم تنزله الكفالة
 في رقبته فاذا عتق لزمته كذا في كافى الحاكم اى لان حق الغرماء مقدم وحققه في قيمة رقبته يبيعونه
 بدينهم ان لم يفده سيده وبعد العتق صار الحق في ذمته واما اذا كان دينه غير مستغرق فالظاهر
 انه يقدم دين الغرماء والباقي للكفالة كألو كفل عن غير سيده قال في الكافى وكفالة العبد والمدير
 وامواله عن غير السيد بنفس امواله بلا اذن السيد باطله حتى يعتق فاذا عتق تزمه وان اذن سيده
 جازت ان لم يكن عليه دين ويباع في دين الكفالة وان كان عليه دين يضى بدينه قبل دين الكفالة
 ويسمى المدير اما لو فى الدين اه (قوله لان الحق له) اى اذا لم يكن على العبد دين يكون الحق
 فى ماله لمؤداه فصاح اذ نه له في كفالاته (قوله فاذا عتق فاداه) نص على التوهم فانه اذا ادها حال
 رقبه لا يرجع بالاولى ط (قوله بأمره) اى بأمر العبد وهذا زاده في النهر وقال هذا القيد لا بد
 منه اه نمر رأيت مذكورا في شرح الجامع لقاضي سخان ولا يخفى انه اذا لم يرجع مع الامر فعدم الرجوع
 بدونه بالاولى ولعل ذمته انه محل الخلاف الآتى (قوله لانه قد ادها غير موجبة للرجوع الخ)
 جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقق الموجب له وهو الكفالة بالامر والمنازع هو الرق وقد
 زال كافي الهداية (قوله بعد ذلك) اى بعد انعقادها غير موجبة للرجوع (قوله كألو كفل الخ)
 من ثمة الجواب وهذه المسئلة تقدمت عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره يرجع عليه
 بما ادعى الخ (قوله لما قلناه) اى من قوله لانه قد ادها غير موجبة الخ (قوله من سائر امواله) بخلاف
 ما اذا لم يكفل فانه لا يلزمه عينا الا ان يسلمه لبيع وقد لا يفي ثمة بالدين فلا يصل الغرماء الى تمام
 الدين وبالكفالة يصلون فتح (قوله برقبته) اى فثبت لهم بيعه ان لم يفده المولى ولذا اشترط ان
 لا يكون مديوناً كأمرو وبدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا) اى قوله وبذمة كفالة المولى الخ
 (قوله في شرحه) واتبعه شرحا وهو موجود في اربعة من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه اعلم

ابراه مقيدا كسبحي فكانت كتركب مع المفرد والثاني مقدم فلزم تأخير الحوالة **(قول له)** لغو النقل) اى مطلقا لدين او عين وهى اسم من الاحالة ومنه يقال احلت زيدا على عمر وفاحتل اى قبل وفى المغرب تركب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل وتامة فى الفتح **(قول له)** وشتر عاقل الدين **(الح)** اى مع المطالبة وقيل نقل المطالبة فقط ونسب الزمانى الاول الى ابي يوسف والثانى الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع على ان المحتال لو ابرأ المحال عليه من الدين او وهبه منه صح ولو ابرأ المحيل او وهبه لم يصح وحكى فى الجمع خلاف محمد فى الثانية ووجه الثانى دلالة الاجماع ايضا على ان المحيل اذا قضى دين الطالب قبل ان يؤدى المحتال عليه لا يكون متطوعا ويخبر على القبول وكذا المحتال لو ابرأ المحال عليه عن دين الحوالة لا يرتد بالرد ولو وهبه منه ارتد كالأبرأ الطالب الكفيل او وهبه ولو انتقل الدين الى ذمته لما اختلف حكم الأبراء والهبة وكذا المحال لو ابرأ المحال عليه لم يرجع على المحيل وان كانت بأمره كال كفالة ولو وهبه رجع انما يمكن للمحيل عليه دين وتامة فى البحر وظاهره اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر ما يفيد اتفاق القولين ايضا على عود الدين بالتوى وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدمه وقبل قبض المحتال وعلى ان ابراء المحال المحال عليه لا يرتد بالرد وعلى ان توكيل المحال المحيل بالتقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى ان المحتال لو وهب الدين للمحال عليه كان له محال عليه ان يرجع على المحيل وعلى انها تفسخ بالتسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المسيع فيما اذا احلته المشتري وكذلك لو كان عند المحتال رهن للمحيل لا يسقط حق حبسه بخلاف ما اذا كان المحيل هو البائع على المشتري او المرتهن على الراهن فانه يسلط حبس المسيع والرهن لا سقوط المطالبة مع ان هذه المسائل تبين كونها نقلا للدين ولكن اعتبر الحوالة تأجيلا الى التوى فى بعض الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفى بعضها اعتبرت ابراء وجعل النقل للدين ايضا وتامة التوجيه فى البحر وفى الحامدية عن فتاوى قارى الهداية اذا احال الطالب انسانا على مدينونه وبالدين كفيل برئ المدينون من دين المحيل وبرئ كفيله وبطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكنها براءة موقوفة وكذا اذا احال المرتهن دينه على الراهن يسلط حقه فى حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال اه وفى هذا المسئلة المرتهن هو المحيل وفيما مر هو المحتال وعلمت وجه الفرق بينهما وايضا ومسئلة الكفالة فى البرازية وفيها لو احال الكفيل الطالب بالمال على رجل برئ الاصيل والكفيل الان يشترط الطالب براءة الكفيل فقط فلا يبرأ الاصيل **(قول له)** والدائن محتال ومحتاله **(الح)** يعنى يطاق عليه هذه الفاظ الاربعة فى الاصطلاح درر وظاهره ان اللغة بخلافه ولذا قال فى المعراج قولهم للمحتال له لغو لانه لا حاجة الى هذه الحالة زاد فى الفتح بل الصلة مع المحتال عليه لفظة عليه فهما محتال ومحتال عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة وبصلة عليه اه قلت ويمكن تصحيح كلامهم وذلك ان الحوالة لغة بمعنى النقل مطلقا كما مر فالمديون يدفع الطالب عن نفسه ويسأله على غريمه وفى الاصطلاح نقل الدين وهو من افراد المعنى اللغوى ايضا فعلى الاول يقال محتال لاغير وعلى الثانى محتال له لاغير لان المحيل بمعنى

(هى) لغة النقل وشرعا
(نقل الدين من ذمة المحيل
الى ذمة المحتال عليه) وهل
توجب البراءة من الدين
المصحح نعم فتى (المديون
محيل والدائن محتال ومحتال
له ومحال ومحال له)

التألق والمحال عليه بمعنى المنقول عليه الدين والدين منقول والطالب محال له أى منقول لاجله ولوقيل محال بمعنى منقول لم يصح لأن المنقول هو الدين على هذا الوجه بخلافه على الاول فان المنقول هو ذات الطالب وبهذا ظهر ان قولهم محتمل ومحتال له مبنى على اختلاف المراد فى المنقول هل هو ذات الطالب اودينه فافهم نعم يصح على الثانى ان يقال فيه محتمل بطريق المجاز أى محتمل دينه وبه ظهر انه لا لغو فى كلامهم فأغتنم هذا التقرير **(قوله)** ويزاد خامس (وهو حويل) عبارة الفتح ويقال للمحتال حويل ايضا فاذكره المشرح نقل لعبارة الفتح بالمعنى فافهم ونقل فى البحر عبارة عن تلخيص الجامع فيها اطلاق الحويل على المحال عليه قال الرملى فاعله يطلق عليهما **(قوله)** فالفرق بالصلة (أى باختلافها) وهى اللام فى الاول وعلى فى الثانى وهذا على وجودها فى الاول وقد علمت وجه بحثه واما على حذفها المتبادر بقوله وقد تحذف فالمراد ان الفرق بالصلة وجودا وعندما كامر عن الفتح فافهم **(قوله)** والحوالة شرط لصحتها (الح) قال فى التهر وشرط تحتها فى المحيل العقل فلا تصح حوالة المجنون وصبي لا يعقل والرضا فلا تصح حوالة المكره واما البلوغ فشرط للنفاذ فصحة حوالة الصبي المعاقلة موقوفة على اجازة وليه وليس منها الحرية فتصح حوالة العبد مطلقا غير ان المأذون يطالب للحال والمجوز بعد العتق ولا الصحة فتصح من المريض وفى المحتال العقل والرضا واما البلوغ فشرط النفاذ ايضا فالتعقد احتيال الصبي موقوفا على اجازة وليه ان كان الثانى املى من الاول كاحتيال الوصى بمال اليتيم ومن شرط تحتها المجلس قال فى الحاشية والشرط حضرة المحتال فقط حتى لا تصح فى غيبته الا ان يقبل عنه آخر واما غيبة المحتال عليه فلا تنفع حتى لو احال عليه فباغى فاجاز صح وهكذا فى البرازية ولا بد من قبولها من الرضا فلو اكره على قبولها لم تصح وفى المحال به ان يكون ديننا لازما فلا تصح ببدل الكتابة كالكفالة اهـ **(قوله)** رضا الكل (الكل) امارضا الاول فلان ذوى المروآت قد يأفون تحمّل غيرهم ماعليهم من الدين فلا بد من رضاه واما رضا المحتال فلان فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذم متفاوتة واما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلانها الزام الدين ولا لزوم بالالتزام درر قلت نقل السامحاني عن لقطة البحر اذا استدانت الزوجة النفقة بأمر القاضي لها ان تحيل على الزوج بلارضاه **(قوله)** فلا يشترط على المختار) هو رواية الزيادات قال فيها لان التزام الدين من المحتال عليه تصرف فى حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه منفعة لان المحال عليه لا يرجع اذا لم يكن بأمره درر **(قوله)** للرجوع عليه) اى رجوع المحال عليه على المحيل اوليسقط الدين الذى للمحيل على المحال عليه كما فى الزبائى اما بدون الرضا فلا رجوع ولا سقوط وهو محمل رواية الزيادات **(قوله)** لكن استظهر الاكمل (الح) اى فى العناية وهو توفيق آخر بين روايتى الزيادات والقُدورى لكن لا بد فيه من ضمنية التوفيق الاول كما تعرفه **(قوله)** شرط ضرورة) لانها الحالة وهى فعل اختياري ولا يتصور بدون الارادة والرضا وهو محمل رواية القُدورى وقوله والا لا اى وان لم يكن ابتداءها من المحيل بل من المحال عليه تكون احتيالا يتم بدون ارادة المحيل بارادة المحال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادات غناية لكن لا يخفى انه على الثانى لا يثبت للمحال عليه الرجوع بمأدى ولو كان عليه للمحيل دين لا يسقط الا برضا المحيل فرجع

ويزاد خامس وهو حويل
فتح (ومن يقلها محتمل
عليه ومحال عليه) فالفرق
بالصلة وقد تحذف من
الاول (والمال محال بهو)
الحوالة (شرط لصحتها
رضا الكل باختلاف الا
فى الاول) وهو المحيل
فلا يشترط على المختار
شربلاية عن المواهب
بل قال ابن الكمال انما
شرطه القُدورى للرجوع
عليه فلا اختلاف فى الرواية
لكن استظهر الاكل ان
ابتداءها ان من المحيل
شرط ضرورة والا لا

الى التوفيق الاول **(قوله)** وأراد بالرضا القبول) اى الذى هو احد ركئى العقد فبشترطه المجلس لان شطر العقد لا يتوقف على قبول غالب بل ينفو بخلاف الرضا الذى ليس ركن عقد **(قوله)** فان قبولها الخ ذكر فى البحر اولا ان من الشروط مجلس الحوالة وقال وهو شرط الانعقاد فى قولهما خلافة لابن يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المختال غائبا عن المجلس فبلغه الخبر فأجاز لمعتقد عندها خلافا له والصحيح قولهما اه ثم قال ها وأراد من الرضا القبول فى مجلس الايجاب لما قدمناه ان قبولهما فى مجلس الايجاب شرط الانعقاد وهو مصرح به فى البدائع اه وما ذكره فى البحر اولا هو عبارة البدائع فقوله لما قدمناه ان قبولهما الظاهر ان المم فيه زائدة وان الضمير فيه مفرد عائذ للحوالة لان المتبادر من كلام البدائع ان اشتراط المجلس عندها انها هو فى المختال فقط بقربة التفريع وبأق قريبا ما يؤيده اه **(قوله)** لكن فى الدرر وغيره) اى كالحانية والبزازية والحلاصة وعبارة الحانية الحوالة تعتمد قبول المختال له والحال عليه ولا تصح فى غيبة المختال له فى قول ابن حنيفة ومحمد كما قلنا فى المكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للغائب ولا تشتط حضرة المختال عليه لصحة الحوالة حتى لو أخله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحة الحوالة اه ومراده بالقبول فى قوله تعتمد قبول الخ الرضا الاعم من القبول المشروط له المجلس بقربة آخر العبارة ولم يذكر رضا المحيل بناء على رواية الزيادات انه غير شرط فتلخص من كلامه ان الشرط قبول المختال فى المجلس ورضا المحال عليه ولو غائبا وهو ما لخصه فى التهر كامر وظاهره ان خلاف ابن يوسف فى المختال فقط فعنده لا تشتط حضرته بل يكفي رضا كالمحال عليه وانه لا خلاف فى المحال عليه فى ان حضرته غير شرط وبه ظهر انه لا يصح التوفيق بمحمل ما فى الدرر وغيرها على قول ابن يوسف الذى هو خلاف الصحيح بل هو محمول على قولهما المصحح فافهم وبما فراه ظهر انه لا خلاف فى اشتراط الرضا الاعم وان الخلاف فى قبول المختال فى المجلس لأق رضاه فلا ينافى ذلك قول المصنف شرط رضا الكل بالخلاف الخ خلافا لما ظنه فى العزيمة **(قوله)** او نائبه) اى ولو فصوليا وبه عبر فى الدرر قال فى الفتح فيتوقف اى قبول الفصولى على اجازة المختال اذا بلغه **(قوله)** ورضا الباقيين) كذا فى بعض النسخ بياين نائبتهما ياه التنبيه وفى عامة النسخ بياى واحدة على انه جمع اريد به ما فوق الواحد ثم لا يخفى ان اشتراط رضا المحيل مبنى على رواية القدورى وهى خلاف المختار كما قدمه فلا حسن عبارة الفرر متن الدرر وهى وشرط حضور الثانى الا ان يقبل فصولى له لا حضور الباقيين اه فلم يذكر اشتراط رضاها فيصدق بكل من الروايتين وقال فى الدرر اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان بقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان الف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المختال عليه فبان بمحمل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا فى الحانية اه قلت فلم يذكر فى هذا التصوير رضا المحيل الغائب وذكر فى الثانى رضا المختال عليه الغائب وذلك مبنى على رواية الزيادات المختارة كامر **(قوله)** وتصح فى الدين) الشرط كون الدين للمختال على المحيل والا فهى وكالة لاحوالة واما الدين على المحال عليه فليس بشرط أفاده فى البحر وفيه عن المحيط ولو أحوال

واراد بالرضا القبول فان قبولها فى مجلس الايجاب شرط الانعقاد بمر عن البدائع لكن فى الدرر وغيرها ان شرط قبول المختال او نائبه ورضا الباقيين لا حضورهم وافرهم المصنف (وتصح فى الدين)

الحال عليه المحتال على آخر جاز وبرى الاول والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل اه
 فدخل في الدين دين الحوالة كادخل دين الكفالة فان الكفيل لو حال الطالب جاز كما يأتي
 وفي البزائية كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة وفي الهندية مالا تجوز به الكفالة
 لا تجوز به الحوالة (قولہ المعلوم) فلو احتال بمال مجهول على نفسه بان قال احتلت بما يذوب
 لك على فلان لاتصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح الحوالة ايضاً بهذا اللفظ بجر عن
 البزائية (قولہ لافي العين) لان النقل الذي تضمنته نقل شرعى وهو لا يتصور في الايمان بل
 المتصور فيها النقل الحسى فكانت نقلاً للوصف الشرعى وهو الدين فتح قال في الشرنبلالية
 يرد عليه ماسيد كره من انها تصح بالدرهم الوديعة اذ ليس فيها نقل الدين وكذا انصب على
 القول بان الواجب فيه رد العين والقيمة مخاص ودفع الابرار بأن الحوالة بالوديعة وكالة
 حقيقة اه قلت فيه نظر لما سيأتى في الحوالة المقعدة بوديعة ونحوها انه لا يملك المحيل مطالبة
 المحتال عليه ولا احتال عليه دفعها للمحيل ولا يخفى ان الوكالة حقيقة تنافى ذلك فالصواب
 في دفع الابرار ان النقل موجود لان المدينون اذا أحال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن
 المدينون الى المودع وصار المودع مطالباً بالدين كأنه قد ذمته فكانت حوالة بالدين لالابدين نعم لو
 حال المودع رب الوديعة بها على آخر كانت حوالة بالعين فلا تصح (قولہ وبه عرف ان حوالة
 الغازى) مصدر مضاف لفاعله اى حالته غيره على الامام وبعبارة النهر وبه عرف ان الحوالة
 على الامام من الغازى الحى ولا يخفى ان ما ذكره غير ما نحن فيه اذ كلام المصنف في بيان المكفول به
 فذكر انه المال لالابدين واللاحقون فاذا استدان الغازى ديناً من زيد ثم حاله به على الامام حلت
 الحوالة سواء قيدها بان يعطيه الامام من حقه من النعمة المحرزة اولاً لان الحال عليه لا يشترط
 ان يكون عليه للمحيل دين او عين من وديعة او غيرها ولان الحال به دين صحيح معلوم فالقول
 بعدم صحتها ليس له وجه صحة اصلاً وهكذا يقال في المستحق اذا استدان ثم حال الدائن على
 الناظر سواء قيد الحوالة بمعلومه الذى في يد الناظر او لافى ايضاً من الحوالة بالدين لالاحقوق
 نعم لو حال الامام الغازى او حال الناظر المستحق على آخر كان مظنة ان يقال انها من الحوالة
 بالحقوق لان النعمة اذا احرزت بدارنا يتأكد فيها حق الغائبين ولا تملك الابالقسمه ولا يقال
 ان الوارث اذا مات بعد الاحراز قبل القسمه يورث نصيبه فيقتضى الملك قبل القسمه لانا نقول
 ان الحق المتأكد يورث حتى حبس الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار
 الشرط كبقسمناه عن التمتع في باب المنعم وقسمته وكذا يقال في غلة الوقف فان نصيب المستحق
 يورث عنه اذا مات قبل القسمه بعد ظهور غلة الوقف وفي وقف الذرية او بعد عمل صاحب
 الوظيفة كاقدمناه هناك ومقتضى هذا ان لاتصح هذه الحوالة لان كلا من الغازى والمستحق
 لم يثبت له دين في ذمة الامام والناظر نعم تكون وكالة بالقبض من الحال عليه كما يأتى في قول
 المصنف وان قال المحيل للمحتال وهذا يقع كثيراً فان الناظر يحيل المستحق على مستأجر عقار
 الوقف وقد أفتى في الحامدية بانه لو مات الناظر قبل اخذ المحتال فللناظر الثانى اخذه لكن
 ذكرنا في باب المنعم ان غلة الوقف بعد ظهورها يتأكد فيها حق المستحقين فتورث عنهم واما
 بعد قبض الناظر لهما فينبى ان نصير ملكاً لهم للشركة الخاصة بخلاف المنعم فانه لا يملك الا

المعلوم (لافي العين) زاد
 في الجوهره ولافي الحقوق
 انتهى وبه عرف ان حوالة
 الغازى بحقه من نعمة
 محرزة

مطلب

في حوالة الغازى وحوالة
 المستحق من الوقف

بعد القسمة حتى لو اعتق أحد الغائبين حصته من أمة لا تنفع للشركة العامة إلا إذا قسمت الغيبة على الرايات فيصح للشركة الخاصة وعلى هذا فإذا صارت الغلة في يد الناظر صارت أمانة عنده ملكا للمستحقين لهم مطالبته بها ويحبس إذا امتنع من أدائها ويضمنها إذا استهلكها أو هلكت بعد الطلب فإذا أحوال الناظر بعض المستحقين على آخر لا يصح لأنها حوالة بالعين بالبالدين إلا إذا كان الناظر استهلكها أو خالفها بماله فتصير ديناً بذمته فتصح الحوالة لأنها حوالة بالدين بالبالعين ولا بالحقوق فقد ظهر أن هذه الحوالة لا تكون من الحوالة بالحقوق أصلاً سواء كان الغازي أو الناظر محيلاً أو محتالاً وسواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة وإن ما ذكره المشرح عن النهر غير محدد فافهم وتدبر واغتم تحرير هذا المقام فإنه من فيض ذى الجلال والأكرام (قوله لا تصح) قد علمت أنه لا وجه له (قوله وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر) لتصحیحهم باختصاصها بالدينون لا بتبنيها على النقل نهر قلت وهذا حوالة بالدين وإن كانت مضلقة بل الصحة فيها أظهر من عدمها لأن الحوالة المطلقة على ما يأتي أن لا يقيد المحيل بدين له على المحال عليه ولا بعين له في يده فإذا أحوال المستحق غريمه بدينه على الناظر حوالة مطلقة فلا شك في صحتها (قوله ينبغي أن تصح) لما علمت من أن مال الوقف في يده أمانة ولكن إذا صححت لا تكون من الحوالة بالحقوق لأن المستحق إنما أحوال دأته بدين صحيح بل هي حوالة بالدين مقيدة بما عند المحال عليه وهو الناظر (قوله كالأحوالة على المودع) بجمع أن كلا منهما أمين ولأدين عليه ط (قوله لأنها مطالبة) أي لأن الحوالة تثبت المطالبة ولا مطالبة على الناظر فيما لا يصل إليه من مال الوقف الذي قيدت الحوالة به (قوله انتهى) أي كلام البحر وقوله ومقتضاه الخ من كلام النهر أيضاً فافهم (قوله وعندى فيه تردد) نقله الحموي وأقره ويؤيد الصحة ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لتأكد ملكه فيه وقد وجد الجامع للقياس فيها وفي الودعية ط (قوله ويرى المحيل من الدين الخ) أي براءة مؤقته بعدم التوى وفائدة براءته أنه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته ولكنه يأخذ كفيلاً من ورثته أو من الغرماء مخافة أن ينوى حقه كذا في شرح المجمع ط ومقتضى البراءة أن المشتري لو أحوال البائع على آخر بالتمن لا يحبس المبيع وكذا لو أحوال الراهن المرتهن بالدين لا يحبس الرهن ولو أحوالها بصداقها لم تحبس نفسها بخلاف العكس أي أحوالة البائع غريمه على المشتري بالتمن أو المرتهن غريمه على الراهن أو المرأة على الزوج والمذكور في الزيادات عكس هذا وهو أن البائع والمرتهن إذا أحوالا سقط حقهما في الحبس ولو أحيلا لم يسقط وتماه في البحر قلت ووجه ظاهر وهو أن البائع والمرتهن إذا أحوالا غريمنا لهما على المشتري أو الراهن سقطت مطالبتهما فيسقط حقهما في الحبس بخلاف ما لو أحيلا فإن مطالبتهما باقية كما أوضحه الزيلعي قال في البحر وفي قوله يرى المحيل إشارة إلى براءة كفيله فإذا أحوال الأصل الطالب برئاً كذا في المحيط اه وقوله والمطالبة جميعاً دخل فيه ما لو أحوال الكفيل المكفول له ونص على براءته فإنه يبرأ عن المطالبة وإن أطلق الحوالة يرى الأصل أيضاً نهر وفي حاشية البحر للرمل يؤخذ من براءة المحيل أن الكفيل لو أحوال المكفول له على المدين بالدين المكفول به وقوله يرى وهي واقعة الفتوى اه وأطال في الاستشهاد له (قوله بالقبول من المحتال) اقتصر عليه

لا تصح وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف على الناظر نهر ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر وأما المقيدة في البحر أن مال الوقف في يد الناظر ينبغي أن تصح كالأحوالة على المودع والألا لأنها مطالبة انتهى ومقتضاه صحها بحق الغيبة وعندى فيه تردد (ويرى المحيل من الدين) والمطالبة جميعاً (بالقبول) من المحتال للحوالة

تبعاً للبحر وزاد في النهر والاحتال عليه وهو محال لما قدمه من ان الشرط قبول الاحتال او نأبه ورضا الباقيين واذا انه لا يلزم قبض الاحتال في المجلس الا اذا كان صرفاً بأن كان دينه ذهباً فاحال عنه بضعة جاز ان قبل الغريم ناقداً في مجلس المحيل والاحتال وتماه في البحر عن تلخيص الجامع **(قوله)** ولا يرجع الاحتال على المحيل الخ هذا اذا لم يشترط الخيار للمحال او لم يفسخها المحيل والاحتال اما اذا جعل للمحال الخيار او احاله على ان له ان يرجع على ايهما شاء صح بزايته وكذا اذا فسخت رجوع الاحتال على المحيل بدينه ولذا قال في البدائع ان حكمها ينتهي بفسخها وبالتوى وفي البرازية والمحيل والاحتال يملكان التقض فيراً الاحتال عليه وفي الذخيرة اذا أحال المدبون الطالب على رجل بألف او بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله ايضاً بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضاً للاول وبرى الاول اه بحر قلت وكذا تبطل لو أحال البائع على المشتري بالتمن ثم استحق المبيع او ظهر انه حرلاً لو رد بعيب ولو بقضاء وكذلك لو مات البعدي قبل القبض واذا مات المحال عليه مديوناً قسم ماله بين الغرماء وبين المحال بالخصص وما بقى له يرجع به على المحيل وان مات المحيل مديوناً فاقبض الاحتال في حياته فهو له وما لم يقبضه فهو بينه وبين الغرماء اه ملخصاً من كافي الحاكم **(قوله)** الا بالتوى وزان حصي وقديمه مصباح يقال توى المال بالكسر يتوى توى وانواه غيره بحر عن الصحاح **(قوله)** هلاك المال هذا معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي ما ذكره المصنف بحر **(قوله)** لان برامته اي راءة المحيل من الدين مقيدة بسلامة حقه اي حق الاحتال واختلف المشايخ في كيفية عود الدين فقيل يفسخ الحوالة اي يفسخها الاحتال كالمشتري اذا وجد بالمبيع عيباً وقيل تفسخ كالمبيع اذا هلك قبل القبض وقيل في الموت تفسخ وفي الجحود لا تفسخ ولم ار ان يفسخ الاحتال هل يحتاج الى الترافع عند القاضى وظاهر التشبيه بالمشتري اذا وجد عيباً انه يحتاج نعم على انها تفسخ لا يحتاج فتدبره نهر قلت المشتري يستقل بالفسخ بخيار العيب بدون الترافع عند القاضى وانما الترافع شرط لرد البائع على بائه بذلك العيب **(قوله)** وقيدته في البحر الخ وقال مافي الذخيرة رجل احال رجلاً له عليه دين على رجل ثم ان الاحتال عليه احاله على الذي عليه الاصل برى الاحتال عليه الاول فان توى المال على الذي عليه الاصل لا يعود الى الاحتال عليه الاول اه **(قوله)** وهو بأحد امرين الخ الضمير راجع للتوى وهذا في الحوالة المطلقة اما مقيدة بوجبة فيثبت له الرجوع بهلاكها كباي **(قوله)** اي احتال ومحيل **(قوله)** فقولاه له اي لكل منهما كافي الفتح **(قوله)** مفلساً بالتخفيف يقال فلس الرجل اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا دراهم ودنانير فاستعمل مكان افقر اه كفاية ونهر عن طلبة الطلبة للعلامة عمر النسفي **(قوله)** بغير عين الاوضح ان يقول بأن لم يترك عيناً الخ اي عيناً مافي الحال به وكذا يقال في الدين ولا بد في التكفيل ان يكون كفيلاً بحجيمه فلو كفل البهض فقد توى الباقي كالايجنى ط وكذا لو ترك ما بقى البعض فقد توى الباقي وكذا الوات مديوناً وقسم ماله بالخصص كما قدمناه آتفا **(قوله)** ودين المراد به ما يمكن ان يثبت في الذمة بقريئة مقابلته ما عين فيشمل التقود والمكبل والموزون وفي الهندية عن المحيط لو كان القاضى يعلم ان للميت ديناً على مفلس فعلى قول الامام لا يقضى ببطلان الحوالة اه اي لان الافلاس ليس بتوى عنده لاحتمال ان

(ولا يرجع الاحتال على المحيل الا بالتوى) بالقصر
ويعد هلاك المال لان برامته مقيدة بسلامة حقه وقيدته في البحر بان لا يكون المحيل هو الاحتال عليه ثانياً (وهو) باحد امرين (ان يجحد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يثبته) اي احتال ومحيل (او يموت) المحال عليه (مفلساً) بغير عين ودين

يحدث له مال فيكون الخيال عليه قد ترك مالا حكما وهو ما على مديونه المفاس (قوله
وكفيل) فوجود الكفيل يمنع موته مفلسا على ما في الزيادات وفي الخلاصة لا يمنع بجر
وتسبه في المنع لكني لم أرى في الخلاصة ما عزاها اليها بل اقتصر فيها على نقل عبارة الزيادات ثم
قال فيها ولومات الخيال عليه ولم يترك شيئا وقد اعطى كفيلة بالمال ثم ابرأ صاحب المال
الكفيل منه له ان يرجع على الاصيل اه وهذه مسألة اخرى وقد جزم في الفتح وغيره بما
في الزيادات بلا حكاية خلاف « (تنبيه) » في البحر عن البرازية وان لم يكن به كفيل ولكن
تبرع رجل ورهن به رهنا ثم مات الخيال عليه مفلسا عاد الدين الى ذمة الخيل ولو كان مسلطا
على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات الخيال عليه مفلسا بطلت الحوالة والتمن لصاحب
الرهن اه وفي حكم التبرع بالرهن مالو استعار المغلوب شيئا ورهنه عند الطالب ثم مات
مفلسا شربالية عن الحانية (قوله وقالاهما) اي بالجد والموت مفلسا (قوله وبأن
فلسه الحاكم) اي في حياته يقال فلسه القاضي اذا قضى بإفلاسه حين ظهوره حاله كفاية عن
الطالبة وهذا بناء على ان تفليس القاضي يصح عندهما وعنده لا يصح لانه يتوهم ارتفاعه
بحدوث مال له فلا يعود بتفليس القاضي على الخيل فتح وتعد الاستيفاء لا يوجب الرجوع
الاترى انه لو تعذر بقية المحتال عليه لا يرجع على الخيل بخلاف موته مفلسا لحراب
الذمة فيثبت التوى وتأممه في الكفاية وظاهر كلامهم متونا وشروحا تصحيح قول الامام
ونقل تصحيحه العلامة قاسم ولم أر من صحح قولهما نعم صححوه في صحة الحجر على السفينة
صيانة لماله كسيأتي في باب (قوله ولو اختلفا فيه) بأن قال الخيال مات المحتال عليه بلا
تركة وقال الخيل عن تركة برازية (قوله وكذا في موته قبل الاداء او بعده) الاولى وبعدة
بالواو كافي بعض النسخ لان الاختلاف فيهما لا في احدهما (قوله على العلم) اي نفى العلم بأن
يخاف انه لا يعلم بإساره وهذا في مسألة المثل اما في الاختلاف في الموت قبل الاداء او بعده
فانه يخاف على الثبات لكونه على فعل نفسه وهو القبض افاده ح (قوله وهو العسرة)
اي في المسئلة الاولى وعدم الاداء في الثانية (قوله وقيل القول للمحيل بيمينه) لانكاره عود
الدين فتح (قوله طالب الخيال عليه المحل الخ) اي بعد ما دفع الخيال به الى الخيال ولو حكما
بأن وهبه الخيال من الخيال عليه لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طوب ولا يلزمه الا اذا
لزم وتأممه في البحر (قوله بامر) قيد به لانه لو قضاه بغير امره يكون متبرعا ولو لم يدع الخيل
ما ذكر ط (قوله مثل الدين) انه لم يقل بما اداه لانه لو كان المحال به دراهم فادى دنانير او
عكسه صرف فراجع بالخال به وكذا اذا اعطاه عرضا وان اعطاه زيوتا بدل الجياد رجح الجياد
وكذا لو صالحه بشئ رجع بالخال به الا اذا صالحه عن جنس الدين بأقل فانه يرجع بقدر المؤدى
بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما ادى الا اذا ادى اجود او جنسا آخر بجر (قوله
لانكاره) قل في البحر لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بامر اه الا ان الخيل يدعى
عليه دينا وهو ينكر والقول للمنكر اه (قوله فقال الخيال) فيه ايماء الى انه حاضر فلو كان
غائبا واراد الخيل قبض ما على الخيال عليه قائلا أما وكلته بقبضه قل ابو يوسف لا اصدقه
ولا اقبل بيته وقال محمد يقبل قوله كافي الحانية ولو ادعى المحال ان الخيال به ممن مشاع كان

وكفيل وقالاهما وبأن
فلسه الحاكم (ولو اختلفا
فيه) اي في موته مفلسا وكذا
في موته قبل الاداء او بعده
(قال قول للمحيل مع
يمينه على العلم) لتسكه
بالاصل وهو العسرة زايى
وقيل القول للمحيل بيمينه
فتح (طالب الخيال عليه
المحيل بما) اي بثل ما
(احال) به مدعيا قضاء
دينه بامر (فقال الخيل)
انما (احلت بدين) ثابت
(لى عليك) لم يقبل قوله
بل (ضمن) الخيل (مثل
الدين) للمحيل عليه
لانكاره وقبول الحوالة
ليس اقرارا بالدين لصحتها
بدونه (وان قال الخيل
للمحيل احلتك)
على فلان بمعنى وكلتك
(لتقبضه لى فقال الخيال)
بل (احلتى بدين لى عليك)

الحيل وكبلا في بيعه وأنكر الحيل ذلك فالقول له ايضا نهر **(قوله)** فالقول للمحيل) فيؤمر
 المحتال برد ما اخذه الى الحيل لان الحيل ينكر ان عليه شئاً والقول للمنكر ولا تكون
 الحوالة اقرا من الحيل بالدين للمحتال على الحيل لانها مستعملة للوكالة ايضا بن كمال **(قوله)**
 يستعمل في الوكالة) اى مجازا ومنه قول محمد اذا امتنع المضارب عن تقاضى الدين لعدم الريخ
 يقال له احل رب الدين اى وكله نهر ولكن لما كان فيه نوع مخالفة للظاهر صدق مع بينه
 كما في المنع وافاد في البحر عن السراج ان الحيل لا يملك ابطال هذه الحوالة لانها تحت محتملة
 ان تكون بمال هو دين عليه وان تكون توكيلا فلا يجوز ابطالها بالا احتمال اه **(قوله)**
 بماله) الاظهر ان ما موصولة او موصوفة واللام جارة ويحتمل انها كلمة واحدة مجرورة بكسرة
 اللام **(قوله)** ودعية) المراد بها الامانة كما عبر به في الفتح وغيره قال ط فيم العارية
 والموهوب اذا تراضا على رده اوقضى القاضي به والعين المستأجرة اذا انقضت مدة الاجارة
(قوله) تحت) لانه اقدر على القضاء لتيسر ما يقضى به وحضوره بخلاف الدين فتح **(قوله)**
 فان هلكت الودعية) قيد بهلاك الودعية لان الحوالة لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين
 لم تبطل على تفصيل فيه بحر وبأى بعضه **(قوله)** برى المودع) وبثبت الهلاك بقوله نهر
 واستحقاق الودعية بمطل للحوالة كما لا خلاف في الحائنة ولو لم يعط المحال عليه الودعية وانما قضى
 من ماله كان متطوعا قياسا لاستحسانا كذا في المحيط وفي التارخانية لو وهب المحتال
 الودعية من المحال عليه صح التملك لانه لما كاله حق ان يملكها كان له حق ان يملكها بحر
(قوله) وعاد الدين على الحيل) لانه توى حقه واما ما سبق من ان التوى بوجهين عنده
 وثلاثة اوجه عندهما ففي الحوالة المطلقة فلا يرد شئ بهذا الوجه الرابع يعقوبية **(قوله)**
 لان مثله يخلفه) أراد بالمثل البديل ايشعل القيعى قال في الفتح فاذا هلك المغصوب المحال به
 لا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحال عليه لان الواجب على الغاصب رد العين فان عجز رد المثل
 او القيمة فاذا هلك في يد الغاصب المحال عليه لا يبرأ لان له خلفا والقوات الى خالف كلافوات
 فبقيت متعاقبة بخلافه فيرد خلفه على المحتال اه فالواستحق المصوب بطلت لعدم ما يخلفه
 كما في الدرر **(قوله)** وتصح ايضا بدين خاص) بأن يحيله بدينه الذى له على فلان المحال عليه فتح
 وفي الخلاصة عن التجريد لو كان للمحيل على المحتال عليه دين فأحاله به مطلقا ولم يشترط
 في الحوالة ان يعطيه بماله فالحوالة جائزة ودين الحيل بماله وله ان يطالبه به اه ومنه
 في البرازية ومقتضاه انها لا تكون مقيدة ما لم ينص على الدين **(قوله)** ثلاثة اقسام) اى
 مقيدة بعين امانة او مغصوبة او بدين خاص **(قوله)** وحكمها الخ) اى حكم المقيدة في
 هذه الاقسام الثلاثة ان لا يملك الحيل مطالبة المحال عليه بذلك العين ولا بذلك الدين
 لان الحوالة لما قيدت بها تعلق حق الطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن واخذ الحيل
 يبطل هذا الحق فلا يجوز فلو دفع المحال عليه العين او الدين الى الحيل ضمنه للطالب لانه
 استهلك ما عاقبه حق المحتال كذا اذا استهلك الرهن احد يضمه للمرتهن لانه يستحقه فتح
(قوله) مع ان المحتال الخ) يعنى ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغي ان لا يكون
 المحتال اسوة لغيره الحيل بعد موته كما في الرهن مع انه اسوة لهم لان العين التي بيد المحتال

فالقول للمحيل) لانه منكر
 ولفظ الحوالة يستعمل
 في الوكالة (أحاله بماله
 عند زيد) حال كونه
 (ودعية) بأن أودع رجلا
 القام حال بها غريمه
 (تحت فان هلكت الودعية
 (رى) المودع وعاد الدين
 على الحيل لان الحوالة
 مقيدة بها بخلاف المقيدة
 بالمغصوب فانه لا يبرأ لان
 مثله يخلفه وتصح ايضا
 بدين خاص فصارت الحوالة
 المقيدة ثلاثة اقسام وحكمها
 ان لا يملك الحيل مطالبة
 المحتال عليه ولا المحتال
 عليه دفعها للمحيل مع
 ان المحتال اسوة لغيره
 الحيل بعد موته

عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يصرم ملوكا للمحال بعقد الحوالة لايدا وهو ظاهر ولا رغبة لان الحوالة ما وضعت للتعاين بل للنقل فيكون بين الغرماء واما المرتهن فملك المرهون يدا وحسبا فيثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه اه درر قال في البحر واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولومات المحيل وله ورثة لا غرماء استظهر في البحر واقره من بعده ان الدين المحال به قبل قبض المحتال يقسم بين الورثة بمعنى ان لهم المطالبة به دون المحتال فيضم الى تركته اه وحينئذ فيبيع المحتال التركة ط * (تنبيه) ما ذكر من القسمة وكون المحتال اسوة الغرماء في الحوالة المقيدة يعلم منه بالاولى ان الحوالة المطلقة كذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية وصرح في الحاوى بطلان الحوالة بموت المحال عليه وقدمنا عن الكافي ان ما بقى للمحتال بعد القسمة يرجع به على المحيل وانه لومات المحيل مديونا فاقبضه المحتال فهو له وما بقى يقسم بينه وبين الغرماء (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) اى فيملك المحيل المطالبة قال في الفتح هذا متصل بقوله لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه بالعين المحال به والدين والمطلقة هى ان يقول المحيل للطالب احلتك بالالف التى لك على على هذا الرجل ولم يقل يؤدها من المال الذى عليه فولوه عنده ودعية او معصوبة او دين كان له ان يطالب به لانه لا تلتقى للمحتال بذلك الدين او العين لوقوعها مطلقة عنه بل بذمة المحتال عليه وفي الذمة سعة فباخذ دينه او عينه من المحتال عليه لا تبطل الحوالة ومن المطلقة ان يحيل على رجل ليس له عنده ولا عليه شئ وقال في الجوهرية والفرق بين المطلقة والمقيدة انه في المقيدة انقطعت مطالبة المحيل من المحال عليه فان بطل الدين في المقيدة وتبين براءة المحال عليه من الدين الذى قيدت به الحوالة بطلت مثل ان يحيل البائع رجلا على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع او ظهر حرا فتبطل وللمحال الرجوع على المحيل بدينه وكذا لو قيد بوديعة فهلك عند المودع واما اذا سقط الدين الذى قيدت به الحوالة بأمر عارض ولم يتبين براءة الاصيل منه فلا تبطل مثل ان يحتال بألف من ثمن مبيع فهلك المبيع عنده قبل تسليمه للمشتري سقط الثمن عن المشتري ولا تبطل الحوالة ولكنه اذا أدى رجع على المحيل بما أدى لانه قضى دينه بأمره واما اذا كانت مطلقة فانها لا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه الى ان يؤدي فاذا أدى سقط ما عليه قصاصا ولوتين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تبطل ايضا ولو ان المحال ابرأ المحال عليه من الدين صح وان لم يقبل المحال عليه ولا يرجع المحال عليه عن المحيل بشئ لان البراءة اسقاط لاتملك وان وهبه له احتاج الى القبول ولما ان يرجع على المحيل لانه ملك ما في ذمته بالهبة فصار كالمالك بالاداء وكذا لومات المحال فورته المحال عليه له ان يرجع على المحيل لانه ملكه بالارث وتمام الكلام فيها قال في البحر وقد وقعت حادثة الفتوى في المديون اذا باع شئ من دأته بمثل الدين ثم احال عليه بنظير الثمن او بالثمن فهل يصح ام لا فاجبت اذا وقع بنظيره صححت لانها لم تقيد بالثمن ولا يشترط لصحتها دين على المحال عليه وان وقعت بالثمن فهي مقيدة بالدين وهو مستحق للمحال عليه

بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خسرو وغيره (باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غريبا له) اى للبائع

(يحل ولو باع بشرط ان
يحتال بالخن ص) لانه
شرط ما لم يسكرط
الجودة بخلاف الاول
(ادى المال في الحوالة
الفاصلة فهو بالخيار
ان شاء رجع على) المحتال
(الفايض وان شاء رجع
على المحيل) وكذا في كل
موضع ورد الاستحقاق
بزازية وفيها ومن صور
فساد الحوالة ما لو شرط
فيها الاعطاء من ثمن دار
المحيل مثلا لعجزه عن
الوفاء بالتمتع نعم لو اجاز
جاز كالمقبول المحتال عليه
بشرط الاعطاء من ثمن
داره ولكن لا يجبر على
البيع ولو باع يجبر على
الاداء (ولا يصح تأجيل
عقدها) فلو قال ضمن
بمالك على فلان على أن
احيلك به على فلان الى
شهر انصرف التأجيل
الى الدين لانه لا يصح
التأجيل الى الدين لانه
لا يصح تأجيل عقد الحوالة
نحو عن المحيط

مطلب

في تأجيل الحوالة

لوقوع المقاصة بنفس الشراء وقد مر ان الدين اذا استحق للغير فانها تبطل والله سبحانه وتعالى
اعلم اه اى لان الدين لم يسقط بأمر عارض بعد الحوالة بل تبين براءة المحال عليه منه بأمر
سابق (قوله بطل) اى البيع اى فسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع درر اى
وبطلت الحوالة التي في ضمنه ط قلت ووجه النفع ان فيه دفع مطالبة غيره له وتسليمه على
المشتري (قوله لانه شرط ملائم) لانه يؤكد موجب العقد اذ الحوالة في العادة تكون على
الاملاء والاحسن قضاء فصار كشرط الجودة درر قلت وحاصله ان في هذا الشرط تعجيل
اقتضائه الثمن في زعم البائع (قوله بخلاف الاول) لان المطلوب بالخن قبل الحوالة وبعدها
واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة الفاسدة) كالصور الآتية (قوله فهو) اى المؤدى
وهو المحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) اى استحقاق المبيع الذى أجل
بتمتع قال في الخلاصة والبرازية وعلى هذا اذا باع الآجر المستأجر وأحال المستأجر على
المشتري ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن الى المستأجر ان شاء رجع بالثمن
على المؤجر المحيل وان شاء رجع على المستأجر القابض اه (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ)
صادق بما اذا وقع الشرط بين المحيل والمحيل عليه اوبين الثلاثة فافهم وهى من قسم الحوالة
المقيدة (قوله مثلا) ادخل به الاجنبى للعلامة المذكورة ط (قوله لعجزه عن الوفاء) علة للفساد
لانه شرط غير ملائم (قوله نعم لو اجاز) اى المحيل بيع داره بأن أمره بالبيع حينئذ يصح لوجود
القدرة على البيع والاداء كما في الدرر وقد ذكر في البرازية المسئلة بدون هذا الاستدراك ثم
قال بعد نحو صفحة مناضه وفي الظهيرية احتال على أن يؤديه من ثمن دار المحيل وقد كان أمره
بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان
البيع مشروطا في الحوالة كافي الرهن وانما أعدنا المسئلة لانه توفيق بين الروايات المختلفة اه
ومفاده انه يجبر في بعض الروايات وفي بعضها لا يجبر والتوفيق انه ان قبل المحال عليه الحوالة من
المحيل بشرط بيع دار المحيل ليؤدى المال من ثمنها صحت الحوالة والشرط كما لو شرط المرتهن
بيع الرهن اذا لم يؤد الرهن المال فانه يصح وبالمثل الرجوع عن ذلك (قوله كما لو قبلها الخ)
وجه الجواز أن المحال عليه قادر على الوفاء بما التزم (قوله ولكن لا يجبر على البيع) لعدم
وجوب الاداء قبل البيع درر وعادة البرازية ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط
الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبل الاجل اه (قوله ولو باع يجبر على الاداء) لتحقيق
الوجوب درر (قوله على أن أحيلك به على فلان) فإن أحاله وقبل جاز وان لم يقبل برى
الكفيل عن الضمان وان لم يقبل فلان فالكفيل على ضمانه وان مات فلان لم يطالب بالمال حتى
يمضي شهر هذا حاصل ما في البحر عن المحيط ووجه قوله لم يطالب الخ انه يموت فلان لم يمت
الحوالة ممكنة وقد رضى الطالب بتأخير المطالبة الى شهر فبقى الاجل للكفيل فلا يطالب قبله
وكذا يقال فيما اذا لم يقبل فلان هذا ما ظهر لى (قوله انصرف التأجيل الى الدين الخ) اى
فلا يطالب فلان الا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل الى المند يصير المعنى على أن أحيلك حوالة
مقيدة بشهر وذلك لا يصح لانه ينافى انتقال الدين الى ذمة المحال عليه تأمل (نتيه) قال في الفتح
تقسم الحوالة المطلقة الى حالة ومؤجلة فالحالة ان يحيل الطالب بالثمن على المحيل حالة

ف تكون على الحثالة عليه حالة لان الحوالة لتحويل الدين فتحول بصفته التي على الاصيل والمؤجلة ان تكون الالف الى سنة فالحال بها الى سنة ولو أبهمها لم يذكره محمد وقالوا ينبغي أن تثبت مؤجلة كما في الكفالة فلو مات المحيل بقي الاجل لا لومات الحثالة عليه لاستغنائه عن الاحل بموته فان لم يترك وفاه رجع الطالب على المحيل الى أجله لان الاجل سقط حكما للحوالة وقد انتقضت بالتوى فينتقض ما في ضمنها كما لو باع المديون بدين مؤجل عبدا من الطالب ثم استحق البعد عادا لاجل اه ملخصا وقدما قريبا عن البرازية لوقبها الى الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبله فافاد صحة التأجيل مع الجهالة القريبة وقدما التصريح به في كتاب الكفالة وشمل التأجيل القرض فيصح هنا في كافى الحاكم ما حاصله لو كان لزيد على عمرو الف قرص وعمرو على بكر ألف قرص فالحال عمرو زيدا بالالف على بكر الى سنة جاز وليس لعمرو أن يأخذ بكر اياه وان أبرأه منها او وهبها له لم يجز اه **(قوله وكرهت السفتجة)** واحدة السفتاج فارسي معرب أصله سفتوه وهو الشيء المحكم سمي هذا القرض به لاحكام أمره كافي الفتح وغيره **(قوله بضم السين)** اى وسكو الفاء كما في ط عن الوانى **(قوله وهى اقراض الخ)** وصورتها أن يدفع الى تاجر مالا قرضا ليدفعه الى صديقه وانما يدفعه قرضا لأمانة ليستفديه بسقوط خطر الطريق وقيل هي ان يقرض انسانا ليقضيه المستقرض في بلد يريد المقرض ليستفديه بسقوط خطر الطريق كفاية **(قوله فكأنه أحال الخ)** بيان لمناسبة المسئلة بكتاب الحوالة اه ح وفي نظم الكثر لابن الفصيح

وكرهت سفتاج الطريق * وهى احالة على التحقيق

قال شارحه المقدسى لانه يحيل صديقه عليه او من يكتب اليه **(قوله وقالوا الخ)** قال في النهر واطلاق المصنف يفيد ٣ اناطة الكراهة بجر النفع سواء كان ذلك مشروطا أولا قال الزيلعي وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به اه وجزم بهذا القيل في الصغرى والواقعات الحسامية والكفالة لليهقي وعلى ذلك جرى في صرف البرازية اه وظاهر الفتح اعتماده ايضا حيث قال وفي الفتاوى الصغرى وغيرها ان كان السفتنج مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد والاجاز وصورة الشرط كما في الواقعات رجل اقرض رجلا مالا على ان يكتب اليها الى بلد كذا فانه لا يجوز ان اقرضه بالشرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب لي سفتجة الى موضع كذا على ان اعطيك هنا فلا خير فيه وروى عن ابن عباس ذلك الا ترى انه لو قضاه أحسن مما عليه لا يكره اذا لم يكن مشروطا قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف ان ذلك يفعل كذلك فلا اه **(قوله فرع الخ)** ذكره استطرادا نعم ذكر في البحر والنهر عن البرازية ماله مناسبة هنا وحاصله ان المستقرض لو قضى اجود مما استقرض يحل بالشرط ولو قضى أزيد فيه تفصيل الخ وقدما في فصل القرض عن الخاتمة أن الزيادة اذا كانت تجرى بين الوزنين اى بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز كالدائق في المائة بخلاف قدر درهم وان لم تجز فان لم يعلم صاحبها بها ترد عليه وان علم وأعطاها اختارا فلو كانت الدرهم لا يضرها التبعض لا يجوز لانها هبة المشاع فيما يحتمل القسم ولو يضرها جاز وتكون هبة المشاع فيما يقسم اه وعليه فالقضاء مثل قرضه ثم زاده درهما مفروزا

مطلـــــــــــــــــا

في السفتجة وهى البولصة

(وكرهت السفتجة) يضم السين وتفتح وتفتح التاء وهى اقراض لسقوط خطر الطريق فكأنه أحال الخطر المتوقع على المستقرض فكان في معنى الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس * **(فرع)** * في النهر والبحر عن صرف البرازية ولو ان المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة ولو توكل المحيل عن الحثالة بقبض دين الحوالة

(٣) قوله اناطة صوابه نوط لان فعله ثلاثى من باب قال كما في المصباح اه مصححه

او اكثر جاز ان لم يكن مشروطا وقد مانهاك عن خواهر زاد ان النفعة في القرض اذا كانت غير مشروطة تجوز بلا خلاف (قوله لم يصح) لكون الحبل يعمل لنفسه ليستفيد الابراء المؤبد بحر عند قوله هي نقل الدين ط واذا لم يصح لا يجبر المحال عليه على الدفع اليه (قوله لان الحوالة الخ) كان ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة كافي الهداية والمتقى (قوله ولا يثبت) اي وحالف الجاحد ط (قوله وجعل جحوده فسحا) هي مسئلة توى الدين السابقة في المتن ومرأن الرجوع انما هو لان براءة المحيل مشروطة بسلامة حق المحال ط (قوله والا ينجز) لان تصرفهما مقيد بشرط النظر قال في كافي الحاكم ومنه ما لو احتال الى أجل وكذا الوكيل اذا لم يفوض اليه الموكل ذلك اه قال في البحر عن المحيط لكونه ابراء مؤقتا فيعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بعقدها جاز التأجيل عندها خلافا لابي يوسف اه (قوله قلت ومفادها) اي مفاد ما في السراجية وما في الجوهرية وهذا احد قولين حكاهما المصنف عن الذخيرة ثم رجح ما في الحانية بما ذكره الشارح والله تعالى اعلم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ (كتاب القضاء)

ترجم له في الهداية باب القاضي والادب الحصل الحميدة فذكر ما ينبغي للقاضي ان يفعله ويكون عليه وهو في الاصل من الادب بسكون الدال وهو الجمع والدعاء وهو ان يجمع الناس وتدعوهم الى طعامك يقال ادب يادب كضرب يضرب اذا دعا الى طعامه سميت به الحميدة لانها تدعو الى الخير وتماه في الفتح (قوله لما كان الخ) كذا في العناية والفتح وهو صريح في ان المراد بالقضاء الحكم وحينئذ فكان ينبغي ابراده عقب الدعوى وايضا كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله كذا قيل ويمكن ان يقال ارادوا بيان من يصلح للقضاء اي الحكم لتصح الدعوى عنده فلا جرم أن ذكر قبلها ولاخفاء ان وجه التأخير عما قبله مستفاد من ان اكثر المنازعات في الديون والحوالة المطلقة مختصة بها فذكر بعدها نهر (قوله لغة الحكم) واصله قضاي لانه من قضيت الا ان الباء لما جاءت بعد الالف همزت والجمع الاقضية وقضى ربك ان لاتبدوا الا اليه اي حكم وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وضربه ففضى عليه اي قتله وقضى نجبه مات وبمعنى الاداء والانهاء ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر وبمعنى الضع والتقدير ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ومنه القضاء والقدر بحر ما خضعان الصحاح (قوله وشرا فصل الخصومات الخ) عزاد في البحر الى المحيط ولا بد ان يزاد فيه على وجه خاص والادخل فيه نحو الصالح بين الخصمين (قوله وقيل غير ذلك) منه قول العلامة قاسم انه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا فخرج القضاء على خلاف الاجماع وليس بمجادة وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن الغرس انه الالتزام في الظاهر على صيغة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعا قال المراد بالالزام التقرير التام وفي الظاهر فصل احتزبه عن الالتزام في نفس الامر لانه راجع الى خطاب الله تعالى وعلى صيغة مختصة اي الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وافذت عليك القضاء وبامر ظن لزومه الخ فصل عن الجور والتشهي ومعنى في الظاهر اي الصورة الظاهرة

لم يصح) ولو شرط المحال الضمان على المحيل صح ويطلب اتيانها لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة خاتية وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال وادعى جحوده انك لم يصدق وان برهن لان المشهود عليه غائب فلو حاضروا وجد الحوالة لا يثبت براءة القول ولا جحوده فسخاه (فرع) *

الاب او الوصي اذا احتال بما لا يثبت فان كان خيرا لليتيم بان كان الثاني املا صح سرارية والا لا ينجز كما في مضاربة الجوهرية قلت ومفادها عدم الجواز لو تساويا او تقاربا وبه جزم في الحانية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد والعقود انما شرعت للفائدة

﴿ كتاب القضاء ﴾

لما كان اكثر المنازعات تقع في الديون والبياعات اعقدها بما يقضيها (هو) بالمد والقصر لغة الحكم وشرا (فصل الخصومات) وقطع المنازعات) وقيل غير ذلك كإسقاط في انطولات

اشارة الى ان القضاء مظهر في التحقيق الامر الشرعى لامتثت خلافا لما يتوهم من انه مثبت
 اخذا من قول الامام بنفوذها وابطانها في العقود والفسوخ بشهادة الزور لان الامر
 الشرعى في مثله ثابت تقدير او القضاء بقرره في الظاهر ولم يثبت امر الم يكن لان الشرع قد يعتبر
 المعلوم موجودا والموجود معدوما كوجود الدخول حكما في الحاق نسب ولد المشرقة
 بالغربي فأجرى الممكن مجرى الواقع لثلا يهلك الولد باتقاء نسبه مع وجود العقد المفضي
 الى ثبوته اه ملخصا وتامه في رسالته **(قوله)** واركانه ستة (الح) فيه نظر لان المراد بالقضاء
 الحكم كامر والحكم احد الستة المذكورة فيلزم ان يكون ركنان لنفسه فالمناسب ما في البحر من
 ان ركنه ما يدل عليه من قول او فعل وبأى بيانه **(قوله)** على ما نظمه (اى من بحر الكامل
 ونصف البيت الثاني الحاء من محكوم **(قوله)** ابن اغرس) بالغين المعجمة هو العلامة ابو اليسر
 بدر الدين محمد الشهير بابن الغرس له شرح على البيتين المذكورين وهو الرسالة المشهورة
 المسماة (الفواكه البدرية في البحث عن اطراف القضايا الحكمية) وله الشرح المشهور
 على شرح العقائد النسبية للتفتازاني **(قوله)** اطراف كل قضية حكمية (الاطراف جمع طرف
 بالتحريك وطرف الشيء منتهاه وقضية اصله قضية بياء النسبة الى القضاء حذفت منه الواو
 بعد قلبها الفا وحكمية صفة مخصصة لان القضاء يطاق على معان منها الحكم كامر والمراد
 بالقضية الحادثة التي يقع فيها التخاصم كدعوى بيع مثلا فركنها اللفظ الدال عليها ولا تكون
 قضية اى منسوبة الى القضاء والحكم اى لا تكون محلا لثبوت حق المدعى فيها وعدمه
 الا باستجماع هذه الشروط الستة التي هي بمنزلة اطراف الشيء المحيطة به واطراف الانسان
 هذا مظهر لى فافهم **(قوله)** بعدها) بتشديد الدال مصدر عد الشيء بعده احصى عدة افراد
 ويلاحظ بمعنى يظهر والتحقيق قاعله **(قوله)** حكم) تقدم تعريفه وعلمت انه قولى وفعلى فالقولى
 مثل الزمت وقضيت مثلا وكذا قوله بعد اقامة البيئة لمعتمده اقمه واطلب الذهب منه وقوله
 ثبت عندي يكفي وكذا ظهر عندي او علمت فهذا كله حكم في المختار زاد في الخزانة أو اشهد
 عليه وحكى في التهمة الخلاف في الثبوت والفتوى على انه حكم كما في الحانية وغيرها وتامه
 في البحر وذكر في الفواكه البدرية انه المذهب ولكن عرف المتشرعين والمؤلفين الآن على
 انه ليس بحكم ولذا يقال ولما ثبت عنده حكم والوجه ان يقال ان وقع الثبوت على مقدمات
 الحكم كقول المسجل ثبت عنده جريان العين في ملك البائع الى حين البيع فليس بحكم اذا
 كان المقصود من الدعوى الحكم على البائع بملك المشتري للعين المبيعة والافهوه حكم وتامه
 فيها وفيها ايضا واما التنفيذ فالاصل فيه ان يكون حكما اذ من صيغ القضاء قوله انفذت عليك
 القضاء قالوا واذ ارفع اليه قضاء قاض امضاء بشرطه وهذا هو التنفيذ الشرعى ومعنى رفع
 اليه حصلت عنده فيه خصومة شرعية واما التنفيذ المتعارف في زماننا غالبا فعناء احاطة
 القاضى التامى عاما بحكم الاول على وجه التسليم له ويسعى اتصالا اه ملخصا وسيأتى تمام
 الكلام عليه في آخر فصل الجلس واما امر القاضى فانفقوا على ان امره بحبس المدعى عليه
 قضاء باحق كأمره بالاخذ منه وعلى ان أمره بصرف كذا من وقف الفقراء الى فقير من قرابة
 الواقف ليس بحكم حتى لو صرفه الى فقير آخر صح واختافوا في قوله سلم الدار وتام الكلام

واركانه ستة على ما نظمه

ابن اغرس بقوله

* اطراف كل قضية حكمية *

* مست يلوح بعدها التحقيق *

* حكم

مطلب

في التنفيذ

مطلب

امر القاضى هل هو حكم

اولا

عليه في البحر والنهر واطلق الشارح في الفروع آخر الفصل الآتي تبعا للبرازي انه حكم الا
في مسألة الوقت وسياقي تمامه واما الحكم الفعلي فسياقي في الفروع هناك ان فعل القاضي
حكم الا في مستلئين وحقق ابن الغرس انه ليس بحكم واطال الكلام عليه في البحر والنهر
وسياقي توضيحه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله ومحكوم به)** وهو اربعة اقسام حق الله تعالى
المحض كحد الزنا والحر وحق العبد المحض وهو ظاهر وما فيه الحقان وغلب فيه حق الله تعالى
كحد القذف او السرقة او غلب فيه حق العبد كالقصاص والتعزير ابن الغرس وشرطه كونه
معلوما بجر عن البدائع وعن هذا فالحكم بالموجب بفتح الجيم لا يكفي ما لم يكن الموجب امرا
واحدا كالحكم بموجب البيع او الطلاق او العتاق وهو ثبوت الملك والحرية وزوال العصمة
فلو اكثر فان استلزم احدها الآخر صح كالحكم على الكفيل بالدين فان موجبه الحكم
عليه به وعلى الاصيل الغائب والا فلا كولو وقع التنازع في بيع العقار فحكم شافعي بموجبه
قانه لا يثبت به منع الحار عن الشفعة فلحقني الحكم بها واطال في بيانه العلامة ابن الغرس
وسيدكره الشارح آخر الفصل الآتي لكن هذا في الحقيقة راجع الى اشتراط الدعوى في
الحكم كما اشار اليه في البحر ويأتي ذكره في الطريق **(قوله وله)** اي ومحكوم له وهو الشرع كافي
حقوقه المحضة والتي غاب فيها حقه ولا حاجة في ذلك الى الدعوى بخلاف ما تمحض فيها حق
العبد او غلب والعبد هو المدعي وعرفوه بمن لا يجبر على الخصومة اذا تركها وقيل غير ذلك
والشرط فيه بالاجماع حضرته او حضرة نائب عنه كوكيل او ولى او وصى كالحكم له المحجور
كالغائب اه ملخصا من الفواكه البدرية **(قوله ومحكوم عليه)** وهو العبد دائما لكنه
امامتين واحدا او اكثر كجماعة اشتركوا في قتل فقتل عاينهم بالقصاص او لا كما في القضاء
بالحرية الاصلية قانه حكم على كافة الناس بخلاف العارضة بالاعتاق قانه جزئي واختلفوا في
الواقف والصحيح المفتي به انه لا يكون على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك او وقف آخر والمحكوم
عليه في حقوق الشرع من يستوفي منه حقه سواء كان مدعي عليه او لا كما مرت الاشارة اليه
اه ملخصا من الفواكه وسيدكر المصنف آخر الفصل الآتي حكاية الخلاف في نفاذ
الحكم على الغائب ويأتي تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى **(قوله وحاكم)** هو اما الامام
او القاضي او المحكم * اما الامام فقال علماؤنا حكم السلطان العادل يفذوا واختلفوا في المرأة
فيا سوى الحدود والقصاص واطلاقهم يتناول اهلية الفاسق الجاهل وفيه بحث * واما المحكم
فشرطه اهلية القضاء ويقضى فيا سوى الحدود والقصاص * ثم القاضي تنقيد ولايته بالزمان
والمكان والحوادث اه ملخصا من الفواكه وجميع ذلك سياقي مفرقا في مواضع مع بيان
بقية صفة الحاكم وشرطه **(قوله وطريق)** طريق القاضي الى الحكم يختلف بحسب
اختلاف المحكوم به والطريق فبا يرجع الى حقوق العباد المحضة عبارة عن الدعوى والحقبة
وهي اما البيئة والاقرار او اليمين او التكلول عنه أو القسامة او علم القاضي بما يريد ان يحكم به
او القرائن الواضحة التي تصير الامر في حيز المقطوع به فقد قالوا لو ظهر انسان من دار بيده
سكين وهو متولت بالدم سريع الحركة عليه اثر الخوف فدخلوا الدار على الفور فوجدوا فيها
انسانا مذبوحا بذلك الوقت ولم يوجد احد غير ذلك الخارجي قانه يؤخذ به وهو ظاهر اذ لا يمتري

مطلب
الحكم الفعلي

ومحكوم به وله و محكوم
عليه وحاكم وطريق *

احد في انه قاله والقول بأنه ذبحه آخر ثم تسور الحائظ اوانه ذبح نفسه احتمال بعيد لا يلتفت
 اليه اذ لم ينشأ عن دليل اه من الفواكه لابن الغرس ثم اطال هنا في بيان الدعوى وتعريفها
 وشروطها الى ان قال ثم لا يشترط في الطريق الى الحكم ان تكون تمامها عند القاضي
 الواحد حتى لو ادعى عند نائب القاضي وبرهن ثم وقعت الحادثة الى القاضي او بالعكس صح
 وله ان يبنى على ما وقع اولا ويقضى اه وستأتي هذه متنا ثم قال في الفصل السابع وقد اتفق
 أئمة الحنفية والشافعية على انه يشترط لصحة الحكم واعتباره في حقوق العباد الدعوى
 الصحيحة وانه لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية واذا كان القاضي يعلم ان باطن الامر ليس
 كظاهره وانه لا تخاصم ولا تنازع في نفس الامر بين المتداعين ليس له سماع هذه الدعوى
 ولا يعتبر القضاء المترتب عليها ولا يصح الاحتياط لحصول القضاء بمثل ذلك واما اذا لم يعلم عذر
 ونفذ قضاؤه ولعمري هذا شيء عمت به البلوى وبلغت شهرة اعتباره الغاية القصوى اه
 ما يخصا ونقله المصنف في المنح تمامه وأقره فراجعه وكذا جزم به في فتاواه * (نبيه) * بقي
 طريق ثبوت الحكم اى بعد وقوعه وعليه اقتصر في البحر فقال له وجهان احدهما اعترافه
 حيث كان مولى فلو معز ولا فكوا احد من الرعايا لا يقبل قوله الا فيا في يده الثاني الشهادة على
 حكمه بعد دعوى صحيحة ان لم يكن منكرا اما لو شهدا انه قضى بكذا وقال لم اقض لا تقبل
 شهادتهما خلافاً لعمدود جج في جامع الفصولين قول محمد لفساد قضاة الزمان اه وسأتي تمام
 الكلام عند قول المصنف ولم يعمل بقول معزول وقد ذكر في البحر فروعا كثيرة في احكام
 القضاء يلزم الوفاق عليها **(قوله)** واهله اهل الشهادة اهل الاول خير مقدم والثاني مبتدأ
 مؤخر لان الجملة الخبرية يحكم فيها بمجهول على معلوم فاذا علم زيد وجهه قيامه تقول زيد
 القائم واذا علم وجهه انه زيد تقول القائم زيد ولذا قالوا لما كان اوصاف الشهادة اشهر عند
 الناس عرف اوصافه باوصافها ثم الضمير في اهله راجع الى القضاء بمعنى من يصح منه او
 بمعنى من تصح توليته كما في البحر وحاصله ان شروط الشهادة من الاسلام والعقل والبلوغ
 والحرية وعدم العمى والحد في قذف شروط لصحة توليته ولصحة حكمه بعدها ومقتضاه ان
 تقيد الكافر لا يصح وان اسلم قال في البحر وفي الوقائع الحسامية الفتوى على انه لا ينزل
 بالردة فان الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في احدى الروايتين حتى لو قلد الكافر ثم اسلم هل
 يحتاج الى تقليد آخر فيه روايتان اه قال في البحر وبه علم ان تقليد الكافر صحيح وان لم يصح
 قضاؤه على المسلم حال كفره اه وهذا ترجيح لرواية صحة التولية اخذاً من كون الفتوى
 على انه لا ينزل بالردة خلافاً لما مشي عليه المصنف في باب التحكيم من رواية عدم الصحة
 وفي الفتح قد عذب ففتح جاز قضاؤه بتلك الولاية بلا حاجة الى تجديد بخلاف تولية صبي فأدرك
 ولو قلد كافر فاسلم قال محمد هو على قضائه فصار الكافر كالعبد والفرق ان كلا منهما له ولاية
 وبه مانع وبالعق والاسلام يرتفع اما الصبي فلا ولاية له اصلا وما في الفصول لو قال لصبي
 او كافر اذا ادركت فصل بالناس اواقض بينهم جاز لا يخالف ما ذكر في الصبي لان هذا تعليق
 الولاية والملق معدوم قبل الشرط وما تقدم تجيز اه وبه ظهر ان الاولى كون المراد في
 مرجع الضمير من يصح منه القضاء لا من تصح توليته الا ان يراد بها الكاملة وهي النافذة

واهله اهل الشهادة
 اى ادائها على المسلمين
 كذا في الحواشي السعدية

الحكم واما تولية الاطروش فسيذكرها الشارح **(قوله ويرد عليه الخ)** اي على ما في الجواشي من تقيده بالمسلمين فكان عليه اسقاطه ليكون المراد اداها على من يقضى عليه فيدخل الكافر لكن التفسير بالاداء احتراز عن التحمل لانه يصح تحملها حالة الكفر والرق لا اداؤها فينافي ذلك والتحقيق ان يقال كما يعلم مما قدمناه ان كان المراد بمرجع الضمير من تصح توليته يكون المراد بالشهادة تحملها فيدخل فيه العبد والكافر نعم يخرج عنه الصبي لعدم ولايته اصلا وان كان المراد من يصح منه القضاء يكون المراد بالشهادة اداها فقط فيدخل فيه الكافر المولى على اهل الذمة فانه يصح قضاءه عليهم حالا وكونه قاضيا خاصا لا يضر كما لا يضر تخصيص قاضي المسلمين بجماعة معينين لان المراد من يصح قضاءه في الجملة وعلى كل فالواجب اسقاط ذلك التقييد الا ان يكون مراده تعريف القاضي الكامل **(قوله ليحكم بين اهل الذمة)** اي حال كفره والافقد علمت ان الكافر يصح توليته مطلقا لكن لا يحكم الا اذا اسلم * **(تذييه)** * ظهر من كلامهم حكم القاضي المنسوب في بلاد الدروز في القطر الشامي ويكون درزيا ويكون نصرانيا فكل منهما لا يصح حكمه على المسلمين فان الدرزي لامة له كالماتق والزندق وان سمي نفسه مسلما وقد افق في الحيرة بأنه لا تقبل شهادته على المسلم والظاهر انه يصح حكم الدرزي على النصراني وبالعكس تأمل وهذا كله بعد كونه منصوبا من طرف السلطان او ما يورده بذلك والا فالواقع انه ينصبه امير تلك الناحية ولا ادري انه مأذون له بذلك ام لا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لكن جرت العادة ان امير صيدا يولى القضاء في تلك الغور والبلاد بخلاف دمشق ونحوها فان اميرها ليس له ذلك فيها بدليل ان لها قاضيا في سنة يأتي من طرف السلطان ثم رأيت في الفتح قال والذي له ولاية التقليد الخليفة والسلطان الذي نصبه الخليفة واطاق له التصرف وكذا الذي ولاء السلطان ناحية وجعل له خراجها واطاق له التصرف فان له ان يولى ويعزل كذا قالوا وولاد من ان لا يصرح له بالمتع او يعلم ذلك يعرفهم فان نائب الشام وحلب في ديارنا يطلق لهم التصرف في الرعية والخراج ولا يولون القضاء ولا يعزلون اه والله سبحانه اعلم **(قوله وشرط اهليتها الخ)** تكرر مع قوله واهله اهل الشهادة اه ح والظاهر ان المصنف ذكر الجملة الاولى تبعا للكنز وغيره ثم ذكر الثانية تبعا للغرر توضيحا وشرحا للاولى واما الجواب بأنه ذكرها ليرتب عليها قوله والفاسق اهلهما فغير مفيد فانهم **(قوله فلذا قيل الخ)** علة لامة **(قوله والفاسق اهلهما)** سيأتي بيان الفسق والعدالة في الشهادات وافصح بهذه الجملة دفعا لتوهم من قال ان الفاسق ليس باهل للقضاء فلا يصح قضاءه لانه لا يؤمن عليه لفسقه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني ويبنى ان يفتى به خصوصا في هذا الزمان اه اقول لو اعتبر هذا لانسداد باب القضاء خصوصا في زماننا فلذا كان ماجرى عليه المصنف هو الاصح كما في الخلاصة وهو اصح الاقوال كما في العمادية نهر وفي الفتح والوجه تنفيذ قضاء كل من ولاء سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا فاسقا وهو ظاهر المذهب عندنا وحينئذ فيحكم بفتوى غيره اه **(قوله)** لكنه لا يقبل وجوبا الخ قال في البحر وفي غير موضع ذكر الاولوية يعني الاول ان لا تقبل شهادته وان قبل جاز وفي الفتح ومقتضى الدليل ان لا يحل ان يقضى بها فان قضى جاز ونفذ اه ومقتضاها انهم وظاهر

مطلب

في حكم القاضي الدرزي
والنصراني

ويرد عليه ان الكافر يجوز
تقليده القضاء ايحكم بين
اهل الذمة ذكره الزليعي
في التحكيم (وشرط اهليتها
شرط اهليته) فان كلا
منهما من باب الولاية
والشهادة اقوى لانهما ملزمة
على القاضي والقضاء ملزم
على الخصم فلذا قيل حكم
القضاء يستق من حكم
الشهادة ابن كمال (والفاسق
اهلهما فيكون اهلهما لكنه
لا يقبل) وجوبا وبأنهم
مقتاده كقابل شهادته

قوله تعالى ان جاءك فاسق بنبأ فتبينوا انه لا يحل قبولها قبل تعرف حاله وقولهم بوجوب السؤال عن الشاهد سرا وعلاية طعن الخصم اولا في سائر الحقوق على قولهما المفتى به يقتضى الانتم بتركه لانه للتعرف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق وصرح ابن الكمال بان من قلده فاسقا يأنم واذا قبل القاضي شهادته يأنم اهـ (قوله به يعنى) راجع لما في المتن فقد علمت التصريح بتصحيحه وبأنه ظاهر المذهب واما كون عدم تقليده واجبا ففيه كلام كما علمت فانهم (قوله وفيد) اى قيد قبول شهادة الفاسق المفهوم من قابل اهـ ح وعبارة الدرر حتى لو قبلها القاضي وحكم بها كان آثما لكنه ينفذ وفي الفتاوى القاعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ اهـ قلت والظاهر انه لا يأنم ايضا لحصول التين المأموره في النص تأمل قال ط فان لم يغلب على ظن القاضي صدقه بان غلب كذبه عنده واتسوا يافلا قبلها اى لا يصح قبولها اصلا هذا ما يعطيه المقام اهـ (قوله واستثنى الثانى) اى ابو يوسف من الفاسق الذى يأنم القاضي بقبول شهادته والظاهر ان هذا عما يغلب على ظن القاضي صدقه فيكون داخلا تحت كلام القاعدية فلا حاجة الى استثناءه على ما استظهرناه آفا تأمل (قوله سيجى تضعيفه) اى في الشهادات حيث قال وما في القنية والمجتي من قبول ذى المروءة الصادق فقول الثانى وضعفه الكمال بأنه تعليق في مقابلة النص فلا يقبل واقره المصنف اهـ قلت قدما آفا عن البحر ان ظاهر النص انه لا يحل قبول شهادة الفاسق قبل تعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبلة يكون موافقا للنص الا ان يريد بالنص قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم لكن فيه ان دلالاته (٢) على عدم قبول العدل انما هي بالمفهوم وهو غير معتبر عندنا ولا سيما هو مفهوم لقب مع ان الآية الاولى تدل على قبول قوله عند التين عن حاله كما قلنا تأمل (قوله وفي معروضات المفتى ابى السعود) اى المسائل التى عرضها على سلطان زمانه فأمر بالعمل بها (قوله في وجود العدالة) هذا كان في زمانه وقد وجد التساوى في عدمها الآن فلنظر من يقدم ط (قوله اذا كانت دينوية) سيد ذكر تفسيرها عن شرح الشرنبلالى واحترز بالدينوية عن الدينية فان من عادى غيره لارتكابه ما لا يحل لائتمم بأنه يشهد عليه بزور بخلاف المعادة الدينوية وعن هذا قبلت شهادة المسلم على الكافر وان كان عدوه من حيث الديانة وكذا شهادة اليهودى على النصرانى (قوله ولو قضى القاضي بها لا ينفذ) دفع به ما توهم انها مثل شهادة الفاسق فانه تقدم انه يصح قبولها وان اثم القاضي فشهادة العدو ليست كذلك بل هي كما لو قبل شهادة العبد والصبي (قوله ذكره يعقوب باشا) اى في حاشيته على صدر الشريعة وقال في الحرية والمسئلة دوائر في الكتب (قوله فلا يصح قضاؤه عليه) اى اذا كانت شهادة العدو على عدوه لا تقبل ولو قضى بها القاضي لا ينفذ يتفرع عليه ان القاضي لو قضى على عدوه لا يصح لما تقرر الخ وبه سقط ما قبل ان ما ذكره عن يعقوب مكرر مع هذا فانهم * (تنبيه) * اذ لم يصح قضاؤه عليه فالخلص امانة غيره اذا كان مأذونا بالاستنابة وسأأتى انه يستتب اذا وقعت له اولولده حادثة (قوله قال) اى المصنف في الملح ونصه ورأيت بموضع ثقة معزوا الى بعض الفتاوى واظن انها الفتاوى الكبرى للخاصي ان سجل العدو لا يقبل على عدوه كما لا تقبل شهادته عليه اهـ فانهم

بما اذا غلب على ظنه صدقه فليحفظ الدرر واستثنى الثانى الفاسق اذا الجاه والمروءة فانه يجب قبول شهادته بزازية قال في النهر وعليه فلا يأنم ايضا بتوليته القضاء حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى قلت سيجى تضعيفه فراجعه وفي معروضات المفتى ابى السعود لما وقع التساوى في قضاة زماننا في وجود العدالة الظاهر اورد الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة (والعدو لا تقبل شهادته على عدوه اذا كانت دينوية) ولو قضى القاضي بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا (فلا يصح قضاؤه عليه) لما تقرر ان اهله اهل الشهادة قال وبه اففى مفتى مصر شيخ الاسلام امين الدين ابن عبدالعال قال وكذا سجل العدو لا يقبل على عدوه

(٢) قوله على عدم قبول العدل هكذا بخطه ولعله سقط من قلمه كلمة غير والاصل عدم قبول غير العدل تأمل اهـ مصححه

مطلب

في قضاة العدو على عدوه

والظاهر ان المراد بالسجل كما قال ط كتاب القاضي الى قاض في حادثة على عدو للقاضي وهو ما يأتي عن الناصحي **(قوله)** ثم نقل (اي المصنف **قوله** انه لم يرتقلها) اي نقل مسألة قضاء القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره عبد البر بن الشحنة في شرح الوهبانية عن ابن وهبان فينبى ان يكون قوله لم يرتقلها مبنيًا لا مجهول **(قوله)** وينبى النفاذ اي مطلقا سواء كان بعلمه او بشهادة عدلين وهذا البحث اشاره الوهبانية خالف فيه بحث ابن وهبان الآتي وذكره عقبه بقوله قلت بل ينبى النفاذ مطلقا والقاضي عدلا **(قوله)** ان بعلمه لم يجز اي بناء على القول بجواز قضاء القاضي بعلمه والمعتد خلافه وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشحنة وابن وهبان فان مؤدى كلاميه ان يؤخذ حكمه لو عدلا بشهادة العدول **(قوله)** واعتمده الخ المتبادر من النظم اعتماد الاول وهو بحث ابن الشحنة فيعين عود الضمير اليه **(قوله)** واختار بعض العلماء هو ابن وهبان **(قوله)** قلت لكن الخ اصله للمصنف حيث قال وقد غفل الشيخان اي ابن وهبان وشارحه عبد البر عما اتفقت كلمهم عليه في كتبهم المعتدة من ان اهلها اهل الشهادة فمن صلح لها صاحب له ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح للقضاء اه ط قلت ولم أر هذا الكلام في نسختي من شرح المصنف ثم اعلم ان مراد الشارح الاستدراك على كلام الشيخين وتأييد كلام المتن فان المصنف فرع عدم صحة القضاء على عدم قبول الشهادة وهو مفهوم الكلية الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم واهله اهلها فان مفهومها عكسها اللغوى وهو ان من ليس اهلا لها لا يكون اهلا له فإذا قال المصنف في مثته والعدو لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح قضاؤه عليه ولما كان هذا أثباتا للحكم بالمفهوم وفيه احتمال نقل الشارح ان مفهوم الكلية المذكورة مفسر به في عبارة الناصحي فسقط الاحتمال وان دفع بحث الشيخين وتأييد كلام المصنف ولذا قال وهو صريح او كما صرح فيما اعتمده المصنف ولكن بقي ههنا تحقيق وتوفيق وهو انه ذكر في الفقيه ان العداوة الدنيوية لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بها وانه الصحيح وعليه الاعتماد وان ما في المحيط والواقعات من ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل اختيار المتأخرين والرواية المنصوصة تخالفها وانه مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة قبل اذا كان عدلا وفي المبسوط ان كانت دنيوية فهذا يوجب فسقه فلا تقبل شهادته اه ما خلا والحاصل ان في المسئلة قولين معتمدين احدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز والملتقى ومقتضاه ان العلة العداوة لا تنسق والام لا تقبل على غير العدو ايضا وعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه ايضا فانهما انها تقبل الا اذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة واذا قبلت فبالضرورة يصح قضاء العدو على عدوه اذا كان عدلا فإذا اختار الشيخان صحت به علم ان من يقول بقبول شهادة العدو العدل يقول بصحة قضاؤه ومن لا فلا وان ما ذكره الناصحي لا يعارض كلام الشيخين لاختلاف المناط فاغتنم هذا التحقيق ودع التلغيق **(قوله)** لا يعتمد على كتابه هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل ط **(قوله)** فيما اعتمده المصنف اي في مثته من اطلاق عدم القبول **(قوله)** وبه افني محقق الشافعية الرملى هذا غير ما نقله في شرح الوهبانية عن الراعى عن الماوردي من جواز القضاء على العدو لا الشهادة عليه لظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة اه

ثم نقل عن شرح الوهبانية انه لم يرتقلها عندنا وينبى النفاذ والقاضي عدلا وقال ابن وهبان بحثا ان بعلمه لم يجز وان بشهادة العدول بمحض من الناس جاز اه قلت واعتمده القاضي محب الدين في منظومه فقال «ولو على عدوه - ض حكم * ان كان عدلا صح ذلك وانبرم * واختار بعض العلماء فصلا * ان كان بالعلم قضى لن يقبلا * وان يكن بمحض من الملا * وبشهادة العدول قبلا * قلت لكن تقبل في البحر والعين والزيلي والمصنف وغيرهم عند مسألة التقايد من الجائر عن الناصحي في تهذيب أدب القاضي لاجتصاص ان من لم تجز شهادته لم يجز قضاؤه ومن لم يجز قضاؤه لا يعتمد على كتابه اه وهو صريح او كما صرح فيما اعتمده المصنف كالا يخفى فليعتمد وبه افني محقق الشافعية الرملى

وهو وجه ولذا قيد ابن وهبان صحة القضاء بما اذا كان بشهادة العدول بمحض من الناس
كأمر الثاني التهمة بمعاينة اسباب الحكم ويظهر الى انه ينبغي ان يصح الحكم عندنا في هذه
الصورة حتى على القول بعدم قبول شهادة العدو فتأمل **(قوله)** ومن خطه نقات الجار
والجارور متعلق بقوله نقات وقوله انه لو قضى الخ فعدول نقات اوبدل من الضمير الجارور
في قوله وبه افي وجلة ومن خطه نقات معترضة اوهى خبر مقدم وجلة انه لو قضى الخ مبتدأ
مؤخر واقتصر ط على الاخير **(قوله)** وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي الخ اصله لانها
ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال اي ابن وهبان وقديسوههم بعض المتفتحة من اليهود
ان من خاصم شخصا في حق او ادعى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهما بالعداوة وليس كذلك
وانما ثبت بخو الخ اه قات لكن قد علمت انه مختار ابن وهبان ان العداوة لا تمنع قبول
الشهادة الا اذا فسق بها فلم انها قد تكون مفسقة وقد لا تكون فقوله وانما ثبت الخ يريد
به العداوة المانعة وهي المفسقة ولا يخفى ان هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره وسيأتي تمام
الكلام على هذه المسئلة في الشهادات ان شاء الله تعالى **(قوله)** ووصى اي فيما اوصى عليه
وقوله وشريك اي فيها هو من مال الشركة ط **(قوله)** والفاسق لا يصالح مفتيا اي لا يعتمد على
فتواه وظاهر قول المجمع لا يستفتى انه لا يخل استفتاءه ويؤيده قول ابن الهمام في التحرير
الاتفاق على حل استفتاء من عرف من اهل العلم بالاجتهاد والعدالة او آراء منتصبا والناس
يستفتونه معظمين له وعلى امتناعه ان ظن عدم احدها اي عدم الاجتهاد او العدالة
كما في شرحه ولكن اشتراط الاجتهاد مبنى على اصطلاح الاصوليين ان المفتي المجتهد اي الذي
يفي بمذهبه وان غيره ليس بمفت بل هو ناقل كإسائى والثاني هو المراد هنا بدليل ماسائى
من ان اجتهاده شرط الاولوية ولان المجتهد مفقود اليوم والحاصل انه لا يعتمد على فتوى
المفتي الفاسق مطلقا **(قوله)** وله في شرحه عبارات بليغة حيث قال ان اولي ما يستعزل به
فيض الرحمة الالهية في تحقيق الوقائع الشرعية طاعة الله عز وجل والتمسك بحبل التقوى
قال تعالى واتقوا الله وعلماكم الله ومن اعتمد على رأيه وذهنه في استخراج دقائق الفقه
وكونه وهو في المعاصي حقيق بانزال الحد لان فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله
له نورا فالله من نوره اه **(قوله)** وظاهر ما في التحرير بل هو صريحه كما سمعت **(قوله)** وبه جزم
في الكثرة حيث قال والفاسق يصالح مفتيا وقيل لا يجوز بالاول ونسب الثاني الى قوله بصيغة
التريض فانهم **(قوله)** لانه يجتهد الخ هذا التعليل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص
الضروري قصدا لغرض فاسد وربما عورض بالنص فيدعى فساد النص ط **(قوله)** حذار
نسبة الخطا الاول ان يقول حذار لما في القاموس وحذار حذار وقديسون الثاني اي احذر
ط **(قوله)** وشرط بعضهم تيقظه احترازا عن غلب عليه الغفلة والسهو قلت وهذا شرط
لازم في زماننا فان العادة اليوم ان من صار بيده فتوى المفتي استدال على خصمه وقهره بمجرد
قوله اقاتني المفتي بان الحق معي والخصم جاهل لا يدري ما في الفتوى فلا بد ان يكون المفتي
متيقظا يعلم حيل الناس ودسائسهم فذا جاء السائل يقرره من لسانه ولا يقول له ان كان
كذا فالحق معك وان كان كذا فالحق مع خصمك لانه يختار لنفسه ما ينفعه ولا يعجز عن اثباته

ومن خطه نقات انه لو قضى
عليه ثم اثبت عداوته بطل
قضاؤه فليحفظ: في شرح
الوهبانية للشرنبلالي ثم
انما ثبت العداوة بخو
قدف وجرح وقتل ولي لا
بمخاصمة نعم هي تمنع
الشهادة فيما وقعت فيه
المخاصمة كشهادة وكيل
في اوكل فيه ووصى وشريك
(والفاسق لا يصالح مفتيا)
لان الفتوى من امور الدين
والفاسق لا يقبل قوله
في الديانات ابن ملك زاد
العيني واختاره كثير
من المتأخرين وجزم به
صاحب المجمع في مثله وله
في شرحه عبارات بليغة
وهو قول الأئمة الثلاثة ايضا
وظاهر ما في التحرير انه
لا يخل استفتاءه اتفاقا كما
بسطه المصنف (وقيل نعم)
يصالح وبه جزم في الكثرة
لانه يجتهد حذار نسبة
الخطا ولا خلاف في اشتراط
اسلامه وعقله وشرط
بعضهم تيقظه .

بشاهدي زور بل الاحسن ان يجمع بينه وبين خصمه فاذا ظهر له الحق مع احدهما كتب
 الفتوى لصاحب الحق وليحترز من الوكلاء في الخصومات فان احدهم لا يرضى الا باثبات
 دعواه لموكله بأى وجه أمكن ولهم مهارة في الحيل والتزوير وقاب الكلام وتصور الباطل
 بصورة الحق فاذا اخذ الفتوى فغير خصمه ووصل الى غرضه فالتاسد فلا يخل للفتى ان يعينه
 على ضلاله وقدعوا من جهل بأهل زمانه فهو جاهل وقد يسأل عن امر شرعى وتدل القرائن
 للفتى المتيقظ ان مراده التوصل به الى غرض فسد كما شاهدناه كثيرا والحاصل ان غفلة
 الفتى يلزم منها ضرر عظيم في هذا الزمان والله تعالى المستعان **(قول له لا حريته الخ)** اى فهو
 كالراوى لا كالشاهد والقاضى ولذا تصح فتواه لمن لا تقبل شهادته له **(قول له فيصح افتاء**
الاخرس) اى حيث فهمت اشارته بل يجوز ان يعمل باشارة الناطق كما فى الهندية واذا
 عمى قول المصنف ويكتفى بالاشارة منه ط **(قول له فلا يصح الصحة)** لانه يفرق بين المدعى
 والمدعى عليه وقيل لا يجوز لانه لا يصح الاقرار فيضيع حقوق الناس بخلاف الاصم وهكذا
 فصل شارح الوهبانية وينبئ ان الحكم كذلك فى الفتى فان فات قد يفرق بينهما بأن الفتى يقرأ
 صورة الاستفتاء ويكتب جوابه فلا يحتاج الى السماع قلت الظاهر من كلامهم عدم الاكتفاء
 بهذا فى القاضى مع انه يمكن ان يكتب له جواب الخصمين فكذلك فى الفتى ويمكن الفرق
 بأن القضاء لا بدله من صيغة مخصوصة بعد دعوى صحيحة فيحتاج فيه بخلاف الافتاء فانه
 افادة الحكم السرى ولو بالاشارة فلا يشترط فيه السماع اه منج ملخصا قلت لاشك انه
 اذا كتب له واجاب عنه جاز العمل بفتواه واما اذا كان منصوبا للفتوى بآثية عامة الناس
 ويسألونه من نساء واعراب وغيرهم فلا بد ان يكون صحيح السمع لانه لا يمكن كل سائل
 ان يكتب له سؤاله وقد يحضر اليه الخصمان ويتكلم احدهما بما يكون فيه الحق عليه لاله
 والفتى لم يسمع ذلك منه فيفتيه على ما سمع من بعض كلامه فيضيع حق خصمه وهذا قد شاهدته
 كثيرا فلا ينبغي التردد فى انه لا يصح ان يكون مفتيا عاما يتنظر القاضى جوابه ليحكم به
 فان ضرر مثل هذا اعظم من نفعه والله سبحانه اعلم **(قول له ويفى القاضى الخ)** فى الظهيرية
 ولا بأس للقاضى ان يفى من لم يخاصم اليه ولا يفى احد الخصمين فيما خوصم اليه اه بجر
 وفى الخلاصة القاضى هل يفى فيه اقوال والصحيح انه لا بأس به فى مجالس القضاء وغيره
 فى البيانات والمعاملات اه ويمكن حمله على من لم يخاصم اليه فيوافق ما فى الظهيرية ومن ثم
 عولنا عليه فى هذا المختصر منح وقد جمع الشارح بين العبارتين بهذا الحمل وفى كافى الحاكم
 وكره للقاضى ان يفى فى القضاء للخصوم كراهة ان يعلم خصمه قوله فيتحرز منه بالباطل
 اه **(قول له ويستصح)** اعلم اراذبه مسألة التسوية تأمل **(قول له على الاطلاق)** اى سواء كان
 معه احد اصحابه او انفرد لكن سياتى قبيل الفصل ان الفتوى على قول ابى يوسف فيما يتماق
 بالقضاء لزيادة تجربته **(قول له وهو الاصح)** مقابله ما يأتى عن الحاوى وما فى جامع الفصولين
 من انه لو معه احد صاحبه اخذ بقوله وان خالفه قيل كذلك وقيل يخير الاجبا كان الاختلاف
 بحسب تغير الزمان كالحكم بظاهر العدالة وفيما اجمع المتأخرون عليه كالزراعة والمعامة
 فيختار قولهما **(قول له وعبارة النهر الخ)** اى افادة ان رتبة الحسن بعد زفر بخلاف عبارة

لا حريته وذكر ربه ونطقه
 فيصح افتاء الاخرس
 لا تضروه ويكتفى بالاشارة
 منه لا من القاضى للزوم
 صيغة مخصوصة حكمت
 والزمت بعد دعوى صحيحة
 واما الاطرش وهو من
 يسمع الصوت القوى
 فلا يصح الصحة بخلاف
 الاصم (يفى القاضى)
 ولو فى مجالس القضاء وهو
 الصحيح (من لم يخاصم
 اليه) ظهيرية ويستصح
 (ويأخذ) القاضى كل فتى
 (يقول ابى حنيفة على
 الاطلاق) ثم يقول ابى
 يوسف ثم يقول محمد بن
 بقول زفر والحسن بن
 زياد) وهو الاصح منه
 وسراجية وعبارة النهر
 ثم يقول الحسن فتنه

مطلب

يفى بقول الامام على
 الاطلاق

المصنف فان عطفه بالواو يفيد انهما في رتبة واحدة وعبارة المصنف هي المشهورة في الكتب
(قوله) وصحح في الحاوي اى الحاوى القدسي وهذا فيما اذا خالف الصحابان الامام والمراد
بقوة المدرك قوة الدليل اطاق عليه المدرك لانه محل ادراك الحكم لان الحكم يؤخذ منه
(قوله) والاول اضبط لان ما في الحاوى خاص فيمن له اطلاع على الكتاب والسنة وصار له
ملكية النظر في الادلة واستنباط الاحكام منها وذلك هو المجتهد المطلق او المتبذل بخلاف الاول
فانه يمكن ان هو دون ذلك **(قوله)** ولا يخير الا اذا كان مجتهدا اى لا يجوز له مخالفة الترتيب
المذكور الا اذا كان له ملكة يقتدر بها على الاطلاع على قوة المدرك وبهذا رجع القول الاول
الى ما في الحاوى من ان العبرة في المنقح المجتهد بقوة المدرك نعم فيه زيادة تفصيل سكت عنه
الحاوى فقد اتفق الاولان على ان الاصح هو ان المجتهد في المذهب من المشايخ الذين هم
اصحاب الترجيح لا يلزمه الاخذ بقول الامام على الاطلاق بل عليه النظر في الدليل والترجيح
ما رجع عنده دليله ونحن تتبع ما رجحوه واعتمدوه كالواقفوا في حياتهم كاحققة الشارح
في اول الكتاب نقلا عن العلامة قاسم ويأتى قريبا عن الملتقط انه ان لم يكن مجتهدا فعليه
تقليدهم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه وفي قفاوى ابن الشايبى لا يعدل عن قول
الامام الا اذا صرح احد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره وبهذا سقط ما بحثه في البحر
من ان علينا الافتاء بقول الامام وان افنى المشايخ بخلافه وقد اعترضه محشي الخبر الرملى بامامناه
ان الفتوى حقيقة هو المجتهد واما غيره فناقل لقول المجتهد فكيف يجب علينا الافتاء بقول
الامام وان افنى المشايخ بخلافه ونحن انما نحكى فتواهم لا غير اه وتام اثبات هذه المسئلة
حررناه في منظومتنا في رسم المنقح وفي شرحها وقدما بعضه في اول الكتاب والله الهادى
الى الصواب فانهم **(قوله)** معتمد مذهب اى الذى اعتمده مشايخ المذهب سواء
وافق قول الامام او خالفه كما قررناه آنفا **(قوله)** وسيجيى اى بعد اسطر عن الملتقط وكذا
في الفصل الآتى عند قوله قضى في مجتهد فيه **(قوله)** اعلم ان في كل موضع قالوا الراى فيه للقاضى
الح) اقول قد عدت في الاشياء من المسائل التى فوضت لراى القاضى احدى عشرة مسئلة
وزاد محشي الخبر الرملى اربع عشر مسئلة اخرى ذكرها الحموى في حاشيته ولخيد المصنف
الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك سماها (فيض المستفيض في مسائل
التفويض) فارجع اليها ولكن بعض هذه المسائل لا يظهر توقف الراى فيها على الاجتهاد
المصطلح فليتأمل وانظر ما ذكره في الفصل الآتى عند قوله فيجسبه بما رأى **(قوله)** وانما
ينفذ القضاء الح) هذا فى القاضى المجتهد اما المقلد فعليه العمل بتعمد مذهب علم فيه خلافاً او لا
اه ط وسيأتى تمام الكلام على هذه المسئلة عند قول المصنف واذا رفيع اليه حكم قاض آخر
نفذه **(قوله)** واذا اشكل الح) قال في الهندية وان لم يقع اجتهاده على شئ وبقيت الحادثة
مختلفة ومشكلة كتب الى فقهاء غير مصره والمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية
فان اتفق رأيهم على شئ ورأيه يوافقهم وهو من اهل الراى والاجتهاد اضي ذلك برأيه
وان اختلفوا نظر الى اقرب الاقوال عنده من الحق ان كان من اهل الاجتهاد والاخذ
بقول من هو اوفقه واورع عنده اه ط **(قوله)** وقضى بما رآه صوابا اى بما حدث له من الراى

وصحح في الحاوى اعتبار
قوة المدرك والاول اضبط
نهر (ولا يخير الا اذا كان
مجتهدا) بل المقلد متى
خالف معتمد مذهبه
لا ينفذ حكمه وينقض
هو المختار الفتوى كما بسطه
المصنف في فتاويه وغيره
وقدمناه اول الكتاب
وسيجيى وفي القهستانى
وغيره اعلم ان في كل موضع
قالوا الراى فيه للقاضى
فالراد قاض له ملكة
الاجتهاد انتهى وفي
الحلاصة واما ينفذ القضاء
في المجتهد فيه اذا علم انه
مجتهد فيه والا فلا (واذا
اختلف مفتيان) في جواب
حادثة (اخذ بقول افقهما
بعد ان يكون اورعهما)
سراجية وفي الملتقط واذا
اشكل عليه امر ولا رأى له
فيه مشاور العلماء ونظر
احسن اقوالهم وقضى
بما رآه صوابا لا بغيره

والاجتهاد بعد مشاورتهم فلا ينافي قوله ولا رأى له فيه تأمل (قوله الا ان يكون غيره) اى الا ان يكون الشخص الذى افتاء اقوى منه فيجوز له ان يعدل عن رأى نفسه الى رأى ذلك المفتى لكن هذا اذا اتهم رأى نفسه فى الهندية عن المحيط وان شاور القاضى رجلا واحدا كفى فان رأى بخلاف رأيه وذلك الرجل افضل وافقه عنده لم تذكر هذه المسئلة هنا وقال فى كتاب الحدود لو قضى برأى ذلك الرجل ارجو ان يكون فى سعة وان لم يتهم القاضى رأيه لا يبنى ان يترك رأى نفسه ويقضى برأى غيره اه اى لان المجتهد لا يقلد غيره (قوله واتسع رأيهم) اى ان اتفقوا على شئ والاخذ بقول الافقه والاورع عنده كاسم قال فى الفتح وعندى انه لو أخذ بقول الذى لا يميل اليه قلبه جاز لان ذلك الميل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد او اخطأ اه قلت وهذا كله فيما اذا كان المقتان مجتهدين واختلفا فى الحكم ومثله يقال فى المقلدين فيما لم يصرحوا فى الكتب بترجيحه واعتماده واختلفوا فى ترجيحه والا فالواجب الآن اتباع ما اتفقوا على ترجيحه او كان ظاهر الرواية او قول الامام او نحو ذلك من مقتضيات الترجيح التى ذكرناها فى اول الكتاب وفى منظومتنا وشرحها (قوله فى ظاهر الرواية) فى البحر ولا يشترط المصر على ظاهر الرواية فالقضاء بالسواد صحيح وبه فى كذا فى البرازية اه وبه علم ان كلا من القولين معزو الى ظاهر الرواية وفيه تأمل رمى على المنح (قوله وفى عقار الح) فى البحر ولا يشترط ان يكون المتداعيان من بلد القاضى اذا كانت الدعوى فى المنقول والدين واما فى عقار لا فى ولايته فالصحيح الجواز كفى فى الخلاصة والبرازية وياك ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله اخذ القضاء برشوة) بتليت الرام قلموس وفى انصباح الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له او يجمعه على ما يريد جمعها رشا مثل سدره وسدر والغنم لعة وجمعها رشا بالضم اه وفيه البرطيل بكسر الباء الرشوة وفتح الباء عامى وفى الفتح ثم الرشوة اربعة اقسام منها ما هو حرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء والامارة الثانية ارتشاء القاضى ليحكم وهو كذلك ولو القضاء بحق لانه واجب عليه الثالث اخذ المال ليسوى امره عند السلطان دفعا للضرر أو جالبا للنفع وهو حرام على الآخذ فقط وحيلة حلها ان يستأجره يوما الى الليل او يومين فتصير منافعه مملوكة ثم يستعمله فى الذهاب الى الساعاتن للامر الفلانى وفى الاقضية قسم الهدية وجعل هذا من اقسامها فقال حلال من الجانبين كالاهداء للتودد وحرام منهما كالاهداء ليعينه على الظلم وحرام على الآخذ فقط وهو ان يهدى ليكيف عنه الظلم والحيلة ان يستأجره الح قال اى فى الاقضية هذا اذا كان فيه شرط اما اذا كان بلا شرط لكن يعلم يقينا انه انما يهدى ليعينه عند السلطان فشايعتنا على انه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مسعود من كراهته فورع الرابع ما يدفع لدفع الخوف من المدفوع اليه على نفسه او ماله حلال للدافع حرام على الآخذ لان دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز اخذ المال ليفعل الواجب اه ما فى الفتح ملخصا وفى القنية الرشوة يجب ردّها ولا تأكل وفيها دفع للقاضى او لغيره سحتا لاصلاح المهم فاصح ثم ندم برد ماذن اليه اه وتام الكلام عليها فى البحر وأبى الكلام

الا ان يكون غيره اقوى
فى الفقه وجوء الاجتهاد
فيجوز ترك رأيه برأيه ثم
قال وان لم يكن مجتهدا
فعلبه تقليدهم واتباع
رأيهم فاذا قضى بخلافه
لا ينفذ حكمه (المصر
شرط لنفاذ القضاء فى
ظاهر الرواية وفى رواية
النوادر لا فينفذ فى القرى
وفى عقار لافى ولايته على
الصحيح خلاصة (وبه
يفى) بـرازية (اخذ القضاء
برشوة)

مطلب

فى الكلام على الرشوة
والهدية

على الهداية للقاضي والمفتي والعمال (قوله للسلطان) حقة لرشوة اى دفعها القاضى له وكذا لودفعها غيره كفى البحر عن البرازية (قوله اوارثى) المناسب اسقاطه لانه بقى عنه قوله ولو كان عدلا مع ما فيه من الایهام كما تعرفه (قوله لاينفذ حكمه) فيه ايهام التسوية بين المستثنين مع انه اذا اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا كفى الكثرة قال فى البحر وهو الصحيح ولو قضى لم يندوبه بقى اه ومثله فى الدرر عن العادة واما اذا ارثى اى بعد حقة توليته سواء ارثى ثم قضى او قضى ثم ارثى كفى الفتح شكى فى العادة فيه ثلاثة اقوال قيل ان قضاء نافذ فيما ارثى فيه وفى غيره وقيل لاينفذ فيه وينفذ فيما سواء واختاره السرخسى وقيل لاينفذ فيما والاول اختاره البردوى واستحسنه فى الفتح لان حاصل امر الرشوة فيما اذا قضى بحق ايجاب فسقه وقد فرض انه لا يوجب الغزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فلم لاينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر بل يؤثر بملاحظة كونه عملا لنفسه وبهذا يرجح ما اختاره السرخسى وفى الحانية اجمعوا انه اذا ارثى لاينفذ قضاؤه فيما ارثى فيه اه قلت حكاية الاجماع منقوضة بما اختاره البردوى واستحسنه فى الفتح ويبقى اعتماده للضرورة فى هذا الزمان والابطال جميع القضايا الواقعة الآن لانه لا يتخلو قضية عن اخذ القاضى الرشوة المساءة بالمحصل قبل الحكم او بعده فيلزم تعطيل الاحكام وقد مر عن صاحب الزهر فى ترجيح ان الفاسق اهل للقضاء انه لو اعتبر العدالة لانسد باب القضاء فكذلك يقال هنا وانظر ماسنذكره فى اول باب التحكيم وفى الحامدية عن جواهر الفتاوى قال شيخنا وامانا جمال الدين البردوى انما يتحيز فى هذه المسئلة لا قدر ان اقول تنفذ احكامهم لما ارى من التخليط والجهل والجراءة فيهم ولا قدر ان اقول لا تنفذ لان اهل زماننا كذلك فلو اقيمت بالبطان ادى الى ابطال الاحكام جميعا بحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا افسدوا علينا ديننا وشرعة نبينا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم وال رسم اه هذا فى قضاة ذلك الزمان فما بالك فى قضاة زماننا فانهم زادوا على من قباهم باعتقادهم حل ما يأخذونه من المحصول بزعمهم الفاسد ان السلطان باذن لهم بذلك سمعت من بعضهم ان المولى ابا السعود ابقى بذلك واخذ ان ذلك افتراء عليه واظهر ماسنذكره قبيل كتاب الشهادات والاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله ومنه الح) اى من قسم اخذ القضاء بالرشوة وهذا يسمى الآن مقاطعة والتزاما بأن يكون على رجل قضاء ناحية فيدفع له آخر شيا معلوما ليقضى فيها ويستقل بجميع ما يحصله من المحصول لنفسه وذكر فى الخيرية فى شانهم نظما يصرح بكفرهم (قوله لكن فى الفتح الح) استدراك على قوله اوشفاعه (قوله او غيره) كزنا او شرب خمر (قوله لانها المعظم) اى معظم ما يفسق به القاضى نهر (قوله استحق الغزل) هذا ظاهر المذهب وعليه مشايخنا البخاريون والسمرقنديون ومعناه انه يجب على السلطان عزله ذكره فى الفصول وقيل اذ اولى عدلا ثم فسق الغزل لان عدالته مشروطة معنى لان موليه اعتمدها فيزول بزوالها وفيه انه لا يلزم من اعتبار ولايته لصالحته تقيدها به على وجه تزول بزواله

للسلطان او تقومه وهو عالم بها او بشفاعت جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم (اوارثى) هو او اعوانه بعلمه شربلاية (وحكم لاينفذ حكمه) ومنه ما وجعل لموليه مبلغا فى كل شهر يأخذ منه ويفوض اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن فى الفتح من قلد بواسطة الشفعا كمن قلدا حسبا ومثله فى البرازية بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفعا (ولو) كان عدلا فسق بأخذها) او غيره وخصها لانها المعظم (استحق الغزل) وجوبا

فتج ماخصا **(قوله وقيل ينزل وعليه الفتوى)** قال في البحر بعد نقله وهو غريب والمذهب خلافه **(قوله ثم صلح)** اى بالطاعة او الاسلام ط **(قوله فهو على قضائه)** مخالف لما في البحر عن البرازية اربع خصال اذا حلت بالقضى انزل فوات السمع او البصر او العقل او الدين اه لكن قال بعده وفي الوقعات الحسامية الفتوى على انه لا ينزل بالردة فان الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في احدى الروايتين ثم قال وبه علمت ان ما مر على خلاف الفتوى به وفي الولوالجية اذا ارتد اوفسق ثم صلح فهو على حاله لان الارتداد فسق وبفسق الفسق لا ينزل الا ان ما قضى في حال الردة باطل اه قلت وظاهر ما في الولوالجية ان ما قضاه في حال الفسق نافذ وهو الموافق لما مر الا ان براد بالفسق في عبارة الخلاصة الفسق بالرشوة تأمل **(قوله)** واعتمده في البحر فيه ان الذى اعتمده في البحر هو قوله فصار الحاصل انه اذا فسق لا ينزل وتنفذ قضاياه الا في مسألة هي ما اذا فسق بالرشوة فانه لا ينفذ في الحادثة التي اخذ بسببها قال وذكر الطرسوسى ان من قل باستحقاقه العزل قال بصحة احكامه ومن قال بعزله قل ببطلانها اه **(قوله)** لكن في اول دعوى الحائنية الخ حيث قال كما في البحر والوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل اه وانت خير بان هذا لا يخالف ما في الفتى فافهم نعم نقل في البحر عن الحائنية ايضا من الردة ان السلطان يصير سلطانا بامر من بالمبايعة معه من الاشراف والاعيان وبأن ينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره فان يوبع ولم ينفذ فيهم حكمه لعجزه عن قهرهم لا يصير سلطانا اذا صار سلطانا بالمبايعة بخلاف ان كان له قهر وغلبة لا ينزل لانه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر وغلبة ينزل اه فكان المناسب الاستدراك بهذه العبارة الثانية ليفيد حمل ما في الفتى على ما اذا كان له قهر وغلبة **(قوله)** وينبغي ان يكون الخ ويكون شديدا من غير غفائنا من غير ضعف لان القضاء من اهم امور المسلمين فكل من كان اعرف واقدر واوجه واهيب واصبر على ما يصيبه من الناس كان اولى وينبغي للسلطان ان يتفحص في ذلك ويولى من هو اولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلد انسانا عملا وفي رعيته من هو اولى فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين بخر ومثله في الزيلعي فقوله وينبغي بمعنى يطلب اى المطلوب منه ان تكون صفته هكذا وقوله كان اولى اى احق وهذا لا يدل على ان ذلك مستحب فان الحديث يدل على اتم السلطان بتوليته غير الاولى فافهم **(قوله)** موثوقا به اى مؤتمنا من وثقت به اتق بكسرهما ثقة ووثوقا اتمتته والمصنف الكف عن المحارم وخوارم المروءة والمراد بالوثوق بعقله كونه كاملا فلا يولى الاخف وهو ناقص العقل والصلاح خلاف الفساد وفسر الحصاص الصالح بمن كان مستورا غير مهتوك ولا صاحب ربة مستقيم الطريقة سابع الناحية كامن الاذى قليل السوء ليس بمعاقر للبيد ولا ينادم عليه الرجال وليس بقذوف للمحضنات ولا معروف بالكذب فهذا عندنا من اصل الصلاح اه والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا وفعلا وتقريرا عند امر يماينه وبوجوه الفقيه طرقه بخر ماخصا والاثر كما قال السخاوى لغة البقية واصلاحا الاحاديث مرفوعة او موقوفة على المعتمد وان قصره

وقيل ينزل وعليه الفتوى
ابن الكمال وابن ملك
وفي الخلاصة عن النوادر
لوفسق او ارتد او عمى ثم
صلح او ابصر فهو على
قضائه وما قضى في فسقه
ونحوه باطل واعتمده في
البحر وفي الفتى اتفقوا
في الامارة والسلطنة على
عدم الانزال بالفسق لانها
منية على القهر والغلبة
لكن في اول دعوى الحائنية
الوالى كالتقاضى فليحفظ
(وينبغي ان يكون موثوقا
به في عفافه وعقله وصلاحه
وفهمه وعلمه بالسنة
والآثار ووجوه الفقه

مطلب

السلطان يصير سلطانا
بامر من

مطلب

في تفسير الصلاح والصالح

بعض الفقهاء على الثاني (قوله والاجتهاد شرط الاولوية) هو لغة بذل المجهود في تحصيل
 ذى كلفة وعرفا ذلك من الفقيه في تحصيل حكم شرعى قال في التلويح ومعنى بذل العساقفة
 ان يحس من نفسه المعجز من المزيد عليه وشرطه الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيه
 النفس اى شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حاويا لكتاب الله تعالى فيها يتعلق
 بالاحكام وعلمها بالحدث متنا وسندا وناسخا ومنسوخا وبالقياص وهذه الشرائط في المجتهد
 المطلق الذى يفتى في جميع الاحكام واما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة ما يتعلق
 بذلك الحكم مثلا كالاجتهاد في حكم متعلق بالهالة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق
 بالتكاح اه ومراد الصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الاول نهر (قوله لتعذره) اى لانه
 متعذر الوجود في كل زمن وفي كل بلد فكان شرط الاولوية بمعنى انه ان وجد فهو الاول
 بالتولية فانهم (قوله على انه) متعلق بمحذوف اى قلنا بالتعذر في كل زمن بناء على انه
 الح (قوله عند الاكثر) خلافا لما قيل انه لا يخلو عنه زمن وتام ذلك في كتب الاصول
 (قوله فصح تولية العاصم) الاول في التفرع ان يقال فصح تولية المقلد لانه مقابل
 المجتهد ثم ان المقلد يشمل العاصم ومن له تأهل في العلم والفهم وعين ابن العرس الثانى
 قال واقله ان يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وان يعرف طريق تحصيل الاحكام
 الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الايراد والاصدار في الوقائع
 والدعاوى والحجج ونازعه في النهر ورجح ان المراد الجاهل لتعليههم بقولهم لان ايصال الحق
 الى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره قال في الحواشى البيهقونية اذ المحتاج الى فتوى
 غيره هو من لا يقدر على اخذ المسائل من كتب الفقه وضبط اقوال الفقهاء اه ونحوه
 في البحر عن العناية وكذا رجحه ابن الكمال قلت وفيه للبحث مجال فان المفتى عند الاصوليين
 هو المجتهد كيا تى فيصير المعنى انه لا يشترط في القاضي ان يكون مجتهدا لانه يكفيه العمل
 باجتهاد غيره ولا يلزم من هذا ان يكون عاميا لكن قد يقال ان الاجتهاد كما تعذر في القاضي
 تعذر في المفتى الآن فاذا احتاج الى السؤال عن ينقل الحكم من الكتب يلزم ان يكون
 غير قادر على ذلك تأمل (قوله المفتى يفتى بالديانة) مثلا اذا قال رجل قلت لزوجتى انت
 طالق قاصدا بذلك الاخبار كاذبا فان المفتى بفتيه بعدم الوقوع والقاضى يحكم عليه
 بالوقوع لانه يحكم بالظاهر فاذا كان القاضي يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك
 فدل على انه لا يمكنه القضاء بالفتوى في كل حادثة وفيه نظر فان القاضي اذا سأل المفتى عن
 هذه الحادثة لا يفتيه بعدم الوقوع لانه انما سأل عما يحكم به فلا بد ان يبين له حكم القضاء فعلم
 ان ما فى البرازية لا يتنافى قولهم يحكم بفتوى غيره (قوله في الدماء والفروج) اى
 وفي الاموال لكن خصهما بالذكر لانه لا يمكن فيهما الاستباحة بوجه بخلاف المال ولقصد
 التحويل فان الحاكم الذى مجرى احكامه في ذلك لابد ان يكون عالما دينا (قوله كالكبرى
 الاحمر) معدن عز الوجود والجار والجارو متعلق بمحذوف على انه حال او خبر لمبتدأ
 محذوف (قوله واين العلم) عبارة البرازية واين الدين والعلم (قوله بل هو نقل كلام)
 وطريق نقله لذلك عن المجتهد احمد امين اما ان يكون له سند فيه او يأخذه من كتاب

مطلب
 في الاجتهاد وشروطه

والاجتهاد شرط الاولوية
 لتعذره) على انه يجوز دخلو
 الزمن عنه عند الاكثر نهر
 فصح تولية العاصم ابن كمال
 ويحكم بفتوى غيره لكن
 في ايمان البرازية المفتى يفتى
 بالديانة والقاضى يقضى
 بالظاهر دل على ان الجاهل
 لا يمكنه القضاء بالفتوى
 ايضا فلا بد من كون الحاكم
 في الدماء والفروج عالما
 دينا كالكبرى الاحمر واين
 الكبرى الاحمر واين
 العلم (ومثله) فيما ذكر
 (المفتى) وهو عند الاصوليين
 المجتهد امامن يحفظ اقوال
 المجتهد فليس يفتى بفتواه
 ليس بفتوى بل هو نقل
 كلام كما بسطه ابن الهمام

مطلب
 طريق النقل عن المجتهد

معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التعانيف المشهورة
 للمجهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور هكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ
 التواتر في زماننا لا يحل عزوما فيها الى محمد ولا الى ابي يوسف لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا
 ولم تتداولهم اذا وجد النقل عن التواتر مثلا في كتاب مشهور معروف كالهداية والمبسوط
 كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فتح وأقره في البحر والنهر والمنع قلت يلزم على هذا أن
 لا يجوز الآن النقل من أكثر الكتب المطولة من الشروح أو الفتاوى المشهورة أسماؤها
 لكنها لم تتداولها الأيدي حتى صارت بمنزلة الخبر المتواتر المشهور لكونها لا توجد الا في بعض
 المدارس أو عند بعض الناس كالمبسوط واخيط والبداية وفيه نظر بل الظاهر انه لا يلزم
 التواتر بل يكفي غلبة الظن بكون ذلك الكتاب هو المسمى بذلك الاسم بأن وجد العلماء يقولون
 عنه ورأى ما نقلوه عنه موجودا فيه أو وجد منه أكثر من نسخة فانه يغلب على الظن انه هو
 ويدل على ذلك قوله اما ان يكون له سند فيه اى فيما يتناوله والسند لا يلزم تواتره ولا شهرته وايضا
 قدمنا ان القاضي اذا أشكل عليه امر كتب فيه الى فقيه مصر آخر وان المشاورة بالكتاب
 سنة قديمة في الحوادث الشرعية والاشك ان احتمال التزوير في هذا الكتاب اليسير أكثر من
 احتماله في شرح كبير بخط قديم ولا سيما اذا رأى عليه خط بعض العلماء فيتمين الاكتفاء
 بغلبة الظن لئلا يلزم هجر معظم كتب الشريعة من فقه وغيره لاسيا في مثل زماننا والله
 سبحانه اعلم **(قوله ولا يطلب القضاء)** لما أخرجه ابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث
 أنس قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه ينزل
 اليه ملك يسدده واخرج البخاري قال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن مسرة لا تسأل الامارة
 فأنت ان أوتيتها عن مسألة وكلت اليها وان أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها واذا كان كذلك
 وجب ان لا يحل لانه لانه معلوم وقوع الفساد منه لانه محذول فتح ملخصا **(قوله بقلبه)** أراد
 بهذا ان يفرق بين الطلب والسؤال فالاول للقلب والثاني للسان كما في المستصفي وتامه في النهر
(قوله في الخلاصة الح) أفادانه كالا يحل الطلب لا يحل التولية كما في النهر وأن ذلك لا يختص
 بالقضاء بل كل ولاية ولو خاصة كولاية على وقف أو يتم فهي كذلك كما في البحر **(قوله الا اذا)**
 تعين عليه القضاء **(الح)** استثناء مما في المتن ومما في الخلاصة اما اذا تعين بأن لم يكن أحد غيره يصاح
 للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين ولم أر حكم ما اذا تعين ولم
 يول الا بمال هل يحل بذله وكذا أرجو ازعزله ويذهب ان يحل بذله للمال كاحل طلبه وان يحرم
 عزله حيث تعين وأن لا يصح بحرقه في النهر هذا ظاهر في حجة توليته واطلاق المصنف يعنى
 قوله ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا يرده وأما عدم حجة عزله فممنوع قال في الفتح
 للسلطان ان يعزل القاضي بريبة وبلاربية ولا ينزل حتى يبلغه العزل اه نعم لو قيل لا يحل
 عزله في هذه الحالة لم يبعد كالوصى العدل اه قات وايضا حيث تعين عليه بخرج عن عهدة
 الوجوب بالسؤال فاذا منعه السلطان اثم بالنع لانه اذا منع الاولى وولى غيره يكون قد خان الله
 ورسوله وجاعة المسلمين كما مر في الحديث واذا منعه لم يبق واجبا عليه فبأن وجه يحل له دفع
 الرشوة وقد قال بعض علمائنا ان فرضية الحج تسقط بدفع الرشوة الى الاعراب كما قدمناه في باب

(ولا يطلب القضاء) بقلبه
 (ولا يسأله بلسانه) في
 الخلاصة طالب الولاية
 لا يولى الا اذا تعين عليه
 القضاء

فهذا أولى كمالين في وأما حجة عزله فظاهرة لانه وكيل عن السلطان وأتمه بعزله لا يلزم منه عدم صحة العزل كالوصى العدل المنسوب من جهة القاضي وأما المنسوب من جهة الميت فالمعتمد عدم صحة عزله لكن الفرق بينه وبين ما نحن فيه ان الوصى خليفة الميت فليس للقاضي عزله وأما القاضي فهو خليفة عن السلطان وولايته مستمدة منه فله عزله كوصى القاضي هذا ماظهر لى **(قوله)** وكانت التولية مشروطة له (ذكره في النهر بحثا معللا بانه حيثئذ يضابط تنفيذ شرط الواقف اه قالت وهذا في الحقيقة ليس طالبا من القاضي ان يولية لانه متول بالشرط بل يريد اثبات ذلك في وجه من يعارضه ومثله وصى الميت اذا أراد اثبات وصايته وبهذا سقط قوله في البحر ان ظاهر كلامهم انه لا يتطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف له لا طلاقهم اه **(قوله)** وأدعى الخ) اى فانه طلب العود من القاضي الجديد وحين ذلك يقول له القاضي أثبت انك اهل للولاية ثم يولية نص عليه الخصاص نهر **(قوله)** لحامل الذكر) هو بالحاء المعجمة غير المشهور **(قوله)** ويختار المقلد بصيغة اسم الفاعل وقدمنا قبيل قوله وشرط أهليتها عن الفتح من له ولاية التقليد والمظاهر ان هذا الاختيار واجب للابن يكون خائنا لله ورسوله وعامة المؤمنين كاسم في الحديث **(قوله)** ولا يكون فظا (الخ) اللفظ هو الجاني سمي الخاق والمبايظ قاسى القاب والجبار من جبره على الامر بمعنى أجبره اى لا يجبر غيره على ما لا يريد والعنيد المعاند الخائب للحق المعادى لاهله بحر عن مسكن **(قوله)** لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) اى فى امضاء الاحكام الشرعية **(قوله)** اى أخذ القضاء) هذا يناسب كون العبارة التقليد قال في البحر وها نسختان اى فى الكثرة التقليد اى النصيب من السلطان والتقليد اى قبول تقليد القضاء وهى الاولى اه وهى التى شرح عليها المصنف وقال ايضا انها أولى قلت ويمكن ارجاع الاولى الى الثانية بتقدير مضاف اى قبول التقليد وهو معنى قول الشارح اى اخذ القضاء **(قوله)** لمن خاف الخيف) فلو كان غالب ظنه انه يجوز فى الحكم ينبى ان يكون حراما بحر **(قوله)** أو المعجز) يحتتمل ان يراد به المعجز عن سماع دعاوى كل الخصوم بأن قدر على البعض فقط وان يراد المعجز عن القيام بواجباته من اظهار الحق وعدم أخذه الرشوة فعلى الاول هو مبين وعلى الثانى اهم تأمل **(قوله)** ابن كمال) اى نقلا عن القدورى **(قوله)** ان تعين له) اى مع خوف الخيف قال فى الفتح ومحل الكراهة ما اذا لم يتعين عليه فان انحصر صار فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه الا اذا كان السلطان يمكن ان يفصل الخصومات ويتفرغ لذلك اه وهذا صريح فى ان للسلطان ان يقضى بين الخصمين وقدمنا التصريح به عن ابن الغرس عند قوله وحاك قال الرملى وفى الخلاصة وفى التوازل انه لا ينفذ وفى أدب القاضي للخصاف ينفذ وهو الاصح وقال القاضي الامام ينفذ وهذا أصح وبه يفتى اه **(تنبه)** لو تعين عليه هل يجبر على القبول لو امتنع قال فى البحر لم أره والمظاهر نعم وكذا جواز جبر واحد من المتأهين اه لكن صرح فى الاختيار بأن من تعين له يفترض عليه ولو امتنع لا يجبر عليه **(قوله)** والتقليد) اى الدخول فيه عند الامن وعدم التعين **(قوله)** والترك عزيمة الخ) هو الصحيح كفى النهر عن النهاية وبه جزم فى الفتح معللا بأن الغالب خطأ ظن من ظن من نفسه الاعتدال فيظهر منه خلافه وقيل

او كانت التولية مشروطة له أو ادعى ان العزل من القاضي الاول بغير جنحة نهر قال واستحب الشافعية والمالكية طلب التقضاء لحامل الذكر لنشر العلم (ويختار) التقليد الاقدر والاولى به ولا يكون فظا غليظا جبارا عنيدا) لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى اطلاق اسم خليفة الله خلاف تنازعانية (وكرهه) تحريرا (التقليد) اى أخذ القضاء (من خاف الخيف) اى الظلم (او المعجز) يكفى احدها فى الكراهة ابن كمال (وان تعين له أو امتنه لا) يكره فتح نعم ان انحصر فرض عيننا والا كفاية بحر (والتقليد رخصة) اى مباح (والترك عزيمة عند العامة) بزاوية قالولى عدمه

مطلب

للسلطان ان يقضى بين الخصمين

ان الدخول فيه عزيمة والامتناع رخصة فالاولى الدخول فيه قال في الكفاية فان قيل اذا كان فرض كفاية كان الدخول فيه مندوبا لما ان أدنى درجات فرض الكفاية التدب كإتيان صلاة الجنازة ونحوها قلنا نعم كذلك الا ان فيه خطرا عظيما وأمرنا مخوفا لا يسلم في بحر كل ساج ولا يجو منه كل طامح الا من عصمه الله تعالى وهو عزيز وجوده الاترى ان ابا حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فابى حتى ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا فلما كان في المرة الثالثة قال حتى استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال لو تقلدت لتفقت الناس فظفر اليه ابو حنيفة رحمه الله نظر الغضب وقال رأيت لو أمرت ان أعبر البحر سباحة أكنت أقدر عليه وكأني بك قاضيا وكذا دعى محمد رحمه الله الى القضاء فابى حتى قيد وحبس واضطر فتلقاه (قوله) ويحرم على غير الاهل (الظاهر انه ليس المراد بالاهل هنا ما مر في قوله واهله اهل الشهادة لان المراد به من تصح توليته ولو فسقا او جائرا او جاهلا مع قطع النظر عن حله او حرمة بل المراد به هنا ما مر في قوله ويبنى ان يكون موثوقا به وعفافه الخ ويحتمل ان يراد به الجاهل تأمل وفي الفتوح وأخرج ابوداود عن بريدة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة اشان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق ففرضه فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض وجار في الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق ففرضه للناس على جهل فهو في النار (قوله) ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجائر (اي الظالم وهذا ظاهر في اختصاص تولية القضاء بالسلطان ونحوه كالحليفة حتى لو اجتمع اهل بلدة على تولية واحد والقضاء لم يصح بخلاف ما لو ولوا سلطانا بعد موت سلطانهم كما في النزاهة نهر وتمامه فيه قلت وهذا حيث لا ضرورة والافهام تولية القاضي ايضا كيانا بعبده (قوله ولو كافرا) في التارخانية الاسلام ليس بشرط فيه اى في السلطان الذى يقدر وبلاذ الاسلام التى في ايدى الكفرة لاشك انها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهر وافيه احكام الكفر والقضاء مسلمون والمملوك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون ولو كانت عن غير ضرورة منهم فساق وكل مصر فيه وال من جهتهم تجوز فيه اقامة الجمع والاعياد واخذ الخراج وتقاييد القضاء وتزويج الايام لاستيلاء المسلم عليه واما اطاعة الكفر فذلك مخدعة واما بلاد عليها ولاه كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعياد وبصير القاضي قاضيا بترضى المسلمين فيجب عليهم ان يلتمسوا واليا مسلما منهم اه وعزاه مسكين في شرحه الى الاصل ونحوه في جامع الفصولين وفي الفتوح واذ لم يكن سلطان ولا من يجوز التقدير منه كاهو في بعض بلاد المسلمين غاب عليهم الكفار كقرطبة الآن يجب على المسلمين ان يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولى قاضيا ويكون هو الذى يقضى بينهم وكذا يتصوبوا اما ما يعلل بهم الجمعة اه وهذا هو الذى تطمئن النفس اليه فليعتمد نهر والاشارة بقوله وهذا الى ما افاده كلام الفتوح من عدم صحة تقلد القضاء من كافر على خلاف ما مر عن التارخانية ولكن اذا ولى الكافر عليهم قاضيا ورضيه المسلمون حلت توليته بلا شبهة تأمل ثم ان الظاهر ان البلاد التى ليست تحت حكم سلطان بل لهم امير منهم مستقل بالحكم عليهم بالتغلب او باتفاقهم عليه يكون ذلك الامير في حكم السلطان فيصح منه تولية القاضي عليهم (قوله ومن سلطان الخوارج واهل البنى) تقدم الفرق بينهما في باب البغاة (قوله

مطلب

ما كان فرض كفاية يكون

ادنى فعله التدب

مطلب

ابو حنيفة دعى الى القضاء

ثلاث مرات فابى

(ويحرم على غير الاهل

الدخول فيه قطعا) من

غير تردد في الحرمة ففيه

الاحكام الخمسة (ويجوز

تقلد القضاء من السلطان

العادل والجائر) ولو كافرا

ذكره مسكين وغيره الا

اذا كان يمنعه عن القضاء

بالحق فيحرم ولو فقد وال

اغلبة كفار وجب على

المسلمين تعيين وال وامام

للجمعة فتح (ومن) سلطان

الخوارج و (اهل البنى)

واذا حلت التولية

مطلب

في حكم تولية القضاء في

بلاد تغلب عليها الكفار

صح العزل) فإذا ولي سلطان البغاة باغيا وعزل العدل ثم ظهرنا عليهم احتاج قاضي اهل العدل الى تجديد التولية نهر (قوله نفذه) اى حيث كان موافقا او مختلفا فيه كما في سائر القضاة وهو مصرح به في فصول العماوى ويدل بمفهومه على ان القاضى لو كان من البغاة فان قضاياء تنفذ كسائر فساق اهل العدل لان الفاسق يصلح قاضيا فى الاصح وذكر فى الفصول ثلاثة اقوال فيه الاول ما ذكرنا وهو المتمدن الثانى عدم النفاذ فاذا رفع الى العادل لا يفضيه الثالث حكمه حكم المحكم بفضيه لو وافق رأيه والا بطله اه بجر (قوله وبه جزم الناصحى) لكن قد علمت ما هو المتمدن (قوله فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله) فى القاموس الديوان ويفتح مجتمع الصحف والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العطية واول من وضعه عمر رضى الله تعالى عنه جمعه دواوين ودياوين اه فقوله مجتمع الصحف بمعنى قول الكنز وهو الخرائط التى فيها السجلات والمحاضر وغيرها والخرائط جمع خريطة شبه الكيس وقول الشارح يعنى السجلات تفسير بالمعنى الثانى وقول البحر تبة لمسكين ان ما فى الكثر مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر لا الكيس فيه نظر فافهم والسجل لغة كتاب القاضى والمحاضر جمع محضر وفى الدرر ان المحضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار او انكار والحكم بينة او نكول على وجه يرفع الاشتباه وكذا السجل والصك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة اه والعرف الآن ما كتب فى الواقعة وبقي عند القاضى وليس عليه خطه والحجة ما عليه علامة القاضى اعلاه وخط الشاهدين اسفله واعطى للخصم بجر ملخصا وانما يطلبه لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل فى يد من له ولاية القضاء وما فى يد الخصم لا يؤمن عليه التفتير بزيادة او نقصان ثم ان كانت الاوراق من بيت المال فلا اشكال فى وجوب تسليمها الى الجديد وكذا لو من مال الخصوم او من مال القاضى فى الصحيح لانهم وضعوها فى يد القاضى لعمله وكذا القاضى يحمل على انه عمل ذلك تدبيرا لآتمولا وتمامه فى الزبلى * (تنبيه) مفاد قول الزبلى ليكون حجة عند الحاجة ومثله فى الفتح انه يجوز للجديد الاعتماد على سجل المعزول مع انه باتى انه لا يعمل بقول المعزول وفى الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاة الماضين لكن قال البيرى المراد من قوله لا يعتمد اى لا يقضى القاضى بذلك عند المنازعة لان الخط مما يذور ويقتل كما فى مختصر الظاهرية وليس منه ما فى الاجناس بنص وما وجده القاضى بأيدى القضاة الذين كانوا قبله لها رسوم فى دواوين القضاة اجريت على الرسوم الموجودة فى دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها قد ماتوا قال الشيخ ابو العباس يجوز الرجوع فى الحكم الى دواوين من كان قبله من الامناء اه اى لان سجل القاضى لا يزور عادة حيث كان محفوظا عند الامناء بخلاف ما كان بيد الخصم وقدمنا فى الوقف عن الخيرية انه ان كان للوقف كتاب فى سجل القضاة وهو فى ايديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع اهله فيه وصرح ايضا فى الاسعاف وغيره بأن العمل بما فى دواوين القضاة استحسانا والظاهر ان وجه الاستحسان ضرورة احياء الاوقاف ونحوها عند تقادم الزمان بخلاف السجل الجديد لا يمكن الوقوف على حقيقة ما فيه باقرار الخصم او الينة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزبلى ليكون حجة عند الحاجة

صح العزل واذا رفع قضاء
الباغى الى قاضى العدل
نفذه وقيل لا وبه جزم
الناصحى (فاذا تقلد طلب
ديوان قاض قبله) يعنى
السجلات

فى العمل بالسجلات
وكتب الأوقاف القديمة

معناه عند تقدم الزمان وبهذا يتأيد ما قاله المحقق هبة الله البعلی في شرحه على الاشياء بعد مامر عن الیبری من ان هذا صریح في جواز العمل بالحجة وان مات شهودها حيث كان مضمونها ثابتا في السجل المحفوظ اه لكن لابد من تقييده بتقدم العهد كما قلنا توفيقا بين كلامهم وبآتي تمام الكلام على الخط في باب كتاب القاضي وانظر ما كتبناه في دعوى تنقيح الفتاوى الحامدية **(قوله)** ونظر في حال المحبوسين (الح) بأن بيعت الى السجن من بعدهم بساتهم ثم يسأل عن سبب حبسهم ولا بد ان ثبت عنده سبب وجوب حبسهم وثبوت عند الاول ليس بحجة يعتمدها الثاني في حبسهم لان قوله لم يبق حجة كذا في الفتح نهر **(قوله)** والا لاطلقه اى ان لم يكن له قضية وعبرة النهر عن كتاب الحراج الابن يوسف فمن كان منهم من اهل الدعارة والتلصص والجنايات ولزمه أدبه ومن لم يكن له قضية خلى سبيله **(قوله)** اوقامت عليه بيعة اعم من ان تشهد بأصل الحق او بحكم القاضي عليه بحر **(قوله)** الزمه الحبس اى ادام حبسه بحر **(قوله)** وقيل الحق قاله في الفتح حيث قال من اعترف بحق الزمه اياه ورد الى السجن واعترضه في البحر بأنه لو اعترف بأنه اقر عند المعزول بالزنا لا يعتبر لانه بطل بل يستقبل الامر فان اقر اربعة في اربعة مجالس حده اه وفيه ان المتبادر من الحق حق العبد **(قوله)** والا اى وان لم يقر بشئ ولم تقم عليه بيعة بل ادعى انه حبس ظلما نهر **(قوله)** نادى عليه ويقول المتنادى من كان يطالب فلان بن فلان الفلاني بحق فليحضر زيلی **(قوله)** فان اى عن اعطاء الكتيلى وقال لا كتيلى لى بحر **(قوله)** نادى عليه شهرا اى يستأنفه بعد مدة المادة الاولى **(قوله)** في الودائع اى ودائع التامى نهر **(قوله)** بيعة اى يقيهها الوصى مثلا على من هي تحت يده انها لیتيم فلان او ناظر الوقت ان هذه الغلة لو وقف فلان وكأنه مبنى على عرفهم من ان الكل تحت يداً من القاضي وفي زماننا اموال الاوقاف تحت يد نظارها وودائع التامى تحت يد الاوصياء ولو فرض ان المعزول وضع ذلك تحت يداً من عمل القاضي بما ذكر نهر **(قوله)** المولى بتشديد اللام المفتوحة اى القاضي الجديد **(قوله)** درر ومثله في الهداية وغيرها **(قوله)** ومفاده اى مفاد قوله خصوصا بفعل نفسه واصل البحث لصاحب البحر وقد رأيت صریحا في كافي الحاكم ونصه واذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضيت لهذا على هذا بكذا وكذا لم يقبل قوله فيه وان شهد مع آخر لم يقبل شهادته حتى يشهد شاهدان سواء اه ومثله في القهستاني عن المتوسط **(قوله)** وتسبعين نجيم اى في فتاواه وامامنا ذكره في بحره فقد علمت موافقته لما في النهر وعبرة فتاواه التي رتبها له تليذه المصنف هكذا سئل عن الحاكم اذا اخبر حاكما آخر بقضية هل يكتبني باخباره ويسوغ له الحكم بذلك ام لابد من شاهد آخر معه اجاب لا يكتبني باخباره ولا بد من شاهد آخر معه قال المرتب لهذه الفتاوى قد ترع شيخنا في ذلك ما أفنى به الشيخ سراج الدين قارى الهداية ولا شك ان هذا قول محمد وان الشيخين قالوا يقبل اخباره عن اقراره بشئ مطلقا اذا كان لا يصح رجوعه عنه ووافقهما محمد ثم رجع عنه وقال لا يقبل الايضم رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من روى عنه انه لا يقبل مطلقا صح رجوعه الى قوله لما كفى البحر ثم قال واما اذا اخبر القاضي اقراره عن شئ يصح رجوعه كالحديث لم يقبل قوله بالاجماع وان اخبر عن ثبوت الحق بالبيعة فقال قامت بذلك بيعة وعدلوا

(ونظر في حال المحبوسين)
في سجن القضاى واما
المحبوسون في سجن الوالى
فعلى الامام النظر في
احوالهم فمن لزمه أدب
أدبه والا أطلقه ولا يبيت
احدا في قيد الا رجلا
مطلوبا يدم ونفقة من ليس
له مال في بيت المال بحر
(فمن أقر) منهم (بحق
اوقامت عليه بيعة الزمه)
الحبس ذكره مسكين
وقيل الحق (والانادى
عليه) بقدر ما يرى ثم أطلقه
بكفيل بنفسه فان أبى نادى
عليه شهرا ثم أطلقه (وعمل
في الودائع وغلات الوقف
بيعة او اقرار) ذى اليد
(ولم يعمل) المولى (بقول
المعزول) لالتحاقه بالرعايا
وشهادة الفرد لا تقبل
خصوصا بفعل نفسه درر
ومفاده ردها ولو مع آخر
نهر قالت لكن افنى قارى
الهداية بقبولها وتبعه
ابن نجيم فتنبه (الا ان يقر
ذواليدانه) اى المعزول
(سلمها) اى الودائع
والغلات (اليه)

وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل في الوجهين جميعا انتهى كلامه انتهى ما في الفتاوى اقول
وحاصله ان القاضي لواخير عن اقرار رجل بما لا يصح رجوعه عنه كبيع او قرض مثلا يقبل
عندها مطلقا ووافقهما محمد والامم رجوع وقال لا يقبل ما لم يشهد معه آخر ثم صح رجوعه
الى قولهما بالقول مطلقا كالواخير عن حكمه بثبوت حق بالينة فعلى هذا لم يبق خلاف في
قبول قول القاضي ولا يخفى ان كلامنا في المعزول وهذا في المولى كما يعلم من شرح ادب القضاء
وكذا مما سأتى قبل كتاب الشهادات عند قوله ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجوع الخ
وبه يشعر اصل السؤال حيث عبر بالحاكم وعبارة قاضي الهداية كذلك وبه علم الاستدراك
على ما في التهر في غير محله **(قوله)** فيقبل قوله اي قول المعزول وشمل ثلاث صور ما اذا قال
ذواليد بعد اقراره بتسليم القاضي المعزول اليه انها لذيد الذي اقرله المعزول او قال انها لغيره
او قال لا ادري لانه في هذه الثلاث ثبت باقراره انه مودع المعزول ويد المودع كيد فصار كأنه
في يد المعزول فيقبل اقراره به كفى الزيلعي بخلاف ما اذا أنكر ذواليد التسليم فانه لا يقبل
قول المعزول كافي البحر **(قوله)** فيسلم للمقر له الاول لانه لما بدأ بالاقرار صح اقراره ولو لم اقر
بما هو في يده فلما قال دفعه الى القاضي فقد اقر ان اليد كانت للقاضي والقاضي يقربه لآخر
فيصير هو باقراره ما لما لذلك على من اقرله القاضي فتح ثم قال فرع يناسب هذا لو شهد
شاهدان ان القاضي قضى لفلان على فلان بكذا وقال القاضي لم اقض بشئ لا يجوز شهادتهما
عندها ويعتبر قول القاضي وعند محمد تقبل وينفذ ذلك اه وقدمنا عن البحر انه في جامع
الفصولين رجح قول محمد لفساد الزمان **(قوله)** ويقضى في المسجد وبه قال احمد ومالك في
الصحيح عنه خلافا للشافعي له ان القضاء يحضره المشرع وهو نجس بالنسب وقد اطال في الفتح
في الاستدلال للمذهب ثم قال واما نجاسة المشرع ففي الاعتقاد على معنى التشبيه والحائض
يخرج اليها او يرسل نائبه كالموكل في الدعوى في دابة وتام الفروع فيه وفي البحر **(قوله)**
ويستدبر اي ندبا كافي الذي قبله ط **(قوله)** واجرة المحضر الخ (بضم اوله وكسر ناله هو
من يحضر الخصم وعبارة البحر هكذا وفي البزاية ويستعين بأعوان الوالي على الاحضار
واجرة الاشخاص في بيت المال وقيل على المتمرد في مصر من نصف درهم الى درهم وفي
خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم او اربعة واجرة المؤكل على المدعي وهو الاصح وفي الذخيرة
انه المشخص وهو المأمور بملازمة المدعي عليه اه والاشخاص بالكسر بمعنى الاحضار فقد
فرق بين المحضر وبين الملازم وهذا غير ما نقله الشارح فتأمل وفي منية المفتي مؤنة المشخص
قيل في بيت المال وفي الاصح على المتمرد اه وهذا ما في الحانية والحاصل ان الصحيح ان اجرة
المشخص بمعنى الملازم على المدعي وبمعنى الرسول المحضر على المدعي عليه لو تمرد بمعنى امتنع
عن الحضور والافعل المدعي هذا خلاصة ما في شرح الوهبانية **(قوله)** او في داره لان
العبادة لا تنقيد بمكان والاولى ان تكون الدار في وسط البلد كالمسجد نهر **(قوله)** ويرد هدية
الاصل في ذلك ما في البخاري عن ابي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم
رجلا من الازد يقال له ابن اللثية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه الصلاة
والسلام هلا جالس في بيت ابيه او بيت أمه فينظر اليه يهدى له ام لا قل عمر بن عبد العزيز كانت

فيقبل قوله فيها) انها
لزيد الا اذا بدأ ذواليد
بالاقرار للغير ثم اقر بتسليم
القاضي اليه فاقر القاضي
بانها لاخر فيسلم للمقر له
الاول ويضمن المقر قيمته
او مثله للقاضي باقراره
الثاني يسلمه لمن اقرله
القاضي (ويقضى في
المسجد) ويختار مسجدا
في وسط البلد يسير للناس
ويستدبر القبلة كخطيب
ومدرس خاتية واجرة
المحضر على المدعي هو
الاصح بحر عن البزاية
وفي الحانية على المتمرد
وهو الصحيح (وكذا
السلطان) والمفتي والفقهاء
(او) في (داره) وبأذن
عموما (ويرد هدية)
التكثير للتقليل ابن كمال

مطلب

في أجرة المحضر

مطلب

في هدية القاضي

الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة ذكره البخارى واستعمل
 عمر اباه مرة فقدم بمال فقال له من اين لك هذا قال تلاحقت الهدايا فقال له عمر اى عدوا لله هلا
 قعدت في بيتك فتظن ان يهدى لك املا فأخذ ذلك منه وجعله في بيت المال وتعليق النبي صلى الله
 عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سببها الولاية فتح قال في البحر وذكر الهدية ليس
 احترازا لا يحرم عليه الاستقراض والاستعارة ممن يحرم عليه قبول هديته كافي الحاشية اه قات
 ومقتضاه انه يحرم عليه سائر التبرعات فتحريم المحاباة ايضا ولذا قالوا الهاذن جرة كتابة الهك
 بقدر اجر المثل فان مفاده انه لا يلحق به اخذ الزيادة لانها محاباة وعلى هذا فما يفعله بعضهم من
 شراء الهدية بشئ يسير او بيع الصك بشئ كثير لا يخل وكذا ما يفعله بعضهم حين اخذ
 المحسول من انه يبيع به الدافع دواة او سكينا او نحو ذلك لا يخل لانه اذا حرم الاستقراض
 والاستعارة فهذا اولى **(قوله وهو الخ)** عزاه الى الفتح الى شرح الاقطع **(قوله)** وضعها في
 بيت المال اى الى ان يحضر صاحبها فتدفع له بمنزلة النقطة كافي الفتح **(قوله وفيها الخ)** اى
 في التناخية وهذا مخالف لما ذكره اولها في حق الامام ويؤيد الاول ما مر عن الفتح من
 ان تعليق النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سببها الولاية وكذا قوله وكل من عمل
 للمسلمين عملا حكمه في الهدية حكم القاضي اه واعترضه في البحر بما ذكره الشارح عن
 التناخية وبما في الحاشية من انه يجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة ثم قال
 الا ان يراد بالامام امام الجامع اى واما الامام بمعنى الوالى فلا يخل له الهدية فلا منافاة وهذا
 هو المناسب للدلالة ولانه رأس العمال قال في التهر والظاهر ان المراد بالعمل والاية ناشئة
 عن الامام وانائبه كالساعى والعاشر اه قلت ومثلهم مشايخ القرى والحرف وغيرهم ممن
 لهم قهر وتسلط على من دونهم فانه يهدى اليهم خوفا من شرهم او يروج عندهم وظاهر قوله
 ناشئة عن الامام الخ دخول المفتي اذا كان منصوبا من طرف الامام وانائبه لكنه مخالف
 لاطلاقهم جواز قبول الهدية له والالزم كون امام الجامع والمدرس المنصوبين من طرف الامام
 كذلك الا ان يفرق بأن المفتي يطلب منه المهدي المساعدة على دعواه وانصره على خصمه
 فيكون بمنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق ان المفتي لو لم يكن منصوبا من الامام يكون
 كذلك فيخالف ما مر حوا به من جوازها للمفتي فان الفرق بينه وبين القاضي واضح فان
 القاضي ملزم وخليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام فأخذه الهدية يكون
 رشوة على الحكم الذى يؤمله المهدي ويلزم منه بطلان حكمه والمفتي ليس كذلك وقد يقال
 ان مرادهم بجوازها للمفتي اذا كانت لعلمه لا اعانته للمهدي بدليل التعليق الذى نقله
 الشارح فاذا كانت لاعانته صدق عليها حد الرشوة لكن المذكور في حدها شرط الاعانة
 وقدمنا عن الفتح عن الاقضية انه لو اهداه ليعينه عند السلطان بلا شرط لكن يعلم بقينا
 انه انما يهدى ليعينه فشاينا على انه لا بأس به الخ وهذا يشمل ما اذا كان من العمال وغيرهم
 وعن هذا قل في جامع الفصولين القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى
 اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط ثم قال اقول بخالفه ما ذكر في الاقضية الخ قات والظاهر عدم
 المخالفة لان القاضي منصوب على انه لا يقبل الهدية على التفصيل الآتى فما في الاقضية

مطابق

في حكم الهدية للمفتي

وهي ما يعطى بلا شرط
 اعانة بخلاف الرشوة ابن
 مالك ولو تأذى المهدي بالرد
 يعطيه مثل قيمتها خلاصة
 ولو تعذر الرد لعدم معرفته
 او بعد مكانه وضعها في
 بيت المال ومن خصوصياته
 عليه الصلاة والسلام ان
 هداياه له تناخية ومفاده
 انه ليس للامام قبول الهدية
 والا لم تكن خصوصية
 وفيها يجوز للامام والمفتي
 والواعظ قبول الهدية
 لانه انما يهدى الى العالم
 لعمامة بخلاف القاضي

مفروض في غيره فيحتمل ان يكون المفتي مثله في ذلك ويحتمل ان لا يكون والله سبحانه اعلم
 بحقيقة الحال ولا شك ان عدم القبول هو المقبول ورأيت في حاشية شرح المنهج للعلامة محمد
 الداودي الشافعي مانصه قال (ع ش) ومن التعامل مشايخ الاسواق والبليدان ومباشر
 الاوقاف وكل من يتعاطى امرا يتعاق بالمسلمين انتهى قال (م ر) في شرحه ولا يلحق
 بالقاضي فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلية الالتزام والاولى
 في حقهم ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافناء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون
 علمهم خالصا لله تعالى وان اهدى اليهم تحيا وتوددا لعلمهم وصلاحتهم فالاولى القبول واما
 اذا اخذ المفتي الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله
 تعالى ويشترى بها ثمتا قليلا وان كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة انتهى هذا
 كلامه وقواعدا انأياه ولا حول ولا قوة الا بالله واما اذا اخذ لا ليرخص بل لبيان الحكم
 الشرعي فهذا ما ذكره اولا وهذا اذا لم يكن بطريق الاجرة بل بمجرد هدية لان اخذ الاجرة
 على بيان الحكم الشرعي لا يخل عندنا وانما يخل على الكتابة لانها غير واجبة عليه والله سبحانه
 اعلم **(قوله السلطان والباشا)** عزاء في الاشياء الى تهذيب القلانسي قال الحموي وفيه قصور
 اذ لا يشمل القاضي الذي يتولى منه وهو قاضي العسكر لقضاء الاقطار وعبارة القلانسي ولا يقبل
 الهدية الامن ذي رحم محرم او وال يتولى الامر منه او وال مقدم الولاية على القضاة ومعناه انه
 يقبل الهدية من الوالى الذى تولى القضاء منه وكذا من وال مقدم عليه في الرتبة فانه يشمل
 القاضي الذى تولى منه والباشا ووجهه ان منع قبولها انما هو للخوف من مراعاته لاجلها
 وهو ان راعى الملك ونائبه لمرأه لاجلها **(قوله المحرم)** هذا القيد لا بد منه ليخرج ابن الم
 نهر **(قوله او ممن جرت عاداته بذلك)** قال في الاشياء ولم أر بماذا ثبت العادة ونقل الحموي عن
 بعضهم انها ثبت بمرة ثم ان ظاهر العطف ان قبولها من القريب غير مقيد بمجرى العادة منه وهو
 ظاهر اطلاق القدورى والهداية وفي النهاية عن شيخ الاسلام انه قيد فيه ايضا وتامعه في النهر
(قوله بقدر عاداته) فلوزاد لا يقبل الزيادة وذكر في فضل الاسلام الا ان يكون مال المهدي قد زاد
 فقد مر ما زاد ماله اذا زاد في الهدية لا بأس بقبولها فتح قال في الاشياء وظاهر كلامه انه زاد في
 القدر فلو في المعنى كان كانت عاداته اهداء ثوب كتان فاهدى ثوبا حريرا لمزوره لاجلنا وبني
 وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تمييزها ونظا فيه في حواشي الاشياء * (نبيه) في
 الفتح ويجب ان يكون هدية المستقرض للمقرض كالهدي للقاضي ان كان للمستقرض له
 عادة قبل استقرضه فلامقرض ان يقبل منه قدر ما كان يهديه بلا زيادة اه قال في البحر وهو
 سهو والمقول كما قدمناه آخر الحواشي انه يخل حيث لم يكن مشروطا مطلقا اه واجاب المقدسي
 بأن كلام الحق في الفتح مبنى على مقتضى الدليل **(قوله ولا خصومة لهما)** فان قبلها
 بعد انقطاع الخصومة جاز ابن ملك وذكره في النهر بحثا وفي ط عن الحموي الا ان يكون
 ممن لا تنتهى خصوماته كمنظار الاوقاف ومباشرها اه قال في البحر والحاصل ان من له
 خصومة لا قبلها مطلقا ومن لا خصومة له فان كان له عادة قبل القضاء قبل المعتاد والا فلا اه
 اى سواء كان محرما او غيره على ما مر عن شيخ الاسلام **(قوله دعوة خاصة)** الدعوة الى

(الامن) اربع الساعات
 والباشا اشبهه وبحر و
 (قريبه) المحرم (او ممن)
 جرت عاداته بذلك) بقدر
 عاداته ولا خصومة لهما
 درر (و) رد اجابة
 (دعوة خاصة)

الطعام يفتح الدال عند أكثر العرب وبعضهم يكرسها كفى الصباح فلوعامة له حضورها ولا خصوصية لصاحبها كفى الفتح **(قوله)** هي الخ) هذا هو التصحيح في تفسيرها وقبل العامة دعوة العرس والختان ومساواها خاصة وقيل ان كانت شحنة الى عشرة فخاصة وان لا أكثر فعامية وتعامه في البحر والنهر **(قوله)** وقيل هي كالهديّة (ظاهر الفتح اعتداده فأنه قال بعد كلام فقد آل الحال الى انه لا فرق بين القريب والغريب في الهدية والضيافة وكذا قال في البحر الاحسن ان يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة الا من محرم او ممن له عادة فان للقاضي ان يجيب الدعوة الخاصة من اجني له عادة باتخاذها كالهديّة فلو كان من عادته الدعوة له في كل شهر مرة فدعاه كل اسبوع بعد اقضاء الاجيبه ولو اتخذ له طعاما اكثر من الاول لا يجيبه الا ان يكون ماله قد زاد كذا في التارخالية اهـ **(قوله)** ولا يجيب دعوة خصم) هو ما ذكره في شرح الجمع لابن مالك وقدمناه عن الفتح وقوله وغير معتاد هو ما ذكره في السراج كاعزاه اليه المنتصف في المنع وهذا الانساب القليل المذكور قبله لانه يلزم ان تكون العامة كالخاصة وهو خلاف تقييدهم المنع بالخاصة فقط تأمل **(قوله)** ويعود المريض) الا انه لا يظيل لمكت عنده بحر **(قوله)** ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى) الذي في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض تأمل **(قوله)** ويسوى وجوبا بين الخصمين الخ) اطلاقه بعم الصغير والكبير والحليفة والرعية والدني والشريف والاب والابن والمسلم والكافر الا اذا كان المدعى عليه هو الحليفة ينفي للقاضي ان يقوم من مقامه وان يجلسه مع خصمه ويقعد هو على الارض ثم يقضى بينهما ولا ينبغي ان يجلس احدهما عن يمينه والآخر عن يساره لان لليمين فضلا ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخص به الشيعين بل المستحب باتفاق اهل العلم ان يجلسهما بين يديه كما تعلم بين يدي معلمه ويكون بعدها عنه قدر ذراعين او نحوها ولا يمكنهما من التربع ونحوه ويكون اعوانه قائم بين يديه واما قيام الاخصام بين يديه فليس معروفا واما حدث لما فيه من الحاجة اليه والناس مختلفو الاحوال والادب وقد حدث في هذا الزمان امور وسفهاء فيعمل القاضي بمقتضى الحال كذا في الفتح يعني فنه من لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من يستحق ان يجلس كل انسان ما يستحقه بقى ما لو كان احدهما يستحقه دون الآخر واني الآخر الا القيسام لم أر المسألة وقياس ما في الفتح ان القاضي لا يلتفت اليه نهر **(قوله)** اي نظرا قهستاني والاولى تفسيره بالتوجه اليه صورة او معنى لثلاث يتكرر بما بعده **(قوله)** ويمتنع من مسارة احدهما) أي يجتنب التكلم معه خفية وكذا القائم بين يديه كفى الوالوجية وهو الجلواز الذي يمنع الناس من التقدم اليه بل يقيسهم بين يديه على البعد ومعه سوط والشهود يقربون نهر **(قوله)** والاشارة اليه) مستدرك بما قبله ط **(قوله)** ورفع صوته عليه) ينبغي ان يستثنى ما لو كان بسبب كساة ادب ونحوه **(قوله)** لو فعل ذلك) أي الضيافة وقال في النهر ايضا وقياسه انه لو سارها او اشار اليهما معا جاز **(قوله)** ولا يمزج) أي يداعب في الكلام من باب نفع **(قوله)** في مجلس الحكم) اما في غيره فلا يكثر منه لانه يذهب بالمهاجرة بحر **(قوله)** عني) عبارته وعن الثاني في رواية والشافعي في وجهه لا بأس بتلقين الحجة اهـ وظاهره ضعفها بل ظاهر الفتح ان هذا في تلقين الشاهد لا الخصم كما يأتي نعم في البحر عن الحانية ولو امر القاضي رجلين ليعلماه

وهي التي لا يتخذها صاحبها
لولا حضور القاضي ولو
من محرم ومعتاد وقيل هي
كالهدية و في السراج
وشرح الجمع ولا يجيب
دعوة خصم وغير معتاد
ولو عامة للزمت (ويشهد
الجنابة ويعود المريض)
ان لم يكن لهما ولا عليهما
دعوى شرعية لئلا يسهل عن
البرهان (ويسوى)
وجوبا بين الخصمين
جلوسا واقبالا و اشارة
ونظرا ويمتنع من مسارة
احدهما والاشارة اليه)
ورفع صوته عليه
(والضحك في وجهه)
وكذا القيسام له بالاولى
(و ضيافته) نعم لو فعل
ذلك معهما معا جاز نهر
(ولا يمزج) في مجلس الحكم
(مطلقا) ولو اغريها
لذهاب بمهاجرة (ولا يلتزمه)
حجته وعن الثاني لا بأس
به عني (ولا) يلحق
(الشاهد شهادته)

واستحسنه ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والقوى على قوله فيما ٤٣٤ يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته بزازية في

الدعوى والخصومة فلا بأس به خصوصا على قول ابى يوسف **(قوله واستحسنه ابو يوسف)** قال في الفتح وعن ابى يوسف وهو وجه المشافى لا بأس به لمن استولته الحيرة او الهبة فترك شيئا من شرائط الشهادة فيمنه بقوله الشاهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع التهمة امامها بأن ادعى المدعى الفأ وخدماة واندعى عليه ينكر الخصامة و شهد الشاهد بالف فيقول القاضي بخذ انه ابرأ من الخصامة واستفاد الشاهد بذلك علما فوفق به في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز بالاتفاق كما في تلقين احدا الخصمين اه ثم ذكر ان ظاهر الهداية ترجيح قول ابى يوسف اه وحكاية الرواية في تلقين الشاهد والاتفاق في تلقين احدا الخصمين بنى ما مر عن العيني تأمل **(قوله لزيادة تجربته)** قد مناعن الكفاية ان محمد أتولى القضاء ايضا ذكر عبد القادر في طبقاته ان الرشيد ولاد قضاء الرقة ثم عزله وولاد قضاء الرى اه والظاهر ان مدته لم تطل ولذا لم يشتهر بالقضاء كما اشتهر ابو يوسف فلم يحصل له من التجربة ما حصل لابى يوسف لانه كان قاضي المشرق والمغرب وزيادة التجربة تفيد زيادة العلم آل العلوى قال مجد الآمنة الزجاجى والذي يؤيده ما ذكره في الفتاوى ان اباحيفه كان يقول الصدقة افضل من حج الطلوع فلما حج وعرف مشاقه ورجع وقال الحج افضل اه **(قوله حتى بالقاب)** اى لم يحصل منه ميل قلبه الى عدم التسوية بين الخصمين بقرينة الاستثناء **(قوله ثالث ومفاده الحج)** قال في الفتح والدليل عليه قضية شريح مع على فانه قام واجلس عليا بحجسه اه **(قوله وسيجي)** اى في آخر باب كتاب القاضي **(قوله بلسان لا يعرفه الآخر)** لانه كالمسارعة **(قوله احكم بينكما)** اى ويقولان نرى احكم بيننا **(قوله يلزمه)** فاد انه لو استأنف براءة لعرضه لا بأس به **(قوله نسخة السجل)** اى كتاب القاضي الذى فيه حكمه اسمى الآن بالحجة **(قوله الزمه القاضي بذلك)** الظاهر ان الاشارة للعرض على العلماء لان السجل اى الحجة لو كان ملكه لا يلزمه دفعه للمقتضى عليه تأمل **(قوله وفي الفتح الحج)** حيث قال وفي البسوط ما حاصله انه ينبغي للقاضي ان يعتذر للمقتضى عليه ويبين له وجه قضاءه ويبين له انه فهم حجة ولكن الحكم في المشرق كذا يقتضى القضاء عليه فلا يمكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية الناس ونسبته الى انه جار عليه ومن يسمع بخلافه يفسد العامة عرضه وهو برى واذا امكن اقامة الحق مع عدم ايفار الصدور كان اولى اه وفي الصحاح الوغر شدة توقد الحر ومنه قيل في صدره على وغر بالنسكين اى ضمن وعداوة وتوقد من الغيظ **(قوله قصص الخصوم)** جمع قصة وهى بالفتح الحصة والمراد بها هنا ورقة يكتب فيها قضية مع خصمه ويسمى الآن عرض حال **(قوله لا)** اى لان كلامه بلسانه احسن من كتابته **(قوله ولا يأخذ بما فيها)** عبارة غير ولا يؤخذ أى لا يؤخذ صاحبها بما كتبه فيها من اقرار ونحوه مما يقر بذلك صريحا لانه لا عبرة بمجرد الخط ففهم والله سبحانه اعلم

فصل في الحبس

هو من احكام القضاء الا انه ما اختص باحكام كثيرة افرده بفصل على حدة نهر وهو لغة اشتهع مصدر حبس كضرب ثم اطلق على الموضع وترجم النصف له وزاد فيه مسائل أخر من احكام القضاء ذكرها في الهداية في فصل على حدة فكان لا دلى ان يقول في الحبس وغيره كما قال في باب

الولو الجبة حكى ان ابى يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم انى لم امل الى احد الخصمين حتى بالقاب الا فى خصومة نصرائى مع الرشيد لم اسو بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى اه قلت ومفاده ان القاضي يقتضى على من ولاد وفى الماتى ويصح لمن ولاد عليه وسيجي * (فروع) * فى البدائع من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه الآخر * وفى التاتارخانية والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتى اذا كان فى التقليد خال يصير حكما بحكمة هما * قضى بحق ثم امره السلطان بالاستئناف بحضور من العلماء يلزمه بزازية * طاب المنقضى عليه نسخة السجل من المنقضى له ليعرضه على العلماء اهو صحيح اه لا فامتنع الزمه القاضي بذلك جواهر الفتاوى * وفى الفتح متى امكن اقامة الحق بلا ايفار صدور كان اولى وهل يقبل قصص الخصوم ان جلس للقضاء لا والا اخذها ولا يأخذ بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا

هو مشروع بقوله تعالى
 او ينفوا من الارض وحسب
 عليه الصلاة والسلام
 رجلا بالتهمة في المسجد
 وحدث السجن على رضى
 الله تعالى عنه بناء من
 قصب وسماه نافعا فلقبه
 المصوص فبنى غيره من
 مدر وسماه مخجسا بفتح
 الياء وتكسر موضع
 التخيس وهو التذليل
 وفيه يقول على رضى الله
 عنه

الاراني كيسا مكيسا

بنيت بعد نافع مخجسا
 حصنا حصينا وامينا كيسا
 (صفته ان يكون بموضع
 ليس به فراش ولا وطاء)
 ليضجر فيوفى ومفاده انه
 لو حمله به منع منه (ولا
 يمكن احد ان يدخل عليه
 للاستئناس الا اقراره
 وجبرانه) لاحتياجه
 للمشاورة (ولا يمكن
 عنده طويلا) ومفاده ان
 زوجته لا تحبس معه لوهي
 الحاسبة له وهو الظاهر
 وفي المائق يمكن

مطلب

لا تحبس زوجته معه لو
 حبسته

كتاب القاضي الى القاضي وغيره (قوله هو مشروع) اراد انه مشروع بالكتاب والسنة
 زاد الزيلعي والاجماع لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعوا عليه (قوله او ينفوا من
 الارض) فان المراد بالنفي الحبس كما تقدم في قضاء الطريق اهـ (قوله وحدث السجن
 على) اى احدث سجن خاص فلا ينافى ما قالوا ايضا من انه لم يكن في عهده صلى الله عليه
 وسلم واني بكر سجن انما كان بحبس في المسجد او الدهليز حتى اشترى عمر رضى الله تعالى عنه
 دارا بمكة اربعة آلاف درهم واتخذ محبسا (قوله من مدر) بالتحريك قطع العين اليابس
 والحجارة كافي القاموس (قوله بفتح الياء) اى المنة التحتية مشددة والعجب مما في البحر
 والنهر والمنع من ضبطه بالثاء المنة الفوقية وقد ذكره في القاموس في الاجوف اليائي فقال
 الخيس كمعظم السجن وسجن بناء على رضى الله تعالى عنه (قوله كيسا) قال في المصباح الكيس
 وزان فلس الفلف والنقطة وقال ابن الاعرابي العقل ويقال انه مخفف من كيس مثل هين
 وهين والاول اصح لانه مصدر من كاس كيسا من باب باع واما المتقل فاسم فاعل والجمع اكياس
 مثل حيد واجساد اهـ وفي الفتح الكيس اى مخففا حسن التأنى في الامور والكيس
 المنسوب اليه الكيس اهـ (قوله وامينا) اراد به السجن الذي نصبه فيه ففتح وعليه
 فعطفه على ما قبله نظير * علقها تذا ماء بارادا * فيراد بقوله بنيت اتخذت وما قبل من انه يصح
 كونه وصفا لمخجسا كالذى قبله لا يناسبه قول كيسا فافهم (قوله صفته) الضمير للحبس بالمعنى
 الصدرى فلذا قال ان يكون بموضع اى في موضع فافهم (قوله ولا وطاء) على وزن كتاب
 المهاد الوطى * مصباح وفيه والمهد والمهاد الفراش وفي القاموس عن الكسائي ان الوطاء
 خلاف الغطاء قلت فان اريد به المهاد الوطى اى اللين السهل فهو اخص مما قبله وكذا ان
 اريد به ما يناسبه وهو خلاف العطاء (قوله ومفاده) اى مفاد قوله ليضجر (قوله ولا يمكن)
 بالبناء للمجهول مع التشديد (قوله ولا يمكن عنده طويلا) اى بحيث يحصل له الاستئناس
 بهم بل بقدر ما يحصل به المقصود من المشاورة (قوله ومفاده) اى مفاد قوله الاستئناس وفي
 النهر واذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته وامته ان كان فيه موضع سرة وفيه دليل على
 ان زوجته لا تحبس معه لو كانت هي الحاسبة له وهو الظاهر اهـ وانت خير بان الاستدلال
 على المسئلة بما قاله الشارح اولى مما في النهر لان عدم دخول احد عليه للاستئناس اصرح
 بعدم حبسها معه اذ في حبسها معه غاية الاستئناس مع كون المقصود من ذلك الضجر ليوفى
 دينه واذا كانت هي الحاسبة له قلنا يجوز حبسها معه لا يحصل المقصود بل يحصل ضده وهو
 ضجرها لتخرجها من الحبس حتى تخرج معه في ذلك ايضا دليل على انها لا تحبس معه لوهي
 الحاسبة وليس فيما قاله في النهر ما يدل على ذلك ايضا فلذا عدل الشارح عن كلام النهر فقد
 ظهر انه ليس في عدوله عنه خلل بل الخلل في متابته له فافهم ثم ان الظاهر ان المقصود بهذا
 الرد على من قال انها تحبس معه وفي البحر عن الخلاصة فاذا حبست المرأة زوجها لا تحبس
 معه وفيه عن البرازية وغيرها اذا خيف عليها الفساد استحسب التأخرون ان تحبس معه اهـ
 وحاصله انها اذا حبسته وكانت من اهل الفساد ويخشى عليها فمل ذلك اذا لم يكن مرادها
 يكون مظنة ان يحبسها له لاجل ذلك لا مجرد استيفاء حقها منه فله حبسها معه اما اذا لم تكن

كذلك فلا وجه لجسها معه وهذا يحمل في الخلاصة (قوله من وطء جاريته) وكذا زوجته كما مر وقيل منع من ذلك لأن الوطء ليس من الجوانح الأصلية فتح (قوله وفي الخلاصة يخرج بكفيل) هذا هو الصواب في نقل عبارة الخلاصة ونقل عنها في البحر يخرج الكفيل فكأنه سقطت الباء من نسخته كإنه عابه في النهر وكذا الرمل وقال أيضا والمعجب أن البرازي وقع في ذلك فقال وذكر القاضي أن الكفيل يخرج لجنازة الوالدین الخ والذي في فتاوى القاضي يعني قاضي خان يخرج بالكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال في الفتح وفيه نظر لانه إبطال حق آدمي بلا موجب نعم إذا لم يكن له من بقوه بمحقوق دفعه فعل ذلك وسئل محمد عما إذا مات والداه أخرج فقال لا اه وحاصله ان ما في الخلاصة مخالف لنص محمد رحمه الله تعالى قال في البحر وقد يدفع بأن نص محمد في المدبوع أصالة الكلام في الكفيل اه وهذا بناء على ما وقع له في نسخة الخلاصة من التحريف على انه لا يظهر الفرق بين المدبوع وكفيله كما قاله المصنف في المنع (قوله يخرج بكفيل) قال في الفتح وإن لم يكن له خادم يخرج لانه قد يموت بسبب عدم المرض ولا يجوز أن يكون الدين مغضب بسبب في هلاكه اه ومقتضى التعليل انه لو لم يجد كفيلًا يخرج لكن في المنع عن الخلاصة فإن لم يجد كفيلًا لا يطلقه تأمل (قوله والا) اي وان وجد من يخدمه لا يخرج هكذا روى عن محمد هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبي يوسف لا يخرج والهالك في السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد منعه عن الخلاصة (قوله لمعالجة) اي لمداداة مرضه لا يمكن ذلك في السجن (قوله قيل ولا يتكسب فيه) كذا في بعض النسخ وفي أكثرها بل ولا يتكسب فيه وهي الصواب لأن التعبير بقيل يفيد الضعف وقد صرح في البحر وغيره بأن الأصح المنع وفي شرح ادب القضاء عن السرخسي انه الصحيح من المذهب لأن المجلس مشرع ليضجر ومتى تمكن من الاكتساب لا يضجر فيكون السجن له بمنزلة الحنوت (قوله ولوله ديون خرج ليخاصم ثم يحبس) فيه إشارة الى انه اذا ادعى عليه آخر بدين يخرج لسماع الدعوى فإن أثبتته بالوجه الشرعي انعد في الحبس لاجلهم سائحان عن الهندية (قوله اذا امتنع عن كفارة) لأن حق المرأة في الجماع يفوت بالتأخير أشباه واعترضه الحموي بأن حقها فيه قضاء في العمر مرة واحدة اه قات هذه المرة لاجل انتفاء العنة والتفريق بها والافاقها حق في الوطء بعد هاولذا حرمه الأبد منها ويفرق بينهما بقضى مدته لانه امتناع بسبب محظور وكذا في الظهار لانه منكر من القول فلذا ظهر فيه المطالبة بالعود اليها ويضرب عند الامتناع وان كان لا يضرب عند الامتناع عنها بغير سبب تأمل (قوله والافتاق على قريبه) بأجر عصفًا على كفارة وكذا قوله والقسم كما هو ظاهر فافهم وهذا مخالف لما قدمه في النفقة من انه اذا امتنع من الافتاق على القريب يضرب ولا يحبس ومثله في القسم كمر في بابه لكن قدمنا في آخر النفقة انه تابع البحر في نقل ذلك عن البدائع وان الذي في البدائع انه يحبس سواء كان يا أو غيره بخلاف الممتنع من القسم فانه يضرب ولا يحبس وهو الموافق لما سيذكره المصنف متنا وذكر في البحر انهم صرحوا بأنه لو امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وكذا لو امتنع من الافتاق على قريبه بخلاف سائر المدبوع اه (قوله والضابط) اي ما يضرب فيه المحبوس فانه بالامتناع عما ذكر يفوت الواجب الى الخاف فن نفقة القريب تسقط بالمضي ولو مفضيا

من وطء جاريته لو فيه خلوة (ولا يخرج بجمعة ولا جماعة ولا حليج فرض) نغيره اولى (ولا حضور جنازة ولو) كان (بكفيل) زباني وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى (ولو مرض مرضا اشتاء ولم يجد من يخدمه يخرج بكفيل والا) به يفتى ولا يخرج لمعالجة وكسب قيل ولا يتكسب فيه ولوله ديون خرج ليخاصم ثم يحبس خالية (ولا يضرب) المحبوس الا في ثلاث اذا امتنع عن كفارة ظهار والافتاق على قريبه والقسم بين نسائه بعد وعظمه والضابط ما يفوت بالتأخير لا الى خاف أشباه

قلت وزاد ما في الوهبانية * وان فر **حج** ٤٣٧ **هـ** يضرب دون قيد تادبا * وتطين باب الحبس في العنت يذكر * (ولا يغفل)

بها او متراضيا عليها وكذا الوطء والتقسيم بفوتان بانضى **(قوله ما في الوهبانية)** الشرط الثاني لشارحها غير فيه نظم الاصل **(قوله وان فر)** اى من الحبس **(قوله في العنت يذكر)** اى اذا كان متمتعا لا يؤدى المال قيل يطعن عليه الباب ويترك له بقية يلتقى له الجز والمال وقيل الرأى فيه للقاضى وهو ما يذكره قريبا عن البرازية **(قوله ولا يغفل)** اى لا يوضع له الغل بالضم وهو طوق من حديد يوضع في العنق جمعه اغلال كقفول واقفال مصباح واما القيد فما يوضع في الرجل **(قوله ولا يجرد)** اى من ثيابه في الحبس **(قوله عن الثاني)** عبارة النهرو لا يؤجر خلافا لما عن الثاني **(قوله لا ذنى فيها)** بأن مات او عزل منح عن الجواهر **(قوله لازمه)** ولا يمنع من الاكتساب والدخول الى بيته لانه لا ولاية له عليه بخلاف القاضى لان له ولاية المنع والحبس وغيره منح عن الجواهر **(قوله قية)** عبارتها ادعى على بيته مالا وامر القاضى بحبسها فطلب الاب منه ان يجلسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه بجيبه القاضى الى ذلك وكذا في كل مدعى مع المدعى عليه **(قوله وافتى المصنف الخ)** ذكر في المنع عبارة قارئ الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان القاضى يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق اما لو طلب صاحب الحق مكانا فالعبرة في ذلك له **(قوله واذا ثبت الحق للمدعى)** اى عند القاضى كما في الهداية وغيرها وظاهره ان المحكم لا يحبس قال في البحر ولم أره نهر لكن نقل الحموى عن صدر اشريعة ان له الحبس **(قوله ولو دافقا)** في كافي الحاكم ويحبس في درهم وفي قل منة **(قوله)** ومنه في الفتح معللا بأن ظلمه يتحقق بمنع ذلك **(قوله بيته)** او يتكول بحر عن القلانسي **(قوله عجل حبسه)** الا اذا ادعى الفقر فيما قبل فيه دعواه ط **(قوله بطلب المدعى)** ذكره قاضيخان وهو قيد لازم منح **(قوله لم يعجل حبسه)** لان الحبس جزءا للمطالبة ولم يعرف كونه ماطلا في اول الوهلة فلعلة طبع في الامهال فلم يتصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهور مثله هداية **(قوله بل يأمره بالاداء)** يبنى ان يقيد هذا بما اذا لم يتمكن القاضى من اداء ما عليه بنفسه كما اذا ادعى عينا في يد غيره او وديعته له عنده وبرهن انها هي التي في يده او ديناله عليه وبرهن على ذلك فوجد معه ما هو من جنس حقه كان للقاضى ان يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه ويدفعه الى المالك غير محتاج امره بدفع ما عليه وقد قالوا ان رب الدين اذا ظفر بجنس حقه ان يأخذه وان لم يعلم المديون والقاضى اولى نهر وتبعه الحموى وغيره ط قلت لكن كونه غير محتاج الى امره بالدفع فيه نظر لان القاضى لا يتحقق له ولاية اخذ مال المديون وقضاء دينه به الا بعد الامتناع عن فعل المديون ذلك بنفسه فكان اناسب ذكر هذا عند قوله فان أبى حبسه فيقال انما يحبسه اذا لم يتمكن القاضى الخ فافهم **(قوله فان أبى حبسه)** فلو قال أمهلني ثلاثة ايام لادفعه اليك فانه يعجل ولا يمكن هذا القول متمتعا من الاداء ولا يحبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية ومنه قول المصنف الآتى ولو قال ابيع عرضى واقضى ديني الخ **(قوله وعكسه السرخسى)** وهو انه اذا ثبت بالينة لا يحبس لاول وهلة لانه يعتذر بأن ما كنت اتم ان اعلى ديناله بخلافه بالاقرار لانه كان علما بالدين ولم يقضه حتى أحوجه الى شكواه فتح **(قوله وسوى بينهما في الكثر)** حيث قال واذا ثبت الحق للمدعى أمره بدفع ما عليه فان أبى حبسه عبارة من الدرر أصرح وهي واذا

في الكثر والدرر

ثبت الحق على الحُجْم باقراره او بيّنه امره بدفعه إلح وفي كافي الحاكم ولا يحبس الغريم في اول ما يقدمه الى القاضي ولكن يقول له قم فأرضه فإن عاد به اليه حبسه اه **(قوله)** واستحسنه الزبلي حيث قال والاحسن ما ذكره هنا في الكنز فإنه يؤمر بالايفاء مطلقا لانه يحتمل ان يوفي فلا يعجل بحبسه قبل ان يتبين له حاله بالامر والمطالبة **(قوله)** وهو المذهب عندنا صرح بذلك في شرح ادب القضاء وقيل ان التسوية بينهما رواية قلت لكن سمعت عبارة كافي الحاكم وهو الجامع لكتب ظاهر الرواية الا ان عبارته ظاهرها التسوية فيمكن ارجاعها الى ما في الهداية فلا يتنافى قوله وهو المذهب تأمل **(قوله)** فايكن التوفيق لم يظهر لنا وجهه على ان مانقله عن منية المفتي لم أجده فيها بل عبارتها هكذا ولا يحبس في اول ما يتقدم اليه ويقول له قم فأرضه فإن عاد اليه حبسه اه وهي عبارة الكافي المارة ثم رأيت بعضهم نبه على ما ذكرته **(قوله)** ويحبس المديون إلح اعلم ان المدعي اذا ادعى ديناً واثبته يؤمر المديون بدفعه فإن ابى وطلب المدعي حبسه وهو غني يحبس ثم ان كان الدين ثمناً ونحوه من الاربعة المذكورة في المتن وادعى المديون الفقر لا يصدق لان اقدمه على الشراء ونحوه ماذ كر دليل على عدم فقره فيحبس الا اذا كان فقره ظاهراً ككسائي وان كان الدين غير الاربعة المذكورة وادعى الفقر فالقول له ولا يحبس الى آخر ما سيجي * **(تنبيه)** * اطلق المديون فتمسك المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فانهم يحبسون لكن الصبي لا يحبس بدين الاستهلاك بل يحبس والده او وصيه فإن لم يكونا امر القاضى رجلاً يبيع ماله في دينه كذا في البرازية بحر قلت وحبس والده او وصيه بدين الاستهلاك اما هو حيث كان الصبي مال وامتعت الاب او الوصي من بيعه اما اذا لم يكن له مال فلا يحبس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر والقول له انه فقير لان دين الاستهلاك مما لا يحبس به اذا ادعى الفقر كما يأتي وسيد ذكر الشارح آخر الباب نظماً من لا يحبس وفيه تفصيل للتلاثة المذكورين **(قوله)** في كل دين هو بدل مال كتمن المبيع وبدل القرض وقوله او ملتزم بعقد كالمهر والكفالة وهو من عطف العام على الخاص فلو اقتصر عليه كما وقع في بعض الكتب لاغناء عما قبله زاد في البحر عن القلانسي وفي كل عين يقدر على تسليمها وسيأتي في كلام الشارح ثم اعلم ان هذه العبارة التي عزاها الشارح الى الدرر والجمع والماتني اصلها للتدوري عدل عنها صاحب الكنز الى قوله في الثمن والقرض والمهر المعجل وما التزمه بالكفالة وتبعه المصنف لوجهين نبه عليهما في النهر الاول ان قوله بدل مال يدخل فيه بدل المنصوب وضمان المتلفات والثاني ان قوله او ملتزم بعقد يدخل فيه ايضاً ما التزمه بعقد الصالح عن دم العمد والخلع مع انه لا يحبس في هذه المواضع اذا ادعى الفقر اه وصرح الشارح بعدياً بأنه لا يحبس فيها فكان عليه عدم ذكر هذه العبارة لكن ما ذكره في النهر غير مسلم اما الاول فلان المراد بدل مال حصل في يد المديون ككسائي فيكون دليلاً على قدرته على الوفاء بخلاف ما استهلكه من الغصب واما الثاني فلانه يحبس في الصالح والجامع كما تعرفه فالاحسن ما فعله الشارح تبعاً للزبلي ليفيد ان الاربعة التي في المتن غير قيد احترازي فافهم لكن الشارح تقض هذا فيما ذكره بعد كما تعرفه **(قوله)** مثل الثمن شمل الثمن ما على المشتري وما على البائع بعد نسخ البيع بينهما باقاة او خيار وشمل رأس مال السلم بعد الاقالة وما اذا

واستحسنه الزبلي والاول مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا اه قلت وفي منية المفتي لو ثبت بيّنة يحبس في أول مرة و بالاقرار يحبس في الثانية والثالثة دون الاولى فيمكن التوفيق (ويحبس) المديون (في) كل دين هو بدل مال او ملتزم بعقد درر ومجمع وماتني مثل (الثمن) ولو لمنفعة

قبض المشتري البيع الاول بخر (قوله كالاجرة) لانها تمن المنافع بحر فان المنفعة وان كانت غير مال لكنها تنقوم في باب الاجارة للضرورة (قوله ولولدى) يرجع الى الخن والقرض وكان المناسب ذكره عقب قوله ويحبس المديون قال في البحر اطلقه فاذا ان المسلم يحبس بدين الذمي والمستأمن وعكسه اهـ (قوله والمهر المعجل) اى ما شرط تعجيله او تعرف نهر (قوله وما لزمه بكفالة) استثنى منه في الشر نبالية كفيل اصله كالوكفل أباه أو أمه اى فانه لا يحبس مطلقا لما يلزم عليه من حبس الاب معه وفيه كلام قدمناه في الكفالة (قوله ولو بالدرك) هو المطالبة بالخمن عند استحقاق المبيع وهذا ذكره في النهر اخذا من اطلاق الكفالة ثم قال ولم أره صريحا (قوله او كفيل الكفيل) بالنصب خبر لكان المقدرة بعدلوه فهو داخل تحت المبالغة اى ولو كان كفيل الكفيل فدخل تحت المبالغة الاصل وكفيله قال في البحر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصل مع الكفيل بما التزمه والاصل بما لزمه بدلا عن مال ولكفيل بالامر حبس الاصل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية يمكن انكشف له من حبس الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثروا اهـ (قوله لانه التزمه بعقد) اى لان الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كفيله وقوله كالمهر اى فان الزوج التزمه بعقد النكاح فكل منهما وان لم يكن مبادلة مال بمال لكنه ملتزم بعقد والتعليل المذكور لثبوت حبسه بما ذكر وان ادعى الفقر فان التزمه ذلك بالعقد دليل القدرة على الاداء لان العاقل لا يلتزم ما لا قدرة له عليه فيحبس وان ادعى الفقر لانه كالتناقض لوجود دلالة اليسار وظهر به وجه حبسه ايضا بالخمن والقرض لانه اذا ثبت المال بيده ثبت غناه به فاذا ذلك في الفتح وغيره والاخر مبني على التمسك بالاصل فان الاصل بقاؤه بيده (قوله هذا هو المتمدن) الاشارة الى ما في المتن من انه يحبس في الاربعة المذكورة وان ادعى الفقر وهذا احد خمسة اقوال ثانياها ما في الحانية ثالثها القول للمديون في الكل اى في الاربعة وفي غيرها عما يأتي رابعها للدائن في الكل خامسها انه يحكم الزى اى الهيئة الا الفقهاء والعلوية لانهم يترجون برى الأغنياء وان كانوا فقراء صيانة لئلا وجههم كما في انفع الوسائل (قوله خلافا لفتوى قاضيه خان) حيث قال ان كان الدين بدلا عن مال كالقرض وخمن المبيع فالقول للمدعى وعليه الفتوى وان لم يكن بدل مال فالقول للمديون اهـ وعليه فلا يحبس في المهر والكفالة قال في البحر وهو خلاف مختار المصنف تبعا لصاحب الهداية وذكر الطرسوسى في انفع الوسائل انه اى ما في الهداية المذهب المفتى به فقد اختلف الافاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتن لانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالتمتع ما في المتن كفى انفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اهـ قلت وما في الحانية نقل في انفع الوسائل عن المبسوط انه ظاهر الرواية (قوله لم يرد) في الاختيار لبدل الخلع هنا خطأ) عده بالرفع مبتدأ واللام في لبدل متعاقب به وخطأ خبر المبتدأ وفي بعض النسخ كبذل بالكاف وهو تحريف وقوله هنا اى فيما يكون القول فيه للمدعى كالمسائل الاربعة وعبرة الاختيار هكذا وان قل المدعى هو موسر وهو يقول انا موسر فان كان التقاضى يعرف يساره او كان الدين بدل مال كالمهر والقرض او التزمه بعقد كالمهر والكفالة وبدل الخلع ونحوه حبسه لان الظاهر بقاء ما حصل

كالاجرة (والقرض) ولو لذي (والمهر المعجل وما لزمه بكفالة) ولو بالدرك او كفيل الكفيل وان كثروا بزازية لانه التزمه بعقد كالمهر هذا هو المتمدن خلافا لفتوى قاضيه خان لتقديم المتن والشروح على الفتاوى بحر فليحفظ نعم عده في الاختيار لبدل الخلع هنا خطأ فذهب وزاد الغلانى أنه يحبس ايضا في كل عين بقدر على تسليمها كالعين المغصوبة

معلق

اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالتمتع ما في المتن

فیده والتزامه بدل علی القدرة استتم اعدان مذكرو الشارح من التحقیة اصحابها للطر سوسی فی انفع الوسائل وتبعه فی البحر والنهر وغیرها اقروه علی ذاك وذات غیر وارد و بیان ذاك ان الطرسوسی ذكر مسئلة اختلاف المدعی والمدعی علیه فی الفقر وعدمه ونقل عبارات الكتب منها كتاب اختلاف الفقهاء للطحاوی ان كل دين اصله من مال وقع فی ید المديون كاتمان الیابات والقروض ونحوها حبسه ومما یكن اصله كذلك كالمهر والخلع والصلح عن دم العمد ونحوه لا یحبسه حتی یثبت ملائمه اه ونقل نحوه عن متن البحر المحیط وغیره و ذكر عن السغنی وغیره حكاية قول آخر ایضا وهو ان كل دين لزمه بعقد فالقول فی المدعی وكل دين لزمه حکما لا یشترط العقد فالقول فی المدیون قولا وهذا القول لا یفرق فی بین ما ثبت بدلا عن مال او لا ثم ان الطرسوسی قال ان صاحب الاختیار اخطأ حیث جعل بدل الخلع كالتمن والترض فی ان القول فی المدعی وهو مخالف لما نقلناه عن اختلاف الفقهاء للطحاوی ومتن البحر المحیط وغیره و ایضا فن الخلع لیس بدلا عن مال هذا حاصل كلامه واذا اعمت النظر لم انه كلام ساقط فن ما ذكره عن اختلاف الفقهاء ومتن البحر المحیط وغیره هو القول لذی مر عن قاضیخان وما ذكره عن السغنی وغیره هو الذی مشی علیه القدوری ونقله الشارح عن الدرر والمجمع والمتقی فالقول الاول اعتبر فی كون القول للمدعی كون الدين بدلا عن مال حصل فی ید المديون ولم یعتبر كونه بعقد ولا شك ان المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد وان كان بعقد لکنه لیس بدل مال فلا یكون القول فی المدعی بل للمديون فلا یحبس فی القول الثاني اعتبر كون الدين ماتزما بعقد سواء كان بدل مال او غیره ولا شك ان الخلع ماتزم بعقد كالمهر فیکون القول فی المدعی والذین صرحوا بأن بدل الخلع لا یحبس فی المدیون هم اهل القول الاول فجمعوه كالمهر لكون كل منهما لیس بدل مال وقد علمت ان صاحب الاختیار من اهل القول الثاني فانه اعتبر العقد كما قدمناه عنه فلذا جعل القول للمدعی فی المهر والكفالة والخلع ویلزم منه ایضا ان یكون الصالح عن دم العمد كذلك لانه بعقد و حیث قد فعترض الطرسوسی علی صاحب الاختیار بما حکاه اهل القول الاول ساقط فان صاحب الاختیار لم یقل بقولهم حتی یعرض علیه بذلك بل قال بالقول الثاني کقبة اصحاب المتون غیر انه زاد علی المتون التصريح بالخلع لدخوله تحت العقد وتبعه فی الدرر کیف وصاحب الاختیار امامه کبیر من مشایخ المذهب ومن اصحاب المتون المعتبرة واما الطرسوسی فقد صدق فی قول المحقق ابن الهمام انه لم یکن من اهل الفقه ففهم وانعم تحقیق هذا الجواب فلك لا تجد فی غیر هذا الكتاب والحمد لله ملهم الصواب ثم بعد مدة رأیت فی مختصر انفع الوسائل للزهیری ردعی الطرسوسی بنحو ما قلنا والله الحمد **(قوله لا یحبس فی غیره)** ای ان ادعی الفقر كما یأتی **(قوله بدل خلع)** الصواب اسقاطه كما علمت من انه من القسم الاول **(قوله ومغضوب)** باخر عصفای خلع وكذا ما بعده ای وبدل مغضوب ای اذا ثبت استهلاكه لم یغضوب ولزمه بدله من القيمة او المثل وادعی الفقر لا یحبس لانه وان كان بدل مال دخل فی یده لکنه باستهلاكه لم یبق فی یده حتی بدل علی قدرته علی الافاء بخلاف فمن النسیع فن المبیع دخل فی یده والاصل بقاؤه كما مر فلذا لا یحبس فی یده وبخلاف العین المغضوبة لقادر علی تسليمها فانه یحبس ایضا علی تسليمها

(لا) یحبس (فی غیره) ای
غیر ما ذکر وهو تسع صور
بدل خلع ومغضوب

كما قدمه آتفا عن تهذيب اقلانسي فلا منافاة بينه وبين ما هنا قال في النفع الوسائل وقولهم
او ضمان المغضوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقير واتصافا على الهلاك او حبس
لاجل الملم بالهلاك فان القول للعاصف في العسرة هكذا ذكره السغناقي وتاج الشريعة وحيد
الدين الضرير اه **(قولهم ومتألف)** اي وبدل ما اتلفه من امانة ونحوها **(قولهم ودم عمد)** اي
بدل الصالح عن دم عمد قال في النفع الوسائل معناه انه لو قتل مورثه عمدا فصالحه على مال فادعى
انه فقير يكون القول قول القتيل في ذلك لانه ليس بدلا عن مال وما صرح بهذه احد سوى
الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو صحيح موافق للقواعد وداخل تحت قولهم عماليس مال
اه قال في البحر ويشكل جعلهم القول فيه للمديون مع انه التزمه بعقد اه اقول لا اشكال
فيه لان ذلك مبني على القول بعدم اعتبار العقد وان المعتبر هو كون الدين بدلا عن مال وقع
في يد المديون كعامة من تلقائه سابقا من عبارة الطحاوي وهذا القول هو الذي مر عن الحاتية
واما على القول الذي مبني عليه القدوري وصاحب الاختيار وغيرهما من اصحاب المتن
من ان المعتبر ما كان بدلا عن مال او ما زما بعقد وان لم يكن بدلا عن مال فلا شك في دخول
هذه الصورة في العقد فتكون على هذا القول من القسم الاول الذي يكون القول فيه
للمدعي لانها كالتهم وانما يشكل الامر لو صرح احد من اهل هذا القول بأن بدل دم العمد
يكون القول فيه للمديون مع انه لم يصرح بذلك احد الا الطحاوي القائل بالقول الاول فاعلمنا
انه مبني على اصله من انه لا يعتبر العقد اسلافه ارضه اهل القول الثاني بهذا القول غير واردة
والاشكال سابق كقبرنا نظيره في مسألة الخلع وبهذا ظهر ان الصواب اسقاط هذه الصورة
ايضا وذكرها في القسم الاول **(قولهم وعق شريك)** اي لو اعنتي احد شريكي عبد حصته
منه بلا اذن الآخر واختار الآخر تضمينه فادعى المتعاق الفقير قال قول له لان تضمينه لم يجب
بدلا عن مال وقع في يده ولا ما زما بعقد حتى يكون دليل قدرته بل هو في الحقيقة ضمان اتلاف
(قولهم وارث جناية) هذا وما بعده مرفوع علقا على بدل لاعلى خلع المجرور لان الارش
هو بدل الجناية والمراد ارض جناية موجبا المال دون القصاص **(قولهم ونفقة قريب وزوجة)**
اي نفقة مدة ماضية مقضى بها او متراضى عليها لكن نفقة القريب تسقط بانفسي الا اذا كانت
مستدانة بالامر وسيذكر المصنف مسألة النفقة **(قولهم ومؤجل ميم)** استشكله في البحر
بانه التزمه بعقد اي فيكون من القسم الاول لكن جوابه انه لما علم عدم مطالبة به في الحال
لم يدل على قدرته عليه بخلاف المعجل شرطا او عرفا **(قولهم قلت ظهري ولوبعد طلاق)**
هذا هو المتعين لانه قبل الطلاق او الموت لا يطالب به فكيف يتوهم حبسه به **(قولهم في**
نفقات البرازية الخ) الانسب ذكر هذا عند قول المتن الآتي الا ان يبرهن غريمه على غناه
وعبارة البرازية كافي البحر وان لم يكن لها بيئة على يساره وطابت من القاضي ان يسأل عن
جيرانه لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان سأل فأخبره عدلان يساره ثبت اليسار
بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان قال سمعنا انه موسر أو باقنا ذلك
لا يقبله القاضي اه **(قولهم لكن الخ)** فان قوله ما لم يثبت غناه المتبادر منه كونه بالشهادة
ويمكن ان يقال ان موت في دين النفقة بالاخبار وفي غيره بالشهادة فعبارة غير معينة ط قلت

ومتلف ودم عمد وعق
حظ شريك وارث جناية
ونفقة قريب وزوجة
ومؤجل مهر قلت ظاهره
ولو بعد طلاق وفي نفقات
البرازية ثبت اليسار
بالاخبار هنا بخلاف سائر
الديون لكن افني ابن نجيم
بان القول له بيمينه ما لم يثبت
غناه فراجع ولو اختلفا
فقال المديون ليس بدل
مال وقال الدائن انه ثمن
متاع

لكن قول المصنف الآتي الان يبرهن بقضي عدم الفرق نعم عبارة الكنز والهداية الان
 يثبت لكن قبه الزبلي بالينة تأمل **(قوله** فاقول للمديون) اي فلا يحبس ان ادعى الفقر
(قوله واقره في التهر) وكذا في البحر وجه ظاهر لتكراه ما يوجب حبسه **(قوله** لا يحبس
 في دين مؤجل) لانه لا يطالب به قبل حلول الاجل **(قوله** وان بعد) اي السفر بحيث يحل
 الاجل قبل قدومه **(قوله** قدمناه في الكفالة) اي في آخرها وقدمنا ذلك ترجيح الزامه
 باعطاء كفيل فراجع **(قوله** ان ادعى الفقر) قيد لقوله لا يحبس في غيره **(قوله** اذا اصل
 العسرة) لان الادعي يولد فقير الامال له والمدعي يدعي امرا عارضا فكان القول لصاحبه مع
 يمينه ما لم يكذبه الظاهر الا ان يثبت المدعي بالينة ان له ما لا يخالف ما تقدم لان الظاهر يكذبه
 زبلي **(قوله** اي على قدرته على الوفاء) اي ليس المراد بالغنى ملك التصايب لانه يحبس فيما دونه
 افدده في الفتح **(قوله** ولو باقتراض) في البرازية لو وجد المديون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم وفي
 كراهية الفقيه لو كان للمديون حرفة تقضي الى قضاء دينه فامتنع منها لا يعذر اه وكل من
 الفرعين ينبغي تخريجهم على ما قبل فيه قوله فاذا ادعى في المجل مثلا انه معسر ووجد
 من يقرضه او كان له حرفة توفي به فلم يفعل حبسه الحاكم لان الحبس جزاء الظلم واما ما قبل
 فيه قوله فظلمه فيه ثابت قبل وجود من يقرضه نهر **(قوله** او بتقاضى غريمه) بان كان له مال
 على غريم موسر قال في البرازية فان حبس غريمه الموسر لا يحبس وفيها ولو كان للمحبوس مال
 في بلد آخر يطلقه بكفيل اه **(قوله** فيحبسه حينئذ) اي حين اذ قام البرهان على غناه في هذا
 القسم ويمجد رد دعوى المدعي غناه في القسم الاول كامر **(قوله** ولو يوما) اخذه في البحر من ظاهر
 كلامهم **(قوله** هو الصحيح) صرح به في الهداية لان المقصود من الحبس الضجر والتسارع
 لقضاء الدين واحوال الناس فيه متفاوتة ومقابلها رواية تقديره بشهرين او ثلاثة وفي رواية
 بأربعة وفي رواية بنصف حول **(قوله** لم احبسه) اي ولو كان الدين ثمنا او قرضا كما هو ظاهر
 الاطلاق وهو ايضا مقتضى عبارة شرح الاختيار التي قدمناها **(قوله** ولو فقره ظاهرا الخ) افاد
 ان قوله فيحبسه بما يرى انما هو حيث كان حاله مشكلا كما نبه عليه الشارح بعده وفي شرح
 ادب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا اذا اشكل على امره أفقر ام غنى والاسألت عنه
 عاجلا يعني اذا كان ظاهرا للفقر اقبل البينة على الافلاس واخلى سبيله اه **(قوله** قال المديون)
 اي بما اساله ثم ونحوه اذا القسم الثاني القول فيه للمديون انه معسر فلا يحتاج الى التحليف
 الدائن ثم يتأني فيه ايضا اذا اثبت يساره لكنه بعيد اذ لا يخاف المدعي بعد البينة تأمل
(قوله فاقدمنا الخ) تقييد لقول المصنف فيحبسه بما رأى وقدم الشارح ذلك عند قول
 المصنف قبل هذا الفصل ولا يخبر اذا لم يكن مجتهدا وقد تبع الشارح في هذا الفهستاني قال
 ه اقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا كما لا يخفى اه اي فان ما يقتضيه حال
 ذلك المديون من قدر مده حبسه التي يظهر فيها انه لو كان له مال لظهره يستوى في علم ذلك المجتهد
 وغيره بدون توقف على العلم بالغة والكتاب والسنة متساوند كما لا يخفى فالظاهر حمل ما قالوه
 فيما يفوض الى رأى القاضي من الاحكام والله سبحانه اعلم **(قوله** ثم بعد حبسه الخ) الظرف
 متعلق بقول المصنف الآتي سأل عنه وقوله لو حاله مشكلا قيد لقوله حبسه بما يراه وقوله

فاقول للمديون ما يبرهن
 رب تدبر طرسوسى بخا
 واقره في التهر * (فرغ)
 لا يحبس في دين مؤجل
 وكذا لا يمنع من السفر قبل
 حلول الاجل وان بعدوله
 السفر معه فاذا حل منعه
 منه حتى يوفيه بدائع
 وقدمناه في الكفالة (ان
 ادعى) المديون (الفقر)
 اذا اصل العسرة (الان)
 يبرهن غريمه على غناه
 اي على قدرته على الوفاء
 ولو باقتراض او بتقاضى
 غريمه (فيحبسه) حينئذ
 (بما رأى) ولو يوما هو
 الصحيح بل في شهادات
 المنتقط قال ابو حنيفة اذا
 كان المعسر معروفا بالعسرة
 لم احبسه وفي الحانية ولو
 فقره ظاهرا سأل عنه عاجلا
 وقبل بينته على افلاسه
 وخلى سبيله نهر وفي
 البرازية قال المديون خلفه
 انه ما يلزم الى معسر اجابه
 القاضي فان حانف حبسه
 بضائه وان نكل خلاه
 واقره المصنف وغيره قلت
 قدمنا ان رأى من له ملكة
 الاجتهاد فتنبه (ثم) بعد
 حبسه بما يراه لو حاله
 مشكلا عند القاضي

والا ان يمكن مشكلا بأن كان فقره ظهرا وهذا كله يغني عنه ما قبله **(قوله)** احتياطاً
لا وجوباً قال شيخ الاسلام لان الشهادة بالاعسار شهادة بالنفي فكان ثمة حتى ان لا يسأل
ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان احوط زيلعي وقال في الفتح والافقعد مضى المدة
التي يغلب ظن القاضي انه لو كان له مال دفعه وجب اضلاقه ان يُقيم المدعي بيته يساره من
غير حاجة سؤال **(قوله)** ويكنى عدل) والاثان احوط وكيفيه ان يقول الخبير ان حاله
حال المعسرين في نفقته وكسوته وحاجته ضيقة وقد اخترنا حاله في السر والعلانية بمرح عن
البرزازية وقيد بجاء هذه الشهادة بما بعد الحبس ومضى المدة لانها قبل الحبس لا تقبل في
الاصح كما يأتي وكذا قبل المدة التي يراها القاضي كما سذكره **(قوله)** بغية دائن) اي يكنى ذلك
في بغية الدائن فلا يشترط لجماعها حضرته لكن اذا كان غالباً سمعها واطاقت بكتيل كما في
البحر عن البرزازية وسياق مع زيادة ما لو كان الدين لو قف اوتيم **(قوله)** واما المستور الخ) فيه
كلام يأتي قريباً **(قوله)** ولا يشترط حضرة الخصم) يغني عنه قوله بغية دائن **(قوله)** الا اذا
تنازع الخ) قل في النهر وقيد في النهاية الاكتفاء بالواحد بما اذا لم تقع خصومة فن كانت
كان ادعى المحبوس الاعسار ورب الدين يساره فلا بد من اقامة البيعة على الاعسار اه ومثله
في البحر قات وهذا مشكل فان ما مر من الاكتفاء بعدل لاشك انه عند التنازع اذ لو اعترف
المدعي بفقر المحبوس واعترف المحبوس بغناه فيخرج الى السؤال ولا الى اخبار ثم رأيت في الفتح
الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهي فان شهدا بانه معسر خلى سبيله ولا يكون هذه
شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي اه
فأقار ان هذه الخصومة باعسار حادث يعني اذا اراد حبسه فيما يكون اقول فيه للمدعي
يساره او في القسم الآخر وبرهن على يساره بآثار من ابيه منذ شهر مثلاً وهو ادعى اعساراً
حادثاً فلا بد فيه من نصاب الشهادة لانها شهادة بحجية لوقوعها على امر حادث لا على النفي
بخلاف الشهادة على انه معسر فانها قامت على نفي اليسار الذي يحبس بسببه لا على اعسار
حادث بعده او المراد اقامة البيعة على اعساره بعد حبسه قبل تمام المدة التي يظهر فيها للقاضي
عسرته لكن سياق ان سماع البيعة قبل المدة خلاف ظاهر الرواية فتأمل **(قوله)** قلت لكنها
الخ) استدراك على التقيد بالعدل في قوله ويكنى عدل فقد نقل في الفتح الوسائل عن الخلاصة
انه يسأل عنه الثقات والواحد يكنى ولا يشترط لفظ الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الاسلام المارة
ثم قال فقوله اي شيخ الاسلام هذا ليس بواجب وهذا ليس بحجة وان للقاضي ان لا يسأل يؤيد
قولنا انه لا يشترط العدالة في هذا الواحد لانها تشترط في امر واجب او في اثبات حجة شرعية
والافلا فائدة في اشتراطها لان القاضي له اخراجه بالاسؤال احد عنه الخ) وازاد ذلك الرد على
الزيلعي حيث قيد بالعدل في قوله والعدل الواحد يكنى والاثبات ان المستور الواحد يكنى دون
الفاق ثم قال والاحسن عندي ان يقال ان كان رأى القاضي موافقاً لقول هذا المستور
في العسرة يقبل والا بان يمكن للقاضي رأى في عسرة المحبوس او يسره فيشترط كون الخبير
عدلاً اه واستحسنه في النهر وغيره قلت قد رجع الى مقاله الزيلعي من حيث لا يشعر وذلك
انه اذ كان للقاضي رأى في عسرته بان ظهر له حاله لا يحتاج الى شاهد اصلاً بل له اخراجه بلا

والاعمال بما ظهر بمرح
واعتمده المصنف (سأل
عنه) احتياطاً لوجوب امن
جبرانه ويكنى عدل بغية
دائن واما المستور فان
وافق قوله رأى القاضي
عمل به والا لافق الوسائل
بخلاف ولا يشترط حضرة
الخصم ولا لفظ الشهادة
الا اذا تنازع في اليسار
والاعسار فهستاقى قات
لكنها بالاعسار للنفي وهي
ليست بحجة

سؤال والأحوط السؤال من عدل ليحقق به ما أم القاضى ولا يكون بمجرد رأيه ويظهر من كلام شيخ الاسلام الماروكنداء من كلام الشيخ الذى ذكرناه بعده انه لا يلزمه العمل بقول ذلك العدل اذا خالف رأيه واذا وافق قول الخير رأى القاضى لاشكائه يعمل به سواء كان الخير عدلا او فاسقا ومستورا فعلم ان كلام الزبلى محمول على ما اذا لم يكن للقاضى رأى بدليل قوله فى شرح أدب القضاء واذا مضت تلك المدة واحتاج القاضى الى معرفة حاله سأل التفات من جبر انه وصدقائه الخ فقلوه واحتاج دليل انه لا رأى له فقد ظهر انه فى هذه الصورة تشترط العدالة كما اعترف به الطرسوسى وفى الصورة الاولى لا تشترط عدالة ولا غيرها والا لم يكن للقاضى العمل برأيه واخراج المحبوس بلا سؤال وبه ظهر سقوط هذا البحث من اصله فافهم واغتم هذا التحرير **(قوله)** ولذا يجب السؤال اى سؤال القاضى عن حال المحبوس وانما يسأل احتياطا كمر **(قوله)** فان لم يظهر له مال خلاه اى اطاقه من الحبس جبرا على الدائن نهر ثم ان اطلاقه باختيار واحد لا يكون ثبوتا حتى لا يجوز ان يقول هذا القاضى ثبت عندى انه معسر ولا ينقل ثبوته الى قض آخر بل هذا يخص بهذا القاضى انفع الوسائل واقره فى البحر والنهر **(قوله)** ووقف ذكره فى البحر بحثا لحالنا باليتم **(قوله)** فعلى القاضى القضاء به اى اذا ابى المحبوس ان يخرج حتى يقضى بأفلاسه كفى البحر وغيره **(قوله)** حتى لا يعيده الدائن ثانيا اى قبل ظهور غناه ببحر والظاهر ان المراد ان لا يعيده قاض آخر لان الاول ظهر له حاله فكيف يعيده الى الحبس بل لا يعيده لانهما الدائن ولا غيره حتى يثبت غناه كما هو صريح عبارة البرازية المذكورة وايضا اذا ثبت اعساره الحادث بشهادة تامة بعد خصومة كمر فليس لقاض آخر حبسه ثانيا فيما يظهر لانه يكون ثبوتا فيعدى بخلاف ما اذا اطاقه باخبار واحد تأمل وقدم الشارح فى الوقت فى صور من ينصب خصما عن غيره عدمها المديون اذا ثبت اعساره فى وجه احد الغرماء **(قوله)** يريد تطويل حبسه الظاهر انه قيد باعتبار العادة والا ففى غيبته تطويل حبسه وان لم يرد ذلك ولذا لم يقيد بذلك فى عبارة الاشياء الآتية افاده ط **(قوله)** وقدره بالنصب عطفًا على الضمير المنصوب فى علمه **(قوله)** او كفيلا اى بالمال او النفس **(قوله)** الا اذا ثبت اعساره المتناسب اسقاط الاعطفه باو والمراد بالثبوت الظهور ولو برأى القاضى او اخبار عدل كمر **(قوله)** ابيع عرضى انظر مافائدة التقيد بالعرض فان العقار كذلك فما يظهر وكذا لو قال ابيعانى ثلاثا لدفعه كما قدمناه عن شرح الوهبانية وهذا اعم من ان يدفعه ببيع عرض او عقار او باستقراض او استيهاب او غير ذلك ولاداعى الى مقاله المصنف فى المنع من حله على المقيد هنا كالانفى **(قوله)** لا يلاى الاعذار اى لا اختبار مدعيها ويحتمل ان الهمزة للسلب والاباء بمعنى الافناء اى لازالة الاعذار يعنى انه لا اعذره بعدها فالثلاثة تبلى الاعذار وتقضيها ط **(قوله)** وسيجيى تمامه فى الحجر قال المصنف والشارح هناك والقاضى يحبس الحر المديون لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعنى بلا امره وكذا لو كانا دنانير وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحسننا لاتحادها فى التنية لا يبيع القاضى عرضه ولا عقاره للدين خلافا لهما وبه اى بقولهما بينهما للدين بقى اختيار وصححه

ولذا يجب السؤال انفع الوسائل فتابعه (فن لم يظهر له مال خلاه) بلا كفيلا الا فى ثلاث مال يتم ووقف واذا كان الدائن غالبا ثم لا يحبسه ثانيا لا الاول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غناه برأية وفى الفتية برهن المحبوس على افلاسه فارد الدائن اضالته قبل تقليسه فعلى القاضى القضاء به حتى لا يعيده الدائن ثانيا * (فرع) * احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه ان علمه وقدره أخذه او كفيلا وخلاه خاتية وفى الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه لا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضى فى غيبة خصمه (ولو قال) من يراد حبسه (ايبع عرضى واقضى دينى لأجله للقاضى) يومين او (ثلاثة ايام ولا يحبسه) لان الثلاثة مدة ضربت لابلاء الاعذار (ولو له عقار يحبسه) اى (ليبيعه ويقضى الدين) الذى عليه (ولو جئن قابل) برأية وسيجيى تمامه فى الحجر

في تصحيح القدوري ويبيع كل ما لا يحتاجه للحداد اه وحاصله انه اذا امتنع عن البيع بايع عليه
القاضي عرضه وعقاره وغيرها وفي البرازية وفرع على صحة الحجر أنه يترك له دست من
التياب ويباع الباقي وتباع الحسنة ويشتري له الكفاية ويباع كannon الحديد ويشتري له من
طين ويباع في الصنف ما يحتاجه الشتاء وعكسه **(قوله)** ولم يمنع غرماءه عنه) عطف على قوله
خلاده وكان ينبغي ذكره عقبه **(قوله)** على الظاهر اي ظاهر الرواية وهو الصحيح بجر **(قوله)**
فيلازمونه الخ قال في انفع الوسائل وبعد ما خلى القاضي سبيله فلصاحب الدين ان يلازمه في
الصحيح واحسن الاقوال في الملازمة ماروي عن محمد انه قال يلازمه في قيامه وقعوده
ولا يمنع من الدخول على اهله ولا من الغذاء والعشاء والوضوء والحلاء وله ان يلازمه بنفسه
واخوانه وولده ممن احب اه وتامه في البحر **(قوله)** لا يلازمه لانه ليس بوقت الكسب فلا
يتوهم وقوع المال في يده فالملازمة لانفسه بجر عن المحيط ويظهر منه انه ليس له الملازمة
في وقت لا يتوهم وقوع المال في يده فيه كولو كان مريضاً مثلاً تأمل وانه ليس له ملازمته ليلاً
على قصد الاختيار لان الكلام فيه بعد ظهور عسرته وتخليته من الحبس والعلة في الملازمة
امكان قدرته على الوفاء بعد تخليته فيلازمه كي لا ينجسه **(قوله)** ويستأجر للمرأة امرأة تلازمها
منية) عبارة منية المفتي ولو كان المدعي عليه امرأة قيل يستأجر امرأة تلازمها وقيل له ان
يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها بالنهار اما بالليل فتلازمها النساء فان هربت
ودخلت خربة لا بأس ان يدخل الرجل اذا كان يأمن على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها
ويحفظها بعينه اه ونقل الثاني في البحر عن الوقائع معللاً بان له ضرورة في هذه الحالة اي
الحالة بالمرأة الأجنبية **(قوله)** الاضرر) عبارة الهداية اذا اذعن القاضي ان الملازمة يدخل
عليه ضرر بين بان لا يمكنه من دخول داره حينئذ يجبره دفعاً للضرر اه قلت والظاهر ان هذا
فيمن لم يظهر للقاضي عسرته بعد حبسه والافكيك يجبر ثانياً بالظهور غناه او هو مفروض
فما قبل الحبس اصلاً **(قوله)** وكلفه في البرازية لكفيل بالنفس) الاولى بكفيل بالباء وعبارة
البرازية نقلاً عن الامام محمد وان في ملازمة ذهاب قوته وعياله اكلفه ان يقيم كفيلاً بنفسه ثم
يخلى سبيله **(قوله)** ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه الخ) هذا مقابل قوله ثم بعد حبسه
سأل عنه وقد اختلف التصحيح في هذه المسئلة في الحائنة عن ابن الفضل ان الصحيح القول
وفي شرح آداب القضاء ان الصحيح عدمه وان عليه عامة المشايخ واختار في الحائنة انه معوض الى
رأى القاضي فان رأى انه لين يقبل وان علم انه وقع لاقول في انفع الوسائل وكأنه اراد بقوله لين
ان يعتذر اليه ويتلطف معه ويقول له وقع ان يقول لو قعدت في الحبس كذا وكذا لا يحصل لك
مضى شيء وآخرك اخرج على رزقك ونحو ذلك ثم قال وكان والدي يقول ينبغي للقاضي اذا علم
ان بينة عدول مهادون في العدالة يقبل قال وهذا حسن ايضاً وعمل عليه لان العدل المتحري
لا يشهد ما لم يقطع بفقره بخلاف غيره ممن يحتاج الى تزكية ولا يعرف القاضي تحريه ولادبائنه
اه ملخصاً وبقي ما اذا برهن على افلاسه بعد حبسه قبل مضي المدة وفي الحائنة لا يقبل
في الروايات الظاهرة الا بعد مضي المدة اه ومتى الامام الحنفية في آداب القضاء على قبولها
قبل مضي المدة **(قوله)** وصححه عزى زاده) ليس هو من اهل التصحيح ولكنه نقل عن الزيلعي

مطلب

في ملازمة المدينون

(ولم يمنع غرماءه عنه) على
الظاهر فيلازمونه نهراً
لايلاً الا ان يكتسب فيه
ويستأجر للمرأة امرأة
تلازمها منية * (فرع) *
لو اختار المطلوب الحبس
والطالب الملازمة ففي حجر
الهداية يجبر الطالب الا
لضرر وكلفه في البرازية
لكفيل بالنفس ولطالب
ملازمته بلا أمر قاض لو
مقر بجره (ولا يقبل برهانه
على افلاسه قبل حبسه)
لقيامه على التني وصححه
عزى زاده وصححه غيره
بقوله

ان غاية عامة المشايخ قلت وعليه الكثير وغيره وعلمت التصريح بتصحيحه وعليه الزيلعي بانها
 بينة على التي فلا تقبل ما لم تأيد بتأييد وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لاعلى
 الوجوب كما بينا اه **(قوله)** والممول عليه رأيه اى رأى القاضى واعلم ان كلام الهر هنا غير
 محدد فانه قال بعد تعليل الزيلعي المذكور آنفاً والممول عليه رأيه كما مر عن شيخ الاسلام وهذا
 هو احدى الروايتين وهو اختيار العامة وهو الصحيح وقال ابن الفضل الصحيح انها تقبل وقال
 قاضى خان ينبغي ان يكون مفضلاً الى رأى القاضى ان علم بساره لا يقبلها وان علم اعساره قبلها
 اه وبقي ما اذا لم يعلم من حاله شيئاً والظاهر انه لا يقبلها اه ما فى النهر وفيه ان مامر عن شيخ
 الاسلام هو ما قدمناه عنه فى سؤاله عن حال المحبوس بعد تمام المدة وانه لا يجب بل انه لا يعمل
 بما يراه ولا يخفى ان كلامنا هنا فيما قبل الحبس وما نقله عن قاضى خان غير ما قدمناه عنه آنفاً ولا
 يخفى ما فيه فانه اذا علم اعساره وكان ظاهراً يسأل عنه عاجلاً وقبل بيته ويخلى سبيله كما قدمه
 المشرح والكلام هنا فيما اذا كان امره مشكلاً كما فى البرازية حيث قال وان كان امره
 مشكلاً هل يقبل البينة قبل الحبس فيه روايتان **(قوله)** وبينة يساره احق (الح) هذا ظاهر فيما
 يكون فيه القول للمدعى انه فقير لان البينة لاثبات خلاف الظاهر وذلك فى بينة اليسار اما
 القسم الاول وهو ما يكون القول فيه للمدعى بأن كان الدين ملتزماً بمقابلة مال او بقصد فلا
 يظهر لان الاصل فيه اليسار بل الظاهر تقدم بينة الاعسار لاثباتها خلاف الظاهر ولم أر من
 فصل بل كمالهم هنا مجمل فأتأمل **(قوله)** لان اليسار عارض فان ادى يولدو الامال له كما مر
 لكن اذا تحقق دخول المبيع فى يده صار اليسار هو الاصل فينبى ترجيح بينة الاعسار كما قلنا
 تأمل **(قوله)** نعم لو بين (الح) عبارة الفتح هكذا وكذا تعارضت بينة اليسار والاعسار قدمت
 بينة اليسار لان معها زيادة علم اللهم الا ان يدعى انه موسر وهو يقول اعسرت من بعد ذلك
 واقام بذلك بينة فانه تقدم لان معها علماً بامر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قال فى
 البحر والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذى ادعاه اه
 وردده المقدسى بقوله وهذا محجج من غير تحر (٣) اه قلت ووجهه او لا منع كونه بحثاً بل ظاهر كلام
 الفتح انه منقول كلف وهو وافق لما قدمناه عن انفع الوسائل عن النهاية عند قول المشرح
 الا اذا تنازعا وثانياً ما نقله فى النهر من انه ينبغي ان يكون معناه انه ينسب الاعسار وشهدوا
 به وما فى البحر مدفوع بانهم لم يشهدوا بيسار حادث بل بما هو سابق على الاعسار الحادث وبينة
 الاعسار تحدث امراً عارضاً اه لكن يظهر لى ان بيان سبب الاعسار غير لازم بل يكفي
 قولهم انه اعسر بعد ذلك تأمل «(تنبيه)» قال الميرى وفى اوضح رمن ناقلاً عن المستضى
 واعلم ان بينة الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال وضيق الحال اما اذا قالوا لا مال له
 لا تقبل اه **(قوله)** تقدم الاول حذف الفاءط **(قوله)** قلت لان المقصود منهاد وام الحبس
 عليه بمر عن البرازية **(قوله)** والا (الح) اى بأن يكون مقدار ما يملك لم يمكن قبولها **(قوله)** لانها
 قامت للمحبوس (الح) اى على اثبات ملكة المقدر معين قال فى الفتية وقولهم اى الشهود انه
 موسر ليس كذلك فيقبل اه قلت وحاصله ان الشهود لوقالوا انه يملك الشئى الفلانى مثلاً
 لا تقبل لانه يقول لا مال لك شيئاً وهم يشهدون له بان ذلك الشئى ملكه والبينة لا تقبل للمعكر بل

٣٠ قوله وهذا محجج من غير
 تحر الاول بالجزم من الجراءة
 وهى الاقدام على الشئ
 بلا تزو ولا تانى بالحكم المهمة
 وهو طلب الامر الاخرى
 اى الاول فق اه منه

مطلبـــــــــــــــــ

بينة اليسار احق من بينة
 الاعسار عند التعارض

والممول عليه رأيه كما مر
 فان علم اعساره قبله او الا
 نهر فيلحظ (وبينة يساره
 احق) من بينة اعساره
 بالقبول لان اليسار عارض
 والبيئات للاثبات نعم لو
 بين سبب اعساره وشهدوا
 به فتقدم لاثباتها امراً
 عارضاً فتح بحثاً واعتمده
 فى النهر وفى الفتية ان لم
 يبين مقدار ما يملك قبلت
 والا لم يمكن قبولها لانها
 قامت للمحبوس وهو معكر
 والبينة متى قامت للمعكر
 لا تقبل (وابد حبس
 الموسر) لانه جزء الظالم
 قلت

تقبل عليه وهذه شهادة صريحة وتضمن الشهادة عليه يساره وأدامة حبه وإذا بطل الصريح بطل ما في ضمنه بخلاف قولهم انه موسر فانها شهادة عليه صريحة وان كان قولهم انه موسر يتضمن الشهادة بانه يملك قدر الدين او اكثر فانها ليست بشهادة اذ ليس اثبات شيء معين او مقدار قدر الدين لان اليسار اسم وايضا فانها ضمنية لاصريحة بل الصريح منها قصد ادامة حبه ففهم **(قوله وسيجي في الحجر)** قدما عبارة فيه **(قوله)** حينئذ فلا يتأبد حبه اي على قولهما وكذا على قوله ان كان ماله غير عقار ولا عرض بل كان من الأثمان ولو خالف جنس الدين كما قدمناه **(قوله)** ولا يحبس لما مضى الخ اعلم ان نفقة الزوجة لا تنصير ديناً على الزوج الا بالقضاء او الرضا فاذا مضت مدة قبل القضاء او الرضا سقطت عنه والمراد بالبدنة شهر فذكر وكذا نفقة الولد الصغير الفقير واما نفقة سائر الاقارب فانها تسقط بالمضي ولو بعد القضاء او الرضا الا اذا كانت مستدانة بامر قاض فلا تسقط بالمضي هذا حاصل ما قدمه الشارح في النفقات لكن ما ذكره من كون الصغير كالزوجة نقله هناك عن الزيلعي وقدما هناك انه مخالف لاطلاق المتن والشرح ولما صرح به في الهداية والذخيرة وشرح أدب القضاء والحائنة من ان نفقة الولد والوالدين والارحام اذا قضى بها ومضت مدة سقطت **(قوله)** وان قضى بها فادانها لم يقض بها لا يحبس بها بالاولى لانها لم تصدر ديناً اصلاً واما اذا قضى بها و مثله الرضا فلانها ليست بدلاً مال ولا مائتمة بعقد على ما مر اي في قوله لا يحبس في غيره ان ادعى الفقر كما مر تقر به **(قوله)** حتى لو برهنت الخ المناسب حذفه والاقتصار على ما بعده لئلا يتكرر **(قوله)** حبس بطلبها اي بطلبها حبه ان كانت النفقة مقضياً او متراضى عليها **(قوله)** كالو ابني ان ينفق عليهما اي كما يحبس الموسر لو امتنع من الاتفاق على زوجته وولده الفقير الصغير كافي السراج وفهم في البحر انه قد احتراز عن البالغ الزمن الفقير وقال وفيه تأمل لا يخفى قال في المنيع وليس كذلك فانه في معنى الصغير كالابن فيحبس ابوه اذا امتنع من الاتفاق عليه كما هو الظاهر اه وفي المنيع ويحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض النفقة وان كان مقدار النفقة قليلاً كذا في اذا رأى القاضي ذلك فاما بمجرد فرضها لو طلبت حبه لم يحبس لان العتوبة تستحق بالظلم وهو المانع بعد الوجوب ولم يتحقق وهذا يقتضي انه اذا لم يفرض لها ولم ينفق الزوج عليها في يوم ينبغي اذا قدمته في اليوم الثاني ان يأمره بالاتفاق فان رجع فلم ينفق او جمعه عقوبة وان كانت النفقة سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها وهو قياس ما لسفاه في باب القسم من قولهم اذا لم يقسم لها فرافعه يأمره بالقسم وعدم الجور فان ذهب ولم يقسم فرافعه او جمعه عقوبة وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقتضي ويحصل به ضرر كبير اه **(قوله)** وفروعه اي وبشقة فروعه كالاناث والولد البالغ الزمن وهذا بناء على ما مر من ان الصغير غير قيد **(قوله)** وهل يحبس لحرمة الوأبي لم أره اصل التوقف اصحاب الشر نبلاية قلت اذا حبس الاب فقير بالاولى مع انا قدما في آخر النفقات التصريح بذلك عن البدائع فانه قال ويحبس في نفقة الاقارب كالزوجات اما غير الاب فلا شك فيه واما الاب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولانها تسقط بنقض الزمان فلو لم يحبس سقط حق الولد رأساً فكان في حبه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوات لان حبه يحمله على

وسيجي في الحجر انه يباع ماله لدينه عندها وبه بقى وحينئذ فلا يتأبد حبه فتنبه ولا يحبس لما مضى من نفقة زوجته وولده اذا ادعى الفقر وان قضى بها لانها ليست بدلاً مال ولا لزمته بعقد على ما مر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلبها بل يحبس اذا برهنت على يساره بطلبها كالو ابني ان ينفق عليهما او على اصوله وفروعه فيحبس احياء لهم بحر قلت وهل يحبس لحرمة الوأبي لم أره

الاداء اه وقدما هذا لان هذا خلاف ما عراه الشارح الى البدائع **(قوله)** وظاهر قيدهم
 اى بالولد فان عبارة اكثر وغيره ويجس الرجل بنفقة زوجته لاني دين ولده الا اذا امتنع
 من الاتفاق عليه ولا يخفى انها لا تفيد عدم الجبس في نفقة غير الولد **(قوله)** لكن مامر
 اى في اول الباب **(قوله)** يفيد اى يفيد حبسه بالامتناع عن نفقة القريب المحرم حيث عبر
 بالحبوس **(قوله)** فتأمل عند الفتوى اى حيث حصل الاضطراب في فهم هذا الحكم من
 كلامهم فلا تعجل في الفتوى قلت وبما نقلناه عن البدائع زال الاضطراب وانقض الجواب
 فافهم **(قوله)** وسيجي اى في آخر الباب وبأني الكلام عليه **(قوله)** لا يجبس اصل الخ اى
 ولو جد الام لانه لا نقصاس عليه بقتل ولديه فكذا لا يجبس بدنه وقيد بالاصل لان الولد يجبس
 بدين اصله وكذا القريب بدين قريبه كما في الحانية بحر وسذكر الشارح آخر الباب نظما
 جماعة ممن لا يجبس وسأني عدتهم عشرة **(قوله)** بل يقضى القاضي الخ أفاد انه لا فرق في عدم
 الجبس بين المورس والمعرس لكن يبيع الخضى مال الاب لقضاء دين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق
 له الا لبيع والاضاع افاده في البحر وذكر في جواهر الفتاوى لا يجبس الاب الا اذا امتنع دعى
 الحاكم اه لكن ما ذكر من ان القاضي يقضى دينه بغنى عن حبسه ذكره الرمل عن المصنف
(قوله) من عين ماله اى ان كان من جنس الدين وقوله او قيمته اى ان كان من غير جنسه كما لو كان
 الدين دراهم والمال دنانير فباع الدنانير بالدراهم ويقضى بها الدين عند الامام وصاحبه **(قوله)**
 والصحيح الخ مقابله انه يبيع عندها المتقول دون العقار واما عنده فلا يبيع المتقول ولا
 العقار وقدما ان المتقى به قولهما **(قوله)** ولا يستخاف قاض الخ اى ولو بعدد بحر عن
 العناية فدخل فيه ماله وقتله حادثة فلا يستخاف بلا تفويض ففي البحر عن السراجة
 القاضي اذا وقتله حادثة او لولده فاناب غيره وكان من اهل الانابة وتخاصا عنده وقضاه
 او لولده جازم قال وقد سنأت عن صحة تولية القاضي ابنه قضايا حيث كان مأذونا له بالاستخلاف
 فاجبت ستم وشعمل الطلاقه الاستخلاف ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهبه او مخالفا
 ثم قال وظاهر اطلاقهم ان المأذون له بالاستخلاف يملكه قبل الوصول الى محل قضائه وقد جرت
 عادتهم بذلك وسملت عنه فاجبت بذلك اه ثم نقل عن شرح ادب القضاء انه ذكر في موضع
 ان القاضي انما يصير قاضيا اذا بلغ الى الموضع الا ترى ان الاول لا ينزل مالم يبلغ هو البلد وفي
 موضع آخر ينبغي له ان يقدم نائبه قبل وصوله ليتعرف عن احوال الناس اه فالأول يفيد
 انه لا يملكه قبل وصوله الا ان يقال ان قضى القضاء مأذون بذلك من السلطان وهو الواقع
 الآن اه ملخصا قلت وما نقله ثانيا صريح في ان له الانابة قبل وصوله والتعليل بالتعرف
 عن احوال الناس لا ينافي ان للنائب القضاء قبل وصول التيب لان التعرف يكون بالقضاء
 فحينئذ اذا وصل نائبه فالظاهر انزال الاول لان النائب قائم مقام التيب وقد علوا لعدم
 انزال الاول قبل وصول الثاني بصيانة المسلمين عن تعطيل قضاياهم وبوصول نائب الثاني
 لا تتعطل قضاياهم وحيث كان الواقع الآن هو الاذن من السلطان فلا كلام وبه اندفع ما قيل
 انه لا يعمل على ما اتفق به في البحر **(قوله)** الا اذا فوض اليه ومثله نائب القاضي قال في البحر
 وفي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف رجلا واذن له في الاستخلاف

وظاهر قيدهم لا لكن
 مامر عن الاشياء لا يضرب
 الحبوس الا في ثلاث يفيد
 فتأمل عند الفتوى وسيجي
 حبس المولى بدين الصغير
 لا يجبس اصل وان علا
 في دين فرعه بل يقضى
 القاضي دينه من عين ماله
 او قيمته والصحيح عندها
 بيع عقار كمن قوله بحر
 فليحفظ ولا يستخاف
 قاض نأبأ اذا
 فوض اليه صريحا كقول
 من شئت او دلالة كجعاتك
 قاضى القضاء والدلالة هنا
 أقوى لان في الصريح
 المذكور يملك الاستخلاف
 العزل وفي الدلالة يملكهما

مطلب

في استخلاف القاضي نأبأ
 عنه

جائزه الاستخلاف ثم وثم اه **(قوله)** كقوله ول من شئت واستبدل هذا تخيير لا تمثيل اى فانه في الدلالة يملك الاستخلاف والعزل نظير ما لو صرح بهما **(قوله)** واستخلف من شئت لا يصح عطفه على قوله واستبدل لانه يقتضى انه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت يملك العزل ايضا وليس كذلك لان استخلف بمعنى ول بل نص في البحر في هذه الصورة على انه لا يملك العزل فعين عطفه على قوله ول وعليه فكان المناسب ان يقول كقوله ول او استخلف من شئت واستبدل **(قوله)** فان قضى القضية الخ في موضع التعليل لقوله وفي الدلالة يملكهما **(قوله)** فيهم اى في القضية **(قوله)** تقابدا وعزلا تفسير للاطلاق **(قوله)** انه يستخلف بالتفويض فان كان قبل شروعه لحدث اصابه لم يجز ان يستخلف الا من كان شهد الخطبة وان بعد الشروع فاستخلف من لم يشهدا جائز هر اى لانه بان وليس يفتتح والخطبة شرط الافتتاح وقد وجد في حق الاصل فتح واعترض بما لو استخلف شخصا لم يشهد الخطبة ثم افسد صلاته ثم افتتح بهم الجمعة فانه يجوز واجب بأنه لما صح شروعه فيها وصار خليفة الاول التحق بمن شهدا واستظهر في الغاية الجواب بالحق بالبانى لتقديم شروعه فيها **(قوله)** لا الاذن دلالة لان المولى عالم بتوقها وانه اذا عرض عارض فانت لا الى خلف ومعلوم ان الانسان (٢) غرض للاعراض فتح قال في النهر وهو ظاهر في جواز الاستخلاف للمرض ونحوه وتقييد الزبائى بالحدث لا دليل عليه وقد معنا في الجمعة مسألة الاستتابة بغير عذر فارجع اليه اه وحاصل ما مر في الجمعة انه قيل لا يصح الاستخلاف بالاذن السلطان الا اذا سبقه الحدث فيها قيل ان لضرورة جاز اى لحدث او غيره والا فلا وقيل يجوز مطلقا وعليه مشى في شرح المنية والبحر والنهر وكذا الشرنبلالى والمصنف والشارح **(قوله)** وما ذكره من لا خسرو اى في الدرر والغرر من باب الجمعة من انه لا يستخلف للصلاة ابتداء بل بعد ما حدث الا اذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف اه وهو ما مر عن الزبائى **(قوله)** وقد مر في الجمعة) ومر ايضا هناك عن العلامة محب الدين ابن جرباش في التبعة في تعداد الجمعة ان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول مرة للبانى فيكون الاذن منسجا لتولية النظار الخطباء واقامة الخطيب نائبا ولا يشترط الاذن لكل خطيب اه بحر وقد معنا هناك نحوه عن فتاوى ابن الحجاى وذكرنا هناك ان معناه ان اذن السلطان شرط في اول مرة فاذا اذن لشخص باقامتها كان له الاذن لآخر والآخر الاذن لآخر وهكذا وليس المراد ان اذن السلطان باقامتها اول مرة يكون اذنا لكل من اراد اقامتها في ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما يوهمه ظاهر العبارة وتقدم تمامه فراجع **(قوله)** المفوض اليه بالجر نعت للقاضى **(قوله)** بغير تفويض منه اى من السلطان درر **(قوله)** كوكيل وكل اى باذن الموكل فانه لا يملك عزله ولا ينزل بموته وينزل ان يموت الموكل بخلاف الوصى حيث يملك الاصابة الى غيره ويملك التوكيل والعزل في حياته لرضا الموصى بذلك دلالة لعجزه بحر **(قوله)** وكذا لا ينزل ايضا بعزله اى لا ينزل النائب بعزل القاضى اى بعزل السلطان به **(قوله)** ولا يموت اى موت القاضى المستتب **(قوله)** ولا يموت السلطان اى لا ينزل النائب به كالاي ينزل المستتب بخلاف موت الموكل فانه ينزل به الوكيل والفرق كفى وكافة الزبائى ان السلطان عامل للمسلمين فلا ينزل بموته القاضى الذى ولاه هو او

كقوله ول من شئت واستبدل او استخلف من شئت فان قضى القضية هو الذى يتصرف فيهم مطلقا تقليدا وعزلا (بخلاف المأمور باقامة الجمعة) فانه يستخلف بالتفويض للاذن دلالة ابن ملك وغيره وما ذكره من لا خسرو قال في البحر لاصل له وانما هو فيهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في الجمعة (نائب القاضى المفوض اليه الاستتابة) فقط لا العزل (نائب عن الاصل) وهو السلطان حينئذ (فلا) يملك ان يعزله القاضى بغير تفويض منه) للعزل ايضا كوكيل وكل (و) كذا (لا ينزل) ايضا (بعزله) ولا يموت ولا يموت السلطان

٢ قوله غرض للاعراض الاول بالغين المعجزة وهو الهدف الذى يرمى اليه والثانى بالمهمة جمع عرضي بمعنى عارض فالانسان مشبه بالهدف والاعراض مشبهة بالسهام اه منه

بل بعزله زيلعي وعيني وابن
ملك وغيرهم في الوكالة
واعتمده في الدرر والملتقى
وفي البرازية وعليه الفتوى
وتماه في الاشياء وفي
قناوى المصنف وهذا هو
المعتمد في المذهب لا ما ذكره
ابن الغرس لخالفته للمذهب
(نائب غيره) اى غير
المفوض اليه (ان قضى عنده
او) في غيبته و (اجازة)
القاضى (صح) قضاؤه
لواهلا بل لو قضى فضولى
او هو في غير نوبته واجازة
جاز لان المقصود حصول
رأيه بمرقل وبه علم
دخول الفضولى في القضاء
(فرع) في الاشياء
والمنظومة المحية لوفوض
لعبد ففوض لغيره صح
ولو حكم بنفسه لم يصح
ولو عتق فضلى صح بخلاف
صبي بلغ (واذا رفع اليه
حكم قاض) خرج الحكم
ودخل الميت والعزول
والخالف لرأيه لانه نكرة
في سياق الشرط فتم فافهم
(آخر) قيد اتفاقي

مطلب

في عموم النكرة في سياق
الشرط

ولاه القاضى باذنه والموكل عامل لنفسه فيعزل ويكبه بموته بطلان حقه (قوله بل بعزله) اى
بعزل السلطان النائب (قوله واعتمده في الدرر) اى في متناحيث قال ولا يعزل اى نائب القاضى
بمخروجه اى القاضى عن القضاء وقال في الملتقى فتابه لا يعزل بعزله ولا بموته بل هو نائب
السلطان الاصيل اه فاضمير راجع الى عدم عزل النائب بموت القاضى او بعزله ط
(قوله وتماه في الاشياء) قال فيها فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل
القاضى وموته وقول البرازى الفتوى على انه لا يعزل بعزل القاضى يدل على ان الفتوى على
انه لا يعزل بموته بالاولى ثم نقل عن التارخانية القاضى رسول عن السلطان في نصب النواب
اه ط (قوله وفي قناوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن الغرس من ان نائب القاضى
في زماننا يعزل بعزله او بموته فانه نائبه من كل وجه اجاب لا يعتمد على ما ذكره ابن الغرس
لخالفته للمذهب فقد نقل الثقات ان النائب لا يعزل بعزل الاصيل ولا بموته قال الزيلعي
من كتاب الوكالة لا يملك القاضى الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا يعزل بعزل القاضى
الاول ولا بموته وينعزلان بعزل الخليفة لهما ولا يعزلان بموته وهو المعتمد في المذهب ولم نر
خلافاً في المسئلة والله سبحانه اعلم اه لكن الخلاف موجود كما مر عن الاشياء (قوله صح
قضاؤه لواهلا) في التارخانية عن الحيط ولوان السلطان لم ياذن له في الاستخلاف فأمر رجلا
حكيم بين اثنين لم يحجز حكمه ثم ان القاضى لواجاز ذلك الحكم ينظر ان كان بحال يجوز حكمه لو كان
قاضيا جاز امضاء القاضى حكمه وان كان بحال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا ينظر ان كان ممن يختلف
فيه الفقهاء كالمحدود في القذف جاز امضاءه ذلك وان كان عبدا اوصيا لم يحجز (قوله بل لو قضى
فضولى) اى من غير استخلاف اصلا (قوله او هو) اى القاضى كالموكلان مولى في كل اسبوع
يومين قضى في غير اليومين توقف قضاؤه فان اجازته في نوبته جاز جامع الفصولين (قوله في
القضاء) اى ليس خاصا بعقد نحو البيع والنكاح (قوله ففوض لغيره صح) ظاهره ولو بدون
الاذن الصريح لانه مأذون دلالة للعلم بأن قضاءه بنفسه لا يصح تأمل (قوله ولو عتق الخ)
ومثله لو فوض لكافر فاسلم فهو على قضاءه عند محمد كما قد مناه عند قوله اهله اهل الشهادة
وقدمنا هناك وجه الفرق بينهما وبين الصبي حيث يحتاج الى تجديد التفويض (قوله خرج
الحكم) فانه اذا رفع حكمه الى قاض امضاءه ان وافق مذهبه والا ابطله لان حكمه لا يرفع
خلافاً كما يأتى في التحكيم ح (قوله ودخل الميت الخ) وكذا قاضى البغاة فاذا رفع الى قاضى
العدل نفذه كما ذكره الشارح عند قول المصنف فبما مر ويجوز تقليد القضاء من السلطان
العاقل والجائر واهل البنى وقد مناه فيه ثلاثة اقوال وان المعتمد انه ينفذه وافق رأيه او لا
فانهم (قوله والخالف لرأيه) اى رأى القاضى المرفوع اليه الحكم لكن فيه تفصيل يأتى
قريباً واما لو كان القاضى الاول حكم بخلاف رأيه فبما يأتى في قول المصنف قضى في مجتهده فيه الخ
(قوله لانه نكرة الخ) لتبديل لقوله ودخل الخ قصده الرد على الزيلعي حيث ذكر ان كلام
المصنف يومهم اختصاصه بما اذا كان موافقا لرأيه وقد تبع الشارح في هذا التعليل صاحب
البحر وفيه نظر وكان المناسب ان يقول بدله لانه مطابق عن التقيد اما العموم فممنوع لما
صرحوا به في كتب الاصول كالتحرير وغيره من ان النكرة انما تم نصا اذا وقعت في سياق

التف ومنه وقوعها في الشرط المثبت اذا كان بينا لانها تكون على التفي كقوله ان كنت رجلا فبدي حر فان الحالف على تفيه فالعنى لا اكل رجلا فهي نكرة في سياق التفي فعم ولهذا لاتعم في الشرط المثبت مثل ان لم اكل رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا تكن رجلا فلاتعم واما الشرط في غير اثبتين مثل ان جاءك رجل فاطعمه فليس نصا في العموم ومثله ما نحن فيه فافهم **(قوله)** اذا حكم نفسه قبل ذلك اي قبل الرفع اليه كذلك اي حكم قاض آخر في انه ينفذه اذا رفع اليه ويكون هذا رافعا للخلاف فيه ولا يحتاج في نفوذه على المخالف الى قض آخر لكن ذكر ذلك ابن الغرس سؤالا وأجاب عنه بانه لا يصح لانه غير ممكن شرعا اذا القاضي لا يقضى لنفسه بالاجماع والحكم به حكم بصحة فعل نفسه فباغوا اه قلت هذا ظاهر بالندبة الى رفع الخلاف اما بالنسبة الى منع الخصم والزامه به فلا قائل **(قوله)** نفذه اي يجب عليه تنفيذه **(قوله)** لو اجتهدا فيه ينصب مجتهدا خبرا لكان المقدرة بعدلوا واسمها ضمير عائدا الى حكم المأدب اليه ضمير نفذه ثم اعلم انهم قسموا الحكم ثلاثة اقسام قسم يرد بكل حال وهو ما خالف النص او الاجماع كإثباتي وقسم يمتنع بكل حال وهو الحكم في محل الاجتهاد بان يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء وامتناع كثيرة * منها لو قضى بشهادة المحدثين بالقذف بعد التوبة وكان براد كشافى فاذا رفع الى قاض آخر ليراه كسفى يمتنعه ولا يبطله * وكذا لو قضى لامرأة بشهادة زوجها وآخر اجنبى فرفع لمن لا يجيز هذه الشهادة امضاء لان الاول قضى بمجتهده فيه فينفذ لان المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان شهادة هؤلاء هل تعتبر حجة للحكم ام لا فالخلاف في المسئلة وسبب الحكم لافى نفس الحكم * وكذا لو سمع البينة على الغائب بلا وكيل عنه وقضى بها ينفذ لان المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم حاضر فاذا رآها صح وسيأتى اختلاف الترجيح في الاخيرة وقسم اختلفوا فيه وهو الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فقبل ينفذ وقبل يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الصحيح كفى الزبائى وغيره وبه جزم في الحائمية وحكى ابن الشحنة في رساله المؤلفه في الشهادة على الخط عن جده ترجيح الاول فاذا رفع الى الثانى فأعماه يصير كأن القاضى الثانى حكم في فصل مجتهد فيه فليس للثالث نقضه ولو ابعلاه الثانى بطل وليس لاحد ان يجيزه كما لو قضى لولده على اجنبى او لامرأته او كان القاضى محدودا في قذف لان نفس القضاء مختلف فيه وسيشير الشارح الى القسم الاخير وتام الكلام على ذلك في رسالة ابن الشحنة المذكورة والبرازية وسيأتى له مزيد تحقيق **(قوله)** علما حال من قول المصنف قاض آخر وساغ مجيئ الحال منه وهو نكرة لتخصصها بالوصف وهو آخر ولا يصح كونه خبرا بعد خبر لكان المقدرة بعد لو في قوله لو مجتهدا فيه لان الضمير المستتر فيها عائد الى الحكم كما علمت فيلزم ان يكون الضمير المستتر في علما عائدا الى الحكم ايضا ولا يصح **(قوله)** علما باختلاف الفقهاء فيه الخ اقول ذكر ذلك ايضا في البحر فذكر ان هذا شرط نفاذ القضاء في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والتحقيق المعتمد ان علمه بكون ما حكم به مجتهدا فيه شرط واما عامه بكون المسئلة اجتهادية فلا ويدل عليه ما فى الفتاوى الصغرى اه ثم ذكر مسألة قضاء القاضى مخالفا لرأيه واطال الكلام عليها وسيذكرها المصنف في قوله قضى في مجتهده بخلاف رأيه الخ ويأتى الكلام عليها

مطلب

ما ينفذ من القضاء وما لا ينفذ

اذ حكم نفسه قبل ذلك

كذلك ابن كمال (نفذه)

اي الزم الحكم والعمل

بمقتضاه لو مجتهدا فيه علما

باختلاف الفقهاء فيه فلو لم

يعلم لم يجز قضاؤه ولا يمتنعه

الثانى في ظاهر المذهب

زبائى وعنى وابن كمال

لكن في الخلاصة ويقتضى

بخلافه وكأنه يسير فليحفظ

مطلب

مهم في قولهم يشترط كون

القاضى علما باختلاف

الفقهاء

وهذه غير مسئلة اشتراط العلم التي نحن فيها ولم يوفها صاحب البحر حقها حتى اشتمت على
 بعض عشرين فتكلم عليها بما فؤد في المسئلة الثانية الآتية مع انها مسئلتان متغايرتان
 وفيه ، ومسئلة اشترط عدم وقوع فيها نزاع وقد ائب فيها العلامة المحقق الشيخ قاسم رسالة
 حاصها ان وضع المسئلة المذكورة في قضاء نقاضى المجتهد في حادثة فيها رأى مقرر قبل
 قضائه في تلك الحادثة التي قصد فيها المتفق عليه فحصل حكمه في المحل المختلف فيه وهو لا يعلم
 ثم ان قضاء هذا على خلاف رأيه المقرر قبل هذه الحادثة حينئذ لا ينفذ قضاؤه واما اذا وافق
 قضاؤه رأيه في المسئلة ولم يعلم حال قضائه ان فيها خلافا فلم يقل احد من علماء الاسلام بأنه لا ينفذ
 قضاؤه خلافا لمن زعم ذلك وبين ذلك بالنصوص الصريحة * منها قول الامام حسام الدين
 الشهيد في الفتاوى الصغرى اذا قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا ينفذ قلناه ذكر
 في السيرة الكثير رجل مات وله مدبرون حتى شفقوا ثم جاء رجل وابته دينا على اثبت فيهم
 القاضي على ظن انهم عبيد وقضى بجوازهم ثم حضر اليهم مدبرون كان قضاؤه بذلك باطلا وان
 قضى في فصل مجتهد فيه وهو جواز بيع المذبر - كن لما لم يعلم بذلك كان باطلا اه قه ان
 القضاء حين وقوع فيه القضاء على خلاف رأيه السابق وهو ان المذبر لا يبيع فلذا كان
 قضاؤه باطلا وعدم العلم دليل بقاء رأيه السابق اما لو كان عالما وقضى على خلاف رأيه السابق
 حمل على تبدل اجتهاده بدليل ما في السيرة الكبير في باب الفداء الذي يرجع الى اهله حيث قل
 ميت وبه رقيق وعليه دين كثير فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت المينة لبعضهم ان
 مولاه كان دبره فان بيع القاضي فيه يكون باطلا ولو كان القاضي عالما بتدبيره واجتهد واطل
 تدبيره كونه وصية وباعه في الدين ثم ولي قض آخر يرى ذلك خطأ فإنه ينفذ قضاء الاول الخ
 فعم ان عدم النفاذ ليس هو بعدم العلم بل لكونه بيع الحر * وقول الحساء ايضا قول في كتاب
 الرجوع عن الشهادة اذا قضى القاضي بشهادة محدودين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم اظهر
 لا ينفذ قضاؤه وهو محمول على محدودين شهدا بعد توبة كفي قضاء شرح الجامع ومن اذلوله
 ان قضاء هذا على خلاف رأيه المقرر قبل ذلك فلذا لا ينفذ فعدم النفاذ لعدم صحة الشهادة
 لا لعدم العلم فاذا ظهر ان هذا في قضاء القاضي المجتهد وان اعتبار العلم وعدمه انما هو للدلالة على
 البقاء على الاجتهاد الاول او تبدله والموطن على وفق رأيه نقضوا ان لا يعلم بخلاف ظاهر لان
 اعتبار هذا في القاضي المتقدم جهالة فحشة وخرق لما جمعت عليه الامة ان المتخذ اذا قضى
 يقول ايمه مستوفيا لشروط فقد قضاؤه سواء علم ان في المسئلة خلافا او لا وصار المجتهد فيه
 بقضائه متفقا عليه كما صرحت به نصوص المختصرات والمطلوبات وامتنع نقضه بالاجماع هذا
 خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصله ان اشتراط كون نقاضى المجتهد عالما بخلاف انما هو بيان
 ان الموضوع المختلف فيه الذي يقصد الحكم به عدم علمه به كصحبة المذبر وقبول شهادة المحدود
 لا يصير محمولا في ضمن الحق - ندى قصده وهو بيع عبد المدين قضاء دينه وقبول شهادة
 المعد في الحدودتين السبقتين ونحوهما فلا رجة لصيرورته محكوما به مع عدم علمه به وقد صدق
 له ومع كونه مثلهما لرأيه بخلاف ما اذا كان عذابه وقصد الحكم به فأنه وان خالف رأيه يصح

حكمه به ويكون ذلك رجوعاً عن رأيه السابق لتغير اجتهاده فينفذ وإذا رفع الى قض آخر
ادناه وهذا كلام في غاية التحقيق وحيث كان هذا هو ظاهر الرواية فلا يدل عنه وكأن
صاحب الخلاصة فهم ان المراد اشراط عامه بالخلاف فيما قصد الحكم به او يقصد فلذا قال
ويبقى بخلافه ولا سيما ان كان فهم ايضا انه شرط في المجتهد وغيره الاشارة في عصر ذلك ولا سيما
على كثرة زماننا ففهم والله سبحانه اعلم **(قوله)** مد دعوى صحيحة **(الح)** لطرف متعين يحكم
في قوله حكم قض او يجذرف خبر ايضا لكان المندرة بدلو في قوله لو لمجتهد فيه قال في البحر
اول كتاب القضاء فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسي
وبأنه شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع عليه ثم قال هنا في
البحر فالخلاص ان الحكم المرفوع لا بد ان يكون في حادثة وخصوصية صحيحة كما صرح به
المعتمد والبرزقي ولا حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه أقوى اه فلورفع الى
حقي قضاء ما لم يكن بالادعى يثبت اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضاء الثاني لحكم
الاول من الدعوى ايضا كما سمت اه اي لابد في حكم الثاني اذا رفع اليه حكم الاول من
ان يكون ايضا بعد دعوى صحيحة كما نقله قبله عن البرزقي وهذه الدعوى والخصوصية تسمى
الحادثة سُدُونِها عند القاضي ليحكم بها بخلاف ما كان من لوازم تلك الحادثة فانه لم يحدث
بدون الخصوصية فيه فلذا لم يصح حكمه به قبلها كإثباتي بيسان في الموجب قريبا * ثم اعلم ان
اشراط تقدم الدعوى انما هو في القضاء القصدي القولى دون الضمى والفعل كاستحقاق
الفرار وكذا ما سمع فيه الدعوى حسبة ومنه الوقف كإثباتي قري **(قوله)** والا اي وان
يكن حكم الاول بعد دعوى صحيحة لم يكن قضاء صحيحا بل كان افتاء اي بيان لحكم الحادثة
واذا كان افتاء لم يلزم القاضي الثاني تنفيذه بل يحكم بمقتضى مذهبه وفاق حكم الاول او مخالفه
فأفوه **(قوله)** وسيجيء آخر الكتاب في مسائل شتى قيل الفرائض حاصله ما قدمه نادى
البحر **(قوله)** رانه اذا ارتاب **(الح)** عطف على الضمير المستتر في سيجيء فان هذا الحكم مذكور
هناك ايضا اه لكن هذا ذكره في البحر وقال في النهر ولم اجده لغيره وتبعه المحوى ط
(قوله) قال اي صاحب البحر وسبقه الى ذلك العلامة ابن الغرس **(قوله)** وبه عرف اي بما
ذكر فانه اقدان شرط صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة **(الح)** **(قوله)** لترك ما ذكر فؤداه
احاطة القاضي الثاني علما بحكم القاضي الاول على وجه التسليم له وانه غير معترض عنده
ويسمى اتصالا ويجوز بذلك الثبوت والتنفيذ فيه اه ابن الغرس قات والامامة ابن نجيم
صاحب البحر رسالة في الحكم بالقديم الدعوى قال في آخرها واعلم ان هذا فيما اشترط فيه
الدعوى واما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها لكونه حق الله تعالى فتقبل البيعة بلا دعوى
ويحكم به كافي البرزقي والظهيرية والمعادية وغيرها فعل هذا الاسكار على التنافيذ الواقعة
في زمنا لنا لكتب الاوقاف لان حاصلها اقامة البيعة على حكم قاض بالوقف فتوهم ان التنافيذ
في زماننا ليست احكاما انما هو في غير الوقف **(الح)** اه ما يخصا قلت لكن هذا ظاهر في الوقف
على الفقراء وفي اثبات مجرد كونه وقفا اما كونه موقوفاً على فلان او فلان وان الواقف شرط
كذا او كذا فهذا حق عبد فلا بد فيه من دعواه لاثبات حقه وكذا في اثبات شروطه كما يعلم بما

بعد دعوى صحيحة من
خصم على خصم حاضر
والا كان افتاء فيحكم
بمذهبه لا غير بحر وسيجيء
آخر الكتاب وانه اذا
ارتاب في حكم الاول له
طلب شهود الاصل قال
وبه عرف ان تنافذ زماننا
لا تعتبر لترك ما ذكر

ذكرناه في كتاب الوقف فأتم (قوله) وقد تعارفوا الخ) هذا من متعلقات اشتراط صحة الدعوى من خصم على خصم حاضر لصحة القضاء وبيانه انه اذا وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضى ووقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره فلو اقر بوقف عقار عند القاضى وشرط فيه شرط وطأ وسلمه الى التولى ثم تنازعا عند القاضى الحنفى في حقه ولزومه حكم بهما وبموجه لا يكون حكما بالشرط وللشافعى ان يحكم فيها بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحنفى السابق وتأممه في الاشباه وذكر في البحر ان القاضى اذا قضى بشئ في حادثة بعد دعوى صححة لا يكون قضاء فيها هو من لوازمه الى ان قال فقد علمت من ذلك كثيرا من المسائل فاذا قضى شافعى بصحة بيع عقار وموجه لا يكون حكما منه بأنه لاشعة للجار لعدم حادتها وكذا اذا قضى حنفى لا يكون حكما بأن الشعة للجار وان كانت الشعة من مواجه لان حادتها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضى بها وكذا اذا قضى مالكى بصحة التعليق في اليقين المضافة لا يكون حكما بأنه لا يصح نكاح النفسولى الجواز بالفعل لعدمه وقته فافهم فان اكثر اهل زماننا عنه غافلون اه وكذا قال الصلابة قاسم اما كون الحكم حادثة احتراز عما لم يحدث بعد كالحكم بموجب اجارة لا يكون حكما بالفسخ بموت أحد المتواجزين لانه لم توجد فيه خصومة اه قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هنا الذى لا يصح به الحكم هو ما ليس من مقتضيات العقد كالبيع الصحيح مقتضاه خروج المبيع عن ملك البائع ودخوله في ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم في كل من الثمن والثمن ونحو ذلك فان هذه وان كانت من موجباته لكنها مقتضيات لازمة له فيكون الحكم به حكما بها بخلاف ثبوت الشعة فيه للخليط او للجار مثلا فان العقد لا يقتضى ذلك اى لا يستلزمه حكم من بيع لا تطلب فيه الشعة فهذا يسمى موجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى قول بعض المحققين من الشافعية ان الموجب عبارة عن الاثر انترتب على ذلك الشيء وهو والمقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحادهما اذا مقتضى لا ينفك والموجب قد ينفك فالاول كانتقال الملك للمشتري بعد لزوم البيع والثاني كالرد بالعيب والموجب أعم لانه الاثر اللازم سواء كان ينفك او لا وهذا أحسن مما قاله العلامة ابن الغرس من ان موجب الشيء ما لوجه ذلك الشيء واقتضاء للموجب والمقتضى في الاصل واحد ولكن يلزم من بعض الصور ان الموجب في باب الحكم اعم وهو التحقيق اذ لو ابع مدبره ثم تنازعا عند القاضى الحنفى حكم بموجب ذلك البيع صح الحكم ومعناه الحكم ببطلان ذلك البيع ومن المعلوم ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فظهر ان الحكم في هذه الصورة لا يكون حكما بالمقتضى والا كان باطلا وكان للشافعى نقضه والحكم بصحة البيع اذا لمقتضى للبيع عند الحنفى لانه باطل ويصح عند الحنفى ان يقال موجب هذا البيع البطلان اه ملخصا وانما قلنا ان مامرا حسن لانه يرد على ما قاله ابن الغرس انه كايقال ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فكذلك يقال انه لا يوجب بطلان نفسه فدعواهما في الاصل بمعنى واحد وان هذا السبب هو الداعى الى الفرق بينهما هنا غير مسلم فالظاهر ان الفرق بينهما هو اشتراط عدم الافلاك في المقتضى لا في الموجب فالموجب اعم فالحكم بالموجب عندنا لا يصح مالم

وقد تعارفوا في زماننا
القضاء بالموجب

مطلب
مهم في الحكم بالمرج

يكن حادثة بان وقع فيه الترافع والتنازع عند الحاكم كأمير فإذا وقع التنازع في صحة البيع
ولزومه تحكم بموجب ذلك البيع كان حكما بصحته وبساقى مقتضياته الشرعية التي لا تنفك عنه
كذلك المشتري المبيع ولزوم دفع الثمن ونحو ذلك بخلاف موجه المتفك عنه كاستحقاق
الجار الاخذ بالشفعة لعدم الحادثة كما قلنا ثم اعلم ان ابن الغرس ذكر ان الموجب على ثلاثة
اقسام لانه اما ان يكون امرا واحدا او امورا يستلزم بعضها بعضا اولا فالاول كالقبض
بالاملاك المرسلة والطلاق والعاق اذا لموجب لهذا سوى ثبوت ملك الرقبة للعين والحرية
واختلال قيد العصمة والثاني كما اذا ادعى رب الدين على الكفيل بدينه على الغائب المكفول
عنه وطالبه به فانكر الدين فاثبتته وحكم بموجب ذلك فالموجب هنا امران لزوم الدين
للاغائب ولزوم ادائه على الكفيل والثاني يستلزم الاول في الثبوت والثالث كما اذا حكم شافعي
بموجب بيع عقار اقتصر الحكم على ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكما بأنه لاشفعة للجار
وهكذا في نظائره هذا حاصل ما قرره ابن الغرس وتبعه في النهر وزاد عليه قسما باربا لكنه
رجع الى كونه شرطا للقسم الثاني كما يظهر بالتأمل لمن راجعه * (نبيه) * قدما انفا عن
البحر عن فتاوى الشيخ قاسم انه نقل الاجماع على ان تقدم الدعوى الصحيحة شرط لنفاذ
الحكم وايد ذلك صاحب البحر في رسالة ألفها في ذلك ثم قال فقد استفيد مما في هذه الكتب
المعتمدة انه لا فرق بين ما اذا كان القاضي حنفيا او غيره الى ان قال وما فرغته على ان قضاء
المخالف اذا رفق اليها فانا نمتضيه فيما وقع حكمه به لافي غيره الموقضي شافعي بينة ذى البعد على
خارج نازعه ثم تنازع ذوالدلى وخارج آخر عند حنفى فانه يسمع الدعوى ولا يتمتع قضاء
الشافعي من ساعها بناء على ان مذهبنا ان القضاء بالملك لا يكون قضاء على الكافة بل يقتصر
على المقتضى عليه وهو الخارج الاول وان كان مذهب الحاكم تعديه كما قدمناه من ان قضاء
المالكي بغير دعوى غير صحيح عندنا وان صح عنده فاذا رفق اليها لانفذه وكذلك هنا لا تعرض
لحكمه على الخارج الاول واما الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبنا وما فرغته
لوحج شافعي على سفيه بعد دعوى صحيحة ثم رفعت اليها حادثة من تصرفاته فانا تحكم بمذهب
ابن يوسف ومحمد والحجبر على السفيه فانهما وان وافقا الشافعي في اصل الحجبر لم يوافقاه في انه
يؤثر في كل شيء وانما يؤثر عندهما فيما يؤثر فيه الهزل فاذا تزوجت السفينة التي ححر عليها
شافعي ولم يرفع نكاحها اليه ولم يسطله بل رفع الى حنفى فله ان يحكم بصحته لو الزوج كفوا على
قولهما المفق به ولا يمنه مذهب الخارج لعدم وجود حادثة التزوج وقت الحجبر ولم تكن لازمة
للحجبر حتى تدخل ضمنا لقبول الانفكالك لجواز ان لا تزوج المحجورة اصلا وقد توقف فيه بعض
من لا اطلاع له على كلامهم اه قلت ويعلم منه ما يقع الآن من وقوع التنازع في صحة الاجارة
الطويلة عند قاض شافعي فيحكم بصحتها وبعدم افساخها بموت ولا غيره فان عدم افساخ
بالموت لم يصير حادثة وقت الحكم لان الموت لم يوجد وقته فللحنفى ان يحكم بالفسخ بالموت كما
افق به في الخبرية وذكر ابن الغرس من هذا القبيل ما لو وهب ابنه وسلمه العين الموهوبة
وقضى شافعي بالموجب ثم بعد مدة رجع الواهب في هبته وترافعا عند القاضي الحنفى تحكم
بطلان الرجوع قال وقد حصل التنازع في هذه المسئلة بين اهل المذهبين فقال القاضي

مطلب

الموجب على ثلاثة اقسام

الشافعي حكم الحنفى باطل لاني حكمت قبله بتوجب الهبة ومن موجبها عندى ان الاب يملك الرجوع والحكم في الخلافية يجعلها وفاقية وقال القاضى الحنفى الرجوع حادثة مستقلة وجدت بعد الحكم الاول بمدة طويلة فكيف تدخل تحت حكمه وأجيب فيها بان المواجب هنا امور هي خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وملك الواهب الرجوع اذا كان ابا عند الشافعي وعدمه عند الحنفى فان كان التداعى عند القاضى ليس الا في انتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوب له اقتصر القضاء بالموجب على ذلك فاذا كان القاضى الاول شافعي لا يصير كون الاب يملك الرجوع محكوما به واذا كان حنفي لا يصير عدم ملكه كذلك محكوما به فللقاضى الثانى ان يحكم بمذهبه اى لان الامر الاول لا يستلزم الامر الثانى في الثبوت قال فتبين ان القضاء في حقوق العباد يشترط له الدعوى الموصلة شرعا على وجه يحصل به المطابقة الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعى اى كما في مسألة الكفالة المارة وليس للقاضى ان يتبرع بالقضاء بين اثنين فيما لم يخصهما اليه فيه اه ملخصا فانغثر التطويل في هذا المقام بما حواه من الفوائد العظام **(قوله)** وهو عبارة عن المعنى اى كخروج المبيع من ملك البائع ودخوله في ملك المشتري ووجوب التسليم والتسليم ونحو ذلك من مقتضيات البيع ولو ازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به في ظن القاضى شرعا هو الموجب ههنا وهو الذى قضاه عقد البيع واما الحكم بموجب بيع المدبر فهو المعنى الذى اضيف الى ذلك البيع في ظن القاضى شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع اذ البيع لا يقتضى بطلان نفسه اه ابن الغرس وظهر منه ان المراد بما فى قوله بما اضيف له هو البيع مثلا فان دخول المبيع في ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف اليه شرعا في ظن القاضى اى في قصده من حيث انه يقتضى به اى يقصد القضاء به وكذا غيره في مقتضيات البيع اللازمة له واحترز به عما لا يقصد القضاء به لعدم التنازع فيه كثبوت حق الشفعة واذا ان الموجب قد يكون مقتضى كما مثلنا وقد يكون غير مقتضى كبطلان بيع المدبر فانه موجب لامقتضى على ما قرره سابقا فافهم ثم لا يخفى ان هذا التعريف مع ما فيه من التعبد خاص بالموجب الذى وقع الحكم به صحيحا مع ان الموجب اعم منه فان المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف اليه يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبوت رده بخيار عيب ونحو ذلك مما ليس من مقتضاته اللازمة له بدليل ما مر من ان الموجب قد يكون امورا يستلزم بعضها بعضا او لا يستلزم فالأظهر والاخصر تعريفه بما قدمناه من انه الاثر المترتب على ذلك الشيء وان اراد تخصيصه بما يقع به الحكم صحيحا عندنا يزيد على ذلك قولنا اذا صار حادثة فيخرج مالا حادثة فيه كالو حكم شافعي بموجب بيع بعد انكاره لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا لما ليس من لوازمه ومثله ما قدمناه من مسألة الهبة وغيرها مما ظهروا في هذا الحل فتأمل **(قوله)** فاذا قال الموقوف هو كاتب القاضى الذى يكتب الوثيقة وهى المسماة حجة في زماننا **(قوله)** وبه ظهر ان الحكم بالموجب اعم اى من المقتضى فان بطلان بيع المدبر موجب لامقتضى لما ذكره فكل مقتضى موجب ولا عكس والضمير في به عائد الى قوله ولو قال الموقوف الخ فان الشارح اقتصر على التمثيل ببيع المدبر الذى هو من افراد الموجب لينبه على ان الموجب لا يلزم كونه مقتضى فلا يرد ما قيل ان الذى

وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما اضيف اليه في ظن القاضى شرعا من حيث انه يقتضى به فاذا حكم حنفى بموجب بيع المدبر كان معناه الحكم ببطلان البيع ولو قال الموقوف وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه وبه ظهر ان الحكم بالموجب اعم نهر (الاما) عرى عن دليل

(٢) قوله فاذا قال الخ هكذا بخطه والذى في نسخة الشارح ولو قال الخ وهو الموافق لقوله الخفى في القولة التى بعدها الضمير في به عائد الى قوله ولو قال الموقوف الخ اه مسجحه

ظهر من عبارته ان بينهما التباين لا العموم فانهم (قوله جمع) لم يثقل له في شرحه قول ط
والمراد به كإرأيت بهامشه نحو القضاء بسقوط الدين عند ترك المطالبة به سنين (قوله) يختلف
في تأويله السلف (الجملة صفة كتابا والمراد بالسلف الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم
اجمعين لقول الهداية المختار الاختلاف في الصدر الاول وهم الصحابة والتابعون اه وعليه
فلا يعتبر اختلاف من بعدهم كذلك والشافعي وسيأتي انه خلاف الاصح (قوله) كثرة تسمية
اي عمدا فانه يخالف ظاهر قوله تعالى ولاتأكلوا مما يذكر اسم الله عليه بناء على ان الواو
في قوله وانه لفسق للعلف والضمير راجع الى مصدر الفعل الذي دخل عليه حرف النهي
او الى الموصول واحتمال كونها حالية فكأن قيد النهي رد بأن التأكيد بان واللام ينفيه لان
الحال في النهي مبناه على التقدير كانه قيل لاتأكلوا منه ان كان فسقا فلا يصلح وانه لفسق بل وهو
فسق ولو سلم فلا نسلم انه قيد للنهي بل هو اشارة الى المعنى الموجب له كلاتأكل زيدا وهو اخوك
ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك نهر موضعنا وتسامه في رسالة ابن نجيم المؤلفة في هذه المسئلة
(قوله اوسنة مشهورة) قيد بالمشهورة احترازا عن الغريب زيلعي ولا يدهنهم من قيد الكتاب
بان لا يكون قضى الدلالة وتقييد السنة بان تكون مشهورة او متواترة غير قطعية الدلالة والافخاغة
التواتر من كتاب اوسنة اذا كان قطعي الدلالة ككفر كذا في التلويح واما اذا وقع الخلاف في انه
مؤول او غير مؤول فلا بد ان يترجح احد القولين بثبوت دليل التأويل فيقع الاجتهاد في
بعض افراد هذا القسم انه مما يسوغ فيه الاجتهاد ألا كذا في الفتح وظاهر كلامهم يعطى ان آية
التسمية عن البريعة لا تثقل التأويل بل هي نص في المدعي وفيه نظر يظهر مما مر نهر اى
ما مر من احتمال اوجه الاعراب على انه اذا كان المراد من النص ظني الدلالة كمر فقي عدم
نفاذ الحكم بمعارضه فنظر ظاهر كقوله العلامة ابن امير حاج في شرح التحرير ثم قال والذي يظهر
ان القضاء محل متروك التسمية عمدا وشاهد وبينه بنفذ من غير توقف على امضاء قاض آخر
وبيع امهات الاولاد لا ينفذ ما يفضيه قض آخر اه قلت لكن قد علمت ان عدم النفاذ في
متروك التسمية مبنى على انه يختلف فيه السلف وانه لا اعتبار بوجود الخلاف بعدهم
وحينئذ فلا يفيد احتمال الآيه اوجه من الاعراب نعم على ما يأتي من تصحيح اعتبار اختلاف
من بعدهم بقوى هذا البحث ويؤيده ما في الحلاصة من القضاء محل متروك التسمية عمدا
جائر عندها لا عند ابن يوسف وكذا ما في الفتح عن المتنقي من ان العبرة في كون المحل مجتهدا
فيه اشتباه الدليل لاحقية الخلاف قل في الفتح ولا يخفى ان كل خلاف بيننا وبين الشافعي
او غيره محل اشتباه الدليل فلا يجوز نقضه بلا توقف على كونه بين الصدر الاول والذي حققه
في البحر ان صاحب الهداية اشار الى القولين فانه ذكر اول عبارة القدوري وهي واذا رفع اليه
حكم حاكم امضاء الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع وذكر ثانيا عبارة الجامع الصغير
وهي وما اختلف فيه الفقهاء ففضى به القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك امضاء فاذا كره
اصحاب الفتاوى من المسائل الآتية التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي مبنى على عبارة القدوري
لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القدوري ومن قال
باعتباره اعتمد ما في الجامع وفي الوقعات الحسامية عن الفقيه ابى الليث وبه اى بما في الجامع

مطلب

في الحكم بما خالف
الكتاب او السنة او
الاجماع

جمع أو (خالف كتابا) لم
يختلف في تأويله السلف
كثيرة تسمية (اوسنة
مشهورة)

نأخذ لكن في شرح ادب القضاء ان الفتوى على ما في القدوري اه ملخصا فقد ظهر انها قولان مصححان والمتون على ما في القدوري والاوجه ما في الجامع ولذا رجحه في الفتح كإثباتي ايضا **(قوله كتحليل بلاوط)** أي تحليل المطلقة الثلاث بمجرد عقد الحلال بلا دخول عملا قول سعيد بحر **(قوله أو اجماعا)** المراد منه ما ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي بحر **(قوله كحل المتعة)** أي كالتقضاء بصحة نكاح المتعة كقوله متعني بنفسك عشرة أيام فلا ينفذ بخلاف القضاء بصحة النكاح المؤقت بأيام أي بدون لفظ المتعة فانه ينفذ كما في الفتح وقدمنا عنه في النكاح ترجيح قول زفر بصحة النكاح المؤقت بالغاء التوقيت فيعقد مؤبدا **(قوله وكيع ام ولد الخ)** قال شمس الأئمة السرخسي هذه المسئلة تبني على ان الاجماع المتأخرون يرفع الخلاف المتقدم عند محمد وعندها لا يرفع يعني اختلف الصحابة في جواز بيعهما ثم اجمع المتأخرون على عدمه فكان القضاء به على خلاف الاجماع عند محمد فيطه القاضي الثاني وعندها لما لم يرفع خلاف الصحابة وقع في محل اجتهاد فلا ينفذه الثاني لكن قال القاضي ابويزيد في التوقيم ان محمد راوى عنهم جميعا ان القضاء ببيعها لا يجوز فنج و ذكر في التحرير ان الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعا لكن ذكر ابيضاء عن الجامع انه يتوقف على قضاء قاض آخر لان الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعا فيه شبهة كخبر الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم المجمع عليه وقدما تمام الكلام على ذلك في باب الاسنيلا **(قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهد وبمين)** مقتضاؤه لا ينفذ واذارفع الى قاض آخر ابطاله مع انه قال في الفتح ولو قضى بشاهد وبمين لا ينفذ ويتوقف على امضاء قاض آخر ذكره في اقصية الجامع وفي بعض المواضع ينفذ مطلقا اه وفي ط عن الهندية ذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ على قول الامام لاعلى قول الثاني اه **(قوله لخالفته الخ)** الاولى ذكره عقب المسئلة الثانية ليكون علة للمسئلتين **(قوله البينة على من ادعى)** كذا في البحر وفي الفتح على المدعي **(قوله أو بخصاص الخ)** أي اذا قضى القاضي بالخصاص بين المدعي ان فلانا قتله وهناك لوث من عداوة ظساهرة كاهو قول مالك لا ينفذ لخالفته السنة المشهورة البينة على المدعي واليمين على من انكر وتماه في الفتح **(قوله او بصحة نكاح المتعة او الموقت)** لعل الصواب لا الموقت بلا التافيه لما قدمناه قريبا عن الفتح من نفاذ القضاء بصحة الموقت ونقل ط مثله عن الهندية ولم أر من ذكر عدم نفاذه **(قوله او بصحة بيع معتق البعض)** في الهندية عن الظهيرية رجل اعتق نصف عبده او كان العبد بين اثنين اعتقه احدهما وهو معسر وقضى القاضي للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصا الى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الحنابلة ان القاضي يبطل البيع والقضاء وحكي شمس الأئمة الحلواني عن المشايخ ان ما ذكره الحنابلة ليس فيه شيء عن احتجاجنا ولو لا قول الحنابلة لقلنا انه ينفذ قضاؤه لانه قضاء في فصل مجتهد فيه اه ط **(قوله او بسقوط الدين الخ)** أي كما قال بعضهم اذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر يبطل حقه فلا ينفذ القضاء به لانه قول مهجور فاذا رفع الى آخر ابطاله وجعل المدعي على حقه كما في الحاشية **(قوله او بصحة طلاق الدور وبقاء النكاح)** أي صحة التعليق في طلاق الدور لاصحة نفس الطلاق فاذا قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا فان القبلية تلغو وتطلق ثلاثا لان صحة

كتحليل بلاوط لخالفته حديث العسيلة المشهور (أو اجماعا) كحل المتعة لاجماع الصحابة على فساد وكيع ام ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح (و) من ذلك ما (لو قضى بشاهد وبمين) المدعي لخالفته للحديث المشهور البينة على من ادعى واليمين على من انكر (أو بخصاص بتعيين الولي واحدا من اهل الحلة أو بصحة نكاح المتعة أو الموقت أو بصحة بيع معتق البعض أو بسقوط الدين بمضي سنين أو بصحة طلاق (الدور وبقاء النكاح) كما مر

تعايق الثلاث تؤدي الى ابطاله فلو قضى قاض بصحة التعليق وبطلان الطلاق وابقا النكاح لا ينفذ **(قوله في بابه)** اى فى اول كتاب الطلاق واولنما الكلام عليه هناك فافهم **(قوله وقضاء عبد)** استشكل بان العبد يصلح شاهدا عند مالك وشرى فيصالح قاضيا فاذا اتصل به امضاء قاض آخر يبنى ان ينفذ كفى المحدود فى النفذ ط عن الهندية **(قوله مطلقا)** اى سواء قضيا على حر او عبد بالغ او صبي مسلم او كافر اه ح **(قوله ابدا)** محل ذكره بعد قوله لا ينفذ كفى عبارة الدرر **(قوله)** وعدمها فى الاشياء نيفا واربعين تقدم الكلام عليها آخر كتاب الوقف فراجع **(قوله)** وذكر فى الدرر لما ينفذ سبع صور حيث قال فان امضى قضاء من حد فى ذنف وتاب او قضاء الاعمى او قضاء امرأة بمحد او قود او قضاء قاض لامرأته او قاض بشهادة المحدود النائب وبشهادة الاعمى وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بمحد او قود بشهادتها نفذ حتى لو ابطله ثان فنفذ ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول تأيد باتصال القضاء فلا ينقض بجتهاد لم يتأيد به لانه دون اه قلت وفى هذه العبارة من الحفص ما لا يخفى لان القضاء فى هذه السبع لا ينفذ مالم يعضه قاض آخر لان المجتهد فيه نفس القضاء لا المقضى به فهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة التى ذكرناها عند قول الشارح لم يجتهدا فيه فقول الدرر نفذ اى امضاء القاضى الثانى قضاء القاضى الاول المحدود فى ذنف اى وقوله حتى لو ابطله ثان لم يصبه حتى لو ابطله ثالث لم يطل فتنه لذلك فأتى لم أر من نه عليه لكن ما ذكرنا من انه لا ينفذ قضاء الاول موافق لما فى الزيلعي وهو ظاهر فى الاربعة الاول دون الثلاثة الاخيرة بل هو نافذ فيها فيصح ان يقال فيها حتى لو ابطله ثان فنفذ ثالث اى نفذ الثالث قضاء الاول لانه وقع نافذا فلم يصح ابطال الثانى له وهذا هو الموافق لما قدمناه فى بيان الاقسام الثلاثة ويوضحه ما فى الحاشية والبرازية وغيرها اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه ورفع الى قاض آخر لا يرأه ابطاله واذا رفع الى من يراه ونفذه ثم رفع الى ثالث لا يرى ذلك ليس له ابطاله فتوكان القاضى هو المحدود فى ذنف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جوازه ابطاله الثانى وكذا لو قضى لامرأته بشهادة رجلين لا يجوز فلورفع الى آخر لا يرأه جازله ابطاله لانه كالا يصلح شاهدا لامرأته لا يصلح قاضيا لها فان رفع القضاء الاول الى من يرى جوازه فامضاء ثم رفع امضاء الثانى الى ثالث لا يرى جوازه امضى الثالث امضاء الثانى ولا يبطله وكذا قضاء الاعمى وكذا قضاء المرأة فى حد او قصاص وفيها ايضا لو قضى بشهادة محدود فى ذنف وهو يراه فرفع الى من لا يرأه لا يبطله وكذا لو قضى بشهادة رجل وامرأتين فى الحدود والقصاص اه والحاصل ان الخلاف اذا كان بعد القضاء بأن كان المجتهد فيه نفس القضاء الاول لا ينفذ مالم ينفذه قاض ثان فيكون القضاء الثانى هو النافذ فاذا رفع الى ثالث وجب عليه تنفيذه ولا يصح ابطاله اياه بخلاف ما اذا كان المجتهد فيه نفس المقضى به قبل القضاء فان القضاء به نافذ بدون تنفيذه واذا رفع الى آخر فنفذه وان لم يكن مذهبه وهذا مامر فى قوله واذا رفع الى حكم قاض آخر فنفذه وبخلاف ما خالف الدليل فانه لا ينفذ وان نفذه القاضى كما قاله الزيلعي وهذا مامر فى قوله الاما خالف كتابا واوسنة مشهورة او اجماعا وبه تمت الاقسام الثلاثة فافهم واغتنم تحرير هذا المقام **(قوله وسيجيء)** (متا) اى فى باب كتاب القاضى الى القاضى ح **(قوله)** خلافا لما ذكره المصنف شرحا حيث

فى بابه (وقضاء عبد وصبي مطلقا) قضاء (كافر على مسلم ابدا ونحو ذلك) كالتفريق بين الزوجين بشهادة المروضة (لا ينفذ) فى الكل وعدمها فى الاشياء نيفا واربعين وذكر فى الدرر لما ينفذ سبع صور منها لو قضت المرأة بمحد وقود وسيجيء متا خلافا لما ذكره المصنف شرحا والاصل ان القضاء يصح فى موضع الاختلاف لا الخلاف

عد هذه الصورة من جهة ما لا ينفذ تخالفته الدليل لكن نقل ط عن الهندية حكاية قولين **(قوله)** والفرق الخ هذه تفرقة عرفية والافقد قل تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينات ولا دليل لهم والمراد انه خلاف لدليل له بالنظر للمخالف والافتقار اعتمد دليلا ثم مسائل الخلاف التي لا ينفذها هي ما تقدمت في قوله الا ما خالف كتابنا الخ ط **(قوله)** الاصح انهم اهل الاجتهاد ورفعة ويؤيده ما في الذخيرة خالف الاب الصغيرة على صداقها ورآه خير لها صح عند مالك وبرى الزوج عنه فلو قضى به قض نفذ وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن ابى الصغيرة زوجها من صغير وقبل ابوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان تزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي ان يبعث الى شافعي المذهب ليطلب هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم ط قلت والمسئلة الثانية لم أرها في الفتوح بل ذكر مسألة غير هاو ذكر عبارته في البحر **(قوله)** يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اى لا يقضى به قصدا بأن تنازع الخصمان في يوم موت آخر انه كان في يوم كذا بخلاف ما اذا كان المقصود غيره كتقديم ملك احدها ولذا قال في البرازية فان ادعى ان ميراث وكل منهما يقول هذا لي ورثته من ابى ان في يدنا لك ولم يؤرخا او أرخا تاريخا واحدا فافصافا وان احدهما سبق فهو له عند الامامين وليس فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان النزاع وقع في تقديم الملك قصدا له وفيها ادعى على آخر ضيعة بانها كانت لفلان وورثتها من اخته فلانة ماتت وانا وارثها وبرهن بسمع ولوبرهن المطلوب ان فلانة ماتت قبل فلان يعنى مورثها صح الدفع وفيه نظر لما تقرّر ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء قبل النزاع لم يقع في الموت المجرد فصار كالورثة تنازعوا في تقديم موت المورث من المورث الآخر قبله وبعده كائن الابن مع الابن اذ تنازعا في تقديم موت ابيه قبل الجد وبعده اه **(قوله)** فلو برهن على موت ابيه اى بان ادعى شيئا لابيه وبرهن ان اباه مات وتركه ميراثا وانه مات يوم كذا يرى عن شرح ادب القضاء **(قوله)** قضى بالنكاح اى فيجعل لها الصداق والميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء لانه لا يتعلق به حكم لان الميراث لا يستحق بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح بسبب سابق واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود ذلك التاريخ وعدمه سواء ولو عدم قبل البينان جميعا ويقضى بحق كل واحد منهما لان العمل بهما ممكن فكذا هنا اه يرى عن شرح ادب القضاء وفيه عن الثانية ويقضى لها القاضي بانهر والميراث سواء قضى القاضي بينة الابن اولا لان القضاء بينة الابن بموت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في اى وقت يتوكل يكون ماله لورثته فصار كأن الابن اتاه البينة على موت الاب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة اه **(نبيه)** ذكر الخير الرملى في حاشية البحر من باب دعوى الرجلين اذا كان الموت مستفيضاً علم بكل كبر وصغير وعالم وجاهل لا يقضى للخصم ولا يكون بطريق ان القاضي قبل البينة على ذلك الموت

مطلب

يوم الموت لا يدخل تحت
القضاء

والفرق ان الاول دليل
لالتساق وهل اختلاف
الشافعي معتبر الاصح نعم
صدر الشريعة (يوم الموت
لا يدخل تحت القضاء
بخلاف يوم القتل) فلو برهن
على موت ابيه في يوم كذا
ثم برهن امرأته ان الميت
نكحها بعد ذلك قضى
بالنكاح

بل بطريق اليقين كذب المدعى والرجع الى الحجة من كتاب الشهادة في الفصل ثانياً من عشر
 يظهر لك صحة ماقلناه اه ويا ترى ما يؤيده (قوله لا تقبل) قال في الاجناس وفرق محمد بينهما بان
 القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم وبما ان القتل ظاهراً لا يخفى عن قياس
 اودة وفي قبول بينة المرأة على النكاح في زمان متأخر اسقاط اصل القتل لامتاع ان يكون
 مقتولا في زمان ثم يبقى حياً فيتزوج فكان ثبوت القتل يتضمن حقاً لازماً ما قلناه تضمنت بينة المرأة
 اسقاط هذا الحق لا يعتد بها ولا كذلك بينة الابن على الموت لان المرأة بينها لا تتضمن اسقاط
 حق الابن لان الابن يرث مع امرأة كبريت اذا انفرد فلم تتعارض البيتان في الارث بين اسقاطه
 واثباته فلذلك لم يمتنع قبول بينتها اه وفي البرازية وكذا لو برهن الوارث انه قتل مورثه
 فيرهن المدعى عليه انه قتله فلان قبل هذا اليوم بزمان يكون دفعاً لدخوله تحت القضاء اه
 يرى (قوله وكذا جميع العقود) كبيع والهبة والنكاح فانها كالقتل تدخل تحت القضاء
 فلو برهن انه دعه كذا يوم كذا او برهن آخره باعه بعد ذلك لم تقبل ولو برهن انه باعه قبله يكون
 دفعاً وفي الولو الجلية ولو اقامت امرأة البينة انه تزوجها يوم النحر بركة فتقضى بشهودها ثم
 اقامت اخرى بينة انه تزوجها يوم النحر بخبر اسان لا تقبل بينتها لان النكاح يدخل تحت القضاء
 فاعتبر ذلك التاريخ (قوله الا في مسألة الزوجة اه) اي فان يوم القتل لا يدخل فيها تحت
 القضاء وسورتهما كافي البجر عن الظهيرة ادعى على رجل انه قتل اباه عمدا بالسيف منذ عشرين
 سنة وانه داره لا وارث له سواه واثبت البينة على ذلك فجاءت امرأة ومعهما ولد واثبتت البينة
 ان والدهما تزوجها منذ خمس عشرة سنة وان هذا ولده منها ووارثه مع ابنه هذا قال ابو حنيفة
 استحسن في هذا ان اجيز بينة المرأة واثبت نسب الولد ولا يابطل بينة الابن على القتل وكان هذا
 الاستحسان للاحتياط في امر النسب بدليل انها لو اقامت البينة على النكاح ولم تأت بالولد
 فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول ابى يوسف ومحمد اه لكن قوله ولا يابطل
 بينة الابن على القتل يناق دعوى الاستثناء وعن هذا قال الحبر الرملي في حاشية البحر في اول
 باب دعوى الرجلين الظاهر ان حرف التني زائد ولم يذكره في التارخانية حيث قال وابطل
 بينة الابن على القتل والقياس ان يقضى ببينة القتل اه قلت ويستثنى ايضا مسألة اخرى ذكرها
 في دعوى البحر عن خزنة الاكل برهن انه قتل ابى منذ سنة وبرهن المشهود عليه ان اباه صلى
 بالناس الجمعة الماضية قل ابو حنيفة الاخذ بالاحداث اولى اذا كان شياً مشهوراً اه قال
 الرملي وهذا يقيد به مضى ايضا وهو قيد لازم لا بد منه حتى لو اشتهر موت رجل عند الناس
 منذ عشرين سنة فادعى رجل انه اشترى منه داره منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به صريحاً
 في التارخانية في الفصل الثامن في انتهاز لو ادعى المشهود عليه ان الشهود محدودون في قذف
 من قاضى بلد كذا فاقام الشهود ان القاضي مات في سنة كذا لا يقضى به اذا كان موت القاضي
 قبل تاريخ شهود المدعى عليه مستفيضاً اه مختصراً فراجع ان شئت اه (قوله من الاول)
 وهو ان يوم انه لا يدخل تحت القضاء (قوله ادعياء ميراث اه) قدمناه عن البرازية (قوله
 برهن الوكيل) اي قبض المال جامع الفصول (قوله صح الدفع) اي اذا برهن المطلوب
 على الموت لا ينفذ له الوكيل في حكم ما ثبت هذا لانه بل لاجل العز (قوله من ابية) اي

ولو برهن على قتله فيه
 فبرهن ان المقتول كسحها
 بعده لا تقبل وكذا جميع
 العقود والمدائن الا في
 مسألة الزوجة التي معها
 ولد فانه تقبل بينتها بتاريخ
 مناقض لما قضى القاضي به
 من يوم القتل اشباه واستثنى
 محشوها من الاول مسائل
 منها ادعياء ميراثا فلا سبقيما
 تاريخاً برهن الوكيل على
 وكالته وحكم بها فدعى
 المطلوب موت الطالب
 صح الدفع * برهن انه
 شراء من ابية منذ سنة
 وبرهن ذواليد على موته
 منذ سنتين

ابى ذى اليه **(قوله لم تسمع)** هو الصواب لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه قية
 من باب دفع الدعاوى قلت ووجهه انه قضاء بيوم الموت قصدا لان ما تضمنه وهو عدم الشراء
 لاصح البينة عليه لانه نفى قديمه قضاء بالموت فلا يصح **(قوله وقيل تسمع)** وعليه فيى من
 المستثبات كفى البحر **(قوله وسره الخ)** مرتبط بالمتن والمراد بيان وجه الفرق ولما كان خفيا
 عبر عنه بالسره **(قوله من حيث انه موت)** اما اذا كان المقصود من ذكره غيره مما تقام عليه
 البينة فيكون هو محل النزاع فيدخل تحت القضاء كمسئلة دعوى الميراث فان المقصود من
 تاريخ الموت تقدم الملك وكسئلة دعوى الوكالة فان المقصود منه اغزال الوكيل **(قوله فاته من)**
 حيث هو محل النزاع قدمنا وجهه في عبارة الاجناس **(قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور)**
 قيد بها لانه لو ظهر الشهود عبيدا او كفارا او محدودين في قذف لم ينفذ اجماعا لانها ليست بحجة
 اصلا بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة بمرحتم قال
 وفي الفتية ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فانكر خلف فكل ففضى عليه بالنكول محل
 الجارية للمدعى ديانة وقضاء كما في شهادة الزور اه فعلى هذا القضاء بالنكول كالقضاء
 بشهادة الزور اه **(قوله ظاهرا وباطنا)** المراد بالنفاد ظاهرا ان يسلم القاضي المرأة الى الرجل
 ويقول ساعى نفسك اليه فانه زوجك ويقضى بالتفقة والقسم وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطؤها
 ويحل لها التحكين فيها بينها وبين الله تعالى ط **(قوله حيث كان المحل قابلا الخ)** شرطان
 للنفاذ وياتى في كلام الشارح محترضا **(قوله في العقود)** اطلقها فعمل عقود التبرعات قالوا
 وفي الهبة والصدقة روايتان وكذا في البيع باقل من قيمته في رواية لا ينفذ باطنا لان القاضي
 لا يملك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع باقل تبرع من وجه بحر **(قوله كييع ونكاح)**
 فلو قضى ببيع امه بشهادة زور حل للمكر وطؤها وكذا لو ادعى على امرأة نكاحا وهى
 جاحدة او بالعكس وقضى بالنكاح كذلك حل للمدعى الوطء ولها التحكين عنده بحر **(قوله)**
والفسوخ) اراد بها ما يرفع حكم العقد فيشمل الطلاق ومن فروعها ادعت انه طلقها ثلاثا
 وهوى بكر واقامت بينة زور ففضى بالفرقة فتزوجت بآخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله
 تعالى وأن علم بحقيقة الحال وحل لاحد الشاهدين ان يتزوجها وبطأها ولا يحل للاول وطؤها
 ولا يحل لها تمكته بحر **(قوله لقول على الخ)** قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل بلغنا عن على
 كرم الله وجهه ان رجلا اقام عنده بينة على امرأة انه تزوجها فانكرت ففضى له بالمرأة فقالت
 انه لم يتزوجنى فاما اذا قضيت على فجدد نكاحى فقال لا تجدد نكاحك الشاهد ان زوجك قال
 وبهذا نأخذ فلو لم ينفذ النكاح بينهما باطنا بالقضاء لما امتنع من تجديد العقد عند طلبها
 ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحصيلها من الزنا وصيانة مائه اه من رسالة العلامة
 قاسم المؤلفة في هذه المسئلة وقوله وبهذا نأخذ دليل لما حكاه الطحاوى من ان قول محمد
 كقول ابى حنيفة **(قوله ظاهرا فقط)** اى ينفذ ظاهرا لا باطنا لان شهادة الزور حجة ظاهرا
 لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجة درر **(قوله وعليه الفتوى)** نقله
 ايضا في التمهاتى عن الحقائق وفي البحر عن ابى الليث لكن قال وفي الفتح من النكاح وقول
 ابى حنيفة هو الوجه اه قلت وقد حق العلامة قاسم في رسالته قول الامام بما لا مزيد

مطلب

في القضاء بشهادة الزور

لم تسمع وقيل تسمع وسره
 ان القضاء بالبينة عبارة عن
 رفع النزاع والموت من حيث
 انه موت ليس محلا للنزاع
 ليرتفع بالثبته بخلاف القتل
 فانه من حيث هو محل للنزاع
 كما لا يخفى وينفذ القضاء
 بشهادة الزور ظاهرا و
 باطنا حيث كان المحل
 قابلا والقاضى غير عالم
 بزورهم (في العقود)
 كييع ونكاح (والفسوخ)
 كاقالة وطلاق لقول على
 رضى الله تعالى عنه لتلك
 المرأة شاهدك زوجك
 وقلا وزفر والتسائلة
 ظاهر فقط وعليه الفتوى
 شربنا لاية عن البرهان

عليه ثم اورد عليه اشكالا واجاب عنه وعليه المتون **(قوله بخلاف الاملاك المرسلة)** وهي التي لم يذكر لها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهرا لابطانها لان الملك لا بدله من سبب وليس بعض الاسباب بأولى من البعض لتزاحمها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح والشراء يتقدم النكاح والشراء تصحيحا للقضاء درر قال في البحر ولو حذف الاملاك لكان اولى ليشمل ما اذا شهدوا بزور بدين لم يبينوا سببه فانه لا ينفذ وفي حكم المرسلة الارث كإبائى وظاهر اقتضاره عليها انه لا ينفذ باطنا في النسب اجماعا كما في المحيط عن بعض المشايخ ونص الحصاف على انه ينفذ عند أبي حنيفة فيه روايتان عنه والشهادة بتقوى الامة كالشهادة بطلاق المرأة وبنيى ان تكون بالوقف كالعتق ولم أر نقلا في الشهادة بان الوقف ملك او بتزوير شرائط الوقف او ان الواقف اخرج فلانا وادخل فلانا زورا اذا اتصل به القضاء وظاهر الهداية ان ماعدا الاملاك المرسلة ينفذ باطنا واذا قلنا بان الوقف من قبيل الاسقاط فهو كالطلاق والعناق اه ملخصا **(قوله فظاهرا فقط اجماعا)** فلا يحل للمقضى له الوطء والاكل واللبس وحل للمقضى عليه لكن يفعل ذلك سرا والا ففقه الناس بحر **(قوله ان كان سببا يمكن انشاؤه)** كالبيع والنكاح والاجارة **(قوله كالارث)** فانه وان كان ملكا بسبب لكنه لا يمكن انشاؤه فلا ينفذ القضاء بالشهود زورا فيه باطنا اتفاقا بحر قال وسيأتى الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في انه مطلق او بسبب والمشهور الاول واختار في الكثر الثاني **(قوله وكالو كانت المرأة محرمة ماله)** هذا محترز قوله حيث كان المحل قابلا اح فاذ ادعى انها زوجته واثبت ذلك بشهادة الزور وهو يعلم انها محرمة عليه بكونها منكحة الغير او معتدة او بكونها مرتدة فانه لا ينفذ باطنا اتفاقا لانه وان كان للملك بسبب لكن لا يمكن انشاؤه واما ظاهرا فلا شك في نفاذه كسائر الاحكام بشهادة الزور في غير العقود والفسوخ وليس المراد بنفاذه ظاهرا حل الوطء له وحل تكيها منه بل امر القاضي لها به اما الحل فهو فرع نفاذه باطنا وبما قرره انه ظهر انه كالارث فافهم **(قوله وكالو علم القاضي الح)** محترز قوله والقاضي غير عالم بزورهم والظاهر انه هنا لا ينفذ ظاهرا كالا ينفذ باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل **(قوله كالقضاء باليمين الكاذبة)** محترز قول المتن بشهادة قالوا الوادعت ان زوجها أبانها بثلاث فانكر خافه القاضي خائف والمرأة تعلم ان الامر كالكالت لا يسمعها المقام معه ولان تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشكل اذا كان ثلاثا لبطان الخلية للانشاء قبل زوج آخر وفيادون الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجيب بأنه انما يثبت اذا قضى القاضي بالنكاح وهنا لم يقض به لاعترافهما به وانما ادعت الفرقة زلي في الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعا بحر قلت والظاهر ان عدم النفاذ هنا في الباطن فقط تأمل **(نبيه)** * اشار المصنف الى ان قضاء القاضي يحل ما كان حراما في معتقد المقضى له ولذا قال في الوالوجية ولوقال لها انت طالق البتة فخاصمها الى قاض يراها رجعية بعد الدخول فقضى بكونها رجعية والزوج يرى انها بائنة او ثلاث فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقبل انه قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لا يحل وان رفع الى قاض آخر لا ينفذه وان كان خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فاقضى عليه باليمين او الثالث

(بخلاف الاملاك المرسلة)
 اى المطلقة عن ذكر سبب
 الملك فظاهرا فقط اجماعا
 لتزاحم الاسباب حتى لو ذكرنا
 سببا معينا فعلى الخلاف
 ان كان سببا يمكن انشاؤه
 والا لا ينفذ اتفاقا كالارث
 وكالو كانت المرأة محرمة
 نحو عدة اورد وكالو علم
 القاضي بكذب الشهود
 حيث لا ينفذ اصلا
 كالقضاء باليمين الكاذبة
 زلي ونكاح الفتح

مطلب

مهم المقضى له او عليه يتبع
 رأى القاضي وان خالف
 رأيه

والزوج لا يراه يتبع رأى القاضى اجماعا وهذا كله اذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاميا
اتبع رأى القاضى سواء قضى له او عليه هذا اذا قضى اما اذا اختلف له فهو على الاختلاف
السابق لان قول المفتى فى حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه بحر قلت وقوله فلو عاميا المراد
به غير المجتهد بدليل المقابلة فيشمل العالم والجاهل تأمل قال فى الفتح والوجه عندى قول محمد
لان اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضى يرجعه على اجتهاد الزوج والاخذ بالراجح
متعين وكونه لا يراه حاللا انما يمنع من قربان قبل القضاء امامه وبعد نفاذه باطنا فلا اه
(قوله قضى فى مجتهد فيه) اى فى امر يسوغ الاجتهاد فيه بأن لم يكن مخالفا لدليل كافر بيانه
وقوله بخلاف رأيه متعلق بقضى وحاصل هذه المسئلة انه يشترط لصحة القضاء ان يكون موافقا
لرأيه اى لمذهبه مجتهدا كان او مقلدا فلو قضى بخلافه لا ينفذ لكن فى البدائع انه اذا كان مجتهدا
ينبنى ان يصح ويحمل على انه اجتهد فاداه اجتهاده الى مذهب الغير وبؤيده ما قدمناه عن رسالة
العلامة قاسم مستدلا بما فى السير الكبير فرأى به ويندفع تعجب صاحب البحر من صاحب
البدائع واعلم ان هذه المسئلة غير مسئلة اشتراط كون القاضى عالما بالخلاف كما بينها عليه سابقا
(قوله اى مذهبه) اى اصل المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب الشافعى او نحوه او بالعكس
واما اذا حكم الحنفى بمذهب ابى يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف
رأيه درر اى لان اصحاب الامام ما قالوا بقول الاقدال به الامام كما او نحت ذلك فى شرح منظومى
فى رسم المفتى عند قولى فيها

واعلم بأن عن ابى حنيفة ❀ جاءت روايات غدت منفية
اختار منها بعضها والباقي ❀ يختار منه سائر الرفاق
فلم يكن لغيره جواب ❀ كما عليه اقسام الاصحاب

(قوله وابن كمال) قال فى شرحه لم يقل بخلاف رأيه لانهما ان يكون الكلام فى المجتهد خاصة
وليس كذلك (قوله لا ينفذ مطلقا الخ) قال فى الفتح لو قضى فى المجتهد فيه تاسيا لمذهبه مخالفا
لرأيه نفذ عند ابى حنيفة رواية واحدة وان كان عامدا فيه روايتان وعندها لا ينفذ فى
الوجهين اى وجهى النسيان والعمد والفتوى على قولهما وذكر فى الفتاوى الصغرى
ان الفتوى على قوله فقد اختلف فى الفتوى والوجه فى هذا الزمان ان يفتى بقولهما لان التارك
لمذهبه عمدا لا يشعل الا لهوى باطل لا قصد جميل واما الناسى فلان المقلد ما قلده الا ليحكم
بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله فى القاضى المجتهد فاما المقلد فامتاواه ليحكم بمذهب ابى حنيفة
فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه قال فى الشرنبلالية عن البرهان
وهذا صريح الحق الذى بعض عليه بالتواجد اه وقال فى التهر وادعى بالبحر ان المقلد
اذا قضى بمذهب غيره او رواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ واقرى ما تمسك به مافى البرازية
اذ لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهب نفذ وليس لغيره نقضه وله
نقضه كذا عن محمد وقال الثانى ليس له نقضه اه وما فى الفتح يجب ان يعمل عليه فى المذهب
وما فى البرازية محمول على رواية عنهما اذ قصارى الامر ان هذا منزل منزلة الناسى لمذهبه وقدم
عنهما فى المجتهد انه لا ينفذ فالمقلد اولى اه مافى التهر ويأتى قريبا ما يؤيده (قوله من ليس

مطلب

فى قضاء القاضى بغير مذهبه

مطلب

حكم الحنفى بمذهب ابى
يوسف أو محمد حكم بمذهب

(قضى فى مجتهد فيه
بخلاف رأيه) اى مذهبه
مجمع وابن كمال (لا ينفذ
مطلقا) تاسيا او عامدا
عندهما والاثمة الثلاثة
(وبه يفتى) مجمع ووقاية
وملتقى وقيل بالنفاذ يفتى
وفى شرح الوهبانية
الشرنبلالية قضى من ليس

مجتهدا) وكذا المجتهد كاسم في كلام الفتح (قوله لا ينفذ اتفاقا) هذا مبنى على احدى الروايتين عن الامام في العائد اما على رواية النفاذ فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لكونه معزولا عنه) اى عن غير ما قبله به قال الشرنبلالى في شرح الوهبانية محل الخلاف فيما اذا لم يقيد عليه السلطان القضاء بصحيح مذهبه والا فلا خلاف في عدم صحة حكمه بخلافه لكونه معزولا عنه اهـ قات وتقييد السلطان له بذلك غير قيد لما قاله العلامة قاسم في تصحيحه من ان الحكمم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع اهـ وقال العلامة قاسم في فتاواه وليس للقاضى المقلد ان يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيح فلا يبدل عن الصحيح الا قصد غير جيل ولو حكم لا ينفذ لان قضاءه قضاء بغير الحق لان الحق هو الصحيح وما وقع من ان القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كابين في موضعه اهـ وقال ابن الغرس واما المقلد المحض فلا يقضى الا بما عليه العمل والفتوى اهـ وقال صاحب البحر في بعض رسائله اما القاضى المقلد فليس له الحكم الا بالصحيح المفتى به في مذهبه ولا ينفذ قضاؤه بالقول الضعيف اهـ ومثله ما قدمه الشارح اول كتاب القضاء وقال وهو المختار للفتوى كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره وكذا ما نقله بعد اسطر عن الملتقط (قوله وقد غبرت بيت الوهبانية) وهو ولو حكم القاضى بحكم مخالف * مقلده ماصح ان كان يذكر وبعضهم ان كان سهوا أجازاه * عن الصدر لاعتنا صاحبيه يصدر

وقد افاد كلام الوهبانية الخلاف فيما اذا قضى به صاحب اى ناسيا مذهبه وانه لا خلاف فيما اذا كان ذا كرا وهذا على احدى الروايتين عن الامام كما علمت ولما كان العتمد المفتى به مذكوره المصنف في المتن من عدم النفاذ اصلا اى اذا كرا او ناسيا غير الشارح عبارة النظم جازما بما هو المستند فاقوم لكن الاولى كقول السائحان تغيير الشطر الثانى هكذا * لم تعد في رأيه فهو مهدر (قوله قلت واما الامير الخ) الذى رأيت في سير التارخانية قال محمد واذا امر الامير المسكر بشئ كان على المسكر ان يطيعوه الا ان يكون المأمور به معصية اهـ فقول الشارح نفذ امره بمعنى وجب امتثاله تأمل وقد منان السلطان لو حكم بين اثنين فالصحيح نفاذه وفي البحر اذا كان اتضاء من الاصل ومات القاضى ليس للامير ان ينصب قاضيا وانولى عشرها وخارجها وان حكم الامير لم يجز حكمه الخ وفي الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضى البلد الا ان يكون القاضى مولى من الخليفة كذا في الملتقط اهـ والحاصل ان السلطان اذا نصب في البلدة اميرا وفوض اليه امر الدين والدنيا صح قضاؤه واما اذا نصب معه قاضيا فلا لانه جعل الاحكام الشرعية للقاضى لا للامير وهذا هو الواقع في زماننا ولذا قال في البحر اول كتاب

القضاء سئل عن تولية الباشا بالقاهرة قاضيا يحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان فاجبت بعدم الصحة لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح اهـ (قوله كما قدمناه) اى في اول الكتاب في بحث رسم المفتى (قوله ولا يقضى على غائب) اى بالينة سواء كان غائبا وقت الشهادة او بعدها وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس او عن البلد واما اذا أقر عند القاضى فيقضى عليه وهو غائب لان له ان يظعن في البينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة واذا أنفذ القاضى اقراره سلم الى المدعى حقه عينا كان اودينا

مطلب

الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع

مجتهدا كحفية زماننا بخلاف مذهبه عامدا لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندها ولو قيد السلطان بصحيح مذهبه كزماننا قيد بالا خلاف لكونه معزولا عنه انتهى وقد غبرت بيت الوهبانية قلت * ولو حكم القاضى بحكم مخالف * مذهبه ماصح اصلا يسطر * قلت واما الامير فتى صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ امره كما قدمناه عن سير التارخانية وغيرها فليحفظ (ولا يقضى على غائب ولاه)

مطلب

في امر الامر وقضاؤه

مطلب

في القضاء على الغائب

وتعذر إلا أنه في مدين يسمايه جنس حته اذا وجد في يد من يكون مقراباً له مال الغائب
المقر ولا يبيع في ذلك العرض والعقار لان المبيع قضاء على الغائب فلا يجوز بحر عن شرح
الزيادات للغائب لكن في الحامس من جامع الفصولين عن الحائبة غاب المدعى عليه بعد
ما برهن عليه او غاب الوكيل بعد قبول البيعة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة
لا يحكم بها قال ابو يوسف يحكم وهذا ارفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر
وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله بقضى بتلك البيعة وكذا يقضى على الوارث بيعة قامت
على موثرته **(قوله)** لا يصح) بانى التمتع من ان حضرة الخصم ليتحقق انكاده شرط لصحة
الحكم بحر **(قوله)** لا ينفذ) هذه العبارة غير محذرة لان في الصحة يستلزم في النفاذ وايضا
في الحكم صحيح وانما الخلاف في نفاذه بدون تنفيذ قض آخر كما فاده ح ولذا فسر في البحر
كلامه اكثر عدم الصحة ثم قال والاولى ان يفسر بعدم النفاذ لقولهم اذا نفذ قاض آخر براه
فيه ينفذ ثم ذكر اختلاف التصحيح وسأني في كلام الشارح **(قوله)** كوكيله) اطلاقه فشمعل ماذا
كان وكسلا في الخصومة والدعوى او وكلا لان قضاء كما اذا اقيمت البيعة عليه فوكل يقضى
عليه ثم غاب كما في القنية بحر **(قوله)** ووصيه) اى وصى الميت فان الميت غائب ووصيه قائم
مقامه حقيقة ويجوز عود الضمير الى الصغير المأمور من انقائه فانه في حكم الغائب وشمعل وصى
الوصى ولو قل كوكيله كان اولى ليشمل الاب والجد **(قوله)** انما يحكم على الغائب والميت ترك
الوقف ويظهر لى انه يحكم على الوقف فيما يتعلق به وعن الوقف فيما يتعلق به سائحا **(قوله)**
ينتصب خصما عن الباقيين) اى فيما للميت وعليه لكن اذا كان في عين فلابد من كونها في يده فلو
ادعى عينا من التركة على وارث ليست في يده لمستم وفي دعوى الدين ينتصب احدثهم خصما
وان لم يكن في يده شئ بحر وفيه من متفرقات القضاء انه ينتصب احدثهم عن الباقي بشروط
ثلاثة كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب انها ارث عن الميت اه
وقدما تمام الكلام على ذلك في كتاب الوقف وأفاض الشرح الرمل في حاشيته على جامع الفصولين
ان اشتراطهم كون العين في يد المدعى عليه يشمل ما لو كان المدعى بعض الورثة على بعض فتسمع
الدعوى بشراء الدار من المورث وهى واقعة الفتوى اه **(قوله)** وكذا احذر بى الدين
اى هو خصم عن الآخر في الارث وفاقا وكذا في غيره عندها لا عند اى خيفة وقوله قياس
وقولهما استحسان ثم على قولهما الغائب لو صدق الحاضر ان شاء شاركه فيما قبض او اتع
المطلوب بتعبه جامع الفصولين ومقتضاه ان الدين للمدعى وشريكه واما الدعوى بدين لواحد
على اثنين فذكر قبله ما حاصله انه يقضى به عليه ما عنده في رواية وفي رواية وهى قول ابى يوسف
يقضى بخصمه على الحاضر ثم قل يحتمل ان يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف
الروايات في جواز الحكم على الغائب **(قوله)** واجنبى) اى من ليس وارثا ولا وصيا وقوله بيده
مال اليتيم الذى في البحر مال الميت وصورتها ما في جامع الفصولين وهب في مرض موته جميع
ماله او اوصى به فمات ثم ادعى رجل ديناً على الميت قيل تسمع بيئته على من بيده المال وقيل يحمل
القاضي خصما عنه اى عن الميت ويسمع عليه بيئته فظهر ان فيه اختلاف المشايخ **(قوله)**
وبعض الموقوف عليهم) لما في القنية وقف بين اخوين مات احدهما وبقي الوقف في يد

اى لا يصح بل ولا ينفذ
على المتفق به بحر (الا
بمحذور نائبه) اى من
يقوم مقام الغائب (حقيقة
كوكيله ووصيه ومتولى
الوقف) أفاد بالاستثناء
ان القاضي انما يحكم على
الغائب والميت لا على
الوكيل والوصى فيكتب
في السجل انه حكم على
الميت وعلى الغائب بحضرة
وكيله وبحضرة وصيه جامع
الفصولين وأفاد بالكف
عدم الحضر فان أحد
الورثة كذلك ينتصب
خصما عن الباقيين وكذا
احد شريكى الدين واجنبى
بيده مال اليتيم وبعض
الموقوف عليهم

مقابل

فيه من ينتصب خصما عن غيره

اي لو الوقف ثابتا كما مر

في بابه (او) نأبه (شرعا

كوصى) نصبه (القاضي)

خرج المسخر كاسيجي (او

حكما بأن يكون ما يدعى

على الغائب سببا) لا محالة

فلو شري امة ثم ادعى ان

مولاها زوجها من فلان

الغائب واراد ردها بعب

الزواج لم يقبل لاحتمال انه

طلقتها وزال العيب ابن

كال (لما يدعى على الحاضر)

مثاله (كما اذا) ادعى دارا

في يد رجل و (برهن)

المدعى (على ذى اليد انه

اشترى) الدار (من فلان

الغائب فحكم) الحاكم

(على ذى اليد (الحاضر

كان) ذلك (حكما على

الغائب) ايضا حتى لو

حضر وانكر لم يعتبر لان

الشراء من المالك سبب

الملكية لاحالة وله صور

كثيرة ذكر منها في المجتبى

تسعا وعشرين (ولو كان

ما يدعى على الغائب شرطا

لما يدعى على الحاضر كما

اذا ادعى عبد عن مولا

انه علق عنقه بتطليق زوجة

زيد وبرهن على التطبيق

بغية زيد

مطلب

المسائل التي يكون القضاء

فيها على الحاضر قضاء

على الغائب

الحى وأولاد الميت فأقام الحى بيته على واحد من أولاد الاخ ان الوقف بطن بعد بطن والباقي
غيب والواقف واحد قبل وينتصب خصما عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى
من واحد منهم أو وكيله على واحد منهم أو وكيله اذا كان الوقف واحدا وتماه في البحر (قوله
اي لو الوقف ثابتا) اما اذا لم يكن ثابتا وأراد اثبات انه وقف فلا وقدعنا في الوقف تقرير
هذه المسئلة بأنم وجه وذكرنا هناك مسائل اخرى ينتصب فيها البعض خصما عن غيره (قوله خرج
المسخر) هو من ينصبه القاضي لسماع الدعوى على الغائب (قوله كاسيجي) اي قريبا اى
مائلا لما باتى من قتيده غير الضرورة (قوله أو حكما) اي أن يكون قيامه عنه حكما لا مرام لازم
فتح (قوله سببا لاحالة) اي لا تحول له عن السببية فأحتز بكونه سببا عما يكون شرطا
وسيد كرام المصنف وبقوله لاحالة عما يكون سببا في حال دون حال وعما لا يكون سببا الا بالبقاء
الى وقت الدعوى فما يكون سببا في حال دون حال يقبل في حق الحاضر دون الغائب وبيانه
في مستلثين الوكيل بنقل العبد الى مولا أو ينقل المرأة الى زوجها فاذا برهن العبد انه حرره
أو المرأة انه طلقها ثلاثا يقبل في حق قصر يد الحاضر لافي ثبوت العتق أو الطلاق فإن المدعى
هنا على الغائب وهو العتق أو الطلاق ليس سببا لاحالة لما يدعى على الحاضر وهو قصر يده
بانزاله عن الوكالة لانه قد يتحقق العتق والطلاق بدون انزال وكيل بان لا يكون هناك وكالة
اصلا وقد يتحقق موجبا للانزال بأن كان بعد الوكالة فليس انزال الوكيل حكما أصليا للطلاق
والعتاق فن حيث انه ليس سببا لحق الحاضر في الجملة لا يكون الحاضر خصما عن الغائب ومن
حيث انه قد يكون سببا قبلنا البينة في حق الحاضر بقصر يده وانزاله واما ما لا يكون سببا الا
بالبقاء الى وقت الدعوى فلا يقبل مطلقا وبيانه في مسائل منها مالو برهن المشتري فاسدا على
البيع من غائب حين أراد البائع فسخ البيع للفساد لا يقبل في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق
الغائب في البيع لان نفس البيع ليس سببا لبطالان حق الفسخ لجواز انه باع من الغائب ثم فسخ
البيع بينهما وان شهدوا ببقاء البيع وقت الدعوى لا يقبل لانه اذا لم يكن خصما في اثبات نفس
البيع لم يكن خصما في اثبات البقاء لان البقاء تبع للائتمان وتماه في الفتح وغيره (قوله فلو
شري امة) فترى على قوله لاحالة فكان الأولى ذكره عند قول المصنف ولو كان ما يدعى على
الغائب شرطا بان يقول بخلاف مالو شري امة الخ بخلاف مالو كان ما يدعى على الغائب شرطا
الخ يكون ذكر محترز القيود في محل واحد (قوله لا يقبل) اي برهانه لافي حق الحاضر ولا
في حق الغائب لان المدعى شيان الرد ما عيب على الحاضر والتكاسح على الغائب والثاني ليس سببا
الاول لا باعتبار البقاء لجواز ان يكون زوجها ثم طلقها وان برهن على البقاء اي انها امراته
للحال لا يقبل ايضا لان البقاء تبع للائتمان فتج (قوله مثاله) لاحالة اليه لاغناء الكاف عنه اده
(قوله من فلان الغائب) زاد في الفتح وهو يملكها اي لان مجرد الشراء لا يثبت الملك للمشتري
لاحتمال كونها لغير البائع وهو فضولى (قوله لان الشراء من المالك) هذا هو المدعى على الغائب
(قوله له سبب الملكية) اي والملكية هنا هي المدعى على الحاضر (قوله تسعا وعشرين)
قال في المنح وفي المجتبى بعد ان علم بعلامة (شط) كل من ادعى عليه حق لا يثبت عليه الا
بالقضاء على الغائب فاقضاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر ثمرته في مسائل منها اقام بينة

ان له على فلان الغائب كذا وان هذا كفيل عنه بأمره يقضى على الغائب والحاضر لانها
 كالمعاوضة ولو لم يبق بأمره لا يقضى على الغائب * ومنها لو أقام بينة انه كفيل بكل ماله على
 فلان وان له على فلان الف كانت قبل الكفالة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى
 الكفالة بأمره بخلاف الاولى لان الكفالة المطابقة لا توجب المال على الكفيل مالم توجبه
 على الاصيل فصار كأنه علق الكفالة بوجوب المال على الاصيل فانصب عن الغائب خصما
 * ومنها ان القاذف اذا قال انا عبد لفلان فلاحد على فأقام المقدوف بينة ان فلانا اعتقه حد
 وكان قضاء على الغائب بالعق * ومنها لو قال له يا ابن الزانية فقال القاذف امه أمة فلان فأقام
 المقدوف بينة انها بنت فلان القرشية يحكم بالنسب ويحد * ومنها لو أقام بينة انه ابن عم الميت
 فلان وان الميت فلان بن فلان يجتمعان الى اب واحد وانه وارثه فحسب قضى بالميراث والنسب
 على الغائب * ومنها لو أقام بينة ان ابوى الميت كانا مملوكين اعتقهما ثم ولد لهما هذا الولد ومات
 وانه مولاه ووارثه قضى بالولاء وكان قضاء بالولاء على الابوين وحرية المولودين بعد اعتقهما
 * ومنها لو قال لداث العبد المأذون ضمنت لديك عليه ان اعتقه مولاه فأقام بينة عليه ان مولاه
 اعتقه بعد الضمان والعبد والمولى غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعق للغائب وعلى
 الغائب * ومنها لو قال المشهود عليه الشاهد عبد فأقام المدعى أو الشاهد بينة ان مولاه اعتقه
 قبل الشهادة * ومنها لو ادعى شيئا في يد رجل انه اشتراه من فلان وأقام بينة يقضى له بالملك
 والشراء من فلان * ومنها ما لو قذف عبدا فأقام المقدوف بينة ان مولاه كان اعتقه وادعى كمال
 الحد * ومنها ما لو أقام العبد المشتري بينة ان البائع كان اعتقه او رجل آخر اعتقه وهو يملكه
 * ومنها ما لو قال لرجل ما بايعت فلانا فعلى فأقام الرجل بينة على الضامن انه باع فلانا عبده بألف
 * ومنها ما لو أقام بينة على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وانا شفعيها * ومنها ما لو قال لرجل
 على الف فأقضها فأقام المأمور بينة انه قضها يقضى بقص الغائب والجوع على الآخر * ومنها
 ما لو قال لغيره الذى في يدى لفلان فاشترته لى واقتدلتنى فأقام المأمور بينة انه فعل ذلك * ومنها
 ما لو قال لرجل اضمن لهذا ما دابنى فضمن فأقام الضمين بينة ان فلانا دابنك كذا واني قضيت
 عنك * ومنها الكفيل بأمر اقام بينة على الاصيل انه اوفى الطالب * ومنها ما لو اقام بينة على ان له
 على فلان الف وانه احال بما عليه * ومنها ما لو اقام بينة على رجل انه كان لفلان عليك الف
 أحلتها بهاعلى واديتها اليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالثمن فأقام هو بينة انه احواله بالثمن
 على فلان * ومنها ما لو قال لرجل ان جنى عليك فلانا فانا كفيل بنفسه فأقام بينة انه جنى عليه
 فلان ومنها ما لو اقام بينة على رجل في يده دار انها له فأقام ذواليد بينة ان فلانا وهبها له
 وسلم او اودع او باع * ومنها ما لو اقام ذواليد بينة ان المدعى باعها من فلان وقبضها تبطل بينة
 المدعى ويلزم الشراء الغالب * ومنها ما لو قال ذواليد او دعيته فلان فغضب المدعى تحليفه به
 فكفى على نفسه نفذ على فلان * ومنها ما لو قال وصل الى من زيد وكيل فلان بأمره او من غاصب
 منه وحلف المدعى ما يعلم دفع زيد ففضى عليه نفذ على فلان * ومنها ما لو اقام بينة على عبد ان
 مولاه اعتقه وانه قطع يده بعد ذلك او استدان منه واشترى منه او باع منه * ومنها ما قيل انه
 لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق فأقامت بينة على الحاضر ان فلانا طلق امرأته

« ومنها ما اقام الحاضر على القائل بينة ان الولي الغائب قد عفا فتقبل البينة في جميع هذه الصور ويتضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها **هـ** (**قوله** لا يقبل) لان الشرط ليس باصل بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء فمستأنى ط قلت والمتبادر من اطلاقهم انه لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب ويؤيده ما في البحر عن جامع الفصولين عاق طلاقها بزوج عليها فبرهنت انه تزوج عليها فلانة الغائبة عن المجلس هل تسمع حال الغيبة فيه روايتان والاصح انها لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح اه لكن نقل عنه عقبه فرعا آخر وهو ادعت عليه انه كفل بمهرها عن زوجها لو طلقها ثلاثا وانه طلقها ثلاثا فاقر المدعى عليه بالكفالة وانكر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت به يحكم بها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب اه والظاهر انه خلاف الاصح بقربة قوله والاصح انها لا تقبل **الح** (**قوله** في الاصح) مقابله ما حكاه في الفتح عن بعض المتأخرين كفضخر الاسلام والاوزجندی انهم اتفوا فيه بانتصاب الحاضر خصما اى فالشرط عندهم كالسبب ومقابله ايضا ما ذكرناه آتافمن قولها في حق الحاضر لا الغائب (**قوله** يقبل لعدم ضرر الغائب) وذكر في الفتح انه ليس في هذا قضاء على الغائب بشئ اذ ليس فيه ابطال حق له اه اى لان دخول الغائب الدار لا يترتب عليه حكم لكن قال ط لو كان الغائب علق طلاق امرأته بدخول الدار فالظاهر انه في حكم الاول للزوم الضرر اه (**قوله** ومن حيل حيل اثبات العتق **الح**) هي من جملة الصور التسع والعشرين المارة (**قوله** ومن حيل الطلاق **الح**) الاولى اسقاطه لقول البحر واما حيل اثبات طلاق الغائب فكذلك على الضعيف من ان الشرط كالسبب قال في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة نفذ لاختلاف المشايخ اه قات يعنى اذا كان الحاكم مجتهدا اما المقلد فلا يصح حكمه بالضعيف كما ذكرناه سابقا نعم نقل في البحر بعد هذا عن الخلاصة الطريق في اثبات الرضائية ان يعاق وكالة بدخوله فيتنازعان في دخوله فيشهد الشهود فيقضى بالوكالة وبدخوله اه قال في البحر وعليه قاتبات طلاق معاق بدخول شهر حيلة فيه ولو كان الزوج غائبا لان هذا ليس من قبيل الشرط لانه لا بد ان يكون فعل الغائب وكذا اثبات ملك او وقف او نكاح فيعاق وكالة بملك فلان ذلك الشئ او بوقفية كذا او يكون فلانة زوجة فلان ويدعى الوكيل فيقول الخصم وكالتك معلقة بما لم يوجد فيقول الوكيل بل هي منجزة لتعلقها بكانن وبرهن على الملك ونحوه ولا يعلق بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا مظهر لى اه ملخصا قلت وفيه نظر لان المانع اثبات الضرر بالغائب قال في الفتح الاصل ان ما كان شرطا لثبوت الحق للحاضر من غير ابطال حق للغائب قبلت البينة فيه اذ ليس فيه قضاء على الغائب وما تضمنه ابطالا عليه لا تقبل اه فلم ان المناط ابطال حق الغائب سواء كان الشرط فعله او لا فلا فرق بين كون الشرط ان نكح او ان كانت منكوحته فتفريع هذه المسائل على ما في الخلاصة غير ظاهر اذا فيها ايس فيه حكم على غائب اصلا بخلاف هذه المسائل فان فيها الحكم على الغائب ابتداء بما يتضرر به ولو ملكا فانه قد يلزم منه ضرر واضع اليد المدعى انه ملكه وغير ذلك فتدبر (**قوله** ومن اراد ان لا يزنى **الح**) ان كانت هذه الحيلة صدقا فلا وجه لتسميتها حيلة ولا لقوله ومن اراد ان لا يزنى

(لا) يقبل في الاصح
(اذا كان فيه ابطال حق
الغائب) فلو لم يكن كما
اذا علق طلاق امرأته
بدخول زيد الدار يقبل
لعدم ضرر الغائب ومن
حيل اثبات العتق على
الغائب ان يدعى المشهود
عليه أن الشاهد عبد فلان
فبرهن المدعى ان مالكة
الغائب اعنقه تقبل ومن
حيل الطلاق حيلة الكفالة
بمهرها معلقة بطلاقها
ودعوى كفسالته بنفقة
العدة معلقة بالطلاق ومن
أراد ان لا يزنى خيلته
ما في دعوى البرازية ادعى
عليها ان زوجها الغائب
طلقها وانقضت عدتها
وتزوجها فاقرت بزوجة
الغائب وانكرت طلاقه

للالورثة) هذا مقيد بما اذا لم تنفق الورثة على اداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو ارادت الورثة اداء دينه لتبقى تركته لهم فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلمهم ذلك ولو اختلفوا فالوصى بيدها لدينه وصاياه ولا يلتفت الى قولهم ثم قال وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء الى الوارث الآخر اه وقوله بأداء قيمته الخ قال الرملي في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين لو كان زائدا على التركة فلمهم استخلاصها بأداء دينه كله لا بقدر تركته كقن حتى يفديه مولا بأمره (قوله للالورثة) اى الابرضا الغرماء حتى لو باع الوارث اى بدون رضا الغرماء لا ينفذ وكذلك المولى اذا حرج على العبد المأذون وعليه دين محبط ليس للمولى ان يبيع العبد وما في يده وانما يبيعه القاضى كذا هذا منح عن العمادية ثم ذكر عن القنية قول ابن تائسهما ان القاضى انما يبيع التركة المستغرقة اقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها ولم يحك ترجيحاً لكن اقتضاه في المتن على القول الاول تبعاً للدريفيدي ترجيحه وحكى القولين في التارخانية والبرازية ايضا ورأيت بخط شيخ مشايخنا منلا على التركاني مانصه اقول فلذا القضاء الآن يأذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين بيعها لوفاء دينه توفيقاً بين القولين وعملا بهما (تنبيه) * يذكر بيع الوصى وفي جامع الفصولين يصح بيع الوصى تركته مستغرقة لوقيصتها وليس للغرماء ابطاله (قوله لعدم ملكهم) قال في جامع الفصولين ولو استغرقها دين لا يملكها يارث الا اذا أبرأ الميت غريمه او اداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء او اداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط تبرع او رجوع يجب له دين على الميت فتصير التركة مشغولة بدينه فلا يملكها حتى لو ترك ابناء قنا ودينه مستغرق فأداه وارثه ثم أذن للئن في التجارة او كاتبه لم يصح اذ لم يملكها اه وتام الكلام على ذلك في المنح (تنبيه) * قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللا حاضر من ورثته يبيع حصته لحصته من الدين لا يبيع حصة غير* للدين لانها ملك الوارث الآخر اذ الدين لم يستغرق فلودعت الورثة الى احدهم كرامان التركة ليقضى دين مورثهم وهو غير مستغرق فقضاء صح لانه يبيع منهم لحصتهم منه بقدر الدين لانهم لو دفعوه الى اجني لاداء الدين يكون بيعاً كذا هذا (قوله حيث كان الدين لغريمهم) قال في جامع الفصولين استغراق التركة بدين الوارث لا يمنع ارثه اذا كان هو وارثه لا غير اه ومفاده انه لو كان الدين لبعض الورثة فهو كدين الاجني بالنسبة الى باقى الورثة (تنبيه) * ذكر الحير الرملي في حاشية الفصولين ان قوله هنالما يمنع ارثه لا ينافى مامر آتفا من ان الوارث لو ادى ديم الغريم بلا شرط تبرع لا يملكها لانه يثبت له الرجوع بأداء الدين بعد ان لم يكن له ملك فلا يملك القن التملك القاضى بخلاف الاستغراق بدينه ابتداء اذ لا مانع يمنعه من الملك اه (قوله بقرض القاضى الخ) اى يستحب له ذلك لانه لكثرة اشتغاله لا يمكنه ان يباشر الحفظ بنفسه والدفع بالقرض انظار اليتم لكونه مضمونا والوديعة امانة وينبغي له ان يتفقد احوال المستقرضين حتى لو اخل احدهم أخذ منه المال وتماه في البحر وليس للقاضى ان يستقرض ذلك لنفسه ط عن الهندية (قوله مال الوقف) ذكره في البحر عن جامع الفصولين لكن فيه ايضا عن العدة بيع

لالورثة) لعدم ملكهم
حيث كان الدين لغريمهم
(يقرض القاضى مال
الوقف

مطلب

دفع الورثة كراما من
التركة الى احدهم ليقضى
دين مورثهم فقضاء يصح

مطلب

للقاضى اقراض مال اليتيم
ونحوه

للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوقت لواحرز اه ومقتضاه انه لا يختص بالقاضى مع انه صرح في البحر عن الحرانة ان المتولى يضمن الا ان يقال انه حيث لم يكن الاقراض احرز **(قوله)** والغائب زاده في البحر وله بيع منقوله اذا خاف التلف اذا لم يعلم بمكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بئنه اليه اذا خاف التلف اه وانظر هل يقيد اقراضه بما اذا لم يعلم مكانه **(قوله)** واللقطة الظاهر قراءته بالنصب عطفًا على مال ويجوز جره عطفًا على المضاف اليه وهو أولى للثلايق منصوب بين مجرورين لكن الاضافة فيه بيانية وفيما قبله وابعاده لامية تأمل ثم الظاهر ان المراد باقراض القاضى اللقطة هنا ماذا دفعها للمتقط اليه والا فتصرف فيها من تصدق او امسك للمتقط تأمل **(قوله من ملى)** بالهمز في المصباح رجل ملى على فعل غنى مقدر ويجوز الابدال والادغام اه اى ابدال الهمزة ياء وادغامها في الياء **(قوله)** حيث لا وصى هذا الشرط زاده في البحر بحثا بقوله ويبنى ان يشترط لجواز اقراض القاضى عدم وصى لليتيم فان كان له وصى ولو منصوب القاضى لم يجز لانه من التصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في بيع القنية اه وردده محشية الرملى بأن اطلاق المتون على خلافه وبأنه اذا لم يجز منه والوصى ممنوع من الاقراض امتنع النظر لليتيم ولا قائل به تأمل اه لكنه أفنى في وصايا الخيرية بأن للوصى اقراض مال اليتيم بأمر القاضى اخذا بما في وقت البحر عن القنية من ان للمتولى اقراض مال المسجد بأمر القاضى قال والوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان فلم تمتنع النظر لليتيم بهذه الجهة نعم رد على البحر ان الوصى اذا كان لا يملك الاقراض بدون اذن القاضى علم ان ذلك لم يدخل تحت وصايته بل باقى للقاضى فلم يكن ممنوعا منه مع وجود الوصى كالمصوب وصيا على يتيمة ليس لها ولى فللقاضى ان يزوجه بنفسه او يأذن للوصى بتزويجها وليس للوصى ذلك بدون اذن اذ لا يدخل تحت وصايته بخلاف بيع مال اليتيم ونحوه فليس للقاضى فعله مع وجود الوصى فلما لم يذكر هذا القيد في المتون فافهم **(قوله)** ولا من يقبله مضاربة الخ في البحر عن جامع الفصولين انما يملك القاضى اقراضه اذا لم يجد ما يشتره له يكون غلة لليتيم لا للوجود اه او وجد من يضارب لانه انفع اه اى انفع من الاقراض وما قيل ان مال المضاربة امانة غير مضمون فيكون الاقراض أولى فهو مدفوع بأن المضاربة فيها ربح بخلاف القرض **(قوله)** ولا مستغلا يشتره اى ما يكون فيه لليتيم غلة كما علمت وهو منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى والا كان حقه الرفع او البناء على الفتح كالايحى **(قوله)** ليحفظه اى بالاستدكار للمال واسما والشهود ونحو ذلك **(قوله)** لا يقرض الاب اى في اصح الروايتين فتح قال في البحر وفي خزائن الفتاوى الصحيح ان الاب كلقاضى فقد اختلف التصحيح والمعتمد ما في المتون وشمل ما اذا اخذ مال ولده الصغير قرضا لنفسه وهو مروى عن الامام وقيل له ذلك ولم أر حكما الجلد في جواز اقراضه على رواية جوازه للاب والظاهر انه كلاب لقولهم الجلد ابو الاب كلاب الا في مسائل واختلفوا في اعارة الاب مال ولده الصغير وفي الصحيح لاه **(قوله)** لانه لا يقضى لولده لانه ربما يكثر المستقرض فيحتاج للينة والقضاء بها ط **(قوله)** ولا الوصى فلو فعل لا بعد خيانة فلا يزل به وكذا ليس له ان يستقرض لنفسه على الاصح فلو فعل ثم اتفق على اليتيم مدة يكون متبرعا

والغائب) واللقطة (واليتيم) من ملى مؤتمن حيث لا وصى ولا من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشتره وله اخذ المال من أب مذر ووضعه عند عدل قنية (ويكتب الصك) ندبا ليحفظه (لا) يقرض (الاب) ولو قاضيا لانه لا يقضى لولده (و) لا (الوصى) ولا للمتقط فان أقرضوا ضمنوا المعجزهم عن التحصيل بخلاف القاضى ويستثنى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا بحرح

الأضرار ضامناً فلا يختص ما ذرعه الأمر إلى الحاكم وبذلك لا بداع والبيع نسبية وتامة في
 البحر وقفيه عن الجزاء إذا أحرز الرضى أو الأب والجد أو القاضى الصغير في عمل من الأعمال
 فلتصحيح جوازها وإن كانت بأقل من اجرة المثل اهـ أى لأن للوصى والأب والجد استعماله
 بلا عوض بطريق التهذيب والرياسة فبالعوض أولى كما في السابع والعشرين من جامع
 الفصولين وتامه أبحاث هذه المسائل فيه (قوله ومضى جازاً) تقيد لقوله ولا الملتقط بما إذا
 كان قبل جواز التصديق بها وهذا ذكره الزيلعى في مسائل شتى آخر الكتاب بقوله إلا أن الملتقط
 إذا نشد اللقطة ومضى مدة النشدة ينبنى أن يحوز له الأقرض من فقير لانه لو تصدق بها
 عليه في هذه الحالة جاز فالقرض أولى اهـ فافهم (قوله بلوقضى بالجور الخ) القضاء بخلاف
 الحق اما عن خطأ أو عمد وكل على وجهين اما في حقه تعالى أو حق العبد فالخطأ في حق العبد
 اما ان يمكن فيه التدارك والرد اولا فان امكن بأن قضى بمال او صدقة او طلاق واعتاق ثم
 ظهر ان الشهود عبيد او كفار او مجذومون في قذف يبطل القضاء ويرد العبد رقيقاً والمرأة إلى
 زوجها والمال إلى من اخذ منه وان لم يمكن الرد بأن قضى بالقصاص واقتص لا يقتل المقضى له
 ويصير صورة القضاء شبهة مانعة بل تجب الدية في مال المقضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ
 القاضى بالنية او باقرار المقضى له فلو باقرار القاضى لا يظهر في حق المقضى له حتى لا يبطل
 القضاء في حقه واما الخطأ في حقه تعالى بأن قضى بحد زنا او سرقة او شرب واستوفى الحد ثم
 ظهر ان الشهود كما مر فالضمان في بيت المال وان كان القضاء بالجور عن عمد واقربه فالضمان
 في ماله في الوجوه كلها بالجناية والاتلاف ويعزر القاضى ويعزل عن القضاء عن الهندية
 ما خلا (تنبيه) القاضى اذا قاس مسألة على مسألة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه فالحصومة
 للمدعى عليه يوم القيامة مع القاضى والمدعى اما مع المدعى فلانه أتم بأخذ المال واما مع
 القاضى فلانه أتم بالاجتهاد لان احدا ليس من اهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذكاء خوارزم
 قاس انفى على القاضى فاوردت ان القاضى صاحب مباشرة للحكم فكيف يؤاخذ السبب
 مع المباشر فانقطع وكان له ان يقول ان القاضى في زماننا مابجأ إلى الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك
 يلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه بزيادة قيل الشهادات قلت وفيه نظر فان هذا لا يسمى الاجاء
 حقيقة والالزام ان تنقطع النسبة عن المباشر إلى المتسبب كما لو اكره رجل آخر باتلاف عضو
 على اخذ مال انسان فان الضمان على المكروه بالكسر لصيرورة المكروه بالفتح كآلة ولا شك
 ان ما هنا ليس كذلك فلم تنقطع النسبة عن المباشر وهو القاضى وان اتم المتسبب وهو المفتى
 ولا يقاس هذا على مسألة تضمنين الساعى الى ظالم مع ان الساعى متسبب لامباشر فان
 تلك مسألة استحسانية خارجة عن القياس زجرا عن السعاية لكن قد يقال ان هذا حكم
 الضمان في الدنيا والكلام في الحصومة في الآخرة ولا شك في ان كلاما من المباشر والمتسبب
 ظالم أتم وللمظلوم الحصومة معهما وان اختلف ظلمهما فان المباشر ظلمه اشد كمن امسك رجلا
 حتى قتله آخر (قوله العزل عن القضاء) الظاهر ان هذا وما بعده مبنيان على رواية العزله
 بالفسق وتقدم ان المذهب انه لا يعزل بل يستحق العزل (قوله وفيه) لم يذكر ذلك في المنع
 فيعود الضمير إلى السراج (قوله وشهادته) أى اذا اراد ان يشهد شهادة عند القاضى المولى

وهو
 هي الوقى القاضى الجور

ومضى جازاً الملتقط التصديق
 فلا قرض أولى (ولو قضى
 بالجور فغرم عليه في ماله
 ان متممدا واقربه) أى
 بالعمد (ولو خطأ في الغرم
 على مقضى له) درر وفي
 المنع معزياً للسراج قل
 محمد ولو قل تعدت الجور
 العزل عن القضاء وفيه
 عن بن يوسف اذا غلب
 جوره ورشوته ردت
 قضايه وشهادته

مطلب
 اذا قاس القاضى واخطأ
 فالحصومة للمدعى عليه
 مع القاضى والمدعى
 يوم القيامة

لا يقبلها نفسه بغلبة الجور والرشوة فافهم (قوله القضاء مظهر لامتث) لان الحق لا يكون له
 كان ثابتا والقضاء اظهره والمراد ما كان ثابتا ولو تقديرا كالقضاء بشهادة الزور في جرم بيانه
 في تعريف القضاء عن ابن القيس (قوله ويخصص بزمان ومكان وخصومة) عزاء في الاشياء الى
 الخلاصة وقال في الفتح من اول كتاب القضاء الولاية قبل التقيد والتعليق بالشروط كقوله
 اذا وصلت الى بلدة كذا فانت قاضيا واذا وصلت الى مكة فانت امير الموسم والاضافة كجاءت
 قاضيا في رأس الشهر والاستثناء منها كجاءت قاضيا الا في قضية فلان ولا تنظر في قضية كما
 والدليل على جواز تعليق الامارة واضافتها قوله صلى الله عليه وسلم حين بعث البعث الى موتاه
 وامر عليهم زيد بن حارثة ان قتل زيد بن حارثة جعفر اميركم وان قتل جعفر فعبده الله بن رواحه
 وهذه القصة مما اتفق عليها جميع اهل السير والمغازي اه (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناسب
 خمس عشرة سنة ذكر الاول وثابت الثاني لكون المدة مؤنثا وهو سنة واجاب ط بأنه على
 تأويل السنة بالعام والاحول (قوله فلا تسمع الآن بعدها) اي انتهى السلطان عن سماعها
 بعدها فقد قال السيد المحمدي في حاشية الاشياء اخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى افندي
 الشهر بالمقاري ان السلاطين الآن يأمرون قضائهم في جميع ولاياتهم ان لا يسمعو دعوى
 بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه ونقل في الحامدية فتاوى من المذاهب
 الاربعة بعدم سماعها بعد انتهى المذكور لكن هل يبقى انتهى بعدموت السلطان الذي نهى
 بحيث لا يحتاج من بعده ان ينهى جديدا في الحرية بأنه لا بد من تجديد النهي ولا يستمر النهي
 بعده وبأنه اذا اختلف الخصمان في انه منه او غير منه فقول للقاضي ما لم يثبت المحكوم
 عليه النهي واطال في ذلك واطاب فراجعوه واما ما ذكره السيد المحمدي ايضا من انه قد علم من
 عادتهم يعني سلاطين آل عثمان نصرهم الرحمن من انه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من
 قبله وأخذ امره باتباعه فلا يفيد هنا لان معناه ان يلتزم قانون اسلافه بأن يأمر بما امروا به
 وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم منه انه اذا ولي قاضيا ولم ينهه عن سماع هذه الدعوى ان يصير قاضيه
 منها بمجرد ذلك وانما يلزم منه انه اذا ولاه ينهه صريحا ليكون عاملا بما التزمه من القانون
 كما اشتهر انه حين يولي له الآن بأمره في منشوره بالحكم بالصحة اقول المذهب كعادته من قبله وتماه
 الكلام على ذلك في كتابنا تنقيح الحامدية فراجعوه واطلنا الكلام عليه ايضا في كتابنا تنقيح
 الولاية والحكام (قوله الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي) استثناء الارث موافق لما مر
 عن الحموي ولما في الحامدية عن فتاوى احمد افندي المهنداري مفتي دمشق انه كتب على
 ثلاثة اسئلة انه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة وبخالفه ما في الحرية حيث ذكر ان
 المستثنى ثلاثة مال اليتيم والوقف والغائب ومقتضاء ان الارث غير مستثنى فلا تسمع دعواه
 بعد هذه المدة وقد نقل في الحامدية عن المهنداري ايضا انه كتب على سؤال آخر فيمن تركت
 دعواها الارث بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر ان الدعوى لا تسمع الا بأمر سلطان
 ونقل ايضا مثله فتوى تركية عن المولى ابي السعود وتعريضها اذا تركت دعوى الارث بلا عذر
 شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحق ونقل مثله شيخ
 مشايخنا التركاني عن فتاوى علي افندي مفتي الروم ونقل مثله ايضا شيخ مشايخنا السامحاني

مطلب

لقضاء يقبل التقيد
 والتعليق

مطلب

في عدم سماع الدعوى بعد
 خمس عشرة سنة

مطلب

هل يبقى النهي بعد موت
 السلطان

«فروع» القضاء مظهر
 لامتث ويخصص بزمان
 ومكان وخصومة حتى لو
 امر السلطان بعدم سماع
 الدعوى بعد خمسة عشر
 سنة فسمعه لم ينفذ فانت
 فلا تسمع الآن بعدها
 الا بأمر الا في الوقف
 والارث ووجود عذر
 شرعي وبه افق المفتي ابو
 السعود فليحفظ

عن فتاوى عبدالله افندى مفتى الروم وهذا الذى رأينا عليه عمل من قبلنا فالظاهر انه ورد
 نهى جديد بعدم سماع دعوى الارث والله سبحانه اعلم * (تنبيهات) * الاول قد استفيد من
 كلام الشارح ان عدم سماع الدعوى بعد هذه المدة انما هو للنهى عنه من السلطان فيكون
 القاضى معزولا عن سماعها لما عانت من ان القضاء يخص فلذا قال الا بأمر اى فاذا أمر
 بسماعها بعد هذه المدة تسمع وبسبب النهى قطع الحيل والتزوير فلا ينافى ما فى الاشياء وغيرها
 من ان الحق لا يسقط بتقادم الزمان اهـ ولذا قال فى الاشياء ايضا ويجب عليه سماعها اهـ
 اى يجب على السلطان الذى نهى قضائه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة ان يسمعها بنفسه
 او بأمر بسماعها كى لا يضيع حق المدعى والظاهر ان هذا حيث لم يظهر من المدعى اماره التزوير
 وفى بعض نسخ الاشياء ويجب عليه عدم سماعها وعليه فالضمير يعود للقاضى انتهى عن سماعها
 لكن الاول هو المذكور فى معين المفتى * الثانى ان النهى حيث كان للقاضى لا ينافى سماعها من
 المحكم بل قال المصنف فى معين المفتى ان القاضى لا يسمعها من حيث كونه قاضيا فلو حكمه
 الخصمان فى تلك القضية التى مضى عليها المدة المذكورة فله ان يسمعها * الثالث عدم سماع
 القاضى انما هو عند انكار الخصم فلو اعترف تسمع كما علم مما قدمناه من فتوى المولى ابى السعود
 افندى اذ لا تزور مع الاقرار * الرابع عدم سماعها حيث تحقق تركها هذه المدة فلو
 ادعى فى اثباتها لا يمنع بل تسمع دعواه ثانيا ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة
 ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركمانى فى مجموعته ان شرطها اى شرط الدعوى مجلس القاضى
 فلا تصح الدعوى فى مجلس غيره كالشهادة تنوير وبحر ودرر قال واستفيد منه جواب حادثة
 الفتوى وهى ان زيدا ترك دعواه على عمرو مدة خمس عشرة سنة ولم يدع عند القاضى بل طالبه
 بحقه مرارا فى غير مجلس القاضى فمقتضى مامر لا تسمع لعدم شرط الدعوى فليكن على ذكر
 منك فانه تكرر السؤال عنها وصرح فتوى شيخ الاسلام على افندى انه اذا ادعى عند القاضى
 مرارا ولم يفصل القاضى الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع لانه صدق عليه انه لم يتركها عند
 القاضى اهـ ما فى المجموعة وبه افق فى الحامدية ثم لا يخفى ان ترك الدعوى انما يتحقق بعد
 ثبوت حق طلبها فلو مات زوج المرأة او طلقها بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح
 فلها طاب مؤخر المهر لان حق طلبه انما ثبت لها بعد الموت او الطلاق لامن وقت النكاح
 ومثله ما رأى فى اواخر الدعوى هذه المدة لاعسار المدينون ثم ثبت بساره بعدها وبه يعلم جواب
 حادثة الفتوى سئلت عنها حين كتابت لهذا المحل فى رجل له كدك دكان وقف مشتمل على منجور
 وغيره وضعه من ماله فى الدكان بأذن ناظر الوقت من نحو اربعين سنة وتصرف فيه هو
 وورثته من بعده فى هذه المدة ثم انكره الناظر الآن وانكر وضعه بالأذن واراد الورثة
 اثباته وانبات الاذن بوضعه والذى ظهر لى فى الجواب سماع الينة فى ذلك لانه حيث كان
 فى يدهم ويد مورثهم هذه المدة بدون معارض لم يكن ذلك تركا للدعوى ونظير ذلك
 ما لو ادعى زيد على عمرو بدار فى يده فقال له عمرو كنت اشتريتها منك من عشرين سنة وهى
 فى ملكى الى الآن وكذبه زيد فى الشراء فتسمع بينة عمرو على الشراء المذكور بعد هذه
 المدة لان الدعوى توجهت عليه الآن وقبلها كان واضع اليد بلا معارض فلم يكن مطالبا

بأثبت ملكيتها فلم يكن نازكا للدعوى ومثله فيما يظهر ان مستأجر دار الوقت يعمرها
 باذن الناظر وينفق عليها مبلغا من الدراهم يصير ديناله على الوقت ويسمى في زماننا مرصدا
 ولا يطالب به مادام في الدار فاذا خرج منها فيه الدعوى على الناظر يمرصده المذكور وان طالت
 مدته حيث جرت العادة بأنه لا يطالب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان في كل سنة يقتطع بعضه
 من اجرة الدار فليتأمل * الخامس استثناء المأجر الشرعي اعم مما في الحرية من الاقتصار
 على استثناء الوقت ومال اليتيم والغائب لان المأجر يشمل مالوكان المدعى عليه حاكما ظلما كإبائي
 وما لو كان ثابت الاعسار في هذه المدة ثم ايسر بعدها فتسمع كما ذكره في الحامدية * السادس
 استثناء مال اليتيم مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدة وبما اذا لم يكن له ولي كما يأتي
 وفي الحامدية لو كان احد الورثة قاصرا والباقي بالغين تسمع الدعوى بالنظر الى القاصر بقدر
 ما يخصه دون البالغين * السابع استثناء الغائب والوقت والمبيتوا له مدة فتسمع من الغائب
 ولو بعد خمسين سنة ويؤيده قوله في الحرية من المقرر ان الترك لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم
 تأتى الجواب منه بالغبية والعامة خشية التزوير ولا يتأتى بالغبية الدعوى عليه فلا فرق فيه بين
 غيبة المدعى والمدعى عليه اه وكذا الظاهر في باقي الاعذار انه لامتدائها لان بقاء المأجر وان
 طالت مدته يؤكد عدم التزوير بخلاف الوقت فانه لو طالت مدة دعواه بلا عذر ثلاثا وثلاثين
 سنة لانسمع كما افتي به في الحامدية اخذا بما ذكره في البحر في كتاب الدعوى عن ابن الغرس عن
 المبسوط اذا ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة وليكن مانع من الدعوى ثم ادعى لانسمع دعواه
 لان ترك الدعوى مع التحكك يدل على عدم الحق ظاهرا اه وفي جامع الفتاوى عن فتاوى
 العتبات قال الشارحون من اهل الفتوى لانسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون
 المدعى غائبا او صديا او مجنونا وليس لهما ولي او المدعى عليه اميرا جائرا اه ونقل ط عن
 الخلاصة لانسمع بعد ثلاثين سنة اه ثم لا يخفى ان هذا ليس منبيا على المنع السلطاني بل هو
 منع من الفقهاء فلا تسمع الدعوى بعده وان امر السلطان بسماعها * الثامن سماع الدعوى
 قبل مضي المدة المحدودة مقيد بما اذا لم يمنع منه مانع آخر يدل على عدم الحق ظاهرا للمساكن
 في مسائل شتى آخر الكتاب من انه لو باع عقارا او غيره وامرته او احد أقاربه حاضرا يعلمه
 ثم ادعى بانه ماله لا تسمع دعواه وجعل سكوتة كالاقتضاح قطعا للتزوير والحيل بخلاف
 الاجنبي فان سكوتة ولو جازا لا يكون رضا الا اذا سككت الجار وقت البيع والتسامح وتصرف
 المشتري فيه زعرا وبناء فلا تسمع دعواه على ماعليه الفتوى قهرا للاطماع الفاسدة اه
 واطال في تحقيقه في الحرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا مجرد سكوت القريب او الزوجة
 عند البيع مانعا من دعواه بلا تقيد باطلاعه على تصرف المشتري كما اطلقه في الكنز والمثلقي
 واما دعوى الاجنبي ولو جازا فلا بد من منعها من السكوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري
 ولم يقيدوه بمدة وقد اجاب المصنف في فتاواه فيمن له بيت يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين
 ويتصرف فيه هداما وعمارة مع اطلاع جاره على ذلك بأنه لا تسمع دعوى الجار عليه البيت
 او بعضه على ماعليه الفتوى وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب في مسائل شتى قيل
 الفرائض ان شاء الله تعالى فانظره هناك فانه مهم (قول له امر السلطان انما ينفذ) اي يقع ولا

* امر السلطان انما ينفذ
 اذا وافق الشرع والأفلا
 اشياء من القاعدة الحامدية
 وفوائد شتى فلو امر قضاته
 تخليف الشهود وجب
 على العلماء ان يتسجوه
 ويقولوا له لا تكلف قضائك
 الى امر

مطلب

اذا ترك الدعوى ثلاثا
 وثلاثين سنة لا تسمع

مطلب

باع عقارا واحد أقاربه
 حاضر لا تسمع دعواه

مطالع
طاعة راء واجبة

يجوز مخالفته وسباني قبيل الشهادات عند قوله امرك قاض يقطع او رجم الخ التعاميل
بوجوب طاعة ولى الامر وفي ط عن الحموى ان صاحب البحر ذكر ناقلا عن اثنتا ان طاعة
الامام في غير معصية واجبة فلو امر بصوم يوم وجب اه وجب ما ان السلطان لو حكم بين الخصمين
بفخذ في الاصح وبه يفتى (قوله يلزم منه سخطك) اى ان عصوك وسخط الخالق اى ان
اطاعوك اه - عن الاشياء وفي سخط ضم المهمة مع سكون الحاء المعجمة وفتحها ونقل
عن الصيرفية جواز التحليف وهو مقيد بما اذا رآه القاضي جائزا اى بان كان ذا رأى اما اذا
لا يمكن له رأى فلا ط عن ابي السعود والمراد بالرأى الاجتهاد (قوله قضاء الباشا الخ) قدمنا
الكلام عليه قبيل قول المصنف لا يقضى على غائب ولا له (قوله الحاكم للقاضي) في بعض
النسخ المحكم هو الذى في البحر والاشياء (قوله الا في اربع عشرة مسألة) سباني في آخرا باب
الحكم اه في البحر عددها تسعة عشر وبأى بيانه هناك مع زيادة عليها (قوله ذكرناها) من كلام
الاشياء (قوله) ويعزل اى يستحق العزل كفى الزباني (قوله لريبة) اى اذا كان له ربة
في الشهود ومنها ثلاثة شهدوا عنده ثم قال احدهم قبل القضاء استغفر الله كذبت في شهادتى
فسمعه القاضي بلا تعيين شخصه فسألهم فقالوا كلنا على شهادتنا فانه لا يقضى بشهادتهم
ونخرجهم من عنده حتى ينظر في ذلك يرى (قوله ولرجاء صالح اقارب) وكذا الاجانب لان
الغشاء يورث الضغينة فيحترز عنه مهما امكن ط عن الشيخ صالح وفي البيرى عن خزانة
الاكمل اذا طمع القاضي في ارضاء الخصمين لا بأس بردهم ولا يفخذ القضاء بينهما لعلهما
يصنعانحان ولا يردهما اكثر من مرتين وان لم يطلع افخذ القضاء اه (قوله واذا استعمل المدعى)
اراد ان المدعى اذا استعمل من القاضي حتى يخضر بيته فانه يمهله وكذا اذا قام البيعة ثم ان
المدعى عليه استعمل من القاضي حتى يأتي بالدفع فانه يمهله ولا يعجل بالحكم اه وهذا بعد
ان يسأله عن الدفع وكان صحيحا فلو قلنا لا يمهله ولا يلفت اليه كفى قاضيان يرى قلت
وسباني قبيل باب دعوى الرجلين انه لو قال المدعى عليه لى دفع ينهل الى المجلس الثانى وزاد
البيرى عن الخلاصة مسألة اخرى يؤخر فيها اذا لم يعتمد على فتوى اهل مصره فبعث الفتوى
الى مصر آخر لا يأنتم بتأخير القضاء (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) فلو قال رجعت عن
قضائى او وقتت في تلبس الشهود او اجازات حكمى لم يصح والقضاء ماض كفى الحانية اشياء
قيد بالرجوع لانه لو انكر القضاء وقال الشهود قضى فالقول له على الفتوى به ذكره ابن الغرس
وقدمنا اول انقضاء عن جامع الفصولين اعتقاد خلافة في زماننا (قوله لو يعلمه) كما اذا اعترف
عنده شخص لآخر بيمينه وغابا عنه ثم تدعى عنده اثنان لحكم على احدهما فلان انه ذلك
المعترف تمهين له انه غير له نقضه وتماه في شرح الوهبانية وهذا مبني على ان للقاضي العمل بعلمه
والفتوى على عدمه في زماننا كما نقله في الاشياء عن جامع الفصولين وقيد بزماننا لفساد القضاء
فيه واصل المذهب الجواز وسباني تمامه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله او ظهر
خطؤه) تقدم بيانه عند قوله ولو قضى بالجور (قوله وبخلاف مذهبه) تقدم بيانه عند قوله
قضى في محته فيه بخلاف ربه (قوله فعل القاضي حكم الخ) كذا في الاشياء تفريعها واستثناء وذكر
في البحر اول كتاب القضاء فعل القاضي على وجهين الاول ما لا يكون موضعاً للحكم كالواذنته

يلزم منه سخطك او سخط
الحق في القضاء الباشا
وكشبه الى القاضي جائز
ان لا يمكن قضاه على من
السعدن الخ كذا كقاض
الا في اربع عشرة مسألة
ذكرناها في شرح الكتز
يعنى في البحر وفي الفصل
الاول من جامع الفصولين
القاضي بتأخير الحكم يأنتم
ويعزروا يعزل وفي الاشياء
لا يجوز للقاضي تأخير
الحكم بعد وجود شرائطه
الا في ثلاث لريبة ولرجاء
صالح اقارب واذا استعمل
المدعى لا يصح رجوعه
عن قضائه الا في ثلاث لو
يعلمه او ظهر خطؤه او
بخلاف مذهبه فعلى
القاضي حكم فلو زوج
البيعة من نفسه او ابنته
لم يشتر

مصاب

لا يصح رجوع القاضي
عن قضائه الا في ثلاث

مطالع

في حكم القاضي بعلمه

مصاب

فعل القاضي حكم

مكلفة بتزويجها فتزوجها فانه وكيل عنها ففعله ليس بحكم كافي القاسمة * الثاني ما يكون محلا
للحكم كتزويج صغيرة لاولي لها وشرائه وبيعه مال اليتيم وقسمته العقار ونحو ذلك فجزم في
التحسيس بأنه حكم وكذا تزويجه اليتيمة من ابنه وردده في نكاح الفتح بأن الاوجه انه ليس بحكم
لاستقامته اي من الدعوى الصحيحة وبأن الحاقه بالوكيل كفي للمنع يعني ان الوكيل بالنكاح
لا يملك التزويج من ابنه فالقاضي بمنزلة فيغني ذلك عن كونه حكما وعلى هذا فقولهم شراء
التامني مال اليتيم اوشيا من الغنمة لنفسه لا يجوز لانه حكم لنفسه خلاف الاوجه لان الحاقه
بالوكيل للمنع مغل عن كونه حكما لان شراء الوكيل لنفسه باطل لكن لما كثر في كلامهم كون
فعله حكما قالوا لي ان يقال تصحيحا لكلامهم ان الحكم نقول يحتاج الى الدعوى والفعل لا
كالتضاء الضمني لا يحتاج اليها وانما يحتاجها القصد ويدخل الضمني تبعاً وقال محمد في الاصل
لو طاب الورثة القسمة لامقار وفيهم غائب اوصغير قال الامام لا قسم ما لم يهرنوا على الموت
والوارث ولا قضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضاؤه وقال يقسم اه
وهذا قطع للشبهة فتعين الرجوع الى الحق اه مافي البحر ما خضا وحاصله ان مافي الاصل
لا يمكن الحاقه بالوكيل في المنع من القسمة فتعين ان العلة مانص عليها من كون فعله حكما وتعين
التوفيق بما ذكر من ان القضاء الفعلي لا يحتاج الى الدعوى كالضمني بخلاف القول القصدى
وبه اندفع ما سرع الفتح من قوله لا استثناء شرطه واندفع ايضا قول ابن الغرس ان الصواب
ان الفعل لا يكون حكما نعم قال في النهر بما يدل على انه ليس بحكم اثباتهم خيار البلوغ للصغير
والصغيرة بتزويج القاضي على الاصح اذ لو كان تزويجه حكما لزم نقضه اه قات وقد يقال ان
معنى كونه حكما انه اذا تزوج اليتيمة ليس لغيره نقضه كما اتفق به ابن نجيم اي لو رجع الى الحاكم آخر
لا يراه ليس له نقض بل عليه تنفيذ لان الحكم يرفع الخلاف ولا يلزم من هذا انه ليس لها خيار
البلوغ كالوزوجها عصبه غير الاب والجد وحكمه القاضي فان حكمه بصحة العقد لا ينافي
ببوت خيار البلوغ كما لا يخفى فكذلكها بالاولى * (نعم) قال في الاشباه القضاء الضمني لا يشترط له
الدعوى والحسومة فاذا شهدا على خصم بحق وذكر اسمه واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق
كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب اه اي اذا كان المشهود عليه غير مشار اليه
فلو مشارا اليه لا يثبت نسبه كما وضعه الحموي ثم قال في الاشباه وعلى هذا لو شهدا بان فلانة
زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية
بينهما وهي حادثة الفتوى ونظيره مافي الخلاصة من طريق الحكم ببوت الرضائية ان يعلق
رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازع في دخوله فتقام البينة على
رؤياه فيثبت رمضان ضمن ببوت التوكيل واصل القضاء الضمني ما ذكره اصحاب المتن من انه
لو ادعى كفاية رجل بمال بأذنه فأقر بها وانكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها
كان قضاء عليه قصدا وعلى الاصيل الغائب ضمنا وله فروغ وتفاصيل ذكرناها في الشرح اه
(قوله الا في مسئلتين الخ) استثناء من قوله فعل القاضي حكم ووجه الاول ان فعله بطريق
الوكالة ووجه الثانية ان فعله كفعل الواقف فلقاض آخر نقضه كافي لمتنخب المحيط الرضوى
وقيد ذلك فيه بقيد من بعض المشايخ فانه قال وان اعطى القاضي بعض القرابة اي فقيرا

مطلب

القضاء القولي يحتاج
للدعوى بخلاف الفعلي
والضمني

الا في مسئلتين اذا اذن
الولى للقاضي بتزويجها
كان وكلا واذا اعطى
فقيرا من وقف الفقراء
كان له اعطاء غيره

مطلب

في القضاء الضمني

من قرابة الواقف ولم يقض له بذلك ولم يجعله رتبة في الوقف كان لقاض آخر نقضه لكن ذكر في الاشياء من القاعدة الخامسة ان تقرير القاضى المرتب غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم موافقه في الحصاص افاده البيهقي **(قوله)** امر القاضى حكم) قدما اول القضاء انهم اتفقوا على ان امره بحبس المدعى عليه بالحق كأمره بالاخذ منه وعلى ان امره بصرف كذا من وقف الفقراء الى فقير من قرابة الواقف ليس يحكم حتى لو صرفه الى فقير آخر صرح واختلفوا في قولهم سلم الدار وتام الكلام عليه في البحر والنهر هناك **(قوله)** القاضى يحلف غريم الميت لمبين ان هذا التحليف واجب ام لا وتوقف فيه المقدسى لكن قال في الخلاصة عن ادب القاضى للحصاص واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحداده اليك عنه ولا يقضه قابض ولا ابرأته ولا شيئاً منه ولا حلت بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عندك ولا بشئ منه رهن اهـ وعنده الصدر الشهيد بأن المدين ليس للوارث ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر او وصى له فالحق في هذا في تركة الميت فعلى القاضى الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلفه اهـ فحينئذ اجمعوا على تخليفه وذكروا انه لا يدفع اليه المال حتى يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرطها فلا ينفذ حكمه بالدفع والقبض والقاضى مأثور بالحكم باصح اقوال الامام فاذا حكم بغيره لم يصح فكيف وقد اجمعوا على التحليف وتامه في الحامدية قال في البحر من الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وانتهى بالينة وعزاه الى الوالوية ثم قال ولما ربح حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف ويبنى ان يحلف احتياطاً اهـ قال محشي الرملى قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفاه في باطن الامر واماق مسألة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فالتفتي الاحتمال المذكور اهـ وهذا وجه كما لا يخفى * (تبيه) * قيد بالقاضى لان الوصى ان يدفع ذلك للمقر له اذا اقر به الميت عنده كنعوا عليه وتامه في البيهقي **(قوله)** ولو اقر به المريض) اى في مرض موته قال في التنازخية وقال القاضى الامام ابو على النسفى عرفنا ان الدين اذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف وكننا نظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرض موته ان الغريم لا يستحلف لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالمديون للغرماء فانهم يعطون ذلك ولم يشترط المدين والحصاص ذكر المدين هنا وهذا شئ استفيد من جهته اهـ يرى **(قوله)** انه حلف المخدرة) هي التي لا تتخاطل الرجال وان خرجت لحاجة وحمام كذا ذكره الشارح عن الفقيه في باب الشهادة على الشهادة **(قوله)** الا بشاهدين) هذه عبارة الاشياء وظاهرها انه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى انه يقبل قول شاهد معه قال الشيخ صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط **(قوله)** وقدما في الوقف الخ) كان الاولى ذكر عنده قوله امر السلطان انما ينفذ الخ **(قوله)** ان السلطان مخالفة شرط الواقف) فيجوز له احداث وظيفة او مرتب اذا كان المقرر في ذلك من مصارف بيت المال ط **(قوله)** ولو غالبه قري ومزارع) بأن كان الواقف له سلطاناً او واحداً من الامراء ولم يعلم تملكها بوجه شرعى ولذا علله الشارح

مطلب
امر القاضى حكم

مطلب
يحلف القاضى غريم الميت
* امر القاضى حكم الا
في مسألة الوقف المذكورة
فامرته فتوى فلو صرف
لغيره صح * القاضى يحلف
غريم الميت ولو اقر به
المريض * لا يقبل قول
امين القاضى انه حلف
المخدرة الا بشاهدين * من
اعتمد على امر القاضى
الذى ليس بشرعى لم يخرج
عن المهدية اهـ وقدمننا
في الوقف عن المتقدمة
الحجية معزيا للمبسوط ان
السلطان مخالفة شرط
الواقف لو غالبه قري
ومزارع وانه يعمل
بأمره وان غير الشرط
فليحفظ قلت

هناك بقوله لأن أصلها لبيت المال وافتح المفتي أبو السعود أفندي بأن أوقف المولود والأمراء لا يراعى شروطها لأنها من بيت المال أو ترجع إليه اهـ وقد تناول الكلام على ذلك في الوقف

(قوله واجاب صنعى أفندي) أى عن سؤال سئل عه **(قوله متى كان في الوقف سعة)** بفتح السين والعين المهملتين أى بأن كانت غلته وافرة **(قوله ولم يقصر)** أى ذو الوظيفة التى أحدها الساعان **(قوله لا يمنع)** أى من تناول ما قبله **(قوله لم يحبس المولى الخ)** فى البحر لا يحبس صبي على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار إذا لم يكن له أب أو وصى والرأى فيه للقاضى فيأذن في بيع بعض ماله للايفاء ولوله أب أو وصى يحبس أن امتنع من قضاء دينه من ماله أى مال الصبي ولا يحبس الصبي إلا بطريق التأديب لئلا يجاسر الى مثله إذا باشر شيئاً من اسباب التعدي قصداً فلو خطأ فلا كذا في كفالة المبسوط وفى المحيط للقاضى حبس الصبي التاجر تأديباً لا عقوبة لئلا يماطل حقوق العباد فإن الصبي يؤدب ليتزجر عن الافعال الذميمة اهـ

(قوله فيأتمل فيه هنا) قد علمت من عبارتي المبسوط والمحيط أن فيه على وجه العقوبة وإثباته على وجه التأديب وهو شامل أيضاً للمأذون والمحجور فافهم **(قوله قال)** أى الشر بنبلالى وقد عزاه في النهر الى الطرسوسى أخذاً من قول المبسوط ولوله أب أو وصى الخ

(قوله للقاضى تقضه) أى تقض بيع الأب والوصى لو انتقض أصاح للصغير **(قوله كما نظمه)** الشارح أى شارح الوهبانية القاضي عبد البر بن الشحنة **(قوله ولو مصلحا)** أنما ذكره لأنهم صرحوا بأن شرط بيع الأب عقار الصغير بمثل القيمة كونه محموداً ومستوراً فلو كان مفسداً لا يجوز إلا بضعف القيمة **(قوله والإصاح التقض)** لو أواللحال وقوله يسطر بسكون السين جملة استثنائية **(قوله ولم يحبس الخ)** أى يحبس الوالد والوصى في دين على الطفل لأجبي إذا كان للعقل مال وامتناً من أدائه كاعلم مامر **(قوله وصى)** على تقدير الواو العاطفة **(قوله وللتأديب الخ)** أى وحبس الصبي للتأديب بعض المشايخ تصوروا **(قوله في الدين لم يحبس أب)** تقدمت هذه المسئلة في قوله لا يحبس أصل وإن علا في دين فرعاً بل يقضى القاضي دينه من عين ماله أو قيمته الخ واحترز بالدين عن التفقة فإنه يحبس بها كمر هناك **(قوله ومكاتب)** بفتح التاء أى لا يحبس المكاتب بدين الكتابة فإن كان ديناً آخر يحبس به للمولى ومنهم من منعه لأنه يتمكن من إسقاطه بالتعجير وصححه في المبسوط وعليه الفتوى بجر عن انقع الوسائل

(قوله وعبد لمولاه) أى لدين مولاه أطلاقه الزيلعي فظاهره ولو كان مديوناً بجر **(قوله كمكس)** أى عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى بدين مكاتبه إن كان من جنس بدل الكتابة لوقوع المقاصة واللا يحبس لتوقفها على الرضا ولا يحبس المولى بدين عبده المأذون غير المديون وإن مديوناً يحبس لحق الغرماء بجر وذكره الشارح بعد **(قوله ومعسر)** أى من ظهر أعساره بعد حبسه المدة التى يراها للقاضى فلا يحبس بعدها وبهذا بلغ عدد من لا يحبس سبعة أو اياها الصبي وكلها في النظم وقد عدها في البحر كذلك لكنه اسقط المعسر وذكر بدله العاقلة إن كان لهم عطاء فلا يحبسون في دية وأرض ويؤخذ من العطاء وإن لم يكن عطاء يحبسون ثم قال ويزاد مستلطان لا يحبس المويون إذا علم القاضي أن له مالا غنياً أو محبوساً موسراً قد سارت تسعاه قلت وبالمعسر صارت عشرة **(قوله نعم الخ)** تنقيح قوله كمكس

واجاب صنعى أفندي بأنه متى كان في الوقف سعة ولم يقصر في أداء خدمته لا يمنع فقهه وفى الوهبانية يشهد المولى بدين الصغير حتى يوفيه أو يظهر فقر الصغير قلت لكن قدم شارحها عن تضييخ أن الحر والعبد والبالغ والصبي في الحبس سواء فيأتمل فيه هنا قاله الشر بنبلالى قال وليس للقاضى البيع مع وجود أب أو وصى وهى فائدة حسنة قلت وفى القنية ومتى باعاً فالقاضى تقضه لو أصاح كما نظمه الشارح فضعفته لما لم تغير البعض فقلت * ونقض بيع من أب أو وصيه * ولو مصلحا والإصاح التقض يسقط * ويحبس في دين على الطفل والد وصى وللتأديب بعض بغير * وفى الدين لم يحبس أب ومكاتب * وعبد لمولاه كمكس ومعسر * نعم لو العبد مديوناً يحبس المولى بدينه لأنه للغرماء وكذا يحبس بدين مكاتبه

مطلب

في حبس الصبي

مطلب

جملة من لا يحبس عشرة

(قوله) لانها كان من جنس الكتابة) الاولى ان يقول ان لم يكن من جنس الكتابة فانه تقيد
ص قوله كعكس كلامه من عبارة البحر المارة آنفا (قوله سيدا) مفعول مقدم على فاعله وهو
مكا (قوله) والعبد فيها) اى فى الكتابة مخير لانها عقد غير لازم فى جانب فله فسخها (قوله
المحرر) اسم فاعل اى الذى حرر الكتب وصححها واحتاج اليها لاعتماده عليها (قوله) اذ
بالكتب ماهو معسر) اذ قضاء الدين مقدم على حاجته اليها وان كان فقيرا فى حق اخذ الصدقة
وعده وجوب الزكاة كالوكان له قوت شهر فانه يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه
كافى التقية والله سبحانه اعلم

باب التحكيم

ما كان من فروع القضاء وكان احط رتبة من القضاء آخره. ولهذا قال ابو يوسف لا يجوز
لما ينفى بالشرط و اضافته الى وقت بخلاف القضاء لكونه صلاحا من وجه بحر (قوله) هولاء
الح) فى الصحاح ويقال حكمته فى مالى اذا جعلت اليه الحكم فيه اه وهذه العبارة
لاتدل على ان التحكيم لغة خاص بالمال خلافا لما توهمه عبارة الشارح ولذا قال فى الصباح
حكمت الرجل بالتشديد فوضت الحكم اليه (قوله) وعرفا تولية الخصمين) اى الفريقين
المتخاصمين فيشمل ما لو تعدد الفريقان ولذا اعيد عليهما ضمير الجماعة فى قوله تعالى هذان
خصمان اخصموا وفى الصباح اخصم يقع على المفرد وغيره والذكر والاقتى بلفظ واحد وفى
لغة يطاق فى التثنية والجمع فيجمع على خصوم وخصام اه فانهم (قوله) حاكا) المراد به
ما مع الواحد والمتعدد (تنبيه) فى البحر عن البرازية قال بعض علمائنا اكثر قضاة عهدنا
فى بلادنا مصالحون لانهم تقلدوا القضاء بالرشوة ويجوز ان يجعل حاكا بترافع القضية
واعترض بأن الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده انه ماضى الحكم وحضور المدعى
عليه قديكون بالاشخاص والجبر فلا يكون حكما الا ترى ان البيع قد يتعقد ابتداء بالتعاطى
لكن اذا تقدمه بيع باطل او فاسد وترتب عليه التعاطى لا يتعقد البيع لكونه ترتب على
سبب آخر فكذا هنا ولهذا قال السلف القاضى النافذ حكمه اعز من الكبريت الاحمر اه
قال ط وبعض الشافعية يعبر عنه بأنه قاضى ضرورة اذ لا يوجد قاض فها علمناه من البلاد
الا وهو راش ومرتش اه وانظر ما قدمناه اول القضاء (قوله) وركنه لفظه الح) اى ركن
التحكيم لفظه الدال عليه اى اللفظ الدال على التحكيم كالحكم يتنسا اوجع ذلك حكما
او حكمتك فى كذا فليس المراد خصوص لفظ التحكيم (قوله) مع قبول الآخر) اى المحكم
بالفتح فلو لم يقبل لا يجوز حكمه الاتجديد التحكيم بحر عن المحيط (قوله) من جهة المحكم
اى جنسه الصادق بالفريقين وشمل ما لو كان احدهما قاضيا كافى القهستانى (قوله) لا الحرية
ففيحكم المكاتب والعدل المأذون صحيح بحر (قوله) فصح تحكيم ذمى) لانه اهل للشهادة
بين اهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيهما عليه فى حقهما كتفايد السلطان اياه وتقليد
الذى ليحكم بين اهل الذمة صحيح لايين المسلمين وكذلك التحكيم هندية عن النهاية ط وفى
البحر عن المحيط فلو اسلم احد الخصمين قبل الحكم لم ينفذ حكم الكافر على الذمى وينفذ للمسلم
على الذمى وقيل لا يجوز للمسلم ايضا وتحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم ثم قتل او لوطى بطل

الا فيما كان من جنس
الكتابة فى عناق الوهبانية
* وفى غير جنس الحق
يجوز سيدا مكاتبه والعبد
فيهما مخير * وفى حجرها *
ويجوز ذو الكتب
الصحاح المحرر * على
الدين اذ بالكتب ماهو
معسر *

باب التحكيم

(د) لغة جعل الحكم
فيها تغييرا وعرفا (تولية)
الخصمين حاكا فيحكم بينهما
وركنه لفظه الدال عليه
مع قبول الآخر) ذلك
(وشرحه من جهة المحكم)
بالكسر (المقل لا الحرية
والاسلام) فصح تحكيم
ذمى ذمى (و) شرطه
(من جهة المحكم) بالفتح
(بلا حيا قضاء)

كمر (وشرط الامانة)
 المذكورة (وقه) اى
 المحكم (ووقت الحكم
 جديا فلو حكما عبدانفق
 او صديقان او ذميا فسلم
 ثم حكم لا ينفذ) هو
 الحكم (في مذهب) بفتح
 اللام مشددة بخلاف
 الشهادة وقدمت انه لو
 انتفى العبد ثم عتق
 فقتل صح وراه سعدى
 اقدمى للمبني (حكما
 رجلا) معوما اذ لو حكما
 اول من يدخل المسجد
 لم يجز اجزاء للمجهالة
 (حكما) بينهما بيعة او
 اقرار او نكاح (ورضا
 تحكمه) صح لو في غير حد
 رتود ودية على عاقلة)
 لاصل ان حكم المحكم
 بمنزلة الصالح وهذه لا تخور
 بالصالح فلا تجوز بالتحكيم
 (وإن أراد احدهما بقتله)
 اى التحكيم بعد وقوعه
 (كما) ينفرد احدا لعائدين
 (في مفسارة) وشركة
 وكالة) بلا التماس

وان سلم نفذ وعندها جائز بكل حال (قوله كمر) اى ان الباب السابق في قوله والحكم
 كالتراضى وافاد جواز تحكيم المرأة والفاسق اصلاحيتهما للقضاء والاولى ان لا يحكما فاسقا
 بحر (قوله وقته ووقت الحكم جميعا) وكذا فيما بينهما بخلاف التراضى كسبائى في المسائل
 المخالفة بحر (قوله فلو حكما عبدان) ولو حكما حرا وعيدا حكم الحر وحده لم يجز وكذا اذا
 حكما بحر عن الخيط (قوله في قتله) بفتح اللام مبنى للمجهول اى فيمن قاده الامام القضاء
 (قوله بخلاف الشهادة) فان اشتراط الاهلية فيها عند الاداء فقط وشار بهذا الى فائدة قول
 المصنف صلاحية القضاء حيث لم يقل للشهادة (قوله وقدمنا) اى قبيل قوله واذا رفع اليه
 حكم قض وشار بهذا الى ان قوله كفى مقلد ليس متفقا عليه وقدمنا اول القضاء عند قوله
 واهله اهل الشهادة ان فيه روايتين وانه في الواقعات الحسامة قال الفتوى على انه لا ينزل
 بالردة لان الكفر لا يبنى ابتداء القضاء في احدى الروايتين وان هذا يؤيد رواية صحة تولية
 الكافر والعبد وصحة حكمهما بعد الاسلام والعتق بلا تجديد تولية وبه جزم في البحر
 واقصر عليه في الفتح خلافا لما مشى عليه المصنف هنا وان هذا بخلاف الصبي اذا بلغ
 فانه لا بد من تجديد توليته وقدمنا وجه الفرق هناك فافهم وهل تجري هذه الرواية في
 المحكم لم أره والظاهر لا (قوله ورضا يحكمه) اى الى ان حكمه كذا في التقييد نذ انه احتراز
 عمالور جماع تحكيمه قبل الحكم او عمالورضى احدهما فقط لكن كان الاولى ذكره قبل
 قوله فحكم الا لا يجرى اشتراط الرضا بعد الحكم مع انه اذا حكم لم يجرى حكمه كفى الكثير وغيره
 وياتى مثا او يذكره هناك بأمره ليدخل ولو حكم بينهما قبل تحكيمه ثم قلا رضىنا بحكمه
 واجزناه فانه جائز كقوله ط عن الهندية (قوله صح لو في غير حد وقود الخ) شلى سائر
 المجتهدين من حقوق العباد كذا ذكره بعد وما ذكره من منعه في التقصص تبعا للكثير وغيره
 قول الحنفى وهو الصحيح كفى الفتح وما في الخيط من جوازه فيه لانه من حقوق العباد
 ضعيف رواية ودراية لان فيه حق الله تعالى ايضا وان كان الغالب حق العبد وكذا ما اختاره
 السرخسى من جوازه في حق التذدب ضعيف بالاولى لان الغالب فيه حق الله تعالى على
 الاصح بحر (قوله ودية على عاقلة) خرج ما وكنت على القاتل بان ثبت القتل باقراره
 او ثبت جراحة بيعة وارشها قل مما تحمله العاقلة خطأ كانت الجراحة او عمدا او كانت قدر
 ما تحمله ولكن كانت الجراحة عمدا لا توجب التقصص فينفذ حكمه وتماه في البحر (قوله
 بمنزلة الصالح) لانهما توافقا على الرضا بما يحكم به عليهما (قوله وهذه لا تخور بالصالح) اعترض
 بانه سبائى في الصالح جوازه في كل حق يجوز الاعتياض عنه ومنه التقصص لافيا لا يجوز
 ومنه الحدود اقول منشأ الاعتراض عدم فهم المراد فان المراد ان هذه الثلاثة لا تثبت بالصالح
 اى بان اصطلاحا على لزوم الحد والزموم التقصص الخ وماسبائى في الصالح معناه انه يجوز الصالح
 عن التقصص بمال لانه يجوز الاعتياض عنه بخلاف الحد فالتقصص هنا مصالح عنه وفي الاول
 مصالح عليه والفرق ظاهر كالابن (قوله بعد وقوعه) الاولى ان يبده بقوله قبل الحكم
 (قوله كما ينفرد احدا لعائدين الخ) اى ينقض العقد وفسخه اذا علم الآخر ولو بكتابة او رسول
 على تفصيل مر في الشركة وياتى في الوكالة والمضاربة ان شاء الله تعالى (قوله بلا التماس

باب

حكم بينهما قبل تحكيمه
 احرازه جائز

طالب) يعني ان الموكل يفرد بعزل الوكيل ما يتعلق بالتوكيل حتى المدعى كما لو اراد خصمه السفر فطلب منه ان يوكل وكيلاً بالخدمة فليس له عزله ككسائي في بابه (قوله وغيره) (منصوب على انه مفعول معه) (قوله لان حكمه كالصالح) (والصالح من منيع التجار فكان كل واحد من الشريكين راضياً بالصالح وما في معناه بحر (قوله بتحكمه) متعلق برضا (قوله ثم استثناء الثلاثة) اني اجد والقود والدية على العاقلة وكان الاول ذكر هذا عقبا (قوله في كل المجتهدات) اي اسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد من حقوق لباد كالطلاق والطلاق والكتابة والكفالة والشفعة والتفقة والديون والبيع بخلاف ما خالف كتابا اوسنة اوجاعا (قوله حكمه يكون الكنايات رواجع الخ) قال الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء هو الظاهر عند اصحابنا وهو الصحيح لكن مشايخنا امتنعوا عن هذه الفتوى وقولوا يحتاج الى حكم الحاكم كما في الحدود والقصاص كي لا تجاسر العوام فيه اه قال في الفتح وفي الفتاوى الصغرى حكم المحكم في الطلاق المضاف ينفذ لكن لا يفتى به وفيها روى عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة واستفتى فيها عدلا فافتاه ببطلان العيين وسعة اتباع فتواه وامساك المرأة المخاوف بطلاقها وروى عنهم ما هو اوسع وهو ان تزوج اخرى وكان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستفتى فيها آخر فافتاده بفسخه العيين فانه يفارق الاخرى ويمسك الاولى عملا بفتاواها اه (قوله وغير ذلك) كما اذا مس صهرته شهوة وانتشر لها حكم الزوجان حكما ليحكم لهما بالحل على مذهب الشافعي فالاصح هو النفاذ ان كان المحكم براه والا فالصحيح عدمه فاقده في البحر عن الفتية (قوله وظاهر الهداية الخ) حيث قال قولوا وتخصيص الحدود و القصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات وهو الصحيح الا انه لا يفتى به ويقال يحتاج الى حكم المولى دفعا لتجاسر العوام اه اي تجاسرهم على هدم المذهب فتح ومثل عبارة الهداية عبارة شرح ادب القضاء المارة آتفا وتقدم فيها ان الصحيح صحة التحكيم وانه الظاهر عن اصحابنا وكان ما هنا ترجيح لقول الآخر المقابل للصحيح والمتبادر من عبارة الهداية انه لا يفتى بجوازه في سائر المجتهدات لكن ذكر في البحر عن الولولجية والفتية ما هو كالصريح في ان ذلك في العيين المضافة ونحوها ونحوه ما قدمناه آتفا عن الفتح عن الفتاوى الصغرى وبأني التصريح به في الخلافات ولكن يتأمل في وجه المنع من عدم الافتاء به والتعليل بأن لتجاسر العوام على هدم المذهب لا يظهر في خصوص العيين المضافة ونحوها ثم رأيت القدسي توقف في ذلك ايضا واجاب بما حاصله انهم منعوا من تولية القضاء لغير الاهل لثلاث تحكيم غير الحق وكذلك منعوا من التحكيم هنا لثلاث تجاسر العوام على الحكم بغير علم قلت هذا يفيد منع التحكيم مطلقا الا لعالم والاحسن في الجواب ان يقال ان الخالف في العيين المضافة اذا كان بمقتضى محتها يلزمه العمل بما يقتضيه فاذا حكم بعدم محتها حاكم مولى من السلطان لزمه اتباع رأى الحاكم وارتفاع حكمه الخلاف اما اذا حكم رجلا فلا يفيد شيئا سوى هدم مذهبهم لان حكم المحكم بمنزلة الصالح لا يرفع خافقا ولا بطلا ليعمل بما كان الخالف بمقتضى

طالب (فان حكم لزمهما) ولا يبطل حكمه بعزل لهما لصدوره عن ولايته شرعية و (لا) بتعدي حكمه الى (غيرها) الا في مسألة ما لو حكم احد الشريكين وغريما له رجلا حكم بينهما والزم الشريك تعدي للشريك الغائب لان حكمه كالصالح بحر (قوله حكمه في عيب مبيع فنقض برده ليس للبائع رده على بائعه الا برضا البائع الاول والثاني والمشتري) بتحكيمه فتح ثم استثناء اثنائه فيد صحة التحكيم في كل المجتهدات حكمه يكون الكنايات رواجع وفسخ العيين المضافة الى الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم ويحكم وظاهر الهداية انه يجب بلا يحل فأمل

قالوا لا يفتى به ولا بد من حكم المولى هذا ماضى له والله سبحانه اعلم * (تأنيه) * سيأتى فى الحالات انه لا يصح حكمه بما فيه ضرر على الصغير بخلاف القاضى **(قوله)** وصح اخباره (الح) أى اذا قل لاحدها اقررت عندى اوقامت عندى بينة عليك لهذا فعدلوا عندى وقد الزمتك بذلك وحكمت لهذا فانكر المتضى عليه لا يفتى الى أنكاره ومضى القضاء عليه مادام المجلس باقيا لان المحكم مادام تحكيمهما قائما كالتقاضى المقلد الا ان يخرج المحاطب عن الحكم ويعزله قبل ان يقول حكمت عليك اوقاله بعد المجلس لانه بالقيام منه ينزل كينعزل بعزل احدها قبل الحكم فصار كالتقاضى اذا قل بعد العزل قضيت بكذا لا يصدق فتح **(قوله)** لا يصح اخباره بحكمه) أى بعد مآذم **(قوله)** حكم القاضى) فانه لا يصح لمن لا تقبل شهادته له **(قوله)** فلا بد من اجتماعهما) فلو حكم احدهما او اختلفا لم يجز كفى البحر عن الوولوجية وفيه عن الحسافى لوقول لامرأته انت على حرام ونوى الطلاق دون الثلاث حكما رجاءن حكم احدهما بانها بائن وحكم الآخر بانها بائن بالثلاث لم يجز لانهما لم يجتمعما على امر واحد اهـ **(قوله)** ويمضى حكمه) أى اذا رفع حكمه الى القاضى ان وافق مذهبه امضاه والا بطله وفائدة امضاه ههنا انه لو رفع الى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضى ولاية التقضى فيما امضاه هذا القاضى جوهره وفى البحر ولورفع حكمه الى حكم آخر حكمه بعدقالتانى كالتأنيى يمضيه ان وافق رأيه والا بطله **(قوله)** لان حكمه لا يرفع خلافا) لقصور ولايته عليهما بخلاف القاضى العام **(قوله)** للمحكم) بدن من له **(قوله)** تفويض التحكيم الى غيره) فلو فوض وحكم الثانى بلا رضاها فجازره القاضى لم يجز الا ان يجزاه بعد الحكم وقبل يبنى ان يكون كالوكيل الاول اذا جاز فعل الوكيل الثانى فتح **(قوله)** حكمه بالوقف) أى بلزومه لا يرفع خلافا أى خلاف الامام القائل بعدم لزومه بل يبقى عنده غير لازم يصح رجوعه عنه **(قوله)** بشرطه) أى من كونه مفرا زاعقارا ونحو ذلك مما مر فى باب **(قوله)** ولا يمضيه) عبارة البحر لانه يمضيه **(قوله)** بدونها فى البحر سبعة عشر) أشار الى انها تزيد على ذلك وهو كذلك وتقدم كثير منها فى الشرح والمتم منها انه لو استقضى لبعدهم عتق فقضى صح على أحد القولين بخلاف الحكم كامر وانه لا بد من تراضيهما عليه وأن التحكيم لا يصح فى حد وقود ودية على العاقلة وان لكل منهما عزله قبل الحكم وانه لا يتعدى حكمه فى الرد بالعيب الى بائع المبيع وانه لا يفتى بحكمه فى فسخ العين المضافة ونحوها وانه لا يصح اخباره بحكمه بخلاف القاضى على ماسياتى فى آخر التفريقات وانه لو خالف حكمه رأى القاضى ابطاله وانه ليس له التفويض الى غيره وان الوقف لا يلزم بحكمه فهذه عشرة مسائل مذكورة فى البحر وبقى انه لا يجوز تعاقبه ولا اضافته عند بن يوسف وانه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان ما يدعى عليه سببا لما يدعى على الحاضر وانه لا يجوز كتابه الى القاضى كعكسه وانه لا يحكم بكتاب قاض الا اذا رضى الخصمان وانه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي والميت وانه لا يتعدى حكمه على وكيل يعيب المبيع الى مؤكلا وانه لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير وانه لا يتقيد ببدل التحكيم بل له الحكم فى البلاد كلها وانه لو اختلف الشاهدان فشهد احدهما انه وكل زيدا بالخصومة الى قاضى الكوفة والآخر الى قاضى البصرة تقبل الاول شهد احدهما بذلك الى الفقيه فلان

(وصح اخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة الشاهدان ولايته) أى بقاء تحكيمهما (لا) يصح (اخباره بحكمه) لا نقضاء ولايته (ولا يصح حكمه لابويه وولده وزوجته) حكم القاضى (بخلاف الحكم) أى القاضى (عائهم) حيث يصح كالشهادة (حكما) رجاءن فلا بد من اجتماعهما على المحكوم به (ويمضى) القاضى (حكمه) ان وافق مذهبه (والا بطله) لان حكمه لا يرفع خلافا (وليس له) للمحكم (تفويض التحكيم الى غيره) وحكمه بالوقف لا يرفع خلافا) على الصحيح خاتية (فلورفع الى موافق) لمذهبه (حكم) ابتداء (بلزومه) بشرطه (ولا يمضيه) لانه لم يقع معتبرا والحاصل انه كالتقاضى الا فى مسائل عد منها فى البحر سبعة عشر منها لو اردت العزل فاذا أسلم احتاج لتحكيم جديد

وآخر الى الفقيه فلان آخر لان الحكم متوسط وقد يكون احد الحكمين احدث من الآخر فلا يرضى لئول بالآخر بخلاف ما لو كان المطلوب نفس القضاء فانه لا يختلف كما في شرح ادب القضاء فهذه تسع مذكورة في البحر ايضا وذكر فيه اربع مسائل اخر ذكرها الشارح بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وزاد في البحر اخرى حيث قال نعم اعلم انهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة في اربع الحرية والنسب والنكاح والولاء ولم يصرحوا بتحكيمها من الحكم ويحب ان لا يتعدى فتسمع دعوى الملك في المحكوم بمقتضى من الحكم بخلاف القاضي اه قلت وزاد ايضا انه ينعزل بقيامه من المجلس كما قدمناه عن الفتح فهي اربعة وعشرون (قوله بخلاف القاضي) فان الفتوى على انه لا ينعزل بالردة كما قدمناه فاذا اسلم لايحتاج الى تولية جديدة (قوله فليغيره بقولها) بخلاف ما ورد قاض شهادة للهمة لا يقبلها قاض آخر لان القضاء بالرد نفذ على الكافة بحر عن المحيط (قوله ويبنى ان لا يلبس الحس ولم أره) كذا في بعض نسخ البحر وفي بعضها قبل قوله ولم أره مانعه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قل وقائدة الزام الخصم ان المتبايعين ان حكما حكما فالحكم بحكم المشتري على تسليم الثمن والبايع على تسليم المبيع ومن امتنع بحسبه اه فهذا صريح في ان الحكم يحبس اه (قوله كذا الخ) هذا من البحر ايضا حيث قال وكذا لم أر حكم قبول الهدية واجابة الدعوى ويبنى ان يجوز الالتهاء التحكيم بالفرار الا ان يهدى اليه وقته من احدهما فيبنى ان لا يجوز اه وذكر الرحتى ان الذي يبنى الجواز لان من ارتاب فيه اه عزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه وفيه نظر والله سبحانه اعلم

باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره

هذا ايضا من احكام القضاء غير انه لا يتحقق في الوجود الا بقاضين فهو كالمركب بالنسبة لمقبله فتح وهذا اولى من قول الزياي انه ليس من كتاب القضاء لانه اما نقل شهادة او نقل حكم نعم هو من عمل القضاة فكان ذكره فيه انسب اه وحيث كان من معاملهم فكيف ينبغي بحر واجاب في النهر بان المتنى كونه قضاء والمثبت كونه من احكامه (قوله وغيره) عطف على كتاب ط (قوله الى القاضي) اي البعيد بمسافة يأتي بيانها واما ان قاضي مصر يكتب الى مثله والى قاضي الرستاق بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في الفتح ولو كتب القاضي الى الامير الذي ولاه اسام الله الامير ثم قص القصة وهو معه في مصر فحابه ثقة يعرفه الامير ففي القياس لا يقبل لأن ايجاب العمل بالينة ولانه لم يذكر اسمه واسم ابيه وفي الاستحسان يقبل لانه متعارف ولا يلبق بالقاضي ان يأتي في كل حادثة الى الامير ليخبره ولو ارسل رسولا ثقة كان كالمُرسل في جواز العمل به فكذا ارسل كتابه ولم يحرر الرسم في مثله من مصر الى مصر فطرطنا هنالك كتاب القاضي الى القاضي اه اي شرطنا ذلك فيما اذا كان الامير في مصر آخر وقد اسقط في البحر والنهر من عبارة الفتح قوله ولم يحرر الرسم في مثله من مصر الى مصر فاختلف نظام كلامه فافهم (قوله كل حق) من نكاح وطلاق وقتل وموجه مال واعيان ولو منقولة وهو المروي عن محمد وعليه المتأخرون وبه يفتى للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز

بخلاف الماضي ومنها ورد
الشهادة للهمة فليغيره
قبولها ويبنى ان لا يلبس
الحس ولم أره وكذا لم أر
حكم قبول الهدية ويبنى
ان لا يجوز ان هدى اليه
وقت استحكام

باب كتاب القاضي
الى القاضي وغيره
اراد بغيره قوله والمرأة
تقضي الخ (القاضي يكتب
الى القاضي في كل حق
به يفتى

في المنقول للحاجة الى الاشارة اليه عند دعوى والشهادة وعن الثاني تجوز في تعبد لقلة
الابق فيه لافى الامة وعنه تجوز في النكاح والاسبيجاني وعليه الفتوى بخبر (**قوله**
استحسانا) والقياس ان لا يجوز لان كتابته لا تكون اقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضي
في محله لم يعمل بأخباره فكتابه اولى وانما يجوزناه لان على رضى الله تعالى عنه والمصلحة خير
(**قوله** فن شهدوا على خصم حاضرا) قال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب
او المسخر الذي جعله اى القاضي وكيلا لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعى عليه لما
احتيج الى قاض آخر لان حكم القاضي قد تم على الاول اقول لا يخفى ما فيه من النكاح
والاحسن ان يقال ان قوله فن شهدوا على خصم ايسر مقصود بالذات في هذا الباب بل توطئة
لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم فيه ونظائره كثيرة كذا في الدررقات وحاصله انه ليس
المراد في هذه المسئلة من كتاب القاضي حكمه الى قاض آخر حتى يراد بالخصم فيها الوكيل او
المسخر بل المراد ان الشهادة عند قاض تارة تكون على خصم حاضر فيحكم بها عليه وتكتب
بحكمه كتابا ليحفظ الواقعة لا يبعث الى قاض آخر لان الحكم قد تم وتارة تكون على خصم غائب
وهي الآتية فهذه ذكرت توطئة اثبات والى هذا اشار الشارح بقوله ليحفظ اى ليحفظ
الواقعة وذكر في التمهيد عن الزبلي انه اذا قدر ان الخصم غائب بدا الحكم عليه وحجده الحكم
فحينئذ يكتب له ليس اليه حقه او ليفذ حكمه اه وحاصله انه قد يحتاج في المسئلة الاولى
الى ان يبعث بكتاب حكمه على الخصم الحاضر على قاض آخر فيكون ذكرها مقصودا في هذا
الباب واذا الهستاني ان الكتاب يكون الى القاضي ولو كان الخصم حاضرا وذلك لامضاء
قاض آخر كما اذا ادعى على آخر الفاء وبرهن وحكم به ثم اصحابنا ان يأخذه منه في بلد آخر
وخاف ان ينكر فكتب به لامضاء قاض البلد (**قوله** هو السجل) بكسر السين والجمع وتشديد
اللام والضمتان مع التشديد والفتح مع سكن الجيم والكسر لغات قهستانی عن الكشف
(**قوله** التي فيها حكم القاضي) بيان للنسبة في قوله الحكمى وشمل ما اذا كان الى قاض آخر
اولا (**قوله** وكتب الشهادة) اى بعد ماسمعه وعدلت نهر (**قوله** وان كان مخالفا
لرأى الكاتب) اى بخلاف السجل فانه ليس له ان يخالفه ويتقض حكمه لان السجل محكوم به
دون الكتاب ولهذا ان لا يقبل الكتاب دون السجل كما في البحر عن منية الفتى وقوله في التمهيد
ولم اجده فيها مبنى على ما في نسخته والا فقد وجدته في نسختي وفي الفتح والكتاب الحكمى
لا يلزم العمل اذا كان يخالفه لانه لم يقع حكم في محل اجتهاد فله ان لا يقبله ولا يعمل به (**قوله**
ويسمى الكتاب الحكمى) هذا في عرفهم نسبوه الى الحكم باعتبار ما يؤلف فيه (**قوله** وليس
بسجل) لان السجل محكوم به بخلاف الكتاب الحكمى (**قوله** وقرأ الكتاب عليهم) اى على
شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا وتركه في قوله وختم عندهم ليعود على معلوم لكان اولى ط
(**قوله** او اعلمهم بما فيه) اى بأخباره لانه لا شهادة بلا علم يشهد به كما لو شهدوا بان هذا الصك
مكتوب على فلان لا يفيد ما لم يشهدوا بما تضمنته من الدين فتح قال في البحر ولا بد لهم من
حفظ ما فيه ولهذا قيل ينبغي ان يكون معهم نسخة اخرى مفتوحة فيستعينوا منها على الحفظ
فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهم (**قوله** وختم عندهم) اى على

السجل (**قوله** فشهدوا)

نسبة (فن شهدوا على)

خصم حاضر حكم بالشهادة

وكتب بحكمه) ليحفظ

(**قوله** كتاب الحكم) هو

السجل الحكمى) اى

الحكمة التي فيها حكم

هذا في عرفهم وفي عرفنا

كتاب كبير ليحفظ فيه ما

النس (وان كان الحكم

حاضر لم يكتب له) لانه حكم

على الغائب (وكتب

الشهادة) اى قضى

الخصم في رأيه (يحكم)

القضى (المكتوب اليه

يبعث على رأيه وان كان

مخالفا لرأى الكاتب)

لانه ابتداء حكم (وهو)

نقل الشهادة حقيقة

ويسمى (كتاب الحكمى)

وليس بسجل (وقرأ)

الكتاب (عليهم) و

اعلمهم بما فيه (وختم

عندهم) اى عند شهود

الطريق

الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للجهة في اسفله فلو انكسر خاتم القاضي او كان الكتاب منشورا
لا يقبل وان ختمه في اسفله كما في الذخيرة وانما قال عندهم لانه لا بد ان يشهدوا عنده ان الحتم
يخضرتهم كما في المعنى واشترط الحتم ليس بشرط الا اذا كان الكتاب في يد المدعى وبه يفتى
كما ذكره المصنف قهستاني (قوله رسل الكتاب اليهم) اي في مجلس يصح حكمه فيه فلو سلم
في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني قهستاني قال في النهاية وعمل القضاة اليوم انهم
يسلمون المكتوب الى المدعى وهو قول ابني يوسف وهو اختيار الفتوى على قول شمس
الائمة وعلى قول ابني حنيفة يسلم المكتوب الى الشهود كذا وجدت بخط شيخنا اه ثم
قال واجمعوا في الصك ان الاشهاد لا يصح ما يعلم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة
فان الناس اعتادوا خلاف ذلك اه سعدية لكن يتنافى دعوى الاجماع ماسياتي عن ابني
يوسف وقدم المصنف في باب الاستحقاق لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب
كذا بل لا بد من الشهادة على مضمونه وكذا ماسوى نقل الشهادة والبركالة اه ومثله في الفرر
فهذا صريح في ان كتاب نقل الشهادة والبركالة لا يحتاج للشهادة على مضمونه ومقتضاه
انه لا حاجة لقراءته على الشهود ايضا والظاهر انه مبنى على قول ابني يوسف الآتي تأمل
(قوله وشهرتهما) افاد ان الاسم وحده لا يكفي بلا شهرة بكنية ونحوها قال في الفتح
ولو كان العنوان من فلان الى فلان او من ابني فلان الى ابني فلان لا يقبل لان مجرد الاسم
او الكنية لا يعرف به الا ان تكون الكنية مشهورة مثل ابني حنيفة وابن ابني ليلى وكذلك
النسبة الى ابيه فقط كعمير بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وقيل هذا رواية وفي سائر الروايات
لا تقبل الكنية المشهورة لان الناس يشتركون فيها ويشتهر بها بعضهم فلا يعلم ان المكتوب
اليه هو المشهور بها او غيره بخلاف ما لو كتب الى قاضي بلدة كذا فانه في الغالب يكون
واحدا فيحصل التعريف بالاضافة الى محل ولايته اه ملخصا قال في النهر ويكتب فيه
اسم المدعى والمدعى عليه وجدهما ويذكر الحق والشهود ان شاء وان شاء اكتفى بذلك
شهادتهم ومن الشروط ان يكتب فيه التاريخ فلو لم يكتبه لا يقبل اه اي ليعلم انه كان
قاضيا حال الكتابة كما في الفتح (قوله واكتفى الثاني الخ) الذي في الغزمية عن
الكفاية هو عبارة النهاية التي ذكرناها آنفا وعبارة المتلقي هكذا وابو يوسف لم يشترط
شيئا من ذلك سوى شهادتهم انه كتابه لما ابتلى بالقضاء واختار السرخصي قوله وليس
الحكم كالعيان اه اي ان ابني يوسف باشر القضاء مدة مديدة فاختر ذلك لما عاين المشقة
في الشروط المارة فلذا اختار السرخصي قوله وظاهره ان الحتم ليس بشرط عنده وظاهر
الفتح انه رواية عنه قال ولا شك عندي في محضته فان الفرض عدالة حملة الكتاب فلا يضر
عدم ختمه مع شهادتهم انه كتابه نعم اذا كان الكتاب مع المدعى ينبغي اشتراط الحتم
لاحتمال التنبير الا ان يشهدوا بما فيه حفظا (قوله اي لا يقرؤه) اشار الى ما في البحر
عن المختص من ان المراد من عدم قبوله بلا خصم عدم قراءته لا بمجرد قبوله لانه لا يتعاقبه
حكم اه (قوله لا بحضور الخصم وشهوده) اي شهود انه كتاب فلان القاضي وانه ختمه
نهر وزاد بعد هذا في الكثر فان شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه

(وسلم) الكتاب اليهم
بعد كتبت عنوانه في باطنه
وهو ان يكتب فيه اسمه
واسم المكتوب اليه
وشهرتهما (فلو كان)
العنوان (على ظاهره)
يقبل (قيل هذا في عرفه)
وفي عرفنا يكون على
الظاهر فيعمل به واكتفى
الثاني بان يشهدوا انه
كتابه وعليه الفتوى كما
في الغزمية عن الكفاية
وفي المتلقي وليس الخبر
كالعيان (فاذا وصل الى
المكتوب اليه نظر الى
ختمه) (ولا يقرؤه)
اي لا يقرؤه (لا بحضور
الخصم وشهوده ولا بد من
اسلامه شهوده ولو كان
لذي على ذي)

وقرأه علينا وختمه فتحه القاضي وقرأه على الخصم والزمه بما فيه قال في البحر يعني اذا ثبتت عدالتهم بأن كان يعرفهم بها او وجد في الكتاب عدالتهم أو سأل من يعرفهم من الثقات فزكوا وما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم ثم ذكر قول أبي يوسف المار **(قوله)** لشهادتهم على فعل المسلم (وهو انه كتب الكتاب وختمه وقرأ عليهم وسلمه اليهم) **(قوله)** الا اذا أقر الخصم اي بانه كتاب فلان القاضي **(قوله)** بخلاف كتاب الامان معناه اذا جاء الكتاب من ملكهم يطلب الامان بجر عن العناية **(قوله)** لانه ليس بملزوم لان له ان لا يعطيهم الامان بخلاف كتاب القاضي فانه يجب على القاضي المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا بد للملزم من الحجة وهي البيعة فتح * (فرع) * لو مرض شهود الكتاب في الطريق او الرجوع الى بلدهم او السفر الى بلدة اخرى فأشهدوا قوما على شهادتهم جاز وتماهم في الخالية **(قوله)** لا يعمل الحظ (عبارة الاشياء لا يعتمد على الحظ ولا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ قال البيهقي المراد من قوله لا يعتمد اي لا يقضى القاضي بذلك عند المنازعة لان الحظ مما يزور ويهمل كما في مختصر الظهيرية وليس منه ما في دواوين القضاء الى آخر ما قدمناه اول القضاء عند قوله فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله فراجعه **(قوله)** ويلحق به البرأت (عبارة الاشياء ويمكن الحاق البرأت السلطانية المتعلقة بالوظائف ان كانت العلة انه يعني كتاب الامان لازور وان كانت العلة الاحتياط في الامان لحقن الدم فلا يقول يجب المصير الى الاخير سائحاني اي لا يمكن التزوير بل قد وقع كذا ذكره المحوى وحينئذ فلا يصح الحاق ولا لكن قد علمت ان العلة في كتاب الامان انه غير ملزم وقدعنا اول القضاء استظهار كون علة العمل بماله رسوم في دواوين القضاء الماضية هي الضرورة وهنا كذلك فانه يتعدى اقامة البيعة على ما يكتبه السلطان من البرأت لاصحاب الوظائف ونحوهم وكذا منشور القاضي والوالي وعامة الاوامر السلطانية مع جريان العرف والمادة بقبول ذلك بمجرد كتابته وامكان تزويرها على الساعات لا يدفع ذلك لانه وان وقع فهو امر نادر فلما يقع وهو اندر من امكان تزوير الشهود وهو أولى بالقبول من دفتر الصراف ونحوه فانهم عملوا به للعرف كما يأتي وذكر العلامة البعلبي في شرحه على الاشياء ان للشارح العلامة الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد نقله ما في الاشياء وان ابن الشيعة وابن وهبان جزما بالعمل بدفتر الصراف ونحوه لعله أمن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضيه خان قال ان هذه العلة في الدفاتر السلطانية اولي كما يعرفه من شاهد احوال اهاليها حين نقلها اذ لا تحور ولا الاياذن السلطان ثم بعد اتفاق الجمل الغفير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة او نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر امين فيكتب عليها ثم تعاد اصوالها الى امكنتها المحفوظة بالحتم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع اهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر ان المكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بيعة وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كاهو مصرح به في بهجة عبدالله افندي وغيرها فيحفظ اه قلت ويؤيده العمل بما في دواوين القضاء الماضية وكان مشايخ الاسلام المولين في الدولة العثمانية افتموا بما ذكر الحاقا للدفتر السلطانية بدواوين القضاء

مطلب

لا يعمل بالحظ

لشهادتهم على فعل المسلم
(الا اذا أقر الخصم فلا
حاجة اليهم) اي الشهود
(بخلاف كتاب الامان)
في دار الحرب (حيث
لا يحتاج الى بيعة) لانه
ليس بملزوم وفي الاشياء
لا يعمل بالحظ الا في مسألة
كتاب الامان ويلحق به
البرأت

مطلب

في العمل بما في الدفاتر
السلطانية

المذكورة لاتحاد العلة فيهما والله سبحانه اعلم لكن قدما في الوقت عن الحرية انه لا يثبت
لوقت بمجرد وجوده في دفتر السلطاني (قوله) ودفع ببيع وصراف وسمسار عطف على
كتاب الامان فان هذا منصوص عليه لاملحق به فقد قال في الفتح من الشهادات ان خط
السمسار والصراف حجة للعرف الجاري به اه قال البيروني هذا الذي في غالب الكتب حتى
المتجني فقال في الاقرار واما خط البيع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن مصدرا
معنونا يعرف ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة للعرف
اه وفي خزائنه الاكمل صراف كتب على نفسه بال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد
تممات بخاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه يحكم
بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة اه قال العلامة العيني
والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البيع وجدت في بادكارى بخطى
او كتبت في بادكارى بيدى ان فلان على الف درهم كان هذا اقرارا ملزما اياه اقول وبزاد ان
العمل في الحقيقة انما هو لموجب العرف لا بمجرد الخط والله اعلم وبهذا عرف ان قولهم فيما
اذا ادعى رجل مالا واخرج بالمال خطأ وادعى انه خط المدعى عليه فانكر كون الخط خطه
فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابة ظاهرة تدل على انهما خط كاتب واحد اختلف
فيه الشائع والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطى وليس على هذا المال كان
القول قوله يستثنى منه ما اذا كان الكاتب سمسارا او صرافا او نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه
كذا في قاضيهان اه كلام البيروني قلت ويستثنى منه ايضا ما قدمناه اول الباب من كتابة
القاضي الى الامير الذي ولاه وكذا ما سيذكره الشارح عن شرح الوهبانية والمتمتق وهو ما
اذا كان على وجه الرسالة مصدرا معنونا اه وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على
ما جرت به العادة فهذا كالنطق فله حجة كفى للمتنق والزبلى من مسائل شق آخر الكتاب
ومثله في الهداية والحانية وهذا اذا اعترف ان الخط خطه فانه يلزمه ما فيه وان انكر ان
يكون في ذمته ذلك المال بخلاف ما اذا لم يكن مصدرا معنونا كما هو صريح الحانية وهذا
ذكره في الاخرس وذكر في الكفاية آخر الكتاب عن الشافى ان الصحيح مثل الاخرس
فاذا كان مستتبنا مرسوما وثبت ذلك بأقراره او بيئته فهو كالخطاب اه ومقتضى كلامهم
اختصاص ذلك بكونه على وجه الرسالة الى الغائب وهو ايضا مفاد كلام الفتح في الشهادات
فراجعه لكن في شهادات البحر عن البرازية ما يدل على انه لا فرق في المعنون بين كونه
لغائب او حاضر ومثله ما في فتاوى قارى الهداية اذا كتب على وجه الصكوك يلزمه المال
وهو ان يكتب يقول فلان الفلاني ان في ذمتي فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم
وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه اه قلت والعادة اليوم في تصديرها
بالعنوان انه يقال فيها سبب تحريره هو انه ترتب في ذمة فلان الفلاني الخ وكذا الوصول الذي
يقال فيه وصل الينا من يد فلان الفلاني كذا ومثله ما يكتبه الرجل في دفتره مثل قوله علم ببيان
الذى في ذمتنا فلان الفلاني فهذا كله مصدر معنون جرت العادة بتصديره بذلك وهو مفاد
كلام قارى الهداية المذكور فمقتضاء ان هذا كله اذا اعترف بانه خطه يلزمه وان لم يكن مصدرا

مطلب

في دفتر البيع والصراف
والسمسارودفتر بيع وصراف
وسمسار وجوزده محمد
لراووقض وشاهد

معنونا لا يلزمه اذا انكر المال وان اعترف بكونه كتبه بخطه الا اذا كان بيانا او صرفا او سمسارا لما في الحاتية وصلك الصراف والسمسار حجة عرفا اه فشمعل ما اذا لم يكن مصدرا معنونا وهو صريح ماصر عن المجتبي وما اذا لم يعترف بأنه خطه كما هو صريح ماصر عن الحزاة ثم ان قول المجتبي وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم الخ يفيد عدم الاقتصار على الصراف والسمسار والبيع بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه الامراء والاكابر ونحوهم ممن يتعدوا الاشهاد عليهم فاذا كتب وصولا او صكاً بدين عليه وختمه بخاتمه المعروف فانه في العادة يكون حجة عليه بحيث لا يمكنه انكاره ولو انكره يدين الناس مكابرا فاذا اعترف بكونه خطه وختمه وكان مصدرا معنونا فيدني القول بأنه يلزمه وان لم يعترف به او وجد بعد موته مقتضى ما في المجتبي انه يلزمه ايضا عملا بالعرف كدفتر الصراف ونحوه ومثله ما اذا وجد في صندوقه مئلاصرة دراهم مكتوب عليها هذه امانة فلان الفلاني فان العادة تشهد بأنه لا يكتب بخطه ذلك على دراهمه ثم اعلم ان هذا كله فيما يكتبه على نفسه كما قيده بعض التأخرين وهو ظاهر بخلاف ما يكتبه لنفسه فانه لو ادعاه بلسانه صريحا لا يؤخذ خصمه به فكيف اذا كتبه ولذا قيده في الحزاة بقوله كتب على نفسه كما مر وذكر في شرح الوهبانية ائمة بلخ قالوا بادكار البيع حجة لازمة عليه فان قال البياع وجدت بخطي ان على فلان كذا لزم قال السرخسي وكذا خط السمسار والصراف اه فقلوه ان على فلان الخ صريح في ذلك واما قول ابن وهبان في تعاليل المسئلة لانه لا يكتب الاماله وعليه ففراد ان البياع ونحوه لا يكتب في دفتره شيئا على سبيل التجربة للحط او اللهو او اللب بل لا يكتب الاماله او عليه ولا يلزم من هذا ان يعمل بكتابه في الذي له كما لا يخفى خلافا لمن فهم منه ذلك ويجب تقييده ايضا بما اذا كان دفتره محفوظا عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافا لما بحثه ط لان الحط مما يزور وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب لاحتمال كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علمه فلا يكون حجة عليه اذا انكره او ظهر ذلك بعد موته وانكره الورثة خلافا لمن حكم في عصرنا بذلك الذي ادعى على ورثة تاجر له كاتب ذمي ودفتر التاجر عند كاتبه الذمي فقد كنت اقيمت بأنه حكم باطل وكون المدعي والكاتب ذميين بقوى شبهة التزوير وان الكتابة حصلت بعد موت التاجر وتام الكلام في كتابتنا تنقيح الحامدية (قوله ان تيقن به) اي بانه خط من يروي عنه في الاول وبانه خط نفسه في الاخيرين اه ح (قوله قيل وبه يفتي) قال في خزاة الاكمل اجاز ابو يوسف ومحمد العمل بالحط في الشاهد والقاضي والراوى اذا رأى خطه ولم يذكر الحادثة قال في العيون والفتوى على قولهما اذا تيقن انه خطه سواء كان في القضاء او الرواية او الشهادة على الصك وان لم يكن الصك في يد الشاهد لان الغلط نادر واثرا التغيير يمكن الاطلاع عليه وقلمنا بشبهه الحط من كل وجه فاذا تيقن جاز الاعتماد عليه توسعة على الناس اه حموى لكن سيد ذكر الشارح في الشهادات قيل باب القبول مانصه وجوزاء لوفى حوزة وبه نأخذ بجر عن المبتني اه وهذا ما اختاره المحقق ابن الهمام هناك وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى (قوله ولا بد من مسافة الخ) فلو اقل لا يقبل * وفي نوادر هشام اذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابة

ان تيقن به قيل وبه يفتي
(ولا بد من مسافة ثلاثة
ايام بين القاضيين كالشهادة
على الشهادة)

احدها الى الآخر في الاحكام جوهرية عن المتابع وكذا كتابة القاضي الى الامير الذي
 ولاه وهو معه في مصر كما مر اول الباب **(قوله على القاضي)** قل في الفتح هذا هو ظاهر
 الرواية وجوزها محمد وان كانا في مصر واحد وعن ابن يوسف ان كان في مكان لو غدا اداء
 الشهادة لا يستطيع ان يبيت في اهله صح الاشهاد والكتابة وفي السراجية وعليه الفتوى
 اه **(قوله ويبطل الكتاب)** اه هذا شرط آخر لقبول الكتاب والعمل به وهو ان يكون
 القاضي الكاتب على قضائه نهر اى لانه بمنزلة الشهادة فيموت الاصل قبل اداء الفروع
 الشهادة تبطل شهادة الفروع فكذا هذا ط عن المعنى **(قوله قبل وصول الكتاب)** اه
 لو اقتصر على قوله قبل القراءة لانها قبل في الفتح العبارة الجيدة ان يقال لومات قبل
 قراءة الكتاب لا قبل وصوله لان وصوله قبل شيوته عند المكتوب اليه وقراءته لا يجب شيئا اه
(قوله فلا يبطل) اى في ظاهر الرواية ينقض **(قوله ويبطل بخون الكاتب)** اه في الحنية
 ان عزل القاضي الكاتب ايمات بعدما رسل الكتاب الى الآخر فانه يعمل به لان الموت
 والعزل ليس بخارج بخلاف ما اذا فسق الكاتب او عمى او صار بحال لا يجوز حكمه وشهادته
 فان الآخر لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فلا يمنع القضاء بشهادته يمنع القضاء
 بكتابه اه وظاهره انه يبطل بذلك ولو بعد وصوله مع ان الزبلي صرح بان ذلك كعزله
 ثم ربت في البحر ذكر ان بين كلاميهما مخالفة وما يجب عنها تأمل ورأيت في البرازية مثل
 ما في الحنية وفي الدرر مثل ما هنا في ظاهر ان في المسئلة قولين **(قوله وعماه)** الانسب وعماه
 بدون همر لان المعنى مقصور **(قوله ونسقه)** عبرته في البحر بقيل وقال انه بناء على عزله
 بالفسق ومثله في الفتح **(قوله وكذا يموت المكتوب اليه)** لان الكاتب ما خصه فقد اعتمد
 عدائه وامانته وانقضت متدوتون في ذلك فصح التعيين نهر **(قوله لا اذاعهم)** اى قل
 الى فلان قضى بلد كذا ولكل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صارته له فصح
(قوله بخلاف ما لو عمى ابتداء) بان قيل الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين
 وحكامهم **(قوله رجوزه الثاني)** وكذا الشافعي واحد فصح **(قوله وعليه العمل)** قل
 الزبلي واستحسنه كثير من المشايخ وفي الفتح وهو الوجه لان اعلام المكتوب اليه وان كان
 شرطا فالعموم يعلم كما يعلم بالخصوص وليس العموم من قبيل الاجمال والتعجيل فصار
 قصديته وتبعيته سواء نهر **(قوله لا كان)** اى مدعى او مدعى عليه **(قوله له اية)** اى في
 باب الشهادة على الشهادة - **(قوله خلافا لما وقع في الحنية هنا)** اى في هذا الباب حيث
 قل لومات القاضي الكاتب او عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد الاصل ذلمات
 قبل ان يشهد الفرع على شهادة الاصل اه **(قوله ثمة)** اى هناك اى في باب الشهادة على
 الشهادة حيث قال الشهادة على الشهادة لا يجوز الا ان يكون الشهود على شهادة مرضيا
 في المصر او يكون ميتا اه وهذا هو الموافق للمعقول **(قوله فمن جوزه جوزها)** وشرط
 جوازها عند الامام ان يعلم في حال قضائه في مصر الذي هو قضيه بحق غير حد خالص لله تعالى
 من قرض او بيع او غصب او تطليق او قتل عمد او حد فلو علم قبل القضاء في حقوق
 العباد ثم دلى فرفعت اليه تلك الحادثة او علمها في حال قضائه في غير مصره ثم دخله فرفعت

على الظاهر وجوزها
 - نى ن بحيث لا يعود
 في يومه وعليه الفتوى
 شرعية ولا يسهو وسراجية
 (ورسل) ككتاب (توت)
 احكوب وعزلة في وصول
 الكتاب الى الثاني او بعد
 وصوله قبل القراءة
 وأجابه الثاني (واما مدعى)
 فلا يبطل (و) يبطل
 يخون الكتاب وردة وحده
 لثقف وعمه وفسقه
 عدائه (خروجه عن
 الاحدية واجازة الثاني (و)
 كذا (توت المكتوب
 اية) (خروجه عن
 الاحدية) (لا اذاعهم بعد
 تخصيص) اسم المكتوب
 اية (بخلاف ما لو عمى
 ابتداء) وجوزة الثاني
 وعليه العمل خلاصة (لا)
 يبطل (توت الحضم)
 ايا كان لقيامه وادائه او رصيه
 مقامه قات وكذا لا يبطل
 بتوت شهد لاصل ك
 سيأتى متد في باب خلافتها
 وقع في الحنية هه فهو
 مخالف لما ذكره بنفسه ثمة
 فانه (و) اعلم ان (الكتابة
 بعلمه كالقضاء بعلمه) في
 لا صح بخلافه جوزها

مطلب

في قضاء القاضي بعلمه

لا يقضى عنده وقال لا يقضى وكذا الخلاف وعلم بها وهو قض في مصره ثم عزل ثم أعيد وأما في حد الشرب والزنا فلا ينفذ قضاءه بعلمه اتفاقا فتح ملخصا وبه علم أنه في الحدود الخاصة لله تعالى لا ينفذ كما صرح به في شرح ادب القضاء معللا بأن كل واحد من المسلمين يساوي القاضي فيه وغير القاضي إذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذا هو ثم قال لا في السكران أو من به إمدارة السكر ينبغي له أن يعززه للتهمة ولا يكون حدا **(قوله ومن لا فلا)** قل في الفتح إلا أن التفاوت هنا هو أن القاضي يكتب بأعلم الحاصل قبل القضاء بالاجماع **(قوله إلا أن)** المعتمد أي عند المتأخرين إفساد قبضة الزمان وبإعادة الأشباه الختوى اليوم على عمده العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين **(قوله وفيها)** أي في الأشباه نقلا عن السراجية لكن في غنية المفتي المأخضة من السراجية التمييز بالقاضي لا بالامام حيث قال القاضي يقضى بعلمه بحد القذف والنقصان والتعزير ثم قل قضى بعلمه في الحدود الخاصة لله تعالى لا يجوز اه إفاده بعض المحشين وهذا موافق لما مر عن الفتح من الفرق بين الحد الخاص لله تعالى وبين غيره ففي الأول لا يقضى اتفاقا بخلاف غيره فيجوز القضاء فيه بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف المفتي به كما علمت **(تسوية)** ذكر في النهر في الكفالة بحثا أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله المحضه فيقضى فيها بعلمه اتفاقا ثم استدلل بذلك بأن له التعزير بعلمه قلت ولا يخفى أنه خطأ صريح مخالف لصريح كلامهم كما علمت وأما التعزير فليس بحد كما سمعناك من عبارة شرح ادب القضاء وأيضا فهو ليس بقضاء **(قوله فهل الامام قيد)** قول على فرض ثبوته في عبارة السراجية ليس بقيد لما علمت من عبارة الفتح المصراحة بجواز قضاء القاضي بعلمه في قتل عمد أو حد قذف لكونه من حقوق العباد **(قوله لكن الخ)** استدراك على ما نقله ثانيا عن الأشباه بأنه مبنى على خلاف المختار أو على قوله فهل الامام قيد فإن قول الشرنبلالي لا يقضى بعلمه في الحدود الخاصة لله تعالى يعني اتفاقا يفهم منه أنه يقضى بعلمه في غيرها كحد قذف وقود وتعزير على قول المتقدمين وهو خلاف المختار فيكون ذكر الامام غير قيد فافهم **(قوله مطلقا)** أي سواء كان علمه بعد توليته أو قبلها ح أو سواء كان حدا غير خالص لله تعالى أو قودا أو غيرها من حقوق العباد **(قوله وخر مطلقا)** أي سواء سكر منه أو لا **(قوله للتهمة)** أي إذا علم القاضي بأنه سكران أنه تعزيره لأن القاضي له تعزير المتهم وإن لم يثبت عليه كما مر تحريره في الكفالة **(قوله يثبت الحيولة)** أي بأن يأمر بأن يخال بين المطلق وزوجه والمعتق وامته أو عبده والغاصب وما غصبه بأن يجعله تحت يدها إلى أن يثبت ما علمه القاضي بوجه شرعي **(قوله على وجه الحسبة)** أي الاحتساب وطاب الثواب لثلاث بطاها الزوج أو السيد أو الغاصب **(قوله لا القضاء)** أي لأعلى طريق الحكم بالضائق أو العناق أو الغصب **(قوله ولا يقبل كتب القاضي)** الأولى حذف القاضي لأن الحكم ليس قاضيا إلا بإرادته ما يشمل المولى من السلطان وغيره **(قوله بل من قض مولى الخ)** أفاد أن هذا شرط في الكاتب فقط قال في المسح فلا تقبل من قاضي رستاق إلى قاضي مصر وأما تقبل من قاضي مصر إلى قاضي مصر آخر إلى قاضي رستاق **(قوله تلك إمامة الجملة)** الظاهر أن هذا غير

ومن لا فلا إلا أن المعتمد
عدم حكمه بعلمه في زماننا
أشبه وفيها الامام يقضى
بعلمه في حد قذف وقود
ويعزير قلت فهل الامام
قيد كما قدمناه في الحدود
أرد لكن في شرح الوهبانية
للشرنبلالي والمختار الآن
عدم حكمه بعلمه مطلقا
كما لا يقضى بعلمه في الحدود
الخاصة لله تعالى كزنا
وخر مطلقا غير أنه يعزr
من به اثر السكر للتهمة
وعن الامام أن علم القاضي
في ضائق وعناق وغصب
يأبى الحيولة على وجه
الحسبة لا القضاء (ولا
يقبل) كتاب القاضي
(من محكم بل من قض
مولى من قبل الامام تلك)
إمامة (الجمعة)

قيد ولاسيما في زماننا لان الساجدين لا يذنبون لمناقضتها والمظاهر ان مراده الاشارة الى ان المراد قاضي مصر التي تقدم فيها الجمعة تأمل وفي النسخ عن السراجية وانما تقبل كتب قضاء الامصار التي تقام فيها الحدود وينفذ فيها حكم الحكام الافيا لاخطرها شرعا لان الولاية لا تثبت الا في محل قبل للولاية لمن هو اهلها **(قوله)** وقيل يقبل الخ المظاهر ان الخلاف مبنى على الخلاف في ان المنصر هل هو شرط لنفاذ القضاء ام لا شكوا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر انه ليس بشرط وبه يفتى كافي البرازية فعلى هذا يفتى بقبوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر اورستاق منج ومثله في شرح المقدسي ورأيت بخط بعض الفضلاء ان مذكر من ابتداء الخلاف على الخلاف الآخر مصرح به في البرازية **(قوله)** واعتمده المصنف والكتمان قد علمت كلام المصنف واما الكمال فقد قال والذي ينبغي انه بعد عدالة شهود الاصل والكتاب لا فرق اي بين كونه من قاضي مصر وغيره **(قوله)** ان من يصل اليه الخ اي بناء على قول الثاني بجواز التعميم ابتداء بمر **(قوله)** لعدم ولايته وقت الخطاب اي لانه خطاب والخطاب انما يصح اذا كان له ولاية وقته منح **(قوله)** ليس لتأنيه ان يقبله لانه قد كتب الى غيره ولو جعل الخطاب الى النائب وسماه باسمه ليس للمنيب ان يقبله لانه لا يقبل الكتاب الا المكتوب اليه **(قوله)** في غير حد وقود لانها لا تصح شاهدة فيها فلا تصح حاكمه **(قوله)** ولو بالشرط واقف اما اذا شرط الواقف فلا شك فيه لانها اهل للشهادة واما بدون شرطه التماس عليها كفي صورة الحادثة التي ذكرها ففيه نزاع فقد رده في التهر بأن قوله ثم لولده لا يشمل الاثني لان عرف الواقفين مراعى ولم يتفق تقرير التي شاهدة في وقت في زمن ما فيها علمنا فوجب صرف النفاذه الى ما توافوه وهو الشاهد الكامل الى آخر كلامه ونقل الحموي مثله عن المقدسي ثم نقل عن بعضهم ان هذا لا يتبع كونها اهلا للشهادة وقول الاصحاب بجواز شهادتها وقضاؤها في غير حد وقود صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه قلت لا يخفى ما فيه فان الكلام ليس في اهليتها بل في دخولها في كلام الواقف المبني على المتعارف **(تليه) *** واما تقريرها في نحو وظيفة الامام فلا شك في عدم صحته لعدم اهليتها خلافا لما زعمه بعض الجهلة انه يصح وتستتب لان صحة التقرير يعتمد وجود الاهلية وجواز الاستتابة فرع صحة التقرير اه ابو السعود وفي الاشياء اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم يصح توليته لان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل واذا عزل الاهل لم يتعزل وفي (معبد النعم ومعبد النعم) المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول العلوم اه والذي يظهر في تعريف اهلية التدريس انها بتعرفة منطوق الكلام ومنه يوهو وبمعرفة المفاهيم وان يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والمصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك واذا قرأ لا يلحق واذا قرأ لاحن بحضرته رد عليه اه مختصرا ط قلت ومقتضاه انه اذا مات الامام او المدرس لا يصح توجيه وظيفته على ابنه الصغير وقدمنا في الجهاد في آخر فصل الجزية عن العلامة البيري بعد كلام نقله الى ان قال اقول هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين

وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق واعتمده المصنف والكمال (كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاضي ولي بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل) لعدم ولايته وقت الخطاب جوهر الفتاوى وفيها لو جعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لتأنيه ان يقبله (والمرأة تقضى في غير حد وقود وان اتهم المولى لها) لخبر البخاري لمن يفتح قومه ولو امرهم امرأة (وتصالح ناظرة لو وقف) ووصية لتيمة (وشاهدة) فتح فصيح تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولو بالشرط واقف بحر قول وقد اقيمت فيمن شرط الشهادة وفيه لفلان ثم لولده فوات وتزكياتها تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشياء من احكام الاشياء

مطلب

في جعل المرأة شاهدة في الوقف

مطلب

لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة

مطلب لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس باهل ————— في توجيه اوطائف نالين ولو صغيرا

الشريفين ومصر والروم من غير تكبير من ابقاء ابناء الميث ولو كانوا صفارا على وظائف
آبائهم من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضيا لان في احياء خلف العلماء ومساعدتهم على
بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد افنى بجواز ذلك طائفة من اكابر الفضلاء الذين يعملون على
افنائهم اه وقيدها ذلك هناك بما اذا اشتغل الابن بالعلم اما لو تركه وكبر وهو جاهل فانه يعزل
وتعطى الوظيفة للاهل لفوات العلة وقدمنا في الوقف انه لا يصح جعل الصبي الصغير ناظرا
على وقف فراجع ما حرره في الموضوعين **(قوله اختار)** اي الكمال (في المسارة) هي رسالة
في علم الكلام ساير بها عقيدة الغزالي ط **(قوله ابناء حاهن على الست)** اي والرسول يحتاج الى
مخالطة الذكور بالتعليم واقامة الحجج عليهم وغير ذلك مما لا يكون الا من الذكور والجواز
لا يقتضي الوقوع قال في بدء الامالي * وما كانت نيبا قط اني * ط **(قوله يرى جوازه)**
قيد به لان نفس القضاء اذا كان مختلفا فيه لا ينفذ مالم ينفذه قاض آخر يرى جوازه
حينئذ اذا رفع الى من لا يراه نفذه بخلاف ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء لافي نفسه
فانه ينفذ على المخالف بدون تنفيذ آخر كما حرره سابقا ولذا قال العيني ولو قضت بالحدود
والقصاص وامضاء قاض آخر يرى جوازه جاز بالاجماع لان نفس القضاء مجتهد فيه فان
شرحا كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص وقال الشيخ ابو المعين
النسفي في شرح الجامع الكبير ولو قضى القاضي في الحدود بشهادة رجل وامرأتين نفذ
قضاؤه وليس لغيره ابطاله لانه قضى في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء هنا مختلفا فيه
اه اي بخلاف قضاء المرأة في الحدود فان المجتهد فيه نفس القضاء **(قوله والحتي كالاشي)**
اي فيصح قضاؤه في غير حد وقود بالاولى وبني ان لا يصح في الحدود والقصاص لشبهة
الاثوثة بغير **(قوله اولوده)** اي ونحوه من كل من لا تقبل شهادته كما يعلم مما يأتي
(قوله فأناب غيره) اي وكان من اهل الانابة بغير عن السراجية اي بأن كان مأذونا له
بالانابة **(قوله كالمقضى)** اي القاضي **(قوله خلافا للجواهر)** حيث قال فيها القاضي اذا
كانت له خصومة على انسان فاستخاف خليفة فقضاه على خصمه لا ينفذ لان قضاء نائبه
كقضاؤه بنفسه وذلك غير جائز لما ذكر محمد ان من وكل رجلا بشئ ثم صار الوكيل قاضيا
فقضى لموكله في تلك الحادثة لم يجز لانه قضى لمن ولاءه ذلك فكذلك نائب هذا القاضي قال
والوجه لمن ابتلى بمثل هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاءه ان يولى قاضيا آخر حتى يختصم
اليه فيقضى او يتحاكم الى حاكم محكم ويراضي بقضائه فيقضى بينهما فيجوز اه قلت
ولعل هذا محمول على ما اذا لم يكن القاضي مأذونا له بالانابة كما يدل عليه قوله والوجه الخ
والا فلو كان مأذونا كان نائبه ناشئا عن السلطان كما مر في فصل الجلس فلا يحتاج الى ان
يطلب من السلطان تولية قاض آخر فلذا منى المصنف هنا على الجواز وان تردد فيه في
شرحه قيل قوله ويرد هدية **(قوله لا يقضى القاضي الخ)** في الهندية لا يجوز للقاضي ان
يقضى لو كليه واللوكيل وكليه واللوكيل ابيه وان علا او ابنه وان سفل ولاعبده ولا ملكاته
ولا لعيد من لا تقبل شهادتهم له ولا لمكاتبهم ولا لشريكه مفاوضة او عانا في مال هذه
الشركة كذا في المحيط وكل من لا يجوز شهادته كالوالدين والمولودين والزوج والزوجة كذا

اختار في المسارة جواز
كونها نية لارسولة ابناء
حاهن على الست (ولو
قضت في حد وقود فرفع
الى قاض آخر) يرى جوازه
(فامضاء ليس لغيره ابطاله)
الخلاف شرع عيني والحتي
كالاشي بغير واعلم انه اذا
وقع للقاضي حادثة اولوده
فأناب غيره و (قضى نائب
القاضي له اولوده جاز)
قضاؤه (كما لو قضى للامام
الذي قلده القضاء او لولد
الامام) سراجية وفي
البرازية كل من تقبل
شهادته له وعليه يصح
قضاؤه وعليه اه خلافا
للجواهر والمثقف فليحفظ
(ويقضى النائب بما شهدوا
به عند الاصل وعكسه)
وهو قضاء الاصل بما
شهدوا به عند النائب
فيجوز للقاضي ان يقضى
بتلك الشهادة باخبار
النائب وعكسه خلاصة
* (فرع) لا يقضى القاضي
لمن لا تقبل شهادته له الا اذا
ورد عليه كتاب قاضي لمن
لا تقبل شهادته له فيجوز
قضاؤه به اشياء وفيها
لا يقضى لنفسه ولا لولده

في شرح العاوي اه ملخصا وفي معين الحكم مما يجري مجرى القضاء الا انه فينبغي للمفتي الهرب من هذا متى قدر اه اي وكان هناك مفت غيره حموى ط قلت والعلة في ذلك التهمة **(قوله** الا في الوصية) صورتها ما في الاشباه لو كان القاضي غيرهم ميت فابنت ان فلانا وصيه صحيح ويرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غالب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده **(قوله** ولو في حياة امرأته وابيه) لكن بعد موتها يقضى فيها لم يرث منه كراي **(قوله** وزاد بيتين) اي زاد على نظم الوهبانية بيتين وهما الاولان اما الثالث فهو من زيادات شارحها ابن الشحنة نقله عنه الشرنبلالي في شرحه **(قوله** لام العرس) بكسر العين اي لام زوجته **(قوله** محرر) خبر مبتدأ محذوف اي هذا الحكم محرر ط **(قوله** بميراث) بدون تنوين للضرورة ولو قال من الارث لكان اولي **(قوله** مقضى) بالرفع فاعل خلا قال الشرنبلالي في شرحه فأم زوجته يصح لها القضاء بالمال وبغيره حال حياة زوجته وبعد موت الزوجة يصح فيها لم يكن ميراثه عن زوجته ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصة منه بالميراث من زوجته وقضاؤه لزوجة ابيه كذلك في حال حياة الاب يصح مطلقا وبعد موته يخص بما لا يرث منه القاضي كما اذا ادعت استحقاقا في وقف يخصها اه ولا يخفى ان هذا ايضا مخصوص بما اذا كانت ام زوجته المقضى لها حية والا كان قضاء زوجته فيها ترث منه **(قوله** ويقضى الخ) فاعله قوله مستحق قال الشرنبلالي صورتها وقف على علماء كذا وسلم للموتى فادعى فساد الوقف بسبب الشروع عند قاض هو من اولئك العلماء نفذ قضاؤه وكذا يقضى فيها هو تحت نظره من الاوقاف قال ابن الشحنة وقول لوصف القضاء والعلم ليخرج مالو كان استحقاقه لذاته لا لوصف وهذه المسئلة نظير مسئلة الشهادة على وقف لمدرسة هو مستحق وستأتي في كتاب الشهادات والله سبحانه اعلم

هذه مسائل شتى

قدر الشارح لفظ هذه اشارة الى ان مسائل خبر مبتدأ محذوف وشئ صفة لمسائل **(قوله** اي متفرقة) ومنه قوله تعالى ان سعيكم شتى اي تختلف في الجزاء وتماه في البحر **(قوله** -قل-) بكسر السين وضمة ضا والمو بضم العين وكسرها مع سكون اللام فيها ط عن الحموى **(قوله** من ان يتد) اصله يوتد حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة من باب ضرب والوتد كما في البحر عن النباية كالحاذق القطعة من الحشب والحديد يذق في الحائط ليمعلق عليه شئ او يربطه وفي البحر ايضا و اشار المصنف الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفاه وقيد بالتصرف في الجدار احترازا عن تصرفه في ساحة السفلى فذكر قاضيخان لوحفر صاحب السفلى في ساحته بئرا وما اشبهه له ذلك عنده وان تضرر به صاحب الملو وعندها الحكم معلول بعلّة الضرر اه **(قوله** بفتح اوضم) اي مع تشديد الواو وجميع الاول على كوات كحبة وحيات والثاني على كواء بالمد والقصر ككدية ومدى ط والكوة ثقب البيت وتستعار لمفتاح الماء الى المزارع والجداول بحر عن المغرب والمراد بها ما يفتح في حائط البيت لاجل النور او ما يخرج فيه بلا نفاذ لاجل وضع متاع ونحوه **(قوله** الحاطة) تفسر لأكوة

(لكن)

الا في الوصية وحذر الشرنبلالي في شرحه لاهلية صحة قضاء القاضي لام امرأته ولا امرأة ابيه ولو في حياة امرأته وابيه وانه يقضى فيها هو تحت نظره من الاوقاف وزاد بيتين فقال * ويقضى لام العرس حال حياتها * وعرس ابيه وهو حي محرر * وبعد وفاة ان خلا عن نصيبه * بميراث مقضى به قبضوا * ويقضى بوقف مستحق لريه * لوصف القضاء والعلم او كان ينظر *

هذه مسائل شتى

اي متفرقة وجاؤا شتى اي متفرقين يمنع صاحب سفلى عليه علو اي طبقة (الاخر من ان يتد) اي يذق الوتد (في سفله) وهو البيت التحتاني (او ينقب كوة) بفتح اوضم الحاطة

لكن في التاموس الطاق ماعطف من الابنية ولم أر من ذكره في اللغة بانتهاء (قوله)
وكذا بالعكس الخ) أي كما يمنع ذو السفلى يمنع ذو العلو وعبارة الجمع وكل من صاحب علو
وسفل ممنوع من التصرف فيه إلا بأذن الآخر واجازاه ان لم يضربه وفي العيني وعلى هذا
الخلافا إذا اراد صاحب العلوان يبني على العلوشيا أو بيتا أو يضع عليه جذوعا أو يتحدث
كيفما اه وكذا جعله في الهداية على الخلاف لكن في البحر عن قصة الولوالجية اختلف
المشايع على قوله فقيل له ان يبني ما بداله ما لم يضرب بالسفل وقيل وان اضرب والخيار للفتوى انه
إذا اشكل انه يضرام الا بالملك وإذا علم انه لا يضرب تلك (قوله) وقال الخ) قال في الفتح قيل ما حكي
عنهما تفسير لقول الامام انه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لان ما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهم وقيل
بينهما خلاف وهو ما فيه شك فمالاشك في عدم ضرره كوضع مسبار صغير أو وسط يجوز اتفاقا
وما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب يبني ان يمنع اتفاقا وما يشك في الضرر به كدق الوتد
في الجدار أو السقف فعندها لا يمنع وعنده يمنع اه وفي قصة التبة ان الاختار ان الخلاف فيما
إذا اشكل فعنده منع وعنده لا اه وكذا يأتي في كلام الشارح قريبا انه المختار للفتوى
(قوله) ولو انهدم السفلى الخ) أي نفسه واما لو هدمه فقد قال في الفتح وعلمت انه ليس لصاحب
السفل هدمه فلو هدمه يجبر على بنائه لانه تعدى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو (قوله)
وتما في العيني) حيث قال بخلاف الدار المشتركة إذا انهدمت فبناها احدها بغير اذن
صاحبه حيث لا يرجع لانه متبرع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه ان يقسم عرصتها ويبني في
نصيبه وصاحب العلو ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الانتفاع بنصيبه بعد
القسمه كان له ان يرجع وعلى هذا إذا انهدم بعض الدار أو بعض الحمام فاصلحه احد
الشريكين له ان يرجع لانه مضطر اذا لا يمكنه قسمه بعضه ولو انهدم كله فعلى التفصيل الذي
ذكرناه اه أي ان امكنه قسمه العرصه ليبني في نصيبه لا يكون مضطرا والا كان مضطرا
والحاصل انه إذا انهدم كل الدار أو الحمام فان كان يمكنه قسمه العرصه ليبني في نصيبه لا يكون
مضطرا فلو عمر بدون اذن شريكه يكون متبرعا والظاهر ان المراد ما اذا امكنه إعادة العرصه
دارا أو حماما كما كانت لا معلق البناء وان كان لا يمكن قسمه العرصه فهو مضطر وان انهدم
بعض الحمام أو بعض الدار فهو مضطر ايضا والظاهر ان المراد ما اذا كانت الدار صغيرة اما اذا
كانت كبيرة يمكن قسمتها فانه يقسمها فان خرج المنهدم في نصيبه بناء أو في نصيب شريكه ففعل
به شريكه ما اراد * (نتيجه) قال في البحر وذكر الحلواني ضابطا فقال كل من اجبر ان يفعل
مع شريكه فإذا فعل احدها بغير امر الآخر لم يرجع لانه متطوع اذا كان يمكنه ان يجبر مثل
كرى الانهار واصلاح السفينة المعيبة وفداء العبد الجاني وان لم يجبر لا يكون متطوعا كمسألة
انهدام العلو والسفل اه ومن ذلك لو اتفق على الدابة بلا اذن شريكه لم يرجع لتمكنه من
رفعه الى القاضى ليجبر بخلاف الزرع المشترك فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه كافي المحيط فكان
مضطرا اه وتام ذلك فيه وذكر قبله ان صاحب العلو ان بنى السفلى بامر القاضى رجع بما
اتفق والا فبقية البناء به يفتى والصحيح ان المعبر في الرجوع قيمة البناء يوم البناء لا يوم
الرجوع قلت وقد تلخص من هذا الاصل ومما قبله انه ان لم يضطر بان امكنه القسمه فمعر

وكذا بالعكس دعوى
الجمع (بالارض الآخر)
وهذا عنده وهو القياس
بحر وقال لكل فعل مالا
يضر ولو انهدم السفلى
بلا صنع ربه لم يجبر على
البناء لعدم التعدى ولذى
العلوان يبني ثم يرجع بما
اتفق ان بنى بأذنه او اذن
قاض والا فبقية البناء
يوم بنى وتسامه في العيني

مطلب

فإن لو انهدم المشترك و اراد
احدها البناء وبنى الآخر

بالامر فهو متبرع والا فان كان شريكه يجبر على العمل معه ككبرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شريكه لا يجبر كمسئلة السفلى لا يكون متبرعا بل يرجع بما اتفق انى بنى بأمر القاضى والا فقيمة البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسئلة اضطراب كثير وقدمنا تمام الكلام عليها آخر الشركة وكنت نظمت ذلك بقولى

وان يعمر الشريك المشترك * بدون اذن للرجوع ماملك
ان لا يمكن لذلك مضطرا بان * امكنه قسمة ذلك السكن
اما اذا اضطر لذا وكان من * ابى على التعمير يجبر فان
بأذنه او اذن قاض يرجع * وفعله بدون ذا تبرع
ثم اذا اضطر ولا يجبر كما * في السفلى والجدار يرجع بما
اتفقه ان كان بالاذن بنى * لذا والا فقيمة البناء

ثم اعلم ان صاحب العلو اذا بنى السفلى فيه ان يمنع صاحب السفلى من السكنى حتى يدفع اليه
لكونه مضطرا وكذا حائظ بين اثنين لهما عليه خشب فبنى احدهما فيه منع الآخر من وضع
الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيا كافي البحر وفيه عن جامع الفصولين لكل من
صاحب السفلى والعلو حق في ملك الآخر لذى العلو حق قراره وذلى السفلى حق دفع المطر
والشمس عن السفلى اه ثم نقل عنه ايضا لو هدم ذوا السفلى سفله وذوا العلو علوه اخذ ذو
السفلى ببناء سفله اذ فوت عليه حقا ألحق بالملك فيضمن كالوفوت عليه ملكا اه قال في البحر
وظاهره انه لا يجبر على ذى العلو وظاهر الفتح خلافه وهو محمول على ما ذا بنى ذوا السفلى سفله
وطاب من ذى العلو ببناء علوه فانه يجبر اه اى ان فرض المسئلة انه هدم علوه فيجبر على بنائه
بعد ما بنى ذوا السفلى سفله لاقبله وانما اجبر لان لذى السفلى حقا في العلو كما علمت واما لو انهدم
العلو بلا منعه فلا يجبر لعدم تعديه كما ذكره الشارح فبالوانهدم السفلى وفي البحر عن الذخيرة
سقف السفلى وجذوعه وهراويه وبواريه وطينه لذى السفلى قال وذكر الطرسوسى ان
الهرادى ما يوضع فوق السقف من قصب او عريش اه قلت لكن في المغرب عن الليث
لهردية قضبان توضع ملوكة بضاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اه فبى التى تسمى
في عرفنا سقالة هذا وذكر في الخيرية ان تطيين سقف السفلى لا يجب على واحد منهما اما
ذو العلو فاعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وان تلف الطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا
مدى بازالته فيضمنه واما ذو السفلى فاعدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع
ضرره وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره * (تمة) * في البحر عن جامع الفصولين جدار
بينهما ولكل منهما حولة فوهى الحائط فاراد احدهما رفعه ليصلحه وبنى الآخر ببنى ان
يقول مرید الاصلاح الآخر ارفع حوالتك بأسطوانات وعمد وعلمه انه يريد رفعه وفي وقت
كذا واشهد على ذلك فلو رفعه والا فله رفع الجدار فلو سقطت حوالتهم لم يضمن اه قالت والظاهر
ان مناه ما اذا احتاج السفلى الى المارة فتعلق العلو على صاحبه وهذه قاعدة حسنة لم أجدهم
نبه عليها (قوله زائفة مستطيلة) وفي التهذيب الزائفة الطريق الذى حاد عن الطريق الاعظم
اه من زاعغ الشمس اذا مالته والمستطيلة الضوالة من استطال بمعنى طال افاده في البحر

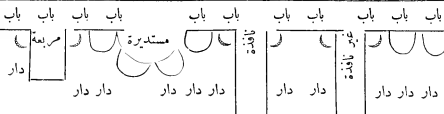
(زائفة، مستطيلة) اى سكة
طويلة (تسحب عنها) سكة

(قوله مثاها) اى طوبى لاحتراز عن المستدرة كباقي (قوله) لكن غير نافذة) فاد ان الاولى نافذة وقد قال في البحر أطاها اى الاولى تبعاً للاكثر الكتب وقيدها في النهاية تبعاً للفتية ابن اللبث والخبرناشى بغير النافذة ويمكن حمل كلامه عليه لقوله مثاها غير نافذة اه اى بناء على ان غير نافذة بيان لوجه الممانلة وفيه نظر بل استبادر ان الممانلة في الطول وغير نافذة حال لبان قيد زائد فيها على الاولى والالء ان لا تكون الثانية مقيدة بكونها طويلاً فيشعل المستدرة وهو غير صحيح واستظهر الخبر الرمى لاطلاق الاولى اذ لا عبرة بكونها نافذة او غير نافذة لامتناع مرور اهلها في الثانية مطلقاً بخلاف التشعبة كباقي قات لكن في بعض الصور يظهر الفرق في الاولى بين النافذة وغيرها كالتعريفه (قوله الى محل آخر) متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام او ما يتوصل منه اليه احترازاً عن النافذة الى سكة اخرى غير نافذة (قوله عن فتح باب للمرور) قال في فتح القدير قال بعض المشايخ لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لانه رفع كل جداره فكذاله رفع بعضه والاصح انه يمنع من الفتح لانه منصوب عليه في الرواية بنص محمد في الجامع ولان المنع بعد الفتح لا يمكن ٢ اذ يمكن مراقبته ليلاً ونهاراً في الخروج فيخرج ولانه عساه يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقاً في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب اه (قوله) لا للاستضاءة والريح قال العيني بعد حكاية القولين المذكورين ولكن هذا فيما اذا اراد بفتح الباب المرور فانه يمنع استحساناً واذا اراد به الاستضاءة والريح دون المرور لم يمنع من ذلك كذا نقله فخر الاسلام عن الفقيه ابن جعفر اه قات وهذا اذا كان الباب طالبا لاصباح للمرور كابدل عليه التعليل المار والا كان قول بعض المشايخ بعينه وهو خلاف الاصح فلم ان المراد غيره وهو مشكلة المدقة الآتية فافهم (قوله في القصوى) اى البعدى وهى التشعبة من الاولى الغير النافذة اما النافذة فلا يمنع من الفتح فيها لان لكل احد حق المرور فيها (قوله على الصحيح) مقابلة ما قدمناه آنفاً من القول بأنه لا يمنع من الفتح بل من المرور (قوله اذ لاحق لهم في المرور) اى لاحق لاهل الزائفة الاولى في المرور في الزائفة القصوى بل هو لأهلها على الخصوص ولذا لو بيعت دار في القصوى لم يكن لاهل الاولى شفعة فيها كذا في الفتح اى لاشفعة لهم بحق الشركة في الطريق اذ لو كان جازاً ملاصقاً كان له الشفعة شربلاية ثم قال في الفتح بخلاف اهل القصوى فان لاحدهم ان يفتح باباً في الاولى لانه حق المرور فيها اه قال العلامة المقدسى هذا اذا فتح في جانب يدخل منه اليها اما في الجانب الآخر غير النافذة فلا اه وفيه فائدة حسنة يفيدها التعليل ايضا وهى ان الزائفة الاولى اذا كانت غير نافذة واراد واحد من اهل القصوى فتح باب في الاولى له ذلك ان كانت داره متصلة بركن الاولى وكانت من جانب الدخول الى القصوى اما لو كانت من الجانب الثانى فلا اذ لاحق له في المرور في الجانب الثانى بخلاف ما اذا كانت الاولى نافذة فان له المرور من الجانبين فيكون له فتح الباب من الجانب الثانى ايضا وبه يظهر الفرق بين كون الاولى نافذة او لا خلافاً لما مر عن الرمى والظاهر ان كلام الفتح ممتنع على كون الاولى نافذة وان حمل على انها غير نافذة يدعى تخصيصه بغير الصورة المذكورة (تأنيده) يعلم مما هنا انه لو اراد فتح باب اسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه وقيل لا وفي كل من القولين اختلاف التصحيح

٣ قوله اذ تمكن كذا بالاصح
المقابل على خط المؤلف
واعل الصواب اذ لا يمكن
تأمل اه مصححه

(مثاها) لكن (غير
نافذة) الى محل آخر
(يمنع اهل الاولى عن فتح
باب) للمرور للاستضاءة
والريح عني (في القصوى)
الغير النافذة على الصحيح
اذ لاحق لهم في المرور
بخلاف النافذة

والفتوى قال في الحيرية والمتون على المتع فيكون الممول عليه **(قوله)** وفي زائفة مستديرة محترز قوله يشعب عنها مثلها فان المراد بها الطويلة وقابلها المستديرة وفي حاشية الوانى على الدرر هذا اذا كانت اى المستديرة مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت اكثر من ذلك لا يفتح فيها الباب والفرق ان الاولى تصير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان داخلها اوسع من مدخلها يصير موضوعا آخر غير تابع للدول كذا قيل اه وقاله صدر الشريعة ومثلا مسكين ورد ابن كمال **(قوله)** لانها كساحة الخ قال في الفتح لان لكل حق المرور اذ هي ساحة مشتركة غاية الامر ان فيها اعوجاجا ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار منها اه **(قوله)** ولذا يمكنهم نصب البوابة لم أر فيها عندي من كتب اللغة لفظ البوابة وهي في عرف الناس اليوم اسم للباب الكبير الذى ينصب في رأس السكة والاحلة مثلا وعبرة ابن كمال عن الحلوانى ولذا يمكنهم نصب الدرب وفي القاموس الدرب باب السكة الواسع والباب الاكبر جمع دراب **(قوله)** هذه الصورة اختاف النسخ في كيفية رسمها وتصورها بصورة جامعة للمستطيلة المتشعب عنها مستطيلة مثلها نافذة وغير نافذة ومستديرة ومربعة هكذا



فالدار الثالثة التي في ركن المتشعبة الغير نافذة لو كان بابها في الطويلة يمنع صاحبها عن فتح الباب في المتشعبة الغير نافذة لانه ليس له حق المرور فيها ولو كان بابها في المتشعبة لا يمنع من فتح باب في الاولى الطويلة واما الدار الرابعة التي في ركن الثانى لو كان بابها في الطويلة يمنع من فتحه في المتشعبة المذكورة وكذا لو كان في المتشعبة يمنع من فتحه في الطويلة لانه ليس له حق المرور في ذلك الجانب لكن هذا اذا كانت الطويلة غير نافذة بخلاف النافذة لان له حق المرور حيثنذ من الجانبين كما قلنا فيما مر واما الدار الخامسة التي في الركن الاول من المتشعبة الثانية النافذة فلصاحبها فتح الباب فيها وفي الطويلة بخلاف الدار السادسة التي في الركن الثانى من المتشعبة المذكورة فانه لو كان بابها فيها يمنع من الفتح في الطويلة لو غير نافذة لا لو نافذة لما علمت «(تمه)» في منية المفتى من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقساموها واراد كل منهم فتح باب وحده ليس لاهل السكة منعهم قلت ينبغي تقيده بما اذا اردوا فتح الابواب فيما قبل الباب التقديم لافيا بعده كما قدمناه آنفا عن الحيرية من التعميل على ما في المتون نعم على القول الثانى المصحح ايضا لا تفصيل ثم قال في المنية دار لرجل بابها في سكة غير نافذة فاشترى بجانبها دارا بابها في سكة اخرى له فتح باب لها في داره الاولى لافى السكة الاولى وبه افنى أبو جعفر وابواليث وقال ابو نصير له ذلك لان اهل السكة شركاء فيها بدليل ثبوت حق الشفعة للكل اه ملخصاً قلت الظاهر انه مبنى على الخلاف السابق والله تعالى اعلم **(قوله)** ولا يمنع الشخص الخ هذه القاعدة تخالف المسئلة التي قبلها فان المنع فيها من تصرف

(وفى) زائفة (مستديرة) لزق ي اتصل (عرقها) اى نهاية سمة اعوجاجها بالمستطيلة (لا) يمنع لانها كساحة مشتركة في دار بخلاف ما لو كانت مربعة فانها كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة

زائفة غير نافذة

زائفة نافذة

زائفة مربعة

(ولا يمنع الشخص من نصره في ملكه الا اذا كان الضرر) بجارده ضررا مطلب— اقساموا دارا واراد كل منهم فتح باب لهم ذلك

ذى السفل مطلق عن التقيد بكونه مضرا ضررا بنا أولا وهذا المنع مقيد بالضرر اليين
 ولا سيما على ظاهر الرواية الآتى من انه لا يمنع مطلقا نعم على ما قدمنا من ان المختار المنع
 فى الضرر اليين والمشكل تندفع الخالفة على ما شئ عليه المصنف هنا وقد يجاب بأن المسئلة
 المتقدمة ليست من فروع هذه القاعدة فإن ما هنا فى تصرف الشخص فى خالص ملكه الذى
 لاحق للجارية وما مر فى تصرفه فيما فيه حق للجار فإن السفل وان كان ملكا لصاحبه الا ان
 لذى الملو حقا فيه فلذا اطلق المنع فيه ولذا لو هدم ذوا السفل سفله يؤمر باعادته بخلاف ما هنا
 هذا ما ظهر لى فاعتنمه **(قوله ينأ)** أى ظاهرها وبأن ينأ قريبا **(قوله)** واختاره فى العمادية
 حيث قال كما فى جامع الفصولين والحاصل ان القياس فى جنس هذه المسائل ان من تصرف
 فى خالص ملكه لا يمنع منه ولو اضر بغيره لكن ترك القياس فى محل يضر بغيره ضررا ينأ وقيل
 بالمنع وبه اخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه قلت قوله وقيل بالمنع عطف تفسير على
 قوله ترك القياس فليس قولنا ثالثا نعم وقع فى الحرية وقيل بالمنع مطلقا الخ ومقتضاه انه قول
 ثالث بالمنع سواء كان الضرر ينأ او لا لكن عزا فى الحرية ذلك الى التارخائية والعمادية
 وليس ذلك فى العمادية كما رأيت فالظاهر ان لفظ مطلقا سرق قلم وبدل عليه قوله فى الفتح
 والحاصل ان القياس فى جنس هذه المسائل ان يفعل المالك ما بداله مطلقا لانه متصرف
 فى خالص ملكه لكن ترك القياس فى موضع يتعدى ضرره الى غيره ضررا فاحشا وهو المراد
 بالين وهو ما يكون سببا للهدم او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الاصلية
 كسد الضوء بالكلية واختاروا الفتوى عليه فاما التوسع الى منع كل ضرر ما يفسد باب انتفاع
 الانسان بملكه كما ذكرنا قريبا اه ما خلا فانظر كيف جعل المفتى به القياس الذى يكون فيه
 الضرر ينأ لامطابقا والازم انه لو كانت له شجرة مملوكة يستظل بها جاره واراد قطعها ان منع
 لتضرر الجار به كما قرره فى الفتح قبله قلت وافق المولى ابوالسعود ان سدا الضوء بالكلية
 ما يكون مانعا من الكتابة فعلى هذا لو كان للمكان كوتان مثلا فسد الجار ضوء احدها
 بالكلية لا يمنع اذا كان يمكن الكتابة بضوء الاخرى والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه يحتاج
 لغلقة لبرد ونحوه كما حررته فى تنقيح الحامدية وفى البحر وذكر الرازى فى كتاب الاستحسان
 لو اراد ان ينأ فى داره تنورا للخبز الدائم كما يكون فى الدكاكين وورحى الطاحن او مدقات للقصارين
 لم يجز لانه يضر بجيرانه ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فانه يأتى منه الدخان الكثير والريح
 والدق يؤهّن البناء بخلاف الحمام لانه لا يضر الا بالنداء ويمكن التحرز عنه بأن ينأ حائطا بينه
 وبين جاره وبخلاف التنور المعاد فى البيوت اه وصحح النسفى فى الحمام ان الضرر لو فاحشا
 يمنع والا فلا وتماه فيه **(قوله)** حتى يمنع الجار من فتح الطائفة أى التى يكون فيها ضرر بين
 بقرينة ما قبله وهو ما افق به قارى الهداية لما سئل هل يمنع الجار ان يفتح كوة يشرف منها على
 جاره وعياله فاجاب بأنه يمنع من ذلك اه وفى المنع عن المضمرات شرح القدورى اذا كانت
 الكوة للظنر وكانت الساحة محل الجلوس للنساء يمنع وعليه الفتوى اه قال الحيز الرملى
 واقول لافرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر اليين لوجودها فهما **(قوله)**
 ورجحه فى الفتح حيث قال والوجه لظاهر الرواية **(قوله ثمة)** أى فى كتاب القسمة فى المنع

(ينأ) يمنع من ذلك وعليه
 الفتوى بترزية واختاره
 فى العمادية وافق به قارى
 الهداية حتى يمنع الجار من
 فتح الطائفة وهذا جواب
 المشايخ استحسانا وجواب
 ظاهر الرواية عدم المنع
 مطلقا وبه افق طائفة
 كالامام ظهير الدين وابن
 الشحنة ووالده ورجحه
 فى الفتح وفى قسمة المجتبى
 وبه يفتى واعتمده المصنف
 ثمة فقال وقد اختلف
 الافقاء وينبى ان يعول
 على ظاهر الرواية اه قلت
 وحيث تعارض متنه وشرحه

(تشر له العمل على المتون) قد يقال ان هذا لا يقال في كل من مع شرح بل هذا في نحو المتون القديمة طوى وهذه المسئلة ليست من مسائل ويظهر من كلام الشارح الميل الى ما مشى عليه المصنف في مثله لانه ارفق بدفع الضرر اليين عن الجار المأمور باكرامه ولذا كان هو الاستحسان الذي مشى عليه مشي المذهب المتأخرين وصرحوا بأن الفتوى عليه والحادل انهما قولان مقدمان يترجح احدهما بما ذكرنا والاخر يكونه اصل المذهب (قوله قياسا على مسئلة السفل الخ) اقول هذا غير مسلم لانه يخالف لكلامهم مع انه قياس مع الفارق وذلك انك علمت ان اصل المذهب في مسئلتنا عدم المنع مطلقا لكونه تصرفا في خالص ملكه وخالف المشايخ اصل المذهب فيما اذا كان الضرر يبنأ ولا يخفى ان التقيد باليين مخرج للمشكل فالقول بمنع المشكل يخالف للقولين وقياسه على المشكل في مسئلة السفل غير صحيح لان المتون الموضوعه لنقل المذهب ماشية على منع التصرف فيها عكس مسئلتنا وذكر بعض المشايخ ان المختار تقيد المنع بالضرر والمشكل وماذا الا لكونه تصرفا فيما لجار فيه حتى وهو صاحب الملو فالاصل فيه عدم جواز التصرف الا باذنه بخلاف مسئلتنا فان الاصل فيها الجواز لكونه تصرفا في خالص حقه فالحاق المشكل فيها للمشكل في الاولى غير صحيح فافهم

قوله من مسائل هكذا بخطه وامل فيه سقطا والاصل من مسائلها اي المتون القديمة او نحو ذلك وليحذر اه مصححه

قوله المتأخرين كذا بخطه وصوابه المتأخرون كما لا يخفى اه مصححه

وهذا آخر ما حرره المؤلف بخطه من هذا الجزء اما بقية الاجزاء فتمتعهما بنفسه قبل حلول رسمه فبادر بنجده السيد محمد علاء الدين الى تكملة الجزء المذكور بتجريد الهوامش التي بخط والده وغيرها على الشرح فقال

بسم الله الرحمن الرحيم

بالحيل لبالك يحجر لعم القلوب وباترقب لهوب سمات منحك يضرب على صفحات تقب العيوب * يا من بصر بعظيم قدرته العباد * وقهرهم بها فلا يكون الا ما أراد * فيحمد بالحمد الملائق * ونشكره على آلائه بالشكر الفائق * ونصلي ونسلم على رسوله محمد المكمل لأمته * وعلى آله ونحبه ومن لهج بدعوته *

(وبعد) فان العالم العامل والعلامة الكامل وحيد الدهر وفريد العصر سيد الزمان وسعد الاقربان بسوب العلماء العاملين ومرجع الجهات الفاضلين مؤلف هذه الحاشية المرحوم سيدي واستاذي ووالدي السيد محمد افندي عابدين سقى الله ثراه صوب الفقرا وجعنا والياه في مستقر رحته واسكننا بحبوحة جنته لما وصل الى هذا المحل من الكتاب اشتاق الى مشاهدة رب الازباب فنزل حياض المتون وآثر الحدث الذي ليس بمسكون وكان رحمه الله بدأ أولا في التأليف من الاجابة الى الآخر ثم من اول الكتاب الى انتهاء هذا التجريد الفاخر وترك على نسخة الدر بعض تعليقات وتحريرات واعتراضات وقد كاد تداول الايدي ان يذهبها لعدم من يذهبها فأردت ان اجرد ما كتبه والدي على نسخة والحقه بمسودته من غير زيادة عليه خوفا لفاط ونسبته اليه وان رأيت حاشية ليست من خطه انه عليها بقولي كذا او ذكر أو في اوقاله في الهامش اعلمى بانه اقراها والاشطبت عليها ومع هذا يلزم التنبيه كما ترى والله يعلم ويرى ومنه اطاب الاعانة والتوفيق لاقوم طريق قال رحمه الله ونفعناه ورضي عنه آمين (قوله ادعى على آخر الخ) قال قاضيخان ادعى على رجل انه اخذ منه مالا

فالمعمل على المتون كما تقر مرارا فتدبر قلت وبقي مالم اشكل هل يضرم لا وقد حرر محشى الاشياء المنع قياسا على مسئلة السفل والعلوانه لا يند اذا أضر وكذا ان اشكل على المختار للفتوى كما في الحاشية قال المحشى فكذا تصرفه في ملكه ان أضر او اشكل بمنع وان لم يضرم لم يمنع قال و... ارمن نبه عليه فايغتم فانه من خواص كتابي انتهى (ادعى) على آخر (هبة) مع قبض (في وقت فسل) المدعى (بينة فقال) قد (جحدنيها) اي الزينة (فاشترتها منه او لم يقل ذلك) اي جحدنيها

ومفاده الاكتفاء بإمكان التوفيق وهو **٥٠٣** مختار شيخ الاسلام من اقوال اربعة واكثر الجحدي انه يكفى من

المدعى عليه لامن المدعى
لانه مستحق وذلك دافع
والظاهر يكفى لدفع لا
للاستحقاق بترزية (فقام
بينة على الشراء بعد وقتها)
اي وقت البينة (تقبل)
في الصورتين (وقبله لا)
لوضوح التوفيق في الوجه
الاول وظهور التناقض
في الثاني ولو لم يذكر لهما
تاريخا او ذكر لاحدهما
تقبل لا مكان التسوية
بتأخير الشراء وهل
يشترط كون الكلامين
عند القاضي أو الثاني فقط
خلاف وينبغي ترجيح
الثاني بحرانه التناقض
والتناقض يرتفع بتدقيق
الخصم ويقول انتناقض
تركت الاول وادعى بكذا
او بتكذيب الحاكم وتمامه في
في البحر واقره المصنف
(كألو ادعى اولانها) اي
الدار مثلا (وقب عليه ثم
ادعاها لنفسه او ادعاها
لغيره) ادعاها (لنفسه)
لم تقبل للتناقض وقبل تقبل
ان وفق بأن قال كان لفلان
ثم اشترته درر في اواخر
الدعوى قل (ولو ادعى
الملك) لنفسه (اولا
ثم) ادعى (الوقف)
عليه (تقبل كألو ادعاها

وبين المال بوصفه واقم المدعى عليه البينة على اقرار المدعى انه اخذ فلان آخر هذا المال
المسمى فأنكر المدعى ذلك فيقبل منه هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا لدعوى الاول لان من
حجة الاول ان يقول اخذته مني فلان آخر ثم رده علي واخذته مني هذا المدعى عليه بعد ذلك اه
كذا في الهامش **(قوله ومفاده)** اي مفاد قوله او لم يقل ذلك - **(قوله بإمكان التوفيق)** نقل
في البحر ان هذا هو القياس والاستحسان ان التوفيق بالتعل شرط قال الرمي وجواب
الاستحسان هو الاصح كما في مئة المنى **(قوله وهو مختار)** اي قيده في البحر في فصل الفضولي
بان لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته فربما - **(قوله من اقوال اربعة)** وهي كفاية امكان
التوفيق مطابقا وعدم كفايته مطابقا وكفايته من المدعى عليه لامن المدعى وكفايته ان اخذ
وجه التوفيق لان مدد وجوهه - كذا في الهامش **(قوله مدوقتها)** ظرف للشراء قبله
- **(قوله في الصورتين)** يعني ما اذا قل جحدتها او لم يقل - **(قوله في الثاني)** لانه يدعى الشراء
بعد البينة وشهوده يشهدون له به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ومراهم
بين الدعوى والبينة والافندي لا تسع منه لانه مادعى الشراء سابقا على البينة بخر **(قوله)**
وينبغي ترجيح الثاني - **(قوله)** يعمل وجهه انه انتهى بتحقيق به التناقض منع وفي النهر من باب
الاستحقاق والالوجه عتسى اشتراطهما عند الحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها لديه اه
وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفى احدهما عند القاضي بل يكاد ان يكون الحلاف لفظيا لان
الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لابد ان يثبت عنده ليزت على ما عنده حصول التناقض
والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكألفهما في مجلس القاضي فاذي شرط كونهما في مجلسه
يعم الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق انتهى وهو حسن **(قوله او بتكذيب الحاكم)**
كألو ادعى انه كفل له عن مديونه بالنف فأنكر التكليف وبرهن الدائن انه كفل عن مديونه
وحكم به الحاكم واخذ المكشول منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بأمره
وبرهن على ذلك بقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا
في المنع - **(قوله وتمامه في البحر)** عبارة البحر في الاستحقاق أولى وهي اذا قال تركت احد
الكلامين بقبل منه لانه استدلل به بما في التريزية عن الذخيرة ادعاء مطابقا فدفعه المدعى عليه
بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بذلك السبب
وتركت المضاق بقبل ويبطل الدفع اه فان التزويك الثانية لا الاولى ومع هذا نظر فيه صاحب
النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سيدي الوالد في باب
الاستحقاق تأييد ما في النهر وفي الثانية رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاء بعد ذلك ملكا
مطابقا فشهد شهوده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينة دعواه مولانا
رضي الله تعالى عنه قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بينة ولا تبطل دعواه حتى
لوقال أردت بهذا الملك المضاق الملك بذلك السبب تسمع دعواه تقبل بينة اه **(قوله عليه)**
كذا في المنع ولم يذكره في البحر وكأنه اخذ من قاعدة إعادة الكرة معرفة فيكون المراد به
الوقف المار قبل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جريانه على مذهب الثاني
الفاصل بصحة وقته على نفسه انتهى ولا يخفى عليك ما فيه وفي البحر من فصل الاستحقاق

لنفسه ثم لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا آخر اشترت مني هذه الجزية وانكر) الآخر الشراء جاز (للبائع

ان يطأها ان ترك) البائع (الخصومة) واقرن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما سلكها ونقلها لمزله لما قرر ان (جحد) جميع العقود (ماعدا التكااح فسخ) فللبائع ردها بعيب قديم تمام ٥٠٤ الفسخ بالتراضي عيني اما التكااح فلا

يقبل الفسخ اصلا (لذا) لو جحدانه تزوجها ثم ادعاه وبرهن على التكااح (يقبل) برهانه بخلاف البيع) فانه اذا انكره ثم ادعاه لا يقبل لا نفساخه بالانكار بخلاف التكااح (اقر قبض عشرة دراهم (ثم ادعى انها زبوف) او نهجرة (صدق) يمينه لان اسم الدراهم يعمها بخلاف الستوقه لغلبة غنها (و) لذا (لو ادعى انها ستوقه لا) يصدق (ان) كان البيان (مفصولا وصدق) بين (موصولا) نهاية للتفصيل في المفصول لافي الموصول (ولو اقر قبض الجباد لم يصدق مطلقا) ولو موصولا للتناقض (ولو اقر انه قبض حقه او) قبض (الثنى او استوفى) حقه (صدق في دعواه الزايف لو) بين (موصولا والا لا) لان قوله جباد مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر اوص فيحتمل التأويل ابن كمال (اقر بدين ثم ادعى ان بعضه

ولو ادعى انها له ثم ادعى انها وقف عليه نسمع لصحة الاضافة بالخصية انتفاعا (قوله ان يطأها) اى بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري ابو السعود عن الحموى عن الجلي بحتا (قوله فللبائع) ردها) قيده في النهاية بأن يكون بعد تخليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائنه لاحتمال تكون المدعى عليه فاعتبر بيعا جديدا في حق ثالث وقيده الشارح بأن يكون بعد القبض اما قبله فينبغي ان له الرد مطلقا لكونه فسخا من كل وجه في غير العقار الا بعد حافه فيجب تقييد الكتاب بجر (قوله اقر الخ) للامام الطرسوسى تحقيق في هذه المسئلة فراجع في انتفع الوسائل (قوله زبوف) ما يرد بيت المال (قوله نهجرة) ما يرد التجار قال في القاموس في فصل التون النهجرة الزيف الردى اه وفي المغرب النهرج الدرهم الذى فخته رديته وقيل الذى الغلبه فيه للفضة وقد استعير لكل ردى باطل ومنه بهرج دمه اذا اهدر واطل وعن الهياتى درهم نهرج ولم اجده بالتون الا له وهو مخالف لما في القاموس مع انه المشهور (قوله او استوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بالتام سعدي وابن كمال (قوله لانه ظاهر) راجع للاول وهى قبض الحق او الثمن والظاهر ما احتمل غير المراد احتمالا لا بعدا والنص يحتمله احتمالا لا بعد دون المنسره لانه لا يحتمل غير المراد اصلا (قوله اوص) راجع للثانية وهو قوله او استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطر وان تناقض قية (قوله فرده الخ) حاصل مسائل رد الاقرار بالمال لا يخلو اما ان يرد مطلقا او يرد الجهة التى عنها المقر ويحولها الى اخرى او يرد لنفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثانى فان لم يكن بينهما مناقاة وجب المال كقوله له ألف بدل قرض فقال بدل غصب والابطال كقوله ثمن عبدك اقبضه وقال قرض او غصب ولم يكن العبد في يده فيلزمه الالف صدقه في الجهة او كذبه عند الامام وان كان في يده فالقول للمقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت لى قط لكنها لفلان فان صدقه فلان تحول اليه والا فلا وان كان بطلاق او عتاق او ولا او نكاح او وقف او نسب او رضى لم يرد بالرد فيقال الاقرار يرد برد المقر له الا في هذه ذكر مجموع ذلك في البحر وفيه اختصار ونحتمل في حاشيته (قوله في مجلسه) وفي غيره بالاولى (قوله الابحجة) كيف تقبل حجه وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه سعدي واستشكله في البحر ايضا ونقل خلافا عن البرازية حيث قال في يده عبد فقال لرجل هو عبدك فرده المقر له ثم قال بل هو عبدى وقال المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر ولوقال ذواليد لا آخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال الآخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما في الهداية من انه لا بد من الحججة فانه يقتضى سماع الدعوى اه (قوله الواحد) بخلاف ما لو قال اشترت وانكر له ان يصدق لان احد العاقدين لا ينفرد بالفسخ فلا ينفرد بالعقد والمعنى انه حقهما فبق العقد فعلم التصديق اما المقر له ينفرد برد الاقرار فافترقا كذا في الهداية فالخامس ان كل شئ يكون الحق لهما جميعا اذا رجع التكر الى التصديق قبل ان يصدق الآخر على انكاره فهو جائز كالبيع والتكااح وكل شئ يكون فيه الحق لواحد كالهبة والصدقة

(والاقرار)

قرض وبعضه ربا) وبرهن عليه (قبل) برهانه قيه عن علاه الدين وسيجي في الاقرار قال لا آخر لك على الف) درهم (فرده) المقر له (ثم صدقه) في مجلسه (فلا شئ عليه) للمقر له الابحجة او اقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد (ومن ادعى على آخر مالا فقال) المدعى عليه

(ما كان لك على شيء) قط فبرهن المدعى على (ان له عليه) (الف وبرهن) المدعى عليه (على القضاء) اى الايفاء (والابرار
ولو بعد القضاء) اى الحكم بالمال اذ **٥٠٥** الدفع بعد قضاء التقاضى صحيح الا فى المسئلة الخمسة كسبجى (قبل)

برهانه لما كان التوفيق لان
غير الحق قديقتى وبرهن
دفعاً بالخصومة وسبجى فى
الاقرار انه لو برهن على
قول المدعى انا مبطل فى
الدعوى او شهودى كذبة
او ليس لى عليه شيء صح
الدفع الى آخره وذكره فى
الدرر قيل اقرار فى فصل
الاستسراء (ك) بقيل (لو
ادعى التقصص على آخر
فأنكر) المدعى عليه (فبرهن
المدعى) على التقصص (ثم
برهن المدعى عليه على
الغنو او) على (الصبح
عنه على مال وكذا فى دعوى
الرق) بأن ادعى عبودية
شخص فأنكر فبرهن
المدعى ثم برهن العبد ان
المدعى أعتقه بقيل ان لم
يصالحه ولو ادعى الايفاء
ثم صالحه قبل برهانه على
الايفاء بجره فبرهن أن
له ابرعائة ثم أقر ان عليه
للمنكر ثلثمائة سقط عن
المنكر ثلثمائة وقيل لا وعليه
الفتوى ملتقط وكان له لانه
لما كان المدعى عليه جاحدا
فدتمه غير مشغولة فى زعمه
فان تقع المقاصة والله تعالى
اعلم (وان زاد) كلمة (ولا

والاقرار لا ينفعه اقراره بعده كفى الفتية بجرس **(قوله ما كان لك)** انظر لوم يذكر لفظ كان
وانظر ما استدكره قريباً عند واقعة سمرقند فانه يفيد الفرق بين الماضى والحال **(قوله قط)**
لا فرق بين ان يؤكد النفى بكلمة قط او لا بجر **(قوله على الخ)** الا صوب ان يقول على نفسه
عليه فافهم وفى بعض النسخ على انه له عليه الف **(قوله على القضاء اى الايفاء)** قيد بدعوى
الايفاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين فى مجلس واحد لم يقبل
للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه واقام البينة على الايفاء بعد الاقرار قبل لعدم
التناقض وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا يقبل كذا فى خزائن المفتين بجر **(قوله الا فى المسئلة**
الخمس) كأودعني فلان او أجرني او ارتهنت او غصبته منه او قال أخذت هذه الارض
مزارة من فلان او هذا الكرم معاملة منه سميت خمسة لان فيها خمسة اقوال قال فى البحر
وهذه خمسة كتاب الدعوى لان صورها خمسة ودعوى واجارة واعارة ورهن وغصب اولان
فيه خمسة اقوال للعلماء الاول ما فى الكتاب وهو انه تندفع خصومة المدعى لان البينة اثبتت
ان يده ليست بيد خصومة وهو قول ابى حنيفة * الثانى قول ابى يوسف واختاره فى المختارات
المدعى عليه ان كان صالحاً فكما قال الامام وان معروفا بالجبر لم تندفع عنه لانه قد يدفع ماله الى
مسافر رده اياه ويشهد فيحتمل لابطال حق غيره فاذا اتهم به القاضى لا يقبله * الثالث قول
محمد ان الشهود اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع فعنده لا بد من معرفة بالوجه والاسم
والنسب وفى الزاوية تعويل الائمة على قول محمد وفى العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه
لا بوجهه لم يذكر فى شيء من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقول نعرفه باسمه
ونسبه وتكفى معرفة الوجه واتفقوا على انهم لو قالوا اودعه رجل لا نعرفه لا تندفع * الرابع
قول ابى شبرمة انها لا تندفع عنه مطلقاً لانه تعذر اثبات الملك لعدم الحسم عنه ودفع الخصومة
بناء عليه قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة
المدعى وهو خصم فيه ثبت وهو كالوكيل بنقل المرأة واقامة البينة على الطلاق * الخامس
قول ابن ابى ليلى لا تندفع بدون بينة لاقراره بالملك للغائب وقلنا انه صار خصماً بظاهر يده فهو
باقراره يريد ان يحول حقاً مستحقاً على نفسه فلا يصدق الا بحجة كالادعى تحول الدين من
ذمته الى ذمة غيره اه **(قوله كسبجى)** فى فصل رفع الدعوى من كتاب الدعوى ح
(قوله قبل برهانه) انظر لو برهن على ايفاء البعض فقد صارت حادثة الفتوى **(قوله فى فصل**
الاستسراء) وفيه فوائد جمة فراجع والاستسراء طلب شراء شيء **(قوله ان لم يصالحه)** محل
هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا قال فى البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصالح
لسكوته عنه والاصل عدم اما اذا انكر فصالحه على شيء ثم برهن على الايفاء او الابرار لم يسمع
دعواه كذا فى الخلاصة ح **(قوله وكأ نه الخ)** من كلام صاحب المنح **(قوله فابن)** الواقع فى المنح
فانى **(قوله وان زاد)** اى على قوله فيما تقدم مالك على شيء **(قوله وقيل)** ذكره القندورى
عن اصحابنا بجر **(قوله لان المحتجب)** اى من الرجال والمحتجب من لا يتولى الاعمال بنفسه

اعرفك ونحوه) كإرايتك (لا) يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب او المخدرة قد يتأذى بالشغب على بابه

فيأمر بأرضها، الخضم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل **٥٠٦** بنفسه لا يقبل ثم لو ادعى اقرار المدعى عليه

وقيل من ابراه كل احد عظمته بغير **(قوله حتى لو كان)** أي المدعى عليه فمن هذا على ذلك القول في النهاية تبعاً لما في ذخاير وفي إضاح الإصلاح وفيه نظر لأن مبنى إمكان التوفيق على أن يكون أحدهما ممن لا يتولى الأعمال بنفسه لا المدعى عليه بخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بغير **(قوله نعم لو ادعى الخ)** قال في الدرر عن الفتية المدعى عليه قال للمدعى لا عرفك فلما ثبت الحق بالينة ادعى الإيصال لاسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الإيصال تسمع اه قال في البحر لأن المتناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهذا يجمع ولهذا لو صدق المدعى عياناً لم يكن متناقضاً ذكره القمحاوي انتهى وتامه فيه وهو أحسن مما عالج به الشارح وبه ظهر أن قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى إلا أن يقرأ المدعى بصيغة المبني للفاعل تأمل **(قوله لأن الاقرار الخ)** فيه أن الاقرار بالبيع اقرار بركنية لأنه مبادلة مال بمال لأن العمل على أنه اقرار بالبيع بلا مال تأمل قل في المتوسط شهداً على اقرار البالغ ولم يسمي الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تقبل وإن قالوا قرعنا ثأنه بآنه منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز وفي جمع الفتاوى شهدا أنه باع وقبض الثمن جاز وإن لم يبينوا الثمن وكذا لو شهدا باقرار البالغ أنه باع وقبض الثمن اه وقل في الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن أن شهدوا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اه نور العين في أوائل الفصل السادس وانظر ما سذكركه في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها **(قوله أمه منه)** لاجابة الى قوله منه لأن ضمير باعه يعني عنه **(قوله أي المشتري)** الأسوب أي البائع كما في البحر **(قوله للتناقض)** لأن اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضى وجود العقد وقد انكره بخلاف ما مر لأن الباطل قد يقضى ويبرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وهذا ظاهر الرواية عن الكل بحر **(قوله يبيع وكيله)** أي وكيل البائع **(قوله وإبرائه عن العيب)** من إضافة المصدر الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير لو كيله وهو المفهوم من عبارة البحر فقوله أو لا لم يبعها منك قط أي مباشرة وقوله انه برى اليه أي الى وكيله **(قوله فأنكر)** أي بأن قال لا نكاح بيننا كما في البحر عن جامع الفصولين ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط أو قل لم تزجها قط والباقي بخاله ينبغي أن يكون هذا وسيلة العيب وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لأنها اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضى سابقة النكاح فيتحقق التناقض اه **(قوله راجع على قوله)** إذا الاصل في الجمل الاستقلال والعكس يكتب للاستيناق فلو انصرف الى الكل كان مبطاله فيكون ضدهما قصوده فينصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين **(قوله في جمل)** أي قولية ولا نافي ما قبله وفي البحر والحاصل أنهم اتفقوا على أن المشبهة إذا ذكرت بعد جمل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر وأمرأته طالق وعليه لمشي الى بيت الله الحرام إن شاء الله ينصرف الى الكل قبل الكل فشي أبو حنيفة على حكمه وهما أخرجا بصورة كتب الصلح من عمومها بعرض أفضي تخصيص الصلح من عموم حكم الشرط المتعقب بجمل متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كان قولنا استحصانا راجحاً على قوله كذا في فتح القدير وظاهره

بغير بيع ولا يسلح
درر في آخر المدعى لأن
التناقض لا يتبع صحة الاقرار
(اقرار ببيع عبده) من فلان
(ثم جحد مدعيه) لأن الاقرار
بالبيع بالثمن باطل اقرار
بترافيقه ادعى على آخر
انه باعه أمه منه (فقال)
الآخر (لم يبعها منك قط
فبرهن) المدعى (على
الشراء) منه (فوجد)
المدعى (بها عيباً) واراد
ردّها (فبرهن البائع انه)
أي المشتري (برى اليه
من كل عيب بها تقبل)
بينه البائع للتناقض وعن
الثاني تعالى لا مكان التوفيق
بيعه وكيله وإبرائه عن
العيب ومنه واقعة من قد
ادعت انه نكحها بكذا
وطالبته بالمهر فأنكر
فبرهنت فدعى انه خلعها
على المهر تقبل لاحتمال
انه تزوجه ابوه وهو صغير
ولم يعلم خلاصته (بطل)
جميع (صك) أي مكتوب
(كتب ان شاء الله في
آخره) وقال آخره فقط
وهو استحسان راجح
على قوله فتح واتفقوا
على ان الفرقة كفاصل
السكوت وعلى التصرف
للصك في جمل عطفت بواو

بشرط واما الاستثناء بالاخواناتها ٥٠٧ فلاخير الاقرينة كله مائة درهم وخمسون ديناراً الا درهما فللاول

استحساناً واما الاستثناء بان شاء الله بعد جملتين ايتاعيتين فاليهما اتفاقاً وبعد طلاقين معاقين او طلاق معلق وعق معاق فاليهما عند الثالث وللآخر عند الثاني ولو بلاعطف اوبه بعد سكوت فللاخير اتفاقاً وعطفه بعد سكوته لغو الا بما فيه تشديد على نفسه وتماه في البحر (مات ذمي فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا) تحكما لبحال (كما) يحكم الحال (في مسئلة) جريان (ماء الطاحونة) ثم الحال انما تصاح حجة للدفع للاستحقاق (كافي) لمسلم مات فقالت عرسه (التمهية) (اسلمت قبل موته) فأرته (وقالوا بعده) فالقول لهم لان الحادث يضاف لاقرب أوقاته * (فرع) * وقع الاختلاف في كفر الميت واسلامه فالقول يندعي الاسلام بحر (قال المودع) بالفتح (هذا ابن مودعي) بالكسر (الميت لاوارث له غيره دفعها اليه) وجوباً كقوله هذا ابن دائي قيد بالوارث لانه لو أقر أنه وصيه أو وكيله أو المشتري منه لم يدفعها

ان الشرط بصرف الى الجميع وان لم يكن مشيئة انتهى (قوله بشرط) اي سواء كان الشرط هو المشيئة أو غيرها كماصرح به في البحر ح وفي الظاهر ان هذا خاص بالاقرار ماسياً في بعده من قوله واما الاستثناء الخ تأمل (قوله القاعيتين) اي منجزتين ليس فيهما تعليق بقرينة المقابلة نحو انت طالق وهذا حر ان شاء الله تعالى ح (قوله اوبه بعد سكوت) اي اذا كان السكوت بين الجلمة الأخيرة وبين ما قبلها (قوله الا بما فيه تشديد) فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قبل وهذه الاخرى دخلت الثانية في التمين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال وهذه طاقعة ثم سكت وقال وهذه طاقعة الثانية وكذا في المتق بحر كذا في الهامش (قوله حديثاً للبحال) اي لظاهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه المسئلة موجودة فيما كتب عليه المصنف (قوله جريان الخ) لاوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع كذلك فكان الاولى حذفه (قوله ثم الحل انما تصاح حجة للدفع) للاستحقاق (فان قيل هذا منقوض بالتضام بالايجر على المستاجر اذا كان ماء الطاحونة جارياً عند الاختلاف لانه استدلال بالحال لاثبات الاجر قلنا انه استدلال بدفع ما يدعي المستاجر على الاجر من ثبوت الغيب الموجب لسقوط الاجر واما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا لا موجبا يعقوبه في الهامش عن البحر فلو مات مسلم وله امرأة نصرانية ثقات مسلمة بعد موته وقيل اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول قولهم ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه واما الورثة فهم الدافعون ويظهر لهم تظاهر الحدوث ايضا اه (قوله كافي مسلم الخ) تمثيل للمنفى وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هنا ايضا سائراً ولا يمكن ان يكون لها بناء على تحكم الحال لانه لا يصح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه (قوله لمدعي الاسلام) فلو مات رجل وابواه ذميان فقالا مات ابننا كافراً وقال ولده المسلمون مات مسلماً فغيرته للولد دون الابوين بحر عن الخزانة (قوله مودعي) قال في البحر قيد بقراره بالبنوة لانه لو قال هذا اخوه شقيقة ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وممراده بالابن من يرث بكل حال فالنبت والاب والام كالابن وكل من يرث بحال دون حال فهو كالاخ بحر (قوله زيلعي) وهو الصواب كافي الفتح خلافاً لما في غاية البيان (قوله تركه قسمت الخ) قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع الفصولين راجعاً الى الاصل الوارث لو كان محجوباً بغيره كجد وجدة واخ واخلت لا يعطى شيئاً ما لم يبرهن على جميع الورثة اي اذا ادعى انه اخو الميت فلا بد ان يثبت ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين او يشهدا انهما لا يعلمان وارثاً غيره ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن ابي ليلى لانهما جازقا ولنا العرف فان مراد الناس به لا علم له وارثاً غيره وهذه شهادة على النفي فقبلت لما مر من انها تقبل على الشرط ولو نفيا وهنا كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث ممن لا يحجب بأحد فلو شهدا انه وارثه ولم يقولوا لا وارث له غيره او لانعلمه يتلوه القاضي زماناً رجاء ان يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند ابن حنيفة في المسئلة يعني فيما اذا قال لا وارث له غيره او لانعلمه وعندنا يكفل فيهما ومدة التلوم مفضوة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل

(فان اقر) ثانياً (بان آخر له لم ينفذ) اقراره (اذا كذبه) الابن (الاول) لانه اقرار على الغير ويضمن للثاني حظه ان دفع الاول بلا قضاء زيلعي (تركه قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا نعلم)

شهر وهذا عند ابى يوسف واما احد الزوجين لو اثبت الورثة بيته ولم يثبت انه لا وارث له
غيره فقد انى حنيفة ومحمد يحكم لهما بأكثر النصيبين بعد التلوم وعند ابى يوسف بأقلهما وله
الرابع ولها الثمن اه ملخصا وان تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه ممن يجب كالاخ او ممن
لا يجب كالابن كفى البرازية من العاشر في النسب والارث وانظر ماسأنى قيل باب الشهادة
على الشهادة **(قوله)** كذا نسخ المتن (يعنى باسقاط لاول الحق ثبوتها كما فى سائر الكتب ح
(قوله) لم يكفلوا) مبنى للمجهول مضاعف العين والواو للورثة او الغرماء اى لا يأخذ القاضى
منهم كفيل اح قال فى الدرر اى لم يؤخذ منه كفيل بالنفس عند الامام وقالا يؤخذ اه وهذا
ظاهر فى انه على قولهما يؤخذ كفيل بالنفس ثم رأيت لاج الشريعة ابو السعود عن شيخه
ولم يره فى البحر فتوقف فى انها بالمال او بالنفس **(قوله)** لجهالة (علة لقوله لم يكفلوا كذا
فى الهامش **(قوله)** وبتلوم) اى يتأنى والمراد تأخير القضاء لتأخير الدفع بعده كما افاده فى البحر
عن غاية البيان والمسئلة على وجوه ثلاثة فارجع الى البحر وسأنى شئ منها قيل الشهادة
على الشهادة **(قوله)** مدة) وقدر مدته مفوض الى رأى القاضى وقدره الطحاوى بحول وعلى
عدم التقدير حتى يغلب على ظنه انه لا وارث الا لغيره له آخر **(قوله)** ثبت بالاقرار) اى الارث
والدين وهو محترز قوله بشهود **(قوله)** ذلك) اى قالوا لا نعلم له وارثا او غير ما ح كذا
فى الهامش **(قوله)** ادعى) قال فى جامع الفصولين من الرابع ادعى عليهما ان الدار التى بيد كذا
ملكى فبرهن على احدهما فلو الدار فى يد احدهما بارت فالحكم عليه حكم على الغائب اذ
احد الورثة ينتصب خصما عن البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل
يكون قضاء بما فى يد الحاضر على الحاضر ولو بيد احدهما بشراء لا يكون الحكم على احدهما
حكما على الآخر انتهى **(قوله)** جحد ذواليد الخ) هذا التعميم غير صحيح بعد قوله وورهن عليه
لان البرهان يستلزم سبق الجحد والصواب ان يبدل قوله وورهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل
الثبوت بالاقرار وبالينة وحينئذ يسقط قوله جحد دعواه اولم يجحد ح ويجاب بأن هذا
التعميم راجع الى قوله وترك باقيه اشار به الى الخلاف فافهم **(قوله)** خلافا لهما) حيث
قالا ان جحد ذواليد يؤخذ منه ويجعل فى يد امين لحيايته بجحد وده الا ترك فى يده **(قوله)** خصما
للميت) الا صوب عن الميت قال فى الهامش ناقلا عن البحر انما ينتصب خصما عن الباقي
بثلاثة شروط كون العين كلها فى يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب على انها ارث
عن الميت المعين انتهى **(قوله)** والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان مقابله فى انتصاب احد الورثة
خصما للميت وهذا المرق فى انتصاب احدهم خصما فيما عليه قال فى البحر وكذا ينتصب
احدهم فيما عليه مطابقا ان كان دينا وان كان فى دعوى عين فلا بد من كونها فى يده ليكون
قضاء على الكل وان كان البعض فى يده نفذ بقدره كما صرح به فى الجامع الكبير وظاهر ما
فى الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها كلها فى يده فى دعوى الدين ايضا وصرح فى فتح
القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره سهو اه وفى حاشية ابى السعود عن شيخه
ووجه الفرق بينهما ان حق الدائن شائع فى جميع التركة بخلاف مدعى العين اه **(قوله)**
والعين) حيث لا ينتصب احد الورثة خصما عن الباقي فى دعوى العين الا اذا كانت فى يده

كذا نسخ المتن والشرح
وعبارة الدرر وغيرها
لا نعلم له وارثا او غير ما
لم يكفلوا) خلافا لهما
لجهالة المكفول له وبتلوم
القاضى مدة ثم يقضى ولو
ثبت بالاقرار اتفقا
ولو قال الشهود ذلك
لا اتفقا (ادعى) على
آخر (دارا لنفسه ولاخيه
الغائب) ارثا (وورهن
عليه) على ما دعاه (خذ)
المدعى (نصف المدعى)
مشاء (وترك باقيه فى يدى
اليد بلا كفيل جحد) ذو
اليد (دعواه اولم يجحد)
خلافا لهما وقولهما
استحسان نهاية ولا تعاد
البينة ولا القضاء اذا
حضر الغائب فى الاصح
لا انتصاب أحد الورثة
خصما للميت حتى تقضى
منها ديونه ثم انما يكون
خصما بشروط تسعة
مبسوطة فى البحر والحق
الفرق بين الدين والعين
(ومثله) اى القسار
(المتقول) فيما ذكر (فى
الاصح) درر

لكن اعتمد في الملتقى انه يؤخذ منه ﴿ ٥٠٩ ﴾ اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعوا على انه لا يؤخذ لومعرا (او وصى

ولا يشترط في دعوى الدين كون جميع التركة في يده حتى ينتصب خصما عن الباقي خلافا لما في الهداية والنهاية والغنية ح (قوله لومعرا) اى كالمقار (قوله مالى او مالملكه الخ) ظاهره دخول الدين ايضا وحكى في الفقيه قولين واعتمد في وصايا الوهبانية الدخول ونقل السائحانى عن المقدسى لاشك ان الدين يجب فيه الزكاة ويصير مالا عند الاستيفاء لكن في البحر عن الحاشية عدم الدخول وهو مقتضى قولهم ان الدين ليس بمال حتى لو حانف ان لاماله وله دين على الناس لم يحنث ونقل ابن الشحنة عن ابن وهبان ان في حفظه من الحاشية رواية الدخول ح (قوله جنس مال الزكاة) اى جنس كان بلغت نصابا او لا عليه دين مستغرق او لا بحر (قوله تصدق بقدره) اى بقدر مالمسك لان حاجته مقدمة فيمسك اهل كل صنعة قدر كفايته الى ان يجدها شئ فتح (قوله غلبته) اى ان اراد ان يفعل ولا يحنث (قوله ثم يفعل ذلك) اى المحلوف عليه (قوله فلا يلزمه شئ) قال العلامة المقدسى ومنه يعلم ان يعتبر الملك حين الحنث لاحين الحلف انتهى اقول ويعلم منه ان المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى به قاله الشيخ ابو الطيب مدنى والمسئلة تحتاج الى المراجعة وما نقله عن البحر عزاء في البحر الى الوالوجية في الحيل آخر الكتاب وتامه فيها حيث قال وان كان له ديون على الناس يتصالح عن تلك الديون مع رجل يشوب في منديل ثم يفعل ذلك ويرد التوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يحنث انتهى (قوله فصح تصرفة) لا يخفى ان من حكم الوصى انه لا يملك عزل نفسه بعد القبول حقيقة او حكما وظاهر ما هنا تبعاً للكثرة انه يصير وصيا قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كائنه عليه في البحر ولذا قال في نور العين مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استحسانا ويصير ذلك قبولا له للوصاية ولا يملك عزل نفسه فكان على الشارع ان يقول ان تصرفة قبله بدل قوله فصح تصرفة فتنبه (قوله بلا علم وكيل) فلو باع الوصى شئاً من التركة قبل العلم بالوصية جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم به لم يجز بحر اى فيكون بيع الفضول لم يجز موكله او الوكيل بعد علمه بها كما في نور العين من الثالث والعشرين وفي البرازية عن الثاني خلافاً وفي البحر اما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيلاً بالبيع بأن كان المالك قال للمشتري اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبعه بوكالته عنى منك فذهب به اليه ولم يجزه بالتوكيل فباعه هو منه يجوز وتامه فيه (قوله او فاسق) اى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى هذا لا فرق بين الوكالة والعزل لان في العزل ايضا اذا صدقه ينغزل كذا في غاية البيان يعقوبية (قوله في الاصح) خلافاً لما في الكثرة حيث قيد بالمستورين فان ظاهره انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبرها اقوى من تأثير خبر العدل بدليل انه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة عدلين نفذ كما في البحر عن الفتح ونقله في المنع ايضا (قوله وعزل قاض) ذكره في البحر بحثا (قوله شطرى الشهادة) اى العدد او العدالة وفي الحاشية اقول فيه اشارة الى ان العدالة لا تشترط في العدد وان قوله عدل صفة رجل قال في التلويح وهو الاصح (قوله ويشترط) اى في الخبر (قوله سائر الشروط) اى مع العدد او العدالة على قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي

(والشفيع) بالبيع (والبكر) بالناكح (والمسلم الذى لم يهاجر) بالشرائع وكذا الاخبار بسبب لم يرد شراء وحجر مأذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف فهى عشرة يشترط فيها احد شطرى الشهادة للفظها (ويشترط سائر الشروط)

في الشاهد) وقيد في البحر بالعدل القصدي وبما اذا لم يصدق ويكون ٥١٠ المحبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل

وان وجد العدد او العدة وقبل من نيه على هذا (قوله في الشاهد) اي المشروطة في الشاهد
(قوله القصدي) احتراز عما اذا كان حكميا كموت الموكل فانه ثبت ويستعمل قبل العلم
(قوله اذا لم يصدق) اما اذا صدق قبل ولوفاقا بغير وقدمر (قوله غير المرسل) الذي
في البحر غير الحضم ورسوله (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدالة حتى لو اخبر الشفيع
المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا صدق او كذبه بغير
وتامره فيه (قوله وان لم يلح) بان قال له بع هذا العبد فقط (قوله على الصحيح) اعلم ان امين
القاضي هو من يقول له القاضي جمعتك امينا في بيع هذا العبد اما اذا قال بع هذا العبد
ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده
كما في البحر معزيا الى شرح التلخيص للفارسي اقول والمثلة المذكورة هكذا في الفتاوى
الاولى الحية منح (قوله الغرماء) أي ارباب الدين لم يذكر الوارث مع انهم مساوون فاذا لم يكن
في التركة دين كان العاقد عاملا له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصى الميت وان كان
القاضي او امينه هو العاقد رجوع على المشتري كما ذكره الزيلعي لان ولاية البيع للقاضي اذا
كانت التركة قد احاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع بغير (قوله عند القاضي) او امينه
منح (قوله بخلاف) قيد قوله لا يلحق (قوله نائب الناظر) قال في البحر ان نائب الامام
كهو ونائب الناظر كهو في قول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف او تفريقه على المستحقين
فاذكروا فاقول له كالاصيل لكن مع اليقين وبه فارق امين القاضي فانه لا يبين عليه كالقاضي
اه منح (قوله ولو باعه الوصي) قال في التبرين لولاية لا يفرق فيه بين وصى الميت ومنصوب
القاضي مدني (قوله او بلا امره) اي بغير اذن الاولي (قوله للعبد) وقول الدرر الثمن سبق فلم
وصوابه المثلث (قوله وان نصبه القاضي) الاولي حذوه والاقتصار على قوله لانه عاقدا نيابة عن
الميت كما في الهديا ليشمل وصى الميت قال في الكفاية اما اذا كان الميت اوصى اليه فظاهر
واما اذا نصبه فكذلك لان القاضي انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لامقام القاضي (قوله
اليه) كما اذا وكله حال حياته (قوله ولو ظهر بعده الخ) فيه انجاز محل يوضحه ما في فتح القدير
فلو ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بدنيه بلا شك وهل يرجع بما ضمن للمشتري فيه خلاف قيل
هم وقال مجد الاثمة السرخسي لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث
ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره وفي الكافي الاصح الرجوع لانه قضى بذلك
وهو مضطرب فيه فقد اختلف في التصحيح كما سمعت اه وقوله بما ضمن للمشتري يفيد ان
الاختلاف في السنة الاولى لانه في الثانية انما ضمن للوصي لا للمشتري لكن قال في البحر
وقيل لا يرجع به في الثانية والاول اصح اه والحاصل انه في الاولى اختلف التصحيح
في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتنه ووجدت في نسخة رجوع الغريم منه بدنيه لا بما غرم
هو الاصح قال ح وقيل يرجع بما غرم ايضا وصحح (قوله فيه) اي في المسال الذي ظهر
للميت (قوله لما رم) متعلق بقوله كان الهالك من ماله م والمراء بما رم ان القاضي لا يضمن
(قوله عدل) اي وعالم كذا قيده في الملتقى وغيره مدني وكذا قيده في الكثر ولا بد منه هنا
لتقابلة قوله وان عدلا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير

بخبره مطلقا كما سيجي في
بابه (باع وقض او امينه) وان
لم يقل جمعتك امينا في بيعه
على الصحيح ولو الحية
(عبد) دين (الغرماء
واخذ المال فضاء) فتنه
عند القاضي (واستحق
العبد) اوضاع قبل تسليمه
(لم يضمن) لان امين
القاضي كالقاضي والقاضي
كالاصل وكل منهما لا يضمن
بل ولا يخالف بخلاف نائب
الناظر (ورجع المشتري
على الغرماء) لعدم الرجوع
على العاقد (ولو باعه الوصي
لهم) اي لاجل الغرماء
(بأمر القاضي) او بلا امره
(فاستحق) العبد (ومات
قبل القبض) للعبد من
الوصي (واضح) الثمن (رجع
المشتري على الوصي)
لانه وان نصبه القاضي
عاقدا نيابة عن الميت فترجع
الحقوق اليه (وهو يرجع
على الغرماء) لانه عامل
لهم ولو ظهر بعده للميت
مال رجع الغريم فيه
بدنيه هو الاصح (اخرج
القاضي الثالث للفقراء
ولم يعطهم اياه حتى هلك
كان) الهالك (من ماله)
اي الفقراء (والثلاثان
للوثة) لسامر (امر له
قاض) عدل (يرجع او قطع) في سرقة (او ضرب) في حد (نقض به) بما ذكر (وسمع فعله) (لم)

لوجوب طاعة ولي الامر ومنعه محمد ﴿ ٥١١ ﴾ حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا . في العيون وبه يفتي الا

في كتابنا المشهور
وقيل يقبل لو عدلا علما
(وان عدلا جديلا ان
استمر فاحسن) تفسير
(الشرائط صدق والا
وكذا) لا يقبل قوله (و)
ان (فاسق) علما كان او
جاهلا بالثبوت فيتمتع
المرء (لان من الحجة)
في سبيلها عيا (سبدها
لانسان عند الشهود) فادعى
مكتوبة (والانصاب
(كانت) الدهن) نجسة
وانكره المسالك قال قول
للاصاب) لانكاره الضمان
والشهود يشهدون على
الاصب لاعلى عدم التجاسة
(ولو قتل رجلا وقال قتله
لردته او قتله اى لم يسمع)
قوله ان لا يؤدي الى فتح باب
العدوان فانه يقتل ويقول
كان القتل لذلك وامر الله
عظيم فلا يهمل بخلاف
المال اقرارا زانية (صدق)
قاض (معزول) بلا بين
(قال لزيد اخذت منك
الناقضيت به) اى بالانف
(لكبرو دفعته اليه او قال
قضيت بقطع يدك في حق
وادعى زيدا خذ) لانف
(وقطعه) اليد (ظلمنا
وقريكو فلهما) اى لا اخذ
والنقص (في) رقت (فصله)
وكذا لو زعم فعليه قبل التقليد
او بعد العزل في الاصح

لا يعتبر بهما ثم رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله الا ان يعاين الحجة او يشهد بذلك مع القاضي
عدل وبه أخذ مشايخنا اه وبهذا يظهر ان كلام المصنف ملحق من قولين لان عدمه تقييده
بالعدالة والعلم مبنى على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبنى على قول الماتريدي وحيد
فثبت قيد الشارح بقوله عدل يجب زيادة عالم ايضا فيكون على قول الماتريدي ويكون قوله
بعد وقبل يقبل لو عدلا علما مستدركا وحقه ان يقول وقبل يقبل ولو لم يكن علما وهو مافى
الجامع الصغير (قوله ولي الامر) انظر ما قدمناه في باب الامامة من كتاب الصلاة (قوله
ومعه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة لهما ح (قوله حتى يدين الحجة) زاد عليه بعض
المشايع او يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه وقد استبراه في فتح اقتدير بكونه
بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلاء والاكتفاء بالواحد على هذه الرواية في حق
يثبت بشاهدين وان كان في زمانا فلابد من ثلاثة اخر كما ذكره الاسدي بن بحر (قوله وقبل
يقبل لو عدلا علما) دخول على المتن قصد به اصلاحه وذلك انه طفق اولا القاضي ولم يقيده
بالعدل العالم تبعيا للجامع الصغير وهو ظاهر الرواية ثم ذكر التفصيل وهو على قول الماتريدي
القائل باشرط كونه عدلا علما كما مضى عليه في الكنز وان اردت زيادة البرية فارجع الى
الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان الصواب ان يحذف قوله عدل في اول المسئلة
فانه من الشرح على ما رأيناه واعلم انه على رواية الجامع رجع محمد وقال لا حتى يعاين الحجة
كأمر بيانه وان عليه الفتوى وقول في البحر لكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء
لأصدر الشهيد انه صح رجوع محمد الى قولهما قال والحاصل الفهم من شرح الصدر
انهما قالا بقبول اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمدا اولا وافقهما
ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه ثم صح رجوعه الى قولهما واما اذا خبر
القاضي بأقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالحديث لم يقبل قوله بالاجماع وان اخبر عن ثبوت
الحق بالينة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين جميعا اه
وضمير اقراره راجع الى الخصم هذا ولا يخفى عليك ان الكلام في القاضي المولى واما المعزول
فلا يقبل ولو شهد معه عدل كأمير عن النهر اوائل كتاب القضاء (قوله ان استفسر الخ) بأن
يقول في حد الزنا انى استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجم ويقول
في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه اخذ نصابا من حرز لاشبهة فيه وفي القصاص انه قتل
عمدا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله غير الدليل دليلا
كناية (قوله شرعيا) فيشمل الاقرار (قوله لانكاره الضمان) بالمثل لا بالقيمة شيخنا فلا
يكون القول له الا في أنها متجسدة فيضمن قبهتها متجسدة كما نقله ابو السعود عن الشيخ
شرف الدين الغزي محشى الاشباه وعبرة الحفانية قبيل كتاب القاضي من الشهادات القول
قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يوسع الشهود ان يشهدوا عليه انه صبر زينا غير
نجس وتامه فيها فراجعها وهي اظهر مما هنا (قوله وكذا لو زعم الخ) اى المندعي لكن
لو أقر القاطع والآخذ في هذا بما اقربه القاضي بضمنان لانهما أقرأ بسبب الضمان وقول
القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول

لانه اسند فعله الى حالة معهودة منافية للضمان فيصدق الا ان يبين زيد على كونهما في غير قضائه فالقاضي يكون مبطلا صدر الشريعة * (فرع) * نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذا لم يكن **٥١٢** للقاضي شيء في بيت المال فلا يخذ عشر

لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يد الآخذ قائما وقد أقرب بما أقرب به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في انه فعله في قضائه او لا يؤخذ منه لانه أقر أن اليد كانت له فلا يصدق في دعوى التملك إلا بحجة وقول المزيل ليس بحجة فيه بحر **(قوله لانه اسند)** اي القاضي **(قوله الى حالة)** فصار كما اذا قال طلقت او أعنتقت وانا بجنون وجنونه معهود بحر **(قوله للضمان)** اي من كل وجه كازاده في البحر أخذما في الجمع قال فلا يرد مالو قال المولى لامت به بعدتها قطعت يدك وأنت امي وقالت قطعتها وانا حرة حيث يكون القول لها لانه اسند فعله الى حالة قديمها معها الضمان في الجملة لان كونها امه له لا يفي الضمان عنه من كل وجه ألا ترى انه يضمن اذا كانت مرهونة او مأذونة مديونة اه ملخصا وتام التفاريع عليه فيه فراجع **(قوله في الاشياء)** وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وابي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فلا يخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاووقف ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا لاصحابنا وما أحبيت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه لئلا يظن بعض المتهورين صحة هذا النقل مع ان الناقل بالغ في انكاره كما ترى كيف وقد اختلفوا عندنا في اخذه من بيت المال فاطنك في التام والاووقف **(قوله والاووقف)** اقول زاد في الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار الخ قال العلامة الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على الاشياء ما نصه قوله ثم بالغ في الانكار اقول يعني على الجماعتين والمبالغة في الانكار واتحة الاعتبار وذلك انه لو تولى على عشرين ألفا مثلا ولم يلحقه من المشقة فيها شيء بما ذا يستحق عشرها وهو مال التيمم وفي حرمة جات القواطع فما هو الا بهتان على الشرع الساطع وظلمة غطت على بصائرهم فعوذ بالله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وقال يري زاده في حاشيته او الصواب ان المراد من العشر اجر مثل عمله حتى لو زاد رد الزائد اه مدني **(قوله في مسألة الطاحونة)** اي اذا كان له عمل والذي في الحاشية من الوقف رجل وقف ضيعة على مواليه وقفا صحيحا ثبات الوقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر هذه الطاحونة لان القيم يأخذ ما يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اه وهكذا في التنازع الحاشية ح

كتاب الشهادات

(قوله كاطلاق اليمين) فان حقيقة اليمين عقد يتقوى به عزم الحالف على الفعل أو الترك في المستقبل والعموس الحلف على ماض كذبا عمدا **(قوله وخاف)** اي الشاهد وقوله فوته اي الحق **(قوله بلا طلب)** نظرية المقدسي بأن الواجب في هذا اعلام المدعي بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد والا اذ يحتمل انه ترك حقه ط **(قوله بشرائط مكانها واحد)** اي مجلس القضاء منح **(قوله العقل الكامل وقت التحمل)** المراد ما يشمل التمييز

ذي احق او خوف فوت حقه بأن لم يعلم اه والحق وخاف فوته لم يأن يشهد بلا طلب فتح (شرطها) احد عشر ون شرطا (بدليل) شرائط مكانها واحد وشرائط التحمل ثلاثة (العقل الكامل) وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما يثبت بالتسامع

ما يتولى من أموال التامى والاووقف وفي الحاشية للمتولى العشر في مسألة الطاحونة قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يخلل لهما اخذ الاجر به كسكاج صغير لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول ولما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لا تلزم لهما وتامة في شرح الرهبانية وفيها

وليس له اجر وان كان قاسما * وان لم يكن من بيت مال مقرر * ورخص بعض الاعداد مقرر * وفي عصرنا فاقول الاول ينصر * وجوز المفتي على كتب خطه * على قدره اذ ليس في الكتب يخصص

كتاب الشهادات

آخرها عن القضاء لانا كالوسيلة وهو المنقود (هي) لغة خبر قاطع وشرعا

(اخبار صدق لاثبات حق)

فتح قلت فطالقتها على

الزور مجاز كاطلاق اليمين

على العموس (ملفظ الشهادة

في مجلس القاضي) ولو

بلا دعوى كفي عتق الامة

وسبب وجوبها طلب

ذي احق او خوف فوت حقه بأن لم يعلم اه والحق وخاف فوته لم يأن يشهد بلا طلب فتح (شرطها) احد عشر ون شرطا (بدليل) شرائط مكانها واحد وشرائط التحمل ثلاثة (العقل الكامل) وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما يثبت بالتسامع

(و) شرائط الاداء سبعة عشر (عشرة سنين ٥١٣ هـ عامة) وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشترط الاسلام لو المدعى

عليه مسلما (والقدرة على التمييز) بالسمع والبصر بين المدعى والمدعى عليه ومن الشرائط عدم قرابة ولاداً وزوجة او عداوة دينية او دفع مغرم او جرم مغرم كما سيحكي (وركنها لفظ اشهد) لا غير تضمنه معنى مشاهدة وقسم واخبار للحال فكأنه يقول اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل للشك (وحكمها وجوب الحكم على القاضي بتوجيها بعد الترتيب) بمعنى افتراضه فوراً الا في ثلاث قدمناها (فلو امتنع) بعد وجود شرائطها (انتم) لتركه الفرض (واستحق العزل) لفسقه (وعزله) لارتكابه ما لا يجوز شرعاً زليماً (وكفر ان لم ير الوجوب) أي ان لم يعتقد (ويجب ادائها بالطلب) ولو حكماً

قوله ولم يكن سكران لا بعد مسافة فكأنه في النسخة المجموع عنها ولا يخلو عن تأمل ويحذر

بدليل ما سأتى في الباب الآتي (قوله عشرة عامة) أي في جميع أنواع الشهادة اما العامة فهي الحرية والبصر والتطيق والعدالة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا شرط جوازه وان لا يكون محدوداً في قذف وان لا يغير الشاهد الى نفسه مغنا ولا يدفع عن نفسه مغرم فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه وأحد الزوجين للآخر وان لا يكون خصماً فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لموكله وان يكون علماً بالمشهود به وقت الاداء ذكر اياه ولا يجوز اعتياده على خطه خلافاً لهما واما ما يخص بعضها فالاسلام ان كان المشهود عليه مسالماً والدذكورة في الشهادة في الخلد والقصاص وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد و موافقتها للدعوى فان خالفها لم تقبل الا اذا وفق المدعى عند امكانه وقيام الرأفة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة والاصالة في الشهادة في الحدود والقصاص وتعذر حضور الاصل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر لكن ذكر اولا ان شرائط الشهادة نوعان ماهو شرط تحملها و ماهو شرط أدائها فالاول ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني اربعة أنواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع الى الشهادة وما يرجع الى مكانها وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشرة العامة والخاصة وما يرجع الى الشهادة ثلاثة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من السبعة الخاصة ثم قال فالخاص ان شرائطها احدى وعشرون فشرائط التحمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحداه ومقتضاه ان شرائط الاداء نوعان لا اربعة كما ذكر اولا والصواب ان يقول انها اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح ايضاً (قوله اشهد) فلو قال شهدت لا يجوز لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع فيكون غير مخبر في الحال س (قوله تضمنه) أي باعتبار الاشتقاق (قوله معنى مشاهدة) وهي الاطلاع على الشيء عياناً (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم نحو اشهد بالله لقد كان كذا أي اقسم س (قوله للحال) ولا يجوز شهدت لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع (قوله فتعين الخ) فلذا اقتصر عليه احتياطاً واتباعاً لما تقرر ولا يخلو عن معنى التعبد اذ لم ينقل غيره كما بسطه في البحر (قوله حتى لو زاد فيما اعلم الخ) فلو قال اشهد بكذا فيما أعلم لم تقبل كالوقال في ظني بخلاف ما لو قال اشهد بكذا قد علمت ولو قال لاحق لي قبل فلان فيما أعلم لا يصح البراء ولو قال لفلان على الف درهم فيما أعلم لا يصح الاقرار ولو قال المعدل هو عدل فيما أعلم لا يكون تعديلاً بحر (قوله ثلاث) ح (قوله ان لم ير الوجوب) نقله في اول قضاء البحر عن شرح الكنتز لباكير (قوله واطلاق الكافي) أي في رسالته (سيف القضاء على البغاة) حيث قال حتى لو اخرج الحكم بلا عذر

كأمر لكن وجوبه بشروط سبعة ميسوطة في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبولاً
وطالب المدعى (وفي حق المدين) ان يؤجده بدله) اي بدل الشاهد لانها ٥١٤ فرض كفاية تتعين لو لم يكن الاشاهدان

عندما قالوا انه يكفر (قوله كافر) هو قوله او خوف فوت حقه (قوله وقرب مكانه) فان
كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يغدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا
لا تأثم لانه باحقه ضرر بذلك قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد بحر (قوله ان لم يوجد بدله) هذا
هو خامس الشروط واما الانسان الباقيان فهما ان لا يعلم بطلان الشهود به وان لا يعلم ان المقر اقر
خوفاً (قوله اخذ الاجرة) لينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يميل لهما
اخذ الاجرة وليس خاصا بهما بدليل ما ذكره من ان غاسل الاموات ذاتين لا يميل له اخذ الاجر
فتأمل (قوله بلا عذر) بان كان لهم قوة المشي اموال يستكرونها بالدواب (قوله وبه) اي بالعدو
كذافي الهامش (قوله مطلقاً) اي سواء صنعها لاجلهم او لاولادهم ومحمد مطلقاً وبعضهم فصل (قوله
اربعة عشر) قدمنا في الوقف (قوله حسبة) متعلق بالجرح لا بالشاهد قال في الاشياء تقبل
شهادة الحسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال الفطر
والاضحى والحدود الاحد القذف والسرقة واختلاف في قبولها بلا دعوى في النسب كافي الظهيرية
من النسب وجزم بالقبول ابن وهبان في تدبير الامة وحرمة والخالع والابلاء والظهار ولا تقبل في عتق
العبد بدون دعوى عنده خلافا لهما واختلفوا على قوله في الحربة الاصلية والمعتدلا اه وفي
الظهيرية اذا شهد اثنان على امرأة ان زوجها طلقها نائلاً وعلى عتق امة وقال كان ذلك في العام الماضي
جازت شهادتهما وتأخر خبرها لا يوهن شهادتهما قيل وبني ان يكون ذلك وهن في شهادتهما اذا علما
انه بمسكها امساك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست شرطاً لقبول هذه الشهادة فاذا
اخروها صاروا فسقة اه كذا في الهامش (فرع ٢) في المجتبي عن الفضلي تحمل الشهادة
فرض على الكفاية كأدائها والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكاتب الا انه يجوز له
اخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة فيمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم
تتعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي قول يجوز اعدام تعينه عليه اه شلي اه ط (قوله ثمانية
عشر) اي زيادة عتق العبد وتديره والرضاع والجرح واما طلاق المرأة وعق الامة
وتديرها فن الاربعة عشر ح (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف
تسمع عند البعض والمفتي به عدم سماعها الا بتولية كاتقدم في الوقف ح (قوله والاولى ان
يقول الخ) فيه اشارة الى ان المراد ستراسباب الحدود منهوات ابن كمال (قوله ونصاها) لم
يقول وشروطها اي كقال في الكثرة لمسا في ان المرأة ليست بشرط في الولادة واختها ابن كمال
(قوله اربعة رجال) فلا تقبل شهادة النساء (قوله ابن زوجها) اي اذا كان الاب مدعياً قال
في البحر اعلم انه يجوز ان يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحط البرهاني ان
الرجل اذا كان له امرأتان ولا حداهما خمس بنين فشهد اربعة منهم على اخيهما انه زنى بامرأة
ابيهم تقبل الا اذا كان الاب مدعياً او كانت امهم حية اه (قوله فاعتقه) اي حكم بعقته

ليحمل اوداءه وكذا
الكاتب اذا تعين لكن له
أخذ الاجرة لا للشاهد
حتى لو اركبه بلا عذر له
تقبل وبه تقبل حديث
اكرموا الشهود وجوز
اثنان الاكل مطلقاً وبه
يفتي بحر وقره المصنف
(و) يجب الاداء (بلاطاب
لو) الشهادة (في حقوق
الله تعالى) وهي كثيرة عدد
منها في الاشياء اربعة عشر
قال وفي اخر شاهد الحسبة
شهادته بلا عذر فسق
فتزد (كصالح امرأة)
اي بأشياء (وعتق امة)
وتديرها وكذا عتق عبد
وتديره شرح وهبانية
وكذا الرضاع كافر في يده
وهل يقبل جرحة الشاهد
حسبة الظاهر نعم لكونه
حقاً لله تعالى اشياء بلغت
ثمانية عشر وليس لنا
مدعى حسبة الا في الوقف
على المرجوح فليحفظ
(وسترها في الحدود ابر)
حديث من ستر ستر في الاولى
الكتمان الا لثمتك بحر
(و) الاولى ان (يقول)
الشاهد (في السرقة اخذ)

احياء ليجح (لاسرق) رغبة للستر (ونصاها للزنا اربعة رجال) ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع (قوله)
برجلين ولاحد ولو شهدا بعتقه ثم اربعة بزناه فاعتقه القاضي ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه
والاربعة دينه له ايضا قوله وحرمة هكذا في النسخة المجموع منها ولعل المضاف اليه المصاهرة وليرجر اه مصححه

(قوله لو وارته) بأن لم يكن له وارث غيره والا لو ارته (قوله والقود) شمل القود في النفس والمضو وقيد به لما في الحانية ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم وقوله بخلاف الاثني اى فانه يقبل على اسلامها شهادة رجل وامرأتين بل في المقدسي لو شهد نصرانيان على نصرانية انها اسلمت جاز ونجبر على الاسلام قلت ويبنى في النصراني كذلك فيجب ولا تقبل ورأيت في الوالوجية انتهى سائحاني وانظر لم يبق كذلك في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه لكنه يعلم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط عند قوله والذمي على مثله وانظر مامر في باب المرتد عن الدرر (قوله ومنه) اى من القودح (قوله لقتله) اى ان اصر على كفره (قوله بخلاف الاثني) فانها لا تقتل فتقبل شهادة رجل وامرأتين فلذا قيد بذكر (قوله ورجلان) في البحر لوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراه ألا يراه ثم رفع الى قاض آخر امضاء وفي الحانية رجل قال ان شربت الخمر فملوكي حر فشهد رجل وامرأتان انه شربه عتق العبد ولابد السيد وعلى قياس هذا ان سرت الفتوى على قول ابى يوسف فيهما كذا في الهامش (قوله الا المعلق فيقع) يعنى معلق على شئ مما يوجب الحد أو القود لا يشترط فيه رجلا بل يثبت رجل وامرأتين وان كان المعلق عليه لا يثبت بذلك قاله في البحر (قوله كامر) اى قريبا (قوله وللولادة) لم يذكرها في الاصلاح قال لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تكفى عندها خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب وأما شهادتهما على الاستهلال فتقبل بالاجماع في حق الصلاة انما قلنا في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عنده خلافا لهما اهـ (قوله عندها) قيد للارث وأما في حق الصلاة فتقبل اتفاقا كما في المنع (قوله وغيوب النساء) اى كالأشترى جارية فادعى ان بها قرنا أو رقفا لكن ذكر في المنع في باب خيار الغيب عند قوله ادعى اياها ان مالا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للحال قول امرأة ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقوله بل لا بد من تخفيف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند ابى يوسف يرد بقولهن بلا يمين البائع اهـ وفي الفتح قيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان القول لمن تمسك بالاصل وان شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يطالع عليه الرجال حجة اذا تأيدت بمؤيد والا تعتبر لتوجه الخصومة لا الاكراه الحصر ثم ذكر انه لو اشترى جارية على انها بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده في بكارتها يريها القاضي النساء فان قلن بكر لزم المشتري لان شهادتهن تأيدت بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ بشهادتهن لانها حجة قوية لم تأيد بمؤيد لكن ثبتت الخصومة ليتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله لقد سلمتها بحكم البيع وهى بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اهـ ملخصا (قوله رجل واحد) قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطالع عليه الرجال الى ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعدمت النظر اما اذا شهد بالولادة وقيل فاجأته فاتفق نظرى عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط اهـ (قوله لغيرها) اى لغير الحدود والقصاص وما لا يطالع عليها الرجال منح فشمس القتل خطأ والقتل الذى لا قصاص فيه لان موجه المال وكذا تقبل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي روى عن الحانية وتماه فيه (قوله ولو للارث) في بعض النسخ لو بلا واو والظاهر حذفها تأمل وقوله للارث

لو وارته (ولبقية الحدود والقود) منه (اسلام كافر ذكر) لما لها قتله بخلاف الاثني بحر (و) مثله (ردة مسلم رجلا) الا المعلق فيقع ولا يجحد كامر (والولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه) والارث عندها والشافعي واحمد وهو ارجح فتح (والبكارة وغيوب النساء) فيما لا يطالع عليه الرجال امرأة (حرة مسلمة) والتثان احوط والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندى عن الملتقط ان المعلم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان تقبل شهادته اهـ فليحفظ (و) نصا بلا غيرهما من الحقوق سواء كان الحق (مالا او غيره ككنكاح وطلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي) ولو (للارث رجلا)

الافى حوادث صبيان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا قهستان عن التحنيس (أو رجل وامرأتان) ولا يفرق بينهما لقوله تعالى فتذكر احداها الاخرى ولا تقبل شهادة اربع بلا رجل لثلاث أكثر خروجهن وخصهن الائمة الثلاثة بالاموال وتوابعها (ولزم في الكل) من المراتب الاربع (لفظ اشهد) بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ماء ورفقة جلال فهو اخبار لاشهادة (لقبولها والعدالة لوجوبه) ٥١٦ في النابيع العدل من ١ يضمن عليه

اي عند الامام قال في المنع والعناق والنسب (قوله الا في حوادث الخ) مكرر مع ما تقدم (قوله فتذكر احداها الاخرى) حكى ان ام بشر شهدت عند الحاكم فقال الحاكم فمروا بينهما فقات ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تضل احداها فتذكر احداها الاخرى فسكت الحاكم كذا في الملتقط بجر (قوله وتوابعها) كالاجل وشرط الحار (قوله لفظ اشهد) قال في العقوبة والعراقيون لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يطاع عليه الرجال فيجعلونها من باب الاخبار لا من باب الشهادة والصحيح ما في الكتاب لانه من باب الشهادة ولهذا شرط فيه شرائط الشهادة من الحرية ومجلس الحكم وغيرها اه (قوله لوجوبه) اي لوجوب القضاء على القاضي منح (قوله العدل) قال في الذخيرة واحسن ما قيل في تفسير العدالة ان يكون محتجبا للكبار ولا يكون مصرا على الصغائر ويكون صلاحه اكثر من فساده وصوابه اكثر من خطئه اه قال (قوله لالصحة) اي لصحة القاضي يعني نفاذه منح (قوله بشهادة فاسق نفذ) قال في جامع الفتاوى واما شهادة الفاسق فان تحريم القاضي الصدق في شهادة تقبل والا فلا اه قال وفي الفتاوى القاعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو ما يحفظ درر اول كتاب القضاء وظاهر قوله وهو عما يحفظ اعتماده اه (قوله بجر) انتهى في البحر انه رواية عن الثاني (قوله النص) وهو قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وأجبنا عنه اول القضاء (قوله يحتاج الشاهد الخ) * (فرع) * في البرازية كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد اشهد أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ما سمي ووصف في هذا الكتاب اوقال هذا المدعى الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى يقبل لان الحاجة تدعو اليه لطول الشهادة واعجز الشاهد عن البيان اه (قوله اوبلقه) وكذا يصنعه كما افق به في الحامدية فيمن يشهد ان المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا في وقت كذا قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها وابيها حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غيرها (قوله جامع الفصولين) اي في الفصل التاسع (قوله يسأل) اي وجوبا وليس بشرط لصحة عندها كما اوضحه في البحر وفيه محل السؤال عن قولها عند جهل القاضي بحالها ولذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود بجرح او عدالة لا يسأل عنهم اه (قوله به يفتي) مرتبط بقوله وعندها يسأل في الكل قال في البحر والحاصل انه ان طعن الخصم سأل عنه في الكل والا سأل في الحدود والقصاص وفي غيرها محل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهداية انتهى فكان ينبغي للمصنف ان يقدمه على قوله سرا وعلنا لثلاث يومهم خلاف المراد

في بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن (لالصحة) خلافا لشافعي رضى الله تعالى عنه (قوله قضى بشهادة فاسق نفذ) وانفتح (الا ان ينفع منه) اي من القضاء بشهادة الفاسق (الامام فلا) ينفذ لما مر انه يتأقت وينقيد بزمان ومكان وحادثه وقول معتمد حتى لا ينفذ قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القنية واجتنب من يقول ذى المروءة الصادق فيقول الثاني بجر وضعة الكمال بأنه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل واقره المصنف (وهي) ان (على حاضر يحتاج) الشاهد (الى الاشارة الى) ثلاثة مواضع اعني (الخصمين) والمشهد به (وعينا) لادينا (وان على غائب) كما في نقل الشهادة (او ميت فلا يد) لقبولها (من نسبته الى جده) فلا يكتفى بذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها (اي بالصناعة) (لا محالة) بأن لا يشارك في

انضم غيره (فالو فتنبى بالاذكر الجذنفذ) فالعبر التعريف لانكثر الحروف حتى لو عرف باسمه فقط اوبلقه وحده كفي جامع الفصولين وملتقط (ولا يسأل عن شامد بلا طعن من الخصم الا في حدوده وعندها يسأل في الكل) ان جهل بحالهم بجر (سرا وعلنا به يفتي) وهو اختلاف زمان لانهما كانا في القرن قوله اي لصحة القاضي كذا في الاصل ولعل الاصول لصحة القضاء تأمل اه مصححه

الرابع ولوا كفى بالسر جاز

مجمع وبه يفتى سر اجية
(وكفى في التزكية) قول
الزكي (هو عدل في الاصح)
ثبت الحرية بالدار دور
يعني الاصل فيمن كان
في دار الاسلام الحرية فهو
بعبارة جواب عن النقض
بالعبد وبدلته جواب
عن النقض بالحدود ابن
كحل (والتعديل من الحسم
الذي لم يرجع اليه في التعديل
لم يصلح) فلو كان ممن
يرجع اليه في التعديل
صح بزاية والمراد
بتعديله تزكيته بقوله هم
عدول زاد لكنهم اخطوا
او نسوا او لم يزد (و) اما
(قوله صدقوا واهم عدول
صدقة) فانه (اعتراف
بالحق) فيقضى باقراره
للابيئة عند الجحود اختيار
وفي البحر عن التهذيب
يختلف الشهود في زماننا
لتعذر التزكية اذ مجهول
لا يعرف المجهول واقره
المصنف ثم نقل عنه عن
الصيرفية نفوضه للقاضي
قلت ولا تنس ما مر عن
الاشياء (و) الشاهد
(له ان يشهد بما سمع
اورأى في مثل البيع) ولو
بالتعاطى فيكون من المرتضى
(والاقرار) ولو بالكتابة
فيكون مرئيا وحكم
الحاكم والغصب والقتل

فانه سينقل ان الفتوى الاكتفاء بالسر وجزم به ابن الكمال في مثله وذكر في البحر ان ما في
الكثرة خلاف الفتوى به وبه ظهر ان ما فعل في زماننا من الاكتفاء بالعلانية خلاف الفتوى به بل
في البحر لا بد من تقديم تزكية السر على العلانية لما في المتن عن ابي يوسف لا قبل تزكية
العلانية حتى يزكى في السر اه فتنبه (قوله الرابع) والامام في القرن الثالث الذي شهد له
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيرية (قوله هو عدل) اي وجازر الشهادة قال في الكافي ثم
قيل لا بد ان يقول المعدل هو عدل جازر الشهادة اذا العبد والحدود في القذف اذا تاب قد يعدل
والاصح ان يكتفى بقوله هو عدل ثبوت الحرية بالدار كذا في الهامش لكن في البحر واختار
السر خشي انه لا يكتفى بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جازر الشهادة
وينبغي ترجيح اه وفي الهامش قوله قول المزكي الخ او يكتب في ذلك القرطاس تحت اسمه
هو عدل ومن عرف في الفسق لا يكتب شيئا اخر اذ زاع عن الهتك او يكتب الله اعلم دور (قوله
الحرية) مختلف مانقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من ان الناس احرار الا في الشهادة
والحدود والقصاص كما لا يخفى فليتأمل يعقوبة لكن ذكر في البحر عن الزيلعي ان هذا محمول
على ما اذا طعن الحسم بالرق كبقية القدوري اه (قوله بالحدود) اي قولهم الاصل فيمن
كان في دار الاسلام الحرية بمفهوم الموافقة السمي بدلالة النص جواب عن النقض بالحدود
في القذف الوارد على ما تقدم فان العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف وانما عدل بمفهوم
الموافقة لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف ايضا فهو مساو (قوله
والتعديل) اي التزكية (قوله من الحسم) اي المدعى عليه والمدعى بالاولى واطلقه فشمع
ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة او بعدها كفي البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل
الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان الفسق الطاري على المعدل
قبل القضاء كالمقارن بخر (قوله لم يصلح) اي لم يصلح من كيا قال في الهامش لان من زعم
المدعى وشهوده ان المدعى عليه كاذب في الانكار وتزكية الكاذب الفاسق لا تصح هذا عند
الامام وعندنا نصح ان كان من اهله بان كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم آخر اه
(قوله عن الاشياء) اي قبيل التحكيم من ان الامام لو امر قضائه بتخلف الشهود وجب على
العلماء ان يفسحوه ويقولوا له الخ (قوله في مثل البيع) ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على
الشراء وسنوضحه في باب الاختلاف فراجعهم (قوله ولو بالتعاطى) وفيه يشهدون بالاخذ
والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بخر عن البرازية وفيه عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم
احتجج الى الشهادة للمشتري يشهد له بالملك بسبب الشراء ولا يشهد له بالملك المطاق اه وفيه
ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بمن مجهول لا يصح كافي
البرازية وانظر ما سألنا وما مر وفي الهامش عن الدرد ويقول اشهد انه باع او اقر لانه عاين
السبب فوجب عليه الشهادة به كعاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهرا وان كان بالتعاطى
فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على
الاخذ والاعطاء لانه بيع حكى لاحققي اه (قوله والاقرار) بان يسمع قول المقر فلان
على كذا دور كذا في الهامش (قوله ولو بالكتابة) في البحر عن البرازية ما ماخصه

بأن لا يمكن في البيت غيره
لكن لو فسر لا تقبل ددر
(او يرى شخصه) اى
القائلة (مع شهادة اثنين
بأنها فلانة بنت فلان بن
فلان) ويكنى هذا الشهادة
على الاسم والنسب وعليه
الفتوى جامع الفصولين
* (فرع) * في الجواهر
عن محمد لا ينبغي للفقهاء
كتب الشهادة لان عند
الاداء يعضهم المدعى
عليه فيشبهه (واذا كان
بين اثنين) بأن اخرج
المدعى خط قرار المدعى
عليه فنكر كونه خطه
فستكتب فككتب وبين
اثنين (مشابهة ظاهرة)
على انها خط كاتب واحد
(لا يحكم عليه بالمال) هو
الصحيح خاتية وان افق
قرى الهداية بخلافه
فلا يمول عليه وانما يعول
على هذا التصحيح لان
قضيخان من اجل من
يعتمد على تصحيحاته كذا
ذكره المصنف هنا وفي
كتاب الاقرار واعتمده
في الاشياء انكن في شرح
الوهابية قوله هذا خطى
لكن ليس على هذا المال
ان كان الخط على وجه
الرسالة معدرا معنونا

اذا كتب اقراره بين يدى الشهود ولم يقل شيئاً لا يكون اقراراً فلا تحل الشهادة به ولو كان
مصدراً مرسوماً وان لغالب على وجه الرسالة على ماعليه العامة لان الكتابة قد تكون
للتجربة وفي حق الاخرس يشترط ان يكون معنواً مصدراً وان لم يكن الى الغائب وان كتب
وقرأ عند الشهود مصداقاً او قرأه غيره وقال الكاتب اشهدوا على به او كتبه عندهم وقال اشهدوا
على بما فيه كان اقراراً والا فلا وبه ظهر ان ما هنا خلاف ماعليه العامة لكن جزم به في الفتح
وغيره **(قوله)** وان يشهد عليه) لو قال المؤلف ولو قال لا تشهد على بدل قوله وان يشهد
عليه انكان أفود لما في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت سمعه الشهادة اه فيعلم حكم
مالذا سكت بالاولى بجر وفيه واذا سكت يشهد بما علم ولا يقول اشهدنى لانه كذب **(قوله)**
غيره) انظر عبارة البحر **(قوله فسر)** اى بانه شاهد على المحجب **(قوله شخصها)** في
الملتقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان عنده انها فلانة لا يحل له ان يشهد عليها
وان رأى شخصها واقرت عنده فشهد اثنان انها فلانة حل له ان يشهد عليها بجر اهم من اول
الشهادات واحترز برؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حسرت عن
وجهها وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وهت لزوجى مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين
انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد ان يشير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود
الى شهادة عدلين بنسبها **(قوله)** وعليه الفتوى) ومقابلة يقول لابد من شهادة جماعة ولا
يكنى الاثنان ذكر الفقيه ابو ثابت عن نصير بن يحيى قال كنت عند أبى ساجان فدخل ابن محمد
ابن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة متى تجوز اذا لم يعرفها قال كان ابو حنيفة يقول
لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وكان ابو يوسف وابو بكر يقولان يجوز اذا شهد
عنده عدلان انها فلانة وهو المختار للفتوى وعليه الاعتماد لانه يسر على الناس اه واعلم
انهما كاحتاجا للاسم والنسب لامشهود عليه وقت التحمل يحتاجان عند اداء الشهادة الى
من يشهد ان صاحبة الاسم والنسب هذه وذكر الشيخ خير الدين انه يصح التعريف بمن
لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها او لها سألنا في زيادة من البحر وغيره **(قوله)**
لان عند الخ) اسم ان ضمير الشأن محذوف والجملة بعده خيرها **(قوله فيهضرمه)** اى يضرم
المدعى عليه بنفسه للفتوى **(قوله)** واذا كان بين الحطين الخ) وفي الساقاى عن خزائن الاكل
صراف كتب على نفسه مال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غريمه
يطالب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان
ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس ان مثله حجة وهذا مشكل لكونها شهادة على
الخط وهما لم يعتبروا هذا الاشتباه ووجهه لا ينهض وسيجيء وقدم الشارح انه لا يعمل بالخط الا
في مستثنين يعمل بكتاب اهل الحرب يطلب الامان كفى سير الحانية ويأخذ به البراءات السلطانية
بالوظائف في زماننا الثانية يعمل بدفتر السمسار والصراف والبيع كفى قضاء الحانية اه
كذا في الهامش **(قوله ظاهرة)** ضمنه معنى دالة ففداء يعلى او متعلقة بتدل محذوف او لفظ
على بمعنى في **(قوله لا يصدق)** هذا خلاف ماعليه العامة كاقدمناه عن البحر **(قوله)**
وفتوى قارى الهداية) عبارتها سئل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته لشخص كذا

ما لم يشهد عليه) وقيد في النهاية بما حيز ٥٩٩ إذا سمعه في غير مجلس القاضى فله فيه جاز. و قد شهدته ثم بإدلية

عن الجرحمة وبخاصته
تصوير صدر الشريعة
وغيره وقولهم لابد من
التحصيل وقبول التحصيل
وعدم النهي بعد التحصيل
على الاظهر نعم الشهادة
بقضاء القاضى بخصيصة وان
لم يشهد بها القاضى عليه
وقيد أبو يوسف بمجلس
القضاء وهو الا حوط
ذكره في الخلاصة (كنى)
عدل (واحد) في اى
عشر مسألة على ما في
الاشباه منها اخبار القاضى
بافلاس المحبوس بعد المدة
(والتزكية) اى تزكية السر
واما تزكية العلانية فشهادة
اجماعا (وترجة الشاهد)
والخصم (والرسالة) من
القاضى الى المتركى والاثان
احوط وجاز تزكية عبد
وصي ووالد وقد نظم
ابن وهبان منها احد عشر
فقال

* ويقبل عدل واحد في
تقوم * وجرح وتعديل
وأرش يقدر * وترجة
والسل هل هو جيد *
* واغلاسه الا بسل
والعيب يظهر * وصو
على مامر أو عند علة *
وموت اذا شاهدته بنبر
(والتزكية للذى)

ثم ادعى عليه فجحد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه اجاب اذا كتب على رسم الصكوك
يلزم المال وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان القلائى ان في ذمته فلان بن فلان القلائى
كذا وكذا فو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع مبيته اه ثم اجاب
عن سؤال آخر نحوه بقوله اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بخضرة الشهود فهو
معترف فيس من شاهد كتابته ان يشهد عليه اذا جحد اه اذا عرف الشاهد ما كتب او قرأه عليه
اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك اه وحاصل الجوابين ان
الحق ثبت باعترافه بأنه خطه او بالشهادة عليه بذلك اذا عينوا كتابته او اقراره عليهم والا
فلا وهذا اذا كان معنوا ثم لا يخفى ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم بخلاف ما في البحر عن
البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطى واما حررته لكن ليس على
هذا المال ونمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق بينهما بجعله على اذا لم يكن معنوا لكن هو قول
القاضى النسفى كما في البرازية وقد قدمنا انه خلاف ما عليه العامة (قوله ما لم يشهد عليه)
اى ما لم يقله الشاهد اشهد على شهادته (قوله تصوير صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل
اداء الشهادة عند القاضى لم يسع له ان يشهد على شهادته ح (قوله وقولهم) عطف على
تصوير ووجه المخالفة الاطلاق وعدم تقييد الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضى (قوله
وقبول التحصيل) فلو اشهد عليه فقال لا اقبل لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا يقبل
قنية وبني ان يكون هذا على قول محمد من انه لو وكيل وللوكيل ان لا يقبل واما على قولهما
من انه تحصيل فلا يصح بالرد لان من حمل غيره شهادة لم يتصل بالرد بجر (قوله بعد المدة) اى
بعد ان حبسه القاضى مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على ذل الحبس كما
تقدم مدنى (قوله فشهادة اجماعا) الاحسن ما في البحر حيث قال وقيدنا بتزكية السر
للاحتراز عن تزكية العلانية فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر
وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا لان معنى الشهادة فيها اظهر فاتها تختص بمجلس القضاء وكذا
يشترط العدد فيها على ما قاله الحنصاف اه وفي البحر ايضا وخرج من كلامه تزكية الشاهد
بجد الزنا فلا بد في المتركى فيها من اهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم ار الآن حكم
تزكية الشاهد ببقية الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها اه (قوله والخصم) اى
المدعى والمدعى عليه كافي الفتح (قوله الى المتركى) وكذا من المتركى الى القاضى فتح (قوله
وجاز تزكية الخ) وكذا تزكية المرأة والاعمى بخلاف ترجمتهما كافي البحر (قوله ووالد) لولد
زاد في البحر وعكسه والعبد مولود وعكسه والمرأة والاعمى والمحدود في ذنف اذا تاب وأحد
الزوجين للآخر (قوله تقوم) اى تقوم الصيد والمتاعف (قوله هو جيد) اى المسلم فيه كذا
في الهامش (قوله واغلاسه) يعنى اذا اخبر القاضى بافلاس المحبوس بعد مضي مدة الحبس
اطلقه حموى على الاشباه كذا في الهامش (قوله والعيب يظهر) اى في اثبات العيب الذى
يختلف فيه البالغ والمشتري (قوله على مامر) اى من رواية الحسن من قبول خبر الواحد
بلاعة (قوله وموت) اى موت الغائب (قوله بخبر) اى اذا شهد عدل عند رجلين على موت
رجل وسهما ان يشهدا على موته والثانية عشر قول امين القاضى اذا اخبره بشهادة شهود

تكون (بالامانة في دينه واسانه وبده وانه صاحب يقظة) وقيل لم يعرف اسماء من سألوا عنه عدول المتركين اختيار

على عين تعدد حضورها كما في دعوى القنية اشباه مدني **(قوله وفي المنتقط اح)** وفي الحاية صبي احتمل لا قبل شهادة مالم اسأل عنه ولا بد ان يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب اهل مسجده ومحلته كما في الغريب انه صالح او غيره اه وقرق في الفظهرية بينهما بان النصراني كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهو يدل على ان الاصل عدم العدالة بحر **(قوله ولم يذكرها)** وهذا قولهما وقال ابو يوسف يحل له ان يشهد وفي الهداية محمد مع ابى يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة انهم متفقون على انه لا يحل له ان يشهد في قول اصحابنا جميعا الا ان يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه لان ما في قطره تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم ولا كذلك الشهادة في الصك لانها في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة واخبره قوم ممن يتق بهم اننا شهدنا نحن وانت كذا في الهداية وفي البردوى الصغير اذا استيقن انه خطه وعلم انه زده فيه شيء بان كان مخبواً عنده وعلم بدليل آخر انه لم يزد فيه لكن لا يحفظ ماسمع فعندها لا يسمع ان يشهد وعنادى يوسف يسمعه ومقاله ابو يوسف هو المعمول به وقال في القويم قولهما هو الصحيح جوهره **(قوله عن البتني)** قدما في كتاب القاضي عن الخزانه انه يشهد وان لم يكن الصك في يد الشاهد لان التغيير نادر وازره يظهر فراجعوه ورجع في الفتح ما ذكره الشارح وذكره حكاية تؤيده **(قوله لا في عشرة)** كلها مذكورة هنا متا وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شيء ح وفي السبقات السنية للتبسي في ترجمة ابراهيم بن اسحق من نظمه

افهم مسائل ستة واشهد بها ❦ من غير رؤياها وغير وقوف

نسب وموت والولاد ❦ ما كبح ❦ وولاية القاضي اصل وقوف اه

(قوله والنسب) قال في فتاوى قري الهداية ولو ان رجلا نزل بين ظهراني قوم وهم لا يعرفونه وقال انا فلان بن فلان قال محمد رضي الله عنه لا يسمعهم ان يشهدوا على نفسه حتى يلقوا من اهل بلده رجلين يشهدان عندهم على نسبه قال الحنفيا وهو الصحيح اه كذا في الهامش **(قوله والموت)** قال في الثاني عشر من جامع الفصولين شهد احد العدلين بموت الغائب والآخر بحياته فلما رأه تأخذ بقول من يخبر بموته وتأممه فيه اه كذا في الهامش وفيه اذا لم يعين الموت الا واحد لا يقضى به وحده ولكن لو اخبر به عدلا مثله فاذا سمع منه حل له ان يشهد بموته فيشهدان فيقضى جامع الفصولين وفيه ولو جاء خبر بموت رجل من ارض اخرى وصنع اهله ما ينع على الميت لم ينع لاحد ان يشهد بموته الا من شهد موته او سمع من شهد موته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذا جامع الفصولين اه **(قوله والنسب)** قال في جامع الفصولين الشهادة بالساعة من الخارجين من بين جماعة حاضرين في بيت عند النكاح بأن الشهر كذا بقل لا ممن سمع من غيرهم اه كذا في الهامش **(قوله وولاية القاضي)** ويزاد الوالي كفي الخلاصة والبرازية **(قوله وشرائطه)** المراد من الشرائط ان يقولوا ان قدرا من اللغة لكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بعد بيان الجهة بحر **(قوله كامر)** اي في كتاب الوقف وقدما هناك تحقيقه **(قوله عدلين)** يعني ومن في حكمهما وهو عدل وعدلان كما في المتن

وفي المنتقط عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذي لا تقبل (ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكرها) اي الحادثة (كذا القاضي والراوى) شهادته الحجة للخط وجوزاه لوفى حوزة وبه تأخذ بحر عن البتني (ولا) يشهد احد (بما لم يعاينه) بالاجماع (لا في) عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولاء عند الثاني والمهر على الاصح بترازية و (النسب والموت والشكاح والدخول) بزوجه (وولاية القاضي اصل الوقف) وقيل وشرائطه على المختار كامر في باب (و) (اه) هو كل ما تعلق به حجة وتوقف عليه (والا فمن شرائطه) فله الشهادة بذلك اذا اخبر بها (بهذه الاشياء) (من يشق) (اشاهد) (به) (من خبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب بلا شرط عدالة او شهادة عدلين

الاف الموت فيكني العدل ولو اتى وهو ﴿ ٥٢١ ﴾ المختار ملقى وقع وقيد شارح الوهبانية بان لا يكون الخبر متهماً

كوارث وموصى له (ومن في يده شئ سوى رقيق) علم رقه و (يعبرن نفسه) والا فهو كمتاع (فلا انك تشهد) به (انه له ان وقع في قلبك ذلك) اى انه ملكه (والالا) ولو عاين القاضى ذلك جاز له القضاء به بزازيا اى اذا ادعاه المالك والا (وان فسر) الشاهد (للقاضى ان شهادته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت) على الصحيح (الا في الوقف والموت اذا) فسرا و (قلا فيه اخبرنا من تنقبه) قبل (على الاصح) خلاصة بل في الغزمية عن الحاتية معنى التفسير ان يقولوا شهدنا لانا سمعنا من الناس ما لو قالنا نعمين ذلك ولكنه اشتر عندنا جازت في الكل وصححه

شارح الوهبانية وغير ماتهى

باب القبول وعدمه

اى من يجب على القاضى قبول شهادته ومن لا يجب قبول شهادته ومن لا يصح قبولها او لا يصح لصحة الفاسق مثالا كما حققه المصنف تبعاً لمعقوب باشا وغيره (تقبل من اهل الاهواء) اى اخحاب بدع لا تكفر كجبر وقدر ورفض وخروج وتشيه وتعطيل

(قوله الا في الموت) قال في جامع الفصولين شهد ان اياه مات وتركه ميراثه الا انها لم يدرك الموت لا تقبل لانها ولو شهدا بملك للميت يساع لم تجز اه (قوله ومن في يده شئ سوى رقيق) علم رقه و (يعبرن نفسه) والا فهو كمتاع (فلا انك تشهد) به (انه له ان وقع في قلبك ذلك) اى انه ملكه (والالا) ولو عاين القاضى ذلك جاز له القضاء به بزازيا اى اذا ادعاه المالك والا (وان فسر) الشاهد (للقاضى ان شهادته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت) على الصحيح (الا في الوقف والموت اذا) فسرا و (قلا فيه اخبرنا من تنقبه) قبل (على الاصح) خلاصة بل في الغزمية عن الحاتية معنى التفسير ان يقولوا شهدنا لانا سمعنا من الناس ما لو قالنا نعمين ذلك ولكنه اشتر عندنا جازت في الكل وصححه

باب القبول وعدمه

(قوله اى من يجب الح) قال في البحر والمراد من يجب قبول شهادته على القاضى ومن لا يجب لامن يصح قبولها ومن لا يصح لان من ذكره ممن لا يقبل الفاسق وهو لو قضى بشهادته صح بخلاف العبد والعصى والزوجة والولد والاصل لكن في خزانة المفتين اذا قضى بشهادة الاعمى والمحدود في القذف اذا تاب وبشهادة احد الزوجين مع آخر لصاحبه او بشهادة الوالد لولده او عكسه نفذ حتى لا يجوز للتانى ابطاله وان رأى بطلانه فالمراد من عدم القبول عدم حله وذكر في مية المفتى اختلافا في النفاذ بشهادة المحدود بعد التوبة اه (قوله لصحة الفاسق) اى شهادته (قوله مثلا) انما قال مثلا ليشمل الاعمى (قوله تقبل الح) اى لا قبولاً عاماً على المسلمين وغيرهم بل المراد اصل القبول فلا ينافى ان بعضهم كفار وانما تقبل شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما اوقعهم فيه الا التعمق والغلو في الدين والفاسق انما ترد شهادته بتهمة الكذب مدنى (قوله لا تكفر) فمن وجب اكفاره منهم فلا كثر على عدم قبوله كافي التقرير وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكر في الاصل محمول عليه بحر وفيه عن

وكل منهم اتنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين (الاحطابية) صنف من الروافض يرون الشهادة لشيئهم

السرّاج وان لا يكون ماجنا ويكون عدلا في تعاطيه واعترضه بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فانه شرط في السنّي فما ظنك في غيره تأمل **(قوله)** ولكن من حلف انه محق فودهم **(الح)** الاولى التعبير بالراء كافي الفتح بدل الواو وهذا قول ثان في تفسيرهم كافي البحر وشرح ابن الكمال اع في شرح الجمع كها حيث قال هم صنف من الروافض ينسبون الى ابي الخطاب محمد بن ابي وهب الاجدع الكوفي يعتقدون جواز الشهادة لمن حلف عندهم انه محق ويقولون المسلم لا يخاف كاذبا ويعتقدون ان الشهادة واجبة لشيعتهم سواء كان صادقا او كاذبا اه وفي تعريفات السيد الشريف ما يفيد انهم كفار فانه قال مانصه قالوا الائمة الانبياء وابو الخطاب نبى وهؤلاء يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخافيتهم وقالوا الجنة نعيم الدنيا والنار آلامها **(قوله)** بل لثمة **(الح)** ومن التهمة المانعة ان يحرق الشاهد بشهادته الى نفسه نفعا او يدفع عن نفسه مفر ما خاية فشهادة الفرد ليست مقبولة لاسباب اذا كانت على فعل نفسه هداية كذا في الهامش **(قوله)** ومن الذي **(الح)** قال في فتاوى الهندية مات وعليه دين سلم بشهادة نصراني ودين نصراني بشهادة نصراني قال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد وزفر بدينى بدين المسلم فان فضل شئ كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط اه كذا في الهامش **(قوله)** على ما في الاشباه وهي ما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصل عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كافي الخلاصة وما اذا شهد على نصراني ميت بدين وهو مدينون مسلم وما اذا شهد عليه بعين اشتراها من مسلم وما اذا شهد اربعة نصارى على نصراني انه زنى بمسلمة الا اذا قالوا استكرهها فيجد الرجل وحده كافي الحائية وما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان انه عبده قضى به فلان القاضى المسلم له كذا في الاشباه والنظائر مدنى **(قوله)** بالسلامة اه اى اسلام المشهود عليه **(قوله)** منه اى من المستأمن قيد به لانه لا يتصور غيره فان الحرب لو دخل بلا امان فهرا استرق ولا شهادة للعبد على احد فتح **(قوله)** مع اتحاد الدار اه اى بان يكونا من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك لم تقبل هداية ولا يخفى ان الضمير في كانوا للمستأمنين في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نقل عن الحوى من مثله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والالزم توارثهما حينئذ وان كانا من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذمى على المستأمن وان كانا من اهل دارين مختلفين لان الذمى بمقد الدمة صار كالسلم وشهادة السلم تقبل على المستأمن فكذا الذي **(قوله)** على صفائره اشار الى انه كان ينبغي ان يزيدو بلاغية قال ابن الكمال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالغلة على ما افصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصفائر العبرة للغلبة او الاصرار على الصغيرة فتصير كبيرة ولذا قال وغلب صوابه اه قال في الهامش لا يقبل شهادة من يجلس مجلس النجور والحانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحيط فتاوى هندية وفيها والفاسق اذا تاب لا يقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر عليه الترتوبة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضى اه **(قوله)** وفي الخلاصة **(الح)** قال في الاقضية والذى اعتاد الكذب اذا تاب لا يقبل شهادته ذخيرة وسيد ذكره الشارح **(قوله)** كبيرة **(قوله)** الاصح انها كل ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه تلك حرمة الدين كإسقاطه القهستاني وغيره كذا في شرح الملحق

وقال في الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يختبئ الدبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة لتبصر كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء اعطاء وغاية المولى غير ان الحاكم يزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب الخمر والسكر الادمان والله سبحانه اعلم اهـ **(قوله)** سقطت عدالته) وتعود اذا تاب لكن قال في البحر وفي الحاشية الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما ينقض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بسنة شهر وبعضهم قدره بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد بزور نعم تاب فشهد تقبل من غير مدة اهـ وقدمان الشاهد اذا كان فاسقا سر لا ينبغي ان يخبر بضيقه كي لا يبطل حق المدعى وصرح به في العدة ايضا اهـ **(قاعدة)** من اتهم بالفسق لا تبطل عدالته والمعدل اذا قال للشاهد هو متهم بالفسق لا يبطل عدالته خاتمة **(قوله)** نحر) مثله في التاتارخانية **(قوله)** كفى) اشار الى فائدة تقييده في الهداية بان لا يترك الحان استخفافا بالدين وفي البحر عن الخلاصة واختار ان اول وقته سبع وآخرة اثنا عشرة **(قوله)** وخصي) لان حاصل امره انه مظلوم نعم لو كان ارتضاء لنفسه وفعله مختارا منع وقد قبل عمر شهادة علقمة الخصي على قدماء بن مظلوم رواء ابن ابي شيبة منج **(قوله)** وأقطع) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فقبل شهادته منج **(قوله)** بالزنا) اي ولو شهد الزنا على غيره تقبل قال في المنج وتقبل شهادة ولد الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما اطلقه فشمع ما اذا شهد بالزنا او بغيره خلافا لما كان في الاول اهـ مدنى **(قوله)** كاشي) فيقبل مع رجل وامرأة في غير حد وقود **(قوله)** باتبات العتق) تقدم انه لا تخالف بعد خروج البيع عن ملكه الخ ماصر في التحالف فراجعه وقوله العتق لانه لو لا شهادتهما لتحالفا وفسخ البيع المتقضى لا يبطل العتق منج **(قوله)** ومن محرم رضا) قال في الاضية تقبل لا يوبه من الرضاع ولمن ارضعته امرأته ولا من امرأته وابيها نزاهة من الشهادة فيما تقبل وفيما لا تقبل اهـ وتقبل لام امرأته وابيها ولزوج ابنته ولا امرأة ابنه ولا امرأة ابيه ولاخت امرأته اهـ كذا في الهامش عن الحامدية معزيا للخلاصة **(قوله)** امتدت الخصومة) اي سنتين منج **(قوله)** لو عدولا) قال في المنج عن البحر وينبغي حمله على ما اذا لم يساعد المدعى في الخصومة او لم يكن ذلك توفيقا اهـ ووفق الرملى بغيره حيث قال مفهوم قوله لو عدولا انهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للتهمة بالخاصة واذا كانوا عدولا تقبل لارتفاع التهمة مع العدالة فيحمل ما في القنية على ما اذا لم يكونوا عدولا توفيقا وما قناه اشبه لان المعتقد في باب الشهادات العدالة **(قوله)** على ذى ميت) نصراني مات وترك الف درهم واقام مسلم شهودا من النصارى على الف على الميت واقام نصراني آخر ين كذلك فالالف المتروكة للمسلم عنده وعند ابي يوسف تحاسان والاصل ان القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ذخيرة ما خصا وبظهر ان قبولها على الميت مقيد بما اذا لم يكن عليه دين مسلم نعم هو قيد لاثباتها الشريعة بينه وبين المدعى الآخر فاذا كان الآخر نصرانيا ايضا يشاركة والاقتال للمسلم اذ لو شاركه لزم قيامها على المسلم وظهر ايضا ان المصنف ترك قيدا لا بد منه وهو ضبط التركة عن الدينين والا فلا يلزم قيامها على المسلم

سقطت عدالته (و) من
(قاف) لو اعدوا والا يوبه
تأخذ بحر والاستهزاء
بشيء من الشرائع كغير
ابن كمال (وخصي) واقبل
(وولد الزنا) ولو بالزنا
خلافا لما كان (وخصي)
كاشي لو مشكلا والا فلا
اشكال (وعتيق لمعتقه
وعكسه) الا للتهمة لما
في الخلاصة شهدا بعد
عتقهما ان الزنا كذا عند
اختلاف بائع ومشتري تقبل
لجر النفع باثبات العتق
(ولاخيه وعمه ومن محرم
رضاء او ماهرة) الا اذا
امتدت الخصومة وخاصة
معه على ما في القنية وفي
الخرائفة تخاصم الشهود
والمدعى عليه تقبل لو عدولا
(ومن كافر على عبد كافر
مولاه مسلم او على وكيل
حركات موكله مسلم لا)
يجوز (عكسه) اقيامها
على مسلم قصدا وفي الاول
ضمنا (و) تقبل (على ذى
ميت وميتيه مسلم ان لم يكن
عليه دين مسلم)

كما لا يخفى هذا ما ظهر لي بعد التتبع التام حتى ظفرت بعبارة الذخيرة فغنم هذا التحريروا دعى
 وفي حاشية الرمل على البحر عن المنهاج لابي حفص العقيلي نصراني مات نجاء مسلم ونصراني وأقام
 كل واحد منهما الميتة انه على الميت ديننا فان كان شهود الفريقين ذميين او شهود النصراني
 ذميين بدى بدين المسلم فان فضل شئ صرف الى دين النصراني وروى الحسن عن ابي يوسف
 انه يجعل بينهما على مقدار دينهما قيل انه قول ابي يوسف الاخير وان كان شهود الفريقين
 مسلمين او شهود الذمى خاصة مسلمين فمال بينهما في قولهم اه **(قوله بحر)** عبارة فان كان
 فقد كتبناه عن الجامع اه والذي كتبه هو قوله نصراني مات عن مائة فقام مسلم شاهدين عليه
 بمائة ومسلم ونصراني بثلاثة فالتثان له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقراره اه ووجهه
 ان الشهادة الثانية لا تثبت للذمى مشاركته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم لما ادعى المائة مع
 النصراني صار طالبا نصفها والمنفرد يطلب كلها فنقسم عولا فللمدعى الكل التثان لان له نصفين
 وللمسلم الآخر الثلث لان له نصف فقط لكن لما ادعاه مع النصراني قسم الثلث بينهما وهذا معنى
 قوله والشركة لا تمنع لانها باقراره وانظر ما سنذكر اول كتاب الفرائض عند قوله ثم تقدم ديونه
(قوله كاسر) اى قريبا **(قوله في مستلثين)** حمل القبول فهما في الشرى لالة بخنا على ما اذا
 كان الخصم المسلم مقرا بالدين منكرا للوصاية والنسب واما لو كان منكرا للدين كيف قبل شهادة
 الذميين عليه **(قوله واحضر)** اى الوصى **(قوله ابن الميت)** اى النصراني **(قوله على مسلم)**
 واقام شاهدين نصرانيين على نسيه قبل وهذا استحسان ووجهه الضرورة لعدم حضور المسلمين
 موتهم ولانكاحهم كذا في الدرر كذا في الهامش **(قوله بحق)** اى ثابت كذا في الهامش
(قوله كرئيس القرية) قال في الفتح وهذا المسمى في بلادنا شيخ البلد وقدمنا عن البردوى
 ان القائم بتوزيع هذه التوائب السلطانية والجبايات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان
 اصلا ظلمنا فعلى هذا قبل شهادته اه **(قوله النخاسين)** جمع نخاس من النخس وهو الطعن
 ومنه قيل لدال الدواب نخاس **(قوله وقيل)** هذا ممكن في مثل عبارة الكثير فانه لم يقل الا اذا
 كانوا أعوانا الخ **(قوله المحترفين)** فيكون فيه رد على من رد شهادة اهل الحرف الحسية
 قال في الفتح واما اهل الصناعات الدينية كالقنوتى والزبال والحائك والحجام فقبل لا تقبل
 والاسمح انها تقبل لانه قد تولوا قوم صالحون فما نعلم القادح لا يبنى على ظاهر الصناعة
 وتماهيه فراجع **(قوله والا الخ)** اى ان كان أبوه تاجرا واحترف هو بالحياكة او الخلافة
 او غير ذلك لارتكابه الذم كذا في الهامش **(قوله فتح)** إمارة في الفتح بل ذكره في البحر
 بصيغة ببنى وقال الرمل في هذا التقيد نظير يظهر لمن له نظر فتأمل اى في التقيد بقوله
 بحرقة لاقعة الخ ووجهه انهم جعلوا العبرة للعدالة لا للحرقة فكهم من دنى صناعة اتق من
 دنى منصب ووجهه على ان الغالب انه لا يعدل عن حرقة ابيه الى ادنى منها الا لالة ذات يده
 او صوبتها عليه ولا سيما اذا علمه ايها ابوه او وصيه في صغره ولم يتقن غيرها فتأمل وفي حاشية
 أبى السعود فيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو قريبا من ان صاحب الصناعة الدينية كالزبال
 والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه قلت ويدفع بان مراده ان عدوله عن
 حرقة ابيه الى ادنى منها دليل على عدم المروءة وان كانت حرقة ابيه دينية فينبى ان يقال هو

(كذلك)

بحر وفي الاشياء لا تقبل
 شهادة كافر على مسلم الا
 تبعا كاسر أو ضرورة
 في مستلثين * في الايصاء
 شهد كافرين على كافر
 انه اوصى الى كافر واحضر
 مسلما عليه حق للميت *
 وفي النسب شهدا أن
 النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بنحو وهذا
 استحسان ووجهه في الدرر
 (والعمل) للمسلطان (الا
 اذا كانوا أعوانا على الظلم)
 فلا تقبل شهادتهم لغلبة
 ظلمهم كرئيس القرية
 والجاني والصراف والمعرفين
 في المراكب والعرفاء في
 جميع الاصناف ومحضر
 قضاء العهد والوكلاء
 المتقلعة والصكالك وضان
 الجليات كقاطعة سوق
 النخاسين حتى حل لعن
 الشاهد اشهادته على باطل
 فتح وبحر وفي الوهبانية
 أمير كبير ادعى فشده له
 عماله ونوابه ورعاياهم
 لا تقبل كشهادة المزارع
 لرب الارض وقيل اراد
 بالعمال المحترفين اى بحرقة
 لا ثقة به وهى حرقة آباءه
 واجدادهم والا فلا مروءة
 له لو دينية فلا شهادة له لما
 عرف في حد العدالة فتح
 واقره المصنف (لا) قبل

كذلك ان عدل بلاعذر تأمل (قوله من اعصى) الا في رواية زفر عن ابي حنيفة فبا يجرى فيه التسامح لان الحاجة فيه الى السماع ولا خلل فيه باقاني على الملتقى كذا في الهامش (قوله اى لا يقضى بها) خلافا لابي يوسف فبا اذا تحمله بصيرا فانها تقبل لحصول العلم بالمعينة والاداء يخص بالقول ولسانه غير موقوف والتعريف يحصل بالنسبة كافي الشهادة على الميت ولنا ان الاداء يقتصر الى التمييز بالاشارة بين الشهود والمشهد عليه ولا يميز للاعصى الا بالنعمة وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحسب الشهود والنسبة لتمييز الغائب دون الحاضر وصار كالحدود والقصاص اه باقاني على الملتقى كذا في الهامش (قوله السماع) كالنسب والموت (قوله خلافا للثاني) اى فيهما واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة فقال وقوله اظهر لكن رده في اليعقوبية بان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهرته واما قوله بالثاني فهو مروى عن الامام ايضا قال في البحر واختاره في الخلاصة وورده الرملى بانه ليس في الخلاصة ما يقتضى ترجيحه واختياره (قوله بالاولى) لان في الاعصى انما تحقق التهمة في نسبه وهنا تحقق في نسبه وغيرها من قدر الشهود به وامور اخر كذا في الفتح ونقل ايضا عن المبسوط انه باجاء الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وتامه فيه (قوله ولو مكاتباً) والمعنى في المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند اى حنيفة وعندها حر مدبون * (تنبيهات) * مات عن عم وامتين وعبدان فاعتقهما الم شهدا بنوة احدهما بعينهاى انه اقربها في صحته لم يقبل عنده لان في قبولها ابتداء بطلانها انتهاء لان معتق البعض كمكاتب لا تقبل شهادته عنده لا عندها ولو شهدا ان الثانية اخت الميت قبل الشهادة الاولى او بعدها او معها لا تقبل بالاجماع لانا لوقبلنا لصارت عصبة مع البنت فيخرج العلم عن الوراثة بمرح عن المحيط اقول هذا ظاهر عند وجود الشهادتين واما عند سبق شهاد الاختية فالعلة فيها هي علة البينة فنفقه وفي المحيطات عن اخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من رقيق الميت انه اعتقنا في صحته وان هذا الآخر ابنه فصدقهما الاخ في ذلك لا تقبل في دعوى الاعتاق لانه اقر بانه لاملك له فيهما بل هما عنده للآخر لاقرار الاخ انه وارث دونه فبطل شهادتهما في النسب ولو كان مكان الآخر اثنى جاز شهادتهما وثبت نسبها ويسميان في نصف قيمتهما لانه اقر ان حقه في نصف الميراث فصح المعتق لانه لا يتجزأ عندهما الا ان المعتق عبده مشترك فنجب السعاية للشريك الساكت واقول عند اى حنيفة يعتقان كما قالوا غير ان شهادتهما بالبينة لم تقبل لان معتق البعض لا تقبل شهادته فنفقه * (قائدة) * قضى بشهادة فظهورا عبيدا تبين بطلانهم فلو قضى بوكالة بيته واخذما على الناس من الديون ثم وجدوا عبيدا لم تبرأ الغرماء ولو كان بمثابة وصاية برؤا لان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايصاء كاذنه لهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن لغريم في دفع دين الحى لغيره قال المقدسى فعلى هذا ما يقع الآن كثيرا من تولية شخص نظر وقف فيتصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء ويبيع ثم يظهر انه بغير شرط الواقف او ان انهاء باطل يبني ان لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فليتأمل قلت وتقدم في الوقف ما يؤيده سائحاني (قوله ومغفل) وعن ابي يوسف انه قال انا ترد شهادة اقوام نرجو شفاعتهم يوم القيامة معناه ان شهادة المغفل وامثاله لا تقبل وان كان عدلا صالحا تارخائية (قوله في حال صحته) اى وقت كونه صاحباً كذا

(من اعصى) اى لا يقضى بها ولو قضى صح وعم قوله (مطلقاً) مالمو عمى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز بالسماع خلافا للثاني واقاد عدم قبول الآخرس مطلقاً بالاولى (ومرشد ومملوك) ولو مكاتباً او مبعوض (وصى) ومغفل ومجنون (الا) في حال صحته الا (ان تحملاً في الرق والتميز وادياً بعد الحرية) ولو لمعتقه كامر (و) بعد (البلوغ)

وكذا بعد إبطار وإسلامه وتوبة فسق وطلاق زوجة لأن المعتبر حال الأداء شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده لعله ثم زالت فشهد بها لم تقبل الأربعة عبدوصي واعمى وكافر على مسلم وادخال الكمال أحد الزوجين مع الأربعة سهو (ومحدود في قوف) ثم أخذ وقيل بالأكبر (وإن تاب) بتكذيبه نفسه فتح ٥٢٦ لان الردم تمام الحد بالنسب والاستثناء منصرف

في الهامش (قوله بعد إبطار) بشرط أن يتحمل وهو بصير أيضا بأن كان بصيرا ثم عمى ثم أبصر فأدى فافهم (قوله زوجة) أي إن لم يكن حكم بردها لما يأتي قريبا (قوله في البحر) أي عن الخلاصة (قوله فشهد بها) أي بتلك الحادثة (قوله الأربعة) أماما سوى الأعمى فظاهر لأن شهادتهم ليست بشهادة وأما الأعمى فلينظر الفرق بينه وبين أحد الزوجين ثم رأيت في الشربلية استشكل قبول شهادة الأعمى (قوله عبد الخ) قال في البحر فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجر والغفل والمتهم والفاسق بعد ردها هـ وذكر في البحر أيضا قبل هذا الباب أعلم أنه يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عن زوال المانع بخلاف الأول فإنه لا يقبل مطلقا إليه إشار في التوازل هـ (قوله وادخال الخ) مع أنه صرح في صدر عبارته بخلافه ومثله في التارخانية والجوهرة والبدائع (قوله سهو) لأن الزوج له شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله بتكذيبه) الباب للتصوير تأمل ويؤيد ما في الشربلية فراجعها (قوله فتقبل) لأن للكافر شهادة فكان ردها من تمام الحد وبالإسلام حدثت شهادة أخرى وليس المراد أنها تقبل بعد إسلامه في حق المسلمين فقط بحر (قوله لم تقبل) لأنه لأشهادة للعبد أصلا في حال رقه فتوقف على حدودها فإذا حدثت كان رد شهادته بعد العتق من تمام الحد بحر (قوله زناه) أي المذوف (قوله إذا تاب الخ) قال قاضيخان الفاسق إذا تاب لا يقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدر ذلك بستة أشهر وبعضهم قدره بستة والصحيح أنه مفوض إلى رأي القاضي والمعدل وتماه هـ وفي خزائن المفتين كل شهادة ردت لثمة الفسق فإذا ادعاهها لا تقبل هـ وكذا في الهامش (قوله سيجي) أي قيل باب الرجوع عن الشهادة (قوله ترجيح قبولها) وكذا قل في الحانية وعليه الاعتماد وجعل الأول رواية عن الثاني (قوله لا إلى الشرع) وقيل في كل ذلك تقبل والأصح الأول كذا في الفنية جامع الفتاوى (قوله وحدهن) قدم في الوقف إن القاضي لا يمضي قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام سائحاني ويمكن حمله على القصاص بالشجاج (قوله وجاز عليها الخ) قال في الأشباه شهادة الزوج على الزوجة مقبولة إلا بزوجها وقذفها كافي حد القذف وفيما إذا شهد على إقرارها بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعي يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادة الحانية ح كذا في الهامش (قوله في الأشباه) وهما في البحر أيضا (قوله ولو شهد لها الخ) وكذا لو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل أن يقضى بهارتاخانية (قوله ثم تزوجها) أي قبل القضاء (قوله فم الخ) الذي يعلم ما ذكره منع الزوجية عند القضاء وأما منعها عند التحمل أو الأداء فم يعلم ما ذكر فلا بد من ضبيعة ما ذكره في المنع عن البرازية لو تحملها حال نكاحها ثم أبانها وشهد لها أي بعد القضاء عدتها تقبل وما ذكره أيضا عن فتاوى القاضي

بنيه وهو وأولئك هم الفاسقون (الأن يحسد كفرا) في القذف (فيصل) فتقبل وإن ضرب أكثره بعد الإسلام على الظاهر بخلاف عبد حد فعلى ما تقبل (أو يقيم) المحدود (بينة على صدق) أما أربعة على زناه أو اثنين على إقراره به كما لو برهن قبل أحد بحر وفيه الفاسق إذا تاب تقبل شهادته إلا المحدود بقذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور لو عدل لا تقبل أبدا ملقط لكن سيجي ترجيح قبولها (ومسجون في حادثة) تقع في (لسجن) وكذا لا تقبل شهادة الخبيثين فيما يقع في التلاعب والأشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وإن مست الحاجات لمنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحملت النساء فكان التخصير مضافا إليهم لا إلى الشرع بزازية وصغرى وشربلية لكن في الحايوى تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحلم

بحكم الدية كي لا يهدر الدم هـ فليتنبه عند الفتوى وقدمنا قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان (وشهد) والزوجة لزوجها وهو لها) وجاز عليها الأفي مسئلتين في الأشباه (ولو في عدة من ثلاث) لما في الفنية طلقا ثلاثا وهي في العدة لم تجز شهادة لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خاتبة فلم منع الزوجية عند القضاء لتحمل أو أداء

ابيه لاصه ولو بإطلاق
ضررتها والام في نكاحه
وقبها بمد ثمان وروقت
لا تقبل شهادة الانسان
لنفسه الا في مسألة القتال
اذا شهد بغيره ولى المتقول
فراجعهما (وبالعكس)
للثمة (وسيد لعبد ومكانه
والشريك لشريكه فيما هو
من شركتهما) لانها لنفسه
من وجه في الاشهاد للخصم
ان يظن بثلاثة برق وحده
وشركة في فتاوى النسق
لوشهد بعض اهل القرية
على بعض منهم بزيادة
الخراج لا تقبل ما لم يكن
خارج كل ارض معينا ولا
خارج للشاهد وكذا اهل
قرية شهدوا على ضيعة انها
من قريتهم لا تقبل وكذا
اهل سكة يشهدون بشيء
من مصالحه او غير نافذة
وفي النافذة ان طب حقا
لنفسه لا تقبل وان قال
لا آخذ شيئا تقبل وكذا
في وقف المدرسة انتهى
فليحفظ (والاجير الخاص
لمستأجره) مسانئة او
مشاهدة او الخادم والتابع
او التلميذ الخاص الذي
يعد ضرر استاذة ضرر
نفسه ونفقه نفع نفسه درر
وهو معنى قوله عليه الصلاة

لوشهد لامرأته وهو عدل فلم يرد الحاكم حتى شهادته حتى طلقها بأثا وانقضت عدتها روى ابن
شجاع رحمه الله ان القاضي ينفذ شهادته قال في البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء التهمة وقت
الزوجة واما في باب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب
لاجنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كجسائي وفي باب اقرار المريض الاعتبار
لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه (قوله والفرع) ولو فرعية من وجه كوله
الملاعنة وتامه في البحر (قوله الا اذا شهد الجد) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس
اذا الجد اصل لافرع (قوله ولو بإطلاق ضررتها) لانها شهادة لامة بحر كذا في الهامش (قوله
والام في نكاحه) الواو للحال وذ كر في البحر هنا فرعا وعاشنة فلترجع (قوله في مسألة القتال)
وصورته ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي قد عفانا قال الحسن لا تقبل
شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفانا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف
تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل ح كذا في الهامش وانظر ما في حاشية
الفتاوى عن المحوى والكفيري (قوله وبالعكس ٣) ولو كانت الزوجة امة بحر (قوله
لشريكه) اطلقه فشمع الشركات بأنواعها وفي المفاوضة كلام في البحر فراجعه (قوله من
شركتهما) وتقبل فيما ليس من شركتهما فتاوى هندية كذا في الهامش (قوله ان يظن
بثلاثة الخ) انظر حاشية الرمل على البحر قيل قوله والمحدود في قذف اه (قوله او لافراخ
للشاهد) اي عليه (قوله على ضيعة) لعله على قطعة كافي البرازية لكن في الفتح كاهنا وفي
القاموس الضيعة العقار والارض المغلة اه وفي الهامش عن الحامدية شهدوا مع متولى
الوقف على آخر ان هذه القطعة الارض من جملة اراضى قريتهم تقبل اه ثم تاشى من
الشهادة (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلقا في النافذة فتح (قوله وكذا) اي تقبل (قوله
المدرسة) اي في وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من اهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على
وقف مكتب وللشاهد صفي في المكتب وشهادة اهل المحلة في وقف عليها وشهادته بوقف
المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء
السبيل فالعتمد القبول في الكل برزاية قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي
في وقف تحت نظره او مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء باصل الوقف اما شهادة
المستحق فيا يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لم تقبل لانه حقا فيه فكان متما وقد
كتب في حواشى جامع الفصولين ان مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف
الشهادة لما ذكرنا وتقريره فيها لا يوجب قبولها وفائدتها اسقاط التهمة عن المتولى فلا يخلف
ويقويه ان الينة تقبل لاسقاط الميمن كالمدود اذا ادعى الرد والهلاك بحر ملخصا فراجعه
(قوله انتهى) اي ما في فتاوى النسق ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله او مباشرة) اي
او مباومة هو الصحيح جامع الفتاوى (قوله او التلميذ الخاص) وفي الخلاصة هو الذى يأكل
معه وفي عياله وليس له اجرة معلومة وتامه في الفتح فارجع اليه وفي الهامش ولوشهد لاجير
لاستاذة وهو التلميذ الخاص الذى يأكل معه وهو في عياله لا تقبل ان لم يكن له اجرة معلومة

والسلام لاشهادة القانع باهل البيت اي الطالب معاشه منهم من القنوع لامن القناعة (٣) قوله ولو بالعكس هكذا
في النسخة المجموع منها ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي بيدي اه مصححه

ومفاده قبول شهادة المستأجر والاستاذة (ومحنت) بالفتح (من سجد ٥٣٨) يفعل الردى) ويؤتى واما بالكسر

وان كان له اجرة معلومة مياومة او مشاهرة او مسانئة ان اجبر وحده لا قبل وان اجبر مشترك
تقبل وفي العيون قال محمد رحمه الله تعالى استأجره يوما فشده في ذلك اليوم القياس ان
لا قبل ولو اجبر خاص فشده ولم يعدل حتى ذهب الشهر ثم عدل لا قبل كمن شهد امرأته ثم
طلقها ولو شهد ولم يكن اجبراً ثم صار قبل القضاء لا قبل بزازية ثم نقل في الهامش فرعاً ليس
محله هنا وهو بيده ضبعة وادعى آخر انها وقف واحضر صكافه خطوط العدول والقضاة
الماضين وطلب الحكم به ليس للقاضي ان يقضى بالصلح لانه انما يحكم بالحجة وهي البينة
او الاقرار لا الصلح لان الحظ بما يزور وكذا لو كان على باب الحانوت لوح مضروب ينطق
بوقفة الحانوت لم يحزم للقاضي ان يقضى بوقفته به جامع الفصولين فعلم من ذلك انه ليس
للقاضي ان يحكم بما في دفتر البيع والصراف والسمسار خصوصاً في هذا الزمان ولا ينبغي
الاقفاء به لحرره اهـ (قوله ومفاده) صرح به في الفتح جاز ما به لكن في التارخانية
عن الفتاوى الغيبية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية الفتال عن المحيط السرخسي
قال ابو حنيفة لا يجوز للقاضي ان يحزم شهادة الاجير لاستاذة ولا استاذ الاجير وهو
مخالف لما استنبطه من الحديث (قوله رفع صوتها) في النهاية فلذا اطلق في قوله مغنية وقد
في غناه الرجال بقوله للناس وتامه في الفتح واما الشهادة عليها بذلك فهي جرح مجرد فلذا
اخض الظهور عند القاضي بالندامة تأمل (قوله درد) ما ذكره جار في التوح بعينه فما
باله لم يكن مسقطاً للدلالة اذا ناحت في مصيبة نفسها سعيده ويمكن الفرق بان المراد رفع
صوت بخشي منه الفتنة (قوله ونامحة الخ) لا قبل شهادة النامحة ولم يرد به التي تنوح في
مصيبتها وانما اراد به التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة تارخانية عن المحيط
ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ احد فما علمت وتامه فيه
فراجع (قوله واختيارها) مقتضاه لوفاته عن اختيارها لا قبل (قوله وعدوا الخ) اي على
عدوه ملتي قال الحانوتي سئل في شخص ادعى عليه واقامت عليه بينة فقال انهم ضربوني خمسة
ايام فحكم عليه الحاكم ثم اراد ان يقيم البينة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب
قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم واما بعده
فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضى بشهادة الفاسق ولا يجوز
له فاذا قضى لا ينقض اهـ وهو مخالف لما في يعقوبية (قوله واعتمد في الوهبانية الخ)
قال في المنع وما ذكره هنا في المختصر من التفصيل في شهادة العدو تبعا للكتك وغيره المشهور
على السنة فقهاً وقد جزم به المتأخرون لكن في الفتية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم
يفسق بسببها او يجلب منفعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد
واختاره ابن وهبان ولم يتعقبه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون اهـ
وتامه فيها وانظر ما كتبه اول القضاء اقول ذكر في الخبرية كلام مانصه فتحصل من ذلك
ان شهادة العدو على عدوه لا قبل وان كان عدلاً وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم
نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دوائر في الكتب وذكر الشارح
عبارة يعقوب باشا في اول كتاب القضاء (قوله أو اعتاد شتم اولاده) قال في الفتح

فالتكسر الثاني في اعضائه
وكلامه خليفة فتقبل بحر
(ومغنية) ولو نفسها
سخرمة رفع صوتها درد
ويبنى تقيده بمدامتها
عليه يظهر عند القاضي
كما في مدمن الشرب على
اليهود ذكره الواني (ونامحة
في مصيبة غيرها) باجر
درد وفتح زاد المعنى فلو
في مصيبتها تقبل وعلمه
الواني بزيادة اضطرارها
والنساب صبرها واختيارها
فكان كالشرب للتداوي
(وعده بسبب الدنيا)
جعله ابن الكمال عكس
الفرع لادسالة فتقبل له
لا عليه واعتمد في الوهبانية
والحجية قبولها ما لم يفسق
بسببها قالوا والحقد فسق
للشي عنه وفي الاشباه
في تمة قاعدة اذا اجتمع
الحرام والحلال ولو العداوة
للدنيا لا قبل سواء شهد
على عدوه واغيره لانه فسق
وهو لا يجزى وفي فتاوى
المصنف لا قبل شهادة
الجاهل على العالم لفسقه
بترك ما يجب تعلمه شرعاً
حينئذ لا قبل لشهادته على
مثله ولا على غيره وللحاكم
تعزيره على تركه ذلك ثم
قال والعالم من يستخرج
المعنى من التركيب كما يحق

ويبنى (ومجازف في كلامه) او يخلف فيه كثيراً او اعتاد شتم اولاده او غيرهم لانه معصية كبيرة (وقال)

كترك زكاة أو حج على رواية فوريته أو ترك جماعة أو جمعة أو أكل فوق شبع بلا عذر وخروج لفرجة قدوم أمير وركوب بحر
ولبس حرير ويول في سوق أو إلى قبة أو شمس **٥٢٩** أو قرأ أو طغى وسخره ورص وشتا للدابة وفي بلادنا يشتمون

وقال نصير بن يحيى من شتم أهله وماله ككثير في كل ساعة لا يقبل وإن كان أحيانا يقبل وكذا
الشتام لاجبوان كدأته اه **(قوله كترك زكاة)** الصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة وذكر
الخاصي عن قاضيخان أن الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر لحق الفقراء دون الخلق
خصوصا في زماننا كذا في شرح النظم الوهابي منح في الفروع آخر الباب **(قوله أو ترك جماعة)**
قال في فتح القدير من هاترك الصلاة بالجماعة بعد كون الإمام لاطعن عليه في دين ولا حال وإن كان
متأولا كأن يكون معتقدا أفضليتها أول الوقت والإمام يؤخر الصلاة وغير ذلك لا تسقط عدالته
بالترك وكذا بترك الجمعة من غير عذر فمنهم من إسقاطها بمرة واحدة كالخواري وإنهم من شرط ثلاث
مرات كالسرخسي والأول أوجه اه لكن قدما عنه أن الحكم بسقوط العدالة بارتكاب الكبيرة
يحتاج إلى الظهور تأمل **(قوله بلا عذر)** احتراز عما إذا أراد الفتوى على صوم الغد أو مؤانسة
الضيف كفي الشر نبالية والفتح **(قوله قدوم أمير)** إلا أن يذهب للاعتبار بخلافه لا تسقط عدالته
(قوله فيما يقرض) عبارة غير مقرض **(قوله الاشراف من اهل العراق)** أي لانهم قوم يتعصبون
فالآيات أحدهم نافية أي سيد قومهم فيشهد له ويشفع فلا يؤمن أن يشهد له بزور اه وعلى هذا كل
متعصب لا تقبل شهادته بجر كذا في الهامش **(قوله من مذهب أبي حنيفة)** أي استحقاقا قال في القنية
من كتاب الكراهية ليس للعامة أن تحول من مذهب إلى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعى
ويقبل لمن انتقل إلى مذهب الشافعى يزوجه له أخفان أن يموت مسلوب الأيمان لأهانتهم لمدن حنيفة
قدرة وفي آخر هذا الباب من المنع أن انتقل إليه لقلة مبالاة في الاعتقاد الجراءة على الاستقال من
مذهب إلى مذهب كما يشق له ويبتل طبعه إليه لغرض يحصل له فإنه لا تقبل شهادته اه فلم يمجوع
مأذكرناه أن ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وإنه أذلم يكن لغرض صحيح فافهم ولا تكن من المتعصبين
فمحرم بركة الأئمة المجتهدين وقدمنا هذا البحث مستوفى في فصل التزوير فارجع إليه **(قوله وكذا)**
بائع الأكفان إذا ابتكر وترصد لذلك جامع الفتاوى وبحر **(قوله لثبته الموت)** وإن لم يثبته أن كان
عذر لا تقبل كذا في عشم الأئمة س **(قوله وكذا الدال)** أي فيما عقده أو ملأنا لكثرة كذبه
(قوله والحيلة الخ) مقتضاه أن من لا تقبل شهادته لعله يجوز له أن يخفى أو يشهد كما إذا كان عبدا
للمشهود له أو ابنه أو نحو ذلك فليتأمل **(قوله بزازية)** عبارتها وشهادته الوكيلان أو الدالين إذا قال
نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالكاح أو بالخالع إذا قال نحن فعلنا هذا التكاح أو الخالع لا تقبل أقال
شهادته الوكيلان بالبيع أو التكاح إنهم انكروحتاه أو ملكه تقبل وذكر أبو القاسم أن الورثة بالتكاح
فهو بدر جل قد تولى العقد والتكاح يذكر التكاح ولا يذكر أنه تولاه **(قوله والوكلاء المقتولة)**
أي الذين يجتمعون على أبواب القضاة يتوكلون للناس بالخصومات كذا في الهامش **(قوله على)**
أبوابهم أي القضاة **(قوله وفيها)** مكررمع ما يأتي متا **(قوله ومدمن الشراب)** إلا ما كان يكون
في نيته الشراب متى وجد قال شمس الأئمة يشترط مع هذا أن يخرج سكران ويسخر منه الصبيان
أو أن يظهر ذلك للناس وكذلك مدمن سائر الاشرية وكذا من يجلس مجلس الفجور والحانة
في الشراب لا تقبل شهادته وإن لم يشرب بزازية كذا في الهامش **(قوله وما ذكره ابن الكمال غلط)**

كأحرره في البحر قال وفي غير البحر يشترط الأدمان لأن شربه صغيرة وإنما قال (على اللهو) ليخرج الشرب للتداوي فلا يسقط العدالة
 يشبهه في اختلاف صدر الشريعة وابن كمال (ومن يلعب بالصبيان) أحمد ٥٣٠ مروه وكذبه غالباً كافي (والطيور) الا

حيث قال ومدمن الشراب يعني شراب الاشربة المحرمة مطلقاً على اللهو لم يشترط الحذف في
 شرب الخمر الأدمان ووجهه ان نفس شرب الخمر يوجب الحد فهو جبراً الشهادة وشرط في شهادة
 الاصل الأدمان لانه اذا شرب في السر لا تسقط عدالته لان الأدمان امر آخروا. الاعلان بل
 لأن شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا الاصرار عليه فذلك بالأدمان قال في الفتاوى
 الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لأن هذا الحد ثابت بنص قاطع الا اذا دام على
 ذلك ح كذا في الهامش (قوله) كأحرره في البحر حيث قال وذكر ابن الكمال ان شرب الخمر
 ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا الاصرار عليه دليل عبارة الفتاوى الصغرى المتقدمة اه لكن
 في الهامش قال تحت قول الشارح كأحرره في البحر اى من ان التحقيق ان شرب قطرة من الخمر
 كبيرة وإنما شرط المشايخ الأدمان ليظهر شربه عند القاضي اه (قوله) القصب الذي في المنح
 القصب (قوله) بأن يرقصوا وفي بعض النسخ زيادة كانوا فتأمل والوجه ان اسم مغنية ومعنى انما
 هو في العرف لمن كان الغناء حرقته التي يكتبت بها المال وهو حرام ونصوا على ان التغنى للهوى
 لجمع المال حرام بالاخلاف وحينئذ فكأنه قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صناعةً يأكل بها حرامه
 فيه فراجع (قوله) وغيره) كآبن كمال (قوله) قال اى العيني (قوله) جأز اتفاقاً اعلم ان التغنى
 لاسماع الغير وابتناسه حرام عند العامة ومنهم من جوزوه في العرس والولية وقيل ان كان يتغنى
 ليستفيد به نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأس اما التغنى لاسماع نفسه قيل لا يكره وبه أخذ شمس
 الأئمة لما روى ذلك عن ازهد الصحابة البراء بن عازب رضى الله عنه والمكرهه على قوله ما يكون على
 سبيل اللهو ومن المشايخ من قال ذلك يكرهه وبه أخذ شيخ الاسلام بزازية (قوله) ضرب الدف فيه
 جواز ضرب الدف فيه خاص بالنساء لما في البحر عن المعراج بعد ذكره انه مباح في التسكح وما في معناه
 من حداث سر ورقال وهو مكروه للرجال على كل حال للتشبه بالنساء (قوله) فاقطع الاختلاف
 فيه كلام ذكرته في حاشيتي على البحر وقد رد السائحاني على صاحب البحر (قوله) او يلعب ببرد
 اى اذا علم ذلك فتح (قوله) او طاب نوع من اللعب كذا في الهامش قال في الفتح ولعب الطاب
 في بلادنا مثله لانه يرمى ويطرح بالاحساب واعمال فكل ما كان كذلك مما احسنه الشيطان
 وعمله اهل الغفلة فهو حرام سواء قوم به او لا اه قلت ومثله اللعب بالصينية والحانم في بلادنا
 وان تورع ولم يلعب ولكن حضر في مجلس اللعب بدليل من مجلس مجلس الغناء وبه يظهر جهل
 بعض اهل الورع البارد (قوله) اما الشطرنج فاشبهه الاختلاف اى اختلاف مالك والشافعي
 في قولهما باباحته وهو رواية عن ابى يوسف واختارها ابن الشحنة اقول هذه الرواية ذكرها
 في المجتبى ولم تشتهر في الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحة وابن الشحنة لم يكن من
 اهل الاختيار سائحاني وانظر ما في شرح المظلومة المحية للاستاذ عبد الغنى اه (قوله) شرط
 واحد اى الحرمة والحاصل ان العدالة انما تسقط بالشطرنج اذا وجد واحد من خمسة

اذا امسكها للاستئناس
 فياج الان يجر حمام غيره
 فلا لاكله للحر اعني وغاية
 (والطنبور) وكل لهو
 شنيع بين الناس كالطنابير
 والمزامير وان لم يكن شنيعا
 نحو الحدا وضرب القصب
 فلا لا داخل بأن يرقصوا
 به خاتبة لدخوله في حد
 الكبار بجر (ومن يغنى
 للناس) لانه يجمعهم على
 كبيرة هداية وغيره اوكلام
 سعدى افدى يفيد تنقيده
 بالاجرة فتأمل واما المغنى
 لنفسه لدفع وحشته فلا
 بأس به عند العامة عناية
 ومحججه العيني وغيره قال
 ولو فيه وعظ وحكمة جأز
 اتفاقاً ومنهم من اجازوه في
 العرس كما جاز ضرب الدف
 فيه ومنهم من اباحه مطلقاً
 ومنهم من كرهه مطلقاً اه
 وفي البحر والمذهب حرمة
 مطلقاً فاقطع الاختلاف
 بل نظاهر الهداية انه كبيرة
 ولو لنفسه وقره المصنف
 قال ولا تقبل شهادة من يسمع
 الغناء ويحس بحس الغناء
 زاد العيني ومحس الفجور
 والشرب وان لم يسكر لان

اختلاطهم بهم وتركه الامر بالعرف يسقط عدالته (او يرتكب ما يندبه) للفسق ومراذه من يرتكب كبيرة قاله المصنف (القمار)
 وغيره (او يدخل الحما بغير ازار) لانه حرام (او يلعب ببرد) او طاب مطلقاً قاصراً ولا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف
 شرط واحد من ست فلذا قال (او يقامر بشطرنج او يترك به الصلاة) حتى يفوت وقتها (او يخاف عليه) كثيراً

(اولم يلبه على الطريق اويذ كر عليه - ٥٣١ - فسقا) اشباه اويداوم عليه ذكره سعدى افندى مزيلا للكمافي والمراج

(اويأكل الربا) قيدوه
باشهرة ولا يخفى ان الفسق
ينتمها شرعا لان القاضي
لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره
له فالكل سواء بحر فليحفظ
(اويبول اويأكل على
الطريق) وكذا كل ما يخل
بالرؤء ومنه كشف عورته
ليستحي من جانب البركة
والناس حضور وقد ذكر
في زماننا فتح (اويأه سب
السلف) لظهور فسقه
بخلاف من يخفيه لانه فارق
مستور عني قال انصف
وانما قيدنا بالسلف تبعا
لكلامهم والا فاولى ان
يقال سب مسلم يسقط
العدة بسب السلم وان لم
يكن من السلف كما في
السراج والنهاية وفيها
الفرق بين السلف والخلف
ان السلف الصالح الصدر
الاول من التابعين منهم ابو
حنيفة رضى الله تعالى عنه
والخلف بالفتح من بعدهم
في الخبر والسكون في الشر
بحر وفيه عن العناية عن ابى
يوسف لا قبل شهادة من
سب الصحابة واقبلها ممن
تبرأ منهم لانه يعتقد دينه
وان كان على باطل فلم يظهر
فسقه بخلاف الساب (شهاد

القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الخلف عليه واللبه على الطريق كما في فتح القدير
اويذ كر عليه فينفا كما في شرح الوهبانية بحر كذا في الهامش (قوله على الطريق) قل في الفتح
واما ما ذكر من ان يابعه على الطريق ترد شهادته فلا يbane الامور المحقرة اه (قوله اويداوم
عليه) هذا سادس الستة كذا في الهامش (قوله قيدوه بالشهرة) قيل لانه اذا لم يشهر به كان
الواقع ليس الاتهمة اكل الربا ولا تسقط العدة به وهذا اقرب ومراجعته الى ما ذكر في وجه
تقييد شرب الخمر بالادمان (قوله فالكل سواء) اى كل المسقات لخصوص الربا سائحات
(قوله بحر) اصل العبارة للكمال حيث قال والخاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعا غير
ان القاضي لا يرتب ذلك الا بعد ظهوره فالكل سواء في ذلك وقال قبله واما اكل مال اليتيم فلم
يقيد احد ونصوا انه بمرءة وان تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما رده القاضي
الشهادة فكانه بمرءة يظهر لانه يحاسب فيعلم انه استقص من المال اه (قوله اويأكل على
الطريق) اى بأن يكون بمرأى من الناس بحر ثم اعلم انهم اشترطوا في الصغيرة الادمان وما
شرطوه في فعل ما يخل بالمروءة فيما رأيت وينبى اشراطه بالاولى واذا فعل ما يخل بها سقطت
عداته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا ففاعل المخل به ليس بفاسق ولا عدل فاعدل من
اجنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة او اصر على صغيرة ولم أر من نه عليه وفي العناية
ولا تقبل شهادة من يعتاد الصباح في الاسواق بحر قال في النهاية واما اذا شرب الماء او اكل
الفواكه على الطريق لا يقدح في عداته لان الناس لا تستقيح ذلك منح س (قوله اوصى
اليه) اى الى زيد والاولى اظهاره (قوله فان ادعاه) اى رضى به سعدية وعزيمة (قوله
والموصى لهما) اورد على هذا ان الميث اذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نصب آخر
واجب بانه يملكه لا قرارها بالعجز عن القيام بأمر الميث كذا في البحر (قوله لثالث) اى
لرجل ثالث متعلق بشهادة كقوله على الاضواء اى على ان الميث جعله وصيا وهذا مرتبط
بالمسائل الاربع لا بالاخيرة كالابن في الفهم وفي البحر ولا بد من كون الموت معروفا في الكل اى
ظاهرا الا في مسألة المديونين لانهما يقران على انفسهما بنبوت ولاية القبض للشهود له
فانقضت التهمة وثبت موته باقرارها في حقهما وقبل معنى الثبوت امر القاضي اياها بالاداء
اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء لان استيفاء منهما حق عليهما والبراءة حق لهما فلا تقبل
كذا في الكافي اه باختصار (قوله على قبول الوصية) ظاهر في ان الوصى من جهة القاضي
خلافا في البحر (قوله لا تقبل لو شهد الخ) هذا اذا كان المطلوب يحدح الوكالة والاجازت
الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراءة المطلوب
عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الوكالة فكانت شهادة على أبيهما فقبل وفرق
بينهما وبين من كل رجل بالخصومة في دار بعينها وقبضها وشهد ابنها الموكل بذلك لا تقبل وان
اقر المطلوب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار الى الوكيل بمحكم اقراره بل بالشهادة فكانت
لايهما فلا تقبل بحر ملخصا عن المحيط (قوله اباهما) اشار الى عدم قبول شهادة ابن الوكيل
مطلقا بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة مركز من لا تقبل شهادة للموكل وبه صرح

ان اباهما وصى اليه فان ادعاه تحت (شهادتها استحسانا كشهادة دائني الميث ومديونيه وموصى لهما) ووصيه ثالث على الاضواء
(وان انكر لا) لان القاضي لا يملك اجبار احد على قبول الوصية عني (ك) لا تقبل (لو شهدا ان اباهما

الغائب وكله قبض ديونه وادعى الوكيل اوانكره والفرق ٥٣٢ - ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف

في البرازية بجر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها ليشهدا لان التوكيل لا تسمع الدعوى به لانه من العقود الجائزة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادتهما في غيبته مع جحد الوكيل لانها لا تسمع الابدالدعوى ويمكن ان تصور بان يدعى صاحب ودبة عليه تسليم ودبة الموكل في دفعها فيجحد فيشهدان به وبقبض ديون ابهما وانما صورناه بذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ماوكل به الا فرد الودبة ونحوها كسأني فيها بجر وفيه نظر بيناه في حاشيته فقدر (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة اليه لوجود رجاء حضوره س قال في البحر بعد ذكر الغائب الا في المفقود (قوله بعد) وكذا قبله بالاولى فكان الاولى ان يقول ولو بعد ما عزل القاضي ودلت المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصى ينزل برازية ويمكن ان يقال عزله بخنجة (قوله ولو شهد الخ) اصل المسئلة في البرازية حيث قال وكله بطاب الف درهم قبل فلان والخصومة فيخاصم عندغير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لموكله ليجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على ان نفس الوكيل قام مقام الموكل اه فلماذا هنا انه خاصم فيها وكل به فان خاصم في غيره ففيه تفصيل اشار اليه الشارح فهايتي اه وتقل في الهامش فرعا هو ادعى المشتري ان ابعه من فلان وفلان يجحد فشهد له الباع لم يقبل كذا في المحيط والباع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضيخان فتاوى الهندية اه (قوله كالوصى) بناء على ان عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصما وان لم يخصم ولهذا لو اقر على موكله في غير مجلس القضاء نفذ اقراره عليه وعندها لا يصير خصما بمجرد القبول ولهذا لا ينفذ اقراره ذخيرة ملخصا (قوله وفي قسامة الزبلي الخ) المسئلة مبسطة في الفصل السادس والعشرين من التتارخانية (قوله متفق عليهما) فيه ان ابا يوسف جعل الوكيل كالوصى وان لم يخصم مع انه بعرضه ان يخصم (قوله عندها) اي خلافا للثاني كما تقدم ح (قوله او عليه) اي اوشهد عليه اي على الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غير ماوكل فيه (قوله عند القاضي) متعاق بوكلا بالخصومة (قوله مائة دينار) اي مال غير الموكل به بخلاف مامر (قوله وتامه فيها) حيث قال بخلاف ماوكله عندغير القاضي فيخاصم مع المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد له على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان الوكالة لما اتصل بها القضاء صار الوكيل خصما في حقوق الموكل على غرمائه فشهادته بعد العزل بالذناير شهادة الخصم فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصما في غير ماوكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد العزل في حق آخر اه بزيادة من جامع الفتاوى وزاد في الذخيرة الا ان يشهد بمال حادث بعد تاريخ الوكالة حينئذ تقبل شهادتهما عنده اه ولهذا قال في البرازية بعد مامر وهذا غير مستقيم فيها يحدث لان الرواية محفوفة فيا اذا وكله بالخصومة في كل حقه وقبضه على رجل يعني انه لا يتناول الحادث اما اذا وكله بطالب كل حقه قبل الناس اجمعين والخصومة تنصرف الى الحادث ايضا استحسانا فاذا تحمل المذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل انه في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة وفي الحادثة

الوصى (شهد الوصى) اي وصى الميت (بنقل الميت) بعد ما عزله القاضي عن الوصاية ونصب غيره او بعد مادرك الورية (لا غلب) شهادته للميت في ماله او غيره (خاصم ولا) حلول الوصى محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه بالعزل قاض فكان كالميت نفسه فاستوى خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصم) في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله (لا تقبل) اتفاقا لانه (والاقبات) لعدمها خلافا للثاني فجعله كالوصى سراج وفي قسامة الزبلي كل من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضه ان يصير خصما ولم ينتصب خصما بعد تقبل وهذا ان الاصلان متفق عليهما وتامه فيه قيدنا بمجلس القاضي لانه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت عندها كالموكل في غير ماوكل فيه او اعياه جامع الفتاوى وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاضي فيخاصم المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم عزله فشهد ان لموكله على

المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ماوكله عندغير القاضي وخاصم وتامه فيها (ك) ما قبلت عندها خلافا للثاني (الا)

(شهادة اثنين يدين على الميت لرجلين) ٥٣٣ - ثم شهد المشهود لهما للشاهدين يدين على الميت) لان كل فريق شهد

بالدين في الذمة وهي نقل
حقوقا قسما فلم تقع الشركة
له في ذلك بخلاف الوصية
بغير عين كافي وصايا الجميع
وشرحه وسيجيئ ثمة (و)
ك(شهادة وصيين لو اراث
كبير) على اجني (في غير
مال الميت) قالها مقبولة
في ظاهر الرواية كالوشهد
الوصيان على اقرار الميت
بشيء معين لو اراث بالغ تقبل
بزازية (ولو شهدا في ماله)
اي الميت (لا) خلافا لهما ولو
لصغير لم تجز اتفاقا وسيجيئ
في الوصايا (ك) ما لا تقبل
(الشهادة على جرح)
بالفتح اي فسق (مجرد)
عن اثبات حق لله تعالى
او لا بعد فان تضمنت قبلت
والالا (بعد التعديل و)
لو (قوله قبلت) اي الشهادة
بل الاخبار ولو من واحد
على الجرح المجرد كذا
اعتمده المصنف تبعا لما
قرره صدر الشريعة
واقربه من الاخير وادخله
تحت قواهم الدفع اسهل
من الرفع وذكر وجهه
واطابق ابن الكمال ردها
تبعا لامة الكتب وذكر
وجهه وظاهر كلام الوائي
وعزى زاده الميل اليه
وكذا الفهستاني حيث

الا في الواجب بعد العزل اه يعني واما في الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة
وتقبل في الحادث بعدها او بعد العزل وانما جاء عدم الاستقامة بالتقييد بقوله بما كان للموكل
على المطلوب بعد القضاء بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل
فيه كما قدمناه فانتم هذا التحريز اه وذكر في الهامش عبارة جامع الفتاوى ونصها لانه
في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها اي بالوكالة صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل على
غيره فانه اذا شهد بالذاتين فقد شهد بما هو خصم فيه وفي الاول علم القاضي بوقايته ليس بقضاء
فلم يصرف خصما فكان في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجاوز شهادته بعد العزل في حق آخر
اه (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من التارخانية (قوله في ذلك)
اي فيما في الذمة وانما ثبتت الشركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول ابن يوسف بعدم
القبول ان احدا من الفريقين اذا قبض شيئا من التركة بدينه شاركه الفريق الآخر فصار كل شاهدا
لنفسه (قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما اذا شهدا ان الميت اوصى لرجلين بألف فادعى
الشاهدان ان الميت اوصى لهما بألف وشهد الموصى لهما ان الميت اوصى للشاهدين بألف
لا تقبل الشهادة لان حق الموصى له تعاقب بعين التركة حتى لا يبق بعد هلاك التركة فصار كل
واحد من الفريقين مثبتا لنفسه حق المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما واحتراز بالوصية
بغير عين عن الوصية بها كالوشهدا انه اوصى لرجلين بعين وشهد المشهود لهما للشاهدين
الاولين انه اوصى لهما بعين اخرى فانها تقبل الشهادة اتفاقا لانه لا شركة ولا تهمة اه
كذا في الهامش (قوله على اجني) الظاهر انه غير قيد تأمل (قوله حق لله تعالى) ولو كان
الحق تعزيرا وانظر باب التعزير من البحر عند قوله يا فاسق يا زاني (قوله والا) تكرار س
(قوله بعد التعديل) ولوقوله قبلت ذكر في البحر ان التفصيل انما هو اذا ادعى الخصم وبرهن
عليه جهرا اما اذا اخبر القاضي به سرا وكان مجرد ادعاء من البرهان عليه فاذا برهن عليه
سرا أبطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل فيقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان
الشاهد اكل دبا وبرهن عليه رد شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان
البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد لفسق الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا
شهدوا سرا كما بسطه في البحر وحاصله انها تقبل على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل
لو شهدوا به سرا وبه يظهر انه لا بد من التقييد لقول المصنف لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان
جهرا وظاهر كلام الكافي ان الخصم لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كما في البحر اي لانه اذا
لم يشبه بالشهود سرا وفسق باظهار الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فانها تسقط
شهادتهم بفسقهم بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في البحر اول الباب المار وقد
ظهر من اطلاق كلامهم هنا ان الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا او لا عند سؤال
القاضي عن الشاهد والتفصيل الآتي من انه ان كان مجردا لا يسمع البيينة او لا فتسمع انما
هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يسأل عن
الشاهد بلا طعن من الخصم وعندها يسأل مطلقا والقنوى على قولهما من عدم الاكتفاء
بظاهر العدالة وحيد فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل

قال وفيه ان القاضي لم يثبث لهذه الشهادة ولكن يركى الشهود سرا وعلنا فان عدلوا قبلها وعزاه للمضمرة

واجب التحاق بأن من قال فعل أراد أنه لا يكفي حينئذ ظاهر العدالة ومن قال ترد أراد
 أن التعديل لو كان ثابتاً أو أثبت بعد ذلك لا يعارض الجرح المجرد فلا يبطال العدالة اهـ ويشير
 إلى هذا قول ابن الكمال فإن قلت ليس الجرح عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم
 يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بما قلت نعم لكن للظن في عدالتهم لا يسقط
 أمر يسقطهم عن حيز القبول ولذا لم يعدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على
 فسقهم مقبولة لا يسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اهـ وهذا معنى كلام
 القهستاني وكذلك كلام صدر الشريعة ومناخسرو يرجع إلى ما ذكره ابن الكمال (قوله
 وجعله البرجسدي) أقول المتبادر منه رجوعه إلى قوله لكن يزكي الشهود سرا وعلمنا أما على
 قول الإمام فيكتفي بالتزكية علنا كما تقدم وهذا محله ما إذا لم يظعن الخصم أما إذا ظعن كما هنا
 فلا اختلاف بل هو على قول الكل من أنهم يزكون سرا وعلمنا فتأمل وراجع ولعل هذا هو
 وجه أمر الشارح بقوله فتنبه س والظاهر أن الضمير راجع إلى الإطلاق المفهوم من قوله
 وأطلق الكمال (قوله أو زناة الخ) أي عادتهم الزنا أو أكل الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت
 الحد بخلاف ما يأتي من أنهم زنوا أو سرقوا إلى الخ لأنها شهادة على فعل خاص موجب للحد
 هذا ما ظهري «(فرع)» ذكره في الهامش ومن ادعى ملكاً لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره
 لا تقبل شهادته ولو شهد بملك لسان ثم شهد به غيره لا تقبل ولو ابتاع شيئاً من واحد ثم شهد به
 الآخر ترد شهادته ولو برهن أن الشاهد أقر أنه ملكي يقبل والشاهد لو أنكر الإقرار لا يخاف
 جامع المقصولين في الرابع عشر اهـ (قوله فلا تقبل) تكرار مع ما مر (قوله واعتمده
 المصنف) قال وإنما لم يقبل هذه الشهادة بعد التعديل لأن العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع
 إلا بآيات حق الشرع أو العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكرنا آيات واحد منهما بخلاف ما إذا
 وجدت قبل التعديل فإنها كافية في الدفع كما مر كذا قاله مثلاً خسرو وغيره فإن قلت لأنسلم
 أنه ليس فيما ذكرنا آيات واحد منهما يعني حق الله تعالى وحق العبد لأن إقرارهم بشهادة الزور
 أو شرب الخمر مع ذهاب الرائحة موجب للتعزيز وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت الظاهر
 أن مرادهم بما يوجب حقاً لله تعالى الحد لا التعزيز لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لأنه
 يدفعه بالتوبة لأن التعزيز حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها والله تعالى
 أعلم اهـ قلت لكن صرح في تعزيز البحر أن الحق لله تعالى لا يخص بالحد بل أعم منه ومن
 التعزيز وصرح هناك أيضاً بأن التعزيز لا يسقط بالتوبة إلا أن يقال إن مراده ما كان حقاً
 للعبد لا يسقط بها تأمل (قوله كأقرار المدعي) قال في البحر لا يدخل تحت الجرح ما إذا برهن
 على إقرار المدعي بنفسهم أو أنهم اجراء أو لم يحضروا الواقعة أو على أنهم محدودون في قذف
 أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد المين وكذا قال في الخلاصة للخصم أن يطعن
 بثلاثة أشياء أن يقولها عبدان أو محدودان في قذف أو شرب كان فإذا قالها عبدان يقال
 للشاهدين أقبا البينة على الحرية وفي الآخرين يقال للخصم أقم البينة أنهما كذلك اهـ فعلى
 هذا الجرح في الشاهد اظهر ما ينحل بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فادخل هذه المسائل
 في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب الظن كما في الخلاصة وفي خزنة

وجعله البرجسدي على
 قولهما لا قوله فتنبه (مثل
 أن يشهدوا على شهود
 المدعي) على الجرح المجرد
 (بأنهم فسقة أو زناة أو
 أكالة الربا أو شرب الخمر أو
 على إقرارهم أنهم شهدوا
 بزور أو أنهم اجراء في هذه
 الشهادة أو أن المدعي يميل
 في هذه الدعوى أو أنه
 لا شهادة لهم على المدعي
 عاينه في هذه الحادثة) فلا
 تقبل بعد التعديل بل قبله
 درر واعتمده المصنف
 (وتقبل لو شهدوا على)
 الجرح المركب ك(إقرار
 المدعي بنفسهم أو إقراره
 بشهادتهم بزور أو بأنه
 استأجرهم على هذه
 الشهادة) أو على إقرارهم
 أنهم لم يحضروا المجلس
 الذي كان فيه الحق عني

(اوانهم عبيد او محدودون بقذف) اوانه ٥٣٥ ابن المدعي اوابوه عمارة واقادف والمقدف بدعيه (اوانهم زبوا ووصفه

اوسرفوا من كذا وبينه
(اوشربوا اخر ولم يتقدم
العهد) كسر (في باب او
قولوا النفس عمدا) عيني
(اوشركه المدعي) اى
والمدعى مال (اوانه
استأجرهم بكذا لها)
للاشهاد واعضاؤه ذلك مما
كان لى عنده من المال ولوم
يقبله لا تقبل له عمدا الاستحجا
اغبره ولا لولا له عليه (وانى
صالحتهم على كذا ودفعته
اليهم) اى رشوة والا فلا
صالح بلغنى الشرعى ولو
قل ولم دفعه لم تقبل (على
ان لا يشهدوا على زورا)
قد (شهدوا زورا) وانا
اطلب ما اعطيتم واما
قبات في هذه الصور لانها
حق الله تعالى او العبد فست
الحاجة لاحياشهما (شهد
عدل فلم يبرح) عن مجلس
التقاضى ولم يصل المجلس
ولم يكن به الشهود له (حتى
قال اوهمت) اخطأت
(بعض شهادتى ولا مناقضة
قبات) شهادته بجميع ما شهد
به لو عدلا ولو بعد القضاء
وعليه الفتوى خاتمة
وبحر قات لكن عبارة
اسمى تقتضى قبول قوله
اوهمت وانه يقتضى بابق وهو
مختار المرخسى وغيره
تقبل على الظاهر احتياطاً

الاكمل لو برهن على اقرار المدعى بصفتهم او بما يعطل شهادتهم يقبل وليس هذا يخرج واما
هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه وهذا لا يرد على انصاف فكان على الشارح ان
لا يذكر قوله الجرح المركب قالها زيادة ضرر (قوله بقذف) لان من تمام حده رد شهادته
وهو من حقوق الله تعالى (قوله ولم يتقدم العهد) بأن لم يزل الرخ في البحر ولم يمتض شهر
في الباقي قيد بعدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة بخد
متقدم مردودة منج وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفق به الزبلى بين جعلهم
زناة شربة الخمر من المجرد وجعلهم زنوا اوسرفوا من غيره ونقل عن المقدسى ان الاظهر ان
قولهم زناة اوفسقة او شريرة او اكلة ربا اسم فعل وهو قديكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع
بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي اه ملخصا وهو حسن جدا لانه هو المتبادر من تخصيصهم
في الغيل للاول باسم الفاعل وللثاني بالماسخى (قوله اوشركاه) فبا اذا كانت الشهادة
في شركتهما منح والمراد ان الشاهد شريك مغاوض فبها حصل من هذا الباطل يكون له فيه
منفعة لان يراد انه شريكه في المدعى به والا كان اقرارا بأن المدعى به اهما فتح ومثله
في القهستاني وما في البحر من حمله على الشركة عقدا يشمل بعمومها العنان ولا يلزم منه نفع
الشاهد فكانه سبق فلم وعلى ما قلنا فتقول الشارح والمدعى مال اى مال تصح فيه الشركة
ليخرج نحو العقار وطعام اهله وكسوتهم مما لا تصح فيه (قوله وانى صالحتهم) اى شهدوا
على قول المدعى انى صالحتهم الخ (قوله اى رشوة) قاله في السعدية (قوله فلم يبرح) لانه لو قام
لم يقبل منه ذلك لجواز انه غره الخصم بالدينيا بحر (قوله اخطأت) قال في البحر معنى قوله
اوهمت اخطأت بنسيان ما كان يحق على ذكره او بزيادة كانت باطلة كذا في الهداية اه
(قوله بعد شهادتى) منصوب على تزع الخائض اى في بعض شهادتى سعدية (قوله قبلت
شهادته) قال في المنح واختاره في الهداية اقلوه في جواب المسئلة جازت شهادته وقيل يقتضى
بما بق ان تذكره بنقصان وان بزيادة يقتضى بها ان ادعاها المدعى لان ما حدث بعدها قبل
القضاء يجعل كحذوثة عندها واليه مال شمس الائمة السرخسى واقتصر عليه قاضيان وعزاه
الى جامع الصغير اه (قوله لو عدلا) تكرار مع المتن س (قوله وعليه الفتوى) اى على قوله
ولو بعد القضاء (قوله بابق) اى او بما زاد كما صرح به غيره ومثله في البحر قال وعليه فعنى
القبول العمل بقوله الثانى (قوله فتنه وتبصر) في كلام الشارح عفى عنه في هذا المقام
نظر من وجوه * الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان الصغير في قول المصنف قبلت
راجع الى الشهادة كائن عليه في المنح وهو مقتضى صنيعة هنا وحينئذ فلا معنى لقبولها بعد
القضاء بل الصواب ذكره عبارة المتن * الثانى انه لا محل للاستدراك هنا لان في المسئلة
قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخر الا ان يعتبر الاستدراك بالنظر الى ترجيح الثانى
* الثالث ان قوله وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود والنسب يقتضى انه مفرع على القول
المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع انه يقتضى انه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبارة
الزبلى تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قل ثم قيل يقتضى بجميع ما شهد به
اولا حتى لو شهد بألف ثم قال غلصت في خمسة بقضى بألف لان المشهود به أولا صار حقا
وظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجيحه فتنه وتبصر (وان) قاله الشاهد (بعد قيامه عن المجلس لا) قبل على الظاهر احتياطاً

وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود او النسب هدابة (بنهانه) اى ٥٣٦ المخرج (مات من الجرح اولى من بينه

الموت بعد البرء) ولو (اقام للمدعى ووجب على القاضى القضاء به فلا يبطل رجوعه وقبل بقضى بما بقى لان ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او همت في الزيادة او في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين ان يكون قبل القضاء او بعده رواه عن ابي حنيفة وعلى هذا لو وقع الغلط في ذكر بعض حدود العقار او في بعض النسب ثم تذكر تقبل لانه قديتى به في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضى دليل على صدقه واحتياطه في الامور اه تأمل (قوله والنسب) بأن قال محمد بن علي بن عمران فتداركه في المجلس قبل وبعده وقوله بعض الحدود بأن ذكر الشرق مكان الغربى ونحوه فتح (قوله اولى من بينه الموت) نقل الشيخ غانم خلافة عن الحلاصة وغيرها فراجعه وافق المفتى ابو السعود بخلافه وذكر في البحر مسائل في تعارض البيئات وترجيحها في الباب الآتى عند قوله ولو شهدا انه قتل زيدا يوم التجرأ وذكر في تعارض البيئات وترجيحها في الباب الآتى عند اقامت الامة بينه ان مولاهما دبرها في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينه انه كان مخلوط العقل فينة الامة اولى وكذا اذا خالغ امرأته ثم اقام الزوج بينه انه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على انه كان عاقلاً فينة المرأة اولى في التفصيل زوج الاب بنته البالغة من رجل على انه يعطيه الفاً فأعطاهم ادعت البنت ان الالف مهرها وادعى الاب انه له لاجل فتناقرا واقاما البينة فينة البنت اولى لان بينتها ثبت الوجوب في الكحل وبينته ثبت الرشوة حاوى الزاهدى ولو ادعى احدها البيع بالتلجئة وانكر الآخر فالقول للمدعى الجد بينه ولورثه احدها قبل ولو برهنا فالتلجئة كاسبق في البيع تعارضت بيننا صحة الوقف وفساده فان الفساد شرط في الوقف مفسد فينة الفساد اولى وان كان معنى في الخلع وغيره فينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده باقنى على الملتقى بينه انه باعها في البلوغ اولى من بينه انه باعها في صغره حاوى الزاهدى اذا تعارضت بينة القدم والحدوث في البرازية والحلاصة بينة القدم اولى وفي ترجيح البيئات للبغدادى عن القتيبة بينة الحدوث اولى وذكر العلائى في شرح الملتقى ان بينة القدم اولى في البناء وبينه الحدوث اولى في الكسيف اه حامدية ولو ظهر جنونه وهو مفيق فيجحد الاقامة وقت بيعه فالقول له وبينه الاقامة اولى من بينه الجنون وعن ابي يوسف اذا ادعى شراء الدار فشهد شاهدان انه كان مجنوناً عند ما باعه وآخرا ان كان عاقلاً فينة العقل وصحة البيع اولى اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فانما يجعل القول لمن يدعى الصحة والبيئة بينه من يدعى الفساد ولوقال لادعوى على تركه احدى او لاحق في تركه احدى وهو احد الورثة لا يبطل ولا يدع الورثة بهذا اللفظ يجر عن التوارد اه (قوله من يتم بلع) متعلق بينة (قوله ما اشتراه) اى المشتري (قوله من وصيه) اى وصى اليتيم (قوله ذاعقل) ٢ بينة كون البائع معنوها اولى من بينه كونه عاقلاً غانم البغدادى (قوله فهو على المرض) لان تصرفه ادنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً وانظر نسخة السامخانى قال مجرد هذه الحواشى الذى في السامخانى هو قوله ولوقال الشهود لاندري كان في صحة او مرض فهو على المرض اى لان تصرفه ادنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً وفي جامع الفتاوى ولو ادعى الزوج بعد وفاتها

الموت بعد البرء) ولو (اقام للمدعى ووجب على القاضى القضاء به فلا يبطل رجوعه وقبل بقضى بما بقى لان ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او همت في الزيادة او في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين ان يكون قبل القضاء او بعده رواه عن ابي حنيفة وعلى هذا لو وقع الغلط في ذكر بعض حدود العقار او في بعض النسب ثم تذكر تقبل لانه قديتى به في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضى دليل على صدقه واحتياطه في الامور اه تأمل (قوله والنسب) بأن قال محمد بن علي بن عمران فتداركه في المجلس قبل وبعده وقوله بعض الحدود بأن ذكر الشرق مكان الغربى ونحوه فتح (قوله اولى من بينه الموت) نقل الشيخ غانم خلافة عن الحلاصة وغيرها فراجعه وافق المفتى ابو السعود بخلافه وذكر في البحر مسائل في تعارض البيئات وترجيحها في الباب الآتى عند قوله ولو شهدا انه قتل زيدا يوم التجرأ وذكر في تعارض البيئات وترجيحها في الباب الآتى عند اقامت الامة بينه ان مولاهما دبرها في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينه انه كان مخلوط العقل فينة الامة اولى وكذا اذا خالغ امرأته ثم اقام الزوج بينه انه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على انه كان عاقلاً فينة المرأة اولى في التفصيل زوج الاب بنته البالغة من رجل على انه يعطيه الفاً فأعطاهم ادعت البنت ان الالف مهرها وادعى الاب انه له لاجل فتناقرا واقاما البينة فينة البنت اولى لان بينتها ثبت الوجوب في الكحل وبينته ثبت الرشوة حاوى الزاهدى ولو ادعى احدها البيع بالتلجئة وانكر الآخر فالقول للمدعى الجد بينه ولورثه احدها قبل ولو برهنا فالتلجئة كاسبق في البيع تعارضت بيننا صحة الوقف وفساده فان الفساد شرط في الوقف مفسد فينة الفساد اولى وان كان معنى في الخلع وغيره فينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده باقنى على الملتقى بينه انه باعها في البلوغ اولى من بينه انه باعها في صغره حاوى الزاهدى اذا تعارضت بينة القدم والحدوث في البرازية والحلاصة بينة القدم اولى وفي ترجيح البيئات للبغدادى عن القتيبة بينة الحدوث اولى وذكر العلائى في شرح الملتقى ان بينة القدم اولى في البناء وبينه الحدوث اولى في الكسيف اه حامدية ولو ظهر جنونه وهو مفيق فيجحد الاقامة وقت بيعه فالقول له وبينه الاقامة اولى من بينه الجنون وعن ابي يوسف اذا ادعى شراء الدار فشهد شاهدان انه كان مجنوناً عند ما باعه وآخرا ان كان عاقلاً فينة العقل وصحة البيع اولى اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فانما يجعل القول لمن يدعى الصحة والبيئة بينه من يدعى الفساد ولوقال لادعوى على تركه احدى او لاحق في تركه احدى وهو احد الورثة لا يبطل ولا يدع الورثة بهذا اللفظ يجر عن التوارد اه (قوله من يتم بلع) متعلق بينة (قوله ما اشتراه) اى المشتري (قوله من وصيه) اى وصى اليتيم (قوله ذاعقل) ٢ بينة كون البائع معنوها اولى من بينه كونه عاقلاً غانم البغدادى (قوله فهو على المرض) لان تصرفه ادنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً وانظر نسخة السامخانى قال مجرد هذه الحواشى الذى في السامخانى هو قوله ولوقال الشهود لاندري كان في صحة او مرض فهو على المرض اى لان تصرفه ادنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً وفي جامع الفتاوى ولو ادعى الزوج بعد وفاتها

في اقراره (٢) قوله بينة كون البائع معنوها كذا في النسبة المجموع منها وليأتمل فيه مع قول المصنف وبينه كون المتصرف ذاعقل الخ وليحرر اه مصححه

(أولى من بينة الطلوع) ان ارضا واتحد ٥٣٧ تاريخهما فان اختلفا ولم يورخا فبينة الطلوع أولى منقط وغيره

واعتمده المصنف وابنه وعزى زاده «(فروع)»
 بينة الفساد أولى من بينة الصحة شرح وهبانية
 وفي الاشباه اختلف المتبايعان في الصحة و
 البطان فالقول لمدعي البطان وفي الصحة والفساد لمدعي الصحة
 الا في مسألة الاقالة وفي المنتقط اختلفا في البيع
 والرهن فالبيع أولى اختلفا في البتات والوفاء فالوفاء
 أولى استحسانا شهادة قاصرة يتبها غيرهم تقل
 كأن شهدا بالدار بلا ذكر انها في يد الخصم فشهادته
 آخران اوشهدا بالملك بالمحدود وآخران بالمحدود
 اوشهدا على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه
 شهد آخران انه المسمى به بدر * شهد واحد قبل
 الباقر نحن شهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل
 شاهد بشهادته وعليه الفتوى * شهادة النفي
 المتواترة مقبولة * الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت
 في الكل الا في عديدين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان
 عايبهما لم تقبل فثبت في حق النصراني فقط اشباه قلت

انها كانت ابرأته من الصداق حال صحتها واقام الوارث بينة انها ابرأته في مرض موتها فبينة الصحة أولى وقيل بينة الورثة أولى ولو اقر الوارث ثم مات فقال المقله اقر في صحته وقيل بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة والبينة للمقله وان لم يقم بينة واراد استجلائهم له ذلك ادعت المرأة البراءة عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقا واقام البينة فبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفا يصح البراء معه وقيل البينة من الزوج أولى ولو اقامت المرأة بينة على المهر على ان زوجها كان مقربا به يومنا هذا واقام الزوج بينة انها ابرأته من هذا المهر فبينة البراءة أولى وكذا في الدين لان بينة مدعي الدين بطلت كأقرار المدعي عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهود بيع واقالة فان بينتها لم يبطلها شيء وتبطل بينة البيع لان دعوى الاقالة اقرار به وقوله فهو على المرض لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الاقروى ادعى بعض الورثة ان المورث وهبه شأ معينا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان اقاموا البينة فالبينة لمدعي الصحة ولو ادعت ان زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة وادعى الورثة انه في الصحة فالقول لهما وان برهننا وقتنا واحدا فبينة الورثة أولى اه هذا ما وجدته فيها **(قوله** أولى من بينة الطلوع) قال ابن الشحنة وبيتنا كره وطوع أقيمتا * فتقدم ذات الكره صحح الأكثر

قال في الهامش تعارضت بينة الاكراه والطلوع في البيع والصلح والاقرار فبينة الاكراه أولى باقاني على المتلقى وخاتمة في احكام البيوع الفاسدة وترجيح البيئات وبينة الرجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصيا مصرا الى الوفاة ابو السعود وحامدية **(قوله** لمدعي البطان) لانه منكر للعقد **(قوله** لمدعي الصحة) مفاده ان البينة بينة الفساد فيوافق ما قبله **(قوله** الا في مسألة الاقالة) كالموادعي المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل التقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعي فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا اشباه **(قوله** وفي المنتقط) انظر ما كتبناه في الكفالة **(قوله** شهادة النفي المتواترة مقبولة) بخلاف غيره فلا يقبل سواء كان نفي صورة او معنى وسواء أحاط به علم الشاهد او لا كما مر في باب البين في البيع والشراء نعم تقبل بينة النفي في الشروط كأقدمناه هناك وذكر في الهامش في الثوارد عن الثاني شهدا عليه بقول او فعل يلزم عليه بذلك اجابة اوبسح او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او قصاص في مكان او زمان وصفات فبرهن المشهود عليه انه لم يكن ثمة يومئذ لا تقبل لكن قال في المحيط في الحادى والحسين ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا نسلم الدعوى ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة ما لم يدخله الشك عندنا (٢) الى الكلام الثاني وكذا كل بينة قامت على ان فلانا لم يفعل ولم يفعل وذكر الناطق في أمن الامام اهل مدينة من دار الحرب فاختلطوا بمدينة أخرى وقالوا كنا جميعا فشهدا انهم لم يكونوا وقت الامان في تلك المدينة يقبلان اذا كانا من غيرهم بزانية وذكر الامام السرخسي ان الشرط وان نفي كقوله ان لم ادخل الدار اليوم فامرأته كذا فبرهنت على عدم الدخول اليوم يقبل حلفه ان لم تأت صهرتي في الليلة ولم اكلمها فشهدا على عدم الاتيان والكلام يقبل لان الغرض اثبات الجزاء كالمشهد اثنان انه اسلم واستثنى

(٢) قوله الى الكلام الثاني هكذا في النسخة المجموع منها وأعمل صوابه كلام الثاني بالاضافة * يحذر اه مصححه

وآخران بلا استثناء يقبل ويحكم باسلامه بزازية **(قوله خمسة أخرى)** الاولى قال لعبد
ان دخلت هذه الدار فأنت حر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فأمرأته طالق فشهد
نصرانيان على دخوله الدار ان العبد مسلما لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق
لا العتق * الثانية لو قال ان استقرضت من فلان فعبده حر فشهد رجل وابو العبد انه استقرض
من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لا في حق عتق لان فيها شهادة الاب للابن * الثالثة
لو قال ان شربت الخمر فعبده حر فشهد رجل وامرأتان على تحققه يقبل في حق العتق لا في حق
لزوم الحد * الرابعة لو قال ان سرقت فعبده حر فشهد رجل وامرأتان عليه بها يقبل في حق
العتق لا في حق القطع الكل من البرازية قلت ثم رأيت مسألة أخرى فردتها وهي الخامسة
لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان سميت طلاقك ان تكلمت به فعبده حر فشهد شاهدان طلقها
اليوم والآخر على طلاقها امس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرازية ايضا كذا في حاشية
توضيح البصائر اه وزاد البيروني ما في خزنة الاكمل من اللقطة وذلك لقطة في دم مسلم وكافر
فأقام صاحبها شاهدين كافرين عليها تسمع على ما في يد الكافر خاصة استحسانا ومالومات
كافر فاقسم ابنه تركته ثم اسلم احدهما ثم شهد كافرين على ابيه بدين قبلت في حصه
الكافر خاصة اه

باب الاختلاف في الشهادة

(قوله منها ان الشهادة الخ) هذه عبارة الدرر قال محشيها الشرنبلالي ليس من هذا الباب لانه
في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمه اه مدني **(قوله بأكثر من المدعى)**
ومنه اذا ادعى ملكا مطلقا او بالتنازع فشهدوا في الاول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق
قبلا لان الملك بسبب اقل من المطلق لانه يفيد الاولوية بخلافه بسبب فانه يفيد الحدوث
والطلاق اقل من التنازع لان المطلق يفيد الاولوية على الاحتمال والتنازع على اليقين وفي قلبه
وهو دعوى المطلق فشهدوا بالتنازع لا تقبل ومن الاكثر ما لو ادعى الملك بسبب فشهدوا بالمطلق
لا تقبل الا اذا كان السبب الارث باقاني وتامه هناك كذا في الهامش **(قوله باطله)** اي
الا اذا وفق وبيانه في البحر **(قوله موافقة الشهادتين الخ)** كذا لو ادعى دارا في يد رجل انها له
منذ سنة فشهد الشهود انها منذ عشرين سنة بطلت فلو ادعى المدعى انها منذ عشرين سنة
والشهود شهدوا انها منذ سنة جازت شهادتهم خاتية وفي الاقروى عن القاعدة في الشهادات
الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى انباتها او نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها
اه حامدية وفي الحثيرة عن الفصولين ولا يكلف الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما
لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اه حامدية * رجل ادعى
في يد رجل متاعا او دارا انها له واقام البينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يده
البينة ان المدعى اقر عند غير القاضي انه لاحق فيه فله قال ان شهدوا انه اقر بذلك قبل القضاء
بطل القضاء وان شهدوا انه اقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لان الثابت بالبينة كالتأنيب
عيانا ولو عاين القاضي اقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه خاتية من تكذيب الشهود

وزاد محشيها خمسة أخرى

معزية بزازية

باب الاختلاف

في الشهادة

مبنى هذا الباب على اصول
مقررة * منها ان الشهادة
على حقوق العباد لا تقبل
بالدعوى بخلاف حقوقه
تعالى * ومنها ان الشهادة
باكثر من المدعى باطله
بخلاف الاقل للاتفاق فيه
ومنها ان الملك المطلق ازيد

من المقيّد بثبوتها من الاصل
والملك بالسبب مقتصر على
وقت السبب * ومنها موافقة
الشهادتين لفظا ومعنى
و موافقة الشهادة
الدعوى معنى فقط و
سيدضح (تقدم الدعوى
في حقوق العباد شرط
قبولها) لتوقفها على
مطابقتها ولو بالتوكيد
بخلاف حقوق الله تعالى
لوجوب اقامتها على كل
احد فكل احد خصم
فكان الدعوى موجودة

كذا في الهامش (قوله) فإذا وافقتها قبلة (صدر الباب بهذه المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين الا ترى انها لو اختلفا لزم اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة سعدية وبه يظهر وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التفرع على ما قبله مشعر بما قاله في البحر من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطا فيه وتسبه في تنوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطا كان وجودها كعدمها فلا يضر عدم التوافق ثم ان تقريره على ما قبله لا ينافي كونه اصلا شئ آخر وهو الاختلاف في الشهادة فانهم وبما تقرر اندفع ما في الشرنبلالية من ان قوله منها ان الشهادة على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فندير (قوله) وهذا احد الاصول الخ) شبه عليه دون ما قبله لدفع توهم عدم اصلية سبب كونه مفرعا على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه والا فاقبله اصل ايضا كعاملته فتابه (قوله) اوارث) تبع فيه الكثير والمشهور انه كدعوى الملك المطلق كما في البحر عن الفتح وسيد كره الشارح فلو اسقطه هنا لكان اولى ح (قوله) قبلة) فيه قيد في البحر عن الخلاصة (قوله) بأن ادعى بسبب) اى ادعى العين لا الدين بحر (قوله) بالاكثر) وفيه لا تقبل الا اذا وفق بحر (قوله) في غير دعوى ارث) لانه مساو للملك المطلق كما قدمناه (قوله) ونتاج) لان المطلق اقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والنتاج على اليقين وذكر في الهامش ان الشهادة على النتاج بأن يشهدا ان هذا كان يتبع هذه الناقاة ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة فتاوى الهندية في باب تحمل الشهادة عن التناخية عن النابيع اه (قوله) وشراء من مجهول) لان الظاهر انه مساو للملك المطلق وكذا في غير دعوى فرض بحر ومثله شراء مع دعوى قبض فاذا ادعاها فشهدا على المطلق تقبل بحر عن الخلاصة وحكى في الفتح عن العمادية خلافا (قوله) ثلاثة وعشرين) لكن ذكر في البحر بعدها انه في الحقيقة لاستثناء فراجع (قوله) خشية التطويل) قدمها الشارح في كتاب الوقت (قوله) بطريق الوضع) اى بمعناه المطابق وهذا جعله الزياي تفسيراً للموافقة في اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ اتفاق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند اى حنيفة رحمة الله تعالى لعدم الموافقة لفظا وعندها يقضى بأربعة اه والذي يظهر من هذا ان الامام اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترط المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعى والا اشكل ما فرعه عليه من شهادة احدها بالكساح والآخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان ولكنهما توافقا في معنى واحد افاده كل منهما بطريق الوضع وبدل على هذا التوفيق ايضا ما نقله الزياي عن النهاية حيث قال ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو ان يشهد احدهما على الهبة والآخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار

(فاذا وافقتها) اى وافقت
الشهادة الدعوى (قبلة)
والا) توافقها (لا) تقبل
وهذا أحد الاصول
المتقدمة (فلو ادعى ملكا
مطلقا فشهد به بسبب)
كشراء اوارث (قبلة)
لكونها بالاقل مما ادعى
فقطا بامعنى كامر (وعكسه)
بأن ادعى بسبب وشهدا
بمطلق (لا) تقبل لكونها
بالاكثر كامر قلت وهذا
في غير دعوى ارث ونتاج
وشراء من مجهول كما بسطه
الكامل واستثنى في البحر
ثلاثة وعشرين (وكذا)
تحب مطابقة الشهادتين
لفظا ومعنى) الا في اثنين
واربعين مسألة مبسطة
في البحر وزاد ابن المصنف
في حاشيته على الاشياء
ثلاثة اخر تركها خشية
التطويل (بطريق
الوضع) لا يتضمن

واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت الائمة الثلاثة (ولو شهد احدهما بالكساح والآخر بالتزويج قلت) لاتحاد معناها (كذا الهبة والعطية وسوما ولو شهد احدهما بالف والآخر بالفين اومائة وماشئين اوطلقة وطلقتين او ثلاث ردت) لاختلاف المعنيين (كما لو ادعى غصبا او قتل فشهد احدهما به والآخر **قوله** **قوله** بالاقاربة) لم تقبل ولو شهدا بالاقاربة

اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لاتضر المخالفة فيما سواها قال هكذا ذكره ولم يحك فيه خلافا اه وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الخمسة معناها المطابق لا يدل على الاربعة بل تتضمنها ولذا لم يقبلها الامام وقبلها صاحباه لاكتفاهما بالتضمن والحاصل انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل اما بعينه او بمرادفه وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود مراده به ان التوافق على لفظ بعينه ليس بمقصود لامطلقا كما ظن فافهم **(قوله** بالموافقة المعنوية) فان قيل يشكل على قول النكح ما لو شهد احدهما انه قال لها انت خلية والآخر انت برة لا يقضى بينهما اصلا مع افادتهما معناها احبب بمنع الترادف بل هما متباينان لمعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيزونة وتماه في الفتح **(قوله** لاتحاد معناها) اى مطابقة فصار كأن اللفظ متحد ايضا فافهم **(قوله** ولو شهدا بالاقرار) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين في ذلك **(قوله** للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد احدهما بألف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بألف فانه يقبل فانه ليس بجمع بين قول وفعل مثلا على التركان عن الحاوى الزاهدى **(قوله** الا اذا اتحد) الظاهر ان الاستثناء منقطع لانه لا فعل مع قول في هذه الصور بل قولان لان الانشاء والاقاربة كل منهما قول كما سيذكره **(قوله** بألف ومائة) بخلاف العشر وخمسة عشر حيث لا يقبل لانه مركب كالالفين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح بحر **(قوله** الا ان يوفق) كأن يقول كان لي عليه كاشهدا الا انه اوفاني كذا بغير علمه وفي البحر ولا يحتاج هنا الى اثبات التوفيق بالبينة لانه يتيمه بخلاف ما لو ادعى الملك بالشراء فيشهدا بالهبة فانه يحتاج لاثبات بالبينة سائحاني **(قوله** وهذا في الدين) اى اشتراط الموافقة بين الشهادتين لفظا **(قوله** سواء كان المدعى الخ) وسواء كان المدعى البائع او المشتري درر **(قوله** او كتابته على الف) شامل لما اذا ادعاها العبد وانكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو العقد ولما اذا كان المدعى هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتح لان دعوى السيد المال على عبده لاتصح اذ ادين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فينصرف انكار العبد اليه للعلم بانه لا يتصور له عليه دين الابة فالشهادة ليست الا لاثباتها اه وفي البحر والتبيين وقيل لا تفيد بيته المولى لان العقد غير لازم في حق العبد لكنكم من الفسخ بالتعجز اه وجزم بهذا القيل المعنى وهو موافق لما فهم من عبارة الجامع **(قوله** وهو يختلف باختلاف البدل) اشار الى انها لو شهدا بالشراء ولم يثبت الثمن لم تقبل وتماه في البحر وقال الحارثي الرملي في حاشيته عليه المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره انه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لاحاجة الى ذكره * (تنبيه) في المبسوط

قلت (وكذا) لا تقبل (في كل قول جمع مع فعل) بان ادعى الفاق شهد احدهما بالدفع والآخر بالاقرار بها لاتسمع للجمع بين قول وفعل قبة الا اذا اتحد افظا كشهادة احدهما ببيع او قرض او اطلاق او عتاق والآخر بالاقرار به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء بعت واقرضت وفي الاقرار كنت بعت واقرضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة احدهما بقتله عمدا بسيف والآخر بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرر الآلة محيط وشربلية (وتقبل على الف في) شهادة احدهما (بألف و) الآخر (بألف ومائة ان ادعى) المدعى (الاكثر) لا الاقل الا ان يوفق باستيفاء او ابراء ابن كمال وهذا في الدين (وفي المعين) تقبل على الواحد كما لو شهد واحد ان هذين العبدان له وآخر ان هذا له قلت

على العبد (الواحد) الذي اتفقا عليه (اتفاقا) درر (وفي العقد لا) تقبل (مطلقا) سواء كان (واذا) المدعى اقل المالين أو أكثرها عنى زاده ثم فرع على هذا الاصل بقوله (فلو شهد واحد بشراء عبد او كتابته على الف وآخر بألف وخمسة ردت) لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البدل فلم يتم العقد

واذا ادعى رجل شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك
فشهادتهما باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية
الثمن فالشهود لم يشهدوا بما ادعاه المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتذكر عليه
القضاء بالعقد اذا لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك
لا يظهر القضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكن ان يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان
شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمنًا ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة
القاضي الى القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذا لم يكن الثمن مسمى وان قالا أقر عندنا
انه باعها منه واستوفى الثمن ونسبها الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالملك للمدعى
دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن (قوله على كل واحد) لفظ كل لما
لا حاجة اليه سعدية (قوله والرهن) قل في البحر وظاهر الهداية ان الرهن انما هو من قبيل
دعوى الدين وتقبح في النهاية بان عقد الرهن بالف غيره بالف وخسامة فيجب
ان لا تقبل البيعة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب احد شاهديه واجب بأن العقد
غير لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردمى شاء فكان في حكم العدم فكان الاعتبار
لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدین فقبل البيعة كفي سائر الديون ويثبت الرهن بالالف
ضمانا وتبعاه وفي الحواشي العنقوية ذكر الراهن (قوله ان ادعى العبد) تقييد لمسألة
العنق بمال فقط ان أجرى قول المصنف او كتابته على عمومته موافقة لما له صاحب الهداية
او لهما ان خص بما اذا ادعى الكتابية العبد موافقة لما في الجامع ولما في العيني (قوله
فكعدوى الدين) أي الدين المنفرد عن العقد سعدية (قوله اذ مقصودهم المال) لانه ثبت
العنق والعقد والطلاق باعتراف صاحب الحق فلا تبقى الدعوى الا في الدين فتح زاد في
الايضاح وفي الرهن ان كان المدعى هو الراهن لا تقبل لانه لاحظه في الرهن فعبرت الشهادة
عن الدعوى وان كان المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين اه وفي العنقوية وذكر الراهن (٢) في
اليمين ليس على ما ينبغي (قوله على الأقل) اي اتفاقا ان شهد شاهد الاكثر بعلف مثل الف
وخسامة وان كان بدون كالاتف والاثنين فكذلك عندها وعنده لا يقضى بشئ فتح
(قوله العقد) وهو يختلف باختلاف البدل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس
المقصود بعد المدة الا الاجر فتح (قوله بعدها) استوفى المنفعة او لا بعد ان تسلم فتح (قوله
عقد اتفاق) لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين
او اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف فتح (قوله مطلقا) سواء ادعى الزوج أو الزوجة
الاقل والاكثر هكذا صححه في الهداية وذكر في الفتح انه يخالف للرواية وتامه في الشرر نبلاية
(قوله خلافا لهما) حيث قالاه باطلة ايضا لانه اختلاف في العقد وهو القياس ولاي
خيفة ان المسال في النكاح تابع والاصل فيه الحل والملك والازدواج ولا اختلاف فيما
هو الاصل فيثبت فاذا وقع الاختلاف في التبع يقضى بالاقل لاتفاقهما عليه (قوله
في صحة الشهادة) قال في البحر بعد كلام وبه ظهر ان الجر شرط صحة الدعوى لا كجزء
من كلام المصنف من انه شرط القضاء بالبيعة فقط اه اي يشترط ان يقبل في الدعوى مات

على كل واحد (ومثله العنق
بمثل والصالح عن قود
والرهن والخلع ان ادعى
العبد والقاتل والراهن
والمرأة) نف ونشر مرتب
اذ مقصودهم اثبات العقد
كأمر (وان ادعى الآخر)
كأنولى مثلا (فكعدوى
الدين) اذ مقصودهم المال
فقبل على الأقل ان ادعى
الاكثر كأمر (والاجارة
كالبيع) لو (في أرل المدة)
للحاجة لاثبات العقد
(وكالدين بعدها) لو المدعى
المؤجر ولو المستأجر
فدعوى عقد اتفاق (وصح
النكاح) بالاقل اي (بألف)
مطلقا استحسانا (خلافا
لهما) (ولزم) في صحة الشهادة
٢ قوله في العين لعاه التبيين
اه منه

وتركه ميرانا كيشترط في الشهادة وانما لم يذكره لان الكلام في الشهادة (قوله الجر)
 اى النقل اى ان يشهدا بالانتقال وذلك امانضا كصوره الشارح او بما يقوم مقامه من اثبات
 الملك للميت عند الموت او اثبات يده اويد نائبه عند الموت أيضا وهو ما اشار اليه بقوله
 الا ان يشهدا الخ وهذا عندهما خلافا لابي يوسف فانه لا يشترط شيئا ويظهر الخلاف فيما
 اذا شهدا انه كان ملك الميت بالزيادة وطولها بالفرق بين هذا وبين ما يأتي من انه لو شهدا لحي
 انه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح الى آخر ما يأتي قال مجرد هذه الحواشي وكتب
 المؤلف على قوله الجر هاشية عليها اثر الضرب لكنني لم اتحققه فاحيت ذكرها وان كانت
 مفهومة مما قبلها فقال قوله الجر هذا عندهما لان ملك الوارث متجدد الا انه يكتفى بالشهادة
 على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا يده اويد من يقوم مقامه وابو
 يوسف يقول ان ملك الوارث ملك ان المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للوارث
 فالجر أن يقول الشاهد مات وتركها ميرانا أو ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت
 اويده اويد من يقوم مقامه فاذا اثبت الوارث ان العين كانت لمورثه لا يقضى له وهو محل
 الاختلاف بخلاف الحى اذا اثبت ان العين كانت له فانه يقضى له بها اعتبارا للاستصحاب
 اذا لاصل البقاء انتهى (قوله ارث) بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها ميراث ابيه واقام
 شاهدين فشهدا ان هذه كانت لابيه لا يقضى له حتى يجزأ الميراث بان يقولوا الخ (قوله بملكه)
 اى المورث (قوله عندموته) لا يدمن هذا القيد كما علمت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة (قوله
 لان الايدى) تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجر وبيان ذلك انه اذا ثبت يده عند
 الموت فان كانت يد ملك فظاهر لانه اثبت ملكه او ان الانتقال الى الوارث فيثبت الانتقال
 ضرورة كالوشهدا بالملك وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدى في الامانات عند الموت
 تقبل يد ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركة الحفظ والمضمون يملكه الضمان
 على ما هرف فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك وترك تعليل الاستغناء بالشهادة
 على يد من يقوم مقامه لظهوره لان اثبات يدمن يقوم مقامه اثبات يده فيغنى اثبات الملك وقت
 الموت عن ذكر الجر فاكتفى به عنه اهـ (قوله ولا بد مع الجر من بيان سبب الورثة الخ) قال
 في الفتح وينسب الميت والوارث حتى يلتقى الى اب واحد ويذكر انه وارثه وهل يشترط قوله
 ووارثه في الاب والام والولد قبل يشترط والفتوى على عدمه وكذا كل من لا يحجب بحال
 وفي الشهادة بانه ابن ابن الميت او بنت ابنة لا بد منه وفي انه مولاه لا بد من بيان انه اعتقه اهـ
 ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرحا والظاهر ان الجر مع الشرط الثالث يغنى عنه فليتأمل
 وانظر ما مر قبيل الشهادات (قوله سبب الورثة) وهو انه اخوه مثلا (قوله لايه وامه) ذكر
 في البحر عن البرازية انهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا ووارثه الاصح انه يكتفى كالوشهدوا
 انه ابوه او امه فان ادعى انه عم الميت يشترط لصحة الدعوى ان يفسر فيقول عمه لايه وامه
 اولايه اولامه ويشترط ايضا ان يقول ووارثه واذا اقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت
 والوارث حتى يلتقى الى اب واحد وكذلك هذا في الاخ والجد اهـ ملخصا (قوله وارثا غيره)
 قال في فتح القدير واذا شهدوا انه كان لمورثه تركه ميراثا لم يقولوا لانهم لم يروا وارثا سواء

(الجر بشهادة ارث) بان
 يقول مات وتركه ميرانا
 للدعى (الا ان يشهدا
 بملكه) عندموته (اويده
 اويد من يقوم مقامه)
 كسناجر ومستعير وغاصب
 ومودع فيغنى ذلك عن الجر
 لان الايدى عند الموت
 تقبل يد ملك بواسطة
 الضمان فاذا ثبت الملك ثبت
 الجر ضرورة (ولا بد مع
 الجر المذكور) من بيان
 سبب الورثة (و) بيان (انه
 اخوه لايه وامه او لاحدهما)
 ونحو ذلك ظهيرة وبق
 شرط ثالث (و) هو (قول
 الشاهد لوارث) او لاعلم
 (له) وارثا (غيره)

ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والا **٥٤٣** فباطلة لعدم معاينة السبب ذكرها البرازي (وذكر اسم الميت ليس

بشرط وان شهدا يديحي)
سواء قالوا (من شهر) او لا
(ردت) تيسارها بمجهول
لتنوع يدالحى (بخلاف مالو
شهد انها كانت ملكة او اقر
المدعى عليه بذلك او شهد
شاهدان انه اقر انه كان
في يد المدعى) دفع للمدعى
لمعلومية الاقرار وجهالة
المقر به لا تبطل الاقرار
والاصل ان الشهادة بالملك
المنقضى مقبولة لا باليد
المنقضية لتتبع اليد بالملك
برازية ولو اقر انه كان بيد
المدعى بغير حق هل يكون
اقراره باليد ملحق به نعم
جامع الفصولين * (فروع) *
شهدا بالف وقال احدهما
قضى خمسمائة قيات بالف
الا اذا شهد معه آخر ولا
يشهد من علمه حتى يقر
المدعى به * شهدا بسرقة
بقرعة واختلفا في لو انها قطع
خلافا لهما واستظهر صدر
الشريعة قواهما وهذا اذا
لم يذكر المدعى لو نها ذكره
الزبلى * ادعى المدبون
الا بصل متفرقا وشهدا به
مطلقا او جملة لم تقبل
وهائية * شهدا في دين الحى
بأنه كان عليه كذا تقبل
الا اذا سلها الخصم عن
بقائه الآن فقالا لا ندري
وفي دين الميت لا تقبل مطلقا

فان كان ممن برث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه او برث على كل حال يحتاج
القاضى وينظر مدة هل له وارث آخر او لا قال مجرد هذا بياض تركه المؤلف ونقط
عليه لتوقفه في فهمه من نسخة الفتح الحاضرة عنده فتراجع نسخة أخرى يقضى بكنه وان
كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقل فيقضى في الزوج بالربع والزوجة بالنصف الا ان
يقولوا لانعلم وارثا غيره وقال محمد وهو رواية عن ابى حنيفة يقضى بالاكثر والمظاهر الاول
ويأخذ القاضى كفيلا عندها ولو قالوا لانعلم له وارثا بهذا الموضع كنى عند ابى حنيفة خلافا
لهم ا ه وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذكرها في السادس والخمسين من شرح
ادب القضاء متنوعة ثلاثة انواع فارجع اليه ولخصها هناك صاحب البحر بما فيه خفاء وقد علم
بما مر ان الوارث ان كان ممن قد يحجب حجب حرمان فذكر هذا الشرط لاصل القضاء وان
كان ممن قد يحجب حجب نقصان فذكره شرط للقضاء بالاكثر وان كان وارثا دائما ولا ينقص
بغيره فذكره شرط للقضاء حالا بدون تلوم فتأمل **(قوله)** لعدم معاينة السبب ولان الشهادة
على الملك لا تجوز بالتسامع فتح **(قوله)** البرازي وكذا في المتن **(قوله)** وذكر اسم الميت حتى
لو شهدا انه جده او ابويه ووارثه ولم يسم الميت تقبل برازية **(قوله)** ردت وعن ابى يوسف قبل
(قوله) يدالحى (لاحتمال انها كانت ملكة او ودعية مثلا واذا كانت ودعية مثلا تكون
باقية على حالها اما الميت فتقتاب ملكة اذا مات بمجهالها كما تقدم **(قوله)** انها كانت ملكة
اى لو شهدا لمدعى ملك عين فيدرجل انها كانت ملك المدعى يقضى بها وان لم يشهدا انها
ملكه الى الآن والفرق بين هذه وبين ما مر من انها كانت ملك الميت فانها ترد مالم يشهدا
بأنها ملكه عند الموت ما ذكره في الفتح من انهما اذا لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت قائما
ينبت بالاستصحاب والثابت به حجة لبقاء الثابت لا لانبثاق ما لم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث
بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يجوده **(قوله)** بذلك اى
بيدالحى او ملكه ومن اقتصر على الثانى فقد قصر **(قوله)** دفع للمدعى الاول ان يقول
فانه يدفع للمدعى كما يظهر بالتأمل وفي البحر وانما قال دفع اليه دون ان يقول انه اقرار بالملك
لانه لو برهن على انه ملكه فانه يقبل ا ه اى في مسئلة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانهما
المدكورتان في اكثر دون مسئلة الشهادة بالملك **(قوله)** لتتبع اليد (لاحتمال انه كان له
فاسترا منه **(قوله)** بالف) اى ولا يسمع قوله قضاء **(قوله)** الا اذا شهد معه آخر) لكامل النصاب
(قوله) ولا يشهد اى بالالف كلها **(قوله)** من علمه اى قضاء خمسمائة كذا في الهامش **(قوله)**
حتى يقر المدعى به) للابا يكون اعانة على الظلم والمراد من يبنى في عبارة الكتز معنى يجب فلا
تحل له الشهادة بجر **(قوله)** اذا لم يذكر المدعى لو نها) قال في الفتح ولو عين لو نها فقال احدهما
سوداء لم يقطع اجماعا ه **(قوله)** مطلقا او جملة) اما الاول فلان الاطلاق ازيد من المقيد واما
الثانى فلاختلاف الشهادة والدعوى للمباينة بين المتفرق والجملة **(قوله)** بحر) أوضحه عند
قول الكتز وبعبارة لافراجه **(قوله)** قلت (القول لصاحب المنح **(قوله)** بيان سببه)
قواء المقدسى قلت وكذا في نور العين وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت

حتى بقول الامات وهو عليه بحر قلت ونحالفه ما في معنى الحكم من ثبوته بمجرد بيان سببه وان لم يقل الامات وعلمه دينه والاحتياط لا يخفى

يكتفى فيه بتخليف خصمه مع وجود بينة وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاة دينه الذي يجنبه عن الجثة وتضييع حقوق أناس كثيرين لا يجحدون من يشهد لهم على هذا الوجه
ح (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكي وشهدا أنه له **(قوله كما لو شهدا بالماضي)** اي لا تقبل لان اسناد المدعى يدل على نفى الملك في الحال اذ لا فائدة للمدعى في اسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو اسند ملكه الى الماضي لان اسنادها لا يدل على الثبوت في المال لانهما لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب منج وهذا ظهر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم متنا من قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه **(فرع مهم)** قال المدعى ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا أن المال الذي كتب في هذا الصك عليه تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعلوم لو شهدا بذلك المتنازع فيه والحكمان تصادقا على ان المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم الجهالة المنقضية الى النزاع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع

باب الشهادة على الشهادة

(قوله وان كثرت) اعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم اكن فيها شبهة البدية لان البديل ما يبرر اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيها يسقط بالشبهات كشهادة النساء مع الرجال درر كذا في الهامش **(قوله لا في حد و تود)** اي ما يوجب الحد فلا يراد به اذا شهد على شهادة شاهدين ان قضى بلد كذا ضرب فلانا حدا في قذف فتها تقبل حتى ترد شهادته بمر عن المبسوط وفيه اشار بانها تقبل في التزوير وهذه رواية عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انها لا تقبل كما في الاختيار التهستانی **(قوله مطلقا)** بعذر أو غيره **(قوله الا بشرط)** تعذر حضور الاصل ومات قبله التهستانی عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الحاتية عنها وهو خطأ والصواب ما هنا **(او مرض او سفر)** اكتفى النبي بغيره بحيث يتعذر ان يبيت باهله واستحسنه غير واحد وفي التهستانی والسراجية وعليه الفتوى واقره المصنف

(قوله وان كثرت) اعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم اكن فيها شبهة البدية لان البديل ما يبرر اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيها يسقط بالشبهات كشهادة النساء مع الرجال درر كذا في الهامش **(قوله لا في حد و تود)** اي ما يوجب الحد فلا يراد به اذا شهد على شهادة شاهدين ان قضى بلد كذا ضرب فلانا حدا في قذف فتها تقبل حتى ترد شهادته بمر عن المبسوط وفيه اشار بانها تقبل في التزوير وهذه رواية عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انها لا تقبل كما في الاختيار التهستانی **(قوله مطلقا)** بعذر أو غيره **(قوله الا بشرط)** تعذر حضور الاصل ومات قبله التهستانی عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الحاتية عنها وهو خطأ والصواب ما هنا **(او مرض او سفر)** اكتفى النبي بغيره بحيث يتعذر ان يبيت باهله واستحسنه غير واحد وفي التهستانی والسراجية وعليه الفتوى واقره المصنف

(قوله في الهامش) ويؤيد كلام التهستانی قوله الاتي وبخروج اصله عن اهله **(قوله فانه نقله عن الحاتية عنها)** ليس في التهستانی ذلك وانظر ما ذكره في كتاب القاضي الى القاضي **(قوله الصواب ما هنا)** قال في الدر المنثور لكن نقل البرجندی والتهستانی كلامهما عن الخلاصة وكذا في البحر والمنح والسراج وغيرها انه متى خرج الاصل عن اهله الشهادة بان خرس او فسق او عوى او جن او ارتد بطلت الشهادة اه فتنه ح كذا في الهامش **(قوله وفي التهستانی)** عبارته وتقبل عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المصنوعات وذكر التهستانی ايضا ان الاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر قالوا الاول احسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني ارفق الخ وعن محمد يجوز كيفما كان حتى روى عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد والفرع في زاوية اخرى من ذلك المسجد تقبل

* ادعى ملكا في الماضي وشهد له في الحال لا تقبل في الاصل كما لو شهدا بالماضي ايضا جامع الفصولين

باب الشهادة على

باب الشهادة

(سمى مائة) وان كثرت

استحسنا في كل حق على

الصحيح (رض حدوده)

لشروطها بالشبهة وجاز

الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل

الا (بشرط تعذر حضور

الاصل بموت) اي موت

الاصل ومات قبله التهستانی

عن قضاء النهاية فيه كلام

فانه نقله عن الحاتية عنها

وهو خطأ والصواب ما هنا

(او مرض او سفر)

اكتفى النبي بغيره بحيث

يتعذر ان يبيت باهله

واستحسنه غير واحد

وفي التهستانی والسراجية

وعليه الفتوى واقره المصنف

(اوكون المرأة مخدرة)

لأنخاطط الرجال وان خرجت لحاجة وحماقية وفيها لا يجوز الاشهاد لسلطان وأمر وهل يجوز لجوس ان من غير حاكم الخصومة مذكر المصنف في الوكالة وقوله (عند الشهادة) عند القاضي قيد للكل لاطلاق جواز الاشهاد لا الاداء كما مر (بشرط شهادة عدد) نصاب ولورجالوا امرأين (عن كل اصل) ولورأسة (لانفاير فرعي هذا وذلك) خلافا للشافعي (و) كيفيتها ان (يقول الاصل مخاطبا للفرع) ولو ابنه ببحر (اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا) ويكفي سكوت الفرع ولورده ارتدقية ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس بعدل عنده حاوي (ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك) هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والاقصر ان يقول اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسي وغيره ابن كمال وهو

شهادتهم منح وبحر **(قوله)** اوكون المرأة مخدرة قال البردوي هي من لا تكون برزت بكرا كانت اوثيا ولا يراها غير الحارم من الرجال اما التي جلست على المنصة فآها رجال اجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة حاوي **(قوله)** في الوكالة وذكره هنا ايضا **(قوله)** عند القاضي قاله في المنع **(قوله)** لاطلاق جواز الاشهاد يعني يجوز ان يشهد وهو صحيح اوسقيم ونحوه. ولكن لا يجوز الشهادة عند القاضي الا وما ذكر موجود قال في البحر نقلا عن خزنة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصل عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد الفروع اه و مثله في المنع عن السراجية **(قوله)** كاسر اي في قوله جواز الاشهاد مطلقا **(قوله)** وما في الحاوي غلط من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة وفي الهامش ولو شهد على شهادة رجل احدها يشهد بنفسه ايضا لم يحز كذا في محيط السرخسي فتاوى الهندية **(قوله)** عن كل اصل فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد ببحر عن اخرائه وأفاد انه لو شهد واحد على شهادة نفسه وأخران على شهادة غيره يصح وصرح به في البرازية **(قوله)** وذلك يعني بان يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان على كل اصل **(قوله)** ولو ابنه كيانتي متا **(قوله)** اني اشهد بكذا قيد بقوله اشهد لانه بدونه لا يسهل ان يشهد على شهادته وان سمعها منه لانه كالتائب عنه فلا بد من التحميل والتوكيل وقوله على شهادتي لانه لو قال اشهد على ذلك لم يحز لاحتمال ان يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون امرا بالكذب وبعلي لانه لو قال بشهادتي لم يحز لاحتمال ان يكون امرا بأن يشهد مثل شهادتي بالكذب وبالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان يشهد بها القاضي عليه **(قوله)** سكوت الفرع اي عند تحميلة قال في البحر لو قال لا قبل قال في الفتية ينبغي ان لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا قبل اه **(قوله)** حاوي نقله في البحر ثم قال بعد ورقة وفي خزنة المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بعدالة ولا غيرها فهو مسمى في الشهادة على شهادته بتركه الاحتياط اه وقالوا الاساءة الخ من الكراهة اه لكن ذكر الشارح في شرحه على المنازاهة ونهاورأيت مثله في التقرير شرح البردوي والتحقيق وغيرها تأمل **(قوله)** ان فلانا الخ ويذكر اسمه واسم أبيه وجده فانه لا بد منه كافي البحر **(قوله)** هذا اوسط العبارات والاطول ان يقول اشهدان فلانا شهد عندي ان فلان على فلان كذا واشهدني على شهادته وأمرني ان اشهد على شهادته وانا الآن اشهد على شهادته بذلك فيه ثمان شينات **(قوله)** وعليه فتوى السرخسي قال في الفتوح وهو اختيار الفقيه ابى الليث واستاذ ابى جعفر وهكذا كره محمد في السير الكبير وبه قالت الائمة الثلاثة وحكى ان فقهاء زمن ابى جعفر خالفوه واشتروا زيادة طويلة فاخرج ابو جعفر الرواية من السير الكبير فاقتادوا له قال في الذخيرة فلو اعتمد احد على هذا كان اسهل وكلام المصنف اي صاحب الهداية يقضى ترجيح كلام القدوري المشتمل على خمس شينات حيث حكاه وذكر ان تم أطول منه وأقصر ثم قال وخير الامور واسطاهما وذكر ابو نصر البغدادي شارح القدوري اقصر آخر ثلاث شينات وهو اشهد ان فلانا اشهدني على شهادة ان فلانا أقر عنده بكذا ثم قال وما ذكره القدوري اولي واحوط ثم حكى خلافا في

ان قوله وقال لي اشهد على شهادتي شرط عند ابني حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقبله
احتمل انه امره ان يشهد مثل شهادته وهو كذب وانه امره على وجه التحمل فلا يثبت بالشك
وعند ابني يوسف يجوز لان امر الشاهد محمول على الصحة ما لم يكن اه والوجه في شهود
الزمان القول بقولهما وان كان فيهم العارف المتدين لان الحكم للغالب خصوصا المتخذ بها
مكسبة للدرهم اه ما في الفتح باختصار وحاصله انه اختار ما اختاره في الهداية وشرح
القدوري من لزوم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كالقدوري والكثير
والفرر والمتقي والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها **(قوله)** الفرع لاصله لانهم من اهل
التركه هداية **(قوله)** والالزم تعديل الكل هذا عند ابني يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة
الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم يتقبلوا الشهادة فلا تقبل ولا ابني يوسف ان المأخوذ عليهم النقل دون
التعديل لانه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضي العدالة كما اذا شهدوا بأنفسهم كذا في الهداية وفي
البحر وقوله والاصداق بصور الاولى ان يسكتوا وهو المراد هنا كالفصح به في الهداية
الثانية ان يقولوا لا نخبرك نجعله على الخانية على الخلاف بين الشيخين وذكر الحصاف ان عدم
القبول ظاهر الرواية وذكر الحلواني انها تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقي مستورا اذ يحتمل
الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح للاصول واستشهد الحصاف
بانهما لو قالوا ان انتهم في الشهادة لم يقبل القاضي شهادته واما استشهاده هو الصورة الثالثة
وقد ذكرها في الخانية اه ما خلا حيث كان المراد الاولى فقول الشارح والالزم الخ
تكرار مع ما في المتن **(قوله)** لان العدل لا يتهم بمثله كذا على في البحر وفيه عود الضمير على
غير مذكور واصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعلى احدهما
الاخر يجوز لما قلنا غاية الامر ان فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يتهم
بمثله كما لا يتهم في شهادة نفسه اه قال في النهاية اي بمثل ما ذكرت من الشبهة وحاصل ما في
الفتح ان بعضهم قال لا يجوز لانه متهم حيث كان بتعديله رفيقه يثبت القضاء بشهادته والجواب
ان شهادة نفسه تتضمن مثل هذه المنفعة وهي القضاء بها فكما انه لم يعتبر الشرع مع
عدالته ذلك مانعا كذا ما نحن فيه **(قوله)** في حاله فيسأله عن عدالته فاذا ظهرت قبله
والا لامنع **(قوله)** على ما في القهستاني عبارته وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس
بعدل او لا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الحصاف وعن ابني يوسف انه تقبل وهو الصحيح على
ما قال الحلواني كما في المحيط اه فتأمل النقل مدني **(قوله)** عن المحيط ذكر في التارخانية
خلافه ولم يذكر فيه خلافا وكيف هذا مع انه مالو قال انتهم لا تقبل شهادتهما وظاهر استبعاد
الحصاف به كما مرانه لا خلاف فيه وفي البرازية شهدا عن اصل وقال لاخير فيه وزكاه غيرها
لا يقبل وان جرحة احدها لا يلتفت اليه اه **(قوله)** بأمور عدمها في البحر حضور الاصل
قبل القضاء مستدلا بما في الخانية ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول
قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اه لكن قال في البحر وظاهر قوله لا يقضى دون ان
يقول بطل الاشهاد ان الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه فلذا تركه الشارح **(قوله)**
ما يخالفه وهو خلاف الاظهر **(قوله)** وبانكار اصله الشهادة هكذا وقع التعبير في كثير من

(ويكفي تعديل الفرع لاصله) ان عرف الفروع بالعدالة والالزم تعديل الكل (كما) ما يكفي تعديل (احد الشاهدين صاحبه في الاصح لان العدل لا يتهم بمثله وان سكت) الفرع (عنه نظرا) القاضي (في حاله) وكذا لو قال لا اعرف حاله على الصحيح شرعا لادلة وشرح الجمع وكذا لو قال ليس بعدل على ما في القهستاني عن المحيط فتنبه (وتبطل شهادة الفرع) بأمور ينهم عن الشهادة على الاظهر خلاصه وسيجيئ متنا ما يخالفه ويخرج اصله عن اهليتها كفسق وخرس وعي و (بانكار اصله الشهادة) كقولهم

مالنا شهادة أولئك شهدهم
 أو شهدناهم وغاطنا ولو
 سئلوا فكنتم أقباط خلاصة
 (شهدا على شهادة اثنين على
 فلانة بنت فلان الفلانية
 وقولنا خبرنا بغير قها وجاء
 المدعى امرأة زير قها أنها
 هي قبل له هات شاهدين
 أنها هي فلانة) ولو مقررة
 (ومثله الكتاب الحكمي)
 وهو كتاب القاضي إلى
 القاضي لأنه كاشهادة على
 الشهادة فلو جاء المدعى
 برجل مبررة ككاتب أثبات
 أنه هو ولو مقررا لاحتمال
 التزوير ويحرم ويلزم مدعى
 الاشتراك البيان كما بسطه
 قضيان (ولو لا فيها
 التعمية لم تجز حتى ينسبها
 إلى فيخذه) كجداويكفي
 نسبتها لزوجها والمقصود
 الإعلام (شهد على شهادته
 ثم نهاه عنها فبصر) أي
 نهيه فله أن يشهد على ذلك
 درر واقره المصنف هنا
 لكنه قدم ترجيح خلافه
 عن الخلاصة (كافران
 شهدا على شهادة مسلمين
 لكافر على كافر مقبل كذا
 شهدا على قضاء الكافر
 على كافر وقبول شهادة رجل
 على شهادة أبيه وعلى قضاء
 أبيه) في الصحيح درر
 خلافاً لما نقل من ظهر أنه

المعتبرات وفي الشربلية عن الفاضل حوى زاده ما يفيد أن الأولى التعبير بالشهاد لان
 انكار الشهادة لا يشمل ما إذا قال في شهادة على هذه الحادثة لكن لم يشهدهم بخلاف انكار
 الاشهاد فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهاد لان انكارها يستلزم انكاره فنكار الاشهاد
 نوعان صريح وصفي ولذا عبر الزبلي وصاحب البحر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرر على
 الزبلي وظهر ايضا ان قول الشارح هنا أولئك شهدهم ليس في محله لانه ليس من أفراد انكار
 الشهادة لان معناه لنا شهادة ولم يشهدهم فتأمل (قوله مالنا شهادة) يعني ثم غابوا أو مرضوا
 ثم جاء القروع فشهدوا لا تقبل (قوله وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة تأمل (قوله قيل له
 هات الخ) فهذا من قبيل ما مر من شهادة قاصرة تبهم غيرهم كذا في الهامش (قوله ولو مقررة)
 فاعلمنا غيرها فلا بد من تعريفها بتلك النسبة منح (قوله إلى القاضي) فإن كتب ان فلانا
 وفلانا شهدا عندي بكذا من المال على فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعى امرأة عند
 القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة ان تكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من
 شاهدين آخرين يشهدان انها المنسوبة بتلك النسبة كما في المسئلة الأولى كذا في العيني مدني
 (قوله لاحتمال التزوير) أي بان يتواطأ المدعى مع ذلك الرجل (قوله البيان) يعني اذا ادعى
 المدعى عليه ان غيره يشاركه في الاسم والنسب كان عليه البيان كذا في الهامش أي
 يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت تدفع عنه الخصومة كما لو علم القاضي بمشاركة له في الاسم
 والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما (قوله فيها) أي في الشهادة وكتاب القاضي
 (قوله إلى فيخذه) يسكون الحاء وكسرها يربده بالقبيلة الخاصة التي ليس دونها اخص منها
 وهذا على احد قولين للغويين وهو في الصحاح وفي الجمهرة جعل الفخذ دون القبيلة وفوق
 البطن وجعله في ديوان اقل من البطن وكذا صاحب الكشاف قال العرب على ست طبقات
 الشعب كضمر وربعة وحبر سميت به لان القبائل تنسب منها والقبيلة ككثانة والعمارة
 كقرش والبطن كقصي والفخذ كهاشم والفصيلة كالعباس وكل واحد يجمع ما بعده
 فالشعب يجمع القبائل والعمارة تجمع البطون وهكذا وعليه فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ
 ما لم ينسبها إلى القبيلة والعمارة بكسر العين والشعب بفتح الشين فتح ماخصا (قوله
 كجدها) الانسب أوجدها (قوله وانقصود الاعلام) قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود
 من التعريف ان ينسب إلى ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه وان نسبه إلى مائة جد بل
 ليثبت الاختصاص ويزول الاشتراك فانه قلما يتفق اثنان في اسمهما واسم ابيهما وجدها
 أو ساعتهما ولقهما فاذا ذكر عن قاضيخان من انه لو لم يعرف مع ذكر الجد لا يكتفى بذلك
 الاوجه منه ما في الفصولين من ان شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء غير انهم اختلفوا
 في اللقب مع الاسم هل هما واحد أو لا والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه وجده أو ساعته
 أو فخذة فانه يكفي عن الجد خلافاً لما في البرازية في الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر
 الجد عندها خلافاً لابن يوسف على ظاهر الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام الجد لانه اسم
 الجد الأعلى أي في ذلك الفخذ الخاص فنزل منزلة الجد الأدنى وفي ايضاح الاصلاح وفي العجبة
 ذكر الصناعة بمنزلة الفخذ لانهم ضيعوا انسابهم والأولى ان يقول بدل الاعلام رفع الاشتراك

لأن الاعلام بأن يعرف غير مراد كاسم وفي البحر عن البرازية وإن كان معروفا بالاسم المحرر مشهورا كشهرة الامام أبي حنيفة يكتفى عن ذكر الاب والجد ولو كنى بالانسية لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام (قوله شهد بزور) والرجال والنساء فيها سوا محرر عن كافي الحاكم (قوله بأن اقر على نفسه) قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد فيجب حيا كذا في فتح القدير وبحث فيه الرمي في حاشية البحر واعترض الاقرار صدرا الشريعة بأنه قد يعلم بدونه كما اذا شهد بموت زيد أو بان فلانا قتله ثم ظهر زيد حيا أو برؤية الهلال فضى ثلاثون يوما وليس في السماء علة ولم ير الهلال واجاب في العناية بأنه لم يذكره اما للندرة واما لانه لا يحصى له ان يقول كذبت او ظننت ذلك فهو بمعنى كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم وفي العمومية وايضا يمكن ان يحمل قوله لا يعلم الا باقراره على المحصر الاضافي بقرينة قوله لا يعلم بالبيئة واجاب ابن الكمال بأن الشهادة بالموت تجوز بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز ان يقول رايت قتيلا سمعت الناس يقولون انه عمرو بن زيد واما الشهادة على رؤية الهلال فالامر فيه اوسع اهـ (قوله ولا يمكن اثباته) اى اثبات تزويره اما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى تأمل (قوله وزاد اضربه) قال في البحر ورجع في فتح القدير قولهما وقال انه الحق (قوله ان يسجد) السجد بضم السين وسكون الحاء المهملتين السواد وانى كذا في الهامش (قوله اذار آه سياسة) قدم الشارح في آخر باب حد القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة ان الامام يفعلها ولم يقلوا القاضي فظاهر ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فيلحقه رقتا (قوله مصرا) قال في الفتح واعلم انه قد قيل ان المسئلة على ثلاثة اوجه ان رجع على سبيل الاصرار مثل ان يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا ارجع عن مثل ذلك فانه يعذر بالضرب بالاتفاق وان رجع على سبيل التوبة لا يعز واتفاقا وان كان لا يعرف حاله فعل الاختلاف المذكور وقيل لاختلاف بينهم في جوابه في التائب لان المقصود من التعزير الانذار وقد انجز بداعي الله تعالى وجوابهما فيمن لم يتب ولا يخالف فيه ابو حنيفة (قوله ابدأ) لان عدالته لا تعتمد مثلا على (قوله تقبل) اى من غير ضرب مرة كافي في البحر عن الخلاصة قيل قوله والا قلف وفي الحاشية المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدأ لانه لا تعرف توبته وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل وعليه الاعتماد وكلام الشارح صريح في ان الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل

باب الرجوع عن الشهادة

(قوله فلو انكرها) اى بعد القضاء (قوله مجلس القاضي) وتتوقف صحة الرجوع على القضاء او بالضمان خلافا لمن استبعد كما نبه عليه في الفتح وفيه ايضا ويتفرع على اشتراط المجلس انه لو اقر شاهد بالرجوع في غير المجلس واشهد على نفسه وباتزام المال لا يلزمه شئ ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا ان لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع (قوله لانه فسخ) تعليل لاشتراط مجلس القاضي وقوله فسخ اى فيخص بما يخص به الشهادة من مجلس القاضي منح (قوله وهى) اى التوبة (قوله فلو ادعى) بيان لفائدة

(اشتراط)

شهد بزور) بأن اقر على نفسه ولم يدع سهوا او غافلا كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبيئة لانه من باب النفي (عزرا للشهير) وعليه الفتوى سراجية وزاد اضربه وحسنه مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسجد وجهه اذار آه سياسة وقيل ان رجع مصرا ضرب اجماعا وان تابا لم يعز اجماعا وتوفيض مدة توبته لرأى القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا وامتورا لا قبل شهادته ابدأ قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتى عيني وغيره والله اعلم

باب الرجوع عن الشهادة

(هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا) يكون رجوعا (و) الرجوع (شرطه مجلس القاضي) ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهى بحسب الجناية كقَالَ عليه الصلاة والسلام السر بالسر والعالية بالمالانية (فلو ادعى) المشهود عليه (رجوعهما)

بينهما (لا يقبل) لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياها ملتقى او برهن انهما اقرب رجوعهما عند غير القاضى قبل وجعل انشاء للحال ابن مالك (فان رجعا قبل الحكم بهما سقطت ولا ضمان) وعزروا عن بعضها لانه ففق نفسه جامع الفصولين (وبعد لم يفسخ) الحكم (مطلقا) لترجيحه بالقضاء (بخلاف ظهور الشاهد عبد او محدودا في قذف) فان القضاء يبطل ويرد ما اخذ وتزلم الدية لو قصاصا ولا يضمن الشهود لما مر ان الحاكم اذا اخطأ فالغرم على المقتضى له شرح تكملة (وضمنا ما اتلفناه للشهود عليا) لتسببهما تعديهما تعذر تضمين المباشر لانه كالمجأ الى القضاء (قبض المدعى المال اولا به يفتى) بحرو برزازية وخلاصة و خزانة المفتين وقيد في الوقاية والكثرة والدور والملتقى بما اذا قبض المال اعدم الائتلاف قبله وقيل ان المال عننا فكالاول وان دينا فكل ثانى واقره الفهستانى (والعبارة فيه لمن بقى) من الشهود (للمن

اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو شرطيا كفى المحيط (قوله لا يقبل) أى ولا يستجاف (قوله لفساد الدعوى) أى لان مجلس القاضى شرط للرجوع فكان مدعي رجوعا باطلا والينة او طلب التيمين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله وتضمن) أى القاضى أى حكمه عليهما بالثمان (قوله سقطت) أى الشهادة فلا يقضى القاضى بها لعارض الخبرين بالمرجوع الاول (قوله وعزروا) قال فى الفتح قالوا يعزروا الشهود سواء رجعوا قبل القضاء او بعده ولا يخلو عن نظر لان الرجوع ظاهر فى انه توبة عن تعمد الزور وان تعمد او السهو والعجلة ان كان اخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع بها وليس فيه حد مقدر اه واجاب فى البحر بان رجوعه قبل القضاء قد يكون لقصد ائتلاف الحق او كون المشهود عليه غرما بمال لا ماذكره وبعد القضاء قد يكون لظنه بجهله انه ائتلاف على المشهود له مع انه ائتلاف للماله بالغرمة (قوله عن بعضنا) كالمشهدا بدار وبنائها او باتان وولدها ثم رجعا فى البناء والولد لم يقض بالأصل منح (قوله مطلقا) قل فى المنع وقولنا معناه ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد فى العدالة او دونه او افضل منه وهكذا اطلق فى اكثر الكتب متونا وشروحا وفتاوى وفى المحيط يصح رجوعه لو حاله بعد الرجوع افضل منه وقت الشهادة فى العدالة والا لا ويعزروا فى البحر ونقل فى الفتح انه قول ابن خنيفة الاول وهو قول شيخه حماد ثم رجع الى قولهما وعليه استقر المذهب وعزاه فى البحر ايضا الى كافى الحاكم (قوله لترجيحه) الاول لترجيحه (قوله ويرد ما اخذ) أى الى المقتضى عليه بجر (قوله اذا اخذنا) وهنا اخطأ بعدم الفحص عن حال الشهود (قوله وضمنا ما اتلفناه) اعلم ان تضمين الشاهد لم يخص رجوعه مثل ما اذا ذكر شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما اوضحه فى لسان الحكام و اشار اليه فى البحر فراجعهما وذكر فى البحر ما يستقطبه ضمان الشاهد ويؤخذ من قوله اتلفناه انه لو لم يضمن التالف اليهما لا يضمنان كالشهداء ينسب قبل الموت فمات الشهود عليه ورث المشهود له المال من الشهود عليه ثم رجعا لم يضمننا لانه ورث بالموت وذلك لان استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف الى آخرها وجودا فيضاف للموت ذكره الزيلعي فى اقرار المريض سائحان عن المقدسي قات وفى البحر عن العتابة شديدوا على انه أبرأ من الدين ثم مات الغريم فملسا ثم رجعا لم يضمننا للطالب لانه توى ماعليه بالافلاس اه (قوله لتسببهما) قل فى البحر وفى إيجابه صرف الناس عن ثقاده وتعذر استيفائه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر التسبب اه كذا فى الهامش (قوله لانه كالمجأ) أى القاضى (قوله وقيد الخ) أى وكذا فى الهداية والختار والاصلاح ومواهب الرحمن وجزم به فى الجوهرة وصاحب الجمع وانت على ان بان اقتصار ارباب المتون على قول ترجيح له ومافى المتون مقدم على مافى الشروح فيقدم على مافى الفتاوى بالاولى وما كان ينبغي للمصنف مخالفة عامة المتون وما نقله فى البحر عن الخلاصة ان مافى الفتاوى هو قول الامام الاخير لنا فيه كلام وكأنه هو الذى غر المصنف (قوله فكالاول) أى يضمه الشهود مطلقا قبضها الشهود له والا لان العين يزول ملك الشهود عليه بها بالقضاء وفى الدين لا يزول ملكه حتى يقبضه (قوله فكل ثانى) أى لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون ولو بعده يضمنون (قوله ضمن النصف) اذ بشهادة كل

منهما يقوم نصف الحجة ببقاء أحدها على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم يتبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى ببقاء بعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويبقى منعقدا ببقاء بعض النصاب **منح (قوله لم يضمن) أي الراجع (قوله ضمنا النصف) وفي المقدس فإن قيل ينبغي أن يضمن الراجع الثاني فقط لأن التلف اضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول يظهر اثره لما منع وهو من بقي فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما قول تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حد الرجم خمسة فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثا فما في المحيط اما غلط او ضعيف او غير مشهور واذا شهد اربعة على شخص باربعائة درهم وقضى بها فرجع احدهم عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة اخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة اخرى فعلى الراجعين خمسون اثلاثا لان الاول لم يرجع الا عن مائة فبقي شاهدا بثلاثة والرابع الذي لم يرجع شاهدا بالثلاثة كما هو شاهد بالمائة الرابعة ايضا فوجد نصاب الشهادة في الثلاثة فلا ضمان فيها واما المائة الرابعة لما بقي الرابع شاهدا بها ورجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون اثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا يعني المائة التي اتفقوا على الرجوع عنها وغير الاول يضمن الحسين التي اتفقوا على الرجوع عنها اثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين ان الاول بقي شاهدا بثلاثة والثالث بقي شاهدا بمائتين فالمائتان تم عليها النصاب وبقي على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت فضمنوا الحسين اثلاثا سائمتان وقوله والثالث بقي شاهدا لعله والثاني والمسئلة مذكورة في البحر عن المحيط موجهة بعبارة اخرى فراجع **(قوله ضمن الربع)** اذ بقي على الشهادة من يبقى بثلاثة ارباع **منح (قوله فان رجعا) أي** رجع الكل من الرجل والنساء **(قوله بالاسداس)** السدس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد **(قوله فقط)** لانهم وان كثروا بمنزلة رجل واحد **(قوله ولا يضمن راجع الخ)** هذه المسئلة على ستة اوجه لانهما اما ان يشهدا بمهر المثل او بازيد او بانقص وعلى كل فالدعي امامي او هو ولا ضمان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بازيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمناها للزوج كافي المنع لا فاد جميع الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا يخفى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه ايضا ان يقول وان باقل ويحذف ولو شهدا باصل النكاح لايهامه ان الشهادة في الاول ليست على اصله وعلى كل فقول الشارح او أقل تكرار كالا يخفى قال الحلبي فلو قال المتن ويضمن الزيادة بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لاستوفى الستة واحدا منطوقا وخمسة مفهوما ثم ظهر لي ان المصنف اظهر ما خفي واخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم الضمان في الشهادة بمهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا كله لو هي المدعية كما نبه عليه الشارح و اشار به الى ان ما بعده فيها لو كان هو المدعي فذكر المصنف بعده انه لاضمان**

لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن الربع وان رجعا فالنصف وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة يضمن فان رجعت اخرى ضمن (التسع (ربعة) لبقاء ثلاثة ارباع النصاب (فان رجعا فالغرم بالاسداس) وقلنا عاين النصف كالمرجع فقط (ولا يضمن راجع في النكاح شهد بمهر مثله) او اقل اذ الاتلاف بعوض كلا اتلاف (وان زاد عليه ضمناها) لو هي المدعية وهو المتكرر عن زمي زاده (ولو شهدا باصل النكاح باقل من مهر مثله فلا ضمان)

شهادتهما باقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر للعلم بأنه لا ضمان للأولى لأن الكلام فيها إذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارع كما صرح بالأقل في الأول اعتدادا على ظهور المراد فتنه (قوله على المتمدن) خلافا لما في المنظومة النسفية وشرحها وتبعهما صاحب المجمع حيث ذكروا انهما يضمنان عندها خلافا لابن يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروحها هو المعروف ولم ينقلوا سواء وهو المذكور في الأصول كالمبسوط وشرح الطحاوي والذخيرة وغيرها وإنما نقلوا فيها خلاف الشافعي فلو كان لهم شعور بخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشتغلوا بنقل خلاف الشافعي (قوله ولو شهدا بالبيع) قال العيني فإن شهدا بالبيع بالف مثلا فقبض به القاضي ثم شهدا عليه بعدا قضاء قبض الثمن فقبض به ثم رجعا عن الشهادتين ضمن الثمن وإن كان أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك وإن شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن حيلة واحدة فقبض به ثم رجعا عن شهادتهما تجب عليهما القيمة فقطح ولا يظهر تفاوت بين المستثنين في الحكم بالضمان لأنه فيهما يضمن القيمة لأنه في الأولى إن كان الثمن مثل القيمة فيها وإن كان أقل منها يضمنان الزيادة أيضا اهـ (قوله ضمنا القيمة) لأن المقضى به البيع دون الثمن لأنه لا يمكن القضاء بإيجاب الثمن لا فقرانه بما يوجب سقوطه وهو للقضاء بالإيفاء ولذا قلنا لو شهدا أنه باع من هذا عبده وأقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالبيع لمقارنته ما يوجب إفساحه وهو القضاء بالأقالة فتح وقوله ضمن الثمن لأن القضاء بالثمن لا يقارنه ما يسقطه لانهما لم يشهدا بالإيفاء بل شهدا به بعد ذلك وإذا صار الثمن مقتضيا به ضمناه برجعوعهما فتح زاد الزيلعي وإن كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك لانهما أتلفا عليه هذا القدر بشهادتهما الأولى اهـ (قوله وتسامه في خزنة المفتين) عبارتها كافي المنع فإن اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويستدقون بالفضل فإن رد المشتري المبيع بعيب بالرضا أو تقابلا رجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وإن رد بقضاء فالضمان على الشهود بخلافه وإن أديا رجعا بما أديا اهـ (قوله ضمننا نصف المال المسمى أو التمتع الخ) لانهما أكداضمانا على شرف السقوط الا ترى انها لو طاعت ابن الزوج أو ارتدت سقط المهر أصلا منحه (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانهم يقبض بشهادة شهود الواحدة لأنه لا يفيد لأن حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة منحه (قوله فلا ضمان) لتأكد المهر بالدخول فلم يقررا عليه ما كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود الدخول الخ) لانهم قرروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضى ان يضمن جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول قرروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الأول بضمن نصف وتنازع مع الفريق الثاني في ضمان النصف الآخر فيقسم عليهما فيصيب الأول ثلاثة أرباع والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله اختيار) علله بأن الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمناه اهـ فقال وفي البحر عن المحيط ولورجع شاهدا الطلاق لاضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهدا الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر لأنه ثبت بشهادة

شهادتهما باقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر للعلم بأنه لا ضمان للأولى لأن الكلام فيها إذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارع كما صرح بالأقل في الأول اعتدادا على ظهور المراد فتنه (قوله على المتمدن) خلافا لما في المنظومة النسفية وشرحها وتبعهما صاحب المجمع حيث ذكروا انهما يضمنان عندها خلافا لابن يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروحها هو المعروف ولم ينقلوا سواء وهو المذكور في الأصول كالمبسوط وشرح الطحاوي والذخيرة وغيرها وإنما نقلوا فيها خلاف الشافعي فلو كان لهم شعور بخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشتغلوا بنقل خلاف الشافعي (قوله ولو شهدا بالبيع) قال العيني فإن شهدا بالبيع بالف مثلا فقبض به القاضي ثم شهدا عليه بعدا قضاء قبض الثمن فقبض به ثم رجعا عن الشهادتين ضمن الثمن وإن كان أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك وإن شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن حيلة واحدة فقبض به ثم رجعا عن شهادتهما تجب عليهما القيمة فقطح ولا يظهر تفاوت بين المستثنين في الحكم بالضمان لأنه فيهما يضمن القيمة لأنه في الأولى إن كان الثمن مثل القيمة فيها وإن كان أقل منها يضمنان الزيادة أيضا اهـ (قوله ضمنا القيمة) لأن المقضى به البيع دون الثمن لأنه لا يمكن القضاء بإيجاب الثمن لا فقرانه بما يوجب سقوطه وهو للقضاء بالإيفاء ولذا قلنا لو شهدا أنه باع من هذا عبده وأقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالبيع لمقارنته ما يوجب إفساحه وهو القضاء بالأقالة فتح وقوله ضمن الثمن لأن القضاء بالثمن لا يقارنه ما يسقطه لانهما لم يشهدا بالإيفاء بل شهدا به بعد ذلك وإذا صار الثمن مقتضيا به ضمناه برجعوعهما فتح زاد الزيلعي وإن كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك لانهما أتلفا عليه هذا القدر بشهادتهما الأولى اهـ (قوله وتسامه في خزنة المفتين) عبارتها كافي المنع فإن اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويستدقون بالفضل فإن رد المشتري المبيع بعيب بالرضا أو تقابلا رجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وإن رد بقضاء فالضمان على الشهود بخلافه وإن أديا رجعا بما أديا اهـ (قوله ضمننا نصف المال المسمى أو التمتع الخ) لانهما أكداضمانا على شرف السقوط الا ترى انها لو طاعت ابن الزوج أو ارتدت سقط المهر أصلا منحه (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانهم يقبض بشهادة شهود الواحدة لأنه لا يفيد لأن حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة منحه (قوله فلا ضمان) لتأكد المهر بالدخول فلم يقررا عليه ما كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود الدخول الخ) لانهم قرروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضى ان يضمن جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول قرروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الأول بضمن نصف وتنازع مع الفريق الثاني في ضمان النصف الآخر فيقسم عليهما فيصيب الأول ثلاثة أرباع والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله اختيار) علله بأن الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمناه اهـ فقال وفي البحر عن المحيط ولورجع شاهدا الطلاق لاضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهدا الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر لأنه ثبت بشهادة

لانه ضمان اتلاف (والولاء للمعتق) لعدم تحول العتق اليهما بالضمان فلا تحول الولاء هداية (وفي التدبير ضمان ناقصه) وهو ثلث قيمته ولومات المولى عتق من الثلث ولزمهما بقية قيمته وتامه في البحر (وفي الكتابة بضمان قيمته) كلها وان شاء اتسع المكاتب (ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليهما) و ٥٥٢ تصدقا بالفضل والولاء للمولاه ولو عجز

شهود الطلاق نصف المهر وتلف بشاهدي الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الربع اه (قوله) لانه ضمان اتلاف (بخلاف ضمان الاعاق لانه لم يتلف الاملكة ولزم منه فساد ملك صاحبه فضنه الشارع صلة ومواساة له (قوله) بقية قيمته فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعا به على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندها بحر (قوله) بضمان قيمته والفرق انهما بالكتابة حالاً بين المولى وبين مائة العبد بشهادتها غاصيين فيضمان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنقص ماله فتح (قوله) على الشهود قال في البحر بعد نقله ذلك عن المحيط وبه علم ان ما في فتح القدير من ان الولاء للذين شهدوا عليه بالكتابة سهوا (قوله) وورثاه اى الشهود عليه لو كانا وارثين له (قوله) لاشهود الاصل الخ قال المصنف في وجهه لانهم انكروا اى شهود الاصل السبب وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر يحتمل الصدق والكذب فصار كرجوع الشاهد بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا انكروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفرعين كما اذا رجعوا قبله فتح (قوله) فلا ضمان لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع منح (قوله) وضمن المزكون قال في البحر وأطلق ضمانهم فشمع الدية لو زكوا شهود الزنا فرحم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزكين عنده (قوله) بكونهم عبيدا بأن قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكناهم وقيل الخلاف فيما اذا أخبر المزكون بالحرية بأن قالواهم أحرار أما اذا قالواهم عدول فبأنواع عبيدا لا يضمنون اجماعا لان العبد قديم يكون عدلا جوهره (قوله) أماع الخطأ بأن قال أخطأت في التزكية (قوله) وضمن شهود التعليق قال في البحر لانهم شهود العلة اذا التفت يحصل بسببه وهو الاعاق والتطليق وهم أبتوه وأطاقه فشمع لتعليق العتق والطلاق فيضمن في الاول القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول كذا في الهامش (قوله) والشرط اعلم ان الشرط عند الاصولين ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم ولا مفض اليه والعلة هي المؤثرة في الحكم والسبب هو المفضى الى الحكم بلاتأثير والعلامة مادل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذا ظهر ان الاحصان شرط كذا ذكر الاكثر لتوقف وجوب الحد عليه منح كذا في الهامش (قوله) شاهدا الايقاع قال في منية المفتي شهدا على انه أمر امرأته ان تطلق نفسها وأخران انها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعا فالضمان على شهود الطلاق لانهما اثبتا السبب والتفويض شرط كونه سببا بحر كذا في الهامش (قوله) لا التفويض اى تفويض الطلاق الى المرأة أو تفويض العتق الى

عادل مولاه ورد قيمته على الشهود (وفي الاستيلاء بضمان نقصان قيمتها) بان تقوم قنة وام ولد لوجاز بيعها فيضمان ما بينهما (فان مات المولى عتقت وضمانا) بقية (قيمتها) امة (للورثة) وتامه في العيني (وفي القصاص الدية) في مال الشاهدين وورثاه (ولم يقتصا) لعدم المباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمن لان القصاص ليس مال اختيار (وضمن شهود الفرع رجوعهم) لاضافة التلف اليهم (لاشهود الاصل يقولهم) بعد القضاء (لم تشهد الفروع على شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا) وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم (ولا اعتبار بقول الفروع) بعد الحكم (كذب الاصول أو غلطوا) فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط (وضمن المزكون) ولو الدية (بالرجوع) عن التزكية

(مع علمهم بكونهم عبيدا) خلافا لهما (اما مع الخطأ فلا) اجماعا بحر (وضمن شهود التعليق) قيمة الفتن (العبد) ونصف المهر لو قبل الدخول (لاشهود الاحصان) لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة (والشرط) ولو وحدهم على الصحيح عيني قال وضمن شاهدا الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب انتهى

العبد وشهد آخران أنها طلقت وان العبد عتق الخ شئني مدني

كتاب الوكالة

(قوله التوكيل صحيح) لم يذكر ما يصير به وكيلًا ولا الفرق بين الوكيل والرسول وحررته في بيوع تنقيح الحامدية قال مجرد هذه الخواشي ذكر المؤلف رحمه الله في الحامدية في الخيارات سؤالًا طويلًا وذيله بالفرق وهذا نأذكر السؤال من اصله تيممًا للفائدة قال رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف اغنام معلومة ولم يرها ووكل زيدًا بقبضها ورأها زيد ويزعم الرجل ان له خيار الرؤية اذا رآها وان رآها وكيله بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية المؤكل الجواب نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكل شراء لارؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الركيل بالقبض اى قبض المبيع مسقط عند ابن خنيفة خيار رؤية المؤكل كالوكيل بالشراء يعنى كان نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالوا هو كالرسول يعنى نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في انه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لانه لو لوكل رجلاً بالرؤية لانتكون رؤيته كروية المؤكل اتفاقًا كذا في الحاشية الخ ما ذكره الشارح ابن ملك والمنسئلة في المتون واطال فيها في البحر فراجعه وصورة التوكيل بالقبض كن وكيلًا عن قبض ما شترته وما رأته كذا في الدرر اقول ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى المؤكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيلًا في قبض المبيع او وكلتك بقبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولًا عن قبضه او أرسلتك لتقبضه او قل فلان ان يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتبت فيما علقت عليه ان قوله وفي الفوائد الخ لا يتافى ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا بد له من اضافة العقد الى مرسله لما مر عن الدرر من انه معبر وسفير بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد الى المؤكل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والزهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو اضاف النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيلًا والرسول رسولًا وحاصله انه يصير وكيلًا بالفاظ الوكالة ويصير رسولًا بالفاظ الرسالة وبالامر لكن صرح في البدائع ان افعل كذا وأذنت لك ان تفعل كذا توكيل ويؤيده ما في الوالوجية دفعه له ألفًا وقال اشترى بها أوبع أو قال اشترى بها أوبع ولم يقل لي كان توكيلًا وكذا اشترى بهذا الألف جارية وأشار الى مال نفسه ولوقال اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للمأمور اذا زاد على ان أعطيك لاجل شرائك درهما لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اه وأفاده ان ليس كل امر توكيلًا بل لا بد مما يفيد كون فعل المأمور بطريق النيابة عن الأمر فليحفظ اه هذا جيع ما كتبه نقلته وبالله التوفيق (قوله وكل عليه الصلاة والسلام الخ) رواء أبو داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن ابي ثابت عن حكيم وقال لا نعرفه الا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا ان هذا داخل في الارسال عندنا فيصدق

كتاب الوكالة

مناسيته ان كلام من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيبه (التوكيل صحيح) بالكتاب والسنة قال تعالى فابعتوا احدكم بورقكم وكل عليه الصلوة والسلام حكيم بن حزام بشر افضية وعليه الاجماع وهو خاص وعام

قول المصنف اى صاحب الهداية صح اذا كان حبيب اماما ثقة فتح **(قوله)** كانت وكيلي في كل شئ^{*} نقل في الشربلالية وغيرها عن قاضيخان لوقال لغيره انت وكيلي في كل شئ^{*} اوقال انت وكيلي بكل قليل وكثير يكون وكلا يحفظ لاغير هو الصحيح ولوقال انت وكيلي في كل شئ^{*} جائز امرلك يصير وكلا في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلفوا في طلاق وعتاق ووقف فقيل يملك ذلك لاطلاق تعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابوالبث اه وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا ولاحقا فتدبر ولاين نجيم رسالة سهاها (المسئلة الخاصة في الوكالة العامة) ذكر فيها ما في الحانية وما في فتاوى ابن جعفر ثم قال وفي البرازية انت وكيلي في كل شئ^{*} جائز امرلك ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى اذا اتفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصيصه بالمعاضات ولايلب العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لوقال طلعت امرأك ووهبت ووقفت ارضك في الاصح لايجوز اه وفي الذخيرة انه توكل بالمعاضات لا بالاتفاق والهبات وبه يفتى اه وفي الخلاصة كما في البرازية والحاصل ان الوكيل وكالة عامة يملك كل شئ^{*} الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتي به وينبئ ان لا يملك الابراء والحط عن المديون لانهما من قبيل التبرع فدخل تحت قول البرازي انه لا يملك التبرع وظاهره انه يملك التصرف في مرة بعد اخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانها من النظر الى الابتداء تبرع فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء وينبئ ان لا يملكهما الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولاهبة بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاه وايضاه والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحقوق الموكل والاقارب على الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام * فان قلت لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطلقة عامة فهل يتناول الطلاق والعتاق والتبرعات * قلت لم اره صريحا والظاهر انه لا يملكها على المفتي به لان من الالفاظ ما صرح قاضيخان وغيره بأنه توكل عام ومع ذلك قالوا بعدمه اه ما ذكره ابن نجيم في رسالته ملخصا وقد ساقها القتال في حاشيته برمتها **(قوله)** وفي الشربلالية) عبارتها نقلا عن الحانية وفي فتاوى الفقيه ابن جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع اموري واقتك مقام نفسي لانكون الوكالة عامة ولوقال وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البيعات والانتكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان الرجل يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة تنصرف اليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح ادسورة البطلان ليست في قوله انت وكيلي في كل شئ^{*} كما في عليه الشارح هذه العبارات بل في غيرها وهي وكلتك في جميع اموري الخ الا ان يقال هما سواء في عدم العموم ولكن مبنى كلامه على ان ما ذكره عام ولكنك قد علمت ما فيه مما نقلناه سابقا ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه اه **(قوله)** فلو جهل كالوقال وكلتك بمالي منع **(قوله)** نظرا الى اصل التصرف الخ) جواب عما يرد على هذا الشرط وهو

كانت وكيلي في كل شئ^{*} نعم الشكل حتى الطلاق قل الشهيد وبه يفتى وخصه ابوالبث بغير طلاق وعتاق ووقف واعتمده في الاشياء وخصه قاضيخان بالمعاضات فلا يلبي العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواهر الجواهر وسيجي ان به يفتى واعتمده في الملتقط فقال واما الهبات والعتاق فلا يكون وكلا عند ابن حنيفة خلافا لمحمد وفي الشربلالية ولو لا يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة (وهو اقامة الغير مقام نفسه) ترفها او يحجزا (في تصرف جائز معلوم) فلو جهل ثبت الاذن وهو الحفظ (من يملكه) اى التصرف نظرا الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض انتهى ابن كمال

(فلا يصح توكيل مجنون وصى لايقل ٥٥٥ مطلقا وصى يعقل) تصرف ضار (شو طلاق وعناق وهبه

وصدقة وصح بما ينفعه) بلا اذن وليه (كقبول هبه) (صح) بما تردد بين ضرر ونفع كبيع واجارة ان مأذونا والا توقف على اجازة وليه) كالو باشره بنفسه (ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو مأذونا او مكاتبه وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفذ وان مات او لحق او قتل لا) خلافا لهما (و) صح (توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او خنزير) وشراهما كما مر في البيع الفاسد (ومحرم حلا لا يبيع صيد وان امتنع عنه الموكل امارض) التهي كما قدمنا فنبه ثم ذكر شرط التوكيل فقال (اذا كان الوكيل يعقل العقد ولو صوبا او عبدا محجورا) لا يفتي ان الكلام الآن في صحة الوكالة في صحة بيع الوكيل فاذا لم يقل ويقصده تبعا للكتير ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال (بكل ما يباشره) الموكل (بنفسه) نفسه فشمع الحصوصمة فلذا قال (فصح بحصوصمة في حقوق العباد برضا الحصم) وجوزاه بالارضاء وبه قالت الثلاثة وعليه

توكيل المسلم ذميا ببيع خمر او خنزير وتوكيل المحرم حلالا ببيع الصيد لانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل س (قوله فلا يصح توكيل مجنون) مصدر مضاف للفاعل (قوله تصرف) متعلق بتوكيل (قوله ان مأذونا) اي ان كان الصي الموكل مأذونا (قوله توكيل عبد) مضاف للفاعله (قوله توكيل مرتد) بخلاف توكيله عن غيره كما سنده (قوله وان امتنع عنه الموكل الخ) ومثله ما لو اشترى عبدا شرعا فاسدا واعتقه قبل قبضه لا يصح ولو امر المالك باعتاقه يصح لانه يصير قابضا اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد (قوله فنبه) اشار به الى انه لا تافى بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف اي ذكر شرط الموكل به والموكل ثم ذكر الخ تأمل (قوله يعقل العقد) اي يعقل ان البيع سالب للمبيع جالب للثمن وان الشراء بالعكس ح وفي البحر وما يرجع الى الوكيل فالعقل فلا يصح توكيل مجنون وصى لايقل الا بالبالغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان توقف ملكه والمعلم للوكيل بالتوكيل فلو وكله ولم يعلم تصرف توقف على اجازة الموكل او الوكيل بعد علمه اه (قوله ولو صوبا) قال في جامع احكام الصغار وان كان الصي مأذونا في التجارة فصار وكلا بالبيع بمن حال او مؤجل فباع جاز ببيع ولزمته العهدة وان كان وكلا بالشراء فان كان بمن مؤجل لان لزمته العهدة قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الامر حتى ان البالغ يطالب الامر باليمن دون الصي وان وكله بالشراء بمن حال فالقياس ان لان لزمته العهدة وفي الاستحسان تلزمه اه فقال وتامه في البحر في شرح قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ فراجع (قوله محجورا) صفة للصي والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يقل ويقصده) اي البيع احتراز عن بيع الهازل والمكره كما ذكره صاحب الهداية كذا في الهامش (قوله تبعا للكتير) اي حال كونه تابعا في عدم القول للكتير وذكره صاحب الهداية احتراز به عن بيع الهازل والمكره ح (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه) اي اذ ذكره المصنف ضابطا لاحد فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع الخمر ويملك توكيل الذي به لان ابطال القواعد باطل الطارد لا بالعكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي مسلما ببيع خمر وهو يملك لانه يملك التوصيل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملكه يملك توكيل كل احده بل التوصيل به في الجملة وتامه في البحر (قوله بكل) متعلق بقول المانن اول الباب التوكيل صحيح لنفسه اخرج الوكيل فانه لا يوكل مع انه يباشر بنفسه (قوله فشمع الحصوصمة) فترجع على قوله بكل ما يباشره وهو اولى من قول الكتير بكل ما يعقد لشموله العقد وغيره كافي البحر اي كالحصوصمة والقض (قوله فصح بحصوصمة) شمل بعضا منها وجبهما كافي البحر وفيه عن منية المفتي ولو وكله في الحصوصمة له لعليه فانه اثبات مال الموكل فلما اراد المدعي عليه الدفع لم يسمع قال فالحاصل انها تخصص بتخصيص الموكل وتعمم بتعميمه وفي البرازية ولو وكله بكل حق هو له وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز اه وتامه فيه (قوله برضا الحصم) شمل الطالب والمطلوب بحر (قوله وجوزاه الخ) قال في الهداية لا خلاف في الجواز اما الخلاف في لزوم يعني هل ترد الوكالة برد الحصم عنداني خفيفة نعم وعنداه لا يحجر جوهرة (قوله وعليه فتوى أبي الليث) أفنى الرمي بقول الامام الذي عليه التون واختاره غير واحد (قوله فتويضة للحاكم) بحث فيه في البرازية فانظر

فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتاني وصححه في النهاية والختار للفتوى تفويضة للحاكم دري

او مريدا له) ويكفي قوله
انا اريد السفر ابن كمال
(او محذرة) لم تحفظ
الرجال كاسم (او حائضا)
او نفساء (والحاكم بالمسجد)
اذ لم يرض الطالب بالتأخير
بحر (او محبوسا من غير
حاكم) هذه (المحسومة
قلومنه فليس بعدد بزازية
بمحا (ولا يحسن الدعوى)
خانية (لا يكون من
الاعذار) ان كان الموكل
شريفا خاصا من دونه
بل الشريف وغيره سواء
بحر (وله الرجوع عن
الرضا قبل سماع الحاكم
الدعوى) لا بعده قية (ولو
اختلفا في كونها محذرة
ان من بنات الاشراف
فالقول لها مطلقا) ولو
ثيبا فیرسل امينه ليحلفها
مع شاهدين بحر واقره
المصنف (وان من الاوساط
فالقول لها لو بكرا وان)
هي (من الاسافل فلا
في الوجهين) عملا بالظاهر
بزازية (و) صح (بايقانها
(و) كذا) (استيفانها الا
في حدود قود) بغيبة موكله
عن المجلس ملتقى (وحقوق
عقد لا بد من اضافته) اى
اى ذلك العقد (الى الوكيل
كسب واجازة وصلاح عن
اقرار يتعلق به) ما علم حيا ولو غائبا ابن ملك

(ان لم يكن محجورا كنسليم مبيع ٥٥٧ وقبضه وقبض فمن رجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب

بلا فصل بين حضور
موكله وغيبته) لانه العاقد
حقيقة وحكما لكن في
الجوهره ولو حضر فالعهدة
على أخذ الثمن لا العاقد
في اصح الاقوال ولو
اضاف العقد الى الموكل
تتعلق الحقوق بالموكل
اتفاقا ابن مالك فيلحفظ
فتقوله لا بد فيه مافيه ولذا
قال ابن الكمال يكفي
بالإضافة الى نفسه فافهم
(وشرط) الموكل (عدم
تعلق الحقوق به) اى
بالموكل (لغو) باطل
جوهره (والمالك يثبت
للموكل ابتداء) في الاصح
(فلا يعنى قريب الموكل
بشرائه ولا يفسد نكاح
زوجته به و) لكن (ها)
اشرى وكيله قريب موكله
وزوجته) لان الموجب
للعق والفساد الملك
المستقر (وفي كل عقد
لا بد من اضافته الى موكله)
يعنى لا يستغنى عن الاضافة
الى موكله حتى لو اضاف
الى نفسه لا يصح ابن كمال
(كنكاح وخلع و صلح
عن عن دم عمد او عن

كما قال فبا سبق اه (قوله ان لم يكن) اى الوكيل (قوله محجورا) فان كان محجورا
كاعبد والصبي المحجورين فانهما اذا عقدا بطريق الوكالة تتعلق حقوق عقدهما
بالموكل س (قوله كنسليم مبيع) بيان لحقوق العقد (قوله ورجوع به عند استحقاقه)
شامل لمسلتين * الاولى ما اذا كان الوكيل بائنا وقبل الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان
المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلمه الى الموكل وهو يرجع على
موكله * الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون
موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل
على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر قاعدته عند اختلاف الثمن اه
بمجر (قوله في عيب) شامل لمسلتين ايضا ما اذا كان بائنا فيرده المشتري عليه وما اذا كان
مشتريا فيرده الوكيل على بائنه لكن بشرط كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا يرد له الا بذنه كما
سيأتى في الكتاب بمجر (قوله ولو اضاف الخ) رده في البحر فراجع فارجعه فلا يرد اعتراضه على
المصنف وهنا كلام في حاشية القتال وحاشية ابن السمود فراجع وكذا في نور العين في
احكام الوكالة في الفصل الثالث والتالين وكتبته في هامش البحر (قوله يكفي) اى من غير
لزوم (قوله لان الموجب الخ) هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من انه
يثبت للوكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح) اى لا يصح على
الموكل فلا يتناقض قوله الآتى حتى لو اضاف النكاح لنفسه وقبح النكاح له كما ظن وفي البرازية
الوكيل بالطلاق والعناق اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلانا امرنى ان اطلق
او اعنى ينفذ على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح
والطلاق مخرج الوكالة بان اضافته الى نفسه صح الا في النكاح والفرق انه في الطلاق اضافته
الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وهى للموكل في الطلاق والعناق فاما في النكاح
فدعة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها واخرج مخرج الوكالة لا يصح
مخالفا لضافته الى المرأة معنى فكانه قال ملكتك بضع موكلى اه قال في البحر فعلى هذا
معنى الاضافة الى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما
عده على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي حاشية القتال عن الاشباه الوكيل بالابراء اذا
أبرأ ولم يفضله الى موكله لم يصح كذا في الجزاة اه اقول وظاهر ما في البحر انه لا تلزم الاضافة
الا في النكاح وهو مخالف لكلامهم فانظر ما في الدرر وتدير وانظر ما لعقائد على البحر وراجع
ايمان شرح الوهبانية (قوله او عن انكار) هذا الصلح لا يصح اضافته الى الوكيل بخلاف
الصلح عن اقرار فانه يصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلاف الاضافة في الموضوعين
فاقتضى الصياح في الاضافة ابن كمال وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال لا فرق فيهما (قوله
وهبة وتصدق) انظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل (قوله سفيرا) السفير الرسول
والصلح بين القوم صحاح كذا في الهامش فانه يضيفهما الى موكله فانه يقول خالعت موكلى

انكار وعنى على مال وكتابة وهبة وتصدق واعادة وايداع ورهن واقراض) وشركة ومضاربة عني (تتعلق بموكله)

لا به لكونه فيها سفيرا محضا حتى لو اضافته لنفسه وقبح النكاح له فكان كالرسول (فلا مطالبة عليه) في النكاح

(بهر وتسليم) للزوجة (والمشتري الامام عن دفع الثمن للموكل ٥٥٨ وان دفع) له (صح ولومع نفى الوكيل)

بكذا وكذا في امثاله ابن ملك يجمع **(قوله بهر)** اى اذا كان وكيل الزوج **(قوله وتسليم)** اى اذا كان وكيلها **(قوله للموكل)** لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اصاله **(قوله)** نعم تقع المقاصة) فلو كان للمشتري على الموكل تقع المقاصة بمجرد العقد بوصول الحق اليه بطريق التقاص ولو كان له دين عليهما تقع المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة به ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وقال ابو يوسف رضى الله عنه لا تقع المقاصة بدين الوكيل بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم حيث لا تبرأ ذمته بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوصى لان اليتيم ليس له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ من الدين فيكون الدفع اليه تصديعا فلا يعتد به وبخلاف الوكيل في الصرف اذا صارف وقبض الموكل بدل الصرف حيث يبطل الصرف ولا يعتد بقبضه اه عني كذا في الهامش **(قوله بخلاف)** متعلق بقوله وان دفع له ح وقوله وكيل يتيم اى وصيه **(قوله فلا يملك)** اى المولى **(قوله بقبض القرض)** بان يقول الرجل اقرضنى ثم يوكل رجلا بقبضه يجر عن القنية * (فرع) * التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويسى مناه ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤنة او خوف عار على فأقر بالمدعى يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان صحهما لا يصح وقدم الشيخ يعنى صاحب البحر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة الفاسدة انه لا يصح التوكيل في المباح وانه باطل رمى على البحر والفرع سياتى متناهى باب الوكالة بالخصومة والله اعلم

استحسانا (ولا يطلابه الوكيل ثانيا) لعدم الغائده نعم تقع المقاصة بدين الوكيل لو وحده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عني (ومثله) اى مثل الوكيل عبد (مأذون لادين عليه مع مولاه) فلا يملك قبض دينه ولو قبض صح استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه للغرماء بزازية (فرع) التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة درر والتوكيل بقبض القرض صحيح فتنبه

باب الوكالة بالبيع

والشراء *

باب الوكالة بالبيع والشراء

(قوله ان عمت) بأن يقول ابتعلى ما رأيت لانه فوض الامر الى رأيه فائ شئ يشتره يكون ممثلا درر وفي البحر عن البرازية ولو وكله بشراء اى ثوب شاء صح و لو قال اشترى الثوب لم يذكره محمد وقيل يجوز وقيل لا ولو اناويا لا يجوز ولو ثيابا او الدواب والياب او دواب يجوز وان لم يقدر الثمن **(قوله بطلت)** اى وان بين الثمن **(قوله متوسطه)** او تحه في النهاية **(قوله)** زيلى (عبارة لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بان ينظر في حاله ح وفي الكفاية فان قيل الحخير انواع منها ما يصح لركوب العطاء ومنها ما لا يصح الا ليحمل عليه قلنا هذا اختلاف الوصف مع ان ذلك يصير معلوما بمعرفة حال الموكل حتى قالوا ان الغازى اذا امر انسانا بأن يشتري له حمرا ينصرف الى ما يركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب او الاذنين لا يجوز عليه اه **(قوله القسم الاول)** اى ما فيه جهالة بسيرة وهى جهالة النوع المحض **(قوله دار اوعبد)** جعل الدار كالعبد تبعا للكثرة موافقا لقاضيهان لكنه شرط مع بيان الثمن بيان المحلة كافى فتاواه بخلاف الهداية فانه جعلها كالثوب لانها تختلف باختلاف الاغراض والجبران والمرافق والمحال والبلدان وذكر في المعراج انه يخالف لرواية المبسوط قال والمتأخرون قالوا في ديارنا لا يجوز الا ببيان المحال ووفق في البحر بحمل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الدار اختلافا فاحشا وكلام غيره على غيره **(قوله اول)** بأن كان يوجد بهذا الثمن انواع **(قوله)**

الاصل انها ان عمت او علمت أو جهلت جهالة يسيرة وهى جهالة النوع المحض كغرس صحت وان فاحشا وهى جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن او الصفة كتركى تحت والا لا (وكله بشراء ثوب هوى او فرس او بغل صح) بما يجمله حال الامر زيلى فراجعه (وان لم يسم) ثمنا لانه من القسم الاول (وبشراء دار او عبد جاز ان سمي) الموكل (ثمنا)

يخصص نوعا او لا يجر (اونوعا) كحبشى زادى البرازية او قدرا ككذا قفيزا (والا) يسم ذلك (لا) يصح والحق بجهالة الجنس

(و) هي ماله وكله (بشراء ثوب او دابة لا) يصح (وان سمي ثوبا) للجهالة الفاحشة (وبشراء طعام وبين قدره اودفع ثمنه وقع) في عرفنا (على المتبادر) المهيأ **٥٥٩** (للاكل) من كل مضموع يمكن اكله بلا اتمام (كاحكام مطبوخ

او مشوى) وبه قات الثلاثة (وبه يفتى) عيني وغيره اعتبارا للعرف كما في العين (وفي الوصية له) اي لشخص (بطعام يدخل كل مضموع) ولو دوام به حلاوة كسكرجين بزازية (وللوكيل الرد باليب مادام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (ولوارثه او وصيه ذلك بعد موته) موت الوكيل (فان لم يكن فاموكله) ذلك اي الرد باليب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه (فلو سلمه الى موكله امتنع رده الا بأمره) لانتهاء الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسدا فله الفسخ مطلقا الحق الشرعية (و) للوكيل (حبس المبيع بتم دفعه) الوكيل (من ماله اولا) بالاولى لانه كالبائع (ولو اشتراه الوكيل) بتم دفعه ثم اجله البائع كان للوكيل المطالبة به حالا (وهي الحيلة خلاصة ولو وجه كل الثمن رجع بكماله ولو بعضه رجع بالباقي لانه حط بجزءه) المبيع من مال يده قبل

(وهي) اى جهالة الجنس **(قوله)** بشراء ثوب او دابة الخ اقول سيأتي متنا في هذا الباب لو وكله بشراء شئ يغير عنه بالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل او شرأه بماله اى مال الموكل والطاهر انه مقيد بما اذا سمي ثوبا او نوعا تامل ويكون قوله يغير عنه مقابلا لما سمي عنه بعد بيان الجنس **(قوله)** في عرفنا نقول عن بعض مشايخ ماوراء النهر قال في البرازية وفي عرفنا ما ذكرنا قال في البحر ولكن عرف القاهرة على خلافهما فان الطعام عندهم للطبخ بالمرق واللحم **(قوله)** بزازية قال في المنع بعد قوله يدخل كل مضموع كما في البرازية وفي ايمانها الا يأكل طعاما فاكل دواء ليس بطعام كالسكرمونيا لا يحنث ولو به حلاوة كالسكرجين بحث اهـ فليتأمل **(قوله)** باليب اشار الى انه لو رضى باليب فانه يلزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء الزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك يهلك من مال الموكل كذا في البرازية والى ان الرد عليه وكان وكلا بالبيع فوجد المشتري به عيبا مادام الوكيل عاقلان من اهل لزوم الهدية فلو محجورا فعلى الموكل بخر **(قوله)** وهذا الخ لا حاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع في يده ح **(قوله)** مطلقا اي وان سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فيسترد الثمن منه بغير رضا **(قوله)** حبس المبيع الذي اشتراه للموكل منع **(قوله)** دفعه قال في المنع قيد بقوله دفعه لانه لو لم يكن دفعه فله الحبس بالاولى لانه مع الدفع ربما يتوهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس فأقارب الحبس انه ليس بمتبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه وان لم يأمر به صريحا للاذن حكما **(قوله)** اولا اي لم يدفعه **(قوله)** لانه تعليل الحبس للاولوية **(قوله)** بنقد اي ثمن حال فلو يؤجل تأجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالا بخر **(قوله)** كل الثمن اي حصة واحدة قال في البحر ولو وجهه خمسمائة ثم التمسائة الباقية لم يرجع الوكيل على الآمر الا بالاخري لان الاولى حط والثانية هبة **(قوله)** فهو كبيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة ابن كمال **(قوله)** كرهن اي فيهلك بالاقبل من قيمته ومن الثمن وعند زفر كفصب فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقيين يضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند ابي يوسف لان الرهن يضمن بالاقبل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال **(قوله)** وابن ملك اي والحدادي نقلا عن المستصفي ومنى عليه في درر البحار وعزاه صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بأن الوكيل اصيل في باب البيع حضر الموكل العقد اولم يحضر وقال الزيلعي واطلاق المبسوط وسائر الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر اصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشى عليه المصنف تبعا للبحر لكن اجاب العيني عن الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب اهـ وتعقبه الحوى بأن الوكيل نائب في اصيل العقد اصيل في الحقوق فلا اعتبار بمحضرة الموكل وبه علمت ان ما ذكره الشارح اي العيني في غير محله قلت والذي يدفع الاشكال من اصله ما قدمه الشارح عن

حبسه هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن لان يده كيد (ولو هلك بعد حبسه فهو كبيع) فيهلك بالثمن وعند الثاني كرهن (ولا اعتبار بمفارقة الموكل) ولو حضر اكما اعتمد المصنف تبعا للبحر خلافا للعيني وابن ملك (بل بمفارقة الوكيل)

ولو صيا (في صرف وسلم فيطل العقد بمفارقتها صاحبه قبل القبض) ٥٦٠ لانه العاقد والمراد بالسلم الاسلام

الجوهرة من ان العهدة على آخذ الثمن لا العاقد لوحضرا في اصح الاقاويل وما ذكره العيني
 وصاحب العناية مبنى على القول الآخر من انه لا عبرة لحضرته وهو مامنى عليه في الثمن
 سابقا فتنبه **(قوله ولو صيا)** انى بالمبالغة لانه محل موهم حيث لا يرجع الحقوق اليه **(قوله)**
فيطل العقد الخ كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين ددر وهو تفريع على
 الاصل المذكور **(قوله بمفارقتها)** اى الوكيل **(قوله صاحبه)** وهو العاقد من **(قوله والمراد)**
الخ قال الزيلعي وهذا في الصرف يجري على إطلاقه فانه يجوز التوكيل فيه من الجانبين واما
 في السلم فانه يجوز بدفع رأس المال فقط واما يأخذه فلا يجوز لان الوكيل اذا قبض رأس المال
 يبقى المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط ان
 يكون الثمن لغيره كما في بيع العين واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب المسلم فيه
 في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه الى الأمر على وجه التملك منه كان قرضا اه **(قوله)**
 ضعفه احتراز عن الزيادة القليلة ككثرة ارطال ونصف قاتها لازمة للأمر لانها تدخل بين
 الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بحر عن غلبة البيان **(قوله خلافا لهما)** فعندها يلزمه
 العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاده خير امتنع **(قوله كثير موزون)** قيد به لان في القيسيات
 لا ينفذ شيء على الموكل من **(قوله بخلاف الخ)** محل هذا بعد قوله لا يشتري لنفسه **(قوله)**
 والفرق في الوانى ذكره الزيلعي ايضا وحاصله ان التلكاح الداخلة تحت الوكالة تكاح مضاف
 الى الموكل فيعزل اذا خالف واذن الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطلق غير مقيد بالضافة
 الى كل احد اه **(قوله غير الموكل)** بالجر صفة شيء مخصصة وبانصب استثناء منه واما قال
 في المنع واما قيدنا بغير الموكل الاحتراز عما اذا وكل العبد من يشتري له من مولا او وكل العبد
 بشراء له من مولا فاشترى فانه لا يكون للأمر ما لم يصرح به للمولى انه يشتري فيه مالاً امر
 مع انه وكيل بشراء شيء بعينه كإسباني اه وكأن وجه الاحتراز عما ذكره من صورتين
 باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخفى ما فيه فكان الاولى ان يقول
 غير الموكل والموكل اه **(قوله لا يشتري لنفسه)** اى بلا حضوره باتقانى كذا في الهامش **(قوله)**
 بالاولى اوضحه في البحر **(قوله دفعاً للعقد)** قال الباقي لانه يؤدي الى تعريض الأمر حيث
 اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه فلا يملكه على ما قبل الامحضر من الموكل كذا في الهداية اه
 هكذا في الهامش وفيه الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وباتقانا
 فيبيع من غيره ثم يشتري منه وان امره الموكل انه يبيع من نفسه او اولاده الصغارا ومن
 لا تقبل شهادته فباع منه جاز بزانية اه حاملة واذا وكله ان يشتري له عبدا بعينه فمن سمي
 وقبل الوكالة ثم خرج من عند الموكل واشهد على نفسه ان يشتري لنفسه ثم اشترى العبد
 بثل ذلك الثمن فهو للموكل فتاوى هندية **(قوله فلو اشتراه)** تفريع على قوله حيث لم يكن
 مخالفا **(قوله بغير التقود)** اى اذا لم يكن الثمن مسمى **(قوله او بخلاف)** شمل المخالفة
 في الجلس والتقدير وفيه كلام فانظره في البحر **(قوله ماسمى)** اى ان كان الثمن مسمى **(قوله)**
 فالشراء للموكل المسئلة على وجوه كما في البحر وحاصلها انه ان اضاف العقد الى مال
 احدها كان المشتري له وان اضافته الى مال معاق فان نواه للأمر فهو له وان نواه لنفسه

لا قبول السلم لانه لا يجوز
 ابن كمال (والرسول
 فيهما) اى الصرف
 والسلم (لا تعتبر مفارقتها
 بل مفارقة مرسله) لان
 الرسالة في العقد لا القبض
 واستفيد صحة التوكيل
 بهما (وكله بشراء عشرة
 ارطال ثم بدرهم فاشترى
 ضعفه بدرهم مما يباع منه
 عشرة بدرهم لزم الموكل
 منه عشرة بنصف درهم)
 خلافا لهما والثلاثة قلنا
 انه مأمور بأرطال مقدرة
 فينفذ الزائد على الوكيل
 ولو شري مالا يساوى
 ذلك وقع للوكيل اجاناً
 كثير موزون (ولو وكله
 بشراء شيء بعينه) بخلاف
 الوكيل بالتكاح اذا تزوجها
 لنفسه صح مئة والفرق
 في الوانى (غير الموكل
 لا يشتري لنفسه) ولا للموكل
 آخر بالاولى (عند غيبته
 حيث لم يكن مخالفا) دفعاً
 للغير (فلو اشتراه بغير
 التقود او بخلاف ماسمى)
 الموكل (له من الثمن وقع)
 الشراء (للموكل) لمخالفة
 سره وينعزل في ضمن
 المخالفة عني (وان) بشراء
 شيء (بغير عينه) فالشراء
 للموكل الا اذا نواه للموكل

وقت الشراء

(نحو)

(او شراء بماله) اى بمال الموكل ولو تكاذبا في التية حكم بالنقد اجماعا ولو توافقا انها لم تحضره فروايتان (زعم انه اشترى عبدا لموكله فهلك وقال موكله بل شرهته لنفسك فان) كان العبد (معينا وهو حى) قائم (فالقول للمأمور مطلقا اجماعا فقد ائتمن اولالاخاره عن امر تلك استضافه (وان ميتا) والحال ان (التمن منقود فكذلك) الحكم (والا) يكن منقودا (فالقول للموكل) لانه ينكر الرجوع عليه (وان) العبد (غير معين) وهو حى او ميت (فكذا) اى يكون للمأمور (ان التمن منقودا) لانه امين **٥٦١** (والا فلا امر) للتهمة خلافا لهما (قال يعنى هذا لعمر وقباحتها

ثم انكر الامر) اى انكر المشتري ان عمر امره بالشراء (اخذه وعمر وولغا انكاره) الامر لما قضته لاقراءه بتوكيله بقوله يعنى لعمر (الا ان يقول عمر ولم امره به) اى بالشراء (فلا) يأخذه وعمر ولان اقرار المشتري ارتد بده (الا ان يسلمه المشتري اليه) اى الى عمر ولان التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطى وان لم يوجد فقد ائتمن للعرف (امره بشراء شيئين معينين) او غير معينين اذا نواه للموكل كامر بحر (و) الحال انه (لم يسم ثمتا) فاشترى له احدهما بقدر قيمته او بزيادة (يسيرة) (يتفان الناس فيها صح) عن الآمر (والالا) ذ ليس للموكل الشراء بغير قاض اجماعا بخلاف وكيل البيع كاسيجي (و) كذا (بشرائهما بالتف

فهو له وان تكاذبا في التية يحكم بالنقد اجماعا وان توافقا على عدمها فللعاقدة عند الثاني وحكم النقد عند الثالث وبه علم ان محل التية للموكل فيها اذا اضافته الى مال مطلق سواء تقدم من ماله او من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محله فيها اذا اضافته الى مال مطلق لكن في الاول يحكم بالنقد اجماعا وفي الثاني على الخلاف السابق اه **(قوله او شراء)** معناه اضافة النقد الى ماله لا الشراء من ماله بحر **(قوله فهلك)** الصواب اسقاطه لقوله وهو حى كافي للشرئبالية وتبيح فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة **(قوله قائم)** لاحاجة اليه ولعله اراد انه قائم من كل وجه ليحترز به عما اذا حدث به عيب فانه كالهلاك كما في البرازية تأمل **(قوله للمأمور)** اى مع يمينه يعقوبية **(قوله والا يكن منقودا)** سواء كان العبد حيا او ميتا ح وفيه ان صورة الحى مرت وهذه في الميت **(قوله اى يكون)** اى القول كذا في الهامش **(قوله والا فلا امر)** حاصل المسئلة المذكورة على ثمانية اوجه كما قال الزيلعي لانه اما ان يكون مأمورا بشراء عبد بيمينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون التمن منقودا او غير منقود وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا ثم قال خلاصه ان التمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لانك الانشاء بان كان ميتا فالقول للآمر وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور عندها وكذا عند اى حيفة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للآمر اه **(قوله للتهمة)** فانه يحتمل انه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفقة خاسرة اراد الزامه للموكل ح كذا في الهامش **(قوله خلافا لهما)** الخلاف فيا اذا كان منكرا حيا والتمن غير منقود فقط ح كذا في الهامش **(قوله بقوله يعنى الح)** بدل من قوله بتوكيله **(قوله او غير معينين)** بحث فيه ابو السعود فانظر ما كتبناه على البحر **(قوله اذا نواه)** قيد في غير معينين فقط ح كذا في الهامش **(قوله كامر)** قريبا في قوله وان بغير عينه فالشراء للموكل الا اذا نواه للموكل **(قوله عن الآمر)** لان التوكيل مطلق اى عن قيد المعينة وقد لا يتفق الجمع بينهما **(قوله معين)** لاحاجة اليه مع قول المصنف وعينه ح **(قوله والا يعين)** لا المبيع ولا البائع **(قوله خلافا لهما)** فقالا يلزم الآمر اذا قبضه المأمور بحر **(قوله ماعليه)** اى يعقد عقد السلم ح بان قال له اسلم الدين الذى لى عليك الى فلان جاز وان لم يعين فلان لم يجز عنده وعندها يجوز كيفما كان وكذا لو امره بان يصرف ماعليه من الدين زيلعي **(قوله او يصرفه)**

وقيمتهم سواء فاشترى احدهما (٣٦) (ين) (ع) بنصفه او اقل صح (و) (و) (بالاكثر) ولو يسيرا (لا) يلزم الآمر (الا ان يشتري الثاني) من المعينين مثلا (بما بقى) من الالف (قبل الخصومة) لحصول المنقود وجوز ان بقى ما يشتري بتمله الآخر (و) لو أمر رجل مديونه (بشراء شئ) معين (بدين له عليه وعينه او) عين (البائع صح) وجعل البائع وكذا بالتبضير دلالة فيقرأ الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المحيول باطل ولذا قل (والا) يعين (ان) يلزم الآمر (ونفذ على الأمور) فهلاكه عليه خلافا لهما وكذا الخلاف لو أمره ان يسلم ماعليه او يصرفه بناء على تعين المنقود

في وكالات عنده وعدم تعينها في المعاوضات عندها (ولو امره) أي امر رجل مديونه (بالتصدق بما عليه صح) امره بجمعه
 الملك على وهو معلوم (لا) صح امره (لو امر) لا جبر (مستأجر بمرقه المستأجر لماعليه من الاجرة) وكذا لو امره
 بشراء عبده يسوق الدابة وينفق عليها صح انفق للضرورة لانه لا يجبر الا جبر كل وقت فجعل المؤجر كالمؤجر في القبض قلت
 في شرح الجمع الصغير لا يشترط ان كان ذات قول وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب قيل على الخلاف انه فراجع
 (و) لو امره (شراؤه بثلث ودفع) المثل (فشترى وقيمته ٥٦٢) كذلك فقال (الامر اشتريت بنفسه

وقوله لا يجوز بل كله
 صادق) رنه أمين (وان)
 كان (قيمته بنفسه) فقول
 (لو امر) لا يجوز درو بان
 كمال تبعه لحد السرعة
 حيث قل صادق في الكل
 بغیر الحلف وتبعه المصنف
 لكن جزء الوافي به
 تحريف وصوابه بعد
 الحلف (وان لا يدفع)
 الانك (قيمته بنفسه)
 فقول (لو امر) بلا
 يمين قوله المصنف تبعاً
 لا درر كما مرقات لكن
 في الاشبه القول لا وكيل
 بينه الا في اربع قبالبنة
 فقبه (وان) كان (قيمته)
 انق فيتحلفن ثم يفسخ
 المقد يشهدا (فيلزم)
 اشيع (المأمور) وكذا
 لو امره (شراء معين من
 غير يمين يمين فقل المأمور
 اشتريه بكذا) ان صدقه
 باقعه على الاضطر (وقول

أي يعقد عقد التصرف كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده) ولهذا لو قيده ما
 بالعين منها او بالدين منها ثم هلك العين او سقط الدين بطلت الوكالة اذا تعينت فيها كان
 هذا تملك الدين من غير من عليه الدين وذا لا يجوز الا اذا وكله بقبضه ثم بقبضه نفسه
 وتوكيل المحبوس لا يجوز فكان باطلا او يكون امرا يصرف مالا يملكه الا بالقبض قبله زبلي
 (قوله في المعاوضات) عينا كانت النقود او ديناً (قوله تجل المؤجر) بالفتح وهو الدار
 مثلاً (قوله كالمؤجر) بالكسر (قوله فراجع) قول الذي رأيت في الشرح المذكور
 في هذا المثل مثل ما قدمه ونحوه وامامه مسألة اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قواها وان كان
 قول الكل فانه جائز باعتبار الضرورة لان المستأجر لا يجبر الا جبر في كل وقت فجعلنا الحمام
 قواماً مقام الآجر في القبض اه وناجد هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره المتن لان
 وجوب الاجرة يكون بعد استيفاء المنفعة او اشتراط التعجيل وهو معنى قول المتن لماعليه
 من الاجرة (قوله لا امر) ويستند على المأمور زبلي (قوله باليمين) في الاشياء كل من
 قبل قوله فلهية العين الا في مسائل عشر وعددها وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تأمل
 كذا بخط بعض الفضلاء وذكر في الهامش فروعه أي وان قل امرني فدفعتني الى وكيل له
 او ضرب له او وجه لي او قضى لي من حق كان لي عليه لا يصدق ومن المسال اه بجر وفيه
 من شق القضاء تأنيب النظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقت او تفريقه على
 المستحقين وانكروا فاقول له كذا دليل لكن مع العين وبه فرق أمين القاضي لانه لا يمين عليه
 كالقاضي وفي الحلية من الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان اه
 حامدة اه (قوله جزء الوافي) وكذا اعترضه في التعقيب وقد ذكرت العبارة في
 هاشم البحر (قوله تحريف) وادعى انه مخالف للعقل والنقل (قوله لكن في الاشياء) في
 عبارة الاشياء كلام ضويل ذكره الشرنبلالي في رسالة حافية وكذا انقضى له رسالة حصها
 الطوى في حاشيته ونقله المختار فراجع ذلك ان شئت (قوله المأمور) في صورتين زبلي
 (قوله ولو اختلفت) انفق على بيان شي لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي
 قبها فانه يمين فيها شي من الثمن وفي الزبلي سهو كنيته عليه في البحر (قوله بشراء اخيه)
 أي اخي الأمر (قوله فاقول له) أي الأمر (قوله من مولاه بكذا) أي أنت مثلاً وكان

الامر بنفسه تحالفاً فوقوع الاختلاف في الثمن يوجب التحالف (ولو اختلفا في مقداره) أي الثمن (يأنى)
 (فقل الأمر ثم لمرته بشراؤه بثمة وقول المأمور بأنت فقول للأمر) بينه (فان برهنا قدم برهان المأمور) لانها أكثر
 اثباتاً (لو امره) بشراء اخيه فشرى الوكيل فقال الأمر ليس هذا المشتري (يأنى فاقول له) بينه (ويكون الوكيل
 مشترياً لنفسه) والاصل ان الشراء متى ما ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور بخلاف البيع كما مر في خيار الشرط (وعتق
 العبد عليه) أي على الوكيل (لزمه) عتقه على موكله فيؤاخذ به خاتية (و) لو مره عبد (بشراء نفس الأمر من مولاه
 بكذا ودفع) المبلغ (فقل) الوكيل (سيدته فباعه على هذا) الوجه (عتق) على المالك

(و ولاؤه لسيد) وكان الوكيل سفيرا (وان قال) الوكيل (اشترينه) ولم يقل لنفسه (فالعبد) ملك (للمشتري والالف للسيد فيها) لانه كسب عبده (وعلى العبد ألف اخرى في) الصورة (الاولى) بدل الاعتاق (كما على المشتري) الف (منها في الثانية) لان الاولى مال المولى فلا يصح بدلا (وشراء العبد من سيده اعتاق) فتأخروا أحكام الشراء فلذا قال (فلو شري) العبد (نفسه الى العماء صح) الشراء بخر (كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل) آخر (وبطل) الشراء (في حصه شريكه) بخلاف ما لو شري الاب ولده مع - ٥٦٣ - رجل آخر فانه يصح فيه ما يبيع الخالية من بحث الاستحقاق والفرق

العقد المبيع في الثاني لا الاول لان الشرع جعله اعتاقا ولذا بطل في حصه شريكه للزوم الجمع بين الحقيقة والحجاز (قال ابيد اشترى نفسك من مولائك فقال مولاه بعني نفسي لفلان ففعل) أي باعه على هذا الوجه (فهو للأمر) فلو وجد به عيبا ان علم به العبد فالرد لان علم الوكيل

يأبى التعيين به لقوله بعد والالف للسيد (قوله سفيرا) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على العبد الاعلى الوكيل هو الصحيح بخر (قوله فتأخروا أحكام الشراء) أي فلا يبطل بالشروط الفاسدة ولا يدخله خيار الشرط كذا في الهامش (قوله الى العماء) فانه لو كان شراء حقيقة لأفسده الاجل المجهول (قوله ومعه رجل) أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفس العبد أي صفقة واحدة بخر (قوله العقد المبيع في الثاني) أي في شراء الاب لان صيغة الشراء استعمت في معناها الحقيقي لا الاول لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تفيد الشراء س (قوله الحقيقة) وهو ثبوت الملك للمشتري (قوله والحجاز) وهو الاعتاق (قوله لزوالم حجرة) جواب عما يقال العبد المحجور اذا توكل لا ترجع الحقوق اليه وعزا في الهامش الاشكال الى الدرر (قوله لو كبل اذا خاف) قل في الهامش وكله ان يبيع عبده بألف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى اثنين لا يملك بيعه بألف بزازية اه

فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء

للعبد اختيار (وان لم يقل لفلان عتق) لانه أنى يتصرف آخر ففقد عليه وعليه الحق فيهما لزوال حجرة بعقد باشره فقرنا بأذن المولى درر (فرغ) الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في الجنس كبيع بألف درهم فباعه بألف واهة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصة ودرر

(قوله والاجارة الخ) لما الحوالة والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه يجوز عندها ويضمن وعند ابن يوسف لا يجوز * الوكيل بالبيع يملك الاقالة حتى لو باع ثم اقل لزمه الثمن للموكل والوكيل بالشراء لا يملكها بخلاف الوكيل بالبيع (٢) والوكيل بالسلم والوصى والاب والمتولى كالوكيل ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز يملك الحوالة بالاجارة والاقالة على خلاف ما مر وكذا لو أبرأ المشتري عن الثمن صح عندها لكن يضمن وهذا اذا لم يقرض لثمن أما اذا قبض فلا يملك الخط والاقالة اه كذا في الهامش (قوله الامن عبده ومكاتبه) وكذا مفروضة وابنه الصغير فليست من قولهما اربع بخر وقيد العبد في المبسوط بغير المديون وفيه اشارة الى انه لو كان مديونا يجوز بخر (قوله كما يجوز عقده) أي عند عدم الاطلاق (قوله الامن نفسه) وفي السراج لو امره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الا ان يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولادين عليه فلا يجوز قبلا وان صرح به للموكل اه منج * الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وبائعا فيبيع من غيره ثم يشتريه منه وان امره الموكل ان يبيعه من نفسه وأولاده الصغار أو ممن لا تقبل شهادته فباع منهم جائز بزازية كذا في البحر ولا يخفى ما بينهما من المخافة

فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء

والاجارة والصرف والسلم ونحوها (مع من ترد شهادته له) للثمة وجوازها بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه (الا اذا اطلق له الموكل) كبيع من شئت (فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة) اتفاقا (كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة) اتفاقا أي يبيعه لاشراؤه بأكثر منها اتفاقا كما لو باع بأقل منها بفن فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا يسير عنده خلافا لما ابن مالك وغيره وفي السراج لو صرح بهم جاز اجماعا الا من نفسه وطفله وعبده غير المديون

(٢) قوله بخلاف الوكيل بالبيع الظاهر انه لاحاجة اليه تأمل اه مصححه

وذكر مثل ما في السراج في النهاية عن المبسوط ومثل ما في البرازية في الذخيرة عن الطحاوي
 وكان في المسئلة قولين خلافا لمن ادعى انه لا يخالف بينهما (قوله) وصح بيعه بما قل او كتر الخ
 قال الحنفي حجة من يتصرف بالتسليط حكمهم على خمسة اوجه منهم من يجوز بيعه
 وشراؤه بالمعروف وهو الاب والجد والوصي وقدر ما يتغابن يجعل عفوا ومنهم من يجوز
 بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة يجوز لهم ان
 يبيعوا ما يساوي الفا بدرهم ويشتروا ما يساوي درهما بألف وعندها لا يجوز الا على
 المعروف واما الحارثي البالغ العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه اجماعا ومنهم من يجوز
 بيعه كيفما كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريكا العنان أو المفاوضة
 والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيع هؤلاء عند أبي حنيفة بما عزموا وعندها لا يجوز
 الا بالمعروف واما شراؤهم فلا يجوز الا على المعروف اجماعا فان اشترى بخلاف المعروف
 والعادة او بغير التقود نفذ شراؤهم على انفسهم وضمنوا ما تقدموا فيه من مال غيرهم اجماعا
 ومنهم من لا يجعل قدر ما يتغابن فيه عفوا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحاجي فيه
 قليلا وعليه دين مستغرق فانه لا يجوز محاباته وان قات والمشتري بالخيار ان شاء وفي الثمن
 الى تمام القيمة وان شاء فسخ واما وصيه بعد موته اذا باع تركته لقتضايه وحاجي فيه قدر
 ما يتغابن فيه صح بيعه ويجعل عفوا وكذا لو باع ماله من بعض ورثته وحاجي فيه وان قل
 لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان أكثر من قيمته حتى يجزئ سائر ورثته وليس عليه دين
 ولو باع الوصي عن لا يجوز شهادته له وحاجي فيه قليلا لا يجوز وكذا المضارب ومنهم من لا يجوز
 بيعه وشراؤه مالم يكن خيرا او هو الوصي اذا باع ماله من اليتيم واشترى فعند محمد لا يجوز بحال
 وعندها ان خيرا فخير والا لم يجز اه سائحاني قلت وفي وصايا الخاتمة فسر السرخسي الحثيرة
 بما اذا اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم ما يساوي عشرة بمخمسه عشر وباع مال نفسه من اليتيم
 ما يساوي عشرة بثمانية وذكر ما قدمناه في منية المفتي بعبارة اخصر مما قدمناه (قوله)
 برزازية) قال العلامة قاسم في تصحيحه على القدوري ورجح دليل الامام المعول عليه عند
 النسفي وهو اصح الاقاويل والاختيار عند المحبوي ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه
 رملي وعليه اصحاب المتون الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية سائحاني (قوله)
 بالنقد بألف جاز) لانه وان صار مخالفا الا انه الى خير من كل وجه وان باعه بأقل من الالف
 بالنقد لا يجوز لانه وان خالف الى خير من حيث التعجيل خالف الى شر من حيث المقدار
 والخلاف الى شر من وجه يكفي في المنع فان باعه بألثين نسبة وشهرا ايضا لا يجوز ذخيرة وفيها
 قبله واذا واكله بالبيع نسبة فباعه بالنقد ان بما يباع بالنسبة جاز والا فلا اه وفي البحر عن
 الخلاصة لوقل به الى أجل فباعه بالنقد قال السرخسي الاصح انه لا يجوز بالايجاع وفرق
 بينه وبين ما نقله الشارح بتعين الثمن وعدمه قلت لكن ينبغي ان يكون ما في الخلاصة محمولا
 على ما اذا باع بالنقد بأقل مما يباع بالنسبة بدليل ما قدمناه عن الذخيرة وقوله قبله بالنسبة بألف
 قيد ببيان الثمن لانه لو لم يعين وباع بالنقد لا يجوز كايه في البحر (قوله) زمان ومكان) نلو
 قال به غدا لم يجز بيعه اليوم وكذا الطلاق والعق وبالعكس فيه روايتان والصحيح انه

(وصح بيعه بما قل او كثر بالمعرض) وخصاه
 بالقيمة والنقود وبه يفتي
 برزازية ولا يجوز في الصرف
 كدينار بدرهم بغير فاحش
 اجماعا لانه بيع من وجه
 شراء من وجه صيرفية
 (و) صح (بالنسبة)
 ان التوكيل بالبيع
 (للتجارة وان) كان
 (للحاجة لا) يجوز (كالمراة)
 اذا دفعت غرضا الى رجل
 لبيعها وتعين النقد
 به يفتي خلاصة وكذا
 في كل موضع قامت الدلالة
 على الحساجة كما افاده
 المصنف وهذا ايضا ان
 باع بما يبيع الناس نسبة
 فان طول المدة لم يجزه
 يفتي ابن مالك ومتى عين
 الامر شيئا تعين الا في بيعه
 بالنسبة بألف فباع بالنقد
 بألف جاز بخرقلت وقدمنا
 انه ان خالف الى خير في ذلك
 الجنس جاز والا لا وانها
 تنقيد بزمان ومكان لكن
 في البرازية الوكيل الى عشرة
 ايام ووكيل في العشرة وبعدها
 في الاصح وكذا الكفيل
 لكنه لا يطالب الا بعد
 الاجل كما في تسوير
 البصائر وفي زواهر الجواهر

قال به بشهود او برأى فلان او علمه ﴿٥٦٥﴾ او معرفته وباع بدونهم جاز بخلاف لا تبع الا بشهود او الا

بمحضر فلان به بفق قلت
وبه علم حكم واقعة الفتوى
دفع له مالا وقال اشترى
زيتا بمعرفة فلان فذهب
واشترى بلا معرفته فهلك
الزيت لم يضمن بخلاف
لاشترى الا بمعرفة فلان
فليحفظ (و) صح (اخذه
رهننا وكفيلنا بالثمن فلان
ضمان عليه ان شاع) الرهن
(في فده اوتوى) المال
(على الكفيل) لان الجواز
الشرعى ينشأ الضمان
(وتقيد شراؤه بمثل القيمة
وغبن يسير) وهو ما يقوم
به مقوم وهذا (اذا لم يكن
سعره معروفا وان كان)
سعره (معروفا) بين الناس
(كحزب ولحم) وموزوجين
(لا ينفذ على الموكل وان
قلت الزيادة) ولو فلسا
واحدا به بفق بحروبنية
(وكله يبيع عبد فباع نصفه
صح) لا لاطلاق التوكيل
وقالا ان باع الباقي قبل
الحصومة جاز والا لا وهو
استحسان ملتقى وهداية
وظاهره ترجيح قولهما
والمتفق به خلافا وقيدان
الكمال الخلاف بما يتعيب
بالشركة والاجاز اقتضاها
فلا يرجع (وفي الشراء
يتوقف على شراء باقية
قبل الحصومة)

كالاول س (قوله او الا بمحضر فلان الخ) قل في الفتاوى الهندية وكله بالبيع ونهاه عن البيع
او بمحضر فلان لا يبيع الا بمحضرته كذا في وجيز الكردى واذا امره ان يبيع برهن او كفيل
فباع من غير رهن او من غير كفيل لم يخر اكد به بالنفى او لم يؤكده واذا قال برهن فقه بجز الا
برهن يكون قيمته وفاء بالنفى او تكون قيمته اقل بتقدير ما يتغابن فيه واذا اطاق جاز بالرهن
القليل كذا في المحط ولو قال به وخذ كفيلنا او به وخذ رهننا لا يجوز الا كذلك اه كذا في
الهامش وجملته لامر ان كل ما يفيد به الموكل ان مقيدا من كل وجه يلزم رعايته اكد به بالنفى او لا
كعبه بخيار فباعه بدونته نظيره الوديعة ان مقيدا كاحتفظ في هذه الدار تسعين وان لم يقل لا تحفظ الا
في هذه الدار لتفاوت الحزب وان لا ينفذ اصلا لا يجب مراعاته كعبه بالنسبة فباعه بتقدير يجوز وان
مقيدا من وجه يجب مراعاته ان اكد به بالنفى وان لم يؤكده لا يجب مثاله لا تبعه الا في سوق كذا
يجب رعايته بخلاف قوله به في سوق كذا وكذا في الوديعة اذا قال لا تحفظ الا في هذا البيت
يلزم الرعاية وان لم ينفذ اصلا بان عين صندوقا لا يلزم الرعاية وان اكد به بالنفى والرهن والكفالة
مفيد من كل وجه فلا يجوز خلافا اكد به بالنفى او لا والاشهاد قديفدان لم يغيب الشهود وكانوا
عدولا وقد لا ينفذ فاذا اكد به بالنفى يلزم الرعاية والا لا اعلا بالشهين بزازية قبل الفصل الخامس
وانظر ما قدمناه عن البحر في مسألة البيع بالنسبة (قوله واقعة الفتوى الخ) المسئلة مصرح
بها في وصايا الحامية لكن بلفظ بمحضر فلان والحكم فيها ما ذكره هنا اه (قوله وصح اخذه
رهننا الخ) قال في نور العين وكيل البيع لوقال او احتال او ابرأ او حط او وهب او تجوز صح
عند ابى حنيفة ومحمد وضمن لمؤكده لا عند ابى يوسف والوكيل لو قبض النش لا يملك الاقالة
اجابا اه قلت وكذا بعد قبض الثمن لا يملك الخطا والبراء بزازية (قوله اوتوى المال على الكفيل)
وهو يكون بالمرافعة الى الحاكم ما لم يكن يرى برائة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع
على الاصيل بموته مفلسا ويحكم به ثم يموت الكفيل مفلسا ابن كمال ومثله في الشرع لا ينع
الكافي وتحقيقه في شرح الزيلعي اه (قوله وتقيد شراؤه) لان التهمة في الاكثر متحققة
فامله اشتراء لنفسه فاذا لم يوافقها خلفه بنهره على مامر واطاقه فشمع ما اذا كان وكلا يشراء
معين فانه وان كان لا يملك شراؤه لنفسه فبالخالفه يكون مشتريا لنفسه فالتهمة باقية كما
في الزيلعي وفي الهداية قالوا ينفذ على الآمر وذكر في النباية انه قول عامة المشايخ والاول
قوله البعض وفي الذخيرة انه لا يفس فيه بحر ملخصا (قوله ما يقوم به مقوم) أى لم يدخل تحت
تقوم احد من المقومين قال مسكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر ثمانية وآخر سبعة فا
بين العشرة والسبعة داخل تحت تقوم المقومين وتماه فيه (قوله وبنابة) هى شرح
الهداية (قوله لا لاطلاق التوكيل) أى اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق (قوله وظاهره
الخ) أى انه جعله استحسانا وقال في البحر ولذا اخره مع دليله كما هو عادته ولذا استشهد بقول
الامام بما وباع الكل بمن الصف فانه يجوز وقد علمت ان المتفق به خلاف قوله اه اى خلاف
قوله فيها استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن العلامة قاسم (قوله وقيدان الكمال الخ)
ومثله في البحر معزوا الى المعراج ونقل الاتفاق ايضا في الكفاية عن الايضاح (قوله وفي
الشراء يتوقف الخ) لا فرق بين التوكيل بشراء عبد بعينه او بغير عينه زيلعي وفيه لا يقال

انه لا يتوقف بل يستند على المشتري لانا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد وههنا
 شراء النصف لا يستند على الوكيل لعدم مخالفته من كل وجه ولا على الأمر لانه لم يوافق امره
 من كل وجه فقلنا بالتوقف اه ما يخصنا (قوله اتفاقا) والفرق لاني خيفة بين البيع
 والشراء ان في الشراء تحقق شبهة انه اشتراه لنفسه ولان الامر بالبيع يصادف ما يملكه فوج
 فيعتبر فيه الاخلاق والامر بالشراء صادف مالك الغير فلم يصح فلا يعتبر فيه التقيد والاطلاق
 كفي الهداية (قوله ولو رد مبيع بعيب على وكيله) اطلقه فشمعل ما اذا قبض المثلث اولا
 و اشار الى ان الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو اقر الموكل بعيب فيه
 وانكره الوكيل لا يلزمهما شيء لان الموكل اجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على
 الوكيل لان اقراره صحيح في حق نفسه لا للموكل بزايمة ولم يذكر الرجوع بالمثل وحكمه انه على
 الوكيل ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كافي شرح الطحاوي وان نقده الى الوكيل ثم هو
 الى الموكل ثم وجد الشاري عيبا فحق القاضي انه يرده على الوكيل كذا في البرازية وقيد بالبيع
 لان لو وكيل بالاجارة اذا آجر وسلم ثم طعن المستأجر فيه بعيب فقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل
 ولم يعتبر اجارة جديدة وقيد بالعيب اذ لو قبله بغير قضاء بخيار ردية او شرط فهو جائز على الأمر
 وكذا لو رده المشتري عليه بعيب قبل القبض بخر ما يخصنا (قوله رده الوكيل على الأمر)
 لوقول فهو رد على الأمر لكان اولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان
 عيبا يحدث مثله ورد عليه باقرار قضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشتريا كما افاده
 في البحر وحاصل هذه المسئلة ان العيب لا يخلو اما ان لا يحدث مثله كالسن او الاصبع الزائدة
 او يكون حادثا لكن لا يحدث مثله قبل هذه المدة او يحدث في مثلها في الاول والثاني يرده
 القاضي من غير حجة من بيعة او اقرار او نكول لعلمه بكونه عند البائع وتأويل اشتراط الحجة
 في الكسب ان الحال قد يشبه على القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها ليطهر التاريخ
 او كان عيبا لا يعرفه الا الاطباء او النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيفتقر
 الى الحجة للرد حتى لو عين القاضي البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها وكذا الحكم
 في الثابت ان كان بيعة او نكول لان البيعة حجة مضائق وكذا النكول حجة في حقه فيرده
 عليه والرد في هذه المواضع على الوكيل رد على الموكل واما ان رده عليه في هذا الثالث
 باقراره فن كان قضاء فلا يكون ردا على الموكل لانه حجة قاصرة فلا تعدى ولكن له ان يخاصم
 الموكل فيرده عليه بيعة او نكوله لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كرها عليه فالعدم الرضا
 وان كان بغير قضاء فليس له الرد لانه اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الاول
 والثاني لورد على الوكيل بالاقرار بدون قضاء يلزم الوكيل وليس له ان يخاصم الموكل في عامة
 الروايات وفي رواية يكون ردا على الموكل وتامه في شرح الزبائي وبه ظهر ان ما في المتن تبعاً
 للكنز مبنى على هذه الرواية وكذا قال في الاصلاح وكذا باقرار في لا يحدث مثله ان رد بقضاء
 وفي المواهب لو رد عليه بما لا يحدث مثله باقراره يلزم الوكيل ولزوم الموكل رواية اه
 (قوله الاصل في الوكالة الخصوص الخ) قال

الاصل في وكالة الخصوص في لافي المضاربة اذا المتخصص

اتفاقا (ولو رد مبيع بعيب
 على وكيله) بالبيع (بيعة
 او نكوله او اقراره فيما
 لا يحدث) مثله في هذه
 المدة (رده) الوكيل (على
 الأمر و) لو (بأقراره
 فيما يحدث لا) يرده ولزم
 الوكيل (الاصل في الوكالة
 الخصوص وفي المضاربة
 العموم) و فرع عليه بقوله
 (فان مانع) الوكيل (نسبة
 فقال امرتك بنقد وقال
 اطلقت صدقة الأمر وفي)
 الاختلاف في (المضاربة)
 صدق (المضارب) عملا
 بالاصل

(لا ينفذ تصرف احد الوكيلين) ٥٦٧ هـ ما كوكا كما بكذا (وحده) ولو الآخر عبدا او صيا او مات او

جن (لا) فبالاؤكاهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيجي في بابها و (في خصوصه) بشرط رأى الآخر لاحضرتها على الصحيح الا اذا انتهى الى القبض شتى بجمتها جوهره (ونسق معين وطلاق معينة وليموت) بخلاف معوض وغير معين (وتاميق بمشيتها) اى الوكيل فانه يلزم اجبا عنها عملا بالتاميق قوله المصنف قات ونسأمره عطفه على لم يموت كما يعلم من السبني والدرر خلق العبارة ولا علقا بمشيتها فتقدير (و) في (تدير وردعين) كوديعه وعارضة ومغسوب ومبيع فاسد خلاصة بخلاف استردادها فلو قبض احدها ضمن كله لعدم امره بقبض شئ منه وحده سراج (و) في (اسام هبة) بخلاف قبضها ولو الجلية (وقضاء دين) بخلاف اقتضائه عيني (و) بخلاف (لو صاية) لاشين (و) كذا (المضاربة والقضاء) والتحكيم (والتولية على الوقف) فان هذه الستة (كلو كالة) فليس لاحدها الا افراد بخلاف مسألة ماذا شرط الوقف انظر

(قوله لا ينفذ تصرف احد الوكيلين) لان الموكل لا يرضى برأى احدها والبدل وان كان مقدرا لكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشتري منج اى التقدير للبدل لمنع نقصان عنه فربما يزداد عند الاجتماع وربما يخاف ان اتانى مشتريا مليا والاول لا يهتدى الى ذلك قل في الهامش ولودفع الف درهم الى رجلين مضاربة وقولهما عملا براكهما لم يكن لكل واحد منهما ان ينفرد بالمبيع والشراء لانه يرضى برأيهما لا برأى احدهما ولو عمل احدهما بغير اذن صاحبه ضمن نصف المال وله ربحه وعليه ضيعته لانه نصف رأس مال المضاربة في الشراء لنفسه للمضاربة بغير اذن رب المال فصار ضامنا عطا الله افدى هكذا وجدت هذه العبارة فلتراجع من اصاها **(قوله او مات)** اى الآخر المشتمل على العبد او الصبي وكذا قوله او جن **(قوله او جن)** فلا يجوز للاخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو وصيين لا يتصرف الحى الا برأى التاميق بجر عن وصايا الحانية **(قوله خلاف الوصيين)** فانه اذا اوصى الى كل منهما بكلام على حدة لم يميز لاحدهما الا افراد في الاصح لانه عند الموت صارا وصيين جملة واحدة وفي الوكالة يثبت حكمهما بنفس التوكيل بجر **(قوله كما سيجي)** وسيجي قريبا متا **(قوله شتى بجمتها)** لكن سياتى ان الوكيل بالخصوص لا يملك القبض وبه يقتضى ابو السعود **(قوله وضامره)** اى ظاهر قول المصنف وقوله عطفه اى التاميق بمشيتها **(قوله والدرر)** حيث قال بعد قوله ليموت بخلاف ما اذا قال لهما طلقاها ان شأنا او قال امرها بأيديكما لانه تفويض الى مشيتها فيقتصر على الجاس **(قوله ولا علقا)** استثنى في البحر ثلاث مسائل غير هذين فراجع واعترضه الرولى **(قوله فلو قبض احدهما)** اى بدون اذن صاحبه وهات في يده كما صرح به في الذخيرة لا بدون حضوره كاتوضه عبارة البحر **(قوله ضمن كله)** عبارة السراج كما في البحر فان قيل ينبغي ان يضمن انصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قاتا ذاك مع اذن صاحبه وما في حال الافراد بغير مأمور بقبض شئ منه **(قوله والوصاية)** مبتدأ خبره قوله كوكالة وزاد بعد الواو بخلاف ليعطنه على قوله بخلاف اقتضائه فالمطوف خمسة والسادس المملوف عليه فلا اعتراض في كلامه فتنبه لكن لا يحسن تشبيه مسألة لاقضاء بالوكالة لانها وكالة حقيقة **(قوله فان هذه الستة)** فيه ان المذكور هنا خمسة وان اراد جميع ما تقدم مما يميز فيه الافراد نهى تسع عشرة صورة مع مسألة الوكالة ح كذا في الهامش قل جامعه وقد علمت مما سبق جوابه **(قوله انظر له)** اى لواقف **(قوله او مال موكله)** كذا استنبطه العمدى من مسألة ذكرها عن الحانية ولكن ذكر قبله عنها انه لو كتب في آخر الكتاب انه يخاصم ويخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل الغائب مالا فاقتر الوكيل بالوكالة وانكر المال فاحضروا الشهود على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا الوكيل لانه جزاء الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان الوكيل على الموكل فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل ضامنا بالامتناع اه ماخصا ومفاده انه لو ثبت امر موكله او

له او الاستبدال مع فلان فان لا وقت الافراد دون فلان اشباه (والوكيل بضمه الدين) من ماله او مال موكله

كفائه عنه يؤمر بالإداء عليه يحمل كلام قارى الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المنح
 حيث قال اقول كلام الحاشية صريح فيما افق به قارى الهداية فانه صريح في وجوب
 اداء المال باحد شيئين اما امر الموكل او الضمان فليكن الممول عليه في تأمل اه ثم قال
 موافقا بين عبارة الحاشية السابقة الثانية القائلة وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبين
 عبارة الفوائد لابن نجيم القائلة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل الخ
 مانصه اقول الذى ذكره في الفوائد مطلق عن قيد كونه من ماله او من مال موكله او من دين
 عليه والفرع الاخير المنقول عن الحاشية مقيد بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله بما اذا لم يكن
 له مال تحت يده وانت اذا تأملت وجدت المسئلة ثلاثية اما ان يوجد امره ولا مال له
 تحت يده ولا دين اوله واحد منهما والظاهر ان الوديعة مثل الدين لصحة التوكيل بقبضها
 كهبو فيحمل الدين في الفرع الثانى على مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الاول
 كلامه في الفرع الثانى لصحة وجهه ويحمل كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد
 منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه وحاصله انه لا يجبر اذا لم يكن له عند الوكيل
 مال ولا دين وعليك بالتأمل في هذا التوفيق (قوله لا يجبر عليه) لوقال ولا يجبر الوكيل اذا
 امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهى الثلاثة اذية لكان اولى للالتخصص بما ذكر
 في المتن كما في الاشباه كذا في الهامش (قوله لا يجبر عليه) اى على البيع (قوله على المتمد)
 وسأيت في باب عزل الوكيل (قوله لكونه متبرعا) علة لقوله لا يجبر (قوله يدفع عين ثم غاب)
 لاحتمال انها له فيجب دفعه له نور العين (قوله او يبيع رهن شرط فيه الخ) اى
 سواء شرط في عقد الرهن التوكيل بالبيع او بعده قال في نور العين لو لم يشترط التوكيل
 في البيع في عقد الرهن وشرط بعده قبل لا يجبر وقيل يجب وهذا اصح اه (قوله يطلب
 المدعى) سذكر بيانه في باب عزل الوكيل واشار الى ان المراد بوكيل الخصومة وكيل
 اندعى عليه فقول الدرر وكيل خصومة لو ابى عنها لا يجبر عليها لانه وعد ان يتبرع ينبغي
 ان يخص بوكيل المدعى كما يفهم مما هنا كما نيه عليه في نور العين ويبيده قوله اذا غاب المدعى
 فلا حسن ما سذكره بعد (قوله خلافا لما افق به قارى الهداية) مرتبط بالمتن فانه مثل هل
 يجبس الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده اى يد وكيله وامتنع
 الوكيل عن اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او غائبا فاجاب اتاجير على دفع مائتة على موكله
 من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيلا والا فلا يجبس اه
 ح كذا في الهامش (قوله وظاهر الاشباه) حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير اجر على
 تقاضى الثمن وانما يجبل الموكل ح ويستفاد هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل الاستثناء
 قال في الهامش ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت عامة الا ان يضمن وتامه في وكالة
 الاشياء (قوله واقعة الفتوى) اى السابقة آنفا وهى ما ذكره وكاله قضاء الدين بماله عليه فخصر
 المستثنات حصة بضم الوكيل بالاجر (قوله وفي فروق الاشباه) تقدمت اول كتاب الوكالة
 (قوله حاضرا بنفسه) انظر ما معنى هذا فانا نذكر من ذكره بل المذكور تعذر حضوره شرط
 وانه هذه العبارة في فروق الاشباه فراجمها (قوله وكيل لا يوكل) المراد انه لا يوكل فيها وكل

(لا يجبر عليه) اذا لم يكن
 للموكل على الوكيل دين
 وهى واقعة الفتوى كبسطه
 العمادى واعتمده المنصف
 قال ومغاده ان الوكيل
 يبيع عين من مال الموكل
 لو فاه دين لا يجبر عليه كما
 لا يجبر الوكيل نحو طلاق
 ولو اطلبها على المتمد
 وعقوبة من فلان وبيع
 منه لكونه متبرعا الا في
 مسائل اذا وكله بدفع عين
 ثم غاب او يبيع رهن
 شرط فيه او بعده في
 الاصح او بخسومة يطلب
 المدعى وغاب المدعى عليه
 اشباه خلافا لما افق به
 قارى الهداية قلت وظاهر
 الاشباه ان الوكيل بالاجر
 يجبر فقدر ولا تنس مسئلة
 واقعة الفتوى وراجع تنوير
 البصائر فلعنه او فى وفى
 فروق الاشباه التوكيل
 بغير رضا الخصم لا يجوز
 عند الامام الا ان يكون
 الموكل حاضرا بنفسه او
 مبرا او مريض او
 مخدرة (الوكيل لا يوكل
 الا باذن امره) لوجود
 الرضا (الا) اذا وكله
 (في دفع زكاة) فوكل
 آخر ثم وثم يدفعه الاخير
 جاز ولا يتوقف

بخلاف شراء الاضحية اضحية الحائية (و) الا الوكيل (في قبض الدين) اذا وكل (من في عياله) صح ابن ملك (و) الا (عند تقدير الثمن) من الموكل الاول (له) اى لو كيله فيجوز بلا اجازته لحصول المقصود درر (والتفويض الى رايه) كاعمل برأيك (كالاذن) في التوكيل (الا في طلاق وعتاق) لانهما مما يخالف به فلا يقوم غيره مقامه قبية (فان وكل) الوكيل غيره (بدونهما) بدون اذن وتفويض (فعمل الثاني) بحضرته او غيبته (فأجازه) الوكيل (الاول صح) وتتعلق حقوقه بالعقد على الصحيح (الافى) ما ليس بعقد ٥٦٩ نحو (طلاق وعتاق) لتعلقهما بالشروط فكان الموكل علقه بلفظ

الاول دون الثاني (وابرا) عن الدين قبية (وخصومة وقضاء دين) فلا تكفى الحاضرة ابن ملك خلافا للحائية (وان فعل اجنبى فأجازه الوكيل) الاول (جاز الا في شراء) فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذا (وان وكل به) اى بالامر او التفويض (فهو) اى الثانى (وكيل الامر) وحينئذ (فلا ينعزل بعزل موكله او موته وينعزل بموت الاول) كامر في القضاء وفي البحر عن الخلاصة والحائية له عزله في قوله اصنع ماشئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأيك قال المصنف فليه لوقيل للقاضي اصنع ماشئت فله عزله نائبه بلا تفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل * واعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة انما يملك

فيه فيخرج التوكيل بخقوق العقد فيما ترجع الحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلا اذن لكونه اصيلا فيها ولذا لا يملك نهي عنها وصح توكيل الموكل كاقدمناه بحر وفيه وخرج عنه مالو وكل الوكيل يقبض الدين من في عياله فودع المديون اليه فانه يبرأ لأن يده كيده ذكره الشارح في السرقة اه وذكر الثانى المصنف (قوله بخلاف شراء الاضحية) فلو وكل غيره بشرائها فوكل الوكيل غيره ثم وتم فاشتري الاخير يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جازو الا فلا بحر عن الحائية (قوله تقدير الثمن) اى لو عين ثمنه لو كيله س (قوله من الموكل الاول) يخالف لما في البحر وللتعليق كما يظهر مما كتبناه على البحر والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له اى الوكيل الثانى واقاد اقتصاره على هذه المسائل ان الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه صرح في الخلاصة والبرازية والبحر من كتاب النكاح وقدمناه في باب الولى فراجع خلافا لما قاله ط هناك بحثنا من ان له التوكيل قياسا على هذه المسئلة الثالثة فافهم (قوله لحصول المقصود) لان الاحتياج فيه الى الرأى لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رايهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر درر (قوله خلافا للحائية) راجع الى الخصومة كما قيده في النج والبحر (قوله بنفذ عليه) اى على الاجنبى بحر عن السراج (قوله وان وكل) اى الوكيل (قوله اى بالامر) اى وكالة ماثبة بالامر بالتوكيل اى الاذن به (قوله وينعزلان) اى الوكيل الاول والثانى (قوله بمرت الاول) اى الموكل وكان الاولى التعبير به (قوله وفي البحر) الذى في البحر نسبة ان الثانى صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة ان له عزله في قوله اصنع ماشئت الى الخلاصة ثم قال وهو يخالف للهداية الا ان يفرق بين اصنع ماشئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعلل في الحائية بأنها فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه اه فليس في كلام الخلاصة والحائية التصريح بمخالفة احدها للاخر فيحتمل ان في المسئلة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور الفرق غير ظاهرة لما في الحوائى العقبوبة والحوائى السعدية انه ينبغي ان يملكه في صورة اعمل برأيك اتناول العمل بالرأى العزل كالا يخفى اه (قوله بخلاف اعمل برأيك) بحث فيه في الحوائى العقبوبة والسعدية (قوله واعلم) تكرر مع ما تقدم اول الكتاب مستوفى ح (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) ها حاشيتان على الاشياء الاولى للشيخ صالح والثانية لاخيه الشيخ عبدا القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله الغزى صاحب النج (قوله لعدم

المعاوضات لا الاطلاق والعتاق والتبرعات به يقتضى زواهر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرجل (فوضت اليك امر امرأتى صار وكلا بالطلاق وتقيده) طلاقه (المجاس بخلاف قوله وكلت) في امر امرأتى فلا يتقيد به درر * من لا ولاية له على غيره لم يجز تصرفه في حقه وحينئذ (فاذا باع عبد او مكاثر او ذمى) او حر بنى عيني (مال صغيره الحر المسلم او شرى واحد منهم به او زوج صغيرة كذلك) اى حرة مسلمة (لم يجز) لعدم

ولاية (ولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه) اذا الوصى بملك الايصاء (ثم الى) الجد (الى الاب ثم الى وصيه) ثم وصى وصيه (ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي) ثم ٥٧٠ وصى وصيه (وليس لوصى الام) ووصى

الاح (ولاية التصرف في تركته) لا مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه (او الجد) الى الاب (وان لم يكن واحداً ذكرناه) اي لوصى الام (احفظوا) له (بيع المتقول للعقار) ولا يشتري الا الطعام والكسوة لانهما من حيلة حفظ الصغير خالية * (فروع) * وصى القاضي كوصى الاب الا اذا قيد القاضي بنوع تقيده وفي الاب بيع الشكل عمادية وفي متفرقات البحر نقضى او امينه لا ترجع حقوق عقد باشره لاتباع اليهما بخلاف وكيل ووصى واب فلو ضمن القاضي او امينه ثمن مباحه لاتباع بعد بلوغه صح بخلافه وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصى فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه لا غيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

باب الوكالة بالخصومة والقض

(قوله اي اخذ الدين) هذا اللفظ وعرفاً هو المطالبة غناية ح وكان عليه ان يذكر هذا المعنى قائم بنوا احكم عليه معنيين بأن العرف قض على اللغة ولا يخفى عليك ان اخذ الدين بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى اللغوي يصير المعنى الوكيل يقبض الدين لا يملك القبض وهو غير معقول تدبر (قوله عند زفر) وروى عن ابى يوسف غرر الافكار (قوله واعتمد في البحر العرف) حيث قال وفي الفتاوى الصغيرى التوكيل بالقضاي يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان التقاضي هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلاً بالقبض والا فلا صح وليس في كلامه ما يقتضى اعتقاده نعم نقل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وكذا في الفهستانى عن المضمرات (قوله جهاء) لان الوكيل يعقد لاي ملك عقداً آخر (قوله وامرتك بقبضه توكيل) قل في البحر اول كتاب الوكالة * فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كما علمت اي من كلام البدائع من قوله الانجاب من التوكيل ان يقول وكلتك بكذا او افعل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا ونحوه * قال الرسول ان يقول له ارسلتك او كن رسولاً عنى في كذا وقد جعل منها الزبلى في باب خيار الرؤية امرتك بقبضه

باب الوكالة بالخصومة والقض

(وكيل الخصومة والتقاضي) اي اخذ الدين (لا يملك

القبض) عند زفر وبه يفتى لفساد الزمان واعتمد في البحر العرف (د) لا (الصالح) اجزاء بخر (ورسول) (وصرح) التقضى بملك القبض بالخصومة (اجزاء بخر ارسلتك او كن رسولاً عنى ارسلك وامرتك بقبضه توكيل

خلافاً للزبلي (ولا يملكهما) أي الخصومة والقبض (وكيل الملازمة كالأحكام الخصومة وكيل الصالح) بحر (وكيل قبض الدين يملكها) أي الخصومة خلافاً لهما **ص ٥٧١** لو وكيل الدائن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقاً كوكيل قبض

العين اتفاقاً وأما وكيل قسمة واخذ شفعة ورجوع هبة ورد يعيب فيملكها مع القبض اتفاقاً ابن مالك (أمره بقبض دينه وإن لا يقبضه إلا جميعاً فقبضه إلا درهما لم يحجز قبضه) المذكور (على الأمر) لخالفته فلم يصبر وكذا (و) الأمر (له الرجوع على الغريم ب كله) وكذا لا يقبض درهما دون درهم بحر (ولم يكن الغريم يئنه على الإبقاء فقبض عليه) بالدين (وقبضه الوكيل فضاء منه ثم رهن المطلوب على الإبقاء) للموكل (فلا سبيل له) للمدين (على الوكيل وإنما يرجع على الموكل) لأن يده كيده ذخيرة (الوكيل بالخصومة إذا أبنى الخصومة لا يجبر عليها) في الاشياء لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما أوكل فيه لتبرعه إلا في ثلاث كاسر (بخلاف الكفيل) فإنه يجبر عليها للإلزام (وكله بخضومته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكلاً فيما يدعى على الموكل جاز) هذا التوكيل (لأنه ليس بوكيل فيه درر (وصح اقرار الوكيل

وصرح في النهاية فيه معزيا إلى القوائد الظهيرية أنه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع إذا فرق بين أفعول كذا وأمرتك بكذا أه وتامه فيه (قوله خلافاً للزبلي) حيث جعل أمرتك بقبضه إرسالاً كذا في الهامش (قوله وكيل الصالح) لأن الصالح مسألة لا لمصلحة (قوله أي الخصومة) حتى لو أقيمت عليه المينة على استيفاء الموكل أو أبرأته تقبل عنده ولا لا يكون خصماً زبلي (قوله ولو وكيل القاضي) بأن وكله بقبض دين الغائب شرئاً ليلية (قوله أمره بقبض دينه) قال في الهامش نقلاً عن الهندية الوكيل بقبض الدين إذا أخذ المروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ المروض فلا وكيلا أن يرد المروض على الغريم وإطائه بالدين كذا في جواهر الفتاوى رجله على رجل ألف درهم وضح فوكل رجلاً بقبضها وأعلمه أنها وضح فقبض الوكيل ألف درهم غلة وهو يعلم أنها غلة لم يحجز على الأمر فإن ضاعت في يده ضمنها الوكيل ولم يلزم الأمر شيء ولو قبضها وهو لا يعلم أنها غلة فقبضه جاز ولا ضمان عليه لأنه إن ردها وتأخذ خلافاً فإن ضاعت من يده فكأنها ضاعت من يد الأمر ولا يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قول أبي يوسف يرد مائها وتأخذ الوضح أه أقول الاوضح حلي من فضة جمع وضح وأصله البيضاء مغرب وفي المختار والوضح حلي من الدراهم الصالح وذكر في الهامش دفع إلى رجل ما لا يدفعه إلى رجل فذكر أنه دفعه إليه وكذبه في ذلك الأمر وأما قوله بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قوله الآخر أنه لم يقبضه ولا يستقضى دينه عن الأمر ولا يجبر الجين عليه جميعاً وإنما يجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فإن صدق المأمور في الدفع فإنه يحلف بالله ما قبض فإن حلف لا يسقط دينه وإن نكل سقط وصدق الآخر أنه لم يقبضه وإن كذب المأمور فإنه يحلف أن المأمور خاصة لقد دفعه إليه فإن حلف برى وإن نكل لزمه مادفع إليه أه هندية من فضل إذا وكل انساناً قضاء دين عليه (قوله درهما دون درهم) معناه لا يقبض متفرقاً ولو قبض شيئاً دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع التفتوا بين وفيه وكيل قبض الودعية قبض بعضها جاز فلو أمر أن لا يقبضها إلا جميعاً فقبض بعضها ضمن ولم يحجز القبض فلو قبض ما بقي قبل أن يبرأ الأول جاز القبض على الموكل أه (قوله في الاشياء الخ) الظاهر أنه أراد بالنقل المذكور الإشارة إلى مخالفة لما في الاشياء فإن من جهة الثلاث كانت تقدم قبل هذا الباب أنه يجبر الوكيل بالخصومة بطالب المدعى إذا غاب المدعى عليه وقد تبع المصنف صاحب الدرر وقال في العزيمة لا تجب هذه المسئلة هنا لافي اتون ولا في الشروح ثم أجاب كالشرئب لاني بأنه لا يجبر عليها يعني ما لم يغب موكله فإذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب رهن يوضع عند عدل أه وهذا أحسن مما قدمناه عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في الشيخ متنا موافق لما في الاشياء فإنه ذكر بعد قوله لا يجبر عليها إلا إذا كان وكلاً بالخصومة بطالب المدعى عليه وغاب المدعى وكان ساقط من المثل الذي شرح عليه الشارح تأمل (قوله وصح اقرار الوكيل) يعني إذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة وأقر على موكله سواء كان هو المدعى فاقبر باستيفاء الحق أو المدعى عليه

الوكيل (أنال له) أي لو كلة (ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه درر (وصح اقرار الوكيل

بالخصومة (لا يغيرها مطلقا) (بغير الحدود والقصاص) على موكله (عند التقاضى دون غيره) استحسانا (وان انزل)
الوكيل (به) اى بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن ﴿ ٥٧٢ ﴾ بعده على الوكالة للتقاضى درر (وكذا

اذا استثنى الموكل (اقراره)
بان قال وكلتك بالخصومة
غير جائز الاقرار صح
التوكيل والاستثناء على
الظاهر بزيادة (فلو اقر
عنده) اى القاضى (لا
يصح وخرج به عن الوكالة)
فلا تسمع خصومته درر
(وصح التوكيل بالاقرار
ولا يصير به) اى بالتوكيل
(مقرا) بجر (وبطل
توكيل الكفيل بالمال)
اذا يصير عاملا لنفسه (كما
لا يصح (لو وكله بقبضه)
اى الدين (من نفسه او
عنده) لان الوكيل متى
عمل لنفسه بطلت الا اذا
وكل المديون ببراء نفسه
فيصح ويصح عزله قبل
ابرائه نفسه اشباه (او وكل
المحتال الخيل بقبضه من
المحال عليه) ووكيل المديون
وكيل الطالب بالقبض لم
يصح لاستحالة كونه قاضيا
ومقتضا قية (بخلاف
كفيل النفس والرسول
ووكيل الامام ببيع الغنائم
والمكيل بالتزويج) حيث
يصح ضمانهم لان كلامهم
سفير (الوكيل بقبض الدين
اذا كفل صح وتبطل

فاقر بقبضه عليه درر (قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل (قوله لا يغيرها) اى لا اقرار
الوكيل بغير الخصومة اى وكالة كانت (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار (قوله
استحسانا) والقياس ان لا يصح عند القاضى ايضا لانه مأثور بالخاصة والاقرار يضرها لانه مسالة
ح (قوله انزل) اى عزل نفسه لاجل دفع الخصم وانى ورد عزمى زاده قال فى الهداية تحت
قوله انزل اى لو اقيمت اليانة على اقراره فى غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قوله حتى
لا يدفع اليه المال) اى لا يؤمر بالخصم بدفع المال الى الوكيل لانه لا يمكن ان يبقى وكلا بحجوب مقيد
وهو الاقرار وما وكله بحجوب مقيد وانما وكله بالحجوب مطلقا ح ه عن شرح الهداية معز بالقاضى
زاده (قوله للتقاضى) لانه زعم انه مبطل فى دعواه درر (قوله بان قال) المسئلة على خمسة اوجه
مبسوطة فى البحر (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية ومنه استثناء الانكار فصح منها
فى ظاهر الرواية زيلعى وببانه فيه (قوله اى بالتوكيل) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل
به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويسى معناه ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا
رايت لحق مؤنة او خوف عار على فاقرب بالمضى يصح اقراره على الموكل كذا فى البرازية رملى قلت
ويظهر منه وجه عدم كونه اقرارا ونظيره صلح المكر (قوله وبطل توكيل الكفيل) فلو ابرأه
عن الكفالة لم تنقلب صحته لوقوعها باطلا ابتداء كالموكل عن غائب فانه يقع باطلا ثم اذا اجاز لم يجز
(قوله بالمال) متعلق بالكفيل ح وسأنى محترزه متا (قوله لو وكله بقبضه) اى فبما اعتق المولى
عبد المديون حتى لزمه ضمان قيمته للفرما وبطالب العبد بجميع الدين فلو وكله الطالب
بقبض المال عن العبد كان باطلا لان الوكيل من يعمل لغيره والمولى عامل لنفسه لانه يرى به
نفسه فلا يصح وكلا كفاية (قوله لان الوكيل) قال فى الهامش اى لان الوكيل عامل لغيره
ففى عمل لنفسه فقط بطلت الوكالة اه اشباه (قوله الا اذا الخ) الاستثناء مستدرك فانظر
ما فى البحر والمديون بالنصب وقاعل وكل مستتر فيه (قوله قية) عبارتها كافى المنع ولو وكله
بقبض دينه على فلان فأخبر به المديون فوكله ببيع سلته وإيائه منه الى رب الدين قباها
واخذ الفئ وهلك يهلك من مال المديون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضا والواحد لا يباح
ان يكون وكلا للمطالب والطالب فى القضاء والاقتضاء اه وتامه فى البحر فانظره (قوله
بخلاف كفيل النفس) قيده الزيلعى بان يوكله بالخصومة قال فى البحر وليس بقيد اذ لو وكله
بالقبض من المديون صح اه (قوله حيث يصح ضمانهم) بالثمن والمهر لان كل واحد منهم سفير
ومعبر منح والمناسب ان يقول يصح توكيلهم لكن لا يظهر فى مسئلة وكيل الامام ببيع
الغنائم تأمل (قوله سفير) اى معبر عن غيره فلا تلحقه الهمة (قوله بخلاف العكس) هو
تكرار محض ح اى مع قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال لكن اذا لوحظ ارتباطه بقوله
فتصلح ناسخة اظهارا للفرق بينهما لم يكن تكرارا تأمل (قوله وكذا كما الخ) تكرار محض
مع ما قبلها ح (قوله بالبايع) المناسب للموكل (قوله لم يجز) استحالة الشرب لابل بالوكيل

الوكالة) لان الكفالة اقوى للزومها فتصلح ناسخة (بخلاف العكس وكذا كما تحت كفالة الوكيل بالقبض (الامام)
بطلت وكالتقدمت الكفالة او تأخرت) لما قلنا (وكيل البيع اذا ضمن الثمن البائع عن المشتري لم يجز) لما مر انه يصير

عاملا لنفسه (فان ادى بحكم الضمان رجوع) لبطلانه (و بدون له لا) لتبرعه (ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه) عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايهاء (فان حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فيها) ونعمت (والا امر للغريم بدفع الدين اليه) اى الغائب (ثانيا) لفساد الاداء بانكاره مع يمينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل ان ياتيا في يده ولو حكما) بأن استهلاكه فانه يضمن مثله خلاصة (وان ضاع لا) عملا بتصديقه (الا اذا) كان قد (ضمنه عند الدفع) بقدر ما يأخذ الدائن ثانيا لاما ٥٧٣

قبضت منك على ابرائك من الدين) فهو كولو قال الاب للحن عند اخذ مهر بنته اخذ منك على ابي ابرائك من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجعت الحن على الاب فكذا هذا بزازية (وكذا) بضمنه (اذا لم يصدق على الوكالة) بعم صورتي السكوت والتكذيب (ودفع له ذلك على زعمه) الوكالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك (فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق) الوكيل (بخلفه وفي الوجوه) المذكورة كلها الغريم (ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او اراد استخلافه لم يقبل لسميه في نقض ما اوجه للغائب نعم لو برهن ان الطالب جحد الوكالة واخذ من المال

الامام بيع الغائب ودفعه ابو السعد بامر من انه سفير ومعبّر فلا تلحقه عهدة (قوله عاملا لنفسه) لان حق الاقتضاه (قوله رجعت) اى على موكله بالبيع ولقال ان يقول التبرع حصل في ادائه اليه بجهة الضمان كأدائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون امره فليشأمل شربلاية ولا يخفى ان التبرع في القيس عليه انما هو نفس الكفالة واما الاداء فهو ملزم به شاء او ابى بخلاف مسئلتنا على انه اذا أدى على حكم الضمان لا يسمي متبرعا بل هو ملزم به في ظنه اه (قوله عملا باقراره) اى في مال نفسه لان الديون تقضى بامثالها بخلاف اقراره بقبض الودعية لا تى لان فيها ابطال حق المالك في الدين سائحا (قوله ولا يصدق الخ) سيأتى متا في قوله ولو ووكله بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله الخ (قوله لفساد الاداء) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر قوله بانكاره الباء للسبية وقوله مع يمينه يشير الى انه لا يصدق بمجرد الانكار وفي البحر عن البرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين اراد الرجوع عليه انه وكل القابض وبرهن يقبل ويبرأ وان انكر حلفه فان نكل برأ انتهى وفيه عنها ايضا وان أراد الغريم ان يخافه بالله ما وكلته ذلك وان دفع عن سكوت ليس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب ليس له ان يخلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقيد تأمل (قوله فانه يضمن مثله) الاولى بدله تأمل (قوله قد ضمنه) بتشديد الميم بأن يقول انت ووكله لكن لا آمن ان يجهد الوكالة ويأخذ من ثانيا فيضمن ذلك المأخوذ فالضهير المستر في وكله عائد الى الوكيل والبارز الى المال بحر (قوله اوقال) اى مدعى الوكالة (قوله فهذه) اى الثلاثة وذكر في الهامش عن القول لمن من الوكالة في شخص اذن لا آخر ان يعطى زيدا الف درهم من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه بالينة على الدفع فهل يلزمه ذلك اجاب ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور مع يمينه وان كان تعويضا اودينا لم يقبل قوله الابينة اه (قوله يقبل) ولا يكون له حق الاسترداد (قوله خلافا لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة نقل رواية عن ابي يوسف انه يؤمر بالدفع وما هنا هو المذهب فلا معاوضة ح (قوله مطلقا) سواء سكت او كذب او صدق (قوله لامر) انه يكون ساعيا في نقض ما اوجه للغائب وفي البحر لو هلك الودعية عنده بعدما منع قيل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المودع في زعمه اه ومثله في جامع الفصولين (قوله ولو ادعى) اى الوارث او الموصل له (قوله على ملك الوارث) اى الموصل (قوله ولا بد من التلوم الخ) تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء

تقبل بحر ولومات الموكل وورثه غريمه او وجه له اخذ قائما ولو هالكها ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة ولو أقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما يمل ان الدائن وكله عني (قل اني وكيل بقبض الودعية فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه) على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لامر (وكذا) الحكم (لو ادعى شراءه من لثالث وصدقه) المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقراره على الغير (ولو ادعى انتقاله بالارث او الوصية منه وصدقه امر بالدفع اليه) لاقتناعهما على ملك الوارث (اذا لم يكن له البت دين مستغرق) ولا بد من التلوم فيهما لاحتمال ظهور وارث آخر (ولو انكر موته او قيل لا ادري لا)

لأنه لم يبرهن ودعوى الإبراء كوكالة فليس للمودع ميث ومديونه ٥٧٤ دفع قبل ثبوت الهدى ولولا وصى

زعمت الكلام عليها (قوله ودعوى الإبراء كوكالة) فإذا صدقه ذو اليد لم يبرهن بالدفع له
إذا كان عبثاً في يد المقر لأنه أقر أنه وكيل صاحب المال بقض الدوية أو الغصب بعد موته فلا
يصح كالأقراره وكيله في حياته بقضها وإن كان المال ديناً على المقر فعلى قول محمد الأول يصدق
ويؤمر بالدفع إليه وعلى قوله الأخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم إليه
وبيانه في الشرح بجر (قوله) أو أقراره أي الموكل بأنه ملكي المسئلة في جامع الفصولين حيث
قال قال ادعى أرضاً وكأله أنه ملك موكله فبرهن فقال ذواليد أنه ملكي وموكلك أقره فلو لم
يكن له بينة فله أن يخلف الموكل لا وكيله فوكله لو غلباً فللمتأخر أن يحكم به موكله فلو حضر
الموكل وخلف أنه لمقر له بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اهـ وبه يظهر مافي كلام
الشارح (قوله) لأن جوابه تسليم لانه أنما ادعى الإبراء وفي ضمن دعواه أقرار بالدين وبالوكالة
وتماه في التبيين (قوله) ما يبرهن أي على الإبراء فتقبل لما أمر أن الوكيل بقض الدين وكيل
بالخصومة بجر (قوله) لا الوكيل أي على عدم علمه باستيفاء الموكل بجر (قوله) لأن النيابة
لا تجري في الدين) وكيل بقض الدين ادعى عليه المدينون الإبراء إلى موكله أو إبراءه وأراد
تحليف الوكيل أنه لم يعلم به لا يخاف أدلوه أقر به لم يجز على موكله لانه على الغير جامع الفصولين
وهذا التعامل أظهر مما ذكره الشارح فتدبر وفي نور العين عن الخلاصة وفي الزادات في كل
موضع لو أقر لزمه فإذا انكر يستحلف الأفي ثلاث مسائل * وكيل شراء وجدعيها فأراد الرد
وأراد البائع تحلفه بالله ما أعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يخلف فإن أقر الوكيل لزمه * الثانية
وكيل قض الدين إذا ادعى عليه المدينون أن موكله أبرأه عن الدين واستحلف الوكيل على العلم
لا يخلفه ولو أقره لزمه * يقول الحقير لم يذكر الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر إذ المقر به
هو الإبراء الذي يدعيه المدينون فكيف يتصور لزومه على الوكيل (قوله) ولو وكله عيب أي
برداه بسبب عيب ح (قوله) لم يرد الوكيل على البائع ح كذا في الهامش
(قوله) حتى يخاف الخ يعني لا يقضي اتفاقاً بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويخلف أنه لم يرض
بالعيب ح كذا في الهامش (قوله) والفرق أي بين هذه المسئلة حيث لا ترد الأملة على
البائع وبين التي قبلها حيث يدفع الغريم المال إلى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله)
خلافهما) حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لأن قضاء القضاخي عندهما ينفذ
ظاهراً فقط إذا ظهر الخطأ ح (قوله) فلا ينفذ باطلاً اعترضه قاضي زاده أنه إذا جاز
نقض القضاء هنا عند أبي حنيفة أيضاً بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين
المستثنين ح (قوله) أو الشراء قيد به لما في البحر عن الخلاصة الوكيل يبيع الدينار
إذا أمسك الدينار وباعه ديناراً لا يصح (قوله) عن زكاة الظاهر أنه ليس بقيد ح وبدل
عليه إطلاق ما يأتي عن المتقى (قوله) إلى غيره) أي غير مال الأمر سواء أضاف إلى مال
الأمر أو أطلق ح (قوله) وقت اخفائه) أي أو شرائه أو تصدقه (قوله) لدين نفسه)
أو غيره ح (قوله) نعم الخ لا وجه للاستدراك قلها لا تنافي ما قبلها فإن قيام الدين في ذمة
المدينون كقيام المال في يد الوكيل وصاحب المنح والبحر ذكرها من غير استدراك ح
(قوله) رضى اتفق الخ) يأتي تحريره هذه المسئلة في آخر كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى

فدفعه لخص لورثته
عن حصته فقط ولو وكله
بقض مال فادعى الغريم
ما يسقط حق موكله) باده
أو إبراء أو أقراره بأنه ملكي
(دفع) الغريم (المال) ولو
عقاراً (اليه) أي الوكيل لأن
جوابه تسليم ما يبرهن وله
تحليف الموكل لا الوكيل
لأن النيابة لا تجري في الدين
خلاف لفرقه) ولو وكله عيب
في أمة وادعى البائع أن
المشتري رضى بالعيب لم يرد
عليه حتى يخلف المشتري
والفرق أن القضاء هنا فسخ
لا يقبل النقض بخلاف
ما مر خلافهما (أنوردعا
الوكيل على البائع بالعيب
فحضر الموكل وصدقه على
الرضا كانت له (البائع)
اتفاقاً في الأصح لأن القضاء
لا عن دليل بل لاجهله
بالرضا ثم ظهر خلافه فلا
ينفذ باطلاً نهائياً (والمأمور
بالاتفاق) على أهل أوبنا
(أو القضاء) لدين (أو الشراء
أو التصديق) عن زكاة إذا
أمسك ما دفع إليه وتقدم
ماله) أو بالرجوع كذا قيد
الخاصة في الأشهاد (حال
قيامه لم يكن متبرعاً) بل يقع
انتقال استحساناً (إذا لم
يضاف إلى غيره) فلو كانت
وقت التفاهة مستهلكة
ولو يبرهن فيها الدين نفسه أو أضاف العقد إلى دراهم نفسه ضمن وصار مشترياً لنفسه متبرعاً بالاتفاق لأن الدراهم (قوله)

(قوله غائب) والخاضع كذا بالاولى (قوله فروع) تكرر اذ مع ما يأتي قريب اول الباب (قوله

وبينه في الدرر) قال فيها قل في الصغيرى الوكيل يقبض الدين اذا خضر خضبا وقر بالتوكيل وانكر الدين لان ثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين لا تقبل اهاقر بالتوكيل وانكر الدين لان ثبت الوكالة لانها اقر بالوكالة لا يكون خصما بالدين بخلاف ما اذا انكر الوكالة وأقر بالدين فإنه يكون خصما بالدين لكون البيعة واقعة على خصم منكر لا وكالة ففهم كذا في الهامش (قوله صح التوكيل بالسلم) اى الاسلام وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قل هناك والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فإنه لا يجوز ابن كمال واوضحناه بعبارة الزبائى فراجعه في شرح الوهبانية قل في المبسوط اذا وكله ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل والموكل على الموكل الدراهم قرض لان اصل التوكيل باطل لان السلم اى الامر ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع عين ماله على ان يكون الثمن على الامر كان باطلا فكذلك اذا امره ان يبيع طعاما في ذمته وقبول السلم من صنع الغير باطل (قوله) فلناظر ان يسلم الخ) فرعه على ما قبله لانه لا وكيلا على ماصر حوايه وفي هذه العبارة ايجاز الحقها بالغاز وهي مسئلة على مسألتين * احداها يجوز للقيم ان يسلم من ربع الوقف في زيت وحصره كالوكيل بمقدار السلم ثم رأس المال وان ثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو مأمور بدفع بدل من غلة الوقف وليس المراد شئونه في الذمة متأخرا فيفسد العقد بل المراد انه كالثمن ثبت في الذمة ثم ما عليه يكون بدلا عما وجب وهنا يعطيه في الجاس كالوكيل بالشراء يصح وان لم يكن الثمن ملكه او نقول الثمن هنا معين اى رأس مال السلم لان مال الامانة يتعين بالتمين * ثانيها قد علمت ان قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها ولما اشتهر ان ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة اذا أراد ان يبيعها في القرية امينا يحفظ زرعتها ويقررون له على ذلك جعلها وهي ان امره بمقدار السلم ويستلمون من الوكلاء على ما هو مقرر اراهم باطنا فالغلة السلم فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف ضمنها ولو صرف مال السلم على المستحق لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه فغير صحيحا على المسئلة السابقة لانه توكيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شرح الوهبانية في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولما يخص منه حاصل مدة طويلة حتى فتح المولى بشئ يغاب على ظنى انه هو المراد في تدوير هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهي ان شخصا يكون ناظرا على وقف فغير ان يجعل امينا قادرا عليه بحيث يتفق هو عاجلا والامين آجلا فاذا أخذ من الامين شئاً على ذلك يقوم مقامه ويأخذ مستعانات الوقف بدلا عن الجعل فهو لا يجوز لانه يبيع الوكالة في المعنى لماعلمت ان الناظر وكيل الواقف وهذا يفضل في زماننا كثيرا في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزاما فاذا تحيل له بهذه الحيلة وهي ان يأخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما سلما على غلة الوقف ليصرفه في مصارفه ويأخذ منه ما عينه له الواقف من العشر مثلا ويستغل ذلك الامين غلة الوقف على انه السلم فيحصل للناظر نفع بنظارته وللامين بامانته فهو ايضا لا يجوز لان الناظر وكيل عن الواقف فكأنه صار وكلاء عن الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجية وقد علمت ان الجائر التوكيل بمقدار السلم لا يقبوله فاذا اخذ الدراهم

تعيين في الوكالة نهائية وبإذنية نعم في المتنى لو امره ان يقبض من مديونه الفسا ويتصدق فصدق بالف ليرجع على المديون جاز استحسانا (وصى انفق من ماله) الحال ان (مال اليتيم غائب فهو) اى الوصى كالأب (متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع) عليه جامع الفصولين وغيره وعاله في الخلاصة بأن قول الوصى وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الا بالبيعة * (فروع) الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وبنيانه في الدرر صح التوكيل بالسلم لا يقبل عقد السلم فلناظر ان يسلم من ربه في زيت وحصره وليس له ان يوكل به من يجعله يجعل امينا على القرية فيأمره بعقد السلم ويستلم منه على ما قرر له باطنا لانه وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وتامه في شرح الوهبانية

وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صارفا من مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فيلزمه مثلها هذا مظهره ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون بعد بيان مقدار المسلم فيه مع سائر شروط السلم والا يكون فسادا من جهة اخرى كالا يخفى والله تعالى اعلم

باب عزل الوكيل

(قوله خيار شرط) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم ليتمكن من له الخيار من فسخه اذا اراد منحه (قوله فلموكل العزل) قال الزبلي بعد تقرير مسألة عزل الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير وعلى هذا قل بعض المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته والتأمسها ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق بها في الطلاق وعلى هذا قال الوكيل للموكل للوكيل كما عزلتك فانت وكيلى لا يملك عزله لانه كما عزله تجددت الوكالة له وقيل ينزل بقوله كما وكنتك فانت معزول وقال صاحب النهاية عندي انه يملك عزله بأن يقول عزلتك عن جميع الوكالات فيصرف ذلك الى المعلق والتفد وكلاهما ليس بشيء ولكن الصحيح اذا اراد عزله و اراد ان لا تستعد الوكالة بعد العزل ان يقول رجعت عن المعلقة وعزتك عن المنجزة لان ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه اه ملخصا (قوله كوكيل خصومة) تمثيل لمدخلون التني اى ليس له عزله وان علم به الوكيل اتعاق حق الغير به فليس للموكل العزل كوكيل خصومة وهو ما اذا وكل المدعى عليه وكىلا لخصومة يطالب الخصم الذى هو المدعى ثم غاب وعزله فانه لا يصح لثلاث اوضاع حق المدعى ح (قوله كاسبجي) اى قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) لا يخلو اما ان يكون مباحة على قوله فلموكل العزل او على قوله ما لم يتعلق به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمبالغة حينئذ ظاهرة وعلى الثانى انه ليس له العزل فى الوكالة الدورية وعلى كل فى كلام الماشرح مناقشة اما على الاول فلمناقشة لقوله وسيجي عن العيني خلافة لان الذى سجي ان له العزل فليس خلافة واما على الثانى فلانه يقتضى انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول بعدم عزله فى الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كما عزله تجددت له وكالة وقوله فى طلاق وعناق يحتمل انه خال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مسألة اخرى من مدخول لواء اى ولو فى طلاق وعناق لا يقيد كونه فى الوكالة الدورية وفى كل مناقشة ايضا لان الجزاى لم يصح شيئا منهما بل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزله فى الطلاق والعناق وقال بعض مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح بالا علم لانه وانه لم يلحقه ضرر لكنه يصير مكذبا فيكون غرورا اه نعم يصح حله على الثمانى ان جعلت المبالغة على قوله فلموكل عزله ولا يرد حينئذ عليه انه مما لاحق فيه للغير كاسبج به والظاهر ان قوله وسيجي عن العيني خلافة وقع من سهو القلم ولوحذفه لاستقام الكلام وانتظم والعبارة الجيدة ان يقال فلموكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة يطالب الخصم بشرط علم الوكيل ولو فى طلاق وعناق (قوله فى طلاق وعناق) لو دأخلة على الظرف ايضا فكانه قال ولو كانت الوكالة بطلاق او عناق اى فان العزل فيها لا يصح س (قوله وسيجي) اى قريبا (قوله بشرط علم الوكيل) فلو اشهد على العزل فى غيبة الوكيل لم يضر بمرح

باب عزل الوكيل

(الوكالة من العقود الغير اللازمة) كالعارية (فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح فى ضمن دعوى صحيحة على غريم) وبيانه فى الدرر (فلموكل العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير) كوكيل خصومة يطلب الخصم كاسبجي ولو الوكالة دورية فى الطلاق وعناق على ما صححه الجزاى وسيجي عن العيني خلافة فتنبه (بشرط علم الوكيل) اى فى التصدى اما الحكمى فيثبت وينعزل قبل العلم

كالرسول (ولو) عزله (قبل وجود الشرط في الملقب به) أي بالشرط به يفتى شرح وهبانية (وبدئت ذلك) أي العزل (بمشافهة به وبكتابه) مكتوب بعزله (دارسالة رسولاً) مبرراً (عدلاً أو غير) اتفاقاً (حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً) صدقه وكذبه ذكره المصنف في متفرقات القضاء (إذا قال) الرسول (الموكل) أرسلني إليك لأبلغك عزله إليك عن وكالته ولو أخبره فضولي (بالعزل) فلا بد من أحد شطري الشهادة (عدد أو عدالة) (كأخواتها) المتقدمة في المتفرقات وقد علمنا أنه متى صدقه قبل ولو فاسقاً اتفاقاً بين ملك وفرع على عدم لزومها من الجانبين بقوله (فالوكل) أي بالخصوصة وبشراء العين لا الوكيل بتكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله وبشراء شيء بغير عينه كافي الأشياء (عزل) ٥٧٧ - نفسه بشرط علم موكله) وكذا يشترط علم السلطان بعزل قاض وإمام فلهما والالا كما

(قوله كالرسول) فإنه ينزل قبل علمه (قوله بعزله) أي أن وصل إليه المكتوب كتاباً في الفروع (قوله الموكل) هو مقول القول (قوله كأخواتها) وهي أخبار السيد بخانية عبده والشفيع بالبيع والبر بالتكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرائع والأخبار ببيع لمريد شراء وجبر مأذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف (قوله لا الوكيل بتكاح) فإنه يصح عزله نفسه في هذه الأشياء وإن لم يعلم الموكل لعدم تضرده (قوله عزل نفسه) قال في الأشياء لا يصح عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكل إلا الوكيل بشراء شيء بعينه أو بيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل في التكاح والطلاق والعتاق اه وقال الباقر لا يصح ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل وفي الزبلي عزل نفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما وكل إليه قبل علم الموكل العزل صح تصرفه فيه اه كذا في الهامش (قوله وإمام) أي للصلاة منح أي لا يصح العزل إلا بعلم المولى ونص الجواهر لا ينزل إلا إذا علم به السلطان ورضى بعزله سائحاً (قوله ولو عزل الخ) العدل فاعل عزل والموكل معنى للمجهول صفة العدل ونفسه مفعول عزل (قوله عند غيبته) أي غيبة الخصم الموكل (قوله وليس منه) أي مالتاق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه (قوله ولا قوله) معطوف على توكيله (قوله لعزله) قد علمنا عن الزبلي طرق عزله عن الوكالة الدورية وما هو الصحيح فيها وأما ما ذكره هنا في البحر لو قال كلا وكذلك فأنت معزول لم يصح والفرق أن التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا كما صرح به في الصغرى والصرفية إذا وكل لم ينزل اه (قوله لا ينزل بالوجود) وفي حاشية أبي السعود عن خط السيد المحمدي عن الوالدية تصحيح أن الوجود رجوع قال وعليه الفتوى (قوله وينزل الوكيل) وفي شركة الغاية يشكل على هذا أن من وكل بقضاء الدين فقضاء الموكل ثم قضاء الوكيل قبل العلم لم يضمن مع أنه عزل حكمي واجب بأن الوكيل بقضاء الدين مأمور بأن يعمل إن زدى مضموناً على القابض لأن الدين قضي بأمانها وذلك يتصور بعد أداء الموكل ولذا يضمنه القابض لو هلك بخلاف الوكيل بالتصدق إذا دفع بعد دفع الموكل فلو لم يضمن الوكيل بتضرر الموكل لأنه لا يمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه اه يتنوع تصرف سائحاً (قوله فزوجه الوكيل) أشار بهذا وبما قبله إلى أن نهاية الموكل

الوكيل بعد القبول بمحضرة الموكل (٣٧) (بن) (ع) الغيت توكيله أو أنار من الوكالة ليس بعزل كجوده الموكل بقوله ثم أو كلك لا يكون عزلاً (إلا أن يقول) الموكل للوكيل (والله لا أو كلك بشئ) فقد عرفت بها أنك فعزل زبلي لكنه ذكر في الوصايا أن جحوده عزل وحمله المصنف على ما إذا وافقه الوكيل على الترك لكن أثبت التمسكتاني اختلاف الرواية وقدم الثاني وعلاه بأن جحوده ما عد التكاح فسخ ثم قال وفي رواية لم ينزل بالوجود اه فليحفظ (وينزل الوكيل بلا عزل (بنيابة) النبي) (الموكل فيه كالموكل بغير دين قد ضمه) بنفسه (أو) وكله (بتكاح فزوجه) الوكيل بزانية ولو باع الموكل والوكيل معاً أو لم يعلم السابق فبيع الموكل أولى عند محمد وعند أبي يوسف يشتركان وبغير كان في الاختيار وغيره

(و) ينزل (بموت أحدهما وجنونه مطبقا) بالكسر أى مستوعبا ﴿٥٧٨﴾ سنة على الصحيح درر وغيرها لكن

فيه إما أن تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل بها فلو طلق الموكل المرأة فليس للوكيل أن يزوجه إياها لأن الحاجة قد انتقضت وفي البرازية وكله بالتزويج فتزوجها ووطئها وطلقها وبعد العدة زوجها من الموكل صح لبقاء الوكالة سأنحى أقول الظاهر أن الضمير في تزوجها للوكيل لا للموكل والأنا في ما هنا وما أتى من أن تصرفه بنفسه عزله تأمل **(قوله وينزل)** وفي التجنس من باب المفقود رجل غاب وجعل داراله فيدرجل ليعمرها فدفع إليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله أن يحفظه وليس له أن يعمر الدار إلا بإذن الحاكم لأنه لعله قد مات ولا يكون الرجل وصيا للمفقود حتى يحكم بموته وهذا علم أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ بجر **(قوله عن المضمرات شهر)** أى مقدار شهر **(قوله بلحقه مرتدا)** في إيضاح الإصلاح المراد بالحقاق ثبوته بحكم الحاكم بجر لكن عبارة درر البحار ولحقه بجر بطل بغير حكمه قال شارحه لأن أهل الحرب أموات في أحكام الإسلام ولحقه صار منهم أه وفي الجمع ولحق الموكل بعد رده بدار الحرب يبطل وقالوا إن حكمه قال ابن ملك لأن لحاقه إنما يثبت بقضاء القاضي قيد بالحقاق لأن المرتد قبله لا يبطل توكيله عنده وموقوف عنده إن سلم نفذ وإن قتل أو حرق بدار الحرب بطل أه فعمل ما في الإيضاح على قولهما وفيه بحث في العقوبة فالنظر ما كتبناه على البحر **(قوله بعوده مسلما)** أى سواء كان وكيلًا أو موكلًا بجر **(قوله بجر)** عبارته ومقتضاه أنه لو افاق بعد جنونه مطبقا لا تعود وكالته **(قوله العدل)** مفعول وكل وقوله أو المرتهن عطف على العدل **(قوله والوكيل ببيع الوفاء)** لعل وجهه أن بيع الوفاء في حكم الرهن فصير وكيلًا بأن برهن ذلك الشيء فيكون مما يتعلق به حق الغير وهو المشتري أى المرتهن تأمل ثم رأيت منقولًا عن الحموي وما ذكره السامحاني من أنه يبيع الرهن فهو غفلة فتنه قال جامعته الذي كتبه السامحاني في هذا المحل مانعه قوله والوكيل يبيع الوفاء لعل صورته ما في المحيط وكله ببيع عين له عزله إلا أن يتعلق به حق الوكيل بأن يأمره بالبيع واستيفاء الثمن بإزاء دينه وقال قاضيان إذا دفع إلى صاحب الدين عينا وقال بهم وخذ حقت منه قباضه وقبض الثمن فهلك في يده يهلك من مال المديون ما لم يحدث رب الدين فيه قبضا لنفسه زاد في البرازية ولو لاق به لحقت صار قابضا والمهلك عليه لأعلى المديون أه وأما بيع الوفاء المعهود فهو في حكم الرهن أه **(قوله بالخصومة)** أى بالتأمس الطالب بجر **(قوله أو الطلاق)** فيه أن التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم ح والظاهر أنه مبنى على مقابل الأصح من أنه لازم **(قوله برزاية)** ونصها قاما في الرهن فإذا وكل الرهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الأجل أو الوكيل بالأمر باليد لا ينزل وإن مات الموكل أو جن والوكيل بالخصومة بالتأمس الخصم ينزل بمجنون الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموتها وكل استحسانا لا قياسا أه بجر فأنمل **(قوله وبما عداها)** أى الوكالة وهذا ينافي قول المتن كالوكيل بالأمر باليد والوكيل ببيع الوفاء **(قوله فاطلاق الدرر)** حيث قال وإذا أي أنزال الوكيل في الصور المذكورة إذا لم يتعلق به أى بالتوكيل حق الغير أما إذا يتعلق به ذلك فلا ينزل أه فإن قوله أما إذا يتعلق به حق الغير يدخل فيه الوكالة بالخصومة بالتأمس الطالب والحكم فيها ليس كذلك ح وأصله في النسخ ولا يخفى أنه وارد على ما نقله الشارح

في الشربلالية عن المضمرات شهروه به بقى وكذا في الفهستاني والباقي وجعله قاضيان في فصل فسيا يقضى بالجنهات قول ابن حنيفة وإن عليه الفتوى فليحفظ (و) بالحكم (بلحقه مرتدا) ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب ولا بافته بجر وفي شرح المجمع وأعلم أن الوكالة إذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا قال (لا) الوكالة اللازمة (ذا وكل الرهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الأجل فلا ينزل) بالعزل ولا بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالأمر باليد والوكيل ببيع الوفاء لا ينزلان بموت الموكل بخلاف الوكيل بالخصومة أو الطلاق برزاية قلت والحاصل كما في البحر أن الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا أو حكما ولا بالخروج عن الأهلية بمجنون ورده وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقى بل بالحكمى وبالخروج عن الأهلية

وليتوكيل ثالث بالتصرف (وان لم يعلم الوكيل) لانه عزل حكمي (و) ينزل (يعجز موكله لو مكاتباً وجزمه) اى موكله (وماؤذونا كذلك) اى علم اولاً لانه عزل حكمي ﴿٥٧٩﴾ كما مر وهذا (اذا كان وكيلاني العقود والخصومة اما اذا كان وكيلاني قضاء

عن شرح المجمع ايضا) **(قوله)** وليتوكيل ثالث (اى توكيل الشريكين او احدهما ثالثاً بجر يعنى انه تبطل الوكالة التى فى ضمن الشركة ووكاله وكيلهما بالتصرف وفيه اشكال من حيث انه لا يصح ان يفرد احدهما بفسخ الشركة بدون علم صاحبه بل يتوقف على علمه لانه عزل قصدى فكيف يتصور ان ينزل بدونه ويمكن ان يحمل على ما اذا هلك المالك او احدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل وبتبطل الوكالة التى كانت فى ضمنها علماً بذلك او لم يعلم لانه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصرحاً بها عند عقد الشركة زيلى س **(قوله)** لو مكاتباً يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل ان للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما ايضا كانه عليه فى البحر وقال فيه وان باع العبد فان رضى المشتري ان يكون العبد على وكالته فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة كذا فى كافى الحاكم وهو يقتضى ان توكيل عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جوازه على انه لا عهدة عليه فى ذلك الا ان يقال انه من باب استخدام عبد الغير اهـ نعم المكاتب لو كتب او اذن المحجور لم تعد الوكالة لان محتسبها باعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة السانئة والاذن الثانى شرح مجمع لابن ملك **(قوله)** لم ينزل لانه جرح خاص والاذن فى التجارة لا يكون الا عاماً فكان العزل باطلاً لا ترى ان المولى لا يملك نهي عن ذلك مع فناء الاذن س **(قوله)** ينزل الخ قال فى الهامش ولو وكتلت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك او لم يعلم ولو اخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة واذا زوجها جاز التكاثر ولو كان وكلاً من جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج امها او بنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا فى المحيط هندية **(قوله)** والعدة باقية الواو استتافية للالحال فافهم **(قوله)** اولحق اى ولم يحكم به فلا ينافى ما تقدم **(قوله)** وتعود الوكالة اى يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة ليس المراد انها تعود بعد زوالها لانه لم ينزل كما يفهم من قوله قبله والاو عبارة الزيلى فالوكيل باق على وكالته **(قوله)** بقى على وكالته (وان رد بما لا يكون فسحاً لا تعود الوكالة كالموكله فى هبة شئ ثم وهبه الموكل ثم رجع فى هبته لم يكن للوكيل الهبة منح **(قوله)** وبعده لا اى حتى يصل اليه الخبر **(قوله)** دفع اليه الخ وكيل البيع قال بعته وسلمته من رجل لا اعرفه وضاع الثمن قال القاضى يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم صحيح والعلة لا امران انتهى عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل اللهى عن التسليم فلان لا يكون منوعاً عن التسليم اولى وهذه المسئلة تخالف مسئلة القسمة بزازية **(قوله)** ونسى اى نسى من دفعها اليه **(قوله)** ابرأ ماله عليه انظر ما مناسبة ذكر هذا الفرع هنا **(فروع)** بمث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ايمث بها مع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعا الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه فى شرح المظلمة اشباه **(قوله)** اوبع لحالد اى اوقال بعه وبع لحالد **(قوله)** فخالفه اى لو خالفه

جاءك بعلامة كذا أو من اخذاً صعبك او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل لجهول فلا يبرأ بالدفن اليه وفى الوهبانية قال * من قال اعط المال قابض خنصر * فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر * وبعه وبع بالنقد او ببع لحالد * فخالفه قالوا يجوز التغير *

* وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم * كذا قول رب الدين والحصم ﴿٥٨٠﴾ يجبر * ولو قبض الدلال مال المبيع *

يسلمه منه ووضاع يشطر *

كتاب الدعوى ﴿٥٨١﴾

لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصوصة (هي) لغة قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره والفتها

للتأنيث فلا تنون وجمعها دعاوى ففتح الواو كفتوى وفاوى درر لكن جزم في المصباح بكسرهما ايضا فيهما محافظة على الف التأنيث وشرعا (قول مقبول) عند اقتضاي (يقصد به طاب حق قبل غيره) خرج الشهادة واقرار (او دفعه) اى دفع الحصم (عن حق نفسه) دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به بفتح بزازية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودى فلو اريد مايعم الوجودى والعدمى لم يحتاج لهذا القيد (والمدعى من اذا ترك) دعواه (ترك) اى لا يجبر عليها (والمدعى عليه بخلافه) اى يجبر عليها فلو فى البلدة قاضيان كل فى محلة فالحجرات للمدعى عليه عند محمد به بفتح بزازية ولو القضاة فى المذهب الاربعة على الظاهر وبه اقيمت مرارا بجر

يجوز البيع لانه لما امر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وباع بالتقيد اوبع لحالده بعده كان مشورة بخلاف قوله بع بالتقيد اوبع لحالده ونقل الجواز ولهذا اى بصيغة قالوا شر بناليل ملخصه (قوله وفى الدفع) اى اذا وكله بدفع الف يقضى بهادينه فادعى الدفع (قوله مقدم) على قول الموكل انه لم يدفع (قوله رب الدين) اى بأنه ما قبض (قوله والحصم يجبر) اى يجبر الموكل على الدفع الى الطالب (قوله مال المبيع) اى الثمن ابن الشحنة (قوله يشطر) اى يصالح بينهما بالنصف

كتاب الدعوى ﴿٥٨٢﴾

فى الفواكه البدرية لابن الغرس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فلتراجع (قوله لكن جزم) عبارته محنة (٢) قال فى المصباح وجع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل كاسياتى وفتحها محافظة على الف التأنيث ح كذا فى الهامش (قوله دعوى دفع التعرض) قال فى البحر اعلم انه سئل قارى الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه وبين غيره فأجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اه ولا يعارضه ماقله فى الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهى مسموعة كفى البرازية والحزاة والفرق ظاهر فانه فى الاول انما يدعى انه ان كان شئ يدعيه والايشهد على نفسه بالابراء وفى الثانى انما يدعى عليه انه يتعرض فى كذا بغير حق وبطلابه فى دفع التعرض فافهم ح كذا فى الهامش (قوله لهذا القيد) اى قوله او دفعه فانه فصل قصده بالادخال والفصل بعد المجلس قيد فافهم (قوله فلو) اشار به الى ان الجبر فى اصل الدعوى لا يمين يدعى بين يديه والتفريع لا يظهر ط وفى بعض النسخ بالواو (قوله فى محلة) اى بخصوصها وليس قضاؤه عاما (قوله بزازية) ليس ما ذكره عبارة البرازية وعبارتها كفى فى المنح قاضيان فى مصر طلب كل واحد منهما ان يذهب الى قاض فالحجرات للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وفى المنح قبل هذا عن الحانية قال ولو كان فى البلدة قاضيان كل واحد منهما فى محلة على حدة فوقعت الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والآخر من محلة اخرى والمدعى يريد ان يخاصمه الى قاضى محله والآخر أبى ذلك اختلف فيها ابو يوسف ومحمد والصحيح ان العبرة لمكان المدعى عليه وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والآخر من اهل البلدة اه وعلمه فى المحيط كفى فى البحر بأن ابو يوسف يقول ان المدعى منتهى للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها اه وانما حمل الشارح عبارة البرازى على ما فى الحانية من التقيد بالمحلة لما قاله المصنف فى المنح هذا كله وكل عبارات اصحاب الفتاوى يفيد ان فرض المسئلة التى وقع فيها الخلاف بين ابى يوسف ومحمد فيها اذا كان فى البلدة قاضيان كل قاض فى محلة واما اذا كانت الولاية لقاضيين او لقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى فى دعواه فله الدعوى عند اى قاض اراده اذ لا تظهر فائدة فى كون العبرة للمدعى او المدعى عليه ويشهد لصحة هذا ما قدمناه من تعليل صاحب المحيط اه وردته الحبر الرملى وادعى ان هذا بالهذيان اشبه وذكر انه حيث كانت العلة لائى يوسف ان المدعى منتهى للخصومة ولمحمد ان المدعى عليه دافع لها لا يتجه ذلك فان الحكم دائر مع العلة اه وهو الذى يظهر كما قال شيخنا واقول التحرير فى هذه المسئلة ماقله الشارح عن خط المصنف ومضى عليه العلامة المقدسى كما قلناه عنه ابن السعوى وحاصله ان ما ذكره من تصحيح

(٢) قوله قال فى المصباح الخ هو منقول بالمعنى وفى المقام من يديان وتحقيق يلم بمراجعة عبارة المصباح اه مصححه (قول)

قال المصنف ولو الولاية لقاضيين فاكثر **محكي ٥٨١** يحسم على السواء فالقاعدة بالمدعى نيلوا من السلطان بأجابة المدعى

عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة اليها كما مر مرارا قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة اما اذا كان في المصر حنفى وشافعى ومالكي وحنبلى في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابة المدعى لما انه صاحب الحق كذا بخط المصنف على هامش البرازية فليحفظ (وركنها اضافة الحق الى نفسه) لو اصيل كالى عابه كذا (او) اضافته (الى من ناب) المدعى (منابه) كوكيل ووصى (عند النزاع) متعلق بأضافة الحق (واهلها) العاقل المميز ولو صديا لو ماؤذونا في الخصومة والا اشياء (وشرطها) اي شرط جواز الدعوى (مجلس القضاء وحضور خصمه) فلا يقضى على غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى ان بالمصر او بحيث يبيت بمنزله نعم والا حنفى يبرهن او يخلف منية (ومعلومية) المال (المدعى) اذ لا يقضى بمجهول ولا يقال مدعى فيه وبه الا ان يتضمن الاخبار (و) شرطها ايضا (كونها ملزمة) شيئا على الخصم بعد ثبوتها

قول محمد من ان العبرة لمكان المدعى عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقدم امر كل منهما بالحكم على اهل محلته فقط بدليل قول العمادى وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد افراد العسكرى ان يخصامه الى قاضى العسكر فهو على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر على غير الجندى فقولوه ولا ولاية دليل واضح على ذلك اما اذا كان كل منهما ماؤذونا بالحكم على أى من حضر عنده من مصرى وشامى وحابى وغيرهم كفى قضاء زماننا فينبغى التعويل على قول ابى يوسف لو افقته لتعريف المدعى عليه اى فان المدعى هو الذى له الخصومة فيطابق قبل اى قض اراد وبه ظهر انه لا وجه لما فى البحر من انه لو تعدد القضاة في المذاهب الاربعة كما في القاهرة فالخيار للمدعى عليه حيث يمكن القضاة من محامتها قال وبه ائبى مرارا اقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقلا عن المفتى ابى السعود العمادى ان قضاة الممالك المحروسة ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار اليه الشارح (قول له) المصنف) فيرد على البحر لان قضاة المذاهب في زماننا لا يتهم على السواء في التعميم (قول له على السواء) اى في عموم الولاية (قول له) عزله) اى لعزل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى (قول له) كامر) من ان القضاء يتقيد (قول له) مكرر مع ما قبله (قول له على حدة) اى لا يقضى على غيرها لها (قول له في مجلس) قيد اتفاق والظاهر انه اراد في بلدة واحدة (قول له والولاية واحدة) اى لم يخص كل واحد بمحلة (قول له عند النزاع) قال في البحر فخرج الاضافة حالة المسألة فانها دعوى لغة لاشرا ونظيره ما فى البرازية عين في رد رجل يقول هو ليس لى وليس هناك منازع لا يصح فيه فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو اقرار للمنازع فلو ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك له اه قال السائحان اقول كلام البرازية مفروض في كون النفي اقرارا للمنازع اولا وليس فيه دعواه الملك لنفسه حالة المسألة (قول له وشرطها) لم ار اشتراط افظ مخصوص لمدعى وينبغى اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق فلو قال اشك او اظن لم تصح الدعوى بجر (فائدة) لا تسمع الدعوى بالاقرار لما فى البرازية عن الذخيرة ادعى ان له كذا وان العين الذى في يده لما انه اقره به او ابتدأ بدعوى الاقرار وقال انه اقر ان هذا لى اوافق ان لى عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على انه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق الخ بجر من فصل الاختلاف في الشهادة وسيأتى متنا اول الاقرار (قول له حنفى يبرهن او يخلف) هذان قولان لا قول واحد يخبر فيه بين البرهان والتحليف فراجع البحر (قول له ومعلومية المال المدعى) اى بيان جنسه وقدره كفى الكثير (قول له اذ لا يقضى بمجهول) ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لما فى الحانية معزيا الى رهن الاصل اذا شهدوا انه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقبول للمرتهن في اى ثوب كان وكذلك في الغصب اه والدعوى بالاولى اه بجر قلت وفي المراج وفساد الدعوى اما ان لا يكون لزمه شئ على الخصم او يكون المدعى بمجهولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بأن ادعى حقا من وصية او اقرار فانها يصحان بالمجهول وتصح دعوى الابراء بالمجهول بلا خلاف اه فبلغت المستثنيات خمسة تأمل (قول له ولا يقال مدعى فيه وبه)

شرطها ايضا (كونها ملزمة) شيئا على الخصم بعد ثبوتها

والاكان عينا (وكون المدعى مما يحتتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده) عقلا او عادة (باطلة) لتيقن الكذب في المستحيل
العقلى كقولهم لعروف النسب اولن لا يولد مثله لئله هذا الجنى وظهوره ٥٨٢ في المستحيل العادى كدعوى معروف

وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفقه الا انه مشهور فهو خبر من
صواب مهجور حموى ط (قوله والاكان عينا) اى وان لم تكن ملزمة كما اذا ادعى التوكيل
على موكله الحاضر فانها لا تسمع لامكان عزله كفى البحر كذا في الهامش (قوله وظهوره)
بالجر عطف على تيقن (قوله في الفواكه البدرية) قال في المتح لكنهم لم يستند في منع دعوى
المستحيل العادى الى نقل عن المشايخ قلت لكن في المذهب فروع تشهد له منها ما سأتى
آخر فصل التحالف (قوله وسنحققه) عند قول المصنف وقضى بكتوله مرة (قوله انه في يده)
فلو انكر كونه في يده فبرهن المدعى انه كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل
ويجبر بحضوره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقبل اذا ما ثبتت خروجه من يده فتبقى
ولا تزول بشك واقره في البحر وجزم به الفهستاني ورده في نور العين بأن هذا استحصال وهو
حجة في الدفع لا في الالبات كافي كتب الاصول (قوله وطلب المدعى الخ) هذا اذا لم يكن المدعى
عليه مودعا فان ادعى عين ودعية لا يكلف احضارها بل يكلف التخلية كافي البحر عن جامع
الفصولين (قوله بأن كان في ثقلها مؤنة) فيه ان هذا من قبيل الرضى والصبرة فذكره هنا
سهو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تمسر بأن كان في ثقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة ح
(قوله واوغيتها) بأن لا يدري مكانها ذكره قاضى زاده ح (قوله لانه) اى القيمة وذكر الضمير
باعتبار المذكور وهو علة لقوله وذكر قيمته (قوله وان تعذر) اى تمسر (قوله والا تكن)
تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تعذر س «(فرع)» وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف في
البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لانها دعوى مبتدأة والا فلا يجزى عن
البرازية (قوله بذكر القيمة) لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف
فاشترط بيان القيمة لانها تسمى تعرف العين الهالكة به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة
في ذلك للتوصيف لانه لا يجزى بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك
في الهداية اه وفي الفهستاني وفي قوله وذكر قيمته ان تعذر اشارة الى انه لا يشترط ذكر اللون
والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كافي في المعادة وقال السيد ابوالقاسم ان
هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا أراد اخذ عينه او مثله في التلى اما اذا اراد اخذ قيمته
في القسي فيجب ان يكتب بذكر القيمة كافي محاضر الخزانة اه (قوله عين كذا) قال في البحر
والحاصل انه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة
ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتهن اه قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار
قال فانها يصحان في المجهول وتصح دعوى البراء المجهول بالاخلاف اه ففى خمسة (قوله
ولهذا) اى سماعها في الغصب وان لم يذكر القيمة قال في الدرر ولو قال غصبت منى عين كذا
ولادري قيمته قالوا تسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت منى عين كذا ولادري
اهو هالك اوقامه ولادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان
ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرره اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجملة

بالفقر اموالا عظيمة على
آخر انه اقرضه اياهادفة
واحدة وغصبها منه فالظاهر
عدم سماعها بحجوبه جزم
ابن الغرس في الفواكه
البدرية (وحكمها وجوب
الجواب على الخصم) وهو
المدعى عليه بلا او يمنع حتى
لو سكت كان انكارا فسمع
البينة عليه الا ان يكون
اخرس اختيارا وسنحققه
وسببها تعلق البقاء المقدر
بتعاطي المعاملات (فلو كان
ما يدعيه منقولا في يد الخصم
ذكر المدعى انه في يده
بغير حق) لا احتمال كونه
مرهونا في يده أو محبوسا
بالتن في يده (وطلب)
المدعى (احضاره) ان
امكن فعلى الغريم احضاره
(ايشار اليه في الدعوى
والشهادة) والاستحلاف
(وذكر المدعى) قيمته
ان تعذر (احضار العين
بأن كان في ثقلها مؤنة وان
قلت ابن كمال معزيا للخزانة
(بهلاكها او غيبتها) لانه
مثله معنى (وان تعذر)
احضارها (مع بقائها كرحى
وصبرة طعام) وقطع غنم
(بعث القاضي امته) ليشار
اليها (والا) تكن باقية
(اكتفى) في الدعوى (بذكر القيمة) وقالوا لو ادعى انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها تسمع فيحلف خصمه او يجبر (الفاحشة)

على البيان درر وابن مالك ولهذا لو ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كنى ذلك الاجمال على الصحيح

وتقبل بيته أو يحلف حصمه على الكل مرة (وان يذكر قيمة كل عين على حدة) لأنه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلان يصح
إذا بين قيمة الكل جملة بالأولى وقيل **قوله** ٥٨٣ في دعوى السرقة بشرط ذكر القيمة ليعلم كونها نصا إذا ما في غير هاتفا

يشترط عمادية وهذا كله

في دعوى العين لا الدين فلو

(ادعى قيمة شيء مستهلك

اشتراط بيان جنسه ونوعه)

في الدعوى والشهادة ليعلم

القاضي بما ذا يقضى

(واختلف في بيان الذكوة

والأنونة في الدابة) فشرطه

أبو الليث أيضا واختاره

في الاختيار وشرط الشهيد

بيان السن أيضا وتمسكه

في العمادية (وفي دعوى

الإيداع لا بد من بيان

مكانه) أي مكان الإيداع

(سواء كان له حمل أو لا وفي

الغصب إن له حمل أو مؤنة

فلا بد) لصحة الدعوى

(من بيانه والا) حل له

(لا) وفي غصب غير المتلى

يبين قيمة يوم غصبه على

الظاهر عمادية (ويشترط

التحديد في دعوى العقار

كما يشترط في الشهادة

عليه ولو) كان العقار

(مشهورا) خلافا لهما

(الا إذا عرف الشهود

الدار بعينها فلا يحتاج إلى

ذكر حدودها) كما لو

ادعى ثمن العقار لأنه

دعوى الدين حقيقة بحر

(ولا بد من ذكر بلدتها

الفاخرة توجه العين على الخصم إذا انكر والجبر على البيان إذا أقر أو نكل عن العين فتأمل

فإن كلام الكافي لا يكون كافيا إلا بهذا التحقيق - **قوله** وتقبل بيته) أي على القيمة **(قوله**

أو يحلف) أي عند عده البيعة **(قوله** لأنه) عبارة **(قوله** بشرط ذكر القيمة) قال الشيخ عمر

مؤلف التهر ينفى أن يكون المعنى أنه إذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها إلا في دعوى

السرقة حموى **(قوله** وهذا كله) أي المذكور من الشروط السابقة **(قوله** لا الدين) سألني

دعوى الدين في المتن **(قوله** اشتراط بيان جنسه) أقول لي شبهة في هذا المثل وهي أنه لو ادعى

أعباناً مختلفة فقد مرانه يكتفى بذكر القيمة للكل جملة وذكر في الفصولين أنه لو ادعى أن

الاعيان قائمة بيده يؤمر بأحضارها فتقبل البيعة يحضرها ولو قال إنها هالكة وبين قيمة الكل

جملة تسمع دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف في دعوى الاعيان إنما هو إذا كانت هالكة والا

لم يحتاج إلى ذكر القيمة لأنه مأمور بأحضارها وقدما عن ابن الكمال أن العين إذا تعذر

أحضارها بهلاك ونحوه فذكر القيمة مغن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره المصنف في

الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة فقوله هنا اشتراط بيان جنسه ونوعه مشكل وإن قلنا أنه لا بد

مع ذكر القيمة من بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكة

فأمعن قوله تبعاً للبحر وهذا كله في دعوى العين لا الدين في تأمل وفي البحر عن السراجة ادعى

ثمن محدود لم يشترط بيان حدوده **(قوله** من بيانه) أي بيان موضع الغصب **(قوله** على الظاهر)

قال في نور العين وغصب غير المتلى وأهلا كما ينفى أن يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية

وفي رواية تخير المالك بين أخذ قيمته يوم غصبه أو يوم هلاكه فلا بد من بيان أنها قيمة أي اليومين

ولو ادعى الف دينار بسبب أهلاك الاعيان لا بد من أن يبين قيمتها في موضع الأهلاك وكذا لا بد

من بيان الاعيان فإن منها ما هو قبيح ومنها ما هو مثل اه **(قوله** في دعوى العقار) في المغرب

العقار الضعفة وقيل كل مال له أصل كالدار والضعية اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة

بأن البناء والتخل من المتقولات وأنه لا شفعة فيهما إذا بيعا بلا عرصه فإن بيعا معها وجبت تبعاً

وقد غلط بعض المصريين فجعل التخل من العقار ونبه فلم يرجع كما ذهبت بحر وفي حاشية ابن

السعود وقوله لا شفعة فيهما الخ يحمل على ما إذا لم تكن الأرض محتكرة بالاقبال بناء بالأرض

المحتكرة تثبت فيه الشفعة لأنه مال له من حق القرار التحق بالعقار كسيأتي في الشفعة **(قوله** كافي

النسب) فإن ذكر الاسم اعم من الاسم مع ذكر اسم الأب وهذا اعم من ذكر الاسم مع اسم

الأب واسم الجد كذا في الهامش **(قوله** فلترك) أي المدعى أو الشاهد شككهما في التوى

والغلط واحد كما صرح به في الفصولين **(قوله** وغلط فيه لا) أي لا يصح ونظيره إذا ادعى

شراشي ثمن منقود فإن الشهادة تقبل وإن سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واختلفوا

فيه لم تقبل كافي الزيلعي سألني **(قوله** فصولين) وفيه أيضاً ما لو ادعاه المدعى لا تسمع ولا

تقبل بيته لأن المدعى عليه حين إيجاب المدعى فقد صدقه أن المدعى بهذه الحدود فيصير بدعوى

الغلط بعده مناقضاً أو نقول تفسير دعوى الغلط أن يقول المدعى عليه أحد الحدود وليس ما ذكره

الدار ثم الحلة ثم السكة) فيبدأ بالاعم ثم الأخص فالأخص كافي النسب (ويكتفى بذكر ثلاثة) فلترك الرابع صح وإن ذكره
وغلط فيه لا ملتي لأن المدعى يختلف به ثم تأمينا ثبت الغلط بأقرار الشاهد فصولين (وذكر أسماء أصحابها) أي الحدود (واسما) أنسابهم

الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفى والشهادة على النفي لا تقبل اه
ولصاحب جامع الفصولين بحث فيها ذكر كتيبة على هامش البحر حاصله انه يمكن ان يجيب
المدعى بأن هذا ليس لك فلا يكون مناقضا ويوجب ابتداء بأنه مخالف لما حدثه فينبغي التفصيل
وتماه فيه ونحط السامعاني والمخلص ان يقول المدعى عليه هذا الحدود ليس في يدى فيلزم
ان يقول الخصم بل هو في يدك ولكن حصل غلط فيمنع به ولو تدرك الشاهد الغلط في المجلس
يقبل او في غيره اذا وفق برأية وعبارتها ولو غلطوا في حد واحد او حدين ثم تداركوا في
المجلس او غيره يقبل عند امكان التوفيق بأن يقول كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا او باع
فلان واشتره المذكور (قوله ولا بد من ذكر الحد) قدما قيل باب الشهادة على الشهادة ان
الدعوى والشهادة بالحدود في هذا الصك تصح اما في الدار فلا بد من تحديده ولو مشهورا
عند ابى حنيفة وتام حده بذكر جد صاحب الحد وعندها التحديد ليس بشرط في الدار
المعروف كدار عمر بن الحرث بكوفة فعلى هذا لو ذكر لزيق دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو
معروف يكفيه اذا لحاجة اليهما لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جدا فصولين * (فرع)
قال في جامع الفصولين لو ذكر لزيق دار ورثة فلان لا يحصل التعريف اذ هو بذكر الاسم
والنسب وقيل يصح لانه من اسباب التعريف اه وعلى الاول قبله بان الورثة مجهولون منهم
ذو فرض وعسبة وذو رحم ثم رمز لو كتب لزيق ورثة فلان قبل القسمة قيل يصح وقيل لا ثم
رمز كتب لزيق دار من تركة فلان يصح حدا ولو جعل احد حدوده ارضا لا يدري مال كمالا
يكفى اقول لو كانت معروفة ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر صاحب اليد لحصول الغرض اه ولا
ينبغي ان ينحط مخالف لقول الامام كاقدمناه عنه ثم قال ولو جعل احد الحدود ارض المملكة
يصح وان لم يذكر انه في يد من لانها في يد السلطان بواسطة نائبه والطريق يصلح حدا بلا بيان
طوله وعرضه الاعلى قول والهر لاعند البعض وكذا السور وهو رواية وظاهر المذهب
يصلح والحدق كهر ولو قال لزيق ارض فلان ولفلان في هذه القرية اراض كثيرة متفرقة
مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو ذكر لزيق ارض الوقف لا يكفى وينبغي ان يذكر انها وقف
على الفقراء او المسجد وانحوه ويكون كذكر الواقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الواقف
ما لم يذكر انه في يد من اقول ينبغي ان يكون هذا على تقدير عدم المعرفة بالاب والافوه قضيق
بلا ضرورة اه ملخصا (قوله منقولا) هو تكرار مع مامر س (قوله ولا يثبت يده في
العقار بتصادقهما الخ) هذا مما يقع كثيرا وينقل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في
الصكوك فأقر بوضع يده على العقار المذكور فلا بد ان يقول المدعى انه وارض يده على العقار
وبشهادة شاهدان ولذا انظمت ذلك بقولي

واليد لا يثبت في العقار ■ مع التصادق فلاتامر

بل يلزم البرهان ان لم يدع ■ عليه غصبا او شره مدعى

وفي جامع الفصولين برمز الحانية ادعى شيئا بيد آخر وقال هو ملكي وهذا احدث يده عليه
بلاحق قالوا ليس هذا دعوى غصب على ذي اليد قال صاحب الفصولين اقول قياس مامر في
فنى انه لو ادعى انه ملكي وفي يدك بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غصبه ينبغي ان يصح هنا ايضا

ولا بد من ذكر الحد لكل
منهم (ان لم يكن) الرجل
(مشهورا) والا اكتفى
باسمه لحصول المقصود
(وذكر انه) اى العقار
(في يده) ليصير خصما
(وزيد) عليه (بغير حق
اركان) المدعى (منقولا)
لماسر (ولا تثبت يده
في العقار بتصادقهما بل
لا بد من بينة او علم قاض)
لاحتمال تزويرها بخلاف
المنقول لعناية يده ثم هذا
ليس على اطلاقه بل (اذا
ادعى) العقار (ملكاً مطلقاً)
اما في دعوى النصب (و)
دعوى (الشراء) من ذى
اليده (فلا) يفتقر لينة
لان دعوى الفل كالتصح
على ذى اليد تصح على
غيره ايضا برأية

(و) ذكر (انه يطالبه به) لتوقفه على ٥٨٥ طلبه ولاحتال رهنه او حبه الثمن وبه استغنى عن زيادة بغیر حق قافهم

(ولو كان) ما يدعيه (دينا)
مكيلا او موزونا نقدا او
غيره (ذكر وصفه) لانه
لا يعرف الا به (ولا بد
في دعوى المثليات من ذكر
الجنس والنوع والصفة
والقدر وسبب الوجوب)
فلو دعى كبرر دينا عليه
ولم يذكر سبب السمع واذا
ذكر في السلم اتماله المطالبة
في مكان عيشه وفي نحو
قرض وغصب واستهلاك
في مكان القرض ونحوه
بحر فايحفظ (ويسأل
القاضي المدعى عليه) عن
الدعوى فيقول انه ادعى
عليك كذا اذا تقول (اعد
سحتها والا) تصدر صحيحة
(لا) يسأل لعمد وجوب
جوابه (فان أقر) فيها (و)
انكر فبرهن المدعى قضى
عليه بلا طاب المدعى
(والا) يبرهن (حلفه)
الحاكم (بمدطبه) اذا لا بد
من طلبه اليين في جميع
الدعاوى الا عند الثاني
في اربع على مافي البرازية
قال واجمعوا على التحليف
بلا طلب في دعوى الدين
على الميت (واذا قل)
المدعى عليه (لا اقر ولا انكر)
لا يستحلف بل يحبس ليقر
أو ينكر (ددر وكذا لو لم

وتماه فيه في الفصل السادس (قوله) يطالبه به) اي سواء كان عينا أو دينا منقولا او عقارا
فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك ثم يصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيه وقيل
يصح وهو الصحيح فمتاني سائحا (قوله) وبه استغنى اي بذكر انه يطالبه به لانه لا لمطالبة
اذا كان محبوسا بحق (قوله) ذكر وصفه) زاد في الكثرة وانه يطالبه به قال في البحر هكذا جزم به
في المتون والشروح واما اصحاب الفتاوى كالحلاصة والبرازية فحملوا اشتراطه قولا ضعيفا
وليس المراد لفظ واطالبه به بل هو او ما يفيد من قوله مره ليعطيني حتى كما في العمدة اه
ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره لما قالوا ان مافي المتون والشروح مقدم على مافي الفتاوى
(قوله) من ذكر الجنس) كحطلة والنوع كمثقة والصفة كجيدة (قوله) لتسمع) وبذكر في السلم
شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره من نوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا وانتقاد
بالجلس حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا
في كل سببه شرائط كثيرة لا يكتفى بقوله بسبب كذا صحيح واذا قلت الشرائط يكتفى واجب
شمس الاسلام فيمن قال كفل كفالة صحيحة انه لا يصح كالمسلم لانه لعله صحيح في اعتقاده لا عند
الحنفى المعتقد عدما بلا قبول فيقول كفل وقبل المكفول له في المجلس وبذكر في القرض
واقرضه من مال نفسه لجواز ان يكون وكلا وهو سفير لا يملك الطلب وبذكر انه قبضه وصرفه
في حوائجه ليكون دينا اجماعا لانه عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه برزازية ما خصا
(قوله) فبرهن) ظاهرا ان الينة لاقام على المقر قال في البحر الا في اربع فراجع فيه لوافر
بعد الينة بفضي لا بها وانه لو سكت عن الجواب يحبس الى ان يجيب فراجع (قوله) حلفه
الحاكم) ولا يبطل حقه بيمينه لكنه ليس له ان يخاص ما لم يقم الينة على وفق دعواه فان وجدها
اقامها وقضى له بها درر كذا في الهامش (قوله) في اربع) في الرد بالعب يحلف المشتري بالله
ملرضيت بالعب والشفع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها
الثائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله
ما لم يصح كذا في الهامش وفيه فرع رجل ادعى على رجل انه كان لابي عليك مائة دينار وقد
مات ابي قبل استيفاء شيء منها وصارت ميراثا الى بموته وطالبه بتسليم المائة دينار فقال المدعى
عليه قد كان لابيك على مائة دينار الا انني اديت منها ثمانين دينارا الى ابيك في حياته وقد اقر
ابوك بالقض ببلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا بالفاظ فارسية واقام على ذلك بيته فقال المدعى
للمدعى عليه انك مبطل في دعواك اقرار ابي بقبض ثمانين دينارا منك لما ان ابي كان غائبا عن
بلدة سمرقند في اليوم الذي اديت اقراره فيه وكان ببلدة كبيرة واقام على ذلك بيته هل تدفع
بيته المدعى عليه بيته المدعى فيقول لا الا ان تكون غيبة ابي المدعى عن سمرقند في اليوم الذي
شهد شهودا ندعى عليه على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة ظاهرا مستقيضا
يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع بيته بيته المدعى عليه كذا
في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب التاسع في الشهادة على التني والاثبات اه (قوله) واجمعوا
الانساب ان يقول والا في دعوى الدين على الميت اتفاقا وصورة التحليف ان يقول له القاضي
بالله ما استوفيت من المديون ولا من احد اداء اليك عنه ولا قبضه لك قابض بامرك ولا ابرأته
السكوت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر وبه اقيمت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضا اه

ثم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستحلف قيدا بحالفي الحاكم لانها لو (اصطاحا على ان يحلف عندغير قاض ويكون ربا فهو باطل) لان اليمين حتى القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا نكول عندغير القاضي (ولو برهن عليه) اى على حقه (يقبل والا يحلفه ثانيا عند قاض) برزبة الا اذا كان حلفه الاول ٥٨٦ عنه فيكنى درر ونقل المصنف عن

الفتية ان التحليف حق القاضي فلا يمكن باستحلافه لم يعتبر (وكذا لو اصطاحا ان المدعى لو حلف فالحكم ضامن) للمال (وحلف) اى المدعى (لم يضمن) الخصم لان فيه تغيير الشرع (وليمين لا ترد على مدع) لحديث البينة على المدعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى عيني (برهن) المدعى (على دعواه) وطلب من القاضي ان يختلف المدعى انه محق في الدعوى او على ان الشهود صادقون ومحققون في الشهادة لا يجيبه (القاضي الى طلبته) لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ اشهد عندنا يمين ولا يكرر اليمين لانا امرنا باكرام الشهود ولذا لو (علم الشاهد ان القاضي يحلفه) ويعمل بالمدسوخ (له الامتناع عن اداء الشهادة) لانه لا يلزمه برزبة (وبينة الخارج في الملك المطلق) وهو الذي لم يذكر

منه ولا شئ منه ولا حلت بشئ من ذلك احدا ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في البحر عن البرازية ح ويحلف وان اقر به المريض في مرض موته كافي الاشياء عن التارخانية وقدمه الشارح قيل باب التحكيم من القضاء (قوله ثم نقل) اى في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن البدائع المتبادر انه راجع الى مسألة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في البحر وفي الجمع ولو قال لا اقر ولا انكر فالقاضي لا يستحلفه قال الشارح بل يجسه عند ابي حنيفة حتى يقر أو ينكر وقال يستحلف وفي البدائع انه انكار وهو تصحيح لقوله كما لا يخفى فان الاشبه من الفاظ التصحيح كافي البرازية ح (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان الحلف الاول عندغير قاض (قوله حلفه الاول عنه) اى عند قاض فيكنى اى لا يحتاج الى التحليف ثانيا هذا ولا موقع للاستثناء كما لا يخفى ح اللهم الا ان يكون المراد عنه قبل نقله القضاء تأمل وراجع وقوله حلفه بفتح الحاء وكسر اللام وضم الفاء (قوله لم يعتبر) هذه المسئلة تغاير المتقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عندغير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضي باستحلاف المدعى لا القاضي ح (قوله وكذا لو اصطاحا) وفي الوقعات الحسامية قيل الرهن وعند محمد قال لا خرى عليك الف درهم فقال له الآخر ان حلفت انها لك أيتها اليك خلف فأداها اليه المدعى عليه ان كان اداها اليه على الشرط الذى شرط فهو باطل وللمؤدى ان يرجع فيما أدى لأن ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع ان اليمين على من انكر دون المدعى اه بحر (قوله او على ان الشهود الخ) اى او طلب تحليف الشهود على انهم صادقون (قوله في انك المطلق) قيد بانك المطلق للمأبى وهو مقيد بما اذا يؤرخا او أرخا وتاريخ الخارج مساو أو اسبق اما اذا كان تاريخ ذى اليد اسبق فانه يقضى له كسائى في الكتاب بخلاف ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا وارخا تاريخ ذى اليد اسبق فانه يقضى بالخارج كافي الظهيرية بحر (قوله بخلاف المقيد) لان البينة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستويا وترجحت بينة ذى اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روى عن جابر بن عبدالله ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البينة انها ناقة تحتجها واقام الذى بيده البينة انها ناقة تحتجها ف قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذى هي فيده وهذا حديث صحيح مشهور وبحر كذا في الهامش (قوله ونكاح) اى لو برهن على نكاح امرأة فتهازرتا تعذر العمل بهما لان المحل لا يقبل الاشتراك واذا تهازرتا فرق القاضي بينهما حيث لا مرجح كافي الفتية ولا شئ على واحد منهما ان كان قبل الدخول اما لو كان التهازرت بعد موتها ولؤرخا فانه يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر ورتان ميراث زوج واحد بحر وتامه فيه كذا في الهامش (قوله في الصحيح) اى على قول الثانى الذى عليه الفتوى كاقدم (قوله وعرض اليمين) هو مبتدأ وقوله احوط خبر عنه (قوله احوط) اى ندباوعن ابى يوسف ومحمد ان التكرار

له سبب (احق من بينة ذى اليد) لانه المدعى والبينة له بالحديث بخلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبينة (حتم) لذى اليد اجاءا كاسيجى (وقضى) القاضي (عليه بنكوله مرده) لو نكوله (في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله لا حلف او) حكما كان (سكت) وعلم انه (من غير آفة) كخرس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء احوط

(وهل يشترط القضاء على فور النكول خلاف) درر ولم أرفه ترجيحاً قاله المصنف قلت قدمناه يفترض القضاء فوراً إلا في ثلاث (قضى عليه بالنكول ثم اراد ان يخلف ٥٨٧) لا يلتزم اليه والقضاء على حاله) ماض درر قبلت طرق القضاء ثلاثاً

وعدها في الاشياء سبعاً بيئته
واقرار وبين ونكول عنه
وقسامة وعلم قاض على
المرجوح والسابع قرينة
قاطعة كأن ظهر من دار
خالية انسان خائف بسكين
متلوث بدم فدخلوا قورا
فروا مذبحاً عليه اخذ
به اذ لا يمتري احداً أنه قتله
شك) فيادعى عليه ينبغي ان
يرضى خصمه ولا يخلف
(وان ان خصمه الاحلفه
ان اكبر رايه ان المدعى
مبطل حلفه والا) بأن
غلب على ظنه انه محق
(لا) يخلف بزانة (وتقبل
البينة لو اقامها) المدعى
وان قال قبل التيمين لابيئة
لي سراج خلافاً لما في شرح
المجمع عن المحيط (بعد
يتين) المدعى عليه كاتقبل
البينة بعد القضاء بالنكول
خاتبة (عند العامة) وهو
الصحيح لقول شرح
اليمين الفاجرة احق ان
ترد من البينة العادلة ولان
اليمين كالخلف عن البينة
فاذا جاء الاصل انتهى
حكم الخلف كأنه لم يوجد

حكم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ الصحيح انه ينفذ س (قوله وهل يشترط) الاولى
يفترض (قوله قاله المصنف) قال الرملي في حاشية المتح تقدم انه ينزل منكر اعلى قولهما وعلى قول
ابن يوسف يجبس الى ان يجيب ولكن الاول فهاذا لزم السكوت ابتداء ولم يجب عند الدعوى بخواب
وهذا فيما اذا اجاب بالانكار ثم لزم السكوت تأمل (قوله قدمناه) اي في كتاب القضاء (قوله
لا يلتزم اليه) اما لو اقام بيته بعده فقبل كما يأتي قريباً (قوله ثلاثاً) بيته واقرار ونكول (قوله
والسابع الخ) بحث في هذه السابعة الحيد الرملي في حاشية المتح وقال انه غريب لا يقبل ما لم يعضده
نقل من كتاب معتد وذكر في البحر ان مدارها على ابن الغرس لكن عبارة ابن الغرس فقد قالوا
لو ظهر انسان الخ (قوله خلافاً لما في شرح المجمع) ليس فيه ما ينافي ذلك بل حكى قولين ح (قوله
بمدين المدعى عليه) لان حكم التيمين انقطاع الخصومة لم يحال الى غاية احضار البينة وهو الصحيح
وقيل انقطاعها مطلقاً (قوله بعد القضاء بالنكول) كأن فائدتها تتعدى الى غيره لان النكول
اقرار وهو حجة قاصرة بخلاف البينة شيخنا وهذا ظاهر في نحو الرد بالعيب (قوله خاتبة) قال
في البحر ثم اعلم ان القضاء بالنكول لا يمنع المقتضى عليه من اقامة البينة بما يسطر له في الحاتبة رجل
اشترى من رجل عبداً فوجده عيباً فخاصم البائع فأنكر البائع ان يكون العيب عنده فاستحلف
فشكل فقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرت اليه من هذا العيب
واقام البينة ثبتت بيته اه اقول ان كان مبني ما ذكره من القاعدة هو ما نقله عن الحاتبة
ففيه نظر فان نكوله عن الخلف بذل أو اقرار بان العيب عنده فاقامته البينة بعده على انه
تبرأ اليه من هذا العيب مؤكداً لما اقربه في ضمن نكوله اما لو ادعى عليه ما لا ونكل عن التيمين
فقضى عليه به يكون اقراراً به وحكمه باذا برهن على انه كان قضاء اياه يكون تناقضا وتقضا
للمحكم فين المستلزمين فرق فكيف تصح قاعدة كلية ثم لا يخفى ان كلام البحر في اقامة المقتضى
عليه البينة وظاهر كلام الشارح ان المدعى هو الذي اقام البينة كابدل عليه السياق
فلا يدل عليه ما في الحاتبة من هذا الوجه ايضا وانظر ما كتبناه في هامش البحر عن حاشية
الاشياء للحموي (قوله طلاق الحاتبة) الذي نقله في البحر عن طلاق الحاتبة والولولة من
الحث مطلق عن التقيد بالسبب وعدمه وما في الدرر من عدم الحث مطلقاً جعلوه احدى
الروايتين عن محمد والذي جعلوا الفتوى عليه هو الرواية الثانية عنه وهو قول ابن يوسف
والتمصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين فعبارة الشارح غير محررة (قوله خلافاً
لاطلاق الدرر) حيث قال وهل يظهر كذب المتكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر حتى
لا يعاقب عقوبة شاهد الزور وذكره الزيلعي (قوله ثم اقامها المدعى) سعيده الشارح المسئلة بعد
نحو ورقين (قوله او الايقاف) بحث فيه العلامة المقدسي بان الاصل في التاب ان يبقى على ثبوته
وقد حكمت ان لم يشهد له بشئ ان كان له ان الاصل بقؤه واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاؤه
اه ط اقول وجوابه ان اثبات كون التث له يفيد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب

اصلاً بخ (ويظهر كذبه باقامتها) اي البينة (لو ادعاه) اي المال (بلاسبب خالف) اي المدعى عليه ثم اقامها حتى يثبت في بيته
وعليه الفتوى طلاق الحاتبة خلافاً لطلاق الدرر (وان) ادعاه (بسبب خالف) انه لا دبر عليه (ثم اقامها) المدعى على
السبب (لا) يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض ثم وجد الابراء او الايقاف وعليه الفتوى فصولين وسراج وشمس وغيرهم

(ولا تحلف في نكاح) انكره هو او هي (ورجمة) جحدتها هو او ٥٨٨ هي بعدعدة (وفي الاملاء) انكره احدها

هذا الثابت يصلح لدفع من يعارضه في الملكية بعديتها. وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع
للاثبات واذا ابتنا الحث يكون اصل بقاء القرض يكون من الالبات بالاستصحاب
وهو لا يجوز فالفرق ظاهر فتأمل **(قوله ولا تحلف)** اي في تسعة **(قوله بعدعدة)** قيد الثاني
كفي الدرر **(قوله تدعي الامة)** بانها ولدت منه ولدا وقدمات واسقطت سقطا مستبين
الحاق وانكره المولى ابن كمال **(قوله ولا يتأني الخ)** وقلب العبارة الزيلعي وهو سبق ثم **(قوله)**
(نسب) وفي المنظومة وللاذقال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما يستحلف في النسب المجرد
عندها اذا كان يثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن كمال
(قوله وولاء) اي بان ادعى على معروف الرق انه معتقه او مولاه **(قوله في الاشياء السبعة)**
اي السبعة الاولى من التسعة قال الزيلعي وهو قولهما والاول قول الامام س قال الرمي ويقضى
عليه بالتكول عندها **(قوله وكذا يستحلف السارق)** وكذا يحلف في النكاح ان ادعت هي المال اي
ان ادعت المرأة النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف ان شكل يلزمه المال ولا يثبت
الحل عنده لان المال يثبت بالبدل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقهما لا كان كالألث والنفقة واغير
مال كحق الحضنة في الاقطب والعقب بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحق
ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالاقرار وان كان منه فلي الحلاف المذكور وكذا منكر العقود
الخ اين كمال وانكار القودس ذكره المصنف وفي صدر الشريعة فيلغز أيا امرأة تأخذ نفقة غير
معتدة ولا حاضنة ولا نفساء ولا يحل وطؤها وفيه ويلغز أي شخص اخذ الارث ولم يثبت نسبه
كوالو ادعى ان اربابا بسبب اخوة فانكر اخوته والحاصل ان هذه الاشياء لا تحلف فيها عند الامام لم يدع
مها مالا فانه يحلف وفاقا سائحاني **(قوله ولا يقطع)** اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند اي
حنية لانه بدل كافي قود الطرف والحاصل ان التكول في قطع الطرف والتكول في السرقة ينبغي
ان يتحد في انجاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بأن قود الطرف حق العبد فثبت بالشبهة
كلاما لموال بخلاف القطع في السرقة فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر
الفرق فليتأمل يعقوبية **(قوله في التعزير)** لانه محض حق العبد ولهذا يتك العبد اسقاطه
بالعزوس **(قوله خيعة دفع يمينها)** اي دفع اليين عنها كذا في الهامش **(قوله ان تزوج)** اي
بآخر كذا في الهامش **(قوله في احدى وثلاثين مسألة)** تقدمت في الوقف س وذكرها في
البحر هنا وذكر في الهامش عن الامام الحصاص كان الامام الثاني وغيره رحمهم الله تعالى من
اصحابنا يقولون يحلف في كل سبب لو اقر المدعي عليه لزمه كوالو ادعى انه ابوه او ابنه او زوجته
او مولاه ولو ادعى انه اخوه او عمه او نحوه لا يحلف الا ان يدعي حقا في ذمته كالارث بحجة
مخينة يحلف وان نكل يقضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية بثلاث المسال كدعوى
الارث على ما ذكرنا الا في فصل واحد وهو ان الوارث لو نكل عن اليين عن موت مورثه ودفع
ثلاث ما في دمه من ماله الى ثلث مدعي الوصية بالثلاث ثم جاء المورث حيا لا يضمن الوارث التاكل
له شيئا من البزاية من كتاب ادب القاضي في اليين **(قوله لا الحلف)** يخالفه ما يأتي عن شرح
الوهبانية من ان الاخرس الاصم الاعمى يحلف وليه **(قوله ولا يحلف الخ)** الاولى ان يقول
وفرع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ **(قوله على الاصيل)** اي الوكيل فقط كذا في الهامش

بعد ائدة (واستلاد)
تدعي الامة ولا يتأني
عكسه لثبوته باقراره
(ورق ونسب) بأن ادعى
على مجهول انه فقه او ابنه
وبالعكس (ولاء) عتاقة
او مولاة ادعاه الاعلى او
الاسفل (وحد ولعان
والفتوى على انه يحلف)
المنكر (في الاشياء) السبعة
ومن عدها ستة الحق
امومية الولد بالنسب او
الرق والحاصل ان المفتي
به التحليف في الكل الا
في الحدود ومنها حد قذف
ولعان فلا يمين اجماعا الا
اذا تضمن حقا بان علق
عق عبده بزنا نفسه فله بد
تحليفه فان نكل ثبت العتق
لا الزنا (كذا يستحلف
السارق) لاجل المال
(فان نكل ضمن ولم يقطع)
وان اقرها قطع وقالوا
يستحلف في التعزير كما
يسطه في الدرر وفي الفصول
ادعى نكاحها خيعة دفع
يمينها ان تزوج فلا تحلف
وفي الخاتمة لا استحلاف
في احدى وثلاثين مسألة
(التيابة تجري في الاستحلاف
لا الحلف) وفرع على
الاول بقوله (قالوكيل
والوصى والمثولي وابو
الصغير تلك الاستحلاف)

فله طلب يمين خصمه (ولا يحلف) احد منهم (الاذا) ادعى عليه المقد او (صح اقراره) على الاصيل (قوله)

فيستحلف حينئذ كالوكيل بالبيع فان ٥٨٩ اقراره صحيح على الموكل فكذا نكوله وفي الخلاصة كل موضع

لو اقر لزمه فاذا انكره يستحلف الا في ثلاث ذكرها والصواب في اربع وثلاثين لما مر عن الحائفة وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشباه والتطائر لابن المنصف ولو لا خشية التطويل لاوردتها كلها (التحليف على فعل غير (يكون (على العلم) اي انه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره ظاهرا اللهم (الا اذا كان) فعل الغير (شيأ يتصل به) اي بالخالف وفرع عليه بقوله (فان ادعى) المشتري العبد (سركة العبد او اياه) واثبت ذلك (بالحلف) البايع (على التبات) مع انه فعل الغير وانما صح باعتبار وجوب تسليمه سلميا فرجع الى فعل نفسه خائف على التبات لانها آكد ولذا تعتبر معاظما بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرح المجمع عنه هذا اذا قال التكرار لا على بذلك ولو ادعى العلم حلف على

(قوله فيستحلف الخ) بقى هل يستحلف على العلم او على التبات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين ان الوصي اذا باع شيأ من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على التبات بخلاف الوكيل فانه يحلف على عدم العلم اه فتأمل كذا بخط بعض الفضلاء (قوله والصواب في اربع وثلاثين) اي بضم الثلاثة الى ما في الحائفة لكن الاولى منها مذكورة في الحائفة (قوله لابن المنصف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر واخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر كذا يفهم من كتاب الوقف (قوله سركة العبد الخ) يعني ان مشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابق واثبت اياه او سرقته في يد نفسه وادعى انه ابق او سرق في يد البايع وادار التحليف بحلف البايع بالله مابق بالله ماسرق في يدك وهذا تحليف على فعل الغير درر كذا في الهامش (قوله او اياه) ليس المراد بالاياق الذي يدعيه المشتري الا باق الكائن عنده اذ لو اقر به البايع لالزمه شي لان الاياق من العيوب التي لا يد فيها من العادة بأن ثبت وجوده عند البايع ثم عند المشتري كلاهما في صفه او كبره على ماسبق في محله ابو السعود وفي الحواشي السعدية قوله يحلف على التبات بالله مابق اقول الظاهر انه يحلف على الحاصل بالله ما عليك الرد فان في الحلف على السبب يضرر البايع او قد يبرأ المشتري عن العيب اه (قوله على التبات) كل موضع وجب اليقين فيه على العلم خائف على التبات كفي وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله على ما ليس واجبا عليه بحر (قوله لانها آكد) اي لان بين التبات آكد من بين العلم اه ح (قوله لذا تعتبر مطلقا) اي ولكون بين التبات آكد من بين العلم تعتبر في فعل نفسه وفي فعل غيره ح كذا في الهامش (قوله مطلقا) اي فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف العكس) يعني ان بين العلم لا تنكفي في فعل نفسه كذا في الهامش (قوله عن الزيلعي) قال الزيلعي في كل موضع يجب اليقين فيه على التبات خائف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه ولا يسقط اليقين عنه وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العلم خائف على التبات يعتبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على التبات آكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس اه وفي جامع الفصولين قيل هذا الفرع مشكل قال الرملي وجه اشكاله انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكلف الى التبات وزول الاشكال بانه مسقط لليقين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضاء بعد نكول عن بين مسقط للحلف عنه بخلاف عكسه ولهذا يحلف ثانيا لعدم سقوط الحلف عنه بها فنكوله عنه لعدم اعتباره والاحتراز به فلا يقضى عليه بسببه تأمل اه واستشكل في السعدية الفرعين ولم يجب عن الثاني واجاب عن الاول بانه يجوز ان يكون نكوله لعلمه بعدم فائدا لليقين على العلم فلا يحلف خذرا عن التكرار اه وهو بمعنى ما ذكره الرملي (قوله وهو بكر) تفسير للضمير والاولى ان يقول اي خصم بكر وهو زيد اقول تبع الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لانه هو المنكر واليمين عليه ويمكن ان يقال ان يحلف بالبناء للفاعل لا للمفعول ومعناه ان يطلب من القاضي تحليفه لان ولاية التحليف له فيكون قوله وهو بكر تفسيراً للضمير في خصمه لكن فيه ركاز كس وقال

التبات كمودع ادعى قبض ربهما وفرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله (واذا ادعى) بكر (سبق الشراء) له على شراء زيد ولا ينة (يحلف خصمه) وهو بكر (على العلم) اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر (كذا اذا ادعى ديننا او عينا على وارث

في الهامش قوله وهو بكر راجع الى المضاف اليه لا للمضاف ولوقال وهو زيد لكن اولى
 ح (قوله اذا علم القاضي) ينبغي ان يخص القيد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادة
 فان جريان ذلك في الدين مشكل عزمي وذكر في البحر تفصيلا في دعوى الدين فراجعه فانه
 مهم (قوله كونه ميراثا) اي كون المورث مات وتركه (قوله او برهن الخصم) وهو المدعى
 عليه (قوله فيحلف) اي الوارث (قوله على العلم) اي والايمان يعلم القاضي حقيقة الحال ولا
 اقرار للمدعى بذلك ولا أنقام المدعى عليه بيته بخلاف على التبات بالله ما عليه تسليم هذا العين
 الى المدعى عمادة عزمي (قوله كوهوب) يعني لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه او اشترى
 رجل من رجل عبدا فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا يثبته فادار استحلاف المدعى عليه
 بخلاف على التبات ح (قوله خلافا لهما) فعندهما يلزمه الارض فيهما لان التناول اقرار
 فيه شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص منح (قوله حاضرة في المصر) اطلق حضورها فشمع
 حضورها في المصر بصفة المرض وظهر ما في خزنة المفتين خلافا فانه قال الاستحلاف يجري
 في الدعاوى الصحيحة اذا انكر المدعى عليه ويقول المدعى لا شهدت او شهدت غيب او في
 المصر اه بحر (قوله وبأخذ القاضي) اي يطالب المدعى كما في الحاشية وفي الصغرى هذا
 اذا كان المدعى عالما بذلك اما اذا كان جاهلا بالقاضي يطالب رواء ابن سبابة عن محمد اه
 بحر (قوله في مسألة التبن) قيد بها لانه لو قال لا يثبت على او شهدت غيب لا يكفل لعدم الفائدة
 كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار معروفة وحانوت معروف لا يسكن
 في بيت بكراء ويتركه ويهرب منه منح وهذا شيء يحفظ جدا بحر عن الصغرى قال وينبغي
 ان يكون الفقيه ثقة بوظائفه في الاوقاف وان لم يكن له ملك في دار او حانوت لانه لا يتركها
 ويهرب اه وفي البحر ايضا عن كفاية الصغرى القاضي اورسوله اذا اخذ كفيلا من المدعى
 عليه بنفسه بامر المدعى او لا بامره فان لم يصف الكفالة الى المدعى بان قال اعط كفيلا
 بنفسك ولم يقل للطالب ترجع الحقوق الى القاضي اورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل براء
 ولو سلم الى المدعى فلا وان اضاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عنها طلب
 المدعى من القاضي وضع المتقول عند عدل ولم يكتف بكفيل النفس فان كان المدعى عليه
 عدلا لا يجيبه القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي المقار لا يجيبه الا في الشجر الذي عليه الثمر لان
 الثمر نقل اه قال في البحر وظاهره ان الشجر من المقار وقدما خلافا وفي ابي السعود
 عن الحموي عن المقدسي التصريح بانه من المقار (قوله في الصحيح) في البحر عن الفقيه ادعى
 القتال انه له بيته حاضرة على الفتوى أجل ثلاثة ايام فان مضت ولم يأت بالينة وقال في بيته غائبة
 يقضى بالقصاص قياسا كالأموال وفي الاستحسان يؤجل استعظاما لامر الدم اه وفي
 البحر ايضا عن قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالتلات او نحوها لا لبراءة الكفيل بعدها
 فان الكفيل الى الشهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل الى الشهر للتوسعة على الكفيل فلا يطالب
 الابعد مضيه لكن لم يجز لا يصح وهنا للتوسعة على المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للحال
 اذ قد يعجز المدعى عن البيعة واذا احضرها يعجز عن اقامتها وانما يسلم الى المدعى بعد وجود
 ذلك الوقت حتى لو احضر البيعة قبل الوقت بطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) اي القاضي

اذا علم القاضي كونه ميراثا
 او اقرب المدعى او برهن
 الخصم عليه فيحلف على
 العلم (ولو ادعاه) اي
 الدين والعين (الوارث)
 على غيره (يحلف) المدعى
 عليه (على التبات) كوهوب
 وشراء درر (و) يحلف
 (جاحدا للقتل) اجاب (فان)
 كل فان كان في النفس
 حبس حتى يقر او يحلف
 وفيما دونه يقتص (لان
 الاطراف خلقت وقاية
 للنفس كمال فيجرب فيها
 الابتذال خلافا لهما) قال
 المدعى لى بيته حاضرة
 في المصر (وطلب يمين
 خصمه لم يحلف) خلافا
 لهما ولو حاضرة في مجلس
 الحكم لم يحلف اتفاقا ولو
 غائبة عن المصر حلف
 ابن ملك وقدر في الجني
 الغيبة بمدة السفر (وبأخذ
 القاضي) في مسألة التبن فيها
 لا يسقط بشبهة (كفيل
 ثقة) يؤمن هروبه بحر
 فليحفظ (من خصمه)
 ولو وجهوا المال حقرا في
 ظاهر المذهب عني (بنفسه
 ثلاثة ايام في) الصحيح
 وعن الثاني الى مجلسه
 الثاني وصح (فان امتنع
 من) اعطاء (ذلك) الكفيل

(لازمة) بنفسه او امينه مقدار (مدة التكفيل) للثلاثين (الا ان يكون) الحشم (غريبا) اى مسافرا (ولا لازم او يكفل الى انتهاء مجلس القاضى) دفعا للضرر حتى لو علم وقت سفره بكفله اليه وينظر في زيه او يستخير فقهاء لو انكر المدعى بزازية قال لا بينة لى وطلب بينه خلفه القاضى ثم برهن على دعواه بعد العيين (قبل ذلك) البرهان عند الامام (منه) وكذا لو قال المدعى كل بينة آتى بها ففى شهود زور او قال اذا حلفت فأنت برى من ائمال خلف ثم برهن على الحق قبل خاتبة وبه جزم فى السراج كاسر (وقيل لا) يقبل قوله ٤٩١ محمدكا فى العمادية وعكسه ابن ملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لى ثم

أتى بدفع او قال الشاهد لا شهادة لى ثم شهد والا صح القبول لجواز النسيان ثم التذكر كفى الدرر وقرره المصنف (ادعى المدعى) الايصال فأفكر المدعى ذلك (ولا بينة له) على مدعى (فطلب بينه فقال المدعى اجعل حقى فى الحشم ثم استخلفنى مدنى او المراد احضار نفس الحق فى شئ محتو وهو الاظهر وفى حاشية القتال عن الفتاوى الاقروية يعنى احضر حقى ثم استخلفنى ومثله بخط السامحان ومثله فى الحامدية (قوله انه لو حلفه بغيره) كالرحمن والرحيم بجر (قوله لم أدع صريحا) فيه ان قولهم فى التغليظ ويحجب البطف كى لا تنكر العيين كبايأنى وصاحب البحر نفسه صرح به وقولهم فى كتاب الأيمان والقسم بالله تعالى او باسم من اسماه كالرحمن والرحيم والحق او بصفة بخلف بها من صفاته تعالى كعزة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه يمينا اه شيخنا والعجب من صاحب المنح حيث نقله وقرره عليه وكذا الشارح ثم رأيت مثل ما قدمته منقولا عن المقدسى وكتبته فى هامش البحر (قوله والا فلا فائدة) تظهر فائدته فيما اذا كان جاهلا بعدم اعتبار نكوله فاذا طلب حلفه به ربما يتبعه وبقر بالمدعى درر البحار (قوله واعتمده المصنف) لكن عبارة ابن الكمال فان الحق الحشم قيل صح بهما فى زماننا لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا ينفذ انتهت ومثله فى الزيلعى وشرح درر البحار وظاهره ان القائل بالتخلف بهما يقول انه غير مشروع ولكن يعرض عليه لعله يتبع فان من له ادنى ديانة لا يخاف بهما كاذبا فانه يؤدى الى طلاق الزوجة وعق الامة او امساكهما بالحرام بخلاف العيين بالله تعالى فانه يتساهل به فى زماننا كثيرا تأمل وقوله لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا اقول فكيف يجوز للقاضى تكليفه الايمان بما هو منهى شرعا ولعل ذلك البعض يقول النهى عنه تزويج سعية (قوله وقد تقدم) اى قيل قوله ولا تخلف فى طلاق ورجع الحق (قوله ويغالب الحق) اى يؤكده العيين

(لم ينفذ) فضاؤه (على) قول (الاكثر) كذا فى خزائنة المفتين وظاهره انه مفرع على قول الاكثر اما على القول بالتخلف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به والا فلا فائدة بجر واعتمده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهدوا على السبب كالاقراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد فى الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا فى شرح الوهبانية للشرنبلالى وقد تقدم (وينظر بذكر او صافه تعالى) وقيدهم بفاسق ومال خطير (والاختيار) فيه (فى صفته الى القاضى) ويحجب البطف كى لا تنكر العيين (فلو حلف بالله ونكل التغلط لا يقضى عليه به) اى بالنكول لان المصود الحلف بالله

(لم ينفذ) فضاؤه (على) قول (الاكثر) كذا فى خزائنة المفتين وظاهره انه مفرع على قول الاكثر اما على القول بالتخلف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به والا فلا فائدة بجر واعتمده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهدوا على السبب كالاقراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد فى الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا فى شرح الوهبانية للشرنبلالى وقد تقدم (وينظر بذكر او صافه تعالى) وقيدهم بفاسق ومال خطير (والاختيار) فيه (فى صفته الى القاضى) ويحجب البطف كى لا تنكر العيين (فلو حلف بالله ونكل التغلط لا يقضى عليه به) اى بالنكول لان المصود الحلف بالله

وقد حصل زبلى (لا) يستحب التغليظ على المسلم (زمان و) ٥٩٢ لا (مكان) كذا في الحاوى فظاهره

انه مباح (ويستحب
اليهودى بالله الذى انزل
التوراة على موسى
والنصرانى بالله الذى انزل
الانجيل على عيسى
والمجوسى بالله الذى خلق
النار) فيغلظ على كل
بمعتقد فلو اكتفى بالله
كالمسلم كفى اختيار
(والوحى بالله تعالى)
لانه يقره وان عبد غيره
وجزم ابن الكمال بأن
الدهرية لا يعتقدونه تعالى
قلت وعليه فباذا يخلفون
وبقى تحليف الاخرس
ان يقول له القاضي عليك
عهده الله وميثاقه ان كان
كذا وكذا فاذا أو ما برأه
اى نعم صار حالفا ولو اصر
ايضا كتب له ليحيط بخطه
ان عرفه والا فباشارته
ولو أعمى ايضا فأبوه او
وصيه او من نصبه القاضي
شرح وهبانية (ولا يخلفون
في بيوت عباداتهم) لكرهه
دخولها بجر (ويحلف
القاضي) في دعوى سبب
يرفع (على الحاصل) اى
على صورة انكار المنكر
وفسره بقوله (اى بالله
ما بينكما نكاح قائم و)
ما بينكما (بيع قائم

بذكر اوصاف الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما للفلان هذا عليك ولا قلبك هذا المال الذى ادعاه ولا شئ منه لان احوال الناس شتى فمنهم من يتمتع عن اليمين بالتغليظ ويحتمل عند عدمه فيغافظ عليه لعله يتمتع بذلك زبلى (قوله زبلى) عبارته ولو اصره بالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالتكول لان المستحق عليه يمين واحدة وقد أتى بها (قوله فظاهره) انه مباح في البحر عن المحيط لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله فيغلظ على كل الخ) قال في البحر فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره لم يكفه ام لا قلت لم أره صريحا وظاهر قولهم انه يغلف به انه ليس بشرط وانه من باب التغليظ فيكتفى بالله ولا يقضى عليه بالتكول عن الوصف المذكور (قوله صار حالفا) ولا يقول بالله انه كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا يمينا كافي الشر بنبلالة س (قوله او وصيه او من نصبه القاضي) وهذا مستثنى من قولهم الحلف لا يجري فيه النيابة ابو السعود (قوله ويحلف القاضي الخ) قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب جع نم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعى ديناً او ملكاً في عين او حقاً في عين وكل منها على وجهين اما ان يدعيه مطلقاً او بناء على سبب فلو ادعى ديناً ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل ماله قبلك ما ادعاه ولا شئ منه وكذا لو ادعى ملكاً في عين حاضر او حقاً في عين حاضر ادعاه مطلقاً ولم يذكر له سبباً يحلف على الحاصل ما هذا الفلان ولا شئ منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى ديناً بسبب قرض او شراء او ادعى ملكاً بسبب بيع او هبة او ادعى غصباً او ودعية او غارة يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما استقرضت ما غصبت ما اودعك ما شريت منه كافي وعن ابى يوسف يحلف على السبب في هذه الصور المذكورة الا عند تعريض المدعى عليه نحو ان يقول ايها القاضي قد يبيع الانسان شيئاً ثم يقبل خيئذ يحلف القاضي على الحاصل منع وذكر شمس الاثمة الحلواني رواية اخرى عن ابى يوسف ان المدعى عليه لو انكر السبب يحلف على السبب ولو قال ماعلى ما يدعي يحلف على الحاصل قاضى خان وهذا احسن الاقوال عندى وعليه اكثر القضاة بقول الحقيير وكذا في مختارات التوازل لصاحب الهداية اه (قوله ما بينكما نكاح قائم) ادخال النكاح في المسائل التى يحلف فيها على الحاصل عندها غفلة من صاحب الهداية والشارحين لان اباحيفة لا يقول بالتحليف في النكاح الا ان يقال ان الامام فرع على قولهما لا على قوله كتفريعه في المزاعة على قولهما بجر ونقل عن المقدسى انه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال (قوله بيع قائم) هذا الحق ما في الجزاة من التفصيل قال المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر فقد الثمن قائم يدعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شئ منه بالسبب الذى ادعى ولا يحلف بالله ما بيعته وان لم يذكر المشتري فقد الثمن يقال له احضر الثمن فاذا احضره استحلفه بالله ما يملك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذى ادعى وان شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة والحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكاً مطلقاً وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيحلف على ذلك

وما يجب عليك رده لو قلنا ما اوبده لوهالكا (وما هي بائن منك) وقوله (الآن) متعلق بالجميع مسكين (في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق) فيه نف و نشر لاعلى السبب اى بالله ما نكحت وما بيعت خلافاً لك اني نظر للمدعى عليه ايضاً الاحتمال طلاقه واقالته (الا اذا لم) من الحلف على الحاصل (ترك النظر) ٥٩٣ (على السبب) اى على صورة دعوى

المدعى (كدعوى شفعة بالجوار ونفقة متبوتة والحصم لارها) لكونه شافعي اصدق حلفه على الحاصل في معتقده فيفسر المدعى قلت ومفاده انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه واما مذهب المدعى ففيه خلاف والاوجه ان يسأله القاضي هل تعتقد وجوب شفعة الجوار اولا واعتمده المصنف (وكذا) اى يحلف على السبب اجماعاً (في سبب لا يرتفع) برفع بعد ثبوته (كبد مسلم يدعى) على مولاه (عقته) لعدم تكرار رقه (و) اما (في الامة) ولو مسلمة (و) العبد الكافر) فلنكرر رقهما بالحقاق حلف (مولاه) (على الحاصل) والحاصل اعتبار الحاصل الاضرار مدع وسبب غير مكرر (وصح فداء العين والصلح منه) لحديث ذابوا عن اعراضكم بأموالكم وقال الشهيد لا حتراز عن العين الصادقة واجب قل في البحر اى ثابت بدليل جواز الحلف صادرة (ولا يحلف) اشكر (مدد) ابداً

الفن اه بحر (قوله لو قلنا ما) زاده لما في البحر وفي قول المؤلف وما يجب عليك رده قصور والصواب ما في الخلاصة وما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اه وكذا في قوله وما هي بائن منك الآن لانه خاص بالبائن واما الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي بينكما واما اذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث فقال لا يسبحني يحلف بالله ما طلقته ثلاثاً في النكاح الذي بينكما اه وقد ذكر في البحر هنا حجة مما يخلف فيه على الحاصل فراجعهم وقال بعدها ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لاف لفظ اليمين خصوصاً في تحليف مدعى دين على الميت قالها تصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى اربعة مع قولهم في كتاب الايمان ان اليمين تتكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا أكل طعاماً ولا شرباً ومع قولهم هنا في تعليل اليمين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب يمين واحدة فاذا عطف صارت ايماناً ولم أر عنه جواباً بل ولا من تعرض له اه قال الرمي اقول اذا تأمل المتأمل وجد التكرار لتكرار المدعى فلينأمله يعني ان المدعى وان ادعى شيئاً واحداً في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة ضمناً فيحلف اشعم عليها احتياطاً (قوله نظر للمدعى عليه) تعليل لقوله لاعلى السبب (قوله لكونه شافعي) لان الشافعي يحلف على الحاصل معتقداً مذهبه انها لا تستحق نفقة ولا شفعة فيضيع النفع فاذا حلف انه ما أبانها واشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى اولى لان السبب اذا ثبت ثبت الحق واحتمال سقوطه بعارض متوهم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض اه (قوله ففيه خلاف) قيل لا اعتبر به واما الاعتبار لمذهب القاضي (قوله والاوجه ان يسأله) اى يسأل المدعى (قوله واعتمده المصنف) اى تبعاً للبحر وانظر هل يجرى ذلك في قضاة زماننا المأمورين بالحكم بمذهب ابي حنيفة (قوله والصلح منه) اى على شيء معلوم والفرق ان الثاني باق من المدعى واما الاول فتدبر بتمثله كما في القهستاني ح (قوله ولا يخلف) ضبطها المؤلف رحمه الله بتشديد اللام (قوله لانه اسقط حقه) اى حقه في الخصومة والذي في البحر لانه اسقط خصومه بأخذ المال منه مدنى (قوله وبرهن قبل) في البحر عن النزاية ولو قال المدعى عليه حين أراد القاضي تحليفه انه حلفي على هذا المال عند قاض آخر أو برأتني عنه ان برهن قبل واندفع عنه الدعوى والا قال الامام البرزوي انقلب المدعى مدعى عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى الإبراء عن المال اقرار بوجود المال عليه بخلاف دعوى الإبراء عن دعوى المال اه وظاهر هذا ان قول شارح والا فله تحليفه اى والا يبرهن فله تحليفه اى تحليف المدعى الاول تأمل وعبرة الدرر ولو لم يكن بينه واستحلفه اى أراد تحليف المدعى جاز (قوله والا فله تحليفه) اى تحليف المدعى قل في نور العين أراد تحليفه فبرهن ان المدعى حلفي على هذه الدعوى عند قاضي كذا يقبل ولو لا يثبت له فله تحليف المدعى لانه يدعى بقاء حقه في اليمين ولو ادعى ان المدعى

لانه اسقط حقه (و) قيد بالفداء والصلح (٣٨) (ب) (ج) لان المدعى (لو اسقطه) اى ايمين (قصد بأن قل برئت من الحلف) وتركته عليه او وهبته لا يصح (وله التحليف) بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم نزاية وكذا اذا اشترى يمينه لم يجز لعدم ركن البيع درر (فرع) استحلف خصمه فقال حلفت مرة عند حاكم ومحكم وبرهن قبل والا فله تحليفه درر

إبرأتني عن هذه الدعوى ليس له تحليفه ان لم يبرهن اذ المدعى بدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار وانكار وقوله إبرأتني الحق ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له اجب خصك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال إبرأتني عن هذا الاثم فله يحلف اذ دعوى البراءة عن اثم لا قرار بوجوده والاقرار جواب ودعوى الإبراء مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصواب ان يحلف على دعوى البراءة كالحلف على دعوى التحليف واليه مال مع وعليه اكثر قضاء زماننا اه وعبرة الدردر ولو لم يكن له بينة واستخلفه اى اراد تحليف المدعى جاز انتهت وبه علم ما في عبارة الشارح من لا يباه فقله (قوله ولم أر الحق) وجدت في هامش نسخة شيخنا بخط بعض العلماء ما نصها قد رأيتها في اواخر القضاء قيل كتاب الشهادة من فتاوى الكرنبشى معزيا لا اول قضاء جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى عني آخر دعوى وتوجهت عليه اليمين فلما عرض للقاضى اليمين عليه قال انى حلفت بالطلاق انى لا تحلف ابدا والآن لا تحلف حتى لا يقع على الطلاق فن القاضى يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم بالنكول ولا يسقط عنه اليمين بهذا اليمين اه (قوله فيجوز) اقول سبق عن العناية ان القاضى لا يجحد بدا من الحق الضرر باحدها في الاستحلاف على الحاصل او على السبب فراءة جانب المدعى اولى فعلى هذا لا يعذر بدعواه الحلف بالطلاق ويقضى عليه بالنكول على ان ذلك يكون بالاولى لانه هو الذى اطلق الضرر بنفسه باقدمه على الحلف بالطلاق اه ابو السعود اقول وايضا لو كان ذلك حجة صحيحة لتحليل به كل من توجه عليه بين فيلزم منه ضياع المدعى ومخالفة نص الحديث واليمين على من انكر فقدر

باب التحالف

(قوله او وصفه) كالخيارى والغداوى (قوله او جنسه) كدراهم او دنانير (قوله او فى قدر مبيع) فلو فى وصفه فلا تحالف والقول للبائع كاسيد كره الشارح (قوله او الاختلاف فى الثمن) اقول فى زيادة لو هنا فى الموضوعين خلل وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف فى الثمن والمبيع جميعا فينبى البائع فى الثمن اولى وبنية المشتري فى المبيع اولى نظرا الى زيادة الالآت قاله الشيخ والذى المفتى محدثا حاج الدين المذنبى (قوله فن رضى الحق) هذه العبارة لا تشمل الا صورة الاختلاف فيهما فالاولى ان يقول كما قال غيره فن تراضيا على شئ اى بان رضى البائع الثمن الذى ادعاه المشتري او رضى المشتري بالبائع الذى ادعاه البائع عند الاختلاف فى احدهما او رضى كل بقول الآخر عند الاختلاف فيهما وقال الحلبي العبارة فاسدة والصواب كما قال غيره فان تراضيا على شئ (قوله فيفسخ من له الخيار) قال فى البحر وشار بمعجزها الى ان البيع ليس فيه خيار لاحدها ولهذا قال فى الخلاصة اذا كان للمشتري خيار رؤية او خيار عيب او خيار شرط لا الخياران اه والبائع كالمشتري فلنقصود ان من له الخيار متمكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن يابى ان البائع اذا كان يدعى زيادة الثمن وانكرها المشتري فن خيار المشتري يقع التحالف واما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع ينفع له فكأنه من الفسخ واما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لى تحريجا لا قلا اه وحاصله ان من له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبى تخصيص الاطلاق

قلت ولم أر وفى قد حلفت بالطلاق انى لا تحلف فيجوز
 حلف ب التحليف
 ما قدم بين او حذر ذكر
 يمين (اليمين) اختفاء
 التبيين (فى قدر مبيع) ب
 وصفه او جنسه (و) فى
 قدر (مبيع حكمه من رهن)
 لانه نور دعواه باحجة
 (وان رهن فاما ثبت لزيادة)
 الالآت (الالآت) ان
 اختلاف فيهما) اى الثمن
 والمبيع جميعا (قدم رهن
 البيع) (و) الاختلاف (فى
 الثمن و رهن المشتري
 لو فى المبيع) نظرا لالآت
 الزيادة (ون محجرا) فى
 الصور الثلاث عن البينة
 فن رضى كل بمقالة الآخر
 فيه (و) ان (لم يرض
 واحد منهما بدعوى
 الآخر تحالفا) مذكر
 فيه خيار فيفسخ من له
 الخيار

لانه البادى بالانكار وهذا
(و) كان (بيع) على يد
والا) بأن كان مقيضة أو
صرفا (فهو خير) رقول
يقرب من ملك يقتصر على
التي في الاصح (وقضى
القاضي البيع بطلب
أحدها) أو بطلبها ولا
ينسخ بالتخالف ولا يفسخ
أحدها بل يفسخه بغير
(ومن نكاح) منها (الزعة
دعوى الآخر) والقضاء
واصله قوله بلى الله عليه
وسلم إذا اختلف التبايعان
والسلعة قائمة بعينها تخالفا
وترادا وهذا صكه لو
الاختلاف في البذل مقصودا
فلو في ضمن شيء كان الاختلاف
في الزق فالقول للمشتري
في أنه الزق والتخالف كالم
اختلغا في وصف المبيع
كقوله اشترته على أنه
كاتب أو خباز وقال البائع
لم اشترط فالقول للبائع
ولا تخالف ظهري (و) قيد
باختلافهما في ثمن ومبيع لانه
(لا تخالف) في غير هالاه
لا يختل بتمام العقد
(اجل وشرط) رهن او
خير اوضمان (وقضى
بعض ممن والقول بنكر
بينه وقال زفر والشافعي
يخالفتان (ولا) تخالف
إذا اختلفا (بعد هلاك
المبيع) او خروجه عن
ملكه او تعييه بما لا يرد به

(قوله وبدى بيمين المشتري) اى في الصور الثلاث كفى شرح ابن الكمال وقوله لانه البادى
بالانكار قال السامحاني هذا ظاهر في التحالف في الثمن اما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر
لان البائع هو المنكر فالظاهر البدء به وبشهادة ما سأتى انه اذا اختلف المؤجر والمستأجر في قدر
المدة بدى بيمين المؤجر والى ذلك او ما ألفتستافى اه وببحث مثل هذا البحث العلامة الرمل
(قوله بأن كان مقيضة) اى سلعة بسلعة (قوله او صرفا) اى ثمن بثلثين (قوله يقتصر على الثمن)
بأن يقول البائع والله ما باعه بالب و المشتري والله ما اشتراه بالثلثين (قوله في الاصح) وفي
الزيادة تخلف البائع والله ما باعه بالب ولقد باعه بالثلثين ويخلف المشتري بالله ما اشتراه بالثلثين ولقد
اشتراه بالب (قوله بل يفسخهما) ظاهر ما ذكره الشارحون انهما لو فسخا انفسهما بغير
على القاضي وان فسخ احدهما لا يكفي وان اكتفى بطلب احدهما بغيره وذكر فائدة عدم فسخه بنفس
التحالف انه لو كان المبيع جاریة فلم يشتري وطوها كافي النهاية (قوله والساعة قائمة) احتراز عما
إذا هلكت وسأتى متنا (قوله كاختلافهما في الزق) هو الظرف اذا انكر البائع ان هذا زقه
وصورته كفى الزباني ان يشتري الرجل من آخر سمنا في زق وزنه مائة رطل ثم جاء بالزق فارغا
ليرده على صاحبه ووزنه عثرون فقال البائع ليس هذا زق وقال المشتري هو زقك فالقول قول
المشتري سواء سعى لكل رطل ثمن او لم يسم فجعل هذا اختلافا في المقبوض وفيه القول قول
القاضي ان كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يعتبر في إيجاب التحالف لان الاختلاف فيه وقع
مقتضى اختلافهما في الزق اه (قوله نحو أجل) ذكر في البحر هنا مسألة عجيبة فلتراجع (قوله
نحو أجل وشرط) لانها مبتدئان بعرض الشرط والقول لمنكر العوارض فقد جزم مواهنا بان القول
لمنكر الخيار كما علمت وذكره في خيار الشرط وفيه قولين قدمناهما في باب والمذهب ما ذكره هنا
بحر اطلق الاختلاف في الاجل فشمع الاختلاف في اصله وقدره فالقول لمنكر الزائد بخلاف
مالوا اختلاف في الاجل في السلم فانهما يتخالفا ان قدمناه في باب وخرج الاختلاف في مضيه فان القول
فيه للمشتري لانه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية بحر وفيه يستثنى من الاختلاف
في الاجل مالوا اختلاف في أجل السلم بأن ادعاه احدهما ونفاه الآخر فان القول فيه لمدعيه عند الامام
لانه فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد واقدماه عليه بدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لانه لا يتعلق له
بالصحة والفساد فيه فكان القول لثانيه (قوله وشرط رهن) اى بالثمن من المشتري ط (قوله
اوضمان) اى اشتراط كفي (قوله وقضى بعض ممن) اوحط البعض او ابراء الكل بحر والتقيده
اتفاق اذا اختلف في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع وانما لم يذكر باعتبار انه
مفروغ عنه بمزلة سائر الدعاوى كذا في النهاية بحر (قوله جيبه) لانه اختلاف في غير المقود
عليه وبه فاشبه الاختلاف في الخط والبراء وهذا لان بانعدامه لا يختل ما به قوام العقد بخلاف
الاختلاف في وصف الثمن او جنسه فانه بمزلة الاختلاف في القول في جریان التحالف لان ذلك
يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل الا ترى ان الثمن
موجود بعدم مضيه بحر (قوله اذا اختلفا) اى في مقدار الثمن معراج ومثله في متن الجمع (قوله
بعدها لك المبيع) أفادته في الاجل وما بعده لافرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك او قبله
(قوله المبيع) اى عند المشتري اذ قبل قبضه يفسخ العقد بهلاكه معراج (قوله او تعييه الح)

(وحاشي المشتري) الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري وقال محمدو الشافعي بخالفان وبه يخفى على قيمة الهالك وهذا هو الثمن دينافا لم يقبضه تحالفا اجماعا لان المبيع كل منهما يرد مثل الهالك ٥٩٦ اوقيمته كالاختلاف في جنس الثمن بعد هلاك

فيه انه داخل في الهلاك لانه منه تأمل سم ان عبارتهم هكذا اوصار بخلاف لا يقدر على رده
بأنجب قال في الكفاية بأن زاد زيادة متصلة او منفصلة اه اى زيادة من الذات كسمن وولده
وعقر قال في غرر الافكار ولو تشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر او غيره قبل القبض
او بعده بخالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري اتفاقا اه ثم ان الشارع تبع الدرر ولا
يضيق ان ما قالوه اولى لما علمت من شموله العيب وغيره تأمل (قوله غير المشتري) فانها بخالفان
اقيام القصة مقام العين كافي البحر س (قوله على قيمة الهالك) ان قيميا ومثله ان مثليا خيرا الدين
س (قوله تحالفا اجماعا) وان اختلفا في كون البدل دينافا او عينا ادعى المشتري انه كان
عينا بخالفان عندهما وان ادعى البائع انه كان عينا وادعى المشتري انه كان دينافا لاختلافان
والقول قول المشتري كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) اى فكان قائما بفناء المعقود عليه في رده
بحر اى يرد القائم (قوله كالاختلاف) وبهذا علم ان الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في
قدره الا في مسئلة هي ما اذا كان المبيع هالكا بحر (قوله تحالفا) لانهم لم يتفقا على ثمن فلا بد
من التحالف للفسخ (قوله بعده هالك بعضه) اى هالكه بعد القبض كسب كره قريبا (قوله عند
المشتري) قبل نقد الثمن (قوله بعد قبضهما) فلو قبله بخالفان في موتهما وموت احدهما وفي
الزيادة لوجود الانكار من الجانبين كفاية (قوله عنداى خيفة) لان التحالف مشروط بعد
القبض بقيام السلعة وهى اسم لجميع المبيع فاذا هلك بعضه انعدم الشرط والقول للمشتري مع
يمينه عنده لانكاره الزائد غرر الافكار (قوله اصلا) اى لا يأخذ من ثمن قيمة الهالك شيئا
اصلا ويجعل الهالك كأن لم يكن وكان العقد على القائم حينئذ بخالفان في ثمنه وبكول ايما
لزم دعوى الآخر غرر الافكار (قوله بخالفان) اى على ثمن الحى ح (قوله تخريج الجمهور)
من صرف الاستثناء الى التحالف (قوله وصرف مشايخ بلخ الاستثناء) اى المقدر في الكلام
لان المعنى ولا التحالف بعده هالك بعضه بل يمين على المشتري الا ان يرضى الحى قال في غرر الافكار
بعدهما قدماه وقيل الاستثناء ينصرف الى حلف المشتري المفهوم من السياق يعنى يأخذ من
ثمن الهالك قدر ما قربه المشتري اذ البائع اخذ القائم صلحا عن جميع ماداعاه على المشتري
فلم يبق حاجة الى تحليف المشتري وعن ابي خيفة انه يأخذ من ثمن الهالك ما قربه المشتري
لا الزيادة فيتخالفان ويترادى في القائم اه (قوله الى يمين المشتري) وحينئذ البائع يأخذ الحى
صلحا عما يدعيه قبل المشتري من الزيادة زيل (قوله بعد اقالة) (٢) قيد بالاختلاف بعده لانها
لو اختلفا في قدره تحالفا كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في المسلم فيه في
الوجوه الاربعة كقدماه بحر (قوله عقد السلم) اعلم انجز التحالف لان موجب رفع الاقالة
دعوى السلم مع انه دين والساقط لا يعود سائحا (قوله للعبد والمسلم اليه) اى مع يمينهما بحر
(قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم لا تختمل النقض لانه اسقاط فلا يعود بخلاف
المبيع كسائحا وينبى اخذ من تعليمهم اتهموا واختلفا في جنسه او نوعه او صفته بعدها
فالحكم كذلك وان ازم صريحا بحر وفيه وقد علم من تقريرهم هنا ان الاقالة تقبل الاقالة الا فى
اقالة السلم وان الاراء لا يقلها وقد كتبناه في الفوائد (قوله لا التحالف) اى والقول للمتكسر
(قوله)

الساعة بأن قال احدها دارم والاخر دنانير تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج (ولا) تحالف (بعد هالك بعضه) او خروجه عن ملكه كعبد من مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن بخالفان عند ابي خيفة رحمه الله تعالى (الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك) اصلا حينئذ بخالفان هذا على تخريج الجمهور و صرف مشايخ بلخ الاستثناء الى يمين المشتري (ولا في) قدر (بدل كتابة) لعدم لزومها (و) قدر رأس مال بعد اقالة عقد (السلم) بل القول للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم (وان اختلفا) اى المتعاقدان (في مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا ينة (تحالفا) وعاد المبيع (ولو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يردده المشتري الى بائعه) بحكم الاقالة (فان رده اليه بحكم الاقالة لا) تحالف خلافا لمحمد (وان اختلفا) نى الزوجان (في) قدر (انهر)

(٢) قوله قيد بالاختلاف الى آخر الآية هكذا في النسخة انجمه تها وليس في يدى

سواها وهى عبارة غير ظاهرة للمعنى فعمل لفظة كان ساقطة قبل قوله كالاختلاف في المسلم فيه وليحرره ا مصححه (قوله)

اوجسه (قضى لمن اقام البرهان وان برهنا فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج) بأن كان كصفاته اواقل (وان كل شاهد لها) بأن كان كمقاتها أو أكثر (فبينته) ٥٩٧ (ولا) لاثباتها خلاف الناهر (وان كان غير شاهد لكل منهما)

(قوله او جسده) كقولنا هو هذا العبد وقولها هو هذه الجارية فحكم القدر والجنس سواءا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها كافي الظهيرية والهداية بجر وفيه ولم يذكر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافي الظهيرية ان لها نصف مادعاء الزوج وفي مسألة العبد والجارية لها المتعة الا ان يتراضيا على ان تأخذ نصف الجارية اهـ (قوله البرهان) ما قبول بينة المرأة فظاهر لانها تدعى الالفين ولاسكال وغاير رد على قبول بينة الزوج لانه منكر للزيادة فكان عليه الهين لا البينة فكيف يقبل بينته قلنا هو مدع صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها اداء ما قرره من المهر وهي تنكر والدعوى كافية لقبول البينة كافي دعوى المدوع رد الدويعه معراج (قوله لاثباتها) علة للمستلثين قال في الهامش اختلفت مع الورثة في مؤخر صداقها على الزوج ولا بينة فاقول قولها بينها الى قدر مهر مثلها حامدية عن البحر (قوله على الصحيح) قيد للتأخر قول في البحر فالصحيح التهاير ويجب مهر المثل (قوله و) يفسخ النكاح) لان أثر التحالف في انعدام التسمية وان لا يخل بصحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما مر فيفسخ منق وبجر (قوله ويبدأ بينه) نقل الرمي عن مهر البحر عن غاية البيان انه يقرع بينهما استحبابا واختار في الظهيرية وكثيرون انه يبدأ بينه والخلاف في الاولوية (قوله لان اول التسليمين) تسليم المهر وتسليم الزوجة نفسها (قوله ويحكم) هذا معنى التحالف اولاً ثم التحكيم قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف فلها تقدم في الوجه كلها واماعلى تخرج الرأى في التحكيم قبل التحالف وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف ابى يوسف بجر (قوله قبل الاستيفاء) لان التحالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره بجر والمراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعدمه عدمه ما عرف انه قائم مقامه في وجوب الأجر بجر (قوله تحالفا) وايهما نكل لزمه دعوى صاحبه وايهما برهن قبل (قوله وبدى بين المستأجر الخ) فان قيل كان الواجب ان يبدأ بين الآجر لتعجيل فائدة النكول فان تسليم العقود عليه واجب اجيب بأن الاجرة ان كانت مشروطة بالتعجيل فهو كالاسبق انكارا فيدأ به وان لم يشترط لا يتمتع الآجر من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة ابو السعود عن العناية (قوله لوفى المدة) وان كان الاختلاف فيها قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعى هذا شهرا بعشرة والمستأجر شهرين نخسة فيفرض بشهرين بعشرة بجر (قوله وبعدة) اى بعد الاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) قيده للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج دونه وعن اختلاف الاب مع بنته في جهازها او مع ابنه فيما في البيت وعن اختلاف اسكاف وعطار في آلة الاسكفة او العطارين وهي في ايديهما واختلاف المؤجر والمستأجر في متاع البيت واختلاف الزوجين فيما في ايديهما من مير متاع البيت وبيان الجميع في البحر فراجعوه وسأيت بعضه (قوله فم النكاح اولا) بأن طاقها مثلا ويستثنى ما اذا مات بعد عدتها كما سأت في الرمي في حاشية البحر في لسان الحكماء ما يخالف ذلك فارجع اليه ولكن الذي هنا

لا تعادها ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع (وان اختلف الزوجان) بولو ملوكين او امكنتين او صغيرين وجميعهم نجاع او ذمية مع مسلم فم النكاح اولا في بيت لهما او لاحدهما خزانة الاكمل لان العبر قلبد للاملك (في متاع) هو هنا ما كان في (البيت)

هو نكاح متى عليه الشراح (قوله صاحب له) الضمير راجع لكل وفي الفتية من باب ما يتعاق
تجهيز البنات اقترافا في بياها جارية نقلها مع نفسها واستخدمتها سنة والزواج عا لم يداها
فانقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المنزل اه وبه علم ان سكوت الزوج عند نقلها ما يصح لهما
لا يبطل دعواه في البدائع هذا كله اذا انقضى المهر ان هذا المانع اشتراطا فان اقرت بذلك سقط قولها
لأنها اقرت بالملك لزوجهما ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالينة اه وكذا اذا ادعت انها
اشترته منه كافي الحانية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كقراها بشرائه فلا بد من بينة على
الانتقال اليها منه بهية ونحو ذلك ولا يكون استمتاعها بمشهره ورضاء بذلك دليلا على انه ملكها
ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد اختلفت بذلك مرارا بحروذ كفي الهامش القول للمرأة مع يمينها
فيما تدعي انه ملكها مما هو صالح للنساء ومما هو صالح للرجال والنساء وكذا القول قولها مع يمينها
ايضا فيما تدعي انه ودعية تحت يدها مما هو صالح للنساء ومما هو صالح للنساء والرجال الله اعلم كذا
في الحامدة عن الشاشي (قوله الظاهرين) أي فرجعنا الى اعتبار اليد والافتراض يقتضي
التساقط (قوله در) عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصح للآخر اه اي الا
ان يكون الرجل صائغا وله اساور وخواتيم النساء والحلى والحلخال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا
كانت المرأة لالة تتبع ثياب الرجال او تاجرة تحفر في ثياب الرجال او النساء او ثياب الرجال وحدها
كذافي شروح الهداية اه قال في الشر نبلاية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصح
للآخر ليس على ظاهره في عموم (٣) ففي قول احدها يفعل او يبيع الآخر ما يصح له لان المرأة
اذا كانت تتبع ثياب الرجل او ما يصح لهما كالاتية والذهب والفضة والامعة والعقار فهو
للرجل لان المرأة وما في يدها للزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يخضع بهالانه
عارض بذكر الزوج اقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كافي العناية ويعلم مما سيذكره المصنف
رحمه الله اه وحينئذ فقول الدرر وكذا اذا كانت المرأة لالة لا معنى ان القول فيه للزوج ايضا الا
انه خرج منه ما لو كانت تتبع ثياب النساء بقوله قبله فالقول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حمل كلام
الشارح على هذا المعنى ايضا يجعل الضمير في قوله فالقول له راجعا الى الزوج ثم قوله تعارض
الظاهرين لا يصلح معناه حمل الكلام على ظاهره او على هذا المعنى اما الاول فلانه اذا كان الزوج
يبيع يشهد له ظاهران اليد والبيع لا ظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبيع ذلك فلا
يرجع ملكها لما ذكره الشر نبلاية الا اذا كان ما يصلح لها على ان التعارض لا يقتضي الترجيح
بل التهاوت واما الثاني فلانه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر واما اذا كانت تتبع هي
فكذلك كما مر ايضا فتنه اقول وما ذكره في الشر نبلاية عن العناية صرح به في النهاية لكن
في الكفاية ما يقتضي ان القول للمرأة حيث قال الا اذا كانت تتبع ثياب الرجال وما
يصح للنساء كالتحار والدرع والمحفة والحلى فهو للمرأة اي القول قولها فيها لشهادة الظاهر
اه ومثله في الزباني قال وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجال لا يكون القول قوله في ذلك
اه فالظاهر ان في المسئلة قولين فليحذر (قوله والبيت للزوج) اي لو اختلفا في البيت فهو له
(قوله اي بينة) أي فيكون البيت لهما وكذا لو برهن على كل ما يصلح لهما (قوله لو حين)
بالتنبيه (قوله في الشكل) انظر ما حكم غيره والظاهر ان حكمه ما مر من ثباته في ط عن الحموي

وارد فيه اوفضة (قال قول
لكل واحد منهما ما في صالح
له مع يمينه) الا اذا كان
كل منهما يفعل او يبيع
ما يصلح للآخر فالقول له
لتعارض الظاهرين درر
وغير ما (وانقول له في
الصالح لهما) لانهما وما في
يدها في يده والقول لدى
اليد بخلاف ما يختص بها
لان ظاهرها اظهر من
ظاهرها وهو يد الاستعمال
(ولو قلنا بينة يقتضي بينة)
لأنها خارجة خاتية والبيت
للزوج الا ان يكون لها بينة
بحره هذا لو حين (وان
مات احدها واختاف
وارثه مع الحى في المشكل)
الصالح لهما

(٣) قوله في قول احدها
يفعل او يبيع الخ هكذا
في النسخة المجموع منها
ولا تخلو العبارة عن تأمل
فانها محرفة فينبغي
تحريرها بمراجعة عبارة
الشر نبلاية اه مع حجة

(فالقول) فيه (للحي) ولوريقا وقال الشافعي وذلك الكل بينهما وقال ابن أبي الكيل له وقال الحسن بصري الكل لها وهي المسبعة وعد في الحانية تسعة اقوال (ولو احدها ملوك) ولو ماؤنا أو مكتبا وقلا والشافعي ها كالحر (و قول لبحر في الحياة والحي في الموت) لان يد الحر اقوى ولابد للميت (اعتقت الامة) أو المكاتب او المدبرة (واختارت نفسها فافى اليه قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ٥٩٩ ما وصفناه في الطلاق) بحر وفيه طائفتها ومنعت العدة فالمشكل للزوج

ولورثته بعده لانها صارت اجنية لا يلد لها وما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذلك الوارثه اما لو مات وهي في العدة فاشكل انها فكأنه لم ينطقها بدليل ارثها ولو اختلف المؤجرو المستأجر في متاع البيت فالقول للمستأجر بيمينه وليس للمؤجر اما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وغطار في آلات الاساكفة وآلات العطارين وهي في ايديهما فهي بينهما بالانظر لما يصلح لكل منهما وتامه في السراج (رجل معروف بالفقر والحاجة صار بيده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فاداعه رجل عرف باليسار واداعاه صاحب الدار فهو للعرى باليسار وكذا كاس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول) الذي على عنقه (هي لاداعاها صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل * رجلا في سفينة بها دقيق فدعى كل واحد السفينة ومفيها

(قوله) فالقول فيه للحي مع يمينه در متني الا لا بد للميت وذكر في البحر عن الخزانة استثناء ما اذا كانت المرأة لية الزذف في بيته فالمشكل وما يبين من ثابها لا يستحسن جملة للزوج الا اذا عرف تجارة جنس منه فهو له والحق صاحب البحر ما اذا اختلفا في الحياة لية الزذف قال وينبغي اعتماده للفتوى الا ان يوجد نص بخلافه (قوله) ولوريقا يستغنى عنه بما أتى في المتن ح (قوله تسعة اقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام * الثاني قول ابي يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة وموت * الثالث قول ابن ليل المتاع كله لها وما عليها فقط * الرابع قول ابن من وشريك هو بينهما * الخامس قول الحسن البصري كله لها وله ما عليه * السادس قول شرح البيت للمرأة * السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لا يشك * الثامن قول زفر اشكل بينهما * التاسع قول مالك الكل بينهما هكذا حكى الاقوال في خزانة الاكمل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع بحر كذا في الهامش (قوله) ولو احدها مملوك الى قوله وللحي في الموت) كذا في عامة شروح الجامع وذكر الرضى انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وذكر في فضل الاسلام ان القول له هنا في الكل لافي خصوص المشكل كما في الفهستانى سائحاني (قوله) لان يد الحر ارفع لف ونشر مرتب (قوله للميت) بحث فيه صاحب العقوبة (قوله) فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعني المشكل للزوج ولها ما صاحب لها لانها وقته حرة كما هو معلوم من السابق والحقا ويؤيده قول السراج ولو كان الزوج حرا والمرأة مكاتبه أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فما احداثه قبل العتق فهو للرجل وما احداثه بعده فلهما كالحرين سائحاني (قوله في الطلاق) اي في مسئلة اختلاف الزوجين التي قبل قوله وان مات أحدهما فأنها تشمل حال قيام النكاح وبعده كما ذكره المشرح اه (قوله) ثم اعلم ان هذا (٣) اي جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فن وقع الى آخر ما في البحر فراجع (قوله لانها صارت ارفع) يفيد انها لو ماتا فكذلك (قوله) فلا تظر) فهذا الفرع خالف ما قبله والمسائل الآتية بعده * (فرع) * رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم يسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد المتصرف لان الحال شاهداه حامدية عن الولو لاجبة (قوله بدرة) البدره عشرون الف دينار بحر كذا في الهامش (قوله قطيفة) دينار مخمل والجمع قطائف وقطف مثل صحائف وصحف لانها جمع قطيفة وصحفة ومنه القطائف التي تؤكل صحاح الجوهري كذا في الهامش (قوله) وأخرى مسك الظاهر انه مسك الدقة التي هي السفينة بمنزلة اللجام للدابة (قوله) بخلاف البقر والغنم) قال في المنح اما لو

واحداه يعرف ببيع الدقيق والآخر يعرف بأنه ملاح فالدقيق الذي يعرف ببعده والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح) عملا بالظاهر ولو فيها راكب وأخرى مسك وآخر يجذب وآخر يمدح وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اتانا ولا شيء للمدح * رجل يتوقد قنار ابل وآخر راكب على الكل متاع الراكب فكملها له والقائد اجيره وان لاشي عليها فللراكب ما هو راكبه والباقي القائد بخلاف البقر والغنم وتامه في خزانة الاكمل (٣) قوله ثم اعلم ان هذا لا وجود لذلك هنا في نسخ المشرح التي يردى فليحذر اه مصححه

كان بقرا وأغنا عليها رجلا ن احدها قائد والآ خر سائق فمى للسائق الا ان بقود شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها كذا في الهامش * (فرع) رجل دفع الى قصار اربع قطع كراس ليغسلها فلما فرغ قال له القصار ابعت الى رسولك لافذلك فجاء الرسول بثلاث قطع فقال القصار بعث اليك اربع قطع وقال الرسول دفع الى وليبعده على يقال الرب الثوب صدق ايها شئت فان صدق الرسول برى من الدعوى وتوجه اليمين على القصار ان حلف برى وان نكل وجب عليه الضمان وكذلك ان صدق القصار برى وجوب اليمين على الرسول وجوب عليه اجر القصار اذا حلف القصار على ذلك او صدقه صاحب الثوب لانه لما حلف القصار في زعمه انه اعطاه اربع قطع فiaخذ ذلك ولوالجية في الفصل الثاني

فصل في دفع الدعاوى

فصل في دفع

الدعاوى

(قوله او دعيه) ظاهر قوله او دعيه وما بعده يفيد انه لا بد من دعوى ايداع الكل وليس كذلك لما في الاختيار انه لو قال النصفى والنصف ودعية عندي فخلان واقام بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر التمييز اه بحر وفيه ايضا وافاد المؤلف انه لو اُجاب بأنها ليست لي اوى لفلان ولم يزد لا يكون دفعا وقيد بكونه اقصر على الدفع بما ذكر للاحتراز عما اذا زاد وقال كانت دارى بعثا من فلان وقبضتها او ذك ربه وقبضا لم تندفع الا ان يقر المدعى بذلك او يعلمه القاضى (قوله او رهنه زيد) انى بالاسم العلم لانه لو قال او دعيه رجل لا عرفه لم تندفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كاسي ذكره الشارع فلو ادعاه من مجهول وشهدا بمعين او عكسه لم تندفع بحر وفيه عن خزائنة الاكمل والحائنة لو اقر المدعى ان رجلا دفعه اليه أو شهدوا على اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وفيه وأطلق في الغائب فشمعل ما اذا كان بعيدا معروفا يتعذر الوصول اليه او قريبا كافي الخلاصة والبرازية (قوله على ما ذكر) لكن لا تشترط المطابقة لعين ماداعه لما في خزائنة الاكمل لو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا تدري لمن هو فلا خصومة بينهما واراد بالبرهان وجود حجة سواء كانت بينة أو علم القاضى او اقرار المدعى كافي الخلاصة ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب يمين المدعى استحلفه القاضى فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كافي خزائنة الاكمل بحر (قوله والعين قائمة) اخذ التقيد من الاشارة بقوله هذا الشئ لان الاشارة الحسية لا تكون الا الى موجود في الخارج كما افاده في البحر وسيأتى محترزه قال في الهامش عيدهلك في يد رجل واقام رجل البينة انه عيده واقام الذى مات في يده انه او دعه فلان أو غصبه أو أجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعى القيمة عليه وايداع الدين لا يمتكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في الابداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى اما لو كان غاصبا لم يرجع وكذا في العارية والاباق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوما يكون عبدا لمن استقر عليه الضمان اه بحر (قوله نعرفه) اى الغائب (قوله أو بوجهه) فعر قتهم وجهه فقط كافية عند الامام بزازية (قوله وشرط محمد) محل الاختلاف فيها اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب فشهداه لم مجهول لكن قال نعرفه بوجهه وأما لو ادعاه من مجهول لم تقبل الشهادة اجماعا كذا في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله فلو حلف) لا يخفى ان التفرع غير ظاهر فكان الاول ان يقول ولم يكف محمد بمعرفة الوجه فقط يدل عليه قول الزبائى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الا ترى الى قوله عليه السلام

لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون (قال ذواليد هذا الشئ) المدعى به منقولا كان او عقارا (او دعيه او اعاربه او أجره او رهنه زيد الغائب او غصبته منه) من الغائب (ورهن عليه) على ما ذكر والعين قائمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه بأسمه ونسبه او بوجهه وشرط محمد معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يثبت ذكره الزبائى وفي الشرنبلالية عن خط العلامة المقدسى

لرجل اتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا اتعرفه وكذا
 لوحلف الخ (قوله عن البرازية) ونقله عنها في البحر (قوله دفعت خصومة المدعى) اى حكم
 القاضي بدفعها واقادانه لو اعاد المدعى الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة
 الدفع بل ثبتت حكم القاضي الاول كسرحواه وظاهر قوله دفعت انه لا يحلف للمدعى انه
 لا يلزمه تسليمه اليه ولم أراه الا آن بحروفه نظر فاته بعد البرهان كيف يحلف امام قبله فقد نقل
 عن البرازية انه يحلف على البتة لقد اودعها اليه لاعلى العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف
 لانه مدعى الابداع ولو حلف لاتدفع بل يحلف المدعى على عدم العلم (قوله للملك المطلق) ومنه
 دعوى الوقف ودعوى غلته كاحرره في البحر اول الفصل الآتى قال في البحر ولم يذكر المؤلف
 رحمه الله تعالى صورة دعوى المدعى واراد بها ان المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع
 على ذى اليد فعلا بدليل ما أتى من المسائل المقابلة لهذه وحاصل جواب المدعى عليه انه ادعى
 ان يده بدمائه او مضمونه وملك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا يده من المعارف ان الخارج
 هو انطاب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله ان المدعى لما ادعى الملك
 المطلق فيما يدعى عليه انكره فقلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضي به حتى
 دفعه المدعى عليه بما ذكر وبرهن على الدفع اه (قوله بالحيل) بان يأخذ مال انسان غصبا
 ثم يدفعه سر الى مريد سفر ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه
 فيه اقام ذوا اليد بينة على ان فلانا اودعه فيبطل حقه كذا في الدرر (قوله في المختار) وفي
 المعراج رجع اليه ابو يوسف حين ابتلى بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المختار من الناس يأخذ
 من انسان غصبا ثم يدفعه سر الى من يريد السفر حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد
 ان يثبت ملكه يقيم ذوا اليد بينة على ان فلانا اودعه فيبطل حقه وتندفع عنه الخصومة كذا
 في المبسوط (قوله كاسط في الدرر) ذكر هنا اقوال اثنتا الثلاثة الرابع قول ابن شبرمة انها
 لاتدفع عنه مطلقا والخامس قول ابن ابي ليلى تندفع بدون بينة لا قراره بالملك الغائب س (قوله
 وفيه نظر) فيه نظر لان وكفى رجع الى اودعته واسكنى الى اعارنيه وسرقته منه الى غصبته منه
 وذل منه فوجدته الى اودعته وهي في يدى مزارة الى الاجارة والوديعة فلا يزداد على الخمس
 كذا في الهامش (قوله نحر) ذكر في البحر بعد هذا ما نصه والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة
 الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشرة وبه علم ان الصور تنحصر
 في الخمس اه ولا يخفى انه بعد رجوع ما ذكره لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله
 اوهى في يدى) مقتضى كلامه ان هذه العادة ليست في البحر مع انها والى بعدها هي ح (قوله لخلق)
 بصفة الماضي (قوله قال) اى في البرازية (قوله فلا يزداد) اى لاتزداد مسئلة المزارة التى زادها
 البرازي وقد علمت ما في البحر انه لا يزداد البقية ايضا (قوله وقد حررت الخ) حيث علم قوله غصبته
 منه بقوله ولو حكما فدخل فيه قوله اوسرقت منه او اتزعت منه وكذا علم قوله اودعته بقوله ولو حكما
 فدخل فيه الاربعة الباقية ولا يخفى ان محرر احسن مما هنا فانه ارسل الاعتراض ولم يجب عنه الا
 في مسئلة المزارة فالهم خروج ما عداها عما ذكر ومع انه داخل فيه كما علمت فافهم (قوله
 اواقر ذواليد) ولو برهن بعده على الوديعة لم تسمع برازية (قوله قال ذواليد) حاصل هذه

عن البرازية ان تعويل
 الائمة على قول محمد اه
 فليحفظ (دفعت خصومة
 المدعى) للملك المطلق
 لان يد هؤلاء ليست
 بد خصومة وقال ابو
 يوسف ان عرف ذواليد
 بالحيل لاتدفع وبه يؤخذ
 ملتقى واختاره في المختار
 وهذه خمسة كتاب
 الدعوى لان فيها اقوال
 خمسة علماء كما بسط
 في الدرر او لان صورها
 خمس عينى وغيره قلت
 وفيه نظر اذ الحكم
 كذلك لوقال وكفى صاحبه
 بحفظه او اسكنى فيها زيد
 الغائب اوسرقت منه
 او اتزعت منه او ضل منه
 فوجدته بحر او هي في يدى
 مزارة برازية فالصور
 احدى عشر قلت لكن
 الحق في البرازية المزارة
 بالاجارة والوديعة قال فلا
 يزداد على الخمس وقد
 حررت في شرح الملتقى
 (وان) كان هالكا او قال
 الشهود اودعه من لا
 نعرفه اواقر ذواليد
 بيد الخصومة كُن (قال)
 ذواليد

(اشترى) او اتته (من الغائب او) لم يدع المطلق بل ادعى ٦٠٢ عليه الفعل بان (قال المدعى عصبته) منى

ان المدعى ادعى في العين ملكا مطلقا فنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذواليد بانه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه ثم تدفع عنه الخصومة يعنى فيقضى القاضي برهان المدعى لانه ما زعم ان يده ملك اعترف بكونه خصما بجر وفيه عن الزبالي واذا لم تدفع هذه المسئلة واقام الخارج البينة ففضله ثم احال القدره الغائب وبرهن تقبل بيته لان الغائب لم يصبر بمقضياعليه وانما قضى على ذى اليد خاصة (قوله اشترى) ولو قدم المدعى القبض بجر (قوله او اتته) اشار به الى ان المراد من الشراء الملك مطلقا (قوله بل ادعى عليه) اى على ذى اليد الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذواليد بواجدهما ذكر وبرهن فانها تدفع كدعوى الملك المطلق كفى البرازية بجر واشار الشارع الى هذا ايضا بقوله بخلاف قوله غصب منى الخ لكن قوله وبرهن يتأنيبه ما سئلته عن نورامين عند قول المتن اندفعت من انه لا يحتاج الى البينة وكذا مسألة الشراء التي ذكرها المصنف وهى مسألة التتو (قوله او قال سرق منى) ذكر الغصب تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى اودعتك اياه واشترىته منك وبرهن ذواليد كاذكرنا على وجه لا يفيد ملك الرقبة له لا لتدفع كذا في البرازية بجر فكان الاولى ان يقول كان قال (قوله بناء) ويعلم حكم ما اذا بان للفاعل بالاولى بجر (قوله الصحيح لا) اقول هذا المذكور في الغصب فالحكم في السرقة ويجب ان لا تدفع بالاولى كفى بناءه للمفعول وهو ظاهر تأمل رملى على المتح (قوله برزاية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن ذواليد على الايداع قيل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تدفع بجر (قوله وبرهن عليه) اراد بالبرهان اقامة البينة فخرج اقرار المالى البرازية معزى الى الذخيرة من صار خصما للدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعى بايداع الغائب منه تدفع كاقامته على الايداع لثبوت اقرار المدعى ان يده ليست بدخسومة اه بجر (قوله ما قلنا) من ان المدعى ادعى الفعل عليه اما في مسألتي المتن فاشار الى علة الاولى بقوله او اقر ذواليد بيد الخصومة والى علة الثانية بقوله ادعى عليه الفعل اى فانه صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده كفى البحر واما علة ما اذا كان هالكا فلم يشتر اليها وهى انه يدعى الدين ومحل الدمة فالمدعى عليه ينصب خصما بذمته وبالبينة انه كان في يده ودية لا يتبين ان ما في ذمته لغيره فلا تدفع كفى المعراج وكذا علة ما اذا قال الشهود او ادعه من لا يعرفه وهى انهم ما حالوا المدعى على رجل تمكن محاصمته كذا قيل (قوله في مجلسه) اى مجلس الحكم (قوله لسبق اقرار) باضافة سبق الى اقرار والدفع مفعول بمنع (قوله ذلك) اى المذكور في كلام المدعى (قوله اى بنفسه) قيد لقوله او ادعته لتفسير لقوله ذلك ح وقال في الهامش بنفسه اى بنفس فلان الغائب (قوله بلاينة) لان الوكالة لا تثبت بقوله معراج ولانه لم يثبت تلقى اليدين اشترى هومنه لانكار ذى اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري بجر (قوله وان لم يبرهن) وفي البينة ولو طلب المدعى بيته على الايداع يخلف على الثبات اه بجر (قوله الا اذا قل) اى المدعى (قوله اشترى) اى من الغائب كذا في الهامش (قوله هى عجيبة) لم يظهر وجه العجب (قوله ولو ادعى الخ) المسئلة تقدمت متاقبل باب عزل الوكيل معلة بانه اقرار على الغير قلت

(او) قد (سرق منى) وبناه للمفعول لستر عليه فكانه قال سرقته منى بخلاف غصب منى او غصبه منى فلان الغائب كسبحى حيث تدفع وهل تدفع بالمصدر الصحيح لبرازية (وقال ذواليد) في الدفع (او ادعته فلان وبرهن عليه) تدفع في الكل لما قلنا (قال في غير مجلس الحكم انه ملكى ثم قال في مجلسه انه ودية عندى) اورهن (من فلان تدفع مع البرهان على ما ذكره ولو برهن المدعى على مقالته الاولى يجمعه خصما ويحكم عليه) لسبق اقرار بمنع الدفع برزاية (وان قال المدعى اشترىته من فلان) الغائب (وقال ذواليد او ادعته فلان ذلك) اى بنفسه فلو بوكيله لم تدفع بلاينة (دفعت الخصومة وان لم يبرهن) لتوافقهما ان اصل الملك للغائب الا اذا قال اشترىته ووكلى قبضه وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يؤمر بالتسليم لئلا يكون قضاء على الغائب باقراره وهى عجيبة ثم اقتصار الدرر وغيرها على دعوى الشراء قد اتفانى فلذا قال (ولو ادعى انه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده) (وكذا)

وكذا لو ادعى انه اعاره لفلان كما يظهر من امانة قول في الهامش الحشم في اثبات النسيب خفية الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت او على الميت بزازية وكذلك في الارث جامع الفصولين اهـ **(قوله)** اندفعت اي بلا بينة نور العين **(قوله)** دعوى سرقة لا وهذا بخلاف قوله انه ثوبى سرقة منى زيد وقال ذواليد او دعويه زيد ذلك لاتندفع الخصومة استحسانا بقول الحفير لعل وجه الاستحسان هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله كما ذكر في كتب الفقه فاليد للغاصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيها لدى اليد اذ لا يد للسارق شرعا ثم ان في عبارة لا يد للسارق نكتة لا يخفى حسنها على ذوى البينة نور العين وهذا أولى ومقالة السائحان يجب حملها على ما اذا قال سرق منى اما لو قال سرقة الغائب منى فانها تندفع لتوافقهما ان اليد للغائب وصار من قيل دعوى الفعل على غير ذى اليد وهى تندفع كما في البحر لكن ذكر بعده هذه المسئلة واقادانها بنيت للفاعل وصرح بذلك في الفصولين فعمل في المسئلة قولين قياسا واستحسانا اهـ **(قوله)** لاتندفع قال صاحب البحر وقسئت بعد تأليف هذا المحل بيوم عن رجل اخذ متاع اخته من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذى اليد فاجاب بالرهن فأجبت ان ادعت المرأة غضب اخيها وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا اهـ اي لاتندفع وظاهره انها ادعت سرقة اخيها مع اننا قد علمنا عنه ان تعقيد دعوى الفعل على ذى اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فانه لو دفعه ذواليد لو احدث ما ذكر وبرهن تندفع فيجب ان يحمل على انها ادعت انه سرق منها مبنيا للمجهول ليكون الدعوى على ذى اليد لكن بنافيه قولها ان اخاها اخذه من بيتها تأمل **(قوله)** يميل الى المجلس الثانى اي بعد ان سأل عنه وعلم انه دفع صحيح كاقدمناه قبل التحكيم **(قوله)** للمدعى تحليف الخ خلافا لما في الذخيرة لانه يدعى الايداع ولا حلف على المدعى كذا في الهامش * (فروع) * ادعى نكاح امرأة لها زوج يشترط حضرة الزوج الظاهر جامع الفصولين * السابح لا يتعصب خصما لمدعى الارض ملكا او وقفا خبرية من الدعوى * الاصل سقوط دعوى الملك المطلق دون المقيد بسبب درمتمق * المشتري ليس بخصم للمستأجر والمرتهن جامع الفصولين في الفصل الثالث

باب دعوى الرجلين

لا يخفى عليك ان عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والاف جميع الدعاوى لاتكون الا بين اثنين وحينئذ لاتكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكثير في اوائل كتاب الدعوى قلت ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المقام مقتضيا في ذلك اثر صاحب الوقاية لتحقق مناسبة بينها وبين مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لمسائله وان لم تكن منه عمى **(قوله)** حجة خارج الخارج وذواليد لو ادعى ان ثمان واحد فذواليد اولى كفى الشراء هذا اذا ادعى الخارج وذواليد تاقى الملك من جهة واحد فلو ادعياء من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد بخلاف ما لو ادعياء من واحد فانه ثمة يقضى لذى اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ احدهما سبق فهو اولى كما لو حضر البائمان وبرهنا وارخا واحدهما سبق تاريخا والمبيع في يد احدهما

اندفعت لتوافقهما ان اليد لذلك الرجل (ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا) تندفع بزم ذى اليد ادعاء ذلك الغائب استحسانا بزازية وفي شرح الوهبانية للشرنبلالى لو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعى الاجارة منه لم يكن الثانى خصما للاول على الصحيح ولا مدعى رهن او شراء اما المشتري فخصم للكل * (فروع) * قال المدعى عليه لى دفع يميل الى المجلس الثانى صغرى * للمدعى تحليف مدعى الايداع على الثبات درر وله تحليف المدعى على العلم وتماه في البزازية * وكل بسقل امته فبرهنت انه اعقها قبل الدفع للالتق مالم يحضر المولى ابن ملك

باب دعوى الرجلين

تقدم حجة خارج

في ملك مطلق) أي: يذكر له سبب كسر (على حجة ذي اليد ان وقت احدها فقط) وقال ابو يوسف ذوالوقت احق وثمرته فيما لو (قال) في دعواه (هذا) العبد لي غاب عنى منذهر وقال ذواليدلي منذ سنة قضى للمدعي) لان ما ذكره تاريخ غيبة لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين فقضى ببيتة الخارج وقال ابو يوسف يقضى للمؤرخ ولو حالة الافراد ويبنى ان يقضى بقوله لانه اوفق و اظهر كذا في جامع الفصولين واقره المصنف (ولو برهن خارجان على شئ قضى به لهما فان برهنا في دعوى (نكاح سقطا) لتعذر الجمع لوجوه ولو مئة قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر و يرثان ميراث زوج واحد ولو ولدت يثبت النسب منهما وتامة في الخلاصة) وهي لمن صدقته

٣ قوله يقضى لكل وقف النصف هكذا في النسخة المجموع منها ولعله يقضى لكل بنصف الوقف وليجوز اه مصححه

يحكم للاسبق اه فصولين من الثامن وتامة فيه (قوله في ملك مطلق) لان الخارج هو المدعي والبينة بينه المدعي بالحديث قيد الملك بالمطلق احترازا عن المقيد بدعوى التنازع وعن المقيد بما اذا ادعى تلقى الملك من واحد واحدها قابض وبما اذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ احدها اسبق فان في هذه الصور تقبل بيعة ذي اليد بالاجماع كسأيتي درر * (فرع) * في الهامش اذا برهن الخارج وذواليد على نسب صغير قدم ذواليد الا في مسئلتين في الخزانة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته وهما حران واقام ذواليد بيعة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فهو للخارج الثانية لو كان ذواليد ذميا والخارج مسلما فبرهن الذي يشهود من الكفار وبرهن الخارج قدمه الخارج سواء برهن بمسلمين او بكفار ولو برهن الكفار بمسلمين قدمه على المسلم مطلقا اشبه قبيل الوكالة اه (قوله فقط) قيد بقوله فقط لانه ولو وقتا يعتبر السابق كما يأتي متنا فالمراد سواء لم يوقتا او وقت احدها وحده ولو استوى تاريخهما فالخارج اولى فالاعم قول الفرع بحجة الخارج في الملك المطلق اولى الا اذا أرخا وذواليد اسبق سألحائي (قوله قال في دعواه هذا العبد الخ) تقدمت المسئلة متنا قبيل السلم (قوله تاريخ غيبة) لان قوله منذهر متعلق بغاب فهو قيد للغيبة وقوله منذ سنة متعلق بما تعلق به قوله لي اي ملك لي منذ سنة فهو قيد للملك وتاريخه والمعتبر تاريخ الملك ولم يوجد من الطرفين (قوله وقال ابو يوسف) ضعيف (قوله ولو حالة الافراد) يبنى اسقاطها لان الكلام في حالة الافراد (قوله كذا في جامع الفصولين) ذكر هذا في الفصل السادس عشر حيث قال استحق حمار فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمستحق من كم مدة غاب عنك هذا الحمار فقال منذ سنة فبرهن البائع انه ابنه ملكه منذ عشر سنين قضى به للمستحق لانه ارخ غيبته لا الملك والبائع ارخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصار كأن المشتري ادعى ملك بائعه بتاريخ عشر سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حالة الافراد عند اي خيفة فيقضى دعوى الملك المطلق فحكم للمستحق اقول يقضى بها للمؤرخ عند اي يوسف لانه يرجح المورد حالة الافراد اه ملخصا وقد قدمه في التام وقال ولكن الصحيح والمشهور من مذهبه يعني أباحيفة انه اي تاريخ ذي اليد وحده غير معتبر تنبه ذكره خير الدين الرمي في حاشية المنح (قوله ولو برهن خارجان) يعني اذا ادعى اثنان عينا في يد غيرها وزعم كل واحد منهما انها ملكه ولم يذكر سبب الملك ولا تاريخه قضى بالعين بينهما لعدم الاولوية واطلقه فعمل ما اذا ادعى الوقف في يد ثالث فيقضى لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وتامة بانه في البحر وفيه بيان ان الغلبة مثله وقيد بالبرهان منهما اذ لو برهن احدها فقط فانه يقضى له بالكل فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لان المقضى له صار ذايد بالقضاء فتقدم بيعة الخارج الآخر عليه بحر وتامة فيه (قوله ولو مئة) اي ولم يؤرخا او استوى تاريخهما كما هو في عبارة البحر عن الخلاصة (قوله ولو ولدت) اي الميتة قبل الموت وظاهر العبارة انها ولدت بعده ولكن ينظر هل يقال له ولادة (قوله وتامة في الخلاصة) هو انه يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد (قوله وهي لمن صدقته) يشمل ما اذا سمعه القاضي او برهن عليه مدعيه بعد انكارها له بحر عن الخلاصة

إذا لم تكن في يد من كذبت

ولم يكن دخل (من كذبت

(٣) هذا الذم يؤرخا (فان

ارخا فالسابق احق بها)

فأورخ احدها فهي من

صدقته والذى اليد بزازية

قلت وعلى مامر عن الثاني

ينبغي اعتبار تاريخ احدها

ولم أر من نبه على هذا فامل

(وان اقرت لمن لاجته له فهي

له وان برهن الآخر قضى له

ولو برهن احدها وقضى له

ثم برهن الآخر لم يقض له

الا اذا ثبت سبقه (لان

البرهان مع التاريخ اقوى

منه بدونه (كما لم يقض ببرهان

خارج على ذى يد ظهر

نكاحه الا اذا ثبت سبقه)

اى ان نكاحه سبق (وان)

ذكر اسبب الملك بأن

(برهنا على شراء شئ من

ذى يد فلكل نصفه بنصف

النخ (ان شاء (او تركه)

انما خير لتفريق الصفقة

عابه (وان ترك احدها بعد

ما قضى لهما لم يأخذ الآخر

كله) لانساخه بالقضاء فلو

قبله فله (وهو) اى مادعا

شراءه (للسابق) تاريخا (ان

ارخا) فيرد الباقي ما قبضه

من الآخر الى سراج (و)

هو (لذى يد ان لم يؤرخا

او أورخ احدها) او استوى

تاريخهما (و) هو

(لذى وقت

(قوله اذا لم تكن الخ) اما ان كانت في يد من كذبت او دخل بها فهو اولى ولا يعتبر قولها لان
تمكنه من قتلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان قيم الآخر اليه انها تزوجها
قبله فيكون اولى لان الصريح يفوق الدلالة زيلعي بقى لودخل بها احدها وهي بيت الآخر
ففى البحر عن الظهيرية ان صاحب البيت اولى (قوله هذا اذا لم يؤرخا) وكذا اذا ارخا واستوى
(قوله فان ارخا) اى الخارجان مطلقا (قوله فالسابق احق) اى وان صدقت الآخر او كان
ذايد او دخل بها والحاصل كما فى الزيلعي انها اذا تنازعا فى امرأة وبرهنا فان ارخا وتاريخ
احدها اقدم كان هو اولى وان لم يؤرخا واستوى فان مع احدها قبض كالدخل بها او نقلها
الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شئ يرجع الى تصديق المرأة اه (قوله فالسابق احق
بها) اى ولا يعتبر ما ذكره من كونها في يده او دخل بها مع التاريخ لكونه صريحا وهو يفوق
الدلالة منح (قوله فلو أورخ احدها) اى وصدقت الآخر او كان ذايد فان لم يوجد اقدم
المؤرخ فالتصديق او اريد اقوى من التاريخ وعلم بما مر ان اريد ارجح من التصديق ومن
الدخول فالحاصل كما فى البحر ان سبق التاريخ ارجح من النكاح ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار
ثم تاريخ احدها (قوله اولدى اليد) اى لو ارخ احدها ولا آخر يد فانها لذى اليد (قوله
وعلى مامر عن الثاني) اى من انه يقضى للمؤرخ حالة الاضرار على ذى اليد فيقضى هنا
للمؤرخ وان كان الآخر ذايد لترجح جانب المؤرخ حالة الاضرار عندنا بن يوسف وقدماعن
الزيلعي انه لو برهن انه تزوجها قبله فهو اولى وسيأتى متا (قوله وان اقرت لمن لاجته له
فهي له) قال السامحاني كان عليه ان يقول فان لم تقم حجة فهي لمن اقرت له ثم ان برهن الآخر
قضى له الخ (قوله من ذى يد) مال او ادعا الشراء من غير ذى اليد فسيأتى متا في قوله وان برهن
خارجا على ملك مؤرخ الخ (قوله بنصف النخ) اى الذى عنه فان ادعى احدها انه اشتراه
بمائة والاخر بمائتين اخذا الاول نصفه بخمسين والاخر بمائة (قوله ما قبضه) اى النخ (قوله
وهو لذى يد) اى المدعى بالفتح قال فى البحر ولى اشكال فى عبارة الكتاب هو ان اصل المسئلة
مفروض فى خارجين تنازعا فيها في يد ثالث فاذا كان مع احدها قبض كان ذايد تنازع مع
خارج فلم تكن المسئلة ثم رأيت من المراجع ما يزيله من جواز انه اثبت بالينة قبضه فيها مضى من
الزمان وهو الآن فى بدلائع اه الا انه بشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة بأن ثبوت اليد
لاحدها بالمعاينة اه والحق انها مسئلة اخرى وكان ينبغي افرادها وحاصلها ان خارجا
وذايد ادعى كل الشراء من ثالث وبرهنا قدم ذوا اليد فى الوجوه الثلاثة والخارج فى وجه واحد
اه وقد اشار المصنف الى ذلك حيث ذكر قوله ولذى وقت ولكن كان عليه ان يقدمه على قوله
ولذى يد لانه من تمة المسئلة الاولى ويكون قوله ولذى استئناف مسئلة اخرى (فرب) سئل فى
شاب امرد كره خدمة من هو فى خدمته لمضى هو اعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده فاتهمه
انه عمد الى بيته وكسره فى حال غيبته واخذ منه كذا مبلغ ساء وقامت امارة عليه بان غرضه
منه استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوآخاه هل يسمع القاضى والحالة هذه عليه دعواه
ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمته واكله وشربه من طعامه ومرقته والحال انه معروف
بحب العلمان الجواب ولكم فسيح الجنان الجواب قد سبق لشيخ الاسلام أبى السعود العمادى

رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى مملأ بان مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفجرة واختلافهم فيما بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يصنعوا الى مثل هذه الدعاوى بل يميز المدعى ويحجزوه عن التعرض لثل ذلك الغمر المتخدد وبمثله افنى صاحب تنوير الابصار لانتشار ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويزيد ذلك بعد شهادة من بعثائه يتعشى وبغدايه يتغدى فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى اعلم فتاوى خيرية وعبرة المصنف في فتاواه بعد ذكر فتوى ابي السعود وانا اقول ان كان الرجل معروفا بالنسق وحب العلمان والتجمل لاتسمع دعواه ولا يلتفت القاضي لها وان كان معروفا بالصالح والفلاح فله سماعها والله تعالى اعلم **(قوله فقط)** اقول التاريخ في الملك المطلق لاعبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كاهو معروف قاله شيخ والى مدنى **(قوله)** والشراء احق من هبة (اى لو برهن خارجا على ذى يد احدها على الشراء منه والآخر على الهبة منه كان الشراء اولى لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانبين ولانه ثبتت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض فلو احدها زايد والمسئلة بخالها يقضى للخارج او للاسبق تاريخا وان ارخت احدها فالترجيح ولو كل منهما زايد فهو لهما او للاسبق تاريخا كدعوى ملك مطلق واطاق في الهبة وهى مقيدة بالتسليم وبان لا يكون بموضع وباعا وشارا الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء في التبرع ولا ترجيح للصدقة بالزوم لانه يظهر في نان الحال وهو عدم التحكم من الرجوع في المستقبل والهبة قديكون لازمة كهبة محرم والصدقة قد لا تلزم بان كانت افنى اه ماخصا من البحر وفيه ولم أر حكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وينبى تقديم الشراء للمعاوضة ورده المقدس بان الاولى تقديم الهبة لكونها مشروعة **(قوله)** ولو ارخت احدها (اى احدى البيتين) **(قوله)** ولو اختلف الملك استويا (لان كلا منهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى وفي البحر لو ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتلقون الملك من ملكهم فيجعل كأهم حضروا واقاموا البينة على الملك المطابق اه **(قوله)** وهذا (اى استواهما فيها لو اختلف الملك وكذا لو كانت العين في ايديهما ولا يسبق تاريخ احدها فانهما يستويان كما قدمناه **(قوله)** فبالايقسم كالعبد والداية **(قوله)** لان الاستحقاق (اى) جواب عما قاله في العمادية من ان الصحيح انهما سواء لان الشيوع الطارى لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن اه واقفه في البحر وصدر الشريعة قال المصنف فقال عن الدرر عدة صورة الاستحقاق من امثلة الشيوع الطارى غير صحيح والصحيح ما في الكافي والنصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقدارنا لها لاطارئا عليها اه اى وحيث كان من قبل المقارن وهو يطل الهبة اجماعا ينفرد مدعى الشراء بالبرهان فيكون اولى **(قوله)** لا الطارى

ان وقت احدها فقط (و) الحال انه (لا يدهما) وان لم يوقنا فقد مر ان لكل نصفه بنصف الثمن (والشراء احق من هبة وصدقة) ورهن ولومع قبض وهذا (ان لم يؤرخا فلو أرخا واتخذ الملك فلا سبق احق لقوته) ولو ارخت احدها فقط فالأورخة اولى (ولو اختلف الملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختاف التصحيح فيما يقسم كالدار والاصح ان الكل لمدعى الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشيوع المقارن لا الطارى هبة الدرر (والشراء والمهر سواء) فينصف

ولأن الشيوخ الطائري لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله وترجع هي) أي على الزوج (قوله وهو نصف الثمن) كالرجوع ببعض (قوله لما سر) أي من تفريق الصفقة (قوله فان سبق تاريخ أحدها) لكن يشترط في الشهادة أنه اشترى من فلان وهو يملكها كما في دعوى الحامدية عن البحر معزيا لحزاة الأكل كذا في الهامش (قوله مغلط للجامع) أي جامع الفصولين في قوله لواجتمع نكاح وهبة يمكن أن يعمل بالينين لو استويا بأن يكون منكوحة هذا وهبة الآخر بأن يهبه أمته المنكوحة فينبغي أن لا تبطل بينة الهبة حذرا من تكذيب المؤمن وحلاله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه قال مولانا في بحره وقد كتبت في حاشيته أنه وهم لانه فهم أن المراد انهما تنازعا في إامة أحدها مدعى انها ملكة بالهبة والآخر أنه تزوجها وليس مرادهم ذلك وإنما المراد من النكاح المهر كاعية في الكتاب وتماه في المنح (قوله إم إل) ذكر هذا في الجامع بحثا كاعلمت وقال في البحر ولم أره صريحا (قوله ٥٥٥) الضمير راجع للقبض (قوله أقوى من الرهن) هذا إذا كانت في يد ثالث س (قوله استويا) بحث فيه العمادى بأن الشيوخ الطائري يفسد الرهن فينبغي أن يقضى بالكل لمدعى الشراء لأن مدعى الرهن أثبت رهنها فاسدا فلا تقبل بينته فصار كأن مدعى الشراء انفرد بأقامة البينة وتماه في البحر قلت وعلى ما سر من أن الاستحقاق من الشيوخ المقارن ينبغي أن يقضى لمدعى الشراء بالأولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين مشكل فليتأمل (قوله غير ذي يد) قيده لأن دعواها الشراء من صاحب اليد قد سر في صدر الباب س (قوله على ملك مؤرخ) قيد بالملك لأنه لو ألقاها على أنها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا أنها له قضى بها للمدعى لأنها شهدت باليد بالملك بحر (قوله فالسابق أحق) لأنه أثبت أنه أول المالكين فلا يتلقى الملك إلا من جهته ولم يتلق الآخر منه منح وقيد بالتاريخ منهما لأنه إذا لم يؤرخا استويا فهي بينهما في المسئتين الأولين وإن سبقت أحدها فالسابقة أولى فيهما وإن أرخت أحدها فقط فهي الأحق في الثانية لا الأولى وأما في الثانية فالخارج أولى في الصور الثلاث وتماه في البحر (قوله متفق) صوابه النصب على الحال من فاعل برهننا (قوله او مختلف) أي تاريخهما باقيا وإن ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فقام أحدها بينة بأنه اشترى من فلان وهو يملكها وأقام آخر البينة أنه اشترى من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى به بينهما وإن وقتا فصاحب الوقت الأول في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يعتبر التاريخ وإن أرخ أحدها دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا فإن كان لأحدها قبض فالآخر أولى وإن كان البائتان ادعيا لأحدها يدفاه يقضى للخارج منهما قاضيان كذا في الهامش (قوله عني ومنه في الزيلعي) تبع للكا في وادعى في البحر أنه سهو وأنه يقدم الأسبق كما في دعوى الشراء من شخص وأحدهما يقدم الأسبق تاريخا ورده الرمي بأنه هو الساهي فان في المسئلة اختلاف الرواية في جامع الفصولين لو برهننا على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختاف الروايات في الكتب فإذا ذكر في الهداية يشير إلى أنه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على أن الأسبق أولى ثم رجح صاحب جامع الفصولين الأول اه ملخصا قلت وفي نور الدين عن قاضيه خان ادعى شراء من اثنين يقضى به بينهما نصين وإن أرخا وأحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر التاريخ يعني بينهما

الشراء

وان ارجح احدها فقط يفضى به بينهما نصفين وفاقا فلو لاحدها يدق الخارج اولى ثم قال في نور العين ثمانية المبسوط يؤيده ما في قاضيخان انه ظاهر الرواية وما في الهداية اختيار قول محمد ثم قال ودليل ما في المبسوط وقاضيخان وهوان الاسبق تاريخا يصف الملك الى نفسه في زمان لا يتنازع غيره اقوى من دليل ما في الهداية وهو انها يشبان الملك لبايعهما فكأنهما حضرا وادعى الملك بالتاريخ ووجه قوة الاول غير خاف على من تأمل اه وكذا بحث في دليل ما في الهداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم ان قيد المصنف باتفاق التاريخ مبنى على ظاهر الرواية فهو اولى بما فعله الشارح وان وافق الكافي والهداية واما الحكم عليه بالسهو كافي البحر فمما لا ينبغي (قوله من رجل آخر) اى غير الذى يدعى الشراء منه صاحبه زيلى (قوله استويا) لانها في الاولى يشبان الملك لبايعهما فكأنهما حضرا ولو وقت احدها فتوقيته لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحدا وانهما اتفقا على ان الملك لا يتبقى الامن جهته فاذا ثبت احدها تاريخا يحكم به حتى يتبين انه تقدمه شراء غيره بجر ثم قال واذا استويا في مسألة الكتاب يفضى به بينهما نصفين ثم يحكى لمر واحد منهما ان شافا اخذ نصف البعد بنصف الثمن وان شاء ترك اه (قوله ملك بائنه) بان يشهدوا انه اشتراه من فلان وهو يملكها بجر (قوله او برهن) اى الخارج وذو اليد في البحر اطلقه فشمع ما اذا ارخا واستوى تاريخهما او سبق او لم يؤرخا اصلا او ارخت احدها فلا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الامن ارخ تاريخا مستحيلا بان لم يوافق سن المدعى وقت ذى اليد ووافق وقت الخارج فحينئذ يحكم للخارج ولو خالف سنه الوقتين لغت اليتان عند عامة المشايخ وترك في يد ذى اليد على ما كان كذا في رواية وهو بينهما نصفين في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن الخارج ان هذه امته وولدت هذا الفن في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم بها للمدعى لانها ادعى في الامة ملكا مطلقا فيفضى بها للمدعى ثم يستحق الفن تبعا وبهذا يظهر ان ذا اليد انما يقدم في دعوى النتائج على الخارج اذا لم يتنازعا في الام اما لو تنازعا في ملك مطلق وشهدوا به وبنتاج ولدها فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالتاج) هو ولادة الحيوان من تحت عنده بالبناء للمفعول ولدت وضعت كافي المغرب والمراد ولادته في ملكه او في ملك بائنه او مورثه وببانه في البحر (قوله فعلا) اى وان لم يدع الخارج النتائج تأمل (قوله في رواية) الاولى ان يقول في قول كافي اشرب ليلية (قوله درر) اقتصر عليها الزيلى وصاحب البحر وشرح الهداية ويؤيده ما كتبه في بيانى تحت قول المصنف فلو لم يؤرخا قضى بها لذى اليد قال الزيلى بعد تعاليل تقديم ذى اليد في دعوى النتائج بان اليد لا تدل على اولى الملك فكان مساويا للخارج فيها فبانتها يتدفع الخارج وينتفى ذى اليد مقبولة للدفع ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على ذى اليد حيث تكون بينه ارجح وان ادعى ذو اليد النتائج لانه في هذه اكثر اثباتا لاثباتها ما هو غير ثابت اصلا اه ملخصا ويستثنى ايضا ما اذا تنازعا في الام كمر وما اذا ادعى الخارج اعتاقا مع النتائج وببانه في البحر (قوله ونسج خر) قال في الكفاية الخذ اسم دابة تسمى الثوب المتخذ من وبر خر اقبل هو نسج فاذا يل يغزل مرة ثمانية ثم ينسج اه عزى كذا في الهامش (قوله بخديث النتائج) هو ما روى جابر بن عبد الله رضى الله

(من رجل آخر او وقت احدهم فقط استويا) ان تعدد البائع وان اتحد فذو الوقت احق ثم لا بد من ذكر اندعى وشهوده ما يفيد ملك بائنه ان لم يكن المبيع في يد البائع ولو شهدوا بيده فلو ان تنازعا (فن برهن خارج على الملك وذو اليد على الشراء منه او برهن على سبب ملك لا يتكرر كالتاج) وما في معناه كنسج لا يعاد وغزل فطن (وحالبين وجز صوف) ونحوها ولو عند بائنه درر (فذو اليد احق) من الخارج اجنا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او ودعة او اجارة ونحوها في رواية درر او كان سببا يتكرر كبناء وغرس ونسج خر وزرع وبرونه او اشكل على اهل الخبرة فهو للخارج لانه الاصل واما عند بائنه بخديث النتائج (وان برهن كل) من الخارجين او ذوى الايدي او الخارج وذى اليد عنى (على الشراء

من الآخر بلا وقت سقطا وترك المال المدعى به (في يد من معه) وقال محمد يقضى للخارج فلنا الاقدام على الشراء اقرارته بالملك له ولو اننا قبضنا تها تراتنا اتفاقا درر (ولا يرجع زيادة عددا للشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا لكثرة ثم فرع على هذا الاصل بقوله (فلو اقام احدا المدعين شاهدين ٦٠٩) والآخر اربعة فلهما سواء) في ذلك (وكذا لا ترجيح بزيادة

العدالة) لان الاعتبار اصل العدالة اذ لا واحد للاعدلية (دار في يد آخر ادعى رجل نصفها و آخر كلها وبرهنا فللاول ربعها وباليق للآخر بطريق المنازعة) وهو ان النصف سالم لمدعى الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الآخر فينصف (وقالا الثلثة والباقي للثاني بطريق العول) لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة * واعلم ان انواع القسمة اربعة * ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحابة ودرهم مرسله وسعامة وجناية رقيق * وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولين * وبطريق المنازعة عنده والعول عندها وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعد بيه ولاخر بنصف ذلك * وبطريق العول عنده والمنازعة عندها

عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البينة انها ناقته تجت تحت عنده واقام الذي هي في يده البينة انها ناقته تجت تحتها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور فصارت مسئلة التنازع مخصوصة بمر (قوله من الآخر) اى من خصمه الآخر (قوله بلا وقت) فلو وقتا يقضى لذي الوقت الآخر بمر (قوله) وقال محمد يقضى للخارج لان العمل بهما يمكن فيجعل كانه اشترى ذواليد من الآخر وقبض ثم باع وتامه في البحر (قوله بالملك له) فصار كانهما قامتا على الاقرارين وفيه التهاثر بالاجماع كذا هنا (قوله) تها تراتنا لان الجمع غير ممكن بمر وهذا في غير العقار وبيانه في البحر ايضا (قوله فلهما سواء في ذلك) قال شيخ مشايخنا ينبغي ان يقيد ذلك بما اذا لم يصل الى حد التواتر فانه حينئذ يفيد العلم فلا ينبغي ان يحمل كالجانب الآخر اه اقول ظاهر ما في الشئ والزيلى يفيد ذلك حيث قال ولنا ان شهادة كل شاهدين علة تامة كما في حالة الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العمل بل بقوتها بان يكون احدهما متواترا والآخر آحادا او يكون احدهما مفسرا والآخر مجملا فيترجح المفسر على المجمل والمتواتر على الآحاد اه يرى (قوله) بطريق المنازعة) اعلم ان ابا حنيفة رحمه الله اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف سالم لمدعى الكل بلا منازعة فيبقى النصف الآخر وفيه منازعتهم على السواء فينصف فلصاحب الكل ثلاثة ارباع واصحاب النصف الربع وهما اعتبروا طريق العول والمضاربة وانما سمي بهذا لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حقه فصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فحصل ثلث الدار لان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان منج (قوله) ومحابة) الوصية بالحياة اذا اوصى بان يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بأثنى درهم واوصى لآخر ان يباع العبد الذي يساوى الف درهم بألف درهم حتى حدثت المحابة لهما بأثنى درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالدرهم المرسله اذا اوصى لرجل بألف ولاخر بألفين كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالعق اذا اوصى بان يعتق من هذا العبد نصفه واوصى بان يعتق من هذا الآخر ثلثه يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية اه ح كذا في الهامش وفيه مدبر جنى على هذا الوجه ودفعت القيمة الى اولياء الحجابة كانت القيمة بينهما بطريق العول واما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم فمسئلة واحدة ذكرها في الجامع فضولى باع عبدا من رجل بألف درهم وفضولى آخر باع نصفه من آخر بخمسائة فأجاز المولى البيعين جميعا بخير المشترين فاذا

وهو خمس كما بسطه الزيلى (٣٩) (بن) (ع) والعين وتامه في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين او ذمة شائعا فعولية او ميرزا او لاحدها شائعا والآخر في الكل فنزاعة وعندها متى ثبتا معا على الشيوع فعولية والا فنزاعة فليحفظ (ولو الدار في ايديهما ففي للثاني) نصف لا بالقضاء ونصفه

لانه خارج ولو في ثلاثة وادعى احدهم كلها وآخر نصفها وآخر ٦١٠ ثلثها وبرهنا وقسمت عنده بالمنازعة

اختاروا الأخذ الأخذ بطريق المنازعة ثلاثة ارباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعا وفي البحر عبد فقأ عين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بهما يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثة لولى القتل وثلثة للآخر بحر اه قال المؤلف رحمه الله واسقط ابن وهبان الوصية بالعق وبهاتم الثمان (قوله لانه خارج) لان مدعى النصف تصرف دعواه الى ما في يده ولا يدعى شيئا مما في يد صاحبه (قوله وبهاتم في الكافي) ذكره في غير الافكار فراجعه (قوله ولو برهنا) يتصور هذا بان رأى الشاهدان انه ارتفع من لبن اتى كانت في ملكه وأخران رأيا انه ارتفع من لبن اتى في ملك آخر فتحل الشهادة للفرق بين بحر عن الخلاصة وقدعنا انه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الا من أرخ تاريخا مستجيلا الخ فتأمل (قوله لذي اليد) هذا قيد لما اذا ادعى كل منهما النتائج فقط اذا لو ادعى الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والاجارة والعارية فيئنة الخارج اولى لانها اكثر اسبابا لاسباتها الفعل على ذى اليد كما في البحر عن الزبالي ونقله في نور العين عن الذخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال الظاهر ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في الخلاصة عن كتاب الولاء لخواهر زاده ان اذا اليد اذا ادعى النتائج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذوا اليد أو اودعه له او اعاره منه كانت بيئنة الخارج اولى وانما ترجح بيئنة ذى اليد على النتائج اذا لم يدع الخارج فعلا على ذى اليد اما لو ادعى فعلا كالشراء وغير ذلك فيئنة الخارج اولى لانها اكثر اسبابا لانها تثبت الفعل عليه اه وانظرا ايضا ما كتبناه قريبا بنحو ورقة (قوله مما وقع في الكثر) حيث قال وان اشكل فلهما لان قوله وان لم يوافقهما اعم من قول الكثر وكذا قول الكثر فلهما مقيد بما اذا لم تكن في يد احدهما وعبرة الملتقى والغرر وان اشكل فلهما وان خالفهما بطل قال الشارح في شرح الملتقى فيقضى لذي اليد قضاء ترك كذا اخاره في الهداية والكافي قلت لكن الاصح انه كالشكل كما جزم به في التوير والدرر والبحر وغيرها فليحفظ اه قلت نقل الشرنبلالي عن كافي الحاكم ان الاول هو الصحيح للثيق بكذب البيهقي فيترك في يد ذى اليد وقال ومحصله اختلاف التصحيح (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ وصوابه على الغصب من يده اي من يد احد الخارجين قال الزبالي والمنع معناه اذا كان عين في يد رجل فأقام رجلان عليه البيئنة احدهما بالغصب منه والآخر بالودعية استوت دعواهما حتى يقضى بها بينهما نصفين لان الودعية تصير غصبا بالجحود حتى يجب عليه الضمان مدنى والظاهر انه أراد على الغصب الناشئ من زيد فزيد هو الغاصب فمن ليست صلة الغصب بل ابتدائية تأمل (قوله الشهادة) فيسأل عن الشاهد اذا طعن الحشم بالرق لان لم يطلعن فلا يقتل قوله أنا حر بالنسبة اليها ما لم يبرهن واذا قذف ثم زعم ان المذوف عبد لا يحسد حتى يثبت المذوف حرية باحجة وكذا لو قطع يد انسان وكذا لو قتله خطأ وزعمت العاقلة ان المقتول عبد ط (قوله والدية) الثلاث بمعنى واحد في المال (قوله والابن للثوب) قال الشيخ قاسم فيقضى له قضاء ترك لاستحقاق حتى لو أقام الآخر البيئنة بعد ذلك يقضى له شرنبلالية (قوله ومن في السرج) نقل التاطفي هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهرها الرواية هي بينهما نصفين اقول لكن في الهداية والملتقى مثل ما في المتن فتنبه بخلاف ما اذا كانا راكبين في السرج فانها بينهما قولوا واحدا كما في الغاية

وعندها بالعدل وببانه في الكافي (ولو برهنا على نتائج دابة) في ايديهما او احدهما او غيرها (وارخا قضى لمن وافق سنهنا تاريخه) بشهادة الظاهر (ولو لم يؤرخا قضى بها لذي اليد ولهما ان في ايديهما او في يدنا ثوان لم يوافقهما) بأن خالفوا اشكل فانهما ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان في يد احدهما قضى بها له (هو الاصح قلت وهذا اولى مما وقع في الكثر والدرر والملتقى فبصر (برهن احد الخارجين على الغصب) من زيد (والآخر على الودعية) منه (استويا) لانها بالجحد تصير غصبا (الناس احرار) بلا بيان (الافق) اربع (الشهادة والحدود والقصاص والقتل) كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل وعبرة الاشياء والدية وحيث (ولو ادعى على مجهول الحال) احر ام لا (انه عبده فانكر وقال انا حر الاصل فالقول له) لتسكه بالاصل (والابن) للثوب (أحق من أخذ الكم والراكب) احق

ويؤخذ منه اشتراكهما اذ لم تكن مسرجة شرئبلالية **(قوله)** وذو حملها أولى من علق كوزمه
احتراز عالما كان له بعض حملها اذ لو كان لاحدهما من والآخر مائة من كانت بينهما كفى
التبيين **(قوله)** لاهديته يقال له بالتركي سجدى سعدية **(قوله)** بخلاف جالسى دار) كذا قال فى
العناية ويخالفه مافى البدائع لو ادعى دارا واحدها ساكن فيها ففى للسكن وكذلك لو كان
احدهما احدث فيها شيئا من بناء او حفرة ففى له وان لم يكن شئ من ذلك ولكن احدهما داخل
فيها والآخر خارج عنها ففى بينهما وكذا لو كانا جميعا فيها لان البدعى العقار لان ثبت بالكون
فيها وانما ثبت بالتصرف اه * (تبيه) * قال فى البدائع كل موضع قضى بالملك لاحدهما
لكون المدعى في يده يجب عليه التمين اصحابه اذا طلب فان نكل قضى عليه به بشرئبلالية
(قوله) وهنا علم) اى فى الجلولس على البساط والاولى وهناك قال الزيلعى وكذا اذا كانا جالسين
عليه فهو بينهما بخلاف ما اذا كانا جالسين فى دار وتنازعا فيها حيث لا يحكم لهما بها لاحتمال
انهما قد غيّرهما وهنا علم انه ليس فيدغيرهما اه **(قوله)** لمن جذوعه عليه) ولو كان
لاحدهما جذع او جذعان دون الثلاثة وللآخر عليه ثلاثة اجذاع او اكثر ذكر فى النوازل
ان الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب مادون الثلاثة موضع جذعه قال وهذا
استحسان وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف آخره وقال ابو يوسف ان القياس ان يكون الحائط
بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول اولاهم رجوع الى الاستحسان
قاضى خان فى دعوى الحائط والطريق وبه أفتى الحامدى واذ ائزم تعميره فعلى صاحب الحشبة
عمارة موضعهما كما فى الحامدية يعنى ما تحتها من اسفل الى الاعلى مما شأنه ان تكتفى به
الحشبة كظاهره لى سائحان تم قال وفى البرازية جدار مشترك بين اثنين لاحدهما عليه حوالة
للآخر ان يضع عليه مثل صاحبه ان كان الحائط يحتمل الايقال لذى الجذوع ان شئت
فارفعها ليستوى صاحبك وان شئت فخط بقدر ما يمكن يحمل الشريك اه ملخصا وفى البرازية
ايضا جدار بينهما اراد احدهما ان يبنى عليه سقفا آخر او غرفة يمنع وكذا اذا اراد احدهما
وضع السلم يمنع الا اذا كان فى القديم اه حامدية وأفتى فيها بخلافه نقلا عن العمادية
فراجعها **(قوله)** او متصل به اتصال تربيع) ثم فى اتصال التربيع هل يكفى من جانب واحد
فعلى رواية الطحاوى يكفى وهذا اظهر وان كان فى ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع
ولو أقام الينة قضى لهما ولو أقام احدهما الينة قضى له خلاصة حامدية كذا فى الهامش
وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع او اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تربيع
وللآخر ملازمة يقضى لصاحب التربيع وان كان لاحدهما تربيع وللآخر عليه جذوع
فصاحب الاتصال اولى وصاحب الجذوع اولى من اتصال الملازمة ٣ ثم فى اتصال التربيع هل
يكفى من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفى وهذا اظهر وان كان فى ظاهر الرواية
يشترط من جوانبه الاربع ولو أقام الينة قضى لهما ولو أقام احدهما الينة قضى له
خلاصة وبرازية كذا بخط منلا على **(قوله)** فى لبنات الآخرة) انظر مافى الزيلعى عن الكرخى
وقد اشيع الكلام هنا رحمه الله **(قوله)** او ثقب) اى بأن ثقب وادخلت الحشبة وهذا فيما
لو كان من خشب **(قوله)** او هرادى) الهراى جمع هردي قصبات تضم ملوية بطاقات من

وذو حملها من علق كوزمه
بها) لانه اكثر تصرفا
(والجالس على البساط
والمتعلق به سواء) تجالسيه
ورا كى سرس (كن معه
ثوب وطرفه مع الآخر
لاهديته) اى طرفه الغير
المنسوجة لانها ليست
بثوب (بخلاف جالسى دار
تنازعا فيها) حيث لا يقضى
لها الاحتمال انها فى يدغيرها
وهنا علم انه ليس فى يد
غيرها عنى (الحائط لمن
جذوعه عليه او متصل به
اتصال تربيع) بأن تداخل
انصاف لبناته فى لبنات
الآخر ولو من خشب
فبأن تكون الحشبة مركبة
فى الاخرى لدلالته على
انهما بنيا معا ولذا سعى
بذلك لانه حينئذ يبنى
مربعا (لان له) اتصال
ملازمة او ثقب وادخال او
(هرادى) كقصب وطبق
يوضع على الجذوع (بل)
يكون (بين الجارين
لوتنازعا) ولا يخص به
صاحب الهراى بل
صاحب الجذع الواحد
احق منه خاتمة

٣ قوله ثم فى اتصال التربيع
الحل ومكره مع مافى صدر
التذلة اه مصححه

ولولا أحدهما جذوع

ولآخر اتصال فلذى
الاتصال وللآخر حق
أوضع وقيل لذى
الجذوع ملقى وتسامه
في المعنى وغيره وأما حق
انطالة يرفع جذوع
وضعت تعدياً فلا يسقط
بإبراه وأصاح وعفوسيع
وأجارة أشباه من أحكام
الساقط لا يعود فليحفظ
(وذويت من دار) فيها
بيوت كثيرة (كذى بيوت)
منها (في حق ساحتها) هي
بينهما نصفين) كالطريق
(بمخلاف الشرب) إذا
تساخا فيه (فانه يقدر
بالارض) بقدر سقيها
(ره) أى الخارجان (على
يد) لكل منهما (في ارض
قضى يدهما) فتصف
(ولوبرهن عليه) أى على
اليد (أحدهما أو كان
تصرف فيها) بأن أين أوبى
(قضى بيده) لوجود
تصرفه (ادعى الملك في
الحال وحشد الشهود أن هذا
العين كان ملكه قبل)
لأن ما ثبت في زمان يحكم
ببقائه ما لم يوجد المنزىل دبر
(ص) يعبر عن نفسه (أى
يعقل ما يقول (قال الناحر
فالقول له) لانه في نفسه
كالبالغ فان قال أنا عبد
فلان) لغير ذى اليد

أقلام يرسل عليها قضبان الكرم كذا في الهامش وفي منوات العزيمة الهردية بضم الهاء
وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء المشددة والهرادى بفتح الهاء وكسر الدال
اه (قوله ولولا أحدهما جذوع) قال ملا على وان كانت جذوع أحدهما أسفل وجذوع
الآخر أعلى طبقة وتنازعا في الحائط فانه لصاحب الأسفل لسبقه ولا ترفع جذوع الأعلى
عمادية في الفصل الخامس والثلاثين ومثله في الفصولين (قوله وأجارة) أى أجارة داره
(قوله أشباه من أحكام الساقط لا يعود) رجل استأذن جاراته في وضع جذوعه على حائط
الجار أو في حفر سرداب تحت داره فذنه في ذلك ففعل ثم إن الجار باع داره فطلب المشتري
رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك إلا إذا شرط البائع في البيع ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري
أن يطلب ذلك قاضحاً من باب ما يدخل في البيع تبعاً من الفصل الأول ومثله في البرازية من
القسمه وفي الأشباه من العارية وراجع السيد أحمد محشيه مثلاً على والمسئلة ستأتى في
العارية (قوله في حق ساحتها) إذا لم يعلم قدر الانصباء منية المتفق (قوله كالطريق) الطريق
يقسم على عدد الرؤس لا يقدر مساحة الاملاك إذا لم يعلم قدر الانصباء وفي الشرب متى جهل
قدر الانصباء يقسم على عدد الاملاك لا الرؤس منية * (فرع) * الساباط إذا كان على حائط
إنسان فانه هم الحائط ذكر صاحب الكتاب إن حمل السابات وتعليقه على صاحب الحائط لأن
حمله مستحق عليه وبه كان يفتى أبو بكر الخوارزمي ويريد به أنه يملك معلقته بناء الحائط
اه من الفصل الثالث من كتاب الحيطان لقاسم بن قطلوبغا اه من مراد الحيطان
وقوله ويريد به الخ أى يقوله لأن حمله الخ كذا ظهر لى فتأمل وانظرا ما كتبناه في متفرقات
القضاء (قوله بمخلاف الشرب) دار فيها عشرة أبنات لرجل وبيت واحد لرجل تنازعا في
الساحة أو توب في دبر رجل وطرف منه في دبر آخر تنازعا فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر
بفضل اليد كالاعتبار بفضل الشهود لبطان الترجيح بكثرة الأدلة بزازية من الفصل الثالث
عشر وبه علم أن ذلك حيث جهل أصل الملك أمالو علم كلاً وكانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم
مات عن أولاد تقاسموا البيوت منها فالساحة بينهم على قدر البيوت (قوله بقدر سقيها) فعند
كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضى بخلاف الانتفاع بالساحة فانه
لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور في الطريق زبلى واعلم ان القسمه على الرؤس في
الساحة والشفعة وأجرة القسام والتواب أى الهواشيه المأخوذة ظلماً والعاقلة وما
يرمى من المركب خوف الغرق والطريق كذا بخط الشيخ شاهين أبو السعود (قوله أى
الخارجان) كذا في الدرر والنسج وعباة الهداية والزبلى كغيرها تفيد أنهما ذوايد وفي
الفصولين ادعى كل منهما أنه له وفي يده ذكر محمد في الأصل أن على كل منهما البيته والأوليين
أذكر منهما مقر بتوجه الخصومة عليه لمسا دعى اليد لنفسه فلوبرهن أحدهما حكمه
باليد ويصير مدعى عليه والآخر مدعياً ولوبرهننا يجعل المدعى في يدهما لتساويهما في
إثبات اليد وفي دعوى الملك في المقارلات سمع الأعلى ذى اليد ودعوى اليد تقبل على غير
ذى اليد لو تنازعه ذلك الغير في اليد فيجعل مدعياً لليد مقصوداً ومدعياً للملك تبعاً اه وفي
الكفاية وذكر كذا الترتاشى فان طلب كل واحد يمين صاحبه ما هي في يده حلف كل واحد منهما

ماهى في يد صاحبه على البتات فان حلفا لم يقض باليد لهما ويرى كل عن دعوى صاحبه وتوقف الدار الى ان يظهر المال فان تكلا قضى لكل بالنصف الذى في يد صاحبه وان نكل احدهما قضى عليه بكلاهما للحالف نصفها الذى كان في يده ونصفها الذى كان في يد صاحبه بنكوله وان كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يده لان نكوله ليس بحجة في حق الثالث اه فعمل ان الحارجرين قيد اتفاقى فالاولى حذفه **(قوله قضى به)** لا يقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعتبر من الصبي لانا نقول لم يثبت بقوله بل بدعوى ذى اليد لعدم المعارض ولانسلم انه من المضار لامكان التدارك بعده بدعوى الحرية ولا يقال الاصل في الادعى الحرية فلا تقبل الدعوى بلاينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كاللقيط لا يقبل قول الملتقط انه عبده وان كان في يده لانا نقول اذا اعترض على الاصل دليل خلافة بطل وثبوت اليد دليل الملك ولا نسلم ان اللقيط اذا عبر عن نفسه واقر بالرق يخالفه في الحكم وان لم يعبر فليس في يد الملتقط من كل وجه لانه أمين زبلى ملخصا

باب دعوى النسب

(قوله الدعوة) اى بكسر الدال في النسب وفتحها الدعوة الى الطعام **(قوله في ملك المدعى)** اى حقيقة او حكما كما اذا وطئ جارية ابنه فولدت وادعاه فانه يثبت ملكه فيها ويثبت عتق الولد ويضمن قيمتها ولده كالتقدم وجعلها الاتفاقى دعوة شبهة **(قوله واستادها)** عطف على معلول قال في الدرر والاول اقوى لانه اسبق لاستادها **(قوله من ستة اشهر)** افاد انهما اتفاقا على المدة والا ففى التارخاية عن الكافى قال البائع بعثها منك منذ شهر والولادى وقال المشتري بعثها منى لاكثر من سنة والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالينة للمشتري ايضا عند ابى يوسف وعند محمد للبائع وسيدكره اشراح بقوله ولو تنازعا وقيد بدعوى البائع اذ لو ادعاه ابنه وكذبه المشتري صدقه البائع اولا فدعوتاه باطلة وتماه فيها **(قوله فادعاه)** افاد بالفاء ان دعوته قبل الولادة موقوفة فان ولدت حيا ثبت والا فلا كما في الاختيار ويلزم البائع ان الامة لو كانت بين جاعة فشرها احداهم فولدت فادعوه جميعا ثبت منهم عنده وخصاه باثنين والا فلا كما في النظم وبالاتفاق انه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن احدهما فينته وان برهنا فينته المشتري عند الثاني وبينة البائع عند الثالث كما في المية شرح الملقى **(قوله البائع)** ولواكثر من واحد فمستأنى **(قوله ثبت نسبه)** صدقه المشتري اولا كما في غرر الافكار والاطلق في البائع فشمع السلم والذى والحر والمكاتب كذا رايته معزوا للاختيار **(قوله استحسانا)** اى لاقياسا لان يبيعه اقراره منه بانها امة فيصير مناقضا **(قوله واميتها)** عطف على فاعل ثبت ح وهذا لوجهل الحال لما سبق في الاستيلاء انه لو زنى بامة فولدت فملكها لم تنصر ام ولد وان ملك الولد عتق عليه ومرفقه متنا استولد جارية احد ابويه وقال ظننت حلها لي فلا نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح ثمة وان ملك امة لا نصير أم ولده لعدم ثبوت نسبه سائحا في **(قوله باقراره)** ثم لاتصح دعوى البائع معه لاستغناء الولد بثبوت نسبه ولانه لا يحتمل الابطال

(قضى به لذى اليد) كمن لا يعبر عن نفسه لاقراءه بعدم يده **(فلو كبر وادعى الحرية)** تسمع مع البرهان لما تقرر ان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى

(باب دعوى النسب)

الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهوان يكون اصل العلوق في ملك المدعى ودعوة تحرير وهو بخلافه والاول اقوى لسبقه واستادها لوقت العلوق واقتصار دعوة التحرير على الحال ويستضع (مبيعة ولدت لائق من ستة اشهر منذ بيعت فادعاه) البائع (ثبت نسبه) منه استحسانا لعلوقها في ملكه ومبنى النسب على الحلفا فيعني فيه التناقض (و) اذا حجت استندت (فصارتم ولده) فيفسخ البيع ويرد الثمن (و) لكن (اذا ادعاه المشتري قبله ثبت) نسبه (منه) لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه تكحها واستولدها ثم اشتراها

(ولو ادعاه معه) أى مع ادعاء البائع (أو بعده لا) لأن دعوته تحرير والبائع استيلاء فكان أقوى كأمير (وكذا) يثبت من البائع (لو ادعاه) بعد موت الأم بخلاف موت الولد فنوات الأصل (وبإخذه) البائع بعدموت ٦١٤ أمه (ويسترد المشتري كل الثمن)

وقال حصته (واعتقها) أى اعتق المشتري الأم والولد (كوتهمها) فى الحكمة (والشهير كالأعتق) لأنه أيضا لا يثبت الإبطال ويرد حصته اتفاقا ملحق وغيره وكذا حصتها أيضا على الصحيح من مذهب الإمام كا فى القهستانى والبرهان ونقله فى الدرر والمئج عن الهداية على خلاف ما فى الكافى عن المبسوط وعبارة الموهب وإن ادعاه بعد عقها أو موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفي ببرد حصته وقيل لا يرد حصتها فى الاعتاق بالاتفاق اهـ فليحفظ (ولو ولدت) الأمة المذكورة (لا أكثر من) حوالين من وقت البيع وصدقه المشتري ثبت النسب) بتصدقه (وهى أم ولده) على المعنى اللغوى (نكاحا) حالا لامره على الصلاح بقوله ولدت فيما بين الأقل والأكثر أن صدقه تخضعه كالاول لاحتمال العلوق قبل بيعه والا لا ولو تنازعا فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثانى خلافا للثالث شرى بن لبالية وشرح مجمع وفيه لو ولد

زبلى (قوله) ولو ادعاه) أى وقد ولدته لدون الأقل (قوله) بخلاف موت الولد) أى وقد ولدته لدون الأقل فلا يثبت الاستيلاء فى الأم فنوات الأصل فانه استغنى بالموت عن النسب وكان الأولى للشارح التعليل بالاستعانة كالأبغنى فتدبر (قوله) كل الثمن) لأنه تبين انباع أم ولده وماليتها غير منقومة عنده فى العقد والغصب فلا يضمها المشتري وعندها منقومة فيضمها هداية (قوله) وقالوا حصته) أى حصته الولد أى لا يرد حصته الأم (قوله) الأم والولد) الواو بمعنى أو مانعة للحلو والظاهر انها حقيقة لاحد الشيتين تأمل (قوله) كوتهمها) حتى لو اعتق الأم لا الولد فادعاه البائع انه ابنه صحت دعوته وبثت نسبة منه ولو اعتق الولد لا الأم لم تصح دعوته لافى حق الولد ولا فى حق الأم كفى الموت منج (قوله) ويرد حصته) أى فيها لو اعتق الأم أو دبرها لا الولد (قوله) وكذا حصتها) فصار حاصل هذا أن البائع يرد كل الثمن وهو حصته الأم وحصته الولد فى الموت والعق عند الإمام ويرد حصته الولد فقط فيهما عندهما وعلى ما فى الكافى يرد حصته فقط فى الاعتاق عند الإمام كقولهما (قوله) أيضا) أى فى التدبير والاعتاق وأما فى الموت فيرد حصتها أيضا عند ابن حنيفة رحمه الله قولا واحدا كما يدل عليه كلام الدرر حيث قال وفيما إذا اعتق المشتري الأم أو دبرها يرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندها وعند يرد كل الثمن فى التصحيح كفى الموت كذا فى الهداية (قوله) نقله فى الدرر) وذكر فى المبسوط ويرد حصته من الثمن لاحصتها بالاتفاق وفرق على هذا بين الموت والعق بأن القاضى كذب البائع فما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكذيب فى فصل الموت فيؤاخذ بزعمه فيسترد حصتها كذا فى الكافى اهـ لكن رجح فى الزبلى كلام المبسوط وجعله هو الرواية فقال بعد نقل التصحيح عن الهداية وهو مخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن والبيع لم يبطل فى الجارية حيث لم يبطل اعتاقه بل يرد حصته الولد فقط بأن يقسم الثمن على قيمتهما وتعتبر قيمة الأم يوم القبض لا بما دخلت فى ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لأنه صار له قيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك اهـ (قوله) ما فى الكافى) وهو رد حصته لاحصتها بالاتفاق (قوله) لا أكثر من حوالين) مثله تمام السنتين إذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه بقينا وهو الشاهد والحجة شرى بن لبالية (قوله) ثبت النسب) وإن ادعاه المشتري وحده صح وكانت دعوة استيلاء وإن ادعاه معا أو سبق أحدها صحت دعوة المشتري لا البائع تنازعا (قوله) نكاحا) بأن زوجه أباه المشتري والا كان زنا (قوله) تخضعه كالاول) فيثبت النسب ويبطل البيع والأمة أم ولدت تنازعا (قوله) قبل بيعه) قال فى التنازعية هذا الذى ذكرنا إذا علمت المدة فإن لم تعلم انها ولدت لأقل من ستة أشهر أو لا أكثر من سنتين أو أكثر من وقت البيع فإن ادعاه البائع لا يصح الابتصديق المشتري وإن ادعاه المشتري تصح وإن ادعاه معا لا تصح دعوة واحد منهما وإن سبق أحدها فلو المشتري صحت دعوته ولو البائع لم تصح دعوة واحد منهما (قوله) والى) أى بأن كذبه ولم يدعه أو ادعاه أو سكت فهو أعم من قوله ولو تنازعا (قوله) ولو تنازعا) أى فى كونه لأقل من ستة أشهر أو لا أكثر كدعائه عن التنازعية (قوله) والآخرة لا أكثر) أى وليس بينهما ستة أشهر (قوله)

عند المشتري ولدين أحدها لدون ستة أشهر والآخرة لا أكثر ثم ادعى البائع الأول ثبت نسبهما بالتصديق المشتري (وكذا) باع من ولد عنده وادعاه بعد بيع مشتربه ثبت نسب) لكون العلوق فى ملكه (ورديعه) لأن البيع يحتمل انتفض

وكذا الحكم لو كاتب) اى المشتري واعلم ان عبارة الهداية كذلك ومن باع عبدا وله عنده
وباعه المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول فهو ابنه وبطل البيع لان البيع يمتثل النقض
وماله من حق الدعوة لا يمتثله فينتقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد اورنه او آجره
او كاتب الام اورنها او زوجها ثم كانت الدعوة لان هذه المواض يمتثل النقض فينتقض
ذلك كله ويصح الدعوة بخلاف الاعناق والتدبير على ما مر قال صدر الشريعة ضميم كاتب ان
كان راجعا الى المشتري وكذا في قوله او كاتب الام يصير تقدير الكلام ومن باع عبدا ولده عنده
وكاتب المشتري الام وهذا غير صحيح لان المظوف عليه يبيع الولد لا يبيع الام فكيف يصح قوله
وكاتب المشتري الام وان كان راجعا الى من في قوله ومن باع عبدا فالسئلة ان رجلا كاتب
من ولده عنده اورنه او آجره ثم كانت الدعوة حينئذ لا يمتثل قوله بخلاف الاعناق لان مسألة
الاعناق التى مررت ماذا اعتق المشتري الولد لان الفرق صحيح اذ يكون بين اعناق المشتري
وكتابه لا بين اعناق المشتري وكتابه البائع اذا عرفت هذا فرجع الضمير في كاتب الولد هو
المشتري وفي كاتب الام من في قوله من باع اه اقول الاظهر ان المرجع فيهما المشتري وقوله
لان المظوف عليه يبيع الولد لا يبيع الام مدفوع بأن المتبادر يبيع مع امه بقرينة سوق
الكلام ودليل كراهة التفريق بمحدث سيد الانام عليه الصلاة والسلام ثم كان مقتضى ظاهر
عبارة الوقاية ان يقال بالنظر الى قوله بعد يبيع مشتريه وكذا بعد كتابة الولد ورهه الخ لكنه
سهو وانى على الدرر (قوله 'وكاتب الام') اى لو كانت يبيع مع الولد الضمير في الكل للمشتري
وبه يسقط ما في صدر الشريعة (قوله بئى عاقلا) مختارزه قوله لو اشترها حبل (قوله ثم ادعى
البائع الولد) لان دعوة البائع محضت في الذى لم يبعه لمصادفة العلوق والدعوى ملكه فيثبت
نسبه ومن ضرورته ثبوت الآخر لانهما من ماء واحد فيلزم بطلان عتق المشتري بخلاف
ما اذا كان الولد واحدا وتماه في الزماني (قوله وهو حرية الامل) اى الثابتة باصل الحائقة
واما حرية الاعناق فعارضة (قوله لانهما علقافى ملكه) بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث
لا يبطل فيه اعناق المشتري لانه لو بطل فيه بطل مقصودا لاجل حق الدعوة للبائع وانه لا يجوز
وهنا تثبت الحرية في الذى لم يبيع ثم تنمى الى الآخر وكمن شئ يثبت ضمنا ولم يثبت
مقصودا عيني (قوله حتى لو اشترها) اى البائع وقوله حبل وجاءت بهما لاكثر من سبتين
عيني (قوله لا يبطل) قال الاكل ونوقضه اذا اشترى رجل احد توأمين واشترى ابوه الآخر
فادعى احدهما الذى في يده بأنه ابنه يثبت نسبهما منه ويعتقان ولم تقتصر الدعوى واجيب بان
ذلك لموجب آخر وهو ان كان الاب فالابن قدم ملك اخاه وان كان هو الابن فالاب قدم ملك اخاه
فيمتق ولو ولدت توأمين فباع احدهما ثم ادعى ابو البائع الولدين وكذا به اى ابنه البائع
والمشتري سارت ام ولده بالقيمة وثبت نسبهما وعتق الذى في يد البائع ولا يمتق المبيع لما فيه
من ابطل ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق بينه وبين البائع اذا كان هو
المدعى ان النسب ثبت في دعوى البائع بعلوق في ملكه وهنا حجة الاب ان شبهة انت ومالك
لا يملك تظهر في مال ابنه البائع فقط وتامة في نسخة السامخاني عن المقدسى (قوله لانه دعوة
تحرير) لعدم العلوق في ملكه (قوله فتقتصر) بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلوق

(وكذا) الحكم (لو كاتب)
الولد او رهنه او آجره
او كاتب الام او رهنها
او آجرها او زوجها ثم
ادعاه فيثبت نسبه وترد
هذه التصرفات بخلاف
الاعناق كما مر (باع احد
التوأمين المولودين) يعنى
عاقا ولدا (عنده واعتقه
المشتري ثم ادعى البائع)
الولد (الاخر ثبت نسبهما
وبطل عتق المشتري) باسم
فوقه وهو حرية الامل
لانهما علقافى ملكه حتى لو
اشترها حبل لم يبطل عتقه
لانها دعوة تحرير تقتصر
عيني وغيره وجزم به
المصنف ثم قال وحيلة
اسقاط دعوى البائع ان يقر
البائع انه ابن عبده فلان
فلا يصح دعواه ابدا مجتبي
وقد افاده بقوله (قال) عمرو
(لصبي معه) او مع غيره
عيني (هو ابن زيد) الغائب
(ثم قال هو ابني لم يكن ابنه)

ابدا (وان) وصلى (جحدز يدنوته) خلافا لهما لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح ولذا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح نفيه لانه بعد الاقرار **٦١٦** به لا يثبت بالتى فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا

ولا هو في عبارة العمادى
كازعمه ملاحسرو كما افاده
الشربلالي وهذا اذا صدقه
الابن وامامدونه فلا اذا
عاد الابن الى التصديق لبقائه
اقرار الاب ولو انكر الاب
الاقرار فبرهن عليه الابن
قبل اما الاقرار بأنه اخوه
فلا قبل لانه اقرار على الغير
* (فروع) * لو قال لست
وارثه ثم ادعى انه وارثه
وبين جهة الارث صح اذ
التناقض في النسب عفو ولو
ادعى بنوة الم لم يصح مالم
يذكر اسم الجد ولو برهن انه
اقرانى ابنه تقبل لثبوت
النسب باقراره ولا نسيم
الاعلى خصم هو وارث او
دائن او مدين او موصى له
ولو احضر رجلا يدعى عليه
حقا لايه وهو مقربه او لا
فله اثبات نسبه بالبينه عند
القاضى بحضرة ذلك الرجل
ولو ادعى اربا عن ابيه فلو
أقر به امر بالدفع اليه ولا
يكون قضاء على الاب حتى
لوجاه حيا يأخذ من الدافع
والدافع على الابن ولو أنكر
قبل لابن برهن على موت
ابيك وانك وارثه ولا يبين

والصحيح تحليفه على العلم بأنه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن بالبينه
(٢) قوله اما بمضى تصديق الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولا تحاو العبارة عن تأمل ولعل فيها تحريفا والاصل اما بدون
تصديق فلا يثبت النسب ولذا لم يصدق الخ ولتراجع عبارة المفصولين اه مصححه

بذلك وتماه في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين (ولو كان) الصبي (مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر) لثبته الحرة خلا والاسلام مالا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ (قال زوج **سنة ٦١٧** امرأة لسي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنتها)

المدعي الموت والافلاقة في تخليفه الاعلى عدم العلم بانوث تأمل (قوله بذلك) اي بانال الذي انكره ايضا (قوله السابع والعشرين) صوابه الفصل الثامن والعشرين كذا في الهامش (قوله وقال الكافر هو ابني) قال في شرح الملتقى وهذا اذا ادعيه معا فليسق دعوى المسلم كان عبده ولو ادعيه الشبهة كان ابنه لمسلم اذا القضاء بنسبه من المسلم قضاء باسلامه (قوله والاسلام مالا) لظهور دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الحرية مع المعجز عن تحصيلها درر (قوله لكن جزم الخ) فيه انه لا عبرة للدار مع وجود احدا ابوين ح قلت يخالفه ما ذكرنا في اللقيط لو ادعاه زمن ثبت نسبه منه وهو مسلم تبعا للدار وقدمته في كتابه عن الولوالجية (قوله بأنه يكون مسلما) اي وابن الكافر (قوله معها) اي في يدها احترز به عما لو كان في يدها حال في التارخانية وان كان الولد في يد الزوج او يد المرأة فالقول للزوج فيها وقيد باسناد كل منهما الولد اليه غير صاحبه لما فيها ايضا عن المتقاضي في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من غيرهما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها الياء كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده وادعاه وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت المرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنه لانه في يده واحترز عما فيها ايضا صبي في يد رجل لا يدعيه اقامت امرأة انه ابنها ولدت له ولم يسم اياه واقام رجل انه ولدت في فراشه ولم يسم امه فيحمل ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد كولو ادعاه رجلان وهو في يد احدهما فانه يقضى لذي اليد (قوله لان) تعليل للمسئلة الاولى فكان الاولى تقديمه على قوله والا (قوله ولولدت امه) اي من المشتري وادعى الولد حموي (قوله يوم الخصومة) اي لا يوم القضاء كافي الشربلية واليه يشير قوله لا يوم انتع وتماه في الشربلية (قوله اي سبب كان) كبذل اجرة دار وكهبة وصدقة ووصية الا ان المغرور لا يرجع بما ضمن في الثلاث كافي ابني السعود (قوله غريم قيمة ولده) اي ولا يرجع بذلك على الخبز كامر في اخر باب المراجعة (قوله في يده) ولا يغرم شيئا لان الارث ليس بموضع عن الولد فلا يقوم مقامه فلا تجعل سلامة الارث كسلامته (قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الاب اما اذا قتله الاب كيف يرجع بما غرم وهو ضمان اتلافه وقد صرح الرضوي بذلك اي بالرجوع فيما اذ قتله غيره وبعدمه بقتله اه شربلية وعلى هذا فقول الشارح في الصورتين مذهب في صورة قبض الاب من دينه قدر قيمته وصورة قبضه اقل منها والمراد صورته الشراء والزواج كقتل عن المقدسي قال السامحاني قوله في الصورتين اي الشراء والزواج ولا يرجع على الواهب والمتصدق والوصي بشئ من قيمة الاولاد مقدسي اه (قوله وكذا الخ) اي فانه يرجع على المشتري الاول بالثمن وقيمة الولد (قوله منافعها) اي بالوطء (قوله غنو) في الاشياء بعد الوارث والوصي والمتولي

(كما يرجع بنتها) ولولا الكفة (على بائنها) وكذا لو استولدها المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن فقط كافي المواهب وغيرها (لا يقرها) الذي اخذ منه المستحق للزوجه باستيفاء منافعها كما مر في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل التناقص وغالبها مرفى متفرقات القضاء وبجبي في الاقرار (فروع) التناقص في موضع اخطاء غفو

للجهول اه لعله خياله بتافعه انور والموصى وانولى وفي دعوى الانقضى فى استحقاق المدينون
بعد قضاء الدين واختتمه بعد اداء بدل الخلع لورهنه على طلاق الزوج قبل الخلع وبرهن على
ابراء الدين بقيل لكن نقل انه اذا استعمل فى قضاء الدين نمدى ابراء لا يسمع سالتحان **(قوله)**
لا تسمع الدعوى) أى ممن له دين على الميت **(قوله)** على غريمه ميت) الظاهر ان المراد منه مدينون
الميت حموى **(قوله)** الا اذا وهب) استثناء منقطع لانه لا يس غريما الا اذا كان فى الموهوب عين
معدومة ونحوها كان خصما لمدها حموى ملخصا **(قوله)** لكونه زائدا) عبارة الاشياء زائدا
(قوله) لا يجوز للمدعى عليه الانتكار الخ) فل بعض الفضلاء يباحق بهذا مدعى الاستحقاق المبيع
فانه ينكر الخ حتى يثبت ليمتكن من الرجوع على بائنه ولو اقر لا يقدر ايضا ادعاء الوكالة او الوصاية
وشبوته لا يكون الاعلى وجه الخصم الجاحد كما ذكره قاضيخان فان انكر المدعى عليه ابيكون
ثبوت الوكالة والوصاية شرعا حتى جازيخوز فيلحق هذا ايضا بما وياحق بالموصى احد الورثة اذا
ادعى عليه الدين فانه لو اقر بالحق يلزم الكل من حصته واذا انكره فقيمت اليه عليه يلزم من حصته
وحصته حموى **(قوله)** دعوى دين على ميت) أجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يخلف بلا
طلب وصى ووارث بالله ما ستوفيت دينك منه ولا من احد اداء عنه وما قبضه قاضى ولا برأته ولا شيئاً
منه وما حلت به ولا شيئاً منه على احد ولا عندك ولا شيئاً منه رهن خلاصة فلو حكم القاضي بالرفع
قبل الاستحلاف لم ينفذ حكمه وتامه فى اوائل دعوى الحامدية ومرة فى اول كتاب الدعوى
تحت قول الماتن ويسأل القاضي المدعى بعد احتياط الخ ومرة فى كتاب القضاء **(قوله)** ودعوى
آبق) لعل صورتها فيما اذا ادعى على رجل ان هذا العبد عبدى آبق متى وقأه بينه على انه عبده
فيحلف ايضا لاحتال له باعه تأمل ثم رأيت فى شرح هذا الشرح نقل عن الفتح هكذا وعبارته
قل فى الفتح يخاف مدعى الآبق مع اليه بالله انه آبق على ملكك الى الآن لم يخرج بيع
ولا به ولا غيرها اه **(قوله)** الاقرار بالاجماع اليه) لانها لاتقام الاعلى منكرد ذكر هذا
الاصل فى الاشياء فى كتاب الاقرار عن الحائبة واستثنى منه اربع مسائل وهى ماسوى
دعوى الآبق وكذا ذكرها قبله فى كتاب القضاء والشهادات ولابد كرا الحامسة بل زاد غيرها
وعبارته لا تسمع اليه على مقر الا فى وارث مقربدين على الميت فتقام اليه لتعدي وفى مدعى
عليه اقرار بالوصاية فبرهن الوصى وفى مدعى عليه اقرار بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر وفى
الاستحقاق تقبل اليه به مع اقرار المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائنه وفيما لو خصم
الاب بحق عن الوصى فقرار بالخروج عن الخصومة ولكن تقام اليه عليه مع اقراره بخلاف
الوصى وأمين القضاى اذا اقر خارج عن الخصومة وفيما لو اقرار وارث للموصى له فانها
تسمع اليه عليه مع اقراره وفيما لو أجرد باه بعينه من رجل ثم من آخر فقام الاول اليه
فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه اليه وان كان يقر بما يدعى اه ملخصا فى سبع
(قوله) الا فى اربع) هى سبع كفى الحموى والمذكورها خمسة **(قوله)** من مشر) فنقل
اليه به مع اقرار المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائنه كما ذكره فى الاشياء لكن
مع اقراره كيف يكون له الرجوع تأمل **(قوله)** وفى رهن مجهول) كتب مثلا **(قوله)** فى
دعوى البحر) قيل قوله ولا ترد بين مدعى **(قوله)** رهن ما لوقال الخ) ستانى هذه المسألة

* لا تسمع الدعوى على
غريمه ميت الا اذا وهب
جميع ماله لاجبى وسلمه له
فنه تسمع عليه لكونه
زائدا * لا يجوز للمدعى
عليه الانتكار مع علمه
بالحق الا فى دعوى العيب
ليبرهن فيتمكن من الرد
فى الوصى اذا علم بالدين *
لا تخلف مع البرهان الا فى
ثلاث دعوى دين على
ميت واستحقاق مبيع
ودعوى آبق * الاقرار
بالاجماع اليه الا فى اربع
وكالة ووصاية والهبسات
دين على ميت واستحقاق
عين من مشر ودعوى
الآبق * لا تخلف على حق
مجهول الا فى ست اذا اتهم
القاضى وصى يقيم ومتولى
وقف وفى رهن مجهول
ودعوى سرقة وغصب
وخيانة مودع * لا تخلف
المدعى اذا حلف المدعى
عليه الا فى مسألة فى دعوى
البحر قل وهى غريبة يجب
حفظها اشياء قلت وهى
ما لوقال المنغصوب منه كانت
قيمة ثوبى مائة وقال
الغاصب لم ادر ولكنهما
لا تبلغ مائة صدق بينه
والزعم بيانه فلو لم يبين

يخلف على الزيادة ثم يخلف المعضوب ﴿٦١٩﴾ - منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خير الغاصب بين اخذه او قيمته فيحفظ والله تعالى أعلم

كتاب الاقرار

مناسبه أن المدعى عليه اما مكر أو مقر وهو أقرب لغلبة الصدق (هو) لغة الاثبات يقال قرأ الشيء

كتاب الاقرار

اذا ثبت وشرا (اخبار بحق عليه) للغير (من وجه انشاء من وجه) قيد بعليه لأنه لو كان لنفسه يكون دعوى لاقرارا ثم فرع على كل من الشبهين فقال (فا) لوجه (الاول) وهو الاخبار (صح اقراره بمال مملوك للغير) ومتى اقر بملك الغير (يلزمه تسليمه) الى المقر له (اذا ملكه) برهة من الزمان لتفاد على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشياء أقر بحرية عبد ثم شراه عتق عليه ولا يرجع بالتمن او بوقفية دار ثم شراها او ورثها صارت وقفا مأخوذة له بزعمه) ولا يصح اقراره بطلاق وعتاق مكرها) ولو كان انشاء لصح لعدم التحلف (وصح اقرار المأذون بعين في يده والمسلم خمر ونصف داره مشاعا والمرأة بالزوجة من غير

في كتاب الغصب وكتب المحض هناك على قوله ولو لم يبين فقال الظاهر ان في النسخة خلا لا نه اذا لم يبين فثالث الزيادة التي يخلف عليها اى على نفسها وفي ظني ان اصل النسخة فان بين يعنى انه لو بين حلف على نفى الزيادة التي هي أكثر ما بينه واول ما يدعيه المالك هذا وينبغي ان يقارب في البيان حتى لو بين قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره اه وكتب على قوله هناك ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها لم يظهر وجهه فراجع اه (قوله يخلف على الزيادة) اى التي يدعيها المالك (قوله او قيمته) عطف على الضمير المحرور اى اخذ قيمته

كتاب الاقرار

(قوله وهو اقرب) اى المقر (قوله اخبار بحق عليه) لعله ينتقض بالاقرار بأنه لاحق له على فلان بالابراء واستقاط الدين ونحوه كاستقاط حق الشفعة سعدية وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم وجوب المطالبة تأمل (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء وينبى عليه ماسياني لكن المذكور في غاية البيان عن الاستروشنية قال الحلواني اختلف المشايخ في ان الاقرار سبب للمالك ام لا قال ابن الفضل لا واستدل بمسئتين احدهما المريض الذي عليه دين اذا أقر بجميع ماله لا يجزى يصح بلا اجازة الوارث ولو كان تملك لا ينفذ الا بقدر الثالث عند عدم الاجازة والثانية ان العبد المأذون اذا أقر لرجل بعين في يده يصح ولو كان تملك كما يكون تبرعته فلا يصح وذكر الجرجاني انه تملك واستدل بمسائل منها ان اقر في المرض لوارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا يصح اه ما خصا فظهر ان ما ذكره المصنف وصاحب البحر جمع بين الطرفين وكان وجهه نبوت ما استدله الفريقان تأمل (قوله لانه لو كان لنفسه) اى على الغير ولوللغير على الغير فهو شهادة (قوله لا اقرارا) ولا ينتقض باقرار الوكيل والولى ونحوها لثبوتهم مناب المنوبات شرعا شرح ملتقى (قوله صح اقراره بمال الخ) ويجبر الغاصب على البيان لانه اقر بقيمة مجهولة واذا لم يبين يخلف على ما يدعى المالك من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يخلف ان قيمته مائة يأخذ من الغاصب مائة فاذا اخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين اخذه اورده واخذ القيمة وحكى عن الحاكم ابى محمد العيني انه كان يقول ما ذكر من تخلف المعضوب منه واخذ المائة بقيمة من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في الجواب ان يجبر الغاصب على البيان فان ابى يقول له القاضي اكان قيمته مائة فان قال لا يقول اكان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرون الى ان ينتهى الى ما لا تنقص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزم ذلك من مقررات اقرار التارخانية (قوله برهة) اى قليلا (قوله ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه فلا يمتد الى غيره (قوله مكرها) لقيام دليل الكذب وهو الاكراه والاقرار اخبار يحتمل الصدق والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضئ عنه منح (قوله لعدم التخلف) اى لعدم صحة تخلف المدلول الوضئ للاشياء عنه كذا في الهامش اى فان الانشاء لا يتخلف مدلوله عنه (قوله والمسلم يخمر) حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان تملك مبتدأ لما صح وفي الدرر وفيه اشارة الى ان الحر قائمة لامستهلكة اذ لا يجب بدله للمسلم نص عليه في المحيط كفى الشر نبلاية (قوله ونصف داره) اى القابلة للقسمة (شهود) ولو كان انشاء لما صح (ولا تسمع دعواه عليه) بأنه اقر له (بشيء) معين

(قوله بناء على الاقرار) يعنى اذا ادعى عليه شيئا وانه اقر له به لاتسمع دعواه لان الاقرار اخبار لاسبب للزوم المقر به على المقر وقد عمل وجوب المدعى به على المقر بالاقرار وكأنه قال اطلبه بما لاسبب لوجوبه عليه او لزومه باقراره وهذا كلام باطل منح وبه ظهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن لا بالاقرار بناء على الاقرار فقوله بأنه اقر له لاجل له تأمل (قوله لاجل له) اى للمقر له كذا في الهامش (قوله ثم لو انكر الحق) وفي دعوى الدين لوقال المدعى عليه ان المدعى اقر باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل انه لاتسمع لانه دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق اذ الدين يقضى بمثله ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق فلا تسمع ط ذ جامع الفصولين وفتاوى قدرى كذا في الهامش والطاء للمحيط والذال للذخيرة ومثل ما هو المسطور في جامع الفصولين في البرازية وزاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع اداء الدين عن نفسه فكان في طرف ذكره في المحيط وذكر شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بأنه لاحقه في المدعى او بأنه ليس يملك له او ما كانت ملكه لتدفع الدعوى ان لم يقره لانسان معروف وكذا لو ادعاه بالارث فبرهن المطلوب على اقرار المورث كاذرنا وتعامه فيها كذا في الهامش (قوله واما دعوى الاقرار) اى بأن المدعى ملك المدعى عليه واما دعوى الاقرار بالاستيفاء فقبل لاتسمع قال في الهامش واختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بيته ان المدعى اقر ان هذه العين ملك المدعى عليه هل تقبل قال بعضهم لا تقبل وعامتهم ههنا على انها تقبل درر (قوله ثم قبل لا يصح) محله فيها اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة اما اذا كان لهما مثل الشراء والتكاح فلا وهو اطلاق في محل التقييد ويجب ان يقيد ايضا بما اذا لم يكن المقر مضررا على اقراره لما سأتى من انه لاشئ له الا ان يعود الى تصديقه وهو مضر حموى وبخط السامحاني عن الخلاصة لوقال لآخر كنت بعتك العبد بألف فقال الآخر ل اشتريه منك فسكت البائع حتى قال المشتري في المجلس اوبعده بلى اشتريته منك بألف فهو الجائز وكذا التكاح وكل شئ يكون لهما جميعا فيه حق وكل شئ يكون فيه الحق لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفعه اقراره بعد ذلك (قوله فلا يرتد) لانه صار ملكه ونفى المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يصح نعم لو تصادقا على عدم الحق صح لما مر في البيع الفاسد انه طلب ربح مال ادعاه على آخر فصدقه على ذلك فأوفاه ثم ظهر عدمه بتصادقهما فانظر كيف التصادق للاحق نقض السابق مع ان ربحه طيب حلال سأنحني (قوله قل البديع) هو شيخ صاحب القنية (قوله الزوائد المستهلكة) فييد بظاهره انه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الحاشية قال رجل في يده حجارة وولدها اقران الجارية فلان لا يدخل فيه الولد ولو اقام بيته على جارية انها له يستحق اولادها وكذا لو قال هذا العبد ابن امك وهذا الجدي من شاتك لا يكون اقرارا بالعبد وكذا بالجدي فليحرر حموى س وقيد بالمستهلكة في الاستروشية ونقله عنها في غاية البيان (قوله فلا يملكها) شري امه فولدت عنده لا باستيلاده ثم استحقت بيته ببيعها ولدها ولو اقر بها لرجل لا والفرق انه بالبيعة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان البيعة يتراجمون فيها بينهم بخلاف الاقرار

(بناء على الاقرار) به بذت به بقى لانه اخبار يَحْتَمَل الكذب حتى لو اقر كذا لم يحل له لأن الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلمه برضاه كان ابتداءه وهو الاوجه البرازية (الا ان يقول) في دعواه (هو ملكي) واقربى به او يقول لي عليه كذا وهكذا اقر به فتسمع اجماعا لانه لا يجعل الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر الاقرار هل يخلف الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بل على المال واما دعوى الاقرار في الدفع فتسمع عند العامة (وا) لوجه (الثاني) وهو الانشاء (لورد) المقر له (اقراره ثم قبل لا يصح) ولو كان اخبارا لصح واما بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو اعاد المقر اقراره فصدقه لزمه لانه اقرار آخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يخلف ولا تقبل عليه بيته قال البديع والاشبهه قبولها واعتمده ابن السحنة واقره المشرى لى (والمالك الثابت به) بالاقرار (لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له) ولو اخبار المالكها

حيث لا يترجعون في ثم الحكم بأمة حكم بولدها وكذا الحيوان اذ الحكم حجة كاملة
بمخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه حجة ناقصة وهذا لو الولد بيد المدعى عليه فلو في ملك
آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ نور الدين في آخر السابق فيه مخالفة لفهم كلام
المصنف **(قوله اقر حر مكلف)** اعلم ان شرطه التكليف والطوع مطلقا والحرية للتنفيذ
للحال لا مطلقا فصح اقرار العبد للحال فيما لا تهمة فيه كالحدود والقبضات ويؤخر ما فيه تهمة
الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة للحال وتأخر بما ليس منها الى العتق كاقراءه
بجناية ومهر وموطأة بلا اذن والعبي المأذون كالعبد فيما كان من التجارة لانها ليس منها
كالكفالة واقراء السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر بما يقبل الرجوع
وان بطريق مباح لا منقح والنظر العزيمة **(قوله وان اقروا بتجارة)** جوابه قول المصنف الآتي
صح اي صح للحال زاد الشمني او ما كان من ضرورات التجارة كالدين والوديعة والمعاربة
والمضاربة والغصب دون ما ليس منها كالمر والجنابة والكفالة لدخول ما كان من باب التجارة
تحت الاذن دون غيره اه فكل **(قوله وقود)** اي بما لا تهمة فيه فيصح للحال **(قوله والاي)**
بان كان ثمانية تهمة **(قوله تضره الجهالة)** لان من اقر أنه باع من فلان شيئا او اشترى من فلان
كذا شيئا او اجر فلانا شيئا لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على تسليم شيء درر كذا في الهامش
(قوله بين نفسه وعبد) قال المقدسي هذا في حكم المعلوم لان ما على عبد يرجع اليه في المعنى
لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اماما يلزمه بعد الحرية فهو كالاجنبي فيه فاذا جمعه مع
نفسه كان كقوله لك على او على زيد فهو مجهول لا يصح ذكره الخوى على الاشياء فقال **(قوله)**
على كذا بتشديد الياء **(قوله ولا يجبر على البيان)** زاد الزبائي ويؤمر بالتذكر لان المقر قد
نسى صاحب الحق وزاد في غاية البيان انه يخاف لكل واحد منهما اذا ادعى وفي التنازع
ولم يذكر انه يستحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة بعضهم قالوا نعم ويبدأ القاضي يمين ايهما
شاء او يقرع واذا حلف لكل لا يخلو من ثلاثة اوجه ان حلف لاحدهما فقط يقضى بالعبد
للاخر فقط وان نكل ايهما يقضى به بقيمة الولد بينهما نصفين سواء نكل ايهما جملة بان حلفه
القاضي لهما يميناً واحدة او على التعاقب بان حلفه لكل على حدة وان حلف فقد برى عن
دعوة كل فان اراد ان يعطلهما واخذ العبد منه لهما ذلك في قول ابى يوسف الاول وهو قول
محمد كما قبل الحلف ثم رجع ابو يوسف وقال لا يجوز اسطلاحهما بعد الحلف قالوا ولا رواية
عن ابى حنيفة اه **(فريع)** لم يذكر الاقرار العام وذكره في المنع وصح الاقرار بالعام كافي
يدى من قليل او كثير او بعد امتناع او جوع ما يعرف بى اوجيع ما ينسب الى فلان واذا
اختلفا في عين انها كانت موجودة وقت الاقرار او لا فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له
البينة انها كانت موجودة في يده وقته واعلم ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار لكنه يرتد
برد المقر له صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المتبعة واستشكل المصنف بناء على هذا
قول العمادى وقاضيان الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم اجاب عنه وبحت في الجواب
الرملي ثم اجاب عن الاشكال بما حصله ان لزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع حخته
كسب الفضولي فالتوقف لزومه لا بصحته فالأقرار للغائب لا يلزمه حتى صح اقراره لغيره كالا يلزم

(اقر حر مكلف) يقظان
طائعا (او عبد) اوصي
او معتوه (مأذون) اهمان
اقر او بتجارة كاقراء
محجور بخد وقود لا فبعد
عتقه وانهم ومعنى عليه
كجنون وسجى السكران
ومر المكروه (بحق معلوم
او مجهول صح) لان
جهالة المقر به لا تضره الا
اذا بين سببا تضره الجهالة
كسب و اجارة واما جهالة
المقر فضر كقوله لك على
احدا فان درهم لجهالة
المضى عليه الا اذا جمع
بين نفسه وعبد فصح
وكذا تضر جهالة المقر له
ان خشت كواحد من
الناس على كذا والا لا
كلاحد هذين على كذا
فيصح ولا يجبر على البيان
لجهالة المدعى بخر ونقله
في الدرر لكن باختصار
محل كما بينه

من جانب المقرله حتى صح رده واما الاقرار للحاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره
لغيره به قبل رده ولا يلزم من جانب المقرله فيصح رده واما الصحة فلا شبهة فيها للجائين بدون
القبول **(قوله عزيمى زاده)** وحاصله ان ما ذكره صاحب الدرر من الجبر انما هو فإذا جاهل
المقر به لا المقرله قول الكافي لانه اقرار لله مجهول وهو لا يفيد وفائدة الجبر على البيان انما
تكون لصاحب الحق وهو مجهول **(قوله كشي وحق)** ولو قال أردت حق الاسلام لا يصح
ان قوله مفصولا وان، وموصولا يصح تنازعانية وكفاية **(قوله في على مال)** بتشديد اليا **(قوله)**
ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده **(قوله)** وقيل ان المقر الخ
قال الزبلي والاصح ان قوله يبنى على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم
واضعاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرح متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي
السركة والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحواشي الهداية معزيا الى
المبسوط شربلالية وذكر في الغامض عن الزبلي وينبى على قياس ما روى عن ابى حنيفة
ان يعتبر فيه حال المقر شربلالية **(قوله في مال عظيم)** برفع مال وعظيم **(قوله لو ينه)** بأن
ال مال عظيم من الذهب او قال من النضة **(قوله ومن خمس وعشرين)** اى ولا يصدق في اقل
من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل **(قوله ومن قدر النصاب قيمة)** بنصب قيمة **(قوله)**
ومن ثلاثة نصب) من اى جنس سماه تحقيقا لادنى الجمع حتى لو قل من الدراهم كان ستائة
درهم وكذا في كل جنس يريد حتى لو قال من الابل يجب عليه من الابل خمس وسبعون كفاية
(قوله اعتبر قيمتها) ويعتبر الادنى في ذلك لليقن به زبلى أى أدنى النصب من حيث القيمة ابو
السعود **(قوله اسم الجمع)** معنى يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر فيكون هو الاكثر من
حيث النطق كفى في البداية س **(قوله وكذا)** أى لو قاله على كذا دراهم يجب درهم **(قوله على)**
انعمد) لان ما في المتن مقدم على الفتاوى شربلالية وفي التثمة والذخيرة درهان لان كذا
كتابة عن العدد واقله اثنان اذا لواحد لا يعد حتى يكون معه شئ وفي شرح المختار قبل يلزمه
عشرون وهو القياس لان اقل عدد ركب يذكر بعده الدرهم بالنصب عشرون منع **(قوله)**
وكذا كذا درهما) أى بالنصب وبالخلف ثلثائة وفي كذا كذا درهما وكذا كذا دينار عليه
من كل احد عشر وفي كذا كذا دينار ودرهما احد عشر منهما جميعا ويقسم ستة من
الدراهم وخمسة من الدينار احتياطا ولا يعكس لان الدراهم اقل مائة والقياس خمسة ونصف
من كل لكن ليس في لفظه ما يدل على الكسر غاية البيان ملخصا **(قوله ولو نلت)** بان قال كذا
كذا كذا درهما **(قوله اذ لا نظيره)** وما قيل نظيره مائة الف الف فسو ظاهر لان الكلام في
نصب الدرهم وتمييز هذا العدد مجرور وينظر هل اذا جره يلزمه ذلك وظاهر كلامهم لا **(قوله)**
ولو خمس زيد الخ) فيه انه يضم الالف الى العشرة آلاف **(قوله عشرة آلاف)** هذا احكامه العنى
بالخط يبنى لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تتركب مع الالف بلا واو فيقال أحد عشر الفا
فهذه الواو التي تعتبر معه ما يمكن وهنا يمكن فيقال احد وعشرون الفا ومائة واحد وعشرون
درهما ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم سائحاى اى بان يقال مائة الف واحد وعشرون الفا
واحد وعشرون درهما وكذا لو سيع زيد قبله الف وما ذكره احسن من قول بعضهم **(قوله زيد)**

ميتوقصبي حر لانه رجوع
فلا يصح (والقول للمقر
مع حلفه) لانه المنكر (ان
ادعى المقر له اكثر منه)
ولا يثبت (ولا يصدق
في اقل من درهم في على
مال ومن النصاب) اى
نصاب الزكاة في الاصح
اختصار وقيل ان المقر
فقيرا فنصاب السركة
وصحح (في مال عظيم) لو
بينه (من الذهب والفضة
ومن خمس وعشرين من
من الابل) لانها ادنى
نصاب يؤخذ من جنسه
(ومن قدر النصاب قيمة
في غير مال الزكاة ومن
ثلاثة نصب في اموال عظام)
ولو فسر به غير مال الزكاة
اعتبر قيمتها كما مر (وفي
دراهم ثلاثة) وفي (دراهم)
او دينار او ثياب (كثيرة
عشرة) لانها نهاية اسم
الجمع (وكذا درهما درهم)
على المعتمد ولو خففه
لزمه مائة في درهم او
درهم عظيم درهم والمعتبر
الوزن المعتاد لا بحجة
زبلى (وكذا كذا) درهما
(احد عشر وكذا وكذا
احد وعشرون) لان نظيره
بالواو احد وعشرون (ولو
نلت بلا واو واحد عشر)

عشرة آلاف) فيه انه يضم الالف الى عشرة آلاف فيقال احد عشر والقياس لزوم مائة الف
وعشرة آلاف الخ اه لان أحد وعشرون الفا أقل من مائة الف وقد أمكن اعتبار الأقل
فلا يجب الأكثر ولمزم ايضا اختلال المسائل التي بعده كلها فيقال لو خمس زيد مائة الف
ولو سدس زيد الف وهكذا بخلافه على ما مر فتدبر (**قوله** زيد مائة الف) فيقال مائة
الف واحد وعشرون الفا ومائة واحد وعشرون (**قوله** او قلى) في بعض النسخ وقلى
(**قوله** عندى اومى) كأنه في عرفهم كذلك اما العرف اليوم في عندى ومى للدين لكن
ذكر واعة اخرى تفيد عدم اعتبار عرفنا قال السائحاني قتلان المقدسى لان هذه المواضع محل
العين لا الدين اذ محله الذمة والعين يحتمل ان تكون مضمونة وأمانة والامانة أدنى شمل عليها
والعرف يشهد له ايضا فان قيل لو قال على مائة وديعة دين اودين وديعة لا ثبت الامانة مع انها
أقلهما واجب بأن احد اللطفيين اذا كان الامانة والآخر للدين فاذا اجتمع في الاقرار بترجيح الدين
اه اى بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لمعنيين (**قوله** بالشركة) قال المقدسى ثم ان كان متعينا
فوديعة والا فمشاركة سائحاني فكان عليه ان يقول او بالوديعة (**قوله** بخلاف الاقرار) فانه
لو كان اقرارا لاحتاج الى التسليم (**قوله** متى اضاف) ينبى قييده بما اذا لم يأت بلفظ في كما يعلم
مما قبله (**قوله** المقربة) يضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء (**قوله** كان هبة) لان قضية الاضافة
تتأق حلها على الاقرار الذى هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط
في الهبة منح اذا قال اشهدوا انى قد اوصيت لفلان بألف واوصيت ان لفلان في مالى ألفا
قالوا لى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو
وصية لو قال لفلان سدس في دارى فاقرار لانه في الاول جعل له سدس دار جميعا مضاف
الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثانى جعل دار نفسه ظرفا للسدس الذى كان
لفلان وانما يكون داره ظرفا لتلك السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون
اقرارا أما لو كان انشاء لا يكون ظرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفا للبعض وعلى
هذا اذا قال له الف درهم من مالى فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في
مالى فهو اقرار اه من النهاية اول كتاب الوصية فتقول المصنف فهو هبة اى ان لم يكن في
ذكر الوصية وفي هذا الاصل خلاف كما ذكره في المنع وسأأتى في متفرقات الهبة عن البرازية
وغيرها الدين الذى لى على فلان لفلان انه اقرار واشتراكه الشارح هناك واوضحناه ثمة
فراجعه (**قوله** ولا يرد) اى على منطوق الاصل المذكور وقوله ولا الاراضى اى لا يرد على
مفهومه وهو انه اذا لم يصفه كان اقرارا وقوله للاضافة تقدير اعله لقوله ولا الاراضى (**قوله**
ما فى بيتى) وكذا ما فى منزلى ويدخل فيه الدواب التي يبيعها بالهار وتأوى اليه بالليل وكذا
العبيد كذلك كما في التارخانية اى فانه اقرار (**قوله** لانها اضافة) اى فانه أضاف الظرف
لالمظروف المقربة (**قوله** ولا الاراضى) لا ورود لها على ما تقدم اذا الاضافة فيها الى ملكه نعم
تقلها في المنع عن الحانية على انها تملك ثم نقل عن المتقى نظيرتها على انها اقرار وكذا نقل عن
القنية ما يفيد ذلك حيث قال اقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله تملك ان اضاف الى نفسه
في الاقرار وان اطلق فاقرار كما في سدس دارى وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال

عشرة آلاف ولو سدس
زيد مائة الف ولو سبع
زيد ألف ألف وهكذا
يعتبر نظيره أبدا (ولو) قال
له (على أو) له (قلى)
فهو (اقرار بدين) لان
على للإيجاب وقلى للضمان
غالبا (وصدق ان وصل
به هو وديعة) لانه يحتمله
مجازا (وان فصل لا)
يصدق لتقرره بالسكوت
(عندى اومى أو في بيتى
او) في (كيسى او)
في (صدوقى) اقرار
بالامانة عملا بالعرف (جمع
مالى او اما ملكه له) اوله
من مالى او من دراهمى
كذا فهو (هبة لا اقرار)
ولو عبر بفى مالى او بفى
دراهمى كان اقرارا
بالشركة (فلا يد) لصحة
الهبة (من التسليم)
بخلاف الاقرار والاصل
انه متى اضاف المقربة الى
ملكه كان هبة ولا يرد
ما فى بيتى لانها اضافة نسبة
لاملك ولا الاراضى التي
حدودها كذا لطفى
فلان فانه هبة وان لم يقبضه
لانه في يده الا ان يكون
ما يحتمل القسمة

قلت بعض هذه الفروع يقتضى التسوية بين الاضافة وعدمها فيفيد ان في المسئلة خلافا
ومسئلة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق بين الاقرار
والتعليك بخلاف الاجنبي ولو كان في مسئلة الصغير شئ مما يحتمل القسمة تظهر الفرق بين
الاقرار والتعليك في حقه ايضا لافتقاره الى القبض مفرزا اه ثم قال وهنا مسئلة كثيرة
الوقوع وهى ما اذا اقر لآخر الخ ما ذكره الشارح مختصرا وحاصله انه اختلف النقل في
قوله الارض التى حدودها كذا لطفل هل هو اقرار او هبة وأفاد أنه لا فرق بينهما الا اذا
كان فيها شئ مما يحتمل القسمة فتظهر ثمرة الاختلاف في وجوب القبض وعدمه وكأن مراد
الشارح الاشارة الى ان ما ذكره المصنف آخره يفيد التوفيق بأن يحمل قول من قال انها تمليك
على ما اذا كانت معلومة بين الناس انها ملكة فتكون فيها الاضافة تقديرا وقول من قال انها
اقرار على ما اذا لم يكن كذلك فقوله ولا الارض اى ولا ترد مسئلة الارض التى الخ على الاصل
السابق فانها هبة اى لو كانت معلومة انها ملكة للاضافة تقديرا لكن لا يحتاج الى التسليم كما
اقضاه الاصل لانها في يده وحينئذ يظهر دفع الورود تأمل (قوله مفرزا للاضافة) في بعض
النسخ يوجد هنا بين قوله مفرزا وقوله للاضافة بياض وفي بعضها لفظ انتهى وقدمنا قريبا أن
قوله للاضافة علة لقوله ولا الارض (قوله فهل يكون اقرارا) اقول المفهوم من كلامهم انه
اذا اضاف المقربة او الموهور الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار والهبة فيعمل بالقرائن
لكن يشكل على الاول ما عن نجم الأئمة البخارى انه اقرار في الحالتين وربما يوفق بين كلامهم
بأن الملك اذا كان ظاهر للمملك فهو تمليك والا فهو اقرار ان وجدت قرينة وتمليك ان وجدت
قرينة تدل عليه فتأمل فانا نجد في الحوادث ما يقتضيه رمى وقال السامحاني انت خير بأن
اقول المذهب كثيرة والمشهور هو ما مر من قول الشارح والاصل الخ وفي المنع عن السعدى
ان اقرار الاب لولده الصغير عين ماله تمليك ان اضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بعين ماله ولقوله
لولده الصغير فهو يشير الى عدم اعتبار ما يعهد بل العبرة للفظ اه قلت ويؤيده ما مر من قوله
ما فى بيتى وما فى الحانية جميع ما يعرف ابى او جميع ما ينسب الى لعلان قال الاسكاف اقرار اه
فان ما فى بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوما لكثير من الناس انه ملكه فان اليد
والنصر دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار واغنى به في الحامدية وبه تأيد بحث السامحاني
ولعله انما عبر في مسئلة الارض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك لطفله
ولذا ذكرها في المتن في جانب غير الطفل مضافة للمقر حيث قال اذا قال ارضى هذه وذكر
حدودها فلان او قال الارض التى حدودها كذا لولدى فلان وهو صغير كان جائزا ويكون
تمليكا فتأمل والله اعلم (قوله فهو اقرار له بها) وكذا لا اقصيها او والله لا اقصيها ولا اعطيها
فاقرار وفي الحانية لا اعطيها لا يكون اقرارا ولو قال احل غرماءك على او بعضهم او من
شئت او من شئت منهم فاقرار بها مقدسى وفيه قال اعطى الالف التى لى عليك فقال اصبر
او سوف تاخذها لا بقوله اتزن ان شاء الله اقرار وفي البرازية قوله عند دعوى المال ما قضت
ملك بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال باى سبب دفعته الى قالوا لا يكون اقرارا وفيه نظر اه قدمه
الى الحاكم قبل حلول الاجل وطالبه به فله ان يحلف ماله على اليوم شئ وهذا الحلف لا يكون

فيشترط قبضه مفرزا
للاضافة تقديرا بدليل
قول المصنف (اقرار آخر
بمعين ولم يصفه لكن من
المعلوم لكثير من الناس
انه ملكه فهل يكون
اقرارا او تمليكا يبنى الثاني
فيراى فيه شرائط التمليك
فراجعه (قال لى عليك الف
اتزنه او اتقده او اجلنى
به او قضيتك اياه او ابرأنى
منه او تسدقت به على
او وهبته لى او احدثك به
على زيد) ونحو ذلك (فهو
اقرار له بها)

لرجوع الضمير اليها في كل ذلك عزمي زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود بذلك لم يلزمه شيء اما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق (وبلا ضمير) مثل اتزن الخ وكذا تحاسب او ما استقرضت من احد سواك او غيرك او قبلت او بعدك (٦) يكون اقرارا لعدم انصرافه الى المذكور فكان كلاما مبتدأ والاصل ان كل ما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا ابتداء (٧) يصاح لهما يجعل ابتداء مثلا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقولهم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطيت ثوب عبدي هذا او افترحت لي باب دارى هذه او جصص لي دارى هذه او اسرج دارى ﴿ ٦٢٥ ﴾ هذه او اعطيت سرجها او لمعها فلو لم كان اقرارا منه بالبعد والدار

والدابة كافي (قال ليس لي عليك النكاح فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا) وقيل نعم لان الاقرار يعمل على العرف لا على دقة العربية كذا في الجوهرة والفرق ان بلى جواب الاستفتاء المتنى بالاثبات ونعم جوابه بالنفي (والاثبات بالرأس) من الساطق (ليس باقرار بئال وعق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف اتمام ونسب واسلام وكفر) زمان كفر واثارة محرر لصيد والشيخ برأسه في رواية الحديث والطلاق في انتطابق هكذا واثار بثلاث اشارة الاشياء وزاد الثمين مكانه لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره ولا يدل عليه واثار حث عمادة فنجرد بطلان اشارة التاطق الا في تسع فايحفظ (وان اقر بدين

اقرار او قال الفقيه لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا سائحا وفي المعنى عن الكافي زيادة ونقله القتال وذكر في المنح جملة منها فراجعهم (قوله لرجوع الضمير اليها) فكأنه قل اتزن الالف التي لك ع (قوله سبيل الاستهزاء) اي بالقرائن (قوله الى المذكور) اي انصرفا متعينا والافهمو محتمل (قوله والاصل ان كل ما يصلح الخ) كالا لفاظ المارة وعبارة الكمال مد هذا كفي المنح فن ذكر الضمير صاحب جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا ولا يصلح جوابا وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك (قوله جوابا) ومنه ما اذا تقاضاه بئال مدهره فقال قضيتكها او ابرأتني (قوله لا ابتداء) اي على كلام سابق بأن يكون جوابا عنه (قوله وهذا) اي التخصيص بين ذكر الضمير وعدمه كما يستفاد مما نقله قبل (قوله مطلقا) اي ذكر الضمير كقوله نعم هو لي او لم يذكره كأمثل (قوله لا يستخدم فلانا) اي فاشار الى خدمته كذا في الهامش وبأن في التمرح (قوله الا في تسع) يعني ان زاده تعديل الشاهد من العالم بالاشارة قلنا تكفي كما قدمناه في الشهادات فقال * (فرع ذكره في الهامش) * ادعى بعض الورثة بعد الاقسام دينا على الميت يقبل ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين لان حقه غير متعلق بالغير ألم يكن الرضا بالقسمة اقرارا بعدم التعاقب بخلاف ما اذا ادعى بعد القسمة عينا من اعيان التركة حيث لا تسمع لان حقه متعلق بعين التركة صورة ومعنى فانتظمت القسمة بانقطاع حقه عن التركة صورة ومعنى لان القسمة تستدعي عدم اختصاصه به الزاية اهـ (قوله بلا شرط) فالاجل فيها نوع فكانت الكفالة المؤجلة احد نوعي الكفالة فيصدق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا بالنوع الآخر غاية البيان وقد مررت المستثناة في الكفالة عند قوله لك مائة درهم في الشهر (قوله وشروطه امة متفقة الخ) وفي الزاوية عال لذلك بقوله والضابط ان الشيء ان كان ما يعرف وقت المساومة كالحاربة القائمة المتفقة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فيقبل وان كان مما لا يعرف ككتاب في متدليل او اجارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شيء يقبل وايضا اختلف اقول العلماء اهـ يظهر لي ان الثوب في الجراب كهو في النبدل سائحا (قوله ككتاب) اي كسراة ثوب في جراب (قوله وكذا الاستيلاء) انظر جامع الفصولين ونور معين في الفصل العاشر وحاشية الفاتح * (فرع) * ذكره في الهامش رجل قل لا خرى عليك ألم مدهره فقال له ائدي علي ان حلفت انها

مؤجل وادعى المنقرله حلولة لزمه الدين (حال) (٤٠) (ب) (ج) وعند الشافعي رضي الله عنه مؤجلا يمينه (كقبر زاده بعيد في يده انه لرجل وانه استأجره منه) فلا يصدق في تأجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة (د) حينئذ يستحلف المنقرله فيبعض بخلاف ما لو اقر بالدرهم السود فكذب في صفتها حيث (يلزمه ما قر به فقط) لان السود نوع والاجل عارض لثبوته بالشرط والقول لمقر في النوع وللمنكر في العوارض (كقبر ان الكفيل بدين مؤجل) فان القول له في الاجل لثبوته في كفالة المؤجل بلا شرط (وشروطه) امة (متفقة اقرار بالملك للبايع ككتاب في جراب وكذا الاستيلاء والاستيلاء) وقبول الوديعة (بحر)

مالك على دفعتهما اليك خلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان ادى الدراهم بحكم الشرط الذى شرط فهو باطل وللدافع ان يسترد منه لان الشرط باطل خاتمة (قوله والاعادة) الاولى ان يقال الاستعادة كما في جامع الفصولين في العاشر كذا في الهامش * (فرع) * في الهامش شراء فقهه رجل على ذلك وختم فهو ليس بتسليم يريد به انه اذا شهد بالشراء اى كتب الشهادة فى صك الشهادة وختم على صك الشهادة ثم ادعاه صح دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرارا بانه للبايع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه والشهادة بالبيع لاتدل على صحته جامع الفصولين في الرابع عشر (قوله ذكره في الدرر) الضمير راجع الى المذكور متامنا قوله وكذا الخ سوى الاجارة والى المذكور شرحا لجميع ذلك مذكور فيها والضمير فى قوله وصحة فى الجامع الخ راجع الى ما فى المتن فقط يدل عليه قول المصنف فى المتن ومن صرح بكونه اقرارا منلا خسرو وفى النظم الوهم انى لعبد البر خلافه ثم قال والحاصل ان رواية الجامع ان الاستيتم والاستتجار والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ورواية الزيادات انه لا يكون ذلك اقرار بالملكية وهو الصحيح كذا فى العمادية وحكى فيها اتفاق الروايات على انه لا ملك للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف بنى صحة دعواه ما كمالا مساوم فيه لنفسه او لغيره اه وانما جزئنا بكونه اقرارا اخذنا برواية الجامع الصغير والله تعالى اعلم اه قال السامحنى ويظهر لى انه ان أبدى عذرا يفتى بما فى الزيادات من ان الاستيتم ونحوه لا يكون اقرارا وفى العمادية وهو الصحيح وفى السراجية انه الاصح قال الانقروى والاكثر على تصحيح ما فى الزيادات وانه ظاهر الرواية (قوله وصححه فى الجامع) اى جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للامام محمد والضمير فى صححه لكونه اقرارا بالملك لذى اليد قال فى الشربلية كونه هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للعاشر متفق عليه واما كونها اقرارا بالملك لذى اليد فغيره روايتان على رواية الجامع يفيد الملك لذى اليد وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا فى الصغرى وفى جامع الفصولين صحح رواية افادته الملك فاختلف التصحيح للروايتين وينتفى على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها لغيره ونقل السامحنى عن الانقروى ان الاكثر على تصحيح ما فى الزيادات وانه ظاهر الرواية اه قات فيفتى به لترجحه لكونه ظاهرا الرواية وان اختلف التصحيح * (تمه) * الاشتراء من غير المدعى عليه فى كونه اقرارا بأنه لا ملك للمدعى كالاشتراء من المدعى عليه حتى لو برهن يكون دعيما قال فى جامع الفصولين بعد نقله عن الصغرى اقول ينبغي ان يكون الاستيداع وكذا الاستتجار ونحوه كالاشتراء * (مهمة) قال فى البرازية وما يجب حفظه ههنا المساومة اقرار بالملك للبايع او بعدم كونه ملكا له ضمنا لا قصد او ليس كالاعتراف صريحا بأنه ملك البائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل الى يده يؤمر بالرد الى البائع فى فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر فى فصل المساومة وبيانه اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان ابى المشتري استحقه بالبرهان من المشتري واخذ منه مات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالثمن على البائع ويكون المتاع فى يد المشتري هذا بالارث ولو اقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم استحقه أبوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على البائع لانه فى يده بناء على زعمه بحكم الشراء لما تقررتان القضاء للمستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع

(والاعادة والاستتجار ولو من وكيل) فكل ذلك اقرار بملك ذى اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى ثم المدعى بهما لعدم التناقض ذكره فى الدرر قبيل اقرار وصححه فى الجامع خلافا

لتصحیح الوهبانية ووفق شارحها ﴿ ٦٢٧ ﴾ الشرنبلاى بأنه ان قال بئى هذا كان اقرارا وان قال اتبع لى هذا

بأنه اه ذكره فى الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه فروع حة كلها مهمة فراجعه
(قوله لتصحیح الوهبانية) اى فى مسألة الاستيلاء **(قوله لا)** بل يكون استقها ما رطب اشهاد
 على اقراره بارادة بيع ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك شرنبلاية **(قوله)** فانه ليس باقرار (اى
 فانه اولى او مساو قال فى الهامش وان رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المولى فسكت
 لم يكن اذنا وكذا المرتين اذا رأى الراهن يبيع الرهن فسكت لم يطل الرهن وروى الطحاوى
 عن اصحابنا المرتين اذا سكت كان رضا بالبيع ويبطل الرهن خالية من كتاب المأذون **(قوله)**
 والموزون **(كقوله)** مائة وقفيذ كذا اورطلى كذا ولو قال له نصف درهم ودينار ونوب فعليه
 نصف كل منهما وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية لان الكلام كله وقع بغير عينة او بعينه
 فيصرف النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير معين كنصف هذا الدينار ودرهم يجب
 الدرهم كله قال الزبلى وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل واقول لاشكال على لغة الجوار
 على ان الغالب على الطابة عدم التزام الاعراب سائحان اى فضلا عن العوام ولكن الاحوط
 الاستفسار فان الاصل براءة الذمة فاماله قصد الجبر تأمل **(قوله)** كلها ثياب) لانه ذكر عدد من
 مبهمين واردهما بالتفسير فصرف اليهما لعدم العاطف منح **(قوله)** لم يحرف العطف) ان يقول
 مائة وثوب ثلاثة كافي مائة ونوب **(قوله)** ان امكن نقله) كتمنى فى قوصرة **(قوله)** خلافه لمحمد
 فعنده لزما جمعا لان غصب غير المنقول متصور عنده زبلى **(قوله)** فى خيمة) فيه ان الخيمة
 لاتسمى ظرفا حقيقة والمعتبر كونه ظرفا حقيقة كما فى البيع **(قوله)** لزما) لان الاقرار بالغصب
 اخبار عن نقله ونقل المنظروف حال كونه مظلوظا لا يتصور الانتقال الظرف فصار اقرارا
 بغصبها ضرورة ورجع الى البيان اليه لانه لم يبين هكذا قرر فى غاية البيان وغيرها وفيما بعده
 وظاهر قصره على الاقرار بالغصب ويؤيد فى الحانية على ثوب او عبد صح ويقضى
 بقيمة وسط عند ابى يوسف وقلة محمد لقوله فى القيمة اه وفى البحر والاشياء لا يلزمه شئ
 اه ولعله قول الامام فهذا يدل على ان ما هنا قصر على الغصب والالتزام القيمة او يلزمه شئ
 ثم رأيت فى الشرنبلاية عن الجوهرية حيث قال ان اذ فى ما اقربه الى فعل بان قال غصبت
 منه تمرا فى قوصرة لزمه التمرا والقوصرة والابل ذكره ابتداء وقال على ترمى قوصرة فعليه التمرا
 دون القوصرة لان الاقرار قول (٣) والقول يتميز البعض دون البعض كما لو قال بعث لى زعغرا نا
 فى سلة اه والله احمد واعلم المراد بقوله فعليه التمرا قيمته تأمل **(قوله)** لزمه الثوب) هو ظاهر
 ويدل عليه ما أتى متا وهو ثوب فى منديل او فى ثوب فان ما هنا اولى وفى غاية البيان ولو قال
 غصبتك كذا فى كذا والثانى لا يكون وعاء الاول لزمه وفيها ولو قال على درهم فى قفص خضرة
 لزمه الدرهم فقط وان صالح القفص ظرفا بيانه ما قاله خواهر زاده انه اقر بدرهم فى الذمة وما فيها
 لا يتصور ان يكون مظلوظا فى شئ آخر اه ويظهر لى ان هذا فى الاقرار ابتداء اما فى الغصب
 فيلزمه الظرف ايضا كفى غصبتة درهما فى كيس بناء على ما قدمناه وبقيده التعديل وعلى هذا
 التفصيل درهم فى ثوب تأمل **(قوله)** جفته) بفتح الجيم اى عمده **(قوله)** وحائله) اى علاقته
 قال الاصمى واحدها من لفظها وانما واحدها يحمل عيني **(قوله)** فى قوصرة) بالتشديد
 وقد تخفف مختار **(قوله)** وطعام فى بيت) الاصل فى جنس هذا مسائل ان الظرف ان امكن

الظرف كالظروف) ما قدمناه (ومن قوصرة) مثلا (لا) تلزم القوصرة ونحوها (كثوب فى عشرة وطعام فى بيت)
 (٣) قوله والقول يتميز البعض الح هكذا فى النسخة المجموع منها وانظر ما معنا تأمل = مصححه

[illegible]

(فیکوز)

[illegible]

لكن في الجوهرة قبل مدة حمل شاة او عدة شهر واقبلها بقية الدواب ستة شهر (و) صح (له ان بين) انقر (سبب صالح) يتصور للحمل (كالارت والوجبة) كقولها مات ابو فودنه او اوصى له به فلان فيجوز والا فلا جازي (ون ولدته جيا لاقل من نصف حول) مدقر (فه ما قر وان ولدت حين فاهما) صفتين ولو احدهما ذكر او الاخر انثى فلهذا في الوجبة خلاف اميرات (وان ولدت بذو يد (ورقة) ذلك (الوصي والموت) لمدة اربعة اشهر (وان فسر من) مالا يتصور كونه او (بيع او اقراض او حشر ٦٢٩) ~~بمجهول~~ (الاقرار) دة بين (نفا) وحين محمد بهم على السبب

الصالح وبه قالت الثلاثة

فيكون حكمه بوجوده (قوله بلان في الجوهرة) الاستدراك على ما وضعه الكلام سابق من الرجوع الى هل الحرة ذليلة فيذكر (قوله وصح به) في الحمل تحتل وجوده وقت الاقرار بان حوت به دون نصف حول او سنتين وابد ميتة ذوات به السنتين وابعه حي ووطء اذ لم يحلل ولاقرار الحمل (٢) لانه محل بالعلوق الى اقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاحقية ولاحكما بانية وكيفية (قوله خلاف اميرات) فانه في ذلك مكر مثل حفظ الامنين (قوله فانه صحيح) لان الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت الملك للمقر له من غير تصديق بلان بضائه يتوقف على الاتصال كما في الاقروى سائغاني والفرق بينه وبين الحمل سيدكره الشارح (قوله في السنة) في بان يعقد مع وليه بخلاف الحمل فانه لا يلب عليه احد (قوله ما يعتبر) ينبغي ان يقول فانه ما يعتبر لان وصلة فلا جواب لها (قوله اوقصيرة) دولى حذفا لا لا يثنى ح (قوله لانها فعال) لان الشيء المقر به قرض او غصب او ودعة او غربة (قوله بكتابة الاقرار) بخلاف امره بكتابة الاجارة واشهد ولم يخز عنه لا يحقد اشياء (قوله يكون بالنان) بالياء الموحدة والنون ومقتضى كلامه ان مسألة الذين من قيل الاقرار بالنان والمظهر انها من قيل الاقرار بالنان دليل قوله كتب ام لم يكتب وبدليل ما في المنح عن الخصاية حيث قل وقد يكون الاقرار بالنان كما يكون بالنان رجل كتب على نفسه ذكر حق بخضرة قوه او املى على انسان ليكتب ثم قل اشهدوا على هذا فلان كان اقرارا اه فن ظاهر التركيب ان النسبة الاولى مثال للاقرار بالنان والثانية للاقرار بالنان فاعمل ح (فرع) ادعى المدعيون ان المدائن كتب على قسطاس بخضه ان الذين المدنى لى غنى فلان بن فلان ابرأه عنه صح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعونة كالتعلق به وان يكون كذلك لا يصح البراء ولا دعوى البراء ولا فرق بين ان تكون الكتابة بحساب الدائن او لا بضائه بزيادة من آخر الراع عشر من الدعوى وفي احكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئا لتحل الشهادة قل القاضي النسفي ان كتب مصدرا يعنى كتب في صدره ان فلان بن فلان له غنى كذا او ما بعد فلان على كذا يخل للشاهد ان يشهد وان لم يقل اشهد على به والعمامة على خلافه لان الكتابة قد تكون لانجربة ولو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدهم (٣) ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على ثمانية ان عمدا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر مالا واخرج خطأ وقال انه خط المدعى

دعى (الامر بكتابة للاقرار اقرار حكم) فانه كما يكون بالنان فلو قل لا صكنا كتب خط اقرارى بالف على او اكتب بيع دارى او ضايق امرأتى صح كتب ام لم يكتب وحل للصك ان يشهد الا في حدود خالية وقدمنا (٢) قوله ولاقرار بالحمل كذا في النسخة المجموع منها وليتأمل اه مصححه (٣) قوله ويكتب وقرأه عند الشهود ون لم يشهدهم هكذا في النسخة المجموع منها بدون ذكر جواب للمو وليجرر اه مصححه

عليه بهذا المال فأنكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الحطين مشابهة ظاهرة تدل على انهما
خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانا حررت
لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا الا في دفتر السمسار والبيع والصراف اه
وقدما شيئا من الكلام عليها في باب كتاب القاضي وفي انشاء كتاب الشهادات ومثله في البرازية
وقال السامحاني وفي المقدسي عن الظهيرية لوقال وجدت في كتابي ان له على الفا او وجدت
في ذكرى اوفي حسابي او بخطي او قال كذبت بيدي ان له على كذا كله باطل وجماعة من ائمة بلخ
قلو في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لانه لا يكتب الا ماعلى الناس
له ومال الناس عليه صيانة عن النسيان والبناء على العادة الظاهرة واجب اه فقد استقدنا
من هذا ان قول اثنتا لا يعمل بالخط يجري على عمومها واستثناء دفتر السمسار والبيع لا يظهر
بل الاولى ان يعزى الى جماعة من ائمة بلخ وان يقيد بكونه فيها عليه ومن هنا يعلم ان رد
الطرسوسى العمل به مؤيد بالمذهب فليس الى غيره نذهب وانظر ما قدمنا في باب كتاب القاضي
الى القاضي **(قول له احد الورثة)** وان صدقوا جميعا لكن على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة
بنين وثلاثة آلاف فاقسموها واخذ كل واحد الف الفادعى رجل على ابهم ثلاثة آلاف فصدقه
الاكبر في النكاح والاوسط في الاقنين والا صغر في الف الف اخذ من الاكبر الف الف ومن الاوسط
خمس اسداس الف ومن الا صغر ثلث الف عند ابن يوسف وقال محمد في الا صغر والاكبر
كذلك والاوسط يأخذ الف الف ووجه كل في الكافي **(تنبيه)** لوقال المدعى عليه عند القاضي
كل ما وجد في تذكرة المدعى بخطه فقد اترتبه ليس باقرار لانه قيد بشرط لا يلزمه فانه ثبت
عن اصحابنا رحمهم الله ان من قال كل ما قرره على فلان فانا مقربه فلا يكون اقرارا لانه يشبه
وعدا كذا في المحيط شربلاية في رجل كان يستدين من زيد ويدفع له ثم تحاسبا على مبلغ
دين لزيد بدمه الرجل واقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد أيام يريد نقض ذلك
واعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدرر لاعذر لمن اقر سائحاني وفيها في
شريكى تجارة حسب لهما جماعة الدفاتر فتراضيا وانفصل المجلس وقد ظنا صواب الجماعة في
الحساب ثم تين الخطأ في الحساب لدى جماعة اخر فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشياء
لا عبرة بالظن البين خطؤه في شريكى عنان تحاسبا ثم افترقا بلا ابراء او بقيا على الشركة ثم تذكر
احدهما انه كان اوصل لشريكه اشياء من الشركة غير ماتحاسبا عليه فانكر الآخر ولا يئنه
فطالب المدعى بيمينه على ذلك فهل له ذلك لان اليمين على من انكر الجواب نعم اه **(قوله)**
اقر بالدين سيأتي في الوصايا قيل باب العتق في المرض **(قوله)** وقيل حصته عبر عنه بقيل لان
الاول ظاهري الرواية كافي فتاوى المصنف وسيجي ايضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع
الفصولين احد الورثة لواقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي مجموعة مثلا على عن
العمادية في الفصل التاسع والثلاثين احد الورثة اذا اقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق
واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن الف الفادعى رجل ان المات اوصى
له بثلث ماله وصدقه احد الابنين فالقياس ان يؤخذ منه ثلاثة اخماس ما في يده وهو قول
زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علمائنا رحمهم الله لنا ان المقر اقر بالف

في الشهادات عدة اعتبار
مشابهة الحطين (احد
الورثة اقر بالدين) المدعى
به على مورثه وجهه
الباقون (يلزمه) الدين
(كله) يعني ان في ما ورثه
به برهان وشرح مجمع
(وقيل حصته) واختاره
ابو النيث دفعا للضرر

(٢) قوله احد الابنين هكذا
بالاصل المجموع منه
ولعله البين وليحرر اه
مصححه

شائع في الكل ثلث ذلك فيده وثلاثه في يد شريكه فما كان اقرارا غما في يده يقبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجران سلم اليه اى الى الموصى له ثلث ما في يده اه (قوله ولو شهد هذا المقر مع آخر) وفي جامع الفصولين خ يذني للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم يسأله عن دعوى المال فلو اقر وكذبه بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر وأجني معه يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولو لم يقم البيعة أقر الوارث او نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندى ان يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصرى ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول اعتدل وابتعد من الضرر به ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقا انتهى بقى ما لو برهن على احد الورثة بدنه بعد قسمة التركة فهل للدارن اخذه كله من حصة الحاضر قال المصنف في فتاواه اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه الا ما يخصه اه ما يخصه وفي جامع الفصولين ايضا وكذا لو برهن الطالب على هذا المقر تسمع البيعة عليه كما في وكيل قبض العين لو اقر من عنده المدين انه وكيل قبضها لا يكفي اقراره ويكلف الوكيل اقامة البيعة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذلك هنا اه (قوله بمجرد اقراره) ولو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره ما قبلت شهادته لما فيه من دفع المفرغ عنه باقائى ودرر وكذا في الهامش (قوله اشهد على ألف مال) نقل المصنف في المتن عن الحاتية روايتين عن الامام ليس ما فى المتن واحدة منهما احداها ان يلزمه المالا ان اشهد في المجلس الثانى عين الشاهدين الاولين وان اشهد غيرهما كان المال واحدا وأخراها انه ان اشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالا جميعا سواء اشهد على اقراره الثانى الاولين او غيرها اه فلزومه المالاين ان اشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا بما ذكر ونقل في الدرر عن الامام الاولى وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متابعه له واعترضه في العزيمة بما ذكرنا وانه ابتداع قول ثالث غير مسند الى احد ولا مسطور في الكتب (قوله في مجلس آخر) بخلاف ما لو اشهد اولا واحدا وثانيا آخر في موطن او موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو اشهد على الاول واحد وعلى الثانى اكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندها وكذا عنده على الظاهر من (قوله لزوم الثمان) واعلم ان تكرار الاقرار لا يلزمه الا ان يكون مقيدا بسبب او مطلقا والاول على وجهين اما بسبب متحد فيلزم مال واحد وان اختلف المجلس او بسبب مختلف فالان مطلقا وان كان مطلقا فاما بصك اولا والاول على وجهين اما بصك واحدا فالمال واحد مطلقا او بصكين فالان مطلقا واما الثانى فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده وواحد عندها وان كان في موطنين فان اشهد على الثانى شهود الاول فان واحد عنده الا ان يقول المطلوب هما مالان وان اشهد غيرهما فالان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو ان اتحد الشهود فالان عنده والا فواحد عندها واما عنده فاختلف الشايخ منهم من قال لقياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب السرخسى ومنهم من قل على قول الكرخى مالان وعلى قول الطحاوى واحد واليه ذهب

ولو شهد هذا المقر مع آخر ان الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره فليحفظ هذه الزيادة درر (اشهد على الف في مجلس واحد رجلين آخرين في مجلس آخر) بلا بيان السبب (لزم) المالان (الثمان)

شيخ الاسلام اه مخلصا من التارخانية وكل ذلك مفهوم من الشرح وبه ظهر ان مافي المتن
 رواية منقولة وان اعتراض المزنية على الدرر مردود حيث جعله قولا مبتدعا غير مسطور
 في الكتب مستندا الى انه في الخاتمة حتى في المسئلة روايتين الاولى لزوم ما لين ان اتحد
 الشهود والا فالثانية لزوم ما لين ان اشهد على كل اقرار شاهدين اتحدا اولاً وقد اوضح
 المسئلة في الوالوجية فراجعها (قوله كما لو اختلف السبب) ولو في مجالس واحد وفي البرازية
 جعل نصفاً كالسبب حيث قل ان اقر بالثبوت يفيض ثم بالف سود فلان ولو ادعى المقر له
 اختلاف السبب وزعم المقر اتحاده او الصك او الوصف فالقول للمقر ولو اتحد السبب والمال
 الثاني اكثر يجب المالان وعندها يلزم الاكثر سائحي (قوله اتحد السبب) بأن قال له
 على التبع ثمن هذا العبد ثم اقر بعده كذلك في المجلس او في غيره من (قوله او الشهود) هذا
 ما ذهب اليه المرحوم حتى كما علمته ثم مر (قوله ثم عند القاضي) وكذا لو كان كل عند القاضي
 في مجالس ط (قوله والاصل ان المعروف) كالاقرار بسبب متحد (قوله او التكر) كالسبين
 وكالمطلق عن السبب (قوله ولو نسي الشهود) في صورة تعدد الاشهاد (قوله وتماه
 في الخاتمة) وثانيها في النسخ (قوله اقر) اي بدين او غيره كما في آخر الكنتز (قوله ثم ادعى)
 ذكر المسئلة في الكنتز في شقي الفرائض (قوله وبه يفتي) وهو المختار بزازية وظاهره ان المقر
 اذا ادعى الاقرار كاذباً يخلف المقر له او وارثه على المقتضى من قول أبي يوسف مطلقاً سواء كان
 مضطراً الى الكذب في الاقرار او لا قال شيخنا وليس كذلك لما سبأني في مسائل شقي قيل كتاب
 الصالح عند قول المصنف اقر بما لي في صك واشهد عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال المقربه
 قرض وبعضه ربا الخ حيث نقل الشارح عن شرح الوهبانية للشرنبلالي ما يدل على انه انما
 يفتي بقول أبي يوسف من انه يخلف له ان المقر ما اقر كاذباً في صورة وجود فيها اضطراب المقر الى
 الكذب في الاقرار كالصورة التي تقدمت ونحوها كذا في حاشية مسكن للشيخ محمد أبي
 السعود المصري وفيه انه لا يتعين الحمل على هذا لان العبارة هناك في هذا ونحوه فقوله ونحوه
 يحتمل ان يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقاً وبدل عليه ما بعده من
 قوله وبه جزم المصنف فراجعها (قوله فيجانب) اي المقر له وقال بعضهم انه لا يخلف بزازية
 والاصح التحليف حامدية عن صدر الشريعة وفي جامع الفصولين اقر فقات فقال ورثته
 انه اقر كاذباً فلم يحز اقراره والمقر له عالم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بمال
 المقر فصح الاقرار وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقر له ص اقر ومات فقال ورثته انه اقر
 تلجئة حالف المقر له باله لقد اقر لك اقراراً صحيحاً ط وارث ادعى ان مورثه اقر تلجئة قال
 بعضهم له تحليف المقر له ولو ادعى انه اقر كاذباً لا يقبل قال في نور العين يقول الحقير كان ينبغي
 ان يتحد حكم المشتكين ظاهراً اذا الاقرار كاذباً موجود في التلجئة ايضاً ولعل وجه الفرق هو
 ان التلجئة ان يظهر احد شخصين او كلاهما في العلن خلاف ما تواضعا عليه في السر ففي
 دعوى التلجئة يدعى الوارث على المقر له فعلا له وهو تواضعه مع المقر في السر فلذا يخلف
 بخلاف دعوى الاقرار كاذباً كما لا يخفى على من اوتي فيها صافياً اه من اواخر الفصل
 الخامس عشر ثم اعلم ان دعوى الاقرار كاذباً انما تسمع اذا لم يكن أمراً عاملاً لو كان لتسمع

كما لو خدع سبب
 بخلاف ما لو اتحد السبب
 او الشهود او اشهد على
 صك واحد او اقر عند
 الشهود ثم عند القاضي او
 بعكسه ابن مالك والاصل
 ان المعروف او التكر اذا
 اعيد معرفة كان اثباتاً
 عين الاول او منكراً فيغيره
 ولو نسي الشهود افي
 مواطن له موضعين فهما
 ما لا زمانه علم تخادع وقيل
 واحد وتماه في الخاتمة
 (قوله ثم ادعى) المقر (انه
 كاذب في الاقرار يخلف
 المقر له ان المقر لم يكن
 كاذباً في اقراره) عند الثاني
 وبه يفتي درر (وكذا)
 الحكم بجري (لو ادعى
 وارث المقر) فيجانب
 (وان كان الدعوى على
 ورثة المقر له فليعين عليهم
 بالعلم الا لا تعلم انه كان كاذباً)
 صدر الشريعة

باب الاستثناء وما في معناه ﴿ في كونه مقبراً كالشرط ونحوه ﴾ (هو) عندنا (تكلم بالباقي بعد التثنية باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي وثبات باعتبار الأجزاء) فالقائل له على عشرة الأثلاثه له عبارةتان مطولة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد التثنية اي بعد الاستثناء (وشرط فيه الاتصال) بالمستثنى منه (الانصرورة كنفس او سعال او ٦٣٣ اخذ فم) به يفتي (والنداء بينهما الانصر) لانه للتنبيه والتأكيد (كقوله لك على الف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك على الف فشهدوا الا كذا ونحوه) مما بعد فاصلان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء (فن استثنى بعض ما قرره صح) استثنائه ولو الاكثر عند الاكثر (ولزمه الباقي) ولو بما لا يقسم كهذا العبد افلان الاثله او ثلثيه صح على المذهب (و) الاستثناء (المستغرق باطل ولو فيها يقبل الرجوع كوصية) لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء فاسدهو الصحيح بومرة وهذا (ان كان) الاستثناء (و) (من) لفظ المصدر (أو مساويه) كجاءني (وان بغيرها كعبدي احرار الا هؤلاء او الاسلاموا غنائم وراشدا) ومثله نسائي طوائق الا هؤلاء او الا زبيب وعمره وهند (وهم

لكن للعلامة ابن نجيم رسالة في امره: فأقرت في حقها البتة فلا نة بمبلغ معين ثم وقع بينهما تبارؤ عام ثم ماتت فدعى الوصى انها كاذبة فافتي بسلم دعواه وتحليف البت وعدم صحة الحكم قبل التحليف لانه حكم بخلاف المتفق به وان البراء هنا لا يمنع لان الوصى يدعى عدم لزوم شيء بخلاف ما اذا وقع المقر المال المقر به فإنه ليس له تحليف المقر له لانه يدعى استرجاع المال والبراء مانعة من ذلك أما في الاولى فإنه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه فافتراق والله تعالى اعلم

باب الاستثناء وما في معناه ﴿

(قوله تكلم بالباقي) اي معنى لاصوره درر (قوله بعد التثنية) بضم فسكون وفي آخره ألف مقصورة اسم من الاستثناء سائحاني (قوله لانه للتنبيه) اي تنبيه المخاطب وتأكيده الحجاب لان المنادى هو المخاطب ومفاده لو كان المنادى غير المقر له يضر وقيل عن الجوهرية ولم أره فيها لكن قال في غاية البيان ولو دل لفلان على ألف درهم يا فلان الا عشرة كان جائز لانه اخرجه مخرج الاخبار لشخص خاص وهذا صيغته فلا بعد فاصلا اه تأمل وفي الولو الجية لان النداء لتثنية المخاطب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصار من الاقرار اه (قوله ولو الاكثر) اي اكثر من النصف كذا في الهامش (قوله لفظ المصدر) كعبدي احرار لاعيدي (قوله مساويه) كقوله الاماميك (قوله وان بغيرها) بأن يكون أخص منه في المفهوم لكن في الوجوب يساويه (قوله ايها البقاء) اي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظي فلا يضر اهال المعنى (قوله ووقع ثنائ) وان كانت الست لاصحة لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا لا يجعل كأنه قال انت طالق ثلاثا الأربعة فكان اعتبار اللفظ اولى غاية (قوله كاصح) فصله عما قبله لانه بيان للاستثناء من خلاف المجلس فان مقدرا من مقدر صح عندها استحسانا وتطرح فبعض المستثنى مما اقره وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفر وان غير مقدر من مقدر لا يصح عندنا قياسا واستحسانا خلافا للشافعي في نحو مائة درهم الاثوابا غاية البيان لكن حيث لم يصح هنا الاستثناء يجبر على البيان ولا يمتنع به صحة الاقرار لما تقرر ان جملة المقر به لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره في الشرنبلالية عن قاضي زاده (قوله لثبوتها) اي هذه المأكورات (قوله فكانت كالثنتين) لانهما بأوصافها اثنان حتى لو عينت تعلق القعد بعينها ولو وصفت ولم تعين صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله لكن في الجوهرية) ومثله في الشنايع وقله قاضي زاده عن الذخيرة كفي الشرنبلالية وفيها قال الشيخ على عشر دراهم

الكل صح) الاستثناء وكذا ثلث مالى لزيد الا الفوا الثالث الف صح فلا يستحق شيأ اذ الشرط ايها البقاء لاحقيقة حتى لو طلقها ستا الا اربعا صح ووقع ثنائ (كما صح استثناء الكبلى والوزنى والمعدود الذى لا تتفاوت آحاده كالفوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة) استحسانا لثبوتها في الذمة فكانت كالثنتين (وان استغرقت القيمة) جميع ما اقر به) لاستغراقه بغير المساوى (بخلاف) له على (دينار المائة درهم لاستغراقه بالمساوى) فيبطل لانه استثنى الكل بجزء لكن في الجوهرية وغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيء

الادبارة وقيمتها اكثر من الاكر بر كذالك ان مشينا على ان استثناء الكل بغير لفظه صحيح ينبغي ان يبطل الاقرار لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال على دينار الامانة درهم بطل الاستثناء لانه اكثر من الصدرة ما في هذا الكيس من الدراهم فلان الا لغير نظر ان في اكثر من الف فالزيادة للمقر له والالتف للمقر وان ألف أو أقل فكما للمقر له لعدم صحة الاستثناءات ووجه ظاهر بالتأمل اه قلت فكان ينبغي للمصنف ان يثني على ما في الجوهره حيث قال فيما قبله وان استغرقت تأمل **(قوله فيحجر)** الظاهر ان في المسئلة روايتين مبيتين على ان الدراهم والدنانير جنس واحد او جنسان ح **(قوله مخرجا)** بالبناء للمفعول **(قوله يلزمه تسعمائة الخ)** لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فيثبت اقامهما وهذه رواية ابن سايان وفي رواية ابن حفص يلزمه تسعمائة قالوا والاول اصح كما في صحيح قاضيخان في شرح الزوائد الثاني وهو الموافق لقواعد المذهب كما في الرمز حموي وكتب السامحاني على الاول هذا ظر على مذهب الشافعي من انه خروج بعد دخول واما على مذهبه من ان التركيب مفاده مفرد فكانه قال له تسعمائة وتسعمائة وخمسون فهو جيب لتسعمائة لانها اقل حتى انهم قالوا ثمة الخلاف تظهر في مثل هذا التركيب فمضد ما يلزمه الاقل لانه لما كان تكلم بالباقي بعد التباين شككتنا في الحكم به والاصل فراغ الذم وعند الشافعي لما دخل الالف صار الشك في المخرج فيخرج الاقل زايي وصححه قاضيخان اه وتعيرهم بقولهم قالوا والاول اصح يفيد التبري تأمل **(قوله في المخرج)** بالبناء للمفعول **(قوله مخرج الاقل)** وهو مادون المصنف لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا فلو جينا النصف وزيادة درهم لان ادنى ما تحقق به القية القصص عن النصف بدرهم **(قوله او فلان)** ولو شاء لالتزمه ولو الجية **(قوله على خطر)** كأن حلفت فلك ما دعيت به فلو حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على انه يلزمه فله استرداده كافي البحر في فصل صاحب الورثة وقيد في البحر التعاقب على خطر بأن يلتزم من دعوى الاجل قال وان تضمن كذا اجزاء رأس الشهر فكك على كذا لزمه للجال ويستحلف المقر له في الاجل اه تأمل وفي البحر ايضا ومن التعاقب يبطل له الف الا ان يبطل غير ذلك وأرى غيره أوفيا أعلم وكذا شهدوا أن له على كذا فبأعلم **(قوله فانه يجز)** أي في تعليقه بكائن لانه ليس تعليقا حقيقة بل مراده به ان يشهدهم لتبرأ ذمته بعد موته ان جحد الورثة فهو عليه مات او عاش لكن قدم في متفرقات البيع انه يكون وصية **(قوله بطل اقراره)** على قول ابن يوسف ان التعليق بالمشيئة ابطال وقال محمد تعليق بشرط لا يوقف عليه والخمرة تظهر فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله انت طابق عند ابن يوسف لا يقع لانه ابطال وقال محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذكر الجزاء لم يتعلق وبقي الخلاف من غير شرط كفاية ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ايقاع الخلاف لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة والكلام معه لا يكون ايقاعا عيني **(قوله لو ادعى المشيئة)** اي ادعى انه قال ان شاء الله تعالى ح **(قوله قاله المصنف)** قال الرملي في حواشيه أقول الفقه يقتضي أنه اذا ثبت اقراره بالبيئة لا يصدق البيئة أما اذا قال ابتداء أقررت له بكذا مستثني في اقراره يقبل قوله بالبيئة كأنه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لانه يريد ابعاله بعد تقررره تأمل اه **(قوله لدخوله تبعا)** ولهذا الواستحق البناء في البيع قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بتقايه بل يجزى المشتري بخلاف البيت تسقط

فيحجر (واذا استثنى عددان بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجا نحو له على الف درهم الامانة درهم (او خمسين) درهما فيلزمه تسعمائة وخمسون على الاصح بحر (واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحو له على مائة درهم الاشياء او) الا (قيل او) لا (مضائز مه أحد وخمسون) لوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج الاقل (ولو وصل اقراره بأن شاء الله تعالى او فلان او علقه بشرط على خطر لا يكائن كأن مت فانه يجز (بطل اقراره) بقى لو ادعى المشيئة هل يصدق أم أزه وقدمنا في الخلاف ان المعتمد لا يفيك ان الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله المصنف (صح استثناء البيت من الدار لاستثناء البناء) فمعهما لدخوله تبعا فكان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز

(وان قال بناؤها الى وعرضها لك كان له البناء ايضا لدخوله تبعا
الا اذا قال بناؤها الى يد الارض اعمره فكما قال (و) استثناء (فصل الحاتم ونحلة البستان وطوق الجارية كالبنا) فيما مر (وان
قال) مكلف (له على الف من ثمن عبد ح) ٦٣٥ ماقبضته (الجملة صفة عبده قوله (موصولا) باقرباره حال منها ذكره

في الحاة) فليحفظ (وعينه)
اي عين العبد وهو في يد
المقر له (قال سلمه الى المقر
لزمه الانفس والا) عملا
بالصفة (وان لم يعين) اميد
(لزمه) الا انه (مطلقا)
وصل ام فصل وقوله
ما قبضته لغو لانه رجوع
(كقوله من ثمن خمر او
خزير او مال قمار او حر
او ميتا اودم) فيلزمه مطلقا
(وان وصل) لانه رجوع
(الا اذا صدقه او اقام
بيته) فلا يلزمه (ولو قال
له على) انب درهم حرام
از ربا فهي لازمة مطلقا
وصل ام فصل لاحتمال
حله عند غيره (ولو قال
زورا او باطلا لزمه ان
كذبه المقر له والا) بأن
صدقه (لا) يلزمه (والاقرار
بالبيع تلجئة) هي ان يلجئك
ان تأتي امرأ باطنه على
خلاف ظاهره فانه (على
هذا التفصيل) ان كذبه
لزم البيع والا (ولو قال
له على الف درهم زبوف)
ولم يذكر السبب فهي كقوله
على الاصح بحر (ولو قال

حصته من الثمن (قوله وان قال بناؤها الى) قال في الذخيرة واعلم ان هذه خمس مسائل وتخرج منها
على اصلين الاول ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار في بعض
مادخل تحت الاقرار لا تصح والثاني ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا غيره اذا عرفت هذا
فنقول اذا قال بناؤها الى وارضها فلان انما كان فلان لانه اولا ادعى البناء وثانيا اقربه فلان
تبعا للارض والاقرار بعد الدعوى صحيح واذ اقل ارضها لي وبناؤها فلان فكما قل لاء اولا
ادعى البناء لنفسه تبعا وثانيا اقربه فلان والاقرار بعد الدعوى صحيح ويؤمر المقر له بنقل البناء
من ارضه واذا قال ارضها فلان وبناؤها الى فهما فلان لانه اولا اقربه بالبناء تبعا وثانيا ادعاه
لنفسه والدعوى بعد الاقرار في بعض ما تناوله الاقرار لا تصح واذ اقل ارضها فلان وبناؤها
فلان آخر فهما للمقر له الاول لانه اولا اقر بالبناء له تبعا للارض وقوله وبناؤها فلان آخر
يصبر مقررا على الاول والاقرار على الغير لا يصح واذ اقل بناؤها فلان وأرضها فلان آخر فكما
قال لانه اولا اقر بالبناء للاول وثانيا صار مقررا على الاول بالبناء للثاني فلا يباح كفاية مخصصا (قوله
فكما قال) وكذا لو قال بياض هذه الارض فلان وبناؤها الى (قوله هي البقعة) فقصر الحكم
عليها يمنع دخول الوصف تبعا (قوله فص الحاتم) انظر ما في الحامدية عن الذخيرة (قوله ونحلة
البستان) الا ان يستثنى باصولها لان اصولها دخلت في الاقرار قصد الاتباع وفي الحانية بعد
ذكر الفص والنحلة وحلية السيف قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الا ان يتم المدعى البيعة
على مادعاه لكن في الذخيرة لو اقر بارض اودار لرجل دخل البناء والاشجار حتى لو اقام المقر
بيته بعد ذلك على ان البناء والاشجار له لم يقبل بيته اه الا ان يحمل على كونه منفصلا لاموصولا
كما اشار لذلك في الحانية سائحاني (قوله وطوق الجارية) استشكل بأنهم نقضوا انه لا يدخل
معهما تبعا الا المعتاد للمهنة لا غيره كالعاقق الا ان يحمل على انه لا قيمة له كثيرة اقول ذلك في البيع
لانه وما عليه للبائع اما هنا ما اقربها ظهر انها للمقر له والظاهر منه ان ما عليها لمالكها فبقيت
ولو جليل تأمل (قوله فيما مر) اي من انه لا يصح (قوله له على الف) قيده لانه لو قال ابتداء
اشترت منه ميعا الا اني لم اقبضه قبل قوله كقول البائع بعته هذا ولم اقبض الثمن والمبيع
في يد البائع لانه منكر قبض المبيع او الثمن والقول للمكر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد
قوله له على كذا رجوع فلا يصح افاده الرمي (قوله حال منها) اي من الجملة (قوله فان سلمه)
لعلمهم ارادوا بالتسليم هنا الاحضار او يخص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن او لانه
ليس ببيع صريح مقدس ابو السعود مخصصا (قوله ان كذبه) في كونه زورا او باطلا (قوله
ان كذبه لزم البيع والا) وفي البائع كما لا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن
يقول لا خرافي اقرتك في العلانية بمال وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى
لا يملكه المقر له سائحاني (قوله صدق مطلقا) لان الغاصب يغصب ما يبصاف والمودع

له على الف من ثمن متاع او قرض وهي زبوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال (من غصب او وديعة الا انها زبوف
او تبهرجة صدق مطلقا) وصل ام فصل (وان قال ستوقه او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) لانه ادرهم مجاز (وصدق)
بيته (في غصبه) او اودعني (ثوبا اذا جاء بمعيب) ولا يئنه (و) صدق (في له على الف) ولو لم يئن متاع مثلا (الا انه ينقص كذا)

اي الدرهم وزن خمسة لا وزن سبعة (متصلا وان فصل) بلا ضرورة (لا) يصدق لصحة استثناء القدر لا الوصف كالزيادة (ولو قال) آخر (اخذت منك الفا وديعة فهل كنت) في يدى بالاتعد (وقال الآخر بل) اخذتها منى (غصبا ضمن) المقر لا قراره بالاخذ وهو سبب الضمان (وفي) قوله انت اعطيتني وديعة وقال الآخر بل (غصبته) منى (لا) يضمن بل القول له لانكاره الضمان (وفي هذا كان وديعة) او قرضا لى (عندك فأخذته) منك ٦٣٦ (فقال) المقر له بل هو لى اخذه المقر له

لوقائما ولا يقبضه لا قراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان (وصدق من قال آجرت) فلانا (فرسى) هذه (او نوبى هذا) فركبه او لبسه (او اعمرته) نوبى او اسكنته بيقى (ورده او خاط) فلان (نوبى هذا) بكذا فقبضته) منه وقال فلان بل ذلك لى (فالقول للمقر) استحسانا لان اليد فى الاجارة ضرورة بخلاف الوديعة (هذا الالف وديعة فلان لابل وديعة فلان قال الالف للاول وعلى المقر) الف (مثله للثانى بخلافه) فلان لابل فلان (بلا ذكر ايداع) حيث لا يجب عليه للثانى شئ) لانه لم يقرب بايداعه وهذا (ان كانت معينة وان كانت غير معينة) لزمه ايضا كقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله وان كانت بعينها فعلى الاول وعليه للثانى

يودع ما عنده فلا يقتضى السلامة ومما يكثر وقوعه فى التاترخانية امرتى هذه الدابة فقال لا ولكنتك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها فلا ضمان والا ضمن وكذا دفعتها الى عارية او اعطيتها عارية وقول ابو حنيفة ان قول اخذتها منك عارية وجحد الآخر ضمن واذا قل اخذت هذا الثوب منك عارية فقال اخذته منى بيعا فالقول للمقر ما لم يلبسه لانه منكر الثمن فان لبس ضمن امرتى هذا فقال لا بل آجرتك لم يضمن ان هلك بخلاف قوله غصبته لكن يضمن ان كان استعماله (قوله اى الدرهم) مثله فى الشرع لابلية لكن فى العيني قوله الا انه ينقص كذا اى مائة درهم وهذا ظاهر فقال (قوله ولا يقبضه) فيه ان فرض المسئلة فى المشار اليه الا ان يقال كان موجودا حين الاشارة ثم استهلك المقر تأمل فقال (قوله هذا الالف وديعة فلان الخ) وسأنى قيل الصلح ما لوقال اوصى ابنى بثلاث ماله فلان بل فلان (قوله لانه لم يقرب بايداعه) اى فلم يكن مقرا بسبب الضمان بخلاف الاول فانه حيث أقر بأنه وديعة فلان آخر يكون ضامنا حيث أقرها بالاول لصحة اقراره بها الاول فكانت ملك الاول ولا يمكن تسليمها للثانى بخلاف ما اذا باع الوديعة ولم يسلمها للمشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يمكن دفعها لرهبها هذا ما ظهر فأمل (فرع) اقر بمالين وأستثنى كله على الف درهم ومائة دينار الادرها فان كان المقر له فى المالين واحدا يصرف الى المال الثانى وان لم يكن من جنسه قياسا الى الاول استحسانا لومن جنسه وان كان انقر له رجلين يصرف الى الثانى مطلقا مثل فلان على الف درهم وفلان آخر على مائة دينار الادرها هذا كله قولهما وعلى قول محمد ان كانا لرجل يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء اصلا تاترخانية عن المحيط (قوله اكثرهما قدرا) اى لو جنسا واحدا فلو جنسين كاللف درهم لابل الف دينار لزمه الا لكان ط مخلصا (قوله ولو قال الدين الخ) عبارة للحاوى القدسى قال الدين الذى لى على فلان ولم يسأله على القبض اه بلا ذكر لفظة لو لم يحجر كذا فى الهامش (قوله لما مر) اوائل كتاب الاقرار (قوله فيلزم التسليم) اى فلا تصح هبة من غير من عليه الدين الا اذا سأل على قبضه (قوله ولو لم يسأله الخ) لو هنا شرطية لا وصلية (قوله واسمى الخ) حاصله ان سلطه على قبضه او لم يسأله ولكن قال اسمى فيه عارية يصح كفى فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الثانى يكون اقرارا وتكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كما ذكره الشارح فبأمر وانما اشترط قوله واسمى عارية ليكون قرينة على ارادة اضافة النسبة وعليه بحمل كلام المتن ويكون اطلاقا فى محل التقيد فلا اشكال حينئذ فى جعله اقرارا ولا يخالف الاصل المار للقرينة الظاهرة وفى شرح الوهبانية امرأة قالت الصداق

منها ولو كان المقر له واحدا يلزمه اكثرهما قدرا و افضلهما وصفا) نحو له الف درهم لابل الفان او الف (الذى) درهم جبال لابل زبوف او عكسه (ولو قال الدين الذى لى على فلان) فلان (او الوديعة التى عند فلان) هى فلان فهو اقرار له وحق القبض للمقر (لكن) (لو سلم الى المقر له برى) خلاصة لكنه يخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال فى الحاوى القدسى ولو لم يسأله على القبض فان قال واسمى فى كتاب الدين عارية صح وان لم يقبله لم يصح قال المصنف

الذى لى على زوجى ملك فلان بن فلان لاحق لى فيه وصدقها المقر له ثم أبرأت زوجها قيل بىراً وقيل لا والبراءة أظهر لما اشار اليه المرغينانى من عدم صحة الاقرار فيكون الابرأ ملاقيا لمحلها اه فان هنا الاضافة للملك ظاهرة لان صداقها لا يكون لغيرها فكان اقرارها له حبة بلا تسلط على القبض واعاد الشارح المسئلة في متفرقات الهبة واستشكلها وقد علمت زوال الاشكال بعون الملك المتعال فاغتتمه (قول له وهو المذكور) اى قوله وان لم يلقه لم يصح

باب اقرار المريض

(قول له وحده) مبتدأ وقوله مراخىء في الهندية المريض مرض الموت من لا يخرج لحوائجه خارج البيت وهو الاصح اه وفي الاسماء عليه من به بعض مرض يشكى منه وفي كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضى مصالحه لا يكون به مريضاً مرض الموت وتعتبر تبرعته من كل ماله واذا باع لوارثته او وهبه لا يتوقف على اجازة باقى الورثة (قول له نافذ) لكن يحلف الغريم كما مر في باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء قال في الاصل اذا أقر الرجل في مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز وان احاط ذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصدق الورثة اه وهكذا في عامة الكتب المعتمدة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقاره للاجني يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبى ان يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذى اقر به ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع ان الانسان يريد ان يتصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا خلاه وبه منه اولئلا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايذاء في الجملة بوجه ما واما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا المحققين وهو العلامة على المقدسى كما في حاشية الفصولين للرملى اقول وبما يشهد لصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفتية اقر الصحيح بعبد في يدايه فلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين ان يموت الابن او لا فيبطل وبين ان يموت الاب او لا فيصح فصار كالاعتراف المبتدأ في المرض قال استاذنا فهذا كالتنصيص على ان المريض اذا اقر بعين في يده للاجني فاما يصح اقراره من جميع المال اذا لم يكن تملكه اياه في حال مرضه معلوما حتى امكن جعل تملكه اظهاراً فاما اذا علم تملكه في حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث المال قال رحمه الله وانه حسن من حيث المعنى اه قلت وانما قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية مخالف لما اطلقوه من مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحاً مطلقاً وان احاط به الله سبحانه أعلم معين المفتى ونقله شيخ مشايخنا من الاعلى ثم قال بعد كلام طويل قال الذى تحررنا من المتون والشروح ان اقرار المريض للاجني صحيح وان احاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تمتشى غالباً الاعلى ظاهر الرواية وفي البحر من باب قضاء الفوائت متى اختلف الترجيع رجح اطلاق المتون اه وقد علمت ان التفصيل

وهو المذكور في عامة
المعتبرات خلافاً للخلاصة
فتأمل عند الفتوى

باب اقرار المريض

يعني مرض الموت وحده
مر في اقرار المريض وسيجيئ
في الوصايا (اقراره بدين
لاجني نافذ من كل ماله)
بأن عمر ولو بعين فكذلك
الا اذا علم تملكه لها
في مرضه فيقيد بالثلث
ذكره المصنف

في مبيته فيلحفظ (واخر الارث عنه ودين الصحة مطلقا) (وما لزمه في ح ٦٣٨) مرضه بسبب معروف) بيته او بمعاينة

خلف ما اطلقه وان حسنه من حيث انني لا الرواية اه وقد علمت ان ما نقله المشرح عن
النصف لم يرضه النصف الا اذا علم ملكها اى بقا ملكها في زمن مرضه (قوله في مبيته)
وهو معين الخ لا يفسد (قوله ودين الصحة) مبتدا خبره جملة قوله (قوله في ابطالة) اى ان لم
تجره الورثة لكونها وصية لزوجته الوارثة (قوله والمريض) بخلاف الصحيح صحيح كفى حجر النهاية شرح
الغاية (قوله ليس له) اى لمرض ومفاده ان شخص الصحيح صحيح كفى حجر النهاية شرح
المتنقى (قوله بعض الغرماء) ولو غرماء بمحبة (قوله اعطاهم) بهنزا عطاهم ونصبه و اضافته
الى من (قوله فلا يسل لهما) بفتح اليا واللام واسكان السين المهمة اى بل يشار كهما غرماء
الصحة لان ما حصل له من الشكاح وسكنى الدار لا يباح لتعلق حقهم فكان تخصيصها ايضا
لاحق غرماء بخلاف ما بعده من المستلثين لانه حصل في يده مثل ما نقد وحق الغرماء تعلق
بمعنى التركة بالابصورة فاذا حصل له مثله لا يعد تقويتا كفاية (قوله اى ثبت كل منهما) اى
من القرض والشراء (قوله اذا اقر الخ) ولولا وارث عليه دين فقر بقبضه لم يجز سواء وجب
لدين في صحة او لا ليعلى المريض دين اولا فقلنا اقرت بقبض مهرها فلومات وهى زوجته
ارعة تسمى بجزا اقرارها لان ما قلنا قبل دخوله جاز جع فصولين وقع عت مريض قال في
مرض موته ليس لى فى الدنيا شئ منهم مات فلبعض الورثة ان يخلفوا زوجته وبنته على انهما
لا يمان شيئا من تركته استوفى بطريقة اسع وكذا لو قال لى لى فى الدنيا شئ سوى هذا حادى
الزاهدى فرمى ق لاقضى عبد الجبار وعت له امانا تجرى واسنق للاسرا لرحم الدين ابراه
الزوجة زوجها فى مرض مرتبها الذى ماتت فيه موقوف على اجازة ثبة الورثة فتاوى الشافى
حامدية كذا فى الهامش (قوله الوديعه اولى) لانه حين اقرها على انها ليست من تركته ثم
اقراره بالدين لا يكون شاعلا ناذ يمكن من جملة تركته بزوية (قوله وبراؤ مديونه وهو
مديون) قيده احترازا عن غير مديون فان ابراهه الاجنبى نافذ من الثلث كما فى الجوهره
سأئنى (المدية) اقر فى مرضه شئ فقلنا كنت نقلته فى الصحة كان بمنزلة الاقرار فى المرض
من غير اسناد الى زمن الصحة اشياء وفى البرازية عن المتنقى اقر فيه اربعه عده من فلان
وقبض الثمن فى محضته وصدقه المشتري فيه صدق فى البيع لا فى قبض الثمن الا من الثلث اه
نقله فى نور العن عن الطلاصة ونقل فيه عن الحانية اقراره ابرأ فلانا فى محضته من دينه لم يجز
الا بملك الشاهد للرجال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض ايمك انشاء فيملك الاقرار به ثم
قل فاعل فى المسئلة رواين أو أحدهما سموا والمظهر ان ما فى الحانية اصح وقال ايضا قوله
لا يملك الشاهد للرجال خالف فيها ايضا انه يجوز ابرأ الاجنبى الا ان يخص عام القدرة على
الاشياء يكون فلا وارثا او يكون الوارث كفيلا فلان الاجنبى فى الطلاق نظر اه قلت
او يكون المقر مديونا كقوله النصف (قوله اجنبيا) الا ان يكون الوارث كفيلا عنه فلا
يجوز اذ لم يكفى لبراءه الاصيل جامع لفصولين وواقرا الاجنبى باستيفائه دينه منه
صادق كدفعه فى الوالدية (قوله فلا يجوز) سواء كان من دين له عليه اصدلة او كفالة وكذا
اقراره بقبضه واحتسابه بدلى غيره فصولين وفى الهامش اقر مريض مرض الموت انه
لا يسحق عند زوجته عند حقا وبراؤتهما من كل حق شرعى ومات عنها وورثة غير هاء له تحت
سو كان المريض مديونا لوالته او لغيره فوجبة محضه ان يقول لاحق لى عليه كقوله بقوله (وقوله لا يمكن لى على هذا المطلوب شئ) (بدها)

يدها اعيان وله بذمتها دين والورثة لما يجزوا الاقرار لا يكون الاقرار صحيحا حامدا (قوله
يشتمل الوارث) صرح به في جامع الفصولين حيث قال مريض له على وارثه دين فابراه لم يجز
ولو قال لم يكن لي عليك شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لادبائه اه وبني ابي ادمي الوارث الآخر
ان المقر كاذب في اقراره ان يخاف المقر له بأنه لم يكن كاذبا بناء على قول ابي يوسف النخعي به
كما مر قبيل باب الاستثناء وفي الغزالية ادعى عليه ديونا ومالا ودبعا فصالح الطالب على يسير سراد
اقر الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات
فبرهن الوارث انه كان يورثني عليه اموال كثيرة وانما قصد حرماننا لا نسمع وان كان المدعى عليه
وارث المدعى وجري ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على ان امانا قصد حرماننا بهذا الاقرار نسمع
اه وبني ابن يكون في مسائلنا كذلك لكن فارق في الاشياء بكونه منهما في هذا الاقرار تقدم
الدعوى عليه والصالح جملة على يسير والكلالة عند عدم قرينة على التهمة اه قلت وكثيرا
ما قصد المقر حرمان بقية الورثة في زماننا وتدل عليه قرائن الاحوال القريبة من الصريح
فعلى هذا نسمع دعواه بأنه كان كاذبا وقيل ينتهم على قيام الحاق على المقر له والخذال
السامحاني ما في اثنين اقرار ابراه وكلاهما لا يصح لوارث كما في الثنون والشروع فلا يعول
عليه فلا يصير حالة الاسقاط لارث الجاهل اه وبالله اعلم (قوله صحيح قضاء) مصر في الفروع
قيل باب الدعوى (قوله لا يسقط في الاشياء) قول قد خالفه علماء عصره واقتوا
بعدم الصحة منهم ابن عبد المال والمقدسي واخو المصنف والشافعي والزملي وكتب الجوزي
في الرد على ما قاله نقلا عن تقدمه كتابة حسنة فلتراجع اقول وحاصل ما ذكره الزملي ان قوله
لم يكن عليه شيء مطابق لما هو الاصل من خلو ذمته عن دينه فليس اثر ابراه كاعتزائه بعين
في يد زيد بأنها لزبد فانتفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من تركه اعمه وليس له على
زوجي مهر على المروج بخلاف ما قلنا فان اقرارها بما في يدها قرار يملكها للوارث بلا
شك لان اقصى ما يستدل به على الملك اليد فكيف يصح وكيف تنفي التهمة واليقول
مصرحة بأن الاقرار بالعين التي في يد المقر كالقرار بالدين واذا صح في المهر على الصحيح
مع ان الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيما فيه الملك مشاهدا يابده لو كانت الامتعة بيد
الاب فلا كلام في الصحة وفي حاشية البيرى الخواب ان ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة
النفي وما استدل به المصنف في الدين لا بالعين وهو وصف في الذمة وانما يصح مالا بقبضه (قوله
او مع اجني) قال في نور العين اقراره ولا اجني بدين مشترك بصل اقراره عندها اقرارا
في الشركة او تكاذبا وقال محمد الاجني خصته لو امكن الاجني الشركة وبالعكس ما ذكر
محمد ويجوز ان يقال انه على الاختلاف الصحيح انه لم يجز على قول محمد كقولنا (قوله
الا ان يصدقه) اي بعد موته ولا غيره لاجازتهم قبله في خزانة المقتنين وان اشار صاحب
الهداية الضده اجاب به ابنه نظام الدين وحائده عماد الدين ذكره الفهستاني شرح الماتني
وفي التعمية اذا صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حيساته لا يحتاج لتصديقهم بعد وفاته
وعزاه لحاشية مسكين قال فلم تجعل الاجازة كالتصديق ولعله لانهم اقرؤا اه وقدم
الشارح في باب الفصولي وكذا وقف ببيع اى لوارثه على اجازتهم اه في المطالعة نفس البيع

يشتمل الوارث وغيره
(صحيح قضاء لادبائه)
فترفع به مطالبة الدنيا
لامطالبة الآخرة حاوي
الا المهر فلا يصح على
الصحيح بزيادة أي لظهور
أنه عليه غالبا بخلاف اقرار
الملت في مرضها بأن الشيء
الغلامي ملك ابي ادمي
لاحق ل فيه اوائه كان
عندي عارية فانه يصح
ولا يسمع دعوى زوجها
فيه كما يسقط في الاشياء
فأثلا فتنتم هذا التحرير
فأنه من مفردات كتابي
(وان اقر المرض لوارثه)
بفردة او مع اجني بعين
او دين (بصل) خلافا
للشافعي رضي الله تعالى عنه
لما حدث لاوصية لوارث
ولا اقراره بدين (الا
ان يصدقه) بقية (الورثة)
فالو لم يكن وارث آخر

من الوارث لا يصح الا باجازه الورثة يعنى فى مرض الموت وهو الصحيح وعندها يجوز لكن ان كان فيه غبن او محاباة يغير المشتري بين الرد او تكميل القيمة سائخانى **(قوله** او اوصى) فى بعض النسخ واوصى بدون الف **(قوله** لزوجه) يعنى ولم يكن له وارث آخر وكذا فى عكسه كفى الشرنبلالية قاله شيخ والذى مدنى **(قوله** صحت) ومثله فى حاشية الرمل على الاشياء فراجعها **(قوله** واما غيرهما) أى غير الزوجين وفى الهامش اقر رجل فى مرضه بارض فى يده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كالواقف المريض بعقوبه او اقرانه تصدق به على فلان وهى المسئلة الاولى قال وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او ورثته جاز فى الكل وان اقر بوقف ولم يبين انعمه او من غيره فهو من الثلث ابن الشحنة كذا فى الهامش **(قوله** صحاح) هذا مشكل فراجع **(قوله** ما زعمه الطرسوسى) أى من انه يكون من الثلث مع تصديق السلطان اهـ كذا فى الهامش **(قوله** ولو كان ذلك) أى الاقرار ولو وصية **(قوله** قبض دينه) قال فى الحاشية لا يصح اقرار مريض مات فيه قبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه الى آخر ما يأتى فى الغرب من ذلك عن نور العين وقيد بدى الوارث احترازاً عن اقراره باستيفاء دين الاجنبى والاصل فيه ان الدين لو كان وجب له على اجنبى فى مخففة جاز اقراره باستيفاء ولو عليه دين معروف سواء وجب ما اقر بقبضه بدلا عما هو مال كسمن او لا كسمل صالح دم العمد والمهر ونحوه ولو دينا وجب فى مرضه وعليه دين معروف او دين وجب بتعانة الشهود فلو ما اقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقراره اى فى حق غرما الصحة كقتله الساخنى عن المبدع ولو بدلا عما ليس بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف جامع الخصولين وفيه اوباع فى مرضه شياً بأكثر من قيمته فاقر بقبضه لم يصدق وقيل للمشتري اذ منه مرة اخرى او انقض البيع عند ابى يوسف وعند محمد ثدى قدر قيمته او نقض البيع **(قوله** ان قبض ما غصبه من) **(قوله** نحو ذلك) كأن يقر انه قبض المبيع فاسدا منه او انه رجع فيما ربه له مريضاً حوى ط «(فرغ)» اقر بدى الوارثه او لغيره ثم برى فهو كدين صحته ولو اوصى لوارثه ثم برى بطلت وصيته جامع الفصولين «(تمة)» فى التارخانية عن واقعات التاطفى شهدت المرأة شهوداً على نفسها لابلها اولاً خيرا تريد بذلك اضرار الزوج او اشهد الرجل شهوداً على نفسه بمال بعض الاولاد يريد به اضرار باقى الاولاد والشهود يعلمون ذنب وسعهم ان لا يؤدوا الشهادة الى آخر ما ذكره علامة البيرى وينبغى على قياس ذلك ان يقال ان كان المتقاضى على ذلك لا يسمع الحكم كذا فى حاشية ابن السعود على الاشياء والنظائر **(قوله** ونوعه) أى الاقرار بهذه الاشياء للوارث **(قوله** من ورثة المريض) كما اذا اقر ابن ابنه ثم مات ابن الابن عن ابية **(قوله** وسيجى) اى قريب **(قوله** بودعة) الاصول باستهلاك الودعة اى المعروفة بالينة **(قوله** مستهلكة) اى وهى معروفة **(قوله** وصورته) قد اوضح المسئلة فى الوارثية ولم يبين بهذه الصورة ان الودعة معروفة كصرح به فى الاشياء وفى جامع الفصولين رافقاً صورتها اودع اياه الف درهم فى مرض الاب او صحته عند الشهود فلما حضره الموت اقر باهلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا بدرى ما صنع كان فى ماله فاذا اقر باتلافه فولى اهـ والحاصل ان مدار الاقرار هنا على استهلاك الودعة

او اوصى لزوجه او هى له صحت الوصية واما غيرهما فويرث الكل فرضاً ورداً فلا يحتاج لوصية شرنبلالية وفى شرحه للوهبانية اقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة مة صح تصديق السلطان اوثابه وكذا لو وقف خلاف لما زعمه الطرسوسى فليحفظ **(ولو)** كان ذلك **(اقراراً)** بقبضه او غصبه او رهنه ونحو ذلك **(عنه)** اى على وارثه او عداوته او مكاتبه لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله ثم برى ثم مات جاز ذلك لعدم مرض الموت اختيار ولومات المتد لمريض وورثة اقر له من ورثة المريض جاز اقراره كقراره للاجنبى بحر وسيجى عن الصغيرية **(بخلاف اقراره له)** اى لوارثه **(بودعة)** مستهلكة فانه جائز وصورته ان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره

والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا **قوله** ٦٤١ في ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقرار بالاثبات كلها ومنها التي

كلا حقل قبل ابى وامى و
هذه الحيلة في ابراهيم المريض
وارثه ومنه هذا الشيء
الفلائي ملك ابى وامى كان
عندى عارية وهذا حيث لا
قربة وتامة فيها فابقض
قنه مهم (قريه) اى فى
مرض موته (لوارثه) يؤمر
الحال بتسليمه الى الوارث
فدأمت يردده) بزازية وفى
القنية تصرفات المريض
نافذة وانما تنقض بعد
الموت (والعبرة لكونه
وارثا وقت الموت لا وقت
الاقرار) فلو اقر لآخيه
ملائم ولله صرح الاقرار
لعدم ارثه (الا اذا صار
وارثا) وقت الموت (سبب
حديث كالزوج وعقد
الموادة) فيجوز كما
ذكره بقوله (فلو اقر لها)
اى لاجنية (ثم تزوجها
صح بخلاف اقراره لآخيه
المحجوب) بكفر او ابن
(اذا زال حجب) بإسلامه او
بموت الابن فلا يصح لان
ارثه بسبب قديم لا جديد
(وبخلاف الهبة) لها فى
مرضه (والوصية لها) ثم
تزوجها فلا تصح لان
الوصية تملك بعد الموت
وهى جئذ وارثة (قريه)
انه كان له على ابنته الميثة

المعروفة لاعليا) **قوله** (والحاصل) فيه مخالفة للاشياء ونصفها واماجمرد الاقرار للوارث
فهو موقوف على الاجازة سواء كان بعين اودين اوقبض منه او ابراءه الا في ثلاث لو
اقر باتلاف ودبته المعروفة او اقر يقبض ما كان عنده ودبته اوقبض ما قبضه الوارث
بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبى ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها
ولو مال الشركة والعارية والمعنى في الكل انه ليس فيه ايثار البعض فاعتقم هذا التحرير
قانه من مفردات هذا الكتاب اه ط (**قوله** اقراره بالامانات) اى يقبض الامانات
التي عند وارثه لا بأن هذه العين لوارثه فانه لا يصح كصرح به الشارح قريبا وصرح به
في الاشياء وهذا مراد صاحب الاشياء بقوله وينبى ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات
كلها فتنبه لهذا فان رأيتنا من نخطئ فيه ويقول ان اقراره لوارثه بها جائز مدلقاع ان تقول
مصرحة بأن اقراره له بالعين كالدين كاقدمناه عن الرمل ومن هذا يظهر لك ما فى بقية كلام
الشارح وهو متابع فيه الاشياء مخالفا للمنعول وخالفه فيه العلماء الفحول كاقدمناه وفى
الفتاوى الاسماعيلية سئل فيمن أقر فى مرضه ان لاحق له فى الاسباب والامتنعة المعلومه مع
بنته المعلومه وانها تستحق ذلك دون من وجه شرعى فهل اذا كانت الاعيان المرقومة فى يده
وملكه فيها ظاهرا ومات فى ذلك المرض فالأقرار بها لوارثه باطل الجواب نعم على ما اعتمد
المحققون ولومصدرا بالتى خلافا للاشياء وقد انكروا عليه اه ونقله السامحاني فى محتومه
ورد على الاشياء والشارح فى هامش نسخته وفى الحامدية سئل فى مريض مرض الموت
أقر فيه انه لا يستحق عند زوجته هند حقا وبراءتها عن كل حق شرعى ومات عنها وعن ورثة
غيرها وله تحت يدها اعيان وله بذمتها دين والورثة لم يجزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح
الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى اعلم اه (**قوله** ومنها التي) فيه
انه ليس باقرار للوارث كاصوبه فى الاشياء (**قوله** كلا حقل) هذا صحيح فى الدين لا فى العين
كما مر (**قوله** اوامى) ومنها اقراره باتلاف ودبته المعروفة كما فى المتن كذا فى الهامش
(**قوله** ومنه هذا الشيء) هذا غير صحيح كاعلمته مما مر قال فى البحر فى متفرقات القضاء ليس لى
على فلان شئ ثم ادعى عليه مالا او اراد تحليفه لم يخاف وعند ابى يوسف يخاف للعادة وسألت
فى مسائل شئ آخر الكتاب ان الفتوى على قول ابى يوسف اختاره آفة خوارجهم لكن
اختلفوا فيما اذا ادعاه وارث المقر على قولين ولم يرجع فى البرازية منهما شئ وقال الصدر
ان شهيد الرأى فى التحليف الى القاضى وفسره فى فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقائع
فان غلب على ظنه انه لم يقبض حين اقر يخلف الخصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يخلفه
وهذا انما هو فى التفرس فى الاخصام اه قلت وهذا مؤيد لما بحثناه والحمد لله * (تمة) *
قال فى التارخانية عن الحلاصة رجل قال استوفيت جميع مالى على الناس من الدين لا يصح
اقراره وكذا لو قال ابرأت جميع غرمائى لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم يحضون حينئذ
يصح اقراره وبراءته (**قوله** بسبب قديم) اى قائم وقت الاقرار ولو اقر لوارثه وقت اقراره
ووقت موته وخرج من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره عند ابى يوسف لا عند محمد
نور العين عن قاضيهان وفى جامع الفصولين أقر لابنته وهو حق ثم عتق فأت الاب جاز لانه لى

لان الميت ليس بوارث (كأولاً لأمراًته في مرض موته بدین سمات قبله وتمرك) منها (وارثاً) صح الاقرار (وقيل لا) قاله بدیع الدین صریفة ولواقر لیه لوارثه ولاجنی بدین لم یصح خلافاً لمحمد ٦٤٣ عمادیه (وان اقر لاجنبی) مجهول

نسبه (مما قر بنوته) وصدقه وهو من اهل التصديق (ثبت نسبه) مستند الوقت العلوق (و) اذا ثبت (بطل اقراره) لما مر ولم يثبت بأن كذبه او عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت الدسب شرئلية معزيا للنيابيع (ولو اقر لمن طلقها ثلاثاً) يعني ثلثاً (فيه) اى في مرض موته (فانها الاقل من الارث والدين) ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير شريكة في اعيان التركة شرئلية (وهذا اذا كانت في العدة) (و) طلقها بسؤالها (فادامت العدة حاز لعدم التهمة عزيمة) (وان طلقها بلا سؤالها فلها الميراث بالغا ما باع ولا يصح لاقرار لها) لانها وارثة اذ هو قارواهله أكثر المشايخ اخذوا به من كتاب الفلاق (وان اقر لعلام مجهول) النسب في مولده اوفى ببلد هو فيهاها في السن بحيث (يولد مثله) لانه ابنه وصدقه لعلام) لو تميزوا لا يحتاج تصديقه كما مر وحيث (ثبت نسبه) ولو انقر (مريضاً) اذا ثبت (شارك) لعلام

للالقن بخلاف الوصية لابنه وهو قن ثم عتق فانها تبطل لانها حينئذ لابن اه وبيانه في المنع وانظر ما كتبناه في الوصايا (قوله ليس بوارث) يفيد انها لو كانت حية وارثة لم يصح قال في الحائنة لا يصح اقرار مريض مات فيه بقض دين من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل في محته وكذا لو اقر بقضه من اجنبى تبرع عن وارثه وكل رجلا يبيع شئ معين فباعه من وارث مؤكله وأقر بقبض الثمن من وارثه وأقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح صحيح فافر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري وجحد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فافر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي لبطلان اقراره لوارثه بالقبض فمرضهما اولى مريض عليه دين محيط فافر بقبض ودعية أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث بقبل قول الوارث اه من نور العين قبل كتاب الوصية (قوله خلافاً لمحمد) «(فرع)» باع فيه من اجنبى عبداً وباعه الاجنبى من وارثه او وجهه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من الاجنبى لامن مورثه بزانية (قوله عمادية) قدما عبارتها عن نور العين (قوله لمن طلقها) اى في مرضه «(فرع)» اقراره لها اى للزوجة بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذا اعترف بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر انها استوفت شيئاً بزانية وفيها أقر فيه لامرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة اخرى لم يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا ينقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها وصحبها المهر بخلاف الاول اه «(فرع)» في التارخانية عن السراجية ولو قال مشترك او شركة في هذه الدار فهذا اقرار بالنصف وفي الغتابية ومطلق الشركة بالنصف عند ابى يوسف وعبد محمد ما يفسره المقر ولوقال في الثلاثين موصولا صدق وكذا قوله بنى وبينه اولى وله اه (قوله وان اقر لعلام) كان الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله وان اقر لاجنبى ثم اقر بنوته لان الشروط الثلاثة هنا معتبرة هناك ايضا كذا في حاشية مسكين عن الحموى (قوله اوفى ببلد) حكاية قول آخر قال في الحواشي البعقوبية مجهول النسب من لا يعلم له اب في بلده على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع لكل الدين والظاهر ان المراد به بلده هو فيه كاذكر في القنية لاسمقط رأسه كاذكره البيض لان المغربى اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثة يلزم ان يفش عن نسبه في المغرب وفيه من الحرج ما لا يخفى فليحفظ هذا اه (قوله وحيث) يبنى حذفها فان بذكرها صار الشرط بلا جواب ح (قوله هذه الشروط) اى احدها ح (قوله من حيث استحقاق المال) ان كان المراد بالمال هو المقربه كاهو ظاهر قوله كما مر اعني بان اقر لاجنبى ثم اقر بنوته ولم تثبت بسبب انتفاء شرطه انه تكرر لاحتلاله هنا وان كان المراد به الارث كاهو ظاهر قوله كالأول اقر بأخوة غيره كاهو

(الوارثة) فان انتفت هذه الشروط يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كأولاً اقر بأخوة غيره كاهو (نسبه)

عن النبايع كذا في الشربلالية فيحدر عند الفتوى (و) الرجل (صح اقراره) اى المريض (بالولد والوالدين) قال في البرهان وان عليا قال المقدسى وفيه نظر اقول الزبلى لو اقر بالجد او ابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المقدمة) ٦٤٣ - في الابن (و) صح (بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعدته وخلوه)

اى المقر (عن اختها) مثلا (واربع سواها) (و) صح (بالمولى) من جهة العتاقة (ان لم يكن والاولء ثابتا من جهة غيره) اى غير المقر (و) المرأة (صح اقرارها بالوالدين والزوج والمولى) الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لاعلى غيره قلت وما ذكره من حجة الاقرار بالاء كلاب هو الشهور الذى عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتائى في فرائضه ان الاقرار بالاء لا يصح وكذا في ضوء السراج لان النسب للآباء لا للامهات وفيه حمل الزوجية على الغير فلا يصح اه ولكن الحق يحتمل نجاع الأصلة فكانت كلاب فليحفظ (و) كذا صح (بالولدان شهد) امرأة (و) (قابلة) بتعيين الولد اما النسب فالقراش شنى ولو معتدة جحدت ولادتها فبحجة تامة كما مر في باب نبوت النسب (او صدقها الزوج ان كان) لها زوج (او كانت معتدة) منه (و)

نسبه بسبب انتفاء شرط من هذه الشروط شارك الورثة فلا يظهر وجهه اذ تقدم ان اقراره له بالمال صحيح ولا يصح الاقرار لو ارث كما مر أن المؤاخذه حينئذ ليست للمقر بل للورثة حيث شاركهم في الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعله لهذه امر الشارح بالتحرير فتأمل (قوله عن النبايع) الذى قدمه الشربلالي عن النبايع عند قوله اقر لاجنى ثم بينوته نصه ولو كذبه او كان معروف النسب من غيره لزمه ما اقربه ولا يثبت النسب اه ثم كتب هنا ما نقله الشارح عنه (قوله فيحدر) لم يظهر لى المخالفة الموجبة للتحرير تأمل ح (قوله والرجل صح اقراره) في بعض النسخ اسقاط الرجل والفظ وصح اقراره (قوله اى المريض) الاولى ترك ح (قوله وان عليا) بتحريك ثلاثة حروفه اى الوالدان وفيه نظر وجه ظاهر فهو كاقاراه بنت ابن قال في جامع الفصولين اقر بنت فلها النصف والباقي للعصبة اذ اقراره بنت جائز لا يثبت الابن اه وما ذاك الا لان فيه تحميل النسب على الابن فتدبر ط (قوله لا يصح) وسيأتى متنا التصريح به (قوله وكذا صح) اى اقرارها (قوله ولو قابلة) افاد بتقابلته بعده بقوله او صدقها الزوج ان هذا حيث جحد الزوج وادعته منه وافاد انها ذات زوج بخلاف المعتدة كما صرح به الشارح اما اذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها صرح بذلك كله ابن الكمال وسيأتى (قوله بتعيين الولد) كما علمت مما قدمناه ان الكلام فيها اذا انكر الولادة وشهادة القابلة بتعيين الولد فيها اذ تصادقا على الولادة وانكر التعيين وعبرة غاية البيان عن شرح الاقطع فتثبت الولادة بشهادتها ويلتحق النسب بالقراش اه والظاهر ان ما افاده الشارح حكمه كذلك (قوله وضح معالقا) افاد ان ما ذكره من الشروط انما هو لصحة الاقرار بالنسب لئلا يكون تحميلا على الزوج فلو فقد شرط صح اقرارها عليها فيرتها الولد وترته ان صدقها ولم يكن لهما وارث غيرها فصار كالاقرار بالاخ ويفهم هذا مما قدمنا وفي غاية البيان ولا يجوز اقرار المرأة بالولد وان صدقها يعنى الولد ولكنهما يتوارثان ان لم يكن لهما وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقها ولا يقضى بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهى ما اذا شهدت القابلة على ذلك وصدقها الولد فيثبت واما اذا صدقها زوجها فيثبت بتصادقهما لانه لا يتعدى الى غيرها اه (قوله من غيره) اى فصح اقرارها في حقها فقط (قوله قالت) اقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنا مع انه ليس بالآزم وبفرض تحقق كونه من الزنا يلزمها ايضا لان ولد الزنا واللعان يرتبهما الام فقط فلا وجه للتوقف في ذلك كذا في حاشية مسكين لائى السعود

صح (مطلقا ان لم يكن كذلك) اى مزوجة ولا معتدة (او كانت) مزوجة (وادعت) انه (من غيره) فصار كالأدعاء منها لم يصدق في حقها الا بتصديقها قالت بقى لو لم يعرف لها زوج غيره لم أره فيحدر (ولابد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه) لما مر انه حينئذ كالتناع (ولو كان المقر له عبدا لغيره اشترط تصديق مولاه) لان الحق له

(وصح التصديق) من المقرلة (بعد موت المقر) لبقاء النسب والعدة بعد الموت (الاتصديق الزوج بموتها) مقرة لانقطاع النكاح بموته ولهذا ليس له غسالة بخلاف عكسه (ولو أقر رجل ٦٤٤) (نسب) فيه تحميل (على غيره)

المصري (قوله وصح التصديق) أي ولو بعد جحدوا فقر لقول الزاوي إقراره تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم جحد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته جازاً نحائ (قوله بموتها) كذا في نسخة وهي الصواب موافقاً لما في شرحه على المتن (قوله في باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فيثبت في حق المقرين وإنما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة إن تم نصاب الشهادة بهم أي بالمقرين والأيتم نصابها لا يشترك المكذبن اهـ (قوله أو الورثة) يعني عنه قوله ومنه إقرار اثنين ط لكن كلامنا هنا في تصديق المقر وهناك في نفس الإقرار وإن كانا في المتن سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم بإقرار الأول كقوله نعم أو صدق والإقرار لا يلزم منه العلم تأمل (قوله كذوى الأرحام) فسر القريب في العناية بذوى الفروض والعصبات والبعيد بذوى الأرحام والأول أوجه لأن مولى الموالاة ارثه بعد ذوى الأرحام شرعاً لآلية (قوله ورثته) (تتمة) ارث المقرله حيث لا وارث له غيره يكون مقتصرًا عليه ولا ينتقل إلى فرع المقرله ولإلى أصله لأنه بمنزلة الوصية شيخنا عن جامع الفصولين كذا في حاشية مسكين (قوله المعروف) قريباً أو بعيداً فهو أحق بالأرث من المقرله حتى لو أقر باخ وله عمه أو خالة فلا أرث للعممة أو للخالة لأن نسبه لم يثبت فلا يرثهم الوارث المعروف درر كذا في الهامش (قوله والمراد غير الزوجين) أي الوارث الذي يمنع المقرله من الأرث (قوله وإن صدقة المقرله) صوابه المقر عليه كما عبر به في آخر ويدل عليه كلامنا من حيث قد وقوله أي الزيلعي للمقر أنه يرجع عنه محله ما إذا لم يصدق المقرله على إقراره أو يقر بمثل إقراره الخ وعزاه لبعض شروح السراجية فقوله أو يقر لاشك أن الضمير فيه للمقر عليه لا للمقرله فعمل أن المقرله صوابه المقر عليه كما عبر به صاحب المنح في كتاب الفرائض ويدل عليه قوله الآتي أن التصديق يثبت النسب ولا يكون ذلك إلا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية واعلم أنه إن شهد مع مقر رجل آخر أو صدقة المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الإقرار فلا يشترط الإصرار على الإقرار إلى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب ح اهـ وفي شرح فرائض المتنق للظاهر بسبب وصح رجوعه لأنه وصية معنى ولا شيء للمقرله من تركته قال في شرح السراجية أنسى بالنسب وهذا إذا لم يصدق المقر عليه إقراره قبل رجوعه أو يقر بمثل إقراره أما إذا صدق إقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل إقراره فلا ينفع الرجوع عن إقراره لأن نسب المقرله قد ثبت من المقر عليه اهـ فهذا كلام شرح السراجية فالصواب التعبير بعليه كما عبر به في المنح في كتاب الفرائض وإن كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وكذا عبارة الشارح في الفرائض غير محررة فتنبه (قوله عند الفتوى) أقول تحريره أنه لو صدقة المقرله فله الرجوع لأنه لم يثبت النسب وهو ما في البدائع ولو صدقة المقر عليه لا يصح رجوعه لأنه بعد ثبوته وهو ما في شروح السراجية فنشأ الاشتباه تحريف الصلة فالوضع مختلف ولا يخفى أن هذا كله في غير الإقرار بخواله (قوله نصف نصيب المقر) ولو معه وارث آخر شرح المتنق في حياته في الزمعي (قوله في حق نفسه) فصار كالشترى إذا أقر أن المانع كان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فيحجر عند الفتوى (ومن مات أبوه فأقر بأخ شاركة) (عق)

ثا ينقل من غير ولاد كما في الدرر لنفسه بالجد وابن الابن كقال (كلاخ) والمجد والجد وابن الابن لا يصح (الإقرار) (في حق غيره) إلا ببرهانه ومنه إقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدقة المقر عليه أو الورثة وهم من أهل التصديق (ويصح في حق نفسه حتى يلزمه) أي المقر (الأحكام من التلفة والحضانة والأرث إذا تصادق عليه) أي على ذلك الإقرار لأن إقرارهما حجة عليهما (فإن لم يكن له) أي لهذا المقر (وارث غيره مطلقاً) لأقربها كذوى الأرحام ولا بعيداً كمولى الموالاة عيني وغيره (ورثته والألا) لأن نسبه لم يثبت فلا يرثهم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لأن وجودهما غير مانع قوله ابن الكمال للمقر أن يرجع عن إقراره لأنه وصية من وجه زيلعي أي وإن صدقة المقرله كافي البدائع لكن نقل المصنف عن شروح السراجية أن

بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فيحجر عند الفتوى (ومن مات أبوه فأقر بأخ شاركة) (عق) في أرث) فيستحق نصف نصيب المقر (ولم يثبت نسبه) لما تقرر أن إقراره مقبول في حق نفسه فقط

اعتق العبد المبيع بقبل اقراره في العتق ولا يقبل في الرجوع بالنكح بيسانية وفي الزيلعي
 فاذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك وابن ابي ليلى
 يحمل اقراره شائما في التركة فيعطى المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان لشخص مات
 ابوما معروف فارق باخ آخر فكذب اخوه المعروف فيه اعطى المقر نصف ما في يده وعندهما
 يعني عند مالك وابن ابي ليلى ثلث ما في يده لان المقر قد اقر له بثلاث شائع في التصفين فنفذ
 اقراره في حصته وبطل ما كان في حصة اخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال
 والسدس الآخر في نصيب اخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا ونحن نقول ان في زعم المقر انه
 يساويه في الاستحقاق والمكر ظالم بانكاره فيجعل ما في يد المنكر كالهالك فيكون الباقي
 بينهما بالسوية ولو اقر باخت تأخذ ثلث ما في يده وعندنا خمسة ولو اقر ابن وبنت باخ وكذبهما
 ابن وبنت يقسم نصيب المقرين احملا وعندهما اربابا والتخريج ظاهر ولو اقر امرأة انها
 زوجة ابيه اخذ بغير ما في يده ولو اقر بمجدة هي ام الميت اخذت سدس ما في يده فيعامل فيما
 في يده كماعامل لو ثبت ما قر به اه وتعلمه فيه (قوله ابن ابي) من اخيه الميت (قوله اتنى)
 هذه مسألة الدور الحكمي التي عدّها الشافعية من موانع الارث لانه يلزم من التوريث
 عدمه ببيانه انه اذا اقر اخ حائرا بن للميت ثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يكون
 الاخ وارثا حائرا فلا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان آيات الارث تؤدي الى
 نفيه وما دى آياته الى نفيه اتنى من اصله وهذا هو الصحيح من مذهبه لكن يجب على المقر
 باطنا ان يدفع للابن التركة اذا كان صادقا في اقراره (قوله وظاهر كلامهم نعم) يعني ظاهر
 كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن ويثبت نسبه في حق نفسه فقط فيرث الابن دونه لما قالوا
 ان الاقرار ينسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من الثقة والحضانة لافي
 حق غيره وقد رأيت المسئلة منقولة ولله تعالى الحمد والمئة في فتاوى العلامة قاسم بن قطلوبغا
 الحنفى وصه قال محمد في الاملاء ولو كانت للرجل عمة او مولى نعمة فأقرت العمة او مولى
 النعمة باخ للميت من ابيه او اومه او ابي عم اخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف
 اقرباؤه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره حجة على نفسه اه هذا كلامه ثم قال فلما لم
 يكن في هذا دور عندنا لم يذكر في الموانع وذكر في باب اه (قوله الى نصيبه) فيجعل كانه
 استوفى نصيبه ولان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون لان الدينون قضى بامانها ثم تاقى
 قصاصا فقد اقر بدين على الميت فيلزم المقر كما مر قبل باب الاستثناء ولا يجزى في هذه المسئلة
 الخلاف السابق كالا يخفى على الحاذق (قوله بعد حلفه) اى حلف المنكر اى لاجل الاخ
 لاجل الغريم لانه لا ضرر على الغريم فلا ينافى ما بيني ولونكل شاركا المقر (قوله لكنه)
 الاستدراك يقتضى ان لا يحلف في الاولى وبه صرح الزيلعي وهو مخالف لما قدمه عن الاكمل
 ومرجوا (قوله بخلاف) اى المنكر بالله لم يثبت انه قبض الدين فان نكل برئت ذمة الدين
 وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يحلف لحق الغريم لان حقه كله
 حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهنالم يحصل الا بالنصف فيحلفه زيلعي

قلت بقى لو أقر الاخ باين
 هل يصح قال الشافعية
 لان ما أدى وجوده الى
 نفيه اتنى من أصله ولم أره
 لأنثنا صريحا وظاهر
 كلامهم نعم فليراجع (وان
 ترك) شخص (ابن وله
 على آخر مائة فأقر احدهما
 بقبض أبيه خسين منها
 فلاشئ للمقر) لان
 اقراره ينصرف الى نصيبه
 (والآخر خمسون) بعد
 حاقه انه لا يعلم ان اياه
 قبض شطر المائة قاله الاكمل
 قلت وكذا الحكم لو اقر
 ان اياه قبض كل الدين لكنه
 هنا يخالف لحق الغريم زيلعي

* (فصل في مسائل شتى) *
 (أقرت الحرة المكلفة بدين)
 لاخر (فكذبها زوجها
 صح) اقرارها (في حقه
 ايضا) عند أبى حنيفة
 (فتجب) المقر (وتلازم)
 وان تضر الزوج وهذه
 احدى المسائل الست
 الخارجة من قاعدة الاقرار
 حجة قاصرة على المقر ولا
 يتعدى الى غيره

وهي في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فأقر آخر بدين فان له حبه وان تضرر المستأجر وهي واقعة القوتى ولم ترها صريحة (وعندها لا) تصدق في حق الزوج ٦٤٦ فلا تجبس ولا تنازع در رققت وينبغي ان يعمل

(قوله وهي في الاشياء) وعبارتها الاقرار بحجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو اقر المؤجر ان الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فللدائن حبه وان تضرر الزوج ولو اقر المؤجر بدين لا فاق له الامن ثمن العين فله يسهما لقضائه وان تضرر المستأجر ولو اقرت بمجهولة النسب بانها بنت ابني زوجها وصدها الاب انفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالردة ولو طلقتها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد امته المبيعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حياته تحت وميراثه لولده دون اخيه كافي الجامع اه **(قوله)** وينبغي البحث لصاحب المنيح **(قوله)** اثناء وقضاء بنصبها **(قوله)** لان الغالب فيه نظر اذ العلة خاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لاجنبي وقوله ليتوصل الخ لا يظهر ايضا اذا جلس عند القاضي لا عند الاب فاذا الممول عليه قول الامام وايضا يستند في هذا التصحيح لاحد من ائمة الترجيح ط لكن قوله اذا جلس عند القاضي مخالف لما مر في باب ان الخيار فيه للمدعى **(قوله)** بمجهولة النسب اقرت ليس على اطلاقه لما في الاشياء بمجهول النسب اذا اقر بالرق لانسان وصده المقر له صح وصار عبده اذا كان قبل تأكد الحرية بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه بمحد كامل او بالخصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك اه سائحاني **(قوله)** فولد التفرع غير ظاهر ومحل فيه بعد والظاهر ان يقال فتكون رقيقة له كاقاديه في العزمية **(قوله)** كاحققة في الشربلية حيث قال لانه نقل في المحيط عن المبسوط ان طلاقها ثنتان وعدتها حضانة بالايجاع لانها صارت امه وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزيادات ولو طلقتها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم باقرارها ملك عليها الرجعة ولو علم لانك وذكرك في الجامع لا يملك علم او لم يعلم قبل ما ذكر قياس وما ذكره في الجامع استحسان وفي الكافي آلى واقرت قبل شهرين فهما عدته وان اقرت بعد مضي شهرين فاربعة والاصل انه متى امكن تدارك ما خاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى قصيره فان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا اقرت بعد شهر امكن الزوج التدارك وبعد شهرين لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقتها ثنتين ثم اقرت بملك الثالثة ولو اقرت قبل الطلاق تبين بثنتين ولو مضت من عدتها حضانة ثم اقرت بملك الرجعة ولو مضت حصة ثم اقرت تبين بحضتين اه قلت وعلى ما في الكافي لا اشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى قصيره تأمل **(قوله)** حرر عبده ماض مبنى للفاعل وعبده مفعول **(قوله)** فيرث الكل ان لم يكن له وارث اصلا **(قوله)** او الباقي ان كان له وارث لا يستغرق **(قوله)** وشربلية عبارة الشربلية عن المحيط وان كان للميت بنت كان النصف لها والنصف للمقر له اه وان جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه ارش العبد وهو كامل ملك في الشهادة لان حرية في الظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق اه **(قوله)** ارش العبد وعليه فقد سار الاقرار حجة متعدي في حق المحي عليه فينبغي زيادة

او الباقي كافي وشربلية (المقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعبد المقر) ولو جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد وهو كامل ملك في الشهادة لان حرية في الظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق (هذه)

(قول) رجل لأخر (لي عليك الف فقال) في جوابه (الصدق والحق واليقين وانكر) كقوله هذا ونحوه (او كرر لفظ الحق والصدق) كقوله الحق الحق او حقا حقا (ونحوه او قرن بها البر) كقوله البر حق والحق براءه (فأقر او قول الحق حق والصدق صدق واليقين يقين لا) يكون اقرارا لانه كلامه بخلاف ما مر لانه لا يصلح للاستدلال بجعل جوابه فكأنه قال ادعيت الحق الحق (قال لانه يسأرك في يازانية بمجنونة يا آفة او قل هذه السارقة فعنت كذا وباعها فوجد بها واحد منها) اى من هذه الغريب (لا ترد به) لانه اذا وشئتم الاخبار **٦٤٧** (بخلاف هذه سارقة وهذه آفة وهذه زانية وهذه مجنونة) حيث ترد، حدها لانه اخبار وهو

هذه المسئلة (١) على الست المتقدمة آفة (قوله ونحوه) بان كرر اليقين ايضا معرفة او منكر (قوله كقوله البر حق الحق) هذا مما يصلح للاخبار ولا يعين جوابا والذي في الدرر البر الحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحمل على الابدال ط (قوله لانه نداء) اى فيما عدا الاخير والنداء اعلام المنادى واحضاره لتحقيق الوصف (قوله حيث ترد) اى لو اشتراها من لم يعلم بهذا الاخبار ثم علم ط (قوله بخلاف الاول) فان السيد لا يمكن من اثبات هذه الاوصاف فيها ط (قوله بصريق) متعلق بالسكران (قوله عليه الحد) عمله سبق فانه والصواب القصاص فاي راجع (قوله كبسطه سعدى) وعبارته هناك وقال صاحب النهاية ذكر الامام الخمر تاشي ولا يحد السكران باقراره على نفسه بالزنا والسرقة لانه اذا صحا ورجع بطل اقراره ولكن يضمن المسروق بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقع عليه في حال سكره لانه لا قائدة في التأخير لانه لا يملك الرجوع لانهما من حقوق العباد فاشبهه الاقرار بالمال والعلاق والعناق اه ولا يخفى عليك ان قوله لانه لا قائدة في التأخير محل بحث وفي معراج الدارية بخلاف حد القذف فانه يحبس حتى يصح ثم يحد بالقذف ثم يحبس حتى يخف منه الضرب ثم يحد للسكر ذكره في المبسوط وفي معراج الدارية قيد بالاقرار لانه لو زنى وسرق في حاله يحد بعد الصحو بخلاف الاقرار وكذا في الذخيرة اه (قوله سقوط القضاء) اى قضاء صلاة ازيد من يوم وتوبة بخلاف الانعام (قوله على مهنا) اى على ما في المتن والافسيان في زيادة عليا (قوله بالحربة) فاذا اقر ان العبد الذي في يده حر ثبتت حريته وان كذبه العبد ط (قوله في الاسعاف) ونفسه ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن رده اول مرة ليس له القبول بعده اه وتام التفاريع فيه ولا يخفى ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وفي الاسعاف ايضا ولو اقر لرجلين بارض في يده انها وقف عليهما وعلى اولادها ونسلهما ابدانهم من بعدهم على المساكين فصدقه احدها وكذبه الآخر ولا اولاد لهما يكون نصفها وفقا على المصدق منهما والنصف الآخر للمساكين ولم يرجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو اقر لرجل بارض فكذبه المقر له ثم صدقه فانها لا تصير له بالمقر له بها ثانيا والفرق ان الارض المقر بوقفها لا تصير ملكا لاحد بتكذيب المقر له (٢) فاذا رجع ترجع اليه الارض انقر بكونها ملكا ترجع الى ملك انقر بالتكذيب اه (قوله لو وقف) فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وايضا الكلام فيها لا يرتد وقبل القبول

الاحكامات الاشياء (المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره) لما تقرر انه يرتد بالرد (الافى) سئل على ما هاتبعنا للاشياء (الاقرار بالحربة والنسب) ولا والعاقبة والوقف في

الاسعاف لو وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد (والعلاق والرق) فكذلك لا يرتد ويزاد اثبات بزازية (١) قوله على الست الحق فيه انه لم يذكر السادسة وانما ذكرها ط حيث قال السادسة باع المبيع ثم اقران

المبيع كان لتلجة وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالمبيع اه مصححه

(٢) قوله فاذا رجع ترجع اليه الارض المقر بكونها ملكا الحق هكذا في المسححة المجموع منها والظاهر ان في العبارة

سقطا وليحذر اه مصححه

١ على ان عبارة الاسعاف على ان مافي الاشياء والمنح ان المقرله اذا رده ثم صدقه صح (قوله قضاء البحر) وعبارته قيد بالاقرار بالمال احترازاً عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانها لاترد بالرد اما الثلاثة الاول في البرازية قال لاخرنا عبدك فردمه المقرله ثم عادلى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بمجود المولى بخلاف الاقرار بالمين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط ثم بالمسقط وحده واما الاقرار بالنسب ولواء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء واما الاقرار بالنكاح فلم ياره الآن اه وتامه هناك (قوله واستثنى ثمة) لاحاجة الى ذكرها هنا فانها ليستا مما نحن فيه ح اى لان الكلام في الاقرار وما ذكر في الابرأه (قوله مستلثن) حيث قال ثم اعلم ان الابرأه يرتد بالرد الاقبا اذا قال المديون ابرئني فأبرأه فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا ابرأه الكفيل لا يرتد بالرد فالمستثنى مستلثن كان قوله ان الابرأه لا يتوقف على القبول يخرج عنه الابرأه عن بدل الصرف والسم فانه يتوقف على القبول لبطلاء كقدمانه في باب السلم (قوله فيها) اى في الوكالة (قوله او قال) عطف على صالح لانها مسألة اخرى في اوائل الثلث الثالث من فتاوى الحانوى كلام طويل في البراءة العامة فراجع وفي الحاشية وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت واشهد الولد على انه قبض التركة ولم يبق من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في بدل الوصى شيئاً وقال من تركه والدى واقام على ذلك بينة وكذا الواقرا الوارث انه قبض جميع ماعلى الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل ديناً لوالده تسع دعواه قلت ووجه سماعها ان اقرار الولد لم يتضمن ابرأه شخص معين وكذا اقرار الوارث بقبضه جميع ماعلى الناس ليس فيه ابرأه ولو تنزلنا للبراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وهبانية للشربلالي وفيه نظر لان عدم صحتها معناه ان التصير ملكاً للمدعى عليه والافالدعوى لا تسع كياناً في الصالح (قوله صالح البرازية) وعبارة البرازية قال تاج الاسلام واحد صالح الورثة وابرأه ابرأه عاماً ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل ان يقول تجوز دعوى حصته فيه وهو الاصح ولقائل ان يقول لا اه وللشربلالي رسالة سماها (تنقيح الاحكام في الاقرار والابرأه الخاص والعام) اجاب فيها بان البراءة العامة بين الوارثين ممانعة من دعوى شيء سابق عليها عينا اودينا بمرات او غيره وحقق ذلك بان البراءة اماماعة كلا حق اولاد دعوى اولاد خصومة على قبل فلان او هو يرى من حق اولاد دعوى لى عليه ولا تعلق لى عليه ولا استحق عليه شيئاً او ابرأه من حق او مالى قبله واما خاصة بدين خاص كابرأته من دين كذا او عام كابرأته مالى عليه فيبرأه عن كل دين دون العين واما خاصة بعين فتصح لنفى الضمان لا الدعوى فيدعى بها على الخاطب وغيره وان كان عن دعواها فهو صحيح ثم ان الابرأه لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صح ولو بمجهول فقوله قبضت تركه مورثي كلها او كل من لى عليه شيء اودين فهو يرى ليس ابرأه عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار مجرد لا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لى على احد ثم ادعى على رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه ايضا وقوله هو يرى مالى عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لاحق لى قبله فيدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحد اه

اقوله على ان عبارة الاسعاف على ان مافي الاشياء والمنح ان المقرله اذا رده ثم صدقه صح (قوله قضاء البحر) وعبارته قيد بالاقرار بالمال احترازاً عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانها لاترد بالرد اما الثلاثة الاول في البرازية قال لاخرنا عبدك فردمه المقرله ثم عادلى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بمجود المولى بخلاف الاقرار بالمين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط ثم بالمسقط وحده واما الاقرار بالنسب ولواء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء واما الاقرار بالنكاح فلم ياره الآن اه وتامه هناك (قوله واستثنى ثمة) لاحاجة الى ذكرها هنا فانها ليستا مما نحن فيه ح اى لان الكلام في الاقرار وما ذكر في الابرأه (قوله مستلثن) حيث قال ثم اعلم ان الابرأه يرتد بالرد الاقبا اذا قال المديون ابرئني فأبرأه فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا ابرأه الكفيل لا يرتد بالرد فالمستثنى مستلثن كان قوله ان الابرأه لا يتوقف على القبول يخرج عنه الابرأه عن بدل الصرف والسم فانه يتوقف على القبول لبطلاء كقدمانه في باب السلم (قوله فيها) اى في الوكالة (قوله او قال) عطف على صالح لانها مسألة اخرى في اوائل الثلث الثالث من فتاوى الحانوى كلام طويل في البراءة العامة فراجع وفي الحاشية وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت واشهد الولد على انه قبض التركة ولم يبق من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في بدل الوصى شيئاً وقال من تركه والدى واقام على ذلك بينة وكذا الواقرا الوارث انه قبض جميع ماعلى الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل ديناً لوالده تسع دعواه قلت ووجه سماعها ان اقرار الولد لم يتضمن ابرأه شخص معين وكذا اقرار الوارث بقبضه جميع ماعلى الناس ليس فيه ابرأه ولو تنزلنا للبراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وهبانية للشربلالي وفيه نظر لان عدم صحتها معناه ان التصير ملكاً للمدعى عليه والافالدعوى لا تسع كياناً في الصالح (قوله صالح البرازية) وعبارة البرازية قال تاج الاسلام واحد صالح الورثة وابرأه ابرأه عاماً ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل ان يقول تجوز دعوى حصته فيه وهو الاصح ولقائل ان يقول لا اه وللشربلالي رسالة سماها (تنقيح الاحكام في الاقرار والابرأه الخاص والعام) اجاب فيها بان البراءة العامة بين الوارثين ممانعة من دعوى شيء سابق عليها عينا اودينا بمرات او غيره وحقق ذلك بان البراءة اماماعة كلا حق اولاد دعوى اولاد خصومة على قبل فلان او هو يرى من حق اولاد دعوى لى عليه ولا تعلق لى عليه ولا استحق عليه شيئاً او ابرأه من حق او مالى قبله واما خاصة بدين خاص كابرأته من دين كذا او عام كابرأته مالى عليه فيبرأه عن كل دين دون العين واما خاصة بعين فتصح لنفى الضمان لا الدعوى فيدعى بها على الخاطب وغيره وان كان عن دعواها فهو صحيح ثم ان الابرأه لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صح ولو بمجهول فقوله قبضت تركه مورثي كلها او كل من لى عليه شيء اودين فهو يرى ليس ابرأه عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار مجرد لا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لى على احد ثم ادعى على رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه ايضا وقوله هو يرى مالى عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لاحق لى قبله فيدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحد اه

وفي الأصل فلا يدعى اربا ولا كفالة نفس اومال ولادينا أو مضاربة أو شركة أو ودعة
أو ميراثا أو دارا أو عيدا أو شيئا من الاشياء حادثا بعد البراءة اه فسا في شرح المنظومة
عن المحيط ابرا أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة
امر وبالرد عليه اه ظاهر فيها اذا تمكن البراءة عامة لما علمته ولما سذكرا له ابراء عاماتم اقر
بعده بالمال المبرأ به لا يعود بعد سقوطه وفي العمادة قال ذواليد ليس هذا وليس ملكي
او لاحق لي فيه وانحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاه احد ففسال ذواليد هولي فالقول له
لان الاقرار مجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد اه ومثله في الفيض
وخزانة المفتين فهذا علمت الفرق بين ابرائك او لاحق لي قبلك وبين قبضت تركة مورثي
او كل من لي عليه دين فهو برئ ولم يخاطب معينا وعلمت بطلان فتوى بعض اهل زماننا
بأن ابراء الوارث وارثا آخر ابراء عاما لا يمنع من دعوى شيء من التركة واما عبارة البرازية اي
التي قدمناها فاصلها معزول الى المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيد ابراء بكونه لمعين أولا
وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتناء الصلح المذكور في المتن والشرع
في مسألة التنازع مع البراءة العامة لمعين فلا يصح ان يقال فيه لا رواية فيه كيف وقد قال
قاضيخان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في حادث وان كان المراد به الصلح
والابراء نحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لا رواية
فيه ايضا لما قدمناه من التصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى
ذو اليد المقر بأن لا ملك له في هذا العين عند عدم المنازع والذي يترأى ان المراد من تلك
العبارة الابراء لغیر معين مع ما فيه ولو سلمنا ان المراد به المعين وقطعنا النظر عن اتفاق
الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبني لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع
الكبير ومشهور الفتاوى العتمدة كالخانية والحلاصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنها اليه واما ما في
الاشباه والبحر عن الفقيه افترق الزوجان وبراء كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان
قائمة لانبرا المرأة منها وله الدعوى لان الابراء انما ينصرف الى الدين لا الاعيان اه فمحمول
على حصوله بصيغة خاصة كقوله ابرأتها عن جميع الدعاوى بمالي عليها فيخص بالدين فقط
لكونه مقيدا بمالي عليها ويؤيده التعليل ولوقي على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط
والمحيط وكذا في الحاكم المصرح بعموم البراءة لكل من ابرا ابراء عاما الى سائر الفقيه اه هذا
حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته وهي قريب من كراسين وقد اكثر فيها من التقول فمن أراد
الزيادة فليرجع اليها وبه علم انه ما كان ينبغي للمصنف ان يذكر ما في البرازية متنا واما ما سيجي
آخر الصلح فليس فيه ابراء اه فتدبر وانظر شرح الملتقى في الصلح (قوله عن الاعيان) سيأتي
الكلام على ذلك في الصلح (قوله في الصلح) اي في آخره (قوله اقرار رجل) تقدمت المسئلة
متنا في متفرقات القضاء (قوله شرح وهابية) وبه افق في الحامدية والخيرية من الدعوى
(قوله لا عذر لمن اقر) فيه ان اضطراره الى هذا الاقرار عذر (قوله غايته) حاصله انه
لا فائدة لدعواه ان بعض المقر به ربا التحليف المقر له بناء على ان الثاني اذا ادعى انه اقرارا
يخلف المقر له وهذه المسئلة من افرادها فلان قال في هذه ونحوها ولقد ابعد من حمل قول اي

عن الاعيان باطل وحينئذ
فالوجه عدم صحة البراءة كما
اقده ابن الصخرة واعتمده
الشرنبلالي وسنحققه في
الصلح (اقر رجل) بمال
في صك واشهد عليه) به
(ثم ادعى ان بعض هذا
المال) المقر به (قرض
وبعضه ربا عليه فان اقام
على ذلك بينة تقبل) وان
كان متناقضا لانا نعلم انه
مضطر الى هذا الاقرار
شرح وهابية قلت وحرر
شارحها الشرنبلالي انه
لا يفي بهذا الفرع لانه
لا عذر لمن اقر غايته

ان يقال بأنه يخلف المقر له على قول أبي يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها اه قلت وبه جزم المصنف فيمن اقر قنبر (اقر بعد الدخول) من هنا الى كتب الصلح ثابت في نسخ المتن سقط من نسخ الشرح ٦٥٠ (انه طلقها قبل الدخول لزمه مهر)

يوسف على الضرورة فقط كفي هذه المسئلة كما مر قيل الاستثناء (قوله ان يقال الخ) ولانه لا يتأتى على قول الامام لانه يقول بلزوم المال ولا يقبل تفسيره وصل او فصل وعندها ان وصل قبل والا فلا ولنقطه ثم تفيد الفصل فلا يقبل اتفاقا شرعيا لية (قوله وبه جزء) اى يقول ابي يوسف (قوله فيمن اقر) وفي نسخة فيما مر وعليها فانه مر قيل الاستثناء (قوله من نسخ الشرح) اى الشيخ (قوله انه يستحقه) يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خافت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة الخ مامر في الوقف (قوله وسقط حقه) الظاهر ان المراد سقوطه ظاهرا فإذا لم يكن مطابقا للواقع لا يثبت للمقر له اخذه ثم ان هذا السقوط مادام حيا فإذ مات عاد على ما شرط الواقف قل السائحان في مجموعته وفي الحصاص قال المقر له بالغلة عشر سنوات من اليوم لزيد فان مضت رجعت للمقر له فان مات المقر له والمقر قبل مضيا ترجع الغلة على شرط الواقف فكانه صرح بصلان المصادقة بمضى المدة او موت المقر وفي الحصاص ايضا رجل وقف على زيد وولده ثم للمساكين فقر زيد به وبانه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره ليكر وفي الحامدية اذا تصادق جماعة الوقف ثم مات احدهم عن ولد فهل تبطل مصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر لي من هذا ان من منع عن استحقاقه بمضى المدة الطويلة اذا مات فولده يأخذ ما شرطه الواقف له لان التركة لا تزيد على صريح المصادقة ولان الولد لم يملكه من ابيه وانما يملكه من الواقف اه (قوله ولو جعله الخ) وفي اقرار الاسماعيلية فيمن اقرت بان فلانا يستحق ربيع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى انها قبضت منه مبلغا معلوما فاجاب بانه باطل لا يبيع الاستحقاق المعدوم وقت اقراره بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لواقر الشرط وله الربيع انه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح بقضى بطلانه فان اقراره بعوض معاوضة اه ملخصا وفي الحنفية فان كان الواقف جعل ارضه موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين فقر زيد بهذا اقرارا يعنى بقوله جعلها وقفاعلى وعلى هذا الرجل يشاركه الرجل في الغلة ابد ما كان حيا فان مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم وان مات المقر له وزيد في الحياة فالتصف الذي اقر به زيد للمساكين والتصف لزيد فإذ مات صار الغلة كلها للمساكين وكذا لو اقر أنها على هذا الرجل وحده فغلة كلها للرجل مادام زيد المقر حيا فإذا مات فللمساكين ولا يصدق عليهم وانما يصدق على ابطال حق نفسه مادام حيا اه ملخصا ويظهر من هذا ان المصادقة على الاستحقاق تبطل بموت المقر للزوم الضرر على من بعده ولا تبطل بموت المقر له عملا باقرار المقر على نفسه بقى ما اقر جماعة مستحقون كالأخوة مثلا موقوف عليهم سوية فتصادقوا على ان زيدا منهم يستحق التصف فإذا مات زيد تبقى المصادقة وان مات المقر ان تبطل وان مات احدها تبطل في حصته فقط والذي يكثر وقوعه في زماننا المصادقة في النظر والذي يقتضيه النظر بطلانها بموت كل منهما ويرجع التوجيه الى القاضي هذا ما ظهر لنا فعمل (قوله كذا في نسخ المتن) اى بعضها وفي بعض نسخ المتن المغصوب

بالدخول (وتنصف) بالاقرار (اقر الشرط له الربيع) اوبعضه (انه) اى ربيع الوقف (يستحقه فلان دونه صح) وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه (ولو جعله لغيره) واستغنى لا لاحد (لم يصح وكذا) الشرط له النظر على هذا (كما مر في الوقف وذكره في الاشياء ثم هو هنا وفي الساقط لا يعود فراجعه (القصص المرفوعة الى القاضي لا يؤخذ رافعها بما كان فيها من اقرار وتقص) لما قدمنا في القضاء انه لا يؤخذ بما فيها (الاذا) اقر بلفظه صريحا (قال له على التمس في علمي اوفيا العلم او احسبوا ظن لاشئ عليه) خلافاً لما في الاول قلنا هي لمشك عرفة نعم لو قال قد علمت لزمه نقابة (قال غصبنا غنا) من فلان (ثم قال كنا عشرة افسس مثلا (وادعى الغاصب) كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كعبره في الجمع وقيل شرأحي المغصوب

منه (انه هو وحده) غصبها (لزمه لانها كاه) والزمه زفر بعشرها فإنا هذا الضمير يستعمل في الواحد والظاهر انه يخبر (منه) بفعله دون غيره فيكون قوله كنا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصبناه كنا صح اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد (قل) رجل (اوصى ابنى بثلث ماله لزيد بل لمعرو بل ليكر فالثلث للاول وليس لغيره شيء) وقال زفر لكل ثلثه وليس للابن

منه **(قوله من الكل)** وقد تقدم قبل اقرار المريض **(قوله ساء على افتاء المفتي)** وفي البرازية ظن وقوع الثلاث بافتاء من ليس بأهل فأمر الكاتب بصك الطلاق فكتب ثم افتاء عالم بعدم الوقوع انه يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق لقيام الصك سائحاتي **(قوله بشئ محال)** كالواقف بارش يده الي قطعها خمسمائة درهم وبداء صحبته ان يلزمه شئ كما في حيل التارخانية وعلى هذا أفتيت ببطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارت وهو ازيد من الفريضة الشرعية لكونه محالا شرعا ولا بد من كونه محالا من كل وجه والا فلو اقران لهذا الصغير على الف درهم قرض اقرضه او من ثمن مبيع باعنه صح الاقرار كما مر اشياء ملخصا **(قوله وبالدين)** قيد به لان اقراره بالعين بعد الابراء العام صحيح مع انه يبرأ من الاعيان في الابراء العام كما صرح به في الاشياء وتحقيق الفرق في رسالة الشرنبلالي في الابراء العام **(قوله بعد هتبهاله على الاشبه)** قال في البرازية وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهدوا انه انما على مهرها كذا ولختار عند الفقيه ان اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تنصح بالقبولها والاشبه ان لا يصح ولا لتحمل زيادة بغير قصد الزيادة عن الجوى برهن انه ابرأني عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه أقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه ابرأني وقبلت الابراء وقال صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرتد بالرد بعده جامع الفصولين لكن كلامنا في الابراء عن الدين وهذا في الابراء عن الدعوى وفي الرابع والعشرين من التارخانية ولو قال ابرأتك عمالي عليك فقال لك على الف قد صدقت فهو برئ استحسانا لاحق في هذه الدار فقال كان لك سدس فاشتريتها منك فقال لم ابعه فله السدس ولو قال خرجت عن كل حق لي في هذه الدار او برئت منه اليك او اقررتك فقال الآخر اشتريتها منك فقال لم اقبض الثمن فله الثمن اه وفيها عن العتابة ولو قال لاحق لي قبل برئ من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان برئ عمالي قبله دخل المضمون والامانة ولو قال هو برئ عمالي عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو برئ عمالي عنده فهو برئ من كل شئ اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون ولو ادعى الطالب حقا بعد ذلك واقام بينة فان كان ادرخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يؤرخ فالقياس ان تسمع وحمل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بينته **(قوله ذكره المصنف في فتاويه)** ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلا منهما بعد الابراء العام اقران في ذمته مبلغا معينا للآخر فهل يلزمه ذلك ام لا اجاب اذا اقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في الفوائد الزينية نقلا عن التارخانية نعم اذا ادعى عليه دينا بسبب حادث بعد الابراء العام وانه اقر به يلزمه اه وانظر ما في اقرار تعارض البيئات لغاتم البغدادى **(قوله قلت ومفاده)** اى مفاد تقييد اللزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو اقر ببقاء الدين اى بأن قال ما ابرأني منه باقى في ذمتي والفرق بين هذا وبين قوله السابق والدين بعد الابراء منه انه قال هناك بعد الابراء فلان على كذا تأمل **(قوله بقاء الدين)** اى بعد الابراء العام **(قوله كالاول)** اى الاقرار بالدين بعد الابراء منه **(قوله تمة)** اسم كتاب **(قوله اقر بمهر المثل)** قيد به اذ لو كان الاقرار بازيد منه لم يصح **(قوله الايهاب)** اى لو اقامت الورثة البينة ومثله الابراء كما حققه ابن الشحنة **(قوله من قبل تهدير)**

شئ قلنا فإذا الوصية في الثالث وقد اقر به الاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بها بخلاف الدين لتفاديه من الكل الكل من الجميع * **(فروع)** اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على افتاء المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع بمعنى ديانة قنية * اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فاقبى بعضهم بصحته ظهيرة * الاقرار بشئ محال والدين بعد الابراء منه باطل ولو يهر بعد هتبهاله على الاشبه نعم لو ادعى دينا بسبب حادث بعد الابراء العام وانه اقر به يلزمه ذكره المصنف في فتاويه قلت ومفاده انه لو اقر ببقاء الدين ايضا حكمه كالاول وهى واقعة الفتوى فتأمل الفصل في المرض احط من فعل الصحة الا في مسألة اسناد الناظر النظر اغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض لا في الصحة تمة وتماه في الاشياء وفي الوهبانية * اقر بمهر المثل في ضعف موته * فينة الايهاب من قبل تهدير

اى فى حالة الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها فى حياته لا تقبل ولا ينافى هذا ما قدمه الشارح من بطلان الاقرار بعد الية لاحتمال انه انما ثبت تزوجها على المهر المذكور فى هذه المسئلة كذا قيل وفيه ان الاحتمال موجود ثمة **(قوله)** واسناد قال فى المنتقى لو أقر فى المرض الذى مات فيه انه باع هذا العبد من فلان فى محته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق فى البيع ولا يصدق فى قبض الثمن الا بقدر الثالث هذه مسئلة النظم الا انه اغفل فيه قيد تصديق المشتري ابن الشحنة مدنى وقدمنا قبل نحو خمسة اوراق عن نورا العبد كلاما فراجع **(قوله)** فيه اى فى ضعف الموت **(قوله)** من ثلث الترات اى الميراث **(قوله)** تشهد باسكان الدال المهملة **(قوله)** نعهه بفتح النون والبايع ورفع الدال المشددة **(قوله)** فخلف برفع الحاء واسكان اللام قال المقدسى ذكر محمد ان قوله لا تخبر فلانا ان له على ألفا اقرار وزعم السرخسى ان فيه روايتين سائحاتى **(قوله)** منشأ اى كان هبة **(قوله)** مظهر بضم الميم اى مقرر

واسناد به فيه للصحة اقبل * وفى القبض من ثلث الترات يقدر * وليس بلا تشهد مقرا نعهه * ولو قال لا تخبر فخلف يسطر * ومن قال ملكي ذا لذا كان منشأ * ومن قال هذا ملك ذا فهو مظهر * ومن قال لادعوى اليوم عند ذا * فايدعى من بعدمها فنكر *

كتاب الصلح

كتاب الصلح

(قوله) عاقلان فيما يتعين وفيما لا يتعين **(قوله)** لا قبول لانه اسقاط وسيجي قريباً **(قوله)** وشرطه اى وشرطه ايضا قبض بدله ان كان ديناً بدين والا كاسيأتى فى مسائل شتى آخر الكتاب فراجع وأوضحه فى الدرر هنا **(قوله)** فصح من صالحة وكذا عنه بأن صالح ابوه عن داره وقد ادعاه مدع واقام البرهان **(قوله)** لوفيه نفع لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر او كان فيه ضرر غير بين ط **(قوله)** معلوما قال فى جامع الفصولين غايباً للبسوط الصلح على خمسة اوجه * صلح على دارهم او دنانير او فلولس فيحتاج الى ذكر القدر * الثانى على بر أو كيلي او وزنى مما لا حمل له ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفه اذ يكون جيداً او وسطاً او ردياً فلا بد من بيانه * الثالث على كيلي أو وزنى مما له حمل ومؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفه ومكان تسليمه عندى حنيفة كافي السلم * الرابع صلح على ثوب فيحتاج الى ذكر ذرع وصفه واجل اذا الثوب لا يكون ديناً الا فى السلم وهو عرف مؤجلاً * الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الا بعينه اذا الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح ديناً فيها **(قوله)** الى قبضه بخلاف ما لا يحتاج الى قبضه مثل ان يدعى حقاً فى دار رجل وادعى المدعى عليه حقاً فى ارض بيد المدعى فاصطاحا على ترك الدعوى جاز **(قوله)** والتعزير اى اذا كان حقاً للعبد كالا يخفى - **(قوله)** او مجعولا اى بشرط ان يكون مما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلاً بخلاف ما لو كان عن تسليم المدعى وفى جامع الفصولين ادعى عليه مالا معلوما فصالحه على الف درهم وقض بدل الصلح وذكر فى آخر الصلح وبراء المدعى عن جميع دعاويه وخسوماته ابراء محججا عاما فقبل لم يصح الصلح لانه لم يذكر قدر المال المدعى فيه ولا بد من بيانه ايعا ان هذا الصلح وقع معاوضة او اسقاط او وقع صرفاً شرط فيه التقاضى فى المجلس او لا وقد ذكر قبل بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح واما ابراء فقد حصل على سبيل العموم فلا تستمع دعوى المدعى بعين الاراء اعلم للصالح اه وتقدم التصريح به فى الاستحقاق وانظر ما كتبناه عن الفتح او اخر اخبار العيب **(قوله)** حتى

مناسبة ان انكار المقر يب للخصومة المستدعية للصلح (هو) لغة اسم من المصالحة وشرعا (عقد رفع النزاع) ويقع الخدومة (وركنه الانجاب) مطلقا (والقبول) فيما يتعين أما فيما لا يتعين كالدرهم قيمته لا قبول غايه وسيجي (وشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصح من ص ما ذون ان عمرى) صلحه (عن ضرر بين و) صح (من عبد ما ذون ومكاتب) لوفيه نفع (د) شرطه ايضا (كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وكون المصالح عنه حقاً يجوز الاعتراض عنه ولو كان غير مال كالتقصص والتعزير معلوما كان المصالحة عنه (أو مجعولا لا يصح (لو) المصالحة عنه

شفعة وحدقذف وكفالة بنفس) ويبطل به الاول والثالث وكذا الثاني لوقبل الرفع للحاكم لاحد زنا وشرب مطلقا (وطاب
الصلح كاف عن القبول من المدعى) ٦٥٣ عليه ان كان المدعى به بم (يعني بالتعيين) كالزنا والسرقة والديناير وطاب الصالح على

شفعة) اذ هو عبارة عن ولاية الطالب وتسليم الشفعة لاقبلة فلا يجوز اخذ المال في مقابلته
(قوله الثالث) وواحدى الروايتين وبها يفتى كافي الشرب لئلاية عن الصغرى اما بطلان
الاول فرواية واحدة كافيها ايضا عن الصغرى (قوله للحاكم) نظايرها انه يبطل بالصلح اصلا
وهو الذى في الشرب لئلاية عن قاضيخان فانه قال بطل الصلح وسقط الحد ان كان قبل ان يرفع
الى القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعفو لعدم الطلب حتى لو عاد
وطلب حد الا ان يحمل ما في الحاشية على انه لم يطلب بعد (قوله مطلقا) قبل الردوبعد (قوله
وطاب الصالح) فاعل طلب مستتر فيه والصلح مفعوله ولا حاجة اليه لانه تكرر مع ما في المتن
(قوله على ذلك) وفي بعض النسخ هذه (قوله بالسقط) هذا يفيد انه لا يشترط الطلب كما
لا يشترط القبول ط (قوله وحكمه وقوع الخ) قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه
وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقرا او منكرا وفي المصالح عنه وقوع الملك
فيه للمدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به وان كان مما لا يحتمل
التملك كالنقصا فالحكم وقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا (قوله ووقوع الملك)
اى للمدعى او للمدعى عليه (قوله عليه) اى مطلقا ولو منكرا (قوله كبيع) اى فنجرى فيه
احكام البيع فينظر ان وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وسواء كاذرنا وان وقع على
جنسه فان كان باقلا من المدعى فهو حطوا وبراء وان كان مثله فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر
منه فهو فضل وربما هو من الزبلى رملى قال في البحر اعتبر بهما ان كان على خلاف
الجنس الا في مثلين وتاممه فيه (قوله فنجرى فيه) اى في هذا الصلح منح فمثل
المصالح عنه والمصالح عليه حتى لو صالح عن دار بدار وجبت فيها الشفعة ط (قوله وتشترط)
في موضع التعليل لقوله ويفسده جهالة البذل (قوله من المدعى) بالباء للمفعول (قوله
ان كاذرنا) اشار الى ان من بيانية او تبعية وكل مراد تأمل (قوله كاذرنا) اى ان كلا
فكلا او بعضا فبصالح (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة انه اذا استحق الثمن فان
مثلا رجع مثله او قيميا فقيسته ولا يفسد العقد * (فرع) * قال في البرازية وفي نظم الفقه اخذ
سارقا من دار غيره فادار دفعه الى صاحب المال فذفع له السارق مالا على ان يكف عنه يبطل
ويرد البذل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برى من الخصومة
بأخذ المال وحد السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيها ايضا اتهم بسرقة
وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفا على نفسه ان في حبس الى تصح الدعوى لان
الغالب انه حبس ظلما وان في حبس القاضي لاتصح لان الغالب انه يحبس بحق اه (قوله ان
احتج اليه) كسكنى دار (قوله بموت احدهما) اى ان عقدها لنفسه بجر (قوله
وبهذا الخ) اى قبل الاستيفاء وتاممه في البحر (قوله لو وقع) كان ينبغي ذكره قبل قوله
فشرط التوقيت فيه (قوله عن منفعة) يعنى انه يصح الصلح فلو ادعى مجرى في دار او ميلا
على سطح او شربا في نهر فاقرا وانكرتم صالحه على شئ * ملو جاز كافى القهستانى علائى شرح

وسكنى دار (فشرط التوقيت فيه) ان احتج اليه الا لا كسغوب (ويبطل بموت احدهما وبهذا الخ في المدة) وكذا
لو وقع عن منفعة بمال او منفعة

ذلك لانه اسقط لبعض
وهو يتم بالسقط (وان
كان محايين) بالتعيين
(فلا بد من قبول المدعى
عليه) لانه كايبيع بجر
(وحكمه وقوع البراءة عن
الدعوى) ووقوع الملك في
مصالح عليه وعنه لو مقرا
(وهو صحيح مع اقرار او
سكوت او انكار فالاول)
حكمه (كبيع) اى وقع
عن مال بمال (وحبث
فنجرى فيه) احكام
البيع كذا الشفعة والرد
يعيب وخيار روية وشرط
(ويفسده جهالة البذل)
المصالح عليه لاجهالة
المصالح عنه لانه يسقط
وتشترط القدرة على تسليم
البذل (وما استحق من
المدعى) اى المصالح عنه
(يرد المدعى حصته من
العوض) اى البذل ان
كلا فكلا او بعضا فبعضا
(وما استحق من البذل
يرجع) للمدعى (بحصته
من المدعى) كاذرنا لانه
معاوضة وهذا حكمها
(و) حكمه (كأجارة ان
وقع) الصالح (عن مال
تنفعة) كخدمة عبد

عن جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة (والاحيران) اى الصلح بسكوت وانكار (معاوضة في حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر) وحينئذ (فلاشفة في صلح عن دار مع احدها) اى مع سكوت وانكار لكن للشفع ان يقوم مقام المدعى فيدلى بحجته فن كان للمدعى بينة اقامها للشفع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقامة الحجته بين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بينة خالف المدعى عليه فنكل شربلالية (وتحب في صلح) وقع (عليها بأحدها) او اقرار لان المدعى بأحدها عن المال فيؤخذ بزعمه (وما استحق) ٦٥٤ من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع

ملتقى كذا في الهامش (قوله عن جنس آخر) كخدمة عبد عن سكنى دار (قوله في حق المدعى) فبطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا تفرقا قبل القبض بخر (قوله عن دار) يعنى اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر وانكر فصالح عنها بدفع شئ لم يجب الشفعة لانه يزعم انه يسبق الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترها وزعم المدعى لا يلزمه منح ادعاء ارضا في يد رجل بالدار من ابيهما فيجد ذوا اليد فصالحه احدها على مائة لم يشاركه الاخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء يمين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وفي رواية عن ابى (١) يشار كخاتبة ماحدا (قوله وتحب) اى تحب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بان تكون بدلا (قوله بأحدها) اى الانكار والسكوت (قوله خلو) علة لقوله رد المدعى حصته (قوله رجع) اى المدعى (قوله الى الدعوى) الا اذا كان ثماليتين بالتعيين وهو من جنس المدعى به حينئذ يرجع بثقل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى الفافصاله على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله كولو وجدها ستوفة او نهجرة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدنانير هنا اذا استحققت بعد الاتفاق فان الصلح يبطل وان كان قبله رجع بثقلها ولا يبطل الصلح كالفلوس بخر (قوله رجع الى الدعوى) الا اذا كان المصالح عنه ثمالا قبل القبض فانه يرجع بقيمة المصالح عنه كالقصاص والعق والتكاح والحلج كافي الاشياء عن الجامع الكبير وتام الكلام عليه في حاشية الحموى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله او بعضه) ان استحق بعضه (قوله لان اقدامه) اى المدعى عليه (قوله بالملكية) اى للمدعى بخلاف الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه اقر بالملك له اذا الصلح قديع لدفع الخصومة (قوله كاستحقاقه) فيرجع بالمدعى او بالدعوى درمتنى كذا في الهامش (قوله كذلك) اى كلا او بعضا (قوله بعض ما يدعيه) اى وهو قائم وبأى حكم ما اذا كان هالكا عند قول الماتن والصلح عن المغصوب الهالك وقال القهستانی لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وبرا عن الباقي والابراء عن الاعيان باطل اهمدنى (قوله او يلحق) منصوب بأن مثل او يرسل (قوله عن دعوى الباقي) قيد بالابراء عن دعواه لان الابراء عن عبته غير صحيح كذا في المبسوط ابن ملك بان يقول برئت عنها او عن حصومتى فيها او عن دعوى هذه الدار فلا تسمع دعواه ولا يثبت وما لو قال أبرأتك عنها او عن خصومتى فيها فانه باطل وله ان يخصم كالحال قال ابن بيده عبد برئت منه

بالخصومة فيه) فيخاصه المستحق لخلو العوض عن الغرض (وما استحق من البذل رجع الى الدعوى في كله او بعضه) هذا اذا يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدامه على المبايعة اقرار بالملكية عني وغيره (وهالك البذل) كلا او بعضا (قبل التسليم له) اى للمدعى (كاستحقاقه) كذلك (في الفصحين) اى مع اقرار او سكوت وانكار وهذا لو البذل ثماليتين والاميل بلى يرجع بثقله عني (صالح عن) كذا نسخ الماتن والشرح وصوابه على (بعض ما يدعيه) اى عين يدعيها لجوازها في الدين كما سيجي فلو ادعى عليه دارا فصالحه على بيت معلوم منها فلو من غيرها صح قهستانی (ليرجع) لان ما قبضه من عين حقه وبراء عن الباقي والابراء

عن الاعيان باطل قهستانی وحيلة تحتها ذكره بقوله (الزيادة شئ) آخر كنوب ودرهم (في البذل) فيصير ذلك (قانه) عوضا عن حقه فيما بقي (او) يلحق به (الابراء عن دعوى الباقي) لكن ظاهر الرواية الصحة (١) قوله عن ابى قد سقط من اصل نسخة المؤلف لفظ ما يضاف اليه اى فتركت محله بياض ليوضع فيه ما يوجد في الحاشية بعد مراجعتها اه من هامش الاصل

فنه يبرأ ولو قال أبرأتك لالانه انما ابرأه عن ضمانه كافي الاشياء من احكام الدين قات ففرقوا بين أبرأتك وبرئت اوانا برى لاضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الواحد فله خاصية غيره كما في حاشيتها معزيا للولوالجية شرح الملتقى وفي البحر الابراء ان كان على وجه الانشاء فان كان عن العين بطل من حيث الدعوى فله الدعوى بها على المخاطب وغيره ويصح من حيث نفى الضمان فان كان عن دعواها فان اضاف الابراء الى المخاطب كابرأتك عن هذه الدار او عن خصوصي فيها او عن دعوى فيها لا تسمع دعواه على المخاطب فقط وان اضافها الى نفسه كقوله برئت عنها اوانا برى فلا تسمع مطلقا هذا لوعلى طريق الخصوص اى عين مخصوصة فلو على العموم فله الدعوى على المخاطب : غيره كما لو تبارأ الزوجان عن جميع الدعاوى وله اعيان قائمة له الدعوى بها لانه ينصرف الى الديون لا الاعيان واما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو برى مالى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا لا مال لك في هذه العين ذكره في المبسوط والحيط فعمل ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا لا دعوى تمنع الدعوى بالعين والدين لما في المبسوط لاحق لى قبله يشمل كل عين ودين فلو ادعى حقا لم يسمع ما لم يشهدوا انه بعد البراءة اه مالى البحر ملخصا وقوله بعد البراءة يفيدان قوله لاحق لى ابراءه ثم لا تقرار **(قوله مطلقا)** اى سواء وجد احد الامرين او لم يوجد فلا تسمع دعوى الباقي **(قوله وقوله)** جواب سؤال وارد على كلامه الماتن لاعلى ظاهرها الرواية اذ لا تعرض الابراء فيها وما تضمنه الصلح اسقاط الباقي لا ابراء فانهم **(قوله)** عن دعوى الخ كذا عبارة القهستاني ويجب اسقاط لفظ دعوى بقرينة الاستدراك الآتى ونقل الجوى عن حواشى صدر الشريعة للحفيد معنى قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح ان العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لان يبقى المدعى على دعواه الخ ابو السعود وهذا اوضح مما هنا قال السامحاني والاحسن ان يقال الابراء عن الاعيان باطل ديانة لا قضاء قال في الهامش وعبارته في شرح الملقى معناه ان العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لانه يبقى على دعواه بل تسقط في الحكم كالصلح عن بعض الدين فانه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في الديانة فلو ظفر به اخذه ذكره القهستاني والبرجندى وغيرها واما الابراء عن دعوى الاعيان فصحيح اه مالى الهامش وهو مخالف لما نقلناه عن شرح الملتقى آقاوى الخلاصة أبرأتك عن هذا الدار او عن خصوصي فيها او عن دعواى فيها فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعده تسمع ولو اقام بيعة تقبل اه تأمل **(قوله)** واما الصلح مقابل قوله اى عين يدعيها **(قوله)** بعض الدين قات المقدس عن الحيط له انما فانكره المطلوب فصالحه على ثلثائة من الالف صح ويبرأ عن الباقي قضاء لاديانة ولو قضاء الالف فانكر الطالب فصالحه بمائة صح ولا يحل له اخذها ديانة فيؤخذ من هنا ومن ان الربا لا يصح الابراء عنه ما بقيت عنه عدة صحة براءة علماء قضاء ما نسا ما يؤخذونه ويطلبون الابراء فيبرؤنهم بل ما أخذوه من الربا اعرف بجماع عدم الحل في كل واعلم ان عدم برامته في الصلح استثنى منه في الحانية مالى زاد وابرأتك عن البقية سامحاني ويظهر من هذا ان ما تضمنه الصلح من اسقاط ليس ابراء من كل وجه والام يحتمل لقوله أبرأتك عن البقية **(قوله)** اى قضاء وحيداً فلا يخرق بين الدين والعين على ظاهر الرواية تأمل **(قوله)** من الاشياء قال فيها عن

مطلقا شرابا لية ومنى عليه في الاختيار وعزاه في العزيمة للبرازية وفي الجلالية لشيخ الاسلام وجعل ما في المتن رواية ابن سماعه وقوله لهم الابراء عن الاعيان باطل معناه بطل الابراء عن دعوى الاعيان ولم يصير ملكا للمدعى عليه ولذا لو ظفر بذلك الاعيان حل له اخذها لكن لا تسمع دعواه في الحكم واما الصلح على بعض الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي اى قضاء لاديانة فلذا لو ظفر به اخذه قهستاني وتسامه في احكام الدين من الاشياء وقد حققته في شرح الملتقى (وصح) الصلح (عن) دعوى المال مطلقا

الحانية الابرء عن العين المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصور امانة في يد الغاصب ولو كانت العين مستهلكة صح الابرء وبرى من قيمتها اه فقوله الم ابراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابرء والا فالابرء عنها اسقوط ضمانها صحيح او يحتمل على الامانة اه ملخصا ان ابطال الاعيان محلها اذا كانت الاعيان امانة لانها اذا كانت امانة لا تلحقه عهدها فلا وجه للابرء عنها تأمل وحاصله ان الابرء المتعلق بالاعيان امانة يكون عن دعواها وهو صحيح باختلاف مطلقا وان تعلق بنفسها فان كانت مغصوبة هالكة صح ايضا كالدين وان كانت قائمة فعلى البراءة عنها البراءة عن ضمانها لو هلكت وتصور بعد البراءة من عينها كالامانة لا تضمن الا بالتعدي عليها وان كانت العين امانة فالبراءة لا تصح ديانة بمعنى انه اذا ظفر بها ملكها اخذها وتصح قضاء فلا يسمع القاضي دعواه بعد البراءة هذا ملخص ما يستفاد من هذا المقام ط وهو كلام حسن يرشدك الى ان قول الشارح معناه محمول على الامانة بقى لو ادعى عليه عينا في يده فانكر ثم ابراء المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى الغصب لانه بالانكار صار غاصبا وهل تسمع المدعى بعده لو قائمة الظاهر نعم **(قوله)** ولو باقرار (اى صح الصلح عن دعوى المال ولو كان الصالح باقرار المدعى عليه وسواء كان الصلح عنه مال او بمنفعة وقوله هنا عنه اى عن المال **(قوله)** او بمنفعة اى ولو بمنفعة **(قوله)** وعن دعوى المنفعة صورة دعوى المنافع ان يدعى على الورثة ان الميت اوصى بخدمة هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى استتجار عين والمالك ينكر ثم صالح لم يجز اه وفي الاشياء الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعى اجارة ككفى المستصفي اهرملى وهو مخالف لما فى البحر تأمل **(قوله)** عن جنس آخر كالصلح عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا يجوز كفى العيني والزبلى قال السيد المحوى لكن فى الوالوجية ما يخالفه حيث قال واذا ادعى سكنى دار مصالحة عن سكنى دار اخرى مدة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال وانما كان كذلك لانهما يتعقدان تملكيا بملك اه ابو السعود وذكره ابن ملك فى شرح الثقابة مخالف لما ذكره فى شرحه على الجمع قال فى يعقوبية والموافق للكتب ما فى شرح الجمع **(قوله)** على مال اى فى حق المدعى وفى حق الآخر دفعا للخصومة **(قوله)** لو باقرار اى من العبد **(قوله)** لا يستحق المدعى بالبناء للمفعول وسياق آخر الباب استثناء مسئلة **(قوله)** لانه بأخذ البذل باضافة اخذ الى البذل **(قوله)** على غير من وجبة لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا لتحديد النكاح مع زوجها كفى العمادية فحسانى **(قوله)** وكان خلعا ظاهرا انه ينقص عدد الطلاق فيملك عليها طلقين لو تزوجها بعدما اذا كان عن اقرار فظاهر واما اذا كان عن انكار او سكوت فعماله بزمه قدر ط **(قوله)** لو مبطلا هذا عام فى جميع انواع الصلح كفاية **(قوله)** لم يصح واطال صاحب غاية لبيان فى ترجيحه حوى **(قوله)** فى درر البحار واقره فى شرحه غير الافكار وعليه اقتصر فى البحر فكان فيه اختلاف التصحيح وعبارة الجمع او ادعت منع نكاحه فصالحا جاز وقيل لم يجز **(قوله)** عمدا قيده لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز لانه يسلك به مسلك الاموال ط **(قوله)** فلم يلزم المولى قال المقدسى فان اجازة صح سامحان **(قوله)** عبد فاعل قتل **(قوله)** المدغوب اى القمى لانه لو كان مثليا فهلك فالصالح عليه

ولو باقرار او بمنفعة (و) عن دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة عن جنس آخر (و) عن دعوى الرق (و) وكان عتقا على مال (و) وبنت الولاء لو باقرار والا لا يبينة درر قلت ولا يعود بالينة رقيقا وكذا فى كل موضع اقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعى لانه بأخذ البذل باختياره تزل باعنا فليحفظ (و) عن دعوى الزوج (النكاح) على غير من وجبة (و) كان خلعا ولا يعطى لو مبطلا ومحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح وقاية وثقابة ودرر ومانقى ويصححه فى التجنب والاختيار وصحح الصحة فى درر البحار (و) ان قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه لانه ليس من تجارتها فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبذل بعد عتقه (و) ان قتل عبده (للمأذون رجلا عمدا وصالحه) للمأذون (عنه جاز) لانه من تجارتها والمكاتب كالحُر (والصالح عن المغسوب الهالك على أكثر

من قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز (٦٥٧) كصلحه بمرض (فلا تقبل بئنة الغاصب بعده) أى الصالح على (إن

إن كان من جنس المغضوب لا يجوز الزيادة اتفاقا وإن كان من خلاف جنسه جائز اتفاقا وقيد
بالحالك اذ لو كان قبله يجوز اتفاقا ابن ملك وسيد ذكر محترم قوله قبل القضاء وقيد بقوله على
أكثر من قيمته لأنه محل الخلاف وفي جامع الفصولين غصب كبر أو الف درهم فصالح على
نصفه ولو كان المغضوب هالكا جاز الصالح ولو قائما لكن عيه وأخاه وهو مقر أو منكرو
جاز قضاء لأديانة ولو حاضرا برأه لكن غاصبه منكر جاز كذلك فلو وجد مالك بئنة على بقية
ماله قضى له به والصالح على بعض حقه في كيلي أو وزنى حال قيامه باطل ولو أقر غصبه وهو
ظاهر ويقدر مال كعلي قبضه فصالحه على نصفه على أن أبرأه بما بقي جاز قياسا لاستحسانا ولو
صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها اذ يكون مشتريا للثوب بالمغضوب ولو كان
المغضوب قنا أو عرضا فصالح غاصبه مال كعلي نصفه وهو مقبى عن مال كعلي غاصبه ومقر أو
منكر لم يجوز اذ صلحه على نصفه اقرار ببقائه بخلاف كيلي أو وزنى اذ يتصور هلاك بعضه دون
بعضه عادة بخلاف ثوب وقن اه (قوله من قيمته) ولو بعين فاحش قال في غاية البيان بخلاف العين
اليسير فانه لما دخل تحت تقويم المقيمين لم يعد ذلك فضلا فلم يكن ربا أى عندها (قوله بالقيمة
جائز) لأن الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس فلا يكون ربا وهذا جائز عند الامام خلافا
لهم لأن حق المالك في الهالك لم ينقطع ولم يحول الى القيمة فكان صلحا عن المغضوب لاعت
قيمه (قوله بمرض) أى سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل واكثر وانما ذكرها لشرح
هنا مع انها سأتى منها اشارة الى ان محامها هنا - (قوله موسر) قيده لأنه لو كان معسرا يسرى
العبد في نصفه كفى مسكين (قوله وصح في الجأية العمد) شمل ما اذا تعدد القاتل وانفرد
حتى لو كانوا جماعة فصالح أحدهم على أكثر من قدر الدية حازلوه قتل البقية والصالح معهم لأن
حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الافراد تأمل رملي (قوله لعده الربا) لأن
الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال (قوله كذلك) أى ولو في نفس مع قرار - (قوله
الزيادة) افاد صحة النقص (قوله حتى لو صالح) افاد ان الكلام فيما اذ صالح على أحد مقادير
الدية وصح مائة بعير أو مائتا بقرة أو مائتا شاة أو مائتا حلة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم
كفى العزيمة عن الكافي (قوله بشرط المجلس) أى بشرط القبض في المجلس وهذا مقيد بما
اذا كان الصلح بمكيل أو موزون كقيده في الغاية - (قوله أحدها) كالأبل مثلا (قوله
يصير) بضم الباء وفتح الصاد وكسر الباء المشددة فعل مضارع (قوله بجنس آخر) فلو قضى
القاضي بمائة بعير فصالح القاتل عنها على أكثر من مائتي بقرة وهى عده ودفعها جاز وتامه في
الجوهرة (قوله ويسقط القود) أى في العمد يعنى يصير الصلح الفاسد فيما يوجب القود
عفو عنه وكذا على خنزير أو حرة كافي الهندية سائحان وهذا بخلاف ما إذا قسد بالجهالة قل
في المنع ثم إذا فسدت التسمية في الصلح كالو صالح على دابة أو ثوب غير معين تجب الدية لأن
الولى لم يرض بسقوط حقه بجهان بخلاف ما إذا لم يسم شيئا أو سمى الحرة ونحوه حيث لا يجب شيء
لما ذكرنا أى من ان القصاص إنما يتقوم بالتقوم ولم يوجد (قوله ما يرجع اليه) اذ لدية فيه
بخلاف الخطأ فانه اذ بطل الصلح يرجع الى الدية المتقدمة قريبا (قوله لو على) نسخ المتن واعن
(قوله يدعيه على آخر) العبارة مقلوبة والصواب يدعيه عليه آخر بدل عليه قوله لزم بدله

آخر من مكيل وموزون (لزم بدله) (٤٢) (ن) (و) الموكل لأنه اسقاط فكان الوكيل سفير الا ان يضمه الوكيل

الموكل (قوله فيؤاخذ) أي ويرجع على الموكل به وكذا الصالح بالخلع وكذا يرجع في الصورة الثانية لهذه كافي المقدسي سائحاني (قوله فيلزم الوكيل) أي ثم يرجع به على الموكل (قوله) لأنه حينئذ كبيع (والحقوقي فيه ترجع إلى المباشر فكذا ما كان بمنزلة (قوله مطلقا) سواء كان عن مال بئال أو لا (قوله) صالح عنه فضولي الخ) هذا فيما إذا أضاف العقد إلى المصالح عنه لما في آخر تصرفات الفضولي من جامع الفضولين ف الفضولي إذا أضاف العقد إلى نفسه يلزمه البذل وإن لم يضمنه ولم يصفه إلى مال نفسه ولا إلى ذمة نفسه وكذا الصالح عن الغير اهـ (قوله وسلم) أي في الأخيرة (قوله صح) مكرر بما في المتن وفي الدرر اما الاول فلأن الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولي أصيلا إذا ضمن كالفضولي بالخلع إذا ضمن البذل واما الثاني فلأنه إذا أضافه إلى نفسه فقد ألزم تسليمه فصاح الصالح واما الثالث فلأنه إذا عينه للتسليم فقط اشترطه سلامة العوض فصار العقد تاما بقبوله واما الرابع فلأن دلالة التسليم على رضا المدعي فوق دلالة الضمان والاضافة لنفسه على رضاه اهـ باختصار (قوله في الكل) فلو استحق العوض في الوجوه التي تقدمت أو وجده زيوفا أو سوقة لم يرجع على المصالح لأنه متبرع ألزم تسليم شيء معين ولم يلتزم الإيفاء عن غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن يرجع بالدهوى لأنه لم يرض بترك حقه مجانا لا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لأنه صار دينيا في ذمته ولهذا وامتنع من التسليم يجبر عليه زبلي (قوله بأمره) لم يرجع على المصالح عنه ان كان الصالح بأمره بزاوية تفقيد الضمان اتفاقا وفيها الأمر بالصالح والخلع أمر بالضمان لعدم توقف صحتهما على الأمر فيصرف الأمر إلى إثبات حق الرجوع بخلاف الأمر بقضاء الدين اهـ (قوله عزمي) لم أجده فيه فليراجع (قوله والا يسلم) كان ينبغي ان يقول والا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعة كما يعلم مما نقلناه عن الدرر (قوله والا فهو موقوف) هذه صورة خامسة مترددة بين الجواز والبطان ووجه الحصر كافي الدرر ان الفضولي اما ان يضمن المال او لا فان لم يضمن فاما ان يضيف إلى ماله او لا فان لم يصفه فاما ان يشير إلى نقد او عرض او لا فان لم يشير فاما ان يسلم العوض او لا فالصالح جائز في الوجوه كلها الا الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يصفه إلى ماله ولم يشر إليه ولم يسلم إلى المدعي حيث لا يحكم بمجوازه بل يكون موقوفا على الاجازة اذ لم يسلم للمدعي عوض اهـ وجعل الصور الزبلي اربعا والحق المشار للمضاف (قوله الخمسة) التي خامستها قوله والابطال او التي خامستها قوله والا فهو موقوف بعد قوله او على هذا ويؤيده قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة (قوله في دعواه) فيه انه اذا كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انها وقف وبذل الوقف حرام تملكه من غير مسوغ فأخذه مجرد رشوة ليكيف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه انما أخذه ليكيف دعواه لا ليطيل وقبته وعسى ان يوجد مدع آخر ط قلت اطلق في اول وقف الحامدية الجواب بانه لا يصح قال لان المصالح يأخذ بدل الصالح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمعاضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف ثابتا فلا استبدال به لا يجوز والا فهذا يأخذ بدل الصالح لاعن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى اهـ

فيؤاخذ بضمانه (كالموقوف الصالح) من الوكيل (عن مال بئال عن اقرار) فيلزم الوكيل لأنه حينئذ كبيع (أما اذا كان عن انكار) يلزم الوكيل مطلقا بخر ودرر (صالح عنه) فضولي (بلا أمر صح ان ضمن المال او اضاف) الصالح (إلى ماله او قل على) هذا او (كذا وسلم) المال صح وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بأمره عزمي زاده (والا) يسلم في الصورة الرابعة (فهو موقوف فان اجازته المدعي عليه جائز ولزمه) البذل (والابطال والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام) الخمسة (كالصالح ادعى وقبته دار ولا يئنه له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطلب له) البذل (لو صادقا في دعواه وقيل) قوله صاحب الاجناس (لا) يطيب لانه يبيع معنى ويبع الوقف لا يصح

(كل صاحب بعد صلح فالشأن باطل ➤ ٦٥٩ ➤ وكذا) النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة و(الصلح بعد

الشراء) والاصل ان كل عقد اعيد فثاني باطل الا في ثلاث مذكورة في بيوع الاشياء الكفالة والشراء والاجارة فلتراجع (اقام) المدعى عليه (بينة بعدد) الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله (قبل الصلح (ليس لي قبل فلان (حق فالصلح ماض (على الصحة (ولو قال) المدعى (بعده ما كان لي قبله) قبل المدعى عليه (حق بطل (الصلح بمرح قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادة ثم نقول عن دعوى السبازية انه لو ادعى الملك ببينة أخرى لم يثبت فيحرر (والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا) والفاسدة ما يمكن تصحيحها بمرح وحرر في الاشياء ان الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى بمجهول فحاز فيلحفظ (وقيل اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا (فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة

ثم نقل الحامدي ما هنا ثم قال فتأمل اه وانظر ما كتبناه في باب البيع الفاسد عن النهر عند قوله بخلاف بيع فرضم الى مدبر (قوله كل صلح بعد صلح) المراد الصلح الذي هو اسقاط اموال واصلح على عوض ثم على عوض آخر فالثاني هو الجائذ وانفسخ الاول كالبيع نور العين عن الحلاصة (قوله الثاني باطل) قاله القاضي الامام (قوله وكذا النكاح الخ) وبتمامه في جامع الفصولين في الفصل العاشر كذا في الهامش (قوله بعد النكاح) وفيه خلاف فقيل يجب التسوية الثانية وقيل كل منهما (قوله والحوالة الخ) بأن كان له على آخر الخ فاحال عليها شخصاً أحال عليه بها شخصاً آخر شيخنا (قوله بعد الشراء) اي بعدما اشترى المصلح عنه (قوله الا في ثلاث) قلت زاد في الفصولين الشراء بعد الصلح (قوله الكفالة) اي لزيادة التوفيق اشياء (قوله والشراء) اطلقه في جامع الفصولين وقيده في الفتية بأن يكون الثاني اكثر ثمناً من الاول وأقل وبجنس آخر والا فلا يصح اشياء (قوله والاجارة الخ) اي من المستأجر الاول فهي نسخ للاولى اشياء (قوله ليس لي قبل) بكسر ففتح (قوله ما كان لي قبله) بكسر ففتح ايضاً (قوله قال المصنف) نصه وفي العمادة ادعى أنكسر فصالحته ثم ظهر بعده ان لا شيء عليه بطل الصلح اه اقول يجب ان يثبت قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسئلة المختص به صرح مولانا صاحب البحر ولا يخفى ان علة مضي الصلح على الصحة في مسئلة المتن المقدمة عدم قبول الشهادة لما فيه من التناقض فلا يظهر حينئذ ان لا شيء عليه فلم تشملها عبارة العمادة قافهم (قوله عن دعوى البرازية) ونصها وفي المتن ادعى ثوباً صلح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه لا حق له في اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقارره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بأن قال لا حق لي ببينة الميراث ثم قال انه ميراث لي عن ابي فأما غيره اذا ادعى ملكاً لا ببينة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن قال حق بالشراء او بالهبة لا يبطل اه (قوله فيحرر) ما نقله عن البرازية لا يحتاج الى تحرير لانه تقييد مفيد ولعله اراد تحرير ما نقله المصنف من تقييد ما في العمادة فانه غير ظاهر كما علمت والله اعلم (قوله والفاسدة) مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى امة فقالت انا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان اقامت بينة على انا حرة الاصل يبطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرية الاصل ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها لو اقامت بينة انها كانت امة فلان اعتقها عام اول وهو يملكها بعدما ادعى شخص انها امة لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول ان فلانا الذي اعتقلت كان غصبك مني حتى لو اقام بينة على هذه الدعوى تسمع حموى مدني وقوله هنا وهو يملكها حلة حالية (قوله وحرر الخ) هذا التحرير غير محرر ورده الرمي وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارج ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذترك ذكر احداً للحدود يصح اه وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت انه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه الممول (قوله وقيل الخ) الاخصر ان يقال وقيل يصح مطلقاً (قوله آخر الباب) فيه نظر فان عبارته هكذا ومن المسائل المهمة انه هل

آخر الباب واقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر فراجع (وصح الصلح عن دعوى حق الشرب

بشروط لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا فيبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقاً مجهولاً في دار فصول على شئ يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك ان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا اى فالتبادر انه اراد الفاسدة بدليل التمثيل لانه يمكن تصحيحها بيمين الحق المجهول وقت الصلح وفي حاشية الرمل على المتح بعد نقله عبارته اقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفسادة اذ لا وجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حدود او باحوال الكاهن واجرة النامحة والمغنية الخ وكذا ذكر الرمل في حاشيته على الفصولين نقلا عن المصنف بعد ذكره عبارة صدر الشريعة قال مانصه فقد افاد ان القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اهـ **(قوله وحق الشفعة)** اى دعوى حقها لدفع اليمين بخلاف الصلح عن حقها الثابت كامر **(قوله ديناً بيمين)** وفي بعض النسخ يدين **(قوله وصيرفة)** الاولى الاقتصار على العزولى القنية لانه في الصيرفة نقل الخلاف في الصحة وعدمها مطلقا وامافي القنية فقد حكى القولين ثم وفق بينهما بما هنا فقال الصواب ان الصلح ان كان الخ **(قوله على سكنى بيت)** قيد بالسكنى لانه لو صالحه على بيت منها كان وجه عدم الصحة كونه جزءاً من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذى مشى عليه في المتن سابقاً وقيد بقوله ابدأ ومثله حتى يموت كفى الحاشية لانه لو بين المدة يصح لانه يصلح على منفعة فهو في حكم الاجارة فلا بد من التوقيت كامر وقدا شبه الامر على بعض الحشيين **(قوله الى الحصاد)** لانه بيع معنى ففرض جهالة الاجل **(قوله بغير دعوى)** اى الدعوى من المودع **(قوله ويصح الصلح)** اى لو ادعى ما لا فائدة له من المودع ضاعت الوديعة او ردتا وانكر رباها الرادوا الهلاك صدق المودع بيمينه ولا شئ عليه فلو صالح رباها بعد ذلك على شئ فهو على اربعة وجوه * احدها ان يدعى رباها ايداع وجهه المودع ثم صالحه على شئ معلوم جاز اتفاقاً * الثانى ان يدعى الوديعة وطالبه بالرد فاق المودع بالوديعة وسكت ولم يقل شئ ورب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على شئ معلوم جاز ايضا فاقا * الثالث ان يدعى عليه الاستهلاك وهو يدعى الرد او الهلاك ثم صالحه على معلوم جاز عند محمد وابى يوسف آخره ولم يجز عند ابى حنيفة وابى يوسف والاولا به يفتى واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف انه رد الوديعة او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيها لو صالح قبل اليمين * الرابع ان يدعى المودع الرد او الهلاك ورب المال سكت ولم يقل شئ فعند ابى يوسف لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل الصلح انها هلكت او ردتا فلم يصح الصلح على قول ابى حنيفة وقال رب المال ما قلت فالتولى للمكروه ولا يبطل الصلح خاتمة هذا ما رأيت في الحاشية بنوع اختصار ورأيت في غيرهما معزوا اليها كذلك ونقاهما في المتن لكن سقط من عبارته شئ اختلف به المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وابى يوسف الاول وعليه الفتوى والذى رأيت في الحاشية ان الفتوى على عدم الجواز وبقي خامسة ذكرها المقدسى وهى ادعى رباها الاستهلاك فسكت فصلحه جائز لكن هذا هو الثانى في الحاشية ثم اعلم ان كلام الماتن والشارح غير محرر لان قوله بغير دعوى الهلاك شامل للجحود والسكوت

وحق الشفعة وحق وضع الجروع على الاصح (الاصل انه متى توجهت اليمن نحو الشخص في اى حق كان فاقضى اليمن بدراهم جاز حتى في دعوى التعزير حتى بخلاف دعوى حدود نسب درر (الصالح ان كان بمعنى المعاوضة) بان كان ديناً بيمين (ينقض بنقضهما) اى بفسخ المتصالحين (وان كان لا بمعناها) اى المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض (فلا) تصح اقامته ولا نقضه لان الساقط لا يعود قنية وصيرفة فليحفظ (ولو صالح عن دعوى دار على سكنى بيت منها ابدأ او صالح على دراهم الى الحصاد او صالح مع المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح) في الصور الثلاث سر اجبة قيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبيل اليمين صح به يفتى خاتمة (يصح) الصلح (بعد حلف المدعى عليه دفعا للتراع)

باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على اصل **٦٦١** الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على

بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فأقامها تقبل ولو طاب بينه لا يخاف اشباهه (وقيل لا) جزم بالأول في الاشباه وبالثاني في السراجه وحكام في الفتنه مقدما للاول (طلب الصالح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا) بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم التأخرون والاول اصح نزاهة (بخلاف طلب الصالح) عن المال (والابراء عن المال) فانه قرار اشباه (صالح عن عيب) او دين (وظهر عدمه اوزال) العيب (بطل الصالح) ويرد ما اخذه اشباه ودر

ودعوى الرد وهو الوجه الاول والثاني واحد شقي الثالث والرابع وقد علمت انه في الاول والثاني جائز اتفاقا وكذا في احد شقي الثالث والرابع على الراجح والصواب ان يقول بعد دعوى الرد او الهلاك باسقاط غير التعبير بعد وزيادة الرد فيدخل فيه الوجه الثالث بناء على المتفق به والوجه الرابع بناء على قول ابى يوسف وهو المتمدن تقدم صاحب الحاتية اياه كاهو عادته وقوله لانه لو ادناه اى الهلاك شامل لما اذا ادعى المالك الاستهلاك وهو احدث في الوجه الثالث او سكنت وهو احدث في الرابع وعلمت ترجيح الجواز فيهما فاقوله صح به ففى في غير محله وقوله وصالحه قبل البين هذا وارد على اطلاق المتن ايضا ورأت عبارة الاشباه نحو ما استوصيته ونصها الصالح عقد يرفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك الا لنزاع ثم رأيت عبارة متن الجمع مثل ما قلته ونصها واجاز صالح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك او الرد والله الحمد **(قوله باقامة)** متعلق بالنزاع **(قوله بعده)** اى الصالح **(قوله فانها تقبل)** افاد انها لو موجودة عند الصالح وفيه غبن لا يصح الصالح وبه صرح في البرازية سائحاني **(قوله ولو طلب)** اى الصبي بعد بلوغه **(قوله وقيل لا)** وجه بأن البين بدل المدعى فاذا حافنه فقد استوفى البذل حموى عن الفتنه **(قوله في السراجه)** وكذا جزم به في البحر قال الحموى ومأمنى عليه في الاشباه رواية محمد عن ابى حنيفة ومأمنى عليه في البحر قوله ما وهو الصحيح كفى معين المتقى اهـ **(قوله للاول)** صوابه للثاني على ما نقله الحموى **(قوله والابراء)** الواو هنا وفيما بعده بمعنى او حموى **(قوله عن عيب)** اى عيب كان لخصوص البياض وتامه في المنع

فصل في دعوى الدين

فصل في دعوى

الدين

(الصالح الواقع على بعض جنس ماله عليه) من دين او غصب (اخذ لبعض حقه وحط لباقيه لامعاوضة) لربما وحيث (فصح الصالح بلا اشتراط قبض بدله عن الف حال على مائة حالة او على الف مؤجل وعن الف جياذ على مائة زيف ولا يصح عن دراهم على دنابر مؤجلة لعدم الجلس فكان

(قوله في دعوى الدين) الاولى في الصالح عن دعوى الدين قال في المنع لما ذكر حكم الصالح عن عموم دعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان الخصوص ابدى يكون بعد العموم اهـ **(قوله على بعض الح)** قيد بالبعض فأفاد انه لا يجوز على الاكثر وانه يشترط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه منها على ثوب او غيره فهو جائز لان جهالة المصالح عنه لا تمنع من صحة الصالح وان صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لانه يحتمل ان بدل الصالح اكثر منه ولو كفى استحسن ان اجيزه لان الظاهر انه كان اقل مما عليه لان معنى الصالح على الحط والاعراض فكان تقديرهما بدل الصالح بشئ دالة ظاهرة على انها عرقا اقل مما عليه وان كان قدر ماعليه بنفسه اهـ **(قوله من دين)** اى بالبيع او الاجارة او القرض فهستانى **(قوله وحط لباقيه)** فلو قال المدعى للمدعى عليه المتكسر صالحتك على مائة من الف عليك كان اخذ المائة ابراهم نعمائة وهذا قضاء لادبائه الا اذا زاد ابرأتك فهستانى وقدمائمه معزوا للحاتية **(قوله حالا)** لانه اعتياض عن الاجل وهو حرام **(قوله فيجوز)** لان معنى الارفاق فيما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاصل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى بحط بعض المال ومساهلة من المكاتب فيما بقى قبل حلول الاجل ليتوصل الى شرف الحرية

صرفا فلم يجز نسيئة (او عن الف مؤجل على نصفه حالا) الا في صالح المولى مكانه فيجوز زبلى (او عن الف سود على نصفه ايضا) والاصل ان الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان منهما

معاوضة (ق) لغريمه (اولى حمالة غدا من الفلى عليك على انك برى من) النصف (الباقى قبيل) وادى فيه (برى) وان لم يؤد ذمت في الغد عاد دينه (كما كان لقوات التقيد بالشرط - ٦٦٠ - ووجودها خمسة احدها هذا (و)

(قوله معاوضة) اى ويجرى فيه حكمها فان تحقق الربا او شبهته فسدت والا صحت ط قال ط بأن صالح على شئ هو اودون من حقه قدر او وصفا او وقتا وان منهما اى من الدائن والمدين بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السود او ما هو في معنى الوصف كتعجيل التؤجل او عن جنس بخلاف جنسه اه **(قوله لم يعد)** اى الدين مطلقا ادى ولم يؤد **(قوله ما بقى غدا)** لوقال ابرأك عن الخمسة على ان تدفع الخمسة حاله ان كانت العشرة حالة صبح الابراء لان اداء الخمسة يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعليق الابراء بشرط تعجيل الخمسة ولو مؤجلة يطل الابراء اذا لم يعطه الخمسة جامع الفصولين كذا في الهامش **(قوله بصريح الشرط)** قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظهيرية لوقال حطلت عنك النصف ان تقدمت الى نصفها فانه حط عنهم وان لم يتقدم سائحان **(قوله كان اديت)** الخطاب للغريم ومثله الكفيل كاصرح به الاسي جاني في شرح الكافي وقاضخان في شرح الجامع قل في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراء الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد برده فينبى ان يصح تعليقه بالشرط الا انه كبراء الاصيل من حيث انه لا يخلف به كما يخلف بالطلاق فصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا اذا كفّل بمال عن رجل وكفّل بنفسه ايضا على انه ان وافى بنفسه غدا فهو برى عن الكفالة بمال فوافى بنفسه برى عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح اه **(قوله بكمره عليه)** لانه لو شاء لم يفعل الى ان يجد البينة او يخلف الآخر فيكفل عن اليقين انساني **(قوله اخذ منه)** يفيد ان قول المدعى عليه لا اقر لك بمالك الخ اقرار ولذا قال في غاية البيان قالوا في شروح الجامع الصغير وهذا انما يكون في السر اما اذا قال ذلك علانية يؤخذ باقراره اه **(قوله الدين المشترك)** قيد بالدين لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة مختص بالمصالح بدل الصلح وليس لشريكه ان يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زبلى فليحفظ فانه كثير الوقوع وفي الخاتمة رجلان ادعى ارضا او دارا في يد رجل وقال هي لنا ورنناها من ايننا فوجد الذي هي في يده فصالحه احدها عن حصته على مائة درهم فاراد الابن الآخر ان يشاركه في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء عن العين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن ابى يوسف في رواية للشريك ان يشاركه في المائة اه **(قوله صفقة واحدة)** بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة او كان لهما عين واحدة مشتركة بينهما وباعا لكل صفقة واحدة من غير تفصيل بمن نصيب كل واحد منهما زبلى واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع احدهما نصيبه من رجل بخمسمائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسمائة درهم وكتبها عليه صكا واحدا بألف وقبض احدها منه شيئا لم يكن للآخر ان يشاركه لانه لا شركة لهما في الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة عزمة وتماه في المصح **(قوله موروث)** او كان موسى به لهما او بدل قرضهما ابو السعود عن شيخه

الثاني (ن) بوقت الغد (لغدا) لانه ابراء مطلق والثالث (وكذا لو صالحه من دينه على نصفه يدفعه اليه غدا وهو برى) ثم افاض على انه ان لم يدفعه غدا فكل عليه كان الامر (كالوجه الاول) (كقوله) لانه صرح بالتقيد الرابع (فان ابراء عن نصفه على ان يعطيه ما بقى غدا فهو برى) ادى الباقي (في الغد) (اولا) ابداه بالابراء بالاداء (و) الخامس (لو علق بصريح الشرط كان اديت الى) كذا (او اذا اوفى لا يصح) الابراء لما تقرر ان تعليقه بالشرط صريحا باطل لانه تملك من وجه (وان قال) المديون (لا آخر سرا لا اقر لك بمالك حتى تؤخره عنى او تحط عنى) (ففعّل) الدائن التأخير اى الخط (صح) لانه ليس بكمرة عليه (ولو اعلن ما قاله سر اخذ منه الكل للحال) ولو ادعى التاؤج جدد قال اقررتى بها على ان احط منها مائة جائز بخلاف على ان اعطيتك مائة لانها رشوة ولو قال ان اقررتى لي حطت لك منها مائة وقر

صح الاقرار لا الخط مجتبي (الدين المشترك) بسبب متحد كنمن مبيع ببيع صفقة واحدة او دين (قوله) موروث او قيمة مستهلك مشترك (اذا قبض احدها شيئا منه شاركه الآخر فيه) ان شاء

اوتبع الغريم كباقي وحيد (فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب) اى خلاف جنس الدين (اخذا الشريك الآخر نصفه الا ان يضمن له) (ربع) اصل (الدين) ٦٦٣ فلاحق له في الثوب (ولو لم يصلح بل اشترى بنصفه شيئاً ضمنه) شريكه (الربع)

لقبضه النصف بالمقاصة

(اوتبع غريمه) في جميع

ما مر لقاء حقه في ذمته

(واذا أبرأ احد الشريكين

الغريم عن نصيبه لا يرجع)

لانه اتلاف لا قبض (وكذا)

الحكم (ان) كان للمديون

على احدهما دين قبل وجوب

دينهما عليه حتى (وقمت

المقاصة بدينه السابق) لانه

قاض لا قابض (ولو أبرأ)

الشريك المديون (عن

البعض قسم الباقي على

سهامه) ومثله المقاصة ولو

أجل نصيبه صح عند الثاني

والغصب والاستتجار

بنصيبه قبض لا التزوج

والصالح عن جناية عمد

وحيلة اختصاصه بما قبض

ان يهبه الغريم قدر دينه

ثم يبرئه او يبعه بكفا من

تمر مثلاً ثم يبرئه ملتقط

وغيره وممرت في الشركة

(صالح أحد ربي السلم عن

نصيبه على ما دفع من رأس

المال فان أجازاه الشريك)

الآخر (نفذ عليهما وان

رده رد) لان فيه قسمة

الدين قبل قبضه وانما باطل

نعم لو كانا شريكي مفاوضة

جاز مطابقاً بمجر

خرجت الورثة أحدهم

عن التركة وهي (عرضا) وهي

(عقار بمال اعطوه له) (او) اخر جوه (عن) تركة هي (ذهب فضة) دفعوها له (او) على (العكس)

او عن تفدين بهما (صح) في الكل صرفاً للجنس بخلاف جنسه (فل) ما اعطوه (او كثر) لكن بشرط التقاض فيما هو صرف

قوله اوتبع الغريم) فلواختار اتباعه ثم توى نصيبه بأن مات الغريم مفلسا رجع على القابض

بنصف ما قبض ولومن غيره بمجر وراجع الزبلى (**قوله** اى خلاف الخ) لانه لو صالح على

جنسه يشاركه فيه او يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه بمنزلة قبض بعض الدين

زبلى (**قوله** نصفه) اى نصف الدين من غريمه او أخذ نصف الثوب منح (**قوله** الا ان يضمن)

اى الشريك المصالح (**قوله** ربع اصل الدين) افاد ان المصالح مخير اذا اختار شريكه اتباعه

فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصالح عن

اقرار او غيره (**قوله** ما مر) اى في مسئلة القبض او الصالح والشراء (**قوله** قبل وجوب الخ)

اما لو كان حادثاً حتى التقيا قصاصاً فهو كالقبض بمجر (**قوله** عليه) اى على المديون (**قوله**

المديون) بالنصب مفعول أبرأ (**قوله** قسم الباقي الخ) حتى لو كان لهما على المديون عشرون

درهما فأبرأه أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة وللساكن المطالبة

بالعشرة كذا في الهامش (**قوله** على سهامه) اى الباقية لاصلها سائحتان (**قوله** ومثله

المقاصة) بان كان للمديون على الشريك خمسة مثلاً قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقي

بعد المقاصة (**قوله** والغصب) اى اذا غصب احدهما من المديون شيئاً ثم ألتفه شاركة

الآخر لانه يملكه من وقت الغصب عند اداء الضمان وكذا لو استأجر احدهما منه داراً

بحصته سنة وسكنها وكذا خدمة العبد وزراعة الارض وكذا لو استأجره بأجر مطلق

وروى ابن سبعة عن محمد لو استأجر بحصته لم يشاركه الآخر وجعله كالسكاح وتماه

في شرح الهداية (**قوله** لا التزوج) اى تزوج المديونة على نصيبه فانه اتلاف في ظاهر الرواية

بخلاف ما اذا تزوجها على دراهم لانها صارت قصاصاً وهو كالاستيفاء اتقاني (**قوله** جناية

عمد) اى لو جنى احدهما عليه جناية عمد فبادون النفس أرشها مثل دين الجاني فصالحه على

نصيبه وكذا لو فيها قصاص اتقاني (**قوله** يبرئه) اى الشريك الغريم (**قوله** عن نصيبه)

اى من المسلم فيه (**قوله** من رأس المال) بأن أراد ان يأخذ رأس ماله ويفسخ عقد الشركة

اتقاني فالصالح مجاز عن الفسخ عزمية (**قوله** عليهم) والمقبوض بينهما وكذا ما بقي من المسلم

فيه در البجار (**قوله** رد) وبقي السلم كما كان

فصل في التخارج

(**قوله** اخرجت الخ) اوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من

الثلث بالسند ساجز الصالح وذكر الامام المعروف بنحوها زاده ان حق الموصى له وحق الوارث

قبل القسمة غير متأكد يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق

حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة

وحق الوارث قبل القسمة يسقط بالاسقاط وتماه في الاشياء فيما يقبل الاسقاط وما لا كذا

في الهامش (**قوله** صرفاً للجنس) علة للاخير (**قوله** لكن بشرط) قال في البحر ولا يشترط

عن التركة وهي (عرضا) وهي (عقار بمال اعطوه له) (او) اخر جوه (عن) تركة هي (ذهب فضة) دفعوها له (او) على (العكس)

او عن تفدين بهما (صح) في الكل صرفاً للجنس بخلاف جنسه (فل) ما اعطوه (او كثر) لكن بشرط التقاض فيما هو صرف

(وفي) أخرجه عن (تقدين وغيرهما) أحد التقدين (لا) يصح (الأن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس) تحزرا عن الربا ولا بد من حضور التقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرئلا لئلا يولع بغيره جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو انكروا الزم لانه حينئذ ليس يبدل بل يقطع المنازعة (وبطل الصلح) ٦٦٤ ٦٦٥ ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون

بشرط ان تكون الديون لبقيتهم) لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لصحته حيلة فقال (وصح لو شرطوا ابراء الغرماء منه) اى من حصته لانه تملك الدين ممن عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء (او قضا نصيب المصالح منه) اى الدين (تبرعا) منهم (واحالهم بحصته) أو أقرضوه قدر حصته منه (وصالحوه عن غيره) بما يصلح بدلا (وأحالهم بالقرض على الغرماء) وقبلوا الحيلة وهذه احسن الحيل ابن كمال والاوجه أن يبيعوه كفا من تمر أو نحوه بقدر الدين ثم يحلهم على الغرماء ابن ملك (وفي صحة صلح عن تركة بجهولة) أعياها ولادين فيها (على مكيل او موزون) متعلق بصلح (اختلاف) والصحيح الصحة زيلعي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يجز والاجاز وان لم يدرد فلي الاختلاف

في صالح احد الورثة المتقدم ان تكون اعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن احد التقدين بالآخر يعتبر التقاض في المجلس غير ان الذى في يده بقية التركة ان كان حاددا يكتفى بذلك التقاض لانه قبض حال فينوب عن قبض الصلح وان كان مقرا غير مانع يشترط تجديد القبض اه (قوله أكثر من حصته) فان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح ان التملك ان كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدري ان بدل الصلح من حصتها اقل او اكثر او مثله فسد بجر عن الحانية (قوله وكذا لو انكروا الزم) أى فاته يجوز مطلقا قال في الشرئلا لئلا وقال الحاكم الشهيد انما يبطل على اقل من نصيبه في مال الربا حالة التصاق واما في حالة التناكر بأن انكروا وراثته فيجوز وجه ذلك ان في حالة التناكر ما يأخذ لا يكون بدلا في حق الآخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر المرغيناني ولا بد من التقاض فيما يقابل الذهب والفضة منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في الصور كلها جاز مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس اه (قوله ديون) اى على الناس بقرينة ما أتى وكذا لو كان الدين على الميت قال في البرازية وذكر شمس الاسلام ان التخارج لا يصح اذا كان على الميت دين اى يطلبه رب الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة اه (قوله بشرط) متعلق باخرج (قوله لان تملك الدين) وهو ناحصة المصالح (قوله من عليه الدين) وهم الورثة هنا (قوله باطل) ثم يستدعي البطالان الى الكل لان الصفقة واحدة سواء بين حصة الدين او لم يبين عند اى حنيفة وينبى ان يجوز عندها في غير الدين اذا بين حصته ابن ملك (قوله ابراء الغرماء) اى ابراء المصالح الغرماء (قوله وأحالهم) لاحتل لهذه الجملة هنا وهى موجودة في شرح الوقاية لابن ملك وفي بعض النسخ او احوالهم (قوله عن غيره) أى عماسوى الدين (قوله احسن الحيل) لان في الاولى ضررا للورثة حيث لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لان التقدير خير من النسبة اتقاني (قوله والاوجه) لان في الاخرة لا يخلو عن ضرر التقديم وفي وصول مال ابن ملك (قوله شبهة الشبهة) لانه يحتمل ان لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل ان يكون واذا كان فيها يحتمل ان يكون الذى وقع عليه الصلح اكثر وان احتمل ان يكون مثله او دونه وهو احتمال الاحتمال فنزل الى شبهة الشبهة وهى غير معتبرة (قوله بدل) بالبناء للمفعول (قوله او موزون) أى ولادين فيها ووقع الصلح على مكيل او موزون اتقاني (قوله في الاصح) وقيل لا يجوز لانه بيع المجهول لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكيل والموزون اتقاني (خاتمة) التهاتر اى تناوب الشريكين في ايتين غلة او ركوبا مختص جوازه بالصلح عند اى حنيفة لا الجبر وجاز في دابة غلة او ركوبا بالصلح فاسد في غلى عيدين عنده ولوجبا در البحار وفي شرحه غير الافكار ثم اعلم ان التهاتر جبرا في غلة عبد او دابة لا يجوز اتفاقا للتفاوت

(ولو) التركة بجهولة وهى غير مكيل او موزون في يد البقية (من الورثة) (صح في الاصح) لانها لا تقضى (وفي) الى المنازعة لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يده للحاجة الى التسليم ابن ملك (وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة) الا ان يضمن الوارث الدين بلا رجوع او يضمن اجنبى بشرط برادة الميت

أوبى من مال آخر (ولا يبيح) ٦٦٥ (بصالح) ولا يقسم (قبل القضاء) بالدين (في غير دين محيط ولو فعل)

الصالح والقسم (صح)
لأن التركة لا تخلو عن
قليل دين فلو قرب الكل
تضرر الورثة فيوقف
قدر الدين استحياء وافية
لئلا يحتاجوا إلى نقض
القسم بحر (ولو أخرجوا
واحدا) من الورثة
(خسفت قسم بين الباقي
على السواء إن كان ما أعطوه
من ماله غير الميراث وإن
كان المطلق) مما ورثوه
فعلى قدر ميراثهم (يقسم
بينهم وقدهم الخصاص فيكونه
عن انكار فلو عن اقرار
فعلى السواء وصالح أحدهم
عن بعض الأعيان صحيح
ولو لم يذكر في صك
التخارج إن في التركة ديناً
أم لا فالصك صحيح وكذا
لو لم يذكره في الفتوى
فيفى بالصحة ويحمل
على وجود شرائطها
جمع الفتاوى (والموصى له)
بما بع من التركة كوارث
فيا قدمناه من مسألة
التخارج (صالحوا) أى
الورثة (أحدهم) وخارج
من بينهم (ثم ظهر للميت
دين أو عين لم يعلموها هل
يكون ذلك داخلاً في
الصالح) المذكور (قولان)
أشهرها لا

وفي خدمة عبد أو عبيد جنازه فاعلم عدم مسوت ظاهراً ولقلته وفي غلة دار أو دارين أو
سكنى دار أو دارين جائز اتفاقاً لا مكان المدالة لأن التغير لا يميل إلى العقار ظاهراً وإن التباين
صلحاً جائز في جميع الصور كاجوز أبو حنيفة أيضاً وقسمه الرقيق صلحاً اهـ (قوله أوبى)
بالبناء للمفعول يقسم فتشديد (قوله التاليع) قال العلامة المقدسى فلو هلك المزعول لا بد
من نقض القسم ط (قوله على السواء) أفاد أن أحد الورثة إذا صالح البعض دون الباقي
يصح وتكون حصته له فقط كذا المصالح الموصى له كفى لا تقروى سائحاً (مسألة) في رجل
مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء ثم عصبة وخلف تركه أقسموها بينهم ثم ادعت الورثة على
الزوجة بأن الدار التي في يدها ملك مورثهم المتوفى فانكرت دعواهم فدفعت لهم قدر ما من
الدراهم صلحاً عن انكار فهل يوزع بدل الصالح عليهم على قدر موارثهم أو على قدر رؤسهم
الجواب قل في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى
عليه مقراً أو منكراً وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعى عليه أم ومثله في التلج
وفي مجموع التوازل سئل عن الصالح على الانكار به مدعى فاسدة هل يصح قال لا لأن تصحيح
الصالح عن الانكار من جانب المدعى أن يجعل ما أخذ من حقه أو عوضا عنه لا بد أن يكون
ثابتاً في حقه ليكن تصحيح الصالح من الذخيرة فتقتضى قوله وقوع الملك فيه للمدعى وقوله أن
يجعل عين حقه أو عوضا عنه أن يكون على قدر موارثهم مجموعة من الأعيان (قوله من ماله)
أى وقد استوا فيه ولا يظهر عند التفاوت ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) وسأى آخر كتاب
الفرائض بيان قصة التركة بينهم حينئذ (تم) ادعى مالا أو غيره فاشتري رجل ذلك من
المدعى يجوز الشراء ويقوم مقام المدعى في الدعوى فإن استحق شيئاً من ذلك كان له والأفلا
فإن جحد المصالح ولاينة فله أن يرجع على المدعى بحر وتأمل في وجهه في البرازية من أول
كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جاز (قوله صالحوا الخ) قول
قال في البرازية في الفصل السادس من الصالح ولو ظهر في التركة عين بعد التخارج لأرواية في
أنه هل يدخل تحت الصالح أم لا فإلّا ان يقول يدخل وإلّا قل لا اهـ ثم قال بعد
نحو ورقين قال تاج الإسلام وبخط صدر الإسلام وجدته صالح أحد الورثة وأباً أرباعاً
ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصالح لأرواية في جواز الدعوى وإلّا قل ان يقول يجوز
دعوى حصته منه وهو الأصح وإلّا قل ان يقول لا وفي المحيط لأبى أحد الورثة الباقي ثم ادعى
التركة وانكروا لا تسمع دعواه وإن أقروا بالتركة أمروا بالرد عليه اهـ كلام البرازية ثم قال
بعد أسطر صالحاً أى الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوماً للورثة قيل لا يكون
داخلاً في الصالح ويقسم بين الورثة لأنهم إذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم
لأعن الجهول فيكون كالمتنى من الصالح فلا يبطل الصالح وقيل يكون داخلاً في الصالح لأنه
وقع عن التركة والتركة اسم لكل فاذا ظهر دين فسد الصالح ويحمل كأنه كان ظاهراً عند الصالح
اهـ والحاصل من مجموع كلامه المذكور أنه لو ظهر بعد الصالح في التركة عين هل تدخل في الصالح
فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل فسمع الدعوى قولان وكذا لو صدر بعد الصالح إبراء
عام ثم ظهر للمصالح عين هل تسمع دعواه فيه قولان أيضاً والأصح السماع بناء على القول

بعدم دخولها تحت الصالح فيكون هذا تصحيحاً للقول بعدم الدخول وهذا اذا اعترف ببقية الورثة بأن العين من التركة والا فلا تسمع دعواه بعد الإبراء فاداه ما نقله عن المحيط واما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد الصالح في التركة دين على القول بعدم دخوله في الصالح يصح الصالح ويقسم الدين بين الكل واما على القول بالدخول فالصالح فاسد كما لو كان الدين ظاهراً وقت الصالح الا ان يكون مخرجاً من الصالح بأن وقع التصريح بالصالح عن غير الدين من اعيان التركة وهذا ايضا ذكره في البرازية حيث قال ثم ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصالح لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عيناً لا يوجب فساداً وان كان ديناً ان مخرجاً من الصالح لا يفسد ولا يفسده (قوله بل بين الكل) اي بل يكون الذي يظهر بين الكل (قوله قلت الخ) قلت وفي الثامن والعشرين من الفصولين انه الاشبه اي لو ظهر عين لادين (قوله ولا يبطل الصالح) اي لو ظهر في التركة عين اما لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازية ان كان مخرجاً من الصالح لا يفسد ولا يفسده اه اي ان كان الصالح وقع على غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كما لو كان الدين ظاهراً وقت الصالح (قوله وفي مال لطفل) اي اذا كان لطفل مال بشهوده يجوز الصالح فيه وما يدعي اي ولا يجوز في ما يدعي خصم من المال على الطفل ولا يتور بینه له بما ادعاه ومفهومه انه يجوز الصالح حيث لا يثبت للطفل وحيث كانت للخصم بینه ان الشحنة كذا في الهامش (قوله وصح على الإبراء الخ) فلو صالح من العيب ثم زال العيب بأن كان يابساً في عين عبد فنجلى بطل الصالح وربما أخذ لان العوض عنه وهو صفة السلامة وقد عادت فيعود العوض فيبطل الصالح ابن الشحنة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن قال الخ) اي ان اصلحها على ان يحالف المدعى عليه وان حالف برى خلف المدعى عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصالح باطل ويكون المدعى على دعواه ان اقام البینه قبلت وان لم يكن له بینه واراد ان يستحلفه عند القاضي كان له ذلك وان اصلحها على ان يحالف المدعى على دعواه على انه ان حالف فالمدعى عليه يكون ضامناً لما يدعيه فهذا الصالح باطل ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ولو مدع) لو وصليه كذا في الهامش

كتاب المضاربة

(قوله من جانب المضارب) قيده لانه لو اشترط رب المال ان يعمل مع المضارب فقدت كما سيصرح به المصنف في باب المضارب يضارب وكذا تقسّد لو أخذ المال من المضارب بلا امره وباع واشترى به الا اذا صار المال عروضا فلا تقسّد لو أخذ من المضارب كسباً في فصل المتفرقات (قوله ابداع ابتداء) قال الحير الرمي سيأتي ان المضارب يملك الابداع في المطلقة مع ما قرر ان المودع لا يودع فلما رد في حكم عدم الضمان بالهلاك وفي احكام مخصوصة لافي كل حكم فتأمل (قوله ومن حيل الخ) ولو اراد رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يبيع المضارب كافي الواقعات فهستاني وذكر هذه الحيلة الزباني ايضا وذكر قبلها ما ذكره الشارح وفيه نظر لانه لا يكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر مالا وهو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كذا ذكره في الظهيرية في كتاب الشركة

بل بين الكل والقول ان حكامها في الحانية مقدما لعدم الدخول وقد ذكر في اول فتاواه انه يقدم ما هو الاشهر فكان هو المتمسك كذا في البحر قلت وفي البرازية انه الاصح ولا يبطل الصالح وفي الوهبانية * وفي مال لطفل بالشهود فلم يجوز * وما يدعي خصم ولا يتور * * وصح على الإبراء من كل غائب * ولو زال عيب عنه صالح بهدر * ومن قال ان تخاف فقبراً فلم يجوز * ولو مدع كالاجنبي بصورة *

كتاب المضاربة

(هي) لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشراً (عقد شركة في الربح بمال من جانب) رب المال (وعمل

من جانب) المضارب (وركنها) الايجاب والقول (وحكمها) انواع لانها (ابداع ابتداء) ومن حيل الضمان ان يقرضه الادرها ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعمل بالربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه

عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحدها الف ولا آخر
 الفان واشتركا واشترطا العمل على صاحب الف والربح انصافا جاز وكذا لو شرط الربح
 والوضعية على قدر المال والعمل من احدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الفين
 والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثاناً لان اذا الف شرط لنفسه بعض ربح مال
 الآخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال او بالعمل او بالضمان اه ملخصا لكن
 في مسئلة الشارح شرط العمل على كل منهما لاعلى صاحب الاكثر فقط والحاصل ان
 المفهوم من كلامهم ان الاصل في الربح ان يكون على قدر المال الا اذا كان لاحدهما عمل
 فيصح ان يكون ربها بمقابلة عمله وكذا لو كان العمل منهما يصح التفاوت ايضا تأمل **(قوله**
وتوكيل مع العمل) فيرجع بما لحقه من العهدة على رب المال درر **(قوله بالخالفه)** فالربح
 للمضارب لكنه غير طيب عند الطرفين درمتمقي **(قوله مطلقا)** هو ظاهر الرواية فهستاقى
(قوله ربح اولا) وعن ابي يوسف اذا لم يربح لا اجر له وهو الصحيح للاتباع الفاسدة على
 الصحيحة سائحاني ومثله في حاشية ط عن العين **(قوله على المشروط)** قال في الملتقى ولا يزداد
 على ما شرط له كذا في الهامشي اى فيما اذا ربح والا فلا تحقق الزيادة فلم يكن الفساد بسبب
 تسمية دراهم معينة للعامل تأمل **(قوله خلافا لمحمد)** فيه اشعار بأن الخلاف فيها اذا ربح
 واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغامباغ لانه لا يمكن تقدير بنصف الربح المعدوم كافي الفصولين
 لكن في الواقعات ما قاله ابو يوسف مخصوص بما اذا ربح وما قاله محمد انه لا اجر المثل
 بالغامباغ فيها هو اعم فهستاقى **(قوله والثلاثة)** ففنده له اجر مثل عمله بالغامباغ اذا ربح
 درمتمقي كذا في الهامشي سئل فيها اذا دفع زيد لعمر و بضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمر و
 بعها ومهما ربحت يكون بيننا مثالة فباعها وخسر فيها فالمضاربة غير صحيحة ولعمر و اجر
 مثله بلا زيادة على المشروط حامدية رجل دفع لآخر أمتعة وقال بعها واشترها وما ربحت
 فبيننا نصفين فخر فالاخسران على العامل واذا طسالبه صاحب الامتعة بذلك فتصالحا
 على ان يعطيه العامل اياه لا يلزمه ولو كلفه انسان ببدل الصالح لايصح ولو عمل هذا العامل
 في هذا المال فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو توكيل ببيع الامتعة
 ثم اذا صار الثمن من التقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن اولا لانه امين بحق الوكالة
 ثم صار مضاربا فاستحق المشروط جواهر الفتاوى **(قوله وصى الخ)** ظاهره ان الوصى
 ان يضارب في مال اليتيم يجزه من الربح وكلام الزيلعي فيه اظهر وافاد الزيلعي ايضا ان الوصى
 دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كأبيه ابو السعود **(قوله اذا عمل)**
 لان حاصل هذا ان الوصى يؤجر نفسه لليتيم وانه لا يجوز **(قوله لثمة ضرره)** اى ضرر
 القرض بالنسبة الى الهبة فجعل قرضا ولم يجعل هبة ذكره الزيلعي **(قوله من الايمان)** اى
 الدراهم والدنانير فلو من العروض فباعها فصار تقودا انقلب مضاربة واستحق المشروط
 كافي الجواهر **(قوله وهو معلوم للعاقدين)** ولو متاعا لما في التارخانية واذا دفع الف درهم
 الى رجل وقال نصفها ملك مضاربة بالنصف صح وهذه المسئلة نص على ان قرض المشاع جائز
 ولا يوجد لهذا رواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان قال على ان

(وتوكيل مع العمل)
 لتصرفه بامرء (وشركة
 ان ربح وغصب ان خالف
 وان اجاز) رب المال (بعده)
 لصيرورته غاصبا بالمخالفة
 (واجارة فاسدة ان قدست
 فلا ربح) لا مضارب (حينئذ
 بل له اجر) مثل (عمله
 مطلقا) ربح اولا (بلا زيادة
 على المشروط) خلافا لمحمد
 والثلاثة (الا في وصى اخذ
 مال يتيم مضاربة فاسدة)
 كشرطه لنفسه عشرة
 دراهم (فلاشئ له) في مال
 اليتيم (اذا عمل) اشباه فهو
 استثناء من اجر عمله (و)
 الفاسدة (لا ضمان فيها)
 ايضا (كصحيحة) لانه
 امين (ودفع المال الى آخر
 مع شرط الربح) كله (للمالك
 بضاعة) فيكون وكلاء
 متبرعا (ومع شرطه للعامل
 قرض) لقسالة ضرره
 (وشروطها) امور سبعة
 (كون رأس المال من
 الايمان) كما مر في الشركة
 (هو معلوم) للعاقدين

(وكفت فيه الإشارة) والقول في قدره وصفته للمضارب بمبته ٦٦٨ والينة للمالك وأما المضاربة بدين فإن على

المضارب لم يجز وإن عي
ثالث جاز وكره لوقد
اشترى عبداً نسيته ثم عه
ومضارب بجنه ففعل جاز
كقوله أعاصب وأستودع
أوستبضع أعمل تنافى
يدك مضاربة بالنصف
جاز مجتبي (وكون رأس
المال عيناً لادنيا) كما بسطه
في الدرر (وكونه مسلماً إلى
المضارب) أي يمكنه التصرف
(بمخلاف الشركة لأن
العمل فيها من الجانبين
(وكون الربح بينهما شائعاً)
فلو عين قدرها فسدت
(وكون نصيب كل منهما
معلوماً) عند العقد ومن
شروطها كون نصيب
المضارب من الربح حتى لو
شرط له من رأس المال أو
منه ومن الربح فسدت وفي
الجلالية كل شرط يوجب
جهالة في الربح أو يقطع
الشركة فيه يفسدها ولا
يطل الشرط وصح العقد
اعتباراً بالوكالة (ولو ادعى
المضارب فسادها فنقول
لرب المال ويعكسه
فقله مضارب) الأصل أن
الحول ندعى الصحة في
العقد إلا إذا قل رب
المال شرطت لك ثلث الربح
لا عشرة وقال المضارب

نصفها قرض وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي جاز ويكره لأنه
قرض جر منفعة وإن قل على أن نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم
يذكر الكراهية هنا فمن الشيخ من قال سكوت محمد عنها دلائل على أنها تزبيح وفي الحاشية
قل على أن تعمل بالنصف الآخر على أن الربح لي جاز ولا يكره فإن ربح كان بينهما على
السواء والوضعية عليهما لأن النصف ملكه بالقرض والآخر بضاعة في يده وفي التجريد يكره
ذلك وفي المحيط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقبضها غير مقسومة
فالهبة فاسدة والمضاربة جائز فإن هلك المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف حصه الهبة
فقط وهذه المسئلة نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له اه
ملخصاً وتامه فيه فيلحفظ فإنه مهم وهذه الأخيرة ستأتي قيل كتاب الأيداع قريباً (قوله
وكفت فيه) أي في الأعلام من (قوله لم يجز) وما اشتراه والدين في ذمته بحر (قوله وإن
على ثالث) بأن قل أقبض مالي على فلان ثم أعمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقبض الكل
ضمن ولو قال أعمل به لا يضمن وكذا بالواو لأن ثم للترتيب فلا يكون مأذوناً بالعمل إلا بعد قبض
الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال أقبض ديني لتعمل به مضاربة لا يصير مأذوناً ما لم يقبض
الكل بحر قال في الهامش قال في الدرر فلو قال أعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف
لم يجز بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال أقبض مالي على فلان وأعمل به مضاربة حتى لا يبقى
لرب المال فيه يده (قوله وكره) لأنه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد من (قوله اشترى
عبداً) هذا يفهم أنه لو دفع عرضاً وقال له بعه وأعمل بجنه مضاربة أنه يجوز بالأولى وقد
أوضحه الشارح وهذه حجة لجواز المضاربة في العروض وحجة أخرى ذكرها الحطاف
أن بيع المتاع من رجل يثق به ويقبض المال فيدفعه إلى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا
المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله عينا) أي معيناً وليس
المراد بالعين العرض ط (قوله لادنيا) مكرر مع ما تقدم (قوله مسلماً) فلو شرط رب المال
أن يعمل مع المضارب لا تجوز المضاربة سواء كان المالك عاقلاً أو لا كالأب والوصي إذا دفع
مال الصغير مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضاربة لا تصح المضاربة وفي السعاق وشرط
عمل الصغير لا يجوز وكذا أحد المتفاوضين وشريكه العنان إذا دفع المال مضاربة وشرط
عمل صاحبه نفذ العقد تارخانية وسيأتي في الباب الآتي متابعض هذا (قوله كل شرط إلخ)
قال الأكمل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواحد مما ذكر والجواب أن الكلام
في شروط فاسدة بعد كون العقد مضاربة وما أورد لم يكن العقد فيه عقد مضاربة فإن قلت
فما معنى قوله لا يفسدها إذا التفتي يقتضي الثبوت قلت سلب الشيء عن المعلوم صحيح كزيد
العدم ليس ببصير وسيأتي في التفتي أنه مفسد قال الشارح لأنه لا يمنع التحلية فيمنع الصحة
فالأولى الجواب بالمعنى فيقال لا نسلم أنه غير مفسد سائحاً (قوله في الربح) كما إذا شرط له
نصف الربح أو ثلثه أو الترددية س (قوله فيه) كما لو شرط لأحدهما دراهم مائة س
(قوله بطل الشرط) كشرط الحذر أن على المضارب س (قوله وما في الإشباه) من قوله
نقول قول مدعى الصحة إذا قل رب المال شرطت لك الثالث وزيادة عشرة وقال المضارب

ثلث فالحول رب المال ولو فيه فسادها لأنه يتكرر زيادة بدعيها المضارب خاتمة وما في الإشباه (الثالث)

الثالث فالقول للمضارب كافي الذخيرة اهـ **(قوله فيه اشتباه)** اى اشتبه عليه مسألة اخرى وهي المذكورة هنا لان التي ذكرها داخلة تحت الاصل المذكور لان من له القول فبإمضاء للصحة فلا يصح استنائها بخلاف التي هنا **(قوله او نوع)** اى او شخص كاسب ذكره **(قوله ولو فاسدا)** يعنى لا يكون به مخالفا فلا يكون المسال خارجا عن كونه في يده أمانة وان كانت مباشرة العقد الفاسد غير جائزة وخرج الباطل كافي الاشياء **(قوله بنسبة ونسبة)** ولو اختلفا فيهما فالقول للمضارب في المضاربة وللموكل في الوكالة متشافي الوكالة **(قوله والشراء)** الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يجزى مع امرأته وولده الكبير المساقل والديه عنده خلافا لهما ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق **(قوله فتستأني * فروع مهمة)** * له ان يرهن ويرهن لهما ولو أخذ تخلا وشجرا معاملة على ان ينفق في تلقيحها وتأثيرها من المال لم يجز عليها وان قال له اعمل برأيك فان رهن شيئا من المضاربة ضمنه ولو اخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو حط بعض الثمن ان العيب طعن فيه المشتري ومأخذ حصته او أكثر يسيرا جاز وان كان لا يتغابن الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال مابق على المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المسال ولو تزوجها بتزويج رب المال جاز ان لم يكن في الماريج وخرجت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له ان يعمل بمافيه ضرر ولا مالا يعمل به التجار وليس لاحد المضاربين ان يبيع او يشتري بغير ان صاحبه ولو اشترى بما لا يتغابن الناس في مثله يكون مخالفا وان قبله اعمل برأيك ولو باع بهذه الصفة جاز خلافا لهما كالوكيل بالبيع المطلق واذا اشترى بأكثر من المسال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخاطئ الحكمي ولو كان المسال دراهم فاشترى بغير الاثمان كان لنفسه وبالذاتير للمضاربة لانهما جنس هنا الكل من البحر **(قوله ولا يفسد)** لان حق التصرف للمضارب **(قوله والاستئجار)** اى استئجار العمال للاموال والمنازل لحفظ الاموال والسفن والدواب **(قوله والخطأ بمال نفسه)** اى أو غيره كافي البحر الا ان تكون معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخطئون ولا يهتوئهم فان غاب التعارف بينهم في مثله وجب ان لا يضمن كافي التاتر خاتية وفيها قبله واصل ان التصرفات في المضاربة ثلاثة اقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيملكه من غير ان يقول له اعمل ما بدا لك كالتوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتهان والاستئجار والايداع والابضاع والمسافرة وقسم لا يملك بتعلق العقد بل اذ قبل اعمل برأيك كدفع المال الى غيره مضاربة او شركة او خاط مالها بماله او بمال غيره وقسم لا يملك بتعلق العقد ولا يقوله اعمل برأيك الا ان ينس عليه وهو ما ليس بمضاربة ولا يحتل أن يلحق بها كالاستدانة عليها اهـ **(قوله بمال نفسه)** وكذا بما لغيره كافي البحر وهذا اذا لم يغلب التعارف بين التجار في مثله كافي التاتر خاتية وفيها من التامن عشر دفع الى رجل الف بال نصفهم الف اخرى كذلك فيخطئ المضارب الماين فهو على ثلاثة اوجه اما أن يقول المالك في كل من المضاربين اعمل برأيك او لم يقل فيهما اوقال في احدها فقط وعلى كل فاما ان يكون قبل الربح في الماين او بعده فيهما او في احدها ففى الوجه الاول لا يضمن مطلقا وفي

فيه اشتباه فافهم (وذلك المضارب في المطلق) التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع (البيع) ولو فاسدا (بنسبة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر راو بحرا) ولو دفع له المال في بلده على الظاهر (والابضاع) اى دفع المال بضاعة ولو لرب المال ولا تقسده (المضاربة كايحيى (و) يملك (الايداع والرهن والا رتهان والاجارة والاستئجار) فلو استأجر ارضا بيضاء ايزرعها او يفرسها جاز ظهيرية (والاحتيال) اى قبول الحوالة (بالتن مطلقا) على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار (لا) يملك (المضاربة) والشركة والخطأ بمال نفسه (الاباذن او اعمل برأيك)

الثاني ان خلط قبل الرخ فيها فلا يضمن ايضا وان بعده فيها ضمن المالكين وحصة رب المال من الرخ قبل الخلط وان بعد الرخ في احدهما فقط ضمن الذي لارخ فيه وفي الثالث اما ان يكون قوله اعمل برأيك في الاولى او يكون في الثانية وكل على اربعة اوجه اما ان يخلطها قبل الرخ فيها او بعده في الاولى فقط او بعده في الثانية فقط او بعده فيها قبل الرخ فيها او بعده في الثانية فان قال في الاولى لا يضمن الاول ولا الثاني فيها لو خلط قبل الرخ فيها اه (قوله اذ الشئ) علة لكونه لا يملك المضاربة ويلزم منه اني الاخيرين لان الشركة والخلط اعلى من المضاربة لانهما شركة في اصل المال (قوله لا يضمن مثله) لا يرد على هذا المستعير والمكاتب فانه لا اعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار حرا يدا والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التنصيص عليه والتفويض المطلق اليه كافي الكفاية (قوله ولا الاقراض) ولان يأخذ سفتجة بحر اى لانه استدان وكذلك لا يعطى سفتجة لانه قرض ط عن الشاي (قوله والاستدانة) كما اذا اشترى سلعة بمن دين وليس عنده من مال المضاربة شئ من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شئ كافي شرح الطحاوي قهستاني والظاهر ان ما عنده اذ لم يوف فآزاد عليه استدانة وقدمان البحر اذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي وفي البدائع كالان يجوز الاستدانة على مال المضاربة لا يجوز على اصله فلو اشترى بجميع مالها نيابته استأجر على حملها او قصرها او قتلها كان متطوعا عاقد لنفسه ط عن الشاي وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو شري بمال المضاربة ثوبا الخ فاشار بالتفريع الى الحكمي (قوله وان استدان) اى بالاذن وما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليهما ولا يغير موجب المضاربة فربح مالهما على ما شرط قهستاني وقال السائحاني اقول شركة الوجود هي ان يتفقا على الشراء نسبة والمشتري عليهما اثنان او انصافا قال والرخ يتبع هذا الشرط ولو جعلاه مخالفا ولم يوجد ما ذكر فيظهر لي ان يكون المشتري بالدين للأمر لو المشتري معينا او مجهولا جهالة نوع وسمى منه اوجهالة جنس وقد قيل لا يشترط اختياره والا فله المشتري كاتقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن انه لرب المال وربحه على حسب الشرط ويغترف في الضمعي مالا يغترف في الصريح اه (قوله بماله) متعلق بكل من قصر وحل (قوله ذلك) اى اعمل برأيك (قوله بهذه المقالة) وهي اعمل برأيك قلت والمراد بالاستدانة نحو ما قدمناه عن القهستاني فهذا يملكه اذا نص امالوا استدان فتودا فالظاهر انه لا يصح لانه توكل بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة وفي الخاتمة من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الا ان يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك كذا حينئذ يكون على الموكل لا الوكيل اه اى لانه رسالة لا وكالة والظاهر المضاربة كذلك كما قلنا (قوله ولو بعد المقد) بان كان رأس المال بمحاله = (فرع) = قال في الهامش لو نهى رب المال المضارب بعد ان صار المال عرضا عن البيع بالنسيئة قبل ان تباع ويصير المال تافلا يصح نهيه واما قبل

اذ الشئ لا يضمن مثله (و) لا (الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك) اى عمل برأيك لانهما ليسا من صنيع التجار فلم يدخل في التعميم (مالم ينص) المالك (عليهما) فيملكهما وان استدان كانت شركة ووجه وحيد (ولو اشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بماله أو حل متاع المضاربة بماله) قد قيل له ذلك فهو متطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بماله لانه لو قصر بالنشأ حكمه كصبي (وان صنفه احمر فميرك بمزاد) الصبي ودخل في اعمل برأيك كاخلط (و) كان (له حصة) قيمة (صغدان بيع وحصة التوب) ايضا (في مالها) ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن شركا بل غاصبا وانما قال احمر لانه ان السواد ينقص عند الامام فلا يدخل في اعمل برأيك بحر (ولا) يملك ايضا (تجاوز بلد او سلعة او وقت او شخص عنه المسالك) لان المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد مالم يقصر المال عرضا لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كسبي قيدنا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر اصلا كنهيه

عن بيع الحال، وما المفيد في الجملة: كسوق من مصر فإن صرح بالشيء صح والا (فإن فعل ضمن) بالخالفه (وكان ذلك الشراء له) ولولم يتصرف فيه حتى دأب للوافق عادت المضاربة وكذا لو عاد في البعض اعتبارا للجزء بالكل (ولا) يملك (تزوج) فن من ماله ولا شراء من يعتق على ٦٧١ ر.ب المال بقراءة او يمين بخلاف الوكيل بالشراء) فانه يملك ذلك

(عند عدم القرينة) المفيدة للوكالة كاشتري لى عبدا ابيعه او استخدمه او جارية أطؤها (ولا من يعتق عليه) اى المضارب (ان كان في المال ربح) هو هنا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل رأس المال كما يسطه العيني فليحفظ (فان فعل) شراء من يعتق على واحد منهما (وقع الشراء لنفسه وان لم يكن) ربح كما ذكرنا (صح) للمضاربة (فان ظهر) الربح (زيادة قيمته بعدم الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك) بعته لا يصنع (وسى) العبد (العتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه او الاب او الوصى من يعتق على الصغير نفذ على العاقد) اذ لا نظر فيه للصغير (والمأذون اذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والا لا) خلا قاله ما زيلي (مضارب

العمل او بعد العمل وصار المال نائضا يصح نهبه لانه يملك عزله في هذا الحالة دون الحالة الاولى منج اه (قوله عن بيع الحال) يعنى تم باعه بالحال بسعر ما يباع بالمؤجل كما في العيني سائحتان (قوله بالشيء) مثل الاتبع في سوق كذا (قوله الشراء له) وله ربحه وعليه خسارته ولكن يتصدق بالربح عندها وعند ابى يوسف يطيب له اصله المودع اذا تصرف فيها وربح اتقانى (قوله ولولم يتصرف) اشار الى ان اصل الضمان واجب بنفس الخالفه لكنه غير قار الا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوافق وفي رواية للجامع انه لا يضمن الا اذا اشترى والاوّل هو الصحيح كما في الهداية قيستاني قلت والظاهر ان ثمرته فيما لو هلك بعد الاخراج قبل الشراء يضمن على الاول لاعلى الثاني (قوله حتى عاد الخ) يظهر في مخالفتي في المكان تأمل (قوله وكذا لو الخ) قال الاتقانى فان اشترى ببعضه في غير الكوفة ثم بما بقي في الكوفة فهو مخالف في الاول وما اشتراه بالكوفة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه (قوله عاد في البعض) اى تعود المضاربة لكن في ذلك البعض خاصة قال الاتقانى ما تقدم (قوله او يمين) بأن قال ان ملكته فهو حر فانه يملك ذلك والفرق ان الوكالة بالشراء مطلقة وفي المضاربة مقيدة بما يظهر الربح فيه بالبيع فاذا اشترى ما لا يقدر على بيعه خالف (قوله كما يسطه العيني) عبارته اذا كان رأس المال ألفا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمه ألف او اقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد او اكثر وقيمة كل واحد ألف او اقل فاشتراهم لا يعتق منهم شيء لان كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئا حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمه الى آخر عيني كذا في الهامش (قوله ربح) اى في الصورة الثانية (قوله للصغير) علة قاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح ط (قوله بالنصف) متعلق بمضارب كذا في الهامش (قوله امة) فوطئها ملتقى كذا في الهامش (قوله موسرا) لانه ضمان عتق وليس بقيد لازم بل ليفهم انه لا يضمن لو معسرا بالاولى كانه عليه مسكين (قوله كاذ كرنا) اى في قوله مساوياه فالكف بمعنى مثل خبر صار والفا بدل منه او الف الف هو الجبر والجار والمجرور قبله حال منه (قوله سى) الاولى وسى عطفا على نفذت (قوله المدعى) وهو المضارب (قوله يملك) بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو يعتمد التمدى ولم يوجد (قوله لظهور) اى لوقوع دعوته بحجة ظاهرها (قوله حبل منى) تنازع فيه كل من زوجها واشترها اى حلا لامر على الصلاح لكن لاتنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا صار اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عنده لان بعضها ليس بأولى به من البعض

معه ألف بالنصف اشترى بامة فولدت ولدا (مساوياه) اى الالاف (قادهاء موسرا فصارت قيمته) اى الولد وحده كاذ كرنا (الفان نصفه) اى خمس مائة نفذت دعوته لوجود الملك بظهور الربح المذكور فتعق (سى لرب المال في الالف وربعه) ان شاء المالك (او اعتقه) ان شاء (ولرب المال بعد قبضه الفه) من الولد (تضمن المدعى) ولو معسرا لانه ضمان تملك (نصف قيمته) اى الامة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل على انه تزوجها ثم اشترها حبل منى ولو صارت قيمتها ألفا ونصفه صارت ام ولد

وضمن للمالك الثمان وربعه لو موسرا فلو معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسعى وتماه في البحر والله اعلم
 باب المضارب يضارب **قوله** لما قدم المفردة شرع في المركبة فقال (ضارب المضارب) آخر (بلا اذن) المالك (لم يضمن
 بالدفع مالم يعمل الثاني ربح) الثاني (اولا) على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عملتين انه مضاربة فيضن الا اذا
 كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على **قوله** ٦٧٢ المضارب الاول وللأول الربح المشروط

حيث لم يكن له مضارب نصيب في الامه ولا في الولد وانما الثابت له بمجرد حق التصرف فلا تنفذ
 دعوته فاذا زادت قيمته وصارت الف وخمسائة ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة
 فنفذت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو انك فصار ابنه وعق بقدر نصيبه منه وهو ربعه
 ولم يضمن حصه رب المال من الولد لان العتق ثبت بالمالك والنسب فصارت العلة ذات وجهين
 والمالك آخرهما وجودا فيضاف العتق اليه ولا صنع له في الملك فلا ضمان لعدم التعدي فاذا
 اختار الاستسعاء استسعاء الف رأس ماله وفي ربعه نصيبه من الربح فاذا قبض الألف صار
 مستوفيا لرأس ماله وظهر ان الام كلها ربح بينهما نصفين ونفذ فيها دعوة المضارب وصارت
 كلها ام ولده لان الاستيلاء اذا صادف محالا يشتمل النقل لا يتجزأ اجماعا ويجب نصف قيمتها لرب
 المال فان قيل لم لم يجعل المقبوض من الولد من الربح قلنا لانه من جنس رأس ماله وهو مقدم على
 الربح فكان اولي بحمله منه زبلي ملخصا **(قوله** وضمن للمالك) لانها لما زادت قيمتها ظهر
 فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعوته فيها فيجب عليه لرب المال رأس ماله ونصيبه
 من الربح فاذا وصل اليه الف استوفى رأس ماله وصار الولد كله ربحا فيملك المضارب منه
 نصفه فيعتق عليه وما لم يصل اليه الألف فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام

باب المضارب يضارب

(قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما منح **(قوله** فاسدة) قال في البحر
 وان كانت احدها فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وللعامل اجر المثل على
 المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الاول ورب
 المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجرته اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلا اول اجر مثله
 اه **(قوله** خاصة) والاشهر الخيار فيضمن ايها شاء كافي الاختيار سألني **(قوله** خير رب المال)
 فان ضمن الاول صحت المضاربة بينهما وبين الثاني وكان الربح على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع
 بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون الاول وبحرقه
 ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث ورجع الثالث او وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيك
 فرب المال ان يضمن اي الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والا الاول لا يرجع
 على احد اذا ضمنه رب المال والا لا ضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط **(قوله**
 ضمن الثاني) فيه اشعار بانه اذا ضمن يرجع على الاول ويعطى الربح له دون الاول لانه ملك
 مستدرا قهستاني سألني **(قوله** ليس له الخ) لان المال بالعامل صار غصبا وليس للمالك الانضمين
 البذل عند ذهاب العين المغصوبة وليس له ان يأخذ الربح من الغاصب كذا ظهر لي ط **(قوله**
 فان اذن) مفهوم قوله بلا اذن **(قوله** عملا بشرطه) لانه شرط نصف جميع الربح له **(قوله** الباقي)

(فان ضاع) المال (من يده)
 اي يد الثاني (قبل العمل)
 الموجب للضمان (فلا ضمان)
 على احد (وكذا) لا ضمان
 (لو غصب المال من الثاني و)
 انما الضمان على الغاصب
 فقط ولو استهلكه الثاني
 او وهبه فالضمان عليه خاصة
 فان حمل (حتى ضمنه) خير
 رب المال ان شاء ضمن
 المضارب (الاول رأس
 ماله وان شاء ضمن الثاني)
 وان اختار أخذ الربح ولا
 يضمن ليس له ذلك بحرق
 (فان اذن) المالك (بالدفع
 ودفع بالثالث وقد قيل)
 للاول (ما رزق الله فيتنا
 نصفان فلما ملك النصف)
 عملا بشرطه (وللأول
 السدس الباقي والثاني
 الثلث) المشروط (ولو
 قبل ما رزقك الله بكاف
 الخطاب) والمسئلة خالها
 (فلثاني ثلثه والباقي بين
 الاول والثالث نصفان)
 باعتبار الخطاب فيكون لكل
 ثلث (ومثله ما ربح من
 شيء او ما كان لك فيه من
 ربح) ونحو ذلك وكذا لو

شرط للثاني اكثر من الثلث أو أقل فالباقى بين المالك والاول (ولو قال له ما ربحت بيننا نصفان ودفع (الاولى)
 بالنصف فلثاني النصف واستويا فباقي) لانه لم يربح سواء (ولو قيل ما رزقك الله في نصفه او ما كان من فضل الله فيتنا
 نصفان فدفع بالنصف فلما ملك النصف وللثاني كذلك ولا شيء للاول) لجعله ماله للثاني (ولو شرط) الاول (لثاني ثلثيه)

والمسئلة بمجالها (ضمن الاول للثاني سدس) بالتسمية لانه التزم سلامة التلئين (وان شرط) المضارب (للمالك ثلثه و) شرط (لعبد المالك ثلثه) وقوله (على ان يعمل معه) ٦٧٣ عدى وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه صح) وصار كأنه اشترط

للمولى تلقى الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه (ولوعقده المأذون مع اجني وشرط المأذون عمل مولاه لم يصح ان لم يكن) المأذون (عليه دين) لانه كأشترط العمل على المالك (والاصح) لانه حينئذ لا يملك كسبه (واشترط) عمل رب المال مع المضارب مفسد (للعقد لانه يمنع التخلية فيمنع الصحة) (وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع المضارب) (الثاني) بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه كالو مضارب مولاه (ولو شرط بعض الربح للمساكين أو للصح أو في الرقاب) (أو لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد و) (لصح) الشرط (ويكون) (المشروط) (لرب) المال (ولو شرط البعض لمن شاء المضارب) (فان شاءه لنفسه أو لرب المال صح) الشرط (والا) (بأن شاءه) (لا) (اجني) (لا) (يصح) (ومتى) شرط البعض لاجني ان شرط عليه عمله صح والا لا قلت لكن في القهستاني

الاولى اسقاطه حلي والباقي هو الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما اوجبه الاول لم ينصرف الى نصيبه خاصة اذ ليس له ان يوجب شيئاً لغيره من نصيب المالك وحيث اوجب للثاني الثالث من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطاب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل بن المضارب كالا جبر المشترك اذا استأجر آخر بأقل مما استأجر (قوله لعبد المالك) قيا بعد رب المال لان عبد المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط لرب المال اذا كان على العبد دين والا لا يصح سواء شرط عمله او لا ويكون للمضارب بحر وقديكون العاقد المولى لانه لو عقد المأذون قسياً وشمل قوله لعبد المولى بشرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط ان يشترط عمله فيها وكان المشروط للمكاتب له لا للمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجانب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويبطل الشرط بحر وسيأتي الكلام فيه والمرأة والولد كالا جانب هنا كذا في النهاية بحر وقيد بأشترط عمل العبد احترازاً عن عمل رب المال مع المضارب فانه مفسد كسبياً (قوله للمولى) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقاً ما في التبيين ثم ان لم يكن على العبد دين فهو للمولى سواء شرط فيها عمل العبد او لا وان كان عليه دين فهو كغيره ان شرط عمله لانه صار مضارباً في مال مولاه فيكون كسبه له فيأخذه غرماً و) وان لم يشترط عمله فهو اجني عن العقد فكان كالمسكوت عنه فيكون للمولى لانه تمام ملكه اذ لا يشترط بيان نصيبه بل نصيب المضارب لكونه كالا جبر اه ملخصاً (قوله) وفي نسخ المتن (الح) اما المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثه والعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه ولنفسه ثلثه صح اه وهو فاسد كما ترى واما الشرح فقصه وقوله على ان يعمل معه عدى وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيده وان لم يشترط عمله لا يجوز ح كذا في الهامش (قوله واشترط) هذه المسئلة كالتعليل لما قبلها فكان الاولى تقديمها وتفرغ الاولى عليها (قوله بخلاف مكاتب) اى اذا دفع مال مضاربة لآخر (قوله مولاه) اى اى فانه لا يفسد مطلقاً فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت بحر (قوله او في الرقاب) اى فكها وفساد الشرط في الثلاث لعدم اشترط العمل كاسيظهر (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز محمول على جواز العقد لا لاشترط منع فلا يحتاج الى ما قيل ان المسئلة خلافية لكن عدم صحة الشرط في هذين اذا لم يشترط عملهما كاسيثير اليه بقوله ومتى شرط لاجني الح ومر عن النهاية ان المرأة والولد كالا اجني هنا وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال والمضارب ان شرط عمله جاز وكان الشرط له لانه صار مضارباً والا فلا لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروطة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجانب ان شرطه بعض الربح وشرط عمله عليه صح والا فلا اه (قوله لا يصح) لانه لم يشترط عمله (قوله صح) اى الا اشترط كالعقد (قوله لكن في القهستاني) لالحل للاستدراك لان قوله يصح مطلقاً اى عقد المضاربة صحيح سواء شرط عمل الاجني او لا غير انه ان شرط عمله فالمشروط له والا فرب المال

انه يصح مطلقاً والمشروط (٤٣) (ين) (ع) للاجني ان شرط عمله والا فللمالك ايضا وعزاه للخيرة خلافاً للبرجندی وغيره فتنه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين المالك جاز

ويكون له شرطه قضاء ديه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بحر (وتبطل) ٦٧٤ المضاربة (بموت احدهما) لكونها وكالة

ولا يجوز بقتله وجري طرأ على
احدهما ويجنون احدهما
مطابقا قسائني وفي المزاينة
مات المضارب والمال
عروض باعها وصوبه ولو مات
رب المال والمال فقد تبطل
في حق التصرف ولو عرضا
تبطل في حق المسافرة لا
التصرف فله بيعه بعرض
ونقد (ولو بالحكم) (بالحق)
المالك مرثدا فان عاد بعد
لحقه مسلما فالمضاربة
على حالها) حكم بلحاظه ام
لا عنابة (بمخالفة الوكيل)
لانه لاحقه له بمخلاف
المضارب (ولو ارتد المضارب
فهي على حالها فان مات
او قتل او لحق بدار الحرب
وحكم بلحاظه بطلت) وما
تصرف نافذ وعهده على
المالك عند الامام بحر (ولو
ارتد المالك فقط) اي ولم
يلحق (فتصرفه) اي
المضارب (موقوف) ورده
المرأة غير مؤثرة (ويغزل
بعزله) لانه وكيل (ان عمل
به) بخبر رجلين مطلقا او
فضولي عدل او رسول يميز
(والا) عمل (لا) يغزل (فان
عمل) الغزل ولو حكما كوت
المالك ولو حكما (والمال
عروض) هو هنا ما كان

خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان (باعها) ولو نسيت وان نهاء عنها (ثم لا يتصرف) (تأمل)
في منجها) ولا يفد من جنس رأس ماله ويبدل خلافا به استحسانا لوجوب رد جنسه ولينظر الرين

(ولا يملك المالك فسحها في هذه الحالة) بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية (بخلاف حد الشريكين اذا فسح الشركة ومالها اتمتع) صح (افتراقا وفي المال ديون وريح بحجر المضارب على اقضاء الديون) اذ حينئذ يعمل بالاجرة (والا) ربح (لا) جبر لانه حينئذ متبرع (و) يؤمر ٦٧٥ بأن (يوكل المالك عليه) لانه غير العاقد (و) حينئذ (الوكيل بالبيع

والمستبضع كالمضارب)
(يؤمر ان بالتوكيل (و)
السمسار بحجر على التفاضل)
وكذا الدلال لانها باع لان
الاجرة (فرع) « استؤجر
على ان يبيع ويشترى بمحجر
اعدم قدرته عليه والحيلة
ان يستأجره مدة لا تحده
ويستعمله في البيع زياهي
(وما هلك من مال المضاربة
يصرف الى الربح) لانه يبيع
(فان زاد الهالك على الربح
لم يضمن) ولو فاسدة من
عمله لانه أمين (وان قسم
الربح وبقيت المضاربة ثم
هلك المال او بعضه تردا
الربح ليأخذ المالك رأس
المال وما فضل فهو بينهما

وان نقص لم يضمن) للمأمر ثم
ذكر مفهوم قوله وبقيت
المضاربة فقال (وان قسم الربح
وفسخت المضاربة) والمال
في يد المضارب (ثم عقدها
فهلك المال لم يتراد وبقيت
المضاربة) لانه عقد جديد
وهي الحيلة النافعة للمضارب

فصل في المتفرقات

(المضاربة لا تفسد بدفع كل
مال وبعضه) تقييد الهداية
بالبعض تفريق غناية (الى المالك بضاعة لامضاربة) للمأمر (وان أخذه) اي المالك (بغير امر المضارب وبيع واشترى
بطلت ان كان رأس المال نقدا) لانه عامل لنفسه (وان صار عرضا لا) لان النقد المصروح حينئذ لا يعمل فهذه أولى غناية
ثم ان بايع بعرض بقيت وان بقى بطلت للمأمر (واذا سافر)

تأمل (قوله في هذه الحالة) اي حالة كون المال عرضا لان المضارب حقا في الربح (قوله)
(صح) اي الفسخ (قوله على اقضاء الديون) اي طابها من اربابها (قوله اذ حينئذ) عبارة البحر
لانه كالاجير والريح كالاجرة وطالب الدين من تمام تكملة العمل فيجبر عليه (قوله بالاجرة)
ظاهره ولو كان الربح قبلا قل في شرح الملتقى ومفاده ان نفقة الطلب على المضارب وهذا
لوالدين في المصر والا فني مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى
انت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك
يكون على المضارب كذا في المحيط ط (قوله) والسمسار هو المتوسط بين البائع والمشتري
بأجر من غير ان يستأجر (قوله زياهي) وتام كلامه وانما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول
المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط
واعطاه شيئا لا بأس به لانه عمل معه حسنة فجاز اخيرا وبذلك جرت العادة وما راه المسلمون
حسنا فهو عند الله حسن (قوله ولو فاسدة) اي سواء كانت المضاربة بحسنة او فاسدة وسواء
كان الهلاك من عمله الاول (قوله من عمله) يعني المسلط عليه عند التجار واما التبعدي فيظهر
انه يضمن سائحا (قوله فهو بينهما) اي بعد دفع النفقة (قوله للمأمر) اي من انه أمين
فلا يضمن (قوله في يد المضارب) مثله في العزمية عن صدر الشريعة وهو نص على المتوهم
والا قبلا لاولى اذا دفعه لرب المال بعد الفسخ ثم استرده وعقد اخرى (قوله النافعة
للمضارب) اي لو خاف ان يسترد منه رب المال الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي من رأس
المال وعلم بمأمر آفائه لا يتوقف صحة الحيلة عن ان يسلم المضارب رأس المال الى رب المال
وتقييد الزياهي به اتفاق كنهه عليه ابو السعود

فصل في المتفرقات

(قوله لامضاربة) اي فانها تفسد وقد تنع الزياهي ومفهومه انه لو دفعه مضاربة تفسد
الاولى مع ان الذي يفسد الثانية لا لاولى كفي الهداية قال في البحر وتقييده بالبضاعة اتفاق
لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى بل الثانية لان المضاربة تستعقد شركة
على مال رب المال وعمل المضارب والامال هنا فلو جوز زناه يؤدي الى قاب الموضوع واذا لم
يصح بقى عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل الاولى كذا في الهداية وبه علم انها بضاعة وان
سببت مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقي لا يتأتى هنا وهو ان
يكون المال للمبضع والعمل من الآخر ولا ربح للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الابضاع
مع الاجنبي بالاولى اه (قوله للمأمر) اي من ان الشيء لا يضمن مثله (قوله وان أخذه)
محترز قوله بدفع (قوله وان صار عرضا) اي في يد المضارب (قوله ثم ان باع) اي صار
عرضا (قوله للمأمر) اي من انه عامل لنفسه قال في الهامش فلو باع اي رب المال العروض

بالبعض تفريق غناية (الى المالك بضاعة لامضاربة) للمأمر (وان أخذه) اي المالك (بغير امر المضارب وبيع واشترى
بطلت ان كان رأس المال نقدا) لانه عامل لنفسه (وان صار عرضا لا) لان النقد المصروح حينئذ لا يعمل فهذه أولى غناية
ثم ان بايع بعرض بقيت وان بقى بطلت للمأمر (واذا سافر)

بنقدتم اشترى عروضاً كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقداً في يده كان ذلك نقضاً للمضاربة فشرأوه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلاً او بمكيل او موزون ورجح كان بينهما على ما شرطاً ببحر ومنع عن الميسر (قوله ولو يوما) لان العلة في وجوب الثقة حبس نفسه لاجلها فلم انه ليس المراد بالسفر الشرعى بل المراد ان لا يمكنه المبيت في منزله فان امكن انه يعود اليه في ليلة فهو كالمصر فلا ثقة له ببحر (قوله ولو بكرة) بفتح الراء ومدها وكسر الهزعة بعدها (قوله لانه اجبر) اى في الفاسدة (قوله خلاف) فانه صرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة ونحو جعله في شرح المجمع رواية عن محمد وفي الحامدية في كتاب الشركة عن الرمي على المتع اقول ذكر في التارخانية عن الحانية قال محمد هذا استحسانا اه اى وجوب نفقة في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت ان العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها خبر الدين على المتع اه (قوله ما يأخذ مالا) يعنى لو نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً فله الثقة الا اذا كان قد اخذ مال المضاربة في ذلك المصر فلا ثقة له مادام فيه ولا ينقضي ما فيه من الانحياز الملحق بالالغاز قال في البحر فلو اخذ مالا بالكوفة وهو من اهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافراً فلا ثقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها مسافراً فله الثقة حتى يأتى البصرة لان خروجه لاجل المال ولا ينقضي من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن اصله فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة انه ينقضي من المال الى ان يأتى الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان ينقضي ايضا ما قام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه يبطل بالسفر فاذا عاد اليها وليس له بها وطن كانت اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والفتاوى الظهيرية اه ويظهر منه انه لو كان له وطن بالكوفة ايضا ليس له الاتفاق الا في الطريق ورأيت التصريح به في التارخانية من الخامس عشر (قوله او خلط الخ) او يعرف شائع كاقدمناه انه لا يضمن به تأمل (قوله بأذن) اى وتصير شركة ملك فلاتنا في المضاربة ونظيره ما قدمناه لو دفع اليه ألفاً نصفها فرض ونصفها مضاربة صح ولكل نصف حكم نفسه اه مع ان المال مشترك شركة ملك فلم يضمن المضاربة وبه ظهر انه لا ينافي ما قدمه الشارح عن الكافي من انه ليس للشريك ثقة فافهم (قوله او بالين) اى وان كان احدهما بضاعة فنفتقه في مال المضاربة الا ان يتفرغ للعمل في البضاعة فن مال نفسه دون البضاعة الا ان اذن له المستبضع بالثقة منها لانه متبرع بتارخانية في الخامس عشر عن المحيط وفيها عن الغتية ولو رجع المضارب من سفره بعد موت رب المال فله ان ينقضي من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد التهي ولو كتب اليه بینهاء وقد صار المال نقداً لم ينقضي في رجوعه اه (قوله ولو هلك) اى مالها (قوله ويأخذ) اى من الربح (قوله من رأس) متعلق بالثقة وحاصل المسئلة انه لو دفع له ألفاً مثلاً فاتفق المضارب من رأس المال مائة وربح مائة يأخذ المالك المائة الربح بدل المائة التي اتفقها المضارب ليست في المائة جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة

ولو يوما (فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه) بفتح الراء ما يركب ولو بكرة (او كل ما يحتاجه عادة) اى في عادة التجار المعروف (في ماله) لو صحيحة لا فاسدة لانه اجبر فلا ثقة له كاستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الاخير خلاف (و ان عمل في المصر) سواء ولد فيه او اتخذ داراً (فنفقة في ماله) كدوائه على الظاهر اما اذا نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً فله الثقة ابن مالك ما يأخذ مالا لانه لم يحتبس بماله ولو سافر بماله وماله او خلط بأذن او بتأجيل لرجلين اتفق بالحصة واذا قدم مرد مابق بمجمع ويضمن الزائد على المعروف ولو اتفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك (و يأخذ المالك قدر ما اتفق به المضارب من رأس المال) ان كان ثمة ربح فان استوفاه وفضل شيء من الربح (اقتسامه) على الشرط لان ما اتفق به يعمل كالهالك والهالك يصرف الى الربح كإمارة وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه اى المضارب (وان باع المتاع مراعاة حسب ما اتفق على المتاع

من الحملان واجرة السمار والقصار والصباغ ونحوه) مما اعتد ضمه (ويقول) البائع (قام على بكذا وكذا يضم الرأس المال ماوجب زيادة فيه حقيقة أو حكما ٦٧٧ أو اعتاده التجار) كأجرة السمار هذا هو الاصل نهاية (لا)

يضم ما أخذه (على نفسه)
لعلم الزيادة والعادة
(مضارب بالتص شري
بالتها بزا) اى نيا با (وباعه
بالتين وشري بهما عبدا
فضاعا في يده) قبل نقدها
لبائع العبد (غرم المضارب)
نصف الربح (ربعهما و)
غرم (المالك الباقي و)
يصير (ربع العبد) ملكا
(للمضارب) خارجا
عن المضاربة لكونه
مضمونا عليه ومال المضاربة
امانة بينهما تناف (وباقه
لها ورأس المال) جميع
مادفع المالك وهو (الفان
وخمسائة) لكن (دراخ)
المضارب في بيع العبد (على
التين فقط لانه شراء بهما
(ولو بيع) العبد (ضعفهما)
بأربعة آلاف) فحسبها
ثلاثة آلاف) لان ربحه
للمضارب (والربح منها
نصف الألف بينهما) لان
رأس المال الفان وخمسائة
(ولوشري من رب المال
بألف عبدا شراء) رب المال
(بنصفه رابع بنصفه)
وكذا عكسه لانه وكيله
ومن علم جواز شراء المالك
من المضارب وعكسه

ما شين يأخذ مائة بدل الثقة ويقتسمان المائة الثانية (قوله من الحملان) قال في جمع
البحرين والحملان بالضم الحمل مصدر حمله والحملان ايضا اجر ما يحمل اه وهو المراد ط
(قوله حقيقة) كالصنع (قوله او حكما) كالقاصرة (قوله والعادة) قد سبق في المراجعة
ان العبرة في الضم لعادة التجار فاذا جرت بضم ذلك يضم ط (قوله اى نيا با) قال في البحر
وقال محمد في السير البر عند اهل الكوفة نيا بالكتان أو القطن لانياب الصوف او الخز
كذا في المغرب اه (قوله نصف الربح) لانه ظهر فيها ربح الف لما صار المال نقدا
فاذا اشترى بالتين عبدا صار مشتركا ربحه للمضارب والباقي لرب المال فيكون مضمونا
عليهما بالخصص (قوله الباقي) ولكن اللقان يجبان جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع
المضارب على رب المال بألف وخمسائة لان المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع
اليه انا (قوله لكونه) علة لقوله خارجا (قوله بينهما) اى بين الضمان المفهوم من
مضمون وبين الامانة (قوله لها) لان ضمان رب المال لانياب المضارب (قوله ولو بيع)
اى والمسئلة بخالها (قوله فحسبها) اى المضاربة (قوله لان ربحه) اى ربع العبد ملك
للمضارب كما تقدم وفي الهامش قوله ربحه وهو الألف اه (قوله بينهما) اى والألف يخص
بها المضارب كما مر (قوله عبدا) اى قيمته ألف فالثن والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لانه لو كان
فيهما فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته الفان ثم باعه من المضارب بالتين بعد ما ربح
المضارب الفافاته يراج على الف وخمسائة وكذا لو الفضل في قيمة المبيع دون الثمن بأن كان
العبد يابواى الفاو وخمسائة فاشترى رب المال بألف وباعه من المضارب بألف فانه يراج على
الف وما شين وخسين وكذا عكسه بأن شري عبدا قيمته ألف بألف فباعه منه بألف فالمسئلة
رباعية قسمان لاربح فيها الاعلى ما اشترى رب المال وقسمان يراج فيها عليه وعلى
حصة المضارب وهذا اذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على اربعة اقسام
ايضا كايان وتماه في البحر عن المحيط (قوله شراء) صفة عبدا (قوله رايح) جواب لو
(قوله وكذا عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسئلة بخالها بأن شري رب المال بألف
عبدا شراء المضارب بنصفه ورأس المال ألف فانه يراج بنصفه وهذا اذا كانت قيمته كالثن
لا فضل فيها ومثله لو الفضل في القيمة فقط ما لو كان فيها فضل أو في الثمن فقط ايضا فانه يراج
على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب به علم ان المسئلة رباعية ايضا وتماه في البحر
(قوله ولو شري) اى من معه ألف بالنصف كايده في الكثر (قوله بالقداء) لانه صار
المال عنينا اذا ظهر الربح وهو ألف بينهما وألف لرب المال فاذا انفيده خرج عن المضاربة
لان نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له قضاء القاضي بالقداء عليها
واذا خرج عنها بالدفع أو بالقداء غرم ما على قدر ملكتهما بحر والفرق بين هذا وبين ما مر
حيث لا يخرج هناك ما خص رب المال عن المضاربة وهنا يخرج ان الواجب هناك ضمان

(ولو شري بالنها عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة ارباع القداء على المالك وربعه على المضارب) على قدر ملكتهما
(والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) لخروجه عن المضاربة بالقداء للتنافي

كامر ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لتوهم الربح حينئذ (اشترى بألفها عبدا وملك الثمن قبل النقد) للبائع
ضمن لانه من بل (دفع المالك) للمضارب (الفاخرى ثمومه) ٦٧٨ اي كاهات دفع اخرى الى غير نهاية

(ورأس المال جميع ما دفع)
بمخلاف الوكيل لأن يده
ثانيا يد استغيا لامة (مع
الفان فقال) لامة (دفعت
الى الفنا ورجعت الفنا وقال
المالك دفعت الفين فلتقول
للمضارب) لأن القول
في مقدار المقبوض للقايض
أينا اوضمينا كالواكره
اصلا (ولو كان الاختلاف
مع ذلك في مقدار الربح
فتقول لرب المال في مقدار
الربح فقط) لانه يستفاد
من جهته (وايهما أقام
بينة تقبل وان اقامها
فالبينة بينة رب المال في
دعواه الزيادة في رأس
المال و) بينة (المضارب
في دعواه الزيادة في الربح)
قيد الاختلاف بكونه في
المقدار لانه لو كان في الصفة
فالتقول لرب المال فلتقول
(مع الف فقال هو مضاربة
بالتضرب وقدره الفاقول
انك هو بضاعة فلتقول
للمالك) لانه منكرو (كذا
لوقول المضارب (هي قرض
وقول رب المال هي بضاعة
او ودعة أو مضاربة
فالتقول لرب المال والبينة

التجارة وهو لا ينافي المضاربة وهما ضمان الجاية وهو ليس من التجارة في شيء فلا يبقى على
المضاربة كفية (قوله كامر) اي قريبا من ان ضمان المضارب ينافي المضاربة س (قوله
ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في البحر قيد بقوله قيمته الفان لانه لو كانت قيمته الفاقدير
الجناية الى رب المال لان الرقبة على ملكه لامة للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع
والمضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستفيق بالفداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح متوهم
كذا في الايضاح اه ونحوه في غاية البيان ولا يخفى ان الربح في مسألة المثلن محقق بخلاف
هذه فقد علل لغير مذكور على الظاهر انه في مسألة المثلن لا يستفاد احدها بالحيار
لكون العبد مشتر كابدله في غاية البيان ويكون الخيار لهما جميعا ان شاء فديا وان شاء
دفعاً فتأمل (قوله مادفع) فلا يظهر الربح الا بعد استيفاء المالك الكل لكن المضارب
لا يربح الا على التام كامر (قوله بخلاف الوكيل) اي اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء
ثم هلك فانه لا يرجع الامرة (قوله لان يده ثانيا الخ) الضمير فيه للوكيل بيانه ان المال في
يد المضارب امانة ولا يمكن حمله على الاستيفاء لانه لا يكون الا قبض مضمون فكل ما قبض
يكون امانة وقبض الوكيل ثانيا استيفاء لانه وجبه على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع
فاذا صار مستوفيا له صار مضمونا عليه فيهلك عليه بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعا اليه الا بعد
الشراء حيث لا يرجع اصلا لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض
بعده اذ المدفوع اليه قبله امانة وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا فاذا هلك يرجع
مرة فقط لا فائدة (مع ذلك) اي مع الاختلاف في رأس المال (قوله الربح) صورته
قال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف
وشرطت لي النصف (قوله فقط) لا في رأس المال بل القول فيه للمضارب كما علمت (قوله
فالبينة الخ) لان بينة رب المال في زيادة رأس المال اكثر اثباتا وبينة المضارب في زيادة
الربح اكثر اثباتا كافي الزباني ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفة ان رب المال لو ادعى
المضاربة وادعى من قيده المال انها عسان وله في المال كذا واقاما البينة فيبينة ذى اليد
اولى لانها اثبتت حصه من المال واثبتت الصفة سائحا (قوله فالتقول للمالك) لان المضارب
يدعى عليه تقوم عمله او شرطاً من جهته او يدعى الشركة وهو ينكر منح (قوله المضارب)
الاولى ذو اليد (قوله هي قرض) ليكون كل الربح له (قوله فالتقول للمضارب) مثله في الحانة
وغاية البيان والزبلى والبحر ونقله ابن الضحة عن النهاية وشرح التجريد وحكي ابن وهبان
في نظمهم قولين وفي مجموعة مثلا على عن مجموعة الاقروى عن محيط المرخسى لوقال
رب المال هو قرض والقايض مضاربة فان بعد ما تصرف فالتقول لرب المال والبينة
ايضا والمضارب ضمان وان قبله فالتقول قوله ولا ضمان عليه اي القايض لانهما تصادقا

بينة المضارب) لانه يدعى عليه التملك والمالك ينكر (و) اما (لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة
فالتقول للمضارب) لانه ينكر الضمان وايهما أقام البينة قبلت (وان اقاما بينة فيبينة رب المال اولى) (على) لانها اكثر اثباتا واما
الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب المعلوم او الاطلاق وادعى المالك الخصوص فالتقول للمضارب لتسكه

بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك واليثة المضارب فيقيمها على حقه تصرفه ويلزمها بنى الضمان ونووقت البيئتان
قضى بالتأخره والا فيئة المالك (٦٧٩ هـ) * (فروع) * دفع الوصى مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد

الطرسوسى بأن لايجعل
الوصى لنفسه من الربح
أكثر ممايجعل لامثاله
وتمامه فى شرح الوهبانية
وفيهامات المضارب ولم
يوجد مال المضاربة فيها
خلف عاد ديناً فى تركته
وفى الاختيار دفع المضارب
شيئاً للعاشر ليكلف عنه
ضمن لانه ليس من امور
التجارة لكن صرح فى
جمع الفتاوى بعدم الضمان
فى زماننا قال وكذا الوصى
لانهما يقصدان الاصلاح
وسيجى آخر الودعية وفيه
لوشرى بمالها متاعا فقال
انما أمسكه حتى اجد ربها
كثيرا و اراد المالك بيعه
فان فى المال ربح اجبر على بيعه
أعماله كما صر الا ان يقول
للمالك اعطيك رأس المال
وحصتك من الربح فيجبر
المالك على قبول ذلك
وفى البرازية دفع الى الفا
نصفها هبة ونصفها مضاربة
فهلكت يضمن حصه الهبة
اه قلت والمتى به انه لا
ضمان مطلقا فى المضاربة
لانها امانة ولا فى الهبة
لانها قاسدة وهى تملك
بالقبض على المعتمد المتقى
به كسجى فلا ضمان فيها

على ان القبض كان بأذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار التبايض اه ونقل فيها
عن الذخيرة من الرابع عشر مثله ومثله فى كتاب القول لمن عن غانم البغدادى عن الوجيز
وبمثله افق على ائدى مفتى الممالك العثمانية وكذا قال فى فتاوى ابن نجيم القول لرب المال
ويمكن ان يقال ان ما فى الحانية والتوير فيها اذا كان قبل التصرف حملا لاسطلق على المقيد
لانحد الحادثة والحكم وبالله التوفيق من مجموعة مثلا على ملخصا (قوله بالاصل)
لاصل الاصل فى المضاربة العموم اذ المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق يناسبانه
وهذا اذا تنازعا بعد تصرف المضارب فلو قبله فالقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف
العموم والمضارب الخصوص فالقول للمالك در متقى (قوله كل نوعا) بأن قال احدها
فى رز وقال الآخر فى ر (قوله فالقول للمالك) لانهما اتفقا على الخصوص فكان القول
قول من يستفاد من جهته الاذن س (قوله فيقيمها) اى اليثة (قوله على صحة الخ) يعنى
ان اليثة تكون حينئذ على صحة تصرفه لاعلى نفي الضمان حتى تكون على النفي فلا تقبل
(قوله ولو وقت) فى بعض النسخ ولو وقت (قوله البيئتان) فاعل وقت والمسئلة بمالها
بأن قال رب المال ادبته اليك مضاربة ان تعمل فى رز فى رمضان وقال المضارب دفعت الى
لاعمل فى طعام فى شوال واقاما اليثة (قوله قضى بالتأخره) لان آخر الشرطين ينسخ او لهما
(قوله والا) اى ان لم يوقت ا ر وقت احداها دون الاخرى (قوله الى نفسه) الضمير راجع
الى الوصى (قوله وقيد الطرسوسى) اى بخنا منه ورده ابن وهبان بأنه تقيد لاطلاقهم
برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ابن الشحنة ماقاله الطرسوسى نظرا للصغير
اقول لكن فى جامع الفصولين عن الملقط ليس للوصى فى هذا الزمان اخذ مال اليتيم
مضاربة فهذا يفيد التمسك مطلقا (قوله فى تركته) لانه صار بالتجهيل مستهلكا وسبأ فى تمامه
فى الودعية ان شاء الله تعالى وافق به فى الحامدية قالوا به افق قارى الهداية (قوله وفيه
لوشرى الخ) الكلام هنا فى موضعين الاول حق امسك المضارب المتاع من رضا رب المال
والثانى اجبار المضارب على البيع حيث لاحق له فى الامسك اما الاول فلا حقه فيه سواء
كان فى المال ربح او لا ان يعطى لرب المال رأس المال فقط ان لم يربح او مع حصته من الربح
فحينئذ له حق الامسك واما الثانى وهو اجباره على البيع فهو انه ان كان فى المال ربح اجبر على
البيع الا ان يدفع للمالك رأس ماله من حصته من الربح وان لم يكن فى المال ربح لا يجبر ولكن
له ان يدفع للمالك رأس ماله او يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنج
عن الذخيرة وهى عبارة معتددة وقد راجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كما فى المنج وبقي ما اذا
أراد المالك ان يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو حادثة الفتوى ويعلم جوابها مامر قليل
النقل من انه لو عزل له وعلم به والمال عروض باعها وان نهاه المالك ولا يملك المالك فسحقها
ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه (قوله حصه الهبة) لان هبة المشاع الذى يقبل القسمة
غير صحيحة فيكون فى ضمان (قوله وهى الخ) ونقاها الفتال عن الهندية (قوله تملك بالقبض)

وبه يضعف قول الوهبانية * واددعه عشرا على ان خمسة * له هبة فاستهلك الخمس بخمس *

اقول لاتنافي بين الملك بالقبض والضمان سائحاني اقول نص عليه في جامع الفصولين حيث قال راضا القتاوى الفضل الهبة الفاسدة تعيد الملك بالقبض وبه ينفي ثم اذا اهلكت اقيمت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه فتنه * (فروع) سئل فيها اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فيل يكون رب المال احق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به في الحاشية والذخيرة البرهانية حامدية وفيها عن قارى الهداية من باب القضاء في قساواه اذا ادعى احد الشريكين خيانة في قدر معلوم وانكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يعين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لان نكوله كقرار بنفى مجهول والبيان في مقداره الى المقرر مع يمينه الا ان يقيم خصمه بينة على اكثر اه

كتاب الايداع

(قوله غيبة الحج) قديبه لان المالك لو كان حاضرا ان كاحققة المصنف انظر اليه يعقوبية قال في النسخ ان الامانة علم لما هو غير مضمون فشمل جميع الصور التي لاضمان فيها كالعارية والمستأجرة والموصى بخدمته في يد الموصى لها والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكأن متغيرين واختاره صاحب النهاية وفي البحر وحكمهما مختلف في بعض الصور لانه في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف * (نكتة) * ذكره في الهامش روى ان زليخا لما ابتليت بالفقر وابيضت عينها من الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق في زى الفقراء ففرها يوسف عليه السلام فقامت تنادى أيها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الامانة اقامت المملوك مقام المملوك والحياة اقامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها فقيل انها زليخا فتزوجها رحمة عليها اه زليخى (قوله او كناية) المراد بها ما قبل الصريح مثل كنايةات الطلاق لا اليبانية (قوله لان الحج) التعليل في البحر ايضا (قوله ولم يقل الحج) فلو قال لا قبل الوديعة لا يضمن اذا قبل عرقا لا يثبت عند الرد صريحا قال صاحب جامع الفصولين اقول دل هذا على ان البقار لا يصير مودعا في بقرة من بعثها اليه فقال البقار للرسول اذهب بها الى ربها فاني لا اقبلها فذهب بها فينبى ان لا يضمن البقار وقد مر خلافه يقول الحقير قوله فينبى لا يبنى اذ الرسول لما أتى بها اليه خرج عن حكم الرسالة وصار اجنيا فلما قال البقار ردها على مالكها صار كأنه ردها الى اخي اوردها مع اجني فلذا يضمن بخلاف مسألة الثوب نور العين وتماعه فيه وفيه ايضا عن الذخيرة ولو قال لم اقبل حتى لم يصير مودعا وترك الثوب ربه وذهب فرفعه من قبل وادخله بيته فينبى ان يضمن لانه لما ثبت الايداع صار غاصبا برفعه يقول الحقير فيه اشكال وهو ان الغصب ازالة يد المالك ولم توجد ورفعه الثوب قصد النفع لا الضرر بل ترك المالك ثوبه ايداع فان رفعه من لم يقبل قبول ضمنا

كتاب الايداع

لاخفاء في اشتراك مع ما قبله في الحكم وهو الامانة (هو) لغة من الودع أى الترك وشرعا (تساقط الغير على حفظ ماله صريحا او دلالة) كان افتق رق رجل فأخذ رجل بغيبة ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة بخر (والوديعة ما يترك عند الامين) وهى اخص من الامانة كاحققة المصنف وغيره (وركنها الايجاب صريحا) كادودعتك (او كناية) كقوله لرجل اعطنى الف درهم او اعطنى هذا الثوب مثلا فقال اعطيتك كان وديعة بخر لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعة ادنى وهو متيقن فصار كناية (او فعلا) كالوضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقبل

شيأ فهو ابداع والقبول من المودع ﴿ ٦٨١ ﴾ صريحا كقبلت (اولدالة) كالوسكت عند وضعه فانه قبول دلالة

كوضع ثيابه في حمام يترأى من الثياب وكقوله لرب الحان اين اربطها فقال هناك كان ايداغا خانية وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتم بالايجاب وحده حتى لو قال للغاسب او دعتك الغصوب برى عن الضمان وان لم يقبل اختيار (وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه) فلو اودع الآبق او الطير في الهواء لم يضمن (وكون المودع مكلفا بشرط لوجوب الحفظ عليه) فلو اودع صيا فاستهلكها لم يضمن ولو عبد اعرجورا ضمن بعد عتقه (وهى امانة) هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستحباب قبولها (فلا يضمن بالهلاك) الا اذا كانت الودعة باجر اشبه معزيا للزبلى (مطلقا) سواء امكن التحرز أم لا هلك معها شيء أم لا لحديث الدارقطني ليس على المستودع غير المغل ضمان (واشترط الضمان على الامين) كالحامى والخانى (باطل به) يفتى (خلاصة و صدر الشريعة) (وللمودع

الظاهر انه لا يضمن والله تعالى اعلم اه (قوله شيأ) فلو قال لا قبل لا يكون . ودعا لان الدلالة لم توجد بحر وفيه عن الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع وان قاموا واحدا بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فعين للضمان اه فكل من الايجاب والقبول فيه غير صريح كسئلة الخانى الآتية قريبا * (فرع) * في جامع الفصولين لو ادخل دابته دار غيره واخرجها رب الدار لم يضمن لانها تضر بالدار ولو وجد دابة في مربيطة فأخرجها ضمن سائحنا (قوله كالوسكت) اى فانه قبول وبعد ان ذكر هذا في الهدية قال وضع شيأ في بيته بغير امره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شيأ وقال احفظ فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق بالقفرنة الدالة على الرضا وعدمه سائحا (قوله من الثياب) ولا يكون الحامى مودعا مادام الثياب حاضرا فان كان غائبا فالحامى مودع بحر وفيه عن اجارات الخلاصة لبس ثوبا فظن الثياب انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح اى لانه بترك السؤال والتفحص يكون مفراطا لثباني ما يأتى من ان اشتراط الضمان على الامين باطل افاده ابو السعود (قوله وهذا) اى اشتراط القبول ايضا (قوله وان لم يقبل) قد مر ان القبول صريح وذلة فاعلمه هنا بمعنى الرد اما لو سكت فهو قبول دلالة تأمل (قوله لاثبات اليد) قال بعض الفضلاء فيه تسامح اذ المراد اثبات اليد بالفعل ولا يكتفى بقبول اثبات كما اشار اليه في الدرر بقوله وحفظ شيء بدون اثبات اليد عليه محال تأمل قتال واجاب عنه ابو السعود (قوله فلو اودع صيا) قال الرمل في حاشية المنح ويستثنى من ابداع الصبي ما اذا اودع صبي محجور مملته وهى ملك غيرها فللمالك تضمين الدافع والآخذ كذا في الفوائد الزينية مدنى وانظر حاشية الفتال (قوله ضمن بعد عتقه) اى لو بالغوا والا فلا ضمان * (فرع) * قال في الهامش لو احتاج الى نقل العيال او لم يكن له عيال فسافر بها لم يضمن وهذا لو عين المكان فلو لم يعين بأن قال احفظ هذا ولم يقل في مكان كذا فسافر به فلو كان الطريق مخوفا ضمن بالاجماع والا لا عندنا كالأب والوصى لو سافر بمال الصبي وهذا اذا لم يكن حل ومؤنة جامع الفصولين فلو كان لاحل ومؤنة وقدامر بالحفظ مطلقا فلو كان لابلده من السفر وقد عجز عن حفظه في المصر الذى اودع فيه لم يضمن بالاجماع فلو له بدمن السفر فكذلك عند ابى حنيفة رحمه الله قريبا وابوعيدا وعن ابى يوسف رحمه الله ضمن لو بعبدا لا لوقريبا وعن محمد ضمن في الحالين جامع الفصولين * المودع بأجر ليس له ان يسافر بها لتعين مكان العقد للحفظ جامع الفصولين (قوله عند الطلب) الا في مسائل ستأتى (قوله باجر) سائى ان الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان وايضا قول المتن هنا واشترط الخرج رد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا اثر له فيما عليه الفتوى سائحنا وانظر حاشية الفتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصدا بخلاف الاجير المشترك فانه مستأجر على العمل تأمل (قوله للزبلى) ومنتهى في النهاية والكفاية وكثير من الكتب رد على المنح (قوله غير المغل) اى الخائن كذا في الهامش (قوله كالحامى) اى معلم الحمام واما من جرى العرف بأنه يأخذ في مقابلة حفظه اجرة يضمن لانه ودع بأجرة لكن الفتوى على عدمه

حفظها بنفسه وعياله (كاله) (وهم من يسكن معه حقيقة او حكما لامن يتونه)

تدفعه بريد سبر في روجه ولا يسلن معها ولا يسبق عليهما لم يضمن خلاصة وكذا لو دفعتهما لزوجها لان العبرة
بالبينة لا بالشبهة وقيل به بران معاينتي (وشروط كونه) في من ٦٨٢ في عياله (أيضا) فلو علم خيانه ضمن خلاصة

(١) (من في عياله الدفع
من في عياله ولو نهاده عن
الدفع الى بعض من في عياله
فدفع ان وجد بدا منه
ان كان له عيال غيره ان
مات (ضمن والا لواوان
أحفاده غيرهم ضمن)
عن محمد ان حفنهما بنين
في حصة كوكبه ومأذونه
وشربك مأذونة وعنانا
حام وعليه الفتوى ابن
مبارك وعاصم بن الكمال
 وغيره واقره انصف
(الا اذا خاف الحرق
والهرق وكان غار محيط)
فوق غير محيط ضمن
(فأسلمها لى جاره و) لى
(فأسلمها لى جاره و) لى
دفعه من في عياله وألقها
فوق في البحر ابتداء
او ما تدخر حرق ضمن زبلي
(من دعه) لى الدفع
جاره فبقت آخر (صدق
ان عود قوته) لى الحرق
(بيته) لى دادر المودع
(ولا) يعلم قوق الحرق
في داره (لا) يصدق
(الابينة) فحصل بين
كلاهما الخلاصة والهداية
التوفيق وبالله التوفيق
(ولو دفعه الوديعه ظلمنا
بعد ظلمه) لرد وديعته فلو سمحنا ليه لم يضمن ابن ملك (نفسه) ولو حكمنا كوكيله بخلاف رسوله (يفرق)

(٣) قوله من يكون في عياله لا يضمن كذا بالاصل ولعل الظاهر في عياله لا يضمن وليحرراه مسجحه

ولوبعلا منه على الظاهر
 (قادر اعلى سلبها ضمن
 والا) بان كان جزء الخوف
 على نفسه امواله بان كان
 مدفوعا بمهاين ملك (لا)
 يضمن كضابط الظالم فلو
 كانت الوديعه سيفا أراد
 صاحبه ان يأخذ يضرب
 به رجلا فله المنع من الدفع
 الى ان يعلم انه ترك الرأى
 الاول وانه يتفجع به على
 وجه مباح جواهر (كالمو
 اودعت) امرأة (كتأنيبه
 اقرار منها للزوج بمال او
 قبض مهر هامته) فله منعه
 منها لئلا يذهب حق الزوج
 خاتية (ومنه) اى من المنع
 ظاهرا (موت) اى موت
 المودع (بمجهلا فانه يضمن)
 قصير دينيا في تركه الا اذا
 علم ان وارثه يعلمها فلا
 ضمان ولو قال الوارث
 اناعلمتها وانكر الطالب
 انفسرها وقال هي كذا
 واناعلمتها وهلك صدق
 هذا ومالو كانت عنده
 سواء الا في مسئلة وهي ان
 الوارث اذا دل السارق
 على الوديعه لا يضمن
 والمودع اذا دل ضمن
 خلاصة الا اذا منعه من
 الأخذ حال الأخذ (كما
 في سائر الامانات) فانها
 تنقلب مضمونة

يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل الا ترى
 انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالغزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح
 كذا في فتاواه اه منح قال محبته الرملى في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول انه لا يضمن في
 مسئلة الوكيل فهو مخالف للخلاصة ويترأى الى التوفيق بحمل ما في الخلاصة على ما اذا
 قصد الوكيل انشاء الوديعه عند المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر وما في الفصول
 والتجنيس على ما اذا منع ليؤدى الى المودع بنفسه ولذا قال في جوابه لا يدفع الا للذى جاءها
 وتاممه فيها (قوله كطالب الظالم) الظاهر ان المراد بالظالم هنا المالك لان الكلام في طلبه هو
 فابعد مفرع عليه اعنى قوله فلو كانت الخ بدل عليه قول المصنف في المنع لما فيه من الاعانة
 على الظالم (فترع) ذكره في الهامش مرضت الدابة الوديعه فامر المودع انسانا فاعالجها
 ضمن المالك ايها شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع على المودع علم
 انها لا تغير الا ان قال المودع ليس لي اولم امره بذلك فحينئذ لا يرجع كذا في جامع
 الفصولين (قوله المودع) بالفتح (قوله بمجهلا) اما بتجهيل المالك فلا ضمان والقول للمودع
 بجينه بلا شبهة قال الخانوق وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين اه اقول الظاهر
 انه منه لقولهم ما تضمن به الوديعه يضمن به الرهن فاذا مات بمجهلا يضمن ما زاد وقد اقيمت
 به رملى ملخصا (قوله فانه يضمن) قال في مجمع الفتاوى المودع والمضارب او المستعير
 او المستبضع وكل من كان المسال بيده امانة اذا مات قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها فانه
 يكون ديننا عليه في تركه لانه صار مستهلكا للوديعه بالتجهيل ومعنى موته بمجهلا ان لا يبين
 حال الامانة كما في الاشياء وقد سئل الشيخ عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندى ورق في الخانوق
 لفلان ضمنها دارهم لا اعرف قدرها مات ولم يوجد فاجاب بانه من التجهيل لقوله في البدائع
 هو ان يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه قال بعض الفضلاء وفيه تأمل فقال
 ملخصا (قوله الا اذا علم) اى المجهل واذا قال الوارث ردها في حياته او تلفت في حياته لم يصدق
 بلاينة ولورهن ان المودع قال في حياته رددتها بقبل سائحنا (قوله عنده) اى عند المودع
 بالفتح وادعى المودع هلاكها والمقصود ان الوارث كالمودع بالفتح فيقبل قوله في الهلاك اذا
 فسرها فهو مثله الا انه خالفه في مسئلة قال ربه مات المودع بمجهلا وقال ورثته كانت قائمة
 يوم موته ومعرفة ثم هلك بعد موته صدق ربهما هو الصحيح اذا الوديعه صارت دينيا في التركة
 في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته او تلفت في حياته لا يصدقون بلا
 ينة لموته بمجهلا فتقرر الضمان في التركة ولورهنها ان المودع قال في حياته رددتها تقبل اذا
 التاب بينة كالتاب ببيان جامع الفصولين عن الذخيرة (قوله الا اذا الخ) استثناء من
 قوله والمودع اذا دل ضمن قال ط عن الخلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق على الوديعه
 اذا لم يمنعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن (قوله منعه) اى المودع السارق فأخذ
 كرها فصولين (قوله سائر الامانات) ومنها الرهن اذا مات المرتهن بمجهلا يضمن قيمة الرهن في
 تركته كما في الانقروى اى يضمن الزائد كما قدمناه عن الرملى وكذا الوكيل اذا مات بمجهلا
 ما قبضه كما يؤخذ مما هنا وبه افنى الحامدى بعد الحيرى وفي اجارة البرازية المستأجر يضمن

بالموت عن تجهيل كشر بك ومفاوض (الافى) عشر على مافى الاشياء منها ﴿٦٨٤﴾ (ناظر اودع غلات الوقف ثم مات مجهلا)

بالموت مجهلا سائحان (قوله بالنوت) ويكون اسوة للغرماء يرى على الاشياء (قوله ومفاوض) وكرهن اقروى كذا فى الهامش (قوله على مافى الاشياء) وعبارتها الوصى اذ مات مجهلا فلا ضمان عليه كفى جامع الفصولين والاب اذا مات مجهلا مال ابنه والوارث اذا مات مجهلا ما اودع عند مورثه واذا مات مجهلا لما القته الريح فى بيته او لما وضعه مالكة فى بيته بغير علمه واذا مات الوصى مجهلا لما اودع عنده محجورا اه ملخصا فى سبعة ٣ وذكر المصنف ثلاثة فى عشرة (قوله اودع) عبارة الدرر قبض وهى اولى تأمل (قوله غلات الوقف) اقول هكذا وقع مطلقا فى الولوالجية والبرازية وقيدة قاضيخان بمتولى المسجد اذا اخذ غلات المسجد ومات من غير بيان اه اقول اما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلهم فيما اذا كانت الدار وفقا على اخوين غاب احدهما وقبض الآخر غلثا تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم الا ان الاخوين احرا جميعا فكذلك وان اجر الحاضر كانت الغلة كلها فى الحكم ولا يطيب له اه كلامه اقول ويلحق بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شئ فى يد الناظر للعمارة والله تعالى اعلم يرى على الاشياء قال الحقيق وهذا مستفاد من قولهم غلات الوقف وما قبض يد الوكيل ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال فى الاشياء من القول فى الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه ملخصا من مجموعة متاعلى آخر كتاب الوقف نقل ذلك حيث سئل عن وكيل المتولى اذ مات مجهلا هل يضمن قلت وقد ذكر فى البحر فى باب دعوى الرجلين ان دعوى الغلة من قيل دعوى الملك فراجعوا واشرونا اليه ثم فراجعوه به علم ان اخلاق المصنف والشارح فى محل التثديد وبفيدة عبارة انفع الوسائل الآتية فتنبه (قوله المصنف) اى فى المتح (قوله ابنه) الشيخ صالح (قوله بالنفجاة) لعدم تمكنه من البيان فلم يكن حابسا ظلمما قلت هذا مسلم لومات فجأة عقب القبض تأمل (قوله فى انفع الوسائل) انه ان حصل طلب المستحقين وأخر حتى مات مجهلا ضمن وان لم يطلبوا فن محمدا معروفا بالامانة لا يضمن والاؤ يعظمهم بلا مانع شرعى ضمن وحاصل الرد انه يخالف للماعلى اهل المذهب من الضمان مطلقا محمدا والاؤ وافى فى الاساعلية بضمان الناظر اذ مات بعد ما طلب المستحق استحقا فقتعه منه ظلما ووجهه ظاهر لان الامانة ضمن بالمتح (قوله ومنها قاض) لوقال القاضى فى حياته ضاع مال اليتيم عندى اوقال افققتا على اليتيم لاضمان عليه ولومات قبل ان يقول شأ كان ضامنا خاتية فى الوقف كذا فى الهامش (قوله ضمن) اهل وجه الضمان كونها لا تخطى الورثة فالغرم بالغنم ويظهر من هذا ان الوصى اذا وضع مال اليتيم فى بيته ومات مجهلا يضمن لان ولايته قد تكون مستعدة من القاضى او الاب فضمانه بالاولى وفى الخبرة وفى الوصى قول بالضمان سائحان (قوله واقره) اى الصواب (قوله محشوها) اى الاشياء (قوله تسعة) اخراج احاد المفواضين (قوله ووصيه الخ) داخل فى قول الاشياء الوصى الا ان يقال حملة على وصى الاب لبيان التفصيل فقدا للايضاح تأمل (قوله وستة من المحجورين) وهم ما عدا الصغير واما اسقطه لانه مذكور فى الاشياء ومراده الزيادة على مافى الاشياء

فلا يضمن قيد بالغلة لان الناظر لومات مجهلا مال البدل ضمنه اشياء اى ثمن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدرهم الموقوفة على القول بجوازه قاله المصنف واقره ابنه فى الزواهر وقيد موته بخنا بالنفجاة فلو يمرض ونحوه ضمن لتكته من بيانها فكان مانعها ظلما فيضمن ورد ما بحثه فى انفع الوسائل فتنبه (و) منها (قاض مات مجهلا لاموال اليتامى) زاد فى الاشياء عند من اودعها ولا يد منه لانه لو وضعها فى بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع بخلاف ماؤ اودع غيره لان للقاضى ولاية ابداء مال اليتيم على المعتد كفى تنوير البصائر فليحفظ (و) منها (سلطان اودع بعض الغنمة عند غائز ثم مات مجهلا) وليس منها مسألة احد المتفواضين على المعتد لما نقله المصنف هنا وفى الشركة عن وقف الخاتية ان الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت واقره محشوها فى المستثنى تسعة

فليحفظ وزاد الشرنبلالى فى شرحه للوهابية على العشرة تسعة الجد ووصيه ووصى القاضى وستة من المحجورين (فافهم)

(٣) قوله فى سبعة فيه ان الذى ذكره ستة فقط فليحذر ذلك بمرجعة الاشياء اه مصححه

لأن الحجر يشمل سبعة فانه لصغر ورق ٦٨٥ وجنون وغفلة ودين وسفه وعته والمعنوه كسبي وان بلغ ثم مات

لايضمن الا ان يشهدوا
انها كانت في يده بعد بلوغه
لزوال المانع وهو العبا
فان كان الصبي والمعنوه
مأذونا لهما ثم ماتا قبل
البلوغ والاقاقة ضمنا كذا
في شرح الجامع الوجيز قال
فبلغ تسعة عشر ونظم
عاطفا على بريق الوهابية
بينين وهي

وكل امين مات والعين
يحصر * وما وجدت عينا
فديننا نصير * سوى متولى
الوقف ثم مفاوض *

و مودع مال الغنم وهو
المؤمر * وصاحب دار
أقلت الربح مثل ما * لو ألقاه

ملاكها ليس بشعر * كذا
والجد وقاض وصيهم *
جيمعا ومحجور فوارث
يسطر * (وكذا لو خلطها

المودع) بجنسها او بغيره
(تماله) او مال آخر ان كان
(غير اذن) المالك (بحيث
لا تميز) الا بكلفة كحفظه

بشعر ودرهم جيلوز يوف
يجتبي (ضمنا) لا تهلاكه
بالخاط لکن لا يباح تناولها
قبل اداء الضمان وصح

الابراء ولو خلطه بردي
ضمنه لانه عيه وبعبكه
شريك لعدمه يجتبي (وان
باذنه اشتركا) شركة املاك

فانهم (قوله يشمل سبعة) لينظر الخارج من السبعة حتى صارت ستة (قوله فانه لصغر)
مسئلة الصغير من العشرة التي في الاشياء الا ان يقال عددها هنا باعتبار قوله وان بلغ ثم مات
لايضمن تأمل ثم ظهر لي ان مراده مجرد عدد المحجورين سبعة وان مراده بستة منهم ماعدا
الصغير لانه مذكور في الاشياء ولذا قال وستة من المحجورين (قوله ودين) بفتح الدال وسكون
الياء (قوله كسبي) لعله قصد بهذا التشبيه الاشارة الى ما يأتي عن الوجيز تأمل قال في تلخيص
الجامع اودع صيا محجورا يعقل ابن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه بمجهلا لا يجب الضمان
س (قوله وان بلغ) اي الصبي (قوله يحصر) اي يحفظ من ماله العين قبله (قوله
نصير) بالبناء للمجهول (قوله مفاوض) خلاف المتعمد كما قدمه (قوله ومودع) بكسر الدال
والمؤمر بتشديد الميم الثانية (قوله لو ألقاه) بفتح الواو وصلها باللام (قوله بها) اي بالدار
(قوله يشعر) تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علمه واعترضه الخوى بان الصواب
بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تحجيل ما لا يعلمه اه فكان عليه ان يقول في النظم
ليس بأمر (قوله كذا والد) برفعه وتوحيته كجد (قوله وقاض) بخذف يانه وتوحيته (قوله
وصيهم) برفعه (قوله ومحجور) ان كان المراد من المحجور ستة كما قدمه يكون الموجود في النظم
سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) اذا مات مجهلا لما اخبره المورث به من الوديعة (قوله
وكذا لو خلطها) ولو خلط المتولى ماله بمال الوقف لايضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروجه
من الضمان الصرف في حاجة المسجد او الدفع الى الحاكم متقيا القاضى لو خلط مال صى بماله
لايضمن وكذا سمسار خلط مال رجل بمال آخر ولو بماله ضمن وينبغي ان يكون المتولى كذلك
ولا يضمن الوصى بموته بمجهلا ولو خلط بماله ضمن يقول الحقيير وقد مر تقلا عن المتقيا ايضا ان
الوصى لو خلط ماله بمال اليتيم لايضمن وفي الوجيز ايضا قال ابو يوسف اذا خلط الوصى مال
اليتيم بماله فضاع لايضمن نور العين او اخر السادس والعشرين وبخط السائحاني عن الحثيرة
وفي الوصى قول بالضمان اه قلت فأقار ان المرجح عدمه والحاصل ان من لا يضمن بالخلط
بماله المتولى والقبضى والسمسار بمال رجل آخر والوصى وينبغي ان الاب كذلك يؤيده ما في
جامع الفصولين لا يصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله أخذه بلا شيء لو محتاجا والا فلو أخذه
لحفظه فلا يضمن الا اذا أتلفه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصى تأمل والمراد بقوله
ولده الولد الصغير كما قيده في الفصول العمادية (قوله لا تميز) فلو كان يمكن بالوصول اليه على
وجه التيسير كخياط اجوز بالوزن والدرهم السود بالبيض فانه لا يقطع حق المالك اجماعا
واستفد منه ان المراد بعدم التمييز عدمه على وجه التيسير لاعدم امكانه مطلقا بحر (قوله
لا تهلاكه) واذا ضمنها ملكها ولا تباح له قبل اداء الضمان ولا يسيل للمالك عليها عند اتي
حقيقة ولو ابراء سقط حقه من العين او الدين بحر (قوله خلطه) اي الجيد (قوله شريك)
نقل نحوه المصنف عن المجتبي ولعل ذلك في غير الوديعة او قول مقابل لما سبق من ان الخلط
في الوديعة يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا تميز ط (قوله لعدمه) اي التعيب المفهوم من
عيبه (قوله بغير صنعه) فان هلك هلك من ماله جيمعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان
لكل واحد منهما كما لا يشترك بحر (قوله غير المودع) سواء كان اجنيا او من في عياله

(كما لو اختلطت بغير صنعه) كان انشق الكيس لعدم التعمد ولو خلطها غير المودع ضمن الخلط ولو صغير لا يضمن ا يوم خلاصة

(ولو اتفق بعضها فرد مثله فخالطه بالباقي) خلط لا يتميز معه ﴿ ٦٨٦ ﴾ (ضمن) الكل خلط ماله بها فلو تآنى

بجر عن الخلاصة (قوله فرد مثله) ابن سماعه عن محمد في رجل أودع رجلا ألف درهم فاشتري بها ودفعها ثم استردها بهية أو شراء وردھا الى موضعها فضاقت لم يضمن وروی عن محمد أو قضاها غريم بامر صاحب الوديعة فوجدها زوفا فردھا على المودع فهلكت ضمن تاريخانية (قوله الكل) البعض بالاتفاق والبعض بالخلط س بجر (قوله التميز) ای كخلط الدرهم السود بالبيض أو الدرهم بالدنانير فإنه لا يقطع حق المالك بالإجماع مسكين س (قوله ولم يرد) بشبهة الدال (قوله أو أودع) بضم الهمزة (قوله وهذا) مرتبط بقوله أو اتفق ولم يرد كما في البحر قال ط ولم أر فيها إذا فعل ذلك فيها يضمره التبعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ ونقصان ما بقي فيحجر (قوله التبعض) كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون (قوله اشباه) عبارتها ان المودع اذا تعدى ثم زال التعدي ومن يئنه ان يعود اليه لا يزول التعدي اه كذا في الهامش (قوله من شروط التنية) وذكره هنا في البحر عن الظهيرية قال حتى لو تزع نوب الوديعة ليلا ومن عزمه ان يلبسه نهارا ثم سرق ليلا لا يبرأ عن الضمان (قوله والمستأجر) مستأجر الدابة أو المستعير لوني ان لا يردھا ثم ندم لو كان سائرا عند التنية ضمن لو هلكت بعد التنية اما لو كان واقفا اذا ترك تنية الخلاف عاد امينا جامع الفصولين (قوله فلوازاله) ای التعدي (قوله بخلاف مودع الخ) ولو ما مودرا يحفظ شهر فضي شهر ثم استعمالها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذا عاد والامر بالحفظ قد زال جامع الفصولين (قوله ووكيل) بان استعمل ما وكل يبيعه ثم ترك وضاع لا يضمر (قوله أو احارة) بان وكله ایؤجر أو يستأجر له دابة فركبها ثم ترك (قوله أو مفاوضة) اما شريك الملك فانه اذا تعدى ثم ازال التعدي لا يزول الضمان كما هو ظاهر لما قررر انه اجني في حصة شريكه فلو أعار دابة الشركة فتعدى ثم ازال التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في يوبته على وجه الحفظ فتعدى ثم ازاله يزول الضمان وهي واقعة الفتوى سئلت عنها فاجبت بما ذكرت وان لم أرھا في كلامهم للعليها مما ذكر اذ هو مودع في هذه الحالة واما استعمالها بلا اذن الشريك فهي مسئلة مقررة مشهورة عندهم بالضمان ويصير غاصبا رمل على المنع (قوله ومستعير لرهن) ای اذا استعار عبدا ليرهنه أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال مثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت عند المارتهن لاضمان على الراهن لانه قد برى عن الضمان حين رهنها منع وهذه المسئلة مستثناة من قوله بخلاف المستعير كافي البحر (قوله ثم ازاله) ای التعدي (قوله في عوده للوفاق الخ) عبارة نور المين عن مجمع الفتاوى وكل أمين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا كما كان الا المستعير والمستأجر فالنهما بقيا ضامنين اه وهي اولى تدر (قوله له) ای للمالك (قوله للمودع) بفتح الدال لانه يئني الضمان عنه (قوله له الخ) ای انه وهبها منه أو باعها له (قوله بعد طلب) متعلق بيجوده (قوله رهنها) افاد في الخانية ان طلب امرأة الغائب وجيران التيم من الوصى لينفق عليه من ماله كذلك سائحان ومثله في التاريخانية (قوله وقت الانكار) ظاهره انه متعلق ببقائها وهو مستبعد الوقوع وبعبارة الخلاصة وفي غضب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعها الذي كانت فيه حال الجحود وان لم ينقلها وهلكت لا يضمن اه وهو ظاهر وعايه فهو متعلق

التميز أو اتفق ولم يرد أو أودع وديعتين فاتفق احدهما ضمن ما اتفق فقط مجتي وهذا اذا لم يضمره التبعض (واذا تعدى عليها) فليس نوبها أو ركب دابته أو اخذ بعضها (ثم) رد عينه الى يده حتى زال التعدي زال ما يؤدى الى الضمان اذا لم يكن من يئنه العود اليه اشباه من شروط التنية بخلاف المستعير والمستأجر فلوازاله لم يبرأ لعلهما لانفسهما بخلاف مودع ووكيل بيع أو حفظ أو اجارة أو استئجار ومضارب ومستبضع وشريك عنان أو مفاوضة ومستعير لرهن اشباه والحاصل ان الامين اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة لان يده كيد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية (و) بخلاف (اقراره بعد جحوده) ای جحود الابداع حتى لو ادعى هبة أو بيعا لم يضمن خلاصة وقيد بقوله (بعد طلب) رهنها (ردھا) فلو سألھ عن حالها فوجدھا فهلكت لم يضمن بجر

وقيد بقوله (ونقلها من مكانها وقت الانكار) ای حال جحوده لانه لو لم ينقلها وقته فهلكت لم يضمن (بقوله)

خلاصة وقيد بقوله (وكانت) الودعة (منقولاً) لأن المقار لا يضمن بالجحود عندهم خلافاً لمحمد في الأصح عصب الزبلي وقيد بقوله (ولم يكن هناك من يخاف منه عليها) ٦٨٧ فلو كان لم يضمن لأب من باب حفظ وقيد بقوله (وما يخضرها بعد

جحدوها) لأنه لو جحدوها ثم احضرها فقبل له ربها دنها ودية فإن أمكنه أخذها بعد من لا يدايع جحدوها لضمن لأنه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله (... مكها) لأنه لو جحدوها غير لم يضمن لأنه من حفظ فإذا تمت هذه الشروط لم يربأ بقراءه إلا بعد جديد ولو جحد (ولو جحدوها ثم ربحها بعد ذلك) وبرى (كأنه قتل) وبرى (كأنه قتل) برهن أنه يرددها قبل الجحود برؤل غلقت في الجحود أو سبت أو ظننت أني دفعها) قبل برهانه ولو ادعى هلاكها قبل جحدوها فأن املك ما يعلم ذلك فإن حلف ضمنه وإن نكل برى وكذا العارية منهاج وضمن قيمتها يوم الجحودان علم والا فبوجه الأيداع عارية بخلاف مضارب سجد ثم اشترى ما يضمن خاتية (و) المودع (له السفر بها) ولو لها حمل ذرر (عند عدمه) حوى املك (و) عدم (الحوى عابها) بالآخر أخرج فو نهاه

بقوله مكانها وفي المتن لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وإن لم ينعو به وذكر شيخنا عن الشرنبلالية أنه لو جحدوها ضمن ولو لم يحول يؤيده قول البدائع أن العقد ينفسخ بطلب المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فبقى مال الغير في يده غير أنه فيكون مضموناً فإذا مات تقرر الضمان سائحاً وفي الترخائية عن الخاتية ذكر الناطقي إذا جحد المودع الودعة بخضرها صاحبها يكون ذلك فسحاً للوديعة حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كانت فيه حصة الجحود يضمن وإن لم ينقلها من ذلك المكان به الجحود فهو ملك لا يضمن اه قتل (قول له خلاصة) لم يقتصر في الخلاصة على هذا بل نقله عن غصب الاجناس ثم قل بعده وفي سقي إذا كانت الودعة والعارية مما يحول يضمن بالجحود وإن لم يحولها اه وذكر الرمي صاحبنا أنه متى ما في الاجناس قول لم يظهر لاصحاب المتن محله فذا ينظروا اليه فراجع للمدولات يظهر لك ذلك (قوله لمالكها) أو وكيله كافي للتاريخية (قول له ولو جحدوها) ولو قل ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق ولو قال لم يستدعي ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق بخبر وكأن وجه الاول ان على الدين فلم يكن منكراً للوديعة تأمل وفي جامع المعصومين طبعها ربها فقال اطابها غدا فقال في الغد تلفت قبل قولي اطابها غدا ضمنه تتناقضه لابعاده حليها فقال اعطيتكمها ثم قال لم اعطكمها ولكن تلفت ضمنه ولم يصدق بالتناقض ثم قل وكذا فعل يغرر به المودع يغرر به المرتهن (قول له كالورهن) هكذا نقله في الخاتية والخلاصة ونقل في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق لكن في عبارته سقط وبدل عليه ان الكلاء في البيئة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وقد راجعت الخلاصة وكتبت السقوط على هامش البحر فنبه (قول له اني دفعتها) بفتح همزة اني وكسر نونها مشددة اي عند الايقاع (قول له ان علم) الا صوب علمت اي القسمة ونقل في المنح قبله عن الخلاصة ضمان القيمة يوم الأيداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة لصاحب البحر وفيها نقله سقط فإن ما رأيته في الخلاصة موافق لما في العمادة فنبه (قول له فيوم) بضمه مضاف للأيداع (قول له جحد) اي قول لرب المال لم تدفع الى شيء (قول له اشترى) يعني بعدما اقر ورجع عن الجحود بان قل على قد دفعت الى بخلاف ما لو اقر بعد الشراء فيضمن والمبتاع له منح عن الخاتية (قول له فأنه) بتسكين النون (قول له وبأهلا) واجمعوا على انه لو سافر بها في البحر يضمن قوله الاسبيجاني كذا في المعنى مدني (قول له مثلبا او قيميا) وخلافهما في الاول قياس على الدين المشترك بخبر (قول له لم يبحر) قدره بناء على مسألتين من انه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنو الدفع الاعداء الجواز وسأيت ما فيه وفي البحر وأشار بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يبرمه القاضي بدفع نصيبه اليه في قول ابن حنيفة وأما انه لو دفع لا يكون قسمة اتفاق حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخر حصته والى ان لاحدها ان يأخذ حصته منها اذا ظفر بها (قول له المودع) بفتح الدال (قول له الى احدها) اي احد المودعين بكسر الدال (قول له في غيبة صاحبه) عند

او خاف فأنه لم يدر من السفر ضمن والاقان سافر بنفسه ضمن وبأهله لاختيار (ولو ادعاش) مثلبا او قيميا (ن) يجزان (بدفع المودع الى احدها حفظه في غيبة صاحبه) ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا فكان

ابن حنيفة رحمه الله وهو مروي عن علي رضي الله عنه وقال له ذلك لانه طلب نصيبه كما لو حضرا وبه قالت الثلاثة وان كانت الوديعة من غير ذوات الامثال ليس له ذلك اجماعا قاله العيني وفي الدرر وقيل الخلاف في الثلثيات والقيميات معا والصحيح انه في الثلثيات فقط اه فتبين ان ما في المتن والشرح غير الصحيح اجمع عليه شيخنا القاضي عبدالمتم مدني قال الفقير محمد البطار وأظن ان هذه القولية رجوع عنها المؤلف لانه شطب عليها شطباً لا يظهر جداً وأرى اني اني لا اكتبها لكن وقع في قلبي شيء فاحببت كتابتها والتنبيه عليها فاعلمه بالمراجعة وفي الهامش وفي الدرر المتقى لودفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رحمه الله عليه ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان الذي حضر يتبع الدافع بنصف ما دفع ورجع به الدافع على القابض وان شاء اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب الثاني في الوديعة قافادان المودع لودفع الكل لاحدها بلا قضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على القابض اه (قوله هو المختار) قال المقدسي يخالف لما عليه الاثثة الاعيان بل غالب المتون عليه متفقون وقال الشيخ قاسم اختار النسفي قول الامام والمحجوب وصدر الشريعة أبو السعود عن الحموي (قوله ضمن الدافع) اي التصف فقط كما في الاصلاح وقوله الدافع اي لا القابض لانه مودع المودع بحر (قوله لا بد منه) اشار الى انه لا بد ان تكون الوديعة مما يحفظ في يد من منه حتى لو كانت فرسا منعه من دفعها الى امرأته وعقد جوهر منعه من دفعه الى غلامه فدفع ضمن بحر (قوله والا ضمن) كما اذا كان ظهر اليك المنهي عنه الى السكة بحر (قوله فقط) اي في ابداع قصدي قال في جامع الفصولين دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ ضمن لايداع المودع وقال صط لا يضمن لان الايداع ضمنى وانما يضمن بايداع قصدي اه ولو اودع بلا اذن ثم اجاز المالك خرج الاول من الدين بحر عن الخلاصة (قوله لم يصدق) لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينة جامع الفصولين (قوله وفي الغصب الخ) اي اذا غصب من الوديعة فادعى الوديعة الرد يصدق اذ لم يفعل الوديعة ما يوجب الضمان فهو على ما كان امين عند الرد وقبله وبعده بخلاف دفعه للاجنبي لانه موجب للضمان سائحاني * (فرع) * دفع الى رجل الف درهم وقال ادفعها الى فلان بالرى فأت الدافع فدفع المودع المسال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فآخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصي الملت فلو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الآخر في عياله فلا يضمن حينئذ خاتمة برهن عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لا دفعه الى فلان فدفعت يصح الدفع بزازية من الدعوى (قوله على الاول) في جامع الفصولين ولو ضمن المصالح رجع على المودع علم انها للغير اولا الا ان قال المودع ليست لي ولم اصر بذلك فحينئذ لا يرجع اه تأمل * (فرع) * ولو قال وضعتها بين يدي وقت ونسيتها فضاقت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي في داري والمسئلة بخالها ان مما لا يحفظ في عرصة الدار كصرة التقدين يضمن ولو كان مما تمتد عرضها حصنا له لا يضمن بزازية وخلاصة وفصولين

هو المختار (فان اودع رجل عند رجلين ما قسم اقتسامه وحفظ كل نصفه) كمرتين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيل شراء (ولو دفعه) احدها (الى صاحبه ضمن) الدافع (بخلاف ما لا قسم) لجواز حفظ احدها باذن الآخر (ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى ما لا بد منه او حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ) واحرز (لا يضمن والا ضمن) لان التقيد مفيد ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين سراجية وفي المحتج القصار اذا غلط فدفع ثوب رجل لغيره فقطعه فكلاهما ضمن وعن محمد اصاب الوديعة شي فامر المودع رجلا ليعالجها فعطبت من ذلك فله بها ضمن من شاء لكن ان ضمن المصالح رجع على الاول ان لم يعلم انها لغيره والا لم يرجع اه

(بخلاف مودع الغاصب) فيضمن أيا شاء وإذا ضمن المودع رجع على الغاصب وإن علم على المظاهر درر خلافا لما نقله
 القهستاني والباقي والبرجندی ﴿ ٦٨٩ ﴾ وغيرهم فتنبه (مع الف ادعى رجلان كل منهما انه له اودعه اياه فشكل

عن الخائف لهما فهو
 لهما وعليه ألف آخر
 بينهما) ولو حلف لاحدهما
 ونكل للآخر فالألف
 لمن نكل له (دفع الى رجل
 ألفا وقال ادفها اليوم
 الى فلان فلم يدفعها حتى
 ضاعت لم يضمن) اذ لا
 يلزمه ذلك (كما لو قال له
 احمل الى الوديعة فقال
 أفعل ولم يفعل حتى مضى
 اليوم) وهلكتم لم يضمن
 لان الواجب عليه التخلية
 عمادية (قال) رب الوديعة
 (للمودع ادفع الوديعة الى
 فلان فقال دفعت وكتبه)
 في الدفع (فلان وضاعت)
 الوديعة (صدق المودع مع
 يمينه) لانه أمين سر اجبة
 (قال) المودع ابتداء (لا)
 أدري كيف ذهبت لا
 يضمن على الاصح كما لو
 قال ذهبت ولا أدري
 كيف ذهبت) فان القول
 قوله بخلاف قوله لا أدري
 أضاعت ام لم تضع أولا
 أدري وضعها او دفعتها
 في دارى او موضع آخر
 فانه يضمن ولو لم يبين
 مكان الدفن لكنه قال
 سرقت من المكان المدفون

وذخيرة وخاية وظاهره انه يجب حفظ كل شئ في حرز مثله تأمل لكن تقدم في السرقة
 ان ظاهرا المذهب كل ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة مؤلومة من اصطبل
 تأمل وقديرق بين الحرز في السرقة والحرز في الوديعة وذلك ان المعتبر في قطع السارق بتلك
 الحرز وذلك لا يشترط باعتبار الحرزات والمعتبر في ضمان المودع التقصير في الحفظ الا ترى انه
 لو وضعها في داره الحصينة وخرج وكانت زوجته غير امينة يضمن ولو احسرها يضمن لان
 الدار حرز وانما ضمن للتقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن
 في الدار احد او في الحمام والمسجد والطريق او نحو ذلك وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها
 ونظائر هذا كثيرة فاذا اعتبرنا هذا الحرز المعتبر في السرقة لزم ان لا يضمن في هذه المسائل
 ونحوها فيلزم مخالفة ما طبقوا عليه في هذا الباب فظهر يقينا صحة ما قلنا من الفرق والله اعلم
 وبه ظهر جواب حادثة وهي ان مودعا وضع بقية شاة غالية الثمن في اصطبل الخيل فسرقت
 والجواب انه يضمن وان قطع سارقها والله تعالى اعلم (قوله بخلاف مودع الغاصب) والفرق
 بينهما على قول ابن حنيفة ان مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء وبقاء (قوله
 درر) وجزءه في البحر (قوله فنكل عن الحلف) صور هذه المسئلة سنة اقر لهما نكل لهما
 حلف لهما اقر لاحدهما ونكل للآخر أو حلف لهما حلف لاحدهما ونكل للآخر سائحاني
 (قوله ولو حلف الخ) اشار الى ان المودع يحلف اذا انكر الادعاء كما اذا ادعى الرد او الهلاك
 اما ثلث التهمة او الانكاره الضمان والى انه لو حلف لشيء عليه لهما والى ان للناقض ان يبدأ
 بأيهما شاء والاولى القرعة والى انه لو نكل الاول يحلف للثاني ولا يقضى بالتكول بخلاف
 ما اذا اقر لاحدهما لان الاقرار حجة بنفسه وتامة في البحر (قوله نكل للآخر) في التحليف
 للثاني يقول بأنه ما هذه العين ولا قيمتها لانه لما قررها للاول ثبت له الحق فيها فلا يفيد اقراره
 فيها للثاني فلو اقتصر على الاول لكان صادقا بحمله على رجل دين فأرسل الدائن الى مديونه
 رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته الى الرسول وقال دفعته الى الدائن وأكرر الدائن قال القول
 قول الرسول مع يمينه والذي في نور العين قال القول للمدعى يمينه تأمل قال الدائن ابعت الدين
 مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من المديون بزانية (قوله وضاعت) يعنى غابت ولم
 تظهر ولا حاجة اليه شيخنا (قوله على الاصح) مقتضا ان الاجير المشترك يضمن لكن افق
 الجير الرمي بالضمان وعزاء في حاشية الفصولين الى البرازية معاللا بأنه اضيع في زماننا
 تأمل (قوله بخلاف الخ) هذا مخالف لما في جامع الفصولين ونور العين وغيرها من انه
 لا يضمن وهكذا رأيت في نسختي المصحح لكن اعطت لاما محقة بين الاسطر وكأنها ساقطة من النسخ
 فقهاها الشارح هكذا فتنبه * (فروع) * في الهامش وفي التوازل مر بمسأل اليتيم على
 ظالم وخاف ان لم يهد اليه هدية ان يأخذها كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع اخذوا بهذا
 القول القروى وفي فتاوى النسفى اتفق الوصى على باب الناقض يضمن ما اعطى على وجه
 الرشوة لاعلى وجه الاجارة اذا لم يزد على اجرام مثل القروى اه (قوله فانه يضمن)

فيه لا يضمن وتامة في العمادية (٤٤) (بن) (ع) * (فروع) * هدد المودع او الوصى على دفع
 بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضة فدفع لم يضمن وان خاف الحبس او القيد ضمن

وان خشي اخذ ماله كله فهو عذر كما لو كان الجار هو الآخذ بنفسه فلا ضمان عمادية * خيف على الوديعة الفساد رفع الامر للحاكم ليبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع * قرأ من مصحف الوديعة أو الرهن فهلك حالة القراءة لا ضمان لان له ولاية هذا التصرف ﴿ ٦٩٠ ﴾ صيرفيه قال وكذا لو وضع السراج

على المنارة وفيها أو دعه صكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الاداء حبس المودع الصك أبدا وفي الاشياء لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين * ليس للسيد أخذ وديعة العبد * العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصي والتاخر اذا عملا قلت فلم منه ان لا أجر للتاخر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون فليحفظ وفي الوهبانية * ودافع الف مقرضا ومقارضا * ورجع القراض الشرط جاز ويحذر * وان يدعى ذوالمال قرضا وخصمه * قراضا قرب المال قد قيل أجدر * وفي العكس بعد الرجوع قال قولاه * كذلك في الابطاع ما يتغير * وان قال قد ضاعت من البيت وحدها * يصح ويستحلف فقد يتصور * وتارك في قوم لا مريحة * فراحوا وراحت يضمن التأخر * وتارك نشر الصوف صيفا فعت لم * يضمن وقرض الفأر بالعكس يؤثر * اذا لم يسد الثقب من بعد علمه * ولم يعلم المالك ما هي تنقر * قلت بقي لو سده مرة ففتحه الفأر وفسده لم يذكر * وينبغي تفصيله كما مر فتدبر (في)

قاضيخان قال وضعتها في دارى ففسدت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في مكان حصين ففسدت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالمات مجهلا مع وقيل لا يضمن كقوله ذهب ولا ادري كيف ذهب ولو قال دفنت في دارى او في موضع آخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال سرفت من مكان دفنت فيه لم يضمن ولو دفنتها في الارض بيرا لو جعل هناك علامة والا فلا وفي المغازة ضمن مطلقا ولو دفنتها في الكرم بيرا أو حصينا بأن كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برى * لموضع لا يدخل فيه احد بلا ان توجهت للصوص نحوه في مغازة دفنتها حذرا فلما رجع لم يظفر بمحل دفنه لو امكنه ان يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو امكنه المودع قريبا بعد زوال الخوف فلم يجد ثم جاء ولم يجدها لا يضمن ولو دفنتها بآذن ربه (٢) فظاهر وضما في زمان الفتنة في بيت خراب ضمن ولو وضعها على الارض لا يضمن ولو دفنتها في الثور العين (قوله ماله كله) اما لو خاف اخذ ماله وبقي قدر الكفاية يضمن فصولين (قوله ولو اتفق الخ) ولو لم يتفق عليها المودع بالفتح حتى هلكت يضمن لكن نفقها على المودع بالكسر متلا على حاوى الزاهدى (قوله على المنارة) فيها لو كانت المنارة وديعة (قوله أبدا) اى ما لم يقر الوارث بالاداء (قوله الى الوارث) ظاهره سواء كان الدين مستغرقا لمادفه او لا وسواء كان الدين مستغرقا ولا والظاهر ان يقيد عدم البراءة بما اذا كان الدين مستغرقا لمادفه والوارث غير مؤتمن كقيديه بهما في المودع اذا دفع الوديعة للوارث حموى (قوله وديعة العبد) تاجرا كان او محجورا عليه دين او لا وهذا ان لم يعلم ان الوديعة كسب العبد فلو علم فله اخذها وكذا لو علم انها للمولى تاجر خائبة (قوله قلت) القول لصاحب الاشياء قاله في الهامش (قوله مقرضا) اى نصفه (قوله ومقارضا) اى مضاربا بنصفه كذا في الهامش (قوله ورجع) (٣) مضبوط بالقلم بفتح الراء (قوله قراضا) اى مضاربة كذا في الهامش (قوله قال قولاه) اى قول رب المال قال في الهامش واذا أقام البينة فالبينة بينة العامل وان هلك المال في يد المضارب بعدما اختلفا فالعامل ضامن جميع ما في يد رب المال عمل او لم يعمل شرح وهبانية لابن الشحنة (قوله يضمن التأخر) مفهوما منهم انهم اذا قاموا بحملة ضمنوا وبه صرح قاضيخان ويظهر لى ان كل مالا يضمن كذلك سائحا لى قال في الهامش ولو ترك واحد لقوم وديعة وقام الكل دفعة وتركوها ولم يأخذها واحد منهم ضمنها الكل ابن الشحنة (قوله فعت) بالثنية (قوله ولم يعلم الخ) الواو بمعنى أو وبضم ياء يعلم كذا في الهامش (قوله وينبغي) البحث للطرسوسى حيث قال وينبغي ان يكون فيها التفصيل لان الامر دائر بين الاعلام للمودع او السديدونه وهو موجود وارتضاء ابن الشحنة وقره الشرنبلالى * (فروع) = ربطها

فراحوا وراحت يضمن التأخر * وتارك نشر الصوف صيفا فعت لم * يضمن وقرض الفأر بالعكس يؤثر * اذا لم يسد الثقب من بعد علمه * ولم يعلم المالك ما هي تنقر * قلت بقي لو سده مرة ففتحه الفأر وفسده لم يذكر * وينبغي تفصيله كما مر فتدبر (في) (٢) قوله فظاهر هكذا في النسخة المجموع منها ولعل صوابه قضاعت تأمل اه مصححه (٣) قوله مضبوط بالقلم الخ فيه توقف فليتأمل اه

«كتاب العارية» أخرها عن الوديع لان فيها تملكا وان اشتركا في الامانة ومحاسنها النباية عن الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الاحتاج كالقرض فلذا ٦٩١ كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر (هي) لغة مشددة

وتخفف اعارة الشيء قاموسا وشعرا (تمليك المتسارع مجانا) افاد بتمليك لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكمها كونها امانة وشروطها قابلية المستعار للانفعاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة

(١) قوله وفيه ودائع هكذا في الاصل ولعله وعنده ودايع او وفي حانوته مثلا وليجرر اه مصححه (٢) قوله وقوله على مافي المغرب الخ يظهر لي مرجع الضمير على ان العبارة كلها لا تخلو عن نظر

فالواضح عبارة المصباح ونصه بعد ان قال وتعاوروا الشيء واعتوروه تداولوه والعارية من ذلك والاصل فعليه بفتح العين قال الازهرى نسبة الى العارة وهي اسم من الاعارة يقال اعمرته الشيء اعارة وعارة مثل اطعمته اطاعة وطاعة واجبته اجابة وجابته وقال الليث سميت عارية لانها عار على طالعها وقال الجوهري مثله وبعضهم

في طرفه كه عمامته او شدها في منديل ووضعه في كمه او القاهها في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يضمن * خرج وترك الباب مفتوحا ضمن لولم يكن في الدار احد ولم يكن في مكان يسمع حس الداخل * جعلها في الكرم فلوله حائظ بحيث لا يرى المارة مافي الكرم لا يضمن اذا اغلق الباب والا ضمن * سوف قام الى الصلاة (١) وفيه ودائع لم يضمن اذا جبرانه يحفظونه وليس بايداع المودع لكنه مودع لم يضيع وذكر الشارح ما يدل على الضمان فليتأمل عند الفتوى جامع الفصولين وفي البرازية والحاصل ان العبرة للعرف اه * غاب رب الوديعه ولا يدري اه وحى ام ميت يمكنها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة وان اتفق عليها بلا امر القاضي فهو متطوع ويسأله القاضي البينة على كونها وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلولما يؤجر ويتفق عليها من غلها امره به او لا يأمره بالاغلاق يوما او يومين او ثلاثة رجاء ان يحضر المالك لا اكثر بل يأمره بالبيع وامساك الثمن وان امره بالبيع ابتداء فلصاحبها الرجوع عليه به اذا حضر لكن في الدابة يرجع بقدر القيمة بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من البائشاش كثير او كانت ارضا فاثمرت وخاف فسادها فباعه بلا امر القاضي فلو في المصر او في موضع يتوصل الى القاضي قبل ان يفسد ذلك ضمن تارخانية من العاشر في المتفرقات * (تمة) * في ضمان المودع بالكسر في قاضيخان مودع جعل في ثياب الوديعه ثوبا لنفسه فدفعها الى ربها ونسي نوبه فيها فضاع عنده ضمنه لانه اخذ ثوب الغير بلاذنه والجهل فيه لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي ان تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والا فلا سبب للضمان اصلا فالظاهر ان قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على اطلاقه والله اعلم اه ملخصا

كتاب العارية

(قوله مشددة) كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب صحاح ورده في النهاية بأنه صلى الله عليه وسلم باشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما باشرها (٣) وقوله على مافي المغرب من انها اسم من الاعارة واخذها من العار العيب خطأ اه وفي المبسوط من التعاور وهو التاوب كافي البحر وتخفف قال الجوهري منسوبة الى العار ورده الراغب بأن العارياتي والعارية واوى وفي المبسوط انها من العرية تملك الثمار بلا عوض ورده المطرزي لانه يقال استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب ان المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة ويجوز ان تكون من التعاور التاوب فهستانى ملخصا (قوله تملك) فيه رد على الكرخي القائل بأنها اباحة وليست بتمليك ويشهد له انعقادها بلفظ التملك وجواز ان يعبر بالاختلاف بالمستعمل والمباح له لا يصح لغيره وانعقادها بلفظ الاباحة لانه استمر للتمليك بحر (قوله ولو فعلا) اى كالتعاطى كافي القهستاني وهذا مبالغة على القبول واما الايجاب فلا يصح به وعليه يتفرع ماسيأتى قريبا من قول المولى خذته واستخدمه والظاهر ان هذا هو

يقول مأخوذة من عار الفرس اذا ذهب من صاحبه لخروجها من يد صاحبها وهما غلط لان العارية من الوالوان العرب يقولون هم يتعاورون العواري ويتعورونها بالواو اذا عار بعضهم بعضا والعار وعار الفرس من اليانى فالصحيح ما قال الازهرى وقد تخفف العارية في الشعر والجمع العواري بالتخفيف وبالتشديد على الاصل انتهت عبارته اه مصححه

وصرح في العمادية بجواز اعادة المشاع وايداعه وبيعه يعني لان **٦٩٢** جهالة العين لا تقضي للجهالة لعدم

المراد بما نقل عن الهندية وركنها الايجاب من المعير واما القبول من المستعير فليس بشرط عند اصحابنا الثلاثة اه اى القبول صريحا غير شرط بخلاف الايجاب ولهذا قال في التارخانية ان الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والالزام ان لا يكون اخذها قبولا **(قوله بجواز اعارة المشاع)** اعارة الجزء الشائع تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة او لا تحتملها من شريك او اجنبى وكذا اعارة الشيء من اثنين اجل او فصل بالتصيف او بالاناث قنية **(قوله وبيعه)** وكذا اقراضه كإمرا وكذا إيجاره من الشريك لا الاجنبى وكذا وقفه عند ابن يوسف خلافا لمحمد فيما يحتمل القسمة والاجزاء وتامعه في أوائل هبة البحر فراجع **(قوله لان جهالة الخ)** افاد ان الجهالة لا تقسدها قال في البحر والمراد بالجهالة جهالة المنافع المملوكة لاجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر حمرا فقال ذلك الرجل لى حمرا من فى اصطبلى فيخذ احدها واذهب فأخذ احدها وذهب به بضمن اذا هلك ولو قال خذ احدها ايها شئت لا يضمن **(قوله لاجهالة)** وفي بعض النسخ للمنازعة **(قوله** لانه ودعية **)** اى اى ابلع بها الانتفاع **(قوله لانه صريح)** اى حقيقة قال قاضى زاده الصريح عند علماء الاصول ما انكشف المراد منه في نفسه فيتناول الحقيقة غير المهجورة والمجاز المتعارف اه فالاول اعركت والثانى اطعمتك ارضى ط **(قوله لانه صريح)** هذا ظاهر في منحتك اما حملتك فقال الزيلعي انه مستعمل فيها يقال حمل فلان فلانا على دابته يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدها بحت نيته وان لم تكن له نية حمل على الادنى كى لا يلزمه الاعلى بالشك اه وهذا يدل على انه من المشترك بينهما لكن انما اريد به العارية عند التجرد عن النية لئلا يلزمه الاعلى بالشك ط وانظر ما كتبناه على البحر عن الكفاية ففيه الكفاية **(قوله ايها)** اى بالنية **(قوله شهرا)** فلو اقل شهرا لا يكون اعارة بجرع الحانية اى بل اجارة فاسدة وقديلا بخلافه تارة خانية وينبئ هذا لانه اذا لم يصرح بالمدة ولا بالعوض فالولى ان يكون اعارة من جعله اعارة مع التصريح بالمدة دون العوض شيخنا ونقل الرملى في حاشية البحر عن اجارة البزازية لا تنعقد الاجارة بالاجارة حتى لو قال آجرك منك منافعها سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لاعاربه اه قال فتاواه مع هذا **(قوله بجانا)** اى بلا عوض **(قوله** مدة عمرك **)** هذا وجه آخر ذكره القهستاني وهو كون عمرى ظرفا **(قوله ولو موقفة)** ولكن يكره قبل تمام الوقت لان فيه خالف الوعد ابن كمال اقول من هنا تعلم ان خالف الوعد مكروه لاحرام وفي الذخيرة يكره تنزيها لانه خالف الوعد ويستحب الوفاء بالعهد سائحا **(قوله** قبطل **)** اى بالرجوع **(قوله فله اجر المثل)** اى للمعير والاولى فعليه اى على المستعير **(قوله** للقنية **)** لم اجده في القنية في هذا المحل **(قوله وقت البيع)** اى الا اذا شرط البائع وقت البيع بقاء الجدوع والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان للوارث ان يأمره برفع البناء على كل حال كافي الهندية ومنه يعلم ان من اذن لاحد ورثته ببناء محل في داره ثم مات فبالباقى الورثة مطالبته برفعه ان لم تقع القسمة او لم يخرج في قسمه وفي جامع الفصولين استعار دارا فبنى فيها بلا امر المالك او قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بمحقوقها يؤمر الباني بهدم بنائه واذا فرط في الرد بعد

لزومها ولو اعاف الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد اما كونه فعلى المعير وهذا اذا طالب الاستعارة فلو قال المولى خذته واستخدمه من غير ان يستعيره فنفقته على المولى ايضا لانه ودعية (ونصح بأعرك) لانه صريح (واطعمتك ارضى) اى غلبها لانه صريح مجازا من اطلاق اسم المحل على الحال (ومنحتك) بمعنى اعطيتك (نوبى او جاريتى هذه وحملتك على دابتي هذه اذا لم يرد به) بمنحتك وحمالتك (الهبة) لانه صريح فيفيد العارية بلانية والهبة بها اى مجازا (وأخذمتك عبدى) و آجرتك دارى شهرا بجانا (ودارى) مبتدأ (لك) خبر (سكنتى) تمييز اى بصريق السكنى (و دارى لك) عمرى مفعول مطلق اى اعمرتها لك عمرى (سكنتى) تمييزه يعنى جمعت سكنها لك مدة عمرك (و) لعدم لزومها (يرجع المعير متى شاء) ولو موقفة او فيه ضرر قبطل وبقى العين بأجر المثل كمن استعار

أمة لترضع ولده وصال لا يأخذ الا نديها فله أجر المثل الى الفطام وتامه في الاشياء وفيها مغزى للقنية تلزم العارية (الطلب)
فيا اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس للشتمرى رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع

قات وبالتقليل جزم في الخلاصة والبرازية ٦٩٣ وغيرهما واعتمده محشبه في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن المنصف

فكانه ارتضاءه فليحظ
(ولا تضمن بالهلاك من
غير تعدد) وشرط الضمان
باطل كشرط عدمه
في الرهن خلافا للجوهرة
(ولا تؤجر ولا ترهن)
لان الشيء لا يتضمن
ما فوقه (كالوديعة) فانها
لا تؤجر ولا ترهن بل
ولا تودع ولا تعاد بخلاف
العارية على المختار واما
المستأجر فيؤجر ويودع
ويعار ولا يرهن واما
الرهن فكالوديعة وفي
الوهابية نظمت تسع مسائل
لا يملك فيها تملك لغيره
بدون اذن سوا قبض
اولا فقال
* وما لك امر لا يملكه بدو
* نأمر وكل مستعير
ومؤجر * ركوبا ولبسا
فيهما ومضارب * وممرتهن
ايضا وقاض يؤمر *
ومستودع مستضع
ومزارع * اذا لم يكن من
عنده البذر يذرع * قلت
والعاشرة
* وما للمساقي ان يساق
غيره * وان اذن المولى له
ليس ينكر * (فان آجر)
المستعير (او رهن فهلكت
ضمنه المعير) للتعدى
(ولارجوع له) للمستعير

العقاب مع التمكن منه ضمن سائحاتي قل في الهامش وسأني مسئلة من في دار زوجته
في شئ الوصايا وفيه زيادة مسئلة السرداب على الجذوع فقال رجل وضع جذوعه على حائط
جازه باذن الجار او حفر سردابا في داره باذن الجار ثم باع الجار داره واراد المشتري ان يرفع
جذوعه وسردابه كان للمشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع
والسرداب تحت الدار فيجوز الا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك ونسائه في الحائية
في فصل ما يتضرره الجار اه (قوله وبالتقليل الخ) وافق به في الحرية كذا في الهامش
(قوله في الخلاصة) وكذا في الحائية كما قدمنا عبارة قيل دعوى النسب (قوله ولا تضمن)
هذا اذا لم يبين انها مستحقة للغير فان ظهر استحقاتها ضمنها ولا رجوع له على المعير لانه متبرع
وللمستحق ان يضم المعير واذا ضمنه لارجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنها
للمستحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له بخر (قوله بالهلاك) هذا اذا كانت مطلقة
فلم يقيد كان يعيره يوما فلزم بردها بعدم ضمه ضمن اذا هلكت كافي شرح الجمع وهو المختار
كافي العمادية اه قال في الشرع بلالية سواء استعمالها بعد الوقت او لا وذكر صاحب المحيط
وشيخ الاسلام انما يضمن اذا انتفع بعدم مضي الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا ابو السعود (قوله
للجوهرة) حيث جزم فيها بصير ورهنا مضمنة بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع ان فيها
روايتين كما يؤخذ من عبارة الزيلعي س (قوله على المختار) فانها تعاد اشباهه قال محشبه اذا
كان مما لا يختلف بالاستعمال كالسكنى والحمل والزراعة وان شرط ان ينتفع هو بنفسه لان
التقيد بما لا يختلف غير مفيد كافي شروح الجمع س وفي البحر وله يعني المستعير ان يودع على
المفتي به وهو المختار وصحح بعضهم عدمه وينفرد عليه ما لو ارسلها على يد اجني فهلكت ضمن
على الثاني لا الاول وسأني قريبا اه (قوله واما المستأجر) في وديعة البحر عن الخلاصة
والوديعة لا تودع ولا تعاد ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعاد ويودع ولم يذكر حكم
الرهن وبني الخ وفي قول الخلاصة وبني الخ كلام كتبناه في هامش البحر (قوله يودع) لكن
الاجير المشترك يضمن بايداع ما تحت يده اقول الفصلين ولو اودع الدال ضمن سائحاتي (قوله
لا يملك) بتشديد اللام وابتهاء البيت الثاني من نون دون (قوله ومؤجر) بفتح الجيم (قوله
فيهما) اي الاعارة والاجارة وهذا القيد بلبسه وركوبه والافقدهم ويأتي انه يعير ما يختلف
لو لم يقيد بلبس وراكب سائحاتي الوكيل لا يوكل والمستعير للباس او ركوب ليس له ان يعير
ان يختلف استعماله والمستأجر ليس له ان يؤجر لغيره مركوبا كان او ملبوسا الا باذن (قوله
ومستودع) بفتح الدال (قوله ضمنه المعير) بتشديد ميم ضمنه مبنيا للفاعل والمعير فاعل والضمير
في ضمنه راجع للمستعير (قوله على احد) عبارة ممكنين على المستأجر وهكذا أقره القهستاني
وقال فلا فائدة في التكرار العامة قال ابو السعود وتعبه شيخنا بأن سبب الفائدة ممنوع لجواز
كون قيمة الرهن عشرين وكان رهنا بعشرة فلا يرجع بالزائد على المرتهن (قوله المستأجر
مفعول ضمن هكذا مضبوط بالقلم (قوله عن المرتهن) قال في الشرع بلالية وسكت عمالو ضمن
المرتهن فينظر حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم الغاصب كما ذكره نوح افندي
لانه قبض مال الغير بلا اذنه ورضاه فيكون للمعير تضمينه وابداء الضمان يكون الرهن هالكا

(على احد) لانه بالضمان ظهر انه آجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني (او) ضمن (المستأجر) سكت عن المرتهن

وفي شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتهن ان يرهن فيضمن ٦٩٤ وللمالك الخيار ويرجع الثاني على الاول

(ورجع) المستأجر (على المستعير اذا لم يعلم بأنه عارية فيده) دفعا لضرر الغرر (وله ان يعير ما اختلف استعماله اولا ان لم يعين) المير (متفعوا) يعير (ما لا يختلف ان عين) وان اختلف للافتاوت وعزاه في زواجر الجواهر للاختيار (ومثله) اى كالمير (المؤجر) وهذا عند عدم النهى فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقا خلاصة (فن) استعار دابة او استأجرها مطلقا بلا تقييد (يحمل) ماشاء (ويعيره) للحمل (ويركب) عملا بالاطلاق (وايفعل) اولا (تعين) مرادا (وضمن بغيره) ان عطبت حتى لو البس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي (وان اطلق) المير او المؤجر (الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ماشاء اى وقت شاء) لما مر (وان قيده) بوقت او نوع او بهما (ضمن بالخلاف الى شرفقط) لالى مثل او خير (وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر) مثل العارية (عارية الثنين

على ملك مرتته ولا رجوع له على الراهن المستعير بما ضمن لما علمت من كونه غاصبا ويرجع بدينه اه وتقييده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير للاحتراز عما لو كان الراهن مرتتها فانه يرجع على الاول ابوالسعود وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح الوهبانية الح فليس بياثما لمسكت عنه المصنف كما يوجهه كلامه بل بيان لفائدة اخرى تأمل (قوله وفي شرح الح) ظاهره انه بيان لمسكت عنه المصنف مع انه ليس من قبيله لان الكلام في المستعير اذا اجر او رهن (قوله ان يرهن) اى بدون اذن الراهن شرح وهبانية كذا في الهامش (قوله ويرجع الثاني) اى ان ضمن وان ضمن الاول لا يرجع على احد ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ان لم يعين) اى بان نص على الاطلاق كاستدركه قريبا كالواستعارة دابة للركوب او ثوبا للبس له ان يعيره ويكون ذلك تعيينا للراكب واللبس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام على الزدوى يكون ضمانا وقال السرخسي وخواهر زاده لا يضمن كذا في فتاوى قاضى خان وصحح الاول في الكافي بحر وسأني (قوله وان اختلف) اى ان عين متفعا واختلف استعماله لا يعير للفتاوت قالوا الركوب والبس مما اختلف استعماله والحمل على الدابة والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله ابوالطيب مدني (قوله المؤجر) بالفتح اى اذا اجر شيئا فان لم يعين من ينتفع به فله مستأجر ان يعيره سواء اختلف استعماله اولا وان عين يعير مما لا يختلف استعماله اما اختلف منج (قوله او استأجرها) فله الحمل في اى وقت وى نوع شاء باقاني كذا في الهامش (قوله مطلقا) اقول الظاهر انه اراد بالاطلاق عدم التقييد بمتنع معين لانه سيذكر الاطلاق في الوقت والنوع والالزم التكرار تأمل (قوله بلا تقييد) قال في التبيين ينبغي ان يحمل هذا الاطلاق الذى ذكره هنافيا يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا قال على ان اركب عليها من اشياء كما حمل الاطلاق الذى ذكره في الاجارة على هذا اه وأقره في الشرنبلالية فساوهم قول المؤلف بلا تقييد بالنظر لما يختلف لا يتم ط قلت فملى هذا يحمل قول المصنف سابقا ان لم يعين بالنسبة للمختلف على ما اذا نص على الاطلاق لاعلى ما يشمل السكوت لكن في الهداية لو استعار دابة ولم يسم شيئا له ان يحمل ويعيره للحمول ويركب غيره الح فراجعها (قوله يحمل ماشاء) اى من اى نوع كان لا الحمل فوق طاقها كالسلك طريقا لا يسلكه الناس في حاجة الى ذلك المكان ضمن ان يطلق الاذن بنصرف الى المتعارف وليس من المتعارف الحمل فوق طاقها والتتظير في ذلك والتعليل في جامع الفصولين وسأني في الاجارة مثله في المتن كذا في الهامش (قوله ويركب) بفتح اوله وضمه سأنحني (قوله اولا) بفتح الهمزة وتشديد الواو (قوله بغيره) اى فيما يختلف بالمستعمل كإفئده السباق والحقاق سأنحني وقدما عن الزيلعي انه ينبغي تقييد عدم الضمان فيما يختلف بما اذا اطلق الانتفاع فافهم (قوله انتفع) فلو لم يسم موضعا ليس له اخراجهما من الفصولين (قوله او بهما) فتتقيد من حيث الوقت كيفما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا تتقيد لعدم الفساد كالمير ولم يذكر التقييد بالمكان لكن أشار اليه الشارح في الآخر وذكره المصنف قبل قوله ولا تؤجر فقال استعار

دابة ليركها في حاجة الى ناحية سهاها فاخرجها الى النهر ليسقيها في غير تلك الناحية ضمن اذا هلكت وكذا اذا استعار ثورا ليركب ارضه فركب ارضا أخرى يضمن وكذا اذا قرنه بشور اعلى منه لم يجز العادة به وفي البدائع اختلفا في الايام او المكان او ما يحتمل فالقول للمعير بيمينه سائحاتي استعارها شهرا فهو على المصر وكذا في اعارة خادم واجارته وموصى له بخدمته فصولين **(قوله قرض)** اي اقراض لان العارية بمعنى الاعارة كإعارة كإعارة وهي التملك وتامة في العزمية **(قوله حتى الح)** تفريع على مفهوم قوله عند الاطلاق **(قوله ليعير)** بتشد يداليه الثانية الاصل عاير والجوهري نهى ان يقال عير يعقوبة **(قوله او يزين)** بتشد يداليه الثانية (قوله كان عارية) لانه عين الانتفاع وانما تكون قرضا عند الاطلاق كما تقدم **(قوله فقرض)** فعلبه مثلها او قيمتها منح **(قوله وتصح عارية السهم)** اي ليعزو دار الحرب لانه يمكن الانتفاع به في الحال وانه يحتمل عوده اليه برمي الكفرة بعد ذلك منح عن الصيرفة ونقل عنها قبل هذا انه استعار سهما ليعزو دار الحرب لايصح وان استعار ليرمي الهدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضا لاعارية اه **(قوله ولا يضمن)** عبارة الصيرفة كما في المنع قال اه وتصح عارية السلاح وذكر في السهم انه يضمن كالقرض لان الرمي يجري مجرى الهلاك وهذه النسخة التي نقلت منها نسخة مصححة عليها خطوط بعض العلماء وكان في الاصل مكتوبا لا يضمن حك منها لفظة لا ويدل عليه تنظيره بقوله كالقرض ولكن كان الظاهر على هذا ان يقال في التعليل لان الرمي يجري مجرى الاستهلاك فمعيه بالهلاك يقتضي عدم الضمان فتأمل وراجع **(قوله للم)** تأمل في هذا التعليل استعار رقعة يرقع بها قميصا او خشبة يدخلها في بنائه او اجرة فهو ضمان لانه قرض الا اذا قال لاردها عليك فهي عارية تاتار خانية **(قوله مقلوعين)** او يأخذ المستعير غراسه وبناءه بلا تضمين المعير هداية وذكر الحاكمان ان له ان يضمن المعير قيمتهما قائمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ يكون الخيار للمعير كما في الهداية وفيه رمز الى ان الاضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه القيمة الى ان الاضمان في الموقعة بعد انقضاء الوقت فيقطع المعير البناء والغرس الا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لا قائمين كما في المحيط قهستاني كذا في الهامش **(قوله مانقض البناء)** هذا مامش عليه في الكثر والهداية وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائما الا ان قلعه المستعير ولا ضرر فان ضمن ضمان القيمة مقلوعا وعبارة الجمع والزمان الضمان فقل مانقضهما القلع وقيل قيمتهما ويملكهما وقيل ان ضرر يخرى المالك بعين المعير يخبرين ضمان مانقض وضمان القيمة ومثله في درر البحار والمواهب والملتي وكلهم قدموا الاول وبعضهم جزم به وعبر عن غيره بقيل فلذا اختاره المصنف وهي رواية القدوري والثاني رواية الحاكم الشهيد كما في غرر الافكار **(قوله قائما)** فلو قيمته قائما في الحال اربعة وفي المال عشرة ضمن ستة شرح الملتي **(قوله المضروبة)** فيضمن مانقض عنها **(قوله القيمة)** اي ابتدأها **(قوله وقتها)** بتشد يد القاف **(قوله فتترك الح)** نص في البرهان على ان الترك بأجر استحسان ثم قال عن المبسوط ولم يبين في الكتاب ان الارض تترك في يد المستعير الى وقت ادراك الزرع

(قرض) ضرر دة استهلاك
عنها (فيضمن) المستعير
(بها لكما قبل الانتفاع)
لانه قرض حتى لو استعارها
ليعير الميزان او يزين
الدكان كان عارية ولو اعاده
قصعة تريد فقرض ولو
بينهما مباسطة فإباحة
وتصح عارية السهم ولا
يضمن لان الرمي يجري
مجري الهلاك صيرفية (ولو)
اعاد ارضا للبناء والغرس
صح (للعلم بالنفقة) وله
ان يرجع متى شاء (لما تقرر
انها غير لازمة) وبكفنه
قلعهما الا اذا كان فيه
مضرة بالارض فيتركان
بالقيمة مقلوعين (لشلا
تتأثر ارضه (وان وقت)
العارية (فرجع قبله) كلفه
قلعهما (ضمن) المعير
للمستعير (مانقض) البناء
والغرس (بالقلع) بأن يقوم
قائما الى المدة المضروبة
وتعتبر القيمة يوم الاسترداد
بحر (واذا استعارها
ليزرعها لم تؤخذ منه قبل
ان يحصد الزرع وقتها
او لا) فتترك باجر المثل
مراعاة للحقين

فلو قال المعبر اعطيتك البذر وكلفتك ان كان لم ينبت لم يحجز لان ﴿ ٦٩٦ ﴾ يسع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته

بأجر او بغير اجر قالوا وينبغي ان تترك باجر المثل كالواتنت مدة الاجارة والزرع بقل بعد اه
شربلاية (قوله اعطيتك البذر) يضم الهزمة والبذر مفعوله (قوله وكلفتك) بضم الكاف
وتسكين اللام وفتح الباقى (قوله الجواز) وهو المختار كافي الغاية ط (قوله على المستعير)
(فروع) * علف الدابة على المستعير مطلقة او مقيدة ونفقة العبد كذلك والكسوة على
المستعير برزاية وقدمه الشارح اول الترجمة وآخر النفقة * جاء رجل الى مستعير وقال انى
استعرت دابة عندك من رها فلان فأمرنى بقبضها فصدقه ودفعتها ثم أنكر المعبر امره بذلك
ضمن المستعير ولا يرجع على القابض اذا صدقه فلو كذبه او لم يصدقه او شرط عليه الضمان
فانه يرجع * قال وكل تصرف هو سبب الضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعبر
فكذبه ضمن المستعير مالم يبرهن فصولين * استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى
سرق ليلا ضمن برزاية تأمل (قوله لان) مستدرك بقا التفريع (قوله الا اذا استعارها
الح) فؤنة الرد على المعبر والفرق ما اشار اليه لان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبها فانها
تصير مضمومة في يد المرتهن وللمعير ان يرجع على المستعير بقيمته فكانت بمنزلة الاجارة
خاتية فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها من وجهين الاول هذا والثانى ماسر
في الباب قبله عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر انه لو خالف ثم عاد الى الوفاق برئ عن
الضمان افاذه في البحر (قوله هذا الح) الاولى ذكره قبل الغاصب لانه راجع الى كون مؤنة
الرد على المؤجر يعنى انما تكون عليه اذا اخرجها المستأجر باذنه والا فعلى المستأجر فيكون
كالمستعير وفي البحر عن الخلاصة الاجير المشترك كالخياط ونحوه مؤنة الرد عليه لاعلى
رب الثوب (قوله لو الاخراج) اى الى بلد آخر مثلا والظاهر ان المراد بالاذن الاذن
صريحا والا فالاذن دلالة بوجود تأمل (قوله بخلاف شركة الح) فان اجرة ردها على
صاحب المال والواهب كافي المنح (قوله مع عبده) اى مع من في عيال المستعير فهستانى
قال في الهامش ردها مع من في عياله برئ جامع الفصولين (قوله لامباومة) لانه ليس في عياله
فهستانى (قوله اومع عبد الح) اى مع من في عيال المعبر فهستانى (قوله يقوم عليها)
اى يتعاهدها كالمسكن (قوله مع الاجنى) قال في الهامش المستأجر لو رد الدابة مع اجنى
ضمن جامع الفصولين (قوله والا فالمستعير الح) اشارة الى فائدة اشترائط التوقيت قال
الزيلعي وهذا اى قوله بخلاف الاجنى يشهدلن قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع
وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية موقته ففقت مدتها ثم بعثا
مع الاجنى لانه بامساكها بعد يضمن لتعديده فكذا اذا تركها في يد الاجنى اه وفي البرهان
وكذا يعنى يبرأ لو ردها مع اجنى على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق من ان المستعير
يملك الابداع وعليه الفتوى لانه لما ملك الاعارة مع ان فيها ابداعا وتمليك المنافع فلا يملك
الابداع وليس فيه تملك المنافع اولى واولوا قوله وان ردها مع اجنى ضمن اذا هلكت بانها
موضوعة فيها اذا كانت العارية موقته وقد انتهت باستيفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير
مودعا والمودع لايملك الابداع بالاتفاق اه شربلاية قلت ومثله في شروح الهداية

فيه كلام اشار الى الجواز
في المغنى نهاية (ومؤنة الرد
على المستعير فلو كانت
موقته فامسكها بعده
فهلكت ضمنها) لان
مؤنة الرد عليه نهاية (الا
اذا استعارها ليرهنها)
فتكون كالاجارة رهن
الحانية (وكذا الموصى له
بالخدمة مؤنة الرد عليه
وكذا المؤجر والغاصب
والمرتهن) مؤنة الرد
عليهم لحصول المنفعة لهم
هذا لو الاخراج باذن رب
المال والا فؤنة رد مستأجر
ومستعار على الذى أخرجه
اجارة البرزاية بخلاف
شركة ومضاربة وهبة
قضى بالرجوع مجتبي (وان
رد المستعير الدابة مع عبده
او اجيره مشاهرة) لا مباومة
(او مع عبد ردها
مطلقا) يقوم عليها والافى
الاصح (او أجيره) اى
مشاهرة كما مر فهلكت
قبل قبضها (برئ) لانه
أتى بالتسليم المتعارف
(بخلاف نفيس) كجوهرة
(وبخلاف الرد مع الاجنى)
اى (بأن كانت العارية
موقته ففقت مدتها ثم
بعثا مع الاجنى) لتعديده
بالماسك بعد المدة (والا فالمستعير يملك الابداع

فما تلك الاعارة (من الاجنبى) بهنقى ٦٩٧ زيلى فتمين حل كلا مهم على هذا ومخلافه ردودية ومضوب الى

دار المالك فانه ليس بتاسيم
(واذا استعار ارضا) ايضا.
(للزراعة يكتب المستعير)
انك (اطعنى ارضك
لأزرعها) فبخص لثلا
يع البناء ونحوه (العبد
المأذون تلك الاعارة
والمحجور اذا استعار
واستهلكه يضمن بعد
العق ولو اعار (عبد
محجور عبدا محجورا
مثله فاستهلكها ضمن)
الثانى (للحال ولو استعار
ذهباً فقلده صيا فمسرقة)
الذهب (منه) اى من الصبي
(فان كان الصبي يضبط)
حفظه (مأمله) من اللبس
(لمضمن) (والأضمن لانه
اعارة والمستعير يملكها
(وضمها) اى العارية قرين
يديه فاه فضاغ لمضمن
لوانام جالسا) لانه لا يعد
مضمنا لهما (وضمن لوانام
مضطجعا) لتركه الحفظ
(ليس للاب اعارة مال
طفله) لعدم البدل وكذا
القاضى واله صى (طلب)
شخص (من رجل ثورا
عارية فقال اعطيك غدا
فاما كان العذذهب الطاب
واخذه) بغير اذنه واستعمله
فأت الثور (لاشأن عليه)
خاتمة سن ابراهيم بن يوسف

ولكن تقدم متا انه يضمن فى الموقفة وفى جامع الفصولين لو كانت العارية موقفة فمسكها
بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو اختيار سواء توقفت نصا او دلالة
حتى ان من استعار قدوما ليكسر خطبا فمكره فمسك ضمن ولو لم يوقت اه فعل هذا
فضمانه ليس بالارسال مع الاجنبى الا ان يحمل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا بعيد
هذا التأويل التقييد اولا بالبعد والاجير فانه على هذا لافرق بينهما وبين الاجنبى حيث
لا يضمن بالرد قبل المدة مع اى من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا ادل دليل على قول من
قال ليس له ان يودع ويحججه فى النهاية كما نقله عنه فى التاترخانية (قوله فيما يملك) وهو مالا
يختلف وظاهره انه لا يملك الايداع فيما يختلف وليس كذلك عبارة الزبائى وهذا لان الودعية
ادنى حالا من العارية فاذا كان تلك الاعارة فيما لا يختلف قاوى ان تلك الايداع على ما بينا
ولا يخصص بشئ دون شئ لان الشكل لا يختلف فى حق الايداع وانما يختلف فى حق الانفعاع اه
اللهام الا ان يقال ما عبارة عن الوقت اى وقت تلك الاعارة وهو قبل مضى المدة اذا كانت
موقفة وهو بعيد كما لا يخفى تأمل * (فرع) * فى الهامش اذا اختلف المعير والمستعير
فى الانفعاع بالعارية فادعى المعير الانفعاع بقول مخصوص فى زمن مخصوص وادعى المستعير
الاطلاق القول قول المعير فى التقييد لان القول له فى اصل الاعارة وكذا فى صفتها قارى
الهداية فى القولين (قوله على هذا) وهو كون العارية موقفة وقد مضت مدتها ثم بعثا مع
الاجنبى لكن لا يخفى ان الضمان حينئذ يسبب مضى المدة لامن كونه بعثا مع الاجنبى
اذ لافرق حينئذ بينه وبين غيره (قوله ومخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الاولى
ذكره هناك تأمل (قوله فانه ليس الخ) وكذا فى الهداية ومسئلة الغير خلافة فى الخلاصة
قال مشايخنا يجب ان يبرأ قال فى الجامع الصغير للامام قاضى خان السارق والغاصب لا يبرأ
بالرد الى منزل ربه او مرابطه او جيره او عده ما يبردها الى مالكها (قوله لأزرعها) الملام
للتعليل (قوله فيخصص) اى فلا يقول اعورتنى (قوله تلك الاعارة) وكذا الصبي اذا ذون
وفى البرازية استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه ان مأذونا وهو ماله لاضمان وان تغير المدافع
المأذون يضمن الاول لا الثانى لانه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التالف حاصلنا بتسليمه
وان المدافع محجورا يضمن هو بالدفع الثانى بالاختلاف لانه غاصب الغاصب اه (قوله واستهلكه
الخ) لان المعير ساعله على اتلافه وشرط عليه الضمان فصح تسليطه وبطل الشرط فى حق
المولى درر كذا فى الهامش (قوله عبد محجور عبدا محجورا) فعبد محجور فاعل اعاروصفة
فاعله كان عبدا مضموا له ووصف محجورا كذا مضطجعا بالقلم (قوله ضمن الثانى) لانه اخذ بغير
اذن فكان غاصبا (قوله للبحال) لان المحجور يضمن بآتلافه حالا درر كذا فى الهامش (قوله
لانه) علة لقوله لم يضمن (قوله بتلكها) اى الاعارة (قوله وضمها) اى المستعير (قوله يديه)
اى يدى المستعير (قوله مضطجعا) هذا فى الحضر قال فى جامع الفصولين المستعير اذا وضع
العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن فى حضر لافى سفر ولوانام فقطع رجل مقود الدابة فى يده
لم يضمن فى حضر وسفر ولو اخذ المقود من يده ضمن لوانام مضطجعا فى الحضر والا فلا اه
وفى البرازية نام المستعير فى المغارة ومقودها فى يده فقطع السارق المقود لا يضمن وان جذب

لكن في المجتبى وغيره انه يضمن (جهز ابنته بما يجهزه منها ثم قال ﴿٦٩٨﴾ كنت اعمرتها الامتعة ان العرف مستمر)

المقود من يده ولم يشمر به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان جالسا لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك للحفظ لان ذاك في نفس النوم وهذا في امر زائد على النوم اه وفيها استعارته مرا للسق واضطجع وانام وجعل المر تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ الا ان السارق من تحت رأس التامم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعدا او مضطجعا والمستعار تحت رأسه او بين يديه او بحواليه بعد حافظا اه (قوله انه يضمن) وبه جزم في البرازية قال لانه اخذ بلاذنه وقال ولو استعار من آخر ثوبه غدا فقال نعم فجاء المستعير غدا فأخذه فهلك لا يضمن لانه استعاره منه غدا وقال نعم فاعتقدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير (قوله جهز ابنته الخ) وفي الولوالجية اذا جهز الأب ابنته ثم بقية الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الأب اشترى لها في سفرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في بختها فلا سبيل للورثة عليه ويكون للبنت خاصة اه منح كذا في الهامش (قوله فان القول له) ظاهره ان القول له حينئذ في الجميع لا في الزائد على جهاز المثل وليجوز (قوله واما الهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي ان يقيد بان لا يكون الناظر معروفا بالحنانة كما كثر نظار زماننا بل يجب ان لا يتقوا بهذه المسئلة حوى ط (قوله المرتزقة) مثل الامام والمؤذن والبواب لان له شبا بالاجرة بخلاف الاولاد ونحوهم لانه صلة محضة (قوله اخى زاده) اى على صدر التريعة (قوله مستحقها) اى الامانات (قوله الا في الوكيل) افاد الحصر قبول القول من وكيل البيع ويؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وبقضنتها هلك وكذبته الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان هالكا سائحا (قوله بعد موت الموكل) بخلافه في حياته * (فروع) * شحى لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو اقصر منه وكذا لو امسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن فاضيقان لانه اعارها للذهاب لا للامسك في البيت بقول الحنفى يرد على المسئتين اشكال وهوان الخالفة فيها الى خير لالى شر فكان الظاهر ان لا يضمن فيها ولعل في المسئلة الثانية روايتين اذ قد ذكر في رد الواسعاجر قدوما لكسر الحطب فوضعه في بيته فتلغف بلا تقصير قيل ضمن وقيل لا شحى والمكث المتعاد عفو نور العين * اذا مات المعير او المستعير تسقط الاعارة خالية * استعار من آخر شيأ فدفعه ولده الصغير المحجور عليه الى غيره بطريق العارية فضاء يضمن الصبي الدافع وكذا المدفوع اليه تارخانية عن المحيط * رجل استعار كتابا فضاء فجاء صاحبه وطالبه فلم يخبره بالضياغ ووعده بالرد ثم اخبره بالضياغ قال في بعض المواضع ان لم يكن ايسا من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان ايسا ضمن لكن هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقص ولوالجية * وفيها استعار ذهابا فقلده صبا فسرق ان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والاضمن * وفيها * دخل بيته باذنه فاخذ انا ل ينظر اليه فوقع لا يضمن ولو اخذه بلاذنه بخلاف ما لو دخل سوقا يباع فيه الا انا يضمن اه جاء رجل الى مستعير وقال ائني استعرت دابة عندك من رها فلان قامرني بقبضها فصدقه ودفعها ثم انكر المعير امره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض فلو كذبه او لم يصدقه او شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب

بين الناس ان الاب يدفع ذلك (الجهاز) ملكا لا اعارة لا يقبل قوله (انه اعارة لان الظاهر يكذبه) وان لم يكن (العرف) كذلك (او تارة) كما لو كان اكثر مما يجهزه مثلها فان القول له اتفاقا (والا) وولى الصغيرة (كالب) فيها ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وهبانية وتقدم في باب المهر وفي الاشياء (كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله) بينه (كالودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر) اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعنى من الاولاد والفقراء واما الهما واما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما نكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما سطره في حاشية اخى زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى ابن السعود واستحسنه المصنف واقربا به فليحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين

اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لا يقبل قوله الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين (للاضمان)

كوديمة قال قبضتها في حياته وهلك وانكرت الورثة او قال دفعها اليه وه يصدق لانه ينفي النكاح عن نفسه بخلاف الوكيل قبض الدين لانه لا يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الوالدية قلت وطهره انه لا يصدق لافي حق نفسه ولا في حق غيره وقد افق بعضهم انه يصدق في حق نفسه لافي حق الوكيل

وحمل عليه كلام المؤلف

الحية في تأمل عند الفتوى

* (فروع) * الوصي بالعارية

ليس للسورثة الرجوع

* العارية كالاجارة تنفسخ

بموت احدهما * مات وعليه

دين وعنده ودعية بغير

عينها فتركة بينهم

بالخص * استأجر بعيرا

الى مكة فعلى الذهاب

وفي العارية على الذهاب

والجنى لان ردها عليه *

استعار دابة للذهاب

فامسكها في بيته فهلكت

ضمن لانه اعارها للذهاب

للالامساك * استقرض

ثوبا فغار عليه الاتراك لم

يضمن لانه عارية عرفا *

استعار ارضياليين ويسكن

واذا خرج قالبا للمالك

فللمالك اجر مثاها مقدار

السكنى والبناء للمستعير

لان الاعارة تمليك بلا

عوض فكانت اجارة معنى

وفسدت بجهالة المدة

وكذا لو شرط الخراج على

المستعير لجهالة البدل

والحياة ان يؤجره الارض

للضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المير وكذبه المير ضمن المستعير ما لم يبين فصولين * وفيه استعاره وبعث فيه لاني به فركه قه فوالك به ضمن القن ويساع فيه بخلاف من محجوز التملك ودعية قابها بلاذن مولاه اه (قوله في حياته) اي الموكل (قوله مثل المقبوض) لان الدينون تقضى بامثاله (قوله لافي حق نفسه) اي فيضمن (قوله ولا في حق الموكل) اي فييجاب الضمان عليه بمثل المقبوض (قوله بعضهم) هو من معاصري صاحب المنح كما ذكره فيها وذكر الرمي في حاشيتها انه هو الذي لا يحيد عنه وليس في كلام اثنتا ما يشهد لغيره تأمل اه قلت وللشربلالي رسالة في هذه المسئلة فرأجعا كما اشرنا اليه في كتاب الوكالاة وكتب منها شيئا في هامش البحر هناك (قوله بينهم) اي بين اصحاب الدين ورب الودعية (قوله لانه عارية) اي فلا يضمن الا بالعدوى ولم يوجد (قوله بالاعوض) اي وهنا جعل له عوضا وفي البرازية دفع داره على ان يسكنها ويرمها ولا اجر في عارية لان المزمة من باب النفقة وهي على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه سائحاني (قوله بجهالة المدة) عبارة البحر عن المحيط لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المثل اه فاذان الحكم كذلك لو بين المدة لبقاء جهالة الاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المثل اه فاذان الحكم كذلك لو بين المدة لبقاء جهالة الاجرة وهو ظاهر (قوله لو شرط الخ) اي تكون اجارة فاسدة لانه عليه وللشرطه على المستعير فقد جعله بدلا عن المنافع فقد اتى بمعنى الاجارة والعبرة في العقود للمعانى (قوله لجهالة البدل) اما لو كان خراج المقاسمة فلا ن بعض الخارج يزيد وينقص واما اذا كان خراجا موطنا فانه وان كان مقدرا الا ان الارض اذا لم تحتمل ينقص عنه من غير ملخصا (قوله منه) اي من ذلك البدل (قوله واي معيار الخ) ارض آجرها للمالك للزراعة ثم اعارها من المستأجر وزرعها للمستعير فلا يملك استرجاعها لما فيه من الضرر وتنفسخ الاجارة حين الاعارة ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله يجوز رجوعه) والجواب ان هذا الابن مملوك الغير والمملوك لا يملك شيئا فيقع لغيره وهو سببه فيصح الرجوع كذا في الهامش (قوله وهل مودع) المودع لو دفع الودعية الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا والا فلا اذا دفع لبعضهم فو ان ذرنية كذا في الهامش

كتاب الهبة

(قوله وجه المناسبة ظاهر) لان ما قبلها تملك المنفعة بالاعوض وهي تملك العين كذلك (قوله محانا) زادا ان الكمال للحال لا خارج الوصية (قوله بالاعوض) اي بالشرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر لو قال بالاعوض كافي الكثير لان معنى محانا عدم العوض لا عدم اشتراطه على انه اعترضه المحوى كافي ابى السعود بان قوله بالاعوض نص في اشتراط

سنتين معلومة ببدل معلوم ثم يأمره باداء الخراج منه * استعار كتابا فوجده خطأ أصلحه ان علم رضاء صاحبه قات ولا يأنه يتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناسب وفي الوهابية * وسفر رأى اصلاحه مستعيره * يجوز اذا مولاه لا يشر * وفي معانيها * واي معبر ليس يملك أخذها * عار وفي غير الزمان التصور * وهل واهب لابن بجوز رجوعه * وهل مودع ماضع انال يخسر * كتاب الهبة * وجه المناسبة ظاهر (هي) لغة الفضل على الغير ولو غير مال وشرعا (تملك العين محانا) اي بالاعوض

عدم العوض والهبة بشرط العوض نقضه فكيف يجتمعان اه اى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لانه يلزم خروجهما عن التعريف حينئذ كانه عليه في الغزمية ايضا قلت والتحقيق انه ان جعلت الباء للملازمة متعلقة بمحذوف حالاً من تملك لزم ما ذكر اموال جعل المحذوف خبراً بعد خبر اى هى كاشة بالاشترط عوض على معنى ان العوض فيها غير شرط بخلاف البيع والاجارة فلا يرد ما ذكر كرفنديز **(قوله)** شرط فيه (و الا شامل الهبة بشرط العوض ح **(قوله)** و اما عليك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان تقيد به بالعين مخرج لملك الدين من غير من عليه مع انه هبة فيخرج عن التعريف فاجاب بانه يكون عيناً ما لا فالمراد بالعين في التعريف ما كان عيناً حالاً او ما لا قال بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا قبض وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان بحكم النيابة عن القبض وعليه تبقى مسألة موت الواهب قبل قبض الموهوب له في هذه فتأمل بقی هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم فلا يرجع ولا ترد هبة الدين ممن عليه فانه مجاز عن الابرار والفرد المجازى لا ينقض والله سبحانه اعلم اه **(قوله)** سحت) اى ويكون وكلا عنه فله قال فى البحر عن المحيط ولو وهب ديناً على رجل وامره ان يقبضه وقبضه جازت الهبة استحساناً فيصير قابضاً للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفى ابى السعود عن الحموى ومنه يعلم ان تصير معلومه المتجمل للغير بعد فراغه عن صحيح ما ياذنه بالقبض وهى واقعة الفتوى وقال فى الاشباه سحت ويكون وكلاً قابضاً للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسليط قبل القبض اه **(قوله)** قال الامام) بيان للاخروى ح **(قوله)** ان يعلم) بكسر اللام مشددة **(قوله)** تهادوا وتحابوا) بفتح تاء تهادوا وهاء وهاء والواو اسكان واوه وتحابوا بفتح تاء وضم باء مشددة **(قوله)** ولو مكاتباً) فغيره كالمدربروام والولد والمبعض بالاولى **(قوله)** سحتها) اى بقائها على الصحة كسبأى **(قوله)** مقبوضاً) رجل اضل امواله فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال ابو يوسف هذه هبة فاسدة لانها على خطر والهبة لاتصح مع الخطر وقال زفر تجوز خاتية **(قوله)** مشاع) اى فيها يقسم كىأتى وهذا فى الهبة واما اذا تصدق بالكل على اثنين فانه تجوز على الاصح بحراى بخلاف ما اذا تصدق بالبعض على واحد فانه لا يصح كىأتى آخر المتفرقات لكن سبأى ايضا انه لاشيوع فى الاولى وقد ذكر فى البحر هنا احكام المشاع وعقد لها فى جامع الفصولين ترجمه فراجعها (قائدة) من اردان يهب نصف دار مشاعاً يبيع منه نصف الدار بمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن بزازية **(قوله)** هو الايجاب) وفى خزائنة الفتاوى اذا دفع لابنه ما لا تصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة التملك يرى قلت فقد افاد ان التلطف بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفى القرائن الدالة على التملك كمن دفع لقبير شيئاً وقبضه ولم يتلفظ واحدهما بشئ وكذا يقع فى الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما يدفعه لزوجه او غيرها قال وهب منك هذه العين فقبضها الموهب له بمحضرة الواهب ولم يقل قبلت صح لان القبض فى باب الهبة جار مجرى الركن ففسار كالقبول ولو لوجبة وفى شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان امره بالقبض حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده **(قوله)** والقبول) فيه خلاف فى التهستانى وتصح الهبة بكونه هبت

لان عدم العوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من عليه الدين فن امره بقبضه سحت لرجوعها الى هبة العين (وسببها ارادة الخير للواهب) دينوى كمعوض ومحبة وحسن ناء واخروى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلمه التوحيد والامان اذهب الدينسارأس كل خطيئة نهاية وهى مندوبة وقبولها سنة قال صلى الله عليه وسلم تهادوا وتحابوا (وشراط سحتها فى الواهب العقل والبلوغ والنكاح) فلا تصح هبة صغير ورقيق ولو مكاتباً (و) شراط سحتها (فى الموهوب ان يكون مقبوضاً غير مشاع مميّزاً غير مشغول) كما سيوضح (وركنها) هو (الايجاب والقبول) كما سيجئ (وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم) فله الرجوع والفسخ (وعدم صحة خيار الشرط فيها)

فلو شرطه صحت ان احتارها ٧٠١ - قبل تفرقهما وكذا لو أبره صح الأبراء وبطل الشرط خلاصة (و)

حكمها انها (لا يبطل بالشروط الفاسدة) فهية عسبد على ان يعتقه يصح وببطل الشرط (وتصح بايجباب كوهبت ونحت واطعمتكم هذا الطعام (ولو) ذاك) على وجه المزاح (بخلاف اطعمتكم ارضى فانه غايه لرقتها واطعام اقلتها بخر او الاضافة الى ما) اى جز (يعبر به عن الكل كوهبتك لك فرجها وجعلتلك) لان اللام التامليك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هي لك حلاك الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة (واعمرتك هذا الشيء) وحملتك على هذه الدابة (ناويا بالحمل الهبة كما مر) وكسوتك هذا الثوب ودارى لك هبة (او عمرى) تسكنها (لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يوضح تفسير الاسم فقد أشار عليه في ملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل (لا) لو قال (هبة سكنى او سكنى هبة) بل تكون غايه أخذاً باليقين وحاصله ان المفضل ان أنبأ عن تملك

وفيه لالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه في الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني ان الاجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يقتر الى القبول كما في الكرماني لكن في الكافي والتحفة انه ركن وذكر في الكرماني انها تقتصر الى الاجاب لان ملك الانسان لا ينتقل الى الغير بدون تملكه الى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما بحث اذا حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق الاول فان في التأويلات التصريح بأنه غير لازم ولذا قال المحامي لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جائز او سياتى تمامه قريبا (قوله) فلو شرطه بأن وهبه على ان المؤهوب له بالخيار ثلاثة ايام (قوله) كذا لو ايج اى لا يصح خيار الشرط اى لو أبراه على انه بالخيار ثلاثة ايام يصح الأبراء وبطل الخيار منعه وهذا مخالف لما مر في باب خيار الشرط (قوله) المزاح رده المقدسى على صاحب البحر وأجبتا عنه في هامشه (قوله) بخلاف جعلته ماله) قل في البحر قيد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قل في الخلاصة لو غرس لابنه كرم ان قال جعلته لابنى يكون هبة وان قال باسم ابنى لا يكون هبة ولو قل اغرس باسم ابنى فالامر متردد وهو الى الصحة اقرب اه وفي الملح عن الحاتية بعدهذا قل جعلته لابنى فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن التملك وان قال اغرس باسم ابنى لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابنى يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة اه وفيه مخالفة لما في الخلاصة كما لا يخفى اه قال الرملى اقول ما في الحاتية اقرب لعرف الناس تأمل اه وهنا تكملة لهذه لكن أظن انها مضروب عليها لفهمها ثامر وهى وظاهره انه اقره على المخالفة وانه ان ما في الحاتية فيه لفظ الجعل وهو مراد به التملك بخلاف ما في الخلاصة اه تأمل نعم عرف الناس التملك معافا تأمل (قوله) ليس بهبة) بقى ما لو قال ملكتك هذا الثوب مثلا فان قامت قرينة على الهبة صحت والا فلا لان التملك اعم منها لصدقه على البيع والوصية والاجارة وغيرها وانظر ما كتبناه في آخر هبة الحامدية وفي الكازرونى انها هبة * (فروع) * في الهامش رجل قال الرجل قدمتك بهذا الثوب او هذه الدراهم فقبضها فهى هبة كذا لو قال لامرأة قد تزوجها على مهر مسعى قدمتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهى هبة كذا في محيط السرخسى فتاوى هندية * اعطى لزوجه ثنائير لتتخذ بها ثيابا وتلبسها عنده فدفعتها معاملة فهى لها قبة اتخذ لولده الصغير ثوبا يملكه وكذا التكبىر بالسهم بزازية لو دفع الى رجل ثوبا وقال ألبس نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع دراهم وقال افققها عليك يكون قرضا باقانى * اتخذ لولده ثيابا ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ انها غايه وكذا لو اتخذ لتلميذه ثيابا فابق التلميذ فاراد ان يدفعها الى غيره بزازية كذا في الهامش (قوله) مشورة) بضم الشين اى فقد اشار في ملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله هذا الطعام لك تأكله او هذا الثوب لك تلبسه بخر (قوله) لو قال هبة سكنى) منصوب على الحال او التمييز بخر (قوله) او سكنى هبة) بالنصب (قوله) باسم ابنى) قدمنا الكلام فيه قريبا اقول قوله جعلته باسمك غير صحيح كما مر فكيف يكون ما هو ادنى رتبة منه اقرب الى الصحة سأحاننى قلت قد يفرق

ارقة فهبة او المنافع فعارية او احتمل اعتبر التبة نوازل وفي البحر اغرسه باسم ابنى الاقرب الصحة

(و) تصح (قبول) أى فى حق الموهوب له امانى حق الواهب ﴿ ٧٠٢ ﴾ فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع حتى لو

بأن مامر ليس خطابا لانه بل لاجنبى وما هنا على العرف تأمل (قوله و تصح قبول)
 أى ولو فعلا ومنه وهبت جارى هذه لاحد كافيأخذها من شاء فأخذها رجل منهما تكون
 له وكان اخذ قبولاً وما فى المحيط من انها تدل على انه لا يشترط فى الهبة القبول مشكل
 بحرقلت يظهرلى انه اراد بالقبول قولاً وعليه يحمل كلام غيره ايضا وبه يظهر التوفيق بين
 القولين باشرط القبول وعدمه والله الموفق وقد هنا نظيره فى العارية وانظر ما كتبناه على
 البحر نعم القبول شرط لو كان الموهوب فى يده كباأتى (قوله بخلاف البيع) فانه ان لم يقبل
 لم يحنث (قوله بخته) أى القبض بالتخيلى قال فى التاترخانية وهذا الخلاف فى الهبة الصحيحة
 فأما الهبة الفاسدة فالتخيلى ليست بقبض اتفاقا والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا
 بالقبض خاتية (قوله وفى الثلث ثلاثة عشر) احدها الهبة والثانى الصدقة والثالث
 الرهن والرابع الوقف فى قول محمد بن الحسن والاوزاعى وابن شبرمة وأبى ايلى والحسن بن
 صالح والخامس العمرى والسادس التحلة والسابع الجنب والثامن من الصالح والتاسع
 رأس المال فى السلم والعاشر البذل فى السلم اذا وجد بعضه زيوفاً لم يقبض بدله قبل الافتراق
 بطل حصتها من السلم والحادى عشر الصرف والثانى عشر اذا باع الكيلى بالكيلى والجنس
 مختلف مثل الخطة بالشعير جاز فيه التفاضل لا النسبة والثالث عشر اذا باع الوزنى
 بالوزنى مختلفا مثل الحديد بالصفر او الصفر بالنحاس او النحاس بالرصاص جاز فيها التفاضل
 لا النسبة منح الغفار كذا فى الهامش (قوله بالقبض) فيشترط القبض قبل الموت
 ولو كانت فى مرض الموت للاجنبى كاسبق فى كتاب الوقف كذا فى الهامش (قوله بالقبض
 الكامل) وكل الموهوب له رجلين بقبض الدار قبضها جاز خاتية (قوله منع تمامها) اذ
 القبض شرط فصولين وكلام الزياى يعطى ان هبة المشغول فاسدة والذى فى العمادية انها
 غير تامة قال الحموى فى حاشية الاشياء فيحتمل ان فى المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف فى هبة
 المشاع المحتمل للقسمة هل هى فاسدة او غير تامة والاصح كفى البناء انها غير تامة فكذلك
 هنا كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ما وقعت الاشارة اليه فى الدر المختار فاشار الى احد القولين
 بما ذكره اولا من عدم التمام الى الثانى بما ذكره آخره من عدم الصحة فتدبر أبو السعود
 واعلم ان الضابط فى هذا المنقاع الموهوب اذا اتصل بملك الواهب اتصال خلقه وامكن فصله
 لا يتجاوز هبة مالم يوجد الانفصال والتسليم كما اذا وهب الزرع والتمر بدون الارض والشجر
 او بالعكس وان اتصل اتصال مجاورة فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجز كما اذا
 وهب السرج على الدابة لان استعمال السرج انما يكون للدابة فكانت للواهب عليه
 يد مستعملة فتوجب نقصانا فى القبض وان لم يكن مشغولا جاز اذا وهب دابة مسرجة
 دون سرجها لان الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الحمل عليها دونها جاز لان الحمل غير مستعمل
 بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاع لم يجز وان وهب ما فيها وسلمه دونها جاز كذا فى
 المحيط شرح مجمع (قوله وان شاغلا) تجوز هبة المشاغل لان المشغول فصولين اقول هذا ليس
 على اطلاقه فان الزرع والشجر فى الارض شاغل لاشغول ومع ذلك لا تجوز هبة لاتصالها بها
 تأمل خير الدين على الفصولين (قوله فلو وهب الخ) وان وهب دارا فيها متاع وسلمها كذلك

حاشى ان يهب عبده لقان
 فهو هبة ويقبل ويملكه
 حاشى بخلاف البيع (و)
 تصح (قبض بلا اذن
 فى المجلس) فانه هنا
 كقبول فاختص بالمجلس
 (وبعده) أى بعد المجلس
 بالاذن وفى المحيط لو كان
 امره بالقبض حين وهبه
 لا يتقيد بالمجلس ويجوز
 القبض بعده (والخم
 من القبض كقبض فلو
 وهب لرجل شيئا فى
 صندوق مقفل ودفع اليه
 الصندوق لم يكن قبضا
 لعدم تمكنه من القبض
 (وان مفتوحا كان قبضا
 لتمكنه منه) فانه كالتخيلى
 فى البيع اختيارى وفى الدرر
 والختار بخته بالتخيلى فى
 صحيح الهبة لا فاسدها وفى
 الثلث ثلاثة عشر عقدا
 لاتصح بالقبض (ولو نهاه
 عن القبض) (يصح) قبضه
 (مطا) ولو فى المجلس لان
 الصريح اقوى من الدلالة
 (وتم) الهبة (بالقبض)
 الكامل (ولو الموهوب
 شاغلا ملك الواهب
 لامشغول) (والاصل ان
 الموهوب ان مشغولا بملك
 الواهب منع تمامها وان
 شاغلا لا فهو وهب جرابا
 فيه طعام الواهب اودارا فيها متاعه اودابة عليها سرجه

وسلمها كذلك لا يصح وبعبارة تصح ٧٠٣ في الطعام والسرير فقط لان كلامها شاغل لملك الواهب لا مشغول

به لان شغله بغير ملك واهبه لا يمنع تمامها كرهن
وصدقة لان القبض شرط
تمامها وتامه في العمدية
وفي الاشياء هبة المشغول
لا تجوز الا اذا وهب الاب
لطفله قلت وكذا الدار
المسرة والتي وهبتها
لزوجة على المذهب لان
المرأة ومتاعها في بد الزوج
فصح التسليم وقد غيرت
بيت الوهابية فقلت «ومن
وهبت للزوج دارا لها به
متاع وهم فيها تصح المحرم»
وفي الجوهرية وحيلة هبة
المشغول ان يودع الشاغل
اولا عند الموهوب له ثم
يسلمه الدار مثلا فتصح
لشغلها بمتاع في يده (في)
متاع بتم (محور) مفرغ
(مقسوم ومشاع لا يبقى
متفعابه بعد أن (يقسم)
كيت وحام صغيرين لانها
(لا) تتم بالقبض (فيما يقسم
ولو) وهبه (لشريكه)
اولا جني لعدم تصور
القبض الكامل كافي عامة
الكتب فكان هو المذهب
وفي الصيرفة عن العتابي
وقيل يجوز لشريكه وهو
الخيار (فان قسمه وسلمه

ثم وهب المتاع منه ايضا جازت الهبة فيهما لانه حين هبة الدار لم يكن للوهاب فيها شيء وحين
هبة المتاع في الاولى زال المتاع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار قيم قبضه
فيها فلا يقلب القبض الاول صحيحا في حقها بمر عن المحيط (قوله وسلمها كذلك الخ)
قال صاحب الفصولين فيه نظر اذ البداية شاغلة للسرير والجمام لا مشغولة يقول الخبير صل
اي الاصل عكس في هذا والظاهر ان هذا هو الصواب يؤيده ما في قاضيخان وهبامة عليها
حلي وثياب وسلمها جاز ويكون الحلي وما فوق ما يستر عورتها من الثياب للواهب لمكان
العرف ولو وهب الحلي والثياب دونها لا يجوز حتى يتزعمها ويدفعهما الى الموهوب له لانها
ماداما عليها يكون تباعا ومشغولا بالاصل فلا تجوز هبته نورالدين (قوله لان شغله)
تعايل لقوله لا مشغول به اي ملك الواهب حيث قيده بملك الواهب فافهم اقول الذي في البحر
والتحقيق وغيرها تصوير المشغول بملك الغير بما اظهر المتاع مستحقا او كان غصبه الواهب
او الموهوب له وانظر ما كتبناه على البحر عن جامع الفصولين (قوله بغير ملك واهبه) وفي
بعض النسخ بملك غير واهبه (قوله كرهن وصدقة) اي كما ان شغل الرهن والصدقة لان القبض
بملك غير الراهن وغير المتصدق لا يمنع تمامها كافي المحيط وغيره مدني قال في المتحقيق وكل جواب
عرفته في هبة الدار والجواب في متاعها من المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة لان القبض
شرط تمامها كالهبة (قوله الا اذا وهب) كأن وهبه دارا والاب ساكنها اوله فيها متاع لانها
مشغولة بمتاع القابض وهو مخالف لما في الحائنية فقد جزم اولابانه لا تجوز ثم قال وعن أبي
حنيفة في الجرد تجوز ويصير قابضالا به تأمل (قوله وكذا الدار) مستدرك بان الشغل
هنا بغير ملك الواهب والمراد شغله بملكه (قوله المائة) اي لو وهب طفله دارا يسكن فيها
قوم بغير أجر جاز ويصير قابضالا به لالوكان بأجر كذا نقل الحائنية (قوله تصح المحرم)
وكان أصله وهم فيها فقولان يزبر (٢) بضم الميم من هم لاجل الوزن (قوله مفرغ) تفسير
لمحور واحترزه عن هبة القرع على النخل ونحوه ما سأتى درر (قوله بعد ان يقسم) ويشترط
في صحة هبة المشاع الذي لا يجتمعا ان يكون قدرا معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم
يعلمه به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة بمر وانظر ما كتبناه عليه (قوله وحام) فيه
ان الحام بما لا يقسم مطلقا كذا في الهامش (قوله في عامة الكتب) وصرح به الزيلعي
وصاحب البحر منح (قوله هو المذهب) راجع لمسئلة الشريك كافي المتحقيق (قوله وهو
الخيار) قال الرملي وجد بخط المؤلف يعني صاحب المتحقيق بازاء هذا ما صورته ولا يخفى عليك
انه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) اي الواهب بنفسه او نائبه او امر الموهوب له بان
يقسم مع شريكه كل ذلك تم به الهبة كما هو ظاهر لمن عنده ادنى فقه تأمل رملي والتخيلة
في الهبة الصحيحة قبض لافي الفاسدة جامع الفصولين (قوله ولو سلمه شائنا الخ) قال في
الفتاوى الحيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائنا لا يملكه حتى لا ينفذ
تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيخان

صح لزوال المانع ولو سلمه شائنا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه) فضمنه وينفذ تصرف الواهب درر

(٢) قوله بضم الميم لاحاجة اليه كما لا يخفى اه مصححه

وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ اه ومع
اقدتها الملك عندهذا البعض اجمع الكل على ان الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان
ذالرحم محرره من الواهب قل في جامع الفصولين ارمزا لقتاوى الفضلى ثم اذاهلكت افتيت
بالترجوع ، وباهبة فسد لذى رحم محرره من اذ الفاسدة مضمونة على مامر فاذا كانت
مضمونة باقية بعد الهلاك كانت مستحق الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب
الرجوع فيها يكون لو ارته بعدموته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كاليك الفاسد
اذا مات احد المتبايعين فبورته نقضه لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقرر
ان القضاء يخص فذا ولي السلطان قضيا يفضى يذهب ابي حنيفة لا ينفذ قضاؤه يذهب
غيره لانه معزول عنه تخصيصه ولتحقق فيه بالرعية نص على ذلك علما وان راحهم الله تعالى اه
ما في الحيرية وافق به في الحامدية ايضا واتاجية وبه جزم في الجوهرة والبحر ونقل عن
المتنبي بالغين المعجمة انه لو باعه الموهوب له الاصح وفي نور العين عن الوجز الهبة الفاسدة
مضمونة بالتبض ولا يثبت الملك فيها الاعتداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو
قول ابي يوسف اذ الهبة تنقاب عقد معاوضة اه وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم
لا تفيد الملك عند ابي حنيفة وفي القهستاني لا تفيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا
مردي عن ابي حنيفة وهو الصحيح اه فبحث علمت انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد
وروده عن ابي حنيفة ظهر انه الذي عليه العمل وان صرح بان المتقبة بخلافه ولا سيما
انه يكون ملكا خيئا كما يأتي ويكون مضمونا كعلمته فلم يجد نقضا للموهوب له فغشمه
وانما اكثرت النقل في مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم تلبس اكثر الناس للزوم الضمان
على قول المختار ورجاء لدعوة نافعة في الغيب (قوله بالتبض) لكن ملكا خيئا وبه يفتي
قهستاني اي وهو مضمون كعلمته انما فتنه وفي حاشية المنع ومع اقدتها الملك يحكم
بنقضها للفاسد كاليك الفاسد ينقض له تأمل (قوله في الزاوية) عبارتها وهي ثبت الملك
بالتبض قل الناطقي عند الامام لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى ثبت فيها فاسدا وبه يفتي
ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها للموهوب له لم يجز رد له
لا يملك حيث اقبل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار ورأيت بخط بعض
الافضل على هاشم المنع بعد نقله ذاك وانت تراة عزارواية اقدته الملك بالتبض والافضل
بها الى بعض الفتاوى فلاتعارض رواية الاصل ولذا اخارها قاضخان وقوله لفظ الفتوى
اسم قديقال بنع عمومه لاسيا مثل هذه الصيغة في مثل سياق الزاوية فاذا تأملت نقض
برجيجان مادل عليه الاصل اه (قوله وتعبه) قد علمت ما فيه مما قدمناه عن الحيرية
فتبه (قوله لا تعقد لا طاري) اقول منه ما لو وهب دارا في مرضه وليس له سواها مات
ولا يجز الورثة الهبة بقيت الهبة في ثمنها وتبطل في الثلثين كصرح به في الحاشية (قوله
البعض الشائع) اي حكما لان الزرع مع الارض يحكم بالاتصال كشيء واحد فاذا استحق
احدها صار كأنه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا
في الكافي درر قل في الحاشية والزرع لا يثبت الشائع (قوله بالينة) لينظر فيما لو ظهر

لكن فيها عن الفصولين
الهبة الفاسدة تفيد الملك
بالتبض وبه يفتي ومثله
في الزاوية على خلاف
ما صححه في العمادية لكن
لفظ الفتوى آكد من لفظ
الصحيح كما بسطه المصنف
مع بقية احكام الشائع
وهل تقرب الرجوع
في الهبة الفاسدة قال
في الدرر ثم وتعبه في
الضرر لانه يأنه غير طاهر
على القول المتق به من
اقدتها الملك بالتبض
فاحفظ (والتاب) من
تمام التبض (شيوخ
مقارن) (اعتقد لا طاري)
كأن يرجع في بعضها شاع
فانه لا يفسدها نقضا
(والاستحقاق) شيوخ
(مقارن) لا طاري
فينسد الكل حتى لو وهب
ارضا وزرعا وما لهما معا
فستحق الزرع بطلت
في الارض لا استحقاق
البعض الشائع فبالاعتمال
القسمة والاستحقاق اذا
ظهر بالينة كان مستندا
الى ما قبل الهبة فيكون
مقارنا لها لا طاريا كزعمه
من الشريعة وان تبعه
ابن الكمكالي فتبه

بأقرار الموهوب له أماباقر الواهب فالظاهر انه لغو لانه اقر بملك الغير **(قوله لانه كمشاع)** قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لامتلتها (٣) فلا شيوخ في شيء منها لكنها في حكم المشاع حتى اذا فصلت وسلمت صح وقوله لانه بمنزلة المشاع اقول لا يذهب عليك انه لا يلزم ان يأخذ حكمه في كل شيء والا لزم ان لا يتجاوز هبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه والمظاهر خلافه والفرق بينهما انه ما من جزء من المشاع وان دق الا وللشريك فيه ملك فلا تصح هبته ولو من الشريك لان القبض الكامل فيه لا يتصور واما نحو النخل في الارض والتمر في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منها لشخص فوهب صاحب النخل نخله كله لصاحب الارض او عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما متميز عن الآخر فيصح قبضه بتمامه ولم أر من صرح به لكن يؤخذ بالحكم من كلامهم ولكن اذا وجد الثقل فلا يستلزم الا التسليم * (فرع) * له عليه عشرة ففضاها فوجد القابض دافعا زائدا فوجهه للدائن او للبايع ان الدراهم صحاحا يضرها التبعض يصح لانه مشاع لا يتحمل القسمة وكذا هبة بعض الدراهم والدنانير ان ضرها التبعض تصح والا لارازبة **(قوله ظاهر الدرر نعم)** اقول صرح به في الحاشية فقال ولو هب زرع بدون الارض او تمرا بدون النخل وامره بالحصار والجذاذ ففعل الموهوب له ذلك جاز لان قبضه بالاذن يصح في المجلس وبعده في الحامدية عن جامع الفتاوى ولو هب زرعاً في ارض او تمرا في شجرة وحلقة سيف او بناء دار او ديناراً على رجل او قفراً من صبرة وامره بالحصار والجذاذ والتزع والتفض والتقبض والكيل ففعل صح استحساناً **الح (قوله اصلا)** اي وان سلمها مفرزة **(قوله لانه معدوم)** اي حكما وكذا لو هب الحمل وسلم بعد الولادة لا يجوز لان في وجوده احتمالا فصار كالمعدوم منح **(قوله جديد)** وهذا لان الحطة استحالت وصارت دقيقا وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين اخر على ما عرف في النصب بخلاف المشاع الا انه محل للملك لانه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز منح **(قوله بالقبول)** اما اشترط القبول نصا لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك فيها بغير رضاه لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز ذلك لما فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا لم يكن في يده وامره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط القبول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك قبولا ورضا منه بوقوع الملك له فيملكه طامخا وهذا معنى قوله بعد لانه حينئذ عامل لنفسه اي حين قبل صريحا **(قوله بلاقبض)** اي بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يمكن فيه من قبضها فهستانى **(قوله ولو بقبض)** انظر الزيلعي **(قوله عن الآخر)** كما اذا كان عنده ودعية فاعارها صاحبها لانه كان كلا منهما قبض امانة فاب احدها عن الآخر **(قوله عن الادنى)** فاب قبض المصوب والمبيع فاسدا عن قبض المبيع الصحيح ولا يتوب قبض الامانة عنه منح **(قوله لاعكسه)** فقبض الدوعية مع قبض الهبة تجانسان لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتغايران لانه قبض ضمان فلا يتوب الاول عنه كفى المحيط ومثله في شرح الطحاوى لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالمبيع المضمون بالتمن والمروهن المضمون بالدين لا يتوب قبضه عن القبض الواجب كالمستقضى ومثله في الزاهدى فلوبايع من المودع احتاج الى قبض جديد وتمامه في العمادى فهستانى **(قوله على الخلل)**

(ولا تصح هبة ابن في ضرع) وصوف على غنم ونخل في ارض وتمر في نخل لانه كمشاع (ولو فصله وسلمه جاز) لزوال المانع وهل يكفي فصل الموهوب له بأذن الواهب ظاهر الدرر نعم بخلاف دقيق في بر ودهن في سمس وسمن في لبن) حيث لا يصح اصلا لانه معدوم فلا يملك لا بعقد جديد (وملك) بالقبول (بلاقبض جديد لو الموهوب في الموهوب له) ولو بقبض او امانة لانه حينئذ عامل لنفسه والاصل ان القبض اذا تجانس ناب احدها عن الآخر واذا تباين ناب الادنى عن الادنى لاعكسه (وهبة من له ولاية على الطفل

(٣) قوله لا امتلتها لعل الاولى لا امتلت وقوله لانه بمنزلة المشاع لعل ذلك في نسخته والا فبارة الشارح الذي يديننا لانه كمشاع وعبار الدرر لكنها في حكم المشاع والمآل واحد

هـ صحيحه

فلو بالغيا بشرط قبضه ولو في عياله تاترخانية (قولہ فی الجملة) ای ولو لم یکن له تصرف فی ماله (قولہ بالعقد) ای الايجاب فقط کأشیر الیه الشارح کذا فی الهامش وهذا اذا علمه او اشهد علیه والاشهاد للتحرز عن الجحود بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض برزاقية قال فی التاترخانية فلو ارسل العبد فی حاجة او کان آتيا فی دار الاسلام فوهبه من ابنه صحت فلو لم يرجع العبد حتی مات الاب لا یصیر میراثا عن الاب (قولہ لو الموهوب الخ) لعلمه احترازا عن نحو وهبه شیئا من مالی تأمل (قولہ معلوما) ذل محمد رحمہ الله کل شیء وهبه لابنته الصغیر واشهد علیه وذلك الشیء معلوم فی نفسه فهو جائز والقصد ان یعلم ما وهبه له والاشهاد لیس بشرط لازم لان الهبة تم بالاعلام تاترخانية (قولہ او ید مودعه) ای او ید مستعيره لا کونه فی ید غاصبه او میراثه او المشتري منه بشره فاسد برزاقية قال السائحانی انه اذا قبضت الاجارة او ارتد الغصب تم الهبة كما تم فی نظائره (قولہ بتولاه) کیمه ماله من طفله تاترخانية (قولہ ثم وصیه) ثم الوالی ثم القاضی ووصی القاضی کما سیأتی فی المأذون ومر قیل الوکالة فی الخصومة والوصی کالاب والام كذلك لو الصبی فی عیالها ان وهبت له او وهبه تملك الام القبض وهذا اذا لم یکن للصی اب ولا جد ولا وصیهما وذكر الصدر ان عدم الاب لقبض الام لیس بشرط وذكر فی الرجل اذا زوج ابنته الصغیرة من رجل فزوجهما تملك قبض الهبة لهما ولا یجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفی التجريد قبض الزوج یجوز اذا لم یکن الاب حیا فلو ان الاب ووصیه والجد ووصیه غالب غیبة منقطعة جاز قبض الذی یتولاه ولا یجوز قبض غیر هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء کان الصغیر فی عیاله اولا وسواء کان ذارحم محرما أو أجنبیا وان لم یکن واحد من هؤلاء الاربعة جاز قبض من کان الصبی فی حجره ولم یجز قبض من لم یکن فی عیاله برزاقية قال فی البحر والمراد بالوجود الحضور اه وفی غیبة الیان ولا تملك الام وکل من یعول الصغیر مع حضور الاب وقال بعض مشائخنا یجوز اذا کان فی عیالهم کالزوج وغدا احترز فی المتن بقوله فی الصحیح اه ویملك الزوج القبض لهما مع حضور الاب بخلاف الام وکل من یعولها غیر الزوج فانهم لا یملكونه الا بعدموت الاب او غیبة غیبة منقطعة فی الصحیح لان تصرف هؤلاء للضرورة لا بتفویض الاب ومع حضور الاب لا ضرورة جوهره واذا غاب احدهم غیبة منقطعة جاز قبض الذی یتولاه فی الولاية لان التأخیر الی قدوم الغائب تفویض للمنفعة للصغیر فنقل الولاية الی من یتولاه فی الانکاح ولا یجوز قبض غیر هؤلاء مع وجود احدهم ولو فی عیال القاضی اورحما محرما منه کالآخ والم والام بدائع ماخصا ولو قبض له من هو فی عیاله مع حضور الاب قبل لا یجوز وقيل یجوز وبه یبقی مشتمل الأحكام والصحیح الجواز کالو قبض الزوج والاب حاضر خاتية والفتوی علی انه یجوز استروشی فقد علمت ان الهدایة والجوهره علی تصحیح عدم جواز قبض من یعوله مع عدم غیبة الاب وبه جزم صاحب البدائع وقاضخان وغیره من اصحاب الفتاوی صححوا خلافه وکن علی ذکر مما قالوا لا یعدل عن تصحیح قاضخان فانه فقیه النفس والاسیا وفیه هنا نفع للصغیر فتأمل عند الفتوی وانما اکثرت من النقول لانها واقعة الفتوی وبعض هذه النقول نقلتها من خط منلا علی التریکانی واعتمدت فی عزوها علیه فانه ثقة ثبت رحمہ الله تعالى (قولہ عدمهم) ولو بالغیبة المنقطعة (قولہ یعقل

فی الجملة) وهو کل من یعوله فدخل الآخ والم عند عدم الاب لو فی عیالهم (تم بالعقد) لو الموهوب معلوما وکان فی یده او ید مودعه لان قبض الوالی ینوب عنه والاصل ان کل عقد یتولاه الواحد یدکتفی فیہ بالایجاب (وان وهب له اجنبی یم قبض ولیه) وهو احد اربعة الاب ثم وصیه ثم الجد ثم وصیه وان لم یکن فی حجرهم وعند عدمهم تم قبض من یعوله کمه (وامه واجنبی) ولو ملتقطا (لو فی حجرها) والا لافوات الولاية (وبقبضه لو میزنا) یعقل

التحصيل (ولو مع وجود أبيه) بحيث لا نه في النافع المحض كالبالغ حتى ولو وهب له اعمى لا تقع له وتلقفه مؤنته لم يصح قبوله اشياء قلت لكن في البرجدي اخلف فيما لو قبض من بعوله والاب حاضر فقيل لا يجوز والصحيح هو الجواز اه وظاهر التمهني ترجيحه وعزاه لفخر الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمد المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة لكن منه يحتمله بوصول ولو بأه والاجنبى ايضا فتأمل (وصح رده ٧٠٧ - لها كقبوله) سراجية وفيها حسنات الصبي له ولا يويه اجر التعام

التحصيل) تفسير التخي (قوله لكن) استدراك على قوله وعند عدمهم ح (قوله بوصول ولو بأه) يعنى جاز وصل قول المتن ولو مع وجود أبيه بقوله بأه واجنبى ح كذا في الهامش (قوله ولو بأه) متعلق بوصول (قوله وصح رده) اى رد الصبي وانظر حكم رد الولي والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه يصح ط (قوله لها) اى لاهية (قوله وهب له) قال في التارخانية روى عن محمد نصا انه يباح وفي الذخيرة واكثر مشايخ بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند اذا اهدى الفواكه للصغير محل الا يوين الاكل منها اذا اريد بذلك الا يوان لكن الاهداء للصغير استصغار الهدي اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره بل غيره اظهر فتأمل (قوله فأقاد) اصله لصاحب البحر وتبعه في المنع (قوله الاحاجة) قال في التارخانية واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كانا في المصر واحتاج لغيره أكل بغير شيء وان كانا في الفازة واحتاج اليه لانعدام الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه (قوله فالقول له) لانه هو المملك (قوله وكذا زفاف البنت) اى على هذا التفصيل بأن كان من اقرباء الزوج او المرأة أو قال المهدي اهديت للزوج والمرأة كفي التارخانية وفي الفتاوى الحيرية سئل فيما يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزمه الوفاء به أم لا أجاب ان كان العرف بانهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به ان متلبا فيمتهل وان قيميا فيقيمه وان كان العرف خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل لحكمه حكم الهبة في سائر احكامه فالرجوع فيه بعد الهلاك او الاستهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالمشروط شرطا اه قلت والعرف في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى يعدونه قرضا حتى في كل وليمة يحضرون الخطيب يكتب لهم ما يهدى فاذا جعل المهدي وليمة يراجع المهدي الدفتر فيهدى الاول الى الثاني مثل ما هدى اليه (قوله لولده) اى الصغير واما الكبير فلا بد من التسليم كافي جامع الفتاوى واما التلميذ فلوكبير فكذلك وتلك الرجوع عن هبته واجنبيا مع الكراهة ويمكن حمل قوله ليس له الرجوع عليه سائحا (قوله او لتلميذه) مسألة التلميذ مفروضة بعد دفع الثياب اليه قال في الحانية اتخذ شيئا لتلميذه فابق التلميذ بعد ما دفع اليه ان بين وقت الاتخاذ اعادة (٣) يمكنه الدفع اليه فافهم (قوله وان قصده) بسكون الصاد ورفع الدال وبعبارة المنع وان قصد به الاضرار وهكذا رأيت في الحانية (قوله وعليه الفتوى) اى على قول ابى يوسف من ان التصيف بين الذكر والانثى افضل من التلثيت الذي هو قول محمد رملى (قوله ولو بعوض) واجازها محمد بعوض مساو كما يذكر آخر الباب الآتى وبعبارة المجمع واجازها محمد بشرط عوض مساو

وهب في محته كل المال للولد جاز وام وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض لانها تبرع ابتداء وفيها يبيع القاضى ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته (ولو قبض زوج الصغيرة) اما البالغة فلقبض لها (بعد الزفاف ما وهب لها صبح) قبضه ولو بمحضرة الاب في الصحيح لثباته عنه فصح قبض الاب كقبضها عميزة (وقبله) اى الزفاف (١) يصح لعدم الولاية (٣) قوله يمكنه الدفع اليه لعل صوابه الى غيره وليحرر اه مصححه

اه وسأني قبل المتفرقات سئل مطيع عن رجل قال لا آخر ادخل كرمي وخذ من الغنم
 كما يأخذ قال يأخذ عنقودا واحدا وفي الثانية هو المختار وقال ابو الليث مقدار ما يشع انسان
 تارخانية وفيها عن التمسك عمر النسب عن امرأ ولاده ان يقسموا ارضه التي في ناحية كذا
 بينهم واراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك ام يحتاج الى ان يقول
 لهم الاب ملكتكم هذه الاراضي او يقول لكل واحد منهم ملكتكم هذا الصيب المرفز فقال
 لا و سئل عنها الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تحييس الناصري ولو وهب دارا
 لابنه الصغير ثم اشترى بها اخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لفرود ودفع الى ابنه ما لا يقتصر
 فيه الابن يكون للابن اذا دلت دلالة على التملك اه وسئل الفقيه عن امرأة وهبت مبرها
 التي لها على الزوج لابن صغير له وقبل الاب قال أنا في هذه المسئلة واقف فيحمل الجواز كمن
 كان له عبد عند رجل ودعية فأبى العبد ووهبه مولاه من ابن المودع فانه يجوز وسئل مرة اخرى
 عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ وفي الثانية وهو المختار تارخانية
(قوله دارا) المراد بها ما يقسم **(قوله وبقيته)** وهو هبة واحد من اثنين قال في الهامش
 دفع لرجل نوبين وقال اليهما شئت فلك والآخرة لباك فلان ان يكن قبل ان يتفرقا جازوا والا لاله
 على آخر التف فقد والف غلة فقال وهبت منك احد المالين جاز واليان اليه والى ورثته بعد
 موته بزازية **(قوله لكبيرين)** اي غير فقيرين والا كانت صدقة فصح كتابتي **(قوله يحمل)**
 القسمة انظر الفهستاني **(قوله بكبيرين)** هذه عبارة البحر وقبته المصنف وظاهرها انها
 لو كانا صغيرين في عياله جاز عندها وفي البزازية ما يدل عليه فراجعه واقول كان الاولى عدم
 هذا التقيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عنداني خيفة ويقول اطلق
 ذلك فأفاد انه لا فرق بين ان يكونا كبيرين او صغيرين او احدهما كبير او الآخر صغيرا وفي
 الاولين خلافهما رمي **(قوله في عيال الكبير)** صوابه في عيال الواهب كما يدل عليه كلام
 البحر وغيره **(قوله اولاديه الخ)** عبارة الحانية وهب داره لابنين له احدهما صغير في عياله كانت
 الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جملة فان الهبة جائزة لانه لم
 يوجد الشيوع وقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير
 قابضا حصه الصغير فيتمكن الشيوع وقت القبض اه فلتأمل ثم ظهر ان هذا التفصيل
 مبنى على قولهما اما عنده فلا فرق بين الكبيرين وغيرهما في الفساد **(قوله لم يجوز)** والحيلة
 ان يسلم الدار الى الكبير وبها منهما بزازية وافاد انها للصغيرين تصح لعدم المرجع لسبق
 قبض احدهما وحيث اتحدوا لهما فلا شيوع في قبضه ويؤيده قول الحانية دارى هذه لولدى
 الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا المييين الاولاد كان باطلا اه فأفاد انه لو بين صح ورايت في
 الانقروى عن البزازية ان الحيلة في صحة الهبة لصغير مع كبير ان يسلم الدار للكبير وبها منهما
 ولا يرده ماصر عن الخزانة ولو تصدق بداره على ولدين له صغيرين لم يجوز لانه مخالف لما في المتون
 والشروح سامحاً اي من ان الهبة لمن له ولاية تم بالعقد **(قوله اتفاقا)** لتفرق القبض **(قوله)**
 صدقة انظر ما كتبه بعد الباب عند قول المتن والصدقة كالهبة وفي المضمرات ولو قال وهبت
 منكم اهذه الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة بالايجاع تارخانية لكن قال بعده وفي

(وهب اثنان دارا الواحد
 صح) لعدم الشيوع
 (وبقيته) لكبيرين (لا)
 عنده للشيوع فيما يحمل
 القسمة أما لا يحمل
 كاليث فصح اتفاقا قدنا
 بكبيرين لانه لو وهب لكبير
 وصغير في عيال الكبير
 اولاديه صغير وكبير لم يجوز
 اتفاقا وقدنا بالهبة لجواز
 الرهن والاحارة من اثنين
 اتفاقا (واذا تصدق بعشرة)
 دراهم (ووهبها للفقيرين
 صح) لان الهبة للفقير
 صدقة والصدقة يراد بها
 وجه الله تعالى وهو واحد
 فلا شيوع

(الافنين) لان الصدقة على الغني هبة فلا **قوله** ٧٠٩ **قوله** يصح للشيوخ ان لا تملك حتى لو قسمها وسامها صح **قوله** *

وهب لرجلين درهما
صحيحا صح وان
لا يملك ما يقسم لكونه في حكم
العرض **قوله** معه درهم فقال
رجل وهب لك احدهما
او نصفهما استويا لم يجز
وان اختلفا جاز لانه مشاع
لا يملك ولذا اوجب ثلثهما
جاز مطلقا **قوله** تجوز هبة
حائض بين داره ودار جاره
لجاره وهبة البيت من الدار
فهذا يدل على كون سقف
الواهب على الحائض

واختلاط البيت بمحيطان
الدار لا يمنع صحة الهبة بحيث

قوله (باب الرجوع في الهبة) *

(صح الرجوع فيها بعد

التبضع) أما قبله فلم تتم الهبة

(مع انتفاء مانعه) الآتي

(وان كره) الرجوع

(تحريرا) قيل تنزه بانها

(ولو مع اسقاط حقه

من الرجوع) فلا يسقط

باسقاطه خاتمة وفي الجواهر

لا يصح الابراء عن الرجوع

ولو صالحه من حق الرجوع

على شيء صح وكان عوضا

عن الهبة لكن سيجي

اشتراطه في العقد (ويمنع

الرجوع فيها) حروف دمع

خزقة بمعنى الموانع السبعة

الآتية (فالذال الزيادة) في

نفس العين الموجبة لزيادة

الاصل هبة الدار من رجلين لا تجوز وكذا الصدقة فيحتمل ان قوله وكذا الصدقة على غنيين والاطهر ان في المسئلة روايتين اه قال في البحر وصحيح في الهداية ما ذكره من الفرق **(قوله لافنين)** هذا قوله لا يجوز وفي الاصل ان الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عنده في الصدقة عنه روايتان خاتمة **(قوله لا تملك)** تقدم ان المتقيد به ان الفاسدة تملك بالقبض فهو يفتي على ما قدمنا ترجيحه تأمل **(قوله لو قسمها الخ)** قاله في البحر **(قوله ان استويا)** اي وزنا وجودة خاتمة **(قوله جاز)** مخالف لما في الخاتمة فانه ذكر التفصيل فبالذا قال نصفهما ثم قال وان قال احدهما هبة لم يجز كانا سواء او مختلفين **(قوله ثلثهما جاز)** هذا يفيد ان المراد بقوله سابقا او نصفهما واحد منهما لان نصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث في الشيعاء بخلاف حمله على ان المراد احدهما فانه مجهول فلا يصح **(قوله مطلقا)** استويا او اختلفا منح **(قوله تجوز هبة حائض الخ)** وفي الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد فمن وهب لرجل غلة وهي ثمة لا يكون قابضها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلى بينه وبينها صار قابضها متفرقات التارخاتية وقدمنا نحوه عن حاشية الفصولين للرمل

باب الرجوع في الهبة

في الهامش ولو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع لا يبطل حقه فيه بزازية **(قوله لكن سيجي)** اي عن المجتبي والضمير في اشتراطه للعوض قال الرملى وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المجتبي اذ ما في الجواهر صالح عن حق الرجوع نصا وقد صح الصالح فلزم سقوطه ضمنا بخلاف ما لو اسقطه قصدا فكم من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وليس بحق مجرد حتى يقال يمنع الاعتياض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبي مسألة اخرى فتأمل **(قوله اشتراطه)** اي العوض لكن سيجي البحث في هذا الاشتراط **(قوله ويمنع الرجوع الخ)** هو كقول بعضهم

ويمنع الرجوع في فضل الهبة **قوله** يا صاحبي حروف دمع خزقة

قال الرملى قد نظم ذلك والذى العلامة شيخ الاسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من الواهب سبعة **قوله** فزيادة موصولة موت عوض

وخروجه عن ملك موهوب له **قوله** زوجية قرب هلاك قد عرض

(قوله) يعني الموانع لا يقال بقى الموانع الفقر لما سياتى انه لا رجوع في الهبة للفقر لانها

صدقة شربلالية **(قوله)** فالذال الزيادة قيد بها لان التقصان كالجليل وقطع التوب بفعل

الموهوب له او لا غير مانع بحر وفي الجبل كلام يأتي **(قوله)** في نفس العين خرج الزيادة من

حيث السعر فله الرجوع بحر **(قوله)** القيمة خرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام

وفداء الموهوب له لو جنى الموهوب خطأ بحر وتامه فيه **(قوله)** كأن شب ثم شاخ فيه انه

من قبيل زوال المانع كما قاله الاسيحابي ولهذا سموها موانع وعبارة القهستاني ما ع الزيادة

اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية

انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا كما صرح به نفسه

اه قلت في التارخاتية ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود حق الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة

انقيمة (المتصلة) وان زالت قبل الرجوع كأن شب ثم شاخ لكن في الخاتمة ما يخالفه واعتمده القهستاني فليتبناه

لان الساقط لا يعود (كبناء وغرس) ان عدا زيادة في كل ﴿ ٧١٠ ﴾ الارض والا رجع ولو عدا في قطعة

في العين كذا ذكر شمس الائمة السرخسي (قوله لان الساقط) تعليل لما يفهم من قوله فليتبهله فانه بمنزلة قوله وفيه نظرح (قوله والارجع) اي ان بعدا زيادة رجع قال في الحانية وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالنادسة كسانه تنور اللخبز كان للواهب ان يرجع لان مثل هذا يعد نقصا لازيادة اه (قوله ولو عدا الخ) مفهوم قوله في كل الارض وقوله في قطعة منها بأن كانت عظيمة (قوله ومداواته) اي لو كان مريضا من قبل فلو مرض عنده فداواه لا يمنع الرجوع بخر (قوله وحمل تمر) قال الزبلي ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى مؤنة النقل ذكر في المتنق ان عندها ينقطع الرجوع وعندابي يوسف لان الزيادة لم تحصل في العين فصار كزيادة السعر ولهمان الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب له في الكراء ومؤنة النقل بخلاف نقصة العبد لانها تبدل وهو المنفعة والمؤنة بلا بدل اه قلت ورأيت في شرح السير الكبير للسرخسي انه لو كانت الهبة في دار الحرب فاخرجه الموهوب له الى موضع بقدر فيه على حملها لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيما زيادة بصنع الموهوب له فانها كانت مشرفة على الهلاك في مضينة وقد احيها بالاخراج من ذلك الموضع اه لكن ذكر ذلك في صورته ماذا التي شيا قال حين ألقاه من اخذه فهو له ذكره في التاسع والتسعين اه (قوله وفي البرازية) اقول ما في البرازية جزم به في الخلاصة (قوله وان نقص لا) قال في الهداية والجواري في هذا تختلف فتهن من اذا حبلت اصغر لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه ويبنى حمل على هذا ما اذا كان الحمل من غير الموهوب له فلو منه لارجوع لانها ثبت لها بالحمل منه وصف لا يمكن زواله وهوانها تأهل لكونها ام ولده كما اذا ولدت منه بالفعل كما ذكره بعض المتأخرين فقها وقذروا ان الموهوب له اذا دبر العبد الموهوب اقطع الرجوع ط (قوله كولد) بئكاح اوسفاح برازية (قوله قول ابى يوسف) اقول وظاهر الحانية اعتداد خلافه حيث قال ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام في الحال وقال ابو يوسف لارجع حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد اه وكتبنا في اول العتق عند قوله والولد تبع الام الخ مسألة الحمل فراجعها (قوله ولو حبلت) تقدم قريبا ان الحمل ان زاد خيرا منع وان نقص فلا فيكن التوفيق سائحا (قوله ولم تلد) مفهومه انها لو ولدت بنت الوجوع كالوزال البناء تأمل (قوله وقال الزبلي الخ) والتوفيق مامر عن البرازية وعن الهندية (قوله نعم) لانه نقصان وقدم في باب خيار العيب عن النهر ان الحمل عيب في بنات آدم لا في البهائم اه (قوله مريض مديون الخ) * (فروع) = وهب في مرضه ولم يسلم حتى مات بطالت الهبة لانه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض = وهب المريض عبد الاماله غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا يتقضى البيع ويضمن ثلثه وان اعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لا لان الاعناق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسباعه على العبد لجواز الاعناق ولعدم الملك يوم الموت برازية ورأيت في مجموعة مثلا على الصغيرة بخطه عن جواهر الفتاوى كان ابو حنيفة حاجا فوقت مسألة الدور بالكوفة فتكلم كل فريق بنوع فذكروا

منها امتنع فيها فقط زبلي (وسمن) وجال وخياطة وصنغ وقصر ثوب وكبر صغير وساع اصم وابصار اعنى واسلام عبد ومداواته وعفو جنابة وتعليم قرآن او كتابة او قراءة ونقط مصحف باعرابه وحمل تمر من بغداد الى بلخ مثلا ونحوها وفي البرازية والحبل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا في الزيادة ففي المتولد ككبر القول للواهب وفي نحو بناء وخياطة وصنغ للموهوب له خاتية وحاولي ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لابني في مثل تلك المدة (لا) تمنع الزيادة (المنفصلة كولد وارش وعقر) وثمرة ف يرجع في الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد عنها كذا نقله القهستاني لكن نقل البرجندي وغيره انه قول ابى يوسف فليتبهله ولو حبلت ولم تلدهل للواهب الرجوع قال في السراج وقال الزبلي نعم وفي الجوهره مريض مديون بمستغرق وهب أمة فأت

له ذلك حين استقبلوه فقال من غير فكر ولا روية اسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مثاله مريض وهب عبداله من مريض وسلمه اليه ثم وهبه من الواهب الاول وسلمه اليه ثم ماتا جميعا ولا مال لهما غيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع اليه شيء منه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في ثلثه واذا زاد في ثلثه زاد في ماله واذا زاد فيها يرجع اليه واذا زاد فيها يرجع اليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك فاحتيج الى تصحيح الحساب وطريقه ان تطالب حسابا له ثلث واقبله تسعة ثم تقول صحته الهبة في ثلاثة منها ويرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فهذا السهم هو سهم الدور فاسقطه من الاصل بقى ثمانية ومنها تصح وهذا معنى قول ابى حنيفة اسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاث من ثمانية والهبة في سهم فيحصل للواهب الاول ستة ضعف ما صححناه في هبته وصححنا الهبة الثانية في ثلث ما عطينا ثبت ان تصحيحه باسقاط سهم الدور وقيل دع الدور يدور في الهواء اه ما خلا وفيه حكاية عن محمد فراجع **(قوله وقدمت)** اى من الموهوب له او غيره ط **(قوله والبيع الخ)** لينظر مالو حكم بالحقه مرتدا اما اذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة واما اذا مات الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والوارث ليس بواهب درر قلت مفاد التعليل انه لو حكم بلحقه مرتدا فالحكم كذلك وليراجع صريح القتل والله اعلم **(قوله بطل)** يعنى عقد الهبة والاولى بطلت اى لا تنتقل الملك للوارث قبل تمام الهبة سألحنى **(قوله ولو اختلفا)** اى الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب يومه بأن قال وارث الواهب ما قبضته في حياته واما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد في يد الوارث ط **(قوله فالقول للوارث)** لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بحر **(قوله كفارة)** اسقطها اذا لم يوص بها وكذا الخراج **(قوله ديه)** يسكون الهاء وخارج ٤ باسكان الجيم ولوقال هكذا لكان موزونا * خراج ديات ثم كفارة كذا **(قوله ضمان)** اى اذا اعتق نصيبه موسرا فضمنه شريكه **(قوله نفقات)** اى غير المستدانة بالمرأى **(قوله صلات)** بكسر الصاد **(قوله والعين)** العوض وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقايضا جازوا والاخاينة **(قوله سقط الرجوع)** اى رجوع الواهب والمعوض كافى الا تقروى واليه يشير مفهوم الشارح سألحنى قال فى الهامش المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذى طلقها فقال المطلق لا تزوجك حتى تهينى مالك على فوهيت مهرها الذى عليه على ان يتزوجها ثم اى ان يتزوجها قال مهرها الذى عليه على حاله تزوجها او لم يتزوجها لانها جعلت المسال على نفسها عوضا عن النكاح وفى النكاح العوض لا يكون على المرأة خائفة وافى فى الحيرية بذلك اه **(قوله رجع كل)** رفع كل منونا عوضا عن المضاف اليه لان التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يبطل حق الرجوع بالشك مستصفى **(قوله بهت)** ههنا كلام وهو ان الاصل المعروف كالمفروق كما صرح به فى الكافى وفى العرف يقصد التعويض ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحياء فينبى ان لا يرجع وان لم يذ كر البدلية وفى الخائفة بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت اليه ثم فارقه فادعى الزوج ان مابته عارية واراد ان يسترد والمرأة ان تسترد العوض فالقول للزوج فى مناعه لانه انكر التملك والمرأة ان تسترد مابته اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن

له ذلك حين استقبلوه فقال من غير فكر ولا روية اسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مثاله مريض وهب عبداله من مريض وسلمه اليه ثم وهبه من الواهب الاول وسلمه اليه ثم ماتا جميعا ولا مال لهما غيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع اليه شيء منه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في ثلثه واذا زاد في ثلثه زاد في ماله واذا زاد فيها يرجع اليه واذا زاد فيها يرجع اليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك فاحتيج الى تصحيح الحساب وطريقه ان تطالب حسابا له ثلث واقبله تسعة ثم تقول صحته الهبة في ثلاثة منها ويرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فهذا السهم هو سهم الدور فاسقطه من الاصل بقى ثمانية ومنها تصح وهذا معنى قول ابى حنيفة اسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاث من ثمانية والهبة في سهم فيحصل للواهب الاول ستة ضعف ما صححناه في هبته وصححنا الهبة الثانية في ثلث ما عطينا ثبت ان تصحيحه باسقاط سهم الدور وقيل دع الدور يدور في الهواء اه ما خلا وفيه حكاية عن محمد فراجع **(قوله وقدمت)** اى من الموهوب له او غيره ط **(قوله والبيع الخ)** لينظر مالو حكم بالحقه مرتدا اما اذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة واما اذا مات الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والوارث ليس بواهب درر قلت مفاد التعليل انه لو حكم بلحقه مرتدا فالحكم كذلك وليراجع صريح القتل والله اعلم **(قوله بطل)** يعنى عقد الهبة والاولى بطلت اى لا تنتقل الملك للوارث قبل تمام الهبة سألحنى **(قوله ولو اختلفا)** اى الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب يومه بأن قال وارث الواهب ما قبضته في حياته واما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد في يد الوارث ط **(قوله فالقول للوارث)** لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بحر **(قوله كفارة)** اسقطها اذا لم يوص بها وكذا الخراج **(قوله ديه)** يسكون الهاء وخارج ٤ باسكان الجيم ولوقال هكذا لكان موزونا * خراج ديات ثم كفارة كذا **(قوله ضمان)** اى اذا اعتق نصيبه موسرا فضمنه شريكه **(قوله نفقات)** اى غير المستدانة بالمرأى **(قوله صلات)** بكسر الصاد **(قوله والعين)** العوض وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقايضا جازوا والاخاينة **(قوله سقط الرجوع)** اى رجوع الواهب والمعوض كافى الا تقروى واليه يشير مفهوم الشارح سألحنى قال فى الهامش المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذى طلقها فقال المطلق لا تزوجك حتى تهينى مالك على فوهيت مهرها الذى عليه على ان يتزوجها ثم اى ان يتزوجها قال مهرها الذى عليه على حاله تزوجها او لم يتزوجها لانها جعلت المسال على نفسها عوضا عن النكاح وفى النكاح العوض لا يكون على المرأة خائفة وافى فى الحيرية بذلك اه **(قوله رجع كل)** رفع كل منونا عوضا عن المضاف اليه لان التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يبطل حق الرجوع بالشك مستصفى **(قوله بهت)** ههنا كلام وهو ان الاصل المعروف كالمفروق كما صرح به فى الكافى وفى العرف يقصد التعويض ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحياء فينبى ان لا يرجع وان لم يذ كر البدلية وفى الخائفة بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت اليه ثم فارقه فادعى الزوج ان مابته عارية واراد ان يسترد والمرأة ان تسترد العوض فالقول للزوج فى مناعه لانه انكر التملك والمرأة ان تسترد مابته اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن

ولو العوض مجانسا او يسيرا وفي بعض النسخ المتن بدل الهبة العقد وهو تحريف (ولا يجوز للاب ان يعوض عما وهب للصغير من ماله) ولو وهب العبد اتاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع بجر (ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خرا او خنزيرا) اذ لا يصح تمليكهما من المسلم بجر (ويشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح) فيه الرجوع في الباقي (لو عوجوب شيئين فعوضه احدهما عن الآخر ٧١٢) ان كانا في عقدين صح والالا لان اختلاف

العقد كاختلاف العين والدرهم نتمين في هبة ورجوع مجتبي (ودقيق الخطبة يصلح عوضا عنها) لحدوثه بالطين وكذا لو صبغ بعض الثياب اولت بعض السويق ثم عوضه صح خاتية (ولو عوضه ولد احدى جاريتين موهوبتين وجد) ذنب الولد (هبة الهبة اتمعت الرجوع وصح) العوض (من اجنبي ويسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه) كبذل الخلع (ولو) التعويض (بنسب اذن الموهوب له) ولا رجوع ولو بأمره الا اذا قال عوض عني على اني ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين (و الاصل ان كل ما يطلب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامريادانه مثبلا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا) الا اذا شرط الضمان ظهريه وحينئذ (فلو امر المديون رجلا

ذات هبة لم يكن هذا عوضا فلكل منهما استرداد مئاه وقال ابو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعثت انه عوض فكذلك وان لم تصرح به ولكن نوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ولا يخفى انه على هذا ينبغي ان يكون في مسئلتنا اختلاف يعقوبية (قوله اويسرا) اي اقل من الموهوب لان العوض ليس ببديل حقيقة والاملاجاز بالاقبل للربا (قوله ان يعوض) وان عوض فلا وهب الرجوع لبعثان التعويض بزانية (قوله من ماله) اي من مال الصغير ولو من مال الاب يصح للمساكين من صحة التعويض من الاجنبي سائحا (قوله هب العبد) فوهب مئتي للمفعول اي وهب له شخص شيا (قوله ثم عوض) اي عوض العبد عن هبته (قوله الرجوع) لعدم ملك التاجر المأذون الهبة فلم يصح العوض (قوله بجر) لان العبد المأذون لا يملك ان يهب او لا ولا آخر في التعويض سائحا ويحتمل ان يهب مئتي للمفاعل وعوض مئتي للمفعول (قوله من نصراني) من معنى اللان (قوله خرا) مفعول تعويض (قوله في هبة) يعني اذا وهبه دراهم تبعت فلو ابدلها بغيرها كان اعراضا منه عنها فلو اتي بغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة واذ قبضها الموهوب له وابدلها بخمسها او بغير جنسها لا رجوع عليه ومثل الدرهم اللدنانيرط (قوله ورجوع) اي ليس له ان يرجع الا اذا كانت دراهم الهبة قائمة بعينها فلو افتتها كان اهلا كما يمنع الرجوع ط (قوله بالطين) اي لا يقال انه عين الموهوب او بعضه (قوله ثم عوضه) اي البعض اي جعله عوضا عن الهبة لوصول الزيادة فكانه شئ آخر (قوله منع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح العوض (قوله ولا رجوع) اي للمعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان باذنه او لا لان تعويض ليس بواجب عليه فصار كالوامره ان يتبرع لانسان الا اذا قال على اني ضامن بخلاف المديون اذا امر رجلا بأن يقضى دينه حيث يرجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب عليه منع (قوله لعدم) علة لقوله ولا رجوع (قوله والاصل الخ) تقدم قبل كفاية الرجلين اصلان آخران (قوله لكن) استدراك على قوله وما لا فلا (قوله لا يرجع بنصف العوض) قال في الجوهرة وهذا اي الرجوع فيما لم يحتمل القسمة وان فبا يحتملها اذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض اه اي لان الموهوب له تبين انه لم يملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد من الاصل لانه هبة مشاع فيما يحتمل القسمة (قوله وعكسه) اي ان استحق نصف العوض لا يرجع بنصف الهبة لان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض ابتداء فكان ابقاء الا انه تخير لانه ما اسقط حقه في الرجوع الا لئلا يملك كل العوض ولم يسلم له فله ان يردده (قوله ليسلم) الاولى لانه ليس له العوض (قوله الغير المشروط) اي في العقد

والدرهم نتمين في هبة ورجوع مجتبي (ودقيق الخطبة يصلح عوضا عنها) لحدوثه بالطين وكذا لو صبغ بعض الثياب اولت بعض السويق ثم عوضه صح خاتية (ولو عوضه ولد احدى جاريتين موهوبتين وجد) ذنب الولد (هبة الهبة اتمعت الرجوع وصح) العوض (من اجنبي ويسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه) كبذل الخلع (ولو) التعويض (بنسب اذن الموهوب له) ولا رجوع ولو بأمره الا اذا قال عوض عني على اني ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين (و الاصل ان كل ما يطلب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامريادانه مثبلا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا) الا اذا شرط الضمان ظهريه وحينئذ (فلو امر المديون رجلا

بقضاء دينه رجع عليه) وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال افق على بناء دارى اوقال (قوله) الاسير اشترى فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع ككفاية خاتية مع انه لا يغالى بها بالحبس ولا بتلازمة فأملا (وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لا ما لم يرد ما بقى) لانه يصلح عوضا ابتداء فكذا بقاء لكنه يجبر ليسلم العوض ومراوده العوض الغير المشروط اما المشروط فبإدالة كاسيجي فيوزع البديل على البديل نهاية (كالمو استحق كل العوض حيث يرجع

في كلهما ان كانت قائمة لان كانت هالكة) كما لو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصه (وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما وبمثله ان العوض (هالكاً وهو مثل وبقيته ان قيمياً) غاية (ولو عوض النصف رجع بما لم يعوض) ٧١٣ ولا يضر الشيوع لانه طارىء * (تبيينه) * نقل في المنجني انه

يتعطل في العوض ان يكون مشروطاً في عقد الهبة اما اذا عوضه بعده فلا ولم أرمن صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر فدربر (والحاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له) ولو هبة الا اذا رجع الثاني فالدول الرجوع سواء كان بقضاء او رضا لما سيجي ان الرجوع ففسخ حتى لو عادت بسبب جديد بأن تصدق بها الثالث على الثاني او باعها منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع وقيد الخروج بقوله (بالكلية) بأن يكون خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله (فلو ضاع الموهوب له بالشاء الموهوبة او نذر التصديق بها وصارت لحماً لا يمتنع الرجوع) ومثله المنة والقران والتذرجني وفي المنهاج وان وهب له نوا

(قوله ولو عوض النصف الخ) عوضه في بعض هبه بأن كانت الفا عوضه درهما منه فهو فسخ في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا اليت في حق الدار بزازية (قوله ولا يضر الشيوع) اي الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أرمن صرح الخ) قاله صاحب المنع اقول صرح به في غاية البيان ونصفه قل احتجاجاً ان العوض الذي يسقط به الرجوع مباشرط في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليستقط عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يوجب ان يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل انه قد صار عوضاً عنها وقالوا ايضا يجب ان يعتبر في العوض الشروط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التحفة فاما العوض المتأخر عن العقد فهو لاسقاط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لابتداء ولا انتهاء. وأما يكون الثاني عوضاً عن الاول بالاضافة اليه فصا كذا عوض عن هبة فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح ويبطل فيما تصح ويبطل به الهبة واما اذا لم يضاف الى الاول يكون هبة مبتدأة ويثبت حق الرجوع في الهبتين جميعاً مع بعض اخصار ومفاده انها قولان او روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لا يلزم لزم الاضافة الى الاول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع واما كونه بيعاً انتهاء فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تأمل (قوله وفروع المذهب الخ) قلت الظاهر ان الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البدل على المبدل لا مطلقاً وحينئذ فافى المنجني لا يخالف اطلاق فروع المذهب تأمل ابو السعود المصري (قوله كما مر) من دقيق الخططة وولد احدى جاديتين (قوله سواء كان) اي رجوع الثاني (قوله ففسخ) فاذا فادالى الواهب الثاني ملكه عاد بما كان متعلقاً به (قوله لم يرجع الاول) لان حق الرجوع لم يكن ثابتاً في هذا الملك درر عن المحيط (قوله لا يمتنع الرجوع) وبجاءت الاصلية كما في المنع عن المنجني (قوله فجعله) اي الموهوب له (قوله عبد عليه دين الخ) صبه على مملوك وصيه دين فوهب الوصي عبده للوصي ثم اراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية له ذلك وعن محمد المنع بزازية (قوله استحساناً) قال في الحاشية وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهورواية الحسن عن ابن حنيفة والمعل عن ابن يوسف وهشام عن محمد وعلى قول ابن يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين والجناية وابو يوسف استفحش قول محمد وقال ارايت لو كان على العبد دين لصغير فوهبه مولاة منه فقبل الوصي وقبض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود الدين كان قبول الوصي الهبة تصرفاً مضراً على الصغير ولا يملك ذلك واما مسألة التكاك ففيها روايتان

فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافاً للثاني (كما لو ذبحها من غير تقضية) فله الرجوع اتفاقاً (فرع) * عبد عليه دين او جناية خطأ فوهبه مولاة لغريمه أو لولي الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع صح استحساناً ولا يعود الدين والجناية عند محمد ورواية عن الامام كالا يعود التكاك لو وهبها لزوجها ثم رجع خالية (والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة

(لا كملكه) (فرع) * لا تصح هبة المولى لام ولده ولو في مرضه ولا تنقلب وصية الذلايد للمحجور اما لو اوصى الهابعد موته تصح اعتقها بتمتع فيسلم لها كافي (والقاف القرابة قالو وهب لذي رحم محرم منه) نسبا (ولو ذميا او مستأنا لا يرجع) شئني (ولو وهب محرم بلا رحم كاخيه رضاعا) ولو ابن عمه (والمحرم بالمصاهرة كأهات النساء والربائب وأخيه وهو عبد الاجني او لعبد اخيه رجع ولو كانا) اى العبد ومولاه (ذارحم ٧١٤) محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا

عن ابن يوسف في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح اه (قوله كملكه) اى لو وهبت لرجل ثم نكحها رجعت ولو تزوجها لا (قوله لذي رحم محرم) خرج من كان ذارحم وليس بمحرم ومن كان محرم اى ليس بذى رحم درقا الاول كابن فاذا كان اخاه من الرضاع ايضا فهو خارج ايضا واحترز عنه بقوله نسبا فانه ليس بذى رحم محرم من النسب كما في الشرع لالة والثاني كالاخ رضاعا (قوله منه نسبا) الضمير في منه للرحم فيخرج الرحم غير المحرم كابن العم والمحرم غير الرحم كالاخ رضاعا والرحم المحرم الذى محرمته لامن الرحم كابن عمه هو أخ رضاعا وعلى هذا لاحاجة الى قوله نسبا نعم يحتاج اليه لوجعل الضمير للواهب ليخرج به الاخير تدير (قوله ولو ابن عمه) اى ولو كان اخوه رضاعا ابن عمه وهذا خارج بقوله منه اى بقوله نسبا لان محرمته ليست من النسب بل من الرضاع ولا يخفى ان وصله بما قبله غير ظاهر لان قوله لمحرم بلا رحم لا يشمله لكونه رحما ويمكن ان يقال قوله بلا رحم الباء فيه للسببية اى لمحرم بسبب غير الرحم كالباء في قوله بعده بالمصاهرة (قوله والمحرم) (٢) عطف على بلا رحم فلا يمنع الرجوع باقانى (قوله والربائب الخ) وازواج البنين والبنات خاتية (قوله رجع) لان الملك لم يقع فيها للقريب من كل وجه بديل ان العبد احق بما وهبه له اذا احتاج اليه وهذا عنده وقالا يرجع في الاولى دون الثانية كافي البحر (قوله ذارحم محرم) صورته ان يكون لرجل اختان لكل واحدة منهما ولد واحد الولدين مملوك للآخر او يكون له أخ من ابيه وأخ من امه واحدهما مملوك للآخر (قوله هلاك العين) وكذا اذا استهلك كما هو ظاهر صرح به اصحاب الفتاوى رمى قلت وفي البرازية ولو استهلك البعض له ان رجع بالباقي (قوله سبب النسب) بضم الميم وفتح السين وتشديد الباء وهو المال اى ادعى بسبب النسب مالا لازما وكان المقصود اثباته دون النسب منح (قوله ولا يصح الخ) قال قاضيان وهب ثوبا لرجل ثم اختلسه منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء اورضا سائحا (قوله او يحكم الحاكم الخ) الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له او من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سباعة في القياس يعتبر من جميع ماله خاتية (قوله بتمعه) اى وقد طلبه لانه تعدى فلو اعتقه قبل القضاء نفذ ولو منعه فهلك لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك بعد القضاء لانه اول القبض غير مضمون وهذا دوام عليه بجر (قوله واعادة) بنصه معطوف على فسحا (قوله لاهبة) اى كما قاله زفر رحمه الله (قوله في الشائع) بأن رجع لبعض ما وهب (قوله على بائنه) اى يحكم خيار العيب يعنى ولم يعلم بالعيب قبل الهبة ابو السعود (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب (قوله وصف السلامة) ولهذا لو زال العيب امتنع الرد (قوله

على الاصح) لان الهبة لا يها وما وقت تمنع الرجوع بجره (فرع) * وهب لآخيه واجني ما لا يقسم فقضاء له الرجوع في حفظ الاجني لعدم المانع دور (والواء هلاك العين الموهوبة ولو ادعاه) اى الهالك (صدق بلا حلف) لانه ينكر الرد (فان قال الواهب هي هذه العين) حالف) الشكر (انها ليست هذه) خلاصة (كما يخلف) الواهب (ان الموهوب له ليس باخيه اذا ادعى) الاخ (ذلك) لانه يدعى مسبب النسب لا النسب خاتية (ولا يصح الرجوع الا بتراضيها او بحكم الحاكم) للاختلاف فيه فيضمن بتمعه بعد القضاء لاقبله (واذاجع بأحدها) بقضاء اورضا (كان فسحا) لعقد الهبة (من الاصل واعادة للملك) القديم لاهبة للواهب (٥) لهذا لا يشترط فيه قبض الواهب (وصح الرجوع) (في الشائع) ولو كان هبة لما صح فيه

(ولو الواهب رده على بائنه مطلقا) بقضاء او رضا (بخلاف الرد بالعيب بعد القبض غير قضاء) لان حق المشتري (لعاد) في وصف السلامة لا في الفسخ وفترة ثم مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في المستقبل لابطال ان اثره اصلا (٢) قوله عطف على بلا رحم لعل الصواب عطف على المحرم تأمل اه مصححه

والاعاد المتفصل الى ملك الواهب برجوعه فصولين (اتفقا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة (كالهبة لقرايته جاز) هذا الاتفاق منهما جوهرية وفي المجتبى لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شئ يفسخه الحاكم اذا اختصا اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المدين لم يجز لانه غير مقبوض ﴿ ٧١٥ ﴾ وفي الدرر قضى بطلان الرجوع مانع ثم زال المانع عاد الرجوع

(تلفت) العين (الموهوبة)

واستحققتها مستحق وضمن

المستحق (الموهوب له)

لم يرجع على الواهب بما

ضمن (لانها عقد تبرع

فلا يستحق فيه السلامة

(والاعارة كالهبة) هنا

لان قبض المستعير كان

لنفسه ولا غرور لعدم

العقد وتامه في العادة

(واذا وقعت الهبة بشرط

العوض المعين ففي هبة

ابتداء فيشترط التقاض

في العوضين ويبطل

العوض (بالشروع) فيما

يقسم (بيع انتهاء فتره

بالميع وخيار الرؤية

وتؤخذ بالشفعة) هذا

اذا قال وهبتك على ان

تعوضني كذا اما لو قال

وهبتك بكذا فهو بيع

ابتداء وانتهاه وقيد العوض

بكونه معينا لانه لو كان

مجهولا بطل اشتراطه

فيكون هبة ابتداء وانتهاه

« (فرع) * وهب الواقف

ارضا شرط استبداله بلا

اعاد المتفصل (اي الزوائد المنفصلة المتولدة من الموهوب كذا في الهامش) قوله لا يصح رجوعه (صفة للموضع كذا في الهامش) قوله لانها هبة (اي الاقالة هبة اي مستقلة وعبارة البرازية استقال المتصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لذى رحم محرم وكل شئ لا يفسخه الحاكم اذا اختصا اليه فهذا حكمه وتامه فيها فارجعها في نسخة صحيحة (قوله وكل شئ يفسخه) قبل الظاهر انه سقط منه لفظة لا والاصل لا يفسخه كاهو الواقع في الحانية اه وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم فالارجوع في هبتهم (قوله ولو وهب الخ) سيحى في الورقة الثانية ان المعتمد الصحة سائحني (قوله عاد الرجوع) مبني على ما قدمه عن الحانية واعتمده القهستاني لكن في كلامه هناك اشارة الى اعتداد خلافه قلت ولا يخفى ما في اطلاق الدرر فان المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقديكون للزوجية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما اذني في الدارتم هدم البناء وفيما اذا وهبها لآخر ثم رجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجية وان زالت لكنها مانع من الاصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجدد ملك حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين اخرى غير الموهوبة بخلاف ما اذا عادت اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر في قدره (قوله وضمن) بتشديد الميم والمستحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله التقاض) اي في المجلس وبعده بالاذن سائحني (قوله في العوضين) فان لم يوجد التقاض فلكل واحد منهما ان يرجع وكذا القبض احدهما فقط فلكل الرجوع القابض وغيره سواء غاية البيان (قوله بيع اتياه) اي اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان الا انه لا تخالف لو اختلفا في قدر العوض لما في المقدسي عن الذخيرة اتفاقا على ان الهبة بعوض واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة قائمة خير الواهبين تصديق الموهوب له والرجوع في الهبة او بقيمتها والهاكمة ولو اختلفا في اصل العوض فالقول للموهوب له في انكاره وللواهب الرجوع لو قائما ولو مستهلكا فلا شئ له ولو اراد الرجوع فقال انا اخوك او عوضك او انا تصدقت بها فالقول للواهب استحسانا اه ملخصا (قوله بلا شرط) متعلق بوهب (قوله الى الفرق) قال شيخنا الذي وقدر في بينهما ان الوقت للشرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد في المعاوضة كان هذا العقد داخلا في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير كذا قاله الرملي في حاشيته على المنح مدني

فصل في مسائل متفرقة

(قوله الاحلها) اعلم ان استثناء الحمل ينقسم ثلاثة اقسام في قسم يجوز التصرف ويبطل

شرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع ذكره الناصحي وفي الجمع واجاز محمد هبة مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج على قوله الى الفرق بين الوقت ومال الصغير انتهى والله اعلم * (فصل) في مسائل متفرقة *

(وهب امة الاحلها وعلى ان يردها عليه او يمتقها او يستولدها او) وهب (دارا على ان يرد عليه شئ منها) ولو معينا

كلت الدار او ربها (او غلى ان يعوض في الهبة والصدقة

شيء به بحث (٤ -) (وبطل الاستثناء) في الصورة الأولى (و) حل (الشرط) في الصور الباقية لانه بعض او مجهول
 في الصورة الأولى، والشرط ولائس مدر من اشتراط معلومة العوض ٧١٦ اعتق حل أمه ثم وهبها صح ولو دبره

الاستثناء كالهبة والتكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي قسم لا يجوز اصل التصرف
 كالبيع والرهن لان هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء الحمل وفي قسم يجوز
 التصرف والاستثناء جميعا كالوصية لان افراد الحمل بالوصية جائز فكذا استثناءه يعقوبة
 (قوله شيء) اي شيئاً مجهولاً - (قوله لانه بعض) وقد مر مثله انه يشترط ان لا يكون
 العوض بعض الموهوب (قوله او مجهول) الاول راجع الى الصورة هـ والدارو الثاني الى قوله
 او على ان يعوض ولا يشمل اثلاث التي بعد الاولى فالاولى تعليل الهداية بأن هذه الشروط
 تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها لان يقال قوله والهبة لا تبطل
 بالشرط من جهة التعليل (قوله ولائس الخ) نيه عليه اشارة الى دفع مقاله الزبلي تبعا
 للنهاية من ان قوله او على ان يعوض الخ فيه اشكال لانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي
 والشرط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد ان يعوضه عنها شيئاً من العين
 الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يردها عليه شيئاً منها وحاصل الدفع ان المراد
 الاول وانما يبطل الشرط لجهالة العوض كذا افاده في البحر ثم رأيت صدر الشريعة صرح
 به فقال مرادهم اذا كان العوض مجهولاً وانما يصح العوض اذا كان معلوماً (قوله بشرط
 محض الخ) * (فروع) * وهبت مهرها وزوجها على ان يجعل امر كل امرأة يتزوجها عليها بيدها
 ويقبل الزوج قيل لا يبرأ والخيار ان الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل امرها
 بيدها فالإبراء ماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار انه يعود وكذا لو أبرأته على
 ان يضربها ولا يجبرها او يوجب لها كذا فان لم يكن هذا شرطا في الهبة لا يعود المهر منها
 من المسير الى ابيها حتى تهب مهرها فالهبة باطلة لانها كالكرهه وذكر شمس الاسلام خوفها
 يضرب حتى تهب مهرها فكرهه ان كان قادر على الضرب وذكر بكر سقوط المهر * لا يقبل
 التعليق بالشرط الا ترى انها لو قالت لزوجه ان فعلت كذا فانت بريء من المهر لا يصح * قال
 لمديونه ان لم اقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتمله
 بترضية (قوله لانه مخاطرة) لاحتمال موت الدائن قبل الغد او قبل موت المديون ونحو ذلك لان
 المعنى اذا مت قبلي وان جاء الغد والدين عليك فيحتمل ان يموت الدائن قبل الغد او قبل موت
 المديون فكان مخاطرة كذا قرره شيخنا واول الظاهر ان المراد انه مخاطرة في مثل ان مت من
 مرضك هذا وتعليق في مثل ان جاء الغد والبراءة لا تحتلها وان المراد بالشرط الكائن الموجود
 حالة الإبراء واما قوله ان مت بضم التاء فاما صح وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتل
 التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في متفرقات البيوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به
 (قوله جازا العمري) بالضم من الاعمار كافي الصحاح قال في الهامش العمري هي ان يجعل
 داره له عمره فاذ مات ترد عليه اه (قوله لا يجوز الرقي) هي ان تقول ان مت قبلك فهي
 لك حديث احمد واني داود والنسائي مرفوعا من اعمر عمرى الخ كذا في الهامش في كافي الحاكم
 الشهيد باب الرقي * رجل حضرته الوفاة فقال دارى هذه جيس لم تكن حبيسا وهي ميراث

ثم وهبها صح (٤ -)
 الخ من ماله فكان
 مشغولا به بخلاف الاول
 (كما لا يصح) ما سبق
 (لا يبرأ عس الدين)
 بشرط محض كقوله لمديونه
 اذا جاء غدا وان مت بطل
 انه فانت بريء من ديني
 فان مت من مرضك
 هذا وان مت من مرضي
 هذا فانت في حل من
 مهري فهو باطل لانه
 مخاطرة وتعليق (لا يشترط
 كائن) يكون تعيينا كقوله
 لمديونه ان كان لي عليك
 دين أبرأت عنه صح كذا
 ان مت بضم التاء فانت
 بريء منه او في حل جاز
 وكان وصية خفية (جاز
 العمري) معمره وورثته
 بعينه ليعملان بشرط
 (لا يجوز الرقي) لانها
 تعليق محض وانما يصح
 تكون غايته شئ لحديث
 احمد وغيره من اعمر عمرى
 فهي نعمته في حياته وموته
 لا ترقيوا فمن اقرب شئ
 فهو سبيل ميراث (بعث
 الى امرأته متعة) هدايا
 اليها (وبعثت له ايضا)
 هدايا عوض بهية صرح

بالعوض اولا (ثم افترق بعد لزوف ودعى) الزوج (انه عارية) لاهبة وحالف (فأراد الاسترداد) (وكذا)
 وارادات هي (الاسترداد) ايضا (يسترد كل) منهما (ما أعطى) ذلها

وكذا ان قال دارى هذه حبيس على عقي من بعدى والرقى هو الحبيس وليس بشئ* رجل
قال لرجلين عبدى هذا لاطولكما حياة اوقال عبدى هذا حبيس على اطولكما حياة فهذا
باطل وهو الرقى وكذلك لو قال لرجل دارى لك حبيس وهذا قول ابى حنيفة ومحمد قال ابو يوسف
اما انا فارى انه اذا قال لك حبيس فهى له اذا قبضها وقوله حبيس باطل وكذلك اذا قال هى لك
رقبى اه وفيه ايضا فاذا قال دارى هذه لك عمري تسكنها وسلمها اليه فهى هبة وهى بمنزلة قوله
طماعى هذا لك تأكله وهذا التوب لك تلبسه وان قال وهبت لك هذا العبد حياتك وحياته
فقبضه فهى هبة جائزة وقوله حياتك باطل وكذا لو قال اعمرت لك دارى هذه حياتك اوقال
اعطيتك حياتك فاذا مات فهى لى واذا مات انا فهى لوارثي وكذا لو قال هوهبتك ولعقبك
من بعدك وان قال اسكنتك دارى هذه حياتك ولعقبك من بعدك فهى عارية وان قال هى لك
ولعقبك من بعدك فهى هبة له وذكر العقب لغو اه (قوله فلا عوض) لانها انما قصدت
التعويض عن هبة فلما ادعى العارية ورجع لم يوجد التعويض فلها الرجوع (قوله من غير
قبول) لما فيه من معنى الاسقاط ح (قوله عقد صرف اوسلم) لانه يتوقف على القبول
في السلم والصرف لكونه موجبا للفسخ فيها لا لكونه هبة منح (قوله لكن يرتد الخ)
استدراك على قوله يتم من غير قبول بمعنى انه وان تم من غير قبول لما فيه من معنى الاسقاط
لكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك ح قال فى الاشياء الابراء يرتد بالرد الا فى مسائل
الاولى اذا ابراء المحتال المحال عليه فرد لا يرتد وكذا اذا قال المدينون ابرئني فابراء وكذا اذا ابراء
الطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد اه (قوله الاسقاط) تعليل للتعميم
يعنى وانما صح الرد فى غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذ التملك المحض يتقيد رده بالمجلس
وليس لتعليل لقوله يرتد بالرد لما علمت ان علته ما فيه من معنى التملك فتنبه ح (قوله لكن
فى الصيرفة) استدراك على تضعيف صاحب العناية القول الثانى (قوله لكن فى التجبى)
استدراك على جعلهم كلا من الهبة والابراء اسقاطا من وجه تملكها من وجه وانت خير بان
هذا الاستدراك مخالف للمشهور ح (قوله تملك) اى فيحتاج الى القبول قال فى الهامش
فن قال بالتملك يحتاج الى الجواب منح (قوله اسقاط) ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه
منح كذا فى الهامش (قوله على قبضه) اى وقبضه قال فى جامع الفصولين هبة الدين بمن
ليس عليه لم يجز الا اذا وهبه واذن له بقبضه جاز صك لم يجز الا اذا سلطه على قبضه فيصير كانه
وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه اه فتنبه لذلك رمى قال السامحاني وحينئذ يصير
وكيلا فى القبض غن الامر ثم اصيلا فى القبض لنفسه ومقتضاء حجة عزله عن التسليط قبل
القبض واذا قبض بدل الدراهم دان برصاح لانه صار الحق للموهوب له فلك الاستبدال واذا نوى
فى ذلك التصديق بالزكاة اجزاء كما فى الاشياء اه (قوله ما على ابيه) اى وأمرته بالقبض
بزازية مدنى (قوله للتسليط) اى اذا سلطته على القبض كما يشير اليه قوله ومنه وفى الحاشية
وهبت المهر لانها الصغير الذى من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح الهبة الا اذا سلطت ولدها على
القبض فيجوز وبصير ملكا للولد اذا قبض اه فقول الشارح للتسليط اى التسليط صريحا
لاحكاما كما فوه السامحاني وغيره لكن لينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل فان القبض يكون

فلا عوض ولو استهلك
احدهما بامعة الاخر ضمه
لان من استهلك العارية
ضمها خالية (هبة الدين
من عليه الدين وبراءه عنه
يتم من غير قبول) اذا
لم يوجب الفسخ عقد
صرف اوسلم لكن يرتد
بالرد فى المجلس وغيره لما فيه
من معنى الاسقاط وقيل يتقيد
بالمجلس كذا فى العناية لكن
فى الصيرفة لو لم يقبل ولم
يرد حتى افتراق تم بعد
اليام رد لا يرتد فى الصحيح
لكن فى التجبى الاصح ان
الهبة تملك والابراء
اسقاط (تملك الدين بمن
ايس عليه الدين باطل الا)
فى ثلاث حواله ووصية
(و اذا سلطه) اى سلطه
الملك غير المدينون (على
قبضه) اى الدين (فيصح)
حينئذ ومنه ما وهبت
من ائتمار على ابيه ولا يعتمد
الصحة للتسليط ويتفرع
على هذا الاصل لو قضى
دين غير على ان يكون له
لم يجز

ولو كان كذلك مع سواين (د) ليس منه (ا) اذا اقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه (في كتاب الدين) عارية (حيث) صح) اقراره لكونه اخبر بالاعتليكا فلمعقره قبضه بزايه وتماه في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال الدين الذي لي على فلان لفلان بزايه وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع الاضافة الى نفسه ﴿ ٧١٨ ﴾ يكون تملكك وملكك الدين بمن ليس

لايه فهل يشترط ان يفرز الاب قدر المهر ويقبضه لابنه او يكفي قبوله كافي هبة الدين من عليه
(قوله بالبيع) فلودفع للموكل عن دين المشتري على ان يكون ماعلى المشتري للموكل لا يجوز
(قوله وليس منه) اى من تملكك الدين من ليس عليه (قوله فتأمله) يمكن الجواب
بأن المراد الدين الذي لي على فلان بحسب الظاهر هو لفلان في نفس الامر فلا اشكال فقدر ح
اقول ويمكن ان يكون مينا على الخلاف فانه قال في القنية رافعا لعل السعدي اقرار الاب
لولده الصغير بعين من ماله تملكك ان اضافته الى نفسه في الاقرار وان اطلق فاقرار كما في سدس
دارى وسدس هذه الدار ثم رقم لتجمل الأئمة البخارى اقرار في الحالتين لامتلاك اه قال
في اقرار المتج فبيد ان في المسئلة خلافا ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعليه فروع
في الحانية وغيرها وقد يجاب بأن الاضافة في قوله الدين الذي لي اضافة نسبة لا ملك كما اجاب به
الشارح في الاقرار عن قولهم جميع ما في يدي لفلان فانه اقرار وكذا قالوا من الفاظ الاقرار
جميع ما يعرف في اوجيع ما ياب الى والله تعالى اعلم وقد مررت المسئلة قبيل اقرار المرض
واجنائه بأحسن ماها فراجع (قوله غير مقبوضة) فان قلت قدم ان الصدقة لفقيرين
جائزة فيما يحتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة لفقيرين قلت المراد هنا من المشاع ان
يهب بعضه لواحد فقط فيجوز هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فانه لا يشوبه كما تقدم
بحر (قوله ولو على غنى) اختاره في الهداية مقتضرا عليه لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى
اثواب لكثرة عياله بحر وهذا مخالف لما مر قبيل باب الرجوع من ان الصدقة على الغنى
هبة ولعلهما قولان تأمل (قوله فأمر السلطان) هذا انما يتم في ارض موات او ملك
السلطان اما اذا أقطعه من غير ذلك فللإمام ان يخرجها متى شاء كسلف ذلك في العشر والخراج
ط (قوله أو أقرضته) وسياى ما لو تصرف في مالها وادعى انه بأذنها (قوله والا فبئرا)
بان دفع اليه ليعمل للاب * (فروع) * دفع دراهم الى رجل وقال انفقها ففعل فهو قرض
ولو دفع اليه ثوبا وقال البسه ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
بعوض وهو ادنى من تملكك المنفعة وقد امكن في الاول لان قرض الدراهم يجوز بخلاف
الثانية ولو اجابية وفيها قال احد الشريكين للآخر وهبتك حصتي من الربح والمال قائم لانصح
لانا هبة مشاع فيما يحتمل القسمة ولو كان استهلكه الشريك صحت * رجل اشترى حليا
ودفعه الى امرأته واستعملته ثم ماتت ثم اختلف الزوج وورثتها انها هبة او عارية فالقول
قول الزوج مع اليقين انه دفع ذلك اليها عارية لانه منكر للهبة منح وانظر ما كتبتاه اول كتاب
الهبة عن خزائن الفتاوى وقال الرملى وهذا صريح في رد كلام اكثر العوام ان تمتع المرأة
يوجب التملك ولا شك في فساده اه وسبقه الى هذا صاحب البحر كما ذكرناه عنه في باب
التحالف وكتبنا هناك عن البدائع ان المرأة ان أقرت ان هذا المتاع اشتراعى سقط قولها

عليه باطل فتأمله وفي
الاشياء في قاعدة تصرف
الامام مع راي صاحب البرازية
اصاحبا ان يكتب اسم
احد هاتى الدين فالعطاء
لمن كتب اسمه الخ
(والصدقة كالهبة) يجمع
التبرع وحيث (لانصح
غير مقبوضة ولا في مشاع
يقسم ولا رجوع فيها) دلو
على غنى لان المقصود فيها
التوابع لا العوض ولو
اختافا فقال الواهب هبة
والآخر صدقة فالقول
للو اهب خانية * (فروع) *
كتب قبضة الى السلطان
يسأله تملك ارض محدودة
فأمر السلطان بالتوقيع
فكتب كاتبه جعته ما ملكا
له هل يحتاج الى القبول
في المجلس القياس نعم لكن
لما تعذر الوصول اليه اقيم
السؤال بالقسمة مقام
حضوره اعطت زوجها
مالا بسؤاله ليتوسع فظفر
به بعض غرماه ان كانت
وهبه أو أقرضته ليس لها
ان تسترد من الغريم وان
اعطته ليتصرف فيه على



ملكها فلها ذلك لاله * دفع لابنه مالا ليتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فات الاب ان اعطاه هبة (لاناها)
فالكل له والا فبئرا وتماه في جواهر الفتاوى * بعث اليه هدية في اناه هل يباح اكلها فيه ان كان تربدا ونحوه مما لو
حواله الى اناه آخر ذهب لذته يباح والا فان كان بينهما تبساط يباح ايضا والا فلا

* دعا قوما الى طعام وفرقهم على اخوة ﴿ ٧١٩ ﴾ ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم

وحرة فغير رب المنزل ولا
كلب ولو لم يرب المنزل الا
ان يساويه الحيز المحترق
للاذن عادة وتسامه في
الجوهره وفي الاشياء لاجير
على الصلوات الا في اربع
شفعة ونفسة زوجة
وعين موسى بها ومال
وقف وقد حررت آيات
الوهابية على وفق مافي
شرحها للشرنبلالي فقلت
« وواهب دين ليس يرجع
مطلقا » وارباهي نصف
يصح المحرر * على حجبها
او تركه ظلمه لها * اذا
وهبت مهر او لم يوف بخمره *
معاق تطليق ابراهام مهرها
وانكاح اخرى لو ورد
فيظفر * وان قبض الانسان
مالا مبيعه « فابراؤى خدمته
كالدين اظهر » ومن دون
ارض في البناء صحيحة *
وعندي فيه وقفة فيسرد * قلت
وجه توقيف تصريحهم في
كتاب الرهن بأن رهن
البناء دون الارض وعكسه
لا يصح لانه كالشائع فتأمله
واشرت باظهر لما في
العمادة عن خواهرزاده
انه لا يرجع واخاره بعض
المساجيع وفيظفر اى بنكاح
ضررها لانه يزده لا ابراهام
ايضا فلا حث فيلحفظ
الشمي

لانها اقربت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اه وظاهره شمول ثياب
البدل ولعله في غير الكسوة الواجبة وهو الزائد عليها تأمل وراجع وبدل عليه مامر اول
الهية من قوله اتخذ لولده ثيابا الخ حيث لا رجوع له هناك مالم يصرح بالعارية فقها اولي (قوله
خوان) بكسر الخ. واخوة قبلها بكسر التاء منونة (قوله على الصلوات) بكسر الصاد
(قوله مطلقا) اى سواء قبل المديون او لا وقيل لابد من القبول ويظهر لك منه مافي كلام البحر
حيث قال اول باب الرجوع واطلق الهية فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين
للمديون بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا اه وكأنته اشتبه عليه الرد بالرجوع تأمل
(قوله وارباهي نصف الخ) قال قاضيخان واذا كان دين بين شريكين فوهب احدهما
نصيبه من المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع كما لو وهب نصف العبد
المشرك اه كذا في الهامش (قوله على حجبها الخ) اشتمل البيت على مستلئين * الاولى
امراة تركت مهرها للزوج على ان يحجب بها فلم يحجب بها قال محمد بن مقاتل انها تعود تبهرها
لان الرضا بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضا والهبة لا تصح بدون
الرضا * والثانية اذا قالت لزوجها وهبت مهرى منك على ان لا تظلمنى فقبل بصحت الهبة فلو
ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية وقال بعضهم مهرها باق ان ظلمها كذا في الهامش (قوله معاق
تطبيق الخ) البيت للشرنبلالي نظم فيه مسئلة سئل عنها وهى قال لها متى نكحت عليك اخرى
وابرائنى من مهرى فانت طالق فهل اذا ادعى انه اوقاها المهر فلم يبق ما يبرئه عنه وانكرت
يقبل في عدم الحث وان لم يقبل بالنظر لسقوط حثها كما يقبل قوله لو اختلفا في وجود الشرط
فاجاب ان رد الابرار لم يثبت لانه لو كان كادعت فرده ابطله وان كان كادعى فالرد معتبر لبطان
الابرار المقضى للحنث وانما اعتبر الرد مع دعوى الدفع لما يأتى انه اذا قبض دينه ثم ابرأ غريمه
وقبل صح الابرار ويرجع عليه بما قبض اه ملخصا ومفهوما انه لو لم يقبل لم يصح الابرار قال
وانما سطرته دفعا لما يتوهم من الحث بمجرد الابرار وانظر ما كرره الشارح في آخر باب التعليق
وقال في الهامش اى اذا علق طلاق امرأته على نكاح اخرى مع الابرار عن المهر فتزوج
فادعت امرأته الابرار فادعى دفع المهر فالقول له في عدم الحث لكن قال في الاشياء وعلى ان
الابرار بعد القضاء صحيح لو علق طلاقه بابراعا عن المهر ثم دفعه لها ليطل التعليق فاذا ابرأته
براه اسقاط وقع اه كذا في الهامش (قوله وان قبض الانسان) باع متاعا وقبض الثمن
من المشتري ثم ابرأ البايع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابرأؤه ويرجع المشتري على البايع
بما كان دفعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله صحيحة) اى هي صحيحة كذا في
الهامش (قوله اى بنكاح) عبارة للشرنبلالي اى بقهر المرأة لقبائها في نكاحه مع الضرة
وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها لا طلاق الضرة * (قائدة) * قال الزاهدى في كتابه
المسعى بنحو مسائل النية للقاضى عبد الجبار انتهب وسادة كرسى العروس وباعها بمحل
ان كانت وضعت للنهب اه اقول وعليه يقاس شمع الاعراس والموائد رملى على المنح والله
سبحانه تعالى اعلم

فقد نقير الى الباري سبحانه المرتضى كرمه واحسانه وامتنانه محمد علاء الدين ابن المؤلف
هذه آخر ما وجدته على نسخة شيخنا المؤلف المرحوم الوالد السيد محمد افندي عابدين
عليه رحمة ارحم الراحمين واحسن له القوائد ولكن يحتاج بعضه الى مراجعة اصله المتقول
عنه فانه لم يظهر لي وليس عندي اصله لأرجع اليه والله المسئول وعليه التكلان
ونسأله سبحانه التوفيق لا قومه طريق وهو حسي ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم وذلك في خامس عشرى صفر الحيز نهار الاربعاء قيل الظهر سنة
الف ومائتين وستين احسن الله ختامها آمين

تم طبع الجزء الرابع من حاشية ابن عابدين وبيده الجزء الخامس
اوله  كتاب الاجارة 

الحمد لله الملك المتعال * الكريم المتعالي * والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
واصحابه خير الانساب والآل * (وبعد) * فقد وفقني الله تعالى فله الحمد والمئة لتصحيح هذا
الكتاب كانه من الكتب الدينية والآل قد توقف قلم التصحيح حيث انتهى الى آخر الجلاء
الرابع وبقيت ايام ما بقي منه لعمد مساعدة اوقت لما عرض لي الذهاب في شهر صفر الحيز
سنة ست وعشرين وثلاثمائة والف الى جزائر البحر السفيد من طرف المشيخة الاسلامية
لخدمة التدريس والوعظ والتذكير واحلت ما بقي من هذا الكتاب وغيره مما
انا بصدد تصحيحه من التدريس وسائر الكتب التي كانت تطبع الآن الى رفيقي وصاحبي
وخاوص احبتي الاخ الخاص احمد رفعت بن عثمان افندي القره حصارى * سلمه الباري *
من ثابثات الدهر * ووفقه لما يشاء من انواع الخير * وهذا آخر ما انتهى لتصحيحه جريان
القلم * فلنختم بالحمد لله والصلوة والسلام على النبي المحترم * صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
الف صلاة وسلم * وكرم وشرف وفخيم وعظم * ما ظهر ما كتب على اللوح القلم *
وانا الفقير الى الآمر به الغني خادم العلم الشرف ومصصح الكتب الدينية في المطبعة
العثمانية الواقعة في دار الخلافة العثمانية * ابو مظهر الحاج الحافظ احمد طاهر بن مسلم خليل
القمي المدرس سابقا في جامع السلطان بايزيد * اناله الله فوق ما يجناه مع ما يزيد * هذا وعلى
الله التكلان * ومنه الكريم والمخلص والاحسان * في آخر المحرم الحرام من عام سنة وعشرين
وثلاثمائة والف